

من حاشية العالم العلامة الشيخ سليمان

أبجد على شرح المنهج

لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري

رحمهما الله تعالى

آمين

المجلد الثاني

وقد

تمت الطبعة الثانية

بمكة المكرمة

الجزء الثاني

من حاشية العالم العلامة الشيخ
سليمان الجمل على شرح المنهج لشيخ
الاسلام زكريا الانصاري
رحمهما الله تعالى
آمين

وبالهامش الشرح المذكور

وللرحمة والبركة للعربي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبالله أستعين
وهو حسبي ونعم الوكيل

(باب صلاة الجمعة)

(باب صلاة الجمعة)

أى من حيث تميزها عن غيرها بالشرائط أمور لصحتها وأخر لزمها وكيفية لأدائها وأوابع لذلك كلباساتى وهى
أفضل الصلوات ويومها أفضل أيام الأسبوع وخير يوم طلعت فيه الشمس يعتق الله فيه ستمائة ألف عتق من
النار من مات فيه أو فى ليلته كتب الله له أجر شهيد ووفى فتنه القبر وفرضت بمكة ولم تقم به القعدة العدد أولان
شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم مستقبيا أول من أقامها بالمدينة قبل الهجرة أسعد بن زرارة فى
أربعين رجلا بقرية على ميل من المدينة اه ش م ر وفى عش عليه ماتت قال فى شرح البهجة الكبير
بعدها ذكر وكانوا فى الجاهلية يسمون الجمعة يوم العروبة والاحد أول والاثنين أهون والثلاثاء جبارا
والاربعاء دبارا والخميس مؤنسا والسبت شبارا قال الشاعر

أوتل ان أعيش وان توى * بأول أو بأهون أو جبارا
أو التالى جبار فان أقسه * فؤنس أو عروبة أو شبارا

وقال فى التماموس الالهون اسم لرجل واسم يوم الاثنين وفيه أيضا هود كاحد يوم الاثنين وفيه أيضا أوهد
كذلك وجبار كفراب يوم الثلاثاء ويكسر وفيه أيضا دبار كفراب وكذب يوم الاربعاء وفى كتاب العين ليلته
وفيه أيضا شبار ككتاب يوم السبت جمعه أشير وشير وشير بالكسر وفيه وعروبة وباللام يوم الجمعة اه
وهو من خصائص هذه الامة وقوله قرية على ميل من المدينة واسمها تقبع الخضمات انتهى بالحرف
وتقبع فتح النون وكسر القاف والخضمات بفتح الخاء والصاد المهملين وآخوه مثلثة قرية لبنى بياضة بطن
من الانصار اه من شرح العباب للشارح وفى المصباح وغيره الخضمات بالثناة الفوقية آخوه اه شجناح و

وفي البرماوى ما نصه الخضمات بخاء مجة مقترحة فضاء مجة مكسورة فقيم فالغوا آخره فوقية اه وهي صلاة
 أصلية تامة على قدر المتصورة وقيل ظهر مقصورة ومجيت بذلك لاجتماع الناس لها أو لما جمع فيها من الخيرات
 أو لجمع خلق آدم صلى الله عليه وسلم في آخر ساعة من يومها أو لاجتماع عباده في عرفة فيها أولانه جامعها فيها
 أو لغير ذلك اه قل على الجلال وكان يقال ليومها في الجاهلية يوم العروبة أى البين المعظم وهو أفضل
 أيام الاسبوع وروى البيهقي ان يومها أفضل الأيام وأعظم عند الله من يوم الفطر والاضحى وذهب الامام
 أحمد الى انه أفضل من يوم عرفة اه ح ل وأما عندنا في يوم عرفة أفضل من يوم الجمعة ليلتها أى الجمعة أفضل
 ليالى الاسبوع كما ان يومها أفضل أيامه وليلة القدر أفضل من ليلتها وليلة الاسراء في حقته صلى الله عليه وسلم
 أفضل من ليلة القدر لرؤيته ذاته تعالى بعين بصره وأما في حقنا فليلة القدر أفضل منها وليلة مولده عليه الصلاة
 والسلام أفضل من اليلتين والمراد بليلة الاسراء وليلة المولد اليلتان المعيتان لا نظائرهما من كل سنة اه شيخنا
 ح ف (قوله بضم الميم) وهو أقصع ودولة أهل الحجاز وقصها لغة بنى تميم واسكانها لغة عقيل وقرأ بها الاعشى
 والجمع جمع وجهات مثل غرف وغرفات وجمع الناس بالتشديد يشهد والجمعة كما يقال عيدوا وشهدوا العيد
 اه ع ش م ر وهذه اللغات الأربع انما هي اذ لم يستعمل هذا اللفظ في الاسبوع فان استعمل فيه
 كقولك صمت جمعة أى أسبوعا تعين سكون الميم اه شيخنا ح ف وفي ع ش م ر وأما الجمعة
 بسكون الميم فاسم لايام الاسبوع وأولها السبت اه مصباح وعليه فالسكون مشترك بين يوم الجمعة وأيام
 الاسبوع اه (قوله تتعين) أى يجب علينا (قوله آية يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة الخ) وجه الدلالة
 من الآية ان المراد بالذ كرفها الصلاة ويلزم من وجوب السعي اليها وجوبها ومجيت الصلاة كراستمالها
 عليه من باب تسمية الشيء باسم جزئه اه شيخنا وعبارة ش م ر فاسعوا الى ذكر الله وهو الصلاة وقيل
 الخطبة فامر بالسعي وظاهره الوجوب واذا وجب السعي وجب ما يسعى اليه ولا نهى عن اليسع وهو مباح
 ولا ينهى عن فعل المباح الا لفعل الواجب اه قال شيخنا الشيرازى قد استدل المصنف على وجوبها
 بالآية والحديثين بعدها ولم يقتصر على الآية لانها ليست صريحة في الجمعة اذ وجوب السعي في يومها شامل لغير
 العصر وأيضا لذكر ليس صريح في خصوص الصلاة فاحتاج لذكر الحديثين بعدها ولم يكتف بالحديث
 الاول منهما الجواز ان يكون الوجوب فيه بمعنى التنا كدفعه كما في قوله غسل الجمعة واجب على كل محتلم وذ كر
 الحديث الثانى لان الاول شامل للمسلم والكافر والحر والعبد فذكر تخصيص لما قبله اه برماوى (قوله
 الأربعة) ان نصب فذلك وان رفع فعلى تأويل الكلام بالنفي كأنه قيل لا يترك الجمعة في جماعة الأربعة
 اه سم اه ع ش وقوله ان نصب فذلك أى فذلك ظاهر لانه مستثنى من كلام تام موجب حيث شذ فان
 نصب قوله عبدا مملوك الخ فهو على البدل وان رفع فهو خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدها عبدا مملوك الخ وقوله
 فعلى تأويل الكلام بالنفي أو على ان الابعثى لكن وأر بعقب مبتدأ موصوف بمحذوف مفهوم من السياق أى
 من المسلمين والخبر محذوف أى لا يجب عليهم وعبد مملوك الخ بدل اه شورى بإيضاح في دفع الاشكال
 والغرض من تأويل الرفع بما ذكر رفع الاشكال بصورته ان هذا الكلام تام موجب وما كان كذلك يجب
 فيه نصب المستثنى فما وجه تعميم الرفع هنا هذا وفي ش م ر ما يقتضى ان نصب بعد الكلام التام الموجب
 ليس متفعا عليه ونص عبارته وقال أبو الحسن بن علقمور فان كان الكلام الذى قبل الاموجبا جاز في الاسم
 الواقع بعد الاوجهان أقصهما النصب على الاستثناء والاخر أن تجعله مع الاتباع الاسم الذى قبله فتقول تام
 القوم الا زيدا بنصبه ورفعه وعليه جعل قراءة من قرأ فشر بوا منه الا قبل منهم بالرفع وفي صحيح البخارى
 فلما تفرقوا كلهم أحرموا الا أبو قتادة فوالله أعلم وقال ابن جنى في شرح المع ويجوز أن تجعل الاصفة
 ويكون الاسم الذى بعد الامر بابا عراب ما قبلها تقول تام القوم الا زيدا ورأيت القوم الا زيدا ومررت بالقوم

بضم الميم وسكونها وقصها
 وحكى كسرهما (تتعين)
 والاصل في تعيينها آية يا أيها
 الذين آمنوا اذا نودى للصلاة
 وأنخبار مجة تكبر رواح
 الجمعة واجب على كل محتلم
 وخبر الجمعة حق واجب
 على كل مسلم في جماعة لا
 أر بعقب مملوك

الازيد فتعرب ما بعد الابعار بما قبلها لان الصفة تتبع الموصوف وكان القياس ان يكون الاعراب على الا
ولكن الاحرف لا يمكن اعرابه فتعرب اعرابه الى ما بعده الا ترى ان غير ما كانت اسمها تظهر الاعراب فيها اذا
كانت صفة تقول قام القوم غير زيد ورأيت القوم غير زيد ومررت بالقوم غير زيد اه على انه تعرب عن
الصدر الاول انهم كانوا يكتبون المنصوب بهيئة المرفوع لان ما بعد المنصوب بها أو انه خبر مبتدأ محذوف
اه وعبرة البرماوى قوله الأربعة كذا فى النسخ بصورة المرفوع وهو رواية ابن الاثير وقد يشكك ذلك بان
المذكور عطف بيان لاربعة وهو منصوب لانه استثناء من موجب يحجب بان المنصوب لافروعة وكانت عادة
المتقدمين ان يكتبوا المنصوب بغير ألف ويكتبوا عليه تنوين المنصوب كذا كره النووى فى مواضع تشبه هذا
قال الجلال السيوطى ورأيت أنه أنقى كتب المتقدمين المعتمدة فى خط الزهرى فى مختصر المستدرک وعلى تقدير
أن تكون مرفوعة تعرب خبرا لمبتدأ محذوف أى هى لا عطف بيان انتهت (قوله أو امرأه) أو بمعنى الواو ولعل
اقتصاره عليه الصلاة والسلام على الأربعة لكونهم كانوا موجودين اذ ذلك ويقاس عليهم غيرهم ممن يأتى
اه ع ش على مر (قوله ومعلوم انهم اركعتان) أى فلذا لم يصرح به المصنف وعلم من الدين بالضرورة اه ع ش
وكان حكمة تخفيف عددها ما يسهلها من مشقة الاجتماع المشترط لصحتها وتحت الحضور وسماع الخطبتين
على أنه قبل انهما اثنتان من باب الر كعتين الاخرين اه ع والجديد ان الجمعة ليست ظهرا وان كان وقتها
وقته تتدارك به بل صلاة مستقلة لانه لا يغنى عنها لقول عمر رضى الله عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان
نبيكم صلى الله عليه وسلم وقد خاب من اقترى رواه أحد وغيره وقال فى المجموع انه حسن والقديم انما ظهر
مقصود اه ش مر وهذا أى قول الشارح ومعلوم الخ جواب عن سؤال المقدر تقديره الحكم على الشيء
فرع عن تصوره وحكمه على الجمعة بانهم افترض حكم على مجهول والحكم عليه باطل فإشار الى جواب ذلك بان
هذا الامر فيه الحكم على معلوم لا على مجهول لان الامر المعلوم لا يتوقف الامر فيه على ذكره وهى كغيرها من
الحس فى الاركان والشروط والآداب اه برماوى (قوله على حذ كر) شمل ذلك أجير العين حيث أمن
فساد العمل فى غيبته كما هو الظاهر لخبر من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة اه ش مر وقوله
شمل ذلك أجير العين ومعلوم ان الاجارة متى أطلقت انصرفت للصحة وأما ما جرت به العادة من احضار الخبز
لمن يجزوه ويعطى ما جرت به العادة من الاجرة فليس اشتغاله بالخبز عذرا بل يجب حضور الجمعة وان أدى الى تلفه ما لم
يكرهه صاحب الخبز على عدم الحضور فلا يصح وينبغي انه لو تعدى ووضع يده عليه وكان لوزر كه وذهب الى
الجمعة تلف كان ذلك عذرا وان أثم بأصل اشتغاله به على وجه يورث الى تلفه لو ذهب الى الجمعة ومثله فى ذلك بقية
العملة كالتجار والبناء ونحوهما وظاهر اطلاقه كبح انه حيث لم يفسده عليه يجب عليه الحضور وان زاد منه على
زمن صلاته بمعمل عمله ولو طال وعبرة الابعاب والعمدان الاجارة ليست عذرا فى الجمعة فقد ذكر الشيخان فى
بابها انه يستثنى من زمنها زمن الصلاة والظاهر هو الصلاة الراتب والمكتوبة ولو جمعت وبحت الاذرى انه
لا يلزم المستأجر تمكينه من الذهاب الى المسجد للجماعة فى غير الجمعة قال ولا شك فيه عند بعده أو كون امامه يطيل
الصلاة اه ع ش معروف عليه فيفرق بين الجمعة والجماعة بان الجماعة صفة تابعة وتكرر فاشترط لاغتفارها ان لا يطول
زمنها رعاية لحق المستأجر واكتفى لتفريغ الفة بالصلاة فرادى بخلاف الجمعة فلم تسقط وان طال زمنها لان
سقوطها يفوت الصلاة بلا بدل اه ع ش عليه (قوله بلا عذر ترك الجماعة) دل الاعذار مسقطات للوجوب
أو موجبات للترك خلاف وقضية كلام القمولى ترجيح الاول اه ايعاب أى بمعنى أن الاعذار مسقطات
لوجوب أى مانعة من تعلق الوجوب بالعذر اه شوبرى (قوله مقيم بمحل جمعة) أى وان لم يلقه صوت المنادى
كبدل عليه اطلاقه والتقيد فيما بعده انتهى م (قوله تأسيابه صلى الله عليه وسلم) دليل لقوله مقيم الخ وما قبله
تقدم دليله اه شوبرى (قوله أو بمسئو) معطوف على بمحل جمعة وقوله بلغه أى المقيم بالمسئو وقوله فيه

أو امرأة أو مبي أو مريض
ومعلوم انهم اركعتان (على
مسلم) مكلف كما علم ذلك من
كتاب الصلاة (حذ كر بلا
عذر ترك الجماعة مقيم بمحل
جمعة) تأسيابه صلى الله
عليه وسلم وبالخلفاء بعده
(أو بمسئو)

متعلق ببلوغه صوت معتدل حال من المقيم وقوله في حد متعلق أيضا ببلوغه وقوله بليه أي بلى المستوى وقوله
 أو مسافر معطوف على المقيم بقسميه والحاصل أنه يجب على مقيم بصورتيه وعلى المسافر المستوى من محلها أي
 خرج من محلها إلى ذلك المستوى ويجب أيضا على المسافر لعصية اه شيخنا (قوله بليغة فيه صوت) أي وعلم أنه
 نداء جمعة وإن لم يميز كلمات الاذان والارادانه كن بحيث يبلغه الصوت المذكور وإن لم يبلغه بالفعل لما نفع
 أو لعدم الاصغاء اليه اه من الحلبي وفي قل على الجلال قوله عال أي معتدل وكونه بالاذان ليس قيد اولو
 سمع النداء من بلدين فحضور الاكثر منهما جماعة أولى فان استويا فالاولى مراعاة الاقرب كتنظيره في الجماعة
 ويحتمل مراعاة الابعد لكثرة الاجراء اه شمر (قوله أي سكون للاصوات والرياح) اعتبر هذو الاصوات
 لانها تمنع من بلوغ الاذان واعتبر هذو الرياح لانها تارة تعين عليه وتارة تمنع منه اه حل (قوله من طرف
 محلها الذي يليه) لعل ضابطها تصح الجماعة فيه قال ابن الرفعة وسكتوا عن الموضع الذي يقف فيه المستمع والظاهر
 انه موضع اقامته فمن سمع من موضع اقامته وجبت عليه والا فلا اه سم على المنهج اه ع ش على مر
 (قوله أو مسافر له من محلها) أي وسمع النداء من ذلك المحل فيجب ان يعود اليه لان سمع من محل آخر اه حل
 وقوله فيجب ان يعود اليه ليس بلازم بل له ان يفعلها في أي محل كان فلو قال فيجب عليه حضورها لكان أولى
 (قوله أي المستوى) يؤخذ من ذلك عدم الوجوب على الحاصدين اذا خرجوا قبل الفجر الى مكان لا يسمعون
 منه نداء محلهم الذي خرجوا منه وان سمعوه من محل آخر لان السفر هنا يشمل القصير أيضا وكذا ان سمعوا الكن
 خافوا على أنفسهم أو مالهم وكذا ان خرجوا بعد الفجر وسمعوا أول سمعوا ان خافوا على ماذا اه برماوى
 (قوله كما علم ذلك من الباب قبله) أي من قوله فلا قصر كغيره من سائر الرخص لعاص به اه شيخنا (قوله لخبر
 أبي داود الخ) دليل على المقيم بالمستوى والمسافر له واستدل على المسافر سفره معصية بالدليل العقلي وعلى المقيم
 بمحايها بالتأسي (قوله ولا على صبي) ويجب أمرها كغيرها من بقية الصلوات كما ويستحب لما لك النقص ان
 يأذن له في حضورها ويستحب ليجوز في بذلتها مع أمن الفتنة أيضا في حضورها كما علم مما مر أول الجماعة
 ويستحب أيضا لريض أطا وضابطه ان يلحقه بحضورها مشقة كشقة مشيه في المطر ونحوه اه شمر
 وقوله وليجوز في بذلتها أي حيث أذن زوجها أو كانت خلية ومفهومه انه يكره الحضور للشابة ولو في ثياب بذلتها
 اه ع ش عليه (قوله وسكران) نعم ان أفاق قبل فواتها لزمه فعلها وكذا المجنون والمغنى عليه اه برماوى
 (قوله وان لزم الثلاثة الاخيرة عند التعدي قضاؤها طهرا) ان قلت القضاء فرع الوجوب وهنالا وجوب قلت
 دوفرع غالبا اه حل رحمه الله تعالى (قوله ولا على من به رق) أي وان قل ولن كان هناك مما ياتو وقعت الجمعة
 في نوبة الرقيق نفسه اه شمر (قوله ولا على من به عذر في ترك الجماعة) من الاعذار الجوع والعطش اه
 حل أي الشديدين بحيث يحصل منهما مشقة لا تحتمل عادة وان لم تبع التيمم اه ع ش على مر وما استشكله
 جمع بان من ذلك الجوع ويعد جواز ترك الجماعة وبانه كيف يلحق فرض العين بما هو سنة أو فرض كفاية
 قال السبكي لكن مستندهم قول ابن عباس رضي الله عنهما الجمعة كالجماعة ترد بما تقدم آفها وهو منع قيام
 الجمعة على الجماعة بل صح بالنص ان المرض من اعذارها فالحقوا به ما في معناه مما هو كشفته أو أشد وهو سائر
 اعذار الجماعة فمالوه ظاهره وبان كلام ابن عباس مقرر لما سلكوه لانه الدليل لما ذكره ومن الاعذار
 ههنا ما لو تعين الماء لطهر محل نحو نجوه ولم يجد ماء الا بحضرة ناس يحرم عليهم نظهرهم لعورته ولا يفضون بصرهم
 عنها فلا يجب عليه كشفها لان في تكليفه الكشف حقتن من المشقة يبرز على مشقة كثير من اعذارها نعم هو
 جائز لو أراد تحصيلها فان خاف فوت وقت الظهر أو غيرها من الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غض
 البصر اذا الجمعة لها بدل بخلاف الوقت أفتى به الواهب رحمه الله تعالى ومن الاعذار أيضا اشتغاله بتجهيز ميت اه
 شمر أي وان لم يكن المجهز بمن له خصوصية بالبيت كابنوه أخيه بل المتبرع بمساعدة أهله حيث احتج اليه

بلغه فيه) حالة كونه (معتدل
 سمع صوت عال عاتق هذو)
 أي سكون للاصوات والرياح
 (من طرف محلها الذي يليه
 أو مسافر له) أي المستوى
 (من محلها) أو مسافر لعصية
 كما علم من الباب قبله لخبر أبي
 داود الجماعة على من سمع
 النداء والمسافر لعصية ليس
 من أهل الرخص فلا جمعة
 على كافر أصلي بمعنى انه
 لا يطالب بها في الدنيا ولا على
 صبي ومجنون ومغنى عليه
 وسكران كسائر الصلوات
 وان لزم الثلاثة الاخيرة عند
 التعدي قضاؤها طهرا
 كغيرها ولا على من به رق
 ولا على امرأة وخشي الخبر
 السابق والحق بالرأية
 الحنفى لاحتمال أثرته ولا
 على من به عذر في ترك الجماعة
 مما يتصور هنا لما مر في الخبر
 والحق بالريض فيه نحوه

معذور أئمن يحضر عند المجهزين من غير معاونة بل للمجملات فليس ذلك عذرا في حقهم ومثلهم بالطريق الأولى
 ما جرت به العادة من الجماعات الذين يذكرون أمام الجنازة وقال جوهل من العذر هنا حلف غيره عليه أن لا يصاها
 لحشيتة عليه محذورا لو خرج إليها لكان الحلف عليه لم يحشه وذلك لأن في تحشيتة حيث ذم مشقة عليه في الحلف
 عليه بالحاقه الضرر لمن لم يتعد بحلفه فإبراره كاتيس مريض بل أولى وأيضاً الصابغ السابق شمل هذا الذم مشقة
 تحشيتة أشد من مشقة نحو المني في الوحل كما هو ظاهر وأوليس ذلك عذرا لأن مبادرته بالحلف في هذا قد ينسب
 فيها التهور أي قلة مبالاة فلا يراعى كل محتمل ولعل الأول أقرب أن عذر في ظنه الباعث على الحلف بشهادة
 قريته اه عليه فلو صلاها حنث الحالف به وليس من الاعذار ما جرت به عادة المستغنين بالسبب من
 خروجهم للبيع ونحوه بعد الفجر حيث لم يترتب على عدم خروجهم ضرر كفساد متاعهم فليتنبه لذلك فإنه يقع في
 مصرنا كثيرا اه ع ش عليه وهل من الاعذار المسقط للجمعة ما لو حلف بالطلاق لا يصلي حلف زيد فولي زيد
 امامة الجمعة فتسقط عنه أو تجب عليه ولا حنث لانه اكره شرعى كالحلف لا يترع ثوبه فأجنب واحتاج لترعها
 في الغسل حيث يجب التزع ولا حنث لانه مكره شرعا احتمل ان في النشوى واختلف قول شيخنا فيه فتارة قال
 بالاول وتارة قال بالثاني اه حل قال شيخنا ح في والظاهر الاول ويفرق بينه وبين من حلف لا يترع الخ
 بان الجمعة لها بدل في الجملة وهو الظاهر وفيه ان الغسل له بدل في الجملة وهو التيمم فقرر وقد رتبناه لم يقل أحدان
 من الاعذار المصحة للتيمم مع وجود الماء الحلف فالتى يظهر ان تولية الامامة عذر للحالف في تركه الجمعة
 والانه قال الى بدلها الفرق المذكور بينه وبين من حلف أن لا يترع ثوبه فأجنب وقد علمت بان النظر في الفرق
 مردود اه ثم رأيت ع ش على م كسب ما نصه ولو حلف لا يصلي حلف زيد فولي زيد امامة الجمعة
 سقطت عنه قال م وفيه احتمالان في النشوى في باب صلاة الجمعة وصورة بالحلف بالطلاق أو تطبيق العتق
 فراجع ذلك ثم قال م لكن السقوط بشكل بما لو حلف لا يترع ثوبه فأجنب واحتاج لترعها في الغسل فإنه
 يجب التزع ولا حنث لانه مكره شرعا قال الا ان يفرق بين الجمعة بدلا اه أقول وللغسل بدل وهو التيمم الا ان
 يقال الجمعة تبدل بجوز في الجملة مع القدرة عليها بخلاف الغسل فليحرم وتصل أن م رجوع الى اعتماد وجوبها
 ولا حنث لانه مكره شرعا كسئلة الحلف على ترع الثوب المذكور فراجع وليحرم ثم رأيت م كسب ما نصه
 سقوطها اه سم على المنهج وقال ج ان السقوط هو الاقرب ثم رأيت بهامش نسخة من الزيادة قلنا عنه
 اعتماد وجوب الصلاة خلفه ولا حنث لانه مكره شرعا اه بحروفه قال الشويرى في حاشيته واستوجه في
 الاعباب انه يعذر هنا وان أدى الى ترك الجمعة سنين ولا يكاف العتق لما فيه من تقويت حاله بلامقابل واما الطلاق
 فان كان بالثلاث ولم يبق الا واحدة فواضع لعظم المشقة ولا يكاف في الاول حلفا خلافا لابن العماد لان فيه
 وقوع الوطء على القول بعود الصفة وقدر رفع الحاكم براموت كليفه الرفع الى شافعى يحكم له بمنعه فيه مشقة
 لا تحتمل وان حلف بواحدة وهو عاكأ كثر منها لزمته لسهولة المراجعة عليه قاله في الاعباب مع اختصار اه اه
 من خط شيخنا ح في والحس كما قاله الغزالي عذر ان منعه الحالكم وله ذلك لصحته وأهوالا فلا وان أفتى
 النووي بوجوب طلاقه لغيرها وذكر الرافعي في الجملة انه عذر ان لم يقصر فيه فيكون هنا كذلك ولو كسل في
 الحس أو بعون فأكثر كغالب الاوقات في جوس القاهرة ومصر فالقياس كما قاله الاسنوى وان نوزع في لزوم
 الجمعة لهم لان اقامتها في المسجد ليست بشرط والتعدد يجوز عند غير الاجتماع فعند تعذره بالكلية أولى
 وحيث فيلزم الامام أن ينصب من يقيم لهم الجمعة وينبغي النظر في أنه اذا لم يكن فيهم من يصلح فهل يجوز لواحد من
 البلد التي لا يعسر فيها الاجتماع اقامة الجمعة لهم لانها جمعة مهيأة لهم ومشروعة أم لا لانها يجوزها بالضرورة
 ولا ضرورة فيه الا وجه الاول اه ش م ر وفي ع ش عليه ما نصه * (فرع) * لو اجتمع في مكان أو بعون
 مريض أو مكنتهم اقامة الجمعة فيه فهل تجب عليهم لا تنفاه عنه سقوط الجمعة عنهم من المشقة في الحضور أو لا أخذ

بإطلاق الحديث لا بعد الأول وفقاً لم ر اه سم على المنهج وفيه أيضاً قصه ومن العذر ما لو اشتغل برده
زوجته الناشئة كذا نقله شيخنا العلامة الشوري عن جواهر القموني اه وهل مثل زوجته ما لو اشتغل
برده زوجته غيره أولاً فيه نظر والأقرب عدم إلحاق لانه لا يترك الحق الواجب عليه للصحة لا تتعلق به وإن توقف
ردها على حضوره وظاهره ولو كان له به خصوصية كزوجته ولو قيل بإلحاق هذه زوجته فيكون عذراً
لم يكن بعيداً فراجع وقوله برده زوجته أي حيث توقف ردها على فوات الجمعة بان كان متبهاً للسفر أو كانت هي
كذلك والأفلا يكون عذراً اه قوله مما يتصورهنا كالمريض بخلاف ما لا يتصورهنا كالرجح الشديدة بليل
اه ح ل فاذا وجدت هذه الرجح الشديدة تمها را لا يعذر في ترك الجمعة لأجلها وقد يقال ألحقوا ما بعد الفجر
بالليل في مسائل وجود الظلمة فيه فتكون شدة الرجح عذراً في حق من يعتد داره وتوقف حضوره الجمعة على
السعي من الفجر اه شيخنا قال ع ش وهو تصوير حسن اه وانظر وجهه حسن مع اشتراط بلوغ صوت
المنادي لمعتدل السمع وصوت المنادي لا يصل الى محل يجب فيه السعي من الفجر كاتيه اطلقى وأجيب بان محل
اشتراط بلوغ صوت المنادي في غير المقيم بمحلها اما المقيم بمحلها فلا يشترط فيه سماع صوت المنادي كما يدل عليه
إطلاق المتن وتقييده فيما بعده فيكون كلام ع ش في التصور مغرضاً في المقيم بمحلها فاذا كانت داره بعيدة
بحيث لا يصل الا ان يسافر بعد الفجر وجب عليه السعي وان لم يسمع النداء اه شيخنا ح ف (قوله ولا على مسافر)
أي وان نقص العدد بسبب سفره وتطالت الجمعة على غيره بواسطة سفره لانه لا يلزمه أن يحصل الجمعة لغيره وكذا
يقال في المعذور السابق وقام شيخنا العلامة م ر وخلافاً لاجد كلامين لا يه قال وهذا شبيه بما لو مات أو جن
واحد منهم ولغيره لا ضرر ولا ضرار في الاسلام خلافاً لصاحب التميز ولهذا قال الاذري لم أره لغيره مو كانه أخذه
مما أمر آتاه من حرمة تعطيل بلدهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء معطلون بغير حاجة بخلاف المسافر اه
برماوى (قوله غير من مر) الذي مر هو المسافر لمحل المذ كور أو المعصية اه شيخنا (قوله ولو سفر أقصرا) في
هذا تصرح بان السفر لمحل يسمع فيه نداء الجمعة يسمى سفر اشترطوا في النقل في السفر في صوب مقصده لا بد
ان يسافر لمحل يسمى الذهاب بالسفر اعرفاً بان لا يسمع فيه نداء الجمعة والحاصل ان من جاوز محل المعتبر بمجاورته
يقال له مسافر شرعاً ثم ان كان بمحل لا يسمع فيه نداء الجمعة جاز له التنقل وان سمع فيه النداء ليس له ذلك لانه يجب
عليه السعي لمحل الجمعة اه ح ل (قوله لا اشتغاله بالسفر وأسبابه) منه يؤخذ عدم الوجوب على نحو الحصادين
اذا خرجوا قبل الفجر الى مكان لا يسمعون فيه النداء أي نداء بلدتهم اذ لو اعتبر بالبلوغ من غير بلدتهم أيضاً
لكان من خرج أي قبل الفجر الى قرية بينهم وبينها مرحلة ويقربها بلدة يسمع نداءها تجب عليه الجمعة ولا يقول
به أحد اه ح ل ويستفاد منه مسئلة تقع كثيراً هي ان الشخص يسافر في يوم الخميس مثلاً الى قرية قريبة
من بلده لكن لا يسمع فيها النداء من بلده ويصبح يوم الجمعة في تلك القرية وهو غير عازم على الإقامة فيها بل يرجو
منها قضاء حاجته فينتقل لانه لا يلزمه بالجمعة مع أهل تلك القرية تأمل (قوله ولو كانت بمستولم سمعوه) بان فرض
زوال هذا العلو وكانت بمحل على مستو مسامت لبلد الجمعة وقوله ولو كانت بمستولم سمعوه بان فرض جعلها
على وجه الارض من المستوى المسامت لبلد الجمعة واما قول الشهاب البرلسي المراد لو فرضت مسافة انخفاضها
ممتدة على وجه الارض وهي على آخرها السمعت هكذا يجب ان يفهم وقس عليه نظيره في الاولى أي فتفرض
مسافة علوها ممتدة على وجه الارض وهي على آخرها فيه نظر والمرجح عند شيخنا تبعاً لاقناع والده خلافه
وعبارته وهل المراد بقوله لو كانت بخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمع منته الجمعة ان تبسط هذه المسافة
أو ان تطلع فوق الارض مسامتاً لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذ كور الاحتمال الثاني كما أفاده الوالمرجه
الله تعالى في فتاويه انتهت اه ح ل وفي ق ل على الجلال ومعنى التقدير المذ كور عند شيخنا كما في شرح
شيخنا الرمي ان يفرض زوال الجبل وارتفاع الخفض وتجعل القرية على الاستواء في محاذاة محلها الاصل

ولا على مسافر غير من مر ولو
سفر أقصرا لا اشتغاله بالسفر
وأسبابه ولا مقيم بغير محل الجمعة
ولا يبلغه الصوت المذ كور
لمفهوم خبر أبي ذواد السابق
وعلم قول بمستولم لو كانت
قرية ليست بمحل الجمعة على
رأس جبل فسمع أهلها
النداء لعلاها ولو كانت
بمستولم سمعوه أو كانت في
مخفض فلم يسمعوه لا انخفاضها
ولو كانت بمستولم سمعوه
لزمهم الجمعة في الثانية دون
الاولى وقول معتدل سمع

وقال شيخ شيوخنا مرة يفرض الصعود والهبوط ممثدا الى غير جهة بلد الجمعة والقربة على طرفه لانهم يقطعون تلك المسافة في الوصول اليها اه (قوله أنه لو كان أصم الخ) أي ولو كان معتدلا السمع لسمع وقوله أو جاوز الخ أي ولو كان معتدلا السمع لم يسمع اه ح ل (قوله لم يعتبر) أي فوجب على الأصم ولا تجب على من جاوز سمعه العادة فلا يعتبر الأول في إسقاط الوجوب ولا الثاني في تحصيله اه شيخنا فان قلت قياس ما في الصوم من أن حديد البصر إذا رأى الهلال يجب عليه الصوم وجوب الحضور هنا قلت الفرق بينهما أن المدار في الصوم على العلم بوجود الهلال وقد حصل برؤية حديد البصر والمدار هنا على مسافة لا يحصل بها مشقة شديدة ولو عول على حديد السمع لم يحصل له مشقة تامة لا تخفى في العادة فان حديد السمع قد يسمع من مسافة بعيدة كنصف يوم مثلا اه ع ش على م ر (قوله أو على عادته لا في هـ) أي للرياح وقوله لم يتعين أي حيث سمعوا مع وجود الاصوات أو الرياح وفيه ان هذا واضح في الرياح لانهم لم يحلوا الصوت واما الاصوات فبغير نظر لانه إذا لم يسمع الصوت مع عدم الاصوات فمع وجودها أولى فلا وجه لعدم اليقين وعبارة شيخنا باعتبار هـ والاصوات والرياح لئلا يتعطل بالوغي النداء أو تعين عليه الرياح اه طي (قوله كنارة بفتح الميم) سواء في ذلك البلد الكثيرة الانجار والتخل كطبرستان وغيرها لا تقدر البلوغ بتقدير زوال المانع والاوجه ان الاعتبار السماع عرفا بحيث يعلم أن ما سمعه نداء الجمعة وان لم يميز بين كلماته خلافا لبعضهم حيث اشترط ذلك قال ابن الرفعة وسكتوا عن الموضوع الذي يقف فيه المستمع والظاهر انه موضع الإقامة والحاصل ان الذي تلخص من كلامهم واعتمد العلامة م ر ان ضابط ما مقام فيه الجمعة ما يتجمع القصر قبل مجاوزته فشمع المسجد الخارج عن البلد بأن خرب ما بين البلد وبينه لكن لم يجرؤ بل يترددون اليه لنحو الصلاة وكذا المسجد الذي احذروه بجانب البلد منفصلا عنها قليلا مع ترددهم اليه لانه معدود منها اه ب ماوى (قوله ولو وافق يوم الجمعة عيد الخ) مراده بهذا استثناء صور من منطوق قوله بمسئو أي فتلزم المقسيم به الا في هذه الصورة اه ع ش بلغنى (قوله فحضر صلاته أهل قرى) ليس بشيد بل المدار على الذهاب اليه وعدمه لا على حضور الصلاة فتش في توجهوا اليه بقصد الصلاة ولو لم يذكر كونه اسقط عنهم العود للجمعة على وجود المشقة واما لو حضر والبيع أسبابهم فلا يسقط عنهم الحضور سواء رجعوا الى محلهم أولا اه ع ش فان لم يحضروا كأن صلوا العيد فكأنهم لم يمتهم الجمعة اه ش م ر (قوله فلهم الانصراف بترك الجمعة) أي لسقوطها عنهم وان قربوا أو مكثهم ادرا كها لو عادوا فانهذه مستثنى من اطلاقهم وجوب السعي على من يسمع النداء ويستثنى أيضا ما لو كان من يسمع النداء أربعين بالصفة المتقدمة فانه يجب عليهم ان يقيموها بمحلهم ويحرم عليهم السعي الى محل النداء لتعطيلهم الجمعة في محلهم اه ح ل وقوله ويحرم عليهم السعي الخ ويجب على الحاكم منعهم من ذلك ولا يكون قصدهم البيع والشراء في المصر عذرا في تركهم الجمعة في بلدتهم الا اذا ترتب عليه فساد شيء من أموالهم أو احتاجوا الى ما يصرفونه في حق ذلك اليوم الضرورية ولا يكفون الاقتراض اه ع ش على م ر (قوله نعم لو دخل وقتها قبل انصرافهم) أي أو بعده حيث لم يصلوا الى محل قصر فيه الصلاة من محل الجمعة اه ح ل وع ش (قوله كان دخل عقب سلامهم من العيد) مفهومه انهم لو صلوا العيد ثم تشاغلوا بأسباب حتى دخل وقت صلاة الجمعة لا يحرم عليهم الانصراف ولعله غير مراد بل هو مجرد تصوير فيحرم عليهم الانصراف حيث شذ اه ع ش على م ر (قوله وتلزم أعمى وجد قاندا) أي غير أعمى أو أعمى أقوى منه ادرا كا وان لم نوجب على القائد بناء على انه لا بد من التأني وان أحسن المشي بالعصا الا فيما اذا كان محل الجمعة قريبا فان الاعمى المذكور يكون كالصبي فيجب السعي فان لم يجد ذلك لم يكلف الحضور وان أحسن المشي بالعصا لما فيه من التعرض للضرر قال شيخنا نعم لو كان محل الجمعة قريبا بحيث لا ينفك من ذلك ضرر وجب عليه الحضور فيما يظهر لا تنفك العلة كما يؤخذ ذلك من فتاوى الوالد انتهى ح ل (قوله وجد قاندا) أي تليق به مرافقه فيما يظهر لا نحو فاسق ومشهور به جوار خلاءة أخذنا

أنه لو كان أصم أو جاوز سمعه حد العادة لم يعتبر وجوب عادته في هـ وانه لو كان الصوت العالي على خلاف عادته في بقية الايام أو على عادته لا في هـ ولم يتعين ولا يعتبر وقوف المنادي بمحل عال كنارة ولو وافق يوم الجمعة عيد فحضر صلاته أهل قرى يبالغهم النداء فلهم الانصراف بترك الجمعة نعم لو دخل وقتها قبل انصرافهم كأن دخل عقب سلامهم من العيد فالظاهر انه ليس لهم تركها وقوله معتدل سمع وعادة مع أو مسافر الى آخره من ز يادى وتعبير بمسئو أولى من تعبيرة بقربة (وتلزم) الجمعة (أعمى وجد قاندا) متبرعا

مما يأتي في الولي اه اعاب اه شورى (قوله أو بأجرة) أي فاضلة عما يعتد به في الفطرة وعن دينه واقتصارهم على ما يعتد به في الفطرة مجرد تصوير اه ع ش على مر (قوله وشيخاهما) قال ج هو أقصى الكبر والزمانة الابتلاء والعاهة انتهى وفي المصباح هرم هرمان باب تعب فهو هرم كبر وضمه فانه انتهى وعبر في المنهج بالهم وهم امتقار بان أو متحدان ففي المصباح الهم بالكسر الشيخ الغاني والاثني همة اه ع ش على مر وفيه على الشارح عبارة المصباح من الشخص زمانة وزمنا فهو من باب تعب وهو مرض يدوم زمانا طويلا اه بحروته اه (قوله وجد امركا) أي ولو آدميا لا يرزى به ركوبه أي لا يخل بحشمته عادة وقوله لا يشق ركوبه أي مشقة لا تحمل عادة كمشقة المشي في الوحل اه حل وان لم تبج التيم فيما يظهر اه شورى والمركب بكسر الكاف اه ع ش على مر (قوله أو اعارة) أي اعارة لأمته فيما بان تفهت المنفعة جدا فيما يظهر اه وقال الاسنوي قياس ما سبق في ستر العورة انه لا يجب قبول هبة المراكب اه أقول وهو كذلك اه ع ش على مر وعبارة البرماوى قوله أو اعارة أي لأمته فيما وهل يجب السؤال في الاعارة وكذا الاجارة فيه نظر قال شيخنا والذي يظهر الوجوب كفاي طلب الماء في التيم وقد يفرق بوجود البدل هنا انتهت (قوله من لا تلزمه جعة) وهو الهوى والعبد والمرأة والخنى والمسافر والاعمى الذي لا يجد قاندا والشيخ الهم والزمن اللذان لم يجد امركا أو يشق ركوبه اه حل (قوله صحت جعته) أي اجماعا ويحرم عليه الخروج منها ولو قبلها فلا مشلا اه برماوى (قوله لانها اذا صحت الخ) الاولى أن يعبر بالأجزاء فالذي في كلام الراعى إذا أخزأت الكاملين أي الذين لا عذر لهم فلا ن تجزئ أصحاب العذر بالطريق الاولى ولا يخفى ان هذا أي التعبير بالأجزاء واضح دون التعبير بالهبة اه حلي وعبارة الشورى لكن في التحفة قيل تعبير أصله أي المنهاج بأجزائه أصوب لاشعاره بسقوط القضاء بخلاف الهبة اه وهو منوع بل هـ مساواة كما هو مقرر في الاصول اه كلام التحفة وقوله بل هـ مساواة أي في ان كلامهما لا يستلزم سقوط انقضاء فان ذلك هو الصحيح في الاصول انتهت بالحرف (قوله أيضا لانها اذا صحت الخ) يعني اذا صحت من الكامل الذي لا عذر له وأخزأت عنهم أنها تنقص في الصورة من الظاهر فصحتها وأجزاؤه في حق أرباب العذر أولى هذا ما راده فيما يظهر كما يرشد الى ذلك قول الراعى رحمه الله تعالى في حق أرباب العذر اذا حضر وانقصت لهم وأجزأتهم لانهم أكمل في المعنى وان كانت أنقص في الصورة فادأخزأت عن الكاملين الذين لا عذر لهم فلا ن تجزئ أصحاب العذر بالاولى اه أقول يعني ان من تلزمه أكمل وأشرف والاكمل الأشرف يطلب منه فوق ما يطلب من دونه فاذا صحت لأكمل الأشرف مع أنه يطلب منه فوق ما يطلب من دونه فلا ن تصح من دونه أولى اه سم (قوله أيضا لانها اذا صحت من تلزمه) أي خوطب بها ابتداء فمن لا تلزمه أي لم يخاطب بها كذلك والافتد يقال انه بالشروع فيها صار مخاطبها وصارت لازمة فهو لم يؤد الامالزمه كما قاله في الايعاب في نظير من الشيخ العاجز عن الصوم ان حصل لزوم الفدية له مالم يصم فليتأمل اه شورى (قوله فمن لا تلزمه) أولى يقال في توجيه الاولوية انها اذا صحت من الكاملين فمن غيرهم أولى وأنها اذا صحت من المتبوعين فمن التابعين أولى اه شيخنا وهذا ظاهر على المرحوح في الاصول من ان الهبة اسقاط القضاء وأما على الرابع من انها موافقة الفعل ذي الوجهين الشرع ومعناها استيفاء الشروط والاركان فلا تظهر الاولوية لان وجود هـ ذا القدر من الكامل كهو من غيره على حد سواء تأمل بانصاف (قوله وتفتى عن ظهري) هذا قدرنا على ما أفاد منطوق المتن اه شورى (قوله أنه أن ينصرف قبل احرامه) أي سواء دخل الوقت أولى ولا يلزمه العزم على العود بخلاف من هو من أهل الوجوب اذا حضر مكان إقامة الجمعية انصرف قبل فعلها الغرض حيث يجب عليه العزم على العود لفعلها فان لم يعزم فانه يأثم وان عاد وفعلها انتهى من سم على ج وفيه على الشارح مانعه (فرع) لو حضر الجمعية لم تلزمه لعدم بلوغه النداء في بلده قال في المجموع فله أن ينصرف مع الكراهة كذا بخط شيخنا بهامش شرح البهجة وهو منقول في

أو بأجرة أو مله كاله (و)
 شيخنا (هما وزمنا) جدا
 مركبا ملكا أو بأجرة أو
 اعارة (لا يشق ركوبه)
 عليهما (ومن صح ظهري من
 لا تلزمه جعة صحت) جعته
 لانها اذا صحت ممن تلزمه
 فمن لا تلزمه أولى وتفتى
 عن ظهري (وله أن ينصرف)
 من المصلى (قبل احرامه)

شرح الروض اه (قوله أيضا أنه ينصرف قبل احرامه) مثل من أكل ذاريج كرية وهو ظاهر وفي حج
 خلافه قال وتضرر الحاضر به يحتمل أو يسهل زواله بتوقيده وعبارة سم على النهج هذا يشمل من أكل
 ذاريج كرية لا فرق على الواجب به من أكل ذلك لعذر أو غيره ولا يبين أن يصلي مع الجماعة في مسجد أو غيره نعم
 ان أكل ذلك بقصد اسقاط الجمعة أو الجماعة ثم في الجمعة ولم تسقط عنه كالمسحاة وقضية عدم السقوط عنه انه
 يلزمه الحضور وان تأذى الناس به واعتمده مر اه وما ذكره حج من قوله وتضرر الحاضر من الخ برده عليه
 انه اذا تقرر ان ذلك لم يكن أكل ذاريج الكرية عذرا مطلقا اه ع ش على مر (قوله قبل احرامه بها)
 أي ولو بعد اقامتها اه برماوى (قوله الانحور مريض) وضابطه أي المريض الذي لا يجب عليه الجمعة أن
 يلزمه بحضورها مشقة كمشقة شبيهة في المطر ونحوه اه ش مر (قوله فليس له أن ينصرف قبل احرامه) ان
 دخل وقتها فلا ينصرف انما وهل يجب عليه العود الوجه لا اه سم اه ع ش على مر (قوله ان دخل وقتها)
 أما قبل دخول وقتها فيجوز له الانصراف مطلقا أي سواء زاد ضرره بالانتظار أولا واستشكل التفرق بين دخول
 الوقت وعدمه مع زوال المشقة بالحضور السبكي وتبعه الاسنوي والاذري بأنه ينبغي اذالم يشق على المعذور الصبر
 أن يحرم انصرافه ولو قبل الوقت كما يجب السعي بعده على بعيد الدار ويحجب بان بعيد الدار لم يقم به عذرا مانع وهذا
 تام به عذرا مانع فلا جامع ويحجب أيضا بجواب يرجع الى هذا وهو انه عهدانه محتاط للخطاب بعد دخول الوقت
 لكونه الزاميا بما لا يحتاط له قبل دخوله لكونه اعلاميا وأما بعيد الدار فهو الزامى فمما استوتوا بقائه اه
 حج ومثله شرح الروض وقوله وهو انه عهدانه هذا قيد على مخاطبة المعذورين بعد الوقت الزاميا وهو ممنوع
 اذ لو خوطبوا الزاميا بعد الوقت لزمهم الحضور وليس كذلك كما هو ظاهر نعم اذا تبرعوا بالحضور بعد الوقت
 خوطبوا اجبت الزاميا بشرطه وعلى هذا الفصل الاشكال أن هؤلاء لا خطاب في حقهم الزاميا قبل الحضور لا قبل
 الوقت ولا بعده فاذا خوطبوا الزاميا بعد الحضور بعد الوقت فليخاطبوا كذلك بعد الحضور قبله وهذا لا يندفع
 بما ذكره من الفرق لانه ان فرضه قبل الحضور فهو ممنوع اذ لا خطاب قبله مطلقا أو بعده فهذه التفرقة هي أول
 المسئلة فكيف يسوغ التمسك بها تأمل اه سم عليه فتأمل ولا تغتر بما كتبه ع ش هناك انه لم يصب في تقرير
 الاراد ولا في تقرير الجواب ولعل الخطأ من جرد الهمامش ووضعها في غير محلها تأمل (قوله أو أقيمت الصلاة)
 أي أو زاد ضرره وأقيمت الصلاة ويبحث الاسنوي ان المعذور لو تضرر بطول صلاة الامام كان قرا بالجمعة والمناقضين
 جاز له الانصراف أيضا أي بعد التحريم اه حل (قوله ظن انقطاعه) انظر هل له مفهوم وما حكمه مع بقية قيود
 المسئلة وقد سألت شيخنا عن ذلك فقال الظن ليس بشيء فتأمل (قوله ولو بعد تحريمه) وصورة انصرافه حينئذ
 أن يخرج نفسه من الصلاة ان كان ذلك في الركعة الأولى وبان ينوي الفارق فيكمل منفردا ان كان في الثانية
 حيث لم يلحقه ضرر بالتكميل والاجازة قطعها اه ع ش على مر (قوله والفرق بين المستثنى) وهو نحو
 المريض والمستثنى منه وهو من لا يلزمه الجمعة حيث لا يجوز الاول الانصراف قبل الاحرام بعد دخول الوقت
 بالشرط المتقدم ويجوز للثاني اه حل (قوله وقد حضر محملا لها) أي فزال المانع اه حل (قوله وبغير
 خرم الخ) أي وهو عاصي بهذا السفر فلا تسقط عنه الجمعة ولو وصل الى محل لا يسمع فيه نداء أصلا وهذه المعصية
 تنقطع بفوت جمعة هذا اليوم فيترخص بعد فوتها حتى لا يترك الجمعة الاخرى ان دام سفره اليها اه شيخنا
 ومحل المنع من السفر بعد الفجر ما لم يجب فوراً فان وجب كذلك كانقاذ ناحية وطبها الكفار أو أسرى
 احتفظهم وظن أو جواز ادراكهم وجب تضيؤ وخلف فوته فالوجه كما قاله الاذري أخذ من كلام البندنجي
 وغيره وجوب السفر فضلا عن جوازه اه ش مر (قوله بان كان من أهلها) أي وان لم تنعقد بهم كقيم
 لا يجوز له التصر ولو سافر يوم الجمعة بعد الفجر ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر سقوط الاثم عنه كما اذا جامع
 في نهاره ضلوا أو جنبنا عليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت أو الجنون اه ش مر (قوله فالظاهر سقوط الاثم

بها) (الانحور مريض) كما عني لا
 يجد قاندا فليس له ان ينصرف
 قبل احرامه (ان دخل وقتها
 ولم يزد ضرره بانتظاره) فعلاها
 (أو أقيمت الصلاة) نعم لو
 أقيمت وكان ثم مشقة لا تحتمل
 كمن به اسهال ظن انقطاعه
 فاحس به ولو بعد تحريمه
 وعلم من نفسه انه ان مكث
 سبعة فالتج كمال الاذري
 انه الانصراف والفرق
 بين المستثنى والمستثنى منه
 ان المانع في نحو المريض
 من وجوبه مشقة الحضور
 وقد حضر محملا لها والمانع
 في غير مصفات فاعتمده لا نزول
 بالحضور والتقييد بمن
 لا يلزمه جمعة قبل الاحرام
 وبالأمانة من زيادتي
 (وبغير حرم على من لزمته)

عنه أقول فيه نظر لتعديه بالأقدام في ظنه و بؤ بد عدم السقوط ما لو وطئ زوجته يظن أنها أجنبية فإن الظاهر عدم سقوط الاثم بالتبين والفرق بين الكعارة والاثم ظاهر فليتأمل اللهم الآن يريد بسقوط الاثم انقطاعه لارتفاعه من أصله وقد يقال ينبغي سقوط اثم قضيع الجمعة لاثم قصد قضيعها اه سم على ج اه ع ش عليه (قوله أيضا بان كان من أهلها) أي أهل لزومها لودخل وقتها فسقط ما يقال كيف تلزمه قبل دخول وقتها فليتأمل وكتب أيضا قوله بان كل من أهلها أي ممن تنعقده وان لم تجب عليه فدخل في مخاطبة الضرر ونحوه وحيث احتاج الى اخراجه بقوله لان خشي ضرر الخ فلا يراد ان خشي الضرر لا تلزمه فلا يصح اخراجه ممن تلزمه ويجوز ان يراد بأهلها أهل لزومها بل لم يكن به عذر وان عرض له الخشية فلا حرمة عليه لضرورته من غير أهل الزوم (فرع) يكره السفر ليلة الجمعة ذكره ابن أبي الصيت البني عن الحب الطبري وارتضاه البرلسي اه سم اه شوبري وفي الاحياء ان من سافر ليلة الجمعة على ملكه والظاهر ان المراد السفر الذي تفوت به اه ح ل وقوله دعا عليه الخ أي قالا لانجاء الله من سفره ولا أعانه على قضاء حاجته قاله الرمي الكبير واذا كان هذا في سفر الليل الذي لا اثم فيه فيكون في سفر النهار الذي فيه الاثم أولى اه اه شيخنا ح (قوله سفر تفوت به) بخلاف ما اذا لم تفوت به بان غلب على ظنه ادرا كهافي مقصده أو طريقه اه ش م ر وقوله بان غلب على ظنه الخ فلو تبين بخلاف ظنه بعد السفر فلا اثم والسفر غير معصية كما هو ظاهر نعم ان أمكن عودته وادرا كهافي مقصده وجوبه اه سم على ج اه ع ش عليه (قوله ولو كان السفر طاعة) أي واجبا أو مندوبا كالحج وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم وهذا الغاية للرد على القديم الذي يخص حرمة السفر قبل الزوال بلباح ويجعل سفر الطاعة قبل الزوال جائزا كذا يفهم من صنيع أصله مع ش م ر وقوله وقبل الزوال تأمل هذه الغاية مع كلام المتن انتهى شيخنا تأملت فرأيتها وان كانت مستدركة مع المتن لكنه نص عليها للتصريح بالرد على القديم وعبرة أصله مع ش م ر وقبل الزوال وأول الفجر كبعدته والقديم انه يجوز لانه لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال وكبيع النصاب قبل تمام الحول انتهى تأمل وعبرة أصله مع شرح المحلى ويحرم على من لزمته السفر بعد الزوال لتفويتها به الا أن تمكنه الجمعة في طريقه أو مقصده أو يتضرر ويخلفه لها عن الرفقة وقبل الزوال كبعدته في الحرمة على الجديد والقديم لعدم دخول وقت الوجوب وعرض بأنهم أضافوا الى اليوم انتهى فتأمل (قوله كأنقطاعه عن الرفقة) أي انقطاعا يخشى فيه ضررا هذا مقتضى التمثيل للمتن أم يجرد انقطاع لا يخشى فيه ضررا فليس عذرا هنا على المعتمد وان كان عذرا في التيمم والفرق بينهما ان الظاهر يتكرر في كل يوم وليلة بخلاف الجمعة ويفرق أيضا بأنه يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد اه من ش م ر وليس من التضرر ما جرت به العادة من ان الانسان قديما صد السفر في وقت مخصوص لا مالا يفوت بفوات ذلك الوقت ومنه الجماعة الذين يريدون زيارة سيدي أحمد البسدي بنفعنا الله به فيريدون السفر في يوم الجمعة فيركبوا السفر فيه يفوت الجمعة ذلك اليوم لكن يوجد غيره في بقية ذلك اليوم أو فيما يليه من بقية الايام على وجه يحصل معه التمكن من السفر في الحالة المذكورة اه ع ش عليه (قوله فلا يحرم ولو بعد الزوال) أي ولو نقص بسفره عدد أهل البلد بحيث أدى الى تعطيل جمعهم وهو ظاهر اذا لا يكف بتعجيل عبادته غيره وهو شبه بمعلومات أو جن واحد منهم ولغيره لا ضرر ولا ضرار في الاسلام خلافا لصاحب التمييز ولهذا قال الاذرى لم أره لغيره وكأنه أخذه مما رآه من حرمة تعطيل بلادهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء معطلون بغير حاجة بخلاف المسافر اه ش م ر وقوله بخلاف المسافر حاصله ترجيح جواز سفره لحاجة وان تعطلت الجمعة لكن هل يختص ذلك بالواحد ونحوه أو لافرق حتى لو سافر الجميع لحاجة جاز كان أمكنتهم الجمعة في طريقهم كان جائزا وان تعطلت الجمعة في بلادهم ويخص بذلك ما تقدم من عدم تجوز تعطيلهم ثم يحملهم فيه نظرا والوجه انه لا فرق اه سم على ج وقد يقال لا وجه لتردد في ذلك لانه حيث كان السفر لعذر مخصص في تركها فلا فرق في ذلك

بان كان من أهلها (سفر تفوت به) كان ظن انه لم يتركها في طريقه أو مقصده ولو كان السفر طاعة وقبل الزوال (لان خشي) من عدم سفره (ضررا) كأنقطاعه عن الرفقة فلا يحرم ولو بعد الزوال وانما حرم قبل الزوال وان لم يدخل وقتها

بين الواحد وغيره اه ع ش عليه (قوله لانها مضافة الى اليوم) أي منسوبة اليه في قوله تعالى من يوم الجمعة
 اه شيخنا وأخذ بعضهم من هذا التعليل انه يحرم النوم بعد الفجر على من غلب على ظنه عدم الاستيقاظ قبل
 فوات الجمعة ومنعه اه وأقول وهو ظاهر ويدل له جواز انصراف المعذورين من المسجد قبل دخول الوقت
 لقيام العذر بهم وفرقوا بين وجوب السعي على بعيد الدار والنوم هناك فانه كالمرض بل أولى لان
 المريض بعد حضوره المسجد ولا مشقة عليه في المكث لم يبق له عذر في الانصراف بخلاف النوم فانه قد
 يجمع عليه بحيث لا يستطيع دفعه اه ع ش على اه (قوله ولذلك يجب السعي) أي من الفجر ولا يجب
 قبله وان علم انه ان لم يسع قبله فاته الجمعة اه شيخنا (قوله ولو عجزها) هذه الغاية للرد على الضعيف وبعبارة
 أصله مع ش م ر ومن لا جمعة عليهم وهم بالبلد تسن لهم الجماعة في ظهره في الاصح والثاني لان الجماعة
 في هذا اليوم شعار الجمعة ومحل الخلاف فيمن يبلد الجمعة فان كانوا في غيره استحب الجماعة في ظهرهم اجماعا
 قاه في المجموع انتهت (قوله وانحازوها) الضمير راجع للجماعة كما فهم من ش م ر وفيه انه يسن أيضا انحاء
 أذان الظهر اه (قوله لم يسن انحازوها) بل يسن الاظهار وأما عكسه المتقدم فهو خلاف الأولى ان كان في
 أمكنة الجماعة اه برماوى (قوله ولمن رجا زوال عذره) أي رجا قريبا اه ع ش (قوله تأخير ظهره
 الى فوت الجمعة) ومحل صبره الى فوت الجمعة ما لم يؤخرها الامام الى أن يبقى من الوقت قدر أربع ركعات والافلا
 يؤخر الظهر كما ذكره المصنف في نكت التنبيه اه ش م ر (قوله ويحصل الفوت) أي هنا في حق غير أهل
 الوجوب بخلاف ما يأتي في حق أهل الوجوب لا يفوت الا بالسلام اه شيخنا وبعبارة ش م ر ويحصل اليأس
 من ادراكها بأن يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني ويقرأ ما ساقى في غير المعذور من انه لو أحرم بالظهر
 قبل السلام لم يصح بأن الجماعة ثم لازمة فلا ترفع الا يمين بخلافها هنا انتهت * (تنبيه) * أربعون كاملا ون يبلد
 علم من علمهم انهم لا يقيمون الجمعة فهل ان تلتزمه أن يصلى الظهر اذا علم ذلك وان لم يأس من الجمعة قال بعضهم
 نعم اذا أثر المتوقع وفيه نظر بل الذي يتجه لانها الواجب اصالة الخطاب بها فيساقى لا يخرج عنه الا بالأس فيساقى
 وليس من تلك القاعدة التي هي لا أثر المتوقع لانها في متوقع لم يعارض متيقنا وهذا عارضه يقين الوجوب فلم
 يخرج عنه الا يمين اليأس منها ثم رأيتهم صرحوا بذلك حيث قالوا لوز كهأهل بلد لم يصح ظهرهم حتى يضيق
 الوقت عن واجب الخطبتين والصلاة اه ج ومثله ش م ر (قوله برفع الامام رأسه الخ) أي أو بكونه بمحل
 لا يصل منه محل الجماعة لا وقد رفع الامام رأسه من الثانية اه برماوى (قوله ثم زال عذره) وكذا زال عذره فيها
 أما الاول فواضح وأما الثاني فبناء على الاصح ان الاعذار مسقطات للوجوب لا مخصصات في الترك وبه فارق
 وجود المنهم الماء في الصلاة التي لا تسقط بالتيمم لان اباحة الصلاة للرخصة متوقفة زالت اه ايعاب اه شوبرى
 (قوله أيضا زال عذره) أي بخلافه اذا زال عذره قبل ان يصلى الظهر وقبل ان تفوت الجمعة فلتزيم الجماعة
 ومن ذلك العبد اذا عتق قبل فعله الظهر وقبل فوات الجمعة لكن لو لم يعلم بعتقه حيث نذر واستمر مدة يصلى الظهر
 قبل فوت الجمعة لم يمتنع قضاء ظهر واحد لان أول ظهر فعله بعد العتق المذكور لم يصح لانه من أهل الجمعة ولم تفت
 والظهر الذي فعله في الجمعة الثانية متوقع قضاء من هذا الظهر وهكذا كما قالوا فيمن مكث مدة يصلى المغرب مثلا قبل
 وقتها يلزمه مغرب واحد كما هو الظاهر وقام الشيخنا الطيلاوى فلو لم يعلم أنه كان يصلى قبل فوت الجمعة أو بعده
 فلا يبعد أن الحكم كذلك لان الأصل بعد العتق هو وجوب الجمعة اه سم ه ع ش على م ر (قوله الا ان كان
 خنتي فبان رجلا) أي لتبين كونه من أهل الكمال اه ش م ر (قوله ولغيره تعجيلها) ولو فاتت الجمعة غير المعذور
 وأيس منها لم يمتنع فعل الظهر فور الا ان العصيان بالتأخير هنا شبه بخروج الوقت واذا فعلها فيه كانت أدا خلافا
 لكثيرين لان الوقت صار لها اه ج واقفى الشارح فيمن لزمته فواته في بلده وامكنه ادراكها فيه في محل آخر منه
 لجواز تعدد هاقبه في بلد آخر بلها تلزمه ولم يجزئه الظهر مادام قادر عليها اه وما قاله في بلد مواضع وفي غيرها

لانها مضافة الى اليوم ولذلك
 يجب السعي اليها قبل الزوال
 على بعيد الدار (وسن لغيره)
 أي لمن لا تلزمه ولو عجزها
 (جماعة في ظهره) في وقتها
 لعدم ادلة الجماعة
 (وانحازوها ان خفى عذره)
 لتلايتهم بالرغبة عن صلاة
 الامام فان ظهر لم يسن
 انحازوها لاتقاء التهمة
 والتصرح بسن الانحاء
 من زيادة (و) سن (لمن)
 رجا زوال عذره قبل فوت
 الجمعة كعبد يرجو العتق
 ومريض يرجو الخفة
 (تأخير ظهره الى فوت
 الجمعة) لانه قد زال عذره
 قبل ذلك فيأتي بها كاملا
 ويحصل الفوت برفع الامام
 رأسه من ركوع الثانية فلو
 صلى قبل فواتها الظهر ثم
 زال عذره لم يمكن منها لم
 تلزمه لانه ادى فرض وقته
 الا ان كان خنتي فبان رجلا
 (و) من (لغيره) أي لمن
 لا يرجو زوال عذره كاملا
 ومن (تعجيلها) أي الظهر
 ليصور فضيلة أول الوقت قال
 في الروضة والمجموع هذا
 اختيار انحراسا نيسين

انما يتجه ان سمع النداء منها لان غايته انه بعد يأسه من الجمعة ببلده كن لاجعة ببلده وهو انما تازمه بغيرها اذا سمع
 نداءها بشرطه اهـ جـ اهـ سلطان (قوله وهو الاصح) معتمد وقوله وقال العراقيون الخ ضعيف وهذا من
 جملة كلام النووي في الروضة وقوله وقال أي النووي في الروضة والاختيار الخ وهذا الاختيار ضعيف أيضا اهـ
 شيخنا وهو مأخوذ من شـ مر (قوله أيضا وهو الاصح) هذا من كلام النووي فحيث لا يلائم قوله الا أن
 والاختيار التوسط الا ان يعمل على الاختيار من جهة ظهور الدليل اهـ شيخنا حـ ف (قوله قد ينشط)
 يقع الشين في المضارع وبكسر هاء في الماضي من باب علم علم كفى المختار والقاموس في المصباح انه يقع الشين
 في الماضي وبكسر هاء في المضارع من باب ضرب يضرب فعلى هذا يكون فيه لغتان اهـ شيخنا حـ ف (قوله
 ولصحتها الخ) لما تكلم على شروط لزومها شرع بتكلم على شروط صحتها (قوله مع شرط غيرها) هو مفرد
 مضاف فيعم أي مع كل شرط من شروط غيرها اهـ عـ شـ (قوله مع خبر صلا الخ) دفع به ما يقال ان الاتباع
 انما يدل على جواز فعلها في وقت الظهر ولا يلزم منه عدم صحتها في غيره اهـ عـ شـ (قوله أو شئت في ذلك) المراد به
 حقيقة هو استواء الطرفين ويعلم منه بالاولى ظن ضيقه ويجوز ان يراد به غير الطرف الرابع في البقاء فتدخل
 هذه الصورة فيه منطوقا وأما حمله على مطلق التردد فلا يصح لشموله حيث تستلزم سعة الوقت كما لا يخفى تأمل اهـ
 شـ ويرى ولو بان في حال الشك اتساع الوقت ينبغي أن تجب الجمعة لانه بان بقاء وقتها وبقاؤها ومها وان تبطل الظهر
 أو تقلب فلا يرسل من ركعتين الا أن يكون التشاغل بالسلام ونحوه مقوتا للجمعة فليست تأمل ولعل المراد بالشك
 الاستواء أو مع رجحان الخروج فان ظن البقاء فسبق الجمعة (فرع) قال أصلي الجمعة أدركت الوقت والا
 فظهر اصح كافي يتصور الثلاثين من رضاء ان كان منه موزنا لانه نصريح بمقتضى الحال فيجب أن لا يضر
 وصورة المسئلة انه عند الاحرام يعلم بقاء ما يسعه من الوقت أو يظن ذلك فلا يرد ما عساه يتوهم من ان هذا
 لا يتصور لانه اذا شك في بقاء الوقت قبل الاحرام وجب الاحرام بالظهور اهـ سم وعبرة الحلبي قوله وجب ظهر
 ولو نوى في صورة الشك الجمعة ان كان الوقت باقيا والا لظاهر لم يضر هذا التعليق حيث تبين بقاء الوقت كما أفتى
 به والشيخنا لانه نصريح بمقتضى الحال عند الاحتمال واما عند تيقن الوقت أو ظنه فلا يصح هذا التعليق بل
 الواجب الجزم بنية الجمعة اهـ حـ لـ (قوله فلم أتأذنا الخ) أي علم من قوله ان تقع وقت ظهر كما هو قضية
 كلام الاصل كالراعي ويجوز ان يكون العلم من قوله فلو ضاق أو شئت وجب ظهر ولعل هذا أوجه تأمل اهـ
 شـ ويرى وغرض الشارح بهذا الاعتذار عن سكوتة في المتن عن هذا الحكم مع تصريح الاصل به (قوله لا تقضى
 جمعة) هل سنتها كذلك حتى لو صلى الجمعة وترك ستها حتى خرج الوقت لم تقض أو لا بل يقضيها وان لم يقبل فرضها
 القضاء فيه نظر فليراجع اهـ سم على جـ قال الزركشي على المنهاج ما نصه بقى مسئلتان لم أرفهما نقل
 احدهما تابعة الجمعة اذا لم يصلها في وقتها حتى خرج الوقت والظاهر انها تقضى أي سنة جمعة اهـ ونقل عن
 الشوري عنه ووجه انها تابعة لجمعة صحيحة ودخل في عموم ان النفل الموقت يسقطه اهـ عـ شـ على
 مر (قوله أو خرج وهم فيها) أي يقينا أو ظنا ولو بانخبار عدل بقوله وجب أي الظهر بناء أي فلا يحتاج لنية
 الظهر ويحرم الاستئناف لانه يؤدي الى اخراج بعض الصلاة الذي وقع في الوقت عن الوقت اهـ حـ لـ وحكى
 الر ويا في وجهين فبم لوم ذلك كراهة الاولى حتى تحقق انه لم يمتو ما يسع الثانية هل تنقلب ظهر الا أن أو عند
 خروج الوقت ورجح منهما الاول والمعتمد الثاني كقول حلف ليا كان هذا الرغيف غدا فأكله في اليوم هل
 يحث الا أن أو غدا الاربع الثاني اهـ شـ مر (قوله بناء) حال من الضمير المستتر في وجب العائد على الظهر أي
 حاله كون الظهر بناء أي مبنيا على ما فصل من الجمعة لامت أضافا لاحتياجها الى نية الظهر اهـ شيخنا (قوله
 أيضا بناء) أي فلا يحتاج الى نية جديدة وهذا على الرابع وفي قول يجب الظهر استثناء أي يجب ان يستأنفوه
 بنية جديدة وينقلب ما فصل من الجمعة تنقلا مطلقا ولو سلموا منها أو المسبوق التسليمه الاولى خارج الوقت مع

وهو الاصح وقال العراقيون
 يستحب له تأخير الظهر حتى
 تقوت الجمعة قد ينشط لها
 ولا تم الصلاة الكاملة
 فاستحب كونها المقدمة قال
 والاختيار التوسط فيقال
 ان كان هذا الشخص بارزا
 بانه لا يحضر الجمعة وان تمكن
 منها استحب له تقديم الظهر
 وان كان لونه كمن أو نشط
 حضرها استحب له التأخير
 (ولصحتها) أي الجمعة (مع
 شرط غيرها شروط) ستة
 أحدها (ان تقع وقت
 ظهر) للاتباع روى الشيخان
 مع خبر صلاوا كذا يتوفى
 أصلي (فلو ضاق) الوقت عنها
 وعن خطبتها كما سيأتي
 (أو شئت) في ذلك وهو من
 زيادتي (وجب ظهر) كذا
 فأن شرط التصريح يرجع الى
 الانعام فلم أتأذنا
 لا تقضى جمعة بل ظهر كما
 صرح به الاصل (أو خرج)
 الوقت (وهم فيها وجب)
 أي الظهر (بناء)

علمهم بخروجه بطلت صلاتهم كالسلام في أثناء الظهور عدا فان كانوا جاهلين أتموها ظهروا العذرهم ولو سلم الاولى الامام وتسعة وثلاثون فيه وسلمها الباقيون خارجة صحت جمعة الامام ومن معه فقط دون المسلمين خارجة فلا تصح جمعهم وكذا جمعة المسلمين معه في موقوفه صواعن أربعين كان سلم الامام فيه وسلم من معه أو بعضهم خارجة وانما صحت له وحده فيما لو كانوا محدثين دونه لان سلامهم وقع في الوقت ففتت فيه صورة الصلاة بخلافه ما اذا خرج الوقت قبل السلام ولان المحدث تصح صلاته في الجملة فيما اذا انفذ الطهورين بخلاف الجمعة خارج الوقت ولانه هنا مقصر بتأخير الصلاة الى خروج بعضها عن الوقت بخلافه في تلك فان فرض انه لم يقصر بل سلم في الوقت فانحروا الى ان خرج الوقت احتمال ان يكون الحكم كذلك الحائفا للمنفرد النادر بالاعم الاغلب واحتمل ان نأتم فيها جمعة قال الشيخ وهو أوجه هذا والمعتد اطلاق الاصحاب اه ش مر وقوله اطلاق الاصحاب أي من بطلان صلاة الامام ومن معه حيث تقصوا عن الأربعين اه ع ش عليه (قوله الحائفا للدوام بالابتداء) أي ولان الجمعة عبادة لا يجوز الابتداء بها بعد الوقت فتقطع بخروجه كالخروج في حال فيه بفعل عمرة ولهذا قال المارودي كل شرط اختص بالجمعة في افتتاحها يجب استدامته الى تمامها اه ش مر (قوله بخلاف ما لو شئت في خروجه) المراد بالشك مطلق التردد أي مع استواء أوريجان ولو بعدم البقاء على أقوى الاحتمالين اه شوبري (قوله كمسبوق) وفي الفرق بين الوقت وبين القدوة والعدد في حقه نظر اذ كل منهما شرط للجمعة مع انه لم يحط عنه الوقت فيما يندركه كما حاط عنه القدوة والعدد الا ان يقال ان اعتناء الشارع بالوقت أكثر من اعتناؤه بالقدوة والعديد دليل توقف صحة الصلاة على دخول وقتها وحرمة تأخيرها عنه بخلاف القدوة والعدد اه من شرحي البهجة ومر (قوله اذا خرج الوقت) قبل سلامه (بحث الاسنوي) انه يلزم مفارقة الامام في التشهد ويقتصر على الواجب اذ لم تكن الجمعة الا كذلك ويؤخذ منه ان امام المواقفين لزم على الأربعين لو طول التشهد وخشوا خروج الوقت لزمهم مفارقتهم والسلام تحصيل الجمعة حررا اه ط ف (قوله فانه يجب ظهري بناء) هذا على الراجح وفي قول يتم الجمعة لانها تابعة لجمعة صحيحة اه ش مر ففرض الشارح بقوله وان كانت الخ الرد على هذا الضعيف تأمل (قوله وان تقع بابنية) أي ولو باعتبار ما كان كما اشار له بقوله فلوانه دمت الخ وقوله ولو بفضاء أي بين الابنية اه شيخنا (قوله أيضا وان تقع بابنية) ومنها الاسراب وهي بيوت في الارض اه ش مر ومنها الغيران جمع غلر اه شيخنا (قوله بجمعة) قال في الانوار فان تفرقت لم تجب الجمعة قال والاشيخنا الان بلغ أهل دار أربعين كاملين فتأتمهم وهو بالنسبة لمن قرب منه كبلد الجمعة اه شوبري (قوله أيضا بجمعة) فضيحه انه لا تصح اقامتها بيناء واحدا متبع استنوطه جماعة تتعبد لهم الجمعة وليس مراد اذ في مر مانصه التعبير بها أي بالابنية للجنس فيشمل الواحد اذا كثربه عدم معتبر كالاختي اه وكتب أيضا قال أعني مر اذا أقام الجمعة أربعون في خطبة الابنية وخرجت الصفوف الى خارج الابنية مما هو حرمها بحيث لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته أو صلى جماعة هناك تبعوا للاربعين في الابنية صحت جمعهم تبعًا بخلاف ما لو صلى الجميع في ذلك الفضاء الخارج أو كل من في الخطبة دون أربعين فانه لا يصح وكذا لو خرج الصف وبلغ فضاء قصر الصلاة فيه أو قبله فلا تصح صلاة الخارجين فعلي هذا تصح الصلاة على المركب الراسية بساحل بولاقي تبعا لمن في المدرسة الناشئة اذا كانوا أربعين لان المراكب لا تقصر الصلاة فيها بل لا بد من سيرها كما تبرز في باب القصر وحاصل كلامه ان الحريم لا تجوز فيه الجمعة الاتبع للاربعين في الخطبة وغير الحريم لا تجوز فيه مطلقا وفيه نظر والوجه صحة الجمعة تبعا واستقلاله في كل محل لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته ثم سألت عن ذلك فوافق على هذا الذي قلنا انه الوجه ثم قرر مرارا اه سم اه ع ش (قوله ولو بفضاء) متعلق بقوله ان تقع كذا ضيق عليه اه شوبري (قوله ولو بفضاء) أي لا تقصر فيه الصلاة بل بمجاوزته بل كان يعتنق القرية بخلاف ما اذا كان يحمل تقصيره الصلاة فلا تصح اقامتها ولو بني فيه المسجد وعجابه

الحائفا للدوام بالابتداء
فيصير بالقراءة من حيث
بخلاف ما لو شئت في خروجه
لان الاصل بقائه (كمسبوق)
أدرك مع الامام منها ركعة
اذا خرج الوقت قبل سلامه
فانه يجب ظهري بناء وان
كانت تابعة لجمعة صحيحة
(و) ثانيا ان تقع (بابنية
بجمعة) ولو بفضاء لانهم لم تقم
في عصر النبي صلى الله عليه
وسلم والخلقاء الراشدين الا
في موضع الاقامة كما هو
معلوم وسواء أكانت الابنية
من حجر أم طين أم خشب
أم غيرها

شيخنا قول القاضي أبي الطيب قال أصحابنا لو بنى أهل القرية مسجدهم خارجها لم يجز لهم إقامة الجمعة فيه
 لا انفصاله عن البنيان محمول على انفصال لا بعده من القرية ولو خرب ما حو إلى المسجد من البلد وانفصل عن
 العمران بحيث تقصر الصلاة قبل مجاورته بان حوط على العمار أو اتخذ الخراب مزارع لم تصح إقامة الجمعة
 خلا للبعض المتأخرين حيث أفتى بالصحة قال ولو كان بينهما أي بين المسجد والعمران فرسخ ويمكن حمله على
 ما إذا لم يجر الخراب بالتصوير على العمار أو اتخذ مزارع اه حل (قوله فلو أنهم دمت قرية الخ) ولا تنعقد
 في غير بناء إلا في هذه الصورة وفارق ما لو زلوا مكانا أو أقاموا فيه ليعمره قرية حيث لا تصح فيه قبيل البناء
 باستصحاب الأصل في الحالين أي الأصل وجود الابنية هنا وعدمها ثم اه حل (قوله فأقام أهلها على العمارة)
 أي على نيتها أو أطلقوا اه ع ش وعبرة البرماوى قوله على العمارة أي على عدم التحول وإن لم يقصدوا
 العمارة أخذوا بما بعده انتهت (قوله أيضا فأقام أهلها على العمارة) مفهومة أنه لو أقام غير أهلها العمارة لم يجز لهم
 إقامتها إذا استصحاب في حقهم فليتأمل اه سم على ج ولو اختلفت نيتهم فبعضهم نوى الإقامة فبعضهم
 عدمها فبعضهم نظر والاقرب أن العبرة بنيتهم نوى البناء وكان غيرهم معهم جماعة أغراب دخلوا بلدة لغيرهم
 فتصحب منهم تبع أهل البلد اه ع ش على مر (قوله لزمتهم الجمعة فيها) لم يعبر بالصحة المناسبة لما قبله لانه
 لا يلزم من الصحة لزوم اه ق ل (قوله فلا تصح من أهل خيام) كان الانسب أن يقول فلا تصح بخيام لانه هو
 المحكوم عليه ولانه لوهم عدم الصحة من أهل الخيام ولو في أبنية لكن التوهم مدفوع لان المتبادر من أهل
 خيام أي في خيامهم كما علم من قوله بمجملهم الخ اه ع ش (قوله أيضا فلا تصح من أهل خيام) أي على الأصح
 وقيل تصح منهم في الخيام لانها وطنهم كالبنين هكذا حكم أصله (قوله وان لا يسبقها بتحرر) فيه ضمير مستتر
 أي هي لان أعمال الثاني أولى اه شيخنا (قوله بمجملها) أي مسجد أو غيره اه شمر وقوله أو غيره أي ولو
 مع وجود المسجد وعليه فلو كان في البلد مسجدان وكان أهل البلد إذا صلاوا فيها وسعاهم مع التعدد وكان
 هناك محل متسع كزريتمسلا إذا صلاوا فيها لا يحصل التعدد فيها هل يتعين عليهم قطعها في الأولى أو الثانية فيه
 نظر والاقرب الثاني حوصا على عدم التعدد اه ع ش عليه وسيأتي ما فيه (قوله شعار الاجتماع) أي شعاره و
 الاجتماع فالإضافة بيانية اه شيخنا (قوله واتفاق الكلمة) ولم ينظر مثل ذلك في الجماعة بل وجب التعدد بقدر
 ما يظهر به الشعروا أن أمكن اجتماعهم في مكان واحد لعله لتكرار الجماعة في اليوم واليلة فطلب التعدد
 لتسهل الجماعة على طلبة إقامته لو وجب اجتماعهم بمكان واحد لشق ذلك عليهم وربما أدى إلى ترك حضور
 الجماعة سيما عند اتساع أطراف البلدان وأيضا المراد بالشعار هنا غيره ثم كما يشير إليه قوله ان اجتماعهم
 بمحل أفضى إلى المتصور من اتفاق الكلمة وقولهم ثم ان ضابط الشعار أن تسهل الجماعة على طلبة إقامته كل جهة
 اه ع ش (قوله وانما اعتبر التحريم الخ) أي على الراجح وقيل المعتبر سبق الهمز وقيل سبق التحليل أي بنهاية
 السلام وقيل بأول الخطبة اه من أصله مع شمر (قوله الان كثر أهل الخ) عبارة شمر وأفتى الوالد
 رحمه الله تعالى في الجمع الواقعة في مصر الا أن بانها صحيحة سواء وقعت معا أو مرتباً إلى ان ينتهي عسر الاجتماع
 بأمكنة تلك الجمع فلا يجب على أحد من مصليها صلاة ظهر يومها لكنها تسحب خروجاً من خلاف من منع تعدد
 الجمعة بالبلد وان عسر الاجتماع في مكان فيه ثم الجمع الواقعة بعد انتهاء الحاجة إلى التعدد غير صحيحة فيجب على
 مصليها ظهر يومها ومن لم يعلم هل جعلته الخ وهذا موجود الآن في حق كل من أهل مصر لان كلامهم لا يعلم هل
 جعلته صلاة أم لا وقوله يجب عليه ظهر يومها لا يقال أنا واجبنا عليه صلاتين الجمعة والظهر بل الواجب واحدة
 فقط الا إذا لم تحقق ما تراه القيمة أو جينا كليهما ليتوصل بذلك إلى براءة ذمته يتيقن وهذا كما لو نسي إحدى
 التحسين ولا يعلم عينها فانه يعلم ان الواجب عليه واحدة فقط وتلزمه بالتحسين لتبرأ ذمته يتيقن ثم رأيت في حاشية الشيخ
 عبد البر الأجهوري على المنهج ما نصه (فائدة) مثل الشيخ الرملي رحمه الله عن رجل قال أتيت بأشاعة فقامت الله

فلو أنهم دمت فأقام أهلها على
 العمارة لزمتهم الجمعة فيها
 لانها وطنهم (فلا تصح من
 أهل خيام) بمجملهم لانهم
 على هيئة المستوفزين فان
 جمعوا النداء من محلها لزمهم
 فيه تبعاً لأهل البلد كما علم
 (و) ثالثها (أن لا يسبقها
 بتحرر ولا يقارن فيه جمعة
 بمجملها) لامتناع تعددها
 بمجملها الذم تقع في عصر النبي
 صلى الله عليه وسلم والخلفاء
 الراشدين إلا في موضع واحد
 من محلها ولان الاقتصار على
 واحدة أفضى إلى المتصور
 من اظهار شعار الاجتماع
 واتفاق الكلمة وانما اعتبر
 التحريم أي انتهاؤه من امامها
 لان به يتبين الانعقاد أما
 السبق والمقارنة في غير محلها
 فلا يؤثران وتعبيري بمجملها
 أعم من تعبيره ببلدتها (الا
 ان كثر أهل) أي أهل محلها

ورسوله لان الله تعالى فرض خمس صلوات وأتم صلواتكم الجمعة طهرا فإذا يترتب عليه في ذلك فأجاب
 بان هذا الرجل كاذب فاجر جاهل فان اعتقد في الشافعية انهم يوجبون ست صلوات بأصل الشرع كقروا جرى
 عليه أحكام المرتدين والا استحق التعزير الا لا تقبح له الرادع له ولا مثاله عن ارتكاب مثل قبج أحواله ونحن
 لا نقول يوجب ست صلوات بأصل الشرع وإنما تجب إعادة الظهر اذ لم تعلم تقدم جمعة صحيحة اذ الشرط عندنا
 ان لا تعدد في البلد الا بحسب الحاجة ومعلوم لكل أحد ان هناك فوق الحاجة وحيث قد من لم يعلم وقوع جمعة من
 العدد المعتبر وجبت عليه الظهر وصار كأنه لم يصل جمعة وما انتقد أحد على أحد من الأئمة الا مته الله تعالى
 رضوان الله تعالى عليهم أجمعين اه وقال حج بعدم مثل ما ذكره الشارح فان قلت فكيف مع هذا الشك يحرم
 أولا وهو متردد في البطلان قلت لا نظر لهذا التردد لاحتمال أن تظهر أنهم من السابقات المحتاج اليهن فحصل ذلك
 لان الأصل عدم مقارنة المبطل ثم ان لم يظهر شيء لم يلزم الاعادة اه اه ع ش عليه * (فرع) * لو كان في البلد
 خطبتان محتاج اليهما ثم أراد شخص احدا خطبة ثالثة فهل يمتنع عليه ذلك أم لا فيه نظر والظاهر الثاني لانه
 لا يلزم من انشائها وقوع خلل فيها لجواز أن تكون هي السابقة على غيرها ومن الجائز أن تكثر أهل المحلة
 ويحتاجون لذلك ويحتمل ان يقال يمتنع عليه ذلك لانه بتقدير عدم خلل في السابقها لكنه يؤدي الى خلل في
 الصديقين ان وقع تمام حابه الحادثة أو بطلان واحدة منهما ان ترتبتا واحتمال كثرة أهل البلد بحيث يحتاجون
 الى ذلك الأصل عدمه ولا يترك الامر الحاصل للمتروهم اه ع ش على مر (قوله وعسر اجتماعهم بمكان) هذا
 ضابطا لكثرة أي كثرة واجتياح بعسر اجتماعهم أي اجتماع من يحضر أي بجوارزه ذلك وان لم تلزمه الجمعة
 اه حل وعبرة شمر وهل المراد اجتماع من تلزمه أو من تصح منه وان كان الغالب انه لا يفعلها أو من
 يفعلها في ذلك الحبل غالبا كل محتمل ولعل أقربها الأخير كما أفق به الواو المرحه الله تعالى انتهت (قوله أيضا وعسر
 اجتماعهم بمكان) أي محل من البلد ولو فضاء ولو غير مسجد فتي كان في البلد محل يسعهم امتنع التعدد والمراد بمن
 بعسر اجتماعهم من يفعلها غالبا حتى لو كان الغالب يختلف باختلاف الأزمنة اعتبرنا كل زمن بحسبه اه ايعاب
 اه شوري بتصرف في اللفظ وقد استفيد من كلامه أمران الاول ان غالب ما يقع من التعدد غير محتاج
 اليه اذ كل بلد لا تخلو غالباً من محل يسع الناس ولو نحو خربة وحريم البلد والثاني ان ما يقع من التعدد في نحو
 طند تافى من المولد محتاج اليه كله فلا تجب الظهر هناك لان من يغلب فعله لم يعتد بكونه من أهل تلك البلدة
 تأمل (قوله بمكان واحد) أي من الامكنة التي حوت العادة بفعلها فيها في ذلك البلد ولو غير مسجد قال العلامة
 الرملي كابن حجر والعبرة بمن يغلب حضوره وان لم يحضر أو لم تلزمه وقال العلامة الزياي العبرة بمن حضر بالفعل
 وان لم تلزمه وقال العلامة الخطيب العبرة بمن تلزمه وان لم يحضر وفي شرحه على الغاية موافقة العلامة الزياي
 وفي شرحه هنالموافقة العلامة مر وقال العلامة ابن عبد الحق العبرة بمن تصح منه واعتمده بعض مشايخنا
 ويقدم عند جواز التعدد من امامها أفضل ثم من مسجد ها أقدم ثم من محلها أقرب ثم من جمعها أكثر ومن صور
 جواز التعدد بعد طر في البلد بحيث تحصل مشقة لا تحتمل عادة لانها تسقط السعي عن بعيد الدار ومن جوارزه
 أيضا وقوع خصام بين أهل جاني البلد وان لم تكن مشقة فلو قدس عدد جانب أو كل جانب عن الأربعين
 لم تجب عليهم فيه ولا في الآخر اه برماوي وقوله في صدر القول أي من الامكنة التي حوت العادة بفعلها
 فيها فيقيدانه اذا كان يمكن اجتماعهم في محل لم تجز العادة بفعلها فيه كزيتوفضاء في البلد يسعهم كلهم ويغنيهم
 عن التعدد فلا يلزم فعلها في ذلك المحل الذي يرتفع به التعدد بل يفعلونها في مواطن العادة كالساجد وان
 لم يلزم عليه التعدد حيث لم يسع الجميع موضع من تلك المواضع وهذا هو المعول عليه بوجهه يرد ما سبق عن ع ش
 وعن الشوري من ان المدار على أي محل كان ككرز بية وفضاء لانه لو عول على ذلك لم يكن لنا تعدد جائز
 أصلا لانه ما لمن بلد الا وفيها مكان يسع أهلها كالفضاء التي لا تصرف في الصلاة كالجرن ونحوه تأمل (قوله

وعسر اجتماعهم بمكان
واحد

فيوز تعددها الحاجة) ومع ذلك يسئل الظاهر خروج من مخالفة ظاهر النص المانع لتعدد مطلقا اه شيخنا
 (قوله فلم ينكر عليهم) فيه ان الساكت لا ينسب اليه قول اه شيخنا (قوله وقال الصيرى) بفتح الميم وضعها
 ضبط بالقلم اه شيخنا شورى وبرماوى (قوله وظاهر النص الخ) أى نص الشافعى الذى نقله الشيخان عنه وهو
 ولا يجمع بصروان عظم وكثر من مساجد الامم مسجد واحد اه شرح البهجة الكبير (قوله فلو وقعنا مع الخ)
 فربيع على مفهوم الشرط والحاصل ان الصور في هذا المقام خمسة كتنظيره يجب الاستئناف في صورتين ويجب
 الظاهر قط في صورتين وتصح السابقة دون اللاحقة فيجب على أهلها الظاهر في صورة اه شيخنا قال شيخنا
 ج ف وحاصل هذا المقام انه اما ان لا يكون هناك تعددا م لا فليكن تعدد فالجمعة صحيحة وتحرم صلاة الظهر
 ولا تعدون ان كان هناك تعددا ما ان يكون الحاجة أم لا فان كان لها تصح من كل أياض وان علم سبق ونسب صلاة
 الظهر حيث تدون كان لغيرها ما ان تعلم ما أو يشك في السبوق والمعية فيثبت لا تصح لكل من الفريقين وجبت
 يجب عليهم الاجتماع بمكان وشيرون الجمعة في هاتين الصورتين ويسئل في صورة الشك صلاة الظهر أى بعد إقامة
 الجمعة ثانيا لا احتمال أن تكون احدهما سابقة فلا تصح إقامة الجمعة ثانيا واما ان تعلم السابقة ولم تنس فهي
 الصحيحة والمسبوق باطلا فيجب عليهم عند قلتم ان يحرموا خلاف السابقة ان أمكنهم ذلك والابان لم يمكنهم وعلوا
 بذلك قبل سلامهم بنوا على ماضى ظهر ان قلت كيف بنوا مع أن احرامهم باطل لسبوق غيرهم لهم أجيب
 بان الباطل انما هو خصوص الاحرام بالجمعة لا عموم الاحرام بالظهور واما اذ لم تعلم السابقة أو علمت ونسبت
 وجب عليهم ان يصلوا الظهر اه (قوله أو شك في المعية) أى هل وقع ما أم مرتبا أو شك هل تعددت الحاجة
 أولا وهل جمعة وقعت في المحتاج اليه أولا أى والفرض ان هناك ما لا يحتاج اليه فيينا اه حل (قوله
 استؤنفت جمعة) أى لزم استئناف جمعة أخرى (قوله ولان الاصل في صورة الشك الخ) لا يقال هذا بعينه موجود
 فيم لو شك هل في الاماكن غير محتاج اليه أولا وقد قلت فيها بعدم وجوب الاعادة لا فانقول الاحتمال في هذه
 الصورة أخف من الاحتمال في المعية لان الشك في المعية شك في الانتفاء اه حل (قوله وحكم الائمة) أى
 من الفقهاء (قوله بانهم اذا أعادوا الجمعة) أى في صورة الشك (قوله فاليقين ان يقيموا جمعة) أى فحجرتهم على
 احتمال عدم تقدم احدهما وقوله ثم ظهر أى لاحتمال تقدم احدهما وقوله لان الاصل عدم وقوع الخ وفيه
 ان هذا لا ينافي احتمال وقوع جمعة صحيحة من احدهما لان يقال لا نظر لهذا الاحتمال مع وجود الاصل اه
 حل (قوله والا فالجمعة) أى المعتادة كافية وقوله عدم وقوع جمعة أى من الجمعيتين السابقتين اه شيخنا
 (قوله كان سمع مريضان) أى أو صحيفتان مقيمان أو أدركا الامام في ركعة والافهما فاسقان لا تقبل شهادتهما
 اه شيخنا وعبارة ع ش على م ر قوله كان سمع مريضان أو مسافرين أى أو غيرهما ممن لا يمتنع عليه
 التخلف لقرب محل من المسجد وبأدته على الاربعين لتصح الخطبة في غيبته ومن ثم عبر بالكاف انتهت (قوله
 أو مسافرين) أى ثقتان اه ايعاب وظاهر ان العدل الواحد كاف في ذلك اه شرح الروض اه شورى
 و مر (قوله صلاوا ظهرا) أى استئنافا ان طال الفصل وبناء ان قصر وهذا وجه مغايرة لما قبله حيث عبر فيه
 بالاستئناف هكذا يظهر ويبدل انه لو أخبروا ان جمعهم مسبوقه كل لهم الاستئناف والاعتماد ظهرا تأمل اه
 شورى وعبارة ح ل قوله فصلاوا ظهرا أى استئنافا ظهرا لاجتماع الغرض ان هناك جمعة صحيحة فيينا
 فلا تصح جمعة بعدهما وكلامهم فيما اذا حصل الالتباس بعد الصلاة فلوحصل في اثباتها وجب عليهم ان يثبوتها
 كلامهم ظهرا ويمكن قبول كلام المصنف ذلك وفي كونهم يتوهم في الصورة الثانية ظهرا انظر لان منهم من احرامه
 باطل فكيف يتم اظهرا مع ان احرامه باطل حرر اه حل وقوله وفي كونهم الخ قال في الايعاب واعترض
 بان القياس ما في الام في موضع من وجوب الاستئناف لتصادمهم بسبق غيرهم بخلاف من أحرم في الوقت
 ثم خرج لصحة احرامه وقد يجب بان السبوق ليس منافيا للصلاة من حيث هي وانما هو منافى لخصوص

فيوز تعددها الحاجة) ومع ذلك يسئل الظاهر خروج من مخالفة ظاهر النص المانع لتعدد مطلقا اه شيخنا
 (قوله فلم ينكر عليهم) فيه ان الساكت لا ينسب اليه قول اه شيخنا (قوله وقال الصيرى) بفتح الميم وضعها
 ضبط بالقلم اه شيخنا شورى وبرماوى (قوله وظاهر النص الخ) أى نص الشافعى الذى نقله الشيخان عنه وهو
 ولا يجمع بصروان عظم وكثر من مساجد الامم مسجد واحد اه شرح البهجة الكبير (قوله فلو وقعنا مع الخ)
 فربيع على مفهوم الشرط والحاصل ان الصور في هذا المقام خمسة كتنظيره يجب الاستئناف في صورتين ويجب
 الظاهر قط في صورتين وتصح السابقة دون اللاحقة فيجب على أهلها الظاهر في صورة اه شيخنا قال شيخنا
 ج ف وحاصل هذا المقام انه اما ان لا يكون هناك تعددا م لا فليكن تعدد فالجمعة صحيحة وتحرم صلاة الظهر
 ولا تعدون ان كان هناك تعددا ما ان يكون الحاجة أم لا فان كان لها تصح من كل أياض وان علم سبق ونسب صلاة
 الظهر حيث تدون كان لغيرها ما ان تعلم ما أو يشك في السبوق والمعية فيثبت لا تصح لكل من الفريقين وجبت
 يجب عليهم الاجتماع بمكان وشيرون الجمعة في هاتين الصورتين ويسئل في صورة الشك صلاة الظهر أى بعد إقامة
 الجمعة ثانيا لا احتمال أن تكون احدهما سابقة فلا تصح إقامة الجمعة ثانيا واما ان تعلم السابقة ولم تنس فهي
 الصحيحة والمسبوق باطلا فيجب عليهم عند قلتم ان يحرموا خلاف السابقة ان أمكنهم ذلك والابان لم يمكنهم وعلوا
 بذلك قبل سلامهم بنوا على ماضى ظهر ان قلت كيف بنوا مع أن احرامهم باطل لسبوق غيرهم لهم أجيب
 بان الباطل انما هو خصوص الاحرام بالجمعة لا عموم الاحرام بالظهور واما اذ لم تعلم السابقة أو علمت ونسبت
 وجب عليهم ان يصلوا الظهر اه (قوله أو شك في المعية) أى هل وقع ما أم مرتبا أو شك هل تعددت الحاجة
 أولا وهل جمعة وقعت في المحتاج اليه أولا أى والفرض ان هناك ما لا يحتاج اليه فيينا اه حل (قوله
 استؤنفت جمعة) أى لزم استئناف جمعة أخرى (قوله ولان الاصل في صورة الشك الخ) لا يقال هذا بعينه موجود
 فيم لو شك هل في الاماكن غير محتاج اليه أولا وقد قلت فيها بعدم وجوب الاعادة لا فانقول الاحتمال في هذه
 الصورة أخف من الاحتمال في المعية لان الشك في المعية شك في الانتفاء اه حل (قوله وحكم الائمة) أى
 من الفقهاء (قوله بانهم اذا أعادوا الجمعة) أى في صورة الشك (قوله فاليقين ان يقيموا جمعة) أى فحجرتهم على
 احتمال عدم تقدم احدهما وقوله ثم ظهر أى لاحتمال تقدم احدهما وقوله لان الاصل عدم وقوع الخ وفيه
 ان هذا لا ينافي احتمال وقوع جمعة صحيحة من احدهما لان يقال لا نظر لهذا الاحتمال مع وجود الاصل اه
 حل (قوله والا فالجمعة) أى المعتادة كافية وقوله عدم وقوع جمعة أى من الجمعيتين السابقتين اه شيخنا
 (قوله كان سمع مريضان) أى أو صحيفتان مقيمان أو أدركا الامام في ركعة والافهما فاسقان لا تقبل شهادتهما
 اه شيخنا وعبارة ع ش على م ر قوله كان سمع مريضان أو مسافرين أى أو غيرهما ممن لا يمتنع عليه
 التخلف لقرب محل من المسجد وبأدته على الاربعين لتصح الخطبة في غيبته ومن ثم عبر بالكاف انتهت (قوله
 أو مسافرين) أى ثقتان اه ايعاب وظاهر ان العدل الواحد كاف في ذلك اه شرح الروض اه شورى
 و مر (قوله صلاوا ظهرا) أى استئنافا ان طال الفصل وبناء ان قصر وهذا وجه مغايرة لما قبله حيث عبر فيه
 بالاستئناف هكذا يظهر ويبدل انه لو أخبروا ان جمعهم مسبوقه كل لهم الاستئناف والاعتماد ظهرا تأمل اه
 شورى وعبارة ح ل قوله فصلاوا ظهرا أى استئنافا ظهرا لاجتماع الغرض ان هناك جمعة صحيحة فيينا
 فلا تصح جمعة بعدهما وكلامهم فيما اذا حصل الالتباس بعد الصلاة فلوحصل في اثباتها وجب عليهم ان يثبوتها
 كلامهم ظهرا ويمكن قبول كلام المصنف ذلك وفي كونهم يتوهم في الصورة الثانية ظهرا انظر لان منهم من احرامه
 باطل فكيف يتم اظهرا مع ان احرامه باطل حرر اه حل وقوله وفي كونهم الخ قال في الايعاب واعترض
 بان القياس ما في الام في موضع من وجوب الاستئناف لتصادمهم بسبق غيرهم بخلاف من أحرم في الوقت
 ثم خرج لصحة احرامه وقد يجب بان السبوق ليس منافيا للصلاة من حيث هي وانما هو منافى لخصوص

كونها جمعة قبل هذا الخصوص وبقي هذا العموم وبين الجمع والظهور تناسب لانها صلا تارقت واحد اه
 شيخنا ح ف (فرع) حيث لم تبرا التمس من الجمعة ووجب الظهور كانت الجماعة فيها فرض كفاية على
 ما أفتى به شيخنا اه شورى (قوله لا لباس بالصحة الخ) عبارة ش م ر لتيقن جمعة صحيحة في نفس
 الامر ويمنع إقامة جمعة بعدها والطائفة التي صحت الجمعة لهم غير معلومة الاصل بقاء الفرض في حق كل طائفة
 فوجب عليهم الظهور انتهت (قوله بالصحة السابقة) أي ويلزم المسبوقه الظهور ان علموا بعد سلام الجمعة فان
 علموا قبل سلام الامام السابقة لم يمس الاحرام معه ولو قبل سلامهم لان احرامهم كان باطلا فالوجه انه يلزمهم
 الاستئناف اه برماوى (قوله وان كن السلطان الخ) الغاية الاولى للرد على الضعيف والثانية لتعميم
 ومثل السلطان على هذا الضعيف الخطيب المنسوب من جهته بعبارة أصله مع ش م ر وفي قول ان كن
 السلطان مع الثانية اماما كن أو مقتدا يقتضى الصحة أى والا لادى الى تقويت الجمعة على أهل البلد بمبادرة
 شريعة الى ذلك والتوجه ان حكم الخطيب المنسوب من جهة السلطان أو من جهة نائبه حكم السلطان قاله
 البلقيني ان هذا القول مقيد في الامر بان لا يكون وكيل الامام مع السابقة فان كان معها فالجمعة هي السابقة
 انتهت وقوله فالجمعة هي السابقة أى ولا تنظر لكون الامام مع الثانية والله لكونه لما فوض الامر اليه كانه رفع
 ولاية نفسه عن ذلك المحل مادام الوكيل متصرفا فيه اه ع ش عليه (قوله في الركعة الاولى) أى يشملها
 بان تستمر الى السجود الثاني فلو صلى الامام ركعة بالاربعة ثم أحدث فأنتم كل منهم وحده أو لم يحدث وفارقوه
 في الثانية فتأتمروا منفردين أخرتهم الجمعة نعم بشرط بقاء العدد الى سلام الجميع فتى أحدث منهم واحد لم
 تصح صلاة الباقي اه زى (قوله أيضا في الركعة الاولى) بان يدرك الاربعون الفاتحة والركوع مع الامام
 سواء ادركوا من قيام الامام زمانا يسع الفاتحة أو بعضها وكلاهما هو ر كع أو يدركوا من القيام شيئا بل
 ادركوا في الركوع وطوله حتى قرؤا الفاتحة وادركوه معه اه شيخنا ح ف وعبارة ش م ر ولو أحرم
 الامام وتباطأ المؤمن أو بعضهم بالاحرام عقب احرام الامام ثم أحرموا فان تأخر تحرهم عن ركوعه أى
 عن انتهائه فلا جمعة لهم وان لم يتأخروا عن ركوعه فان أدركوا الركوع مع الفاتحة بأن تمت قراءتها قبل أن
 يرفع الامام رأسه عن أقل الركوع صحت جمعتهم والا فلا وسبقه اه م فم لو أدركوه را كعوا وقرؤا الفاتحة
 قبل رفعه عن أقل الركوع كالم يمنع ادراكهم الركعة لا يمنع انعقاد الجمعة كذا جرى عليه الامام والغزالي
 وقال البغوي انه المذهب وحزم به صاحب الانوار وابن المقرئ وهو المعتمد وقال الشيخ أبو محمد الجويني بشرط
 أن لا يكون الفصل بين احرامه واحرامهم قال الكمال ابن أبي شريف فقد ظهر ان ادراكهم الركعة الاولى
 محل وفاق انتهت وقوله بان تمت قراءتها أى ودركوا واطمأنوا قبل رفع الخ كما في سده قول ج والمراد كما
 هو ظاهر ان يدركوا الفاتحة والركوع قبل قيام الامام عن أقل الركوع ولو قبل بعدم اشتراط الطمأنينة
 قبل ارتفاعه بل بعدم اشتراط الركوع معه ان تأتمروا الفاتحة قبل ركوعه لم يعد لان الامام فيما ذكر لم
 يتحمل عنهم القراءة وحيث لم يتحملها فلا معنى لاشتراط طمأنينته اه ع ش عليه (قوله لانه لم يقع في
 عصر النبي الخ) كون هذا دليلا للمتن ظاهر وأما كونه دليلا لما زاده من كون الجماعة في الركعة الاولى كفاية
 فغير ظاهر فالدليل أنخص من المدعى وجواب الشورى عن ذلك غير ظاهر اه شيخنا وعبارة (قوله لانها لم
 تقع في عصر النبي الخ) ثبت به كون الجماعة شرطانها ولو في الركعة الاولى وهو المدعى ولا يمنع من ذلك انه يعارض
 به دعوى الافراد في الثانية لان تلك قضية أخرى ليست من المدعى وان لم يمتد لها تأمل انتهت (قوله وبشرط
 تقدم احرامهم من تعذيبه الخ) ضعيف وعبارة ش م ر ولا يشترط لصحتها تقدم احرام أربعين ممن تعتقد
 بهم على احرام التابعين كما أفتى به الوالدرجته الله تعالى بواقعة كلام الاصحاب ورجه جماعة من المتأخرين
 كالبلقيني والزركني بل صوبه خلافا للقاضى ومن تبعه دليل صحة الجمعة خلف العسي والعبد والمسافر اذا تم

لا لباس بالصحة بالفاسدة
 فان لم تلبس بالصحة السابقة
 وان كن السلطان مع الثانية
 وخيفت الفتنة (و) رابعها
 (أن تقع جماعة) في الركعة
 الاولى لانها لم تقع في عصر
 النبي صلى الله عليه وسلم
 والخلفاء الراشدين الا كذلك
 وبشرط تقدم احرامهم
 تنعقد بهم لصحة لغيرهم
 لانه تبع ولا ينافيه صحتها
 اذا كان اماما فيها مع تقدم
 احرامه

العدد بغيرهم قال البلقيني لعل ما قاله القاضي أي ومن تبعه مبنى على الوجه الذي قال أنه القياس وهو أنه لا تصح الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر إذا تم العدد بغيره فإن قيل تقدم احرام الامام ضروري فاعتقر فيه مالا يغتفر في غيره قلت لا ضرورة إلى امامته فيها وأيضاً تعظم المشقة على من لا تعتقده في تكليفه بمعرفة تقدم احرام أربعين من أهل الكمال على احرامه انتهت (قوله لان تقدم احرام الامام ضروري) فيه انه لا ضرورة لهذا مع وجود امام كامل الا ان يقال شأنه الاحتياج اليه اه شيخنا وقال سم على شرح البهجة قد يقال يكفي ان من شأن الامام الاحتياج اليه وتقدم احرامه فلا تظار للأفراد الخاصة اه ع ش على مر (قوله وباربعين) أي في جميعها فلا بد من بقاء العدد إلى السلام حتى لو أحدث واحد من الأربعين قبل سلامه ولو بعد سلام من عداه منهم بطلت الجمعة الكل ولا يشكك عليه ما يأتي من أنه لو بان الاربعون أو بعضهم محدثين صحت الجمعة الامام والمتطهر منهم تبعاً له هناك لم يتبين الا بعد السلام فوجدت صورة العدد إلى السلام فلم يؤثر تبين الحدث الرافع له بخلاف ما هنا فان خرج واحد من الأربعين قبل سلام الكل ابطال وجود صورة العدد قبل السلام فاستحال القول بالصحة هنا اه سلطان وعبارة الرشيدى على م ر في جواب هذا السؤال قلت لا يناقضه لان الصورة هنا فيما اذا كانوا عالين بالحال في حال الاقتداء بصورة ما يأتي فيما اذا لم يتبين الحال الا بعد الفراغ من الصلاة كما هو واضح انتهت ولا تعتقد باربعين فيهم أي لا ارتباط بمقتضى بعضهم ببعض فصار كإقتداء القاري بالامي كما نقله الاذري عن فتاوى البغوي وظاهر ان محله اذا قصر الامي في التعلم والاقتصار الجمعة اذا كان الامام قارئاً وعلم مما تقرر ان علمه بطلان صلاتهم تقصيره لا ارتباط بعضهم ببعض ومعلوم مما مر في صفة الأئمة ان الامين اذا لم يكونوا في درجة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض لان الجماعة المشترطة هنا للصحة صيرت بينهما ارتباطاً بالارتباط بين صلاة الامام والمأموم فصار كإقتداء قاري بامي وعلم مما تقرر انه لا بد من اغناء صلاتهم عن القضاء وهو ظاهر وان لم أر من صرح به في غير فاقد الطهورين وسبيل علم مما يأتي ان شرطهم أيضاً ان يسموا أركان الخطبتين ولو كان في الاربعين من لا يعتد وجوب بعض الاركان ككتفى صم حسابه من الاربعين وان شك في اتيانه بالواجب عندنا كما تصح امامته لنا مع ذلك لان الظاهر توقيه الخلاف بخلاف ما اذا علم منه فسد عندنا فلا يجب كذا وظاهر مما مر ابطالان صلاته عندنا وفي الخادم عن مقتضى كلام الاصحاب ان العبرة بعقيدة الشافعي اماماً كلن أو مأموماً وهو دال لما تقرر ومحل اشتراط الاربعين في غير صلاة ذات الرقاع أما فيها فيشترط زيادتهم على الاربعين ليحرم الامام باربعين ويقف الزائد في وجه العدو ولا يشترط بلوغهم أربعين بل يكفي الواحد كما سيأتي في صلاة الخوف على الصحيح لانهم تبع الاولين ولو كان في القرية أربعون آخر من فهل تعتد جمعهم في وجههم أو جهتهم اعدم الاعتقاد لفتد الخطبة فان وجد من يخطب لهم ولم يكن بهم صمم غم السماع اعتدت بهم حيث كلن الامام ناطقاً لا يسمعون ويتعاونون وتعتد باربعين من الجن أو منهم ومن الانس قاله القمولى أي ان علم وجود الشرط فيهم وقبده المصيرى في حياة الحيوان بما اذا كانوا تصوروا بصورة بنى آدم ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من تعزير مدعى رؤيتهم عملاً باطلاق الكتاب لانه محمول على من ادعى رؤيتهم على ما خلقوا عليه لانه حيث تخالف القرآن وكلامنا فيمن ادعى ذلك على صورة بنى آدم اه ش م ر وقوله أي ان علم وجود الشرط فيهم وهل يشترط لصحتهم كونهم في أرضنا مثلاً أو في الأرض الثانية أو لا يشترط فتعديهم وان كلن مسكنهم في الأرض السابعة من تلك البلد فيه نظر والاقرب الثاني بدليل قولهم من وقف أرضاً سارت وقصبتها إلى الأرض السابعة وهو صريح في ان كل من كلن فيها هو من أهلها نعم ان كلن بينهم وبين الامام مسافة تزيد على ثلاثمائة ذراع في غير المسجد لا تصح البعد كالانس اذا بعدوا عن الامام اه ع ش وتردد الشيخ فيم لو شك بعد السلام في وجود العدد هل يضر ويفرق بينه وبين سائر الصلوات قال ويؤيده انه لو شك بعد السلام حيث امتنع التعدد في سبقتها غير باطلت مع ان سبقتها شرط لصحتها

لان تقدم احرام الامام
ضروري فاعتقر فيه مالا
يغتفر في غيره

اه وقد يتجه انه لا يضر فيها كغيرها ويفرق بأن الشك في السابق يرجع الى الشك في الاعتقاد اذ لا يوجد اعتقاد
 مع السابق من أحد بخلاف التعدد فيوجد الاعتقاد من البعض ضرورة تقديم احرام الامام على المأمومين وهم
 بعضهم على بعض فكأن ذلك أضيق أي في الجملة والافقية نظر اذا العدد أيضا شرط في اعتقادها وعن بعضهم الفرق
 بأن الشك في السابق فيه قد شرط من أصله اذا شرط ان لا يشك في السابق فتنى وجد كذا فاقدا للشرط
 فليتأمل ثم رأيت مر أفتى بأنه لا يضر اه اه شوري (قوله أيضا بأربعين) وجوزها الامام أبو حنيفة
 رضي الله عنه امام مأموم وحكى عن القديم عندنا والاوزاعي وأبو يوسف بثلاثة والثوري واليشوع مد
 بأربعين والامام مالك رضي الله عنه مروي ببيعة باثني عشر بشرط أن يكون الخطيب من المستوطنين وانما اختصت
 عندنا على الجديد بالأربعين دون سائر الصلوات لانها شرعت لمباهاة أهل النعمة وهي لا تحصل الا بذلك العدد ولان
 الانسان يفر الى الأربعين ولان ذلك القدر قدر زمن بعث الانبياء وقدم ميثاق موسى والجمعة ميثاق المؤمنين
 وقدر العدد الذي كاتل لم يجمع الا وفيهم ولي الله تعالى وشرط الاربعين صحة امامة كل منهم للباقيين اه برماوى
 ولعل هذا مبني على ما ذكره في السابق أولا من أنه اذا كان فيهم أي لا تصح الجمعة وتقدم له رده (قوله ولو مرضى)
 وتقلب ظهرهم لو كانوا صلواتهم مطلقا كذا قالوا واولاه حذر من إعادة الظهور جمعة وقد يقال لا حاجة اليه
 لان الكلام في الاعتقاد وهو لا يتوقف على لزوم فالوجه ان المحسوب لهم ظهرهم التي صلواتها ولا انها في محلها
 وان هذه الجمعة هي التي كالنفل المطلق فليست معادتها ولا مانعة من الاعتقاد ويصرح بذلك عامر عن شيخنا
 من عدم لزومها لهم فراجع اه قل على الجلال (قوله أيضا ولو مرضى) ولعل هذا مبني على ما ذكره مر
 في السابق أولا من انه اذا كان فيهم أي لا تصح الجمعة وتقدم له رده (قوله ولو مرضى) أي لكالمهم وعدم
 الوجوب تخفيف عليهم ومثلهم الاجراء والمحبوسون والحرس حيث خطب لهم ناطق وصح اقداء بعضهم ببعض
 بأن لا يكون فيهم طارئ الحرم ولا أصم لانها لا تنعقد عن فيهم أصم اه برماوى (قوله أيضا ولو مرضى
 أو منهم الامام) الغائبان للردو عبارة أصله مع ش من مر والصحيح من القولين أيضا ان الامام لا يشترط كونه
 فوق الاربعين حيث كان بصفة الكمال والثاني ونقل عن القديم بشرط اذا الغالب على الجمعة العبد فلا يتقل
 من الظاهر اليها الا يبين انتهت (قوله أو منهم الامام) أي أو صلاها بعضهم في قرية أخرى فيكمل به العدد اه
 ش م ر أي ولا نظر لكونها تقع له فاقلة وقد يتوقف فيه بأنها حيث كانت نافذة تركت معتزلة غير الجمعة فينص
 عددهم عن الاربعين الا أن يقال لما تكن الثانية فلا محض دليل وجوب القيام فيها تركت معتزلة الاصلية
 وقضية ما يأتى به بعد قول المصنف وصح خلف عبد الخ من انه لو كان الامام متغلا في نفسه القولان وأولى بالجواز
 لكونه من أهل القرض فان عموما شامل لما لو كان على الجمعة في محل آخر واعاد في محل يجوز فيه التعدد
 الا ان يحمل ما يأتى على النفل المحض اه ع ش عليه (فرع) ولو خطب شخص وأراد أن يقدم شخصا غيره
 ليصلي بالقوم فشرطه أن يكون ممن يسمع الخطبة وان ينوي الجمعة ان كان من الاربعين والا فلا اذ تجوز صلاة الجمعة
 خلف مصلى الظهر اه شوري من فصل الركعة الملقاة ضابط الناس في الجمعة ستة أقسام من تلزمه وتنعقد به
 وهو ما ذكره المصنف ولا عذر له ومن لا تلزمه ولا تنعقد به ولا تصح منه وهو من به جنون أو انحاء أو كفر
 أو سكر وان لم يترك القضاء ومن لا تلزمه ولا تنعقد به وتصح منه وهو العبد والمبعض والمسافر والمقيم خارج
 البلد اذا لم يسمع النداء والصبي والانتى والخنثى ومن لا تلزمه ولا تنعقد به وهو من له عذر من أعذارها غير السفر
 ومن تلزمه ولا تصح منه وهو المرتد ومن تلزمه وتصح منه ولا تنعقد به وهو المقيم غير المتوطن والمتوطن خارج
 بلدها اذا سمع نداءها اه ش البهجة الكبير (قوله حرا) أي كلمة فلا تنعقد عن فيه ر ق اه ش مر (قوله
 متوطنا محلها) فلا تنعقد بغير المستوطن كمن أقام على عزم عوده الى وطنه بعد مدة ولو طويلا كالتغربة والتجار
 لعدم التوطن ولا بالتوطن خارج محل الجمعة وان سمعوا نداءه القدا فانتهم بمحلها اه ش م ر وقوله

(و) جلسها ان تقع
 (بأربعين) ولو مرضى أو
 منهم الامام (مكافرا
 ذكر) اتباعا للسلف والخلف

كن أقام على عزم عوده الى وطنه ومنه ما لو سكن ببلد بأهله عازما على انه ان احتج اليه في بلدة كون خطيبها
 أو امامها مشلار جع الى بلدة فلا تنعقد به الجمعة وقوله لا بالتوطين خارج محل الجمعة وعليه فالساكن خارج
 السور لا تنعقد به داخله ولا عكسه لان خارج السور ودخله كقرية شين اه ع ش عليه ولو أكره الامام
 أهل قرية على الانتقال منها وتبطلها والبناء في موضع آخر فكنوا قيسه وهم مكرهون وقصد هم العود اذا
 فرج الله عنهم فهل يجب عليهم إقامة الجمعة في هذه القرية المتقول اليها أفتى بعض العلماء بأنها لا تلتزمهم
 الجمعة بل لا تصح منهم لو فعلوها لعدم الاستيطان وذلك ظاهر لاشك فيه اه ش م ر وقوله وذلك نظاهر الخ
 لكن لو سمعوا النداء من قرية أخرى وجب عليهم السعي إليها اه ع ش عليه أيضا (قوله متوطنا بمحلها)
 خرج بقوله بمحلها ما لو تقارب قرى شين في كل منهما دون أربعين بصفة الكمال ولو اجتمعوا بالقرى أو بعين فانها
 لا تنعقد بهم وان سمعت كل واحدة نداء الاخرى لان الاربعين غير مستوطنين في بلدة الجمعة ولو كان ز وجتان
 كل واحدة منهما في بلدة فيقيم عند كل يوم مثل ان تعقد به الجمعة في البلدة التي أقامت فيها أكثر دون الاخرى فان
 استويا فيها انعقدت به في البلدة التي ماله فيها أكثر دون الاخرى فان استويا فيها اعتبرت بقية في المستقبل فان لم
 يكن له نية اعتبار الموضع الذي هو فيه ماله إقامة الجمعة كذا أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وأفتى أيضا فبين سكن
 بزوجه في مصر مثلا وفي الاخرى في الخانقا مثلا وله زراعة بينهما ويقوم في الزراعة غلبتها وموئيت عند كل
 واحدة ليلته في غالب أحواله بأنه يصدق عليه انه متوطن في كل منهما أي فتعقد به الجمعة في كل منهما حتى يحرم
 عليه السفر يوم الجمعة بعد الفجر لكان نفوته بالخوف ضرر اه ش م ر (قوله أي لا يظعن عنه) في
 المختار ظعن سار وبابه قطع وطعنا أيضا فتحتين وقرى بهما قوله تعالى يوم طعنكم والطعنة الهودج كانت فيه
 امرأة أولاء والطعنة أيضا المراءم اذ مات في الهودج فاذا لم تكن فيه فليست بطعنة اه (قوله لم يجمع) بضم
 أوله وكسر ثائه مشددا يقال جمع الناس بالتشديد أي شهدوا الجمعة كما يقال عيذوا اذا شهدوا العبد اه
 ع ش على م ر في أول الباب (قوله مع عزمه على الإقامة بما لا يخ) هذا قاله تبعه الاسنوي وغيره واطبق عليه
 الشراح وهو لا يحسن ان يكون دليلا على عدم انعقادها بالقيم غير المتوطن لما ثبت في الصحيحين من ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لما خرج من المدينة لم يزل يقصر حتى رجع اليها وصرح النووي في شرح المذهب في باب
 صلاة المسافر بأنه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أقام بمكة وعرفات وبنى وبالمصبي وفي كل ذلك لم تبلغ
 أقامته أو يعاوم ينقطع سفره أو يضاف عرفات لم يكن بها حطة ابنية تصح فيها الجمعة والله تعالى أعلم ثم أخبرني من
 أثق به انه كشف على المسئلة في ش المذهب من باب الجمعة فوجد فيها صاحب المذهب استدلاله بذلك فاعترضه
 الش من ومنع من صحة الدليل لما قلنا فله الحمد ثم رأيت السبكي رحمه الله في شرحه على المنهاج قال لم يصح عندي
 دليل على عدم انعقادها بالقيم اه عميرة على المحلى بحرفه وقوله ثم أخبرني من أثق به المنبر بذلك هو الشيخ ابن
 فاسم كما أخبر بذلك شيخنا زي كذا بخط الشيخ خضر وعبارة البرماوى قوله مع عزمه على الإقامة الخ قال
 شيخنا علم ان الوجه الحق الذي لا يتجه غيره أن يقال في تقرير الدليل انه لما كان العزم على الإقامة غير موجب
 لتجمع اقضى انها غير معتبرة في ذاتها فلا اعتراض بما قيل انه لم يجمع لعدم قصد إقامة تقطع السفر لما في
 الصحيحين من انه استمر يقصر ويجمع مدة أقامته بمكة وهو ثمانية عشر يوما أو أقل أو أكثر ولا بما قيل ان
 عدم تجمه بعرفة لعدم الابنية ولا بما قيل ان عزمه وهو بعرفة على الإقامة بمكة لا يجعله مقيما بعرفة ولا بما قيل
 غير ذلك انتهت (قوله ولو قصر وقتها الخ) قال الشيخ وحاصل هذا المقام انه ان بطلت صلاة بعض الاربعين من غير
 ان يكمل العدد بغيرهم بطلت الصلاة سواء أوقع في الركعة الاولى أو الثانية وان اخرج بعضهم نفسه عن
 القدوة فان كان في الاولى بطلت أو فيما بعده لم يضر وان اقتض الاربعون أو بعضهم ولو لحق تمام العدد فان
 كان الموقوف قبل الانقضاء صحت الجمعة سواء كان ذلك في الاولى أو في الثانية وسواء سمع الاخرون الخطبة

(متوطنا) بمحلها أي لا يظعن
 عنه شتا ولا صيفا الحاجة
 لا تعمل الله عليه وسلم لم يجمع
 بحجة الوداع مع عزمه على
 الإقامة أياما لعدم التوطن
 وكان يوم عرفة فيها يوم الجمعة
 يكفي الصحيحين وصلى به
 الظهر والعصر تقديما يكفي
 خبر مسلم

أولاً وان كان بعده فان كان قبل ركوع الأولى وسبحوا الخطبة صحت الجمعة والا فلا اه شوبري (قوله أيضاً ولو
 قصوا فيها بطلت) شامل لما لو قصوا في الركعة الأولى منها وشامل لما لو قصوا في الركعة الثانية وشامل لما اذا عادوا
 فوراً وشامل لما اذا عادوا بعد طول الفصل عرفاً وهو كذلك الا في المسئلة الأولى فانهم اذا عادوا فوراً وكان قبل
 الركوع مع تمكنهم من الفاتحة فيتذنبوا على ما مضى. وأما اذا انقصوا بعد ركوع الأولى أو قبله ولم تمكنهم
 الفاتحة وان عادوا فوراً فيها فيجب الاستئناف اه زى (قوله أيضاً ولو نقصوا فيها بطلت أو في خطبة الخ) حاصل
 ذلك ان النقص ادى في الخطبة أو بعدها وقبل الصلاة أو في الركعة الأولى أو الثانية فان كان في الخطبة وقد عادوا
 عن قرب أى قبل مضي قدر ركعتين بأنخف يمكن من الوسط المعتدل كما سبق في جمع التقديم بين الخطيب على
 ما أتى به من الخطبة مع لزوم اعادة ركعتين فعل حال نقصهم وان عادوا بعد طول الفصل أو جاء غير المنقذين أو بعضهم
 وهو دون الاربعين مع بعض من غيرهم مكمل للعدد وجب استئنافها الفوات شرط الولاء فيها وان كان النقص
 بعدها وقبل الصلاة فان طال الفصل بين الخطبة واحرام الامام وجب الاستئناف وان قصر بان أحرم الامام عقب
 الخطبة كقبي في حصول الولاء بين الخطبة والصلاة ثم ان عادوا ولو بعد طول الفصل بتبائطهم وأحرموا بالامام
 قبل ركوعه وانتظرهم في القيام أو في الركوع حتى قرؤوا الفاتحة وكما قبل رفع رأسهم أقل الركوع وان
 لم يطعموا صحت جمعهم والابان اختل قيد من ذلك لم تصح وان حصل النقص في الركعة الأولى سواء كان بطلان
 صلاتهم أو بنية مفارقة وقد عادوا أحرموا قبل طول الفصل على ما في حاشية الشيخ سلطان والبرماوى أو ولو مع
 طوله على ما ذكره حل بنوا على ما مضى من الخطبة وصحت جمعهم وان عادوا بعد ركوع الامام أو قبله ولم
 تمكنهم الفاتحة أو امكتهم ولم يركعوا قبل رفعه عن أقله وجب استئناف الخطبة والصلاة هذا في المنقذين واما
 غيرهم فيتمون ثم اظهر ان تعذر استئنافهم الجمعة وان حصل النقص في الثانية بأن بطلت صلاة بعضهم بطلت
 جمعهم لاشتراط العدد الى فراغها فيجب الاستئناف واما اذا نوى بعضهم المفارقة قبل أو كلهم فالجمعة صحيحة لان
 الجماعة شرط في الركعة الأولى فقط وبقى ما لو أحرم أربعون أو تسعة وثلاثون قبل انقضاء الاولين أو بعده ففي
 الحالة الأولى تتم الجمعة لهم وان لم يكونوا مع الخطبة واما في الحالة الثانية فان كان احرامهم عقب انقضاءهم
 أى من غير طول فصل استمرت الجمعة لهم بشرط سماعهم الخطبة سواء في الحالتين كان ذلك في الركعة الأولى
 أو الثانية وان كان بعد طول الفصل بين الانقضاء والاحرام فان كان في الركعة الأولى وقد أحرموا بعد ركوع
 الامام الى آخر ما سبق في المتبائطين صحت جمعهم وان كان في الثانية أو في اعتدال الأولى فما بعده بطلت خلو
 الصلاة عن شرط دوام العدد فتأمل اه شيخنا ح ف ومن خطبة قلت (قوله بطلت) أى على الرابع وفي قول
 لا تبطل ان يقي مع الامام اثنا عشر وفي قول لا تبطل ان يقي معه اثنان ا كفاء بدوام مسير الجمع اه من أصله مع
 شرح مر (قوله أيضاً بطلت) أى حيث كان النقص بعد الرفع من الركوع ولو كانوا قبله فان عادوا واقتدوا
 بالامام قبل ركوعه أو فيه وقرؤوا الفاتحة واطمأنوا مع الامام قبل رفعه عن أقل الركوع استمرت جمعهم ككل
 تباطاً القوم عن الامام ثم اقتدوا به اه ع ش على مر (قوله وقد فات) أى العدد وقوله فيهما الباقيون
 ظهر امعطوف على قوله بطلت ومحله ان تعذر الاستئناف فان تبسروا وجب استئنافها جمعة فتقوله بطلت أى بطل
 كونها جمعة ان تعذر الاستئناف ومن أصلها ان تبسروا وهو مستعمل في المعنيين اه شيخنا وعجالة الشوبري
 قوله فيهما الباقيون ظهر أى ان تعذر استئنافها جمعة والافعات جمعة أخرى كما نبه عليه السيد السهمودى
 كالشارح في شرح البهجة انتهت (قوله أو في خطبة الخ) ذكر المعامنى في شرح البخارى ان الانقضاء كان
 في الخطبة وانما كانت في صدر الاسلام بعد الصلاة وانما من ذلك اليوم حولت الى قبل الصلاة اه برماوى
 (قوله لعدم سماعهم) أى وسماع الخطبة واجب لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحم
 الخطبة كما قاله كثير من المفسرين فيعتبر ان يسمع الاربعون جميعاً ركعتها اه شمر (قوله أولى من تعبيره

قوله بين الخطيب هكذا في
 النسخ التي بأيدينا وله فيه
 نقض اه

(ولو نقصوا فيها بطلت)
 لاشتراط العدد في دوامها
 كالوقت وقد فات فيهما
 الباقيون ظهراً (أو في خطبة
 لم يحسب ركعتين منها) فصل
 حال نقصهم (لعدم سماعهم
 له وتعبيرى بنقصهم أولى
 من تعبيره

بأنقضاضهم) وذلك لانه لا يشمل النقص بغير انقضاء لان الانقضاء هو التهاين من مكان الصلاة لكن المراد
 في قوله ولو أحرم أربعون الخ الخروج من الصلاة ولو لم يبق البقاء في محلها اهـ شيخنا (قوله فانهم ان عادوا
 قريبا) أي عرفا وشبهه (رافعي) بالفصل بين صلاتي الجمع ثم قال بعد ذلك وما قررنا من الضبط بالعرف هو الواجب
 وان ضبطه جمع بما يزيد على ما بين الايجاب والقبول في البيع اذ هو بعيد جدا اهـ شمر وقوله بالفصل بين
 صلاتي الجمع أي فيجب ان لا يبلغ قدر ركعتين بأخف ما يمكنه كما قدره الشارح اهـ ع ش عليه (قوله أيضا فانهم
 ان عادوا قريبا) أي قبل احرام الامام أخذان قوله جاز البناء أي من الامام اهـ حل (قوله ولو أحرم أربعون)
 أي أو تسعة وثلاثون لان الامام منهم وهو يلقى على احرامه الان كان ممن لا تعتد به اهـ برماوى (قوله وان
 أحرموا عقب انقضاء الاولين الخ) فأحرامهم عقب انقضاء الاولين بالشرط المذكور صيرهم كلهم
 أحرموا معه ولم يحصل انقضاء وهذا علم في الاولى والثانية فان لم يكن احرامهم عقب انقضاء الاولين فان
 كان في الاولى وأدركوا الفاتحة قالوا كوع مع الامام مع كالتبطين وان كان في الثانية بطلت الخ وصلاة
 الامام عن العدد في جزء منها اهـ حل (قوله بشرط ان يكونوا سمعوا الخطبة) قرر ج اشتراط ان يدركوا
 الفاتحة والركوع قبل قيام الامام عن أقل الركوع كلوا حضروا معه أولا وتباطوا حتى ركع الامام وقال في
 اتى قبلها وفي هذه الحالة لا يشترط تمكينهم من الفاتحة لانهم تابعون لمن أدركها وبه يعلم انهم لو لم يدركوها قبل
 انقضاضهم اشترط ادراكها لولاها وهو ظاهر بخلاف الخطبة اذا انقض الاربعون سمعوا بعضها وحضر أربعون
 قبل انقضاضهم لا يكفي سماعهم لبقائها ويفرق بين الارتباط فيها غير تمام بخلاف الصلاة اهـ سلطان
 (قوله أيضا بشرط ان يكونوا سمعوا) أي حضروا وان لم يسمعوا والمراد خطبة ذلك المحل وقيل يكفي سماع خطبة
 ولومن غير ذلك المحل ولومن خطباء متعددين سمعوا من كل بعضها اهـ برماوى (قوله وتصح خلف عبد الخ) أي
 على الاظهر في الاربعة وقيل لا تصح خلف واحد منهم ولو تم العدد بغيرهم ويجرى القولان فيما لو كان الامام
 يصلى فلا وكان زائدا على الاربعين والاربع الصلوة اهـ من أصله وشمر (قوله أيضا وتصح خلف عبد الخ)
 مرادهم اذا دفع ما يتوهم من الشرط السابق من كون الامام لا بد ان يكون من الاربعين بالصفات السابقة اهـ
 شيخنا (قوله خلف عبد وصي ومسافر) أي وان نوا غير الجمعة كالظهر مثلا وفي الانتظار وعدمه ما هو معلوم
 من محله اهـ برماوى (قوله ومن بان محدثا) أي في الصلاة أو في الخطبة أو فيهما معا ومثل الحديث النجاسة الخفية
 وكل ما لا تزم الاعادة معه اهـ برماوى ومحل حديثه خلف المحدث في حق من أدرك الفاتحة في القيام امامه أدركه
 را كما فلا تصح جمعة خلفه وبعبارة أصله مع شرح م ر ومن لحق الامام المحدث أي الذي بان حديثه را كعالم
 تحسب ركعته على الصحيح لان الحكم بادرالك ما قبل الركوع بادرالك الركوع خلاف الخفية وانما يصار اليه
 حيث كان الركوع محسوبا من صلاة الامام لينعمل به عن الغير والمحدث ليس أهلا للعمل وان صحت الصلاة
 خلفه والثاني تحسب كلوا أدرك معه كل الركعة وأجاب الاول بأنه عند ادراكه كعالم يأتي بالقراءة والامام
 المحدث لا يتحمل عن المأموم بخلاف ما اذا قرأ بنفسه وأدرك الركعة كاملة مع الامام في ركعة زائدة بحيث ان لم
 يكن عالما بآذانها كصلى صلاة كاملة خلف محدث بخلاف ما لو كان امامه كافرا أو امرأة لانها غير أهل للإمامة
 في الجمعة بحال انتهت (قوله أيضا ومن بان محدثا) مثله من بان ذات نجاسة خفية فانظر هل الخطبة كذلك حتى اذا
 بان أن الخطيب كان محدثا أو ذات نجاسة خفية تصح الخطبة والجمعة لا يبعدانها كذلك لانها لا تزيد على الصلاة وهذا
 لو بان الخطيب قاعدا قادرا على القيام لم يضر كما قرر مر مع ان القيام شرط في الخطبة فليراجع وليجروا اهـ سم
 (فرع) * لو بان حدث الاربعين أو بعضهم أو ان عليهم نجاسة غير معفو عنها فلا جمعة لاحد ممن بان كذلك
 وتصح جمعة الامام فيهما كما صرح به الصمري والمتولي والرويانى والقهولى وثقله عن صاحب البيان واقراره
 لانه غير مكاف بالاطلاع على حالهم في الطهارة بخلاف ما لو بانوا نساء أو عبيد السهولة الاطلاع على حالهم لما

بأنقضاضهم (فان عادوا
 قريبا) عرفا (جاز بناء) على
 ماضى منها (والا) بان عادوا
 بعد طول الفصل (وجب
 استئناف) لها لاتقاء الموالاة
 التى فعلها النبي صلى الله عليه
 وسلم والاعتد به فيه فيجب
 اتباعهم فيها (كنقصهم
 بينهم) أي بين الخطبة
 والصلاة فانهم ان عادوا قريبا
 جاز البناء والاوجب
 الاستئناف لذلك ولو أحرم
 أربعون قبل انقضاء
 الاولين تمت لهم الجمعة وان لم
 يكونوا سمعوا الخطبة قروا
 أحرموا عقب انقضاء
 الاولين قال في الوسيط تستمر
 الجمعة بشرط ان يكونوا سمعوا
 الخطبة في ذلك في الروضة
 كآصلها (وتصح) الجمعة
 (خلف عبد وصي ومسافر
 ومن بان محدثا) ولو حدثا
 أكبر كغيرها هذا (انتم
 العدد بغيرهم) بخلاف ما
 اذا لم يتم الاربعة

المتطهر منهم فيما اذا بان حدث بعضهم فتصح جعته تبعاً للامام كما صرح به المتولي والقمولي بصرح المتولي أيضاً
بان صلاتهم لا تختص بما اذا اراد الامام على الاربعين وهو ظاهر اذا فرق بين الحالين وما استشكل به صحة
صلاة الامام مع ان العدد شرط ولهذا شرطناه فيما لو بان حدث الامام فكيف تصح للامام مع فوات الشرط
رد بعدم فواته بل وجد في حقه واحتمل فيه حظهم لانه متبوع ويصح احرامه منفرداً فاعتقوله مع عذره مالا
يفتقر في غير مواعيد الخطبة المتطهر المؤتم به في الثانية تبعاً له اهـ ش م ر (قوله وان يتقدمها خطبتان) قال
أقمناوا الخطب المشروعة عشرة مناسبت في غير الحج وهي في الجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء وأربع
في الحج احدها يوم السابع من ذي الحجة بمكة والثانية يوم عرفة بتمرة والثالثة يوم النحر والرابعة يوم النحر الاول
عني وكلاهما بعد الصلاة فوجب في غير الاستسقاء وجواز فيه الا في الجمعة وعرفة وكلاهما ثنتان الا الثلاثة الباقيتين
خطب الحج اهـ برماوي وقوله الباقية أي غير خطبة يوم عرفة أي فانها فرادى (قوله للاتباع) أي آخر الامة صلى
الله عليه وسلم كان في أول أمره يخطب بعد الصلاة فنزل قوله تعالى واذا رأت أمة فاحذروها والاية تقدمها عليه
السلام لانهم ما شرط والشرط مقدم على الشرط اهـ ع ش (قوله وأركانها خمسة) أي من حيث المجموع
كما سيعلم من كلامه اهـ ش م ر وقوله من حيث المجموع جواب سؤال يرد في هذا المقام بان يقال هذه
الاضافة لا تخلو من أن تكون للاستغراق في كل فرد من أفراد المضاف أو المراد بها الحكم على مجموع ما أضيف
اليه وعلى الاول يلزم ان جملة الخمسة واجبة في كل من الخطبتين وهو ظاهر البطلان فكذلك المزموم وعلى الثاني
يلزم كفاية الاثنيان ببعض الاركان في الاولى ولو واحداً والاثنيان بالباقي في الثانية وان ياتي بالجميع في الاولى
ويغني عنها الثانية وبالعكس اذ يصدق على جميع هذه الصور الاثنيان بالاركان في جميع الخطبتين وبطلانه ظاهر
وحاصل ما أشار اليه الشيخ ان يقال تختار الثاني ونعمه على بعض ما صدق اليه اضافة المجموع بقرينة ما سيعلم
من كلامه اهـ ع ش عليه (قوله وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ولا يشترط قصد الدعاء بها خلافاً
للمعجب الطبري لانها موضوعة لذلك شرعاً اهـ ش م ر أي ومع ذلك يحصل الثواب المرتب على الصلاة عليه
صلى الله عليه وسلم * (فرع) * أفتى شيخنا م ر بالله لو أراد باي صيغة اتفقت بالصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم غير لم تنصرف عنه وأجزأت وأقول ينبغي ان يكون هذا بخلاف ما لو قصد بالصلاة عليه غير الخطبة
لان هذا صرف عن الخطبة وذلك عن النبي وتظهره الصرف عن الله أو عن اليمين في الايمان اهـ سم على المنهج
أي فانه ان قصدتم الانصراف عن الله تعالى لا ينصرف أو عن اليمين انصرف أو قول بوفيه ان الذي لا يقبل الصرف
من أسماءه تعالى هو لفظ الجلالة خاصة واما الالفاظ التي تطلق عليه وعلى غيره فتقبل الصرف والاسماء التي
يوصف بها تبييناً عليه السلام كلها تقبل الصرف للاشتراك فيها اللهم الا أن يقال ان الماشتهرت فيه اشتهاراً تاماً
نزلت منزلة الاعلام الشخصية التي لا اشتراك فيها اهـ ع ش عليه (قوله لان ما يقتري الى ذكر الله الخ) لم يقل
الاتباع كما صنع فيما قبله لما نقل عن القمولي ان خطبة صلى الله عليه وسلم المروية عنه ليس فيها صلاة عليه صلى
الله عليه وسلم اهـ برماوي (قوله أيضاً لان ما يقتري الخ) فيها انه لا يدل على خصوص ذكره بالصلاة لان الذي ذكر
أعم تأمل أي فهذا التعليق لا يفيد المدعى الذي هو خصوص الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم تأمل اهـ شيخنا
(قوله يقتري الى ذكر رسوله) أي غالباً فلا يرد الذبح لوجود المانع فيه بل يهام التشريك اهـ برماوي وقوله فلا
يرد الذبح الخ ظاهر عبارته ان الذبح لا تنس في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والواقع خلافه كما سيأتي في المتن
من التصريح بسنيتها فيحمل كلامه على ان الذبح لا يشرع فيه ذكر محمد مع ذكر الله بان يقول بسم الله واسم
محمد لاسيما في الشرح من التصريح به وانه حرام عند الإطلاق ومكروه عند قصد التبرك مع كون المذبح
حلالاً في المروتين كما سيأتي في الحواشي هناك (قوله أيضاً يقتري الى ذكر رسوله) أي وجوباً في الواجب
ونداً في المندوب اهـ ش م ر (قوله باقظهما) أي ما دنتهم مع لفظ الجلالة في الاول واسم ظاهر من أسماء

(و) سادسها (ان يتقدمها
خطبتان) للاتباع مع خبر
صلوا كلوا يتوفى أصلي
بخلاف العيد فان خطبته
مؤخرتان للاتباع ولان
خطبة الجمعة شرط والشرط
مقدم على مشروطه
(وأركانها) خمسة أحدها
(حمد الله تعالى) للاتباع
ر واهـ سلم (و) ثانياً صلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم
لان ما يقتري الى ذكر الله
تعالى يقتري الى ذكر رسول
الله صلى الله عليه وسلم
كالاذن والصلاة (بأقظهما)
أي حمد الله تعالى والصلاة
على نبينا

النبي أي اسم كان في الثاني اه شيخنا (قوله كجري عليه السلف والخلف) وسئل الفقيه اسمعيل الحضري هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على نفسه فقال نعم اه ش مر وقوله يصلي على نفسه كقوله صلى الله على محمد ثم رأيت في تخرج العزري الحافظ العسقلاني ما نصه وللاربعة من حديث ابن مسعود في خطبة الحاجة وأشهد أن محمدا رسول الله نعم في البخاري عن سلمة بن الأكوع لما خفت ازواد القوم فذكر الحديث في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال أشهد أن لا إله الا الله وأنني رسول الله وله شاهد عند مسلم عن أبي هريرة اه ولم يتعرض للصلاة عليه ويحتمل انما بالاسم الظاهر وبالضمير اه ع ش عليه (قوله كالحمد لله) أي أو الله الحمد أو الله أحد أو أنا حمد الله فان عجز عن الجد أن يبدله بالذكر والدعاء فان عجز تام بقدره اه ح ل (قوله أو صلى على محمد) أي أو صلى الله على محمد وتقدم في الصلاة عن ج ان الصلاة عليك يا رسول الله انما تنكفي حيث نوى بها الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فهل يأتي نظيره هنا أولا و يفرق فيه نظرا والقرب الثاني يفرق بان الصلاة يحتاج لها دليل انهم لم يكتفوا فيها بجميع أسمائه صلى الله عليه وسلم بل عينوا فيها ما ورد والخطبة لما توسعوا فيها لم يشترطوا فيها ما ورد فيها بخصوصه بل اكتفوا بكل ما كان من أسمائه عليه الصلاة والسلام اه ع ش على مر (قوله مما روى) كالرسول والمحي والحاشر والبشير والنذير وانظر هل من النحو الكنى قال شيخنا الشيرازي الظاهر نعم اه برماوى (قوله فخرج الحمد للرحمن الخ) عبارة ش مر ولفظنا الله متعينة فلا يكتفى الحمد للرحمن أو للرحيم ولا يتعين لفظ اللهم صلى على محمد وانما المتعين صيغة صلاة كصلى أو صلى على محمد أو أحد أو الرسول أو النبي أو الماسي أو العاقب أو البشير أو النذير انتهت وسأل سائل لم تعين لفظه الجلالة في صيغة الحمد في الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه وسلم في صيغة الصلاة بل يكتفى بنحو الماسي والحاشر مع انه لم يرد ويحجب بان لفظ الجلالة بالنسبة لبقية أسمائه تعالى وصفاته مزية تامة فان له الاختصاص التام به تعالى ويفهم منه عند ذكره صائر صفات الكمال كما نص عليه العلماء بخلاف بقية أسمائه تعالى وصفاته ولا كذلك نحو محمد من أسمائه عليه الصلاة والسلام اه سم على التهج اه ع ش عليه (قوله ونحوهما) كالحمد للرحيم والثناء والمدح والجلال والعظمة ورحم الله محمد وكذا البركة أيضا اه برماوى (قوله وصلى الله عليه) وما قرر من عدم اجزاء الضمير هو المعتمد قياسا على التشهد كما حرم به الشيخ في شرح الروض وظاهره العموم ولو لمع تقدم ذكره وهو كذلك كما صرح به في الانوار وجعله أصلا مقياسا عليه واعتمده البرماوى وغيره خلافا لمن وهم فيه اه ش م ر وتسن الصلاة على الآل والصحب كما قاله الأذرى اه برماوى (قوله ولو بغير لفظها) أي لفظ الوصية بالتقوى وهذا على الصحيح ومقابلته يتعين لفظ الوصية بالتقوى اه من أصله مع ش مر فهذه الغاية للرد على الضعيف (قوله لأن غرضها الوعظ) فديقال والغرض من الحمد الثناء وهو حاصل بغير لفظه فما الفرق اه سم ويمكن ان يقال الحمد والصلاة تعبد بلفظهما فتعين ولا كذلك الوصية بالتقوى وهو ظاهر اه شوبري (قوله فيكني أطيعوا الله) ولا يكتفى اقتصاره فيها على التحذير من غرور الدنيا وزخرفها فتدبى توصي به منكرو المعاد بل لابد من الحمل على الطاعة وهو مستلزم للعمل على المنع من المعصية اه ش مر وقوله بل لابد من الحمل الخ أي لابد من ذلك لفظ يدل على الطاعة وقضيته انه لو اقتصر على ما يدل على المنع من المعصية لم يكف وفي ج ما يخالفه حيث قال بل لابد من الحث على الطاعة والزجر عن المعصية ويكتفى أحدهما لزوم الآخر اه اه ع ش عليه (قوله وقراءة آية) هذا على الصحيح خلافا لمن قال انها لا تجب في واحد منهما بل تسن وقوله ولو في احدهما لارد على من قال انها تتعين في كل منهما وعلى من قال انها تتعين في الاولى فالاقوال الضعيفة ثلاثة اه من أصله و ش مر (قوله أيضا وقراءة آية) وكذا بعض آية طويلة كما هو المعتمد واطلاقهم يقتضي الاكتفاء بنسوخ الحكم وعدم الاكتفاء بنسوخ التلاوة وقوله مفهومة أي وعد أو عيدا أو قصة أو حكما شرعيا اه من ش مر فعلم من حصره الافهام في الامور

كجري عليه السلف والخلف
كالحمد لله أو أحد الله
أو نحمد الله واللهم صلى
على محمد أو صلى على محمد
أو صلى على محمد أو النبي أو
أحد أو العاقب أو نحوه مما
روى فخرج الحمد للرحمن
والشكر لله ونحوهما ورحم
الله محمدا أو صلى الله عليه
وصلى الله على جبريل ونحوها
(و) ثالثها (وصية بتقوى)
لا تباعروا مسلم ولو بغير
لفظها لأن غرضها الوعظ
وهو حاصل بغير لفظها فيكني
أطيعوا الله والثلاثة أركان
(في كل) من الخطبتين
لاتباع السلف والخلف
(و) رابعها (قراءة آية
مفهومة) لا كنتم نظر الاتباع
رواه الشيخان

الاربعة التي ذكرها انه لا يرد ما يقال ان ثم نظر مفهم لانه مشتمل على الاسناد للضمير العائد على الوليد بن المغيرة
 ووجه عدم الورد ان هذا الافهام ليس من الامور الاربعة اه شجنا وعبارة ع ش قوله مفهم أي
 لم ينص عليه الوعظ فلا يقال ثم نظر مفهم لاشتماله على الفعل والفاعل وهو الضمير الراجع للوليد بن المغيرة
 المشار اليه بقوله تعالى ذرني من خلقت وحيدا وجعلته مالا يمدودا الآية انتهت وهل تجزئ الآية تقع لمن
 يغير المعنى فيه نظر وقد يتجه عدم الاجزاء والتفصيل بيز عاجز ان يحصر الامر فيه وغيره ثم المتجه أنه لو لم يحسن شيئا
 من القرآن كان حكمه كالصلي الذي لا يحسن الفاتحة وهل يجري ذلك في بقية الارقان حتى اذا لم يحسن الحمد
 أتى به بذكر أو دعاء مثلاً ثم وقف بقدره فيه نظر وما لم يرد الى عدم جريان ذلك في بقية الارقان بل بسقط
 المعجوز عنه بل لا بد لو فيه نظر وعلى الجملة في فرق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة
 والكلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله ولو في احدهما)
 قال في الايعاب وتجزي قبلهما وبعدهما وبينهما اه وهو ظاهر لعدم اشتراط الترتيب بين الآية وشئ من الارقان
 فكل موضع أتى به آية أخرى اه ع ش على مر ويسن جعلها بعد فراغ الاولى كما قاله الاذري ويسن قراءة
 في بنماها بعد فراغ الاولى في كل جمعة للتباعد وامسلم ويكفي في أصل السنة قراءة بعضها قال في شرح مسلم
 فيمدليل على ندب قراءتها أو بعضها في خطبة كل جمعة لا يشترط رضى الحاضر من كل بشرطه في قراءة الجمعة
 والمناقض في الصلوات ان كانت السنة التخفيف وتضمن الآيات لغير الخطب كره جماعة ورخص فيه آخرون
 في الخطبة والمواظفة وهو أوجه اه شرح مر وقوله وهو أوجه بل قال ج الحق ان تضمن ذلك والاقتباس منه
 ولو في شرع جائز وان غير نظامه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره انه لا محذور في ان يرد بالقرآن غيره
 كادخلوها بسلام لمستأذن نعم ان كان ذلك في نحو مجنون حرم بل ربما اقتضى الى كفر اه وينبغي ان يلحق
 بالقرآن فيما ذكر الاحاديث والاذكار والادعية اه ع ش عليه ولو أتى بركن ضمن آية أخرى عند دون القراءة
 أي ان قصد الركن فقط فان قصدهما أخرى عن القراءة فقط كقصد القراءة فقط أو أطلق اه حل (قوله
 باخروي) أي لا دينوي فلا يكفي ولو لم يحفظ الاخرى اه مداني لكن قال الاطفيحي ان الدينوي يكفي حيث
 لم يحفظ الاخرى قياسا على ما تقدم في العجز عن قراءة الفاتحة بل ما هنا أولى حرر اه (قوله ولو بقوله رحكم الله)
 أي فلا يضر تخصيص الحاضر من بالدعاء وعبارة ع ش مر ولو خص به الحاضر من فقال رحكم الله كفي والوجه
 عدم الاكتفاء بتخصيصه بالغائبين وخز ابن عبد السلام في الامالي والغزالي بتحريم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات
 أي بلجميعهم بخفرة جميع ذنوبهم وعدم دخولهم النار لانه قطع بخبر الله تعالى بخبر رسوله صلى الله عليه وسلم ان
 فيهم من يدخل النار وأما الدعاء بالمغفرة في قوله تعالى حكاية عن نوح ربه اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين من قبله
 والمؤمنين والمؤمنات ونحو ذلك فانه ورد بصيغة الفعل في سياق الاثبات وذلك لا يقتضي العموم لان الافعال
 نكرات ولو جاز قصد معهود خاص وهو أهل زمانه مثل انتهت وقوله بخفرة جميع ذنوبهم قال الزين العراقي
 بعدم مثل ما ذكر وهذا مردود بعلة طور وذلك عن الخلف والسلف ونحو وجههم من النار انما هو بالمغفرة
 والرحمة فلا مانع من تعميم الدعاء بذلك اه ج في الايعاب ويجاب بأن ما علم به لا يصلح رد على الغزالي فيما
 ذكره بأن من خرج من النار بالمغفرة لم يغفر له جميع ذنوبه اذ لو غفر الجميع لم نعلم النار ولا دخلها والذي منه
 الغزالي انما هو مغفرة جميع الذنوب لكل مؤمن بحيث لا تمس النار واحدا منهم اه ع ش عليه (قوله في
 ثانية) المراد بها المغفرة ثانيا ولو على عكس الترتيب المعهود اه شورى (قوله والمراد بالمؤمنين) أي في كلام
 المصنف وكذا في كلام الخطيب أي كلامه محمول على الجنس اذا أتى بالمؤمنين فقط ولا يشترط ملاحظة الجنس
 اه شجنا وهذا على سبيل الاستحسان والالوخص الذي ذكر كفي بخلاف ما لو خص النساء لم يكفوا وان أوهم
 كلامه الاكتفاء اه شجنا (قوله وفي التزيل الخ) استدلال على انه يصح ان يرد بصيغة الذكر ما يشمل الاناث

ولو في احدهما لان الثابت
 القراءة في الخطبة من غير
 تعيين (و) لكنها (في أول
 أول) كما قاله في المجموع وقولي
 مفهم الى آخر من زيادتي
 (و) خامسها (دعاء المؤمنين)
 بقيد زنته بقولي (باخروي)
 ولو بقوله رحكم الله (في)
 خطبة (ثانية) لا تباع السلف
 والخلف ولان الدعاء يليق
 بالحواس والمراد بالمؤمنين
 الجنس الشامل للمؤمنات
 وبهم ما عير في الوسيط تبعا
 للرواية في التزيل وكانت

اه سم على المنهج اه ع ش على مر (قوله من القاتنين) لم يقل من القاتنين اشارة الى قوة عبادتها
 لانها لم تنقص عن عبادة المذكور اه برماوى (قوله أما الدعاء للسلطان الخ) ويسن الدعاء لائمة المسلمين وولاية
 أمورهم بالصلاح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك اه ش مر (قوله ويسن الدعاء لائمة المسلمين)
 أى فى الخطبة الثانية وتحصل السنة بغيره فى الاولى أيضا لكن الثانية أولى لما قدمه من ان الدعاء أليق بالخواتيم
 اه ع ش عليه (قوله فلا تسن) قال بعض المتأخرين ولو قيل ان الدعاء للسلطان واجب لما فى تركه من الفتنة
 غالباً لم يعد كما قيل فى قيام الناس بعضهم لبعض اه برماوى (قوله اذالم يكن فيه مجازفة) أى بمبالغة خارجة عن
 الحد كأن يقول ان هذا الشريك مثلاً اه شيخنا قال ابن عبد السلام ولا يجوز وصفه بالوصاف الكاذبة
 الا لضرورة اه حل (قوله وشرط كونهما عريتين) وما بحثه الزركشى من اشتراط معرفة الخطيب أركان
 الخطبة رد بأن الوجه بخلافه كن يوم بالقوم ولا يعرف معنى الفتحة اه ش مر وقوله من اشتراط معرفة
 الخطيب أركان الخطبة أى معرفة معانيها كما يشعر به قوله كن يوم بالقوم الخ فلا ينافى ما نقل عن سم من أنه
 يأتى فى اعتبار التمييز بين الأركان وغيرها هنا ما مر اه ع ش عليه ولو لم يكن فيها لخصا بغير المعنى هل يأتى
 فيها ما تقدم فى الفتحة والشهد ولو شك فى شئ من الأركان بعد الفراغ لم يؤثر أو قبله أثر ولا يرجع لقول غيره الا
 ان كان عدد التواتر وأما القوم لو شكوا أو بعضهم فى ترك الخطيب شيئاً من الأركان فلا تأثيره مطلقاً اه
 حل ويؤثر الشك فى أثناء الثانية بعد فراغ الاولى أو فى الجلوس بينهما فى ترك شئ من الاولى ويؤيد مما سبق
 فيما لو أحدث فى أثناء الخطبة من الضرر وبقي ما لو علم ترك ركن ولم يدر هل هو من الاولى أم من الثانية هل يجب
 أعادتهما أم أعاد الثانية فقط فيه نظر والاقرب انه يجلس ثم يأتى بالخطبة الثانية لاحتمال أن يكون المتروك من
 الاولى فيكون جلوسه الفوايف كمال الثانية ويجعل مجموعهما خطبة واحدة فيجلس بعدها ويأتى بالثانية ويتقدير
 كون المتروك من الثانية فالجلوس بعدها لا يضر لان غايته انه جلوس فى الخطبة وهو لا يضر وما يأتى به بعده
 تكرير لما أتى به من الخطبة الثانية واستدراك لما تركه منها اه ع ش على مر (قوله أيضاً وشرط كونهما
 عريتين الى آخر الشروط) أفاد اقتضاه على ما ذكرناه لا يجب فيه الخطبة بنية فرضيتها وهو المعتمد كما جزم به فى
 المجموع وأشار إليه فى الروضة قال ابن عبد السلام لان ذلك متمم بصورته منصرف الى الله بحقيقته فلا يفترق
 الى نية صرفه اليه ومدنى أصل الروضة عن القاضى وجزم به فى الأنوار من الاشتراط مفرع على ضعف وهوانها
 بدل عن ركعتين نعم بشرط عدم الصارف فيما يظهر اه ش م ر وبشرط كون الخطيب ذكراً وكونه
 ناصحاً مأمناً للقوم كما قاله شيخنا م ر وكونه متطهراً بخلاف القوم وشرط الذكورية جارية سائر الخطب
 كالاستماع والسماع وكون الخطبة عربية اه قل على الجلال (قوله والمراد أركانها) يفيد أنه لو كان
 ما بين أركانها بغير العربية لم يضر ويجب وفاتها لم ان محله اذالم يطل الفصل بغير العربي والاضر لا خلاه بالموا الالة
 كالسكوت بين الأركان اذا طال يجامع ان غير العربي لغوا لا يحسب لان غير العربي لا يجزئ مع القدرة على
 العربي فهو لغو اه سم على المنهج والقياس عدم الضرر مطلقاً ويفرق بينه وبين السكوت بان فى السكوت
 اعراض عن الخطبة بالكلية بخلاف غير العربي فان فيه وعظاً فى الجملة فلا يخرج بذلك عن كونه من الخطبة
 (فرع) هل يشترط فى الخطبة تمييز قروضها من سنها قديماتى الصلاة فى العامى وغيره من التفصيل المقرر عن
 فتاوى الغزالي وغيره اه ع ش على مر (قوله خطب بغيرها) أى بانتهى ولو لم يفهمها القوم وظاهره
 ولو أحسن ما يفهمونه ووافق عليه شيخنا الزيدى فليتأمل وكتب أيضاً قوله خطب بغيرها هذا ظاهر بالنسبة
 لما عدا الآية من الأركان أما ما فيه فغيره لما قرر فى الصلاة من ان القرآن لا يترجم عنه فليست بماذا يفعل
 حيثئذ اه سم وينبغي ان يأتى فيه ما يأتى فى الصلاة فى هذه الحالة تراجع اه شورى أى فى أتى بدلها
 بذكر ثم يدعى ثم وقفة قدرها اه شيخنا وعبارة ش مر خطب بغيرها وان لم يعرف القوم ذلك الغير انتهت

من القاتنين أما الدعاء
 للسلطان بخصوصه فلا يسن
 كما نقله فى المجموع عن اتفق
 أصحابنا قالوا المختار انه لا بأس
 به اذالم يكن فيه مجازفة فى
 وصفه (وشرط كونهما
 عريتين) والمراد أركانها
 لا تباع الساق والخلف فان
 لم يكن ثم من يحسن العربية
 ولم يمكن تعلمها خطب بغيرها

وقوله وان لم يعرف القوم الخ فضيته ان الخطيب لو أحسن لغتين غير عربيتين كرومية وفارسية مثلا وباقي القوم يحسن احداهما فقط ان الخطيب أن يخطب باللغة التي لا يحسنونها ويؤيده قوله وأجاب القاضي عن سؤال الخ ونقل عن الزيلدي ما وافقه وفيه نظر بل الظاهر ان الخطبة لا تجزئ الا باللغة التي يحسنها القوم ولا يعارضه صحة الخطبة بالعربية بل وجوبها حيث أحسنها دونهم لانها الاصل فوجب مراعاته بخلاف غير هلمن اللغات فثبت وجوب بعضها مخرج كفهم القوم لها تقدم على غيره اه ع ش عليه (قوله أو أمكن تعلمها) أي ولو بالسفر الى فوق مسافة القصير كما يعلم مما تقدم في تكبيره الا حرام اه ع ش على مر (قوله وجب على الجميع) أي وان زادوا على الاربعين اه ش مر (قوله بل يصلون الظهر) قال شيخنا ظاهره ولو في أول الوقت وانهم لا يلزمهم السعي الى الجمعة في بلد سموا النداء منه وانه لا يخط عنهم وجوب التعلم بسماعهم فراجع اه برماوى (قوله واجب القاضي) المراد به القاضي حسين اه برماوى (قوله من حيث الجملة) كأن معناه انهم يعلمون انه يعظهم ولا يعلمون الموعوظ به اه شورى وقد يقال هذا يأتي في الخطبة بغير العربية لا لأنه خلاف فعل السلف والخلف اه حل (قوله وفي الوقت) قد يقال لاحاطة الى هذا الشرط لما تقدم انه اذا خرج الوقت لا يصلى الجمعة والصلاة بعد الخطبتين فيعلم منه ان الخطبة لا تكون الا في الوقت والجواب ان المراد بهذا الشرط الاحتراز عن ايقاعهما قبل دخول الوقت وعبارة أملاه مع شرح مر والثاني من الشروط بعد الزوال اذ لو جاز تقديمها لقدمها النبي صلى الله عليه وسلم وتخفيفا على المبكرين وابقا للصلاة في أول الوقت انتهت ولو هجم وخطب قبلان في الوقت صح اه شورى وع ش على مر وقال سم بعدم الصحة (قوله وولاء بينهما) وحذا الموالاة ما حذ في جمع التقديم اه ش مر أي بأن لا يكون قد ركعتين بأخف يمكن اه ع ش عليه (قوله وبين أركانها) ولا يقطعها نفس الوعظ وان طال لانه من مصالح الخطبة فالخطبة الطويلة صحيحة اه شيخنا (فرع) أفتى شيخنا مر فيما لو ابتدأ الخطيب بسرد الاركان مختصرة ثم أعادها مبسطة كما اعتيد الآن كن قال الحمد لله والصلاة على رسول الله أو صيكم بتقوى الله الحمد لله الذي الخ بأنه ان قصر ما أعاده بحيث لم يعد فصلا مضر احسب ما أتى به أولا من سرد الاركان والاحسب ما أعاده وأفتى ما سرده أولا وأقول كان يجوز ان يعتد بما أتى به أولا مطلقا أي طال الفصل أم لا لان ما أتى به ثانيا بمنزلة إعادة الشيء لئلا كيد فهو بمنزلة تكرير الركن وذلك لا يؤثر اه سم على المنهج ويؤخذ من هذا القيد تقييد ما تقدم من عدم اجزاء الضمير ولو مع تقدم ذكره بما اذا لم يسرد الخطيب الاركان أولا والاجزاء وظاهره فاحفظه فانه مهم وقوله بمنزلة إعادة الشيء لئلا كيد يؤخذ منه انه لو صرفها لغير الخطبة لم يعتد به (فرع) لو حن في الاركان لحننا في المعنى أو أفتى بحمل آخر كأنها رلام الصلاة هل يضر كما في التشهد ونحوه في الصلاة فيه نظر اه سم على بن حجر والاقرب عدم الضرر في الثانية الحاقها بالاولى في الفاتحة لحننا في المعنى ويفرق بينهما بين التشهد بأن التشهد ورد فيه الفاظ بخصوصها لا يجوز ابدالها بغيرها كالأبدي الذي بالرسول فتوى شبهه بالفاتحة ولا كذلك الخطبة فانه لم يشترط للصلاة فيها صيغة بعينها وأما الاولى فلا قرب فيها للضرر لان المعنى حيث غير المعنى خرجت الصيغة عن كونها احدا مثلا وصارت أجنبية فلا يعتد بها ومن ثم جعل الغير للمعنى في الصلاة تبطل بالهساواة كالمعنى في الفاتحة أو غيرها اه ع ش على مر (قوله وطهر عن حدث) فلا أحدث في أثناء الخطبة ما يستألفها وان سبقه الحدث وقرب الفصل لانها عبادات واحدة فلا تؤدي بطهارتين كالصلاة ومن ثم لو أحدث بين الخطبة والصلاة وطهر عن قرب لم يضر كما اقتضاه كلامهم في الجمع بين الصلاتين اه ش مر وقوله فلا أحدث في أثناء الخطبة أي اما لو اختلف غير بني علي ماضى وعليه فالفرق بين ما لو طهر عن قرب حيث لم يجز له البناء بين ما لو اختلف غير بني علي ماضى وعليه فالفرق بين ما لو طهر عن قرب حيث لم يجز له البناء بين ما لو اختلف غير بني علي ماضى من الخطبة قائم مقامه ولم يعرض له ما يطله فجاز البناء عليه اه ج (فائدة) وقع السؤال في المذهب عما لو رأى

أو أمكن تعلمها وجب على الجميع على سبيل فرض الكفاية فيكفي في تعلمها واحدا فان لم يفعل عصا ولا جعة لهم بل يصلون الظهر وأجاب القاضي عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية اذا لم يعرفها القوم بان فائدتها العلم بالوعظ من حيث الجملة (و) كونها (في الوقت) أي وقت الظهر لا تباع رواه البخاري (و ولاء) بينهم وبين أركانها وبينها وبين الصلاة (وطهر) عن حدث

حنفيا من فرجه مثل أن يخطب فهل تصح خطبته أم لا فيه نظر والجواب عنه أن الظاهر المصنوع بوجه بما
 صرحوا به من أن الحكم بصحة عبادة المخالفين حيث ظنوا تقليداً صحيحاً وإنما امتنعوا القدوة بهم للربط بالحاصل
 بين الإمام والمأموم المقتضى بلزومه بالنية وذلك يتوقف على اعتقاد صحة مسلاته ولا ارتباط بين السامعين
 والخطيب بحيث حكم بصحة عبادته اكتفى بخطبته لكن لا يصلي خلفه فإن أم غيره جاز الاقتداء به ويحتمل أن
 يقال هو الأقرب بل المتعين عدم الصحة لانه وإن لم يكن بينهما رابطة لكنه يؤدي إلى فساد نية المأموم لاعتقاده
 حين النية أنه يصلي صلاة لم تسبق بخطبة في اعتقاده اهـ ع ش عليه (قوله وطهر وستر) ولا يشترط في القوم
 حال الخطبة الطهر ولا الستر ولا كونهم في محل إقامة الجمعة بخلاف الخطيب فيشترط كونه حال الخطبة داخل
 السور حتى لو خطب داخله والقوم خارجه يسمونه كفى اهـ شيخنا (قوله أيضاً وطهر وستر) وهل يعتبر ذلك في
 الأركان وغيرها حتى لو انكشف عورته في غير الأركان بطلت خطبته أولاً فيه نظر والأقرب الثاني ومثله ما لو
 أحدث بين الأركان وأتى مع حدثه بشئ من توابع الخطبة ثم استخلف عن قرب فلا يصرف خطبته مما أتى به من
 غير الأركان مع الحدث لجميع الشروط التي ذكرها وإنما تعتبر في الأركان خاصة (فرع) اعتمد مر أن الخطيب
 لو أحدث جاز الاستخلاف والبناء على خطبته بخلاف ما إذا أئتمى عليه لأن المغمى عليه لأهليته بخلاف الحدث
 بدليل صحة الصلاة خلفه إذا كان محدثاً لو جئت قد يقال هـ لا جاز للقوم استخلاف من بينى على خطبة المغمى عليه
 كما جاز لهم الاستخلاف في الصلاة إذا أئتمى عليه فيها كما شمله قولهم إذا خرج الإمام من الصلاة بحدث أو غير جاز
 لهم الاستخلاف ويفرق بأن الصلاة من القوم باقية وإنما بطلت صلاة الإمام وحده فجاز الاستخلاف بخلاف
 الخطبة فاتهم من الخطيب وحده فإذا أئتمى عليه فلا يستخلف لثلاث صير نفس الخطبة لمقتضى شخصين اهـ سم
 على التمسح وقول سم ويفرق بأن الخ أي ويحجب بأنه يفرق الخ فلا يجوز الاستخلاف لمن الإمام ولا من القوم
 في المغمى عليه اهـ ع ش على مر (قوله في الخطبتين) بخلاف الجلوس بينهما فإنه لا يشترط فيه الستر
 ولا الطهر اهـ شورى (قوله وقيام قادر) فإن عجز خطب فاعداً ثم مضطجعا كالصلاة ويجوز الاقتداء به سواء
 قال لا يستطيع أم سكت لأن الظاهر أن ذلك لعذر فإن بانت قدرته لم يؤثر الأولى للعجز الاستتابة اهـ ش مر
 وقوله ثم مضطجعا كالصلاة تؤخذ من تشبيهه بالصلاة بمعنى المفروضة أنه إن عجز عن الاضطجاع خطب مستقبلاً
 وقوله فإن بانت قدرته لم يؤثر أي وإن كان من الأربعين كما اقتضاء إطلاقه لكن في كلام غيره ما نصه قوله فهو أي
 من بانت قدرته كقول الإمام جنباً قضيته أنه يشترط لصحة صلاة القوم وسماعهم أن يكون زائداً على الأربعين
 وهو ظاهر لأن علمه بحال نفسه اقتضى عدم اعتبار سماعه وصلاته لعلمه بتقد شرطهما اهـ ع ش عليه
 وعدا القيام والجلوس هنا شرطان لأنهما ليسا بجزأين من الخطبة إذ هي الذكر والوعظ وفي الصلاة ركعتين
 لأنها جملة أعمال وهي كما تكون أذكارا تكون غيراً ذكر اهـ ش مر (قوله أيضاً وقيام قادر) ولو خطب من
 جلوس ثم تبين أنه كان قادراً حجت خطبته ولم يجب الاستئناف كقولنا الإمام جنباً فإنه في الروض ومثله ما لو بان
 حدثه بعد الخطبة بل أولى قاله الشيخ فخر يحال على إمام الصلاة وأيده بما تقدم عن الروض قال ومثل حدثه
 نجاسته الخفية وقضية كلام الروض وتشبيهه بالجنب أن لا يكون زائداً على الأربعين كالجنب وتطريفه الشيخ
 والوجه أنه لا بد أن يكون زائداً على الأربعين اهـ شورى (قوله وجلوس بينهما) أي خلافاً للأئمة الثلاثة
 رضي الله عنهم فاتهم يقولون إن الجلوس بينهما ليس بشرط اهـ برماوى (قوله أيضاً وجلوس بينهما) لوزكه
 ولوسهوا لم تصح خطبته فيما يظهر إذا اشترط بضر الاختلال بها ولو مع السهو اهـ مر وظاهره أنه لا يكفي عنه
 الاضطجاع ونحوه ويؤيده الاتباع اهـ شورى (قوله أيضاً وجلوس بينهما) وهل يسكت في الجلوس أو يقرأ أو
 يذكر سكتوا عنه وفي صحيح ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيه فأدركه الأقرع اهـ ش مر وقال
 ج ويسن كون ما يقرؤه الاخلاص اهـ اهـ ع ش عليه (قوله وهذا من زيادتي) الإشارة مراجعة للتصديهي

أصغروا كبرو عن نجس غير
 مغفوع عنه في ثوبه وبدنه ومكانه
 (وستر) العورة في الخطبتين
 كما جرى عليه السلف والخلف
 (وقيام قادر) عليه فيهما
 (وجلوس بينهما) للاتباع
 رواه مسلم (بطمانينة) في
 جلوسه كفى بالجلوس بين
 السجدين وهذا من زيادتي

قوله بطمأنينة وأما أصل الشرط فذكره الأصل ولو قال كعادته بشيئ زنده بقولي بطمأنينة لكان أوضح تأمل
(قوله ومن خطب قاعد الخ) ومثله من خطب قائما ولا يقدر على الجلوس فيفصل بينهما بسكينة ولا يكتفي الأول
الفصل بالاضطجاع اه من ش م ر وقوله الفصل بالاضطجاع ظاهر مولوم السكون وهو ظاهر ووجه
بأنه مخاطب بالقيام في الخطبتين وفي الجلوس بينهما فإذا عجز عن القيام سقط وبقى الخطاب بالجلوس ففي
الاضطجاع ترك الواجب مع القدرة عليه لكن في سم ما يخالف حيث قال كان المراد بالاضطجاع من غير
سكينة اه سم على ج اه ع ش عليه (قوله واسماع الاربعين أركانهم) بأن رفع الخطيب صوته
بأركانهم حتى يسميها تسعة وثلاثون سواء اه ش م ر والمراد اسماع الاربعين في آن واحد فيما يظهر
حتى لو سمع بعض الاربعين بعض الأركان ثم انصرف وحضر غيره وأعداه لا يكتفي لأن كلام من الاسماعين
بدون الاربعين فيسمع لغوا ونقل بالدرس عن فتاوى شيخ الاسلام ما وافقه فراجع اه ع ش عليه (تبيينه) *
يعتبر في الجمعة في الخوف اسماع ثمانين لكل فرقة أربعون كياناً اه قل على الجلال (قوله أركانهم)
مفهومه انه لا يضرب الاسرار بغير الأركان وينبغي ان يحمله اذ لم يطل به الفصل والاضطرار قطع الموالاة كالسكون
اه ع ش على م ر (قوله فاعلم انه يشترط الخ) أي علم من اشتراط الاسماع لانه لا يتحقق الا بالسماع واما
ما يقال أسمعتهم فلم يسمعوا فلي ضرب من التجوز اه ح ل (قوله انه يشترط سماعهم) أي بالقوة بحيث
لوصفوا لسمعوا فلا يضرب اللفظ الذي لا يمنع السماع وهذا هو المعتمد ومن عسر في الاسماع أيضا بقوله ولو
بالقوة أراد به هذا المعنى أي كونهم بحيث الخ ففي التحقيق لا بد في الاسماع من كونه بالفعل وفي السماع
يكتفي ولو بالقوة اه شيخنا (قوله أو نحوه) كالنوم واللفظ الكثير الذي يمنع من السماع بحيث لو صفوا
قال شيخنا والشرط الاسماع والسماع بالقوة لا بالفعل أي بان يكونوا بحيث لو صفوا لسمعوا مع ما هم عليه
كذا قل عن شيخنا وهو لا يناسب اعتبار السماع بالقوة لانها تعتبر زال المانع من سمعهم وبعد لفظ ونوم
لانهم ولا يسمعون بالقوة أي حاضرون قال وقضية كلامهم انه يشترط في الخطيب اذا كان من الاربعين
ان يسمع نفسه حتى لو كان أصم لم يكف وهو كما قال الاسنوي بعيد بل لا معنى له فانه يعلم ما يقول وان لم يسمعه
ولا معنى لامره بالانصات نفسه اه ح ل (قوله ومن ترتيبها) كان الانسب ان يقول كذا كذا ليقيد صورة
الترتيب اه شيخنا (قوله لمن سمعها) أي لمن كان يسمع لو أنصت اه ح ل (قوله أيضا لمن سمعها)
أي ولو لحدة سمعها فيما يظهر اه شويري (قوله وانصات فيهما) قال الراغب الفرق بين الصمت والسكون
والانصات والامانة ان الصمت أبلغ لانه قد يستعمل فيما لا قوة فيه للنطق ولهذا قيل لمن لم يكن له نطق صامت
والسكون له نطق فترك استعماله والانصات سكون مع استماع ومتى انقل أحد هما عن الآخر لم يقل له
انصات وعليه قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لقوله وانصتوا بعد الاستماع ذكر خاص بعد
عام والامانة الاستماع الى ما يصعب استماعه وادراكه كالسب والصوت من مكان بعيد اه مناوي عند
قوله عليه السلام الصمت زين للعالم وسر للعاجل اه ع ش على م ر وعبرة ح ل قوله مع اصغاء
لهم الاصغاء هو الاستماع قبل بين الانصات والاستماع عموم وخصوص من وجه لان الانصات السكون سواء
كان مع استماع أو لا والاستماع تغل السمع بالسماع سواء كان معه سكون أو لا انتهت وكرة تغل بالاجماع
تحرر عما كماله المألوف ووردى وغيره من أحد من الحاضرين بعد صعود الخطيب على المنبر وجلوسه عليه وان لم يسمع
الخطبة بالكلية لاستغله بصورة عباد من ثم فارقت الصلاة الكلام بان الاشتغال به لا بعد اعراضه بالكلية
وأما قطع الكلام حينئذ ابتدأ الخطيب الخطبة بخلاف الصلاة فانه قد يفوته بها سماع أول الخطبة بل لو
أمن فوات ذلك كان ممعنا أيضا وقد يؤخر من ذلك ان الطواف ليس كالصلاة هنا يمنع من سجدة التلاوة
والشكر وشبهه كلامهم وان كان كل منهما ليس صلاة وانما هو مطلوبها ويجب على من كان في صلاة تخفيفها عند

ومن خطب قاعدا لعذر
فصل بينهما بسكينة وجوبا
(واسماع الاربعين) الذين
تتقدمهم المعتمون منهم
الامام (أركانهم) لان
مقصودهما وعظهم وهو
لا يحصل الا بذلك فعلم انه
يشترط سماعهم أيضا وان
لم يفهموا معناها كالعامة
يقرأ الفاتحة في الصلاة ولا
يفهم معناها فلا يكتفي الاسرار
كلاذان ولا اسماع دون
الاربعين ولا حضورهم بلا
سماع لهم أو بعد أو نحوه
(ومن ترتيبها) أي أركان
الخطبتين بان يبدأ بالحد ثم
بالصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم ثم الوصية ثم القراءة
ثم الدعاء كما جرى عليه السلف
والخلف وانما لم يجب حصول
المقصود بدونه وتقييد
الاسماع بالاركان مع ذكر
من الترتيب من زيادة (و)
من لمن سمعها (انصات
فيهما) أي سكون مع اصغاء
لهم والقوله تعالى واذا قرئ
القرآن فاستمعوا له وانصتوا
ذكر في التفسير انها نزلت
في الخطبة وسميت قرآنا
لاشمائها عليه

صعود الخطيب المنبر وجالوسه عليه فلا طالة كالانشاء ومشي حرم الصلاة فالوجه كافي التدريب عدم انعقادها
 كالصلاة في الاوقات المكروهة بل أولى بل قضية اطلاقهم ومنعهم من الرتبة مع قيام سببها انه لو تركه فافرضا
 لا يأتي به ولو كان وقت مضيقا وأنه ان أتى به لم ينفذ وهو كذلك ويستثنى التحية لادخل المسجد والخطيب على
 المنبر فيسئل له فعلها وتخفيفها ووجوبها هذا ان كان على سنة الجمعة والاصلاها متفقة وحلت بها التحية ولا يزيد
 على ركعتين بكل حال فان لم تحصل تحية كأن كان في غير مسجد لم يصل شيئا اما لادخل آخر الخطبة فان غلب
 على ظنه انه ان صلاها فأتته تكبيرة الاحرام مع الامام لم يصل التحية بل يفتتح بقام الصلاة ولا يبعد ثلثا
 يجلس في المسجد قبل التحية قال ابن الرضا ولو صلاها في هذه الحالة استحب للخطيب ان يزيدي في كلام الخطبة
 بقدر ما يكملها قال الشيخ وما قاله نص عليه في الام والمرااد بالتخفيف فيما ذكره الاقتصار على الواجبات
 لا الاسراع قال ويدل له ما ذكره انه اذا ضاق الوقت وأراد الوضوء اقتصر على الواجبات اه وفيه نظر والفرق
 بينه وبين ما استدله واضح وحيث ثذبا لوجه ان المراد ترك التطويل عرفا اه ش م ر وقوله وكره تحريما
 الخ أي ويستمر ذلك الى فراغ الخطبة وتوابعها كما تقدم عن سم ان التشرح ذهب اليه وفي كلام ج هنا
 ما يصرح به حيث قال بعد قول المصنف ويسن الانصات ويحرم اجماعا صلاة قرض أو نقل ولو في حال الدعاء
 للسلطان اه وقوله بعد صعود الخطيب المنبر وجالوسه عليه أما بعد الصعود وقبل الجلوس فلا يحرم ولو أحرم
 بأربع قضاء قبل الجلوس ثم جلس وقد بقي ثلاث ركعات هل تستمر صحتها ويحب التخفيف أو تبطل لان الاتمام
 بعد الجلوس بمنزلة الانشاء بدليل حرمة التطويل ولا يجوز بعد الجلوس انشاء أكثر من ركعتين فليحذر اه سم
 على المنهج أقول الظاهر الاستمرار سيما اذا أحرم على ظن سعة الوقت لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء
 وأما لو كان جالسا بالمسجد وعلم يقرب جلوس الخطيب على المنبر كأن كان بعد قراءة المرقى الآية فأحرم ركعتين
 فهل تنعقد صلاته ويكملها بعد جلوس الخطيب ويخفف فيهما كما لو دخل والامام يخطب أم لا لان شروعه
 في تلك الحالة بعده مضرا فيه نظر والاقرب الاول لانه حال شروعه لم يكن منهيًا لشيء سمعه في عدم مضاعفه
 باستغاله بالصلاة وقوله فان لم تحصل تحية شمل ما لو نوى سنة الصبح مثلا أو ركعتين ولم ينو بهما التحية لما قدمه في حصة
 الصلاة من انه لو أتى بركعتين ولم ينو بهما التحية كانت فلا مطلعا حصل به مقصود التحية لكن قال ج وصلاة
 ركعتين بنية التحية وهو الاول أو رتبة الجمعة القبلية ان لم يكن صلاها وحيث ان اول نية التحية معها فان أراد
 الاقتصار فالاول فيما يظهر نية التحية فان قلت يلزم على ما قرر ان ينتر ركعتين فقط جائرة بخلاف نية ركعتين سنة
 الصبح مثلا مع استوائهما في حصول التحية بهما بالغي السابق في بلها قلت يفرق بان نية ركعتين فقط ليس فيه
 صرف عن التحية بالنية بخلاف نية سبب آخر فابع الاول دون الثاني ويلزمه ان يقتصر فيهما على أقل مجزئ على
 ما قاله جمع وبينت ما فيه في شرح العباب اه وقوله كان كان في غير مسجد شمل ما لو تطهر في غير المسجد وأراد
 فعل الركعتين خارج المسجد فلا تنعقد عبارة ج وتحرم على من لم تنس له التحية كما هو ظاهر وان لم يستمع ولو
 لم تلزمه الجمعة كان بغير علمها وقد فواها معهم بجمع وان حال مانع الاقتداء الا ان فيما يظهر الخ انتهت وقوله ترك
 التطويل عرفا أي انه ان يأتي بسورة قصيرة بعد الفاتحة اه ع ش على م ر (قوله ووجب رد السلام)
 أي مع ان ابتداء مكروه فهذا مستثنى من قولهم حيث لا يشرع السلام لا يجب الرد وكذا يستثنى السلام حال
 التلبية اه اه شوزري وفي شرح م ر ما تصح لو سلم داخل على مستمع الخطبة والخطيب يخطب بوجوب عليه
 الردوان كل الكلام مكروها لم يأت في السير ان شاء الله تعالى ان القاعدة أغلبية وانما يجب الرد على نحو
 فاضى الحاجة لان الخطاب منه ومعه بعد صفها وقلة مرواة فلا يلزمه ان يجب الرد بخلافه هنا فانه يلائمه لان عدم
 مشروعيته لعارض لا لذاته بخلافه ثم فلا اشكال اه (قوله ووجب رد السلام) أي من الخطيب والمخاضرين
 وينبغي ان لا يعد نسيان الخطيب لما هو فيه عذرا في وجوب الرد عليه فيجب عليه الردوان غلط اه ع ش على

ووجب رد السلام

مر (قوله وسن تشبث العاطس) أي يستحب المستمع ومثله الخطيب بالاولى لانه لا يحرم عليه الكلام قطعا
 اه ع ش على مر وانما لم يذكر التشبث ككسائر الكلام لان سببه قهري اه ش م ر (قوله
 أيضا وسن تشبث العاطس بان يقول له رحمتك الله أو رحمتك الله ومحل سن التشبث اذا جد الله العاطس اه
 من شرحي البهجة والروض (قوله العاطس) من عطس بفتح الطاء في الماضي وبكسر هاء وضمتها في المضارع
 اه شوري وفي المصباح عطس من باب ضرب وفي لغة من باب قتل والمطس وزان مجلس الانف (قوله ورفع
 الصوت بالصلاة الخ) هذا هو الراجح أي بحيث يسمع من يقر به قال م ر ورفع البليغ كما يفعله بعض العوام
 بدعته منكرة اه ا ط ف وقوله هذا هو الراجح وفي شرح مر ما يقتضي اعتماد كلام الروضة الا في وهو
 الاباحة اه شيخنا ح ف وفي سم في فصل الاغتسال الا في ما نصه أطال شيخنا ج في فتاويه في بيان
 ان رفع الصوت بلا مبالغة بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره بين يدي الخطيب كان قرأ
 الخطيب ان الله وملائكته يصلون على النبي الاية سنة وان من ذلك ما يفعله المؤذنون من رفع الصوت بها
 بين يدي الخطيب عند تصلبه عليه صلى الله عليه وسلم بجامع طلب الصلاة عند ذكره ثم أي بذلك بكلام الجواهر
 ورد على من زعم كراهته ما يفعله المؤذنون وأطال في ذلك فراجع اه (قوله عند قراءة الخطيب الخ) أي وكذا
 اذا ذكر اسمه ولو من غير الخطيب اه حل (قوله وعلم من سن الانصات الخ) أي على الجدي والقدير يحرم
 الكلام ويجب الانصات ومحل الخلاف في كلام لا يتعلق به غرض مهم ناجز فان تعلق به ذلك كما لو رأى
 أعمى يقع في بئر أو عثر باندب على انسان فأنذره أو علم انسا ما شيا من الخير أو نهاه عن منكر لم يكن حراما قطعاً بل
 قد يجب عليه ذلك لكن يستحب ان يقتصر على الإشارة ان أغنت اه ش مر (قوله عدم حرمة الكلام) أي
 خلافاً للائحة الثلاثة رضي الله عنهم ولانه صلى الله عليه وسلم كلن قد أرسل جماعة ليقتلوا يهوديا يقال له ابن أبي
 الحقيق بضم الحاء المهملة فأتوا وهو يخطب فسألهم كيف قتله اه برماوى (قوله أيضا عدم حرمة الكلام)
 لكن منكره خبر مسلم اذا قلت لصاحبك أو الامام يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت ومعناه تركت الادب جمعا
 بين الأدلة ولا يختص ذلك بالاربعين بل سائر الحاضرين فيمسوا ولا يكره الكلام قبل الخطبة ولو بعد الجلوس
 على المنبر ولا بعده ولا بين الخطبتين ولا كلام الداخل الا اذا اتخذ له مكانا واستقر فيه لانه قبل ذلك يحتاج الى
 الكلام غالباً ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعا اه ش مر * (قوله) * لو كان شافعي مالهكا وقت
 الخطبة فهل تحرم عليه كمال لعب الشافعي مع الخنق الشطرنج لاعتنته على المعصية أولا الاقرب عدم
 الحرمة ويفرق بينهما بل لعب الشطرنج لما لم يتأت الامتصاص كان الشافعي كالمجني به بخلافه في مستثنائاته
 حيث أجابه المالكي وتكلم معه كان باختياره لتمكنه من ان لا يجيبه ويؤخذه منه أنه لو كان اذا لم يجبه يحصل له
 منه ضرر ككون الشافعي المتكلم أميرا أو داسطوة يحرم عليه لكن لامن جهة الكلام بل من جهة الاكراه
 على المعصية فليتأمل اه ع ش عليه (قوله أيضا عدم حرمة الكلام) أي وعلى القدير يحرم الكلام
 ومحل اذا شرع الخطيب في الخطبة قبلها لا يحرم وان جلس على المنبر وهذا بخلاف الصلاة فانها بمجرد جلوسه
 على المنبر وان لم يشرع في الخطبة وان علم انه يطرغ الصلاة فويل له أول الخطبة كما اعتمد مر خلافا لما
 استثناه في شرح البهجة من عدم الحرمة عند الامن قال واذا انتهت الخطبتان انتهى تحريم الصلاة والمراد
 انتهاء أركانها وان كان مشتغلا بغير أركانها كالترضي على الصلاة والدعاء للسلطان وغير ذلك فله الصلاة حال
 اشتغاله بما ذكر ولا يحرم نعم يكره من حيث كونها بقرب الإقامة اه لكن أظن شيخنا ج الحق توابع
 الخطبة بما أفصح وليراجع أي وقدم ذلك اه سم (قوله ان رجلا الخ) هو سليل الغطفاني كذا بهامش عن
 خصائص الجمعة للسيوطي اه ع ش على مر (قوله والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب) أي عازم على الخطبة والا
 فجوابه لو فرض في الخطبة كلام أجني تأمل الآن يقال هو قليل اه شوري (قوله ما أعدت لها) عدل

وسن تشبث العاطس ورفع
 الصوت بالصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم عند
 قراءة الخطيب ان الله
 وملائكته يصلون على النبي
 وان اقتضى كلام الروضة
 اباحة الرفع وصرح القاضي
 أبو الطيب بكرهه من
 سن الانصات فيهما عدم
 حرمة الكلام فيهما كما صرح
 به الاصل لما روي البيهقي
 بسناد صحيح عن أنس ان
 رجلا دخل والنبي صلى الله
 عليه وسلم يخطب يوم الجمعة
 فقال متى الساعة فأوما
 الناس اليه بالسكون فلم
 يقبل وأعلا الكلام فقال له
 النبي صلى الله عليه وسلم في
 الثالث ما أعدت لها فقال

عن جواب سؤاله إشارة إلى أنه لا ينبغي له أن يتعلّق بالسؤال عنها إلا من الغيب أو أن الذي ينبغي له التعلّق بالعمل الذي يقع فيها فهو من تلقى السائل بغير ما يتطلبه من سؤاله منزلة غيره تنبها على أن ذلك هو الأول له كقولہ تعالى يسألونك ماذا ينفقون الآية ويسألونك عن الأهل الآية واجبه السائل بقوله حب الله ورسوله إشارة إلى أنه لم يعتمد على عمله الظاهر بل طرحه إشارة إلى أنه لا يتبع إلا بفضل الله تعالى وقبوله اه شيخنا حذف (قوله حب الله ورسوله) هو بالنصب بتقدير أعددتو يجوز الرفع على أنه مبتدأ حذف خبره والمعنى حب الله ورسوله أعددتها لك الأول لأن الجواب يشترط معه ما ذكر في السؤال اه ع ش على مر (قوله) أما من لم يسمعهما (الح) أي من كان بحيث لا يسمعهما الوصفي انتهى من الخطي (قوله فيسكت أو يشتغل الح) عبارة ش م ر نعم الأولى لغير السامع أن يشتغل بالتلاوة أو بالذكر انتهت فلا يشتغل بالتلاوة أو بالذكر الأولى من السكوت كفي المجموع لكن في عبارته نص يرجح بأن التخيير بين الثلاثة انما يأتي على الضعيف أنه يحرم الكلام فلو قال ويسن أن لا يسمعهما الاشتغال بالذكر أو التلاوة وطوافي عبارته وهي أن قلنا لا يحرم الكلام سنه الاشتغال بالتلاوة والذكر وان قلنا يحرم كلام الأدمين فهو بالخيار بين السكوت والتلاوة والذكر ولا خلاف أن من يسمع لا يقرأ ولا يذكر وان جازله الكلام اه اه شورى وفي ع ش على مر مائه قوله أو يشتغل بالذكر أو القراءة بل ينبغي أن يقال إن الأفضل له الاشتغال بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقدما لها على التلاوة لغير سورة الكهف والذكر لأنها شعار اليوم اه (قوله وعلى منبر) أي ولو بمكة وأول من أحدثه بها معاوية بن أبي سفيان وهو بكسر الميم من المنبر وهو الارتفاع وأول من أمر به في المدينة نعيم الداري والذي نجده بأقوم الروي وكان ثلاث درج غير الدرجة المسماة بالمستراح وكان من خشب الأثل بالثلثة على الأصح من أقوال عشرة وكان صلى الله عليه وسلم يقف على الثالثة فلم يخطب أبو بكر تزل درجة ثم عمر درجة ثم على درجة وأما عثمان فإنه ارتفع لمكان يقف عليه النبي صلى الله عليه وسلم وذلك انتقم عليه الصحابة فلما نزل معاوية لم يجد درجة لينزل بها فزاد في مستدرج من أسفل فصارت سبع درج وكان الخلفاء يقفون على السابعة حتى الأول من الأول وقيل إن مروان بن الحكم هو الذي زادها في زمن معاوية وسبب ذلك أن معاوية كتب إليه أن يجعل المنبر إليه فأمربه ففعل ما ظلمت المدينة فوأنكسفت الشمس حتى رويت النجوم فخرج مروان فخطب فقال انما أمرني أمير المؤمنين أن أرفع قد عني نجار فزاد في مستدرج وقال انما زدت قبلا كثر الناس واستمر على ذلك إلى أن احترق المسجد سنة أربع وخمسين وستمائة فاحترق وكان ذلك كالأشارة إلى زوال دولة آل البيت من بني العباس فأنما انقضت عتبت ذلك بقليل في فتنة التنازع ثم جدد المظفر صاحب اليمن منبر سنة ست وخمسين وستمائة ثم أرسل الظاهر يبرس بعد عشر سنين منبراً قازيل المظفرى ووضع مكانه ثم لم يزل ذلك إلى سنة عشرين وثمانمائة فأرسل الملك المؤيد منبراً قازيل المظفرى وأبدله السلطان قازيل المنبر الرخام الموجود الآن على مقعده معاوية تقريباً اه برماوى (قوله فترفع) والسنتقيه أن لا يبلغ في ارتفاعه بحيث يربط على المنبر المعتادة اه ع ش على مر (قوله أيضاً فترفع) فإن تعدد خطب على الأرض وأستند ظهره إلى خشبة أو نحوها كما كان صلى الله عليه وسلم يستند قبل فعل المنبر إلى الجذع الذي هو أحد سواري مسجده ويقال له العذيق بفتح العين المهملة اسم لفخلة وبكسر هاء اسم لفحص فلما عمل المنبر فارقه في حين العشار وهي الأبل التي تحن إلى أولادها فنزل صلى الله عليه وسلم إليه والتمه وخبره بين أن يغرسه فيعود أخضر أو يكون في الجنة فاختار الجنة فوعده بها فسكن ثم دفن تحت المنبر فلما هدم المسجد أخذه أبي بن كعب فاستمر عنده حتى أكلته الأرض وقيل أنه بقي تحت المنبر إلى أن احترق المسجد فاحترق معه اه برماوى (قوله وسن كون ذلك على عين الخراب) أي لأن منبره صلى الله عليه وسلم وضع هكذا وكان يخطب قبله على الأرض وعن يساره جذع نخلة يعتمد عليه وينبغي أن يكون بين المنبر والقبلة قدر ذراع أو ذراعين فإله الصيرى وظاهر كلامهم استحباب الخطبة

حب الله ورسوله قال انك
مع من أحيت فلم يذكر
عليه الكلام ولم يبين له وجوب
السكوت والإمارة في الآية
لأنه جعابين الدليلين أما
من لم يسمعهما فيسكت أو
يشتغل بالذكر أو القراءة
(و) سن (كونه ما على منبر)
لأنه جعابين الدليلين أما
(مرفع) لقيام مقام المنبر
في بلاغ صوت الخطيب
الناس وسن كون ذلك على
عين الخراب أو تعبيره بأو

على منبر ولو بمكة وهو الاوجه وان قال السبكي الخطابة بمكة على منبر يدعى السنة ان يخطب على الباب كما فعله
صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وانما أحدث المنبر بمكة معاوية ابن أبي سفيان ويكره منبر كبير يضيق على المصلين
ويستحب التيامن في المنبر الواسع اه ش م ر وقوله وينبغي أن يكون بين المنبر والقبلة المخرج لعل حكمته انه
يتأقلمه المبادرة الى القبلة مع فراغ الإقامة وعليه فافعل الا ان من قره منه جدد اختلاف الاول لكنه ادعى
المبادرة الى المحراب بعد فراغ الخطبة وقوله ويستحب التيامن أي الخطيب وهو القريب من جهة الميمن
اه ع ش عليه (قوله أيضا على عين المحراب) أي على عين الواقف في المحراب والافضل شيء استقبلته فيمينك يساره
وبسارك يمينه اه ع ش (قوله وان يسلم على من عنده) أي عندما ذكر من المنبر والمرجع اه ح ل
ويجبر رد السلام في الحالىن وهو فرض كفاية كرد السلام في باقى المواضع اه ش م ر (قوله ولما فرغته
لهم) أي بشئ تغاله بصعوده المنبر ويؤخذ منه ان من فارق القوم لشغل ثم عاد اليهم سن له السلام وان قربت
المسافة جدد اه ع ش على م ر (قوله أيضا ولما فرغته لهم) أي لان كل من كان مع جمع وفارقهم يستحب له أن
يسلم عليهم ويجب عليهم الرد وهذا محمول على ما اذا كان الامام جالساً عند المنبر ونحوه فيسلم لمفرغته
من كان جالساً معهم عند المنبر وأما لو جاء من محل آخر فيسلم على كل من أقبل عليه ثم يسلم على من عند المنبر
لمفرغته لهم وهذا المفهوم من كلام شرح المذهب انه يسلم على من في المسجد عند دخوله ثم يسلم عليهم عند
طلوعه للمنيبر لمفرغته لهم فليجوز اه ح ل وظاهر كلامهم انه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر
لا يسلم الا على الصف الذى عند الباب والصف الذى عند المنبر والاوجه كلها القياس سن السلام على كل صف
أقبل عليهم ولعل اقتصارهم على ذلك لانهم اذا كروا قد صرح الاذرعى بنحو ذلك ولا يسن له تحية المسجد كما
في زوائد الروضة اه ش م ر (قوله وان يقبل عليهم) وهل التقائه عند الاقبال عليهم يكون الى جهة
اليمين أو اليسار أم رقيه شيئاً ثم رأيت شيخنا ج سئل عن ذلك فأجاب بانه ينبغي أن يكون الى جهة اليمين
وأبده بجواب عن الحضرى في ذلك فراجع اه سم (قوله اذا صعد) في اختار صعد في السلم بالكسر
صعوداً وصعد في الجبل وعلى الجبل تصعيداً قال أبو زيد لم يعرفوا فيه صعداً بالتخفيف وقال الاخفش اصعد
الارض أي مضى وسار واصعد في الوادى وصعد فيه أيضاً تصعيداً أي انحدر وعذاب صعداً ففتحين أي شديد
والصعود بالفتح ضد الهبوط فالصعود والهبوط بالفتح فيهما ضد الصعود والهبوط بالضم فيهما ومنه قولهم وقعنا
في صعد وهبوط أي في أماكن مرتفعة ومنخفضة والصعيد التراب أو قال تعلب وجه الارض لقوله تعالى قمص
صعيداً رلاً وصعيداً مصر موضع بها اه وفي المصباح وصعد في السلم والدرجة يصعد من باب تعب صعوداً وصعد
في الجبل من باب تعب لغة قليلة اه (قوله ثم يجلس) أي ليستريح من تعب الصعود اه ش م ر فلزم يسلم
عليهم حتى جلس فينبغي له أن يأتي به بعده ويحصل له أصل السنة اه ع ش عليه (قوله فيؤذن واحد)
أي في حال جلوس الخطيب أي سن كون المؤذن واحداً لاجتماع اه ش م ر (قوله أيضاً فيؤذن) واحد
وأما الاذان الذى قبله على المنارة فأحدثه عثمان وقيل معاوية لما كثر الناس ومن ثم كان الاقتصار على الاتباع
أفضل الحاجة كان توقف حضورهم على الاذان على المنابر اه سلطان وأما ما جرت به العادة في زماننا
من مرقى يخرج بين يدي الخطيب يقول ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية ثم يأتي بالحديث فليس له أصل
في السنة كما أفتى به والدرجة الله تعالى ولم يفعل ذلك بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بل كان يعمل يوم الجمعة
حتى يجتمع الناس فاذا اجتمعوا خرج اليهم وحده من غير جارية يصيح بين يديه فاذا دخل المسجد سلم عليهم
فاذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه وسلم عليهم ثم يجلس وياخذ بلال في الاذان فاذا فرغ منه قام النبي صلى
الله عليه وسلم يخطب من غير فصل بين الاذان والخطبة لا بأثر ولا خبر ولا غير ذلك الخلفاء الثلاثة بعده فلم
ان هذا بدعة حسنة اذ في قراءة الآية الكريمة ترغيب وترهيب في الاتيان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

(وان يسلم على من عنده)
اذا انتهى اليه لا يتبع
رواه البيهقي ولما فرغته لهم
(و) ان (يقبل عليهم اذا
صعد) المنبر أو نحو ما انتهى
الى الدرجة التي يجلس عليها
المسماة بالمستراح (و) ان
(يسلم عليهم) ثم يجلس
فيؤذن واحد لا يتبع في
الجميع رواه في الاخبار البخارى
وفي البقية البيهقي وغيره
وذكر الترتيب بين السلام
والجلوس مع قول واحد
من يذ يادى (و) ان (تكون)
الخطبة (بليغة)

في هذا اليوم العظيم المطلوب فيها كثارها وفي قراءة الخبر بعد الاذان وقبل الخطبة يقط للمكاف لاجتناب الكلام المحرم أو المكر وفي هذا الوقت على اختلاف العلماء فيه وقد كان النبي يقول هـ هذا الخبر على المنبر في خطبته والخبر المذكور صحيح اهـ شـ مر وقوله وقد كان النبي يقول هـ هذا الخبر الخ لم يقل في افتتاح خطبه فأشعرانه كان يقوله كيف اتفق من غير تخصيص به بموضع بعينه ولعله صلى الله عليه وسلم كان يقوله في ابتداء الخطبة لكونه مستملاً على الأمر بالانصات اهـ عـ شـ عليه وعبرة حل واتخاذ المرقى بدعة حسنة لم تفعل في عهد صلى الله عليه وسلم ولا عهد الخلفاء الثلاثة بعده كذا في عبارة شيخنا وعبارة غيره حدث بعد الصدر الاول قال حج وأقول يستدل لذلك أي السنة بأنه صلى الله عليه وسلم أمر من يستنصته الناس عند ارادته خطبة مني في حجة الوداع وهذا شأن المرقى فلا يدخل في حد البدعة أصلاً انتهت (قوله أي فصحة خولة) كلاهما تفسير ويقابل الثلاثة كل من المبتدلة والركبة فلا يخالف كلام الجلال اهـ حـ طي وقرر شيخنا قوله لا مبتدلة الخ من قبيل ألف والنشر المشوش اهـ لكن في المختار ما تم هو اللفظ الجزل ضد الركيك اهـ (قوله لا مبتدلة) أي معهودة ركبة أي كالمستهلة على الاقاط المألوفة عند العوام ونحوهـ م قال العلامة حج ويؤخذ من نيب البلاغة في الخطبة حسن ما يفعله بعض الخطباء من تضمينها آيات وأحاديث مناسبة لما وفيه إذا الحق ان تضمين ذلك والاقتران منه ولو في شعر جاز وان غير نظمه اهـ برماوى (قوله لا غريب وحشية) أي غير مألفة الاستعمال قال القمولى وتكره الكلمات المشتركة بين معان على السواء والباعدة عن الافهام وما ينكره يقول بعض الحاضرين وقد يحرم الاخبار ان وقع في محظورها اهـ برماوى (قوله متوسطة) أي بين الطويلة والقصيرة اهـ شـ مر (قوله والمراد ان تكون الخطبة الخ) وحينئذ لا ينافي ذلك سن قراءة ق في الاولى كما تقدم قال الاندري وحسن انه يختلف ذلك باختلاف الاحوال فقد يقتضي الحال الاسهاب كالحث على الجهاد اذا طرق العدو أى والحث على التوبة والاقلاع عن المعاصي اذا حصل الجنب اهـ حل (قوله بالنسبة للصلاة) أي وان كانت طويلة في نفسها هـ شيخنا (قوله وأقصر والخطبة) وحكمة ذلك لحوق المتأخر ووردانه صلى الله عليه وسلم كان اذا خطب يوم الجمعة اجرت عيناه وعلاموته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش ثم يقول بعثنا نانا والساعة كهاتين ويقرن بين أمبعية السبابة والوسطى ويقول أما بعد فان أصدق الحديث كتاب الله جل ذكره وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم وشرا الامور عندنا ما لو كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وروى انه كان يقول الدنيا عرض حاضر يا كل منها البر والفاجر والاخرة وعد صادق يحكم فيها ما لك قادر ولكل واحدة بنون فكروا من أبناء الاخرة ولا تكروا من أبناء الدنيا اهـ برماوى (قوله بضم الصاد) أي لانه الرواية والافكسر جاز على انه من أقصر وان كانت لغة قليلة كفى المصباح اهـ عـ شـ وفي المصباح قصرت الصلاة قصر من باب طاب هذه هي اللغة التي جاء بها القرآن قال تعالى فلا جناح عليكم ان تقصروا من الصلاة في لغة يتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال أقصرتها وأقصرتها اهـ (قوله بل يستمر مقبلاً عليهم) أي الى جهتهم فلا يقال هذا التمايضي في مقابلته لا من عن يمينه أو يساره اهـ حل ولو استقبل هو القبلة أو استند برها الحاضرون أجزأ مع الكراهة توكيدها وهم الشرب من غير عطش فان حصل فلا وان لم يشد كما اقتضاء كلام الروضة وخبرها ويكره ما ابتدئ به من جهة الخطباء من الإشارة بسدا وغيرها والاتفات في الخطبة الثانية ودق الدرج في معوده بنحو سيف أو رجليه والدعاء اذا انتهى الى المستراح قبل جلوسه عليه وقول البيضاوي يقف في كل مرة فاقفة خفيفة يسأل الله المعونة والتسديد غريب ضعيف ومبالغته في الأسراع في الثانية ونقص الصوت فيها والاحتباء حال الخطبة انتهى الصحيح عنه وطلبه النوم ويسن ان يختم الثانية بقوله أستغفر الله لي ولكم اهـ شـ مر (قوله ويسن لهم ان يقبلوا عليه) أي وان لم ينظروا له وهل يسن النظر اليه أم لا فيه نظر والاقرب الثاني اخذاً بما وجهوا به حومة أذان المرأة يسن النظر

أي فصحة خولة لا مبتدلة
ركبة فانها لا تؤثر في القلوب
(مفهومة) أي قريبة لفهم
لا غريبية وحشية اذا لا يتفهم
بها أكثر الناس (متوسطة)
لان الطويلة على وفي خبر
مسلم عن جابر بن سمرة قال
كانت ملا رسول الله صلى
الله عليه وسلم قصداً وخطبته
قصداً أي متوسطة والمراد
ان تكون الخطبة قصيرة
بالنسبة للصلاة لخبر مسلم
أطيلوا الصلاة واقصروا
الخطبة بضم الصاد وتعبيره
بمتوسطة أولى من تعبيره
بقصيرة فانه الموافق للروضة
كأصلها والمخبر (و) ان
(لا يلتفت) في شيء منها بل
يستمر مقبلاً عليهم الى
فراغها ويسن لهم ان يقبلوا
عليه مستمعين له (و) ان
(يشغل بمرأه)

بعضه (بعضه) لا يتابع رواه
أبو داود والحكمة في ذلك
الإشارة إلى أن هذا الدين قام
بالسلاح) ويمنع بحرف
للمنبر (لاتباع السلف والخلف
وهذا مع قول يسرا من
ز يلقى فان لم يجد شيئا من
ذلك جعل النبي على اليسرى
أو أرسلهما والغرض أن
يخشع ولا يعبث بهما (وإن
(يكون جلوسه بينهما) أي
بين الخطيبين (فقد سورة
الاخلاص) تقر بذلك
وتروى من خلاف من
أوجبوا قراءته شيئا من
كتاب الله لا يتابع رواه ابن
حبان (وإن) يقيم بعد
فراغه من الخطبة مؤذنا
ويناديه ليلجأ المحراب مع
فراغه من الأمانة فيشرع
في الصلاة والمعنى في ذلك
المبالغة في تحقيق الولاء
الذي هو وجوبه (وإن
(يقرأ في) الركعة الأولى)
بعد الفاتحة (الجمعة) في
(الثانية المناقضة جهرا)
لاتباع رواه مسلم وروى
أيضا أنه صلى الله عليه وسلم
كان يقرأ في الجمعة بسم الله
ربك الأعلى وهل أتاك
حديث الغاشية قال في
الروضة كان يقرأها بين
وقت وهاتين في وقت فها
ستان وفيها كآ صلاه لوزن
الجمعة في الأولى

له وذن دون غيره وبقي الخطيب هل يطلب منه النظر إليهم فيكرهه تغميض عينيه وقت الخطبة أم لا فيه نظر
والأقرب الأول أخذ من قول المصنف وإن قبل عليهم المتبادر منه أنه ينظر إليهم أه ع ش على مر (قوله أيضا
ويسن لهم أن يقرأوا عليه) أي على جهته فلا يطلب ممن على يمينه أو يساره أن يحرف إليه أه حل (قوله ويكره
المنبر بين الصفوف) والدور أن الأبريق والقرب نسق الماء وتفرقة الأوراق والتصدق عليهم لأنه يلبي
الناس عن الذكروا سماع الخطبة أه برماوى (قوله أيضا ويسن لهم أن يقرأوا عليه) أي لما فيه من
توجههم لليلة تعم يظهر في المسجد الحرام أنه لا كراهة في استقبالهم لظهوره أخذ من العلة المذكورة قولناهم
محتاجون إلى ذلك فيه غالب على أنه من ضروريات الاستدانة والدعوة إليهم في الصلاة إذا أبرأ الكل بالجلوس
من تلقاء وجهه ثم بالاستدانة بعد فراغه في غاية العسر والمشقة أه ج (قوله بعضه) كعصا ونحوها من
ابتداء طلوعه بعد أخذ من المرقى باليمين كما يفعله بعد نزوله به لشرفها أه برماوى (قوله والحكمة في
ذلك الإشارة إلى) ولهذا قبضه باليسرى على عادة من يريد الجهاد به وليس هذا تناولا حتى يكون باليمين بل هو
استعمال الواء تها بالانكسار فكانت اليسار به أليق مع ما فيه من تمام الإشارة إلى الحكمة المذكورة أه شرح
مر (قوله ويمنع بحرف المنبر) ومما عساه البلوى في أما كن كثيرة في بلدتنا أن يمسك الخطيب حال خطبته
حرف المنبر ويكون في جانب ذلك الحرف عالج غير ملاقة وقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى بصحة خطبته كما تصح
صلاة من صلى على من يقرأ في نجس أو على حصر مقروء على نجس أو يده جل مشدود في سفينة فيها
نجاسة وهي كبيرة لا تتجر بحره لأنها كالدار فإن كانت صغيرة تتجر بحره لا تصح صلاته قال الاسنوى في المهمات
ومورق مسئلة السفينة كفي الكفاية أن تكون في البحر فإن كانت في البر لم تبطل قطعا صغيرة كانت أو كبيرة
أه وانما بطلت صلاة الغائب طرف شي على نجس وإن لم يتحرك بحركته لجهل ما هو متصل بنجس ولا يتقبل في
مسئلته حامل للمنبر أه ش مر (قوله وجعل النبي على اليسرى) أي تحت مدره ولو أمكنه شغل اليمين
بحرف المنبر وارسال اليسرى فلا بأس أه ش م ر (قوله وتروى من خلاف من أوجب) كل الخالف
من أئمة مذهبنا أو من أئمة بعض المذاهب وذلك لأن اشتراط الجلوس من أصله مذهب الشافعي والثلاثة
لا يقولون به تأمل (قوله ويقرأ فيه شيئا من) والأفضل قراءة سورة الاخلاص أه ح ل (قوله وإن يقرأ في
الأولى الجمعة الخ) أي ولو صلى بغير محصورين أه ش م ر وعمومه شامل لما لو تضرروا أو بعضهم لحصر
بول مثلا ويقتضى خلافا لأنه قد يؤدي إلى مفارقة القوم له وصيرورته منفردا أه ع ش عليه (قوله أيضا
وإن يقرأ في الأولى الجمعة الخ) قال ج فان لم يسمع أي قراءة الإمام وسنته السورة فقرأ المناقض فيها أي
الأولى احتمال أن يقال يقرأ الجمعة في الثانية كآ صلاه كلامهم وإن يقال يقرأ المناقض لأن السورة ليست متأصلة
في حق أه والأقرب الاحتمال الأول لأنه إذا قرأ المناقض في الثانية بطلت صلاته من سورة الجمعة بخلاف ما إذا
قرأ الجمعة فإن صلاته اشتملت على السورتين وإن كانت كل منهما في غير موضعها الأصلي وأما لو أدرك الإمام في
الثانية وسمع قراءته قال سم على ج فالذي يتبعه أن يقرأ المأموم في ثابته الجمعة لأن قراءة الإمام قراءة
للمأموم فكان المأموم قرأ المناقض فيها وإن كانت أول صلاته فيقرأ الجمعة في الثانية لئلا تخلو صلاته منها أه
ولو قيل في هذه يقرأ المأموم في ثابته المناقض لم يبعد لأن قراءة الإمام للمناقض التي يسمعها المأموم ليست قراءة
حقيقية للمأموم بل تنزل منزلة ما لو أدركه في الركوع فيحصل القراءة عنه فكانت قرأ ما طلب منه في الأولى أصالة
وهو المعقوب ما لو قرأ الإمام الجمعة والمناقض في الركعة الأولى فيتعين أن يقرأ في الثانية بسم الله وهل أتاك لانهما
طلبنا في الجمعة في حد ذاتهما أه ع ش على مر (قوله وهل أتاك حديث الغاشية) أي وإن كانت أطول
من سبع لورود مع حكمة لحوق التأخر أه برماوى (قوله فهما مستان) أي وقراءة الأولتين أولى كما صرح به
المأوردى أه ش م ر (قوله لو ترك الجمعة في الأولى) أي عمد أو سهوا أو جهلا وقراءة بعض من ذلك

أفضل من قراءة قدر من غيرهما إلا أن كان ذلك الغير مشتملا على ثناء كآية الكرسي وحكم سبع والغاشية
ما تقدم في الجمعة المناقشين ولو أدرك المأموم الإمام في ركوع الثانية قرأ المناقشين في ثابته كذا نقل عن ج
وفيه نظر إلا أن وجهه بان الجمعة سقطت عنه لسقوط متبوعها وهو الفاتحة كما يعلم من صفة الصلاة ولو أدركه في
قيامها وقد قرأ الإمام فيها المناقشين قرأ في الثانية الجمعة اهـ ح ل ويسن للمسبوق الجهر في ثابته كما نقله
صاحب الشامل والبحر عن النص اهـ ش م ر وقوله أفضل من قراءة قدر من غيرهما ظاهر ولو كان
سورة كاملة لكن تقدم له في صفة الصلاة أن قراءة سورة كاملة أفضل من قدرها من طويلة فليراجع ويحتمل
تخصيص أفضلية السورة بالنسبة لقدرها بما لم يرد فيه طلب السورة الكاملة التي قرأ بعضها اهـ ع ش على
مر (قوله قرأها مع المناقشين في الثانية) أي وإن كان أماما لغير محصورين اهـ ش م ر (قوله أيضا قرأها مع
المناقشين) أي إن اتسع الوقت وتقدم قراءة الجمعة على المناقشين والاقتصار على المناقشين أو بعضها فالأولى وحكمة
قراعتها بين السورتين كون الأولى فيها اسم الجمعة الموافق لاسم يومها والمناقشين تليها في المصنف والتوالي
مطلوب وقيل الحكمة في قراءة الجمعة اشتمالها على وجوب الجمعة وغير ذلك مما فيها من القواعد والحكم على
التوكل والذكرو غير ذلك وقراءة المناقشين لتوبيخ الحاضرين منهم وتبشيرهم على التوبة وغير ذلك من القواعد
لانهم ما كانوا يجتمعون في مجلس أكثر من اجتماعهم فيها ويسن أن لا يصل صلاة الجمعة بصلاة أخرى ولو سئها
بل يفصل بينهما بنحو تحول أو كلام وروى الحافظ المنذرى أن من قرأ عقب سلام من الجمعة قبل أن يثنى رجله
الفاتحة قتل هو الله أحد والعوذتين سبع مائة عافى له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الأجر بعدد من آمن
بالله ورسوله وفي رواية زيادة وقبل أن يتكلم حفظه دينه ودينه ودينه ودينه ودينه ويستحب أن يقول بعد الجمعة
يا غني يا حديد يا مبدئ يا معيد يا رحيم يا ودود اغتنى بحلالك عن حرامك وبفضلك عن سواك فان من واطب على
ذلك أغناه الله تعالى عن خلقه ورزقه من حيث لا يحتسب اهـ برماوى

قرأها مع المناقشين في الثانية
أو قرأ المناقشين في الأولى
قرأ الجمعة في الثانية كي لا تخلو
صلاته عنهما والتصرح
بسن عدم الالتفات وما عطف
عليه من زبادى
(فصل) في الاغتسال المسنونة
في الجمعة وغيرها وما يذكر
معها وينوي بها المغتسل
أسبابها الاغتسل من جنون
أو انغماء فينوي به رفع
الجنابة (سن غسل

*) (فصل) في الاغتسال المسنونة ضابط الفرق بين الغسل الواجب والمستحب كما قاله الحلبي في شعب الإيمان
والقاضي حسين في كتاب الحج إن ما شرع بسبب ما مضى كان واجبا كالغسل من الجنابة والحيض والنفاس
والموت وما شرع اغتنى في المستقبل كان مستحبا كالاغتسال بالحج واستثنى الحلبي من الأول الغسل من غسل الميت
قال الزركشي وكذا الجنون والانغماء والاسلام اهـ ش م ر (قوله في الجمعة وغيرها) متعلق بمسئونة وهي طرفة
بالنظر للأول بتقديره مضاف أي في يوم الجمعة ولا تظهر الطرفة في المعطوف على أنه أيضا لا معنى للسنة في يوم الجمعة
لان السنة سابق فالأولى الوجه الآخر الذي أجازه ع ش وهي كونها تطيلية ونص عبارته قوله في الجمعة هي
بمعنى اللام ويحتمل أنه عبر بفتح لكون غسل الجمعة يطلب في يومها بخلاف غسل غيرها كالعبادة فإنه يدخل وقته
بنصف الليل وبخلاف غسل الجنون ونحوه فإنه يطلب بعد زوال السبب اهـ وقوله وما يذكر معها أي من قوله
وسن يكور لغير امام الى آخر الفصل (قوله فينوي به رفع الجنابة) فان لم ينو ذلك لم يصح الغسل وإن كان يجوز تركه
من أصله وتصح العبادة عند تركه اهـ شيخنا فيترفع الجنابة شرط لصحته فلا تصح نية غسل الا فاقته مثلا وعليه
فأي شيء ينوي به غير البالغ مع انتفاء هذا المعنى فيه فليراجع اهـ رشيدى على مر وعبارة ع ش عليه قوله وشمل
كلامهم الغسل من الجنون وقضيته أنه ينوي حيث يترفع الجنابة وإن قطع بانتفاها منه لكون ابن ثمان سنين
مثلا وهو بعيد جدا الاستحالة أنزاله بل الظاهر أن الصبي ينوي الغسل من الاقامة لكن نقل عن م ر أنه ينوي
في هذه الحالة رفع الجنابة تنظر الحكمة المشروعية ومثله في زى متعقبه بقوله هذا ما بحث وفي شرح
الخطيب على الغاية أن البالغ ينوي رفع الجنابة بخلاف الصبي فإنه ينوي السبب انتهى انتهى فلو تبين بعد
الغسل أنه كان أقول لم يجزئه الغسل السابق على المعتمد وفيه أنه كيف ينوي رفع الجنابة مع أن غسله مندوب
حتى لو تركه بالكلية لم يترتب عليه ما يترتب على الجناب * أجيب بأنه إنما نوى ذلك احتياطا لان الجنون مظنة

الخروج المني اه شيخنا ولا يندرج الحدث الا في هذا الغسل لان محل الاندراج في الجنابة المحققة وهي هنا غير محققة اه شيخنا ح ف (قوله ايضا في نوى به رفع الجنابة) أي ويغتفر له عدم الجزم بالنية للضرورة اه ش مر (قوله فان عجز من بدله) قال ج ولو وجد ما يكفي بهض بدنه فظاهره انه يأتي هنا ما يجي في غسل الاحرام اه والذي يأتيه في الاحرام نعوذ الذي وجد بعض ما يكفي فالتدبير يتجه انه اذا كان بدنه تغير ازاله به والا فان كفي الوضوء توشأ به والغسل به بعض أعضاء الوضوء وحيث ان نوى الوضوء تيمم عن باقيه غير تيمم الغسل والا كفي تيمم الغسل فان فضل شيء عن أعضاء الوضوء غسل به أعالي بدنه اه ومعلوم ان الكلام في الوضوء المسنون فلا يقال قضية قوله ان كان بدنه تغير ازاله تقديم ذلك على الوضوء الواجب وليس مراد اوفى ج وهل يكره ترك التيمم اعطاه حكم مبدله كما هو الاصل أو لا لقوان الغرض الاصل في من النظافة كل محتمل اه أقول والا قرب الكراهة لان الاصل في البدل ان يعطى حكم مبدله اللمانع ولم يوجد ومجرد كون الغسل فيه نظافة بخلاف التيمم لا يكفي اذ لو نظر اليه لما طلب التيمم اه ع ش على مر ومما يؤيد الكراهة تأخير الشرح قوله بل يكره تركه عن قوله فبدله فيقتضي انه راجع لكل منهما بان يقول الضمير بالذ كور * (فرع) * لو وجب عليه غسل جنابة وطلب منه غسل مسنون وعجز عن الماء فهل يكفي له ما تيمم واحد بينهما أم لا فيه نزاع في شرح الروض في باب الاحرام بالحج والذي انحط عليه كلامه انه يكفي عنه ما تيمم واحد اه شوري (قوله بنية الغسل) بان ينوى كونه بدلا عن الغسل وما تقدم من اشتراط نية الاستباحة محله اذا كان مبيحا والافينوى به البدل عن غيره اه شيخنا وعبرة حل قوله بنية الغسل أي فينوى التيمم بدلا عن الغسل فيقول نويت التيمم بدلا عن الغسل قال شيخنا أو بنية طهر الجمعة فمما يظهر وتقدم في باب التيمم ان هذا مستثنى من عدم اجزاء نية التيمم لانه طهارة غير مقصودة فلا يسوغ ان يكون مقصودا في النية انتهت وعبرة البرماوى قوله بنية الغسل أي فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل الجمعة ولا يكفي نويت التيمم بدلا عن الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الاغسال ويكفي نويت التيمم اطهر الجمعة أو الجمعة أو الصلاة أو عن غسل الجمعة وان لم يلاحظ البدلية انتهت (قوله لم يرها) ظاهره وان حرم عليه الحضور كذا ان حليل بغير اذنه وهو متجه وان خالف فيه بعض مشايخنا والمراد لمن لم يرد عدم حضورها فتدخل حاله الاطلاق حيث طلبت منه على سبيل الوجوب أو التنبه اه برماوى ويختص الترتيب الا في أضيافه يحضرها وهذا على الراجح وقيل يسن الغسل لكل أحد كالعيد وان لم يرد الحضور ويفارق العيد الى الاول حيث كان غسله لليوم فلم يختص بمن يحضر فان غسله للزينة واظهار السرور وهذا للتنظيف ودفع الاذى عن الناس ومثله يأتي في الترتيب اه من أصله وشرح مر (قوله وان لم تلزمه) هذا يصدق بالمرأة وهو واضح حيث لم يكره لها الحضور ولم يحرم والالم يستحب لهنها عن الحضور فلا تؤمر بما هو من نواحيه اه حل وتقدم قريبا عن البرماوى خلافه (قوله بل يكره تركه) اضرب ابطال عما فهمه المتن من ان تركه خلاف الاولى اه شيخنا والظاهر ان الضمير في تركه راجع للغسل وبدله لكن توقف العلامة ج في كراهة ترك التيمم قال شيخنا الشبراملسي والا قرب الكراهة لان الاصل في البدل ان يعطى حكم مبدله اللمانع ولم يوجد ومجرد كون الغسل فيه نظافة بخلاف التيمم لا يكفي اذ لو نظر اليه لما طلب التيمم ويندب الوضوء لذلك الغسل وكذا سائر الاغسال ولو لحائض أو نفساء أو لم يكن محدثا والتيمم عند العجز عن الماء اه برماوى وقوله والتيمم الخ أي ويطلب التيمم بدلا عن الوضوء المطلوب الغسل سواء اغتسل أو تيمم عن الغسل فاذا تيمم عن الغسل طلب منه تيمم آخر عن الوضوء المطلوب الغسل (قوله احراز الفضيلة) اه لقوله سن غسل فبدله فافضيلة هي الغسل أو التيمم اه شيخنا (قوله وخبر ابن حبان) أتى به بعد الاول لانه ربما يتوهم منه أن الغسل خاص بالرجال فلا تلبس فيه بيمين جمع المذكور اه شيخنا (قوله فيها ونعت) الجار والمجرور متعلق بمحذوف أي أخذ كما أشار اليه الشارح فقوله ونعت فاعله مستتر كما أشار اليه بقوله الحصلة المفهومة من قوله توشأ والمختوص

(قوله ان عجز من بدله) بنية الغسل (لم يرها) أي الجمعة وان لم تلزمه بل يكره تركه احراز الفضيلة وخبر الشيخين اذا جاء أحدكم الجمعة أي أراد يجيئها فليغتسل وخبر ابن حبان من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وصرف الامر عن الوجوب الى التنبه خبر من توشأ يوم الجمعة فيها ونعت ومن اغتسل بالغسل أفضل رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي وقوله فيها أي قبالة سنة أخذ

بالمذبح محذوف تقديره الوضوء وقوله أي بما جوزه أراد بالتجوز ما قبل المنع لأن الوضوء واجب فقوله جوزه أي لم تحرمه اه شخبنا لكن قوله أراد بالتجوز الخ ليس على ما ينبغي لأن الشارح بين ما جوزه بالاقصاء على الوضوء وهذا جائز وإن كان الوضوء نفسه واجبا تأمل (قوله أي بما جوزه) دفع به ما قد يتوهم من أن المراد أن الوضوء يحصل به السنة بدل الغسل مع أنه ليس مراد بل كراهة ترك الغسل باقية ومعنى الكلام أن الحديث صارف عن الوجوب الذي اقتضته اللام في فليغتسل وإن المراد بالوضوء الوضوء عن الحدث الذي لا بد منه لصحة الجمعة اه ع ش (قوله والغسل معها) أفضل دفع به ما يرد من تفضيل المندوب على الواجب تأمل وينبغي لصاحبه خشى مفطر ترك الغسل وكذا سائر الأغسال وهل ينتقل إلى التيمم بعد أن يغسل من بدنه ما لا يخاف منه المفطر أو يسقط التيمم من أصله قال شيخنا الشيرازي لا بأس بالاقصاء السقوط اه برماوى (قوله بعد فجر) ويفوت بالياً من فعل الجمعة ولا يبطله طرق حدث ولو أكبر ولا تسن أعادته عند طرقه ما ذكر كما نصح به عبارة المجموع خلافاً لما في العباب كالنجريد اه شورى (قوله أيضاً بعد فجر) ويدخل وقت غسل الكسوف بأونه وفي الاستسقاء بارادة الاجتماع قاله ج وهو ظاهر فمن صلى جماعة أو من صلى منفرداً بارادة الصلاة كما هو ظاهر ثم رأيت في ش التحرير ما يقتضي اختصاص طلب الاغتسال بمن يريد فعلها جماعة فلجرح اه شورى وفي ع ش على هر نقلا عن سم على ج اعتماد عدم الفرق بين من يفعلها جماعة أو فرادى انتهى وعبارة البرماوى قوله وكسوف ويدخل وقته بأوله لأنه يخاف فوته بالانجلاء ويخرج بزوال جميعه وقوله واستسقاء ويدخل وقتها من صلى منفرداً بارادته ولمن صلى جماعة باجماع الناس ويخرج بفراغ فعلها انتهت (قوله أيضاً بعد فجر) ويقارق غسل العيد حيث يجزئ قبل الفجر ببقاء أثره إلى صلاة العيد القرب الزمن وبأنه لو لم يجز قبل الفجر لضايق الوقت وتاخر عن التكبير إلى الصلاة ولتعارض الغسل والتكبير قدم الغسل كما قاله جمع متأخرون لأنه قيل بوجوبه ويتعدى أثره إلى الغير بخلاف التكبير اه ش هر وقوله قدم الغسل ومثله به فيما يظهر فإذا تعارض التكبير والتيمم قدم التيمم لأن الأصل في البدل أن يعطى حكم مبدله من كل وجه لكن يرد عليه أن الغسل إنما قدم عليه لأنه قيل بوجوبه وأما التيمم ففي سنة خلاف فضلاً عن الاتفاق على سنة وفي ج ولو قدم الماء بالكلية تسببه بعد أن يتيمم عن حديثه تيمم عن غسله فان اقتصر على تيمم واحد بينهما فقياس ما مر آخر الغسل حصولهما ويحتمل خلافه لضعف التيمم اه والاول ظاهر وهو قريب من قول عن اقتناء هر * (فائدة) * مثل السبكي رحمه الله تعالى هل تقضى الاغسال المستنونة قتل لم أرفها نقلوا الظاهر لا لأنها ان كانت للوقت فقد فات أو للسبب فندال اه وسيأتى في كلام الشارح وهو ظاهر في غسل الكسوف ونحوه أما غسل غسل الميت والمجنون والانعماء فلا يظهر فيها الفوات بل الظاهر طلب الغسل فيها وإن طال الزمن خصوصاً وسبب الغسل من الجنون والانعماء احتمال الانزال نعم ان عرضته جنابة بعد نحو الجنون فاغتسل عنها احتمال فواته واندرأجه في غسل الجنابة ثم ينبغي أن هذه الاغسال المستنونة اذا وجد لها أسباب كل منها يقتضى الغسل كالانفاقة من الجنون مثلاً وحق العانة وتنف الابط إلى غير ذلك يكفي لها غسل واحد لتدخلها لكونها مستنونة وانه لو اغتسل لبعضها ثم طرأ غيره تعدد الغسل بعدد الأسباب وإن توارب وكالغسل التيمم في ذلك ويؤيد ما ذكر من تعدد الغسل والتيمم بعدد الأسباب انه لو اغتسل العيد قبل الفجر لا يسقط بذلك غسل الجمعة بل يأتي به بعد دخول وقته اه ع ش عليه (قوله لأنه أفضى إلى الغرض الخ) هذا التعليل خاص بالغسل فيقتضى أن التيمم لا يسن قربه من ذهابه إلا ان يقال انه مقيس على الغسل اه شخبنا (قوله اغسال ج وعمره) أي زماناً ومكاناً كالأحرام والطواف ودخول الحرم ومكة والوقوف بعرفة أو بل الشعر الحرام ورمي الجمار الثلاث ودخول المدينة وحرمة البيت بمزدلفة اه برماوى (قوله وغسل عيد) أي ولو لحائض ونفساء ويدخل وقته بنصف الليل ويخرج بالغروب وفعله بعد الفجر أفضل اه برماوى (قوله وكسوف واستسقاء)

أي بما جوزه من الاقتصار على الوضوء ونعمت الخصلة والغسل معها أفضل (بعد طلوع فجر) لأنه معلق بلفظ اليوم كسبأني (وقربه من ذهابه) إليها (أفضل) لأنه أفضى إلى الغرض من انتقاء الرائحة كرهية حالة الاجتماع (ومن المسنون اغسال ج) وعمره تأتي في كتابهما (وغسل عيد وكسوف) بضميها (واستسقاء)

أى ولولم يفعل الثلاثة منفردا وان كان التعليل قد بطل الخلافه وبشكل على ما ذكر الغسل للتراويح حيث لا يطلب الا ان يفعلها جماعة على المعتمد اه شوري (قوله لاجتماع الناس لها) راجع الى قوله وغسل عيدا الى آخر الحصة ومقتضاه انه في غير العيد يختص بعريده الحضور وليس كذلك فلهل التعليل بحسب الشأن اه شيخنا وعبارة ح ل (قوله لاجتماع الناس لها) أى الغرض الاصلى منها ذلك أى الصكوف والاستشفاء ومقتضاه عدم استعجابه للمنفرد انتهت أى وليس كذلك كما تقدم (قوله والزينة في العيد) أى والغرض الاصلى في العيد شيان اجتماع الناس والزينة وجبت ليعلم ان الغسل يستحب للمنفرد في جميع ما ذكر الا في الجمعة فقط اه حلي (قوله وغسل لغسل ميت) انظر لو عصى بالغسل كان غسل شهيد أو امرأة أجنبية وقد يقال ان كانت المصيبة لاجل ان النهى عنه لذاته كالشهيد لم يندبه أو اعراض كغسل الاجنبية تدب له وتعبيره لغسل الميت جرى على الغالب والافلو بم الميت للمجزة عن غسله ولو شرعنا للغسل الغسل ان قدر والا فالتيم ويقوت غسل غاسل الميت اما بالاعراض أو بطول الفصل كذا رأيت في بعض الهوامش وقال بعض مشايخنا ان الاقرب انه لا يقوت بطول الفصل حر ذلك ولو تعدد الميت وغسله فقد نقل المناوي عن ابن الملقن ان الاوجه طلب غسل واحد عن التعدد لان الاغسال المنذوبة تتداخل وان نوى بعضها اه شوري باختصار (قوله أيضا وغسل لغسل ميت) أى أو مهممة كاه والظاهر أى ولو شهيد أو ان ارتكب محرما ونقل بالدرس عن الناصر الطبراني في شرح التحرير ما يصرح بطلب التيمم من غسل الميت وعبارته (تنبيه) بتعبيره بغسل ميت جرى على الغالب والافلو بم الميت للمجزة عن غسله ولو شرعنا للغسل الغسل ان قدر والا فالتيمم أيضا كافي غسل الجمعة ونحوه اه وسواء كان الغاسل واحدا أو متعددا حيث باثروا كلهم الغسل بخلاف المعاونين بمناولة الماء أو نحوه وظاهره انه لا فرق أيضا بين ان يباشر كل منهم جميع بدنه أو بعضه كيدمشلا بل وظاهره أيضا ان الحكم كذلك ولولم يكن الموجد منه الا العضو المذكور فقط وغسلوه وهو قريب قال حج وصح جمع انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من أربعين من الجنابة ويوم الجمعة من الجماعة ومن غسل الميت وكتب عليه سم قوله ومن غسل الميت هذا يدل على انه صلى الله عليه وسلم غسل الميت اه اه ع ش على مر (قوله أيضا لغسل ميت) أعاد الام لا اختلاف الغرض أى العلة في هذا والذي قبله اذهى فيما قبله اجتماع الناس وفي هذا ضعف البدن بحسب بدن خال عن الروح ولهذا أعاده أيضا في قوله ولجنون الخ لان العلة قهها احتمال الاثر الوأى التلايتهم عطفه على ميت وليس مرادا اه شيخنا (قوله مسلما كن أو كافرا) أى سواء كن الغاسل طاهرا أم حائضا اه شرح مر وعبارة البرماوى قوله مسلما كن أو كافرا أى وان كان الغاسل له حائضا أو حرم الغسل كالشهيد أو كره كالكافر الحربي ولا فرق بين أن يكون الغاسل واحدا أو متعددا بل يغسل كل واحد جزءا من أجزائه أو شاركون في الميت وكالميت جزؤه فيما يظهر وأصل طلبه ازالة ضعف بدن الغاسل بمعالجة بدن خاويل ذلك يندب الوضوء من نجاسة من مثله الجسل لكن بعد مو قبل قبله ويندب الوضوء قبله أيضا ليكون حله على طهارته على هذا حل العلامة الرولى حديث ومن حله فليتوضأ حيث قال أى أراد حله ويخرج وقته كظهير من غسل الجنون والانعما والاسلام وكل غير مؤقت بطول الفصل أو الاعراض فاه العلامة الز يادى انتهت (قوله لخبر من غسل ميتا فليغتسل) تتم من حله فليتوضأ اه ش مر (قوله وصرفه عن الوجوب الخ) فالمراد بقوله في الحديث الاول من غسل ميتا أى فرغ من غسله لا أراد وكن قياسه أن يكون كذلك في الوضوء الا ان شيخنا قال ومن حله أى أراد حله ليكون على طهارة اه حل (قوله ولجنون ومغنى عليه) أى سواء كانا بالغين أم لا اه شرح مر ونوى الجنون برفع الجنابة ولو كان صبيا لم يبلغ سن الاثرال وهو تسع سنين فان تبين انه كان جنبا فيحتمل انه لا يجزئه كوضوء الاحتياط بجامع التبرع به ثم رأيت شيخنا ذكر انه كوضوء الاحتياط قال املنا في حكمته لانه قل من جن الا وائرل فان قيل هلا كان واجبا عملا بالمقنة كالوضوء بالنوم

لاجتماع الناس لها كالجمعة
والزينة في العيد فلا يختص
بسن الغسل له مر يده (و)
غسل (لغسل ميت) مسلما
كن أو كافرا لخبر من غسل
ميتا فليغتسل رواه الترمذى
وحسنه ابن حبان وصححه
وصرفه عن الوجوب خبر
ليس عليكم في غسل ميتكم
غسل اذا غسلتموه رواه
الحاكم وصححه على شرط
بخارى وقين بمقتضى
غيرنا (و) غسل (لجنون
ومغنى عليه) اذا (أما)

الذي هو مظنة لخروج الریح فيجب الغسل وان لم يعلم عدم خروج المني أجيب بأنه لا علامة على خروج الریح بخلاف المني لمشاهدته أي من شأنه ذلك فلا يردان الجنون قد يطول زمنه اه حل (قوله ومغشى عليه) أي ولو لحظة اه برماوى وينبغي أن يلحق بالمغشى عليه السكران فيندب له الغسل إذا أقبل قديدي دخوله في المغشى عليه مجازا اه ع ش على مر (قوله لا تباع في المغشى عليه) فقد كان صلى الله عليه وسلم يغشى عليه في مرض موته ثم يغتسل اه ح (قوله وكافر اسلم) أي ولو مرتدا وشمل الاتي إذا أسلمت وقد غسلها زوجها في الكفر اه برماوى ويسن غسل الكافر بماء وسدر وان يحلق رأسه قبل غسله ووقت غسله بعد الاسلام وظاهر اطلاقهم عدم الفرق هنا في استحباب الحلق بين الذي كره وغيره وهو المعتمد ويترك بين ما هنا والحج حيث يطلب فيه التقصير لغير الذي كره بل المقصود هنا إزالة جميع ما نبت في الكفر وفي الحج إزالة نبت من الشعر بدليل ان الواجب إزالة ثلاث شعرات وحيث قد نبت الحلق هنا لغير الذي كره مستثنى من كراهته وقياس ما سياتي في الحج ندب امرأ موسى على رأس من لا شعر به اه شرح مر لمخصا وقوله إزالة جميع ما نبت في الكفر قضيته عدم اختصاص الحلق بشعر الرأس لكن ظاهر كلامهم يخالفه وعليه فلع سبب تخصيص الرأس بالحلق ظهور شعره دون غيره فكانت إزالته علامة مطهرة على التباعد عن أثر الكفر وانما لم تعد لشعور الوجه لما في إزالته من المثله ولا كذلك الرأس لسترها اه ع ش عليه وفيه أيضا لعل وجهه تخصيص هذا بطلب السدر فيه دون بقية الأغسال المباعدة في اظهار التباعد عن أثر الشر لثقل أثره وان كان معنويا منزلة الاقدار الحسية اه (قوله أيضا وكافر اسلم) ويظهر أيضا انه لو تبع مغير أحد أصوله ولو أنشئ في الاسلام أمره بالغسل ان كان مميزا وغسله ان كان غير مميز وكذا لو تبع سايبه الكامل اذ له ولاية عليه كالاصل فان كان غير كامل لاولى له ففي من يأمره أو يغسله نظر ويحتمل انه الامام أو نائبه المسلمون كافي أمر من لاولى له بالصلاة وضربه عليها كافي شرح أبي شجاع لشيخ مشايخنا وقديرة ان التابع المذكور لا يغسل لاسلامه لانه ليس كافر احتية لقوان أعطى حكمه تبعوا والاصل في الخطاب التكليف ولا ضرورة الى أمر الولي بذلك تأمل اه شورى (قوله لا أمره صلى الله عليه وسلم بذلك الحج) قد يتوقف في الاستدلال بما ذكر على الندب لجواز ان يكون أمرهم بالغسل للجنابة الحاصلة في الكفر وقوله بعد فلم يأمرهم الحج قد يشكك بان الغالب على من أسلم من البالغين سبق الجنابة لهم فيشكل عدم أمرهم بالغسل اه ع ش وعبارة البرماوى وبما تقرّر علم ان أمره صلى الله عليه وسلم لقيس بذلك كان مع أمره بالواجب أو مع علم لقيس به أو هو الواجب لما قيل انه كان ذا أولاد في الكفر ومن لازمها الجنابة انتهت (قوله لما أسلم) أي سنة تسع من الهجرة وكان قد علم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد تميم اه برماوى (قوله وكذا ثمانية الحج) أشار بذلك الى انه ما حديثان صحيحان وان أمر كل منهما كان في وقت غير الذي أمر فيه الآخر اه ع ش (قوله أيضا وكذا ثمانية بن اثال) هو أبو محمد ثمانية بن اثال بالثلثة فيه سمع مع الاول فيهما والهجرة ابن سلمة بن عبيد اليماني الصحابي سيد أهل اليمامة أسره النبي صلى الله عليه وسلم ثم أطلقه فاعلم وحسن اسلامه ولم يرتد مع من ارتد من أهل اليمامة فخرج عن الطاعة اه برماوى (قوله والواجب الغسل) ظاهره فوان الاستحباب فلا يغتسل ثانيا لاسلامه وقتل عن خط والد شيخنا على شرح الروض انه يستحب أيضا لاسلامه فان نواهما كغناء غسل واحد وسن ان يغتسل بماء وسدر وان يحلق رأسه ولو أنشئ لحيته قبل غسله وقبل بعده وحمل الاول على ما إذا لم يحصل له موجب الغسل في كفره والثاني على خلافه اه حل وعبارة الشورى قوله والواجب الغسل وهل يسن أيضا فيجتمع عليه غسلان واجب ومنسوب كالجنابة ونحو الجمعة ظاهر كلامهم انه لا يسن حيث لا بعد في استحبابه وعليه فهل يتداخلان أو لا بد في حصولهما من نية كل منهما كل محتمل تأمل انتهت (قوله وان اغتسل فيه) أي ولو بنيت رفع الجنابة لان النية شرطها لاسلام اه حل (قوله وأما التعبير عن الحج) عبارة ش مر وعلم من آياته عن عدم انحصار الأغسال المسنونة فيما ذكر فنهى الغسل لتغير بدن

للا تباع في المغشى عليه رواه
الشيخان وقيس به الجنون
(وكافر) اذا (أسلم) لا أمره
صلى الله عليه وسلم قيس بن
عاصم بالغسل لما أسلم وكذا
ثمانية بن اثال واهما ابنا
خزيمة وجبان وغيرهما
وليس الامر الوجوب لان
جاعة أسلموا فلم يأمرهم
بالغسل وهذا اذا لم يمرض
له في الكفر ماوجب الغسل
من جنابة أو نحوها والا
وجب الغسل وان اغتسل
فيه وأما التعبير عن انه قد
بقيت أغسال آخر مسنونة
كالغسل

من نحو حجمة أو فصد أو خروج من حمام عند ارادة الخروج ولم يتنور لانه يغير البدن ويضعفه والغسل يشد مو ينعشه أي بالماء البارد لانه الذي يشد البدن والحر يضعفه ومن تنف باطو يقاس به نحو قص الشارب وحق العانة وقد صرح في الروض بالثاني ولا اعتكاف لولكل ليلة من رمضان وقيد هذه الاذرعى بمن يحضر الجماعة والاوجه الاخذ باطلاقتهم وللدخول حرم مكة والمدينة وفي الوادي عند سيلانه ولكل مجمع للناس أما الغسل للصلاة الخمس فغير مستحب كما أفتى به والده رحمه الله تعالى لشدة الحرج والمشقة فيه انتهت وقوله الغسل لتغير بدن الخ قضيته عدم استحباب الغسل من الحجمة والفصد اذا لم يتغير بدنه وقضية كلام ابن حجر خلافة فانه جعل نيب الغسل لمجرد الفصد والحجمة ولم يقيد بالتغير وهو الاقرب ولعل المراد بالتغير حدوث صفة لم تكن موجودة قبل وبدل عليه قوله ومن تنف باطو يقاس به الخ أو ان نحو الحجمة مظنة للتغير وقوله عند ارادة الخروج يفيد انه يغسل داخل الحمام لازالة التغير الحاصل من العرق ونحوه وعليه نلوا غتسل من الخفية مثلاً ثم اتصل بغسله الخروج لا يطلب منه غسل آخر وقوله ومن تنف باطو أي كلاً أو بعضاً وقوله ولكل ليلة من رمضان ويدخل وقته بالغروب ويخرج بطول الفجر وقوله والاوجه الاخذ باطلاقتهم أي فلا يتقيد بمريد الجماعة وذلك لان الغسل للجماعة سنة مستقلة كما صرح به قوله هم ان جماعة الليل الخ فان جماعة النهار يطلب لها الغسل ويشمل ذلك قوله ولكل مجمع الخ لكن بشكل كل هذا على قوله أما الغسل للصلاة الخمس فغير مستحب الخ فانه شامل لما لو فعلت جماعة أو فرادى فليتاأمل الا ان يقال مراده ان الغسل للصلاة لا يسن لها من حيث كونها صلاة فلا ينافي سنه لها من حيث الجماعة وقوله وللدخول حرم مكة قال حج ولاذان وللدخول معبد أي قبلهما وقوله ولكل مجمع للناس قال حج من مجامع الخير ونقل عنه ابن قاسم انه قال في شرح العباب أي على مباح فيما يظهر لان الاجتماع على معصية لا حرمته الخ اه ومن المباح الاجتماع في القهوة التي لم تشتمل على أمر محرّم ولو كان الداخل ممن لا يليق به دخولها كعظيم مثلاً اه ع ش عليه مو في البرماوى انه يسن الغسل لدخول المسجد ولو غير المسجد الحرام وفي كل يوم من أيام زيادة النيل فيه أي النيل اه (قوله بالبلوغ بالسن) انظر وجهه ولعل احتمال بلوغه بالانزال قبل ولم يعلم ولهذا قال بعض المتأخرين ويظهر ان البلوغ بالاحتلام كذلك لا احتمال انزاله قبل هذه وقضية ما ذكرناه ينوي رفع الجنابة فليجبر ولا يقال اذا بلغ بالاحتلام فقد وجب الغسل فلا حاجة الى الاستحباب لانا نقول لامانع من اجتماعهما لحصول فضلها ما فليجبر اه شوبري (قوله وآ كدها غسل جمعة ثم غسل ميت) هذا على القديم وهو المعتمد وفي الجديد عكس هذا الترتيب أي ان غسل غاسل الميت أكمن غسل الجمعة اه من أصله وعن امامنا الشافعي رضي الله عنه ما تركت غسل الجمعة في برد ولا سفر ولا غيره اه حل * (فرع) * الذي يظهر ان أفضلية التيمم الواقع بدلا عن الغسل تابعة لأفضلية ذلك المبدل فالتيمم عن غسل الجمعة أفضل من التيمم عن الغسل من غسل الميت وهكذا على الترتيب فيها ولا يتخيل أفضلية التيمم في الجمعة على الغسل من غسل الميت نظرا الى وقوعه بدلا عن الغسل الأفضل والى ان البدل في الاصل كالمبدل عنه كما لا يخفى على الذائق المتأمل للقواعد كذا في شرح التحرير للشيخ الطبري اه شوبري (قوله حديث صحيح) أي متفق على صحته اه زى (قوله فعلى ابن حبان في تصحيحه أولى) أي لان التصحيح أعلى من التحسين انتهى شيخنا (قوله للاختلاف في وجوبه) وفي كلام شيخنا ويؤخذ مما ذكرنا ان الأفضل بهما أي بعد غسل الجمعة وغسل غاسل الميت ما كثرت أحاديثه أي وصحت ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه أي ولم يكثر ثبوتها كان تضعه متعدياً أكثر من قوائمه معرفة الا كدفعه فيما لو أوصى بما لاولى الناس اه حل وزى وقوله ثم ما اختلف في وجوبه لعل المراد ما كان الاختلاف في وجوبه أقوى والأفضل غاسل الميت مختلف في وجوبه ومن ثم قدم على غيره على ان الكلام فيما وراء غسل غاسل الميت والجمعة الاولى ان يقال ما اختلف في وجوبه مقدم على غيره فلو اجتمع غسلان اختلف في وجوب كل منهما

البلوغ بالسن ولا اعتكاف
والخروج من الحمام (وآ كدها)
غسل جمعة ثم غسل
(غسل ميت) للاحاديث
الصحيحة الكثيرة في الاول
وليس الثاني حديث صحيح
بل اعترض في المجموع على
الترمذي في تحسينه للحديث
السابق من أحاديثه فعلى
ابن حبان في تصحيحه أولى
وقدم غسل غاسل الميت على
البقية للاختلاف في وجوبه

قدم ما القول بوجوبه أقوى فان استويا تعارض فيكونان في مرتبة واحدة اه ع ش علي مر قال بعضهم وهذا شيء يتوقف على سبر الاحاديث وقد ايس منه اه قل علي الجلال (قوله وسن بكور) أي لمن يريد حضورها ولو امرأة أو خنثى ولا بد ان يقصد ان حضوره للصلاة وان لم يعرف معنى التكبير اه برماوى قال ابن قاسم علي ج ولو بكر شخص مكرها على التكبير لم يحصل له فضل التكبير فيما يظهر فلورال الا كراهية من حيث ان تصد الاقامة لاجل الجمعة فيما يظهر اه ع ش علي مر (قوله أيضا وسن بكور) أي ولو لم يجوز سن لها الحضور اه حل بان لم تكن مزينة ولا متعطرة اه ع ش علي مر (قوله ليأخذوا بحجاسهم) الضمير راجع الى الغير باعتبار معناه اه شيخنا ويؤخذ منه ان من هو بالمسجد أو يأتيه لغير الصلاة كطلب العلم بحسب آتيانه للجمعة من وقت التهيؤ ويؤخذ منه أيضا ان الخطيب لو بكر الى مسجد غير الذي يخطب فيه لا تحصل له سنة التكبير لانه ليس متبها للصلاة فيه اه ع ش علي مر (قوله ونحبر الشيخين الخ) قال ج العسقلاني في فتح الباري في هذا الحديث فوائد منها الحظ على الاغتسال يوم الجمعة وفضله وفضل التكبير اليها وان الفضل المذكور انما يحصل لمن جمعهما وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتيب الفضل على التكبير من غير تفصيل بالغسل اه وقوله وان الفضل المذكور الخ أي وذلك لان الثواب أمر توقيفي فيتوقف على الوجه الذي ورد عليه اه ج في شرح الاصل ونقل عن شيخنا مر حصول الفضل ولو بدون الغسل فلجبر اه شورى (قوله أيضا ونحبر الشيخين من اغتسل الخ) هذا عجز الحديث وقدر واه في شرح الروض والجمعة بتسميه فقال لنحبر الشيخين على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الاول فالاول ومن اغتسل يوم الجمعة الخ اه (قوله أي كغسلها) وقيل المراد حقيقة غسلها لانه يسن الجماع ليلة الجمعة أو يومها كذا قالوه وظاهره استواءهما لكن ظاهر الحديث انه يومها أفضل وبوجه بان القصد منه اصابة كف بصره عما عليه براه فيشغل قلبه اه ج (قوله أيضا أي كغسلها) أي فهو من بجزا التشبيه ويدل عليه عدوله اليه عن قوله من اغتسل من الجنابة فليس المراد به حقيقة الغسل من الجنابة وقيل المراد به ذلك لانه يسن الجماع في ليلتها والاول أولى لان الحسل على ما ذكر يقتضي تخصيص الثواب بمن جامع وهو خلاف المقصود ونقل عن المجموع للنووي ما وافقه اه ع ش (قوله ثم راح في الساعة الاولى) انظر ما المراد بالروح هل هو الخروج من المنزل الى المسجد حتى لو طال المشي من المنزل الى المسجد زمان كثير يصدق به أولا بمن دخول المسجد لان الروح اسم للذهاب الى المسجد محسب نظر والاقرب الثاني كما قد يتبادر من قوله في الحديث فاذا خرج الامام حضرت الملائكة الخ فان الظاهر منه ان الملائكة يكتبون بباب المسجد من وصل اليهم ونقل بالدرس عن زى ما وافق ما استقر بناءه نعم المشي له ثواب آخر زائد على ما يكتب له في مقابلة دخول المسجد قبل غيره اه ع ش علي مر وعبارة البرماوى وانظر هل المراد برواحه دخوله المسجد حتى لو بعدت داره جدا بحيث انه سار من الفجر ولم يدخل المسجد الا في الساعة الخامسة مثلا لم يحصل له التكبير الا من الساعة التي دخل فيها أو يكتب له من حين خروجه من منزله فيه نظرا الذي يتجه أن يقال ان السائر المذكور لا يحصل له ثواب من بكر أول ساعة لكن له ثواب مخصوص من حيث بعد الدار والمشي بحيث انه يوازي ثواب من بكر وهو محتمل اه * (فرع) * دخل المسجد في الساعة الاولى ثم خرج وعاد اليه في الساعة الثانية فمشى لافهل له بدنة أو بقرة الوجه لا بل خروجه يناق استحقات البدنة بكاملها بل ينبغي عدم حصولها ان خرج بلا عذر لان المتبادر انهما لم يدخل واستمر ولو حصل له لزم أن يكون من غلب ثم يرجع أكمل ممن لم يغيب ولا يقوله أحد خصوصا من طالت غيبته كل دخل في أول الساعة الاولى وعاد في آخر الساعة الثانية فتدبر اه ع ش علي مر وعبارة الشورى ولو حضر في الساعة الاولى وخرج لعذر ثم عاد في الثانية قال الشيخ فينبغي عدم حصول البدنة اه وفيه وقفة وسئل شيخنا الرملى فوافق على حصول البدنة اذا كان عزمه على الاستمرار ولا العذر انتهت (قوله فكانما قرب بدنة) في الصحاح البدنة ناقصة أو بقرة تنحر بمكة سميت بذلك

(و) من (بكور) اليها (الغير امام) ليأخذوا بحجاسهم ويتقروا الصلاة ونحبر الشيخين من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي كغسلها ثم راح أي في الساعة الاولى فكانما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية

لأنهم كانوا يسمونها اه زرقاني وقال القسطلاني البدن عند الشافعية خاص بالابل وعند أبي حنيفة من الابل
والبقرة فكلام الشافعية موافق لكلام الازهرى وكلام الخنيفة موافق لكلام الصباح وأما الهدي فيشمل
الابل والبقرة والغنم انتهى ابن لقيمة تلي البيضاوي في سورة الحج (قوله فكأنما قرب بقرة) في المختار البقرة تقع
على الذكروالانثى وتأوه الواحدة اه (قوله كبشا القرن) أي عظيم القرون اه شيخنا وفي المصباح ما يقتضي أن
الاقرب معناه ذو القرن عظيم كان أولافيه وشاة قرناء خلاف الجماء وفيه أيضا وجه الشاة جمان باب تعب اذا
لم يكن لها قرن والذكرا جمل والجمع جمل مثل حمير وحمير وحمير اه (قوله دجاجة) بتثنية الدال اه
شرح الروض وتأوه الواحدة كفي شاة وجامع بطة كفي المختار (قوله حضرت الملائكة) أي طووا الصحف
فلم يكتبوا أحدا اه ش مر وانظر هل المراد بهم الحفظة أو غيرهم وعليه فهل الكاتب في الجمعة الثانية
هو الكاتب في الاولى أو غيره فيه نظروا الا قرب انهم غير الحفظة لان الحفظة لا يفارقون من غير الوهولة
يجلسون بابواب المساجد لعامة من يدخل اه ع ش عليه ومن حضر بعد جلوسهم للاستماع قيل لا يكتبونه
أصلا وقيل يكتبونه بعد الاستماع اه برماوى (قوله كالذي يهوى عصافورا) أي يتصدق به اه شيخنا
والعصفور بضم العين المهملة وسكون الصاد طائر معروف والجمع عصافير وهذه الساعة ساقطة من الرواية الاولى
اه برماوى (قوله وفي السادسة) أي الجزء السادس من ستة أجزاء بأن يقسم ما بين الفجر الى الزوال ستة أجزاء
فالمراد بالساعة في الحديث الجزء وانما قصرت به لثلاث اربان من الفجر الى الزوال أكثر من ست ساعات فلكية حتى
في زمن الشتاء وفي ش مر مائه وفي الروضة ليس المراد من الساعات الفلكية لثلاث اربان في اليوم
الشأن في اليوم الصائف اذ لا يبلغ ما بين الفجر والزوال في كثير من أيام الشتاء ست ساعات اه قال سم ولي فيه نظر
اذا قل أيام الشتاء مائة وخمسون درجة وهي عشر ساعات فلكية وابتداء اليوم عند أهل الفلك من الشمس فن
الشمس الى الزوال يحصيه خمس ساعات ولا شك ان من الفجر الى الشمس لا ينقص عن ساعة وابتداء اليوم على
الراجح هنامن الفجر ما بين الفجر والزوال يبلغ ست ساعات في أقل أيام الشتاء فليتأمل اه اه ع ش عليه وفي
الرشدي على مر قوله اذ لا يبلغ ما بين الفجر الى آخره فيه نظر اذ أقصر ما يمكن من أيام الشتاء في القطر المصري
أن يكون ما بين الفجر والزوال تسع وتسعين درجة وهو أكثر من ست ساعات فلكية اذ الساعة الفلكية خمس
عشر درجة ثم رأيت الشهاب عميرة البرلسي سبق الى نحو هذا اه وقال في محل آخر المعنى انه يقسم ما بين
الفجر والزوال ستة أقسام متساوية كما يقسم من الزوال الى الغروب كذلك ويلزم عليه أن ساعات ما بين الفجر
والزوال أكثر من ساعات ما بين الزوال والغروب لزيادة حصة الفجر على نصف القوس فيه اه وصريحه ان
الزمن الذي تقسمه ست ساعات هو ما بين الفجر الى الزوال وفي الشيرازي على مر انه ما بين الفجر الى خروج
الخطيب ومعلوم ان خروج الخطيب قد يكون بعد الزوال بكثير وحل قول من قال ان العبرة بالزوال على الاغلب
من خروج الامام للخطبة عقبه ولقطة ع ش قوله ما بين الفجر والزوال هذا بناء على الغالب من انهم يصلون
عقبه الا لما دار على خروج الخطيب فتقسم الساعات من الفجر الى خروجه ثم رأيت في ج ما وافقه وعبارته
والمراد ان ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ستة أجزاء متساوية سواء أطل اليوم أم قصر اه وما اعتبره
ع ش هو الموافق لما اقتضاه الحديث من ان فراغ الساعة الاخيرة سواء أ كانت سادسة على رواية أو خامسة
على أخرى يكون بخروج الامام فعول على خروج الامام ولم يعول على الزوال تأمل وفي قل على الجلال
والساعات من طلوع الفجر على الصبح المعتمد وقيل من طلوع الشمس وقيل من الزوال اه وآخرها على
كل قول الى صعود الامام المنبر (قوله متوسطة) أي كما في درجات صلاة الجماعة الكثيرة والقليلة والمراد أن ذلك
الزمان ينقسم ستة أقسام متساوية كل قسم منها يسمى ساعة سواء أطل اليوم أم قصر ويؤيد ذلك خبر يوم
الجمعة ثلثة عشر ساعة وحل حصول هذا الثواب ان استمر في محل الصلاة الى ان صلى أو خرج لعذر وعلا عن

فكأنما قرب بقرة من راح
في الساعة الثالثة فكأنما
قرب كبشا القرن ومن راح
في الساعة الرابعة فكأنما
قرب دجاجة ومن راح في
الساعة الخامسة فكأنما
قرب بيضة فاذا خرج الامام
حضرت الملائكة يستمعون
الذكرو وروى النسائي في
الحلم ستة كالذي يهوى
عصفورا وفي السادسة بيضة
فن جاء في أول ساعتها
ومن جاء في آخرها مشركان
في تحصيل البدنة مثلا لكن
بدنة الاول أكمل من بدنة
الاخر و بدنة المتوسط
متوسطة

قرب الأمانة ويحصل له ثواب ساعة عودوا المعترف في أسنان تلك الحيوانات الكمال عرفا اه برماوى وفى قبل
على الجلال وسئل شيخنا عن أسنان تلك الحيوانات فأجاب بأنها كالأضحية فقبل له فالدجاجة والعصفور فتوقف ثم
مال الى اعتبار الكمال عرفا في الجميع تأمل (قوله اما الامام الخ) ويلحق به من به سلس يول ونحوه فلا يندب له
التبكير شرح م ر وقوله فلا يندب له التبكير ظاهره وان آمن تلاويث المسجد وبوجه بأن السلس من حيث
هو مظنة لخروج شيء منه ولو على القطن والقصابة اه ع ش عليه (قوله فيسن له التأخير) وحكمته انه
أهيبه وأعظم في النفوس قال سم على المنهج وهل أجرو دون أجر من بكر اه قديقال تأخير له لكونه
مأمورا به يجوز ان يثاب عليه ثوابا يساوى ثواب المبكرين أوزيد اه ع ش على م ر وفى البرماوى
بعد مثل ما ذكره لكن ينظر أى فرد من أفراد المبكرين يحصل له ويبنى ان يراد ثواب الساعة التى عزمها الحضور
فيها لولا طلب التأخير اه ولو بكر قبل يحصل له ما يحصل لغيره أولا ويترك اه شورى وفى ع ش على
مر مانصه فلو بكر لا يحصل له ثواب التبكير اه واعتمده شيخنا الحنفى ووجهه بأنه اذا بكر يكون مخالفا
للسنة فى حقه وفى البرماوى انه اذا بكر يكون كغيره فى البدن وغيره اه (قوله من طلوع فجر) فلو أتى قبله لم
يثب على ما قبله ثواب التبكير اه خل (قوله وبه يتعلق جواز غسل الجمعة) ولو تعارض البكور بغسل
والتأخير مع الغسل فالثانى أفضل لخلاف القوى فى وجوب الغسل اه شيخنا على شرح البهجة وانظرو
تعارض البكور والتيمم بدل الغسل والظاهر تقديم البكور لفواتها ذكر اه شورى (قوله مع انه اسم
للخروج الخ) المشهور انه اسم للرجوع بعد الزوال ومنه قوله صلى الله عليه وسلم تغدو خالصا وتروح بطانا
وعليه فالفقهاء ارتكبو اقيه مجازين حيث استعملوا فى الذهاب وقبيل الزوال اه رشيدى (قوله كما قاله
الجوهري) هو أبو نصر اسمعيل بن حماد الجوهري الفارابى صاحب الصحاح وغيره أخذ عن أبي على الفارسي
 وغيره المتوفى سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة اه برماوى (قوله اسم لما يوتى به بعد الزوال) أى لصلاة يوتى بها فهو
مجاز مرسل علاقته السببية لكن من باب اطلاق اسم المجاور للمسبب فى الزمان على السبب كما لا يخفى اه شيخنا
(قوله على ان الازهرى) هو أبو مسعود محمد بن أحمد المعروف بالازهرى وللمبراة سنة اثنتين وثمانين ومائتين
وكان قضيا على بالغة المتوفى فى ربيع الآخر سنة سبعين وثلاثمائة اه برماوى (قوله ماشيا بسكينة) ويشبه
ان يكون الركوب أفضل لمن يجهد المشى لهم أضعف أو بعد منزل بحيث يمنعه ما يناله من التعب الخشوع
والحضور فى الصلاة عاجلا وكما يستحب عدم الركوب هنا لا لعذر يستحب أيضا فى العبد والجنابة وعبادة المرضى
اه ش م ر بل فى سائر العبادات كما قاله ج اه ع ش عليه أى ما عدا النسك لما سأتى ان الركوب فيه أفضل
(قوله لارا كما) ذكر مع علمه مما قبله لانه ربما يتجاوز فى المشى بما يشمل الركوب ويراد به مطلق الذهاب وقوله
اليها متعلق بما قبله ذكره ثانيا للتنصيص على ان المشى انما يثاب عليه اذا قصد به كونه الجمعة اه شيخنا
وعبرة الشورى قوله لارا كما اليها فهم بعضهم ان اليها مستدرك للاستغناء عنه بقوله اليها قبله وقديقال أشار
به الى ان المطلوب كون المشى اليها أى فلا يضر صرفه لغرض آخر فعمل الثواب حيث كان الباعث عليه الجمعة
لا غير فليتأمل انتهت عبارة ع ش قوله اليها صرح به ثانيا إشارة الى ان المشى والركوب قسمان للذهب
لتظهر به المقابلة فى قوله ورجوع فى قصير ماشيا أو را كما انتهت (قوله كما فى العبد فى الذهاب والرجوع) أى قياسا
على العبد فى الذهاب فى الطويل والرجوع فى القصير واما المشى فى الذهاب فسيذكره دليلا آخر غير القياس
تأمل (قوله وأتوها عليكم السكينة والوقار) السكينة هى التأنى فى الحركة واجتناب العبث والوقار الهيئة
كفض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات أو الكلمتان بمعنى واحد والثانى مؤكدا للاول اه شرح
بخارى للمؤلف ويكره العدو للجمعة كسائر العبادات ويكره تشييل الاصابع والعبث حال الذهاب للصلاة
وان لم تكن جمعة وحال انتظارها ولا يعارضه تشييل صلى الله عليه وسلم بعد ما سلم من ركعتين فى قصته فى الدين

اما الامام فيسن له التأخر الى وقت الخطبة اتباعا للنبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه والبكور يكون (من) طلوع (فجر) لانه أول اليوم شرعا وبه يتعلق جواز غسل الجمعة كما مر وانما ذكر فى الخبر لفظ الروح مع انه اسم للخروج بعد الزوال كما قاله الجوهري وغيره لانه خروج لما يوتى به بعد الزوال على ان الازهرى منع ذلك وقال انه مستعمل عند العرب فى السير أى وقت من ليل أو نهار وقولى لغيره الى آخره من زيادنى (و) سن (ذهاب) اليها (فى طريق طويل ماشيا) لارا كما اليها (بسكينة ورجوع فى) آخر (قصير) ماشيا أو را كما فى العبد فى الذهاب والرجوع وذكرهما من زيادنى ولبحث على المشى فى خبر رواه الترمذى وحسنه وابن حبان وصححه من خبر الشيخين فى السكينة اذا أتمت الصلاة فلا تأتوها وأتم تسعون وأتوها عليكم السكينة وهو مبين المراد من قوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله أى امضوا كما قرئ به (لا عذر) فى المذكر وان من زيادنى بأن يشق البكور أو الذهاب أو الرجوع فيما ذكر أو المشى أو يضيئ الوقت

لأنه كان بعد الصلاة في اعتقاده اه ش م ر وقوله وحال انتظارها أي حيث جلس ينتظر الصلاة اما اذا جلس في المسجد للصلاة بل غيرها كحضور درس أو كتابة فلا يكره ذلك في حقه لأنه لم يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة اما اذا تنظرهما مع اقتبغ الكراهة لأنه يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة اه ع ش عليه * (فائدة) *
 يسن اذا أتى المسجد ان يقدم رجله اليمنى في الدخول قائلا بسم الله اللهم اغفر لي ذنوبي واقبل لي أبواب رحمتك قال المزني يوصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول اللهم اجعلني من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأنجح من دعالك وأضرع وأربح من طلب اليك وروى البيهقي ان لكم في كل جمعة حجة وعمرة فالجمعة التجيز الى الجمعة والعمره تنظر العصر يوم الجمعة اه خطيب (قوله وعليكم السكينة) بالرفع على الابتداء والخبر والجملة حال هذا هو المشهور في الرواية وكتب أيضا وعليكم السكينة قال الزركشي هو بالرفع على الابتداء والخبر وبالنصب على الاغراء أي الزموا السكينة وروى فليكنم بالسكينة في ادخال الباء في هذه الرواية اشكال لأنه متعد بنفسه لقوله تعالى عليكم أنفسكم اه سيوطي زبرجد اه شوري (قوله فالاولى ترك الثلاثة الاولى) أي في الشرح وهي البكور والذهاب والرجوع فيما ذكر أي الذهاب في الطويل والرجوع في القصير وهي أول بالنسبة لقوله أو المثنى أو يضيّق الوقت ففي كلامه خمس صور وقوله والركوب راجع لقوله أو المثنى وقوله والاسراع راجع لقوله أو يضيّق الوقت اه شيخنا (قوله والركوب) أي والاولى الركوب ومن ركب اعذر أو غيره سيرد ابته بسكينة كالمثنى ما يضيّق الوقت اه ش م ر فلو لم يمكن تسييرها بسكينة لصحوا بتهاد واعتيادها العدو وركب غيرها ان تيسر له ذلك لتحصيل تلك السنة اه ع ش عليه (قوله وقال المحب الطبري يجب الاسراع الخ) أي وان لم يلحق به ويحتمل خلافه أخذ من ان قد يضر الباس الا ان يلقه عذر اه ش م ر وقوله وان لم يلحق به هو المعتمد وقوله ويحتمل خلافه المحب ان يحجب عنه بان الناس لا يعدون الاسراع للعبادة مخرجا ويعدون غيره مخرجا بالرواية اه ع ش عليه (قوله اذالم تترك الجمعة الابه) أي اذا خشي فوت الجمعة بسلام الامام فلا يسعى لادراك تكبيرة الاحرام ولا للركعات اه ق ل على الجلال أي لا يجب عليه الاسراع لما ذكر (قوله بقرأة) المختار جواز القراءة في الطريق من غير كراهة ان لم يلحقه صاحبها والا كرهت كما قاله في الاذكار وادعى الاذرع ان الاحوط ترك القراءة فيها لكرهية بعض السلف لها فيه لاسيما في مواضع الزجعة والغفلة كالاسواق اه ش م ر وقوله وادعى الاذرع الخ ضعيف اه ع ش عليه قوله وترين بأحسن ثيابه الخ والترين مختص بمريد الحضور كالغسل ومختص أيضا بالذكر اما المرأة ولو عجزوا فيكره لها الطيب والزينة فانه عند ادائها حضورها نعم يسن لها قطع الرائحة الكريهة وهذه الامور وان استحببت لكل حاضر جمع كما نص عليه فهي في الجمعة اكدا استحبابا له ش م ر (قوله في خبر رواه ابن حبان الخ) ولفظ من اغتسل يوم الجمعة وليس من أحسن ثيابه ومس من طيب ان كان عنده ثم أتى الجمعة ولم يخطأ اعتاق الناس ثم صلى ما كتب الله له ثم أنصت اذا خرج امامه حتى يفرغ من صلاته كانت كفارة لما بينها وبين جعته التي قبلها اه ش م ر (قوله ويريد الامام في حسن الهيئة) عبارة لروض وشرحه ويريد الامام ندبا في حسن الهيئة والعمامة والارتداء والاتباع ولأنه منظور اليه وترك لبس السواد له أولى من لبس الا ان خشي مفسدة تترتب على تركه من سلطان او غيره قال ابن عبد السلام في فتاويه الموطوعة على لبسه بدعة فان منع الخطيب ان لا يخطب الابه فليقل انتهت (قوله والبيض أولى) وكونها جديدة أولى ان تيسرت والا فاقرب من الجديدة أولى من غيره اه من شرح م ر وع ش عليه والا كمال ان تكون كلها بيضاء والا فاعلاها فان كان أسفلها فقط لم يكف اه برماوي (قوله أيضا والبيض أولى) وفيه بعض المتأخرين بخلافه أيام الشتاء والرحل وهو ظاهر حيث خشى تلويثها اه شرح م ر وهل يحصل له الثواب المذكور ولو كان الثوب الابيض مغسوبا أم لا فيه نظروا الاقرب الحصول لانه انما تمسح عن لبسه لحق الغير فثبته ما لو ترضأ بالماء

فالاولى ترك الثلاثة الاولى والركوب والاسراع وقال المحب الطبري يجب الاسراع اذالم تترك الجمعة الابه (و) من (اشتغال في طريقه وحضوره) قبل الخطبة (بقرأة أو ذكر) أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لينال ثوابها في هذا الوقت العظيم (وترين وبأحسن ثيابه) لبحث على ذلك وغيره في خبر رواه ابن حبان والحاكم وصححه ويزيد الامام في حسن الهيئة (والبيض) منها (أولى) من زيادتي لخبر

المعصوب فانه يثاب عليه من حيث الموضوع وان عوقب من حيث اتلاف مال الغير وبقى ما لو كان يوم الجمعة يوم
عبد فهل يراعى الجمعة فيقدم الابيض أو العبد فالأغلى أو يراعى الجمعة وقت أقامتها فيقدم الابيض حيث قد العبد
في بقية اليوم فيقدم الأغلى فيها لكن بشكل على هذا الاخير ان قضية قوله في كل زمن انه لو روي عن الجمعة
روعت في جميع اليوم وقد ترجح مراعاة العبد مطلقا اذا الزينة فيه آكد منها في الجمعة ولهذا من الغسل وغيره فيه
لكل احد وان لم يحضر فليتنامل اه ع ش عليه (قوله خبر البسوا من ثيابكم البياض) فان قلت صح انه صلى
الله عليه وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء وانه خطب بالناس وعليه عمامة سوداء وفي رواية دخل مكة يوم الفتح
وعليه شقة سوداء وفي أخرى عند ابن عدي كان له عمامة سوداء يلبسها في العيدين ويرخيها خلفه وفي أخرى
للطبراني انه عم عليها عمامة سوداء وأرسله الى خيبر ونقل لبس السواد عن كثير من الصحابة والتابعين قلت هذه
كلها وقائع قطعية محتملة فقدم القول وهو الامر بلبس البياض عليها على انه ليس فيها لبسه يوم الجمعة بل في نحو
الحرب لانه أرهب وفيه يوم الفتح الاشارة الى ان علمه لا تتغير اذ كل لون غيره يقبل التغيير وفي العبد لان الرفع
فيه أفضل من البياض اه ج اه ع ش وقوله في الخبر البسوا بكسر الهمزة وسكون اللام وفتح الباء لانه من
باب علم اذا كان في الاجرام كما هنا ومن باب ضرب اذ كان في المعاني كما في قوله تعالى ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اه
شيخنا وفي المختار لبس الثوب يلبسه بالفتح اسبابا للضم وليس عليه الامر بخلط وبله ضرب ومنه قوله تعالى ولبسنا
عليهم ما يلبسون وفي الامر لبس بالضم أى شبهة يعنى ليس بواضح واللباس بالكسر ما يلبس وكذا اللبس بوزن
المذهب واللبس أيضا بوزن اللبس ولبس الكعبة أيضا والهودج ما عليهم من لباس ولباس الرجل امرأته
وزوجها لباسها قال تعالى هن لباس لكم وأتم لباس لهن ولباس التقوى الحياء كذا جاء في التفسير وقيل
هو القليظ الحسن القصير واللبوس بفتح اللام ما يلبس وقوله تعالى وعلنا صمغ لبوس لكم يعنى
الدرع وتلبس بالامر وبالثوب ولا لبس الامر خالطه ولا لبس فلانا عرف باطنه والتبس عليه الامر اختلط واشتبه
كالتدليس والتحليط شدد للمبالغة ورجل لباس ولا تقل ملبس انتهى (قوله ما صبغ قبل نسجه كالبرد)
وينبغي تقديم ما قرب لونه من البياض على غيره ثم ما صبغ منسوجا وغير الاسود أولى منه * (فائدة) * لم يلبس
النبي صلى الله عليه وسلم ما صبغ منسوجا ولبس البرد ولا يكره لبس غير الابيض ثم ادامة لبس الاسود ولو في
التعال خلاف الاولى اه برماوى (قوله أيضا ما صبغ قبل نسجه) اما ما صبغ منسوجا فقد ذهب البندنجي
وغيره الى كراهة لبس ذلك وعلاه الراغب بانه صلى الله عليه وسلم لم يلبسه وعلاه الشهاب البرلسي بانه قد يكثر
ما ينقل منه من الصبغ فيشوه البدن هذا وقد قال شيخنا المعتمد عدم كراهة لبسه اه ح ل (قوله وبتطيب)
أى لغير ما ثم يحرم اه شورى وأعاد الباع في هذا وما بعده ليفيد انه مما يزين به ولو تركها التوهم قراءتها
بالرفع عطفا على بكون اه شيخنا وأفضل الطبيب المسك اه برماوى (قوله وبإزالة تحو ظفر) أى لغير محرم
ومريد التوضيح في عشر ذى الحجة اه شورى (قوله تحو ظفر) أى من اليدين والرجلين ولو زائدة على
ما جرت به العادة وتبيد بعضهم له عشرة أيام جرى على الغالب يحصل له السنة بأى كيفية وجدت لكن الاولى
في اليدين ما قاله التروى وهو ان يبدأ بسبابة اليمنى ويختم بسبابة اليسرى واهام اليمنى عقبها واهام اليسرى
قبلاها وفي الرجلين يبدأ بخنصر اليمنى على التوالى ويختم بخنصر اليسرى كالتحليل في الموضوع ويكره الاقتصار على
إزالة ظفر يد أو بعضها أو رجل كذلك كالاتعال في رجل واحد فويس غسل رؤس الاصابع بعد قص الاظفار
لما قيل ان الخلية قبل الغسل يورث البرص والاولى في قصها ان يكون يوم الجمعة أو الخميس أو الاثنين اه برماوى
(قوله كشر) أى بان يتقف ابطه ان قوى عليه والا فيقطعه لما قيل ان الامام الشافعى رضى الله عنه كلن يحلق
ابطموه يقول قد علمت ان السنة التفت لكن لا أقوى على الوجع قاله المولى سرى الدين ويقتصر شاربه الى ان
تبين طرف شفته العليا أو يحلقه لكن النص أولى * (فائدة) * روى الشيخان خبر الفطرة خمس الختان

البسوا من ثيابكم البياض
فانهم من خير ثيابكم وكفنوا
فيها موتاكم رواه الترمذى
وغیره وصححه مولى البیاض
ما صبغ قبل نسجه (و) تزين
(بتطيب) لذكوره في خبر
ابن حبان والحاكم السابق
(وبإزالة تحو ظفر) كشر
للاتباع رواه البزار في
مسنده (وتحو ریح) كربه
كصنان وومح اثلا يتأذى
به أحد قال الشافعى من
تظف ثوبه قل همه ومن
طلبه يحمر اذعتله ونحو
من يذ يادنى (و) سن (اكثر
دعاء) ومهاوليتها اما يومها
فلرجاء ان يصادف

والاستعداد وقص الشارب وتقليم الاطفار وتنف الابطار يحلق عاتمو يقوم مقام حلقها قصها أو تتهها لكن
الحلق أولى للرجل والتنف أولى للمرأة قيل ان الحلق يقوى الشهوة والرجل به أولى والتنف يضعفها والمرأة
به أولى ويتعين عليها ذلك عند أمر الزوج لها وتقييد بعضهم العانة بأربعين يوما للغالب ومحل استحباب إزالة
الظفر والشعر في غير ذى الحجة أو فيها لمن لم يرد التضيعة ما هو فينبغي له عدم الإزالة لتشمل المغفرة جميع أجزائه
ولا يسن حلق الرأس في غير نسك أو مولود سابع ولادته أو كافر أسلم لانه صلى الله عليه وسلم لم يحلق الا في نسك
مرتين وقيل ثلاثا وما سوى ذلك مباح ويكره القرع بقاف وزاي مقترحتين ثم طامهمله وهو حلق بعض
الرأس ولو متعدد اه برماوى وفي شرح الروض ماته موحد قص الشارب كفى المجموع وغيره ان يقصه حتى
يبدو طرف الشفة ولا يحضيه من أصله للاتباع روات الترمذى وحسنه وأما خبر أخف الشوارب فعناه أخفوا
ما طال على الشفة قال الغزالي ولا بأس بترك السبالين وهما طرفا الشارب لان ذلك لا يستر القم ولا يبقى فيه غمر
الطعام اذ لا يصل اليه اه (قوله ساعة الاجابة) أى ان الدعاء فيها يستجاب ويضع ماعى به حال يقينا فلا يتأني ان
كل دعاء مستجاب اه برماوى وهى من خصائص هذه الامة اه شوبرى (قوله وهى ساعة خفيفة الخ)
وعبارة ج وهى لحظة لطيفة انتهت (قوله وأرجاهان جلوس الخطيب الخ) أى على الاصح من نحو خمسين قولاً
اه ج اه ع ش على مر وعبارة الشوبرى وقد اختلف أهل العلم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم فى هذه
الساعة وهل هى باقية أو رفعت وعلى البقاء هل هى فى كل جمعة أو جمعة واحدة من كل سنة وهل هى فى وقت من
اليوم معين أو مبهم وعلى اليقين هل تستوعب الوقت أو تنهم فيه وعلى الاجماع ما ابتداءه وما انتهاه وعلى كل
ذلك هل تستمر أو تنتقل وعلى الانتقال هل تستغرق اليوم أو بعضه وهما أما ذكر تلخيص ما اتصل الى من الاقوال
مع أدلتها ثم أعود الى الجمع بينها والترجيح فالاول الى ان قال الحادى والاربعون فمن أراد ذلك فليراجع انتهت
وقد رأيت عبارة فتح البارى ونصها بعد قوله ثم أعود الى الجمع بينها والترجيح فالاول انها رفعت حكاه ابن عبد البر
عن قوم وزيفه وقال عياض رده السلف على قائله وقال صاحب الهدى ان أراد قائله انها كانت معلومة فرفع
علمها عن الامة فصارت مبهمة احتمل وان أراد ان حقيقة تها رفعت فهو مردود على قائله الثانى انها موجودة لكن
فى جمعة واحدة من كل سنة قاله كعب الاحبار الثالث انها خفيفة فى جميع اليوم كما أخفيت ليلة القدر فى العشر
وهو قضية كلام جمع من العلماء كالرافعى وصاحب المغنى وغيرهما حيث قالوا يستحب ان يكتر من الدعاء يوم
الجمعة رجاء ان يصادف ساعة الاجابة الرابع انها تنتقل فى يوم الجمعة ولا تلزم ساعة معينة الخامس انها اذا أذن
المؤذن لصلاة الغداة السادس انها ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس السابع مثله وزاد من العصر الى
الغروب الثامن مثله وزاد ما بين ان ينزل الامام من على المنبر الى ان يكبر فتن أبى هريرة قال التمسوا الساعة التى
يجاب فيها الدعاء يوم الجمعة فى هذه الاوقات الثلاثة فذكرها التاسع انها أول ساعة بعد طلوع الشمس العاشر
عند طلوع الشمس ما بين ان ترتفع شبرا الى ذراع الحادى عشر انها فى آخر الساعة الثامن النهار حكاه صاحب
المغنى الثانى عشر من الزوال الى ان يصير الظل نصف ذراع الثالث عشر مثله لكنه قال الى ان يصير الظل ذراعا
الرابع عشر بعد زوال الشمس شبرا الى ذراع الخامس عشر اذا زالت الشمس السادس عشر اذا أذن المؤذن
لصلاة الجمعة وهذا يغاير الذى قبله من حيث ان الاذان قد يتأخر عن الزوال قال الزين بن المنير ويتعين حله
على الاذان الذى بين يدي الخطيب السابع عشر من الزوال الى ان يدخل الامام فى الصلاة الثامن عشر من
الزوال الى خروج الامام التاسع عشر من الزوال الى غروب الشمس العشرون ما بين خروج الامام الى ان تقام
الصلاة الحادى والعشرون عند خروج الامام الثانى والعشرون ما بين خروج الامام الى ان تنقضى الصلاة
الثالث والعشرون ما بين ان يحرم البيع الى ان يحل الرابع والعشرون ما بين الاذان الى ان انقضاء الصلاة
الخامس والعشرون ما بين ان يجلس الامام على المنبر الى ان تنقضى الصلاة السادس والعشرون عند التأذين

ساعة الاجابة وهى ساعة
خفيفة وأرجاهان جلوس
الخطيب الى آخر الصلاة كما
في خبر مسلم قال فى المجموع
واما خبر يوم الجمعة فتنا عشرة
ساعة فبمساعة لا يوجد عبد
مسلم يسأل الله تعالى شيئا الا
أعطاه اياه فالتمسوها آخر
ساعة بعد العصر

وعندئذ كبر الامام وعند الإقامة السابع والعشرون مثله لكن قال اذا اذن واذرق المنبر واذا اقيمت الصلاة
 الثامن والعشرون من حين يفتح الامام الخطبة حتى يفرغها التاسع والعشرون اذا بلغ الخطيب المنبر واخذ
 في الخطبة الثلاثون عند الجلوس بين الخطبتين الحادي والثلاثون انما عند نزول الامام من المنبر الثالث
 والثلاثون من اقامة الصلاة الى تمام الصلاة الرابع والثلاثون هي الساعة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يصلي فيها الجمعة الخامس والثلاثون من صلاة العصر الى غروب الشمس السادس والثلاثون في صلاة العصر
 السابع والثلاثون بعد العصر الى آخر وقت الاختيار الثامن والثلاثون بعد العصر التاسع والثلاثون
 من وسط النهار الى قرب آخر النهار الاربعون من حين تغرب الشمس الى ان تغيب الحادي والاربعون انما
 آخر ساعة بعد العصر الثاني والاربعون من حين يغيب نصف قرص الشمس او حين تتبدل الشمس الى
 الغروب الى ان يتكامل غروبها وهذا جميع ما اتصل الى من الاقوال في ساعة الجمعة وليست كلها متغيرة من
 كل جهة بل كثير منها يمكن ان يتحد مع غير موقد اختلاف السلف في أيها أريج فروى البيهقي من طريق أبي
 الفضل بن سلمة النيسابوري فقال حديث أبي موسى أي الميثب الخامس والعشرين أجود شي في هذا
 الباب وأصح وبذلك قال البيهقي وابن العربي وجاعلة وقال القرطبي هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت
 الى غيره وقال النووي هو الصحيح بل الصواب وحزم في الروضة بأنه الصواب ورجح أيضا بكونه مرفوعا في أحد
 الصحيحين وذهب آخرون الى ترجيح قول عبد الله بن سلام الميثب الحادي والاربعين فحكى الترمذي عن
 أحمد أنه قال أكثر الأحاديث على ذلك وقال ابن عبد البر انه أثبت شي في هذا الباب انتهت بنوع تصرف
 والنسخة التي وقفت عليها فيها اسقاط الثاني والثلاثين كما رأيت فانحط كلامه كما ترى على ان أريج الاقوال
 الخامس والعشرون وتقدم انه ما بين ان يجلس الامام على المنبر الى ان تنتهي الصلاة فعلى هذا لا يحتاج التأويل
 ذكره مر بقوله المراد عدم خروجها عن هذا الوقت لانها مستغرقة لانها لحظة لطيفة تأمل (قوله من جلوس
 الخطيب الخ) المراد عدم خروجها عن هذا الوقت لانها مستغرقة لانها لحظة لطيفة واعلم ان وقت الخطبة
 يختلف باختلاف أوقات البلدان بل في البلدة الواحدة فالظاهر ان ساعة الاجابة في حق أهل كل محل من
 جلوس خطيبه الى آخر الصلاة يحتمل انما مهمة بعد الزوال فقد يصادفها أهل محل ولا يصادفها أهل محل آخر
 بتقدم أو تأخر اهـ شـ مر وعبرة الشورى مثل حج عما حاصله ان من حين جلوس الخطيب الى فراغ الصلاة
 يتفاوت باختلاف الخطباء اذ يتقدم بعضهم ويتأخر بعضهم بل يتفاوت في حق الخطيب الواحد بالنسبة لبعض
 الجمع فهل تكون تلك الساعة متعددة فهي في حق كل خطيب ما بين جلوسه الى آخر الصلاة فأجاب بقوله لم يزل
 في نفسي ذلك منذ سنين حتى رأيت الناس في قل عن بعضهم انه قال يلزم على ذلك ان تكون ساعة الاجابة في
 حق جماعة غير هاهنا في حق آخرين وهو غلط وسكت عليه وفيه نظر ومن ثم قال بعض المتأخرين ساعة الاجابة في حق
 كل خطيب وسامعه ما بين ان يجلس الى ان تنتهي الصلاة كما صرح في الحديث فلا تدخل العمل في ذلك بعد صفة
 النقل فيه انتهت توفي قبل على الجلال ولا ينافي طلب الدعاء هنا وقت الخطبة ما من من طلب الاتصاف فيه لانه يراد
 بالدعاء استحضاره بالقلب كما قاله البلقيني أو فيما عدا وقت ذكر الاركان كما قاله الحلبي وهو أظهر لما مر من عدم
 حرمة الكلام وعدم كراهته اتفاقا في غير وقت ذكرها اهـ (قوله فيحتمل ان هذه الساعة منتقلة الخ) ضعيف
 والمعتمد أنها تلزم وقتا بعينه كما ان المعتمد في ليلة القدر انما تلزم ليلة بعينها فقولوه كما هو المختار ضعيف اهـ شيخنا (قوله
 تكون يوما في وقت) أي من جلوس الخطيب الى آخر الصلاة يوما في آخر وهو بعد العصر اهـ حل (قوله
 كما هو المختار الخ) لعله عنده من حيث الدليل والا فالمعتمد انما تلزم ليلة بعينها اهـ عـ شـ (قوله بلقيني)
 أي عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع اهـ عـ شـ (قوله واكثر صلاة على النبي) وأقله ثلاثمائة
 ومثلها بالنهار اهـ عـ شـ (قوله أيضا واكثر صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أي وكذا سلام اهـ برملوى
 قال بعض مشايخنا عند قول الفاكهاني في شرح القطار صلوات الله عدد حبات الارض وقطار الندى فان

فيحتمل ان هذه الساعة
 منتقلة تكون يوما في وقت
 ويوما في آخر كما هو المختار في
 ليلة القدر وأما ليلتها
 فبالقياس على يومها وقد قال
 الشافعي رضي الله عنه بلقيني
 ان الدعاء يستجاب في ليلة
 الجمعة (و) اكثر (صلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم)
 يومها وليلتها

قلت هل يكتب بهذا القضا صلوات عدد حبات الارض وقطر الندى قلت اخرج بن بشكو الاله صلى الله عليه وسلم
قال من صلى على في يوم خمسين مرة تصافته يوم القيامة وذكر أبو الفرج عبدوس رواية عن أبي المظفر انه سأل
عن كيفية ذلك فقال ان قال اللهم صل على محمد وخمسين مرة اجزأه ان شاء الله تعالى وان كرر ذلك فهو أحسن اه
ويؤيده انه صلى الله عليه وسلم لما دخل على بعض نسائه فرأها تسبح وتعد بالحصاة فقال لقد قلت كلمة عدلت بها
جميع ما ظني سبحانه الله وبحمده عدد خلقه الحديث فانه نص في ان من قال اللهم صل على محمد ألف مرة أو عدد
خلقك يكتب له بهذا القضا صلوات عدد الاف والخلق اه شيخنا وكتب أيضا قوله واكثر الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم قدم ذكره لعمومهم وان كانا كثر ما بعده أفضل وكتب على قوله بعض نسائه هي حفصة رضي
الله عنها اه شوري وعبارة ع ش على مر والاستغفار بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة الجمعة وروى
أفضل من الاستغفار بغيرها مما لم يرد فيه نص بخصوصه اما ما ورد فيه ذلك كقراءة الكهف والتسبيح عقب الصلوات
فلا اشتغال به أفضل انتهت ثم قال ولم يتعرض لصيغة الصلوات ينبغي ان تحصل بأي صيغة كانت ومعلوم ان أفضل
الصيغ الصيغة الالهية ثم رأيت في فتاوى حج الحديث ثمانية قتلا عن ابن الهمام ان أفضل الصيغ من
الكيفيات الواردة في الصلاة عليه اللهم صل ابد أفضل صلواتك على سيدنا محمد عبدك ورسولك وآله وسلم
عليه تسليما كثيرا وزده تشرها وتكررها وأثره المنزل المقر بعندك يوم القيامة * (قائدة) * قال السيوطي في
كتاب السكك والطيب والعمل الصالح كيفية صلاة ليلة الجمعة لحفظ القرآن أربع ركعات تقرأ فيها يس والم تنزيل
والدخان وتبارك فاذا قرع جدد وأحسن الثناء وصلى على محمد وسائر الانبياء واستغفر للمؤمنين والمؤمنات ثم اللهم
ارجني بترك المعاصي أبدا ما بقيتني وارحمني ان أتكف ما لا يعينني وارزقني حسن النظر فيما يرضيك عنى اللهم
بديع السموات والارض ذا الجلال والاكرام والقوة التي لا ترام أسألك يا الله يا رحمن بجلالك ونور وجهك
ان تلزم قلبي لحفظ كتابك كما علمتني وارزقني ان اتلوه على النحو الذي يرضيك عنى اللهم بديع السموات والارض
ذا الجلال والاكرام والقوة التي لا ترام أسألك يا رحمن بجلالك ونور وجهك ان تنور بكتابك بصري وان تطلق
به لساني وان تخرج به عن قلبي وان تشرح به صدري وان تشغل به بدني فانه لا يعينني على الحق غيرك ولا يؤتيني
الا أنت ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وظاهره انه لا يكرر الدعاء ولو قيل به كان حسنا وقوله واستغفر
للمؤمنين والمؤمنات كان يقول استغفر الله للمؤمنين والمؤمنات اه بالحرف (قوله خبراً أكثر وأعلى من
الصلاة الخ) أي وخبر ان من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثر وأعلى من الصلاة فيه فان صلاتكم معروضة على رواء
أوداد اه ش مر وقوله معروضة على أي تعرضها للملائكة فالشهر انه يسمع في ليلة الجمعة يومها بلا واسطة
لا أصل له نعم تبلغه بلا واسطة ممن صلى عند قبره الشريف صلى الله عليه وسلم وعبارة الشرح في باب الحج بعد قول
المصنف وسن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم لخبر من زار قبري وجبت له شفاعتي ثم قال وخبر من صلى عند
قبري وكل الله به ملكا يلقني وكفى أمر ديني وآخرته وكتبه شفيعاً وشهيداً يوم القيامة اه وبهامشه
ثم انصه أقول قضية قوله يلغني انه لا يسمعه بلا واسطة الملك ولا تقدم بالهامش في باب الجمعة انه يسمع الصلاة عليه
عند القبر بلا واسطة فيمكن جل ما هنا على انه يبلغه ذلك مع السماع ثم رأيت في حج في كتابه المسمى بالدر المنظم
في زيارة القبر المعظم مانصه * (تبيينه) * يجمع بين هذه الأحاديث الظاهرة التعارض ببلادي الرأي وأحاديث
أخر وردت بمنها أو قريب من معناه صلى الله عليه وسلم يبلغ الصلاة والسلام اذا صدر من بعد يومين معهما اذا
كانا عند قبره الشريف بلا واسطة وان ورد انه يبلغهما هنا أيضا كما مر ادلا مانع ان من عند قبره يخص بلن الملك
يلغ صلاته وسلامه مع سماعه له سماعا ليزيد خصوصيته والاعتناء بشأنه والاستعداد له بذلك سواء في ذلك
كله ليلة الجمعة وغيرها اذا التقيد يفتني به على المطلق والجمع بين الأدلة التي ظاهرها التعارض واجب حيث
أمكن وأقوى النور فيمن حلف بالطلاق الثلاث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة عليه هل يحث

لخبر أكثر وأعلى من الصلاة
ليلة الجمعة يوم الجمعة
صلى على صلاة

بأنه لا يحكم عليه بالحنث لئلا يترك ذلك والورع ان يلتزم الحنث اه وهو صريح فيما ذكرناه اه ع ش عليه
 (قوله صلى الله عليه وسلم اعشرا) وروى الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال من صلى على يوم الجمعة ثمانين مرة غفر له ذنوب ثمانين سنة قلت يا رسول الله كيف الصلاة عليك قال تقول
 اللهم صلى على محمد عبدك ونبيك ورسولك النبي الامي وتعدوا واحدة حديث حسن وقال الاصفهاني رأيت النبي
 صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت يا رسول الله محمد بن ادريس الشافعي ابن عمك هل خصصته بشي قال نعم سألت
 ربي ان لا يحاسبه قلت بماذا يا رسول الله قال انه كان يصلي على صلاة لم يصل على بمثله اقلتموها تلك الصلاة قال
 كان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كلما ذكر كذا الذي اكره ومن وصل على محمد وعلى آل محمد كلما غفل
 عن ذكره الغافلون اه برماوي وقوله كلما ذكر كذا الذي اكره ومن غفل عن ذكره الغافلون ضمير المخاطب لله
 تعالى وضمير الغيبة للنبي صلى الله عليه وسلم ولما كان ذكر الله تعالى أكثر من ذكر محمد صلى الله عليه وسلم لقوله
 تعالى وان من شيء الا يسجد بحمده والظاهر ان المراد بذكر ما يتناول ذكر اسمهم وذكره بالعبادة وكانت الغفلة
 عن ذكر محمد صلى الله عليه وسلم أكثر ابدت الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بذكر الله تعالى والغفلة عن ذكر محمد
 صلى الله عليه وسلم فان قيل ما الحكمة في ذكر الغافل دون الساكت مع ان الساكت أعم من الغافل
 فالجواب ان كثيرا ما يطلق في الكتاب والسنة اسم الغافل على الحائذين عن طريق الحق المنهمكين في غفلاتهم
 المشغولين بملهوسهم الذين كذبوا بآياته وكانوا عنها غافلين فان قلت يحتمل عود الضمير من على الله سبحانه وتعالى
 لانه الذي يوصف عادة بكثرته ذكره والغفلة عنه ويكون من باب الالتفات فالجواب عنه ان ذلك وان كان محتملا
 لكنه لا يحسن لان هذا المقام ليس مقام التفات فيما يظهر فان قلت ما معنى تأييد الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم بما ذكر مع ان الصلاة الصادرة من المصنف صلاة واحدة فالجواب أن المراد تأييد ثمر الصلاة وهي الرحمة
 اه سنواني على الازهرية (قوله واكثر قراءة الكهف) وأقل الاكثر ثلاثة اه ع ش على مر وقراءتها
 نهارا اكثروا ولاها بعد الصبح مسارعة الى الخير ما أمكن وحكمة ذلك ان الله ذكر فيها أهوال يوم القيامة والجمعة
 تشبهها لما فيها من اجتماع الخلق ولان القيامة تقوم يوم الجمعة كما في مسلم اه ش مر (تبيينه) اذا وقع
 العيد ليلة الجمعة فهل يراعى شعار من التكبير فيشتغل به دون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة الكهف
 أو يراعى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة الكهف أو يفرق بين الفطر يراعى تكبيره بثبوته بالنص
 القرآني وثبوت الصلاة على النبي بالنص النبوي دون الاصحى لثبوت تكبيره بالقياس كل محتمل ولعل الثالث
 أقرب وان كان الثاني غير بعيد لان الصلاة شعار هذه الليلة من حيث ذاتها والتكبير من حيث العروض
 فراعاتها هو للذات أولى ولانها أفضل من ليلة العيد فرعاية شعارها من حيث كونها ليلة الجمعة أولى لفضلها
 عليها وقيل انها أفضل من ليلة القدر وأيضا قيل بوجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجمعة فرعايتها
 لهذا المعنى أولى واذا تأملت ما ذكر علمت ان ترجيح التكبير مطلقا مما لا وجه له يعتبر ولعل وجه ما ذكر أن
 يقال لا يقدم أحدهما على الآخر لتعارض النظر اليهما من الخصوص في الجملة فيشتغل بأحدهما بحيث بعد
 مكرامته ثم يشتغل بالآخر وهكذا وعلى هذا أيهما أولى في البداية أو يستويان فليجوز اه شورى (قوله
 أيضا واكثر قراءة سورة الكهف الخ) ويسن أيضا قراءة سورة آل عمران في يومها الخبر من قرأ آل عمران في
 يوم الجمعة غفرت الشمس بذنوبه قال في الايعاب والظاهر ان حكمة ذلك ان الله تعالى ذكر فيها خلق آدم
 بقوله كثر آدم خلقه من تراب وادم خلق يوم الجمعة وسورة هود كذلك لخبر اقرؤا هود يوم الجمعة وحم الدخان
 لخبر من قرأ حم الدخان ليلة الجمعة غفر له قال شيخنا الباقلي وينبغي انه اذا أراد الاقتصار على قراءة سورة من
 المذكورات ان يقدم الكهف على غيرها لكثرة أحاديثها اه برماوي وقد ورد ان من داوم على العشر
 آيات أولها آمن من الدجال اه قل على الجلال (قوله لخبر من قرأ سورة الكهف) فيه ان المدعى اكثر قراءة

صلى الله عليه وسلم اعشرا رواه
 البيهقي بسند جديد كافي
 المجموع (و) اكثر (قراءة
 الكهف يومها وليلتها) لخبر
 من قرأ سورة الكهف في
 يوم الجمعة

الكهف وهذا لا يدل عليه بل يصدق بمقروا يجب بأنه يدل على الاكثر بمقروا الاول لانه اذا كان يحصل له بقراءتها من مضاد كركيف بالاكتر اه شجنا ح ف (قوله أضاعه من النور ما بين الجمعين) هل وان لم يقرأها في الجمعة الاخرى أو بشرطه اه سم على المنهج والاول هو الظاهر لان كل جمعة ثواب القراءة فيها متعلق بما بينا وبين الاخرى فلا ارتباط لواحد من الجمع بغيرها اه ع ش على مر والاضاعة هنا كناية عن غفران الذنوب الكائنين الجمعين والمراد بين الجمعة التي قرأها والتي طلبها والمراد بالاضاعة الثانية ثواب يعطاه بحيث يعلما بينه وبين البيت العتيق لوحدهم وهو الكعبة اه شجنا (قوله ما بينه وبين البيت العتيق) يحتمل انه على ظاهره فيكون نور الابدأ أكثر من نور الاقرب لان الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ويحتمل ان نور الاقرب وان كان أقل مسافة يساوي نور الابدأ أو يزيد عليه وان كان أطول مسافة اه سم على ج اه ع ش على مر وفي قل على الجلال ثم ان كل المراد بالبيت العتيق الكعبة فلا اشكال فيه على المراد بالاضاعة فيهما وكذا ان أراد بالنور حقيقة وبالبيت العتيق ما في السماء لاستواء الناس بالنسبة اليه فان أراد به الكعبة على هذا لزم كثرة نور البعيد عنه على نور القريب ولا مانع منه أو يحتمل على اختلافه بالكيفية كما في درجات الجماعة أو على مجرد الترغيب بعبادة سم على الترخ قوله ما بينه وبين البيت العتيق قد يقال ان كان هذا الخبر في المدينة الشريفة فما بينها وبين البيت العتيق أو يدعي ما بين الجمعين فقد يدل هذا على ان قراءتها في الجمعة أكثر من غيرها فيشكل على قول الاذري ان قراءتها في آكد قليلاً ما قيل. وقد يقال السير من المدينة الى البيت العتيق لو حصل على التوالي من غير تعطل اقامة واستراحة ونحوها لم يزد على ما بين الجمعين قليلاً ما قيل وان كان عالماً بغيرهم لزم ان نور من بالشرق والغرب أو يزيد بكثير جداً من نور أهل المدينة فما وجه ذلك انتهت (قوله وكره تخطا) أي كراهة تنزيهه كما في المجموع وان نقل عن النص حرمة تخطا في الروضة في الشهادات اه شرح مر وفي قل على الجلال فان تخطى بخلاف الاول وفي المنهج انه مكره وهو غير معتد ويكره القطعي أيضاً في غير مواضع الصلوات المتحدثات أي المباحة ونحوها من مجاميع الخير واقتصارهم على مواضعها جرى على الغالب ويحرم أن يقيم أحد المجلس مكانه بل يشول فيصيحوا للامر به فان قام به الجالس بانتباهه أو جالس غير مفيه لم يكره للعالم والامن قام منه ان انتقل الى مكان أقرب الى الامام أو مثله والا كره ان لم يكن له عذر لان الاثر بالقرب مكره وبخلافه في حفظ النفس فانه مطلوب لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو أقرضوا حق ذلك المحل لكونه قارئاً أو عالماً بالامام ليعلمه أو يرد عليه اذا غلط فهل يكره أيضاً أولاً لكونه مصلحة علمه الوجه الثاني ويجوز أن يبعث من فعله في مكان يقوم عنه اذا قدم هو وغيره تحية فرش من بعثه قبل حضوره حيث لم يكن به احد جالس عليه والجلوس في محله لكنه ان رفعه بيده أو غيرها دخل في ضمانه ويؤيده قولهم يحرم على المرأة الصوم للنفل مع حضرة طيلها وان جاز له وطؤها لانه يهاب قطع الصوم وان كان جاز له وبه فارق من فعله لان العالم به فائدة وهي احياء البقعة متم ما حوت العادقة من فرش السجادات بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر أو طلوع الشمس قبل حضور اصحابها مع تأخرهم الى الخطبة أو ما يقاربها لا بد في كراهته بل قد يقال بغير علم ما بينه من تعجيب المنجدين غير فائدة اه ش مر بعض تصرف لع ش عليه وقوله ويحرم ان يقيم أحد المجلس مكانه أي حيث كانوا كلهم ينتظرون الصلاة كلهم الفرض أمام ما حوت العادقة من اقامة الجالسين في موضع الصف من المصلين جماعة اذا حضرت جماعة بعدهم وارادوا قطعها فالظاهر انه لا كراهة فيه ولا حرمة لان الجالس ثم مقصر باسئرا الجلوس المؤدى لتفويت الفضيلة على غير موقوله ويجوز أن يبعث من فعله الخ أي فهو مباح وليس مكرها ولا خلاف الاول بل لو قيل بنده لكونه وسيلة الى القرب من الامام مثلاً لم يعدوا ظاهره وان لم يرد المبعوث حضور الجمعة بل كان عزيمته انه اذا حضر من بعثه انصرف هو من المسجد وهو ظاهر لوجود العلة التي فرقها بينه وبين وضع السجادة اه ع ش عليه

أضاعه من النور ما بين
الجمعين رواه الحاكم وقال
صحيح الاسناد وخبر من قرأ
سورة الكهف ليلة الجمعة
أضاعه من النور ما بينه
وبين البيت العتيق رواه
الدارقطني في يومها وليتها
متعلق بالسائل الثلاث كما
تقرر وذكر اكثر القراءة
من ذلك (وكره تخطا)

وقوله ولغيره تحية فرش من بعته الخ والبعض بالفرش مكره كما صرح به البرماوى وعبارته ويكره بعث سجادة ونحوها لما فيه من التحجير مع عدم احياء البقعة خصوصاً في الروضة الشريفة انتهت وظاهر عبارة الحلبي أن البعث المذكور حرام ونصها ولا يجوز أن يبعث من فرش له نحو سجادة لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة اه وما جرى عليه البرماوى من الكراهة هو الذي يلائم الاستدراك في عبارة مر حيث قال نعم ما حوت العادة به الخ وما اقتضاه منيع الحلبي من الحرمة هو الذي يلائم النظر الذي ذكره بقوله ويؤيده الخ قليلاً أمل ولجرحه وقوله بل قد يقال بتحريمه أى تحريم الفرش في الروضة قال ع ش عليه هذا هو المعتمد وقد علمت من عبارة البرماوى انه قال بالكراهة فتأمل قال الرشيدى قوله بالروضة الشريفة ليست قيداً في الحكم كما هو ظاهر بل سائر المساجد حكمها كذلك بدليل قوله بعد لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة وانما يخص الروضة الشريفة لانها هي الواقع فيها ذلك اه (قوله أيضاً كره تخطى) فان قلنا ما وجه ترجيح الكراهة على الحرمة مع ان الايذاء حرام وقد قال صلى الله عليه وسلم اجلس فقد آذيت قلت ليس كل ايذاء حراماً ولا تخطى هنا غرض فان التقدم أفضل اه سم على المنهج ومن التخطى المكروه ما حوت به العادة من التخطى لفرقة الاحزاء أو تحجير المسجد أو سقى الماء أو السؤال لمن يقرأ في المسجد والكراهة من حيث التخطى أما السؤال بمجرد فنبغي ان لا يكره بل هو سعى في خير واعانة عليه ما يرغب الحاضرون الذين يخطاهم في ذلك والا فلا كراهة أخذاً بما يأتي في مسألة تخطى المعظم في النفوس اه ع ش على مر (قوله رقاب الناس) أى قريب رقابهم والافه ولا يتخطى الا الكتف اه شيخنا والمراد بالرقاب الجنس فيكره تخطى رقبة أو رقبتين اه حل ويؤخذ من التعبير بالرقاب ان المراد بالتخطى ان يرفع رجله بحيث تحاذي في تخطيه أعلى منكب الجالس وعليه فيقع من المرور بين الناس ليصل الى نحو الصف الاول مثلاً ليس من التخطى بل من خرق الصفوف ان لم يكن ثم فرج في الصفوف يمشى فيها ع ش على مر (قوله رواه ابن حبان والحاكم الخ) عبارة شرح الروض لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتخطى رقاب الناس فقال له اجلس فقد آذيت وآذيت أى تأخرت رواه ابن حبان والحاكم وصححا انتهت (قوله الامام) وكالامام الرجل المعظم في النفوس لصلاح أو لولاية لان الناس يتبركون به ويسرون بتخطيه سواء ألف موضعاً أو لا فان لم يكن معظماً لم يخط وان كان له محل مألوف وكالامام من جلس في عمر الناس فلا يكره تخطيه وكذا الوسيط من لا تتعديهم الجمعة كالعبيد والصبيان الى الجامع وتوقف سماع أركان الخطبتين على تخطى الكاملين فانه يجب عليهم التخطى بل قد تجب امامتهم من محلهم اذا توقف ذلك عليهم به بقيد قولهم اذا سبق المي الى الصف الاول لا يقام من محله اه ش مر وفي قل على الجلال (تنبيه) * علم مما ذكر أن التخطى يوجد في ستة أحكام فيجب ان توقف الصحة عليه ولا يجرى مع التأذى ويكره مع عدم الفرجة امامه ويندب في الفرجة القريفة لمن لم يجد موضعاً في البعيدة لمن رجع سداها وجد موضعاً على ما تقدم ويباح في هذه لمن لم يجد له موضعاً تأمل (قوله من وجد فرجة) بضم الفاء وقفها ويثاقل وكسرها وهي الخلاء الظاهر وعبر عنها في صلاة الجماعة بقوله أو وجد سعة وهو ان لا يكون خللاً ويكون بحيث لو دخل بينهم وسعته فليجروا هل للفرق في الحلقين وجهه أولاً اه شورى وعبارة البرماوى وهي خللاً ظاهراً قد ما يسع واقفاً وخرج بها السعة فلا يتخطى لها مطلقاً اه وحاصل المعتمد في شرح المذهب وجرى عليه الجلال انه اذا وجد فرجة لا يكرهه التخطى مطلقاً أى سواء كانت قريبة أو بعيدة فراجعاً تقدم أحد البهايم لا وأما استعجاب تركه فاذا وجد موضعاً استحب ذلك والا فان رجاً انسدادها فكذلك والا فلا يستحب تركها فتنبيه اه شورى وقوله والا فان رجاً انسدادها فكذلك ليس فيه مشى لانه اذا لم يجد موضعاً يكون معذوراً ولا بد والافاضل تأمل (قوله واحد أو اثنين) أوصف أو صفتين اه روض وعبر الشافعي وكثير منهم النووي في مجموعهم رجل أو رجلين والمراد

رقاب الناس للبحث على المنع من ذلك في خبر رواه ابن حبان والحاكم وصححه (الامام) لم يجد طريقاً لا يتخطى فلا يكرهه لا اضطراره اليه (ومن وجد فرجة لا يصلها لا يتخطى واحداً أو اثنين أو أكثر) لم يرج سداها فلا يكرهه وان وجد غيرها لتعصير القوم باحلالها لكن يسن له ان وجد غيرها ان لا يتخطى فان رجع سداها كأن رجلاً أن يتقدم أحد البهايم اذا أقيمت الصلاة كره لكثرة الاذى وذكر الكراهة مع قول الامام الى آخره من زيادتي

(وتحرم على من تلزمه) الجمعة (اشتغال) (٥٤) (بأن يبيع) من غنود وصنائع وغيرها مما فيه تشاغل عن السعي إلى الجمعة (بعد شروع في أذان

خطبة) قال تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع أي أتركوه والامر للوجوب فيحرم الفعل وقيس بالبيع غيره مما ذكر وتقييد الأذان بما ذكر لأنه الذي كان في عهد صلى الله عليه وسلم فانصرف النداء إلى الصلاة وحرم ما ذكر في حق من جلس له في غير المسجد أما إذا سمع النداء فقام فامد الجمعة فباع في طريقه أو قعد في الجامع وباع فلا يحرم كما صرح به في التمهة ونقله في الروضة قال وهو ظاهر لكن البيع في المسجد مكروه ولو تباع اثنتان أحدهما تلزمه الجمعة دون الآخر أم الآخر أيضا لا عنته على الحرام وقيل كرهه وخرج عن تلزمه من لا تلزمه فلو تباع اثنتان ممن لم تلزمه لم يحرم ولم يكره (فإن عقد) من حرم عليه العقد (منع) العقد لأن المنع منه لم يفتى بخرجه وقول عقد أعم من قوله باع (وكره) ذلك (قبل الأذان) المذكور والجلوس بالخطبة (بعد زوال) لدخول وقت الوجوب نعم ينبغي كما قال الأسنوي أن لا يكره في بلد يؤخرون فيها تأخيراً كثيراً كما نقلناه من الضرر ما قبل الزوال فلا يكره وهذا مع نفي التحريم بعدم قبل الأذان والجلوس محمول كما قال ابن الرضا على

كما في التوشيح وغيره اثنتان مطلقاً قد يحصل تخطيم لمن صنف واحداً لا زحام اه شرح الروض وقوله اثنتان أي رجلان وقوله مطلقاً أي من صف أو صفين (قوله وحرم على من تلزمه الخ) أي أن كان عالماً بالنهاية اه شورى ويحل الحرمة أيضاً حيث لا ضرورة كبيعته له فطر ما يأكله ويبيع كفن ميت خيف تغييره بالتأخير والأفلاحيمة وإن فاتت الجمعة اه حل (قوله اشتغال ببيع) كالكتابة لغير نحو ماء طهر مسترته وشراء أدوية لمريض وطعام لطفل وبيع ولي مال موليه بقبضة ظاهرة لكن ذكر شيخنا أن ولي اليتيم لو طلب منه بيع مال موليه وقت النداء اثنتان أحدهما تلزمه الجمعة والآخر لا تلزمه وقد بذل الأول دينار والثاني نصف دينار أنه يبيع من الثاني أي حيث كان ضمن مثله كما هو ظاهر اه حل (قوله ببيع) أي وإن علم أنه يدرك الجمعة ولو كان منزله بباب المسجد أو قريباً منه فهل يحرم عليه ذلك أم لا إذا تشاغل كالحاضر في المسجد كل محتمل وكلامهم إلى الأول أقرب وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة كالاشتغال ببيع مقتضى كلامهم نعم اه شرح مدر ومثله في شرح الارشاد لابن حجر اه شورى (قوله مما فيه تشاغل عن السعي إلى الجمعة) وهذا يفيد أن الشخص إذا قرب منزله جدامن الجامع وعلم الإدراك ولو توجه في أثناء الخطبة يحرم عليه أن يمكث في بيته يشتغل مع عياله أو غيرهم بل يجب عليه المبادرة إلى الجامع عملاً بقوله تعالى إذا نودي للصلاة الآية وهو أمرهم بقضائه كذا رأيت بخط شيخنا البرلسي ثم رأيت في شرح الارشاد لشيخنا حج ولو كان منزله بباب المسجد أو قريباً منه فهل يحرم عليه ذلك أم لا كلامهم إلى الأول أميل وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة كالاشتغال ببيع مقتضى كلامهم نعم اه لمصنفنا لا ندرى ويستثنى من تحريم البيع ما لو احتاج إلى ماء طهارته أو ما يورى به عورته أو ما يفوته عند اضطرابه اه شرح الروض وفي تجريد صاحب العباب يستمر التحريم إلى القراء من الجمعة اه أقول لعل وجهه أنه غير معذور وغير المعذور يطالب بالجمعة إلى سلام الإمام منها فليأمل اه سم (قوله بعد شروع في أذان خطبة) فإن قلت لم تقيس الحرمة هنا دون التنفيل فإنه بمجرد الجلوس قلت يمكن أن يفرق بأن المشتغل حاضر ثم فالاعراض منه أخف بخلاف العائد هنا فإنه غائب فلا يفتق الاعراض منه إلا بعد الشرع في المقدمات القريبة وأولها الأذان اه شورى (قوله وحرم ما ذكر) في حق من جلس له في غير المسجد أقول يتجه تقييده بغير من جلس خارج باب المسجد بحيث تصح صلاته في ذلك المكان خلف الإمام في المسجد على قصد أن يصلي فيه خلف الإمام كان جلس قدام باب المسجد والباب مفتوح على قصد أن يصلي هناك خلف الإمام أما هذا فلا وجه لحرمة ذلك في حتم مع جلوسه في هذا المكان على هذا الوجه فهو بمنزلة الجالس في المسجد فليأمل بل ولا كراهة في حقه لأنه ليس في المسجد هكذا ينبغي فليأمل انتهى ابن قاسم (قوله أو قعد في الجامع) أي أو محل قريب منه لأن من فيه كالحاضر في المسجد لكن قال شيخنا كابن حجر كلامهم التحريم أقرب فيحرم على الشخص إذا قرب منزله جدامن الجامع وعلم الإدراك أن يمكث في بيته يشتغل مع عياله أو غيرهم بل يجب عليه المبادرة إلى الجامع اه حل قوله لا عنته على الحرام بخلاف ما لو تكلم مالك مع شافعي حال الخطبة فالحرمة على المالك لأن الكلام يتصور من واحد بخلاف البيع ونحوه اه برماوى (قوله من حرم عليه العقد) لم يتقدم بهذا العنوان لكن عموم قوله من تلزمه الخ يشمل فليأمل اه شورى (قوله لما فيه من الضرر) أي لما فيه من نحو البيع من الضرر اه حل (قوله وهذا) أي المفهوم المذكور بقوله أما قبل الزوال فلا يكره وقوله مع نفي التحريم بعده الخ أي الذي دل عليه المنطوق المذكور بقوله وكره قبل الأذان الخ فكل من المنطوق والمفهوم مقيد بما إذا لم يلزمه السعي حيث قد أي حين إذا كان قبل الزوال أو بعده وقبل الأذان بأن كان لا يذول الجمعة لا يذولها في هذا الوقت فتأمل (فصل في بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به الخ) كان الأولى أن يقول ومع حكم الزحمة لأن الفصل مشتمل عليها ويمكن دخولها في قوله في بيان ما تدرك به وما لا تدرك به أو يقال ترجم لنسب زاده عليه وهو غير معيب اه ع ش والجواب الأول متعين لاجل قول المأثور ولو لم يقتل من ادعى كرمسته الزحمة شرح هذه الغاية تأمل لكن مدر

من لم يلزمه السعي حيث ذلوا فيحرم ذلك (فصل في بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به مع جواز الاختلاف وعدمه) (من أدرك) في

في شرحه ذكر الزحني الترجمة فقال وما يجوز للمزحوم وما يمنع من ذلك اهـ ومثله ج (قوله مع امامها) احتريز به عملوا أدرك الركعة مع مسبوق فلا يكون مدركا للجمعة وحري عليه شيئا وخالف ج فأقنى بأدراك الجمعة بأدراك الركعة مع مسبوق تام بتم صلاته لكن يرد عليه من أدرك الركعة مع الخليفة بناء على كلام البغوي الا ان قد يلتزم عدم ادراك الجمعة فاقام اهـ شورى وفي قول على الجلال ولو اقدم هذا المسبوق في هذه الركعة أربعون نادى الجماعة حصلت لهم الجمعة كذا أتقنى به الشهاب ج وخالفه شيخنا م ر فأقنى بانقلاب صلاتهم ظهر او يثبونها أربعان كانوا جاهلين والام ينعتد احرامهم من أصله وهو الوجه الوجه بل وأوجه منه عدم انعقاد احرامهم مطلقا فاقام اهـ والمراد بامامها من يكون امامها وان كان يصلي غيرها بان لم يكن من أهل الوجوب والاضافة للجنس فيصدق بالامام والامام كيانا في قوله ركعة أي ولو كانت قيام الاولى فقط أو ركوعها فقط بالنسبة للخليفة كما سيأتي في قوله ثم ان أدرك الاولى الخ وهذه تسمى ركعة بحسب المراد اهـ شيئا وعبارة حل قوله من أدرك ركعة أي غير الخليفة الا في بيانه فان ادراك الركعة في حقه يكون بأدراك القيام أو الركوع وعن هذا احتريز بقوله مع امامها وقوله ركعة أي كلمة بان يدرك مع الامام أي في حال القعود ركوعها وسجودها وان لم يدرك السلام معه في الثانية انتهت ثم قال ومن هذا يعلم ان ادراك الركعة في الجمعة مختلف تارة يكون كغيرها فتحصل حيث أدرك الامام قبل فوات الركوع كما هنا وتارة يكون بأدراك كل الركعة بان يدرك ركوعها وسجودها اهـ (قوله ايضا من أدرك مع امامها ركعة الخ) فان أدرك قيامها وقراعتها فالامر ظاهر وان أدرك الامام را كعاقب شرط ان يكون ذلك الامام أهلا لتحمل بان لا يكون محدثا ولا ذانجا مستخفية كما تقدم تقريره اهـ شرح م ر ثم قال في محل آخر وتقييد بن المقرئ أخذ من كلام الاذري ادراك الجمعة بأدراك الركعة بما اذا صحت الجمعة الامام ليس بقيد كما صرح به الاسنوي وغيره بل متى أدرك معه ركعة وأقنى بأخرى أدرك الجمعة ولو خرج منها الامام كان حديثه لا يمنع صحتها من خطئه على ما مر نعم يمكن حمل كلام ابن المقرئ على ما لو تبين عدم صحتها لا تنفاه ركن من أركانها أو شرط من شروطها كما لو تبين كونه محدثا فان ركعة المسبوق حيث لا غير محسوبة لان الحديث لعدم صحتها لا يتحمل عن المسبوق القاطعة اذا الحكم بأدراكها قبل الركوع بأدراك الركوع خلاف الحقيقة وانما يصار اليه اذا كلن الركوع محسوبا من صلاة الامام ليحمل به عن الغير والحديث غير أهل التحمل كما مر وان صحت الصلاة خطئه وبهذا التقرير علم صحة كلامه ولو شك في صحتها فان لم يسلم امامه سجدها وأتمها جعتوا لاسجدها وأتم ظهر او اذا قام لان تمام الجمعة تأتي بالثانية وقد كفي تشهد ترك سجدة منها سجدها وتشهد وسجد السهو وتمت جعته أو من الاولى أو شك فانت جعته وحصل له ركعة من الظهر وسجد آخرها اهـ (قوله لم تقته الجمعة) أي بشرط بقاء الجماعة والعهد الى تمام الركعة فلو فارقه القوم بعد الركعة الاولى ثم اقتدى به شخص وصلى ركعة لم يحصل له الجمعة لعدم شرط وجود الجماعة في هذه الصورة كما يؤخذ مما قدمه في الشروط اهـ ع ش على م ر (قوله بفارقه) أي المأموم اماما بالنية أو بخروج الامام من الصلاة اما يحدث أو غيره اهـ برماوى (فرع) * أدرك مع الامام الركعة الثانية من الجمعة وقد ضاق الوقت بحيث لو وافق الامام في التشهد وانتظر سلامه لا يدرك الركعة الاخرى في الوقت وان فارقه بعد دفعه من السجدة الثانية أدرك الركعة الثانية في الوقت بحيث المقارنة تحصل للجمعة بخلاف ما لو أدرك المسبوق الامام في غير الجمعة فاحرم خطفه في وقت يسع تلك الصلاة فانه اذا جلس للتشهد وكان المأموم المسبوق بحيث لو وافقه في التشهد وانتظر سلامه فخرج بعض صلاته عن الوقت وان فارقه أتم صلاته في الوقت فان الافضل ان ينتظر سلامه وان خرج بعض صلاته كما يجوز مد الصلاة وان خرج بعضها عن الوقت هكذا أتقنى به شيخنا م ر تبعا للبغوي وفرق بين الثانية وبين ما لو ضاق الوقت بحيث لو تروضا وأقنى بسنن الوضوء لا يدرك جميع الصلاة في الوقت وان اقتصر على فرض الوضوء أدرك جميع الصلاة في الوقت حيث يجب عليه الاقتصار على فرض الوضوء وترك

مع امامها (ركعة ولو لم تقه لم تقه الجمعة فيصلي بعد زوال قدونه) بفارقه أو سلام امامه (ركعة)

السنن بانه هنا اشتغل بما هو مصلحة الصلاة لان السنن فيها مصلحة لها بخلافه في مسئلة الوضوء اذ سنن الوضوء ليست لمصلحة الصلاة بل لمصلحة الوضوء الخارج عنها ويتفرع على المسئلة الاولى ما لو كان الامام زائدا على الاربعين وأطال الامام التشهد وظنوا انه يخرج الوقت قبل سلامه فيجب عليهم نية مفارقة الوضوء والسلام في الوقت تحصيل الجمعة اه سم (قوله جهرا) وحيث يقال للنفس فرد يصلي فريضة موداة بعد الزوال ويستحب له ان يجهر بالقراءة فيها اه ح ل (قوله قال صلى الله عليه وسلم الخ) لما كان في المتن دعوتان أتى بدليلين الاول للاولى والثاني والثانية وأيضا في الثاني بيان المراد من الاول اه شيخنا (قوله فليصل اليها) أخرى ضمن معنى يضم فعدها بالي اه شيخنا (قوله فقد أدرك الصلاة) أي الجمعة أي أدركها حكما لا نوبا كملأ اه شرح م ر (قوله ويصل يضم الباء الخ) لعله انما اقتصر عليه لكونه الرواية والافيحوز فيه فتح الباء وكسر الصاد هو والظاهر من التعدي بحرف الجر فان صلى يتعدى بنفسه وكله ضمن معنى يضم اه ع ش على م ر (قوله لفهوم الخبر الاول) أي وما الذي فلا شاهد فيه على المراد كما لا يخفى اه شيخنا (قوله فيتم ظهرا) فلا أدرك بعد صلاته الظهر جماعة يصلون الجمعة من ان يصلها معهم اه شرح م ر وقوله لزمه ان يصلها معهم أي وتبين انقلاب الظهر فلا لانهم من أهل الوجوب وتبين عدم الفوات فليتأمل اه سم على المنهج اه ع ش عليه (قوله بعد سلام امامه) لم يقل أو مفارقتها إشارة الى انه حيث لم يدرك معه ركعة لم تجز له نية المفارقة كما يجب عليه الاحرام بالجمعة فيمالوا أدركه في التشهد مثلا لا احتمال ان يتذكر الامام ترك ركن فباتى به هو واقضا للمأموم فيدرك الجمعة ومفارقته تؤدي الى تفويت الجمعة مع امكانها اه ع ش على م ر (قوله أولى من تعبيرة الخ) الاولوية للعموم في الثاني وله وللاهم في الاول لصدق قوله ركوع الثانية بما اذا حصلت المفارقة في الاعتدال في الثانية وليس مرادا اه شيخنا (قوله وينوي وجوبا) أي ان كان من أهل الوجوب ويندب ان كان من غيرهم اه شيخنا وعبرة الشورى قوله وينوي وجوبا أي ان كان ممن تجب عليه الجمعة والابان كان مسافرا أو عبدا أو نحوهما ممن لا تلزمه الجمعة فينوي ذلك استحبابا وعليه يحمل كلام الروض والانوار حيث عبر الاول بالاستحباب والثاني بالوجوب انتهت (قوله أيضا وينوي في اقتدائه جمعة) هذا على الاصح ومقابلته ينوي الظهر لانها التي فعلها وحمل الخلاف فيمن علم حال الامام والابان رآه فأتوا ولم يعلم هل هو معتدل أو في القيام فينوي الجمعة جزاء اه شرح م ر (قوله موافقة للامام) هذا بحسب الغالب لانهم ينوي الجمعة ولو كان الامام يصلي ظهرا بل لم يكن من أهل الوجوب اه شيخنا (قوله ولان اليأس منها لم يحصل الا بالسلام) أي يتسامه لا بالشروع فيه وقوله اذ قد يتدارك امامه الخ أي حيث علم ان الامام ترك ركابان أخبره معصوم وقوله فيدرك الجمعة أي حيث بقي العدد بل انظر القوم سلام الامام فان قروا وسلموا لم تحصل له الجمعة لعدم وجود العدد في ركعته التي أدركها مع الامام ولا يقال هو موجود حكما وكتبا أيضا وفيه نصريح بجواز متابعتها حيث تدادرا كجمعة في ركعة في جواز متابعتها نظرا لانه يخالف ما سبق أن الامام اذا قام لزيادة لا تجوز متابعتها جملا على انه تذ كر ترك ركن وأوجب بان الفرض هنا ان المأموم علم ان الامام ترك ركعا ولم يعلم بذلك اه ح ل (قوله أيضا ولان اليأس منها لم يحصل الا بالسلام) قال سم على المنهج قضية العلة الاولى أي وهي قوله موافقة للامام التي اقتصر عليها الشيخان انه ينوي الجمعة وان ضاق الوقت بحيث لو فرض ان الامام تذ كر ركعا أتى بركعة وأدركها معه لا يمكنه ان يأتي بالركعة الاخرى في الوقت ولا مانع من ذلك لان الاصل في ان كالألة مستقلة ثم قال ثم سألت م ر عن ذلك فقال بالبداية ينوي الجمعة ولو ضاق الوقت كذا كر نظر العلة الاولى ولا يستبعد ذلك فانه مع اتساع الوقت ينوي الجمعة وان علم انه لا يدركها بان علم ان الامام لم يترك شيئا أو أخبره معصوم فتأمل اه ع ش على م ر (قوله لم يحصل الا بالسلام) لا يقال السلام لا يحصل به اليأس بمجرد احتمال ان يتذكر كرك قبل طول الفصل ترك ركن فيعود اليه فيضم الى السلام ما بعده عند قرب الفصل لانا نقول بالسلام زالت القدوة

جهرا لانها قال صلى الله عليه وسلم من أدرك من صلاة الجمعة فقد أدرك الصلاة وقال من أدرك من الجمعة فليصل اليها أخرى رواها الحاكم وقال في كل منهما اسناده صحيح على شرط الشيخين وقوله فليصل يضم الباء فتح الصاد وتشديد اللام (أو) أدرك (دونها) أي الركعة (فاته) أي الجمعة لفهوم الخبر الاول (فيتم) بعد سلام امامه صلاته (ظهرا) لفوت الجمعة وتعبيري بركعة فزوال القدوة أولى من تعبيرة ركوع الثانية فيبعد السلام (وينوي) وجوبا (في اقتدائه جمعة) لا ظهرا موافقة للامام ولان اليأس منها لم يحصل الا بالسلام

والاصل التمام وانما نظر الاحتمال المذكور مع قيام الصلاة لتقويته بقيامها وقد ضعف بالسلام ولو نظر لذلك لم يقيد بقرب الفصل لاحتمال التذكير مع الطول فيستأنف فليتأمل اه شورى (قوله اذ قد تدارك امامه الخ) أى ولا يتابعه الا ان علم او ظن انه قام لتدارك ركن بان أخبره معصوم أو أخبره الامام كل كتب اليه واما اذا لم يعلم انه قام لتدارك فلا يتابعه هذا واما النية فينبوي الجمعة مطلقا والكلام في مقامين اه شيخنا ومثل ذلك ما لو كان الامام يصلى ظهر اقام لثالثة وانتظره القوم ليسلموا معه فاقضى به مسبوقا واتى بركعة فينبغي حصول الجمعة لانه يصدق عليه انه ادرك الركعة الاولى في جماعة باربعين اه ع ش على مر (قوله وهذا) أى التعليل بقوله ولان اليأس الخ يحتمل على من لا عذره أى بصورة المسئلة ان القوم ينتظرون الامام لتحصل الجماعة بالعدد في الركعة الاولى لهذا أو يكون المسبوق أربعين بالامام كالا يخفى أو ان المقتدين تذكروا ايضا ترك ركن فقاموا مع الامام تأمل وقتا التصوير الاول عن الخطيب واما الثاني فظهر لي حرر اه شورى (قوله ايضا وهذا يحتمل الخ) يجوز ان يكون مرجع الاشارة للتعليل الثاني كما يجوز ان يكون مرجعها للحكم المذكور في المتن بقوله وينوي وجوب الخ وعلى كل فيه اشعار بان من تصح منه ولا ترمه لا تصح منه نية الجمعة في هذه الحالة وعليه منع ظاهر بل تصح منه ويندب له بل لا ريب لاحتمال تدارك الركن فحصل له الجمعة وهذا مراد الشارح فلا إشكال فانه ليس الغرض من قوله وهذا يحتمل الخ سوى بيان ان المعذور يحصل بأسه بالاعتدال وغيره لا يحصل بأسه الا بالسلام اه عميرة اه سم (قوله واذا بطلت صلاة امام الخ) حاصل الكلام في هذا المقام من وجوه أربعة الاول جواز الاستخلاف وعدمه الثاني وجوب نية الاقتداء بالخليفة وعدمه الثالث بيان ما يدرئ نية الخليفة الجمعة الرابع بيان ان الجمعة تارة تتم له وللقوم وتارة تتم لهم دونة وتارة لا تتم لهم ولاه وكلها في المتن الوجه الثاني فقد أشار اليه في الشارح وضابطه ان يقال يجب على القوم نية الاقتداء بالخليفة حيث كانت الصلاة غير جمعة اذا لم يخالف الامام عن قرب سواء كان مقتديا به قبل بطلان صلاة الامام أو لا وسواء وافقه في نظم صلاته أو لا وخلفه عن قرب وكان غير مقتدي به لكن خالفه في نظم صلاته اه شيخنا حرف (قوله جمعة كانت أو غيرها) وسواء في صورتين اتفق نظام صلاة الامام وصلاة الخليفة أو اختلف فهذه أربع صور يجوز الاستخلاف فيها ولا يحتاج القوم فيها الى تجديد نية اقتداء بقول الشارح سواء استأنفوا نية قدومه أى على سبيل الجواز والا فلا استئناف غير واجب في الصور الأربع كما علمت اه شيخنا قال شيخنا الحق وحاصل مسئلة الاستخلاف انه اذا كان في غير الجمعة جاز مطلقا أى سواء كان الخليفة مقتديا بالامام قبل بطلان صلاته أم لا وخلفه عن قرب أم لا وافقه في نظم صلاته أم لا لكن القوم يحتاجون لنية تجديد الاقتداء فيما اذا لم يخالفه عن قرب سواء كان مقتديا به قبل بطلان صلاته أم لا وسواء وافقه في نظم صلاته أم لا وفيما اذا كان غير مقتدي به وخلفه عن قرب وقد خالف نظم صلاته ما ولا يحتاجون لتجديدها فيما اذا كان مقتديا به قبل بطلانها وخلفه عن قرب سواء وافق امامه في نظم صلاته أم لا وكذا اذا كان غير مقتدي به قبل بطلانها ولكن خلفه عن قرب ووافق في نظم صلاته والمراد بالقرب ان يخلفه قبل فعل ركن أو قبل مضي زمن يسر كل ولو قصر او اما اذا كان الاستخلاف في الجمعة فشرط صحته كونه مقتديا بالامام قبل البطلان وعدم طول الفصل بين البطلان والاستخلاف والامتنع لا يحتاج المقتدين فيها الى تجديد نية الاقتداء فيعلم من قوله الا ترى والا فتم لهم لانه صحة الاستخلاف أيضا في الجمعة وان لم يتوافق نظم الصلاتين هذا كله بالنظر لجواز صحة الاستخلاف أيضا في الجمعة وان لم يتوافق نظم الصلاتين هذا كله بالنظر لجواز الاستخلاف وعدمه واما بالنظر لادراك الخليفة الجمعة فانه ان أدرك الامام في قيام الاولى أو في ركوعها تمت الجمعة لهم وله لانه بمنزلة الامام الاصلى وكذا لو اقتضى به بعد فوات ركوع الاولى وركع مع ركوع الثانية وسجدتها على المعتمد بان وقع الاستخلاف في التشهد فالو لم يدرك ذلك فاته الجمعة وانما لم يتوقف ادراك الركعة على فعل سجدتي الاولى مع الامام بخلاف الثانية لكون صحة جمعة القوم في الاولى متوقفة عليه فتزل منزلة الامام

اذ قد يتدارك امامه ترك ركن فيأتي بركعة فيسلك الجمعة وهذا يحتمل على من لا عذره فلا يشكل بجامر فمن له عذر وأمكن زواله من ان اليأس يحصل برفع الامام رأسه من ركوع الثانية ويترك بأن لم يركع أن يصلى الظهر قبل فوات الجمعة فلا تفوت عليه بمجرد احتمال ادراكها فضيلة تعجيل الظهر بخلاف من هنا فان الجمعة لازمة فلا يتبدل غيرها مع قيام احتمال ادراكها (واذا بطلت صلاة امام) جمعة كانت أو غيرها

الاصلي بخلافه في الثانية اه مقرر شيخنا ح في هذا المقام (قوله خلفه مقتدبه الخ) واذا بطلت صلاة ذلك الخليفة تجاوز استخلاف ثالث وهكذا وعلى الجميع مراعاة ترتيب صلاة الامام الاصلي وكذا يجوز الاستخلاف ايضا في اثناء الخطبة وبين الخطبة والصلاة بشرط كون الخليفة في الثانية حضر الخطبة بتمامها والبعض الغائب في الاول اذن لم يسمع ليس من اهل الجمعة وانما يصير غير السامع من اهلها اذا دخل في الصلاة وينزل السماع هنا منزلة الاقتداء فان قلت ظاهر كلامهم صحة استخلاف من يسمع ولو نحو محدث وصي زاد في الفرق قلت يفرق بانه بالسماع اندرج في ضمن غيره فصار من اهلها تبعاطا هذا كفي استخلافه وبطلان صلاته او نقصها اشترطت زيادته وامام من لم يسمع فلم يصير من اهلها ولا في الظاهر فلم يكف استخلافه مطلقا فاذا انعم عليه في اثناء الخطبة امتنع الاستخلاف كما صححه في المجموع و يفرق بينه وبين المحدث بأن المعنى عليه مخرج عن الاهلية بالكلية بخلاف المحدث بدليل صحة خطبة غير الجمعة ولو استخلف من يصلي بهم ولم يكن يسمع الخطبة ممن لا تلزمه الجمعة ونوى غير الجمعة جاز اخذ امامهم اه شيخنا ش مر وعبرة الشورى (فرع) لو خطب شخص واراد ان يقدم شخصا غيره ليصلي بالقوم فشرطه ان يكون ممن يسمع الخطبة وان ينوي الجمعة ان كان من الاربعين والا فلا اذ يجوز صلاة الجمعة خلف مصلى الظهر انتهت (قوله قبل بطلانها) متعلق بمقتدبه كضبط عليه اه ع ش (قوله او القوم او بعضهم) ففي المجموع يجوز استخلاف اثنين واكثر يصلي كل بطانة والاولى الاقتصار على واحد أى في غير الجمعة واستخلافهم اولى من استخلافه فقدمهم اولى من مقدمه ومقدمه اولى ممن تقدم بنفسه وهذا كما في غير الامام الراتب اه ح ل وفي زى مانصه * (فرع) * لو استخلف الامام واحدا واستخلفوا آخرون عينوه اولى من مقدم الامام الا الامام الراتب فقدمه اولى ومقدمهم اولى من الذى تقدم بنفسه الا ان يكون راتبا ولو قدم الامام واحدا وتقدم آخر كان مقدم الامام اولى اه (قوله كفى قصة أبي بكر) أى حيث كان يصلي اماما بالناس في مرض النبي صلى الله عليه وسلم فاحس النبي يوم بالخفة فدخل يصلي وابو بكر يحرم بالناس فتأخر أبو بكر وقدمه لكن فيه ان أبا بكر لم تبطل صلاته الذي هو المدعى ويحجب بانه اذا جاز الاستخلاف مع عدم البطلان فمع بطلانها اولى اه من الحلي ومثله شرح مر وقوله كفى قصة أبي بكر الخ غرض منه بيان جواز الصلاة اماما بالتعاقب لا الاستبدال على الاستخلاف اذا لا استخلاف في قصة أبي بكر لا تنفاه شرطه موقوف على الكلام عليه في صلاة الجماعة وقوله ويحجب عنه بانه اذا جاز الاستخلاف الخ هذا صريح في انه يجوز للامام ان يتأخر ويقدم آخر مع بقاءه في الصلاة وهو خلاف ما صرح به الشيخان في باب صلاة المسافر نقلا عن المحاملي لكن حمل الشهاب ابن حجر عدم الصحة على ما لو استخلف مع بقاءه على الامامة اه رشيدى على مر وفي القسطلاني على البخاري مانصه وعند ابن المنذر من رواية مسلم بن ابراهيم عن شعيب ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر وعند الترمذي والنسائي وابن خزيمة من رواية شعبة عن نعيم بن أبي هند عن شقيق ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر فمن العلماء من رجح ان أبا بكر كان مأموما واستدل الطبري بهذا على ان للامام ان يقطع الامامة ويقتدى بغيره من غير ان يقطع الصلاة وعلى جواز اثناء القدوة في اثناء الصلاة وعلى جواز تقدم احرام المأموم على الامام بناء على ان أبا بكر كان دخل في الصلاة ثم قطع القدوة واتم رسول الله ومنهم من رجح انه كان اماما والنبي جاء واقتدى به فقد ثبت انه صلى خلف أبي بكر مقتديا به في مرضه الذي مات فيه اه وفي السندی على البخاري قوله مروا أبا بكر فليصل بالناس استدله به اهل السنة على خلافة أبي بكر ووجهه ان الامامة في الصلاة التي هي الامامة الصغرى كانت من وظائف الامامة الكبرى فنصبه صلى الله عليه وسلم أبا بكر اماما في الصلاة في تلك الحالة من أقوى أمارات تقوى بها الامامة الكبرى اليه وما نزع به الشيعة حيث قالوا ان الدلالة لو كانت ظاهرة قوية لما حصل الخلاف بين الصحابة في أول الامر باطل ضرورة ان الوقت كان وقت حيرة ودهشة وكم من ظاهر قد خفي في مثل هذا الوقت اه (قوله سواء استأنفوا بقدوة الخ) وينبغي أن يكون مكروها لانه

(خلفه) أى عن قريب (مقتد به قبل بطلانها جاز) سواء استخلف نفسه أم استخلفه الامام أو القوم أو بعضهم لان الصلاة اماما بالتعاقب جائزة كفى قصة أبي بكر مع النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه سواء استأنفوا بقدوة قدومه أم لانه منزل منزلة الاول في دوام الجماعة

اقتداء في اثناء الصلاة اه سم على المنهج أقول وقد يقال بعدم الكراهة لانهم معذورون باحرامهم الاول
وطر و البطلان لا دخل لهم فيه ومعلوم ان النية بالقلب فلو تلفظوا بها بطلت صلاتهم اه ع ش على م ر
فقول المتن جازي من غير نية اقتداء به وحيث يقال لنا شخص يصلي باسخر ونحصل له الجماعة من غير نية اقتداء به
اه حابي (قوله والاستخلاف في الركعة الخ) مراده بهذا شرح قوله جازي فهو مستعمل فيما يعم الوجوب
والندب اه شيخنا (قوله واجب) أي على المأمومين وهل كذلك الامام لان الجماعة واجبة عليهم ويقتدى
بذلك الخليفة راجعه واذا قدم الامام واحدا منهم أو قدموا واحدا منهم وجب عليه الامتثال لتلاويدي الى
التواكل قال شيخنا وهو الوجه حيث غلب على ظنه ذلك وهل يجب عليه الامتثال وان لم يوافق جماعته وانماها
ظهر بان اقتدى بالامام في اعتدال الاول لان صلاتهم متوقفة على استخلاصه وهذا مفهوم من ظاهر ما يأتي في
قوله ثم ان أدرك الاول الخ قلت الذي ذكره حج انه في هذه الحالة لا يجب عليه التقدم اه حل (قوله المشعريه
الفاء) بالنصب صفة للجار والمجرور المنصوب محلا بقول اه شورى (قوله ملوا نفر دوا بركن) أي ولو قصيرا
قوليا أو فعليا أي أو مضى زمن يسر كذا وان لم يخلوه وقوله في غير الجمعة فيه صورتان وقوله وفيها مطلقا
فيه صورتان أيضا فهذه أربع صور اه شيخنا (قوله وفيها مطلقا) فان كان في الركعة الاولى بطلت جمعهم
وان كان في الثانية بقيت الجمعة اه حل وقوله مطلقا أي سواء كان بتجديدية أولا اه شيخنا (قوله أيضا
وفيها مطلقا) أي في أولها أما في ثانيتهما فكغيرها اه شيخنا (قوله وهذا) أي التفصيل المذكور لا يستفاد من
الاصل أي ويستفاد من كلامه حيث عم في الاول بقوله جمعة كانت أو غيرها واشترط لجوازه كونه عن قرب
فأفهم انه لا يجوز اذا طال الفصل وهذا التفصيل لم يستفد من كلام الاصل حيث لم يشترط الفور لجواز
الاستخلاف بل يستفاد منه ان الاستخلاف جائز مطلقا لا يقال التفصيل بين الامتناع في غير الجمعة ولا بتجديدية وفيها
مطلقا لا يستفاد من عبارته أيضا كما انه لا يستفاد من عبارة الاصل لاننا نقول يكفي في الاستفادة انه علم من كلامه ان
طول الفصل حكمه بخالف حكم غيره وان لم يعلم منه التفصيل بين تجديد النية وعدمها اه ع ش (قوله وكذا
غيره في غير جمعة الخ) فيه ثمان صور اشتمل منظوقه على تبيين منها ومفهوم القيد الاول في كلامه أربع صور
لا يجوز فيها ومفهوم الثاني تبيان يجوز فيها بتجديد النية وقوله بتجديدية بقولي الخ انظر ما وجز يلدته مع ان
كلامه في جواز الاستخلاف وأيضا لو كانت الزيادة لاجل ان المفهوم يحتاج فيه الى النية كما قاله في الشارح لكان
عليه زيادة قيدا آخر اذ كلامه صادق بطول الفصل وفي هذه يحتاج الى تجديد النية تأمل (قوله في غير جمعة) أي
في غير أولى جمعة وغير الاولى صادق بثانية الجمعة وبما في الصلوات اه شيخنا (قوله ان لم يخالف امامه) في كلامه
ضمير ان وغير ان فالضمير المستتر للغير المرفوع والبارز بصريح رجوعه للغير المجرور أو المرفوع والمقتدى المتقدم
في قوله خلفه معتد به فيه احتمالات ثلاثة اه شيخنا وعبارة الشورى قوله ان لم يخالف امامه أي امام غير الجمعة
أو امام المقتدى لان الفرض ان هذا الخليفة ليس بمقتد فالضمير راجع للمضاف اليه في قوله غير مو يجوز ان
يكون الضمير راجعا الى الخليفة كله والمتبادر باعتبار انه مكانه أو متم افعله أو ماش على نظمه أو فاعل ما كلن
يفعله وجوبا في الواجب وتنبأ في المندوب فكانه تابع له والاضافة تأتي لادنى ملازمة انتهت (قوله ان لم يخالف
امامه) أي ان لم يخالف الخليفة امامه في نظم صلاته وسماه امامه مع كونه لم يسبق له قدومه لكونه خلفه والاضافة
يكفي فيها أدنى ملازمة فكانه قال ان لم يخالف نظم صلاة الامام الذي هو وخالف عنه اه ع ش وعبارة سم قوله
ان لم يخالف امامه في نظم صلاته أقول اشتراط عدم مخالفة نظم الامام وسيلة لاشتراط عدم مخالفة نظم المأمومين
لان الغالب موافقة نظم الامام والمأمومين حتى لو فرض مخالفته لنظم الامام دون المأمومين كفي لان الفرض أن
لا تقع مخالفة بينهما بين المأمومين فلو كان هذا الخليفة في ركعته الثانية وصلاة الامام في ركعته الاولى وكانت ثانية
للمأمومين فان اقتدى به في ثانيتهما فبني في صحة الاستخلاف ههنا وان كان مخالفا للامام في النظم لموانعته القوم

والاستخلاف في الركعة
الاولى من الجمعة واجب في
غيرها مندوب وخرج بقولي
عن قرب المشعريه الفاعل
انفراد بركن فان ذلك يمنع
في غير الجمعة بغير تجديدية
اقتداء وفيها مطلقا وهذا
لا يستفاد من الاصل (وكذا)
لو خلفه (غيره) أي غير معتد
به قبل بطلانها جاز (في غير
جمعة) بتجديدية بقولي (ان
يخالف امامه) في نظم صلاته
بان استخلف في الاولى

فيه فان قلت جاز الاستخلاف مع مخالفة نظم الخليفة لنظم الامام والزم الخليفة بمراعاة نظم الامام وزل مراعاة
نظم صلاة نفسه كمالو كان من المقتدين قلنا كل المقتدون يلزمهم موافقة نظم الامام قبل الاستخلاف يارأى
يلزمهم ذلك بعد ولا كذلك غيرهم انتهت (قوله أوفى ثالثا رابعة) أى للقوم وهى أولى الخليفة اه شيخنا
(قوله لم يجز بلا تجديد) أى لاحتياجه للقيام واحتياجهم للعود وقضية التعليل انه لو انفرد بالركعة الاولى
واستخلفه الامام فى الثانية فانه يجوز وكذلك لو انفرد بثلاث ركعات واستخلفه فى الرابعة اه برمازى (قوله أيضا
لم يجز بلا تجديد) لعل محله اذا كان مخالفا لنظم صلاتهم كما هو الغالب فان كان موافقا كان استخلافه
فى الثانية أو الاخيرة منفردا فينبغى الجواز ثم رأيت فى شرح الروض ما وافقه حيث قال فلو اقتدى جماعة بمنفرد
فى الاخيرة ثم بطلت صلاته فاستخلفوا موافقا جاز لعدم المخالفة ويحمل كلامهم على غير هذا لانه الغالب اه سم
(قوله أمانى الجمعة) أى فى أولها تأمل (قوله لان فيه انشاء جمعة بعد أخرى) أى اذا نوى الخليفة الجمعة حين تقدم
اه شيخنا وعبرة حل قوله لان فيه انشاء جمعة بعد أخرى أى ان نوى الخليفة الجمعة لان الجمعة الاولى باقى
حكمها ولا تبطل ببطلان صلاة الامام فأحرام امام بها غيره معتقدها واضع ان كان فى الركعة الاولى وكذلك فى
الثانية حيث كان من أهل الجمعة وكتب أيضا أى ولو لم يعمل يجوز فيه التعدد لان محل ذلك عند الحاجة ولا حاجة
هناك استغناء عنه فلو كان غير المقتدى لا تلزمه الجمعة وتقدم نوايا غيره فان كان فى الاولى لم تصح صلاتهم
مطلقا طهر لعدم فوات الجمعة ولا جمعة لانهم لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء بهذا بتقديم
واحد منهم أوفى الثانية أنموها انتهت وعبرة الروض وشرحه فان استخلف فى الجمعة غير المقتدى بامامها بطلت
صلاته اذا لم يجز انشاء جمعة بعد أخرى ولا فعل الظهر الخ ثم قال واذا بطلت جمعة وظهرت اقيمت فغلا وظهر ان محله
اذا كان جاهلا بالحكم وبطلت صلاتهم ان اقتدوا به مع علمهم ببطلان صلاته نعم ان كان من لا تلزمه الجمعة ونوى
غيرها صححت صلاته وحيث صححت صلاته ولو نفلا واقتدوا به فان كان فى الاولى لم تصح ظهر العدم فوات الجمعة ولا
جمعة لانهم لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقديم واحد منهم أوفى الثانية أنموها
جمعة اه وقوله وانقلب نفلا قد يشكل اقتلاها فصلاح حيث كان متمكنا من الجمعة ولو باقتدائه بمن يستخلف
من المقتدين فلي تأمل وقوله وبطلت صلاته الخ تأمل كلامه يظهر لك أن بطلان صلاته ينحصر فيما اذا علم الحال
فان جهله انقلب نفلا كما صرح به فلم تبطل صلاته مطلقا فتأمل واعلم انهم قالوا ليس للمسبوقين فى الجمعة ان
يستخفوا من يتم بهم وعلاوه بانه لا تنشاء جمعة بعد أخرى قال فى شرح الروض وكانهم أرادوا بالانشاء ما يعين
الحقيقى والمجازى اذ ليس فيما اذا كان الخليفة منهم انشاء جمعة وانما فيه ما يشبهه صورة على ان بعضهم قال
بالجواز فى هذا ذلك اه قلت وبكل حال قضية التعليل الجواز ان كان الخليفة ممن لا تلزمه الجمعة ونوى الظهر وهو
تقديم ما تقدم فى غير المسبوقين اذا استخلفوا ممن لا تلزمه الجمعة فى الثانية ونوى غيرهما فلي تأمل والحاصل أن صحة
صلاة غير المقتدى المستخلف فى صورتين اذا كان لا تلزمه الجمعة وتقدم نوايا غيره لو اذا كان تلزمه الجمعة وكان
جاهلا بالحكم لكن تصح له فى هذه نفلا مطلقا وصحة اقتدائهم به فى صورتين فى الركعة الثانية دون الاولى وصحة
صلاته فى الصورة الثانية متشككة لانه من أهل الجمعة وهو متمكن من تحصيلها ولو بالاعتداء ممن يستخلفونه من
المقتدين فليجرد اه سم (قوله أو فعل الظهر قبل فوات الجمعة) أى وكان الخليفة ممن أهل الوجوب بدليل
قوله وذلك لا يجوز وأما ان لم يكن من أهل الوجوب فتصح صلاته التى هى الظهر وأما القوم فان كان استخلافه
فى أولاهم لم تصح صلاتهم مطلقا طهر العدم فوات الجمعة ولا جمعة لانهم لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم
عن الاقتداء به بتقديم واحد منهم أوفى الثانية أنموها اه حل (قوله ولا يرد المسبوق) أى لا يرد على قولنا
لان فيه انشاء جمعة بعد أخرى اه حل (قوله ودخل فى المقتدى) أى المذكور فى قوله مقتد به وقوله فيجوز
استخلافه الضمير راجع لمن فى قوله من لم يحضر وقوله لانه بالاعتداء الضمير فيه راجع لمن أيضا اه زى (قوله ثم ان

أوفى ثالثا رابعة فان
استخلف فى الثانية والاخرة
لم يجز بلا تجديد امانى
الجمعة فلا يجوز ذلك فيها لان
فيه انشاء جمعة بعد أخرى
أو فعل الظهر قبل فوات
الجمعة وذلك لا يجوز ولا يرد
المسبوق لانه تابع لا متبوع
ودخل فى المقتدى من لم
يحضر الخطبة ولا الركعة
الاولى فيجوز استخلافه لانه
بالاعتداء صار فى حكم
حاضرهما (ثم ان) كان
الخليفة فى الجمعة

أدرك (الاولى) هذا متعلق بقوله خلفه معتد به بالنسبة للجمعة والمراد بادراك الاول أن لا يدركه بعد تمام الركوع سواء أدركه في القيام ولو لم يركع معه أو في الركوع وان لم يدرك القيام معه هذا هو المراد من ادراك الاول في هذا المحل بخلاف ادراك الثانية على معتد البغوي الا متى فلا بد أن يكون من أولها إلى آخرها إذا علمت هذا علمت أنه لا تنافي بين قوله ثم ان أدرك الاول وقوله وان بطلت صلاة الامام فيه لولا في نظيره الا متى اه شيخنا وفي ع ش على مر ما تصومونه تعلم أنه ليس المراد بادراك الركعة مع الامام أن يكون معتد بها فيها كلها بل المدار على كونه اقتدى بالامام قبل فوات الركوع على المأموم بان اقتدى به في القيام وان بطلت صلاة الامام قبل ركوعه أو اقتدى به في الركوع وركع معهما وان بطلت صلاة الامام بعد ذلك اه (قوله وان بطلت صلاة الامام فيها) أي ولو قبل الركوع أو في نفس الركوع بان اقتدى به في القيام ثم بطلت صلاة الامام فيه أو اقتدى به في الركوع وأطمأن ثم بطلت صلاة الامام حينئذ اه حل فالغاية للتعميم أي سواء بطلت فيها أو فيما بعده وهكذا الغاية الثانية قهر قوله وان استخلف فيها أي سواء استخلف فيها كان استخلف في اعتدالها أو فيما بعدها تأمل (قوله أي وان لم يدرك الاول) صادق بادراك الثانية بتمامها بان استخلف في التشهد وبعبارة حل بان اقتدى به بعد الركوع كالاكتدال انتهت أي وان استخلف في السجود مثلا اه (قوله قتم لهم لاله) وظاهره أنه يشترط ان يكون زائدا على الاربعين والا فلا تصح جمعهم كإنبه عليه بعضهم وانما جازاه الاستخلاف في صورة فوت الجمعة عليه باستخلافه وان كان فيه فعل ظهر قبل فوت الجمعة لعذر بالاستخلاف بإشارة الامام فاه الرافي وقد يؤخذ منه انه اذا استخلفه القوم أو تقدم بنفسه لا يجوز ذلك لكن اطلاقهم يخالفه وهو الاصح ويوجه بان التقدم مطلوب في الجملة فيعذر به اه ش مر (قوله مع الامام) أي جنسه فيصدق بالاول والخليفة فهم ادركوا ركعة مع الامام أي أو قعودها متابعين له ويجوز ان يراد هنا بالامام الاول فقط ويكون مراده بالركعة أي ما يدرك به كما مر في قوله ثم ان أدرك الخليفة الاول تأمل اه شوري (قوله وهو لم يدركها معه) أي مع الامام أي مع جنسه أو المراد الاول بل المعنى المتقدم اه شوري (قوله كذا) أي التعويل على ادراك الركعة وعلمه ذكره الشيخان (قوله وقضيته) أي قضية كلام الشيخين حيث قال ان أدرك الاول تمت جمعهم والا قتم لهم لاله اه زى وقوله انه يتم اظهر اضعف اه ع ش (قوله وان أدرك مع ركوع الثانية وسجودها) أي بان اقتدى به في الثانية واستخلف في التشهد اه شيخنا (قوله لكن قال البغوي يتمها جعة) معتمد اه ع ش (قوله ويراعى المسبوق الخ) قد تشمل هذه العبارة ما لو قرأ الامام الفاتحة واستخلف شخصاً لم يقرأها من انه يجب عليهما ركع من غير قراءة وليس مراد ابل يجب عليه قراءة الفاتحة لاجل صحة صلاة نفسه وهو مع ذلك موافق لنظم صلاة امامه لان المراد بنظمها ان لا يخالفه فيما يؤدي الى خلل في صلاة القوم وهذا غلبة أمره انه طول القيام الذي خلف الامام فيه ووزل منزلته وهو لا يضروا لو كان الامام الاصل باقيا اه ع ش على مر (قوله أيضا ويراعى المسبوق الخ) أي حتى يفعل ما كان الامام يفعله وجوباً في الواجب ويندباً في المنسحب لانه التزام ترتيب صلاته باقتدائه به ولا يجب عليه التشهد اذا لا يزيد حاله على بقائه مع امامه بل ولا تعود أيضاً كما قاله الاسنوي اه ش مر وقوله حتما الخ أي في الجملة لا لا يخالف قوله ولا يجب عليه التشهد الخ وقوله بل ولا تعود أيضاً أي في الجلوس الاخير لتمكن القوم من مفارقتها بالنية والاتمام لانفسهم لكن هذا قد يشكل على قوله أولاً ويراعى المسبوق نظم الامام حتماً الا أن يقال تحتم المراعاة في الجملة فلا ينافي ما ذكر أو المراد تحتم المراعاة فيما يؤدي الى اختلال صلاتهم اه ع ش وبعبارة سم قوله ويراعى المسبوق نظم صلاة الامام أي يلزمه ذلك كما صرح به غيره كالعباب وأقول ينبغي ان يكون المراد يلزم مراعاة نظم الامام اجتناب ما يخل بنظم صلاتهم مما يمتنع عليهم لو كانوا منفردين ويتقضى بطلان صلاتهم كما لو استخلف من في الثانية في أولاهم فنقول بمتنع عليهما يجلس لتشهد الاول بعد هذه الثانية لانه يلزم منه ان يجلسوا لتشهد الاول بعد أولاهم وذلك ممتنع بمطل الصلاة بخلاف ما لو كان الخليفة

(أدرك) الركعة (الاولى)
وان بطلت صلاة الامام فيها
(تمت جمعهم) أي الخليفة
والمقتدين (والا) أي وان لم
يدرك الاول وان استخلف
فيها (قتم) الجمعة (لهم لاله)
لاتهم أدركوا ركعة كاملة
مع الامام وهو لم يدركها معه
فتمها ظهراً كذا ذكره
الشيخان وقضيته انه يتمها
ظهراً وان أدرك مع ركوع
الثانية وسجودها لكن قال
البغوي يتمها جعة لانه صلى
مع الامام ركعة (ويراعى
المسبوق)

موافقا لهم وأراد ترك التشهد الأول أو ترك القنوت لهم لا نقول بمتنع عليه ذلك ويلزمه الاتيان بالتشهد الأول والقنوت لانه لا يزيد على الامام لو كان باقيا والامام لو كان باقيا لم يلزمه الاتيان بالتشهد الأول والقنوت والخليفة انما يلزمه مراعاة نظم الامام وفاء بما كان على الامام لانه صار مقامه والامام لم يكن عليه الاتيان بالتشهد الأول والقنوت وعلى هذا فينبغي اذا أتمهم صلاتهم ان يجوز له بمجرد رفعه من السجود الثاني في اخر صلاتهم ان ينتصب قائما على يمينهم ليقار قوه أو ينتظروه ولا يجب عليه ان يجلس بهم للتشهد لانه لا يلزم من قيامه مخالفة في صلاتهم لانه صار حكمهم بين الجلوس فلا يضرهم قيامه فليتأمل هذا والانتظار مشكل لانهم لم يوافقوه في الجلوس لعدم جلوسه انتهت وفي ق ل على الجلال والمراعاة مندوبة في المندوب للامام الاصل من الاقوال والافعال ومنها سجود السهو وان حصل السهو قبل اقتدائه واذا وجد بهم وانتظروه بعده فينبغي ان لا يعيدوه معه أيضا لو فعله في آخر صلاة نفسه فمتمتع عليهم موافقته فيه على الوجه وكذا امراته مندوبة في الواجب من الاقوال وانما تجب في الواجب من الافعال فقط قاله شيخنا واعتمد من تناقض يعرفه الواقف عليه (قوله الخليفة) بدل أو عطف وجوباً بقدر الواجب وفي شرح شيخنا الرمي تناقض يعرفه الواقف عليه (قوله الخليفة) بدل أو عطف بيان (قوله نظم صلاة الامام) أي وان خالف نظم صلاة نفسه اه شيخنا (قوله فيقنت لهم) يظهر أن هذا القنوت ليس بعبادة في حق الخليفة فلا يسجد لتركه ولا القوم لترك الخليفة له اذا أتوا به ويحتمل خلافه فليجرر اه شورى وعبرة ع ش على مر فلور ترك القنوت لم يسجد هو ولا المؤمن به بتركه اه سم على ج بالمعنى وقوله لم يسجد هو أي لعدم حصول خلل في صلاته وقوله ولا المؤمنون به أي لانه محمول على الامام انتهت (قوله أيضا فيقنت لهم في الصبح) أي وان كان يصلي هو الصبح وحيتئذ يحتمل ان لا يسجد هو لسهو لانه مأمور بتركه فكيف يؤمر بحجبه ويحتمل ان يسجد لانه تركه لعذر وهو لا يمتنع بحجبه كلوصلي الصبح خلفه حتى ولم يتمكن منه اه حل (قوله ويتشهد) أي جالساً ويسجد بهم لسهو الامام الحاصل قبل اقتدائه وبعده اه ش م ولا يقال من لازم التشهد الجلوس فلا حاجة لذكر الجلوس حيث لا نقول مراده ان التشهد منه مطلوب حال جلوسه لانه يجلس من غير ان يأتي بالتشهد ويكتفي في مراعاة النظم بالجلوس أي ويتشهد في حال جلوسه فليتأمل اه شورى وفي ع ش على م ر مانعه قوله وتشهد جالساً أي يجلس للتشهد وجوباً أي بقدر ما يسع أقل التشهد والصلاة كما هو ظاهر وقال ج ندبوا هو موافق لقول المصنف ويراعى المسبوق الخ لكن سيأتي في الشرح ما يخالفه في قوله ولا يجب على الخليفة الخ وما قاله ج ظاهر اه (قوله أشار اليهم) أي عند قيامه اه ش م ر أي أشار اليهم ندباً اه ج اه ع ش عليه (قوله وانتظارهم أفضل) أي حيث أمنوا خروج الوقت فان خافوا فرفته وجبت المفارقة اه حلبي (قوله وهو الصبح) معتمد اه ع ش (قوله وعليه فبراقب القوم بعد الركعة) قال شيخنا وليس في هذا تقليد في عدد الركعات كما لا يخفى قال ثم ما ذكر واضح في الجمعة أما في الرباعية فبها قصد ان هذا المصباح هو اقيام وقعد يتشهد ثم قام فان قاموا معه علم انها ثابتهم اه حل (قوله بعد الركعة) أي التي وقع فيها الاستخلاف (قوله فان هموا بالقيام) في المختار اه الم الحزن والجمع المهموم وأهمه الامر أطلقه وحزنه يقال هم لها هم لها المهم الامر الشديد وهمه المرض اذا به وبابه ردوا الاهتمام اغتمام واهتم به بامر هو الهمة واحدة المهم يقال فلان بعيد الهمة بكسر هاء وقتلها وهم بالشيء اراده وبابه رد اه (قوله عدم الجواز) ضعيف اه ع ش (قوله الجواز عن أبي علي) معتمد اه وهو أبو علي الحسين بن شعيب السنجي تفرغ على القفال المتوفى سنة تسبع وعشرين وقل سنة ثلاثين وقل سنة ثمانين وثلاثين وأربعين ما توفد من بجانب أستاذه القفال والسنجي بكسر السين المهملة بعد هاتون ساكنة ثم جيم نسبة الى سنج قرية من قرى مرو اه برملوى (قوله ومن تخلف لعذر الخ) شروع في مسئلة الزجعة قال م

الخليفة (نظم) صلاة (الامام) فيقنت لهم في الصبح ويتشهد جالساً فاذا تشهد أشار اليهم بما يفهمهم فراغ صلاتهم (وانتظارهم) له ليسلوا معه (أفضل) من مفارقتهم له وان جازت بلا كراهة فذكر الافضل من زيادتي وصرح بها في المجموع واستخلاف المسبوق جاز وان لم يعرف نظم صلاة الامام كما صح في التحقيق وقوله ابن المنذر كما في المجموع عن نص الشافعي قال في المهمات وهو الصبح وعليه فبراقب القوم بعد الركعة فان هموا بالقيام قام والاقصد لكن الذي في الروضة فيما اذا لم يعرف نظمها ان أرجح القولين دليلاً لعدم الجواز في المجموع انه اقيسهما مع قوله فيهما الجواز عن أبي علي السنجي (ومن تخلف لعذر) في جمعه أو غيرها

في شرحه والزجة لا تختص بالجمعة بل تجرى في سائر الصلوات وذكر المصنف ككثير لها هنا لان الزحام في الجمعة
أغلب ولان تغاربها متشعبة مشكلة لكونها لا تدرك الا ركعة منتظمة أو ملققة على ما يأتي ولهذا قال الامام
ايس في الزمان من يحيط بأطرافها اه وأجيب بان كلامه مفروض في الكلام فيها قبل تدوينها وتخصيصها
اه برماوي (قوله كزحونسيان) أي ومريض ويطأ حركة اه ج (قوله أونسيان) أي للمجود أو كونه
في الصلاة اه ش مر (قوله في ركعة أولى) اما المرحوم في الركعة الثانية من الجمعة فيسجد معني تمكن
قبل السلام أو بعده نعم لو كان مسبوقا لحقه في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام وسجد المجدين أدرك
الجمعة والا فلا كما يعلم مما سيأتي اه شرح م ر وفي سم مانصه قوله في أولى جمعة أقول ظاهره ان وجوب
انتظار التمكن وامتناع الاعماء لا يختص بالركعة الاولى فالوجه ان يقال ان التقيد به موافق قوله السابق في
ركعة أولى ولان جميع التفاصيل لا تبيّن لا تأتي الا في ركعة الثانية كما قاله في الروض وشرحه اما من أدرك معه
الاولى وزحم عن السجود في الثانية فيتدارك ما فات قبل السلام وبعده بحسب امكانه ويتم جمعة فان كان
مسبوقا بالاولى بان لحقه في الثانية وزحم فيها ولم يتدارك السجود قبل السلام من الامام فاتم بالجمعة لانه لم يدرك
مع ركعة انتهت (قوله فامكنه السجود على شيء) أي لكون الساجد على مرتفع والمجود عليه في هذه شرح
م ر وقوله من انسان أو غيره كجهنم وقوله لزمه أي وان لم يرض الانسان ولم يأذن صاحب البهيمه للحاجة مع أن
الامر فيه يسيرة له في المطلب وكذا ابن الاستاذ والزر كشي احتمال بين ان يكون ممن يتم العدة فيجب ومن لا
فلا والذي يتجه انه لا فرق لان كلامهم اتلزمه الجمعة فلزمه السعي في تحصيلها ككراء الركوب بل أولى اه
اياب اه شورى (قوله بتنكيس) اما اذا لم يمكنه السجود بهيئة التنكيس فانه لا يجوز عند الجمهور اه
اياب اه شورى (قوله من انسان أو غيره) شامل لمناع الغير وان لم يأذن كالاستناد الى حائطه نعم لو كان
الذي يسجد على ظهره من عظماء الدنيا ويغلب على الظن عدم رضاه بذلك وربما ينشأ منه شر اتجه عدم
الزوم اه ع-يرة اه سم وأقول قد يتجه الحرمة اه ع ش على م ر (قوله لزمه) أي السجود
ومع هذا فاذا تلف شيء بالسجود عليه ضمنه الساجد ولا يدخل بذلك تحت يده فلو كان السجود عليه صيدا
وضاع لا يضمنه المصلي لانه لم يدخل في يده اه ع ش على م ر (قوله قال اذا اشتد الزحام) أي ولا يوجد
له مخالف فهو من قبيل الاجماع السكوتي اه ج (قوله فليتنظر) أي في الاعتدال ويغفر تطويله للضرورة
فان لم يعلم الزجة حتى وصل الارض انتظر في الحالة التي هو عليها ويغفر هذا القعود للضرورة اه شيخنا
وعبارة ع ش على م ر قال ج ويجب ان يكون الانتظار في الاعتدال ولا يضرتطويله لعذره وقضيته
انه لو أمكنه الانتظار بالساجد بعد الاعتدال لم يجزله وعليه يفرق بينهما بان الاعتدال محسوب له فلزمه البقاء فيه
بخلاف ذلك الجلوس وكان كلاجني عما هو فيه نعم ان لم تكن طرأت الزجة الا بعد ان جلس فينبغي انتظاره
حيث فيه لانه أقل حركة من عوده للاعتدال اه وظاهر قوله لانه أقل حركة الخ جواز العود ولو قيل بعدم
جوازه لم يكن بعيدا لان عوده لحل الاعتدال فعل أجني لا حاجة اليه انتهت (قوله ولو في جمعة) أي في ثانيها
بدليل قوله وجوباً في أولها اه شيخنا وعبارة الشورى قوله ولو في جمعة أي في ثانيها كما هو صريح صنيعه
لكنه خلاف المقسم في كلامه فانه جعل فرض المسئلة في الركعة الاولى الا ان يقال الغاية بقطع النظر عن
النهاية فليأمل * (تنبيه) * قال في العباب لم يمنع المأموم من جمعة عن ركوع أولى الجمعة حتى ركع الامام
النهاية تابعه وخسبت له غير ملققة وسقطت الاولى فيتمها جمعة اه قال الشيخ وقوله غير ملققة فيه نظر فان قيام
الاولى وقراءتها محسوبان بدليل انه لا يجب اعادة القراءة فكيف لا تكون ملققة اه قديقال ان مراده
التلفيق من ركوع الاولى وسجود الثانية الواقع في كلامهم فليأمل لكاتبه انتهت (قوله على ما بحثه الامام)
راجع لقوله وجوباً في أولها وينبني على الوجوب انه لا تجوز له نية المخارقة بعبارة الروض وشرحه واذ لم يمكنه

كزحونسيان (عن مجوده)
على أرض أو نحوها مع
لامام في ركعة أولى (فامكنه)
المجود بتنكيس وطمأنينة
(على شيء) من انسان أو غيره
(لزمه) أي السجود لم يمكنه
امنه وقد روى البيهقي باسناد
صحيح عن عمر رضى الله عنه
قال اذا اشتد الزحام فليسجد
أحدكم على ظهر أخيه
وتعبرى بعذرو شي أهم من
تعبير الاصل بالزجة والنسيان
وعلى انسان (والا) أي وان
لم يمكنه السجود المذكور على
شيء مع الامام (فليتنظر)
تمكنه منه تدبوا وفي جمعة
وجوباً في أولها على
ما بحثه الامام وأقره عليه
الشيخان وهو قوي معنى ولا
يؤتى به لقدرته عليه ويسن
للامام مطالعة القراءة ليذكره
والمعذر

ذلك لم تجزله المفارقة لان الخروج من الجمعة قصد مع توقع ادراكها لوجهه كذا نقله الشيخان عن الامام وأقرأه وهو بحثه حكى وجهها وأما من قوله ومنقول غيره كالصيدلاني والقاضي والحوارزمي والبقوي فالجواز للعذر وقوله القاضي عن نص الشافعي نبيه على ذلك في المهمة ان انتهت (قوله فان تمكن منه قبل ركوع امامه الخ) هذا مرتب على قوله فليتنظر أي فاذا انتظر يكون له سالتان اما ان يتمكن قبل ركوع الامام أو فيه وفي الاولى أربعة أحوال مرتبة على قوله مسجد أي ثم بعد السجود اما ان يجده قائماً أو راكعاً أو بعد الركوع وقبل السلام أو بعد مسلم وكلها في كلامه اه شيخنا (قوله قبل ركوع امامه) أي قبل شروعه فيه اه شرح م ر وفي ق ل على الجلال قوله قبل ركوع امامه أي قبل شروعه في ركوع الركعة الثانية مسجد على نظم صلاة نفسه كذا هو صريح كلام المصنف والوجه اعتبار اتصافه في الركعة الثانية فتى انتصب الامام فيها واقفه المأموم وجوباً فيه ولا يجري على نظم نفسه فراجع اه (قوله فيقرأ في الاولى قراءة مسبوق) فاذا ركع امامه في الصورة الاولى قبل ان يتم الفاتحة ركع معه وقوله الا ان يدرك قراءة الفاتحة أي زمنا يسع قراءتها فيتمها وقوله ويركع في الثاني بحيث يدرك الركعة ان اطمان يقيناً قبل ارتفاع امامه عن أقل الركوع خلافاً لان العماد حيث قال ظاهر كلامهم انه يدرك الركعة الثانية بهذا الركوع وان لم يطمئن مع الامام فيه بخلاف المسبوق فانها متابعة في حال القدوة فلا يضر سبق الامام المأموم بالطمأنينة اه حل ومثله شرح م ر (قوله مسجد) أي مقتصر على الواجب في السجدين والجلسة كذا في المجموع عن الامام وانظر ما ذا يترتب على مخالفة هذا الواجب هل هو بطلان الصلاة أو لا ثم ان عدم حسابان الركوع أو التخلّف بشدته كما مر فيملاوا شغل المسبوق بسنة فاجزى اه شورى (قوله فان وجدته سلم) عبارة الروض وشرحه فان سلم الامام قبل تمام سجود فاتته الجمعة لانه لم تتم له ركعة قبل سلام الامام فيتمها طهر بخلاف ما اذا رفع رأسه من السجود فسلم الامام فيتمها جمعة انتهت ومثله شرح م ر وقوله فسلم الامام أي شرع في السلام بخلاف ما لو رفع مقارناته فلا يدرك الجمعة لانه لم يدرك ركعة قبل سلام امامه ويحتمل وهو الاقرب ادراكها لان القدوة انما تنقطع باليم من عليكم ثم رأيت سم على المنهج نقل هذا الثاني عن م ر وفي كلام ج انه لو قارن رفع رأسه اليهم من عليكم انها قنونه وهو محتمل اه ع ش على م ر وبارحة ل قوله فوجدته سلم أي تم سلامه قبل فراغه من السجود فالمعية لا تضر انتهت (قوله أو تمكن فيه) معطوف على قوله فان تمكن قبل ركوع امامه والتمكن في الركوع ليس قسداً بل مثله ما اذا لم يتمكن أصلاً حتى ركع الامام فيركع معه لانه لو لم يركع معه بصير مختلفاً كثيراً من ثلاثة أركان طويلة اه شيخنا وعبارة الروض وان ركع الامام في الثانية قبل سجوده فلا يبدل بركع معه انتهت فلم يقصد فيها بالتمكن في ركوع الامام (قوله فاي ركع معه) هل ذلك على الفور بحيث لو تأخر بطلت أو ما لم يرفع وهل يشترط ان يطمئن معه أم لا قال السبكي لم أر في ذلك تصريحاً وعبارة الحارثي الصغير تدل على جواز التأخير الى آخر الركوع اه عميرة اه سم وكتب أيضاً قوله فاي ركع معه انظر لو تخلف عن الركوع معه هل يكون كثيراً المعذور ولا تبطل الا بالتخلف بركنين وإذا اعتدل الامام هل يجب عليه تدارك الركوع أولاً لانه كان للموافقة وقد فاتت الوجه الوجوب حرره اه (فرع) * لو لم يتمكن من السجود حتى مسجد الامام في الثانية تابعه بخلاف لو زحم عن الركوع حتى ركع الامام في الثانية فرجع قال الاكثرون يعتدله بالركعة الثانية وتسقط الاولى قال الامام السبكي رحمه الله تعالى واعلم انه في هذه المسئلة حصل سبق بالركوع والسجدين وهي ثلاثة أركان طويلة فلما قام الامام اجتمع مع المأموم فيه فيجب عليه المتابعة فلا ولم يركع معه ولم ينو المفارقة تعين القول بالبطلان اه اه (قوله ويحسب ركوعه الاول) يمكن أن يكون من فوائد حسابان ركوعه الاول والتلفيق انه لو بان خلل في الثاني لم يؤثر في الاول في الاول فهل يحسب الثاني أو لا فتلوه الركعة فيه تقرر ولعل المتجه الاول اه سم اه شورى (قوله ملحقته من ركوع الاول)

(فان تمكن) منه (قبل ركوع امامه) في الثانية (مسجد فان وجدته) بعد سجوده (قائماً أو راكعاً) فكمسبوق (فيقرأ في الاولى) قراءة مسبوق الا ان يدرك قراءة الفاتحة فيتمها ويركع في الثانية لانه لم يدرك محل القراءة (والا) بان وجدته فرغ من ركوعه (واقفه) فيها هو فيه (ثم صلى ركعة بعده) لغوتها كمسبوق (فان وجدته) قد (سلم فاتته الجمعة) فيتمها طهر (أو تمكن فيه) أي في ركوع امامه في الثانية (فليركع معه ويحسب) له (ركوعه الاول) لانه أتى به وقت الاعتداد بالركوع والثاني أتى به للمتابعة (فركنه ملحقته) من ركوع الاول وسجود الثانية (فان) لم يركع معه بل (مسجد على ترتيب) صلاة (نفسه علماً علماً) بان واجبه الركوع

أي وقياها وقراءتها واعتدالها وقوله وسجود الثانية أي والجلوس بين السجدين والسجود مفرد مضاف فيم
 السجودين اه شيخنا ح ف (قوله بطلت صلاته) أي بمجرد هويته السجود لانه شروع في البطل اه
 برماوى (قوله والموافق لما) أي من ان اليأس في حق غير العذر لا يحصل الا بالسلام اه حل (قوله
 أوجها) أي ولو كان علميا مخالفا لما لانه مما يخفى اه حل ومثله شرح مر (قوله ولا يحسب سجوده
 المذكور) وإذا تدكر وتعلم بعد هذا السجود فان أدرك الامام في الركوع بان طوله الامام لم يتابعه فان
 تابعه فكلوا لم يسجد وان أدركه في السجود مجده معه وحسب وتكون ركعتي ملة فتدرك بها الجمعة أو في
 التشهد تابعه وسجد بعد سلامه ولا جمعة لانه لم يدرك مع الامام ركعة فيتمها طهرا ككل وجده فسلم اه
 شرح الروض (قوله فاذا سجد ثانيا) أي بان قام وقرأ أو ركع واعتدل وسجد سجدتين وليس المراد انه أتى
 بالسجدتين من غير قيام وركوع الا اذا وجد الامام في السجود فيسجد معه كما أشار اليه بقوله ولو منفردا اه
 زى اه ع ش أي قول الشارح ولو منفردا أي عن المتابعة الحسية والافهوت مقتد حكا أي سواء كل منفردا
 وصورته أن يقوم ويقرأ إلى آخر ما تقدم أو مقتديا أي حسابا بصادف سجوده الذي فعله ثانيا سجود الامام
 فيحسبه في صورتين اه شيخنا وقال ج فاذا سجد ثانيا بان استمر على ترتيب نفسه جهلا أو سهوا فصرغ
 من السجدين ثم قام وركع واعتدل وسجد أول يسمر بان تدكر أو علم والامام في التشهد حال قيامه من سجوده
 فسجد سجدتين قبل سلام الامام اه سل (قوله حسب هذا السجود) أي الثاني وان فعله حال جلوس
 الامام للتشهد أو حال ركوعه واعتداله على المعتمد اه برماوى (قوله وكلمته الركعة) أي وتكون ملة ملة
 من ركوع الاول وهذا السجود الثانية الذي فعله في الثاني كفى ع ش على مر فتلخص ان الركعة تقع ملة ملة
 في هذه الصورة وفي الصورة التي ذكرها سابقا بقوله فركعتي ملة ملة وفي صورتين التين ذكرهما في الروض
 وشرحه وهما اذا تدكر أو تعلم بعد سجوده سهوا أو جهلا ووجد الامام راكعا أو ساجدا كما تقدم (قوله
 قبل سلام الامام) أي تمام السلام كما جرى عليه شيخنا لا الشروع فيه كالمذهب اليه ج اه شوبرى (قوله
 أدرك الجمعة) أي وان اشتملت هذه الركعة على قصتين أحدهما بالتقصير والثاني بالقعدة الحكيمة اذ لم يتابع
 الامام في موضع ركعته متابعة حسية وانما سجد متخلفا عنه غير اتماما لحقائه في الحكم بالاعتداء الحقيقي لعذره
 بخلاف ما اذا أكلنا بعد سلامه فلا يدرك بها الجمعة لما اه شرح مر (قوله أيضا أدرك الجمعة) الا وضع ان
 يقول أدرك الركعة كافي المنهاج لانه يلزم ركعة بعده اه شيخنا (قوله وفيه بحث لرافعي) وحاصل بحثه انه
 لا فرق بين سجوده أو لا وثانيا لانه في كل معذور فحسبان الثاني دون الاول تحكم اه شيخنا وقوله ذكرته مع
 جوابه في شرح البهجة وغيره كشرح الروض قال في الشرحين وفيه اشكال لاننا امره بالمتابعة بكل حال فكما
 لا يحسبه السجود والامام راكع لان فرضه المتابعة وجب ان لا يحسبه والامام في ذكره بعد الركوع قال وهذا
 مفهوم كلام أكثرهم وقوله في المجموع عن الجمهور قال السبكي ذلك أن تقول انما يحسبه السجود والامام
 راكع لانه يمكنه بعد ذلك ان يأتي به متابع فلا تغونه الركعة بخلاف ما بعده فلو لم يحسبه فأنته الركعة ولا يسلم
 وجوب المتابعة في هذه وانما يجب فيها اذا أتى به مع الامام الركعة اه قال بصورة المسئلة ان يستمر سهوا أو
 جهلا الى آتيانه بالسجود الثاني والافعلي المفهوم من كلام الاكثر يجب متابعة الامام فيما هو فيه واما على ما في
 المنهاج تبع المحرر فلا يجب متابعة الامام فيما هو فيه حتى لو فرغ من السجود الاول ووجد الامام في التشهد فله
 ان يسجد سجدتين تكمله للركعة الاولى كما ذكره ج اه زى بحرفه وموافق المنهاج هو المعتمد كافي شرح مر اه
 شيخنا والله أعلم وفي قل على الجلال قوله حسب هذا السجود أي الثاني وان فعله حال جلوس الامام للتشهد أو
 حال ركوعه واعتداله على المعتمد كما تقدم وانما يحسبه للاعتداد بالهوى لانه لاحق للامام بخلاف هويته الاول
 مخالفة للامام القائم في الثانية فالتى السجود المرتب عليه كالقيام والركوع بعده لان صورة المسئلة انه سجد

(بطلت صلاته) قبل زنه التحريم
 بالجمعة ان أمكنه ادراك
 الامام في الركوع كذا في
 الروضة كآملها والموافق
 لما مر مالم يسلم الامام (والا)
 بان سجد على ترتيب نفسه
 فليس كذلك أوجها له (فلا)
 تبطل لعذره (و) لكن
 لا يحسب سجوده (المذكور)
 لما لفتبه الامام (فان سجد
 ثانيا) ولو منفردا (حسب)
 هذا السجود وكلمته الركعة
 (فان كل) هذا السجود
 (قبل سلام الامام أدرك
 الجمعة) والا فلا وفيه بحث
 لرافعي ذكرته مع جوابه
 في شرح البهجة وغيره

أولاً ثم قام وقرا وسجد ثانياً فان تذكر أو علم حال قيامه في الثانية وجب عليه الهوى للمتابعة بلار كوع وان أدرك مع الامام السجدة أو الثانية سجده هو ثانية حال جلوس الامام لعدم الفحش وتمت ركعتهم وان أدركه في جلوسه بعد فراغ سجديته ففي شرح شيخنا انه يسجد سجديته أيضاً لاذكر وتم له الجمعة بذلك كما مر آتفاً وخالفه شيخنا فقال لا يسجد الا بعد سلام الامام وقوته الجمعة اهـ

* (باب صلاة الخوف) *

وما يذكر معها أي من حكم خوف فوت الحج ومن اللباس وما يذكر معه اهـ ع ش (قوله صلاة الخوف أنواع) والصلاة التي تؤدي في الخوف هي الغرض والنفل المؤقت الذي تشرع فيه الجماعة يفعلان في الخوف في الأنواع الأربعة وأما النفل المؤقت الذي لا تشرع فيه الجماعة فلا يفعل الا بالنوع الرابع وأما النفل المطلق فلا يفعل في الخوف أصلاً وأما ذو السبب فلا يفعل منه الا الكسوف والخسوف في النوع الرابع فقط دون بقية الأنواع ودون الاستسقاء فلا يفعل في الخوف أصلاً لانه لا يفوت وأما الفائتة فان كانت بعد فلا تصلى في الخوف الا ان خيف فوتها بالموت وأما الفائتة بغير عذر فتفعل في الخوف لانها وان كانت لا تفوت لكن كتملأ كان مأموراً بالمبادرة الى فعلها مسارعاً للتخلص من الأثم رخص له في فعلها في الخوف اهـ ع ش على مر ملخصا لكن قوله الا ان خيف فوتها بالموت وقوله وأما الفائتة بغير عذر الخ لم يبين فيه كيفية فعل الفائتة هل تفعل في الأنواع الأربعة أو في بعضها تأمل (قوله من حيث انه يحتمل في الصلاة فيه الخ) هذا بالنظر لمجموع الأنواع الأربعة لا لكل واحد على حدته اذ النوع الثاني ليس فيه شيء لا يحتمل في الامن كما لا يخفى تأمل وهي من خصائص هذه الامة وشرعت صلاة الخوف في غزوة ذات الرقاع سنة أربع أو خمس وقيل بينهما ولم يقع فيها قتال بل خوف وغلبة اهـ برماوى وكانت قبل غزوة الخندق ولم تفعل فيه لفقده شرطها قال شيخنا وهذه الأنواع موزعة على احوال العدو فلا يجوز فعل نوع منها في غير حالته الا ان جاز في الامن اهـ قل على الجلال (قوله أنواع أربعة) لانه ان اشتد الخوف فالرابع أو لا العدو في جهة القبلة فالاول أو في غير هاتين الاخران اهـ شرح مر (قوله ذكر الشافعي رابعاً) أي دون غير من بقية الاعتقالات وهذا وحكمة التخصيص بالرابع دون بقية الأنواع اهـ ع ش وقرره شيخنا أيضاً ومقتضاه ان الأئمة الثلاثة لم يقولوا بالنوع الرابع وهو عجيب مع ورود الآية الصريحة بحقه ثم سألت العارفين من المالكية والحنفية عن كيفية صلاة شدة الخوف عندهم فأخبروني بأنه يصلى كل كيف أمكنه لكن فرادى لاجتماعه على هذا الا يصح قول ع ش دون غيره من بقية الأئمة ويمكن ان يجاب بأن الذي انفرد به الشافعي هو القول بجواز الجماعة وصحتها وهذا قد انفرد به كما علمت من الاصل صلاة شدة الخوف يقول بها غيره لكن فرادى لاجتماعه كما تقررت تأمل وفي الرشيدى على مر مانصة قوله ذكر الشافعي رابعاً أي اضافته في الذكر لما اختاره مما نقل عن قوله صلى الله عليه وسلم في الاخبار أي وان لم يكن فعله اهـ (قوله واختار بقيتها الخ) في حج مانصة هذا الاختيار مشكل لان أحاديث ما عدا تلك الثلاثة عذري في مخالفتها مع صحتها وان كثرة تغييرها وكيف تكون هذه الكثرة التي مع فعلها عنه صلى الله عليه وسلم من غير مانع لها مقتضية للابطال ولو جعلت مقتضية للمفوضة لية لا تجوز وقد صح عنه ما يشبهه غيره من قوله اذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي الخاطئة فتأمل انه انتهى ويؤخف منه كالشرح أن من تتبع الاحاديث الصحيحة وعرف كيفية من الكيفيات الست عشرة جاز له صلاتها بتلك الكيفية فهو وظاهر لكن قل عن مر خلافه وفيه وقفوا الاقرب ما قلناه اهـ ع ش على مر وفي الشورى مانصة قوله واختار بقيتها الخ ان كان في كلام الشافعي رضى الله عنه ما يقتضى منع غير هذه الأربعة فشكل لقوله اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح بغير الأربعة والافتيين حل ذلك على ان غيرهما فضول بالنسبة لهذه الأربعة لما في الغير من كثرة الاعمال فليجوز كذا أشار اليه شيخنا وكتب على قوله فشكل بقوله الخ يحل الاشكال بأن محله اذا تردد في الحكم وعطف على صحة الحديث والا فلا يكون مذهبه وان صح والافكم أحاديث

* (باب) في صلاة الخوف
وما يذكر معها *
والاصل فيها مع ما يأتي آية
واذا كنت فيهم فأقتلهم
الصلاة (صلاة الخوف) أي
كيفيتها من حيث انه يحتمل
في الصلاة فيه ما لا يحتمل فيها
في غيره (أنواع) أربع ذكر
الشافعي رابعاً وجاعبه القرآن
واختار بقيتها

صحت وليست بذهب فتأمل اه وفي الرشدي على مر مائه واختار الشافعي الح والظاهر ان معنى اختيار الشافعي هذه الانواع الثلاثة انه قصر كلامه عليها وبين احكامها ولم يتعرض للكلام على غيرها الا لبطالته عنده لانه صحيح الحديث بل لقوله ما فيها من المبطلات ولا غنى بها عن الباقيات لان العبد ولا يتخلو عن حاله لانه اما ان يكون في جهة القبلة ولا سائر او لا يكون فان كان الاول فصلاة عسقلان كافية فيسعدان كان الثاني فصلاة بطن نخل وذات الرفاع ويجوز ان تكون احاديثها لم تنقل للشافعي اذ ذلك من طرق صحيحة فكم من احاديث لم تستقر صحتها الا بعد عصر الشافعي والاحاديث اذ ذلك انما كانت تتلقى من اقواء الرواة لا من الكتب ومن ثم قال رضي الله تعالى عنه اذ اصح الحديث فهو مذهبي خشي ان تستقر صحة حديث علي خلاف حكم ذهب اليه كيف والامام احمد وهو متأخر عن الشافعي يقول لا أعلم في هذا الباب حديثا صحيحا اه مع ان الامام احمد صاحب الباع الاطول في علم الحديث كما يعلم ذلك من له أدنى ممارسة بذلك العلم وبذلك يسقط قول بعضهم ان احاديثها صحيحة لا عذر لشافعي فيها ووجه سقوطه انه لا يلزم من صحتها في نفسها وصولها اليه بطرق صحيحة ويحتمل انه اطعم فيها دلي قاذح فهذه ثلاثة اجوبة كل واحد منها على حدته كلف في هذا التشنيع على عالم قر يش من ملا طبايق الارض علم ارضي الله عنه ورضي عنه بما فتح الله به على اضعف عباده فتأمل اه بالحرف ثم رأيت ايضا ما مش القسطلاني عاصمه * (قائدة) * قال الامام السبكي عن الشافعي انه قال اذ اصح الحديث فهو مذهبي وروى بالفاظ مختلفة منها اذ اصح عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث وظلت انا قولا فان اراجع عن قولي وقد سئل الامام ابن خزيمة هل تعرف سنة في الحلال والحرام لم يردعها الشافعي كتابه قال لا وقال ابن الصلاح وتبعه النووي في خطبة شرح المذهب فقال انما هذا يعني كلام الشافعي فيمن له رتبة الاجتهاد وشرطه ان يغلب على الظن ان الشافعي لم يقف على هذا الحديث أو لم يعلم صحته وهذا انما يكون بعدم مطالعة كتب الشافعي كلها ونحوها من كتب اصحابه الا تخذين عنه وما أشبهها وهذا شرط صعب قل من يتصف به وانما شرط ما ذكرناه لان الشافعي رضي الله تعالى عنه ترك العمل بظواهر احاديث كثيرة رآها ولكن قام الدليل على طعن فيها أو نخبها أو تخصيصها أو تأويلها أو نحو ذلك وهذا الذي قاله يعني ابن الصلاح والنووي مبين لصعوبة المقام ومع ذلك ينبغي الحرص عليه وطلبه اه باختصار (قوله من ستة عشر نوعا) متعلق بكل من رابعها وما بعده من البقية فلا يرد ان العبارة تقتضي انها سبعة عشر ومنشؤ هذا القيل تعلق الطرف بقوله واختار بقيتها فقط وليس كذلك لما علمت انه متعلق به بقوله ذكر الشافعي رابعها اه شيخنا وفي ع ش مائه يفهم من كلام الشرح انها سبعة عشر نوعا وهو مخالف لقول مرق وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعا اه وفي الاجهوري على التحرير مائه قوله وجاء به القرآن أي ولم يرد في الاخبار فهي سبعة عشر اه وفي القسطلاني على البخاري مائه وقد جاءت كيفيتها سبعة عشر نوعا لكن يمكن بداخلها ومن ثم قال في زاد المعاد أصولها ست صفات وبلغها بعضهم وهؤلاء كلار أو الاختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهها من فعله صلى الله عليه وسلم وانما هو اختلاف الرواة قال في فتح الباري وهو المتمد اه بحروفه (قوله مذ كورة في الاخبار) عبارة شيخنا وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعا اختار الشافعي منها الانواع الاربعة الاربعة اه وهذا يقيدان الرابع في السنن وما هنا هو الموافق لابن شهاب اه حل وفي قل على الجلال اختار الشافعي رضي الله عنه الثلاثة الاول منها من ستة عشر نوعا وردت في الاحاديث واختار الرابع من القرآن ولم يرد به السنة خلافا لما في شرح شيخنا اه (قوله الاول صلاة عسقلان) ولا يشترط لها ضيق الوقت بل فعل أوله اه حل وكانت غزوة عسقلان مع بني الحنظلة سنة ست من الهجرة اه من القسطلاني على البخاري وقول الشرح يضم العيين أي مع منع الصرف للعلية وزيادة الالف والنون كعثمان وفي المصباح وعسقلان موضع بين مكة والمدينة وقد كر وتوثقوي يسمى في زمانه مدرج عثمان وبينه وبين مكة مرحلتان أو نحو ثلاث مراحل وفونه زائدة اه وفيه

من ستة عشر نوعا مذكورة
في الاخبار وبعضها في القرآن
لاول (صلاة عسقلان) يضم
العين قرية على مرحلتين
من مكة بقرب خليص سميت
بذلك

قوله وبلغها بعضهم هكذا
بالنسخ التي بأيدينا ولعل
فيها سقطا اه

أيضا عسفه عسفان باب ضرب يأخذ بثوبة اه (قوله لعسف السيف فيها) قسره الاسرى بتسلطها عليها
 اه عميرة اه سم أي حتى اذهبت أثرها وتعرف الآن بغيرتها اه برماوى (قوله وهى والعدو الخ) هى مبتدأ
 وقوله ان يصلى خبر وما بينهما أحوال اه شيخنا وهذه شروط الجواز اه رى فبدونها تحرم ولا تصح كما يفيد
 قول عميرة على ما نقله عن سم ان محل سنتها أو صحتها على ما قبل اذا كان فى المسلمين كثرة وكما يفيد قوله على
 ج ينبغي ان المراد بالجواز الحل والصحة أيضا لان فيها تغيير لمبطل فى حال الامن وهو الخلف بالسجدة والجلوس
 بينهما اه لكن بشكل كون الكثرة شرطا للصحة هنا على كونها شرطا للتدب فيما يأتى اه له على ج وقوله
 فيما يأتى أى فى صلاة ذات الرقاع وستأتى الإشارة للفرق فى قول الشرح وتفاوت صلاة عسفان بجوازها فى الامن
 لغير الفرق الثانية الخ انتهى ع ش على مر (قوله بحيث تقاوم كل فرق الخ) قال صاحب الوافى المراد
 بالكثرة ان يكون المسلمون مثلهم فى العدديان يكونوا مائتين والكفار مائتين مثلا فاذا صلى بطائفة وهى مائة
 تبقى مائة فى مقابلة ما تسمى العدو وهذه أقل درجات الكثرة وبشرط فيها بالحق القتال فلا تجوز فى قتال البغاة لان
 فيها تخفيفا بل يجزى الرخص اه حل ويكره للامام ان يصلى بأقل من ثلاث رجال وان يحرس أقل منها اه
 شرح مر ومراده الكراهة فى هذا النوع وبقية الأنواع وبعبارة الروض فى ذات الرقاع ويكره كون الفرق
 المصليين التى فى وجه العدو أقل من ثلاثة قال الشرح وقضية كلامه كالروضة ان الكراهة لاتأتى فى صلاة بطن
 نخل وعسفان والوجه التسوية بين الثلاث لشمول الدليل لها أيضا اه ع ش عليه (قوله بعدمصنهم صفين
 مثلا) قال فى الايعاب يستحب للامام ان يبين لهم من يعبد معه ومن يخلف للحراسة حتى لا يختلفوا عليه اه
 فان لم يفعل طلب منهم ذلك ولو اختلفوا بان سجد بعض الصف الاول مع الامام فى الاولى وبعض الثانى والبعض
 الباقي من الصفين فى الثانية اعتد بذلك اه ع ش على مر (قوله ويحرس ثان) أى وينظر للعدو فيما
 يظهر لا لموضع سجوده اه ع ش على مر (قوله حيثئذ) أى حين سجود الامام والصف الاول وانما
 اخضت الحراسة بالسجود دون الركوع لان الركوع تمكنه المشاهدة اه شرح مر (قوله فى الاعتدال)
 مفهومه منهم لو ارادوا ان يجلسوا ويجرسوا وهم جالسون امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر لان ذلك هو الوارد فى
 جلوسهم احداث صورة غير معهودة فى الصلاة ومحل ذلك ان كانوا عاقلين بذلك فلو جلسوا سهوا أو جهلا فهل
 يدينون بالجلوس أو يمتنع عليهم ذلك لان فعلهم كلافعل فيه نظر والا قرب الاول وكذا هو وجوب صد السجود
 فلو ان الحراسة بعد تلك الركعة فعرض لمنعهم منه كسبق غيرهم اليه لانهم مأذون لهم فى الهوى واردة
 الحراسة عارضة فاشبه ما لو تخطفوا الزجة لكنها انما عرضت لهم بعد الجلوس فلا يجوز لهم العود كما قاله ج
 ويحتمل جواز العود فيها لانه ابلغ فى منعهم العدو منه فى جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما فى الزجة اه ع ش
 على مر (قوله سجد من حرس ولحقه) ينبغي ان يقال يأتى هنا ما قبل فى مسئلة الزجة لو لم يتمكنوا من قراءة
 الفاتحة مع بعد السجود فيكونون كالسبوقين ثم رأيت فى متن الروض ما يؤخذ من هذا النوع عبارة فى ذات الرقاع
 وبعد مجيئهم أى الفرق الثانية يقرأ قدر الفاتحة وسورة قصيرة ويركع بهم فان لم ينتظروهم وادركوه فى الركوع
 ادركوها كالسبوق انتهى فتقوله كالسبوق يشعر بما ذكرناه اه ع ش على مر (قوله بعد تقدمه)
 الضمير راجع للصف الثانى المعبر عنه بمن أى تقدمه للسجود وقوله وتأخر الاول أى للحراسة اه رى وحله على
 هذا التقيد كون هذه الصورة هى الموافقة للخبر كما سيذكره لا لاحتراز عن عدم التقدم اذ هو جائز بالاولى
 كما سيذكر (قوله أيضا بعد تقدمه الخ) أى بان ينفذ كل واحد من بين اثنين وسيأتى ان مفهوم هذا جائز بالاولى
 وقوله فى الثانية متعلق بكل من سجد وتقدمه اه شيخنا وفى ع ش على مر مانعه وهل تفرق فضيلة
 الصف الاول بتأخره وتقدم الاخر أم لا لانه مأمور به فيه نظر والا قرب أنها تفرق فيما تأخر فيه وتحصل
 للمتقدم فيما تقدم فيه ولا مانع من حصول ثوابه على التقدم والتأخر من حيث الامتثال بساوى فضيلة الصف

لعسف السيف فيها (وهى
 والعدوى) جهة (الثبلة
 والمسلمون كثير) بحيث
 يقاوم كل صف العدو (ولا
 سائر) بينهما (أن يصلى
 الامام بهم) جميعا الى اعتدال
 الركعة الاولى بعد صفهم
 صفين مثلا (فيجسده صف
 أول) سجدته (ويحرس)
 حيثئذ صف (ثان) فى
 الاعتدال (فاذا قاموا) أى
 الامام والساجدون (سجد
 من حرس ولحقه) سجد معه
 بعد تقدمه وتأخر الاول
 بلا كثرة أفعال (فى) الركعة
 (الثانية) وحرس الاخرين
 فاذا جلس (للتشهد
 سجدوا) أى الاخرين
 (وتشهدوا) بالجميع وهذا
 النوع رواه مسلم

الاول أوزيد عليها اه وقال شيخنا ع ش يؤخذ من تصويرهم هذه الكيفية استحياب ان يكون في الصف
سعة لاجل التقدم والتأخر من غير مشقة وهو كذلك اه برماوى وقد يستشكل اشتراط عدم كثرة الافعال على
ما تقرر في الكيفية التي رواها ابن عمر في صلاة ذات الرقاع فانه اغتفر فيها الافعال الكثيرة المتوالية كما يعلم
بتصور تلك الكيفية ويفرق بين الاصل منع الافعال المذكورة الا ما أذن فيه الشارع ولم يثبت الاذن هنا بخلافه
هناك وبان من شأن تقدم أحد الصفيين الى مكان الآخر وتأخر أحدهما الى مكان الآخر عدم الاحتياج الى
الافعال الكثيرة المتوالية لقرب المسافة بينهما عادة وشرعا ولا كذلك محي أحد الصفيين من تجاه العدو الى مكان
الصلاة أو ذهابه من مكان الصلاة الى تجاه العدو اه سم على المنهج اه ع ش على م ر (قوله وجزعكسه)
مقتضى العكس ان يقال في مسجد بصف ثان ويحرس أول فاذ قاموا الى قوله بعد تقدمه الخ لكن الشرح ع م في
العكس كانه جرد الاول عن قيده اه شيخنا أو يقال انه نظر لعكس كل من المنطوق والمفهوم (قوله لا ما ذكره
الاصل) أى المقتضى ذلك ان ما يصدق به من الكيفيات المذكورة بيان لصلاته صلى الله عليه وسلم بعصفان
وليس كذلك بل الواقع منه ما ذكره المؤلف اه ح طي (قوله المفهوم ذلك مما ذكره بالاول) لانه اذا جاز ذلك
مع تقدم وتأخر فلا يجوز ذلك بلا تقدم ولا تأخر بالاول اه ح طي (قوله فرقتهم) أى من غير منابذة بان
تختلف عنه عند سجودهم في الاولى والثانية للحراسة لكن المناوبة أفضل وقوله أو فرقناه الاضافة على معنى من وفى
هذه تحرس الفرقتان على المناوبة فهاتان كفتان وتقدم أربعة فمجموع الكيفيات المذكورة في المتن ست
كيفيات اه شيخنا وأفضلها الكيفية الاولى وعبارة شرح م ر والافضل من ذلك ما ثبت في مسلم وهو ان
يتقدم الصف الثاني الذي حرس أولا في الركعة الثانية ليحسد ويتأخر الذي حرس أولا في الركعة الاولى ولم يحس كل منهم
أكثر من خطوتين وذلك لجمع بين تقدم الافضل وهو الاول بسجودهم مع الامام وجبر الثاني بتحوله مكان الاول
وينفذ كل واحد بين رجلين فان مشى أحدا أكثر من خطوتين بطلت صلاته انتهت وفى قل على الجلال
وتشترط المقاومة في كل حارس (قوله أو فرقناه) أى على المناوبة بان يتابعها أحدهما في الركعة الاولى مع الصف
الاخر ثم الفرق الثانية في الركعة الثانية مع الصف كذلك أيضا فتحرس كل فرقة في ركعة مع صلاته بالصف
الاخر الركعتين اه ح ل (قوله أو فيها وثم سار) وانظر ما الواقع منه صلى الله عليه وسلم هل هو الكيفية
الاولى أو الثانية وحيث يعترض على المصنف بمثل ما يعترض به على الاصل من ان هذا يؤهم ان الكيفيتين من
فعله صلى الله عليه وسلم ويقال بمثل ذلك فيما بعده اه خ ل * (فرع) * قال في الروض يصلى الجمعة في الخوف
كصلاة عصفان وكذا ذات الرقاع لا بطن نخل لكن بشرط أن يسمعوا الخطبة ولو أربعين من كل فرقة فان قصوا
عن الاربعين في الركعة الاولى بطلت أو في الثانية فلا تنهى قال في شرحه قال الزركشي وهل يجب على الامام
انتظار الثانية لان الجمعة عليهم واذا سلم فوث عليهم الواجب الاقرب نعم الخ اه واعتمد م ر انه لا يجب
مع قولهم ان امام الجمعة اذا بطلت صلاته وأشار الى واحد باستخلا فوجب عليه مواظبته ان غلب على ظنه انه
لو ترك لم يقطع غيره لثلاثينوا كلوا وقد أوردته عليه فاول الفرق بما يظهر فليحذر اه سم (قوله كل مرة
بفرقة) وعليه فهل فضيلة الفرق الاولى أكثر أو هم متساويان في الفضيلة فيه نظر والظاهر استواءهما لان
الثانية وان كانت خلف ظل لا كراهة فيها هنا فساوت الاولى وكل منهما أنى بصلاته كلمة مع الجماعة ولو فصلت
أحدهما على الاخرى لما أدى الى التنازع فيمن تكون أولى وقد يفتون ذلك بتدبير الحرب اه ع ش على
م ر (قوله فتقع الثانية) أى للامام فافله قال شيخنا العلامة الشوبري في حواشي التحرير أى وهي معادة ومع
ذلك لا يجب عليه فيها نية الامامة فهي مستثناة من وجوب نية الجماعة في المعادة اه أقول لو وجب نية الجماعة
وان حصلت له لكن المتصور هنا حصول الجماعة لهم فكان الاعادة طلبت منه لاجلهم لانه ثم ان كل ما ذكره
شيخنا الشوبري منقول فسلم والا فديقال لابد من نية الامامة وليست الاعادة مقصورة على طلب الجماعة لغيره بل

(وجزعكسه) ولو بلا تقدم
وتأخر وتفسيري صلاة
عصفان بما ذكره هو الموافق
لغيره الا ما ذكره الاصل
وان أفاضل كره منطوقا
جواز سجود الاول معه في
الاولى والثاني في الثانية بلا
تقدم وتأخر المفهوم ذلك
بما ذكره بالاولى (ولو
حرس فيهما) أى في
الركعتين (فرقتهم) أو
فرقتاه ودام الباقيون على
المتابعة (جز) وقول
والمسلمون كثير ولا سار من
زيادتي (و) النوع الثاني
صلاة (بطن نخل) رواها
الشيخان (وهي والعدوي
غيرها) أى في غير جهة القبلة
(أو) فيها (ثم سار) أن
يصلى (الامام الثانية أو
الثالثة أو الرابعة بعد
جمله القوم فرقتين) مرتين
كل مرة بفرقة والاخرى
تحرس فتقع الثانية فافله

الاعادة لذلك ولتحصيل الثواب له وهذا أشبه بما لو أراد الاعادة لتحصيل فضل الجماعة لم يدركها مع الامام ولا بد
 فيمن نية الامامة ولم يتعرض لبقية شروط المعادق وينبغي انه لا بد منها اه ع ش على مر (قوله وهي وان
 جازت) أي هذه الكيفية وان جازت في الامن أي بكرامة على القول بكرامة اقتداء المفترض بالتنفل ولو في
 المعادة وبلا كراهة على القول بتخصيص الكراهة بغير المعادة فعلى كل هذه الكيفية مخالفة لنفسها في الامن
 لانها سنة هنا وفي الامن مباحة أو مكروهة وبعبارة ش مر وقولهم يسن للمفترض أن لا يقتدى بالتنفل
 خروجاً من خلاف أبي حنيفة محله في الامن اما حاله الخوف كهذه الصورة فيستحب كذا كره لان في حالة الخوف
 تركب أشياء لا تفعل في حالة الامن أو في غير الصلاة المعادق وهو الوجه أما فيها ان لا لأنه قد اختلف في فرضيتها
 انتهت وبعبارة ج نعم ان أمكن ان يؤم الثانية واحدا منها كان أفضل ليسلموا من اقتداءهم بالتنفل المختلف في صحته
 في الجملة وصلاته صلى الله عليه وسلم بالفريقين لانهم لا يسمعون بالصلاة خلف غيره مع وجوده اه لكن
 قوله ليسلموا الخ مشكل بما ذكره الشارح من ان محله في غير الخوف الا ان يقال المراد ليسلموا في الجملة وبعبارة
 ابن قاسم على ج نعم بحث الاسنوي ان الاولى أن يصلي بالثاني من لم يصل للخروج من صورة اقتداء المفترض
 بالتنفل اه اه ع ش عليه (قوله أيضا وهي وان جازت في غير الخوف الخ) لا يقال بل هي سنة فيه أيضا كما تقدم
 في الاعادة لانا نقول ليست الاعادة ثم كهي هنالاه هنا يؤمر من صلى بعدم الاعادة ويعيد بغيره فهنا من صلى ما مور
 بعدم الاعادة ولا كذلك ثم فاقترأه شورى ولا يخفى ان معنى الاشكال على ان قول الشارح وهي راجع لصلاة
 الامام وليس كذلك بل هو راجع لصلاة الطائفة الثانية خلفه فهي وان جازت في الامن من غير كراهة أي فهي
 مباحة فهي هنا مستحبة لان كراهة الفرض خلف النفل في غير المعادة اه حل (قوله عند كثرة المسلمين) قد يقال
 المراد بالكثرة هنا الزيادة على المقاومة فهي عند المقاومة جائرة ومع الزيادة على ذلك مستحبة اه حل وقوله قد
 يقال الخ سياتي في كلامه ما يخالفه الذي انحط عليه كلامه الا أن الكثرة ولو بقدر المقاومة لا تشترط في جواز
 صلاة بطن نخل لانها تجوز في الامن وانما تشترط في سنيها وسيأتي بسط ذلك هناك تأمل (قوله وذات الرقاع)
 وكانت في السنة الرابعة من الهجرة وفيها أيضا الخندق ودومة الجندل اه شورى وبعبارة المواهب واختلف فيها
 متى كانت فعند ابن اسحق بعد بني النضير سنة أربع في شهر ربيع الآخر وبعض جادى وعند ابن سعد وابن
 حبان في الحرم سنة خمس وخزم أبو معشر بأنها بعد قريظة في ذي القعدة سنة خمس فتكون ذات الرقاع في آخر
 الخامسة وأول السادسة الى أن قال وكان من خبرها انه صلى الله عليه وسلم غزا نجد ابريد بن محارب وبني ثعلبة
 من غطفان لانه بلغه انهم جمعوا الجوع يريدون حربه فخرج لهم في أربعمائة من أصحابه وقيل سبعمائة حتى
 نزل نخل بالماء المحجة موضع من نجد من أرض غطفان بينه وبين المدينة فومان فلما أحسوا به هربوا في رؤس
 الجبال فلم يجد في محالهم الانسوة فأخذهم ولم يقع حرب لكن خاف المسلمون من الكفار أن يرجعوا عليهم
 فصلي بهم هذه الصلاة وكانت غيبته عن المدينة في هذه الغزوة خمس عشر ليلة انتهت (قوله بفرقة ركعة) أي
 بعد أن يخارجهم الى مكان لا يبلغهم فيه سهام العدو اه شرح مر أي الاولى له ذلك لان حصول الضرر
 لهم غير محقق سيما وقد وضعت الفرقة الثانية في وجه العدو اه ع ش عليه وبين الامام أن يخفف الركعة
 الاولى لاشتغال ثلويهم بما هم فيه وجميعهم تخفيف الثانية التي اقتردوا بها التلايطول الانتظار ويسن تخفيفهم
 ولو كانوا أربع فرق فيما انفردوا به اه شرح مر (قوله حتما) متعلق بالنية وقوله ندب الخ متعلق بالمفارقة
 فلا تنافي وقوله في الاول أي متصبا والثاني أي عقب رفعة من السجود اه شيخنا (قوله ندب في الاول) هو قوله
 عند قيامه الثانية متصبا وظاهره انهم يفارقونه عقب ذلك ولم لا يقال الأفضل أن لا يفارقوه الا عند ارادة
 ركوعهم ليصلوا الفضيلة فيما قبل الركوع فليتأمل وقد يقال لو فعلوا ذلك لرغب عن الثانية قلزية الفرقة
 الاولى عليها الجماعة في غالبها فليتأمل اه شورى (قوله وجواز في الثاني) أي وجوباً عند ارادتهم الركوع

وهي وان جازت في غير
 الخوف سنت فيه عند كثرة
 المسلمين وقلة عدوهم وخوف
 هجومهم عليهم في الصلاة
 وقول أو ثم سار من زيادتي
 هنا وفيما بعده (و) النوع
 الثالث صلاة (ذات الرقاع)
 رواها الشيخان أيضا (وهي
 والعدو كذلك) أي في غير
 جهة القبلة أو فيها ثم سار
 (أن تقف فرقة في وجهه)
 تحرس (ويصلي الثانية
 بفرقة ركعة ثم عند قيامه)
 الثانية متصبا أو عقب رفعة
 من السجود (تفارق) بالنية
 حتما ندب في الاول وجواز في
 الثاني

اه ا ط ف (قوله وهو) أى الثانى من زيادنى أى على الاصل فانه اقتصر على المفارقة حال القيام وقد يجاب عنه بأنه اقتصر على الحالة الكاملة انما ذكره هو محل ندب المفارقة * (تنبيه) * علم من كلامه ان عند لا يختص استعمالها بحالة المفارقة بل يكفي لها المقاربة وهو ما قاله الراغبى قال ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم والسواك عند كل صلاة اه شوبرى (قوله وتتم بقية صلاتها) ولولم يتم الركعة الثانية المقتدون به في الركعة الاولى بل ذهبوا ووقفوا اتجاه العدو وسكوتاً في الصلاة وجاءت الفرقة الاخرى فيصلى بها ركعة وتوحين سلم ذهبوا الى وجه العدو سكوتاً وجاءت تلك الفرقة الى مكان صلاتهم وأتموها لانفسهم وذهبوا الى العدو وجاءت تلك الى مكانهم وأتموها جاز وهذه الكيفية رواها ابن عمر وجاز ذلك مع كثرة الافعال أى اللزوم فيها استدبار القبلة في الذهاب أو الرجوع بلا ضرورة لصحة الخبر في مع عدم المعارض لان احدى الروايتين كانت في يوم والاخرى في يوم آخر ودعوى التعميم باطلا لاحتياج معرفة التار يخ وتعذر الجمع وليس هنا واحد منهما اه ش مر وقوله ولولم يتم عبر عن هذا في شرح التحرير بقوله ولولم تفارقه الاولى بل ذهبوا وسكوتاً الخ وكتب عليه قل قوله ولولم تفارقه الاولى الخ أى لم تنو المفارقة اه (قوله فيصلى بها ثانية) أى ولا يحتاج لنية الامام في هذه الحالة كما هو معلوم لان الجماعة حصلت بنية الاولى وهي منعوبة على بقية أجزاء الصلاة وهذا كما لو اقتدى بالامام قوم في الامن وبطلت صلاتهم وجاء مسبوقون واقتدوا به في الركعة الثانية اه ع ش على مر (قوله أيضاً صلى بها) ثانية فلولم يدركوها معه لسرعة فراقه فيحتمل ان يوافقوه فيها هو فيه وياقرباً بالصلاة تامة بعد سلامه كهو في غير صلاة الخوف ويحتمل انه ينتظرهم في التشهد فيأتوا بركعة ويسلم الامام وياقرباً الاخرى بعد سلامه ويحتمل وهو الاقرب انه ينتظرهم في التشهد أيضاً حتى يأتوا بالركعتين فيسلمهم اه ع ش على مر (قوله ثم تم الخ) هي عبارة أصله مع شرح مر فاذا جلس الامام للتشهد فاموا فوراً فاقموا ثانياً انتهت وقوله فاموا فوراً أى فان جلسوا مع الامام على نية القيام بعد فالتظاهر بطلان صلاتهم لاحداثهم جلوساً غير مطلوب منهم بخلاف ما لو جلسوا على نية أن يقوموا بعد سلام الامام فانه لا يضر لان غاية أمرهم انهم مسبوقون اه ع ش عليه (قوله ويقرأ في انتظاره قائماً) عبارة شرح مر ويقرأ الامام ندباً في قيامه للركعة الثانية الفاتحة وسورة بعدها في زمن انتظاره الفرقة الثانية قبل لحوقها فاذ الحقة قرأ من السورة قدر فاتحة وسورة قصيرة ويركع بهم وهذه ركعة ثانية يستحب تطويلها على الاولى ولا يعرف لها في ذلك نظير انتهت وقوله قرأ من السورة قدر فاتحة وهل يطلب منه الاسرار حيث يذبح القراءة لانه اذا جهر في حال قراءتهم لفتحتهم فوث عليهم سماع قراءة أنفسهم أولاً فيه نظراً لاقرب الاول للعلل المذكورة ويكون ذلك ككلامه بعد قراءة الفاتحة حيث يطلب منه السكوت بقدر فاتحة المأمومين وقوله وسورة قصيرة أى من تلك السورة ان بقي منها قدرهما والا فمن سورة أخرى اه ج وقوله ولا يعرف لها أى لتطويل الثانية على الاولى في ذلك نظير ولا يشك عليه ما تقدم في الجمعة من أنه يقرأ في الاولى الجمعة في الثانية المناقضين بل لولم يقرأ في الاولى الجمعة قرأت في الثانية الجمعة والمناقضين لجواز ان المراد لا يعرف لها نظير يطلب فيه تطويل الثانية مما لم يرد فيه شيء بخصوصها الجمعة طلب في ثانیها المناقضون بخصوصها وأيضاً الجمعة لم يطلب فيها تطويل الثانية بل طلب فيها قراءة المناقضين فلزم منه تطويل الثانية فلو قرأ غيرهما لم يطولها على الاولى على ان قراءة المناقضين في الثانية لا تستلزم تطويلها على الاولى لجواز أن يأتي به من دعاء الافتتاح في الاولى يحصل به زيادتها على الثانية أو مساواتها اه ع ش عليه (قوله ويقرأ أو يشهد الخ) أى على الاصح وفي قوله يشتغل في حاله الانتظار قائماً أو جالساً بالذكر ويؤخر التشهد ليا تى به بعد لحوق الثانية له ليدركه معه ويؤخر قراءة الفاتحة لتدركها الثانية معه لانه قرأ مع الاولى الفاتحة فيؤخرها ليقرا هلمع الثانية والخلاف كما في المجموع في الاستحباب اه من أصله مع شرح مر (قوله وشمل ذلك) أى قوله الثانية وقوله الجمعة أى اذا وقع الخوف في الحضر وقعت في خطا لا بنية اه زى وعبارة شرح مر وتجوز صلاة الجمعة في

وهو من زيادنى (وتم)
بقية صلاتها (وتحقق في وجهه) أى العدو (وتجئ تلك) والامام منتظر لها (فيصلى بها ثانية ثم تم) هي ثابتهاهو منتظر لها في تشهده (وتلحقه ويسلم) هو (بها) لتجوز فضيلة التحلل معه كما حازت الاولى فضيلة التحرم معه (ويقرأ) في انتظاره قائماً (ويشهد في انتظاره) جالساً وشمل ذلك الجمعة بشرط صحته ان يكون في كل ركعة أربعون سمعوا الخطبة لكن لا يضر النقص

الحرف كصلاة عسغان وكذا ذات الرقاع لا كصلاة بطن نخل لكن يشترط ان يسمعوا خطبته ولو سمع أربعون
 فما كثر من كل فرقة كان كافيا بخلاف ما لو خطب بفرقة وصلى بالخرى فان حدث نقص في الاربعين السامعين في
 الركعة الاولى في الصلاة بطلت أو في الثانية فلا وهذا شامل لما اذا حصل النقص حال تحريم الثانية وهو الوجه
 وان قال الجوهري انه محمول على عروض النقص عنها بعد احرام جميع الاربعين والالم يبق لا يشترط الخطبة
 باربعين من كل فرقة معني وقوله في الثانية المراد به ثانية الفرقة الثانية وهو ظاهر مفهوم مما سبق في أول الجمعة
 حيث قال شرطها جماعة في الثانية اهـ وهل يجب على الامام انتظار الثانية لان الجماعة واجبة عليهم واذا سلم
 فوف عليهم الواجب قال الزركشي وابن العماد الاقرب نعم لان نفويت الواجب لا يجوز على نفسه فكذا على غيره
 اهـ والاقرب عدم الوجوب عليه والفرق بين هذا وبين ما سأل عليه واضح وتجهز الطائفة الاولى في الركعة الثانية
 لانهم منفردون ولا تجهز الثانية في الثانية لانهم مقتدون ويأتي ذلك في كل صلاة جهرية ولو لم تمكنه الجمعة فصلي
 بهم القاهر ثم أمكنه الجمعة قال الصبداني لم يجب عليهم لكن يجب على من لم يصل معهم ولو أعادها أي جعة لم أكرهه
 ويقدم غير مند بالخرج من الخلاف حكاه العمري انتهى وقوله لا كصلاة بطن نخل انظر هلا جاز ذلك فيها أيضا
 ويجعل الحرف عذرا في التعدد ولا يضر كونها انقلابا للامام لما من انه يستحب إعادة الجمعة حيث جاز التعدد
 ومنع ما لو خطب بمكان وصلى بأهله ثم حضر الى مكان لم يصل أهله فخطب لهم وصلى بهم حيث جاز له ذلك وان
 كان من الاربعين الآن يقال لما استغنى عنها صلاة ذات الرقاع امتنعت وفيمنى لان فيه تكليف مشقة
 في الجملة وقوله ولو سمع أربعون فاكتر الخ قضيته انه لو سمع من الفرقة الثانية قد دون أربعين لم يكف ولا معني له
 مع جواز نقضها عن الاربعين ولو عند التحريم كذا كره بقوله وهذا شامل لما اذا حصل النقص الخ وقضية قوله
 فيما سأل في شرح قول المصنف ان مقام أربعين قبيل قوله حرام كافا ولا يشترط بلوغهم أي الفرقة الثانية
 أربعين على الصحيح اهـ ان ما هنا مجرد تصور اهـ ع ش عليه (قوله في الركعة الثانية) أي للامام سواء
 كان نقص الفرقة الثانية قبل تحريمها أو في أولها أو في ثانیها وانقص الفرقة الاولى فضر ولو في ثانیها والالم
 يكن هناك جعة صحيحة أصلا هذا هو المعتمد كما ان المعتمد انه لا يشترط سماع الفرقة الثانية للخطبة فاصل المعتمد
 انه لا يشترط سماع الثانية للخطبة ولا كونهم أربعين قبل تحريمهم ولا بعده في أولهم أو في ثانیهم اهـ شيخنا
 وفي ع ش على مر ان النقص لا يضر ولو الى واحد اهـ أي بأن يبقى من الفرقة الثانية واحد (قوله أولى
 بالجواز) أي لما في صلاة ذات الرقاع من التعدد المورى وخطب صلاة عسغان عنه واملا صلاة بطن نخل فيجتمع
 لما قبل من التعدد الحقيقي من غير حاجة اهـ حل وعبرة زى ان لا تقام جعة بعد أخرى اهـ (قوله والثالثة
 بفرقة ركعتين) أي وتعارف بعد التشهد مع لانه موضع تشهدهم قاله في شرح المذهب اهـ شرح مر (قوله
 وهو أفضل من عكسه) بل العكس مكروه على الراجح وقيل العكس أفضل لتجبر به الثانية عما فاتها من فضيلة التحريم
 اهـ شرح مر ويؤخذ مما سبق في غير فرقهم أربع فرق في الرابعة ان الامام والطائفة الثانية يسجدون
 السهو ولا ينتظرون غير محله لكرهه ذلك وعدم ورود اهـ حل ومثله ع ش على مر (قوله والرابعة)
 بكل ركعتين ولو صلى بفرقة ركعة وبالأخرى ثلاثا أو عكسه صح مع كراهته ويسجد الامام والطائفة الثانية
 سجود السهو أيضا الخ مخالفة بالانتظار في غير محله لكونه ليس في نصف الصلاة المنقول عنه صلى الله عليه وسلم
 قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقهم أربع فرق يسجدوا السهو أيضا الخ مخالفة ما عدا الفرقة الاولى اهـ
 شرح مر (قوله يجوز بكل ركعة) أي على الاظهر لان الحاجة قد تدعو الى ذلك بان لا يكتفى بوقوف نصف
 الجيش في وجه العدو ويحتاج الى وقوف ثلاثة أرباعهم وانما اقتصر صلى الله عليه وسلم على انتظار بن لعدم
 الحاجة الى الزيادة لعله لو احتج اليها الفعل ومقابل الاظهر بتطل صلاة الامام لزيادته على الانتظارين في صلاة
 النبي صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع كسابق صلاة الفرقة الثالثة والرابعة ان علوا بطلان صلاة الامام اهـ

في الركعة الثانية وصلاتها
 كصلاة عسغان أولى
 بالجواز (و) يصلى (الثالثة
 بفرقة ركعتين) والثانية ركعة
 وهو أفضل من عكسه)
 لسلامة من التطويل في
 عكسه بزيادة تشهد في أولى
 الثانية (ويستظر) فراغ
 الفرقة الاولى ويحيى الثانية
 (في) جلوس (تشهد أو
 قيام الثالثة وهو) أي
 انتظار في القيام (أفضل)
 من انتظار في الجلوس لان
 القيام محل التطويل (و)
 يصلى (الرابعة بكل) من
 فرقتين (ركعتين) ويتشهد
 بكل منهما وينتظر الثانية في
 جلوس التشهد أو قيام
 الثالثة وهو أفضل كما
 (يجوز) ان يصلى ولو بلا
 حاجة (بكل) من أربع
 فرق (ركعة) وتعارف كل
 فرق من الثلاث الاولى ثم
 لنفسها وهو منتظر فراغها
 ويحيى الاخرى ويستظر
 الرابعة في تشهده ليسلم بها
 ويقاس بذلك الثلاثة
 ويمكن تمهول المتن لها

شرح مر (قوله ولو بلا حاجة) الغاية للرد على القول بأن هذه الكيفية لا تفعل الا عند الحاجة بان لا يقاوم العدو الا ثلاثة أرباعنا اه شيخنا قال رى نعم الحاجة شرط للندب فاذا كان أربع صفوف ولم يكف العدو الا ثلاثة ارباعنا سن له ان يصلي بكل فرق تركعة كما في المجموع اه وبعبارة شرح مر وشرط الامام لتفريقهم أربع فرق في الرباعية الحاجة الى ذلك والانهو كفعله في حالة الاختيار وقرأه في الروضة وأصلها وجزم به الحرر والحاوي والانوار والمعتمد كما صححه في المجموع عدم اشتراطها أي الحاجة وقال في الخادم التحقيق عندي جوازه عند الحاجة بلا خلاف وانما القولان عند عدمها انتهت (قوله وتعارف كل فرقة الخ) فاذا صلى بالاولى تركعة فارتفعت مصلتها لنفسها ثلاثا وسلمت والامام قائم ينتظر فراغها وذهبها وبجيء الثانية فاذا صلى بالثانية الى تركعة الثانية فارتفعت مصلتها ما تقدم وانتظرت الثالثة اما في التشهد الاول أو قائما واذا صلى بالثالثة الى تركعة الثالثة فارتفعت مصلتها ما تقدم وانتظرت الرابعة فيصلي بها الى تركعة الرابعة وانتظرها في التشهد ويسلم لها اه حل (قوله وهذه أفضل من الاولين) ولعل الحكمة في تأخيرها عنهما في الذكوع كونها أفضل منهما ان يترك قد توجد صورتهما في الامن بالاعادة في صلاة بطن نخل ويتخلف المأمومين لتجوز حجة في عسفان اه ع ش على مر (قوله بكيفياتها) أي صورها من كونها ثنائية أو ثلاثية أو رباعية وقوله في الجملة للاحتراز عن صلاة الرباعية بأربع فرق فيها قول بالبطالان وقوله دونهما أي لان في بطن نخل اقتداء المقترض بالمتفعل وفيه خلاف وفي عسفان التخلف بركنين فأكثر وهو مبطل في الامن بلا عذرا اه شيخنا (قوله أفضل من الاولين) يبقى النظر في الفضيلة بين صلاة عسفان وبطن نخل والذي ينبغي تفضيل بطن نخل على صلاة عسفان كذا بخط شيخنا البرهان العلقمي بهامش شرح الروض اه شوبري (قوله للاجماع على صحتها) في الجملة انما قال ذلك لان من جملة ذلك العمل لفرقهم أربع فرق وفيها قول بالبطالان اه رى وهذا يقتضي ان المراد الاجماع المذهبي ويرد عليه ان صلاة بطن نخل أجمع أهل المذاهب على صحتها ولا يصح ان يراد اجماع المذاهب أيضا لان أبا حنيفة لا يرى نية المفارقة في الصلاة أصلا وصلاة ذات الرقاع يلزمها نية المفارقة قطعاً اه من خط شيخنا الاشبولي وكتب الشهاب عميرة مأنصه قديين مراده منه أي من قوله للاجماع الخ بقوله الا ثم وفارقتم صلاة عسفان الخ واعلم ان الحكم بتفضيلها على صلاة عسفان لم أره لغيره وتعليله بما قاله فيه بحث وذلك لان صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة وفي الفرقة الاولى واثبتن الفرقة الثانية بركعة لنفسهما مع دوام القدوة والامر الاول في حال القدوة منعه أبو حنيفة مطلقا وكذا لامام أجدان كان بغير عذر وهو أحد القولين عندنا وأما الثانية فممنوعة حاله الامن اتفاقا والاعتذار بجواز الثاني في الامن عند المفارقة خروج عن صورة المسئلة فليتنامل وأيضا فمن البين ان الكيفيتين لو كانتا في الامن كانت صلاة الامام على كيفية عسفان صحيحة اتفاقا وعلى كيفية صلاة ذات الرقاع باطلة في قول عندنا الطول الانتظار من غير عذر ولكن عند الشارع رحمه الله تعالى ان صلاة الفرقة الاولى صحيحة في الامن على كيفية صلاة ذات الرقاع بخلاف صلاة عسفان فان صلاة الفرقتين فيها باطلة عند الامن والله تعالى أعلم وبالجملة والذي يظهر ان الاصحاب لم ينكلموا في تفضيل ذات الرقاع على عسفان لان الحالة التي تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها هذه بخلاف ذات الرقاع وبطن نخل فانهم تشرعوا في حالة واحدة فاحتاجوا رضي الله عنهم ان يبينوا الافضل منهما كي يقدم على الآخر والله تعالى أعلم اه بحروقه اه رشيدى (قوله أيضا على صحتها) في الجملة أراد بذلك صحتها في بعض الاحوال وذلك للفرقة الاولى مطلقا وللثانية ان توفى المفارقة بخلافها فان في بطن نخل اقتداء المقترض بالمتفعل وفي جوازه خلاف وفي صلاة عسفان تخلف عن الامام ثلاثة أركان ثم التأخير للاتبان بها وذلك مبطل في الامن فليتنامل اه شوبري (قوله فالكثرة شرط لسنتها) فلا يقال المراد بهما الزيادة على المقاومة والمقاومة شرط لصحتها فبدون المقاومة لا تصح لان هذه لا تجوز في الامن وهذا يفيد ان اشتراط المقاومة في صلاة عسفان شرط للصحة لانهم لا تجوز في الامن فعلم ان المقاومة فيما لا يجوز في الامن شرط للصحة والجواز وفيما

(وهذه) أي صلاة ذات الرقاع بكيفياتها (أفضل من الاولين) أي صلاتي عسفان وبطن نخل للاجماع على صحتها في الجملة دونهما وتسن عند كثرتنا فالكثرة شرط لسنتها

فون المقلقة بخلاف تلك
وذكر أفضليتها عليها من
زلاتها بذات الرقاع وبلن
تخل موضعان من نجد وميت
ذات الرقاع لتقطع جلود
أقدامهم فيها فكانوا يلقون
عليها الخرق وقيل لاتهم
وقوا فيها راياتهم وقيل غير
ذلك (وسهو كل فرقة) من
فرقتين في الثانية في ذات
الرقاع (محمول) لاقتدائها
بالامام حساً أو حكماً (لا سهو)
الفرقة (الاولى في ثانياتها)
لخارقتها أولها (وسهو)
أي الامام (في) الركعة
(الاولى يلحق الكل)
فيسجدون وان لم يسجد
الامام (و) سهو (في الثانية)
لا يلحق (الاولى) لخارقتها
قبلة ويلحق الاخرين
فيسجدون معه ويحاسب
بذلك السهو في الثانية
والرابعة معان ذلك كله
سلم من باب سجود السهو
(وسن) للمصلي صلاة
الخوف (في هذه الانواع)
الثلاثة (حل سلاح) سجود
زنتها بقول (لا يمنع صحة)
الصلاة (ولا يؤذى) غيره
(ولا يظهر بتركه) أي ترك
حل (خطر) احتياطاً والمراد
به ما يقتل كرمح وسيف
وسكين وقوس ونشاب
لا ما يدفع كدس ودفع وخروج
بما زده ما يمنع من نجس

يجوز في الامن كصلاة بطن نخل للسنية وكذا ما يجوز في الامن في الجملة كصلاة ذات الرقاع شرط للسنية أيضاً اه
حل وعبارة ع ش قوله وصلاة ذات الرقاع ينبغي ان يشترط لجوارها الكثرة كافي صلاة عسفان بل أول
لان العدو هنا في غير جهة القبلة أو بحائل بخلافه ثم وعليه ينبغي ان يراد بالجوار المشروط بذلك الحل وكذا
الصحة حيث تمتنع في الامن كافي الطائفة الثانية اذا قامت لكثرة الثانية بلا تيمم فلو كانت جازت في الامن
فلا معنى لاشتراط ذلك في صحتها اه سم انتهت (قوله لا لصحتها) أي كافي بطن نخل بخلاف عسفان فانها شرط
لصحتها وفيه ان المعنى الذي اعتبر الكثرة لاجله هو خوف هجوم العدو والتغريب بالمسلمين واحداً في الموضع
الثلاثة فكيف جعلت شرط الجوار ثلاثة ولا استحباب أخرى اه حل (قوله كلام العراقي) هو أبو الفضل
زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي الحافظ الكبير صاحب التصانيف المشهورة ولدى
جمادى الاولى سنة خمس وعشرين وسبعمائة توفي في شعبان سنة ست وستين مائة اه برماوى وعبارة المناوى
في شرح الفية السيرة للعراقي هو الشيخ الامام زين الدين عبد الرحيم بن حسين بدر الدين بن أبي بكر بن ابراهيم
الكردي الرازي اه (قوله في تحريره) أي تحرير الفتاوى على التنبية والمنهاج والمحاوى اه برماوى (قوله)
وفارقت أي صلاة ذات الرقاع حيث كانت الكثرة فيها شرطاً للسنية وقوله صلاة عسفان أي حيث كانت
الكثرة فيها شرطاً لصحتها هكذا فهم شيخنا زى ولا بعده اه شورى (قوله وذكر أفضليتها عليها) أي
على عسفان من زيادتي أي على الاصل بل على سائر الاصحاب كما تقدم عن الشهاب الرليسي ان الاصحاب
لم يتكلموا على تفضيل ذات الرقاع على عسفان اه حل (قوله موضعان من نجد) أي بأرض غطفان
بفتح أوله المعجم وثانية المهمل اه برماوى (قوله فكانوا يلقون عليها الخرق) قال عميرة قال ابن الرفعة هو
أصح ما قبل لثبوته في الصحيح ورواية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه انتهى ابن قاسم على التمسك وفي صحة
ذلك من أبي موسى نظر لان أبا موسى قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو بخيبر مع أصحاب السفينة فكيف
حضر هذه الغزوة وهي قبل خيبر بثلاث سنين انتهى ديمري اه ع ش على مر (قوله فكانوا يلقون عليها
الخرق) في المختار لف الشئ من بلزده والفاقة ما يلف على الرجل وغيرها والجمع اللغات اه لكن التعليل
الذي ذكره الشارح لم يظهر منه التسمية بذات الرقاع الذي هو المدعى لكنه اكل على ما هو معلوم من خارج ان
الخرق وذات الرقاع بمعنى واحد في المختار الرقعة بالضم واحدة الرقاع التي تكتب والرقعة أيضاً الخرقه تقول من رقع
الثوب بالرقاع وبه قطع ونزع الثوب ان رقع في مواضع واسترقع الثوب طوله ان يرقع ورقعة الثوب
أصله وجوهه انتهى (قوله وقيل لانهم رقصوا فيها راياتهم) وقيل لتركيب صلاتهم وقيل سميت ذات الرقاع باسم
جبل هنالك فيه يياض وجر قوسوا يقال له الرقاع وقيل باسم شجرة اه شرح مر (قوله لاقتدائها بالامام حساً)
وذلك في أولى الاولى وأولى الثانية أو حكماً وذلك في ثانية الثانية لانها بحكم القدوة عليهم لاتهم يشهدون
معهم غير بنية جديدة اه حل (قوله لخارقتها أولها) أي أول ثانياتها كذا ضبط عليه اه شورى (قوله)
ويلحق الاخرين) الاولى الاخرى لمقابلته لقوله الاولى لكن عذر من تابعه المحلى وصنيعه غير هذا لانه عبر
بالاولين فتابله بالاخرين اه شورى وهذا يقتضى أن يضبط الاخرين بكسر الخاء (قوله احتياطاً) بل
بكرة تركه من غير عذر اه شرح مر (قوله والمراد به ما يقتل) أي بنفسه أو بواسطة دليل تخيله بالقوس
لانه لا يقتل بنفسه اه شيخنا ح ف (قوله لا ما يدفع) بل يكره حل ما يدفع لكونه ثقيل لا يسفل عن الصلاة
كالجعبة كما نقله في المجموع عن الشيخ أبي حامد والبندنجي اه شرح مر (قوله وغيره) كبيعة كذا قيل وهو
صريح عبارة ج وفيه نظر لانه بين المراد منه يقوله والمراد ما يقتل والبيعة غير قاتلة فهي خارجة عما مراد تأمل
اه شورى ولعل البيضة مانعة للصحة من حيث كونها تستر الجهة (قوله فيجب حله) عبارة ج ولو خلف ضرراً

وغيره فيجتمع حله وما يؤذى كرمح وسط الف فيكره حله بل قال الاسنوي وغيره ان غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر بتركه خطر
فيجب حله وكلمه وضعه بين يديه ان سهل مديده اليه كسهولة مدها اليه محمولاً بل يتعين ان يمنع حله الصحة (و) النوع الرابع

يلج النيم بترك حمله وجب على الوجه ولو نجس أو مائه للسجود أيضا والذي يتجه أنه يأتي في القضاء هنا ما يأتي في حل السلاح التجسس في حال القتال وإن فرض أن هذا اندر ولوات في خوف الضرر وتأذى غيره بحمله كره أي أن خف الضرر بأن احتمل عادة والاحرم وبه يجمع بين اطلاق كراهته واطلاق حرمة انتهت وعبارة زى قوله فيجب حمله أي وإن كان نجسا أو بيضا تمنع مباشرة الجهة بسجده حيث انحصرت الوقاية في حمله لأن تركه جبتد استسلام للعدو وكذا لو آذى غيره فيجب حمله حفظا لنفسه ولا نظر لضرر غيره أخذ من مسئلة الاضطراب حيث قدم نفسه ولم يجب عليه دفعه لاضطر آخر تقديره بالنفس على غيره ما يجب القضاء قياسا على ما سيأتي فيما لو تجسس سلاحه واحتاج الى حمله فإنه يحمله ويجب القضاء خلافا لما في المنهاج وما بحثه بعضهم من عدم وجوب القضاء في مسئلتنا لعله يناه على ما في المنهاج من عدم القضاء في مسئلة السلاح إذا تجسس واحتاج الى حمله انتهت وقوله أو بيضا تمنع مباشرة الجهة وهل إذا صلى كذلك تجب الاعادة أم لا فيه نظر وقياس ما مر في صفة الصلوات أنه لو شق عليه نزع العصا بجرادة تحتها صلى على حاله ولا اعادة ما لم يكن تحتها نجاسة غير معقوبة عنها أنه لا اعادة هنا لكن في كلام زى كإن جرمية تقضى الاعادة وعليه فيمكن أن يفرق بأن العذر ثم موجود وهو الجرح احتولا كذلك هنا فان اصابة السهم مثلا ليست محقة وأيضا هنا نادر اه ع ش على مر (قوله صلاة شدة خوف) * (تنبيه) * إذا صليت هذه الصلاة هل تسن اعادتها في جماعة كغيرها أو لا لأنها على خلاف القياس بحرر ذلك اه شورى وفي ع ش ما نصه وظاهر اطلاقهم هنا من اعادتها عن الهيئة التي فعلها أو لا وانظر هل هو كذلك أو لا فيه نظر والاقرب الثاني لانها صلاة ضرورية فلا يجوزها ثانيا ليجردها من الاعادة نعم ينبغي ان يحل التردد حيث فعلها مع الافعال الكثيرة اما لو خلت عن ذلك فلا يعد من الاعادة ثم وجب من خلاف من أبطلها بالعمل الكثير اه (قوله سواء التخم قتال الخ) قبل معناه أنه يصل سلاح أحد الفريقين للآخر والظاهر ان المراد بالسلاح نحو السيف اه حل وعبارة شرح مر وهذا كناية عن شدة اختلاطهم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض أو يقارب التصاقه أو عن اختلاط بعضهم ببعض كاستيلاك لحة الثوب بالسدى انتهت وقوله بالسدى يفتح السين والقصر كما في المصباح واللمحة بفتح اللام وضمهالغة وهذا عكس اللمحة بمعنى القرابة وأما اللحم من الحيوان فجمعه لحوم ولحم بالکسر اه مصباح بالمعنى (قوله بأن لم يأمنوا هجوم العدو) وهذا تفسير لقوله أو لم يلتحم وقوله ولو لو اعنه أي وصلوا صلاة ذات الرقاع أو بطن نخل وقوله أو انقسموا أي وصلوا صلاة عسغان اه شيخنا (قوله راكبا) أي ولو في الاثناء ان احتاج اليه مولو أمن راكب نزل فوراً وجوب بلو بنى ان لم يستدبر القبلة اه زى ولا يجب على كل من الماشي والراكب الاستقبال حتى في التحريم والركوع والسجود ولا وضع جبهته على الارض لما في تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف نظيره في الماشي المتنفل في السفر كما مر اه شرح مر (قوله ولو موثا ركوع وسجود) أي ويكون السجود أنخفض من الركوع وظاهره الاكتفاء بأقل ايماء وان قدر على أن يذمسه ويوجهه بأن في تكليفه زيادة على ذلك مشقة تور بما يفوت الاشتغال به تدير أمر الحرب فيكون فيه ما يصدق عليه ايماء اه ع ش على مر ويؤخذ من عذره في الایماء عذره في سجوده على البيضاء إذا خاف أن يصيب رأسه سهم لو ترعها وهو كذلك اه ابن أبي شريف على الارشاد اه شورى (قوله لا للجاح دابة) قياس ما تقدم في نقل السفرة من مثله الخطأ والنسيان اه ع ش (قوله طال زمنه) أي عرفا فان لم يطل لم تبطل ويسجد للسهو على المعتمد اه برماوى (قوله في تفسير الآية) أي في سياق تفسير الآية والافتقار لغير رجال أو ركانا بذلك بعيد من القضا اه حل وفي ع ش على مر ما نصه قوله في تفسير الآية أي في مقام تفسير الآية وليس المراد انه جعله معنى الآية اه (قوله رواء ابن عمر الخ) أي روى هذا القول الذي قاله فهو مرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله كالمصلين حول الكعبة) التشبيه في الجهة لا من كل وجه ما يجوز هنا أن يتقدموا على الامام في جهة وكذا يجوز

صلاة (شدة خوف وهي ان يصلى كل) منهم (فيها) أي في شدة الخوف سواء التخم قتال ولم يتمكنوا من تركه أم لم يلتحم بأن لم يأمنوا هجوم العدو ولو اعنه أو انقسموا (كيف أمكن) راكبا وما شيا ولو موثا ركوع وسجود عجز عنهما ولا يؤخر الصلاة عن وقتها قال تعالى فان ختمت فريحا أو ركانا (وعذرتي نزل) توجه (قبلة) بشدة ذنبه بقوله (لعدو) أي لاجله لا للجاح دابة طال زمنه قال ابن عمر في تفسير الآية مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال الشافعي ر واه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم الاقتداء ببعض مع اختلاف الجهة كالمصلين حول الكعبة وصلاة الجماعة في ذلك

أن يتأخروا عنه بأكثر من ثلثاً تذر أعراض الضرر وإن يتخلفوا عنه بثلاثة أركان فأكثر اه حل ومع ذلك لا بد من العلم بانتقالات الامام اه ع ش على مر (قوله أفضل من الانفراد) أي الا ان كل الحزم في الانفراد فهو أفضل اه حل (قوله كطعنات وضربات متواليه) لو احتاج الخس ضربات متواليه لكانت متواليه في الاستدلال بمتواليه فهل تبطل بمجرد التسرع في الست لانهما غير محتاج اليها وغير المحتاج اليه مبطل فهل التسرع فيها شروع في المبطل أو لا تبطل لان الخس جائرة فلا يضر قصد هاهنا غير هاهنا فافضل الخس لم يبطل بها الجوارها ولا بالاثبات بالسادسة لانها واحدة لا تبطل فيه نظر والتجمل الا ان الاول وقد يتوهم انه لو صح توجيه الثاني بما ذكر لم تبطل الضلقة في الامن بثلاثة أفعال متواليه لان الفعلين المتواليين غير مبطلين فلا يضر قصد هاهنا مع غير هاهنا فليتأمل اه سم على ج وقد يقال بل المتجه الثاني يفرق بينه وبين ما فاس عليه بان كلامه من الخطوات فيمنهى عنه فكان المجموع كالشيء الواحد والخس في المقيس مطلوبه فلم يتعلق النهي الا بالسادس فما قبله لا دخل له في الابطال أصلاً اذ المبطل هو المنهى عنه ونقل بالدرس عن الشوري ما يوافقه فليتأمل اه ع ش على مر (قوله قياساً على ما في الآية) أي من المشي والركوب اه ع ش (قوله لا في صياح) أي يولول وجر الخيل ومثل الصياح النطق بلا صياح كفي الام اه شرح مر وع ش عليه (قوله أيضاً في صياح) أي مشتمل على حرف مفهم أو حرفين لما تقدم ان الصوت الخالي عن الحروف لا يبطل اه حل (قوله لعدم الحاجة اليه) أي شأنه ذلك اه حطبي وفرض الاحتياج نحو تبسم من خشى وقوع مهلكة به أو لجر الخيل أو ليعرف انه فلان المشهور بالشجاعة قلدر اه ج وقضيته وجوب ذلك وبطلان الصلاة وهو ما قرره شيخنا زى وهو شكل بصفة الصلاة مع وجوب الاعادة فيما بعده الا أن يفرق تأمل اه شوري (قوله وقضى) معتمد اه ع ش (قوله ورجع الاصل عدم القضاء) ضعيف اه ع ش (قوله أو جعله في قرابه تحت ركابه) أي ما لم يكن زمامها بيده والابطال وينبغي ان يحل البطلان حيث لم يحتمل الى مسكه والافيعذر وتجب الاعادة وقد يشال بعدم وجوب الاعادة ويفرق بان الزمام الزم من السلاح اه حل (قوله في قرابه) أي السلاح وقوله تحت ركابه أي الذي تحت ركابه والظاهر ان المراد بالركاب المركوب وهو الفرس مثلاً ويحتمل ان المراد به الركاب الذي يجعل رجله فيه وقوله تحت ليس بقيد بل المدار على ان لا يصير حمله ولا متصلاً به اه شيخنا (قوله هذه الحظرة) فلا بد ان يقل زمن الجعل بان كل قريباً من زمن الالتقاء اه ج اه ع ش على مر (قوله لان في القائه تعريضاً لضعف المال) أي لان الخوف مظنة لذلك وهذا مارق نظيره في الامن كالأوقع على ثوب الصلي نجاسة ولم ينجمها حال اه حل (قوله وله تلك في كل مباح قتال الخ) أي ولا اعادة عليه كما تجوز صلاحية الخوف تجوز أيضاً صلاحية الخوف بطريق الاولى كما صرح به الجرجاني فيصلي بطائفة ويستعمل طائفة في رد السيل واطفاء النار وهذا كله عند خوف خروج الوقت وعلم من ذلك ان صلاحية الخوف لا تفعل الا عند ضيق الوقت وهو كذلك مادام يرجو الامن والاقلة فطهروا من أول الوقت فيما يظهر كما يظهر في صلاة فاقد الطهورين ويصلي في هذا النوع ايضاً العبد والكسوف بقسميهما والرواتب والقرايح لا الاستسقاء فانه لا يغتفر ولا الفاتنة بعذر كذلك الا اذا خيف فوتها بالموت بخلاف ما اذا فاتته بغير عذر فيما يظهر كما يظهر في صلاة فاقد الطهورين ويصلي في هذا النوع ايضاً ولا يصليها طالب عذر وخاف فوته لو صلى متمكلاً لان الرخصة انما وردت في خوف فوت ما هو حاصل وهي لا تجاوز محلها وهذا يحصل نعم ان خشي كربة أو كميناً أو انقطاعه عن رفقته كما صرح به الجرجاني فانه ان يصليها لانه خائف ولو خطف فعله مشكلاً في الصلاة جازت له صلاحية الخوف اذا خاف ضياعه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعاً لابن العماد ولا يضر وطؤه النجاسة كحامل سلاحه الملطخ بالدم للعاجز يلزمه فعلها ثانياً على المعتمد والمستلهم أخوة من قولهم انه يجوز صلاحية الخوف للخوف على ماله ومن كلام الجرجاني المار في خوفه من انقطاعه عن رفقته ومن تعليلهم عدم جوازها لمن خاف فوت العدو بان لم يخف فوت ما هو حاصل وقول

أفضل من الانفراد كماله
الامن (و) عذري (عـ)
كثير (كطعنات وضربات متواليه) الحاجة اليه قياساً على ما في الآية (لا) في (صياح) لعدم الحاجة اليه (وله امساك سلاح تجس) بما لا يعني عنه (الحاجة) اليه (وقضى) لثبوت عذره وهذا ما في الشرحين والروضة والمجموع عن الاصحاب وقال في المهمات وهو مانص عليه الشافعي فالفتوى عليه مرجع الاصل عدم القضاء فان لم يحتمل اليه ألقاه أو جعله في قرابه تحت ركبه الى ان يفرغ ثلثاً تبطل صلاته ويقتصر جه في الثانية هذه الحظرة لان في الثالثة تعريضاً لضعف المال وتفسيره بتجس والحاجة أولى من تفسيره بدمي وعجز (وله) حاضر اكل أو مسافراً (تلك) أي صلاحية الخوف (في كل مباح قتال وهرب)

الشمري لو شردت فرسه قتبها الى صوب القبلة شياً كثيراً والى غيرهابطلت مطلقاً أي كثيراً أم قليلاً محمول على ما إذا لم يخف ضياعها بل بعدها عنه فيكاف المني أما عند خوف ضياعها فلا بطلان مطلقاً كما أفاده الشيخ وقال انه مأخوذ من كلامهم اهـ شرح مر وقوله ويصلي في هذا النوع أيضاً العبد الخ ومثله بقية الانواع الثلاثة بالاولى اهـ جـ لكن قد منعه التردد في الاستسقاء بالنسبة لبقية الانواع وما ذكر في الرواتب ظاهر حيث فعلت جماعة على خلاف المطلوب فيها وأما اذا فعلت فرادى فقد يتوقف في مجي بقية الانواع فيها لان تلك انما تفعل اذا صليت جماعة والجماعة فيها غير مطلوبة وأما صلاة شدة الخوف فلا مانع منها خشية فواتها حيث ضاق الوقت وقوله ويلزمه فعلها ثانياً أي في حال تلطمه بالخص فقط اهـ مؤلف ويحتمل الاعادة مطلقاً لان هذا نادر وهو الاقرب واذا أدركها فليس له العود الى محله الاول ولو كان اماماً فيها يظهر أخذ من اطلاقهم ويوجه بان العمل الكثير انما اغتفر في سعيه لتخلص مناعه لانه ملحق بشدة الحرب والحاجة هناك قد انقضت باستيلانه على مناعه فلا وجه للعود اهـ عـ شـ عليه وعجالة عـ شـ (قوله في كل مباح قتال) اهـ قد العلامة بن حجر انه يصلي الصلاة اول الوقت مطلقاً أي سواء رجا الامن أو لا ومشي مر على أنها لا تفعل صلاة شدة الخوف الا عند ضيق الوقت قال سم والقياس ان بقية الانواع كذلك خلافاً للبرلسي قال مر ومحل كونها لا تفعل الا عند ضيق الوقت أي مادام يرجو الامن والا فله فعلها اول الوقت اهـ انتهت وعليه فلو حصل الامن في بقية الوقت وجبت الاعادة ولا عبرة بالنظر بين خطوه اهـ عـ شـ على مر وفي قل على الجلال قوله وله تلك أي ان كان في الصلاة مطلقاً ولا يلزمه قطعها ولو في اول الوقت وكذا ان كان قبل الشروع ولم يرج الامن في بقية الوقت والافندضية اهـ (قوله مباح قتال يهرب) من اضافة الصفة للموصوف (قوله كقتال عادل لباغ) أي بلا تأويل وكذا بنا ويل بخلاف العكس فليس للباغي غير المتأول ذلك انما المتأول فله هذه الصلاة اهـ حل (قوله وذى مال لقاصد أخذه ظلم) وكذا لو أخذ كان خطف نعله مثلاً أو نذبه بغيره مثلاً وهو في الصلاة حيث خاف ضياع ذلك ولا يضر وطؤه التجاسة لكن يجب عليه القضاء ان وطئها لا قصد أو كانت غير معفوعة وفي الناسرى اذا دخل أرضاً منصوبة وهي كبيرة وخشى فوات الوقت قبل الخروج منها فانه يحرم بها ويومئ بالركوع والسجود داخل جملتها قال الاذرى وينبغي وجوب الاعادة لتقصيره اهـ حل (قوله وهو عاجز عن بينة الاعسار) أي أو كان قادراً عليها لكن كان الحاكم لا يسميها الا بعد حبه كتحقق فمى كالعدم قاله الاذرى اهـ عـ شـ (قوله لا خوف فوت حج) ومثل الحج العمرة بان نذر ان يعتمر في وقت معين اهـ شرح مر (قوله ان صلى العشاء ساكناً) مثال لا قيد بل لو لم يمكنه تحصيل الوقوف الا بترك صلوات أيام وجب الترك اهـ زى وينبغي انه لا يجب قضاؤها فوراً للمعذرة فواتها اهـ عـ شـ على مر (قوله كفوت نفس أي فاته من خوف فوت الحاصل فصلى فيه هذه الصلاة) كاتخاذ غير يق فهو يحصل ما هو موجود وحصل ومثله في ذلك ما لو خطف نعله أو نذبه بغيره اهـ حل (قوله وهل له) أي المحرم بالحج وأما اذا كان قبل الاحرام فتعين الصلاة ويمتنع عليه الاحرام بالحج ومنه يؤخذ انه لو علم قبل احرامه انه لو أحرم فاته بعض الصلاة امتنع عليه اهـ حل (قوله وعليه فتأخيرها واجب) هذا هو المعتقد وألحق بعضهم بالمحرم المشغل بانقاذ غير يق أو دفع سائل عن نفس أو مال أو صلاة على ميت خيف انفجاره اهـ شرح مر وقوله أو مال أي لغيره بقرينة ما مر في قوله وذى مال لقاصد أخذه ظلماً حيث جوز فيه صلاة شدة الخوف وأوجب التأخير هنا وقوله أو صلاة على ميت خيف انفجاره أي فيتركها رأساً ليقى ما لو تعارض عليه انقاذ الاسير أو الغريق أو انفجار الميت وفوت الحج فهل يقدم الحج أو لا فيه نظر والاقرب الثاني بوجه بان الحج يمكن تداركه ولو بمسقة بخلاف غيره اهـ عـ شـ عليه (قوله فتأخيرها واجب) ظاهره وان تعمد ترك الذهاب لعرفة ان انقضاء الوقت قاله الشيخ اهـ شـ وبرى (قوله أي صلاة شدة الخوف) وصلاة شدة الخوف هنا مثال والضابط ان يصلوا بكيفية لا تجوز في الامن ثم تبين

كقتال عادل لباغ وذى مال
لقاصد أخذه ظلماً ويهرب
من حريق وسيل وسبع
لا معدل عنه وغريمه عند
اعساره وخوف حبه بان
لم يصدق غير عه وهو الدائن
في اعساره وهو عاجز عن بينة
الاعسار (لا) في (خوف
فوت حج) فليس محرم خاف
فوته بطوت وقوفه بعرفة ان
صلى العشاء ما كان يصلها
سائر الا انه لم يخف فوت حاصل
كفوت نفس وهل له ان
يصلها ما كتأوى وفوت
الحج لعظم حرمة الصلاة أو
يؤخرها ويحصل الوقوف
لصعوبة قضاء الحج وسهولة
قضاء الصلاة وجهان يرجح
الراعى منهما الاول والنوى
الثاني بل صوبه وعليه
فتأخيرها واجب كما في
الكفاية (ولو صلوا) أي
صلاة شدة الخوف (لما) أي
لشيء كسواد (ظنوه علقوا)
لهم (أو أكثر) من ضعفهم
(فبان خلافة)

خلاف ظنهم فشمّل ذلك صلاة ذات الرقاع على رواية ابن عمر وصلاة عسفان والفرقة الثانية من صلاة ذات الرقاع على رواية سهل بن أبي حنمة اه شرح مر (قوله أي خلاف ظنهم) أي أو بان كما ظنوا ولكن بان دونه حائل تكندق أو نار أو ماء أو أن يقر بهم حصان يمكنهم التحصن به منه أي من غير أن يحاصروهم فيه كما وظاهر أو شكوا في شيء من ذلك وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يكون ذلك في دارنا أو دار الحرب اه شرح مر (قوله أضعفهم) هذا يفيد أن صلاة مشددة الخوف بتعميمها لا تجوز إلا إذا كان العدو أكثر من ضعفنا وكذا صلاة عسفان وصلاة ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لعدم جوازهما في الأمن فاجزى مع ما تقدم في صلاة عسفان أنه لا بد أن يقاوم كل صف فيها العدو واه وهو يرجع في أنه يكتفى فيها بالمقاومة ولا يشترط الزيادة على ذلك وما تقدم في صلاة ذات الرقاع أن الكثرة بمعنى المقاومة شرط لسنيتها لا لاحتها اه حل (قوله أعم من قوله لسواد) ووجه العموم أن كلام الأصل لا يشمل ما لو ظنوا كثرة العدو وقبيل خلافة اه ع ش ولما ختم الشافعي رضي الله عنه هذا الباب ببيان ما يحل لبسه للمحارب وغيره مما لا يحل اقتدى به المصنف كالأكثر من فقال

*(فصل) في اللباس اه شرح مر وتعبيره بالفصل يشعر بأنه دراجته تحت الباب الذي قبله ووجهه أنه لما كان يجوز لبس الحرير في حال القتال إذا لم يجد ما يغني عنه كان بينهما مناسبة بهذا الاعتبار تأمل اه شيخنا وفي ج مانعه وذكره هنا لا كثرون اقتداء بالشافعي رضي الله عنه وكان وجهه مناسبة أن المقاتلين كثيرا ما يحتاجون لبس الحرير والجنس للبرد والقتال وذكره جمع في العبدوة ومناسب أيضا اه (قوله في اللباس) المراد به الملابس والمخالط أعم من أن يكون بفرش أو غيره أي وما يذ كرمعه من قوله وحل استباح بدهن نجس اه شيخنا (قوله حرم على رجل ونحتي الخ) وهذه الحرمة من الكأثر اه ع ش على مر ووجه الامام تحريره بأن فيه مع معنى الخيلاء أنه ثوب رفاهية تزيّن وتؤبداء زى يليق بالنساء دون شهامة الرجال ولا ينافيهما في الأمن من كراهة لبس الأول للرجل وعاله بأنه من زى النساء لأن الامام لم يجعل زيهن وحده مقتضيا للتحرير بل مع ما انضم إليه مما ذكر على أن الذي صوبه في الروضة والمجموع حرمة التشبيه بهن كعكسه وقد ضبط ابن دقيق العبد ما يحرم التشبيه بهن فيه بأنه ما كان مخصوصا بهن في جنسه وهيئته أو غالباً في زيهن وكذا يقال في عكسه اه ش مر وقوله وكذا يقال في عكسه ومنه ما يقع لنساء العرب من لبس البشوت وحل السكين على الهيئة المختصة بالرجال فيحرم عليهن ذلك وعلى هذا فلو اختصت النساء أو غلب فيهن زى مخصوص في اقليم وغلب في غيره تخصيص الرجال بذلك الزى كما قيل إن نساء قري الشام يزينن زى الرجال الذين يتعاطون الحصاد والزراعة ويغفلن ذلك فهل يثبت في كل اقليم ما جرت عادة أهله به أو ينظر لاكثر البلاد فيه تنظر والأقرب الأول ثم رأيت في ج نقلا عن الاسنوى ما يصرح به وعبارته وما أفاده أي الاسنوى من أن العبرة في لباس وزى كل من النوعين حتى يحرم التشبيه بهن فيه بعرف كل ناحية حسن اه وعليه فليس ما جرت به عادة كثير من النساء بمصر إلا أن من لبس قطعة شاش على رأسهن حراما لأنه ليس بتلك الهيئة المختصة بالرجال ولا غالباً فيهن فليقتبه له فانه دقيق وأما ما يقع من لباسهن ليلة جلائهن عمامة فرجل فينبغي فيه الحرمة لأن هذا الزى مخصوص بالرجال اه ع ش عليه (قوله أيضا حرم على رجل) أي ولو ذمبالا لأنه مخاطب بفروع الشرع يعتمد مع ذلك لا يمنع من لبسه لأنه لم يأتزم حكمنا فيه فكالم يمنع من شرب الخمر كذلك لا يمنع من لبس الحرير واعتمد مر جواز جعل خيط النسخة من حرير وكذا شرايتها بغير الخيطها وقال ينبغي جواز نخو خيط القميص الحرير الحاجة مع كونه أمساك وأقوى من الغزل اه سم على المنهج وقوله وكذا شرايتها أي التي هي متصلة بطرف خيطها أما ما جرت به العادة مما يفصل به بين حب السجدة فلا وجه لجوازه لا تغاير الحاجة إليه ثم رأيت في ج ما يصرح بذلك وقوله ينبغي جواز خيط نخو خيط القميص الحرير فينبغي أن مثل ذلك خيط السكين من الحرير فيجوز وأن لاحظ الزينة اه ع ش على مر (قوله استعمال حرير) أي بغير حائل أمابه فلا يحرم لكنه يكره والحائل أن كان على الفرش كفي في دفع الحرمة ولو بدون خياطة عليه وان كان

أي خلاف ظنهم كابل أو
تجبر أضعفهم (قضا) اذ
لا عبرة بالظن البين خطوه
وقولي لما أعم من قوله لسواد
وقولي أو أكثر من مذيل
*(فصل) في اللباس (حرم)
على رجل ونحتي استعمال
حرير

على الغطاء فلا يكفي في دفع الحرمة إلا أن يخط عليه كعاف حرير فإنه لا يجوز التغطية به إلا أن يغطاه بغطاء
وخاطه عليه ويفرق بينهما وبين الفرش بأن الخائل فيه أي الفرش يمنع الاستعمال عرفاً بخلاف هذا اهـ
من شرح م ر وخرج باستعماله اتخاذ فلا يحرم على المعتمد خلاف الشرح في بعض كتبه وجرى عليه جـ اهـ
شوبري وعليه قلل الفرق بينهما بين الأنامع أن اتخاذها يجر للاستعمال ضيق التقدين في اتخاذ الأنامع دون
الحرير فليتأمل اهـ ا ط ف وفصل الزبدي في اتخاذ فقال إن كان اتخاذها لقصد استعماله حرم وإن كان بقصد
اجارته أو عادته لم يحل له استعماله فلا يحرم اهـ ويمكن أن يجمع به بين القولين اهـ شيخنا * (فرع) *
مثل الحرير في حرمة الاستعمال المصنوع بالزعفران إذا أكثر المصنف فكرهه وخروجاً من خلاف من منعه وينبغي
تقييد الكراهة بمثل المصنف بحيث يعدمه مفر في العرف وهل يكره المصنوع بالزعفران حيث قل أولاً
فيه نظر والاقرب الأول ومثل المصنف في عدم حرمة الورس وفي شرح الروض ما نصه وظاهر كلام الأكثرين
جواز المصنوع بالورس لكن نقل الزركشي عن القاضي أبي الطيب وابن الصباغ الحاقه بالزعفران اهـ وفي جـ
واختلف في الورس فالحق جمع متقدمون بالزعفران واعترض بأن قضية كلام الأكثرين حله وفي شرح مسلم عن
عباس والمازري أنه صلى الله عليه وسلم كان يصنع ثيابه بالورس حتى عمامته واعتمده جمع متأخرون اهـ اهـ
عش على م ر وفي البخاري أن ابن عوف دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ثيابه صبغ زعفران قال القسطلاني
واستشكل كل هذا مع ورود النهي عن المزعفر وأجيب بأنه كان يسيراً فلم ينكره عليه أو علق ثوبه من ثوب امرأته
من غير قصد وعند المالكية جواز ما روى مالك في الموطأ أن ابن عمر كان يلبس الثوب المصبوغ بالزعفران اهـ
وبها مشيختنا بعض الفضلاء ما نصه وفي فتاوى جـ الهيتمي أخرج الحاكم والطبراني عن جعفر رضي الله عنه قال
رأيت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبين مصبوغين بزعفران رداء وعمامة وأخرج ابن سعد كان صلى الله
عليه وسلم يصنع ثيابه بالزعفران فيصمور رداءه وعمامته وفي رواية كان يصنع ثيابه كلها بالزعفران حتى العمامة
وروى ابن عبد البر خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه قميص أصفر وعمامة صفراء والطبراني كان
أحب الصبغ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصفرة اهـ وهو ما أخذ من حاوي الفتاوى للسيوطي (قوله
أيضا استعمال حرير) قال م ر في شرحه أفتى الوالد رحمه الله تعالى بحرمة استعمال الحرير وإن لم يكن منسوجاً
بدليل استثنائهم من الحرمة خيط السجدة وليقة الدواة والوجه عدم حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة
وتحوها إلا أن اتخاذ الحرير ورعا يشبه الاستحالة ويجوز للرجل وغيره لبس ثوب يخط به ولا يتأتى فيه تفصيل
المضيق لأنه أهون ويحل منه خيط السجدة كقبي الجوع ويلحق به كما قاله الزركشي ليقع الدواة لاستقرارها بالخبر
كأنه نقد غشي غير مولاهم أولى بانتفاء الخيلاء عن التطرف ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذي ينظم فيه أغلبية
الكبر من العنبر والصندل ونحوهما والخيط الذي تعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياصة بل أولى بالحل
وجوز الفوراني للرجل منه كيس المصنف أما كيس البراهم وغطاء العمامة منه فقد تقدم في الآتيان الرابع
حرمة عليه ويجوز لبس خلع الحرير ونحوه من الملوك كتنقل عن الماوردي لقلة زعمه ولا لباس عمر سراقه
سوارى كسرى وجعل التاج أي تاج كسرى على رأسه وإذا جاءت الرخصة لبس الذهب للزمن اليسير في حالة
الاختيار وإن ذلك التقدر لا يعد استعمالاً بالحرير أولى ذكره الزركشي وغيره الأولى في التعليق ما في مخالفة
ذلك من خوف الفتنة لا كتابة الصداق فيه ولو للمرأة كما أفتى به المصنف ونقله عن جماعة من الأصحاب وهو
المعتمد وإن فوز ع فيه وليس تكياطة الثوب الحرير للنساء كزعمه الاستنوي وغيره وارتضاء الجوارح في
الاسعاد أنه الأوجه لأن الحياطة لا استعمال فيها بخلاف الكتابة ولا اتخاذ بلابس كما أفتى به ابن عبد السلام
قال لكن إنهم دون اسم اللبس وما ذكره هو قياس أنه التقدير لكن كلامهم ظاهر في الفرق بينهما من وجوه متعددة
وهو الأوجه فلو حل هذا على ما إذا اتخذ لبسه بخلاف ما إذا اتخذ لجرد الفتنة لم يعد ولا لبس درع نسيج قليل

ذهب أوزر بازراه أو خيط به لكثرة الخيل لا مودة أفتى ابن رز بن باثم من يفصل للرجال الكسويات الحرير
والانواع ويستري القماش الحرير ويبيعه لهم أو يخطه أو ينسجه لهم أو يصوغ الذهب لبسهم اه
بالخرف ومحل الحرمة في استعمال غطاء العمامة إذا كان هو المستعمل له لعلو كانت زوجته مثلاً هي التي تبشر
ذلك فهل يحرم لان استعماله فيمالي ليس لبسها ولا افتراشها أم لا فيه نظر والا قرب الاول لانها إنما
استعملته لخدمة الرجل لانفسها وقوله والاولى في التعليل ما في مخالفة ذلك الخ وعلى هذا فينبغي ان يكون
اللباس من الملوك حراماً ولا يعارضه فعل عمر المذكور لجواز ان يكون ذلك من عمر لغرض كتحقيق اخباره
صلى الله عليه وسلم لمراقبة ذلك وقوله ولو للمرأة أي ولو كانت الكتابة للمرأة أي لاجلها لكونها هي الطالبة
لها دون الزوج وطادر كلام الشرح الحرمة سواء كان الكاتب رجلاً أو امرأة أو عبارة ج ويجرم خلافاً
لكثيرين كتابة الرجل للمرأة قطعاً خلافاً لمن وهم فيه الصداق فيه ولو امرأة لان المستعمل حال الكتابة هو
الكاتب كذا أفتى به المصنف ونقله عن جماعة من أصحابنا ونوزع فيه بما لا يجدي اه وأطال في ذلك وحاصله
الفرق بين كتابة الرجل فحرم ولو امرأة وبين كتابة المرأة فتجوز ولو رجل ويمكن حل كلام الشرح عليه بأن
يحمل قوله لا كتابة الصداق على ما لو كان الكاتب هو الرجل وقيدل عليه فرقه بين الخطاطة والكتابة بأن
الكتابة استعمال بخلاف الخطاطة وفي سم على المنهج جوز هر بحثا نقس الحلي للمرأة والكتابة عليه
لانه زينة للمرأة هي محتاجة لزينة وبحث ان كتابة اسمها على ثوبها الحرير ان احتاجت اليها في حفظه جاز فعلها
للرجل والا فلا فليتأمل * (فرع) * قد يستل عن الفرق بين جواز كتابة المصحف بالذهب حتى للرجل
وحرمته تحليته بالذهب للرجل ولعله ان كتابة راجعة لنفس حرمة الدالة عليه بخلاف تحليته بالكتابة أدخل
في التعليق به اه سم على المنهج وقوله ان احتاجت اليها في حفظه ينبغي ان مثله كتابة التمام في الحرير اذا طن
بانحيار الثقة أو اشتار نفعه لدفع صداع أو نحوه وان الكتابة في غير الحرير لا تقوم مقامه ويؤيد هذا ما سياتى من
حل استعماله لدفع القمل ونحوه هل يجوز للرجل جعله تكة للباس من الحرير أو لاقية نظره وتقل بالدرس عن
زى الجواز فليراجع أقول ولا مانع منه قياساً على خيط المفتاح حيث قيل بجوازه لكونه أمكن من الكنان
ونحوه وقياس ذلك أيضاً بجواز خيط الميزان لعله المذكورة ولا احتياجه كثيراً اه ع ش عليه (قوله ولو
قز) وهو نوع منه كد اللون ليس من ثياب الزينة وهو ما قطعته البودق وخرجت منه حبة والحرير ما يحل عنها بعد
موتها اه زى (قوله بفرش) أي لغير جلوسه أو قيامه لا مشبه عليه فيما يظهر لانه بخارقه لا لا بعد مستعملاً
له عرفاً اه ج كشحننا وانظر المفارقة هل ولو كان معها تردد أو لا كما يحرم تردد الجانب بالمسجد فقد أُلحق
ثم بالمسكن فليتأمل اه شوبرى والا قرب الاول ويغرف بينهما حيث حرمة المسجد حال التردد مع الجنابة
ولا كذلك التردد هنا لاقية من الامتنان تأمل اه ا ط ف فان فرش رجل أو ختنى عليه غير ملو خفيفاً
مهمل النسيج كافي المطلب وجلس فوقه جاز كما يجوز جلوسه على منخدة مخشوة به وعلى نجاسة بينهما حائل
بحيث لا يلاقى شيئاً من بدن المصلي وثيابه قال الاذرعى ومصوره بعضهم بما اذا اتفق في دعوة ونحوها اما
لو اتخذ حصيراً من حرير فالوجه التحريم وان بسط فوقها شيئاً لاقية من السرف واستعمال الحرير لاجل
اه والاوجه كما أفاده الشيخ عدم الفرق كما اقتضاه اطلاق الاصحاب اه شرح هر وقوله على منخدة مخشوة
به يؤخذ من هذا حل ما حرم به العاد من اتخاذ مجوزة بطاتة حرير وظهارتها صوف وخطاطة الجميع على
البطانة لان البطانة حيث تدنصير كمشوا الجبة * (فرع) * طاف ظهارته دون بطاتته حرير فتغلي به وجعل
الظهارة الى جهة العلو وسر الظهارة بملاءة مثلاً من غير خطاطة للملاءة في الظهارة حرم وفافا لم لانه مستعمل
للحرير ووضع الملاءة فوق الظهارة لا يمنع من استعمالها كالملاءة جبة ظهارته حرير وليس فوقها قيصاً من
الكان أوليس ثوب حرير يزين ثوبى كان اه سم على المنهج اه ع ش عليه (قوله أيضاً بفرش) أي

ولو قز بفرش

بلا يحائل ولو مهلهل النسيج فيجوز بشرط ان لا يماس الحرير من بين الفرع ويحرم استعمال ما اقترشموه ولو حصرنا
 اتخذاه من حرير خلافا للجماعة اهـ م ر واعتمد كوالده ان نحو الناموسية التي تنصب في نحو الولاثم من غير
 فتح لها وجلوس داخلها لا يحرم الجلوس تحتها وانما بحيث لا يستند اليها لان استعمالها بالنحول فيها لا يحرم
 الجلوس تحتها وانما منصوبة كذا كرفال م ر فان استند اليها حرم لان هذا استعمال لها لان الاستناد الى
 الشيء من جهة وجوه استعماله واما نصبها على هذه الهيئة فليس من باب تزين الجدران وسترها بالحرير ثم ان
 قصد نصبها للنساء واطهار تجملهن به الرجال لم يحرم وان قصد نصبها للرجال حرم واقتطروا حرمة مع تسليم ان
 مجرد النصب ليس استعمالا للرجال ولا تزينا للجدران فليحرم وفي موضع آخر قال ان قصد به التزيين ففيه ستر
 للجدار في الجملة وستر الجدار بالحرير حرام وعلى كل تقدير يجوز الجلوس تحتها وانما اذا لم يجلس تحتها مفتوحة
 وتوقف فيها لو اخرج نحو نموسية صغيرة على كبر ان هل يجوز للرجال تناول الكوز من تحتها ووضع
 تحتها وقال ينبغي انه اذا لم يعد ذلك ان لا يحرم مجرد تناول الكوز وردم وضعه ولو رفعت محابة من حرير
 حرم الجلوس تحتها حيث كانت قريبة بحيث يعدم استعمالا او به لمتنعها ولو جعل تحتها مما يلي الجالس
 فوبه من كان متصلا بها بان جعلت بطانة لها لم يمنع ذلك حرمة الجلوس تحتها كما لو كان ظاهر الحاف حبرا
 فقط يباطنه الذي هو من كان فانه يحرم لانه مستعمل للحرير ولو رفعت المحابة جدا بحيث حارت في العلو
 كالسقف لم يحرم الجلوس تحتها كما لا يحرم السقف المذهب وان حرم فعله مطلقا واستدامته ان حصل منه
 شيء بالعرض على النار وحيث حرم الجلوس تحت المحابة فصار ظاهرا غير محاذ لها بل في جانب آخر حرم الجلوس
 فيه لانه مستعمل لها كما لو تجر بجخرة الذهب من غير ان يحتوي عليها كذا اجاب م ر بذلك كالمسألة
 عنو المباحة فيه فليتامل * (فرع) * اعتمد م ر لنسب قوايت النساء والميادين والمجانين وقبورهم
 بالحرير جائز كالتكفين بل أولى بخلاف نوايت الصالحين من الذكور البالغين العلاء فانه يحرم سترها بالحرير
 ثم وقع منه الميل لحرمة ستر قبور النساء بالحرير ووافق على جواز تغطية محارة المرأة بالحرير * (فرع) * هل
 يجوز الدخول بين ستر الكعبة وجدارها نحو الدعاء لا يبعد جواز ذلك لانه ليس استعمالا وهو دخول الحاجة
 وهل يجوز الالتصاق لسترها من خارج في نحو الماتزم فيه نظرا لحرر واعتمد م ر انه لا يجوز جعل غطاء العمامة
 وكبس الراهم من حرير وان جوارها جعل غطاء الكوز من فضة بحيث لا يكون على صورة الالة وقرق من تغطية
 الالة مطاوعة شرع لموسع فيها بخلاف غطاء العمامة وقال يجوز جعل غطاء الالة من حرير بل هو أولى بالجواز
 من الفضة ولا يتقيد بل لا يكون على صورة الالة بخلاف غطاء الفضة لاختلاف المدرك اهـ سم على المنهج
 وقوله وهو دخول الحاجة أقول قد تمنع الحاجة فيما ذكره وقال بالحرمة لان الدعاء ليس خاصا بدخوله تحت
 سترها وقرق بين هذا وبين الجواز في نحو الماتزم بان الماتزم ونحوه مطلوب فيه ادعية بخصوصها وقوله يجوز
 جعل غطاء الالة من حرير لعل المراد به ما يتخذ على قدره الكوز لتغطية بخلاف وضع نحو منديل من حرير
 فلا يجوز اهـ ع ش على م ر * (فرع) * ينبغي وقاما لم جواز نحو القنديل بخيط الحرير لانه لا ينقص
 عن جواز جعل سلسلة الفضة الكوز ومن قوايع جواز جعلها لتعليقها وجهها وهو أخذ منه * (فرع) * اعتمد
 م ر ان ما جاز لامرأة جاز للمسي فيجوز لباس كل منهما اعلام من ذهب حيث لا اسراف عادة * (فرع) * اذا ارتد
 ولم يجد ما يرتدي به ويتعم من غير الحرير قال أبو شكيل الجواب انه لا يبعد أن يرتد في الارداء والتعم به
 اذا لم يجد غيره وكان تركه يزي بمنصب فان خرج من تزامم اقتصر على ذلك نظرا فان قصد بذلك الاقتداء بالسلف
 وترك الالتفات الى ما يزي بالمنصب لم تسقط بذلك مرواؤه بل يكون فاعلا لا فضلا وان لم قصد ذلك بل فعل
 ذلك انخلا علوها وبالمرأة سقطت مرواؤه كذا في الناسي بأبسط من هذا اهـ سم على المنهج ومن ذلك يتخذ
 ان ليس الفقيه القادر على التحمل بالثياب التي جرت بها عادة أمثاله ثيابا دونها في الصفوة والهيئة ان كان لهم

النفس والاعتداء بالسلف الصالحين لم يخل بمرأته وان كان لغير ذلك أدخل بها ومنه ما لو ترك ذلك مع لاد بان حاله معروف وان لا يزيد مقامه عند الناس باللبس ولا ينقص بعده موافقا كان هذا تحليلا لما كانه منصب الفقهاء فكانت استهزاء بنفس الفقه اه ع ش على م ر (قوله أيضا بفرش وغيره) أي من سائر وجوه الاستعمال ومنه التلموسية ونحوها فيحرم على الرجل الجلوس فيها والنوم واستعمال الذهب كالحرير فيحرم الجلوس تحت السموف المذهبة ان حصل منها شيء بالعرض على النار والافلا كافي الاواني ويعتبر فيه العرف وأما الفعل فمرام مطلقا كالمروءة يحرم ستر الجدران ونحوها بالحرير كستر ضرائح الاولياء الا الكعبة وقبور الانبياء نعم لا يحرم ستر الجدران به في أيام الزينة بحد ما يدفع الضرر ويحرم المرور والفرجة عليها لغير حاجة خلافا للعلامة ابن حجر وعلم من هذا ومما يأتي في باب كآة النقدان المحل المشهور غير جائز ولا تحل الفرجة عليه ولا يصح الوقف عليه ومثله كسوة مقام ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام وكذا الذهب الذي على الكسوة والبرقع اه برماوى (قوله وغيره) أي من تستر وتذو واتخاذ ستر وغيره من سائر وجوه الاستعمال لا مشيبه عليه فيما يظهر لانه لما فرقته حالا لا يعتد بعمله عرقا اه شرح م ر وخرج بالمشي فرشه للمشي عليه فانه حرام كله وظاهر اه رشدى (فرع) * راجع التباس الحرير للدواب وهل حرمة ستر الجدران تستلزم حرمة الباسه الدواب أو يفرق والمتجه الآن وقاما لمحرمة لانه لا تنقص عن الجدران لان الباسه محض زينة وليست كصبي غير مميز ومجنون لظهور الغرض في الباسه والانتفاع به اه ع ش عليه (قوله وما أكثره منه) أي يقينا فلا يحرم المشكوك في انه أكثر أو غير أكثر قياسا على ما لو شك في كبر الضبة وصغرها هذا عند ج وخالفه م ر في شرحه فقال ولو شك في كثرة الحرير أو غيره أو استوائه ما حرم كالحزم به في الانوار ويفرق بينه وبين عدم تحريم المضرب اذا شك في كبر الضبة بالعمل بالاصل فهما اذا اصل حل استعمال الاناء قبل تضييه والاصل تحريم الحرير لغير المرأة اه م ر وقوله والاصل تحريم الحرير مقتضاه انه لو شك في الحرمة المطردة بالبرقة حرم استعمالها وهو المعتمد وان كان قياس المضرب الحل اه ع ش عليه وفي م م مائه موافق م ر على انه لا فرق في التفصيل في المركب من حرير وغيره بين ان يكون خالصا في جانب من الثوب والغزل خالصا في جانب منها وان يكون مختلطا حتى اذا لم يرد وزن الحرير في الشق الاول لم يحرم اه (قوله لا ضرورة) أي فيجوز استعماله باللبس وغيره بحسب الضرورة اه من شرح م ر (قوله مضرين) أي ضررا يبيح التيمم على المعتمد اه ج اه شورى (قوله وجأه حرب) الظاهر ان الفجأة ليست بشرط بل اذا احتاج الخروج الى القتال باختياره ولم يجد غير مجاز ليه اه شورى وفيه ان هذا سائى في قوله وكفنا الخ تأمل اه شيخنا (قوله ولم يجد غيره) فيه ان هذا القيد مستدرك مع قوله لا ضرورة تأمل (قوله أوحاجة) قال ج كستر العورة ولو في الخلوة قال الشيخ بأن قد سار غيره بليق به فيما يظهر وقد يتوهم من التعبير هنا بالحاجة وفيما قبله بالضرورة انه لا يشترط هنا فقد غيره وهو خطأ والالزم جواز لبسه مطلقا وذلك مبطل للمكروه بتحريمه اه شورى والظاهر ان قوله ان آذا هم باللبس غيره يغنى عن اشتراط فقد الغير لانه حيثئذ مفقود شرعا تأمل لكن بشرط فقد ما يغنى عنه على المعتمد عند م ر وهذا اقتصر المصنف على الحاجة ويعلم منها جواز لبسه للضرورة بالاولى اه شيخنا ويدخل في الحاجة كما قال الاسنوى ستر العورة في الصلاة ومن أعين الناس وكذا في الخلوة كل ذلك اذا لم يجد غيره قاله فيهما زاد على العورة عند الخروج للناس نظرا فان في كشفه هنا المروءة اه عميرة اه سم على المنهج (قوله كبر) بفتح الجيم والراء المهملة ومما جوبه ان يطلى بالحناء والسمن البقرى القديم اه برماوى (قوله وقل) أي لان الحرير خاصيته ان لا يقبل اه شرح م ر ويشمل من يلب طرب اه ع ش عليه والحاجة في القمل بحيث لا يحتمل آذاه عادة وان لم يكن حتى يصير كالآداء المتوقف على الهواء خلافا لبعضهم اه ج ومما جوب لدفعه ان يطلى خيط من الصوف بالزئبق ويجعل في عنقه كالسجدة اه برماوى (فرع) * نقل م ر انوا لآء أفتى بحرمة القاء القمل حيا في المسجد لانه وسيلة

وغيره انتهى الرجل عنه في خبر الصحيحين والاحتياط في الخلق وذكره من يادى (و) استعمال (ما) أكثره منه زنة تغليبا لا أكثر بخلاف ما أكثره من غيره والمستوى منهما لان كلا منهما لا يسمى ثوب حرير والاصل الحل وتغليبا لا أكثر في الاولى (لا ضرورة كسر ورد مضرين وجأه حرب) بضم القاء وفتح الجيم والمدح فتح القلم وسكون الجيم أي بغتها (ولم يجد غيره) وتعييرى بضمين أولى من تعبيره بملكين (أوحاجة كبر) ان آذا هم باللبس غيره (وقل) روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن ابن عوف والزبير بن العوام في لبس الحرير

الى موته وبقاء نجاسته في المسجد سواء كان في المسجد أحد يخشى ايذاؤه أو لا وبكر اهة القائه خارج المسجد مطلقا انتهى وأظنه قال ان الغناء في محل يعلم انه يؤذى من فيه حرم اه سم (قوله لحكمة) بكسر الحاء المهملة وهو الحرب اليابس ومما جربله ان يؤخذ نحوه الكلب الابيض ويذا به الكبريت ويطل به اه برماوى (قوله وسواء فيما ذكر السفر والحضر) نبه على هذا الرد على المخالف فقد خص الاذرى الرخصة بحال السفر كما اشار له ج وخص السبكي الرخصة بحال اجتماع الحكمة والعمل والسفر محتججا على ذلك بأن الترخيص لابن عوف والزبير كان في السفر وكان بهما الحكمة والعمل وعبار مشرح مر قال السبكي الروايات في الرخصة لعبد الرحمن والزبير يظهر انهما مرة واحدة اجتمع فيها الحكمة والعمل والسفر وحينئذ فقد يقال مقتضى الترخيص انما هو اجتماع الثلاثة وليس أحدها بمنزلة فينبغي اقتصار الرخصة على مجموعها ولا يشك في بعضها الابدليل وأجيب بعد تسليم ظهور انهما مرة واحدة بمنع كون أحدهما ليس بمنزلة في الحاجة التي عهدا ناطة الحكم بهما من غير نظر لافرادها في القوة والضعف بل كثيرا ما تكون الحاجة في أحدها لبعض الناس أقوى منها في الثلاثة لبعض آخر فلا فرق في ذلك بين السفر والحضر كما أطلقه المصنف وصرح به في المجموع اه (قوله وكقتال) أعاد العامل ليفيد ان الحرب والعمل يجوز فيهما البس الحرير وان وجد ما يغني عنه من دواع وان ضعفه شيخنا اه حل أى فالعمدان قوله ولم يجز ما يغني عنه في الثلاثة وعليه فكان الاولى حذف الكاف من قوله وكقتال الا ان يقال مراد الشرح انه قيد في الا نحو فقط ويكون طريقته اه شيخنا (قوله ما يغني عنه في دفع السلاح) أى كد يباح بكسر الدال وقمها فارسي مغرب مأخوذ من التدبير وهو النقش والتزيين أصله ديباه بالهاء وجمع دبابيج ودبابج اه شرح مر (قوله ولولى الخ) المراد به من له ولاية التأديب في شمل الام والاخ الكبير فيجوز لهما الباس الصبي الحرير فيما يظهر اه ع ش على مر وقوله الياسه أى ولوم من مال الصبي اه برماوى والتعبير بالالباس للغالب بل مثله سائر وجوه الاستعمال اه شرح العباب وقوله صبيأى من حين ولادته الى البلوغ اه شرح العباب اه شورى يوله أيضا تزيينه بالحلي ولوم من ذهب وان لم يكن يوم عيده ولو كان الصبي مراهقا اه شرح مر والمراد بالحلي ما يزين به النساء وليس منه الخنجر المعروف والسكين المعروفة فيحرم على الولي الباس الصبي ذلك لانه ليس من الحلي وأما الحياسة المعروفة فينبغي حل الباسه لانهما يزين بهما النساء وفي كلاهما بعضهم ان كل ما جاز لهنه النساء جاز للولى الباسه للصبي كنعل من ذهب حيث لا سرف عادة اه ع ش عليه وترك الباسهما أى الصبي والمجنون ماذا كراى الحرير وحلى التقدين ولو يوم عيده أولى كما قاله الشيخ عمر الدين في الصبي وقال لافرق بين الذكرك والاثني وعاله بالخروج من الخلاف قالوا لا يعتاده ويألف استعماله فيشق عليه تركه بعد البلوغ اه عباب اه شورى وفي الحلي ان الباس الصبي والصبي الحرير مكروه اه (قوله اذ ليس له شهامة) أى قوة اه شيخنا وفي المختار شهمة من باب ظرف فهو شهمة أى جلد ذكر القواد انتهى وقوله خنوة الحرير أى خنوة من يلبسه من النساء وهى التكسر والثني في المختار قلت قال الازهرى الاختصاص أصله التكسر والثني ومنه سمي الخنث لتكسره وثنيه اه انتهى ع ش وفي المصباح خنث خنثا فهو خنث من باب تعب اذا كان فيه لين وتكسر ولا يشتهى النساء ويعدى بالتضعيف فقال خنثه غيره اذا جعله كذلك واسم الفاعل خنث بالكسر واسم المفعول بالفتح وفيه ما خنثا وقال بعض الاثمة خنث الرجل كلامه بالتقيل اذا شبه بكلام النساء لينا ورخاوة قال رجل خنث بالكسر (قوله وحل ما طرز) المراد ما صنع خارجا عن الثوب ثم وضع عليها كالشريط الذى تضعه السيامة على الدفافي وانما صورنا بذلك لاجل التقييد بقوله قدر أربع أصابع أى عرضا وان أراد طوله على المتمد اما المطرز بالابرة فلا يشترط فيه هذا بل الشرط فيه ان لا يزيد وزنه على وزن الثوب واما المطرز بالتصوير الاول والمرقع فيشترط فيه ما في المتن وان لا يزيد مجموع الطراز أو الرقع على مجموع الثوب ووزنا

لحكمة كانت بهما وان رخص
لهما لما شكوا اليه العمل
في قصر الحرير وسواء فيما
ذكر الحضر والسفر
(وكقتال) لم يجز ما يغني
عنه أى عن الحرير في دفع
السلاح قبلا على دفع
العمل (ولولى الباسه) أى
ماذا كرم من الحرير وما أكثره
منه (صيا) اذ ليس له شهامة
تنافي خنوة الحرير بخلاف
الرجل ولانه غير مكلف
والحق به الغزالي في الاحياء
المجنون (وحل ما طرز)
أورق

فالحاصل ان الطراز بالتصوير الاول والرقع بشرط فيه ما شرطت وبالعنى الثاني شرط واحد وعبارة شرح مر
وحل ما طرز أو رقع بحر لم يجاوز كل منهما قدر أربع أصابع مضمومة قدون ما جاوزها ولو تعددت محالهما وكثرت
بحيث يزيد الحرير على غير محرم والا فلا خلافا لما نقله الزركشى عن الحلبي من انه لا يزيد على طرازين على كم
واحد وان كل طراز لا يزيد على أصبعين ليكون مجموعهما أربع أصابع ويفرق بينهما بين المتسوج بين
الحرير هاتمير بنفسه بخلافه ثم فلاجل ذلك حرم الزيادة هنا على الأربع أصابع وان لم يزد وزن الحرير قال
السبكي والتطريز جعل الطراز الذى هو خالص من كمال الثوب أما المطرز بالآلة فلا قرب أى كما صرح به
المتولي وغيره وخزم به الاسنوى انه كالمتسوج حتى يكون مع الثوب كالمركب من حرير وغيره لا كالطراز خلافا
للاندرى في انه مثله وان تبعه ابن المقرئ في تحريمه نعم قد يحرم ذلك في بعض النواحي لكونه من لباس النساء
عند من قال بتحريم التشبيه وهو المذهب لا لكون الحرير فيه ويحرم المطر ف والمطرز بالذهب على الرجل
والحنثى مطلقا قد أفتى والده رحمه الله تعالى بتحريم لبس من ذكر عرقية طرزت بخضة أخذت معهم في تحريم
الذهب والفضة عليهما الا ما استثنوه انتهت وقوله بحيث يزيد الحرير على غيره ظاهرة انه لا فرق في غير الحرير من
الثوب بين ظهارته وبطائنه وحشوه ومثلا وهو ظاهر قال بعضهم ويتخذ من كلام الشرح حل لبس القواريق
التطيفة لانها كالرقع المتلاصقة أقول وهو ممنوع لان هذه انما تحصل على هذه الكيفية التي يفعلونها بالتوصل
بها الى الهيئة التي يدعونها في ما بينهم بحسب العادة وليست كالرقع التي الاصل فيها ان تتخذ لاصلاح الثوب
وهذا هو الوجه اه ع ش عليه وقرر بعض المشايخ ان زرا الطربوش جائز لا بأس به كبيرا كان أو صغيرا
اذ لا يتقاعد عن طراز بحيث قطع الحرير الخالص التي توضع فوق الثوب فلا فرق بينهما وبينها في الجواز مع ان
الغرض من الكل الزينة (قوله بحرير) انظر لم يقل أو ما أكثر منه كما قاله في الذى قبله وكذا يقال في قوله أى
بحرير (قوله قدر أربع أصابع) أى عرضا وان زاد طوله اه زى وفي سم على المنهج ظاهر كلامهم
ان المدار على قدر الاصابع الاربع طولا وعرضا بان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع ولا عرضه على
عرضها ويؤيد ما في الخادم عن حكاية بعضهم عن بعض المشايخ ان المراد أصابع النبي صلى الله عليه وسلم وهى
أطول من غيرها اه نولان المراد ذكر لما كان لا اعتبار بطولها على غير علمنى فليتنامل اه والذى
تحصل من كلامهم انه يحرم زيادته في العرض على أربع أصابع مضمومة ولا يتعد بقدر في الطول اه ع ش على
مر (قوله أو طرف به قدر علة) أى بالنسبة لغالب أمثاله فلو فعله زائد على ذلك لزمه قطعه ولا يستطاع قطعه ببيع
لن هو علة كالباع كافر دارا بناها عالية لمسلم ولو اشترى زائدا على عادة أمثاله من أهل لم يلزمه القطع لانه دوام
كولو اشترى كافر دارا عالية من مسلم ويحرم المطرز والمطرز بالذهب على الرجل والحنثى مطلقا وكذا بالفضة لشدة
السرف والخيلاء نعم لا يحرم لبس نحو شاش في طرفه نحو قصب لم يحصل بعرضه على النار شي وان كان منسوجا
في موسواء في المتسوج ما لم يحترق او سداه أو بعض كل منهما اه برماوى وبعبارة ع ش على مر * (فرع) *
حسن اتخذ حجابا خارجا عن عادة أمثاله ثم انتقل لمن له ذلك فيحرم على المنتقل اليه دوام لانه وضع بغير حق قريبا
على ما لو اشترى المسلم دارا كافر عالية على بناء المسلم ولو اتخذ حجابا عادة أمثاله ثم انتقل لمن ليس هو عادة أمثاله فيجوز
له ادا متلانه وضع يحق ويقتضى في الدوام لا يقتضى في الابتداء انتهت (قوله أيضا أو طرف به قدر علة) أى قدر
العادة الغالبة في كل ناحية وان جاوزت أربع أصابع وسواء أكل التطريز ظاهرا أم باطنا كما يقتضيه
اطلاقهم أما ما جاوز العادة فيحرم وألحق ابن عبد السلام بالتطريز طرف في عمامة كل منهما قد شرب و فرق بين
كل أربع أصابع بخلاف من كان أو قلن قال الشيخ وفيه وقفة الا ان يقال تتبع العادة في العمامة فوجدت
كذلك اه وقد ينظر في كل منهما انما في العمامة من الحرير منسوج هو قد مر ان العبرة فيه بالوزن مع غيره بزيادة
الحرير بحيث زاد وزن الحرير الذى في العمامة حرمت والا فلا وان كان منها أجزاء كلها حرير كان كل السدا

بحرير فيلزم منه بقول (قدو)
اربع أصابع) لو روي في
خير مسلم (أو طرف به) أى
بحرير بأن جعل طرف
قويه مصغيا به (قدو علة)

حرر أو بعض المحمة كذلك وأقنى الوالد رحمه الله تعالى بجواز الأزار الحري لغير المرأة قياساً على التطريف
بل أولى ويحرم على غير المرأة المزعم دون المعصفر كما نص عليه الشافعي خلافاً للبيهقي حيث ذهب إلى أن الصواب
تحريمه أيضاً قال لا أخبار الصحيحة التي لو بلغت الشافعي لقال بها ولو صبغ بعض ثوب بزعفران فهل هو كالنظرين
فيحرم ما زاد على الأربع أصابع أو كالنسوج من الحرر وغيره فيعتبر أكثر الأوجه أن المرجع في ذلك إلى
العرف فإن صح إطلاق المزعم عليه عرفاً حرمه والا فلا ولا يكره لغير من ذكر مصبوغ بغير الزعفران والعصفر
سواء الأحمر والأصفر والأخضر وغيره سواء أصبغ قبل النسج أم بعد ما أن خالف فيما بعده بعض المتأخرين كما
مرت الإشارة إليه لعدم ورود نهى في ذلك ويجعل لبس الكنان والصوف ونحوهما وإن غلت أثمانها إذ تنافسها
في صنعها ويكره تزين البيوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد العلماء والصالحين أي يحمل دقتهم بالثياب ويحرم
تزيناها بالحرير والصور لعموم الأخبار وقد أقنى بذلك الشيخ في لباسها الحرير ما تزين بين المساجد به فسيأتي في
الوقف إن شاء الله تعالى نعم يجوز من الكعبين تعظيمها لها والأوجه جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم وسائر
الأنبياء كما حرم به الأشعري في بسطه على العادة المستمرة من غير تكبر وليس خشن لغير غرض شرعي خلاف
السنن سواء لاقى البدن أم لا كما اختلعه في المجموع وقيل مكروه ويجوز عليه أن المقرئ تبعاً له قبل المصنف لها
عن المتولي والرواية ليس لبس العذبة وإن تكون بين كنفه لا تباع ولا يكره تركها إذ لم يصح في النهي عنه
شيء ويحرم أطاهاطها ولا فاحشا وهي اسم لقطع من القماش تفرز في مؤخر العامتوين ينبغي أن يقوم مقامها الرخاء
جزء من طرف العمامة تخطها ويحرم أنزال ثوبه أو أزاره على كعبه الخيلاء للوعيد الشديد الوارد فيه فإن انتفت
الخيلاء كره ويسن في الكعب كونه إلى الرسغ لا التباع وهو المفصل بين الكعب والساعد والمرآتومثلها الخنثى
فيما يظهر إرسال الثوب على الأرض إلى خراع من غير زيادة عليه ما صح من النهي عن ذلك والأوجه أن النواع
يعتبر من الكعبين وقيل من الحد المسحب للرجال وهو أنصاف الساقين ورجحه جاءه توقيف من أول ما عمن
الأرض وأفرط توسعة الثياب والأحكام بدعة ومرف وتضييع المال ومع ذلك هو مكروه إلا عند قصد الخيلاء
نعم ما صار شعار العلماء يندب لهم لبسه ليعرفوا بذلك فيسألوا وليطاعوا فيما عندهم جروا كما قاله ابن عبد السلام
وعليه بان ذلك سبب لا مثال أمر الله تعالى والانتفاء عما نهى الله عنه ويحرم على غيرهم التشبه بهم فيه ليلحقوا
بهم وقد كثر هذا في زماننا ويكره بلا عذر المشي في نعل أو خف واحدة النهي الصحيح عنه بل يخلعهما أو يلبسهما
ليعدل بين الرجلين ولئلا يختل مشيه وإن يتعل فأنما النهي الصحيح عنه خوف انقلابه ويتوخمه أن المدايات
المعروفة إلا أن ونحوها لا يكره فيها ذلك إذ لا يخاف منه انقلاب ويسن أن يبدأ بيمينه لیسار ويسار له طلعوا لو خرج
من المسجد فينبغي أن يقدم يساره خروجا ويضعها على ظاهر النعل مثلاً ثم يخرج باليمين فيلبس نعلها ثم يلبس نعل
اليسار فقد جمع بين سنة الابتداء بليس اليمين والخروج باليسار ويسن أن يخلع نحو نعليه إذا جلس وإن يخلعهما
وراءه أو يجنبه إلا لعذر تكوف عليهما ويسن أن يطوي ثيابه إذا كبر اسم الله لما قيل إن طيها أي مع التسمية يرد
إليها أرواحها ويمنع لبس الشيطان لها والمراد بطيها القها على هيئة غير الهيئة التي تكون عليها عند إرادة اللبس
وفي المجموع لا كراهة في لبس نحو قميص وقباج وفرجة ولو محلول الأزار إذا لم تبد عورته ولا يحرم استعمال النساء
وهو المختص من القميص في الثوب والأولى تركه وترك دفع الثياب ومطافها اه شرح مدر يزيد من عرش
عليه (قوله لوروده في خبر مسلم) عبارة في شرح الروض لخبر مسلم عن أسماء بنت أبي بكر أنه صلى الله عليه وسلم
كلنه جبة يلبسها لها بنت من ديباج وقرهاها مكفوفة بالديباج والبنية بكسر اللام وسكون الباء رقعة في جيب
القميص أي طرفه وفي رواية لابي داود بلسان صحيح كلنه جبة مكفوفة الجيب والكعبين والفريجين بالديباج
والمكفوف الذي جعل له كفة بضم الكاف أي صفاق انتهت (قوله بان التطريف محل حاجة) يرد عليه التوقيع
فانه محل حاجة بحسب الأصل وإن كان قد يجعل الزينة اه حل (قوله فيصل لها ما ذكر) أي استعمال الحرير

لوروده في خبر مسلم وقر
ينتهي بين اعتبار أربع
أصابع فيما مر بطن التطريف
محل حاجة وقد تمس الحاجة
لزيادة على الأربع بخلاف
ما مر فانه مجرد زينة فيستفيد
بالأربع أما المرأة فيصل لها
ما ذكر

وما أكثره من وقوله مطلقاً أي بسائر وجوه الاستعمال حتى في غير الفرج واللبس ومنه ما جرت به العادة من اتخاذ غطاء لعمامة زوجها أوله غطى به شيئاً من امتعتها كالبقعة فهذا إحلال لها اه من ع ش على مر (قوله أيضاً فيجعل لها ما ذكر) أي ولو من ركائب ذهب أو فضة ولو في المداس ولا يحرم على الرجل النوم معها ولا علوها عليه ولا معانقتها ما لم يدخل معها في الثوب اه برماوى (قوله مطلقاً) أي سواء للحاجة أو غيرها وسواء أكثر أو قل وسواء زاد الطرز على قدر أربع أصابع أو لا وسواء كان الطرف قدر العادة أم لا اه شيخنا (قوله حتى الفراش) انما نص عليه مع دخوله في قوله ما ذكر التنصيص على الرد على المخالف وعبارة أصله مع شرح مر والاصح حل اقتراسها بامو به قطع العراقيون وغيرهم كلبسها سواء في ذلك الخلية وغيرها وقبل يحرم اقتراسها بابه السرف والخلية بخلاف اللبس فانه يزنها للجليل كما مر انتهت ببعض تصرف وخرج باقتراسها استعمالها في غير اللبس والفرش فلا يحل ومنه ما جرت به عادة النساء من اتخاذ غطاء محرر لعمامة زوجها أوله غطى به شيئاً من امتعتها وان كانت معدة للبس كالسبى الا أن بالبقعة فان ذلك ليس بلبس ولا اقتراس بل هو مجرد الخلاء ولكن قد يشك على هذا جواز كتابة المرأة للصدق في الحرير مع انه ليس لبساً ولا فرساً ودوام الصداق عندها بعد الكتابة كدوام البقعة فالأقرب الجواز فيها اه ع ش عليه (قوله لخبر أهل الذهب والحرير الخ) أي ولان تزين المرأة بذلك يدعو الى الميل اليها وطئها فيؤدى الى ما طلبه الشارع من كثرة النسل اه شرح مر (قوله وحل استصباح الخ) في المختار المصباح السراج وقد استصبح به اذا أسرحه اه وفي شرح المذهب وأظنه في باب الآنية نقلاً عن الرواية واخر ما حاصله انه يجوز وضع الدهن الطاهر في آنية نجسة كالنخلة من عظم الفيل لغرض الاستصباح به فيها واعتمده شيخنا الطبري رحمه الله تعالى وان وجد طاهرة يستصبح فيها وهو طاهر لان غرض الاستصباح حاجة مجوزة لذلك كإجاز وضع الماء القليل في آنية نجسة لا لغرض اطفاء نار أو نحو ذلك وتنجيس الطاهر انما يحرم لغير غرض فليتأمل * (فرع) * اذا استصبح بالدهن النجس جاز اصلاح الفتيلا بأصبعه وان تنجس وامكن اصلاحها بعود لان التنجيس يجوز للحاجة ولا يشترط لجوازه الضرورة اه مر اه سم على المنهج اه ع ش على مر (قوله أيضاً وحل استصباح يدهن نجس) أي مع الكراهة وتبني عاصم يمين دخان المصباح لقلته وكذلك يحل دهن الدواب وتوقيتها به أي تصليب حوافرها بالشمع المذاب والخيار الخارج من الكنيف طاهر وكذا الریح الخارج من الدبر كالجشالانه لم يتحقق انه من عين النجاسة لجواز أن تكون الرائحة الكريهة الموجودة فيه لجوارته النجاسة لانه من عينها ويجوز كفاي المجموع طلى السفن بشمع الميتة واتخاذ صابون من الزيت النجس ويجوز استعماله في بدنه وثوبه كما صرحوا به ثم يظهرهما وكذلك يجوز استعمال الادوية النجسة في الدبغ مع وجود غيرهما من الطاهرات ويباشرها الدابغ بيده قال في الخادم وكذلك وطء المستحاضة وكذلك الثقب المفتحة تحت المعدة فانه يجوز للجليل الايلاج فيها ويجوز اطعام الطعام النجس للدواب اه شرح مر وقوله وكذلك يجوز استعمال الادوية النجسة اما دبغ الحلود وروث الكلب والخنزير فلا يجوز وكذا تمديد الارض به أيضاً اه زيادى أي ومع ذلك لو دبغ به طهر الجلود يغسل سبعاً احداً بتراب اه ع ش عليه (قوله رواء الطماوى) هو أبو جعفر أحمد بن محمد الطماوى يفتح الطاء المهملة نسبة الى طماقرية من قرى الصعيد وليسفة تسع وثلاثين ومائتين وهو ابن أخت الامام الشافعى وقيل المزنى وكان يقرأ عليه فتعبر عليه الفهم بما خلف أن لا يأتي منه شيء في العلم فانتقل الى مذهب الامام أبي حنيفة رضى الله عنه وفتقه على أبي حازم فصار اماماً بارعاً وكان يقول لو كان خالي باقياً لكفر عن عيذه المتوفى في ذي القعدة سنة احدى وعشرين وثلاثمائة اه برماوى (قوله واستثنيت المساجد) اعتمده مر وقوله ان لوث أي وان قل ثم وافق مر على ان شرط جواز الاستصباح بالدهن النجس في المسجد الحاجة وأن التنجيس للمسجد بنفسه أو دخانه وقوله كل وجه الا ذرى اعتمده مر ومضى على انه يجوز ادخال الدهن

مطلقاً حتى الفراش لخبر
أهل الذهب والحرير لانك
أمتى وحرم على ذكرها
قال الترمذى حسن صحيح
(و) حل (استصباح يدهن
نجس) كالتجسس لانه صلى
الله عليه وسلم سئل عن قارة
وقعت في سمن فقال ان كان
جامداً فالقوها وما حولها
وان كان مائعا فاستصبروا به
أو فانتفعوا به رواء الطماوى
وقال رجاله ثقات واستثنيت
المساجد لشرفها

النجس غير ذلك الكلب والخنزير المسجد لحاجة ومنها ضد الاسراج بشرط أن لا يحصل نجس وإن قل ومشى على أن كثرة الوقود جازة أن كان لها مدخل في الانتفاع وقوله بالغ رشيد من مال نفسه أو فعله الناظر من ريع الوقف إذا شرط الواقف ثم قال يجوز اسراج الدهن النجس في بيت مستعار أو موحله بشرط أن لا يلوثة بنحو دخانه نعم اليسير الذي جرت العادة بالسماحة به بحيث يرضى به المالك في العادة فلا بأس فلو كان موقوفاً أو لنحو قاصر امتنع لانه ليس هنا مالك يعتبر رضاه ويفترع على ذلك الطبخ بنحو الحلة في البيوت الموقوفة ونحوها وقد قال مر ينبغي أن يمتنع إذا ترتب عليها تسويد الجدران وجوز أن يستثنى ما إذا عدم مكان في تلك البيوت للطبخ وجرت العادة بالطبخ فيها فليجوز اه سم (قوله ان لوث) فان يلوث جازان كن للحاجة ويعزم بدونها اه شوري (قوله وكذا الموتر والمعار) أي حيث لوث انتهى حلي (قوله لفظ نجاسته) أخذه منه بالأولى عدم جواز ديبغ الجلد بروت نحو الكلب اه حلي (قوله وحل لبس متنجس) قال الاسنوي الاظهر انه لا يجوز استعمال النجاسة في الثياب أي تطييبها به ولا في البدن أي استعمالها فيه بحيث يتصل به كالامتشاط بالمشط المعاجر طبا كان أو يابس ونحو ذلك كذا كره الرافعي رحمه الله تعالى انتهى ابن قاسم (قوله لان نجاسته عارضة) أي ولان تكليف استدامة طهارة اللبوس مما يشق خصوصاً على الفقير وبالليل نعم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صافاً بحيث يعرق فيتنجس بدنه ويحتاج الى غسله للصلا مع تعذر الماء وقال الاذري الظاهر حرمة المكث به في المسجد من غير حاجة اليه لانه يجب تنزيه المسجد عن النجاسة اه شرح مر وقوله بحيث يعرق فيتنجس بدنه وهو شامل للنجاسة الحكيمة ومثل ثوبه بدنه كما هو ظاهر وفي شرح الروض ما يفيد انه يحرم وضع النجاسة الحافة كالزبله على بدنه أو ثوبه بلا حاجة فليجوز ثم قرر ان من دخل نجاسة في نحو ثوبه أو نعل رطبة أو غير رطبة ان خاف تلويث المسجد أو لم يكن دخوله لحاجة حرمه والا فلا وقد يستشكل هذا بجواز عبور حائض أمست التلويث ولو لغير حاجة فان أجيب بعذرهما وعدم اختيارها في هذه النجاسة وجب ان يلحق بها كل ذي نجاسة لا اختيار له في حصولها الا ان يفرق بان العذر هنا ثم فليجوز وقوله ويحتاج الى غسله للصلا مع تعذر الماء ينبغي أن يكون محل ذلك اذا دخل الوقت أما قبله فلا يحرم عليه لبسه لانه ليس مخاطباً بالصلاة ومن ثم اذا كان معه ما جلزله التصرف فيه قبل دخول الوقت وان علم انه لا يجد في الوقت ما عولاً ترايلوان يجامع زوجته قبل دخول الوقت وان علم ذلك أيضاً اه ع ش عليه (قوله ونحوها) كالخطبة والطواف اه شيخنا (قوله لا لكونه مستعملاً للنجاسة) أي فهو من هذه الجهة جاز وان حرم من تلك فليس النجس من حيث انه لبس الذي الكلام فيه جاز مطلقاً فلا وجه للتقييد هذا مراده اه شيخنا (قوله بفعله الفاسد لا بتركه الوضوء) فيه تأمل فانه بإرادة الصلاة وجب الوضوء فقد ترك واجبا فله ان ترك هذا الواجب اه شوري (قوله لا لبس نجس) أي في بدن الآدمي أو جزئه أو فوق ثيابه شرح مر * (فرع) * قضيه حرمة استعمال نحو جلد الكلب والخنزير وشعرهما لغير ضرورة حرمة استعمال ما يقال له في العرف الشبهة لانها من شعر الخنزير نعم ان توقف استعمال الكنان عليها ولم يوجد ما يقوم مقامها فهذا ضرورة لم تجوز لاستعمالها وعلى هذا لو تندى الكنان فهل يجوز استعمالها ويعني عن ملاقاته لها حيث تمنع نداوته قال مر ينبغي الجواز ان توقف الاستعمال عليها وأقول ينبغي ان يشد الجواز عما اذا لم يكن تخفيف الكنان وعمله عليها كافياً لتأمل اه ع ش عليه (قوله أيضاً لا لبس نجس) ولو من غير مغلط وخزجه الفرش اه حل أي فيجوز ولو من مغلط كما صرح به ج اه ع ش على مر (قوله لما عليه من التعبد باحتساب النجس) فيجوز البس له إذا كان غير مغلط وكتب أيضاً قضيه ان غير المميز من الآدميين يجوز البس له ذلك أي وكذا المميز في غير وقت إقامة العبادة والمدعى انه يحرم لبس النجس مطلقاً فلا يتجوز هذا الدليل المدعى الا ان يقال هو من شأنه التعبد واعتمده شيخنا اه حل مع زيادة قلاوسة قوله لا إقامة العبادة ثم الدليل اه شيخنا (قوله لا إقامة العبادة) هذا يأتي في الفرش وقد

ان لوث وكذا الموتر والمعار
كل رجه الاذري في توسطه
(لادهن نحو كلب) تخزير
فلا يحل الاستصباح به لفظ
نجاسته وهذا من زيادتي
وصرح به الفوراني
والعمراني وغيرهما (و)
حل (لبس) ثوب (متنجس)
ولا رطوبة لان نجاسته
عارضة سهلة الازالة وحذفت
من الاصل قوله في غير الصلاة
ونحوها لان تعزيم ذلك فيهما
كما قاله الاسنوي انما هو
لكونه مشغلاً بعبادة فاسدة
لا لكونه مستعملاً للنجاسة
كما لو صلى محدثاً فانه يأثم بفعله
الفاسد لا بتركه الوضوء
وتعبري بمتنجس أولى من
تعبيره بالثوب النجس (لا)
لبس (نجس) كجلد ميتة
عليه من التعبد باحتساب
النجس لا إقامة العبادة

علمت ان جلد الكلب ونحوه لا يحل لبسه ويجوز فرشه كقلى الانوار وذكر وانه لا يجوز استعماله لادبته ويجوز استعمال المشط من العاج في العينة والرأس حيث لا رطوبة اه طي وكاتم - استثنوه لشدة خفافته مع ظهور روثه وقلد الاذى ولو حريبا وشعره يحرم استعماله كلبس أوائل الكتاب اه شرح هر ومثل المشط من العاج المشط من عظم الميتة اه برماوى (قوله الاضرورة كالح) عبارة أصله مع شرح هر الاضرورة كقبضة قتال وخوف على نحو عضوله أو لغيره ويجوز تغشية الكلاب والخنزير بذات السواة ما ذكر لهما في التخليط اما تغشية غير الكلب والخنزير وفرعها أو فرع أحدهما مع الآخر يجلد واحد منهما فلا يجوز بخلاف تغشيته بجلد غيره ممل من الجلود النجسة نهجاً وانتهت (فوائدهم) لان أكثرها ليس في كتب الفقه وانما هي ملتزمة من كتب الحديث ولذا كنت أطلت الكلام فيها ثم رأيت انها أخرجت الشرح عن موضوعه فافردتها بآياتها فاذل ثم خصت منه هنا ما لا بد منه باختصار عبارة وأيسر إشارة تكالاً على ما بسط ثم اعلم انه لم يخرج كما قال الحفاظ في طول عمامته صلى الله عليه وسلم وعرضها شئ وما وقع للطبري في طولها انها نحو سبعة أذرع ولغيره انه قل عن عائشة انها سبعة أذرع في عرض ذراع وانها كانت في السفر يضاعوف في الحضر سودا من صوف وان عذبتها كانت في السفر من غير هاء في الحضر منها فهو شئ استروح اليه ولا أمل له نعم وقع في الرداء خلاف فقيل ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وقيل أربعة أذرع ونصف أو وشبران في عرض ذراعين وشبر وقيل أربعة أذرع في عرض ذراعين ونصف وليس في الانوار الا القول الثاني ويسن لكل أحد بل يتأكد على كل من يقتدى به تحسين الهيئة والمبالغة في التجمل والنظافة والملبوس بسائر أنواعه لكن المتوسط نوع من ذلك بقصد التواضع لله أفضل من الارتفاع فان قصد به اظهار النعمة والشكر عليها احتمل تساويهما للتعارض وأفضلية الاول لانه لا حظ للنفس فيه بوجه وأفضلية الثاني للخبر الحسن ان الله تعالى يحب ان يرى أثر نعمته على عبده وينبغي عدم التوسع في المأكل والمشرب والغرض شرعى كما كرام ضيف والتوسع على العيال وايتلافهم وتهم على شهوته من غير تكلف كعرض حرمة على فقير جهل المقرض حاله الان كان له جهة ظاهرة يتيسر الوفاء منها اذا طوّل بورد امشوا حفاة وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم مشى حافيا وقد يؤخذ منه تدب الحفاة في بعض الاحوال بقصد التواضع حيث أمن موزيلو تجساولوا احتمالاً لا يوق يدته ليعود دخول مكتم هذه الشروط ويحل كفاي المجموع بلا كراهة لبس نحو قبض وقباعت ونحو حجة أى غير خامة لرواها فيما يظهر لما يأتى في الطيلسان ولو غير من ضرورة أى ان لم تبد عورته للاتباع اه ومر ما يعلم منه انه متى قصد لباس أو نحوه نحو تكبر كان فاسقاً أو تشبهاً بنساء وعكسه في لباس اختص به المشبه به حرم بل فسق للعنف في الحديث ويحرم على غنى ليس خشن لبس يعطى لما يأتى ان كل من أعطى شيئاً لمصقة طنت فيه وخلا عنها باطناً حرم عليه قبوله ولم يملكه ويحرم نحوه جلوس على جلد سبع كتم وفهد به شعروا بنجل الى الارض على الوجه لانه من شأن المتكبر بنو حرم جمع لبس فروا السجلب والصواب حلها كجوخ وجبن أشهر علمها بشم خنزير بل لا يفيد علم ذلك الا في فرو معين دون مطلق الجنس وفرو الواشق شعرة نجس وان دبغ لانه غير مأكول ويسن فخذ فرش احتمل حدوث مود عليه الامر به ولكن صلى الله عليه وسلم لبس الخبزة وهي ثوب مخطوط بل مع انها أحب الثياب اليه وقال في ثوب مخطوط آخر خطبه وأعطاه لغيره خشيت ان أقطر اليها فتغنى عن صلاتي وبينهما تعارض مع كون المقرر صدقاً كراهة الصلاة في المخطوط أو اليه أو عليه وقد يجاب بانها أحجية خاصة بغير الصلاة جمابين الحديثين والافضل في القميص كونه من قطن وينبغي ان يلحق به سائر أنواع اللباس كالعمامة والطيلسان والرداء والازار وغيرها وليه الصوف الحديث في الاول وحديثين في الثاني لكن ذلك أقوى من هذين وكونه قبيحاً بان لا يتجاوز الكعب وكونه الى نصف الساق أفضل وتقصير الكمين بان يكون الى الرسغ للاتباع فان زاد على ذلك ككل ما زاد على ما قدر وفي غير ذلك بقصد الخلاء حرم بل فسق والا كره الاعتذر

(الاضرورة) كرو ونحوه
مما

قوله على الوجه نصفه على
الوجه

كان تميز العلماء بشعار يخالف ذلك فليس يعرف فيستل أو لم يتل كلامه بل لو وقف ازاله محرم أو فعل واجب
 على ذلك وجب وأطلقوا ان توسعوا لا يكتم بدعة ومجمل في الفاحشة ويجوز بلا كراهة لبس ضيق الكمين حضرا
 وسفرا لا اتباع وزعم ان هذا خاص بالغزو ومنع نعم ان أرادته في سنة كما صرح به ابن عبد البر لم يبعد وتس
 العمامة للصلاة وهذا التجمل للاحاديث الكثرة فيها واشتداد ضعف كثير منها بحجة كثرة طرقها وزعم وضع
 كثير منها سادس كراهة وعادة ابن الجوزي هذا والحال كما في التصحيح الا ترى الى حديث اعتمدوا ازدادوا حلا
 حيث حكم ابن الجوزي بوضعه والحال كما بهتته استرواحا منها على عاداتهم ما تحصل السنة بكونها على الرأس
 أو نحو قلنسوة تحتها وفي حديث ما يدل على افضلية كبرها لکنه شديد الضعف وهو وحده لا يحتج به ولا في فضائل
 الاعمال وينبغي ضبط طولها وعرضها بما لا يليق بلايسم اعادته في زمانه ومكانه فان زاد فيها على ذلك كره وعليه
 يحمل اطلاقهم كراهة كبرها وتقييد كيفية ابعاده أيضا ومن ثم اتخرفت مروءة ثقيه بلبس عمامة سوقى
 لا يتقوه وعكسه وسباني ان خرمها مكره بل حرام على من تحمل شهادة لان فيه حثا بطل الحق الغير ولو
 اُطردت علة محمل بتركها من أصلها لم تخرم لها الروايات خلافا لبعضهم ويأتي في الطيلسان خلاف ذلك ويفرق
 بان نديم في أصل وضعها علم فلم ينظر لعرف يخالفه بخلافه فان أصل وضعه للرؤساء كما صرح به بعض العلماء
 المتقدمين وفي حديثين ما يقتضي عدم نديهم من أصلها لكن قال بعض الحفاظ لا أصل لهما والافضل في لونهما
 البياض وصحة لبسه صلى الله عليه وسلم لعمامة سوداء وتزول أكثر الاثنية يوم بدر بعمامهم صفرو قانع محملة
 فلا تفي عموم الخبر الصحيح الا كمر بلبس البياض وانه خير الالوان في الحياة والموت ولا بأس بلبس القلنسوة
 الا طئة بالرأس والمرتبة المضرة بقوى غير هاتحت العمامة بلباسه لان كل ذلك جاء عنه صلى الله عليه وسلم
 وقول الراوى وبلا عمامة قد يتأيد بعض ما اعتاده بعض النواحي من ترك العمامة من أصلها وتغيير علمائهم
 بطيلسان الى قلنسوة بيضاء لامعة بالرأس لكن بتسليم ذلك الافضل ما عليه ما عدا هؤلاء من الناس من لبس
 العمامة لعذبتها ورعاية قدرها وكيفيتها السابقة ولا يسر تحريك العمامة عندنا واختار بعض حفاظ هنا
 ما عليه كثيرون من العلماء انه ليس وهو تحديق الرقيع وما تحت الخنجر والحية ببعض العمامة وقد أجبته في
 الاصل عما استدله أولئك وأطروافه وجاء في العذبة أحاديث كثيرة منها صحيح ومنها حسن فاصلة على فعله
 صلى الله عليه وسلم لها لنفسه ولجاءه من أصحابه وعلى أمره به لولا اجل هذا تعين تأويل قول الشيخين وغيرهما
 ومن نعمه فلا فصل العذبة تزكها ولا كراهة في واحد منهما زاد المصنف لانه لم يصح في النهي عن العذبة شيء
 بل المراد به فعل العذبة الجواز الشامل للتدب وتركه صلى الله عليه وسلم لها في بعض الاحيان انما يدل
 على عدم وجوبها أو عدم تأكدها وقد استدلووا بكونه صلى الله عليه وسلم أرسلها بين الكففين تارة والى
 الجانب الايمن أخرى على ان كلامهم مائة وهذا نص يرجحهم بان أصلها سنة لان السنة في ارسالها اذا انحطت
 من فعله صلى الله عليه وسلم فاولى ان تؤخذ سنة أصلها من فعله لها وأمره بها متكرر ثم ارسالها بين الكففين
 أفضل منه على الايمن لان حديث الاول أصح وأما ارسال الصوفية لها على الجانب الايسر لكونه جانب القلب
 فتدكر تفرغه بمسوى به فهو شئ مستحسنه والظن بهم انهم لم يبلغهم في ذلك سنة فكانوا معذورين
 واما بعد ان بلغتهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها وكن حكمة تدبها ما فيها من الجمال وتحسين الهيئة وأبدى
 بعض مجسبي الحنابلة لجمالها بين الكففين حكمة تليق بمعتقد الباطل فاحذر موقع لصاحب القلموس هنا
 ما رده عليه كقوله لم يغارها صلى الله عليه وسلم قط والصواب انه كمن يتركها أحيانا وكقوله طويلة فان أراد
 ان فيها طولا نسبيا حتى أرسلت بين الكففين فواضح أو أزيد من ذلك فلا وقد قال بعض الحفاظ أقل ما ورد في
 طولها أربع أصابع وأكثر ما ورد ذراع وربع منها شبر اهـ ومما يعلم منه حرمة الغش طولها بقصد الخلاء
 فان لم يقصد كرهه ذكروا الاغش بل والطول بل وهي من أصلها تمثيل لما هو معلوم ان سبب الاثم انما هو

قصد نحو الخلاء فإذا وجد التصميم على فعلها لهذا الغرض أتم وان لم يفعلها على الأصح كما هو الأصح في كل
 معصية صمم على فعلها وفي حديث حسن من لبس ثوبا بأشهره أعرض الله عنه وان كان وليا أي من لبسه بقصد
 الشهرة المستلزمة لقصد نحو الخلاء لخبر من لبس ثوبا بياهي به الناس لم ينظر الله إليه حتى يرفعه ولو خشى من
 إرسالها نحو خلاء لم يؤمر بتركها خلافا لما نزع به بل يفعلها ويجاهد نفسه في إزالة نحو الخلاء منها فان عجز لم
 يضر حيث نخطو ونحور بآء لانه قهرى عليه فلا يكاف به كسائر الوسوس الفهرية غاية ما يكاف به انه لا يسترسل
 مع نفسه فيما بل يشتغل بغيره ثم لا يضر ما طرأ قهره عليه بعد ذلك وخشية إيهامه الناس صلاحا وعلما خلا
 عنه بارصا لها لا يوجب تركها أيضا بل يفعلها ويؤمر بمعالجة نفسه كما ذكر وبحث الزركشي انه يحرم على غير
 الصالح التزبي زيه ان غربه غيره حتى يظن صلاحه فيعطيه وهو ظاهر ان قصد هذا التزبير واما حرمه القبول
 فهو من القاعدة السابقة ان كل من أعطى شيئا لصفة ظنت به لم يجز له قبوله ولا تملكه الا ان كان باطنا كذلك
 وعابه يحمل قول ابن عبد السلام لغير الصالح التزبي زيه مالم يخف فتنة أي على نفسه أو غيره بان يخيل لها أنه
 صلاحها وليست كذلك واعلم ان أكثر كلام العلماء قديما وحديثا من الشافعية وغيرهم في الطيلسان وقد
 تلخصت المهم منه في المؤلف السابق ذكره وأردت هنا ان أخلص المهم من هذا المختص فقلت هو قسمان محتمل
 وهو ثوب طويل عريض قريب من طول وعرض الرداء على ما مر مربع يجعل على الرأس فوق نحو العمامة
 ويغطي به أكثر الوجه كما قاله جمع محققون وظاهره انه ليس الاكمل فيه ويحذر من تغطية القدم في الصلاة فانه
 مكروه ثم يدار طرفه والاولى اليه كإيهام اليهود فيه من تحت الحنك الى ان يحيط بالرقة جميعها ثم ياتي طرفاه على
 الكتفين وهذا أحسن ما يقال في تفرقه لا ما قيل فيه مما يراه غير جامع وبعضه غير مانع وينتفي في الأصل
 كقيمتين آخرين يقاربان هذه وقد يلحقان بها في تحصيل أصل السنة وتطابق مجازا على الرداء الذي هو حقيقة
 مختص بما يجعل على الكتفين ومنه قول كثير من السلف للمعمر لبس طيلسان لم يزره عليه ومقور والمراد به
 ما عدا الاول فيشمل الدور والمثلث الاكتين في الاستسقاء والمربع والمسدول وهو ما رنخى طرفاه من غير ان
 يضمهما أو أحدهما ولو بيده ومنه الطرحة التي كانت معتادة لقاضي القضاة الشافعي والمختص بهم أو فعلها أجلاء
 من منذ مئات من السنين وهو عجيب جدا لانهم ابدع منكرة مكروهة لكونها من شعار اليهود ولان فيها السدل
 المكروه بكيفيتها المذكورتين في الأصل مع بيان كيفية المقور ووجه تسميته بذلك وبيان ما ألحق به وانه
 لا وجود له الا كنعم شرب من شكله خرقه المتصوفة التي يجعلونها تحت عمامتهم واحده قسمي الطرحة والحاصل
 ان كل ما كان مشتملا على هيئة السدل بان يلقى طرفي نحور دانه من الجانبين ولا يرددهما على الكتفين ولا
 يضمهما بيده أو غيرهما مكروه وأما ما نقل عن أولئك فلعلهم كانوا مكرهين عليها كلبس الخلع الحرير الصرف
 لكن يتأق بهما يرا داء التعجب منه قول السبكي لولا أن خشي على شعار القضاة لابطلتها وأعجب من هذا عدله لهذه
 السقطة في ترجمته ثم حكم القسم الاول النسيب باتفاق العلماء كما قاله غير واحد من أئمة الشافعية والحنابلة
 وغيرهم ما بل تأكد له لا نحو حضور الجمعة والمسجد وجامع الناس قالوا كل من صرح أو أوهم كلامه كراهة
 الطيلسان فانما أراد قسمه الثاني بأنواعه المتفق على كراهة جميعها وانهم من شعار اليهود والنصارى ولا جمل
 ذلك كان الأصح ان انكار أنس على قوم حضروا الجمعة فطيلسين انما هو لكون طيلسنتهم كانت مقورة
 كطيلسة اليهود وكذا طيلسة اليهود السبعين ألفا الذين مع الدجال فهي مقورة أيضا كما صرح به حديث رواه
 أحمد وجامع في الاول الذي هو المحتمل المنسوب أحاديث صحاح وغيرها وآثار عن الصحابة والسلف الصالح ومن
 بعدهم بفعله وطلبه والحث عليه والاشارة الى بعض فوائد مو غير ذلك مما يعلم به الرد الشنيع على من أوهم كلامه
 عدم نيب الطيلسان ان أراد المحتمل المذكور ولذا أجبت عنه بانه أراد ما عدا الاول نعم وقع في أكثر ذلك
 التعبير عن التعليل بالتقنع وعن الطيلسان بالقناع ومن ثم قال في فتح الباري في مجيئه صلى الله عليه وسلم الى

بيت أبي بكر متقنعا قوله متقنعا أي متطابسا رأسه وهو أصل في لبس الطيلسان وفيه أيضا التقنع تغطية الرأس
وأكثر الوجه برداء أو غيره أي مع التحنيك وقد صرحوا بأن القناع الذي يحصل به التقنع الحقيقي هو الرداء
وهو يسمى طيلسانا كما أن الطيلسان قد يسمى رداء كما مر ومن ثم قال ابن الأثير الرداء يسمى الآن الطيلسان
فما على الرأس مع التحنيك الطيلسان الحقيقي ويسمى رداء مجازا وما على الأكاف هو الرداء الحقيقي ويسمى
طيلسانا مجازا ويندب جمعهما في الصلاة وصرح عن ابن مسعود أنه حكم المرفوع التقنع من أخلاق الأنبياء وفي
حديث إطلاق أن التقنع رتبة وتعين حمله على حال يتأتى فيه ذلك كما يصرح به كلام أئمتنا وغيرهم أنه سنة لنحو
الصلاة ولولا حيث لا رتبة وجاء أن عثمان رضي الله عنه مخرج ليلامتنعوا في آخر ما يقتضي أن التطليس لا يسن
للمعتكف بالمسجد وليس مراد ابل هو الله معتكف كدلالة المقصود من الاعتكاف الخلوة عن الناس وسياق أن
الطيلسان الخلوة الصغرى ويأتى في الشهادات ما يعلم منه أن محل سنة التطليس إذا لم تخرم به مرواؤه ولا كلبس
سوق طيلسان فقيه كره له واختلت مرواؤه ولا ينافيه أعمهم نديه لنحو الصلاة لا لا تطلق منعه وإنما الذي يمنع
منه كونه بكيفية لا تليق به كما أشار إليه بقولهم طيلسان فقيه فاذا أراد السنة لبسه بكيفية لا تليق به وهذا واضح
وان لم يصرحوا به بل ربما يفهم من إطلاقهم أنه لا يندب له مطلقا وقد تختل المروءة بتلك التطليس فيكره تركه بل
يحرم أن كان متحملا للشهادة لأنها حق للغير فيجزم التسبب إلى ما يبطله وتوقف الامام في كون تركه يجرمها
بالغوا في رده وفي حديث لا يتقنع الامن استكمل الحكمة في قوله وفضله وأخذ العلماء بما ذكر أنه ينبغي أن يكون
للعلماء شعار يختص بهم ليعرفوا فاستلوا ويمثل ما مروا به أو نهوا عنه كما وقع لابن عبد السلام أنهم لم يمثلوا قوله
حتى تحلل ولبس شعار العلماء فليسه وان خالف الوارد السابق عنه لهذا الغرض سنة أي سنة بل واجب أن توقف
عليه ما زلة منكرو الطيلسان فوائد كثيرة جليلة فيها صلاح الباطن والظاهر كالاستحياء من الله والخوف منه إذ
تغطية الرأس شأن الخائف الأتق الذي لا ناصر له ولا معين وجعله للفكر لكونه يغطي كثيرا من الوجه أو أكثره
فيندفع عن صاحبه مفسد كثيرة كظفر معصية وما يلجئ إلى نحو غيبة ويجمع دمه فيحضر قلبه مع ربه ويمتلي
بشهوده وذكره وتصابيح جوارحه عن الخلفات ونفسه عن الشهوات وهذا كله مما يثار عليه العلماء والصوفية
معا وقد كان من مشايخنا الصوفية من يلزمه ذلك فيظهر عليهم أنواع الجلالة وأنوار المهابة والاستغراق
والشهود ما يهرو ويظهر ولهذا يتضح قول الصوفية الطيلسان الخلوة الصغرى اه شرح حج وسئل الجلال
السيرطى عن شخص من أبناء العرب يلبس الفروج والزنتا الأحمر وعمامة العرب اشتغل بالعلم وفضل وخالط
الفقهاء فأمره أمران يلبس لباس الفقهاء لأن في ذلك خرم المرواؤه فهل الأولى له ذلك أو الاستمرار على هيئة
عشيرته وما جنس ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته ومقدار عمامته وهل لبس أحد من
الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم الزنتا أو الفروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه ذلك ولا خرم
لمرواؤه لأن ذلك لباس عشيرته وطائفتهم ولو غيره أيضا إلى لباس الفقهاء لم تخرم مرواؤه فكل حسن ذلك
للمناسبة جنسه وهذا المناسبة أهل وصفه ثم بين أنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس القلائس تحت العمامة ويلبس
القلائس بغير عمامة ويلبس العمامة بغير قلائس ويلبس القلائس ذوات الأذان في الحروب وأنه كثيرا ما كان
يقم بالعمامة الحرقانية السوداء في أسفاره ويعتجر اعتجارا والاعتجار أن يضع على الرأس تحت العمامة شيئا وأنه
ربما لم تكن العمامة في شد العصاة على رأسه وجهته وان البيهقي روى عن ركانة قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول فرفعا يبتاوين المشركين العمامة على القلائس وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يلبس قلنسوة بيضاء وبين أن القلنسوة غشاء مبطن يستر به الرأس ثم قال دل مجموع ما ذكر على أن
الذي كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم والعمامة تحت العمامة هو القلنسوة ودل قوله بيضاء على أنه لم يكن
من الزنوط الجرواؤه شيئا منهم من جنس الثياب القطن أو الصوف الذي هو من جنس الجباب والكساء الذي

قوله يمثل في نسخة بتلى

من جنس الزنوط الى ان قال وقد روى البيهقي في شعب اليمان عن أبي عبد السلام قال سألت ابن عمر كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتم قال كان يدير العمامة على رأسه ويغرزها من وراءه ويرسل لها من وراءه ذؤابة بين كتفيه وهذا يدل على انها عدة أذرع والظاهر انها كانت نحو العشرة أو فوقها يسير واما الفروج فقد صح انه صلى الله عليه وسلم لبسه روى البخاري عن عتبة بن عامر قال أهدى النبي صلى الله عليه وسلم حرير فلبسه فصرى فيه ثم انصرف فترعه ثم عثديا كالكار له وقال لا ينبغي هذا للمتقين قال العلماء الفروج هو القباء المفرج من خلف وهذا الحديث أصل في لبس الخلقاء وانما ترعه صلى الله عليه وسلم لكونه كن حريرا وكن لبسه قبل تحريم الحرير فترعه لما حرم وفي صحيح مسلم أنه قال حين ترعها ثماني عن جبريل انتهى اه سم عليه

(باب في صلاة العيدين)

المغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها كرفع اليدين في التكبيرات وان توالى والمطلوب فيها ما لا يطلب في غيرها وهي من خصائص هذه الامة اه برماوى (قوله وما يتعلق بها) أى من قوله وسن خطبتان بعدهما الى آخر الباب اه شيخنا (قوله عيد الفطر وعيد الاضحى) من المعلوم ان صلاة الاضحى أفضل من صلاة الفطر لثبوتها بنص القرآن ودوقوله تعالى فصل ربك وانحر فسر الجمهور بصلاة عيد النحر وانما قدم الشارح عيد الفطر لانه أول عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله عيد الفطر قدمه لانه أول عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وكان في السنة الثانية من الهجرة وهي التي فرض رمضان في شعباتها وزكاة الفطر في رمضان وأما صلاة عيد الاضحى فنقل النجم الغيطى انها شرعت أيضا في السنة الثانية من الهجرة وانما كان يوم الفطر من رمضان عيد الجميع الامة لكثرة العتق قبله كما ان يوم النحر هو العيد الاكبر لكثرة العتق يوم عرفة قبله اذ لا يوم يرى أكثر عتقا منه فمن اعتق في أحد اليومين فهو الذي بالنسبة اليه عيد ومن لافه في غاية الأبعاد والوعيد والاصح تفضيل يوم من رمضان على يوم عيد الفطر انتهت الاضحى الذي أضيف له العيد اسم الضحية لانه جمع أضحية التي هي من لغات الضحية كإرملة وارطى وسيمت بهذا الاسم لانها تضل في الضحوة التي هي أول زمان فعلها فسميت باسم أول زمانها وسيأتي في باب الضحية ان الضحوة تجمع على ضحى كقربة وقري (قوله مشتق من العود) وجمعه أعياد وانما جمع بالياء وان كان أصله الواو لازوما لها الواحد قبل الفرق بينهما أعواد الخشب اه شرح هر يعني ان لزوما في الواحد حكمة ذلك لانه موجب له فلا يرد نحو موازين ومواقف جمع ميزان وميقات اه ع ش عليه (قوله لتكرره كل عام) وقيل لكثرة عوائد الله تعالى أى فضله على عباد موقيل لعود الله تعالى فيه على عباده بالخير والسرور ولذلك طلب عقب الصوم والحج الموجبين المغفرة الذنوب التي هي معظم أنواع السرور وقيل غير ذلك اه برماوى (قوله أيضا ستمو كدة) أى فلا تم ولا قتال في تركها وهذا على الرابع وقيل لها فرض كفاية نظرا الى انهم شعائر الاسلام ولانه لا يتوالى فيها التكبير فاشبهت صلاة الجنائز فان تركها أهل بلد أو قوم أو قوتوا على هذا وقام الاجتماع على نفي كونها فرض عين وتسبب اجتماع فرادى ويستحب الاجتماع لها في مكان واحد ويكره تعدد من غير حاجق ولا امام المنع منه ولا امر بها كما قاله الماوردى وهو أى الامر بها على سبيل الوجوب كما قاله المصنف أى لانهم شعائر الدين قال الأفرعى ولم أره لغيره موقيل على وجه الاستعجاب وعلى كل منهما لم يأت امرهم بها وجب الامتثال اه شرح هر (قوله للاتباع الخ) استدلال على السنية لا بقيد التأكد اه رشيدى على هر وذلك لان الدليلين المذكورين لا ينتجان التأكد كما لا يخفى وعبارة البرماوى قوله للاتباع أى المنقول عنه صلى الله عليه وسلم في العيدين واطب عليها فصيلا لانه لا ينفى التأكد انتهى (قوله ولانها ذات ركوع الخ) غرضه بهذا الاستدلال على السنية القياس على الاستسقاء فقوله ذات ركوع الخ إشارة للجمع فأصل الكلام ولانها كصلاة الاستسقاء في انها ذات ركوع الخ وما قيل من انه إشارة للدليل وقوله كصلاة

(باب في صلاة العيدين وما يتعلق بها)
والاصل فيها الاخبار الآتية
(صلاة العيدين) عيد الفطر وعيد الاضحى والعيد مشتق من العود لتكرره كل عام (سنة) مؤكدة للاتباع ولانها ذات ركوع ومجود لا أذان لها كصلاة الاستسقاء وحلوا

الاستسقاء تنظير لا يظهر لان الاذان علامة للوجوب وعدمه ليس علامة للنسب كما يعلم من كتب الاصول تأمل
 اه شيخنا وقوله لا اذان لها أي وكل صلاة لا اذان لها سنة اه ع ش على مر (قوله نقل المزي) هو أبو ابراهيم
 اسماعيل بن يحيى المزي بضم الميم وقع الزاي نسبة الى مزيينة قبيلة معروفة وله سنة خمس وسبعين ومائة وكان
 ورعاً زاهداً حجاب الدعوة المتوفى لست بربعين من شهر رمضان سنة أربع وستين ومائتين وصلى عليه الربيع ودفن
 بالقراة بالقرب من الامام الشافعي رضي الله عنهم أجمعين اه برماوى (قوله وعبد) وكذا صبي يميز ويطلب
 من وليه أمره بهار يثاب عليها اه برماوى (قوله وامرأة) ويأتى في خروج الحر والامة لها جميع ما امر أو اتل
 الجماعة في خروجها اه شرح مر (قوله لا الحاج) استثناء من مقدور تقديره والجماعة فيها أفضل من
 الانفراد اه شيخنا قال الشوري وانظر هل مثل الحاج المقيم اه والاقترب لان العبرة ليس لها وقت
 معين فسن له جماعة اه ع ش اه ا ط ف وبرماوى وقوله بغيره ليس بغيره فلا تسن للحاج جماعة لا في معنى
 ولا في غيرها اه شيخنا ح ف وفي ع ش على مر ما قصه والذي يظهر ان التقييد بغيره جري على الغالب
 فيسن فعلها للحاج فرادى وان كان بغيره معنى لجملة أو غيرها اه ج اه سم على المنهج (قوله وهذا من
 زيادتي) أي قوله لا الحاج بغيره جماعة (قوله بين طلوع الشمس) أي أول طلوعها ولا يعتبر تمام الطلوع خلافا لما
 في الباب اه ع ش (قوله يوم العيد) المراد به يوم عيد الناس ولو تافى شوال كما أشار اليه بقوله وسيأتى الخ
 فتأمل اه شوري فرادى الشارح بقوله وسيأتى الخ التعديم في قوله يوم العيد ويحتمل انه أشار به الى استثناء
 صورته من قوله يوم العيد فكأنه قال الاقيم لو شهدوا الخ اه شيخنا (قوله وسيأتى انهم لو شهدوا الخ) بل شهدوا
 برؤية الهلال ليلة الماضية ولو عدوا بعد الغروب وسيأتى توضيحه في قوله وقبل شهادة هلال شوال الخ وقوله يوم
 الثلاثين تسميته يوم الثلاثين انما هي بحسب الظاهر أي بالنظر لما قبل شهادتهم والافهوا أول شوال اه شيخنا
 ح ف (قوله ومن تأخيرها الخ) وعليه فهي صلاة فعلها في أول وقتها مفضول اه ع ش (قوله والخروج
 من الخلاف) فان لنا وجهان وقتها لا يدخل الابل ارتفاعاً وأما كون آخر وقتها الزوال فيفتق عليه اه شرح مر
 (قوله فلو فعلها قبل الارتفاع كره) المعتقد عدم الكراهة وانما هي خلاف الاولى لانها صاحبة الوقت اه زى
 اه ع ش (قوله وهي ركعتان) ويجب فيها التعميم من كونها صلاة عيّد فطر أو صلاة عيّد أنحى في كل من
 أدائها وقضائها اه من شرح مر مع ع ش عليه (قوله والا كمل ان يكبر واقعا يديه في أول بعد افتتاح سبعا)
 وفي ثانية قبل تعوذ خصلوا به الى ويكبر ويحذف بين كل اثنين قضية عطف به الى على يكبر كما أفاده كلام الشارح
 كون التهليل وما بعده سنة في هذه التكبيرات وقضية ذلك ان استحباب هذه التكبيرات مع رفع اليدين شامل
 لما إذا فرغها بذلك وما إذا واولاها وقضية ذلك ان مع الارتفاع اليدين معها لا تضر مع انها أعمال كثيرة متوالية
 ووجهه كذا وافق مر عليه ان هذا الرفع والتعريف مطلوب في هذا الحل فاذا لم يكن مضر الكن لعل الوجه
 ما عتمد شيخنا في شرح المنهاج مما يفيد البطلان في مثل ذلك فراجع اه سم على المنهج وقوله مما يفيد
 البطلان ضعيف وعجابه ج ولواقتدى بحنفى والى التكبيرات والرفع لزم مغالطته كما هو ظاهر لان العبرة
 باعتقاد المأموم وليس كما مر في مجدة الشكر لان المأموم يرى مطلق العبود في الصلاة ولا يرى التوالى المبطل
 فيها اختياراً أصلاً فم لا بد من تحققة الموالاة فبطلانها بالعرف وهو مضطرب في مثل ذلك ويظهر من ضبطه بان
 لا يستقر العضو بحيث ينقل رقبته عن هو به حتى لا يسميان حركة واحدة انتهى وكتب عليه سم قوله لزمه
 مغالطته أقول هو غير بعيد وان خالفه من محقق بالقياس على التضعيف المحتاج اليه اذا كثروا والى آخر ما ذكر
 فراجع اه والاقترب ما قاله مر اذا غابته أنه ترك سنته في الفصل بين التكبيرات وأتى بالتكبير الذي هو
 مطلوب ويمكن حل كلام ج على ما لو والى بين التكبير والرفع بعد الترافع ان البطلان فيه قريب اه
 ع ش على مر وفي قل على الجلال ويكره قولها ولو مع الرفع ولا تبطل صلاته خلافاً لج اه والا كمل (قوله

نقل المزي عن الشافعي ان
 وجب عليه حضور الجمعة
 وجب عليه حضور العيدين
 على التأكيد (ولو لم يفرق
 ومساقر) وعبد وامرأة
 (لا الحاج بغيره جماعة) فلا
 تسن لاستغفاله بأعمال
 التحلل والتوجه الى مكة
 لطواف الاضائة عن اقامة
 الجماعة والخطبة اما فرادى
 فيسن له القصر ومنها كما أشار
 اليه الرافعي في الاغتسال
 المنوثة في الحج وصرجه
 القاضي وهذا من زيادتي
 ووقتها (بين طلوع شمس
 وزوال) يوم العيد وسيأتى
 أنهم لو شهدوا يوم الثلاثين
 وعدوا بعد الغروب صليت
 من الغد أداء (ومن تأخيرها
 لترفع الشمس) (كرخ)
 الاتباع والخروج من
 الخلاف فلو فعلها قبل
 الارتفاع كره كما قاله ابن
 الصباغ وغيره (وهي ركعتان
 والا كمل

ان يكبر الخ) وليست التكبيرات المذكورة فرضا ولا بهضا وانما هي هيئات كالعرفودعاء الافتتاح فلا يسجد
 لتركها بعدا كان أم سهوا ولو كان الترك لكاهن أو بعض من كبروها اه شرح مر وعلى هذا فلا يندرها
 وصلاتها كسنة الظهر صحت صلاته ونخرج من عهدة النذر لما علل به من انها هيئات اه ع ش عليه (قوله ان
 يكبر افعايد به الخ ويحجر في كل من السبع والخمس اه شرح مر (قوله سبعا) أي سوى تكبيرتي الاحرام
 والركوع شيئا فعند الشك يأخذ بالاقل وقوله خمس أي سوى تكبيرتي القيام والركوع شيئا عقب قيامه
 وخالف الامام ما للرضي الله عنه فجعل من السبع تكبيرة الاحرام وكذا المازني وأبو ثور من أئمتنا وقال الامام أبو
 حنيفة رضي الله عنه يكبر ثلاثا في كل ركعة وليس جعل كل تكبيرة في خمس اه برماوى وعبارة المناوى في شرحه
 الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم التكبير في الفطر سبع في الاولى وخمس في الاخيرة تصها قال بعض
 الفضلاء الاعظم حكمة هذا العدد انه لما كان للورتية أثر عظيم في التذكير بالوتر الصمد الواحد الاحد وكان
 للسبعة منها مدخل عظيم في الشرع جعل تكبير صلاته وتره جعل سبعا في الاولى لذلك تذكيرا بعمل الخ
 السبعة من الطواف والسعي والجماعة وشيئا اليها لان النظر الى العدد الاكبر أكثر تذكيرا لخالق هذا الوجود
 بالتذكير في افعاله المعروفة من خلق السموات السبع والارضين السبع وما فيها من الايام السبع لانه خلقها
 في ستة أيام وخلق آدم عليه السلام في السابع يوم الجمعة ولما جرت عادة الشارع بالرفق لهذه الامومة تخفيف
 الثانية عن الاولى وكانت الخمس أقرب بوتر الى السبع من دونها جعل تكبير الثانية خسا لذلك انتهى اه
 ع ش على مر (قوله خمس) لو أدرك الامام بعد التكبيرة الثانية من الركعة الاولى فعل معه الخمس وفي
 الثانية يفعل الخمس أيضا اه سم على المنهج اه ع ش على مر ولو شك في عدد التكبيرات أخذ بالاقل
 كعدد الركعات فلو كبر ثمانية وشك هل فوى الاحرام في واحدة منها استأنف الصلاة اذا اصل عدم ذلك
 أو شك في أيها أحرم جعلها الاخيرة وأعادهن احتياطا اه شرح مر (قوله ولا بأس بارسالهما) لان المقصود
 عدم العيب منهما وهو حاصل مع الارسال وان كانت السنة وضعهما تحت صدره اه ع ش على مر (قوله
 ولو نقص امامه التكبيرات تابعه) فلو اقتصد في كبر ثلثا أو مالكي كبر ستا تابعه ولم يزد عليه مع انه اسنة ليس
 في الاتيان لها مخالفة فاحشة بخلاف تكبيرات الانتقال وجلسة الاستراحة ونحو ذلك فانه يأتي به وعلوه بما
 ذكرناه من عدم المخالفة الفاحشة ولعل الفرق ان تكبيرات الانتقال تجمع عليها فكانت آكد وأيضا فان
 الاشتغال بالتكبيرات هنا قد يؤدي الى عدم سماع قراءة الامام بخلاف التكبير في حال الانتقال وأما جلسة
 الاستراحة فليست محدثتها في الصحيحين حتى لو ترك امامه هنا جميع التكبيرات لم يأت بها اه شرح مر وقوله
 أو مالكي كبر ستا تابعه قال سم على حج أي ندبا اه وظاهره انه يتابع الحنفى ولو أتى به بعد قراءة الفاتحة
 والاه وهو مشكل بناء على ان العبرة باعتقاد المأموم وهو يرى ان هذه التكبيرات ليست مطلوبة وان الرفع
 فيها عند الموالاة مبطل لانه يحصل به أفعال كثيرة مبطله فالقياس انه لا يطلب منه تكبير وان الامام اذا والى
 بين الرفع وجبت مفارقه قبل قلبه بالمبطل عندنا ومنه ما لو رفع يديه ثلاثا متوالية فان صلاته تبطل بذلك
 ولو سهوا لان سهوا الفعل كعمده في المبطل بالكثير منه وقال حج والوجه انه لا يتابعه الا ان أتى بما يعتقده
 أحدهما والا فلا وجه لتابعه حيث نراه وكتب عليه سم كلامهم كالمهرج في انه يتابعه في النقص وان لم يعتقده
 واحدا منهما اه وتصوير الشرح بقوله ولو اقتصد في حنفى الخ يشعر بموافقة حج ويقي ما لو زاد امامه على
 السبع أو الخمس هل يتابعه أم لا فيه نظار وينبغي عدم متابعته لان الزيادة على السبع أو الخمس غير مطلوبة
 ومع ذلك لو تابعه فيها بالرفع لم يضر لانه مجرد ذكر اه ع ش عليه (قوله تابعه) أي ولم يزد عليه حتى لو ترك
 جميع التكبيرات لم يأت بها اه حل ومنه شرح مر سواء كان الترك لها عمدا أو سهوا أو جهلا بلهله ثم
 ما ذكر من انه لا يأتي به اذا تركه امامه بشكل بل لو ترك الامام دعاء الافتتاح وشرع في القراءة فان المأموم يأتي

ان يكبر افعايد به في أولى
 بعد دعاء (افتتاح سبعاو)
 في (ثانية قبل تعوذ خسا)
 للاتباع رواه الترمذى
 وحسنه ويضع يده على
 يسماعين كل تكبيرتين
 ولا بأس بارسالهما ولو نقص
 امامه التكبيرات تابعه
 وتسب التكبيرات في المقضية
 أيضا كما اقتضاه كلام المجموع
 وغيره

به اللهم الآن يقال ان دعاء الافتتاح مستحسن الصلاة لافيهاء هو كد من التكبير فطلب مطلقاً ثم رأيت في ج
 ماتصو يفرق بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بشروع الامام في الفاتحة بانه شعار خفي لا يظهر به مخالفة
 بخلافها فانها شعار ظاهر لن تدب الجهر بها والرفع فيها كما مر في الاتيان بها أو ببعضها بعد شروع الامام في
 الفاتحة مخالفة له اه ويؤيده انه لو اقتدى بمخالف فتركتها تالعه أو دعاء الافتتاح لم يتابعه اه ويمكن أن يفرق
 بين هذا وما صرحوا به في صلاة الجماعة انه لو اقتدى صلى العيد على الصبح أتى بالتكبير ابتداء صلاة المأموم
 هنا واختلافها هناك فكان لكل حكمة لان المخالفة مع اتحاد الصلاة تفسد وتعد افتقاراً عليه بخلافها مع
 اختلافهما اه سم عليه اه ع ش على مر وفي قل على الجلال ولو كان المأموم مشافعيًا وتركتها
 امامه أو نقص عنها ولو بغیر اعتقاد تابع فيها ولو زاد عليها لم يتابعه في الزيادة تدبا وان تابعه في التكبير لم يضر أو في
 رفع اليدين معه وتوالى بطلان صلته اه (قوله لان القضاء يحكى الاداء) يؤخذ منه انه يجهر في القضاء أيضا
 وهو كذلك وان فعلت وقت السر اه زى وتسبب الخطبة لها اذا فعلها جماعة اه شرح مر (قوله وان
 قال العجلي) هو أبو الفتح أسعد بفتح الهمزة وسكون السين المهملة بن محمود العجلي بكسر العين المهملة وسكون
 الجيم نسبة الى عجل بن بكر بن وائل ويقال العجلي بفتح العين المهملة والجيم نسبة الى عجل التي تجر الدواب
 وهو الأشهر لما قيل انه كان يأكل من عمل يدمو في بعض الهوامش انه يضم العين المهملة وفتح الجيم ولد باصبيان
 سنة خمس عشرة وخمسمائة وتوفي بها ليلة الخميس ثانی عشر صفر سنة ست مائة وهناك آخر يقال له العجلي واسمه سعد
 وكنيته أبو منصور مات بهذان سنة أربع وتسعين وأربعمائة اه برماوى (قوله ويهمل ويكبر الخ) عبارة شرح
 مر سبع تكبيرات يقف بين كل ثنتين منها كآية معتدلة أى لا طويلة ولا قصيرة وضبطه أبو علي في شرح
 التلخيص بقدر سورة الاخلاص ولان سائر التكبيرات المشروعة في الصلاة يعقبها ذكر مسنون فكذلك هذه
 التكبيرات انتهت (قوله بين كل ستين) قال عميرة يستفاد منه انه لا يقوله عقب السابعة والخامسة ولا بين تكبيرة
 الاحرام والاولى ولا عقب قيام الثانية قبل اولى الخمس اه وصرح بكل ذلك في شرح الروض اه سم على
 المنهج اه ع ش على مر (قوله ويحسن فيه) أى في البين وكان الاظهر ان يقول والافضل لان الحسن يشمل
 المباح وغيره من المأذون فيه وليس مراد ابل المراد التدبیر فقط اه شيخنا والظاهر ان كلام الامام والمأموم
 يسر بذلك اه حل ولو قال بديل هذا ما اعتاده الناس وهو الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة
 وأصيلاً وصلى الله وسلم على سيدنا محمد تسليماً كثيراً كان حسناً قاله ابن الصباغ اه شرح مر وقوله ما اعتاده
 الناس له في زمنه وعبارة الروض وشرحه مؤيد كراهته بينهما لما ثورأى المنقول وذكروا المنقول عن الصيدلاني
 عن بعض اصحاب انه يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الجديد والخير وهو على كل شىء قدير وعن
 المسعودى انه يقول سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا اله غيرك اه والظاهر
 ان مراده بالمنقول ما ورد من الازكار وان لم يكن في خصوص ما الكلام فيه فلا يتعبد بالاذكار الواردة هنا
 وهو مقتضى اطلاق المتن حيث قال بين كل ثنتين الخ ولم يقيد بذكر مخصوص وعليه فلا فصل بينهما ذكر وترجم
 عنه بغير العربية عند العجز بلز كما قيل به في الازكار الواردة عقب التشهد اه ع ش عليه (قوله وهى الباقيات
 الصالحات) ولو زاد عليها ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفا بين التكبيرات جاز ومن ذلك الجائز ولا
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه من ع ش على مر (قوله في قول ابن عباس وجماعة) انما قصد
 بما ذكر لان الجمهور على ان المراد بالباقيات الصالحات جميع أفعال الخير التي تبقى ثمرتها أعم من ان تكون
 سبحان الله أو غيرها اه ع ش (قوله فقراً) مقتضاه انه اذا تركه وتعدو لم يقرأ انه يعود وهو كذلك كما
 صرح به شيخنا في شرحه قال فيه بخلاف ما لو تعدو قبل الافتتاح حيث لا يعود يأتي به كما مر لانه بعد التعدو لا يكون
 مفتحاً اه ولو شرع في التكبير فله العود الى الافتتاح على ما أفق به الشهاب مر والفرق بين التكبير

لان القضاء يحكى الاداء وان
 قال العجلي انه لا تسن فيها
 لانها شعار للوقت وقد فات
 (و) ان (يهمل) بأن يقول
 لا اله الا الله (ويكبر) بان
 يقول الله أكبر (ويجهد)
 يعظم الله بشيخ وتحميد
 (بين كل ثنتين) روى ذلك
 البيهقي عن ابن مسعود قولاً
 وفعلًا باسناد جيد ولانه لا تقي
 بالحال (ويحسن) فيه
 (سبحان الله والحمد لله ولا اله
 الا الله والله أكبر) وهى
 الباقيات الصالحات في قول
 ابن عباس وجماعة (ولو ترك
 التكبير فقراً) ولو بعض
 الفاتحة

والتعوذ بكاء له والشيخان كلام من الافتتاح والتعوذ منظور اليه في كل صلاة فروع فيهما الترتيب ولا كذلك
 الافتتاح والتكبير كذا فرق فليجرب اه شورى (قوله لم يعد اليه) أي لا في الاولى ولا في الثانية خلافا لما في
 العباب فان عاد اليه قبل الركوع ولو علم عاد اليه لم تبطل صلاته اما لو عاد اليه بعد الركوع علم عاد اليه فان صلاته
 تبطل اه حلي وعبارة ع ش على مر قوله لم يعد اليه أي في هذه الركعة لا مطلقا فانه يسن ان يتداركه
 في الركعة الثانية مع تكبيرها كقراءة الجمعة في الركعة الاولى من صلاة الجمعة فانه اذا تركه فيها يسن له ان
 يقرأها مع المناقب في الثانية وان كان اذا أدرك الامام في الثانية كبر معه خمساً اثني في ثابته بخمس لان في قضاء
 ذلك ترك سنة أخرى ولهذا فرق ندب قراءة الجمعة مع المناقب في الثانية الا اذا تركها في الاولى كما مر في بابها اه
 حاصل ما قرره ومشي عليه ثم فرق بين ترك البعض من الاولى حيث لا يتداركه في الثانية وبين ترك الجميع فيها
 حيث يتداركه في الثانية بما لم يتضح بل عبر بكلام مقتضى انه حيث ترك بعض التكبير في الاولى سواء كان
 لاجل موافقة الامام كفي الصورة المذكورة أو لا يتداركه في الثانية بخلاف ما اذا ترك الجميع يتداركه في
 الثانية ففرق بين الكل والبعض وقال قضية هذا الفرق انه لو ترك بعض الجمعة في أولى صلاة الجمعة اقتصر على
 المناقب في الثانية وما لا يعدم الاخذ بهذه القضية فليجرب وليراجع وملافة في ذلك كله كلام شيخنا في شرح
 المنهاج اه سم على المنهج وما لا يجزئ من حيث قال وهو محتمل وقول سم في أول هذه الفقرة ويسن
 ان يتداركه قال ج أي حيث لم يكن مأموماً اه ع ش على مر وعلى هذا هل يلاحظ تقديم التكبير
 الفائت على تكبير الثانية فمراعاة ترتيب صورة أو تقديم تكبير الثانية لدخول وقته أو لا تنسحب ملاحظة
 التقديم ويحتمل الاول اه بابي (قوله لتبسه فرض) يؤخذ منه انه لا يؤثر الشروع في قراءة السورة
 قبل الفاتحة لعدم الاعتداد بها ولا ثم غير فرض اه شورى (قوله وان يقرأ في الاولى الخ) أي وان لم يرض
 المأمومون بالتأويل اه شرح م ر وقال الشيخ غير في الكفاية المعنى في ذلك ان يوم العيد شيء بيوم
 الحشر والبورتان فيهما أحوال الحشروة والواحدى جبل محيط بالديار من زبرجد وهو من وراء حجاب تغيب
 الشمس من ورانه بمسير سنة وما بينهما طلة كذا نقله الواحدى عن أكثر المفسرين وقال مجاهد هو فاتحة
 السورة اه سم على المنهج اه ع ش على م ر وقوله أو الاعلى والغاشية والاوليان أولى ومحمل
 قراعتهمما بكالهما ان اتسع الوقت والاقتصر على بعضهما اه شورى (قوله أو الاعلى والغاشية في الثانية)
 أي أو الكافرون في الاولى والانحلاص في الثانية اه برماوى (قوله جهرا) أي اماماً والمنفرد اه ح ل
 (قوله وسن خطبتان بعدهما) فلو خطبتان في جماعة قسنت الخطبتان حيث شذ وهل يتعرض لاحكام الفطرة
 والاضحية محكا كاه لا ادعاء ولا نهان في المستقبل أم لافيه نظرتيأمل اه سم على المنهج أقول ولا يبعد
 ندب التعرض سيما والغرض من فعلها محكا كاه الاداء اه ع ش على م ر ومن دخل والامام يخطب بدأ
 بالتحية ان كان في مسجد ثم بعد فراغ الخطبة صلى في صلاة العيد فلو صلى فيه العيد بدل التحية وهو الاولى حصل
 فان دخل وعليه مكتوب ففعلها وحصلت التحية فان كان في غير مسجد سن له ان يجلس للاستماع لعدم طلب
 التحية ويؤخر الصلاة لم يخف فونها فبقته على السماع واذا أخرها تغير بين فعلها في محله وبين فعلها في غيره
 ان آمن فونها ويسن للامام بعد فراغ من الخطبة اعادة ذلك لمن فاته سماعه وان لم يكن ذا كراما لم يؤد ذلك الى
 تطويل كان كثر الداخلون وتزبوا في الجوى والخطب المشروعة عشرة خطبة الجمعة والعدين والكسوفين
 والاستسقاء أربع في الحج وكلها بعد الصلاة لا لا الخطبتين الجمعة معرفة قبلها وكلها ثنتان الا الثلاثة الباقية في
 الحج بعد معرفة فرادى اه شرح م ر (قوله لجماعة) أي ولو صلا فرادى لان المقصود الوعظ وأقل الجماعة
 اثنتان كما مر فلو كان اثنتان مجتمعان سن لاحدهما ان يخطب وان صلى كل منهما منفردا اه شيخنا (قوله
 للمنفرد) أي ولا لجماعة النساء الا ان يخطب لهن ذكر فلو قامت واحدة منهن ووعظت فلابأس اه برماوى

(لم يعد اليه) لتبسه فرض
 وتعبيره بترك أعسم من
 تعبيره بنسى (و) ان يقرأ
 بعد الفاتحة في الاولى فو
 في الثانية اقتربتا (سم)
 اسم ربك (الاعلى) في
 الاولى (والغاشية) في الثانية
 (جهرا) لا تباعروا مسلم
 وذكر الاعلى والغاشية من
 زياتى (وسن خطبتان
 بعدهما) فيذكرته بقول
 (لجماعة) لا منفردى
 الشيخان انه صلى الله عليه
 وسلم

(قوله وأبا بكر) يعني الصديق واسمه عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر وقيل عتيق والصحيح ان عتيق لقب له لقب به لعنة من النار وقيل لحسن وجهه وقيل لانه لم يكن في نسبه شيء يعاب به القرشي ولابد بعد القيل بثلاث سنين تقريباً وأسلم وصحب النبي صلى الله عليه وآله وهاجر معه وشهد معه المشاهد كلها وروى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة وأثنان وأربعون حديثاً وروى عنه عمرو وعثمان وعلي وغيرهم من التابعين وهو أول من بادر بتدقيق النبي صلى الله عليه وسلم وأول خليفة في الاسلام وأول أمير أرسل الى الحج وأول من يدخل الجنة ومنافيه كثيرة شهيرة المتوفى بين المغرب والعشاء ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة وله من العمر ثلاث وستون سنة ودفن بجانب النبي صلى الله عليه وسلم وكانت خلافته سنتين وأربعة أشهر اه برماوى (قوله لم يعتد بها) يقتضى انها تحرم لانه تعاط لعبادة فاسدة كالاذان قبل الوقت ونور ع في التحريم اذا قصد الخطبة اه زى وقال سم على المنهج فلو قصد ان تقديم الخطبة عبادة وتعمد ذلك لم يعتد بالتحريم وان لم يوافق م ر عليه مع تردد ثم رأيت شيخنا في شرح العباب اختار الحرمة فراجع اه وهو المعتمد ويدل على الحرمة قوله من الروض ولو خطب لم يعتد بها قبل الصلاة وأساء قال شارحه كالسنة الرابعة بعد الفريضة اذا قدمها عليها اه ع ش على م ر (قوله لافى شروط) ومع ذلك يستحب الاتيان بها أى الشروط وهذا كله اذ لم ينذر الصلاة والخطبة أو الخطبة وحدها والاوجب اعتبار الشروط كلها لان النذر يسلك به مسلك واجب الشرع ومع ذلك فلو خالف وتركها أى الشروط كلها أو بعضها فانه يصح مع الاثم اه من شرح م ر و ع ش عليه (قوله خلافاً للجرجاني) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الجرجاني فاضى البصرة وشيخ الشافعية بها فقهه على أبي اسحق الشيرازى المتوفى وهو راجع من أصمهم ان الى البصرة سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة وهناك آخر يقال له الجرجاني أيضاً وهو أبو أحمد محمد بن أحمد بن ابراهيم الجرجاني فقهه على أبي اسحق المروزي المتوفى ببغداد سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة عن نيف وسبعين سنة اه برماوى (قوله وحرمة قراءة الجنب الخ) جواب سؤال مقدر ورد على قوله لافى شروط أى يقتضى هذا النفي عدم حرمة القراءة لعدم اشتراط الطهارة فأجاب عنه بان الحرمة من جهة أخرى وقوله لا لكونها ركناً الخ كان الاظهر ان يقول لا لكون الطهارة شرطاً اه شيخنا وتجزى الخطبة من الجنب ومعلوم ان الحرمة انما هى عند قصد القرآن بخلاف ما اذا قصد الاذكار وحده فلا حرمة ولا تجزئه قراءة الآية اه من ع ش على م ر وعبارة الشورى قوله وحرمة قراءة الجنب الخ عبارة ج نعم لو كان في حال قراءة الآية جنباً بطلت خطبته لعدم الاعتداد بها منه ما لم يظهر ويبيدها انتهت واستظهر بعضهم كلام الشارح وقد يرد اليه كلام ج بان يحمل كلامه على من لم يقصد القراءة وحيث قد ابطال ان لعدم قصد الا لحرمة فان قيل الاركان لا يشترط قصد ما قلت محله ما لم يكن صارف كنهائوه والجنبه فتأمل كاتبه انتهت (قوله ليس لكونها ركناً الخ) ففى الآية جهتان كونها ركناً الخ خطبة كونها قرآناً فالحرمة لاجل الجهة الثانية لا لاولى وما ذكره ج من انه لو كان جنباً في حال القراءة بطلت خطبته محمول على من لم يقصد القرآن اه شورى بلختصار (قوله الاسماع والسماع) أى بالفضل كما صرح به ج فى الاسماع المستلزم للسماع بخلافه فى الجمعة فان المعتد فيها الاسماع والسماع بالقوة كما تقدم اه رشيدى على م ر (قوله وكون الخطبة عربية) هل ولو كانوا من غير العرب وعبارة ج ولا بد فى اداعتينها من كونها عربية لكن المتجه ان هذا شرط لكمالها لا لاصلاحها بالنسبة لمن يفهمها كالطهارة بل أولى ثم قال ولا بد فى ذلك أيضاً من سماع الحاضر من لها بالفعل لكن يظهر الا كفاء بسماع واحد لان الخطبة تسن لاثنتين اه شورى وفهم من عبارته عدم اعتبار الشروط كالقيام والستر والطهارة فيجوز ان يخطب قاعداً أو عارياً ومتجسداً ومحدثاً اه شيخنا ويعتبر أيضاً فى اداء السنة ذكرورة الخطيب اه قل على الجلال (قوله الفطرة) بكسر الفاء كما فى المجموع وبعضها كما قال ابن الصلاح وغيره اه شرح م ر (قوله لا يتباع فى بعضها) وهو

وأبا بكر وعمر كانوا يصلون
العبد من قبل الخطبة
وكونهم ما تثنين مقيس على
خطبة الجمعة ولو قدمت على
الصلاة لم يعتد بها كالرابعة
بعد الفريضة اذا قدمت
(تكتفى بجمعة فى أركان
وسنن) لافى شروط خلافاً
للجرجاني وحرمة قراءة
الجنب آية فى احدهما
ليس لكونها ركناً بل
لكون الآية قرآناً لكن
لا يخفى أنه يعتبر فى اداء
السنة الاسماع والسماع
وكون الخطبة عربية وقول
وسنن من يادى (و) سن
(ان يعلمهم فى) عيد (فطر
الفطرة) فى عيد (أضحى
الاضحية) أى أحكامهما
لا يتباع فى بعضها رواه
الشيخان ولان ذلك لا يتو
بالجمال (و) ان (يفتح)
الخطبة الاولى

بتسع تكبيرات والثانية
بسبع ولاء) أفرادا في
الجميع لقول عبيد الله بن
عبد الله بن عتبة بن مسعود
أن ذلك من السنة رواه
الشافعي قال في المجموع
واسناده ضعيف ومع ضعفه
لادلالة فيه على الصحيح لأن
عبيد الله تابعي وقول التابعي
من السنة كذا موقوف
على الصحيح فهو كقول
صحابي لم يثبت انتشاره فلا
يحتج به على الصحيح وهذه
التكبيرات ليست من
الخطبة بل مقدمة لها كما نص
عليه الشافعي واقتراح الشيء
قد يكون بمقدمته التي ليست
منه به على ذلك في الروضة
والنصرح بسن التعليم
والافتتاح بما ذكر من
زيادتي (و) سن (غسل)
للعبدن كما مر مع دليله في
الجمعة وذكرته هنا قسمة
لغولي (و) وقته من نصف
ليل) لأن فجر ليل أهل
القرى الذين يسمعون النداء
يكررون الصلاة العبد من
قراهم فلا تمتنع الغسل قبل
الفجر لشيء عليهم (و) سن
(ترين) بأن يترين بأحسن
ثيابه وطييب وازالة نحو
ظفر وريح كربه وسواء فيه
وفي الغسل الخارج للصلاة
وغيره

عبد الاضحى لقوله صلى الله عليه وسلم لم من صلى صلاتنا ونسكنا أي ذبح كذا بمننا فقد أصاب النسك ومن نسك
قبل الصلاة فلا نسك له اه برماوى (قوله بتسع تكبيرات) وهل تفوت هذه التكبيرات بالشروع في أركان
الخطبة لا يبعد القرات كما يفوت التكبير في الصلاة بالشروع في القراءة اه سم على المنهج أقول ويحتمل
أن يقال بعدم القرات وبوجه بما في شرح الروض عن السبكي من أنه ينبغي أن يفصل بين الخطبتين بالتكبير
ويكثر منه في فضولهما يفتي بجعلهما اه ع ش على مر (قوله ولاء) فلا تخل ذكر بين كل تكبيرتين
أو قرن بينهما اه شرح م ر وقوله أفرادا بفتح الهمزة وكسرها أي كل واحدة في نفس اه شيخنا
(قوله ومع ضعفه الخ) لا يقلل كذا الأولى أن يقول وإن صح لادلالة فيه لكونه قول تابعي لا نقول دفع بما ذكره
فهم صحة الاستدلال به في فضائل الأعمال مع ضعفه لأن الضعيف قد يستدل به في فضائل الأعمال فدفعه بما
ذكر اه ع ش (قوله فهو كقول صحابي) أي قوله بحكم من الأحكام وليس المراد قوله كذا من السنة لأن هذا
إذا قاله الصحابي يحتج به وإن لم ينتشر ولم يشتهر وقوله لم يثبت انتشاره أما لو انتشر وسلم قول الصحابي فإنه يحتج به لانه
يصير من قبيل الإجماع السكوتي وقوله فلا يحتج به وحيث كان كذلك فله ثبت عند الإمام مرفوعا عن طريق
آخر فصح الاستدلال به اه شيخنا وفي قول على الجلال قوله هو قول تابعي واحتج به لانه لا مدخل للرأي فيه
فما في المنهج مرجوح فراجع (قوله بل مقدمة لها) وتظهر فائدة ذلك فيما لو أدخل فيها بشرط الخطبة فتبطل
عند من يقول بأنها كالجمعة ولا تبطل عند غيره اه ع ش (قوله وسن غسل العبدن) هل يتعلق بغير المميز
فيغسله وليه يذبحي نعم كما قبل به في غسل أسلام الكافر اه شورى وهل يستحب للمعاض والنساء ما فيه من
معنى النظافة والزينة وكيف يغسل الأحرار فيه نظر اه سم على ج أقول هو كذلك كما هو مصرح به في
كلام بعضهم اه ع ش على مر (قوله مع دليله) وهو الزينة واجتماع الناس لها اه شيخنا (قوله
من نصف ليل) أي كالأذان للفجر وقوله بعد الفجر أفضل وتقريبه من ذهابه أولى ويستمر إلى الغروب اه
برماوى (قوله لا من فجر) صرح به الرد على الضعيف القائل بأنه يدخل بالفجر كغسل الجمعة كما في شرح مر
(قوله لشيء عليهم) والأولى لهم أقامته في قراهم ويكره ذهابهم لغيرها اه برماوى (قوله وسن ترين) ويدخل
وقته بنصف الليل أيضا وهل الترين هنا أفضل منه في الجمعة أو هو فيها أفضل أو يستويان فيه نظر والأقرب تفضيل
ما هنا على الجمعة ليل أنه طلب هنا أعلى الثياب قيمة وأحسنها منظر أو لم يختص الترين فيه بمجرد الحضور بل
طلب حتى من النساء في بيوتهن اه ع ش على مر (قوله بأحسن ثيابه) وأفضلها البيض لأن يكون
غيرها أحسن فهو أفضل منها هنا في الجمعة والفرق أن القصد هنا اظهار النعم وشم اظهار التواضع وفوا الثوب
الواحد يغسله ندب بالكل جمعة وعيد اه شرح م ر وعبارة سم على البهجة ولو وافق العيد يوم الجمعة
فلا يبعد أن يكون الأفضل لبس أحسن الثياب إلا عند حضور الجمعة فالبيض فليتأمل انتهت لكن تقدم له عن
ج في باب الجمعة ما نصه يوقي ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الأبيض أو العيد فالأعلى
أو يراعى الجمعة وقت أقامته فاقدم الأبيض حيث هو العيد في بقية اليوم فيقدم الأعلى فيها لكن يشك على هذا
الآخر أن قضية قوله في كل زمن أنه لو رعت الجمعة رعت في جميع اليوم وقد ترجح مراعاة العيد مطلقا
إذا زينة فيه آكد منها في الجمعة ولهذا من الغسل وغيره لكل أحد وإن لم يحضر فليتأمل اه ع ش عليه (قوله
و بتطيب) وأولاه المسك المخلوط بماء الورد إلا أن أراد صلاة الاستسقاء في يوم العيد فإنه يترك الزينة والتطيب
كما يحسنه الاستسقاء وحيث يكون مثل الاستسقاء الكسوف لانه لا يسن فيه ذلك بل أن تكون ثيابه بئلا ولا
يتنظف بنحو ازالة تظفره كما سيأتي اه ح ل (قوله وازالة نحو ظفر) وسيأتي في الاضحية أن مريد ما يسن له من
أول الشهر تأخير ازالة تظفره وشعره إلى ما بعد ذبحها فلا يرد وسيأتي أيضا في الحج أنه يحرم ازالة الظفر والشعر
قبل التحلل الأول فلا يرد أيضا اه برماوى (قوله أيضا وازالة نحو ظفر) كشر رأسه وعانة وابطال من يتنظف به فلولم

وهذا الرجال اما النساء فيكره

لنواك الهيئة الحضور ويسن
لغيرهن ويتنظفن بالماء
ولا يتطينن ويخرجن في ثياب
بذلتهن وكالنساء فيما ذكر
الحنافي (و) سنن (بكور)
بعد الصبح لغير الامام لياخذ
مجلسه وينتظر الصلاة (وان
يحضر الامام وقت صلاته)
للاتباع رواه الشيخان
(ويجمل) الحضور (في
أضحى) ويؤخره في فطر قليلا
كتب صلى الله عليه وسلم الى
عمرو بن حزم حين ولاء
البحرين ان يحل الأضحية وآخر
الفطر رواه البيهقي وقال
هو مرسل وحكمته اتساع
وقت التضحية ووقت صدقة
الفطر قبل الصلاة والتصريح
بسنن البكور وما بعده من
زيادتي (وقطعها بمسجد أفضل)
لشرفه (لا لعذر) كضيقه
فيكره فيه التشويش بالزحام
واذا وجد مطر أو نحوها وضاق
المسجد صلى الامام فيه
واستخلف من يصلي بياقي
الناس بموضع آخر (واذا
خرج) لغير المسجد (استخلف)
نواب من يصلي ويخطب (فيه)
عن يتأخر من ضعف وغيرهم
كشيخ ومرضى وبعض
الاقوياء كما استخلف علي
رضي الله عنه بأب مسعود
الانصاري في ذلك رواه
الشافعي بإسناد صحيح فان
استخلف من يصلي بهم وسكت
عن الخطبة

يكن يمدنه شعر فهل يسن له امرار الموصى على بدنه تشبيها بالخالفين أم لافيه نظروا الظاهر بل المتعين عدمه لان
ازالة الشعر ليس مطلوبة لذاته بل للتنظيف وهذا يفرق بين ما ذكره وبين الحرم اذا دخل وقت تحلله وليس برأسه
شعر حيث يسن امرار الموصى على رأسه فان ازالة الشعر ثم مطلوب لذاتها اه ع ش على مر (قوله هذا)
أي المذكور من الغسل والتزين ولم يفهم من كلامهم حكم النساء اللاتي يجوز لهن الحضور واللاتي لا يجوز لهن
جهة الغسل والتزين فليراجع وفي شرح مر مانصه فان كانت اللاتي مقبلة بيتهن المستحب لها ذلك اه أي
الغسل والتزين اه (قوله لنواك الهيئة الخ) ظاهره ان ذات الجبال تحضر اذا لم تزين وليس كذلك اللهم
الا ان يجاب بان المراد بذات الهيئة ولو بالنسبة للبدن قد دخل الشابة الجميلة وتخرج العجوز والشابة غير الجميلة
اذ لم تزين اه برماوى (قوله ويسن لغيرهن) أي ولو كان الغير شابة ومحل سنه لغيرها اذا أذن الزوج أو
السيدان كان وهذا خلاف ما في الجمعة من ان الشابة غير ذات الهيئة لا تحضر في الجمعة اه ح ل (قوله وسن
بكور) أي فمن فعل ذلك كتب له ثواب أكثر ممن جاء بعده وليس ذلك عبارة عن قدر بعينه يحكم له به كافي ساعات
الجمعة اه ع ش (قوله بكور) يقال أبكرو بكروا بتكروبا كرمعنى اه برماوى (قوله بعد الصبح) لم
يقيد به فيما قبله فاقضى عدم تقيده بذلك وانه كالغسل يدخل وقته بنصف الليل اه شورى (قوله ايضا
بعد الصبح) أي لغير بعيد الدار وهو لمن في المسجد بالتي اه برماوى (قوله أيضا بعد الصبح) أي بعد صلاته
وهذا ان خرجوا الى الصحراء فان صلوا في المسجد مكثوا فيه قاله البدر بن قاضي شهبة وقال الغزالي انه الظاهر
اه شرح مر وقوله فان صلوا في المسجد مكثوا فيه أي فلو خرجوا منه ثم عادوا اليه فان كان حضورهم في
الاصل لصلاة الصبح على نية المكث لمصلاة العيد ثم خرجوا العارض لم تغتسنة التكبيرة وان كان الحضور مجرد
صلاة الصبح بدون قصد المكث لم تحصل تلك السنة اه ع ش عليه وقوله مكثوا فيه الخ تقدم ان المستحب
في الغسل ان يكون بعد الفجر فقد عارض استحباب كونه بعد الفجر واستحباب المكث في المسجد الى صلاة
العيد فاجم - ما يراعى وكلامنا في الابتداء والافاذا اتفق انه حضر بلا غسل فليذهب به بعد الفجر ثم يحضر بعد
العيد كما صرح به في التحفة وقد يقال لا تعارض لان دفاعه بان يغتسل عقب الفجر بمحله مثلاً ثم يحضر لصلاة
الصبح ويستمر الى صلاة العيد لكن قد يلزم عليه فوات سنة المبادرة لصلاة الصبح أو سنة ايقاعها في أول الوقت
أو سنة الجماعة اذا كان امامها يبادرهم في أول الوقت فلي تأمل اه رشيدى (قوله لياخذ مجلسه) عبارة
شرح مر ليفوز بالقرب من الامام انتهت (قوله وان يحضر الامام وقت صلاته) ويجوز ان يحصل له من الثواب
ما يساوى فضيلة التكبيرات أو يزيد عليها حيث كان تأخره امتثالاً للشارع اه ع ش على مر (قوله
قليلا راجع لتأجيل والتأخير بان يكون في الأضحية عقب الارتقاء كرمع وفي الفطر بعده بقليل اه شرح ج
(قوله الى عمرو بن حزم) هو أبو الضحاك ويقال له أبو محمد عمرو بن فتح العين المهمة وسكون الميم بن حزم
ابن زيد الانصاري الصحابي شهد الخندق وروى عنه ابنه محمد وغيره المتوفى سنة احدى أو ثلاث أو أربع
وخمسين اه برماوى (قوله البحرين) اسم لاقليم بين حضرموت والبصرة ومن مدنه هجر اه برماوى
(قوله وقطعها بالمسجد أفضل) قطعها في غيره خلاف الأولى وقيل قطعها بالصحراء أفضل للاتباع وردبانه صلى الله
عليه وسلم انما خرج اليها الصغر مسجده ومحل الخلاف في غير المسجدين الحرام والاوصى امامهما فضلهما فلهما أفضل
اتفاقا لشرفهما مع سهولة الحضور لهما واتساعهما والوجه كما قاله ابن الاستاذ الحاق مسجد المدينة بمسجد مكة
ومن لم يطعمه فذلك قبل اتساعه الآن والحيز ونحوه يقفن بباب المسجد لحرمته فدخلهن اه شرح
مر وقوله يقفن بباب المسجد أي وان لم يسمعن الخطبة وذلك اظهار الشعار ذلك اليوم بكثرة الجمع فيه والمراد
من هذه العبارة انهن اذا حضرن يقفن بباب المسجد وذلك لا يستلزم طلب الحضور منهن اه ع ش عليه (قوله
بموضع آخر) أي حيث لم يسعهم ذلك الموضع والاصلا فيه جميعا اه ح ل (قوله واذا خرج استخلف فيه)

وهل الأفضل حينئذ جعلهم مقروفاً أو صفواً أحداً فيه نظر والأقرب الأول لما في الثاني من التشويش على
 المأمومين بالبعد عن الإمام وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما هي مؤنة الصلاة
 وهو ما يسعهم عادة مصطفين من غير إفراط في السعة ولا ضيق أه ع ش على مر (قوله لم يخطب بهم) أي يكره ذلك
 أه زى وعبارة شرح مر ويكره للخليفة أن يخطب بغير أمر الوالي كما في الام أي إذا كان هو الإمام كما في العصر
 الخليفة الأول أن يأذن له في الخطبة وحينئذ فالمسألة استحب الاستخلاف في الخطبة والصلاة جميعاً وليس لمن ولي
 الصلوات الخمس حق في إمامة عيد ونحوه واستسقاء إلا أن نص له على ذلك أو قلداً إمامه جميع الصلوات ومن قلداً
 صلاة عيد في عام صلاحه في كل عام لأن لها وقتاً معيناً تنكر فيه بخلاف صلاة الحسوف والاستسقاء فلا يفعلها كل
 عام بل في العام الذي قلدها فيه وإمامة التراويح والوتر تابعة للإمامة في العشاء فيستحبها إمامها انتهت وقوله ويكره
 للخليفة أن يخطب بغير أمر الوالي هل مثل الوالي الإمام الراتب إذا أراد الخروج للصلاة واستخلف غيره أولاً
 فيه نظر ولا يبعد أنه مثله لأنه بتقديره في الوظيفة ينزل منزلة مواليه وقوله في إمامة عيد ونحوه قضية اقتضاه على
 ما ذكره لولاية الصلوات لصلاة الجمعة وليس مراد المساجد به العادة من أفراد الجماعة إمام أه ع ش عليه وفي
 قل على الجلال لولي الإمام عن في المسجد واستخلف من يصلي بغيرهم خارجة فقيمها ذكر أه (قوله كما صرح
 به الجلي) وهو أبو محمد عبد العزيز بن عبد الكريم الجلي شارح التنبيه المتوفى في ربيع الأول سنة اثنتين
 وثلاثين وسنة أه برماوى (قوله لكونه اقتبأنا على الإمام) هو ظاهر أن جرت العادة باستدانة الخطبة أولاً
 فينبغي أنه لا يتوقف على الأذن وإن فعله غير مكره وقد يشعر به قوله لكونه اقتبأنا الخ إذ لا يظهر الاقتبات إلا
 حينئذ أه ع ش (قوله أن تعبيرى بما ذكر أولى) وجه الأولية شموله لغير الضعفاء مع إيهام عبارة الأصل أنهم
 لا يصلون مع الخليفة أه ع ش (قوله ورجوع في قصر) وفي الام واستحب للإمام أن يقف في طريق رجوعه إلى
 القبلة ويدعو لحديث فيه ويعم في الدعاء أه شرح مر وقوله أن يقف في طريق رجوعه أي في أي محل
 اتفق له وهل يختص ذلك بالعيد أو يعم سائر العبادات فيه نظر وقد يؤخذ من قوله لا يفتقد ذلك بالعيد
 الثاني فراجع (فائدة) قال الشافعي في سيرته ما نصه روى الطبراني والبيهقي عن علي رضي الله عنه قال الخروج
 في العيد من إلى الجبابة من السنة أه ع ش عليه (قوله بأن يذهب في طريق طويل الخ) ولا يفتقد
 ما ذكر بالعيد بل يجري في سائر العبادات كالخروج وعبادة المريض كما ذكره المصنف في رياضته قال الاستاذ
 لو كان البلد تغر الأهل الجهاد فرب عدوهم فركوبهم لصلاة العيد ذهاباً وإياباً وإظهار السلاح أولى أه
 شرح مر (قوله أيضاً بأن يذهب في طريق طويل الخ) ظاهره وإن ضاق الوقت لكن قاله حج قال ابن
 العماد يستحب الذهاب في أطول الطريقين إلا الصلاة على الجنائز فاتها إذا كانت في مسجد أو غيره نذبت
 المبادرة إليها والمشي إليهما من الطريق الأقصر وكذا إذا خشي فوات الجماعة أه ويؤخذ منه بالاولى نذبت
 الذهاب في أقصر الطريقين والأسراع إذا ضاق الوقت بل يجب مذكر إذا خاف فوات الغرض أه
 ع ش على مر (قوله وسببهما) أي سبب ذهاب النبي في الطويل ورجوعه في القصير وفيه أنه لم يبين إلا
 حكمة الذهاب في طريق الرجوع في آخر وأما كونه طويلاً وقصيراً فلم يبينه أه شيخنا (قوله تكثير الأجر)
 قضية هذه العلة عدم الإجر في الرجوع وبخالفه ما ثبت في صحيح مسلم من قصة الرجل الذي سئل في شراء حمار يركبه
 في الظلماء والرمضاء كلسف في باب المعتقد أن تقول الذهاب أفضل من الرجوع فلا تكن العلة المذكورة مانعة
 من الإجر في الرجوع قال السبكي وقول الإمام أن الرجوع ليس بقربة غلط بل يثبت في رجوعه قال العلامة
 البرلسي ولقاتل أن يقول ما معنى الثواب في الرجوع مع أنه ليس بعبادة ولا وسيلة لها أه برماوى (قوله وقيل
 لتشهد الطريقان) وقيل سأكتهما من الجن والأنس وقيل لنفاد ما يتصدق به وقيل للتفاوت بتغير الحال إلى
 المغفرة والرضى وقيل ليسوى بينهما في منزلة الفضل بمرور وقيل لأن طريقه إلى المصلى كانت على اليمين

لم يخطب بهم كما صرح به
 الجلي لكونه اقتبأنا على
 الإمام وبما قرر علم أن
 تعبيرى بما ذكر أولى من
 قوله ويستخلف من يصلى
 بالضعفة (و) أن (يذهب)
 للصلاة (و يرجع) منها
 (كجمعة) بأن يذهب في
 طريق طويل ما شيا بسكنة
 ويرجع في آخر قصر للمس
 ثم في غير الذهاب والرجوع
 فيما ذكر ولا يتبع فيهما
 رواء البخارى وغيره وسببهما
 أنه كان يذهب في أطول
 الطريقين تكثير الأجر
 ويرجع في أقصرهما وقيل
 لأنه كان يتصدق على فقرائهما
 وقيل لتشهد الطريقان
 (و) أن (يا كل قبلها في)
 عيد (فطر وعسك) عن
 الأكل (في) عيد (أضحى)

فلورجع منها الرجوع الى جهة الشمال فرجع من غير ما وقيل لاظهار شعائر الاسلام فيهما وقيل لاظهار ذكرك
الله تعالى وقيل ليرهب المنافقين واليهود ويغضبهم بكثرة من معه وقيل ليعذر منهم وقيل ليعلمهم في السرور به
والتبرك بمروره وبرؤيته والانتفاع به في قضاء حاجاتهم في الاستغناء والتعلم والاسترشاد أو السلام عليهم
وقيل ليعزل وجهه فيهما وقيل ليزيد قبور آثاره فيهما وقيل لئلا تنكر الزحمة وقيل ما من طريق مر بها الا فاحت
منها راحة المسك وقيل ليساوي بين الاوص والخروج في المرور ولأنهم كانوا يتفخرون بمروره عليهم وقيل
غير ذلك اه برماوي (قوله وان يا كل قبليها الخ) أي ويكره تركه كما في المجموع عن النص ويشتبه أن يقاس
به حكم الامساك في البحر اه سم (قوله أيضا وان يا كل قبليها الخ) والشرب مثل الاكل ويكره تركه ترك
ذلك قاله في المجموع عن النص والاحب ان يكون عمرا أي وان يكون وتر أو الحق به الزبيب اه ج وقوله
ففي طريقه أي فان لم يأكل ما ذكر في بيته ففي طريقه عليه فلا تخرم به المرواة لعذره بفعل ما طلب منه
اه ج اه ع ش عليه (قوله حتى يصلي) أي حتى تنقضي صلاتها بما يشبهها من الخطبة اه برماوي
(قوله وحكمته امتياز الخ) وحكمة الامساك في الاضحية أيضا ان يكون أول ما يطعمه ذلك اليوم لحم أضحيته
وعلى هذا اقتصر الداودي في شرح المختصر وفي الحديث تنبيهه عليه فهو أول ذلك اه ابن أبي شريف اه
شوبري (قوله بالبادر قبل الاكل) هذا راجع لقوله ويأكل قبلها في فطره وهذه محكمة لا يجب اطرافها
اذ ينسحب على الفطر ولو كان مفطرا قبل يوم العيد لعذر أو غيره وقوله أو تأخير راجع لقوله ويمسك في اضحيته
وهذه محكمة أيضا اذ ينسب تأخير الفطر في الاضحية لمن كان صائما قبله أيضا اه شوبري مع ابضاح
(قوله فيكرهه النقل) أي وينعقد اه ع ش على م ر (قوله وبعدها) أي وقبل الخطبة (قوله لاشتغاله
بغير الاهم) قضية التعليل انه لو خطب غيره لم يكرهه النقل وصرح ج بخلافه في شرح العباب كما نقله سم
عنه وقضيته أيضا انه لا يتوقف كراهة النقل له على كونه جاء للمجدد وقت صلاة العيد بل لو كان بالساقين من
صلاة الصبح كرهه ثم قوله لاشتغاله الخ هو واضح بالنسبة لما بعدها الطلب الخطبة منه وأما بالنسبة لما قبلها
فان كان دخل وقت اداء الصلاة فواضح أيضا والابان لم يدخل وقتها أو جرت عادتهم بالتأخير فواجه
الكراهة الا ان يقال انه لما كانت الخطبة مطلوبة منه كان الاهم في حقه اشتغاله بما يتعلق بها ومراقبته لوقت
الصلاة لا تنظره اياها اه ع ش على م ر (قوله بغير الاهم) الاهم هو الخطبة وغيره هو الصلاة اه
شخبنا (قوله ان يكبر غير حاج) أي من مسافر وحاضر وذكر وغيره واذا رأى شيئا من جملة الانعام في العشر الاول
من ذي الحجة فمن التكبير قاله صاحب التنبيه وغيره وظاهر ان من علم كبر رأى اه شرح م ر وقوله
في العشر الاول من ذي الحجة قضيته انه لا يكبر لرؤيتها ايام التشريق وظاهره أيضا وان لم يجز في الاضحية لان
الغرض منه التذكير بهذه النعمة ولعل الحكمة في طلب التكبير هنا دون غيره من الاذكار انهم كانوا
يتقربون لآلهتهم بالذبح عندها فاشير لفساد ذلك بالتكبير فان معناه الله اعظم من كل شيء فلا يليق ان يتقرب
لغيره ووجه الاول انه بدخول يوم النحر دخل وقت التضحية فتهيأ أمر يدها لفعالها والحكمة في طلب التكبير
عند رؤية جملة الانعام في عشر ذي الحجة استحضار طلبها فيها ثم الاشتغال بها احداث الفعل التضحية عند دخول
وقتها ووجه الثاني ان رؤيته ما هو من جنس جملة الانعام ولو سخطه منه على ان ذبح ما هو من هذا النوع شعار
لهذه الايام وتعظيمه تعالى وصيغة التكبير الله أكبر فقط كما قاله ابن عجيل والري وهو المعتمد وقال الازرق يكبر
ثلاثا اه ع ش عليه ويستحب احياء ليلتي العيد بالعباد فلو كانت ليلة جمعة من صلاة وغيرها من العبادات
لحبر من أحيا ليلة العيد لم يمت قلبه يوم تموت القلوب والمراد بموت القلوب شغفها بحب الدنيا أخذها من خبر
لا تدخلوا على هؤلاء الموتى قيل من هم بل رسول الله قال الاغنياء وقيل الكفر أخذها من قوله تعالى أو من كان
ميتا فاحيئناه أي كافر أهدينا وقيل الفرع يوم القيامة أخذها من خبر يحشر الناس يوم القيامة فحياة عرا غرلا

حتى يصلي للاتباع رواه ابن
حبان وغيره وصححه
وحكمته امتياز يوم العيد
عما قبله بالبادر بالاكل أو
تأخيرها والتصریح بن
الذهب وما بعد من زيادتي
(ولا يكره نقل قبلها) بعد
ارتفاع الشمس (لغير امام)
اما بعدها فان لم يسمع الخطبة
فكذلك والا كره لانه بذلك
معرض عن الخطبة بالكلية
واما الامام فيكرهه النقل
قبلها وبعدها لاشتغاله بغير
الاهم ولخالفه فعل النسي
صلى الله عليه وسلم (وسن أن
يكبر غير حاج برفع صوت)
في المنازل

فقال أم سلمة أو غيرهما أو اتفقا على أن ينظر الرجال إلى عورات النساء والنساء إلى عورات الرجال فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن لهم في ذلك اليوم شغلا لا يعرف الرجل أنه رجل ولا المرأة أنها امرأة ويحصل الأحياء بمعظم الليل وإن كان الأرجح في حصول المبيت بمزدلفة الاكتفاء به في الحظ في النصف الثاني من الليل وعن ابن عباس يحصل الأحياء هنا صلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة والدعاء فيها وفي ليلة الجمعة وليأتي أول رجب ونصف شعبان مستجاب فليستحب اه شرح مرز (قوله غير حاج) والمعتبر يلبي إلى أن يشرع في الطواف اه شرح مرز (قوله والأسواق جمع سوق) يذكر ويؤتى سميت بذلك لقيام الناس فيها على سوقهم جمع ساق اه زى (قوله ولتكموا العدة) قال الأسنوي الواو وإن كانت لطلق الجمع لكن دلالتها على الترتيب أرجح قاله السهيلي ولأن الأدلة تثبت المراد وقال في الكفاية الواو لطلق الجمع وهو ضربان جمع مقارنة وجمع معاقبة وذلك بعد الغروب وقال بعضهم جل الواو هنا على الجمع المطابق لخلاف الإجماع فتعين حملها على الترتيب وقد أشار إلى ذلك الشارح بقوله أي عندما كمالها وذلك قال الإمام الشافعي رضي الله عنه سمعت من أرواه من أهل العلم يفسر الآية بذلك ولما قدمت المغفرة والعق على صوم رمضان وقيامه أمر تعالى بتكبيره وشكره عند اكتماله فشكر من أتم على عباده بتوفيقهم للصيام وأعانهم على القيام ومغفرته لهم وعقبتهم به من النار إنما يحصل بذلك شكره وبأنه أحق تقائه بحسب الامكان بأن يطاع فلا يعصى وبذلك فلا ينسى ويشكر فلا يكفر اه برماوى (قوله وفي الثاني القياس على الأول) أي بالنسبة للمرسل أما المقيد فقد ثبت بالسنة وتكبير ليلة الفطر أكد من تكبير ليلة الأضحية للنص عليه انتهى شرح مرز والمفاضلة في كلامه بين المرسلين مرسل الفطر ومرسل الأضحية أما المقيد في الأضحية فهو أفضل من المرسل بقسميه لشرقه بتبعيته للصلاة اه ع ش عليه (قوله إذا حضرت مع غير محارمها) ونحوهم خرج بهذا القيد ما لو كانت في بيتها أو نحوها وليس عندها رجال أجانب فترفع صوتها به وهو ظاهر اه ع ش على مرز (قوله إذا حضرت مع غير محارمها ونحوهم) خرج بهذا القيد ما لو كانت في بيتها أو نحوها وليس عندها رجال أجانب فترفع صوتها به وهو ظاهر اه ع ش (قوله إلى تحرم امام) أي في حق من يريد الصلاة جماعة ولو تأخر أحرار الإمام عن وقتها المعتاد إلى قرب الزوال اه شيخنا وقوله فالعبرة بأحرارهم أي ولو تأخر عن وقتها المعتاد أيضا إلى قرب الزوال اه شيخنا (قوله أيضا إلى تحرم امام) أي في الأظهر وقيل إلى حضور الإمام للصلاة لأنه إذا حضر احتاج الناس إلى التهيؤ للصلاة واشتغالهم بالقيام لها اه شرح مرز (قوله أيضا إلى تحرم امام بصلاة العيد) أي قبل الزوال قبل الزوال يفوت وهذا تكبير مطلق أي لا يستحب أن يؤتى به عقب الصلاة لأجلها حتى في ليلة الأضحية فلا يسن الاتيان به عقب صلاة المغرب والعشاء اه حل وقوله فلا يسن الاتيان به الخ غير صحيح لما علمت من أن صلوات ليلة العيد دخلت في عموم قول المتن وعقب كل صلاة الخ ففي ليلة الأضحية مرسل ومقيد وفي ليلة الفطر مرسل فقط وفي قول على الجلال قوله من ضج عرفة الخ نعم يستثنى من ذلك ليلة العيد لما مر من دليلها الخاص المقدم على العموم هنا بل يلزم على دخولها أن يسمى تكبيرها مرسل ومقيد ولا فائده وفي الروض وشرحهما يقتضي أن تكبير ليلة الأضحية فيه مرسل ومقيد وعبارتهما والمقيد مختص بالأضحية لا يتجاوزها إلى الفطر لكن خالف النووي في إذ كاره فسوى بينهما انتهت وجه اقتضاء هذه العبارة ما ذكر أن قوله مختص بالأضحية لا يتجاوزها إلى الفطر إنما يظهر في تكبير الليل أخا عدا من بقية المقيد في الأضحية لا يتوهم فيه مشاركة للفطر حتى يشبهه على نفيه خصوص ما علم قوله وخالف النووي الخ لأن التسوية بينهما إنما تأتي في تكبير الليل وإذا كان عند النووي تكبير ليلة الفطر فيه مرسل ومقيد فبإمكان ليلة الأضحية فتأمل هذا مع قول القليوبي ولا فائده تأمل (قوله فالتكبير أولى ما يشتهل به) فلا توافق ليلة العيد ليلة الجمعة جمع فيها بين التكبير وقراءة الكهف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيشتغل كل جزء من الليلة بنوع من الثلاثة ويختار فيما يقدمون لكن لعل تقديم التكبير أولى لأنه شعار الوقت اه ع ش على مرز

والأسواق وغيرهما (من أول ليلتي عيد) أي عيد الفطر وعيد الأضحية ودليله في الأول قوله تعالى ولتكموا العدة أي عدة صوم رمضان ولتكبروا الله أي عند اكتماله وفي الثاني القياس على الأول وفي رفع الصوت اظهار شعار العيد واستثنى الرافعي منه المرأة وظاهر أن محمله إذا حضرت مع غير محارمها ونحوهم ومثلها الخسنى (إلى تحرم امام) بصلاة العيد إذا كان مباح اليه فالتكبير أولى ما يشتغل به لأنه ذكر الله تعالى وشعار اليوم فإن صلى منفردا

(قوله فالعبادة بالحرامه) كذا قال الشارح وتبعه العلامة ج ويبنى عليه على ما اذترك الامام صلاة
 العبد جماعة أو سبق الامام بالصلاة وصلى لنفسه اه برماوى (قوله وان يكبر عقب كل صلاة الخ) ولونسى
 التكبير أو تعد تركه عقب الصلوات فتذكر فيكبر لتذكر موان طال الفصل بين الصلاة والتذكير لان التكبير
 شعار هذه الايام لا وصف للصلاة ولا جزء منها فلم يسقطه طول الفصل اه من شرح الارشاد لابن أبي شريف
 وقوله فلم يسقطه طول الفصل أى فى أيام التشرى فان خرجت سقط كفى العباب اه شورى (قوله عقب كل
 صلاة) ولا يلحق بالصلاة سجدة التلاوة والشكر ولو فاتته صلاة من هذه الايام وقضاها فى غير هالم يكبر عقبها كفى
 المجموع بل قال انه لا خلاف فيه لان التكبير شعار الوقت كما مر اه شرح مر (قوله أيضا عقب كل صلاة)
 الخ) ويقدم على اذكارها لانه شعار الوقت ولا يتكرر فكل الاعتناء به أشد من الاذكار وأما المطلق فيسن
 تأخيرها عن الاذكار اه ج اه ع ش على مر (قوله ولو فاتته) أى فى هذه الايام أو فى غيرها وقضاها فى
 تلك الايام اه حل (قوله وناقلة) أى مطلقه أو ذات وقت أو سبب اه شيخنا ومنها الرواتب اه قل
 على الجلال (قوله من صبح يوم عرفه) أى من وقت دخوله وان لم يصله اه شيخنا وفى ع ش على مر
 مانصه الوجه وفاقا لم أنه يدخل وقت التكبير بفجر يوم عرفه وان لم يصل الصبح حتى لو صلى فائتمت لا قبل الصبح
 يكبر عقبها والله أعلم اه سم على المنهج اه ولو اختلف رأى الامام والمأموم فى وقت ابتداء
 التكبير تبع اعتقاد نفسه اه شرح مر (قوله الى عقب عصر آخر التشرى) أى سواء فعلها أول الوقت
 أو آخره والمعتمد انه يستمر الى الغروب حتى لو صلى العصر ثم صلى صلاة أخرى استحب له التكبير عقبها اه
 شيخنا وعبارة شرح مر وما اقتضاه كلامه من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس بمراد وانما مراده به
 انقضاء وقت العصر فقد قال الجوينى فى مختصره والغزالى فى خلاصته انه يكبر عقب فرض الصبح من يوم
 عرفه الى آخرها الثالث عشر فى أكمل الاقوال وهذه العبارة تفهم انه يكبر الى الغروب كما قلنا ويظهر التفاوت
 بين العبارتين فى القضاء بعد فعل العصر وما يفعل من ذوات الاسباب انتهت (قوله أيام التشرى) سميت أيام
 تشرى لاشراقها بضوء الشمس والقمر وقبل التشرى فى الغم فيها أى نشره وتقديمه وقبل غير ذلك اه برماوى
 (قوله من ظهر يوم نحر) أى ولو لم يخل كما جرى عليه الشيخ ابن حجر (قوله واستظهر الشيخ) انه مادام محرما
 لا يكبر لان شعاره التلبية أخذ من التعليل اه شورى وسكتوا عما لو أحرم بالحج من أول وقته بان أحرم ليلة
 عيد الفطر فهل يابى لانها شعار الحاج أو يكبر فيه نظر والا قرب الاول اه ع ش على مر (قوله عقب صبح
 آخره) كلامه يقتضى عدم امتداد التكبير فى حقه الى الغروب وليس كذلك وعبارة الاصل ويكبر الحاج من
 ظهر النحر ويحتم صبح آخر أيام التشرى للاتباع انتهت قال الرشيدى أى من حيث كونه حاجا كما يؤخذ من
 العلة والافق المعلوم انه بعد ذلك كغيره فيطلب منه التكبير المطلوب من كل واحد الى الغروب فتنبه اه
 (قوله لانها آخر صلاته بنى) وذلك لان ربه هو ان كان فى اليوم الثالث بعد الزوال أيضا لكن السنتان
 برى غيرهما كبر يؤخر الظهر حتى ينزل المحصب فيفعلها ثم الظاهر ان الحاج انما اقتصر على هذا بخلاف غيره
 لقوله تعالى واذا كبر والله فى أيام معدودات لكن لو نفر النحر الاول فالظاهر انه يستمر يكبر الى الصبح المذكور
 ويحتمل خلافه اه عمدة أقول فى شرح الارشاد لشيخنا ج والمراد كما هو ظاهر ان من شأنه ذلك أى من
 شأن الحاج ان الصبح آخر صلاة يصليها بنى اذ السنة تأخير الظهر الى المحصب والا فالوجه انه لا فرق فى نبيذ ذلك
 بين تقديم النخل على الصبح وتأخيرها عنها بخلاف ما لو أخره عن الظهر فانه لا يكبر عقبها لان شعاره حينئذ التلبية
 ولا بين المقيم بنى وغيره ومن نفر النحر الاول وغيره اه اه سم (قوله الصلوات فى عيد الفطر) أى الواقعة فى
 ليلة عيد الفطر ومثله فى ذلك الاضحى لما تقدم ان تكبير ليلة عيد الاضحى مطلق وان وقع عقب الصلوات اه
 حل وفيه ما تقدم (قوله فلا يسن التكبير عقبها) أى من حيث الصلاة لا من حيث كونها ليلة العيد وعليه

فالعبادة بالحرامه (و) ان يكبر
 أيضا (عقب كل صلاة) ولو
 فائتمه وناقلة وصلاة جنازة
 (من صبح) يوم (عرفه) الى
 عقب عصر آخر أيام
 التشرى (للا اتباع رواه
 الحاكم وصححه اسناده
 (و) ان يكبر (حاج كذلك)
 أى عقب كل صلاة (من
 ظهر) يوم (نحر) لانها أول
 صلاته بعد انتهاء وقت
 التلبية (الى عقب صبح آخره)
 أى التشرى أى أيامه لانها
 آخر صلاته بنى (وقبل ذلك)
 لا يكبر بل (يلبى) لان التلبية
 شعاره ونحوه بما ذكر
 الصلوات فى عيد الفطر فلا
 يسن التكبير عقبها لعدم
 وروده والتكبير عقب
 الصلوات يسمى مقيدا وما
 قبله من صلاة مطلقا

مشكل فان قضاءه ممكن لئلا هو أقرب وأحوط من الغدو أيضا فالقضاء هو مقتضى شهادة لبينة الصلابة
كما انها مقبولة في فوات الحج والجمعة واستيفاء القصاص ورجم الزاني وغير ذلك فكيف يترك العمل بها
و ينوى من الغد أداء مع علمنا بالقضاء لاسيما عند بلوغ المخبرين عدد التواتر اهـ (قوله وقيل في
غيرها) انظر هل من ذلك صوم الغد تنظر الى ان اليوم الاول هو العيد حقيقة ولا تنظر الى ان العيد يوم
يعيد الناس يظهر الثاني اخذ من قولهم العيد يوم يعيد الناس وعرفه يوم يعرف الناس فليراجع ثم
رأيت الشيخ عميرة بحث هذا اهـ شوبري وفي سم انه يصح صومه اهـ وقوله اخذ من قولهم العيد الخ
يقتضي انه غير حديث وفي شرح مر مائه واحتجوا به بما صح من قوله صلى الله عليه وسلم الفطر يوم يفطر
الناس والاضحى يوم يضحى الناس وروى الشافعي رضي الله عنه وعرفه يوم يعرفون اهـ (قوله أيضا وقيل
في غيرها) عبارة شرح مر واما الحقوق والاحكام المتعلقة بالهلال كالتعليق والعدة والاجارة والعنق فتثبت
قطعا انتهت (قوله في غيرها) ومن الغير ان كاه فتخرج قبل الغد وجوبا اهـ ع ش على مر (قوله المعلقين
برؤية الهلال) انظر المعلقين بالعيد والظاهر عدم الوقوع لان العيد يوم يعيد الناس ويحتمل خلافه احتياطا
ثم رأيت ج حزم هذا اهـ شوبري (قوله والعبرة بوقت تعديل) ولا ينافي مع ما لو شهدا بحق وعدلا بعد موتها
حيث يحكم بشهادتهما اذ الحكم انما هو بشهادتهما بشرط تعديلهما والكلام هنا انما هو في اثر الحكم
من الصلاة خاصة وايضا فالصلاة تفعل بكل تقدير مع قولنا ان العبرة بوقت التعديل بخلاف مسألة الموت لم تنظر
للسهادة لازم فوات الحق بالكلية اهـ شرح مر (قوله أيضا والعبرة بوقت تعديل) يقتضي انه بمجرد الشهادة
لا يثبت المشهود به ولا يعول عليها بل ينتظر التعديل نعم ان ظن شيئا عول على ظنه ولا ارتباط لهذا بالشهادة
فليتأمل اهـ سم * (قائدة) * مما يتعلق بهذا الباب التهنية بالعيد وقد قال الله تعالى لم أر لأصحابنا كلاما في
التهنية بالعيد والاعوام والاشهر كما يفعل الناس لكن قل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسي انه أجاب عن
ذلك بان الناس لم يروا المختلفين فيه والذي أراه انه مباح لاسنة فيه ولا بدعة اهـ وأجاب عنه شيخ الاسلام حافظ
عصره ج بعد اطلاعه على ذلك بانها مشروعة واحتج له بان البيهقي عقد ذلك بابا فقال باب ما روى في قول
الناس بعضهم لبعض في يوم العيد تقبل الله منا ومنك وساق ما ذكره من أخبار واثار ضعيفة لكن مجموعها
يحتج به في مثل ذلك ثم قال ويحتج لعموم التهنية لما يحدث من نعمة أو يندفع من نقمة بمشروع عية سجود الشكر
والتعزية وبما في الصحيحين عن كعب ابن مالك في قصة توبته لما تخلف عن غزوة تبوك انه لما بشر بقبول
توبته ومضى الى النبي صلى الله عليه وسلم قام اليه طلحة بن عبيد الله فهنأه وأقره النبي صلى الله عليه وسلم
اهـ شرح مر وقوله تقبل الله منا ومنك أي ونحو ذلك مما جرت به العادة في التهنتومنه المصافحة ويؤخذ من
قوله في يوم العيد انها لا تطالب في أيام التشريق وما بعد يوم عيد الفطر لكن جرت عادة الناس بالتهنية في هذه الايام
ولا مانع من لان المقصود منه التودد واطهار السرور ويؤخذ من قوله أيضا في يوم العيد ان وقت التهنية يدخل
بالفجر لابليلة العيد خلافا لما ببعض الهوامش اهـ ع ش عليه وعجالة البرماوى والتهنية بالاعباد والشهور
والاعوام مستحبة ويستأنس لها بطالب سجود الشكر عند حدوث نعمة وبقصة كعب صاحب حية حين بشر
بقبول توبته لما تخلف عن غزوة تبوك وتم تهنية أبي طلحة له وتسأل الاجابة فيها بخو تقبل الله منكم أحياكم الله
لامثاله كل عام وأتم بخيرات انتهت والله أعلم

(باب في صلاة كسوف)

الشمس والقمر هي من خصائص هذه الامة وشرعت صلاة كسوف الشمس في السنة الثانية من الهجرة
وصلاة خسوف القمر في جمادى الآخرة من السنة الخامسة على الراجح اهـ برماوى وقوله في السنة الثانية
عبارة من المواهب في غزوة الحديبية وفي هذه الغزوة كسفت الشمس وهم بالحد يبيتون في الشارح هناك انه

وتقبل في غيرها كوقوع
الطلاق والعنق المعلقين
برؤية الهلال (والعبرة)
فبما لو شهدوا قبل الزوال
وعدوا بعده قبل الغروب
أو شهدوا قبل الغروب
وعدوا بعده (بوقت تعديل)
لا شهادة لانه وقت جواز
الحكم بها فتصلى العيد في
الاول قضاء وفي الثانية من
الغد أداء وهذا من زياداتي
(باب)

يعرف من له خبره بمركان الافلاك وتقدم في باب أوقات الصلاة ان الشمس في السماء الرابعة على الاربع وأما القمر فهو في سماء الدنيا اه برماوى وقوله سنة ثمان من الهجرة الخ ومقابل هذا انه وللسنة ثمان ومات سنة عشر وعمره سنة عشر شهرا هكذا في مولد الشيخ البديرى السباطى وفي شرح المواهب قول آخر انه مات سنة تسع انتهى (قوله سنة مؤكدة) لم يقل هنا ولولم يرد مسافروا وعبدوا امرأة كما قال في صلاة العبد وكما سألنى في صلاة الاستسقاء اه حل ولعله حذفه لا كفاء بما تقدم وبعبارة شرح م سنة مؤكدة أى في حق من يخاطب بالكتوبات الخمس ولو عبد أو امرأة أو مسافرا ويسن لولى الميراث أمر بها انتهت (قوله لاخبار صحيحة) لم يقل لا اتباع كما قال في العبدان لا يؤهم ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل جميع الكيفيات الاتية وليس كذلك انتهى شورى وقوله وليس كذلك مخدوع فان الشارح استدلل على الكيفيات الثلاث بالاتباع فيقتضى ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل الكل تأمل وهذا دليل على السن والتأكد وقوله ولا تهاذات ركوع الخ دليل على السن وفي التحقيق هو دليل على عدم الوجوب اللازم للسن لان القاعدة الاصولية ان الادان اماراة للوجوب فيكون عدمه دليلا على عدمه وبعبارة سم هذا استدلال على عدم وجوبها اللازم لكونها سنة اه وبعبارة الشورى قوله ولا تهاذات ركوع الخ هذا تعليل لكونها سنة أشار به لرد القول بوجوبها كما يرشد اليه بقية كلامه انتهت وقوله كصلاة الاستسقاء كان الظاهر أن يقول وكصلاة الخ لانه دليل آخر اذا القياس من الادلة ولما كانت صلاة الاستسقاء متفعا على سنيتها جاعلها أم لا مقيسا عليه هنا وفي صلاة العبدين لرد على من قال بوجوبهما اه شيخنا (قوله لتأكدها) علة الكراهة وقوله ليوافق كلامه الخ علة للجعل ويرد على الهة الاولى ان الكراهة لا تثبت الا بنهى مخصوص وأما المستفاد من أوامر النذب خلاف الاولى هكذا في الاصول ويؤخذ جوابه مما فى الشورى نقلا عن حج وهو ان تأكد الطلب في النذب يقوم مقام النهى الخصوص في اقتضاء الكراهة فيكون المكروه ماثبت بنهى مخصوص أو ما استفيد من أوامر النذب المؤكدة تأمل (قوله على مستوى الطرفين) فيكون معنى لا يجوز تركها لا يباح تركها بل هو مكروه اه شيخنا وبعبارة شرح م اذ المكروه غير جائز جواز مستوى الطرفين اه (قوله كسنة الظهر) نعم لو نواها كسنة الظهر ثم عن له بعد الاحرام أن يزيد ركوعا في كل ركعة لم يجز وهذا هو المعتمد اه برماوى (قوله رواه أبوداود الخ) ليس في هذه الرواية تعرض لكونها كسنة الظهر بل انه صلاها ركعتين لكن زاد النابى فصلى ركعتين مثل صلاتكم هذه ولما كم نخوموه وظهر في انها كسنة الظهر ومانع من حمل المطلق على المقيد اه برماوى (قوله وأدنى كمالها زيادة قيام الخ) افهم قوله زيادة قيام انه يشول عند رفع رأسه من الركوع الاول في كل من الركعتين الله أكبر دون سماع الله من حده ثم بذلك الجد الخ وهو ما ذكره ابن كج والماوردى عن النص قال شيخنا في شرح الاشارد ولكن الذى جرى عليه الشيخان ونص عليه في الامم وغيره انه يأتى بسمع الله من حده ثم بذلك الجد الخ ما أطال به شيخنا فانظره * (فرع) * مشى م على انه اذا اطلق نية الكسوف ولم يقصد في نيته أن تكون كسنة الظهر ولا على الهيئة الكاملة انعقدت على الاطلاق وله فعلها كسنة الظهر وبالهيئة الكاملة ووفق بين التخيير هنا وبين ما مشى عليه فيما اذا أطلق نية الوترانه ينعقد على الثلاث بأن الكيفيتين هنا سواء في عدد الركعات وانما الاختلاف في الصفة ولا كذلك هناك وأقول قد يتجه انفعادها بالهيئة الكاملة لانها الاصل والفاضلة ويبحث انه اذا أطلق المأموم نيته خفف الامام الذى نوى الهيئة المعروفة انعقدت للمأموم كذلك حتى لو فارقته في الحال لم يكن له ان يفعلها كسنة الظهر لانه لما وجب اتفاق نظم صلاتى الامام والمأموم في نية القدوة انصرفت نية المأموم للهيئة المعروفة لانها صالحة لها والخالف في النظم متمتع هنا ورتب على ذلك انه لو اذركه في الركوع الثانى من الركعة الثانية واطلق نيته انعقدت له بالهيئة المعروفة لكن بحث هناك انه لو نوى الهيئة المعروفة عمدا خالف من نواها كسنة الظهر لم تنعقد صلاته وهذا فيه تأمل فنى طنى ان المقدور في باب النضر انه لو نوى عمدا القصر خلف المتم بحث صلاته وأتم

مؤكدة لاخبار صحيحة
ولا تهاذات ركوع
وسجود لا أذان لها كصلاة
الاستسقاء وحلوا قول
الشافعى في الام لا يجوز
تركها على كراهته لتأكدها
ليوافق كلامه في مواضع
أخر والمكروه قد يوصف
بعدم الجواز من جهة اطلاق
الجائز على مستوى الطرفين
(وأقلها ركعتان) كسنة
الظهر كافي المجموع لا اتباع
رواه أبوداود وغيره وهذا
من زيادنى (وأدنى كمالها

وجهوه بان القصر لما كان جائزاً له في الجملة لم يؤثر تعدد نيته فليراجع وقد يفرق بما كان المتابعة هناك لاهنا
 اه سم لكن تقدم في باب الجماعة في شرح م ر مانص لا يقال ينبغي صحة القدوة بمصلي الكسوف ونحوه لان
 الاقتداء به في القيام ولا مخالفة فيه ثم اذا انتهى الى الافعال المخالفة فان فارقه استمرت الصحة والابطال كمن صلى
 في ثوب ترى عورته منه عند ركوعه لانه قول لم تعذر الربط مع تخالف النظم منع انعقاد هال بطلانه بصلاة
 مخالفة لها في الماهية فكان هذا القصد ضاراً وليس كسنة من ترى عورته اذ اركع لانه يمكنه الاستمرار بوضع
 ثيبيستر عورته فافترقا أم لو صلى الكسوف كسنة الصبح مع الاقتداء به مطلقاً انتهت (قوله أيضاً وأدنى كمالها
 الخ) فاذا نواها أي الصلاة بهذه الكيفية لم يجز له ان يقتصر على الأقل كما لا يجوز له فعل الاكمل واقتى والشيخنا
 ان من نوى صلاة الكسوف واطلق خير بين ان يصلحها كسنة الظهر وبين ان يصلحها ركوعين وحينئذ اما ان
 يقتصر على ما هو أدنى الكمال أو يأتي بما هو الاكمل ولا يحل على هذه الكيفية التي هي الاكمل ولا تنظر
 لاشتهارها بما هو هذا واضح في حق غير المأموم اما هو اذا أطلق فانه لا يحتمل نيته على ما نواه الامام فان نوى الامام
 كسنة الظهر وضررها المأموم الى غير ذلك أو تركه ينبغي ان لا تصح لعدم التحكم من المتابعة اه حل ومثله
 شرح م ر وفي ع ش عليه مانص وقال سم على جج واذا أطلق وقتنا بما اقتى بـ شيخنا فـ لـ تتعين
 احدي الكيفيتين بمجرد القصد اليها بعد اطلاق النية أو لا بد من الشروع فيها في نفسها بأن يكرر الركوع في
 الركعة بل بأن يشرع في القراءة بعد اعتداله من الركوع الاول من الركعة الاولى بقصد تلك الكيفية فيه نظر
 ونتجه الثاني انتهى أقول ولو قيل بالاول بل هو الظاهر وينصرف بمجرد القصد والارادة لما عينه لم يعد قياساً على
 ما لو أحرم بالحج وأطلق فيه وينصرف لما صرفه اليه بمجرد القصد والارادة ولا يتوقف على الشروع في الاعمال
 وعلى ما لو نوى فلا يميز يدوينقص بمجرد القصد والارادة وقفيه على البهجة مانصه قوله اذا شرع فيها بنية هذه
 الزيادة لكن اقتى شيخنا الشهاب م ر بأنه اذا أطلق انعقدت على الاطلاق ويخير بين ان يصلحها كسنة الظهر
 أو ان يصلحها بالكيفية المعروفة وأقتى بأنه لو أطلق نية الوتر انحطت على ثلاث لانها أقل الكمال فيه اه وجزم
 بعضهم وهو جج بأنه اذا أطلق فعلها كسنة الظهر وانما يزيد ان نواها بصيغة الكمال ويؤخذ مما اقتى به
 شيخنا صحة اطلاق المأموم نية الكسوف خلف من جهل هل نواه كسنة الظهر أو بالكيفية المشهورة المعروفة
 لان اطلاق النية صالح لكل منهما وينحط على ما قصد الامام أو اختاره بعد اطلاقه فيها لوجوب تبعيته له وان
 بطلت صلاة الامام أو فارقه عقب الاحرام أو جهل ما قصد واختاره فيتجه البطلان ويمكن أن يفرق بين ما اقتى به
 في الكسوف وفي الوتر باستواء الصلاتين في الاول في عدد الركعات وان اختلفت في الصفة بخلاف الثاني واذا
 أطلق المأموم نيته خلف من قصد الكيفية المعروفة وقتنا بصحة ذلك كما هو قضية فتاوى شيخنا وأراد المأموم
 مغارقة الامام قبل الركوع وأن يصلحها كسنة الظهر فهل يصح ذلك فيه نظر والصحة بمنزلة وان امتنع عليه فعلها
 كسنة الظهر مادام في القدوة ويحتمل النع وهو المعتمد وان نيته خلف من نوى الكيفية المعروفة تنحط على
 الكيفية المعروفة فليس له الخروج عنها وان فارق اه (فرع) * لو نذر صلاة الكسوف وأطلق فهل
 يحتمل على الكيفية الكاملة أو الأقل أو ينعقد نذر مطلقاً ويخرج من العهدة بكل من الكيفيات الثلاث فيه
 نظر والظاهر الثالث كـ لو نذر صدقة أو صوماً أو نحوهما فانه يخرج في كل من عهدة النذر بأقل ما ينطلق عليه
 الاسم وبما زاد عليه (فرع) * آخر لو نذر أن يصلحها كسنة الظهر تعين فعلها كذلك اه بالحرف
 (قوله زيادة قيام) ويجب قراءة الفاتحة في القيامين الزائدين اه عناني ثم قال وقضية بطلان الصلاة بترك
 الفاتحة في القيام الثاني كـ الاول فليجوز ذلك بقوله وقراءة ويسن له التعوذ في القيام الثاني من كل ركعة اه
 شرح م ر وقوله وركوع كل ركعة أي ما تلا عند رفع رأسه من كل ركوع سمع الله من حمد ربنا لك الحمد كما
 في الروضة وهو المعتمد بخلاف ما ورد في انه لا يقول ذلك في الرفع الاول من كل من الركعتين بل يرفع مكبراً

زيادة قيام وقراءة وركوع
 كل ركعة (للاتباع رواه
 الشيخان وتعبير كثير بأن
 هذه أقلها

لانه ليس اعتدالا اه شرح م ر وقوله سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد أى الى آخره كرا الاعتدال
 اه محلى وج أقول وينبغي ان يأتي فيه ما تقدم من التفصيل بين المنفرد وامام غير محصورين الخ لان هذا
 لم يرد بخصوصه بخلاف تكرير الركوع وتطويل القراءة فلا يتوقف على رضى المأمومين لو روده اه ع ش
 عليه (قوله محمول على ما اذا شرع فيها الخ) معناه انه في هذه الحالة لا يجوز له النقص عن تلك الكيفية بان
 يقتصر على قيام واحد لان هذه الكيفية هي أقلها بعد نيته بالفعل بمعنى انه لا يجوز النقص عنها وليس معناه
 انه ليس هناك كيفية أخرى أقل من هذه اذا نواها ابتداء صح (قوله أو على انها أقل الكمال) ليس معناه ان
 الكمال الذى هذه الكيفية أدناه هو الزيادة فى الركوعات والقيامات أكثر من اثنين فى كل ركعة بل المراد
 بالكمال الذى هذه الكيفية أدناه زيادة تطويل فى القيامين والركوعين اه سم بالمعنى (قوله وما فى
 رواية لمسلم الخ) ان كان غرضه الايراد على ما ذكره من انه أدنى الكمال فلا وجه له كالاختلاف وان كان غرضه
 الايراد عليه وعلى ما بعده فليتأمل وجهه اه شورى وقوله فلا وجه له أى لان قوله وأدنى كمالها الخ لا ينافى
 ان تصلى بثلاث ركوعات أو أربع جملة على انها من الاعلى لانه لم يحصر الادنى فى كونها ركوعين فقط
 ويمكن ان يوجه بان أدنى كمالها أو أعلاه ركوعين فقط وانما يزيد الاعلى بالقراءة والتسبيحات اه شيخنا
 وبالجملة فمحل هذا بعد قول المتزول لا يتصور كوعلا لا يجلاء ولا يزيد له دمه كفى عبارة أصله مع شرح م ر
 ونصها ولا يجوز زيادة ركوع ثالث لتمادى الكسوف ولا ينقص للانجلاء فى الاصح ومقابل الاصح يراى
 وينقص اما الزيادة فلانه عليه الصلاة والسلام صلى ركعتين فى كل ركعة ثلاث ركوعات رواه مسلم وفيه أربع
 ركوعات أيضا وفى رواية خمس ركوعات ولا يحمل الجمع بين الروايات الا الحمل على الزيادة لتمادى الكسوف
 قال فى المجموع وأجاب الجمهور بان أحاديث الركوعين أصح وأشهر فقدمت على بقية الروايات ثم ما قيل من ان
 تجوز الزيادة من أجل تمادى الكسوف انما يأتي فى الركعة الثانية اما الاولى فكيف يعلم فيها التمداد بعد
 فراغ الركوعين ردبانه قد يتصور بان يكون من أهل الخبرتهم ذالفن واقتضى حسبه ذلك اه (قوله وبحملها)
 أى حمل هذه الروايات أى رواية ثلاث ركوعات وأربع ركوعات الخ وهو مبنى على ضعف فيكون ضعيفا اه
 شورى وفى سم مانصه قوله وبحملها على الجواز هذا لم يذكره المحلى وغيره الا فى حديث الركعتين كسنة
 الظهور قال م ر هذا ذكره فى شرح مسلم والمذهب خلافه اه وفى ج مانصه نقل فى شرح مسلم عن ابن
 المنذر وغيره انه يجوز فعلها على كل واحد من الأنواع الثابتة لانها حوت فى أوقات والاختلاف محمول على جواز
 الجمع قال وهذا أقوى اه اه سم وفى ع ش على م ر مانصه وفى شرح الروض وعلى ما مر من تعدد
 الواقعة الاولى ان يجاب بحملها على ما اذا أنشأ الصلاة بنية تلك الزيادة كما أشار اليه السبكي وغيره اه وعليه
 فلا يرد أن قوله والحديثين على بيان الجواز مخالف لقول المصنف ولا تجوز زيادة الخ لان ما فى المتن مصور بما
 اذا نواها ركوعين وهذا محمول على ما اذا نواها ابتداء بثلاث ركوعات فلا تخالف ومع ذلك فالمذهب بخلافه
 اه (قوله ولا ينقص) بفتح المثناة التحتية من نقص اه برماوى (قوله ولا يكررها) سيأتى له فى الجناز
 ما يقتضى الفرق بين التكرير والاعادة وحاصله ان المراد بتكريرها فعلها مرة بعد أخرى ممن لم يفعلها أولا
 وان الاعادة فعلها ثانيا ممن فعلها أولا اذا عرفت هذا عرفت ان مراده بالتكرير هنا الاعادة نفسها واما نقص
 التكرير فلا مانع منه بل هو مطلوب اذ هو سنة عين في طلب من كل مكلف ان يفعلها وان سبقه غيره بفعلها
 ويدل على هذا المراد الاستدراك فى كلامه فان ما فيه اعادة لا تكرير كما هو ظاهر تأمل (قوله نعم ان صلاها
 وحده) أى وكذا وصلها فى جماعة ثم أدرك جماعة أخرى فله اعادة مع الجماعة وانما نص على المنفرد لانه
 محل وفاة وجري على الغالب اه شرح م ر (قوله صلاها كفى المكتوبة) ويظهر مجى شروط الاعادة
 هنا وانما لم يجلسوهم فى المعادة أو هم إعادة كالأولانجلى وهم فى الأصلية ويفرق بين هذا وبين ما لو خرج

محمول على ما اذا شرع فيها
 بنية هذه الزيادة أو على
 انها أقل الكمال وما فى رواية
 لمسلم أنه صلى الله عليه وسلم
 صلاها ركعتين فى كل ركعة
 ثلاث ركوعات وفى أخرى
 له أربع ركوعات وفى رواية
 لابي داود خمس ركوعات
 أجابا بتمتعها بأن رواية
 الركوعين أشهر وأصح
 وبحملها على الجواز (ولا
 ينقص) مصلها منها
 (ركوعا لانجلاء ولا يزيد)
 فيها (لعدمه) علامانواه
 ولا يكررها نعم ان صلاها
 وحده ثم أدركها مع الامام
 صلاها كفى المكتوبة
 (وأعلاه) أى الكمال (أن
 يقرأ بعد الفاتحة

(قوله المحشى الأنواع الثابتة
 فى بعض النسخ السابقة اه

الوقت وهم في إعادة المكتوبة حيث قيل بالبطلان بانه في المكتوبة ينسب الى قصير حيث يشرع فيها في وقت لا يسعها أو يسعها وطول حتى خرج الوقت بخلاف ما هنا فان الانجلاء لا طريق الى معرفته ولا نظر الى انه قد يكون من علماء الهيئة لان أهل السنة لا يقولون على ذلك اه ع ش على مر (قوله في قيام أول) بالصرف وعدمه لانه ان كان بمعنى متقدم صرف وان كان بمعنى أسبق منع اه ع ش وفيه انه هنا بمعنى السابق فلا معنى لتجوز الوجهين في كلام المتن وأيضاً المصنف يستعمله ممنوعاً ولو كان بمعنى متقدم كما قال فيهما ولو نسي تشديداً أول مع انه بمعنى متقدم كما لا يخفى (قوله أو قدرها ان لم يحسنها) فان قرأ قدرها مع احسانها كان خلاف الأولى اه ع ش على مر (قوله كما تتي اية منها) وآيها مائتان وست أو سبع وثمانون أي وآل عمران مائتان وهي وان تاربت البقرة في عدد الا تتي لكن غالب آي البقرة أطول بكثير وقوله وفي الثالث كائة وخسين منها أي من البقرة أي لان النساء مائة وخمسة وسبعون وهي تقارب مائة وخمسين آية من البقرة لعلها وقوله وفي الرابع كائة منها أي لان آي المائدة مائة وثلاثة وعشرون وهي تقارب مائة من البقرة لطولها اه اطفحى (قوله وهما متقاربان) أي في الطلب اذ يتخير بينهما في القدر لان النص الاول يدل على تطويل القيام الثاني على الثالث والثاني بالعكس اه شيخنا وعبارة شرح مر وما نظره فيما تقرر من ان النص الاول فيه تطويل الثاني على الثالث وهو الاصل فيه اذ الثاني في مائتين وفي الثالث مائة وخمسون والنص الثاني فيه تطويل الثالث على الثاني اذ النساء أطول من آل عمران وبين النصين على ما تقرر تفاوت كبير يرد بأنه يستفاد من مجموع النصين تخييره بين تطويل الثالث على الثاني ونقصه عنه انتهت وفي قول على الجلال قوله وهما متقاربان أي لان السورة الثالثة تزيد على مائة ايات بخمسة وعشرين آية والرابعة تزيد على مائة ايات بخمسة وعشرين آية تأمل (قوله على التعريب) أي التيسير من الشارع (قوله وان يسجد في ركوع الخ) هل تطويل الركوع خاص بما لو طول القراءة قبله أو لا يظهر الاول لان الوارد ان تطويله كان مع تطويل القراءة ويلزم على الثاني اختراع صورة لم ترد في هذا نظراً لما يلزم عليه من منع تطويل القراءة عند عدم تطويل الركوع لماذا ذكر وكلامهم صريح في خلافه اه شوبري (قوله وثالث كسعين) قال شيخنا الشوبري أنظر ما الحكمه في ذلك فهلا كان في الثالث بسنتين على التوالي اه أقول ولعل الحكمه في ذلك ان كل ركعة مستقلة بفعل الثاني في الركعة الاولى والرابع في الركعة الثانية مستويين في التفاضل بين كل بعشرين أو ما التفاضل بين القيام الثاني والثالث فكان بعشرة فقط واختيرت العشرة على غيرها لانها أقل عقود العشرات هذا ما ظهر في الدرس اه برماوى (قوله أيضاً ثالث كسعين) قال العلامة الشوبري هلا قال كستين وما وجه هذا النقص اه أقول وجهه انه جعل نسبة الرابع للثالث كنسبة الثاني للاول والثاني نقص عن الاول عشرين فصلاً الرابع نقص عن الثالث عشرين اه ع ش على مر (قوله لثبوت التطويل الخ) استدلال على قوله وأعلام الخ اه شيخنا وقوله في ذلك أي القيام والركوع والمجود وحيت لا يشترط رضی المأمورين لورود ذلك عن الشارع بخصوصه وقوله واختار أي من جهة الدليل وقوله لصحة الحديث فيه انه ليس كل اصح الحديث به يكون مذهب الشافعي اه ح ل فلا يعمل بهذه القاعدة الا في الحكم الذي تردد فيه الشافعي وعلقه بصحة الحديث وهما لم يتردد بل جزم بانه لا يطول فيما ذكر اه شيخنا (قوله في القيام الاول) متعلق بقول أي في شأن القيام الاول ومقول القول قوله فقام الخ اه شيخنا (قوله وفي بقية القيامات) وهي ثلاثة (قوله وهو) أي القيام الطويل الصادق بالثلاثة فلم يدل كلام ابن عباس الاعلى التفاوت بين الاول ومجموع الثلاثة بعده وأما هي فلم يدل على التفاوت بينها وهو ان يكون الثاني أطول من الثالث والثالث أطول من الرابع وكذا يفسر في الركعات اه شيخنا (قوله وفي بقية الركعات) وهي ثلاثة (قوله وهو دون الركوع الاول) لا يستفاد منه تفاوت الركعات المائتين بها بعد الركوع الاول اه ع ش (قوله ولا يطيل

في قيام أول البقرة) أو قدرها ان لم يحسنها (و) في قيام (ثان كائة وخسين) (و) في (ثالث كائة وخسين) منها (و) في (رابع كائة) منها وفي نصر آخر في الثاني آل عمران أو قدرها وفي الثالث النساء أو قدرها وفي الرابع المائدة أو قدرها وهما متقاربان والاكثر على الاول قول في الروضة كصلها وليس على الاختلاف الحق بل الامر فيه على التعريب (و) ان يسجد في ركوع وسجود في أول منها (كائة من البقرة) وفي (ثان كاتين) وفي (ثالث كسعين) وفي (رابع كسعين) لثبوت التطويل من الشارع في ذلك بلا تقدير مع قول ابن عباس الراوى في القيام الاول فقام قياماً طويلاً نحو من سورة البقرة وفي بقية القيامات فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الاول وفي الركوع الاول ثم ركع ركوعاً طويلاً وفي بقية الركعات ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الاول ولا يطيل

في غير ذلك من جلوس واعتدال واختار النووي انه بطل في الجلوس بين السجدين أيضا الصحة (١١١)

الحديث فيه ومحل ما ذكر

اذا لم يكن عذر والاسن
التخفيف كما يؤخذ ذلك من
قول الشافعي في الام اذا بدأ
بالكسوف قبل الجمعة
خففها قرا في كل ركوع
بالباقية وقل هو الله أحد
وما أشبهها (وسن جهر
بقراءة صلاة) (كسوف قمر)
لاشمس لان الاولى ليلية
او لمعة فيها بخلاف الثانية
وما روى من انه صلى الله عليه
وسلم جهر وانه أسرحل على
ذلك (و) سن (فعلها) أي
صلاة الكسوفين (بمعبد
بلا عذر) كظهير في العبد
وهذا من زيادتي (و) سن
(خطبتان ك) غطبتني
(عبد) فيما مر (لكن
لا يكبر) فيها العدم وروده
وتعبري بما ذكر أعظم
عبره (وحت) فيها
لسامعها (على) فعل (خير)
من توبة وصدقة وعشق
ونحوها في البخاري انه صلى
الله عليه وسلم أمر بالعقاة في
كسوف الشمس ولا تخطب
امامة النساء ولو قامت واحدة
ووعظتن فلا بأس (وتدرك
ركعة) ادراك (ركوع أول)
من الركعة الاولى والثانية
كافي سائر الصلوات فلا تدرك
بادراك ثان ولا قيامه
لانهما كالتابعين للدول
وقيامه (وتغرف صلاة)
كسوف (شمس بغروبها)
كأسفة لعدم الانتفاع بها
بعده (وبانجلاء) تام

في غير ذلك) هذا من كلام الشارح معطوف على قول المتر واعلاه ان يقرأ بعد الفاتحة في قيام أول البقرة الخ اه
شيخنا (قوله لصحة الحديث فيه) قضيه ان الاعتدال عنده لا يجوز تطويله لعدم ورود حديث فيه ونقل بالدرس
عن الميرى انه ورد في مسلم تطويل الاعتدال ولعل النووي لم يسمع عنده ما في مسلم فلم يستدل به اه ع ش
(قوله في كل ركوع) أي في كل قيام ركوع كافي ع ش أوفي كل صابو ركوع وهو القيام أو انه أطلق
الركوع وأراد به الركعة من باب اطلاق الجزء وارادة الكل اه شيخنا (قوله وما روى من انه صلى الله عليه وسلم
الخ) نظره الاذري بأن القاضي وغيره نقلوا عن أصحابنا انه صلى الله عليه وسلم لم يصل لحسوف القمر ولم
يوجد صرحه في حديث ثابت ورد بان ابن حبان ذكر في كتاب النقا ان القمر خسف في السنة الخامسة في
جادي الآخرة صلى الله عليه وسلم صلاة لحسوف القمر وروى الدارقطني انه صلى الله عليه وسلم صلى
لحسوف القمر وفيه انه قديم في ان ما ذكر حديث غير ثابت أي صحيح فلا ينافي ما قاله الاذري اه حل (قوله
بلا عذر) قضيه انه لو ضاق المجدد فالفضل الصبر لكن في العباد ان فعلها بالجامع أولى وان ضاق وهو موافق
لما صرح به العلامة مر حيث قال والجامع أفضل ولم يقل بلا عذر كما صنع الشارح وتبعه العلامة ج اه
برما روى في ع ش على مر مانصه قوله كظهير في العبد قضيه انه لو ضاق بهم المسجد خرجوا الى الصبر وقال
سم على ج قوله الاعتذار الخ قال في العباد بالصبر والصبر ان ضاق اه وسكت عليه في شرحه وعبارة شرح الارشاد
دون الصبر وان كثرا لجمع اه وقوله هنا الا لا تدرك لم يذكره في شرح الروض ولا في الباب ولا في شرحه ولا في
شرح الارشاد اه ويمكن توجيهه قوله وان ضاق بأن الخرج الى الصبر قد يؤدي الى قوائمه بالانجلاء اه
(قوله وسن خطبتان الخ) ويستثنى من استحباب الخطبتين ما قاله الاذري تبعا لنص انه لو صلى بملدوبه وال فلا
يسن أن يخطب الامام الا بأمره والا فيكره مويا في مثله في الاستسقاء وهو ظاهر حيث لم يفرض السلطان ذلك
لاحد بخصوصه والالم يحتمل لاذن أحد اه شرح مر (قوله فيما مر) علم منه عدم الاعتداد بهم ما قبل الصلاة
وهو ظاهر وجزم به في العباد وان تردد فيه بعضهم ثم استوجهه اه شورى وفي قل فان قدمها أي الخطبة
لم تصح ويحرم ان قصدها كافي العبد اه (قوله لكن لا يكبر) وهل يحسن أن يأتي بدل التكبير بالاستغفار
قياسا على الاستسقاء أم لا فيه نظر والقرب الاول لان صلاته مبنية على التضرع والحث على التوبة والاستغفار
من أسباب الخلل على ذلك وعبارة الناشر يحسن أن يأتي بالاستغفار الا انه لم يرد فيه نص انتهت اه ع ش على
مر (قوله وعشق) الاولى واعتاق لان الفعل المتعدي أعتق لا عتق لانه لا يزم تقول عتق العبد ولا تقول عتقت
العبد بل أعتقته اه اطفح (قوله أمر بالعقاة) بالقض والكسر كما قاله ابن قاسم في شرحه على المنهاج في باب
الكتابة اه ع ش وقوله على المنهاج له على أبي شجاع تأمل أوله قوله ابن قاسم محرف عن ابن حجر (قوله
فلا تدرك بادر الثاني) محله فبين فعلها بالهيئة المخصوصة اما من أحرمها كسنة الظهر فيسدر كركعة بادر ك
الركوع الثاني من الركعة الثانية سواء اقتدى في القيام قبله أو فيه واطمان يمينه قبل ارتفاع الامام عن أقل
الركوع لتوافق نظم صلاته ما حيتن (فرع) لو اقتدى بامام الكسوف في ثاني ركوع الركعة الثانية فما
بعده وأطلق ينتمون قلنا ان من أطلق نية الكسوف انعدت على الاطلاق فهل تنعده ههنا على الاطلاق لزال
المخالفة أولا لان صلاته انما تنعده على ما نواه الامام لئلا تلزم المخالفة فيه نظروا طن مر اختار الاول اه سم
على المنهج أقول وينبغي ان المراد من الاطلاق هنا حمله على انما تنعده كسنة الصبح لانه يغير بين ذلك وبين
فعلها بالهيئة الاصلية لان فعلها كذلك يؤدي لخالق نظم الصلاتين اللهم الا أن يقال ما يأتي به منع الامام لمحض
التابعة ولا يحسبه شي من الركعة كالسبوق الذي اقتدى به في الركوع الثاني من الركعة الثانية ولو فوى
الهيئة الكاملة اه ع ش على مر (قوله وتغرف صلاة كسوف شمس الخ) أي يمنع فعلها وليس المراد
انه يفوت اذا واما لتمام الوقت لها وان كان يجوز فيها نهاية الاداء اه شيخنا (قوله لعدم الانتفاع بها بعده) عبارة

شرح مر لان الانتفاع بها يبطل بغروبها نيرة كانت أو منكسفة لزالسلطانها انتهت (قوله يقينا) فيه
 إشارة الى انه لا يعمل بقول المجمين لانه تخمين فلا يعمل به في مثل هذه الصلاة اه شوبري (قوله بخلاف
 الخطبة) أي فانها لا تفوت بذلك أي لمن صلى قبل الانجلاء وليس المراد انها تطلب بعد الانجلاء من غير سبق صلاة
 اه شوبري (قوله فلو حال محاب وشك الخ) ولو شرع فيها طائبا بقاءه ثم تبين انه كان انجلي قبل تحرمة بها بطلت ولا
 تنعقد نفلا على قول اذ ليس لنا نقل على هيئة صلاة الكسوف فيندرج في نيتها قاله ابن عبد السلام ومنه يؤخذ
 انه لو كان أحرم بها نية ركعتين كسنة الظهر انقلب نفلا معالفا وهو ظاهر ولو قال المجمون انجلت أو انكسفت
 لم يعمل بقولهم فيصلي في الاول اذا اصل بقاء الكسوف دون الثاني اذا اصل عدمه وقول المجمين تخمين
 لا يفيد اليقين ولا يرد على ذلك جواز العمل بقولهم في دخول الوقت والصوم لان هذه الصلاة خارجة عن
 القياس فاحيط لها وان دلالة علمه على ذينك أقوى منها هنا وذلك لغوات سببها اه شرح مر وقوله
 انقلب نفلا مطلقا هذا كالصريح في انه اذا علم بذلك في اثنتاهما انقلب نفلا وهو مخالف لما قدمه في صفة الصلاة
 من انه اذا أحرم بالصلاة قبل دخول وقتها باطلا بالاحمال وقعت نفلا معالفا بشرط استمرار الجهل الى الفراغ منها
 فان علم بذلك في اثنتاهما بطلت فيجعل ما هنا على ما هناك فتصور المسئلة بما اذا لم يعلم بانجلائها الا بعد تمام
 الركعتين وهو الذي يظهر الآن اه ع ش عليه (قوله ولا يصلي في الثاني الخ) هذا وان كان صحيحا في نفسه
 الا انه لا يحل له هنا لانه ليس من جملة التفريع على ما قبله كما لا يخفى بل يحل له أول الباب عند قوله صلاة الكسوفين
 سنة بأن يقول اذا تبين التغيير فلو شك فيه كان حال محاب الخ تأمل (قوله لبقاء الانتفاع بضوئه) هذه العلة توجد
 فيم لو غرب كسفا مع القطع بأنه لو لم يكن كاسفا لابقى ضوءا لم يبعد الفجر كذا كان ذلك في عائر الشهر مثلا اه
 ع ش وعبارة شرح مر ولا تفوت صلاته أيضا بغروبه خاصة بالبقاء محل سلطنته وهو الليل فغروبه
 كغيبوبته تحت السحاب فعلم ان لا تنظر الى تلك الآية بخصوصها واستحالة طلوعها بعد غروبه فيها وانما تنظر
 لوجود الليل الذي هو محلها في الجملة كما تنظر الى سلطان الشمس وهو النهار ولا تنظر فيه الى غيم أو غيره انتهت
 (قوله ولو شرع فيها قبل الفجر الخ) هل يشترط لصحة الصلاة في كل من الكسوفين أن يبقى من الوقت ما يسع
 الركعتين حتى لو قرب الغروب أو الطلوع جسد امتنع الاحرام بها حرره ثم رأيت الشيخ ابن حجر حرم بأنه يصح
 الاحرام بها وان علم ضيقه فله الحد اه شوبري فقوله أو بعده أي وان علم قرب الطلوع جدا كما يشعر به القاء
 وصرح به ج اه شوبري (قوله كذا وانجلي الكسوف) في الاثناء وينها وان لم يدرك ركعتيهما ولا توصف
 باداء وقضاء وان أدرك ركعة لانه لا وقت لها محدود بخلاف المكتوبة ولو شرع فيها طائبا بقاء الوقت فبين انه
 كان انجلي قبل تحرمة بها بطلت ولم تنعقد نفلا حيث لم ينوها كسنة الظهر اه حل والوجه صحة وصفها بالاداء
 وان تعذر القضاء كرمي الجار اه ج اه شوبري ويرد عليه ان الاداء فعل التثنية في وقته المقدر له شرعا لان
 يقال نزل زمن الكسوف الذي تفعل فيه منزلة الوقت المقدر من الشارع وقد يقال ينبغي ان توصف بما لان لها
 وقتا مقدرا غاية ما فيه ان أحد طرفي معين وهو أول التغيير والطرف الآخر مبهم وهو الانجلاء اه سم (قوله
 ولو اجتمع عبد الخ) عبارة شرح مر ولو اجتمع عليه صلاتان فأكثر ولم يأمن الفوات قدم الاخوف فتواتم
 الا كدفعي هذا ولو اجتمع عليه كسوف وجمعة الخ انتهت (قوله قدمت) أي الجنائز أي سواء اتسع الوقت
 أو ضاق أخذ من تعليقه الا في وهل التقديم واجب أو مستحب ظاهر كلامهم الاول وقوله بخلاف تغيير الميت
 أي لان الميت مظنة التغيير اه حل (قوله والا فالكسوف مقدم) واذا قدم الكسوف على فرض غير الجمعة
 فظاهر اطلاقهم تقديم الخطبة أيضا ويحتمل خلافه لانها لا تفوت بالانجلاء وأيضا فقولهم يقتصر على الفاتحة
 برشد اليه ثم رأيت في تحرير العراقي قد لا عن التبيه انه يصلي الكسوف ثم الفرض ثم الخطبة اه برماوى
 (قوله ثم يخطب الجمعة) أي فقط فيجب قضاها بالخطبة ولا يكفي الاطلاق وقوله متعرضا له أي لما يقال في خطبته

يقين لانه المقصود بها لو قد
 حصل بخلاف الخطبة لان
 المقصود بها الوعظ وهو
 لا يفوت بذلك فلو حال محاب
 وشك في الانجلاء أو
 الكسوف لم يؤثر فيصلي في
 الاول لان الاصل بقاء
 الكسوف ولا يصلي في الثاني
 لان الاصل عدمه (و) تفوت
 صلاة كسوف (قربه) أي
 بالانجلاء علم امر (وبطلوعها)
 أي الشمس لعدم الانتفاع
 به بعد طلوعها فلا تفوت
 بغروبه كاسفا كما لو استمر
 بتمام ولا يطلوع فجر لبقاء
 الانتفاع بضوئه ولو شرع
 فيها قبل الفجر أو بعده
 قطعت الشمس في اثنتاهما لم
 تبطل كذا وانجلي الكسوف
 في الاثناء (ولو اجتمع عبد
 أو كسوف وجمعة قدمت)
 أي الجنائز لخوف تغيير الميت
 بتأخيرها (أو ككسوف
 وفرض بجمعة قدم) أي
 الفرض (ان ضاق وقتها ولا
 فالكسوف) مقدم لتعرض
 صلاته للفوات بالانجلاء (ثم
 يخطب الجمعة متعرضا له)
 أي الكسوف ولا يجوز ان
 يقدم معها في الخطبة

كان يقول حديث ان الشمس والقمر آيتان الخ قضاها انه لا فرق في ذلك بين أن يتعرض لذلك في أول الخطبة أو في آخرها أو خلالها لم يتعرض له أصلا لم تكف الخطبة عنه ويحترز وجوبا عن التطويل الموجب للفصل أي تطويل ما يتعرض به للكسوف اه شرح مر وعش عليه (قوله لانه تشريك بين فرض ونقل) قد برده عليه ما تقدم في الجمع من انه اذا نوى رفع الجنازة وغسل الجمعة مع التشريك المذكور ويمكن الجواب بان الغسل لما كان وسيلة لغيره لا مقصودا لذاته اغتفر التشريك فيه أو بان المقصود منهما واحد وهو تعميم البدن بالماء مع كون أظهر مقاصد غسل الجمعة التنظيف وهو حاصل مع ضم غيره اليه فاعتذر ذلك فيه على انه لما طلب في الكسوف ما لم يطلب في الجمعة فمن ثم قالوا بخطب الجمعة متفرضا صارا كأنهما مختلفان في الحقيقة اه عش على مر (قوله ثم يصلها) أي الجمعة لا يحتاج الى أربع خطب لان خطبة الكسوف متأخرة عن صلاتها والجمعة بالعكس اه شرح مر (قوله فون الوتر) أي كان الكسوف مخوف القنات اه شيخنا (قوله لانها آكد) ووجهه مشروعية الجمعة فيها وان شرعت في الوتر في رمضان لانه نادر في السنة اه عش (قوله أوجنازة وفرض) أي ولو كان الفرض جمعة وقوله فكالكسوف مع الفرض فيهما أي فيقال ان اتسع وقت الفرض والعيد قدمت الجنازة والكسوف وان ضاق وقت كل من الفرض والعيد قدم الفرض والعيد ما لم يخش تغير الميت والاقدم أي الميت وما استقر عليه عمل الناس في اجتماع الفرض والجنازة على خلاف ما ذكر من تقديم الفرض مع اتساع وقته خطأ يجب اجتنابه ولو في الجمعة وقد حكى عن ابن عبد السلام انه لما ولي الخطابة يجامع مصر كان يصلي على الجنازة قبل الجمعة ويقتي الجمالين وأهل الميت أي الذين يلزمهم تجهيزه بسقوط الجمعة عنهم ليذهبوا بها انتهى وينجى محل وجوب تقديمها على الفرض مع امن تغيرها وعدم خوف خروج وقتها ما لم يكن التأخير يسيرا المصلحة الميت ككثرة المصلين والا فلا ينبغي منعه اه شرح مر وقوله ويقتي الجمالين الخ قال سم على ج أي المحتاج اليهم في حملها ولو على التناوب وقوله أي الذين الخ بل ينبغي ان يراد بهم كل من يشق عليه التخلف عن تشييعهم اه اه مر ولا نظر لما حربه العاد من انه يحصل من كثرة المشيعين جالة الجنازة وجبر لاهل الميت فلا يجوز ترك الجمعة لهذا ونحوه اه عش على مر (قوله أيضا أوجنازة وفرض) أي ولو منذور لانه يسلك به مسلك واجب الشرع اه برماوى (قوله أوعيد وكسوف) وما اعترض به على قول الشافعي لو اجتمع عيد وكسوف بان العيد اما الاقل من الشهر أو العاشر والكسوف لا يقع الا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين يرد بان قول النجيين لا عبرة به والله على كل شيء قدير وقد صرح ان الشمس كسفت يوم موت سيدنا ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي انساب الزبير بن بكار انه مات عاشر ربيع الاول وروى البيهقي مثله عن الواقدي وكذا اشهر انها كسفت يوم قتل الحسين وانه قتل يوم العاشر من المحرم وبأولنا انهم لا تنكسف الا في ذلك فقد يتصور انكسافها فيه بشهادته شاهد بن بنقض رجب وشعبان ورمضان وهي في الحقيقة تامة فتتكسف في يوم عيدنا وهو الثامن والعشرون في نفس الامر وبان الفقيه قد بصور ما لا يقع ليتدرب باستخراج الفروع الدقيقة اه شرح مر (قوله لكن لانه قصد العيد والكسوف) وبقي ما لا يطلق هل تنصرف لهما أو له فيه نظر والاقرب ان يقال تنصرف للصلاة التي فعلها عتقا ومجملها ما لم يوجد منه قرينة ارادة أحدهما بان افتتح الخطبة بالتكبير فتصرف للعيد وان أخر صلاة الكسوف أو افتتح بالاستغفار فتصرف للكسوف وان أخر صلاة العيد وقتل بالدرس عن شيخنا الشوري انها تنصرف اليهما اه عش على مر (قوله مع انهما تابعا للمقصود) والظاهر انه يراعى العيد في كبر في الخطبة لان التكبير حيث لا ينافي الكسوف لانه غير مطلوب في خطبته لانه تمتنع كذا ظهر ووافق عليه زى اه شوري وقوله وبهذا الخ أي بقوله مع انهما تابعا للخ اه شيخنا (قوله بنية صلاة واحدة) في هذا أيضا دفع الاشكال انه في الصلاة وما نحن فيه في الخطب

لانه تشريك بين فرض ونقل (ثم يصلها) أي الجمعة وان اجتمع كسوف ووتر قدم الكسوف وان خيف فون الوتر أيضا لانها آكد أوجنازة وفرض أو عيد وكسوف فكالكسوف مع الفرض فيهما لكن ان قصد العيد والكسوف بالخطبة لانهما سنتان والقصد منهما واحد مع انهما تابعا للمقصود وبهذا دفع استشكل ذلك بعدم صحة السنتين بنية صلاة واحدة اذ لم تتداخل وتعمل تقدم الجنازة فيما ذكر اذا حضر توحضر الولي والا أفرد الامام جماعة ينتقل منها واشتغل مع الباقي بغيرها

اه شيخنا (خاتمة) * تسن الصلاة فرادى لا بالهيئة السابقة لكسوف شبه الكواكب والابان العمالية والزلازل والصواعق ولا يجوز لها خطبة ولا جماعة وقد يدخل وقتها ويحدها ويخرج بزوالها كالكسوف فتصح في وقت الكراهة اه برماوى وعبارة شرح م ر ويستحب لكل أحد عند حضور الزلازل والصواعق والريح الشديدة والخسوف ونحوها التضرع بالدعاء ونحوه والصلاة في بيته منفردا كما قاله ابن المقرئ تعالى النص واعلم ان الرياح أربع الصبا وهي من اتجاه الكعبة والدبور من وراءها والجنوب من جهة يمينها والشمال من جهة شمالها ولكل منها طبع فالصبا حارة يابسة والدبور باردة رطبة والجنوب حارة رطبة والشمال باردة يابسة وهي ريح الجنة التي تهب عليهم كل يوم مسلم جعلنا الله تعالى والدين وأصحابنا منهم بمنه وكرمه جوارحهم اه وقوله والشمال من جهة شمالها عبارة المصباح والشمال الريح تقابل الجنوب فيها خمس لغات الاكثر بوزن سلام وشمالهم وزوزان جعفر وشامل على القلب وشمل مثل سيب وشمل مثل فلس واليد الشمال بالكسر خلاف اليمين وهي مؤنثة وجعها الشمل مثل ذراع واذرع وشمال أيضا والشمال أيضا الجهة والتفت يميننا وشمالا أي جهة اليمين وجهة الشمال وجعها أشمل وشمال أيضا اه وعليه فتكون الاولى في كلام الشارح بفتح الشين والثانية بكسر ها والله أعلم اه ع ش عليه

* (باب في الاستسقاء) * يقال سقاء واسقاء بمعنى غالبا اه شرح م ر وقوله غالبا أي في أكثر اللغات وقيل يقال سقاء لسقته واسقاء لمشيته وارضاه اه مختار وقيل سقاء لسقته واسقاء اذادله على الماء وقيل سقاء اذ انما هو الماء ليشرب واسقاء اذ جعل له سقيا اه شرح الروض بالمعنى أي وما يذكر معه من قوله وسن ان يبرز لاول مطر السنة الى آخر الباب اه ع ش وانظر لم يقل في صلاة الاستسقاء كما قال في سابقه ولعله لاجل قوله بعد وهو ثلاثة أنواع اه شيخنا وفيه ان هذا ليس من المتن والشارح انما يترجم لما في المتن وصلاة الاستسقاء من خصائص هذه الامة وشرعت في رمضان في السنة السادسة من الهجرة اه برماوى

* (فائدة) * قال اصبح استسقى أهل مصر النيل خمسة وعشرين يوما متوالية وحضر ابن القاسم واشهب اه حل (قوله طلب السقيا) وهي اسم من سقاء قال في المصباح سقيت الذرع سقيا واسقاء لالف لغة ومنهم من يقول سقيته واسقيته دعوته قلت سقيا للتوفي الدعاء سقيا رحمة ولا سقيا عذاب على فعل بالضم أي اسقنا غيابه فصح بلا ضرر ولا تخريب اه ع ش على م ر (قوله طلب سقيا العباد) أي كلاً أو بعضاً اه ع ش على م ر (قوله وهو ثلاثة أنواع) وكلها استسقاء كدة اه ج وعبارة شرح م ر وهو ثلاثة أنواع ثابتة بالخبر الصحيحة اذ نادى يكون بالدعاء مطلقا فرادى أو بجمعة وأوسطها يكون بالدعاء خلف الصلوات ولو نافله وصلاة جنازة كما في البيان عن الاصحاب وفي خطبة الجمعة ونحو ذلك وان وقع للمصنف في شرح مسلم تقييده بالفرائض وأفضلها ان يكون بالصلاة والخطبة وسيأتي بيانه ما انتهت وانظروا نذر الاستسقاء فهل يخرج عن هذه النذر بلحدي الكيفيات المذكورة أو يحتمل نذره على الكيفية الكاملة لان اطلاق الاستسقاء على الدعاء بنوعيه صار كاستعمال المهرجور فحمل اللفظ منه عند الاطلاق على المشهور منها وهو الاكمل فيه نظر والاقرّب الثاني فلا يرى بمطلق الدعاء ولا به خلف الصلوات اه ع ش عليه (قوله ستة مؤكدة) وفي الكفاية وجهان اقرض كفاية اه برماوى (قوله أيضا ستة مؤكدة) أي ان لم يامرهم الامام او اوجب كالصوم ويظهر وجوب التعيين ونية الفرضية لانها تميز فرضا بامر الامام ان امر قياسي على الصوم ولم أر من تعرض لذلك ثم ظهر انه يكتب نية السبب فلم يحرر ثم رأيت في عبارة الجزم بعدم وجوب نية الفرضية ونقله الشيخ في حواشي شرح الروض اه شورى (قوله ولو لم يفرق ومنفرد) أي واما أو عبدومي وسكت عن ذكرهم هنا لطلب خروجهم فيما يأتي أو لان الكاملين هم المقصودون بالاصالة وفي الصلاة والخطبة لهم ما مر في العبد والكسوف اه قل على الجلال (قوله ومنفرد) ويدخل وقتها المنفرد بادرادته للجماعة باجتماع غالبهم اه برماوى (قوله لحاجة) أي ناجزة اه

* (باب في الاستسقاء) *
وهو لغة طلب السقيا وشرعا
طلب سقيا العباد من الله
عند حاجتهم اليها وهو ثلاثة
أنواع اذ نادى بالدعاء أو وسطها
الدعاء خلف الصلوات وفي
خطبة جمعة ونحوها أو أفضلها
ما ذكرته بقولي (صلاة
الاستسقاء ستة) مؤكدة
ولو لم يفرق ومنفرد لا يتابع
رواه الشيخان (لحاجة)

برماوى (قوله من انقطاع الماء) من تعليلية لا بيانية لان الحاجة لا تنصرف فيما ذكره اه شيخنا (قوله أو ملوحته)
الحق به بعضهم يحتاج عدم طلوع الشمس المعتاد لان عدمها يؤدى الى عدم غوازر ع والوجه عدم الحاق
بل هو من قبيل الزلازل والصواعق المارقتن الصلاة فرادى اه ع ش على مر * (قائده) * أول
ما خلق الله الماء وكانت كلها حارة وكان الشجر لا شوك فيه وكانت الوحوش تجتمع على الانسان وتأنس به
فلما قتل قابيل هابيل ملحت المياه الاماقل ونبت الشوك في الشجر وهربت الوحوش من الانسان وقالت التى
يخون أخاه لا يؤمن اه مدافعى (قوله وشمل ما ذكر الخ) عبارة شرح مر وشمل اطلاقا للحاجة ما لو
احتاجت طائفتهم المسلمين الى الماء فيستحب لغيرهم ان يصلوا ويستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لانفسهم لا اتباع
رواه ابن ماجه ولان المؤمنين كالهضوا الواحد اذا اشتكى بعضنا شكى كله وقد صرح دعوة المرء لآخيه بظاهر
الغيب مستحبة عند رأسه للموكل كلما دعى لآخيه قال الملك الموكل به أمين ولك بمثل المدعوى ولو بحضوره
انتهت (قوله عن طائفتهم المسلمين) وهو قيد كما قاله الاذرى بان لا تكون تلك الطائفتان بدعوى ضلالة
وبغى والالم يندب زجرا وتاديبا ولان العامة تظن بالاستسقاء لهم حسن طريقهم والرضا عنهم او فيها مقاسد اه
شرح مر وقوله ذات بدعة أى وان لم يكفر بها بل وان لم يسقوا بها او بقى ما لو احتاجت طائفتهم أهل الذمة
وسألوا المسلمين فى ذلك فهل تنفى اجابتهم أم لا فيه نظر والاقرب الاول وفاء بذمتهم ولا يتوهم مع ذلك ان فعلنا
ذلك لحسن حالهم لان كفرهم محقق معلوم وتحمل اجابتنا لهم على الرحمة من حيث كونهم من ذى الروح
بخلاف الفسقة والمبتدعة اه ع ش عليه (قوله أن يستسقوا لهم) أى وان لم يصلوا هم اه ع ش وظاهره
انهم يستسقون بعد صوم وخطبة وصلاة اه شورى (قوله وتكرر حتى يسقوا) أى لان الله تعالى يحب
المسلمين فى الدعاء والمرء الاول أكد فى الاستحباب ثم اذا عادوا من الغد أو بعده يندب أن يكونوا صائمين فيه وقد
نص الشافعى مرة على توقف كل خروج على صوم ثلاثة أيام قبله مرة أخرى على عدم ذلك ولا خلاف لانهم ما كما
فى المجموع عن الجمهور يتران على حالين الاول على ما اذا اقتضى الحال التأخير كانه طامع مصالحهم فينتد
يصومون والثانى على خلافه وهذا واضح وان جمع بينهما بغير ذلك اه شرح مر (قوله كما صرح به ابن
الرفعة) أى بقوله مع الخطبتين اه شيخنا (قوله فان سقوا قبلها) احتراز بقوله قبلها عما اذا سقوا بعد هذا
فانهم لا يخرجون لذلك ولو سقوا فى اثنا عشر يوما جازما كما أشعر به كلامهم اه شرح مر (قوله اجتمعوا
لشكر ودعاء) لك أن تقول ما الفرق بين الاستسقاء حيث طلب فيه هذه الامور بعد السقيا وقبل الصلاة لشكرا
وبين الكسوف حيث لا يطلب فيه هذه الامور بعد زواله قبل الصلاة مع جريان التوجيه الاول فيه الا أن
يحاج بان التوجيه مجموع الامر من الشكر وطالب المزيد أو بان الحاجة للسقيا أشد فتأمل ثم رأيت الفرق بنحو
الثانى اه سم على المنهج اه ع ش على مر وعبارة الرشيدى قوله اجتمعوا لشكر الخ لعل الفرق بينهما وبين
الكسوف حيث لا يلى له بعد الانجلاء ان ما هنا حصول نعمة وما هناك اندفاع نقمة وأيضا فان ما هنا بقى أثره
الى وقت الصلاة بخلاف ما هناك ولعل هذا الوجه مما فرق به الشهاب سم كما علم بمراجعتنا انتهت (قوله لشكر)
أى على تعجيل ما عزموا على طلبه اه شرح مر (قوله وصلوا) أى على الصبح ومقابل الصبح لا يصلون لانهم لم
تفعل الا عند الحاجة اه شرح مر (قوله أيضا وصلوا) أى صلاة الاستسقاء المقرر لشكر الله تعالى وينون
صلاة الاستسقاء ولا ينافيه قولهم شكرا اه شرح مر أى لان الحامل على فعلها هو الشكر وهو يحصل بما
يدل على التظيم فلا ينافى ذلك فيذهبهم بالاستسقاء اه ع ش عليه (قوله ومن ان يأمرهم الامام) أى أو نائبه
ويظهر ان منه لقاضى الامام الولاية لا نحو والى الشوكوان البلاد التى لا امام فيها يعتبر ذوالشوك كالمطامع فيها
اه شورى (قوله بصوم أربعة أيام) قال سم على ج يجزئهم الصوم أيضا اذا أمرهم بأكثر من أربعة
اه * (فرع) * أمرهم الامام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال مر لزهم صوم بقية الايام اه

من انقطاع الماء أو قلته
بحيث لا يكتفى أو ملوحته
(ولاستزادة) بها تقع وهذا
من زيادتي بخلاف ما لا يحتاج
اليه ولا تقع به فى ذلك الوقت
وشمل ما ذكره كرموا قطع
عن طائفتهم المسلمين
واحتاجت اليه فيسأل غيرهم
أيضا ان يستسقوا لهم
ويسألوا الزيادة لانفسهم
(وتكرر) الصلاة مع
الخطبتين كما صرح به ابن
الرفعة وغيره (حتى يسقوا)
وهذا أولى من قوله وتعاد
ثانيا وثالثا (فان سقوا قبلها
اجتمعوا لشكر ودعاء
وصلوا) وخطبتهم الامام
شكر الله تعالى وطلبوا المزيد
قال تعالى لن شكرتم
لازيدنكم (ومن ان يأمرهم
الامام بصوم أربعة أيام)
متابعة

أقول بوجه بان هذا الصوم كالشيء الواحد وفائده لم تنقطع لانه ربما كان سببا في المزيد اه سم على المنهج
وتبقى ما لو أمرهم بالصوم فسقوا قبل الشروع فيه فهل يجب أم لا فيه نظر والاقرب الاول أخذنا مما علل به سم
ويحتمل الثاني لانه كان لا مروق ففان وهو الاقرب وتبقى ما لو أمرهم بالصيام ثم خرجهم بعد اليوم الاول فهل
يجب عليهم اتمامه فيه الايام أم لا فيه نظر والاقرب الثاني * (فائدة) * لو رجع الامام عن الامر وأمرهم
بالفطر فهل يجوز لهم ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني أخذنا من قولهم انه واجب لذاته لا لشيء العاصون نقل
بالدرس عن شيخنا حل وشيخنا زى ما وافق ذلك (فائدة) * أخرى لو حضر بعد أمر الامام من كان
مسافرا فهل يجب عليه الصوم أم لا فيه نظر والاقرب انه ان كان من أهل ولا يتوجب عليه صوم ما بقي والا فلا
ولو بلغ الصبي أو أفاق المجنون بعد أمر الامام لم يجب عليهم الصوم لعدم تكليفهما حال النساء وتبقى أيضا ما لو
أمرهم بالصوم بعد اتصاف شعبان هل يجب أم لا فيه نظر والظاهر الوجوب لان الذي يمتنع صومه بعد النصف
هو الذي لا سببه وهذا سببه الاحتياج فليس الامر به أمر اجتناب بل بطاعة وتبقى أيضا ما لو كانت حائضا
أو نقساء وقت أمر الامام ثم ظهرت هل يجب عليها الصوم أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانها كانت أهلا لمطاب
وقت الامر وتبقى أيضا ما لو أسلم الكافر بعد الامر فهل يجب عليه الصوم أم لا فيه نظر والاقرب الاول اه ع ش
على مر (قوله وصوم هذه الايام واجب) ظاهره ولو على المسافر وهو واضح حيث لم يتضرر به واقفي والشيخنا
بوجوبه عليه مطلقا وهو ربما يقرب أن أريد بالضرورة ما لا يحتمل عادة لا ما يبيح التيمم اه حل ويفرق بين
المسافر هنا وبينه في صوم رمضان بان الصوم ثم يتدارك بالقضاء بخلافه هنا اه شيخنا وظاهر كلامهم وجوبه
حتى على النساء وجبته نذ ليس للزوج المنع منه * (فرع) * هل يجب على الولي أمر مولى بصوم الاستسقاء وجوبا
في الواجب وتندب في المندوب أو في الاول فقط حرر اه شورى وفي ع ش على مر مانعه * (فائدة) * الولي
لا يلزمه أمر مولى الصغير بالصوم وان أطاعه اه ج وكتب عليه سم يتجه الوجوب ان شمله أمر الامام أي
بان أمر بصيام الصبيان وفيه أيضا وضعية التعليق بامثال أمر الامام انه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه
فلو أمر من هو في ولايته وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا بعد
الاستمرار اه ويجب في هذا الصوم التعيين والتثبيت كان يقول عن الاستسقاء فلولم يستعمل يصح وصومه
عن النذر والقضاء والكفارة لان المقصود وجوب الصوم في هذه الايام ولا يجب هذا الصوم على الامام لانه
انما وجب على غيره بأمره بذلا لاطاعته ولو فاته لم يجب قضاءه اذ وجوبه ليس لعينه وانما هو لعارض وهو أمر
الامام والقصد منه الفعل في الوقت لا مطلقا اه شرح مر وقوله فلولم يستعمل يصح أي عن الصوم الذي أمر به
الامام والافهون نقل مطلقا ولا وجه لفساده ولكنه يأثم لعدم امثال أمر الامام وعليه فلو كان الامام حقيقيا ولم
يبيت المأمور النية ثم نوى ثم اراد فهل يخرج بذلك عن هذه الوجوب لانه أي بصوم يجزئ عند الامام أم لا فيه نظر
والاقرب الاول للعلة المذكورة قال سم على المنهج ولا يجب الامساك لانه من خصوصيات رمضان وقوله وصح
صومه عن النذر والقضاء قال زى ومثله الاثنين والخميس لان المقصود وجود صوم فيها كما أقي به شيخنا مر اه
قال سم على ج بعدما ذكر قياس ذلك الا كبقاء بصوم رمضان أيضا فان قيل هذا ظاهر اذا أمر قبل رمضان فلم
يفعلوا حتى دخل فصلوا عن رمضان ثم خرجوا في الرابع اما لو وقع الامر في رمضان فلا فائدة اذ الصوم لا بد من
وقوعه قلنا بل فائدة وهي انهم لو أخرروا السؤال بان قصدوا تأخير الاستسقاء ومقدمته الى ما بعد رمضان لم يمتنع
الصوم حيث ذكر كذا اذا كانوا مسافرين قلنا المسافر كغيره فيلزمهم الصوم عن رمضان ليجزئ عن الاستسقاء ولهم
التمار وان جاز المسافر في غير هذه الصورة وانما قلنا عن رمضان لانه لا يقبل غير صومه فليست أم له لان المقصود
وجود الصوم في تلك الايام قضية كون هذا المقصود عدم اشتراط التعيين في نيتهم بخلافه والتعيين الا
أن يقال يحمل وجوب التعيين على ما اذا لم يكن ثم صوم غيره واجبا وعدم التعيين على خلافه أو يحمل قوله هنا

وصوم هذه الايام

على ما إذا نوى النذر مثلاً والاستسقاء عبارة ج ويظهر أنه لا يجب صياغة لقوات المعنى الذي طلب له الأداء
 وأنه لو نوى به نحو قضاء أم لا لأنه لم يصم امتثالاً للامر الواجب عليه امتثاله باطناً كما قرر ومن ثم لو نوى هنا
 الأمرين اتجه أن لا يتم لوجود الامتثال ووقع غير معناه لا يمنعه اه ع من عليه (قوله واجب بأمر الامام)
 وظاهر أن منبهه كما مره فيمتنع ارتكابه ولو مباحاً على التفصيل في المأمور اه شوري وكذا يجب كل
 ما أمر به حتى أخرج الصبيان والنسب وخ والبها ثم وفي ج أنه إن أمر بمباح وجب ظاهر أو عند ريب أو ما فيه
 مصلحة عامة وجب ظاهر أو باطناً اه ونخرج بالمباح المكروه كان أمر بترك رواتب الفرائض فلا يجب طاعته
 في ذلك لا ظاهر أو لا باطناً لم تخش الفتنة وتقل بالدرس عن فتاوى الشارح ما وافقه اه ع من على مر
 وعبارة البرماوى قوله واجب بأمر الامام أى لا يتقيد وجوب ذلك بالأمر بالاستسقاء بل كل ما ليس بمصلحة
 يجب بأمره ولو مباحاً ولا يجب طاعته في الأمر بالمعصية لكن يعز من خالفه لشق العضا ولا يجب شي على الامام
 بأمره لأن المتكامل لا يدخل في عموم كلامه وبعد إيجاب الشخص شيئاً على نفسه انتهت (قوله كصدقة)
 والأوجه أن المتوجه عليه وجوب الصدقة بالأمر المذكور من مخاطبة كذا الفطر من فضل عن شي مما يعتبر
 ثم لزمه التصديق منه باقل من قول هذا إذا لم يبين له الامام قدراً فان عين ذلك على كل انسان فالانساب بعموم كلامهم
 لزوم ذلك القدر المعين لكن يظهر تقييده بما إذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل أن يقال إن
 كان المعين يقارب الواجب في كذا الفطر قدر بها أو في أحد خصال الكفارة قدر به أى بالعمر الغالب وإن زاد
 على ذلك لم يجب موافقته وأما العتق فيحتمل أن يعتبر بالحج والكفارة فيحتمل لزمه بيعه في أحد هما لزمه عتقه إذا
 أمر به الامام اه شرح مر (قوله وتوبة) أى بان يقلع عن المعاصي ويندم عليها ويعزم على أن لا يعود إليها
 ووجوبها بالأمر تا كيد لو جوبها ثم عاود تردد شيناً في وجوبها على من لا ذنب عليه * (فائدة) * قيل إن
 موسى عليه الصلاة والسلام استعفى لقومه فلم يسع قوا فقال يارب باى شئ منعنا الغيث فقال يا موسى إن فيكم
 رجلاً عاصياً قد بارزنى بالمعاصي أر بعين سنة فطاع موسى على تل عال وبأدى بأعلى صوته أيا المعاصي قد منعنا
 الغيث بسبيلك فنظر العاصي عينا وشمالاً فلم ير أحداً خرج فعلم أنه المطلوب فقال في نفسه إن خرجت اقتضت
 وإن قدمت منعوا من أحلى الهوى قد ثبت اليك فاقبلني فارسل الله تعالى اليهم الغيث وسفوا حتى روي اقتضت
 موسى فقال يارب سقيتنا ولم يخرج أحداً من بيننا فقال يا موسى الذى منعكم به قد تاب إلى ورجع فقال يارب
 دلني عليه فقال يا موسى إنها كم عن النيمة أو كون غماما اه برماوى (قوله ويخرجهم إلى صحراء) ظاهر
 كلامهم أنه لا فرق بين مكة وغيرها وإن استثنى بعضهم مكه بيت المقدس لفضل اليعة وسعتها ولا مأمورون
 بإحضار الصبيان ومأمورون بأن يخرجهم إلى صحراء اه شرح مر (قوله في اليوم الرابع) وينبغي لكل منهم
 تخفيفاً كما هو شره تلك الليلة ما يمكن وفارق ما هنا صوم يوم عرفه حيث لا يسر الحاج بأنه يجتمع عليه مشقة
 الصوم والسفر وبأن محل الدعاء ثم آخر النهار والمشيقة المذكورة مضاعفة حيث تدعى لاهنا وقضية الفرقين
 أنهم لو كانوا هنا سافروا من وصلوا آخر النهار لا صوم عليهم بل قضية الاول ذلك أيضاً وإن وصلوا أول النهار
 وأحب بأن الامام لم يأمر هنا صارا وأجبا وقال الشيخ وقد يقال ينبغي أن يتقيد وجوبه بما إذا لم يتضرره
 المسافر فإن تضرره فلا وجوب لأن الأمر به حيث لا غير مطلوب لكون الفطر أفضل ووجه الرد بالدرجة
 الله تعالى فقال إن الله تعالى يطلب الصوم مطلقاً كما اقتضاه كلام الأصحاب بل من أن دعوة الصائم لا ترد اه
 شرح مر (قوله في ثياب بدلة) بكسر الموحدة وسكون الهمزة أى مهنة أى ما ليس من الثياب في وقت
 الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان في بيته لانه لا يلائق بحاله وهو يوم مسيلة واستكانة وبه فارق
 العبد قال القمولى ولا يلبس الجديد من ثياب البدلة أيضاً اه شرح مر (قوله وتخشع) معطوف على
 ثياب لا على بدلة كما قيل لانه حيث لم يكن فيه تعرض لمفهم في أنفسهم وهي المتصودة التي ثياب البدلة ومصلحة

واجب بأمر الامام كفى
 فتاوى النوى (وير)
 كصدقة وتوبة لأن لكل
 من ذلك أثر في إجابة الدعاء
 وفي خبر حسنة الترمذى أن
 الصائم لا ترد دعوته
 (ويخرجهم إلى صحراء)
 بلا عذر (في) اليوم (الرابع)
 في ثياب بدلة (أى مهنة (و)
 في (تخشع) في مشيهم
 وجلسهم

لها وقد يقال بصفة عطفه على يذله أيضا اذ ثياب الخشع غير ثياب الكبر والفخر والخيلاء كحطوط أول أكلمها
وأذبالها وان كانت ثياب عمل وحيث شذوذ الأمر وأبطلها الخشع في ملبوسهم ففي ذواتهم من باب أولى اه
شرح م ر لكن الشارح دفع ذلك بأعادة الجار فهو صريح في عطفه على ثياب (قوله وغيرهما) كالكلام
بان يكون ساكن القلب والجوارح ويستحب ان يذهبوا في طريقهم نحو في آخر مشاة في ذهابهم ان لم
يشق عليهم لاحقا فكشوف الرأس أي فان ذلك مكره خلافا للمتولى حيث قال بعدم كراهة ذلك لما فيه من
إظهار التواضع اه حل (قوله وبإخراج صبيان) قضية كلام الاستنوي ان المونة التي يحتاج اليها في حل
الصبيان تحسب من مالهم وهو كذلك اه شرح م ر وقوله تحسب من مالهم أي لان لهم مصلحة في ذلك
ولعل الفرق بين هذا وما في الحج ان هذه حاجة ناجزة بخلاف تلك فلا يمكن لهم مال هل يخرج ما يحتاجون اليه
من بيت المال أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لانه انما يخرج منه الامور الضرورية والاستغناء عنهم غيرهم قال
سم على المنهج والذي يتجه انه ان كان القوم الذين منهم الصبيان يستسقون لانفسهم فالمونة في مال الصبيان
وان كانوا يستسقون اغيرهم فثمة اخراجهم في مال الولي المخرج لهم ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فان كان
بأذن الزوج وهي معه فلا اشكال في وجوب نفقتها أو غير اذنه فلا اشكال في عدم الوجوب أو باذنه وهي
وحدها فهل يعد ذلك خروجا لحاجتهم كما قد يفهمه كلام الاستنوي حتى يجب نفقتها أو لا لان مصلحة الاستسقاء
لا تخص الزوج ولم تندبها ولا احتياج اليها في تحصيلها وغير ما يقوم بذلك ولا تعد بذلك انها في حاجة الزوج
فيه نظروا والقلب الى الثاني أميل لانهم انما خرجت لغرضها غاية الامر انه قد يعود على الزوج نفع بواسطة خروجها
لكنه لم يعثها اليها ولا طلبه منها واما موتها فتخرجها الزائدة على نفقة الخلف فاولى بعدم الوجوب فليتام اه
اه ع ش عليه (قوله وشيوخ) يضم الشين وكسرها كما قرئ بهما اه شيخنا (قوله وغير ذوات هيات) أي
وبحائز غير ذوات هيات بخلاف الشواب مطلقا والمجائز ذوات الهيات نظير ما مر في العبد وغيره اه اعياب
اه شوبري ولا بد من اذن حليل ذات الحليل ومثلهم العبد باذن ساداتهم لا المجانين وان أمنت ضراوتهم خلافا
للعلامة جج اه برماوي (قوله وبهائم) وتوقف معزولة عن الناس فقد ورد لولاها ثم رجع وشيوخ ركم وأطفال
رضع اصعب عليكم العذاب صبا والمراد بالركع من انحنى ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة ويترك بينها
وبين أولادها البكر الصبايح والضجة فيكون أقرب الى الاجابة نقله الادري عن جمع من المراءون وقوا قره اه
شرح م ر وقد نظم بعضهم معنى ذلك الحديث فقال

لولا شيوخ لاله ركع * وصبيته من الشياح رضع

ومهملات في الفلاة رجع * اصعب عليكم العذاب الاوجع

اه برماوي قال سم على جج ولور كوا الخروج فهل يسن اخراج البهائم وحدها لانهم قد تطلب ويستجاب
لها أخذان قضية التلمة قد يجبه عدم سن ذلك لان اخراجها انما هو بالتبع وقضية التلمة لا دلالة فيها اذ ليس فيها
انه اخراجها وانما فيها الاخبار عن أمر وقع اتفاقا وهل المراد بالبهايم يشمل نحو الكلاب فيه نظروا لا يبعد
الشمول لانهم مسترزقة أيضا وعليه فهل المقرر منها كذلك لا يبعد انه كذلك حيث تأخر قوله لامر اقتضاه كان
اضطر الى اكله وتزوده ليا كلة طر يا فليتام اه اه ع ش على م ر * (قائدة) * روى ان نبيا من
الانبياء خرج يستسقي لقومه فاذا هو بئله رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فقد استجيب لكم من
أجل شأن هذه التلمة قال في البيان وهذا النبي هو سليمان عليه السلام وان هذه التلمة وقعت على ظهرها
ورفعت يديها الى السماء وقالت اللهم أنت خلقتنا فان رزقنا والافا هلكا وروى انها قالت اللهم انا خلقنا من
خلقك لا غنى لنا عن رزقك فلانها تكلمت فبني آدم وكان اسمها حزيا وقيل طائفة وقيل شاهدت وقال المعبري
اسمها عجلون وكانت عرجاء اه برماوي (قوله وهل ترزقون) استفهام انكارى بمعنى النبي وقوله الا

وغيرهما لا يتباع رواه
الترمذي وقال حسن صحيح
(متنظفين) بالماء والسواك
وقطع الروائح الكريهة
(وبإخراج صبيان وشيوخ
وغير ذوات هيات) توجهاتم
لانهم مسترزقون ولغير
وهل ترزقون وتتصرون
الابضع فائكم رواه البخاري
والنصر يجسب أمر الامام
بالصوم والبر وبأمره بالباقي
مع ذكر متنظفين وغير ذوات
هيات من زيادتي

بضعائكم أي بدعاتهم اه شيخنا (قوله ولا يمنع أهل ذمة حضورا) أي لا يطلب منهم لا إيجابا ولا نديبا وهذا هو
المعتمد وقوله كراهته أي كراهة حضورهم أي كراهة تمكينهم من الحضور فعلى هذا منهم مندوب وتركه
مكروم وهو ضعيف اه شيخنا وفي شرح م مائة قال الشافعي لكن ينبغي أي يجب أن يحضر الامام
على أن يكون خروجهم في غير يوم خروجنا للالتقاء المساواة والمضاهاة في ذلك اه لا يقال في خروجهم وحدهم
مطابقة مفسدة هي مصادفة يوم الأجابة فيظن ضعفاء المسلمين بهم خيرا لا ناقول في خروجهم هنا معننا مفسدة محقة
فقدمت على المفسدة المتوهمة اه شرح م (قوله وقد يجيبهم استدراجا لهم) هذا صريح في أن دعاء الكافر
يجاب وهو المريج واما قوله تعالى وما دعاء الكافرين إلا في ضلال فالمراد به العبادة اه شورى قال الشيخ
عميرة قال الروياني لا يجوز التأمين على دعاء الكافر لانه غير مقبول أي لقوله تعالى وما دعاء الكافرين إلا في ضلال
اه سم على المنهج ونوزع فيه بأنه قد يستجاب لهم استدراجا كما استجيب لابليس فيؤمن على دعائه هذا ولو
قبل وجه الحرمة أن في التأمين على دعائه تعظيما له وتقرير العامة بحسن طريقته لكان حسنا وفي م مائة
وبه أي بكونهم قد تجمل لهم الإجابة استدراجا لدقول البحر يحرم التأمين على دعاء الكافر لانه غير مقبول اه
على أنه قد يختم له بالحسن فلا علم بعدم قبوله إلا بعد تحقق موته على الكفر ثم رأيت الأذري قال اطلالة بعيد
والوجه جواز التأمين بل ندبه إذا دعي لنفسه بالهداية ولنا بالنصر مثلا ومنعه إذا جهل ما يدعو به لانه قد يدعو
بأنه أي بل هو الظاهر من حاله (فرع) في استحباب الدعاء للكافر خلاف اه واعتمد م الجواز وأظن
أنه قال لا يحرم الدعاء بالمغفرة إلا إذا أراد المغفرة مع موته على الكفر وسيأتي في الجنائز التصريح بتحريم
الدعاء للكافر بالمغفرة نعم إن أراد الله أن يغفر له أن أسلم أو أراد بالدعاء بالمغفرة أن يحصل له سببه وهو الاسلام ثم
هي فلا يتجه الجواز اه سم على المنهج وينبغي أن ذلك كله إذا لم يكن على وجه يشعر بالتعظيم والامتناع
خصوصا إذا قويت القرينة على تعظيمه وتحقير غيره كل فعل فلا دعاء بسببه ولم يعم به غيره من المسلمين فاشعر
بتحقير ذلك الغير اه ع ش على م (قوله وفي الروضة عن النصر) أي نص الشافعي في الام وغيرها
لا أكره من إخراج صبيانهم مأكره من خروج كبارهم لأن ذنوبهم أقل ولكن يكره لكفرهم ونقله المصنف
عن حكاية البغوي له لكن عبر بخروج صبيانهم بدل إخراجهم وهو أولى بإخراجهم لأن أفعالهم لا تتركه
شرعاً لأنهم غير مكافئين قال أعني المصنف وهذا كله يقتضي كفر أطفال الكفار وقد اختلف العلماء فيهم إذا
ما توافقوا لا أكثرهم في النار وطائفة لا تعلم حكمهم وقال المحققون أنهم في الجنة وهو الصحيح المختار لأنهم هم
غير مكافئين وللدواعي الفطرة وتحريرهم هذا أنهم في أحكام الدنيا كفار وفي أحكام الآخرة مسلمون اه
شرح م (قوله ولا يختلطون بنا) أي يكره اختلاطهم بنا كما في شرح م أي يكره تمكيننا إياهم من
اختلاطهم بنا حتى أن عيسى عليه الصلاة والسلام استسقى يوم القوم فامر من كل من أهل المعاصي أن
يعتزل فاعتزل الناس الأرباب أصيب بعينه اليمين فقال له عيسى مالك لا تعتزل فقال يا روح الله ما عصيت الله
تعالى طرفه عين ولقد نظرت عني يوما إلى قدم امرأتين غير قصد فلعنتها ولوقطرت عني الأخرى فلعنتها فبني
عيسى عليه السلام ثم قال ادعوا لله تعالى فانت احق بالدعاء مني فرفع يديه إلى السماء وقال اللهم أنت خلقتنا وقد
علمت ما لا أعلم قبل خلقتنا فلم ينعك ذلك أن لا خلقتنا فكما خلقتنا وكفنا بارزاً فأنزل السماء علينا مدراراً
فأنزل الله تعالى عليهم الغيث وسقوا حتى رروا اه برماوى (قوله في مصلاة) ليس يبدأ أي ولا في مشينا اه
شيخنا (قوله لذلك) اسم الإشارة واقع على قوله لأنهم ملعونون وقوله اذ قد جعل بهم علا لعلية المشار إليه أي وإنما
كان كونهم ملعونين له في غيرهم علاناً قد جعل بهم عذاب الخ اه شيخنا (قوله في انه لا ركعتان) ولا تجب
فيها نية القرضية على المعتمد اه شورى (قوله ولا تجوز الزيادة على الركعتين) خلافاً لما وقع في شرح م
من جواز الزيادة فقد نقل انه شطب عليه اه شيخنا ح ف وعبارة شورى قوله في انه لا ركعتان معناه انها

(ولا يمنع أهل ذمة حضورا)
لأنهم مسترزون وفضل الله
واسع وقد يجيبهم استدراجا
لهم وفي الروضة عن النص
كراهته لأنهم ربما كانوا
سببا لقتلهم ملعونون
ويكره أمرهم بالخروج كما
نص عليه في الام (ولا
يختلطون بنا) في مصلانا بل
يتميزون عنا في مكان لذلك اذ
قد جعل بهم عذاب بكفرهم
فصينا قال تعالى واتقوا
فتنة الذين ظلموا
منكم خاصة (وهي كعبه)
في انه لا ركعتان

لا تزداد عليهما كالعبد وهو الذي اعتمده مر في شرحه جري على خلاف ذلك اهـ ج في شرحه ولعل وجه ذلك
ان المقصود منها الدعاء وهل اذا زاد على ركعتين يجهر في الجميع أو يفصل بين ان يشهد تشهداً أول فيسري بعده
أولاً فيجهر مطلقاً وهل تزداد ولو واحدة وهل اذا أمر بها الامام نحو ثلاث ركعات تجب كذلك أو يجب الاوليان فقط
مع ان الاحرام واحد وهل يراد التكبير في الركعات الزائدة أو يختص بالاوليين واذا كبر فهل يكبر في الثالث تسبعا
وفي الرابعة خماساً وهل يقرأ في الاخيرتين ثلاثاً سورة أو لا لم أر من تعرض لذلك ولو كل محتمل انتهت (قوله وفي
التكبير والجهر) فيكبر بعد اقتناحه قبل التعوذ والقراءة تسبعا في الاولى وخمساً في الثانية فيرفع يديه ويوقف بين كل
تكبيرتين كآية من آية وقوله في حال الوقوف بين التكبيرتين ما يقوله في العبد ويقرأ في الاولى جهراً بسورة ق
وفي الثانية اقتربت في الاصح أو يسجد والغلبة قياساً ولو رده بسند ضعيف اهـ شرح مر (قوله فهو أولى من
قوله ولا تختص بوقت العبد) وجه الاول به ان تعبير الاصل بهم انها تختص بوقت غير العبد على ما هو معلوم
من ان النبي اذا دخل على كلام مقيد بقيد كان النبي ذلك القيد غالباً والعبد هنا هو قوله بوقت العبد فيكون هو
النبي والاختصاص غير منقضي ويجب عن الاصل بأنه انما يقيد به القيد لاجل الخلاف الذي حكاه وعبارته مع
شرح مر ولا تختص بوقت العبد في الاصح بل ولا بوقت من الاوقات بل يجوز فعلها متى شاء ولو في وقت الكراهة
على الاصح لانها اذا تسبب قد ادت معه صلاة الكسوف ومقابل الاصح تختص به لانه عليه الصلاة والسلام كان
يصل ركعتين كما يصل في العبد كما مر وانما يصل في العبد في وقت خاص انتهت وفي الشورى على التحرير أن وقتها
المختار وقت صلاة العبد اهـ وكأنه الخروج من الخلاف الذي علمته (قوله في أي وقت كان) أي ولو
وقت كراهة لم يضره اهـ برماوى (قوله لانها اذا تسبب) وهو المحل اهـ رشيدى (قوله الاتباع) أي اتباع
النبي صلى الله عليه وسلم فيما فعله فهذا الكلام يقتضى ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم الخطبة على الصلاة مع
انه خلاف الاول فيكون فعله لبيان الجواز ويقال عليه اذا كان التقديم مأخوذاً من فعل النبي وحكمته عليه
بأنه خلاف الاول فمن أين يؤخذ التأخير الذي هو الاول والافضل وفي شرح مر ما يقتضى ان النبي فعل كلاً
من الامرين لكن فعل التأخير أكثر وعبارته ولو خطب قبل الصلاة جاز لما صرح من انه صلى الله عليه وسلم خطب
ثم صلى لكنه في حقنا خلاف الافضل لان فعل الخطبتين بعد الصلاة هو الاكثر من فعله عليه الصلاة والسلام
انتهت وهذا بخلاف العبد والكسوف فانه لم يرد ان النبي خطب قبلها ما وكتب عليه الشورى انظر ما المانع من
الصحة في العبد والكسوف ولا يقال الاتباع لانه بمجرد لا يقتضى المنع لجواز القياس فيما لم يرد على ما ورد ولا
يقال الاتباع بأمر الحق على التوبة والوعظ اقتضى صحة التقديم لانه تسليم لا يقتضى منع الصحة بل الاولوية
أو نحو ذلك فليجرب اهـ من حوائى التحرير اهـ ع ش على مر (قوله ويبدل تكبيرهما باستغفار) هذا
أيضاً مستثنى فليستين ثلاثاً فيفتح الاول بتسبع استغفارات والثانية بسبع بخلاف تكبير الصلاة لا يبدل بل
يكبر في الاولى سبعاً والثانية تسعاً كالعبد فيما مر اهـ شيخنا ويندب ان يجلس أول ما يصعد المنبر بقدر أذان
الجمعة ثم يقوم فيخطب اهـ شرح مر وقد رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه هذه خطبة استسقاء بركة مباركة
ان شاء الله تعالى أستغفر الله الذي لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه تسع مرات الحمد لله الحى الذى لا يموت
وكل من عليه فان الذى أوجب الغناء على كل حي من الملائكة والانس والجن والحيوان فكل منهم يموت حتى
ملك الموقف فانه يموت باذن الملك الذى يدين فسيحانه من العبيد ويموت ويقتل ما يريد كل يوم وهو فى شأن لا يقال أن
كان ولا متى كان ولا كيف كان كون الاكوان ولون الألوان ودبر بحكمته الملائكة والزمان رفع السماء بقدرة
وبسط الارض بحكمته وأثبت الاشجار بفضله وأخرى العيون للانسان أحدهم وهو المحمود بكل لسان
وأشكره وهو المقصود في زيادة الاحسان واستغفر مؤتوب اليه بآياته التوبة والمغفرة والرضوان وأشهد أن
لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة شائعة عن التحقيق واليقين وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً صلى الله عليه وسلم

وفي التكبير والجهر وخطبتيه
وغيرها للاتباع روى
الترمذى وقال حسن صحيح
(لكنها لا وقت) بوقت عبد
ولا غيره فهو أولى من قوله
ولا تختص بوقت العبد
فصلها في أي وقت كان من
ليل أو نهار لانها اذا تسبب
قد ادت مع سببها (وتجزئ
الخطبتان قبلها) للاتباع
رواه أبو داود وغيره (ويبدل
تكبيرهما باستغفار) أولهما
فيقول أستغفر الله الذى
لا اله الا هو الحى القيوم
وأتوب اليه بديل كل تكبيرة
ويكثر في أثناء الخطبتين من
الاستغفار ومن قوله
استغفروا ربكم انه كان
غفلاً يرسل السماء عليكم
مدراً ويحدكم بأموال
وبنين ويجعل لكم جنات
ويجعل لكم أنهاراً

قوله الملائكة في نسخة الفلك اهـ

عند رسول الله المؤيد بالقرآن البعث إلى صائر الخلق من الأبيض والأحمر والأسود من الأنس والجان نبي
 أخبره الله بما سيبكون من الدنيا وما قد كان نبي نفع بشرية جميع الشرائع وأظهر بعثته من الحق
 وكلمة الإيمان ولم يرزل صلى الله عليه وسلم شبه الغافلين ويحذر العاصين وينصر دعوته بالدليل والبرهان حتى
 تركها بيضاء قبية فأوضح الحق بإيضاحه واستبان اللهم فضل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه صلاة
 وسلاما دائمين متلازمين ما تعلق صبر وبان أمم الناس اتقوا الله الملك الديان . توبوا إليه من جميع الذنوب
 والعصيان ولا تقولوا النبي كن لئلا كان هذه كلمة تفتح أذن الشيطان في صبح مسلم عن أبي هريرة رضي
 الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله تبارك وتعالى كتب مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات
 والأرض بخمسين ألف عام فكان الذي قد كان فانظر واوتبصر واوتفكر واوتدبر وايا عباد الله في تصارييف
 هذا الوقت والزمن وتقلبات الدهر فيموا الحدثن واعتبر وارحكم الله بهذه الآيات التي سلطت عليكم وهذه
 المصائب التي حلت بكم من كل جانب ومكان واعلموا أن كل مصيبة تصيب العبد فيسبها ذنوبه وغفلته عن طاعة
 مولاه كدليل على ذلك القرآن قال تعالى في كتابه العزيز وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير
 أي من الذنوب والطغيان وورد في الخبر أن يعقوب عليه السلام لما ابتلاه الله بفراق ولده يوسف أوحى إليه
 يا يعقوب أتدري لما ابتليت بفراق ولدي يوسف قال لا يارب قال لانك ذبحت كبشا سمينا فأنتسك أولاد أيتام
 فلم تطعمهم هذا وهو صفوة الرحمن فبالآية عن عصي الله وأطاع الشيطان فبعصيانكم ساط عليكم بذنوبكم من
 لا يرحمكم وأنزل بكم القحط والجمل والغلاء والوباء في الأبدان وسلط عليكم الحكام وأعطاهم الظلمة وأقرانها
 وأهل الفسوق والطغيان وصارت قلوبكم من الهمة مظلمة والدينا عليكم مغبرة مقبسة قد قل فيها الخير والإيمان
 وضائق عليكم المعيشة وصلوات نفوسكم من الهوم مدهوشة والقلوب في بحار الغفلة مطاوعة مطرودة مبعودة
 عن الرحمن ورفعت عنكم البركات وغلبت عليكم الأقوات وسلطت عليكم الآفات والعاهات من كل جانب
 ومكان وشجع عليكم النبل والامطار وارتفعت بينكم الأسعار كيف لا والجار لا يأمن غوائل الجار والأمين
 صار خواتنا وأكلتم الحرام وظلمتم الأيتام وقطعتم الأركان ولم تخافوا من عالم السر والاعلان وشهدتم بالزور
 وشربتم الخمر وأظهرتم الفجور ولم تخشوا سطوة الملك الديان ودرستم حرمان الله وحرمان المساجد وقل
 فيها الرأى والساجد وجعلتموها مجالس الغيبة ومقاعد أمان تخافون من الله الواحد الديان وقلت الامانات
 وكثرت الخيانات واختفى الحق وظهر الباطل وبن وحكم الشريرة اندرس ومات وسنة نبينا محمد صلى
 الله عليه وسلم لم زمنها قد فات فاستحقينا بذلك العذاب والهوان فلولا بركة الاطفال الصغار والشيوخ الرع
 الكبار والرواب الرقع في القفار لصب علينا العذاب صبا بغير كبيل ولا ميراث لان الخلق قد ارتكبوا ذنوبا
 عظيمة وأحوالا ذميمة وسيئات جسيمة وخالفوا السنة والقرآن فأى ذنب أعظم من تعدى الحدود وظلم
 الحدود وترك الركوع والسجود والانظار بغير عذر في رمضان وأى ذنب أعظم من قذف المحصنات وأذية
 الأحياء والاموات بالغيبة والنميمة والزور والبهتان فكيف بكم يا عباد الله اذا وقعتم هناك وأى شيء ينجيكم
 من تلك المهالك اذا اشتد غضب الجبار وحى النار المثلث وطار شررها والدخان وسألكم مولاكم وقال عبادي
 ماذا فعلتم وماذا جنيت وماذا أخذتم وماذا صنعت فتنطق الجوارح ويغرس اللسان فالله عباد الله اتقوا الله
 وتوبوا إليه وقدموا لانفسكم من الاعمال الصالحة لاديه وأسألوه التوبة والغفران وليتب كل منكم من ذنبه
 ويستغفر ربه بلسانه وقلبه استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال والبنين
 ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا اللهم اسقنا غيثا مغيا هنيئا مريئا يعاخذنا مجلا لا يحاط بحدادنا إلى
 يوم الدين اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم فان استغفرك لاني كنت غفارا فأرسل السماء علينا
 مدرارا اللهم ان بالعباد والبلاد من الجهد والجوع والضنك ما لا تشكو الا اليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا

الضرع وأنزل علينا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الأرض واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم
 أناستغفرك من المعاصي التي تزيل النعم وتستغفر لمن المعاصي التي بها تحل النعم وتستغفرك من المعاصي التي
 بها تثير الأذى وتستغفرك من المعاصي التي بها تجسر غيث السماء لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العلي
 العظيم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسألك اللهم موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك
 والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم والعصمة من كل ذنب والفرز بالجنة والنجاة من النار اللهم لا تدع لنا
 ذنبا الا غفرتة ولا هملا الا فرجتة ولا عيالا الا سترته ولا مريضا الا شفيتة ولا حاجة هي لك رضى وانافها
 صلاح الا قضيتها يا أرحم الراحمين جاء في الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من انقطع الى
 الله عز وجل كفاه الله منته ورزقه من حيث لا يحتسب ومن انقطع الى الدنيا وكفاه الله عز وجل اليها اه (قوله
 ويقول في الخطبة الاولى) هذا مستأنف لا معطوف على الاستثناء (قوله أيضا ويقول في الخطبة الاولى الخ) زاد
 ج بادعيتني صلى الله عليه وسلم الواردة عنه هي كثيرة ومنها اللهم استغنا عنك الخ اه ع ش على مر (قوله اللهم
 استغنا) بقطع الهدية من اسقى ووصلها من سقى حل فقد ورد الماضي ثلاثيا واربعا قال تعالى وسقاهم ربهم
 وقال لا سقيناهم ماء غدقا اه شيخنا (قوله مريعا) هو بضم فكسر وبالتحريك ما يأتي بالربيع والزباد في
 المختار الربيع بالفتح النماء والزباد في المختار ربعة بالفتح بوزن وسبعة أي خمسة اه وروي بالموحدة من
 أربع البعير اذا أكل الربيع وبالفوقية من رعت الماشية اذا أكلت عشا شئت وكل صحيح مناسب هنا اه ايعاب
 اه شويري (قوله غدقا) في المصباح غدت العين غدتا من باب تعب كثر ماؤها فهي غدت وفي التزليل
 لا سقيناهم ماء غدقا أي كثيرا واغدت اغدقا أي كثيرا واغدت اغدقا كذلك وغدت المطر غدتا واغدت
 اغدقا مثله وغدت الأرض تغدق من باب ضرب ابتلت بالغدق اه (قوله أي الى انتهاء الحاجة) أي الفرض
 الشامل لزيادة النافعة والاقرعما كل دوام من العذاب وقوله من القانطين أي الايسين من رحمتك اه
 حل أي بسبب تأخير المطر عنا اه شيخنا ح ف (قوله انك كنت غفارا) أي كثير المغفرة (فائدة) ذكر التعلي
 في تفسير قوله تعالى ان الله كان على كل شيء خسيما ان كل موضع وجد فيه ذكر كان موصولا بالله يصلح للماضي
 والمستقبل واذا كان موصولا بغيره يكون على خلاف هذا المعنى اه برماوى (قوله الحمد للعاقبة) زاد ج
 فالهنيء النافع ظاهرا والمرىء النافع باطنا اه ع ش على مر (قوله بكل الفرس) أي كسوته اه
 برماوى (قوله شديد الوقع على الأرض) أي ليغوص فيها الى سح الماء بسح اذا سال من أعلى الى أسفل وساح
 بسح اذا جرى على وجه الأرض اه برماوى (قوله ما يطبق) بضم الياء وفتح الطاء وتشديد الباء المكسورة ويضم
 الياء وسكون الطاء وكسر الباء مخففة نفيس وجهان اه شيخنا وفي المختار وأطبق الشيء غطاه وفي القاموس
 وطبق الشيء تطبقاهم والسحاب الجوعشامو الماء وجه الأرض غطاه انتهى اه ع ش على رم (قوله
 كالطبق عليها) يقال هذا مطابق لهذا أي مساو له وبشيء الحديث اللهم ان بالعباد والبلاء من اللآء والجهد
 والضنك ما لا تشكو الا اليك اللهم انبت لنا الزرع وادرننا الضرع واستغن من بركات السماء وأنبت لنا من بركات
 الأرض اللهم ادفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم سقنا راحة ولا سقنا
 عذاب ولا سحق ولا هدم ولا غرق ولا بلاء والعباد جمع عبده وهو شمل الذكر والانثى والحر والرقيق والبالغ
 والصبي المسلم والكافر والبلاء عطف على العباد من عطف الحمل على الحال أي الاراضى من كل ما يتصور قيام
 الامور المذكورة به ولعله احتراز عن نحو أهل السماء والالآء بفتح اللام المشددة والهمز الساكن مع المدسدة
 الجوع والجهد بفتح الجيم وضمها التعب أو ظلة الخير وسوء الحال والضنك بفتح الضاد المجمة وسكون النون أي
 الضيق أو شدة التعب ونشكو بالنون أو الباء التحية أي أشياء لا نشكوها أو لا يشكوها الا اليك أي لا يزال
 شكواها الا أنت وأنت بفتح الهمز وسكون النون من الانبات والزرع بفتح الزاى وسكون الراء وأدر بفتح

(ويشول في) الخطبة الاولى
 اللهم استغنا عنك أي مطارا
 (مغنيا) أي مرويا مشبعا
 (الى آخره) وهو كافى الاصل
 هنيئا مريعا مريعا غدتا
 مجالا مريعا طبعاد غدا أي الى
 انتهاء الحاجة اللهم استغنا
 الغيث ولا تحطنا من القانطين
 اللهم أناستغفرك انك كنت
 غفارا فأرسل السماء أي
 المطر علينا مدرارا أي كثيرا
 لا تباعروا اله الشافعي رضى
 الله عنه والهنىء الطيب
 الذي لا ينقصه شيء والمرىء
 المحمود العاقبة والمريء
 ذو الربيع أي النماء والغدق
 كثير الخير والجلل ما يجال
 الأرض أي يعمها كجمل
 الفرس والسح شديد الوقع
 على الأرض والطبق ما يطبق
 الأرض فيصير كالطبق عليها

الهمزة وكسر الدال المهمة من الادرار وهو الاكثر من الابن والضرع بفتح الضاد المعجمة محل اللبن من البهيمة
 ومما حارب لادراجه ان يؤخذ الشمر الاخضر ويدق ويستخرج ماؤه ويضاف اليه قدر من عسل النحل ويسقى
 لمن قل لبنها من آدمية أو غيره ما يورث السعال خيرا منها وهو المطروب وكان الارض النبات والثمار قال أبو
 حيان وذلك لان السماء تجري تجري الارض تجري مجرى الام ومنها يحصل جميع الخير ان يخلق الله
 تعالى بتدبيره والبلاء بفتح الباء الموحدة والمد الحلة الشاقة وسقيارحة بضم السين المهمة أي وصول خير لنا ولما
 يتعلق بنا من الدواب وغيرها ولا سقيارحة أي وصول شر لنا ولما يتعلق بنا ولا يحق بفتح الميم وسكون الحاء أي
 هلاك واذهاب بركة ولا هدم بفتح الهاء واسكن الدال بفتحها أي هلاك بوقوع الابنية المهدومة ولا غرق بفتح
 الغين المعجمة والراء أي هلاك بالماء ولا بلاء أي اختبار ويسن ان يكثر من دعاء الكرب وهو لا اله الا الله العظيم
 الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارضين ورب العرش العظيم اه برماوى
 (قوله ويتوجه من نحو ثالث الثانية) فان توجهه أي استقبال في الاولى لم يعبه في الثانية اه شرح مر
 (قوله أي تكره اعادته في الثانية) كما انه يكره الاستقبال في الاولى وان اجزأ عن الاستقبال في الثانية
 اه ع ش على مر (قوله سرا وجهرا) وحيث تيسر القوم حالة اسراره ويؤمنون على دعائه حالة جهره قال
 اما نرضى الله تعالى عنه ويذبح ان يكون من دعائهم في هذه الحالة اللهم انك امرتنا بعبادتك وعدتنا
 باجابتك وقد دعوتنا كما امرتنا فاجبتنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بغيره ما فرقنا واجابتك في سقينا
 وسعة في رزقنا ذكره في المجموع اه شرح مر (قوله ويرفع الحاضرون أيديهم) ويكره رفع اليد
 المتجسمة فان كان عليها حائل احتمل عدم الكراهة اه شرح مر (قوله مشيرين بظهور اكفهم الخ)
 ظاهره انهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم اسقنا الغيث ونحوه وذلك لكون المقصود به رفع البلاء كما
 يدل عليه قوله والحكمة الخ اه ط ف أي وان كان في الظاهر طلب تحصيل الغيث اه شيخنا ح ف
 وفي ع ش على مر مانعه ظاهره انهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم اسقنا الغيث ونحوه لكون المقصود به
 رفع البلاء وبخالفه ما مره في القنوت بعبارة ويجعل فيه وفي غيره ظهر كفيه الى السماء ان دعى برفع البلاء
 ونحوه وعكسه ان دعى بتحصيل شيء أخذ مما سبأ في الاستسقاء انتهى ويمكن رد ما في القنوت الى ما هنا بان
 يقال معنى قولهم ان طلب رفع شيء أي ان طلب ما المقصود منه رفع شيء ومعنى قولهم ان دعى بتحصيل شيء
 أي ان دعى بطلب تحصيل شيء اه وفي قل على الجلال وحاصل الجمع بين التناقض فيه ان الاشارة بظهور
 الكف في كل صيغة فيها رفع نحو كشف وارفع ويطنه في كل صيغة فيها تحصيل نحو اسقنا واغث لنا وما في
 المنسج من اعتبار القصد ليس على اطلاقه ولو اجتمع التحصيل والرفع راعى الثاني كما لو سمع شخص ادعى بهما فقال
 اللهم افعل لي مثل ذلك اه (قوله والحكمة فيه) أي في جعل ظهر الكف الى السماء (قوله ويجعل عين ردايه)
 أي بعد الاستقبال كفى الوسيط وبعبارة كلام المصنف ان عطف على قوله بالغ تأمل وقال الماوردي يحول
 قبله وقيل بتخير اه اعاب ومحل هذا الجعل ان كان لاسانه واظهر هل يستحب أن يلبسه كذلك يظهر نعم ليحصل
 هذه السنن ووافق عليه شيخنا زى اه شورى (قوله وعكسه) بفتح السين وضمها هكذا ضب عليه بالقلم اه
 شورى (قوله والثاني تنكيس) في المختار تنكس التي فانتكس قلبه على رأسه وبابه نصر ونكسه تنكيسا
 والتكس بالضم عود المرض بعد النقص وقد تنكس الرجل نكسا على ما لم يسم فاعله ويقال تعسالة ونكسا وقد
 يفتح هذا الازدواج اولانه لغة اه (قوله لا تباع في الاول) وكان طول ردايه صلى الله عليه وسلم أربعة أذرع
 وعرضه ذراعين وشبرا اه شرح مر (قوله بالثاني فيه) أي في الثاني فتحل العبارة الى هكذا اولهم بالثاني
 في الثاني وفي هذا طرفية الشيء في نفسه فلا حذف قوله فيه لكان أولى اه شيخنا (قوله وعليه خيمته) بفتح
 الخاء المعجمة وهي كساء مربع له علمان وقيل اعلام من خيط أحمر أو أصفر أو غير ذلك ويكون من صوف أو غيره

(ويتوجه) للقبلة (من نحو
 ثلث) الخطبة (الثانية) وهو
 مراد الاصل بقوله بعد صدر
 الخطبة الثانية (وحيث
 يبلغ في الدعاء سرا وجهرا)
 قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا
 وخفية ويرفع الحاضرون
 أيديهم في الدعاء مشيرين
 بظهور أكفهم الى السماء
 لا اتباع روادهم والحكمة
 فيه ان القصد رفع البلاء
 بخلاف القاصد حصول شيء
 كما مر بيانه في صفة الصلاة
 (ويجعل عين ردايه يساره
 وعكسه) يجعل (أعلاه
 أسفله وعكسه) والاول
 تحويل والثاني تنكيس
 وذلك لا تباع في الاول رواه
 أبو داود وغيره وله صلى
 الله عليه وسلم بالثاني فيه فانه
 استسقى وعليه خيمته سوداء
 فأراد أن يأخذ بأسفلها
 فيجعله أعلاها فلما ثقلت
 عليه قلبها على عاتقه

على عاتقه وهو ما بين المنكب والعنق كروبو ثوب وهو محل الرداء اه برماوى (قوله ويحصلان معا) المراد من هذه العبارة ان الطرف الاعلى يصير اسفل والطرف الاسفل يصير اعلى لان الظاهر يصير بطنا كما يعلم ذلك من اختبره فمن له أدنى تأمل اه برماوى (قوله التفاؤل) في المختار القائل ان يكون الرجل مريضا فيسمع آخر يقول يسالم أو يكون طالبا فيسمع آخر يقول يلوأ واحد يقال تغال بكذا بالشد يد وفي الحديث انه كان يحب القائل ويكره الطيرة اه وفيه أيضا والخصب ضد الجذب اه وقوله والسعة بفتح السين على الافصح وبها جاء التزليل والكسر لغة قلب له وقد نظم ذلك العلامة الدفترى فقال وسعة بالفتح في الاوزان والكسر محكى عن الصاغنى اه ع ش على مر وفي المختار وسعة الشيء بالكسر يسعه بالفتح والوسع والسعة بالفتح الجدة والبطانة يقال لينفق ذو سعة من سعته أى على قدر سعته وأوسع الرجل صار ذاسعة ورغنى ومنه قوله تعالى والسماء بينناها بايدوا فاما لوسعون أى أغنياء قادرين ويقال أوسع الله عليك أى أغناك والتوسيع خلاف التضييق تقول وسع الشيء فأتسع واستوسع أى صار واسعا وتوسه وفى الجلس تفصحوا ويسع اسم من أسماء الجعم وقد أدخل عليه الالف واللام وهو لا يدخلان على نظائره نحو يعمر ويزيد ويشكر الا فى ضرورة الشعر وقرى والبسع والبسع بلامين اه (قوله بتغير الحال) أى بتغيره سبحانه الحال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله اه ع ش (قوله قيل والتحويل خاص بالرجل) عبارة تشرح مر واستجاب التحويل خاص بالرجل دون المرأة والخشي جزم به ابن كين وهو متجه وان لم أقف على مأخذه اه (قوله أيضا قيل والتحويل الخ) قائله ابن كين وهو المعتمد اه برماوى (قوله ويترك) بضم أوله الرداء أى رداء الخطيب والناس حتى تزرع الثياب أى عند رجوعهم الى منازلهم اه شرح مر (قوله حتى تزرع الثياب) أى بالفعل أو بالعود الى محل تزرعها اه برماوى (قوله ثم يحل التنكيس الخ) لعل مراده المحبوب بالتحويل لان الخالي عنه يتأقنى في المثلث والدور اه وبعبارة أصح مع شرح مر ويحول رداءه الى ان قال وينكس في الجديد ثم قال والقديم لا يستحب ذلك أى التنكيس لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله ثم قال والخلاف في الرداء المربع اما الدور والمثلث فليس فيه ما لا التحويل قطعا وكذا الطويل ومراد من عبر بعدم تأتى ذلك تعسره لا تعذره انتهت (قوله لافى الدور والمثلث) أى فان المطلوب فيهما ليس الا التحويل اه ح ل (قوله ولو ترك الامام الاستسقاء) أى أولم يكن امام ولا من يقوم مقامه كما مر اه قل على الجلال (قوله فعله الناس) أى البالغون الكاملون أى جميع أهل البلد ممن ذكر لانهم اسنة عين فلا يسقط طلبها بفعل بعضهم كما قاله ع ش وبعبارة على شرح مر قوله فعله الناس أى البالغون الكاملون لانهم اسنة عين فلا يسقط طلبها بفعل بعضهم وان كان بالغاعا فلا لان ذلك انما يقال فى سنن الكفاية وهذه سنة عين انتهت (قوله لكنهم لا يخرجون الخ) هل المراد يكره الخروج أو يحرم ويخبر انه يكره ما لم يظنوا حصول الفتنة فيحرم فلي تأمل قال الشيخ وذ كر عن شرح الروض النصريح بالكره اه شوبرى وقضيته انهم حيث فعلوا فى البلد خطبوا ولو بلا اذن ولعله غير مراد بل متى خافوا الفتنة لم يخطبوا الا باذن اه ع ش على مر * (فائدة) من متعلقات هذا الباب انه يسن لكل من حضر الاستسقاء أن يستشفع الى الله تعالى سرا بخالص عمل يتذكره الخير الذين أووا الى الغار وبأهل الصلاح لا سيما من كان منهم من آثاره صلى الله عليه وسلم اه شرح مر وقوله الخير الذين أووا الى الغار كانوا ثلاثا نفر جوارى تادون لاهلهم أى يطلبون لهم الكلاء ونحوه فاختتمهم السماء فأووا الى كهف فأنحطت صخرة وسدت بابه فقال أحدهم اذكروا اليكم عمل حسنة لعله سبحانه وتعالى يرحمنا ببركته فقال واحد منهم استعملت اجراء ذات يوم فجاء رجل وخط النهار وعمل فى بيتهم مثل عملهم فاعطيتهم مثل أجورهم فغضب أحدهم وترك أجره فوضعت فى جانب البيت ثم مرى بشر فاشترى به فصيلة فباعته لما شاء الله فرجع الى بعد حين شيئا ضيعفلا أعرفه فقال انا لى عندك جملود كره حتى عرفته فدفعه اليه جميعا اللهم ان كنت فعلت ذلك لوجهك فافرج عنا فانصدع الجبل حتى رآوا الشجرة وقال

ويحصلان معا يجعل الطرف الاسفل الذى على شقها لا يسر على عاتقه الايمن والطرف الاسفل الذى على شقها الايمن على عاتقه الايسر والحكمة فيهما التفاؤل بتغير الحال الى الخصب والسعة (ويفعل الناس) وهم جلوس (مثله) تبعثه وروى الامام أحمد فى مسنده ان الناس حولوا مع النبي صلى الله عليه وسلم وكل ذلك مندوب قيل والتحويل خاص بالرجل واذا فرغ الخطيب من الدعاء أقبل على الناس وأتى ببقية الخطبة (ويترك الرداء محولا ومنكسا حتى تزرع الثياب) لانهم لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم غير رداءه بعد التحويل ثم يحل التنكيس فى الرداء المربع لافى الدور والمثلث (ولو ترك) الامام (الاستسقاء فعله الناس) محافظة على السنة لكنهم لا يخرجون الى الصحراء اذا كان الوالى بالبلد حتى يأذن لهم كما اقتضاه كلام الشافعى لخوف الفتنة (وسن) لكل أحد (أن يبرز

آخر كان في فضل وأصاب الناس شدة فناء تنى امرأة فطلبت مني معروفا فقلت والله ما هو دون نفسك فابت
وعادت ثم رجعت ثلاثاً ثم ذكرت ذلك لزوجها فقال لها أحبي له فاعبني عيالاً فانت وسلمت إلى نفسها فلما
تكشفها وهمت بهم ارتعدت فقلت مالك قالت أخاف الله سبحانه وتعالى فقلت لها خفيه في الشدة ولم أخفه
في الرخاء فتركها وأعطيتهم ما لم يمتسها الله لهم ان كنت فعلن طويحك فأخرج عنا فأنصدع حتى تعارفوا وقال الثالث
كان لي أبوان همان وكانت لي غنم وكنت أطعمهما وأسقيهما ثم أرجع إلى غنمي فبسنى ذات يوم غيب فلن
أبرح حتى أمسيت فأتيت أهلي وأخذت محلي فقلت فيه وجئت اليه ما فوجدتهما تائمين فشق على ان
أوقطهما فترقت بالساو محلي على يدي حتى أيقظهما الصبح فسيتهما الله لهم ان كنت فعلته لأجلك فأخرج عنا
فخرج الله عنهم فخرجوا وقد رفع ذلك النعمان بن بشير اه يضاوى في سورة الكهف عند قوله تعالى أم
حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم الآية اه ع ش على دز (قوله لاول مطر السنة) المراد المطر الاول
في ابتداء السنه سواء أوله وأوسطه وآخره وأسماء كل مطر خمسة الوحي ثم الولي ثم الربيع ثم الصيف ثم الخيم اه
برماوى (قوله أيضاً لاول مطر السنة) وهو ما يحصل بعد انقطاع مدة طويله لا بقيد كونه في الحرم أو غيره وينبغي
انه مثله النيل فيبرزه ويهمل ما ذكره شكر الله تعالى اه زى بهامش * (فرع) * قال العلامة الشورى
يحرم تأخير قطع الخيل ونحوه عن الوقت الذي استحق ان يقطع فيه كبلوغ النيل بمصر ثلثة عشر ذراعاً اه
ووجه الحرمان فيه تأخره عن شرب الدواب والانتفاع به على الوجه الذي جرت به العادته فتأخير مفوت
لما يترتب عليه من المنافع العامة اه ع ش على مر (قوله أيضاً لاول مطر السنة) هل اضافت من
باب إضافة الصفة للموصوف أى لمطر السنة الاول أى لاوله لكن لا اشعار في كلامه بهذا تأمل وانظر ما للمانع
من ان اضافت لمطر الى السنة من إضافة المعرفة الى المعرفة فتتم والتقدير لاول كل مطر في السنة اه شورى
(قوله غير عورته) أى عورة الصلاة أو غير عورة الخلوة ان كان خالياً وليس هذان من الحاجة التي يكشف لها
العورة قال شيخنا والوجه ان يراد بها عورة المحرم اه برماوى (قوله أيضاً غير عورته) هذا هو الاكمل وان
كان أصل السنة يحصل بكشف جزء من يده وان قل كالرأس واليدين اه ع ش على مر (قوله كما
أوضحته في شرح الروض) عبارته روى مسلم عن أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فحسرتوبه حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا فقال لانه حديث عهد بربه أى بتكويته موتزيله
ور واما الحاكم بلفظ حتى اذا مطرت السماء حسرتوبه عن ظهره حتى يصيبه المطر وعن ابن عباس انه سئل
عن فعل ذلك فقال أو ما قرأت وأتر لنا من السماء ماء مباركاً فاحب ان ينالني من بركته ويؤخذ من ذلك انه
لا فرق بين مطر أول السنة وغيره وهو ظاهر لكنه في الاول الذى اقتصر واعليه آكد ثم رأيت الزركشى قاله
وظاهر حديث ر واما الحاكم فعلة عند أول كل مطر ولكنه في الاول آكد انتهت وفي شرح مر فهو لاول
كل مطر أول منه لا آخره اه (قوله ويقتل أو يتوضأ في سبل) أى سواء حصل السبل بالاستسقاء أو لا كما
أشعر به الحديث اه ع ش على مر (قوله كان اذ لسال السبل قال اخر جرابنا الى هذا الذى جعله الله
طهوراً الخ) يستنبط من هذا الدليل ان ماء النيل كما السبل فالخافيه أولى مما نقل عن زى من الخافيه بأول
مطر السنة المبارك وهو ظاهر فليتأمل اه رشيدى (قوله وانه لانية فيه) ان كان المراد انه يأتي في الوضوء
بالكيفية المخصوصة فالظاهر انه لا بد من نيته معتبرة الا ان يقال لا حاجة الى النية لان الفرض اساس الماء بتلك
الاعضاء فهو على صورة التوضئ اه حل ومقتضى قول الشارح انتهى ان هذان كلام الاسنوى وفى
الواقع ليس كذلك لان الاسنوى يشترط النية كما هو المنقول عنه فهذا بحث لشارح فكان عليه تأخير عن
قوله انتهى تأمل (قوله أيضاً وانه لانية فيه) أى فيما ذكر من الغسل والوضوء لان الحكمة فيه هي الحكمة في
كشف البدن والقياس انه لا يجب في الوضوء الترتيب لان المقصود منه وصول الماء لهذه الاعضاء وهو حاصل

لاول مطر السنة وكشف
غير عورته (بصية تبركاته
والاتباع ر واه مسلم وظاهر
ان ذلك آكد ولا فطر غير
أول السنة = كذلك كما
أوضحته في شرح الروض
(و) ان (يقتل أو يتوضأ
في سبل) روى الشافعي انه
صلى الله عليه وسلم كان اذا
سال السبل قال اخر جرابنا
الى هذا الذى جعله الله
طهوراً فتهطهر منه ونحمد
الله عليه وتعبيرى كالاصل
والروضة بأرضه سن
أحدهما بالنطوق وكلاهما
يفهم الاول وهو أفضل كما
في المجموع وفيه فان لم
يجمعهما فليشوضأ وفي
المهمات المتبعة الجمع ثم
الاقتصار على الغسل ثم على
الوضوء وانه لانية فيه

قول الخشنى من إضافة
المعرفة الى المعرفة لعل
صواب من إضافة النكرة
الى المعرفة اه

قوله مضغ ملك هكذا بالنسخ
التي يسد نأب الضاد والعين
المجتنن وحرره

اذالم يصادف وقتوضوء
ولاغسل انتهى واقتصر في
التنبيه على الغسل (و) ان
(يسج لرعد وبرق) روى
مالك في الموطأ عن عبد الله
ابن الزبير انه كان اذا سمع
الرعد ترك الحديث وقال
سبحان الذي يسج الرعد بحمده
والملائكة من خيفته وقيس
بالرعد البرق (و) ان (لا يتبعه)
أي البرق (بصره) قال تعالى
يكاد سنابرقه يذهب بالابصار
روى الشافعي عن عروة
ابن الزبير انه قال اذا رأى
أحدكم البرق أو الودق أي
المطر فلا يشير اليه (و) ان
(يقول عند مطر اللهم صيبا)
بتشديد الياء أي مطرا
(نافعا) لا تباع رواء
البخاري (ويدعو بمشاة)
تطير البيهقي يستجاب الدعاء
في أربع مواطن عند التقاء
الصفوف وتزول الغيث

بدون الترتيب وهذا كما بالنسبة لاصل السنة اما بالنسبة لكالها فلا بد من النية كل ينوي سنة الغسل في السبل
كما استظهره ج ه ع ش على مر وفي شرح العباب وظاهر كلام الاذري وجوبها فیهما لان اطلاقهما
شراعا ليراد به المقترن بالنية ولو ارادوا به محض التبرك لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره
السيد السهمودي اه ه سم على ج (قوله اذالم يصادف وقتوضوء ولاغسل) اما عدم مصادفة وقت
الغسل فظاهر واما عدم مصادفة وقت الوضوء فهو بان يكون متطهرا ولم يصل بوضوءه مصادفا فيكون وضوءه
صوريا لا يطلب الا اساس اعضاء الوضوء اه برماوى (قوله لرعد وبرق) أي عندهما كما في شرح مر
أي عند العلم لم يماوان لم يسمع الاول ولم ير الثاني اه جل قال البغوي في تفسيره عند قوله تعالى بورعد
وبرق الرعد هو الصوت الذي يسمع من السحاب والبرق النار التي تخرج منه قال علي وابن عباس وأكثر
المفسرين الرعد اسم ملك يسوق السحاب والبرق قلعان سوط من نور يجر به الملك السحاب وقيل الصوت يجر
السحاب وقيل تسبيح الملك وقيل الرعد نطق الملك والبرق ضحكهم وقال بجاهد الرعد اسم للملائكة يقال لصوته أيضا
رعد والبرق مضغ ملك يسوق السحاب قال شهر بن حوشب الرعد صوت ملك يجر السحاب فاذا تبددت ضمهها فاذا
اشتد غضبه صار من فيه النار وهي الصواعق وقيل الرعد انخفاف الريح بين السحاب والاباطح اه اه (قوله عن
عبد الله بن الزبير) هو أبو بكر ويقال أبو حبيب بضم الحاء المعجمة مصغرا عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابي
ولد بعد عشرين شهرا من الهجرة وفرج به المسلمون وهو أحد العبادلة الاربعة وروى له عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثلاث وثلاثون حديثا وروى عنه أخوه عروة وغيره المتوفى شهيدا من الحجاج يوم الثلاثاء سابع
عشر جمادى الاولى سنة اثنتين أو ثلاث وتسعين اه برماوى (قوله ترك الحديث) أي ما كان فيه وظاهره
ولو قرأ ما هو وظاهره قيا على اجابة المودن اه ع ش على مر (قوله وقال سبحان الذي يسج الرعد بحمده
الح) روى عن ابن عباس رضي الله عنهما عن كعب بن جابر قال حين يسمع الرعد سبحان من يسج الرعد بحمده
والملائكة من خيفته عوفى قال فقلت ذلك فعوفيت اه برماوى (قوله وقيس بالبرق) أي في طلب
التسبيح عنده وان كان المناسب ان يقول عند البرق سبحان من يريكم البرق خوفا وطمعا اه من شرح مر
(قوله سنابرقه) السنابق بالضم الضوء وبالمد الشرف اه شيخنا وقوله يذهب بالابصار أي يضعفها اه برماوى
(قوله عن عروة بن الزبير) هو أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام التابعي فقيه المدينة سمع اباؤه وأخاه وغيرهما
وروى عن عطاء وغيره المتوفى سنة أربع وسبعين وقيل سنة تسع وتسعين اه برماوى (قوله أي المطر) في
المختار الودق المطر وبابه وعد اه (قوله فلا يشير اليه) أي لا يبصر ولا يغير موعبارة سم على المنهج شامل
للاشارة بغير البصر فاجرر اه ع ش على مر وكلن السلف الصالح يكرهون الاشارة الى الرعد والبرق
ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده لا شريك له سبحانه قدوس فيختار الاقصداء بهم في ذلك اه شرح مر
(قوله اللهم صيبا نافعا) هذ مرواية وفي أخرى اللهم صيبا نافعا وفي أخرى اللهم صيبا نافعا بفتح السين وسكون الياء
التحبة بعده بابا موحدة ويستحب الجمع بين الروايات الثلاث ويكرر ذلك مرتين أو ثلاثا اه شرح مر
وقوله نافعا أي شاقيا للقليل ومنزلا للعطش كما يؤخذ من مختار الصحاح اه ع ش عليه (قوله أي مطرا) الاولى
أن يقول أي مطرا نزل من علواي مقل لان الصيب معناه النازل من علواي أسفل اه شيخنا ح ف وبارة
عمارة قال الاسنوي من صاب يصب اذا نزل من علواي أسفل اه اه ع ش على مر وفي المختار الصوب
تزول المطر وبابه قال والصيب السحاب ذو الصوت اه (قوله عند التقاء الصفوف) المراجعة المتاربة
وبالصفوف الجهاد وباقامة الصلاة الفاطها والتوجه اليها وفي الحديث اذا أقيمت الصلاة قفص أبواب السماء
واستجب الدعاء فاذا انصرف المنصرف من الصلاة لم يقل اللهم أجرني من النار وأدخلني الجنة فوزجني من
الحور العين قالت الملائكة يا وبيج هذا أعجز أن يستجير الله من النار وقالت الجنة يا وبيج هذا أعجز أن يسأل الله الجنة

وقالت الحور العين يا ويح هذا أعجز ان يستجير الله ويسأله ان يزوجه من الحور العين اه برماوى (قوله
واقامة الصلاة) أى بعد الفراغ من الاقامة وقبل الصلاة لكن بحيث لا تقوته تكبيرة الاحرام مع الامام اه
شيخنا (قوله أيضا واقامة الصلاة) ينبغي ان يأتي فيه ما يندفع به في الدعاء عند الخطبة من ان ذلك يكون بقلبه على
ما ذكره البلقيني ثم بين الاقامة والصلاة وبين الكلمات التي يجيب بها على ما ذكره الحليمي ثم واعتمده
الشارح رحمه الله وانه لا يأتي به عند القول في العبد ونحوه الصلاة جملة لان هذه الامور توقيفية ثم اذا دعى
ينبغي له ان يقين حصول المطالبين لاخباره صلى الله عليه وسلم به فان لم يحصل نسب تخلفه الى فساد نيته وفقد
شروط الدعاء منه اه ع ش على مر (قوله ورؤية الكعبة) ظاهره وان تكرر دخوله ورؤيته لها وكان
الزمن قريبا ولا مانع منه اه ع ش على مر (قوله أى فى أثر المطر) لم يقل أى المطر باسقاط فى أثر لا جل
حكاية كلام المجموع كلابيخنى تأمل وكتب أيضا قوله فى أثر بكسر الهاء زقواسكان التاء وفتح الهاء جمع
النساء كذا ضبطه بالقلم اه شوبرى (قوله وكروه مطرنا الخ) أى كروه تترجها اه شرح مر (قوله بنوء كذا) أفاد
تعلق الحكم بالباء انه لو قال مطرنا فى نوء كذا لم يكره وهو ظاهر كما قال الشيخ اه شرح مر (قوله أى بوقت)
تفسير للنوء وقوله النجم الغلاني تفسير كذا اه شيخنا أى بوقت سقوطه فى منزلة من المنازل فى الاقنى الغربى
المقارن اطلوع نظيره من الاقنى الشرقى فى مدة ثلاثة عشر يوما وفى الحقيقة ان اضافة المطر والحر والبرد وغير
ذلك انما هى الطالعة وانما ينسب للغاربة نظرا لاسم النوء الذى هو السقوط اه برماوى (قوله أيضا أى بوقت
النجم الغلاني) عبارة شرح مر والنوء سقوط نجم من المنازل فى القرب مع الفجر وطلوع رقيب من الشرق
مقابله فى ساعته كل ليلة الى ثلاثة عشر يوما وكذا كل نجم الى اقضاء السنة انتهت وفى القسط لاني على البخارى
قوله بنوء كذا بفتح النون وسكون الواو فى آخره همزة أى بكون كذا وكذا اسمى نجوم منازل القمر أنواء
وسمى نواياه بنوء طالع عند مغيب مقابله بناحية المغرب وقال ابن الصلاح النوء ليس نفس الكوكب بل
مصدره النجم اذا سقط وقيل نهض وطلع وبيانه ان ثمانية وعشرين نجما مفرقة المطالع فى أزمنة السنة وهى
المعروفة بمنازل القمر يسقط فى كل ثلاث عشرة ليلة نجم منها فى المغرب مع طلوع مقابله فى المشرق فكانوا
ينسبون المطر للغارب وقال الاصمعى لطلوع قسمية النجم نوا تسمية الفاعل بالصدر اه (قوله فى اضافة
الامطار) أى الى رياح والحر والبرد الى الأنواء التى هى الانجم الساقطة تضيف ذلك الى الساقط منها وقوله
لا يهامة الخ فيه ان هذا لا يأتي فى هذا التركيب لان مطرنا مبنى للمفعول ولا يصح ان يكون نوء كذا فاعل له الا ان
يقال هو وروهم انه سبب محصل اه حل (قوله لا يهامة ان النوء فاعل الخ) لك ان تقول سيأتى فى الصبد
والذبايح تحريم بسم الله واسم محمد لا يهامة التثنية فلما اقتضى ايهام التثنية الحرفة ذلك لانهما يمكن ان
يجاب بان الايهام هنالك أشد لزيد عظمة النبي صلى الله عليه وسلم بالاضافة الى النوء فتوهم تأثيره أقوى من
توهم تأثير النوء وبان المتبادر من بسم الله واسم محمد اتحاد متعلق المعطوف والمعطوف عليه اعنى اذبح فان
اختلاف المتعلق للمعطوفين خلاف الظاهر والاصل وليس المتبادر من مطرنا بنوء كذا ان النوء فاعل حقيقة
بل المتبادر خلافه لان مطرنا مبنى للمفعول والاصل ان يكون الفاعل غير مذكور ومطلعا وقضية ذلك ان لا يكون
الفاعل المحذوف هو النوء لانه مذكور وان لم يكن على وجه انه فاعل فلي تأمل اه سم (قوله وكروه سب
ريج) أى سواء كانت معتادة أو غير معتادة لكن السبب انما يقع فى العادة لغير المعتادة خصوصا اذا شوش
ظاهرا على السبب ولا تقيد الكراهة بذلك كما قدمناه اه ع ش على مر (قوله من روح الله) لعل المراد
فى الجملة فلا يلزم ان تأتى بالعذاب من روح الله أيضا اه زى وعجالة القليوبى قوله وتأتى بالعذاب
أى من حيث ما يظهر انما لا نفى رحمة من عند الله تعالى مطلقا اه ومثله ع ش على مر (قوله بكثرة مطر)
أى أو نيل كذلك اه برماوى (قوله حوالينا) مثنى مفرد حوال نقل عن التوى فى تحريره ونقل عنه أيضا

واقامة الصلاة ورؤية
الكعبة (و) أن (يقول) فى
(أثره) أى فى أثر المطر كما عبر
به فى المجموع عن الشافعى
والاصحاب (مطرنا غفل الله)
علينا (ورحمته) لنا (وكروه
مطرنا بنوء كذا) بفتح نونه
وهمز آخره أى بوقت النجم
الغلاني على عادة العرب فى
اضافة الامطار الى الأنواء
لا يهامة ان النوء فاعل المطر
حقيقة فان اعتداه الفاعل
له حقيقة كفر (و) كروه
(سبر ريج) لغير الريج من
روح الله أى رحمة تأتى
بالرحمة وتأتى بالعذاب فاذا
رأى قومها فلا تسبوا واسألوا
الله خيرها واستعيذوا بالله
من شرها رواه أبو داود
 وغيره باسناد حسن (ومن
ان تضرروا بكثرة مطر)
بتثنية الكاف (أن يقولوا)
كما قال صلى الله عليه وسلم لما
شكى اليه ذلك (اللهم
حوالينا ولا علينا) اللهم على
الآكام والطراب ويطون
الودية ومنابت الشجر
رواه الشيخان أى اجعل المطر
فى الودية والمراعى لافى
الابنية ونحوها والا كما يلد

انه مفرد فليجروا وكتب أيضا حوالينا بفتح اللام وفيه حذف تقديره اجعل أو امطر اه شوبري وتقدم في التيمم انه جمع حول بمعنى جهة على غير قياس والقياس أحوال وهذا الجمع على صورة المثني هكذا قرر شيخنا ح ف هناك شرايت في حاشية ج على الهمزية للبولاق مائه قوله حوالينا في رواية مسلم حولنا وكلاهما صحيح والحول والحوال بمعنى الجانب والذي في رواية البخاري تثنية حوال وهو ظرف يتعلق بحذف تقديره اللهم أنزل أو امطر حوالينا ولا تنزل علينا والمراد به صرف المطر عن الابنية والنور وقوله ولا علينا بيان المراد بقوله حوالينا لانه يشمل الطرق التي تجمع حولهم فارادا خراجها وقوله ولا علينا قال الطيبي في ادخال الواو هنا معنى لطيف وذلك لانه لو أسقطها لكان مستقيا لا كام ومما معها فقط ودخول الواو يقتضي ان طلب المطر على المذكورات ليس مقصود العين ولو كان يكون وقاية من أذى المطر فليست الواو مخصصة للعطف ولكنها للتعليل وهو كقولهم تجوع الحر ولا تأكل كل بدنها فان الجوع ليس مقصودا بعينه ولكن لكونه مانعا عن الرضاع باجزة اذ كانوا يكرهون ذلك تكبرا اه فتح الباري اه شوبري وعبارة تشرح مر افادت الواو ان طلب المطر حوالينا القصد منه بالذات وقاية اذاه ففيها معنى التعليل أي اجعله حوالينا لا يكون علينا وفيه تعليلنا أدب الدعاء حيث لم يدع برفعه مطلقا لانه قد يحتاج لاستمراره بالنسبة لبعض الاودية والزارع فطلب منع ضرره وبقاء نفعه واعلامنا به ينبغي لمن وصلت اليه نعمته من ربه ان لا يخطأ لعارض قارئه بل يسأل الله رفعه وابقاءها وبان الدعاء برفع المطر لا ينافي التوكل والتفويض انتهت (قوله جمع اكم بضمين) وأقل الجمع ثلاثة من همداته ولو كانت جوعا فلا يتحقق آكام الاباحدي وثمانين آكة وذلك لان اكم الذي هو مفردة عبارة عن سبع وعشرين آكة لانه جمع اكم ومدلوله تسع اكم لانه جمع اكم ومدلوله ثلاث اكم اه شيخنا (قوله جمع اكة) ظاهر منعيه ان الرواية بفتح الهمزة مع المدوقال العلامة الحلبي في سيرته الا كتمعروفة والجمع اكلتوا اكم وجمع الا اكم اكم مثل جبل وجبال وجمع الا اكم اكم مثل كتاب وكتب وجمع الا اكم اكم مثل عنق واعناق قال في الصحاح والذي ظهر لي من النهاية وكلام النووي ان الرواية في الصحيح اكم بكسر الهمزة لا آ اكم فتحها والمذللانها بالمد جمع الجمع وذلك ان لفظ النهاية على الا اكم بالكسر جمع آكة وهي الراية يجمع الا اكم على اكم والا اكم على اكم وكذلك النووي قال ورأيت الشمس البرماوي في شرح العمدة ذكر ان الرواية بالقصر والمد وفي المواهب الدنية الا اكم بكسر الهمزة وقد يقع ويد اه برماوي (قوله بلا صلاة) أي بالكيفية السابقة فلا ينافي انه يصلي ركعتين منفردا كسنة الظهر لان ذلك من جملة النوازل فينوي بهما رفع المطر اه حل

جمع اكم بضمين جمع اكم
بوزن كتاب جمع اكم
بضمين جمع اكم وهي التل
المرتفع من الارض اذالم
ينفع ان يكون جبلا والظراب
يجمع ظرب بفتح أوله وكسر
ثانيه جبل صغير (بلا صلاة)
لعدم ورودها فيه
(باب في حكم ترك الصلاة)
(من أخرج) من المكلفين
(مكتوبة)

(باب في حكم ترك الصلاة)

وتقدم هنا على الجنائز تبعاً للجمهور واليق اه شرح مر وقوله ألق أي من تأخيرها عنها كما في الروض ومن ذكر في باب الحدود كفي أي شجاع لانه حكم متعلق بالصلاة العينية فناسب ذكره خاتمة لها اه ع ش عليه وفي قل على الجلال قوله باب هو أنسب من التعبير بالفصل لانه في الفرض ولانه ترك فلا يدخل تحت تعبيره بالباب قبله وقدم على الجنائز تبعاً للمزني والجمهور لانه متعلق بصلاة في الحياة فهو أنسب من ذكر الوجيز والشرح الصغير والروضة بعده ومن ذكر جماعته أوائل الصلاة (قوله في حكم ترك الصلاة) أي المفروضة على الاعيان اصاله اما تارك المنذورة الموقتة فلا يقتل به لانه الذي أوجبها على نفسه ولا يقاس بترك الصلاة ترك الصوم والزكاة لان الشخص اذا علم انه يحبس طول النهار نراه فاقاد فيه الحبس ولان الزكاة يمكن الامام أخذها بالمقابلة ممن امتنعوا منها وقانونا فكانت المقابلة الواردة في الخبر فيها على حجة أنها بخلافها في الصلاة فانه لا يمكن فعلها بالمقابلة فكانت فيها بمعنى القتل فوضه الفرق بينهما وبينها اه شرح مر (قوله من المكلفين) فيه تغليب المذكور على الانثى والافانساء كالرجال في هذا الحكم ومعلوم انه لا جمعة عليهن اه ع ش عليه

(قوله كسلا) أي أوتهمونا اه ع ش وخرج به مالونز كلها جاحدا الوجوب عليه بعد علمه فانه يكفر بالحد لانكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة بخلاف من انكر ذلك لثبته لا لقرب عهده بالاسلام أو نحوه فمن يجوز نفي ما عليه أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء فلا يكون مرتد ابل يعرف وجوبها فان عاد بعد صار مرتدا اه من شرح مر وقد رأيت في شرح منية المصلح لمحمد بن محمد الشهير بامير الحاج الحنفى نظاما يتعلق بتارك الصلاة قصه خسر الذي ترك الصلاة وخابا * وأبى معادا صالحا وما آبا * ان كان يحمد بها فحسبك انه أمسى بربك كافرا مرتابا * أو كان يتركها النوع تكاسل * غطى على وجهه الصواب حجابا فالشافعي ومالك رأيا له * ان لم يتب حدا الحسام عقابا * وأبو حنيفة قال بترك مرة هملا ويحبس مرة بجابا * والظاهر المشهور من أقواله * تعسز به زجراله وعقابا والرأى عندي ان يؤدبه الاما * م بكل تأديب براه صوابا * ويكف عنه القتل طول حياته حتى يلاقى في المآب حسابا * فالاصل عصمته الى أن يعتطي * احدى الثلاث الى الهلاك ركابا الكفر أو قتل المكافى عمدا * أو حصنا طلب الزنا فاصابا

(قوله ولو جمعة) هذه الغاية لارد اه شيخنا لكر راجعت شروح المنهاج فلم أر من تعرض للخلاف في خصوص الجمعة تأمل وانما رأيت الخلاف في الغاية التي ذكرها الشارح في قوله وان قال أصلها طهرا أو عبارة المحلى (تمه) تارك الجمعة يقتل فان قال أصليها طهرا فقتل الغزالي لا يقتل وأقره الرافعي ومشي عليه في الحاوي الصغير وزاد في الروضة عن الشافعي انه يقتل واختاره ابن الصلاح قال في التحقيق وهو القوي انتهت (قوله أيضا ولو جمعة) بل قتله بها اذا كان ممن تلزمه اجماع من الأئمة الاربعة اه شرح مر فمن تركها في القرى لا يقتل لان أبا حنيفة يرى أن لا جمعة عليهم فالقتل بالجمعة انما هو في حق أهل الامصار اه شوبرى ولو تعددت الجمعة وترك فعلها لعدم علمه بالسابقة فهل يقتل لتركه اهل المع القدرة أو لا لعذره بالشك فيه نظروا الاقرب الثاني فليراجع اه ع ش على مر (قوله وان قال أصليها طهرا) أي والظاهر ليس قضاء عنها اه شرح مر وقضيته انه لو دد عليها في وقتها لم يفعل حتى خرج الوقت ثم تاب وقال أصلي الجمعة القابلة لكنه لم يصل ظهر ذلك اليوم لم يقتل بتركه لكونه لا يقتل بترك القضاء لكن في فتاوى الشارح انه يقتل حيث امتنع من صلاة الظهر وان محل عدم القتل بالقضاء اذا لم يدد به أو بأصله كجهنم فان التهديد على الجمعة تهديد على تركها وبذلك فاقم مقامها فكانت دد عليه اه ع ش عليه (قوله قتل حدا) أي بالسيف ولا يجوز قتله بغيره اه شرح مر ثم قال وما قيل من انه لا يقتل بل يعزز ويحبس حتى يصلى كترك الصوم والزكاة ونحوه لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ولانه لا يقتل بترك القضاء مردود بان القياس متروك بالنصوص والخبر عام مخصوص بما ذكر وقتله خارج الوقت انما هو بالترك بلا عذر على أن يمنع أنه لا يقتل لترك القضاء مطلقا فحل ذلك عالم يؤمر به في الوقت ويدد عليها اه (قوله ناير الشيخين الخ) دليل على قوله قبل فان الناس في مشاغل المسلم وان كان قوله حتى ولو اصاب الكفار فيكون في الحديث استخدام هذا هو المناسب لصنيعه وقوله ناير أبي داود الخ داليل على قوله حد الا كفر تأمل اه (قوله أمرت أن أقاتل الناس الخ) وجه الدلالة منه انه شرط في الكف عن القتل والمقاتلة الاسلام واقام الصلاة وإيتاء الزكاة لكن الزكاة يمكن الامام أخذها ولو بالمقاتلة ممن امتنعوا منها أو قاتلونا فكانت أي المقاتلة فيها على حقيقة ما بخلافها في الصلاة فانه لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى القتل فلم وضوح الفرق بين الصلاة والزكاة كذا الصوم فانه اذا علم انه يجب طول النهار فواء فافاد فيه الحيس ولا كذا الصلاة فتعين القتل في حدها اه برماوى (قوله الحديث) تتمم ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسبهم على الله اه برماوى (قوله فلم يضيع منهن شيئا) النقي مسلط على القيد والمقيد معا أي لا يضيع ولا استخفاف وهذا على خلاف الغالب من رجوعه الى القيد فقط اه شيخنا

كسلا ولو جمعة) وان قال
أصلها طهرا (عن أوقاتها)
كلها (قتل حدا) لا كفر
ناير الشيخين أمرت أن
أقاتل الناس حتى يشهدوا
ان لا اله الا الله وأن محمدا
رسول الله وشهدوا الصلاة
الحديث ونحوه أبي داود
وبغيره خمس صلوات كجهنم
الله على العباد فمن جاء بهن
فلم يضيع منهن شيئا استخفافا
بجهنم

وقوله استخفافا أي على صورة الاستخفاف اه حل (قوله كان له عند الله عهد) أي وعد لا يخلف اه ع ش
 على م ر (قوله والجنة لا يدخلها كافر) فيه رد على من قال ان ترك الصلاة كفر وهو مذهب الامام أحمد رضي
 الله عنه اه برماوى (قوله وفي العشاء بطلوع الفجر) أي وفي الجمعة بضيق الوقت عن أقل مجزئ من الخطبة
 والصلاة لان وقت العصر ليس وقتها في حالة ولا عبرة بسلام الامام منها لاحتمال تبين فساد صلاته وأعادتها
 فيسدر كها فلا يؤمن اليأس منها بكل تقدير اه حل (قوله وطريقه) أي القتل وهذا جواب عن اشكال
 وهو ان القضية لا يقتل بها وقد قاتل لا يقتل الا ان أخرجهما عن جميع أوقانها فتصير مقضية ومحصل الجواب ان
 قولهم القضية لا يقتل بها محطه اذ لم يتوعد عليها ويؤمر بآدائها في الوقت فان توعد عليها فقتل بها اه شيخنا
 ومثله في شرح م ر (قوله أنه بطالب بآدائها) والاوجه ان المطالب والمتوعد هو الامام أو نائبه فلا يفيد طلب
 غيره وتوعد ترتب القتل الا ترى لانه من منصبه اه شرح م ر وقوله أو نائبه ومثله القاضي الذي له ولاية ذلك
 كالقاضي الكبير اه ع ش عليه (قوله اذ اضاف وقتها) أي بحيث يبقى من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة
 والطهارة وطاهره انه لا يطالب عند سعة الوقت فاذا وقع حينئذ لا تغتال اليه فليحرم اه حل وقرر شيخنا
 ح ف خلافا حيث قال صرح بعضهم بان الطلب من أول الوقت مثل الطلب اذا بقي من الوقت ما يسعها وطهرها
 في الاعتدابه اه وعبارة البرماوى قوله اذ اضاف وقتها متعلق بآدائها فتكفي المطالبة ولو في أول الوقت الى ان
 يبقى بعد الامر ما يسعها وطهرها انتهت وفي شرح م ر ما نصه واعلم ان الوقت عند الراعي وقتان أحدهما وقت
 أمر والاخر وقت قتل وقت الامر هو اذ اضاف وقت الصلاة عن فعلها يجب علينا ان نأمر التارك فقول له
 صل فان صليت تركك وان أخرتها عن الوقت قتلناك وفي هذا الوقت وجهان أحدهما ما اذا بقي من الوقت زمن
 يسع مقدار الفريضة والطهارة والثاني اذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة اه (قوله ويتوعد بالقتل) أي
 يتوعد الامام أو نائبه فلا يفيد توعد غيره من الاتحاد ولعل منهم السادة لان أمر القتل للامام أو نائبه فلا بد ان
 تصدر مقدمته منهما وظاهر كلامه انه لا بد من الجمع بين الامر والتهديد وانه لا يقتل الا بعد ذلك وقتل شيخنا انه
 يكتفى بالامر وفي كلام الزركشي تقديم الطلب ليس بشرط في القتل بخلاف بل متى اعترف بتعمد إخراجها
 عن وقتها استحق القتل وانما اشترطوا المطالبة للاطلاع على مراده بتأخيرها وليعرف مشروعية القتل فانه
 قد لا يعرف اه حل (قوله فان أصر) أي لم يفعل بدليل ما بعده وخرج بالتوعد المذكور ما تركه قبله ولو غالب
 عمره فلاقتله اه برماوى (قوله فاذا طهروا دين) وكذا كل من وجب عليه القضاء اه برماوى (قوله
 لانه مختلف فيه) أي في صحة صلاته (قوله فان تاب) أي وتحصل توبته بفعل الصلاة المتركة المتوعد على تركها فلا
 يكفي في التوبة الوعد بفعلها وفي الجواهر ومشي عليه في العباب انه يكفي اه شوبرى وفي قل على الجلال قوله
 ما لم يتب أي بان يصلي بالفعل ولا يكفي أصلي فان قال صليت أو تركتها العذر كعدم الماء صدق فلا يقتل وان ظن
 كذبه يؤمر بان يصلي وجوبا في العذر الباطل وتنبأ في غيره اه (قوله لكن صحح في التحقيق الخ) اعتمده
 م ر في شرحه وعبارته وبستان من ترك ذلك ندبا كما صححه في التحقيق خلافا لما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من
 وجوبها كالمرتد على الاول فالفرق بينهما كما أفاده الاسنوى ان الردة تغلظ صاحبها في النار فوجب انقاذها منها
 بخلاف ترك الصلاة بل مقتضى ما دله المذهب في فتاويه من ان الحدود تسقط الاثم انه لا يبقى عليه شيء بالكلية
 لانه قد حدث على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به نعم ان كان في عزمه انه ان عاش لم يصل أيضا ما بعده اقفوا
 أمر آخر ليس مما نحن فيه واستشكل الاسنوى ما تقر به انه يقتل جدا على التأخير عن الوقت والحدود لا تسقط
 بالتوبة وأجيب بان الحدود هنا ليس هو على معصية سابقة وانما هو حمل له على فعل مترك كما قاله الاذرى وغيره
 أو بانه على تأخير الصلاة عمدا مع تركها فالعلة مركبة فذا صلي زالت العلة وقال الرعي في التقيص والفرق ان
 التوبة هنا تفيد تدارك الفأث بخلاف التوبة عن الزنا وشبهه فان التوبة لا تفيد تدارك ما مضى من الجريمة قبل

كان له عند الله عهد ان يدخله
 الجنة ومن لم يأت بها فليس
 له عند الله عهد ان شاء عذبه
 وان شاء أدخله الجنة والجنة
 لا يدخلها كافر فلا يقتل
 بالظهر حتى تغرب الشمس
 ولا بالغرب حتى يطلع الفجر
 ويقتل في الصبح بطلوع
 الشمس وفي العصر بغروبها
 وفي العشاء بطلوع الفجر
 وطريقه انه يطالب بآدائها
 اذ اضاف وقتها ويتوعد
 بالقتل ان أخرجهما عن الوقت
 فان أصر وخرج استحق
 القتل نعم لا يقتل بتركها
 فاذا طهروا دين لانه مختلف
 فيه ذكر ما انفصل وانما يقتل
 غيره (بعد استنابة) لانه
 ليس أسوأ حال من المرتد
 فان تاب ولاقتل وقضية
 كلام الروضة كاصولها
 والمجموع ان استنابته
 واجبة كالمرتد لكن صحح في
 التحقيق ندبها والاول أوجه
 وان فرقا لاسنوى بينهما

ولا تغيب الامتناع عنها في المستقبل بخلاف توبته فانما يفعل الصلاة وذلك بحسب المراتب في الماضي وقال
الزركشي تارك الصلاة بسطة طرده بالتوبة وهي العود لفعل الصلاة كالمردبيل وأولى بذلك منه انتهت (قوله وتكفي
استنابته في الحال) الاستنابة طاب التوبة والظاهر انهم في الحال على كل قول لانهم من الامر بالمعروف فلا تأخير
فيه وانما الخلاف في انتمل المرتب عالم أي هل يقتل حاله بعد الاستنابة أو يؤخر له يتوب فعلى هذا كلامه
يحتاج لتأويل فقوله لان تأخيرها أي تأخير مسيئتها وقوله أو بعد الثلاثة أي لمسيئتها وقوله في مدة الاستنابة أي في
مدة الامهال لمسيئتها وقوله أو قبلها انظره في التولية فان كان الضمير راجعاً الى المدة كما هو الظاهر فلم يظهر وان كان
راجعاً الى الاستنابة فهو ظاهر تأمل بانصاف (قوله في الحال) هو المعتمد كالاستحباب اه برماوى (قوله كسائر
أصحاب الكاثر) أي قياساً على سائر أصحاب الكاثر فانهم لا تطمس قبورهم اه شيخنا (قوله ولا يقتل ان قال
صليت) أي ولو ظننا كذبه فان قطع بكذبه فالظاهر انه كذلك لاحتمال طر وحالة عليه تجوزة الصلاة بالانبياء
اه حل وعبارة شرح مر فان أبدى عذراً ككسبان أو برداً وعدم ماء أو نجاسة عليه صحيحة كانت الاعذار
في نفس الامر أم باطلة كقولنا صليت وظننا كذبه لم نقتله لعدم تحقق تعمده تأخيرها عن وقتها من غير عذر نعم
نأمر بها بعد ذكر العذر وجوباً في العذر الباطل ونذبا في الصحيح بان قوله له صل فان امتنع لم يقتل لذلك فان
قال نعم حدث تركها بلا عذر قتل سواء قال ولا أصلها أم كنت لتحقق جنبته بتعمد التأخير انتهت (قوله
انسان) أي ليس مثله اه شرح مر وقوله ليس مثله أي في الاهدار وان اختلف سببه كزنا محصن
أو قاطع طريق مع تارك الصلاة اه ع ش عليه (قوله ولا ضمان عليه) هذا واضح على ان الاستنابة مندوبة
وهو خلاف معتد الشارح من انها واجبة اذ عليه لا ينبغي الا لضمان اه حلي (قوله أيضاً ولا ضمان عليه)
أي اذا كان قتله بعد أمر الامام أما اذا قتله قبل أمر الامام فما تضمنه لانه معصوم على قتله اه ع ش
ولو جن أو سكر قبل فعل الصلاة لم يقتل فان قتل وجب القود بخلاف نظيره في المرتد لا قود على قتله لقيام الكفر
ذكره في المجموع وهو محمول على ما اذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعاد بالترك كما قاله الاذرى اه شرح مر
(قوله وتارك الصلاة الخ) قضيه انه لا يقتل الا بعد خروج وقت الصلاة الضرورى وهو ظاهر وان جرى
الشيخ في شرح البهجة على خلافه واستوجه انه يقتل بخروج وقت الصلاة الحقيقي معطله بان ترك الشرط
أشمن ترك الصلاة لانه يدل على الامتنان بالدين اه شورى (قوله تارك شرط) أي أو ركن اه شرح
مر وعبارة ابن حجر ويقتل أيضاً بكل ركن أو شرط اجمع على ركنيته أو شرطيته أو كلن الخلاف فيه واهياً
جدادون ازالة النجاسة انتهت اه ع ش وعبارة شرح مر تارك شرط أي متفق عليه أو فيه خلاف واه
بخلاف القوى في قتارى القتال لو ترك فاقد الطهورين الصلاة فمقتله مدأ ومس شافعى الذكرا وليس المرأة
أو نوضاً ولم ينو وصلى متعمداً لا يقتل لان جواز صلاته بخلاف فيه ومقتله بعضهم بحسب ما اذا قتل القاتل بذلك
والا فلا قاتل حينئذ يجوز صلاته قال فالذى يتجه قتله لانه تارك لها عند امامه وغيره فعلم ان ترك التيمم كترك
الوضوء وان وجب اجتماعاً أو مع خلاف لم يقتل القاتل بعدم وجوبه اه والاوجه الاخذ بالاطلاق أي في كل
فيه خلاف غير واه فلا قتل وان لم يقتل اه رشيدى وفي ع ش عليه قوله والاوجه الاخذ بالاطلاق أي
فلا فرق بين التقليد وعدمه في انه لا يقتل اه (تبيينه) قال الغزالي لو زعموا ان بينهم وبين الله تعالى حالة
استقطعت عنه الصلاة واحتله شرب الخمر وأكل مال الناس كزعمه بعض المتصوفة ووقع أيضاً في روض
الباقى فلا شك في وجوب قتله وان كان في خلوه في النار نظير بل قتل مثله أفضل عند الله تعالى من قتل مائة كافر
لان ضرره أكثر واتفق على ان نودى من جهة السماء يا عبد القادر قد أجهنك الحمرات واسقطنا عنك
الواجبات فقال انجس أيها العيين فاني لست أكرم على الله من فيه فقال الوقت لقد فتنت بها قبلك سبعين
صديقاً والله أعلم اه

وتكفي استنابته في الحال
لان تأخيرها يهون صلوات
وقيل يهمل ثلاثة أيام
والقولان في النذب وقيل
في الوجوب والمعنى انها في
الحال أو بعد الثلاثة مندوبة
وقيل واجبة فان لم يشهد قتل
(ثم) بعد قتله (له حكم المسلم)
الذى لم يترك الصلاة فيجهز
ويصلى عليه ويدفن في مقابر
المسلمين ولا يطمس قبره
كسائر أصحاب الكاثر ولا
يقتل ان قال صليت ولو قتله
في مدة الاستنابة أو قبلها
انسان أثم ولا ضمان عليه
كقاتل المرتد وتارك الصلاة
فيما ذكر تارك شرط لها
كل وضوء لانه تمتنع منها

* (كتاب الجنائز) *

قبل كان حق هذا الكتاب ان يذكر بين الفرائض والوصايا لكن لما كان أهم ما يفعل باليت الصلاة ذكر
 أثرها اهـ ج وهذا الكتاب يشتمل على مقدمات ومقاصد وبدا بالاول فقال ليستعد للموت الخ اهـ شرح
 مر والمقدمات من هنالى قوله وتجهيز فرض كفاية والمقاصد منه الى آخر الكتاب اهـ شيخنا (قوله بالكسر
 والفتح اسم الميت في النعش) عبارة شرح مر بالفتح والكسر اسم الميت في النعش وقيل بالفتح اسم لذلك
 وبالكسر اسم النعش وهو عليه وقيل عكسه وقيل لقنان فيهما وعلى ما تقر ولو قال أصلى على الجنائزة بكسر الجيم
 صحت ان لم يرد بها النعش انتهت وقوله وعلى ما تقر الخ قد يقال ان كان هذا راجعا لاول الاقوال المجزوم بها فواجه
 التقيد بالكسر وان كان راجعا الى غيرهما القرينة عليه وان كان راجعا الى جميعها لم يصح كما هو واضح والذي
 يظهر انه حيث قيل انه اسم الميت في النعش صحت النية ان لم يرد به النعش ويكون قول الشارح بكسر الجيم
 ليس بقيد وحيث قيل انه اسم النعش وعليه الميت صحت ان اراد الميت لسا هو معلوم من أن المجاز لا يلبس من قصد
 خاص وانصرف الاطلاق للحققي اهـ رشدي وعبارة ع ش عليه وفهم من الاقوال المذكورة ان الميت
 حيث لم يكن في النعش لا تطلق عليه الجنائزة لا بالفتح ولا بالكسر وعليه فلو كان الميت على الارض أو نحوها مما
 ليس بنعش ونوى الصلاة على الجنائزة في ان يقال ان أشار اليها إشارة قلبية صح ولا يضر تسميته بغير اسم تعليبا
 للإشارة وكذا ان قصد الجنائزة الميت يكون لفظ الجنائزة مجازا عن الميت وان قصد معنى الجنائزة لفظا وأطلق
 لم تصح صلاته اما في الاولى فظاهر لانه نوى غير الميت الذي يصلى عليه واما في الثانية فلان لفظه محتمل لميت في
 النعش وهو لم يصل عليه أو لنعش عليه ميت وهو لا تصح الصلاة عليه هذا وينبغي ان يراد بالنعش ما يحمل عليه
 الميت واتحاه غير واذ لك لغلبة انتهت (قوله اسم النعش وعليه الميت) فان لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش اهـ
 شرح مر وقال في شرح البهجة وقال الازهرى لا يسمى جنائزة حتى يشد عليه الميت مكفنا اهـ فهل مفارقة
 قول الازهرى لغيره باعتبار التكفين فقط أو التشديد أيضا في المراد بالشدة اهـ سم (قوله أيضا بالكسر
 اسم النعش الخ) وهذا معنى قولهم الأعلى للدلى والاسفل للأسفل أى الجنائزة بالحركة العليا وهي الفتح لا على
 وهو الميت في النعش والجنائز بالكسرة السفلى للنعش وعليه الميت وهو أسفل اهـ شيخنا (قوله وقيل غير
 ذلك) وهوانم القنان في كل منهما اهـ شيخنا (قوله من جنزة) من باب ضرب يضرب فصارعه بالكسر اهـ ع ش
 (قوله أى مقبرة) أى بالنسبة لموجود على كل من الاقوال الاربع لان المسمى أملا ستر او مستورا فالستر موجود
 على كل انتهى شيخنا (قوله ليستعد) أى وجوب بان كان عليه ذنب وينبغي ان يعلم ان عليه ذنب فالامر مستعمل
 في الوجوب والتدب وهذا أقيد من حمل كلامه على الاول فقط اهـ شوري (قوله بتوبة) وهي كما يأتي في
 الشهادات ان شاء الله تعالى ترك الذنب والتدم عليه وتعميمه على ان لا يعود اليه مخرج عن مظلمة قدر عليها
 بنحو تحاله من اغتابة أو سبه ورد المظالم الى أهلها بمعنى الخروج منها سواء كان وجوبه عليه موصفا كاداء
 دين وقضاء قوائيم غيرهما وظاهر كلامه نيب ذلك بدليل ما بعده وهو ما صرح به ابن القري في تحصيله كالمقولي
 وينبغي حمله على ما ذالم يعلم ان ما عليه مقتض التوبة فيستدب عليه تجديد اعتناء بشأنه أما اذا علم ان عليه
 مقتضيا لها فهي واجبة فورا بالاجاع وعلى هذا يحمل قول جمع وجوبه على مقابله بحمل قول آخرين ندبا
 اهـ شرح مر وحمل توقف التوبة على رد المظالم حيث قدر عليه ومجملها أيضا حيث عرف المظلوم والافيت صدق
 بما ظلم به عن المظلوم كذا قيل والاقرب ان يقال هو مال ضائع يرد على بيت المال فاعل من قال يتصدق به مراده
 حيث غلب على ظنه ان بيت المال لا يصرف ما يأخذه على مستحقه ثم لو كان الظالم مستحقا في بيت المال فهل يجوز
 له الاستقلال به والتصرف فيه لكونه من المستحقين أولا لاتحاد القابض والمقبض فيه نظر والاقرب الاول
 هذا وحمل التوقف على الاستقلال أيضا حيث لم يترقب جلبه مضر وفن زني بالمرأة ولم يبلغ الامام فلا ينبغي أن

* (كتاب الجنائز) *

بالفتح جمع جنائزة بالكسر
 والفتح اسم الميت في النعش
 وقيل بالفتح اسم لذلك
 وبالكسر اسم النعش
 وعليه الميت وقيل عكسه
 وقيل غير ذلك من جنزة اذا
 ستره (ليستعد للموت) كل
 مكلف (توبة)

يطلب من زوجهما وأهلها الاستحلال لما فيه من هتك عرضهم فيكفي الندم والعزم على أن لا يعود وسياق لهذا الكلام بسط في كتاب الشهادة ان شاء الله تعالى وقوله فيتنذرنه أي بان يجدد الندم والعزم على أن لا يعود وليس ثم مظلمة فيها فلا يتأتى التجديد فيها وهذا فيمن سبق له توبة من ذنب أمامن لم يتقدم له ذنب أصلا قلعل المراد بالتوبة في حقه العزم على عدم فعل الذنب وعبارة لا يعاب أو ينزل نفسه منزلة العاصي بان يرى كل طاعة تقدمت منه دون ما هو مطلوب منه وقوله عليه الصلاة والسلام انه ليغان على قلبي فاستغفر الله في اليوم والليلة سبعين مرة اه ع ش عليه وظهر كلام حج في حاشية الايضاح توقف التوبة على تمام حفظ ما نسيه من القرآن وتمام قضاء الفوائت وان كثرت حيث قال ونحو وج من المظالم بردها أو بردها ان تلفت استحقها ما لم يبرئه منها ومنها قضاء نحو صلاته وان كثرت ويجب عليه صرف سائر زمنه لذلك ما عدا الوقت الذي يحتاجه لصرف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا يقال في نسيان القرآن أو بعضه بعد البلوغ اه أقول وهو واضح ان قدر على قضاها في زمن يسير أمالو كانت عليه فوائت كثيرة جدا ولكن قضاؤها يستغرق زمنا طويلا فيكفي في صحة توبته عزمه على قضاها مع الشروع فيه وكذا يقال بحسبها في حفظ القرآن حتى لو مات زمن القضاء لم يعت عاصيا لانه فعل ما في مقدوره أخذ من قول هر وخروج من مظلة قدر عليها ما اذا لم يقدر عليها فيكفي العزم كما تقدم اه ع ش (قوله أيضا توبة) أي ولومن صغيرة وان أتى بكفر لانه أمر يتعلق بالآخر وتوبة من لا ذنب له مجاز اه برماوى قال حج في الايعاب ولو تحقق ان عليه ذنبا ونسى عنه فالورع ما قاله المحاسبي انه يعين كل ذنب ويندم عليه بخصوصه فان لم يفعل ذلك فهو غير مخاطب بالتوبة لتعذرها لكنه يلقى الله تعالى بذلك الذنب وكذا لو نسي دأته وتساح القاضى أبو بكر فقال يقول ان كان لي ذنب لم أعلمه فاني نائب الى الله منه اه أقول وقوله لكنه يلقى الله تعالى الخ ينبغي أن يكون ذلك في ذنب يتوقف على رد المظالم أما غيره فيكفي فيه عموم التوبة اذا التعيين غير محتاج اليه اه ع ش على هر (قوله بان يبادر اليها) تفسير للاستعداد للموت بتوبة اه شورى وعبارة شرح هر ومعنى الاستعداد بذلك المبادرة اليه ائلا يفجأ الموت انتهت وفي الصباح وجأه الامر من باب تعب ونفع وفاجأه مفاجأة أي عاجله والاسم الفجأة بالضم والمد في لغته وزان تمر اه (قوله وسن ان يكثر ذكره) أي سواء كان صحيحا أو مريضا بقلبه ولسانه بحيث يجعله نصب عينيه لانه أزجر عن المعصية وادعى الى الطاعة اه حل ويستثنى طالب العلم فلا يسر له ذكر الموت لانه يقطعه وكتب هم على حج يحتمل ان يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي المميز بذلك اه وقوله ان يطلب أي ندبا اه ع ش على هر (قوله أن يكثر ذكره) المراد ذكر القلب فيجعل نصب عينيه فاه في البيان اه ناشرى وقوله نصب بضم التوين لكن من الواضح ان ذكره مما أفضل فلو قال بقلبه ولسانه والاقبل به لكان أولى اه شورى (قوله لخبرا كثر وامن ذكر هاذم الذات) قال الحافظ في تخرىج الزيزد كرا السهيلي في الروض أن الرواية فيه بالذال المعجمة ومعناه القاطع وأما بالمهملة فتعنه المزيل لشي من أصله وليس ذلك مراداهنا وفي هذا النقي نظر لا يخفى اه وقد جوز في فتح الاله الوجهين وقال فهو استعارة تبعية أو بالكناية شبه وجود الذات ثمز والهايد كالموت ينيان مرتفع هدم من مصفات هائلة حتى لم يبق منه شيأ وليس فيما ذكر ما يمنع قول السهيلي وليس ذلك مراداهنا فان جعله استعارة لا يؤدي الى أن المنتهى المعنى الحقيقي مراد غايته ان يصح التعبير بالهادم عن القاطع مجازا وليس كلام السهيلي في التعبير بل في أن المعنى الحقيقي لله اذم غير مراد وقوله وشبه وجود الذات تقرير للاستعارة بالكناية ولم يصرح بتقرير التبعية ولعله أن يقال وشبه ازالة الذات يذكروا الموت بضم المصواتق أو نحوها البناء المرتفع واستعارة اسم ثم اشتق منه هادم اه ع ش على هر (قوله بمعنى الموت) ظاهره ان لفظ الموت ليس من الحديث مع أنه ثابت في الرواية ومن ثم قال شراحه هو بالحركتين الثلاث بتقدير هو أو أعني أو عطف بيان أو يدل من هادم اه شورى والجواب

بان يبادر اليها ثلاثا فجماء
الموت الموت لها (ومن أن
يكثر ذكره) لخبرا كثر وامن
ذكر هاذم الذات يعنى
الموت رواه الترمذى وحسنه
وابن حبان والحاكم وصححه
راد السائى فانه ما يذكروا
كثيرا لا ظله ولا قليل الا كثره
أي كثير من الامل والدنيا
وقليل من العمل

انه يمكن ان يمار وابتازرواية فيها الفظ الموتى رواية ليس فيها اه شيخنا قوله وهادم بالجمعة الخ) وأما بالمهمة
فهو الزيل للشي من أصله اه شرح مر وفي المصباح هذمت الشيء هذما من باب ضرب قطعته بسرعة
(قوله آكد بما ذكر) أي من الاستعداد للتوبة والاكثر كمالا مقتضية عبارة أصله وقوله أي أشد طلبا أي لانه
الى الموت أقرب منه لغيره اه شرح مر ويسن له الصبر على المرض أي ترك التضرع منه وتكره كثرة
الشكوى نعم ان سألته نحو طبيب أو قريب أو صديق عن حاله فاجبه بما هو فيه من الشدة لا على صورة الجزع فلا
بأس ولا يكره الان في الجموع لكن اشتغاله بنحو التسميع أولى منه فهو خلاف الأولى ويسن أن يتعهد نفسه
بتلاوة القرآن والذكر وحكاية الصالحين وأحوالهم عند الموت وأن يوصي أهله بالصبر عليه وترك النوح
ونحوه مما اعتيد في الجنائز وغيرها وأن يحسن خطه وخلقه وأن يجتنب المنازعة في أمور الدنيا وان يسترضي
من له به علة كخادم وزوجته وولده وراز ومعامل وصديق ويسن ان يعاد مريض ولو بخور ومد في أول يوم
مرضه وخبر انما يعاد بعد ثلاثة موضوع مسلم ولو عدوا ومن لا يعرفه وكذا ذي قريب أو جار ونحوهما ومن
رجى اسلامه فان انتفى ذلك جازت عيادته وتكره عيادة تشق على المريض وألحق الأذرى بحال الذي المعاهد
والمستأمن اذا كانا بدارنا ونظر في عيادة أهل البدع المنكرة وأهل الفجور والمكس اذا لم تكن قرابة ولا جوار
ولا رجا قربة لانا أمور ونهم جرحهم وأن تكون العيادة غبا فلا يواصلها كل يوم الا أن يكون مغلوبا عليه نعم
القريب والصديق بمن يستأنس به المريض أو يشترك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم تسن لهم المواصله
مالم يفهموا أو يعلموا كراهية ذلك ذكره في المجموع وان يخفف المكث عنده بل تكره اطالته مالم يفهم منه الرغبة
فيها ويدعوه بالشفاء ان طمع في حياته ولو على بعد وأن يكون دعاؤه أسئل الله العظيم رب العرش العظيم ان
يشفيك بشفاؤه سبع مرات وأن يطيب نفسه بمرضه فان خاف عليه الموت رغبة في التوبة والوصية وأن يطلب
الدعاء منه وأن يعظه ويذكره بعد عاقبته بما عاهد الله عليه من خير وان يوصي أهله وخادمه بالرفق به والصبر عليه
ومثله من قرب موته في حد ونحوه اه شرح مر وقوله الا أن يكون مغلوبا عليه أي بان يكون ثمما يقتضي
الذهاب له كل يوم كشراء أدوية ونحوها وقوله وأن يدعو له بالشفاء أي ولو كافر أو فاسقا ولو كان مرضه رمدا
وينبغي أن يحمله مالم يكن في حياته ضرر للمسلمين والا فلا يطلب الدعاء له بل لو قيل يطلب الدعاء عليه لما فيه من
المصلحة لم يبعد وقوله وأن يكون دعاؤه الخ هذا مفر وض فيما لو عادته ومثله ما لو حضر المريض اليه أو حضر بل
ينبغي طلب الدعاء له بذلك مطلقا اذا علم بمرضه وقوله والوصية أنهم أنه لو لم يخف عليه لا يطلب ترغيبه في ذلك
ولو قيل يطلب ترغيبه مطلقا لم يبعد سيما ان ظن ان ثمما يطلب التوبة منه أو يوصي فيه وقوله وأن يطلب الدعاء
منه أي ولو فاسقا وقوله وأن يعظه ومنه انه يحمله على فعل قربات بعد شفاؤه فان شق ولم يفعل ذكره بما عاهد الله
عليه اه ع ش عليه وجه آداب عيادة المريض عشرة أشياء ومنها ما لا يختص بالعبادة ان لا يقابل الباب
عند الاستئذان وأن يمدق الباب برفق ولا يهيم نفسه بان يقول ثلثا وان لا يحضر في وقت يكون غير لائق بالعبادة
كوقت شرب المريض الدواء وان يخفف الجلوس وان ينفض البصر وأن يقل السؤال وأن يظهر الرقة وان
يخلص الدعاء وأن يوسع للمريض في الأمل ويعينه عليه بالصبر لما فيه من خير الاجر ويحذر من الجزع
لما فيه من الوزر اه فتح الباري على البخاري لابن حجر اه شوي روى أن من قرأ سورة قل هو الله أحد
مائة مرة في مرضه الذي يموت فيه لم يصب في قبره وأمن من ضغطة القبر وجلته الملائكة حتى يجوز على
الصراط الى الجنة اه برماوى (قوله وان يتداوى المريض) قل القاضي عياض الاجماع على عدم وجوبه
وانما يجب كمال الميتة المضطروا ساعة القصة بالجر لعدم القطع باتادته بخلافها ويجوز الاعتماد على طب
الكافر ووصفه مالم يترتب على ذلك ترك عبادة أو نحوها مما لا يعتمد فيه اه شرح مر وقوله لعدم القطع
باتادته افهم أنه لو قطع باتادته كعصب محل الفصد وجب وهو قريب ثم رأيت ج صرح به حيث قال بديل

وهادم بالجمعة أي قاطع
والتصريح بسن ذلك من
زيادنى (ومريض آكد)
بما ذكره أي أشد طلبا به
من غيره (وان يتداوى)
المريض لخبر البخاري

قول الشارح المضطر وربط محل القصد وقوله أو نحوها بما لا يعتمد فيه ومنه الأمر بالداء بالنجس اه ع ش
عليه (قوله ما أنزل الله داء الخ) أي ما وضع الله داء في جسم شخص الخ اه شيخنا وقوله الاوضع له دواء زاد في
رواية جهله من جهله وعلم من علم اه برماوى (قوله ان الاعراب) بكسر الهمزة وفتح قحها اه برماوى
(قوله الا الهرم) وهو كبر السن اه ع ش على م ر (قوله فهو فضيلة) أي والتداوى أفضل منه لمن كان
في شفائه نفع عام للمسلمين أو خشي على نفسه من التضجر بدوام المرض وان تركه توكلأ أفضل حيث انتفى
ذلك ورزق الرضا به اه شورى وبعبارة شرح م ر وأقضى النووى بان من قوى توكلأه فالتوكلأ له أولى ومن
ضعف يشبهه وقل صبره فالداء اه أفضل وهو كما قال الأذرى حسن ويمكن حمل كلام المجموع عليه انتهت
(قوله وكره اكراه عليه) أي الإلحاح عليه وان علم نفعه بمعرفة طبيب وليس المراد به الا كراه الشرعى الذى
هو التهديد بقوبة عاجلة ظلم الى آخر شروطه اه ع ش على م ر (قوله قال في المجموع الخ) وارد على
قوله وكره اكراهه عليه ووجه الورد أن الحديث يدل على حرمة الاكره لان الاصل فى النهى التحريم فلذلك
أجاب عنه بأنه ضعيف وعلى تحسين الترمذى له يجب عنه بان النهى للتنزيه اه شيخنا وفى ع ش على م ر
ما نصه قوله قال في المجموع الخ جواب عما يقال لم استدله بقوله لما فيه من التشويش ولم يستدل بالحديث وقوله
ضعفه البيهقى أى فيقدم على من قال انه حسن لأن مع ضعفه زيادة علم بالجرىح للراوى انتهى قوله فان الله
يطعمهم ويستقيم أى يعطيهم قوة الطاعم والشارب انتهى ع ش (قوله وادعى الترمذى انه حسن) وعليه فيحمل
النهى على الكراهة وفيه أن المدعى اكراهه على التداوى والحديث قال لا تكرهوا مرضاكم على
الطعام وليس فيه تعرض للتداوى حتى يكون واردا وأجيب بان الطعام فيه شامل لما اذا كان على وجه
التداوى بل مثل الاكره على التداوى الا كراهه على سائر الطعام والشراب اه شيخنا ح ف (قوله وكره تمنى
موت لضر) وسن لفتنة دين لم يعلم من كلامه محكم تخمينه من غير ضر ولا فتنة دين وفى حج ما نصه (تنبيه) تنافى مفهوم ما
كلامه فى مجرد تخمينه الحال عنهما والذى يتجه أنه لا كراهة لان علمها أنه مع الضر يشعر بالتبرم بالقضاء بخلافه
مع عدمه بل هو حجة تدل على الرضا لان من شأن النفوس النفرة عن الموت فتنبه للضر دليل على محبة
الآخرة بل حديث من أحب لقاء الله أحب لقاء الله يدل على ندى تخمينه محبة لقاء الله كقول بلدا شريف بل
أولى اه اه ع ش على م ر (قوله أو دنياه) ومنه ضيق العيش اه ع ش (قوله وسن لفتنة دين) أى لحوقها
اهج أى أو خوف زيادتها اه ع ش على م ر والمراد بها المعاصى والخروج عن الشرع اه شيخنا ويسن
أبضا تخمينه لغرض آخرى كتمنى الشهادة فى سبيل الله قال ابن عباس لم يمت نبي الموت غير يوسف صلى الله عليه
وسلم وقال غيره انما تمنى الوفاة على الاسلام لا الموت اه شرح م ر وفى المجموع يسن تخمينه بلدا شريف أى مكة
أو المدينة أو بيت المقدس وينبغي أن يلحق بها محال الصالحين ويبحث أن الدفن بالمدينة أفضل منه بمكة لعظم
ما جاء فيهها وكلام الاعتدة برده اه ج (قوله فليقل اللهم احبني الخ) أى مع الكراهة الخفيفة اه ع ش على
م ر (قوله ما كانت الحياة) ثم قوله اذا كانت ينظر وجهه فإبرة التعبير فيها عبارة الايعاب وأتى بما فى الاول واذا
فى الثانى لما هو ظاهر للمأمل اه شورى أى لأنه لو أتى فى الثانى بما كان المعنى وتوفى مدة كون الوفاة خيرا الى
فيقتضى ان زمن الوفاة بعضه خير وبعضه غير خير ويقتضى انه ان لم تكن الوفاة خيرا له بحسبه لان الوفاة حينئذ
مقدرة بمدد مع انه ظاهر الفساد اه شيخنا وقال شيخنا ح ف عبر بلذا فى الثانى لان زمن الوفاة مستقبل اه
وعبارة ع ش على م ر لعلم انما عبر فى الاول بما وفى الثانى بلذا لان الحياة لا متدادها وطول زملتها تقدر
بعدة قعبر فيها بما الدالة على الطرفة الزمانية بخلاف الوفاة فانها عبارة عن خروج الروح وليس فيه زمن يقدر
انتهت (قوله وأن يلحق محتضر وقوله ثم توجهه وقوله وأن يقرأ عنده يسن وقوله وان يحسن ظنن وقوله غرض
وقوله وشهد لحيا وقوله ولينت مفاصله وقوله وتزمت ثيابه وقوله ثم ستر بثوب خفيف وقوله وثقل بطنه وقوله

ما أنزل الله داء الا وأنزل له
شفاء وخبر ان الاعراب قالوا
يا رسول الله أنت دأوى فقال
تداووا فان الله تعالى لم يضع داء
الاوضع له دواء الا الهرم وراه
الترمذى وغيره وصححه قال
فى المجموع فان ترك التداوى
توكلأ فهو فضيلة (وكره
اكراهه عليه) لما فيه من
التشويش عليه قال فى
المجموع وخبر لا تكرهوا
مرضاكم على الطعام فان
الله يطعمهم ويستقيم ضعيف
ضعفه البيهقى وغيره وادعى
الترمذى انه حسن (و) كره
(تمنى موت لضر) فى بدنه
أو دنياه (وسن) تخمينه (لفتنة
دين) خبر الشيخين فى الاول
لا يمتن أحكم الموت لضر
أصابه فان كان لا بد فاعلا
فليقل اللهم احبني ما كانت
الحياة خيرا الى وتوفى اذا
كانت الوفاة خيرا الى واتباعا فى
الثانى لكثير من السلف
وذكر السن من زيادتي
وقال الاسنوى وغيره ان
النووى أفتى به (وأن يلحق
محتضر) أى من حضره
الموت (الشهادة)

ورفع عن أرض وقوله ووجه كمتضر (أي ندي في هذه المسائل الاثني عشر اه ع ش أي كايوتخذ هذا الحكم من كلام الماتن تضر يحافي البعض وتلويحافي الباقي تأمل (قوله أيضا وان ياتن بمتضر الشهادة) كلامهم يشمل غير المكلف فيسن تلقينه وهو كذلك لكن شربان يكون في المميز وعليه فرق الزركشي بين هذا وبين نصب تلقينه بعد الدفن مع القابلين هذا المصلحون ثم لا يفتن الميت في قبره وهذا لا يفتن اه شرح هر وشامل أيضا الشهيد وهو ظاهر قال ابن السبكي في الطبقات فان قلت اذا كنتم معاشر أهل السنة تقولون ان من مات مؤمنا دخل الجنة لا محالة وأنه لا بد من دخول من لم يبق الله عن من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها هذا الذي تلقنوه عند الموت كلمة التوحيد اذا كنتم مؤمنا ماذا ينفعه كونها آخر كلامه قلت لعل كونها آخر كلامه قرينة انه ممن يغفر الله عن جرائمه فلا يدخل النار أصلا كما جلع في القضا الا يخرج من الله عليه النار واذا كلالتم عن أن يغفر الله عن عصاة المؤمنين ولا يؤاخذهم بذنوبهم فضلا منكم واحسانا فلا يستبعد أن ينصب الله النطق بكلمة التوحيد آخر حياة المسلم اشارة دالة على أنه من أولئك الذين يتجاوز عن مساوئهم اه ع ش عليه (قوله اي لا اله الا الله) ولا تسن زيادة محمد رسول الله وهو ما صححه في الروضة والمجموع وقول الطبري بجمع ان زيادتها أولى لان المقصود موته على الاسلام مردود بان هذا مسلم ومن ثم بحث الاسنوي أنه لو كان كافرا لقن الشهادة تين وأمرهم بالخبر الغلام اليهودي ويكون ذلك وجوبا كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى ان رجي اسلامه والافتدبا اه شرح هر وقوله ولا تسن زيادة محمد رسول الله أي تلوزادها وذكروا المختصر بعد قوله لا اله الا الله لا يخرج عن كون التوحيد آخر كلامه لانه من تمام الشهادة وقوله ويكون ذلك وجوبا أي ان رجي اسلامه وسبب أن في ذلك في كلامه وظاهره وان بلغ الغرض قوله لا بعد فيه لاحتمال أن يكون عقله حاضرا وان ظهر لنا خلافه وان كلالا ترتب عليه أحكام المسلمين حيث اه ع ش عليه (قوله وروى الحاكم الخ) الأولى تأخير هذا الحديث عن قوله بلا الحاج لانه متعلق بقوله واذا قالها مرة لا تعاد عليه الا أن يتكلم بعد هذا وعبارة شرح هر بعد قوله بلا الحاج فان قالها لم تعد عليه حتى يتكلم ولو بغير كلام الدنيا أخذ من قولهم لتكون هي آخر كلامه فقد صح من كن آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة في المجموع أنه لا يراد على مرة وقبل يكرهها ثلاثا فان ذكرها ولم يتكلم بعدها فذلك والاسكت أي الملقن يسير انهم يعيدها فبما يظهر انتهت (قوله من كان آخر كلامه) أي ولو النفس فيشمل ما لو استخضر ذلك بقلبه وان لم يتلقط به وبه صرح في الخادم كما أفاده بعض المشايخ وقوله في الايعاب عن الزركشي اه شوري (قوله آخر كلامه) بالرفع والنصب والاول أفصح اه ع ش (قوله دخل الجنة) أي مع الفائزين والافضل مسلم ولو مذنبا ما له الجنة ولو عذب بوطال عذابه اه سم على البهجة ومثله في ج اه ع ش على هر (قوله لا يضجر) الضجر القلق من النعم وبابه طرب فهو ضجر ورجل ضجور وأضجره فلان فهو ضجر وقوم مضاجير ومضاجر اه مختار (قوله ولا يقال له قل) أي ولا أشهد لان المقصود كونها آخر كلامه ليفوز مع السابقين أو بعدم الحساب أو بتقديمه على من لم يقل مثله وعليه حل الحديث وما أحسن ما اتفق لا يخرجه الرازي انه لما احتضر كان عنده أبو حاتم ومحمد بن مسلم فاستحيا أن يلقناه فتذاكر حديث التلقين فخرج عليهم ما قيدا أبو زرعة وهو في التزع فذكر اسناده الى أن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه من الدنيا لا اله الا الله فخرج من ربه وجمع الهاء قبل أن يقول دخل الجنة اه برماوى (قائده) في المختار اخرج الباب أعظم وارفع على القارئ على ما لم يسم فاعله اذا لم يقد على القراءة كأنه أطبق عليه كبريخ الباب وكذا ارفع عليه على ما لم يسم فاعله أيضا ولا تقل ارفع عليه بالتشديد والرفع شقين الباب العظيم وكذا الرناج بالكسر ومنه رناج الكعبة وقيل الرناج الباب المغلق وعليه باب صغير اه وفي الصباح ارتجت الباب ارتجا أغلقته اغلطا وثيقا ومنه قيل ارفع على القارئ اذا لم يقد على القراءة كنه منع منها وهو مبنى المفعول مخفف وقد قيل ارفع همزة وصل وتقبل الجيم وبعضهم يمنعها ويرى ما قيل ارفع

أي لا اله الا الله خبر مسلم
لكنوا موتاكم لا اله الا الله
أي ذكرنا من حضره الموت
وهو من باب تسمية الشيء
بما يصير اليه وروى الحاكم
بإسناد صحيح من كان آخر
كلامه لا اله الا الله دخل
الجنة (بلا الحاج) عليه ثلاثا
يضجر ولا يقال له قل

وزان اقتتل بالبناء للمفعول أيضا ويقال رنج في منطلق رنجا من باب تعب اذا استغلق عليه والراجح بالكسر الباب العظيم والباب المغلق أيضا (قوله أيضا ولا يقال له قل) أي يكره ذلك اه ع ش على مر (قوله بل يشهد عنده) أي يشهد جميع من يحضره اه حل وعبارة شرح مر (قوله بل يشهد عنده) بأن يذكرها بين يديه ليتذكر ويبلغ لمن عنده ذكرها أيضا وبأن يقول الملقن ذكر الله مبارك فندكر الله جميعا ثم يقول هو والحاضر وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر انتهت بنوع تصرف في اللفظ (قوله وليكن غيرهم) عبارة شرح مر ويستحب ان يكون الملقن ممن لا يتهمه الميت كوارث الخ انتهت فلو كان الميت فقيرا لاثني له فالوجه ان الوارث كغيره في انه يلحقه لاتقاء التهمة حيث اه ع ش عليه (قوله لقنهم من حضره منهم) أي وان اتهمه الميت اه من شرح مر (قوله الا ان يتكلم بعدها) أي ولو يذكر ونحوه ولو محمد رسول الله اه ج وقال غيره ولو بكلام نفسي دلت عليه قرينة أو اطلع عليه ولي اه خادم اه شورى (قوله لجنب أيمن) ينبغي أن تكون اللام بمعنى على لان اضطلع انما يتعدى بلى لا باللام اه ع ش على مر (قوله فان تعذر) أي تعسر لضيق مكان أو نحوه كعلة اه شرح مر (قوله وانحصاه للقبلة) بفتح الميم أشهر من كسرها وضمتها اه شرح البهجة وابن حجر وقال في الايعاب هو بتثنية الهمزة أيضا انتهى ع ش على مر (قوله المنخفض من أسفلهما) وهو ما ارتفع عن الارض من باطن الرجل اه برماوى وفي الصباح خصت القدم خصا من باب تعب ارتفعت عن الارض فلم يحسها فالرجل انخص القدم والمرأة انحصاء والجمع خصص مثل أحمر وجرأ وجر لانه صفة فاذا جمعت القدم نفسها قلت الاخاص مثل الافاضل أجواءه مجرى الاسماء فان لم يكن بالقدم خص فهو رجاء براء ورجاء مشددة مهملةين وبالدانتهى (قوله وقال التاج الخ) قال في الخادم وهو ظاهر ان خاف انه لو اشتغل بالتوجيه مات قبل التلقين فان غلب على ظنه بقاؤه احتمل تقديم التلقين لا مر به ويحتمل تأخيرها ليكون عهدها عند موته أقرب اه سيد اه شورى (قوله ابن الفركاح) هو ابو محمد تاج الدين عبد الرحمن ابن ابراهيم الشهير بابن الفركاح ولد في ربيع الاول سنة أربع وعشرين وستمائة وتفق على ابن الصلاح وغيره وسمع ابن السني وغيره المتوفى في جمادى الآخرة سنة تسعين وستمائة اه برماوى (قوله وان يقرأ عنده يس) أي يشتمل على الحارث بن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأها وهو خائف امن أو جامع سبع أو عشرين سقى أو عار كسى أو مريض شفى اه دميرى وضح في حديث غريب ما من مريض يقرأ عليه يسن الامانة يانا وادخل قبره يانا اه ج اه ع ش على مر (قوله أيضا وان يقرأ عنده يس) وهي أفضل من غيرها في هذه الحالة وبعد الموت أيضا فتكريرها أفضل من قراءة غيرها المساوي لما كرر موثله تكرير ما حفظه منها لولم يحسنها بنماها لان كل جزء منها بخصوصه مطلوب في ضمن طلب كلها ويحتمل انه يقرأ ما حفظه من غيرها مما هو مشتمل على مثل ما قبله اوله الاقرب اه ع ش على مر (قوله لان الميت لا يقرأ عليه) أي لان على تشعير باصغائه وسماعه والميت لا يسمع فلو كان المراد بالميت في الخبر حقيقة لقيل عنده هذا مراده وفيه ان الميت يسمع كالحى فيحسن ان يقال عليه فالاولى ابقاؤه على ظاهره من غير تأويل اه شيخنا (قوله أيضا لان الميت لا يقرأ عليه) أي خلافا لابن الرقعة حيث منع التأويل وأبقى الحديث على ظاهره ومنع ذلك بان الميت في سماع القرآن كالحى لانه اذا سمع السلام عليه فالقرآن أولى اه حل وكلامه ظاهر قال مر ولكن معنى لا يقرأ على الميت أي قبل دفنه لاشتغال أهله بتجهيزه الذي هو أهم اه ويؤخذ من الالة انهم لولم يشتغلوا بتجهيزه كان كل الوقت ليلاسن القراءة عليه اه ع ش وقرر شيخنا ح ف وعبارة شرح مر ولك ان تقول لامانع من اعمال اللفظ في حقيقة ومجازه فيقبل بطلب القراءة على الميت كانت يس أفضل من غيرها أخذنا ظاهر هذا الخبر ولكن معنى لا يقرأ على الميت أي قبل دفنه اذا المطلبون الآن الاشتغال بتجهيزه اما بعد دفنه فأتى في الوصية ان القراءة تنفعه في بعض الأمور فلا مانع من ندبها حيث نذ كالصدق وغيرها ويقرأ

بل يشهد عنده وليكن غير منهم كالحسد وعلو وارث فان لم يحضر غيرهم لقنهم من حضر منهم كبحته الاذرى فان حضر الجميع لقن الوارث فيما يظهر أو ورثة لقنه أشفقهم عليه واذا قال الهامة لاتعاد عليه الا أن يتكلم بعدها (ثم توجه) الى القبلة باضطجاع (لجنب أيمن) ان تعذر فجنب (أيسر) كلف المجموع لان ذلك أبلغ في التوجه من استلقائه وذكرا الايسر من زيادة يدق (فان) تعذر وجهه (باستلقاء) بأن ياقى على قضاة وجهه وانحصاه للقبلة بأن يرفع رأسه قليلا والانحصار هنا أسفل الرجلين وحقيقتهما المنخفض من أسفلهما والترتيب بين التلقين والتوجيه من زيادة يدق به صرح الماوردى وقال التاج ابن الفركاح ان أمكن الجمع فعلا معا ولا يفتى بالتلقين (و) ان يقرأ (عنده) سورة (يس) لخبر اقرؤا على موتاكم يس رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وقال المصنف من حضره الموت لان الميت لا يقرأ عليه والحكمة في قراءتها ان أحوال القيامة والبعث مذكورة فيها فاذا قرئت عنده

عنده الرعدة ولجابر انها تهون طالع الروح وحقل الاسنوى عن الجبلى أنه يستحب تجرعه الماء فان العطش يغلب من شدة التزع فيخاف منه ازال الشيطان اذ ورد انه يأتي بماء زلال أى عذب ويقول قل لا اله غيرى حتى أسقيك وأقره الأذرى وقال انه غير يب حكما وتعليلاه وعمله عند عدم ظهور اماره احتياجا المحتضر اليه اما عند ظهورها فهو واجب كاهو واضح انتهت وقوله ويقرأ عنده الرعدة أى بنماها ان اتفق له ذلك والا فلا تيسر له منها وقوله لول جابر الخ يؤخذ منه انه يستحب قراءتها سر اولوا أمره المحتضر بالقراءة جهر الان فيه زيادة ايلام له وبقي ما لو تعارض عليه قراءتها فهل تقدم يس لصحة حديثها أم الرعدة فيه نظروا ينبغي أن يقال بمراعاة حال المحتضر فان كان عنده شعور وتذكر لمجرد البعث فقرأ سورة يس والاقراء سورة الرعد اه ع ش عليه * (تنبيه) * قد دلت الاحاديث على ان جبريل عليه السلام يحضر موت كل مؤمن مالم يكن جنبا اه برماوى (قوله أيضا ان الميت لا يقرأ عليه) كان معناه ان القراءة على الشخص تقتضى كونه بذكاهو يسمعها والميت ليس كذلك وأقول لا يبعد أن يكون هذا استدلالا منه على قوله المراد به من حضره الموت يعنى انه أراد عليه الصلاة والسلام بقوله موتا كم من حضره الموت لان الميت تمتنع القراءة عنده بدليل قوله اقرؤا على موتاكم لان المفهوم من هذه العبارة ان يكون المقروء عليه ممن له ادراك واستماع والميت ليس كذلك فهذا دليل على انه انما أراد الحى الذى حضره الموت والحاصل انه بين ان المراد بالموت المعنى المجازى لوجود القرينة الصارفة عن المعنى الحقيقى وهو قوله اقرؤا على موتاكم لان القراءة ممتنعة عند الميت هكذا يمكن ان يكون هو المراد فليتأمل اه سم (قوله تجدد له ذكر تلك الاحوال) يؤخذ منه انه يس قراءتها عند مجهر بخلاف الرعدة فقرأ سرا وان طلب الميت الجهر بها اه من ع ش على مر (قوله ويحسن ظنه) بضم الياء واسكان الحاء وكسر السين ويقرأ أيضا بضم الياء وفتح الحاء وكسر السين مشددة والضمير راجع للمريض من حيث هو اه شيخنا وفى ع ش على مر مثله والاطهر كما فى المجموع فى حق الصحيح استواء خوفه ورجائه لان الغالب فى القرآن ذكر الترغيب والترهيب معا وفى الاحياء ان غلب داء القنوط فالرجاء أولى أو داء أمن المكر فالخوف أولى وان لم يغلب واحد منهما استويا قيل وينبغي حمل كلام المجموع على هذه الحالة اما المريض غير المحتضر فالعتمد فيه انه كالمحتضر فيكون رجاءه أغلب من خوفه كما مر والظن ينقسم فى الشرع الى واجب مندوب وحرام ومباح فالواجب بحسن الظن بالله تعالى بان لا يظن به سوءا كسبته لما لا يليق به والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهر العدالة من المسلمين والمباح الظن عن اشهر بين المسلمين بمخالطة الريب والمجاهرة بالحيثات فلا يحرم سوء الظن به لانه قد دل على نفسه كما ان من ستر على نفسه لم يظن به الا خيرا ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هلك نفسه ظنته السوء ومن الظن الجائر باجماع المسلمين ما يظن الشاهدان فى التقويم وازوش الجنائيات وما يحصل بخبر الواحد فى الاحكام بالاجماع ويجب العمل به قطعا والبيانات عند الحكم اه شرح مر وقوله والمباح الظن الخ لم يذكر المندوب مع انه ذكره فى الاجال لتصرح به فى عبارة المصنف ولعل المراد به انه يستحضر ان الله تعالى يغفر له ويدخله الجنة ونحو ذلك فلا ينافى أن يحسن الظن بالله سبحانه وتعالى واجب لما قدمنا ان المراد به ان لا يظن به سوءا ولم يذكر المكره أيضا ولعله لعدم تأنيه وقد صور بان يظن فى نفسه ان الله تعالى لا يرجع لكثرة ذنوبه هذا وقوله فلا يحرم ظن السوء به يقال عليه ان عدم حرمة ظن السوء لا يستلزم اباحة ظن السوء عن اتصف بذلك اه ع ش عليه وعبارة الرشيدى سكنت عن المندوب وفى التميمى والمندوب حسن الظن عن ظاهره العدالة من المسلمين انتهت (قوله اما عند ظن عبدى بى) تنه فلا يظن بى الا خيرا ويحصل ذلك بتدبر الآيات الواردة بسعة الرحمة والمغفرة والاحاديث كذلك وعن ابن شريح انه رأى فى مرض موته فى المنام ان القيامة قامت والله تعالى يقول أن العلماء فإذا فقال ما علمتم فيما علمتم فقالوا أسأنا ما وقصرتا ثم أعاد السؤال فقالوا كذلك فقلت اما أنا فليس فى صحيفتى شرك وقد وعدت ان تغفر ما دون ذلك فقال اذهبوا فقد غفرت لكم

تجدد له ذكر تلك الاحوال
(و) ان (يحسن ظنه بربه)
لخبر مسلم عن جابر قال سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم يقول
قبل موته بثلاث لا يموتن
أحدكم الا وهو يحسن الظن
بالله تعالى أى يظن ان ربه
ويعفو عنه ولخبر الشيخين
قال الله اما عند ظن عبدى بى

ثم مات بعد ثلاثة أيام اه برماوى (قوله وبسن لمن عنده تحسين الخ) أى مالم يرمه اماره اليأس والقنوط
والاوجب ذلك لانه من بذل النصيحة وفي كلام ج ان هذا لا يأتى الا على القول بوجود استنابة قارك الصلاة اه
حل (قوله فاذا مات غمض) هذا شامل لا دعوى وبسن كما في المجموع ان يقول حال انما ضمه بسم الله وعلى له رسول
الله صلى الله عليه وسلم وعند جله بسم الله ثم يسبح مادام يحمله اه شورى وقال في الايعاب وظاهر كلامهم
ان المريض لا يسن له تغيبض عين نفسه قبل موته وان أمكن بلا مشقة لكن بحيث بعضهم نذبه ان لم يحضر عنده
من يتولاه اه اه ع ش على مر (قوله ثم قال ان الروح) زاد في شرح الروض ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع
درجته في المهديز واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين واقسم له في قبره ونوره فيه اه عميرة
أقول وينبغي ان يقال مثل ذلك في من يغيبض الا في فية ول ذلك اقتداء به عليه الصلاة والسلام اه ع ش
على مر (قوله ان الروح) بضم الراء المهملة تنذكر وتوث وهي عند المتكلمين جسم لطيف مشتبك
بالبدن اشتباك الماء بالعود الاخضر ويقال انه سار في البدن كسريان الماء في العود الاخضر وهو باق لا يفتى
وعند جمع منهم انه عرض وهو الحياة التي صار البدن بوجودها حيا وعند الفلاسفة انه جوهر حجر دغير
متحيز يتعلق بالبدن تعلق التدبير ليس داخل فيه ولا خارج عنه وهل هي موجودة قبل خلق الجسد أم لا
المعتمد الاول اه برماوى (قوله تبعه البصر) أى ناظر أين يذهب ويبقاء النظر بعدم مفارقة الروح غير بعيد
لبقاء حرارة البدن خصوصاً في عضو أقرب الى محل خروج الروح لانهم تدخل وتخرج من البياض والعيون آخر
شيئ تنزع منه الروح وأول شيء تحلله الحياة وآخر شيء يسرع اليه الفساد اه برماوى (قوله أيضاً تبعه البصر) أى
ذهب أو شخص ناظر الى الروح أين تذهب لا يقال كيف ينتظر بعد هلاكنا نقول يبقى فيه من آثار الحرارة القريرية
بعد مفارقتها مائة قوى به على نوع تطالع لها كما يدل له ما يأتى اه شرح مر ويحتمل ان المراد منه ان القوة
الباصرة تذهب عقب خروج الروح فينتج تجمد العين ويقيم منظرها اه ع ش عليه وعبارة الشورى
قوله تبعه البصر الخ أى ذهب أو شخص ناظر الى الروح أين تذهب قال الشهاب البرلمى كان المعنى والله
أعلم ان سبب افتتاح العين ان الشخص اذا أحس قبض الروح وانزعاعها فتح بصره ناظر الى ما ينزع منه
وليس المعنى ان القوة الباصرة تفارقه وتذهب معها بعد قبضها ويحتمل الترام ذلك بمعنى انه ينتقل الى الروح
ويعلق بها اذا هبما عنها ينتظر أين تذهب والاول أظهر بل متعين غاية الامر ان قبض في الحديث يلزم ان يؤول
حيثه بمعنى أريد قبضه خلافاً لما في شرح البهجة من جله على حقيقة انتهت ثم رأيت في هامش نسخة ع ش
التي جردت منها الحاشية ما نصه قوله تبعه البصر أى ذهب أو شخص ناظر الى أين تذهب الروح قلت وفي فهم
هذا دقة فانه قد يقال ان البصر انما يبصر مادام الروح في البدن فاذا فارقه تعطل الاحساس والابصار والذي
ظهر لي بعد النظر ثلاثين سنة ان يجاب بأحد أمرين أحدهما ان ذلك بعد خروج الروح من أكثر البدن وهي
بعد باقية في الرأس والعيون فاذا خرج من القم أكثر ما لم تنته كلها تنظر البصر الى القدر الذي خرج وقد ورد
ان الروح على مثال البدن وقد رأت أعضائها فاذا خرج بقيتها من الرأس والعيون سكن النظر فيكون قوله اذا قبض
معناها اذا شرع في قبضه ولم ينته قبضه الثاني يحتمل على ان ما ذكره كثيرون من العلماء ان الروح لها اتصال
بالبدن وان كانت خارجة فيرى ويعلم ويسمع ويرد السلام ويكون هذا الحديث من أقوى الأدلة على ذلك والله
أعلم بما يراد نبيه صلى الله عليه وسلم اه سيوطى اه (قوله وشده الحياه) بفتح اللام كضبطه الشرح في باب الوضوء
فما وقع له برماوى دناهم اه (قوله فتدخله الهوام) عبارة المصباح والهاما معاملة سم قتل كحية قاله الازهرى
والجمع الهوام مثل دابة ودواب وقد أطلعت الهوام على ما يؤذى قال أبو حاتم ويقال لدواب الارض جميعا الهوام
ما بين قلة الى حية ومنه حديث كعب بن عجرة أبو ذكوانم رأستوا المراد القمل على الاستعارة بجماع الاذى
اه وفي التلوية وفيه كان يعوذ الحسن والحسين فيقول أعبد كما بكلمات الله التامة من كل سامية بالسين المهملة

وبسن لمن عنده تحسين
طنه وتطمينه في رحمة الله
تعالى (فاذا مات غمض) لثلا
يقبح منظره وروى مسلم انه
صلى الله عليه وسلم دخل على
أبي سلمة وقد شق بصره
فأغمضه ثم قال ان الروح اذا
قبض تبعه البصر وشق
بصره بفتح الشين وضم الراء
شخص بفتح الشين والخاء
(وشده الحياه بعصاة) عريضة
تربط فوق رأسه لئلا يبق في
منة فتدخله الهوام

وهامة الهامة كل ذات سم يقتل والجمع الهوام فأما ما يسم ولا يقتل فهو السامة كالعقرب والزبور وقد يقع الهوام على ما يدب من الحيوان وان لم يقتل كالخشرات اه وهي تفيد أنه ليس فيه استعارة اه ع ش على مر (قوله ولينت مفاصله) أي ولو بخودهن ان توقف عليهن لم يغسل والعلة لا غلب اه برماوى وعبارة شرح مر ولو احتج في التلين للهن فلا بأس بحكاية النووى عن جمع انتهت وقوله فلا بأس بظاهره باحتمال لو قيل بنديه حيث شق غسله أو تكفينه بدونه بل لو قيل بوجوبه اذا توقف اصلاح تكفينه عليه على وجه يزيل ازاره لم يبعد اه ع ش عليه (قوله وتلين أصابعه) أي بان ترد الى بطن كفه ثم غده اه شرح مر (قوله وتزعت ثيابه) أي ولو شهيدا على المتمد وتعاد اليه عند التكفين اه زى وينبغي ان يحل ذلك ما لم يرد تغسله حالا ثم رأيت في سم على ج حيث قال قوله نعم بحث الاذرى الخ يتجه ان يقال ان قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم تزرع والازعت قال مر وتزعت ثيابه وان كان نيلا وجود العلة وهو خوف التغير المسرع للبلى قال ولا ينافيه ما ورد انه حرم على الارض أكل لحوم الانبياء فكيف يخشى اسراع البلى لان هذا انما يفيد امتناع أكل الارض لا التغير والبلى في الجملة بوجه مخصوص اه سم على المنهج وظاهره ولو ينص على الله عليه وسلم ولا ينافيه ما سأتى من انه عليه الصلاة والسلام غسل في ثوبه الذى مات فيه لاحتمال اثمهم رأوا البقاء عليه أصل له عليه الصلاة والسلام أو انه تزرع بعد الموت وأعيد قبل الغسل اه ع ش على مر (قوله أيضا وتزعت ثيابه) عبارة شرح مر وتزعت ثيابه المخططة التى مات فيها بحيث لا يرى شئ من بدنه لئلا يسرع فساد سواء كان الثوب طاهرا أم نجسا مما يغسل فيه أم لا أخذ من العلة انتهت وقوله مما يغسل فيه إشارة الى رد ما قاله الاذرى وعبارة ج نعم بحث الاذرى بقاء قصصه الذى يغسل فيه ان كان طاهرا اذ لا معنى لتزرعه ثم اعادته لكن شمر الحقول للابن نجس ويؤيده تشييد الوسيط الثياب بالدفقة اه ع ش عليه وفي الصباح الحقو بالفتح موضع شد الازار وهو الحاصرة ثم توسعوا فيه حتى سموا الازار حقوا والجمع أحق وحقى مثل قلس وأقلس وقلمس وقد يجمع على حقاء مثل سهام اه (قوله ان لم يكن محرما) اما المحرم فيستر منه ما يجب تكفينه منه اه شرح مر وهو ماعد الرأس اه ع ش عليه (قوله بثوب خفيف) أي لانه صلى الله عليه وسلم سجد حين مات بثوب خفيف وهو بالاضافة وكسر الحاء المهملة وقع الباء الموحدة نوع من ثياب القطن تنسج باليمن يقال لها البرود وسجدى أى غطى جميع بدنه اه برماوى وفي الصباح سجدى الليل يجوز اذا استتر بظلمته ومنه سميت الميت بالثقل اذا غطيته بثوب اه (قوله انه يجمعه) يضم الياء قال في المختار جى النار بالكسر والنور أيضا شد حره ثم قال وأجى الحديد فى النار فهو محمى ولا تقل جاء اه ع ش على مر (قوله وثقل بطنه بغير مصحف) عبارة أصله مع شرح ج ووضع على بطنه تحت الثوب أو فوقه لكنه فوقه أولى كما يحتمل غير واحد وزعم أخذه من المتن غير صحيح لان فيه كالروضة عطفه على وضع الثوب بالواو شئ ثقيل من حديد كسيف أو مرآة قال الاذرى والظاهر ان نحو السيف يوضع بطول الميت فان فقد فطين رطب فاستير لئلا ينتفخ وأقله نحو عشرين درهما والظاهر ان هذا الترتيب لكامل السنة لا لأصلها تطير ما مر في مذاب المسك فالطيب الخ عقب الغسل من نحو الخيض وان قد سديم الحديد لكونه أبلغ في دفع النقع لسرقه فان قلت هذا الوضع انما يتأتى عند الاستلقاء لا عند كونه على جنبه مع ان كلامهم صريح في وضعه على جنبه كالمختصر قلت يحتمل انه هنا تعارض منسوبة الى الوضع على الجانب ووضع الثقل على البطن فقدم هذا لان مصلحة الميت أكثر ويحتمل انه لا تعارض لامكان وضع الثقل على بطنه وهو على جنبه لشدة عليه بنحو عصاية وهذا هو الأقرب لكلامهم وان مال الاذرى الى الاول حيث قال الظاهر هنا العاؤه على قناه كمر لقولهم بوضع على بطنه ثقيل انتهت (قوله وقد ذلك بنحو عشرين درهما) ينبغي ان يكون هذا ضابطا لاقول ما تحصل به السنة والافقور الزيادة ان لم يحصل بها أذى اه شيخنا (قوله فيصان عنه) أى استحبابا كما في شرح البهجة وعبارة ج ويكره موضع المصحف قال الاذرى والتحريم محتمل اه ويتعين الجزم به ان مس أو

(ولينت مفاصله) فيرد ساعده الى عضده وساقه الى فخذه ونخذه الى بطنه ثم تمد وتلين أصابعه تسهلا لغسله وتكفينه فان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة فاذا لينت المفاصل حيث لا ت والافلا يمكن تليينها بعد (وتزعت ثيابه) التى مات فيها لانه تسرع اليه الفساد (ثم ستر) كله ان لم يكن محرما (بثوب خفيف) ويجعل طرفاه تحت رأسه ورجليه لئلا ينكشف وخرج بالخفيف الثقيل فانه يحميه فيغير مود كترتيب بين التزاع والستر من زيادتي (وتقل بطنه بغير مصحف) كمرآة ونحوها من أنواع الحديد لئلا ينتفخ فان لم يكن حديد فطين رطب وقدر ذلك بنحو عشرين درهما اما المصحف وذكره من زيادتي فيصان عنه احترامه قال الاسنوى وينبغي ان يلحق به كتب الحديث والعلم المحترم (ورفع عن أرض)

قرب مما فيه فذروا طاهرا أو جعل على كيفية تنافي تعظيمه اه (قوله على سرير أو نحوه) ولا يوضع على السرير فراش للتأجج فيغيره بل يلصق جلده بالسرير انتهى شوبري ومثله شرح مر (قوله للتأجج بنداوتها) ومنه يؤخذ أن الكلام في الرخوة وإن وضعه على الصلبة ليس بخلاف الأولى كإلى الكفاية لكن قضية كلام الماوردي وابن أبي هريرة أنه يسن وضعه على مرتفع مطلقا اه شوبري وفي عش على مرقته (قوله ذلك كله) أي المذكور من قوله غرض إلى هنا كإلى البرماوى وهو ثمان مسائل وقوله إذا اتيقن موته قرر شيخنا أنه طرف لجميع ما قرر من قوله غرض إلى قوله وتنفيذ وصيته وهو واحد عشر مسألة وفي عش ما نصه قوله هذا إذا اتيقن موته الظاهر رجوعه إلى جميع ما تقدم مما يناسبه من التغميض وشدة الحمية وغير ذلك إلى هنا وهذا أحسن من رجوعه إلى المبادرة كما هو صريح أصله اه زى كذا بهامش وهو قريب اه (قوله فإن تولاه الرجل الخ) وبحث الأفرعى جواز من الأجنبي للأجنبية وعكسه مع الغرض وعدم المس وهو بعيد وكالحرم فيما ذكر الزوجان بالأولى اه شرح مر وقوله وهو بعيد أى فيحرم لأنه مظنة لزوم شئ من البدن اه عش عليه (قوله ويبادر بفعله الخ) عطف الثلاثة بالواو وانظر ما تقدم منها وما لوله في الفرائض من تقديم مؤن التجهيز ثم الرهن ثم الدين ثم الوصية فذلك في مقام آخر من حيث تقديم المؤن لأن من حيث تقديم الفعل وعبارة شرح مر يبادر قضاء دين الميت قالوا ويستحب أن يكون ذلك قبل الاشتغال بفعله وغيره من أمور مسارة إلى فلتنفسه انتهت وكتب عليه الرشيدى قوله قبل الاشتغال بفعله وغيره الخ أشار بلفظ الاشتغال إلى أنه لا منافاة بين ما ذكره هنا وما ذكره في الفرائض من تقديم مؤن التجهيز على أداء الدين إذا ما هنا في مجرد تقديم فعل ما ذكره على الاشتغال بالغسل ونحوه فالصورة أن المال يسع جميع ذلك فالخالف أن يهرز ما بقى بالتجهيز ثم يفعل ما ذكر ثم يشتغل بالغسل ونحوه فليتأمل اه (قوله وقضاء دينه) وظاهر أن المبادرة يجب عند طلب المستحق حتى يسمع التمكن من التركة أو كان قد عصى بتأخيرها لمطل أو غيره كضمان الغصب والسرقة وغيرهما وقوله وتنفيذ وصيته ويجب التنفيذ عند طلب الموصى له المعين وكذا عند المكنة في الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات أو كان قد أوصى بتجارتها اه شرح مر (قوله والاسأل وليه غرامه) أى والأجنبي كالولى في ذلك اه إيعاب وكتب أيضا قوله والاسأل وليه الخ قال بعضهم وكان صورة ذلك أن يقول رب الدين استعطا ذلك عن الميت بوضوفاً فعل ذلك رب الدين برى الميت ولزم المترمما التزم لأنه استدعاء اتلاف مال لغرض صحيح اه إيعاب وفيه أن هذا خروج عن مقتضى كلامهم أذهبه حوالته تخرجت عن قاعدة الحواله ثم هل به هذه الحواله ينقطع تعلو الدين بالتركة أو يستمر تراجع الممهورية اه شوبري وفي عش على مر ما نصه قوله ويحتالوا به عليه أى فينتقل الحق إلى ذمة المترم ولو أحييا وتبرأ ذمنا للميت بذلك ويجب على المترم وفاؤه من ماله وإن تلفت التركة قال بعضهم ومع ذلك لا ينقطع تعلو الدين بالتركة فتصير مرهونة به مع تعلو الدين بذمة الغريم حتى لو تعذر الوفاء من جهته أخذ من التركة اه ج بالمعنى اه (قوله ويحتالوا به الخ) الواو بمعنى أو فلا إشكال اه شوبري وهذه صورة حواله جواز الحاجة وظاهر كلامهم أنه يلزم الحال عليه دفع ذلك دون بشية الورثة وإن لم يكن ثم تركة اه حل وتقدم التصريح به في عبارة عش (قوله أيضا ويحتالوا به) أى وتلزمهم إجابته وتبرأ ذمنا للميت لأن حواله تجلزية والأجنبي كالولى فيما ذكرنا لا في لزوم الإجابة اه برماوى (قوله وتجهيل الغير) أى الميت والموصى له اه برماوى (قوله نفس المؤمن الخ) هذا في حق غير الأنبياء أو هو قبح عصى بدينه أو تأخيره بخومطل اه حل وعبارة عش على مر (قوله محبوسة عن مقامها الكريم) قال ج وإن قال جمع محله فحين لم يخف وفاء أو فحين عصى بالاستدانة اه فأدانه لا فرق في حبس وجهه بين من لم يخف وفاء وغيره وبين من عصى بالاستدانة وغيره انتهى (قوله حتى يرضى عنه) ومن ذلك ما أخذ بالعقد الفاسد كالعاطا فحين لم يوف العاقد ببدل المقبوض كل ما اشترى شراء فاسدا وقبض

على سرير أو نحوه لا يتغير بنداوتها (ووجه) إلى القبلة (كمختصر) وتقدم كيفية توجهه (وسن أن) يتولى ذلك كله (أرفق بحارمه) به الرجل من الرجل والمرأة من المرأة بأسهل ما يمكنه فإن تولاه الرجل من المرأة المحرم أو بالعكس جاز (و) إن (يبادر) بفتح الدال (يفعله وقضاء دينه وتنفيذ وصيته) أن يتيسر والاسأل وليه غرامه أن يحلوه ويحتالوا به عليه أكرامه وتجهيل الغير ونحوه نفس المؤمن أى روحه معلقة أى محبوسة عن مقامها الكريم بدينه حتى يرضى عنه رواه الترمذى وحسنه هذا (إذا اتيقن موته) بظهور أماراته كالستره قدم

المبيع وتلف في يده ولم يوف ببله اماما قبض بالعاملة الفاسدة فقبض كل من العاقدين ما وقع عليه العقد في
 الدنياء يجب على كل ان يرد ما قبضه ان كان باقيا وبطله ان كان تالفا ولا مطالبة لاحد منهما في الاثر لوصول
 القبض بالتراضي نعم على كل منهما اثم الاقدام على العقد الفاسد اه ع ش على مر (قوله وامتداد جلد
 وجه) عبارة شرح مر وانخفاض صدغه انتهت (قوله فان شئت في موته اخذ ذلك) أي وجوبا اه شرح مر
 وينبغي ان الذي يجب تأخير هو الدفن دون الغسل والتكفين فانهم ما يتقدمون حياته لا ضرر فيهما نعم ان خيف
 منهما ضرر بقتل حياته امتنع فعلمهما اه ع ش عليه (قوله اخذ ذلك) أي وجوبا لاحتمال انهاء أو نحوه
 * (فائدة) حكي ابن عساكر ان يعقوب المباحشي وجد عبد الملك الملبا وضع على السرير ليغسل واجتمع
 الناس للصلاة عليه فوجد الغسل تحت رجله عرقا يتحرك فقال أرى ان يؤخر غسله الى غد فلما أصبح جاء
 الناس للصلاة عليه فوجده كذلك فصرف عنه الناس ثم كذلك في اليوم الثالث ثم استوى جالسا وقال امضوني
 فسدوه فسألوه عن حاله فقال عرج بروجي الى السماء الدنيا فتقع لي الباب ثم كذلك الى السماء السابعة فقبيل
 لاملك الذي عرج بي من معك فقال المباحشي في قبيل انه بقي من عمره كذا كذا سنة وكذا كذا شهرا وكذا
 كذا يوما وكذا كذا ساعة ثم هبط بي فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر عن يمينه وعليا عن يساره وعمر بن
 عبد العزيز بين يديه فقلت للملك الذي معي انه قريب المترلة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انه عمل بالحق
 في زمن الجور وهما عملا بالحق في زمن الحق اه برماوى (قوله وتجهيزه فرض كفاية) أي وان تكرر موته
 بعد حياته حقيقة ويجوز تركه على من علم به ولو غير قريب وعلى جارك صرف في علمه بعدم البحث عنه * (تنبيه)
 مشروعية الغسل والخنوط والسدر والكافور وكون الثياب وترا والصلاة والدفن بهذه الكيفيات من
 خصائص هذه الامة فلا تعارض ان الملائكة غسلت آدم وصات عليه وقالت لبنية هذه مستكم من بعده اه
 برماوى ويبحث مر انهم صرحوا بان تجهيزه من صلاة وغسل وكفن ودفن وحمل يتعين بالشروع فليس لمن
 شرع فيه تركه عمدا واعتمد مر ذلك وقال لا يجوز تركه وان قام غيره مقامه كان يترك الحفر لمن يكمله مع
 قدرته على تكميله فلا يجوز قال نعم ان ترك الحفر لمن يحمل تبركاي ينبغي ان يجوز اه فليتأمل وليراجع فانه
 لا يبعد ان يكون مرادهم انه لا يجوز الترك حيث لم يكن هناك من يقوم مقامه في تكميل ما شرع فيه فيجوز نعم
 الصلاة لا يجوز قطعها مطلقا فليحذر فاما بحثنا هو الوجه الظاهر المتعين وأقول بعد فيه نظر ظاهر لانه اذا لم يكن
 هناك من يقوم مقامه فهو متعين قبل الشروع ثم قيد مر امتناع الترك بعد الشروع بما اذا كان فيه ازاراء
 باليت بأن كان تركه على وجه التهاون به وعدم الاعتبار به وبما اذا لم يكن عنده فليتأمل وقد نصير هذه الامور
 فرض عين بان لم يعلم بحال الميت الا واحدا ولم يكن ثم غيره قال الماوردي في السير فيصير ذلك من فروض
 الاعيان بالخصوص ومن فروض الكفايات بالعموم وقضية اطلاق المصنف وغيره انه يجب علينا تحصيل
 ما يغسل به بشرأ أو غيره حضر أو سفر او في فتاوى البغوى انه اذا لم يكن له ماء يجمعه الرقة ولا يلزمهم شراء الماء
 وان كان عنه فاضلا من حاجتهم أو كان معهم ماء فاضل لا يجب على الرقبة بذه لغسل الميت لانه بدلا وهو التيمم
 كما لا يجب في الحياة لاجل الطهارة فوجزم بانه يذلل الكفر ولو مجانا لانه لا بد له قال الاذرى ولعل ما ذكره في
 التيمم خاص بالسفر ان سلم له ويحتمل انه لا فرق عنده وهو الاقرب الى كلامه اه كذا في الناشري ولعل وجه
 اطلاق البغوى انه يجعل الميت كالحي والحي لا يجب على غيره بذل الماء لطهارته وتصحيح طهارته بالتراب مع وجود
 المانع غيره الممتنع من بذله فليتأمل لكن ما ذكره أولا من انهم لا يلزمهم الشراء وان كان عنه فاضلا قد
 يشكل الا ان يقال لما كان له بدل سوغ ولم يجب عليهم وبهذا اعتذر مر بديمه ثم مال الى الزوم وان ما قاله
 البغوى معني على قوله ان السيد لا يجب عليه في السفر ان يشتري لزيقته ماء الطهارة والوجه خلافه اه قال في
 شرح البهجة وهل المخاطب بهذه الفروض اقرب الميت ثم عند عزهم أو غيبتهم الاجاب أو الكل مخاطبون من

وامتداد جلد وجه وميل
 أنف وانخلاع كف فان
 شئت في موته اخذ ذلك حتى
 يتبين بتغيير رائحة أو غيره
 (وتجهيزه) أي الميت المسلم
 غير الشهيد بغسله وتكفينه
 وحمله والصلاة عليه ونسبه

غير ترتيب فيه وجهان حكاهما الجليل وغيره وهو غير المشهور عموم الخطاب لكل من علم عونه وسيأتي في باب الفرائض الكلام على محل مؤن التجهيز اه وقال مر اما الفعل فلا يختص به آثاره بل هو عام لكل من علم به وأما المونة فهي خاصة بتركته ان كان له تركه فليتنامل اه سم (قوله ولو قاتل نفسه) للرد على الامام أحمد القائل بان هذا لا يجب فيه غسل ولا صلاوة عبارة أصله في المسائل المنثورة وقاتل نفسه كغيره في الغسل والصلاة عليه انتهت وفي قل على الجلال قوله كغيره أي خلافاً للامام أحمد وما ورد من انه صلى الله عليه وسلم لم يصل عليه منسوخ أو محمول على الزجر (قوله بالاجماع) أي في الجملة فلا يرد ان الغسل فيه قول بالسن وهو قول الامام مالك اه شيخنا (قوله ولو جنباً) غاية للرد على الحسن البصري القائل بانه يجب غسلان أحدهما للجنبية والآخر للموت اه شيخنا (قوله تعميم يديه) أي حتى ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها وما تحت ظفيرة الاظفار فان تعذر غسله فان كان ما تحتها طاهر اعم عنهما كان نجساً كان كفاد الطهورين فلا يصل عليه كسبائي اه حل (قوله لو كانه) أي النوى ترك الاستدراك أي على الراجح أي تعقبه بان يقول قلت الاصح الاكتفاء بغسله والله أعلم كما تقدم له في غسل الحي وقوله للعلم به من ذلك أي فالجملان متحدان اه شيخنا ح ف (قوله وبما ذكر) أي بقوله واقل غسله تعميم يديه حيث لم يقل بنية اه شيخنا ح ف (قوله علم انه لا تجب نية الغسل) أي على الاصح ومقابلته تجب لان غسله واجب فافتقر الى نية كغسل الجنابة اه شرح مر (قوله أيضاً علم انه لا تجب نية الغسل) انظر حكم نية تيممه وقضية التعليل وجوبها الا ان يقال لما كان بدلا عما لا نية له اعطى حكمه تأمل اه شورى وجرم ج بعدم وجوب النية (قوله وهي لا تتوقف على نية) قد يشكل عليه الاغسال السنوية كغسل الجمعة لان المقصود منه النظافة لا ان يجاب بان متعاطى الاغسال السنوية يحتاج الى نية لتمييز عبادته عن عادته والميت لا عادته بطلب التمييز عنها ويفرق بين متعاطى الغسل بنفسه ومتعاطيه عن غيره اه شورى (قوله فيكفي غسل كافر) مضاف لغاعله اه شيخنا (قوله فلا يسقط الفرض عنا الا بظننا) أي معاشر المكلفين قد دخل الجن فيكفي بتعجيلهم والمراد جنس المكلفين فيدخل الصبيان والمجانين وان لم يكن لهم نوع تمييز فلا يغسل نفسه اكتفى بذلك اه حل ومثله شرح مر وفي ع ش عليه ما نصه قال سم على ج * (فرع) * لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي لا يبعد انه يكفي ولا يقال الخطاب بالفرض غيره لجواز انه انما خوطب غيره بذلك لجزءه فان أتى بذلك كرامة كفي * (فرع) * آخر لو مات انسان ومات حقيقة بوجه ثم أحيا حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذي لا شك فيه انه يجب له تجهيز آخر خلافاً لمن قوه اه وينبغي ان مثله ما لو غسل ميت ميتاً آخر وفي فتاوى ج الحديث ما حاصله ان من أحيا بعد الموت الحقيقي بان أخبر به معصوم ثبت له جميع أحكام الموتي من قسمة تركته ونكاح زوجته وغير ذلك وان الحياة الثانية لا يعمل عليها لان ذلك تشريع لم يرد هو ولا نظيره بل ولا ما يقاربه وتشريع ما هو كذلك ممنوع بلا شك انتهى وعليه فن مات بعد الحياة الثانية لا يغسل ولا يصل عليه وانما تجب مواريثه فقط واما اذا لم يتحقق موته حكمنا بانه انما كان به غشي أو نحوه اه (قوله بخلاف نظيره من الكفن) أي فاذا لم تتعبد به بل وجب لصحة الميت وهو ستره واما الغسل فليس لصحة الميت فقط بل لانه لو مات عقب اغتساله بالماء يجب غسله واما لو عجزنا عن طهارته بالماء وجب تيممه مع أنه لا نظافة فيه اه ع ش على مر (قوله لان المقصود منه الستر) أي مع كونه ليس صورة عبادة فلا يقال المقصود من الغسل النظافة أيضاً بل عدم وجوب نية وينبغي ان الصلاة كالغسل والجل كالكفن وانما لو حفر لنفسه كرامة سقط عن غيره ولا يقال الخطاب بغيره لانه يجوز ان يكون غيره انما خوطب لعدم تأنيبه منه فاذا فعله بنفسه سقط اه ع ش (قوله وأكله ان يغسل الخ) قد يشعر بان غير هذه الحالة فيها كمال وهو مشكل بان تغسله بحضور الناس ونحو ذلك مما يخالف ما ذكره ويحجب بان أكل بمعنى كامل أو بان المراد ما عداه كامل من حيث اداء الواجب به اه ع ش

ولو قاتل نفسه (فرض كفايه) بالاجماع في غير القاتل وبالقياس عليه في القاتل اما الكافر فسيأتي حكمه واما الشهيد فكفيه الا في الغسل والصلاة وسيأتي حكمهما (واقبل غسله) ولو جنباً ونحوه (تعميم يديه) بالماء مرة فلا يشترط تقديم ازالة نجس عنه كما يلوح به كلام المجموع وقول الاصل بعد ازالة النجس مبني على ما صححه الراجح في الحي ان الغسل الواحد لا تكفيه عن النجس والحدث لكن صحح النووي انه تكفيه وكنه ترك الاستدراك هنا للعلم به من ذلك أولان الغالب ان الماء لا يصل الى محل النجس من الميت الا بعد ازالته وبما ذكر علم انه لا تجب نية الغسل لان المقصود بغسل الميت النظافة وهي لا تتوقف على نية (فيكفي غسل كافر) بناء على عدم وجوبها (لا غرق) لانا ما مودون بغسله فلا يسقط الفرض عنا الا بظننا حتى لو شاهدنا الملائكة تغسله لم يسقط عنا بخلاف نظيره من الكفن لان المقصود منه الستر وقد حصل ومن الغسل التصديق بخلقه ولهذا ينبش للغسل لا لتكفين (وأكله أن يغسل في خاوة) لا يدخلها الا الغسل ومن بينه

(قوله والولى) أى فسن له الدخول وان لم يغسل ولم يكن لمصلحة ومراهم بلولى اقرب الورثة اه
 شرح مر وعلى هذا فلا اجتماع الابن والاب أو الم والجدة فهل يستويان فى ان كلا منهما أدلى بواسطة واحدة
 أم لا ويحتمل تقديم الابن على الاب وتقديم الجد على الم وينبغى ان من الاقرب هنا من أدلى بجهتين فيقدم على
 من أدلى بجهة واحدة فيقدم الاخ الشقيق على الاخ للاب وهكذا فى العدومة وقضية التعبير بالاقرب تقديم الاخ
 للام والم من الام على ابن الم الشقيق أو للاب وان كان ابن الم له عصبية وينبغى ان يراد بالورثة ما يشمل ذوى
 الارحام هذا وسأبني أن أولاهم بغسله أو لأهم بالصلاة عليه وكل من الاب والجد فى الصلاة قدم على الابن
 فيكونان مقدمين فى الغسل أيضا وعليه فيحتمل تخصيص ما هنا بما يأتى ويحتمل وهو الظاهر بقاؤه على إطلاقه
 ويفرق بأن ما هنا ليس فيه مباشرة فلم يعتبر تقديم الشقيق بل روى الاقرب * (فرع) * لو اختلف اعتقاد الميت
 ومغسله فى أقل الغسل واكمله فى التغسيل فلا يبعد اعتبار اعتقاد الغسل وهل يجرى ما قيل فى الاقل والاكمل فى
 تغسيل الذى حتى انه يجوز للغسل ان يوضئه كوضوء الحى فيه نظر اه سم على البهجة أقول وقوله يجوز
 للغسل الاول بطلب والاقرب ان طلب ذلك خاص بالمسلم لان غسل الكافر من أصله غير مطلوب فلا يطلب ما هو
 مستحب فيه اما الجواز فلا مانع منه واما لو اختلف اعتقاد الولي والغسل فينبغى مراعاة الولي اه ع ش
 عليه (قوله وقد يكون بيده ما يكره ظهوره) عبارة شرح مر لانه قد يكون فيه شئ كان يكره اطلاع الناس
 عليه وزعمارى سوادا ونحوه فيظنه عذابا فيسئ به فلنا انتهت (قوله على والفضل) ظاهره ان عليا والفضل
 كتابا يشران الغسل فليراجع اه ثم رأيت فى حج على السمائل فى آخر باب ما جاء فى وفاة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ما نصه غسله على الحديث جماعة منهم ابن سعد والبخاري والبيهقي والعمري وابن الجوزي فى
 الواهيات عن على كرم الله وجهه بلقا أو صلى النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يغسله أحد غيرى فانه لا يرى
 عورتي أحد الا طمست عيناه زاد ابن سعد قال على فكان الفضل واسامة يناولان الماء من وراء الستر وهما
 معصومان بالعين قال على رضى الله عنه فمناولت عضوا الا كتابا يغسله معى ثلاثون رجلا حتى فرغت من غسله
 وفى رواية يا على لا يغسلنى الا أنت فانه لا يرى أحد عورتي الا طمست عيناه والعباس وابنه الفضل يعينانه وقثم
 واسامة وشقران وولاهم على الله عليه وسلم يصيرون الماء واعينهم معصوبة من وراء السترا وقوله فانه لا يرى أحد
 عورتي لعل المراد لا يرى أحد غيرك أو انه لا يرى أحد عورتي الا طمست عيناه أى وأنت تحافظ على عدم الرؤيا
 بخلاف غيرك اه ع ش على مر وأول اختلاف وقع بين الصحابة اختلافهم فى دفن فقال على رضى الله تعالى
 عنه انه ليس فى الارض بقعة آكرم على الله من بقعة قبض فيها نفس نبيه قال الشريف السهمودى فهذا أصل
 الاجماع على تفضيل البقعة التى ضمت أعضاء صلى الله عليه وسلم على جميع الارض حتى الكعبة وقال بعضهم ندفته
 بمكتمولهم ومنشؤهم وبعضهم بجده وبعضهم بالبيع وبعضهم ببيت المقدس مدفن الانبياء اه من المناوى على
 السمائل وتوفى صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعمائة وعشرين ألفا كلهم لهم به محبة اه برماوى (قوله والفضل
 ابن العباس) أى يصب الماء عليه وهو أبو عبد الله وقيل أبو محمد وقيل أبو العباس الفضل بن العباس الهاشمي
 الهاشمي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد فتح مكة وحنينا وحجة الوداع روى له عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أربع عشرة وروى عنه غيره عبد الله وأبو هريرة وغيرهما المتوفى بالشام فى طاهون عوام
 سنة ثمان عشر وهذا هو الاصح اه برماوى (قوله واسامة بن زيد) هو أبو محمد وقيل أبو زيد واسامة بن زيد بن حارثة
 الصحابي مولد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة وثمانية وعشرون حديثا وروى عنه ابن عباس وغيره المتوفى
 بالمدينة وقيل بوادي القري سنة أربع أو سبع أو ثمان وخمسين وقيل سنة أربعين اه برماوى (قوله والعباس
 واقف) ثم هو أبو الفضل العباس بن عبد المطلب الهاشمي عم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلم قبل الهجرة
 وكان يكتم اسلامه وهو مقيم بمكة يكتب اخبار المشركين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد حنيناً وروى له

والولى فيستر كما كان
 يستريحاً عند اغتساله وقد
 يكون بيده ما يكره ظهوره
 وقد تولى غسل النبي صلى الله
 عليه وسلم على والفضل بن
 عباس واسامة بن زيد
 يناول الماء والعباس
 واقف ثم رواه ابن ماجه وغيره
 والاولى ان يكون تحت
 ستف لانه استتر نص عليه
 فى الام (و) فى (قيص) بال

قوله مائة وثمانية الخ لعل
 فيسقط لتفلة روى له
 كتابه اه

او مخيف لانه استرله وألبس وقدم غسل صلى الله عليه وسلم في قبض رواء أبو داود وغيره وقد دخل الغاسل يده (١٤٥) في كفه ان كان واسعاً ونفسه من

تحتة وان كان ضيقاً فاقب
رؤس الخاربص وأدخل
يده في موضع الفتق فان لم
يوجد قبض أولم يتأت غسله
فبستمر منعا بين السرة
والركبة (على مرتفع)
كلوح لئلا يصيبه الرشاش
وليكن يحمل رأسه أعلى لينحدر
الماء عنه وتعبيري بمرتفع أعم
من تعبيرة بلوح (بماء بارد)
لانه يشد البدن بخلاف
المخض لانه يرخيه (الا
لحاجة) اليه كوضوء ورد
وهذا من زيادتي وأن يكون
الماء في اناء كبير ويعد عن
المغتسل بحيث لا يصيبه رشاشه
(و) ان (يجلس الغاسل)
على المرتفع برفق (مائلا الى
ورائه) يضع يمينه على كتفه
وأجماعه بنقرة قفاه (لئلا يبل
رأسه) ويسند ظهره بركبته
اليمنى ويمسك يده على بطنه
بمالغة) ليخرج ما فيه من
الفضلات ويكون عنده
حيث يجرد متقنة فائحة
بالطيب والمعين يصب عليه
ماء كثير التلا تظهر رائحة مما
يخرج (ثم يضعه لقفاه) يغسل
بخرقه ملفوفة (على يساره
سواء أيسه) أي يديه وقبلة
وما حولهما كما يستحي إلى
ويغسل ما على بدنه من قدر
ونحوه (ثم) بعد القاء الخرقه
وغسل يديه بماء واشنان
(يلف) خرقه (أخرى) على
البدن (ويقف استنانه

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة وثلاثون حديثاً وروى عنه ابنه عبد الله وكثير وغيرهما المتوفى بالمدينة ليلة
الجمعة ثاني عشر رجب وقيل رمضان سنة اثنتين أو أربع وثلاثين وهو ابن ثمان وثلاثين سنة ودفن بالبقيع وقبره
هناك مشهور اه برماوى (قوله أو مخيف) عبارة المصباح مخيف الثوب مخفوازان قريباً ومخافة
بالفتح رق لقله غزله فهو مخيف ومنه رجل مخيف وفي عقله مخيف أى نقص انتهى اه ع ش على مر
(قوله وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قبض) أى في قبضه الذى مات فيه وذلك لما اختلفت الصحابة في غسله هل
نفسه في ثيابه أم تجرده فغسلهم الناس وسموا ما قاموا داخل البيت لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفي رواية غسله في قبضه الذى مات فيه اه شرح م ر فان قلت الهاتف بمجرد لا يثبت به حكم قلت يجوز
أن يكون انضم الى ذلك اجتهاد منهم بعد سماع الهاتف فاستحسنوا ذلك الفعل وأجمعوا عليه فلا استدلال انما
هو باجماعهم لا بسماع الهاتف اه ع ش عليه (قوله فتورؤس الخاربص) جمع دخريص بالكسر
وهي المسماة بالنياق اه شيخنا وفي المختار الخاربص بالكسر وأحد دخاربص القميص اه وتردد ابن الاستاذ
في انه هل يشترط في الفتق اذن الوارث أو لا يحتاج الى اذن تحقيقاً للغرض المقصود في صيانته عن العيون فصار
كالثوب الثاني والثالث في الكفن اه شوبرى وعبارة ع ش ولا يحتاج لاذن الوارث اكفاء باذن الشارع
ولما فيه من المصلحة للميت من عدم كشف عورته اه بحروفه (قوله على مرتفع) ويكون عليه مستلقياً
كاستلقاء المحتضر لكونه أمكن لغسله اه شرح م ر (قوله كلوح) روى انه صلى الله عليه وسلم غسل على سرير
واستمر الى ان غسل عليه يحيى بن معين وحمل عليه الى المقبرة سنة ثلاث وثلاثين ومائتين اه برماوى (قوله بماء بارد)
والاولى ان يكون ملحاً اه شرح م ر وقوله ملحاً أى اصالة فلا يندب مزج العذب بالملح اه ع ش عليه (قوله
ورد) أى ولو للغاسل بأن كان يتأذى بشدة برده فيكون أولى ولا يبالغ في تسخينه لتلايسه ع اليه الفساد قال
الزركشى ولا ينبغي ان يغسل بماء مزم قطر القول بنجاسة الميت اه حل فالغسل به خلاف الاولى اه ع ش
على م ر (قوله بحيث لا يصيبه رشاشه) أى فيقذره أو يصير مستعملاً والاولى ان يعد معه اناء من آخر من صغيراً
ومتوسطاً يفرق بالصغير من الكبير ويصب في المتوسط ثم يغسل بالتوسط قاله في المجموع اه شرح م ر
(قوله بمالغة) أى تكرير مرة بعد مرة مع نوع تحامل لامع شدته لان احترام الميت واجب قاله الماوردى
اه شرح م ر (قوله ويكون عنده حجرة الخ) وفي المجموع عن الاصحاب انه يخرج عنده من حين الموت لاحتمال
ظهور شئ فتغلب رائحة البخور اه حل ومثله شرح م ر وقوله لاحتمال ظهور شئ الخ يؤخذ من ذلك انه
لو كان في محل وحده لاسن ذلك مادام وحده الا ان يقال الملائكة تحضر عند الميت فتزل الرحمة عندهم وهم
يتأذون بالرائحة الخبيثة فلا فرق بين كونه خالياً أم لا اه ع ش على م ر (قوله بحجرة) بكسر الميم الاولى أى
مخيرة بكسر الميم اه برماوى (قوله ثم يضعه لقفاه) في تعبيرة بالاصحاح تجوز وحيثه ان يلقبه على قفاه في
المختار جمع الرجل وضع جنبه بالارض وبله قطع ونضع فهو ضاجع وأضجع مثله وأضجعه غيره اه ع ش
على م ر (قوله ويغسل بخرقه على يساره سواء أيسه) ويتبع بعد ذلك ما تحت أظفاره ان لم يظلمها وظاهر أذنيه
وصمماخه والاولى كما يفيد كلام السبكي ان يكون ذلك في أول غسله بعد تليينها بالماء ليتمكن من غسل ما تحتها اه
شرح م ر (قوله بخرقه ملفوفة على يساره) أى وجوباً في غير الزوجين اه م ر وعبارة ج ولف الخرقه
واجب حتى بالنسبة لاحد الزوجين ويجعل على ما اذا خشي الفتنة وكلام م ر على ما اذا أمنها فلا مخالفة اه
شوبرى بالمعنى وعبارة شرح م ر ولف الخرقه واجب لحرمته شئ من عورته بلا حائل انتهت وسيأتى عند قوله
وله غسل حليته الخ تحرير مسألة الزوجين بما حاصله انه عند م ر يجوز النظر والمس من كل منهما الا آخر بعد الموت
بساتر بدنه حتى العورة بلا شهوة ويحرم ان يها في سائر البدن وانه عند ج يحرم ان يلمس السرة والركبة مطلقاً
ولغيره بشهوة ويجوز ان يذونها تأمل (قوله ثم يلف) من باب رد اه ع ش على م ر (قوله واشنان) وهو

ومضربه) يفتح الميم والخاء وكسرهما وضمهما وفتح الميم وكسر الخاء وهي أشهر

بزر الغاسول معروف بالشام اه شيخنا (قوله بأن يزيل ما بهما) أي المنخرين والاسنان وهذه النخنة أظهر
من التي فيها اه شيخنا (قوله بأصبعه الخ) فيدخل أصبعه السبابة فيه كما يحسنه الشيخ من اليسرى كما صرح به
الحوارزمي واعتمد الاخرى وغيره وتكون مبلولة بالماء ويؤيدها المتوضي يزيل ما في أنفه يساره وفارق
الحى حيث يتسول باليمين الخلف ولان القدر ثم لا يتصل باليد بخلافه هنا يزيل بأصبعه الخنصر مبلولة بما عاقي
منخريه اه شرح مر (قوله كافي مضضة الحى واستنشاقه) الاولى كافي سواك الحى كما تقتضيه عبارة مر
وذلك لان هذا منزلة السواك فهو تنظيف لا غسل وعلى هذا فاما قال واستنشاقه لا غسل المبالغة في التنظيف
والافتقار كونه بمنزلة الاستياك ان يكون خاصا بالفهم واما المضضة والاستنشاق فسيأتيان في كلامه على الوضوء
أويقال المراد بقوله كافي مضضة الحى واستنشاقه أى في انه يقدم عليهما تنظيف الفم بالسواك والانتف بالزالة
ما فيه تأمل (قوله ولا يفتح فاه) عبارة شرح مر ولا يفتح أسنانه لئلا يسبق الماء لجوفه فيسرع فسادها انتهت
وقوله ولا يفتح أسنانه أى يسن ان لا يفتح أسنانه فلو خالف وقع فان عذازراء أو وصل الماء الى جوفه حرم والا فلا
نعم لو تجسس فيه وكان يلزمه طهره لو كان حيا ولو وقف على فتح أسنانه اتجه فتحها وان علم سبق الماء الى جوفه اه
عش عليه (قوله ثم يوضئه) وينوى الوضوء وجوبه بخلاف نية الغسل كذا قرر شيخنا فليجرب وقرر بعد هذا
استحباب النية اه شورى وجرى الزيادة على الوجوب وهو المعتمد وعبارة شرح مر والاوجه كما يحسنه
الزركشى انه ينوى بالوضوء المضمون كافي الغسل انتهت (قوله مامر) أى في قوله ويتطاف أسنانه ومنخريه
وقوله بل ذلك أى مامر سواك فى الاسنان وتنظيف فى الانف اه شيخنا (قوله تخطى) بكسر الخاء المعجمة
وضمها وحكى فتحها اه برماوى وهو نبات محمل منضج ملين نافع لعسر البول والحصى والنسا اه عش
على مر (قوله ويسرحهما) أى بعد غسلهما جميعا يظهر ان هذا هو الاكل فلو غسل رأسه ثم سرحهما وفعل
هكذا فى الجملة حصل أصل السنة اه عش على مر (قوله أيضا ويسرحهما بمشطا) أى لاجل ازالة
ما فيهما من سدرو ووضخ كفى الحى والاوجه كاهو قضية كلامهم تقديم تسريح الرأس على الجملة تبع الغسل كما
نقله الزركشى عن بعضهم اه شرح مر وانظر لو كان محرما وينبغي انه يحى فيهما قيل فى تحليل الحى المحرم
لحيته فى الوضوء وقد اعتمد مر هناك انه لا يخلل اه سم (قوله ان تلبد) مفهومه انه اذا لم يتلبد لا يسن
وينبغي ان يكون مباحا اه عش على مر (قوله بضم الميم) عبارة القاموس المشط مثله وككتف وعنق
وعسل ومنبرآله يمشطها انتهت وقوله ومنبرأى فيقال يمشط اه عش على مر ويقال له المشط بكسر
الميم وسكون الشين وبالقاف مهموز او غير مهموز والتكدي بكسر الميم وفتح الكاف والقيلم بفتح القاف وسكون
الياء وفتح اللام والمرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم اه برماوى (قوله بوضعه فى كفنه) أى يذبا واما
دفنه فواجب لانه سياتى انه اذا وجد خيمت يجب دفنه اه شيخنا وعبارة عش على مر قوله بوضعه
فى كفنه مره معه فى كفنه سنة وأما أصل دفنه فواجب والحاصل ان ما انفصل من الميت أو الحى ومات عقب
انفصاله من شعر او غيره ولو يسير يجب دفنه لكن الافضل مره فى كفنه ودفنه معه انتهت (قوله القبلين من
عنقه الى قدميه) وقيل يغسل شقه الايمن من مقدمه ثم من ظهره ثم يغسل شقه الايسر من مقدمه ثم من ظهره موكل
سائق والاول أولى لقلة الحركة فيه كما نص عليه الشافعى والاكترون وصرح به فى الروضة اه شرح مر (قوله
ثم يحرقه اليه) ويحرم كبه على وجهه احترامه بخلافه فى حق نفسه فى الحياة حيث كرم ولم يحرم اذا الحق له فله
فعله اه شرح مر (قوله من فرقه) بفتح الفاء وسكون الراء أى وسط رأسه سمي بذلك لانه موضع فرق
الشعر ويقال له مفرق بكسر الميم وفتح الراء وكسر دا اه برماوى (قوله ثم يعمه بماء قراح) وهل يحرق أيضا فى
الزيلة وغيرها وما بعده وهو خاص بغسله السدر انظره ثم رأيت ج تردد وقال الاولى التحريف اه حل
(قوله قراح) بضم القاف وتخفيف الراء اه شرح مر وفى المصباح والقراح وزان سلام الخالص من

بان يزيل ما بهما من أذى
بأصبعه مع شئ من الماء كفى
مضمضة الحى واستنشاقه
ولا يفتح فاه (ثم يوضئه) كفى
ثلاثا ثلاثا بمضمضة واستنشاق
ولا يغنى عنهما ما مر بل ذلك
سواك وتنظيف ويغسل
رأسه فيهما الثلاث يصل الماء
باطنه مذكور الترتيب بين
هذا وما قبله من زيادى (ثم
يغسل رأسه فحيته بنحو سدر)
تخطى والسدر أولى منه
لنص عليه فى الحديث ولانه
أمكن للبدن (ويسرحهما)
أى شعرهما ان تلبد (عشط)
بضم الميم وكسر هاء اسكان
الشين وبضمهما (واسع
الاسنان برفق) ليقل
الانتف (ويرد الساقط)
من شعرهما وكذا من شعر
غيرهما (اليه) بوضعه فى
كفنه وتعبيره بالساقط أعم
من تعبيره بالمنتف (ثم يغسل)
هو أولى من قوله ويغسل
(شقه الايمن ثم الايسر)
القبليين من عنقه الى قدمه
(ثم يحرقه) بالتشديد (اليه)
أى الى شقه الايسر (فيغسل
شقه الايمن مما يلي قناه)
وظهره الى قدمه (ثم يحرقه
الى) شقه الايمن فيغسل
الايسر كذلك أى مما يلي
قناه وظهره الى قدمه (مستعينا
فى ذلك) كله (بنحو سدر ثم
يزيله بماء من فرقه الى
قدمه ثم يعمه) كذلك (بماء
قراح) أى خالص

(فيه قليل كافور) بحيث لا يضر الماء لان رائحته تطرد الهوام ويكره تركه نص عليه في الام وخرج عليه (١٤٧) كثيره قد تغير الماء تغيرا

كثيرا الآن يكون صلبا فلا يضر مطلقا (فهذه) الغسل المذكورة (غسله وسن ثمانية وثلاثة كذلك) أي أولى كل منهما بسدر أو نحوهما والثانية مزيلته والثالثة بماء قراح فيه قليل كافور وهو في الأخيرة أكدفان لم يحصل التنظيف بالغسلات المذكورة زيد عليها حتى يحصل فان حصل بشفع من اليتار بواحدة ولا تحسب الأولى والثانية من كل من الثلاث لتغير الماء بماءه تغيرا كثيرا وانما تحسب منها غسلة الماء القراح فتكون الأولى من الثلاث به هي المسقطه الواجب ويلين مفاصله بعد الغسل ثم ينشف تنشيفا بليغا لئلا يتصل أكفانه فيسرع اليه الفساد والاصل فيما ذكره خبر الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قال لغاسلات ابنته زينب رضي الله عنها ابدأن بيمامنها ومواضع الوضوء منها واغسلنها ثلاثا أو خسا أو سبعا أو أكثر من ذلك ان رأيتن ذلك بماء وسدر واجطن في الأخيرة كافورا أو شيئا من كافور وقالت أم عطية منهن فسطنأها ثلاثة قرون وفي رواية فضرنا شعرها ثلاثة قرون وألقيناها خلفها وقوله أو خسا إلى آخره هو بحسب الحاجة

الماء الذي لم يخالطه كافور ولا حنوط ولا غير ذلك اه ومثله المختار (قوله فيه قليل كافور) ومحل ذلك في غير المحرم اما هو فيجزم وضع الكافور في ماء غسله اه شرح مر (قوله الا ان يكون صلبا) أي لا يتصل منه شيء وانما تحصل منه الرائحة اه حل وسيأتى في مجتبه الدفن عن القاموس انه يضم الصاد اه (قوله زيد عليها حتى يحصل الخ) زاد في شرح البيهقي بعد مثل ما ذكر بخلاف طهارة الخ لا يزيد فيها على الثلاث والفرق ان طهارة الخ محض تعبد وهما المقصودان للنظافة ولا فرق في طلب الزيادة للنظافة بين الماء المملوك والمسبل وغيرهما اه ع ش على مر (قوله ولا تحسب الأولى والثانية) أي في سقوط الطلب وجوباً وندباً اذ لو حسبت كل منهما لما احتيج لزيادة على المحسوبة وقوله انما تحسب منها أي الثلاثة وكان الاظهر ان يقول منه أي من كل وقوله به أي بالكافور اه شيخنا (قوله فتكون الأولى من الثلاث به الخ) فالثلاثة حاصلة من تسعة والحسوب من كل من الثلاث واحدة وهي الأخيرة من كل وأولى من هذه الكيفية ان تكون الأولى بماء وسدر ثم مزيلته ثم بماء وسدر ثم مزيلته ثم يتبعها ثلاثا من الماء القراح والجلال المحلى في شرح الاصل جعل الثلاثة حاصلة من خمسة بان يغسل بماء وسدر ثم مزيلته ثم يتبع ذلك بثلاثة من الماء أي القراح ويضمهم جعلها حاصلة من سبعة بأن يغسل بماء وسدر ثم مزيلته ثم بماء وسدر ثم مزيلته ثم بثلاثة من الماء القراح اه حل ومثله شرح مر (قوله لئلا يتصل أكفانه الخ) يؤخذ من هذا واشباهه ان الأرض التي لا تبلى أصلاً ولا تبلى سريعاً أفضل وهو كذلك لان الشارع نظر الى عدم الاسراع الى البلى لان تنعم الروح مع البدن اكمل من تنعمها دونه اه شوبري (قوله والاصل فيما ذكره خبر الشيخين الخ) قال حج في شرح الشمايل قبيل بلب ما جاء في فراسه صلى الله عليه وسلم وفيه انه ألقى اليه حقوه أي أزاره وأمرهن ان يجعلنه شعارها الذي يلي جسدها اه وقد يؤخذ منه انه لا بأس بأخذ شيء من آثار الصالحين وجعله كذلك اه ع ش على مر (قوله ابنته زينب) هي أم علي زينب بنت علي بن أبي طالب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم واكبر أولاده علي الزاج تزوجها ابن خالتها أبو العاص بن الربيع فولدت له عليا وامامه وكانت سالحة المتوفاة سنة ثمان من الهجرة اه برماوى أو أكثر من ذلك بكسر الكاف اه شرح مر وتبع في ذلك البرماوى في شرح العمدة حيث قال بكسر الكاف لان الخطاب لام عطية فيما يظهر والالتقال ذلك لكن اه فجعل الدليل على كونه خطابا لام عطية مجرد العدول من الجمع الى الأفراد لكن قال اللعاميني في المصايب انه مما قامت فيه ذلك بالكسر مقام ذلك وقد مر مثله اه وهو ظاهر في أن الخطاب ليس لام عطية وحدها بل لجملة الغاسلات وانما لم يجعل ضمير الجمع في ابدان بورايتن فائتمام مقام ضمير الواحدة فيكون الكل خطابا لام عطية لعله لان جملة الغاسلات مقصودة بالامر لبلاتسرتن ويجوز ان أم عطية هي التي شافها النبي صلى الله عليه وسلم بالمر فأقامها مقامهن في الخطاب مع كونه في الحقيقة للكل اه ع ش على مر والاشارة في قوله أو أكثر من ذلك عائدة على المذكور من الثلاث أو الخمس أو السبع اه شيخنا (قوله واجطن في الأخيرة كافورا) ظاهره جعل الكافور في الماء وهو كذلك والحكمة في الكافور مع كونه يطيب رائحة الموضع لمن يحضر من الملائكة وغيرهم ان فيه تخفيفا وتبريدا وخاصة في تصليب بدن الميت وطرد الهوام عنه وردع ما يتصل من الفضلات ومنع اسراع الفساد اليه وهو أقوى الروائح الطيبة وهذا هو السرف في جعله في الأخيرة اذ لو كان في الأولى لذهب الماء وهل يقوم المسلم مثلاً مقام الكافور ان نظر الى مجرد التطيب فنعم والا فلا وقد يقال اذا عدم الكافور كان غيره مما يقوم مقامه مثله ولو لم يخصه واحدة مثلاً اه فتح الباري اه شوبري (قوله أو شيئا من كافور) شئ من الراوى اه برماوى (قوله قالت أم عطية) بفتح العين المهملة وكسر الطاء واسمها نسيبة بضم النون وفتح السين المهملة مصغرة وقيل بفتح النون وكسر السين مكبرة بنت كعب وقيل الحارث الانصارية الصاهية من فاضلات الصاهيات أسلمت وغزت مع النبي صلى الله عليه وسلم وشهدت خيبر وكانت تعرض للمرضى وتداوى الجرحى وتغسل الموتى

في النظافة الى زيادة على الثلاث مع رغبة الوتر لا التحخير وقوله ان رأيتن أي اجتجتن ومسطنا وضربنا بالتحفيف

وقرون أى ضفائر وقول
 كذلك من زيادتي مع ان
 عبارتي أوضح من عبارته في
 إعادة الغرض كما لا يخفى
 (ولو خرج بعده) أى الغسل
 (فجس وجب ازالته فقط)
 وان خرج من الفرج لسقوط
 الغرض بما وجد (و) ان
 لا ينظر غسل من غيره ورتبه
 الا قدر حاجة (بان يري معرفته
 المغسول من غيره ولا ينظر المعين
 من ذلك الا لضرورة اما عورته
 فيجزم النظر اليها وسن أن
 يغطي وجهه بخرقه من أول
 وضعه على المغتسل وان لا يس
 شيئا من عورته الا بخرقه
 (و) ان (يكون أمينا) ليوثق
 به في تكميل الغسل وغيره
 (فان رأى خيرا سن ذكره)
 ليكون ادعى لكثرة المصلين
 عليه والدعاء له ونحوه
 حبان هو الحاكم اذ كروا
 محاسن موتاكم وكفوا عن
 مساوئهم (أو ضده حرم)
 ذكره لانه غيبة والخبر السابق
 (الاصح) كبذعة ظاهرة
 في ذكره ليتزجر الناس عنه
 والتصريح بسن ذكر الخير
 من زيادتي (ومن تعذر غسله)
 لفقداء أو غيره كاحتراق
 ولو غسل تهرى (عم) يكفي
 غسل الجنابة ولو كان به
 قروح وخيف من غسله
 تسارع البلي اليه بعد الدفن
 غسل ولا منبالة بما يكون
 بعده فالكل صائر الى البلي

من النبات روى لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعون حديثا اه برماوى (قوله وقرون) أى ضفائر رأى
 القرنين والناسية اه شرح مر (قوله ولو خرج بعده بخس) أى ولو بعد الصلاة وقبل الدفن ولو خرج منه
 الطاهر أى غير المتنجس لم يجب الغسل ولم تجب ازالته ولا يصير الميت جنباً بوطئ أو غيره ولا يجد ثابئ أو غيره
 لا تنفاه تكليفه اه شرح مر (قوله وجب ازالته) أى قبل الصلاة لتنعمن صحتها عليه وقال العلامة مر يجب
 بعد الصلاة أيضاً قال شيخنا وفيه نظر ولو لم يمكن قطع الخارج منه صلى عليه معه كالحى السلس اه برماوى (قوله
 وان خرج من الفرج) أى لعدم تقضى الوضوء به كما لا يجب بلوط اه قل على الجلال (قوله وان لا ينظر
 غسل الخ) فان نظر كان مكروهاً كما جزم به في الكفاية والمصنف في زوائد الروضات صح في المجموع انه خلاف
 الأولى اه شرح مر (قوله اما عورته فيجزم النظر اليها) قال جج الا نظر أحد الزوجين أو السيد بلا شهوة
 والا الصغير قليا يأتى في النكاح وقضية حرمة المس وقد منلما فيه وكتب أيضاً قوله فيجزم طاهره ولو لحاجة بل
 ولو لضرورة ولكن ينبغي جوازه اذا كان به نجاسة واحتاج لازالتها وطاهره انه لا فرق بين الكبير والصغير
 وبشارة القوت هذا في غير الطفل وصرح الشيخ هنا بجواز النظر الى جميع بدن الصغيرة والصغير وأولى وقال
 البغوى لا بأس بالنظر الى عورة صبي أو صبية لم يبلغ محل الشهوة وان كان الناظر أجنبياً ولا ينظر الفرج اه
 سم وقوله ولا بأس أى لا حرج * (فرع) * لو وجد ماء يكفي لغسل الميت فقط أو لطهر الحى فيجب تقديم
 غسل الميت لان الحى يمكنه الصلاة عليه بالتميم ان وجد زباً أو فاقد الطهورين بخلاف ما لو طهره الحى فان
 ذلك قد يؤدي الى دفن الميت بلا صلاة عليه لعدم طهارته سيما اذا كان في بدنه نجاسة اه ع ش على مر
 (قوله من أول وضعه على المغتسل) هذه العبارة تقتضى انه تستدام تغطيته الى آخر الغسل وعبارة شرح رم
 أول وضعه على المغتسل باسقاط من ردهى ظاهرة في ان التغطية في ابتداء الامر فقط اه (قوله وان يكون أمينا)
 ويسن في معينه ان يكون كذلك فلو غسله فاسق أو كافر وقع الموقع قال الاذرى يجب ان لا يكون تغوى بضاميه
 وان كان خريباً لانه امانة وولاية وليس الفاسق من أهلها وان صح غسله كما يصح اذان الفاسق وامامتة ولا يجوز
 نصبه لهما وهذا متعين فيمن نصب لغسل موتى المسلمين ويجب ان يكون عالماً بالبدن في الغسل اه شرح
 مر (قوله فان رأى خيراً سن ذكره الخ) هذا واضح اذا كان معروفاً بالخير فاذا كان معروفاً بالفسق لم يذكروا
 فقوله الا لمصلحة تراجع للصورتين كذا قرر شيخنا زى ولا يخفى ان الشارح لا يساءد عليه اه حل والذى
 في شرح مر هو ما قرره زى وعبارة وينبغي كما قاله الاذرى ان يتحدث بذلك عن المستتر بدعته عند
 المطلاع عليها المائلين اليها لعلهم يتزجرون قال والوجه ان يقال اذا رأى من الميت بدعة فامارة خيرة يكتفها ولا
 يتدب له ذكرها لئلا يغوى بيد عنه وضلالته بل لا يبعد استحباب الحكمين عند ظن الاغواصها والوقوع فيها بذلك
 فقول المصنف الا لمصلحة عائد الامر من انتهت (قوله أيضاً فان رأى خيراً الخ) كاستنارة وجهه وطيب رائحته وقوله
 أو ضده كسواد وتغير رائحة وانتقال بصورة اه شرح مر (قوله عيم) ولا يجب في هذا التيميم نية الحاقاله
 باصله ومحل وجوب التيميم حيث خلا بدنه عن نجاسة غير معفو عنها والا فلا بد من ازالته قبل التيميم اه حل
 ولو عمه لفقد الماء ثم وجده قبل دفنه وجب غسله كما مر الكلام عليه وعلى إعادة الصلاة في باب التيميم اه
 شرح مر وقوله ثم وجده قبل دفنه مفهوماً انه بعد الدفن لا ينشئ الغسل سواء كان في محل يوجب فيه وجود
 الماء أم لا وهو ظاهر لعلنا ما كلفناه وهو التيميم اه ع ش عليه * (تنبيه) * لو صرف الغاسل الغسل عن
 غسل الميت بأن قصد الغسل عن الجنابة مثلاً اذا كان جنباً ينبغي وقفاً لم انه يكفي بناء على انه لا يشترط فيه
 النية وان المقصود النظافة وهو حاصل فان قلنا بشرط النية كان جنباً قصد الغسل الغسل عن الجنابة ينبغي
 وفاً لم انه يكفي كما لو اجتمع على الحى غسلان واجبان ونوى أحدهما فانه يكفي اه سم (قوله فالكل صائر
 الى البلي) أى كل اجزاء الميت لكن عبارة المحلى فالكل صائر ونوفهم بعضهم ان المراد كل الناس ولا يخفى ما فيه

قول المتن قال الاذرى يجب ان لا يكون في نسخة ان لا يجوز اه

لو أريد الأجزاء لأن هذا الجمع انما هو للعتلاء الا ان يقال نزل الجز بمنزلة كاه أو ان هذا مما فقد فيه الشرط اه
 شورى وعبرة تشرح مر لان مصير جميعه اليها انتهت (قوله ولا يكره لنحو جنب غسله) أي ولو لمع وجود غيره
 اه ع ش على مر (قوله والرجل أولى بالرجل) أي وجوباً بالنسبة للمرأة الأجنبية وندياً بالنسبة للمرأة
 المحرم فهو مستعمل في المعنيين وكذا يقال في قوله والمرأة الخ وقوله وله غسل حليته وكذا ما بعده بمنزلة الاستثناء
 من هذا والظاهر انه من الف والتشوش اه شيخنا (قوله أيضاً الرجل أولى بالرجل) أي الأفضل ذلك
 فيقدم حتى على الحلية اه حل والقياس امتناع غسل الرجل الامرد اذا حرمنا النظر له الحاقاً له بالمرأة اه
 شرح مر وقوله والقياس الخ أي خلافاً لما حيث قال (تبيينه) قال به ضمهم لو كان الميت امرء حسن الوجه
 ولم يحضر محرم له يعم أيضاً بناء على حرمة النظر اليه اه وواقفه مر لكن قيد بما اذا خشى الفتنة لانه
 اعتمد ما يحكمه الرافعي من انه لا يحرم النظر للامرد الا عند خوف الفتنة وهذا مما يتلى به فان الغالب ان يغسل
 المرء الحسن هم الاجانب فليتأمل اه سم على المنهج وظاهره وان لم يوجد غيره موينغي ان يقال ان لم
 يوجد الا هو جازله ويكف نفسه ما أمكن قياساً على ما قالوه في الشهادة من أنه يجوز للاجنبي النظر للشهادة
 بل يجب عليه وان خاف الفتنة ان تعين ويكف نفسه ما أمكن الا ان يفرق بين الغسل هنا ولا بخلاف الشهادة
 فانه ربما يضيغ الحق بالامتناع ولا يدل لها وهو الاقرب اه ع ش عليه (قوله وله غسل حليته) وسيأتي ان
 مرتبة بعد المرأة الأجنبية انتهى ا ط ف (قوله من زوجة) أي ولو كآية توان لم يرض به رجال محارمها من
 أهل ملتها لان منظوراه أكثر ولان علياً رضى الله عنه غسل فاطمة ولم ينكر عليه وما روى من انكار ابن مسعود
 عليه لم يثبت وبالقياس على عكسه فانها تغسل زوجها بالاجماع وفي المواهب اللدنية ان فاطمة لما اشكت
 اغتسلت وليست ثياباً جدد او اضطجعت في وسط البيت ووضعت يدها اليمنى تحت خدها واستقبلت القبلة ثم
 قالت اني مقبوضة الا ان فلايكشفني أحد ولا يغسلني ثم قبضت سكانها فدخول على رضى الله عنه فأخبر بذلك
 فاحتملها ودفعها بغسلها الذي اغتسلته ولم يكشفها ولم يغسلها أحد قال شيخنا وعلى فرض ثبوته فهو مذهب صحابي
 يخالف للاجماع فلا يقول عليه اه برماوى (قوله غير رجعية) هذا يقتضي ان الرجعية داخلية في الحلية وليس
 كذلك فكان الاولى حذف قوله غير رجعية وقد يقال بل التقيد بوجه لانه لما بين الحلية بالزوجة دخلت الرجعية
 لانها زوجة فاحتاج الى احوالها تأمل اه شيخنا (قوله ولو نكح غيرها) كل الاولى في الغاية ان يقول ولو نكح
 من يحرم جمعها معها اه ع ش ويحجب عنه بأن غيرها صادق بمن يحرم جمعها وغيرها فالغاية ظاهرة بالنسبة
 لصدقها بالاولى وصدقها بالثاني لا يندرج فيها فلا أولوية وعبارة تشرح مر وشمل ذلك ما لو نكح أختها أو نحوها
 أو أرباعا سواها لان حقوق النكاح لا تنقطع باللون بدليل التوارث انتهت (قوله وأمة) المراد التي يجوز
 له وطئها قبل الموت فيخرج بذلك ما لو وطئ أحدى اختين كل منهما في ملكه ثم ماتت من لم يطأها قبل تحرير
 الاخرى فانه لا يجوز له ان يغسلها اه ع ش على مر (قوله ولو كآية) راجع للزوجة والامة اه شيخنا
 والذي في شرح مر قصر هذه الغاية على الزوجة وعبارته وزوجة ولو كآية وان لم يرض به رجال محارمها من
 أهل ملتها انتهت (قوله الا ان كانت زوجة الخ) لاجابة لهذا الاستثناء لان فرض المسئلة في الامة الحلية وهي
 حينئذ غير حلية الا ان يقال هي في هذه الاحوال حلية في الجملة فصع الاستثناء أو يقال الاستثناء منقطع تأمل
 اه شيخنا فالضمير في كانت راجع للامة كآية عبارة مر ولذلك قال الحلبي ومثل الرجعة المعتدة عن وطء
 شبهة انتهى فصنعه يقتضي ان هذه الصورة غير داخلية في كلام الشارح وعبارة تشرح مر ويغسل أمته ولو
 كآية مودقوا أمه ولو ذميمة لانهم مملوكا كآية فاشبهن الزوجة بل أولى للكه الرقبعة البضع والكآية ترتفع
 بالموت ما لم تكن المتوفاة منهن متزوجة أو معتدة أو مستبرأة لنحرى بمضعهن عليه وكذا المشتركة والمبعدة بالاولى
 وقضية التعليل ان كل أمة محرم عليه كآية ونحو جوسية كذا هو المعتمد كما بحثه البلرزي وان قال الاسنوي

(ولا يكره لنحو جنب)
 كآية (غسله) لانها
 طاهران كغيرهما وتعبيره
 بنحو جنب أعم من تعبيره
 بالجنب والحائض (والرجل
 أولى) يغسل (الرجل
 والمرأة) أولى (بالمرأة وله
 غسل حليته) من زوجة
 غير رجعية ولو نكح غيرها
 وأمة ولو كآية لان كانت
 متزوجة

مقتضى اطلاق المنهاج جواز ذلك لا يقال المستبرأة اما مملوكة بالسبي والاصح حمل التمتع بمما سوى
الوطء فغسلها أولى أو بغيره فلا يحرم عليه الخلو منها ولا المسح ولا النظر اليها بغير شهوة فلا يمتنع عليه غسلها
لانا نقول تحريم غسلها ليس لما ذكر بل لتحريم وضعها كما صرح به في المجموع فاشبهت المعتدة بجامع
تحريم البضع وتعلق الحق باجنبي انتهت (قوله أو معتدة) أي ولو من شهوة وكذا لا يغسل زوجته المعتدة عن
شهوة ولا يغسله كلبا أتى اه ع ش على مر (قوله ولزوجة الخ) ظاهره ولو كانت أمة وهو ظاهر ولا ينافي
هذا ما يأتي له من أنه لاحق لها في ولاية الغسل لان الكلام هنا في الجواز اه ع ش على مر (قوله غير
رجعية) أما الرجعية فلا تغسل زوجها الحرمه المس والنظر عليها وان كانت كالزوجة في النفقة ونحوها ومثلها
بالأولى البائن بطلاق أو فسخ والحق بالرجعية لا الفرع الزوجية المعتدة عن وطئ شبهة فلا تغسل زوجها ولا
عكسه كذا لا يغسل أمة المعتدة وفارقت المكاتبه وان استويا في جوارا للنظر لما عدا ما بين السرة والر كبتان
الحق فيها تعلق باجنبي بخلافه في المكاتبه فاندفع رد الزكشي له بقياسها عليها اه شرح مر (قوله ولو
نكحت غيره) بان وصفت حملها باعتبار موت الزوج ثم تزوجت فلها أن تغسل زوجها البقاء حقوق الزوجية اه
زي اه ع ش (قوله لا تنقلها عنه) أي إلى ملك غيره أو إلى الحرية كأم الولد والمدبرة فانه انتقل عنه للحرية
اه حل (قوله بدليل التوارث) قد يقال يؤخذ منه انه لو كان لا توارث بينهما لا تغسله الا ان يقال المراد
التوارث في الجملة اه حل وعبارة ع ش قوله بدليل التوارث أي في الجملة لتدخل النعمة فانه تغسل
زوجها المسلم أي مع الكراهة ولا ينافيه قول مر في شرحه ويعلم مما يأتي من أن الكافر لا يغسل مسلما أن
النية لا تغسل زوجها المسلم اه أي لان المراد به أنه لاحق لها بحيث تقدم به على غيرها أي فغيرها أولى منها ولا
يلزم من أولوية غيرها عدم الجواز لها انتهت (قوله وقد قال صلى الله عليه وسلم الخ) عبارة شرح مر وصح عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعائشة رضي الله عنها ما ضررك لو مت قبل اغسلتك وكفنتك وصليت عليك ودفنتك
رواه النسائي وابن جبان قال الوالدة رحمه الله تعالى (تمة) * الخبر اذا كنت تصبح عروسا ومعنى قوله ما ضررك
الخ انه عليه الصلاة والسلام لا يغسل عائشة لانها لا تحوت قبله لان لو حرف امتناع لامتناع انتهت (قوله وقالت
عائشة الخ) انظر هل يردان هذا قول صحابي فلا يستدل به اه سم ويمكن ان يقال انه اشهر بين الصحابة وهو
حينئذ يستدل به لكونه صار اجاعا سكوتيا اه ع ش (قوله ايضا وقالت عائشة الخ) هذا دليل على مطلق
الجواز والاقهسي لو أدركت تغسل النبي صلى الله عليه وسلم ما مكنته ولا بضية النساء منه لان هناك من هو
مقدم عليهن الا ان يقال مراده بقولها الانساؤه أي بعد استئذان رجال العصابة أو انها قالت هذا بحسب
اجتهادها اه شيخنا وفي ع ش على مر مانصه قوله أي لو ظهر لها قولها الخ هذا يدل على انها تظهر لها أن
نساءه كن أحق بغسله من غيره من الرجال وهو لا يطابق المقصود من ان يغسلن جائز مع كون غيرهن من
الرجال أحق ويمكن الجواب بانه دل على الجواز والتقدم فصرف عن التقدم صارف فبقى أصل الجواز أو ان المعنى
انها تقول لو استقبلت من أمرى الخ لاسترضيت الذين هم أحق بالغسل وتولين اغسله صلى الله عليه وسلم اه (قوله
لو استقبلت من أمرى الخ) أي لو ظهر لها قولها المذكور وقت غسله صلى الله عليه وسلم ما غسله الانساؤه لصلطن
بالقيام بهذا الغرض العظيم ولان أبا بكر رضي الله عنه أوصى بان تغسله زوجته أسماء بنت عيسى فضلت
ولم ينكره أحد اه حل وقوله ما استدبرت أي من موته صلى الله عليه وسلم لانها كانت عند موته ترى منع
الغسل ثم ظهر لها جوازه فقالت لو استقبلت موته بعد ما ظهر من أمرى ما استدبرت من موته أي لو حصل
الموت المستدبر أي الذي وقع في الماضي في المستقبل أي بعد ما ظهر لها من أن المرأة غسل زوجها ما غسل
رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ اه شو برى بإيضاح وزيادة وقرر شيخنا ح ف (قوله بلامس) أي ندبا
في الشقين حتى في العورة لان المعتمد جواز النظر للحليلة والحليل بعد الموت حتى لعورته وكذا يجوز المس أيضا

أو معتدة أو مستبرأة
(ولزوجة) غير رجعية
(غسل زوجها) ولو نكحت
غيره بخلاف الأمة لا تغسل
سيداها لا تنقلها عنه
والزوجة لا تنقطع حقوقها
بالموت بدليل التوارث وقد
قال صلى الله عليه وسلم
لعائشة لو مت قبل اغسلتك
وكفنتك رواه ابن ماجه وغيره
وقالت عائشة رضي الله عنها
لو استقبلت من أمرى
ما استدبرت ما غسل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الانساؤه رواه أبو داود
والحاكم وصححه على شرط
مسلم (بلامس) منهاه ولا
من الزوج أو السيد لها
كأن كان الغسل من كل

على المعتمد والتدب يؤخذ من تعليل الشارح بقوله لتلا يتنقض وضوءه أى والمطلوب من الغاسل ان يكون على طهارة اه شيخنا (قوله أيضاً بلامس) أى يندب لكل منهما ان لا يمس شيئاً من بدن الآخر لا العورة ولا غيرها فالمس للعورة ولغيرها مكروه عند مر وأما عند حج فالمس للعورة حرام ولغيرها مكروه هذا ما انحط عليه كلام ع ش على مر فقلعه وعبارة الشورى قوله بلامس أى ندب على المعتمد قاله في الايعاب وقد وافق مر على جواز كل من النظر والمس بلا شهوة ولولا ما بين السرة والركبة فهو منعهما بشهوة ولولا ما فوقهما ظلمات مل اه سم انتهت بعبارة حل وقرر شيخنا زى أن الموت محرم للنظر بشهوة في حق الزوجين ولو فيما عدا ما بين السرة والركبة وجازت حيث لا شهوة والمس كالنظر لكن في كلام حج حرمة مس عورة أحد الزوجين اه حل (قوله وعلى يده خرقة) أى ندب اه شرح مر ولو بالتسبب لمس العورة وهو ما نقله عنه سم في حواشي التحفة اه رشيدى (قوله لتلا يتنقض وضوءه) أى وضوء الماس منهما أى والمطلوب من الغاسل ان يكون على طهارة فالمس مكروه من هذه الحشية فلا ينافى أنه مكروه من حيث كراهة المس لبدن الميت مطلقاً فلا يتكرر ما هنا مع ما مر من انه يسن لكل غاسل لف خرقة على يده في سائر غسله لان ما هناك بالنظر لكراهة المس وما هنا بالنظر لا تتقاضى الطهارة اه شرح مر وعبارة الشورى قوله لتلا يتنقض وضوءه أى ان كان متوضئاً أو فراراً من كراهة المس ان لم يكن انتهت (قوله فان لم يحضر الأجنبي) قال حج بعد قوله الأجنبي أى كبير واضح والميت امرأة أو أجنبية كذلك ولم يذكر مفهومه قال سم عليه مفهومه ان الخنثى ولو كبير اذا لم يوجد الا هو يغسل الرجل والمرأة الاجنبيين ولم يصرح به وقد وجهه بالقياس على عكسه أى من أن لهما تغسله اه ع ش على مر (قوله بم) أى عمه الاجنبى أو الاجنبية بحائل كما هو معلوم والاقرب عدم وجوب النية وعبارة الشورى على المنهج نصها حزم حج في شرح الايعاب بعدم وجوب النية كالغسل اه ع ش على مر والوجه كما أفاده الشيخ ان الاجنبى رجل أو امرأة يزىل النجاسة لان ازالها لا يبدلها باختلاف الغسل ولان التيمم لا يصح قبل ازالها اه شرح مر وقوله يزىل النجاسة أى وان كانت على العورة فلو عمت البدن وجبت ازالها ويحصل بذلك الغسل وينبغى ان مثل ذلك التكفين ويفرق بينه وبين الغسل بان لا يبدل باختلاف التكفين اه ع ش عليه ولو حضر من له غسلها بعد الصلاة وجب الغسل كالتيمم لفقد الماء ثم وجده فوجب إعادة الصلاة اذا هو الاظهر ويجرى الخلاف في المصلين على الميت لانه لا حاجة لطهارة اه سم على المنهج أقول نخرج بقوله بعد الصلاة ما لو حضر بعد الدفن فلا ينش بعد سقوط الطلب بالتيمم بدل الغسل وليس هنا كالدفن بلا غسل فانه ينش لاجله وذلك لانه لم يوجد ثم غسل ولا بد له وينبغى ان مثل الدفن ادلاؤ في القبر فتنبه له فانه دقيق اه ع ش على مر (قوله أيضاً بم) أى في الاصح ومقابلته يغسل في ثيابه ويلف الغاسل على يده خرقة ويغض طرفه ما أمكن فان اضطر الى النظر نظر للضرورة اه شرح مر (قوله الحائض لا تغسل الغاسل بفقد الماء) اذا الغسل حيث تمتع بوضوءه على النظر أو المس المحرم فلا يمكن غسله حيث تمتع من غير نظر ولا مس وجب بان كان في ثياب سائغة وبجانبه من رءوسه لم يمس الماء البدن اه حل ومثله شرح مر وقوله ليم الماء البدن أى من غير مس ويؤخذ منه انه لو كان كذلك أو أمكن الصب عليه بحيث يصل الماء الى جميع بدنه من غير مس ولا قطر وجب وضابط فقد الغسل ان يكون في محل لا يجب طلب الماء منه ولو قيل بتأخيرها الى وقت لا يحنى عليه فيما لا تغير لم يكن بعيدا اه ع ش على مر (قوله الصغير الذى لم يبلغ الخ) أى ذكر اكل أو أنثى وقوله يغسله الرجال والنساء أى يجوز لكل منهما تغسله لانهم ما يجتمعان على غسله اه ع ش على مر (قوله ومثله الخنثى الكبير) أى وكذا من جهل اذكر أو أنثى كان أكل سبع ما به يتميز أحدهما عن الآخر اه مر اه سم دلى المنهج وينبغى الاقتصار فيه على الغسل الواجب دون الغسل الثانى والثالثة ودون الوضوء وعبارة سم على المنهج قال الناسى (تنبيه) قال الاسنوى حيث قلنا ان الاجنبى يغسل

وعلى يده خرقة لتلا يتنقض وضوءه (فان لم يحضر الأجنبي) في الميت المرأة (أو أجنبية) في الرجل (م) أى الميت الحائض لا تغسل الغاسل بفقد الماء (فرع) الصغير الذى لم يبلغ حد الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثله الخنثى الكبير عند فقد المحرم كما يحكمه في المجموع ونقله عن اتفاق الأصحاب قال ويفصل فتوقوب ويحاط الغاسل في غرض البصر والمس

قوله فيجبه نمحة قلينغ اه

والاولى به أى بالرجل في
غسله (الاولى بالصلاة عليه
(درجة) وهم رجال العصبه
من النسب ثم الولاء ثم الامام
أو نائبه ان انتظم بيت المال
ثم ذوى الارحام وما اقتضاه
كلام الجرحى من تقديمهم
على الامام يحمل على ما اذا
لم ينتظم بيت المال ثم الرجال
الاجانب ثم الزوجة ثم النساء
المحارم وخرج بزلاتى
درجة أخذ المأذ كروه
في ادخاله القبر الاول بالصلاة
صفة اذا لقىه اولى من
الاسن والاقرى والبعيد
الغنىه اولى من الاقرى غير
الغنىه هنا عكس ما فى الصلاة
والمراد بالافقه الاعلم بذلك
الباب (و) الاولى (بها) أى
بالمرأة فى غسلها (قربانها)
فيقدم من حتى على الزوج
(وأولاهن)

الحنثى فليجبه اقتصاره على غسلة واحدة لان الضرورة تندفع بها اه وقوله يغسل أى الحنثى فوق ثوب أى
في ثوب أى وجوباً وقوله ويحتاط أى الغاسل زاد ج أى بدأ اه ع ش على مر (قوله والاولى به الاولى
الح) هذه الاولوية للندب وهذا تفصيل لاولوية الوجوب السابقة فلما بين أن الرجل يلى غسل الرجل لا غير من
النساء غير المحارم أراد أن يميز رتبة الرجال بعضهم مع بعض اه شيخنا (قوله الاولى بالصلاة عليه) فالعصبه
كلهم درجة واحدة والمراد من ذلك أنه لا يقدم هنا بالصفة التي يقدم بها فى الصلاة وهى الاسنبة مع وجود الاقضية
والاقرىبة مع وجود الفقه بل يقدم هنا بالاقضية والفقه اه حل (قوله درجة) المراد بها مراتب المتقدمين
فى الصلاة عصبه كانوا اولاً بدليل ادخال ذوى الارحام فى التفسير وتفسيرها رجال العصبه فيه تسمع وقصور هذا
ولا بد أن يراد عليها القطة فقط اذا اخرج بها فيما يأتى بعضه فيه الدرجة أيضاً وفى ج بدل قوله درجة غالباً وهى
اسهل وفى عبارة بعضهم بدل قوله وخرج ويستثنى وهى أحسن أيضاً واسهل اه شيخنا (قوله وهم رجال العصبه
من النسب) فيقدم الاب ثم أبوه وان علام الابن ثم ابنه وأن سفل ثم الاخ الشقيق ثم لاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم
الاب ثم عم شقيق ثم لاب ثم ابن عم شقيق ثم ابن عم لاب هذا هو المتبادر من كلامه اه حل (قوله ثم الولاء الى
قوله ثم ذوى الارحام وقوله وأولاهن ذات محرمية فذات ولأه) استفيد من مجموع الكلامين أن الولاء على الذكور
مقدم على ذوى الارحام وفى الاناث بالعكس وعبارة شرح مر وانما جعل الولاء على الذكور وسطاً وأخر وهى
الاناث لانه فى الذكور من قضاء حق الميت كالتكفين والدفن والصلاة وهم أحق به ممن لقونهم ولهذا يرون
بالاتفاق يؤدون دينه وينفذون وصاياهم لاثني منها لقوى الارحام مع وجودهم وقدمت ذوات الارحام على
ذوات الولاء فى الاناث لانهم أشق ممنهن ولضعف الولاء فى الاناث ولهذا لا يرث امرأته بالولاء الاعتيقها أو متبها
الى بنسب أو ولأه انتهت وقوله وانما جعل الولاء على الذكور وسطاً أى بين الاقارب حيث تقدم على ذوى الارحام
وأخروه فى الاناث بان قدموا ذوات الارحام على ذوات الولاء اه ع ش عليه (قوله ثم ذوى الارحام) أى
الاقرىب فالاقرب فيقدم أبوالام ثم الاخ للام ثم بنو البنات كفى الذخائر وهو المعتمد ثم الحال ثم العم للام وجعلهم
هنا وفى الصلاة الاخ للام من ذوى الارحام بخلاف لما فى الارث اه حل (قوله ثم الزوجة) أى الحرمة على
الواجب من احتمالين بعد الامنة عن المناصب والولايات اه شورى ومثله شرح مر لكن قد يشكل على
هذا تقديم زوجها البعيد على رجال القرابة وأى فرق بين الذكر والانثى الرقيقين حتى يقال ان الزوجة الامة
لاحق لها بعدد ما عن المناصب والولايات بخلاف البعيد مع أنه لاحق له فى المناصب والولايات أيضاً ولعل الفرق
ان العبد من جنس الرجال فهو من أدل الولايات فى الجملة ولا كذلك الامة اه ع ش على مر (قوله الاولى
بالصلاة صفة) فانا تقدم هنا بالصفة التي تقدم بها فى الصلاة وهى السن والاقرىبة فالمراد بقوله درجة العصبه
من النسب أو الولاء ولا ننظر لتفاوت درجاتها ففى وجدت العصبه من النسب مثلاً قد منافها الاب ثم أباه الخ
الا أننا ننظر الى الاسن مع وجود الاقضية والاقرىبة مع وجود الغنىه اه حل (قوله اذا لقىه اولى الخ)
خروجه بقوله درجة ظاهر وأما تقديمه على الاقرىب فلا يخرج بقوله درجة اذا المتبادر من الخروج بالدرجة أن
المستويين فى درجة اذا قدم أحدهما فى الصلاة بصفة لا يلزم ان يقدم بها هنا فالاسن فى الصلاة مقدم والاقضية هنا
مقدم ويمكن الجواب بان المراد أن التقديم بالصفة مولى به هنا حتى مع اختلاف الدرجة وليس خاصاً باتحادها
اه ع ش (قوله أيضاً اذا لقىه) أى ولو أجنبياً كفى شورى وقوله من الاسن ان كان الاسن فى درجته فهو
خارج فقط وان كان أقرب منه فهو خارج بدرجة وقوله والاقرىب بالجرح خارج بدرجة أيضاً وقوله والبعيد الخ
الفرق بين ذموتك أن البعيد هنا غنىه والاقرىب غير غنىه وفى تلك كان أقضى وقضى تأمل (قوله والبعيد الغنىه
أولى الخ) قضية صنيعه ان هذا ان التقديم بالصفت مع دخوله فى تقديم الصلاة بالدرجة فاقترن وجهه اخواجه
وقد عبر فى التحفة بدل قوله درجة بقوله غالباً يسلم من هذا تأمل اه شورى (قوله قريباتها) عدل المصنف

عن التعبير بالقرابات الى القرينات لان الاسنوى نظريه من وجهين أحدهما ان المصنف توهم أن القرابة خاصة بالانثى الثاني أن القرابات من كلام العوام كما قاله الجوهري وسببه أن المصدر لا يجمع الا اذا اختلف نوعه وأيضاً فهي مصدر وقد أطلقها على الأشخاص وقال قبل ذلك انهم مصدر بمعنى الرحم تقول بيني وبينه قرابة وقرب وتقول ذو قرابتي ولا تقل هم قرابتي ولا هم قرابتي والعامة تقول ذلك ولكن قل ذو قرابي قاله الجوهري انتهى اه زى (قوله ذات محرمية) أى من النسب لا ما يشمل الرضاع اه حل (قوله ذات محرمية) أى وان كانت حائضاً أو نجوها قال العلامة زى ورميوا بخذ من عمومها ان بنت العم البعيدة اذا كانت اما من الرضاع أو اختاً تقدم على بنت العم القريبة لكن الظاهر أن المراد المحرمية من حيث النسب ولذا لم يعبر المصنف بالرضاع هنا بالكلية اه برماوى (قوله وهى من لو قدرت ذكراً الخ) كالنبت بخلاف بنت العم اه حل (قوله ذات ولاء) أى صاحبته ولا بان كانت معتقة اما المعتقة فلا حق لها فى الغسل وانظر هل الاولى بالميت الرقيق قريبه الى أوسيده اه سم على ج والاقرب الثانى لانه لم تنقطع العلة بينهما بدليل لزوم موته تجهيزه عليه اه ع ش على مر (قوله أيضاً ذات ولاء فأجنبية) عبارة شرح مر ثم بعد ذوات الولاء محارم الرضاع ثم محارم الماهرة فمما يظهر كإحتمالها الاذرى والبقينى لكن لم يذكرا بينهما ترتيباً قال البلقينى وعليه تقدم بنت عم بعيدة هى محرم من الرضاع على بنت عم أقرب منها بالمحرمية انتهت وكتب عليه ع ش قوله لكن لم يذكرا بينهما ترتيباً أى وعليه فله أخذ الترتيب بينهما المعنى قام عنده كان يقال ان المحرمية بالرضاع أقوى لما ورد أن اللحم يترى من اللبن فكأنه حصل جزء من الرضعة فى بدن الرضيع ولا كذلك الماهرة اه (قوله لان متظوره أكثر) قال فى الايعاب ومنه يؤخذ أنه لا فرق فيه بين القن والحرم ويكون هذا مستثنى مما سبأنى أن شرط المقدم الحرية ووجه ان سلم بان المصلحة فيه المبيت بان فرض اطلاقه على عودته لا يسيئه بخلاف غيره كفى الحياة اه أقول يشكك على تعميمه هنا تقييده الزوجة بالمحرم مع تأتى تعليله فيها فليأمل اه شوبرى (قوله الامام) كأنه إشارة الى ما خرج بقوله السابق درجة حرره اه سم اه شوبرى (قوله شرط المقدم الخ) أى بشرط كونه أولى بالتقديم على غيره ما ذكر وعليه فلا يمنع على الكافر تفصيل المسلم ولا على القاتل ونحو ذلك لكن ينبغي كراهة ذلك مع وجود من اجتمعت فيه الشروط وتقدم عن المحلى أنه يكره للذمية تفصيل زوجها المسلم اه ع ش على مر (قوله أيضاً شرط المقدم اسلامه الخ) عبارة شرح مر وشرط التقديم الاتحاد فى الاسلام أو الكفر وان يكون حراماً كافراً ولا يكون قاتلاً لميت ولو بحق كما فى ارثه منه انتهت قال الاسنوى والمقدم التفويض الى من بعده بشرط اتحاد الجنس فليس للرجال كلهم التفويض الى النساء اه * (فرع) * لو فوض الاب مثلاً الى رجل اجنبى مع وجود رجال القرابة والولاء أولى هو أبعد مع وجود المقدم عليه فظاهر اطلاق الاسنوى المذكور الجواز ويكون أولى ثم رأيت فى شرح البهجة نقلاً عن شرح المذهب مانعه ويقدم فضول الدرجة على نائب فاضلها فى الاقيس ونائب الاقرب الغائب على البعيد الحاضر اه وقد لا يخالفه كلام الاسنوى بأن يجعل المراميه أهنى من كلام الاسنوى بيان الجواز لا غير كما هو ظاهر كلامه اه عميرة اه سم (قوله وعدم قتل) قال فى شرح البهجة الكبير بعدم ما ذكر وهذا عدا السبكى الى غير غسلة قتال ليس لقاتله حق فى غسلة ولا فى الصلاة عليه ولا دفنه وهو قضية كلام غيره وقوله فى الكفاية عن الاصحاب بالنسبة الى الصلاة اه ع ش على م ر قال الزركشى وينبغي ان لا يكون بينهما عداوة بل هو أولى من القاتل بحق وعدم الفسق والصبا والرق اه حل (قوله لاحق له فى ذلك) أى لحسمة نظره لها وخلوتهما واختلاف الناس هل هذا الترتيب الواقع بين الرجال والواقع بين النساء واجب أو مندوب ذهب جمع الى الأول ووافقهم ج والعمدة الثانى وعلى كل حال لا يجوز ان يترتب غير جنس الميت لانه تعلق به حق الميت فلا يجوز تفويته عليه بغير اذنه ويجوز اذا كان من الجنس وفيه ان الجنس

ذات محرمية) وهى من لو قدرت ذكراً لم يحل له نكاحها فان استوت اثنتان فى المحرمية فالتى فى محل العصوبة أولى كالعصمة الخالة والوراثى لا محرمية لهن يقدم منهن القربى فالقربى (فبعد القرينات ذات ولاء) كفى المجموع وهذا من زيادنى (فأجنبية) لانها البقي (فزوج) لان متظوره أكثر (فرجال محارم كترتيب صلاتهم) الا مامر وشرط المقدم اسلام ان كان الميت مسلماً وعدم قتل أماعبراً لمحام كائن الم فكالاجنبى لاحق له فى ذلك وان كان له حق فى الصلاة (فان تنازع مستويان) هنا وفى قطارته الا تيقوه هذا أولى من قوله ولو تنازع أخوان أو زوجتان

الذي يستطاع حقه ان كان في غير مرتبة بحيث يقدم هو عليه في اثاره اسقاط حق الميت واجيب بأن اسقاط حق الميت للجنس أهون للعجاسة فوزنه وفي كلام الاسنوي ما يفيد انه لو فوض الابن مثلاً الى رجل احبني مع وجود رجال القرابة والولاء أولن هو أبعد مع وجود تقدم عليه جازاه حل ويؤخذ من كلامه ان الترتيب مندوب في اتحاد الجنس وواجب فيما اذا اختلف الجنس فاذا كان الحق لرجل وغسلت امرأة أو بالعكس حرم اه شيخنا ح ف (قوله أقرع بينهما) أي حتماً فنخرجت فرقة غسله لان تقديم أحدهما ترجيح من غير مرجح اه شرح مر وقال ج أقرع بينهما أي قطعاً للتزاع وقضيته وجوب الاقراء على نحو ما مضى رفع اليه ذلك فان كان الاقراء فيما بينهم فهو مندوب وهو متجه اه ع ش على مر في محبت الصلاة على الميت ثم رأيت في المسائل المنشورة قال وينبغي تخصيص وجوب الاقراء بما لو كان ذلك عندكم كما تقدم أيضاً ثم رأيت ج صرح بذلك فله الحمد اه بالخرف (قوله من قريبه المسلم) أي ولو كان أقرب من الكافر اه حل (قوله وتطيب جوازاً محمداً) وينبغي كراهته من وجوب الخلاف اه ع ش على مر اذ لنا قول أشار له في المنهاج وبإشارة شرح مر والثاني أي القول الثاني يحرم تطيبها كالحرم وورد بان التحريم في المحرم كان لحق الله تعالى وهو لا يزول بالموت اه (قوله وكراهة أخذ شعر غير محرم الخ) محن كراهة إزالة الشعر ما لم تدع حاجة اليه والا كان لبشعر رأسه وألحيتيه بصمغ أو نحوه أو كان به فروج مثلاً وجدهما بحيث لا يصل الماء الى أصوله الا بالزالتة وجبت كما مر حبه الاذرع في قوته وهو ظاهر اه شرح مر وينبغي ان مشل ذلك ما لو فتق جوفه وكثر خروج النجاسة منه ولم يمكن قطع ذلك الا بخياطة الفتق فيجب وينبغي جواز ذلك اذا ترتب على عدم الخياطة مجرد خروج امعائه وان أمكن غسله لان في خروجها تنكس الحرمته والخياطة تمنعه ويبقى ما لو كان بيدن الميت طبوع تمنع وصول الماء فهل تجب إزالة الشعر حينئذ أم لا فيه نظر والا قرب الثاني قياساً على ما اعتمدته الشارح في باب الوضوء من انه يعفى عن الطبوع في الحى ويكتفى بغسل الشعر وان منع الطبوع وصول الماء الى البشرة ولا يجب التيمم عنه خلافاً للشيخ الاسلام ولكن الشارح خص ذلك بالشعر الذي في ازالته مثله كاللحية وما غيره كشعر الاطراف والعانة فيجب ازالته والذي ينبغي هنا العفو بالنسبة لجميع الشعر لان في ازالته من الميت هتكاً لحرمته في جميع البدن اه ع ش عليه والصحيح في الروضة ان الميت لا يحنث وان كان بالغاً لانه جزء فلا يقطع كبده المستحقة في قطع سرقة أو قود وجزم في الانوار والعباب بحرمة ذلك وان عصى بتأخيره اه شرح مر وقوله وجزم في الانوار والعباب بحرمة ذلك هل ولو لم يمكن غسل ماتحت القلفة الا بقطعها فيه نظر وقياس ما تقدم من وجوب حلق الشعر المتلبد وجوبه الا ان يفرق بأن هذا جزء والانتها في قطعها أكثر من ازالته الشعر فليراجع وبإشارة ج ومن ثم حرم ختنه وان عصى بتأخيره أو تعذر غسل ماتحت قلفته كما اقتضاء اطلاقهم وعليه فيهم عما تحتها انتهت وكتب عليه سم قوله أو تعذر غسل الخ أي وان وجب ازالته شعر يمنع الغسل والفرق ظاهر اه مر ثم ما ذكر ظاهر حيث لم يكن تحت قلفته نجاسته اما اذا كان تحتها ذلك فلا يمس على معتمد الشارح بل يدفن حالاً من غير تيمم ولا صلاة ويبقى ما لو وجد تراب لا يكفي الميت والحى فهل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر والا قرب بل المتعين تقديم الميت لانه اذا عم به الميت يصلى عليه الحى كصلاة قائد الطهورين واذا عم به الحى لا يصلى به على الميت لعدم طهارته فأى فائدة في تيمم الحى اه ع ش على مر (قوله وكراهة أخذ شعر غير محرم وطفرة) أي وان اه ناد أخذهما في الحياة وهذا على القديم والجديد لا يكره لعدم وروده في أجزاء الميت محترمة فلا تنتهك بذلك ولم يثبت فيه شيء بل ثبت الاسراع المنافي لذلك اه من شرح مر (قوله محترمة) ويحرم أخذ قلفته وان عصى بتأخيره واذا تعذر ازالته ماتحتها أو غسله دفن بعد غسل بقية بدنه بلا صلاة خلافاً للعلامة ابن حجر حيث قال يصلى عليه بعد تيممه عما تحتها أو تزال اه برماوى (قوله فلا تنتهك بذلك) في المختار منه كسلطان عقوبة من باب فهم أي بالغ في عقوبته وفي الحديث انه كوا الاصاب أولتهن كها النار أي بالفرا في غسلها وتبطينها في

(أقرع) بينهما (والكافر) أحق بقريبه الكافر من قريبه المسلم في غسله وتكفينه ودفنه لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (وتطيب) جوازاً (محمداً) لزال المعنى المرتب عليه تحريم التطيب وهو التفتيح على زوجها والتحرز عن الرجال (وكراهة أخذ شعر غير محرم وطفرة) لان أجزاء الميت محترمة فلا تنتهك بذلك

في الوضوء وانتهاك الحرمتنا ولا يحمل اه (قوله ووجب ابقاء اثر احرام) أي قبل التحلل الاول اما بعده
هو كغيره كسائر ما في باب ولا بأس بالخروج عند غسله كلبوس المحرم الى عند العطار ولا يفي هنا ما قيل من
كرهه فحلو له عند العطار بقصد الراحة للحاجة الى ذلك هنا بخلاف ما هناك وقضية كلامهم عدم حلق رأسه اذا
ما توفيق عليه الحلق ليأتي يوم القيامة محرم ما هو ظاهر لا نقطاع تكليفه فلا يطلب منه حلق ولا يقوم غيره به كما
لو كان عليه طواف أوسى اه شرح مر (قوله فلا يؤخذ شعره وظفره) والقياس انه لا قدينية على فاعل ذلك
وان خالف في ذلك الغزي وذهب البلقيني الى ان الذي نعتقه ايجابا على الفاعل كحلق شعرنا ثم وفرق بينهما
بأن النائم يصدد عوده الى الفهم ولذلك ذهب جماعة الى تكليفه بخلاف الميت اه شرح مر ولو تعذر غسل
ما تحت ظفره الا بقله وجب قله اه حل ولا قدينية على حلقه ومقله ومطيه اه زى (قوله لا تغسوه بطيب الخ)
بفتح التاء والميم وفتح التاء وضم الميم من مس ويجوز ضم التاء وكسر الميم من أمس قال في المختار من الشيء بمسه
بالفتح مساوياً به فهم وهي اللغة الصحيحة وفي لغة أخرى من يابرد ثم قال وأمسه الشيء أه بحر وقد هذا
فيما اذا تعدى الفعل الى واحد قال في المصباح وقد يتعدى الثاني بالحرف أو بالهمزة فيقال مسسته بماء وأمسسته
ماء وهو يعين ان ما هنا بفتح التاء والميم فقط من مس وهو لا ينافي في المختار لان ذلك في التعدى لواحد وهذا في
التعدى لاثنتين وضبطه السعلا في على البخاري بفتح الفوقية والميم لغير أبي ذروله بضمها وكسر الميم في اللفظين
وعبارة البخاري لا تغسوه طيباً ولا غسواً ولا غسواً بطيب اه ع ش (قوله فانه يبعث يوم القيامة ملياً) فيه دليل
على ان الحج لا يبطل بالموذ بخلاف الصلاة وأما الصوم ففيه وجهان أحدهما البطلان اه برماوى (قوله ولنحو
أهل ميت تقبيل وجهه) وينبغي ندبه لاهله ونحوهم كما قاله السبكي وجواز غيرهم ولا يصح جوازه عليهم وفي
روايد الروضة في أوائل النكاح ولا بأس بتقبيل وجه الميت الصالح فقيده بالصالح واما غيره فينبغي ان يكره اه
مر اه ع ش وله مراد من هذا الاعتراض على المصنف حيث قيد في مقام الاطلاق وأطلق في مقام التقيد وكل
منهما لا يحسن وبعضهم دفع الاعتراض بان قال قوله ونحو أهل ميت تقبيل وجهه أي ندبان كان صالحاً وجوازا
ان لم يكن واما غير الأهل فان كان صالحاً لم يكره اه شيخنا والحاصل انه ان كان صالحاً تدب تقبيله
مطلقاً لا يجوز بلا كراهة لنحو أهله وبه غيرهم وهذا محله في غير من يحمله التقبيل على جرح أو مخط كما هو
الغالب من أحوال النساء والاحرم هذا حاصله في الاعباب وينبغي ان يكون مع اتحاد الجنس وانتفاء الرواة أو
يكون ثم نحو محرمية تو الله أعلم اه شوبرى (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) انما قدم حديث الترمذي على
حديث البخاري مع ان حديث البخاري أصح لان حديث الترمذي فيه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وحديث
البخاري فيه فعل أبي بكر اه شيخنا ح ف (قوله قبل عثمان) أي وجهه وكذا ما بعده وهو أخوه من الرضاع وهو
أبو السائب عثمان بن مظعون بالطاء المشالة الصحابي من السابقين الى الاسلام وهاجر الى الحبشة ثم الى المدينة
وشهد بدر المتوفى في شعبان بعد سنتين وأُصف من الهجرة وصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم ودفن في البقيع
وهو أول من دفن فيه وأول من توفي من المهاجرين بالمدينة اه برماوى (قوله للصلاة عليه وغيرها) أي من دعاء
وترحم ومجالة اه حل أي براءة ذمتهم من دين وغيبة اه شيخنا ح ف (قوله قال في انسان) تردد في البخاري
هل هذا الانسان كان رجلاً أو أنثى اه حل وفرو شيخنا انه كان جارية سوداء ذكره الشيخ عبد البر أيضاً (قوله
أي يكسه) في المختار الكانس الظبي يدخل في كلسه وهو موضع من الشجر يمكن فيه ويستتر وذلك كسر الظبي
من باب جالس وتكس مشله وكس البيت من باب نصر والمكسمة ما يكس به والكسمة القمامة والكيسة
للنصارى والكس الكواكب قال أبو عبيدة لانها تكس في الغيب أي تستر ويقال هي الخنس السيارة اه
(قوله آذنتوني بالمد) أي أعلمتوني كفي الرواية الأخرى اه برماوى (قوله انه مستحب) أي ولو مع ذكر ما شره
ومفانحه حيث كان قصد من ذلك ترغيب الناس في الصلاة عليه لا المفارقة كما هو عادة الجاهلية ولذلك قال

(ووجب ابقاء اثر احرام) في
محرم فلا يؤخذ شعره وظفره
ولا يطيب ولا يلبس المحرم
الذكر مخيطاً ولا يستتر
رأسه ولا وجهه محرم ولا
كفها بغير غزير قال صلى
الله عليه وسلم في المحرم الذي
ما توفيق وهو واقف معه بعرفة
لا تغسوه بطيب ولا تغسروا
رأسه فانه يبعث يوم القيامة
ملياً رواه الشيخان وقد
استفيد من التعليق الواقع
فيه حرمة اللباس والستر
الذكرين فلا تنتهك بذلك
(ولنحو أهل ميت) كما صدقنا
(تقبيل وجهه) لانه صلى الله
عليه وسلم قبل عثمان بن
مظعون بعد موته رواه
الترمذي وغيره وصححه
ولان أبي بكر رضي الله عنه
قبل رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعد موته رواه البخاري
(ولا بأس بأعلام موته)
للصلاة عليه وغيرها لما
روى البخاري انه صلى الله
عليه وسلم قال في انسان كان
يقم المسجد أي يكسه فان
دفن ليلاً فلا كنتم آذنتوني
به وفي رواية ما منعكم ان
تعلموني وصح في المجموع انه
مستحب اذا قصد الاعلام
لكثرة المصلين

بجلاف نبي الخ اه حل (قوله بجلاف نبي الجاهلية) هو يسكون العين وبكسر حاء مع تشديد الباء مصدر نعاها ومعناه كافي المجموع التسديد كرمفاخر الميت وما تراه اه شرح مر (قوله وهو النذب الخ) صرح هذا ان النبي اسم للمجموع ما ذكر وقال العلامة البرلسي انه اسم للاول فقط وضم ما بعده اليه انما هو على عادة العرب ولعل الشارح انما فسر بهذا لاجل الحكم عليه بأنه مكروه اه برملوى (قوله وذكر ما تراه ومفاحره) أى تفاخر وتعاظم وقوله والمراد نبي الجاهلية أى النداء بكرا الما تراه والمفاخر لاجل التفاخر والتعاظم اه حل وقوله تفاخر وتعاظم العله تحريف من قلم الناصح وذلك لان ذكر المفاخر اذا كان على سبيل التفاخر والتعاظم فهو النذب المحرم كما سيأتى في كلام الشارح وكلام الحلبي نفسه والكلام هنا في النبي المكروه فاعل أصل العبارة مالم يكن تفاخر وتعاظم والا فيجزم اه شيخنا والمما تراه ما يتعلق بصفات الميت نفسه والمفاخر ما يتعلق بنسبه اه اجهورى وعجالة ع ش المما تراه جمع مأثرة بالفتح وهى المكربة كفى القاموس وعبارته الاثرة بالضم المكربة المتوارثة كالأثرة بفتح الثاء والمأثرة أى بالضم اليقين من العلم تؤثر كالآثرة والآثرة وقال فى المصباح غرت به فخر من باب نفع واقتضت مثله والاسم الفخار بالفتح وهو المباداة بالمكارم والمناقب من حسب ونسب وغير ذلك اما فى المتكلم أو فى آياته اه انتهت (قوله فانه يكره) أى اذا كان صادقا فيما يقوله اما ما يقع الا من المبالغة في وصفه من العلم بموته بالاوصاف الكاذبة فحرام يجب انكاره اه ع ش

(فصل فى تكفين الميت وحله) أى وما ينبههما اه شرح مر كقول المتن ومحل تجهيزه تركه الخ وكقوله والمشي وبامامها وقربها أفضل الى آخر الفصل اه (قوله فى تكفين الميت) أى كيفيته وما يكفى به اه قل على الجلال (قوله بعد غسله) كذا قيد مر فى شرحه وكتب عليه ع ش قوله بعد غسله مفهومة ان لو كفن قبل غسله ثم صب عليه الماء لغسله لم يجز ولكنه يعتد به ويحتمل ان كونه بعد غسله أولى ذليراجع اه ع ش (قوله بعماله لبسه) أى حيا أى بشئ من جنس ما يجوز له لبسه والاوجه كما صرح به الجرجاني وبجسه الاستنوى عدم الاكتفاء بالطين هنا عند وجود غيره ولو حشيشا وان اكتفى به فى الحياة لما فيه من الازراء بالميت والاوجه تقديم الجلد ثم الحشيش عند فقد الثوب على التطيبين ثم هو ولا يجوز فى الذكر ولا فى الانثى تكفينه بما يصف لبشرة مع وجود غيره وقياس اباحة تطيب المحدث بعد موتها جواز تكفينها فيما حرم عليها لبسه حال حياتها وبه صرح المتولى واقتى ابن الصلاح بحرمة مستر الجنائز بحريز وكل ما المقصود منه الزينة ولو امرأة كما يحرم مستر بيتها بحريز وخالفه الجلال البلخنى فجوز الحرير فيها وفى الطفل واعتمد جمع وهو أوجه اه شرح مر وقوله مع وجود غيره مشاهل الملو كن الغير جلد أو حشيشا أو طينا وفيه نظر خصوصا بالنسبة للحشيش والطين ولو قيل بوجوبه مع ما يتيسر من الثلاثة لتحصيل السترة فى الازراء لم يكن بعيدا وقوله واقتى ابن الصلاح بحرمة مستر الجنائز الخ ومثلها ستروا بيت الاولياء وقوله فجوز الحرير فيها لان ستر سريرها بعد استعمالها متعلقا بسترها وهو جائز لها فاجاز لها فعله فى حياتها جاز فعله لها بعد موتها حتى يجوز تحليتها بخروج الى الذهب ودفعه معها حيث رضى الورثة وكانوا كاملين ولا يقال انه تضيق مال لانه تضيق لغرض وهو اكرام الميت وتكفينه وتضييع المال واتلافه لغرض جائز اه مر اه سم على بحر وقوله وهو اكرام الميت وتكفينه ومع ذلك فهو باق على ملك الورثة فلا يخرج سبيل أو نحو مجاز لهم أخذه ولا يجوز لهم فتح القبر لخراج ما فيه من هتك حرمة الميت مع رضاهم بدفعه عنها فلا تعدوا وفتحوا القبر وأخذوا ما فيه مجاز لهم انصرف فيه اه ع ش عليه *(فرع)* * أقتى ابن الصلاح فمن يكرى ثوبا بالستر الموتى وتوابيتهم بحرمة ذلك ان كان فيميز بينه وتوقف فيه مر وقال يمكن حله على ثياب زينة تحرم على الميت كل طرير والمرغفر للرجل والافليس بواضع اه سم (قوله أيضا بلبس حيا) ولا يندب ان يعد لنفسه كفنا ثلاثا بحاسب على اتخاذه الا ان يكون من جهة حل أو أتردى صلاح فسن اعداده لكن لا يجب تكفينه فيه كما اقتضاه كلام القاضي أبي الطيب وغيره بل الوارث ابداله لكن قضيتاه القاضي حسين

(بجلاف نبي الجاهلية)
وهو النداء بموت الشخص
وذكر ما تراه ومفاحره فانه
يكره لانه صلى الله عليه وسلم
نهى عن النبي رواء الترمذى
وحسنه والمراد نبي الجاهلية
(فصل فى تكفين الميت وحله)
(يكنى به)
غسله (بعماله لبسه) حيا من
حرير وغيره فيجوز تكفين
أثى بحريز ومن عفر
ومعصر

ذلك على ما لو قال اقض ديني من هذا المال الوجوب وكلام الرافعي يوثق اليه قال الزركشي والمتجه الاول لانه ينتقل للوارث فلا يجب عليه ذلك ولهذا الورع الثياب الملتصقة بالدم عن الشهيد وكفنه في غيرها جازم ان فيها اثر العبادة الشاهد بانه بالشهادة فهذا أولى انتهى والاوجه الوجوب في المبنى كاللبنى عليه أى في الكفن الذى أعده وفي مسئلة الدين وان انتقل الملك فيه للوارث والفرق بينهما وبين ثياب الشهيد واضح اذ ليس فيها مخالفة أمر المورث بخلافه فهما اه شرح م ر وقوله اذ ليس فيه مخالفة أمر المورث يؤخذ منه ان محل وجوب التكفين فيما أعده لنفسه ان يقول بعد اعداده كفنوفى في هذا أو نحو ذلك اماماً أعده بلا لفظ يذل على طلب التكفين فيه كان استحس لنفسه ثوباً وأدخره ودلت القرينة على انه قصد ان يكون كفناه فلا يجب التكفين فيه نعم الاول ذلك كافي ثياب الشهيد ثم رأيت فى سم على البهجة بعد مثل ما ذكرنا من وجه ظاهر العبارة بأن ادخاره بقصد هذا الغرض بمنزلة الوصية بالتكفين فيه فليتأمل اه قال فى شرح الروض قال أى الزركشي ولو أعده فبرأيدفن فيه فينبغى ان لا يكره لانه للاعتبار بخلاف الكفن قال العبادى ولا يصير أحق به مادام حيلاً واقعاً ابن بونس اه أى فليغيره ان يسببه الى الدفن فيه ولا اجرة عليه لاجل حفره اه ع ش عليه (قوله بخلاف الرجل والخنثى) أى فلا يجوز تكفينهما فى واحد من هذه الثلاثة اما فى الحرير والمزعفر فسلم واما فى المعصر فمنوع لان المعتد كراهته وما ذكره الشارح تبع فيه البيهقى انتهى زيادى وعجالة شرح م ر فيجوز تكفين المراق وغير المكلف من صبي ومجنون فى الحرير والمزعفر والمعصر مرفوع الكراهة بخلاف الخنثى والبالغ فيمتنع تكفينهما فى المزعفر والحرير مع وجود غيره مما لا المعصر فانه مكرره انتهت * (فرع) * وقع السؤال فى الدرس عن حكم ما يقع كثره فى مصر فاوترادى جعل الخنثى فى يدى الميت ورجليه وأجبتا عنه بأن الذى ينبغى ان يحرم ذلك فى الرجال حرمة عابهم فى الحيا فتؤيكره فى النساء والصبيان اه ع ش على م ر (قوله أيضاً بخلاف الرجل والخنثى اذا وجد الخ) نعم لو استشهد فى ثياب حرير لبسه الضرورة كدفع قل جاز تكفينه فيها لاسيما اذا تلطعت بدمه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فيكون مستثنى من منع التكفين فى الحرير ولهذا لو لبس الرجل حرير الحكة أو قل مشلا واستمر السبب المبيع له ذلك الى موته حرم تكفينه فيه عملاً بعموم النهى ولا تنضاء السبب الذى أبيع له من أجله ولم يخلفه مقتضى ذلك أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه شرح م ر وقوله لضرورة فلا تعدى بلبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بهذا اللبس للعدى به فيترع اه م ر اه سم على ج اه ع ش عليه (قوله ويعتبر فيه حال الميت) فى شرح الروض انه يستحب اه حل وسبأ فى الفلاس انه ان كان يلبس قبل الافلاس فوق ما يلبق به رددناه الى اللائق وان كان يلبس دون اللائق به تقبيرا لم يزد عليه فى الافلاس والفرق بينهما وبين ما هنا لا تخ اه شوبرى (قوله أيضاً ويعتبر فيه حال الميت) أى فى حال موته وظاهره انه يحرم تكفينه فى غير اللائق به لانه اذ رآه وهو حرام قاله الشيخ فى الروض وشرحه ما وظاهر فى خلافه ولا وجه له فليتأمل اه شوبرى (قوله فن جباد الثياب) أى وان كان مقتراً على نفسه ويترك بينه وبين نظيره فى الفلاس بأن ذلك يناسبه الخلق العار به الذى رضى به لنفسه لعله يترجى عن مثل فعله بخلاف الميت اه حل (قوله فن خشنها) أى وان اعتاد الجباد فى حياته اه برماوى (قوله منع الثامع القدرة) معتمد وعجالة شرح م ر وبحت الاذرى عدم جواز تكفينه بمتجسس بما لا يعنى عن مع وجود طاهر وان جاز لبسه فى الحياة خارج الصلاة وجزم به ابن القزرى هذا كله اذا لم يكن الطاهر حريراً فان كان قد لبس عليه المتجسس على ما صرح به بغوى والتجوى وغيرهما لكنهم يفتى على رأى له مرجوح وهو انه اذا خرج من الميت أو وقعت عليه نجاسة بعد تكفينه لا يجب غسلها والمذهب وجوبه فالذهب تكفينه فى الحرير لا المتجسس وتعليقهم اشتراط تقدم غسله على الصلاة عليه بأن الصلاة عليه كصلاته لنفسه صريح فيما ذكرناه والفرق بين عدم جواز تكفين الميت فى المتجسس مع وجود الحرير وبين ستر العورة خارج الصلاة

بخلاف الرجل والخنثى اذا
وجد غيرها ويعتبر فيه حال
الميت فان كان مكثراً فى
جباد الثياب أو متوسطاً فى
متوسطها أو مقلاناً خشنها
وقضية كلامهم جواز تكفين
الصبي بالحرير وجواز
التكفين بالمتجسس والظاهر
كما قال الاذرى منع الثاني
مع القدوة على طاهر وان
جوز باليسه لى فى غير
الصلاة ونحوها

بالتجسس دون الحرير واضح وهو ان في تكفينه بالتجسس اذ راعيه من المكفن بخلاف المباشر لنفسه اذ ذلك الوالد
 رحمه الله تعالى و يؤيد ذلك قول الفقيه ابراهيم بن عجيل النخعي يشترط في الميت ما يشترط في المصلي من الطهارة
 وستر العورة وغير ذلك انتهت وقوله فالذهب تكفينه في الحرير وهل يقتصر على ثوب واحد أم يجب الثلاثة نقل
 سم عن مر الاول وقال انه انما جاز للضرورة وهي تدفع بالواحد وفيه وقفة والا فرب وجوب الثلاثة لان
 الحرير يجوز في الحلى لادنى حاجة كالجرب والحكة ودفع القمل والتجمل وما هنا أولى اه عش عليه
 (قوله أيضا منع الثاني مع القدرة على طاهر) بخلاف ما اذا لم يوجد طاهر فيكفى التكفين في التجسس أو بعد
 الصلاة عليه عاريا اذا تصح مع التجاسة اه سم على البهجة اه عش على مر (قوله وكره مغلاة فيه)
 قال الاذرى والظاهر انه لو كان الوارث محجورا عاياه أو غائبا أو كان الميت مقلسا حوت المغلا من التركة اه
 شرح مر اه شوبري وفي سم ما نصه وفي شرح الروض قال البغوي ولو كفته أحد الورثة من التركة
 واسرف فعليه غرم حصصة بقية الورثة فلو قال اخرجوا الميت وخذوه لم يلزمهم ذلك وليس لهم نيش الميت اذا
 كان الكفن مرتفع القيمة وان زاد في العدد دأبهم النيش واخراج الزائد قال الاذرى والظاهر ان المراد الزائد على
 الثلاث اه فان قلت ما الفرق بين مرتفع القيمة والزيادة على الثلاث حتى جاز النيش في الثاني دون الاول قلت
 الزيادة في الثاني أصل متميزة في نفسها بخلاف الاولى فانه سائر ما لا يميزه اه واحترز بالمغلاة عن تحسينه في
 بياضه وتطافته وسبوغته فتم استحقاقه لغيره سلم اذا كفن أحدكم ثوبا فليحسن كفته أي يتخذ أبيض نظيفا
 سابغا ونابرا حسنا ا كفن موتاكم فتم يتزاورون في قبورهم فان قيل طاهر الحديث استمرار الا كفن حال
 تراورهم وقد ينفي ذلك ما مر في الحديث قبله انه يساب سابسره فقلت يمكن ان يجاب بأنه يسلب سلبا سريعا
 باعتبار الحالة التي نشاهد لها كغير الميت وانهم اذا تراوروا يكون على صورته التي دفنوا بها وأما الاستحرة
 لا يقاس عليها في كلام بعضهم ما يصرح به اه عش عليه (قوله فانه يسلب) أي يسلي في القبر كما تبلى
 الاجساد فذا أعمدت الاجساد عادت الا كفن وعمد القيام من التبرور والذهاب الى المحشر يحصل التباين
 بالا كفن فاذا وصلوا الى المحشر تساقطت الا كفن وحشر واحفاه فراق غرلا أي غير محتونين اه برماوى ثم
 عند السوق الى الجنة يكسون بحال من الجنة وأول من يكسى ابراهيم عليه الصلاة والسلام كما في حديث
 البخارى اه (قوله وأقله أي الكفن ثوب) أي لرجل أو امرأة تسلم أو ذمى والمعتمد انه لا يمين سائر جميع
 البدن الارأس المحرم ووجه الحرمه اه حل * (تنبيه) * حكم الذمى في الكفن حكم المسلم حتى لو مات ولا
 وارث له يكفن بثلاثة أثواب وان كان ماله فيا أي حيث لا دين عليه ولا وصية باسقاط شيء منها اه شوبري
 (قوله يستعورته) المراد عورته في الصلاة اه عش على مر (قوله فيختلف قدره بالذكورة والانوثة)
 أي لا بالرق والحرية فيجب في المرافعة بستر بدن الاوجهها وكفها حرة كانت أو أمة لزوال الرق بالموت ووجوب
 ستر الوجه والكفين في الحياة ليس لكونه ماعورة بل لكون النظر اليهما يقع في الفتنة غالبا اه حل (قوله
 ولو أوصى باسقاطه) أي فانه لا عبرة بآيائه وقوله لا يستر كل البدن أي لا يجب ذلك وبسطة الطرح عن الورثة
 كباقي الامة وقوله فان ذلك أي القول بأنه يكفن بستر كل البدن حيثنذ أي حين أوصى بستر العورة هذا
 والمعتمد عند شيخنا ان أقل الكفن ثوب يستر جميع البدن في الرجل والمرأة وان أوصى بالاقتصار على ستر
 العورة لان ما زاد على ستر العورة ليس محض حق الميت بل فيمحق لله تعالى أيضا فلم يلك اسقاطه كما ان ستر العورة
 محض حق الله تعالى وما زاد على الثوب من الثاني والثالث محض حق الميت فله اسقاطه اه حل وفي سم
 ما نصه اعلم ان الوجه الذي يحصل من كلامهم واعتمدهم جميع من شيوحننا كشيخنا لرمي وشيخنا الطبرلاوى رحيمهم
 الله تعالى ان هناك ثلاث واجبات لحق الله تعالى وهو ستر العورة وواجب لحق الميت مشو باحق الله
 تعالى أيضا وهو ستر بقية البدن وواجب لحق الميت وهو ما زاد على ستر كل البدن من الثوب الثاني والثالث

(وكره مغلاة فيه) تلخبر
 لانغلو في الكفن فانه يسلب
 سر يعارواه أبو داود باسناد
 حسن (و) كره (لا تثنى نحو
 معصفر) من حرير أو من عفر
 لما فيه من الزينة والتعبد
 بالآتي مع ذكر نحو من
 زيادتي (وأقله) أي الكفن
 (ثوب) بقية زده بقول
 (يستر عورته) كالمصلي
 فيختلف قدره بالذكورة
 وغيرها (ولو أوصى باسقاطه)

وان الواجب الاول لا يسقط بالاسقاط بوصية ولا منع وارث ولا غريم وان الواجب الثاني كذلك نظر الشائبة
حق الله تعالى ولان الاقتصار على ساتر العورة مكره وهو الوصية بالمكره والوصية بالمكره غير نافذة وان
الواجب الثالث يسقط بالاسقاط بالوصية ومنع الغريم ولا يسقط بمنع الوارث اذا علمت ذلك علمت أن قول
الشارح لاسرار كل البدن على الاصح ممنوع وكذا قوله فان ذلك المفرع الخ والوجه هو ان لما مر مراجعة الغرماء في
الثاني والثالث والله تعالى أعلم فان قلت تحصل مما تقرر أنه يجب التكفين في ثلاثة أثواب حيث لا غرماء تمنع
من ذلك وهذا ينافي قولهم ان الافضل ثلاثة أثواب قلت كونه أفضل باعتبار الجملة ويكتفي بتحقيق الافضلية في بعض
الصور كالأول كان هنالك غرماء فيقال لهم الافضل أن تكفونه في ثلاثة أولم يكن له تركه وكفنه بعض الناس فيقال
له الافضل أن تكفنه في ثلاثة وهكذا في ذلك لم ير على أنه يمكن ان يقال ان المراد بكون الثلاثة أفضل
أن الاقتصار عليها أفضل كما يشعر به قولهم ويجوز رابع وخامس فالأفضلية من حيث الاقتصار وان كانت في
نفسها واجبة فليتنامل هذا وبشكل على ما تقرر من أن الوصية بالاقتصار على ساتر العورة مكره وأنه واجب لحق
الله تعالى وكونه مكره ما يقتضي عدم وجوبه إلا أن يقال مكره من حيث حق نفسه وان كان ممتنعاً من حيث
حق الله تعالى فليحذر * (تنبيه) * أو رد على قول من أنه لا يصح الإيصاء بالاقتصار على ساتر العورة لانه مكره
كما مر أنه يقول بصحة إيصائه بترك الثوب الثاني والثالث مع أنه خلاف الافضل فأجاب بان خلاف الافضل ليس
مكرهه في الاصطلاح وأقول هذا لا يفيد لانه مكرهه عند المتقدمين وبمجرد اصطلاح المتأخرين على خلافه لا يفيد
وارادة الاصحاب الكراهة في قولهم لا يصح بالمكره الكراهة الشديدة دون الخفيفة التي سماها المتأخرون
خلاف الاولى بعيدة فليتنامل ويجاب بان المكره عند المتقدمين هو خلاف الاولى وهو النهي بغير المقصود
وخلاف الافضل أعم وفيه نظر لان الافضل مأمور به والامر به يتضمن النهي عن تركه فتركه خلاف الاولى
تأمل اه بالحرف (قوله لانه حق الله تعالى) أي فقط ولا حق للميت فيه باتفاق وقوله فانه حق للميت أي فقط
ولا حق فيه لله تعالى وعلى هذا طريقته والمعتمد انه حق لله والميت معا وبعبارة شرح من فستر العورة محض
حق الله تعالى وباقي البدن فيه حق لله تعالى وحق للميت فلم يملك اسقاطه لانضمام حقه تعالى فيه وما زاد على
الثوب محض حق الميت فله اسقاطه فلو مات ولم يوص بذلك فقال بعض الورثة يكفن بثوب ساتر جميع البدن
وبعضهم بثلاثة كفن بثلاثة لزم لانه محض حق الميت من تركه فيكفن فيها حيث لا دين يستغفرها ولا وصية
باسقاطها ولو اتفقوا على ثوب كفن في ثلاثة كما أشار اليه في التمهة فلو كان عليه دين مستغفر وقال الغرماء يكفن
في ثوب وقال الورثة في ثلاثة أجيب الغرماء لانه الى براءة ذمته أخرج منه الى زيادة الستة قال في المجموع ولو قال
الغرماء يكفن بساتر العورة والورثة بساتر كل البدن نقل صاحب الحاوي وغيره الاتفاق على ساتر جميع البدن
ولو اتفق الغرماء والورثة على ثلاثة جاز بلا خلاف أي ولا نظر لبقاء ذمته مرتبة بالدين لان رضاهم قد يقتضي فك
ذمته وحاصل ذلك أن الكفن بعد ما من مراتبه بالنسبة للغرماء ساتر جميع بدنه وبالنسبة للورثة ثلاثة فليس
لوارث المنع منها فقد يحل للمالك وفارق الغريم بان حقه سابق وبان منفعته صرف المال له تعود الى الميت
بخلاف الوارث فيها هذا كما ان كفن من تركه فان كفن من غير هالم يلزم من تجهزه ولو غنيا من سيد وزوج
وقريب ويبيت مال الأثوب واحد ساتر لجميع بدنه بل تحرم الزيادة عليه من بيت المال كما يعلم من كلام الروضة
وكذا لو كفن بموقوف للتكفين كما أفتى به ابن الصلاح قال ويكون سابقاً لجميع بدنه ولا يعطى الخنوط والعطن
فانه من قبيل الاثواب المستحبة التي لا تعطى على الاظهر وقد حذرنا هذا المقام حسب الاستطاعة فور بما لا يوجد
في كثير من المؤلفات على ما ذكرناه انتهت وقوله ولا يعطى الخنوط الخ أي من بيت المال والموقوف والزوج
وغيرهم اه ع ش عليه (قوله وما في المجموع الخ) هذا وارد على ما تضمنه كلامه من أن الزائد على العورة
مندوب أي والقاعدة اجابة الغرماء في منع المنسوب وكل من المبنى والمبنى عليه ضعيف وقد أجاب بقوله ليس

لانه حق الله تعالى بخلاف
الزائد عليه الا في ذكره
فانه حق للميت بمثابة
ما يحمله له الحي فله منعه
فاذا أوصى بساتر العورة
كفن بساترها لا بساتر كل
البدن على الاصح فان ذلك
مفرع على أن الواجب في
التكفين ستر كل البدن
لا ستر العورة وما في المجموع
عن الماوردي وغيره من
الاتفاق على وجوب ساتر
كل البدن فيما قال الورثة
يكفن به والغرماء بساتر
العورة

لكونه الخ وهذا الجواب لا يعقل إلا بملاحظة الاستثناء التي جعلها جوابين فيه تسمع وقوله مستثنى أي من قاعدة اجابة الغرماء في منع المندوب أي هو ذامنه على طريقته فيستثنى من المندوب سائر بقية البدن فتجاب فيه الورثة وقوله والأي وان لم تغفل انه مستثنى وجواب الشرط محذوف أي فيناقض ما حرم به المأوردى أي لان ما حرم به يناقض هذا الاتفاق المفروض صحته تأمل (قوله ليس لكونه) أي وجوب عازا زاده على العورة واجباتي التكفين أي لحق الله تعالى بل لكونه حقا للميت أي منهض الحقه عند الشارح و يتوقف سقوطه على اسقاطه عند الشارح لكونه محض حقه اه حل (قوله مع حله على ما قلناه) أي من انه حقه لا حق الله تعالى مستثنى وايضا هذا أن ما زاد على العورة صار بمثابة الثاني والثالث لان كلا منهما واجب لحقه والغرماء معهما فكان القياس ان لهم منع هذا أيضا فيقال في جوابه هو مستثنى لنا كذا أمره اه حل والمراد بالمستثنى منه هو ما ذكره الشارح بقوله والاقد حرم المأوردى الخ فهو مستثنى عما بعده (قوله ولولم يوص بما ذكر) أي بسائر العورة فقط المذكور في قوله فاذا أوصى بسائر العورة أي ولو انتفت وصيته بالاقتصار على سائر العورة فولو هنالبت امتناعه بل هي مجرد التعلق كان وعبارة شرح مر وما زاد على الثوب محض حق الميت فله اسقاطه فلو مات ولم يوص بذلك الى آخر ما ذكره الشارح في الصور الثلاثة وهي أوضح (قوله وأكمل له ذكر ثلاثة) ان قلت الثلاثة واجبة دليل قوله سابقا ولولم يوص بما ذكر الخ فكيف يجعلها هنا أكمل والجواب انها أكمل من الزيادة عليها المذكورة بقوله وجاز أن يراد تحتها قبض وعمامة والافهى واجبة في نفسها من التركة وتجبر الورثة عليها ولا يعتبر رضاهم ولو كان فيهم محجور عليه اه شيخنا وعبارة شرح مر والافضل للرجل ثلاثة لخبر عائشة رضي الله عنها كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض محمولة ليس فيها قبض ولا عمامة رواه الشيخان ولا ينافي هذا ما تقدم من وجوب الثلاثة من التركة لانها وان كانت واجبة بالاقتصار عليها أفضل مما زاد على ذلك ولهذا قال ويجوز من غير كراهة رابع وخامس لان عبد الله بن عمر كفن ابنه في خمسة أثواب قبض وعمامة وثلاث لفائف نعم هي خلاف الافضل كافي المجموع أما الزيادة على ذلك ففكر وهمة لا حرمه انتهت وعبارة حل قوله وأكمل له ذكر ثلاثة أي بالاقتصار على الثلاثة أكمل من الزيادة عليها ولا ينافي ما تقدم من وجوب الثلاثة من التركة حيث لم يوص بتركها ولم يمنع منها الغرماء لانها وان كانت واجبة بالاقتصار عليها أفضل من الزيادة عليها والنقص عنها فان الزيادة عليها والنقص عنها خلاف الاولى وظاهر كلامهم جواز ذلك وان كل في الورثة غير أهل للتبصر ع فلو أوصى بترك الثاني والثالث صححت الوصية واعترض بأنه حيث كان خلاف الاولى كان ينبغي أن لا تصح الوصية لان المكره في قول الاصحاب لا تصح الوصية بالمكره ويشمل خلاف الاولى لان حمله على الكراهة الشديدة دون الحقيقة التي تسميها العوام خلاف الاولى بعيد انتهت وقوله وظاهر كلامهم الخ سيأتي قريباً من مر منه وتقدم قريباً من مر ايضاح ذلك (فائدة) حكمة كون المذكور كفن في ثلاثة والمرأة في خمسة ان آدم وحواء لما خالقا كلاً من الشجرة أمر الله تعالى باخراجهم من الجنة فسقطت التيجان من رؤسهما والحلل عن أجسادهما فتراعى أشجار الجنة بريدان شجرة يستتران منها فلم يعطيا شيئاً فزاعا على شجرة التين فأعطتهما ثمانية أوراق ثلاثة لآدم وخمسة لحواء فمن أجل ذلك كان للرجل ثلاثة أكفان وللمرأة خمسة اذامانا ولما أعطتهما شجرة التين تلك الأوراق قال لها الرب جل وعلا أي أنها الشجرة كل أشجار الجنة لم يعطوا الهماشياً من أوراقها وأنت أعطيتهم تلك الأوراق فقال الهى وسيدى أنت كريم تحب الكريم أنا أحبت ان أكون ممن أحبته فقال لها أبشري فاني جعلتك أفضل شجرة في الجنة وخصت بك بثلاث حرمات على النار وجعلت لك قوتاً لبي آدم وجعلت أكفان بني آدم عدد الأوراق التي أعطيتها لآدم وحواء وستتر فيهما عورتانها اه برماوى (قوله ولو صغيراً) أي أو محرماً اه شرح مر أو ضمياً كما هو ظاهر المسألة اه ع ش عليه (قوله بماية بتخفيف الياء) أي من قسرية من العين اه برماوى (قوله

ليس لكونه واجباتي التكفين بل لكونه حقا للميت يتقدم به على الغرماء ولم يسقطه على أن في هذا الاتفاق نزاعاً كما قاله ابن الرفعة بتقدير صحته فهو مع حله على ما قلناه مستثنى لنا كذا أمره والاقد حرم المأوردى بان الغرماء منع ما يصرف في المستحب ولولم يوص بما ذكر واختلف الورثة في تكفينه بثوب أو ثلاثة واتفقوا على ثوب أو كان فيهم محجور عليه كفن بثلاثة (وأكمل له ذكر) ولو صغيراً (ثلاثة) بعم كل منها البدن غير رأس المحرم لخبر الشيخين قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بمانية بيض ليس فيها قبض ولا عمامة (وجاز أن يراد تحتها قبض وعمامة) كما فعله ابن عمر بان له رواه البيهقي (و) أكمل له (غيره) أي لغير المذكور من الانثى وانحني المزبد على الاصل خمسة ازار ضمير ضم نغمار ظفان لان صلى الله عليه وسلم كفن فيها ابنته

قول المحشى لم يعطوا لهما هكذا في التسم التي معنا وحرزه

وجازان برادتها الخ) محمل ذلك اذا كان الورثة أهلا للتبرع ورضوا به فان كان فيهم صغير أو مجنون أو مجبور عليه بسفه أو غائب فلا اه شرح مر (قوله فلما قاتن) بفح الام أقصم من كسر ها اه برماوى وفى المصباح اقتصاره على الكسر ونصه واللفظة بالكسر ما يلف على الرجل وغيره والجمع لفائف (قوله فلما قاتن) قال الشافعي ويشد على صدر المرأة ثوبان ثلاثا يضطرب ثدياها عند الحمل فتتشر الاكفان وقال الامم ثوب سادس ليس من الاكفان يشد فوقها ويحل عنها في القبر اه شرح البهجة الكبير وقوله ثلاثا يضطرب الخ يؤخذ منه أنه يكفي فيه كونه ساترا لجميع الثديين ولا يشترط أن يعم البدن ولا معظمه ثم التعليل بما ذكر يقتضي الاكتفاء بنحو عصابة قلبية الغرض منع الشدها من الانتشار لكن الظاهر أنه غير مراد لان مثل هذا قد بعد ازاراوان المسنون كونه ساترا لجميع صدر المرأة لانه أبلغ في عدم ظهور الثديين ويؤخذ منه أيضا أن الصغيرة التي لا ثدي لها ينتشر لا يسن لها ذلك اه ع ش على مر (قوله أم كاثوم) بضم الكاف وسكون اللام وبالثاء المثلثة لا يعرف لها اسم ولعل اسمها كنيها وكانت تحت عتبة بن أبي لهب فقارتها قبل الدخول فتزوجها عثمان رضى الله عنه سنة ثلاث من الهجرة المتوفاة سنة تسع من الهجرة وغسلتها أسماء بنت عيسى وصفيته بنت عبد المطلب وصلى عليها أبوها صلى الله عليه وسلم ونزل قبرها على والفضل واسما رضى الله عنهم وجلس صلى الله عليه وسلم على قبرها وعينا من رفاة وقال هل فيكم أحد لم يمارف الليلة فقال أبو طلحة أما يا رسول الله فبات على قبرها اه برماوى (قوله وليست الخمسة في حق غير الذكركا لثلاثة في حق الذكركر) أى فلا تجبر الورثة عليها ولا تجوز اذا كان فيهم مجبور فقوله حتى تجبر الورثة عليها مفرع على المنق أى فلا تجبر الورثة عليها كما تجبر على الثلاثة فتخلص من هذه العبارة ومن عبارة مر السابقة ان الخمسة في حق الرجل وغيره على حد سواء فلا يجوز الأرض الورثة ولا يجوز اذا كان فيهم مجبور وان الثلاثة في حق الرجل وغيره على حد سواء فتجبر الورثة عليها ولا توقف على رشد هم تأمل والفرق انما هو من جهة ان الخمسة في حق الذكركر خلاف الاولى وفى الاثنى مندوبة (قوله وتكره الزيادة على الخمسة) محمول على ما اذا لم يكن في الورثة مجبور عليه وقوله ولو قيل بتحرهم لم يعد محمول على عدم رضا الورثة أو على ما اذا كان فيهم مجبور عليه وهذا كله في غير السادس المتقدم اه شيخنا وفى سم مانعه قوله وتكره الزيادة الخ يؤخذ من كراهة الزيادة على الخمسة اذ لهم منع الزيادة ولا يجب عليهم تنفيذ الوصية بها ويؤخذ أيضا امتناعها اذا كان فيهم قاصر فلي تأمل واعتمده مر ثم رأيت في القوت مانعه ولا يخفى ان موضع جواز الخمسة أى الرجل ما اذا كان الورثة أهلا للتبرع ورضوا اما لو كان بعضهم صغيرا أو مجنونا أو مجبورا عليه بسفه أو غائبا أو كان الوارث بيت المال فلا لانه يكفى منه ثوب فقط لا في ثلاثة على الأصح اه اه (قوله فهى لفائف) أى ثوبا لا عند اختلاف الورثة فيجاب من يطلبها فوجوب لفائف محمول على ذلك اه ح ل وعبارة شرح مر وقوله لفائف هل يشترط مفهوم حتى لو أراد الورثة ثلاثة لا على هيئة لفائف لا يجابون أولا يعتبر فيجابون قال فى الاسعاد والظاهر الاول نظر التقيص الميت والاستهانة به لخالفته السنة في كفه انتهت أى فلا يكفي التقيص أو الملوطة عن احداها اه ع ش عليه (قوله أيضا فهى لفائف) أى اذا اريد الاقتصار عليها كما هو الظاهر من العبارة فلا ينافى ما تقدم من انهم ان كانت خمسة في غير الذكركر تكون لفائف ثنتين اه شيخنا (قوله بوصفها السابق) أى يعم كل منها جميع البدن اه ح ل (قوله وسنن أبيض) ظاهره ولودنيا ولو قيل بوجوب الأبيض الا نلم يعد لما فى التكفين في غيره من الأزراء لكن اطلاقهم بخالفه ويتبنى أيضا ان مثل ذلك جار وان أوصى بغير الأبيض لانه مكروه والوصية لا تنفذ اه ع ش على مر (قوله ومغسول) أى قد تم مغسول فيسن أن يكون الكفن ملبوسا بدليل قوله والحق أحق بالجديد وعبارة شرح مر والمغسول أول من الجديد لانه البلى والصديد والحق أحق بالجديد لما روى أن الصديق رضى الله عنه أوصى ان يكفن في ثوبه الخلق وزيد ثوبين وقال الحق أولى بالجديد انما هو للصديد انتهت وعبارة زى قوله ومغسول الخ

(وجازان برادتها قبض وعمامة) كما فصله ابن عمر بابن له رواه البيهقي (و) أكله (لغيره) أى لغير الذى كرم من الاثنى والخنثى المزيد على الاصل خمسة (ازار قميص فخم) (قوله فلما قاتن) لانه صلى الله عليه وسلم كفن فيه ابنه أم كاثوم رواه أبو داود والازار والمزما يستر العورة والخمار ما يغطى به الرأس وليست الخمسة في حق غير الذكركر كالثلاثة في حق الذكركر حتى تجبر الورثة عليها كما تجبر على الثلاثة وتكره الزيادة على الخمسة فى الذكركر وغيره لا تم سرف قال فى المجموع ولو قيل بتحرهم لم يعد عليه قال ابن بونس وقال الاذرى انه الأصح المختار وذكركر الترتيب فى المذكورات من زيادته (ومن كفن) مسد كراو غير (ثلاثة فهى لفائف) بوصفها السابق (ومن كفن) أبيض) خير البسوا من ثيابكم البيضاء فانها من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم رواه الترمذى وقال حسن صحيح (ومغسول) لانه الجديد

والحي أحق بالجديد كما قاله أبو بكر رضي (١٦٢) الله عنه رواه البخاري (وان يبسط أحسن الفوائف وأوسعها) ان

تفاوت حسن وسعة كما يظهر الحي أحسن ثيابه وأوسعها (والباقي) من لفافتين أو لفافة (فوقها) ان (ينذر) بمجعة في غير المحرم (على كل) من الفائف قبل وضع الاخرى عليها (و) على (الميت حنوط) بفتح الحاء نوع من الطيب قال الازهرى ويدخل فيه الكافور وذريرة القصب والصندل الاحمر والايض وذلك لانه يدفع الهوام ويشد البدن ويقويه ويسن تخيير الكفن بالعود أولا (و) ان (يوضع) الميت (فوقها) يرفق (مستلقيا) على ظهره (و) ان (تشد اليه) بخرقه بعد ان يدس بينهما قطن عليه حنوط (و) ان (يجعل على منافذه) كعنبه ومخريه وأذنيه وعلى مساجده كجبهته (قطن) عليه حنوط (وتلف عليه الفائف) بان يثني أولا الذي يلي شقه الايسر على شقه الايمن ثم يعكس ذلك ويجمع الغاضل عند رأسه ورجليه ويكون الذي عند رأسه أكثر (وتشد) الفائف بشدا خوف الانتشار عند الحمل الآن يكون محرما كما صرح به الجرجاني (ويحل الشداد في القبر) اذ يكره أن يكون معه في القبر شي مضمود النصح بسن البسط وما عطف عليه ماعدا الحنوط من زيادتي

اعترض بأن المذهب قلا ودليا أولويه الجديد ومن ثم كفن فيه صلى الله عليه وسلم والظاهر أنه باتفاقهم وظاهر كلامهم اجزاء الملبوس وان لم يتوق فيه قوة أصلا ومما فيه اه ج انتهت (قوله والحي أحق بالجديد) (تنبيه) * لو كفن الرجل زوجته يتعين عليه الجديد كما أفتى به الشيخ ج وصرح به بعضهم أخذ من بناء الكفن على الكسوة أي وهي انما يجب جديدة هذا الذي استوجه الشيخ في الخواشي انه لا فرق بين الزوجة وغيرها في ان يكتفى للكفن لها غير الجديد قال الوكلام ج في شرح الاصل يقتضيه في الزوجة قنامل اه شورى (قوله من لفافتين) أي في تكفين الذي كره وقوله أولفافة أي في تكفين غير الذي كره من الاثني والخمسة اه شورى (قوله وان ينذر على كل الميت حنوط) أي فالحنوط مستحب لا واجب كما لا يجب الطيب للمفلس حال حياته بان يترك له وان وجبت كسوته وقيل واجب كالكفن فعلى هذا القول يكون من رأس المال ثم على من عليه موته ويتقيد بما يليق به عرفا لا جماع الفعلي عليه ويرد بان هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الكسوة وجوب الطيب كما في المفلس وأجرى جميع الخلاف في الكافور أيضا اه شرح مر ولم يجره أحد في العنبر والمسك اه ج اه ع ش عليه (قوله حنوط) هو بفتح الحاء ويقال له الحنط بكسر هاء وهو نوع من الطيب يجعل للميت خاصة اه شرح مر (قوله ويدخل فيه) أي في الحنوط أي في تركيبه اذ هو شئ مركب من هذه الانواع وغيرها والمراد بذريرة القصب والصندل بنوعيه أنواع من الطيب اه شيخنا (قوله بالفرد أولا) أي ثلاث مرات اه ج اه ع ش (قوله مستلقيا على ظهره) ويجعل يده على صدره ويغمده على يسراه أو يرسلان في جنبه أيهما فعل فسن اه شرح مر أي فهما في مرتبة واحدة ويفرق بينهما بين المصلي حيث كان جعلهما على صدره ثم أولى من ارسالهما بأن جعلهما على صدره ثم أبعد عن العنبرهما ولما قيل انه إشارة الى حفظ الايمان والقبض عليه وكلاهما لا يتأتى هنا اه ع ش عليه (قوله وان تشد اليه) أي قبل لف الفائف عليه اه شيخنا (قوله بعد ان يدس بينهما قطن) عبارة شرح مر بعدد من قطن خلج عليه حنوط وكافور بين اليه حتى يتصل بحلقة الدبر فيسدها ويكره ادخاله داخل الحلقة الالهة يخاف منها خروج شئ من باطنه وتكون الخرق مشقوقة الطرفين وتجعل على الهيئة المتقدمة في الاستحاضة انتهت بعبارة سم قوله بخرقه أي مشقوقة الطرفين يجعل وسطها تحت البيه وعانتها ويشدها بما يلي ظهره على سرته ويعطف الشقين الاخرين عليه أو يشد شقان كل رأس على فخذه ومثله على الآخر اه ج انتهت والثاني هو الانسب بقول المتن وتشد اليه (قوله ويجعل على منافذه قطن) أي دفعا للهوام عن المنافذ وقوله وعلى مساجده أي اكرامه اه من شرح مر (قوله كجبهته) أي وانفهم وركبته وباطن كفيه واصابع قدميه وهل يشمل الطفل الذي لم يمر تقار الما من شأن النوع وانظر أيضا على قياسه الكافر اذا اسلم ولم يتقدم له سجود فيه نظر والا قرب الشمول لهما اكراما لتلك المواضع اه سم اه اطف وعبارة ع ش على مر قوله ومواضع السجود منه أي ولو كان صغيرا فيما يظهر اكراما للمواضع السجود من حيث هي انتهت (قوله قطن) بضم القاف وسكون الطاء المهمة معروف ويقال له الكرسف بضم فسكون فضم اه برماوى (قوله وتلف عليه الفائف) هل المراد دفعة واحدة أو واحدة واحدة قلت الظاهر من كلامهم الحصول بكل منهما اه حل وعبارة ع ش على مر قوله بان يثني أولا الخ أي من كل واحدة اه محلى انتهت ولا يجوز له ان يكتب عليها شيئا من القرآن أو الاسماء المعظمة صيانة لها عن الصديد ولا ان يكرى للميت من الثياب ما فيه زينة كما في فتاوى ابن الصلاح وله محمول على زينة محرمة عليه حال حياته اه شرح مر (قوله الآن يكون محرما) أي فيترك الشدا لكن ينبغي ان يكون المراد شدا يتمتع في حق المحرم كالشدا لا يتمتع على المحرم مطلق الشدا كما يعلم من بحث الاحرام فخره اه سم (قوله كما صرح به الجرجاني) أي لان شدا يشبه بعد الارار اه شرح مر (قوله ويجعل الشداد في القبر) ولا فرق في ذلك بين الصغير والكبير اه شرح مر والاولى ان الذي يجعل الشداد عنه هو الذي يلجده

يلجده ان كان من الجنس فان كان الميت امرأة فالاولى ان الذي يلي ذلك منها النساء اه ع ش عليه (قوله
ومحل تجهيزه تركه) فلو قال بعض الورثة اكفنه من مالي وقال بعض آخرا اكفنه من التركة اجيب الثاني دفعا
لثمة الاخر عليه ولو تبرع اجنبي به لم يكف فيه الا ان اتفقت الورثة ولا يجوز لهم ابداله وتكفينه في غيره بل يجب
عليهم تكفينه فيه ان كان ممن يقصد تكفينه لصلاحه او علمه فان كف في غيره وجب رد ماله الكه وان كان ممن
لا يقصد بذلك جاز لهم ابداله ولا يجب عليهم رد ماله الكه اه حل ومثله شرح مر وقوله وجب رد ماله الكه
أخذ من هذا ما يقع كثير من أنه اذا مات شخص يوتى له با كفا من متعددة انه يكفن في واحد منها وما فضل يرد
لما له مالم يتبرع به المالك لا وارث أو تدل القرينة على انه قصد الوارث دون الميت فلو اراد الوارث تكفينه
في الجميع جاز ان تدل قرينة على رضا الدافعين بذلك لنحو اعتقادهم صلاح الميت والا كف في واحد باختيار
الوارث وفعل بالباقي ما سبق من استحقاق المالكه الا ان تبرع الخ ولا يكتفى في عدم الوجوب وجوب الرد ما جرت به
العادة من ان من دفع شيئا لغيره ما ذكر لا يرجع فيه بل لا بد من قرينة تدل على رضا الدافعين بعدم الرد اه ع ش
(قوله تركه) هم ان رسي يسع بورثة تكفينه من مال غيره جاز ولا يجوز لهم ابدال الكفن ويلزمهم رد ان
أبدلوه الا ان علموا جوازهم دافعه ولو سرقوا الكفن قبل قسمة التركة وجب ابداله منها وبعدها كذلك
ان كف في دون ثلاث فلو اقل من عليه نفقتلو كان حيا وعلى بيت المال أو المسلمين وقضاء الكفن كسرقة ان
ظهر من الميت شيء ولو وقع قبر فوجد الكفن قد بلى وجب ابداله قبل سد القبر ولا يكتفى وضعه عليه من غير لف فيه
ان لم يزل على لفة تمزق الميت والالف فيه ولو أكل الميت سبعه مثاقيل بلى الكفن عاد للورثة وان كان قد كفنه اجنبي
اه برماوى (قوله الارزوجة وخادمها) أى المملوك لها فان كان مكترى لها لم يلزمه تجهيزه الا ان كان مكترى
بالاتفاق عليه وحيث يقال لناسخه تجهيزه وليس قريبا ولا زوجة ولا مملوكا اه حل ولومات
الزوجة وخادمها معا ولم يجد الاتجهيز أحدهما فالأوجه أخذ ما مر تقديم من خشي فساد الوفاة لا زوجة ولا
الاصل والمتبوعة انتهت (قوله فعلى زوج غنى) ويعتبر فيه حال الزوج دون المرأة فالحال بعد الموت مخالف لحالها
في حياتها في هذه اه ع ش على مر وقوله غنى أى غنى الفطرة بان علك زيادة على كفاية يوم وليلة ما بصرفه
في التجهيز أو بعضه اه شيخنا ونخرج بالزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز زوجته أية وان لم يمت نفقتها الحياة اه
ج ولو امتنع الزوج الموصى من ذلك أو كان غائبا فجهز الزوجة الورثة من مالها أو غيره رجعا عليه بما ذكر
ان فعلوه باذن حاكم يراه والا فلا وقياس ما قالوه في نظائره انه اذا لم يوجد حاكم كفى المجهز الا شهدا على انه جهز
من مال نفسه ليرجع به اه شرح مر ومثل غيبة الزوج غيبة القريب الذي يجب عليه نفقة الميت فكفنه
شخص من مال نفسه اه ع ش عليه (قوله لنشوز) فيه نصريح بان الموت لا يقطع أثر النشوز وقوله أو
نحوه كصغر لا يحتل معه الوطء اه حل وهو يشمل القرناء والرتقاء والمر يضة التي لا تحتل الوطء أولا فيه
نظروا الاقرب الثاني لان نفقة من ذكر واجبة على الزوج اه ع ش على مر (قوله وكالزوجة البائن
الحامل) لوجوب نفقتها عليه في الحياة اه حل ومثلها الرجعية اه برماوى (قوله في الجملة) قيد به ليدخل
الولد الكبير والمكاتب قتأمل اه شوى وقوله الولد الكبير أى الذى لا ماله فتجهيزه على أبيه لوجوب نفقته
عليه في الجملة أى فمما لو كان عاجزا عن الكسب (قوله سواء فيه) أى في الميت الذى وجب تجهيزه على قريبه
أو سيده وقوله الاصل والفرع الصغير والكبير تعميم في الميت الذى وجب تجهيزه على قريبه وقوله لهجزه بالموت
علة لقوله والكبير وقوله والفرع الخ تعميم في الميت الذى وجب نفقته على سيده اه شيخنا (قوله والكبير)
أى وان كان مكسبا وامتنع من الكسب اه مر اه سم (قوله فبيت مال) وهل يجب على متولى بيت المال
مراعاة خال الميت فان كان مفسدا فنحن خشنوا وان كان متوسطا فنحن متوسطا أو مكثرا فنحن جياها أم لافيه نظر
والاقرب الثاني ويقدم على بيت المال الموقوف على الاكفان وكذا الموصى به الاكفان وهل يقدم والحالة

(ومحل تجهيزه) من تكفين
وغيره (تركه) له يدا به منها
لكن بعد الابتداء بحق
تعلق بعينها كالمسباني في
الفرائض (الارزوجة) وخادمها
(ق) تجهيزهما (على زوج
غنى عليه نفقتهما) بخلاف
الغير ومن لم تلزمه نفقتهما
لنشوز أو نحوه كالزوجة
البائن الحامل والتقييد
بالغنى مع ذكر الخادم من
زيادى (ق) ان لم يكن تركه
ولا زوج غنى عليه النفقة
فتجهيزه (على من عليه نفقته
حيا في الجملة) من قسرب
وسيد (الميت سواء فيه
الاصل والفرع الصغير
والكبير لهجزه بالموت والفرع
وام الولد والمكاتب لانفساخ
كاتبه بموته (ق) ان لم يكن
الميت من تلزمه نفقته فتجهيزه
(على بيت المال) كنفقته في
الحياة

ما ذكر الموقوف على الموصى به أو يقدم الموصى به أو يقضى فيه نظر والا قرب الثاني لان الوصية عليك
فهي أقوى الوقف والمراد بالثاني منهم من تلك كفاية ستة كذا في الماش وهو موافق لما في الروضة في الكفارة
وفي المجموع فيها الفنى من ثلاث زيادة على العمر الغالب وهو المعتمد وقبائحها كذلك وقد يفرق بشدة الاحتياج
الى تجهيز الميت فليراجع اه ع ش على مر (قوله فعلى مياسير المسلمين) ظاهرة ولو محجوز من فيكون
الاخراج على اوليائهم اه ج اه سم والمراد بالموسر هنا من ثلاث زيادة على كفاية ستة ما يصرف في التجهيز
واذا سئل بعضهم في التجهيز تعين عليه ثلاثا كلوا اه ع ش وفي المجموع عن البندنجي وغير طومات انسان
ولم يوجد ما يكفى به الاثوب مع ما لا غير محتاج اليه لم يزل له بتمتته كالطعام المضطر زاد البغوى في فتاويه فان
لم يكن له مال فمعا ان لا تكفيه لازم للامة ولا بدل يصار اليه اه شرح مر (قوله ولا يلزمهم التكفين
باكثر من ثوب) أى يستر جميع بدنه وان قلنا ان أقله ما يستر العورة كما يقول المؤلف وغيره وهل يجب ان يكون
كفن الزوجة حديدا كالكسوة أو يجوز أن يكون ملبوسا لانه أولى من الحديد في الكفن ولانه لوروعيت
الكسوة ولو جب أكثر من ثوب أفنى ج بالاول واعتمدان كين الثاني واذا كفن الميت من ذلك بثوب واحد هل
يجب أن يكفن بثان وثالث من مال نفسه كالزوجة الموسرة الوجه لا يجب ذلك لان كفته لم يتعلق بتركته فلو تعلق
بتركة الزوجة لم يكن حال الزوج لم يف بكل الثوب بل ببعضه وقلنا يتم من تركتها كما تقدم كان مقتضى التعليل
وجوب ذلك فليجزى اه حل (قوله وكذا اذا كفن من مال الخ) ومن هذا الزوجة في حق الزوج الفنى لا يجب عليه
في تكفينها الا ثوب واحد وان أيسر بالثلاثة ولا يجب بقية الثلاثة في تركتها بل يجوز دفنها بهذا الثوب وهذا
بخلاف ما اذا أيسر الزوج ببعض الثوب أو لم يوسر بشئ يجب بقية الثلاثة أو كلها في تركتها كانت اه شيخنا
(قوله أو من بيت المال) وتحرم الزيادة على الثوب الواحد من بيت المال أى يحرم على ولي الميت أخذه واذا
اتفق ذلك فقرار الضمان على ولي الميت دون أمين بيت المال لكنه طريق في الضمان ولا يجوز لواحد منهما
نشره لتعريضهما بالدفن وليس ذلك كالمصوب الا أنى لان المالك ثم لم يرض بالدفن فيه اه ع ش على مر
(قوله وحمل جنازة بين العمودين الخ) وليس في الحمل دناءة ولا سقوط مروءة بل هو بروا كرام للميت فقد فعله
بعض الصحابة والتابعين اه شرح مر (قوله بان يضعهما على عاتقه) تشية عاتق وهو ما بين المنكب والعنق
وهو مذ كرو قبل موته اه شرح مر فان عجز عن الحمل أعانه اثنان بالعمودين بان يضع كل منهما واحدا منهما
على عاتقه ويأخذ الثاني بالآخرين في حالي العجز وعدمه ولا يدخل واحد بينهما لانه لا يرى ما بين قفيه بخلاف
المقدمين فاحملهما بلا عجز ثلاثة وبه خمسة فان عجزوا فسبعة أو تسعة أو أكثر وتراجع حسب الحاجة اه شرح
الروض (قوله اذ لو توسطهما واحد الخ) أى ولو جعل على رأسه خرج عن الحمل بين العمودين وأدى الى تشكيس
رأس الميت اه (قوله أفضل من الترييع) أى ان أربدا الاقتصار على أحدهما والا فضل الجمع بينهما بان يحمل
تأرييتهما الحمل بين العمودين وتأرييتهما الترييع اه شرح مر وعبارة شرح الروض والحمل تأريته كذا
أى بهيمة الحمل بين العمودين وتأريته كذا أى بهيمة الترييع أفضل من الاقتصار على أحدهما كما نص
عليه الشافعي وصرح به كثيرون كما في المجموع خروج من الخلاف في أيهما أفضل وتفسير صفة الجمع بينهما بما
ذكره وما في الاصل عن بعضهم ونقله في المجموع عن الرافعي وغيره بعد قوله وصلة الجمع بينهما ما أشار اليه
الماوردي وصرح به غيره ان يحملها خمسة أربعين الجوانب وواحد بين العمودين والظاهر ان كلام
الماوردي بالنسبة الى الجنازة اذا فضل حملها بخمسة دأما وكلام الرافعي بالنسبة الى كل من مشيعها فيحمل
ثلاثة كذا وتارة كذا فيكون الجمع كهيئة ثلثين كهيئة بالنسبة الى الجنازة وكيفية بالنسبة الى كل واحد انتهت
(قوله بان يتقدم رجلان الخ) فان عجز الاربعة فستة أو ثمانية أو أكثر فمما يجب الحاجة والرائد على الاصل
يحمل من الجوانب أو زاد عدم مفرضة كفضل بعد الله بن عمر ليدانته وامامنا فله كثير من الاقتصار على اثنين

(قوله) ان تعذبت المال فهو
على (مياسير المسلمين) ولا
يلزمهم التكفين باكثر من ثوب
وكذا اذا كفن من مال من
عليه نفقته أو من بيت المال
أو من موقوف على التكفين
أو منع الغرماء المستغرقين
ذلك وذكر بيت المال وما
يعد من زياتى وتعبير
بالتجهيز أهم من تعبيرة
بالتكفين (وحمل جنازة
بين العمودين بان يضعهما
رجل (على عاتقه) ورأسه
بينهما (ويحمل المؤخرين
رجلان) أحدهما من
الجانب الايمن والاخر من
الايسر اذ لو توسطهما واحد
كالقامين لم ير ما بين قفيه
(أفضل من الترييع بان
يتقدم رجلان) يضع
أحدهما العمود الايمن على
عاتقه الايسر والاخر عكسه
(ويتأخراخران) يحملان
كذلك روى البيهقي انه صلى
الله عليه وسلم

أو واحد فمكره بخالف السنة لكن الظاهر ان محمله في غير الطفل الذي حوت العادة بحمله على الايدي ومن
 أراد التبرك بالجل من الجوانب الاربع بمئة التريبع بدأ بالعمود الايسر من مقدمها بان يضعه على عاتقه الايمن
 لان فيه البداءة بيمين الحامل والمحول ثم بالايسر من مؤخرها كذلك ثم يتقدم بين يديها الثلاث عني خلفها فيبدأ
 بالايمن من مقدمها على عاتقه الايسر ثم بالايمن من مؤخرها كذلك ومن أراد التبرك بيمينها بالجل بين العمودين بدأ
 بحمل المقدم على كتفه ثم بالعمود الايسر المؤخر ثم يتقدم بين يديها فيأخذ الايمن المؤخر اه شرح الروض
 (قوله جل جنازة سعد) يحتمل انه امر بحملها ثم رأيت في بعض الهوامش انه امر بحملها وهو أبو عمر وسعد بن
 معاذ بن النعمان الصافي أسلم على يد مصعب حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم مهاجرا الى المدينة فليعلم المسلمين
 أمر دينهم وشهد بدر واحد او غيرهما ولم امض امر النبي صلى الله عليه وسلم بوضعه في المسجد ليسهل عليه
 عيادته فكنت أيا ما في المسجد فقتل جبريل وقال يا رسول الله من هذا الميت الذي اهتزله عرش الرحمن الليلة فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر واما قبل يسعد فنظر واليه فلما هو قد مات وكان بالمسجد حيث سجدنا حين وهي
 أنثى المعز قد داس على ذارعه فقهر الدم فمات شهيدا وكان ذلك عام الخندق وفي الحديث انه حضر جنازته
 سبعون ألفا من الملائكة فجمع ذلك لم يخرج من ضغطة القبر وقد مدحه حسان بقوله

وما اهتز عرش الله من أجل حالك * سمعته بالاسعد أبي عمرو

اه برماوى (قوله ولا يحملها الا رجال) أي ندبا كبار شدا ليه قوله فيكره لهن حملها اه حل (قوله فيكره لهن
 حملها) فان لم يوجد غيرهن تعين حملهن اه شرح مر (قوله وحرم حملها بيمينه) ظاهره ولو كان ذميا
 اه شوري (قوله كملها في غرارة أوقة) وكمل الكبير على البدو والكف بخلاف الصغير اه شرح مر
 وقوله بخلاف الصغير أي ذاته لا بأس بحمله على الايدي مطلقا اه ج أي دعت حاجته لذلك أم لا اه ع ش
 عليه (قوله والمشي وبأمامها الخ) وتشيع الجنازة تستمر كدفن يكره للنساء ما لم يخش منه فتنة أي منهن أو
 عليهن والاحرم كقوله قياس نظائره اه ج اه ع ش مر ولو مرت عليه جنازة ولم يرد اللهاب معها استحب
 القيام لها على ما صرح به المتولي واختاره المصنف في شرح المذهب ومسلم وهو المختار سواء كان الميت صغيرا
 أو كبيرا ومعلوم ان الكلام في الميت المسلم لان المقصود منه تعظيم الميت وحرم ابن المقرئ هنا بكرة القيام
 وأجاب الشافعي والجمهور عن الاحاديث بان الامر بالقيام فيها منسوخ وفي المجموع عن البندنجي انه ليس لمن
 مرت به جنازة ان يدعوا لها يثنى عليها ان كانت أهلا لذلك وان يقول سبحان الحى الذى لا يموت أو سبحان
 الملك القدوس اه وروى الطبراني ان ابن عمر كان اذا رأى جنازة قال هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله
 ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً ثم أسند أيضاً عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من رأى جنازة
 فقال الله أكبر صدق الله ورسوله هذا ما وعدنا الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً كتب له عشر من حسنة
 اه شرح مر مع زيادة لع ش عليه ويسن أيضاً لشيع الجنازة اذا سبقتها على القبر ان لا يقدح حتى
 توضع اه شرح الروض (مائدة) سئل أبو على النخعي عن وقوف الجنازة ورجوعها فقال يحتمل متى كثرت
 الملائكة بين يديها رجعت أو وقت موتى كثرت خلفها أسرع ويحتمل أن يكون اليوم النفس الجسد ولوم الجسد
 للنفس يختلف حالها فارة تتقدم وتارة تتأخر ويحتمل أن يكون بقاؤها في حال رجوعها ليم أجل بقائها في الدنيا
 وسئل عن خفة الجنازة موتها فقال اذا خفت فصاحبها سعيد لان الشهيد حى والحى أخف من الميت قال الله
 تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمتة اه ع ش على مر قال فى المطالع والتراحم على النفس والميت
 بدعته مكره وهو كان الحسن اذا راهاهم يزدجون عليه يقول اخوان الشياطين اه برماوى (قوله وبأمامها)
 أي ولولا راكب المعتمد اه شوري أي لانه شافع وحق الشافع التقدم واما خبر امشوا نطق الجنازة
 فضعيف اه شرح مر (قوله بحيث لا تنفلا رآها) زاد ج أي رؤية كاملة وضابطها أن لا يعبد عنها بعدا

جل جنازة سعد بن معاذ
 بين العمودين (ولا يحملها)
 ولو أنثى (الرجال) لضعف
 النساء عن حملها غالباً وقد
 ينكشف منهن شيء لو حن
 فيكره لهن حملها وفي معناه
 الحث على قيامها به (وحرم
 حملها بيمينه) كملها
 في غرارة أوقة (أو) هيئة
 يخاف منها سقوطها) بل
 تحمل على سرير أو لوح أو
 نحوه فان خيف تفسيره قبل
 حصول ما تحمل عليه فلا
 بأس ان تحمل على الايدي
 والرقاب (وللتى وبأمامها
 وقربها) بحيث لا تنفلا رآها
 (أفضل) من الركوب مطلقاً
 ومن المتى بغير أمانها
 وبعدها روى ابن حبان
 وغيره عن ابن عمر انه رأى
 النبي صلى الله عليه وسلم وأبا
 بكر وعمر يمشون أمام الجنازة

يقطع عرفا نسبه اليها وبقي ما لو تعارض عليه الركوب امامها مع القرب والمشي امامها مع البعد هل يقدم
الاول او الثاني فيه نظر والقرب الثاني لورود النهي عن الركوب وقال الشيخ عميرة لو تعارضت هذه الصفات
فاتظر ماذا يرعى اه والا قرب مراعاة الامام وان بعد اه ع ش على مر (قوله وروى الحاكم الخ) هذا
دليل على المفضل الذي افهمه المتن من الركوب مطلقا ومن المشي بغير امامها بينه ان الركوب يسير خلفها
اه اطف (قوله والمشي عن يمينها وشمالها الخ) فيه تأمل فان المدعى كون المشي امامها وقربها والحديث
يدل على ان المشي عن يمينها وشمالها فلا مطابقة بين الدليل والمدعى فضلا عن كونه يدل عليه اه شيخنا الا ان
يقال المراد بالامام ما ليس بخلف فيشمل يمينها وشمالها على ان المقصود من هذا الحديث انما هو الاستدلال
على افضلية القرب لان الحديث الاول يدل على افضلية المشي وكونه امامها تأمل وأجاب شيخنا ح ف بان هذا
الحديث يدل على المفضل وهو كونه عن يمينها وشمالها كما دل الاول على الافضل اه (قوله وفي المجموع انه
يكراه الركوب الخ) أي لانه صلى الله عليه وسلم رأى ناسا ركبا في جنازة فقال الاتسحون ان ملائكة الله على
أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب اه شرح مر (قوله لغير عذر) ويظهر انه ليس من العذر هنا عدم كون
المشي لا تقابه لنصب أو نحوه قياسا على ما يأتي في الحج من ندب الركوب على القتب لمن أطلقه وان لم يلق به
وقد يفرق بأن السفر لا ينظر فيه للمروآت وأسبابها عا لبا بخلاف الحضور ويرد بان العادة في الجنازة إثارة الناس
للمشي معها من غير ان تختل بذلك مروآتهم وان جالوا فالوجه ان ذلك ليس بعذر هنا أيضا اه اعياب اه
شوبري (قوله والواو في بأماتها الخ) فأدبها ان كل واحد منها مستقلة بخلاف ما يرويه كلام أصله كما هو
واضح اه شوبري (قوله فان تلك صالحة) أصلا تكون سكنت فونه للجازم ثم حذفت الواو لبقاء الساكنين
ثم حذفت النون تخفيفا للكرة وورد ذلك في الكلام فصار فان تك اه شوبري (قوله عن رقابكم) معناه
انهم ابعدت عن الرحمة فلا مصلحة لكم في صاحبها ومنه يؤخذ ترك صحة أهل البطالة وغير الصالحين اه برماوى
(قوله ان أمن تغييره بالاسراع) أي بان كان الاسراع يغيره دون الثاني اه شيخنا (قوله ودون الخ) بخاء
مجمعة فوحدتين المشي فوق الهيئة والثاني اه برماوى وفي المختار الخجب نوع من العدو وبإبه رد اه وخيبا
أضوا وخيبا (قوله زيد في الاسراع) أي وجوبا كما هو ظاهر اه شوبري (قوله ولغير ذكر ما يستتره كقبة)
وأول من غطى نعشها في الاسلام كما قاله ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعدها زينب
بنت جحش وكانت رأتها بالحبشة فلما هاجرت وأوصت به فقال عمر نعم خباء الطعينة شرح مر (قوله كقبة) أفتى
ابن الصلاح بحرمه مستر تلك القبة بحريرو كل ما المقصود منه الزينة ولو من حلى وخالفه الجلال البلقيني فجوز الحرير
في المرأة والطفل واستوجهه شيخنا اه حل (قوله وكراهة لغط فيها) بفتح الغين وسكونها وهو ارتفاع الاصوات
في سير الجنازة فلما رواه البيهقي ان الصحابة رضوا الله عنهم كرهوا رفع الصوت عند الجنازة والقتال والذكر كره
جماعة قول المنادى مع الجنازة استغفروا الله فقد سمع ابن عمر رجلا يقول ذلك فقال لا تغر الله لك والمختار
والصواب كفى المجموع ما كان عليه السامع من السكون في حال السير فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غيرهما
بل يشتغل بالتفكير في الموت وما بعده وبقاء الدنيا وان هذا آخرها ويسن الاشتغال بالقراءة والذكر سرا وما
يفعله جهلة القراء من القراءة بالتعطيل واتخاذ الكلام عن موضوعه فحرام يجب انكاره اه شرح مر
ولو قيل يندب ما يفعل الآن أمام الجنازة من اليمانية وغيرهم لم يعد لان في تركه ازراء بالميت وتعرضا لشكك
فيه وفي ورثته فليراجع وقوله فحرام يجب انكاره أي وليس ذلك خلاصا بكونه عند الميت بل هو حرام مطلقا
ومنهم ما جرت به العادة الآن من قراءة الرؤساء ونحوهم اه ع ش عليه وقوله فحرام يجب انكاره أي والمنع
منه واذ يمكن من المنع ولم يمنع فسق اه برماوى (قوله أي في السير معها) قال سم على حج فرضوا كراهة
رفع الصوت بها في حال السير وسكوا عن ذلك في الحضور عن غسله وتكفينه ووضع في النعش وبعد الوصول

وروى الحاكم خبر الركوب يسير خلف الجنازة والمشي عن يمينها وشمالها قريبا منها والسقط على عليه ويدعى لوالديه بالعاقبة والرحمة قال صحيح على شرط البخاري وفي المجموع يكره الركوب في الذهاب معها الغير عذر والواو في بأماتها وقسم لمن زيادتي (وسن اسراع بها) لخبر الشيخين اسرعوا بالجنازة فان تلك صالحة فغير تهدمون اليه وان تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم (ان أمن تغييره) أي الميت بالاسراع والا فيتأني به والاسراع فوق المشي المعتاد ودون الخجب لئلا ينقطع الضعفاء فان خيف تغييره بالتأني أيضا زيد في الاسراع والتصرح بسن الاسراع من زيادتي (و) سن (لغير ذكر ما يستتره كقبة) لانه استتره وتبيري بغير ذكر الشامل لا نواختني أعم من تغييره بالاتي (وكره لغط فيها) أي في الجنازة أي في السير معها والحديث في أمور الدنيا بل المستحب التفكير في أمور الموت وما بعده

الى المقبرة الى دفنه ولا يبعدان الحكم كذلك فليراجع اه اه ع ش على مر (قوله واتباعها بنار) أي جعل النار صاحبة لها ولو أمامها اه شيخنا تم لو احتج الى الدفن ليلا في الليالي المظلمة فالظاهر انه لا يكره حل السراج والشمعة ونحوهما ولا سيما حال الدفن لاجل احسان الدفن واحكامه اه شرح مر (قوله أيضا واتباعها) بنار ظاهره ولو كافر او لا مانع منه لان العلة موجودة فيه اه ع ش على مر (قوله ولا اتباع مسلم الخ) قال مر بتشديد المثناة أقول وانما اقتصر عليه لان في الاتباع يسكون المثناة بمعنى المشي خلاف في اللغة ففي المختار تبعه من يلحقه وسلم اذا مشى خلف ومر به فمضى معه وكذا اتبعه وهو واقف سلم وأتبعه على وزن أفضل اذا كان قد سبقه فلحق وأتبع غيره يقال أتبعه الشيء أتبعه قال الانخس تبعه وأتبعه بمعنى في مثل ردده وأردفه ومنه قوله تعالى الامن خطف الخطفة فأتبعه شهاب ثاقب اه ع ش وعبارة البرماوى قوله ولا اتباع مسلم بتشديد التاء لانه التابع لا باسكانها الموهوم ان التابع غيره بأمره انتهت (قوله جنازة قريبه الكافر) أفهم كلامه تحريم تشييع المسلم جنازة الكافر غير نحو القريب وبه صرح الشاشي كابتداء السلام لكن قضية الحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط وما تارة ع به الاسنوى في الاستدلال بخير على في مطلق القرابة لوجوب ذلك على ولده على كما كان يجب عليه موته حال حياته يمكن رده بان الاولى له على الاطلاق دليل الجواز وكان متمكنا من استخلاف غيره عليه من أهل ملته وأما زيارة المسلم قبر نحو قريبه الكافر فخازة كما في المجموع لكن مع الكراهة والاصل في جواز ذلك خبر استأذنت ربي لاستغفر لاني فلم يأذن لي واستأذنته ان أزور قبرها فأذن لي وفي رواية قزوروا القبور فانهم اتد كرم الموت اه شرح مر وقوله وأما زيارة المسلم قبر نحو قريبه الكافر فخازة كما في المجموع لكن مع الكراهة مفهومة انه يحرم عليه ذلك اذا كان غير نحو قريب وهو الموافق لما تقدم عن الشاشي في اتباع جنازته ولو قيل بكراهته هنا كما تقدم من ان المعتمد كراهة اتباع جنازته لم يكن بعيدا هذا وسيأتي للشارح ان زيارة قبور الكفار مباحة خلافا لما وردى في تحريمه وهو بعموم شامل للقريب وغيره وقضية التعبير بالاباحة عدم الكراهة الا أن يحمل على ان المراد بها عدم الحرمة ويدل لذلك مقابله بكلام الماوردى أو يقال هو محمول على ما اذا قصد قبر ابنيه أخذ ما يأتي عن المناوى في لبس النصف اه ع ش عليه (قوله أبو طالب) كنيته واسمه عبد مناف بن عبد المطلب جد صلى الله عليه وسلم ذلك كافر انفسر الدنيا الاخرة اه برماوى (قوله الشيخ الضال) فيه دليل على موته كافر وهو كذلك كفى البخارى وغيره انه أخو أهل النار عذا بواو ما قيل من انه أحيى بعد موته وأسلم لأصله لان ذلك لم يثبت الا في أبيه اه شيخنا ح ف وما يدل أيضا على موته كافر آية كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين الآية فانه نزلت فيه كما قاله بعض المفسرين اه شيخنا (قوله انطلق فواره) نازع فيه الاسنوى بان عليا كان يجب عليه ذلك كما كان يجب عليه القيام بكفايته في حال حياته فلا دليل فيه على مطلق القرابة اه حل وأجيب بان أمره على ذلك مع ان له أولادا غيره يدل على ذلك وأيضا قوله انطلق فواره لم يقل فأمروا به بل على ذلك اه شيخنا ح ف (قوله فيه نظر) عبارة شرح مر ويلحق به أيضا المولى والجار كفى العبادة فيما يظهر انتهت

(فصل في صلاة الميت) أي عليه أولا جله أي وما يتبع ذلك كعدم وجوب طهر الكافر وتكفين الشهيد في ثيابه التي مات فيها وهي من خصائص هذا الامنة كالابضاء بالثلاث كما قاله الفاكهاني المالكي في شرح الرسالة ولا ينافيه ما ورد من تغسيل الملائكة آدم عليه الصلاة والسلام والصلاة عليه وقولهم يابني آدم هذه سنتكم في موتاكم لجواز حل ما ورد من تغسيل الملائكة آدم على ان الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية وحل ما ورد من قولهم يابني آدم الخ على أصل الفعل اه ع ش وهل شرعت صلاة الجنازة بمكة أو لم تشرع الا بالمدينة لم أر في ذلك نصريحا وظاهر حديث انه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر البراء بن معرور لما قدم المدينة وكان مات قبل قدومه لها بشهر كما قاله ابن اسحق وغيره وما في الاصابة عن الواقدي وأقره ان الصلاة على الجنازة لم تكن شرعت

(واتباعها) باسكان التاء
(بنار) في محجرة أو غيرها لانه يتغافل بذلك قال السوء (لا ركوب في رجوع منها) فلا يكره لانه صلى الله عليه وسلم ركب فيه رواء مسلم (ولا اتباع مسلم جنازة قريبه الكافر) لما روى أبو داود عن علي باسناد حسن ووقع في المجموع باسناد ضعيف قال لما مات أبو طالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ان عمك الشيخ الضال قدمنا قال انطلق فواره قال لا تدري ولا يبعد الحاق الزوجة والمملوك بالقریب قال وهل يلحق به الجار كفى العبادة فيه نظر
(فصل في صلاة الميت)

يوم موت خديجة وهوت بعد النبوة بعشرين سنة على الأصح أنهم لم تشرع بحكمة بل بالدين اهـ ج اهـ ع ش
 على م ر وعبارة البرماوى وهذه الكيفية التي من جعلتها قراءة الفاتحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 من خصائص هذه الأمة كما روي فرضت بالدين في السنة الأولى من الهجرة ولم تفرض بحكمة ولذلك دفنت خديجة
 من غير صلاة وأول من صلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم أسعد بن زرارة وأول من صلى عليه في القبر البراء بن
 معرور وأول من صلى عليه غائباً النجاشي كما يأتي انتهى ثم قال * (فائدة) * كانت وفاته صلى الله عليه وسلم ضحوة
 يوم الاثنين ودفن ليلة الأربعاء وكانت الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم هذه الكيفية المعروفة وكانت فرادى
 خلافاً لما في المجموع لأنه الامام ولم يكن خليفة بعد يجعل اماماً وأول من صلى عليه عمه العباس ثم بنوها ثم
 المهاجرون ثم الأنصار ثم أهل القرى وقال بعضهم أول من صلى عليه الأنبياء ثم الملائكة ثم الرجال ثم الصبيان
 وجملة من صلى عليه من الملائكة ستون ألفاً ومن غيرهم ثلاثون ألفاً من قال أنهم صلوا عليه ثلاثة أيام محمول
 على أنه صلى ليلة الأربعاء دفنه يومياً بالتغليب أو على أن المراد ليلة الأربعاء التي تليها * (فائدة) * لم تعلم
 كيفية النية في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته اهـ (قوله لصلاة) أي الميت المحكوم بإسلامه غير
 الشهيد اهـ ج تخرج أطفال الكفار وإن كانوا من أهل الجنة اهـ سم (قوله من الصلوات) أي
 المفروضات بقرينة أن المشبه فرض فيقتضى قوله والاكتفاء بنية الفرض اهـ شيخنا وعبارة ع ش قوله
 والاكتفاء بنية الفرض هذا لا يعلم من قوله كنية غيرها لأن غيرها كما يشمل الفرض يشمل النوافل فكان الأولى
 أن يقول كغيرها من الفرائض ويمكن أن يجاب بأن هذا مرادله وإن لم يصرح به والقرينة على إرادته كون
 المشبه من الفرائض فلا يحسن تشبيهه بغيرها انتهى (قوله في حقيقتها) وهي الصدوق قوله ووقتها وهو مقارنتها
 للتكبير اهـ شيخنا (قوله بدون تعرض للكفاية) لأنه عارض عبارة شرح م ر وإن لم يقل كفاية كما تكفي
 نية الفرض في إحدى الخمس وإن لم يقيد بها بالعين ولا بد من نية الفرضية كافي الصلوات الخمس ولو في صلاة امرأة
 مع رجال انتهى وقوله ولو في صلاة امرأة مع رجال أي أوصي على الخلاف السابق فيه اهـ شرح العباب تلج
 اهـ سم عليه والراجح من الخلاف عند الشارح الوجوب على الصبي وقد يفرق بين ما هنا وبين المكتوبة حيث كان
 المعتمد فيها عدم الوجوب بل صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن المكلفين مع وجودهم فيجوز أن تنزل منزلة
 الفرض فيشترط فيها نية الفرضية وإن قلنا لا يجب في المكتوبة لأن المكتوبة منه لا يسقط الخروج عن غيره ولا
 هي فرض في حقه فقويت جهة النقلية فيها فلم تشترط نية الفرضية بخلاف صلواته على الجنائز فأنهم الماسقطات
 الفرض عن غيره قويت مشايخها الفرض لكن قال سم على البهجة فمالوا كان مع النساء صبي يجب على
 النساء أمره بها بل وضربه عليها وينبغي أن يجب عليهن أمره بنية الفرضية وإن لم تشترط نية الفرضية
 في المكتوبات الخمس اهـ م ر اهـ وهو ظاهر في أنه إذا صلى مع رجال لا يشترط في حقه نية الفرضية وفي أنه إذا
 صلى وحدهم وجود الرجال بلا صلاة منهم اهـ لا بد من نية الفرضية لاسقاط الصلاة عنهم فراجع وينبغي كفاية
 نية فرض الكفاية وإن عارض تعيينها اهـ م ر اهـ سم على البهجة اهـ ع ش على م ر وفي قل على
 الجلال قوله فلا بد من التعرض له أي الفرض ظاهره وإن كان المصلي صبياً ولو مع الرجال وهو الواجب وفارق عدم
 وجوبه عليه في الصلوات الخمس على رأي شيخنا م ر بأن في صلواته هنا اسقاطاً عن المكلفين في الجملة والمرأة
 كالصبي (قوله أيضاً بدون تعرض للكفاية) أي على الراجح وقيل يجب التعرض لها في النية لتمييزه عن فرض العين
 وردية يكفي يميز بينهما اختلاف معنى الفرضية فیهما اهـ ج والمراد أن الفرض المضاف للميت معناه
 فرض الكفاية والمضاف لأحدى الصلوات الخمس معناه الفرض العيني فكان الفرض موضوع للمعنيين
 بوضعيين والألفاظ في الملقاة أو لو حلت حلت على معناها الوضعي وهو الكفاية في الجنائز والعيني في غيرها
 وبهذا يجب عما أورده سم هنا اهـ ع ش على م ر (قوله وغير ذلك) كوجوب نية الاقتداء

(صلواته أركان) سبعة
 أحدها (نية كغيرها) أي
 كنية غيرها من الصلوات في
 حقيقتها ووقتها والاكتفاء
 بنية الفرض بدون تعرض
 للكفاية وغير ذلك

قوله أو لو حلت في بعض
 التصرف ولو حلت

أو الجماعة على المأموم اه شرح مر وكفرهم بالتكبير واستحضار ما ينوي على ما تقدم وكلا ضافة الى الله تعالى لكنها لا تجب بل تسن كما سن قوله مستقبلا ولا يتصور هناية الاداء عوضه ولا نية عدد قال شيخنا وقد يقال ما المانع من ندب نية عدد التكبيرات لما يأتي أنهم بائنا بالركعات اه خ ل وقياس ما مر انه اذا لم ينو الاقتداء بطلت صلته بالتابعة في تكبيره على ما مر بان يقصد ايضاح تكبيره بعد تكبيرة الامام لاجله بعد انتظار تكبير وقوله ولا يتصور هناية اداء وضده أي فلونى الاداء أو القضاء الحقيقى بطلت بخلاف ما لو اطلق أو نوى المعنى اللغوى فلا يبطال اه ع ش على مر (قوله ولا يجب في الحاضر تعيينه) أما الغائب فليس تفصيل فان كان مخصوصا أي بان صلى على غائب بخصوصه فلا بد من تعيينه بقلبه وأما اذا كان غير مخصوص بان صلى على من مات وغسل وكفن في اقطار الارض فتصح من غير تعيين اه من شرح مر والرشيدى عليه (قوله فان عينه) أي عين الميت الحاضر أو الغائب الخصوص كان صلى على زيد أو على الكبير أو الذكرك من أولاده اه شرح مر (قوله ولم يشر اليه) أي ولم يكن التعيين بالإشارة اليه فلا يرد ان الإشارة من جملة المعينات اه شيخنا وعبارة سم قوله ولم يشر اليه المراد الإشارة لقلبية وحيث قد انظر كيف يتعقل تعيين الميت باسمه وقصده الصلاة عليه بعد حضوره من غير ملاحظة الشخص الحاضر الذي هو معنى الإشارة لقلبية وقد سلف مثل هذا عن امام الحرمين في باب الجماعة اه أقول لاستحالة في ذلك فان تصد الصلاة على المسمى بزيد مثلا من غير ان يلاحظ بقلبه الشخص الحاضر قريب فتأمل انتهت (قوله بخلاف ما اذا أشار اليه) أي إشارة حسية اه ح ل وعبارة الشيخ خضر الشورى على التحرير قوله نعم ان أشار الخ المراد انه لاحظ بقلبه خصوص الشخص بقطع النظر عن اسم ونسبه ولو لم يكن هناك إشارة حسية انتهى وهى مخالفة لما ذكره المحشى هنا فالغنة بما سبق من ان المراد الإشارة لقلبية اه شيخنا ح ف وعبارة ع ش على مر قوله بخلاف ما اذا أشار اليه أي بقلبه انتهت (قوله وان حضر موتى نواهم) ليست هذه المسئلة مكررة مع قوله فيما يأتي وتجوز على جنازة صلاة لان الكلام هنا في صحة النية وثم في الجواز اه شيخنا وقوله أي نوى الصلاة عليهم أي وان لم يعرف عددهم قال الرويانى فلو صلى على بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي كذلك لم تصح قال ولو اعتقد انهم عشرة فبانوا أحد عشر أعاد الصلاة على الجميع لان فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين قال وان اعتقد انهم أحد عشر فبانوا عشرة فالظاهر الصحة قال ولو صلى على حى وميت صحت على الميت ان جهل الحال والا فلا كمن صلى الظهر قبل الزوال أو على ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت فيهما ولو أحرم الامام بالصلاة على جنازة ثم حضرت أخرى وهم في الصلاة تركت حتى يفرغ ثم صلى على الثانية لانه لم ينوها وأولاه في المجموع اه شرح مر وفي الشورى ما نصه (فرع) * أحرم بالصلاة على الجنازة فحضرت جنازة أخرى في أثناء الصلاة فنوى الصلاة عليها أيضا هل تصح الصلاة لهما أو لا تصح الاول أو تبطل بحث شيخنا الشهاب بن قاسم في حواشى ابن حجر عدم البطلان وقد يتجه بخلافه لانه أتى بما ينافى نية الاولى لان نية الثانية متضمنة لقطع النية الاولى وقد صرح به في الايعاب اه وقول مر أعاد الصلاة على الجميع قيده قل على الجلال فقال ولو ذكر عددا فبانوا أكثر منه بطلت الصلاة في الجميع نعم لو أشار اليهم لم تبطل كما قال العلامة سم ومشى عليه شيخنا اه (قوله وقيام قادر عليه) أي ولو صبيا أو امرأة صليما مع الرجال لان القيام هو المقوم لصورتها في عدمه محولها بالكيفية فان عجز صلى على حسب حاله اه حل قال الحافظ بن حجر في فتح البارى وانما لم يكن فيها ركوع ولا سجود لئلا يتوهم بعض الجهلة انها عبادة للميت فيفضل بذلك اه بحرفه وعبارة شرح مر وقيام قادر مثل ذلك الصبي والمرأة اذا صليما مع الرجال وهو الاوجه خلافا للنسرى انتهت أي ويحرم على المرأة القطع ويمنع منه الصبي وعبارة العباب وصلاة المرأة الصبي مع الرجال أو بعدهما صح نقلا قال في شرحه وانما يستطعها الفرض من الصبي مع ذلك قياسا على ما لو صلى الظهر مثلا ثم بلغ في وقتها ومع كونها انقلا منهم ما يجب فيها نية الفرضية والقيام للقادر كما مر أول الفصل ولا يجوز الخروج

(ولا يجب في الحاضر تعيينه) باسمه أو نحوه ولا معرفته بل يكفي تمييزه نوعا غير كنية الصلاة على هذا الميت أو على من صلى عليه الامام (فان عينه) كزيد أو رجل (ولم يشر) اليه (فأخطأ) في تعيينه فبان عمرا أو امرأة (لم تصح) صلته لان ما نواهم يقع بخلاف ما اذا أشار اليه وتقدم نظيره في فصل الاقتداء شروط وقول ولم يشر من زيادنى (وان حضر موتى نواهم) أي نوى الصلاة عليهم (و) ثانيا (قيام قادر) عليه كغيرها من الفرائض (و) ثالثا (أربع تكبيرات) للاتباع رواء الشيخان

منها على الوجه كمر والمراد بعدم الجواز في حق الصبي ان يديه يمنعه منه كما يمنعه من الخروج من المكتوبات
 اه ع ش عليه (قوله أيضا قيام قادر) أي ولو كانت معادة اه ع ش على مر وسيأتي له ان هذه
 المعادة تقع له نافذة وانما قدم القيام على التكبيرات وغيرها تقدم في الوجود عليها اذا التكبير لا يعتد به الا اذا
 كان من قيام فهو مقدم في الوجود حتى على التحريم لكن الواقع منه قبل التحريم شرط والمقارن له الى آخر
 الصلاة ركن فهو وان كل مع التكبير من حيث الركنية في محل واحد لكنه مقدم في الجملة على التكبير وأيضا
 فالمحكوم عليه بالركنية هو جملة التكبيرات لا خصوص التحريم وقدم النية عليه لانه لا يتميز القيام كغيره من
 افعال الصلاة لانها اه ع ش (قوله فلوزاد لم تبطل) أي ولو نوى بتكبيره الركنية خلافا لجمع من المتأخرين
 لكن الاربع أولى لتقرر الامر عليهما من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتشبيه التكبير بالركنية فيما يأتي
 بحله بشرية المقام في المتابعة حفظا على تأكد هاتم لوزاد على الاربع عدم اعتقاد البطلان بطلت كما ذكره
 الاذري فان كان ساهيا أو جاهلا لم تبطل جزما ولا مدخل لسجود السهو فيها اه شرح مر وقوله ولو نوى
 بتكبيره الركنية غاية وظاهره انه لا فرق في ذلك بين كونه من المتفهمة أولا ولو قيل بالضرورة في الاول لم يكن بعيدا
 قياسا على ما تقدم في الصلاة من ان ذلك يغتفر في حق العاوي وفي سم على ج لوزاد على الاربع معتقد اوجوب
 الجميع يحتمل ان لا يضر كالأول اعتد جميع افعال الصلاة فروضا وقد يفرق أي فيقال هنا بالبطلان مطلقة بأن تلك
 الافعال مطلوبة في الصلاة فلا يضر اعتقادها فروضا بخلاف الزائد على الاربع هنا فانه غير مطلوب رأسا وقد يؤيد
 الاول قول الشارح وان نوى بتكبيره الركنية بل ان أراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة اه ع ش عليه وحيث
 زاد فالأولى له الدعاء لم يسلم لبقائه حكما في الاربع والمطلوب فيها الدعاء حتى لو لم يكن قرأ الفاتحة في الأولى اجزائه
 حينئذ فيما يظهر ثم رأيت سم على ج صرح بما استظهرناه اه ع ش على مر ولو والرفع يديه
 في الزيادة قالو جملا بالبطلان لانه غير مطلوب هنا بخلاف ما تقدم في العبد قاله الشيخ كغيره اه شوري أقول
 والقياس انه لو والى بين الرابعة والخامسة ورفعه يديه فيهما البطلان أيضا لان رفع كل يدي في المرة الخامسة بعد
 مرة وبها حصلت الموالاة بين أربعة افعال اه ع ش على مر وقوله بخلاف ما تقدم في العبد غير ظاهر
 اذ التي تقدم فيه ان موالاة الرفع فيما زاد على السبع أو الخمس مبطله حرر لان يكون مراده الموالاة في نفس
 السبع أو الخمس (قوله لا يتابع) فقد نقل النووي في شرح مسلم عن القاضي عياض انه صلى الله عليه وسلم كان
 يكبر أربعين أو خمسين أو سبعا وثمانين حتى مات التجاشي فكبر عليه أربعين واستمر على ذلك بعده اه برماوي
 (قوله لم يتابعه) لو كان المأموم مسبوقا وتابعه في الزيادة المذكورة قوا في بواجبه من نحو القراءة عقب
 التكبيرات حسب له ذلك فتصح صلاته سواء اعلم انها زائدة أو جهل ذلك لان هذه الزيادة جائزة عند الامام
 وبهذا فارق المسبوق المتابع لامامه في الخامسة حيث فصل فيه بين الجهل فتصح أو العلم بالزيادة فتبطل وهذا
 اه شوري وفي ع ش على مر مائه (فرع) لوزاد الامام وكان المأموم مسبوقا فاني بالاذكار
 الواجبة في التكبيرات الزائدة كان أدرك الامام بعد الخامسة فقرأ ثلثا كبر الامام السادسة كبره معه وصلى
 على النبي صلى الله عليه وسلم ثم كبر السابعة كبره معه ثم دعا للميت ثم كبر الثامنة كبره معه وسلم معه هل
 يحسب له ذلك وتصح صلاته سواء اعلم انها زائدة أو جهل ذلك ويفرق بينها وبين بقية الصلوات حيث تحسب
 الركعة الزائدة للمسبوق اذا أدرك القراءة فيها ولكن جاهلا بخلاف ما اذا كان عالما بانها زائدة بان هذه
 الزيادة هنا جائزة للامام مع علمه وتعمده بخلافها هناك أو يتقيد الجواز هنا بالجهل كما هناك فيه نظر فلجرح
 ومال مر للاول فلجرح اه سم على المنهج أقول وقد يتوقف في التسوية بان الزيادة على الاربع اذ كان
 محضه للامام فالمسبوق في الحقيقة انما أتى بتكبيراته كما بعد الرابعة للامام وهو لو فعل فيها ذلك لم تحسب

(فلوزاد) عليها (لم تبطل)
 صلاته لا يتابع رواه مسلم
 ولانه انما زاد ذكرا (أو
 زادا مائة) عليها (لم يتابعه)

فالقياص انه هنا كذلك (فرع) موافق في الجنابة شرع في قراءة الفاتحة فهل له قطعها وتأخيرها لما بعد
الاولى بناء على اجزاء الفاتحة بعد غير الاولى أم لا قال مر لا يجوز بل تعينت عليه بالشروع فتعين عليه
الاتيان بها فان تخلف لتخويف قراءتها تخلف وقراءها لم يشرع الامام في التكبيرة الثالثة اه فان كان
عن ثقل فسلم والافقيه نظر ظاهر فليجروا ويراجع اه سم على المنهج والقرب الميل الى النظر اه ع ش
على مر وفي قل على الجلال الجزم بما جزم به الشورى وبعبارة نعم للمسبوق موافقة الامام في الزائد
ويحسب له انتهت (قوله أي لا تسن له متابعتها) أي بل تكره خروج من خلاف من أبطل بها اه ع ش على
مر (قوله بل يسلم) أي بنية المفارقة والابطال صلاته لانه سلام في اثناء القدوة فتبطل به كالسلام قبل تمام
الصلاة اه مر اه سم على البهجة اه ع ش على مر (قوله وقراءة الفاتحة) أي قبل بدلها فالوقوف
بقدرها لما مر في مجتها اه شرح مر وقوله قبلها أي من القراءة والذكر وقوله فالوقوف لقدرة قال سم
على ج انظر هل يجري نظير ذلك في الدعاء للميت حتى اذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدرها وعلى هذا
فالمراد بدله قراءة أو ذكر من غير ترتيب بينهما أو معه فيه نظر والمتجه الجريان اه والمراد بالدعاء المعجوز
عنه ما صدق عليه اسم الدعاء ومنه اللهم اغفر له أو رجه وحيث قدر على ذلك أتى به اه ع ش عليه (قوله
كغيرها من الصلوات) يؤخذ منه استحباب آمين اه حل وفي شرح الجلال ويندب التامين عقب الفاتحة اه
ويندب بعده الحمد لله رب العالمين كفي الروضة اه قال عليه وفيه أيضا قوله كغيرها من الصلوات يؤخذ
منه عدم صحة اقتداء من يحسن القراءة بمن يحسن الذكر ولاهما بمن واجبه الوقوف ولا مانع منه وبه صرح
ابن عبدالحق اه (قوله لتعلموا انها سنة) أي طريقة متبعة وهذا كقول الصحابي من السنة كذا فيكون
مرفوعا اه برماوى (قوله لا بما في الاصل) المعتمد في الاصل فيجوز اخلاء التكبيرة الاولى عن قراءة
الفاتحة وجمعها مع الصلاة على النبي في الثانية ومع الدعاء في الثالثة والاتيان بها في الرابعة اه شيخنا ولا يجوز
قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة أو باقية في أخرى لعدم ورود اه شرح مر وعلى المعتمد اذا نقلها الغير الاولى
هل يجب الترتيب بينها وبين واجب التكبيرة المنقول اليها أم لا أقول الظاهر انه لا يجب كما أفهمه مامر اه
سم على المنهج وقوله الظاهر انه لا يجب واذا لم يجب فله ان يأتي بها قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم مثلا أو بعدها بنهاها لانه يأتي ببعضها قبل وبعضها بعد فيما يظهر لاشتراط الموالاة اه ع ش
على مر (قوله من انها بعد الاولى) أو غيرها معتمد ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان
شافعيًا اقتدى بمالكى وتابعه في التكبيرات وقرأ الشافعي الفاتحة في صلاته بعد الاولى فلم يسلم أخيره
المالكى بأنه لم يشرأ الفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي اذ غاية أمر امامه انه ترك الفاتحة وتركها قبل
الرابعة لا يقتضى البطلان لجواز ان يأتي بها بعد الرابعة لكنه لم يسلم بدونها بطلت صلاته بالتسليم عند
الشافعي فتسليمه لنفسه بعد بطلان صلاته امامه لا يضر اه ع ش على مر وفي الرشىدى عليه بعدما ذكر
هذا ما نصوهى فائدة جليلة يحتاج اليها في الصلاة خلف المخالف وظاهر ان الحكم جارحى فيما لو كان الامام
يرى حرمه القراءة في صلاة الجنابة كالحنفى اذ لا فرق نظر الى ما وجبه الشيخ رجه الله أي ولا نظر الى عدم اعتقاد
الامام فرضية الفاتحة والالم نصح الصلاة خلفه مطلقا لانه لا يعتق وجوب البسملة واما ما قد يقال انه حيث
كان الامام لا يرى قراءة الفاتحة فكانه نوى صلاة بلا قراءة فنيته غير صحيحة عند الشافعي فقد يجاب عنه بأن ذلك
لا يضر حيث كان ذلك ناشئا عن عقيدة فتأمل اه (قوله أو غيرها) أي ولو بعد الرابعة أو ما زاد عليها اه
قل على الجلال (قوله أيضا من انها بعد الاولى أو غيرها) هل محل ذلك عالم يشرع في الفاتحة عقب الاولى أو ولو
شرع فيها فله قطعها وتأخيرها عن الاولى أجاب شيخنا بالاول اه حل ومثله في ع ش على مر (قوله من انها
بعدها أو بعد الثانية) فان قلت تعينها في الاولى اما اولى أو مساو لتعين الصلاة في الثانية والدعاء في الثالثة قلت

أي لا تسن له متابعتها في
الزائد لعدم سنده للامام
(بل يسلم أو ينتظره) ليسلم معه
وهو الافضل لتأكيد المتابعة
وتعبيري بزيادة أعم من
تعبيره بخمس (و) رابعها
(قراءة الفاتحة) كغيرها
من الصلوات ولان ابن
عباس قرأها في صلاة
الجنابة وقال لتعلموا انها
سنة رواه البخارى (عقب)
التكبيرة (الاولى) للاتباع
رواه البيهقي وهذا ما جزم
به في التبيان تبعا للجمهور
ولظاهر نصين للشافعي وهو
المفتى به لا بما في الاصل من
انها بعد الاولى أو غيرها
ولا بما في الروضة كأصلها
من انها بعد الاولى أو بعد الثانية

(و) خامتها (صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لخبر أبي امامة ان رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخبروه ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنائز من السنة رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين (عقب الثانية) لافعل السلف والخلف وتسبب الصلاة على الآل فيها والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحد قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (و) سادسها (دعاء للميت) كاللهم ارحمه (عقب الثالثة) قال في المجموع ولا يجزئ في غيرها بلا خلاف قال وليس لتخصيصها بدليل واضح (و) سابعها (سلام كغيرها) أي كسلام غيرها من الصلوات في كيفية وتعدد وغيرها (وسنرفع يديه في تكبيراتها) حد ومنكبيه ووضع يديه بعد كل تكبيرة تحت صدره كغيرها من الصلوات (وتعود) لانه القراءة (واسرار به وقراءة وبدعاء) ليلا أو نهارا روى الترمذي بإسناد صحيح عن ابن ابي عمير انه قال من السنة في صلاة الجنائز ان يكبر ثم يقرأ بآيات القرآن مخافتة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخص الدعاء للميت ويسلم ويختم بآيات القرآن الباقي

التساوي ممنوع فضلا عن الاولوية لان المقصد الاعظم من هذه الصلاة انما هو الدعاء كما صرحوا به والصلاة على النبي وسيلة لقبوله واما القراءة فامر تابع هنا لكنها في ذاتها أثر فتنظر والى هذين فعملوها بعد الاولى نذا نظر الثاني لا وجوبه نظر الاول حتى يتم المقصود وسيلته بان لهم الحق في تخصيصه ليدل ذلك على مزيد الاعتناء بالمقصود دون غيره ولا بدع في انه قد يعرض للمقصود الذي ما يصير تبعاً ويبدل لذلك انهم لم يوجبوا الرابع كرا لانه لم يبق لاجابه مقتض وبهذا يجب عما قبل ليس لتخصيص الدعاء بالثالث دليل واضح وما قبل بمثله في الصلاة في الثانية قاله في الايعاب اه شوزي وعبارة شرح مر وليس لتخصيص ذلك الاجر والاتباع انتهت (قوله وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وأقلها وأكملها كافي التشهد فيجب فيها ما يجب في التشهد فيما يظهر ولا يجزئ هنا ما يجزئ في الخطبة من الحاشي والمأخوذ ونحوهما وصرح بذلك في العباب اه ع ش على مر وظاهر كلام الاصحاب انه لا يستحب ضم التسليم على النبي اليها ولا يكره افراد الصلاة في هذه الحالة ويجعل كلامهم بكرة لافراد في غير ما ورد النص بافراده وهو المعتمد عند مر وخالف في ذلك حج وأطال الكلام على ذلك وادعى كراهة الافراد فتأمل اه شوزي وفي قول علي الجلال قال حج ويندب السلام معها ولا يكره هنا افراد الصلاة لاجل الوارد وأقل ذلك اللهم صل وسلم على محمد وآله (قوله عقب الثانية) فلا تجزئ بعد غير الثانية وهذا هو المعتمد سواء قلنا ان الفاتحة تعين عقب الاولى أو لا تعين فليس الخلاف في تعين الصلاة على النبي بعد الثانية مبنياً على الخلاف في تعين الفاتحة بعد الاولى اه من شرح مر وج (فرع) لو قصد ان لا يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية وكبر الثالثة بطلت صلاته لان بشروعه في الثالثة تحقق خلو التكبيرة الثانية من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلا يتوقف البطلان على السلام فاشبهه بالترك الفاتحة عند آخر ركع اه ع ش على مر (قوله وتسبب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أي معها أي عقبها وقوله عقبها أي عقب الصلاة على الآل هذا هو الاظهر اه شيخنا (قوله والدعاء للمؤمنين والمؤمنات) أي بنحو اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات اه ع ش على مر أي كما يستحب الدعاء لهم في التشهد الاخير عقب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا نقل الرافعي تعليقه عن الامام وعمله هو قبل ذلك بانه أقرب الى الاجابة اه سم (قوله والحد قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أي بأي صيغة من صيغه المشهور الحمد لله رب العالمين فينبغي الايمان بها اه ع ش على مر (قوله ودعاء للميت) أي بخصوصه بامر آخرى وهذا في البالغ وأما في الصبي فيجوز ان يكون الدعاء فيه طولاً للديه أو لعموم الناس لكن اذا كان بالوارد كاللهم اغفر لحينا الخ وكاللهم اجعله فرطاً الخ فأحد هذين يكفي في الصغير والحاصل ان الكبير لا بد من تخصيصه بالدعاء وكذا الصغير الا في الوارد فيه كالدعاء بن اثنين فيه اه شيخنا وفي ع ش على مر ما نصه والظاهر تعين الدعاء به بأخرى لا بنحو اللهم احفظ تركته من الظلمة وان الطفل في ذلك كغيره لانه وان قطع له الجنة فتريد من يتبع فيها بالدعاء كالانبياء اه (قوله أيضاً ودعاء للميت الخ) قضية اطلاقه كغيره وجوبه لغير المكلف ومن بلغ مجنوناً وادام الى موته وهو الاوجه اذا الغالب على الصلاة التعبد خلافاً للفرعي وعلم مما شرر وجوب الدعاء بعد التكبيرة الثالثة قبل الرابعة ولا يجزئ في غيرها بلا خلاف اه شرح مر (قوله كاللهم ارحمه) هذا بيان لاقول الدعاء بخصوصه فلا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ويكفي اللهم اقض دينه لان به يتفكح جس نفسه اه حل (قوله وسلام كغيرها) ويحجر به الامام والمبلغ اه شيخنا وعبارة شرح مر واتفقوا على جهره بالتكبير والسلام أي الامام أو المبلغ لا غيرهما فانظر ما مر في الصلاة كما هو ظاهر انتهت (قوله في كيفية) منه يؤخذ عدم استحباب وبركاته وان ينفث فيه وقوله وتعدد أي خلافاً لما قال يقتصر على تسليمة واحدة يجعلها تلقاء وجهه وان قال في المجموع انه الاشهر اه حل فان اقتصر على واحدة أي من جهته جهة يمينه اه ع ش على مر (قوله وسنرفع يديه الخ) ويسن أيضاً النظر للجنائز وقال بعضهم لحمل

السجود ولو فرض أخذ من بحث البلقيني وشمل ذلك الأعمى والمصل في ظلمة وهذا هو الوجه اه ع ش على
 مر (قوله أيضا من رفع يديه في تكبيراتها) أي وان اقتدى بمن لا يرى الرفع كالخفي فيما يظهر لان ما كان
 مسنونا عندنا لا يترك للخروج من الخلاف وكذا الوقتي به الخفي للعلامة المذكورة أي فلو ترك الرفع كان خلاف
 الاولى على ما هو الاصل في ترك السنة الاما نصوا فيه على الكراهة وما ترك الاسرار قياسا ما مر في الصلاة من
 كراهة الجهر في موضع الاسرار كراهتها اه ع ش على مر (قوله في تكبيراتها) أي في كل تكبيرة من
 تكبيراتها اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله في تكبيراتها أي المطلوبة لانها زاد عليها لكن لا يضر لو رفع
 الا فيمألوا لها اه (قوله وترك افتتاح وسورة) وحيث يقال لنصلا متواجبة يستحب فيها ترك السورة أو ترك
 قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة اه ح ل وينبغي ان المأموم اذا فرغ من الفاتحة قبل امامه تسنله السورة
 لانها أولى من وقوفه ساكنا فانه في الاعيان قاله الشيخ أي ومن الدعاء الميت اذا الاولى ليست محل طلب
 الدعاء فليتأمل اه شورى وفي ع ش على مر مآله * (فرع) * لو فرغ المأموم الفاتحة قبل
 تكبيرة الامام ما بعدها فينبغي ان يشتغل بالدعاء لانه المقصود في صلاة الجنائز ولا ينبغي تكرير الفاتحة ولا قراءة
 غيرها من القرآن ولو فرغ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل تكبير الامام ما بعدها فينبغي اشتغاله
 بالدعاء وكذا تكرير الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لانها وسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود
 في صلاة الجنائز وفاقا لمر اه سم على البهجة وقوله فينبغي ان يشتغل بالدعاء كن يقول اللهم اغفر له اللهم
 ارحمه ويكرره أو يأتي بالدعاء الذي يقال بعد الثالثة لكنه لا يجزى عما يقال بعدها ولا يقال ان ما أتى به
 من الدعاء ليس في محله لما أتى من انه يستحب الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فما أتى به من
 جملة ما صدق عليه الدعاء المطلوب وان كثر (فرع) قرأ آية سجدة في صلاة الجنائز وسجد الوجه البطلان للصلاة
 ان كان عامدا علما لانه سجد غير مشروع فزيادته مبطله اه مر اه (قوله مبنية على التخفيف) أي
 وان صلى على غائب أو قيرز كهما أيضا لان شأن البناء على التخفيف اه زى و مر خلافا للحج (قوله وان
 يشول في الثالثة الحج) أي ندبا حيث لم يخش تغير الميت والواجب الاقتصار على الاركان اه تحفة اه شورى
 (قوله اللهم اغفر لحينا الحج) قدم هذا لثبوت لفظه في مسلم وتضمنه الدعاء للميت بخلاف ذلك فان بعضه مودى
 بالمعنى وبعضه باللفظ اه شرح مر ويندب ان يقدم عليهم ما معاروا وعوف بن مالك عن فعله صلى الله
 عليه وسلم وهو اللهم اغفر له وارحمه واقفه واعف عنه واكرم زله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه
 من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من
 زوجته وأعد له من عذاب القبر وقتته ومن عذاب النار اه وهذا أصح ما في الباب والمراد بابدال الزوج ولو
 تقدرا أو صفة قد دخل فيمن لم يتزوج ومن الحور العين لان بنات آدم أفضل منهن ولكل انسان من بنات
 آدم اثنان فقط اه قل على الجلال (قوله وصغيرنا) أي اذا بلغ واقترف الذنب أو المراد الصغير في الصفات اه
 شورى أو المراد الصغير حقيقة والدعاء بالمغفرة لا يستلزم وجود ذنب بل قد يكون بزيادة قدر جات القرب كما يشير
 اليه استغفاره صلى الله عليه وسلم في اليوم واليلة مائة مرة اه ج في الدر المنصود عن ابن سيرين (قوله فاحيه على
 الاسلام الحج) لا تخفى مناسبة الاسلام للحياة والايان للوفاة لان الاسلام كناية عن الصلاة والصوم وغيرهما وهي
 في الحياة والمراد الاسلام الكامل الذي يزيد بزيادة الاعمال والايان هو التصديق القلبي والمقصود ان يكون
 متلبسا به عند الوفاة اه شيخنا (قوله ثم اللهم هذا عبدك الحج) فضيمانه لو اقتصر على قوله اللهم اغفر لحينا الحج لم
 يكف وهو الموافق لما مر من انه يجب الدعاء للميت بخصوصه وانه لا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات اه ع ش
 على مر وقوله هذا عبدك مرفوع أو منصوب بآرحم اه شورى (قوله وابن عبدك) المراد بهما أبوهم واه

(وترك افتتاح وسورة)
 لطولها وصلاته الجنائز
 مبنية على التخفيف وذكر
 من الاسرار بالتعوذ والدعاء
 مع سن ترك الافتتاح والسور
 من زيادتي (وان يشول في
 الثالثة اللهم اغفر لحينا
 الحج) تتمه كما في الاصل
 ومبينا وشاهدنا وغائبنا
 وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا
 وأتانا اللهم من أحييتنا
 فأحيه على الاسلام ومن
 قويتنا فتوفه على الايمان
 رواه أبو داود والترمذي
 وغيرهما وزاد غير الترمذي
 اللهم لا تحرمنا أجر ولا تفتنا
 بعد (ثم اللهم هذا عبدك
 الحج) تتموا بن عبدك خرج

كما يعلم من عبارة مر حيث قال فان لم يكن للميت أب بان كان ولد زنا فالقياس انه يقول فيه وابن أمتك اه
(قوله من روح الدنيا وسعتها) بفتح أولهما اه شرح مر ولعله انما اقتصر عليه لكونه الانصاح والافيجوز
في الروح الضم كما قرئ به في قوله تعالى فروح ورب جان وفي السعة بالكسر وقد نظم ذلك العلامة الدنوشي فقال
وسعة بالفتح في الاوزان * والكسر مخفى عن الصغاني

اه ع ش على مر (قوله أي نسيم ريحها) من اضافة الاخص الى الاعم اذ التسيم نوع من الريح اه شيخنا
(قوله ومحبوبه واجباته) المشهور في محبوبه واجباته الجوز يجوز رفعه يجعل الوار للعال أي في حد ذاته لافي
عبارة الشارح لانه بالرفع رسم بالواو اه حل وقوله فيها أي حاله كونها فيها اه شيخنا (قوله أي ما يحبه)
هو بضم الياء وكسر الحاء من أحب ويجوز فتح الياء وكسر الحاء من حب لغته في أحب اه ع ش على مر
وفي المصباح أحبيت الشيء بالالف فهو محب وحبته أحب من باب ضرب والقياس أحب بالضم لكنه غير
مستعمل وحبته أحب من باب تعب لغته في المصباح ضرب وتعب في قل على الجلال قوله أي ما يحبه ومن
يحبه الضمير المستتر فيه الميت والبارز لمحبوب الميت من عاقل وغيره اه (قوله كان يشهد) في معنى التعليل
لما قبله أي دعونا له لانه كان يشهد اه شوبري (قوله أيضا) كان يشهد أن لا اله الا أنت أي بحسب ما تعلم
منه وقوله وأنت أعلم به أي من قال شيخنا وهو تفويض الامر اليه تعالى خوفا من كذب الشهادة في الواقع اه
برماوى (قوله اللهم انه نزل بك) أي هو ضيفك وأنت أكرم الاكرمين وضيف الكرام لا يضام اه شرح مر
(قوله وانت خير منزول به) نعت المحذوف هو مرجع الضمير في به وهذا المحذوف هو المفضل عليه في المعنى لان
خير اسم تفضيل حذف منه الهمزة تخفيفا وهذا المقدر يجوز تقديره مفردا أي أنت خير أي أخير وأفضل
كريم منزول به ينزل به الضيفان ويجوز تقديره جمعا أي وأنت خير كرماء منزول بهم أي ينزل بهم الضيفان
ويجوز تقديره مؤثافي اللفظ لافي المعنى لانه كفرأي وأنت خير كريمة أي ذات كريمة منزول بها أي ينزل بها
الضيفان فتلخص ان هذا الضمير يجوز افراده وجمعه وتأنيثه اه شيخنا (قوله وقد جئتكم الخ) هل ذلك
مخصوص بالامام كالقنوت وان غيره يقول جئتكم شافعا وهو عام في الامام وغيره في قوله المنفرد بلفظ الجمع فيه
نظروا الا قرب الثاني اتباعا للوارد ولانه ر بما اشار كه في الصلاة عليه ملائكة وقديون ذلك ما سيأتي في الشرح
من انه قد حصر الذين صلوا عليه صلى الله عليه وسلم فاذا هم ثلاثون ألفا يعني من الانس ومن الملائكة قسمون ألفا
لان مع كل واحد ملكين اه ع ش على مر ومعنى جئتكم توجهنا اليك أو قصدناك اه برماوى (قوله ولقه
برجتك رضاك) أي أعطاه ويجوز في لقه وجوه ثلاثة اسكان الهاء وكسرها باختلاس وباشباع وكذا يقال في
قوله وقه فتنة القبر ويجي ذلك أيضا في قوله فيملمر فأحبه فتوفه اه شيخنا وفي البرماوى ولقه أي أنه أواعطه
تكرما وقوله وقه فعل أمر من الوفا به أي سلمه أو أودع عنه ويجوز في كل من لقه وقه كسر الهاء مع الاشباع
ودونه وسكونها اه (قوله فتنة القبر) هي سؤال الملكين وهما المؤمن بمبشر وبشير وغيره منكرو ونكير بفتح كاف
اه شيخنا وعبارة البرماوى هي سؤال الملكين وهما المؤمن بمبشر وبشير وغيره منكرو ونكير بفتح كاف
الاول منهما وكلاهما ضد المعروف سيما بذلك لانه لا يشبه خلقهما خلق آدمي ولا ملك ولا غيره هما وهما جعدان
اسودان أزرقان أعينهما كالبرق الخاطف أو كاللهيب أو قدور النحاس وانباههما مثل صياصي البقر
وأصواتهما مثل الرعد القاصف يحفران الارض بانباههما ويطآن في أشعارهما ومعهما مرزبة من حديد
لواجتمع عليها أهل منى لم يقلوها أي يحملوها جعلها الله تعالى فكرة لله ومن لبصره ويثبته وعذابا لغيره
انتهت (قوله وجاف الارض) أي باعد يعني ان ضمة القبر تكون عليه سهلة لا يعني انه قد يكون مرتفعا عن
الارض اه برماوى (قوله عن جنبيه) بنون فوحدة مثني جنب وبثلاثة فتنة فوقية وهي أولى لعمومها
لجميع البدن من الجنين والظهر والبطن وفي بعض النسخ جنبه بالافراد اه برماوى قال الشيخ جلال الدين

من روح الدنيا وسعتها أي
نسيم ريحها واتساعها
ومحبوبه واجباته أي
ما يحبه ومن يحبه إلى ظلة
القبر وما هو لاقبه أي من
الاهوال كان يشهد أن
لا اله الا أنت وأن محمد عبدك
ورسولك وأنت أعلم به
اللهم انه نزل بك وأنت خير
منزول به وأصبح فقيرا الى
رحمتك وأنت غني عن
عذابه وقد جئتكم راغبين
اليك شفعاء له اللهم ان كان
محسنا فزد في احسانه وان
كان مسينا ف تجاوز عنه ولقه
برجتك رضاك وقه فتنة
القبر وعذابه وافسخ له في
قبره وجاف الارض عن
جنبيه ولقه برجتك الامن

الاسنوي رحمه الله تعالى رأيت في نسخ الام الموقوفة بالمدسة الشريفة بالديار المصرية بالميم المضمومة والثاء
 الثلاثة قالوهي أحسن لشمول الجنين والظاهر والبطن اه عميرة اه سم (قوله من عذابك) هو شامل لعذاب
 القبر ولما في القيامة وأعيد باطلاقه بعد تقييده بما تقدم اهتماما بشأنه اذ هو المقصود من هذه الشفاعة اه
 برماوى (قوله جمع الشافعي رضي الله تعالى عنه ذلك الخ) قال الشيخ عميرة يريد انه لم يرد في حديث واحد هكذا
 اه سم على المنهج اه ع ش على مر (قوله وهذا في البالغ الذي كثر) أي ولو صلى على جماعة لانه قد
 يشار بها الواحد للجمع واذا العبد مفرد مضاف فبعض افراد من أشير اليه ولا يكتفى بالاعتصار على ما قبل هذا لانه
 ليس فيه دعاء للميت بخصوصه فان أراد به ا كنى بذلك فلا وأراد به غيره هل يكتفى بذلك انظر اه حل
 ومقتضى قوله سابقا فلا يكتفى الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عدم كفاية ذلك تأمل اه شيخنا ح ف (قوله
 ويؤنث ضمائرهما) خرج ضمائرهما الضمير في وأنت خير منزول به فانه راجع الى الله فلا يؤنثه ومن ثم قال حج
 وليحذر من تأنيثه في منزول به فانه كفر لمن عرف معناه وتعمده اه وقد يقال في قوله كفر نظر لانه يمكن
 رجوعه الى الله على ارادة الذات والتأنيث فيه بالنظر للفظ فاعلمه أراد انه كفر لمن قصد ان معناه مؤنث حقيق
 وتعمده وبقى ما لو قال وأنت خير منزول بهم هل يضر أولا فيه نظر والاقرب الثاني لان المعنى عليه صحيح بناء على ان
 التقدير وأنت خير كرام منزول بهم أي خير الكرام الذين تنزل بهم الضيفان وهو كقوله تعالى وأنت خير
 الغافرين اه ع ش على مر (قوله على ارادة الشخص) هل المراد انه يلاحظ ذلك أو انه وان لم يلاحظه يحمل
 على الارادة المذكورة الوجه موقفا لما شيخنا الاول اه شوري (قوله التعبير بالملوك) ومثله العبد على ارادة
 الشخص كما مر في الانثى اه ع ش على مر (قوله وان يقول في صغير الخ) أي سواء مات في حياة أبويه
 أو بعدهما أو بينهما وقال الزركشي محله في الابوين الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك أتى بما يقتضيه الحال
 وهذا أولى اه شرح مر (قوله مهيتاهما صالهما في الآخرة) وقال بعضهم الفرط بفتحين بمعنى الفارط
 وهو المتقدم ليهي السقيا وقال في القاموس الفرط الواحد والجمع وما يقدم من أجر وعمل وقال التلساني
 الفرط السابق ليزيل ما يخاف منه ويأخذ الامن للمتأخر اه برماوى وفي المصباح الفرط بفتحين المتقدم في
 طلب الماعيم أي الدلاء يقال فرط القوم فروطامن باب تعد اذا تقدم لذلك يستوي فيه الواحد والجمع يقال رجل
 فرط وقوم فرط ومنه يقال في الطفل الميت اللهم اجعله فرط أي أجوامتقدما اه (قوله وسلفا) السلف هو
 السابق مطلقا سواء كان مهيا للمصالح أم لا فخطفه على فرطامن عطف الخاص على العام اه شيخنا وعبارة
 البرماوى قوله وسلفا قال في القاموس السلف بفتحين المتقدم وكل عمل صالح قدمته والمقدم من الآباء والأقرباء
 انتهت (قوله وذخرا) شبه تقدمه لهم أي شئ نقيس يكون امامهم مدخرا الى وقت حاجتهم له بشفاعته لهما اه
 شرح مر (قوله بذال معجمة) هو كذلك بالنسبة لامور والآخرة كما هنا وأما في أمور الدنيا فبالهملة اه
 شيخنا وعبارة حل على معراج القبطي قوله وذخرا بالذال المعجمة المضمومة من ذخرت الشئ ادخرته واتخذته وهو
 منصوب على المصدرية والذخيرة واحدة الذخائر وأما الذخرا بالذال المهملة فهو الصغار والذل انتهت بالحرف
 وفي المصباح ذخرا الشخص بذخر بفتحين ذل وهان اه وفيه أيضا ذخرتة ذخرا من باب نفع اذا أعدته
 لوقت الحاجة اليه (قوله وعظة) اسم مصدر بمعنى الوعظ أو اسم فاعل أي واعظا والمراد به وبما بعده غايته وهو
 الظفر المطلوب من الخير وثوابه فستط التظاير في ذلك بان الوعظ التذكير بالعواقب وهذا قد انقطع بالموت اه
 شرح مر (قوله أي وعظة) يتذك كرم بالعواقب وا كنى بهذا الدعاء عند شيخنا خلافا لحج مع الاول
 وكذا لو اقتصر على أحدهما وان لم يكن فيه دعاء للميت بخصوصه لما انه الثابت عن الشارع وذ كرى بعض
 الشيوخ ممن لقيناه ان هذا دعاء للميت بخصوصه وأتى بهذا الدعاء سواء مات ذلك الصغير في حياة أبويه أم
 بعدهما أم بينهما فانه الاسنوي وفي كلام الزركشي ان محله في الابوين الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك أتى

من عذابك حتى تبعته اما
 الى جنتك يا أرحم الراحمين
 جمع الشافعي رضي الله عنه
 ذلك من الاحاديث واستحسنه
 الاصحاب وهذا في البالغ
 الذي كرم الصغير فسيما في
 ما يقول فيه وأما المرأة فيقول
 فيها هذه أمتك وبنت
 عبدك ويؤنث ضمائرهما
 أو يقول مثل ما مر على
 ارادة الشخص أو الميت وأما
 الختني فقال الاسنوي المتجه
 التعبير فيه بالملوك ونحوه
 (و) ان (يقول في صغير مع)
 الدعاء (الاول اللهم اجعله)
 أي الصغير (فرط الابويه)
 أي سابقا مهيا لمصالحهما في
 الآخرة (الى آخرة) تنتم
 كما في الاصل وسلفا وذخرا
 بذال معجمة وعظة

بما يقتضيه الحال قال شيخنا وهذا أولى أي بالترجيح قال الأفرعي فإن جهل إسلامهما فكالمسلمين قال شيخنا
والاحوط تعليقه على إيمانهما فإن علم كفرهما حرم أن يدعوا لهما بالمغفرة والشفاعة ونحوهما ولو علم إسلام
أحدهما وكفر الآخر لم يخف الحكم اهـ حل ومثله شرح مر ثم ما تقرر كله فبما لو علم إسلام الميت أو ظن
فلو شك في إسلامه كالمالك الصغير حيث شك في أن السابى لهم مسلم فيحكم بإسلامهم تبعاه أو كافر فيحكم
بكفرهم تبعاه فقال حج يحتمل أن يصلي عليه احتياطا ويحتمل وهو الأقرب أن لا يصلي اهـ وقد يقال بل
الأقرب أنه يصلي ويعلق النية بكلواختلط مسلم بكافر إلا أن يفرق بين في مسئلة الاختلاط تحتة وجوب الصلاة
وشككا في عين من يصلي عليه بخلافه هنا فأنشككا في وجوب الصلاة بل في صحتها والأصل بقاء الكفر ويؤيد
ما قلناه قول الشارح الآتي بعد قول المصنف ولو اختلط مسلمون بكفار الخ ولو تعارضت بيستان بإسلامه وكفره
غسل وصلي عليه ونوى الصلاة عليه إن كان مسلما اهـ ع ش على مر (قوله أي وعظمة الخ) الظاهر أنه
لا يناسب قوله وأفرغ الصبر على قلوبهما في الميتين ولا وثقل به موازينهما في الكافرين فليتأمل اهـ ع ش
(قوله واعتبارا) أي يعتبران بموته وقدمه حتى يحلما ذلك على عمل صالح اهـ حج (قوله وثقل به) أي بثواب
الصبر على فده أو الرضا به اهـ حج (قوله وتقدم في خبر الخ) أي فالصغير في كلامه شامل للسقط وهذا
دليل على الدعاء لوالديه كما يدل عليه عبارته في شرح الروض اهـ شيخنا ومثله حل وعبارة شرح مر
ويشهد الدعاء لهما ما في خبر المغيرة السطحي صلى عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة فيكفي في الطفل هذا الدعاء
ولا يعارضه قولهم لا بد من الدعاء للميت بخصوصه لثبوت هذا بالنص بخصوصه انتهت ولو شك في بلوغه فالأحسن
الجمع بين هذا الدعاء والدعاء له بخصوصه احتياطا اهـ حل (قوله بفتح التاء وضمتها) يقال حرمه وأحرمه
ويقال أيضا حرمه محرم ما بكسر الراء كسرة يسرقة سرقا اهـ برماوى وفي المصباح حرمت زيدا كذا أحرمه
من باب ضرب يتعدى إلى مفعولين حرما بفتح الأول وكسر الثاني وحرما تاء وحرمة بالكسر فهو محروم وأحرمته
بالالف لغة اهـ وفيه أيضا سرقه مالا يسرق منه بل يضرب وسرق منه مالا يتعدى إلى الأول بنفسه وبالحرث
على الزيادة والمصدر سرق بفتحين والاسم بكسر الراء والسرقة مثله ويخفف مثل كفتوى يسمى المسروق سرقة
تسمية بالمصدر اهـ حج (قوله أو أجر المصيبة) أي لأن المسلمين في المصيبة كالثنى الواحد اهـ شرح مر (قوله
ولا تقتنا بعده) زاد في التنبيه تبعاً للكثير واغفر لنولاه ويسن له أن يطول الدعاء بعد الاربعة وحده أن يكون كما بين
التكبيرات كما أفاده الحديث الوارد فيه نعم لو خشى تغير الميت أو انفجاره ولو أتى بالسنة فالقياس كما قاله الأذرعى
اقتصاره على الأركان اهـ شرح مر وقال حج قيل وضابط التطويل أن يلحقها بالثانية لأنها أخف الأركان
اهـ وهو تحكم غير مرضى بل ظاهر كلامهم الحاقها بالثالثة أو تطويلها عليها * (فائدة) * يستل عن قراءة
ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان الآية في رابعة الجنائز هل له أصل معتبر أم يقال لا بأس بها
للمناسبة وكذا قراءة الباقيات الصالحات عند المرور على القبر وكونها كفارة لاثم مرور عليه هل له أصل
أيضا أم لا فاجاب بقوله جميع ما ذكره لا أصل له بل ينبغي كراهة قراءة الآية في الرابعة كما تكره القراءة في
غير القيام من بقية الصلوات اهـ ع ش عليه وفي الشورى مائصو يستحب أن يزدى الرابعة الذين يحملون
العرش ومن حوله إلى قوله العظيم اهـ وفي قل على الجلال ويندب تطويلها بقدر ما يأتي به في الثالثة قبلها
وان يقرأ فيها آيات الذين يحملون العرش إلى العظيم (قوله لفعل السلف) هم الصدر الأول من التابعين
وتابعيهم وتابعي تابعيهم ومن خص اسم السلف بالتابعين فقد أبعد الذي دل عليه كلامهم ما ذكرناه وضابطه
القرون الثلاثة التي شهد صلى الله عليه وسلم بخيريتها اهـ شرح المشكاة اهـ شوبرى (قوله ولو تخلف بلا عذر
بتكبيره الخ) فإن كان تخلفه بالثانية لا يتحقق الإبراء في الامام في الثالثة وإذا كان بالثالثة لا يتحقق الإبراء
الامام في الرابعة انتهى شيخنا وعبارة البرماوى قوله ولو تخلف عن امامه أي بان شرع الامام في الثالثة والامام

أى مو عظة واعتبارا
وشطعا وتقل به موازينهما
وأفرغ الصبر على قلوبهما
زاد في الروضة كصلها ولا
تفتنهما بعده ولا تحرمهما
أجره وتقدم في خبر الخ كم
أن السقط يدعى لوالديه
بالعافية والرحمة (و) أن
يقول (في الرابعة اللهم
لا تحرمنا) بفتح التاء وضمتها
(أجره) أي أجز الصلاة عليه
أو أجز المصيبة (ولا تقتنا
بعده) أي بالابتلاء بالعاصي
لفعل السلف والخلف ولأن
ذلك مناسب للحال (ولو
تخلف) عن امامه (بلا عذر
بتكبيره حتى شرع امامه
في أخرى بطلت صلواته)
إذا لاقتنا هنا انما يظهر
في التكبيرات

في الاولى أو شرع الامام في الرابعة والمأموم في الثانية ولا يتصور غير هذين انتهت وفي ع ش على م
 مانصه والظاهر ان الاخرى لا تتحقق اذا كان معه في الاولى الا بالنكبة الثالثة فان المأموم يطلب منه ان
 يتأخر عن تكبيرة الامام فاذا قرأ الفاتحة معه وكبر الامام الثانية لا يقال سبعة شيء اه فلا تكبر المأموم مع
 تكبير الامام الاخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكن تأخر فراغ المأموم هل نقول بالصحة أم
 بالبطان هو محل نظر اه غير ما أقول الاقرب الاول لانه صدق عليه انه لم يتخلف حتى كبر امامه أخرى فان
 ذلك لا يتحقق الا بنسب الامام التكبير قبل شروع المأموم فيه اه ع ش على م ر (قوله وهو يتخلف
 فاحش يشبه الخ) يؤخذ منه انه لو لم يكبر المأموم الرابعة حتى سلم الامام لم تبطل لان الامام لم يشرع
 في تكبيرة أخرى فلو شرع الامام في خامسة هل يضر لانه شرع في أخرى أو لا يضر نظرا لعدم مشروعية ذلك
 لزيادته ثم رأيت عن المهمات ان الرابعة ليست كالركعة لانه لا يجب فيها ذكر بخلاف الثلاثة قبلها اه حل
 وبعبارة شرح م ر وافهم قوله حتى يشرع امامه في أخرى عدم بطلانها فيما لو لم يكبر الا بعينه حتى سلم الامام
 قال ابن العماد والحكم صحيح لانه لم يشغل عنها حتى أتى الامام بتكبيرة أخرى بل هذا مسبوق ببعض
 التكبيرات فيأتي بها بعد السلام وأيده في المهمات بانه لا يجب فيها ذكر فليست كالركعة بخلاف ما قبلها خلافا
 للبارزي في التمييز من البطلان انتهت (قوله كسيان) أي للقراءة لا للصلاة أو الاقتداء لان الوجه في هذا انه
 لا يضر كالونسي في غيرها فانه لا يضر ثم ولو بجميع الركعات كما هو ظاهر اه شوبري ومثله حل وحيث تذف كلام
 الشارح لا ضعف فيه ولا اشكال أي في قوله بل بتكبيرتين اذا كان النسيان للقراءة بخلاف ما اذا كان لغيرها
 فلا يضر التخلف بتكبيرتين على ما يأتي (قوله أيضا كسيان) أي وبطء نحو قراءة قعود سمع تكبير وجهل
 اه شرح م ر (قوله لم تبطل صلته بتخلفه بتكبيرة بل بتكبيرتين) قال سم على ج بعد كلام طويل
 ما حاصله انه لا يتحقق ذلك الا بعد الشروع في الرابعة وهذا وحري ج على عدم البطلان مطلقا قال لانه لو تخلف
 بجميع الركعات ناسيا لم يضر فهذا أولى وعبارته اما اذا تخلف بعذر كسيان وبطء نحو قراءة وعدم سماع
 تكبير وكذا جهل عذره فيما يظهر فلا بطلان فراعى نظم صلاة نفسه الى أن قال ووقع للشارح ان الناس يغتفر
 له التأخر بواحدة لا بثلثين وذ كر شيخنا في شرح منجه وغيره مع التبري منه فقال على ما اقتضاه كلامهم اه
 اه والوجه عدم البطلان مطلقا لانه لو نسي فتأخر عن امامه بجميع الركعات لم تبطل صلته فهنا أولى اه
 ويمكن حمل التسيان على نسيان القراءة وحيث تذفلا اعتراض اه ع ش على م ر (قوله بل بتكبيرتين)
 أي بل تبطل بتكبيرتين والوجه عدم البطلان بالتأخر لعذر مطلقا أي سواء كان التخلف بتكبيرتين أو أكثر
 لانه لو نسي فتأخر عن امامه بجميع الركعات لم تبطل صلته فهنا أولى اه ج اه زى وهذا أي كلام
 ج مبنى على ان المراد بقول الشارح كسيان نسيان الصلاة لا القراءة ثم تذكرها اه حل ونحن نقول
 المراد بالنسيان في كلامه نسيان القراءة ثم تذكرها ويكون قوله بل بتكبيرتين غير ضعيف ويسقط حيث تذ
 اعتراض ج على الشارح تأمل (قوله والظاهر انه لو تقدم الخ) في هذا البحث نظرا فانه يلزمه محذور نفس
 المخالفة لما قرر من تصريحهم بان التقدم أخش من التخلف وقد نصوا في التخلف بتكبيرة على البطلان فالتقدم
 بها كذلك بالاولى وما استند اليه بقوله ولهذا لا تبطل بزيادة الخ يرد بان الزيادة في غير ما نحن فيه محض ذكر لا يلزمه
 محذور بخلافه هنا اه ج وهذا هو المعتمد اه زى وبعبارة شرح م ر ولو تقدم على امامه بتكبيرة
 عدا بطلت صلته بطريق الاولى اذا تقدم أخش من التخلف خلافا لبعض المتأخرين اه أي وهو ج وقوله
 ولو تقدم على امامه بتكبيرة أي قصد بها تكبيرة الركن أو أطلق فان قصد بها الذ كر المحذور لم يضر كلكو كر
 الركن القولي في الصلاة اه ع ش عليه وقياس تصوير التخلف بتكبيرة بما تقدم ان يصور التقدم بها بما اذا
 كبر المأموم الثانية قبل الامام ثم شرع في الثالثة قبل ان يكبر الامام الثانية فقتضاء ان صلته لا تبطل (قوله

وهو يتخلف فاحش يشبه
 التخلف بركعة فان كان ثم
 عذر كسيان لم تبطل صلته
 يتخلفه بتكبيرة بل بتكبيرتين
 على ما اقتضاه كلامهم والظاهر
 انه لو تقدم عليه بتكبير لم
 تبطل وان زلوا منزلة الركعة

قوله بشروعه في الثالثة هذا
اللفظ غير موجود في نسخ
الشرح التي بيناها اهـ

ولهذا لا تبطل زيادة خامسة
فأكثر كبر كبره وقول شرع
أولى من قوله كبر (ويكبر
مسبوق ويقرأ الفاتحة وان
كان امامه في غيرها) رعاية
لترتيب صلاة نفسه وهذا
ظاهر على القول بتعيين
الفاتحة عقب الأولى لا على
القول بأنهما تجزئ عقب
غيرها كما أشار إليه الرافعي
(فلو كبر امامه) أخرى (قبل
قراءته لها) سواء أقرع فيها
أم لا (تابعه) في تكبيره
وسقطت القراءة عنه (وتدارك
الباقى) من تكبيره وذكر
(بعد سلام امامه) كما في غيرها
من الصلوات وسن أن لا ترفع
الجنادة حتى يتم المسبوق ولا
يضررها قبل اتمامه
(وتحرط) لصحتها

بشروعه في الثالثة) وأما قبل شروعه فيها فلا يتحقق التقدم بتكبيره تأمل (قوله ولهذا لا تبطل) زيادة خامسة
الاشارة فراجع للمعنى الذي يفهم من الغاية وهو عدم اعتبار التزليل فقوله وان تزولها الخ في قوة قوله ولا ينظر
لتزليلها منزلة الركعة ولهذا أى ولعدم اعتبار التزليل لا تبطل الخ فتأمل (قوله أولى من قوله كبر) لانه لو فهم
ان صلاته لا تبطل الا بتمام التكبير منع انها تبطل بمجرد الشروع فيها اهـ شيخنا (قوله ويكبر مسبوق) المراد
به من تأخر احرامه عن احرام الامام في الأولى أو عن تكبيره فيما بعده وان أدرك من القيام قدر الفاتحة
وأكثر بدليل قوله ويقرأ الفاتحة وقوله فلو كبر الخ اهـ برماوى (قوله ويقرأ الفاتحة) أى جوازاً كذا قاله
سم على جـ والمعمد الوجوب لان الخلاف انما هو في المواقف وأما قوله المسبوق فتعين عليه قراءتها كذا
ألقاه مؤلفه آخر اهـ زى وعبارة ح ل قوله ويقرأ الفاتحة أى وجوباً لان ما أدركه أول صلاته وقوله
وهذا أى وجوب قراءة الفاتحة حيث تظاهر على القول الخ ولا يخفى انه ليس في قولهم ويقرأ الفاتحة بما عين
وجوب ذلك حتى يكون مبنياً على القول المذكور اذ يجوز ان يكون المراد يقرأ ان شاء الا أن يقال هو مع قولهم
فلو كبر امامه الخ لا يأتى الا على القول المذكور انتهى (قوله لا على القول بأنهما تجزئ عقب غيرها) كذا قيل وقد
يقال بل يأتى على ما صححه النووي أيضاً لانها وان لم تتعين بهما هي منصرفه اليها الا أن يصرفها عنها بتأخيرها
بخبرى السقوط نظراً لذلك الأصل نعم قوله ويقرأ الفاتحة ان أراد به الوجوب لا يأتى الا على الضعيف فظهر ترك
التبيين عليه للعلم به اهـ جـ اهـ زى (قوله فلو كبر امامه الخ) خرج بكبره ما وسلم فيتم المسبوق الفاتحة لقوات
المتابعة اهـ دل على الجلال (قوله تابعه في تكبيره) أى حاله يشغل بتعذو ولا يتخلف وقراءته فلهذا قال شيخنا
وتحريره انه اذا اشتغل بالتعذو فليطرح من الفاتحة حتى كبر الامام الثانية لزمه التخلف للقراءة بشروط التعذو
ويكون مختلفاً بعد ان غلب على طنه انه يدرك الفاتحة بعد التعذو ولا يغير معذوره فان لم يتمها حتى كبر الامام
الثالثة بطلت صلاته اهـ حل ومثله شرح مدر وقوله ويكون مختلفاً بعد ويبنى ان يكون من العذر ما لو ترك
المأموم المواقف القراءة في الأولى وجع بينهما وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر الامام
قبل فراغه منها فتخلف لتمام الواجب عليه اهـ ع ش على مدر (قوله أيضاً تابعه في تكبيره) فان اشتغل
بأكال الفاتحة فتخلف بغير عذر فان كبر امامه أخرى قبل متابعه بطلت صلاته (فرع) يجوز الاستخلاف
في صلاة الجنادة بشرطه اهـ مدر اهـ سم على المنهج أقول لعل شرطه عدم طول الفصل اهـ ع ش على
مدر وفي قبل على الجلال ولا يجوز فيها سجود سهو ولا تلاوة وتبطل بهما من العمد العالم (قوله وسقطت
القراءة عنه) أى وان قصد تأخرها لغيرها لسهو وطها عنه شرعاً خلافاً لبعض المتأخرين كذا يخط شيخنا اهـ
شوبرى وفي ع ش على مدر مانصه ولو كبر الامام الثانية عقب احرام المسبوق بحيث لم يدرك قبل تكبير
الامام الثانية من مائة شيأ من الفاتحة سقطت عنه وان قصد عند احرامه تأخيرها ولا عبرة بهذا القصد ان لم
يدركها في محلها الاصل ولو أدرك المسبوق من مائة نصف الفاتحة قصد تأخيرها الى الثانية مثلاً فهل يكفيه
قراءة نصفها بعد الثانية أولاً بل من جميعها التمكن منه فيه نظر ويبنى ان يكفيه نصفها لانه الذى أدركه في محله
الاصل فهو الواجب عليه فليتأمل اهـ سم على البهجة اهـ (قوله من تكبيره وذكر) أى وجوباً بالواجب
وتدبائى المندوب كما يأتى في الركعات بالقراءة وغيرها وانما تكبير ان العبد حيث لا يأتى بما فاتته منها فان
التكبير ان هنا بمنزلة أفعال الصلاة فلا يمكن الانحلال بها وفي العبد سنة فسقطت بقوات محلها اهـ شرح مدر
(قوله وسن ان لا ترفع الجنادة الخ) أى والمخاطب بذلك الولي فيما أمرهم بتأخير الجل فان لم يتفق من الولي أمر
ولا نهى استحب التأخير من المباشر للعمل فان أرادوا الجل استحب الا حاداً أمرهم بعدم الجل اهـ ع ش
على مدر (قوله ولا يضر رفعها قبل اتمامه) أى وان حولت عن القبلة لانه دوام وان زاد ما بينهما على ثلاثمائة
ذراع وان حال بينهما ما قبل اهـ حل ولو أحرم على جنازة وهي سائرة مع بشرط أن تكون لجهة القبلة عند

التحريم فقط وان لا يرد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع الى تمام الصلاة ولا يضر الحائل بينهما ولا يشترط المحاذاة على المعتمد خلافا لما في الشرح فانه معنى على ضعف اه زيادي (قوله شروط غيرها) أي الشروط العامة فلا يقال من جملة الصلوات الجمعة والجماعة فيها شرط اه دخل أي فلا تجب الجماعة في صلاة الجنائز بل تسحب لخبر مسلم ما من رجل يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا الا شفّعهم الله فيه وانما صلت الصلابة على النبي صلى الله عليه وسلم أفرادا كلوا واليهي قال الشافعي لعظم أمره وتنافسهم في أن لا يتولى الصلاة عليه أحد وقال غيره لانه لم يكن قد تعين امام يوم القوم فلا تقدم واحدا في الصلاة لصار مقدما في كل شيء وتعين للعلاقة ومعنى صلوا أفرادا قال في الدقائق أي جماعات بعد جماعات من غير ان يقتدى بعضهم ببعض وقد حصر المصلون عليه صلى الله عليه وسلم فاذا هم ثلاثون ألفا من الانس ومن الملائكة ستون ألفا لان مع كل واحد ملكين وما في الاحياء من انه صلى الله عليه وسلم مات عن عشرين ألفا من الصحابة لم يحفظ القرآن منهم الا ستة اختلف في اثنين منهم قال الدميري لعنه أراد عشرين من المدينة والا فندروي أبو ذرعة المازني انه مات عن مائة ألف وأربع وعشرين ألفا كلهم له صحبة وروى عنه وسمع منه اه شرح مر وقوله قال الشافعي لعظم أمره الخ قد يقال يشكل على كلا الجوابين ما تقرر ان الولي أولى باقامتها وقد كان الولي موجودا كعبه العباس رضي الله عنه وقد عجب عن ذلك بالنسبة للجواب الثاني بان عادة السلف جرت بتقديم الامام على الولي فجروا على هذه العادة بالنسبة صلى الله عليه وسلم فاحتاجوا الى التأخير الى تعين الامام وفيه نظر وقوله لانه لم يكن قد تعين الخ فيه نظر لا اتفاق على أنهم لم يشرعوا في تجهيزه الا بعد مبايعة أبي بكر اه ع ش عليه وعبرة الرشيدى عليه قوله كلهم له صحبة وروى عنه وسمع منه أي أمان ثبتت له الصحبة بمجرد الاجتماع أو الرؤية فن المعلوم أنهم اضعاف هذا العدد له ومعلوم بالضرورة من امتناع كون الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم في هذه المدة المستطيلة خصوصا مع اسفاره وانتقاله من المسلمين فأصر على هذا فلو احسد من يتفق له ان يجتمع بنحو هذا العدد أو أكثر منه في العام الواحد. وخرج بقوله مات عن مائة ألف الذين ماتوا في حياته صلى الله عليه وسلم من سمع وزوى فهو كثير أيضا قد برأته (قوله مما يتأتى بحجته هنا) يتأمل ما احتريز به عنه ولعله احتريز به عن أوقات الصلوات الشرعية فانها لا تتأتى هنا اه ع ش (قوله وتقدم طهره) أي وطهر ما اتصل به بما يضر في الخي فتضر نجاسة على رجل تابوت والميت مربوط عليه نعم لا يضر اتصال نجاسة به في القبر لانه كاهن جاره وهو لا يمنع صحة الصلاة عليه اه قل على الجلال (فرع) * لولم يمكن قطع الدم الخارج من الميت بغسله صح غسله وصحت الصلاة عليه لان غايته انه كالخى السلس وهو تصح صلاته فكذا الصلاة عليه اه مر اه سم على المنهج وقوله كالخى السلس قضية التشبيه بالسلس وجوب حشو محل الدم بنحو قطنة وعصبه عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده حتى لو أخر لا لمصلحة الصلاة وجب عادة ما ذكر وينبغي ان من المصلحة كثرة المصلين كما في تأخير السلس لاجابه المؤذن وانتظار الجماعة اه ع ش على مر (قوله كسائر الصلوات) أي بجميع الصلوات أي صلاته في حال حياته فالغرض من هذه العبارة قياس الصلاة عليه على صلاته حياته اشترط تقدم الطهر كما مر هذا المراد في شرح الروض اه شيخنا وعبارة أي شرح الروض لان الصلاة عليه كصلاته نفسه انتهت (قوله لفقد الشرط) وهو تقدم الطهر اه شيخنا (قوله وان لا يتقدم عليه) أي على المحل الذي يتيقن كون الميت فيه ان علم ذلك والا فلا يتقدم على شيء من القبر لان الميت كالامام اه ع ش على مر ثم قال وانظر بماذا يعتبر التقدم هنا وينبغي ان يقال ان العبرة هنا بالتقدم بالعقب على رأس الميت فلما راجع اه (قوله وان يجتمعهم مكان واحد) تقدم في الجماعة تفسير هذا الشرط بعدم طول المسافة بينهما في غير المسجد وبعدم حائل يمنع مرور أو رؤية فتوله وان لا يرد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع (قوله وان لا يرد ما بينهما الخ) هذا عطف تفسير على قوله وان يجتمعهم مكان واحد ومن فروع هذا الشرط انه يشترط ان

(شروط غيرها من الصلوات كطهر وسنة وغيرها مما يتأتى بحجته هنا) وتقدم طهره (بماء أو تراب عليها كسائر الصلوات ولانه المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم (فلا تعذر) كأن وقع بحفرة وتعذر ان يحس طهره (لم يصل عليه) لفقد الشرط وتصير بالطهر هنا وفيما يأتي أعني من تعبيرة بالفصل وان واقفته في بعض المواضع (وان لا يتقدم عليه) حالة كونه (حاضرا ولو في قبر) وان يجتمعهم مكان واحد وان لا يرد ما بينهما في غير مسجد على ثلاثمائة ذراع تقريرا

لا يوجد بينهما حائل كما تقدم في الاقتداء ومحل ذلك في الابتداء وأما في الدوام فإن رفعت الجنازة في أثناء الصلاة
ورأى ما بين يديه ما على ما ذكرنا حال حائل بينهما فلا يضر ذلك لأنه يغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء ولا يضر وضع
الخشب المعروفة على الجنازة خارج المسجد في حال الصلاة خلافا لما يفتهم من ظاهر مر وغيره بخلاف الاقتداء
خارج المسجد فيضرب به الباب المغلق بين الإمام والمأموم ويفرق بين من شأن الإمام الظهور ومن شأن الميت
الستر وفي عرش على مر ما نصه (فرع) قال مر إذا كان الميت في محلة مسمرة عليه لا تصح الصلاة عليه
كما لو كان الإمام في محله بينه وبين المأموم باب مسمر فإن لم تكن مسمرة ولو بعض ألواحها التي تسع خروج
الميت من صحت الصلاة اه فأوردت عليه أنهم إذا لم تكن مسمرة كانت كالباب المردود بين الإمام والمأموم
فيجب أن لا تصح الصلاة مع ذلك كما يصح الاقتداء مع ذلك بل قضية ذلك امتناع الصلاة على امرأة على تأويلها
قبة فتكف الفرقان من شأن الإمام الظهور ومن شأن الميت الستر فلتأمل جدا اه سم على المنهج وقول سم
مالم تكن مسمرة شمل مالمو كان بها شداد ولم يحل وهو ظاهر أن لم تكن السجدة على نجاسة أو يكن أسفلها نجسا
والاوجب الحل وقضية أنه لو كان الميت في بيت مغلق عليه في غير المسجد وعلى عليه وهو خارج البيت الضرر
وهو ظاهر الأول بينهما اه وحاصل المعتمد في غطاء النعش أنه لا يضر في المسجد معالق وان سمر وفي غيره لا يضر الا
أن سمر فلا يضر الربط بالحزام اه شيخنا ح ف (قوله تنزيلا للميت منزلة الإمام) يؤخذ منه كراهة مساواة المصلي له
اه شرح مر (قوله وتكره قبل تكفينه) أي فلا تحرم ولو بدون ستر العورة والاولى المبادرة بالصلاة عليه على
هذه الحالة إذا خيف من تأخيرها إلى تمام التكفين خروج نجس كدم أو نحوه اه عرش على مر (قوله
والقول به) أي بعدم اشتراط تقدم التكفين على الصلاة مع اشتراط تقدم الغسل وحاصله أن يقال لم يشترط
تقدم الغسل على الصلاة لم يشترط تقدم التكفين مع أن العلتين المذكورتين في الغسل موجودتان في التكفين
اه شيخنا وقوله مع أن المعنيين السابقين وهما قياس على سائر الصلوات وكونه المنقول عن النبي صلى الله عليه
وسلم وقيل المعنيان هما تنزيله منزلة الإمام والأزراء بالميت اه حل ثم رأيت تقرير البعض الفضلاء أنه قوله
يحتاج إلى دليل أي على الفرق وقوله مع أن المعنيين السابقين وهما قياس الصلاة عليه على صلته والمنقول من
فعل النبي وقوله موجودان فيه أي في عدم اشتراط تقدم التكفين أي فكان مقتضى وجودهما أن يشترط
تقدم التكفين وتفسير المعنيين بهذا هو الصواب لأن هذا هو الذي في كلام السبكي اه شيخنا (قوله ويكفي
في إسقاط فرضها ذكر) أي ولو واحد أو ان لم يحفظ الفاتحة ولا غيرها وقف بقدرها ولو مع وجود من يحفظها
فما يظهر أن المقصود وجود صلاة صحيحة من جنس الخطابين وقد وجدت اه حج وبقي مالمو كان لا يحسن الا
الفاتحة فقط هل الأولى أن يكررها أو لا فيه نظر والأقرب بل المتعين الأول لقيامها مقام الادعية اه عرش
على مر (قوله ولو صيا ميرا) أي ولو مع وجود الرجال وفارق ذلك عدم سقوط الفرض به في رد السلام بأن
السلام شرع في الأصل للأعلام بأن كلامهم سلام من الآخر آمن منه وأمان الصبي لا يصح بخلاف صلته
اه شرح مر (قوله ولان الصبي الخ) لعل وجه تطابق هذا على المدعى أن الصبي لما صلح أن يكون اماما
للرجال أي والمرأة لا تصلح لذلك كان الصبي أرفع رتبة منها وهي لا تكفي هنا وليس أعلى من عدم الكفاية الا
الكفاية فالمناسب أن تكون هذه الدرجة للصبي لكونه أرقى منها كما علمت تأمل (قوله مع وجوده) أي في محل
الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا في دون مسافة القصر اه شرح مر وقوله في محل الصلاة أي وما ينسب
إليه تخرج السور القريب منه اه عرش عليه وفي قل على الجلال قوله مع وجوده أي في محل يجب
السمي منه للجمعة بسماع النداء وبعضهم ضبطه بما يأتي في القضاء على الغائب وهذا هو الذي مشى عليه
شيخنا انتهى قوله في شرح الروض وحاصله أنه كيف يقال بعدم الاكتفاء بالمرأمة مع وجود الصبي مع أنها
الخطابة بالصلاة دونه وأجيب بأنه قد يخاطب الشخص بشي ويتوقف فعله على شيء آخر أي وهو هنا قد

تنزيلا للميت منزلة الإمام
(وتكره) الصلاة (قبل تكفينه)
لما فيها من الأزراء بالميت
فتكفينه ليس بشرط في
صحتها والقول به مع اشتراط
تقدم غسله قال السبكي
يحتاج إلى دليل مع أن
المعنيين السابقين موجودان
فيه ويفرق بين اعتناء
الشارع بالطهر أقوى منه
بالستر بدليل جواز نبش
القبر للطهر لا للتكفين وصحة
مسألة العاري العاجز عن
الستر بلا علة بخلاف صلاة
المحدث (ويكفي) في إسقاط
فرضها (ذكر) ولو صيا ميرا
لمحصل المقصود به ولان
الصبي يصلح أن يكون اماما
للرجل (لا غيره) من ختنى
وأنتى (مع وجوده) أي
الذكر لأن الذكر أكمل من
غيره فدعاؤه أقرب إلى الإجابة
وفي عدم سقوطها بغير ذكر
مع وجود الصبي كلام
ذكره في شرح الروض
وقولي لا غير مع وجوده أعم
من قوله

الذي كرو لم يوجد فالواجب عليها حيث بدأ الصبي بالصلاة فإن امتنع بعد الأمر والضرب صلت النساء وسقط
 الفرض اهـ حل وقضية قولهم ان الخنثى كالأمة أنه لو اجتمع معها سقط الفرض لصلاة كل منهما وهو
 ظاهر في صلاته دون صلاتها لا احتمال ذلك كونه كإمرأته وبذلك صرح ابن المقرئ في شرح إرشاده فقال وإن صلى
 سقط الفرض عنه وعن النساء وإذا صلت المرأة سقط الفرض عن النساء وأما عن الخنثى فقياس المذهب
 بأبي ذلك اهـ وهو كإلحاقها بالفرض اهـ شرح مر (قوله ولا تسقط بالنساء وهناك رجال) أما
 إذا لم يكن غيرهن فتلزمهن وتسقط بفعلهن وتسكن لهن الجماعة كما بحثه المصنف اهـ ج ولو حضر رجل بعد
 صلاتهن لم تلزمه إلا إعادة ولو حضر بعد الشروع وقبل فراغها فمسل تلزمه إلا إعادة لأن الفرض لم يسقط هنا بعد أول
 محل تردد ولا يبعد القول بال لزوم اهـ شورى وإذا صلت المرأة أو الصبي مع صلاة الرجل أو بعد ما وقعت
 لها من قبل لأن الفرض لم يتوجه عليهما (قوله أثم الدافنون) أي والراضون بذلك إن لم يكن عذر اهـ حل (قوله
 وتصح على قبر غيري) أي ولو بعد بلى الميت اهـ شورى ويسقط بها الفرض على المعتد اهـ شرح مر
 وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين المقبرة المنبوشة وغيرها وهو في المنبوشة مشكل للعلم بنجاسة ما تحت الميت فلعن
 المراد غير المنبوشة فراجع اهـ ع ش على مر وتقدم عن قل خلافة حيث قال نعم لا يضر اتصال
 النجاسة به في القبر لأنه كالتجاره وهو لا يمنع صحة الصلاة عليه اهـ (قوله بخلافها على قبري) أي بخلافها على
 نبي في قبره فلا تصح وأما صلاة غير الجنائز فتنه دم في آخر شروط الصلاة ثم اتهم إذا كان المصلي متوجهاً بقبر
 نبي وتكره إذا كان متوجهاً بقبر غيره ولا تبطل فيها محل الحرمة والكراهة حيث قصد التعظيم والتبرك والا
 فلا حرمة ولا كراهة تأمل (قوله لخبر لعن الله اليهود الخ) دلالة هذا على المدعى انما هي بطريق القياس لأن
 اليهود والنصارى كانوا يصلون المكتوبة لقبور الانبياء والمدعى هنا صلاة الجنائز فتعاقس على المكتوبة التي ورد
 اللعن فيها وقوله اتخذوا يشعروا بالتكرار والمدعى هنا أنهم فتأمل وقوله مساجد أي قبلا يصلون اليها اهـ شيخنا وقال
 السيوطي هذا في اليهود واضح وأما في النصارى فمشكل اذ بينهم لم تقبض روحه إلا أن يقال إن لهم أنبياء غير
 رسل كالحواريين ومريم في قول أو الجمع في قوله أنبيائهم بازاء المجموع اليهود والنصارى أو المراد الانبياء وكبار
 أتباعهم فاكفى بذكر الانبياء يؤيده رواية مسلم قبور أنبيائهم وصلواتهم أو المراد بالاتخاذ أعم من الاتباع
 والابتداع واليهود ابتدعوا والنصارى اتبعوا اهـ ع ش على مر (قوله اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)
 أي بصلاتهم اليها كذا قالوا في تنبيه في المطابقة بين الدليل والمدعى نظر ظاهر إلا أن يقال إذا حرمت اليه
 فعلية كذلك وفيما فيه اهـ ج قال سم لك أن تقول الصلاة عليه صلاة اليه نعم قد يقال بالاتخاذ لا يشمل اتفاق
 الفعل مر مثلاً اهـ شيخنا (قوله ولا تألم تكن أدلة للفرض الخ) ويؤخذ من هذه العلة جواز الصلاة على قبر
 عيسى صلى الله عليه وسلم بعد موته ودفعه لمن كان من أهل فرضها ذلك الوقت وجري عليه بعض المتأخرين
 والأوجه كما اقتضاه كلامهم المنع فيه كغيره بناء على أن علة المنع النهي فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخلية
 في عموم الأمر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهي ولهذا قال الرزكري في خلاصه والصلوات إن
 علة المنع النهي عن الصلاة في قوله لعن الله الخ اهـ شرح مر (قوله وتصح على غائب الخ) ظاهره ضبط
 الغيبة عن البلد مكان تقصير فيه الصلاة فلو كان خلف السور مع قرب صحت الصلاة عليه صلاة الغيبة وهو
 بعيد ولو ضبط ذلك بالمكان الذي لا يجب على أهله الاتيان للجمعة لكان متجهاً اهـ عميرة اهـ سم قال
 الأذري وينبغي أن لا تجوز على الغائب حتى يعلم أو يظن أنه قد غسل أو يم بشرطه نعم لو طلق النية على
 طهره بان نوى الصلاة عليه أن كان قد طهره فالوجه الصحة كما هو أحد احتمالين للأذري ولو صلى على
 من مات في يومه أو ستمه وظهر في اقطار الأرض جاز وإن لم يعرف عينهم بل تسن لأن الصلاة على الغائب جائزة
 وتعينهم غير شرط اهـ شرح مر وقولهم وإن لم يعرف عينهم الخ أي وينوى الصلاة على من تصح صلاته

ولا تسقط بالنساء وهناك
 رجال (ويجب تقديمها على
 دفن) فإن دفن قبلها ثم
 الدافنون وصلى على القبر
 (وتصح على قبر غيري) لا اتباع
 رواه الشيخان سواء أدفن
 قبل الصلاة عليه أم بعدها
 بخلافها على قبري لخبر
 الشيخين لعن الله اليهود
 والنصارى اتخذوا قبور
 أنبيائهم مساجد ولا تألم تكن
 أهلاً للفرض وقسمونهم
 وتعيرون بني أعم من تعبيره
 برسول الله (و) تصح
 (على غائب عن البلد)
 ولو دون مسافة القصر وق
 غير جهة القبلة والمصلي
 مستقبلها لآلة صلى الله عليه
 وسلم أخبرهم

عليه من أموات المسلمين فيشمل من مات من بلاغه أو تميزه على ما يأتي ثم ينبغي أن يقول في الدعاء لهم هذا اللهم من كان منهم محسنا فقد في احسانه ومن كان منهم مسيئا فجاوز عن سيئاته دون أن يقول اللهم ان كانوا محسنين الخ لان الظاهر في الجميع انهم ليسوا كلهم محسنين ولا مسيئين اه وهبل يدخل في البلد تبعا وقد ينقاس عدم الدخول لانه لا تصح الصلاة عليه الا مع حضورها اه سم على البهجة ومحلها أيضا أخذ الممازج ما لم تشق الصلاة عليهم في قبورهم والاشهاد لهم لانه يجوز افرادهم بالصلاة عليهم مع غيبتهم فشمول صلاته لهم أولى اه ع ش عليه (قوله أيضا وتصح على غائب عن البلد) أي خلافا للامامين مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما ومحل ذلك ان علم أوطن طهره والمراد به من يشق الحضور معه اليه مشقة لا تحتل عادة ولو في البلد وتندب الصلاة آخر كل يوم بعد الغروب على من مات في أقطار الارض وينوي الصلاة على من تصح صلاته عليه وهذا السهل النيات وأولها اه برماوى (قوله بموت النجاشي) يفتح النون وبالجم وبالشين المعجمة وتشديد الياء ملك الحبشة وكان اسمه اصحمة يفتح الهمزة واسكان الصاد وفتح الحاء المهملة وقيل صحمة يفتح الصاد المهملة واسكان الحاء ومعناه بالعربية عطية وهو الذي هاجر اليه المسلمون اه برماوى (قوله في رجب) يفتح الصرف لانه من سنة معينة اه ع ش (قوله لكنهم لا تسقط الفرض) أي عن أهل بلده أي ان لم يعلموا بصلاة غيرهم اه ع ش فان علموا سقط عنهم الفرض وان أثموا بآثارها اه شيخنا (قوله أما الحاضر بالبلد فلا يصلي عليه) أي وان كبرت البلد جدا التيسر الحضور عليه فلا تغذر لنحو حبس أو مرض جازن وكتب أيضا وكذا لو كان خارج السور قرية فاتها كداخل البلد والقرى المتقاربة جدا كالقرية الواحدة اه حل والمتجه ان الاعتبار بالمشقة وعدمها حيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صحت وحيث لا ولو خارج السور لم تصح اه سم على ج اه ع ش تلى مر وعبرة سم قوله أما الحاضر بالبلد الخ أي سواء كبرت البلد أو صغرت اه عميرة والذي اعتمده مر كما يقتضيه التعليل بالمشقة في الغائب وعدمها في غيره انه لا يعتبر حضوره في البلد ولا غيبته عنها في صحة الصلاة ولا في منعها بل الضابط المشقة وعدمها حيث شق حضور القبر بعده عنه أو جالولة بينه وبينه جازت الصلاة عليه وان كان في البلد بان اتسمتو بعد مكان القبر عنه بحيث يشق حضوره اليه أو كان في مكان متعلق ولا يسهل الوصول اليه وحيث سهل الحضور امتنعت الصلاة عليه الا بحضرته وان كان خارج البلد كان يكون خارجا عنها قريبا منها في صحراء أو بلاد قريبة منها حيث لا يشق الحضور اه انتهت (قوله من كان من أهل فرضها وقت موته) بان يكون حيث تسمى مسلاما كفاطاهرا اه شوبرى فلا تصح من الحائض والكافر اه شرح مر وتلخص من هذا ان صلاة الصبي المميز صحيحة مسقطه للفرض ولو مع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليجوز فرق واضح اه سم (قوله أيضا من أهل فرضها وقت موته) هذا الشرط في غير ما وقع خصوصية لبعض الناس كتبع ملك اليمن فانه آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم قبل بعثته بسبع مائة عام ومات قبل النبي فلما دخل المدينة أخبروه بحاله فعلى عليه يوم دبحوه لها صلاة غيبة اه مدايني لكن رد على هذا ما تقدم نقله عن البرماوى من ان أول صلاة غيبة صلاها النبي هي التي صلاها على النجاشي في السنة التاسعة اه (قوله قالوا لان هذه الخ) وجه التبري ان قولهم وهذه لا يتنفل بها منوع وسنده صحته من النساء مع الرجال ومن الصبي معهم أو وحده ومن أهل الفرض إذا صلى غيره قبله اه شيخنا (قوله وهذه لا يتنفل بها) قال الزركشي معناه لا تفعل مرة بعد أخرى وقال في المجموع معناه انه لا يجوز الابتداء بصورتهم من غير جئارة بخلاف صلاة الظهر مثلا يوتى بصورتها ابتداء بلا سبب ثم قال لكن ما لو لم يتنفل بصلاته النساء مع الرجال فاتها فانه لهن مع صحتها ولو أعيدت وقت فاتها خلافا للقاضي ولعله يستثنى من قولهم ان الصلاة اذا لم تكن مطلوبة لا تنفعل على انه يمكن الجواب عن ذلك بان محل كلامهم اذا كان عدم الطلب لها لذاتها وهما ليس كذلك بل لامر خارج وهو امتياز هذه الصلاة عن غيرها وهو انه لا يتنفل بها الا موصلي هليها من لم يصل أولا فاتها تقع له فرضا اه شرح مر

بموت النجاشي في اليوم الذي مات فيه ثم خرجهم الى المصلى فصلى عليه وكبر أربعين مرة الشيطان بذلك في رجب سنة تسع لكنهم لا تسقط الفرض اما الحاضر بالبلد فلا يصلي عليه الا من حضره وانما تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد ممن كان (من أهل فرضها وقت موته) قالوا لان غير متنفل وهذا لا يتنفل بها ونزع الاسنوى في اعتبار وقت الموت قال ومنعته انه لو بلغ أو أفاق بعده وقبل الفصل

(قوله أيضا وهذه لا يتنفل بها) بمعنى أنه لا يعيدها مرة ثانية لعدم ورود ذلك شرعا بخلاف الفرائض فإنها تعاد
 إن وقعت الأولى نفلا كصلاة الصبي لكن لو أعادها وقعت نفلا كافي المجموع وهذه خارجة عن القياس
 إذا الصلاة لا تنعقد حيث لم تكن مطلوبة بل قبل أن هذه الثانية تقع فرضا كصلاة الطائفة الثانية بوجه انعقادها
 بأن الصلاة على الميت المقصود منها الدعاء والشفاعة وقد لا تقبل الأولى وتقبل الثانية فلم يحصل الفرض
 شيئا اهـ شرح مـ في المسائل المثورة وقوله لكن لو أعادها وقعت نفلا أي ولو كان منفردا ولو فعلها مرارا
 اهـ عـ شـ عليه وعبارة الرشدي قوله وهذه لا يتنفل بها بمعنى أنه لا يعيدها أي لا يطلب ولا يستحب ذلك منه والا
 فبأنه إذا أعادها وقعت نفلا انتهت (قوله لم يؤثر) عبارة في شرح الروض لم يعتبر ذلك انتهت اهـ شـ وري
 (قوله والصواب خلافه) اعتمده مـ ر فقال حيث صار من أهل الفرض قبل الدفن بمن يتمكن فيه من
 الصلاة بأن بلغ أو أفاق أو أسلم أو طهرت من الحيض أو النفاس حيثئذ كان من أهل الفرض وصحت منه
 اهـ مـ (قوله بل لو زال) أي المانع من الإهلية وقوله فكذلك أي تصح منه ويجوز له فعلها بالاعتماد كلام
 الاستوى وهو اعتبار الإهلية وقت الدفن اهـ شيخنا وعبارة شرح مـ ر حيثئذ فينبغي الضبط بمن كان من
 أهل فرضها وقت الدفن للابرار بما قبل انتهت (قوله وتحرم على كافر) أي ولو صغيرا وصف الاسلام بناء
 على الأصح من عدم صحة اسلامه وإن كان من أهل الجنة لتصرح بهم بأنه يعامل بأحكام الدنيا كارت كافر له وعدم
 قتل أي لا يشك أن الصلاة عليه من أحكام الدنيا الواجبة علينا كرامة للمسلمين وهذا ليس منهم فافتاء
 بعضهم بجواز الصلاة عليه ليس في محله اهـ جـ في شرح الارشاد اهـ شـ وري والحاصل أن الصلاة تحرم
 على الكافر مطلقا والغسل يجوز مطلقا وأما التكفين والدفن فإن كان ذميا وجبا والاجازا اهـ شيخنا (قوله
 لكنه يجوز) أراد بالجواز ما قبل الحرمه المتبادر منه أنه مباح ويحتمل الكراهة بخلاف الأول وظاهره
 أن المراد بالغسل الغسل المتقدم ومنه الوضوء الشرعي اهـ عـ شـ على مـ ر (قول ويجب تكفين ذمي) ومثله
 المعاهد والمستأن وقوله بخلاف الحربي ومثله المرتد والزندق اهـ عـ باب وانظر حكم أولاد الحريين والمرتين
 وعموم كلامهم يشملهم وقد بوجه بان احترامهم كان لغنى قد اتفق بموتهم فليحرم اهـ شـ وري (قوله حيث
 لم يكن له مال الخ) الظاهر أن هذا التقيد لا يصح لأن الكلام في الغسل ونحن مخاطبون به على سبيل الكفاية
 سواء كان له مال أو لا وأما مؤن التجهيز فعلوم أنها في تركته أو غيرها على ما تقدم تفصيله تأمل (قوله وفاء بدمته)
 علة لقوله ويجب علينا قال جـ دل على أنه لا يجب على النعمين من الخيشية التي لأجلها الزمنا ذلك وهي الوفاء
 بدمته فلا ينافي كما هو واضح وجوبها عليهم من حيث أنهم مكفون بالغزو ع وفيما إذا كان له مال أو منفق
 الخاطبة الورثة أو المنفق ثم من علم موته تطير ما مرقى المسلم اهـ بالحرف (قوله ولو اختلط من يصلي عليه
 الخ) انظر لو اختلط المحرم بغيره هل يغطي الجميع احتياطا للستر أو لا احتياطا للأحرام وقد يتجه الثاني لأن
 التغطية محرمة جزما بخلاف ستر ما زاد على العورة اهـ شـ وري على التحرير أي فيه خلاف والأقرب
 الأول لأن التغطية حق الميت فلا يترك للفريق الآخر ولا تظار للقطع والخلاف في ذلك ثم رأيت في كلام مـ
 ما يصرح بوجوب تغطية الجميع بغير الخط اهـ عـ شـ على مـ ر (قوله ولم يميز) أي لم يمكن تميزه ولو
 بالاجتهاد فإن أمكن وجب اهـ برماوى وحل (قوله كسلم بكافر) أي وسقط لم يصل عليه بسقط يصلي
 عليه اهـ حل (قوله وغير شهيد بشهيد) أي يمكن على يده نجاسته وعذرتنا إذا نهضنا الماعوا منعه فيجبه
 النجاسة اهـ عـ شـ ويجزئ مسلم بغيره من كافر وفي شموله لهذا لا تحير نظره فإن من في كلامه للعاقل الآن تقول من
 مع التعليل تستعمل في غيره أو تنزيلا للجزء من أصله اهـ شـ وري (قوله وجب تجهيز كل) أي خروج
 من عهده الواجب ويدفن القسم الأول أي المسلم بالكافر بين مقابر المسلمين والكفار اهـ حل ووجهان القبلة
 اهـ عـ شـ (قوله وتكفينه) أي من بيت المال فلا غنىء حيث لا تركه والاخر جـ من تركه كل تجهيز واحد

لم يؤثر والصواب خلافه
 بل لو زال بعد الغسل والصلاة
 وأدرك زمانا عكته فعلها فيه
 فكذلك (وتحرم) الصلاة
 (على كافر) ولو ذميا قال
 تعالى ولا تصل على أحد منهم
 مات أبدا (ولا يجب طهره)
 لأنه كرامة وتطهير وليس هو
 من أهلها لكنه يجوز فقد
 غسل على رضى الله عنه أباه
 بامر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم رواه البيهقي لكنه ضعفه
 (ويجب علينا) تكفين ذمي
 ودقته حيث لم يكن له مال
 ولا من تلزمه نفقته وفاء بدمته
 بخلاف الحربي (ولو اختلط
 من يصلي عليه بغيره) ولم يميز
 كسلم بكافر وغير شهيد
 بشهيد (وجب تجهيز كل)
 بطهره وتكفينه وصلاة عليه
 ودقته إذا لا يتم الواجب
 إلا بذلك

بالقرعة فيما يظهر ويغفر كما أشار إليه بعضهم تفاوت مؤن تجهيزهم للضرورة اهـ ج وقد قال يخرج من تركه كل أقل كغاية واحد وما زاد من بيت المال لان القرعة لا تؤخذ في الاموال فينت لم يوجد محل يؤخذ منه مما زاد أخذ من بيت المال كالمات شخص لا مال له وبقى ما لو كان المشتبه مرتدا أو حرييا فكيف يكون الحال فيه لانهم لا يجيزون من بيت المال بل يجوز اغراء الكلاب على جيفتهما اللهم الا ان يقال يجيزون هنامنهم ويغفر ذلك للضرورة لانه وسيلة لتجهيز المسلم اهـ ع ش على مر (قوله وعرض) أي هذا الاستدلال وهو قوله اذ لا يتم الواجب الخ والمعارضة اقامة دليل ينتج نقيض ما اتجه دليل المستدل اهـ شيخنا (قوله أيضا وعرض بان الصلاة الخ) أي وبأن غسل الغريق الآخر أي الشهيد محرم ويجب عنه بان محل تحريم الغسل اذا تحققنا الشهيد ووجه ايراد الصلاة دونه لانها واردة على كل من المثالين بخلاف هذا فاقابل وكتب أيضا هذا الجواب قاصر على ايراد الصلاة وأما الغسل فلا جواب عنه اهـ شوبري وعبرة ع ش قوله ويجب بان الصلاة الخ هذا الجواب لا يتم بالنسبة لغسل الشهيد مع غيره اهـ سم وفي ج ان مثل ذلك انما يكون حراما مع العلم بعينه أمامه الجمل بها فلا وجه يندفع الاعتراض انتهت وقوله وهذا الجواب الخ كان الانسب الايراد على نفس السؤال لان القصور فيه وأما الجواب فهو على طبقه قول ج ان مثل ذلك أي الغسل والصلاة نافع فيهما تأمل (قوله ويجب بان الصلاة الخ) هو أولى مما أوجب به من ان تحصيل مصلحة الواجب أولى من دفع مقسدة الحرام وقوله في الحقيقة أي دون الصورة فلا اشكال بالنسبة للصلاة اهـ حل وأما بالنسبة للغسل فلا اشكال بان فالاولى الجواب كما قال ج بان مثل ذلك انما يكون حراما مع العلم بعينه أمامه الجمل فلا يظهر بذلك اندفاع الاشكال بالنسبة لغسل الشهيد أيضا وأوجب أيضا بان غسل غير الشهيد واجب ولا يتم الا بغسل الشهيد وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب كما ذكره الشارح ورجح هذا على ان غسل الشهيد محرم ولا يتم ترك المحرم الا بترك الواجب بان فيه رجوعا لاصل وهو الغسل اهـ شيخنا ح ف (قوله بقصد من صلى عليه) وكذا لو تعارض بينتان باسلامه وكفره فانه يغسل ويصلى عليه ان كان مسلما وفي المجموع عن المتولي انه لو مات ذمى فشهد عدل باسلامه قبل موته قبل بالنسبة للصلاة وتوابعها دون توريث قريبه المسلم منه وحرمان قريبه الكافر اهـ حل (قوله ويغفر التردد الخ) هذا في الكفية الثانية وأما الاولى فلا تردد فيها لان صورتها ان يقول أصلى على من تصح الصلاة عليه من هؤلاء وقوله للضرورة فيه أنه لا ضرورة للثانية مع امكان الاولى ويجب بان صورة الثانية ان يكون التأخير لتجهيز الجميع يؤدي الى تغير في الموتي فتعين اهـ شيخنا (قوله ويقول في المثال الاول الخ) وأما في المثال الثاني فيدعو للجميع في الاولى ويدعو له بعينه من غير تعليق في الثانية اذ لا مانع من الدعاء للشهيد فيكون تأكيذا في حقه اهـ شيخنا (قوله وتسجد بمسجد) أي ما لم يخف تلاويث المسجد من ادخال الميت فيه والافحرم ادخله ويتأكد كما في البحر استحباب الصلاة على من مات في الاوقات الفاضلة كيوم عرفة والعيد وعشوراء ويوم الجمعة وليلتها اهـ شرح مر ولعل وجهه ان موته في تلك الاوقات علامة على زيادة الرحمة فيستحب الصلاة عليه تبركاً به حيث اختبره الموت في تلك الاوقات وظاهره وان عرف بغير الصلاح اهـ ع ش عليه (قوله صلى فيه) أي المسجد أي بعد رجوعه من غزوة تبوك اهـ برماوى وصنيع الشارح يقتضي انه صلى الله عليه وسلم كان قبل ذلك أي قبل تبوك لا يصلى على الجنائز في المسجد بل كان يخرج له صلى ويصلى عليها فيه ويؤيده ما جاء في قصة النجاشي انه صلى الله عليه وسلم لما أخبر بموته خرج الى المصلى وجع اصحابه وصلى بهم عليه فيه صلاة غيبة اهـ (قوله على سهيل بن بيضاء) هو أبو أمية وقيل أبو موسى سهيل بضم السين المهملة وفتح الهاء مصغرا واسم أبيه وهب بن ربيعة القرشي العمالي أسلم قديما وهاجر الى الحبشة وشهد بدرا وغيرها المتوفى سنة تسع اهـ برماوى وبيضاء لقب أمه واسمها هند وقبل دعوه لقب بهذا اللقب لسلامتها من الدنس اهـ شيخنا (قوله وأخيه سهيل) بفتح السين المهملة وسكون الهاء كبراهم ثلاثة اخوة سهيل وسهيل وهما وان اشتهروا

وعرض بان الصلاة على
الغريق الآخر محرمة
ولا يتم ترك المحرم الا بترك
الواجب ويجب بان الصلاة
في الحقيقة ليست على الغريق
الاخر كما يفيد قوله
بلاصل (ويصلى على
الجميع وهو أفضل أو على
واحد فواحد بقصد من
يصلى عليه فيهما) أي في
الكيفيتين ويغفر التردد
في النية للضرورة (ويقول
في المثال الاول اللهم اغفر
للمسلم منهم) في الكفية
الاولى (أو) يقول فيه اللهم
(اغفر له ان كان مسلما) في
الثانية والدعاء المذكور في
الاولى من يذ يادى وقول ولو
اختلط الى الاخر أعظم مما
ذكره (وتسن) أي الصلاة
عليه (بمسجد) لا يصلى الله
عليه وسلم صلى فيه على سهيل
ابن بيضاء وأخيه سهيل رواه
مسلم بدون تسمية الاح

بأنهم اه برماوى (قوله وثلاثة صفوف) أى حيث كان المصلون ستة فأكثر اه ح ومفهومه ان مادون الستة لا يطلب منه ذلك فلو حضر مع الامام اثنان أو ثلاثة وقفوا خلفه وفى سبيلهم عليه ما أتبعه بعد كلام فان كانوا خمسة فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعه صفين لانه أقرب الى العدد الذى طلبه الشارع وهو الثلاثة صفوف ولا يتم بصيرون ثلاثة صفوف بالامام أو صفوا واحدا لعدم تحقق ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة فيه نظر والاول غير بعيد بل هو وجيه وقضية انهم لو كانوا ثلاثة وقفوا خلف الامام ولو قيل يقف واحد مع الامام واثنان صفان بعد لقربه من الصفوف الثلاثة التى طلبها الشارع وأما لو كانوا أربعة فبينى وقوف كل اثنين صف خلف الامام لان فيه مراعاة لما طلبه الشارع من الثلاثة صفوف أيضا وبقي ما لو كان الحاضرون ثلاثة فقط بالامام وينبغى ان يقف واحد خلف الامام والاخر وراءه من هو خلف الامام ويحتمل ان يقف اثنان خلف الامام فيكون الامام صفوا والاثنان صفان أقل الصف اثنان فسقط طلب الثالث لتعذره اه ع ش على م ر (قوله أيضا وثلاثة صفوف فأكثر) هذا يقتضى ان ما زاد على الصفوف الثلاثة فى درجاتها والمفهوم من كلامهم ان الصف الرابع دونها فى الفضيلة وقد يقال الغرض من ذلك عدم النقص عن الثلاثة واذا وجدت الصفوف الثلاثة وجاء آخر كان الافضل له الاصطفا فى الصف الاول من الصفوف الثلاثة وكان قياس كونها فى مرتبة واحدة ان يغير بينها الا ان يقال التخيير عند الاصطفا وأما بعده فافضلها اولها وظاهر كلامهم انه يكفى فى الاصطفا وجود اثنين فى كل صف فاصطفا الرابع غير مكروه وان لم تتم الصفوف بل كان فى كل صف اثنان مع السعق ولو كان مع الامام ثلاثة هل يصطف معه واحد ويقف كل واحد خلف الآخر وكتب أيضا ونقل الزركشى ان الثلاثة بمنزلة الصف الواحد فى الافضلية أى محافظة على مقصود الشارع من الثلاثة فلم يجعل أولها أفضل مما بعده لئلا يرغب الناس عن بعضها فالثلاثة فى حق الداخل سواء والصف الاول بعدها أى الثلاثة آكد مما بعده اه حل (قوله ومعلوم ان الدفن انما كان بعد صلاة) أى لانه يجب تقديم الصلاة على الدفن كما تقدم اه حل (قوله وتقع الصلاة الثانية فرضا) أى يثاب عليها ثواب الفرض وان سقط الحرج بالاولين لبقاء الخطاب نديا وقد يكون ابتداء الشئ سنة واذا وقع وقع واجبا كتحج فرقة تأخرت عن وقوع باحرامهم الاحياء الا ترى اه تحفة اه شورى فاندفع الاعتراض بانه قد سقط الحرج بالاولين فكيف تكون الثانية فرضا وبعبارة حل قوله وتقع الثانية فرضا كالاولى فان قيل اذا سقط الفرض بالاولى كيف تقع الثانية فرضا أجيب بان الساقط بالاولى انما هو حرج الفرض لا هو وأيضاً لا بدع فى كون ابتداء الشئ غير فرض ثم يصير فرضا بالدخول فيه كحج التطوع وأحد خصال الواجب التحريم وهذا ما أخذ من قول السبكي فرض الكفاية اذا لم يتم المقصود منه بل تتجدد صلته بتكرار الفاعلين له كتعلم العلم وحفظ القرآن وصلاة الجنائز اذ مقصودها الشفاعة لا يسقط بفعل البعض وان سقط الحرج وليس كل فرض يأثم تركه مطلقا انتهت وانظر هل يجوز الخروج من هذه المكررة نظر الى ان أصل الشروع فيها مندوب أو لا يجوز نظر الى انها تصير فرضا بالدخول فيها تأمل (قوله لا اعادتها فلا تسن) أى لاجتماعه ولا فرادى فلو أعادها وقعت نفلا كسائر التمسيد والاستنقاء لا إعادة بكرة ولا يجتمعان ولا فرادى ووقوعها نفلا مستثنى من قولهم ان الصلاة اذا لم تطلب لم تنعقد ولعل وجه الاستثناء ان الغرض من الصلاة على الميت الشفاعة والمساء وكثرة الثوابه ولا تجب فى هذه المعادة نية الفريضة اه ع ش على م ر وتقدم له فى ركن القيام ان هذه المعادة لا بد فيها من القيام قال ح وهذه المعادة يجوز الخروج منها اه (قوله قالوا لانه لا يتنفل بها) أى لا يتدأ بها نفلا بمعنى انه ينشأ بغير سبب اه برماوى وعلى هذا التفسير لا يكون للتبرى وجه وانما يتوجه على التفسير الثانى وهو انها لا تقع نفلا مبتدأ وقد أشار لهذا الشورى ونقص عبارته ووجه التبرى ان هذا المعنى نقض فى شرح المهذب بصلاة النساء مع الرجال ووجهه الجلال المحلى وكذا صلاة الصبي مع الرجال اه

(وثلاثة صفوف فأكثر)

لغير ما من مسلم عتق فيصلى عليه ثلاثة صفوف الاغفر له رواه الحاكم وغيره وقال صحيح على شرط مسلم (و) يسن (تكريرها) أى الصلاة عليه لانه صلى الله عليه وسلم صلى بعد الدفن ومعلوم ان الدفن انما كان بعد صلاة وتقع الصلاة الثانية فرضا كالاولى سواء أ كانت قبل الدفن أم بعده فيشترط فيها الفرض كما فى المجموع من المتولى وذكر السنن فى الاولى وهن من زيادى (لا اعادتها) فلا تسن قالوا لانه لا يتنفل بها ومع ذلك تقع نفلا قاله فى المجموع

(قوله ولا تؤخر لغير ولي) أي لا يندب تأخيرها لغير الولي وقوله فتؤخره أي يندب تأخيرها له وقوله ما لم يخف تغير هذا شرط ويبقى شرط آخر وهو أن يرجح حضور الولي عن قرب والا فلا يندب التأخير اهـ حل بإيضاح (قوله أيضا ولا تؤخر لغير ولي) شمل كلامه ما لو رجع حضور تمة أربعين أو مائة ولو عن قرب اهـ شرح مـ وقوله تمة أربعين أو مائة أي الوارد فضل كل منهما في الحديث اهـ رشدي ففي مسلم ما من مسلم صلى عليه أمتمن المسلمين يباغون مائة كلهم يشفعون له لا شفعوا فيه وفيه أيضا مثل ذلك في الأربعين اهـ جـ اهـ عـ شـ على مـ (قوله لغير ولي) أي ولو كانوا تمام الأربعين لتمكنهم من الصلاة على القبر بعد حضورهم وظاهر كلامهم أنه لو حضر الولي وحده لا تؤخر لغيره من المصلين ولو واحدا آخر يصلي معه ولم يخف تغيره اهـ حل وعبارة شرح مـ لغير ولي كزيادة المصلين أي لا يندب تأخيرها ولو رجع حضورهم عن قرب لتمكنهم من الصلاة على القبر بعد حضورهم انتهت وقوله لتمكنهم من الصلاة الخ يؤخذ منه أنه لو علم عدم صلاحاتهم على القبر أخرز يادة المصلين حيث أمن تغيره خلافا لركشي ومن تبعه هذا وقد جرت العادة الآن بأنهم لا يصلون على الميت بعد دفنه فلا يبعد أن يقال يسن انتظارهم لمناقبه من المصلحة للميت حيث غلب على الظن أنهم لا يصلون على القبر ويمكن حل كلام الزركشي عليه اهـ عـ شـ عليه (قوله ميتا حاضرا) أي فقط أو غائبا فقط أو غائبا وحاضرا فمجموع ذلك ثلاث صور في الإمام وفي المأموم مثل ذلك فتضرب ثلاثة الأقسام في ثلاثة المأموم فالمجموع تسع صور اهـ شورى (قوله أو عكس جاز) أي عكس كل منهما اهـ شرح مـ (قوله والاولى بلامتها) مبتدأ خبره أب الخ والشارح جعل خبره محذوفا فقال من يأتي وجعل ذلك خبرا لمبتدأ محذوف ولعل عذره في إضمار الخبر التوصل للغاية وفيه ما فيه أو يقال لعله للإشارة إلى أن جملة من يأتي أولى من الأجنبي فيفيد أن الأجنبي له حق فيها والمتم لم يقد ذلك اهـ شيخنا ولو تقدم غير الحق كرمولو كان أجنبيا فيما يظهر لأن يخاف فتنة فيحرم وفي ظني أنهم ذكروا هذا التفصيل في التقدم على الإمام الراتب فليراجع اهـ شورى * (فرع) * الجديدان الولي أي القريب الذي كرمولو وغير وارث أولى أي أحق بامامتها أي الصلاة على الميت ولو امرأته من الوالي ولو أوصى بها غيره أذهى حقه فلا تنفذ وصيته بسقاطها كالارث وما ورد من أن أبانكر رضى الله عنه وصى أن يصلي عليه عمر فصلى وإن عمر وصى أن يصلي عليه صهيب فصلى وإن عائشة وصت أن يصلي عليها أبوهريرة فصلى وإن ابن مسعود وصى أن يصلي عليه الزبير فصلى محمول على أن أولياءهم أجاز والوصية والقديم تقديم الوالي ثم إمام المسجد ثم الولي كسائر الصلوات وهو مذهب الأئمة الثلاثة وفرق الجديدان المقصود من الصلاة على الجنائز الدعاء للميت ودعاء القريب أقرب إلى الإجابة لتأمله وانكسار قلبه ومحمل الخلاف كما قاله صاحب المعين عند من الفتنة والأقدم الوالي على الولي قطعاً ولو غلب الولي الأقرب أي ولاتأبى به كما يعلم مما يأتي في المجموع قدم الولي الأبعد سواء كانت غيبته بعيدة أم قريبة قاله البغوي فيقدم الأب أو نائبه كما زاده ابن المقرئ حيث كان غائبا معذورا في غيبته كذا قيل لكن المعول عليه أنه متى كان الأقرب أهلا للصلاة فله الاستئابة فيها حاضرا أو غائبا ولا اعتراض للأبعد صرح به العمراني فواقع للاستوى مما يخالفه لا اعتماد عليه وكغير الأب أيضا نائبه لأن الأصول أشفق من الفروع اهـ من أصله مع شرح مـ وقوله فله الاستئابة فيها هو المعتمد وعبارة الزيادة ويقدمه فضول الدرجة على نائب فاضلها في الأقبس أي حيث كان المستنيب حاضرا لتقصيره بالاستئابة كاخوين أحدهما شقيق والاخر لاب فيقدم الأخ للاب على نائب الشقيق أي الحاضر ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر انتهى وهو مخالف لما في الشارح من تقديم نائب الأقرب الحاضر ولو مضى لعل على البعيد الحاضر ولو فاضلا اهـ عـ شـ عليه (قوله لانتهاجه) أي حق من يأتي هو قوله أب فأبوالخ اهـ شيخنا (قوله فلا تنفذ وصيته) أي لا يجب وإن كان الأولى تنفذها مراعاة لغرض الميت وقوله كالارث التشبيه في مطلق عدم التنفيذ وإن كان الأولى هنا التنفيذ والوصية بسقاط الارث لا يجوز تنفيذها

(ولا تؤخر لغير ولي) لا امر
بالأمر أعني في خبر الشيخين
وهذا أولى من قوله لزيادة
المصلين أما الولي فتؤخره
ما لم يخف تغير (ولو نوى إمام
ميتا) حاضرا كان أو غائبا
(ومأموم آخر) كذلك
(جاز) لأن اختلاف نيتهما
لا يضر كالأقصدى في ظاهر
بصر وهذا أم من قوله ولو
نوى الإمام صلاة غائب
والمأموم صلاة حاضر أو
عكس جاز (والاولى بامامتها)
أي صلاة الميت من يأتي
وإن أوصى بها غيره لانتها
حقه فلا تنفذ وصيته
بسقاطها كالارث وما ورد
مما يخالفه محمول على أن
الولي أجاز الوصية فالاولى

أصلاً اه شيخنا ح ف (قوله أب فابوه) انما قدمت الأصول هنا دون الارث على الفروع لانهم أشفق من الفروع اه شرح مر (قوله وان سفل) بثلاث الفاء اه شرح مر (قوله والامامة) بالجر عطف على قوله فبأبي الورثة والمراد به العظمى اه برماوى (قوله نحو ابني عم) كإبني معتق اه شيخنا (قوله كما سيأتى) أى فى قوله نعم لو كان أحد المستويين الخ اه (قوله ثم ابن الاخ الشقيق الخ) نعم سيأتى فى الفرائض ان ابن الاخ للاب مقدم على ابن الاخ الشقيق فيكون هنا كذلك فتفطن له فان عباراتهم هنا توهم خلافه اه برماوى (قوله ثم المعتق الخ) تردد الاذرى فى تقديم السيد على أقارب الرقيق الاحرار نظر الى ان الرق هل ينقطع بالموت أو لا وقضية ما نقل عن الرافعى من زواله به تقديمهم عليه وهو المعتمد ونقل الاذرى أيضاً عن الغفال ان ولى المرأة هل هو أولى بالصلاة على أمها كالصلاة عليها أولاً لان المدار فى الصلاة على الشفقة وليس فى هذا ما يقتضى ان السيد مقدم عليهم فى المسئلة الاولى خلافاً لما فى الاسعاد والتجهم من هذا التردد الاول اه شرح مر وهو ان وليها هو الاول بالصلاة على أمها وقوله وهو المعتمد تقدم فى الغسل عن سم على ج عند قول المصنف وأولى الرجال به أولاًهم بالصلاة عليه ما نصه انظر هل الاول بالميت الرقيق قريبه أو سيده اه والا قرب الثانى لانه لم تنقطع العلة بينهما بدليل أن موته توجه إليه ولا يشك عليه ما ذكره الشارح هنالان الكلام هنا فى الصلاة وثم فى الغسل والمخاطب مختلف لان المدار هنا على الشفقة والا قارب أشفق من السيد بخلافه ثم فان الغسل من مؤن التجهيز وهى على السيد ويؤيده ما يأتى للشارح بعد قول المصنف والدفن بالمقبرة أفضل من ان الاوجه اجابة السيد فى محل الدفن دون القريب اه ع ش عليه (قوله ثم الامام) وانما تقدم عليه القريب لان قصد الدعاء هو منه أقرب الى الاجابة لانكسار قلبه فان قلت هذا المعنى يحصل بصلاته مأموماً قلت ممنوع لان الامام يجتهد فى الدعاء أكثر من غيره لان الخيرة اليه فى تطويله وتقصيره اه ايعاب اه شوبرى (قوله فذورحم) عبارة شرح مر ثم ذور الارحام الاقرب فالأقرب فيقدم أبو الام الخ انتهت قال الراغب فى مفرداته الرحم رحم المرأة وامرأة رحوم تشكى رجها ومنه استعير الرحم للقربة لكونهم خارجين من رحم واحد اه أى فاطلاق الرحم على القرابة مجاز لغوى لكنه صار حقيقة عرفية اه ع ش على مر (قوله ثم الاخ للام) بوجه بانه وان كان وارثاً لكن يبدل بالام فقط تقدم عليه من هو أقوى فى الادلاء به وهو أبو الام وقدم فى الذنا تر على الاخ للام بنى البنات وله وجه لان الادلاء بالبنوة أقوى منه بالاخوة اه ج (قوله ثم الم لألام) والظاهر ان شيت ذوى الارحام يترتبون بالقرب الى الميت اه ج اه سم على المنهج ودخل فى بقية الارحام أولاد الاخوات وأولاد بنات الم وأولاد الخال والخالة وينظر من يتقدم منهم على غيره والاقرب ان يقال يقدم أولاد الاخوات ثم أولاد بنات الم ثم أولاد الخال ثم أولاد الخالة لان بنات الم يفرضن ذكورا يكونون فى محصل العصبية وبنات الاخوات لو فرضت أصولهن ذكورا قدموا على غيرهم فتزل بناتهن منزلهن بتقدير الذكور وبنات الخال ذكور ومن أدلين به المقتضى لتقديمه على أخته اه ع ش على مر (قوله أولى من قوله ثم الجد) أى لان الجد يشمل الجد للام فيقتضى انه مقدم على الابن مع انه من ذوى الارحام اه شيخنا (قوله او قبها) ظاهره ان الحز غير قبها أصلاً وليس كذلك لانه لا يقدم الا ان كان عنده قبها فان حمل الفقيه على الاقعة أغنى عنه قوله ولو اقعة انتهى شيخنا (قوله فعلم) أى من سكوت المتن وعبارة شرح مر وأشعر سكوت المصنف عن الزوج انه لا مدخل له فى الصلاة على المرأة وهو كذلك انتهت (قوله انه لاحق فيها الزوج) أى الذكور وقوله ولا للمرأة أى مطلق المرأة لا خصوص الزوجة فالزوجة مقدمة على الاجنيات ومؤخوة عن نساء القرابة اه من شرح مر والرشيدى عليه اذا عرفت هذا عرفت ما فى كلام الحلي هنا تأمل (قوله ولا للمرأة) أى مطلقاً من الاقارب والزوجة بدليل ما يأتى ولك ان تخص المرأة بالانثى من الاقارب وتعمم فى الزوج أى الشامل للانثى وتعمم فى قوله مقدم على الاجانب أى من الذكور فى الذكر

(أب فابوه) وان علا (فابن فابنه) وان سفل (فبأبي العصبية) من النسب والولاء والامامة (بترتيب الارث) فى غير نحو ابني عم أحدهما أخ لام كما سيأتى فيقدم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ للاب وهكذا ثم المعتق ثم عصبته ثم معتق المعتق ثم عصبته وهكذا ثم الامام أو نائبه عند انتظام بيت المال (فذورحم) والمراد به هنا ما يشمل الاخ للام فيقدم منهم أبو الام ثم الاخ للام ثم الخال ثم الم للام وقوله فابوه أولى من قوله ثم الجد (وقدم مر) عدل (على عبد أقرب) منه ولو اقعة وأسن أو قبها لانه ألبق بالامامة لانها ولاية فعلم انه لاحق فيها للزوج ولا للمرأة وظاهر ان محله اذا وجد مع الزوج غير الاجانب ومع المرأة ذكر أو خنثى فيما يظهر والا فالزوج مقدم على الاجانب والمرأة تنصلي

وتقدم بترتيب الذكر
ويقدم العبد القريب على
الحر الاجنبي كما أفهمه
التقيد بالاقرب والعبد
البالغ على الحر الصبي بشرط
المقدم ان لا يكون قاتلا كما
في الفسل (فلواستويا) اي
اثنان في درجة كابنين أو
انحوين (قدم الاسن) في
الاسلام (العدل على الاقرب)
منه عكس سائر الصلوات
لان الغرض هنا الدعاء
ودعاء الاسن اقرب الى
الاجابة وسائر الصلوات
محتاجة الى النقلة لكثرة
وقوع الحوادث فيها ثم لو
كان أحد المستويين ذارحم
كابني عم أحدهما أخ لام
قدم وان كان الآخر أسن
كما اقتضاه نص البويطي
وكلام الروضة والحق ان
هذين لم يستويا أما غير
العدل من فاسق ومبتدع
فلاحق له في الامامة قال في
المجوع فان استويا في السن
قدم الاقرب الاقرب والاورع
بالترتيب السابق في سائر
الصلوات (ويقف) ندبا
(غير مأوم) من امام
ومنفرد (عند رأس ذكر
وعجز غيره) من اثني وخمسة
للاتباع في غير الخشوع رواء
الترمذي وحسنه في الذكر
والشيخان في الاثني وقياسا
على الاثني في الخشوع وحكمة
الخاتمة المباعدة في سائر غير
الذكر وتبصر بما ذكر

والاثني في الاثني وكلا المسلكين صحيح اه شوبري (قوله وتقدم) أي مطلق المرأة بترتيب الذكر فتقدم
نساء العصبان ثم المحارم ثم الزوجة اه شيخنا وعبارة شرح البهجة وتقدم نساء المحارم فتقول الزيادة
أي الزوجة ليس في محله اه ع ش (قوله أيضا وتقدم بترتيب الذكر) فتقدم الام ثم أمها وهكذا
وهذا كما ترى فيقيدان الزوجة لا تقدم على محارم الميت من النساء وتقدم على الاجنية وقوله ويقدم العبد
القريب ظاهره ولو غير قسيم وقوله على الحر الاجنبي أي ولو قسيم المحمول على ما اذا كانا بالغين أو صبيين بقرينة
ما بعده اه حل (قوله والعبد البالغ الخ) هذا تقيد لقوله وقدم حر على عبد أقرب أي محله ان استويا بلوغا
أو عدمه فلو كان العبد بالغ دون الحر فهو مقدم وما بالعكس فتقديم الحر ظاهره ويمكن ادخال هذه أيضا في
كلامه فيكون علما ويكون هذا استثناء عنه اه شيخنا (قوله ان لا يكون قاتلا) أي ولو خطأ أو بحق قياسا على
عدم ارثه اه ع ش على مر (قوله كما في الفسل) وقياسه ان يأتي هنا ما من ثم من اشتراط انتفاء العداوة
والصبا ثم يقدم غير اجنبي على امرأة قريبة اه برماوى (قوله فلواستويا الخ) ولو تنازع مستويان أقرع
بينهما وجوبا اذا كان عند الحاكم قطعا للترافع ونذا فيما بينهم لانه لو تقدم غير من خرجت له القرعة لا يحرم عليه
ذلك فلا معنى للوجوب اه ع ش على مر (قوله ذارحم) أي أو زوجا فاقدم وان كان الآخر أسن منه كما
اقتضاه نص البويطي فتقولهم لا مدخل الزوج مع الاقارب محله عند عدم مشاركتهم في القرابة اه شرح مر
(قوله كابني عم) أو ابني معتق اه شيخنا (قوله قدم) أي لان قرابة الام مرجحة لان المدار على القرية الموجهة
لاقرية الدعاء كحزن القريب وشفقته اه ج (قوله أيضا قدم وان كان الآخر أسن) أي مع انهما في الارث
سواء اه ع ش على مر (قوله نص البويطي) أي كآبه والبويطي هو يوسف بن يعقوب بن يحيى القرشي
من بويط قرية من صعيد مصر الادنى كن خليفة الشافعي رضي الله عنه في حلقته بعد مائة سنة اثنتين وثلاثين
ومائتين اه من شرح مر من باب صلاة الكسوف ومات مجبوسا مفيدا الامتناع من القول بخلق القرآن
اه برماوى (قوله والحق ان هذين لم يستويا) أي فلا استثناء وعبارة ج أما اذا كان أحدهما أحلام فيقدم
ولا رد على المتن لانهم لم يستويا بحيث نزل امر ان قرابة الام مرجحة انتهت (قوله ومبتدع) ان كان ممن لا تأويل
له فكيف عطفه على الفاسق وهو فاسق وان كان له تأويل فكيف أخرجه بالعدل مع قبول شهادته فليضر
اه زياى وقد أشار المحلى الى اخراجه بقيد هو من جهل حاله فتأمل اه شوبري وفي ع ش على مر
ماتنه أو يقال أراد بالمتدع الذي تنسفه ببدعته أو جهل حاله أو قويت الشبهة الحاملة له على البدعة ويكون
بينه وبين الفاسق عموم من وجه لا نفاد للمتدع عن الفاسق في الجهول حاله وانفراد الفاسق فحين فسق بترك
الصلاحات وقضية كلام السارح ان مرتكب حارم المروءة لا يقدم عليه غيره حيث استويا في العدالة ولو قيل
بتقديم غيره عليه لم يكن بعيدا اه (قوله فلاحق في الامامة) أي مع وجود غيره عدل أما لو عم الفسق الجميع
فان الاقرب يقدم كالمظاهر اه ع ش على مر (قوله عند رأس ذكر) أي ولو صغيرا وقوله وعجز غيره
أي ولو صغيرة ويجرى هذا التفصيل في الوقوف في الصلاة على القبر نظر الما كان قبل وهو حسن عملا بالسنة
وان استبعد الزركشي اه شرح مر ويضم لهذه القاعدة قاعدة أخرى سيأتي التصريح بها في عبارة
البرماوى وهي ان يجعل معظم الميت عن يمين المصلي فيشذ بكون رأس الذكرك من جهة يسار المصلي والاثني
بالعكس اه شيخنا وقوله والاثني بالعكس أي اذا لم تكن عند القبر الشريف أما اذا كانت هناك فالفضل
جعل رأسها على اليسار كراس الذكرك لتكون رأسها جهة القبر الشريف سلكوا كالأدب اه من هوامش
شرح مر لبعض الفضلاء (فرع) لو حضر رجل واثني في تابوت واحد فهل يراعى في الموقف الرجل لانه
أشرف أو هي لانها أحق بالستر والافضل لقربه لرحمة لانه الأشرف خفيفة كل محتمل ولعل الثاني أقرب أما
المأموم فيقف حيث يجسر اه ج (قوله وعجز غيره) فتح العيين وضم الجيم الايتان اه شرح مر وفي

المصباح والعجز من الرجل والمرأة هي مؤنثة وبنو نعيم يذكرون وفيه أربع لغات فتح العين وضمها ومع كل واحد ضم الجيم وسكونها والافصح وزان رجل والجمع أعجاز والعجز من كل شيء مؤنثه والعجيرة للمرأة خاصة وجمعها عجيرات اه ع ش عليه (قوله أولى من قوله ويقف الخ) وجه الأولوية أن عبارة الأصل تنازع مفهومها في الخنثى وانهم لم يثبتوا المأموم فتقتضى أن المأموم أيضا يقف عند الرأس والعجز مع أنه يقف حيث يسره كقوله اه ع ش بايضاح (قوله ويجوز على جنازة صلاة) أو رد عليه أن هذا مكرر مع قوله السابق وان حضر موتى فواهم ويمكن الجواب بأن اللفظ مختلف وذلك لأن ما تقدم في صحة النية ولا يلزم من صحتها الجواز بدليل صحة الصلاة في الدار المنصوبة وما هنا في الجواز مع الصحة وأن ما هنا ذكره فوطنة لما بعد من الإقراع وعدمه اه ع ش على مر (قوله صلاة واحدة) وهل يتعددا الثواب لهم وله بعددهم أولا فيسه نظروا الأقرب الأول ومثله يقال في التيسيع لهم ونقل بالدرس عن خطه ما يصرح بذلك ثم رأيت قبيل قول المصنف ويكره تخصيص القبر الخ ما يصرح به أيضا اه ع ش على مر (قوله والأولى أفراد كل الخ) أي كآفهم من التعبير بالجواز وعبارته شرح مر وعلم من تعبيره بالجواز أن الأفضل أفراد كل جنازة بصلاة لأنه أكثر عملا وأرجح قبولا والتأخير لذلك يسير خلافا للمتولى انتهت (قوله وعلى الجمع) أي وإذا بني على جواز الصلاة على الكل وقوله ان حضرت أي إلى موضع الصلاة وقوله اقترع أي يند بالتمكن كل واحد من صلاته لنفسه اه ع ش على مر ولم يشدهم وبالصفات قبل الإقراع كما يأتي نظيره لموضوع الفرق بينهما وهو أن التقديم هنا ولاية فلم يؤثر فيه إلا الإقراع بخلافه ثم فانه مجرد فضيلة القرب من الإمام فأثرت فيه الصفات الفاضلة وأيضا التقديم هنا يقوت على كل من الأولياء حقهم من الإمامة بالكلية بخلافه ثم فانه لا يقوت حق الباقي من الصلاة لانها على الكل وانما يقوت عليه القرب من الإمام فقط فسوخر به هنا وهذا نظيره ما سياتي من عدم تقديم الأفضل بالصلاة عليه فسوخر به اه شرح مر اه شورى (قوله وقدم إلى الإمام) أي من جهة القبلة أو من جهة اليمين فشم صورة الخنثى والحاصل أنه عند اختلاف النوع يقدم الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء طاعا في المعبدة وغيرها وفي اتحادهم يقدم في المعبة بالفضل وغيره بالسبق تأمل (قوله أيضا وقدم إلى الإمام الرجل الخ) أي في جهة القبلة ويجاذى برأس الرجل عجيرة المرأة اه ابن عبد الحق اه ع ش على مر (قوله ثم المرأة) أي البالغة ثم الصبية قياسا على الذكر اه شيخنا ح ف (قوله فان كانوا كورا الخ) أي تمعضوا ذكورا أو تمعضوا نساء الخ اه شيخنا (قوله أو خنثى قدم إليه الخ) عبارة شرح مر جعلوا بين يديه واحد خلف واحد إلى جهة القبلة ويجاذى الجميع وقدم إليه الخ انتهت (قوله وقدم إليه السابق من الذكور) أي الخاص فلا ينافي ما يأتي في قوله فلا يسبق أنتي ثم حضر رجل أو صبي آخرت عنه لان ذلك مفروض في اختلاف الجنس تأمل اه شيخنا (قوله ولو حضر خنثى مع الخ) انظر هذا مع قوله فيما تقدم أو خنثى قدم إليه أفضلهم إلا أن يقال هذا بيان للتقديم فيهم تأمل اه شورى أي أن التقديم في غير الخنثى أن يكون واحد بعد واحد إلى جهة القبلة وأما في الخنثى فبأن نجعلهم مفاطولا ولا تقدم إلى يمين الإمام اسبقهم وهكذا اه شيخنا (قوله جعلوا مفاطولا) هذا كلام الأصحاب وعلى أن جهة اليمين أشرف وقضية هذه العلة أن يكون الأفضل في الرجل الذي كرهه على يمين المصلي فيقف عند رأسه ويكون غالبه على يمينه في جهة الغرب وهو خلاف عمل الناس نعم المرأة وكذا الخنثى السنة أن يقف عند عجزها فينبغي أن تكون رأسها في جهة يمينه وهو الموافق لعمل الناس وحيث يتبع من ذلك أن معنى جعل الخنثى مفاطولا يمينان أن تكون رجل الخنثى عند رأس الأول وهكذا اه برماوى (قوله جزء ميت مسلم) قال عميرة لو كان الجز من ذمي فالقياس وجوب تكفينه ودفنه (فائدة) وقع السؤال عما لو قطعت يد المسلم ثم ارتد ومات مرتدا هل تعود له يوم القيامة وتغيب وإن كانت انفصلت حال الاسلام أم لا وعما لو قطعت يد الكافر ثم أسلم ومات مسلما فهل تعود له يومئذ وتغيب وإن كانت انفصلت

أولى من قوله ويقف عند رأس الرجل وعجزها (ويجوز على جنازة صلاة) واحدة برضا أوليائها لان الغرض منها الدعاء والجمع فيه ممكن والأولى أفراد كل صلاة إن أمكن وعلى الجمع ان حضرت دفعة أقرع بين الأولياء وقدم إلى الإمام الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة فان كانوا ذكورا أو إناثا أو خنثى قدم إليه أفضلهم بالورع ونحوه مما يرغب في الصلاة عليه لا بالحريه لانقطاع الرق بالموت أو مرتبة قدمولى السابقة ذكرها كان ميتة أو أنتي أو خنثى وقدم إليه السابق من الذكور أو الإناث أو الخنثى وإن كان المتأخر أفضل فلا يسبق أنتي ثم حضر رجل أو صبي آخرت عنه ومثلها الخنثى ولو حضر خنثى معا أو مرتين جعلوا مفاطولا واحدا عن يمينه رأس كل منهم عند رجل الآخر لئلا تقدم أنتي على ذكر (ولو وجد جز ميت مسلم) غير شهيد

حالة الكفر أم لا فيه نظر أقول والظاهر في كل منهما أنها تعود وتنعم فيما لو قطعت في الكفر وتعدب فيما لو قطعت قبل الرد لا يقال تعذيب اليد المقطوعة في الاسلام وتنعم المقطوعة في الكفر تعذيب الاول وهي قطعت متصفة بالاسلام وتنعم الثانية فقد قطعت في الكفر لا تأخذ في الاسلام سلبت الاعمال الصادرة منها بارتداد صاحبها والمقطوعة في الكفر سقطت عنها المواخذة بمصدر منها بالاسلام صاحبها لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف اه ع ش على مر (قوله صلى عليه) أي وجوب ان لم يعلم انه صلى على الجملة ونذر ان علم ذلك وقوله بقصد الجملة أي ان علم ان الباقي غسل والا فينوي الصلاة على هذا بخصوصه فاذا قطع رأس انسان وغسل جسده ورأسه غائب مع الجلاء فان علم ان رأسه غسلت صلى بقصد الجملة وان لم يعلم انها غسلت صلى على الجملة بقصد واحد ما ثم بعد ذلك يجب للرأس صلاة أخرى اذا غسلت اه شيخنا وجمه ذامع كلام حل هنا اوضح المقام وعبارته قوله بقصد الجملة فيقول نويت أصلي على جملة ما انفصل منه هذا الجزء وتجوز الصلاة عليه وان علم انه صلى على جملة الميت التي من جاتها هذا الجزء فعمل وجوب هذه الصلاة حيث لم يصل على جملة الميت بعد طهر هذا الجزء والا فلا تجب الصلاة على هذا الجزء وهذا يحمل قول الكافي لو قطع رأس انسان وحمل الى بلد آخر صلى عليه حيث هو وعلى الجملة حيث هي ولا يكتفي بالصلاة على أحدهما أي حيث صلى عليه وحده لا بقصد الجملة انتهت (قوله بعد غسله) أي أو تيممه ان كان محل تيمم كلوجه واليدين والا فلا صلاة عليه اه حل (قوله وستره بخرقه) أي ان كفر من غير ماله كله والمتبادر من وجود جزء لا يعرف صاحبه غالباً ما لو عرف صاحبه فيمكن من ماله بثلاث لغائف وجوبا اه حل بنوع تصرف (فرع) لو كان الجزء الموجود شعر اقل يجب ان يدفن فيما يمنع الرائحة أولاً لان الشعر لرائحة له فيكتفي بما يصونه عن الانتهاك عادة وان لم يمنع الرائحة لو كان هناك رائحة فيه نظروا مال مر الثاني ورتب عليه انه لو جف الميت بحيث لم يبق له رائحة الميتة انه لا يشترط في قبره ما يمنع الرائحة وفيه نظر ويحتمل ان يشترط ذلك فيه ما لا يتأهل مسمى الدفن شرعاً وما دون ذلك ليس دفناً شرعياً فليتأمل ويتجه انه يشترط ذلك في الميت الذي جف دون الشعر وهل يجب توجيه الجزء للقبلة بأن يجعل على الوضع الذي يكون عليه لو كان متصلاً بالجملة ووجبت للقبلة فيه نظراً ولا يبعد الوجوب (فرع) آخر هل المشيمة جزء من الام أم من المولود حتى اذا مات أحدهما عقب انفصالها كان له حكم الجزء المنفصل من الميت فيجب دفنها ولو وجدت وحدها وجب تجهيزها والصلاة عليها كبقية الاجزاء اولاً لانها لا تعد من اجزاء واحد منهما خصوصاً المولود فيه نظر فليتأمل اه سم على المنهج وأقول الظاهر انه لا يجب فيها شيء اه ع ش على مر وعبارة البرماوى اما المشيمة المسماة بالخلاص فكذلك لانها تقطع من الولد فهي جزء منه واما المشيمة التي فيها الولد فليست جزءاً من الام ولا من الولد انتهت (قوله عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد) هو أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب بفتح العين المهملة وتشديد التاء الفوقية ابن أسيد بفتح الهمزة وكسر السين المهملة القرشي الاموى الصحابي كان مع عائشة رضی الله عنها في وقعة الجمل وقتل هناك وكان يقال له يعسوب قريش أي أميرها اه برماوى (قوله نسر) بفتح النون وسكون السين المهملة ووجهه نسر وأسر وكنيته أبو يحيى سمي بذلك لانه ينسر الشيء ويتلعه ويقول في صباحه ابن آدم ع ش ما شئت فان الموت ملائكتك ويعيش نحو الالف سنة وائيس له مخلب والاني منه تبيض من نظار الذكر الباهو وحديد البصر والشم واذا شم الرائحة الطيبة مات لوقته وهو سيد الطيور وعري ففهم وأشدهم طيراناً وأكثرهم خزناً على فراق الله اه برماوى (قوله في وقعة الجمل) وكانت في جادى سنة ثمانين اه شرح مر وكانت بين علي وعائشة رضی الله عنهما اه حل (قوله وعرفوها بخاتمته) والظاهر انهم كانوا عرفوا موته بخبر واستفاضة اه ج ويعد كون خاتمته أخذها آخر وليس اه حل (قوله قال في العدة لا يصلى على الشعرة الواحدة) معتمد أي لا تغسل كخاتمته المؤلف عن صاحب العدة في شرح الروض وعلى قيام ذلك التكفين والدفن فلا يجب واحد منهما اه حل وعبارة ع ش ولا يصلى على

(صلى عليه) بعد غسله وستره بخرقه ودفن كاليت الحاضر وان كان الجزء ظفراً أو شعراً فقد صلى الصحابة على يد عبد الرحمن بن عتاب ابن أسيد وقد ألقاها طائفة نسر بمكة في وقعة الجمل وقد عرفوها بخاتمته روى الشافعي بلاغا لكن قال في العدة لا يصلى على الشعرة الواحدة والاوجه خلافه (بمقصود الجملة) من زيادتي فلا تجوز الصلاة عليه لا بقصد الجملة

قول المحشى رائحة الميتة
فمحتمل رائحة الميتة

لأنه في الحقيقة صلاة على غائب وان اشترط هنا حضور الجزء وبقيته ما يشترط في صلاة الميت الحاضر ويشترط انفصاله من ميت يخرج المنفصل من حتى اذا وجد بعده ونه فلا يصلي عليه وتسبى مواراته بخبر قدودفته نعم لو أدين منه قات حلالا كان حكم السك والحد واجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وتعبير بالجزء أعم من تعبيرة بالعضو (والسقط) بثلاث السين والكسر أقصم (ان علمت) (١٩١) حياته (بصياح أو غيره أو ظهرت أماراتها) كاختلاج أو تحرك (ككبير) فيغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن لتيقن حياته وموته بعدها في الأولى ولظهور أماراتها في الثانية وخبر الطفل يصلى عليه رواه الترمذي وحسنه وتعبيرى بعلمت حياته أعم من قوله استهل أو بسى (والا) أى وان لم تعلم حياته ولم تظهر أماراتها (وجب تجهيزه بالصلاة) عليه (ان ظهر خلقه) وفارقت الصلاة غيرها بله أوسع بابها

الشعرة الواحدة أى ولو طالت جدا وهو المعتمد انتهت (قوله في الاق في الحقيقة صلاة على غائب) يؤخذ منه انه لا بد في المصلى ان يكون من أهل فرضها عند الموت كما تقدم ويحتمل الفرق اه شورى وبشارة الحلبي قوله لانها في الحقيقة صلاة على غائب وحيث كانت صلاة على غائب في الحقيقة فلا فرق بين الشعرة وغيرها واعتمد شيخنا كلام العدة ووجهه بأنها وان كانت صلاة على غائب الا ان بقية البدن تابع لما يصلى عليه فلا بد ان يكون له وقع في الوجود حتى يستتبع والشعرة ليست كذلك قال وهل الظفر اليسير كالشعرة أو يفرق بحمل نظر وكلامهم الى الفرق أميل ونقل عنه ان جزء الظفر اليسير كالشعرة الواحدة وقوله فخرج المنفصل من حتى أى ولو احتمل لا انتهت (قوله وتسبى مواراته بخبرة) ومنه ما يزال بحلق الرأس وينبغي ان المخاطب به ابتداء من انفصل منه فان ظن ان الحلق يفسد له سقط عنه الطلب اه ع ش على مر (قوله والسقط الخ) من السقوط وهو كما عرفه أئمة اللغة الولد النازل قبل تمام أشهره وبه يعلم ان الولد النازل بعد تمام أشهره وهو ستة أشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة وغيرها وان نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة اه شرح مر بل وان لم يظهر فيه تخطيط ولا غيره حيث علم انه آدمى اه ع ش عليه وقد نظم بعضهم حاصل ما ذكره الماتن بقوله
والسقط كالكبير في الوفاة * ان ظهرت اماره الحياة
أو خفيت وخلقته قد ظهرت * فامنع صلاة وسواها اعتبرا
أو اختفى أيضا ففيه لم يجب * شئ وسر ثم دفن قد نذب اه

(قوله بصياح أو غيره) أى بعد انفصاله وأما لو أخرج رأسه ثم صاح ثم مات وانفصل ميتا فلا يكون كبير ولا يخلو عن وقفة قمت ومقتضى اطلاقهم بل صرح به بهضم انه كبير اه حل وبشارة الشورى ثم رأيت بخط الشهاب الرملى بهامش شرح الروض في كتاب الفرائض ما نصه الولد اذا انفصل بعضه لا يعطى حكم المنفصل الا في مسألتين احدهما في الصلاة عليه اذا صاح واستهل ثم مات قبل أن ينفصل والثانية اذا خر جان رقبته فيجب القصاص اه بخبر وفاته انتهت (قوله كاختلاج أو تحرك) الاختلاج تحرك عضو من الاعضاء والتحرك أعم من تحرك عضو وتحرك الجملة فهو أعم من الاختلاج اه شيخنا وانظر لم كان الاختلاج والتحرك من قبيل الامارة المقيدة للظن وكان الصياح مفيدا للعلم حرر (قوله ان ظهر خلقه) أى ولولم يبق له فتا وينبغي الاكفاء بواحدة منهن اه برماوى (قوله والعبرة فيما ذكر) أى في وجوب التجهيز بالصلاة في الشق الاول وسن السرة والدفن في الثانى وقوله وعبر عنه أى عن ما ذكر اه شيخنا (قوله بظهور خلق الا آدمى) أى ولو في دون أربعة أشهر وقوله وعدم ظهوره أى ولو مع بلوغ الاربعة أشهر اه برماوى وهذا كله كما علمت في النازل قبل تمام أشهره الستة وأما لو نزل بعدها ميتا ولم يعلم له سبق الحياة فكالكبير وبه أفتى والشيخنا وهو المعتمد لانه كما علمت لا يسمى سقطا خلافا لما أفتى به المؤلف اه حل (قوله أمر في قتل أحد الخ) وكانوا ستة وسبعين أى وامن استشهد قبلهم من المسلمين كاهل بدر فالظاهر انه لم ينقل فيهم عنه غسل ولا عدمه ولعل حكمة ذلك ان العصاة كانوا يتعبدون بأمرهم وأما أحد فلقد مات حاصل للمسلمين فيها بآسرة النبي صلى الله عليه وسلم فقتل اه ع ش على مر (قوله والحكمة في ذلك الخ) عبارته كغيره في شرح الروض والحكمة في ذلك ابقاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم واستغناؤهم عن دعاء القوم اه وهو الاوضح لما في من الاشارة الى ان ترك الغسل معطل ببقاء أثر الشهادة وترك الصلاة بالاستغناء الخ اه شورى (قوله في ذلك) أى في حرمته غسل

فالعبرة بما قلناه (وحرم غسل شهيد) ولو جنبا أو نحوه (وصلاة عليه) لخبر البخارى عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر في قتل أحد بدفنه بمائتهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم وفي لفظ لم يصل عليهم بفتح اللام والحكمة في ذلك ابقاء أثر الشهادة عليهم وأما خبر انه صلى الله عليه وسلم خرج صلى على قتلى أحد صلواته على الميت فالمراد جميعا بين الادلة دعاء كدعائه للميت كقوله تعالى وصل عليهم وسمى شهيدا

الشهيد لانه لم يذ كر حكمة حرمه الصلاة عليه وفيه ان هذا لا يشمل الشهيد الذي لم يظهر منه دم وأجيب بان
الحكمة لا يلزم اطرادها حيث كانت الحكمة ماذا كر فلا يرد ما يقال ان الانبياء والمرسلين أفضل من الشهداء
مع انهم يغسلون ويصلى عليهم حتى يحجب بان الشهادة فضيلة تنال بالاكتساب فرغب الشارع فيها ولا كذلك
النبوة والرسالة اه شيخنا وعبد البر ماوى قوله ابقاء أثر الشهادة أى لانه فضيلة مكتسبة تعلم بارها ولهذا افارق
الانبياء وقال بعضهم الحكمة في ذلك ان الترك علامة عليه لانه لم تعلم فضله الا بغير الغسل والصلاة بخلاف
الانبياء فان فضلهم معلوم قبل الغسل والصلاة فلو غسلناه وصليناه عليه لساوى غيره وهذا أظهر وان كان يرجع
للاول انتهت (قوله لشهادة الله ورسوله) أى فهو فعيل بمعنى مفعول أى مشهود له وقوله وقيل لانه الخ أى فهو
فعيل بمعنى فاعل اه شورى (قوله وقيل لانه يشهد الجنة) أى عنده موته اه برماوى (قوله وقيل غير ذلك)
أى من ان الله تعالى ولائكته يشهدون له بالجنة أولان دمه يشهد له بالجنة أولان ملائكة الرحمة تشهد قبض
روحه أولان دمه يشهد بقتله حين يبعث وهو يستل أولان روحه تشهد دار السلام وروح غيره لا تشهدا
الا يوم القيامة أولانه حى فكان روحه شاهداً أى حاضرة أولانه يشهد عند خروجه روحاً وحماً أعد الله تعالى له من
الكرامة أولان دمه يشهد له بالامان من النار أولانه يشهد له يوم القيامة بإبلاغ الرسل أولانه يشهد له بكونه
شهيداً وبهض هذه يختص بمن قتل في سبيل الله وبعضها يعم غيره اه برماوى (قوله ولو امرأة) وقع السؤال فى
الدرس عما لو كان مع المرأة والصغير ومات بسبب القتال هل يكون شهيداً أم لا فاجبت عنه بان الظاهر الثانى
فلا يرجع لانه لم يصدق عليه انه مات فى قتال الكفار بسببه فان الظاهر من قولهم فى قتال الكفار انه بصدده ولو
يخدمه للفرقة أو نحوها اه ع ش على مر (قوله قبل انقضاء) ظرف للمنى وقوله بسببها متعلق بالنفى
اه شيخنا ويصح أيضاً متعلق الاول بالنفى كما لا يخفى اه (قوله حرب كافر) أى واحداً كلاً أو أكثر حرياً
كان أو مرتداً أو ذمياً قصد قطع الطريق علينا ونحو ذلك اه شرح مر بخلاف ما اذا قتل مسلماً غيلة فلا
يكون ذلك المسلم شهيداً اه ع ش عليه (قوله بسببها) أى الحرب ومنه ما قيل ان الكفار يتخذون خديعة
يتوصلون بها الى قتل المسلمين فيتخذون سرداً تحت الارض يلقونه بالبارود فاذا مر به المسلمون أطلقوا النار فيه
فخرجت من محاربا وأهلكت المسلمين * (فتنة) * قال ابن الاستاذ لو كان المقتول فى حرب الكفار عاصياً
بالخروج فيه فظهر عنده قال والظاهر انه شهيداً ما لو كان فاراحاً لا يجوز الفرار فالظاهر انه ليس بشهيد فى
أحكام الآخرة لكنه شهيد فى أحكام الدنيا وأطال الكلام على ذلك فى جواب المسائل الحلبية فليتنظر اه
سم على البهجة فى اثناء كلام * (فرع) * قال فى تحرير العباب لو دخل حربى بلاد الاسلام فقاتل مسلماً فقتله
فهو شهيد قطعاً ولو روى مسلم الى صيد فأصاب مسلماً فى حال القتال فليس بشهيد قاله القاضى حسين اه
سم على المنهج قال ابن قاسم على ج بى ما لو استعان أهل العدل بكفار قتلوا واحداً من البغاة قاتل
الحرب فهل يكون شهيداً فيه نظر اه والاقرب لانه شهيد ثم رأيت فى سم على البهجة التصريح بما يؤخذ
منه ذلك وعبارته قال الناشئ ويدخل فى كلامه أى الحاوى ما لو استعان الحريون علينا ببغاة قتل واحد
من البغاة فاحداً ما عدا لانه مات فى قتال الكفار بسببه ويحتمل ان ينظر الى القاتل نفسه قاله الاذرى وأقول
هذا الاحتمال يرد قولهم من أصابه سلاح مسلم خطأ أو عداً له سلاحه أو سقط عن فرسه أو رماحه فقتله
لا يغسل ولا يصلى عليه اه وبقى أيضاً ما لو استعان البغاة بالكفار ثم ان واحداً من البغاة قتل واحداً من أهل
يكون شهيداً نظراً لاستعانتهم بكفار أم لا فيه نظر والاقرب الثانى فلا يرجع ثم قتل بالدرس عن شرح الغاية
لان قاسم التصريح بما قلناه من زيادة قتل واحد من الكفار واحداً من أهل العدل فانه يكون شهيداً كما
صرح به فى الخادم وعبارته ولو استعان الكفار علينا بمسلمين فقتلوا المستعان بهم شهيداً لان هذا قتال كفار
ولا ينظر الى خصوص القاتل أو استعان البغاة علينا بكفار فقتلوا المستعان بهم شهيداً ومن مقتول البغاة فله فى

لشهادة الله ورسوله بالجنة
وقيل لانه يشهد الجنة
وقيل غير ذلك (وهو) أى
الشهيد الذى لا يغسل ولا
يصلى عليه (من لم يبق فيه
حياة مستقرة) الصادق بن
مات ولو امرأة أو رقيقاً أو
صبياً أو مجنوناً (قبل انقضاء
حرب كافر بسببها) أى
الحرب كان قتله كافراً أو
أجابه

الخدام عن القتال والفرق بين هذه والتي قبلها ان مقاتلة المسلم في تلك تبع فكان قتله موجبا للشهادة بخلاف هذه اه وبقي ما لو شئت في كون المقتول هل قتله مسلم أو كافر والا قرب انه ليس بشهيد اه ع ش على مر (قوله سلاح مسلم خطأ) أي لم يستقيموا به على قتالنا والا فمده نكطته فيكون مقتوله شهيد اه فليوبي ونحضر على التحرير (قوله أور محتداته) في المختار ربحه الفرس والجار والبغل ضربه برجله من باب قطع اه قال مع بمعنى الرفس بالسبب في المختار أيضا رفسه ضربه برجله وباله ضرب اه (قوله كونه مباحا) أي غير ممنوع فيه صدق بالواجب فاندفع ما يقال قتال الكفار واجب فكيف يكون مباحا بخلاف غير المباح كقتال الذميين الذين لم ينقضوا العهد اه شيخنا (قوله اما الشهيد) أي الذي يعطى منازل الشهداء في الآخرة وقوله العاري عما ذكر أي عن شهادة الدنيا التي هي عدم الغسل والصلاة فعلم ان الشهيد قيمان شهيد الآخرة دون الدنيا وهو العاري عما ذكر وشهيد الدنيا والآخرة وهو من فيه ما ذكر نعم ان لم يكن قصده اعلاء كلمة الله تعالى بل تحصيل المكسب أو المغايرة أو يقال انه شجاع فهو شهيد الدنيا دون الآخرة فهو قسم ثالث وبحث بعضهم انه لو علم منه ذلك توجب فيه الغسل والصلاة كغير الشهيد اه برماوى (قوله كالغريق) أي وكالمقتول في الحد سواء زيد على الحد المشروع أم لا وسواء أسلم نفسه للاستبغاء منه أم لا اه ع ش على مر (قوله أيضا كالغريق) أي وان عصي بركب البحر أو غرقه كما قال الزركشي خلافا لمن قيدهما بالاباحة اه ج في شرح الارشاد وكذا مشى عليه مر لكن استثنى ما لو لم ترتب الفرق على ركوب البحر وتعهد ركوبه اه ج وذكر ج في شرح الارشاد بعد ما تقدم ما ذكره الشيخ اه شورى (قوله والمبطون) الظاهر ان المراد به كل من مات ببدء بباطنه حتى يشمل الميت بالاسهال والاستسقاء وذات الجنب ونحوها ثم رأيت عن العبادي ان الميت بالاستسقاء شهيد وكذا الحامل بعد تحلق الحمل قبل وعد في الكفاية في الشهداء من مات غثاة أو بدار الحرب ولم أر في مختصرها الا الاول وفي الجواهر من مات محوما وفي العمري اللديغ وطالب العلم اذا مات على طلبة اه شرح العباب الحج اه شورى (قوله والمطعون) أي الميت بالطاعون وكذا الميت في زمنه وان لم يطعن اه ج وظاهره وان لم يكن من نوع المطعونين كأن كان الطعن في الاطفال أو الارقاء وهو من غيرهم اه ع ش على مر أو بعد رفعه حيث كان فيه صبرا محتسبا ويحرم دخول بلد الطاعون والخروج منها بلا حاج فلورود النهى عن ذلك ولا يكره الفرار من غير الطاعون نحو حائما تمل وهدفتو جرحا وغير ذلك ومما جرب لعدم دخوله الدار ان يكتب في ورقة وتلقق بيلها حتى صمد باقي وله كنف وافي الشيخ شهاب الدين البلقيني أو الباقي الخلاق ولو على الباب نفسه ومما جرب لسلامة من يدهن محل الطعن بالطين الارمني فانه يبرأ منه اه برماوى (قوله والميت عشقا) أي بشرط العفة عن المحرمات بحيث لو احتل بمحبوبة لم يقع بينهما فاحشة وبشرط السكتمان حتى عن محبوبه وان كان بسن اعلامه بانه يحبه ومع ذلك لو أعلمه فاستترت به الشهادة اه شيخنا وعبارة الشورى قوله والميت عشقا أفتى الوالد رحمه الله تعالى بانه لا فرق بين عشق من يتصور نكاحا حشرعا أولا كالامر حيث عفوكم اذا المحبة لا قدرة على دفعها وقد يكون الصبر على الثاني أشد اذ لا وسيلة له لقضاء وطره بخلاف الاول كذا بخط شيخنا بهامش شرح الروض وكتب عليه قوله حيث عفو هل المراد عن فعل محرم من نحو تطر بشهوة أو المراد من الوطء يحرم رانتهت وعبرة البرماوى قوله والميت عشقا أي ولو لم يحرم عشقه كالمرء بشرط العفة والسكتمان عما يحرم ولو بنظر سواء كان عشقه ضروريا أو اختياريا وفي فتاوى الشهاب الرملى سئل عن شخص عشق امرأة أجنبية عشقا يؤدي الى هلاكه ان لم يقبلها هل يجوز له تقبلها ويجب عليها تمكينه من ذلك أم لا وهل الامر كذلك فاجاب نعم يجوز له تقبلها بل يجب عليه حيث قدر عليها ابقاء لهجته كما يجب على من غص بلقمة ما اغتم ان يحرم ان لم يجد غيرها وكما يجب على من انتهى به العطش الى الهلاك شربها حيث لم يجد غيرها وكما يجب على المضطرا كل الميتة وقد قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام أجمعوا على

سلاح مسلم خطأ أو عدا
الى مسلاحة أو محتداته
أوسطة عنها أو زدى
حال قتله في بترأ وانكشف
عنه الحرب ولم يعلم بسبب قتله
وان لم يكن عليه أتردم لان
الظاهر ان موته بسبب
الحرب بخلاف من مات بعد
انقضائها وفيه حياة مستقرة
يجر احتفيه وان قطع عمره
منها أو قبل انقضائها
لا بسبب حرب الكافر كأن
مات برض أو غثاة أو في قتال
بغاة ليس بشهيد ويعتبر في
قتال الكافر كونه مباحا
وهو ظاهر اما الشهيد
العاري عما ذكر كالغريق
والمبطون والمطعون والميت
عشقا

دفع أعظم المفسدين بارتكاب أدونهم ما وقال ابن دقيق العيد من القواعد الكافية إن يدراً أعظم المفسدين
 باحتمال أسرهما إذا تعين وقوع أحدهما بدليل حديث بول الأعرابي في المسجد لما هم النبي صلى الله
 عليه وسلم عن زجره ويجب عليها تمكينه من ذلك وكذا الأمر وما أجاب به القاضي أبو الطيب عن قول
 السائل يا أيها العالم ماذا ترى * في عاشق ذاب من الوجد * من حب ظني أهيف أغني
 سهل المحيا حسن القد * فهل ترى تقبيله جائزاً * في الحر والعين والحد * من غير ما فحش ولا رية
 بل يغتاف جائز الحد * إن أنت لم تقف فاني إذا * أصبح من وجدى واستغدى
 حين قال أيها السائل اني أرى

تقبيلك المعشوق في الحد * يفضي الى ما بعده فاجتنب * قبلة بالجد والجد
 فان من يرتفع حول المحي * لابد ان يحسن من الورد * يغنيك عنه كاعب ناهد
 تحضر بالملك وبالعد * تنال منها كلما تشتهي * من غير ما فحش ولا مد
 هذا جوابي لقتيل الهوى * فلانك في ذلك تستعدي

مردود بما أجاب به الحافظ بن حجر عن قول السائل

ماذا يقول أمام العصر في دنف * أنضح قتل الهوى من أسهم المقل * فهل يجوز له احياء مهمته
 من تغر محبوبه بالرشق والقبل * وهل يجوز له يوما يعاقبه * ويشبع القلب في قول وفي عمل
 فهذه قصتي في شرحها عجب * فاسمع برد جواب يابني أمل

حيث قال ان صم دعوا في اتلاف مهمته * وان رشف اللمبا شقي من العال
 فليس شفن رضا الشفر محتسبا * وليقطعن بفيه وردة الخجل
 فذاك في مله الاسلام أيسر من * قتل امرء مسلم ناله في الازل

* (فائدة) * العشق مصدر يقال رجل عاشق وعشاق وعشيق كثير العشق وامرأة عاشقة وعاشقة مأخوذة
 من اسم نبات يسمى بذلك واحدة عشقة اذا قطع ذبل واصفر وقيل في حده انه تخيل فاسد في أن أوصاف المعشوق
 فوق ما هي عليه فلا يجوز ان يقال في الله تعالى عاشق ولا معشوق بل يعزرقائه وقيل طبع في القلب ينمو
 بالحرص والطمع فيؤذي الى الفكر الفاسد المؤدى الى الهم والقلق الموجب لاحتراق الدم فينشأ عنه السوداء
 والجنون ولذلك ربما قتل العاشق نفسه أو مات غماً وربما تنفس الصعداء فتحقق نفسه بنار قلبه فيموت وربما
 يموت فرحاً برؤية معشوقه أو بتغير لونه ويهريق دمه بذكره وقيل عى العاشق عن عيوب المعشوق ومنه حديث
 حبك للنبي يعني ويصم وقيل غير ذلك انتهت (قوله والميشة طلقاً) أي ولو من جل زنا اه شرح مر ما لم
 تسبب في الاجهاض اه برماوى (قوله ظالم) أي ولو بالهيئة كمن استحق القتل بقطع الرأس فقتل بالتوسط
 مثلاً ومن هذا القسم من مات بهدم أو في غربة وان عصى بفريقته كآبق ونائرة أو في طلب العلم * (فائدة) * كل
 ذنب تكفره الشهادة الا الدين أي دين الأذى الا اعم من ان يكون قدماً أو غيبة أو نحو ذلك اه برماوى (قوله
 ويجب غسل نجس الخ) عبارة العباب بكرة تترجم ازاله دم الشهيد بلا غسل بل يحكه بنحو عود ولا تحرم ازاله دم
 الشهيد بغير الماء ولعل وجهه انه لا يزال الاثر بخلاف الماء اه شورى (قوله غسل نجس أصابه) أي وان
 حصل بسبب الشهادة كبول خرج بسبب القتل ويفرق بين الدم وغيره من النجاسات الخارجة بسبب القتل بان
 نجاسة الدم أخف من غيره ابدليل العفر عن ظلمه وكثيره على التفصيل المار فيه وبيان المشهود به بالفضل هو
 الدم اه من شرح مر (قوله بخلاف دمها) أي الخارج من القتول نفسه بخلاف الحاصل عليه من غيره فانه
 يزال كما هو ظاهر أخذ من قولهم في حكمة تسميته شهيداً لانه شاهد باقتله وهو دمه لانه يعيش وجرحه يتغير
 دماً اه عش على مر وقوله تحرم ازاله أي بالماء لا بغيره ومن غيره لانه من نفسه فلا يزاله بنفسه قبل موته لم

والميشة طلقاً والمقتول في
 غير القتال ظلماً فيغسل
 ويصلى عليه وتعبيرى
 بما ذكر اعم من قوله
 من مات في قتال الكفار
 (ويجب غسل نجس)
 أصابه (غير دم شهادة) وان
 أدى ذلك الى زوال دمها
 لانه ليس من أثر عبادة
 بخلاف دمها فتحرم ازالته
 لا طلاق النهي عن غسل
 الشهيد

ولانه أثر عبادة (وسن تكفيه

في ثيابه التي مات فيها) خبر
أبي داود بسناد حسن عن جابر
قال روي عن رجل بسهم في صدره
أو في حلقه فمات فأدرج في
ثيابه كما هو ونحن مع النبي
صلى الله عليه وسلم وسواء في
ذلك ثيابه اللطيفة بالعم
وغيرها لكن اللطيفة أولى
ذكر في المجموع فتقيد
الاصل كثير باللطيفة
بيان لا كل وهذا في ثياب
اعتيد لبسها غالباً ما ثياب
الحرب كدرع ونحوها
مما لا يعتاد لبسها غالباً كقف
وجلد وفروة وخيشة خشوة
فيندب ترعها كسائر الموتى
وذكر السنن في هذا الوجوب
في التي قبلها من زيادتي
(فان لم تكفه) أي ثيابه
(نعمت) ندبان سترت
العورة والافرجوا

*(فصل) في دفن الميت
وما يتعلق به *(أقل القبر
حفرة تمنع) بعدد ما
(رائحة) أي ظهورها منه
تتوذي الحي (وسبعاً) أي
نشهها فيأكل الميت
فتنتهك حرمة قال الزاقي
والغرض من ذكرهما ان
كانا متلازمين بيان فائدة
الدفن والافيان وجوب
رعايتهما فلا يكتفى أحدهما
وخرج بالحفرة ما لو وضع الميت
على وجه الارض وجعل
عليه ما يمنع ذلك حيث لم
يتعذر الحفر (وسن أن يوسع ويعمق فامتنع بسلطة) بان يقوم رجل معتدل

يحرم عليه اه قل على الجلال (قوله ولانه أثر عبادة) ولان لم يحرم إزالة الخلو من الصائم مع انه أثر عبادة
لانه الموت لها على نفسه بخلافه هنا حتى لو فرض ان غيره ازاله بغير اذنه حرم عليه اه شرح مر (قوله
في ثيابه التي مات فيها) ولو أراد بعض الورثة ترعها أو امتنع الباقرن أوجب للمتعاون كما هو قضية كلامهم اه
شرح مر ودخل في ثيابه ما لو كانت حوراً وقدم جوارحه عن شيخنا كتبه اه قل على الجلال (قوله
اعتيد لبسها) أي وان لم تكن بيضاء باقية لاثر الشهادة وعليه فمسل سن التكفين في الابيض حيث لم يعارضه
ما يقتضي خلافه اه ع ش على مر (قوله فيندب ترعها) أي ولو فرض انه بعد ازرائل ورود الامر به اه
ع ش على مر ومحل ندب ترعها حيث كانت ملوكة له ورضى بها الوارث المطلق التصرف والاوجب ترعها اه
شرح مر (قوله ان سترت العورة) هذا ممنوع بل يجب التعميم مطلقاً لانه حتى الميت بل يجب ثلاثة أثواب اذا
كفن من ماله ولادين عليه اه زى اه ع ش (فصل) في دفن الميت (قوله وما يتعلق به) هكذا ترجم مر وكتب
عليه ع ش قوله وما يتعلق به أي باليت كالترزية اه وفي الرشيدي ما نصه قوله وما يتعلق به أي بالدفن
خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ من ترجيح الضمير للميت ويرد عليه ان المتعلق باليت أعم من الدفن كالصلاة
والكفن وغيرهما وليس شيء من ذلك مذكوراً في الفصل اه وترجم ج ب قوله فصل في الدفن وما يتبعه اه
فالضمير في كلامه راجع للدفن كما هو ظاهر وعليه فيراد بما يتبعه ما ذكره المتن بقوله وسن ان دفن ثلاث خيئات
تراب الخ الفصل اه (قوله أقل القبر حفرة) أي أقل ما يحصل به الواجب منه في دفن الميت حفرة الخ اه
شرح مر والقبر واحد القبور في الكثرة وأقبر في القلة وهو الحفرة المعروفة في القاموس القبر مدفن
الانسان والجمع قبور واختلف في أول من سن القبر ف قيل الغراب لما قيل قاتل أخاه هابيل وقيل بنو اسرائيل
وليس بشيء وفي التنزيل ثم أماته فاقبره أي جعل له قبراً يوارى فيه اكراماً له ولم يجعله مما ياتي على وجه الارض
تأكله الطيور والوحوش اه برماوى (قوله تمنع رائحة وسبعاً) أي وان كان الميت في محل لا تصل اليه السباع
أملاً ولا يدخله من يتأذى بالرائحة بل وان لم تكن له رائحة أصلاً كان جف اه ع ش على مر اذ حكمته الدفن
صونه عن انتهاك جسمه وانتشار ريحه المستلزم للتأذى بها واستفاد رحيقته اه شرح مر والمراد منها عن
عند القبر بحيث لا يتأذى بها تأذياً لا يحتمل عادة لان ملحقاً بشرط منع القبر لها دفع الاذى عن الناس والاذى
انما يتحقق بما ذكرته من ان تفوح منه رائحة تؤذى من قريب منه عرفاً اذا لا يصبر عليه عادة اه شوري
(قوله فتوذي الحي) قال بعضهم انه منصوب عطفاً على قوله ظهورها على حد قوله وليس عباءة وتقرعيني وكذا
قوله فتنتهك اه شيخنا (قوله ان كانا متلازمين الخ) قال شيخنا وظاهرهما انهما ليسا متلازمين كالفاسق التي
لا تنكمز الرائحة مع منعها السبع فلا يكتفى الدفن فيها فان منعت ذلك اكتفى به لوجود ضابط الدفن اه حل
(قوله بيان فائدة الدفن) أي بيان ما أراه الشارع من الدفن اه قل على الجلال (قوله حيث لم يتعذر الحفر)
فان تعذر لم يشترط كلومات بسفينة والساحل بعيداً وبه مانع فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم جعل ندبا
بين لوحين ثلاثاً تنفذ ثم يلقى لينبذه البحر الى الساحل وان كان أهله كفلاً الاحتمال ان يعدهم لم يقدسه
ويجوز ان ينقل لينزل الى القبر وان كان أهل البر مسلمين أما اذا أمكن دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع فيلزمهم
التأخير ليدفنوه فيه اه شرح م وقوله كلومات بسفينة أي أو كانت الارض خواراً أو ينبع منها ماء يفسد
الميت أو كفانه كالفاسق المعروفة ببولاق ولا يكفون الدفن بغيرها اه ع ش عليه قوله وسن ان يوسع بان
يراد في طوله وعرضه ويعمق بالعين المهمة وقيل بالجمعة بأن يراد في النزول اه شرح مر ويشي أن يكون
ذلك بقدر ما يسع من يتزله القبر ومن يقدسه لا يزيد من ذلك لان فيه تحجيراً على الناس قال سم على المنهج فان
قلت ما يصححه التوسيع والتعميق قاتل يجوز ان يقال التوسيع فيه اكرام للميت فان في ازال الشخص
في المكان الواسع اكراماً له وفي ازاله في المكان الضيق فروع لهاته وبمن يتزله القبر لانه اذا اتسع أمكن أن يقف

يتعذر الحفر (وسن أن يوسع ويعمق فامتنع بسلطة) بان يقوم رجل معتدل

فيه المنزل اذا تعدد الحاجة وأمن من انعدام البيت بجدرانه حال انزاله ونحو ذلك والغرض كم الرأى التوسيع والتعميق أبلغ في حصول ذلك فان قلت هلا طلب زيادة على قامة وبسطة قلت القامة والبسطة أرفق بالبيت والمنزل لانه يتمكن مع ذلك من تناوله بسهولة من على شفير القبر بخلافه مع الزيادة فليتأمل اه ع ش على مر (قوله باسطا يديه) اي غير قابض لاصابعهما اه ع ش على مر (قوله مرغوعتين) لا يغني عنه قوله باسطا لانه يصدق بسطهما امامه تأمل اه شيخنا (قوله في قتلى أحد) قال في شرح البهجة في الاحتجاج به نظرا لانه انما يدل على تعميق القبر وتوسيعه لا على كونه قد زامته وبسطة اه وقد أشار الشارح هنا بوضعية عمر الى بيان المراد منه اه شورى وفي قل على الجلال قوله وأوصى عمر الخ أي ولم ينكر عايشه فهو اجماع سكوني وذكره بعد الحديث لبيان قدر التعميق (قوله احفروا) بكسر الهمزة والقائه من باب ضرب اه ع ش على مر والهمزة في هذا الفعل همزة وصل وفي الذين بعدهم همزة قطع فهي مفتوحة فيهما اه شيخنا (قوله أربعة أذرع ونصف) أي بذراع اليد وقول الراعي انه ثلاثة ونصف أي بذراع العمل وحيث قد فلا مخالفة بين كلاميهما اه برماوى وذراع العمل هو ذراع النجار وهو ذراع ورابع بذراع اليد والتفاوت بينهما من ذراع لان الثلاثة ونصف أربعة ورابع وثن اه من ع ش على مر وفي المختار وقامة الانسان قد وجعها فامان وقيم مثل تاراتوتير ولم يذكر معنى البسطة الذي يناسب هنا فليراجع وفي المصباح وبسط يمد يدها مشورة (قوله وهوان يحفر) بكسر الفاء كاضبطه بالقلم اه شورى وهذا يقتضى انه مبني للفاعل وقراءته مبنيًا لله فاعول أليق بسياق العبارة فيكون بضم الياء وفتح الفاء (قوله القبلى) فان حفر في الجهة المقابلة لها كره اه ع ش على مر (قوله في صلبة) بضم الصاد وسكون اللام كاضبطه بالقلم اه شورى وفي ع ش قوله صلبة بضم الصاد وسكون اللام وهما الشديدا الذي لا سهولة فيه فتسمع فيه الاصوات وفي القاموس الى آخر ما ذكرتم قال والمكان القليظ الحجر اه (قوله بفتح المعجمة) قال في لسان العرب الشق مصدر شقت العود شقا والشق الموضع المشقوق كأنه سمي بالمصدر وجمع مشقوق اه برماوى (قوله ويسقف عليه) بضم الباء وسكون السين وفتح القاف اه شورى (قوله عن سعد بن أبي وقاص) هو أبو اسحق سعد بن أبي وقاص واه ما لك بن وهيب وقيل أهيأ القرشي المكي الذي الزهري أحد العشرة المبشرين بالجنة وأحد الستة أصحاب الشورى أسلم قديما بعد أربعة وقيل ستة من أسلم وهوان سبع عشرة سنة وهواجر الى المدينة قبل قدومه صلى الله عليه وسلم اليها وشهد بدرا واحدا والمشهد كلها وهو أول من أراق دمًا في سبيل الله تعالى وأول من رمى بسهم كذلك أي في سبيل الله تعالى وكان يقال له فارس الاسلام واستعمله عمر رضي الله تعالى عنه على الجيوش التي بعثها لقتال الفرس وهو الذي بنى الكوفة وفتح مدائن كسرى وولاه عمر العراق روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مائتان وسبعون حديثا وروى عنه ابن عمر وعباس بن موسى الله عنهم المتوفى بالبصرة سنة احدى أو أربع أو خمس أو ست أو سبع أو ثمان وخمسين وحل على أعناق الرجال الى المدينة وصلى عليه بها ودفن بالبقيع اه برماوى (قوله الحدوا) بوزن الهمزة وفتح الحاء ويقطع الهمزة وكسر الحاء يقال لحد لحد كذهب يذهب والحد لحد وقوله لحد بفتح اللام وضمها يقال لحدته والحدته اه شورى وفي المختار الحد بوزن الفس الشق في جانب القبر وضم لامه لغة فيموت لحد القبر لحد من باب قطع والحد اه (قوله الرخوة) بثلاث الراء والكسر أقصم وأشهر اه شورى (قوله) ويسن أن توسع كل منهما) ليس هذا مكر راع المتن انما في القبر قبل الوصول للشق والحد وهذا فيهما اه شيخنا قد عوى انه مكرروا انه اعادته فوطئها به غلط (قوله عند رأسه ورجليه) أي فقط دون ما يلي ظهره فلا توسع ليصونه عن الانقلاب اه شرح مر (قوله وان يرفع السقف قليلا) هل ذلك نحو جوبان لا يزرى به اه من على ج والظاهر انه كذلك لعله المذكورة اه ع ش على مر (قوله الذي سبى صير الخ) يشير به الى

باسط يديه مرغوعتين لقوله صلى الله عليه وسلم في قتلى أحد احفروا وأوصى وعمر رضى الله عنهما بعمق قبره قامة وبسطة وهما أربعة أذرع ونصف خلا للراعى في قوله لهما ثلاثة ونصف (ولحد) بفتح اللام وضمها وهوان يحفر في أسفل جانب القبر القبلى قدر ما يسع الميت (في) أرض (صلبة) أفضل (من شق) بفتح المعجمة وهو ان يحفر في وسط أرض القبر كالنهر وتبنى حافته بالبن أو غير موضع الميت بينهما ويسقف عليه بالبن أو غيره روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص انه قال في مرض موته الحدوا الى الحدوا وانصبوا على البن نصبا كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج بالصلبة الرخوة فالشق فيها أفضل خشية الان يملو من ان توسع كل منهما ويتأ كذا في عند رأسه ورجليه وان يرفع السقف قليلا بحيث لا يس الميت (و) ان (يوضع) رأسه عند رجل القبر أي مؤخره الذي سبى عنده رجل الميت

انه من مجاز الاول لكن مع مجاز المجاورة فهما مجازان أحدهما مبنى على الآخر اه شيخنا (قوله) يسلم من قبل رأسه) أي يخرج من النعش من قبل رأسه وفي المختار سل الشيء من يبرد وسل السيف وأسله بمعنى وانسل من بينهم خرج اه وفي المصباح سالت الشيء أخذته ومنه قيل يسلم الميت من قبل رأسه إلى القبر أي يؤخذ اه وهذا المعنى هو الملائم لقول الشارح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه أي أخذ وليس المعنى أخرج لانه لم يكن في شيء يخرج منه اذ ذاك (قوله لما روى أبو داود الخ) استدلال على قوله وبوضع رأسه عند رجل القبر لكن لم يظهر وجه الدلالة منه اذ غاية ما فيه انه أدخله من جهة رجل القبر وليس فيه تعرض للوضع اه وبعبارة شرح مر اما الوضع كذلك فلما صرح عن بعض الصحابة انه من السنة وأما السيل فلما صرح انه فعل به صلى الله عليه وسلم انتهت وهي أظهر (قوله ان عبد الله بن يزيد الخطمي) هو أبو موسى عبد الله بن يزيد من الزيادة لخطمي بفتح الخاء المعجمة وسكون الطاء نسبة إلى خطمة بطن من الانصار الصحابي شهيد ببيعة الرضوان وهو صغير وكان من أكثر الناس صلاة وكان لا يصوم الا عاشورا عروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه ابنه موسى وغيره وولي اماره مكة واستمر مقبلا بها ثم سكن الكوفة وابتنى بها دارا المتوفى في زمن الزبير اه برماوى (قوله وان يدخله الاحق الخ) أي ندبا اه مر وج أي فلو فعله غيرهم كان مكروها خروجا من خلاف من حرمه كالأذرى وتبعه الخطيب اه ع ش (قوله الاحق بالصلاة عليه درجة) بخلاف صفة ولا تفضيه يقدم على الاسن كافي الغسل بخلاف الصلاة كما تقدم اه شورى (قوله الا الرجال) ينبغي ان المراد بهم ما يشمل الصبيان حيث كان فيهم قوة اه ع ش على مر (قوله أمرا بباطحة الخ) سيأتي ان الزوج في الانثى أحق من المحارم فضلا عن الاجانب فيشكل تقديمه صلى الله عليه وسلم بباطحة وهو أجنبي مفضل على عثمان مع انه الزوج الا فضل والعذر الذي أشير اليه في الخبر على رأي وهو انه كان وطني سريته تلك الليلة دون أبي طلحة ظاهر كلام أئمتناهم لا يعتبرونه لكن يسهل ذلك انما واقعة حال ويحتمل ان عثمان لغرط الحزن والاسف لم يثق من نفسه باحكام الدفن فادته أو انه صلى الله عليه وسلم رأى عليه آثار العجز عن ذلك فقدم بباطحة من غير اذن ونحوه لكونه لم يمارف تلك الليلة ثم يؤخذ من الخبر ان الاجانب المستوين في الصفات يقدم منهم من بعدهم بالجماع لانه أبعد عن مذكر سيحصل له لو ماس المرأة اه حج ولا ردائهم فالوافي بالجمعة انه يسن أن يجامع ليلتها لكون أبعد عن الميل الى من يراه من النساء لانا نقول الغرض ثم كسر الشهوة وهو حاصل بالجماع تلك الليلة والغرض هنا انه يكون أبعد عن تذكر النساء وبعد العهد من أقوى في عدم التذكر اه ع ش على مر (قوله انها رقية) هي أم عبد الله رقية بضم الراء المهملة وفتح القاف وتشديد المثناة التحتية ولدت سنة ثلاثين من مولده صلى الله عليه وسلم وكانت تحت عتبة بن أبي لهب فلما نزل قوله تعالى ثبت يد أبي لهب أمره أن يؤذنه أن يمارفها فقارفاها ولم يدخل بها فترجها عثمان رضي الله تعالى عنه بمكة وهاجر بها المهاجرين وكانت ذات جمال ولما عزي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دفن البنات من المكرمات اه برماوى (قوله ومعلوم انه الخ) دفع به ما يشال انما أمر بباطحة بالنزول لفضل محارمها اه اطفحى (قوله كفاطمة) هي أم الحسن والحسين فاطمة الزهراء ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها علي رضي الله تعالى عنه بعد غزوة بدر وهي بنت خمسة عشر سنة وخمسة أشهر وكانت أصغر بناته صلى الله عليه وسلم على الصحيح المتوفاة بعذر رسول الله صلى الله عليه وسلم بستة أشهر لثلاث خلون من رمضان سنة احدى عشرة على الاصح وهي ابنة تسع وعشرين سنه ونحو غسائها علي وأسماء بنت عيسى وصلى عليها وقيل عمه العباس وأوصت ان تدفن ليلا ففعل بها ذلك ونزل قبرها علي والعباس وابنه الفضل وصحبت فاطمة لفظهم من محارم النار وتقدم بسبب تلقيها بالزهراء في باب الخيض اه برماوى (قوله نعم يسن الخ) استدراك صوري لانه لم يدخل فيما قبله اه شيخنا وظاهره ان النساء ولو أجنبيات يقمن فيما ذكر على الرجال المحارم مع استوائهم نظر وغيره وانفراد المحارم بزيادة القرعة فليحرم وجه ذلك وقد يقال وجه ذلك وجود الشهوة

(و) ان (يسلم من قبل رأسه برفق) لما روى أبو داود بإسناد صحيح ان عبد الله بن يزيد الخطمي الصحابي صلى على جنازة الحرث ثم أدخله القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة ولما روى الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه (و) أن (يدخله) القبر (الاحق بالصلاة) عليه (درجة) فلا يدخله ولو أتى الا الرجال مني وجعلوا الضعف غيرهم عن ذلك غالب الخبر البخاري انه صلى الله عليه وسلم أمرا بباطحة أن ينزل في قبر بنت له صلى الله عليه وسلم واسمها أم كلثوم ووقع في المجموع تبعا لراؤفها أنها رقية تورده البخاري في تاريخه الاوسط بانه صلى الله عليه وسلم لم يشهد موت رقية ولا دفنها أي لانه كان يسير ومعلوم انه كان لها محارم من النساء كفاطمة نعم يسن لهن كافي المجموع ان يلين حل المرأة

في المحارم مع المخالطة بالمس ونحوه وذلك لمطابقة لثورتهم واتفاقهم في النساء اه شورى (قوله من مغتسلها)
وكذا من الموضع التي هي فيه بعد الموت الى المتغسل ان لم يكن فيه مشقة عليهم اه ع ش على مر (قوله
حل ثيابها) عبارة ج شداها فيجعل كلام الشارح عليه اه ع ش (قوله الاحق بالصلاة صفة) المراد
بالصفة هنا خصوص الفقه لا مطلق الصفة كما يعلم من كلامه اه رشدي (قوله وقد عرف في الغسل) أي من ان
الافقه هنا أولى من الاسن الاقرب والبعد الفقيه أولى من الاقرب غير الفقيه عكس ما في الصلاة عليه وقوله لكن
الاحق الخ أتى به لانه علم انه لاحق في الصلاة للزوج حيث وجد معه غير الاجانب والسيد في الامة التي تحل له
كل زوج وفي التي لا تحل له كالحرم فيقدم على عبدها لان المالكية أقوى من الملوكية اه حل (قوله أيضا وقد
عرف في الغسل الخ) عبارة شرح مر وخرج بدرجة الاولى بها صفة اذا افقه أولى من الاسن الاقرب والبعد
الفقيه أولى من الاقرب غير الفقيه هنا عكس ما في الصلاة عليه والمراد بالافقه الاعلم بذلك الباب انتهت وقوله
اذا افقه أولى من الاسن الاقرب أي الفاضل صفة يقدم على غيره وان كانت درجته أقرب فليس التقديم
بالصفة خصوصاً بالمستويين في الدرجة وعبارة سم على المنهج قوله درجة قال في شرح البهجة أي من حيث
الدرجات لا الصفات فانه يقدم هنا الافقه أي بالدفن على الاقرب والاسن والبعد الفقيه على الاقرب غير الفقيه
وتم بالعكس ويؤخذ من ذلك تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو مساو لما مر اه وقوله ويؤخذ الخ
أي عند الاستواء في الدرجة وان لم يساو ما مر اه فتأمل لا يقال فانه يقدم هنا الافقه الخ فيه التقديم
بالصفات فيخالف ما رتب عليه من ان التقديم بالدرجات لا بالصفات لان قول معنى الكلام انه اذا تجردت الدرجات
راعينا ما في الصلاة واذا وجدت الصفات لم نراع ما في الصلاة وليس معناه اننا نقدم الابل درجات ولا نقدم
الصفات كما يتوهم والاصوب ان يحجب بان معنى قوله لا الصفات أي المعتبرة في الصلاة ولم تقدم هنا بالصفات
بالتقدم في الصلاة بل بعكسها فلا اشكال بوجه فليتأمل اه ع ش عليه (قوله وان لم يكن له حق في الصلاة)
أي عند وجود الاقارب اه شورى (قوله لان منظوره أكثر) وكل زوج السيد في أمته التي تحل له فيقدم على
الاقارب وأما في الامة التي لا تحل له فالوجه تقديمه على الاجانب لانه ينظر منها ما لا ينظرون اه مر اه سم
(قوله فعزم) أي بنسب فرضاع فصاهرة وكلهم مقدمون على عبدها اه شرح مر (قوله الاقرب
فالاقرب) فيقدم الاب ثم أبوه وان عدل ثم الابن ثم ابنه وان نزل ثم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ
الشقيق ثم ابن الاخ للاب ثم العم الشقيق ثم العم للاب ثم ابوالام ثم الاخ منها ثم الخال ثم العم منها والترتيب
الذكر من ذكور اه زيادي (قوله فعندها) استشكل بان الامة لا تغسل سيدها لا تقطع الملك بالموت
وهو بعينه موجود هنا وأجيب باختلاف البابين اذا الرجل ثم يتأخر عن النساء وهنا يتقدم حتى ان الرجل
الاخني يتقدم هنا على المرأة عند الميتة أولى عنه اه زى (قوله لتفاوتهم فيها) أي الشهوة اذا لمسوح
أضعف من المحبوب وانحصى لانه لم يبق له شيء من الانثيين والمحبوب أضعف من انحصى ليجد ذكره اه شيخنا
(قوله فأجني صالح) أي الافضل فالفضل ثم النساء فالنساء بعد الاجني كترتيبهم في الغسل والخنايا كالنساء
كذا قال شيخنا اه حل (قوله أقرع) أي ندبا اه ع ش على مر وقوله كما مرر الإشارة اليه أي في الغسل في
قوله وفي نظائره الا تية هذا ما ظهر بعد التوقف والسؤال عنه اه زى اه ع ش (قوله وسن كونه ويرا)
عطف مصدر صريح على مصدر مؤول اه شورى (قوله أيضا وسن كونه ويرا) اما الواجب في المدخل له فهو
ما تحصل به الكفاية اه شرح مر (قوله بحسب الحاجة) فلما انتهت الحاجة باثنين مثلاً زيد عليهما ثالث مراعاة
للتزوية اه ع ش على مر (قوله كانوا ثلاثة) وهم علي والعباس وابنه الفضل وفي رواية أربعة علي والفضل
ابن العباس وأسامة وعبد الرحمن بن عوف وقوله خمسة هم علي والعباس وابنه الفضل وقثم وشقران مولاه
صلى الله عليه وسلم اه برماوى (قوله وسبق القبر بثوب عند الدفن) عبارة شيخنا عند ادخال الميت فيه أي القبر

من مغتسلها الى النعش
وتسليمها الى من في القبر
وحل ثيابها فيه وخرج
بزيادة درجة الاحق بالصلاة
صفة وقد عرف في الغسل
(لكن الاحق في اثني زوج)
وان لم يكن له حق في الصلاة
لان منظوره أكثر (فعزم)
الاقرب فالاقرب (فعندها)
لانه كالحرم في النظر ونحوه
(فمسوح فمحسوب نصي)
لضعف شهوتهم ورتبوا
كذلك لتفاوتهم فيها (فصبية)
لاحرمة لهم كبنى عم
ومعتق وعصبة كترتيبهم في
الصلاة (فمنورحم) كذلك
كبنى خال وبنى عم (فأجني
صالح) فان استوى اثنان في
الدرجة والفضيلة وتنازعا
أقرع كما مرر الإشارة اليه
وقولي فعزم الى آخر من
زيادى (و) سن (كونه)
أي المدخل له القبر (ويرا)
واحد افا أكثر بحسب
الحاجة كما فعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد روى
ابن حبان ان الدافسين له
كانوا ثلاثاً أو أودادهم
كانوا خمسة (و) سن (سنة)
القبر بثوب عند الدفن لانه
و بما ينكشف من الميت شي
فيظهر

والظاهر ان المراد بالقبر الحمد والشوق يؤيد به تعبير الشارح بالدفن لان الظاهر منه ادخال الميت ذلك ويحتمل ان المراد بالقبر الحفرة فيستحب ستر القبر قبل ادخال الميت في الحفرة اهـ حل (قوله عند الدفن) مفهومه انه لا ينبغي ذلك عند وضعه على النعش وينبغي أن يكون مباهاً اهـ ع ش على مر (قوله ما يطلب اخفاؤه) أي ما يجب اخفاؤه وبعبارة شرح مر ولانه استرلما عساه يظهر مما كان يجب ستره انتهت (قوله وان يقول مدخله) أي وان تعدد اهـ ع ش على مر وقوله بسم الله الخ ويسن أن يزيعن الدعاء بما يليق بالحال اهـ شرح مر كالهم افتح أبواب السماء لروحه واكرم تله ووسع مدخله ووسع له في قبره اهـ ع ش عليه (قوله بسم الله وعلى ملة رسول الله) كل منهما متعلق بمحذوف تقدير الأول ادخلك وتقدير الثاني أضعك وقد ورد ان من قبل ذلك عند دفنه رفع الله عنه العذاب أربعين سنة وتسعين زيادة الرحمن الرحيم كافي المناوي لان الرحمة مناسبة للمقام اهـ شيخنا ح ف (قوله ويوجه للقبلة) هو بالرفع أخذ من قوله وجوباً بالذوق قرئ بالنصب لكان التقدير ويسن ان يوجه وجوباً وهو فاسد ولعل هذا حكمة حذف ان من كلام الشارح اهـ ع ش (قوله تزيلا له منزلة المصلي) يؤخذ منه عدم وجوب استقبال القبلة بالكفار عليه او هو كذلك فيجوز استقبالهم واستدبارهم نعم لو ماتت ذمية وفي جوفها جنين مسلم باخ أو ان نفخ الروح فيه جعل ظهرها للقبلة وجوبا ليتوجه الجنين للقبلة حيث وجب دفنهم لو كان منفصلا اذ وجه الجنين لظهر أمه وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار اهـ شرح مر اما المسئلة فتراعى هي لا ما في بطنها اهـ ع ش عليه (قوله فلو وجهه لغيرها) أي ولو الى السماء فيشمل المستلقي فلا قصور في عبارته اهـ شيخنا وبعبارة شرح مر فان دفن مستديراً أو مستلقياً بنش حتماً لم يتغير والا فلا ولا يتوهم انه غير مسلم كما يعلم مما يأتي انتهت وقوله أو مستلقياً بنش ظاهره ولو لا القبلة وبعبارة الشيخ عميرة تصهال الوجه لعل القبر تمتد من قبلي الى بعري وأضجع على ظهره وأخصاه للقبلة ورفع رأسه قليلاً كما يفعل بالمختصر هل يجوز ذلك أم يحرم أم من تعرض له والظاهر التحريم ثم رأيت في جج التصريح بالحرمة أيضاً وسيأتي ذلك في كلام الشارح أيضاً بعد قول المصنف في الزيادة أو دفن لغير القبلة اهـ ع ش عليه وبعبارة البرماوي قوله بنش أي وان كان رأسه مرتفعاً ورجلاه للقبلة انتهت وفي الجواهر لو انهدم القبر تخير الولي بين تركه واصلاحه ونقله منه الى غيره اهـ ووجهه انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في غيره والحق باتهامه انه يار ترابه عقب دفنه هو واضح ان الكلام حيث لم ينش عليه سبع أو يظهر منه مرجح والاوجب اصلاحه قطعاً اهـ جج اهـ شوري وفي البرماوي ولا يجب بنشه لو انكب أو استلقى بعد الدفن وكذا لو انهدم القبر أو التراب عليه كذلك ويجوز بنشه واصلاحه أو نقله الى محل آخر نعم لو انهدم عليه التراب قبل تسوية القبر وقبل طه موجبا واصلاحه اهـ (قوله ويهضي بخده) أي بان يكشف ويلصق له بخوا البنته فقوله اليه أي الى خوا البنته اهـ شيخنا وبعبارة ع ش على مر (قوله ويهضي بخده) أي يندبا قال جج وضع الله صلى الله عليه وسلم كان يضع عند النوم خده الايمن على يده اليمنى فيحتمل دخولها في خوا البنته ويحتمل عدمه لان الفل فيما هو من جنس البنته أظهر انتهت (قوله وان يسد فتحه الخ) ظاهره من استحياب السد جوارها له التراب عليه من غير سد وذهب جمع الى وجود السد وحرمة اهالة التراب لما في ذلك من الازراء باليتوقرر شيخنا زى ان السدان لازم على عدم اهالة التراب على الميت وجب والاندبوع على كل يحمل كلام جمع اهـ حل وفي شرح مر مانصه وظاهره منيع المصنف ان أصل سد الجسد مندوب فيجوز اهالة التراب عليه من غير سد وبه صرح جمع لكن بحث آخرون وجوب السد كما عليه الاجماع القلي من زمته صلى الله عليه وسلم الى الآن فحرم تلك الاهالة لما فيها من الازراء وهتك الحرمه واذا حرموا ما دون ذلك ككبه على وجهه ووجهه على هيئة منزلة فهذا أولى اهـ ويجري ما ذكر في تسقيف الشق وفي الجواهر لو انهدم القبر تخير الولي بين تركه واصلاحه ونقله منه الى غيره اهـ ووجهه انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء والحق باتهامه انه يار ترابه

ما يطلب اخفاؤه (وهو لغير ذكر) من أنش وخشي (أكد) احتياطاً والتصریح بهذا من زيادتي (و) ان (يقول) مدخله (بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) للاتباع وللأمر به رواهما الترمذي وحسنهما وفي رواية وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (و) ان (وضع في القبر على عيسته) كما في الاضطجاع عند النوم وتعبيري كما في المجموع بالقبر أعم من تعبيره بالحمد (ويوجه) للقبلة (وجوبا) تزيلا له منزلة المصلي فلو وجهه لغيرها بنش كما سيأتي أولها على يساره كره ولم ينش والتصریح بلوجوب من زيادتي (و) ان (يسند وجهه) ورجلاه (الى جداره) أي القبر (وظهره بنحو لبنته) كجرح حتى لا ينكب ولا يستلقي ويرفع رأسه بنحو لبنته ويهضي بخده الايمن اليه أو الى التراب (و) ان (يسد فتحه) بفتح الفاء وسكون التاء

(بحولين) كطين بان يني
 بذلك ثم تسد فرجه بكسر
 لبز وطين أو نحوهما لان
 ذلك أبلغ في صيانة الميت من
 النش ومن منع التراب
 والهوام ونحوهم من زيادته
 (وكره) ان يجعل له (قرش
 ونخلة) بكسر الميم
 (وصندوق لم يخج اليه)
 لان في ذلك اضعاف مال اما
 اذا اخج الى صندوق
 لسداوة ونحوها كرخاوة
 في الارض فلا يكره ولا تنفذ
 وصيته الا حيثئذ (وجاز)
 بلا كراهة (دفنه ليلا)
 مطلقا (ووقت كراهة
 مطلقا) بالاجماع
 بخلاف ما اذا تجراء فلا
 يجوز وعليه حمل خبر مسلم
 عن عقبة بن عامر ثلاث
 ساعات نهانا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن الصلاة
 فيهن وان تقبر فيهن مواتا
 وذكر وقت الاستواء
 والطلوع والغروب
 (والسنة) للدفن (غيرهما)
 أي غير الليل وغير وقت
 الكراهة وتعبيري بهذا
 الموافق لعبارة الروضة أول
 من قوله وغيرهما أفضل
 وان أول أفضل بمعنى فاضل
 (ودفن بمقبرة أفضل) منه
 بغيرها لينال الميت دعاء
 المارين والزائرين

عقب دفنه ومعلوم ان الكلام حيث لم يخش عليه نحو سبع أو يظهر منه مخرج والاوجب اصلاحه قطعاً اه
 وفي ع ش عليهما السد واجب اه (قوله بحولين) أي من كل ما لم تحسبه النار * (فرع) * لو لم يوجد
 الابن لغائب هل يجوز أخذه كفي الاضطرار لا يبعد الجواز اذا توقف الواجب عليه ثم رأيت فيه كلاماً لم يخج
 في قتالويه اه سم على المنهج اه ع ش على مر وكان عدد لبنات لخدمته صلى الله عليه وسلم تسع لبنات
 كفي مسلم اه قل على الجلال (قوله بكسر لبز) هكذا بكسر الكاف وقع السين أو سكونها هكذا ضبطه
 بالقلم اه شوبري (قوله وطين) نبيه على ان اللين وحده لا يكفي ولا يندب الاذان عند سد مواتا لا يصح
 وخلافاً لبعضهم اه برماوى (قوله ونخلة) بكسر الميم جمعها نخاد فتح الميم سميت بذلك لوضع الخد عليها
 اه شيخنا (قوله لم يخج اليه) أي الصندوق فالتفصيل انما هو فيه يدل على هذا قول الشارح اما اذا اخج
 الخ اه شيخنا (قوله لان في ذلك اضعاف مال) أي لغرض شرعى وهو تعظيم الميت فلا تنافي بين العلة والمعلول
 لان الاضاعة انما تكون محرمة اذا لم تكن لغرض شرعى اه شيخنا (قوله اما اذا اخج الى صندوق الخ)
 يؤخذ من هذا ان بناء الميت مطلوب وان الارض التي لا تبليه سرعاً أولى من الارض التي تبليه سرعاً عكس
 ما يتوهم اه مر اه سم (قوله كرخاوة في الارض) مثل ذلك ما لو تهرى الميت للدغ أو حريق بحيث
 لا يضبطه الا التابوت كذا كرم في التجريد ونقله الشافعي والاصحاب وما اذا كانت امرأة ولا يحرم لها يدفن فيها التلا
 تمسها الا جانب عند الدفن كما قاله المتولي قال في المتوسط ويظهر ان يلتحق بذلك دفنه بأرض الرمل والبوادي
 الكثيرة الضباع وغيرها من السباع النباشة وكان لا يصعب منها الا التابوت اه شرح مر (قوله)
 وجاز دفنه ليلا) أي لانه صلى الله عليه وسلم دفن ليلاً وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك بل فعله صلى الله عليه وسلم
 أيضا اه شرح مر نعم يندب للامام منع الكفار من الدفن ثم ارا ان أظهره اه برماوى (قوله مطلقاً)
 أي تجراء أم لا اه شيخنا (قوله فلا يجوز) أي جوازاً مستوى الطرفين اذا لم يمتد الكراهة تترتها اه
 شيخنا ومثله في ع ش على مر وهذا في غير حرم مكة اما فيه فلا حرم ولا كراهة قياساً على الصلاة فيه اه
 حل وزى وع ش (قوله عن عقبة بن عامر) هو أبو حماد عقبة ابن عامر الجهني الصحابي روى له عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة وخمسون حديثاً وروى عنه جابر وغيره وكان من أحسن الناس صوتاً
 بالقرآن وشهد فتوح الشام وكان يريد ان يعمر رضى الله عنه في فتح دمشق وولاه معاوية مصر سنة أربع
 وأربعين وبعثها توفي سنة ثمان وخمسين اه برماوى وقوله وكان يريد العمر كذا بخطه ولينظر معناه اه ثم
 رأيت في المصباح والبريد الرسول ومنه قول بعض العرب الجوى يريد الموت اه وفي هامش ج بخط بعض
 الثقات ما نصه روى ابن عبد الحكم في فتوح مصر باسناداه عن ابن لميعة قال قبر في مقبرة المقطم ممن عرف من
 الصحابة رضى الله عنهم خمسة نفر عمرو بن العاص دفن بناحية السفح وكان طريق الناس يومئذ يمر من ارجح
 ان يدعوه كل من يمر به وعبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي وعبد الله بن حذافة السهمي وأبو بصرة
 الغفاري وعقبة بن عامر الجهني رضى الله عنهم اه وأما من قول بصرة بن الصحابة فكثير ذكر الخا كم في علوم
 الحديث جلة وزاد عليها حافظ السيوطي اه (قوله وان تقبر) بابه ضرب ونصر اه (قوله وذ كر وقت الخ)
 الضمير راجع للنبي وللنظ ذ كر اما من الراوى أو من الشارح اه شيخنا (قوله وقت الاستواء الخ) وهي الاوقات
 المتعلقة بالزمن وظاهره ان الوقت المتعلق بالفعل كوقتى الصبح والعصر ليس كذلك وبه قال الاسنوى قال وكلام
 الاصحاب والحديث يدل على ان الزكشي الصواب التعميم وهو كما قال اه حل ومثله شرح مر (قوله أولى
 من قوله وغيرهما أفضل) أي لان عبارة الاصطلاح تقتضى ان غيرهما فيه فضل ان جعل على بابه وان أول فما
 لا تأويل فيه أولى اه شيخنا (قوله ودفن بمقبرة أفضل) وفي أفضل مقبرة بالبلد أولى ويكره الدفن بالبيت كما
 قاله القفال الا ان تدعو اليه مساجد أو مصلحة كسبأني على ان المشهور انه خلاف الأولى لا مكروه وانما دفن عليه

أصله والسلام في بيته لا اختلاف الصحابة في مدفنه ولو فهم من دفنه بالمقابر من التنازع ولأن من خواص
الأنبياء دفنهم بمحل موته واستثنى الأذرع وغيره الشهيد فيسن أيضاً دفنه في محل قتله أي ولو يقرب مكة ونحوها
بما يأتي قال ولو كانت الأرض مفضولة أو سبلها طالم اشتراها بمال حيث أو نحوهما أو كان أهلها أهل بدعة
أو فسق أو كانت تربتها فاسدة فالوجه أو نحوها أو كان نقل الميت بمأثودية لا نجاسة فلا فضل اجتنابها قال الشيخ
بل يجب في بعض ذلك فلا قال بعض الورثة يدفن في ملكه والباقيون في المسيلة أوجب طالبها الانتقال الملك لهم ولم
يرض بعضهم بدفنه فيه فلو تنازعوا في مقبرتين ولم يوص الميت بشيء أوجب المتقدم في الغسل والصلاة أن كان
الميت رجلاً قاله ابن الاستاذ فإن استورا قرع فإن كان امرأة أوجب القريب دون الزوج والظاهر كما قاله
الأذرع أن محله عند التساوي والأوجب أن ينظر إلى الأصل للميت فيجاء طالبه كما لو كانت أحدهما أقرب
أو أصلح أو مجاورة لا خيار والآخرى بالضد بل لو اتفقوا على خلاف الأصل فالوجه أن للحاكم اعتراضهم فيه
نظر الميت وبذلك صرح السبكي ولو دفنه بعض الورثة في ملك نفسه لم ينقل وقبل دفنه في ذلك لهم الامتناع من
دفنه فيما فيه من المنفعة عليهم فيجاءون لدفنه في المسيلة بخلاف ما لو قال بعضهم يكفن في مالي والباقيون في
الأكفان المسيلة حيث يجاب الأول الجريان العادة بالدفن في المسيلة من غير عار يلحق بذلك بخلاف الأكفان
المسيلة ولو دفنه بعضهم في أرض التركة فالباقيون من الورثة نقله ويكره لهم ذلك كإني المجموع أمالود دفنوه في
ملكه ثم باعوه لم يكن له شترى نقله لسبق جهم والمشتري الخيار في قمع البيع إن جهل الحال والمحل الذي
دفن فيه للمشتري الانتفاع به بعد بلى الميت أو اتفاق نقله ولو مات رقيق وتنازع قريبه وسببه في مقبرتين
متساويتين ففي المجاب منهما احتمالان بناء على أن الرق هل يزول بالموت أو لا وأوجهها ما جابه السيد ولو أعد
لنفسه قبر لم يكره فيما يظهر لانه لا اعتبار قال العبادي ولا يصير أحق به مادام حي أو واقفه ابن نونس واستثنى
ما إذا مات عقبه ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار حيث وجد غيرهما ولا عكسه فإن اختلفوا أفردوا بمقبرة كلهم
ويجوز جعل مقبرة أهل الحرب أو الزمة بعد اندراسها مقبرة للمسلمين ومسجد الذم مسجد عليه الصلاة والسلام
كان كذلك اه شرح هر وقوله ولا يصير أحق به مادام حيامفهومه انه بعدموته يكون أحق به ويؤيده
قوله واستثنى ما إذا مات الخ وينبغي أن محله أيضاً ما يوص بالدفن فيه فإن أوصى بذلك وجب دفنه فيه سواء كانت
المقبرة ملكه أو مسيلة وأما قوله ولا يصير الخ انه لا يحرم على غيره الدفن فيه قبل موته ويحرم على غيره الدفن فيه
بعده ومع ذلك إذا تعدى أحد بالدفن فيه لا يخرج منه الميت ولا يجوز نبش كالموت في الأحياء وتحجر مواتا
يحرم على غيره البناء فيه ومع ذلك إذا بناه غيره ملكه بالأحياء هذا وينبغي أن يعلم أن ما جرت به العادة إلا أن
حفر القضاة المسيلة وبنائها قبل الموت حرام لأن الغير وإن جاز له الدفن لكنه يمنع منه احترام البناء وإن
كان محرماً خوفاً من الفتنة ونظير ذلك ما تقدم في الصلاة من أنه يحرم بعث المجاجيد لتفرش في المساجد
إلى حضور أربابها وعالوهم بأن فيه تضيقاً على المصلين وانهم وإن جاز لهم رفعها بمنعون منه خوفاً من الفتنة
ومع ذلك لو تعدى أحد ودفن فيه لا يجوز نبشه ولا يغرم ما صرفه الأول في البناء لأن فعله هدر وقوله بعد
اندراسها قضيته انه لا يجوز قبل اندراسها وفيها من الحريين لا احترام لهم بل يجوز أغراء الكلاب على جيفتهم
فالقصاص الجواز مطلقاً قبل الاندراس وبعده اه ع ش عليه (قوله وكره ميئتها) في كلامه اشعار بعدم
الكراهة عند القبر المنفرد قال الاستوى وفيه احتمالان وقد يفرق بين أن يكون بصحراء أو في بيت مسكون اه
والفرقة أوجه بل كثير من التربة مكنونة كالبيوت فالوجه عدم الكراهة فيها ويؤخذ من التعليل أن محله
الكراهة حيث كان منفرداً فإن كانوا جماعة كما يقع كثيراً في زمنا في الميت ليلة الجمعة لقراءة قرآن أو زيارته لم
يكره اه شرح هر (قوله ودفن اثنين الخ) ينبغي أن يلحق بهما واحد وبعض بدن آخر وظاهر إطلاقه ولو كانا
نبيين أو صغيرين * (فرع) * لو وضع الموتى بعضهم فوق بعض في لحد أو فسقية كما توضع الامتعة بعضها فوق

(وكره ميئتها) لما فيه من
الوحشة (ودفن اثنين)

بعض فهل يسوغ النيش حيثئذ ليوضعوا على وجهاترا نوسع المكان والانتقالوا المحل آخر الوجه الجواز بل
 الوجوب وفا قال اهـ سم على النهج اهـ ع ش على مر (قوله من جنس) أى أو من غير جنس وهناك محرمية
 فدار الجواز عنده مع الكراهة على اتحاد الجنس أو اختلافا مع المحرمية ونحوها كسبأى وقوله ابتداء أما
 دوام بان يقع على الميت ووضعه عنده ميت آخر فيحرم ولو مع اتحاد الجنس أو مع محرمية ونحوها هذا والمعتدان
 جمع اثنين بقبر حرام مطلقا ابتداء ودواما اتحاد الجنس أولا كان هنا نحو محرمية أولا اهـ شيخنا وعبرة
 شرح مر وجرى الشارح على كراهة دفن اثنين من جنس بقبر والمعتد المحرم مطلقا ولذلك قال مر فلو
 دفنهما من غير ضرورة حرم وان اتحاد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلافا كان بينهما محرمية ولو أمامع
 ولها وان كان صغيرا أو بينهما زوجية أو ملوكا كبلانة بدعة وخلاف ما ورد عن السلف ولأنه يؤدي إلى الجمع بين
 البر والفاجر وفيه إضرار بالصالح بالجار السوء انتهت وقوله وان اتحاد النوع كرجلين الخ قال سم على النهج
 بعد مثل ما ذكرتم سيئتي من هذا ما لو أوصى الميت بذلك فينبغي الجواز لأن الحق له كمالا وصى بترك التوبين
 في الكفن اهـ وينبغي أن يحل ذلك إذا أوصى كل من الميتين بذلك كان أوصى الميت الأول بان يدفن عنده من
 مات من أهله وأوصى الثاني بان يدفن على أيهما مثلاً وأوصى الثاني بان يدفن على أيهما مثلاً ولم تسبق وصيته من
 الأول فلا يجوز دفنه على الأول لأن فيه ذلك حرمة الأول ولم يرخص بها وكذا الوصى الأول دون الثاني لأن دفته
 وحده حقه ولم يسقطه اهـ ع ش عليه ولو حفر آسان قبراً فوجد فيه عظم ميت قبل فراغه أعاده ولم يتم الحفر
 فان ظهر ذلك بعد تمامه جعله في جانب ودفن الميت بجانب آخر اهـ حل (تنبيه) لو كان بارض المسجد والشق
 نجاسة فهل يجوز وضع الميت عليها مطلقاً أو يفصل بين أن تكون النجاسة بواسطة صديمت كافي المقبرة المنبوشة
 فيجوز أو من غيره كحبول أو غائط فيمنع للأزدراء به حيثئذ كل محتمل والوجه هو الأول فليتأمل وحيث قيل
 بالجواز يظهر صحة الصلاة عليه في هذه الحالة فليتأمل اهـ شوبرى * (قائده) * سكتوا عن جمع اثنين في كفن
 واحد وفي المذهب أنه صلى الله عليه وسلم كان يحجمهما في ثوب واحد وإذا منعنا الجمع في الدفن في حال الاختيار
 فهو في التكفين من باب أولى وبه صرح صاحب الوافي قاله في الخادم وانما يظهر أثر هذا إذا جاز الجمع في أحد
 واحد بان وجبت الضرورة فينتد يقال هل يجوز الجمع في كفن واحد ويحبه اختصاص الجواز أيضاً بالضرورة
 بخلاف ما إذا كان الجمع في أحد واحد ممتنعاً فإنه يقتضي عن امتناع الجمع في كفن وقد يقال لا يغني لأن كلا منهما
 حرام فارتكابهما بالضرورة ارتكاب حرامين * (فرع) * كما يجوز جمعهما في أحد للضرورة ويجوز نيش الشبر
 وأزال ميت على من فيه للضرورة أيضاً فلو نيش غير الضرورة عصى الفاعل لذلك وكذا من أقره عليه فيما يظهر
 ومع ذلك فالأولى الدفن مع من فيه لأن المخالفات والانتهاك حصلوا ولا بدو المبادرة إلى دفن هذا الميت أولى من تأخير
 إلى تحصيل قبر آخر لكن انما يجوز دفنه معه حيث وجد له مكان عنده ولم يرزح الأول عن مكانه فان زحخته
 عن مكانه ولو برق وان اتسع المكان برزخته حرام لأن بقائه في مكانه حقه فيحرم منع منه كالجالس في مكان
 مباح لا تجوز زحخته ولا فرق فيما ذكرين ان يكون الميت الأول باتباعه أو يكون الباقي عظامه أو بعضه
 قاله مر ثم جع عن ذلك إلى ما في العباب كالأرض وهو ما تصو بحرم الدفن بموضع ميت فان حفر فوجد في
 اثنا بعض عظامه وجب رد التراب عليه ان لم يضطر إلى الدفن معه أو بعد تمامه جاز جعلها في جانب القبر
 ودفن الاخر معه اهـ سم نعم من اشتهر بعلم أو ولاية لا يجوز نيشه ولو انما حق بل ينبغي عمارته ولو بنحو قبلاً
 فيمن احياء الزيارة والتبرك اهـ رحافى على الغزى (قوله ابتداء) أى مادواما بان ينيش القبر بعد دفن الميت
 ليدفن فيه آخر أى في حده فممتنع ما لم يبل الأول ويصير تراباً وعلم من قولهم نيش القبر لدفن ثان وتعليقهم ذلك
 به تلك حرمة عدم حرمة نيش قبره لحدان مثلاً لدفن شخص في الحد الثاني إذا لم تظهر له راحة إذا هلك الأول
 فيه وهو ظاهر وان لم يتعرضوا له فيما أعلم اهـ شرح مر (قوله بعمل واحد) كأنه احتريز به عما لو كان بالقبر

من جنس) ذكرين أو اثنين
 ابتداء (قبر) بعمل واحد

(الضرورة) ككثرة الموتى لو بقاء أو غيره (فيقدم) في دفنهما إلى جدار القبر (أفضلهما) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في قبر واحد ثم يقول أيهم أكثر أخذ القرآن فإذا أشير إلى أحدهما قدمه في اللحد (لا فرع) فلا يقدم (على أصل) من جنسه فيقدم الأب على الابن وإن كان أفضل منه لحرمة الأبوة والام على البنت وإن كانت أفضل منها لحرمة الأمومة مع التساوي في الأثرة بخلاف ما إذا كان من غير جنسه فيقدم الابن على أمه لفضيلة الكورة (ولا يصح على رجل) بل يقدم الرجل عليه وإن كان أفضل منه والتصرح بكراهة الدفن مع قول من جنس وقول لا فرع إلى آخر من زيادته وخرج بالجنس ما لو كان من جنسين حقيقة كاذكر واثني أو احتمالا ككثرتين فإن كان بينهما محرمة أو زوجة أو سبية كرمه دفنهما بقبر واحد لا تجمع كضرورة حيث جمع بين اثنين جعل بينهما حائرا ترابا وقدم من جنسين الذكور ثم الأنثى ثم المرأة وقدم بعض ذلك (وسن لنا) من القبر إن كان على شفيره كما عبره الشافعي رضي الله عنه (ثلاث حثيات تراب) بيديه جميعا

محلان كعدين أو شقير وبينهما حاجز كما يعلم ذلك من عبارة شرح مراه (قوله بالضرورة) وليس من الضرورة ما جرت به العادة في مصر فإن الاحتياج للمراهم تصرف للمتكلم على التربة في مقابلة المتكلمين من الدفن لأنه صار من مؤن التجهيز على أنه قد يمكن الاستغناء عنه بالدفن في غير ذلك الموضع اه ع ش على م ر (قوله ككثرة الموتى) أي وعسر أفراد كل واحد قبر فيجمع بين اثنين فأكثر بحسب الضرورة وكذا في ثوب الاتباع في قتلى أحد رواه البخاري اه شرح م ر (قوله وعسر أفراد كل واحد الخ) أي فتي سهل أفراد كل واحد لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص الحكم بما اعتيد الدفن فيه بل حيث أمكن ولو في غيره ولو كان بهيبدا واجب حيث كان يعدمه قبر للبلد وتسهيل زيارته وغايته تعدد التراب ولا مانع منه وقوله وكذا في ثوب أي ويجعل بينهما حاجزا ندبا أخذ ما يأتي اه ع ش عليه أي أن لم يكن به مس والواجب اه ق ل على الجلال (قوله فيقدم أفضلهما) وهو الاحق بالإمامة اه شرح م ر (قوله في ثوب واحد) قبل المراد في قبر واحد لا يجوز تجر يدهما بحيث تتلاقى بشرتهما بل المراد أن يكون على كل ثيابه ولكنه يجمع بحسب الاحتياط في قبر واحد اه وهذا تأويل بعيد وإنما المراد أن ذلك الوقت كان وقت عز وجلت بعض الثياب التي وجدت كان فيها سعة بحيث يسع اثنين يدرجان فيه ففعل فيهما ذلك ولا يلزم من ذلك تماس عورتيهما لا مكان أن يحجز بينهما بالذخ ونحوه اه شرح المشكاة (قوله بخلاف ما إذا كان من غير جنسه) كان الأولى تأخير هذه إلى المفهوم الآتي لأنهم من صورهم لا من صور المنطوق اه شيخنا (قوله وحيث جمع بين اثنين) أي وإن كان الجمع محرما بأن لم تدع ضرورة إليه اه ع ش على م ر (قوله جعل بينهما حاجز تراب) أي ندبا كبحته الأخرى وغيره ولو كان الجنس متحدا اه ايعاب اه شورى (قوله وسن لنا دنا) أي ولو امرأة أو محله حيث لم يؤدقربها من القبر إلى الاختلاط بالرجال اه ع ش على م ر (قوله بأن كان على شفيره) عبارة شرح م ر وضابط الدفون لا يحصل معه مشقة لها وقع فيما يظهر فمن لم يدن لا يسن له ذلك دفعا للمشقة في الذهاب إليه لكن قال في الكفاية أنه يستحب ذلك لكل من حضر الدفن وهو شامل للبعيد أيضا واستظهره الولي العراقي وهو المعتمد على أنه يمكن الجمع بينهما بحمل الأول على التأكيدات (قوله ثلاث حثيات تراب) أي من تراب القبر على ما قبله في شرح البهجة والعباب وغيرها ولعل أصل السنة يحصل بغير ترابه أيضا أخذ من التعليل بأن ذلك للرضا بما صار إليه الميت فليتأمل اه سم على المنهج وبقى ما لوقد التراب فهل يشرب إليه أم لا فيه نظر والاقرب الثاني اه ع ش على م ر والتعبير بالحثيات هو الأقص من حثي بحثي حثيا وحثيات ويجوز حثي يحثو حثوا وحثوات اه شرح م ر وأصل ثلاث حثيات حثو ثلاث فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لأن الحثيات اسم للمعين من التراب ولا يتلقب بها حكم اه ع ش والحثوا لا تحث بالكتفين معا أو أحدهما اه برماوى (قوله أيضا ثلاث حثيات تراب) أي ما لم يكن به نجاسة أو ورطبا ما فيه من التضيغ بالنجاسة اه شورى (قوله أيضا ثلاث حثيات تراب) وينبغي ألا كفاة بذلك مرة واحدة وإن تعدد المدفون (فائدة) وجد بخط شيخنا الإمام تقي الدين العلوذى ذكر أنه وجد بخط والده قال وجدت ما مثله حديثي الفقيه أبو عبد الله محمد الحافظ بالاسكندرية بروايته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أخذ من تراب القبر حال الدفن بيده أي حال إرادته وقرأ عليه أنا أنزلناه في ليلة القدر سبع مرات وجعله مع الميت في كفنه أو قبره لم يعذب ذلك الميت في القبر اه علقمى وينبغي أولوية كونه في القبر لا في الكفن إذا كانت المقبرة مقبوسة اه ع ش على م ر (فائدة) أخرى روى الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن من كتب هذا الدعاء وجعله بين صدر الميت وكفنه لم ينل عذاب القبر ولم يرمكروا ولا تكبروا وهذا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك والهادي لا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومثل ذلك أيضا ما نقل عن شرح العباب لابن حجر الهيتمي ويسمى دعاء الأمن من كتبه وجعله في حوز من النجاسة كقصة أو نجاسة ووضع بين صدر الميت وكفنه أمن من

فتنة القبر ولم ير من الملكين المكرمين قرعا وهو هذا سبحانه من هو بالجلال متوحد او بالتوحيد معروفا
وبالعرف موصوفا وبالصفة على لسان كل قائل ربا وبالربوبية للعالم قاهرا وبالقهر للعالم جبارا وبالجهروت
عليها حلما وبالعلم والحلم رافرا حيا سبحانه عما يقولون وبسبحانه عما هم قائلون تسبحا تجشع له السموات
والارض ومن عليها ويحمدني من حول عرشي اسمى الله عندي غير منتهى كفى لي وليا وانا امرع الحاسبين اه
ومثله ايضا ما روي عن سلمان الفارسي رضي الله عنه حيث قال

يا قاهر يا المنيا **كل قهار** * بنور وجهك أعتقني من النار
اليك أشكومن كان يقصدني * من أهل ودي وأصحابي وأنصاري
في قفراء مقللة عبراء موحشة * فردا غريبا وحيدا تحت أحجار
أمسيت ضيفك يا ذا الجود مرهتنا * وأنت أكرم منزول به فاري
فلجعل قرأى منك نيل مغفرة * أنجو اليك بها يا خير غفار

(قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) اي ولما في من اسراع الدفن والمشاوكة في هذا الغرض والرضا بما صار اليه
الميت اه شرح مر (قوله ويسن ان يقول مع الاولى الخ) ويستحب ان يقول مع ذلك في الاولى اللهم لقنه
عند المسئلة حجة وفي الثانية اللهم افتح أبواب السماء لروحه وفي الثالثة اللهم جاف الارض عن جنبيه اه
شرح مر وقوله زاد الحب الطبري أي في الاولى اللهم لقنه الخ لعل الحكمة في جعل هذا مع الاولى وما بعده
مع الثانية الخ ان أهم أحوال الميت بعد وضعه في القبر سؤال الملكين فناسب ان يدعى له بتلقين الحق وبعد
السؤال تصعد الروح الى ما أعدها فناسب ان يدعى له بفتح أبواب السماء لروحه وبعد يستقر الميت في القبر
فناسب ان يدعى له بمحافة الارض عن جنبيه وقوله عند المسألة أي للسؤال وقوله حجة أي ما يحتاج به على صحة
إيمانه وإطلاقه يشمل ما لو لم يكن الميت ممن يسئل كالطفل ويشمل ايضا ما لو قدم الآية على الدعاء وأخرها وينبغي
تقديم الآية على الدعاء أخذ من قوله زاد الحب الطبري الخ وقوله اللهم افتح أبواب السماء لروحه الخ لا ينافي
هذا ان روحه يصعد بها عقب الموت لا نقول ذلك الصعود للعرض ثم يرجع بها فتكون مع الميت الى ان
ينزل قبره فتلبسه السؤال ثم تفارقة وتذهب حيث شاء الله اه ع ش عليه (قوله وان يمال بمساح) عبارة أصله ثم
يمال بمساح قال مر وانما كان ذلك بعد الخشي لانه أبعد عن وقوع البتات وعن تأذي الحاضر من الغبار اه
(قوله بمساح) مجرور بكسرة متقدمة عن الياء المحذوفة للتقاء الساكنين لانه منقوص اه شيخنا (قوله أيضا
بمساح) بفتح الميم جمع محبة بكسر هاء هي آله تسمع الارض بها ولا تكون الامن حديد بخلاف المجرفة فانها
تكون من الحديد وغيره فآله الجوهرى والميم زائدة لانها مأخوذة من العجوى أي الكشف اه شرح مر
وقوله والميم زائدة لعله سقط ألف قبل الواو من نفع الشارح لا ما اذا أخذناها من المسح كما تقدم كانت الميم
أصلية وانما تظهر زيادتها ان أخذناها من الحروف وقول مقابل للذول اه زشدي عليه وفي الصباح المسحاة
بكسر الميم هي المجرفة لكنهما من حديد والجمع المساحى كالجوابي ويصوت الطين عن وجه الارض وهو من باب
قال جرقة بالمسحاة (قوله ويسن ان لا يرا د على تراب القبر) أي ما لم يحتاج لذلك لأجل ارتفاعه والازيد عليه أخذ
مما بعده اه شيخنا ح (قوله فتمكث جماعة) أي بقدر ما ينجز زور ويترك له اه ج اه ع ش
على مر (قوله يسألون له التثبيت) وهذا الموال غير التلقين اه شيخنا وعبارة شرح مر ويستحب
تلقين الميت المكاف بعد تمام دفنه لخبر ان العبد اذا وضع في قبره وقول عنه أصحابه انه يسمع قرع فقالهم فاذا
انصرفوا انما ملكا كان الحديث فتأخير تلقينه لما بعد أهالة التراب أقرب الى حلة مواله فيقول له يا عبد الله ابن
أمة الله اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وان الجنة حق وان النار حق
وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانك وضيت بالقرآن وبالاسلام
ديننا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا بالقرآن اما ما بالكعبة قبله بالثمنين اخوانا وانكر بعضهم

لانه صلى الله عليه وسلم حثا
من قبل رأس الميت ثلاثا رواه
البهقي وغيره باسناد جيد
ويسن ان يقول مع الاولى
منها خطناكم ومع الثانية
وفيها تعبدكم ومع الثالثة
ومنها تفرحكم تارة أخرى
(و) سن (أن يمال) عليه
(بمساح) أو ما في معناها
اسرعا بتكميل الدفن
ويسن أن لا يرا د على تراب
القبر ثلاثا يعظم شخصه
(فتمكث جماعة) عنده
ساعة (يسألون له التثبيت)

قوله ابن أمة الله لان المشهور دعاء الناس بآياتهم يوم القيامة كآية عليه البخاري في صحيحه وظاهر ان محله في غير المنق وولد الزنا على أن المصنف في مجموعته خير فقال يا فلان بن فلان أو يا عبد الله بن أمة الله ويقف الملقن عند رأس القبر وينبغي ان يتولاه أهل الدين والصالح من أقربائه والأقرب غيرهم كما ذكره الأذوي ولا يلحق طفل ولو مر اهقا ولا يجنون لم يتقدمه تكليف كما قد به الأذوي لعدم اقتنائهم ما واستثنى بعضهم شهيد المعركة كما لا يصلي عليه وبه أفنى الوالدين رحمه الله تعالى والاصح ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يستلون لان غير النبي يستل عن النبي فكيف يستل هو عن نفسه انتهت بقوله واستثنى بعضهم شهيد المعركة أي فلا يستل وأما اد اقتضاه عليه ان غيره من الشهداء يستل وبعبارة زى والسؤال في القبر عام لكل مكاف ولو شهيد الا شهيد المعركة ويحمل القول بعدم سؤال الشهداء ونحوهم ممن ورد الخبر بأنهم لا يستلون على عدم الفتنة في القبر خلافا للجلال السيوطي وقوله في القبر جرى على الغالب فلا فرق بين المقبور وغيره فشمّل الغريق والحرى وان محق وذوى في الهواء ومن أكلته السباع وقوله لا يستلون أي فلا يلغثون ولعل الفرق بين هذا وبين ما اقتضاه كلامهم في الصلاة عليهم من انه يدعى لهم بما يدعى به لغيرهم ان الدعاء للانبياء بالصلاة مطلوب بل يادة الدرجة فطلب الدعاء لهم في الصلاة عليهم لذلك والمقصود من التلحين تكبيرهم بما يحجبون به السائل لهم وذلك مستف عنهم اه ع ش عليه * (قائدة) * سؤال القبر باللغة الفارسية ولذلك قال الجلال السيوطي

ومن عجيب رؤى الانسان * ان سؤال القبر بالسرياني

واختلف العلماء هل هو عام في المسلم والمنافق والكافر أم خاص بغير الكافر من المسلم والمنافق والاكثر على ان الكافر لا يستل وانما السؤال للمؤمن والمنافق فانه خاص بهذه الامم ولم يكن لامتن الامم واذ اقرر هذا اظهر انه لمن نسب اليها حقيقة أو ادعاء بخلاف الكافر الصريح فانه لا ينسب اليها فلا يستل وقيل انه عام في الامم كلها وقيل بل وقف ويحتمل ان من قال انه يستل يرى انه عام في جميع الامم وفي الحديث يفتن رجلان مؤمن ومناق فاما المؤمن فيفتن سبعا واما المنافق فيفتن أربعين صباحا اه يزماوى وفي القسطلاني على البخاري وهل السؤال باللسان العربي أم بالسرياني ظاهر قوله ما كنت تقول في هذا الرجل الى آخر الحديث انه بالعربي قال شيخنا وشهد له مارويناه من طريق يزيد بن طريف قال مات أخى فلما الحدوا انصرف الناس عنه وضعت رأسي على قبره فسمعت صوتا ضعيفا عرف انه صوت أخى وهو يقول الله فقال له الاخر ما دينك قال الاسلام ومن طريق الهلاء بن محمد قال مات رجل وكان له أخ ضعيف البصر قال أخوه قد فناء فلما انصرف الناس عنه وضعت رأسي على القبر فاذا أنا بصوت من داخل القبر يقول من ربك وما دينك ومن نبيك فسمعت صوتا آخر وهو يقول الله الى غير ذلك مما يستأنس به لكونه غريبا قال الحافظ ابن حجر ويحتمل مع ذلك ان يكون خطاب كل أحد بلسانه وعن الامام البلقيني انه بالسريانية والله أعلم اه وفيه أيضا وفي حديث البراء فيجلسه فاذا كان مؤمنا كانت الصلاة عند رأسه والزكاة عن يمينه والصوم عن شماله وقبل المعروف من قبل رجليه فيجلس ويصمخ عينيه وقدمت له الشمس عند الغروب فيقول دعوني أصلي وكان بعض الصالحين لما ماتوا رأوا بعضهم فقال له ما فعل الله بك قال لما جاءني الملك اني اتيت من الليل قد كرت الله تعالى على العاقبة واددت ان أقوم أتوا فلالا أن تريد فقلت أقوم أتوا فقالا نعم فزومة الغروب فلا خوف عليك ولا بأس اه وفيه أيضا ما يقتضي ان الملكين يأتيان المسلم والكافر في صور ومواجهة فالكافر يخافهما ويتخير في الجواب والمؤمن يشتم الله بالقول الثابت فلا يخاف اه وبها مشيخنا العجمي والسيوطي في صدر الصدور الثالثة انه ورد في رواية ان الميت يسأل في المجلس الواحد ثلاث مرات وبقي الروايات ساكنة عن ذلك فتعمل عليه أو يختلف الحال بالنسبة الى الأشخاص اه (قوله أيضا يسألون له التثنية) كل من يقولوا اللهم تتغفلا أو تباغبر ذلك كذا كر على القبر لم يكونوا آتين بالسنة وان حصل لهم ثواب على ذكرهم وبقى آيتهم به بعد سؤال

التثبيت هل هو مطلوب أو لا فيه نظر والاقرب الثاني ومثل الذي كبر بالاولى الاذان فلو اتى به كالأولتين بغير
المطلوب منهم اه ع ش على مر (قوله أيضا سأولنه التثبيت) أي ان كان مكلفا غير شهيد وغير نبي
لانه الآن يسأل فيلقن حيث يخوف الفتنة قال في الايعاب والظاهر ان المراد بها هنا غير حقيقة تعاليتها
ممن مات على الاسلام بل نحو التلجج في الجواب أو عدم المبادرة اليه أو مجيء المالكين له في صورة غير حسنة المنظر
اه ايعاب اه شوبري (قوله لا اتباع) عبارة شرح مر لانه عليه الصلاة والسلام كان اذا فرغ من دفن
الميت وقف عليه وقال استغفروا لانيكم واسألوا له التثبيت فانه الآن يسأل انتهت (قوله شبرا) أي قدره فلو
زيد عليه كان مكروها اه ع ش على مر (قوله فالوجه ان يراى) أي ولو من المقبرة المنبوشة اه ع ش
على مر (قوله فلا يرفع قبره بل يخفى) هل ذلك واجب أو مندوب وينبغي ان يكون ذلك واجبا اذا غلب على
الظن فعلهم به ذلك اه ع ش على مر (قوله كما فعل بقبره صلى الله عليه وسلم) وأما ما في البخاري عن حفيان
رأيت قبر النبي صلى الله عليه وسلم مستمرا فأنما سمع بعد سقوط الجدار عليه في زمن الوليد وقيل في زمن عمر بن عبد
العزيز اه شوبري ولا يؤثر في ذلك كون التسطيط صار شعارا للروافض اذا السنة لا تتركه بموافقة أهل البدع
فيها اه شرح مر وكره جلوس الخ أي ان كان محترما أو ما غير المحترم كقبر من شويحي فلا كراهة فيه والظاهر
انه لا حرمة له غير الذي في نفسه لكن ينبغي اجتنابه لاجل كفا الاذى عن أحيائهم اذا وجدوا ولا شك في
كراهة المكث في مقابرهم ومحل ما ذكر من كراهة الجلوس والوطء في المحترم عند عدم مضي مدة يتيقن فيها
انه لم يبق من الميت شيء في القبر سوى عجب الذنب فان مضت فلا بأس بالاتفاق به ولا كراهة في مشيه بين المقابر
بفعل على المشهور لخبره انه ليسمع قرع نهالكهم وما ورد من الامر بالقاء السبطين فيحتمل ان يكون لكونهما
من لباس المترفين أو لانه كان فيهما من اجلسه والنعال السبطين بكسر السين المدبوغ بالقرط اه شرح مر
وقوله فلا كراهة في الجلوس والوطء وينبغي عدم حرمة البول والتغوط على قبورهما لعدم حرمتها ولا عبرة
بتأذي الأحياء وقوله لكن ينبغي اجتنابه أي وجوبا في البول والغائط وندبا في نحو الجلوس عليه وقوله ولا
كراهة في مشيه بين المقابر بفعل أي عالم يكن متحسبا بنجاسة رطبة ولا فيحرم ان مشى به على القبر أو ما غير الرطبة
فلا اه ع ش عليه (قوله أيضا وكره جلوس الخ) ويكره أيضا تقبيل التابوت الذي يجعل فوق القبر كما يكره
تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الاعتاب عند الدخول لزيارة الأولياء نعم ان قصد بتقبيل اضرحتهم التبرك لم
يكره كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فقد مر جوابه اذا عجز عن استلام الجريسن له ان يشير بعصا وان يقبلها
وقالوا أي اجزاء البيت قبل ففسن اه شرح مر وقوله نعم ان قصد بتقبيل اضرحتهم التبرك لم يكره ومثلها
غيرها من الاعتاب ونحوها وقوله بانه اذا عجز الخ يؤخذ من هذا ان محلات الأولياء ونحوها التي تصد زيارتها
كسبدي احد البدوي اذا حصل فيها زحام منع من الوصول الى القبر أو يؤدي الى اختلاط النساء بالرجال لا يقرب
من القبر بل يقف في محل يتمكن من الوقوف فيه بلا مشقة ويرأى يسر ويشير بيده أو نحوها الى قبر الولي الذي
تصد زيارته اه ع ش عليه (قوله ووطء عليه) أي القبر الذي لمسلم ولومهدرا فيها يظهر وظاهر ان المراد به
محاذي الميت لا ما اعتد التحويط عليه فانه قد يكون غير محاذ له لاسيما في اللحد ويحتمل الحاق ما قرب منه
جدابه لانه يطلق عليه انه محاذ له اه ج شوبري (قوله للنهي عنهما) والحكمة فيه توقيف الميت واحترامه
وأما خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لان يجلس أحدكم على جرة فتخلص الى جلد خيره من ان يجلس على
قبر نفس الجلوس عليه بالجلوس للبول والغائط ورواه بن وهب أيضا في مسنده باقضا من جلس على قبر يبول
عليه أو يتغوط وهو حرام بالاجماع اه شرح مر (قوله وفي معناه ما الاتكاء) أي يجنبه والاستناد اليه
أي يظهره فهما متغايران اه شجنا ح ف والظاهر انهما في معنى الجلوس فقط وفي شرح مر ما يقتضي
ذلك اه (قوله بلا حاجة) لم يبين الشارح مفهومه الا بالنسبة للوطء وكذلك صنع مر تأمل (قوله وكره

لا اتباع رواه أبو داود والحاكم
وصححه لسناده (و) أن يرفع
القبر شبرا) تقريرا ليعرف
غيره ويرى محترما ولا يقربه صلى
الله عليه وسلم يرفع نحو شبرا
رواه ابن حبان في صحيحه فان
لم يرتفع ترابه شبرا فالوجه
ان يراى وخرج بزبادي
(بدارنا) ما لو مات مسلم بدار
الكفار فلا يرفع قبره بل
يخفى لئلا يتعرضوا له اذا
رجع المسلمون وألحق بها
الأدري الامكنة التي يخاف
فيها السرقة كقبة أو لعداوة
أو لوهما (وتسطيطه
أولى من تسنمه) كما فعل
بقبره صلى الله عليه وسلم
وقبري صاحبه رواه أبو داود
باسناد صحيح (وكره جلوس
ووطء عليه) للنهي عنهما
رواه في الاول مسلم وفي
الثاني الترمذي وقال حسن
صحيح وفي معناه ما الاتكاء
عليه والاستناد اليه وبما
صرح في الروضة (بلا حاجة)
من زبادي مع التصريح
بالكراهة فان كان الحاجة
بل لا يصل الى الميتة أو
لا يتمكن من الحفر الا بوطئه
فلا كراهة (و) كره

تخصيصه) أى ظاهر أو باطنا وقوله وحرم أى البناء أى ظاهر أو باطنا وأيضا إن لم يتحقق وقفها ومحل ذلك ما لم يكن الميت من أهل الصلاح ومن ثم جازت الوصية بعمارة قبور الصالحين لما في ذلك من إحياء الزيار وقول التبرك
 ٥١ حل ويستثنى من كراهة التخصيص وحرم البناء بالمسبلة ما إذا خشي نبش فيجوز بناؤه وتخصيصه حتى لا يقدر النباش عليه كما قاله الشيخ أبو زيد وغيره ومثله ما لو خشي عليه من نبش الضجيع ونحوه أو أن يخرقه السيل ٥٢ شرح م ر وقوله فيجوز بناؤه وتخصيصه ينبغى ولو في المسبلة وينبغى أيضا أن من ذلك ما يجعل من بناء الحجارة على القبر خوفا من أن ينش قبل بلى المتدفن غيره وعبرة ج بعد قول المصنف أقل القبر حفرة تمنع الرائحة والسبع أنه لو اعتاد سباع ذلك المحل الحفر عن موتاهم وجب بناء القبر بحيث يمنع وصولها إليه كما هو ظاهر فإن لم يمنعها البناء كبعض التواحي وجب صندوق كما يعلم مما يأتي ٥٣ ع ش عليه (قوله بالخص) بفتح الجيم وكسر ها وقوله وقيل الجير ويسمى القصة بفتح القاف ٥٤ برماوى (قوله وكأية عليه) نعم يؤخذ من قولهم أنه يستحب وضع ما تعرف به القبور أنه لو احتاج إلى كتابة اسم الميت للزيارة كان مستحبا بقدر الحاجة لاسم القبور الأولياء والصالحين فأنما لا تعرف إلا بذلك عند تناول السنين وما ذكره الأذرى من أن القياس تحريم كتابة القرآن على القبر لتعرضه للدوس عليه والتجاسد والتلوين بصديد الموتى عند تكرار النباش في المقبرة المسبلة مردود باطلا فأنما لا سيما والمحدور غير محقق ويكره أن يجعل على القبر مظلة ٥٥ شرح م ر (قوله وبناء عليه) وليس من البناء ما اعتد به من قوايت الأولياء ثم رأيت في سم على ابن حجر استغرب أنما مثل البناء لوجود العلة وهي التضييق الخ من البناء ما جرت به العادة من وضع الأحجار المسماة بالتركية ثم رأيت ج صرح بحرمه ذلك وينبغى أن يحل الحرمه حيث لم يقصد صونه عن النباش ليدفن غيره قبل بلاء ولا يجوز زرع شئ في المسبلة وأن تبقي بلى من بها لانه لا يجوز الانتفاع بها بغير الدفن فيقطع وقول المتولى يجوز بعد البلى محمول على المملوكة ٥٦ ج ٥٧ ع ش على م ر (قوله وحرم بمسبلة) ومن المسبل قراة مصر فان ابن عبد الحكم ذكر في كتاب تاريخ مصر أن ٤- زوين العاص أعطاه المقوقس فيها ما لا جزىلا وذكر أنه وجد في الكتاب الأول معنى التوراة انتهى أهله الجنة فكانت عمر بن الخطاب في ذلك فكتب إليه أن لا أعرف زينة الجنة إلا لأجساد المؤمنين فأجملوا ما أوتاكم وقد أتى جماعة من العلماء بدم مائى فيها ويطهر حله على ما إذا عرف حاله في الوضع فإن جهل ترك حلا على وضعه بحق كفى الكائنات التي تقرأ أهل النمة عليها في بلدنا وجهلنا حالها وكفى البناء الموجود على حافة الانهار والشوارع وصرح في المجموع بحرمه البناء في المسبلة وما جمع به بعضهم من حل الكراهة على البناء على القبر خاصة بحيث يكون البناء واقعا في حريم القبر فيكره ولا يحرم لعدم التضييق والحرمه على ما لو بنى في المقبرة بيتا أو قبة يسكن فيه فإنه لا يجوز وكذا لو بناء لتأوى فيه الزائرون لما فيه من التضييق مردود والعمدة الحرمه مطلقا ٥٨ شرح م ر وفي سم ما نصه قوله بمسبلة عبارة تشرح الارشاد لشيخنا ومحل كراهة البناء إذا كان في ملكه ما إذا كان في مسبلة وهي ما اعتاد أهل البلد الدفن فيها أو في موقف قال الأذرى أو في موات فيحرم إلى أن قالو بهدم لانه يتأبد بعد انقضاء البدن وفيه تضييق على المسلمين بما لا مصلحة فيه ولا غرض وبه فارق جواز إحياء الموات ونحوه ٥٩ واعتمد م ر أن المراد بالمسبلة الموقوفة وأما غيرها فلا يحرم البناء فيه وأن جرت عادة أهل البلد بالدفن فيه ومن باب أولى الموات الذي لم يعتد أهل البلد الدفن فيه فالبناء فيه أولى بالجواز قالو على هذا الاشكال في أنه لا يجوز هدم ما هو جسد من الأبنية بالقرافة حيث لم يعلم وضعه على وجه غير سائق شرعا لأن القرافة أن لم يثبت أن السبد عمر وقفها الدفن المسلمين فواضح وأن فرض ثبوت ذلك فيحتمل أن ذلك البناء موضوع بحق كان سبق الوقفية بوجه صحيح فلا تشبهه قالو من هنا يظهر بطلان ما يقع في السنة بعض الناس من أن أبنية القرافة تهم حتى قبة الشافعى رضى الله تعالى عنه ٥١ بالمعنى وأقول ولو قلنا أن المراد بالمسبلة ما جرت العادة بالدفن فيها لم يجوز هدم ما يوجد

(تخصيصه) أى تبييضه بالخص وهو الجبس وقيل الجير والمراد هناهما أو أحدهما (وكأية) عليه سواء أ كتب باسم صاحبه أم غيره في لوح عند رأسه أم في غيره (وبناء عليه) كقبة أو بيت انتهى عن الثلاثة رواه فيها الترمذى وقال حسن صحيح وفي الأول والثالث مسلم وخرج بتخصيصه تطيينه خلافا للامام والغزالي (وحرم) أى البناء (ب) مقبرة (مسبلة) بأن جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها

بالقرافة من الابنية ولم يعلم أصله لاحتمال انه وضع بحق فليتنامل فان قلت هذا لا يأتي بناء على ان القرافة لم يقفها
 عمر رضي الله تعالى عنه وبناء على ما قاله الاذري من امتناع البناء في الموان لان أصلها موان وان كان البناء بعد
 جريان العادة بالدفن فيها فالامتناع واستحقاق الهدم واضح أو قبل جريان العادة فكذلك لانما احتسب موان
 قلت بل يأتي لاحتمال انه احيا مكان القبر بحيث ملكه ثم دفن فيه والله تعالى أعلم وقد فسر الاسنوي المسئلة
 بالمعدة للدفن ولو غير موقوفه واعتمد مر آخر اوكتب الشيخ في موضع آخر ما نصه واعلم انه لو وجد بناء على قبر
 في مقبرة جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها وشك هل حدث بعد جريان عادتهم بذلك فالوجه الذي لا يجوز فيه انه
 لا يجوز هدمه ولا التعرض له لان الأصل احترامه ووضعه بحق ولعله حصل فيها قبل ان تصير مقبرة لأهل البلد وان
 علم انه حدث بعد جريان عادتهم بالدفن فيها فهو مسئلة جوارز الهدم لانه حدث بعد تعلق حق المسلمين بها
 واستحقاق كل واحد الدفن في أي موضع منها وصيرورتها مقبرة لهم فيكون موضوعا غير حق نعم ان علم حدوثه بعد
 جريان عادتهم بما ذكر لكن شك هل حكم ما حكم بجوارزه فهل يتمتع هدمه فيه نظرا لأوجه الامتناع فليتنامل
 اه (قوله كلاً كانت موقوفة) أي قياسية على الموقوفة وعبارة شرح مر ومثلها الموقوفة بالاولى انتهت
 واعترض بان الموقوفة هي المسئلة وعكسه ويرد بان تعريف المسئلة يدخل موانا اعتمادا والدفن فيه هذا يسمى
 مسئلة موقوفة فافضح ما ذكره اه تحفة اه شورى فالمسئلة أعم (قوله وسن رشه بماء) أي ولو بعد الدفن بمدة فيما
 يظهر والأوجه فعله ولو مع وجود مطر كما استظهره الاذري خلافا لبعض العصريين كذا بخط شيخنا هاشم شرح
 الروض وعبارة الإيعاب ويكتفي عن الرشد ونوع مطر عقب الدفن كما يحتمل الاذري وهو ظاهر وان تردد فيه
 الزركشي اه اه شورى والمعمدان السنة لا تحصل بالمطر لانهما مكفون بالفعل اه شيخنا (قوله أيضا وسن رشه
 بماء) أي بعد تمام الدفن وشمل ذلك الاطفال وهو ظاهر زاد ج مالم ينزل مطر يكتفي اه وينبغي لانه لو ثبت
 عليه حشيش اكتفي به عن وضع الجريد الا كفي قياسية على نزول المطر ويحتمل خلافه ويفرق بأن زيادة الماء
 بعد نزول المطر الكافي لا معنى لها الحصول المقصود من تعهد التراب بخلاف موضع الجريد زيادة على الحشيش فانه
 يحصل به زيادة درجة للميت بتسليم الجريد اه ع ش على مر (قوله بماء) والاولى ان يكون طاهر باردا
 ولو ملحاو يحرم بالتجسس اه شرح مر والمستعمل خلاف الاول اه ع ش عليه في الإيعاب وينبغي
 كراهته بالتجسس اه والفرق بينه وبين البول عليه ظاهر أي بخلاف التجسس فيجزم كالبول لانه أغلق من
 المتجسس اه شورى (قوله بتبريد المضجع) قال في المصباح المضجع يقع الميم والجيم موضع الضجوع والجمع
 مضاجع اه اه ع ش على مر (قوله ويكره رشه بماء الورود) أي لانه اضاءة مال وانما يحرم لانه يفضل لغرض
 صريح من اكرام الميت واقبال الزوار عليه لطيب ريح البعثة فسطا قول الاسنوي ولو قيل بتحريمه لم يعد ويؤيد
 ما ذكره قول السبكي لأبأس بالسير منه اذا قصد حضور الملائكة لانها تحب الرائحة الطيبة اه شرح مر
 (قوله ووضع حصي) أي صغار اه شرح مر (قوله ونحوهما) أي من الاشياء الرطبة فيدخل فيه الترسيم ونحوه
 من جميع النباتات الرطبة اه ع ش على مر ويمتنع على غير مالكة أخذ من على القبر قبل يسه فان يس
 جاز زال نفعه المقصود منه حال رطوبته وهو الاستغفار لا اعراض عنه حيث اه شرح مر اماما لانه فان
 كان الموضوع مما يعرض عنه عادة حرم عليه أخذه لانه صار حاله ميت وان كان كثيرا لا يعرض عنه مثله عادة
 لم يحرم اه سم على المنهج ويظهر ان مثل الجريد ما اعتيد من وضع الشمع في ليالي الاعياد ونحوها على القبور
 فيحرم أخذه لعدم اعراض مالكة عنه وعدم رضاه بأخذ من موضعه اه ع ش عليه (قوله عند رأسه) ذكر
 الماوردي استحبابه عند رجليه أيضا اه شرح مر (قوله وجمع أهله) المراد بهم ما يشمل الزوجين والعبد
 وعبارة شرح مر ومنهم الأزواج والعقار والمأرم من الرضاع والمصاهرة ومثلهم الاصداقاء ويقدم الابن ذبا
 الى القبلة ثم الاسن فالاسن على الترتيب المذكور فمما اذا دفنوا في قبر واحد انتهت وقوله بموضع أي ساحة من

كلو كانت موقوفة ولان
 البناء يتأبد بعد انما حق الميت
 فلو بني فيها هدم البناء كما
 صرح به في الأصل بخلاف
 ما لو بني في ملكه والتصریح
 بالتحريم من زيادتي
 وصرح به في المجموع
 (وسن رشه) أي القبر
 (بماء) لانه صلى الله عليه
 وسلم فعل ذلك بقبر سعد
 ابن معاذ رواه ابن ماجه
 وأمر به في قبر عثمان بن
 مظعون رواه البزار والمعنى
 فيه التفاؤل بتبريد المضجع
 وحفظ التراب ويكره رشه
 بماء الورود (وضع حصي
 عليه) لانه صلى الله عليه وسلم
 فعل ذلك بقبر ابنه ابراهيم
 رواه الشافعي وسن أيضا
 وضع الجريد والريحان
 ونحوهما عليه (و) وضع
 حجر أو خشبة عند رأسه
 وجمع أهله بموضع) واحد
 من المقبرة لانه صلى الله عليه
 وسلم وضع حجرا أي حفرة
 عند رأس عثمان بن مظعون

المقبرة وليس المراد بقبر واحد اه شجنا (قوله وقال أعلمها) أي أجعلها علامة عليه أعرفه بقوله وقبر أخى
 أي من الرضاع اه ع ش على مر * (تبيه) * يحصل بالصلاة على الميت المسبوبة بالحضور معه في محل
 نموت قبراً من الاجوف الحديث انه كجبل أحد أو كجبل عظيم فان استمر معه الى تمام الدفن لا المواراة فقط
 حصل له قبراً آخر مثله ويحصل بالصلاة عليه مع الحضور معه الى تمام الدفن من غير حضور قبلها قبراً فقط
 ولا يحصل واحد منهما بالحضور بغير صلاة وفي بعض نسخ شرح العلامة الرملي انه يحصل بالصلاة من غير حضور
 قبلها وبعد قبراً دون قبراً من حضر ولم يرتضه العلامة الزياي بل نقل ان تلك النسخة مخرجة عنها وفي
 حواشي العلامة ابن عبدالحق موافقة في بعض نسخ شرح العلامة الرملي وفيه انه لو ضل على جنازة صلاة
 واحدة تعدد القبراً بعددهم قال العلامة سم ومجمله اذا شيع كلامهم الى تمام دفنه وهو موافق لما تقدم عن
 العلامة زى وهذا كله في الميت الحاضر لا الغائب والقبر كما هو ظاهر كلامهم والقبر في الاصل نصف دانق
 والدانق سدس درهم اه برماوى (قوله وتعبيرى بأهله أعم) أي لشموه الزوجة والارقاء والعقلاء على ما نقل
 عن الخطيب والدميرى اه شورى (قوله وزيارة قبور لرجل) وتحصل بالحضور عند الميت اه شجنا (قوله
 فباحة معتمد) وعبارة المناوى على ليلة النصف من شعبان نصها ما قبور الكفار فلا تسد بزيارتها وتجوز على
 الاصح نعم ان كانت الزيارة بصد الاعتبار وتذكر الموت فهي مندوبة مطلقاً فيستوى فيها جميع القبور كما قاله
 السبكي وغيره قال لكن لا يشرع فيها صدق بعبقريه * (فرع) * اعتاد الناس زيارة القبور صبيحة الجمعة
 ويمكن ان يوجه بان الارواح تحضر القبور من عصر الخميس الى شمس السبت فخصوا يوم الجمعة لانه تحضر
 الارواح فيه ولعل المراد حضور خاص والافلال وراح ارتباط بالقبور مطلقاً ثم انه قد يقال كان ينبغي ان تطلب
 الزيارة يوم السبت لانه عليه الصلاة والسلام كان يزور الشهداء بأحد يوم السبت ويمكن ان يقال له خصه
 بعددهم عن المدينة وضيق يوم الجمعة عن الاعمال المطلوبة فيمن التكبير وغيره وأطن المسئلة فيها كلام فراجع
 اه سم على المنهج اه ع ش على مر (قوله وغيره مكروهه) وقبل حرام لخبر عن انه زوارات القبور وجل
 على ما اذا كانت زيارتهن للتعديد والبكاء والنوح على ما جرت به عادتهن أو كان فيه خروج محرم وقيل تباح اذا
 أمن الافتتان عملاً بالاصل اه شرح مر (قوله فتسن لهما) ومعلوم ان محل ذلك حيث أذن الزوج أو
 السيد أو الولي اه ع ش على مر (قوله ومثله قبور سائر الخ) والوجه عدم الحاق قبور آبائهم وأخوتهم وبقية
 آفامهم بذلك أخذ من العلة وان بحث ابن قاضي شبهة الحاق اه شرح مر ومحل الحاق عالم يكونوا
 علماء أو أولياء اه ع ش عليه (قوله وان يسلم زائر) أي لقبور المسلمين أما قبور الكفار فالقياس عدم جواز
 السلام عليها كما في حال الحياة بل أولى اه شرح مر والزائر ليس بقيد بل يندب لكل من مر على القبر
 السلام على من فيه ولا يختص ذلك بالوفات التي اعتيدت الزيارة فيها ويسن ان يكون الزائر مستقبلاً وجه
 الميت وان يكون على طهارتاً كدذلك في حق الاقارب خصوصاً الابوين ولو كانوا يولد آخر غير البلد الذي
 هو فيه اه ع ش عليه وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام انه قال ما من أحد غيري بغير أخيه المؤمن كان يعرفه
 في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه ورده عليه السلام اه شرح مر وقوله الا عرفه ورد عليه السلام فيه إشارة الى
 انه يؤدي المسلم حقه ولو بعد الموت وان الله تعالى به عليه قوة بحيث يعلم المسلم عليه ويرده عليه ومع ذلك لا ثواب
 فيه للميت على الرد لان تكليفه قد انقطع بالموت اه ع ش عليه (قوله دار قوم) بالنصب على الاختصاص
 وهو أقصم أو النداء وبالجز بدل من كم اه ايعاب اه شورى فيكون بدل كل من كل ويكون هناك
 مضاف محذوف أي أهل دار اه شجنا (قوله وان شاء الله الخ) فان قيل ما فائدة المشبهة مع ان المحوق
 مشطوع به (قلت) أجاب جج بان المشبهة للتبرك أو هي المحوق في الوفاة على الاستسلام أو المحوق بهم في هذه
 البقعة اه ومثله شرح مر (قوله ولا تقتنأ بعدهم) ويسن ان يز يد الله رب هذه الاجساد اليبالية والعظام

وقال أعلمها قبر أخى وأدفن
 اليه من مات من أهلى رواه
 أبو داود بإسناد جيد وتعبيرى
 بأهله أعم من تعبيرة بأهله
 (وزيارة قبور) أي قبور
 المسلمين (لرجل) لخبر مسلم
 كنت نهيتكم عن زيارة
 القبور فزوروها أما زيارة
 قبور الكفار فباحة وقيل
 محرمة (ولغيره) أي غير الرجل
 من أنثى ونحو (مكروهه)
 لقلة صبر الانثى وكثرة جزعها
 وألحق بها الخنثى احتياطاً
 وذكر حكمه من زيادته
 وهذا في زيارة قبر غير النبي
 صلى الله عليه وسلم أما زيارة
 قبره فتسن لهما كالرجل كما
 اقتضاه اطلاقهم في الحج
 ومثله قبور سائر الانبياء
 والعلماء والاولياء (وان
 يسلم زائر) فيقول السلام
 عليكم دار قوم مؤمنين وأنا
 ان شاء الله بكم لاحقون
 رواه مسلم زاد أبو داود اللهم
 لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا
 بعدهم وأما قوله صلى الله
 عليه وسلم عليك السلام
 تحية للموتى

النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بلك مؤمنة أنزل عليها رحمتك وسلاماً مني اه برماوى وفي الصباح ونخر
 العظم نخر من باب تعب بلى وتفتت فهو نخر ونخر اه (قوله فتظر العرف العرب) أى وهو لا يعول عليه اه
 ع ش (قوله وان يقرأ الخ) والاجر له والميت وان لم يهدى ثواب ذلك للميت أو ينوه بالقراءة فيكتفى في حصول
 ثواب القراءة للميت بالقراءة عند قبره وكان الميت هو القارئ ويثاب القارئ أيضاً فقد نص امامنا على ان
 من تصدق على الميت يحصل للميت ثواب تلك الصدقة وكأنه المتصدق بذلك قال وفي واسع فضل الله ان يشيب
 المتصدق اه حل والتحقيق ان القراءة تنفع الميت بشرط واحد من ثلاثة أمور أما حضوره عنده أو قصده
 له ولو مع بعد أو دعاؤه ولو مع بعد أيضاً اه شيخنا (قوله ما تبسر) أى ويهدى ثوابه للميت بوحده أو مع أهل
 الحياة (فائدة) ورد عن السلف ان من قرأ سورة الاخلاص احدى عشرة مرة وأهدى ثوابها للجبانة غفر له
 ذنوب بعد الموت فيها وروى السلف عن علي رضي الله تعالى عنه انه يعطى من الاجر بعد الاموات اه
 برماوى (قوله بعد توجهه للقبلة) أى حال القراءة والدعاء وان لم يرفع يديه في الدعاء اه برماوى وكونه واقفاً
 أفضل اه شورى (قوله كقربه منه حياً) أى بحيث لو كان حياً لسمع منه ولو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن
 بعيداً لان أمور الآخرة لا يقاس عليها وقد يشهد له اطلاقهم من السلام على أهل المقبر مع ان صوت المسلم لا يصل
 الى جاتهم لو كانوا أحياء اه ع ش على مر وينبغي ان المراد كقربه منه باعتبار عادته معه بالفعل لا باعتبار
 مقام الميت ومقداره حتى لو كان عظيماً جداً بحيث يقتضى مقداره البعد عنه جداً لكن كانت عادته مع الزائر
 التزلي والتبرك والتواضع وتقريبه وقف عند زيارته على عادته معه على الحد الذي كان يقرب منه في الحياة وانه
 لو كانت عظمة الميت من جهة السلطان فان كان مجرد التجبر والظلم ولا خيري فيه لم يحترم بعلومته ولم يطلب الابعاد
 منه وان كان فيه نوع خير وعدل واحترام وطلب الابعاد بنسب الحال اه مر قال في شرح الروض نعم لو كانت
 عادته معه البعد وقد أوصى بالقرب منه قربه لانه حقه كالأذن له في الحياة فله الزر كشي اه اه سم (قوله
 احترامه) أى حيث كان احترامه محلاً لاجل علمه أو صلاحه والابان كان احترامه حياً لكونه جباراً كالولاية
 الظلمة فلا اعتبار به اه ح ل ويؤخذ من هذا كراهته ما عليه علمقروار الاولياء من دقهم التواييت وتعلقهم
 بها ونحو ذلك والسنة في حقهم التأديب في زيارتهم وعدم رفع الصوت عندهم والبعد عنهم قدر ما حوت به العادة
 في زيارتهم في الحياة تعظيمهم والهموا كراماً قال حج والقرام القبراً وما عليهم من نحو تالوت ولو قبره صلى الله عليه
 وسلم نحو يده وتقبيله بدعة مكروهة قبيحة اه رجه الله اه ع ش على مر (قوله وحرم نقله الخ) أى وان
 أمن التغيير لما فيه من تأخير دفنه بالمأمور بتجمله وتعرضه له لتك حرمته اه شرح مر (قوله من مقبرة محل
 موته) يؤخذ منه ان دفن أهل انبياء موتاهم في القرافة ليس من النقل المحرم لان القرافة صارت مقبرة لأهل
 انبياء فالنقل اليها ليس نقلاً عن مقبرة محل موته وهو انبياء اه مر اه سم على المنهج أى ولا فرق في ذلك بين من
 اعتاد الدفن فيها أو في انبياء فيما يظهر ومثله يقال فيما اذا كان في البلاد الواحد مقابر متعددة كباب النصر
 والقرافة والاز بكية بالنسبة لأهل مصر فله الدفن في ايها شاء لانها مقبرة بأدب له ذلك وان كان صاحبها يقرب
 أحدها جداً لله المذكرة اه ع ش على مر (قوله وهذا أولى من قوله ويجرم نقله الى بلاد آخر) وحيتنذ
 فيمنظم من كلامه أربع مسائل وفي نقله من بلاد أو صحراء أو من صحراء أو بلاد اه ع ش على مر
 (قوله الامن بقرى مكة الخ) المراد بالقرب سافة لا يتغير الميت فيها قبل وصوله والمراد بمكة جميع الحرم لانفس
 البلد قال الزركشي وغيره أخذنا من كلام المحب الطبري وغيره ولا ينبغي التخصيص بالثلاثة بل لو كان بقرى
 مشار أهل الصلاح والخير بالحكم كذلك لان الشخص يشهد الجلاء الحسن ولو أوصى بنقله من محل موته الى محل
 من الاماكن الثلاثة تخذت وصيته حيث قرب وأمن التغيير كما قاله الاذرى أما لو أوصى بنقله من محل موته الى
 محل غير الاماكن الثلاثة فيجزم تنفيذها ويبحث بعضهم جوازها لاحتثاثة بعد دفنه اذا أوصى به ووافقه

فتظر العرف العرب حيث
 كان من عادتهم اذا سلموا الى
 قبر يقولون عليك السلام
 (و) ان (يقرأ) من القرآن
 ما تبسر (ويدعو) له بعد
 توجهه الى القبلة لان الدعاء
 ينفع الميت وهو عتب الغراء
 أقرب الى الاجابة (و) ان
 (يقرب) من قبره (كقربه
 منه) في زيارته (حياً) احتراماً
 له (وحرم نقله) قبل دفنه من
 محل موته (الى) محل (أبعد
 من مقبرة محل موته) ليدفن
 فيه وهذا أولى من قوله
 ويجرم نقله الى بلاد آخر (الا
 من بقرى مكة والمدينة

غيره فقال هو قبل التغير واجب هذا والوجه عدم نقله بعد دفنه مطلقا كما قاله في العباب ولا أثر لوصيته ولو تعارض
 القرب من الاماكن المذكورة ودفنه بين أهله فالاول أولى كما يحسنه الشيخ رحمه الله اه شرح م ر (قوله
 وابلاء) بوزن كبرياء وحكى قصر الفه وتشديد الباء أيضا وقال في المطالع بحذف الباء الاولى وكسر الهمزة وسكون
 اللام وبالدال يقال الالباء بالالف واللام وهو غريب ومعناه بيت الله اه برماوى (قوله الامن بقرب مكة المح)
 المراد بالقرب أن لا يتغير مدة نقله وبمكة جميع الحرم وبلد ينة حرمة أيضا وبيت المقدس مقابر مو يتجه جواز
 النقل من كل من هذه الثلاثة لا لشرف منها لا عكسه اه برماوى (قوله فلا يحرم نقله اليها) محل جواز نقله بعد
 غسله وتكفينه والصلاة عليه لتوجه ذلك على أهل فرض محل موته فلا يسقط عنهم بجواز نقله قاله ابن شهاب
 وهو ظاهر وقضية ذلك أنه لو كان نحو السيل بعمقيرة البلد وينسدها جاز لهم النقل الى ما ليس كذلك اه
 شرح م ر وقوله ويعم مقبرة البلد وينسدها أى ولو في بعض فصول السنة كأن كان الماء ينسدها من النيل
 دون غيره فيجوز نقله في جميع السنة وقوله جاز لهم النقل الى ما ليس كذلك أى ولو لبلد آخر ليس الميمن
 الفساد اه ع ش عليه (قوله أيضا فلا يحرم نقله اليها) أى اذا كان غير شهيد اما هو فلا ينقل اه شرح م ر
 أى وان كان بقرب أحد الاماكن الثلاثة لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر في قتلى أحدان بردوا الى مصارعهم
 وكانوا نقلوا الى المدينة اه رشيدى (قوله قبل البلى) في المختار بلى الثوب بالكسر بلى بالقصر فان تحت بلاء
 المصدر مدن اه وهى تفيد ان ما هنا يجوز فيه الكسر مع القصر والفتح مع المد اه ع ش على م ر
 (قوله لنقل) أى ولو لمحمكة اه شرح م ر (قوله الا لضرورة) وليس منها ما لو كفن في حرير فلا يجوز
 نبشه لتجريد عنه لان الكفن حق الله تعالى وهو مبنى على المسامحة اه شرح م ر (قوله كدفن بلا طهر)
 وكما لو دفنت امرأته بغير تبرجى حياته بل يكون له ستة أشهر فاكثر فيشق جوفها ويخرج اذشقه لازم قبل
 دفنها أيضا فان لم ترج حياته فلا لكن يترك دفنها الى موته ثم تدفن اه شرح م ر وقوله لكن يترك دفنها
 الى موته أى ولو تغيرت ثلاثا دفن الجلى حيا اه ع ش عليه وعبارة ج وكما لو دفنت وبطنها جثين ترجى
 حياته ويجب شوق جوفها لخراجها قبل دفنها وبعده فان لم ترج حياته أخر دفنها حتى يموت وما قبل انه يوضع على
 بطنها حتى يموت غلظا فاحش فليحذر انتهت (قوله أو تيمم) أفهم انه اذا عيم قبل الدفن لا يجوز نبشه للغسل وان كان
 تيممه في الاصل لفقد الغسل أو لفقد الماء بمحل يغلب فيه وجوده اه وهو ظاهر اه ع ش على م ر
 (قوله فيجب نبشه) ويجوز نبشه لينقل ثم يلو لحتم سيل أو نداء ولم يتغير تغيرا يمنع الغرض الحامل على نبشه
 ويكتفى في التفسير بالظن نظرا للعادة المطردة بماله اه ج وشرح م ر ولو كفته أحد الورثة من التركة
 واسرف غرم حصة بقية الورثة فلا يطالب اخراج الميت لاخذ ذلك لم يلزمهم اجابته ويجوز فينبش لاجراجه وليس
 لهم نبشه لو كان الكفن مرتفع القيمة فان زاد في العدد فلهم النبش واخراج الزائد والظاهر كما قاله الاذرى ان
 المراد الزائد على الثلاث اه شرح م ر (قوله أو في منصوب) ودفنه في المسجد كهو في المنصوب فينبش
 ويخرج مطلقا فيها يظهر اه شرح م ر أى سواء سبق الى المصلين أولا اه شورى (قوله ووجبه
 ما يدفن أو يكفن فيه الميت) فان لم يوجد ذلك حرم أيضا كما اقتضاه كلام الشيخ أبي حامد وغيره بناء على قهر مالكة
 عليه لم يجد غيره وهو الاصح اه شرح م ر أى ويعطى قيمته من تركه الميت ان كانت والا فمستعانة
 كان والا فمستعانة بالمسلمين ان لم يكن هو منهم اه ع ش عليه (قوله ما لم يرص ببقائه ويكرهه
 ذلك) أى عدم الرضا ويسن في حقه الترك فان لم يطلب المالك ذلك حرم النبش بخبر ابن الاستاذ اه شرح
 م ر وقوله فان لم يطلب المالك ذلك شمل ما لو سكت عن الطلب ولم يصرح بالمسامحة فيجزم اخراجها وعبارة ج
 بعد قول المصنف مضمونين وان عدم الورثة مثله أو قيمته مالم يسامح المالك انتهت ومقتضاها وجوب نبشه عند
 سكوت المالك وقد يمنع بان في اخراج الميت ازاراء والمسامحة تجارية فلا قرب عدم جواز نبشه مالم يصرح المالك

وابلاء) أى بيت المقدس فلا
 يحرم نقله اليها بل يختار
 لفضل الدفن فيها (و) حرم
 (نبشه) قبل البلى عند أهل
 الخبرة بتلك الارض (بعد
 دفنه) لنقل وغيره كتكفين
 وصلاة عليه لان فيه هتكا
 لحرمته (الضرورة) كدفن
 بلا طهر) من غسل أو تيمم
 وهو ممن يجب طهره (أو)
 بلا (توجيه) له الى القبلة (ولم
 يتغير) فيها فيجب نبشه
 تدارك الطاهر الواجب
 وليوجه الى القبلة وقول لم
 يتغير من زيادى (أو) كدفن
 (في منصوب) من أرض أو
 ثوب أو جده ما يدفن أو يكفن
 فيه الميت فيجب نبشه وان
 تغير ليرد كل صاحبه مالم
 يرص ببقائه (أو وقع فيه
 مال) خاتم أو غيره فيجب نبشه
 وان تغير لاخذ

سواء أطلبه مالك أم لا كما
اقتضاه كلام الروضة والمجموع
وقيد صاحب المذهب ومن
تبعه بالطلب كما قيد به الأصحاب
مسألة الابتلاع إلا يتوقد
فرقت بينهما في شرح الروض
ولو بلغ ما لا نفسه ومات
لم ينشأ أو مال غيره وطلبه
مالك بنش وشق خوفه
وأخرج منه ورد لأصحابه
ولو ضمنه الورثة كما نقله في
المجموع عن إطلاق الأصحاب
رأيه على ما في العدة من
أن الورثة إذا ضمنوا المنيشق
ويؤيده ما اقتضاه كلامها
من أنه يشق حيث لا ضمان
وله تركه في نقل الروابي
عن الأصحاب ما وافق ما فيها
تجوزاً ما بعد البلى فلا يحرم
ننشه بل تحرم عمارته
وتسوية التراب عليه لئلا
يتمتع الناس من الدفن فيه
لظنهم عدم البلى واستثنى
قبور الصحابة والعلماء
والأولياء (وسن تعزية نحو
أهله) كصهر وصديق وهي
الامر بالصبر والجمل عليه
بعد الأجر والتحذير من
الوزر بالجزع والدعاء للميت
بالعقرة والمصاب بجبر
المصيبة لأنه صلى الله عليه
وسلم مر على امرأ تبكى على
مسي لها فقال لها اتقي الله
واصبري ثم قال إنما الصبر
أي الكامل عند الصدمة
الأولى ورواه الشيخان ولأن
اسلمة بن زيد قال أرسلت

بالطلب اه ع ش عليه (قوله سواء أطلبه مالك أم لا) المتبادر من عدم الطلب السكوت وهو يقتضي أنه
لو لم ينشأ عنه ينشأ وهو ظاهر اه ع ش على مر (قوله وقد فرقت بينهما في شرح الروض) وعبارة شرح
مر وقد يفارق ما في الابتلاع وفي التكفين والدفن في المنصوب بأن في الأول بشاعة يشق خوفه والاخيرين
ضرورة بأن له فاحتبط لهما بالطلب بخلاف هذا ولم يبين دل كلامه هنا في وجوب النيش أو جوازه ويحمل
كلام المطلقين على الجواز وكلام المذهب على الطلب فلا يخالف إطلاقهم انتهى وهو عين ما في شرح الروضة
(قوله لو بلغ) بكسر اللام اه ع ش وبابه فهم اه مختار وفي المصباح بلغت الطعام بلعاً من باب تعب
والماء والريق بلعاً ساكن اللام وبلغته بلعاً من باب يقع اه (قوله ما لا نفسه) أي ولو أكثر من الثلث
ولو في مرض موته اه برماوى (قوله لم ينشأ) أي لاستهلا كه حال حياته اه شرح مر ويؤخض منه
أنه لا يشق وإن كان عليه دين لاهلاً كه قبل تعلق الغرماء به وهو كذلك اه ع ش عليه (قوله رأيه على
ما في العدة الخ) المعتمد ما في العدة فتى ضمنه أحد من الورثة أو غيرهم حرم نيشه وشق خوفه لقيام بدله مقامه وصونا
للميت من انتهاك حرمة اه من شرح مر وع ش عليه (قوله ويؤيده) أي ما في المجموع ووجه التأييد
أنه إذا شق خوفه مع وجود التركة فكذلك يشق مع ضمان الورثة وقد يقال لا تأييد لأن الضمان اثبت من
التركة بدليل أنها معرضة للتلف بخلاف ما في النية الحاصل بالضمان قررره الشبيري ووافق عليه الزى
اه وقوله ما اقتضاه كلامها أي في محل آخر منها (قوله تجوز) أي تساهل في النقل فالتحقيق في النقل عنهم
مانعاً للنوى من الإطلاق اه شيخنا (قوله بل تحرم عمارته الخ) وفي الجواهر لو انعدم القبر تغير الولي بين
تركة وأصلاحه ومنقلبه منه إلى غيره اه ووجهه أنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء والحق بأنه هداهم أنهم يار
ترابه عقب دفته ومعلوم أن الكلام حيث لم يخش عليه نحو سبيع أو يظهر منه فحورج والأوجب إصلاحه
قطعا اه شرح مر (قوله وتسوية التراب عليه) جملة مفسرة لما قبلها أي عمارته تسوية التراب الخ اه
شوربي (قوله واستثنى) أي من حرمة العمارات فقبور هؤلاء لا تحرم عمارتها وإن بلوا وهذا كأنه مبني على ضعف
والأقوى لا تبلى أجسادهم اه شيخنا (قوله وسن تعزية نحو أهله) أي التعزية من الجانب لاهل الميت سنة
و ينبغي أن يسن ذلك لاهل الميت بعضهم مع بعض اه ع ش على مر وتسن التعزية أيضاً بقدر المال وإن
لم يكن رقيقاً اه شرح مر أي وإن قل بالنسبة أن يتأثر به اه ع ش عليه ويدعوله بما يناسب اه
برماوى ويبيع بعض الهوامش الصحيحة وتسن المصاحفة هنا أيضاً اه وهو قريب لأن فيها جبراً لاهل الميت وكسراً
لسورة الحزن بل هذا أولى من المصاحفة في العيد وتحصل سنة التعزية بمرّة واحدة فلو كررها هل يكون
مكروهاً لما فيه من تجديد الحزن أم لا فيه نظر وقد يقال مقتضى الاقتصار في الكراهة على ما بعد الثلاثة عدم
كراهة التكرار في الثلاث سيما إذا وجد عند اهل الميت جزءا عليه اه ع ش على مر (قوله كصهر) في
المختار الأصهار أهـ بل بيت المراقون الخليل قال ومن العرب من يجعل الصهر من الإجماع والاختان جها وصهر
الشيء فأنصهر إذا به فذاب وبابه قطع فهو صهر قبل ومنه قوله تعالى يصهر به ما في بطونهم اه (قوله وهي الامر
بالصبر) أي اصطلاحاً وبالغلة فهي التسليّة عن يعزى عليه اه شرح مر أي عن يعزى به وبعبارة الخطيب
عن يعزى عليه وهي ظاهرة اه ع ش عليه (قوله أيضاً وهي الامر بالصبر الخ) ظاهراً أن التعزية إنما تنعقد
بمجموع ما يأتي والظاهر أنه غير مراد فليراجع اه رشيدى (قوله بعد الأجر) أي إن كان المعزى يقع
الزاي مسلماناً وقوله والدعاء للميت بالمعزة أي إن كان مسلماً كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله تبكى على صبي لها)
أي مع جزع منها اه ع ش على مر فلذلك امرها بالتقوى (قوله إنما الصبر الخ) الصبر جرس النفس
على كربه تقهله ولا يذيقه تفرقه وهو مدح وطلوب اه ع ش على مر (قوله عند الصدمة الأولى)
معناه إن كل ذي رزية قصاراه الصبر ولكنه إنما يحمد عند حدثها اه مختار الصحاح اه ع ش فالمعنى

انما يحمد الصبر عند الصدمة أي الرزية الأولى والمراد ابتداءها وان لم تكن أولى فالمراد عند أول كل مصيبة اه
 شيخنا (قوله إحدى بنات النبي) هي زينب كلف رواية وقيل فاطمة وقيل رقية اه شورى (قوله ان الله ما أخذ
 الخ) قدم ذكر الأخذ على الاعطاء وان كان متأخرا في الواقع لما يقتضيه المقام والمعنى ان الذي اراد الله أن
 يأخذه هو الذي كان اعطاه فان اخذه اخذ ما هو له ويحتمل ان يكون المراد بالايعطاء اعطاء الحياة لمن بقي بعد
 الموت ونوابهم على المصيبة أو ما هو أعسم من ذلك وما في الموضوعين مصدرية ويحتمل ان تكون موصولة والعائد
 محذوف فعلى التقدير الأول لله الأخذ والاعطاء وعلى الثاني لله الذي أخذه من الأولاد له ما أعطى منهم أو ما هو
 أعسم من ذلك وهي جملة ابتدائية معطوفة على الجملة المؤكدة ويجوز في لفظ كل النصب عطفا على اسم ان فينصب
 التأكيده عليه أيضا ومعنى العندية العلم فهو من مجاز الملازمة والاحل يطلق على الجزء الأخير وعلى مجموع العمر
 وقوله معسى أى معلوم أو مفقود أو نحو ذلك اه فتح الباري اه شورى (قوله حتى الصغار) أى الذين لهم
 نوع تميز اه ع ش على مر (قوله الا الشابة فلا يعز بها الخ) عبارة شرح مر ولا يعزى الشابة الا محارمها
 أو زوجها كما قاله الشيخ وكذا من ألحق بهم في جوار النظر فيما يظهر كعبد هاتما تعز بها الاجنبى فمرام قياسا
 على سلامها انتهت (قوله الا محارمها ونحوهم) اما الاجنبى فيكره له ابتداءها بالتعزية والرد عليها ويجرمان
 منها اه شيخنا ومثله في ع ش على مر وعبارته على ابن قاسم الغزى وتعز به الاجنبى لها وهي كابتداء
 السلام ورده فنها حرام ولها مكره وانتهت (قوله تريبا) فلا تضر الزيادة بنحو نصف يوم مثلا اه حل (قوله
 من الموت) أى لامن الدفن هل وان تأخر دفعه عنها المعتمد اه حل (قوله الحاضر) أى وان بعدت المسافة
 بينهما في البلد ويتبعى ان مثل البلد ما جاورها اه ع ش على مر (قوله ومن القدوم) أى قدوم المعزى أو المعزى
 وقوله أو بلوغ الخبر أى اذا بلغ موته في باد آخر فتستد التعزية بعده طاهره ولو تأخر الدفن عنها فليتأمل اه
 شورى وعبارة شرح مر اما عند غيبة المعزى أو المعزى أو مرضه أو حبسه أو عدم علمه كما يحسنه الاذرى
 وتبعه عليه ابن المقرئ في تحشيتهم وينبغي ان يلحق بها كل ما يشبه بهما من أعمار الجماعة فتبقى الى القدوم والعلم
 وزوال المانع ويبحث الطبرى وغيره امتدادها بعد ذلك ثلاثة أيام وارتضاء الاسنوى وغيره وتحصل بالمكاتبة
 من الغائب ويلتحق به الحاضر المعذور ولو غرض ونحوه وفي غير المعذور وقعة انتهت (قوله بمسلم) أى ولو زانيا
 محصنا وتارك صلاته وان قتل حدا اه حل (قوله أيضا بمسلم) أى ولو رقيقا اه ع ش على مر والصورتان
 في المقام أربعة تعزية مسلم بمسلم وبكافر وتعزية كافر بمسلم وبكافر والحكم انها سنة في الأولين ومباحة في
 الآخرتين ان لم يرج اسلام الكافر المعزى بفتح الزاى والافتنس هكذا انفص من شرح مر (قوله بان يقال له
 أعظم الله أجرك الخ) ويستحب ان يقدم قبل هذا ما ورد من تعزية الخضر لاهل بيته صلى الله عليه وسلم بعد
 موته وهو ان في الله عزله من كل مصيبة وخلاف من كل هالك ودر كامن كل فائت فبالله فتقوا واياه فارحوا فان
 المصاب من حرم الثواب اه شرح مر * (قائدة) * الخضر بفتح الخاء المعجمة وكسر الصاد وبكسر هاء معا
 وفتح الخاء أو كسر هاء مع سكون الصاد فيهما معنى بذلك لانه جلس على فروة بيضاء أى أرض يابسة لانيات فيها
 وهو نبى حتى معمر الى آخر الزمان محبوب عن الابصار لا يموت الا بعد ارتفاع القرآن وهو الذى يخته الدجال
 ثم يحييه وانما طال حياته لانه شرب من ماء الحياة وليكذب الدجال واسمه بيا بفتح الباء الموحدة وسكون اللام
 وقيل ايليا وكنيته أبو العباس والخضر لقبه وقيل ابن خلد بن قاييل وقيل ابن آدم من صلبي وقيل الرابع
 من أولاد موقيل ولد عيصو وقيل سبط هرون وقيل ابن خالة ذى القرنين ووزير موقيل ابن فرعون وهو غريب
 وقيل ان أمه وميتة وأبوه فارسي وقيل كان أبوه من الملوك وأعجب ما قيل انه من الملائكة فهو صاحب موسى
 الذى أخبر عن القرآن بهذه الاعشاب الكثير فكذا الياس حتى أيضا وهو واقف بخراسان عند سد بأجوج
 اه برماوى (قوله أيضا بان يقال له أعظم الله أجرك الى قوله وغفر لبيك) قدم الدعاء للمعزى هنا لانه

أخذى بنات النبي صلى الله
 عليه وسلم ندعوه وتخبره ان
 ابتالها في الموت فقال للرسول
 ارحم اليها فأخبرها ان الله
 ما أخذ ولها ما أعطى وكل
 شئ عنده بأجل مسمى
 فرها فلتصبر ولتحتسب
 وتقيسدى بنحو أهله من
 زيادنى ومن أن يعظم بها
 حتى الصغار والنساء
 الا الشابة فلا يعز بها الا
 محارمها ونحوهم (و) هي
 (بعد دفعه أولى) منها قبله
 لاشتغال أهل الميت بتجهيزه
 قبله قال في الروضة الان
 يرى من أهله جزع شديد
 فيختار قدعها ليصبرهم
 وذكر الاولوية من زيادنى
 (ثلاثة أيام تقريبا) من
 الموت للحضر ومن القدوم
 أو بلوغ الخبر لغائب
 فتكره التعزية بعدها
 اذا غرض منها تسكين قلب
 المصاب والغالب سكونه فيها
 فلا يجدد حزنه (فيعزى
 مسلم بمسلم) بان يقال له
 (أعظم الله أجرك) أى
 بجله عظيما

(وأحسن عزاءك) بالمدى
 بجملة حسنة (وغفر لبتك
 وبكافر أعظم الله أجرك)
 مع قوله (وصبرك) أو أخاف
 عليك أو جبر مصيبتك أو
 نحوه كقضى الروضة كآصلها
 نعم لو كان الميت ممن
 لا يخلف بدله كآب فليقل
 بدل أخلف الله عليك خلف
 الله عليك أى كان الله
 خليفة عليك فله الشيخ أبو
 حامد عن الشافعي (و)
 يعزى (كافر محترم بمسلم)
 بأن يقاله (غفر الله لبتك
 وأحسن عزاءك) وخرج
 بزادنى محترم الحربى
 والمرفق فلا يعزى إلا أن
 يرجى إسلامهما والمسلم
 تعزى كافر محترم بمسلم
 فيقول أخلف الله عليك
 ولا تقص عسدك (وجاز
 بكاء عليه) أى على الميت
 قبل موته وبعد لأنه صلى
 الله عليه وسلم بكى على ولده
 إبراهيم قبل موته وقال إن
 العين تدمع والقلب يحزن
 ولا تقول إلا ما رضى ربنا
 وأنا بفراقك يا إبراهيم
 لمزودون وبكى على قبر بنت
 له وزار قبر أمه فبكى وبكى
 من حوله روى الأول
 الشيخان والثانى البخارى
 والثالث مسلم والبكاء عليه
 بعد الموت خلاف الأول
 لأنه يكون حيثئذ أسفا على
 ما فات نفسه فى المجموع عن
 الجمهور بل فى الأذى كل

من الشافعي والأصليان مكرره

المخاطب وقوله فى القسم الثالث غفر الله لبتك وأحسن عزاءك قدم الدعاء فيه الميت لأنه المسلم فكان أولى
 بتقدمه تعظيما للإسلام والحقى كافر اه شرح مر (قوله وأحسن عزاءك) أى صبرك وسلوك اه شوبرى
 وفى المختار العزاء الصبر يقال عزاء تعزى اه (قوله أعظم الله أجرك) هو أقص من عظم اه برماوى
 (قوله مع قوله وصبرك) ولا يقال وغفر لبتك لأنه حرام اه زبادى ومثله شرح مر وظاهره وإن كان صغيرا
 لكن فى ابن حج قبل قول المصنف ولا يجب غسل كافر مات وهو يظهر حل الدعاء لأطفال الكفار بالغفرة
 لأنه من أحكام الدنيا بخلاف صورة الصلاة عليه اه ع ش على مر (قوله نعم لو كان الميت الخ) فى المختار
 يقال إن ذهب له مال أو ولد أو شيء يعتاض أخلف الله عليك أى رد عليك مثل ما ذهب فإن كان قد هلك له
 ولدا أو والدا أو ولدا أو نحوهما مما لا يستعاض قبل خلف الله عليك بنبرأ أى كن الله خليفة من فقدته
 عليك اه (قوله ويعزى كافر محترم بمسلم) أى يعزى جوارا إن لم يرج إسلامه والافتدبا اه شرح مر
 (قوله بأن يقال غفر الله لبتك الخ) ولا يقال أعظم الله أجرك لأنه لا أجرك اه شرح مر (قوله وخرج
 بزادنى محترم الخ) ولا يعزى المسلم أيضا بل يرتد والحربى إذا مات اه شرح مر (قوله فلا يعزى) أى
 تكروه تعزيتهم ما نعم لو كان فيها توقيفهما حرم وقوله إلا أن يرجى إسلامهما أى فإن رجى فهى سنة اه
 شرح مر (قوله والمسلم تعزى كافر الخ) أى جوارا لا ندبا ما لم يرج إسلامه والافتدبا اه شرح مر
 (قوله ولا تقص عسدك) بنصبه ورفع مع تخفيف القاف وتشديد هاء مع النصب اه ع ش على مر
 (قوله وجز بكاء عليه) فى المختار بكى بكى بالكسر بكاء وهو يدعو بقصر فالبكاء بالمد الصوت وبالقصر المجموع
 وخروجها وبكاء وبكى عليه بمعنى وبكاء يبكى مثله وأبكاء إذا صنع به ما يبكى وتبا كالكف البكاء اه قال
 العلماء البكاء على عشرة أنواع بكاء فرح وبكاء حزن على ما فات وبكاء رجاء وبكاء خوف مما يحصل وبكاء
 كذب كبكاء النائحة فأنه يتبكى لشجوه غيرها وبكاء موافقة بأن يرى جماعة يتكلمون فيكى مع عدم علمه بالسبب
 وبكاء المحبة والشوق وبكاء الجزع من حصول ألم لا يحتمله وبكاء الجور والضعف وبكاء النفاق وهو أن تدمع
 العين والقلب فاس فالبكاء بالقصر دمع العين من غير صوت والممدود ما كان معه مصوت وأما التبا كى فهو
 تكلف البكاء وهو نوعان محمود ومذموم فالأول ما يكون لاستجلاب رقة القلب وهو المراد بقول سيدنا عمر رضى
 الله تعالى عنه لما رأى المصطفى وأبا بكر يبكى فى شأن أسارى بدر أخبرنى ما يبكىك يا رسول الله فأن وجدت
 بكاء أى سببا للبكاء بكيت والاتباء كيت ومن ثم لم يشكر عليه صلى الله عليه وسلم والثانى ما يكون لأجل الرياء
 والسمعة اه ما ذكره شيخنا الحافظ ثم ما ذكره من أسباب البكاء العشرة قد يرجع إلى اثنين السرور والحزن
 حقيقة أو حكما فهما اه ع ش على المواهب (قوله قبل موته وبعده) لكن الأولى تركه عند المحتضر اه
 حل (قوله على ولده إبراهيم) ومات وهو صغير وكان عمره اذ ذاك سنة وأربعة أشهر وثمانية أيام وقبل سبعون
 وهو الصحيح وقبل سنة وعشرة أشهر وستة أيام وحين سمعاه قال سمعته على اسم أبى إبراهيم وكان معه يومئذ عبد
 الرحمن بن عوف فقال له أتبكى يا رسول الله وقد نمتين عن البكاء فقال ويحك يا عبد الرحمن انه رجاء وكناه به
 جبريل حين حلت به أمه فقال السلام عليك يا أبا إبراهيم اه برماوى ومات فى السنة التاسعة من الهجرة
 (قوله على قبر بنته) لعلمها أم كلثوم ثم وأيت فى المواهب وأما أم كلثوم ولا يعرف لها اسم وإنما تعرف
 بكنيتها فماتت سنة تسع من الهجرة وصلى عليها عليه الصلاة والسلام ووزل فى حفرتها على والفضل وأسامة بن
 زيد وفى البخارى جلس صلى الله عليه وسلم على القبر وعيناه تذرفان فقال هل فيكم من لم يشارف الليلة وقوله على
 القبر أى قبر أم كلثوم لأن الكلام فيها اه ع ش على مر (قوله خلاف الأولى الخ) وببحث السبب أنه
 أن كان البكاء رقة على الميت وما يخشى عليه من عذاب الله وأهوال يوم القيامة لم يكره ولا يكون خلاف الأولى
 وإن كان الجزع وعدم التسليم للقضاء فيكره أو يحرم قال الزركشى هذا كله فى البكاء بصوت أما مجرد دمع العين

فلا يمنع منه واستثنى الروي ما إذا غلبه البكاء فلا يدخل تحت النهي لانه مما لا يملكه البشر وهو ظاهر وفصل بعضهم في ذلك فقال ان كان لمحبته ورقة كالبكاء على الطفل فلا بأس به والصبر أجل وان كان لما تقدم من علمه وصلاحه موبر كنهو شجاعته فيظهر استجابته أو لما فاته من بره فقيامه بمصلحته فيظهر كراهته لنقصه عدم الثقة بالله تعالى اه شرح مر (قوله لخبر اذا وجبت) أي المصيبة اه ع ش وفي البر ما روي وقوله اذا وجبت أنت الموت باعتبار الروح اه ولا ينافي هذا ما ذكره أولاً من انه صلى الله عليه وسلم يكنى على قبر بنته الخ لان ذلك دليل الجواز وهو صلى الله عليه وسلم يفعل خلاف الأولى والمكروه لبيان الجواز ويناب عليه ثواب الواجب اه ع ش (قوله قال الموت) في المختار ووجب الميت اذا سقط ومات ويقال للقتل واجب اه وفي المصباح ووجب الحائط وجوباً سقط (قوله لا يندب نوح) كل من الندب والنوح صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيخان في باب الشهادة توفي ج ههنا النوح والجرع كبيرة اه ع ش على مر (قوله لا يندب) أي على جهة الافتخار والتعظيم وليس منه المرائي لان الغرض من ذكر تعداد السمائل والمحسن ليس فيها التفاخر والتعظيم بل الترغيب في الدعاء وزيارته اه حل وفي شرح مر مانعه ويكره ثناء الميت بذلك ما تراه وفضائله للنهي عن المرائي والأولى الاستغفار له ويظهر حل النهي عن ذلك على ما يظهر فيه تبرم أو على فعله مع الاجتماع اه أو على الاكتفاء منه أو على ما يحدد الحزن دون ما عدا ذلك فان الكثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه قالت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه

قد كنت لي جبلاً أود بظله * في غدوني وصيحتي ومساياي
واليوم أنضج للذليل وأتقي * منه وأطلب حاجتي متراحيا
ولئن بكت قسرية أقالها * ليلا على فتن بكت صباحيا
ماذا على من شم تربة أحمد * ان لا يشتم مدا الزمان غواليا
صبت على مصائب لو أنها * صبت على الأيام عدن لياليا

اه (قوله وهو عد محاسنه) أي على الوجه الذي مثل به فلا يخالف قوله فيما مر بخلاف نفي الجاهلية بتقديم انه عد المحاسن لكن لا على هذا الوجه اه شيخنا (قوله وجزم به في المجموع) المعتمد كلام المجموع بالبكاء وحده لا يحرم وعد السمائل من غير بكاء لا يحرم وهو نفي الجاهلية فلا يحرم تعداد السمائل الا ان قارنه بالبكاء ورفع الصوت اه حل وعبارة شرح مر وهو كما حكاه المصنف في أذكاره وجزم به في مجموعهم عداهم بالبكاء كوا كهفاه واجلاه لماسياتي واللاجع وفي الحقيقة المحرم الندب لا البكاء لان اقتران المحرم بجائز لا يصير حراماً خلافاً لجمع ومن ثم زدا أبو زرعة قول من قال يحرم البكاء عند ندب أو نباحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خسد فان البكاء جائز مطلقاً وهذه الأمور محرمة مطلقاً اه وفي المصباح ندبته الى الامر ندباً من باب قتل دعونه والفاعل نادب والمفعول مندوب والامر مندوب اليه والاسم الندبة مثل غرقومته المندوب في الشرع والاصل المندوب اليه لكن حذفت الصلة لفهم المعنى وندبت المرأة الميت ندباً من باب قتل أيضاً فهي ملامية والجمع نواذب لانه كالدعاء فانها تعدد محاسنه كأنه يسبحها اه (قوله ولا جزع) في المختار الجزع ضد الصبر وبابه طرب اه (قوله كضرب خد) وهو المعروف بالطم وكذا تضخم بنحور ما دوسبغ بسواد في ملبوس وفعل كل ما ينافي الاتقياد والاستسلام لقضاء الله تعالى اه بر ما روي كضرب يد على أخرى على وجه يدل على اظهار الجزع اه ع ش على مر (قوله وشق جيب) أي ونشر شعره ونسوه بوجهه والقاء الرماد على الرأس ورفع الصوت باقراط في البكاء وكذا تغيير الزي بلبس غير ما جرت العادة به كما قاله ابن دقيق العيد في غايه البيان قال الامام والضابط في ذلك ان كل فعل يتضمن اظهار الجزع ينافي الاتقياد والاستسلام لله تعالى فهو محرم ولهذا صرح هو بحرمة الاقراط في رفع الصوت بالبكاء ونحوه في الاذكار عن الاصحاب ولا يندب الميت بشئ من ذلك ان لم يوص به لقوله تعالى

لخبر اذا وجبت فلا يكره
بأكسبة قالوا وما الوجوب
بارسول الله قال الموت
رواه الشافعي وغيره
بأسانيد صحيحة (لا يندب)
وهو عد محاسنه فلا يجوز
كان يقالوا كهفاه واجلاه
واستنداه وقيل عداهم
البكاء وجزم به في المجموع
(و) لا (نوح) وهو رفع
الصوت بالندب (و) لا
(جزع) بنحور ضرب صدر
كضرب خد وشق جيب قال
صلى الله عليه وسلم الناحية
اذالم تشق جيل موتها تقام
يوم القيامة وعليها سربال
من قطران ودرع من حرب
رواه مسلم وقال صلى الله
عليه وسلم

ولا تزرر وزرًا أخرى بخلاف ما إذا أوصى به كقول طرفة بن العبد

إذا مت فأنعني بما أنا أهله * وشقي على الجيب يا بنت معبد

وعليه حمل الجمهور خبر الصحيجين أن الميت لعذب ببكاء أهله عليه وفي رواية بما ينح عليه وفي أخرى ما ينح عليه وهو بين أن مدة التعذيب مدة البكاء فتكون الباء في الروايتين قبلها بمعنى مع أو لاسيدية واستشكل الراجح ذلك بأن ذنبه الأمر بذلك فلا يختلف عذابه بامتثالهم وعدمه وأجيب بأن الذنب على السبب بعظم وجود السبب وحاصله الترام ما قاله ويقال كلامهم انما هو على عذابه المتكرر بتكرار الفعل وهو لا يوجد الا مع الامتثال بخلاف ما إذا فقد الامتثال فليس عليه سوى اثم الامر فقط ومنهم من حل الجبر على تعذيبه بما يكون به عليه من جرائمه كالقتل وشن الغارات فانهم كانوا ينوحون على الميت بما هو به دون ما فخر اه شرح مر وفي قس على البخاري وجيب الثوب هو القدر الذي يدخل فيه الرأس (قوله ليس منا) أي من أهل ملتنا أو طريقتنا وليس المراد ان احدهم من الملة وفائدة ايراد هذا اللفظ المبالغة في الردع عن الوقوع في مثل ذلك وعن سفيان انه كان يكره الخوض في تأويل مثل ذلك ويقول ينبغي ان يحسبك عنه ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر قال وسمعت من بعض المسلكين مثله قال لان اطلاق مثل ذلك من الرسول انما هو لحكمة الزجر وسد الثغور فلا يعدل به خوف فواته أقول وبه يقاس قول المفتي في كثير من الامور التي لا تخرج عن الدين هذا كقول القصد التنفير فلا ينبغي ان ينكر عليه هذا وفي الروضة ما يشهد له اه توشيح السيوطي اه شورى (قوله ودعاء بدعوى الجاهلية) أي ذكر في تأسفهم ما ذكره الجاهلية في تأسفها على ما فات اه ع ش على مر (قوله وسن لنحو جيران أهله الخ) ويكرهه كفي الانوار وغيره لانه صنع طعام يحرمون الناس عليه قبل الدفن وبعدهم والذبح والعقر عند القبر مذموم انتهى عنه اه شرح مر أي فهو مكروه اه ع ش عليه أي فلا تصح الوصية به اه ج وأفتى بعضهم بصحة الوصية بالطعام العزيز وبأنه ينفع من الثلث ونقله عن الائمة اه ج ومن البدع المنكرة المبكرة فعملها ما يفعله الناس مما يسمى بالكفارة ومن الوحشة والجمع والاربعين ونحو ذلك بل كل ذلك حرام ان كان من مال مجبور ولو من التركة أو من مال ميت عليه دين أو ترتب عليه ضرر أو نحو ذلك اه برماوى (قوله جيران أهله) أضف الجيران الى أهله إشارة الى ان المراد جيران أهله لا جيران الميت حتى لو كان يلدوا أهله بأخر اعتبر جيران أهله اه سم (قوله كأقارب البعداء) وكذا ما عارفه ولو غير جيران اه برماوى (قوله نهية طعام الخ) ويجرى في هذا الخلاف الا في النقطة فن فعل لاهل الميت شيئاً يفعلونه وجوباً أو ندباً اه ج (قوله يموليه) أي مقدار ذلك فلولم يعلم الجيران بموته الا بعد مضي مدة يقضى العرف تناول أهله ما يكفيهم لا يسألهم فعل ذلك يفرق بينه وبين التعزية حيث تشرع بعد العلم ولو بعد مدة نسي فيها الحزن بان القصد هنا جبر حال البنية وقد زال ذلك وثم بقاء الود بالتعزية وان طال المدة اه حل (قوله وأن يلغ عليهم في كل) ولا تأمر بالقسم عليهم اذا عرف انهم يبرون قسمه اه شرح مر (قوله لنحو نائحة) أي ولوم أهله اه برماوى (قوله خبر قتل جعفر) هو أبو عبد الله جعفر بن أبي طالب القرشي الهاشمي ذوالجناحين أسلم قديماً وهاجر الى الحبشة ثم سكن المدينة وكان موته في جمادى سنة ثمان من الهجرة وله من العمر احدى وأربعون سنة اه برماوى (قوله في غزوة مؤتة) وكانت سنة ثمان اه شورى (قوله ما يشغلهم) به فتح أوله وضعه مثلاً اه شورى (قوله وسكون الهمة) وبه خرم ثعلب وضبطها بعضهم بسكون الواو من غيرهم وهو أكثر الروايات وجوز صاحب الوافي فيها الوجهين اه برماوى (قوله موضع) أي قرية أو قلعة وقوله عند الكرك بالتحريك يضمن عمل البلقاء بفتح فسكون مع المد وعدمه فريضة من الشام اه برماوى (خاتمة) * أخرج عبد العزيز بن صاحب الجلال بسنده عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم وكن له بعد من فيها حسنة توفي الاحياء للفرز الى العاقبة لعبد الحق

ليس منا من ضرب الخلدود
وشق الجيوب ودعى بدعوى
الجاهلية وفي رواية قس لم في
كتاب الجهاد بلقاء أو بدل
لواو والسر بال الغميص
كالبرع والقطران فتح
القاف مع كسر الطاء
وسكونها وبكسر هاء مع
سكون الطاء دهن تاجر
يطلى به الابل الجرب
ويسرج به وهو أبلغ في
اشتعال النار بالنائحة
(ومن لنحو جيران أهله)
كأقارب البعداء ولو كانوا
بلد وهو بآخر (نهية
طعام يشبعهم يوم اوليله)
لشغلهم بالحزن عنه (وان
يلغ عليهم في كل) للتلا
يضغفوا بتركه ونحوها
وفيما بعده من زيادتي
(وحرمت) أي نهية
(لنحو نائحة) كدبة لاتها
اعلة على معصية والاصل
فما قبله قوله صلى الله عليه
وسلم لما جاء خبر قتل جعفر
ابن أبي طالب في غزوة مؤتة
اصنعوا لآل جعفر طعاماً
فقد جاءهم ما يشغلهم رواه
أبو داود وغيره وحسنه
الترمذي وموتة بضم الميم
وسكون الهمة موضع
معروف عند الكرك والله
أعلم

عن أحمد بن حنبل قال إذا دخلتم المقبرة فاقروا بفتح الكتاب والمعوذتين وقل هو الله أحد واجعلوا ذلك لاهل المقابر فانه يصل اليهم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل المقابر ثم قرأ فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد وألهاكم التكاثر ثم قال اني جعلت ثواب ما قرأت من كلامي لاهل المقابر من المؤمنين والمؤمنات كانوا شفعا له الى الله تعالى وأخرج الطبراني في الاوسط عن أنس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من أهل بيت يموت منهم ميت فيتصدقون عنه بعد موته الا أهداهما جبريل على طبق من نور ثم يقف على شفير القبر فيقول يا صاحب القبر العميق هذه هدية أهداها اليك أهداك فاقبلها فتدخل عليه فيفرح بها ويستبشر ويحزن جيرانه الذين لا يهدى اليهم شيء اه من شرح الصدور للحافظ السيوطي وفي الحديث ما من أحد يمر بأخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه وورد عليه السلام رواه عبد الحق وورد في حديث من زار قبر والده أو أحدهما في يوم الجمعة كان كحجة وفي رواية كتب له براءة من النار اه

(كتاب الزكاة)

بفتح الزاى المعجمة ووزن كوة بفتح الواو قلبت الف الخركها وانفتح ما قبلها وفرضت في شعبان السنة الثانية من الهجرة مع زكاة الفطر وقيل قبل الهجرة والمشهور عند المحدثين ان زكاة الاموال فرضت في شوال من السنة المذكورة وزكاة الفطر قبل العيد يومين بعد فرض زكاة من قبل وهي من السرائع القديمة بدليل قول عيسى عليه الصلاة والسلام وأوصاني بالصلاة والزكاة وقد يدفع بأن المراد بها غير الزكاة المعروفة كالتطهير كما انه ليس المراد بالصلاة المعروفة عندنا وقد مر ح الجلال السيوطي في خصائصه الصغرى ان الشيخ تاج الدين بن عطاء الله السكندري ذكر في كتابه التنوير ان الانبياء لا تجب عليهم الزكاة لانهم لم يملك لهم مع الله تعالى انما كانوا يشهدون ما في أيديهم من ودائع الله تعالى لهم يبدلون في أو ان بذله ويعنون في غير محله ولان الزكاة انما هي طهرة لما عساه ان يكون ممن وجبت عليه والانبياء مبرؤون من الدنس لعصمتهم قال العلامة المناوي في شرح الخصائص المذكورة وهذا كما ترى مبنى على مذهب امامه مالك رضي الله عنه من ان الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه خلافه ونقل شيخنا الشيرازي في كشفنا سلطان عن الشهاب الزملي انه أفتى بوجوب الزكاة عليهم وأقره شيخنا الشيرازي اه برماوي وقدم الزكاة على الصوم والحج مع انهما أفضل منهما مراعاة للحديث الناطق الى كثرة افراد من تلزمه بالنسبة اليهما اه قل على التحرير (قوله التطهير) أي لانها تطهر المخرج عنه عن تدينسه بحق المستحقين والمخرج عن الاثم وتصلحه وتنبيهه وتقيمه من الآفات اه شرح مر (قوله والنفاء) بالداى التنية يقال زكى الزرع اذا غنى وزاد وركت البقعة اذا بورك فيها وفلان زك أي كثير الخير واما النماء بالقصر فهو اسم للفعل الصغير اه برماوي (قوله كقوله تعالى وآتوا الزكاة) الا مع انها مجملة لم تتضح دلالتها لامة ولا مطلقة وكذا قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة الآية اه زيادى وعبارة حج والاصل في وجوبها الكتاب نحو وآتوا الزكاة والظاهر ان المجملة لا علمة ولا مطلقة وبشكل عليها آية البيع فان الاظهر فيها من أقوال أربعة انها علمة مخصوصة مع استواء كل من الآيتين لفظا اذ كل مفرد مشتق مفترن بالفترة جميع عوم تلك واجمال هذه دقيقة وقد يفرق بأن محل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لاصل الحل مطلقا أو بشرط ان فيه منفعة متحصنة فيلزمه الشرع خارج عن الاصل وما لم يحرمه موافق له فحاشا به ومع هذين يتعذر القول بالاجمال لانه الذي لم تتضح دلالة على شيء معين والحل قد علمت دلالة من غير ايهام فيهما فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود المخصص لاتضح دلالة على معناه واما ايجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الاصل لتضمنه أخذ مال الغير قهرا عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود ديلته مع اجبائه فصدق عليه هذا الجمل وبدل لذلك فيهما أحاديث البابين لانه صلى الله عليه وسلم اعطني بأحاديث البيوعات الفاسدة الربا وغيره فأكثرت منها لانه يحتاج الى بيان الكون على خلاف الاصل لا لبيان البيوعات الصحيحة

(كتاب الزكاة)

هي لغة التطهير والنفاء وغيرهما وشرعا اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص والاصل في وجوبها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وآتوا الزكاة وقوله خذ من أموالهم صدقة وأخبار تكبر

اكتفاء بالعمل فيها بالاصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتني ببيان ما تجب فيه لانه خارج عن الاصل فيحتاج الى بيانه لا يبين ما لا تجب فيه اكتفاء بالاصل عدم الوجوب ومن ثم طوّل من ادعى الزكاة في نحو خيل وريق بالدليل انتهت (قوله بنى الاسلام الخ) وهي احدى اركان الاسلام لهذا الخبر ويكفر باحدها وان أتى بها في الزكاة بالجمع عليها بخلاف المختلف فيها كالركاز وزكاة التجارة فوجوبها في مال الصبي ويقاثل الممتنع من أدائها وتؤخذ منه قهر اعلية وان لم يقاثل كما فعل الصديق رضي الله تعالى عنه ويعرف بهما من جهلها فان جردها بعد ذلك كفر والعياذ بالله تعالى اه برماوى (قوله وهي أنواع) أى تتعلق بأنواع ولو قال أجناس لكان أولى وهذه الأنواع في الحقيقة ثلاثة حيوان ونبات وجوهر وعدها بعضهم خمسة فجعل الحيوان ثلاثة الابل والبقر والغنم والنبات والنفث وبعضهم ستة النعم والمعشرات أى ما فيه العشر أو نصفه والنقد والتجارة والمعدن والفطر وبعضهم سبعة يجعل النبات ثلاثة حبا ونخلا وعنباً والنقد واحد وبعضهم ثمانية يجعل النقد ذهباً وفضة وهذا أنسب بقولهم تؤخذ الزكاة من ثمانية وتدفع لثمانية وكل واحد منهما داخل في عموم جنس وأجناسها الأصلية ثلاثة وهي حيوان واختصت بالنعم منه لكثرة نفقه ونبات واختصت بالمحقات منه لانه قوام البدن وجوهر واختصت بالنقد منه لكثرة قوائمه ويدخل في النبات النمر واختصت بالنخل والعنب منه للاغتنام ماعن القوت ويدخل في النقد التجارة لان المعبر قيمتها وانما وجبت فيها لما فيها من الفوائد والمعدن والركاز لما فيها من الثمنا المحض وسيأتى في كلام قسم الصدقات انها تدفع لثمانية أصناف وهي المذكورة في آية انما الصدقات للفقراء الى آخر الآية اه برماوى (قوله باب زكاة الماشية) أى بعض الماشية وهي النعم منها أخذاً مما بعده أو المعنى الزكاة التي في الماشية وهذا لا يقتضى وجوبها في كل فرد منها اه شيخنا ولفظها مفرد وجمعها مواش سميت بذلك لاشبهائها وهي ترمى والنعم اخص من الحيوان والماشية اخص منها لانها اسم للابل والغنم كما في القاموس قال شيخنا لكن المعروف مساواتها للحيوان فعمل هذا المعنى قد هجر في العرف اه برماوى (قوله بدواً) أى الاصحاب اه برماوى (قوله للبداءة بالابل الخ) هو تعميل للدعوتين قبله وعشبا بالبداءة لان البقرة تنوب عن البدينة في نحو الاضحية اه برماوى (قوله لانها أكثر أموال العرب) علة للدعوة الاولى وما قبله للثانية فهو لف وتشر مشوش والضمير في لانها للماشية وقرر بعضهم ان العلة الاولى وتنتج الدعوتين وقوله لانها أكثر الخ) علة للعلة قبلها والضمير للابل تأمل اه شيخنا (قوله كونها نعماً) النعم اسم جمع لا واحده من لفظه يذكرو ويؤنث ويجمعه انعام وجمع انعام أنعام وأفاد بذكر النعم صحة تسمية الثلاث نعماً والابل اسم جمع لا واحده من لفظه ويجوز تسكين بانه التخفيف والبقر اسم جنس الواحد منه بقر والغنم اسم جنس أيضاً يطلق على الذكر والانثى ولا واحده من لفظه اه شرح مهر وانما كانت الابل والنعم اسم جمع والبقر اسم جنس لان البقرة واحدة من لفظه بخلاف النعم والابل وفي شرح التوضيح ان الكام اسم جنس جمعي وليس جعله عدم غلبة التأنيث عليه والجمع يغلب عليه التأنيث ولا اسم جمع لانه واحد من لفظه وهو كلمة بخلاف اسم الجمع فانه لا واحده من لفظه ومقتضى هذا الفرقان يكون الغنم اسم جمع وفي المختار الغنم اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكور والانثى وعليهما جميعاً واذا صغرتهما لفظتها ناء التأنيث فقلت غنمة لان اسماء الجوع التي لا واحدها من لفظها اذا كانت في غير الاكبيين فالتأنيث لهما لازم اه وقد يشعر بلى قوله موضوع للجنس مراده منه انه يقع على الذكور والانثى مع كونه اسم جمع على ما تصرح به عبارته آخر حيث قال لان اسماء الجوع الخ اه ع ش عليه (قوله وبقر) البقر اسم جنس واحد بقره كالكلم لا يقال اسم الجنس هو الموضوع للماهية فحقه ان يطلق على الواحد والاكثر بخلاف اسم الجمع لا نقول هو كذلك من حيث الوضع لكن بعض الاجناس لم يستعمل الا في الكثير فهو عام وضعنا خاص

بنى الاسلام على خمس وهي
أنواع تأتي في أبواب
(باب زكاة الماشية)
بدواً بالابل منها البداءة
بالابل في خبر أنس الا ترى
لانها أكثر أموال العرب
(تجب) أى الزكاة (فيها)
أى في الماشية (بشروط)
أربعة أحدها (كونها
نعماً) قال الفقهاء والغنم
أى بالابل وبقر وغنما
ذكوراً كانت أو أنثى فلا
زكاة في غيرها من الحيوانات

استعمالا بخلاف العسل واللبن ونحوهما من أسماء الاجناس فانها عامة وضعا واستعمالا اه سم وقوله هو كذلك من حيث الوضع قد يقال محله فيما لا مفرد له كالعسل اماماله مفرد كالسكر والنبق فلم يوضع الا للكثير تأمل ومن ثم قسموا اسم الجنس للجمع وغيره اه من هامشه بخط بعض الفضلاء (قوله تكيل) أي خلافا للامام أبي حنيفة رضي الله عنه حيث أوجبها في الاناث وحدها أو مع الذكور وأبدى بعضهم حكمة لعدم الوجوب فيها وهي كونها تختص بالزينة اه برماوى وانجيل مؤنث يطلق على الذكور والانثى وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه سميت خبيلا لاختيالهافي مشيها وقوله ورقيق يطلق على الواحد والجمع والذكر والانثى ومحمل عدم وجوبها فيهما اذ لم يكونا للتجارة اه شرح مر (قوله ومتولد بين زكوى وغيره) أي لان الاصل عدم الوجوب ولبنائهما على الرق لكونهما مواساة وبه فارق ضمان المحرم لتعديه اه شورى وعملا بالقاعدة ان الولد يتبع أخس أصله في عدم وجوب الزكاة كما يتبعه في ألقائها قدرا اه حل (قوله بين زكوى وغيره) أي كالمتولد بين بقر أهلى وبقر وحشى أو بين غنم وطبائلا لانه لا يسمى غنما وانما لزم المحرم جزاؤه تغليظا عليه اما المتولد من نحو ابل وبقر أهلى فتجب فيه الزكاة وتعتبر بأخفها في العدد لا في السن فيجب في أربعين بين ضأن ومغزماله ستنان (قائدة) الطبائلا بالجمع طلي وهو الغزال ويقال لها شياه البراه برماوى (قوله وثانيتها كونها نصابا) أي وثالثها مضى حول في ملكه ورابعها اسامة مالك لها كل الحول اه شيخنا (قوله نصابا) بكسر النون قدر معلوم لما تجب فيه الزكاة اه برماوى وفي المصباح قال الازهرى وابن فارس نصاب كل شئ أصله ومنه نصاب الزكاة لتقدر المعبر لو جوبها اه (قوله ففى كل خمس الى عشرين شاة) وهل الشاة الخرجة عن ابل أصل أو بدل ظاهر كلام بعضهم الثانى والاوّل أصح اه شرح مر ويظهر أثر ذلك في مطالبة الساعى فعلى الاصح يطالب بالشاة فان دفعها المالك فذاك أو بعير الزكاة قبل وكان بدلا اه ع ش عليه (قوله ولو ذكرا) غاية في الشاة ولتاء فيها لا واحدة اه شيخنا (قوله ويجزئ عنها) أي عن الخمس وعمافوقها الى دون خمس وعشرين لاعتن الشاة فلا بد وان يكون صحيحا ولو كانت ابله معيبة تقع كله فرضا لان كل ما لا يمكن تجزئته يقع كله فرضا بخلاف ما يمكن تجزئته كسم جيع الرأس واطالة الركوع والجمود فانه يقع قدر الواجب فرضا والباقي نفلا اه حل وظاهر التعبير بالاجزاء ان الشياه أفضل منه وينبغى ان يقال بأفضليته لانه من الجنس وانما أجزأ غيره دفعا للمالك ومحل أفضليته على الشياه ان كانت قيمته أكثر من قيمة الشياه فان تساويا من كل وجه فهل يقدم البعير لانه من الجنس أو الشياه لانها المنصوص عليها أو يتخير بينهما كل محتمل والاقرّب الثالث اه ع ش على مر (قوله فعمادونها أولى) وفي ايجاب عينه اجحاف بللالتوفى ايجاب بعضه ضرر والمشاركة فأوجبنا الشاة بدلا لخبر أنس فصار الواجب أحدهما لا يعينه وان كان الاصل المنصوص عليه الشياه كأن هذه العبارة مأخوذة من شرح الروض اذ هو الذى ذكر هذه العبارة والاصل فى كلامه هو الروضة وقد حكى الوجهين انتهى وقد حكى الاصل وجهين فى أن الشياه أصل لظاهر الخبر أو بدل لان الاصل وجوب جنس المال واقتضى كلامه ترجيح الاول اه زى واعتمده مر ويمكن الجمع بين القولين بان القائل باصالة الشياه تظن لكونها منصوفا عليها ومن قال بالبدل نظر الى ان الاصل وجوب اخراج الزكاة مما تعلقته فلما أخرجهما من غير كانه بدلا وتظهر فائدة القولين فى مطالبة الساعى بما فعلى الاصح يطالب بالشياه أولا فان دفعها له المالك فذاك أو البعير قبله منه اه ع ش ولو تكررت السنون وعنده خمس من الابل ولم يخرج شيئا فهل الواجب شاة واحدة أو أكثر فيه وجهان الصحيح منهما الاول لان قيمتها متعلقة بعين النصاب فتقتص عين النصاب فاذا جاء الحول الثانى والثالث صدق عليه انه ليس عنده تمام النصاب فوجب عليه زكاة الحول الاول فقط اه ط ف وقرره شيخنا ح ف (قوله اعتبار كونه انثى الخ) أي أو ألقاها أيضا كونه مجزئا عن خمس وعشرين فلو لم يجزئ عنها لم يقبل هنا اه شرح مر وقوله كونه مجزئا عن خمس وعشرين يشمل ذلك ما لو كان عنده خمسة

تكيل ورقيق ومتولد بين زكوى وغيره نظير الشيخين ليس على المسلم فى عبده ولا فرسه صدقة وغيرهما مما ذكر مثلهما مع ان الاصل عدم الوجوب (و) ثانيا كونها (نصابا) وقدره يعلم مما يأتى (وأوله فى ابل خمس ففى كل خمس) منها (الى عشرين شاة ولو ذكرا) لصدق الشاهبة (ويجزئ) عنها وعمافوقها (بغير الزكاة) وان لم يساو قيمة الشاة لانه يجزئ عن خمس وعشرين فعمادونها أولى وألقاها إضافة الى الزكاة اعتبار

كونه اثني بنت مخاض فما
 فوقها كافي المجموع (و) في
 (خمس وعشرين بنت مخاض
 لها سنة) في (ست وثلاثين
 بنت لبون لها سنتان) في
 (ست وأربعين حقة لها
 ثلاث) من السنين (و) في
 (أحدى وستين جذعة لها
 أربع) من السنين (و) في
 (ست وسبعين بنتا لبون
 و) في (أحدى وتسعين
 حقتان) في (مائة وأحدى
 وعشرين ثلاث بنات لبون
 وتسع ثم كل عشر يتغير
 الواجب في كل أربعين
 بنت لبون) في (كل خمسين
 حقة) وذلك لخبر أبي بكر
 رضي الله عنه بذلك في كتابه
 لأنس بالصدقة التي فرضها
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على المسلمين رواه
 البخاري عن أنس ومن
 لفظه فإذا زادت على عشرين
 ومائة ففي كل أربعين بنت
 لبون وفي كل خمسين حقة
 والمراد زادت واحدة لا أقل
 كما صرح بها في رواية أبي
 داود بلفظ فإذا كانت إحدى
 وعشرين ومائة ففيها ثلاث
 بنات لبون فهي مقيدة بخبر
 أنس وبما مع كون المتبادر
 من الزيادة فيه واحدة أخذ
 احتشافي عدم اعتبار بعضها
 لكنها معارضة له لدالاتها
 على أن الواحدة يتعلق بها
 الواجب ودلالته على خلافه
 والتجمل لهما فيه

مثلا كلها معيبة فخرج عنها بنت مخاض معيبة من جنس المخرج عنه فجزئ وعليه فيفرق بين ما لو أخرج
 شاة حيث اعتبر فيها أن تكون صحيحة وإن كانت إلهاميا وبين ما لو أخرج بنت مخاض معيبة عما دون
 خمسة وعشرين من المريضات بأن المريضة تجزئ عن خمس وعشرين مريضة فجزئ عما دونها بالاولى وإن الشاة
 فيما دون الخمس والعشرين لما كانت من غير الجنس وأوجبها التمسار ع وجب أن تكون صحيحة اه ع ش
 عليه (قوله كونه اثني) أي إن كان في إلهامات اه حل (قوله فما فوقها) أي ولو ابن لبون ولو مع وجودها
 كبحري عليه الشيخ عميرة اه شوبري فالمراد بغير الزكاة ما يجزئ ولو في بعض الصور فيخرج به ابن
 المخاض ويدخل ابن اللبون والحق والجذع لما سأتى أن الحق يجزئ في بعض الصور وهو ما ذكره المتن بقوله
 فإن عدم بنت مخاض أو تعيبت فإن لبون أو حق اه ومن المعلوم أن الجذع خير من الحق (قوله بنت مخاض
 لها سنة) أي كاملة ولا يتحقق إلا بالشروع في السنة الثانية لأن اسنان الزكاة تحديده بمعنى أنه لا يغتفر
 النقص فيها إلا في ضأن أحدع يرى مقدم أسنانه فيجزئ قبل تمام السنة اه قل على الجلال (قوله وفي
 ست وأربعين حقة) ويجزئ عنها بنتا لبون اه حل (قوله وفي أحدى وستين جذعة) ويجزئ عنها حقتان
 أو بنتا لبون اه حل (قوله ويتسع) متعلق بتغير وكل عشر معطوف عليها أي يتغير الواجب بتسع ثم
 كل عشر فيتم تغير بهذا وهذا ولا يشترط في تغير اجتماعهما أي ويتغير الواجب بزيادة تسع على المائة والأحدى
 والعشرين ففيها حقتان بنتا لبون وحقة ثم بعد المائة والثلاثين يتغير الواجب بزيادة كل عشرة أي
 بزيادة عشرة عشرة اه شيخنا (قوله وذلك) أي ما ذكر من قول المتن وأوله في إبل إلى قوله وكل خمسين حقة
 اه شيخنا (قوله في كتابه لأنس) أي لما وجهه إلى البحر من وصورة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم هذه
 فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله صلى الله عليه
 وسلم فمن سئلها من المسلمين فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط في أربع وعشرين من الإبل فسادونها الغنم في كل
 خمس شاة فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض اثني فإن لم يكن ففيها بنت مخاض فابن
 لبون فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون اثني فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة
 طروقة الجبل فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا
 لبون فإذا بلغت أحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقة الجبل فإذا زادت على عشرين ومائة ففي
 كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفيه زيادة يأتى التنبيه عليها في محالها إذا تصحح جواز تفريق الحديث
 إذا لم يختل به المعنى اه شرح مر وقوله لما وجهه إلى البحر من هو بلفظ التنبيه اسم لا ظم مخصوص بالبن
 وقاعدته هجر اه ع ش عليه (قوله وفي كل خمسين حقة) أي إن كانت الزيادة عشرة فأكثر اه شيخنا
 (قوله والمراد زادت واحدة) أي فأكثر فصدق الزيادة بتسع وعشر بدليل قوله لا أقل حيث نفاه فقط فصح قوله
 وفي كل خمسين حقة اه شيخنا (قوله في رواية أبي داود) أي عن ابن عمر اه شرح مر (قوله فهي مقيدة
 بخبر أنس) أي الذي أطلق فيه الزيادة وقوله ودلالته على خلافه أي لأن قوله ففي كل أربعين بنتا لبون
 لا يتعلق بالزائد شي وقوله ولدفع المعارضة له من عطف المزموم على اللازم اه حل (قوله على أن الواحدة
 يتعلق بها الواجب) أي لأن لفظها فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وضيمر ففيها عائد
 لقوله إحدى وعشرين ومائة وإذا دخلت الواحدة في مرجع الضمير دل ذلك على تعلق الواجب بها اه برماوى
 (قوله يتعلق بها الواجب) أي الذي هو ثلاث بنات لبون ومعنى تعلقها بها أن يخصها بجزء منه كما سأتى في كلامه
 بخلاف الزائد عليها إلى تسع لا يتعلق به الواجب لأنه وقص كما سأتى وقوله ولدفع المعارضة عطف مازوم على
 لازم وقوله وانما ترك ذلك أي ذكر الثالث وقوله تغليب البقية الصور أي غلب ما لا تلت فيه كمائة وثلاثين أو أربعين
 إلى غير ذلك عليها أي على صورة الثالث وهي مائة وأحدى وعشرون اه شيخنا (قوله على خلافه) أي على خلاف

ان الواحدة تتعلق بالواجب وذلك لانه قال فيه فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون الخ وهذا يقتضي انه في صورة مائة واحد وعشرين تكون الثلاث بنات لبون واجب المائة والعشرين التي هي ثلاث أربعينات عملا بقوله ففي كل أربعين الخ فانه دل على ان الثلاث بنات لبون واجب الثلاث أربعينات وان الواحدة خارجة عن ذلك فلا يتعلق بها بخلاف رواية أبي داود كما تقدم اهـ برماوى (قوله ولدفع المعارضة) أى بين الخبرين حيث دلست رواية أبي داود على التعلق بالواحدة ودل هو على عدم التعلق بها اهـ برماوى وحاصله ان رواية أبي داود تدل على ان الواحدة الزائدة على المائة والعشرين يتعلق بها الواجب أى يخصها قسط من المخرج في الزيادة كما هو الثلاث بنات لبون وخبر أنس يدل على ان هذه الواحدة لا يتعلق بها شئ من الزكاة لانه قال ففي كل أربعين الخ وسكت عن الواحدة وحاصل الدفع ان يراد ثلث في كل أربعين فكأنه قال في خبر أنس ففي كل أربعين وثلاث والحاصل ثلاثة أثلاث وهي واحدة وبهذا التأويل تعلق بهذه الواحدة الواجب وساتوا رواية الاخرى تأمل اهـ شيخنا (قوله على ان معها في صورة مائة واحد وعشرين ثلثا) أى فيكون التقدير ففي كل أربعين وثلاث لكن بشكل على هذا التقدير قوله وفي كل خمسين حقة لانه لا يثنى في المائة والواحد والعشرين فلا بد ان يراد في التقدير فاذا زادت واحدة ثم تسع ثم كل عشرة ويكون في الحديث توزيع فقوله ففي كل أربعين أى وثلاث أى في الصورة الاولى من الزيادة وهي الواحدة وقوله وكل خمسين أى فيما بعدها وهو التسع والعشر اهـ زيادى (قوله كالعشرة) أى من الابل (قوله ففي مائة وثلاثين الخ) تفرع على المتن (قوله والواحدة الزائدة الخ) هذا توطئة لما بعدهم والافتد عرف مما سبق وقوله فيسقط بموتها الخ هذا فائدة تعلق الواجب بها اهـ شيخنا (قوله فيسقط بموتها الخ) أى ويبقى الواجب عليها مائة وعشرون جزأ من ثلاث بنات لبون اهـ حل (قوله وما بين النصب عفو) وغاية ما يتصور من الوقص أى العفو في الابل تسعة وعشرون ما بين احدى وتسعين ومائة واحد وعشرين وفي البقر تسع عشرة ما بين أربعين وستين وفي الغنم مائة وثمانية وتسعون ما بين مائتين وواحدة وأربع مائة اهـ (قوله وقضا) بفتح القاف وهو المشهور لقفا وسكانها وهو المشهور على ألسنة الفقهاء ويجوز بالسني ويرادفه عند الأكثرين الشق بفتح الشين المجعول والنون وتفسير الوقص بما ذكر هو ما عليه الجمهور وهو الاكثر استعمالا واستعماله الشافعي فيمادون النصاب الاول أيضا اهـ شرح الغنياب لابن حجر اهـ شوبرى وفي المختار الوقص بفتحين واحد الاوقاص في الصدقة وهو ما بين الفريضتين وكذا الشق وبعض العلماء يجعل الوقص في البقر خاصة والشق في الابل خاصة اهـ وفيه في باب القاف الشق في الصدقة ما بين الفريضتين اهـ (قوله لا يتعلق به الواجب) فاذا كان عنده تسع فاشاة عن خمس منها والاربعة ليست من كلة ولا يخرج عنها لعدم الخطاب فيها بالزكاة اهـ شيخنا (قوله أيضا لا يتعلق به الواجب) أى لا وجود ولا عدما بمعنى أنه لا يزيد الواجب بوجوده له ولا ينقص بعدمه ولو بعد وجوده وهل هو معقول المعنى أو تعبدى الظاهر انه تعبدى اهـ برماوى (قوله فلو كان تسع من الابل) تفرع على قوله لا يتعلق به الواجب اذ لو كان الواجب يتعلق بالاربعة الزائدة على الخمسة لكان الواجب خمسة اتساع شاة كما في صورة المائة واحد وعشرين تأمل (قوله وقبل التمكن) يتأمل مفهومه مع قوله ويسمى وقصلا لا يتعلق به الواجب الا أن يقال اذا وجب قبل التمكن فبعده أولى لانه محتمل اتفاق اهـ شوبرى وفي الجواب شئ (قوله ان لها) أى جاء أو ان ذلك وزمنه (قوله فتكون من الخاض) أى الحوامل وعليه فالخاض في قوله سميت بخاض اما أن يراد به الجنس أو في الكلام حذف قدره بنت ناقص الخاض والا فالقباض بنت ما خض أى حامل وفي المختار والخاض بفتح الميم وجع الولاد وقد منحت الحامل بالكسر مخاضا أى مر بها الطلق فهي ما خض والخاض أيضا الحوامل من النوق وهو يفيد ان الخاض مشترك بين وجع الولاد وتكوين الحوامل من النوق (فائدة) ولد الناقة يسمى بعد الولادة ربعا والاني ربعة ثم هبعا وبعه بضم أول الجميع وقع ثابته ثم فصلا فاذا تمت سنة سمى ابن مخاض والاني بنت

ولدفع المعارضة حل قوله ففي كل أربعين على ان معها في صورة مائة واحد وعشرين ثلثا وانما ترك ذلك تغليبا لبقية الصور عليها مع العلم بان ما يتغير به الواجب يتعلق به كالعشرة ففي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقتان وهكذا والواحدة الزائدة على المائة والعشرين قسط من الواجب فيسقط بموتها بين علم الحول والتمكن من الاخراج جزء من مائة واحد وعشرين جزأ من ثلاث بنات لبون وما بين النصب عفو ويسمى وقصلا لا يتعلق به الواجب على الاصح فلو كان تسع من الابل قلقت منها أربع بعد الحول وقبل التمكن وجبت شاة وسميت الاولى من المخرجات من الابل بنت مخاض لان أمها آن لها ان تحمل مرة ثانية فتكون من الخاض أى الحوامل والثانية بنت لبون لان أمها آن لها ان تلد ثانيا فتكون ذات لبن والثالثة حقة لانها استقصت أن يطررها الفحل أو ان تركب ويحمل عليها والاربعة حقة

لأنها أبجذعت مقدم
أسننتها أى اسقطته
واعتبر في الجميع الاثونة
لما فيها من رفق الدر والنسل
وزدت وتسع ثم كل عشر
يتغير الواجب لدفع ما اقتضته
عبارة الاصل من انه يتغير
بمادونهما وليس مراد
(و) أوله (في بقر ثلاثون فني
كل ثلاثين يتبع له سنة)
سمى بذلك لانه يتبع أمه في
المرعى (و) في (كل أربعين
سنة لهاستان) سميت بذلك
لتكامل أسننتها وذلك لما
روى الترمذي وغيره عن
معاذ قال بعثنى رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى اليمن
فامرني ان آخذ من كل
أربعين بقرة مسنة ومن كل
ثلاثين تبيعاً وصححه الحاكم
 وغيره بالبقرة فقال للذكر
والانثى (و) أوله (في غنم
أربعون) شاة (ففيها شاة
وفي مائة واحد وعشرين
شاة) (و) في (ماتسعين
واحدة ثلاث) من الشياه
(و) في (أربع مائة أربع ثم
في كل مائة شاة) روى
البخاري ذلك عن أنس في
كتاب أبي بكر السابق
(والشاة) المخرجة عما ذكر
(جذعة ضان لها سنة) وان
لم يجذع

مخاض قال الاسنوى وهو غلط بل الذي نص عليه أهل اللغة ان الربع مانتج في أول زمن التاج وهو زمن من
الربيع وجعهر باع بكسر الراء وارباع والبيع مانتج في آخره وهو زمن الصيف قال وسى به كما قاله الجوهري
من قولهم هبع اذا استعان به في مشيه لان الربع أقوى منه لانه ولاد قبله فاذا سار معه احتاج أى الهبع الى
الاستعانة بعنقه حتى لا ينقطع عنه قاله الجوهري وولد الناقة في جميع السنة يسمى حوراً أى بضم الحاء وبالراء
ويسمى فصيلاً لانه فصل من أمه قال في المجموع واذا دخلت الجذعة في السادسة فهي ثنية فاذا دخلت في
السابعة فرباع للذكر والانثى بفتح الراء ويقال رباعى بتخفيف الباء فاذا دخل في الثامنة فسدس لهما بفتح
السين والذال ويقال سدس بزيادة الباء فاذا دخل في التاسعة فبازل لهما لانه بزل نابه أى طلع فاذا دخل
في العاشرة فمخلف بضم الميم وسكون الخاء وكسر اللام والانثى كالد كرفي قول الكسائي وبالهاء في قول
أبي زيد النحوي ثم لا يختص هذان باسم بل يقال بازل عام وبازل عامين فاكثر ومخلف عام ومخلف عامين
فاكثر فاذا كبر فهو عود وعودة بفتح العين واسكان الواو فاذا هرم فالد كرفم بفتح القاف وكسر الخاء المهملة
والانثى ناب وشارف اه شرح الروض وقوله ثم لا يختص هذان باسم أى لا يختص واحد منهما بعدد
من السنين بحيث لا يطلق على ما زاد عليه بل البازل اسم مشترك بين التسع وما زاد عليها وبين المراد بالاضافة
فيقال بازل عام وبازل عامين وهكذا فلو أطلق البازل من غير اضافة لم يفهم منه عدد بعينه وفي الصحاح العود المسن
من الابل وهو الذي قد جاوز في السن البازل والمخلف اه ع ش على مر (قوله لانها أبجذعت مقدم أسننتها)
ظاهر كلامهم انه لا عبرة هنا بالاجذاع قبل تمام الاربع وحيث قد يشكك بما يأتى في جذعة الضأن وقد يفرق
بان القصه ثم يلوغها وهو يحصل باحد الامرين الاجذاع وبلوغ السنة وهذا غاية كمالها وهو لا يتم الا بتمام الاربع
كما هو الغالب اه ع ش على مر والجذعة آخر اسنان ز كاه الابل يعنى اسنان ابل الزكاة اه شرح
الروض (قوله واعتبر في الجميع الاثونة) أى اذا كان الجميع اثاناً أو بعضها اثاناً وبعضها كورا أخذاً بما يأتى
في كلام المصنف اه ع ش (قوله وفي بقر) بفتح الباء الموحدة والقاف اسم جنس واحده بقرة أو باقورة سمي
بذلك لانه يبقر الارض بالحرارة أى يشقها ومنه سمي بمجد الباقر لانه يبقر العلم أى يخبره اه برماوى وبقمر من باب
قل كفى المصباح (قوله يتبع له سنة) ولو أخرج تبعية أجزاء لانه زاد خبراً بالاثونة اه شرح مر أى وان
كانت أقل قيمة من التبيع لرغبة المشترين في الذكركر لغرض تعلق به اه ع ش عليه (قوله بقرة) تميز
وقوله مسنة فعول أخذ اه شورى (قوله والبقرة يقال الخ) نص على هذا دفعا لما يتوهم من ان الناء
في البقر في الخبر للتأنيث اه شيخنا (قوله يقال للذكر والانثى) أى من العرب والجواميس * (فائدة) *
قال الرزكى وولد البقرة يسمى بعد الولادة عجلاً وعجولاً واذا دخل في السنة الثانية فهو جذع وجذعته يسمى
تبيعاً وتبيعة واذا دخل في الثالثة فهو ثنى وتثنية واذا دخل في الرابعة فهو رباع ورباعية واذا دخل في السادسة
فهو ضالع ثم لا اسم له بعد ذلك الاضالع علم أو ضالع عامين وهكذا اه برماوى (قوله وأوله) أى النصاب في
غنم بفتح الغين المعجمة والنون اسم جنس يطلق على الذكور والاناث ولا واحد له من لفظه وقيل اسم جمع
وجعه اغنام وغنوم وهو شامل للضان والمعر * (فائدة) * خلق الله تعالى الضأن من مسكن الجنة والمعز
من زعفرانها والبقرة من عنبرها والجل من ريحها والابل من النور والجيرة من الاجار وانظر بقية الحيوانات
من أى شئ خلقن * (فائدة) * كان لاراهيم عليه الصلاة والسلام غنم كثيرة لا تحصر ترعى في البرية مقرطة
بقر وط من الذهب وكان لها أربع مائة ألف كلب تحرسها مطوقة بأطواق من الذهب فسئل عن ذلك فقال
الدينا جيفة تطلبها كلاب فتركها لطلابها اه برماوى (قوله وفي أربع مائة أربع) ويستقر الحساب كما
أشار الى ذلك بقوله ثم في كل مائة شاة اه زى (قوله المخرجة عما ذكر) أى عن الابل والغنم وقوله جذعة
ضأن الخ استفيد من كلامه اشراط كونها أنثى لكن في المخرجة عن الغنم مسلم دون المخرجة عن الابل لما تقدم

من انه يجزئ الذ كر لكن عذره التوصل الى اشتراط كونها أنثى في الغنم وحكم الابل يعلم مما مر وقوله وفيها يأتي أي في الحيوان لانه يجزئ فيه الذكر والانثى اه شيخنا (قوله أو أجدعت) أي أسقطت مقدم اسنانها بخلاف ثنية المعز لا بد فيها من تمام سنتين وان أجدعت قبلهما الفضيلة الضأن عليه والسنتين المذكورة في هذه الاستان تحديد ولا تتحقق الا بالدخول فيما بعدها اه قل على التحرير وعجالة شرح مر وظاهر كلامهم هنا في الاسنان المذكورة في النعم انهم التحديد وتفاوت ما سياتي في السلم بأن السن المنصوص عليه يكون على التقريب بان الغالب في السلم انما يكون في غيره وجوده فلو كلفناه التحديد لتعسر والزكاة تجب في سن استتجهه وغالبا وهو عارف بسنه فلا يشق ايجاب ذلك عليه انتهت (قوله كذا ذكره الراجعي في الاضحية) أي جلاله مطلق على المقيد قال الشيخ جل المطلق على المقيد من باب القياس فانظر الجامع بينهما انتهى أقول يؤخذ الجامع من كلام الشارح في نظيره الا أن في فدية الصوم جلاله على الفطرة بجامع ان كلامه اطعام واجب شرعا فيقال هنا بجامع الخوجه الاخذ انا اذا شرطنا في الانثى أن تكون ثنية أو جذعة فالذ كر أولى اه شورى وفي قل على الجلال قوله جلاله مطلق أي هنا في الزكاة على المقيد في الاضحية بجامع ان كلامه ما عبادته تتعلق بالحيوان المقصود (قوله في المخرج عن الابل الخ) أي بخلاف بعير الزكاة المخرج عمادون خمس وعشرين فيجزئ ولو مريضان كانت أو أكثرها مراضا على المنقول المجزوم به في العباب وغيره اه شورى وعجالة شرح مر وهـ ذا بخلاف نظيره من الغنم لان الواجب هنا في النعمة وثم في المال وهذا ما دل عليه ظاهر كلام المجموع وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد انتهت وقوله بخلاف نظيره من الغنم أي فانه يخرج من المراض مريضة ومن الصغار صغيرة وقوله وجزم به ابن المقرئ في روضه فضايقا ذكر ان الشاة المخرجة عن الابل المراض تكون كالمخرجة عن الابل السليمة وسيأتي ان ابله مثلا لو اختلفت مضموم مراضا أخرج صحيحة قيمتهما دون قيمة الصحيحة المخرجة عن الصحاح الخالص وأما مجرد كون الشاة في الذمة والمعيب لا يثبت فيها فلا يستلزم مساواة قيمة المخرجة عن السليمة لقيمة المخرجة عن المريضة اه ع ش عليه (قوله كونه صحيحا) أي لا مريض او قوله كاملا أي بلا عيب وان كان بعضها معيبا اه شورى (قوله والشاة المخرجة عماد ذكر) أي عن الابل والغنم نظيره ما تقدم اه شيخنا (قوله من غنم البلد) أي بلد المال ولا يمين غالب غنمه بل يجزئ أي غنم فيه اه شرح مر (قوله فان عدم بنت مخاض) أي حال الاخراج حتى لو ملكها أو وارثه من التركة لزمه اخراجها كما جرى عليه ابن المقرئ في روضه ولا ينافي مع ما قاله الروياني من انه لو مات قبل اخراج ابن اللبون وعند وارثه بنت مخاض أجزأه ابن اللبون لا مكان حل الاول على صيرورته بنت مخاض في الموروث المتعلق به الزكاة والثاني على خلافه ولو تملك بنت المخاض بعد التمكن من اخراجها فالوجه عدم امتناع ابن اللبون اعتبارا بحالة الاداء كما استظهر السبكي خلافا للاسنوي اه شرح مر (قوله أيضا فان عدم بنت مخاض) أي في خمس وعشرين اذ لا يتوقف فيما دونها على فدها اه برماوى وقوله أي في خمس وعشرين الخ يتأمل هذا التقيد وينظر حكم مالو كان عنده عشرة من الابل مثلا وفقد الشياه وبنت المخاض هل يجزئه ابن اللبون أو الحق والظاهر انه يجزئه لانه يجزئ عن الخمس والعشرين فعما دونها أولى تأمل (قوله ولو شرعا) أي ولو كان تلفها بفعله على ما اقتضاه اطلاقهم اه ع ش على مر (قوله كأن كانت مفصوبة) أي وعجز عن تخليصها بان كان فيه كلفة لها وقع عرفا فيما يظهر اه ج وقوله أو مرهونة أي بموجله مطلقا وبحال لا يقدر عليه اه ج على زى (قوله أو تعينت) لا يقال لاحاطة حيث كان العدم ولو شرعا اذا المعيب به عدم شرعا لاننا نقول مراده بالعدم الشرعي أن يقوم بالعين ما يمنع من التصرف فيها كغصب ورهن كما هو صريح كلامه اه شورى (قوله بل يحصل ما شاء منها) أي من بنت المخاض وابن اللبون والحق اه حل (قوله ولد لبون ختنى) أي بنى هو أولى من ابن اللبون ومن الحق لكنه لا يجزئ مع وجود الانثى لاحتمال ذكوره اه شرح مر (قوله

(أو أجدعت) من زيادتي وان لم يستم لها سنة كما ذكره الراجعي في الاضحية (أو ثنية معز لها سنتان) فيخير بينهما ومن ذلك يؤخذ ان شرط اجزاء الذ كر في الابل وفيها يأتي أن يكون جذعا أو ثنيا ويعتبر في المخرج عن الابل من الشياه كونه صحيحا كاملا وان كانت الابل معيبة والشاة المخرجة عماد ذكر تكون (من غنم البلد أو مثلهما) أو خير منها قيمة كما فهم بالاولى وشمول كلامي لشاة الغنم مع التقيد بالثنية في غنم غير البلد من زيادتي (فان عدم بنت مخاض) ولو شرعا كأن كانت مفصوبة أو مرهونة (أو تعينت فابن لبون أو حق) يخرج عنها وان كان أقل قيمة منها ولا يكلف فحصها ان لم يكن عنده ابن لبون أو حق بل يحصل ما شاء منها وكان لبون ولد لبون ختنى أو حق ختنى اما غير بنت المخاض كبنت لبون عدمها فلا يؤخذ عنها حق كذا لا يؤخذ عنها ابن لبون

ولان زيادة السن في ابن لبون فيماد كرتوجب اختصاصه عنها بقوة رور والماء والشجر والامتناع من صغار السباع بخلافها في الحق لا توجب اختصاصه عن بنت لبون بهذه القوة بل هي موجودة فيهما فلا يلزم من جبرها ثم جبرها هنا والتصریح بذكر الشرط في الحق من زيادتي (ولا يكاف) حيث كانت ابلا مهازيل أن يخرج (٢٢٤) بنت مخاض (كرية) لقوله صلى الله عليه وسلم لعاذحين بعثه عاملا يالك وكرائم أموالهم رواه الشيخان

(لكن تمنع) الكرية عنده
(ابن لبون وحشا) وهو من
زيادتي لوجود بنت مخاض
عنده (ولو اتفق) في ابل أو
مهر (فرضان) في نصاب واحد
(وجب) فيهما (الاغبط)
منهما أي الانفع المستحقين
في ما تتي بهما أو ما توعشرين
مرة يجب فيها الاغبط من
أربع حقا وخمس بنات
لبون أو ثلاث مسنات
أو أربعة أتبعه (ان وجدت)
بماله (بصفة الاجزاء لان
كل منهما فرضها فاذا اجتمعا
روعي ما فيه حظ المستحقين
اذلا مستقاة في تحصيله) وأجزأ
غيره) أي غير الاغبط
(بلاقصير) من المالك أو
الساعي للعذر (وجبر
التفاوت) لنقص حق
المستحقين (بنقد) للبلد
(أو جز من الاغبط) لامن
الماخوذ فلو كانت قيمة
الحق أربعة مائة وقيمة
بنات لبون أربعة وخمسين
وقد أخذ الحق بالجبر
خمسين أو خمسة أسباع
بنت لبون لا بنصف خمسة
لان التفاوت خمسون وقيمة
كل بنت لبون تسعون وجاز
دفع التقدم كونه من غير
الجنس الواجب وتمكن من

ولان زيادة السن الخ) هذا معطوف على قوله كلاً لا يؤخذ عنها ابن لبون عطف دليل عقلي على دليل قياسي وقوله
فيما ذكر أي في اخرجها عن بنت المخاض وقوله توجب اختصاصه أي عن بنت المخاض وقوله بخلافها أي الزيادة
وقوله من جبرها ثم أي جبرها للنقص الحاصل بالذ كورة فهو مصدر مضاف لفاعله وقوله هنا أي في أخذ الحق عن
بنت لبون اه شيخنا (قوله حيث كانت ابلا مهازيل) أي كلها كافي شرح التحرير فلو كانت كلها كرائم كلف
كرية اه مر وكذا ان كان بعضها كراما وبعضها مهازيل اه اط ف (قوله اياك وكرائم أموالهم) أي باعد
نفسك واتق كرائم أموالهم اه شوري قال الميرى كرائم الاموال نفائسها التي تتعلق بها نفس مالكها
لعزتها عالياه بسبب ما جعت من جيل الصفات اه برماوى (قوله لكن تمنع ابن لبون وحشا) أي فيخير بين
اخراجها ويساخ بصفتهما أو يحصل بنت مخاض كاملة ولا تجزئ بعدزيلة لوجود هذه الكرية فانه لو انقسمت
ابلا الى صحاح ومراض كلف كاملة بالنسبة فلو كان نصفها صحاحا ونصفها مراضا فالواجب كاملة تساوى نصف
قيمة صححت ونصف قيمة مريضة اه قلوبى على التحرير (قوله وجب الاغبط) أي من حيث زيادة القيمة
أو من حيث الدر والنسل وعجالة البرماوى سواء كانت الغبطة من حيث زيادة القيمة أو من حيث مسيس
الحاجة الى الارتفاق بالجل انتهت (قوله أيضا وجب الاغبط) أي ان كان من غير الكرام اذهى كالمعدومة كما
بعثه السبكي وكلام المجموع ظاهر فيه اه شرح مر (قوله أيضا وجب الاغبط) أي وان كان المال المنحور
عليه اه ع ش على مر (قوله أي الانفع للمستحقين) انظر لاختلاف الاغبط بالنسبة اليهم بان كانت الحقا
اغبط بالنسبة لبعض الاصناف وبنات لبون اغبط بالنسبة لبعض آخر ما يكون الامر حر اه شوري
(قوله وأجزأ غيره) أي يحسب من الزكاة دليل قوله وجبر التفاوت فالاجزاء ليس على باب الذي هو
الكفاية في سقوط الطلب اه زيادى والظاهر ان هذا ليس يلزم بل كونه على باب يرجع للمعنى
الاول أيضا اه (قوله بلاقصير من المالك أو الساعي) ويصدق كل من المالك والساعي في عدم التدليس
والقصير وظاهره وان دلت القرينة على تدليس المالك أو قصير الساعي اه ع ش على مر (قوله أو
الساعي) أو بمعنى الواو اذا وقعت في حيز نفي كما هنا أدنى فسطا عترض بعضهم بان الاولى الواو اه
شيخنا (قوله وجبر التفاوت الخ) أي ان اقتضت الاغبطة زيادة في القيمة والا فلا يجب شي قاله الرافعي اه
شرح مر (قوله بنقد البلد) التعبير به للغالب فيجزئ غيره حيث كان هو نقد البلد اه ع ش على مر
(قوله لان التفاوت الخ) علة لقوله فالجبر بخمسين وقوله وقيمة كل بنت لبون تسعون أي بنسبة الحسنين للتسعين
خمس أسباع لان تسع التسعين عشرة اه شيخنا (قوله لدفع ضرر المشاركة) قال في شرح الروض ولانه قد
يعدل الى غير الجنس للضرورة كافي الشاة الواجبة في خمس من الابل فانه يدفع قيمتها اذا لم يوجد جنسها كما مر
وكولزمته بنت مخاض فلم يجدها ولا ابن لبون لافي ماله ولا في الثمن فانه يدفع قيمتها على ان الغرض جبر الواجب
كدرهم الجبران واليه اشاروا بتعريفهم بالجبر وبه في المهمات على ان قضية ذلك ان الانتقال حينئذ الى بنت
البون غير واجب بل يجوز ان يعطى القيمة وعلى ان ذلك يجزئ في سائر اسنان الزكاة اه واذا في شرح
الهمجة عتب ذلك ويحمل ان يقال محمل ذلك اذا تضرع العود أو التزول مع الجبران اه اه ميم (قوله
بان دلس) أي بانحاء الاغبط اه شرح مر (قوله فلا يجزئ) أي فيلزم المالك اخراج الاغبط ويرد الساعي
ما أخذه ان كل باقيا وبده ان كان تالفا اه مر واذا تلف فهل يضمن ضمان الغصب كالمقبوض بالبيع

شر اجزاء به لدفع ضرر المشاركة وقول من الاغبط من زيادتي ما مع التصير من المالك بان دلس أو من الساعي بان لم يجتهد وان ظن الفساد
انه الاغبط فلا يجزئ (وان وجد أحدهما) بماله (أخذ) وان وجد شي من الاخذ الناقص كالمعدوم (والا) أي وان لم يوجد أحدهما بماله
بصفة الاجزاء بان لم يوجد شي منهما أو وجد بعض كل منهما أو بعض أحدهما أو وجد أحدهما لا بصفة الاجزاء (فله تحصيل ماشاء) منهما

الفساد أو كالمستام فيضمن بالقيمة ولو مثلياً جزأه شوبرى وظاهره ان رد البذل من مال الساعى
 في المستثنين لا من مال الزكوات وهو كذلك لانه ان كان لتقصير منه فظاهر وان كان لتبديل من المالك
 فهو ينسب الى نوع تصديره ع ش (قوله كلا) راجع لثلاثة مما تحت الالهى قوله بان لم يوجد شئ
 من مخلوق قوله أو وجد أو أحدهما وقوله أو بعضا راجع لثنتين منهما قوله أو وجد بعض كل منهما
 أو بعض أحدهما اه شيخنا (قوله متهما) بكسر الميم أى حال كونه متهما ما عنده وقوله بشراء أو غيره متعلق
 بتحصيل ويجوز فتح الميم على انه حال من ما وصفه لبعض اه شيخنا (قوله كاي علم الخ) عبارة شرح مر
 وأشار بقوله فله الى جواز تركهما والتزول أو الصعود الخ انتهت وقوله مما يأتى أى من قول المتن ولما لم
 واجبا من ابل الخ لان من صادقة بالذى فى ماله فرضان اه شيخنا (قوله ان يجعل الحقائق أصلا) أى يختار
 كون الواجب وكذا يقال فيما بعده اه شيخنا (قوله وينزل الى خمس بنات مخاض) ويمنع ان يجعل بنات
 اللبون أصلا ويصعد الى خمس جذعات ويأخذ عشر جبرانات كما يمنع جعل الحقائق أصلا وينزل الى أربع بنات
 مخاض ويدفع ثمان جبرانات لكثرة الجبران مع امكان تقليله اه شرح مر ويمنع ان يجعل الحقائق
 أصلا ويخرج أربع بنات لبون ويدفع أربع جبرانات وان يجعل بنات اللبون أصلا ويدفع خمس حقائق
 ويأخذ خمس جبرانات لانه متى حصل أحد الواجبين صار هو واجبه فلا يصح جعله بدلا عن الواجب الآخر اه
 ج (قوله فيدفعها مع بنت لبون) أى قد نزل اليها وجودها اه شيخنا (قوله فيدفعها مع حقة) أى قد
 صعد اليها وجودها اه شيخنا (قوله ولودفع حقة الخ) أى فله التزول فى البعض ولو كان عنده أكثر من
 البعض الذى دفعه فلا يتعين عليه دفع ثلاث حقائق بل له ان ينزل عن كلها أو بعضها اه شيخنا (قوله أيضا
 وله دفع حقتين ثلاث بنات لبون) أى لا فامة الشرع بنت اللبون مع الجبران مقام حقة وقياسه انه يجوز دفع
 حقتين وبنات لبون وجبرانين بدفع بنتي لبون وثلاث حقائق وأخذ ثلاث جبرانات ودفع ثلاث بنات لبون
 وحقتين وأخذ جبرانين اه شرح الروض ثم قال فان أعطى الثلاث حقائق وجذعتوا أخذ جبرانا أو أعطى
 الاربع بنات لبون وبنات مخاض مع الجبران جاز كما علم مما مر آنفا اه اه سم (قوله فيما اذا وجد بعض
 أحدهما) أى وما قبله كان فيه واجدا البعض كل منهما (قوله وله دفع خمس بنات مخاض الخ) أى فالحقة لا تمنع
 عليه التزول عن الحقائق كلها اه شيخنا أى وليس له ان يدفع ثلاث بنات مخاض مع ست جبرانات على
 ما انفهمه قول مر السابق ويمنع ان يجعل بنات اللبون الخ اه ع ش على مر وعبرة سم قوله وله
 دفع خمس بنات مخاض الخ) وهل له ان يدفع فى هذه الحالة الحقتين ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات أو مع ثلاث
 بنات مخاض وست جبرانات فيه نظرو الوجه الجواز فى الاول دون الثانى أما الاول فلان بنت اللبون مع الجبران
 تقوم مقام الحقتين أما الثانى فلتكثير الجبرانات مع الاستغناء عنه بان يصعد الى ثلاث جذاع مع أخذ ثلاث
 جبرانات أو يجعل بنات اللبون أصلا وينزل لبنات المخاض مع الجبران ثم رأيت شيخنا فى شرح الارشاد قد مثل
 هذا القسم بما اذا كان معه ثلاث بنات لبون قال ان شاء جعل بنات اللبون أصلا فيدفع الثلاث قوله حيث كان
 ينزل لبنتي المخاض فيدفعها مع جبرانين وان يصعد الى حقتين ويأخذ جبرانين ولا يصعد الى الجذاع لما فيه
 من تكثير الجبران بالتخطي مع الاستغناء عنه وان شاء جعل الحقائق أصلا وصعد الى الجذاع فان خرجها وأخذ
 أربع جبرانات ولا ينزل الى بنات المخاض لما مر فان كان عند حقتين فله ان يخرجهما مع جذعتين ويأخذ جبرانين
 وله جعل بنات اللبون أصلا ويعطى خمس بنات مخاض وخمس جبرانات اه فسكت أيضا عن اخراج بنتي لبون
 مع جبرانين مع الحقتين لكن الظاهر جواز أخذ المما فى ما اذا وجد بعض كل فان الشارح صرح فيه بان
 له ان يجعل الحقائق أصلا فيدفعها مع بنت لبون وقياسه ما قلناه فليأمل انتهت (قوله ولما لم واجبا من ابل)
 أى وعدم أيضا لانه الشارح عزله كائن اللبون فانه بمنزلة بنت المخاض فجعل جواز دفع بنت اللبون عن بنت

كلا أو بعضا متهما بشراء
 أو غيره ولو غير أغبط لما فى
 تعين الاغبط من المشقة فى
 تحصيله وله كما يعلم مما يأتى
 أن يصعد أو ينزل مع
 الجبران فى الابل فله فى
 المائتين يعبر فيما اذا لم يوجد
 شئ من الحقائق وبنات
 اللبون ان يجعل الحقائق
 أصلا ويصعد الى أربع
 جذاع فيخرجها ويأخذ
 أربع جبرانات وان يجعل
 بنات اللبون أصلا وينزل الى
 خمس بنات مخاض فيخرجها
 مع خمس جبرانات وفيما اذا
 وجد بعض كل منهما
 ثلاث حقائق وأربع بنات
 لبون ان يجعل الحقائق أصلا
 فيدفعها مع بنت لبون
 وجبران أو يجعل بنات اللبون
 أصلا فيدفعها مع حقة
 ويأخذ جبرانا وله دفع حقة
 مع ثلاث بنات لبون وثلاث
 جبرانات وله فيما اذا وجد
 بعض أحدهما حقة فدفعها
 مع ثلاث جذاع وأخذ
 ثلاث جبرانات وله دفع
 خمس بنات مخاض مع دفع
 خمس جبرانات (ولما لم
 واجبا من ابل) ولو جذعة
 فى ماله

المخاض اذا علمها وأخذ جبرانا ما لم يكن عنده ابن لبون فان كان امتنع ذلك على الأصح في الروضة لان ابن
 لبون يدل عن بنت المخاض اه شرح مر والمعيب والكريم هنا كالمعصوم نظير ما مروا انما منعت بنت
 المخاض الكريمة ابن لبون كما مر لان الذي كرا لم يدخل له في فرائض الابل فكان الانتقال اليه أغلظ على
 المالك من الصعود والنزول اه ح شوري وقوله لا مدخل له أي لكونه لم يجب منها ذكروا أما أخذه
 عند فقدت المخاض فهو يدل عنها لا قرض اه ع ش على مر (قوله ان يصعد ويأخذ الخ) وله أيضا
 اخراج القيمة قال القرافي وعلم انهم قالوا لو كان واجبه بنت المخاض فلم يجدها ولا ابن لبون في ماله ولا بالثمن
 دفع القيمة وقضية كلامهم هناك شرط ذلك ان لا يكون عنده بنت لبون ثم رأيت العراقي قال في النكت لعل
 دفع القيمة اذا فقد سائر اسنان الزكاة اه وفي كلام ح مائه في الكفاية وحري عليه الاسنوي والزر كشي
 وغيرهما انه يخبر بين اخراج القيمة أي لبنت المخاض عند فقدتها والصعود والنزول بشرطه كما حررته في شرح
 العباب ويجري ذلك في سائر اسنان الزكاة فاذا فقد الواجب خيرا الدافع بين اخراج قيمته والصعود والنزول
 بشرطه اه رحمه الله اه ع ش على مر (قوله ولو جذعة) غاية للرد على الرافعي القائل بانه لا يجوز
 الصعود عن الجذعة لانها رأس اسنن الزكاة والمعتمد انه يجوز الصعود عنها الى الثانية وهي التي لها خمس
 وطعنت في السادسة اه شيخنا وبارة أصله مع شرح مر ولا يجوز أخذ جبران مع ثبوتها التي لها خمس
 سنين وطعنت في السادسة يدفعها بدل جذعة عليه فقد هاهنا على أحسن الوجوهين لانتفاء كونها من اسنان الزكاة
 فأشبهه ما أخرج عن بنت المخاض فصلا وهو ماله دون السنة مع الجبران وادعى في الشرح الصغير انه لا ظهر
 قلت الأصح عند الجمهور الجواز والله أعلم لانها على منها بعام فجاز كالجذعة مع الحقيقة لا يقال في متعدد الجبران
 اذا كان المخرج فوق الثانية لانا نقول الشارع اعترضها في الجملة كفا في الاضحية دون ما فوقها ولا ان ما فوقها تنهاى
 نموه فان أخرجه لم يطلب جبران الجاز قطعاً كما مر نظيره انتهت (قوله وابل سائمة) الواو للحال اه شيخنا (قوله كما
 جاء ذلك) أي الصعود والنزول اه شيخنا (قوله فليس له نزول مطلقاً) أي دفع جبرانا أو لم يدفعه اه ع ش
 (قوله وهو معلوم مما يأتي لعله) من قوله ولا خيار الارضى مالها اه شيخنا (قوله وبالابل غيرها) أي من
 البقر والغنم لان السنة لم ترد الا في الابل والقياس ممتنع اه حل (قوله وبالسائمة المعيبة) أي فلا يصعد
 لمعيبة مع أخذها الجبران وله ان يصعد الى سائمة مع أخذ الجبران خلافاً لظاهر المتن اه حل (قوله فلا يصعد
 أي للمعيبة أو السائمة) فله الصعود ففهم المتن فيه تفصيل فقوله بالجبران الباء بمعنى مع أي مع الجبران أي
 مع أخذ الجبران اه شيخنا (قوله وهو فوق التفاوت بين المعيين) أي غالباً ولا يقتضي كون التفاوت بين
 المعيين أكثر كسنت مخاض معيبة مع حقة مثلاً معيبة اه شوري وبارة ع ش وقد يكون التفاوت بين
 المعيين أكثر كما يدرك بالتدبر اه سم أي وذلك كان تشتمل المعيتان على صفة خلت عنها السائمة بان كان
 يرغب فيهما الكثرة لهما مثلاً أو وجود تفسيرهما عن السائمة التي قامت بهما الخفاة مثلاً من غير ان يكون عيباً فيها
 وعابه فلعلمهم أنما طوا الحكم باعتبار الغالب ولم ينظر والمثل هذه لنذكرها انتهت (قوله لتبرعه بالزيادة) أي
 التي هي جزأ من الجبران اذا الجبران حيث ذ أي حين كان الواجب معيباً لكون ابله كذلك وقد نزل الى معيبة
 انما هو التفاوت بين المعيين وقد علمت انه دون التفاوت بين السليمين فالجبران كله أزيد مما يحصل به الجبران
 فاذا دفعه بتمامه فقد تبرع بالزيادة اه (قوله أيضاً لتبرعه بالزيادة) فيه ان الجبران حيث ذ واجب عليه
 فلا تبرع الا ان يقال لما كان التفاوت بين المعيين أقل من التفاوت بين السليمين كان الواجب عليه مع النزول
 أقل من الجبران فلما أعطى جميع الجبران كل من تبرع بالزيادة على الواجب أي فهو متبرع بالزيادة على الواجب
 عليه وليس متبرعاً بأصل الجبران اه شيخنا (قوله وهو شاتان) أي ولو ذكر بنو الحكم في ذلك ان الزكاة
 تؤخذ عند المبلغ غالباً وليس هناك حاكم ولا مقوم فنبط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصراة والفطرون ونحوهما

(ان يصعد) درجة
 (ويأخذ جبرانا وابل سائمة
 أو ينزل) درجة (ويعطيه)
 أي الجبران كما جاء ذلك في
 خبر أسن السابق فالحيرة في
 الصعود والنزول للمالك
 لانها شرعاً تخفيفاً عليه
 وخرج عن عدم الواجب
 من وجده في ماله فليس له
 نزول مطلقاً ولا صعود الا ان
 لا يطلب جبراناً لانه زاد خيراً
 وهو معلوم مما يأتي وبالابل
 غيرها فلا يأتي فيه ذلك
 وبالسائمة المعيبة فلا يصعد
 بالجبران لان واجبه معيب
 والجبران لا تفاوت بين
 السليمين وهو فوق التفاوت
 بين المعيين بخلاف نزوله
 مع إعطاء الجبران فجاز
 لتبرعه بالزيادة (وهو) أي
 الجبران (شاتان) بالصفة
 السابقة في الشاة المخرجة
 عن خمس من الابل (أو
 عشرون

قوله أنما طوا الحكم بعبارة القاموس
 فاطه فوطا علقه فهو ثلاثي
 لا غير اه

درهما) نقره خالصه (بخسیره الدافع) ساعيا كان أو مال كالأظهار خبر أنس وعلى الساعى رعاية المستحقين فى الدفع والاخذ (وله صعود)
درجتين فأكثر (وتزول درجتين فأكثر مع تعدد الجبران) كأن يعطى بدل بنت مخاض عدها (٢٢٧)

مع بنت البون حقه أو يأخذ
جبرانين أو يعطى بدل حقه
عدها مع بنت البون بنت
مخاض ويدفع جبرانين هذا
(عند عدم القربى فى جهة
المرجحة) بخلاف ما إذا
وجدنا الاستغناء عن زيادة
الجبران بدفع الواجب من
القربى فإن كانت القربى فى
غير جهة المرجحة كان لزمه
بنت لبون عدها مع الحققة
ووجدت مخاض لم يلزمه
انحراجها مع جبران بل يجوز
له انحراج جذعة مع أخذ
جبرانين لأن بنت المخاض
وان كانت أقرب إلى بنت
البون ليست فى جهة الجذعة
وقول فأكثر مع التقيد
بجهة المرجحة من زيادى
(ولا ببعض جبران) فلا
يجزى شاة وعشرة دراهم
الجبران واحد لأن الخبر
يقضى التخيير بين شاتين
وعشرين درهما فلا يجوز
خصله فالثالث كافى الكفاية
فلا يجوز أن يطعم خمسة
ويكسو خمسة (الامالك
رضى) بذلك فيجوز لأن
الجبران حقه فلا اسقاطه
وهذا من زيادى أما الجبرانان
فيجوز تبعيهما فيجوز
شأتان وعشرون درهما
لأن الجبرانين كالشأتين
(ويجوز) فى انحراج الزكاة
(نوع عن) نوع (آخر)

أه زبادى (قوله درهما نقره) الدرهم النقره تساوى نصف فضة وجديدا كما قاله بعضهم أو يساوى نصف فضة
وثلاثا كما قاله الحلبي لتناسب الدراهم المذكورة قيمة الشاتين لأن الكلام فى شاة العرب هو تساوى نحو واحد
عشرة فضة وليس المراد الدرهم المشهور أه شخناحف والنقره فضة المضروبة أه عش لكن فى المختار
النقره السبيكة أه (قوله خالصه) فلولا مجدها أو غلبت المغشوشة وجوزنا المعاملة بها وهو الأصح فالظاهر كما
قاله الأذرى أنه يجوز تمنعها ما يكون فيه من النقره قدر الواجب أه شرح مر (قوله وعلى الساعى الخ) عبارة
شرح مر نعم يلزم الساعى رعاية الأصل المستحقين كما يلزم نائب الغائب وولى المحجور عليه رعاية الانتفع للمنوب
عنه ويسن للمالك إذا كان دافعا اختيار الانتفع لهم ومعنى لزومه مراعاة الأصل لهم مع أن الخسيرة للمالك أنه
يطلب منه ذلك فإن أجابه فذلك والأخذ منه ما يدفعه انتهت (قوله فى الدفع والاخذ) أى أخذ الاغتباط لا أخذ
الجبران لأن ذلك ينافى تخيير المالك بينهما أه زى ويمكن أن يراد أخذ الجبران بأن خير المالك بينهما
أى فوض الخسيرة اليه بينهما أى بين أخذ الشاتين والعشرين درهما ولا تنافى أو المراد بالأخذ طلبه وان كان المالك
لا تلزمه الموافقة أه شورى (قوله وله صعود الخ) فلو صعد من بنت المخاض مثلا إلى بنت البون قال
الزركشى هل تقع كلها زكاة أو بعضها الظاهر الثانى فإن زيادة السن فيها قد أخذ الجبران فى مقابلتها فيكون
قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزأ من ستين وثلاثين جزأ وتكون الاحدى عشر فى مقابلة الجبران أه شرح
مر (قوله وتزول درجتين) أى بشرط كون السن المنزول اليه سن زكاة فليس لمن لزمه بنت مخاض العدول
عن دفعها إلى دونها ويدفع جبراننا ولا يشترط ذلك فى الصعود فلا وجب عليه جذعة فقد هاقبل منه الثانية
وله الجبران كما تقدم أه شرح مر (قوله فأكثر) غاية الكثرة فى الصعود أربع درجات بأن يصعد
من بنت المخاض إلى الثانية فيأخذ أربع جبرانات وغاية الكثرة فى النزول ثلاث درجات بأن ينزل من الجذعة
إلى بنت المخاض ويدفع ثلاث جبرانات تأمل (قوله ويأخذ جبرانين) المراد بذلك الطلب حتى لو امتنع المالك
من الاغتباط لا يجبر عليه ويدفع ما شاء أه شورى (قوله عند عدم القربى) شرط لتعدد الجبران وقوله فى
جهة المرجحة حال من القربى والمراد بجهة المرجحة ما بينها وبين الواجب شرعا أه شخنا (قوله الامالك
رضى) أى فيما إذا كان هو الأصل أخذ الجبران أه شخنا (قوله وهذا من زيادى) أى الاستغناء المذكور
من زيادته على الأصل (قوله فيجوز تبعيهما) ويظهر التبعيض وعدمه باختلاف الغرض والتصدقان قصد
أن احدى الشاتين من جبران والاخرى من جبران آخر فهو تبعيض والا فلا وكذا يقال فى العشرين درهما
أه شخنا وانظر ما ذابنى عليه تأمل (قوله ويجزى نوع عن آخر) أى لا عن جنس وهذا فى المناسبة كما هو
سياق الكلام أما غيرهما من نابت أو نقد فسيأتى فى أبوابه أه شخنا وهو أنه يخرج الأعلى عن الأدنى
من غير اعتبار قيمة دون العكس كلسيأتى عند قول المتن ويكمل نوع ما آخر ويخرج من كل بسطه (قوله
كضأن) جمع ضائن للذكر وضائفة للأنثى وقوله عن معز جمع معازل ذكر وماعزة للأنثى أه شخنا قال فى
الجموع والمفرد فتح العين واسكانها اسم جنس واحد ماعز والأنثى ماعزة والمعزى والمعزى بفتح الميم والامعوز
بضم الهمزة بمعنى المعز أه شرح البهجة الكبير أه عش على مر والنسبة الانثى من الضأن والجمع تعالج
ونعجات أه مصباح (قوله وأرحبية) نسبة إلى أرحب بعملة من فوحدة قبيلة من همدان وقوله عن مهرته
فتح الميم وسكون الهاء نسبة إلى مهرته بن حيدان أى قبيلة ومن أنواع الابل أيضا المجيدة نسبة إلى مجيد فحل من
الابل يقال له مجيد بضم الميم وفتح الجيم ويقال لها أيضا مجيدة بفتح فكسر منسوبة إلى المجيد أى الكريم من
المجد وهو الكرم وأرفع هذه الثلاثة الأرحبية ثم المهرية ثم المجيدة أه من شرح مر وعش عليه

كضأن عن معز وعكسه من الغنم وأرحبية عن مهرية وعكسه من الابل وعراب عن جواميس وعكسه من البقر (رعاية القيمة) كأن تساوى
شاة المعز فى القيمة جذعة الضأن

لاتحاد الجنس سواء اتحد
نوع ما شئته أم اختلف
(ففي ثلاثين عتراً) وهي
أنثى المعز (وعشر نجمات)
من الضأن (عتراً ونجمة
بقيمة ثلاثة أرباع عتراً
وربع نجمة) فلو كانت قيمة
عتراً تقديناً أو نجمة عتراً
دينارين لزم عتراً ونجمة قيمتهما
دينار ورابع (وفي عكسه)
أي المثال المذكور (عكسه)
أي الواجب فالواجب فيه
نجمة أو عتراً بقيمة ثلاثة
أرباع نجمة ورابع عتراً
والتصريح بهذا من زيادة
(ولا يؤخذ ناقص) من ذكر
ومعيب وصغير (في غير ما مر)
من جواز أخذ ابن لبون
أو الحق أو الذكر من الشياه
في الأبل أو التبيع في البحر
أو النوع الأرذاعن الأجدود
بشرطه (الامن مثله) بأن
تعض شفتيه ذكراً أو
كانت ناقصة بعيب أو صغير
فيؤخذ في ست وثلاثين من
الأبل ابن لبون أكثر قيمة
من ابن لبون يؤخذ في خمس
وعشرين منها التلبسوى
بين النصابين ويعرف ذلك
بالتقويم والنسبة فإذا كانت
قيمة المأخوذ في خمس
وعشرين خمسين درهما
تكون قيمة المأخوذ في ستة
وثلاثين اثنين وسبعين
درهما بنسبة زيادة الجلة
الثانية على الجلة الأولى وهي
خمس وخمسين خمسين

والعرب وهي ابل العرب ويقابلها الجاني وهي ابل الترك ولها شئمان اه برماوى (له قول اتحاد الجنس) علة لقوله
ويجزئ نوع عن آخر اه (قوله في ثلاثين عتراً الخ) فربع على قوله أم اختلف ولم يفرع على ما قبله وهو
الاتحاد وفرع عليه مر فقال فيجوز أخذ جذعة ضأن عن أربعين من المعز أو ثنية معز عن أربعين من الضأن
باعتبار القيمة لاتحاد الجنس كالمهرية مع الارحبية اه ثم قال ولو كان له من الأبل خمس وعشرون خمس عشرة
أرحبية وعشر مهرية أخذ منه على الاطهر بنت مخاض أرحبية أو مهرية بقيمة ثلاثة أخماس أرحبية وخمس
مهرية اه (قوله وهي أنثى المعز) تقدم عن شرح البهجة أن أنثى المعز ما عزة وعليه فالعز والماعزة مترادفان
اه ع ش على مر (قوله عتراً ونجمة) والخبرة للمالك لا الساعى اه برماوى والنجمة خير من العترة فلا يجب عليه
هنا اخراج الكامل فهذا مستثنى من قوله الآتى فان اختلف ماله نقص الخ فحل وجوب الكامل عند الاختلاف
إذا كان الاختلاف بغير الرداءة أمليها كما هنا فلا يجب الكامل اه شيخنا (قوله بقيمة ثلاثة أرباع نجمة ورابع
عتراً) وهو في المثال المذكور دينار وثلاثة أرباع دينار (قوله وصغير) المراد به الذي لم يبلغ سن الفرض اه رى
وعبارته تقتضى حصر أسباب النقص في المذكور فالعيب والصغر مع ان مقتضى قوله أو النوع الأرذاعن
الأجدود بشرطه ان ردائة النوع من جلة أسباب النقص فتكون أربعة وسكنت عن المرض مع انه منها فتكون
خمس ويمكن ادخاله في العيب كما في شرح مر وعبارته في الدخول على المتن ثم شرع في أسباب النقص في الزكاة
وهي خمسة المرض والعيب والذكورة والصغر وردائة النوع انتهت (قوله أو النوع الأرذاعن الخ) هذا مر قريباً
في قوله ويجزئ نوع عن آخر الخ حيث اقتضى جواز اخراج المعز عن الضأن وقوله بشرطه وهو رعاية القيمة اه
شيخنا (قوله أيضاً أو النوع الأرذاعن الخ) كالمعز وقوله عن الأجدود كالضأن وقوله بشرطه وهو رعاية القيمة اه
مثله هذا فيجب جواز أخذ ابن مخاض عن خمس وعشرين ذكراً أو كلاً منهم يقيدان الواجب الآن بنت مخاض
ولا يجزئ اخراج ابن المخاض إلا بدلالة الشاة إلا ان يقال ابن المخاض ليس من أسفان الزكاة فلم يجزئ بحال
وقد يعارضه قوله وصغير إلا ان يقال الصغير عهد اخراجه وذلك عن صغار اه حل وسأني نقل الشورى عن
ج ان الواجب ابن مخاض وأنه يجزئ (قوله الامن مثله) فيؤخذ الصغير من الصغار أى إذا ماتت الإماء وبني
حولها على حولها أو ملك أربعين من صغار المعز وضى عليها جمل فاندفع استشكال ذلك بأن شرط الزكاة
الحول وبعده تبلغ حد الأجزاء اه ج ومثله شرح الروض الأقوله فاندفع الخ وعلم منه ان مراده صغير خاص
والأفلو وصلت إحدى وستين بنت مخاض فأخرج واحدة منها فالصحيح الذى قاله الجمهور انه يجب معها ثلاث
جبرانات أو ستين بنت لبون فأخرج واحدة منها قبل مره جبران اه فالمراد بالصغير الذى يؤخذ من الصغار مع
عدم الجبران ان تكون الصغار دون كل فرض بأن لم يتابع فرضا من الفروض كبنت المخاض والإخراج منه مع
الجبران وقد التبس على بعضهم هذا الموضع وأخذ بعموم وفي الصغار صغير فليأمل اه شوى (قوله أو صغير)
ولا يجزئ الصغير عن مثله إلا إذا كان من الجنس أملاً كان من غيره فلا يجزئ كالأبل عنده من الأبل خمسة صغار
فلا يجزئ عنها شاة صغيرة بل لا بد من شاة كبيرة تجزئ عن الكبار اه شرح مر (قوله بنسبة زيادة الجلة
الثانية) أى التى هي الستون لاثون على الجلة الأولى متعلق بالزيادة وهي الجنس وعشرون ومتعلق بالنسبة
محذوف أى إلى الجلة الأولى أى يؤخذ بذلك النسبة من قيمة المأخوذ عن الأولى ويراد هذا المأخوذ في قيمة
المأخوذ عن الثانية اه شيخنا (قوله وهي خمس وخمسين خمس) حاصله ان الجلة الثانية تزيد على الأولى أحد عشر
فاذا نسبت إلى الأولى كانت خمسين وخمسين وخمسين والاثنان وسبعون تزيد على الخمسين باثنين
وعشرين نسبتها الخمسين وخمسين وخمسين وخمسين اه شيخنا (قوله ويؤخذ في خمس وعشرين) أى عند فقد بنت
المخاض بان كانت الجنس والعشرون أنثى أو فيها أنثى أما إذا كانت ذكراً ولو غلبت بنتي مخاض ففيها ابن مخاض
وعبارة ج في شرح العباب (تبيينه) صرح كثير من باب واجب الجنس والعشرين الذى ذكر ابن مخاض فان دفع

عنه ابن لبون قبل وكان متبرعا بالز يادة ونظاير كلام الشيخين ان ابن الخاض ليس من أسنان الز كانه اذا تجزى
بحال بخلاف ابن لبون فانه يجزى كما مر اه بحروفه اه شورى (قوله متوسطة) أى في العيب باعتبار
عيب البقية اه برماوى (قوله وفي ست وثلاثين فصلا الخ) صورة هذه ان ثبوت الامهات في الحول لان النتاج
يتبع أمه في الحول كما سأتى ولا يقال يشترط السوم وهو لا يتصور في الفصيل لانا نقول صورته ان ثبوت الامهات
قبل تمام الحول بمن تعيش بدونه بلا ضرر بين أو ثبوت بعد فطم الفصلا اه شيخنا (قوله فوق المأخوذ في ست
وثلاثين) أى بشعين ونصف تسع هذا هو التفاوت بين الست والثلاثين والستة والأربعين اه شيخنا (قوله وعلى
هذا القياس) يرفع القياس على كونه مبتدأ وما قبله خبره ويجزى بدل من ذا أو يعطف بيان عليه أى دام واستمر
اه شورى (قوله فان اختلف ماله الخ) هذا قيد له قوله الامن مثله أى فعل اخرج الناقص اذا اتفق ماله فما
فان اختلف وجب الكامل وقوله وان لم يوف أى الكامل صورته ان يكون عنده ما تشاء مرضى وفيها واحدة
سلمية فالواحدة السامية لا توفى بالواجب فيخرج معها ناقصة لكن برعاية القيمة وعبارة شرح مر و اذا كان الصحيح من
ما يشهدون قدر الواجب كأن وجب شتان في غنم ليس فيها الأصحية أخر الأصحية بالقسط ومرضه انتهت (قوله
واتحد نوعا) بأن اتصفت الماشية الى صحاح ومرض أو الى سلمية ومعيبة أو الى ذكر وراثت فتؤخذ صحيحة
أو سلمية بالقسط وشمل كلامه أيضا ما لو اتصفت الى صغار وكر فتؤخذ في كبيرة بالقسط في الجديد اه زى فان
لم يتحد نوعا كان الاختلاف بغير رداءة النوع كالاختلاف بالنز كورة والافوثة والصغز والكبر أخرج الكامل
أيضا وان كانت برداءة النوع كالغز والضأن والعرب والجواميس جاز اخرج الكامل والناقص كخراج المعز
عن الضأن برعاية القيمة كما تقدم وحيث يكون في المفهوم تفصيل وهذا أولى من قول من قال لن قوله واتحد
نوعا ليس بقيد اه شيخنا (قوله فكامل) أى أنتى كبيرة سامية اه حل وقوله برعاية القيمة أى قيمة كل
من الناقص والكامل بحيث تكون نسبة قيمة المأخوذ الى قيمة النصاب كنسبة المأخوذ الى النصاب برعاية
الجانبين كسنة وثلاثين بعير ليس فيها كامل الابنت لبون فيخرج بنت لبون كاملة قيمتهار بع تسع قيمة
الجميع وكر بعين شاة نصفها صحاح ونصفها مرضى وقيمة كل صحاح ديناران وكل مريض دينار فيخرج صحيحة
قيمتها نصف صحيحة ونصف مريضه وهو دينار ونصف اه شرح البهجة الكبير (قوله ثم بناقص) أى مع
رعاية القيمة فالواحد الستة وتسعون بعير ليس فيها كامل الابنت لبون أخرج بنت لبون كاملة مع ناقصة اه شرح
البهجة الكبير وفي قل على الجلال قوله تتم بناقص لعله فيما لو تعدد ما أخرجه أو نقصت قيمته ما أخرجه
من الصحاح عن الواجب فيكمل بجز من مريضه ولو غير متوسطة لان المتوسط انما يعتبر اذا انفردت فتأمل ومعنى
رعاية القيمة على الجسد ان تعرف قيمة الكبيرة عنها لو كانت كلها كبار وقيمة الصغيرة عنها لو كانت كلها
صغارا وتؤخذ كبيرة تساوى ما يخص كلامهما كما مر في الضأن والمعز وعلى القديم باعتبار نسبة قيمة المأخوذ
عن جملة كبار مع قيمة المأخوذ عن الصغار فانهم تأمل (قوله والمراد بالنقص) أى الكائن بالعيب فان
الذكورة والصغر ليسا عيبا في المبيع فالنقص في كلامه الذى فسر هو العيب الذى قاله فيما مر قلنا هذا تفسير
لمطلق النقص بل للنقص الذى هو العيب اه شيخنا وعبارة شرح مر ولا تؤخذ مريضه ولا معيبة بمبارديه
في البيع انتهت بفعل الرد في البيع ضبط للعيب (قوله فالواجب الاغبط) لا يقال بنا في وجوب الاغبط هنا
ما يأتى من انه لا يؤخذ الخيار لانا نقول يجمع بينهما جعل هذا على ما اذا كانت جميعها خيارا لكن تعدد وجه
الخبرية أو كلها غير خيار بأن لم يوجد فيها وصف الخيار الا فى ذلك على ما اذا انفردت بعضها بوصف الخيار دون
باقيها فهو الذى لا يؤخذ اه شرح مر (قوله ولا يؤخذ خيارا) ويظهر ضبطه بأن تزيد قيمة بعضها بوصف
آخر غير ما ذكر على قيمة كل من الباقيات وانه لا عبرة بزيادة لاجل نحو طاح وانه اذا وجد وصف من
أوصاف الخيار التى ذكرها لا تعتبر بزيادة قيمة ولا عدمها اه شرح مر (قوله كمال) أى ولو بغير

متوسطة وفي ست وثلاثين
فصلا فصيل فوق المأخوذ في
خمس وعشرين وفي ست
وأربعين فصيل فوق المأخوذ
في ست وثلاثين وعلى هذا
القياس (فان اختلف ماله
تقضا وكلا) واتحد نوعا
(فكامل) يخرج به (برعاية
القيمة وان لم يوف غنم
بناقص) وقول فان اختلف
الى آخر من زياتى والمراد
بالنقص ما يشترط المبيع
ويخرج بهما واختلف ماله
صلة فقط فالواجب الاغبط
(ولا) يؤخذ (خيارا) كمال

ما كولا اه سم وظاهره وان كان غير المأ كولا نجسا كلو نزي خستير على برة فملت منه ووجهه بأن في
 أخذها الاختصاص بما في جوفها اه ع ش على مر والحق بالحامل في الكفاية عن الاصحاب التي طرقها
 الفعل لغلبة جل البهائم من مرقواحدة بخلاف الآدميات وانما لم تجز في الاضحية لان مقصودها اللحم ولحمها
 ردى وهما مطلق الاتقاع وهو بالحامل أكثر لزيادة غناها بالواجل انما يكون عيبا في الآدميات اه شرح
 مر وبقى ما لودفع حمله لاقتبين جلها دل يثبت الخيار أم لا فيمنظر والا قرب الاول فيستردها اه ع ش عليه
 (قوله واكولة) فتح الهمزة وضم الكاف مع التخفيف اه شرح مر (قوله وربي) بضم الراء وتشديد الباء
 الموحدة والعصر وهي الحديثة العهد بالتاج شاة كانت أو ناق أو برة و يطلق عليها هذا الاسم الى خمسة عشر
 يوما من ولادتها قاله الازهرى وقال الجوهري الى شهرين سميت بذلك لانها تربي ولدها اه شرح مر وهي
 أظهر من عبارة الشرح لان المتبادر منها انها تسمى ربي بعد الحسة عشر أو بعد الشهرين (قوله كما قاله الجوهري)
 قال ج بعده مثل ما ذكر والذي يظهر ان العبرة بكونها تسمى حديثة عر فالانه المناسب لنظر الفقهاء اه
 ع ش (قوله الا برضا مالكمها) ينبغي ان محله في الربي اذا استغنى الولد عنها والا فلا حرمة التفريق حيث قد اه
 ع ش على مر (قوله ومضى حول) سمى بذلك لتحويله أي ذهابه ومجيء غيره من حال اذا تحول ومضى اه
 شرح مر (قوله ولكن لتاج نصاب الخ) أي من جنسه بخلاف ما لو حل بغيره أو عكس فلا يصح اه
 شوري لا يقال شرط وجوب الزكاة السوم في كلاً مباح فكيف وجبت في التاج لانا نقول اشتراط ذلك خاص
 بغير التاج التابع لانه في الحول ولو سلم عمومها فالبن كالكلا لانه ناسي عنه على انه لا يشترط في الكلا ان
 يكون مباحا على ما يأتي بيانه ولان اللبن الذي تشربه لا يعد مؤنة لانه يأتي من عنده تعالى ويستخلف اذا حلب
 فهو شبه بالماء فلم يسقط الزكاة ولان اللبن وان عد شربه مؤنة الا انه قد تعلق به حق الله تعالى فانه يجب صرفه
 في سقى السخلة ولا يجعل للمالك ان يحلب الا ما فضل عن ولدها واذا تعلق به حق الله تعالى كان مقدما على حق
 المالك بدليل انه يحرم على مالك الماء التصرف فيه بالبيع وغيره بعد دخول وقت الصلاة اذا لم يكن معه
 غيره ولو باعه أو وهبه بعد دخول الوقت لم يصح لتعلق حق الله به ويجب صرفه للوضوء فكذلك لبن الشاة يجب
 صرفه الى السخلة فلا يسقط الزكاة ولان التاج لا يمكن حياته الا باللبن فلو اعتبرنا السوم لاغنياء لانه لا يتصور
 بخلاف الكار فانها تعيش بغير اللبن وبيان ما تشربه السخلة من اللبن نجبر بنقوها وكبرها بخلاف المعلوفة فانها
 قد لا تسمن ولا تكبر ولان العناية أوجبوا الزكاة في السخلة التي يروحها الراعي على يديه مع علمهم بأنها
 لا تعيش الا باللبن اه شرح مر (قوله أي بسبب ملك النصاب) يعني انه انجر اليه ملكه من ملك الاصل لانه
 ملكه بسبب مستقل كالسبب الذي ملك به النصاب اه وشدي (قوله أيضا أي بسبب ملك النصاب) فلو ملك
 أربعين شاة فولدت أربعين وماتت قبل الحول فتجب شاة لكن هل المراد شاة كبيرة اه سم الوجه وجوب
 صغيرة لان المزرعة عندهم والصغار لا مسوغ الشيخ ان يقول هي كبيرة اه شوري (قوله وذلك) أي كون التاج
 له حول النصاب وقوله بأن بلغت به نصابا أي نصابا آخر والا فالغرض انها نصاب وقوله فان لم تبلغ به نصابا أي نصابا
 آخر غير نصاب الامهات اه شيخنا (قوله تنج) بضم النون وكسر التاء على البناء للمفعول اه برماوى
 وقوله واحدة فاعل تنج وفي المصباح التاج بالكسر اسم شمل وضع البهائم من الغنم وغيرها واذا ولد الانسان ناقة
 أو شاة ما مضى قبل تنجها تنجما من باب ضرب فالانسان كالبقرة لانه يتلقى الولد ويصلح من شأنه فهو ناتج والبهيمة
 مستوحى والولد تنجما لاصل في الفعل ان يتعدى الى مفعولين فيقال تنجها ولد الاله بمعنى ولدها وولد الاله في
 الفعل ان يتعدى الى مفعولين فيقال تنجها ولد الاله بمعنى ولدها وولد الاله في الفعل ان يتعدى الى مفعولين فيقال تنجها ولد الاله بمعنى ولدها وولد الاله في
 المفعول الاول مقام مفعول ثانيا فيقال تنجها ولد الاله بمعنى ولدها وولد الاله في الفعل ان يتعدى الى مفعولين فيقال تنجها ولد الاله بمعنى ولدها وولد الاله في
 الثاني اقتصار الغنم المعنى فيقال تنجها الشاة كما يقال أمطر زيد ويجوز اقامة المفعول الثاني مقام الفاعل

وأكولة وهي السمعة الاكل
 وربي وهي الحديثة العهد
 بالتاج بأن يعضى لها من
 ولادتها نصف شهر كما قاله
 الازهرى أو شهران كما قاله
 الجوهري (الابرضاء مالكمها)
 بأخذها نعم ان كانت كلها
 خيارا أخذنا خيار منها الا
 الحوامل فلا تؤخذ منها حامل
 كما قاله الامام واستحسنه
 (و) ثالثها (مضى حول في
 ملكه) لخبر لا زكاة في مال
 حتى يحول عليه الحول وراه
 أبو داود وغيره وهو وان كان
 ضعيفا مجبوراً بانار صحجة
 عن أبي بكر وعمر وعثمان
 وعلى رضى الله عنهم وغيرهم
 (و) لكن (لتاج نصاب)
 يقيد زكاة بقولي (ملكه
 بملكه) أي بسبب ملك
 النصاب (حول النصاب)
 وان ماتت الامهات وذلك
 بأن بلغت به نصابا كإائة
 وعشرين من الغنم تنج منها
 واحدة

وحذف المفعول الاول لفهم المعنى فيقال نتج الولد نتجت السخلة أى ولدته كما يقال أعطى درهم وقد يقال
 نتجت الناقة ولدا بالبناء للفاعل على معنى ولدت أو حلت قال السرقسطى نتج الرجل الحامل وضعت عنده
 وأنتجت هى حلت لغة قليلة وأنتجت الفرس وذو الحافر بالاف استبان حملها فهى تتوج اه (قوله فتجب
 شتان) فلومات الامهات وبقى منها دون النصاب أو ماتت كلها وبقى التناج نصابا فى الصورة الثانية أو
 ما يكمل به فى الاول زكى بحول الاصل اه شرح م ر (قوله اعتد) بلغ التناج القوية مثقلا أمر من الاعداد
 وهو الحساب أى أحسبها عليهم واجعلها من العدد اه برماوى وقوله بالسخلة فى المختار السخلة لولد الغنم من
 المعز والضأن ساعة موضعه ذكر أكان أو أنثى وجهه سخل بوزن فلس وسخل بالكسراه اه ع ش على م ر (قوله
 ألماتى من دون نصاب) هذا محترز الاضافة فى قوله ولنتاج نصاب وقوله وانه لا يضم الى ما عنده الخ محترز التعبير
 بالتناج وعبارة شرح م ر واحترز بقوله نتج عما للاستفاده بشراء أو غيره وبقوله من نصاب عما نتج من دونه
 كعشر من شاة نتجت عشر من الخ انتهت وقوله ملكه بملكه قيد لم يذ كر محترز مذكروه م ر بقوله وخرج
 بقوله ملكه بملكه مالوا وصى الموصى له بالجل به قبل انفصاله للمالك الامهات ثم مات ثم حصل التناج لم ير
 بحول الاصل كما نقله فى الكفاية وأقره اه وقوله مالوا وصى الموصى له الخ كأن أوصى زيد المالك للغنم
 بأربعين من الغنم يحملها العمرو ثم مات زيد وقبل عمر الوصية بالجل ثم أوصى به قبل انفصاله لوارث زيد المالك
 للامهات بالارث ثم مات عمر وقبل وارث زيد الوصية فلا ير كى التناج بحول الاصل لانه ملك التناج بسبب غير
 الذى ملك به الامهات اه ع ش عليه (قوله وعلم بما ذكرناه لورال ملكه عن النصاب الخ) عبارة أصله مع
 شرح م ر ولورال ملكه فى الحول عن النصاب أو يبيعه أو غيره فعاد بشراء أو غيره أو بادل بمثل مبادلة
 صحيحة فى غير التجارة استأنف الحول لا تقطاع الاول بما فعله فصار ملكا جديدا لبلده من حول اما المبادلة
 القاسدة فلا تقطع الحول وان اتصلت بالقبض لانها لا تزال الملك لثبوتها كلامه مالوا باع النقد بعبءه للتجارة
 كالسيارة فانهم يستأنفون الحول كما بادلوا ولذا قال ابن سريج بشر السيارة بانه لاز كاة عليهم ولو باع
 النصاب قبل تمام حوله ثم رد عليه بعبء أو اقاله استأنف من حين الرد فان حال الحول قبل العلم بالعبء امتنع
 الرد فى الحال لتعلق الزكاة بالمال فهو عيب حادث عند المشتري وتأخير الرد لاخراجها لا يبطل به الرد قبل التمكن
 من أدائها فان سارع لانخراجها أو لم يعلم بالعبء الا بعد اخراجها نظر فان أخرجهما من المال أو غيره بان باع
 منه بقدرها واشترى بثمنه واجبه لم يرد لتفرق الصفقة قوله الارش كما حرم به ابن المقرئ تبعا للمجموع وان
 أخرجهما من غيره ردا لا شركة حقيقة بدليل جواز الاداء من مال آخر ولو باع النصاب بشرط الخيار فان كان
 الملك للبائع بان كان الخيار له أو موقوفا بان كان له ما ثم فسخ العقد لم ينقطع الحول لعدم تجدد الملك وان كان
 الخيار له شترى فان فسخ استأنف البائع الحول وان أجله فالزكاة عليه وحوله من العقد ولومات المالك فى
 أثناء الحول استأنف الوارث حوله من وقت الموت وملك المرتد زكاته وحوله موقوفات فان عاد الى الاسلام
 تبين بقاء ملكه وحوله وجوب زكاته عليه عند تمام حوله والا فلا انتهت (قوله بشراء أو غيره) كرد بعبء
 كالمو باع النصاب قبل تمام حوله ثم رد عليه بعبء أو اقاله فانه يستأنف الحول من حين الرد قال ابن سم ويستثنى
 من انقطاعه بالرد بالعبء ما اذا كان المردود مال تجارة وقد باعه بعرض تجارة فلا يستأنف له حوله اه (قوله
 ولو بمثله) غايه فى الزوال أى ولورال بمثله أى فى غير نحو قرض النقد فلو اقترض نصاب نقد فى الحول لم ينقطع
 عنه لان الملك لم يزل بالكلية لثبوت بدله فى ذمة المقترض والدين تجب فيه الزكاة اه ج (قوله وهو مكروه)
 أى تنزيه او قوله عند قصد الفرار أى فضا بخلاف مالو كن الحاجة أو أطلق فلا كراهة اه ع ش أى أو الحاجة
 والفرار على ما أفهمه كلامهم ولا ينافى ما قررنا من عدم الكراهة هنا فى قصد الفرار مع الحاجة تمام
 من كراهة ضيقة صغيرة لحاجة وزينة لان فى الضيقة اتخاذا أقصى المنع بخلاف الفرار اه شرح م ر (قوله

فتجب شتان فان لم تبلغ به
 نصابا كانه نتج منها عشرون
 فلا أثر له والاصل فى ذلك
 ما رواه مالك فى الموطأ عن عمر
 رضى الله عنه انه قال لسايعه
 اعتد عليهم بالسخلة وهى
 تقع على الذكرو الانثى
 وأيضاً المعنى فى اشتراط الحول
 أن يحصل النماء والتناج
 نماء عظيم فيتبع الاصول
 فى الحول أما ما نتج من دون
 نصابو بلغ به نصابا فيتدا
 حوله من حين بلوغه وعلم
 بما ذكرناه لورال ملكه
 عن النصاب أو يبيعه ثم عاد
 بشراء أو غيره ولو بمثله كابل
 بابل استأنف الحول بما فعله
 وان قصد به الفرار من الزكاة
 وهو مكروه عند قصد الفرار
 وانه لا يضم الى ما عنده فى
 الحول ما ملكه بشراء أو غيره
 كهبه وارث ووصية لانه
 ليس فى معنى التناج المذكور

وانما ضم اليه في النصاب
لانه بالكثره فيه بلغ حدا
يحمل المواساة فلو ملك
ثلاثين بقره ستة أشهر ثم
اشترى عشر اضليه عند تمام
الحول الاول لثلاثين تبسج
ولكل حول بعده ثلاثة
أرباع سنة وعند تمام كل
حول العشرة ربع سنة
وانه لو انفصل التاج بعد
الحول لم يكن حول النصاب
حوله لتقرر واجب أصله
ولان الحول الثاني أولى به
(فلو ادعى المالك التاج
بعده) أي بعد الحول (مدق)
لان الأصل عدم وجوده
قبله (فان اتهم) أي اتهمه
الساعي (سن تحليفه)
والنصرح بسن تحليفه من
زيادتي (و) رابعها (اسامة
مالك لها كل الحول) لقوله
في خبر أنس وفي صدقة الغنم
في سائمة اذا كانت أربعين
الى عشرين ومائة شاة دل
بمفهومه على نفي الزكاة في
معلوفة الغنم وقيس به لمعلوفة
الابل والبقر واختصت
السائمة بلزكته لتوفر مؤنتها
باري

وانما ضم) أي بما ملكه بشراء أو غير موثوقه اليه أي الى ما عنده اه شيخنا (قوله وانما لو انفصل التاج الح)
انظر هذا علم ما في شيء فان قيل بقوله حول النصاب قلنا المراد بحول النصاب الحول الذي وقع فيه التاج وهذا
القدر موجود هنا فهي من منطوق المتن بالنسبة للحول الذي تجب فيه وأما بالنسبة لما قبله فليس في كلامه
تعرض له وبعبارة أصح مع شرح مر ولكن ما نتج من نصاب قبل انقضاء حوله ولو لم يخطئ في بحول النصاب
ثم ذكر محترز القيد بالقبلي بقوله فان انفصل بعد الحول لم يكن حول النصاب حوله الخ اه (قوله فلو ادعى
التاج بعده) أي أو ادعى استعادته بخو شراء اه شرح مر (قوله سن تحليفه) أي اجتباط الحق المستحقين
فان نكل ترك ولا يجوز تحليف الساعي لانه وكيل ولا المستحقين لعدم تعيينهم اه شرح مر وقضية قوله
سن تحليفه انه يصدق بيمينه بلايينه فيما لو ادعى المالك انها علفت القدر الذي يقطع السوم وأنكر الساعي
قياسا على ما لو قال كنت بعت المال في أثناء الحول ثم اشتريته وانتم الساعي في ذلك من انه يحلف ندبا اه
عش على مر (قوله واسامة مالك) أي مميز وان لم يكن مكلفا اه حل هكذا قاله تبع الشيخ الزيادة
لكن قرر شيخنا ح ف انه لا بد ان يكون مكلفا فلا عن الطبلوى وعن عش على مر قلا عن مر اه
(قوله أيضا واسامة مالك الخ) مثل المالك من يثوم مقامه من وكيل أو وكيان كيان غصب معلوف قد وردها عند
غيبه المالك للمالك فاسامها مخرج به في الجرح قال الاذرى لو كان الاخط للمعجور في ترك الاسامة فهذا موضع
تأمل اه وظاهر عدم الاعتداد بها حيث تلعبه بفعلها وهل يعتبر اسامة الصبي والمجنون ما شيتهما أولا أثر
لذلك فيه فطروا ويعد تحريمهما على ان عدمهما عدم أولا وهذا ان كان لهما تميز اه شرح مر (قوله وفي
صدقة الغنم) المراد بالصدقة نفس الغنم المزرعة وأطلق عليها الصدقة لجوب الزكاة فيها وكونها جزءا منها فهو
من اطلاق اسم الجزء على الكل أو يقال التركيب من قبيل اضافة الصفة للموصوف مع تقدير مضاف وتقدير
الكلام وفي الغنم ذات الصدقة أي صاحبها اه من حواشي جمع الجوامع وقوله في سائمة ابدل من صدقة
الغنم وهذا أحسن من اعرابه حالا اه شيخنا (قوله دل بمفهومه على نفي الزكاة الخ) فيه بحث لان الغالب
على أموال العرب السوم فالتقييد بالسائمة لموافقة الغالب والقيد اذا خرج لموافقة الغالب لا مفهوم له كما تقرر في
الاصول ويجاب بانه قد يظهر معنى يساعد كون القيد لا حصر فيه بل به وان وافق الغالب وذلك المعنى هنا
ما ذكره الشارح بقوله واختصت السائمة بلزكاة الخ فتأمله والحاصل ان القيد اذا خرج فخرج الغالب لم يكن له
مفهوم الا اذا ساعد المعنى على اعتبار المفهوم وان القيد لا احتراز كنهنا على ان لنا ان نقول لاننا ان الغالب
السوم بالمعنى المراد لنا وهو ان يقع السوم في جميع الحل بحيث لا يتخلل علف لا تعيش بدونه بلا ضرر بل يتخلل
العلف المذكور كثير نعم السوم غالب بمعنى انه واقع في أكثر أوقات العام لكن هذا غير المراد لنا وغير ما حملنا
عليه أدلة السوم بدليل المعنى فلي تأمل اه سم هذا قول في الاصول وفيها قول آخر وهو انه بدل بمفهومه على
نفي الزكاة في مطلق المعلوفة فلا حاجة عليه للقياس الذي صنعه الشارح وبعبارة ابن السكيت مع الحل وهو هل المنق
غير سائمة وهو معلوفة الغنم أو غير مطلق السوائم وهو معلوفة الغنم وغير الغنم قولان انتهت فكان الاحسن
له صنف يخرج الحديث على القول الآخر ليستغنى عن القياس المعترض ولان الزكشي كتب على عبارة ابن
السكيت مائة قال المصنف ولعل الخلاف مخصوص بصورة في الغنم السائمة اما صورة في سائمة الغنم فقد قلنا ان
المنق فيها سائمة غير الغنم اه وبعبارة عش فان قلت لم خص القياس بالمفهوم ولم يعمه فيه وفي المنطوق قلت
لان غير الغنم من الابل والبقر دل حديث أنس المتقدم على وجوب الزكاة فيها من غير قيد والقصد اخراج المعلوفة
منها فيحتاج الى دليل وهو القياس على معلوفة الغنم على ان اراد هذا الحديث انما قصده اخراج المعلوف من
الغنم ومن ثم جعله دليلا على اشتراط الصوم وأما أصل الزكاة في الغنم فقد علم مما سبق أيضا انتهت (قوله لتوفر
مؤنتها بالري) في الصباح وفر الشيء يفر من باب وعد وفوراته وكل وفورته وفر من باب وعد أيضا أتمته واكلمته

يتعدى ولا يتعدى والمصدر وقول أفوز يدور في عليه طعامه توفير اذا انتمته ولم تنقصه ووفرت حقه عليه
 توفير اعطيته الجميع فاستوفره أي استوفاه اه قال ج والساعة الراعية في كلاً مباح قال الشيخ لم يتعرض
 لاعتبار بينهما من ماء مباح أو عدم اعتباره اه وكتب عليه لم يتعرضوا للمالو كان سقيها الماء فيه كلفة
 كأن كان مملو كما وما الفرق بينهما وبين العلف حر اه شورى وفي قول على الجلال والمياه التي تسقط العشر
 وتوجب نصفه كالعلف هنا أيضا فسقطت كاة الماشية وفارقت الزرع كما يأتي بان احتياج الماشية الى العلف
 والسقي أكثر غالباً ولم يجعلوا خراج الارض كالعلف لانه ليس للخراج دخول في تنمية الزرع اه (قوله في كلاً
 مباح) ولو علفت بمصوب فوجه ان يرج بعضهم من ماله لانه لا زكاة وفيه نظر لانه يغرم بدله ويبحث الاخرى ان
 المملوك الحر بي لا أمان له كالمباح اه شرح الباب اه شورى وقوله انه لا زكاة لعل صوابه وجوب الزكاة
 أو ثبوت الزكاة لاقتطاع العبارة لا يستقيم كما لا يخفى تأمل والكلاً بالهمز الحشيش مطلقاً طبا كان أو
 يابساً والهمز هو اليابس والعشب والخلا بالضم هو الرطب اه برماوى (قوله أو مملوك قيمته يسيرة) عبارة
 شرح مر ولو أسيئت في كلاً مملوك كأن ثبت في أرض مملوكة لشخص أو موقوفة عليه فهل هي ساعة أو
 معلوفة وجهان أحدهما كما أفتى به الثعالبي وحزم به ابن المقرئ أولهما لان قيمة الكلاً غالبة غالباً ولا كلفة فيها
 ويرجح السبكي انها ساعة ان لم يكن للكلاً قيمة أو كانت قيمته يسيرة لا بعد مثلاً كلفة في مقابلة غنائمها والافعلوفة
 والمناسب لما سياتى في المعشرات من ان فيما سقى بماء اشتراه أو انتم به نصف العشر كل سقى بالناضر ونحوه ان
 الماشية هنا معلوفة بجامع كثرة المؤنة قال الشيخ وهو الوجه ولو جزمه وأطعمها ياباً في المرعى أو بالباد معلوفة ولو
 رعاها ورقاتنا فمئة فلو جمع وقدم لها فمئة فلو قال ابن العماد ويستثنى من ذلك ما اذا أخذ كلاً الحرم
 وعلفها به فلا ينقطع السوم لان كلاً الحرم لا يملك ولهذا لا يصح أخذه للبيع وانما يثبت به نوع اختصاص
 والمتولين ساعة ومعلوفة له حكم الام فان كانت ساعة ضمن اليها في الحول والافلا ولو كان يسرحها لثم اراو يلقى لها
 شيئاً من العلف ليسلالم يؤثر اه شرح مر وبقى مالو كانت ترعى في كلاً مباح جميع السنة لكن جرت عادة
 مالكيها بعلفها اذا رجعت الى بيوت أهلها فقدر الزيادة التماء أو دفع ضرر يسير للفظ هل ذلك يقطع حكم السوم
 أم لا فيه نظر وقد يؤخذ من قول الشارح ولو كان يسرحها لثم اراو يلقى لها عيش عليه (قوله لكن
 لو علفها الخ) استدراك على مفهوم الشرط (قوله اما لو سامت بنفسها الخ) حاصل ما ذكره ثمان صور وقوله اما
 لو سامت الخ هذه وما بعدها محترز قوله اسامة ماله وقوله أو اعتلفت الخ محترز قوله كل الحول اه شيخنا (قوله
 كغاصب) أي وكثير شرا فاسدا اه شرح مر (قوله معظم الحول) راجع لكل من المستثنين (قوله
 لكن قصده قطع السوم) ويشترط في العلف الذي قصده قطع السوم ان يكون مملو كما قاله مر اه شيخنا
 وقياسه انه لو استعملها فقدر اسير أو قصده قطع الحول سقطت الزكاة اه عيش على مر (قوله أو ورثها وتم
 حولها الخ) انظر هذا محترز ما اذا قرر شيخنا انه محترم ما شعر به الاسامة من الصدوقية ان القصد موجود في
 هذه الصورة وانما المقصود علم ان ملكه فلا حسن ان يقال انه مفهوم قيد ملحوظ في المتن أي مع العلم بان ملكه
 وعبارة شرح مر ولو ورث ساعة ودامت كذلك سنة ثم علم بارتها لم يجب زكاتها لما مر من اشتراط اسامة
 المالك أو نائبه وهو مفقود هنا انتهت في فهم منه ان صورة الشارح ان تسوم بنفسها أو يسميها غير الوارث الذي
 هو المالك اها وحديث فتكون داخله في قوله اما لو سامت بنفسها أو أسامها غير مالكيها أو يضاف قوله ولم يعلم ليس
 بقاء دلالة حيث لا فرق بين علمه وعدمه لان الفرض ان المالك لم يسميها ولا يصح تصويرها بما اذا كان الوارث
 يسميها جاهلاً بامر ملكه حتى يكون عدم العلم قيدا معتبراً وتكون غير داخله فيما قبله لانه يناقضه تردد الشورى
 وغيره في هذه الصورة فلا يحمل كلامه عليها فكان الاولى للشارح ان يذكرها مسألة مستقلة كما فعلها مر ولا
 يجعلها محترمة مدم تدبر وعبارة الشورى قوله أو ورثها الخ انظر لو كان الوارث هو الراعي أو غاصبها وقد أسامها

في كلاً مباح أو مملوك قيمته
 يسيرة لا بعد مثلاً كلفة
 في مقابلة غنائمها (لكن
 لو علفها قدر ما تعيش بدونه
 بلا ضرر بين ولم يقصده قطع
 السوم لم يضر) أما لو سامت
 بنفسها أو أسامها غير مالكيها
 كغاصب أو اعتلفت ساعة أو
 علفت معظم الحول أو قدرا
 لا تعيش بدونه أو تعيش لكن
 بضر بين أو بلا ضرر بين
 لكن قصده قطع سوم أو
 ورثها وتم حولها ولم يعلم فلا
 زكاة

لغدا سامة المالك المذكورة
والماشية تصبر عن العلف
وما أو يمين لا ثلاثة وتعبيري
باسامة المالك لها أولى من
قوله وكونها سامة وقول
ولم يقصد به قطع سوم من
زيادتي (ولا زكاة في عوامل)
في حرث أو نحوه لاقتنائها
لاستعمال لا للماء ككتاب
البلد ومحتاج الدار (وتؤخذ
زكاة سامة عند ورودها ماء)
لانها أقرب الى الضبط حينئذ
فلا يكفهم الساعي ردها الى
البلد كما يلزمه ان يتبع
المراعي (والا) أي وان لم ترد
الماء بأن اكتفت بالسكالا
في وقت البيع (ف) عند
(بيوت أهلها) وأقنيتهم
وذلك لطلب البهق تؤخذ
صدقات أهل البادية على
مياهم وأقنيتهم وهو منزل
على ما قلنا (ويصدق
مخرجها في عددها ان كان
تقتوا لا تعد والاسهل)
عدها (عند مضيق) ثم به
واحد فواحد ويبدل كل من
المالك الساعي أو نائبهما
قريب يشيران به الى كل
واحدة أو يصيان به ظهرها
لان ذلك أبعد عن الغلط
كان اختلاف العدو كان
الواجب يختلف به أعاد
العدو تعبيري بالخرج أعم
من تعبيره بالمالك وقول
والاسهل من زيادتي (ولو
اشترك اثنان) مثلا

غير عالم بانها ملكه فهل تعتبر هذه الاسامة لانها في نفس الامر اسامة المالك أولا لانه ظاهر ان نائب عن غيره فكأنه
الغير هو السائر محرراته وعبرة ع ش على مر قوله ولو ورث سامة ودامت الخ وقع السؤال في الدرس
عالم أسامتها الوارث على ظن بقاء مورثه ثم تبين وفاته وانها في ملك الوارث جبيع المدة هل يجب عليه الزكاة
لكونه أسامها بالفعل مع كونها في ملكه قطنة للاسامة عن غيره لا يمنع من وقوعها له أم لا فيه نظر والقرب الثاني
وقد يدل له ما ذكره سم على المنهج حيث قال قوله ولم يعلم عبارة البهجة وشرحها للشارح وما علم أي الوارث
بموت مورثه أو بلم انصاب أو بكونها سامة لعدم اسامة المالك لا تحاله القصد اليها مع عدم العلم اه وقد يؤخذ
من هذا ان غير الوارث اذا لم يعلم ان ماشيته نصاب لاز كلوان أسامها الا ان يفرق فليجرح اه أقول ولعل الفرق
أقرب فانهم انما اشترطوا كون المال نصابا ولم يذكروا اشتراط العلم بخلاف السوم فانهم لم يكتفوا بمجرد بل
انما اشترطوا قصده وقد حصل فلا أثر لعدم العلم بكونه نصابا انتهت وفي المصباح سامت الماشية سو ما من باب قال
رعت ويتعدى بالهمز فيقال أسامها راعيا قال ابن خالويه ولم يستعمل اسم مفعول من الراعي بل جعل نسبيا
منسيا يقال أسامها فهي مسامة والجمع سوامهم اه (قوله لفقد اسامة المالك) وانما اعتبر قصده دون قصد
الاختلاف لان السوم يؤثر في وجوب الزكاة فاعتبر قصده والاعتلاف يؤثر في سقوطها فلا يعتبر قصده لان الأصل
عدم وجوبها اه شرح مر (قوله لا ثلاثة) أي بلا ضررين فلا ينافي انهما تعيش حيثما ذلك لكن يضررين
اه شيخنا ح ف أي في ضرعها ثلاثة أيام ولو متفرقة كما اقتضاء إطلاقهم اه شورى (قوله ولا زكاة في
عوامل) أي بان استعملت القدر من الزمن الذي لو علفها فيه سقط وجوب الزكاة اه حل وذلك ثلاثة أيام
فاكثر وكذا اذا كان أقل وقصده قطع الحول كما تقدم في السوم (قوله أيضا ولا زكاة في عوامل) أي ولو كان
الاستعمال محرما كعمل مسكر ورفق بين المستعملة في محرم وبين الحلي المستعمل في مباح الأصل فيها الحل وفي
الذهب والفضة الحرمة الامارخص فاذا استعملت الماشية في المحرم رجعت الى أصلها ولا نظر الى الفعل
الحسيس واذا استعمل الحلي في ذلك فقد استعمل في أصله اه زى * (تنبيه) * وقع السؤال في الدرس عما
لو حصل من العوامل نتائج هل يجب فيه الزكاة أم لا والجواب عنه بان الظاهر ان يقال يجب فيه الزكاة اذا تم
نصابه وحوله من حين الانفصال وما مضى من حول الامهات قبل انفصاله لا يعتد به لعدم وجوب الزكاة فيها
ع ش على مر (قوله عند ورودها ماء) أي ندبا اه ع ش على مر وهذا فيما اذا لم يعلم عددها اه قل
(قوله والا فنعدي بيوت أهلها) ويكفون ردها اليها اه ج وعبرة شرح مر والا فنعدي بيوت أهلها
وأقنيتهم تؤخذ من كانهما طال في الروضة ومقتضاء تجوير تكليفهم الراد الى الاقنية وبه صرح المحامي وغيره
والاوجه في التي لا ترد ماء ولا مستقر لا أهلها الدوام انتجاعهم تكليف الساعي النجعة اليهم لان كلفته أهون من
كافة تكليفهم ردها الى محل آخر ولو كانت متوحشة يعسر أخذها واما كما فعل على رب المال تسليم السن
الواجب الساعي ولو توقف ذلك على عقاب لزمه أيضا وهو محل قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه والله لو منعوني
عقالا لقاتلتهم لانه هنا من تمام التسليم انتهت ويتصرف فيه الساعي بما يتعلق بمال الزكاة ويرأ المالك
بتسليمها للساعي على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعي ايضا اذا تلفت في يده بلا تقصير اه ع ش عليه
وفي قل على الجلال والاقنية الرحاب امام البيوت مثلا اه وفي المصباح الفناء بوزن كتاب الوصيد وهو سعة
امام البيت وقيل ما لم يمد من جانبه والجمع أقنية (قوله ويصدق مخرجها) أي من مالك أو وكيل أو ولي محجور
عليه اه برماوى (قوله والا فنعدي) أي وجوبا اه شرح مر (قوله ولو اشترك اثنان) أي شركة شيوخ
وأما شركة الجوار فستأتي في كلامه اه شيخنا فثبت يكون الاستدلال على هذه انما هو بمفهوم الحديث
ومطوقه يدل لما يأتي من شركة الجوار فكان عليه تأخير عن القسمين ليشهد لهما بمطوقه ومفهومه وسبب آتى
الشارح في باب من تلزمه زكاة المال حيث قال لو عدم ثبوت الخلطة في السادسة لانها لا تثبت مع أهل الخس

اذلاز كاه في لانه لغير معين اه وانه مقدمه ان شرط ثبوت الخلطة ان الشريك لا بد وان يكون معيناً فيتمتذ
لو كان عنده أربعون شاة وحال عليها الجول ولم يخرج عنها ثم حال عليها حول آخر أو أكثر لم يلزمه الا زكاة عام
لنقصها عن النصاب في العام الثاني وما بعده ولا يقال هي مشتركة بين المالك والفقراء لما علمت ان هذه الخلطة
لا أثر لها وكذا يقال فيما لو كان عنده عشر ودينار او لم يخرج عنها حتى مضى عامان فأكثر فلا يلزمه الا زكاة عام
ويقال مثله أيضاً فيما لو كان له على شخص عشر ودينار واستمرت في ذمته أو أمانته قبضها المالك لا يلزمه
الا زكاة عام تأمل (قوله أيضاً ولو اشترك اثنان) أي بأن كان بينهما مال مملوك لهما سواء كان باشتراك منهما
بعقد أو لا كان ورثاه اه ع ش على مر وعبارة شرح مر في النحول على هذه المسئلة ثم شرع في
الخلطة وهي نوعان خلطة شركة ويبر عنها بخطة الاعيان والشيوع وخططة حوار وتسمى خلطة أو صاف وقد
شرع في الاول فقال ولو اشترك الخ ثم قال وهذه الشركة قد تفيد تخفيفاً كالاشتراك في ثمانين على السواء
أو تثقيلاً كالاشتراك في أربعين أو تخفيفاً على أحدهما وتثقيلاً على الآخر كأن كان مالاً كسنتين لأحدهما والثلاثين
للآخر ثلثها وقد لا تفيد شيئاً كالتسعين على السواء وتأتي هذه الاقسام في خلطة الجوار أيضاً وهي النوع الثاني
الذي أشار اليه بقوله كما لو خلط جواراً انتهت وقوله وهذه الشركة الخ أي الشركة في الماشية واحترز عن
الشركة في غيرها فانها لا تفيد تخفيفاً أصلاً اذ لا وقص في غير الماشية بل تارة تفيد التثقيل وتارة لا تفيد تثقيلاً ولا
تخفيفاً أشار اليه البرماوى (قوله من أهل زكاة) وينبغي للمولى ان يفعل بمال المولى عليه ما فيه المصلحة له من
الخلطة نوعاً ما فاسأل ما تقدم في الاسامة وبقى ما لو اختلفت عقيدة المولى والمولى عليه فهل يراعى عقيدة نفسه
أو عقيدة المولى عليه فيه نظاراً والقرب الاول وكذا لو اختلفت عقيدته وعقيدة شريك المولى عليه فكل منهما
يعمل بعقيدته فلو خلط شافعي عشرين شاة بخلاف الصبي حنفي وجب على الشافعي نصف شاة عملاً بعقيدته دون
الحنفي اه ع ش على مر (قوله ولو في غير ماشية) أي ولو كان الاختلاط في غير ماشية اه شيخنا (قوله
زكاة كواحد) ولا حدهما الا استتقلال بالخراج والنية اه حل وفي الروض وشرحهما تصه فصل للساعي
الاخذ من مال أحدهما أي الخليطين ولو لم يضطر اليه بأن كان مال كل منهما كاملاً ووجد فيه الواجب كله الاخذ
من مالهما ولو ان المالكين كمالا الواحد والمأخوذ زكاة الجميع على الاشاعة والخليطان يتراجعان بأن يرجع كل
منهما على الآخر فيما اذا أخذ الساعي منهما وقد لا يتراجعان فيه كلياً أي ويرجع أحدهما على الآخر فيما
اذا أخذ من أحدهما والاصل في التراجع خبر وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية رواه
البخاري في خبر أنس السابق واذا رجع المأخوذ منهما رجوعاً بالمثل في المثل كالثمار والحبوب وبالقيمة في المتقوم
كالابل والبقر فان خلطاً عشرين شاة بعشرين شاة فأخذ الساعي واحدة لا حدهما رجوع على صاحبه بنصف
قيمتها لا بقيمة نصفها لان قيمة نصفها أنقص من نصف قيمتها للتقصير فلو قلنا يرجع بها لا يجزئها ولا يرجع بنصف
شاة لانها غير مثلية وكذا لو خلطاً مائة بمائة فأخذ الساعي ثنتين من أحدهما رجوع على صاحبه بنصف قيمتهما
لا بقيمة نصفهما ولا بشاة ولا بنصف شاتين فان أخذ من كل منهما شاة فلا تراجع وان اختلفت قيمتهما اذ لم يؤخذ
من كل منهما الا واجباً وان كان لا يزيد ثلاثون شاة وعمر وعشر فأخذ الساعي الشافعي من عمر وعشر رجوع على
زيد بثلاثة أرباع قيمتها أو أخذها من زيد رجوع على عمرو بربع قيمتها وان كان لا يزيد مائة ولسع وعمر وخسون
فأخذ الساعي الشافعي من عمر وعشر رجوع على زيد بثلاثي قيمتها أو أخذها من زيد رجوع على عمرو بالثلث وان
أخذ من كل منهما شاة رجوع زيد بثلاث قيمته ورجع عمرو بثلاثي قيمته فان تساوى ما عليهما تماماً وان
كان زيد أربعين من البقر وعمر ثلاثون منها فأخذ الساعي التيسع والمسننة من عمر وعشر رجوع بأربعة أسباع
قيمتها أو أخذها من زيد رجوع بثلاثة أسباع قيمتها فان أخذ من كل منهما فرضه كان أخذ من زيد مسنة
ومن عمرو تيسعاً فلا تراجع كغيره خلافاً لرائي تبعاً للإمام وغيره في قولهم يرجع زيد بثلاثة أسباع قيمة

(من أهل زكاة في نصاب أو
في أقل) منه (ولا حدهما
نصاب) ولو في غير ماشية
نقد أو غيره (زكاة كواحد)
لقوله في خبر أنس

المستقوع وباربعة أسباع قيمة التبيع فان أخذ التبيع من زيد والمسته من عمرو ورجع عمرو على زيد بأربعة أسباع قيمة المسنة ورجع عليه زيد بثلاثة أسباع قيمة التبيع ولا يعتبر في الرجوع فيما ذكر أذن الشريك لا تحرق الدفع كما هو ظاهر الخبر السابق قال الزركشي وكلام الامام مصرح به لاذن الشارع فيه ولان المالكين بالخلطة صاروا كالمالك المنفرد وجرى عليه ابن الاسود وقال لان نفس الخلطة مسيطرة على الدفع المبرئ الموجب للرجوع وقال الجرجاني لكل من الشريكين ان يخرج بغير اذن شريكه ومنه يؤخذ ان نية أحدهما تغني عن نية الآخر وان قول الرافعي كلاما في كتاب الحج ان من أدى حقا على غيره يحتاج للنية بغير اذنه لا يستطاع عنه محمول على غير الخليطين في الزكاة وظاهر كلامهم كالحبرانه لافرق في الرجوع بغير اذن بين ان يخرج من المال المشترك وان يخرج من غيره لكن نقل الزركشي عن القاضي أبي محمد المروزي في فتاويه ان محله اذا خرج من المشترك والظاهر ان كلامهم كالحبر محمول عليه (فرع) وان ظلم الساعي أحدهما كان أخذ منه شاة رائدة أو كريمة لم يرجع على الآخر الا بقسط الواجب عليه من واجبهما فلا يرجع بقسط المأخوذ اذا ظلوم انما يرجع على ظالمه ويدبر المأخوذ منه المأخوذ من الظالم ان بقي والاستدما فضل عن فرضه والفرض ساقط كما صرح به الاصل وان أخذ من أحدهما القيمة تقايذا للمعنى أو كبريرة عن السخايل تقايذا للمالك سقط الفرض ورجع لانه مجتهد فيه بخلاف ما قبله فانه ظلم محض (فرع) قد ثبت التراجع الشامل للرجوع مجازا في خلطة الاشتراك مثل ان يكون بينهما خمس من الابل فيعطى أحدهما الشاة فانه يرجع على الآخر بنصف قيمتها فان كان بينهما عشرة أخذ من كل منهما شاة تراجعاً أيضاً أي كافي خلطة الجوار فاذا تساوى في القيمة تقاصوا وشمل كلامه ما اذا كان المأخوذ من غير جنس المال كمثل به وما اذا كان من جنسه بأن أخذ الفرض من مال أحدهما كما صرح به في المجموع أو تفاوت قدر المال كين كان بينهما أر بعون شاة لأحدهما في عشرين من مائة ففي العشرين الأخرى ثلاثة أر باعها وقيمة الشاة أر بعون درهم فان أخذت من العشرين المربعين رجع صاحب الآخر على الآخر بنصف درهم أو من الأخرى رجع صاحب الأقل على الآخر بنصف درهم قاله ابن الرفعة فكلام المصنف أولى من تخصيص الأصل التراجع بأخذ غير الجنس وما ذكر من التراجع المبني عليه التقاص انما يأتي على ما مر عن الامام وغيره أي فيما اذا أخذ من زيد مسنة ومن عمر تبعها اما على الأصح فلا تراجع كما صرح به في المجموع وحيث تنازع في قدر القيمة ولا يثبت وتعد من مرقها صدق المرجوع عليه بيمينه لانه غارم اه (قوله ولا يجمع بين متفرق) أي يكره له ذلك فهو منى تنزيه للمالك والساعي اه برماوى (قوله خشية الصدقة) أي خشية وجوبها أو كثرتها وخشية سقوطها أو قلها أخذاً مما بعده اه برماوى وعلى هذا فيختلف تقدير المضاف باختلاف الاحوال الاربعة الآتية اه رشيدى على مر (قوله منى المالك عن التفريق الخ) اذا تأملت هذا وجدت أقسام النهى المشترك فيها للمالك والساعي ثمانية في حق كل أربعة وابطاحه ان يقال ان كان النهى عن التفريق خشية الوجوب في الجميع فهو الاول ومثاله ان يكون بين شخصين أربعون شاة على السواء فعند التفريق لا تبقى فيها عند الجميع فيها شاة وان كان عند التفريق خشية الكثرة في الجميع فهو الثاني ومثاله ان يكون بين اثنين مثلاً ما تناساة وشاتان على السواء فعند التفريق فيها شاتان وعند الجميع فيها ثلاث شاتان وان كان عن الجميع خشية الكثرة في التفريق فهو الثالث ومثاله ان يكون عند اثنين مثلاً كل واحد منهم أربعون شاة ففي الجميع فيها شاة وعند التفريق فيها شاتان على كل شاة وان كان عن الجميع خشية الوجوب في التفريق فهو الرابع لكنه مستحيل اذ كيف تكون الزكاة غير واجبة في مال عند جمعه وعند التفريق تكون واجبة هذه أقسام النهى بالنسبة للمالك وان كان النهى عن الجميع خشية السقوط في التفريق فهو الخامس ومثاله كمال الاول أو عن الجميع خشية القلة في التفريق فهو السادس ومثاله كمال الثاني أو كان عن التفريق خشية القلة في الجميع فهو السابع ومثاله كمال الثالث أو كان عن التفريق خشية السقوط

ولا يجمع بين متفرق ولا
يفرق بين مجتمع خشية
الصدقة منى المالك عن
التفريق وعن الجمع

خشيق وجوبها أو كثرتها ونهى الساعى عنهما خشية سقوطها أو قلتهما والخبر ظاهر في خطئة الجوار الثانية ومثلها خطئة الشبوع بل أولى وعلم من اعتبار النصاب اعتبار اتحاد الجنس وإن اختلف نوعه ومن التشبيه اعتبار الحول (٢٣٧) من سفتودونها كما في الثمر والحب ويعتبر

ابتداء حول الخلطة منها
وأفادت زيادة في أقل
ولا حدهما نصاب أن الشركة
فيما دون نصاب تؤثرا إذا
ملك أحدهما نصابا كان
اشترى كافي عشر بن شاة
منافسة وانفرد أحدهما
بشلاثين فيلزمه أربعة
أخماس شاة ولا يخرج
شاة بخلاف ما إذا لم يكن
لأحدهما نصاب وإن بلغه
مجموع المالكين كان انفرد
كل منهما بتسعة عشر شاة
واشترى كافي اثنتين (كلو خلطا
جوار) بكسر الجيم أقص
من ضمها (واتحد مشرب)
أي موضع شرب المشية
(ومسرح) أي الموضع الذي
تجتمع فيه ثم تساق إلى المرى
(ومراح) بضم الميم أي
مأواه البهائم (وراع) لها
(وخل نوع) بخلاف خل
أكثر من نوع فلا يضر اختلافه
للضرورة ومعنى اتحاده أن
يكون مرسلا في المشية
وإن كان ملكا لأحدهما
أو معار له أولهما وتقييد
اتحاد الفعل بنوع من
زيادة (ومحلب) بفتح الميم
أي مكان الحلب بفتح اللام
يقال لبن ولحم مدر وهو
المراد هنا وحكى سكونها
(وما طور) بضم طاء وحكى

في الجمع فهو الثامن لكنه مستحيل إذ كيف تجب الزكاة في قدر عند تقرييقه وتقطع عنه عند جمعه اه عبدي به
وفي سم مانصه مثال خشية القلة في الاول أعنى الجمع ما لو كان لأحدهما مائة وللاخر مائة واحدة فان
على كل مع الانفرد شاة ولو خلطا كان عليهما ثلاث شاة فلا يجمع خشية القلة في الانفرد ومثال خشية الكثرة فيه
ما لو كان مع كل أربعون فان على كل حال الانفرد شاة وعليهما مال الاجتماع شاة واحدة فلا يجمع خشية الكثرة
التي في الانفرد ومثال خشية القلة في الثاني أعنى التفريق ما لو كان مع كل أربعون فان على كل شاة في حال
الانفرد وعليهما مائة شاة واحدة مع الاجتماع فلا يفرق بينهما خشية القلة التي في الاجتماع ومثال خشية الكثرة
فيه ما لو كان مع أحدهما مائة ومع الاخر مائة واحدة فان على كل حال الانفرد واحدة وعليهما مائة واحدة
الاجتماع ثلاث فلا يفرق خشية الكثرة التي في الاجتماع فتأمل اه (قوله خشيق وجوبها أو كثرتها) كل منهما
راجع للتفريق والجمع وقوله خشية سقوطها أو قلتهما كل منهما راجع للتفريق والجمع أيضا فتكون الاقسام
ثمانية لكن يتعطل منها اثنتان كما لا يخفى على من سبر الصور اه شيخنا (قوله بل أولى) أي لعدم تمييز المالكين
(قوله ودونها) فيه مسامحة لأن هذا لا يقال له حول اه شيخنا وقوله كما في الثمر بالشاء المثلية اه برماوى
(قوله ويعتبر ابتداء حول الخلطة منها) أي الخلطة وذلك إذا لم يملك النصاب الا حيث شذو لو خلطا في اثناء العام
ما ملكاه أوله زكاة كذا في كل عام لو لم يخلطا فيخرج كل واحد شاة لو كان لكل أربعون اه حل وعبرة
شرح مر ثم محل ما تقدم حيث لم يتقدم للتفريق حاله انفرد فان انعقد الحول على الانفرد ثم طرأت الخلطة
فان اتفق حولاهما بان ملك كل واحد أربعين شاة ثم خلطاهما في اثناء الحول لم تثبت الخلطة في السنة الاولى
فيجب على كل واحد عند تمامها شاة وان اختلف حولاهما بان ملك هذا عشرة المحرم وهذا عشرة قصر وخلطا
عشر شهر ربيع فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة وإذا طرأ الانفرد على الخلطة فنبلغ ماله نصابا زكاة والا
فلا انتهت (قوله وانفرد أحدهما بثلاثين) من هذا تعلم ان قوله إذا ملك أحدهما نصابا أراد به أعم من أن
يملك نصابا خارجا عما خالط به ومن أن يملك نصابا يتم بما خالط به اه برماوى (قوله واتحد مشرب) ويقال له
مشرع بالعين المهمة يقال بعير شارع أي وارد الماء ومثله المكان الذي توقف فيه عند ارادة سقيها والذي
تسمى اليه لبشر غيرها اه برماوى (قوله وراع) أصله الحافظ لغيره ومنه قيل للوالى راع وللعمامة رعية
وللزوجة راع أيضا ثم خص في العرف بحفاظ الحيوان كما هنا اه برماوى وجعه رعاة كفاض وقضاة ورعيان
كشباب وشبان ويجمع أيضا على رعاء كما في قوله تعالى حتى يصدر الرعاء الآية اه ع ش على مر (قوله بفتح الميم)
اما بكسرهما فهو الاناء الذي يحلب فيه اه شوبرى (قوله أي مكان الحلب) ومثله موضع الانزاء بالنون والراى
وهو ضرب الذكور للذات اه برماوى (قوله أي موضع تخفيف الثمر الخ) عبارة شرح مر بفتح الجيم موضع
تخفيف الثمار والبيدر بفتح الموحدة والدال المهمة موضع تصفية الخلطة قاله الجوهري وقال الثعالبي الجرب
لزييب والبيدر للحنطة والمراد بكسر الميم واسكان الراء الثمر انتهت وقد هجر الان اسم البيدر في غالب الاماكن
واشتهر الجرب لذلك مع اسقاط التثنية اه قل على الجلال (قوله ودكن) بضم الدال المهمة هو الحانوت
اه شرح مر وفي المصباح انه يذكروني وثوانه اختلف في فونه فقبل أصلية وقبل زائدة فعلى الاول وزنه
فعلال وعلى الثاني فعلان (قوله ونهر يسقى منه) بالياء أو التاء وفي بعض النسخ يسقى منه أي وما يستقى به لهما
اه برماوى (قوله وكال) وكذا حاله ومتعهده وحصاده وحذاذته شديدا لئلا يذال الاولى وملقح ولقاط ونقاد
ومناد ومطالب بالاموال اه برماوى (قوله فلا يضر التعدد حيثئذ) فان كان لكل منهما نخيل أو زرع مجاور

انجمها أي حافظ الزرع والنجر (وجرب) أي موضع تخفيف الثمر وتخليص الحب (ودكن ومكان حفظ ونحوه ما) كرى وطريقه ونهر يسقى
منه وحراث وميزان ووزان وكال ومكال وليس المراد ان ما يعتبر اتحاده يعتبر كونه واحدا بالذات بل ان لا يختص مال واحد منهما به فلا يضر
التعدد حيثئذ (لا حالب) فلا يشترط اتحاده بكناز الغنم (و) (لا اله) يحلب فيه كآلة الجز والتصریح بهذين من زيادتي (و) (لا يخطئة)

التخيل الآخر أول زرعه أول كل واحد كيس فيه نقد في صندوق واحد وأمنعة تجارة في مخزن واحد ولم يتبين
أحدهما عن الآخر بشئ مما سبق ثبتت الخلطة لأن المالكين بصيران بذلك كالمال الواحد اه شرح مر
(قوله لأن خفة المونة الخ) قد يشكك عليه السوم فإن هذا التعليل موجود فيه وإن لم ينو ومع ذلك قالوا لا بد
من قصد إلا أن يفرق بأن الخلطة ليست وجبة لزر كذا باطلاً لها أي في جميع صورها بل الموجب النصاب مع
الحول وغيره من الشروط بخلاف السوم فإنه موجب على خلاف الأصل فوجب قصده اه ج ببعض إضاح
ويؤخذ من عدم اشتراط نية الخلطة بجواب ما وقع السؤال عنه في الدرر من أن جماعة أودعوا عند شخص
دراهم ومضى عليها سنة هل تجب عليهم الزكاة أم لا وهو وجوب الزكاة سواء كان مال كل منهم يبلغ نصاباً أم لا
فما يظهر فراجع ثم رأيت في ابن قاسم على الغاية ما نصه * (فرع) * عنده ودائع لا يبلغ في كل واحدة منها
نصاباً فعملها في صندوق واحد جميع الحول فهل يثبت حكم الخلطة فيه أم لا والظاهر الثبوت لانطباق ضابطها
ونية الخلطة لا تشترط ثم حيث ثبتت الخلطة فلا ساعي أن يأخذ الواجب أو بعضه من مال أحدهما دون الآخر
وإذا رجع المأخوذ منه على غيره مرجع بقدر حصته من مجموع المالين مثلاً في المثل وقبته في المتقوم اه أي حيث
كان الساعي يرى أخذ القيمة اه ع ش على مر (قوله زماناً طويلاً) وهو الزمان الذي لا تصبر الماشية فيه على
ترك العلف بلا ضررين اه ع ش على مر وهو ثلاثة أيام فأكثر (قوله أو بتقرير التفرق) أي بان تفرق
بنفسه فاقراء اه برماي (قوله ضر) معنى ضرره تفي الخلطة اه قل أي ارتفعت الخلطة وإن لم يؤثر
ارتفاعها في الحول فمن كان نصيبه نصيباً زكاه لتمام حوله من يوم ملكه لا من يوم ارتفاعها اه سم على الغاية
اه ط ف وعبارة شرح الروض والافتراق لا يقطع حول النصاب بل إن لم ترتفع به الخلطة فذاك والافتقار كان
نصيبه نصيباً زكاه لتمام حوله من يوم ملكه لا من يوم ارتفاعها انتهت (قوله كذا في مكاتب) عبارة شرح مر
فلو كان أحد المالكين موقوفاً ولذي أو مكاتب أو وليت المال لم تؤثر الخلطة شيئاً بل يعتبر نصيب من هو من أهل
الزكاة أن يبلغ نصاباً زكاه كزكاة المنفرد والافلاز كزكاة * (خاتمة) * يسن للساعي ومثله المستحق عند أخذ الزكاة
الدعاء للمالك ترغيباً له في الخير وتطبيعاً لقلبه بأن يقول له آجرك الله فيما أعطيت وجعله طهوراً وبارك لك
فيما أبقيت ولا يمين دعاء مخصوصه ويكره أن يصلي عليه في الأصح إذا كان خاص بالانبياء والملائكة كما يقع ذلك
تبعاً لهم كالأل فلا يكرهونهم بنو هاشم والمطابق من المؤمنين كما مر نعم من اختلف في نبوته كقوله من مر
لا كراهة في أفراد الصلاة والسلام عليهم إلا ارتفاعها عن حال من يقال له رضى الله عنه هذا كله في الصلاة من
غير الانبياء والملائكة إمامهم فلا كراهة مطلقاً لانتهاجهم أهلها بالانعام بها على غيرهم بالخبر أنه صلى الله عليه
وسلم قال اللهم صل على آل أبي أوفى والسلام كالأصالة فيما ذكر لكن الخطابية مستحبة للأحياء والأموات
من المؤمنين ابتداءً وواجبة جواباً كما سيأتي في محله وما يقع منه غيبة في المراسلات منزل منزلة ما يقع خطاباً و يسن
الترضى والترحم على غير الانبياء من الأخيار قال في المجموع وما قاله بعض العلماء من أن الترضى يختص
بالصحابية والترحم بغيرهم ضعيف قال المصنف ويستحب لكل من أعطى زكاة أو صدقة أو كفارة أو نذراً
أو نحوها كقراءة درس وتصنيف واقتناء وقراءة ثبني من القرآن وتسيب وذكرونها من سائر القربان يقول
ربنا قبل منا تلك أنت السميع العليم اه شرح مر وقوله الدعاء للمالك شمل ما لو دفع المالك بوكيله وعليه
فالاتقن أن يقول بارك الله لوكلك فيما أعطى وجعله طهوراً وبارك له فيما أبقي وقوله إن يقول ربنا قبل منا
الخ وكذا ينبغي للعالم به حضوره أن يقول ذلك لأن تبعه في التحصيل عبادة اه ع ش عليه

(باب زكاة النابت)

لما كان النابت يستعمل مصدر أو اسماً لشيء النابت وهو المراد هنا عدل عنه المصنف إلى النابت لأن النابت قد
يؤهم المصدر الذي ليس مراداً هنا وينقسم إلى حبر وهو ما لا ساق إلى نجم وهو ما لا ساق له كالزراع قال تعالى

لأن خفة المونة بالتحاد
لما رافق لا تختلف بالقصد
وعنده وانما شرط
الاتحاد فيعلم ليجمع
المالان كالمال الواحد
ولتحقق المونة على المحسن
بأن كذا فلا يفرق المالان
فيما شرط الاتحاد فيه زماناً
طويلاً مطلقاً أو يسيراً بقصد
من المالكين أو أحدهما
أو بتقرير التفرق ضرر وخرج
بأنه الزكاة غيره كذا
ومكاتب
(باب زكاة النابت)

والنجم والشجر يسجدان والاصل في الباب الكتاب والسنة والاجماع اه برماوى وعبارة شرح م
والاصل في الباب قبل الاجماع مع ما يأتى قوله تعالى وآتاه يوم حصاده وقوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم
ومما أخرجهما لكم من الارض فأوجب الاتفاق مما أخرجهما من الارض وهو الزكاة لانه لاحق فيما أخرجهما
انتهت * (فائدة) * نقل الجلال السيوطى في الرسالة الزينية في السلسلة الزينية عن على بن أبى طالب رضى الله
تعالى عنه ان كل ما نبتت الارض فيعد دواء وداء الا الارز فانه دواء لداء فيه ونقل فيها الارز كان جوهرة
مودعافها نور النبي صلى الله عليه وسلم فلما خرج منها فتنت وصارت هكذا وبني على ذلك انه يسن الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم مادام رأى كل عنداً كاه اه وفي البرماوى ما نصه قال السيوطى ويسن لمن أكل الارز
أن يكتر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مادام رأى كل لانه خلق من نور المصطفى لكن تعقب
بأنه لم يثبت اه (قوله تختص) فاعله ضمير عائذ كاه النابت وقوله بقوت الباء داخلة على المقصور عليه والقوت
بمعنى المقتات اه شيخنا وفي المختارات أهله من باب قال وكتب والاسم القوت بالضم وهو ما يقوم به بدن الانسان
من الطعام وقته فاقات كرزقته فارتزق واستغناه سأل القوت وهو يتقوت بكذا أو فان على الشئ اقتدر عليه
وقال الفراء المقيت المقتدر كالذى يعطى كل رجل قوته قال تعالى وكان الله على كل شئ مقبلاً وقيل المقيت الحافظ
لشئ والشاهد اه (قوله أيضاً تختص بقوت) أى لان الاقتيات من الضرورات التى لا حياة بدونها فلذا
أوجب الشارع منه شيئاً لارباب الضرورات ويستثنى من القوت ما لوجل السبل حبا تجب فيه الزكاة من دار
الحرب فثبت بأرضنا فانه لازكاة فيه كالنخل المباح بالعمراء وكذا ثمار البستان وغلة القرية الموقوفين على
المساجد والربط والقناطر والفقراء والمساكين لا تجب فيها الزكاة على الصحيح اذ ليس له مالك معين ولو أخذ
الامام الخراج على ان يكون بدلا عن العشر كان كالحقه القيمة فى الزكاة بالاجتهاد فيسقط به الفرض وان نقص
عن الواجب نعمة اه شرح م وقوله فثبت بأرضنا أى فى محل ليس بمملوك كالموات وقوله وغلة القرية
الح أى والحال ان الغلة حصلت من حبس مباح أو بذره الناطر من غلة الوقف أو ما لو استأجر شخص الارض وبذر
فيها حباً ملكه فالزرع ملك لصاحب البذر وعليه زكاة و ليس من الوقف على معين الوقف على امام المسجد على
المعتمد فلا تجب عليه زكاة وقوله فيسقط به الفرض أى وتقوم بنية الامام مقام نية المالك كالمستع ولا يمنع منه
ما يأخذ الملتزمون بالبلاد من غلة أو دراهم لانهم ليسوا نائبيين عن الامام فى قبض الزكوات ولا يقصدون
بالمأخوذ الزكاة بل يجعلونه فى مقابلة تعبه فى البلاد ونحوه * (تنبيه) * أخذ الزكاة من كالههم ان أرض
مصر ليست خراجية ثم نقل عن بعض الحنابلة انه انكر افتاء حنفى بعدم وجوب زكاة الكونى خراجية فان شرط
الخراجية ان من عليه الخراج يملكها مملوكا تاما وهى ليست كذلك فوجب الزكاة أى حتى على قواعد الحنفية
وأجيب بأنه بنى ذلك على ما أجمع عليه الحنفية انها تحت عبوة وان عمر وضع على رؤس أهلها الجزية وعلى
أرضها الخراج وقد أجمع المسلمون على ان الخراج بعد توطيقه لا يسقط بالاسلام ويأتى قبيل الامان ما ربحهم
بفتحها عبوة وصرح أئمتنا بان التواشى التى يؤخذ الخراج من أرضها ولا يعلم أصله يحكم بجواز أخذه لان الظاهر
أنه بحق وملك أهلها فلهم التصرف فيها بالبيع وغيره لان الظاهر فى اليد الملك اه ع ش عليه (قوله من
رطب وعنب) * (فائدة) * ثمرات النخل والاعناب أفضل الثمار وشجرهما أفضل الأشجار باتفاق النخل
أفضل من العنب لقوله صلى الله عليه وسلم أكرموا عمتكم النخل المطعمات فى المحل فوصف بعماتنا لانه خلق
من فضلة طينة آدم فقدم عليه ثم مثله وفى رواية أكرموا عمتكم النخلة فانها خلق من فضلة طينة آيكم آدم
وليس من الشجر شجرة هى أكرم على الله تعالى من تلك الشجر فقلت تحتها مريم عيسى فأطعموا نساءكم
الولد الرطب فان لم يكن فتمر قبل انها كانت بمصر قرية يقال لها الهناس وهى النخلة المذكورة فى قوله تعالى
وهزى اليك سجود النخلة لىكن المشهور انهما ولدت به بيت المقدس ونشأ به ثم دخل مصر وروى ابن أبى

(تختص بقوت اختياراً من
رطب وعنب) من (حب

شبهة ان تلك النخلة كانت عجمية أي غرتها يقال لها العجمية وهو نوع من التمر ولذلك قال صلى الله عليه وسلم العجمية لما أكله وورد من كان طعامها في نفاسها التمر جاء ولدها حليماً فانه كان طعام مريم حين ولدت عيسى ولو علم الله تعالى طعاماً خيراً لها من التمر لاطعمها إياه وعن الربيع ابن خيثم ليس للنفساء عندى مثل الرطب ولا للمريض مثل العسل أي عسل النخل واسماؤه كثيرة تزيد على المائة وهو مقدم على العنب في جميع القرآن وشبه بالثوم لانه يشرب برأسه ويموت بقطعه ويتفقع بجميع اجزائه وهو العجوة الطيبة المذكورة في القرآن وليس في الاصحاح ما يحتاج انائه الى ذكر غيره والمراد به التلقح من حيث تصويره ولذا قدمه المصنف على العنب اه برماوى (قوله كبر) بضم الواو هو معروف قال الراغب سمي بذلك لكونه أوسع ما يحتاج اليه في الغذاء فان أصل البر بكسر الباء اسم يجمع الخبز كله وقيل هو التوسع في فعل الخبز وقيل اكتساب الحسنات واجتناب السيئات وله خمسة اسماء تطلقها بعضهم فقال

بر وسم حنطة والقوم * تقع بمعنى واحد مرقوم

وسمى فعالانه أرفع الجيوب من تحت الناقة رفعت رأسها وأقع الرجل اقماء لشمع بانفه * (فائدة) * خرجت حبة البر من الجنة على قدر بيضة النعامة وهي الين من الزبد وأطيب رائحة من المسك ثم صارت تنزل على هذه الهيئة الى وجود فرعون فصغرت وصارت كبيضة الدجاجة ولم تزل على هذه الهيئة حتى ذبح يحيى فصغرت حتى صارت كبيضة الحمامة ثم صغرت حتى صارت كالبندة ثم صغرت حتى صارت كالجمجمة ثم صغرت حتى صارت على ما هي عليه الآن فنسأل الله تعالى ان لا تصغر عن ذلك اه برماوى (قوله في أشهر اللغات) أي السبعة الاولى هذه والثانية كذلك الا ان الهمزة مضمومة أيضاً والثالثة بضمها وتخفيف الزاى على وزن كتب جعلوا الرابعة بضم الهمزة وسكون الراء بوزن قتل والخامسة حذف الهمزة وتشديد الزاى والسادسة ترزبنون بين الراء والزاى والسابعة فتح الهمزة مع تخفيف الزاى على وزن عضد اه سم اه ع ش على مر (قوله وعدس) بفتح العين والدال المهماتين ومثله البسلا اه برماوى (قوله وذرة) بضم الذال المعجمة وفتح الراء المخففة والدخن نوع منه اه برماوى (قوله وحص) بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم مكسورة أو مفتوحة آخره صادمه ملة برماوى (قوله وبقلاء) هي الفول ويرسم بالياء فتشدد اللام ويصغر أو بالالف فتخفف اللام ويعد وقد يصغر ومثله الدفنة وهي كفاي القاموس حبة كالجاروش لانها ثقتان بمكة ونواحها اختيار ابل قد تؤثر كثير على بعض ما ذكره والو بياء والجلبان بضم الجيم وهو الهار طمان والماش بالمججمة نوع منه اه برماوى (قوله لامرء صلى الله عليه وسلم) أي أمر ندب كسياسي لكن بالنسبة للحرص واجاب بالنسبة للاخذ ومقتضى الحديث ان حرص النخل وأخذ كانه كان معلوماً عندهم ومقرر اه شيخنا وقدم هذا الحديث على ما بعده لسلامته مما أوهمه الثاني من الحصر في الاربعة اه ع ش (قوله كيجرخص النخل) انما جعل أصلاً للعنب لان حرصه كان عند فتح خير سنة سبع والعنب كان بعده عند فتح الطائف سنة ثمان بعد فتح مكة اه برماوى (قوله لابي موسى الاشعري) هو أبو موسى عبد الله بن قيس ولقبه صرمة الاشعري الصحابي قدم مكة وأسلم قبل الهجرة ثم هاجر الى الحبشة ثم الى المدينة واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على زبيد وعمر رضى الله عنه على الكوفة وروى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثمائة وستون حديثاً المتوفى بمكة وقيل بالكوفة سنة اثنتين أو أربع وأربعين وقيل سنة خمسين أو إحدى وخمسين وهو ابن ثلاث وستين سنة اه برماوى (قوله الشعير) بفتح الشين المعجمة وحكى كسرهما وهي لغة العامة اه برماوى (قوله والتمر) بالثناة الفوقية اه برماوى (قوله وقيس بما ذكر فيهما) الذي ذكر فيهما التمر والزبيب والذي ذكر في الثلثي الشعير والحنطة فيقاس على التمر والزبيب بما لا يتنمر ولا يتزيب كالرطب والبسر والعنب ويقاس على الشعير والحنطة ما يقتات في حال الاختيار اه سلطان (قوله اضافي) أي بالنسبة لاهل اليمن لان لم يكن عندهم من المقتات الا الاربعة المذكورة في الخبر اه برماوى وعش

كبر وازر) بفتح الهمزة وضم
الراء وتشديد الزاى في أشهر
اللغات (وعدس) وذرة
وحص وبقلاء لامرء صلى
الله عليه وسلم ان يجرخص
العنب كيجرخص النخل
وتؤخذ كانه زيباً كما
تؤخذ كانه النخل تمارواه
الترمذي وابن حبان
وغيرهما لقوله صلى الله عليه
وسلم لابي موسى الاشعري
ولعاذحين بهما الى اليمن
لا تأخذ الصدقة الا من هذه
الاربعة الشعير والحنطة
والتمر والزبيب واه الحاكم
وقال صحيح الاسناد وقيس
بما ذكر فيهما ما في معناه
والحصر في الثلث اضافي

(قوله لخبر الخاكيم الخ) هلا استدلبه من أول الامر واستغنى عما قبله ويقال أيضا لم صرفه عن ظاهره بعموم الحديث ولم يكس بأن يخص بعمومه بظاهر الخبر اه شيخنا (قوله والبعل) بالجر عطف على ما من قوله فيما سقت السماء اه شورى وفي المصباح البعل النخل يشرب بعروقه فيستغنى عن السقي وقال أبو عمر والبعل والغذى بالكسر واحد وهو ما سقته السماء اه وفي المختار البعل أيضا العذى وهو ما سقته السماء وقال الأصمعي العذى ما سقته السماء والبعل ما يشرب بعروقه من غير سقي ولا سماء اه وفي المصباح والعذى مثال حمل من النبات والنخل والجمع أعذاي وقع العين لغة يقال عذى عذافه وعذمن باب تعب وعذى على فصيل أيضا (قوله وانما يكون ذلك) أي المذكور من العشر ونصفه وقوله والحبوب عطف عام على خاص اه شيخنا وهذا إلى قوله صلى الله عليه وسلم مدرج من الراوي تفسير المراد من الحديث اه ع ش (قوله فاما القناء) بكسر القاف أي الخيار وقوله والبطيخ بكسر الموحدة ويقال فيه بطيخ أيضا وقوله والرمان بضم الراء المهملة معروف حلو او حامض اه برماوى (قوله سواء أزرع ذلك قصدا الخ) من هنا تعلم انه لا يشترط القصد وهو ما حكى في شرح المذهب الاتفاق عليه وعليه في التحرير وشرحه من اشتراط ان يزرعه مالكه أو نائبه لانه لا يخرج ما تزرع بنفسه أو زرع غيره بغير إذنه فلازكاة فيه كظاير من السوم ضعيف الا ان يقال ذلك في ابتداء الزرع وما ذكره هنا في دوامه فهو كاشتراط قصدا السوم في الابتداء دون اللوام اه ابن عبد الحق اه شورى (قوله أم نبت اتفاقا) حتى لو سقط الحب من يد مالكه عند حمل القلة أو وقعت العصافير على السنبال فتناثر الحب ونبت وجبت زكاته اذا بلغ نصابا لا خلاف اه شرح مر (قوله والقضب بسكون الخ) عبارة في البيوع كفت بمقتضى ما هو عطف البهائم ويسمى بالقرط والرطبة والنصفصة بكسر الفاتين وبالمهملة نين والقضب بفتح القاف قيل بهمهلة انتهت (قوله وخروج بالقوت غيره) عبارة شرح مر وخروجه ما يؤكل نذوبا أو تنفع ما أو نادما كالزيتون والزعفران الخ انتهت (قوله ومشمس) بكسر الميمز وقوله وتين أي بأنواعه وهو بكسر التاء وسكون الياء بعد هاتون وقوله وجوز بفتح الجيم وهو معروف وقوله ولوز أي غراوى أو شروى وكذا فسق وبنسق وقوله وتفتح بضم التاء وكذا كثرى وسفرجل وموز وبرقوق وقوله ومشمس بكسر السين ومثله القرطم بكسر القاف والطاء وضمهما وهو حب العصفرو قوله وزعفران تقدم الكلام عليه في أول كتاب الطهارة وهو يخرج من ثمر كالبادنجان عن أصل كالبيصل والحق به الورس بفتح الواو وسكون الراء وهو نبت أصفر يصغى به ويخرج من ثمر كالسمسم عن أصل كالقطن وهو كثير ببلاد اليمن وليس المراد به الكر كم كقيل وفيه نوع اسود اه برماوى (قوله في شئ منها) في بعض النسخ منها أي مما لا يؤكل اقتياتا أو ما يقتات ضرورة اه حل (قوله خمسة أوسق) جمع وسق بالفتح على الأصح وهو مصدر بمعنى الجمع لما جمعه من الصيعان قال تعالى والليل وما وسق أي جمع اه شرح مر (قوله وهي بالرطل البغدادي الخ) وقدروها أيضا بالرطل الصغير والكبير فهي بالرطل الصغير ثمانمائة من وبالكبير ثلاثمائة وستة وأربعون وثلاثان واستفد من هـ ذان المن الكبير ساو الرطل الممشق وان المن الصغير رطلان بالبغدادى اه شرح مر (قوله ألف وستمائة من الارطال) أي بالقياس الشجني وكذلك تقدير الرطل الممشق بستمائة درهم والخلاف انما هو في تقدير الاوسق بالرطل الممشق المبني على الخلاف في تقدير الرطل البغدادي بالدرهم والحاصل ان هنا أربعة مسائل اثنتان متفق عليهما واثنتان مختلف فيهما اه شيخنا والضاع رطل دمشق وسبع أثمان من قوله هنا هو ستمائة درهم مع قوله الا تخفى زكاة الفطر وهو أي الصاع ستمائة درهم وخمسة وثمانون وخمسة أسباع درهم وسبعمائة في كلام الشارح هنا ان الخمسة والثمانين الخ سبع الرطل الممشق والاسق بالرطل المصرى ألف وأربعمائة وخمسة وعشرون رطلا ونصف وثلاث أوقية وسبع دراهم اه برماوى (قوله لان الوسق ستون صاعا) فاذا ضربت الخمسة أوسق في ستين صاعا بلغت ثلاثمائة صاع وقوله

لخبر الخاكيم وقال جميع الاستاذ عن معاذاته صلى الله عليه وسلم قال فيماسة ت السماء والسيل والبعل العشر وفيما سبق بالنضج نصف العشر وانما يكون ذلك في التمر والخضرة والحبوب قنما القطن والبطيخ والرمان والقضب فعرفنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء أزرع ذلك قصدا أم نبت اتفاقا والقضب بسكون المعجمة الرطب بفتح الراء وسكون الطاء وخروج بالقوت غيره كخوخ ومشمس وتين وجوز ولوز وتفتح وزيتون ومشمس وزعفران وبالاختصار ما يقتات ضرورة يجب حنظل وغسلول وزر من فلا تجب الزكاة في شئ منها (ونضجه) أي القوت الذي يجب فيه الزكاة (خمس أوسق) فلا زكاة فيها دون خبر الشجني ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة (وهي بالرطل البغدادي ألف وستمائة) من الارطال لان الوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالبغدادى وقد رتب

والصاع أربعة أمداد أي فاذا ضربت الثلاثمائة صاع في أربعة أمداد بلغت ألف مدم ومائتي مدم وقوله والمدرطل
 وثلاث أي فيكون الألف مدم والمائتمائة ألف مدرطل ومائتي مدرطل وألف ثلاث رطل ومائتي ثلاث رطل والألف
 ثلاث ومائتي ثلاث باربع مائة رطل تضم هذه الألف ومائتي يكون المجموع ألفا وستمائة وقوله وهو
 ستمائة درهم أي باطلاق من النور والرافعي كما علمت والخلاف بينهما انما هو في رطل بغداد هل هو مائة
 وثلاثون كما يقول الرافعي أو مائة وثمانية وعشرون وأربعة أسباع درهم كما يقول النوروي وينبغي على هذا
 الاختلاف زيادة عدة الخمسة أو سق بالدرهم وقلتها المبنى عليها زيادة عدتها بالمشق وقلتها وقوله اذا ضربتها أي
 المائتين والثلاثين وقوله تخمس ذلك الخ ليس المراد القسمة بالمعنى المشهور وهو تحليل المقسوم الى أجزاء متساوية
 عدتها بدر عدة أحاد المقسوم عليه بل القسمة بالمعنى الآخر وهو معرفتها في المقسوم من أمثال المقسوم عليه
 فاذا قيل لك كفي المائتي ألف درهم والتمانية آلاف من أمثال الستمائة فاسهل طرق بيان ذلك ان تحلل
 الستمائة الى اضلاعها وهي عشرة وعشرون وستة وتقسيم على الضلع الأول فمخرج تقسيمه على الضلع الثاني فما
 خرج تقسيمه على الضلع الثالث فمخرج فهو الجواب وذلك لانا اذا قسمنا المائتي ألف والتمانية آلاف على
 الضلع الأول الذي هو العشرة الأولى خرج عشرون ألفا وثمانمائة العشرون ألفا من المائتين والتمائة من
 التمانية آلاف لانها ثمانون مائة واذا قسمت هذا الخارج على الضلع الثاني وهو العشرة الثانية فمخرج ألفان
 وثمانون ألفا من العشرين ألفا وثمانمائة لانها ثمانون عشرة واذا قسمت هذا الخارج على
 الضلع الثالث وهو الستة فمخرج ثلاثمائة وستة وأربعون وثلاثان التمامة من ثمانية عشر مائة والأربعون من
 مائتين وأربعين والستة من ستة وثلاثين يبقى أربعة مائتي عشر ثلثا لكل واحد ثلثان وقوله يبلغ ألفي درهم
 وبيان ذلك بعد ضرب الدرهم في الألف والستمائة ان تضرب ثلاثا تسباع في ألف بثلاثة آلاف سبع ثم تضربها
 في الستمائة يحصل ألف وثمانمائة تسبع فيكون المجموع أربعة آلاف سبع وثمانمائة سبع بستمائة وخمسة
 وثمانين صحفة وخمسة أسباع وذلك لان سبع الأربعة آلاف ومائتين ستمائة لان بسطها اثنان وأربعون مائة
 وسبع الاثنان وأربعين ستة يفضل من التمانية المضرومة الأربعة آلاف ستمائة بخمسة وثمانين صحفة وخمسة
 أسباع تضم هذه الستمائة والخمسة وثمانون صحفة والخمسة أسباع الى ما حصل من ضرب الدرهم المصاحب
 للثلاثة أسباع في الألف والستمائة فهو ألف وستمائة يكون المجموع ألفي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين
 وخمسة أسباع فقسطها من المائتي ألف والتمانية آلاف يكون الفاضل ما ذكره الشارح وقوله في مقابلة
 ثلثمائة الخ وذلك لانك اذا ضربت الستمائة في ثلثمائة واثنين وأربعين كان الحاصل مائتي ألف وخمسة آلاف
 ومائتي درهم لانك اذا ضربت الستمائة في ثلثمائة حصل مائة وثمانون ألفا واذا ضربتها في أربعين حصل
 أربعة وعشرون ألفا واذا ضربتها في الاثنان حصل ألف ومائتان فاذا ضم الحاصل بعضه الى بعض كل مائتي
 ألف وخمسة آلاف ومائتي درهم وقوله لان سبع الستمائة المعنى لان الرطل ستمائة وسبع الستمائة الخ وقوله
 خمسة وثمانون وخمسة أسباع يعني واذا ضربتها في ستة بلغت خمسمائة وأربعة عشر وسبعين لان الحاصل من
 ضرب الثمانين في الستة أربع مائة وثمانون ومن ضرب الخمسة فيها ثلاثون ومجموعها خمسمائة وعشرون ومن ضرب
 الخمسة أسباع فيها ثلاثون سبعا باربعة صحفة وسبعين تضم الى الخمسمائة والعشرة يكون المجموع خمسمائة
 وأربعة عشر وسبعين تأمل (قوله لانه الرطل الشرعي) أي الذي وقع التقدير به في زمان الصحابة واستقر عليه
 الامر اه ع ش على مر (قوله خلافا لما صححه الرافعي) ويريد قوله في الرطل الشرعي القيمة على النوروي
 بثلاثة أرطال وثلاثين وسبع ويريد قوله أي الرافعي في الرطل البغدادي على النوروي بدرهم وثلاثة أسباع
 درهم اه شيئا (قوله فعليه اذا ضربتها الخ) أي على ما صححه الرافعي في رطل بغداد اذا ضربتها أي المائة
 والثلاثين ومرادهم اذ ايمان البناء الذي قاله أي قلنا قال الرافعي ان رطل بغداد ما ذكره القول بان الاوسق

لانه الرطل الشرعي (وهو
 مائة وثمانية وعشرون
 درهما وأربعة أسباع درهم
 وبالمشقي) وهو ستمائة
 درهم (ثلثمائة واثنان
 وأربعون) رطلا (وسنة
 أسباع) من رطل بناء على
 ما صححه النوروي من ان
 رطل بغداد ما ذكره خلافا
 لما صححه الرافعي من انه بالمشقي
 ثلثمائة وستة وأربعون رطلا
 وثلثان بناء على ما صححه من
 ان رطل بغداد مائة وثلاثون
 درهما فعليه اذا ضربتها في
 ألف وست مائة رطل مقدار
 الخمسة أو سق تباع مائتي
 ألف درهم وثمانية آلاف
 يضم ذلك على ستمائة
 يخرج ما ذكره

بالمشقي ما قاله و بيانه انك اذا ضربت عدد الرطل البغدادي بالدرهم في عدد الاوسق بالرطل المشقي يبلغ ما قاله الشارح والغرض حيث ذنخرج ذلك القدر اوطالا ان مشقية ليظهر قول الرافعي فيها فقال الشارح قسم ذلك أي المقدار المذكور لكن ليس المراد من القسمة معناها المصطلح عليه وهو حل المقسوم الى آحاد عدتها بقدر آحاد المقسوم عليه بل المراد معرفة ما في المقسوم من أمثال المقسوم عليه أي كفي المبلغ المذكور من أمثال الستمائة التي هي الرطل المشقي وطريق القسمة عليها ان تقسم على اضلاعها التي تركبت منها وهي عشرة وعشرة وستة لانها قامت من ضرب عشرة في عشرة وضرب الحاصل في ستة بان تقسم المبلغ المذكور على عشرة ثم تأخذ الحاصل من هذه القسمة فتقسمه على العشرة الاخرى ثم تأخذ الحاصل من هذه القسمة فتقسمه على ستة يخرج المطلوب وتقدم بما ذكرنا ذلك وهناك طريق آخر وهي ان تأخذ نصف عشر المقسوم وتقسمه على نصف عشر المقسوم عليه يخرج المطلوب ولعل هذه أسهل اه شيخنا (قوله وعلى ما صححه النووي) أي وبيان البناء على ما صححه النووي حيث قال في الرطل البغدادي انه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم حتى يلزمه القول بان الاوسق بالمشقي ما قاله ان تضرب الخ وكن القياس على ما مر ان تضرب قدر الرطل البغدادي بالدرهم عنده في قدر الاوسق بالرطل البغدادي وتقسم الحاصل على الرطل المشقي لكن في ذلك طول فلذلك أرشدك الشارح الى طريق أسهل فقال تضرب ما سقط الخ اه شيخنا (قوله يعني مائتا ألف الخ) أي وذلك عدد الخمسة أوسق بالدرهم على طريقة النووي في رطل بغداد (قوله في مقابلة ثلاثمائة الخ) أي بواسطة القسمة على الستمائة التي هي الرطل المشقي باحدى الطريقتين المذكورتين وقوله في مقابلة ستة أسباع رطل أي لان قسمته على الستمائة قسمة طویل على كثير فتكون بالنسبة ونسبة المذكور اليها ستة أسباع فلذلك عاله بقوله لان سبع الستمائة الخ أي فاذا كررته ست مرات كان هو العدد المقسوم اه شيخنا (قوله في مقابلة ثلثمائة الخ) أي يخرج من قسمتها ما ذكر باحدى الطريقتين السابقتين أسهلها طريقة أخذ نصف عشر العشر ففسر العدد المذكور بقوله لان مائتي ألف الخ عشرون ألفا وخمسمائة وعشرون وهذا العدد ألفان واثنان وخمسون ونصف هذا العشر ألف وستة وعشرون فاذا قسمت على الستمائة خرج ما ذكره بعد رد الستمائة الى ثلاثة لان عشرها ستون وعشر الستين ستة ونصفها ثلاثة فاذا قسم الالف والستون والعشرون على ثلاثة خرج ما ذكره لان تسع مائة تسن الالف على ثلاثة يخرج منها ثلثمائة يبقى من ألف مائة تسن الستون والعشرين فن المائتين والعشرين يخرج أربعون ومن قسمة الستة على الثلاثة يخرج اثنان فهذا معنى قوله في مقابلة ثلثمائة الخ والستة أسباع الباقية هي المذكورة بقوله والباقي وهو خمسمائة في مقابلة ستة أسباع رطل أي انه يخرج من قسمتها على الستمائة ستة أسباع رطل لانها أقل منها وقسمتها القليل على الكثير بالنسبة تأمل (قوله خرج ما صححه) أي الاصل وهو ثلثمائة واثنان وأربعون وستة أسباع اه شيخنا (قوله والنصاب المذكور تحديد) أي خلافا لما في المجموع في باب الطهارة ولما في شرح مسلم ورؤس المسائل للنووي من انه قريب اه حل (قوله تحديد) أي كافي لنصاب الموائى وغيرها وهو المعتمد وقيل تقريب عليه فيحمل نقص القليل كطلين مثلا اه برماوى (قوله والعبرة فيه بالكيل) فكيله بالاردب المصرى كما قاله العمولى ستة أرباب وربع ارباب وهو المعتمد يجعل القدر حين صاعا ككز كذا الفطر وكفاة اليمين وان قال السبكي انه خمسة أرباب ونصف ارباب وثلاث ارباب وانه اعتبر القدر المصرى بالذاتى حرره فوسع مد من وسبعات تقر بيا بالصاع قدحان الأسبى مد وكل خمسة عشر مدا سبعة أقداح وكل خمسة عشر صاعا ويطون نصف وربع فثلاثون صاعا ثلاث ويطون نصف فثلاثمائة صاع خمسة وثلاثون ويطون نصف خمسة أرباب ونصف وثلاث فالنصاب على قوله خمسمائة وستون قدحاً وعلى الاول ستمائة اه شرح مر اه شورى (قوله استظهارا) أي طلبا لظهور استيعاب الواجب اه ع ش (قوله ويعتبر بما قاله الخ) يتوهم ان في

وعلى ما صححه النووي تضرب ما سقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في ألف وستمائة يبلغ ألفي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الاول يبقى مائتا ألف وخمسة آلاف وسبع مائة وأربعة عشر درهما وسبع درهما واذ قسم ذلك على ستمائة خرج ما صححه لان مائتي ألف وخمسة آلاف ومائتي درهم في مقابلة ثلثمائة واثنين وأربعين رطلا والباقي وهو خمسمائة وأربعة عشر درهما وسبع درهما في مقابلة ستة أسباع رطل لان جميع الستمائة خمسة وثمانون وخمسة أسباع والنصاب المذكور تحديد والعبرة فيه بالكيل وانما قدر بالوزن استظهارا والمعتبر في الوزن من كل نوع الوسط فانه يشتمل على الخفيف والرزين (ويعتبر) في قدر النصاب غير الحب من رطب وعنب حاله كونه (بما ان يجفف غير ردي

والاقرطيا) يعتبر (ويقطع باذن) من (٢٤٤) الامام وتخرج الزكائمه (كلواضراصله) لامتصاصه ماء لعطش فانه يعتبر طبيا ويقطع بالاذن ويؤخذ

الواجب طبيا وقولي ويقطع الى آخره مع التفسير الردي عن زيادتي (و) يعتبر فيما ذكر (الحب) حالة كونه (مضغ) من تينه بخلاف ما يؤكل قشره معه كقوة تيدخل في الحساب وان ازيل تنعسا كما قشر البر ولا تدخل قشرة الباقلا السفلى على ما في الروضة كاصلا قلا عن العدة لكن استغربه في المجموع قال الاذرى وهو كمال والوجه ترجيح الدخول أو الجزم به (وما ادخر في قشره) ولم يؤكل معه (من أرز وعلس) قطع العين واللام نوع من البر (قشرة أوسق غالبا) نصابه اعتبارا لقشره الذي ادخله فيه أصله وأبقى بالنصف وقد يكون خالصا من ذلك دون خمسة أوسق فلازكاة فيها أو خالصا من خمسة أوسق فهو نصاب وذلك ما احتزرت عنه زيادتي غالبا وتعتبر بما ذكر أولي من قوله كلوز وعلس لسلامته من إيهام أنه بقي شيء من الطيبوب في قشره وليس كذلك (ويكمل) في نصاب (نوع باخر كسبر علس) لانه نوع منه كسبر وهو قوت صنعاء اليمن وخارج بالنوع الجنس فلا يكمل باخر كسبر أو شعير بلس

هذه العبارة حذف نائب الفاعل الذي فسر الشارح بقوله غير الحب ويحب بانه ليس محذورا وانما هو ضمير مستتر يعود على القوت المذكور سابقا لكن المراد بعض القوت وهو خصوص غير الحب بدليل مقابلته بقوله والحب مضى وقوله جافا حال من الضمير المستكن اه شيخنا (قوله والاقرطيا) أي بتقدير الجفاف فلا بد من الجفاف بالفعل فيما يحذف أو تقدير افهما لا يحذف وهذا هو المعتمد وقوله ويقطع باذن راجع لقوله والاقرطيا يدل على هذا كلامه بعد وانظر ما وجه اشتراط الاستئذان اه شيخنا وعاله قل على الجلال بقوله ويجب استئذان العامل لانه شريك اه عبارة ع ش على مر فلا بد من الجفاف بالفعل فيما يحذف أو تقدير افهما لا يحذف لانه اذا تعدل الجفاف بالفعل لا يتعدى تقديره لا يقال حيث لم يكن له جفاف فكيف يمكن تقديره لانه قول يمكن اعتباره بالقياس الى ما يتجفف من غيره لان غاية الامر ان ما لا يتجفف قام به مانع من التجفيف وهو لا يمنع ان يجي منه مثل ما يجي من غيره لفرض زوال المانع انتهت (قوله أيضا والاقرطيا) قطع الرء وسكون الطامو الرطب بخلاف الجاف فيصدق بل رطب بضم الرء وقطع الطاء والغيبو باليسر فيصح اخراج اليسر ويجزئ حيث لم يتأت منه رطب فيجب اخراجه في هذه الحالة اه ع ش على مر قلا عن سم على ج (قوله ويقطع باذن من الامام) عبارة شرح مر ويجب استئذان العامل في قطعه كافي الروضة فان قطع من غير استئذانه اثم وعز رأى ولا ضمان وعلى السامى ان يأذن له خلافا لما صححه في الشرح الصغير من الاستحباب نعم ان اندفعت الحاجة بقطع البعض فيما لو احتاج لقطعه لغير عطش لم تجز الزيادة عليها انتهت وهذا واضح فيما اذا كان ثم عامل والاوجب استئذان الامام أو نائبه ولو فوق مسافة العدوى اه ع ش عليه (قوله من تينه) أي ومن قشر لا يؤكل معه فكان الانسب زيادة ذلك لاجل قوله بخلاف الخ اه شيخنا (قوله والوجه ترجيح الدخول الخ) من جملة كلام الاذرى وهو المعتمد اه ع ش (قوله اعتبارا لقشره الى قوله بالنصف) فعلم انه لا يجب نصفه من قشره وان قشره لا يدخل في الحساب اه شرح مر وفي فتاوى الشهاب مر مائه مثل الشهاب مر عن عليه زكاة أرز وشعير وضرب ذلك الواجب حتى صار أبيض فصل منه نصف أصله مثلاً ثم أخرجه عن الارز الشعير هل يجزئ أم لا فأجاب بانه لا يجزئ ما أخرجه عن واجبه اه أقول هذا قد يناقشه قول الشارح فعلم انه لا يجب نصفه الخ فالقياس الاجراء يؤجره بان ما فعله هو الاصل في حكمه وليس فيه تصرف على الفقراء في حصتهم وانما أسقط عنهم تبييضه تخفيفا عليهم وليس فيه تغويت على الفقراء بل فيعزقهم لتحمل الموتة عنهم وبقي ما لم يضربه وشك فيما حصل عنده هل يبلغ خالصه خمسة أوسق أو لا هل يجب عليه الزكاة أم لا فيه نظر والاقرب عدم الوجوب لانه الاصل ولا يكاف ازالة القشر ليجتبر خالصه هل يبلغ نصابا أو لا ولا يشك ذلك بما لو اختلفا انا من ذهب وفضة فوجهل الاكثر حيث كاف امتحانه بالسبك وغيره مما ذكرتم لانه هناك تحقق الوجوب وجهل قدر الواجب بخلافه هنا فانه شك في أصل الوجوب اه ع ش عليه (قوله وقد يكون خالصها) أي العشرة وقوله من ذلك أي مما ادخر في قشره اه شيخنا (قوله أولى من قوله كلوز وعلس) جوابه ان الكاف استقصائية كما في شرح مر اه (قوله ويكمل نوع باخر) أي لا اشتراكهما في الاسم وان تباينا في الجودة والرداءة وان اختلف مكانهما وهو شامل لتكميل ما تميز من الرطب بما لا يثمر منه اه حل (قوله أيضا ويكمل نوع باخر) أي حيث كان في عام واحد أخذ من قوله يعدو بضم بعض كل الخ اه حل (قوله وهو قوت صنعاء اليمن) ويكون في الكم الواحد منه حبتان وثلاث ولا تزول كلمة الا بالرحى الخليفة أو المهراس وبقاؤه فيه أصل اه برماوى * (تبيه) * يقع كثيرا ان البر يختلط بالشعير والذي يظهر ان الشعير ان قل بحيث لو لم يثر في النقص لم يعتبر فلا يجزئ اخراج شعير ولا يدخل في الحساب والالم يكمل أحدهما بالآخر فكل نصابه أخرجه عن من غير المختلط اه ج اه ع ش على مر (قوله بلس) وهو الذي تسميه العامة شعير النبي صلى الله عليه وسلم اه ع ش (قوله

فلما اكتسب الخ) غرضه بهذا الرد على قولين ضعيفين حكاهما في المنهاج قيل انه شعير فيضم له لشبهه في برودة
الطبع وقيل حنطة فيضم لها لشبهه لها في اللون والملاسة اه من شرح مر (قوله وضعا) عبارة شرح
مر طبعا وهي أولى اه شوبري (قوله ويخرج من كل بسة) أي لا تتقاء المشتقة وهذا اختلاف ما تقدم
في الماشية حيث يدق نوع مع مراعاة القيمة والتوزيع ولا يكاف بعض من كل نوع لما فيه من المشتق من ثم
كان لا وقص هنا اختلاف الماشية اه حل (قوله أيضا ويخرج من كل بسة) مفهومه انه لو أخرج من
أحد النوعين عنهما لا يكفي وان كان ما أخرج منه أعلى قيمة من الآخر وليس مراد الالة لا ضرر على الفقراء
وليس بدلا عن الواجب لاتحاد الجنس اه ع ش على مر (قوله فان عس فوسما) فلو أخرج من الأعلى أجزاء
لانه زاد خيرا فاه في شرح البهجة اه شوبري (قوله ولا أدناها) أي ولو برعاية القيمة اه ع ش (قوله رعاية
الجمابين) أي المالك والمستحقين فراعينا المالك في عدم إخراج الأعلى وراعينا المستحقين في عدم إخراج الأدنى
اه شيخنا (قوله ولا يضم ثمرا عام وزرعه إلى آخر) بان قطع كل في عام على ما راء المؤلف وبان اطلع كل في عام بالنسبة
لثمر اه حل (قوله قبل جذاذ ثمر) الاول بفتح الجيم وكسرها واهمال الدالين وإعجامهما أي قطعه اه شرح مر
(قوله ويضم كل الخ) هذا مقابل قوله الخ فكأنه قال ويضم بعض كل لبعض ان اتحد العام دل على ذلك قوله
ان اتحد في العام قطع وعبارة أصله ويضم ثمرا عام الواحد لبعضه إلى بعض وان اختلف ادرا كه انتهت (قوله
ويضم بعض كل منهما) أي الثمر والزرع بان كان عنده أنواع من الثمر أو الزبيب أو الزرع ولم يبلغ كل نوع
خمس أو سق وكتب أيضا سواء كان كل واحد نصابا أو بعض نصاب وإذا ضما بلغا نصابا أو أحدهما نصابا
والآخر بعض نصاب اه حل (قوله وان اختلف ادرا كه) وعليه فلو أدرك بعضه ولم يبلغ نصابا باجزائه
التصرف فيه ثم اذا أدرك باقيه وكل به النصاب في الجميع ان كان الاول باقيا أو بالقان سبق له بيع تبين
بطلانه في قدر الزرع كما هو يجب على المشتري رده ان كان باقيا وبطلان كان بالقان ثم رأيت في كلام سم على
ج ما يصرح بذلك فليراجع اه ع ش على مر (قوله كجودتها) ومثل الاول الاسكندرية والشام
ومثل الثاني صعيد مصر اه برماوى (قوله ان اتحد في العام قطع) أي بالقوة لا بالفعل اه حل وهذا
ضعيف بالنسبة للثمر ومعمد بالنسبة للزرع فيشترط وقوع حصاد الزراعتين في سنة بان يكون بين حصادي
الاول والثاني دون اثني عشر شهرا عر بيتولا عبرة بابتداء الزرع لان الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب
ويكفي عن الحصاد زمن اه مكانه على الوجه اه ج (قوله قطع للثمر والزرع) المعتمد في الثمر اعتبار الاطلاع
أي البروز وفي الزرع اعتبار القطع والمراد بالعام اثنا عشر شهرا وتحسب من حين الزراعة الاولى في الزرع
أو البروز والاول في الثمر وصورة اختلاف العام في الزرع مع اتحاد القطع فيه ان يزرع أولا في المحرم ويشطع
في رجب ثم في العام الثاني يزرع في صفر ويشطع في جاد فيبين الزراعتين أكثر من عام وبين القطعتين دون
عام فيقال اتحد القطع في العام اه شيخنا وعبارة شرح مر والمراد بالعام هنا اثنا عشر شهرا عريسة قال
الشيخ والقول بانه أربعة أشهر غير صحيح وأشار بذلك إلى الرد على ابن الرقعة لانه نقله عن الاصحاب انتهت ثم قال
وزرع العام ضممان وان اختلفت زراعتي في الفصول ويتصور ذلك في الفترة فانها تزرع في الربيع والخريف
والصيف اه ثم قال والمستخلف من أصل كذا فنبهه مرة ثانية في علم يضم إلى الأصل بخلاف قطيره من
الكرم والنخل لانهم ما يراد ان لتأيد فعل كل حمل كثره عام بخلاف الفرمون نحوها فالحق الخراج منها ثانيا
بالاول كزرع نخل ادراك بعضه اه (قوله وان لم يقع الاطلاع) الاطلاع هو الظهور والبروز يقال اطلع
أي ظهر اه شيخنا ح ف وفي المختار اطلع النخل أخرج طلع اه (قوله مالوا ثم نخل) أي أو كرم هو قوله
فلا ضم أي وان اتحد قطعهما في العام لانهم ما يراد ان لتأيد وقوله وان اعتبر ابن المقرئ الخ المعتمد كلام ابن
المقرئ اه حل (قوله مرتين في علم) بان يفصل الحمل الثاني عن الحمل الاول وما يخرجه مستباحا بحيث

فلما اكتسب من تركب
الشبهين وصفا للثريه
وصار أصلا برأسه
(ويخرج من كل) من
النوعين (بسة) فان
عسر) إخراجا لكثرة
الأنواع وقلة مقدار كل نوع
منها (فوسما) منها يخرج
لأعلاها ولا أدناها رعاية
الجمابين ولو تكافوا أخرج
من كل نوع قسطا بابل
هو الأفضل (ولا يضم ثمرا عام
وزرعته) أي ثمرو زرع
علم (آخر) في اكمل النصاب
وان اطلع ثمرا لعام الثاني
قبل جذاذ الثمر الاول (ويضم
بعض كل) منهما (إلى
بعض) وان اختلف ادرا كه
لاختلاف أنواعه أو ببلاده
حرارة أو برودة كجود
ونهامة قتها من طرية يسرع
ادراك الثمر بها بخلاف جود
لبردها (ان اتحد في العام
قطع) للثمر والزرع وان لم
يقع الاطلاع في الثمر
والزراعتان في الزرع في عام
لان القطع هو المقصود
وعنده يستقر الوجوب
ويستثنى مما ذكره مالوا ثم
نخل مرتين في علم فلا ضم
بل هما كثره علمين

وذكر اتحاد القطع في الثمر من (٢٤٦) زيادته صريح في الحاروي الصغير وهو الموافق لاعتبار اتحاد حصاد الزرع في العام وان اعتبر ابن

المقرئ اتحاد اطلاق الثمر فيه
وما قرر من اعتبار اتحاد قطع
الزرع فيه هو ما صححه
الشيخان ونقله عن
الاكثرين لكن قال
الاسنوي انه نقل باطل ولم
أره من صحه فضلا عن عزوه
الى الاكثرين بل صح
كثيرون اعتبار اتحاد الزرع
في العام ويحاج بان ذلك
لا يقدح في قل الشيخين لان
من حقا حجة على من لم يحفظ
(وفيما سرب) من ثمر زرع
(بعروقه) لقربه من الماء
وهو البعل (أو نحو مطر)
كثروا فقامت منه وان
احتاجت الى مؤنة (عشر
وفيما سرب) منهما (بنضج)
من ثمرين بحجران ويسمى
الذكر ناضجا والآخر ناضجا
ويسمى هذا الحيوان أيضا
ثمانية (أو نحوه) كدولاب
بضم أوله وقد يقع وهو
ما يدبره الحيوان وكاهورة
بضم ما يدبره الماء وكلمه
ملكه ولو بهمة لعظم
المنفعة وأوجب لوجوب
ضمائه (نصفه) أي نصف
العشر والفرق ثقل المؤنة في
هذا ونقته في الاول
والاصل فيها خبر البخاري
فيما ثبت السماء والعيون
أو كان عشر والعشر وفيما
سقى بالنضج نصف العشر
وخبر الحاكم السابق
والعشر في حق المتفرق

يتأخر بروز الثاني عن بروز الاول بنحو يومين أو ثلاثة ثم يتلاحق به في الكبر فكله جل واحد اه ع ش على
مر (قوله وذكر اتحاد القطع) أي الحصاد قال شيخنا والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل كما أفاده الكمال
ابن أبي شريف وقال ان تعليلهم برشدا له اه شرح مر اه شورى (قوله وان اعتبر ابن المقرئ الخ)
هذا هو المعتمد وقوله هو ما صححه الشيخان ما صححه هو المعتمد والفرق بين الترحيح اعتبار فيه اتحاد الاطلاقين
وبين الزرع حيث اعتبر فيه اتحاد الحصادين ان الثمر بمجرد الاطلاق يصلح للاقتناع به بسائر أنواعه بخلاف
الزرع فانه لا يتفقه به بمجرد الظهور والبروز وانما المقصود منه للاكتمال خاصة فاعتبر حصاده اه من
ع ش على مر (قوله ونقله) أي نقله التصحيح وهو أنسب بكلام الاسنوي بعد من تفسير الضمير باعتبار
اتحاد القطع وقوله بان ذلك أي عدم الرؤية الذي قاله الاسنوي (قوله لان من حفظ حجة على من لم يحفظ) أي
لان المثلث مقدم على النافي اه شرح مر (قوله وفيما سرب بعروقه الخ) ولا يجب في العشرات ذكر كاه لغير
السنة الاولى بخلاف غيرها مما سار لانها انما تذكر في الاموال النامية وهذا منتفعة النماء معرضة للفساد
اه شرح مر (قوله وان احتاجت الى مؤنة) وعلى ذلك بانها انما تحضر لاصلاح القرية فاذا انتهت اتصل
الماء من النهر اليها المرقبة بخلاف السقي بالنضج ومن النضج الاكلة المعروفة بالشادوف والنظالة
اه برماوى (قوله وفيما سرب بنضج أو نحوه الخ) فان قلت لم وجبت الزكاة فيما سقى بمؤنة ولم تجب في العلوفة
قلت لان من شأن العلف كثرة المؤنة بخلاف الماء من شأنه خفة المؤنة بل هو من شأنه الاباحة ولان القوت
ضروري فوجب فيه الزكاة لاولى الحاجات وان حصل بمؤنة ولا كذلك الحيوان فليتامس اه سم اه
شورى (قوله بحجران) بأن يجعل الماء على ظهره ليدل قوله ويسمى هذا الحيوان أيضا سانية أي كما يسمى
ناضجا وفي المختار والسانية الناضجة وهي الناقة التي يستقى عليها وفي المثل سير السواني سفر لا يتقطع اه (قوله
سانية) بسنين مفتوحة بعدها ألف ثم نون ثم ياء من سنت بمعنى سقيت يقال سقيت الناقة وكذا الصحاب يسنو
اذا سقت اه برماوى (قوله كدولاب) هو فارسي معرب ويخالفه المتجنون بثلاث فوات وجميع والدالية أيضا
فعطف الدالية بعد مرادف وقيل الدالية اسم للبكر فوقيل جذع قصير يداس أحد طرفيه فيرفع الآخر الماء
وسميته الدالية لانها تدلى الى الماء فتخرج به (فائدة) السج هو الجارى على وجه الارض بسبب فتح مكان من
النهر ونحوه اه برماوى (قوله هو ما يدبره الماء) أي بنفسه وحيث كان الماء يدبره بنفسه فلا وجب فيما
سقى بها العشر لخفة المؤنة راجعه اه ع ش على مر (قوله وفيما سرب بهما) يتصيد للضمير معنى يليق به
وقد فسر بالنوعين ويعبر عن النوعين بعبارة تناسب لان كلام النوعين فيه فردان بأن يقال هملما لمؤنة فيه
وما فيه مؤنة اه وفي البرماوى ما نصه والضابط ان يقال متى سقى بماء لا كلفة فيه وجب العشر والاقتضف
العشر اه (قوله لا بأكثرهما) متعلق بمحذوف أي لا يعتبر بأكثرهما وقوله ولا بعدد السقيات متعلق
بمحذوف أي ولا يقسط بعدد السقيات وغرضه بهذا الرد على قولين ضعيفين حكاهما في المنهاج وعبارته مع
شرح المحلى وواجب ما سقى بهما أي بالنوعين كالنضج والمطر سواء ثلاثة أو باعه أي العشر ع لاي واجب
النوعين فان غلب أحدهما في قول يعتبر هو فان كان الغالب المطر فالواجب العشر أو النضج فنصف العشر
والاظهر يقسط والغلبة والتقسيم باعتبار عيش الزرع أو الثمر ونحو قيل بعدد السقيات والمراد النافعة بقول
أهل الخبر ويعبر عن الاول باعتبار المدة فلو كانت المدة من يوم الزرع الى يوم الادراك ثمانية أشهر واحتاج في
سنة أشهر من الشتاء والربيع الى سقيتين فسقى بماء السماء في شهرين من زمن الصيف الى ثلاث سقيات
فسقى بالنضج فان اعتبرنا عدد السقيات فعلى قول التوزيع يجب خمس العشر وثلاثة أخماس نصف العشر
وعلى قول اعتبار الاغلب يجب نصف العشر لان عدد السقيات بالنضج أكثر وان اعتبرنا المدة فعلى قول

بما كان لما سقى بالسيل الجارى اليه في حوزة ونحوها انما هو المار بها اذا لم يعلمها وتعبيرى بنحو في الموضوعين أهم التوزيع
بما سقى به فيهما (وفيما سرب بهما) أي بالنوعين كما ورد في النضج (قسط باعتبار المدة) أي مدة عيش الثمر والزرع ونحوها لا بأكثرهما ولا بأقلهما

الاربعة الاخرى الى سقيتين فسق بالنضج وجب ثلاثة أرباع العشر وكذا الوجهان المقدار من نفع كل منهما باعتبار المدة أخذنا بالاستواء أو احتاج في سقيتها الى سقيتين فسق بماء السماء في شهرين الى ثلاث سقيات فسق بالنضج وجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر ولو اختلف المالك والساعي في انه سقى بماذا صدق المالك لان الاصل عدم وجوب الزيادة عليه فان اتهمه الساعي حلفه بما ولو كلفه زرع أو غرس فسق بمطر وآخر مسقى بنضج ولم يبلغ واحده منهما نصابا ضم أحدهما الى الآخر لتتمام النصاب وان اختلف قدر الواجب وهو العشر في الاول ونصفه في الثاني (فرع) * لو علمنا ان أحدهما أكثر وجهلتا عينه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصف العشر فيؤخذ اليقين الى أن يعلم الحال فانه المأوردى وتعيير بالمدة أعسم من تعبيره بعين الزرع ونماته (وتجب) الزكاة قبل ذلك بل وحصر (واشتداد حب) لانه حيث نطعم وهو قبل ذلك بقل ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد ولا بد من الصلاح والاشتداد كذا في قوله (أو بضمهما) وسيأتي في باب الاصول والثمار

التوزيع وهو الصحيح يجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر على قول اعتبار الاغلب يجب العشر لان مدة السقي بماء السماء أطول انتهت (قوله من يوم الزرع مثلا) أي أو يوم الاطلاع في التخل أو ظهور الغيب في الكرم اه اطاف (قوله وكذا الوجهان المقدار) أي كذا يجب ثلاثة أرباع العشر وجهلتا المقدار الخ بان شككنا هل انتفع بسقية المطر أربعة أشهر أو أقل أو أكثر وبسقيتي النضج أربعة أشهر أو أقل أو أكثر فانها تسقط باعتبار المدة أي بان تجعل أربعة أشهر لسقية المطر وأربعة أشهر لسقيتي النضج كما أشار اليه بقوله أخذنا بالاستواء وقوله من نفع كل منهما يقتضي ان النفع معتبر في التقسيط مع انه غير معتبر اه شيخنا (قوله أخذنا بالاستواء) أي كأنهم ما متساويان اه طي وعبارة شرح الروض أخذنا بالاستواء لئلا يلزم التحكم لان الاصل عدم زيادة كل منهما انتهت (قوله وربع نصف العشر) لم يعبر بشئ العشر محافظة على الاتيان بما تقتضيه النسبة اه حل (قوله ضم أحدهما الى الآخر) أي وان كانا يبلدان ويخرج زكاة كل منهما في محله اه ع ش (قوله فرع لو علمنا الخ) بأن علمنا انه سقى ستة أشهر بماء واثنين بآخر وجهلتا عينه وقوله فيؤخذ اليقين أي وهو نصف العشر في هذا المثال ووقف الزائد عليه وهو ربع العشر اه شيخنا وعبارة حل قوله ان أحدهما أكثر أي الذي سقى بهما وقوله فيؤخذ اليقين أي وهو النصف ويبقى ما زاد عليه لانه مشكوك في مقداره انتهت وقوله وهو النصف ليس بظاهر بل اليقين يزيد على النصف مثلا اذا سقى في ستة أشهر بلحدهما في شهرين بالآخر وجهل الحال فعلى تقدير ان يكون سقى في الستة أشهر بالطرولي شهرين بالنضج يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر وعلى تقدير عكس ذلك يكون الواجب ربع العشر ونصف ربع العشر وهو ثلث العشر فالواجب على هذا التقدير هو اليقين فيؤخذ ووقف المشكوك فيه وهو ثلث العشر التي نقص عن الواجب على التقدير الآخر ويجوز التصرف في هذا الموقف اه شيخنا ح ف وقال سم على ج انظر ما اليقين الذي يأخذه وما حكم تصرف المالك في المال المشكوك في قدر الواجب منه اه والظاهر ان المراد باليقين ما يغلب على الظن أن الواجب لا ينقص عنه وان تصرف المالك فيما زاد على ما يغلب على ظنه انه الواجب صحيح لان الاصل عدم الوجوب اه ع ش على م ر وفي الرشيدي ما نصه قوله فيؤخذ اليقين أي ووقف الباقي كلفى شرح الروض ومعنى أخذ اليقين ان يعتبر بكل من التقديرين ويؤخذ الاقل منهما هكذا ظهر فليراجع اه (قوله وتجب بدو صلاح غراخ) ولو اشترى أو ورث نخيلا مثمرة وبدو الصلاح عنده فالزكاة عليه لا على من انتقل المالك عنه لان السبب انما لو جدي ملكه اه ج ولو اشترى نخلا وغرثها بشرط الخيار فبدو الصلاح في مدته فالزكاة على من له المالك فيها وهو البائع ان كان الخيار له والمشتري ان كان له ثم ان لم يبق المالك له وأخذ الساعي الزكاة من الثمرة رجع عليه من انتقلت اليه وان كان الخيار لهما وقفت الزكاة فن ثبت المالك له وجبت عليه وان اشترى النخل بثمنها أو غرثها فقط مكاتب أو كافر فبدو الصلاح لم تجبز كلها على أحدا ما المشتري فله عدم أهليته لوجوبها وأما البائع فلا تنقضاء كونها في ملكه حال الوجوب أو اشتراها مسلم فبدو الصلاح في ملكه ثم وجد بها عيبا لم يرددها على البائع فله التعلق الزكاة بها فهو كعيب حدث بيده فلا يخرج الزكاة من الثمرة لم يردده الارش او من غير ما قلناه الراد ما لو ردها عليه برضاء كل من جاز الاستقاط البائع حرمه وان اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع فبدو الصلاح حرم القطع لتعلق حق المستحقين بها فان لم يرض البائع بالبقاء فله الفسخ لتضرره بمس الثمرة وطوبى الشجرة ولو رضى به وأبى المشتري الا القطع امتنع على المشتري الفسخ لان البائع قد رضى بالبقاء حتى لو باع الرجوع في الرضا بالبقاء لان رضاه اعاره واذا فسخ البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري لان بدو الصلاح كان في ملكه فان أخذها الساعي من الثمرة رجع البائع على المشتري ولو بدو الصلاح قبل القبض كان عيبا لا يبايد البائع فينبغي كماله الزركشي ثبوت الخيار للمشتري وما قاله من ان حصل ذلك اذا كان البدو وبعد الزرع والافهي غرة استحق قبل ذلك بقل ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد ولا بد من الصلاح والاشتداد كذا في قوله (أو بضمهما) وسيأتي في باب الاصول والثمار

ابقاؤها في زمن الحياز فصار كالمشروط في زمنه فينبغي ان ينفسح العقدان قلنا الشرط في زمن الخيار يلحق
 العقد مردود والارجح عدم انفساخ العقد بما ذكره الفرق بينهما ان الشرط في المقيس عليه ما أوجده
 العاقدان في حريم العقد صار بمثابة الموجود في العقد بخلاف المقيس اذا يغتفر في الشرع ما لا يغتفر في الشرط
 بدليل صحة بيع العين المؤجرة مع استثناء منافعها شرعا وبطلان بيع العين مع استثناء منافعها شرطا اه
 شرح مر (قوله بل انعقاد سبب وجوبه) أي فيحرم الاكل حيث تدنو التصديق والاهداء حتى يصح أو يحقق
 ويخرج واجبه أو حتى يخرج واجبه بطباذا لم يحقق اه شيخنا وعبارة ع ش على مر قوله واشتداد
 حب الخ حيث اشتد الحب فينبغي ان يمتنع على المالك الاكل والتصرف وحيث شد فينبغي اجتناب الفريك
 ونحوه كالقول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع اه عـ مرة انتهت (قوله ولو أخرج في الحال الرطب
 والعنب الخ وقوله وموتة جذاذا الثمر الخ) الاولى تأخير هذين المبحثين عند قوله ويعتبر جافا الخ كما لا يخفى (قوله لم
 يقع الموقع) أي لانه ليس من جنس الواجب ولا مشتملا عليه لان الواجب الثمر أو الزبيب والرطب والعنب
 ليسا من جنس الثمر والزبيب ولا مشتملا عليهما اه حل وهذا بخلاف ما لو أخرج جافا في ثبته أو ذهب من
 المعدن في ترابه فصفاه لا أخذ فيبلغ الحاصل منه قدر الزكاة والفرق ان الواجب هنا ليس كما منافي ضمن المخرج
 من الرطب ونحوه بخلافه في الحب المذكور والمعدن فان الواجب بعينه وجوده فيما أخرجه غايته انه اختلط
 بالتراب أو التبن فنع المختلط من معرفة مقداره فاذا صفي وتبين انه قدر الواجب أجزأ الزوال الابهام ثم رأيت في
 ج فيما يأتي في المعدن ما هو صريح في الفرق المذكور ونص عبارة بعد قول المصنف حتى يبلغ خالصه فصارا على
 عدم الاجزاء لو خاص المغشوش في يد الساعي أو المستحق أجزأ كما في تراب المعدن بخلاف سحله كبرت في يده لانها
 لم تكن بصفة الاجزاء يوم الاخذ والتراب والمغشوش هنا بصفته لكنه مختلط بغيره اه ع ش على مر
 (قوله من خالص مال المالك) أي فيحرم عليه اعطاء أجرة الحصادين منه وكذا يحرم عليه الصدقة منه قبل
 اعطاء الزكاة أو يقران علم الحرمة والافلاو يغرر بدل ما تصرف فيه اتفاقا ومع حرمته ينفذ تصرفه في غيره قدر
 الزكاة اه خضر على التحرير نقل عن العبادي شرحه وفي التحفة ما نصه فلم ان ما عتيد من اعطاء الملاك
 الذين تلزمهم الزكاة الفقراء سنابل أو رطبا عند الحصاد أو الجذاذ حرام وان فوايه الزكاة ولا يجوز لهم حسابها
 منها الا ان صفي أوجب وجددوا اقباضه كما هو ظاهر ثم رأيت مجليا صرح بذلك مع زيادة فقال ما حاصله ان
 فرض ان الاخذ من أهل الزكاة قد أخذ قبل محله وهو تمام التصفية وأخذ بعد ذلك من غير اقباض المالك له
 أو من غير نية لا يجزئه قال وهذه أمور لا بد من رعاية جميعها وقد توأمت الناس على أخذ ذلك مع ما فيمن الفساد
 وكثير من المتعدين يرونه أحل ما وجدوا عليه بهذا العلم وراء ظهورهم انتهى ويلزمهم اخراج زكاة ما أعطوه
 كلوا تلفوه ونوزع فيما ذكر من الحرمة باطلاقهم ندي اطعام الفقراء يوم الجذاذ والحصاد خروجا من خلاف من
 أو جبه طور ودالته عن الجذاذ دليل لا ومن ثم كرهنا فهم هذا الاطلاق انه لا فرق بين ما تعلق به الزكاة وغيره
 وبجانب الزكاة كشى لما ذكر جواز التقاط السنابل بعد الحصاد قال ويحمل على ما لا زكاة فيه أو علم انه زكي
 أو زادت أجرة جبه على ما تحصل منه فكذا في مال هنا وأما قول شيخنا الظاهر العموم وان هذا القدر مغتفر فهو
 وان كان ظاهر المعنى ومن ثم جزم به في موضع آخر لكن الاوفى بكلامهم ما قدمته أولا واذا زادت المشقة في
 التزام مذهبنا فلا عتب على المختص بتقليد مذهب آخر كذهب أحد فانه يجيز التصرف قبل الخرص والتضمين
 وان يأكل هو وعياله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما لم يديه من هذا في أو انه اه كلام التحفة (قوله أي
 خور الخ) هو تفسير الخرص وهو القول بغير علم بل بالظن والحزر ومنه قوله تعالى قتل الخراصون ويطلق أيضا
 على التضمين والعمل بغير تقدير اه برماوى (قوله على مالكم) أي ان كان موسرا ولا فلا يجوز لمالك من
 تسليطه على ضياع حق المستحقين اه شرح مر وعبارة حل قوله وتضمن المخرج من مالك أو ثابته أي

يلين بدو صلاح الثمر وليس
 المراد بوجوب الزكاة فيما ذكر
 وجوب اخراجها في الحال
 بل انعقاد سبب وجوبه ولو
 أخرج في الحال الرطب
 والعنب مما يتقرر أو يترب
 غير زكي لم يجز ولو أخذ
 الساعي لم يقع الموقع وموتة
 جذاذا الثمر وتحققه وحصاد
 الحب وتصفيته من خالص
 مال المالك لا يحسب شي من
 منها من مال الزكاة (وسن
 خرص) أي خزر (كل
 ثمر) في زكاة اذا (بدا
 صلاحه على مالكم) لا امر
 به في الخبر السابق في أول
 الباب

فيطوف الخارص بكل شجر فهو يقدر ثمرها أو ثمرة كل النوع رطباً ثم يابساً (لتضمين) أي لنقل (٢٤٩)

حيث كان موسراً قدر حق الفقراء زيادة على الدين التي عليه حتى لو ضمنه وتبين كونه معسراً حال التضمين لم يصح ولم ينتقل الحق للذمة على المعتمد انتهت (قوله فيطوف الخارص الخ) في حديث الاذان طاف بجوامعنا ثم قال الخطابي يريد الطيف وهو الخيال الذي يلم بالنائم يقال منه طاف يطيف ومن الطواف يطوف ومن الاحاطة بالشئ أطاف بطيف كذا في مرعاة الصعود اه شوبري (قوله بكل شجرة) ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي لتفاوتهما اه شوبري (قوله واحداً كان أو أكثر) أي ولو أحداً الشريكين ان وجدت فيما للشروط الآتية اه برماوي (قوله أهل للشهادات) أي لوصف الشهادات بدليل قوله من عداله الخ لان العدالة وما بعدها بيان لوصف الشهادات لا للشهادات انتهى شيئاً وانما جمع الشهادات لانها خرجت نحو المرأة فانها أهل للشهادة في الجملة اه شوبري على التحرير (قوله وغيرها مما يأتي) من عدم ارتكابه الخادم مرواة وعدم عداوة بينه وبين المالك وان لا يكون بينهما أصلياً ولا فرعياً ولا سيادة كما يدل عليه قوله فلا يصلح الخ اه طاف ويشترط أيضاً ان يكون ناطقاً بصيراً وهل يشترط فيه السماع أو لا ظاهر قوله انه يشترط فيه أهلية الشهادة اشتراطه فراجع اه برماوي (قوله عبد الله بن رواحة) قال سم قال الراعي وما روى أنه بعث مع ابن رواحة غيره يجوز ان يكون في مرة أخرى وان يكون معينا أو كاتباً اه شرح الروض وهو صريح في احتمال تعدد البعث به يتدفع ما ببعض الهوامش انه لم يبعث بالمرءة واحدة اه ع ش (قوله وتضمن) وليس هذا التضمن على حقيقة الضمان لانه لو تلف جميع الثمار باقية سماوية أو سرق من الشجر أو الجرين قبل الجفاف من غير تفريط فلا شئ عليه قطعاً لقوان التمكن وان تلف بعضها كان الباقي نصيباً له أو دونه أخرجه حصته بناء على ان التمكن شرط للضمن لا للوجوب فان تلف بتفريط كان وضعه في غير حرز مثله ضمن وان لم يضمن في حالة عدم تقصيره مع تقدم التضمن لبناء أمر الزكاة على المساهلة لانها علة ثبتت من غير اختيار المالك فيقاء الحق مشروط بإمكان الاداء اه شرح هر فان لم يبعث الحاكم خارصاً أو لم يكن تحاكماً إلى عدلين عالين بالخارص ليخرصا عليه لينتقل الحق إلى الذمة ويتصرف في الثمرة ولا يكتفي واحد احتياطاً للفقراء ولان التحكيم هنا على خلاف الأصل رفقاً بالمالك فبحث بعضهم اجزاء واحدي رديه اه شرح هر اه شوبري (قوله أي تضمين الحق) كان يقول الخارص ضمنه لحق المستحقين من الرطب أو الغنم بكذا أخر أوزيبيا اه شرح هر (قوله وبدوا الصلاح ما قبله) أي الا اذا كان تابعاً لما بدأ صلاحه كان بدا صلاح نوع فيجوز خوص الكل إلى المعتمد اه حل وعبارة ع ش قوله ما قبله نعم ان بدا صلاح نوع دون آخر فلا قبس من الوجهين كما قاله ابن قاضي شهاب جواز خوص الكل هر وقال سم في حواشي البهجة وانظر لو بدا صلاح جن من نوع فهل يجوز خوصه أقول القياس جواز الخارص حيث بدأ أخذاً مما له فيما لو بدا صلاح جن في بستان حيث يجوز بيع الكل بلا شرط قطع انتهت (قوله انه) أي الخارص لا يترك أي بلا خوص (قوله خبر ورد فيه) عبارة شرح هر وما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا خرصتم فخذوا ودعوا الثالث فان لم تدعوا الثالث فدعوا الرابع رضي الله عنه وتبعه الاثمة على تركهم له ذلك من الزكاة لغيره بنفسه على فقراء آثاره وجيرانه لطعمهم في ذلك منه لا على ترك بعض الأشجار من غير خوص جعائنه وبين الأدلة الطالبة لخراج زكاة الثمر والزبيب اذ في قوله فخذوا ودعوا إشارة لذلك أي اذا خرصتم الكل فخذوا بحسب الخارص وان تركوا شيئاً مما خرص بفعل الترك بعد الخارص مقتضى الإيجاب فيكون المتروك له قدر استحققه الفقراء لغيره هو انتهت (قوله قال الماوردي ولا تدخل الخارص الخ) أي يحرم خوصها بالاجاع لكثرتها وكثرة المؤنة في خوصها ولا باحة أهلها الا كل منها المختار وتبعه عليه الرواية في التخل أم الكرم فهم فيه كغيرهم قاله السبكي وعلى هذا ينبغي انه اذا عرف من شخص أو بلد ما عرف في أهل البصرة انه يجري عليه

الحق من العين إلى الذمة ثم أوزيبيا يخرج به بعد جفافه (وشرط) في الخارص المذكور (عليه) واحداً كان أو أكثر لان الجاهل بالشئ ليس ممن أهل الاجتهاد فيه وهذا من زيادتي (أهل للشهادات) كلها من عدالة وحرية وذكوره وغيرهما مما يأتي لان الخارص ولاية فلا يصلح لها من ليس أهل للشهادات واكتفى بل واحد لان الخارص يشأ عن اجتهاد فكان كالحاكم وخبر أبي داود وغيره بأسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم كلف بيعت عبد الله بن رواحة خارصاً أول ما تطيب الثمرة (و) شرط (تضمن) من الامام أو نائبه أي تضمين الحق (الخارج) من مالك أو نائبه وخرج بالثمرة الزرع فلا خوص فيه لاستئثار جبهولانه لا يؤكل غالباً رطباً بخلاف الثمر وبدوا الصلاح ما قبله لان الخارص لا يتأني فيه اذ لاحق المستحقين فيه ولا ينضب المقدار لكثرة العاهات قبل بدو الصلاح وأفاد ذكر كل انه لا يترك لما الشئ خلافاً لقول قديم انه ينبغي له نخلة أو نخيلان يأكلها أهلها لغير ورد فيه واجب عنه الشافعي في الجديد يجعله على انه يترك

له ذلك من الزكاة لان الخارص لغيره بنفسه على فقراء آثاره وجيرانه لطعمهم

(٢٢٠ - جل منهج في)

في ذلك منه قال الماوردي ولا تدخل الخارص في نخيل البصرة لكثرتها ولا باحة أهلها الا كل منها المختار وكلام الاصحاب يخالفه

(وقبول) للتضمن كن يقول
 له ضمنتك حق المستحقين من
 الرطب بكذا فيقبل (فه)
 أي المالك حيث (تصرف
 في الجميع) أي جميع
 ما حرص به على غيره لا تقطع
 التعلق عن العين فان اتقى
 الحرص أو التضمن أو
 القبول لم ينفذ تصرفه في
 الجميع بل فيما عدا الواجب
 شأنه البقاء الحق في العين
 لا معيناً فلا يجوز له أكل شيء
 منه (ولو ادعى تلفاً) له أو
 لبعضه (فكوديعة) فان
 ادعى تلفاً مطلقاً أو بسبب
 خفي كسرقة أو ظاهراً كبرد
 ونهب عرف دون عومه
 صدق بيمينه أو عرف مع
 عومه فكذلك ان انهم وال
 صدق بلا يمين فان لم يعرف
 الظاهر طوبى بينة به
 لا مكانها ثم يصدق بيمينه في
 التلف به ولو ادعى تلفه
 بحريق في الجرب مثلاً
 وعلمنا انه لم يقع في الجرب
 حريق لم يبال بكلامه (لكن
 اليمين) هنا (سنة) بخلافها
 في كوديعة فانها واجبة
 وهذا مع حكم الاطلاق
 والتقييد بالاتهام من زيادتي
 (أو) ادعى (حيفاً) حرصاً
 فيما حرمه (أو غلظه) فيه
 (عنا يعلم صدق) الايمنة
 كالأدعي حيف حاكم أو
 كذب شاهد (ويحيط في
 الثانية) الشر (المحتمل)
 يفتح الميم لاحتماله وهذا من
 في تلف (أو) ادعى غلظه (ب) أي بالمحتمل (بند تلف) للعقود (صدق بيمينه) نه بان انهم والاصدق بلا يمين فان لم يتلف

حكمهم ولهذا قال الاذري لم أر هذا الغير المأوردى وقضية كلام شيخه الصمري والاصحاب قاطبة عدم الفرق
 اه من شرح حر (قوله وقبول) أي فوراً اه برماوى (قوله كن يقول له ضمنتك حق المستحقين الخ) أي أو
 ضمنتك اياه بكذا أو خذ بكذا آخر أو زبياً أو اقضيتك نصيب الفقراء من الرطب بما يجي منهم من التمر وكل
 كاف اه برماوى (قوله فان اتقى الحرص) أي والحال كما تقدم ان بدو الصلاح حصل اما قبل بدو الصلاح فلا حق
 للفقراء له التصرف بالاكل وغيره في الروض مانصه (فرع) يحرم الاكل والتصرف قبل الحرص اه قال
 الشيخ في شرحه لكنه ان تصرف في الجميع أو البعض شائع فيما عدا نصيب المستحقين ثم قال فان قلت
 هلا جاز التصرف أيضاً في قدر نصيبه كحق المشتري قلت الشركه هنا غير حقيقية كالميراث المثل فيهابت
 له وثق فلا يجوز التصرف مطلقاً اه ففهم شيخنا كثرى ان التصرف على وجه الشيوخ فيما عدا نصيب
 الفقراء حرام ولكنه ينفذ وهذا الكلام لا وجه له فان ذلك أولى بالجواز من حصة الشريك لضعف الشريكة
 بدليل ان له ان اخرجها من غير المال وان لنا قولاً بالصحة في بيع الجميع على قول الشركة نظر الى انها غير حقيقية
 والحامل له على هذا فيما أظن ما اقتضته عبارة الروض كاصلاها وكذا الجلال المحلى حيث يقول اما قبل الحرص ففي
 التهذيب لا يجوز له أن يأكل شيئاً ولا أن يتصرف في شيء اه والاعتذار عن هذه العبارات ان مرادهم قطعاً
 التصرف في شيء معين بقرينة قوله بالاكل كل هذا مرادهم قطعاً ان شاء الله تعالى والله أعلم انتهى اه سم
 (قوله لم ينفذ تصرفه في الجميع) أي ويبي حق الفقراء بحاله اه شرح حر (قوله بل فيما عدا الواجب شائعاً)
 ثم ان اقتصر في تصرفه عليه لم يأثم وان تصرف في الجميع اثم وكذا في بعض معين اه شورى ولو باعه للشافعي
 شخص مذهب لا يرى تعلق الزكاة به فهل للشافعي أخذ منه باعتبار بقية المخالف أو ليس له أخذ ما عدا اعتباراً
 بقية نفسه الذي يجزئ جميعه والثاني خلافاً لما مال الى الاول اه من ع ش على حر (قوله فكذلك
 ان انهم) المراد بالاتهام هنا احتمال سلامته من ذلك السبب فقوله ولم ينهم أي لم يحتمل سلامته اه شيخنا
 (قوله لم يبال بكلامه) أي لانه لا يكاد يخفى على أحد وظاهره انه لا قبل اليمنة في ذلك لان هذا يشترك في معرفته
 غالب الناس اه حل (قوله لكن اليمين هنا) أي في بلب الزكاة في جميع مسائله اه (قوله أو غلظه بما
 بعد) كان قال الحرص الثمر عشرون وسقاً ادعى المالك غلظه بخمسة فالحصة بعد غلظه فيها وقوله ويحيط في
 الثانية المحتمل أي لا يحسب في وجوب الزكاة فيه والقدر المحتمل كوسق من عشرين فانه محتمل انه غلظ فيه فانه
 يلحق هذا الواحد اه شيخنا (قوله القدر المحتمل) كواحد في مائة وكسدر من عشر على ما قاله البندنجي
 واستبعد في السدس وقدمته الرافعي بنصف العشر اه ج (قوله بما بعد) أي بما يقع عليه من أهل المعرفة
 بالحرص كالربع اه شرح حر (قوله بفتح الميم) عبارة الاسنوى والمحتمل هنا بفتح الميم وأما بكسر هاءه في
 الواقعة نفسها الخ وسيأتي في المراجعة ضبطه بالكسر بالهائش فليجرب اه شورى (قوله بعد تلف للعقود)
 قال في العباب (فرع) لو تلفت الثمار بأفة قبل مكنة الاداء بلا تصرف فلا شيء على المالك أو بعضها زكي
 الباقي وان دون النصاب وان تلفها المالك قبل الصلاح فلا زكاة عليه لكن يكره بقصد الفرار منها أو بعد الحرص
 والتضمن عبثاً وهو مما يجب ضمن الواجب جافاً وكذا بعد الصلاح وقبل الحرص خلافاً للشيخين اه أي في
 قولهما بضمير طباوشتي معهما في الروض وعبارته مع شرحه فان لم يحيف أو تلفها قبل أي قبل الحرص بل
 أو التضمن أو القبول لزمه عشر الرطب أي قيمته لعدم ثبوته في القيمة وانما يلزمه مثل الرطب كما يلزمه مثل
 الماشية التي لزم فيها الزكاة أو تلفها وان كانت متقومة لان الماشية أضعف من المستحقين من القيمة بالمر والنسل
 والشر بخلاف الرطب اه وقوله أي قيمته اعتمدته حر فانظر مع السابق من قوله ويعتبر جافاً قبل اذا قبض
 الساعي الرطب أنه يرد فلو تلف رد مثله لان المعتمده مثلي الا ان يفرق بانه هنا روى مصلحة المستحقين لان
 القيمة أضعف لحرص الرطب لتلف بخلافه هنا اذا دفعه هذا من الساعي المالك اه سم اه شورى

(قوله أعيد كيله) أى وجوباً اه شيخنا والله أعلم

(باب ذكر كذا النقد)

أصل النقد لغة الإعطاء ثم أطلق على المتقود من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول والنقد إطلاقان أحدهما ما يقابل العرض والدين فيشمل المضروب وغيره وهو المراد هنا الثاني على المضروب خاصة والناسخ له الإطلاقان أيضاً كالتقد اه شرح مر وقوله ثم أطلق على المتقود لعل المراد به ما يعطى من خصوص الذهب والفضة لا مطلق ما يعطى بدليل قوله بعد والنقد إطلاقان اذهو كالصرح في أنه ليس له غير هذين الإطلاقين على أن الذى قلناه في التحفة عن القاموس أنه لغة خاص بالدرهم لا غير اه رشيدى وقوله ثم أطلق أى لغة أيضاً وقوله والنقد إطلاقان أى في عرف الفقهاء اه ع ش عليه في المختار نقده الدرهم ونقده الدرهم أى أعطاه فأنقده أى قبضها ونقده الدرهم وانتقدها أخرج منها الزيف وبقي ما تصرفه ودرهم نقده أى وزان جيداً ونقده ناقشه في الأمر انتهى (قوله فسر بذلك) أى يمنع الزكاة اه ع ش والمراد فسر الكثرة فيها هي دالة على المدعى باللزم حيث ترتب الوعيد على المنع فيستلزم وجوب الأداء اه شيخنا (قوله يجب في عشرين مثقالاً) والمثقال لم يتغير جاهلية ولا إسلاماً وهو اثنتان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقشرو قطع من طرفها ماذق وطال والمراد بالدرهم الإسلامية التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهماً وسبعان وكانت مختلفة في الجاهلية ثم ضربت على هذا الوزن في زمن عمر وعبد الملك بن مروان وأجمع عليه المسلمون قال الأذرى كالسبكي ويجب اعتقادنا أنها كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم لأنه لا يجوز الاجماع على غير ما كان في زمنه وزمن خلفائه الراشدين ويجب تأويل خلاف ذلك ووزن الدرهم مستدوات قال بعض المتأخرين ودرهم الإسلام المشهور اليوم ستة عشر قيراطاً وأربعة أخماس قيراط بقرار بيط الوقت قال الشيخ ونصاب الذهب بالأسر في خمسة وعشرون وسبعان وتسع ومراده بالأسر في فيما يظهر القاية بماى وبه يعلم النصاب بما على وزنه من المعاملة الحادثة الآن على أنه حدث أيضاً تغيير في المثقال لا يوافق شيئاً مما علم قلبيته لذلك اه شرح مر قال شيخنا البابي والشرقي الموجود الآن ثلاثمائة أربع مثقال فكل شرفين مثقال ونصف وعليه فكل ثلاثة مثاقيل بأربعة شرافة فجملة النصاب بها سبعة وعشرون الأربعة اه اطاف (قوله مثقالاً) تمييزاً لعشرين وذهباً تمييزاً لثلاثين ودرهماً تمييزاً للمائتين وفضة تمييزاً لذلك التمييز وقوله فأكثر معطوف على كل من عشرين ومائتين من ذلك أى من العشرين والمائتين وقوله بوزن مكته متعلق بكل منهما أيضاً والمراد عشرون فيينا خاصة وكذا يقال في المائتين بدليل ما يأتي في المختار اه شيخنا (قوله ذهباً) سمي بذلك لأنه يذهب ولا يبقى وقوله فضة سميت بذلك لأنها تنفض ولا تبقى وسمى المضروب من الذهب ديناراً ومن الفضة درهماً لأن الدينار آخره نزل الدرهم آخره هم وأنشد بعضهم في معنى ذلك فقال

النار آخر دينار نطقت به * والهم آخر هذا الدرهم الجارى

والمرء بينهما ما لم يكن ورعاً * معذب القلب بين الهم والنار

اه برملوى (قوله بعد حول) نعم لومك نصاباً ستة أشهر مثلاً ثم أقرضه ما سأل ثم ينقطع الحول كذا ذكره الرافعي في باب ذكر كذا التجارة في أثناء تعطيل وأما طعن الروضة اه شرح مر وقوله لم ينقطع الحول أى لانها كان باقية في ذمة الغير كان كأنه لم يخرج عن ملكه اه ع ش عليه وانما تكرر الواجب هنا بتكرار السنين بخلافه في الثمر والحب لا يجب فيه تأنيلاً حيث لم يتو تجارة لأن النقد تام بنفسه ومتمهي لا لتفادع والشراء به في أى وقت بخلاف ذينك اه ج أى فأنهم ما منقطعان عن النماء ومعرضان للفساد اه سم (قوله أربع عشر) وهو نصف مثقال في دفع الفقراء مثقالاً كمالاً لم يوجد نصفه ويصير شركاً لهم فيه ثم يسعون به لا جني ويتسعون منه أو يبيعهم المزك النصف الذي له أو يشتري نصفهم منهم وإن كره الشخص شراء صدقه ولو مندوبة للضرورة

أعيد كيله وعمل به ولو أدى غلطه ولم يبين قدر المسمع دعواه وقولي بعد تلفصح قولي بيمينه إن أتم من زيادتي

(باب ذكر كذا النقد)

ولو غير مضروب والأصل فيها مع ما يأتي آية والذين يكثر من الذهب والفضة فسر بذلك (يجب في عشرين مثقالاً ذهباً) في مائتين درهم (فضة أكثر) من ذلك (بوزن مكته بعد حول أربع عشر) الخبر أبي داود وغيره بالسناد صحيح أو حسن كما أنه في المجموع ليس في أقل من عشرين ديناراً شيئاً وفي عشرين نصف ديناراً وخبر الشيخين ليس فيمادون خمس

قوله للضرورة عبارة الجبري على هذا الكتاب إلا للضرورة فحرره اه

أواق من الورق صدقة
وروي البخاري في خبر أس
السابق في زكاة الحيوان وفي
الرقير ربع العشر والرقرة
والورق الفضة والهاء عوض
من الواو والواو في بعض
الهمز وتشد الياء على
الاشهر أربعون درهما
واعتبار الحول ووزن مكة
ر واهما أبوداود وغيره
والمعنى في ذلك ان الذهب
والفضة معدان للنماء كاللينة
في الساعة وبما ذكر علم ان
نصاب الذهب عشرون
دينارا ونصاب الفضة مائتا
درهم فضة وأنه لا نقص في
ذلك كالمعسران لا مكان
التجزئ بلا ضرر بخلاف
اللينة وأنه لا زكاة فيما دون
النصاب وان تم في بعض
الموازين ولا في مغشوش
حتى يبلغ خالصه نصابا فيخرج
زكاته خالصا أو مغشوشا
خالصه قدرها لكن يتعين
على الولي اخراج الخالص
مختلا للخصاس لاني

وحسنه قبل ذلك أمانة معهم ولا يكفي اعطائهم ثمن حصتهم ابتداء اه برماوى (قوله اواق) بقصر الهمزة
بجوار اه شيخنا واذا انقطعت بيانه تشدداً وتختف اه برماوى (قوله من الورق) فيه خمس لغات تثليث الواو
مع سكون الراء وقع الواو مع كسر الراء وقعها اه شيخنا (قوله وفي الرقير ربع العشر) هذا مبني لما قبله لانه
يفهم من قوله ليس فيما دون الخ ان الواجب في الخمس ربع العشر وأجيب بأنه يفهم ذلك بطريق المفهوم
وفيه ان الرقير مطلق لم يقيد بخمس اواق وأجيب بأنه قيدت بمفهوم الاولى اه شيخنا (قوله وتشديد
الياء على الاشهر) ومقابلته تخفيف الياء اه ع ش على مر (قوله والمعنى) أى الحكمة في ذلك أى
في وجوب الزكاة في التشديد لكن في هذه الحكمة التي في كلام الشارح نوع خفاء وعبارة شرح مر
والنقدان من أشرف نعم الله على عباده اذ بهما اقوام الدنيا ونظام أحوال الخلق لان حاجات الناس كثيرة وكلها
تقتضى بهما اختلاف غيرهما من الأموال فمن كثرة ما فقد أطل الحكمة التي خلقها لها لمن حسن فاضى البلد
ومنعه أن يقتضى حوائج الناس انتهت (قوله معدان) أى مهيأت بحسب خلق الله لهما اه شيخنا (قوله كاللينة
في الساعة) أى في كونها معدة للنماء وان كان الثمن مختلفا فمما شيعت من جهة العين والدر والنسل وغوايى النقد
من جهة ترجيح التجارة اه شيخنا وكان الاولى أن يقول كالساعة في الماشية أو اسقاط في كل في شرح الروض
وكما أسقطها في العاملة فيما سياتى اه شورى (قوله وبما ذكر علم ان نصاب الذهب الخ) حاصله ان نصاب
الذهب الآن من الشريفي الابراهيمي والمجدي والبندقي أربعة وعشرون دينارا الا خمسة قراريط وثلاث
قراريط وخمس قراريط وقيل ثلاثة وعشرون دينارا ونصف دينار وخروبة وسبع عشرة ودية وهو الموافق لما
ذكره ابن عرفة المالكي من ان في ربع العشر وهو نصف دينار ونصاب الدراهم المسماة الآن في مصر بالانصاف
الفضة ستمائة وستة وعشرون نصف فضة وثلاث نصف لان كل عشرة أنصاف فضة ثلاث دراهم شرعية ومن
القروش البنادقة عشرون قرشا ومن الابى طاقا اثنان وعشرون قرشا ومن الريال وأبى كلب اثنان وعشرون
قرشا وربع قرش اه برماوى (قوله وأنه لا زكاة فيما دون نصاب) هذا علم من التقييد بالعشر من
المائتين وفيه ان مفهوم العدد لا يعمل به الا على رأى ضعيف في الاصول وقوله وان تم في بعض الموازين
وجه علم ذلك مما مر ان المتبادر من العشرين والمائتين اليقين اه شيخنا وعبارة شرح مر نصاب الفضة
ما تدرهم ونصاب الذهب عشرون مثقالا بوزن مكة تحديدا فلا نقص في ميزان وتم في أخرى فلا زكاة للشك
واندراج رواج التمام ولا بعد في ذلك مع التحديد لاختلاف خفة الموازين باختلاف حذق صانعها انتهت
(قوله ولا في مغشوش) ومثله المختلط بما هو أدون منه كفضة بنحاس وذهب بفضة اه برماوى ويكره للامام
ضرب المغشوشة فان علم عيارها بحيث المعاملة بها معينة وفي النعمة وكذا ان لم يعلم عيارها الحاجة المعاملة بها
ولذلك استثنيت من قاعدة ان ما كان خليطه غير مقصود وقدر المقصود مجهول كسك مخلوط بغيره ولبن مشوب
بماء لا تصح المعاملة به فجعل الزكشي غشها مقصودا غير صحيح ولو ضرب مغشوشة على سكة الامام وغشها أزيد
من غش ضربه حرم فيما يظهر لما فيه من التدليس بل يهائم انه مثل مضروبه ويحمل العقد عليها ان غلبت ولو كان
الغش يسيرا بحيث لا يأخذ حظه من الوزن فوجوده كالعدم ويكره لغير الامام ضرب الدراهم والدينار ولو
خالصا لافيها من الاقيان عليه ويكره لمن ملك قدما مغشوشا مساهة بل يسبكه ويصفيه قال القاضي أبو الطيب
الا اذا كانت دراهم البلد مغشوشة فلا يكره مساهة ذكره في المجموع اه شرح مر وقوله بل يهائم انه مثل
مضروبه ومثل المغشوشة الجيدة أو المغشوشة بمثل غش الامام لكن صفها بخلافه لصفة دراهم الامام ومن علم
بخالصها لا يرغب فيها كغيبته في دراهم الامام فحرم لها في صفها من التدليس وقوله ويكره لغير الامام الخ أى
والامام ان يؤدبه على ذلك اه دميرى اه ع ش عليه (قوله أو مغشوشا خالصا قدرها) ويكون متطوعا
بالخصاس لانه في الحقيقة انما أعطى الزكاة المثل من خالص والخصاس وقع لطوعا اه شرح مر (قوله ولا في

سائر الجواهر) هذا علم من ذكر الذهب والفضة فيه ان هذا مفهوم لقبولا يعمل به عند الاصوليين الاعلى
 رأى ضعيف فله جزي عليه اه شيخنا (قوله والدرهم ستة دوانق) قال في المصباح الدانق معرب وهو
 سدس درهم وهو عند اليونان جبتا خروب وثلاثا جبتا خروب فان الدرهم الاسلامي ستة عشر جبتا خروب
 وتفتح النون من دائق وتكسر وبعضهم يقول الكسر أقصم وجمع المكسور دوانق وجمع المفتوح
 دوانيق بزيادة ياء فانه لا زهري اه ع ش على مر (قوله ومتى يزيد على الدرهم ثلاثة أسباعه) وهي احدى
 وعشرون جبة وثلاثة أخماس لان تسعة وأربعين ثلاثة أسباعها واحد وعشرون يبقى جبة وخمسان ثلاثة
 أسباعها ثلاثة أخماس يضاف ذلك الى الجنتين وخمسا جبة يحصل اثنان وسبعون ثلاثة أعشارها واحد وعشرون
 وثلاثة أخماس اه شورى (قوله ثلاثة أسباعه) سبعة وسبعون وخمس وهو عشر المثقال فسبع هذا عشر
 ذلك وعشر ذلك سبع هذا اه شيخنا وعبرة ع ش على مر وسبعة وسبع جبات وخمس جبة فاذا زيد
 عليه ثلاثة أسباعه وهي احدى وعشرون جبة وثلاثة أخماس جبة صار اثنان وسبعين وهي المثقال انتهت
 (قوله كان مثقالا) لان المثقال اثنان وسبعون شعيرة ولم يختلف جاهلية ولا اسلاما اه شورى (قوله فكل
 عشرة دراهم سبعة مثاقيل) وذلك لاننا اذا بسطت العشرة دراهم جبات وبسطت السبعة مثاقيل جبات وجمعت
 المقدارين متساويين ببيان ذلك ان تضرب العشرة دراهم في عدد جبات الدرهم فتضرب العشرة في خمسين
 وخمسين بخمسمائة وأربع جبات أو تضرب السبعة مثاقيل في عدد جبات المثقال فتضرب سبعة في اثنان
 وسبعين بخمسمائة وأربع جبات فظهرت المساواة اه (قوله ولو اخطأ انا الخ) صورة المسئلة ان
 يكون عنده انا وزنه ألف مثقال مثلا و يعلم ان فيه ستمائة من أحد الجنسين وأربع مائة من الآخر ولم يعلم ان
 الستمائة والاربعمائة من أي الجنسين هذا وقوله الاكثر معمول بالخوف كقوله لا زكي كياتوهم اه شيخنا
 (قوله زكي كالاكثر) أي ان كان غير محجور عليه والاعتين التميز اه شرح م ر وقوله ان احتاط
 ويكون الزائد على الواجب تطوعا اه قل على الجلال (قوله كالمرة الاشارة اليه) أي فيز كذا الحيوان
 عند قوله ويجزى نوع عن آخر أي بخلاف الجنس هذا ما ظهر بعد التوقف فيه اه زى اه شورى (قوله
 كن يضع فيه) أي في الماء الذي جعله في انا آخر غير المختلط ألفا ذهبا أي ألف درهم ذهبا وقوله ثم ألفا فضة
 أي ألف درهم فضة أي والفرض ان الخلوط ألف وبالفرض رة الماء يرتفع بالفضة أكثر لانها أكبر حرم وقوله
 ثم يضع فيه الخلوط أي والفرض ان وزنه ألف درهم فيالضرورة يزداد ارتفاع الماء به على علامة الذهب
 وينقص عن علامة الفضة ويكون لاحدهما أقرب منه الى الآخر هذا وقوله بسبك قدر يسير أي من الآنية
 الخلوطة بأن يكسر خز منها ويمزج بالنار وقوله اذا تساوت أجزاؤه أي من حيث الذهب والفضة فيها لان حيث
 التمن والركة والحاصل ان له في التميز ثلاث طرق اه شيخنا (قوله كن يضع فيه ألفا ذهبا الخ) قال الاسنوي
 وأسهل من هذا واضبط ان يضع في الماء قدر الخلوط منهما مع امرتين في احدهما الاكثر ذهبا والاقل فضة وفي
 الثانية بالعكس ويعلم في كل منهما علامة ثم يضع الخلوط فيلحق بما وصل اليه فالوقت في الكفاية عن الامام
 وغيره طريقا آخر يأتي أيضا مع الجهل بمقدار كل منهما وهو ان يضع المختلط وهو ألف في مثل ماء يعلم كالمس
 ثم يخرج منه ثم يضع فيه شيئا بعد شي حتى يرتفع لتلك العلامة فيعتبر وزن كل منهما فان كان الذهب ألفا ومائتين
 والفضة ثمانمائة علمنا ان نصف المختلط ذهب ونصفه فضة بهذه النسبة اه والمراد انهما منصفان في الحجم لا في
 الوزن فتكون زنة الذهب ستمائة وزنة الفضة أربعمائة لان المختلط من الذهب والفضة انما يكون القابل للنسبة
 المذكورة اذا كان كذلك وبيانهما انك اذا جعلت كل منهما أربعمائة فوزدت على الذهب منه بقدر نصف الفضة
 وهو مائتان كل المجموع ألفا والطريق الاول كما قال يأتي أيضا في محتاط جهل وزنه بالكفة فانه القوراني
 فانك اذا وضعت المختلط المذكور تكون علامته بين علامتي الخالص فان كانت نسبته اليهما سواء فنصفه ذهب

سائر الجواهر كلوز وياتون
 وفير وزج لعدم ورود الزكاة
 فيها ولا لها معدة للاستعمال
 كالمشقة العاملة ولا قبل
 الحول والدرهم ستة دوانق
 والدانق سدس درهم وهو
 ثمان جبات وخمسا جبة
 فالدرهم خمسون جبة وخمسا
 جبة ومتى يزيد على الدرهم
 ثلاثة أسباعه كان مثقالا
 ومتى نقص من المثقال ثلاثة
 أعشاره كان درهما فكل
 عشرة دراهم سبعة مثاقيل
 ووزن نصاب الذهب بالشرقي
 خمسة وعشرون وسبعين
 وتسع وقولي فأكثر من
 زيلاني (ولو اخطأ انا
 منهما) بأن سبكا معا وصيغ
 منهما الاناء (وجهل)
 أكثرهما (زكي كالا) منهما
 بفرض (الاكثر) ان احتاط
 فاذا كان وزنه ألفا من
 أحدهما ستمائة ومن
 الآخر أربعمائة زكي
 ستمائة ذهبا وستمائة فضة
 ولا يجوز فرض كله ذهبا
 لان أحد الجنسين لا يجزى
 عن الآخر وان كانا على
 منه كالمرة الاشارة اليه (أو
 ميز) بينهما بالنار أو بلقاء
 كأن يضع فيه ألفا ذهبا ويطم
 لارتفاعه

ونصفه فضوان كان بينه وبين علامة الذهب شعيرتان وبينه وبين علامة الفضة شعيرة فثلثاه فضة وثلثه ذهب
أو بالعكس فالعكس قال الرافعي وإذا تعدد الامتحان وعسر التمييز بان تعدد آلات السبك أو تحتاج فيه الى زمان
صالح وجب الاحتياط فان الزكاة واجبة على الفور فلا يجوز تأخيرها مع وجود المستحقين ذكره في النهاية
ولا يبعد ان يجعل السبك أو ما في معناه من شروط الامكان ولا يعتمد المالك في معرفة الاكثر غلبة طنه ولو تولى
اخراجها بنفسه يصدق فيه ان اخبر عن علم ولو ملك نصبا بانه يصدقه يده وباقية منسوب أو دين مؤجل زكي
الذي في يده في الحال بناء على ان الامكان شرط لضمان لا لوجوب بل لان اليسر لا يسقط بالعسر اه شرح مر
وقوله فتكون زنة الذهب ستمائة الخ وافيح ذلك انه قد علم بالنسبة المذكورة ان حجم الواحد من الفضة كحجم
واحد ونصف قدرها من الذهب فاذا كان الالفاء الفواجب ان يكون فيه من الذهب مقدار الفضة ومقدار نصفها
ولا يتصور ذلك مع كون الجملة ألفا الا اذا كان فيه ستمائة ذهابا أو بعمائة فضة اه سم على البهجة وقوله زكي
الذي في يده في الحال أي وأما المنسوب والدين فان سهل استخلاصه لكونه حلالا على ملي باذل وجب تركه كانه
فورا أيضا والافندرجوعه الى يده ولو بعد مدة طويلة كما يأتي اه ع ش عليه (قوله ثم الفاقضة ويعلم) وهذه
العلامة تكون فوق الاولى لان الفضة كبر حجمها من الذهب اه شرح مر فالفضة الموزنة للذهب يكون
حجمها مقدار حجم مرة ونصفا وسيأتي التصريح به وهذا انما يعلم من الخارج لكن في كلام ابن الهيثم ان
جواهر الذهب كجواهر الفضة وثلاثة أسباعها ومن ثم كان المقيال درهما وثلاثة أسباع والدرهم سبعة أعشار
المقيال اه وشيذى (قوله ثم يضع فيه المخلوط) لاشك انه يكتب بوضع المخلوط أولا ووسطا أيضا اه شرح مر (قوله
وزكي محرم كائنة) والعبرة في نحو الاثنية بالوزن وتخرج زكاتها باعتبارها في غيرهما من الخلق ولو محرمات بالقيمة ان
اختلفت مع الوزن أي وزادت القيمة وقوله ولو محرم أي محرم الاستعمال بأن صنع بقصد مباح ثم اتخذ الرجل
لاستعماله بخلاف محرم الصنعة بان صاغه الرجل لاي هذا القصد فالعبرة بوزنه اذ صنعت لا قيمة لها فهو كالاثنية
وبهذا التقرير لا تخالف بين ما في الباب وشرح الخطيب فليتأمل اه شربري (قوله أيضا وزكي محرم الخ) ولا أثر
لزيادة قيمته بالصنعة لانها محرمة فلو كان له افاء وزنه ما تندرهم وقيمتها ثلاثمائة وجبت زكاتها تسعين فقط فيخرج
خمس من نوعه لامن نوع آخر دونه ولا من جنس آخر ولو أعلى أو يكسره ويخرج خمسة أو يخرج ربع عشرة
مشاعا اه شرح مر وقوله أو يخرج ربع عشرة مشاعا هذا اذا كانت الصنعة محرمة كما هو الفرض فان كانت
مباحة بقيمتها ما ذكره يخرج خمسة دراهم قيمتها مصوغ سبعة ونصف ولا يجوز ان يكسره ويخرج منه خمسة دراهم
أو يخرج ربع مشاعا فيبيعه الساعي بذهب ويقسم بين المالك والمستحقين كذا في شرح الروض وفضيلته انه
لا يجوز ان يخرج سبعة دراهم ونصف مضروبة ووجهه ان الواجب عليه خمسة دراهم مصوغه فاذا أخرج سبعة
ونصفا كان بزيادة المخرج على الواجب وقد يقال يرد عليه ان الربا انما يعتبر في العقود وما هنا ليس بعقد ثم
رأيت في شرح الروض ما يصرح بجواز ذلك وعبارته بعد ما ذكر عنه وظاهره انه يجوز اخراج سبعة ونصف قدرا
ولا يجوز كسره لاداعيه لضرر الجانبين اه ع ش عليه (قوله كضبة فضة) عبارة قسم على البهجة قوله وكذا
المكروه الخ قوة الكلام تدل على كراهة استعمال اناه فيه ضبة مكروهة اه وتفيد الكراهة في الجميع لافي محل
الضبة فقط اه ع ش على مر (قوله لاجل) بضم أوله مع كسر اللام وتشديد الباء واحد محلي ينتج الخاء واسكان
اللام اه شرح مر وقوله مباح يؤخذ من شرح مر ان الخلق ليس يفسدون المدا على الاباحة ولو لاداعوا ونص
عبارة ولو اشترى اناه ليتخذ حليما مباحا فليس واضطر الى استعماله في طهره ولم يمكنه غير موثق كذا في تحولاته
تجيز كانه الاقرب كما قال الاقرعي لانه معد لاستعمال مباح اه وبقى ما لو صاغ اناه على وجه محرم ثم اضطر الى
استعماله في مباح فتصدا اعداده فهل تجب زكاته نظر الاصل أولا نظر التصدي الطري فيه نظر والاقرب الثاني
لعله المذكور وقوله واضطر الى استعماله في طهره أي أو الشرب فيه لرض أخبره الثقة انه لا يزيله الا هو وأمسكه

ثم الفاقضة ويعلم ثم يضع
فيه المخلوط فلي أيهما كان
ارتفاعه أقرب فالاكثر منه
قال في البسيط ويحصل ذلك
في سبك قدر يسير اذا تساوت
أجزاؤه (وزكي) مما ذكر
(محرم) كائنة (ومكروه)
كضبة فضة غير تزينت حليا
كل أو غيره وذكر المكروه من
زيادتي (لا حلي مباح) كسوار
لامرأة بعيد بزنتها بقولي
(علمه) المالك (ولم ينو كثره)
فلا يزكي لان زكاة الذهب
والفضة تنال

بالاستغناء عن الانتفاع بهما لا يجوزهما الاغرض في ذاتهما ولانه معد لاستعمال مباح كعوامل (٢٥٥)

المشية (ولو انكسر ان قصد

اصلاحه) بقيلزذته بقولي
(وأمكن بلا صوغ) له بأن
أمكن بالحام لبقاء مسورته
وقصد اصلاحه فان لم قصد
اصلاحه بل قصد جعله تبرا
أو دراها أو كثره أو لم قصد
شيئا على ما رجح في الروضة
والشرح الصغير أو أخرج
انكساره الى صوغ وجبت
زكاته ونقده حوله من حين
انكساره لانه غير مستعمل
ولامعد للاستعمال وخرج
بقولي علم ما لو رث حليا
مباحا ولم يعلمه حتى مضى علم
وجبت زكاته لانه لم ينو
امساكه لاستعمال مباح
قاله الرويان في ذكر عن والده
احتمال وجه فيه اقامة لينة
مورثه مقام يتصور بقولي
ولم ينو كثره ما لو نواه فوجب
زكاته أيضا (ومما يحرم
سوار) بكسر السين أكثر
من ضمها (وخلخال) يقع
الحاء (لبس رجل ونختي)
بأن قصد ذلك باتخاذها
فهما محرمان بالعدم بخلاف
اتخاذهما لبس غيرهما من
امرأة أو صبي أو لا علمتهما أو
اجارتهما لمن لم يستعملهما
أولا بقصد شيء أو بقصد
كثرهما وان وجبت الزكاة
في الاخيرة كما علم مما مر
(وحرم عليهما أصبع) من
ذهب أو فضة فالبقرة بطريق
الاولى (وحلى ذهب ومن
خاتم منه) أي من الذهب قال
مسلي الله عليه وسلم أحل
الذهب والحلير لانا أتيتي وحرم على ذكرها فجمع الترمذي والحق بل ذكره الخافض احتياطا

لأجله أو اتخذ ابتداء كذلك وقوله في طهره أي مثلا اه ع ش عليه (قوله بالاستغناء عن الانتفاع بهما) أي
عدم الانتفاع المباح بان لم يوجد الانتفاع بهما أو وجد انتفاع غير مباح بان كان محرما أو مكرها فلا حاجة
للإلتفات في كلام القليوبي وقال شيخنا ح ف عن الانتفاع بهما أي بالاستعمال في البيع والشراء فلا يراد ان
المحرم والمكروه في مع الانتفاع به لانه انتفاع بغير البيع والشراء اه وبعبارة قل قوله عن الانتفاع
بهما أي عدم الانتفاع بهما اقتضى وجوب الزكاة فيه ما والحق به الانتفاع المحرم والمكروه كما مر والانتفاع
المباح بهما أسقط وجوب الزكاة فيهما كعوامل المشية انتهت على التحرير وقوله أي عدم الانتفاع بهما اقتضى
الح أي لانه اذا أسكت عشرين دينارا من أول الحول الى آخره صدق عليه أنه لم ينتفع به في تلك المدة اه شيخنا
(قوله ان قصد اصلاحه) ولولم يعلم بانكساره الا بعد عام أو أكثر قصد اصلاحه لا زكاة أيضا لان المقصدين انه
كان مرصدا له وبه صرح في الوسيط فلو علم انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى علم وجبت زكاته فان قصد
بعده اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل اه شرح مر (قوله بل قصد جعله تبرا) التبر هو الذهب
والفضة بلون ضرب أي صوغ غنمي كونه يجعله تبرا انه يزيل الصنة التي فيه ويبقى قطعة ذهب أو فضة اه
شيخنا (قوله أو كثره) أي بان اتخذ ليدخره ولا يستعمله لافي محرم ولا غيره كالأدوية ليبيعه عند الاحتياج الى غنه
ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل والمرأة اه ع ش على مر (قوله أو لم يقصد شيئا) قد يشكك هذا بعدم
الوجوب في حلي اتخذ بلا قصد كسب أي قريبا وجب بان الكسر هنا المتأني للاستعمال فربه من التبر واعطاه
حكمه اه سم على البهجة اه ع ش على مر (قوله ومما يحرم سوار الخ) أي مما يحرم اتخاذ فقوله
لبس متعلق بمقدار أي اتخذ لبس الخ كأي يؤخذ من كلامه اه شيخنا ومن المحرم أيضا ما اتخذ المرأة من تصاوير
الذهب والفضة فتجب فيه الزكاة قاله الجرجاني في الشافي اه شرح مر ومحلها اذا كان على صورة حيوان
يبيض بتلك الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلا فلا يحرم استعماله واتخاذها ولكن ينبغي أن
يكون مكرها فوجب زكاته كما مر في الضميمة اه ع ش عليه (قوله أكثر من ضمها) وفيه لغة ثالثة أسوار
بضم الهمزة حكاه المصنف في شرح مسلم وحكي الحافظ المنذرى كسر الهمزة أيضا اه ع ش على مر (قوله
لبس رجل ونختي) ولو اتخذ هذه لاستعمال محرم فاستعمله في المباح في وقت وجبت فيه الزكاة وان عكس ففي
الوجوب احتمالا أن أوجهها عدمه نظرا لعدم ابتداء فان طرأ على ذلك قصد محرم ابتداء للاحول من وقته
اه شرح مر (قوله ونختي) عبارة الارشاد والنختي في حلي كل كالاخر اه يعني انه في حلي الرجل كالمرأة
وفي حلي المرأة كالرجل اه سم (قوله أو اجارتهما) أي ولو بعد قصد لبسهما على الأرجح من وجهين وان قصد
بالاجارة التجارة فلا حرمه حيث فعل ان القصد يتغير من الحرمة للإباحة وعكسه وقوله لمن له استعمالها لو قال لمن
لا زكاة عليه لكان أولى اه قل (قوله أولا بقصد شيء) ووجه عدم وجوب الزكاة في هذان الزكاهما انما تجب
في مال نام والنقد غير نام وإنما الحق بالنامي لتهيئته للخروج وبالصياغة بطلان تهيؤهما وقوله وان وجبت الزكاة
في الاخيرة وذلك لان مصرفيهما الصياغة عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالدراهم المضروبة اه من شرح
مر (قوله وحرم عليهما أصبع) وكذا ألتان منه اه شرح مر (قوله أيضا وحرم عليهما أصبع) وكذا
على المرأة وقوله وحلى ذهب وكذا حلى فضة وانما قيد بالذهب لاجل الضمير في قوله وسن خاتم منه اه شيخنا
(قوله وحلى ذهب) أي الا ان عبد أبيح لا يبين كافي المجموع من جمع وأقره ووجهه زوال الجلاء عنه حيث
اه شرح مر وقوله الا ان صدأ بحيث لا يبين أي فلا حرمه لكن ينبغي كراهته فوجب فيه الزكاة ثم ان استعماله
على وجه لا يوجد الا في النساء محرم لما فيه من التشبيه بهن والافلا اه ع ش عليه (قوله وسن خاتم منه) ولا فرق
في ذلك بين قليله وكثيره ويخالفه الاماء الصغيرة على رأي الرازي بل الحاتم أدوم استعمالا من الاناء اه
شرح مر والسنة هو الشبهة التي سمى الفصيح بالادب التي تجعل في الاصبع اه شيخنا أي فانها من
الذهب والحلير لانا أتيتي وحرم على ذكرها فجمع الترمذي والحق بل ذكره الخافض احتياطا

قبيل الخاتم فحرم من الذهب وتجوز من الفضة (قوله لا انف وأثمة وسن وخاتم فضة) أي ولا زكاة في ذلك وإن
أمكن نزعه وورده كما اقتضاه كلام الماوردي اه شرح مر (قوله بثلاث الهمة والميم) ففيها تسع لغات أفصحها
وأشهرها فتح الهمزة فوضم الميم واللام أطراف الأصابع وفي كل أصبع غير الإبهام ثلاث أثمة اه من شرح
مر اه شوبري وقد نظم بعضهم لغات الأثمة والأصبع فقال

بأصبع الثامع ميم أثمة * وثلاث الهمزة أيضا وار وأصبعوا

وقال بعضهم * وهذه أثمة ثلاث وثلاثه * والتسع في أصبع وانتم بأصبع

(قوله على مقطوعها) هل يخرج به من نطق بلا نحو أثمة كأنف أم لا والتقييد للغالب كل محتمل ولعل الأول
أقرب فليحذر اه شوبري (قوله ولان عرفة بن أسعد) في الميم بن صفوان اه وهي نسبة لجدته ففي
لأصابع عرفة بضم العين والفاء بينهما ما راعا كنهو بالميم بن سعد بن كرز بن صفوان التميمي السعدي وقيل
الطاردي كل من الفرسان في الجاهلية وشهد الكلاب فأصيب انفه ثم أسلم فأذن له رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يتخذ له من ذهب أنخرج حديثه أو يداود وهو معدود في أهل البصرة اه ع ش على مر (قوله
والفرق بينهما) أي الثلاثة حيث تجوز من الذهب والفضة لرجل وغيره وبين الأصبع واليد حيث يمنعان
مطلقا أي الثلاثة تعمل والعمل في السن بالمضغ عليه وفي الانف بخلاص الكلام وجذب الريح ودفع الهوام
وفي الأثمة بالقبض على شيء بواسطة قبضة الأصبع بخلافها أي اليد والأصبع لا يعملان شيئا لعدم اتساقهما بل
يكونان قطعة واحدة اه شيخنا وفي الشوبري ما أنه يؤخذ من الفرق عدم جواز أثمة سفلى للأصبع لما ذكر
وأخذ الأذرى منه أن ماتحت الأثمة لو كان أشمل امتنع ويؤخذ منه أن الزائدة إذا عملت حلت والأثمة اه
(قوله وخاتم فضة) الخاتم ما يلبس في اليد وأما الخاتم فهو ما يتخذ من المكاتب من غير لبس فلا يجوز من أحد
التقدين اه شيخنا (قوله أيضا وخاتم فضة) ويحل له الخاتم به أيضا وتقل بالدرس عن الكرماني على البخاري
ما وافقه وعن شيخنا الزبيري أنه نقل أولا الحرمة ثم رجع واعتمد الجواز لله الجدا اه ع ش على مر (قوله
أيضا وخاتم فضة) أي بل هو سنة والعبرة في قدره وعدده ومحلله عادة أمثاله ففي الفقهاء المنع وحده وفي العاصي
نحو الإبهام معه ومتى خالف عادة أمثاله كره أو حرم وتلزم من كونه فيهما ويحرم تنويه بالذهب سواء حصل منه
شيء بالعرض دلي النار أم لا وينبغي أن ينقص عن مثاله وله اتخاذ خواتيم متعددة ليلبس بعض كل منها في وقت
ولاز كاه فيها حيث يشاء لبس منها أكثر من عادة أمثاله أو قصد ذلك وجبت الزكاة ومثل ذلك الخلال لغير المرأة
ولا بأس بلبس غير الفضة من نحاس أو غيره لكن قال بعضهم أنه يكره لأنه طينة أهل النار وكونه في خنصر
اليمنى أفضل وله الخاتم به إذا نقش اسمه عليه ولا كراهة في نقشه بذكر الله تعالى وغيره ويسن جعل فضة داخل
الكف وخارج به الخاتم وهو قطعة فضة ينقش عليها اسم صاحبها ويختتم بها فيحرم ويحبت بعضهم الجواز وهو
مرجوح اه برماوى وبعبارة شرح مر ويندب لبسه في خنصر اليمنى وفي خنصر اليسار لا يتابع لكن
لبسه في اليمنى أفضل لأنه زينة واليمين أشرف ويجوز لبسه فيهما معا بقص وبدونه وجعل الفص في باطن الكف
أفضل ويجوز نقشه ولو بذكر الله تعالى ولا كراهة فيه قاله ابن الرفعة وينبغي أن ينقص الخاتم عن مثقال
والمتوسط ضبطه بالعرف فيرجع في زينة له فما خرج عنه كان اسرافا كاه لوه في الخلال للمرأة ويجوز تعدده
اتخاذا ولبسا والضابط فيه أن لا يعد اسرافا أما إذا اتخذ خواتيم ليلبس اثنين منها أو أكثر دفعة فتجب فيها
الزكاة وجوبها في الحلى المكروه انتهت وقوله ولا كراهة فيه أي في النقش لكن يحرم استعماله إذا أدى ذلك
إلى ملاقة النجس كأن لبسه في اليسار واستنجى بها بحيث يصل ماء الاستنجاء إليه وقوله ويجوز تعدده ظاهره ولو
كثرت ونجست عن عادة أمثاله كعشرين خاتما مثلا وقوله فتجب فيها الزكاة أي بخلاف ما إذا اتخذها ليلبسها
واحدا بعد واحد اه ع ش * (تنبيه) * قال شيخ الإسلام الشرف المناوى وتحصل السنة بلبس الخاتم

بالانف وأثمة بثلاث
الهمزة والميم (وسن) أي
لا يحرم اتخاذها من ذهب
على مقطوعها وإن أمكن
اتخاذها من الفضة الجائزة
لذلك بالاولى لأنه يصدأ
غالبا ولا يفسد المنيث
ولان عرفة بن أسعد قطع
أنفه يوم الكلاب بضم
الكاف اسم لما كانت
الوقعة عنده في الجاهلية
فاتخذها من ورق فأتى
عليه فأمره النبي صلى الله
عليه وسلم فاتخذها من ذهب
رواه الترمذي وحسنه وابن
حبان وصححه موقيس بالانف
السن وإن تعددت والأثمة
ولو لكل أصبع والفرق
بينها وبين الأصبع واليد أنها
تعمل بخلافها فلا يجوز
اتخاذها من ذهب ولا فضة
مر (قوله وخاتم فضة) لأنه صلى الله
عليه وسلم اتخذها من فضة
رواه الشيخان وذكر حكم
النقش فيها ذكر من زيادتي

(و) يحل (لرجل منها) أي
من الفضة (حلية) أي تحلية
(آلة حرب بلا سرف) فيها
(كسيف و رمح) وخف
والطرف سهام لانها تغبط
الكفار املع السرف فيها
قصرم لما فيه من زيادة
الخلاء (لا) حلية (ملا يلبسه
كسرج وجام) وركب لانه
غير ملبوس له كالاتية
وخرج بالفضة الذهب فلا
يحل منه لئذ كرتي من
ذلك لما فيه من زيادة الخلاء
وبالرجل في الثانية المرأة
والخشي فلا يحل لهما شي
من ذلك لما فيه من التشبيه
بالرجال وهو حرام على المرأة
كعكسه وان جاز لها المحاربة
بآلة الحرب في الجملة والحق
بها الخشي احتياطاً وظاهر
من حل تحلية ما ذكر أو
تحريمه حل استعماله أو
تحريمه محلي لكن ان تعينت
الحرب على المرأة والخشي
ولم يجد غيره حل استعماله
(ولا امرأة) في غير آلة
الحرب (ليس) أنواع
(حليهما) أي الذهب
والفضة كطوق وخاتم
وسوار ونعل وكفالة من
ذراهم وديناير معراة قطعاً
ومشوبة على الاصح في
المجموع لنحوها في اسم
الحلي وذهب تصحح الرافعي
تحريمها وان تبعه في الروضة
وقد يقال بكرهاهتهن وجا
من الخلاف فحلي التحريم
والكراهية تجب زكاتها
وعلى الابحاث لا تجب

مطلقاً ولو مستعلاً أو مستأجراً لكن الاوفق بالسنة ليسه بالملك والاستدامة على ذلك اه شوبري (فائدة) *
كان نقش خاتم صلى الله عليه وسلم محمد سطر أسفل ورسول سطر أوسط والله سطر أعلى اه قل على الجلال وكان
نقش خاتم أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه نعم القادر الله وكان نقش خاتم سيدنا عمر رضي الله عنه كفي باللون
واعظاً يا عمر وكان نقش خاتم سيدنا عثمان رضي الله عنه آمنت بالله مخلصاً وكان نقش خاتم سيدنا علي رضي الله
عنه الملائكة وكان نقش خاتم أبي عبيدة بن الجراح الجذلي اه من خطا بعض الفضلاء (قوله ولرجل منها حلية
آلة حرب الخ) ومع ذلك تجب الزكاة فيما جعله حلية اه شيخنا وظاهر كلامهم عدم الفرق في تحلية آلة
الحرب بين المجاهد وغيره وهو كذلك اذ هو بسبيل من ان يجاهد ويجهدها ثم انسى آلة حرب وان كانت عند
من لا يحارب ولان غاظة الكفار ولو من يداناً حاصلة مطلقاً اه شرح مر والتحلية لصق عين النقد أي
قطع منه في محال متفرقة مع الاحكام حتى تصير كالجزء منه ويمكن فصلها مع عدم ذهاب شيء من عينها وما
التبويه فهو تسبيح الذهب أو الفضة ويعلق به الشيء وقضية كلامهم هنا جواز آلة الحرب كالتحلية سواء
حصل منه شيء بالعرض على النار أو لا على خلاف ما مر في الاتية ويفرق بأن هنا حاجة للزينة باعتبار ما من
شأنه بخلافه اه ج انتهى شوبري وبعبارة حل قوله تحلية آلة حرب بخلاف التبويه فيحرم وان لم
يحصل منه شيء وفي كلام ج انه لا يحرم وهو واضح لان غاظة انتهت وجزم به البرماوى في حاشيته قال وان حصل
منه شيء بالعرض على النار اه لكن في عرش على م ر تحريم التبويه اه شيخنا ح ف (قوله بلا
سرف) السرف تجاوزة الحد ويقال في النفقة التبذير وهو الانفاق في غير حق فالسرف المنفق في معصية وان
قل انفاقه وغيره المنفق في طاعة وان أفراط اه شرح مر والمراد بالسرف في حق المرأة ان تجعله على مقدار
لا يعد مثله زينة كما أشعر به قوله بل تنفر منه النفس الخ وعليه فلا فرق في تعيين الفقراء والغنياء اه عرش
عليه (قوله وخف) انظر ما المراد بلا كة حتى كان الخف منها وكذا صنع مر ومثل لها أيضاً بالنطقة ولعل
المراد بما يستفيع به المحارب في الحرب من ملابس يديه اه (قوله والطراف سهام) أي ودرع ومنطقة بكسر
الميم ما يشده الوسط وترس وسكين الحرب اما سكين المهنة أو المقلة فيحرم على الرجل وغيره تحليتها كما يحرم
عليها تحلية اللواة والمرآة اه شرح مر اه شوبري وقوله أو المقلة أي أو سكين المقلة فهي المقسط
والمقلة بكسر الميم وعاء الاقلام اه عرش (قوله لانها تغبط الكفار) بلبه باع ولا يقال أغاطه اه مختار اه
عرش (قوله وركاب) وكذا قلادة وثقوب لبس واطراف سيور وبرية بغير اما البغال والخيول فلا يجوز تحليتها يتعلق
بها لانها تصلح للقتال اه برماوى (قوله لانه غير ملبوس) فيه تعليل الشيء بنفسه كانه قال لا يحرم غير
الملبوس لانه غير ملبوس وأجيب بأنه أتى بهذا قوطية للقياس الذي بعده وهو قوله كالاتية فهو جامع للقياس
اه شيخنا ح ف (قوله وخرج بالفضة) أي المذكورة صريحاً في قوله وخاتم فضة وكافية في قوله ولرجل منها الخ
فقوله لمن ذكر أي الرجل والخشي وقوله من ذلك أي التخم والتحلية اه شيخنا (قوله وبالرجل في الثانية)
هي قوله ولرجل حلية آلة حرب والاول قوله وخاتم فضة اه شيخنا (قوله وان جاز لها المحاربة في الجملة) وهي
حالة الضرورة وبعبارة شيخنا لا يقال اذا جاز لها المحاربة بآلة الحرب غير محلا فمع التحلية أجوز اذا التحلى لهن أوسع
من الرجال لانما قول انما جاز لهن لبس آلة الحرب للضرورة ولا ضرورة ولا حاجة الى التحلية اه حل فقوله
بآلة الحرب أي الجملة لاجل قوله في الجملة وهي حالة الضرورة والافيجوز لها المحاربة بغير الجملة قول من غير ضرورة
اه شيخنا (قوله وكفالة) كفالة كناية عن دناير كثيرة أو فضة كثيرة تنظم في خيط وتوضع في رقبة المرأة
والمعراة هي التي تجعل لها عيون يتكلم فيها سواء كانت العيون منها أو من غيرها ولو من حريقه حل اه
شيخنا وبعبارة قوله معراة قطعاً أي ولو كانت معراة من غير ما لو حريقه انتهت (قوله ومتقوبة على الاصح)
الاعتمادان المتقوبة تجب فيها الزكاة مع حرمتها ومنها ما يقع من ان المرأة تعلق على رأسها أو برقعها ذهباً أو فضة

مشقوبين من غير عرى فهذا جرم وتجب فيه الزكاة اه شيخنا قال مر في شرح مولود قلند حراهم أو ذنانير
 مشقوبة بأن جعلتها في قلاذنها كتهابناء على تحريرها وهو المعتمد وما في المجموع من حلها يحمل على المرأة
 وهي التي جعل لها عرى فانه لا زكاة فيها لانها صرقت في ذلك عن جهة النقد الى جهة أخرى بخلاف غيرها
 انتهت (قوله وان زعم الاسنوي الخ) ظاهره انه مبني على الاباحة وحيث تدعيه بالرغم ظاهر اه شيخنا
 (قوله وما نسج بهما) أي جعل لها لبس بدون فرش فلا يحمل لها الجالس على الحجة المقصبة اه شيخنا
 وفي عرش على مر مائته قوله ولها لبس ما نسج بهما أفهم ان غير اللبس من الاقتراش والتدبير بذلك
 لا يجوز وقياس ما مر في اقتراش الحرير حله لها الا ان يفرق بأنه انما يجوز لها لبس ما نسج بالذهب والفضة
 لحصول الزينة المطلوب منها تحصيلها الزوج وهو متصف في الفرش وانما جاز لها اقتراش الحرير لان بلبه أوسع
 وفي الروضة ولبس الثياب المنسوجة بالذهب والفضة فيه وجهان أحدهما الجواز اه قال السيد في حاشيتها
 لم يتعرضوا للاقتراش المنسوج بهما كلقاعدا الحارزة بذلك قال الجلال البلقيني وينبغي ان يبنى حل ذلك على
 القولين ووجه البناء في اقتراش الحرير لهن لبسه وفي اقتراشه قولان وكذلك الذهب والفضة يحمل لهن لبسهما
 فبقي مجيء القولين في الاقتراش قلت وقد يحصل مزيد السرف في الاقتراش هنا كما سبق في لبس النعل
 بخلاف الحرير اه شورى وقوله في لبس النعل المعتمد فيه الجواز فيكون المعتمد في القراش الجواز أيضا اه
 (قوله أيضا وما نسج بهما) أي وليس ما نسج بهما وظاهر ان حرمة الاقتراش كذلك وعبر في الحرير وشرحه
 بالاستعمال وهو يشمل ذلك اه شورى (قوله الا ان بالغت في سرف) المعتمد ان أصل السرف محرم عليها
 كما لمبالغته في كفى شرح مر فيجب عليها الزكاة في السرف وفي المبالغت وتجب الزكاة في جميع الحللى التي
 أسرفت أو بالغت فيه لافي الزيادة فقط اه شيخنا (قوله وزنه ما تملكه) أي وزن مجموع فردتيه وقوله فلا
 يحمل لها أي وتجب الزكاة في الجميع لافي الزائد فقط اه شيخنا وفي قل على الجلال ولو اتخذت حللى
 متعددة فبما مر في الخاتم متى حرم أو كره وجب في الزكاة الجميع لا القدر الزائد فقط على المعتمد اه قل (قوله
 بل تنفر منه النفس لاستبشاعه) يؤخذ من هذا باحتمال اتخذ النساء في زينة من عصابات الذهب والفضة
 وان كثردها اذ النفس لا تنفر منها بل هي في نهاية الزينة اه شرح مر وقوله من عصابات الذهب
 والتراكيب أي التي تعمل بالصوغ وتجعل على العصابات اما ما يقع لتساء الارياق من الفضة المثقوبة
 أو الذهب المحيط على القماش فرام كالقراهم المثقوبة المجمولة في القلادة كالمز وقياس ذلك أيضا حرمة
 ما حرم به العادة من ثياب حراهم وتعليقها على رؤس الاولاد الصغار اه عرش عليه (قوله لم يحرم)
 قد علمت ان المعتمد التحريم وذكر المنهاج المبالغتة تصوير لا تعييد وهذا بخلاف العصابات ونحوها فيجوز
 لهن وان كبرت جدا اه سم (قوله وكالمرأة الطفل) المراد به غير البالغ اه شورى ومثله المجنون اه
 شيخنا (قوله لكن لا يقيد بغير آله الحرب) أي كما يقيد المرأة في قوله ولا امرأة لبس حللها بل يجوز له
 استعمال حللها ولو في آله الحرب اه شيخنا (قوله وخرج بالمرأة) أي في قوله ولا امرأة لبس حللها وقوله
 على ما مر أي في قوله وحللى ذهب أي على الوجه الذي مر وهو ان المدار على قصد اه شيخنا (قوله ولكل
 تحلية مصحف) يعني ما فيه قرآن ولو لتسريك فيما يظهر وكذا غلافه وان انفصل عنه اه حج واحترز تحلية
 المصحف من تحلية الكتب فلا يجوز على المشهور وسواء في ذلك كتب الاحاديث وغيرها كما في الخبر ولو حللى
 المسجد أو الكعبة أو قناديلها بذهب أو فضة حرم وكذا تعليقها ان حصل من التحلية شيء بالعرض على النار اخذا
 بما مر في الآتي لانه يست في معنى المصحف وله دم قلناه عن السلف فهو بدعتهم وكل بدعة ضلالة الا ما استثنى
 بخلاف كسوة الكعبة بالحرير ولو جعل القناديل المذكورة ونحوها وقصاع على مسجد لم تجب كسوة كسوة المالك
 المعين وظاهر كما قال الشيخ ان محل محرقه اذا حل استعماله بأن اخرج اليه والافوق المحرم باطل وقضية ما ذكر

وان زعم الاسنوي انها
 تجب (وما نسج بهما) من
 الثياب كالحلى لان ذلك من
 جنسه (لان بالغت في
 سرف) أي في شيء من ذلك
 كالحلل وزنه ما تملكه فلا
 يحمل لها لان مقتضى الاباحة
 الحلى لها التزيين للرجال
 المحرك للشهوة الداعى
 لكثرة النسل ولا ينبغي
 مثل ذلك بل تنفر منه النفس
 لاستبشاعه فان أسرفت بلا
 مبالغة لم يحرم لكنه يكره
 فتجب فيه الزكاة وفارق
 ما مر في آله الحرب حيث لم
 تغتفر فيه عدم المبالغة بأن
 الأصل في الذهب والفضة
 تحلها للمرأة بخلافها
 لغيرها فاعتقر لها قليل
 السرف وكالمرأة الطفل في
 ذلك لكن لا يقيد بغير آله
 الحرب فيما يظهر وخرج
 بالمرأة الرجل والخنى فيحرم
 عليهما لبس حللى الذهب
 والفضة على ما مر وكذا ما نسج
 بهما الا ان فاجأتهما الحرب
 ولم يجدا غيره وتعين على
 الخنى (ولكل) من المرأة
 وغيرها (تحلية مصحف بضعة)
 اكرامه

انه مع صحة وقفه لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه وبه صرح الاذري باقلا عن العمراني عن أبي اسحاق
 اه شرح م ر (قوله أيضا تحلية مصنف) وله تحلية غلافه أي جلده أيضا وينبغي الحاق الوح المعد للقرآن
 بالمصنف اه شرح م ر وقوله المعد للقرآن أي ولو في بعض الأحيان كالألواح المعدة لكتابة بعض السور
 فيما يسمونه صرافة اه ع ش عليه (قوله أيضا تحلية مصنف) أي وإن حصل منه شيء بالعرض على النار
 وكتابته كذلك وكذا جلده ولو منفصلا عنه وكيسه مثله والروح وعلاقته كذلك بخلاف الكرسي والتفسير وإن
 حرم منه فكالمصنف والأفلا ومنه يؤخذ أن المراد بالمصنف ما حرم مسهوان لم يسم مصنفًا وحرمة تحلية التمام
 وفي شرح العلامة ج ما يقتضي الجواز فيها اه برماوى * (تنبيه) * يؤخذ من تعبيرهم بالتحلية المار
 والفرق بينهما وبين التوبة حرمة التوبة ههنا ذهب أوفضة لما فهم من اضاعة المال فإن قلت العلة الأكرام
 وهو حاصل بكل قلت لكنه في التحلية لم يخلقه مخطور بخلافه في التوبة لما فهم من اضاعة المال وإن حصل
 منه شيء فإن قلت يؤيد الاطلاق قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن ولاز كذا عليه قلت يفرق
 بأنه يغتفر في أكرام حروف القرآن ما لا يغتفر في نحو ورقه وجلده على أنه لا يمكن أكرامها إلا بذلك فكان مضطرا
 اليه فيه بخلافه في غير ما يمكن الأكرام فيه بالتحلية فلم يمتنع التوبة فيه رأسا اه ج اه شوبري (قوله ولها)
 أي للمرأة ذهب ومثلها الصبي ولا يجوز تحلية سائر الكتب لرجل ولا امرأة ولو بالفضة وسواء كتب الحديث
 والعلم ومثلها الكعبة وقبره صلى الله عليه وسلم وكذا بقية الأنبياء فيحرم تحليتها ولو نحو ما يجوز تزئين المساجد
 بالقناديل والشموع التي توقد لانه نوع احترام ويحرم تزئينها بقناديل النقود يطل وقفها إلا أن احتيج إليها
 كالوقوف على تزويق المساجد ويجوز سائر الكعبة بالديباج وكذا مشاهد الأنبياء والأولياء لكن سئل المصنف
 عن ستر قوايت الأولياء بالستور الحرير المزركشة وغيرها هل هو جائز لأظهار قوايتهم به فيترك بهم أو يتلى كتاب
 الله تعالى عندهم فأجاب بأنه يحرم لباس قوايت الأولياء الحرير وأظهارها يحصل بدون ذلك ولا ريب أن ترك
 الباسها ياه أحب اليهم فأنهم كانوا يتزهون عن استعماله في ذواتهم الشريفة فلان يتزهوا أن تعمل على
 قبورهم أولى ومن قال بالجواز قال الأولى بالسنة المطهرة تركه اه برماوى * (فرع) * لو حلت مصنفها بالذهب
 ثم باعته للرجل أو أجرته أو أعارته إياه فهل يحل استعماله بنحو القراءة فيه محل نظروا المنع أقرب اه م ر وهذا
 واضح إذا كان يحصل منه شيء بالعرض على النار والأفلا يمكن غير الحل لانه لا يرد حيث تدعى الأناء الممودة الذي
 لا يحصل منه شيء بالعرض على النار مع أنه يحل استعماله للرجل كما تقدم في باب الاجتهاد اه سم على ج
 (قوله دون غيرها) فإن قيل لم يحل تحليته للرجل بالذهب كما يجوز له أن يتخذ كيسان من حريق طلا بالذهب
 أضيق فإن قيل فلم يجوز تحلية الكعبة بالفضة كالمصنف وكما يجوز سترها بالديباج قلنا لأن المصنف أشرف منها
 وأعظم اه شوبري (قوله من كتب القرآن) أي من رجل أو امرأة أو لولرجل فلا يحرم استعماله انتهى حل
 (قوله فان صدق) في المختار صدأ الحديد وسخوبابه طرب فهو صدق بوزن كتف اه (قوله بحيث لا يبين) أي
 وكل الصدأ يحصل منه شيء بالعرض على النار اه شرح م ر وهذا فيما إذا كان الصدأ من النحاس
 والا فالصدأ الحاصل من مجرد الوسخ لا يحصل منه شيء بالعرض على النار اه ع ش عليه (قوله أيضا بحيث
 لا يبين) بفتح الباء وكسر الباء أي لا يظهر بأن ستر اه شوبري والله أعلم بالصواب
 * (باب كذا المعدن والركاز والتجارة) *

(ولها) دون غيرها تحليته
 (بذهب) لعدم خبر
 أحل الذهب والحرير لأمك
 أمي وحرم على ذكورها وفي
 فتاوى الغزالي من كتب
 القرآن بالذهب فقد أحسن
 ولاز كذا عليه * (تنبيه) *
 قال في المجموع مثلاً عن جمع
 وحيث حرمت الذهب فالمراد
 به إذا لم يصدأ فإن صدق
 بحيث لا يبين لم يحرم
 * (باب كذا المعدن والركاز
 والتجارة) *

قدم المعدن لثبوته في محله وجمع مع الر كاز لشاركتيه في عدم الحول ووجهها بالباب المار لأنهما من
 التقديرتين وجمع معهما التجارة لاعتبارها باعتبار الحول فقط لا بجميعها وأخرها عن التقديرتين لانهما راجعة
 اليه والمعدن فتح الدال المهمة وكسر هاء اسم العمل ولما يخرج منه وقيل الأول للأول والثاني للثاني من معدن

بالمكان أقام به قال عدن كضرب معدن عدونا إذا أقام ومنه سميت جنات عدن لأن الناس يقيمون فيها إلى الأبد
من الله تعالى علينا بما اجنب وكبره سميت عدن التي باليمن عدنان تبعاً كان يحبس الناس فيها رباب الجرائم
وكان رجلاً صالحاً قيل إنه آمن بتبين صلى الله عليه وسلم قبل بعثته بسمائة سنة والركاز بكسر الراء المهملة
وبالزاي آخره ما دفن بالارض من ركز من باب قتل بمعنى غرز ومنه قولهم ركزت الرمح إذا غرزته أو بمعنى خفي
ومنه قوله تعالى هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركز أي صوتاً خفياً والتجارة بكسر التاء قلب المثل
بالمعوضة لغرض الرمح كما يأتي يقال تجر تجر بضم الجيم من باب قتل تجر باسكانه أو تجارة فهو تاجر وقوم تجر
كصاحب صعب وتجار كصاحب صعب وتجار بضم التاء وتشديد الجيم كفاخر وفجار وتجر بمعنى تجر والاصل
في الثلاثة الكتاب والسنة والاجماع اه برماوى وفي المصباح عدن بالمكان عدونا وعدنان باب ضرب يوقعد
أقام اه (قوله من أهل الزكاة) أي ولوصيا اه ع ش على مر وخرج المكاتب والذي والعبد يمنع الذي
منه دارنا وما أخذ العبد فليسيده فليبه زكاته اه برماوى وقوله ويمنع الذي الخ والماتع له الامام أو الأحاد
اه شورى وبعبارة سم قوله من أهل الزكاة فان لم يكن أهلها مكاتب وذى ملكه ولم يزكه ويمنع ندب الامام
وغيره الذي من المعدن والركاز الاسلامي فان أخذ قبل ذلك من ممتلكه ولا شيء عليه وما ناله العبد فهو لسيده
أو البعض فلذى النوبة إن تهايا والأفهاما ولو أخرج اثنان من معدن نصابا زكاة لمخلطة ويمنع اعتبار اتحاد
ما يتوقف عليه الحصول اه عاب انتهت (قوله نصاب ذهب أو فضة الخ) يعلم من كلامه الاتي ان كون المستخرج
نصاباً ليس قيدا بل المدار على كون المستخرج يبلغ نصاباً بنفسه أو بضمه إلى غيره من الذى ملكه من غير
المعدن فان قوله الاتي ويضم ثانياً إلى ما ملكه صريح في ذلك وكذا يقال في قوله الاتي وفي ركاز من ذلك أي من
نصاب ذهب الخ أو فضة فالدار فيه أيضاً على كون الركاز يبلغ نصاباً إما بنفسه أو بضمه إلى غيره مما ملكه من غير
الركاز كلسيد كره الشارح بقوله ولو بضمه إلى ما ملكه مما مر ويأتى فيه أيضاً التفصيل المذكور في المعدن
بقوله ويضم بعض نيله لبعض الخ وقد أشار إلى هذا مر في شرحه بقوله وكذا في الركاز كانه في الكفاية
اه ثم قال في الركاز في محل آخر وشرطه النصاب ولو بالضم كمر اه (قوله موان أو ملكه) كذا اقتصر على
ذلك وقضيته انه لو كان من أرض موقوفة عليه أو على جهة علة أو من أرض نحو مسجد ورباط لا تجبر كانه
ولا يملكه الموقوف عليه ولا نحو المسجد والذي يظهر انه ان أمكن حدوده في الارض وقال أهل الخبرة انه حدث
بعد الوقفية أو المسجدية ملكه الموقوف عليه كبيع الموقوف ونحو المسجد ولو لم يملكه المبيع كانه أو قبلها فلا
زكاة فيه لانه من عين الوقف وان ترددوا فكذلك يؤيد ما قرر من انه قد يحدث قولهم انما يجب اخراج
الزكاة للمدة الماضية وان وجدته في ملكه لانه لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك الارض لاحتمال كون
الموجود مما يخلق شيئاً بالاصل عدم وجوب الزكاة اه برماوى (قوله كفى الترجمة) فقي منيع شبه
استخدام اه شجنا وبعبارة ج والمعدن يطلق على الجواهر المستخرجة من الارض كنفوس نحاس
وحديد وهذا الاطلاق هو المراد في الترجمة ويطلق على مكان الجواهر المخلوقة فيمعه هذا الاطلاق هو المراد من
قوله من استخرج نصاب ذهب أو فضة من معدن انتهت بنوع تصرف (قوله لزمن ربع عشرة) وفي قول يلزمه
الخمس كل ركاز بجامع الخفاء في الارض وفي قول ان حصل بنصب كان احتياج إلى طعن أو معالجة بالتأخر وأخبر
فر ربع عشرة والأبأن حصل بلانصب خمسة لان الواجب يزاد بقوله الموقوفة بنقص بكثرتها كالعشرات
وإردبان من شأن المعدن التعب والركاز عدمه فانطأ كلامه بخلته اه من أصله مع شرح مر (قوله أيضاً
لزمن ربع عشرة) ولا يجب عليه في المدة الماضية ان وجدته في ملكه لانه لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك الارض
لاحتمال ان يكون الموجود مما يخلق شيئاً بالاصل عدم الوجوب اه شرح مر (قوله لخبر في الرقة
الخ) قدمه لمرادته في المدعى ولتعيين المقدار الواجب فيه اه شجنا (قوله القليلة) بقاؤه بأمر وحدة

(من استخرج) من أهل
الزكاة (نصاب ذهب أو فضة)
فأكثر (من معدن) أي
مكان خلقه الله فيه موان
أو ملك له ويسمى به
المستخرج أيضاً كما في
الترجمة (لزمن ربع عشرة)
لخبر وفي الرقة ربع العشر
ونحو الحاصصكم في
صحيحه أنه صلى الله عليه
وسلم أخذ من المعدن
القليلة الصدقة (حالا) فلا
يعتبر الحول لانه انما يعتبر
لأنه من تنسية المال
والمستخرج من معدن

مفتوحين فوع يجلب من ناحية يقال لها الفرع يضم القاء واسكان الراء قرية بين مكقوا المدينة بقرية
 ساحل البحر ذات غل وزرع على نحو أربع مراحل من المدينة اه برماوى وفي الصباح والقبلة يقع
 القاف والباء موضع من الفرع عن المدينة نحو خمس ليل في ناحية من ساحل البحر وفي الحديث أقطع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم مغادن القبلة قال المطرزي هكذا صح بالاضافة وفي كتاب الصغاني مكتوب بكسر القاف
 وسكون الباء اه (قوله غما في نفسه) عبارة المصباح غما الشيء ينمى من باب رمى غما بالفتح والمد كثر
 اه انتهى ع ش على مر وفيه بعد الذي نقله الشيخ قال الاصمعي وزعم بعض الناس ان يتوغموا من باب
 قد لغت اه (قوله كفى سائر الاموال الزكوية) أى التي تعاقب الزكاة بعينها كالواشي والنقد كالفضة
 وليس المراد التي وجبت زكاتها بالفعل اه برماوى (قوله ويضم بعض نيته) بفتح الياء عوض الضاد والميم
 هكذا ضبطه بالقلم اه شورى والضمير المستتر فيه يعود على من في قوله من استخرج اه شيخنا (قوله ان
 اتحد معدن) عبارة شرح مر ان اتحد معدن أى الخرج اه بأن كان جنسا واحدا كذا ذكره
 الشورى ثم قال مر ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه اه ومنه يعلم ان الاتحاد في كل من المستخرج
 والمستخرج منه شرط وان كل معنى للاتحاد في المستخرج غير معناه في المكان ويمكن ان يكون مراد المثلن
 بقوله معدن ما يشملهما تأمل (قوله واتصل عمل) ولا يشترط في الضم اتصال النيل على الجدي لان الغالب عدم
 حصوله متصلا اه شرح مر (قوله وسفر) أى لغير زهرة اما اذا كان لزهرة فبقطعه اه برماوى (قوله
 وان طال الزمن) أى زمن قطعه عرفا لعدم اعراضه عن العمل ولكونه عازما على العود بعد زوال عذره اه
 شرح مر (قوله أوزال الاول عن ملكه) أى فلا يشترط لضم بعض نيته لبعض بقاء الاول في ملكه كأنزال
 ملكه عنه بخروج أو هبة بل أو بالتلف فيضم الثاني والثالث لتلف ويخرج زكاة الجميع ان كل النصاب
 فانزال ملكه عن الاول بالبيع أو الهبة كأن كان كليا أخرج شيئا بآبائه أو هبه الى ان أخرج نصابا بين بطلان
 نحو البيع في قدر الزكاة يلزمه الانخراج عنه وان تلف وتعد رده قياسا على ما ذكره ج في زكاة الثابت من
 انه لو حصل من زرع دون نصاب حله التصرف فيه ببيع أو نحو موافق حصول تمام النصاب بمأزعه
 أو سيزعه ويقتضيه حصاده مع الاول فاذا تم النصاب بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة يلزمه الانخراج عنه
 وان تلف وتعد رده لانه بان لزوم الزكاة فيه فهاهنا أولى اه ع ش على مر (قوله او قطع العمل بلا
 عذر) هذا محذور القيد الثاني للمرددين الامر من فيكون مفهومه شيئا واحدا اه شيخنا ثم يتساح بما اعتيد
 للاستراحة فيه من مثل ذلك العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتساح بما كثر منه كما قال المحيى الطبرى انه الوجه
 ومقتضى التعليل اه شرح مر (قوله فلا يضم أول لثاني في كمال نصاب) أى ليزكى الجميع والافهوي يضم
 الاول لثاني في كمال النصاب ليزكى الثاني كتمامه قوله ويضم ثانيا لما ملكه فالحاصل ان الاول اذا كان دون
 نصاب لا يزكىه الا ان كان عند من غير المعدن ما يكمل النصاب وان الثاني يزكىه ان كان عند ما يكمل
 النصاب سواء كان من المعدن أو غيره وهذا كله عند اتقاء شرط من الشروط اما عند اجتماعها فيضم
 وزكى الجميع اه شيخنا (قوله ويضم ثانيا لما ملكه) قال في العباب فلان دون نصاب وما له نصاب فأكثر فان
 ناله مع تمام حوله زكاهما حالا أو في أثناءه زكى النيل حالا والباقي لحوله وان كان ماله دون نصاب زكى النيل حالا
 والباقي لحوله من تمام نصابه بالنيل الخ اه سم (قوله لما ملكه) أى سواء كان الاول أو غيره فيضم الثاني
 الاول وغيره ويضم الاول لغير الثاني لا لثاني اه شيخنا (قوله يقوم به) أى بذلك المستخرج كأن اشترى
 عرض التجارة بفضة والذي استخرجه فضة لا عكسه كأن اشترى عرض التجارة بفضة والمستخرج ذهب
 اه برماوى (قوله زكى الثاني) أى قطا وينقد حول الكل من حيث ذوق قوله فلا زكاة في التسعة عشر أى
 ما لم يكن مالها بالقيمة النصاب من غير الثاني وقوله كالتجربة أى قطا وينقد حول العشر من من حيث ذوق
 شيخنا عبارة شرح مر وينقد حول على العشر من من وقت علمها انتهت (قوله أيضا زكى الثاني) أى

نمافى نفسه واعتبر النصاب
 لان مادونه لا يحتمل المواصلة
 كفى سائر الاموال الزكوية
 (ويضم بعض نيته لبعض
 ان اتحد معدن واتصل عمل
 أو قطعه بعذر) كرض
 وسفر واصلاح آله وان
 طال الزمن عرفا أو زال
 الاول عن ملكه وقول
 ان اتحد معدن من
 زيادتي (والا) بان تعدد
 المعدن أو قطع العمل بلا
 عذر (فلا يضم) نيلا (أول
 لثاني في كمال نصاب) وان
 قصر الزمن لعدم الاتحاد في
 الاول ولا اعراضه في الثاني
 (ويضم ثانيا لما ملكه)
 من جنسه أو من عرض
 تجارة يقوم به ولو من غير
 المعدن كزكى كماله فان
 كمل به النصاب زكى الثاني
 فلا واستخرج تسعة عشر
 متغالا بالاول ومتغالا بالثاني
 فلا زكاة في التسعة عشر
 وتجيب في المتغال كالتجربة
 لو كان مال كالتسعة عشر
 من غير المعدن ويخرج
 بالفضة والذهب غيرهما

الا ان كان مامله غائبا فلا يلزمه زكاته حتى يعلم سلامته فيحقق الزوم اه برماوى (قوله كتحديد ونحاس) * (فرع) * لو انقلب نحو النحاس نحو ذهب بصنع كالكيمااء فينبغي ان تجب زكاته اذا مضى عليه الحول وان واجبه ربع العشر كغيره من النقدا وبغير صنع ككرامة أو معجزة فيحتمل أن يكون كالزكوة تجب الزكاة فيه بل هو غنى في نفسه ويحتمل اشتراط الحول كغيره والظاهر ان محله في الاخيرة اذا كان النحاس في معدن بشرطه فان كان مملو كاتجبه القطع باشتراط الحول فليتنامل اه كاتبه اه شورى (قوله غيره مما يملكه) فلو استخرج تسعة عشر مثقالا بالاول وكان في ملكه مثقال وجبت زكاة التسعة عشر فقط ويتبدى حول العشرين من حين الاستخراج اه شيخنا (قوله فيضم اليه نظير مامر) علم من هذا ان النصاب في كلام المصنف ليس بتبدل متى بلغ المستخرج فصا لولو يضمه لما يملكه فانه يزكى كما صرح به مر ويؤخذ من كلام الشارح تأمل (قوله ووقت وجوب اخراج زكاة المعدن) عبارة حج ووقت وجوبه وقت حصول النبل في يده ووقت اخراج بعد التخليص والتنقية فلو تلف بعضه قبل التمكن من الاخراج سقط سقطه ووجب قسط ما بقى انتهت (قوله عقب تخليصه وتنقيته) قال في العباب ولا يجزئ الاخراج منه قبلها ولو قبضه الساعى ويصدق بهينه في قدره فان تقاد وبلغ الغرض أجزاء والاردا الزائد أو طلب الوفاء اه وقوله أجزاء اعتمده مر ويهراق ما لو قبض الساعى زكاة التمر الذى يتمر وطبا حيث يكون القبض فاسدا ولا يجزئ المقبوض وان تتردد الساعى بانه هنا عند القبض بصفة الواجب الا ان الاختلاط مانع فاذا زال تبيينا الاجزاء والاعتداد بالقبض بخلافه هناك فانه ليس بصفة الاجزاء عند القبض فكان القبض فاسدا في نفس الامر وما كان فاسدا لا ينقلب صحيحا اه مر وقال في شرح الروض بعد ان ذكر الاجزاء كفى العباب وفارق عدم اجزاء سخيلا اخرجت وكلفت في يد المستحق بل لم تكن بصفة الوجوب حال الاخراج بخلاف هذا فانه بصفته لكنه محتاط بغيره اه سم (قوله وموتة ذلك على المالك) ويجوز على التنقية ولا يجزئ اخراج الواجب قبلها فساد القبض فان قبضه الساعى قبلها ضمن من ماله فيلزمه رد ان كان باقيا وبذلك ان كان تالفوا يصدق بهينه في قدره ان اختلفا فيه قبل التلف أو بعده اذا الاصل راءة ذمته فان تلف في يده قبل التمييز وغرمه فان كان تراب فضة قوم يذهب أو تراب ذهب قوم يفضة والمراد بالتراب في الموضوعين المعدن المخرج فان اختلفا في قيمته صدق الساعى بهينه لانه غلام قال في المجموع فان ميره الساعى فان كن قدر الواجب أجزاء والاردا التفاوت أو أخذ منه ولا شئ للساعى بعمله لتبرعه ولو تلف بعضه قبل التنقية في يد المالك وقبل التمكن منها والخراج سقطت زكاته لاز كذا الباقي وان نقص عن النصاب كتلف بعض المال اه شرح مر (قوله أى من نصاب ذهب أو فضة) أى وان لم يكن مضروبا اه شرح مر (قوله رواه الشيخان) أى روى الخبر الدال على وجوب الخس في الركاز وعبارة حج وفي الركاز الخس كفى الخبر المتفق عليه انتهت أى بين الشيخين (قوله مصرف الزكاة) هذا هو المعتمد في الركاز وقيل انه يصرف لاهل الخس لانه مال جاهلى حصل الظفر به من غير احتياف خيل ولا ركاب فكان كالقني اه شرح مر وهو مصرف بكسر الراء اسم لمحل الصرف وهو المراد هنا وبالفتح مصدر اه برماوى (قوله وهو دفين جاهلى) أى دفين الجاهلية وهم من قبل الاسلام أى بعثته صلى الله عليه وسلم اه حج ولعل المراد ما لم يكن في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم امام من كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي ان يكون دفينه ركازا اه سم وعبارة شرح مر المراد بجاهلى الدفن ما قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ويعتبر في كونه ركازا ان لا يعلم ان من ماله باقته الدوة وعاندوا الاقوال في كفى المجموع عن جمع وأثره وقضيته ان دفين من أدرك الاسلام ولم تبلغه الدعوة ركازا انتهت وقوله ما قبل بعثته صلى الله عليه وسلم تحمل ما اذا دفنه أحد من قوم موسى أو عيسى مثلا قبل نسخ دينهم وفي كلام الاذرعى ما يفيد انه ليس بركاز وانه لورثتهم أى ان علموا والا فهو مال ضائع كالموتى ظاهر فليراجع اه رشيدى عليه (قوله هو أول من قوله وجود) لانه لا بد ان يكون مدفونا ابتداء ولو أظهره

كتحديد ونحاس وياتون
وكحل فلا زكاته فهو بقول
لثان غيره مما يملكه فيضم
اليه نظير مامر ووقت
وجوب اخراج زكاة
المعدن عقب تخليصه
وتنقيته وموتة ذلك على
المالك وتعبيره بما يملكه
أهم من تعبيره بالاول (وفي
ركاز) بمعنى مركز ككتاب
بمعنى مكتوب (من ذلك) أى
من نصاب ذهب أو فضة
فاكثر ولو يضمه الى مامله
مما مر (خمس) رواه الشيخان
وفارق وجوب ربع العشر
في المعدن لعدم الموتة أو ختمها
(حالا) فلا يعتبر الحول للمار
في المعدن (صرف) أى
الخس (معدن) أى كزكاته
(مصرف الزكاة) لانه حق
واجب في الاستفادة من
الارض فاشبه الواجب في
الثمار والزروع وقول المعدن
من زيادة (وهو) أى الركاز
(دفين) هو أول من قوله
موجود (جاهلى)

نحو سبيل بخلاف ما لم يدفن فانه لا يكون ركزا اه حل بل يكون لقطة لاحتمال انه ملكه شخص ثم ضاع منه
 اه شيخنا وقد علم مما تقرر ان المدار على الدفن والضرب دليله ولا تظر الى احتمال اخذه مسلما ودقته لان
 الاصل والظاهر عدم الاخذ ثم الدفن والا فلا تظر لذلك لم يكن لنا ركزا بالكلية فقد قال السبكي الحق انه لا يشترط
 العلم بكونه من دقته بل يكفي بعلامة من ضرب أو غيره وهو متعين ولا بد ان يكون الموجد مدفونا فلو وجد
 ظاهرا وعلم ان السبيل والسبع ونحو ذلك أظهره فركزا أو انه كان ظاهرا لقطة فانه ملك كان كلو ترددي كونه
 ضرب الجاهلية أو الاسلام قاله الماوردي اه شرح مر (قوله فان وجد بموات) أي سواء كان بدار الاسلام
 أم بدار الحرب وان كانوا يذنبون عنه سواء أحياء الواجد أم أقطعه أم لا ولو وجد في أرض الغائبين كان
 لهم أوفى أرض الفتي فلا له أوفى دار الحرب في مال حربي فهو له أوفى أرض موقوفة عليه واليد له فلا له
 النقيض وأقرامو لسبيل شخص ملكه طريقا أو معجدا أو سبيل الامام أرضا من بيت المال كذلك كان لقطة
 أيضا لان اليد للمسلمين وزالت يد المالك كما قاله القزويني خلافا لافريعي اه شرح مر (قوله زكاة) هذا
 جواب الشرط وظاهره انه في هاتين ملكه وان علم مالكه حرروا نظرا للفرق بين الموات والمسجد اه شيخنا
 (قوله وفي معنى الموات القلاع الخ) وفي معناه أيضا خرابات الجاهلية اه شرح مر (قوله أو وجد بمسجد) أعاد
 العامل لاختلاف الحكم وبناء للمفعول لان فاعله لا يتقيد بالاهلية وقوله أو وجد اسلامي أعاد العامل لان
 هذا مقابل لما مر فليس من جهة التفصيل اه شيخنا وعبارة الشرعي قوله فان وجد بموات بناء للفاعل
 وبني ما بعده للمفعول ووجه ظاهر وهو ان حكم الاول من وجوب الزكاة متعلق بمن هو أهل لها فخص به
 بخلاف ما بعده وهو ظاهر فله دره انتهت ثم قال قوله أو وجد بمسجد ان قلت لم أعاد لفظ وجد وهو لا يكتفي
 بالسابق وعطف أو بمسجد الخ عليه قلت لمخالف حكم السابق كن كالستقل فأعاد ما ذكر إشارة لذلك فان
 قلت ما بعده وما قبله في الحكم فله اعطاه عليه بدون اعادته قلت هو مبني على الحقيقة وان وافقه في الحكم
 لان الاول من افراد الجاهل وهذا اسلامي تأمل اه (قوله أو وجد بمسجد) أي وان اخص بطائفة محصورة
 فان نفوه عرض على الواقع وهكذا الى المحي اه برماوى (قوله أو شارع) أي أو طريق فافذ اه برماوى
 (قوله أي المالك في الثلاثة) وجهه في المسجد والشارع ان اليد عليه للمسلمين وقد جهل مالكه ولان الظاهر انه
 لمسلم أو ذى ولا يعمل تلك مالهم ما يغير بل قهرا اه شرح مر (قوله أو وجد بمسجد شخص) أي ولو باقطاع امام
 أو في موقوف بيده وان وجد في ملك حربي في دار الحرب فله حكم النقي لان دخل دارهم بملكهم فيرد على مالكه
 وجوابا وان اخذ قهرا فهو غنمة اه برماوى (قوله ان ادعاء) التقييد بدعوى المالك هو المعتمد كذا كرامان
 شرط السبكي وابن الرفعة ان لا ينطيه وان لم يدعه موصوبه الاسنوى كسائر ما بيده فتدرب بالفرق بينهما اذ بيده ثم
 ظاهرا معلومة غالب بخلافه فاعتبر دعواه لاحتمال ان غيره دقته اه شرح مر (قوله ياخذ به بلابيين)
 ما لم يدعه الواحد والا فلا بلابيين البين اه شوري ومثله شرح مر (قوله والا فلن ملك منه) قياس ما قدمه
 فبين وجد بملكه انه لا يكتفي هنا مجرد عدم النقي بل لابيين دعواه ثم ما تقرر من انه لمن ملك منه أو ورثته ظاهرا ان
 علموا به وادعوه أولم يعلموا واعلمهم بذلك واعلامه اياهم واجب لكن اطردت العادة في زماننا بان من نسبته شيء
 من ذلك تسلطت عليه الظلمة بالاذى وانتهاه بان هذا بعض ما وجد فهل يكون ذلك عذرا في عدم الاعلام
 ويكون في يده كالوديعة فيجب حفظه ومراعاته أبا ويحوز له صرف فصرف بيت المال كن وجعل لا آيس من
 ملاكه وخاف من دفعه لامن بيت المال ان أمين بيت المال لا يضر فصرفه فيه نظر ولا يبعد الثاني العذر
 المذكور وينبغي له ان أمكن دفعه لمن ملكه منه تقدمه على غيره ان كان مستحقا في بيت المال اه ع ش على مر
 (قوله فيكون له وان لم يدعه) وحيث تميز كيه في هذا العامز كاهل كلو في بقية الاعوامز كاهل النقد وهي ربيع
 العشر وهذا بخلاف المعدن لا يركيه الامر لاحتمال أنه ينفق في هذا العام فقط والكل لا يتأتى فيه هذا الاحتمال
 لان مدفون اه شيخنا والمراد ببقية الاعوام السنين الماضية الى عام الاحياء اه شرح مر (قوله وان لم يدعه)

فان وجد (من هو أهل الزكاة
 بموات أو ملك أحياء ركاه)
 وفي معنى الموات القلاع
 والقبور الجاهلية (أو وجد
 بمسجد أو شارع أو وجد
 دفن) (اسلامي) بان وجد
 عليه شيء من القرآن أو
 اسم ملك من ملوك الاسلام
 (وعلم مالكه) في الثلاثة
 (قوله) فيجب رده عليه
 وذكر هذا في وجدانه
 بمسجد أو شارع من
 زيادتي (أو جهل) أي
 المالك في الثلاثة (لقطة)
 يعرفه الواحد سنة ثم له ان
 يملكه ان لم يظهر مالكه
 (كما) يكون لقطة (لوجهل
 حال الدفن) أي لم يعرف انه
 جاهلي أو اسلامي بان كان
 مما يضر بمثله في الجاهلية
 والاسلام أو مما لا أثر عليه
 كالتبر والحلي (أو) وجد
 (بملك شخص فله) أي
 للشخص (ان ادعاء) ياخذ به
 بلايين كاستعانة الدار (والا)
 أي وان لم يدعه (فلن ملك
 منه) وهكذا حتى ينتهي
 الامر (الى المحي) للأرض
 فيكون له وان لم يدعه لانه
 بالاحياء ملك ما في الأرض
 وبالسبع

لم ير ملكه عنقاة مدفون
منقول فان كان المحمي
أومن تلقى الملك عنقينا
قورته فأمون مقامه فان قال
بعضهم هولورثنا وأباه
بعضهم سلم نصيب المدعي
البسوسك بالباقي ماذكر
فان أيس من مالكة تصدق
به الامام أو من هو في يده
(ولو ادعاه اثنان) وقد وجد
في ملك غيرهما (فلن صدق
الملك) فيسلمه وهذا من
زيادتي (أو) ادعاه (بائع
ومشترا ومكرو ومكتر أو معبر
ومستعير) وقال كل منهما
هولي وأنادفته (حلف ذو
البذ) من المدعين في الثلاث
ليصدق كما لو تنازع على متاع
الدار بيدزده بقولي (ان
أمكن) صدقه ولو على بعد
فان لم يمكن لكون مثل ذلك
لا يمكن دفعه في مقدمه
يصدق ولو وقع التنازع بعد
عود الملك الى البائع أو
المكري أو المعبر فان قال
كل منهم دفته بعد عود الملك
الى حلف يمينه ان أمكن
ذلك وان قال دفته قبل
خروجه من يدي صدق
المشتري أو المكري أو المستعير
على الاصح لان الملك سلمه
حصول الكفر في يده فبده
تسخ البذل السابقة (و)
الواجب (فيملك بمعاوضة)
مقرونة (بنية تجارة) وان لم
يحدد هافي كل تصرف
(كسراء واصداق) وهبة
بتوليها كسراء

أي بل وان نقاه اه حل وقوله بل وان نقاه فيب نظر والوجه خلافه اذ ليس وجوده عند الاحياء قطعيا
وحينئذ فاذا نقاه هو أو وارثه حفظا فان أيس من مالكة فليت المال اه سم (قوله أيضا وان لم يدعه) أي مال
ينفقه فالشرط فيمن قبل المحمي ان يدعيه وفي المحمي ان لا ينفيه اه مر اه سم (قوله أيضا وان لم يدعه) زاد
العلامة ج بل وان نقاه ونقله العلامة الزياي عن الدارمي وأقره قال العلامة سم لكن الوجه خلافه ونقله
عن العلامة الرملي وعبارته فيمن قبل المحمي ان يدعيه وفي المحمي ان لا ينفيه اه اه برماوي (قوله لم ير ملكه
عنه) أي فيخرج خمسة الذي لم يعوم ملكه موز كذا بقية للسنين الماضية الى الاحياء اه ج ومر (قوله ولباه
بعضهم) قضيت انه لاحوله ويدل على ان المحمي لو نقاه لاشي له وانظر لولو ادعاه اه شورى (قوله وسلك
بالباقي ماذكر) أي من انه لمن تلقى الملك عنه وهكذا الى المحمي فان كان الميت هو المحمي فالباقي للورثة ولو
نقوه أوليت المال على الخلاف فيمسبق اه شيخنا (قوله فان أيس من مالكة الخ) أي مطلقا أي سواء
عرف قبل اليأس أم لا وهذا هو المعتمد اه من خط شيخنا الاشبولي بهامش شرح مر (قوله تصدقه
الامام) أي صرفه في مصارفه الشرعية فلا يشك بقول النجوع فان أيس من مالكة كان له بيت المال كسائر
الاموال الضائعة وقيل ان هذا فيما اذا عرف مالكة ثم أيس من وجوده وذلك فيما اذا جهل عين مالكة ثم
أيس من ذلك ووجه ذلك ان الوجود بعد اليأس من الوجود بعد المعرفة أقرب منه بعد اليأس من الوجود بعد
الجهل بالعين فلذلك راعينا ثلاث الاقربى وجعلنا ملك بيت المال حتى يسهل غرمه لملكه اذا جاء بخلافه في
الحالة الاخرى ليعسد وجوده فكأن واحد من التصرف بما سواه لا ينافي ما تقرر قولهم لو ألقى هارب أو ربح ثوبا
بعمرة مثلا أو خلف مورثه ودبعة وجهل مال ذلك لم يملكه بل يحفظه لانه مال ضائع للملح على ما قبل اليأس
وحينئذ فلا فرق في وجوب حفظه بين معرفة مالكة والجهل به من أصله ولا يكر على ذلك قولهم
الا نرى في القطة تومأ ووجد بأرض ملوكة فلذى البذ فيها فان لم يدعه فلن قبله وهكذا الى المحمي فان لم يدعه فاقطعة
اه شرح مر (قوله أو من هو في يده) فله صرفه في وجوه الصدقة عن مالكة ويثاب على ذلك خصوصا ان علم
أن دفعه للامام تضييع له لقله اه قل قال بعضهم ويجوز لواحد ان يعون منه نفسه ومن تلزمه موته حيث
كل من يستحق في بيت المال اه شيخنا (قوله وأنادفته) انظر موضعه وهل ذكره متعين والانحلال به مضر
اه شورى (قوله حلف ذواليد) أي اذا كان هو المشتري أو المكري أو المستعير بدليل قول الشارح ولو وقع
التنازع الخ (قوله من المدعين) أي في كل صورة من الثلاث فهو متني لاجع اه شيخنا (قوله سلمه
حصول الكفر في يده) أي سلم انه وضع يده عليه وبمعناخرة فتسخ يدا الملك اه شيخنا (قوله والواجب فيما
ملك بمعاوضة الخ) يؤخذ من التمسك بشروط الاول ان يملك بمعاوضة الثاني ان يكون بنية تجارة الثالث ان
لا ينوي القنية الرابع الحول الخامس ان يبايع نصابا آخر الحول السادس ان لا ينص بمبايعته اه شيخنا
ح ف (قوله بنية تجارة) أي واقعة ولو في مجلس العقد فاذا اشترى عرضا للتجارة لا بد من نيتها وهكذا الى ان يفرغ
رأس مال التجارة وقوله وان لم يحدد هافي كل تصرف أي بعد شرائه بجميع رأس مال التجارة لانحطب
حكم التجارة عليه اه حل (قوله مقرونة بنية تجارة) ينبغي ان لا تشترط مقارنتها لجميع العقد بل يكفي
وجودها قبل الفراغ وان لم توجد الامع لفظ الآخر وان تأخر وطاهر كلامهم انه لا يكفي تأخرها عن العقد
وان وجدت في مجلس العقد له اتجاه فليتأمل وعبارة زي وينبغي اعتبارها في مجلس العقد اه اه ع ش
على مر (قوله واصداق) كان زوج أمته بعرض ونوي به التجارة حل العقد المزوج غير السيد موليته
فان كان مجبرا فالنية منه حال العقد وان كان غير مجبر فالنية منها مقارنة لعقد ولها أو قوله في النية اه ع ش
(قوله واكثراء) كان يستأجر الاعيان ويؤجرها بقصد التجارة فبما اذا استأجر أرضا ليؤجرها بقصد التجارة

فرضي حول ولم يؤجرها يلزم زكاة التجارة فيقومها بأجرة للثل حول ويخرج زكاة تلك الأجرة وان لم تحصل له لانه
 حال الحول على مال التجارة عند المال ينقسم الى عين ومنفعة وماهنا من الثاني وان أجزها فان كانت الأجرة
 فقد اعينا أو ديناً حالاً أو مؤجلاً يأتي فيه ما عرضاً أو عرضاً فان استهلكه أو نوى قبضه فلا زكاة فيه وان نوى التجارة
 فيه استمرت زكاة التجارة وهكذا في كل عام اهـ ج (قوله لا كالأه) أي ولا كالث فلومات مورثه عن مال التجارة
 انقطع حوله ولا ينقطع له حول حتى يتصرف فيه بنية التجارة ذكره الراجي قبيل شرط السوم وتبعه المصنف
 خلافاً لما أفتى به البلقيني اهـ شرح مر وقوله حتى يتصرف فيه ظاهره انه لا ينقطع الحول الا فيما تصرف
 فيه بالنفس فلو تصرف في بعض العروض الموروثة وحصل كساد في الباقي لا ينقطع حوله الا فيما تصرف فيه
 بالفعل وهو ظاهر فلا يرجع اهـ رشدي عليه (قوله ورد ببيع) أي حيث لم يكن المردود من اموال التجارة
 والا فحكمها باق اهـ مر اهـ ع ش ومثله يقال في الاقالة اهـ شيخنا (قوله لا تنقضاء المعاوضة) بل الاسترداد
 المذكور فسخ لها ولان التملك بجائلاً لا يعد تجارة فمن اشترى بعرض للقبضة عرضاً للتجارة أو للقبضة أو اشترى
 بعرض للتجارة عرضاً للقبضة ثم رد عليه بأقالة أو نحوها لم يصير مال تجارة وان نواه بخلاف الرد ببيع أو نحوه
 ممن اشترى عرضاً للتجارة بعرض لها فانه يبقى حكمها ولو اشترى لها ما صبغ بالصبيغ به أو دباغاً لم يصبغ به للناس
 صار مال تجارة فتلزم زكاة بعده فضي حوله وان لم يبق عين نحو الصبيغ عنده عاملاً خلافاً لما يوهمه كلام التهمة أو
 صابوناً أو ملحا يغسل به أو يعجن به لهم لم يصير كذلك لانه يستهلك فلا يقع مسألهم اهـ شرح مر وفي المصباح
 وصبغت الثوب صبغاً من بابي نفع وقتل وفي لغة من باب ضرب اهـ وفيه أيضاً صبغت الجلد صبغاً من باب قتل
 ونفع ومن باب ضرب لغة اهـ (قوله فلا تنهات متعلقة) فيه تعليل الشيء بلارزقه أو نفسه كما لا يخفى على المتأمل اهـ
 حل ومتعلقه بفتح اللام وضم القاف اهـ برماوى (قوله لقضية) بكسر القاف وضمها اهـ شوبري ومعنى القضية
 ان ينوى حبسه لا انتفاع به اهـ شيخنا ح ف وفي المختار قنوت التهم وغيرها قنوة وقنيتها أيضاً قضية بكسر
 القاف وضمها فیهما اذا اقتنيتها لنفسك لا للتجارة واقتناء المال وغيره اتخاذ اهـ (قوله فان نوى لها انقطع الح) أي ولو
 كثر جدا بحيث تقتضي العادة بان مثله لا يحبس للانتفاع به ويصدق في دعواه القضية ولودلت القرينة على
 خلاف ما ادعاه اهـ ع ش على مر (قوله فان نوى لها انقطع الح) أي بمجرد النية بخلاف عرض القضية لا يصير
 للتجارة بمجرد نيتها كما سيأتي لان القضية هي الحبس للانتفاع وقد وجدته بالنية المذكورة مع الامسالك فربنا
 عليها اثرها والتجارة هي التقلب في السلع بقصد الارباح ولم يوجد ذلك ولان الاقتناء هو الاصل فاكتفينا فيه
 بالنية بخلاف التجارة ولان ما لا يثبت له حكم الحول بدخوله في ملكه لا يثبت بمجرد النية كما لو نوى بالمعاوضة السوم
 وقضية اطلاقه انقطاع الحول بذات سواء نوى به استعمالاً جازاً أم محرماً كالقبضه الديباج وقطعه الطريق بالسيف
 وهو كذلك كما هو أحد وجهين في التهمة ولو نوى القضية ببعض عرض التجارة ولم يعينه في تأثيره وجهان حكمهما
 الماوردى أقر بهما كما أفاده لو الدرهما تعالى التأثير يرجع في ذلك البعض اليه وان جرى بعضهم على ان
 الاقرب المنع اهـ شرح مر (قوله وهو يقال لامتنعة البراز الح) عبارة شرح مر البرزباء موحدة مفتوحة
 وزاى ومجمدة مغلقة على الثياب المعدة للبيع عند البراز بنوعى السلاح قاله الجوهرى انتهت (قوله
 وكلامهم يشمل الح) مشى مر على ما في التهمة وعلى ان هذا بخلاف ما لو كان له دين قرض على آخر قبضه ناويا
 التجارة فيه فانه يصير مال تجارة لظهور المعاوضة والمقابلة هنا فالوبذالك يجمع الكلامان في القرض فالوبذالك
 دين اذا قبضه ناويا بالتجارة فيه صار مال تجارة لانه عرض حقه لا عينه فالمعاوضة والمقابلة ظاهرة فيه فليتأمل اهـ
 سم (قوله لكن في التهمة انها لا تسكني) أي عند الاقتراض وهذا هو المعتمد فان اشترى به ما يقتضى شيئاً ونوى
 التجارة عند الشراء كان المشتري عرض تجارة اهـ شيخنا وعبارة شرح مر أمالوا اقتراض ما لا ناويله
 التجارة فلا يصير مال تجارة لانه لا يقصد لها وانما هو ارفاق قاله القاضي تفتها وجزم به الروايات المتولى ومالك صاحب

لا كالأه ورد ببيع بوجه بلا
 قواب واحتياط لا تنقضاء
 المعاوضة (ربع عشر قيمته)
 اما أنه ربع العشر فكيف
 الذهب والفضة لانه يقوم
 بهما واما انه من القيمة فلانها
 متعلقة فلا يجوز اخراجها من
 عين العرض (مالو ينول قضية)
 فان نوى لها انقطع الحول
 فيحتاج الى تجديد النية
 مقرونة بتصرف والاصل
 في زكاة التجارة خبر
 الحاكم باسنادين صحيحين
 على شرط الشيخين في الاصل
 صدقتها وفي الغرم صدقتها
 وفي القم صدقتها وفي البرز
 صدقة وهو يقال لامتنعة
 البراز والسلاح وليس فيه
 زكاة عين فصدقته زكاة تجارة
 وهي تلقيب المال بمعاوضة
 لقرض الربح وكلامهم
 يشمل ممالك باقتراض بنية
 التجارة فتسكني نيتها لكن في
 التهمة انها لا تسكني لان
 القرض ليس مقصوده
 التجارة بل الارفاق وانما
 تجب زكاة التجارة

كثيرها (معتبرا) أي النصاب
(بآخره) أي بآخر الحول
لا يمار فيه ولا يجمع به لأن
الاعتبار بالقيمة وتغير
مراعاتها كل وقت لا طراب
الاسعار انخفاضاً وارتفاعاً
واكتفى باعتبارها آخر
الحول لأنه وقت الوجوب
(فلورد) مال التجارة (في
اثنتائه) أي الحول (الينقد)
كان يبيع به وكان مما (يقوم
به آخره) أي آخر الحول
(وهو دون نصاب واشترى
به عرض ابتدئ حوله)
أي العرض (من)
حين (شرائه) لتحقق
نقص النصاب بالتنفيض
بخلافه قبله فإنه مظنون
أما لوباعه بعرض أو بنقد
لا يقوم به آخر الحول كأن
باعه بديارهم والحال يقتضي
التقويم بدنانير أو بنقد
يقوم به وهو نصاب حوله
باق وقولي يقوم به آخره
من زيادتي (ولو تم) أي حول
مال التجارة (وقيمة دون
نصاب) بقصد زده بقولي
(وليس معه ما يكمل به)
النصاب (ابتدئ حوله) فإن
كان معه ما يكمل به فإن ملكه
من أول الحول بأكمله آخره
كلو كان معه مائة درهم
فابتاع بخمسين منها عرضاً
للتجارة فو بقي في ملكه خمسون
وبلغت قيمة العرض آخر
الحول مائة وخمسين فيضم
لما عند موته زكاة الجميع
وإن ملكه في اثنتائه كلو
كل ما ابتاع بالمائة

الانوار انتهت (قوله أيضاً لكن في التمهيد) هو المعتمد بخلاف ما لو صالح عن دين القرض بعرض فإنه يصير مال
تجارة إذا فوي به التجارة وأما لو صالح عن دين القرض بديارهم فلا تكون مال تجارة وإن فوي لأنها انما تجب فيها
زكاة العين حتى لو خرج عن ملكه في جزء من السنة لم تجب فلا تجب الا اذا حال الحول عليها في ملكه قال
شيخنا الشيرازي وقضيه انه لو استرد بدلها وفوي به التجارة لا يكون مال تجارة وإن كان من العروض ولو قيل
انه مال تجارة في هذه الحالة لم يكن بعيداً لأنه قبضه عوضاً عما في ذمة الغير فأنطبق عليه الضابط اهـ برماوى
(قوله بشرط حوله) ويظهر انعقاد الحول بأول متاع يشتري بقصدها وينبني حول ما يشتري بعده عليه اهـ
شوبرى (قوله بآخره) الباع في بآخره وبطرفيه ويجمع به طرفية أى في آخره لا في طرفيه ولا في جميعه اهـ
برماوى وعبارة أصـ له مع شرح مر وفي قول بطرفيه أى في أول الحول وفي آخره ولا يجمع به برماوى ينهـ ما اذا
توهم العرض في كل لحظة يشق ويحوج الى ملازمة السوق ومراقبة دائمة وفي قول يجمع به كالمواشي وعليه
لوقفت قيمته عن النصاب في لحظة انقطع الحول فإن كل بعد ذلك استأنف الحول من يومئذ وهذا من مخرج
والمقصود الأول انتهت (قوله فلورد مال التجارة) أى جميعه اهـ رى وهذا شروع فيما يشطع الحول اما
في اثنتائه كهذه وامابه دغما كالتى بعدها اهـ شيخنا (قوله أيضاً فلورد مال التجارة) أى جميعه لانه
مفرد مضاف لمعرفة قيم ودلالة العام كلية ~~مكموم~~ فيها على كل فرد فرد مطابقة أى رد كل فرد فرد من مال
التجارة أما لورد بعضه فقط فحول التجارة باقى فيه وان قل العرض جدا لان الرجح كامن فيه ونقص المال عن
النصاب لم يتحقق لان العبرة بآخر الحول بخلاف ما لو نض جميعه وهذا مرادهم قطعاً وهو المفهوم من تعليمهم ومنه
يعلم ان التجار يحوانيت الديار المصرية ونحوها اذا نض من عروضهم البعض ناقصاً فحول التجارة فيه باقى نظراً
لما عنده من العروض وان قلت فليفتن لذلك اهـ برماوى (قوله الى تقديره) انظر لو كان النقد
الذى يقوم به غالب نقد البلد وغلب نقدان وقتنا يخير فهل اذا رد في اثناء الحول الى أحدهما وهو دون النصاب
فيقطع مطلقاً أو بشرط ان يكون قد عزم على التقويم به آخر الحول أو كيف الحال وانظر اذا كان الغالب غير
متعدد ورده اليه في اثناء الحول وهو دون النصاب ثم صرف في آخر الحول مغالوباً وصار الغالب غيره هل يتبين عدم
الانقطاع بالرد اليه لانه يبين أنه خلاف الذى يقوم به أو كيف الحال وقد وقع كل ذلك في درس مر ومال في
الأول الى ان العبرة بما اختاره وفي الثانى الى تبين عدم الانقطاع فاجزر اهـ سم (قوله وهو دون نصاب) أى
ولم يكن بملكه نقد من جنسه يكمل به أخذاً مما يأتى في قوله ولو تم الحول بقيمته دون نصاب الخ الآن يفرق اهـ
ج والاقرب عدم الفرق كما استقر به سم اهـ ع ش (قوله عرض) يسكون الرأء كقلس اسم للمناع وفي كل
شئ عرض الا الدراهم والدنانير فاعين وقال أبو عبيد العرض الامتعة التى لا يدخلها كيل ولا وزن ولا
تكون حيواناً ولا عقاراً والعرض يختص ما يعرض للانسان من مرض ونحوه وعرض الدنيا أيضاً ما كان من
مال قل أو كثر اهـ برماوى (قوله من حين شرائه) أى لا من حين النض لان التجارة انما يبتدأ حولها عند الملك
بالمعاوضة وعنده تعتبر النية اهـ برماوى (قوله والحال يقتضى التقويم بدنانير) أى اما لكونه اشتراها أو
لكونها غالب نقد البلد اهـ ع ش على مر (قوله وهو نصاب) أى أو دون نصاب وعند ما يكمل به نصاباً اهـ
برماوى (قوله فحوله باقى) وكذا يبق حوله اذا رد بعضه الى النقد المذكور ولو كان البعض الباقي بلا رد قليلاً جداً
كأنه ردمها تسعة وتسعين وبقى واحداً بلا ردها شيخنا (قوله ابتدئ حوله) أى ويطل الحول الاول اهـ شرح مر
وقضيه انه لو اشترى ببعض مال القيمة عرضاً للتجارة أول المحرم ثم يباقيه عرضاً آخر أول صفرانه لاز كانه في
واحد من مال اذا لم تبلغ قيمة كل واحد نصاباً لانه بأول المحرم من السنة الثانية ينقطع حول ما اشتراه أولاً لنقصه
عن النصاب ويبتدئ حوله من ذلك الوقت ويقوم الثانى أول صفر من السنة الثانية وهكذا فلا تجب في واحد
منه ما زكاة الا اذا بلغ نصاباً وليس مراد بل يزكاة الجميع آخر حول الثانى لوجود الجميع في ملكه أول صفر اهـ

عش عليه (قوله ثم ملك حسين) أي وبلغت قيمة العرض مائة وخمسين كالنقدي قبله اه رشدي على مر
 (قوله زكي الجميع) أي اذا تم حول الحسين كذا عبر مر في شرحه وكتب عليه عش قوله اذا تم حول الحسين
 قال الشيخ عميرة قال ذلك في شرح الروض والظاهر ان مال التجارة يزكي عند تمام حوله اه سم على المنهج
 أقول يتأمل معنى هذا الكلام فان المتبادر من قوله زكي الجميع اذا تم حول الحسين انه يقوم مال التجارة عند
 تمام حول الحسين فان بلغ معها نصاب زكي الجميع والا فلا ثم رأيت مصرح بهذا المتبادر على حج ثم قال وبه يدفع
 ما بهامش شرح المنهج من قوله والظاهر ان مال التجارة الخ اه كلام عش وعبرة حج بخلاف ما لو اشترى
 بالمائة وملك خمسين بعد فان الحسين انما انضم في النصاب دون الحول فاذا تم حول الحسين زكي المائتين
 كالصريح في انه لا يفر دكل بحول واحد صرح منه في ذلك قول الروض وشرحه مانعه فان قصص عن النصاب بتقويمه
 آخر الحول وقد وهب له من جنس نقد ما يتم به نصابا زكي الجميع لحول الموهوب من يوم وهب له لا من يوم
 الشراء الانقطاع حول تجارته بالنقص اه قتأمل (قوله لا تقطاع الخ) وبه يدفع ما في هامش شرح المنهج
 شيخنا من قوله والظاهر ان مال التجارة يزكي عند تمام حوله اه وسياقي ما في هامش الصفحة الآتية عن
 الروض وشرحه في نظيره من الاصل والربح خلافة وأن كلا يزكي لحوله لكن الفرق بين الربح وغيره لا تخ
 فليتأمل اه وقوله وسياقي في هامش الصفحة الخ عبارة الروض وشرحه هناك مانعه واذا اشترى عرضا به شرة
 من الدنانير وباع في اثناء الحول بعشرين منها ولم يشتر بها عرضا زكي كلام من العشرتين لحوله بحكم الخلطة اه
 فانه دل على انه لا ضم هنا فليراجع اه (قوله واذا ملكه بعين نقد الخ) مراد به ان حول التجارة لا يجب
 أن يكون من حينها بل قد يكون مبنيا على حول رأس ماله اه شيخنا والمراد بمال التجارة هنا خصوص العرض
 بخلاف ما لو اشترى نقدا بنقد فانه ينقطع حول الذي اشترى به وان كان الشراء للتجارة فتصدق به القرار من
 الزكاة اه شرح مر (قوله بعين نقد) أي مما تجب فيه الزكاة سواء كان مضروبا بأثم لا كبروسيكه بخلاف
 الحلي المباح اذا اشترى به فان الحول من الشراء اه برماوي (قوله أو دونه وفي ملكه باقية) الفرق بين هذه
 وبين قوله فيما مر فان كان معه ما يكمل به الى آخر المسئلة الاولى مما مر ان المملوك هنا الزائد على عرض
 التجارة يكمل النصاب وهناك الزائد لا يكمله كما رأيت اه شيخنا والمراد من هذه العبارة ان الذي يملكه كان
 في ابتداء الامر نصابا اشترى ببعضه وأبقى بعضه وهذا ما قبله انما قدم فكان الذي عليه عند ابتداء
 الحول أقل من نصاب اشترى ببعضه وأبقى بعضه اه (قوله كان اشتراه بعين عشرة من مثقالا) أي أو بعشرين من
 النعمة ونقد هافي المجلس كذا كره الشهاب حج أي وكن ما أقبضه في المجلس من جنس ما اشترى به بخلاف ما لو
 أقبضه عن الفضة ذهباً أو عكسه فانه ينقطع الحول كذا كره الشهاب عميرة البرلسي اه رشدي (قوله بنى على
 حوله) أي حول النقد لا اشتراك النقد والتجارة في قدر الواجب وجنسه فان كان النقد مما لا تجب فيه الزكاة
 كالحلي المباح فانه اذا اشترى به كان حوله من الشراء اه حل (قوله أيضا بنى على حوله) أي لا اشتراكهما
 في قدر الواجب وفي جنسه ولان النقدين انما خصا بالواجب الزكاة دون باقي الجواهر لارصادهما بالنماء والنماء
 يحصل بالتجارة فلم يحز ان يكون السبب في الوجوب سببا في الاسقاط اه شرح مر وقوله سببا في الاسقاط
 أي فلا جعل حوله من وقت الشراء الذي هو سبب النماء مسقطا لما مضى من حول النقد لزم ما ذكر اه
 عش عليه (قوله بان اشتراه بنقد في النعمة الخ) محله ما لم يعينه في المجلس فان عينه فهو كالشراء بالعين اه
 شوبري (قوله وان نقده) أي دفعه في الثمن أي عنه والمراد دفعه بعد تمام المجلس امل ودفعه في المجلس فكلوا
 اشترى بالعين اه شيخنا (قوله أيضا وان نقده) أي نقدا الذي في ملكه في الثمن كما تدل عليه عبارة حج وصورته
 كان اشترى أمانة للتجارة بعشرين مثقالا في ذمته والحال ان عنده عشرين مثقالا لهاسنة أشهر مثالا فدفعها
 عن التي في ذمته فلا يبنى حول الامتعة على الستة أشهر بل يستأنف حول الامتعة من حين ملكها وطرفت

ثم ملك حسين زكي الجميع
 اذا تم حول الحسين (واذا
 ملكه) أي مال التجارة (بعين
 نقد نصاب أو دونه وفي
 ملكه باقية) كان اشتراه بعين
 عشرة من مثقالا أو بعين عشرة
 وفي ملكه عشرة أخرى
 (بنى على حوله) أي حول
 النقد (والا) بان اشتراه
 بنقد في الثمن وان نقده في
 الثمن

أو بتقد دون نصاب وليس في ملكه بآية (ق) حوله (من) حين (ملكه) وفارقت الأولى مالوا اشتراه بعين النقد بان النقد لا يتعين دفعه في الثمن بخلافه في تلك اه شيخنا وفي المباح وقد ثبت الرجل الدراهم بمعنى أعطيته فيتعدى إلى مفعولين ونقدتها على الزيادة أيضا فانتقدتها أي قبضها وبإيه ضرب اه (قوله أو بعرض قنية) كالنصاب والحل المباح اه شرح مر واحترزه عن عرض التجارة فإنه يبنى عليها اه برماوى (قوله ولو سائة) الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر وقيل ان ملكه بنصاب سائة بنى على حولها لأنه مال يجب فيه الزكاة في عينه وله حول فاعتبر والصحيح المنع لاختلاف الزكاتين قدرا ومتعلقا انتهت (قوله وفارقت الأولى) أي مما بعد الأول لكن هذا الفرق لا يظهر بينهما وبين مالوا اشترى في الذمة ونقد في المجلس اه شيخنا وعبارة ع ش على مر قوله مالوا اشتراه بتقد في الذمة ونقد اه أي بعد مفارقة المجلس اه ثم على حج قلا عن شرح الارشاد وان تأداه التعليل بقوله اذ صرفه إلى هذه الجهة لم يتعين لكنه لما كان المجلس من حريم العقد نزل الواقع فيه منزلة الواقع في العقد فكانه عين فيه انتهت (قوله بأن النقد لا يتعين صرفه للشراء) أي فالعرض قد تجدد له كحقه حقيقة وظاهرا وقوله بخلافه في تلك أي فيتعين صرفه لوقوع الشراء بعينه فكانه بدل عن النقد فكان النقد باق بحاله فيبقى حوله بخلاف ما اذا دفعه عما في الذمة فإنه لما كان غير واجب الدفع عنه لم يعتبر حوله السابق لزوال الملك عنه من غير مقابل فان المدفوع عن الثمن الذي في الذمة ليس في مقابلة المبيع بل هو تعويض عما في الذمة والمبيع مقابل لما في الذمة لانه هذا المدفوع عنه بخصوصه اه شيخنا (قوله ويضم ربح لاصل الخ) أي قياسا على النتائج مع الامهات ولعسر المحافظة على حول كل ز يادفع اضطراب الاسواق في كل لحظة ارتفاع وانخفاض اه شرح حج (قوله ولوه من عين العرض) الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر والاه من ان ولد العرض من الحيوان من نم وخيل واما وغر من الاشجار كشمس أو تفاح مال تجارة لانهم ما جز آن من الام والشجر والثاني لانهم ما لم يحصلوا بالتجارة ومحل الخلاف ما لم تنقص قيمة الام بالولادة فان نقصت بها كان كانت قيمة الام تساوى ألفا فصارت بالولادة تساوى ثمانمائة وقيمة الولد ثمان جبر نقص الام بقيمة الولد حرما انتهت (قوله أيضا ولوه من عين العرض) عبارة شرح مر وسواء أحصل الربح بزيادة في نفس العرض كسمن الحيوان أم بارتفاع الاسواق ولو باع العرض بدون قيمة زكى القيمة أو بأكثر منها فزكاة الزائد معها وجهان أحدهما ما للوجوب انتهت وقوله زكى القيمة أي لا ما باع به فقط لأنه فوق الزيادة باختياره فضمنها ويصدق في قدر ما فوته اه ع ش عليه (قوله ان لم ينض بما يقوم به) شامل صورتين احدهما لم ينض أصلا ومثل لها بالمثال الاول والثانية ان ينض بما لا يقوم به ومثل لها بالمثال الثاني اه شيخنا (قوله اما اذا نض الخ) توجب ذلك انه اذا نض من الجنس فقد رجع رأس المال إلى أصله فيصير الربح مستقلا واما اذا لم ينض أو نض من غير الجنس فلم يرجع رأس المال إلى أصله فلا يصير الربح مستقلا لارتباطه في هذه الحالة برأس المال ارتباطا التابع بالتبوع اه شربوى (قوله دراهم أو دنانير) بدل من ناض بدل كل فني المختار مانعه أهل الحجاز يحسمون الدراهم والدنانير النض والنض اذا تحول عينا بعد ان كل متاعاوي قال خذمانض للثمن دين أي ما تيسر وهو يستنض حقه من فلان أي يستجزه ويأخذ منه الشيء بعد الشيء اه (قوله وامسكه إلى آخر الحول) ليس بقيد كما يعلم من قوله بعدا واشترى بها عرضا يساوى الخ اه شيخنا (قوله ولو في ذمته) أي ذمة المشتري بأن أنشأ التزامه وقت الشراء وكذا لو ملكه بتقد في ذمة البائع بأن كان ديناعليه فاستقرض عنه عرض تجارة اه من شرح مر (قوله أو دون نصاب) هذا من مدخول الغاية وهي بالنسبة إليه للرد وعبارة أصله مع شرح مر وكذا ان ملكه بتقد دونه أي النصاب فإنه يقوم به في الاصح لانه أصله والثاني يقوم بغالب نقد البلد كما لو اشترى بعرض ومحل الخلاف ما اذا لم يملك بقية النصاب من ذلك النقد فان ملكه قوم به قطعا لانه اشترى ببعض ما انتقد عليه الحول وابتداء الحول من وقت ملك الدراهم كما قاله الرافي انتهت (قوله قوم به) أي ولو أبطل السلطان

البلد فلا يلزمه نصابا لم يبلغ بغيره (أو) ملكه بغيره أي بغير نقد كعرض ونكاح ونخل

(في غالب نقد البلد) يقوم
فلو حال الحول بمحل لا نقد
فيه كبلد يتعامل فيه بملوس
أو نحوها اعتبر أقرب بلاد
اليه وقول أو غيره أعم من
قوله بعرض (أو) ملكه
(بهما) أي بنقد وغيره (قوم)
ما قابل النقد به والباقي
بالغالب) من نقد البلد (فان
غلب نقدان) على التساوي
(وبلغ) أي مال التجارة
(نصايا باحدهما) دون
الآخر (قوم) ماله في الثانية
وما قابل غير النقد في الثالثة
(به) لتحقيق تمام النصاب
بأحد التقديرين وبهذا فارق
ما مر من أنه لا زكاة فيما لو تم
النصاب في ميران دون آخر
أو بنقد لا يقوم دون نقد
يقوم به (أو) بلغ نصايا (بهما)
أي بكل منهما (خير)
المالك كفي شاتي الجبران
ودراهمه وهذا ما صححه في
أصل الروض وتقول الرافعي
تصححه عن العراقيين
والرويان في وجه الفتوى كفي
المهمات وخالف في المنهاج
كأنه فصيح أنه يتعين الانتفاع
للمستحقين وتقول الرافعي
تصححه عن مقتضى إيراد
الامام والبعري وقول فأن
غلب نقدان إلى آخره من
زيادتي في الثالثة (وتجب
فطره فريق تجارة مع زكاتها)
لاختلاف سببهما

ذلك النقودان ملكه بنصاين من التقديرين قوم أحدهما بالآخر يوم المالك فان كانت قيمة المائتين عشرين
قوم بهما نصفين أو عشرة قوم ثلثه بالدرهم وثلثاه بالدينار وكذلك كان أحدهما أو كلاهما دون
النصاب اه برماوى قال ابن الاستاذ وينبغي للتاجر ان يبادر الى تقويم ماله بعدلين ويمتنع واحد بجزء الصيد
ولا يجوز تصرفه قبل ذلك اذ قد يحصل نقص فلا يدري ما يخترجه قليل ويتجه من ترده انه لا يجوز ان يكون هو أحد
العدلين وان قلنا يجوز ان يكون هو أحد العدلين في جزاء الصيد ويفرق بأن الفقهاء أشاروا ثم إلى ما يضبط المثابة فيبعد اتهامه فيها
ولا كذلك هنا اذ القيم لا ضابط لها اه ثم المعتبر في تقويم العدلين النظر الى ما يرغب أى في الاخذ به اه
سم على البهجة لكن عبارة ج ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف والسامع تصديقه من تقدير ماله
في عدم الماشية أقول وقد يفرق بأن متعلق العدلين بعد الخطأ فيه بخلاف التقويم فانه يرجع لاجتهاد المقوم
وهو مظنة للخطأ فالتهمة فيه أقوى ومن ثم لم يكف بخبره للثمر بل لولم يوجد خالص من جهة الامام حكم
عدلين بخبره كالمسوق وقوله ثم المعتبر في تقويم العدلين النظر الى ما يرغب أى في الاخذ به في مثل ذلك العرض
حالا فاذا فرض انهم ألف وكان التاجر اذا باعه على ما جرت به عادته مفرقا في أوقات كثيرة بلغ الفين مثلا اعتبر
ما يرغب به فيه في الحال لا ما يبيع به التاجر على الوجه السابق لان الزيادة المفروضة انما حصلت من تصرفه
بالتفريق لا من حيث كون الفين قيمته اه ع ش على مر (قوله في غالب نقد البلد) أى البلد الذى
كان فيه المال وقت حوله لان الحول كما قاله الماوردى وهو الاصح جريا على قاعدة التقويم اذا تعذر التقويم
بالاصل اه شرح مر وقد أشار الشارح الى هذا بقوله فلو حال الحول بمحل لا نقد فيه الخ (قوله أعم من قوله
بعرض) عبارة الاصل أو بعرض وانظر لم حذف الشارح في حكايتها العاطف وهو لفظ أو تأمل (قوله
قوم ما قابل النقد به والباقي بالغالب) وذلك ظاهر ان اشترى كالا في عقد أو اشتراه في عقد واحد وفضل
الثلث والا قوم ما قابل النقد به والباقي بالغالب بنسبة التقييط قال سم على البهجة فلو جهلت النسبة
فلا يبعد ان يحكم باستوائهما ولو علم ان أحدهما أكثر وجهل عينه فلا يبعد ان يتعين في براعة ذمته أن يفرض
الاكثر من كل منهما وحده التاخير الى التذكر ان رجي أقول لا يبعد ان له ذلك بل قياس ما تقدم عن البعري
انه يكفي غلبة الظن اه ع ش على مر (قوله أيضا قوم ما قابل النقد به والباقي بالغالب) أى اذا كان
النقد غير جنس الغالب وبلغا نصاين زكيا أو لم يبلغوا أحدهما فلان كاه وان بلغهما المجموع لوقوم
بأحدهما لانه لا يضم أحدهما الى الآخر وان بلغ أحدهما نصف نصابا زكاهما هكذا ينبغي ان يفهم ولا يغفل
عنه وهو معلوم من كلامهم اه سم (قوله فان غلب نقدان الخ) هذا راجع الى المستثنين قبله اه شيخنا
(قوله وبلغ نصايا) أى في جميع الموازين وبهذا اندفع ما ردد على اللة اه شيخنا (قوله في الثانية) وهى
ماله ملكه بغيره والثالثة وهى مال ملكه بهما اه زى اه ع ش (قوله وبهذا فارق) أى بقوله لتحقيق تمام
الخ (قوله أو بنقد لا يقوم به الخ) هذه تقدمت قريبا في قوله فلو لم يبلغا نصايا لم يجب الزكاة وان بلغ بغيره اه
شيخنا (قوله وبه الفتوى) الظاهر ان قوله وبه الفتوى أظهر من قوله وعليه الفتوى كما يقع في بعض العبارات
اه برماوى (قوله كفي المهمات) هو المعتمد وعليه يجب عن قياس الثاني عن الحقائق وبنات البون فيما
لواتفق فرضان بان الزكاة في الابل متعلقة بالعين وفي مال التجارة بالذمة فتعلق المستحقين بالابل فوق نطقهم
بمال التجارة اه برماوى (قوله وتجب فطرة فريق تجارة مع زكاتها) لو كان في مال التجارة تجارية جاز للمالك
وطنها قبل الحول وبعد وان قلنا تعلق الزكاة بتعلق شركة وبشكل بما يأتى في القراض من أنه يحرم على كل
من المالك والعامل وطه جارية القراض سواء كان في المال ربح أم لا والفرق ان تعلق العامل بنفس العين وان
قدر المالك على اسقاطه بتعويضه عنه بخلاف التجارة فان الحق فيها متعلق بالقيمة ولا تعلق به بالقيسوان
قلنا تعلق شركة قاله في الحواشي في باب القراض اه مر اه شوبرى (قوله لا اختلاف بينهما) عبارة

شرح مر لانهم ما يجبان بسببين مختلفين فلا يشدان خلافا كالقيمة والكفارة في العبد المقتول والقيمة والجزاء في الصيد المملوك اذا قتله المحرم انتهت وعجاجة ج لا اختلاف السبب وهو المال والبدن فلا يتدان خلافا كالقيمة والجزاء في الصيد انتهت (قوله ولو كان أي مال التجارة) أي كله املو كان بعضه نجيب الزكاة في عينه وبعضه ليس كذلك فسيأتي في قول الشارح فلو كان مع ما فيه زكاة العين الخ اه شيخنا (قوله وجبت زكاة ما كمل نصابه) أي لو جود سببها من غير معارض اه شرح مر ولا وقصر في زكاة العين في هذه الصور فلو كان مال التجارة تجسيز شاة أخرجه واحدة عن أربعين وزكي العشر من زكاة التجارة كما في حواشي التحرير (قوله فزكاة العين تقدم) قال في الروض وشرحه فلو حدث في أثناء الحول نقص في نصاب الساعة حيث غلبناه انتقل الحكم الى زكاة التجارة واستوف الحول كمل ملك نصاب ساعة لا للتجارة ثم اشترى به عرض تجارة فانه يستأنف حولا كما مر فلو حدث نتاج من الساعة بعد استئناف حول التجارة لم ينتقل الحكم الى زكاة العين لان الحول انعقد للتجارة فلا يتغير اه اه سم (قوله للاتفاق عليها) أي لانها وجبت بالنص والاجماع ولهذا يكفر جاحدها وقوله بخلاف زكاة التجارة أي فانها تختلف فيها وجبت بالاجتهاد ولهذا لا يكفر جاحدها ولان زكاة العين تتعلق بالرقبة وتلك بالقيمة فتقدمها يتعلق بالرقبة كالرهون اذا جنى اه شرح مر (قوله بخلاف زكاة التجارة) أي فالقديم اتمها لا نجيب وكذا قول عند مالك اه شيخنا (قوله لا تجتمع الزكاة ان كان أي من جهة واحدة والا فقد يجتمعان من جهتين مختلفتين كما سيأتي فرياد وكما تقدم من وجوب فطرة رقيق التجارة مع زكاتها اه اطفحى (قوله فلو كان مع ما فيه الخ) هو قسم قوله أولا ولو كان مما تجب الزكاة في عينه الخ اه برماوى (قوله فدا قبل حوله صلاح ثمه) خرج به ما لو تم حول التجارة قبل بدو صلاح فيخرج كاهو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحيث ذابدا صلاح بعد الانحراج ولو يوم وجبت حينئذ كاهو ظاهر زكاة العين في الثمرة قبل اتم اه سم على ج وعليه فتدق بالوجوب الزكاة في الثمرة على هذا الوجه يلزمه اجتماع زكاتين في مال واحد لانه زكاة الثمرة عند تمام الحول زكاة التجارة لدخولها في التقويم وزكاة عنها بعد بدو صلاح زكاة العين فقد تكررت زكاتها اللهم الا أن يقال لما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة مالين اه ع ش على مر (قوله وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمرة الخ) قال في الروض وشرحه وينعقد الحول للتجارة على الثمرة من الوقت الذي يخرج زكاته فيه بعد الجذاذ من وقت الادراك وتجب زكاة التجارة فيه أبدا أي في الاحوال الآتية اه والظاهر ان ابتداء الحول الثاني على الشجر من وقت التمكّن من الانحراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن وقت انحراج زكاة الثمرة فيختلف حولاهما اه سم على ج (قوله زكاة الشجر عند تمام حوله) قال في الروض وشرحه وكذا الحكم ان اشترى أي الثمرة بشرط القطع فدا صلاحها في ملكه قبل قطعها ثم قال ومتى زكاة الثمرة للعين زكاة الارض وكذا الجذوع والتبن للتجارة اذ ليس فيها زكاة عين فلا تسقط عنها زكاة التجارة فان قصت قيمتها عن النصاب لم يكمل به قيمة الثمرة وينعقد الحول للتجارة على الثمرة من الوقت الذي يخرج زكاته فيه بعد الجذاذ من وقت الادراك وان وجبت الزكاة به لان عليه بعد تربية الثمرة للمستحقين فلا يحسب عليه زكاة الشجر وتجب زكاة التجارة فيه أبدا فان زر ع زرا القنية في أرض التجارة فلكل منهما حكمه فتجب زكاة العين في الزرع وزكاة التجارة في الأرض اه وهنا أمور أحدها ينبغي ان يكون الحب كالثمره فيقال فيه ينعقد الحول للتجارة عليه من الوقت الذي يخرج زكاته فيه بعد الحصاد وما يتعلق به لامن وقت الادراك باشتداد الحب لهالة المذكورة في الثمرة بعينها الثاني الظاهر ان ابتداء الحول الثاني على الجذوع ينبغي ان يكون من التمكّن من الانحراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن وقت انحراج زكاة الثمرة فيختلف حولاهما الثالث خرج بقوله فدا قبل حوله صلاح ثمه ما اذا تم حول التجارة قبل بدو صلاح فيخرج زكاة الجميع للتجارة كاهو وظاهر وجهه ان بدو صلاح بعد الانحراج ولو يوم وجبت

(ولو كان) أي مال التجارة (مما تجب الزكاة في عينه) كساعة ونحوه (وكل) بتثنية الميم (نصاب احدي الزكاتين) من عين وتجارة دون نصاب الاخرى كأربعين شاة لا تبلغ قيمتها نصابا آخر الحول أو تسع وثلاثين فأقل قيمتها نصاب (وجبت) زكاتها كل نصابها (أو) كل (نصابها) فزكاة العين تقدم في الوجوب على زكاة التجارة لقوتها للاتفاق علم بخلاف زكاة التجارة فعلم انه لا تجتمع الزكاة ان كان ولا خلاف فيه كما في المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين مالا زكاة في عينه كأن اشترى شجرة للتجارة فدا قبل حوله صلاح ثمه وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمرة زكاة الشجر عند تمام حوله وقولي مما تجب الزكاة في عينه أعم من قوله ساعة

زكاة العين كهي ظاهر اه سم وقوله لم يكمله بقيمة الثمرة أي فلا تضم الجذوع للثمر في التقويم بل تقوم وحدها وهذا في العام الاول كما قاله المناوي على التحرير وأما بقية الاعوام فتضم الجذوع والتبن وغيرها للثمر والحب في التقويم فان بلغ المجموع نصا بارز كاه والافلا يكفي قل على التحرير (قوله فلو سبق حول التجارة الخ) تعيد لقوله أو فصلها من زكاة العين أي ما لم يسبق حول التجارة لكن التعيد بالنظر للعام الاول فقط تأمل (قوله ولولا يبطل بعض حولها) عبارة مر كهذه العبارة وكتب عليها الرشدي ما نصه قوله ولولا يبطل بعض حولها اثبات الواو هنا يفيد ان اللام في قوله لتنام حولها للعللة وهو فاسد كما لا يخفى بل هو بمعنى عند فالصواب حذف الواو وكفى التحفة ولعلها زائدة من النسخ اه (قوله واقتح حول الخ) أي وما مضى من السوم في بقية الحول الاول غير معتبر اه ج أي فحول السوم لا يدخل الا بعد تمام حول التجارة اه حل (قوله على مالكة) أي هو المطالب بهما وحده أعم من ان يخرجهما من مال القراض أو من غيره بدليل كلامه بعد وليس المراد بكونهما عليه انه يجب عليه اخراجهما من غير مال القراض وانما لا تحسب عليهما اذا أخرجهما منه اه شرح مر (قوله اذا العامل انما ملك الخ) عبارة أصله مع شرح مر واذا قلنا العامل يملك حصته من الربح بالقسمة وهو الاظهر فعلى المالك زكاة الجميع فان أخرجهما من مال آخر فذلك ظاهر أو من عين مال القراض حسبت من الربح ثم قال وان قلنا يملك العامل حصته بالظهور ولزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح لانه مالك لهما ويلزم العامل زكاة حصته من الربح لانه متمكن من التوصل اليها بالقسمة متى شاء وعلى هذا فابتداء حول حصته من وقت الظهور ولا يجب عليه الاخراج قبل القسمة وله ان يستبدل بالاخراج عنها من مال القراض انتهت (قوله فان أخرجهما من غيره فذلك) أي ولا رجوع له على العامل اه ع ش (قوله حسبت من الربح) أي لانها منزلة الخسران (قوله كاللون التي تلزم المال) عبارة شرح مر ولا يعمل اخراجها كاسترداد المالك جزأ من المال تنزىلها بمنزلة اللون الخ انتهت * (خاتمة) * لو باع عرض التجارة قبل اخراج زكاتها وان كان بعد وجوبها أو باعه بعرض قنية صح اذ متعلق زكاته القيمة وهي لا تفوت بالبيع ولو أعتق عبد التجارة أو وهبه فكبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لانها ما يبطلان متعلق زكاة التجارة كما ان البيع يبطل متعلق العين وكذا لو جعله صداقا أو صلحا عن دم أو نحوهما لان مقابله ليس مالا فان باعه بحبابة فقدرها ككلها وبفسطاط فيما قيمته قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقا للصفة اه شرح مر وفي البرماوي ما نصه * (تنبيه) * قال شيخنا الذي يظهر انه لا يمنع المالك من استعمال عروض التجارة كركوب حيوانها وسكنى عقارها ولا من الاكل من حيوانها أو ثمارها أو لبسها ولا من اللبس من نحو صوفها ولا من وطئ امائها ولا من هبة شئ من ذلك ولا من التصديق به ولا من اعارته ولا اجارته وان كل ما خرج عن ملكه بنحو الصدقة واستهلك بنحو الاكل بطلت فيه التجارة ولا يلزمه بدله لان ذلك كنية القنية أو أقوى وانه لا يلزمه اجرة في الاستعمال وان اجرة ما أجريه تكون له امال تجارة وان كسب رقيق التجارة ومهر امائها ليس مال تجارة فذلك وانه لو ولدت منه الامه خرجت كولدها عن مال التجارة بالاولى مما لا امتناع بيعهما وان ما تلف من أموالها بشئ من ذلك أو بغيره خرج عن مال التجارة الا ان ألقاه أجنبي ضامن قبله مال تجارة كما مر هذا ما ظهر فليراجع من محاله ويعمل بما وافق المنقول منه والله الموفق للصواب والله أعلم اه

* (باب زكاة الفطر) *

بكسر الفاء لفظا اسلاحيون ثبت لا حدهم لانها تجب بلدرالك جزء من رمضان وجزء من شوال لا بدراك أحدهما فقط كما يأتي ويقال لها زكاة الفطرة بكسر الفاء أيضا والفطرة اسم مولد لا عربي ولا معرب بل اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة شرعية كالصلاة والزكاة وتقال للخلق منه قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها أي خلقهم وهي قبولهم الحق وتمسكهم من ادراكه وفي الحديث ثمان من مولودا لا يولد على

(فلو سبق حول زكاة
(التجارة) حول زكاة
العين كأن اشترى بمالها
بعد ستة أشهر نصا بلسانها أو
اشترى به معلوفة للتجارة ثم
أسامها بعد ستة أشهر
(زكاتها) أي التجارة أي
مالها التمام حولها ولا يبطل
بعض حولها (واقترح) من
تمامه (حول الزكاة العين
أبدا) فتجب في بقية الاحوال
(وزكاتها) قراض على
مالكه وان ظهر في مخرج لانه
ملكه اذا عامل انما يملك
حصته بالقسمة لا بالظهور
كما ان العامل في الجمالة انما
يستحق الجعل بقرانه من
العمل (فان أخرجهما) من
غيره فذلك أو (منه حسبت
من الربح) كاللون التي تلزم
المال من اجرة الدلال
والجبال وغيرها
* (باب زكاة الفطر) *

قوله تحسبون فيها من
جسداء هكذا بالنسخ التي
بأيدينا حرره

الفطرة الإسلامية إلا أن أبو أمية يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنج البهية بمكة بمكة هل تحسبون فيها من جسداء
وقبل الفطرة الإسلام وقبل البداءة التي ابتدأهم لها من الحياة والموت والسعادة والشقاوة وقبل الفقر والفاقة
وقبل العهد المأخوذ على آدم وذريته والمعنى أنها وجبت على الخلق تركية للنفس أي تطهيرها لها وتخليصها لعملها
وقال المخرج أيضا قول ابن الرفعة ثم انضم الفاء اسم المخرج مردود وهي من خصائص هذه الأمة والمشهور
أنها فرضت كرمضان في السنة الثانية من الهجرة قبل العيد يومين قال وكيع زكاة الفطر لرمضان كسجود
السجود للصلاة تجبر نقصان الصوم كما يجبر السجود نقصان الصلاة وأخرج ابن شاهين في ترغيبه والضياء عن جرير
شهر رمضان معلق بين السماء والأرض لا يرفع إلى الله تعالى إلا بركاة الفطر والظاهر أن ذلك كناية عن عدم ترتب
فائدة عليه إذا لم يخرج زكاة الفطر لكن بمعنى توقف ترتب ثوابه العظيم على إخراجها بالنسبة للأقارب عليها
المخاطبة عن نفسه فيثبت لائمه جميع ما ترتب على صوم رمضان من الثواب وغيره إلا بإخراج زكاة الفطر
ويتردد النظر في توقف الثواب على إخراجها كونه وظاهر الحديث التوقف على إخراجها لأنها طهارة
للصائم فلا يتم تطهيره وتأمله لذلك الثواب العظيم إلا بإخراجها وجوبها على الصغير ونحوه إنما هو بطريق
التبع على أنه لا يبعد أن فيه تطهيره أيضا في أن صوم المؤمن هل يعلق بالمعنى المسد كوران لم تؤد عنه الفطرة
أم لا الثاني أوجه ألا تعصير منه وقد ذكر المصنف في هذا الباب وقت الوجوب ثم صفة المؤدى بكسر الدال ثم وقت
الاداء ثم صفة المؤدى عنه ثم قدر المؤدى ثم جنسه اه برماوى وقوله اسم مؤد لا يرعى ولا معرب بمعنى أن
وضعه على هذه الحقيقة ولمن حمله الشرع بدليل قوله فيكون حقيقة شرعية والأقوال هو اللفظ الذي ولده
الناس بمعنى اخترعوه ولم تعرفه العرب وظاهر أن الفطرة ليست كذلك قال الله تعالى فطرة الله التي فطر الناس
عليها اه رشيدى على مر وقوله فتكون حقيقة شرعية أى في القدر المخرج والانصب في التفرع ان يقول
فتكون حقيقة عرفية أو اصطلاحية لان الحقيقة الشرعية عند الأصوليين مأخوذة من التسمية فتكون حقيقة شرعية
الشارع اماما اصطلاح عليه الفقهاء واستعملوه فلا يسمى بذلك بل يسمى حقيقة عرفية أو اصطلاحية ثم رأيت
سم على شرح البهية قال مائه قوله حقيقة شرعية فان قلت كان الواجب ان يقول فتكون حقيقة عرفية لان
الشرعية ما كانت بوضع الشارع قلت هذه التسمية لغوية وهي صحيحة فالمراد حقيقة منسوبة لجهة الشرع وهم
الفقهاء والتسميتهم بالمعنى لا شبيهة في صحتها وان كان المتبادر من النسبة في شرعية باعتبار الاصطلاح الأصولي
هى ما كان بوضع الشارع فليتنامل اه وقوله ويقال للخلقة الخ ظاهر هذا الصنيع يقتضى ان لفظ الفطرة
سواء أريد به الخلقة أو القدر المخرج مؤدولاه غير مراد لان اصطلاحات الفقهاء حادثه والطلاق الفطرة على
الخلقة ليس من اصطلاحاتهم كما هو ظاهر فلعلمهم بالمراد بالنظر للمعنى الثاني اه ع ش على مر (قوله الأصل
في وجوبها الخ) قدم الدليل على المدعى إشارة إلى ان وجوبها معلوم لا يحتاج للتنبيه عليه واماماتجيبه فخير
م معلوم وذكره المصنف بقوله تجب بأول ليلة الخ اه ع ش ولا ينافى حكاية الاجماع قول ابن اللبان بعدم
وجوبها لانه غلط صريح كافي الروضة لكن صريح كلام ابن عبد البران فيها خلافا لغير ابن اللبان ويحجب عنه
بانه شاهد منكر فلا يخرجه الاجماع أو يراى بالاجماع الواقع في عبارة غير واحد من علماء الاكثر وأبو يده قول
ابن ج لا يكفر باحدا اه شرح مر (قوله فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى أظهر فرضيتها أو قدرها
أو أوجبها اه برماوى وقوله على الناس أى ولو كفارا ان هذا في المخرج بكسر الراء وقوله صاعين ثم بل من
زكاة الفطر أو حال وقوله على كل حر على هنا بمعنى عن اذ هذا في المخرج عنه فلذلك قيده بقوله من المسلمين ولم يقيد
ما قبله وهذا أول من جعله بدلا لما يلزم عليه من القصور اذ لا يفيد وجوبها على الكافر وقوله وخبر أبي سعيد الخ
أنى به مع انه لا دلالة فيه على الفرض لما فيه من زيادة الانواع وقوله من طعام أى بروقوله ما عشت طرف لاخرجه
الأول اه شيخنا (قوله على كل حر وعبد) على هنا بمعنى عن كقول الشاعر اذا رضيت على بنو قشير * أى عنى

الأصل في وجوبها قبل
الاجماع خبر ابن عمر فرض
رسول الله صلى الله عليه وسلم
زكاة الفطر من رمضان على
الناس صاعين تمر أو صاعا
من شعير على كل حر أو عبد
ذكر أو أنثى من المسلمين
وخبر أبي سعيد كان يخرج
زكاة الفطر اذ كان فينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم
صاعين طعام أو

ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة الفطر فأثبت صدقة الفطر على سيده اهـ وعدم تأويل على أولى لبغيداتها يجب أولاً على المخرج عنه وان تحملها عنه غيره اهـ مر على شرح الروض وعبارة سم على أبي شجاع وأما قوله في الحديث السابق على كل حرفه يعني عن كل حر لان العبد لا يطالب بأدائها ولتلايتكر مع قوله على الناس كذا قال القاضي أبو الطيب اهـ ع ش وعبارة ج وعلى في الحديث على بلها خلافاً لمن أولها بمن لان الاصح ان الوجوب يلاقي المؤدى عنه أولاً حتى القن كما يأتي انتهت (قوله صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير) انما اقتصر عليهما لكونهما اللذان كأنه وجود من اذ كان ومثله يقال فيما بعده اهـ ع ش على مر (قوله اذ كان فينا) أي وقت كان فينا اهـ ع ش على مر (قوله من طعام) أي بر لان الطعام هو البر في عرف أهل الجوزاه بر ماوى والظاهر انه لا يصح نصبه على البدلية لانها تقتضي ان أبا سعيد أخرج الانواع الخمسة المذكورة وهو بعد لانها اكسباً في يجب من غالب قوت البلد في كل سنة فينتدب تعين نصبه على الحال ويكون الكلام موزعاً على كل قوم بحسب غالب قوتهم فكانه قال حلة كونها في ذاتها باقطع النظر عن خصوص المخرج صاعاً من طعام الخ (قوله أو صاعاً من اقط) اعترض بان الاقط موزون لا مكيل وأجيب بان الحديث محمول على ما اذا جد الاقط وصار قطعاً صغيراً كالخمس مثلاً فانه حيث لم يكيل اهـ شيخنا ح ف (قوله يجب بأول ليلة الخ) أي يستقر وجوبها فلا ينافي قولهم يجوز تعجيلها من أول رمضان اهـ بر ماوى وهذا شروع في بيان وقت الوجوب وقوله على ح الخ شروع في بيان من يجب عليه أي ولو كان كافراً لكن لا يخرج الاعن مسلم من نفسه أو غيره كذا كره المصنف فان كافراً يجب عليه الزكاة ويجب عليه اخراجها لكن لا يجزئها وان كانت النية في الزكاة للتبشير لانها طهيرة والكافر ليس أهلها فاشبهت العبادة كالصلاة يجب عليه ولا تصح منه اهـ حل (قوله أيضاً يجب بأول ليلة الخ) أي على الاظهر والثاني يجب بطولوع الفجر يوم العيد لانها اقرب به متعلقة بالعيد فلا تقدم وقتها كالأضحية كذا علمه الراعي واعترض عليه بان وقت الأضحية اذا طلعت الشمس ومضى قدر ركعتين وخطين خفيفات لا الفجر اهـ من شرح مر (قوله وآخراً ما قبله) هذا بيان لاقول ما يتحقق به السبب الاول والاقسب يأتي في باب تعجيل الزكاة ان السبب الاول رمضان الصادق بكمه وبيعته اهـ ع ش على مر (قوله وهو من زيادتي) في كونه من زيادته نظر اذ يعلم من الاصل من قوله يخرج عن مات بعد الغروب ومن قوله له تعجيل الفطر من أول رمضان فكان حقه ان يقول والتصرح به من زيادتي اهـ حل (قوله وأول جزء من شوال) فتخرج عن مات بعد الغروب بان كان فيه حياة مستقرة عنده وهو ممن يؤدى عنه اهـ شرح مر وقوله بان كان فيه حياة مستقرة مفهوماً انه لو لم يكن كذلك بان وصل الى حركة مذبح لا يخرج عنه وهو واضح ان كان ذلك عناية والافقية نظراً لانه مادام حياً حكمه كالصحيح حتى يقتل فاته اهـ ع ش عليه (قوله لاضافتها الى الفطر الخ) دليل لقول المتن يجب بأول ليلة ولا يكاد يتحقق ادراك الجزء الثاني الا بادراك الجزء الاول فلا يقال ليس في الخبر ما يقتضي توقف الوجوب على ادراك الاخير من رمضان اهـ ع ش (قوله على حرو بعضه) هذا بيان للمخرج بكسر الراء فتجب عليه ولو كان كافراً كما يأتي في كلامه وقوله بسطه فيه قصور اذ كان بالنظر لنفسه واما فطرة ممونه فتجب بكاملها وقوله لامها ياء أي مناوبة اهـ وعبارة ع ش على مر قوله ومبعض بسطه وهل يجب على البعض فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقبته أو بسطه من الحرية قضية كلام المصنف القسط ذكره الخطيب في شرحه على الاصل والمعتمد وجوب فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقبته كما أتى به شيخنا مر رحمه الله تعالى اهـ زيادتي انتهت وعبارة البر ماوى قوله بسطه أي اذا أخرج عن نفسه فان أخرجه عن ممونه فخرج فطرة كاملة على المعتمد عند مشايخنا ان أخذ العلامة الخطيب بظاهر كلام المصنف كما صله انه يجب عليه بالقسط مطلقاً ويؤيد الاول ما في التفقات انه يجب عليه لقرينة حقيقة كاملة انتهت هذا وكان الاولى تاخير قوله بسطه الى قوله عن مسلم الخ اذ كلامه هنا في المخرج بكسر الراء وكونها بالقسط يتعلق بالمخرج عنه تأمل (قوله فان كانت

(قوله من طعام الخ) هذه
القولة مؤخرة عن محلها
وما قبلها مقدمة كذلك اهـ

صاعاً من تمر أو صاعاً من
شعير أو صاعاً من زبيب
أو صاعاً من اقط فلا يزال
أخرجه كما كنت أخرجه
ما عشت رواهما الشيخان
(يجب) زكاة الفطر (بأول
ليلة وآخراً ما قبله) أي
بادراك آخر جزء من رمضان
وهو من زيادتي وأول جزء
من شوال لاضافتها الى الفطر
في الخبرين السابقين (على
حرو بعضه بسطه) من
الحرية بقيد زدته بقولي
(حيث لا لها ياء) بينوين
مالك بعضه فان كانت

مهاياة الخ) فلو وقعت التوبة في وقت الوجوب بان كان آخر جزء من رمضان آخر نوبة أحدهما وأول جزء من شوال أول نوبة الآخر فينبغي تقسيط الواجب عليهما اه سم على البهجة اه ع ش على مر وعبرة البرماوى قوله بن وقع الوجوب في نوبته وهو جزء من آخر يوم من رمضان وجزء من أول ليلة من شوال فلو كانت للمهاياة يومان أو شهر أو شهر افكدهما فوجب بالقسط انتهت (قوله الرقيق المشترك) قال شيخنا ع ش بنى مالومات البعض أو ما تلمع واشككنا في المهاياة لعدمها فهل يجب على السيد فطرة كاملة أو القسط فقط فيه نظر والاقرب الثاني لا نتحققنا الوجوب وشككنا في مسه طم هو الانتقال من سيده اليه أو عكسه هذا كله ان علم قدر الرق والحرية فان جهل ذلك فالاقرب المناصفة لانها المحققة اه برماوى (قوله الرقيق) أى ولو مستولاه فبقوله ولا على سيده عنه اكن يستحب لسيده ان يؤدى عنه فطرته ولو كان لسيده عليه دين لا يلزمه كانه وان مضت عليه أحوال اه برماوى (قوله منزلة الاجنبى) هذا اذا كانت الكتابة صحيحة كما يؤخذ من التعليل اما في الكتابة الفاسدة فيجب على سيده فطرته فيها جزما ونفقة على نفسه نظر الى انه كالمستقل في الجملة اه برماوى (قوله عن مسلم عونه حيثئذ) ولومات المؤدى عنه بعد الوجوب وقبل التمكن لم تسقط فطرته على الاصح في المجموع بخلاف تألف المال وقرى بأن الزكاة تتعلق بالعين والفطرة بالنعمة ولو ادعى بعد وقت الوجوب انه أعنتق القن قبله عنق ولزمه فطرته وانما قبلت دعواه بعد الحول يسع المال الزكوى أو وقفه قبله لانه فيها لا ينقل الزكاة لغيره بل يقطعها والاصل عدم وجوبها بخلاف الاولى فانه يريد نقلها الى غيره اه شرح مر وقوله والفطرة بالنعمة هذا ظاهر بالنسبة للمال الزكوى لكنه مشكل بما يأتى من ان الموسر وقت الوجوب لو تاف ماله قبل التمكن سقط عنه الوجوب كزكاة المال الا ان يقال ان المؤدى لما كان المال ثابتا في ذمته وهو انما يخرج مما يملكه كان المال الذى في يده بمنزلة ما يتعلق به الزكاة والمؤدى عنه فيما نحن فيه لما لم يكن المال مستقرا عليه بل كان متعلقا بذمة غيره لم ينظر التمكن من الاخراج قبل موته ولا عدمه لانه منزل من حيث عدم المطالبة بالمال بمنزلة العدم فلم ينظر التمكن في حياته ولا لعدمه لكن هذا لا يتم فيما اذا مات من وجبت عليه ولم يحملها عنه غيره لكونه حرا موسرا ومات قبل التمكن من الاخراج اه ع ش عليه (قوله أيضا عن مسلم عونه حيثئذ) هذا الاشارة الى قاعدة صرح بها الاصل وعبارته ومن لزمه فطرته أى فطرة نفسه لزمه فطرته من تلزمه نفقته انتهت قال مر في شرحه ودخل في عبارته مالواخدم زوجته التى تخدم عادة أمتهلا الأجنبية وأنفق عليها أى الامه فانه يجب عليه فطرتها كنفقة بخلاف الاجنبية المؤجرة لخدمتها كما لا يجب عليه نفقتها وكذا التى يخدمها بخدمتها باذنه لا تافى معنى المؤجرة كما حرم به في المجموع وقال الرافعى في النفقات يجب فطرتها وهو القياس وبه جزم المتولي والاوجه حل الاول على ما اذا كان له مقدم من النفقة لاتعداه والثاني على ما اذا لم يكن له مقدمه فانه لا يملك كفايتها كلامه انتهت وقوله المؤجرة لخدمتها أى ولو اجارة فاسدة ومثل هذا ما يذكر وقوعه في مصرنا وقرأه من استبحار شخص لرعى دوابه مثلا بنى عمن فانه لا فطرته لكونه مؤجرا اجارة اما صحيحة أو فاسدة بخلاف مالواخدمه بالنفقة أو الكسوة فوجب فطرته تكادى الزوجة اه وقوله والاوجه حل الاول أى هو عدم الوجوب المفهوم من قوله وكذا التى يخدمها الخ والثاني هو قوله وقال الرافعى في النفقات يجب فطرتها الخ اه ع ش عليه (قوله عونه) الضمير المستتر عائدة على المذكور من الحر والبعض والبارز عائدة على المسلم فالصفة جرت على غير من هي له فكان عليه الابراز بان يقول عونه تأمل (قوله ومن غيره) لم يقل وغيره كما تقدم له في التيمم لا جعل قوله بعد من زوجة الخ اه شورى وهل يثاب المؤدى عنه أو لا فيه نظر والاقرب الثاني فليراجع كما قيل به في الاضحية من ان ثواب الاضحية المضحى يستطاع فعله الطلب عن أهل البيت اه ع ش على مر ولو أخرج المؤدى عنه جزأ أو سقط الوجوب عن المؤدى وليس للزوجة مطالبة زوجها باخراج فطرتها كما في المجموع فان كان غائبا قلها الاقراض عليه لنفقة دون فطرتها التضرر رهايا تقطاع النفقة دون الفطرة ولان الزوج هو

مهاياة اختصت الفطرة بمن وقع زمن وجوبها في نوبته ومثله في ذلك الرقيق المشترك وخرج بالحر والبعض الرقيق لان غير المكاتب لا يملك شيئا وفطرته على سيده كما سيأتى والمكاتب ماله ضعيف فلا فطرته عليه ولا على سيده عنه لتزوله معه بمنزلة الاجنبى (عن مسلم عونه) من نفسه ومن غيره من زوجة

المخاطب بانخراجها له في البحر وكذا الحكم في الاب العاجز اه شرح مر وقوله وليس الزوج بمطالبة
زوجها الخ قال سم على المنهج بعد مثل ما ذكره بينه في الكفاية بأنها ان كانت حواءه فالحمل لا يبطل البعوان كانت
ضمائم المضمون عنه لا يطالب اه وقال الاسنوي ان اريد منع المطالبة بالبادرة أو الدفع اليها فسلم وان اريد
المطالبة بأصل الدفع عند الامتناع فمنوع لان أقل مراتبه أمر معروف أو نهي عن منكر اه أقول ليس
الكلام في ذلك ولا يختص بها هذا ولو قيل بأن لها المطالبة لرفع صومها اذا ثبت انه معلق حتى تخرج الزكاة لم
يبعد اه ع ش عليه (فرع) * نقل في المجموع انه لو كانت الزوجة شافعية والزوج حنفي لار كاه على واحد
منهم باختلاف مالو كانت الزوجة حنيفة تعتد وجوب الفطرة على نفسها والزوج شافعية تعتد انها عليه
فوجوبها على الزوجة ابتداء وجوبها على الزوج من باب الحمل عنها لكن لو أخرجت الزوجة ابتداء
سقطت عن الزوج اذا تولى عنه لو أدى عن نفسه فانه استقط عن المؤدى أقره شيخنا سلطان اه برماوى
(قوله ايضا من زوجة) أى غير فائز فان التشويز يسقط الفطرة كما يسقط النفقة وعبارة شرح مر أمان
لا تجب عليه نفقة كزوجته النائرة فلا تجب عليه فطرته الا المكاتب ككاتب فاسدة كما مر والا الزوجة التي حبل
بينها وبين زوجها فجب عليه فطرتها دون نفقتها انتهت قال سم على شرح البهجة تعلق طلاق زوجته على
غروب شمس آخر يوم من رمضان فظاهر انها تسقط فطرتها عنه لانهم يترك الجزئين في عصمتهم ويلزمها
فطرة نفسها لان الوجوب يلاقيها ولم يوجد سبب التحمل عنها اه مر ولعل طلاقها بأول جزء من شوال
فالظاهر ان الحكم كذلك لان الطلاق يقع بمقارنا للجزء الثاني من جزئ الوجوب وهو أول جزء من شوال
فلم تكن عند زوجة اه ع ش على مر (قوله وقريب) المراد به الاصل وان علا والفرع وان سفل اه
شيخنا ف (فرع) * الولد القادر على الكسب ولو صغير لا يجب على الاب فطرته وعبارة الروض وشرح حولا
تجب فطرقه لثبوت يوم العيد وليته أو قدر على كسبه ولو صغير السقوط نفقته عنه بذلك وتسقط عن الولد
أيضا لعساره اه انتهى سم (قوله ورقيق) فلو بيع مع الغروب فلاز كاه عنه على أحد ولو وقع الجاز آن
في زمن خيارهما فعلى من تم له الملك أو في خيار أحدهما فعليه وان لم يتم له الملك اه برماوى (قوله وان طرأ
مسقط للنفقة) راجع لازوجه وقوله أو غيبه تراجع للقريب وقوله أو غصب تراجع للقيق اه شوبرى وقال
حل أو غيبة المال اه وهو لا يناسب ما نحن فيه وقوله سواء كان المخرج عن غيره الخ الأولى تقديم هذا عند
قوله على حر ومبعض اذهب هذا تعميم في المخرج والكلام هنا في المخرج عنه تأمل (قوله أيضا وان طرأ مسقط
للنفقة) كشور الزوجة وطلاقها أو كونها القريب واستغنائه وكعتق العبد وقوله أو غيبة أى القريب أو المال
وقوله أو غصب أى للقيق أو المال فهذه الامور كلها اذا طرأت بعد الوجوب لا تسقط الفطرة بل يجب
اخراجها اه شيخنا وفي شرح مر ما تصه ولو انقطع خبر العبد أى الرقيق الغائب فلم تعلم حياته مع قوام
الرقا ولم تنته غيبته الى مدة يحكم فيها بموته فالذهب وجوب اخراج فطرته في الحال أى يوم العيد وليته اذ
الاصل بقاء حياته وان لم يجز اعتاقه عن الكفارة احتياطاً فيها أو قيل انما يجب اخراجها اذا عدا كز كاهه
الغائب وأجاب الاول بان التأخير انما يجوز هناك للتماء وهو غير معتبر في كاه الغار وفي قول لاشئ أصلاً
عمل بأصل براءة الذمة ومحل هذا اذا استمر انقطاع خبره فلو بان حياته بعد ذلك وعاد لسيد وجب الاخراج
وان لم يعد الى يده فعلى الخلاف في الضال اما لو انتهت غيبته الى ما ذكر لم تجب الفطرة جزماً كما صرح به الرافعى في
الفرائض وما استشكل به ههنا ان الاصح في جنس الفطرة اعتبار بلد العبد والى يعرف موضعه فكيف
يخرج من جنس بلده رديان هذا الصور مستثناة من القاعدة للضرورة أو يخرج من قوت آخر يادة علم وصوله
اليها وهي مستثناة أيضاً أو يدفع فطرته للقاضي الذي له ولاية ذلك ليخرجها لانه نقل الزكاة وهي مستثناة فيها
وفيما قبلها أيضاً احتمال اختلاف أجناس الاقوات نعم ان دفع القاضي المخرج عن الواجب يفتن لانه أعلى

وقريب ورقيق (حيثن) أى
حين وجوبها وان طرأ
مسقط للنفقة أو غيبة أو
غصب سواء كان المخرج
عن غيره مسلماً

الاقوان اه وقوله كصرح به الرافعي الخ قضيته انه لا يحتاج مع ذلك الى الحكم بموته وقال زوى وهل يحتاج الى حكم ما حكم بموته أو يكتفى بمضى المدة المذكورة في الفرائض الذي جزم به ج ان مضى المدة كاف وخالفه شيخنا مر فقال لابد من الحكم بموته وفي تصوير الحكم نظر اذا لم يمت قسداً دعوى والحكم بموته ويمكن تصويرها بما لو ادعى عليه بعض المستحقين بفساد عيونه فلا يدعى موته وأنكره المستحق فيحكم القاضي بموته لرفع المطالبة عن السيد اه ع ش عليه وفي المصباح والرقعة الجامعة تراخهم في سفره فاذا انقرض زال اسم الرقعة وهي بضم الراء لغة تميم والجمع رقة مثل برمة وبرام وبكره في لغة قبس والجمع رفق مثل سدره وسدر اه (قوله أم كافراً) أي يخرج وينوي هو لا يخرج عنه وذلك لان نية الزكاة للتمييز والنية التي لا تصح منه نية العبادة اه شرح مر (قوله وهو مختلف) أي ما لم يستقر على كفره الى انقضاء العدة والاقتنين فرقتها من حين الاسلام فلا زوجية ولا وجوب يظهر ان الفطرة عليها اه شورى (قوله فهي واجبة عليه عنها) أي الزوجة وفي نسخة الموافق عنه أي الغير اه حل (قوله لانها تجب ابتداء) استثنى في شرح الروض القاصر قال فهي واجبة على المؤدى ابتداء قطعاً اه قال مر وهو ممنوع بل الكلام على عمومها كما اطلقوه وانما يمنع خطاب القاصر اذا كان الخطاب مستقراً بخلاف ما اذا كان ينتقل عنه فليستأمل فانه قد يقال شرط أصل الخطاب الفهم وغير المميز بل يكون أو صغراً لا فهم له فلا يعتل خطابه مطلقاً والمتجه ان يقال ان القاصر يخاطب به الخطاب الزام لزمته لا خطاب تكليف كالمسياني اه سم اه شورى (قوله ثم يحتملها عنه المؤدى) هذا هو المعتمد في التحمل قولان قيل تحمل ضمان وقيل تحمل حواله وينبغي عليه ما يأتي من ان الزوج لو اعسر وزوجته موسرة فان قلنا بالاول وجبت عليها ان قلنا بالثاني لم تجب عليها وهو المعتمد كالمسياني اه شيخنا (قوله أيضاً ثم يحتملها عنه المؤدى) ولا بد من نية الكافرو هي التمسير لا التقرب بكلامه مرجح به الاصحاب في كتاب الكفارة والنقي في كلام امام الحرمين كونه التقرب وعلى التحمل فهو كالحالة ومن ثم لو اعسر زوج الحسرة الموسرة لم يلزمها الاخراج كما يأتي وانما الخراج اخرج التحمل عنه بغير اذن التحمل نظر الكون طاهرة له فلا تأيد في هذا الضمان خلافاً لزمه وأما الجواب بكونه نوى ففيه نظر ظاهر لان اجراء نية هو محمل النزاع اه برماوى (قوله لعدم وجوده وقت الوجوب) يؤخذ من كلامه كغيره انه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب باقية بعد لم تجب لانه جنين ما لم يتم انفصاله اه مر قال سم وينبغي ان مثل البعديعية المعية لانه يترك الجزء الاول انتهى (قوله وان الكافر لا تجب عليه فطرة نفسه) أي اخرجها أي لا يطالب بها ولا يجزئها اخرجها لما تقدم فكان المناسب ان يقول بالمعنى المتقدم في الصلاة كما قال ذلك في الزكاة المال اه حل وعبارة شرح مر والمراد به عدم طابته بها في الدنيا والا فهو معاقب عليها في الآخرة فلو خالف واخرجها هل يعاقب عليها في الآخرة لانه مخاطب بالفروع وكان متمكناً من صحة اخرجها بان يأتي بكلمة الاسلام ام لا فيه نظر والا قرب الاول للعلل المذكورة وقتل بالدرس عن ج في شرح الاربعين الثاني وفيه وقفة ولو سلم ثم أراد اخرجها عما مضى له في الكفر قضى ما قدمه الشارح من عدم صحة قضائهما فانه من الصلاة في زمن الكفر عدم صحته ادائه هنا فلا يقع ما اذا فرض لا تلاؤقاً قد يقال يقع تطوعاً غير قسدي بين وبين الصلاة بان الكافر ليس من أهل الصلاة لا فرضها ولا تطوعها فلم يصح ما فعله بعد الاسلام عما فاته في زمن الكفر بخلاف المدقة فانه من أهلها في زمن الكفر في الجملة اذ يعتد بصدقة التطوع عنه فاذا أدى الزكاة بعد الاسلام لم يفي ما يختص بها وهو وقوعها فرضاً ووقت تطوعاً لانه كان من أهلها قبل الاسلام في الجملة اه ع ش عليه (قوله نعم وجوب فطرة المرتد) أي من حوازيق آوز وجستون عليه موتته هو غير مرتد موقوف أي وجوب الاخراج عليه وقوف لا الوجوب قال الكافر الاصلي تجب عليه ولا يطالب بالاخراج رفاعاً بضمه وأما المرتد فيطالب بالاخراج لانه يطالب بالاسلام اه حل (قوله موقوف الخ) أي وقف تبين لا وقف وجوب اه

أم كافراً ووجوب فطرة زوجة الكافر عليه من زيادته وصورته ان تسلم تحته ويدخل وقت الوجوب وهو مختلف فهي واجبة عليه عنها لانها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يحتملها عنه المؤدى وبما قرر علم ان الفطرة لا تجب لمن حدث بعد الوجوب كولد ورقيق لعدم وجوده وقت الوجوب وان الكافر لا تجب عليه فطرت نفسه لقوله في الخبر السابق من المسلمين ولانها طهرة والكافر ليس من أهلها نعم وجوب فطرة المرتد ومن عليه مؤنته موقوف على عوده الى الاسلام

عش (قوله أيضا موقوف على عوده إلى الإسلام) وكذا العبد المرتد تكون فطرته موقوفة لأنه صار كافرا خلافا
 لما ورد في القائل بوجوبها على السيد لأن سيده موسر بخلاف الحر فإن ماله موقوف اهـ وماوى (قوله أيضا
 موقوف على عوده إلى الإسلام) أى ويجزئه الإخراج في هذه الحالة كما يأتي أول الباب الآتى اهـ عش على م
 وفى قل على الجلال قوله موقوف فإن عاد إلى الإسلام تبين بقا ملكه واسلامه فتجب عليه موعنه والافلا وهو
 المعتمد عند شيخنا وفيه بحث مما مر فحين أسلم ولو أخرجهما حال رده ثم أسلم تبين إخراجها والاتبين عدم إخراجها
 اهـ (قوله لا عن حليته آية) هذا استثناء من طرد قاعدة تهمة مما مر وهى كل من وجبت نفقته وجبت فطرته
 ويستثنى من عكسه المكاتب كآية فاسدة فتجب على السيد فطرته دون نفقته اهـ شيخنا (قوله أعم من قوله ولا
 الابن الخ) أى لشموله المستولدة وشمول الفرع للبنين وابن الابن اهـ عش (قوله قبل صلاة عيد) لو تعارض
 عليه الإخراج وصلاة العيد في جماعة فهل يقدم الأول والثاني فيه نظر ولا يبعد الثاني ما لم تشهد حاجة الفقراء
 فيقدم الأول اهـ عش (قوله بان تخرج قبلها في يومه) أحوجه إلى هذا التأويل إيهام المتن أنه يسن
 إخراجها مع الغروب مع أنه خلاف السنة وكان الغياض سن إخراجها من الغروب لأن الأصل في كل عبادة
 سن المبادرة بها في أول وقتها إلا أن هذه طاعت نظر الحاكم هنا وهو الاستغناء بها يوم العيد اهـ شيخنا
 بابلى اهـ اطفئى وفي سم مائه وفي الناسرى * (تبيه) * اعلم ان في العبادات ما يستحب تأخير فعله عن
 أول وقت وجوبه وزكاة الفطر من ذلك اهـ اهـ وفي عش على م مائه قال حج والحق ان الحوائج
 كشيخنا بغوى ليلة العيد يومه ووجهه بأن الفقراء يبيتون الفداهم فلا يتأخروا كلهم عن غيرهم اهـ (قوله
 في يومه) وهو أفضل من إخراجها ليلا لكن لو شهدوا بعد الغروب بروية الليلة الماضية فقد سلف ان العيد
 أصلى من الغداة فهل يقال باستحباب تأخير الفطرة أو المبادرة أولى الظاهر الثاني اهـ وماوى (قوله مع أنه
 غير مراد) أى لأنه خلاف الأولى وبعد الصلاة مكروه له حل وبالكراهة بعد الصلاة صرح م وقد
 بما إذا لم يكن التأخير بعد هذا لا تنتظر نحو قريب أو جار أو أفضل والافلا كراهة في التأخير عن الصلاة والفرض
 أنه لم يؤخرها عن يومه فلم ينز كاه الفطر خمسة أوقات وقت وجوبه وهو ما ذكره بقوله سابقا فتجب بأول ليلة
 الخ ووقت جوازها وهو جميع رمضان وقد ذكره في باب تعجيلها وقت فضيلة وقد ذكره بقوله ويسن إخراجها
 قبل صلاة عيد وقت كراهة وهو ما فهم من هذه العبارة وهو إخراجها بعد صلاة العيد وقت حرمه وقد ذكره
 بقوله وحرم تأخيرها عن يومه اهـ شيخنا (قوله وحرم تأخيرها) أى الإخراج عن يومه ويجب القضاء على الفور
 ان عصى بتأخيرها بخلاف ما لو أخرها ناسيا اهـ حل (قوله كغيبته ماله) أى في ذونه مسافة القصر لان غيبته في
 مسافة القصر تمنع وجوب الزكاة وقوله أو المستحقين ينبغي ان يكون المراد انهم في محل يحرم نقل الزكاة إليه
 اهـ حل وعبرة عش على م قوله كغيبته ماله أى سواء كان لرحلتين أو دونهما وعبرة حج * (تبيه) *
 ظاهر قوله هنا كغيبته ماله ان غيبته مطلقا لا تمنع وجوبها وفيه نظر كافتاء بعضهم انها تمنع مطلقا أخذنا إذا
 عجز عنها وقت الوجوب لا تثبت في الغيبة إذا دعاء ان الغيبة من جملة العجز هو محل النزاع والذي يجب في ذلك
 بتفضيل مجتمع به الأطراف كلامهم وهو ان الغيبة ان كانت لرحلتين أو لرحلة واحدة لا تمنع كالحاضر لكن
 لا يلزمه الاقراض بل له التأخير إلى حضور المال وعلى هذا يعمل قولهم كغيبته ماله أو لرحلتين فان قلنا بما
 رجع جمع متأخرون انه يمنع أخذ الزكاة لأنه غنى كان كالتقسيم الأول أو بما عليه الشيخان انه كالعدم
 فيأخذها لم يلزمه الفطرة لأنه وقت الوجوب فقير معدوم ولا نظر لقدرته على الاقراض لشقته كما مر جوابه
 اهـ وقضية اقتصر الشرح على كون الغيبة عذرا في جواز التأخير ان المعتمد عنده الوجوب مطلقا وانما اغتفره
 التأخير لغثره بالغبية اهـ (قوله لان التصديق اغناؤهم الخ) أى لكونه يوم سرور وفي آخرها عنه أنهم وقضى
 وجوبها فوراً ان أخرها يلا عذر خلافا للزركشى كالاذعى حيث اعتمد وجوب الفورية مطلقا نظر إلى

(لا عن حليته آية) فلا يلزمه
 فطرته لو ان لزمه نفقته
 لزوم الاعفاف الآتى في باب
 ولان النفقة لازمة للاب
 مع اعساره فيحملها الولد
 بخلاف الفطرة وتعبيرها بما
 ذكر أعم من قوله ولا الابن
 فطرته ووجه آية (ولا)
 عن (رفيق بيت عال ومسجد
 ورفيق موقوف) ولو على
 معين وهذا من زيادتي
 (وسن إخراجها قبل صلاة
 عيد) بان تخرج قبلها في
 يومه لا تصلى الله عليه وسلم
 أمر بزكاة الفطر ان تؤدى
 قبل خروج الناس إلى
 الصلاة وتعبيرها بذلك أوله
 من قوله ويسن ان لا تؤخر
 عن صلاته الصادق بإخراجها
 مع الصلاة مع أنه غير مراد
 وتعبيرهم بالصلاة جرى على
 الغالب من فعلها أول النهار
 فان أخرت سن الاداء أول
 النهار للتوسعة على المستحقين
 وأما تعجيلها قبل وقت وجوبها
 فسيأتي في الباب الآتى
 (وحرم تأخيرها عن يومه)
 أى يوم العيد بلا عذر كغيبته
 ماله أو المستحقين لان العمد
 اغناؤهم عن الطلب فيه

تعلق الآدمي بها وفارق ترك كاة المال فاتها وان أخرت عن وقت التمكن تكون أداء كافي المجموع عن ظاهر كلامهم بان هذه مؤقتة بمن محدود كالصلاة اه شرح مر (قوله ولا فطرة على معسر) لو تكاف باقتراض أو نحوه وان جهاهل يصح الانحراج وتغز كاة كلو تكاف من لم يجب عليه الحج ووجفانه يصح عن فرضه فيه نظرو يحتمل انه كذلك فليراجع ثم رأيت في العباب ما نصه ويعتبر ان يجدا ما يخرج به عما فصوله وقت الوجوب فوجودها بعد لا يوجبها لكن يندب انخراجها اه ففيه تصريح بصحة الانحراج وبنديه لكن لا ينافي وقوعه واجبا لان ندب الاقدام لا ينافي الوقوع واجبا كما يشهد له نظاؤه فليجروا اه سم على المنهج وفيه على حج ما نصه قول المصنف ولا فطرة على معسر وقت الوجوب ينبغي ان يعلم منه من استحق معلوم وطبيعة لكن لم يتسيرا أخذه وقت الوجوب لم اطله الناظر ونحوه لانه حينئذ غير قادر وان كان مالكا القدر المعلوم من ريع الوقف قبل قبضه حيث أتى بما عليه ومن له دين حال على معسر تعذر استيفاءه منه وقت الوجوب وان قدر عليه بعده ومن غصب أو سرق ماله أو ضل عنه ويقارقر كاة المال حيث وجبت في الدين وان لم يتسيرا أخذه في الحال وفي المال المنصوب والمسرور ونحوهما ولكن لا يجب الانحراج في الحال لتعلقها بالعين بخلاف الفطرة لا تتعلق بالالفة اه اه ع ش على مر (قوله وان ايسر بعده) أي ولو لم يخطئ لكن يسر له اذا أيسر قبل فوات يوم العيد الانحراج اه شرح مر (قوله وهو من لم يفضل) بضم الصاد وقحها اه شرح مر وفي المختار وفضل منه شيء من باب نصر وفيه لغة ثانية من باب فهم وفيه لغة ثالثة مركبة منهما فضل بالكسر بفضل بالضم وهو شاذ لا نظيره اه وقضية كلامهم ان قدرته على الكسب لا تخرجه عن الاعسار وهو كذلك كما صرح به الرافعي في كتاب الحج وانه لا يشترط كون المؤدى فاضلا عن رأس ماله وضيعته ولو تسكن بدونه ما ويفارق المسكن والخادم بالحاجة الناجزة ولا ينافيه ما يجابهم الا كساب لنفقة القريب لانه لما وجب عليه ذلك لنفسه لاحتياها وجب عليه لاحتياها أصله أو فرعه على ما يأتي اه شرح مر (قوله عن قوته) بضم القاف وهو ما يقوم به بدن الانسان من الطعام اه برماوى (قوله وقوت بمنونه) أي آدمي أو حيوان آخر شرح مر (قوله يومه وليلته) ظرف لقوته وقوت بمنونه وقوله يحتاجها صفة للملبس وما بعده وقوله ابتداء متعلق بالتقي أي لم يفضل لكن من حيث تعلقه بالمسكن وما بعده والمعنى اتقى الفضل في الابتداء وفي مفهومه تفصيل يأتي وأما من حيث تعلقه بالقوت فلا يتقيد بالابتداء بل يبقى له قوت اليوم واليلة مطلقا والمراد بالابتداء أول الوجوب فيخرج به دوام الوجوب اه شيخنا وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهيتها اعتيد للعبد من الكمل والنقل ونحوهما فوجودها زاد منه على يوم العيد لا يقتضي وجوبها عليه فانه بعد وقت الغروب غير واجد تركاة الفطر وانما قلنا بذلك لتأويل في كتاب النفقات من انه يجب على الزوج تهيتها ما يليق بحاله من ذلك لزوجه اه ع ش على مر وفي قل على الجلال وكالقرن ما اعتيد من نحو سمل وكمل ونقل وغيرها ولا يتقيد ذلك بيوم وليس اه (قوله وما يليق بهم ما الخ) أورد هنا اشكال بناء على انها مقدمة على الدين حاصله انها مقدمة على الدين والدين مقدم على المسكن والخادم فيجب ان تقدم عليهما لان المقدم على المقدم مقدم اي وقد قلتم انها مقدمة عليها هذا خلف ويجب بان التقديم له معنيين الاول بمعنى تأخر أحد الامرين عن الآخر مع بقائه والثاني بمعنى ترك أحد الامرين بالكيفية وتقدمها على الدين بالمعنى الاول وتقدم الدين عليه ما بالمعنى الثاني فلا يلزم من اعتبار أحدهما اعتبار الآخر اه سم اه ع ش أي فلا يلزم من تقدمها على الدين باعتبار تقدمها عليهما لان تقدم الدين عليه ما باعتبار آخر وقاعدة ان المقدم على المقدم مقدم مقيدة باتحاد الاعتبار تأمل وفي قل على الجلال ويرد الاشكال بان يعيها في الدين لتفريغ فمة مشغولة اذا الدين ثابت قبل وفي يعيها هنا شغل فمة فارغة فهو كالزامة بالكسب لوجوبها وهو باطل ان تفصيل سبب الوجوب لا يجب كالمعلوم فتأمل وافهم قوله ومسكن أي ولو مستاجر اه مدة طويلا ثم الاجرة ان كان دفعها المؤجر أو استأجره بها فلاحق له فيها وهو

(ولا فطرة على معسر) وقت
الوجوب وان أيسر بعده
(وهو من لم يخل عن قوته
وقوت عموه يومه وليتموه)
عن (ما يليق به) ما من ملبس
ومسكن

ومعسر وان كانت في فتمته فهي دين عليه وهو لا يمنع الوجوب والمنفعة وان كانت مستحقة له بقية المدة لا يكاف
نقلها عن ملكه بعوض لاحتياجها اه ع ش على مر (قوله أيضا ومسكن) بفتح الكاف وكسر ها اه
برماوى وفي المختار والمسكن بكسر الكاف المنزل والبيت وأهل الجواز يفتحون الكاف اه (قوله وخادم)
وتجب فطرته اذا كان يستخدمه بالثبوت فقط أو بالثبوت وثبوت من الدراهم بخلاف ماذا كان يستخدم بمقدراهم
فقط أى من غير ثبوت فلا تجب فطرته على الخدم لان نفقته غير واجبة بل تجب عليه نفسه ان أبصر اه شيخنا
(قوله محتاجها) أى مطلقا لا في خصوص اليوم والليلة كالقوت بدليل انه قيد بذلك في القوت وأطلق فيما بعده
اه حل وهو الذى انحط عليه كلام ع ش على مر (قوله أيضا محتاجها) هلا قال محتاجاتهم وقد يقال
راعى الاختصار اه شورى (قوله وان رضى صاحبه بالتأخير) هذه غايه ثانية في أصل المدعى وهى تناسب الدين
الحال أى ولو رضى صاحب الدين الحال بتأخير قبضه فكان عليه ان يعبر بلوان تعبيره بلان يوهم انها غايه في الغايه
وليس كذلك كما لا يخفى تأمل (قوله ما يخرج) فاعل بفضل (قوله بخلاف من فضل عنه ذلك) أى فانه موسر (قوله
كما ذكره الراعى الخ) معتمد (قوله لا ملبسه) أى الذى يترك للعقل وهو دست ثوب ياتى به اه ع ش أى ففى
مفهوم قوله ابتداء تفصيل تأمل (قوله وقد بسطت الكلام على مسئلة الدين فى شرح الروض) عبارة هناك
لا عن دين ولو لا كدى على ما رجح فى الشرح الصغير واقتضاه قول الشافعى والأصحاب لومات بعد ان هل شوال
فالفطرة فى ماله مقدمة على الديون وقد يحتج به أيضا بان الدين لا يمنع الزكاة كما مروا به لا يمنع إيجاب نفقة الزوجة
والقريب فلا يمنع إيجاب الفطرة التابعة لها لكن قال الامام كاتبة الاصل دين الا كدى يمنع وجوب الفطرة
بالاتفاق كما ان الحاجة الى صرفه فى نفقة القريب تمنعه وهو ما رجحه الحارثى الصغير وجزم به النووي فى نكته
ونقله عن الاصحاب وهو المعتمد ويحجب عما ذكر بان كلام الشافعى والأصحاب محمول على ما اذا لم يتقدم وجوب
الدين على وجوب الفطرة وبيان زكاة المال متعلقة بعينه والنفقة ضرورية بخلاف الفطرة فهما وسبأتى عن
البحر ما يؤيد ذلك انتهت وعبارته شرح مر ولا يشترط كونها فاضلة عن دينه ولو لا كدى بقرحه فى الشرح
الصغير وقال فى الانوار انه القياس واقتضاه كلام الشافعى والأصحاب لان الدين لا يمنع الزكاة كما سبق ولا يمنع
إيجاب نفقة الزوجة والقريب فلا يمنع إيجاب الفطرة التابعة لها وانما لم يمنع الدين وجوبها لان ماله لا يتعين
صرفه وانما يسبغ المسكن والخدم فيه تقديم البراءة فتمته على الانتفاع به لان تخصيصها بالكرام أسهل
فقط ما قيل انه مشكل لتقديم المسكن والخدم عليها والمقدم على المقدم مقدم انتهت (قوله والمراد بحاجة
الخدم الخ) قال فى المجموع ويقام به حاجة المسكن اه شرح مر أى فىقال هى أن يحتاجه لسكنه
أو سكن من تلزمه مؤنته لا لجلس دوابه أو تارن تبث مثالا فاهيه اه ع ش على مر فى قل على الجلال
والمراد بحاجة المسكن ان لا يستغنى عنه ولو بخور باط ولا عبرة بالالفهنا اه (قوله ان يحتاجه لخدمته) أى
امالته أو ضعفه اه شرح مر (قوله لا الحرة) أى لا يلزمها نظرتها لكن بسن لها اذا كانت موسرة فخرج
فطرته عن نفسها كفى المجموع خروجها من الخلاف ولتطهيرها اه شرح مر وقوله ولتطهيرها هذا كله
حيث كانت موافقة الزوج فى مذهبه فان كانت مخالفة له فى ذلك راعت مذهبها اه ع ش عليه (قوله
لاستخدام السيد لها) أى لتمكنه من الاستخدام والا لفرض انها مسئلة الزوج اب لا ونهارا اذ لو لم تكن كذلك
كانت نفقتها على السيد وكذا فطرته وعبارته شرح مر والفرق كمال تسليم الحرة نفسها بخلاف الامه المزروجة
لان لسيدها ان يسافر بها ويستخدمها ولانه اجتمع فيها شيان الملك والزوجة ولا يتقضى ذلك بالسلم السيدها
ليلا ونهارا والزوج موسر حيث تجب الفطرة على الزوج قولوا واحدا لانم اعند اليسار غير ساقطة عن السيد بل
يحملها الزوج عنه انتهت (قوله وقيل تجب على الحرة) هذا مبنى على ان التحمل تحمل ضمانا وما على المعتمد
من انه تحمل حوائجها فلا تجب وهو المعتمد اه شيخنا (تنبيه) لو اخرجت بغير ائنه جزوكذا كل مودى

عنه بل لو قال الشخص لغيره ادعني فطري جاز كوفاء الدين كسباني اه عيرة اه سم (قوله لزمها فطرة نفسها) وتجب فطرة خادم الزوج اذا كان مملوكا له اولها دون الزوج ولو اجارة ماسدة قال شيخنا ع ش ومثل ذلك ما يكثر وقوعه في مصر ناولقراهم من استجار شخص لرعي دوابه او خدمة زرعه بشئ معين فانه لا فطرة له لكونه مؤجر الاجارة صحيحة او ماسدة بخلاف ما لو استخدمه بالنفقة والكسوة فانه يجب فطرته واما التي صحبتها فلا تجب فطرتها على ما في المجموع لانها في معنى المستأجرة أي اذا كانت نفقتها مقدرة لانها تتبع النفقة وبه صرح جماعة قولو كانت كلام الروضة واصلها الوجوب أي اذا كانت نفقتها غير مقدرة لانها تتبع النفقة وبه صرح جماعة قولو كانت الخادمة متزوجة بزوج غني فالقياس الوجوب على زوج الخادمة نظرا للاصل فان أعسر وجب على زوج الخادمة كذا بحث اه برماوى (قوله ولان لها بدلا) الاولى للاقتصار على هذه العلة فان الاولى قد يقال انها من التعليل بصورة المسئلة لان الحامل يرجع الى أن يقال تبعضت الفطرة ولم تبعض الكفارة لانها لا تبعض اه ع ش والمراد بالكفارة في كلامه الكفارة بالخيرة اه حل وقوله ولان لها بدلا أي وهو الصوم ويحجب عما قاله ع ش بان المراد ان الفطرة عهد تبعضها في بعض الصور كفطرة الرقيق المشترك الغير المهايى فانه يجب على كل من سيده بعض فطرة وكيف فطرة البعض كما تقدم اه (قوله فتصدق عليها) أي عنها اه حل (قوله فزوجته) الظاهر انه لو كان الزوج مومرا فأخرجت عن نفسها بغير اذنه لارجوع لها لانها متبرعة فليست لها ولا على الزوج كالحالة على الصحيح والمحمل لو ادى بغير اذن المحال عليه لم يرجع عليه فليست له (فرع) * خادم الزوجة حيث وجبت فطرتها يكون في أي مرتبة ينبغي ان يكون بعد الزوجة وقيل سائر من عداها حتى ولده الصغير وما بعد ملاتها وجبت بسبب الزوجية المقدمة على سائر من عداها واما في ذلك لمرآه سم على المنهج اه ع ش على مر (تنبيه) * يجب على الزوج الانحراج عن زوجته الرجعية والباث الحامل دون الحائل اه مر على البهجة وقوله والباث الحامل دون الحائل أي لان النفقة واجبة لها دونها اذ وجود الحمل اقضى وجوب النفقة فيقتضى وجوب الفطرة أيضا وقد يفرق بين النفقة لها مدخل في نفق الحمل وزادته ولا كذلك الفطرة الا أن يقال على بعدل لم يجب انحراج فطرة الحامل على الغير لو جبت عليها وقد تخرج ما تحتاج اليه في اليوم الذي يلي يوم الفطرة ولا تجب ما تقتات به في ذلك اليوم فيحصل لها وهن في بدنها فيتعدي لهما فاوجبنا الفطرة على الغير خصوصا من ذلك اه ع ش وله فائدة هذا الترتيب انه لو دفع عن لم تجب عنه مع وجود من تجب عنه حرم ولم تجزه كما اذا وجد ما علوا وحده او دفعه عن زوجته وترك نفسه وأموالها وجد صاعين فقدم زوجته على نفسه ثم الثاني عن نفسه أجزأه فلو تاف هل يبين فساد القبض أو يستمر في ذمته اه حل وفي ع ش على مر مائنه ولو وجد بعض الصبيان وخالف الترتيب فان المتجه عدم الاعتداد مع الاثم وبوجه الاسترداد وان لم يشترطه ولو علم القابض لفساد القبض من أصله اه مر اه سم على ج وبه لم ذلك منه فيقبل قوله في ذلك وبقي ما لو وجد كل الصبيان هل يجب الترتيب أم لا فيه نظر والاقرب عدم الوجوب كما نقله أي ابن قاسم على ج عن الشرح استدراكا على ج اه (قوله عكس ما في النفقات) أي حيث تقدم الام على الاب (قوله لان النفقة للحاجة) اعترض بتقديم الولد الصغير عليهما مع انهما أشرف منه ففيه دلالة على اعتبار الحاجة في البابين قال ج * (ويجب) * بان النظر لأشرف انما يظهر وجهه عند اتحاد الجنس كالإصالة وحيث فلا يرد ذلك فتأمل اه مرل وعبارة شرح مر وأبطل الاسنوى الفرق بالولد الصغير فانه يقدم على الآخرين هنا وهما أشرف منه فدل على اعتبارهم الحاجة في البابين ورده الولد رجعه الله تعالى بانهم انما ظموا الولد الصغير عليهما لانه كعض والده ونفسه مقدمة عليهما ويمكن الجواب أيضا بان النظر لأشرف انما يظهر وجهه عند اتحاد الجنس كالإصالة وحيث فلا يرد ما ذكره انتهت (قوله وفيه كلام ذكرته في شرح الروض) عبارة فان اجتمعوا بدأ بفطرة نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الاب ثم الام عكس ما في النفقات

لزمها فطرة نفسها (ومن أيسر بعض صاع لزمه) انحراج محاطة على الواجب بقدر الامكان وتختلف الكفارة لانها لا تبعض ولان لها بدلا بخلاف الفطرة فيها (او) أيسر بعض (صبيان قدم) وجوبا (نفسه) لغير مسلم ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شئ فلاهلك فان فضل شئ قلدى قربانك (فزوجته) لان نفقتها أكد لانها معاوضة لا تقطع في الزمان (قوله الصغير) لان نفقته ثابتة بالنص والاجماع (فاباه) وان علا ولو من قبل الام (فأماه) كذلك عكس ما في النفقات لان النفقة للحاجة والام أحوج واما الفطرة فللتطهير والشرف والاب أولى بهذا فانه منسوب اليه ويشرف بشرفه وفيه كلام ذكرته في شرح الروض

قول المحقق ولو علم القابض في بعض النسخ ولا علم القابض اه

(قوله) (الكبير) ثم الرقيق
 لان الحر أشرف منه
 وعلاقته لازمة بخلاف
 الملك فان استوى جماعة في
 درجة تخير (وهي) أي فطرة
 الواحد (صاع) وهو ستمائة
 درهم وخمسة وثمانون درهما
 وخمسة أسباع درهم) اما
 مرفق كذا النسب من ان
 رطل بغداد مائة درهم
 وثمانية وعشرون درهما
 وأربعة أسباع درهم والعبرة
 فيه بالكيل وانما قدر بالوزن
 استظهارا كما مر نظيره ثم مع
 بيان انه أربعة أمداد وان
 المدر رطل وثلاث وسبعمائة
 مقداره بالدرهم في النفقات
 فالصاع بالوزن خمسة أرطال
 وثلاث وبالكيل المصري
 قدحان وقضيته اعتبار الوزن
 مع الكيل وانه تحديد وهو
 المشهور لكن قال في الروضة
 انه قد يشكل ضبط الصاع
 بالارطال فانه يختلف قدره
 وزنا باختلاف الجيوب
 والصواب ما قاله الدارمي من
 ان الاعتماد على الكيل
 بالصاع النبوي دون الوزن
 فان فقد أخرج قدره لا يتقن
 انه لا ينقص عنه وعلى هذا
 فالتقدير بالوزن قريب
 انتهى (وجنه) أي الصاع
 (قوت سليم) لامعيب
 (معشر) أي ما يجب فيه
 العشر أو ضلعه (وأصل)

قال في المجموع لان النفقة للمأجدة والام أحوج وأما الفطرة فلتطهير والشرف والاب أولى بذلك فانه
 منسوب اليه ويشرف بشرفه قال ومراهم بلتها كالنفقة أصل الترتيب لا كيفية وأبطل الاسنوي الفرق
 بالولد الصغير فانه يقدم هنا على الابوين وهما أشرف منه فدل على اعتبارهم الحاجة في البابين انتهت (قوله
 قوله الكبير) أي الذي لا كسبه وهو زمن أو مجنون فان لم يكن كذلك لم يجب نفقته كما سيأتي في باب اه
 شرح مر أي فلم يجب فطرته على القادة (قوله ثم الرقيق) أي ثم الارقاء وينبغي كما أفاده الشيخ ان يبدأ
 منهم بام الولد ثم بالمدر ثم بالمعاق عتقه بصفة اه شرح مر (قوله فان استوى جماعة في درجة تخير) وهلا
 أقرع هنا كالتفقات يمكن الفرق بشدة الحاجة اليها فيغوى فيها النزاع فكانت القرعة طعنة بخلافه هنا
 فليأمل الكاتب اه شورى وعبارة شرح مر فلو استوى اثنان في درجة كابنين وزوجتين تخير لاستوائهما
 في الوجوب وان تميز بعضهم بفضائل فيما يظهر لان الأصل فيها التطهير وهم مستوون فيه بل الناقص أحوج
 اليه وانما لم يفرع بينهما النقص المخرج عن الواجب في حق كل منهما بالضرورة بخلاف ما اذا لم يجد الا بعض
 الواجب انتهت (قوله أي فطرة الواحد) بالحاء المهملة وقيل بالجيم اه برماوى قال القفال حكمة الصاع هنا ان
 الحقير في يوم العيد وثلاثة أيام بعده لا يجد من يستعمله للكسب غالبوا الصاع مع ما يضاف اليه من الماء يحصل
 منه ثمانية أرطال وذلك كفايته في أربعة أيام لكل يوم رطلان اه قال سم انظر هذه الحكمة كيف تأتي
 على مذهب الشافعي من وجوب دفع الفطرة لثلاثة أصناف ولاتأتي في صاع الاقط والجبن والبن اللهم الا ان
 يجاب عن الاول بانه بالنظر لما كان من شأن النبي صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول من جمع الزكوات
 وتفرقتها وفيه ان الامام وان جمعها لا يلزمه ان يدفع لكل فقير صاعا وعن الثاني بانه بالنظر لغالب الواجب وهو
 الحب اه من حاشية النخبة وقوله وفيه ان الامام وان جمعها الخ أقول هو وان لم يكن يلزمه لكن الظاهر انه
 لا ينقصه عن حاجته وحاجته لا تنقص عما ذكره ذلك هو أقل ما يلزم الامام فليأمل اه ع ش (قوله وهو
 ستمائة درهم الخ) تقدم ان هذا المقدار رطل دمشق وسبع وثمانون ذاعلى طريقة النووى في رطل بغداد كما
 ذكره الشارح وأما على طريقة الرازي فيه فالصاع ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلث درهم كافي
 عبارة مر اه (قوله والعبرة فيه بالكيل) ويجب تقييده هذا بما من شأنه الكيل اما لا يكال أصلا كاللاقط
 والجبن اذا كان ضاعا كرافعيه الوزن لا غير كافي الربا قيل ومن ذلك اللبن وفيه نظر بل الكيل له دخل
 فيه كما قاله في الربا اه شرح مر (قوله وانما قدر بالوزن استظهارا) انظره مع قوله الاتي وعلى هذا
 فالتقدير بالوزن قريب الا ان يكون الغرض منه حكاية كلام الدارمي اه شورى (قوله وسيأتي مقداره)
 أي المد ولا حاجة لهذا مع علمه مما هنا وعبارته هناك والمائة وأحد وسبعون درهما وثلاثة أسباع درهم انتهت
 (قوله وبالكيل المصري قدحان) ويراد ان ندبأ شيئا يسير الاحتمال اشتغالهما على تين أو طين اه شرح
 مر وع ش عليه والقدر بالدرهم المصري مائة درهم واثنتان وثلاثون درهما ويكفي عن الكيل بالقدح
 أربع حبات بكفين منضمتين معتدتين كذلك اه قل على الجلال (قوله وقضيته) أي قضية صنيع المتن
 حيث قدرها بالصاع الذي هو كيل وبلوزن لكن هذه المناقشة من الشارح ليست عادته لان عادته ان لا يناقش
 المتن لانه لو قد شرحه فيما سبق وبين ان تقديرها بالوزن استظهارا وهذا على ما في هذه النسخة الأصلية وفي نسخ
 هكذا وقضية اعتبار الوزن مع الكيل انه تحديد اه وهي ظاهرة لا غبار عليها تأمل (قوله بالصاع النبوي) أي
 الذي أخرج به في زمن النبي صلى الله عليه وسلم اه شرح الروض وعبارته في شرح البهجة والصواب ما قاله
 الدارمي ان الاعتماد على الكيل بصاع معيار بالصاع الذي كان يخرج به في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم
 يجد ملزمه ان يخرج قدره يشق انه لا ينقص عنه انتهت (قوله انتهى) أي كلام الروضة (قوله سليم) أي من عيب
 ينافي صلاحية الاقتيات والادخال كما يعلم من قواعد الباب وسيعلم مما يأتي ان العيب في كل باب معتبر بما ينافي

مقصود ذلك الباب فلا يجزئ معيب ومنه مسوس ومبلول الا ان جف وعاد لصلاحيه الانذار والاقبيات وقديم
تغير طعمه اولونه اوريدحه وان كان هو قوت البلد اه شرح ج وعبارة البرماوى فلولم يكن قوتهم الا الحب
المسوس فانه يجزئ ويعتبر بلوغ لبصاعا ويجزئ ايضا قديم قبل القيمة ان لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه انتهت
(قوله بفتح الهمزة وكسر القاف على الاشهر) راجع للاثنين ومقابله أقطا أقطا وعبارة ج ويجوز سكن
القاف مع تثنية الهمزة انتهت فقهأر بع لغات (قوله من لبن) ولا يجزئ من اللبن الا القدر الذي ينأى منه صاع
من الاقطا لانه فرع الاقطا فلا يجوز ان ينقص عن أصله قاله العمراني في البيان وهو ظاهر وقد علل ابن الرضا
اجزاء الاقطا بأنه مشتات متولدة مما يجب فيه الزكاة ويكال فكان كالحب وهو يقتضى ان المتخمن لبن الطيبة
والضبع والا كصفا اذا جاوز ناسره لا يجزئ قطعا ويتجه بناؤه على ان الصورة النادرة هل تدخل في العموم أولا
والاصح الدخول ثم محل اجزاء ما ذكر لمن هو قوته سواء كان من أهل الحاضرة أو البادية اه شرح هر ومعار
الجبين كالاقطا اه برماوى (قوله أيضا من لبن وجبن) وهل يجزئ اللبن المخلوط بالماء أولا فيه نظروا الاقرب
ان يقال ان كان يحصل منه القدر الواجب اجزأ والا فلا ومعلوم ان ذلك محله فحين كان يقتاته اه ع ش (قوله من
قوت محل المؤدى عنه) فلو كان في بلدة لا يتقانون فيها ما يجزئ أخرج من غالب قوت اقرب البلاد اليه مما يجزئ
فيها فان استوى بلدان في القرب اليه واختلف الغالب من اقواتها تخير اه شرح هر (قوله أيضا من قوت
محل المؤدى عنه) أى من غالب قوت محل الخ كيدل عليه قوله فان كان به اقوات لا غالب فيها تخير (قوله أيضا من
قوت محل المؤدى عنه) أى من غالب قوت محله وقت الوجوب وهو غروب شمس رمضان كما مر لا كل السنة قاله
الغزالي قال الرازي ولم أره لغيره قال في المجموع وهو غريب والصواب العكس أى كل السنة لا وقت الوجوب
وهذا هو المعتمد وجزم به الشارح بعد اه برماوى (قوله كثر المبيع) أى فانه اعتبر من غالب نقد بلد المبيع
والجامع بينهما أى بين الزكاة وغن المبيع ان كلاما لا واجب في مقابلة شئ لان الثمن في مقابلة المبيع والزكاة في
مقابلة تطهير البدن أو الجامع ان كلاما لا واجب من الغالب اه شيخنا لکن فيه انه قاس اعتبار قوت محل
المؤدى عنه على اعتبارة بلد المبيع وليس بينهما جامع من هذه الحشية والجامع المذكور انما هو من جهة
القوت تأمل (قوله اعتبر بقوت محل المؤدى عنه) أى ويدفع لغيره ذلك المحل وان بعد وهل يجب عليه التوكيل
في زمن بحيث يصل الخبر الى الوكيل فيه قبل مجيء وقت الوجوب أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني اخذنا ما قالوه فيما
لو حلف لبعضين حقه وقت كذا وتوقف تسليمه في ذلك الوقت على السفر قبل مجيء الوقت فانه لا يكف ذلك
اه ع ش على هر (قوله فان لم يعرف محله الخ) هذا مفهوم قوله من قوت محل المؤدى عنه وقوله استثناء هذه أى
فتجب من قوت محل المؤدى بكسر الدال وقوله أو يخرج المحاكم أو بمعنى الوار وهو قيد في المسائلين قبله جوابا
عمایة قال انما تدفع لغيره محل المؤدى عنه ولم يعرف فليس صورة ثالثة كما قد يتوهم اه شيخنا هذا يؤخذ من
كلام زى انه على الاستثناء تجب من أشرف الاقوات اه شيخنا نقلا عن الشيخ عسدره (قوله كعبد
آبق) أى لا يدري محله ويلزم في اخراج الزكاة عنه اشكال من وجهين الاول اخراج من قوت محله والثاني
اعطاؤه لغيره أهل محله اه حل والشارح أجاب عن الثاني حيث قال أو يخرج المحاكم يجعل أو بمعنى الوار
وفي المختار آبق العبد بآبق ويأبى بكسر الباء وضمتها أى هرب اه وفي المصباح آبق العبد بآبق من بآبق تعب
وقتل في لغة والاكثر من بآبق ضرب اذا هرب من سيده من غير خوف ولا عمل هكذا قيده في العين قال
الازهرى الا بآبق هرب العبد من سيده والاباق بالكسر اسم منه فهو آبق والجمع اباق مثل كافر وكفار (قوله
أو يخرج فطرته من قوت آخر محل الخ) منه استفاد انه لا يتوقف وجوب اخراج على رجوعه اذا كان آبقا أو
مغصوبا أو نحو ذلك وهو كذلك بخلاف تطهير في زكاة المال وقرق بينهما ما في شرح الروض بان التأخير شرع
في المال للنماء وهو غير معتبر هنا هذا مصرح سياق الشارح ان هذه الاحتمالات بالنسبة للخروج من قوت أى

بلغ الهمزة وكسر القاف
على الأشهر لبن بآبق غير
متزوع الزبد لخبر أبي سعيد
السابق (ونحوه) أى الاقطا
من لبن وجبن لم يتر ع زبد هما
وهذا من يادى ولا يجزئ
لحم ونخيض ومصل ومن
وجبن متزوع الزبد لا تنفاه
الاقبيات بها عادة ولا يبلغ من
أقطا على كثرة الملح جوهره
بخلاف ظاهر الملح فيجزئ
لكن لا يحسب الملح فيخرج
قدرا يكون محض الاقطا منه
صاعا (ويجب) الصاع (من
قوت محل المؤدى عنه) كثر
المبيع وتشوف النفوس
اليه ويختلف ذلك باختلاف
النواحى فأوفى الخبرين
السابقين للتويع لا للتخير
فلو كان المؤدى بمحل آخر
اعتبر بقوت محل المؤدى
عنه بناء على الاصح من ان
الفطرة تجب أولا عليه ثم
يحملها عنه المؤدى فان لم
يعرف محله كعبد آبق
فيحتمل كما قاله جماعة
استثناء هذه أو يخرج فطرته
من قوت آخر محل عهد
وصوله اليه لان الاصل انه
فيه

أو يخرج الحماكم لانه
 قتل الزكاة فان لم يكن قوت
 المحل يجوزنا اعتبار اقرب المحل
 البهوان كل بشر به محلان
 متساويان قربا بتخير بينهما
 وتعييرى بالمحل اعم من تعبيره
 بالبلد (فان كان به) أي
 بالمحل (أقوات لا غالب فيها
 خير) بينها (والافضل
 اعلاها) اقتياتا وان كان فيها
 غالب تعين والعبرة بغالب
 قوت السنة لا وقت الوجوب
 (ويجزى) قوت (أعلى عن)
 قوت (أدنى) لانه ز يذ فيه
 خير لا عكسه لتقصه عن
 الحق (والعبرة) في الأعلى
 والادنى (زيادة الاقتيات)
 لا بالقيمة (قالب) لكونه
 أنفع اقتياتا (خير من التمر
 والارز) والزبيب (والشعير)
 وذكره من يادنى (وهو
 خير من التمر والتمر) خير
 (من الزبيب) لذلك يظهر
 ان الشعير خير من الارز وان
 الارز خير من التمر (وله ان
 يخرج عن واحد من قوت)
 واجب (وعن آخر) من
 قوت (أعلى منه) كما يجوز أن
 يخرج لاحد جبرائيل شاتين
 ولا آخر عشر بن درهم
 (ولا بعض الصاع) بقدين
 زفتها بقولي (من جنسين
 عن واحد) وان كان أحدهما
 أعلى كالأعزى في كفاة
 البين ان يكسو خستوي طعم
 خستوي يجوز تبعضه من
 نوعين ومن جنسين عن
 اثنين كان ملئوا احد نصفين من عشرين فيجوز أن يخرج نصف صاع عن احدا النصفين من الواجب ونصفا من الثاني من جنس أعلى منه

المحال فالاول يستثنى هذا من اعتبار قوت محل المؤدى عنه وهذا الثاني يعتبر قوت آخر محل عهد وصوله اليه
 وحيث يشكك الثالث الا في لان الحماكم انما يؤثر الدفع اليه جواز النقل لعدم اعتبار قوت محل المؤدى عنه
 فيجتم على هذا ان يدفع للحماكم أعلى الاقوات مطلقا وهو البرأ ويدفع اليه قوت آخر محل عهد وصوله اليه ثم انه
 على الاحتمال الاول ينظر كيف اخراجها مع امتناع النقل الان أو يدفعها للحماكم وعلى الثاني يحتاج لدفعها
 للحماكم أيضا والتقدير لا يتخلو عن خلل فليحذر ثم رأيت في شرح البهجة ذكر هذه الاحتمالات الثلاث التي
 ذكرها هنا ثم قال كذا ذكره الشارح يعني العراقي وظاهر انها مستثناة على الاحتمال الثاني أيضا وان قيدت
 ببلد وان الحماكم انما ينقل زكاة الفطر اذا أخذها من غالب قوت محل المؤدى عنه والكلام فيه وقد ذكر
 الاسنوي الاحتمال الثاني وقال انه الاقرب اه اه سم (قوله أو يخرج للحماكم الخ) أي مع اخراجهم من
 أشرف الاقوات أو مع اخراجهم من قوت آخر محل عهد وصوله اليه اذا لا يجوز النقل الا اذا اخرج كذلك وان كان
 ظاهرا العبارة خلاف ذلك اه برماوى (قوله ويجزى أعلى) لانه بالياء هو الصواب لانه مما يحال اه ع ش
 على مر وفارق عدم اجزاء الذهب عن الفضة بتعلق الزكاة ثم بالعين فتعينت المواصفة منها والفطرة طهرة
 للبدن فنظر لما به غذاؤه وقوامه والاقوات متساوية في هذا الغرض وتعين بعضها انما هو رفق فاذا عدل الى
 الأعلى كان أولى في غرض هذه الزكاة اه شرح جج (قوله لانه ز يذ فيه خير) أي فاشبه ما لو دفع بنت لبون
 عن بنت مخاض اه شرح مر (قوله والعبرة بزيادة الاقتيات) أي بزيادة نفع الاقتيات بدليل قوله الا في
 لكونه أنفع الخ (تنبيه) * علم من كلامه ان الأعلى البرثم الشعير ثم الارز ثم التمر ثم الزبيب ويتردد النظر في بقية
 الحبوب كالذرة والدخن والفول والحبس والعدس والماش ويظهر ان الذرة بقسمها في مرتبة الشعير وان
 بقية الحبوب الحبس والماش والعدس والفول فالبقية بعد الارز وان الاقط فالبن فالجبن بعد الحبوب كلها اه
 شرح جج ومراده بالقسم الثاني من الذرة الدخن كما في سم قال شيخنا ح ف وترتيبها في الأعلى كترتيبها
 الواقع في البيت المشهور على المعتمد قال سم قوله ويظهر ان الذرة بقسمها في مرتبة الشعير الخ الوجه تقديم
 الشعير على الذرة والدخن وتقديم الارز على التمر والزبيب خلافا للشارح وتقديم الذرة والدخن على الارز وقضية
 كون الدخن قسما من الذرة انما لا تقدم عليه كما لا يقدم بعض أنواع البرم مثلا على بعض نعم ان ثبت انها أنفع منه في
 الاقتيات فينبغي تقديمها والقياس التزام ذلك في أنواع نحو البراذنات في الاقتيات لكن قضية اطلاقهم
 خلافه اه بحجوفه (قوله بزيادة الاقتيات) أي من حيث هو من غير نظر الى بلدهم اه برماوى (قوله
 والتمر خير من الزبيب) ويليه الاقط فالبن فجعله مراتب الاقوات أربعة عشر مرتبة مرموز اليها بحروف
 اوائل كلمات البيت الاول من هذين البيتين في قول القائل نظم الضبطها

بالله سل شخذي رمز حتى مثلا * عن فور زكاة الفطر لوجهها

حروف اولها جاءت مرتبة * أسماء قوت زكاة الفطر ان عقلا

فالباء للبر والسين للسلت والسين للشعير والذال للذرة ومنها الدخن والراء للارز والحاء للعدس والميم للماش
 والعين للعدس والفاء للفول والياء للتمر والزاي للزبيب والالف للاقط واللام للبن والجيم للجنس وهذا هو
 المعتمد لكن في كلام ابن وحشية مخالفة لبعض ذلك فراجع اه برماوى (قوله ولا بعض الصاع من جنسين
 الخ) فلو كانتا قوت البر المختلط بالشعير فان استويا بتخير بينهما فخرج صاعا من البرأ ومن الشعير وان غلب
 أحدهما أخرج الاغاب ولا يخرج المختلط لان فيه تبعض الصاع من جنسين اه حل (قوله فيجوز ان يخرج
 نصف صاع الخ) أي ويجب على الشريك الثاني اخراج نصف من جنس ما أخرجه صاحبه بان كل الرقيق محل
 له قوت يصلح للاخراج فان لم يكن في محله قوت فاقرب محل اليه يخرج من قوته فلو كان الاقرب ببلدى السيدين
 وتفاوت قوت بلدهما هل يجاب من قوته أعلى فيخرج الجميع منه أو يخرج الجميع من قوته دونة يظهر الثاني

لان الاصل براءته مما زادوا أيضا اعراض الثاني عن الادنى الى الاعلى مجرد تعنت اذهو تخير بينهما قائل والله أعلم اه شوبري (قوله ولاصل ان يخرج من ماله الخ) أي لان له ولاية عليه ويستقل بملكه فيقدر كانه ملكه ذلك ثم نوى الاداء عنه ويرجع به عليه ان أدى بنية الرجوع أما الوصي والقيم فلا يخرجان عنه من ماله ما لا باذن الحاكم فله في المجموع عن الماوردي والبعثي وأقره ويخالف ما لو قضى له من ماله ما بغير اذن القاضي فانه يبرأ لان رب الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة ماله القاضي اه شرح مر وقوله لان رب الدين متعين لا يدخل له في الفرق كما قاله الشهاب ج وفرق بوجوب النية في الزكاة بخلاف اداء الدين انتهى رشدي عليه وقوله لانها عبادة تقتضي ان ينفقها في نفعه يتخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من انه لو امتنع أهل الزكاة من دفعها فظفر بها المستحق هل يجوز له اخذها وتقعز كذا أم لا وهو عدم جواز الاخذ ظفرا وعدم الاجزاء لعل به الشرح اه (قوله أيضا ولاصل ان يخرج الخ) وله أيضا ان يخرج من مال المولى والمراد بالغنى من ملك ما يخرج زائدا على ما امر اه شيخنا وخرج بالاصل غيره فلا يخرج من مال نفسه كوصي وقيم اه ساطع ان يخرج موليه الفقير فيجب على الاصل اخراجه كانه كما تقدم لانه يجب عليه نفقته (قوله زكاة موليه الغنى) قال العلامة سم ظاهره اجزاء نية الولي عن السفيه وهو كذلك اه برماوي (قوله لا يجوز اخراجها عنه الاباذنه) فان لم يأذن لم يجزه وان كان المخرج عنه ممن ينفق عليه المخرج مرؤفة وحيث لم تجز لا تسقط عن اخراج عنه وله استردادها من الاخذ وان لم يعلم بأنه أخرجه عن غيره اه عس على مر (قوله أو موسر وممسرح الخ) محله حيث لا مهاباة بينهما والاجمعيها على الموسر ان وقع زمن الوجوب في نوبته أخذ ما امر أو في نوبة المعسر فلا شيء عليه كالمعسر اه شرح مر وفي القليوبي فلا شيء على واحد منهما اه (قوله كما وقع له في الاصل وغيره) عبارة شرح مر وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى محمول على ما اذا أهل سؤال على العبد وهو في برة نسبتها في القرب الى بلدي السيدين على السواء ففي هذه الحالة المعتبر قوت بلدي السيدين وكذلك لو كان العبد في بلد لا قوت فيها وانما يحمل اليها من بلدي السيدين من الاقوات ما لا يجزى في الفطرة كالذبيق والخبز وحيث أمكن تنزيل كلام المصنفين على تصوير صحيح لا يعدل الى تغليبهم وقد علم انه لا منافاة بين ما صححه وناوما صححه أولا من كون الاصح اعتبار قوت بلدي العبد فسقط ما قيل ان ما ذكره مفرع على انها تجب على السيد ابتداء وان جرى عليه الشارح تبعا لكثير من الشراح انتهت * (باب من تلزمه زكاة المال وما تجب فيه) *

أي وما يتبع ذلك من قوله ولا يمنع دين وجوبها الى آخر الباب والمراد بمن تلزمه من تجب عليه وقد بالمال لان زكاة الفطر تجب على الكافر في قربة المسلم ونحوه اه برماوي (قوله وما تجب فيه) لما ورد عليه ان هذا مكرر مع ما امر لانه تقدم بيان الانواع التي تجب فيها أجاب عنه الشارح بقوله مما اتصف بوصف أي قال كلام هنا فيما تجب فيه من حيث اتصافه بوصف يتوهم منه سقوط الوجوب وما تقدم من حيث ذاته فلا تكرار اه شيخنا وفي شرح مر مانصه أي باب بيان شروط من تجب عليه وبيان أحوال المال الزكوي التي يعلم بها انه قد يتصف بما يؤثر في السقوط وما لا يؤثر فيه كالنصب والحد والاضلال او بمعارضته بما قد يسقطه كالدين وعدم استقرار الملك فليس المراد بما تجب فيه بيان الاعيان من ماشية ونقود وغيرهما فان ذلك قد علم من الابواب السابقة وحاصل الترجمة باب شروط الزكاة وموانعها اه ببعض نصرف (قوله مما اتصف بوصف) الاظهر ان يقول من حيث اتصافه بوصف يتوهم منه عدم الوجوب (قوله تلزم مسلم الخ) هذا شروع في شروط من تلزمه زكاة المال وهي خمسة ذكر منها صريح الاسلام والحريه وذکر منها تلويحا ثلاثة شروط آخر قوة الملك وتيقن وجود المال وتعيين المالك فذكر الاول تلويحا في مسألة المكاتب حيث قال أو ملك ملكا ضعيفا وذكر الثاني تلويحا في مسألة الجنين حيث قال اذا لوثوق بوجوده وذكر الثالث

(ولاصل ان يخرج من ماله زكاة موليه الغنى) لانه يستقل بملكه بخلاف غيره موليه كولد رشيد وأجنبي لا يجوز اخراجها عنه الاباذنه وتعبيري بما ذكرنا من تعبيري بقطرة ولله الصغير (ولو اشتراك موسر أو موسر وممسرح رقيق لزم كل موسر قدر حصته) لامن واجبه كوقع له في الاصل وغيره بل من قوت محل الرقيق كما علم مما مر وصرح به في المجموع تبعا للرافعي بناء على ما مر من أن الاصح انها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم تجعلها عنه المؤدى وتعبيري بالرقيق وبشدر حصته أعم من تعبيري بالعبد ونصف صاع * (باب من تلزمه زكاة المال وما تجب فيه مما) * اتصف بوصف كغريب ومسال

تأويل بحاف مسئلة الفدية بقوله لانه لغير معين وقد لوح م ر في شرحه أيضاً الاول من هذه الثلاثة بعد قول المتن ولا يمنع الدين وجوبها بقوله ولو تأخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم أحد از كلتها لخروجها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له لعدم استقرار ملكه وانما لزم المشتري اذا تم الحول في زمن الخيار وأجيز العسقلان وضع البيع على الزم وتتمام الصيغة وجد فيه من ابتداء الملك بخلاف ما هنا وذكر الاخير بن مناصر بحاقوله وشرط وجوبها أيضاً ان يكون المالك معيناً فلا تلزم في الموقوف على جهة عامة وتجب في الموقوف على معين وان يكون المالك متيقن الوجود فلاز كاة في مال الجمل الموقوف له بارث أو وصية لعدم الثقة بحياته اه وقوله وتجب في الموقوف على معين أي وان لم يخص واحداً من المعينين نصيباً للشركة وصورته ان يقف بستاناً ويحصل من ثمرته ما تجب فيه الزكاة اه ع ش عليه (قوله تلزم زكاة المال) أي بأنواعه السابقة من حيوان ونبات وتقدم معدن وركاز اه شرح م ر (قوله مسلماً) يستثنى منه الانبياء قال تاج الدين في كلبه التنوير مانعه ومن خصائص الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين عدم وجوب الزكاة عليهم وأما قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة أي زكاة البدن لا المال كما حمله عليه بعض المفسرين أو أوصاني بالزكاة أي بتبليغها اه من خصائص السيوطي وقوله أي زكاة البدن المراد بها زكاة النفس عن الرذائل التي لا تليق بمقامات الانبياء ويدل لها ما جل بعضهم عليه الآية من ان المراد بالزكاة فيها الا كثر من الخير كما حكاه عنه الواحدى في وسطه لاز كاة الفطر لان مقتضى جعله عدم الزكاة من خصوصياتهم انه لا فرق بين زكاة المال والبدن اه ع ش على م ر وقال في شرح الاعلام تجب زكاة الفطر على النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف زكاة المال اه اه أجهوري على التحرير والذي ذكره المناوي في شرح الخصائص للسيوطي ان مذهب الشافعي كالك وجوب الزكاة على الانبياء انتهى (قوله لقوله في الخبر السابق الخ) هذه حكاية للخبر السابق بالمعنى ولقطه فيما سبق لخبر أبي بكر رضي الله عنه بذلك في كتابه لانس بالصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه البخاري اه (قوله بالمعنى السابق في الصلاة) أي في وجوب مطالبة بها في الدنيا لكن تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة بناء على الاصح في الاصول انه مخاطب بفروع الشريعة أي المجمع عليها دون المختلف فيها لان المدار في التكليف بها على تقليد القائل بها قاله في الايعاب بحثاً وقضية انه لا يعاقب في الآخرة على الحكم المختلف فيه اذا قلنا قائليه وان كان الحق عند الله غيره وهو محتمل فليتأمل اه شوبري هذا قياس ما قدمه في الصلاة من انه لو قضاها لا تصح منه انه هنا لو أخرجه لا تصح منه لا قبل الاسلام ولا بعده ويسترد هاجم أخذها وقد يقال اذا أخرج بعد الاسلام بل يحتمل أو قبله تقع له تطوعاً ويفرق بينه وبين الصلاة بما قدمه اه ع ش على م ر (قوله ولو مكاتباً) ولا تجب على السيد في مال مكاتبه لانه غير مالك له فان زالت الكتابة بجزأ أو عتق أو غيره انعقد حوله من حين ذوالها اه شرح م ر وقوله انعقد حوله أي في حق السيد بالنسبة لزوالها بالعجز وفي حق العبد نفسه بالنسبة لزوالها بالعتق (قوله أيضاً ولو مكاتباً) أي كتابة صحيحة اما المكاتب ككتابة فاسدة فتجب الزكاة على سيده لان ماله لم يخرج عن ملكه اه ع ش على م ر (قوله لانه لا يملك شيئاً) هذا بالنسبة للرفيق غير المكاتب وقوله أو يملك ملكاً ضعيفاً هذا بالنسبة للرفيق المكاتب قلت ويجوز انه إشارة الى القولين في ملك الرفيق فالاول بالنسبة للاظهر والثاني لمقابله لا يقال هو لا يتعرض للضعيف لانه قول يأتي في قوله لعدم الملك أو ضعفه انه على التوزيع بالنسبة لراج ومقابله فتأمل اه شوبري (قوله وتوقف في مرتد) أي توقف لزوم أدائها كما علم مما بعده اه شيخنا (قوله لزمته في رده) أي بان وجبت حال الرد بان حال عليه الحول وهو مرتد ما اذا وجبت عليه في الاسلام ثم ارتد فانه يتوقف من ماله على المشهور وسواء أسلم أم قتل كافي المجموع ويجزیه الانخراج في هذه في حال الردة وتصح نيته لانتها التمييز ويجزیه أيضاً في الاولى ان عاد الى الاسلام اه شرح م ر وقوله بأن حال عليه الحول وهو مرتد صادق

(تلزم) زكاة المال (مسلم)
لقوله في الخبر السابق في
زكاة الماشية فرض على
المسلمين فلا تجب على كافر
أصلي بالمعنى السابق في
الصلاة (حراً أو مبعوضاً) ملك
بعضه الحر نصاً فلا تجب
على رقيق ولو مكاتباً لانه
لا يملك شيئاً أو يملك ملكاً
ضعيفاً بخلاف من ملك
بعضه الحر نصاً بالانه تلم
الملكه (وتوقف في مرتد)
لزمته في رده

بما اذا مضى عليه جميع الحول وهو مرتد أو ارتد في انشائه واستمر الى تمامه ولم يقتل وبالصورتين صرح
 الاندري اه رشيدى وقوله ان عادلا لا سلام أى فان لم يعد الى الاسلام لم يعتد بما دفعه ويسترد من
 القابض وظاهره سواء علم القابض بأنهاز كاذب أم لا قال ج و يفرق بينه وبين المعجزة بان المخرج هنا
 ليس له ولاية الاخراج بخلافه في المعجزة فان له ولاية الاخراج في الجملة فيستلزم علم القابض بانها معجزة لا تسترد
 منه اه بالمعنى والاولى ان يقال في الفرق انه حيث مات على الردة تبين ان المال خرج عن ملكه من وقت
 الردة فان خراجيه منه تصرف فيما لا يملكه فضمنه أخذ من حين القبض فيجب عليه رده ان بقي وبطله ان
 تلف كالمقبوض بالشراء الفاسد وأما في المعجزة فالمخرج من أهل الملك فتصرفه في ملكه والظاهر منه حيث لم
 يذكر التجيز ان صدقة تطوع أو زكاة غير معجزة وعلى التقديرين فتصرفه نافذ وبقي ما لو ادعى القابض انه
 انما أخذ المال منه قبل الردة فهل قبل قوله في ذلك أو لا بد من بينة فيه نظرا لا قرب الثاني لان الأصل عدم
 الدفع قبل الردة والحادث يقدر بأقرب زمن اه ع ش عليه (قوله كلكه) أى كالموقف ملكه وعبارته في
 باب الردة وملكه موقوف ان مات مرتدا بان زواله بالردة ويضيق عنه دين لزمه قبلها وما أتلفه فيها وتصرفه ان لم
 يحتمل الوقف باطل والافقوف ان أسلم نفذ انت (قوله وتجب في مال مجبور) أى يتعلق به الوجوب وان كان
 الاخراج بالفعل يتوقف على التمكن كما يأتى وكذا يقال فيما بعده اه شيخنا وهذا انما يحتاج اليه في المجبور
 بالنسبة لغير النفس لانه هو الذى يتوقف وجوب الاداء فوراً على زواله فهو مانع من وجوب الاداء في زمانه وأما
 غيره من حجر الصغير والمجنون والسفيه فلا يتوقف وجوب الاداء فوراً على زواله كما سيظهر قريباً تأمل (قوله
 والمخاطب بالاخراج منه وليه) أى فعليه اخراجها عنه وانها الامام يأتى بتركه فان خاف اخراجها سرا فان
 تمسراً ولم يخرجها أخرجها المجبور اذا كمل اه سم (قوله أيضاً والمخاطب بالاخراج منه وليه) أى حيث
 كان يرى الوجوب كشافى وان كان المجبور عليه حنفياً لا يرى الوجوب اذا العبرة باعتقاد الولي فان كان الولي
 لا يرى وجوب ذلك كنهى أى ولم يلزمه ما كمل بالاخراج فلا احتياط له ان لا يخرج الزكاة وان يحبسها الى ان
 يكمل المجبور عليه فاذا كمل أخبره بها ومثل الحنفى في ذلك ما لو كان عامياً لم يذهب بذهب كذا في كلام غير
 واحد وفيه نظر اذا التفتى ينبغي أن يكون محل الاحتياط من يرى الوجوب كالمخاطب اه حل ومثله شرح
 مر وفي ع ش عليه نقلا عن سم على المتهج مانعه وانظار لو اختلفت عقيدة المجبور والولي بأن كان
 الصبي شافعي والولي حنفياً أو بالعكس وقد يقال العبرة في لزوم وعدمه بعقيدة الولي وفي وجوب الاخراج
 وعدمه بعقيدة المولى لكن حيث لزم الصبي امامي حنفى فلا ينبغي للولي الشافعى ان يخرج زكاة كانه اذا لاز كاه
 عليه فليتأمل اه وقال الشيخ ج ولو اخرج المعتقد للوجوب اثم ولزم المولى ولو حنفياً فيما يظهر اخراجها
 اذا كمل اه قال الشيخ قد يقال قواعد التقليد ان الشافعى مثلاً اذا لزمه حق كالأزكاة عند الشافعى دون أبي
 حنيفة فتقاربا باحنيقة في تلك الصورة ليست عند ذلك الحق فان كان الامر كذلك أشكل قوله ولو حنفياً اذا غابته
 بعد كماله انه كشافى لزمه زكاة عند الشافعى فتقاربا باحنيقة اه وكتب في محل آخر قوله ولزم المولى ولو حنفياً
 فيما يظهر فيه نظر بل يتجه به كمال المولى ان المدار على اعتقاده في اخراج ما مضى قبل الكمال فان كان حنفياً لم
 يلزمه اخراج وان كان معتقداً للوجوب أو شافعي لزمه وان كان معتقداً للوجوب لان الكمال انقطع
 ارتباطه باعتقاد الولي ونظراً لا اعتقاد نفسه اه مر اه فان اخرج الولي اخراج زكاة الصبي والمجنون عصي
 قاه في التحرير قال الشيخ ويجه انه اذا أخرقت المال بغير تعصيرانه يضمن حصه المستحقين لأنه بتأخير حقهم
 حتى تلف المال صار مضمراً بالنسبة لحقهم ولا يضمن الباقي اذا لاقتصير منه بوجوب ضمانه تأمل اه شوبرى
 وأما زكاة الحسن فقال الفخر الرازى انما تجب عليه وأنشد

طلبت من المليح زكاة حسن * على مغرم السن البهي

كملكه ان عاد الى الاسلام
 لزمه أدائها لتبين بقاء
 ملكه والا فلا (وتجب في
 مال مجبور) عليه لشمول
 الخبر المشار اليه آنفاً لملكه
 والمخاطب بالاخراج منه
 وليه

فقال وهل على مثلي زكاة * على رأي العراقي الكامل
فقلت الشافعي لنا امام * يرى ان الزكاة على الصبي
فقال اذهب اذا وا قبض زكاتي * بقول الشافعي من الولي

ونعمه التقى السبكي فقال

فقلت له فديتلك من قبضه * أبطل بالوفاء سوى المالى
نصاب الحسن عندك ذوامتناع * بخلاف القوام السهمي
فان أعطيتها طسوعا والا * أخذناها بقول الشافعي

وكتب بعده بعض الطلبة الظرفاء انظر نصاب الحسن ما هو وما الزكاة الواجبة فيه ومن يأخذها فأجاب بعضهم بقوله

تبدى بالسؤال لنا طريف * فقال وما النصاب على الصبي
وما قدر الزكاة لا عرفه * فأوضحني في قول جلي
ركاز الحسن جاز وفيه خمس * بأخبار صحيحة للنبي
فيؤخذ خمسة في كل يوم * بضم ثم لثم للبهى
وانى عامل في الاخذ حالا * واصرفه مصاريف الزكى

ولا تجب في مال وقف جنين
اذ لا وثوق بوجوده وحياته
وقولى محجور أعم من قوله
الصبي والمجنون لشموله
السفيه (و) في (مغصوب
وضال ومحجود) من عين أو
دين

(قوله ولا تجب في مال وقف جنين) أى لاجل جنين فاللام للتعليل فيشمل التركة كلها أو بعضها فان تبين ان لاجل وجبت على الورثة زكاة مدة الوقف وان انفصل ميتا فلا زكاة على الورثة مدة الوقف لضعف ملكهم وان انفصل حيا فلا زكاة عليهم ولا عليهم فله ثلاثة أحوال ثم ان هذا ليس في كلام المصنف ما يخرج منه وفي كلام هر تفريعه على شرط ذكره بقوله ولا بد من تحقق المالك اه شيخنا وفي عرش على هر مانصه قوله ولا تجب في مال وقف جنين أى وان انفصل حيا وعبارة العباب لا فيما وقف جنين اذا انفصل حيا اه سم على البهجة وبقى ما لو انفصل الخنى ووقف له مال هل تجب فيه الزكاة عليه اذا اتضح بما يقتضى استحقاقه أو على غيره اذا تبين عدم استحقاق الخنى وثبوته للغير كلكو كان الخنى ابن أخ فيتقدير أو ثمة لا يرث ويتقدير كورثة يرث فيه قطار والظاهر عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحقين مدة الوقف ويؤيد ما لو عين القاضى لكل من غرماء المظن قدرا من ماله ووضي الحول قبل قبضهم له فانه لازكاة عليهم بتقدير حصوله لهم بعد ولا على المظن لو انطلق الحجر ورجع المال اليه وعالوه بعدم تعيين المستحق مدة التوقف اه (قوله وقف جنين) أى وان انفصل حيا وأخبر بحياته معصوم اذ لا يزيد على انفصاله حيا وقد صرحوا فيها بعدم الوجوب بعد الانفصال اه عرش وكذا لو انفصل ميتا كما لا تجب على الورثة كما قاله هر وروى اه شيخنا (قوله اذ لا وثوق بحياته) أى وشرط الوجوب تحقق وجود المالك كما صرح به هر في شرحه (قوله أيضا اذ لا وثوق بحياته) أى مادام حيا وان حصلت حركة في البطن جاز ان تكون لغير رجل كالرجع اه عرش على هر (قوله لشموله السفيه) ويشمل المظن أيضا فانه سيأتى انه يجب عليه أداؤه وان زال الحجر عنه اه شيخنا (قوله ومغصوب) لهل صورته ان يأذن المالك للغاصب في اسامتها والا فالذى مر له انه لو أساءها للغاصب لازكاة فيها وعبارته ثم في فصل ان اتحد نوع الماشية ولو سامت الماشية بنفسها أو أسامها غاصب أو مشتر شراء فسادا فلا زكاة كما يأتى لعدم اسامة المالك اه عرش على هر والمسروق كالمغصوب يوزر له لدخوله في المغصوب أو الضال وفي معناه الواقع في بحر والمدفون في موضع ونسب يملو كان قادرا على انتزاع المغصوب فينبغي وجوب الانخراج حالا اه برماوى (قوله من عين أو دين) هذا تعميم في المجعود فقط اذ لا يقال في المغصوب والضال من عين أو دين لانهم لا يكونان دينيا وقوله وان تعذر أخذها غايه في الاربعه وقوله بعد الظاهر انه ليس بقيد فيشمل ما ملك بارت قبل قبضه وقوله لانها ملكك الخ على الخمسة وقوله وفي دين عطف علم

على خاص لتقدم الدين المجمع وهذا أهم من المجمع وغيره اه شيخنا (قوله وغائب) عبارة أصله مع شرح مر
وتجب في الحال عن الغائب ان قدر عليه لانه كالمال الذي في صندوقه ويجب الانخراج في بلد المال ان استقر فيه
وظاهر قوله في الحال وجوب المبادرة قال الاذرع ولا شك انه اذا بعد بلد المال عن المالك ومنعنا البقل كما هو
الاصح فلا بد من وصول المالك أو نائبه اليه اللهم الا أن يكون ثم ساع أو حاكم يأخذ كانه في الحال والا أي وان لم
يقدر عليه لخوف طريق أو انقطاع خبره أو شك في سلامته فكمه غصب فيأني فيه مامر لعدم القدرة في الموضعين
والاوجه أخذ من اقتضاء كلامهم ان العبرة فيه وفي نحو الغائب بمسحقي محل الوجوب لا التمكن انتهت (قوله
ومملوك بعقد قبل قبضه) فتجب في المشتري قبل قبضه قطعاً حيث مضى عليه حول من وقت دخوله في ملكه بانقضاء
الخيار لا من الشراء فيجب الانخراج في الحال ان لم يمنع من القبض مانع كالدين الحال على مقرر اه شرح مر
(قوله لانهم املكتم ملكاً تاماً) أي والتمام لا ينافي الضعف المعلق به عدم صحته بعه اه حل (قوله وفي دين لازم)
قال شيخنا وقضية كلامهم في مواضع ان الايل الى المآل حكمه حكم لازم اه حل كمن المبيع في زمن
الخيار لغير البائع اه ع ش على مر قال سم وهل يعتبر بلد رب الدين أو المدين المتجه الثاني اه ثم رأيت مر اعتمد
في باب قسم الصدقات ان العبرة ببلد رب الدين وانه لا يتعين صرفه في بلده بل له صرفه في اي بلد أراد مع الاذكار
بان المتعلق بالذمة ليس محسوساً حتى يكون له محل معتبر تأمل اه شوري (قوله أيضاً وفي دين لازم) لكنه ان كان
مؤجلاً فهو كالمغصوب وان كان حالاً بان تيسر أخذه بان كان على ملى باذل أو جاحد وبه بينة وجبت ركاته في الحال
لقدرته على قبضه ويخرجها حالاً وان لم يقبضه بالفعل وان تعذر أخذه لا عسار أو غيره فكمه غصب فيأني فيه
مامر فلو كان يقدر على الاخذ من مال الجاحد بالظفر من غير خوف ولا ضرر فلا وجه انه كالمؤجل تيسر أخذه بالبينه
خلاف البعض المتأخرين ولو كان الدين حالاً غير انه نذر ان لا يطالب به الا بعد سنة أو وصى ان لا يطالب الا بعد
سنتين من موته وهو على ملى باذل فلا وجه انه كالمؤجل لتعذر القبض خلاف الجلال البلقيني وأفاد السبكي انا
حيث أوجبنا الزكاة في الدين وقتلنا انتم اتعلق بالمال تعلق شركة اقتضى ان يملك أرباب الاصناف ربع عشر الدين
في ذمة المدين وذلك يجر الى أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالدعوى بالصدقات والديون لان المدعى غير
مالك للجميع فكيف يدعى به الا ان له القبض لأجل أداء الزكاة فيحتاج الى الاحتراز عن ذلك في الدعوى واذا
حلف على عدم المسقط فينبغي ان يحلف على ان ذلك باق في ذمته الى حين حلفه لم يسقط وانه يستحق قبضه حين
حلفه ولا يقول انه باق له ومن ذلك ما عت به البلوي وهو تعليق طلاقها على ابرائهم من صداقها وهو نصاب ومضى
عليه حول فأكثر فأبرأته منه فلا يقع الطلاق لعدم ملكها الا برأء من جميعه وسيأتي محسوطاً في باب ان شاء الله
تعالى اه شرح مر * (فرع) * استحق نقداً قدر نصاب مثلاً في معلوم وظينة باسرها ومضى حول من حين
استحقاقه من غير قبض فهل ذلك من قبيل الدين على جهة الوقف وله حكم الديون حتى تلزمه الزكاة ولا يلزمه
الانخراج الا ان قبضه أولاً بل هو شريك في أعيان ريع الوقف بقدر ما شرطه الواقف فان كانت الاعيان زكوية
لزمته الزكاة والا فلا فيه نظر اه سم على البهجة واعتمد مر الاول اه ع ش عليه (قوله وعرض تجارة)
كأن قال أسلمت اليك في ثلاثين مشطع قماش أن تجرفها ونوي بها التجارة وكأن أقرض العروس لا خرافتها
تصير ديناً في ذمة المقرض فاذا مضى حول وجبت الزكاة في الصورتين على المالك اه شيخنا (قوله كمال كتابة)
ومثله دين معاملة للسيد على المكاتب أيضاً على المعتمد عند مر كوالدهم خلافاً للدميري وكتب عليه لو أحال
المكاتب السيد بالتجوم لزم السيد ان يزكها لانها صارت لازمة له وان عجز المكاتب نفسه لا تسقط غايه الامر انه
سقط وصف كونها بتجوم كتابة اه مر اه سم اه شوري (قوله وبخلاف لازم من ماشية الخ) كأن
أقرض اليه أر بعين شاة أو أسلم اليه فيها ومضى عليه حول قبل قبضها اه حل (قوله الزهو) هو بضم الزاي
المججمة وهو اشتداد الحب وبدواصلاح وفي النهاية نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يزهي

(وغائب) وان تعذر أخذه
(ومملوك بعقد قبل
قبضه) لانهم املكتم ملكاً
تاماً (و) في (دين لازم من
تعد وعرض تجارة) لعموم
الادلة بخلاف غير لازم
كل كتابة لان الملك غير تام
فيه اذا بعد اسقاطه متى شاء
وبخلاف لازم من ماشية
ومعشر لان شرط الزكاة في
الماشية السوم وما في الذمة
لا سام وفي المعشر الزهوي
ملكه ولم يوجد (و) في غنمية
قبل قسمة ان تملكها الغائرن
ثم مضى حول وهي صنف
زكوي وبلغ بدون الخمس
نصاباً

وقد روي حتى يزهد ويقال زهد النخل يزهد وإذا ظهرت ثمرته وأزهد يزهد إذا أحرأ وأصفرو قبلهما بمعنى
 الاحمرار والاصفرار ومنهم من أنكر يزهد ومنهم من أنكر يزهد اه برماوي وفي المصباح بعد مثل هذه العبارة
 وزهد النبات يزهد وابلغ اه (قوله أو بلغه نصيب كل) عطف على قوله قبل قسمته بصير المعنى أو بعد القسمة
 لكن بلغه نصيب كل هكذا يتعين واللام يظهر له فائدة بعد قوله وابلغ بدون الجنس نصابا اه عبدي به ووجه عدم
 الفائدة أنه يكون مفهوما بالاولى لانها اذا وجبت فيما اذا بلغ المجموع نصابا فوجبها فيما اذا بلغه نصيب كل
 على حدته اولى وأظهره هذا وقول الشيخ واللام يظهر له فائدة أي وان لم يعطف على الطرف المذكور بل عطف
 على ما قبله لم يظهر له فائدة كما علمت يقتضي ان عطفه على ما قبله صحيح وليس كذلك بل هو فاسد بمقتضى التركيب
 العربي اذ بصير المعنى أولى بابلغ نصابا بدون الجنس لكنه بلغه نصيب كل وهذا محال عقلا اذ لا يصح أن يكون القسم
 أكبر من مقسمه ولا ان يكون الجزء أكبر من كاه وعبارة المنهاج نصبا والغنية قبل القسمة ان اختار القاعون
 تملكها ومضى بعده حول والجميع نصابا كوي وبلغ نصيب كل شخص نصابا أو بلغه المجموع في موضع ثبوت
 الخلطة وجبت زكاتها والا فلا انتهت بالحرف وهي في غاية الظهور فتلخص من هذا كله ان عبارة المنهاج غير ظاهرة
 وعبارة البرماوي مانصة قوله أو بلغه نصيب كل هذه العبارة فيها نوع مسامحة من جهة سباق العطف ولذلك قال
 بعضهم انظر عطفه على ماذا اه وفي عش مانصة قوله أو بلغه نصيب كل لا يقال هذا العطف غير صحيح لانه يقتضي
 أن التقدير أولى ببلغ نصابا بدون الجنس ولكن بلغ نصيب كل واحد نصابا وهذا ظاهر الفساد لا يتناول مثل هذا
 لا يعترض به لوضوح عدم ارادة مثله في كلامهم لان الاستحالة مانعة من ارادتها ما ذكره المعترض وانما المعنى أو بلغه
 نصيب كل واحد منهم من غير ملاحظة الجنس وجودا ولا عدما أو التقدير أو بلغه مع الجنس نصيب كل واحد اه
 (قوله فان لم تملكها القاعون الخ) سيأتي في الغنية انها تملك باختيار التملك على المعتمد وقيل تلك بحجارة المال فتقوله
 في التعليل بعدم الملك أي على المعتمد من اشتراط التملك وقوله أو بلغه أي على الضعيف القائل بانها تملك بمجرد
 الحيازة فهو موزع على القولين اه شيخنا (قوله أو مضى والغنية أصناف) هل المراد أجناس (قلت) *
 الظاهر نعم وظاهر كلامه انه لا فرق بين ان تكون تلك الاصناف كلها زكوة أو كل واحد نصابا وينبغي ان
 تكون صرورة المسئلة أن فيها صنفين زكوي اه حل (قوله ماذا يصيبه) أي من الانواع وقوله وكم نصيبه
 أي من العدد اه شيخنا (قوله في الثالثة) ظاهر كلامهم فيها عدم الفرق بين ان يعلم كل زيادة نصيبه على
 نصاب أم لا وليس يبيعدوان استبعده الاذرى اه شرح مر (قوله لانه لغير معين) أي بشرط وجوب
 الزكاة كون المالك معينا كما في شرح مر (قوله ولا يمنع دين وجوبها) أي سواء كان حالا أو مؤجلا من
 جنس المال أم لا لله تعالى كزكاة وكفارة ونذر أو غيره وان استغرق دينه النصاب في أظهر الاقوال بالاطلاق
 الادلة ولان ماله لا يتعين صرفه الى الدين والثاني يمنع كما يمنع وجوب الحج والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقد
 أي الذهب والفضة وان لم يكن مضر و باو الر كاز والعرض وزكاة الفطر دون الظاهر وهو الزرع والثمار
 والماشية والمعدن والفرق ان الظاهر ينوب نفسه والباطن انما ينوب بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحوج
 الى صرفه في قضائه ومحل الخلاف ما لم يزد المال على الدين فان زاد وكان الزائد نصابا وجبت زكاته قطعا واما اذا لم
 يكن له من غير المال الزكوي ما يقتضي به الدين فان كان لم يمنع قطعا عند الجمهور والاوجه الحاق دين الضمان
 بالدين يباقي الدين فعلى الاول الاظهر لو جرح عليه الدين فقال الحول في الحجر فكم غصب فحيز كانه ولا يجب
 الانحراج الا عند التمكن لانه حيل بينهم وبين ماله لان الحجر مانع من التصرف نعم لا عين القاضي لكل غريم من
 غرماته شيئا قدر دينه من جنسه أو ما ينحصر بالتقسيم وممكن من أخذ ماله عليه الحول ولم يأخذه فلا زكاة فيه
 عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهم أحق به والاوجه عدم الفرق بين أخذهم له بعد الحول
 وزكاهم ذلك خلافا لبعض المتأخرين ولو فرق القاضي ماله بين غرماته فلا زكاة عليه قطعا والملك اه من

أو بلغه نصيب كل) منهم
 فان لم تملكها القاعون أول
 بعض حول أو مضى والغنية
 أصناف أو صنف غير زكوي
 أو زكوي ولم يبلغ نصابا
 أو بلغه بالجنس فلا زكاة فيها
 لعدم الملك أو ضعفه في
 الاول لسقوطه بالأعراض
 وعدم الحول في الثانية
 وعدم علم كل منهم ماذا
 يصيبه وكم نصيبه في الثالثة
 وعدم المال الزكوي في
 الرابعة وعدم بلوغه نصابا
 في الخامسة وعدم ثبوت
 الخلطة في السادسة لانها
 لا تثبت مع أهل الجنس اذ لا
 زكاة فيه لانه لغير معين
 (ولا يمنع دين)

أصله مع شرح مر (قوله ولو جحر به) هذه الغاية لتعميم الرد كما لم من عبارة أصله مع شرح مر (قوله نعم
لوعين الحاكم لكل من غرماء المفسر الخ) قال في شرح الروض قال السبكي أنه أي عدم الزوم ظاهر إن كان
ماله من جنس دينهم والافكيف يمكنهم أخذه بلا بيع أو تعويض قال وقد صور هذا بذلك الشيخ أبو محمد في السلسلة
وكلام الراقي في باب الجحر يقتضيه اه ومشي مر على تصويره بذلك وقوله فلاز كاة عليه لضعف ملكه
أي وإن تركوه كما اعتد به مر خلافا لما اختار في شرح الروض وقد يشكك عليه أنه لو باعه النصاب بشرط
الخيار وحكمنا أن الملك في زمنه البائع بان كان الخيار له أو موقوف بان كان له ما وفسح العقد فيهما لم ينقطع
الحول لعدم تجديد الملك وإن تم الحول في مدة الخيار في الأولى مطلقا وفي الثانية وفسح العقد كى المبيع فيحتاج
للغرف بين ما اعتد به وبين هذا وقد يفرق بان الغرماء غير معينين لاحتمال أن يظهر غريم آخر فكان التسليم
على الأخذ أتم بخلاف المشتري فإنه معين ولا بد قلة مدون التعلق هناك وقيل نظر في تامل وقد يفرق
بأن البائع لما كان الخيار له أو كان ملكه مع تمكنه من الفسخ فيرجع المبيع له فان قلت ما ضرورة تمام الحول
في مدة الخيار قلت يمكن تصويره بان يكون المبيع ثمرة فيبدو صلاحها في زمن الخيار اه سم (قوله فلاز كاة
عليه) قبله السبكي والاستنوي بما إذا كان ما عينه لكل من جنس دينه والافكيف يمكنه من غير جنسه
من غير بيع أو تعويض وهو متجه وإن اعترضه الأذرى اه شرح ج ومثله شرح الروض و دم
(قوله أيضا فلاز كاة عليه) أي ولا عليهم لعدم ملكهم اه مر أي ولو تركوه بعد الحول ولا فطر لتبين استقرار
ملكه اه حل وفيه أنه تقدم أن الدين يجب فيه الزكاة وهذا منه فكيف لا يجب عليهم واجيب بان المعنى
لا يجب عليهم زكاة عين الذي عينه الحاكم لكل إذا كان نصابا فلا ينافي أنها يجب عليهم الزكاة من حيث كونه
دينا فيستوقف الإخراج على قبضه بخلاف ما إذا قلنا يجب عليهم الزكاة في العين فيجب عليهم حالا وإن لم يقبضوا
تأمل اه شيخنا (قوله ولو اجتمع زكاة) أي للمال أو البدن سواء حدث الدين قبل وجوب الزكاة أو بعده كما
يشعر به إطلاقه كغيره اه زى وقوله قدمت أي الزكاة ولو زكاة فطر على الدين ولو كان متعلقا بالعين
ولو استحق الزكاة اه حل وانظر هذا مع قوله الاتي في الفرائض يبدأ بالزكاة ثم بالدين هل فيه تكرار تأمل
(قوله قدمت) أي ولو كان الدين لم يجور عليه اه ع ش على مر ولا يشكك عليه قولهم حقوق الله مبنية على المسامحة
لأنه في الحدود ونحوها أو يقال الزكاة فيها جهتان حق الله وحق الآدمي اه ع ش عليه (قوله كج وكفارة) انظر
إذا كانت التركة لا تبقى باجرة الحاج هل يصرف إلى الورثة قولهم التصرف فيه أو يؤخر لاحتمال أن يوجد من
يرضى به ويتبرع بالأعمال أو كيف الحال وانظروا كانت حصة كل لا تبقى هل يضم إلى الآخرة ونحوه
الوارث في ذلك أو بقرعة اه شورى (قوله مستويان) ليس المراد التخيير في البداءة بل هما بل المراد أنهما
مستويان في التقسيط فيوزع الموجود عليهما وإنما كانت مساوية لأن المطلب فيهما معنى الاجرة فكانت هاتين
آدمي اه شيخنا (قوله والافقيستويان) أي بالتقسيط فيقسط الموجود عليهما اه شيخنا وعبارة شرح
مر أو معدوما واستويان في التطبيق بالذمة قسم بينهما عند الامكان أما إذا لم يمكن التوزيع كأن كان ما يخص الحج
قليل بحيث لا يبقى فإنه يصرف للممكن منهما فلاز كان عليه زكاة وجب ولم يوجد أجبر يرضى بما يخص الحج
صرف كاه لاز كاة أم لو اجتمعت الزكاة مع غير الحج من حقوق الله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصيد فيوزع
الحاصل بينهما ولا تأتي التفرقة بينهما إلا كان التفرقة دائما بخلاف الحج وكما اجتماع الزكاة مع الحج اجتماع
الحج مع حصة الحقوق فيوزع الواجب إن أمكن على الحج وغيره ولا يصرف لغير الحج ثم ما يخص الكفارة
عند التوزيع إذا كانت اثنتان ولم ينفصا بقرعة هل يشتري به بعضا وإن قل ويعتقه أو لا لأن اعتناق
البعض لا يقع كفارة فيه تقرر فيجوز وجوب ذلك لأن الميسور لا يسقط بالمعسور ويحتمل وهو الظاهر الثاني
ويقتل إلى الصوم فيخرج من كل يوم مدا اه ع ش عليه (قوله فإنه إن كان مجعورا عليه الخ) ويجب

ولو جحر به (وجوبها) ولو في
للال الباطن لا إطلاق الأدلة
نعم لوعين الحاكم لكل من
غرماء المفسر شيئا من ماله
ومكنهم من أخذه فقال
الحول قبل أخذه فلاز كاة
عليه لضعف ملكه (ولو اجتمع
زكاة دين آدمي في تركة)
بان مات قبل أدائها وضاعت
التركة عنهما (فلمت) على
الدين قد عدا الدين الله وفي
خير الصديق فدين الله
أحق بالقضاء وكلاز كاة
سائر حقوق الله تعالى كج
وكفارة تم الجزية ودين
الآدمي مستويان معاتها
حق الله تعالى ونحوه دين
الآدمي دين الله ككفارة
وجب بالوجه كما قال السبكي
إن يقال إن كان النصاب
موجودا قدمت الزكاة أولا
فيستويان وبالتركة ماله
اجتماعا على حي فإنه إن كان
مجعورا عليه

تفيد هذا التفصيل بما اذا لم تتعلق الزكاة بالعين بأن لم يكن النصاب ولا بعضه موجودا والابان تعلقت بالعين بان كان النصاب أو بعضه موجودا قدمت مطلقا أي لا فرق بين أن يكون محجورا عليه أم لا اه من شرح مر (قوله قدم حق الاكدي) أي بخلاف ما لو اجتمع على جمع حق الاكدي حرية فانه يسوي بينهما كما نص عليه في الامثلة في حواشي شرح الروض في باب الجزية قبيل الباب الثامن كتاب الايمان اه شورى (قوله والا قدم جزما) أي على دين الاكدي ولو اجتمعت الزكاة وحقوق الله وضاق المال عنها قسطن ان أمكن كما فعل به فيما لو اجتمعت في التركة كما تقدم اه ع ش على مر وفي الشورى ولو اجتمع عليه زكاة وجب فوري فيظهر تشديده على الغرماء كما صرحوا به فيمن مات ولم يصفه بالحقين نقله في حواشي شرح الروض في باب الفليس اه

(باب اداء زكاة المال)

أي باب حكم الاداء من كونه فوريا ولا ومن كونه بنفسه أو بوكيله المستحقين أو لهما كم ومن وجوب النية فيه اه شيخنا (قوله أي أدائها) المراد بالاداء الدفع لا الاداء بالمعنى المصطلح عليه لان الزكاة لا وقت لها محد ودخلى نصير قضاء بخروجه اه ع ش على مر (قوله بحضور مال) أي وان عسر الوصول اليه مع كونه حاضرا لاتساع البلد أو ضيقه اه من شرح مر وع ش عليه وهذا تعميم في المال الحاضر بالفعل وأما قول الشارح غائب سائرا وفار الخ فهو بيان لحال المال قبل حضوره وبيان لمحل اشتراط حضوره أي انما يشترط حضوره اذا كان في حال غيبته في وقت الوجوب سائرا في السفن أو القوافل أو فارا ما كثافي محل غيبته كالأموال المالك وقت الوجوب عسر والمال مستقر بمكثلا وقوله عسر الوصول له محترز مسائتي في قوله وبقدرة على غائب فار أي ان المال اذا كان وقت الوجوب فارا وسهل الوصول اليه لا يشترط في التمكن حضوره بالفعل بل سهولة الوصول اليه كافية في التمكن فيجب على الفور اخراجه زكاته مع أنه غائب تأمل اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله بحضور مال أي بحضور المال اليه أو بحضوره عند المال ولو تدير اه (قوله سائرا) أي ما لم يكن المالك أو وكيله مسافرا معه والاوجب الاخراج في الحال وعلى هذا يحمل قولهم في قسم الصدقات ان كان بيادية صرف الى فقراء أقرب البلاد اليه اه سلطان (قوله أحوال تعذر أخذه) بأن كان على معسر أو مليء ولم تقم عليه حجة بخلاف ما اذا لم يتعذر أخذه بأن كان على مليء بل بذل حاضر أو على جاحد وبه حجة فانما تجب فيه الزكاة فوراً وان لم يأخذه لانه قادر على أخذه كلسياني في قوله أو على استيفاء دين حال فهو محترز ما هنا اه شيخنا (قوله أو مستحق) ولا يكفي حضور المستحقين وحدهم حيث وجب الصرف الى الامام بأن طلبها عن الاموال الظاهرة كلسياني فلا يحصل التمكن بذلك فلا حذر بعض مستحقها لكل حكمه حتى لو تلف المال ضمن حصصهم اه شرح مر (قوله أيضا أو مستحق) ظاهره وان لم يطلبوه واعل الفرق بين هذا وبين دين الاكدي حيث لا يجب دفعه الا بالطلب ان الدين لزم ذمة الدين باختياره ورضاه فتوقف وجوب دفعه على طلبه بخلاف ما هنا فانه وجب له بحكم الشرع ودلت القرينة على احتياجه اذا فرض انه فقير فلم يتوقف وجوب دفعه على طلب اه ع ش على مر (قوله بأن سهل الوصول اليه) تصوير للقدرة على الغائب (قوله أو على استيفاء دين) حال وسبياني تعلق الزكاة بعين المال فعليه على المستحقين من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالكل ويحلف عليه لانه ولاية القبض ومن ثم لا يخلف انه له مثلاً بل انه يستحق قبضه فانه السبكي ولا يجوز جعل دينه على معسر من زكاته الا ان قبضه منه ثم نواها قبل الاداء اليه أو معه أو يعطيه من زكاته ثم يردّها اليه عن دينه من غير شرط اه ج (قوله بأن كان على مليء الخ) تصوير للقدرة على استيفاء الدين الحال (قوله ويزوال حجر فليس) بخلاف حجر السفن لا يشترط زواله بل يخرج الولى كالمز اه شيخنا (قوله أيضا ويزوال حجر فليس) أي والزكاة متعلقة بالتمتع والاداء على الغرماء ولا يحتاج الى زوال الحجر اه

قدم حق الاكدي جزما كما قاله الرافعي في باب كفارة اليمين والافسدت جزما كما قاله الرافعي هنا

(باب اداء زكاة المال)
هو أول من تعبده بفصل لعدم اندراجها في ترجمة الباب قبله (يجب أي أدائها) (فورا) لان حاجة المستحقين اليها ناجزة (اذا تمكن) من الاداء كسائر الواجبات ويحصل التمكن (بحضور مال) غائب سائر أو فار عسر الوصول اليه أو مال مفقود أو مجهود أو دين مؤجل أو حال تعذر أخذه (و) حضور (أخذ) لز كائن امام أو ساع أو مستحق فهو أعم من تعبده بالامناف (ويجفاف) لثبر (وتتقية) لحيوتبر ومعدن (وخلو مال من مهم) ديني أو ديني كصلاة وأكل وهذه الثلاثة من زيادتي (وبقدرة على غائب فار) بيان سهل الوصول له (أو) على استيفاء دين (حال) بأن كان على مليء حاضر ماذل أو على جاحد وبه حجة قول فار من زيادتي (ويزوال حجر فليس) لان الحجر به مانع من التصرف فلا اداء انما يجب على المزي اذا تمكن

شورى (قوله وتقرر أجرة) عطف على قوله اذا تمكن كما أشار إليه الشارح بقوله فالاداء انما يجب الخ
 اه شورى (قوله قبضت) أى أؤلم قبض وكانت على مقرملى عبالذل أو بها حجة قبضها ليس بقيد لما رانها
 تحب في الدين اه شجنا نقول بعضهم انما قيد القبض لاجل وجوب الاخراج ليس بظاهر (قوله لم
 يلزمه كل سنة الخ) عبارة المحرر فيخرج عند تمام الاول كاة خمسة وعشرين لسنة وعند تمام الثانية
 ز كاة خمسة وعشرين لسنة وخمسة وعشرين لسنة وعند تمام السنة الثالثة كاة خمسين لسنة وخمسة
 وعشرين لسنة وعند تمام الرابعة كاة خمسة وسبعين لسنة وخمسة وعشرين لسنة لاربعة سنين اه
 بحر وقه فالواجب في السنة الاولى نصف دينار وثمان دينار وفي الثانية ثلاثة أنصاف دينار وثلاثة أثمان
 دينار وفي الثالثة خمسة أنصاف وخمسة أثمان وفي الرابعة سبعة أنصاف وسبعة أثمان فاذا اجعت الاضاف صارت
 ستة عشر نصفاً بنمانية دنانير واذا اجعت الاثمان صارت ستة عشر ثمانية دنانير تأمل اه من خط شجنا خ
 وقوله وعند تمام السنة الثانية كاة خمسة وعشرين لسنة وهي التي ذكرها أولاً لان الفرض انما باقية عنده وقوله
 وخمسة وعشرين لسنة وهي التي تقررت بتمام السنة الثانية فيز كاهار كاة ستين لان الفرض انه مالك لها من
 حين القبض وان الز كاة واجبة فيها من حيث ذلك وجوب الاخراج مقيد بالتقرر وقوله ز كاة خمسين لسنة
 وهي ما تقررت بتمام السنتين الاوليين وقوله وخمسة وعشرين لسنة وهي المتقررة بتمام السنة الثالثة لانه
 مالك لها من حين القبض ولم يز كها قبل تأمل (قوله لتعرضه الزوال بتلف العين المؤجرة) فلواته تمت الدار في
 انتهاء المدة انقضت الاجارة فبما بقي وتبين استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الز كاة كالمرومين
 الماردي والاصحاب كافي المجموع انه لو كلن أخرج ز كاة جميع الاجرة قبل الانهزام لم يرجع بما أخرج به
 منها عند استرجاع قسط ما بقي لان ذلك حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره اه شرح مر ولو أسلم
 نصاب نقد في ز كوى وأقبضه وتم حول قبل قبض المسلم فيه فعلى المسلم اليمز كاة رأس المال لاستقرار ملكه
 بقبضه اه عباب وعبارة شرح الروض عن المجموع لم يرجع بما أخرج به منها عند استرجاع قسط ما بقي لان ذلك
 حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره اه وكان المراد انه اذا رجع عليه المستأجر بقسط ما بقي من
 المدة لا يرجع عليه بقسط ما استرجعه من الز كاة بأن يحسبه عليه فليتأمل اه سم (قوله فعلم انه يحرم عليه
 التأخير الخ) أى علم من قوله يجب فوراً وكان الاول ذ كر هذه العبارة عند قول المتن فان آخر وتلف المال ضمن
 كلاً يخفى وقوله نعم له التأخير أى عن وقت الفضيلة وقوله لكن لو تلف المال حينئذ أى حين التأخير له هذه
 الاغراض ضمن أى لحصول الامكان وانما أخر لغرض نفسه فيتعبد جوازه بشرط سلامة العاقبة اه شرح
 مر (قوله لا انتظار قريب) أى لا يلزمه نقته ومحل ذلك اذا كان المستحقون غير محصورين فان كانوا
 محصورين فلا تأخير لانهم يملكون ذلك بتمام الحول اه برماوى (قوله ان لم يشتد ضرر الحاضرين) أى والاحرم
 التأخير لان دفع ضررهم فرض فلا يجوز تركه لحيازة الفضيلة انتهى حل ويصدق الفقهاء في دعواهم مالم
 تدل قرينة على كذبهم اه ع ش على مر (قوله لاصداق) عبارة أصله مع شرح مر ولو أصدقها نصاب
 ساعته عينا لزمها ز كاة اذا تم حول من الاصداق وخرج بالمعين مافى النمة فلا ز كاة لان السوم لا يثبت في الذمة
 كما مر بخلاف اصداق التقدين تحب فيهما الز كاة وان كانا في النمة فاذا اطلقها قبل الدخول بها وبعد الحول
 رجع في نصف الجميع شائعاً ان أخذ الساعى الز كاة من غير العين المصدقة أو لم يأخذ شيئاً فان طال به الساعى بعد
 الرجوع وأخذها منه أو كان قد أخذها منها قبل الرجوع في بقيتها رجع أيضاً بنصف قيمة المخرج وان اطلقها
 قبل الدخول وقبل تمام الحول عاد اليه نصفها ولزم كلاً منهما نصف شاة عند تمام حوله ان دامت الخلطة والا فلا
 ز كاة على واحد منهما لعدم تمام النصاب واعلم ان محل الوجوب عليها حيث علمت بالسوم كما علم مما مر ان قصد
 السوم شرط ولو طال به المرأة فامتنع كان كالمصوب فله المتولى وعوض الخلع والصلح عن دم العمد كالمصداق ولا

(وتقرر أجرة قبضت)
 فلو آجودار أربع سنين
 بمائة دينار وقبضها لم
 يلزمه كل سنة الاخراج
 حصتها من مال الملك
 فيها ضعف لتعرضه للزوال
 بتلف العين المؤجرة
 فعلم انه يحرم عليه التأخير
 بعد التمكن وتقرر الاجرة
 فم له التأخير لا انتظار قريب
 أو جراً أو حوج أو أفضل
 ان لم يشتد ضرر الحاضرين
 لكن لو تلف المال حينئذ
 ضمن (لاصداق) فلا يشترط
 تقرر

يلحق بذلك مال الجماعة خلافاً لما لا ين الرضا لأن يحمل كلامه على ما بعد فراغ العمل انتهت (قوله بتشطير) متعلق
بتقريره وانظر ما معني هذا الكلام مع ان التشطير ضد التقرر لان التقرر هو الامن من سقوط بعضه بالفراق
قبل الدخول اهـ شيخنا (قوله كحمرت الاشارة اليه) أي في قوله لتعرضه للزوال بتلف العين الخ اهـ شوبري
(قوله بخلاف الصداق) أي فانه مستحق في مقابلة اباحة الانتفاع فقط وذلك حاصل بنفس العقد وايضا فيه
معني النحلة أي العطية لانها تتمتع به كما تتمتع هو بها تأمل وقال بعضهم قوله بخلاف الصداق أي فانه ليس مستحقا
في مقابلة المنافع بدليل تقريره بموت الزوج قبل الدخول اهـ شيخنا (قوله وان لم تسلم المنافع) أي بل فانت
بموتها والاولو الحال اهـ شيخنا (قوله وتشطيره الخ) جواب عما يقال انه قبل الدخول غير مقرر لاحتمال تشطيره
بطلاق أو فسخ لكن الجواب ناقص وعبارة شرح مر وتشطيره انما ثبت بتصرف الزوج بطلاق ونحوه وليس
من مقتضى عقد النكاح انتهت (قوله اماز كاة الفطر الخ) هذا محتمل في التشديد كاة المال في الترجة اهـ
شيخنا (قوله فان أخر الخ) مرتب على قوله يجب فوراً اهـ شيخنا وعبارة شرح مر فلو تلف قبل التمكن
من غير تقصير فلا ضمان سواء أ كان تلفه بعد الحول أم قبله لاتقاء تقصيره فان قصر كان وضعه في غير حوزته
كان ضامناً في صورة ما اذا كان التلف بعد الحول ولو تلف بعضه بعد الحول وقبل التمكن وبقي بعضه لا تقرط
فالظاهر انه يفرم فقط ما بقي بعد اسقاط الوقص فلو تلف واحد من خمس من الابل قبل التمكن ففي الباقي
أربعة أخماس شاة أو ملك تسعة منها حولا فهلك قبل التمكن خمسة وجب أربعة أخماس شاة بناء على ان
التمكن شرط في الضمان وان الاوقاص عفو وهو الاظهر فيهما أو أربعة وجب شاة انتهت (قوله ضمن) أي
ولو كان التأخير جازاً كما سبق في قوله نعم له التأخير الخ تأمل (قوله بان يؤدي ما كان الخ) أشار بهذا الى انه
ليس المراد بالضمان هنا ضمان قيمة المثلف كضمان قيمة الشاة من أربعة مثلاً وانما المراد به اخرج ما كان
يخرجه قبل التلف اهـ زى وسم (قوله بخلاف ما لو ألتفه) أي أو تمكن من دفع المثلفات عنه ولم يفعل اهـ
شوبري (قوله وله ولو بوكيله اداؤها الخ) أي وله مع الاداء بنفسه في المالكين التوكيل فيه لانه حق مالي فجاز ان
يوكل في ادايته كدبوت الأحميين وشمل اطلاقه ما لو كان الوكيل كافراً أو رقيقاً أو سفهاً أو صبياً مميزاً نعم بشرط
في الكافر والصبي تعيين المدفوع له كفي الحر رد ذكر البغوي مثله في الصبي وسكت عن الكافر اهـ شرح
مر وعبارته مع المتن في محل آخر وتكفي نية الموكل عند الصرف الى الوكيل في الاصح وعليه لو نوى الوكيل وحده
لم يكف ان لم يفوض اليه الموكل النية وهو من أهلها لا كافراً وصبي أو مجنون ولو نوى الموكل وحده عند تفرقة
الوكيل جاز قطعاً انتهت وكتب عليه ع ش قوله لا كافراً وصبي أي غير مميز ومفهومة الجواز من المميز لكن
قال سم على ح قضية كلام شرح البهجة والروض والعباب خلافاً لآفته حيث لم يتعقبه لكنه لم يقل فيه انه
الوجه ولا تقل فيه عن الرمي شيئاً على عادته والا قرب ما أتهمه كلام ح من الجواز لان المميز من أهل النية
في حيث اعتد بدفعه فينبغي الاعتداد بنية لكن عبارة زى فيها الاذرعى عن هو أهل لها بان يكون مسلماً بالغاً
عائلاً صلباً ولو لم يميز أو كافراً كما اعتمد شيخنا مر ولا رقيقاً اهـ أقول يتأمل هذا مع قوله السابق فلا فرق في
الوكيل بين كونه من أهل الزكاة أو لا وقد يجب بان ما سبق في صحة التوكيل في الدفع ولا يلزم منه التفويض في
النية وعليه فينوي المالك الزكاة عند الدفع لصبي أو الكافر اهـ ما كتبه ع ش ورأيت في خط شيخنا
الاشبولي بهامش مر قوله لا كافراً فطر هذا مع قصرهم بان النية هنا المميز وتقدم في زكاة الفطر ان الكافر
المخرج عن غيره تصح نيتها التميز ولعلمهم اغتفر واذك هناك للضرورة ولا ضرورة هنا النية الشخص عن
غيره اهـ (قوله فيجب اداؤها) أي وان قال أي الامام للمالك أما أخذها منك أو صرفها في الفسق ولو علم من
حاله ذلك فيجب الدفع له ويرأيه لنفاذ حكمه وعدم انعزاه بالجور وله أن يقاتل المالك ان امتنعوا من تسليمه
وقالوا نسلمها للمستحقين لا قياتهم على الامام اهـ من شرح مر بنوع تصرف في القضا (قوله وليس له طلبها

بتشطير أو موت أو وطوفان
الاجرة بانها مستحقة في مقابلة
المنافع قبضوا منها يفسخ العقد
كحمرت الاشارة اليه بخلاف
الصداق ولهذا لا يسقط بموت
الزوج قبل الدخول وان لم
تسلم المنافع للزوج وتشطيره
انما ثبت بتصرف الزوج
بطلاق ونحوه اماز كاة
الفطر فوسعة بليلة العبد
ويومه كما مر في بابها (فان
أخر) أداءها بعد التمكن
(وتلف المال) كاه أو بعضه
(ضمن) بان يؤدي ما كان
يؤدي قبل التلف لتقصيره
بحسب الحق عن مستحقه وان
تلف قبل التمكن فلا ضمان
لاتقاء تقصيره بخلاف ما لو
ألتفه فانه ضمن لتقصيره
بألتافه (وله) ولو بوكيله
(أداؤها) عن المال الباطن
وهو قد وعرض وركز
والظاهر وهو ما شئتو زرع
وغيره معدن المستغنى الا ان
طلبها امام عن مال (ظاهر)
فيجب اداؤها وليس له
طلبها

عن الباطن الا اذا علم ان المالك لا يركى فليس عليه ان يثوب له ادها والا دفعها الى وذكر الاستثناء من زيادتي والخوابر كذا المال الباطن زكاة
الفطر (و) له اداؤه بنفسه (٢٩٤) وبوكيله (لامام) لانه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده كانوا يعنون السعاة لاختار كوات (وهو)

عن الباطن) أي يحرم عليه واذا دفعها للمالك حيث يرى وكذا اذا خالف أمره ومصر فيها بنفسه المستحقين
فانه يبرأ اه من ع ش على مر (قوله والخوابر كذا المال الباطن الخ) أي في ان الافضل دفعها للامام ان
طلبها اه شورى وهذا ليس بظاهر والصواب ان يقال في انه ليس له طلبها الا اذا علم ان المالك لا يركى الخ
اه شيخنا وجه الالتحاق وان واجبا اليه اياه وهو مما يخفى غالبا كالمال الباطن اه شورى (قوله وهو افضل)
أي سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن اه ع ش على مر وقوله بنفسه أو وكيله أي العدل العارف كما
مر فيها بظاهر اه ايعاب وكتب عليه انظر لوشك في نية الزكاة بعد دفعها هل يضر أولا والتي بظاهر الثاني
ولا يشك بالصلوة لانها عبادة بدنية بخلاف هذه وأيضاً هذه توسع في نيتها لجواز تقديمها وتوقيفها الى غير المزكى
ونحو ذلك فليتأمل اه شورى (قوله ان كان عادلا) ظاهره مر جوعه كذا المالين وهو غير مراد بل هو قيد
في الباطن فقط لما تقدم من ان الافضل في الظاهر اعطاها للامام ولو جاز اه ع ش ولعل الفارق بينهما ان
الزكاة في المال الظاهر بطالع غالباً على دفعها للمستحقين فاذا لم يدفعها الجائر ~~ممكن~~ مطالبته بها بخلاف زكاة
المال الباطن قد لا يطالع على دفعها للمستحقين فاشترط فيها كونه عادلاً اه ا ط ف (قوله أيضاً ان كان عادلاً فيها)
أي وان كان جائراً في غيرها اه حل (قوله وتجب نية) والاعتبار فيها بالقلب كغيرها اه شرح مر (قوله
وبه فارق) أي بكونه لا يقع الا في فرض الفارق الخ لان الظاهر يقع على الفرض والنقل فالمراد بصلوة الظاهر صاحبة
الوقت المعلوم فرضاً كانت أو سنة فلا بد من التعرض للفرضية (قوله ما لو نوى صلاة الظهر) هذا التعليل بناء على
ان المعادة لا تجب فيها نية الفرضية وقد قدم مر ان المعتمد خلافه اللهم الا ان يقال ان الفرضية في المعادة وان
وجبت فالمراد بها عادة ما كان فرضاً بالاصالة أو نحوه على ما تقر في محله والفرض المميز للاصلية عن المعادة
هو الحقيقي فلا تعارض فليتأمل اه ع ش (قوله ولا يكتفي فرض مالي) قبل هذا أي عدم كفاية فرض مالي
ان كان عليه شيء من ذلك غير الزكاة اه ويرد بان القرائن الخارجية لا تخصص النية فلا عبرة بكون ذلك عليه
أولاً نظر الصدق منوياً بالمراد وغيره اه شرح جومر (قوله فان نوى مع ذلك) أي مع تعيين المخرج عن الغائب
اه شيخنا (قوله والمراد الغائب عن مجلسه) أي والمراد بالمال الغائب في تحيله المذكور الغائب عن مجلسه أي
مجلس المخرج وغيره من ذلك ما يقال كيف يصح الانحراج عن الغائب مع انه يشترط الدفع لغيره يحصل
المال ولو كان غائباً كيف يخرج المالك عنه لغيره أهل محله تامل (قوله لا عن البلد) أي أو عنها في محل لا مستحق
فيه بل المالك أقرب البلاد اه حل (قوله لم تقع الموقع) ظاهره وان نوى السفيه لكن قال سم
وينبغي كما وافق عليه مر انه يكتفي نية السفيه وان لم يفرضها اليه الولي اه ع ش (قوله ان يفرض النية
اليه) أي السفيه بخلاف الصبي ولو عميراً على ما افهمه تعبيره بالسفيه لكن مقتضى اطلاقه فيما تقدم عند قول
المصنف وله التوكيل خلافه وسبب ما قيله وكتب عليه سم على المتعجب بل ينبغي كما وافق عليه الرمي على
البدية انه يكتفي فيما السفيه وان لم يفرض اليه الولي فليتأمل وأقول قد يتوقف فيه وقال بعدم الاكتفاء لان
السفيه ليس له الاستقلال بأخذ المال الا ان يصور ما قاله بما اذا عزل قدر الزكاة أو عينه له وقال له ادفعه
لفقره فدفعه واتفق له انه نوى الزكاة اه ع ش على مر وبعبارة حل قوله وظاهر ان لولي السفيه الخ
ظاهر كلامه انه لا يكتفي بالاستقلال بالتسوية نظر لانه الذي كان من حقه ان ينوي ونقل عن شيخنا اعتماد ان
له ان ينوي بخلاف الصبي وظاهره ولو عميراً انتهت (قوله وتعييرى بالمحجور الخ) قال الاستوى والمغمى عليه
ولي عليه كالمومذ كور في الحجر وحيث قد ينوي عنه الولي أيضاً وتبعه على ذلك الزكشي وغيره اه ايعاب

أي اداؤه (أفضل) من
تفريقه بنفسه أو وكيله لانه
أعرف بالمستحقين (ان كان
عادلاً) فيها والاقتراضه
بنفسه أو وكيله أفضل من
الاداء له وتفرقه بنفسه
أفضل من تفرقه بوكيله
(وتجب نية) في الزكاة
(كهداز كذا أو فرض
صدقة) أو صدقة مالي
المفروض وتقتضي بزكاة أولى
من تحيله بفرض زكاة مالي
لان نية الفرض كالمال
ليست بشرط لان الزكاة
لا تقع الا فرضاً وبه فارق ما لو
نوى صلاة الظهر (ولا يكتفي
فرض مالي) لانه يكون كفارة
وتدراً (ولا صدقة مالي) لانها
تكون نافلة (ولا يجب) في
النية (تعيين مال) مركب
عند الانحراج فلا ملل من
المراهم نصاً باحضر أو نصاً با
غائباً خرج خمسة دراهم
بنية الزكاة مطلقاً ثم بان تاف
الغائب فله جعل المخرج عن
الحاضر (فان عينه لم يقع)
أي المخرج (عن غيره) فلو
كان نوى المخرج في المثال عن
الغائب لم يكن له صرفه الى
الحاضر فان نوى مع ذلك انه
ان بان المنوى بالغائب عن غيره
فبان ما لواقع عن غيره
والمراد الغائب عن مجلسه

لا من البلد بناء على منع نقل الزكاة وهو المعتمد الا في كتاب قسم الزكاة (وتلزم) أي النية (الولي عن محجوره)
فلودفع بلا نية لم يقع وطالبه الضمان وظاهر ان لولي السفيه مع ذلك ان يفرض النية كغيره وتعييرى بالمحجور أفهم من تعبيره بالصبي
والمجنون

اه شوبري (قوله وتكفي عند عزلها) فالعزل مقدار الزكاة ونوى عند العزل جاز ولا يضر تعدد نية على التفرقة كالصوم لعصر الاقران باعطاء كل مستحق ولان القصد من الزكاة سد حاجة مستحقها ولو نوى بعد العزل وقبل التفرقة اجزاء أيضا وان لم تقارن النية أخذها كافي المجموع وفيه عن العبدى انه لو دفع مالا الى وكيله ليفرقه تطوعا ثم نوى به الفرض ثم فرقه الوكيل وقع عن الفرض ان كان القابض مستحقا ما تعدد نية على العزل أو اعطاء الوكيل فلا يجزى كداء الزكاة بعد الحول من غير نية ولو نوى الزكاة مع الافراز فأخذها صبي أو كافر ودفعها المستحق أو أخذها المستحق بنفسه ثم علم المالك بذلك أجزأه وبرئت ذمته منها لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وملكها المستحق لكن اذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه اخراجها ولو أفرز قتلها ونواها لم يتعين ذلك القدر المفروض الزكاة لا قبض المستحق له سواء كانت كمال أم يدين والفرق بين ذلك والشاة المعينة للتضحية ان المستحقين الزكاة شركاء للمالك بقدرها فلا تنقطع شركتهم لا قبض معتبرا ففى جميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى اه شرح مر (قوله وبعده) صادق بوقوع النية بين العزل والاخراج ومقتضاه ان النية تكفى عند العزل أو الاخراج أو بينهما فلهما ثلاث مواضع وبالبينة صرح مر فى شرحه فقال ولو نوى بعد العزل وقبل التفرقة أجزأ أيضا وان لم تقارن النية أخذها اه (قوله وعند دفعها للامام) أى وان لم ينو الامام عند الدفع للمستحقين لانه نائبهم فالدفع اليه كالدفع لهم بدليل انه والتفت عنده الزكاة لم يجب على المالك شئ والساعى فى ذلك كالامام اه شرح مر (قوله أيضا وعند دفعها للامام) أو وكيل ولا يحتاجان الى النية عند صرفها للمستحقين فى الاصح لحصول النية من خوطبها وهو المالك مقارنة لفعله وهو الدفع للامام أو الوكيل فلذلك قال والافضل الخ ومقابل الاصح ان نية المالك وحده لا تكفى بل لابد من نية الوكيل أو الامام كما لا تكفى نية المستنيب فى الحج وفرق الاول بان العبادة فى الحج فعل النائب فوجب النية منه وهى هنا بمال الموكل فكفت نيته اه من شرح مر بنوع تصرف (فرع) لو نوى النافع الزكاة والاخذ غيرها كصدقة تطوع او هدية أو غيرها فان عبرة بقصد الدافع ولا يضر صرف الاخذ لها عن الزكاة ان كان من المستحقين فان كان الامام أو نائبه مضر صرفها عنها ولم تقع زكاة ومنه ما يؤخذ من المكوس والرمايا والعشور وغيرها فلا ينفع المالك نية الزكاة فيها وهو المعتمد ويؤيده اقتداء ابن الرداد اه شوبري أى ولان ما يأخذونه من ذلك لا يصرفونه مصرف الزكاة اه شيخنا ح ف (قوله وله ان يوكل فيها) أى أهلالها أى لنية الزكاة لالنية مطلقان يكون مسلما بالغاء قسلا لا صيا ولا ميرا وكافرا ورققا اه حلي (قوله أيضا وله أن يوكل فيها) أى يوكل شخصا وكله فى التفرقة فلا يصح التوكيل فى النية وحدها فلو وكل فى النية وحدها ونوى الوكيل عند صرف الموكل لم تكف هذه النية لانه انما اغتفرت النية من الوكيل اذا أذن له فى تفرقة الزكاة لانه اوصت تبعا كما صرح به ابن حجر فى شرح الاربعين عند قوله وانما لكل امرء ما نوى لكنه صرح فى باب الوكيل بخلافه وعبارته بعد قول المصنف وان يكون قابلا للنيابة فلا تصح فى عبادة الا الحج وتفرقة الاضحية سواء أوكل الذابح المسلم المميز فى النية أم وكل فيها مسلما مميزا غيره لياتى بها عند ذبحه كالوفاى الموكل عند ذبح وكيله وقول بعضهم لا يجوز أن يوكل فيها آخر مردود اه فتوجه لياتى بها عند ذبحه صريح فى أن التوكيل فى النية وحدها صحيح اه ع ش على مر وفى سم فرع له ان يوكل واحدا فى النية وآخر فى الدفع اه مر اه (قوله وتلزمه) أى عند اخذ منه كماله البغوى والمتولى يبحث ابن الاستاذ انما تكفى عند الدفع للمستحق وهو القياس فالعتمد ان السلطان كمالك كما أشار اليه الشارح فله اقامة لهام مقام نية المولى اه برماوى (قوله أيضا وتلزمه) أى تلزم النية الامام وتكفى منه عند الاخذ والتفرقة كماله جمع وهو المعتمد والاصح ان نيته تكفى فى الاجزاء ظاهرة أو باطنا لقيامه مقامه فى النية كفى التفرقة ومحل لزوم النية للامام ما ينو الممتنع عند اخذ منه فهران نوى كفى ويرى ظاهر أو باطنا وتسميته حيث تدبعتا باعتبار ما سبق له من الامتناع والاقتداء بغيره

(وتكفى أى النية) عند عزلها) عن المال (وبعده) وهذا من زيادتي (وعند دفعها للامام أو وكيل والافضل) لهما (ان ينو باعند تفريق أيضا) على المستحقين وذكر الافضية فى حق الامام من زيادتي وكذا قولى (وله ان يوكل فيها) أى فى النية (ولا تكفى نية امام) عن المولى (بلاذن) منه كغيره (الا عن ممتنع) من أداها فتكفى (وتلزمه) اقامة لهام مقام نية المولى كقولى بلا اذن من زيادتي

غير ممتنع فلو لم ينو الامام ولا المأخوذ منه لم يبرأ منها لا ظاهرا ولا باطنا ويجبر المأخوذ ان كان باقيا وله ان
 كان قالها اه شرح مر وقوله فان نوى كفى أى نوى عند الاخذ منه وكذا لو نوى بعد اخذ السلطان وقبل صرفه
 للمستحقين أو بعد اخذهم حيث مضى بعد نيته ما يمكن فيه القبض وقوله ويجبر المأخوذ أى على من المالك في
 يد من امام أو مستحق لكن لا امام طريق الى اسقاط الوجوب بان ينوى قبل التفرقة قاله ج * (تبيينه) *
 أفنى شارح الارشاد الكمال الردافين يعطى الامام أو نائبه المكس بنية الزكاة فقال لا يجوز ذلك أبدا ولا يبرأ
 عن الزكاة قبل هي واجبة بحالها لان الامام انما يأخذ ذلك منهم في مقابلة قيامه بسد الثغور وقمع القطاع
 والمتلصين عنهم وعن أموالهم وقد أوقع جمع ممن ينسب الى الفقه وهم باسم الجهل أحق أهل الزكوات
 وخصوصا لهم في ذلك فضلا وأضلوا اه ومر ذلك بزيادة وأطال في ذلك فراجعناه فانه نفيس ونقل عن افتاء
 الشهاب الرملى الاجزاء اذا كان لا أخذ من مسلم ونقل مثله أيضا بالدرس عن الزيادة لبعض الهواهش اه
 ع ش * (باب تعجيل الزكاة وما يذكر معه) *

أى باب بيان جواز مواعيد مواعيد الامام مالك رضى الله تعالى عنه صحة التعجيل وتبعه ابن المنذر وابن خزيمة
 من أئمتنا ودليلنا انه صلى الله عليه وسلم أرخص للعباس رضى الله تعالى عنه في تعجيل صدقة قبل ان تحل حين
 سأله في ذلك ولانه حق مالي على رفقاء فجاز تقديمه على أجله كالدين وأيضالا نه حق مالي وجب بسبب فجاز تقديمه
 على أحدهما كتقديم الكفارة على الحنث وقد وافق المخالف عليها اه برماوى (قوله وما يذكر معه) أى من
 قوله والزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة الخ (قوله مع تعجيلها العام الخ) محله في غير الولي اما هو فلا يجوز له التعجيل
 عن مولى سواء النظر غير هاتم ان عمل من ماله جاز فيما يظهر اه شرح مر اه شورى قال ع ش ولا
 يرجع الولي على المولى عليه وان نوى الرجوع لانه انما يرجع بما صرفه عنه عند الاحتياج ولا حاجة له في هذا
 التعجيل اه (قوله لعام) أى عن عام أى عن زكاة عام فلا بد من هذا التأويل اه شيخنا (قوله فجعل زكاهما)
 أى المائتين وهذا ليس بشيء بل لو جعل زكاة أربع مائة جاز اه ع ش وقيل انه ان يقال في قوله فجعل زكاة
 أربع مائة انه ليس بشيء بل لو جعل زكاة أكثر منها جاز اه شيخنا (قوله وهو يساويهما) أى ولو بالتقدير المخرج
 لانه كالباقي في ملكه اه برماوى (قوله فيجزئه المجل وان لم يساوا الخ) وكأنهم اغتفروا له تردد النسبة اذ
 الاصل عدم الزيادة لضرورة التعجيل والالم يجر تعجيل أصلا لانه لا يدري ما حاله عند آخر الحول وبهذا يندفع
 ما ليسكى هنا اه شرح مر (قوله وان لم يساوا المال الخ) هذه الغاية علمت من قوله أولا ولو بدون نصاب
 الا أن يقال ذكرها توطئة لقوله بناء على ما مر الخ وقوله وكلام الاصل الخ تأمل اه اطفحى (قوله يقتضى
 المنع في هذه الصورة) أى حيث قال لا يجوز تعجيل الزكاة على ملك النصاب وقوله وليس مرادا أى لان كلام
 الاصل مفروض في الزكاة العينية لا في زكاة التجارة لما قدم من أن العبرة فيها بآخر الحول اه شيخنا (قوله
 كالتعجيل قبل كمال النصاب الخ) نظير لقوله وخرج بالعام الخ اه شيخنا ومثاله ما لو ملك مائة درهم فجعل خمسة
 دراهم لتكون زكاة اذ اتم النصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك فلا يجوز له اذ لم يوجد سبب وجوبها لعدم
 المال الزكوى فاشبهاء الثمن قبل البيع والدية قبل القتل والكفارة على اليمين ولو لمالك خمسة من الابل فجعل
 شاتين فبلغت بالتواضع عشر الم يجوز ما عجله عن النصاب الذي كمل الا أن ما يضمن تقديم زكاة العين على النصاب
 فهو شبهة بما لو أخرجه زكاة أربع مائة درهم ولا تلك الاماتين ولو عجل شاة عن أربعين شاة ثم ولدت أربعين ثم
 ماتت الامهات لم يجره المجل عن السخا لانه عجل الزكاة عن غيرها فلم يجره عنها ولو ملك مائة وعشرين شاة
 فجعل عنها شاتين فحدثت سبعة قبل الحول لم يجر ما عجله عن النصاب الذي كمل الا أن كما نقله في الشرح الصغير
 عن تصريح الاكثرين واقتضاه كلام الكبير خلافا لما في الحاوى الصغير اه شرح مر (قوله يجوز للزكاة
 فقط) أى وان لم يجره خمسة كل عام على المعتمد خلافا لما وقع في البحر من انه لو أخرجه من عليه خمسة دراهم

* (باب تعجيل الزكاة) *
 وما يذكر معه هو أولى
 من تعجيله بفصل للمعرف
 الباب قبله (مع تعجيلها) في
 مال حولي (لعام فيما انعقد
 حوله) بان ملك نصابا أو ابتاع
 عرض تجار فلولو بدون نصاب
 كأن ابتاع عرضا لها
 لا يساوى مائتين فجعل
 زكاهما وحال الحول وهو
 يساويهما أو ابتاع عرضا
 يساويهما فجعل زكاة
 أربع مائة وحال الحول وهو
 يساويهما فيجزئه المجل
 وان لم يساوا المال في صورة
 التجارة الاولى نصابا عند
 الابتاع بناء على ما مر من أن
 اعتبار النصاب فيها آخر
 الحول وكلام الاصل يقتضى
 المنع في هذه الصورة وليس
 مرادا وخرج بالعام ما فوقه
 فلا يصح تعجيلها لان زكاه
 لم ينسقد حولها والتعجيل
 قبل انعقاد الحول لا يجوز
 كالتعجيل قبل كمال النصاب في
 الزكاة العينية فاعجل لعامين
 يجوزي الاول فقط وأما خبر
 البيهقي انه صلى الله عليه
 وسلم تسلف من العباس

عشرة ونوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعا والفرق ان مسئلة البحر قد شرك فيها بين الغرض والنقل وهو مضر ولا كذلك هنا اه برماوى وعبارة الشورى قوله يجوزى للاول فقط قال شيخنا مطلقا سواء كان في ذلك ميزحة كل عام أم لا كما اقتضاء كلام الاصحاب خلافا للسبكي والاسنوى ومن تبعهما والفرق بين هذا وبين ما ذكره في البحر من انه لو أخرج من عليه خمسة دراهم عشرة ونوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعا ظاهر اه شرح مر انتهت وقوله ظاهر وهو انه في مسئلة البحر جمع بين فرض وتفضل وفي هذه نوى ما يجوزى وما لا يجوزى مما ليس عبادة أصلا فلا يصلح معارضا لما نواه اه ع ش عليه (قوله يجوزى للاول فقط) أى يجوزى منه ما يخص الاول والباقي يسترده فلا بد من هذا التأويل لصدق ظاهر العبارة بخلاف المراد اه شيخنا (قوله صدقة علمين) يجوز تنوين صدقة وضاقتها والاول أقرب للجواب المذكور اه برماوى (قوله وخرج بانعقاد الحول مالوم ينقد) وهذا بخلاف مالوم عمل واحد من أربعين لعام فانه يصح وان لم يبق بعد اخراجها نصاب لانعقاد الحول قبل اخراجها تأمل اه شورى (قوله ولغفرة) أى عن فطرة أى زكاة فطر اه شيخنا وتأخيرها أفضل خروجا من خلاف منعه اه ع ش على مر (قوله لانها تنجب بالفطر من رمضان الخ) عبارة شرح مر لانعقاد السبب الاول اذ هو وجبت بسبب رمضان والفطر منه وقد وجد أحدهما فجاز تقديمها على الآخر ولان التقديم يوم أو يومين جائز باتفاق الاصحاب فألقى الباقي قياسا بجامع اخراجها في جزء منه انتهت (قوله فهو) أى رمضان سبب آخر لكن المراد به ما يشمل كله أو بعضه فاذا عملها فيه يقال انه عملها عن أحد السببين وهو الفطر وأما السبب الآخر فقد عملها فيه لا عنه وما تقدم من أن أحد السببين آخر جزء من رمضان فهو بيان لا قل ما يتحقق به السبب الاول اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله فهو سبب آخر لها الضمير راجع لرمضان فالسبب الثانى الفطر منه والسبب الاول دخوله انتهت (قوله اذ لا يعرف قدره تحقيقا ولا تخمينا) أى ولان وجوبها بسبب واحد هو ادراك الثمار والحبوب فيجتمع التقديم عليه اه شرح مر (قوله اما بعده فيصير) أى حيث كان الاخراج من غير الثمر والحب اللذين أراد الاخراج عنهما لما تقدم انه لو أخرج من الرطب أو الغنبل قبل جفافه لا يجوزى وان جف وتحقق ان المخرج يساوى الواجب أو يزيد عليه اه ع ش على مر (قوله قبل الجفاف والتصفية) أى بان يخرج من شئ آخر عنده جافا مصفى فلاخراج لازم بعد الجفاف والتصفية لانه وقت ولوغا لا يجوزى لم تعلم حياته أو احتياجه لم يضر كما قاله الحنابلة وفي البحر نعوذ لان الاصل بقاء الاستحقاق فقوله قبل وقت وجوبها أى يميناً واستصحابا بدليل مالوغا المدفوع اليه ويقاس على ذلك غيبة المال حتى لو عمل عنه في محل ثم سافر به الى محل آخر أجزاء المجل كما عتده العلامة الزملى اه برماوى (قوله وشرط لاجزاء المجل الخ) الذى اعتمدته مر انه يكتفى في المستحق كونه بصفة الاستحقاق وقت الاخذ وقت الوجوب وان خرج عن ذلك بينهما كان ارتد بعد الاخذ ثم أسلم قبل تمام الحول وكذا لو غاب عند الحول أو قبله ولم تعلم حياته أو احتياجه أجزاء المجل كفى فتاوى الحنابلة وهو أقرب الوجهين في البحر وأما المالك فلا بد أن يكون بصفة الوجوب جميع الحول اه حضرى واجهورى على التحرير ولا بد من العلم بكون الاخذ مستحقا فى آخر الحول أى ولو بالاستصحاب فالو غاب عند الحول أو قبله ولم تعلم حياته أو احتياجه أجزاء المجل كفى فتاوى الحنابلة وهو أقرب الوجهين في البحر ومثل ذلك مالو حصل المال عند الحول ببلد غير بلد القابض فان المدفوع يجوزى عن الزكاة كما عتده والدرجة الله تعالى اذ لا فرق بين غيبة القابض عن بلد المال وخروج المال عن بلد القابض بخلاف البعض المتأخرين اه شرح مر وهل يجوزى ذلك في البدن في الفطرة حتى لو عمل الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد آخر أجزاء أو لا بد من الاخراج ثانيا اذا كان عند الوجوب ببلد آخر فيه نظر اه سم على حج والاقرى الاول لعله المذكور وفي كلام الشارح فان قضيتها لافرق بينزكاة المال والبدن اه ع ش عليه (فرع) لو شئت في تقدم الموت أى على

صدقة علمين فأوجب عنه باق طاعه وباحتمال انه تسلف في عامين وصحح الاسنوى وغيره صحة تعجيلها ما عجزوه للنص والاكثرين وعليه فهو مقيد بما اذا بقي بعد التعجيل نصاب كتعجيل شاتين من تنتين وأربعين شاة وخرج بانعقاد الحول مالوم ينقد كل مالك دون نصاب من غير عرض تجارة كأن ملك مائة درهم فجعل خمسة دراهم فلا يصح تعجيلها الفقد بسبب وجوبها (و) صح تعجيلها (لفطرة في رمضان) ولو في أوله لانها تجب بالفطر من رمضان فهو سبب آخر لها اما قبله فلا يصح لانه تقديم على السببين (لا) تعجيلها (لنابت) من ثمر وجب (قبل) وقت (وجوبها) وهو بدو الصلاح واشتداد الحب كما مر اذ لا يعرف قدره تحقيقا ولا تخمينا اما بعده فيصح قبل الجفاف والتصفية (وشرط) لاجزاء المجل (كون المالك والمستحق أهلا) لوجوب تلك الزكاة لاخذها (وقت وجوبها)

الحول أو غلب الفقير وشك في موته أو غناه بمال آخر أو عرض مانع فيه ثم زال قبل الحول أو استغنى بالمجمل ولو مع غيره كالتجار فيه لم يضر كذا في العباب وظاهره الأجزاء في غيبة الفقير وإن كانت غيبته تمنع نقل الزكاة وهو ما اعتمد شيخنا الرمي وإن مثل ذلك مالو عمل في بلد وسافر إلى أخرى حال عليه الحول بها فيجزى وإن كان من عمل عليه ليس من مستحق البلد الذي حال الحول به ثم رأيت مر جزم باعتماد الأجزاء في مالو غلب الفقير غيبة تمنع النقل وفيما عمل عن مال التجارة ثم انتقل المال لموضع آخر اه سم (قوله هو أعم من تعبيره بالآخر الحول) أي لانه لا يشمل مسألة النابت إذ ليس فيها حول اه سم أي فيما لو عمل فيها بعد الوجوب وقبل التصفية أو الجفاف ولا يشمل أيضا زكاة الفطر إذا حول فيها (قوله ولو كان أحدهما ميتا أو المستحق مرثدا أو المال نالفا وقت الوجوب أو بيع في الحول وليس مال تجارة لم يجز المجمل ولا يضر تلف المجمل ولا يرد مالو عمل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالفت قبل الحول وبافت ستا وثلاثين حيث لم تجز المجلة وإن صار بنت لبون مع وجود الشرط المذكور بل يستردها ويبيدها أو يدفع غيرها وذلك لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط (ولا يضر غنابها) ولو مع غيرها لانه إنما أعطى ليستغنى فلا يكون ما هو المقصود ما تعامن الأجزاء ويضر غنائه بغيرها كزكاة واجبة أو مجلة أخذها بعد أخرى وقد استغنى بها

الحول أو غلب الفقير وشك في موته أو غناه بمال آخر أو عرض مانع فيه ثم زال قبل الحول أو استغنى بالمجمل ولو مع غيره كالتجار فيه لم يضر كذا في العباب وظاهره الأجزاء في غيبة الفقير وإن كانت غيبته تمنع نقل الزكاة وهو ما اعتمد شيخنا الرمي وإن مثل ذلك مالو عمل في بلد وسافر إلى أخرى حال عليه الحول بها فيجزى وإن كان من عمل عليه ليس من مستحق البلد الذي حال الحول به ثم رأيت مر جزم باعتماد الأجزاء في مالو غلب الفقير غيبة تمنع النقل وفيما عمل عن مال التجارة ثم انتقل المال لموضع آخر اه سم (قوله هو أعم من تعبيره بالآخر الحول) أي لانه لا يشمل مسألة النابت إذ ليس فيها حول اه سم أي فيما لو عمل فيها بعد الوجوب وقبل التصفية أو الجفاف ولا يشمل أيضا زكاة الفطر إذا حول فيها (قوله ولو كان أحدهما ميتا أو المستحق مرثدا أو المال نالفا وقت الوجوب أو بيع في الحول وليس مال تجارة لم يجز المجمل ولا يضر تلف المجمل ولا يرد مالو عمل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالفت قبل الحول وبافت ستا وثلاثين حيث لم تجز المجلة وإن صار بنت لبون مع وجود الشرط المذكور بل يستردها ويبيدها أو يدفع غيرها وذلك لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط (ولا يضر غنابها) ولو مع غيرها لانه إنما أعطى ليستغنى فلا يكون ما هو المقصود ما تعامن الأجزاء ويضر غنائه بغيرها كزكاة واجبة أو مجلة أخذها بعد أخرى وقد استغنى بها

هو أعم من تعبيره بالآخر الحول ولو كان أحدهما ميتا أو المستحق مرثدا أو المال نالفا وقت الوجوب أو بيع في الحول وليس مال تجارة لم يجز المجمل ولا يضر تلف المجمل ولا يرد مالو عمل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالفت قبل الحول وبافت ستا وثلاثين حيث لم تجز المجلة وإن صار بنت لبون مع وجود الشرط المذكور بل يستردها ويبيدها أو يدفع غيرها وذلك لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط (ولا يضر غنابها) ولو مع غيرها لانه إنما أعطى ليستغنى فلا يكون ما هو المقصود ما تعامن الأجزاء ويضر غنائه بغيرها كزكاة واجبة أو مجلة أخذها بعد أخرى وقد استغنى بها

(واذا لم يجز المجمل) لانتفاء شرط مما ذكر (استرده) ان يبق (أو بطله) من مثل أوقية ان تلف (والعبرة بقيمة وقت قبض) لا وقت تلف لان ملازاة حصل في ملك القابض فلا يضمموا يسترد ذلك (بلا زياد منفصلة) كابن

وولد بخلاف المتصلة
كسمن وكبر (ولا أرش
نقص صفة) كترض (ان
حدثا قبل سبب الرد)
لحدوثهما في ملك القابض
فلا يضمنهما نعم لو كان
القابض غير مستحق حال
القبض استردا وهو ظاهر
وخرج بنقص الصفة نقص
العين كمن عمل بعين فتلف
أحدهما فإنه يسترد الباقي
وقية التالف وبحسوث
الامر من قبل السبب ما لو
حدثا بعده أو معه فإنه
يستردهما وقول صفة الى
آخره من زيادتي وانما
يسترد (ان علم قابض
التجمل) بشرط كان شرط
استرداد المانع بعرض
أو بدونه ~~ككهنه~~ ككهنه ككهنه
المجمله للعلم بالتجمل فيهما
وقد بطل وعمل بالشرط في
الاول فان لم يوجد شيء من
ذلك لم يسترد بل تقع نفلا
(وحلف قابض) أو واره
(في) اختلافهما في مثبت
استرداد) وهو واحد مما
ذكر في صدق لان الاصل
علمه (والركة تتعلق بالمال)
الذي يجب فيه (تعلق شركة)
بقدرها بدليل انه لو امتنع من
انحراجها أخذها الامام منه
فهرأ كما قسم المال المشترك
فهرأ اذا امتنع بعض الشركاء
من قسمته.

أو ان الوضع لان كلا منهما لما كان مقدورا على فصله كان كالتفصل بخلاف الجمل فليتأمل اه شوبرى
(قوله وولد) قال شيخنا بخلاف الجمل فانه من المتصلة كما اعتمد شيخنا الرملى وفوزع فيه بلتهم لم يجعلوه كالتفصل الا
في المجلس والوه بتقصير المجلس فليراجع اه قلوبى على التحرير اى فلما جاء السبب من جهة المجلس مكنا
البائع من الرجوع في الولد اه عنانى وعبارة الشوبرى قوله بخلاف المتصلة كسمن وكبر وحل على ما بحثه
شيخنا مر نقل عنه في الحواتى وهو نظير المجلس ويخالف الردي العيب انتهت (قوله ولا أرش نقص صفة)
المراد بالصفة هنا ما لا يرد بعد فبشمل قطع الاطراف وليس المراد بها ما قبل العين اه شيخنا (قوله ان حدثا)
أى الزيادة ونقص الصفة اه شيخنا (قوله فانه يستردهما) ظاهره وان حصل النقص بتقصير كصفة سماوية
وهو ظاهر لان العين في ضمانه حتى يسلمها المالك لانه قبضها الغرض نفسه فليراجع اه رشيدى على مر
(قوله ان علم قابض التجمل) شرط في قوله استرده كما اشار له الشارح أى علم مع القبض أو بعده على المعتمد
اه زى ورحمانى على التحرير ومثله ما شرح مر والمراد بالبعدية ما قبل التصرف فيه كقضى (قوله
كهذه ككهنه ككهنه) وكلمة علم القابض انهما مجمله بطريق آخر وقت القبض أو بعده وقبل التصرف في المجمل
وخرج بقوله المجمله ما لو اعلم بهتماز ككهنه فلا يكتفى عن علم التجمل فلا يسترد هل تغير بطريق ذلك اه شرح مر
(قوله فان لم يوجد شيء من ذلك) أى من الشرط والقول المذكور وكان الانصر والاطهر ان يقول فان لم يعلم الخ
(قوله بل يقع نفلا) هل مثل المجمل في ذلك ما لو دفع عن المال في وقت الوجوب قبضين كونه بالقابض فخلا
انظرو اه حل (قوله وحلف قابض الخ) عبارة أصله مع شرح مر والاصح انهما لو اختلفا في مثبت استرداد
صدق القابض أو واره بيمينه لان الاصل عدمه ولا يتم ما انتفع على انتقال الملك والاصل استمراره لان الغالب هو
الاداء في الوقت ويحلف القابض على البتة واره على نفي العلم وعبارته شامل للمال واختلفا في نقص المال عن
النصاب أو تلفه قبل الحول أو غير ذلك وهو كذلك وان قال الاذرى فيه وقت قول أرفيه نصا والثاني يصدق المالك
بيمينه لانه أعرف بصدقه ولهذا لو أعطى ثوبا بغيره وتنازع على انه عارية أو هبة يصدق الدافع ومحل الخلاف في غير
علم القابض بالتجمل اما فيه فيصدق القابض بخلاف لانه لا يعرف الا من جهته ولا بد من حلفه على نفي العلم
بالتجمل على الاصح في المجموع لانه لو اعترف بما قاله الدافع لضمن انتهت (قوله في مثبت استرداد) بل ان ادعى
المالك وجوده والقابض عدمه اه (قوله وهو واحد مما ذكر) أى من الشرط ودونه وما اذا تلف المال وما
اذا كان المالك والالاخذ غير أهل للوجوب والاستصاف وغير ذلك اه شيخنا وعبارة شرح مر ولو اختلفا في
مثبت الاسترداد كعلم القابض بالتجمل أو تصريح المالك به أو بشرط الرجوع عند عرض المانع انتهت
(قوله تعلق شركة) أى لا تعلق رهن وهى شركة غير محضة كما اشار له الشارح بقوله وانما جاز الخ وعبارة أصله مع
شرحها للمعلى وهى أى الزكاة تتعلق بالمال الذى يجب في عينه تعلق الشركة بقدرها وفي قول تعلق الرهن
بقدرها منه وقيل بجميعه وفي قول تعلق بالقيمة كزكاة الفطرة ويدل الاول انه لو امتنع من انحراجها أخذها
الامام من ماله قهرا كما قسم المال المشترك قهرا اذا امتنع الشركاء من قسمته والثاني انه لو امتنع من أدائها ولم
يوجد السن الواجب في ماله كان للامام ان يبيع بعضه ويشتري السن الواجب كما يبيع المرهون لتضاء الدين
والثالث انه يجوز انحراجها من غير المال واعتذر الاول عن هذا بأن أمر الزكاة مبني على المساهلة والارتفاق
فيمثل فيما لا يحتمل في سائر الاموال المشتركة ولو كان الواجب من غير جنس المال كالشاة الواجبة في الابل
فقبل لا يجري فيه قول الشركة والاصح جريانه وتكون الشركة بقدر قيمة الشاة وهل الواجب على قول
الشركة في أربعين شاة شاة واحدة مهمة أو جزء من كل شاة وجهان يأتیان على قول تعلق الرهن أيضا ببعض
وفي الروضتين أصلها ان الجهوز جعلوا تعلق الرهن والقيمة قول واحد اقولوا يصدق بالتمتع والمال مرتهن بها
وحكاية قول رابع انهما تعلق به تعلق الارش برقة العبد الجاني لسقوطها بتلف المال والتعلق بقدرها منه وقيل

بجميعه وعلى الاول يأتي الوجهان في مسئلة الشاة السابقة فلو باعه أي المال بعد وجوب الزكاة قبل اخراجها
فلا ظهر بطلانه أي البيع في قدرها وصحته في الباقي والثاني بطلانه في الجميع والثالث صحته في الجميع والاو لان
قولا فريق الصفة وبأنيان على تعاق الشركة وتعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة ويأتي الثالث على ذلك
أيضا في قول يصح البيع على قدر الزكاة على تعلق الشركة لان ملك المستحقين غير مستقر فيه اذ للمالك انخراج
الزكاة من غير مالها وعلى تعاق الرهن لانه يشتمل على اختيار المالك وغير معين فسوغ فيه ما لا يساغ في سائر
المرهون وعلى تعلق الارش ويكون بالبيع مختارا لاخراج من مال آخر واذا صح في قدرها فمساواة أولي وعلى
تعلق القيمة يصح بيع الجميع قطعاً ولو باع بعض المال ولم يبق قدر الزكاة فهو كولو باع الجميع واذا بقي قدرها
بقيمة الصرف فيها أو ببلانية فعلى تعلق الشركة في صحة البيع وجهان قال ابن الصباغ اقسهما البطلان لان حق
المستحقين شائع فأي قدر باعه كان حقهم والاول قال مابا معضو على تعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة
يصح البيع انتهت (قوله وانما جاز اخراجها الخ) وارد على قوله تعلق شركة اذ كان مقتضاه انه لا يجوز اخراجها
من غير المال (قوله لبناء أمرها على المساهلة) يعتذر بذلك أيضا عن عدم المشاركة فيما يحصل من أمر الفوائد
كالتسل والدراهم برماوى (قوله بقدر قيمتها) من الابل ولو باع النصاب في هذه الحالة بطل في الكل قال الاسنوى
ولو اصدق زوجته نصابا فكنت عنده حولا ثم قالت له طلقني فقال لها ان ابرأني فانت طالق فأبرأته فانه لا يقع
الطلاق وحصل ذلك ما لم تعط الزكاة النصاب فان اعطت الزكاة وابرأته طلقت اه برماوى (قوله فلو باعه أو
بعضه قبل اخراجها الخ) مثل شيخنا حج عن باع النصاب وقتنا بالراجح وهو بطلان البيع في قدر الزكاة فقط
فاذا رد المشتري على البائع قدر الزكاة فهل ينقطع تعلق الساعي على ما بيده أولا فأجاب بقوله الذي يظهر انه
ان مير ذلك باذن البائع لم يكن للساعي مطالبته لان للمالك ان يعين قدر الزكاة من النصاب في واحدة وليس
للساعي طلب غيرها ولا شلكتان تميزه أو غير المشتري باذنه بثابة تعيينه فيه فيخصر حق الساعي فيما عينه فليس له
مطالبة المشتري بشئ وان ميزه بغير اذن البائع فالتمييز فاسد فلا ينقطع فيه حق الساعي وان قبضه البائع اذ
رضاه به بعد وقرعه فاسدا لا يقبله صحيحا الى آخر ما ذكره مما يجب الوقوف عليه واستفادته ومثل شيخنا
الذي كور أيضا عن باع النصاب قبل الحول فتم في زمن الخيار وهو في ملكه أو في ملك المشتري أو موقوف
ملحكمة فأجاب بأنه ان كان الخيار للبائع فملك المبيع له فتجب الزكاة فان تم البيع فهو كبيع بعد الحول وان
كان للمشتري فلا زكاة على أحد وكذا ان قلنا موقوف مالم يفسخ العقد فالزكاة على البائع ولو لم يفسخ فامتنع
البائع من اخراج الزكاة الا من المبيع قال الماوردي فان كان معسر الم يمكن أو موسرا فان كان نصاب تجارة
فهذا يجب ان تؤخذ من ماله بائنه لتعلق حق المشتري بالعين والزكاة بالقيمة وما تعلق بالعين أقوى
وان كان مما يجب الزكاة في عينه فان قلنا بالشركة أخذت من المبيع اه وفيه نظر والاوجه عندي انه
لا فرق بين الموسر والمعسر لانه ان راعى حق المشتري فمراعاة حق المستحقين أولى ولا نظر لتجدد وجوب الزكاة
عليه بعد البيع لان أحدهما كان متمكنا من الفسخ عند وجوبها وما ذكره في مسئلة التجارة متحمل اه
* (فرع) قال في العباب وانه لو نذر التصديق بعين النصاب أو بعضه معينا أو قال جعلته صدقة أو هديا أو
أنهية فتم الحول قبل صرفه بجهة النذر فلا زكاة له والملك عنه أو غير معين كنزاه التصديق بشئ وجبت
ولو لم يجر أو كفارة فكذلك النذر ولو نذر التصديق بخمس معشراته تصدقه وزكاة الباقي ان كان نصابا
أو التصديق بخمس ماله أخرج الزكاة ثم تصدق بخمس الباقي اه وقوله تصدقه وزكاة الباقي ان كان نصابا
يدل على ان النذر قبل تمام الحول لظهور انه اذا كان بعد تمامه زكاة الجميع لوجوب زكاة الجميع بمجرد تمام
الحول فلا يؤثر فيه النذر فليراجع وقوله أخرج الزكاة ثم تصدق بخمس الباقي لعل ذلك مصور بما اذا كان
النذر بعد تمام الحول والا كان القيام بوجوب التصديق بخمس الجميع لا بخمس الباقي لوجوب التصديق

وانما جاز اخراجها من
غيره لبناء أمرها على
المساهلة والارضاة والواجب
ان كان من غير جنس المال
كشاة واجبة في الابل ملك
المستحقون بقدر قيمتها من
الابل أو من جنسه كشاة من
أربعين شاة فهل الواجب
شاة أو جزء من كل شاة
وجهان أرجحهما الثاني كما
يؤخذ من قول (فلو باعه)
أي ما تطلعت به الزكاة (أو
بعضه قبل اخراجها

بجمل الجبيع قبل تعلق وجوب الزكاة ويحتمل خلافه فليجرب وليراجع اه سم (قوله بطل في قدرها) هو جزء من كل شاة في مسئلة الشيا من لا كما هو قضية مما قدم من ان الاصح ان الواجب شائع لامهم وقوله في شرح العباب عن القمولى اه سم على ج (قوله أيضا بطل في قدرها) أى ان كان من الجنس فان كان من غيره كشاة في خمسة ابعرة بطل في الجبيع لاقى قدر القيمة فقط على المعتمد اه عنانى وفي عرش على مر مانصه قوله بطل في قدرها طاهره سواء كان الواجب من الجنس او من غيره كشاة في خمسة من الابل لكن قال ج في هذه ان الاوجه البطلان في الجبيع للجهل بقيمة الشاة اه (قوله وان أتى في الثانية قدرها) أى ولم ينو الزكاة وهو معين بان قال الا هذه الشاة لركة اه حل (قوله نعم لو استثنى قدر الزكاة) أى في غير الماشية كبعتك هذا التمر أو الزرع أو النخود وأما في الماشية فلا يصح اذا قال ذلك بل لا بد أن يقول الا هذه الشاة اه حل وزيادى أى لان استثناء الشاة التى هى قدر الزكاة دل على انه عينها لها وانه انما باع ما عداها اه شرح مر فان لم يعينها كان قال بعتك هذه الشاة الا قدر الزكاة بطل في الجبيع لان قدر الزكاة التى استثناءها من قيمة وابلها ما يورث الى الجهل بالبيع اه عرش (قوله صح البيع) أى قطعاً كما قاله ج وهو يشير الى ان ما بعد الاستدراك مقطوع به وما قبله مختلف فيه فاندفع ما يقال لافرق بين المستدرك والمستدرك عليه لانه في الحالين يصح فيما عدا قدر الزكاة حيث قد وقع لذلك في كلام من لم يحل الخلاف كالشارح ولعله تبع المحلى تأمل والاحسن في الجواب انهم ما يفترون من حيث انه عند عدم الاستثناء يكون البيع قد ورد على قدر الزكاة أيضاً ثم بطل وعند الاستثناء لم يتعلق البيع بقدر الزكاة أصلاً كما في سم وعرش فعلى الاول القدر الذى فات على المشتري يرجع على البائع بحصة من الثمن ان قبضه كفى ج وعلى الثانى يستقر الثمن بجميعه ولا يسقط منه شئ (قوله لان باع مال تجارة) ومثل مال التجارة التمر الخروض بعد التضمين فيصح بيع جميعه كما في شرح مر (قوله أيضاً لان باع مال تجارة) خرج بالبيع مال ووجهه فهو كبيع ما وجبت في عينه اه شرح مر ومثل الهبة كل من زيل للمالك بلا عوض كالعتق ونحوه ولكن ينبغي مراعاة العتق للباقي كالأعتاق جزأه من مشترك فانه يسرى الى حصة شريكه اه عرش عليه (قوله بلا محاباة) أى اعطاء بلا مقابل اماها فيبطل في زكاة ما حابى فيه كالأبى عرضاً يساوى أربعين مثقالاً بعشرين فيبطل فيما يساوى نصف مثقال الذى يخص العشرين التى حابى فيها اه شيخنا (قوله أيضاً بلا محاباة) قال فى المختار حى الصبي على استه زحف وبابه عدا وحباه يحبوه حبوة بالفتح اعطاء والحباء العطاء وما باقى البيع محاباة اه بحروفه والله أعلم بالصواب اه عرش

(كتاب الصوم)

هو مصدر صام يصوم صوماً أو صام يصوم صياماً أو أركانه ثلاثة صائم ونية وامسالك عن المفطر وستأتى بفرض فى شعبان فى السنة الثانية من الهجرة فوشهره أفضل الشهور حتى من عشر ذى الحجة لقوله صلى الله عليه وسلم رمضان سيد الشهور ونعم يوم عرفة أفضل أيام السنة كما صرحوا به بفرض شموله لايام رمضان كما هو الظاهر يجب بل سيلة رمضان مخصوصة بغير يوم عرفة لما صح فيه مما يقتضى ذلك وبفرض عدم شموله له يجب بان سيلة رمضان من حيث الشهور وسيلة عرفة من حيث الايام فلاتبا في بينهما وذكرا الطالقانى ان لرمضان ستين اسماً وهو من خصائص هذه الامة بخلاف مطلق الصوم وقيل انه المفروض على سائر الامم الا ان غير هذه الامة أضلتها بالخصوصية في تعيينه واختلف هل كان قبل فرضه صوم واجب أو لا وعلى الاول قيل كان عشرين وقيل الايام البيض وقد صام صلى الله عليه وسلم تسعة رمضان ولم يكمل لرمضان الاسنة واحدة وقيل ستين والباقي نواقص وحكمة ذلك تطمين نفوس أمتيه على مساواة الناقصة الكاملة فى الفضل المترتب على رمضان من غير نظر الى أيامه اماماً يترتب على يوم الثلاثين من ثواب واجبه ومنذوبه عند حضوره وفطره فهو زيادة يفرقها على الناقص وهو معلوم من الدين بالضرورة فويكفر جاحداً ولو جوب صوم مبيع حكيم احداها

بطل في قدرها وان أتى في الثانية قدرها لان حق المستحقين شائع فأى قدر باعه كان حقه وحضهم نعم لو استثنى قدر الزكاة كبعتك هذا الا قدر الزكاة صح البيع كما خرم به الشيخان في باب زكاة الثمار لكن شرط الماوردى والروايات ذكره أهو عشر أو نصف وظاهر ان محله فمن جهله (لا) ان باع مال تجارة بلا محاباة فلا يبطل لان متعلق الزكاة القيمة وهى لا تفوت بالبيع وقول أو بعضه مع قول لا مال الى آخر من زيادى

(كتاب الصوم)

قال الحسن البصري جوعوا أنفسكم لوليمة الفردوس ثانيها الزمهم الجوع ليرجو الجائعين ثالثها ان الاشياء المعوجة كالقسي والرماح تقوم بالنار كذلك تقوم النفوس المعوجة عن الطاعة بنار الجوع لابتار العذاب فضلا منه ورحمة ربها ان الملائكة شكوا معاصي كثيرة من المؤمنين فاذا صاموا رمضان قال الله تعالى يا ملائكتي ان عصوني خارج رمضان فضبه تحملاوا مشقة لاجلي فرجعت الملائكة من الشكاية الى الشفاعة كما في قوله تعالى فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك عامسها ان الصوم يحصل به الزهد الواجب والمنون وهو الزهد عن الحرام سادسها ان الطبيب الناصح يأمر بالحجبة في الامراض فامر الله تعالى من مرض بالمعاصي بالحجبة رخصا به ورحمة سابعها ان الشيطان عدو للمؤمن وقد خاصمه وخرج عليه فسيل المؤمن ان يضيق عليه الطريق يمنع الطعام والشراب وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم فضيقوا مجراه بالجوع والعطش اه برماوى (قوله هو لغة الامساك) أى ولوعن نحو الكلام ومنه قوله تعالى حكايه عن مريم اني تذرت للرجن صوما أى امساكوا سكونا وقول النابتة * خيل صيام وخيل غير صائفة * تحت العجاج والاخرى نعلك المعما * فقوله صائفة أى ممسكة عن الحركة والجولان اه برماوى (قوله وشرعا امساك عن المفطر) أى جميع النهار وفي بعض العبارات وشرعا الامساك عن شهوتي البطن والفرج والقيام لطاعة المولى بقية قبل الفجر الى غروب الشمس اه برماوى (قوله امساك عن المفطر) لو أبدله بقوله عن عين لكان أوضح لان لم نعلم حقيقة المفطر لكنه لو عبر بالعين لورد عليه ما لو جامع أو تقايا أو ارتدفاذ كره أولى غايته انه مجمل يعلم تفصيله مما يأتى اه ع ش على م ر (قوله على وجه مخصوص) عبارة شرح م ر وشرعا امساك مسلم مبرز عن المفطرات سالما من الحيض والولادة في جميعه ومن الانعاء والسكر في بعضها انتهت (قوله كتب عليكم الصيام) والايام المعدودات أيام شهر رمضان وجمعها جمع قلة ليهونها وقوله كما كتب على الذين من قبلكم قيل ما من أمة الا وقد فرض عليهم رمضان الا انهم ضلوا عنه أو التشبيه في أصل الصوم دون وقت وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة اه شرح م ر وفي ع ش على المواهب ما تصه وفرض الصوم في أول شعبان في السنة الثانية من الهجرة وقيل في النصف الثاني منه وقيل في النصف الثاني من رمضان قال شيخنا الحلبي وكان صلى الله عليه وسلم يوم هو وأصحابه قبل فرض رمضان ثلاثة أيام من كل شهر أى وهى الايام البيض وهى الثالث عشر والتاليه قبل وجوبه ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفطر الايام البيض في حضر ولا سفر وكان يحث على صيامها وقيل كان الواجب عليه قبل فرض رمضان صوم عاشوراء ثم نسخ ذلك بوجوب رمضان اه وفي ج وينقص ويكمل وثواب ما واحد كما لا يخفى ومجمله كالموظا هر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لايامه اما ما يترتب على يوم الاثنين من ثواب واجبه ومنذوبه عند سحوره وفطوره فهو زائد فلو كان حكمة انه صلى الله عليه وسلم لم يكمل رمضان الا سنة واحدة والبقية ناقصة تطمينة وسهم على مساواة الناقص الكامل فيما قدمناه اه وقوله من غير نظر لايامه فديقال الفضل المترتب على رمضان ليس الا مجموع الفضل المترتب على أيامه فليستأمل جدا اه سم عليه أقول فديقال يمنع الحصر فان رمضان فضلا من حيث هو بقطع النظر عن مجموع أيامه كافي مغفرة الذنوب لمن صامه اجمالا واحتسابا والدخول من باب الجنة المعد له وانه غير ذلك مما ورد انه يكرم به صوام رمضان وهذا الفرق فيه بين كونه تالما أو ناقصا وأما الثواب المترتب على كل يوم بمحض صومه فامر آخر فلا مانع ان يثبت الكامل بسببه لا يثبت للناقص وقوله وكان حكمة الخ قال شيخنا الشوبري كذا وقع لابن جررنا ووقع له في محلين آخرين انه قال لم يصم شهرا كاملا الا سنتين وجرى عليه المنذرى في سنته وقال فما وقع له هنا غلط سيده اعتماده على حفظه اه أقول لا يلزم ان ما هنا غلط بل يحتمل ان ما هه المنذرى مقاله لم يصرح عليها الشارح لثبوت طهره ثم رأيت العلامة الاجهوزى المالكي استوعب ما ذكر ثم قال قلما

هو لغة الامساك وشرعا
امساك عن المفطر على
وجه مخصوص والاصل في
وجوبه قبل الاجماع مع
ما يأتى آية كتب عليكم
الصيام وخبر بنى الاسلام
على خمس

وفرض الصيام ثاني الهجرة * فصامه تسعاً نبي الرحمة
أربعة تسعاً وعشرين وما * زاد على ذاك الكيل بالتسما
كذا بعضهم وقال التميمي * ماصام كاملاً سوى شهر اعلم
والدميري انه شهران * ونقص سواء خذ يساني

اه اه ع ش على مر (قوله يجب صوم رمضان) سمي رمضان من الرض وهو شدة الحر لان العرب لما
أرادت وضع أسماء الشهور وافق الشهر المذكور شدة الحر فسمي بذلك كما سمي الربيعان لما وافقتهما من الربيع
وهو معلوم من الدين بالضرورة من جود جوبه كفر ما لم يكن قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء
ومن ترك صومه غير جاحدين غير عذر كمرض وسفر كان قال الصوم واجب على ولكن لا أصوم حبس ومنع
الطعام والشراب نهاراً يحصل له صورة الصوم بذلك اه شرح مر وقوله وسمي رمضان من الرض الخ
عبارة المصباح في مادة ج مر يحكى ان العرب حين وضعت الشهور وافق الوضع الازمنة فاشتق لها معان من تلك
الازمنة ثم كثر حتى استعملوا في الالهة وان لم يوافق ذلك الزمان فقالوا رمضان لما أرمضت الارض من شدة الحر
وشوال لما شالت الابل باذنابها للطروق وذوالقعدة لما ذلوا القعدان للركوب وذوالحجة لما حجوا والحرم لما حرموا
القتال أو التجارة وصفر لما غزوا وتر كوا ديار القوم صفر أو شهر اربيع لما أربعت الارض وأمرعت
وجادى لما جد الماء ورجب لما أرجبوا الشجر وشعبان لما أشعبوا العود اه وقال ج بعد مثل ما ذكره
الشارح كذا قالوه وهو انما ياتي على الضعيف ان اللغات اصطلاحية اما على انها توقيفية أي وهو المعتمد وان
الواضع لها هو الله تعالى وعلمها جميعها لا دم عند قول الملائكة لا علم لنا فلا ياتي ذلك اه اه ع ش عليه
وعبارة البرماوى قوله رمضان من الرض وهو شدة الحر لان العرب لما أرادوا وضع أسماء الشهور وافق
ان الشهر المذكور كان شديد الحر فسموه بذلك كما سمي الربيعان لما وافقتهما من الربيع وقال بعضهم
سمي رمضان لانه يرمض الذنوب أي يحرقها لما يقع فيه من العبادات يقال يرمض الصائم اذا احترق جوفه من
شدة العطش والرمضاء شدة الحر ورمضت قدمه احترقت من الرضاء ورمضت الفصال اذا وجدت حر
الرمضاء فاحترقت اخفافها ورمض الرجل احترقت الرضاء قدميه وخرج يرمض الطبلاء أي يسوقها في
الرمضاء حتى تنفخ اطلاقها فانياً أخذها وافراد المصنف كغيره رمضان عن لفظ الشهر يشعر بأنه لا كراهة
في ذلك وهو ما صححه النووي في مجموع عوشر ح مسلم خلافاً لما قال ذلك معلاله بأنه من أسماء الله تعالى ولم
يثبت ذلك انتهت (قوله بكمال شعبان) جمع شعبانان يقال شعبت الشيء جمعه وشعبته أيضاً فرقتة فهو من
الاضداد سمي بذلك لان العرب كانت تجتمع فيه للقتال بعد انقضاء رجب لكونه من الأشهر الحرم وتفرق فيه
النهب والاموال وتفرق فيه لأخذ النار اه برماوى (قوله أيضاً بكمال شعبان ثلاثين الخ) فهم من كلامه
عدم وجوبه بقول النجم بل لا يجوز نعم له ان يعمل بحسابه ويجزئه عن فرضه على المعتمد وان وقع في المجموع
عدم اجزائه عنه والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره في معنى النجم وهو من يرى ان أول الشهر
طلوع النجم الغلاني اه شرح مر وقوله نعم له ان يعمل بحسابه قال سم هلى ج سئل الشهاب
الرملى عن المرجع من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل محله اذا قطع بوجوده ورؤيته أو بوجوده وان
لم يجز رؤيته فان أختهم قد ذكروا الهلال ثلاث حالات حاله يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحاله يقطع
فيها بوجوده ورؤيته وحاله يقطع فيها بوجوده ويجوز رؤيته فأجاب بأن عمل الحاسب شامل للمسائل
الثلاث اه اه ع ش عليه وفي الرشيدى ما نصه قوله نعم له ان يعمل بحسابه أي الدال على وجود الشهر وان
دل على عدم امكان الرؤية كما هو مصرح به في كلام والده وهو في غاية الاشكال لان الشارع انما أوجب
علينا الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر ويلزم عليه انه اذا دخل الشهر في اثناء النهار انه يجب الامساك من

(يجب صوم رمضان بكمال
شعبان ثلاثين) وما

وقت دخوله ولا أطن الاصحاب وافقون على ذلك وقد بسط القول على ذلك في غير هذا المحل اه (قوله
 أو رؤية الهلال) أي لا بواسطة نجوم آفة ولا عبرة برؤية نائم صلى الله عليه وسلم قال لا اله الا الله ابن غدا من رمضان
 أو نحوه من سائر الرائي لان النائم لا يضبط وان كانت الرؤية باحوا وثبت أيضا بالاجتهاد في حق الاسير ونحوه
 لا معالقا ولا يجوز اعتماد قول منجم وهو من يرى ان أول الشهر طلوع النجم الغلاني ولا حسب وهو من يعتمد
 منازل القمر وتقدير سيره نعم اهما ان يعمل بحسابهما ويجزئهما عن فرضهما على المعتمد ولا ينافي ذلك من عبر
 بالجواز لان ما جاز بعد الامتناع يصدق بالواجب ويجب على غيرهما اذا اعتقد صدقهما وجوز اعتمادا اعتيد
 من ابقاء القناديل بالنار أول ليلة من رمضان وليس له أول شوال اذا مدار على حصول الاعتقاد الجازم فلو نوى
 اعتمادا على رؤية القناديل ثم أطقت في أثناء الليل ثم بان نهارا دخوله رمضان فان لم يعلم باطفائها الا بالنهار
 فنبته صحیح موصوم صحیح وان علم بذلك ليلة فان علم ان اطفاء هاليس للشك في دخوله رمضان أو تبين دخوله
 لم يضره اطفاءه وان علم انه لذلك أو شك بطلت نيته ومثل ذلك سماع طبل أو دف جرت العادة بضره مما أول
 ليلة من شوال ولودل الحساب القطعي على عدم امكان الرؤية فيه اضطراب للتأخير والراجح العمل بشهادة
 البيئة ولو شهدوا أثناء رمضان برؤية متقدمة قبل اخلا فالأزركشي ولو رجح الشاهد بعد شهادته عن شهادته
 ويعد صوم الناس لم يؤثر ذلك وكذا لو رجح الحاكم عن حكمه فانه لا يؤثر اه برماوى وهل الامارة الظاهرة
 الدلالة في حكم الرؤية مثل ان يرى أهل القرية القرية من البلد القناديل قد علفت ليلة الثلاثين من شعبان
 بمصر كما هو العادة الظاهر نعم وان اقتضى كلامهم المنع ومثل ذلك العلامات المعتادة لدخول شوال من
 اية اذ النار على الجبال أو سماع ضرب الطبول ونحوهما مما يتادون فعله لذلك فنحصل له الاعتقاد الجازم
 وجب عليه الفطر كما يجب عليه الصوم في أوله به عملا بالاعتقاد الجازم فيهما كذا أفق به والدرجة الله تعالى
 وان أفق الشيخ بعدم جواز الفطر بذلك متمسكا بان الاصل بقاء رمضان وشغل النية بالصوم حتى ثبت خلافه
 شرعا يمكن حمله على من لم يحصل له بذلك الاعتقاد الجازم ومن أفق بالاول ابن قاضي عجلون والشمس الجوزي
 ويسن عند رؤية الهلال ان يقول الله أكبر اللهم أهله علينا بالامن واليمن والسلامة والاسلام والتوفيق
 لما تحب وترضى ربنا وربك الله أكبر لا حول ولا قوة الا بالله اللهم انى أسألك خيرا هذا الشهر وأعوذ بك
 من شر القدر وشر المحشر ويقول مرتين هلال خير ورشد وثلاث مرات آمين بالذي خلقك ثم الحمد لله الذي
 ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا الاتباع في كل ذلك اه شرح مر وهذا الظاهر اذا رآه في أول ليلة املورا آه
 بعد ما فالظاهر عدم ستهوان سمى هلالا فيها بان لم تمض عليه ثلاث ليال وان كان عدم رؤيته لضعف في بصره
 وينبغي ان المراد برؤيته العلم به كالأعمى اذا أخبر به والبصير الذي لم ير ملانع اه ع ش عليه ووجدت بخط
 شيخنا الاشبولي بهامش مر ومحل ذلك ان رآه في الليلة الاولى أو الثانية أو الثالثة لانه لا يسمى هلالا الا حينئذ
 والا فلا يسن ان يقول ذلك اه وكتب ع ش عليه أيضا قوله ثم الحمد لله الخ ويسن ان يقرأ بعد ذلك تبارك
 الملك لا ترفها ولا تنها النجبة الواقعة انتهى * (فائدة) * قال في الصحاح المحشر بكسر الشين المعجمة موضع المحشر
 قال شيخنا الشيرازي والقياس جواز الفتح أيضا لان قوله جاء من باب ضرب ونضرو الفتح قياس الثاني ثم رأيت
 الشمس الشامى ذكر في معراجهم ان صاحب المعين قال المحشر بالكسر والفتح موضع الذي يحشر اليه الناس اه
 برماوى * (فرع) * لو رأى الهلال حديد البصر دون غيره فالظاهر انه لا يثبت به على العموم وهل يثبت في حق
 نفسه اه مر وقد يقال ان كفى العلم بوجوده بالرؤية يثبت رؤية حديد البصر فلا توقف بفرق بين مومنين
 الجمعة حيث لا تزم سماع حديد السمع أحد حتى السماع كذا هو ظاهر كلامهم بان له بالادلة اه سم على ج
 أقول والاولى ان يفرق بان الجمعة تسقط بالعدو وجوب الشئ اليها اذا سمع النداء حديد السمع فيه مشقة بعد
 المكان الذي يسمع منه ففرق فيه بين حديد السمع ومعدله لوجود المشقة في السمع عند سماع حديد السمع

(أو رؤية الهلال) في حق
 من رآه وان كان فاسقا

ولا كذلك هنا فان المدار فيه على رؤية الهلال وقد روي فلا فرق بين حديد البصر وغيره عند رؤيته وعلى هذا
 فالقياس على ما لو أخبر شخص بوجوده وثبوته من لزوم الصوم ثبوته هنا على العموم لانه يحصل الظن
 بوجوده فايراجع اه ع ش على مر (قوله أو ثبوتها بعدل شهادة) شمل كلامه ما لو دل الحساب على عدم امكان
 الرؤية وانضم الى ذلك ان القمر غاب الليلة الثالثة على مقتضى تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء لان الشارع
 لم يعتمد الحساب بل الغاء بالكلية وهو كذلك كما أفتى به الواو البرجحة الله تعالى خلافا للسبكي ومن تبعه ولو علم فسق
 اليهود أو كذبهم فان ظاهر عدم لزوم الصوم له اذ لا يتصور جزؤه بالنيسة والظاهر انه يحرم عليه الصوم حيث
 يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق القاضي المشهود عنده وجهل حال العدول فالأقرب انه كما لو لم يشهدوا ببناء
 على انه ينزل بالفسق ولو لم يكن القاضي أهلا لكانه عدل فالأقرب لزوم الصوم تنفيذا لحكمه حيث كان ممن
 يتنفيذ حكمه شرعا ولو شهد الشاهد بالرؤية فصام الناس ثم رجع لزوم الصوم على وجه الوجهين لان
 الشروع فيه بمنزلة الحكم بالشهادة وقال الاذرى انه الاقرب ويغفرون باتمام العدة وان لم ير الهلال اه
 شرح مر وقوله لان الشروع فيه بمنزلة الحكم الخ يؤخذ من العلة انه لو حكم بشهادته وجب الصوم وان لم
 يشرعوا فيه وهو ظاهر وعبارة سم على المنهج (فرع) * لورجع العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم
 يؤثر كذا قبله وبعد الشروع وان كان قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته اه مر اه ع ش
 عليه ويثبت الشهر أيضا بالشهادة على الشهادة اه شرح مر ويشترط كونه اثنين كما ذكره ج
 لانه يثبت شهادة الاصل لا ما شهد به الاصل اه ع ش عليه (قوله صوموا لرؤيته الخ) فيه أمور يحتملها اللفظ
 بحسب ذاته أحدها انه ان حل ضمير صوموا لرؤيته على الكلية فيهما كان المعنى يصوم كل واحد اذا رأى
 دون غيره أو حل عليها في الاول دون الثاني كان المعنى يصوم كل واحد لرؤية واحد وعكسه كان المعنى يصوم
 واحد لرؤية كل واحد ثانياً انه ان حلت الرؤية على ما هو بالبصر كان المعنى من أبصره يصوم دون غيره
 كالأعمى ثالثاً انه ان حلت الرؤية على العلم دخل التواتر وخرج خبر العدل رابعاً انه ان حلت على ما يشمل الظن
 دخل خبر النجم خامساً انه ان حلت على امكانها دخل طلب الصوم اذا غم وكان بحيث يرى سادساً انه ان
 حلت على وجوده لزم طلب الصوم وان لم يمكن رؤيته لم يثبت خبر النجم ان له قوسا لا يرى سابعاً انه ان حل
 ضمير صوموا للجميع الامتورؤيته لبعضهم لزم صوم كلهم لرؤية بعضهم ولو واحد على نظير ما مر تأمنا ان هذه
 الاحتمالات تأتي في الفطر بقوله وافتروا لرؤيته تاسعاً ان ضمير رؤيته عائداً لهلال رمضان فيهما وهو غير ممكن
 في الثاني عاشرها ان معنى غم استر بالغمام فيخرج ما لو استر بغيره ويأتي في ضمير عليكم مافي ضمير صوموا وغير
 ذلك من الاحتمالات قال شيخنا وافتروا ما المراد منها أو من غيرها والوجه الذي لا يجوز غيره ان تحمل الرؤية على
 امكانها في الصوم والفطر وما وقع في شرح العلامة مر وغيره مما يفهم خلاف ذلك غير مستقيم فلا يعول
 عليه فليتأمل اه برماوى (قوله فان غم عليكم) تفرع على الشق الاول وهو مبنى للمفعول ونائب الفاعل
 اما ضمير يعود للهلال أى استر بالغيم واما الاطراف أى كنتم مغموماً عليكم اه شيخنا وفي المختار غم عليه الخبر
 على ما لم يسم فاعله أى استنجم مثل أعنى ويقال أيضاً غم الهلال على الناس اذا استر غيم أو غيره فلم ير اه وفي
 البرماوى ما نصه قوله فان غم عليكم يقال غم وأعنى وغنى وغنى بتشديد الميم وتخفيفها والغين مضمومة فيهما
 ويقال غنى بفتح الغين وكسر الباء وكلها صحيحة وقد غامت السماء وغيمت وأغامت وتغيمت وأغمت اه قوله ولما روى
 الترمذى الخ) ساقه مع ما قبله ليبين به ان المراد بالانخبار الشهادة اذا الانخبار لا يجب به الصوم على العموم كالمهو
 ظاهر اه شوبرى (قوله والمعنى في ثبوته بالواحد) أى والحكمة أو السبب في ثبوته الخ لان هذا ليس
 أمراً معنوياً اه ع ش وقوله ليس أمراً معنوياً ممنوع فيصح ان يقال والمعنى أى والعلة ومقتضى صنعه
 ان الحكمة لا يجب أن تكون أمراً معنوياً بخلاف العلة وليس كذلك بل كل منهما أمر معنوى والفرق بينهما

(أو ثبوتها) في حق من لم
 يره (بعدل شهادة) لخبر
 البخارى صوموا لرؤيته
 وافتروا لرؤيته فان غم
 عليكم فاعلموا مدة شعبان
 ثلاثين وقول ابن عمر
 أخبرني النبي صلى الله عليه
 وسلم ان آيت الهلال فصام
 وأمر الناس بصيامه رواه
 أبو داود وصححه ابن حبان
 ولما روى الترمذى وغيره
 ان امرأياً شهدت عند النبي
 صلى الله عليه وسلم برؤيته
 فأمر الناس بصيامه والمعنى
 في ثبوته بالواحد

انما هو بالاعتبار فلتراجع كتب الأصول تأمل (قوله الاحتياط للصوم) أي لانه عبادة بدنية فيكفي فيها الاخبار بدخول وقتها ويصح كالمصلاة حتى لو نذر صوم شهر معين ولو ذا الحجة فشهد برؤية هلاله عدل كفي ويكفي قول واحد في طلوع الفجر وغروب الشمس قياسا على ما قالوه في القبلة والوقت والاذان ويكفي أيضا شهادة واحد بموت من كان كافرا مسلما بالنسبة لتجهيزه والصلاة عليه ودقنه في مقابر المسلمين وان لم يكف بالنسبة للحوادث مسلم منه ومنع لو كان كافرا اه برماوى (قوله انه لا تشترط العدالة الباطنة) أي بل يكفي بالعدالة الظاهرة وهو المراد بالمستور اه شرح مرر وفسره في النكاح بأنه الذي لم يعرف له مفسق وان لم تعلم له تقوى ظاهرا وفسره حج هنا بأنه من عرف تقواه ظاهرا اه ع ش عليه (قوله انه شهادة) أي ولهذا يشترط صحتها وقوله كما اعتقر فيه أي في الثبوت فهما اه برماوى (قوله وهي شهادة حسبة) أي فلا تتوقف على سبق دعوى وان اختصت بأن تكون عند قاض ينفذ حكمه ولو ضرورة اه برماوى (قوله ويجب الصوم أيضا) أي كما وجب بالطرق الثلاثة المتقدمة اه شيخنا (قوله موثوق به) أي عند الخبر بفتح الباء اه شيخنا (قوله اذا اعتقد صدقه) مفهوما انه اذا لم يعتقد صدقه لا يجب عليه الصوم ولعله غير مراد بل حيث عرف عدالتهم وجب الاحتياط بقوله لان خبر العدل في العبادات منزل منزلة اليقين كما لو أخبر به بطهارة الماء أو نجاسته فانه يجب اعتماد قوله فهما وان لم يعتقد صدقه فيما أخبر به ثم رأيت في سم على حج بعد كلام ذكره ما نصه بل الظاهر ان جميع ذلك ممنوع وان من أخبر به عدل أو سمع شهادته بين يدي الحاكم وان لم يقل الحاكم ثبت عندي ولا نحو ذلك وجب عليه الصوم كما هو قياس نظائرهما لم يعتد بخطأه بموجب قام عنده كضعف بصره أو العلم بفسقه اه ع ش على مرر وحاصل المسئلة على المعتمدين ان صدق الخبر وجب عليه الصوم ولو كان الخبر فاسقا أو امرأة أو عبدا وكذا اذا صدق المنجم وأما اذا لم يصدق الخبر بالهلال فان كان فاسقا لا يجب الصوم وان كان عدلا وجب الصوم على الخبر بفتح الباء اه شيخنا (قوله خلافا لابن أبي الدم) أي فانه يقول لا بد ان يقول أشهد ان غدا من رمضان أو ان الشهر هل اه دميرى أي لان قوله أشهد اني رأيت الهلال شهادة على فعل نفسه وهي لا تصح اه شيخنا ومع ذلك هو ضعيف والمعتمد ما قاله الشارح (قوله ومحل ثبوت رمضان بعد دل الخ) مثل رمضان غير من قبلة الشهور لكن بالنسبة للعبادات اه شيخنا (قوله كصلاة التراويح) أي والاعتكاف والاحرام بالعمرة المعلقين بدخول رمضان اه شرح مرر (قوله لاني غيرها كدين الخ) لا يقال هلا ثبت ضمنا كما ثبت شوال بثبوت رمضان بواحد والنسب والارث بثبوت الولادة بالنساء لا ناقول الضماني في هذه الامور لازم للمشهود به بخلاف الطلاق ونحوه ولان الشيء انما يثبت ضمنا اذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم والفطر فانهم امن العبادات وكل الولادة والنسب والارث فلهما من المال والآيل اليه بخلاف ما هنا فان التابع من المال والآيل اليه والمتبوع من العبادات اه شرح مرر (قوله أيضا لاني غيرها كدين الخ) أي وقد تقدم التعليق وكان باقظ المجي ونحوه كالدخول لابلط الثبوت فان كان به اكتفى بالواحد اه شيخنا (قوله ووقوع طلاق) أي فلا يثبت بواحد قال سم على البهجة فلو انتقل الرائي الى بلد يخالف في المطلاع لم يرفيه فهل يستمر وقوع طلاقه المعلق عليه مثلا الوجه الاستمرار خصوصا والمقرر في باب الطلاق ان العبرة في وقوع الطلاق المعلق على رؤية الهلال ببلد التعليق اه ع ش على مرر (قوله الا أن يتعلق بالشاهد) هذا هو المعتمد وكذا ان يتعلق بغيره وتأخر التعليق أو تقدم وكانت الصيغة ان ثبت اه ع ش وعبرة حل قوله معلق به وقد سبق التعليق الشهادة فان لم يسبقها بان ثبت بقول عدل ثم حصل التعليق به وقع الطلاق ونفذ العتق هذا اذا كان المعلق عليه الثبوت في صورتين وأما لو علق على المجي أو الدخول فلا يلتفت اليه سبق التعليق أو تأخر اه (قوله وما صححه من ثبوته بعد الخ) محل الخلاف ما لم يحكم به ما حكم فان حكم بشهادة الواحد كما يراه فنقل في المجموع الاجماع على وجوب الصوم وانه لا ينقض الحكم اه شرح

الاحتياط للصوم وخرج
بعدل الشهادة نصير العدل
وعدل الرواية فلا يكفي
فاسق وعبد وامرأة وصحيح
في المجموع انه لا تشترط
العدالة الباطنة وهي التي
يرجع فيها الى قبول
المزكين واستشكل بأن
الصحيح انه شهادة لا رواية
ويجاب بأنه اعتقر فيه ذلك
كما اعتقر فيه الاكتفاء بعدل
الاحتياط وهي شهادة حسبة
قالت طائفة منهم البغوي
ويجب الصوم أيضا على من
أخبر موثوق به بالرؤية اذا
اعتقد صدقه وان لم يذكره
عند القاضي ويكفي في
الشهادة أشهد اني رأيت
الهلال خلافا لابن أبي الهم
ومحل ثبوت رمضان بعدل
في الصوم وثوابه كصلاة
التراويح لاني غيرها كدين
موجب له ووقوع طلاق
وعتق معلق به قال
الاسنوي الا أن يتعلق
بالشاهد لا عتق فانه قال وما
صححه من ثبوته بعدل
خلاف مذهب الشافعي

مر ويتأمل ما صورة الحكم بشهادة الواحد فان صورة التوبة كما قاله حنبل يقول الحاكم ثبت عندى او
حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه انما يكون على عين مقصودة ومن ثم لو ترتب عليه حق
آدمى ادعاء كان حكما حقيقيا لكنه اذا ترتب على معين لا يكتفى الواحد فيه بالكلام في انه اذا حكم الحاكم
بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعا ثم رأيت في سم على ح فانه قوله لكن ليس المراد الخ الذى حرره في
غير هذا الكتاب كالاتفاق خلافه وبعبارة الاتفاق ومحل الخلاف في قبول الواحد اذا لم يحكم به حاكم
فان حكم به حاكم راء وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم اجماعا قاله النووي في مجموعته الى أن قال
وهو مرجح في ان القاضي ان يحكم بكون الليلة من رمضان وحيت شذ فيؤخذ منه رد قول الزركشى ولا يحكم
القاضي بكون الليلة من رمضان مثلا لان الحكم لا مدخل له في ذلك لانه الزام لمعين الى أن قال ومما رده أيضا ان
قولهم في تعريف الحكم انه الزام لمعين مرادهم به غالبا فقد ذكر العلاء في صورافيه الحكم ولا يتصور فيها الزام
لمعين الاعلى نوع من التعسف اه المقصود نقله وأطال فيه جدا بنقائس لا يستغنى عنها فلم انه هنا تبع
الزركشى فيما قاله والوجه ملحوظه هناك خصوص ما وكلام المجموع دال عليه كما قرر فليتأمل اه ع ش
عليه (قوله فانه رجع عنه في الام) قال الاسنوى كذا رأيت في الام فانه جزم بقول الواحد واستدل عليه ثم قال
قال الشافعى لا يجوز على رمضان الاشاهدان والمستدرك كذلك هو الربيع فان الام زواها البويطى عن
الشافعى ومات البويطى قبل ترتيبها فترتب الربيع واستدرك فيها أشياء اه عمدة اه سم (قوله وأجيب
بأن رجوعه الخ) كان الاظهر ان يقول ورد لان الجواب انما يكون في مقابلة الاشكال اه شيخنا (قوله
بالقياس) أى على قيمة أنواع الشهادات (قوله كما يدل له) أى لثبوت الخبر في الاكتفاء بالواحد فهو متعلق
بالمقابلة لا بالنق اه شيخنا (قوله كلامه في مختصر الزنى) حيث قال فيه ولو شهد برؤيته عدل رأيت ان أقبله
للاثر فيه اه حل (قوله واذا صمنا بها ثلاثين أفطرنا) أى وجوبه ولو رأى شخص هلال شوال وحده لزمه
الفطر ويندب ان يكون سر القوله صلى الله عليه وسلم وأفطرنا والرؤية لكن ان اطلع عليه الامام عززه واستشكل
باحتمال صدقوا العقوبة تدفع بأقل من هذا على انه لو فرق بين من علم دينه وغيره لكان وجبها فان شهد
بعد الاكل لم تقبل شهادته للثمة وان شهد قبله فردت شهادته ثم كل لم يعز لا انتفاء التهمة حال الشهادة اه
برماوى (قوله ولا يرد لزوم الاطوار الواحد) أى لا يرد على قوله أفطرنا وقوله لزوم الاطوار الواحد أى
وليس من العبادات ولا يثبت بواحد الا للعبادات اه شيخنا (قوله وان رؤى بحمل) أى ثبت عند القاضي
رؤيته وحكم به بالزم حكمه محلا فريفا فلورؤى بمصر مثلا لزم أهل طيب ووطندنا والمجلا الصوم وهكذا وان لم
يروهم اه شيخنا ولم يعلل الشارح هذا الحكم الذى هو منطوق المتن وعاله مر وعبارته لزم حكمه
البلد القريب منه قطعا كعدد الكوفة لانهم ما كبلد قواحدة كلفى حاضرى المسجد الحرام انتهت (قوله
وهو باتحاد المطالع) عبارة المنهاج المطالع قال الطيوى على المحلى قوله باختلاف المطالع أى بالمعنى الشامل
للمغرب والمعنى ان يكون طلوع الشمس أو المغرب أو الكواكب أو غروب ذلك في محل متقدم على مثله في محل
آخر أو متأخر عنه فتأخر رؤيته في بلد عن رؤيته في بلد آخر أو تقدم عليه وذلك بسبب عن اختلاف
غروب البلاد أى بعد ما عن خط الاستواء وأطوالها أى بعد ما عن ساحل البحر المحيط الغربى ففى تساوى
طول البلد لزم من رؤيته في أحد هما رؤيته في الآخر وان اختلف عرضهما أو كان بينهما مسافة شهيرة
أو كان أحدهما فى أقصى الجنوب والاخر فى أقصى الشمال يمتنى اختلف طولهما بما سياتى امتنع تساويهما
في الرؤيه ولزم من رؤيته في البلد الشرقى رؤيته في البلد الغربى بدون العكس كائى مكة المشرقة ومصر المحروسة
في لزم من رؤيته في مكة رؤيته في مصر لا عكسه لان رؤيه الهلال من اقتراد الغروب لانه من جهة المغرب وما
ذكر عن شيخنا مر وعن السبكي وغيره مما يخالف هذا لا يقول عليه ولا يجوز الا على ما ادعى عليه يقول بعضهم أقبل

فانه رجع عنه في الام وقال
لا يجوز فيه الاشاهدان
وأجيب بأن رجوعه انما
كان بالقياس للمثبت عنه
في ذلك خبر كما يدل له كلامه
في مختصر الزنى وقد ثبت انه
صلى الله عليه وسلم قبل شهادة
كل من ابن عمر والاعرابي
وحده (واذا صمنا بها) أى
برؤية عدل أو عدلين كما فهم
بلاولى (ثلاثين أفطرنا)
وان لم تر الهلال بعد ما ولم
يكن غيبا لان الشهر ستم
بمضى ثلاثين ولا يرد لزوم
الافطار بواحد لان الشئ
يثبت ضمنا بما لا يثبت به
مقصودا (وان رؤى) الهلال
(بحمل لزم حكمه محلا فريفا)
منه (وهو) يحصل (باتحاد
المطلع) بخلاف البعيد عنه

ما يحصل به اختلاف المطالع في مسافة قصر ونصفها وذلك أربع وعشرون فرسخا بطل اه وعبارة شرح
 مر وقد نبه التاج التبريري على ان اختلاف المطالع لا يمكن في أقل من أربع وعشرين فرسخا رافقي به الوالد
 رحمه الله تعالى والاول وجه انها تحديده كما أفتى به أيضا ونبه السبكي أيضا على انهما اذا اختلفت لزمن رؤيته
 بالشرقي رؤيته بالبلد الغربي من غير عكس وأطال في بيان ذلك وتبعه عليه الاسنوي وغيره أي حيث اتحدت
 الجهة والعرض ومن ثم لو مات متوارثان وأحدهما بالشرق والآخر بالمغرب كل وقت والبلد مورث الغربي
 الشرقي متأخر والبلد اتمته وهذا الضبط انما هو في حق من هو أقرب الى المطالع فاذا رآه من هو في جهة
 المغرب كاهل الاسكندرية فصل فيه هذا التفصيل بالنظر لاهل مصر مثلاً من هو أبعد من المطالع وأما اذا كان
 بالعكس كان رآه أهل مصر فانه يقتضي به على من هو أقرب الى المطالع كاهل الاسكندرية ومن دونها في جهة الغرب
 ولو كانت المسافة ألف فرسخ لانه يلزم من رؤيته الابد رؤيته الاقرب فلا يتأتى التفصيل كذا بخط شيخنا الاشبولي
 وقرر مثله شيخنا ح ف حفظه الله تعالى وفي ع ش على مر مائه (فرع) ما حكم تعلم اختلاف المطالع
 يتجه ان يكون كعلم أدلة القبلة حتى يكون فرض عين في السفر وفرض كفاية في الحضر وفاً لمر اه سم على
 المنهج والتعبير بالسفر والحضر جرى على الغالب والا فالمدار على محل تكثيره العارفون أو قل كما قدمه في
 استقبال القبلة اه (قوله وهو يحصل باختلاف المطالع) المراد باختلافه ان يتباعد الخلل بحيث لو رؤى في
 أحدهما لم ير في الآخر غالباً قاله في الانوار اه زى (قوله أو بالشك فيه) محله ان لم بين آخر اتفاقهما والواجب
 القضاء قاله الاذرى اه زى (قوله قياساً على طلوع الفجر) راجع لقوله لزوم حكمه محلاً قريباً وقوله ولان
 أمر الهلال الخ راجع لقوله وهو باتحاد المطالع لا بمسافة القصر وقوله وغروبهم ما غروب الشمس ظاهر وغروب
 الفجر بانحسار أثره وطلوع الشمس لكن هذا يتكرر مع قوله وطلوع الشمس وفي نسخة وغروبها وهي ظاهرة
 لا تكرار فيها اه شيخنا لكن في شرح مر ما يقتضي ان كلامنا التعليلين راجع لصورة المفهوم أعني
 قوله بخلاف البعيد عنه وهو يحصل باختلاف المطالع ومبارته مع المتن وقيل باختلاف المطالع قلت هذا أصح
 والله أعلم اذا أمر الهلال لاتعاقبه بمسافة القصر وقياساً على طلوع الفجر والشمس وغروبهم ما ولما روى مسلم عن
 كريب قال رأيت الهلال بالشام ثم قدمت المدينة فقال ابن عباس متى رأيت الهلال قلت ليلة الجمعة قال أنت
 رأيت قلت نعم ورآه الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكارأيناه ليلة السبت فلا تزال نصوم حتى تكمل العدة
 فقلت أولاً نكتفي برؤية معاوية وصيامه قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهت (قوله وتحكميم
 النجمين) أي الاخذ بقولهم اه شيخنا (قوله والامر كما قال) أي من الاشكال وان كان الحكم كما قال المتن
 وقد أجيب عن الاشكال بان محل عدم الاخذ بقول النجمين في الامور المستقلة اما في التابعة فيؤخذ بقولهم
 فيها وثبوت حكم الهلال في حق أهل البعيد بالتبعية لحكمه في محل الرؤية اه شيخنا (قوله فلو سافر الى بعيد
 الخ) فترجع على المفهوم اه شيخنا وعبارة أصله مع شرح مر واذا لم فوجب على أهل البلد الآخر وهو
 البعيد فساقر اليمن بلد الرؤية من صام به فالاصح انه وافقهم انتهت فتفيد ان قوله من محل رؤيته متعلق
 بسافرو قال شيخنا ح ف هذا تفصيل المفهوم المشار اليه بقول الشارح بخلاف البعيد عنه أي فلا يلزم أهل
 حكم الهلال في محل الرؤية فان كانوا كذلك لزمهم حكم الهلال اه (قوله أيضاً فلو سافر الى بعيد الخ) لا يختص
 هذا بالصوم بل يجري في غيره أيضاً على المعتمد حتى لو صلى المغرب بمحل وسافر الى بلدة فوجد هاهنا فترجع حيث
 الاعادة اه زى (قوله من صام به) فاعل سافر (قوله وافق أهل في الصوم آخر) افهم قوله آخر انه لو وصل تلك
 البلد في اليوم الاول فوجد هاهنا لم يضر وهو وجهه اه شري وقوله افهم قوله آخر الخ كان الاولى
 ان يقول افهم قوله في الصوم لان الحكم المذكور في كلامه من صام به قوله في الصوم لا قوله آخر الخ في وعبارة

وهو يحصل باختلاف المطالع
 أو بالشك فيه كما صرح به
 في الروضة كما صرح به
 القصر خلافاً لرافقي قياساً
 على طلوع الفجر والشمس
 وغروبها ولان أمر الهلال
 لاتعلقه بمسافة القصر
 لكن قال الامام اعتبار
 المطالع بحجج الى حساب
 وتحكميم النجمين وقواعد
 الشرع تأتي ذلك بخلاف
 مسافة القصر التي علق بها
 الشارع كثيراً من الاحكام
 والامر كما قال وتعبيري
 بمحل هنا وفيما يأتي أعم من
 تعبيره بالبلد (فلو سافر الى)
 محل (بعيد من محل رؤيته)
 من صام به (وافق أهله
 في الصوم آخر) فلو عيبد
 قبل سفره (ثم أدركه)
 بعده

(أمسك) معهم وان
تم العدد ثلاثين لانه صار
منهم (أو بعكسه) بأن سافر
من البعيد الى محل الرؤية
(عيد) معهم سواء أصام
ثمانية وعشرين بأن كان
رمضان عندهم ناقصا فوقع
عيدهم معهم تاسع عشرين
من صومه أم صام تسعة
وعشرين بأن كان رمضان
تاماً عندهم (وقضى يوماً
صام ثمانية وعشرين) يوماً
لان الشهر لا يكون كذلك
فإن صام تسعة وعشرين
فلا قضاء لان الشهر يكون
كذلك (ولا أثر لزومه) أي
الهلال (نهاراً) فلا روى
فيه يوم الثلاثين ولو قبل
الزوال لم يفتقر ان كل في
ثلاثي رمضان ولا تمسك ان
كان في ثلاثي شعبان فعن
نقيب بن سلمة جاءنا كتاب عمر
مخاتمين ان الالهة بعضها
أكبر من بعض فاذا رأيت
الهلال نهاراً فلا تطروا
حتى تشهد شاهدان انهما
رآياه بالامس رواه الدارقطني
والبيهقي بسند صحيح وخاتمين
بجاء مجبة وفون ثم قاف
مكسورتين بلدة بالعراق
قريب من بغداد وقولي ان
صام الى آخره من زيادتي
(فصل) في أركان الصوم
(أركانه) ثلاثة وعبر عنها
الاصل بالشروط قسميني
لها أركاناً كقائمه الآية
في غير الحج والعمر من
زيادتي أحدها (نية

حل قوله آخر أي فينوي الصوم اذا وصل اليهم قبل الفجر فلو انتقل في اليوم الاول اليهم لا يوافقهم عند
ح ووافقهم عند شيخنا وقال لانه صار منهم ولو كان هو الرائي للهلال وعليه بلغز ويقال انسان رأى الهلال
بالليل وأصبح مفطراً بلا عذر اه بحر وقه أي لانه وافقهم في الفطر (قوله أمسك معهم) أي يلزمه قضاء
ذلك اليوم وفي البرماوى مانصه قوله أمسك معهم قال العلامة زى ولا يلزمه كفارة لو أفسده بجماع لانه
غير أصلي سواء سافر قبل ان عيّد أو بعده وخالفه العلامة سم وهو واضح وبصرح به قواهم لانه صار منهم
ومقتضاه أيضاً انه يلزمه قضاؤه لو أفسده أو لم يبيت النية فيه لو وصل اليهم ليلاً وكذا بقية الاحكام اه قال سم
على المنهج فلو أفسد يوم اليوم الآخر الذي وافقهم فيه لكونه وصلهم قبله بحيث يبيت النية قبل يلزمه قضاؤه
والكفارة اذا كان الافساد بجماع اولاً فيه تقرر ولعل الاقرب عدم اللزوم لانه لا يجب صومه الا بطريق الموافقة
لا بطريق الاصاله عن واجبه ويحتمل ان يفرق بين ان يكون هذا اليوم هو الحادى والثلاثين من صومه فلا
يلزمه ما ذكر أو يكون يوم الثلاثين فيلزمه فليجروا وقد يقال الوجه اللزوم لانه صار منهم اه ثم رأيت ج في
أول باب المواقيت قال بعد قول المصنف وعشرين ليال من ذى الحجة مانصه ما بين منتهى غروب آخر رمضان وفجر
النحر بالنسبة للبلد الذى هو فيه فيصح احرامه به فيه وان انتقل بعده الى بلاد آخر مخالفاً لمطالع ذلك ووجددهم
صليماً على الوجه لان وجوب موافقتهم في الصوم لا يقتضى بطلان حجه الذى انعقد لشدة تثبت الحج ولزومه
بل قال في الخادم نقلاً عن غيره لا يلزمه الكفارة لو جامع في الثانية وان لزمه الامساك قال بوقياسه انه لا يجب فطرة
على من تلزمه فطرته بغروب الشمس وعلى هذا يصح الاحرام فيه اعطاه حكمه شوال اه وما ذكره في الكفارة
قريب لانها تسقط بالشبهة وفي الفطرة يتعين فرضه فيما اذا حدث المؤدى عنه في الاول قبل غروب اليوم الثانى
والا لو جهلزمه هلالان العبرة فيها بعمل المؤدى وأما الاحرام فالذى يتبعه عدم صحته لانه بعد ان انتقل اليها صار
مثلهم في الصوم فكذلك الحج لانه لا فارق بينهما ولا ترد الكفارة لما علمت اه ع ش على مر (قوله أو بعكسه)
قبل وتصور هذه المسئلة بأن يكون ذلك يوم الثلاثين من صوم البلدين لكن المنتقل اليهم لم يروه وبأن يكون
التاسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتداءه بيوم اه شرح مر (قوله بأن سافر من البعيد) أي الذى لا رؤية
فيه اذا فرض انه روى بحمل دون آخر فصح كون هذا عكساً لوسافر من دمياط ولم يرفها الى مصر وقد روى
فيها وأدركهم معيدين عيدهم اه شيخنا (قوله تاسع عشرين من صومه) أي المتأخر ابتداءه عن ابتداء
صومهم بيوم اه شيخنا (قوله بأن كان رمضان تاماً عندهم) أي وقد تأخر ابتداء صومه اه شيخنا (قوله
ولا أثر لزومه نهاراً) أي ولو قبل الغروب فلا يكون لليلة الماضية وان كان الغيم موجوداً ما نعان رؤيته وكان
ذلك يوم تسعة وعشرين من صومه يمكن ان يكون الشهر تسعة وعشرين اه حل وعجالة البرماوى قوله ولا أثر
لرؤيته نهاراً أي فلا يكون لليلة الماضية فيفطر ولا للمستقبل فيثبت رمضان ومن اعتبره للمستقبل صحيح في
رؤيته يوم الثلاثين لكن لا أثر له لكمال العدد بخلافه يوم التاسع والعشرين فلا يغنى عن رؤيته بعد الغروب
المستقبل كقوله بعضهم انتهت

• (فصل في أركان الصوم) • أي وما يذكره معهما من قوله وحل افطار بخراج من قوله وشرط الصوم الايام
الى آخر الفصل (قوله أركانه ثلاثة) نية وصائم وامساك وزاد في الاقوال رابعاً وهو قابلية الوقت للصوم اه
شيخنا (قوله كقائمه الآية) مقتضى هذا ان تسمية الامور الواجبة في كل باب أركاناً من هنا الى آخر الكتاب
من زيادته فيقتضى انه ليس للاصل التسمية بالاركان في باب من الابواب غير الحج والعمر اه شيخنا وعجالة حل
قوله قسميني لها أركاناً من زيادتي فيه تقرر لان هذا من الابدال لامن الزيادة فكان الاحسن ان يقول وتعبيري
بالاركان أولى من تعبيري بالشروط انتهت (قوله نية) ومحملها القلب فلا تنكح باللسان قطعاً ولا بشرط التام
بها قطعاً كلفى الروضه ولو تعمّر ليصوم أو شرب لدفع العطش عنه نهاراً أو امتنع من الاكل أو الشرب أو الجماع

خوف طلوع الفجر كان نية ان خطر الصوم به بانه بصفاته الشرعية التي يجب التعرض لها في النية لتضمن كل منها قصد الصوم اهـ شرح مر * (فرع) * تصح نية الصوم بالقلب ولو في الصلاة كما في المجموع وبه يعلم انه يصح نية الاعتكاف في الصلاة وان التوقف فيها انما هو بعدم الاطلاع على ما ذكره اعيان وكتب ايضا * (تنبيه) حكوا خلافا في ان النية ركن في الصلاة او شرط ولم يحكوا مثله هنا بل تطابقوا على انها ركن وسببه ان الصوم علم فلا يقوم له الا الهى لانهم امر وجودى بخلاف الصلاة اهـ شوبرى (قوله ايضا) بان يستحضر حقيقة الصوم وهي الامساك عن المفطرات وما يجب التعرض له ويقصد الايمان بذلك فلا بد من الاستحضار وقصد الايمان بالاستحضر كما في الصلاة اهـ شيخنا وفي شرح مر مانعه قال في الانوار ويشترط ان يحضر في ذهنه صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصد الى ذلك المعلوم فلا خطر بباله الكلمات مع جهله معناها لم يصح اهـ اهـ وقوله صفات الصوم ككونه من رمضان او غيره كال كفارة والنذور ذاته الامساك جميع النهار اهـ من هاشم نسخة شرح مر لشيوخنا الاشبولي ومن صفاته كون الشهر رمضان والالم يحصل له اليوم الاول ولا غيره اهـ ع ش عليه (قوله ايضا) اي قبل الفجر فلو قارن الفجر لم يصح وكذا لو شك حال النية هل طلع الفجر او لا بخلاف ما لو شك بعدها هل طلع الفجر او لا فتصح ولو شك بعد الغروب في نية اليوم قبله لم يؤثر ولو شك هل كانت قبل الفجر او لا أو شك نهارا هل نوى ليلا او لا فان تذكر فيها ما ولو بعد من طويل انما اوصفت ليلا اجزا والا فلا اهـ قل على المحلى (قوله لكل يوم) اي عندنا كالحنبلة والحنفية وان اكتفى الحنفية بالنية نهارا وهو وان كان تركه ككف قصد لقمع الشهوة والتحقيق بالفعل فلو نوى ليلة اول رمضان صوم جميعه يكف بغير اليوم الاول لكن ينبغي له ذلك ليحصل له صوم اليوم الذي نسي النية فيه عند الامام مالك رضي الله عنه كما ينسب له ان يوم الذي نسب اليه ليحصل له صومه عند الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وواضح ان عمله اذا قلد والا كان متلبسا بعبادة فاسدة في اعتقاده وهو حرام اهـ برماوى (قوله ايضا لكل يوم) اي لان كل يوم عبادة مستقلة لتخلل اليومين بما يناقض الصوم كالصلاطين يتخللها السلام ولو شك عند النية في انها متصلة دمة على الفجر او لا لم يصح صومه كما صرح به في المجموع لان الاصل عدم تقدمها ولو نوى ثم شك هل طلع الفجر او لا صح اذا الاصل بقاء الليل ولو شك نهارا هل نوى ليلا ثم تذكر ولو بعد الغروب كما قاله الاذرى صح ايضا اذ هو مما لا ينبغي التردد فيه لان نية الخروج لا تؤثر فكيف يؤثر الشك في النية بل متى تذكرها قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاؤه والتعبير بما ذكره للاشارة الى انه يشترط تذكرها على الفور فان لم يتذكرها أصلا وجب القضاء لان الاصل عدم النية ولو شك بعد الغروب هل نوى او لا ولم يتذكرها لم يؤثر اخذ من قولهم في الكفارة او صام ثم شك بعد الغروب هل نوى او لا اجزاء بل صرح به في الروضة في باب الحيض في مسألة المتخيرة والفرق بينهما وبين الصلاة فيما لو شك في النية بعد الفراغ منها ولم يتذكر حيث تلزمه الاعادة التضييق في نية الصلاة بدليل انه لو نوى الخروج منها بطلت في الحال اهـ شرح مر (قوله ويجب لفرضه تيسرها) اي ايقاعها بالليل لم يثبت لم يقع عن رمضان بلا خلاف وهل يقع فلا وجهان الوجهان عدمه ولومن جاهل ويفرق بينه وبين تطاثره بان رمضان لا يقبل غير مومن ثم كان الوجه من وجهين فيما لو نوى في غير رمضان صوم نحو قضاء او نذر قبل الزوال انه قضاء فسلان كان جاهلا اهـ شرح مر (قوله تيسرها) يقال بان يفعل كذا يثبت ويثبتون اذا فعله لم يسلا او ما قوله تعالى والله يكتب ما يبيتون اذ يبيتون ما الارضى من القول فعنه يدبرون اهـ برماوى (قوله ولومن اول الليل) رد على الضعيف القائل بانه يشترط ايقاعها في النصف الاخير كما صرح به الاصل وعاله بانه قريب من العبادة (قوله وتعينه) كرمضان او نذر او قضاء او كفارة ويستثنى من وجوب التعين ما قاله القائل انه لو كان عليه قضاء رمضان او صوم نذر او كفارة من جهات مختلفة فنوى صوم غدا عن قضاء رمضان او صوم نذر او كفارة جاز وان لم يصح عن قضاء أيهما في الاول ولا نوع في الباقي لانه كالمجنس واحد ولو نوى صوم غده هو معتقده الاثنين فكان الثلاثة او صوم رمضان هذه السنة

لكل يوم) كغير من العبادات
والتصريح باعتبارها كل
يوم من زياتى (ويجب
لفرضه) ولو نذر او قضاء او
كفارة او كان النوى صيا
(تيسرها) ولومن اول الليل
لغير من لم يبيت الصيام قبل
الفجر فلا صيام له رواه
الدارقطنى وغيره وصححه
وهو محمول على الفرض
بقريته خبر عائشة الا ترى
(وتعينه) أى الفرض

وهو معتد هاسنة ثلاث فكانت سنة أربع مع صومه ولا عبرة بالظن البين خطوة بخلاف ما لو نوى صوم
 الثلاثة ليلة الاثنين ولم يخطر بباله صوم غدا أو رمضان سنة أربع وكانت سنة ثلاث ولم يخطر بباله السنة
 الحاضرة لأنه لم يعين الوقت الذي نوى في يلتزم ولو نوى صوم غد يوم الاحد مثلا وهو غيره فوجهان أو جههما كما
 قال الاذرعى الصغيم الغلط لا العائد لتلاعبه و يحمل عليه اطلاق ابن الصباغ الاجراء ولا يشكل عليه قول
 المتولي لو كان عليه يوم من رمضان من سنة معينة فنوى يوما من سنة أخرى غلط لم يعزه كمن عليه كفارة قتل
 فاعتق بنية كفارة طهار لان ذكر الغد هنا أو نية معين فلم تؤثر معه الغلط بخلافه فيما ذكر فان الصوم واقع عما
 في ذمته ولم يحصل تعيينه ولم يقع الصوم عنه ولو كان عليه صوم لم يدرسيه كفاه بنية الصوم الواجب وان لم يكن معينا
 للضرورة كمن نسي صلاته من الجنس لا يعرف عينها فانه يصلي الجنس وتجزئه عما عليه لا يقال قياس الصلاة لزوم
 صوم ثلاثة أيام بنوى واحد اذن القضاء وآخر عن النذر وآخر عن الكفارة لا ما نقول لم تستعمل هناك منه
 بالثلاث والاصل بعد الاثبات بصوم يوم بنية الصوم الواجب براء ذمته مما زاد بخلاف من نسي صلاته من الجنس
 فان ذمته اشتغلت بجميعها والاصل بقوله كل منها فان فرض ان ذمته اشتغلت بصوم الثلاث وأتى باثنين منها
 ونسي الثالث فتقبل يلتزم ذلك والوجه ابقاء كلامهم على عموم وجه بالتوسع المذكور وانما لم يكتبوا ثم بنية
 الصلاة الواجبة كنظيرها هنا لانهم توسعوا هنا لم يتوسعوا ثم بدليل عدم اشتراط المقارنة في بنية الصوم ونحو
 ذلك بخلاف الصلاة اه شرح هر وفي قل على الجلال قوله وتعيينه أي من حيث الجنس لان من حيث
 النوع ولا الزمن فيكفي بنية الكفارة لمن عليه كفارات اه (قوله قال في مجموع الخ) غرضهم ذيان مفهوم
 الضمير في قوله وتعيينه أي الفرض فكانه قال أما النفل فبنيته تفصيل فان كان غير راتب فلا يشترط فيه التعيين
 اتفاقا وان كان راتباً فبنيته خلاف تأمل (قوله في الصوم الراتب) وهو ماله وقت أو سبب اه حل فذو السبب
 هو صوم الاستسقاء اذا لم يأمر به الامام اه ع ش على هر وذو الوقت ما ذكره الشارح بقوله كعرفة الخ
 (قوله واجب بآن الصوم الخ) هذا الجواب هو المعتمد وجمع بعضهم بأن التعيين شرط في حصول الثواب
 لا في الصفة مثلا اذا نوى يوم عرفة الصوم وأطلق أي لم يلاحظ فيه كونه يوم عرفة فان صومه صحيح ويسقط عنه
 طاب صوم يوم عرفة ويثاب عليه ثواب النفل المطلق وأما الثواب المترتب على صوم عرفة الذي وعده الشارع
 فلا يحصل الا بالتعيين أي بنية كون صومه ليوم عرفة فلو حصل ان صوم الغرض لا يجب فيه الاشياء التي تنبت
 والتعيين لا الفرضية على المعتمد وان صوم النفل الراتب يجب فيه التعيين لحصول الثواب لا للصحة كان المناسب
 للشارح ان يقول ورد أي بهذا الاشتراط كما فعل هر لانه لم يتقدم له اشكال حتى يجب عنه اه شيخنا اللهم
 الان يقال ان مراده الجواب عن القياس في قوله كراتب الصلاة تأمل (قوله وان أي بخلاف أو نام أو انقطاع
 نحو حيض الخ) الغاية الثلاث للرد على الضعيف لكنه في الثالث في خصوص تمام قدر العادة لا في عموم تمام
 الاكثر كما لم يرجعنا أصله وحكى الحلي الضعيف في الصور الثلاث فقال في الاول وقيل يضر المنافي بعدها
 فيحتاج الى تجديدها تحرر راعن تحال المناقض بينها وبين العبادات في الثاني وقيل يجب تجديدها اذا نام بعدها
 تقريرا لينة من العبادة بقدر الوسع وقال في الثالث والثاني يقول قد يتخلف قدر العادة فلا تكون النية جائزة اه
 (قوله بخلاف الصوم) بخلاف المنافي للنية فانه يضر فقد قال الزركشي لو نوى فرض النية قبل الفهر وجب تجديدها
 بلا خلاف لان فرض النية يناقضها أو أثرها قبل الفهر لضعفها حيث يتخلف فرضها ثم ارفا يضر لقوتها والردة
 منافية للنية فكانت كرفضها وان كانت ثم لوا اه حل (قوله أو انقطاع نحو حيض الخ) وصورة ذلك ان
 نوى الصوم حاله الحيض وقوله وتيم فيه أكثره أي وقد علمت ذلك اه حل أي لاجل ان تكون جائزة بالنية
 له شيخنا (قوله ولم تبين على أصل) فلهذا سبب على مصيب أو على معلول اه شيخنا (قوله ونصح النية
 لنفل قبل زوال) مقليل قوله ويجب لفرضه بيبها الخ اه شيخنا والظاهر ان ما قرن الزوال كعدمه وتكفيه

قال في المجموع وينبغي اشتراط
 التعيين في الصوم الراتب
 كعرفة وعاشوراء وأيام
 البيض وستة من شوال
 كراتب الصلاة واجب بآن
 الصوم في الايام المذكورة
 منصرف اليها بل لو نوى به
 غيرها حصلت أيضا كتحية
 المسجد لان المقصود وجود
 صوم فيها (ونصح) النية
 (وان أتى بخلاف) للصوم
 كان جامع أو استقاء (أو نام
 أو انقطع نحو حيض)
 كنفا (بعدها ليل أو تم فيه)
 في صورة الانتطاع (أكثره)
 أي نحو الحيض (أو قدر
 العادة) فلا يجب تجديدها
 لعدم منافاة شيء من ذلك لها
 ولان الظاهر في صورة
 الانتطاع استمرار العادة
 فان لم يتم لها ما ذكر لم يصح
 صومها لانها لم تجز بنية
 ولم تبين على أصل وتعبير
 بخلاف أعم من تعبيره
 بالا كل والجماع ونحو من
 زباني (ونصح) النية
 (لنفل قبل زوال) فقد دخل

هذه النية ولو نذر اتمامه وحيث يقال انما صوم واجب لا يجب فيه تبييت النية اه حل (قوله قبل زوال) أى وكذا بعده في قول ضعيف قياسا على ما قبله تسوية بين أجزاء النهار كالليل وقوله ان لم يسبقها منافع هذا الاشتراط على الصحيح ومقابلته لا يشترط هذا الشرط اه من أصله وشرح مر وعبارة الخ لمع المتن والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم في النية قبل الزوال أو بعده من أول النهار سواء قلنا انه صائم من أوله أو بآخرة وهو الصحيح أو قلنا انه صائم من حين النية ولا يطل مقصود الصوم وقبل على الثاني لا يشترط ما ذكرنا انتهت ومراده بالثاني قوله أم قلنا انه صائم من حين النية اه (قوله ذات يوم) صفة لمخوف أى ساعة ذات يوم أى منه والمراد أنه دخل قبل الزوال يدل لذلك الرواية لا تبيحت ذكر فيها الغداء وهو اسم لما يؤكل قبل الزوال فلذلك أتى بها الشارح اه شيخنا (قوله قال اذا أنظر) لم يؤكده كلفه كلفه لعدم الاهتمام بالغذاء واكتفى بداعية الطبع اليه بخلاف الصوم فليتأمل اه شربى (قوله وان كنت فرضت الصوم) أى كدته على نفسه وليس المراد به الفرض الشرعى اه شيخنا حف وقال تحش أى قدرته اه أى نويته (قوله وفي رواية الاول الخ) أتت بهذه الرواية لانها نص في المدعى وذلك لان الاولى أعم اه عش (قوله وهو يفتح الغين) أى وبالذال المهمة وأما بكسر الغين والذال المجهمة فاسم لما يؤكل مطلقا سواء كان قبل الزوال أو بعده اه شيخنا وقوله اسم لما يؤكل قبل الزوال قال شيخنا عش ظاهرة وان قل جد الكن في اليمين التقييد بما يسمى غداء في العرف فلا يثبت باكل لقمة يسيرة من حلف لا يتغدى ومنه ما اعتيد بما يسمى فطورا كشرب القهوة وأكل الشريك اه برماوى (قوله اسم لما يؤكل بعده) أى الزوال ويقال العشاء بفتح أوله ما يؤكل عند العشاء بكسره (قوله ان لم يسبقها منافع) فلا أصبح ولم ينوصوا ثم تضحض ولم يبلغ فسبق ماء المضمضة الى جوفه ثم نوى صوم تطوع صح اه شرح مر وقوله ولم يبلغ أى فان بالغ ووصل الماء الى جوفه لم تصح نيته بعد وقد يتوقف فيه بأنه انما أفطر به في الصوم لتولد من مكرره بخلافه هنا فان المبالغة في حقته مندوبة لكونه ليس في صوم فليتأمل اه عش عليه (قوله وكما لها ان ينوى الخ) كون هذه المذكورات مكملات بالنظر لمجموعها والاضحية واحدا واجب وهو رمضان لحصول التعيين به وقال شيخنا فيها اثنان واجبان وزاد على ذلك الغد قال لحصول التعيين به وفيه تقارن لما علمت انه لا يجب التعرض للغد تأمل (قوله أيضا وكما لها ان ينوى صوم غد) أى اليوم الذى يلي الليلة التى نوى فيها أى يكون الغد محمولا على ذلك ما لم يرد غيره لانه يجب عليه ملاحظة ذلك في النية اه حل (قوله عن اداء فرض رمضان الخ) واحتج لذكر الاستئذان الاداء وان اتحد محترضا اه اذ فرض غير هذه السنة لا يكون الا قضاء لان لفظ الاداء يطلق ويراد به الفعل وقياسه أن نية الاداء في الصلاة لا تقضى عن ذكر اليوم وانه يسن الجمع بينهما وقول الراعى ذكر الغديغنى عن ذكر السنه تردده السنوى بان اليوم الذى يصومه غير اليوم الذى يصوم عنه فالتعرض للغديغنى الاول والسنة يفيد الثاني اذ يصح ان يقال لمن نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان صيامك اليوم المذكور هل هو عن فرض هذه السنة أو عن فرض سنة أخرى فالخامس ان هذه السنة انما ذكرها آخر التمود الى المؤدى به أى ومن ثم كان رمضان مضافا لما بعده وما يحشه الاذرى من تعين التعرض لها أو الاداء اذا كان عليه قضاء رمضان قبله يرد بان الاصل هذا القياس على الصلاة ونظير ذلك لا يتعين ثم فلا يتعين هنا وسببه ان الاداء والقضاء جنسهما واحد وهو فرض رمضان فلا نظر لاختلاف نوعهما قياسا على ما مر عن الفقهاء اه شرح مر (قوله باضافه رمضان) أى لما بعده فتونه مكسورة لانه مخفوض وانما احتج لاضافته الى ما بعده لان قطعه عنها يصير هذه السنة محتملا لكونه ظرفا لقوله ان ينوى ولا معنى له لان التميز منها يسير وقال بعضهم ان حررت رمضان بالكسر حررت السنة وان حررت بالفتح نصبت السنة وحيث قد نصبها على القطع وعليه ففي اضافة رمضان الى ما بعده نظر لان العلم لا يضاف فليتأمل اه برماوى (قوله ولفظ الغد اشتراه الخ) جواب سؤال الوارد على المتن تقديره ان يقال ان

صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء قالت لا قال فاني اذا أصوم فالتوت ودخل على نوما آخر فقال أعندكم شيء قلت نعم قال اذا أفطر وان كنت فرضت الصوم رواء الدار فطني واليهي وقال اسناده صحيح وفي رواية الاول وقال اسناده صحيح هل عندكم من غداء وهو يفتح الغين اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده هذا (ان لم يسبقها منافع) الصوم كاكل وجماع وكفر وحيض ونقاس وجنون والا فلا يصح الصوم (وكما لها) أى النية في رمضان (أن ينوى صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) باضافة رمضان الى هذه وذلك لتتميز عن أضافتها الى الروضة كأمسها ولقط الغد

اشتهر في كلامهم في تفسير
التعيين وهو في الحقيقة
ليس من حد التعيين
وانما وقع ذلك من نظرهم
الى التبييت وبما قرر علم
انه لا يجب نية الغدولا
الاداء ولا الاضافة الى الله
تعالى ولا الفرضية ولا السنة
وهو كذلك في غير نية الفرضية
وفيها على ما صححه في المجموع
تبعالا اكثرين لكن مقتضى
كلام الاصل والروضة
كاملها انما يجب كافي الصلاة
وفرق في المجموع بينهما بان
صوم رمضان من البالغ
لا يقع الا فرضا بخلاف الصلاة
فان المعادة تقبل وفيه كلام
ذكرته مع جوابه في شرح
الروض (ولو نوى ليلة
الثلاثين صوم غدا عن رمضان)
سواء قال ان كان منه أم لا
(فكان منه) وصامه (صح)
ووقع عنه (في آخره) لان
الاصل بخلافه ولا أثر لتردد يتيقن
بعد حكم القاضي بشهادة
عدل للاستناد الى ظن معتد
(لا) في (أوله) لا تنفاه
الاصل مع عدم جزمه بالنية
(الا ان ظن أنه منه بقول من
يشوبه) كعبدا وامرأة
ومراة وقاتق فيصح وقوع
عنه لجزمه بالنية وتعبيره
بما ذكره أولى من تعبيره بما
ذكره قال في المجموع فلو نوى
صوم غدا فلا ان كان من
شعبان والا فمن رمضان ولا
أما في بيان من شعبان صح
صومه فلا لان الاصل بخلافه وان بان من رمضان لم يصح فرضا ولا نفلا

ذكر لفظ الغد في كمال النية يقتضي انه مندوب مع انه اشتهر في كلامهم في تفسير التعيين فيقتضي ان ذكره
واجب لان التعيين واجب اه شيخنا ح ف (قوله اشتهر في كلامهم) أي الاصحاب في تفسير التعيين أي في
تصويره فصاروا صورته ان يقول نويت صوم غدا عن رمضان وهذا التصوير في الحقيقة تصوري للتبييت والتبييت
صورتان ان يقول نويت صوم رمضان أو نويت صوم غدا عن رمضان فانتقل نظرهم لاحدى صورتى التبييت
فصاروا صورة التعيين ومراهم هذا الجواب عما أورد على ما اقتضاه كلام المتن من ان التعرض للغد مندوب
حيث ذكره في الكمال واقتصر في الواجب على التبييت والتعيين مع ان القوم ذكروه في تفسير التعيين فيقتضي
انه واجب اه شيخنا (قوله وانما وقع ذلك من نظرهم الى التبييت) أي فلا يجب التعرض له بخصوصه بل يكفي
دخوله في صوم الشهر المنوى لحصول التعيين كافي نية الشهر جميعه فانه يحصل له به أول يوم مع انه لم يعينه فالغد
مثال للتبييت ورمضان مثال للتعين اه حل (قوله وبما قرر) أي من الاقتصار في بيان واجب النية
على التعيين والتبييت اه شيخنا (قوله بخلاف الصلاة) أي فاحتج لنية الفرضية فيها التميز عن المعادة وهذا
الفرق على القول الضعيف القائل بعدم وجوب نية الفرضية في المعادة أما على الصحيح فلا يأتى اه شيخنا
ح ف (قوله وفيه كلام ذكرته مع جوابه في شرح الروض) عبارة هناك وقضية كلام المصنف كآمله اشتراط
نية الفرضية كافي الصلاة لكن صح في المجموع تبعالا اكثرين عدم اشتراطها هنا بخلافه في الصلاة لان صوم
رمضان من البالغ لا يقع الا فرضا بخلاف الصلاة فان المعادة تقبل وورد باشتراط نيتها في المعادة على الاصح واجب
بانه صح فيه أيضا عدم اشتراطها في المعادة فان قلت الجمعة لا تقع من البالغ الا فرضا مع انه يشترط فيها نية الفرضية
قلت ممنوع فانه لو صلاها بكان ثم أدرك جماعة في آخر يومها فأنه لا تقع منه فرضا انتهت (قوله ولو نوى ليلة
الثلاثين) أي من رمضان أو من شعبان كما يدل له كلامه بعد اه زى (قوله سواء قال ان كان منه أم لا) بل
وان قال قال لم يكن منه فهو تطوع كما اعتمد به اه سم (قوله صح في آخره) فان قلت ما الفرق بين هذا
حيث صح مع ترده في قبول المنوى للصوم وبين عدم الصحة فيما لو شئت حال النية هل طلع الفجر أولا قلت يمكن
الفرق بانه في الاول لما كانت النية في محلها يقينا مع الاستصحاب كانت أقوى بخلاف الثاني فانه ليست في محلها
يقينا وان وجد الاستصحاب اه برماوى (قوله ولا أثر لتردد يتيقن الخ) هذه العبارة محلها بعد قوله أو ثبوتها بعد
شهادة كإفعل ج فلا محل لها هنا اه شيخنا ويمكن توجيهه ضيق الشارح بانه اعتذار عن التردد الحاصل
للاوى خصوصاً في صورة التعليق التي ذكرها بقوله سواء قال ان كان منه أم لا وقوله بعد حكم القاضي أي
بشروط رمضان أوله فيحكم القاضي في أول الشهر مستحب الى تمام الثلاثين فلا أثر لتردد النوى في ليلة الثلاثين
لان الاصل انه من بقية رمضان وقوله للاستناد الى ظن معتد وهو استصحاب بقاء الشهر الذي حكم به القاضي
أولا فامل (قوله فيصح) أي صومه ولا يجب لما تقدم ان الوجوب مخصوص بما اذا اعتقد صدق من ذكره في صحة
النية لا تتوقف على وجوب الصوم اه حل (قوله يلزمه بالنية) انظر كيف يكون جازما بالنية مع ان الفرض
أنه ظن انه منه ولم يتيقن ذلك تأمل ويمكن أن يراد بالجزم الظن القوي (قوله قال في المجموع فلو نوى الخ) كانه
تقييد آخر لقوله لا في أوله بعد تقييده بقوله الا ان ظن الخ فكأنه قال والا ان علق على هذا التفصيل فيصح نفلا
(قوله ولو اشتبه رمضان عليه) كأن كان محبوسا بموضع مظلم مثلاً أو سيرا وقوله صام بغير أى بعلامة كمر أو برد
بان يعلم ان رمضان تلك السنة يكون في البرد مثلاً وتدخل أيام البرد ولم يعلم عين رمضان اه قل على المحل
(قوله صام بغير) فلو صام من غير تحرف فوافق رمضان لم يحزه لترده في النية فلا وجه لاحتجاده وتحير فلم يظهر له شيء لم يلزمه
الصوم كافي المجموع وانما لم يلزمه مقتضى كالتحير في القبلة لعدم تحقق الوجوب أو ظنه بخلاف القبلة فقد تحقق
دخول وقت الصلاة وعجز عن شرطها فامر بالصلاة على حسب الامكان لم يمتنع وقتها ولم يعرف الليل من النهار
واستمرن الظلمة لم يلزمه التحري والصوم كافي المجموع ولا قضاء عليه فلو ظهر له انه كان يصوم الليل ويقطرها

النهار وجب القضاء كفاي الكفاية عن الاصحاب اه شرح مر (قوله فان وقع فيه فأداء الخ) فان لم يتبين له
الحال أجزأه ماصام ولا يلزمه شيء غيره اه شرح مر (قوله أو بعده قضاء) أي على الصحيح لو وقع بعد الوقت
والثاني يكون أداء لان العذر قد يجعل غير الوقت وقتا كفاي الجمع بين الصلاتين اه شرح مر (قوله فيتم
عدده الخ) أي ان كان رمضان في تلك السنة كاملا وعبارة أصله مع شرح مر فلو نقص الشهر الذي صامه
بالاجتهاد ولم يكن شوالا ولا ذال الحجة وكان رمضان تاما لم يمتد يوم آخر لانه ثبت في ذمته كاملا ولو انعكس الحال
فكان ماصامه كاملا ورمضان ناقصا وقتنا انه قضاء لانه انظار اليوم الاخير اذا عرف الحال وان كان الذي صامه
ورمضان تامين أو ناقصين أجزأه بخلاف وان وافق صومه مشوا الا الصحيح منه تسعة وعشرون ان كان كاملا
وثمانية وعشرون ان كان ناقصا وان وافق ذال الحجة فالصحيح منه ستة وعشرون ان كان كاملا وخمسة وعشرون
ان كان ناقصا انتهت (قوله أو قبله وأدركه صامه) أي ويقع ما فعله أو لانه لم يلقا اذا لم يكن عليه صوم فرض
أخذنا ما قدمه مر عن البارزي في الصلاة فان كان عليه فرض وقع عنه ومحل ذلك ما لم يقيد بكونه عن هذه
السنة والا فلا يقع عن الفرض الا نحر قيا على ما تقدم لم في الصلاة أيضا اه ع ش (قوله والقضاء)
أي على الجديد لاتبائه بالعبادة قبل وقتها فلا تجزئه كفاي الصلاة والقديس لا يجب القضاء للعذر اه شرح مر
(قوله وقع عنها) أي عن السنة القابلة وقوله لانه القضاء أي لو علم أو ظن ان عليه صوم رمضان وفاته وقته
وأراد قضاء فاتفق وقوع قضاؤه في رمضان آخر أجزأه الاول عن الاداء لانه القضاء ومحل اجزائه عن الاداء
ما لم ينوب بالصوم القضاء لانه لا يلزم من فعل القضاء ان ينوب القضاء اه حل وعبارة ع ش قوله لانه القضاء
لعل صورته انه نوى صوم غد عن رمضان امالو نواه عن قضاء السنة السابقة فالموافق للقواعد انه لا يجزى لانه
القضاء لان رمضان لا يقبل غيره ولو قضاء ولا عن الاداء لانه صرفه عنه وفي العباب ولو تجرى لشهر تذر فوافق
رمضان أو لزمه قضاء رمضان فوافق رمضان المقبل لم يصح أي لانه القضاء ولا عن الحاضر وقال قبل ذلك
وان ظن فوت رمضان فصام قضاء فوافق رمضان آخر أجزأه والمراد انه نوى قضاء رمضان الذي واقعه لظنه
فواته لا قضاء غيره فتأمل اه سم انتهت (قوله وترك جاع الخ) من اضافة المصدر الى مفعوله والجماع
والاستقواء يجوز فيهما الاضافة الى غير اضافة للفاعل ويجوز فيهما التثنية ورفع غير على الفاعلية وحاصل
ما ذكره في هذا الركن اربع تزول هذه وان تزول وصول عين وترك استمناءه ويجمع الاربعة الامساك عن المفطر
كما عبر به بعضهم اه شيخنا والمراد بالجماع ادخال الحشفة أو قدرها من فاقدها في فرج ولود برامن آدمي أو
غيره انزل أم لا اه خطيب على الغاية وقوله ولود برامن آدمي الخ فيفطر الا آدمي الواطي وان كان الموطوء
ليس آدميا وعكسه وتفطر المرأة بادخالها ذكرا مينا وعكسه ولا شيء على صاحب الفرج المبان من ذكر أو أنثى
خلا لما توهمه الاغبياء من طلاب العلم اه قل عليه ومقتضى هذا ان يكون اضافة الجماع الى غير صادقة
بالاضافة للفاعل والمفعول لما علمت ان الجماع يفطر به الفاعل والمفعول (قوله واستقواء غير جاهل الخ) ينبغي ان
من الاستقواء ما لو أخرج ذبابة دخلت الى جوفه وانه لو تضرر ربيعتها أخرجهما وأفطر كلاهما كل ارض أو جوع
مضر اه مر اه سم على شرح البهجة وينبغي انه لو شاكله وصات في دخولها الى الجوف أم لا فأخرجها
عامدا على ما يضر بل قد يقال بوجوب الانحراج في هذه اذا خشى نزولها للبطن كالنخامة الاسنة * (فرع) *
لو شرب خمر بالليل وأصبح صائما فضاقت تعارض واجبان الامساك والتقايي والذي يظهر عن مر انه يراعى
حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقايي على غير الضائم اه شرح العباب
وهذا ظاهر في صوم الفرض واما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التقايي وان جاز محاطة على حرمة العبادة اه
مر اه سم على ج * (فرع) * أكل أو شرب ليلا كثيرا وعلم من عادته انه اذا أصبح حصل له جشا يخرج
بسببه ما في جوفه ليعتج عليه أكثر مما ذكر أم لا وهل اذا خالف وخرج منه فطر أم لا فيه نظر ويحجب عنه بانه

فان وقع فيه فأداء) وهذا
من زيادتي (أو بعده قضاء
فيتم عدده) ان نقص عنه
ما صامه (أو قبله وأدركه
صامه والقضاء) وجوبها فيهما
* (تنبه) * لو وقع في رمضان
السنة القابلة وقع عنها لانه
القضاء (و) ثانيها (ترك جاع
واستقواء غير جاهل معذور
ذا كرا) للصوم

لا يمنع من كثرة ذلك ليلوا إذا أصبح وحصل له الجشاء المذكور بلفظه ويغسل فاه ولا يضر وإن تكرر ذلك منه
مرارا كن ذرعه القى اه ع ش على مر (قوله أيضا واستقاء غير جاهل الخ) في المصباح فاه الرجل ما أكاه
قيام باب باع ثم أطلق المصروف على الطعام المقدوف واستقاء استقاء وتقيأ تكافه ويتعدى بالتضيق فيقال
قيأه غيره اه (قوله مختارا) انظاره استدخلت ذكرا مبان أو أوج في فرج مبان أي ولم يحصل انزال هل يغير
بذلك وتجب الكفارة أو يفطر فقط وقياس ما قيل من وجوب الغسل عليه لا كفارة بل ولا فطر كفهو ظاهر هذا
والذي يتجه أخذ بعموم كلامهم وتصريحهم بوطئ الميتة انه تفسد به العبادات وتجب به الكفارة هنا وفي الحج
وان لم يجب به أحد لخروجها عن مظنة الشهوة ولا مهر كما لا يجب بقطع يدها شيء ان يقال هنا كذلك وهو ظاهر في
الفطر وفي الكفارة تنظر السقوط بها بالشبهة فليتا مل اه شورى (قوله فصوم من جامع) أي ولو لم ينزل اه شرح
مر ويشترط في الفطر بالجماع كون الجماع واضحا فلا يفطر به خفى الا ان وجب عليه الغسل بان يتيقن كونه
واطئا أو وطوا اه ع ش على مر وخرج بقوله جامع ما لو تزلت عليه ولم ينزل فلا يفسد صومه ولا تلزمه
كفارة فان أنزل فانه يفسد صومه كالانزال بالمباشرة فيمادون الفرج ولم أر من ترضى لذلك اه زيادى وتفطر
هي بدخول الذكرا لانه عين اه برماوى (قوله أوجاهلا غير معذور) ولبس من لازم ذلك عدم صحة نيته للصوم
نظر الى ان الجهل بحرمة الاكل يستلزم الجهل بحقيقة الصوم وما تجهل حقيقة لا تصح نيته لان الكلام فيمن
جهل حرمة شيء خاص من المفطرات النادرة ومن علم تحريم شيء وجعل كونه مفطرا لا يعتد لانه كان من حقه اذا
علم الحرمة ان عتق واهبهم الروضة وأصلها عذره غير مراد اه زيادى (قوله باطل) أي خلافا للامام أبي حنيفة
رضي الله عنه القائل بعدم الفطر بالواط واثبات البهائم اه برماوى (قوله من ذرعه القى) في المختار وذرع
التوب وغيره من باب قطع وانه أيضا ذرعه القى أي سبقه وغلبه اه (قوله ولا مكرها) انظاره كان الاكراه
بحق كأن اكره زوجته على الفطر من صوم نفل أو أمته أو عبده كذلك ونحو كفارة بشرطها والظاهر في ذلك
الفطر ويدل له انه لو اكره من ذكر على التحلل فتحلل فانه ينفذ تحلله وانظار أيضا لو اضطر الى الفطر لدفع نحو
مرض تعين عليه الفطر لدفعه فاكراه على الفطر كذلك وينبغي ان يضطر أيضا ويحتمل خلافه والحال انه لا غرض
له فيه فليحذر كاتبه وكتب عليه قد تعرض في حواشي شرح الروض لهذه المسئلة نقلا عن الاذرى وانه يهطل
الصوم مطلقا فليتا مل اه شورى (قوله أيضا ولا مكرها) لو اكره على الزنا فينبغي ان يفطر به تنقيح عنه قال
سم وفي شرح الروض ما يدل عليه كذا رأيت بهامش بخط بعض الفضلاء أي لان الاكراه على الزنا لا يبيح
بخلافه على الاكل ونحوه ثم رأيت في الشرح عمرة اه ع ش على مر فتلخص ان كون المكروه على الجماع
لا يفطره قيد ابتيدين كون الاكراه بغير حق وكونه على غير الزنا والافطر كما تقدم اه (قوله بان قرب عهده
بالاسلام) هذا القيد معتبر في كل ما يأتى من الصور المقترة للجاهل وقوله عن العلماء أي العالمين به هذه الاحكام
خاصة وان لم يحسنوا غيرها اه ع ش على مر (قوله وان علم ان لم يرجع الخ) كأن تقايا منكوسا والغاية
للدو عبارة أصلها مع شرح مر والصحيح انه لو تيقن انه لم يرجع شيء الى جوفه بالاستقاء كأن تقايا منكوسا
بطل صومه بناء على انه مفطر بعينها لا لعود شيء ووجه مقابلة البناء على ان المفطر جوع شيء مما خرج ج وان قل
انتهت (قوله لا ترك قلع نخامة) هذا مستثنى من ترك الاستقاء اه حل والنخامة بالميم ويقال لها النخاعة بالعين
وهي الفضلة الغليظة تنزل من الدماغ أو تصعد من الباطن يلقظها الشخص من فيه ولو نجسة اه برماوى والقلع
اخراجها من محلها الاصل والخرج اخرجها من الفم وقوله فلا يجب أي تركه مساويا لترك من الرأس أو خرجت
من الصدر أو ملكتها فاشارة بقوله فلا يضطر بهما ويمكن استفادة حكم الحج من قوله ولو تزلت الخ اذ يستفاد
منه انه مع وجود القيود المذكورة يجب الحج ومع عدمها لا يجب وقوله من دماغه ليس بشيء كما علمت أي أو صعدت
من صدره وقوله حلت أي استقرت وقت قيد معتبر فلم تقبل استمر تسائله الى الجوف لم يضر وقوله في

(مختارا) فصوم من جامع
أو تقايا إذا كرا مختارا عالما
بغيره أو جاهلا غير معذور
باطل للاجماع في الاول
ولغيره ان جبان وغيره
ومحرمه من ذرعه القى أي
غلبه وهو صائم فليس
عليه قضاء ومن استقاء
فليقض في الثاني فلا يبطل
بذلك ناسيا ولا مكرها ولا
جاهلا معذورا بأن قرب
عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا
عن العلماء ولا بطله القى
والاستقاء فمفطرة وان
علم انه لم يرجع شيء الى
جوفه ما فهمى مفطرة لعينها
لا لعود شيء من القى والتقييد
بغير الجاهل المعذور في الجماع
والاستقاء مع التقييد
بالدوا كروا المختار في الاستقاء
من زيادى (لا ترك) قلع نخامة
ومحرمها فلا يجب فلا يفطر
بهما لان الحاجة اليهما مما
تكرر (ولو تزلت) من دماغه
وحلت

حد ظاهر رقم أي في حده الأخير وأول الظاهر من الشقين وآخر مخرج الخاء أو الحاء فأراد الحد الأخير فإن كانت الإضافة حشيقية كان حصولها في الخارج عن هذا الحد فهو ما بالاولى وإن كانت بيانية كما عليه حجج فالامر بظاهر وقوله بنفسها ليس يقيد وإنما قيد به لانه محل الخلاف فلو أجراها هو أفطر بالاولى اه شيخنا وقوله قيد يعتبر الظاهر انه غير صحيح وما احتريزه عنه من قوله فلو لم تقف الخ غير صحيح أيضا لان الفرض انه قدر على مجها وتركه وعلة الفطر التقصير كما في الشارح وحيث لا فرق بين استقارها وعدمه في فطر مطلقا بالقيد المذكور في المتن وهو قوله وقدر على مجها هو عبارة أصله مع شرح مر وكذا الاختراع فحاشا وأفظها أي برماها فلا بأس بذلك في الأصح سواء أظلمها من دماغه أم من باطنه لتكرار الحاجة اليه فترخص فيه واحتريزه بقوله اقتلع عمالو لفظها مع تزولها بنفسها أو بغلبة سعال فلا بأس به جزما وبلغها عمالو ببيت في محلها فلا يفطر جزما وعمالو ابتلعها بعد خروجها للظاهر في فطر جزما انتهت (قوله في حد ظاهر رقم) وهل يلزمه تطهير ما وصلت اليه من حد الظاهر حيث حكمه بانجاستها أو يعنى عنه فيه تظار ولا بعد العفو اه مر اه سم على حج وعليه لو كان في الصلاة وحصل له ذلك لم تبطل به صلاته ولا صومه اذا ابتلع ريقه ولو قبل بعدم العفو في هذه الحالة لم يكن بعيدا لان هذه حصولها نادروهي شبيهة بالقي وهو لا يعنى عن شيء منه اللهم الا أن يقال ان كلامه مفروض فيما لو ابتلى بذلك كدم اللثة اذا ابتلى به اه ع ش على مر (قوله أيضا في حد ظاهر رقم) بان اقتبست من دماغه في الثقب النافذة منه الى أقصى الخلق فوق الحلقوم فلو لم تصل الى حد الظاهر من الفم وهو مخرج الخاء المعجمة وكذا المهملة عند المصنف بأن كانت في حد الباطن وهو مخرج الهاء والهمزة أو وصلت حد الظاهر ولم يقد على قطعها ومجها لم يضر ثم داخل الفم الى ما وراء مخرج الخاء والانف الى منتهى الخيشوم له حكم الظاهر في الافطار باستخراج القيء اليه وابتلاع النخامة منه وعدم بدخول شيء فيه وان أمسكه واذ تجس وجب غسله وبه حكم الباطن في عدم الافطار بابتلاع الريق منه وفي سقوط غسله من نحو الجنب وفارق وجوب غسل النجاسة عنه بان تجس البدن اندر من الجنابة فضيقت فيه دونها اه شرح مر (قوله أيضا في حد ظاهر رقم) وهو مخرج الخاء على المعتمد وقيل مخرج الخاء والباطن ما بعد ذلك وهو مخرج الهمزة والهاء اه زى وعجاجة حل قوله في حد ظاهر رقم وهو أدنى الخلق ووسطه دون أقصاه الذي هو مخرج الهمزة والهاء أو العين والحاء عند شيخنا وكتب أيضا وهو مخرج الخاء المعجمة وكذا المهملة وحيث لا يكون من الظاهر مخرج العين المعجمة والحاء دون العين المهملة لان أقصى الخلق الهمزة والهاء ووسطه العين والحاء ولا دناه العين والحاء وكتب أيضا وهو وسط الخلق وأدناه لا أقصاه ولا مخرج العين من الوسط لان الوسط مخرج الخاء والعين المهملتين والحاء مقدمة على العين من جهة أدناه انتهت (فرع) وصلت النخامة الى حد الظاهر والصائم متلبس بالصلاة ودار الامر بين ان يتلعها فيبطل صومه ولا ينعكس الا بظهور حرفين فأكثر فلو جهاته يقطعها وان ظهر ما ذكر ولا تبطل صلاته ويغتفر ذلك للضرورة وقافي ذلك لجمع من شيوينا ثم رأيت عبارة عمدة ذلك أيضا وظاهره يشترط ان لا تكثر الحروف حرفا بحيث لا يغتفر مثلها العذر وأطن مر قيد بذلك اه سم ومثله شرح مر ووصول عين أي وان قلت كسمعة خلا لا امام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ولم تؤكل كحصاة اه برماوي ومن العين الدخان لكن على تفصيل فان كان الذي يشرب الا أن من الدواء المعروفة أفطر وان كان غيره كدخان الطيب لم يفطر هذا هو المعتمد اه شيخنا (فائدة) قال شيخنا الشوبري ان محل الافطار بوصول العين اذا كانت من غير غبار الجنة جعلنا الله من أهلها فان كانت العين من غبارها لم يفطر بها ثم رأيت في الاحتاف قال ما نصه واختلفوا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لم يطعمني ربي يوسفني قبل هو على حقيقته وانه صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامة في ليالي صلبه الى ان قال وليس حمل الطعام والشراب على الجواز باولى من حمل لفظ أطل على الجواز وعلى التسفل فلا يضر شيء من ذلك لان ما يؤتى به

(في حد ظاهر رقم فمرت)
الى الجوف (بنفسها وقدر
على مجها أفطر) لتقصيره
بخلاف ما اذا عجز عنه
(و ترك) (وصول عين)

صلى الله عليه وسلم على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا تجري عليه أحكام المكلفين فيه كما في غسل صدره الشريف في طست من ذهب مع ان استعمال أو أنى الذهب الدنيوى حرام ومن ثم قال ابن المنير أى من المالكية الذى يفطر شرعا انما هو الطعام المعتاد واما الخارق للعادة كالمضرم من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تعاطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس الثواب كما كل أهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العادة اه بحروقه ع ش على مر * (فرع) * ينبغي الاحتراز حالة الاستنجاء لانه متى أدخل طرف أصبعه مدره أفطر ومثله فرج الاثنى ولو طعن نفسه أو طعنه غيره باذنه فوصل السكين جوفه أو أدخل في اذنه أو في احليله عودا أو نحوه فوصل الى الباطن أفطر اه شرح مر وقوله دبره أى بأن جاوز به ما يجب غسله من الدبر وقبل المرأة اه ع ش عليه وقوله باذنه اما بغيره اذنه فلا يفطر وان تمكن من دفع من طعنه اه برماوى (قوله لاريج) أى ولو من نجس وهو غير بعيد وصل بالشتم الى دماغه ولو ربح الخور لانه ليس عينا ويؤخذ من هذا ان وصول الدخان الذى فيه رائحة الخور أو غيره الى جوفه لا يضر وان تعمد ذلك قال شيخنا وهو ظاهر وبه أفتى الشمس البرماوى لما قرر ان الرائحة ليست عينا أى عرفا اذا مدارها على ما كانت ملحقة بالعين في باب الاحرام ألا ترى ان ظهور الريح والطعم ملحق بالعين فيه لاهنا وقد علم من ذلك ان صورة المسئلة انه لم يعلم انفصال عين هنا أى بواسطة الدخان اه حلي (قوله من ظاهر) متعلق بوصول ويخرج به وصولها من الباطن كما سبذ كره بقوله أوريق طاهر فعلم من الباطن وان جعل في النجاسة من الظاهر فلماذا كرا المتن الخارج احتاج الشارح لذكر القيد الذى يخرج به اه شيخنا أو يقال خرج به ما لو وصل الى جوفه عين من باطنه كما في النجاسة فان فيه التفصيل الذى ذكره الشارح فيما مر فتأمل وهذا أحسن من جعله احترازا عن الريق وذلك لان الريق من الخلق وقد جعله من قسم الظاهر فلا حسن ان الريق مستثنى تأمل والمراد بالظاهر ظاهر البدن فيشمل الثقب في دماغه أو في صدره مثلا واحتراز به عن الريق من معدته كما سيأتى فانه وصل من الباطن فان الفم يقال له باطن هذا وان كان يقال له ظاهر في باب النجاسة لغلظ أمرها بديل انه يجب غسله اذا تنجس اه شيخنا (قوله في منفذ) أى من منفذ اه شيخنا ومقتضاه انما لو وصلت من غير منفذ لم يضر لكن يرد عليه ما لو طعن برمح في بطنه حيث يفطر كما تقدم عن مر فان الرمح في هذه الصورة لم يصل من منفذ تأمل والمنفذ بفتح الفاء كما ضبطه المصنف كالدخول والخروج اه شرح مر (قوله جوف من مر) خرج بالجوف ما لو داوى جرحه على لحم الساق أو الفخذ فوصل الدواء الى داخل الخ أو اللحم أو غرز فيه حديدة فانه لا يفطر لا تنفخ الجوف اه شرح مر (قوله وان لم يكن في الجوف قوة الخ) رد على الضعيف وبعبارة أصالة مع شرح مر وقيل بشرط ان يكون في الجوف قوة تحيل الغذاء بكسر العين وبالذال المجتئين أو الدواء بالذال لا يحيله لا تتغذى النفس به ولا يتفع به البدن فاشبهه الواصل الى غير الجوف فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والامعاء أى المصارين والمثانة مفطر وقوله بالاسعاط راجع للدماغ وقوله أو الا كل راجع للبطن وقوله أو الحشنة أى الاحتقان راجع للامعاء والمثانة والتقطير في باطن الاذن وان لم يصل الى الدماغ وباطن الاحليل وهو مخرج البول من الذكر والابن من الثدي وان لم يصل الى المثانة ولم يجاوز الحلة أو الحشفة مفطر في الاصح لما مر من ان المدار على معنى الجوف والثاني لا يفطر اعتبارا بالاحالة والخلق ملحق بالجوف على الاصح انت فاعلم منها ان أمثلة الشارح الستة ثلاثة منها لا يعمل وثلاثة لغيره فالدماغ والبطن والمثانة حيلة والخلق وباطن الاذن والاحليل غير حيلة تأمل (قوله وباطن اذن) قال في شرح البهجة لانه نافذ الى داخل خف الرأس اه ثم قال والتحف بالكسر العظم فوق الدماغ وما انفق من الجمجمة فبان ولا يدعى قفا حتى يبين وينكسر منه شئ اه ع ش على مر (قوله واحليل) وهو مخرج البول من الذكر والابن من الثدي وان لم يصل الى المثانة ولم يجاوز الحلة أو الحشفة اه شرح مر كشرح الروض اه شورى وبعبارة المختار والاحليل مخرج البول ومخرج اللبن من الضرع والثدي اه اه

لاريج وطعم من ظاهر (في منفذ) متقو ح جوف من (مر) أى غير جاهل معذور ذا كرا مختارا وان لم يكن في الجوف قوة تحيل الغذاء أو الدواء كخلق ودماغ وباطن أذن وبلن واحليل ومثانة بمثلته هو يجمع البول

عش على مر (قوله وفي قول من مرز زيادة على الاصل) صواب التعبير وقول من مرز زيادة على عادته لان
 تعبيرة هذا وهم ان الاصل ذكر بعض معنى لفظ من مروايس كذلك وقد علمت ان معناها العامد العالم المختار
 والاصل لم يذكر شيئا من الثلاثة تأمل (قوله أو كل) أي وان وجد لونه في نحو نخامة وطعمه بحلقه اذ لا منفذ
 من عينه لحلقه فهو واصل من المسام اه شرح المحلى ومنه يعلم ان قول المتن بتشرب مسام متعلق بكل من
 وصول الدهن والكحل اه ولا يكره الا كتحال للصائم اه شرح مر لكنه خلاف الاولى كافي الحلية
 وقد يحمل عليه كلام المجموع لقوة خلاف ما لك فيه اه ج أقول قوة الخلاف لا تناسب كونه خلاف الاولى
 بل تؤيد الكراهة اللهم الا ان يقال المراد بالكراهة في عدم الخروج من الخلاف ان عدم المراعاة خلاف الاولى
 اه عش على مر (قوله أيضا أو كل) يضم الكاف قال في المصباح حكمت الرجل كلاما من باب قتل جعلت
 الكحل في عينه والفاعل كاحل وكحال والمفعول مكحول وبه سمي الرجل المشهور والاصل حكمت عينه فحذف
 المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه لفهم المعنى ولهذا يقال عين كحيل فحليل بمعنى مفعول اه برماوى (قوله
 أوريق طاهر الخ) ولو بقي طعام بين أسنانه فخرى به ريقه من غير قصد لم يقطر ان يحجز عن تمييزه وجهه لعذره
 بخلاف ما اذا لم يحجز ووصل الى جوفه فيفطر لتصيره وهل يجب عليه الخلال لئلا اذا علم شيئا بين أسنانه يحجز
 بهما ريقه من اراد لا يمكنه التمييز والمج الاوجه كماله هو الظاهر من كلامهم عدم الوجوب ووجه بأنه انما يخاطب
 بوجوب التمييز والمج عند القدرة عليه ما في حال الصوم فلا يلزمه تقديم ذلك عليه لكن ينبغي أن يتأكد ذلك له لئلا
 اه شرح مر * (قاعدة) * لا يضر بريقه اثر المضمضة وان أمكن محبة لعسر التحرز عنه اه ابن عبد الحق
 اه عش عليه (قوله من معدنه) أي الموضع الذي فيه قراره ومنه ينبع وهو الخلق الاسفل تحت اللسان
 انبعاثه الله تعالى من ذلك الموضع لمعان كثيرة منها ارادة تليين الماكول اليابس ليتأتى ابتلاعه وم منها تليين اللسان
 ليتأتى ادارته لاف الطعام عند ارادته مضغه وازدادته وليتأتى النطق به اه برماوى (قوله ولو بعد جمعة الخ)
 الغاية الاولى للرد والثانية للتعيم كما يعلم من عبارة أصله مع شرح مر (قوله أو أخرج لسانه وعليه ريق) أي
 على جوفه فلو حال بينه وبينه طائل كنصف فضة مثلا فطر على المعتمد اه شيخنا ح ف وفي عش على مر
 مانصه بقاء ما أخرج لسانه وعليه نصف فضة وعلى النصف من أعلام ريق ثم رده الى فيه فهل يفطر أم لا لانه لم
 يفارق معدنه فيه نظر ونقل بالدر من عن شيخنا زى ماوافق ما قلناه فله الجدل لكن قول الشارح على اللسان
 قد يقتضى خلافه لان ما على ظاهر النصف ليس على اللسان في الحقيقة اه (قوله أيضا أو أخرج لسانه)
 وعليه ريق) عبارة شرح مر ولو أخرج اللسان وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه لم يفطر لان اللسان كيف تقلب
 معدود من داخل الفم فلم يفارق ما عليه معدنه ولو عمت بلوى شخص يدمى لثته بحيث يجري دائما أو غالب السومح
 بما يشق الاحتراز عنه ويكفى بصفه يعنى عن أثره ولا يسبيل الى تكليفه غسله جميعه ثم رده اذا فرض انه يجري
 دائما أو يترشح ور بما اذا غسله زاد جرمانه كذا قاله الاخرى وهو قوة ظاهر انتهت (قوله بخلاف وصوله متجسا)
 فلو دسبت لثته فبصق حتى صفى ريقه ثم ابتلعه فطر لان الريق لما تجس حرم ابتلاعه وصار بمنزلة العين الاجنبية
 اه حل (قوله أو مختلطا بغيره) مثله ما لو بل خيطا بريقه ورده الى فيه كما يعتاد عند القتل وعليه طوبى تفصل
 وابتلعها أو ابتلع ريقه مختلطا بغيره الطاهر كن قتل خيطا صبوغا بغير ريقه به أي ولو بلون أو ربح فيما يظهر
 من اطلاقهم ان انفصلت عين منه بسهولة التحرز عن ذلك ومثله كافي الانوار ما لو استاك وقد غسل السوال
 وبقيت فيه طوبى تفصل وابتلعها ونزع بذلك ما لو لم يكن على الخيط ما ينفصل بقتله أو عصره أو جفاه فانه
 لا يضر اه شرح مر (قوله أو بعد اخراجه لا على لسانه) أي ولو الى ظاهر الشفة اه شرح مر اه
 شوبرى (قوله أو وصول ذباب) بخلاف الايهال بان باع من حد الظاهر فليس المراد بالوصول هنا ما يشمل
 الاصال اه حل وهذه الاربعه خارجة بقوله ووصول عين اذهو بمعنى الاصال وفي هذه الاربعه لا اصال بل

وفي قول من مرز زيادة
 على الاصل (فلا يضر وصول
 دهن أو كل بتشرب مسام)
 جوفه كذا لا يضر اغتساله
 بالماء وان وجد له أثر يباطنه
 بجامع ان الواصل اليه ليس
 من منفذ وانما هو من المسام
 جمع سم بتثنية السين والفتح
 أفصح قال الجوهرى ومسام
 الجسد ثقبه (أو) وصول (ريق)
 طاهر صرف من معدنه
 جوفه ولو بعد جمعة أو أخرج
 لسانه وعليه ريق اذ لا يمكن
 التحرز منه بخلاف وصوله
 متجسا أو مختلطا بغيره أو بعد
 اخراجه لا على لسانه (أو)
 وصول (ذباب أو بعوض

وصول اه شيخنا ويرد عليه انه لو تعمد اصال الغبار لم يضر كفى الشرح ويرد عليه ايضا جعل قوله لاسبق الخ مستثنى من وصول العين مع انه لا اتصال فيه فأي فرق بين هذا حتى جعل محترزا وبين ذلك حتى جعل مستثنى فالاحسن ما قاله بعضهم من ان هذه الاربعة مستثناة وكذا قوله لاسبق الخ وعجاجة أصله وشرط الواصل كونه بقصد فلو وصل جوفه ذباب الخ (قوله أو ذباب) في المختل والذبابة بالضم وتشديد الباء ونون قبل الهاء واحدة للذباب ولا تقل ذبابة بالكسر وجمع الذباب في القلة اذبة كغراب وغربة وفي الكثرة ذبان كغراب وغرمان اه (قوله أو غبار طريق) لا فرق فيه بين كونه طاهرا أو نجسا وهو المعتمد اه سم خلافا للحج وزي حيث قيدا به الطاهر هذا حكم عدم الافطار وأما حكم وجوب غسل الفم منه والعفو عنه فمعصية انه ان تعمد فتح فيه وجوب الغسل والاعنى عنه فلا تلزم بين عدم الافطار وبين العفو اه من ع ش على م ر (قوله أو غربة دقيق) أي ولو لغير معتادها ولو كثر نتوان لم يكن هو الذي يغربل وهي اصاله اذارة نحو الحب في نحو غر بال لخراج طيبه من خبيثه اه برماوى وهو معطوف على طريق أي ولو غبار غربة دقيق اه شيخنا (قوله لعسر الخرز عنه) أي في الاخيرين أي شأنه ذلك وقوله ولعدم تعمد اه في الاولين فلو تعمد فتح فيه حتى دخل الذباب أو البعوض جوفه ضرر تأمل اه شيخنا والذي في قل على التحرير وقبله المدابغى هناك ان الذباب والبعوض كالغبار في انه لا يضر ولو تعمد فتح فيه ليدخل فالكمل على حد سواء تأمل (قوله أو مكرها) وكذا تأم ومغنى عليه نعم اذا تناول المكروه للاجل الاكرام بل لغرض نفسه افطار وكذا لو أكره على أحد اناء من معين فا كل من الاخر وكذا الا كل من واحد من اناء من اكره على الا كل من احدهما بهما فيفطر كفى الجنبايات ودخل في الاكرام ما لو أكره على الزنا وما لو خاف المكروه بكسر الراء على المكروه فتقها تلف عضو او منفعة أو مشقة لا تحتل عادة فاكرهه على الا كل أو الشرب فلا يفطر اه برماوى فشرط عدم الفطر بالا كراه ان لا يتناول المكروما كره عليه لشهوة نفسه بل لداعى الاكرام لا غير اخذ بما ياتي في الطلاق اه ج (قوله حتى دخل الغبار) أي بقسميه ولو كثر لانه يعنى عن جنسه كفى دم البراغيث اه زى اه ع ش وقوله لم يفطر أي وان كان الفتح لاجل دخول الغبار كما افتى به شيخنا الرملى واعتمد م ر في العباب الفطر اذا فتح لاجل ان يدخل الغبار واعتمده الطللاوى اه رحمه الله وقد يقال عبارة الشارح ظاهرة في الاول يجعل حتى في كلامه تعليلية فليتأمل اه شورى (قوله وأعادها) أي ولو بدخال أصبعها معهما الى الباطن ان اضطر الى ذلك والافطر لو وصل الاصبع الى ذلك اه حل وهل يجب غسل ما عليها من القذر لانه يخرج وجه معها صار أجنيا فيضرب عود معها الباطن أولا كذا أخرجه لسانه وعليه ريق لان ما عليها لم يفارق معدنه كل محتمل والثاني اقرب والكلام كما هو ظاهر حيث لم يضرب عودا معها الباطن الا تعين الثاني اه شرح ج (قوله لاسبق ماء اليه الخ) مستثنى من وصول العين اه حل والاحسن انه مستثنى من المفهوم الذى ذكره بقوله أو عاجزا عن ردها وجعله مستثنى من وصول العين يردها عليه ان ذلك مفطر وهذا مفطر فلامعنى الاستثناء تأمل (قوله أيضا لاسبق ماء اليه بمكرهه) بخلاف ما لو وضع شيئا في فيه لغرض وابتلعه ناسيا لم يفطر ويؤيده قول الدارمى لو كان فيه أو انغماء فصل له نحو عظام من قزل به الماء جوفه أو معدله ما علم يفطر اه شرح م ر وقوله لغرض صوره سم على ج بمالو وضعه نحو الحفظ وكن مما جرت العادة بوضعه في الفم اه وينبغي ان من الغرض ما لو وضع الخبز في الفم لضعفه نحو الطفل حيث احتاج اليه وما لو وضع شيئا في فيه لداواة أسنانه به حيث لم يتخلل منه شيء أو لدفع غشيان يخاف منه القيء اه ع ش عليه وفي قل على المحلى ما نصه ولو وضع في فمه ماء مثلا بلا غرض ثم ابتلعه ناسيا لم يضرب أو سبقه ضرا ووضعه لغرض كترد أو عطش فنزل جوفه أو معدله الى دماغه بغير ضربه أو ابتلعه ناسيا لم يفطر كما قاله شيخنا الرملى في شرحه نعم لو وقع فمه في الماء فدخل جوفه افطر اه (قوله بمكرهه) بخلاف سبق ماء الغسل الواجب والمنون حتى لو غسل اذنيه فسبق الماء الى الجوف منهما لم يفطر ولا تنظر لامكان ازالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لعسره قال الاذرى لو عرف من عادته انه يصل

أو غبار طريق أو غربة دقيق
جوفه) لعسر الخرز عنه أو
لعدم تعمد وكذا لو وصلت
عين جوفه ناسيا أو عاجزا
عن ردها أو مكرها أو جاهلا
معدورا كما علم من التقييد بمن
مر ولو فتح فاه عد حتى دخل
الغبار جوفه لم يفطر على
الاصح وكذا لو خرجت معدنه
المسورة أعادها (لاسبق ماء
اليه بمكرهه

الماء الى جوف من ذلك لو انغمس ولا يمكنه التحرز عن ذلك حرم عليه الانغماس واقطر بذلك وهو واضح ان
 أمكن غسله بغير هذه الكيفية اه حاي (قوله أيضا بكروه) الاولى بغير مأمور به ليشمل المباح لغسل
 التبرد والتنظيف فان المتولد منه ما مقرر على المعتمد اه شيخنا (قوله كمال الغنة مضمة أو استنشاق)
 قال ج ويظهر ضبطها بان علائقه أو فمها بحيث يسبق غالبا الى الجوف اه وكتب عليه سم قديقال
 ظاهر كلامهم ضرر السابق بالمبالغة المعروفة وان لم علائقه أو فمها كذا كر اه ع ش على مر (قوله ومرة
 رابعة) أي يبين بخلاف ما لو شك هل أتى باثنين أو ثلاث فزاد أخرى فالتجته انه لا يضر دخول مائها اه سم على
 البهجة اه ع ش على مر (قوله وترك استمنائه) حاصل هذه المسئلة ان الصائم متى أخرج المني بقصد
 اخراجه كالموعدة في الاستمناء اذ هو طلب خروج المني فيفهم القصد بطل صومه سواء كان جازا أو لا كاخراجه بيده
 بجائل أو لا وانما التفصيل بين الحائل وعدمه فيما اذا لم يقصد اخراجه كأن يوجد مجرد لذة فخرج منه فان كان
 بجائل ولو رقيقا لم يضر والا ضر اه شيخنا ح ف وقال هذا هو المعول عليه ولا التفات لما يروى خلاف ذلك
 من عبارات كهارة المصنف وقرر في قراءة التحرير فقال حاصله ان الانزال ان كان بالاستمناء أي بطلب خروج
 المني سواء كان بيده أو بزوجته أو بغيرهما بجائل أو لا فطر مطلقا وما اذا كان الانزال باللمس فتارة يكون
 الملموس مما تشبهه الطباع السليمة أو لا فان كان لا تشبهه الطباع السليمة كالامرء الجليل والعضو المبان فلا يفطر
 بالانزال مطلقا أي سواء كان بشهوة أم لا بجائل أم لا وما اذا كان الانزال بلمس ما يشتهي طبعاً فتارة يكون محرما
 وتارة لا فان كان محرما ولمسه بشهوة أو بلا حائل فطر بالانزال والا فلا يفطر به وأما اذا كان غير محرم فيفطر
 بالانزال بلمسه مطلقا أي بشهوة أم لا بشرط ان يكون اللامس من غير حائل وأما اذا كان بجائل فلا يفطر وان كان
 بشهوة اه وبعبارة شرح مروط الصوم الامسالك عن الاستمناء وهو استخراج المني بغير الجماع محرما كاخراجه
 بيده أو غير محرم كاخراجه بيد زوجته أو جاريته فيفطر به سواء كان بجائل أو لا لانه اذا فطر بالجماع بالانزال
 فبالانزال بمباشرة فيها فوشهوة أو لا ومحلها حيث كان عامدا على اختياره وكذا خروج المني بلمس وقبلة ومضاجعة
 بلا حائل يفطر به بخلاف ما لو كان بجائل وان رفق كما هو قضية اطلاقهم ومثله لمس ما لا ينقض لمسه كامرء ومحرّم
 كالمظهر فلا يفطر بلمسه وان انزل كما اقتضاه كلام المجموع كلمس العضو المبان أي وان اقل بحرارة الدم
 حيث لم يخف من قطعه محذور يتم والافطر وفي المجموع انه لو حذذ كره لعارض سوداء أو حكة فانزل لم يفطر
 على الاصح لانه تولد من مباشرة مباحة قال الاذرى فلو علم من نفسه انه اذا حل انزل فالقياس الفطر وان له لوقبلها
 وفارقها ساعة ثم انزل فان كانت الشهوة مستهبة قالوا كذا فاما حتى انزل فطر والا فلا قاله في البحر وهذا كما في
 الواضع فلا يضر اثناء المشكل بأحد فرجيه وان حصل من وطء لاحتمال زيارته ثم لو امنى من فرج الرجال عن
 مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر الى أقل مدة الحيض بطل صومه لانه افطر يقينا بالانزال
 أو الحيض وما من من ان خروج المني من غير طريقه المعتاد كروج من طريقه المعتاد محله اذا انسدا الاصل ولو
 قبل أو باشر فيما دون الفرج فامضى ولم يعم لم يفطر قطعاً كالبول وعلم من قياس ما من من البناء على لمس ما لا
 ينقض انه لو لمس الفرج بعد انفصاله وانزل ان بقي اسمه افطر والا فلا وبه أفتى الوالدرجه الله تعالى انتهت
 وفي قول على الجلال ومحل الفطر بخروج المني من غير الطريق المعتاد وهو لو لمس الفرج بمبان والا كامرء
 ومحرّم وعضو مبان فلا فطر ولو بشهوة كما عتمد شيخنا آخر ولم يوافق على قول شيخنا الرملي بتقييد لمس المحرم
 بكونه على وجه الكرامة اه (قوله بلا حائل) قيد فيما بعد لولا فيما قبلها اه زى وانظر ما قبل لو أي شيء هو وقرر
 شيخنا ان المراد به حذذ كره لان المراد باللمس لمس النهر وقال أيضا يجوز ان يكون ما قبل لوه والنظر والفكر ان
 كان من عادته ان يفطر بهما اه (قوله بخلاف ما لو كان ذلك) أي اللمس أو القبلة بجائل وان رفق وهذا

كمبالغة مضمة واستنشاق
 ومرة رابعة فيضر للنهي
 عنه بخلافه اذا لم يبلغ أو
 بالغ لغسل نجاسة لانه تولد
 من مأمور به بغير اختياره
 واقتصر الاصل على المبالغة
 فتعيرى بما ذكر أعظم (و)
 ترك (استمنائه) أي من مر
 (ولو بفحس) كقبلة (بلا
 حائل) لانه يفطر بالايلاج
 بلا انزال فبالانزال بنوع
 شهوة أولى بخلافه ما لو كان
 ذلك بجائل وتقييد بمن
 من المعبر عنه بالضمير مع
 التقييد بعدم الحائل من
 زيادتي

(٣٢٢) لانه انزال بغير مباشرة كالاختلام ولا بالانزال من أحد فرجى المشكل (وحرم نحواس)

(لا ينظر وفكر) ولو شهوة
كقبلة وعليها اقتصر الأصل
(ان حرك شهوة) خوفا
الانزال (والا فتركه أولى)
اذ ينسب الصائم ترك الشهوات
وانما لم يحرم لضعف احتمال
أدائه الى الانزال (وحل
افطار بغير) بورود ونحوه كما
في أوقات الصلوات لا بغير
تحرر ولو بظن لان الأصل بقاء
النهار (واليقين) كان يعان
الغروب (أحوط) ليأمن
الغلط (و) حل (تحرر ولو
بشكل في بقاء لبس) لان
الأصل بقاءه فيصح الصوم
مع الأكل بذلك ان لم يكن
غلط (فلو أفطر أو تسحر بغير
وبن غلظه بطل صومه) اذ لا
عبارة بالظن البين خطؤه
(أو) افطر أو تسحر (بلا
تحرر ولم ين الحال صح في
تسحره) لاني افطاره لان
الأصل بقاء الليل في الأولى
والنهار في الثانية فان بان
الصواب فيهما صح صومهما
أو الغلط فيهما لم يصح وقول
بلا تسحر لشعوره بالشك والظن
بلا تسحر أعظم من قوله بلا ظن
في الأولى (ولو طلع فجر في
فيه طعام فلم يبلغ شيأ منه)
بأن طرحه أو أمسكه به
صح صومه وان سبق الى
جوفه من شئ في الأولى لانه
لو جعله في فيه نهارا لم يفطر
قبلا لاولى اذ جعله فيه ليلا
اما اذا بلغ شيأ منه فيفطر

صريح في انه اذا طلب اخراج المني بواسطة ليس أو من بحائل وظاهره ولو يتكرر ذلك لا يفطر وقيل شيخنا الزيادي
عن شيخنا الرمي انه بحث ان الاستمنا أي بيده أو بيد زوجته يفطر ولو مع وجود حائل لانه يشبه الجماع وعلى هذا
ينبغي ان يكون مثل الاستمنا باليد الاستمنا بادامة القبلة أو المس بحائل وهذا خلاف صريح كلام المصنف ولم
أجد ما نقل عن شيخنا في شرحه ولا في كلام والده الذي كتبه على شرح الروض والحق ان عبارة المنهاج أولى من
عبارة المصنف لانها تقيدان الاستمنا بطل الصوم مطلقا بالانزال ان كان بلس لان اللبس لا يكون الا حيث
لاحائل فحق العبارة ان يفطر بالانزال استمنا وترك انزال بلس اه حل (قوله لا ينظر وفكر) قال الاذرى
ينبغي انه لو أحس بانتقال المني ونهته لتخرج بسبب استدامة النظر فاستدامه انه يفطر قطعاً وكذا لو علم ذلك من
عادته وانما يظهر التردد اذا بدره الانزال ولم يعلم من نفسه اه شرح مر وينبغي ان يجري ذلك في الضم
بحائل اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله لانه انزل بغير مباشرة) أي فلا يفطر به وان كرره وعلم انه
ينزل به وهذا ما مشى عليه العلامة ج كالحطيب تبع الظاهر ما في المجموع وقال الاذرى انه يفطر اذا علم الانزال
به وان لم يكرره واعتمد العلامة زى كالرمل والفكر كالنظر في ذلك اه برماوى (قوله وحرم نحواس الخ)
أي ان كان الصوم فرضا اذا انفل بجوز قطعه بما شاء وقوله كقبلة وكالقبلة في التفصيل المذكور النظر والفكر
اه من شرح مر (قوله أيضا حرمت نحواس) أي بلا حائل في صوم فرض فان اتفق انه انزل عند اللبس المحرم
وهو الحرك للشهوة افطر كما يدل عليه قوله خوف الانزال بالخوف الانزال غير المفطر لا نظرا اليه وهذا كما لا يخفى
غير الاستمنا كما أسرنا اليه بقولنا فان اتفق الخ وقوله خوف الانزال قال شيخنا الزيادي ان هذا فيه إشارة الى ان
تحرريك الشهوة ان يخاف الانزال اه حل (قوله كقبلة) أي في فم أو غيره من امرأة أو رجل وكذا عكسه ففي
الحديث من حام حول الحمى يوشك ان يقع فيه اه برماوى (قوله ان حرك شهوة) معنى تحريكها ان يخاف منها
الانزال كما أشار له الشارح (قوله ولو بشك الخ) لو ترجع عنده طلوع الفجر فيحتمل التحريم اه عبارة اه ابن
قاسم (قوله أيضا ولو بشك الخ) ولا تصح النية في هذه الحالة لعدم الجزم فيها اه برماوى فتصور الصحة بما اذا
سبقت النية على التسحر (قوله بذلك) أي بالشك والباء متعلقة بالا كل بمعنى مع اه شيخنا (قوله ان لم يبلغ غلظا)
وهل يجب عليه السؤال عما بين غلظه أو عدمه أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لان الأصل صحة صومه اه ع ش
على مر (قوله أو بلا تسحر) بأن همهم وهو جائز في التسحر دون الافطار اه شرح مر (قوله صح صومهما)
والفرق بينهما وبين القبلة اذا أصابها عند ترك الاحتدادان الشك هناك في شرط انعقاد العبادة وهنات في فسادها بعد
انعقادها اه برماوى (قوله وان سبق الى جوفه الخ) أي ولو بعد التمكن من طرحه اه برماوى وقوله في الأولى
أما في الثانية فيفطر بسبق شئ الى جوفه لتقصيره بما ساء به فيه اه ج (قوله أما اذا بلغ) بكسر اللام من باب
تعب وبفتحها من باب نفع اه مصباح (قوله أو كان مجامعا) عطف على طلع أو على قوله وفي فيه طعام فليتأمل
اه شورى وهذا من فروع يغتفر في الابتداء لا يغتفر في الدوام وهي عكس القاعدة المشهورة ومنها ما لو أصرم
بالج مجامعا على أحد أوجه ثلاثة لكن الأصح في الروضة انه لا يعتد أصلا والفرق بينه وبين الصوم ان طلوع
الفجر ليس من فعله بخلاف افساد الاحرام ومنها الفطارة لا يباع فيها المسكن والخادم في الابتداء فلا بقيت بيع
فيها ما ذكر ومنها الوصية بملك الغير الراجح صحتها حتى اذا ملكه بعد أخذ الوصية له ولو أوصى بملكه ثم زال الملك
فيه بطلت على ما جزموا به ومنها ان حلف بالطلاق لا يجامع زوجته لم يمنع من ايلاج الحشفة على الصحيح ويمنع من
الاستمرار لانها صارت أجنبية كذا في الاشياء للسيوطي مع اختصار اه شورى (قوله فترع حالا) أي بقصد
ترك الجماع فلا طلاق مضر كما يضر قصد التلذذ اه حل (قوله لتولده من مباشرة مباحة) يفيد انه متى حوت
المباشرة واتفق الانزال معها أفطر ومعلوم ان مثل المباشرة اللبس أو المس بغير حائل اه حل (قوله فان

مكث لم يصح صومه) أي لم ينعقد له جود المنافي كالأحرم مجامع الكن لم ينزلوا منع الانعقاد منزلة الانعقاد بخلافه
 هنا يفرق بان النية هنا مقدمة على طلوع الفجر فكأن الصوم انعقد ثم قد بخلافها ثم ولهذا تلزمه الكفارة
 باستدامته بعد علمه بالجماع بعد طلوع الفجر بجماع منع الصحة بجماع انهم به بسبب الصوم بخلاف استمرار
 معلق الطلاق بالوطئ لا يجب فيه المهر والفرق ان ابتداء فعله هنا لا كفارة فيه فتملقت بان آخره لتلاخو بجماع
 نهار رمضان عنها والوطء ثم غير خال عن مقابلة المهر اذا المهر في النكاح قابل جمع الوطئات ومن الجميع ابتداء
 الفعل نعم ان استدام لظن ان صومه بطل وان تزعم فلا كفارة عليه لانه لم يصد هتك الحرمة كما اقتضاه كلامهم
 وصرح به الماوردي والرواني اما اذا لم يعلم بطلوعه حتى طلع بان علم بعد الاستدامة فكث أوترع حالاقته وان
 أظن لان بعض النهار مضى وهو بجماع فاشبه الغالب بالكل لكن لا كفارة عليه وقد أجاب الشيخ أبو حامد عما قيل
 كيف تعلم الفجر بطلوعه وطلوعه الحقيقي يتقدم على علمانه بجوابين أحدهما انها مسئلة وضعت على التقدير
 ولا يلزم وقوعها والثاني اننا بعد ما نطلع عليه ولا معنى للصبح الا ظهور الضوء لناظر ومقابلته لاحكامه فالعارف
 بالاوقات ومنزل القسم يرى أول الصبح المعتبر زاد في الروضة قلت هذا الثاني هو الصحيح اه شرح مر
 (قوله لم يصح صومه) أي وتلزمه الكفارة وان لم ينعقد صومه لانه انعقد بالقوة فكأنه انعقد ثم فسد وسيوجه
 بهذا الشارح في بحث كفارة الجماع ومحل لزومها ان علم بطلوع الفجر واما الافطار فلا يتقيد بالعلم اه شيخنا
 (قوله وان لم يعلم بطلوعه) غاية للبطالان اه برماوى (قوله ولولم يبق من الليل الا ما يسع الخ) هذا اذا ظن عند
 ابتداء الجماع انه بقي ما يسعه أي الجماع وهو الادخال والاخراج لانضاء الوطر وهو الانزال عادة والالم يصح
 صومه وان تزعم مع الفجر لتقصيره ولا يخفى ان هذا نظير كلام ابن خيران الذي ذكره الشارح اه حل (قوله
 فعن ابن خيران) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خيران البغدادى صاحب الطبقاء روى عن أبي علي بن خيران
 الكبير وعنه أحمد بن رامس ونقل عنه الرافعى في كتبه وقوله منع الايلاج هو المعتمد ويوجهه بأن للوسائل حكم
 المقاصد وقوله وعن غيره الخ مرجوح اه برماوى (قوله وعقل) أي تميز فلا يصح صوم غير المميز كمن زال
 عقله اه شرح مر والحاصل ان الجنون والكفر يضران ولو في لحظة مامن النهار وان السكر والانغماء
 لا يضران الا ان استغرقا النهار والنوم لا يضر ولو استغرقه اه شيخنا (قوله عن نحو حيض) وكذا نحو ولادة
 من القاء علقة أو مضغة ولو بلابل على المعتمد اه قل على الجلال ومثله شرح مر (قوله فلا يصح صوم من
 اتصف الخ) ويحرم كفى الانوار على حائض ونفساء الامساك بنية الصوم ولا يجب عليها تعاطي مفطر وكذا في
 نحو العبد اكفاء بعدم النية اه برماوى (قوله ولا يضر نومه) ومع ذلك يحصل له ثواب الصوم اه ع ش
 على مر (قوله ولا انغماء أو سكر بعضه) عبارة أصله مع شرح مر والاطهر ان الانغماء لا يضر اذا اتفاق لحظة
 من نهاره أي لحظة كانت اكفاء بالنية مع الاتفاقية في جزء لانه في الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون
 فلو قلنا ان المستغرق منه لا يضر كالنوم لا لحقنا الاقوى بالاضعف ولو قلنا ان اللحظة منه تضر كالجنون لا لحقنا
 الاضعف بالاقوى فتوسطنا وقلنا ان الاتفاقية لحظة كافية والثاني يضر مطلقا والثالث لا يضر اذا اتفاق أول النهار
 ولومات في اثناء النهار بطل صومه كالمومات في اثناء صلاته وقبل لا يبطل كالمومات في اثناء نسكه اتمت وقوله بطل
 صومه أي فلا يامل معاملة الصائمين في الغسل والتكفين بل يستعمل الطيب ونحوه في كفته مما يكره
 استعماله للصائم وقوله كالمومات في اثناء صلاته أي فلا يثاب على ما فعله منها ثواب الصلاة ولكن يثاب على مجرد
 الذكرك فقط ولا حرمة عليه حيث أحرم وقد بقي من الوقت ما يسعه اه ع ش عليه (قوله بخلاف انغماء
 أو سكر) كله ظاهر سواء تعدى بالانغماء والسكر أو لا وبه صرح ابن قاسم على الوجه اه ع ش على مر
 خلافا للشهاب ج اه رشيدى وعبارة سم هنا واعتمد مر انه لا فرق في كل من السكر والانغماء بين
 ما تعدى به وما لا في انه ان اتفاق لحظة صح والا فلا وانه لا فرق في الجنون بين المتعدى به وغيره في انه حيث وجد

مكث لم يصح صومه وان
 لم يعلم بطلوعه الا بعد
 المكث فترع حين علم
 ولولم يبق من الليل الا
 ما يسع الايلاج لا التزع فعن
 ابن خيران منع الايلاج
 وعن غيره جواز مر (و) نالها
 (صائم) والتصرح به تبعاً
 لجماع من زيادنى (وشرطه
 اسلام وعقل ونقاء) عن نحو
 حيض (كل اليوم) فلا
 يصح صوم من اتصف بضد
 شئ منها في بعضه كالصلاة
 (ولا يضر نومه) أي نوم كل
 اليوم (و) لا (انغماء أو
 سكر بعضه) بخلاف انغماء
 أو سكر كله لان الانغماء
 والسكر

الحق في اليوم لا يصح الصوم اه انتهت (قوله يخرجان الشخص عن أهلية الخطاب) ان أراد بالخطاب خطاب التكليف فالنائم كذلك فأى مخالفة وان أراد به خطاب الوضع فهما بخاطبان به كالتائم فليتأمل اه عمرة وقد يقال المراد الاول لكن التعلق بهما تحيزي أى بعدز والعدز هما بالنائم معنوى فصلت المخالفة فتأمل اه شوبرى وانظر هذه المناقاة بين قوله تحيزي وبين قوله بعدز والالح فان كان الخطاب تحيزيا فامعنى البعدية وان كان بعدز والعدز هما فامعنى التحيزي فالاولى في فهم كلام الشارح ان مراده بالخطاب خطاب الوضع ويكون قوله يخرجان الشخص أى في الجملة أى عند عدم التعدي في بعض الصوم لان كلام من السكران والمغصى عليه قد يتقضى عنهما خطاب الوضع بالنسبة للعبادات عند عدم التعدي فقوله بخلاف النوم أى فانه لا يخرج صاحبه عن خطاب الوضع في صورة تناوبه لهذا التأويل قول الشارح في الجملة وعلى فهم المحتش من ان المراد خطاب التكليف يضيع قوله في الجملة تأمل (قوله في الجملة) أى عند عدم التعدي اه شيخنا (قوله الايام) أى لا الليل فهى محل الاشتراط فلذا قال أى وقوعه فيها اه شيخنا (قوله ولو كان صومها لمتنع) أى عدم الهدى وهذا على الجديد وفي القديم له صياهما عن الثلاثة الواجبة في الحج لخبر البخارى فيها اه شرح مر (قوله وهى ثلاثة) أى خلافا للامام مالك الذى قال تعالى عنه القاتل بأنها اثنان اه برماوى (قوله لقول عمار ابن ياسر) هو أبو اليقظان بفتح القاف عمار بفتح العين المهمة وتشديد الميم ابن ياسر بالياء والسين المهمة الغنى بالنون الصحابي ابن الصحابي ابن الصحابة واسمها سمية بضم السين المهمة وفتح الميم وتشديد الياء أسلم هو وأبوهم أمه بعد بضعتو ثلاثين رجلا حين كان النبي صلى الله عليه وسلم بدار الارقم وكان هو وأبوهم أمه يعذبون على الاسلام وكان النبي صلى الله عليه وسلم يمر عليهم وهم يعذبون فيقول صبرا آل ياسر فان موعدكم الجنة وقتل أبو جهل أمه وهى أول من قتل في الاسلام وفيه أنزل قوله تعالى الامن أكرم قلبه مطمئن بالإيمان وهاجر الى المدينة مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يهاجر الى الحبشة وشهد معه صلى الله عليه وسلم بدر واحد والمشهد كلها روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنان وستون حديثا وروى عنه علي بن أبي طالب وابن عباس وغيرهما من الصحابة ومن التابعين ابن المسيب وأبو وائل وغيرهما وهو أول من بنى لله مسجدا في الاسلام بنى مسجد قباء شهد قتال الجملة في زمن أبي بكر رضى الله تعالى عنه فقطعت أذناه واستعمله عمر رضى الله تعالى عنه على الكوفة وكان آدم طويلا يغير شيئا ميتا في قبلا بصفين مع علي رضى الله تعالى عنه في ربيع الاول وقيل الآخر عمره أربع وتسعون سنة وأوصى ان يدفن بشيابه فدفن بها ولم يغسل وقال قبل ان يقتل اتنوفى بشربة لبن فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آخر شربة أشربها في الدنيا شربة لبن اه برماوى (قوله قضاء) شمل قضاء المستحب وهو نظير قولهم يجوز قضاء الغائبة في الاوقات المكروهة وان كانت نافلة وصورة قضاء المستحب هنا ان يشرع في صوم قبل ثم يفسده فانه يسر قضاؤه كفى الروض فلا يصح نذر يوم الشك كنذر أيام التشريق والعيدين لانه معصية اه شرح مر والمراد بيوم الشك ما صدق عليه انه شك وان لم يعلم ذلك وقت النذر وعليه فلا نذر صوم يوم بعينه كالجيس الا في مثل ثم طرأ شك في ذلك اليوم تبين عدم انه قاد نذره فلا يصح صومه اه عس عليه لكن في شرح حج على المنهاج ما نصه وله من غير كراهة صومه أى يوم الشك عن القضاء ولو لنفل كان شرع في نفل فافسد والنذر كان نذر صوم يوم كذا فوافق يوم الشك أما نذر صوم يوم الشك فلا ينعقد والكفارة سارة لبراءة ذمة مولاه سببا لحاز كذا في الصلاة كفى الوقت المكروه ومن ثم يأتي في التحرى هنا ما مر اه بحروفه (قوله وورد) أى وان لم يسبق له فعله الامر بواحدة اه ج ل (قوله فيصوم صومه) أى من غير كراهة اه شرح مر وحمل النص على تأخير الصوم الى الشك والا فلا يصح وعبارة شرح مر قال الاسنوى فلا أخر صوما ولو واجبا ليقع يوم الشك بقياس كلامهم في الاوقات المنهى عنها تحريمه انتهت بقياس ذلك أيضا انه لو تحرى تأخيرها ليقع في النصف الثاني

يخرجان الشخص عن أهلية الخطاب بخلاف النوم اذ يجب قضاء الصلاة الغائبة دون الغائبة بالانعام والسكر في الجملة وذكر السكر من زلاتي فن شرب مسكر البلاء ومخافى بعض النهار صومه (وشروط الصوم) أى صحته (الايام) أى وقوعه فيها (غير يوم) (عيد) أى عيد فطر وعيد أضحى للنبي عن صيامهما في خبر الصحيحين (و) أيام (تشرى) ولو كان صومها لمتنع وهى ثلاثة بعد الاضحى للنبي عن صومها في خبر أبي داود بإسناد صحيح (و) يوم (شك) لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه الترمذى وغيره وصححه وقال الاسنوى المنصوص المعروف الذى عليه الاكثرون الكراهة لا التحريم (بلا سبب) يقتضى صومه ما بسبب يقتضيه كقضاء ونذر وورد فيصوم صومه كذا في الصلاة في الاوقات المكروهة وخبر الصحيحين لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين

من شعبان حرم عليه أيضا ولم ينقذ اه ع ش عليه (قوله الارجل كل يوم الصوم الح) وجل بالرفع بدل من الضمير وبالنصب استثناء منه كما قرئ بهما قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الامر أنك وفي قوله ما فعلوه الا قليل منهم اه شوبري (قوله كان اعتاد صوم الدهر) وثبت العادة بمره اه شرح مر وعليه فلو صام في أول شعبان يومين متفرقين ثم أقطر بآقيه فوافق يوم الشك يوم الودام حاله الاول من صوم يوم وفطر يوم لوقع يوم الشك موافقا ليوم الصوم صح صومه ومثله ما لو صام يوما قبل الانتصاف علم انه وافق آخر شعبان وافق ان آخر شعبان حصل فيه شك فلا يحرم صومه لانه صار عادته وقوله بمره طاهره انه لا فرق في ذلك بين السنة الماضية وما قبلها الى آخر عمره وهو ظاهر وفي فتاوى والد الشارح ما يخالفه ونصها سئل الشيخ الرملي هل العبرة بعادته القديمة أو الماضية فأجاب بان العبرة بعادته في السنة الماضية لا القديمة وكتب سم على شرح البهجة قوله بان اعتاد الح قد يشكل تصوير العادة ابتداء لان ابتداء الصوم بعد النصف بلا سبب يمنع فيحتاج لعادة وينقل الكلام اليها في تسلسل ويجاب بان يتصور ذلك بما اذا صام الاثنين مثلاً قبل النصف فالظاهر ان له صومه بعده لانه صار عادته ولو اختلفت عادته كان اعتاد الاثنين في عام والخميس في عام آخر فهل يعتبر الاخير أو نقول كل صار عادته وفيه تارة ولا يبعد الثاني نعم ان عزم على هجر أحدهما والاعراض عنه فيجتمعا ان لا يعتبر اه وهو ظاهر ويمكن حل ما نقل عن افتاء والد الشارح المتقدم عليه اه ع ش عليه (قوله وهو يوم الاثنين من شعبان الح) عبارة شرح مر وقد عمت البلوى كثيرا بثبوت هلال الحجة يوم الجمعة مثلا ثم يتحدث الناس بثبوت ليلة الخميس ويظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم السبت لكونه يوم عرفه على تقدير كمال ذي القعدة أم يحرم لاحتمال كونه يوم العيد وقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى بالثاني لان دفعه فسد الحرام مقدمة على تحصيل مصلحة المندوب انتهت ويؤخذ من تعليقه حرمة صوم اليوم المذكور ولو وصله بما قبله أو وافق عادته فليس هذا كيوم الشك من كل وجه لان الزمان في يوم الشك قابل للصوم على كل تقدير بخلافه فتاوى قد عرضت ذلك على شيخنا الحنفى فقال هذا هو الذي يتعين الافتاء به (قوله أو شهد به بعد دبرد) أي وان أطبق الغيم لاحتمال الرؤية بافراج السحاب ثم التثامه بسرعة انتهى مر اه سم (قوله أيضا وشهد بها عدد) أي أخبر اذا لا يشترط ذكر ذلك عندكم وقوله عدد يدوروا قلها اثنان وقوله أو فسقه ومنهم المكفار اه برماوى (قوله وطن صدقهم) هذا القيد وقع في الروضة ومرادهم أن لا يكون خبرهم مقطوعا بكذبه وأما اذا قطع بكذبه فلا شك اه حل وكتب أيضا قوله وطن صدقهم أي احتمل صدقهم أي لم يقطع بطلان خبرهم أي كان خبرهم محتملا للصدق والكذب على السواء بخلاف ما اذا كان مقطوعا بكذبه أو مطلقون الصدق فانه يكون يوم شك كما أشار الى ذلك في الروضة والشارح فهم ان المراد به وجود الظن بصدق خبرهم وتقدم انه اذا ظن صدق خبر العبد أو المرأة صح صومه ويجزى به ان تبين كونه منه هو الذي ينبغي انه اذا تحدث برؤيته ولم يشهد بها أحد كان يوم شك بالنسبة لجميع الناس فيحرم الصوم ولا يجزى وان تبين كونه من رمضان لعدم الجزم بالنية وان شهد به من لا قبل شهادته كان يوم شك في حق من لم يظن صدق من شهد فيحرم صومه ولا يجزى به وغير يوم شك في حق من ظن صدقه فله ان ينوي الصوم ويجزى به ان تبين كونه من رمضان اه (قوله وانما لم يصح صومه) أي لمن ظن الصدق مع انه تقدم صحة ذلك وهو رمضان في حق من شهد به كما علم فليس يوم شك بالنسبة اليه وقوله لانه لم تبين كونه منه أي حال النية أي وصحة النية واجزاءه مخصوص بما اذا تبين كونه من رمضان وتقدم صحة صوم من ظن صدق من أخبره ويجزى به اذا لم تبين خلافه لانه لا بد ان تبين كونه منه اه حل وحاصله انكم أوجبتم الصوم ثلاثة كما تقدم في قوله ويجب الصوم على من أخبره موثوق به الح وقلم بحوازه وقوعه عن رمضان ثلاثة وذاك فيما تقدم في قوله الا ان ظن انه منه بقول من يثق به وقلم بحرمه وعدم اجزائه ثلاثة وهو فيما أشار له هنا بقوله وانما لم يصح صومه الح فلهذا مواضع ثلاثة بينها تناف أي الوجوب والجواز مع الاجزاء والحرم مع عدم الاجزاء فاشتر

الارجل كل يوم صوما
فليصمه كان اعتاد صوم الدهر
أو صوم يوم واقطار يوم وقبس
بالورد الباقي بجامع البس
(وهو) أي يوم الشك (يوم
الاثنين من شعبان اذا
تحدث الناس برؤيته) ولم
يشهد بها أحد (أو شهد بها
عدد دبرد) في شهادته كصبيان
أو نساء أو عبيد أو فسقة
وطن صدقهم وانما لم يصح
صومه عن رمضان لانه لم
تبين كونه منه نعم من اعتقد
صدق من قال انه رآه ممن
ذكر يصح منه صومه
بل يجب عليه وقدم في
الكلام على النية صحة
ظن ذلك ووقوع الصوم
عن رمضان

الشارح الى دفع التنافي بقوله وانما لم يصح المخ وحاصله ان الوجوب مخصوص بما اذا اعتقد صدق الخبر وجوازه
 واجزاؤه بما اذا ظن وتبين كونه من رمضان والحرم متوحد في الاجزاء اذا لم يتبين حال النية كونه من رمضان تأمل
 اه شيخنا عثماوى (قوله اذا تبين كونه منه) أى ليلا أو نهارا واذا تبين كونه منه ليلا لا يجب تجديد النية بل
 الشرط ان لا يتبين خلافة فلا تنافي بين هذه المحال الثلاثة أى الوجوب والجواز مع الاجزاء والحرم مع عدم
 الاجزاء وحاصل جواب الشارح ان الوجوب مخصوص بما اذا اعتقد صدق الخبر وجوازه واجزاؤه بما اذا ظن
 وتبين كونه من رمضان وعدم اجزاؤه بما اذا لم يتبين احتياطا للعبادة فيه ما فوجبوا بخبار واحد وحرموا بخبار
 واحد وكتب أيضا فعلم من كلام المصنف انه اذا اعتقد صدق الخبر وجب عليه الصوم وصح وأجزأه حيث لم يتبين
 كونه من غير رمضان وان ظن صدق الخبر لم يجب عليه الصوم لكن يصح ويجزئه ان تبين كونه من رمضان ولا
 يجزئه ان تبين كونه من غير رمضان وحينئذ كان الاولى الاقتصار في يوم الشك على الصورة الاولى وهى ما اذا
 تحدث الناس برؤيته ولم يشهد بها أحد فانه هو يوم الشك بالنسبة لكل أحد وأما اذا شهد بها غير مقبول
 الشهادة فهو في حق من لم يظن صدق خبره يوم شك وفي حق من ظن صدق خبره ليس شكاً تأمل اه حل وعبرة
 سم قوله اذا تبين كونه منه من يعول على اعتقاد صدق الخبر لا يعتبر هذا القيد بل المدار عندنا على اعتقاد صدق
 الخبر وعدمه بحيث اعتقد صدقه وجب عليه الصوم وصح تبين النية اعتمادا على ذلك الاعتقاد وأجزأ عن
 رمضان سواء تبين كونه من رمضان أو لم يتبين الحال وهذا هو الظاهر واعتمده مر فان قلت كيف يصح التعويل
 على الاعتقاد مع تقييد الرافعى كون يوم الثلاثين يوم شك ياخبار الصيغ بما اذا ظن صدقهم قلت لا اشكال
 والحاصل انه اذا لم يظن صدقهم فلا اعتبار بهم وان ظن فالיום شك لمن لم يظن بخلاف من ظن بل يجب عليه الصوم
 ويعتمد على ذلك في التيميت ويجزئه الصوم اه (قوله أيضا اذا تبين كونه منه) أى وما نحن فيه لم يتبين فيه شئ
 يبنى عليه فعلمنا بالاصل من بقاء شعبان وبما يظهر الفرق بينهما اه عشر (قوله احتياطا للعبادة قهرا) انظر
 أن الاحتياط هنا فان هنا احتياطا للتحريم لا للعبادة وعبرة غير احتياطا للعبادة وتحريمها وهى ظاهرة اه
 شيخنا وفى بعض الهوامش المراد بالعبادة الواجبة والمندوبة فأحيط للمندوبة حيث صحت عند اخبار واحطولم
 تمتنع الا بعدد هذا أحسن (قوله فليس اليوم يوم شك) وقيل هو يوم شك اه شرح مر وانظر ما فائدة
 الخلاف مع انه يحرم صومه على كل تقدير اذ يفرض انه ليس شكاً هو يوم من النصف الثاني من شعبان وصومه
 حرام ثم رأيت سم على شرح البهجة قال ما نصه قوله واذا انتصف شعبان حرم الصوم الخ وهذا قد وجب انه
 لا خصوصية ليوم الشك لانه مع الوصل بما قبله يجوز صوم يوم الشك وغيره ومع عدم الوصل يحرم الصوم من
 جهتين بخلاف غيره فليتأمل اه وقد يقال فائدة الخلاف تظهر في التعليل كما لو قال ان كان اليوم الغلاف يوم
 شك فعبدى حرا ونحوه فيؤخذ بذلك حيث قلنا انه شك اه عشر عليه (قوله بل هو من شعبان) أى فيحرم
 صومه لكونه بعد النصف لكونه يوم شك سلطان (قوله حرم الصوم بلا سبب) اما بسبب فيجوز كقضاء ونذر
 وورد فان قلت لم يبق ليوم الشك أثر لانه ان وصله بما قبل النصف أو صامه بسبب جاز والى لم يجز لعدم الوصل وعدم
 السبب لكونه شكاً لعدم الحاجة قلت بل عدم الجواز حينئذ لا من عدم الوصل والسبب لكونه شكاً فهو
 منهى عنه من الجهتين وما حرم لجهتين ابلغ انما حرم لجهة واحدة فليتأمل ثم رأيت مر قال ذلك ثم جزم
 بحرمة يوم الشك وان وصله حتى لو صام الخامس عشر واستمر وجب عليه اذا وصل الى يوم الشك ان يفطر ثم جزم
 بالجواز ان وصله وبه جزم فى الفتاوى اه سم (قوله ان لم يصله بما قبله) أى بان يصوم الخامس عشر وتاليه
 الى آخر الشهر ففى آخر يوم من النصف الثاني حرم عليه الصوم ولم ينعقد وفهم منه انه لو صام الخامس عشر
 وتاليه ثم أخطر السابع عشر حرم عليه صوم الثامن عشر وهو ظاهر لانه صوم بعد النصف لم يصله بما قبله اه
 عشر ومثله شرح مر (قوله ومن تصبر) ومن كونه بغير حديث فيه ويدخل وقته بنصف الليل اه حل

اذا تبين كونه منه واعتبروا
 هنا العدد فمن رأى بخلافه
 فيما مر احتياطا للعبادة
 قهرا أما اذا لم يتحدث
 الناس برؤيته ولم يشهد بها
 أحد أو شهد بها واحد ممن
 ذكر فليس اليوم يوم شك
 بل هو من شعبان وان أطبق
 الغيم فليبر فان غم عليكم
 (فرع) اذا انتصف
 شعبان حرم الصوم بلا سبب
 ان لم يصله بما قبله على الصحيح
 في المجموع وغيره (ومن
 تصبر وتاخير

وهو من خصائص هذه الامتدليل ان الامم السابقة كانوا يأكلون قبل ان يناموا وكان يحرم عليهم الاكل والشرب من وقت العشاء وينخل وقت نصف الليل ويحصل بقليل المطعوم وكثيره فحربوا ولو يجزعقوا
 اه برماوى وحمل استحبابه اذ ارجى به منفعة ولم يخش به ضررا كما قاله المحاملى ولهذا قال الحلبي اذا كان شعبان
 فينبغي ان لا يتسحر لانه فوق السبع اه ومراده اكثر الاكل اه شرح مر (قوله وتجبيل فطر) ويكره
 تأخيرها ان قصد ذلك ورأى ان فيه فضيلة والا فلا بأس به كما في المجموع عن نص الام اه شرح مر وينبغي
 من التجبيل ولو كان مارا بالطريق ولا تخرم به مروءته اخذا مما ذكره من طلب الاكل يوم عيد الفطر به
 قبل الصلاة ولو مارا بالطريق اه ع ش عليه ويكره الصائم بعد الغروب وقبل الفطر ان يتمضمض بماء ويحبه
 أو يشربه ويتقايأ اه من شرح مر وع ش عليه واقطر هل يحصل التجبيل بما يزول به الوصال من
 كل مفطر ولو جماعا أو نبش اذن ويكون المعنى تجبيله قطع آثار الصوم في غير زمنه أو لا يحصل الا بما يحصل به
 التقوى أي ما من شأنه ولعل الاول أولى فليجروا وانظر حكمته ولعله التباعد عن التلبس بالصوم في غير زمنه
 اه شوري وعبرة قل على الجلال قوله تجبيل الفطر أي بغير جماع ولو على الماء وان رجي غيره اه
 وعبرة شرح مر ويسن تجبيل الفطر بتناول شيء كما في الجواهر وقضيته علم حصول سنة التجبيل بالجماع
 وهو محتمل لما فيه من اضعاف الثقة والضرر انتهت وقوله عدم حصول سنة التجبيل بالجماع أي ولا بالاستغناء
 أو ادخال نحو عود في اذنه أو اطيله أو نحو ذلك اه رشدي وقوله وهو محتمل معتمد اه ع ش عليه
 (فائدة) يجب ان يفطر بين الصومين نفلا أو فرضا اذا الوصال حرام وهو ان يصوم يومين فأكثر ولا يتناول بالليل
 طعوما معمدا بلا عذر كما في المجموع وقضيته ان الجماع ونحوه لا يمنع الوصال قال في المهمات وهو ظاهر المعنى
 لان تحريم الوصال للضعف أي عن الصيام ونحوه من الطاعات وترك الجماع ونحوه لا يضعف بل يقوى لكن
 قال في البحر هو ان يستديم جميع أوصاف الصائمين وذكر الجرحاني وابن الصلاح نحوه قال وتعبير الرافعي
 أي وغيره بان يصوم يومين يقتضي ان الأمور بالامساك كترك النسيئة لا يكون امتناعه ليلامن تعاطى المفطر
 وصا لانه ليس بين صومين الا أن الظاهر انه جرى على الغالب اه شرح مر أي فلا فرق في حرمة الوصال بين
 كونه بين صومين أولا اه ع ش عليه وقوله لكن قال في البحر الخ هذا هو المعتمد اه ع ش أيضا فتضاء
 انه اذا زال عنه وصف الصائمين بغيره الا كل كجماع واستغناء وادخال عود في اذنه ونحو ذلك انتفت عنه حرمة
 الوصال فتلخص من هذا مع ما تقدم ان الامور المفطرة غير الاكل والشرب لا تحصل بها سنة تجبيل الفطر ويحصل
 بها قطع الوصال بين الصومين تأمل (قوله لخبر الصحيحين الخ) أي ولما في تأخير السحور من مخالفة البهوت
 والنصاري ولان تأخير السحور أقرب للتقوى على العبادت وصح تحريما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قنا
 الى الصلاة وكان قد مر ما بيننا ما تحسن آية وفيه ضبط لقد مر ما يحصل به سنة التأخير اه شرح مر (قوله فان في
 السحور بركة) قيل المراد بها الاجر والثواب فالمناسب ان يقرأ السحور بالضم لانه مصدر بمعنى التسحر وقيل البركة
 فيه ما يقوى على الصوم وينشط له وقيل ما يتضمنه من الاستيقاظ والذكر والدعاء في ذلك الوقت اه كرماني على
 البخاري (تبيينه) من خصائص هذه الامم الصوم رمضان وقطر الله اليهم أوله وترين الجنة فيه وخلاف
 أفواههم واستغفار الملائكة لهم حين يفطرون وعموم المغفرة لهم آخر ليلة من رمضان واستغفار الجنان لهم
 حين يفطرون والسحور وتأخير مو تجبيل الفطر وابلحة الطعام والجماع الى الفجر والاسترجاع عند المسية
 اه شوري وعبرة حج على الهمزية من خصوصيات هذه الامم ان أحد الايدخل الجنة قبلهم ومنها الوضوء
 على الكيفية المخصوصة والتميم وابلحة الغنائم وان كل الارض تصم الصلاة فيها ويجوز جعلها معجدا ومجموع
 الصلوات الخمس والتأمين خلف الفاتحة والركوع وان صلوهم في صلاتهم كصوف الملائكة والجمعة وساعة
 الاجابة في يومها ورمضان وقطر الله اليهم أوله وترين الجنة فيه وخلاف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك

وتجبيل فطر) لخبر الصحيحين
 تسحروا فان في السحور
 بركة ولا تزال الناس
 بخير ما عجلوا الفطر زاد
 الامام أحمد وأخروا السحور
 (ان يتقن بقاء الليل)
 في الاولين ودخوله في
 الثالث فالأفضل ترك
 ذلك بل يحرم التجبيل ان لم
 يتحر كما علم مما مر وجعل
 التسحر سنة مستقلة مع
 قصيده بالتقن من زيادتي

واستغفار الملائكة لهم حين يظفرون وعموم المغفرة لهم آخر ليلة منه واستغفار الحيتان لهم حين يظفرون
والسحور وتأخير وتجيل الفطر وإباحة الطعام والجماع إلى الفجر والاسترجاع عند المصيبة ورفع ائصال
التكليفات التي كانت على من قبلهم كتحتم القصاص حتى في الخطأ وقطع الأعضاء الخاطئة وموضع النجاسة
وقتل النفس في التوبة والمواخذة بالخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وإن الله لم يجعل عليهم في الدين من
حرج وإن الإسلام وصف خاص بهم على قولهم وإن كان الراجح خلافه وإن شريعتهم أكمل من سائر الشرائع
وإنها ليست معتدلة في جميع جزئياتها ومن ثم وهب الله لهم من علمه وحلمه وجعلهم خير أمة أخرجت للناس
وأعطاهم مرتبة الشهادة على من سبقهم من الأمم في القيامة فأقامهم مقام الأنبياء في الشهادة عليهم وكل لهم
من المحاسن ما فرقه في الأمم ولنبههم ما فرقه في الأنبياء ولكتابهم ما فرقه في الكتب وأنهم لا يجتمعون على ضلالة
وإن أجمعهم حجة واختلافهم رحمة وإن الطاعون شهادة لهم وعذاب على غيرهم وأنهم حفظوا آثار رسولهم على
قوانين علم الحديث وإن فيهم أقطاباً وأوتاداً وتقبلاً ونجياً وأبداً وأنهم يخرجون من قبورهم بلا ذنوب لاستغفار
المؤمنين لهم وأنهم أول من تنشق الأرض عنهم وأنهم يميزون يوم القيامة بالغرق والتجويل من آثار الوضوء
ويكونون مع نبهم على كرم مشرف في الموقف يغبطهم فيه جميع الأمم ويميزون بسما السجود في وجوههم
وأنهم يتقون كتبهم بأيمانهم وأنهم يسي نورهم بين أيديهم وأنه يصل لهم ماسعى لهم من صوم و حج وصدقة
ودعاء وقراءة بل وكل عبادته أنه يدخل الجنة منهم سبعون ألفاً بغير حساب وأنه مع كل واحد منهم سبعون
ألفاً انتهت (قوله أيضاً) فإن في السحور بركة بضم السين المهملة وهو الأكل عند السحر وبفتحها المأكل وقد
نظم بعضهم معنى هذا الحديث فقال

يا معشر الصوام في الحرور * ومبتغى الثواب والاجر
تسرعوا عن رفق ووزور * وإن أردتم غرف النصور
تسجروا فإن في السحور * بركة في الخبر المأثور

أه برماوى (قوله وسن فطر بئر) مثله العجوة أه عش على مر واصل السنة يحصل بإخذة وأقل
الكيل ثلاثة ثم خمسة وهكذا من مراتب الاوتار وقوله فاء وهو أفضل من بقية أنواع الحلوى كالعسل وغيره لورود
الخبر فيه أه شيخنا وعبارة البرماوى قوله بئر أى وإن كان بمكة والأفضل كونه وتراو كونه بثلاث فأكثر
والحكمة فيه كونه غير مدخول النار وقيل تفاؤلاً بالحلا وقيل لأنه انفع للبصر انتهت وعبارة الشورى قوله
بئر فاء ويسن إن يثلث الفطر به كان يأتي بثلاث جرعات منه ويسن أن يفطر غير مولود دفع له تمر ليفطر عليه متعين
له على ما يظهر فلا يجوز استعماله في غيره نظار الغرض الدافع وانتظر هل يتعين ذلك في الليلة التي دفع فيها ذلك لما
يخشى من تأخير الفوات أو لا يظهر عدم تعين تلك الليلة والظاهر أنه إذا فات الفطر عليه لا يجب رده لأنه مما
يتسارع به الآن يظن عدم رضاه به فيجب عليه رده فليتأمل انتهت (قوله أيضاً وسن فطر بئر) أى ولولم بمكة
خلاف المحب الطبري أه شرح م ر أى في قوله إن من بمكة يشد ماء زمزم على التمر أه عش عليه
(قوله فاء) قال سم على حج وفي حصول فضيلة التجيل بخوملج وماء ملح نظروكذا بنحو تراب و حجر لا يضر
والحصول محتمل أه أقول أشار بقوله محتمل إلى أنه قد يقال أيضاً بعدم الحصول وبوجهه بان الغرض المطلوب
من تجيل الفطر إزالة حرارة الصوم بما يصلح البسطن وهو متفمع ذلك مع أن تناول التراب والمدرع انتفاء
الضرر مكروه فلا ينبغي حصول السنه أه عش على م ر (قوله فإن لم يجد التمر) أى عند اراحة الفطر
ومنه يؤخذ أن تجيله بالماء أفضل من انتظار نحو التمر وجهه ابن حجر بل في التجيل مصلحة تعود على الناس
كل في الحديث أه شورى (قوله قدم على التمر) أى وبعد البصر ثم العجوة ثم التمر وبعد ماء زمزم ثم غيره
ثم الحلوى بالمدخل فالر ويأتي (قائده) من أحب أن تصرف عنه مرارة الموقف فليطعم أهالة في الله تعالى شيئاً

(و) سن (فطر بئر فاء) الخبر
إذا كان أحدكم صائماً فليفطر
على التمر فإن لم يجد التمر
فعلى الماء فإنه طهور رواه
الترمذي وغيره وصححه فان
كان ثم رطب قدم على التمر
للا تبايع رواه الترمذي
وحسنه وجعل الفطر بما
ذكره مستقلة من زيادتي

من الخلوء قاله أبو السعود بن أبي العشائر ويقدم اللبن على العسل لانه أفضل منه اه برماوى (قوله وسن
 من حيث الصوم) أى وأما من حيث كونه معصية فواجب اه شيخنا وعبارة الشوبرى قوله من حيث
 الصوم أى لحفظ ثوابه وان كان واجبا مطلقا انتهت (قوله وغيبه) قال فى الخادم واذا اغتاب الصائم أو سب أو
 فعل شبا مما نهى عنه ثم تاب فهل يعود بعض أجره قيل نعم والآخر بانه لا يعود لان آثار التوبة انما هى فى سقوط
 الاثم لا فى تحصيل ثواب صفة الكمال الخ اه شوبرى (قوله والعمل به) لعل المراد به كل غير مطلوب فى الصوم
 وان لم يحرم قال الحليمى وينبغى للصائم ان يصوم بجميع جوارحه فلا يمشى برجله الى باطل ولا يبطش بيده فى غير
 طاعة ولا يدهن ولا يقطع الزمن بالشعار والحكايات التى لا طائل تحتها ونحو ذلك خصوصا ما يحرم مطالعته مما
 سبب فى الاعتكاف ولو تاب من ارتكب فى الصوم ما لا يلىق ارتفع عن صومه النقص بناء على ان التوبة يجب
 بالجيم معنى تجبر أى تزيل ما وقع قبلها ولو فطر صائما قد فعل ما لا يلىق ولو مما يحبط أجره لم يفت الاجر على من
 فطره على الوجه الوجه اه برماوى (قوله فليس لله حاجة الخ) قال فى شرح المشكاة كناية أو مجاز عن عدم
 نظره تعالى له نظرا العناية والرحمة والقبول والتفضيل بالثواب فهو من باب تنقي المألوم أو السبب وإرادة تنقي
 المألوم أو السبب ويصح كونه من باب الاستعارة التمثيلية وكتب أيضا قوله فليس لله حاجة الخ ان قلت هلا قال
 فليس لله حاجة فى صيامه قلت لما كان قول الزور ونحوه مبطالا لثواب الصوم فكأنه لم يكن فى صوم فأشار الى
 ذلك فى الحديث اه شوبرى وقوله كناية أو مجاز الخ انما جعله كناية أو مجازا لان مفهومه أنه ان ترك قول
 الزور فله حاجة الخ وهو باطل فلذا أولوه اه شيخنا ح ف (قوله وشهوة) الشهوة اشتياق النفس الى الشئ
 والجمع شهوات واشتهية فهو مشتبه اه مصباح والمراد ترك تعاطى ما اشتتهته النفس وترك الشرع فى
 أسباب الشهوة والافالة شهوة نفسها التى هى ميل النفس الى المطلوب لا يمكن التجرد عنها اه ع ش (قوله
 أيضا وشهوة) أى من المسموعات والمبصرات والمشمومات والملابس اذ ذلك من الصوم ومقصوده الاعظام لتكسر
 نفسه عن الهوى ويقوى على التقوى بكف جوارحه عن تعاطى ما يشتهيه قال فى الانوار ويكره ان يقول بحق
 الختم الذى على فى اه شرح مر ومثله الخاتم الذى على فم العباد ووجه الكراهة انه حلف بغير الله تعالى
 وصفاه اه ع ش عليه (قوله كشم الرياحين) أى ولمها وسماع الملائكة وكذا الملابس التى فيها ترفه وقوله
 لما فيها أى الرياحين كليل عليه كلام شرح الروض اه حل والرياحين ما الهارج طيب بالمسك والطيب
 والورد والنجس والريحان والقافية والياسمين ونحو ذلك فيسن للصائم تركها ولو فى يوم الجمعة وسواء الاعشى
 والبصر ومحل ذلك فى النهار واما الاستعمال ليل واصبح مستديما لم يكره كفى المحرم وفى شرح العلامة بن حجر
 ما يخالفه ووافقته التعليل المذكور اه برماوى (قوله وترك نحوجم) أى من حاجم ونحوجم اه برماوى
 (قوله خوف وصوله حلقه) نعم ان احتاج الى مضغ نحو خبز لاطفل لم يكره اه شرح مر (قوله وترك علك) أى
 لا يتحال منه جرم ومنه اللبان وقوله بفتح العيز وهو الفعل أى المضغ وقوله فى وجه أى ضعيف والصحيح خلافه
 وان تروح ذلك الريق بريحه أو وجد فيه طعمه اه حل وأما بكسرها فهو المملوك اه شرح مر (قوله
 وهو مكروه) وكذا الذوق مكروه أيضا اه رشيدى وهذا اذا كان لغير حاجة أما الهالفا لكره كان يذوق الطعام
 متعاطيه لغرض اصلاحه فلا يكره وان كان عنده مفطر آخر لانه قد لا يعرف اصلاحه مثل الصائم اه ع ش
 على مر (قوله وسن ان يقتل الخ) هذا مصدره مؤول معطوف على مصدر صريح فان كانت ما السر فى العدول
 وهلا أتى به وبما بعده صلا درمى حقة قلت حكمه العدول دفع توهم انه من مدخول الترك والغرض أنه وما بعده
 مطلوب الفعل لا يقال التوهم موجودا إذ يجوز أن يراد وسن ترك ان يقتل لاننا نقول هذا بعيد جدا فالعدول
 دفع توهم البعد فلينما مل كاتبه والله أعلم اه شوبرى (قوله ليكون على طهر الخ) أى وخشيت من وصول
 الماء الى باطن الاذن أو الدبر أو غيرهما اه شرح مر قال ج وقضيته أن وصوله لذلك مفطر وليس

(و) سن من حيث الصوم
 (ترك فحش) ككذب
 وغيبة وعليهما اقتصرا لاصل
 لحسن البخارى من لم يدع
 قول الزور والعمل به فليس
 لله حاجة أن يدع طعامه
 وشرابه (و) ترك (شهوة)
 لا تبطل الصوم كشم
 الرياحين والنظر اليها
 لما فيها من الترفه الذى
 لا يناسب حكمة الصوم (و)
 ترك (نحوجم) كفصلان
 ذلك يضعفه ونحو من زيادتي
 (و) ترك (ذوق) لاطعام أو
 غيره خوف وصوله حلقه
 وتقييد الاصل بذوق الطعام
 جرى على الغالب (و) ترك
 (علك) بفتح العين لانه يجمع
 الريق فان بلعه أضر في وجهه
 وان أبقاه عطشه وهو
 مكروه كفى المجموع (و)
 سن (أن يقتل عن حدث
 أكبر) ليلا ليكون على طهر
 من أول الصوم وتعبيرى
 بذلك أعم من تعبيره بالجناية
 (و) ان يقول

عموم مراداً كما هو ظاهر أخذاً بما مر أن سبق ماء نحو المضمضة المشروعة أو غسل الفم التمسك لا يفطر لعذره
 فيجعل هذا على مبالغة منهى عنها ونحوها اهـ (قوله عقب فطره) أى عقب ما يحصل به الفطار وإن لم يندب
 كجماع وادخال نحو عود في أذنه بل نقول أيضاً أنه يكفي دخول وقت الإفطار لكن ر بما ينافيه وعلى رزقك
 أفطرت اهـ برماوى (قوله هو أولى من قوله عند) لأن العندية تصدق بالقلبية فتأمل (قوله اللهم لك صمت)
 أى لا أغرض ولا لأحد غيرك وقدم لكمال الاخلاص وقوله وعلى رزقك أى الذى أوصلته الى من فضلك لا يحول
 وقوتى أفطرت وفى رواية زيادة وبك آمنت ولك أسلمت وعليك توكلت اهـ برماوى (قوله كان يقول ذلك)
 وورد أيضاً أنه كان يقول اللهم ذهب الظأ وأبليت العروق وثبت الأجر إن شاء الله تعالى فيسن الجمع بينهما
 لكن هذا ر بما يفهم منه أنه في خصوص من أفطار على الماء فليراجع ويسن أيضاً أن يقول يا واسع الفضل
 اغفر لى الحمد لله الذى أعاننى فصمت ورزقنى فافطرت اللهم وفقنا للصيام وبلغنا فيه القيام وأعنا عليه والناس
 نيام وأدخلنا الجنة بسلام اهـ برماوى (قوله صدقة) أى لأن الفقراء يضعفون فيه عن الكسب ومنه زيادة
 التوسعة على العيال والاحسان الى الأقارب والجيران لأن الحسنات فيه تضاعف وتطير الصائمين بعشاء
 أو ما قدر عليه من نحو شربة ماء ليحصل له أجر فطر الصائمين والمعنى فيه أن هذه الأمور مطلوبة شرعاً دائماً كد
 طلبها في رمضان اهـ برماوى (قوله وتلاوة القرآن) أى في كل مكان غير التحبس حتى الحمام والطريق إن لم
 يتله عنها بان أمكنه تدبرها لخبر ابن جرير كان يلقى النبي صلى الله عليه وسلم في كل ليلة من رمضان فيدارسه
 القرآن وهى أن يقرأ على غير موثر أعيرة عليه والتلاوة في المصحف أفضل ويسن استقبال القبلة والجهر إن أمن
 الرياء ولم يشوش على نحو مصل أو نائم اهـ شرح مـ وقوله ويشراً أعيرة عليه أى ولو غير ما قرأ الأول فنه
 ما يسمى بالمدارسة الآن وهى المعبر عنها في كلامهم بالادارة وقوله والتلاوة في المصحف أفضل أى وإن قوى حفظه
 لأنه يجمع فيه بين النظر في المصحف وبين القراءة وينبغي أن يحمله ما يذهب خشوعه وتدبره فراءته في المصحف
 والا فلا يكون أفضل اهـ عـ شـ عليه (قوله أيضاً في العشر الأخير) هل هذا راجع للاعتكاف فقط أو له
 ولما قبله قلت الظاهر العموم كما يقتضيه الدليل اهـ حل ولا سيما بالتشديد والتخفيف وهى تدل على أن
 ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها المستثنى بها والسبب بالكسر المثل وما موصوله أو زائدة ويجوز رفع ما بعدها على
 أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه وجهه على الإضافة وهو الأرجح اهـ شرح مـ وقوله وجهه أى بناء على أن
 ما زائد قواعلم أن جميع ذلك في غير ما في عبارة المصنف أمانيها فظاهر أنه يتعين كون ما موصولة والجار والمجرور
 صلتها فلا محل له من الأعراب والتقدير لا مثل الاعتكاف الذى في العشر الأخير أى موجود أى لا مثل له في
 الفضيلة موجود اهـ رشيدى ببعض زيادة (قوله أيضاً في العشر الأخير) أى لرجاء ليلة القدر أذهى
 منحصرة فيه عندنا كدلت عليه الأحاديث الصحيحة ومن ثم لو قال لزوجته أنت طالق ليلة القدر فإن كان قاله أول
 ليلة إحدى وعشرين أو قبلها طلقت في الليلة الأخيرة من رمضان أو في يوم إحدى وعشرين مثلاً لم تطلق الا في ليلة
 إحدى وعشرين من السنة الآية نعم لو رآها في ليلة ثلاث وعشرين من سنة التعليق فهل يحث لأن كلامهم طافح
 بأنهم يدرك وتعلم فهو نظير ما مر فحين انفراد برؤية الهلال بل قياس ذلك أنه لو أخبره من يعتقد صدقه بأنه رآها هل
 يحث أو لا لأن علاماتها خفية جداً ومتعارضة فربوياً بعضها أو كلها لا تقتضى الحث لأنه لا حث بالشك كل
 محتمل والاول أقرب أن حصل عند من العلامات ما يغلب على الظن وجودها وقد أوقعوا الطلاق بنظير ذلك في
 مسائل تعرف من كلامهم في أبوابها ويسن أن يمكث معتكفاً الى صلاة العبد اهـ برماوى (قوله لا يتابع في
 ذلك) أى لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الشئ على سبيل الموائمة كالمسبذ كرهه في باب الاعتكاف اهـ شيخنا
 * (خاتمة) * قال المحاملى والجرجاني يكره الصائم دخول الحمام يعنى من غير حاجة لجواز أن يضره فيفطر قال
 الأثرعى وهذا المن يتأذى به دون من اعتاده وهو ظاهر من حيث انتفاء الضرر أما من حيث أنه ترفه فمكره

عقب) هو أولى من قوله
 عند (فطره اللهم لك
 صمت وعلى رزقك أفطرت)
 لأنه صلى الله عليه وسلم
 كان يقول ذلك رواه أبو
 داود بإسناد حسن لكنه
 مرسل (و) ان (يكثري
 رمضان صدقة وتلاوة) لقرآن
 (واعتكافاً لاسيما) في
 (العشر الاواخر منه) لا يتابع
 في ذلك رواه الشيخان وروى
 مسلم أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يجتهد في العشر الاواخر
 ما لا يجتهد في غيره

لا يناسب الصائم اه شرح م ر والله أعلم

* (فصل في شروط وجوب صوم رمضان الخ) * أى وما يتبع ذلك من قوله ويجب قضاء ما فات ولو بعد ذلك آخر الفصل وتقدمت شروط الصحة في قوله وشروطه اسلام الخ (قوله ولو فيما مضى) أى قيد دخل المرتد فيه أن اطلاق الاسلام عليه مجاز يحتاج الى قرينة ويمكن أن تكون القرينة قوله فيما بعد لا بكفر أصلي فيكون لفظ اسلام في كلامه مستعملا في حقيقة ومجازه اه شيخنا وكأنته انتقل نظر من عبارته في الصلاة الى ما هنا و فرق بينهما اذ هناك عبر بالمشتق وهنا بالمصدر وه حقيقة في الازمنة الثلاثة فكان عليه ان يقول وقرينة التعميم الخ ولا يقول وقرينة المجاز تأمل (قوله وتكليف) أى بلوغ وعقل وقوله كفى الصلاة أى قياسا على اشتراطهما أى الاسلام والتكليف في الصلاة (قوله وصحة) قد يقال يغنى عن الصحة الاطاقة لان المراد الاطاقة حسا وشرا كما يفهم من كلامه بعد ذلك لا يكون الا اذا لم تلحقه مشقة تبيح التيمم ثم رأيت بهامش قوله واطاقة أى ولو في المستقبل فدخل المريض الذي يرجى برؤه لانه مطبق في المستقبل فاخرجه بقوله وصحة كما يدل عليه كلامه في المحترقات الآتية اه ويمكن أن يجاب أيضا بان المراد الاطاقة بالفعل تدبر والاحسن ان يقال في هذا المقام ان بين محترق الاطاقة والصحة عموم وخصوصا من وجه بحيث يعمان في مرض لا يرجى برؤه وينفرد الاول في الكبر والحيض ونحوهما وينفرد الثاني في مرض يرجى برؤه فتقول الشارح ولا على مريض أى أعم من أن يرجى برؤه أم لا واذا عرفت أن بين المحترقين النسبة المذكورة فاعلم أنه لا يغنى أحد قديمهما عن الآخر (قوله بالمعنى السابق في الصلاة) أى وجوب مطالبة في الدنيا (قوله ولا على صبي) لكن يؤمر به لسبع اذا أطاق وميز ويضرب على تركه لعشر ليعرن عليه والصية كالصبي والامر والضرب واجبان على الولي كما مر في الصلاة خلافا للمحب الطبري حيث فرق بينهما اه شرح م ر قال صبا والجنون والحيض والنفاس مانعة من الوجوب بل ما عدا الصبا مانع من الصحة ان تقدم على طلوع الفجر ومبطل للصوم ان طرأ عليه لا يقال لا يتصور بطلان الصوم بطر والنفاس لانه مسبوق بالولادة وهى مبطله فالنفاس انما حصل بعد بطلانه لانه الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل لا ناقول يمكن تصويره بما لو الوقت ولذا جازا فبطل به صومها ثم رأيت الدم من ارا وهى صاعقة قبل مضي خمسة عشر يوما فانه نفاس والاحكام مترتبة عليه من وقت رؤية الدم ومدة النفاس محسوبة من الولادة ففي هذه الصورة اذا نوت الصوم بعد الولادة حكم بصحته ويبطل برؤيتها الدم من ارا ويعد بما فعلته من العبادة من صوم وغيره قبل رؤيته أو بصور أيضا بما لو ولدت ولذا جازا فبطلت نوت الصوم وطرقها الدم من ارا فان احكام النفاس انما ترتب على رؤية الدم كما ذكره وان حسبت المدة من الولادة اه ع ش عليه (قوله ومجنون ومغشى عليه وسكران) سواء كان كل من الثلاثة متعديا أم لا اذا الكلام هنا في نفي وجوب الاداء وهو لا يجب على كل من الثلاثة مطلقا واما وجوب القضاء فسيأتي اه شيخنا فثبتت زقييد الشورى هنا عن مشايخه بغير التعدي لا يناسب اذ التفصيل انما هو في وجوب القضاء تأمل (قوله لكبر أو مرض) راجعان للمعنى وقوله أو حيض أو نحوه راجعان للشرع (قوله بقيد يعلم مما يأتي) وهوان المريض لا بد ان يخاف محذور تيمم والمسافر لا بد ان يكون سفره مفترقا اه حل (قوله وعلى السكران) أى بقيد التعدي عند حج ومطلقا عند م ر وقوله ومغشى عليه أى مطلقا عند م ر ومثلهما الجنون بشرط التعدي باتفاقهما على ما سيأتي ابضاحه اه (قوله وجوب انعقاد سبب) معنى وجوب انعقاد السبب الاعتداده شرعا وترتيب وجوب القضاء عليه والسبب في الصوم واحد من الامور الثلاثة المذكورة في أول الكتاب في قوله يجب صوم رمضان بكامل شعبان الخ تأمل (قوله لوجوب القضاء عليهم) لا يظهر هذا التعايل لان وجوب القضاء متحقق فيمن تعدي بافطاره مع وجوب الاداء عليه فان كان المراد أن يضم للعلة وجوب القضاء * (فرع) * وجوب الاداء كان اعتراة لوجوب الاداء عليهم والغرض الفرار منه فليتأمل (قوله ومن ألحق بهم المرتد الخ) تعريض

* (فصل) * في شروط وجوب صوم رمضان وما يبيح ترك صومه (شرط وجوبه اسلام) ولو فيه ما ضي وهو من زيادتي (وتكليف) كفى الصلاة فيهما (واطاقة) وصحة واقامة أخذ ما يأتي فلا يجب على كافر بالمعنى السابق في الصلاة ولا على صبي ومجنون ومغشى عليه وسكران ولا على من لا يطيقه حسا أو شرعا لكبرا أو مرض لا يرجى برؤه أو حيض أو نحوه ولا على مريض ومسافر بقيد يعلم مما يأتي وجوبه عليهم وعلى السكران والمغشى عليه والحائض ونحوها عند من عبر وجوبه عليهم وجوب انعقاد سبب كما تقرر ذلك في الأصول لوجوب القضاء عليهم ككسباني ومن ألحق بهم المرتد في ذلك فقد سها فان وجوبه عليه وجوب تكليف

بالجلال المحلى اه رشيدى وقوله قدس سى يمكن أن يجاب بأن وجوب انعقاد السبب في حقه لا ينافى القول
بكون الخطاب له خطاب تكليف اه شرح مر (قوله كما مرّت الإشارة إليه) أى في قوله ولو فهم امضى اه
عش (قوله ويباح تركه) أى الصوم عبارة شرح الارشاد شيخنا واصاتم رمضان أو غيره من نذر
وكفارة وقضاء موسع لا مضيق كما يأتى فطرى سفر قصر الخ وأشار بقوله كما يأتى الى قوله بعد ذلك ما نصه نعم قد يجب
لأمن حيث كونه تتابعاً بل من حيث ضيق الوقت بأن لم يبق من شعبان الا قدر الايام المقضية أو من حيث وجوب
الفور في القضاء للتعدى بالترك بأن تعدد الفطر بغير عذر ووجوب الفور يستلزم وجوب الولاء وفي هذه
الحالة يلزم القضاء ولو في السفر أو نحوه مدار كمال التكبى من الاثم ولأن التحفيف بجواز التأخير لا يليق بحال
المتعدى الخ اه وفي العباب أو تعدياً أى أو أفطر تعدياً فوراً أى فيجب القضاء فوراً ولو في سفر قال في شرح
الروض أو نحوه أى السفر واعتمد مر جواز الفطر في السفر ولو في قضاء مضيق وان لم يبق قبل رمضان الثاني
الا ما سيع القضاء أو في نذر يوم معين وغير ذلك اه سم (قوله أيضاً ويباح تركه) أى الصوم الواجب غير
ما أمر به الامام لانه لا بد له قلت كلامهم شامل له أيضاً اه حل وشمل الواجب رمضان ولو نذر اتماه لان
اجباب الشرع أقوى منه أو كان قضاء أو كفارة أو نذراً اه شرح مر وينبغي قياساً على ما تقدم في التيمم
انه لا يجوز له ذلك الا باخبار طبيب عدل مسلم والا فلا يباح له الترك كما في التيمم وقد يفرق بشيام المرض وتأثيره
في البدن فيدرك الالم الحاصل بالصوم المقضى للفطر هنا بخلافه ثم فان ألم الغسل الحاصل من الوضوء انما
يحصل بعده فاحتج فيه السؤال اه عش على مر (قوله أيضاً ويباح تركه) أى يجب لانه جواز بعد
امتناع فيصدق بالوجوب اه ج وتبعاً لزيادة فقال المرض الذي يبيع التيمم بوجوب الفطر وما دونه حيث
لا يحتمل عادة يجوز اه والمعتمدان المرض الذي يبيع التيمم بجواز الفطر ولا يوجب عند مر ونقله قل
على الخطيب وعزاه لشيخه مر نعم ان خاف الهلاك أو فوات منفعة عضو وجب الفطر كما في مر واستوجه
قل على المحلى كلام رى وقال أيضاً مثل المرض غلبه جوع أو عطش اه ويباح تركه أيضاً نحو حصاد
أو بناء لنفسه أو غيره تبرعاً أو باجرة وان لم ينحصر الامر فيه وقد خاف على المال ان صام وتعذر العمل ليلاً أو لم
يكفه فيؤدى لتلفه أو تنقصه نقلاً لا يتغابن بمثله هذا هو الظاهر من كلامهم وسيأتى في انعقاد المحترم ما يؤيده خلافاً
لمن أطلق في نحو الحصاد المنع ولمن أطلق الجواز ولو توقف كسبه لحقوقه المضطر اليه هو أو مومنه على فطره
قطاً دران له الفطر لكن بشد الضرورة اه ج ومثله شرح مر وعش عليه (قوله بنسبة الترخص)
المراد به الاعتقاد ان الاطلاق جائز له حيث شذوان الشرع يسهل له هذا الامر بتجوز له وهذا قيد في جواز فطر
المرضى والمسافر كما في شرح البهجة فان أفطر كل منهما بدون هذه النية أثم اه شيخنا وأصله في عش على
مر وهذا السياق يقتضى ان محل اجباب نية الترخص اذا شرع في الصوم ثم أفطر لمرض أو السفر بخلاف
ما لو كان مريضاً أو مسافراً وطلع عليه الحجر لا يجب عليه ان ينوى الترخص عنده عبارة الشورى قوله بنسبة
الترخص ظاهر ان المرض اذا طبق لا يجوز للمريض أن يأكل الابنية الترخص وفيه وقته والظاهر انه اذا
قلنا بوجوب نية الترخص فافطر بدونها لا يلزمه الامساك ويحتمل وجوبه واستظهره بعضهم فليجربوا انتهت
(قوله أيضاً بنسبة الترخص) أى قياساً على المحصر يريد التحلل ولينميز الفطر المباح من غيره اه برماوى (قوله
لمرض) أى سواء كان يرجى برؤه أم لا اه شيخنا أى وان تعدى بسببه بان تعاطى ليلاً ما عرضه من اقصدا
وطرق من شرب محتثاً فانه يلزمه قضاء الصلاة لان ذلك فيه تسبب بما يؤدى للاسقاط وهذا ليس فيه تسبب الا بما
يؤدى الى التأخير وهو أخف فلم يضيق فيه كذا قيل وتعارف فيه بان كلامهم يلزمه القضاء في الحقيقة اه شرح
مر (قوله يبيع التيمم) أى وان تعدى بسببه وقصد اسقاط الصوم ومنهز يادق المرض وبطء البرء فلا يجوز
الفطر اذا لم يخش ذلك بان يخشى ضرراً لا يحتمل علاقول يبيع التيمم وفي كلام ج انه اذا خشى محذور تيمم

كما مرّت الإشارة إليه
(ويباح تركه) بنسبة الترخص
(لمرض يضربه صوم)
ضرراً يبيع التيمم وان طرأ
على الصوم لآفة ومن
كان مريضاً ثم المرض ان
كان مطبقاً فله ترك النية أو
مقطوعاً ان كان يوجد

وجب الفطرو ان خشي ضرر الاحتمل عادة جاز قلت كلامه في التحفة لا يظهر منه الا الاول اه حل وفي شرح
مر مانصه ضرر ابيح التيمم فلا أثر للمرض اليسير كصداع ووجع الاذن والسن الا ان يخاف الزيادة
بالصوم فيفطرو متى خاف الهلاك بترك الاكل حرم الصوم قاله الغزالي في المستصحب والجرحاني في التحرير فان
صام في اعتقاده احتمل ان اوجهه ما اعتقاده مع الاثم ولن غلبه الجوع او الهطش حكم المرض اه وقوله
حرم الصوم مفهوما انه لو لم يخف الهلاك ولكن خاف بقاء البرء أو الشئ الفاحش أو زيادة المرض لم يحرم
لكن تقدم حرمة استعمال الماء مع ذلك وعليه فقد يفرق بينهما بان للماء بدلا تفعل به الصلاة في وقتها فتعفى من
استعماله المؤدى للضرر مع امكان العدول عنه بخلاف الصوم فان الافطار يؤدي الى تأخير العبادة عن وقتها
وان أمكن القضاء لكن في حاشية شيخنا زى انه متى خاف مرضا يبيح التيمم وجب الفطرو ويصرح به قول
ج بعد قول المصنف ويباح تركه للمريض أي يجب عليه اذا وجد به ضررا شديدا بحيث يبيح التيمم وينبغي
ان مثل خوف المرض أو زيادته ما لو قدم الكفار بلدة من بلاد المسلمين مثلا واحتاجوا في دفعهم الى الفطرو لم
يقدروا على القتال الا به جازاهم بل قد يجب ان تحققوا تسلط الكفار على المسلمين حيث لم يقاتلهم اه ع ش
عليه (قوله وقت الشروع) أي وقت صحة النية اه قل بأن كان قبيل الفجر اه شيخنا (قوله والا فلا)
أي فليس له تركها وان علم من عادته عود المرض أثناء النهار ولو عن قرب اه شرح مر (قوله وسفر قصر)
بحث السبكي وغيره تشييد الفطرية بمن يرجوا إقامة يقضي فيها بخلاف مديم السفر أبدأ لان في تجويز الفطرية
تغيير الحقيقة الواجب بخلاف القصر وهو ظاهر وان نازع فيه الزكشي ومثله فيما يظهر كما بحثه الاذرعى ما لو كان
المسافر يطبق الصوم وغاب على ظنه انه لا يعيش الى ان يقضي مرضه مخوف أو نحوه اه شرح مر * (فرع)
لو نذر صوم الدهر لم يكن له الفطر في سفر التزعة وله في غيره ويغدى له نذر القضاء قال الشيخ وقد يشك ذلك على
ما تقدم عن السبكي وكان القياس اما ان يقولوا بالفطر فيهما أو عدمه فيهما وقد يفرق بأنه في الثانية عاجز شرعا
عن القضاء فجاز فطره ويغدى بخلاف الاول لانه ممنوع من الغدية لئلا يكتسب الصوم فتأمل اه
شوبري ويأتي هنا جميع ما مر في القصر حيث جاز القصر جاز الفطار وحيث لا فلا نعم سيعلم من كلامه ان شرط
الفطار في أول أيام سفره ان يفارق ما تسترط بمجاوزته للقصر قبل الفجر فينما فلونوى ليل اثم سافر وشك أسافر
قبل الفجر أو بعد لم يفطر ذلك اليوم للشك في مبيحه اه ج وحمل جواز فطره ان لم يكن مديم السفر والا لم يجزله
الفطار لانه لم يرج زمانا يقضي فيه اه سم وزيا دى (قوله فالفطر أفضل) وحيث لا ينفعه نذر الصوم في السفر
وقوله والا فالصوم أفضل وحيث لا ينفعه نذر في السفر وفي ع ش على مر مانصه بقي ما لو نذر المسافر في السفر
صوم تطوع دل ينفعه نذره أولا فيه نظر وينبغي انه ان كان صومه أفضل بأن لم يحصل له فيه مشقة أصلا اعتقد
نذره والا فلا اه (قوله تغليبا لحكم الحضر الخ) عبارة شرح مر لانهم اعبادة اجتمع فيها الحضر والسفر فغلبنا جانب
الحضر لانه الاصل انتهت وقوله وزوال العذر معطوف على الحضر أي وتغليبا لحكم زوال العذر الخ اه (قوله ويجب
قضاء ما كان الخ) ولا يجب التتابع في قضاء رمضان لكنه يستحب كغيره تعجلا لبراءة الذمة قال في المهمات وقد
يجب بطريق العرض وذلك في صورتين ضيق الوقت وتعمد الترك ورد بمنع تسميته تابعا ذل ووجب لزوم كونه
شرطا في صوم كصوم الكفارة وانما يسمى هذا واجبا مضيقا وقد يمنع الاول الملازمة ويستند المنع بأنه قد
يجب ولا يكون شرطا كافي صوم رمضان ولا يمنع من تسمية ذلك تابعا كونه واجبا مضيقا اه شرح مر (قوله ولو
بعذر كرض) أي يرجي برؤه اذا الذي لا يرجي برؤه موجب للغدية فقط كما سيأتي في قوله في الفصل ويجب المدبلا
قضاء على من أفطر لعذر لا يرجي زواله (قوله اذ تقدرها الخ) هذا يسمى عند الأصوليين دلالة الاقتضاء وهي
ما يتوقف عليه الكلام اه برماوى (قوله وسكر) أي بتعدونه عند سم وبتعد فقط عند ج
وقوله وانما أي بتعدونه وكان عليه أن يذكر الجنون أيضا فيقول وجنون بتعد بخلافه فلا وجب

وقت الشروع فله تركها
والا فلا فان عذر واحتاج
الى الافطار أفطر (وسفر
قصر) فان تضرب به فالفطر
أفضل والا فالصوم أفضل كما
مر في صلاة المسافر (لان
طرا) السفر على الصوم (أو
زالا) أي المرض والسفر
عن صائم فلا يباح تركه
تغليبا لحكم الحضر في الاول
وزوال العذر في غيرها
(ويجب قضا ما كانت ولو
بعذر) كمرض وسفر
للاية السابقة فتقدرها
فأفطر فعده من أيام آخر
وكيف ونحوه كما مر في باب
وردة وسكر

القضاء فتخلص ان الجنون يفصل فيه وان الانغماء لا يفصل فيه وان السكر يفصل فيه عند ج ولا يفصل فيه عند سم وهذا كله بالنسبة للصوم كما هو موضوع المسئلة اما بالنسبة للصلاة فتقدم في باب انه يفصل في كل من الثلاثة بين التعدي وعدمه تأمل (قوله أيضا وسكر وانغماء) أي ولو من غير تعد فيهما اه حل والجنون اذا تعدى يجب عليه القضاء والا فلا اه ع ش والحاصل ان كلامنا من الانغماء والسكر يتعد أو دونه ان استغرق النهار وجب القضاء والا بآن لم يستغرق وقد نوى ليلا أجزأه كما علم مما تقدم اه سم على ج (قوله وترك نية ولو نسيانا) أي فهو بغير عذر وفي شرح المذهب ان قضاء ترك النية ولو عد على التراخي بخلاف والراجح انه على الفور في العمد وفي غيره على التراخي ولم ينظر والى ان ترك النية يشعر بترك الاهتمام بالعبادة اه حل وحل وجوب القضاء عند ترك النية ليلا اذا لم ينو ان يتركها مطلقا الا في حنفية أو يكون قد نوى جملة الشهر في أوله ويقتل ما يكفي اليوم الذي نسي فيه النية فان قلنا واحدا منهما على ما ذكر لم يجب عليه القضاء (قوله بخلاف ما فات من الصلاة بالانغماء) هذا راجع لقوله وانغماء أي فيجب قضاء الصوم على المغمى عليه بدون قضاء الصلاة وهذا الفرق لا يظهر الا في غير المتعدي واما المتعدي بالانغماء فيقتضي في البابين وعبارة شرح م ك عبارة الشارح سواء بسواء وقوله وبخلاف الا كل راجع لقوله وترك النية ولو نسيانا وقوله انما يؤثر أي انما يكون عذرا في الثاني وهو المنهيات دون الاول وهو المأمورات اه شيخنا (قوله وبخلاف الا كل ناسيا) أي لعدم افطاره فالغرض الفرق بين ترك النية ناسيا والا كل ناسيا اه حل وهو ان الاول مبطل للصوم دون الثاني (قوله انما يؤثر في الثاني) معنى تأثيره فيه ان يجعل فعله مع النسيان كالفعل بمعنى ان المنهيات عنهم النسيان لا يعتد به من حيث الاثر بخلاف المأمور به مع النسيان فانه معتد به في جميع ما يترتب عليه (قوله أي لا يجب قضاء ما فات الخ) أي ولا يسن ولا يعتد كما أفتى به والشيخنا اه حل وفي ع ش على م ماته فلو خالف وقضاه لم ينفذ قياسا على ما قدمه الشارح في الصلاة من انه لو قضاها لانه قد شرأيت في سم على ج في اثناء كلام طويل ماته ثم نقل شيخنا الشهاب الرملي افتاء بأن الصلوات الفائتة في الكفر لا يجب قضاؤها ولا يستحب انتهى وقياسه عدم صحة قضاء ما فات من الصوم في الكفر وقدمنا في فصل انما تجب الصلاة عن افتاء السيوطي صحة قضاء الكافر الصلاة وقياسه صحة قضاء الصوم انتهى انتهى (قوله أيضا أي لا يجب) أي ولا يسن أيضا كما أفتى به شيخنا الرملي للعلة المذكورة فاراديه وبين أسباب امسالك اليوم الذي أسلم فيه فانه يسن كما يفيد كلام الروض وشرحه ووفق م ر بما حاصله ان الامسالك أخف وكلام الروض يفيد أيضا استحباب القضاء ليوم الاسلام اه سم (قوله ولا صبا) أي فلا يجب ولا يسن وقد يشكل على ما تقدم من ندب قضاء الصلاة الفائتة في زمن الصبا الا ان يفرق بأن الصوم من شأنه المشقة بخلاف الصلاة فلي تأمل اه شوبري (قوله ولا جنون) أي بغير تعد اما المتعدي بالجنون فيجب عليه القضاء وقوله في غير ردة نعت للجنون الذي بغير تعد أي فعل كونه لا وجب القضاء اذا وقع في غير ردة ووقع في غير سكر أعم من ان يكون بتعد أو لا تقول الشارح اما ما فات به في زمن الردة أو السكر أي أعم من ان يكون السكر بتعد أو لا يفرضه أي من حيث وقوعه في الردة وفي السكر لا من حيث كونه جنونا وهذا مبني على ان السكر ان يقتضي الصوم مطلقا أي سواء تعدى أو لا وهو مقتضى اطلاق الشارح وأفتى به سم وأما على ما أفتى به ج من ان السكر ان هنا كهو في الصلاة لا يقتضي الا ان تعدى فيخص السكر المنق في كلام المتن في قوله بغير ردة وسكر بالذي يتعد وكذا قول الشارح اما ما فات في زمن الردة أو السكر أي الذي يتعد فيفيد ان الجنون اذا وقع في سكر لا يتعد لا يقتضي ما فات فيه تأمل اه شيخنا (قوله لعدم وجوب القضاء) أي مقتضيه وهو البلوغ والعقل (قوله اما ما فات به في زمن الردة أو السكر) لعل المراد المتعدي به ثم رأيت شيخنا في شرح الارشاد صرح بالتقييد بالتعدي وعاله بأن سقوط القضاء بعذر الجنون تخفيف لا يناسب حال المتعدي بالسكر كالمرتد اه فعلى هذا لا يقتضي زمن الجنون الواقع في سكر لم

وانغماء وترك نية ولو نسيانا
بخلاف ما فات من الصلاة
بالانغماء كما مر في باب المشقة
تكررها وبخلاف الاكل ناسيا
لان النية من باب المأمورات
والا كل من باب المنهيات
والنسيان انما يؤثر في الثاني
وتعبري بما ذكر أعظم مما
عبر به (لا بكفر أصلي) أي
لا يجب قضاء ما فات به بعد
الاسلام ترغيبا فيه (و) لا
(صبا) لا (جنون) بقيد
رذته بقولي (في غير ردة
وسكر) لعدم وجوب
القضاء اما ما فات به في زمن
الردة أو السكر فيقتضيه وتقدم
في الصلاة نظير ذلك مع
زيادة

(كلو بلغ) الصبي بنهار
(صائما) فإنه لا قضاء عليه
(ويجب اتمامه) لأنه
صار من أهل الوجوب
(أو) بلغ فيه (مفطرا أو
افاق) فيه المجنون (أو أسلم)
فيه الكافر فإنه لا قضاء عليهم
لأن ما أدركوه منه لا يمكنهم
صومه فصار كمن أدرك من
أول وقت الصلاة قدر ركعة
ثم طرأ المانع (وسن لهم
ولـ رخص ومسافر زال
عذرهما) حاة كونهما
(مفطرين) كأن تركا النية
ليلا (امساك) لبقية النهار
(في رمضان) خروجا من
الخلاف وانما يلزمهم
الامساك لعدم التزامهم
الصوم والامساك تبع
ولان غير الكافر أفطر لعذر
وذكر السنة من زيادتي
(ويلزم) أي الامساك في
رمضان (من أخطأ بفطره)
كأن أفطر بلا عذر أو نسي
النية أو نسي بقاء الليل
فبان خلافه أو أفطر يوم
شك وبان أنه من رمضان
لحرمة الوقت ولان نسيان النية
يشعر بترك الاهتمام بأمر
العبادة فهو ضرب تقصير
ولان صوم يوم الشك كان
واجبا على من أفطر فيه لا
أنه جهله وبه فارق المسافر
فإنه يباح له الإفطار مع علمه
وتعبري بما ذكر أعظم ما
عبر به

يتعده اه وهو ظاهر اه سم اه شورى وهذا مبني على احدى الطريقتين وهي التفصيل في السكران وما على
الآخرى من أنه يقضي مطلقا فلا يتقدم ما هنا بالتعدي لان زمن السكر اذا كان يقضي مطلقا فاذا وقع فيه جنون
بلا تعد قضي زمنه من حيث أنه زمن السكر لان من حيث أنه زمن جنون فتأمل وقوله يقضي به أي بأن تناول
مسكرا يستغرق اسكار مثله النهار مع علمه بحاله ثم جن في اثناء اليوم فيلزمه قضاء ما انتهى اليه السكر من زمن
الجنون دون ما زاد عليه أخذ من تشبيه ذلك بالصلاة اه زى وقوله يستغرق اسكار مثله النهار الخ كلام غير
ظاهر فكان الاول أن يقول كان شرب مسكرا يوم أياما كعشرة ثم جن في اثنتائها كان جن بعد الخمسة الاولى
منها يقضي الخمسة الثانية لانها من جملة مدة السكر وما زاد على العشرة من الجنون لا يقضي وكذا يقال في مدة
الردة فلما قطعت باسلام أحد أبوابه فلا يقضي مدة الجنون بعد انقطاعها وانما يقضي الواقع فيها فقط نظير ما مر
في الصلاة (قوله كلو بلغ صائما) بأن نوى ايلا اه شرح مر (قوله لانه صار من أهل الوجوب) حتى لو جامع
لزمته الكفارة بالشروط الاتية وانظر اه لا جعل هذا من الشبهة اه حل وعبارة الشورى قال حج
في شرح الارشاد فان أفطار الصبي بعد بلوغه صائما لزمه الامساك والقضاء مع الكفارة ولو جامع لانه صار من أهل
الوجوب اه بحروقه انتهت وهل يثاب على جميعه ثواب الواجب أو يثاب على ما فعله زمن الصباء ثواب
المندوب وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب فيه نظر والا قرب الثاني لان الصوم وان كان خصله واحدة لا يتبعض
لكن الثواب المترتب عليها يمكن تبعضه وتظيره ما مر في الجماع فمن انه اذا قارن في بعض الافعال فانت الفضيلة
فيه دون غيره اه ع ش على مر (قوله فإنه لا قضاء عليهم) أي من بلغ مفطرا أو أسلم أو أفاق بل يندب اه
قل على الجلال (قوله لان ما أدركوه منه الخ) عبارة شرح مر لعدم التمكن من زمن يسع الاداء والتكميل
عليه غير ممكن فاشبه ما لو أدرك من أول الوقت ركعة ثم جن انتهت وقوله لا يمكنهم صومه أي صوما شرعيا
بحيث يكون قائما مقام جميع النهار بتمامه (قوله وسن لهم الخ) أي الثلاثة من بلغ مفطرا أو من أفاق ومن
أسلم اه شيخنا وعلم من ندب الامساك في الصور الخمس أنه لا جناح عليهم في جاع مفطرة كصغيرة ومجنونة
وكافرة وحائض اغتسلت اه شرح مر (قوله أيضا وسن لهم) وكذا يقال في الحائض والنفساء اذا زال
عذرهما فاستحب لهما الامساك اه زى ويسن لمن زال عذره انهاء الفطر عند من يحل حاله لئلا يتعرض
للتهمم وعقوبة السلطان اه شرح مر (قوله كأن تركا النية ليلا) أي وكان تعاطيا مفطرا بعد انقضاء
الصوم اه شيخنا وأشار الشارح بذلك الى ان تارك النية يقال له مفطر شرعا وان لم يتناول مفطرا اه شورى
(قوله من أخطأ بفطره) بخلاف من لم يخطئ به فلو طهرت نحو حائض في اثناء النهار لم يلزمها الامساك اه
شرح مر (قوله أو نسي النية) هذا قد يشعر بأنه ليس مفطرا لانه قضية العطف الا ان يقال المراد
بالمعطوف عليه الإفطار بالفعل بان تعاطى المفطر فلا يخالف ما تقدم اه شورى وفي شرح مر المراد بالفطر
الفطر الشرعي فيشمل المرتد اه (قوله أو أفطر يوم الشك) مراده يوم الشك هنا يوم الثلاثين من شعبان سواء
تحدث برؤيته أو لا بخلاف يوم الشك الذي يحرم صومه اه شرح مر (قوله وبان أنه من رمضان) أي سواء
بان ما ذكر قبل تعاطى شيء من المفطرات أو بعده فيجب الامساك في الصورتين لتمييز عن أمساك غائلا
بخلاف المسافر اذا قدم بعد الإفطار لانه يباح له الاكل مع العلم بأنه من رمضان اه شرح مر (قوله الا انه
جهله) أي جهل كونه من رمضان وقوله وبه فارق الخ الظاهر ان الضمير في به راجع لكون الصوم واجبا
عليه وأما رجوعه للجهل فكان مقتضا عكس الفرق (قوله أيضا الا انه جهله) ومع ذلك فالعتمد وجوب قضائه
فورا عقب يوم العيد فليس الجهل عذرا مقتضيا للوجوب على التراخي وفي كلام بعضهم انما عبادة فانت بعذر
ويجب قضاؤه على الفور وذلك يوم الشك اذا تبين كونه من رمضان فان وجوب الفور فيه مبني على وجوب
الامساك فله النور في شرح المهذب عن المتولى والصحيح وجوب الامساك فيكون الصحيح هنا وجوب قضائه

فورا فراجع شرح المذهب اه حل (قوله ونخرج رمضان) أي المذكور مصر بحاق قوله امسالك في رمضان المتعلق بالسائل الخمسة والمذكور ضمنا في الضمير في قوله ويلزم من اخطأ بظنره فالضمير في يلزم راجع على الامسالك بقيد كونه في رمضان كما صنع الشرح في حله فقوله فلا امسالك فيه أي لا واجب ولا مندوب لكن نفي الامسالك في غير رمضان في صور النذب في رمضان لا يتأتى في جميعها اذ لا يتأتى في اسلام الكافر ولا افاقة المجنون لان الكافر لا يتصور ان يسلم وهو صائم في غير رمضان والمجنون لا يفقه وهو صائم أيضا تأمل (قوله ليس في صوم شرعي) بخلاف فاقد الطهورين فانه في صلاة شرعية والفرق ان المفتقد ههنا ركن وهناك شرط اه شرح مر اه شورى ومع ذلك فانما ههنا تثبت له أحكام الصائمين فيكره له شم الرياحين ونحوها ويؤيده كراهة السؤال في حقه بعد الزوال على المعتمد فيه اه ع ش على مر

(فصل في فدية قوت الصوم الواجب) أي وجوده او عدمه أي في بيان ما يوجبها وما لا يوجبها وينبغي ان يراد في الترجمة وما يذ كرمها من قوله لا من مان وعليه صلاة أو اعتكاف كإزاده ع ش على مر ومن الكلام على الكفارة بقوله ويجب مع قضاء كفارة الخ الفصل كإزاده ع ش هنا وذلك لان الفدية لا تشمل الكفارة بل هي غيرها كما يعلم من التحريم حيث قال باب الكفارة وعدمها كفارة الجماع في رمضان ثم قال باب الفدية هي ثلاثة أنواع الاول مد لا فطار في رمضان الحلال أو رضاع أو كبر ولنا خير قضاء رمضان بلا عذر الى رمضان آخر الثاني مدان لازالة شعرتين في الاحرام الثالث دم لقتل صيد ووطء اه باختصار وقوله والواجب لبيان الواقع لا الاحتراز اه ع ش (قوله من الاحرار) ليس قيد او انما قيد به لاجل قوله أخرج من تركه لكل يوم مد وحينئذ لا فرق بين الحر والرقيق فلا قريب ان يصوم عنه أو يطعم لانهم صرحوا بان الرقيق اذا مات وعليه كفارة للسيد ان يطعم عنه لانه لا تركه له وقياسه ان القريب فيه مخبر بين الصوم وبين الاطعام اه برماوى (قوله أيضا من الاحرار) أي كلاً أو بعضاً أخذ من تعليل الاحتراز عن الرقيق بانه لا تركه له فيخرج عن المبعوض فانه يورث عنه ماملكه ببعضه الحر وتخرج منه ديونه ومنها الفدية فيخرج عن كل يوم فانه مدوان كان بينه وبين سيده مهياة اه ع ش (قوله أو كفارة) أي عن يمين أو نعت أو قتل أو ظهار وهذا هو المعتمد اه برماوى (قوله فان قبل تمكنه) المراد بالتمكن ان يدرك زماناً قبل الصوم قبل موته بقدر ما عليه ولو قبيل رمضان الثاني خلافاً لابن أبي هريرة ونخرج ما لو عجز في حياته بمرض أو غيره فانه لا يصام عنه مادام حيا وهل يتصدق عنه أو يعتق راجعه اه برماوى (قوله فلا تدارك للفائت) أي لا بقضية ولا قضاء اه شرح مر قال شيخنا هذا قد يخالف ما يأتي من ان من أفطر لهرم أو عجز عن صوم لزمانة أو مرض لا يرجي برؤه وجب عليه مد لكل يوم وقد يجاب بأن ما يأتي فيمن لا يرجو البرء وما ههنا في خلافه ثم رأيت في سمن مائه لا يشك على ما تقر الشيخ الهرم اذا مات قبل التمكن لان واجبه اصاله الفدية بخلاف هذا ذكر الفرق القاضي انتهى اه ع ش (قوله ولا اثم) أي مادام عذره باقيا وان استمر سنين لان ذلك يجازي في الاداء بعذر في القضاء به أول اه شرح مر (قوله ان فات بعذر) قيد في كل من قوله فلا تدارك ولا اثم اه حل ويدل عليه صنيع الشرح (قوله كرض استمر الى الموت الخ) أي وكل من استمر مسافراً أو المرأة حمله أو مرضعاً الى الموت اه شرح مر (قوله سواء فات بعذر أو غيره) أي ويأتي في صورتين كما في ع ش على مر وعبارته قوله وان مات بعد التمكن أي وقد فات بعذر أو غيره اثم كما أفهمه المتن ومصرح به جمع متأخرون وأجروا ذلك في كل عباد فوجب قضاؤها وأخرها مع التمكن الى ان مات قبل الفعل وان ظن السلامة فيعصى من آخر زمن الامكان كالحج لانه لم يعلم الا بخروج كان التأخير له مشروطا بسلامة العاقبة بخلاف الوقت المعلوم الطريقين لا اثم فيه بالتأخير عن زمن امكان أدائه اه جج انتهت فعلم من هذا ومن قول الشرح فان فات بلا عذر الخ انه يأتيهم ويجب التدارك في ثلاث صور وانه لا اثم ولا تدارك في صورة وهي قول المتن فان قبل تمكنه من قضاؤه تأمل (قوله أخرج من تركه) أي وجوباً بالانحراج أفضل من الصوم

ونخرج رمضان غيره فلا امسالك فيه كندرو قضاء لان وجوب الصوم في رمضان بطريق الاصاله ولهذا لا يقبل غيره بخلاف أيام غيره ثم الممسك ليس في صوم شرعي وان أثيب عليه فلا ارتكب فيه محذور الم يلزم مسوى الاثم

(فصل) في فدية قوت الصوم الواجب (من فاته) من الاحرار (صوم واجب) ولونذرا أو كفارة (فان قبل تمكنه من قضاؤه فلا تدارك) للفائت (ولا اثم) بقيد زده يقول (ان فات بعذر) كرض استمر الى الموت فان فات بلا عذر اثم ووجب تداركه بما سيأتي (أو مات بعده) سواء أفاته بعذر أو بغيره (أخرج من تركه لكل يوم) فان صومه (مد) وهو رطل وثلاث كما مر وبالكيل المصري نصف قدح والاصل في ذلك خبر من مانو عليه صيام شهر

لان في اجزاء الصوم خلافا بخلاف الاطعام فانه يجزى باتفاق اه من ع ش على مر لما اذا لم يخلف تركه
فلا يلزم الوارث اطعام ولا صوم بل يسن له ذلك وينبغي ندبه لمن عدا الورثة من بقية الاقارب اذا لم يخلف تركه
او خلفها وتعدي الوارث ترك ذلك اه شرح مر وقوله ولا صوم وانما لم يجب عليه الصوم في هذه الحالة
لكون الميت لم يخلف تركه يتعاقبها الواجب اه ع ش عليه ولو قال بعض الورثة انا صوموا اخذ الاجرة جاز
او قال بعضهم تطعموا بعضهم نصوم اجيب الاولون بالنسبة لقدر حصتهم فقط كل جزء الزكشي وابن العماد لان
اجزاء الطعام مجمع عليه ولو تعدد الوارث ولم يصم عنه قريب بوزعت عليهم الامداد على قدر اربهم ثم من خصه
شيء له اخراجه والصوم عنه ويجبر الكسر في الصوم نعم لو كان الواجب فومالم يجز تبعض واجبه صوما واطعاما
لانه بمنزلة كفارة واحدة اه شرح مر وقوله لم يجز تبعض واجبه أي فالطريق ان يتفقوا على صوم واحد
او يخرجوا مد طعام فان لم يفعلوا شيئا من ذلك وجب على الحاكم اجبارهم على الفدية أو أخذ من تركه
واخراجه اه ع ش عليه ولعل المانع من وقوع الصوم الذي صام من خصه الصوم عن الميت كونه فواء عن
خصوص حصته اه رشيدى (قوله فليطعم عنه) بالبناء للمفعول ونائب الفاعل هو قوله عنه ومسكيناه مفعول
به منصوب وكان القياس ان ابنته هو لقوله في الخلاصة

ولا ينوب بعض هذى ان يوجد * في القضاة مفعول به وقد ورد

فما هنا على حد قوله وقد ورد اه شيخنا وعبارة ع ش قوله فليطعم عنه الرواية بالفتح وتقييده في الحديث
بالشهر لعله لكونه كان جواب سائل والافضل لا يتقيد بالشهر وكتب عليه العلامة الشوري قوله مسكينا
قال العراقي الرواية بالنصب وكان وجهه اقامة الظرف مقام المفعول كما يقام الجار والمجرور مقامه وقد
قرئ ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وفي رواية ابن ماجه وابن عدى مسكين بالرفع على الصواب اه
سيوطى وقوله على الصواب مراده به المشهور لانه خطأ لما قدمه من توجيهه النص انتهت (قوله من
جنس فطرة) عبارة شرح مر من غالب قوت بلده انتهت قال ج ويؤخذ مما مر في الفطرة ان المراد هنا
بالبلد التي يعتبر غالب قوتها المحل الذي هو فيه عند أول مخاطبته بالقضاء اه اه ع ش على مر (قوله أيضا
من جنس فطرة) قال القفال ويعتبر فضلها عما يعتبر ثم اه ج أقول يتأمل مع كون الفرض انه ما نتوان
لواجب تعلق بالتركة وبعد التعلق بالتركة فأى شيء عليه بعد موته يحتاج في اخراج الكفارة الذي يادق ما يخرج
عنه بل القياس ان يقال يعتبر لوجوب اخراج فضل ما يخرج عنه على موته تجهيزه ويقدم ذلك على دين الا كدى ان
فرض ان على الميت دين اه ع ش على مر ولو عجز عن ذلك في حياته لم تثبت في ذمته كالقطرة كذا قيل
والاعتماد ثبوت ذلك في ذمته لان حق الله تعالى المالى اذا عجز عنه العبد وقت الوجوب استمر في ذمته وان لم يكن على
جهة البدل اذا كان بسبب منه وهو هنا كذلك اذ سمي به فطره بخلاف زكاة الفطر اه حل والظاهر ان هذا
الكلام لا يعقل لان فرض المسئلة ان الشخص الذى عليه اه ومات وخلف تركه واذا كان كذلك فكيف
يتحمل قوله ولو عجز عن ذلك الخ تأمل (قوله حملا على الغالب) يعنى ان الفطرة هي الغالبة والفدية تاديرة فتعفى
النادر على الغالب بجامع الخ هذا ما ظهر بعد التوقف فيه والسؤال عنه اه زى اه ع ش (قوله أو صام
عنه قريبه الخ) لا يقال هذا التخيير لا يتأتى في الكفارة المرتبة لانه لا يجوز الانتقال الى خصلة حتى يعجز عما قبلها
وفي الكفارة الاعتاق مقدم ثم الصوم ثم الاطعام لانا نقول فرض المسئلة انه مات وهو عجز عن الاعتاق لانه
لا يجب عليه الصوم الاحتشوا الطعام الذى يخرج له فدية عن الصوم لانه أخذ خصال الكفارة التي على
الميت لانه لو كان كذلك لاعتبر بقدوم الصوم عليه ولما صح التخيير وصرف امداد الواحد اه شيخنا ويشترط
في القريب ان يعرف نسبته منه بعد في العادة قريبه اه برلى اه سم على البهجة اه ع ش على
مر وفي الشوري ما نصه وانظر لو صام السيد هل هو كالقريب أو الاجنبي توقف فيه شيخنا الزايدى ومال الى

فليطعم عنه مكان كل يوم
مسكيناه واه الترمذى
وصحح وقفه على ابن عمر
(من جنس فطرة) حملا على
الغالب بجامع ان كلا منهما
طعام واجب شرعا فلا يجزى
تخوذه قريبه وسويق (أو صام
عنه قريبه) وان لم يكن علميا
ولا وارثا (مطلقا) عن
التقييد بان .

الاول لما بينهما من العلة فاجزأه ويشترط في القريب اذا صام أو اذن البلوغ لا الحرية وكذا يشترط في
 الاجنبي اذا صام بالاذن البلوغ لا الحرية والفرق بين البلوغ حيث اشترط فيهما والرق حيث لم يشترط ان
 الرقيق من أهل فرض الصوم بخلاف الصبي اهـ من شرح مزدحل (قوله أو اجنبي باذن) قضية كلام
 الراعي استواء القريب وماذون الميت فلا يقدم أحدهما على الآخر لان القريب قائم مقام الميت وكأنه
 ماذون له أيضا وعليه فلو صام عن الميت قدر ما عليه فان وقع ذلك مرتبا وقع الاول عنه والثاني فلا يصح
 ولو وقع معا احتمل ان يقال وقع واحد منهما عن الميت لا بعينه والا سخر عن الصائم ولا يصح للاجنبي المأذون له
 من الميت أو القريب ان يأذن لغيره فاذا اذن والحالة هذه لا يعتد باذنه اهـ ع ش على مر ولو صام عنه
 ثلاثون بالاذن في يوم واحد أجر أسوأ كان قد وجب فيه التتابع أم لا لان التتابع انما وجب في حق الميت
 لمعنى لا يوجد في حق القريب ولانه التزام صفة زائدة على اصل الصوم فستقطعت بموته اهـ شرح مر (قوله
 أو من قريبه) لو قام بالقريب ما يمنع الاذن كصبا وجنون أو امتنع من الاذن والصوم أو لم يكن قريبا اذن
 الحاكم فيما يظهر اهـ شرح مر وقوله اذن الحاكم أي وجوبه لان فيه مصلحة للميت والحاكم يجب عليه
 رعايته والكلام فيما لو استأذنه من يصوم أو يطعم عن الميت اهـ ع ش عليه (قوله باجرة أو دونها) راجع
 للمستثنين كما وخدم الرشيدى على مر والاجرة عند استئجار الوارث من رأس المال كما في شرح مر
 وقوله من رأس المال محل ذلك حيث كان حائرا أو غيره واستأجر باذن باقى الورثة والا كان ما زاد على ما يخصه
 تبرعاً منه فلا تعلق لشيء منه بالتركة اهـ ع ش عليه وأما عند استئجار غيره فعلى المستأجر نفسه كفى الرشيدى
 تأمل (قوله كالحج) أي قياساً على الحج في مطلق الصلة لان الحج الواجب لا يتوقف فعله عن الغير على اذن كما قال في
 الروضة ولغيره ان يحج عنه فرضا بغير اذنه أو يقال كالحج أي المنسوب من حيث التوقف على الاذن لان الحج
 المنسوب يتوقف عليه اهـ شيخنا (قوله ولغير الصبيين الحج) ما ذكره من الخبرين ثبت صحة صوم القريب
 وأما صحة صوم الاجنبي بالاذن فلم يذكر له دليل لكن يؤخذ من كلامه بعد ان دليله القياس على القريب
 لانه اذا صام بالاذن كان في معنى صوم القريب وأشار الى هذا بقوله لانه ليس في معنى ما ورد به الخبر ومقتضاه
 انه اذا كان بالاذن يكون في معنى ما ورد به الخبر فيلحق به تأمل وقوله لم يذكر له دليل لا يمنع بل ذكر له
 القياس على الحج اذ هو شامل لصوم القريب والاجنبي (قوله بخلافه بلا اذن) أي فلا يجوز ان يستقل بالصوم
 وفارق نظيره في الحج حيث يصح من الاجنبي بلا اذن من الميت ولا من القريب بان له أي الصوم بدلا وهو الاطعام
 وبانه لا يقبل النيابة في الحياة تضيق فيه بخلاف الحج فانه يقبل النيابة حيث كان الميت مضمواً بوجهه أي
 الاجنبي ان يستقل بالطعام لانه محض مال كالدن أو يفرق بانه هنا بدل عما لا يستقل به الا قرب لكانهم
 وخرجه الزركشي الثاني اهـ شرح مر مع زيادة لع ش عليه (قوله لم يصم عنه) أي لانه ليس من أهل
 العبادات الا ان اهـ ع ش على مر أي بل يجب اخراج المذموم تركه لانه بمثابة قضاء دين لزمه فلا ينافي كون
 ماله من ماله فبأنه فكان المناسب عدم اخراج ذلك اهـ حل (قوله لا من مات وعليه صلاة أو اعتكاف)
 وفي الاعتكاف قول انه يفعل عنه كالصوم وفي الصلاة قول ايضا انها تفصل عنه سواء أوصى بها أو لا حكماء
 العبادى من الشافعى وغيره عن اسحق وعطاء الخريفي لكنهم معول بل نقل ابن برهان عن القديم انه يلزم الولى
 ان خلف تركه ان يصلى عنه كالصوم وفي الصلاة أيضا وجه عليه كثيرون من أصحابنا انه يطعم عن كل صلاة
 مدا واختار جمع من محققى المتأخرين الاول وفعل به السبكي عن بعض أقاربه وبما تقر به لم ان نقل جمع
 شافعية وغيرهم الاجماع على المنع المار به اجماع الاكثر وقد تفصل في الاعتكاف عن ميت كركعتي
 الطواف قائم ما يفعلان منه تعاليج وكما لو نذر ان يعتكف صائما فمات فيعتكف الولى أو ماذونه عنه صائما
 اهـ ج (قوله لعدم ورودها) وهل تنس الصلاة أو لا الا قرب الاول خروجا من خلاف من أوجبها في الصلاة

(أو اجنبي باذن) منه
 بأن أوصى به أو من قريبه
 بأجرة أو دونها كالحج
 ولغير الصبيين من مات
 وعليه صيام صام عنه وليه
 ولغير مسلم انه صلى الله عليه
 وسلم قال لامرأة قالت له ان
 أمي ماتت وعليها صوم نذر
 أفصوم عنها صومى عن
 أمك بخلافه بلا اذن لانه
 ليس في معنى ما ورد به الخبر
 وظاهره لو مات مرتد الم
 يصم عنه وقول باذن أعم
 من قوله باذن الولى (لا من
 مات وعليه صلاة أو
 اعتكاف) فلا يفعل عنه
 ولا قد يه له لعدم ورودها

المنقول عن ج ه ع ش على هـ (قوله نعم لو نذر ان يعتكف صائما) أى أو يصوم معتكفا بالاولى
 اذا فرض افادة قضاء الاعتكاف تبعاً للصوم لان الاعتكاف لا يقضى اهـ حل (قوله اعتكف عنه عليه
 صائما) أى جاز ان يعتكف صائما فان لم يفعل الولي ذلك بقي الاعتكاف في ذمة الميت اهـ ع ش على هـ
 ويجوز ان يعتكف الاجنبي صائما بالاذن اهـ شويبري (قوله ويجب المد) أى ابتداء لا بد لا حتى لو زال عذره
 قبل ان تخرج الفدية لم يجب عليه الصوم بل يخرج الفدية ولو تكلف الصوم فلا فدية عليه كإفادته في الكفاية عن
 البند نجي كالتكليف من سقطت عنه الجمعة فعلا حيث أجزأته عن واجبه فلا يرد عليه قول الاسنوي قياس
 ما صححه من انه مخاطب بالفدية ابتداء عدم الاكتفاء بالصوم وقضية كلامهما ان من ذكر اذا عجز عن الفدية
 ثبتت في ذمته كال كفارة وهو كذلك وما بحثه في المجموع من انه ينبغي هنا عكسه وهو عدم ثبوتها في ذمته كال فطرة
 لانه عاجز حال التكليف بالفدية وليست في مقابلة جنائية ونحوها رد بان حق الله تعالى المال اذا عجز عنه العبد
 وقت الوجوب استقر في ذمته وان لم يكن على جهة البدل اذا كان بسبب منه وهو هنا كذلك اذ سببه فطره بخلاف
 زكاة الفطر اهـ شرح هـ وفي الحاشي ما نصه فالمعذور مخاطب بالمد ابتداء فلا يتكلف وصام لم يجب عليه المد
 واعترض بانه حيث كان مخاطبا بالمد ابتداء كان القياس ان لا يجزيه الصوم وأجيب بانه مخاطب بالمد ابتداء
 حيث لم يرد الصوم والا كان هو المخاطب به ولو أخرج المد ثم قدر بعد الفطر على الصوم لم يلزمه القضاء فان قيل
 فما الفرق بينه وبين العضوب حيث يلزمه الحج بالقدرة عليه بعد الاتيان به أجيب بان المعذور هنا مخاطب بالمد
 ابتداء كما علمت فأجزأ عنه والمعضوب مخاطب بالحج وانما جازت له الانابة للضرورة وقد بان عدمها اهـ (قوله
 اسكل يوم) أى ولو تغير اوله انما جاز من اول ليلته وليس له الانحراج عن المستقبل اهـ برماوى وعبارة تشرح هـ
 ولو أخرج نحو الهزم الفدية عن السنة الاولى لم يلزمه شئ عن التأخير وليس له ولا للعامل والمرضع الاتيين
 تعجيل فدية يومين فأكثر ولهم تعجيل فدية يوم فيه أو في ليلته انتهت (قوله على من أفطر فيه) الضمير عائدا على
 رمضان كما صرح به هـ في شرحه وان لم يسم بذكر بخصوصه ولعل المسوخ كونه معلوما من لواحق الكلام
 وعبارة تشرح هـ والاطهر وجوب المد على من أفطر في رمضان الكبير كأن صار شيخا هرا لا يطبق الصوم في
 زمن من الزمان والارزاه ايقاعه فيما يطيقه فيه ومثله كل عجز عن صوم واجب سواء رمضان وغيره لمائة أو
 مرض لا يرجح برؤءه أو مشقة شديدة لم يقهول يتكافئه انتهت وعبارة ج والاطهر وجوب المد ولا قضاء عن
 كل يوم من رمضان أو نذر أو قضاء أو كفارة على من أفطر لكبير أو المرض الذى لا يرجح برؤءه بان يلحقه بالصوم
 مشقة شديدة لا تطاق عادة لان ذلك جاء عن جمع من الصحابة رضى الله عنهم ولا يخالف لهم وفارق المريض المرحو
 البرء والمسافر بانهم ما يتوقعان زوال عذرهما ما امن يقدر على الصوم في زمن لنحو برده أو قصره فهو كرجو البرء
 انتهت فتقول الشارح ككبر أو مرض الح الكاف فيه استقصائية اذ لم يبق فرد آخر يجب عليه المد دون القضاء اهـ
 وعلى ما قاله ج يكون الضمير عائدا على الصوم الواجب من حيث هو لا بقيد رمضان ثم ظهر فرد آخر يجب فيه
 المد بلا قضاء وذلك فمن نذر صوم الدهر أى العمر وصح نذره بان لم يخف ضررا أو فوت حق فانه اذا أفطر يوما
 وجب عليه المد بلا قضاء لعدم وقت يقضى فيه كفى في شرح التحرير للمؤلف فعليه تكون الكاف للمثيل (قوله
 المراد لا يطيقونه) فان قلت أى قرينة على ان المراد ذلك قلت يمكن ان تكون قد وجدت عند التزول قرينة مخالفة
 فهم منها ذلك ولا يضر عدمها فلينأمل اهـ ثم على البهجة اهـ ع ش على هـ (قوله ثم يجزون)
 بكسر الجيم وفتحها اهـ برماوى (قوله لا تقاد آدى) الآدى ليس بقيد بل مثله كل حيوان محترم اهـ شيئا
 ويشير به صنيع الشارح حيث اقتصر في المفهوم على المال وأصله في شرح هـ وقوله مشرف على هلاك
 ليس بقيد أيضا بل المدار ان يخاف عليه من حصول مبيع التيم كلف عضوا أو بطلان منفعة انتهى شيئا
 ح ف وعبارة البرماوى قوله مشرف على هلاك أى تلف شئ من نفسه أو عضوه أو منفعة ذلك انتهت (قوله

نعم لو نذر ان يعتكف
 صائما اعتكف عنه
 وليصائما له في التهذيب
 (ويجب المد) لكل يوم
 (بلا قضاء على من أفطر)
 فيه (لعذر لا يرجح برؤءه)
 ككبر ومرض لا يرجح برؤءه
 لاية وعلى الذين يطيقونه
 المراد لا يطيقونه أو يطيقونه
 في الشلب ثم يجزون عنه
 في الكبر وروى البخارى
 ان ابن عباس وعائشة كانا
 يقرآن على الذين يطيقونه
 ومعناه يكفون الصوم فلا
 يطيقونه وقول لعذر الى
 آخره أعم من قوله لكبر
 (ويضاء على غير متعبرة
 أفطر) اما (لا تقاد آدى)
 معصوم (مشرف على
 هلاك) بفرق أو غيره ولم يمكن
 تحليفه الا بخطر

أيضا لا تقاد آدحي الخ) محله في متقذ لا يباح له الفطر لولا الانتقاد ما من يباح له الفطر لعذر كسفر أو غيره فأفطر فيه عند الانتقاد ولو بلانية الترخص قال الأذري فالظاهر أنه لا فدية ويجه تقييده بما مر آنفا في الحامل والمرضع اه شرح م أي بان أفطر لنحو السفر أو أطلق لا لا تقاد وقال قبل ذلك في الحامل والمرضع ما نصه أو على الولد وحده ولو من غيرها بان خافت الحامل من اسقاطه وخافت المرضع من أن يقل اللبن فيمك الولد لزمتهما مع القضاء الفدية في الاطهر في مالهما وان كانتا سفرتين أو مريضتين نعم ان أفطر نالاجل السفر أو المرض فلا فدية عليهما وكذا ان أطلقنا في الاصح اه أي بان لم يربط بالفطر خصوص الولد ولا السفر أو المرض اه ع ش (قوله أو لخوف ذات ولد عليه) أي ما لم تكن احدهما مريضة أو مسافرة وتطر بسبب المرض أو السفر أو تطلقا أو أفطرت بسبب الحمل والرضاع فأنه يجب اه برماوى (قوله أيضا ولخوف ذات ولد عليه) ويجب عليها الفطر وإذا امتنعت ولم ترضع موات الولد فلا ضمان عليها لانهم لم يتحدث فيه صغنا اه برماوى (قوله أو مرضع) شمل كلامه المستأجرة للأرضاع وانما لزمها الفدية ولم يلزم الاجير دم التمتع لان الدم ثم من تمة الحج الواجب على المستأجر وهذا الفطر من تمة المناقع اللازمة للمرضع وما بحثه الشيخ من ان محل ما ذكر في المستأجرة والمتطوعة اذا لم توجد مرضعة فطرة أو صاعقة لم يضرها الارضاع محمول في المستأجرة على ما اذا غلب على ظنها احتياجها الى الافطار قبل الاجارة والا فلا اجارة للأرضاع لا تكون الاجارة عين ولا يجوز ابدال المستوفى عنه فيها اه شرح م وقوله محمول في المستأجرة على ما اذا غلب على ظنها الخ أي وحيث فلا تصح الاجارة لعدم قدرتها على تسليم المنفعة شرعا وخرج بذلك ما اذا لم يغلب على ظنها ما ذكر فتصح الاجارة ويجوز لها الفطر بل يجب ويمنع عليها دفع العاقل لغيرها وهذا موضوع كلام الاصحاب وهو حاصل قوله والا فلا اجارة الخ اه رشدى (قوله ولو كان في المرضع من غيرها) ولو كان غير آدحي ولو كانت مستأجرة أو متبرعة بل ولو كان الحمل في الحامل من رتا ولا يتعدا المبدع المتقذ أو الخوف عليه لانه بدل عن الصوم بخلاف العقيقة لانها فداء عن كل مولود اه حل (قوله ارتفق) أي انتفع به شخصان وهما الغريق والفطر وارتفق المفطر تابع لارتفاق الغريق كافي المرضع وتستقر في ذمة الحامل أو المرضع أو المتعذر لا عسار أو ورق الى اليسار بعد العتق اه برماوى (قوله أيضا ارتفق به شخصان) أي حصل به رفق وانتفاع لشخصين وهما المنقذ والمشف على الهلاك فلما انتفع بالفطر شخصان وجب الامر ان القضاء والفدية اه شيخنا ح ف (قوله وأخذ في الثانية قسميهما من الآية السابقة) وهي قوله وعلى الذين يطيقونه فدية فأولها بعضهم على تقدير لا وقال ابن عباس أنها منسوخة في حق غير الحامل والمرضع أي ولم تنسخ في حقهما الا انه زيد عليهما القضاء عما كان في صدر الاسلام لان الانسان القادر على الصوم كان في صدر الاسلام مخيرا بين الصوم وبين الفطر بلا قضاء وعليه الفدية والتقدير في الآية وعلى الذين يطيقونه فدية أو صوم كما قاله بعض المفسرين اه شيخنا (قوله قال ابن عباس الخ) هذا دليل لوجه الاخذ اه شيخنا (قوله لم تنسخ في حقهما) أي وتضمنت في حق غيرهما بقوله تعالى فمن تطوع خيرا فان ذلك يدل على عدم الوجوب على من صواهما فان قلت لم لا كان ذلك تخصيصا لانه اخرج بعض افراد العام فالجواب ان الافراد مرادة وإذا كانت الافراد مرادة كان الانحراج نسخا للعام لا تخصيصا ولانه يشترط في التخصيص بقاء جمع فربما من مدلول العام وهو هنا ليس كذلك اه شوبرى (قوله أو مع ولبيهما) ان قلت هو في معنى فطر ارتفق به شخصان قلت نعم ولكن وجد مانع من وجوب الفدية وهو خوفها على نفسها ومقتضى وجوبها وهو خوفها على الولد فطلب المانع كما هو القاعدة اه ج (قوله وبخلاف من أفطر متعبا) أي فلا فدية عليه ولا رقبته لزمها الحمل والمرضع بان الفدية غير متعبدة بالانتم بل انما هي حكمة استأثر الله بها ألا ترى ان الرد في شهر رمضان أغس من الوطاء مع انه لا كفارة فيها وفارق أيضا لزوم الكفارة في اليمين الغموس وفي القتل عمد ادعوا بان الصوم عبادة بدنية والكفارة فيها على خلاف

(أو لخوف ذات ولد) حامل
أو مرضع (عليه) فقط
ولو كان في المرضع من غيرها
لانه فطر ارتفق به شخصان
وأخذ في الثانية قسميهما
من الآية السابقة قال ابن
عباس لهما لم تنسخ في حقهما
رواه البيهقي عنه بخلاف
ما لو خافنا على أنفسهما
وحدهما أو مع ولبيهما
وبخلاف من أفطر متعبا

الاصل فيقتصر فيها على ما ورد فيه نص أو كان في معناه بخلافه في تينك نعم يلزمه التفرير اه شرح مر (قوله
أولاً نقاذنحو مال) سواء كان له أو لغيره ولو كان الاتقاد بيلعه اه حل (قوله بخلاف التحيرة إذا أفطرت الخ)
محل ما ذكر إذا أفطرت ستة عشر يوماً أقل فإن أفطرت أز يدمن ذلك وجبت الفدية بقا زاد على الستة عشر
لأنها أكثر مما يحتمل فساد به بالحض حتى لو أفطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوماً تبس عليه
الجلال اليلقيني اه شرح مر (قوله كن أخر قضاء رمضان) وقوله فإن عليه مع القضاء المدأى إذا كان عامداً
على بحرمة التأخير وإن كان مخالطاً للعلماء لأن جهل التكرار فلا يعذر فيه كالأول علم حرمة الكلام في الصلاة
وجهل البطالة به اه حل ولا فرق في لزوم الفدية بالتأخير بين من فاته الصوم بعذر ومن فاته بلا عذر لكن
سيأتي في صوم التطوع تبعاً لما نقله في الروضة عن التهذيب وأقره أن التأخير للسفر حرام وقضيته لزومها ويمكن
أن يقال لا يلزم من الحرمة الفدية وقضية كلامهما أنه لو شق أو أقام مدة تمكن فيها من القضاء ثم سافر في شعبان
مثلاً ولم يقض فيه لزوم الفدية وهو ظاهر وإن نظره في الأسنوى اه شرح مر (قوله أيضاً كن أخر قضاء
رمضان الخ) خرج من وجبت عليه الفدية ابتداء المذكور في قول المتن سابقاً ويجب المدبلاً قضاء الخ وأخر
أخر أجهل حتى دخل رمضان آخر فانه لا يجب عليه فدية للتأخير اه من شرح مر وعش عليه ونبه عليه
الشارح بقوله فيما يأتي بخلافه في الكبر ونحوه وهذا في الأحرار وأما الرقيق فلا تلزمه الفدية قبل العتق
بتأخير القضاء كما أخذ به بعض المتأخرين من كلام الرافعي في نظيره لأن هذه فدية مالية لا بدخول الصوم فيها
والعبد ليس من أهلها لكن هل يجب عليه بعد عتقه الأوجه عدم الوجوب بوقيل نعم أخذ من قولهم ولزمت
ذمة عاجز وما قرره به البغوي من أنه لم يكن من أهل الفدية وقت الفطر بخلاف الحر صحيح وإن زعم بعضهم أنه
يمكن الجواب عنه بأن العبرة في الكفارة بوقت الاداء لا بوقت الوجوب لظهور الفرق فهو أن المكفر ثم أهل
لوجوب في حالتيه وإنما اختلف وصفه بخلاف ما هنا فانه غير أهل لالتزام الفدية وقت الوجوب اه شرح
مر (قوله قضاء رمضان) أي أو شيئاً منه لا غيره ولو واجبا وإن أمم وقوله مع تمكنه بان خلى عن المرض والسفر
قد مر عليه بعد يوم عيد الفطر في غير النحر وأيام التشريق أما إذا لم يحل كذلك فلا فدية لأن تأخير الاداء بذلك
بأنه قضاء أولي اه برماوى (قوله مع تمكنه) خرج به ما لو أخره بعد ركائ استمر مسافراً أو مريضاً والمرأة
حامل أو مريضاً إلى قابل فلا شيء عليه بالتأخير مادام العذر باقياً وإن استمر سنين لأن ذلك جائز في الاداء بالعذر في
القضاء به أولى وأخذ الأذرع من كلامهم أن التأخير جهلاً أو نسياناً عذر فلا فدية به وسبقه إلى ذلك الرواية
لكن ينحصر بمن أفطر لعذر والأوجه عدم الفرق وبحث بعضهم سقوط الاتية دون الفدية ومثلها الإكراه كما
في نظائر ذلك وموته أثناء يوم منع تمكنه منه اه شرح مر أي فلا يكون شيئاً ترك الفدية اه عش عليه
(قول المتن حتى دخل رمضان آخر) هذا مفروض في الحى وقول الشارح بعده حتى دخل رمضان آخر
مفروض في حق الميت فصنيعه يقتضى أن كلاماً من المسائلتين يتوقف وجوب الفدية فيه على دخول رمضان
القابل وإن تحقق الفوات قبله ويش من ادراك القضاء قبله وكلام مر في هذا المحل متناقض كل التناقض كما
نبيه عليه الرشيدى وكلام الروض وشرحه يقتضى أن المسائلتين على حد سواء في أن الوجوب لا يتوقف
على دخول رمضان القابل بل المدار على تحقق الفوات فعلى هذا يكون التقيد بدخول رمضان ليس قيداً
في المسائلتين ونص عبارته أي الروض مع شرحه (وتجب فدية التأخير بتحقيق الفوات ولو لم يدخل
رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فمات لبواقي خمس من شعبان) (منه خمسة عشر مدياً عشرة الأصل) أي
أصل الصوم (وخسة للتأخير لأنه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة) قال في الأصل بعد هذا وإذا لم يبق بينه وبين
رمضان السنة الثانية ما يسع قضاء جميع الفوات فهل يلزمه في الحال الفدية عملاً لا يسعه أم حتى يدخل رمضان
وجهاً كالوجهين فمن حلف لباً كان هذا الرغيف غداً فحلف أي باتلافه قبل الغد هل يحلف في الحال أم

أولاً نقاذنحو مال مشرف
على هلاك وبخلاف التحيرة
إذا أفطرت لشيء مما ذكر
فلا تجب الفدية للشك في
الاخير فوقياساً على المريض
المرجوب رؤية في الأوليين
ولأن ذلك ليس في معنى
فطر ارتفاق به شخصان في
الثالثة ولا في معنى الأدنى
في الرابع والتقييد بالأدنى
وبغير التحيرة من زيادته
(كن أخر قضاء رمضان مع
تمكنه منه) حتى دخل
رمضان آخر

بعد مجيء الفسد اه وقضيته تصحج عدم لزوم قبل دخول رمضان لكن ماذا كره قبله فبما لو كان عليه عشرة أيام صريح في خلافه ذكره السبكي والاسنوي ورده ابن العماد بانه لا مخالفة فان الازمنة المستقبلية يقدر حضورها بلوت كالحال في هذه المقتود في الحى اذ لا ضرورة الى تعجيل الزمان المستقبل في حقه والزكشى بان الصواب هو الاول أى لزوم الفدية في الحال قال ولا يلزم من التشبيه بمسألة الرغيف خلافه ثم فرق بين صورتي الصوم وصورة اليمين بانه مات هنا عاصياً بالتأخير فلزمته الفدية في الحال بخلاف صورة اليمين وبانه هنا قد تحقق اليأس بقوات البعض فلزم بمبدله بخلافه في اليمين لجواز موته قبل الفدية لا بحث وكلام المصنف موافق لهذا اه بحروقه (قوله فان عليه مع القضاء الكفارة) أى والاثم اه جلال وهذا صريح في أنه أخوه عامدا عالماً بالتحرير فلا فدية على ناس أرحام ولولمات بغير عذر خلافاً للطبيب ولا بد من كونه موسراً أيضاً قال الخطيب وغيره بما في الفطرة وقال بعضهم المعتبر يسار به لثرياً على كفاية ثمنه العمر الغالب لانه كفارة وهل المعتبر يسار به ذلك في يوم من السنة أو في جميعها كالمرا أو في قدر ما عليه وهل اذا أعرس تسقط عنه أو تستقر عليه حر ذلك اه قل عليه (قوله فان عليه مع القضاء المد) أى وعليه الاثم أيضاً وانما جاز تأخير قضاء الصلاة الى ما بعد صلاة أخرى مثلاً بل الى سنين لان تأخير الصوم الى رمضان آخر تأخير الزمان لا يقبله ولا يصح فيه فهو كتأخير عن الوقت بخلاف قضاء الصلاة فانه يصح في كل الاوقات ولا يرد عليه انه يقتضى مجيء الحكم فيما هو قبيل عيد النحر اذا التأخير اليه تأخير لزمان لا يقبله لان المراد تأخير الزمان هو تأخير لا يقبله فالتقي العبد على ان ابراد ذلك غفلة عن قولهم في الاشكال مثلها اه شرح مر نعم ان كان فطره موجبا للكفارة العظمى كالجماع لم يلزمه فدية بالتأخير قاله شيخنا مر تبعه والده مواعيد موخاف شيخنا الز يادى نظر الى اختلاف الموجب مع ان التأخير طارئ بعد لزوم الكفارة وهو الوجه فقرر اه قل على الجلال (قوله ولا يخالف لهم) أى فصار اجماعاً سكوتياً اه ع ش (قوله ويتكرر بتكرار السنين) وهل يعتبر بالتمكن في كل عام أو يكفي لتكرار الفدية وجود التمكن في العام الاول الظاهر الاول كما يرشد اليه قول البغوى ان المتعدي بالفطر لا يعذر بالسفر في القضاء اه سم على المنهج والذى تحرر في مجلس مر معه بحضرة العلامة الطباوى الاول اه ع ش على مر (قوله بخلافه في الكبر الخ) عبارة شرح مر ولا شئ على الهرم والزمن ومن اشتدت مشقة الصوم عليه لتأخير الفدية اذا أخرها عن السنة الاولى انتهت وقوله ونحوه وهو المريض الذى لا يرجى برؤم قوله لعدم التصير أخذ منه انه لو أخر ذلك لنسيان أو جهل بحرمة التأخير لم يتكرر بخلاف ما لو علم حرمه التأخير وجهل وجوب الفدية اه حل (قوله فقير ومسكين) أى دون غيرهما من مستحق الزكاة اه شرح مر وقوله ودون من لا تحمل له الزكاة كبنى هاشم والمطلب ومواليهم او عبارة شرح مر في باب قسم الصدقات عند قول المتن وشرط أخذ الزكاة ان لا يكون هاشمياً ولا مطلبياً ولا مولى لهم انصها وكالزكاة كل واجب كنذر وكفارة بناء على انه يسأل بالنفس فمسلك واجب الشرع انتهت (قوله ولا يجب الجمع بينهما) ولا يجب أيضاً الاعطاء لفقر او مساكين بل يخرج بل يجوز نقل الامداد لفقراء بلد أخرى لان حرمة النقل خاصة بالزكاة بخلاف الكفارات اه ع ش على مر (قوله وله صرف امداد لواحد) هذا التعبير يشعر بأن صرفها لاشخاص أولى وهو كذلك يؤيد ما نقل عن ابن عبد السلام من ان سدجوعة عشرة مساكين أفضل من سدجوعة واحد عشرة أيام وعبارة المناوى على منظومة الاكل لابن العماد قبل قوله وان دعوت صرفها لخمسة (فائدة) لو سدجوعة مسكين عشرة أيام هل أجره كأجر من سدجوعة عشرة مساكين قال ابن عبد السلام لا فدية يكون في الجمع ولما قد حدث الله تعالى على الاحسان للصالحين وهذا لا يتحقق في واحد ولا في مجموع من دعاء الجمع ما لا يرجي من دعاء الواحد ومن ثم أوجب الشافعي دفع الزكاة الى الاصناف الثمانية لما فيه من دفع أنواع من الفساد وجلب أنواع من المصالح اذ دفع الفقر والمسكنة نوع مخالف لرفع الرق عن المكاتب والفرم

فان عليه مع القضاء المد لان ستمن الصيغة أقتوا بذلك ولا يخالف لهم (ويتكرر) المد (بتكرار السنين) لان الحق والمالية لا تتداخل بخلافه في الكبر ونحوه لعدم التقصير (فلا أخر القضاء المذكور) أى قضاء رمضان مع تمكنه حتى تدخل آخر (فما أن خرج من تركه لكل يوم مدان) مد الفوات ومد التأخير لان كلامهما موجب عند الأفراد فكذا عند الاجتماع هذا (ان لم يصم عنه) والاوجب مد واحد للتأخير وهذا من زيادى (والمصرف) أى ومصرف الامداد (فقير ومسكين) لان المسكين ذكر في الآية والخبر والفقر أسوأ حالاً منه ولا يجب الجمع بينهما (وله صرف امداد لواحد)

عن الغارم والغربة والانقطاع عن ابن السبيل اه ع ش على مر (قوله لان كل يوم عبادة مستقلة) عبارة قل على الجلال وذلك لان الامداد تبدل عن أيام الصوم وهو يصح فيه أن يصوم الواحد أياماً متعددة عن المكفر بدموته على القديم الراجح في حياته لو قيل له وبذلك فارق الزكاة وليست الامداد في الحلي في الكفارة بتدليلها عن الأيام لانها حصة مستقلة فلم يجز فيها ما ذكر فتأمل هذا فانه ينبغي أن يطالوا به هنا في الجواب عما لا يحصى نفعا اه (قوله بخلاف صرف مدلتين) وكذا لا يجوز صرف ثلاثة أمداد لشخصين لان كل مدبيل صوم يوم وهو لا يتبعض اه برماوى (قوله ويجب مع قضاء) أى ومع تعزير فهذا مستثنى من عكس القاعدة المشهورة وهى كل معصية لاحد فيها ولا كفارة فيها التعزير اه شيخنا (قوله على واطى الخ) حاصل ما ذكره عشرة قيود وكلها في المتن وفيه مفاهيم الكل بل أحد عشر يجعل قوله بوما قيد يخرج ما لو أفسد بعض يوم ومفهوم هذا القيد ذكره الشارح بقوله ولا على من وطى بلا عذر ثم مات أو جن الخ كما أشار له في التعليل اه شيخنا وقضية التعبير بالواطى انه لو نزلت عليه ولم ينزل لا كفارة عليه لانه لم يجمع بخلافه اذا نزل فانه يخطر كالانزال بالباشرة ومع ذلك لا كفارة أيضا لعدم الفعل اه برماوى (قوله بافساد صومه) أى حقيقة أو حكماً بدليل قوله الا فحين أدرك الفجر بجماعا فاستدام تلزمه الكفارة فان هذا لم يفسد صوما حقيقة الا انه في حكم افساد الصوم تنزيلا لمنع الانقضاء منزلة الافساد كما قاله مر و ج (قوله يوم من رمضان) أى يقينا فالوطى أوله اذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق انه منه أى وقد استبرأه من غيره فلا كفارة وحينئذ فنقولنا أوله ليس بقيد بل مثله جميع رمضان اه حل وعلى هذا تكون القيود اثني عشر وعبرة شرح مر من رمضان يقينا يخرج به الوطى في أوله اذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق انه منه أى وفي يوم الثلث حيث جاز بان صامه عن قضاء أو نذر ثم أفسد منها راجعاً ثم تبين بعد الافساد باليمنة انه من رمضان فانه يصدق ان يقال انه أفسد صوم يوم من رمضان بوطء انتم به لاجل الصوم ومع ذلك فلا تجب عليه الكفارة لانه لم ينوه عن رمضان انتهت (قوله وان انفرد بالرؤية) عبارة أصله مع شرح مر وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه بعد شروعه في الصوم وان ردت شهادته كما مر لانه هل حرمه يوم من رمضان عنده بافساد صومه بالجماع فاشبهه سائر الأيام وظاهر ان مثله في ذلك من صدق ما من من وجوب الصوم عليه حينئذ انتهت وقوله وتلزم من انفرد برؤية الهلال خرج به الحاسب والمنجم اذا دل الحساب عندهما على دخول رمضان فلا كفارة عليه او بوجه بآتم مالم يبقنا بذلك دخول الشهر فاشبهه ما لو اجتهد من استنبه عليه رمضان فأداه اجتهدا الى شهر فصامه وجامع فانه لا كفارة عليه وقوله ما من من وجوب الصوم عليه حينئذ يرد عليه ان من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع انه لا كفارة عليه كما تقدم اه سم اللهم الآن يقال ان تصديق الراى أقوى من الاجتهاد لانه بتصدية نزل منزلة الراى والراى متيقن فن صدقته حكم ولا كذلك المجتهد اه ش ع عليه (قوله بوطء) أى ولو في الدبر لاتبى أوله كبربل أوله بيمينه أو ميتوان لم ينزل اه حل أى أو فرج مبان حيث بقى اسمه اه قل على الجلال والنسب في ع ش ان الوطء فيه لا يفسد الصوم ولا كفارة وقرره شيخنا ح ف (قوله أيضا بوطء) أى وحده ليخرج ما لو فانه مفطراً خروكا كل فلا تجب الكفارة وهو متجه لان الاصل براءة النعمة ولم يتعمض الجماع للهتك اه سم على البهجة اه ع ش على مر (قوله ولا شبهة) الشبهة عدم تحقق الموجب ومن الشبهة ما لو شكت في النهار هل نوى ليلاً أو لا ثم جامع في حال الشك ثم تذكر انه نوى فانه يطل صومه ولا كفارة عليه اه شرح مر وقوله عدم تحقق الموجب أى عند الوطء والموجب هو الافساد وهو في جميع صور الشبهة لم يتحقق عند الوطء وان تحقق بعده (قوله بامر جل) واسمه سلمة بن خضر البياضى اه ع ش على مر (قوله هلكت) أى وقعت في سبب الهلاك اه (قوله فهل تجد ما تعتق) ما هو وصول حرقى وتجد بمعنى تستطيع أى هل تستطيع اعتناق رتبة الخ وكذا يقال في قوله الآتى فهل تجد ما تعلم ستين مسكينا وجعل ما موصولا اسمياً يلزم عليه حذف العائد الجور وريدون ثم طهره وجعلها

لان كل يوم عبادة مستقلة
فالامداد بمنزلة الكفارات
بخلاف صرف مدلتين
لا يجوز (ويجب مع قضاء
كفارة) ياتي بياتها في بابها
(على واطى بافساده صومه
يوم من رمضان) وان انفرد
بالرؤية (بوطء انتم به للصوم)
أى لاجله (ولاشبهة) لخبر
الصحيحين عن أبي هريرة
جاء رجل الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال هلكت قال
وما أهلكك قال واقعت
امرأتى في رمضان قال هل
تجد ما تعتق رتبة قال لا قال

بعضهم نكرو موصوفة والعائد محذوف أي هل تجد شيئا تعتق به الخ (قوله فهل تستطيع أن تصوم الخ) قال مر
ولو شرع في الصوم ثم وجد الرقبة تدب له عتقها ولو شرع في الأ طعام ثم قدر على الصوم ندبه اهـ (قوله ثم
جلس) يفهم منه أنه سأل وهو واقف اهـ شيخنا (قوله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم الخ) يحتمل أنه أتى له
هدية اتقاها أو أنه أمر به واحدا اهـ شيخنا (قوله ما بين لابتيها) وهما الحرثان أي الجبلان المحيطان بالمدينة
وقد رايت ذكرها البخاري في الأدب من رواية الأوزاعي والذي نفسي بيده ما بين طنبي المدينة وهو تقيية
طنب بضم الطاء المهملة والنون أحد أطاب الخيمة واستعاره للطرف وقوله أهل هو مبتدأ خبره أحوج و بين
لابتيها حال ويجوز كون ما حازية أو تسمية فعل الأول أحوج منصوب وعلى الثاني مرفوع ويجوز أن يكون
بين خبرامة ما وأهل مبتدأ وأحوج صفة لأهل ويتعين على هذا رفع أحوج على أنه مفعول ويجوز نصبه على
أنه حال ويستوي على هذا الجازية والتسمية لسبق الخبر اهـ ع ش على مر (قوله فضحك) أي تبسم وقوله حتى
يدن أنيابه أي نواجزه وهذا ما بالغه في فتحه صلى الله عليه وسلم في التسم أو أنه لا مانع من أن يكون حصل منه
فهة لكن ليس مثل غيره لأنه أمر نادر اهـ برماوى (قوله ثم قال اذهب فأطعمه أهلك) والأصح أنه لا يجوز
للفقر صرف كفارته إلى عياله الذين تلزمه مؤنتهم كالزكوات وسائر الكفارات وأما قوله صلى الله عليه وسلم
فأطعمه أهلك ففي الام يحتمل أنه لما أخبره بفقره صرفه صدقة أو أنه ملكها بما أمره بالتصدق به فلما أخبره
بفقره أذن له في صرفها لهم للأعلام بأنهم إنما يجب بعد الكفاية أو أنه تطوع بالتكفير عنه وسوغ له صرفها
لأهله أعلاما بأن غير المكفر التطوع بالتكفير عنه بآذنه وإن له صرفها لأهل المكفر عنه أي وله فإكل هو وهم
منها كما نقله القاضي وغيره عن الأصحاب وحاصل الاحتمالين الأولين أنه صرفه ذلك تطوعا قال ابن دقيق
العبد هو الأقرب نعم ببق الكلام على ما قرر في العدد المصروف إليه فيجوز كون عدد الأهل ستين مسكينا
اهـ شرح مر (قوله وفي رواية البخاري الخ) أتى به لأن فيها صريح الأمر الدال على الوجوب المدعى في المتن
وقوله فاعتقر رقبة الخ أي قال ذلك بدل قوله فيما مر هل تجد ما تعتقر رقبة فعل على هذه أول خطاب النبي له فاعتق
رقبة الخ وأتى برواية أبي داود لأجل تقدير التمر اهـ شيخنا (قوله فصم شهرين) أي فإن لم تستطع اعتناق
رقبة فصم وقوله فأطعم أي فإن لم تستطع صوم شهرين فأطعم وأتى بهذه الرواية لأن فيها الأمر وانظر هل كان
السائل يجيبه في كل مرة كافي الرواية السابقة كان يقول له لا أستطيع أم لا راجع (قوله بفتح العين والراء) هو
المشهور والصواب في الرواية والمفتوح كماه القاضي عن رواية الجمهور ثم قال بوراه كثير من شيوخنا وغيرهم
بأسكان الراء قالوا الصواب الفتح ويقال للرق الزيل بفتح الزاي من غير فون والزيل بكسر الزاي وزيادة فون
ويقال له الفتح والمكسر الميم وفتح التاء المشقة فوق والسفينة بفتح السين المهملة وبالفاء بن قال القاضي ابن
دريد ويسمى أيضا زيل لانه يحمل فيه الزيل والعرق عند الفقهاء ما يسع خمسة عشر صاعا وهي ستون مدا
لستين مسكينا لكل مسكين مدا اهـ شرح مسلم للنووي وأما الفرق بالفاء والراء المفتوحين فهو كما في الصباح
مكال يقال أنه يسع ستة عشر رطلا اهـ ع ش على مر (قوله مكمل) أي ضخم وهو بكسر الميم وسكون
الكاف وفتح التاء يقال له مكمل بفتح الميم وكسر الكاف وبالياء التحتية الساكنة اهـ برماوى (قوله
وتعيرى بلواطى أعم) أي لشموله الزاني والواطى بالشبهة والسيد في حق الامة اهـ شيخنا (قوله فن أدرك الفجر
بجامعا الخ) كان الأولى أن يقولوا إنما وجبت الكفارة فيمن أدرك الفجر بجامعا فاستدام الخ أو يدخله في
عوم قول المتن بعد قوله باستدامه بأن يقول حقيقة أو حكوا لا التفريق بقوله فن أدرك الخ مشكل لعدم
انفعاده أما على ما اختاره السبكي فلا إشكال أهم ع ش على مر وعبارة شرح مر وأورد على عكس هذا الضابط
ما إذا طلع الفجر وهو مجامع فاستدام فإن الأصح في المجموع عدم انفعاده صومه وتجب عليه الكفارة مع أنه لم يفسد
صوماه بحاجب بعدم وروده إن فسر الاستدام بما يمنع الانعقاد تجوزا بخلاف تفسيره بما يفرضه على أنه وإن لم يفسده

فهل تستطيع أن تصوم
شهرين متتابعين قال لا قال
فهل تجد ما تطعم ستين
مسكينا قال لا ثم جلس
فأتى النبي صلى الله عليه وسلم
بعرق فيه تمر فقال تصدق
بهذا فقال على أفقر منا
يا رسول الله فواته ما بين
لابتيها أهل بيت أحوج
إليه منا فضحك صلى الله
عليه وسلم حتى بدت
أنيابه ثم قال اذهب فأطعمه
أهلك وفي رواية البخاري
فاعتقر رقبة فصم شهرين
فأطعم ستين مسكينا
بالأمروفي رواية لابي داود
فأتى بعرق تمر قدر خمسة
عشر صاعا والعرق بفتح العين
والراء مكمل يسع من
نصوص النخل وتعبيرى
بلواطى أعم من تعبيره
بالزوج واضافة الصوم إليه
مع قوله ولا شبهة من زيادتي
فن أدرك الفجر مجامعا
فاستدام عللا تلزمه الكفارة
لأن جماعه وإن لم يفسد صومه
هو في معنى ما يفسده

فهو في معنى ما يفسده وكأنه انعقد ثم فسدت انتهت ومراده بالضابط منطوق المتن المذكور بقوله وتجب مع قضاء
الح (قوله فكأنه انعقد ثم فسدت) أي تترك باليمنع الانعقاد منزلة الافساد اهـ (قوله على ان السبكي اختار الح) انظر
هذا الاختيار مع قيام المانع وكأنه يضطر الى التأويل الذي قاله الشارح (قوله فلا تجب على موطوء) أي في
قبل أو دبر رجل أو امرأة اهـ شرح مر (قوله لان المخاطب في الخبر المذكور هو الفاعل) أي مع الحاجة الى
البيان وانتص صومه بالتعرضه للفساد بنحو الحيض فلم تكمل حرمة حتى تتعلق به الكفارة ومن ثم لو أكرهته
على وطنها لم تلزمها أيضا ولا تم اغرم مالي يتعلق بالجماع فيختص بالرجل كالمهر اهـ شوبري (قوله وجاهل) أي
جاهل بتحريم الوطء اذا قرب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء بخلاف من علم تحريمه وجاهل وجوب
الكفارة فتجب عليه قطعا اهـ شرح مر وعش عليه (قوله ثم جن) هل يغير تعدا ومطلقا اهـ حل
ويؤخذ من كلامه سم انه يغير تعدو عبارة عش على مر وبقي ما لو شرب دواء ليل يعلم أنه يجننه في النهار ثم أصبح
صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدواء فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشيخ أو لا فيه نظر والاقرب
الاول لانه لم يكن مخاطبا بالصوم حين التعاطي وبقي ما لو تعدى بالجنون ثم اربعا للجماع بان ألقى نفسه من شاهق
جبل فجن بسببه هل تسقط الكفارة أو لا فيه نظر والاقرب فيه أيضا سقوط الكفارة لانه وان تعدى به لم يصدق
عليه انه أفسد صوم يوم لانه يجنونه نخرج عن أهلية الصوم وان أثم بالسبب الذي صار به مجنونا انتهت (قوله
لانه بان انه لم يفسد صوم يوم) أي بل صوم بعض يوم فيؤخذ منه ان الصوم يتبع بعض لانالم تعد الموت من المقطرات
فلو صام نصف يوم ثم مات لم يفسد ما صام وهذا انما يظهر في صورة الموت اما في صورة الجنون فلا يظهر لانه
معدود من المقطرات (قوله كأن وطئ مسافرا ونحوه) كريض وكان كل من المسافر ونحوه مقطار قبل الوطء
حتى يقال انه أفسد صوم غيره لا صوم نفسه اهـ شيخنا (قوله لا يشركه) بضم الياء من أشرك وفي بعض النسخ
لا يشركه فيها غيره اهـ برماوى وفي المختار وشركه في البيع والميراث يشركه مثل علمه يعلمه شركه اهـ (قوله
وقت الوطء) الظاهر ان هذا والمفعول الثاني وليلا والاول ويصح الاخبار بواسطة المضاف الذي أشار اليه
ولا يصح ان يكون ليلا والثاني لانه لا يصح الاخبار كما لا يخفى اهـ شيخنا وهذا بملاحظة المضاف الذي قدره
الشارح اما بدونه فيصح ان يكون وقت الوطء مفعولا ولا يصح الاخبار بان يقال وقت الوطء ليل اهـ
(قوله أو شك فيه) أي في الليل دخولا أو بقاء فيها ثان صورتان مع ما قبلهما وقوله أو كل ناسيا أي فالصور خمس
وزاد الشارح سادسة بقوله أو كان صيبا وكلها محترز قوله ولا شبهة وأيضا منها أربعة محترز قوله أثم أشار اليها
بقوله واعدت الاثم فيما عدا أي في غير والغير هو ظن البقاء والشك في البقاء ومن أكل ناسيا لمخ ومن كان صيبا
وقول الشارح أو الشك فيه أي في الدخول بخلاف الشك في البقاء فيدخل فيما عدا ظن دخول الليل وعبارة
الروض وقولنا أثم به احتراز امن ظن غلط بقاء الليل أو دخوله على ما يأتي فجامع ومن جاع الصبي وجامع
المسافر والمر يرض بنية الترخص فلا كفارة عليهم لعدم اثمهم اهـ بحر وفهم لو جامع مع مقدماته ثم بان بالغيا
عند الجماع فلا كفارة لعدم اثمهم بزيادة مسئلة ظن بقاء الليل كما مال اليه سم وان نظرفيه الشوبري (قوله
أو كل ناسيا وظن انه أفطار به ثم وطئ) الاصح بطلان صومه بهذا الوطء كما ووطئ على ظن بقاء الليل فبان
خلافه ومقابل الاصح لا يبطال كالمسلم من ركعتين من الظاهر ناسيا ثم تكلم عامدا لا تبطل صلاته والفرق على
الاول انه هنا صائم وقت الجماع وهناك غير متصل في حالة الكلام اهـ شرح مر وقوله وهناك غير متصل الح
أي لخروجه بالسلام من الصلاة ظاهرا فلا يقال ان سلامه لغوا لكونه ناسيا فهو باق في صلاته كما ان الجماع صائم
بعدا كله اهـ عش عليه وفي قل على الجلال قوله الاصح بطلان صومه هو المعتمد وفارق عدم بطلان
صلاة من تكلم ناسيا فظن بطلان صلاته فتكلم عامدا بان جنس الكلام مختلف في الصلاة بخلاف جنس الجماع
والا كل في الصوم اهـ (قوله وظن انه أفطار به) اما اذا علم انه لا يفطر به ثم جامع في يومه فيفطر وتجب الكفارة

فكأنه انعقد ثم فسدت على
ان السبكي اختار أنه انعقد ثم
فسد (فلا تجب على موطوء)
لان المخاطب به في الخبر
المذكور هو الفاعل (ولا)
على (نحو ناس) من مكره
وجاهل ومأمور بالاسك
لان وطء لا يفسد صوما
ولا على من وطء بلا عذر
ثم جن أومات في اليوم
لانه بان انه لم يفسد صوم
يوم (و) لا على (مفسد غير
صوم) كصلاة (أو صوم
غيره) ولو في رمضان كأن
وطء مسافرا ونحوه امر أنه
فسد صومها (أو صومه في
غير رمضان) كعذر وقضاء
لان النص ورد في صوم
رمضان كما هو مخصوص
بفضائل لا يشركه فيها غيره
(أو) مفسده ولو في رمضان
(بغير وطء) كأن كل
واستثناء لان النص ورد في
الوطء وما عداه ليس في
معناه (و) لا على (من ظن)
وقت الوطء (ليلا) أي بقاءه
أو دخوله (أو شك فيه فبان
نهارا أو كل ناسيا وظن
انه أفطر به) ثم وطئ
عامدا أو كان صيبا لسقوط
الكفارة

جزما واعلم ان هذا الذي ظن الفطر في مسئلتنا فاعلم ان علم وجوب الامساك عن الجماع وغيره فاعلم لا بسبب الصوم فيخرج بالقياس الاخير وان ظن الاباحه يخرج بقوله اثم اه شرح مر (قوله بالشبهة في الجميع) أي في غير مسئلة الصبي اذا سقط وطعها لعدم الاثم تأمل (قوله ولا على مسافر الخ) والمرضى في ذلك كالسافر اه شرح مر (قوله وطئ زنا) أي مع نية الترخص وقوله أولم ينوترخصا أي مع زنا أو غير موثوقه بل الزنا أي فقط وقوله مع عدم نية الترخص أي مع زنا أو لا وكتب أيضا أو ما لو زنى مع عدم نية الترخص فكذلك فهي داخله في كلامه في الأصل اه حل (قوله أيضا وطئ زنا) هذا محترز قوله للصوم كما أشار إليه بقوله لانه لم يأت به للصوم وقوله أولم ينوترخصا محترز قديمه لاحقا في قوله للصوم أي للصوم وحده وفي هذه الصورة اثم به لسببين الصوم وعدم نية الترخص هـ دامة تضي عبارة وفيه انه في الثانية لم يأت به الا لعدم نية الترخص فقط لا للصوم أيضا اذا الفطر من حيث وجاز له مسافر فلم يأت في الصورتين الا لغير الصوم وهو الزنا في الاولى وعدم النية في الثانية تأمل (قوله أولم ينوترخصا) وبالأولى ما لو نواه وبجاءة أصله مع شرح مر ولا على صائم مسافر جامع نية الترخص لانه لم يأت لموجود الفصد مع الاباحه انتهت (قوله وحدثت سنة أو مرض الخ) بخلاف حدوث الجنون والموت لانه يتبين بهما زوال أهلية الوجوب من أول اليوم فلم يكن من أهل الوجوب حاله الجماع اه شرح مر وج وقال العلامة السباطي لا يسقطها قتله نفسه فراجع اه قل على الجلال (قوله لا يسقطها) أي ما لم يصل الى بلاد وجد أهلها معيدين ومطعمها بخلاف المطاع بالدم والافلا كفارة لانه صار منهم كما قدم وفي عكسه لا كفارة أيضا لعدم الاثم اه حل ولا تعود بعوده بل يده على المعتمد وان كان التعليل المذكور يخالفه اه قل على الجلال وفي ع ش على مر مانعه فلو عاد لمحل في بقية اليوم فهل يتعين وجوب الكفارة لانها انما كانت سقطت لصيرورته من أهل محل الانتقال اليه برصوله اليه وقد نفى ذلك بعوده الى محله في يومه اذ قد تبين بعوده اليه انه لم يخرج عن حكمه بمجرد الوصول الى الانتقال اليه مع عدم استكمال ذلك اليوم فيه لا يصلح شبهة سقوط الكفارة مع تعديه بالافساد أولا فيه تقار ولعل الاقرب الاول ولو بيت النية اليه الثلاث لعدم ثبوت هلال شوال وأصبح صائما ثبتت شوال النهار اثم انتقل لمحل آخر تخالف الاول في المطاع أهله صيام من غير تناول مغفار قبل وصوله اليه فهل يحسب له صوم هذا اليوم لانه بانتقاله اليه صار واجبه الصوم وقد شرع فيه بنية معتبرة وثبوت شوال قبل انتقاله لا يفيد نيته وصومه لمزوال أثر الثبوت في حقه بانتقاله أولا فيه تقار ولا يبعد الاول اه سم على شرح البهجة اه (قوله لانه هتك حرمة الصوم الخ) أي مع بقاء أهلية التكليف بخلاف ما مر فيمن مات أو جن لخروجه عن أهلية التكليف فالحلة فاقه اه شيخنا

(باب صوم التطوع)

التطوع التعرب الى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات اه شرح مر وفي الحديث كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لي وأنا الجزى به واختلّفوا في معنى تخصيصه بكونه له على أقوال تزيد على خمسين منها كما قال مر كونه أبعده من الربيع عن غيره ومنها ما نقل عن سفيان بن عيينة ان يوم القيامة تتعلق خصماء المرء بجميع أعماله الا الصوم فانه لا سبيل لهم عليه فانه اذا لم يبق الا الصوم تحمّل الله تعالى ما بقي من المظالم ويدخله بالصوم الجنة قال مر وهذا مردود والصحيح تعلق الغرابة به كسائر الاعمال لسبب الصعوبة اه (قوله من صام يوما في سبيل الله) أي الجهاد بآداء الله وجهه عن الناس سبعين خريفا والخريف السنة قال النووي رحمه الله تعالى فيه فضيلة الصيام في سبيل الله وهو محمول على من لا يتضرر به ولا يثوب به حق ولا يخل قتاله ولا غيره من مهمات ذروه اه زى وأقول يمكن حمل سبيل الله على الطريق الموصل اليه بل ينحصر في صومه وان لم يكن في جهاد وهذا المعنى يطلق عليه سبيل الله كثيرا وان كان خلاف الغالب اه ع ش (قوله سبعين خريفا) أي ستة

بالشبهة في الجميع ولعدم الاثم فيما عدا ظن دخول الليل لا تحراً أو الشك فيه (و) لا على (مسافر وطئ زنا) أولم ينوترخصا لانه لم يأت به للصوم بل للزنا أو للصوم مع عدم نية الترخص ولان الافطار مباح له فيصير شبهة في ذرء الكفارة مذكور الشك المفزع على قول ولا شبهة من زيادتي (وتكرر) الكفارة (بتكرار الافساد) فلو وطئ في يومين لزمه كفارتان سواء أ كفر عن الاول قبل الثاني أم لا لان كل يوم عبادة مستقلة فلا تتداخل كفارتاهما فكيفتين وطئ فيهما بخلاف من وطئ مرتين في يوم ليس عليه الا كفارة للوطء الاول لان التلخيم يفسد صوما (وحدث سفر) او مرض (أو ردة) بعدوطه لا يسقطها أي الكفارة لانه هتك حرمة الصرم بماتل *(باب صوم التطوع)* الأصل فيه خبر الصحيحين من صام يوما في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا

فهو من التعبير عن الكل باسم الجزء لان الخريف أحد فصول السنة الاربعة والمراد انه يعد عن التار مسافة
 زمن لو قسم كان سبعين سنة اه شيخنا (قوله سن صوم عرفة الحج) ولو وقع زفاف في أيام صومه المعتاد ندب
 فطره اه برماوى وفي سم مائه * (فرع) * قال الماوردى لو وقع في أيام الزفاف صوم تطوع معتاد
 استحبه الفطر لانها أيام يقال كأيام التشريق اه (قوله فانه يسن له فطره) أى ان أجهد الصوم فلا يخالف
 ماقرروه من ان الصوم للمسافر أفضل ان لم يتضرر به اه سم على حج وقضية كلام الشارح انه لا فرق بين
 طويل السفر وقصيره وهو محتمل ويحتمل التقيد بالطويل كنظاره والوجه الاول اقامة المظنة مقام المثنة
 أى اقامة محل الظن مقام محل اليقين اه ع ش وظاهر كلامهم حيث خصوا هذا الحكم بصوم عرفة ان باقى
 ما يطالب صومه لا فرق فيه بين المسافر وغيره وانظر ما وجهه وما المعنى الذى اقتضى تخصيص عرفة بهذا التفصيل
 وأجاب به ضمهم بان هذا التفصيل يجري في غير عرفة بالاولى لانه دونها في التأكد اه شيخنا (قوله وبخلاف
 الحاج الحج) عبارة شرح مر وأما الحاج فلا يسن له صوم يوم عرفة بل يستحب له فطره ولو كان قويا لا يتباع رواه
 الشيخان وليقوى على الدعاء ويؤخذ منه استحباب صومه لحاج لا يصل عرفة الا ليلا وبه صرح في المجموع وغيره
 وقوله في شرح مسلم عن جمهور العلماء وان صوم ملن وصلها تمارا خلافا لاولى بل في نكت التنبيه للمصنف انه
 مكروه وظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الاولى والكرهية بصوم ما قبله لكن يناقضا بما يأتى في صوم الجمعة
 اتحاد العلة فيهما بل هذا أولى لانه يغتفر في خلاف الاولى ما لا يغتفر في المكروه وقد يفرق بان القوة الحاصلة
 بالفطر هنامن مكملات المغفرة الحاصلة بالحج لجميع ماضى من العمر وليس في ضم صوم ما قبله اليه جابر
 بخلاف الفطر ثم فانه من مكملات مغفرة تلك الجمعة فقط وفي ضم صوم يوم له جابر فان قيل قضية ذلك ان هذا أولى
 بالكرهية من صوم يوم الجمعة قلنا صدق ذلك نور ود النهى المتفق على صحته ثم بخلافه هنا انتهت (قوله انه يصل
 عرفة ليلا) المعنى انه ان كان مقيما بمكة أو غيرها وقد أن يحضر عرفة ليلا أى ليلة العيد فقوله والاسن فطره
 صادق بما اذا كان مقيما وقصد حضور عرفة بالنهار يوم التاسع فيسن له الفطر اه ع ش على مر وعبرة
 حج نعم يسن صومه لمن اخر وقوفه الى الليل ولم يكن مسافرا النص الاملاء على انه يسن فطره للمسافر اه (قوله
 والاحوط صوم الثامن مع عرفة) عبارة شرح مر ويسن صوم الثمانية أيام قبل يوم عرفة كما صرح به في
 الروضة سواء في ذلك الحاج وغيره انتهت (قوله ويوم عاشوراء) مشتق من العشر بفتح العين المهملة وهو اسم
 لعدد المئين وقيل من العشر بكسر العين وفيه لغتان المد والقصير مع الالف بعد العين وعشوراء بالمد مع
 حذف الالف سمى بذلك لان عشرة من الانبياء أكرموا فيه بعشر كرامات وفي بعض كتب الوعظ انه صلى الله
 عليه وسلم قال لعمر رضى الله عنه ان الله تعالى خلق السماوات والارض والشمس والقمر والنجوم والعرش
 والكرسى والجنة في يوم عاشوراء وخلق آدم فيه وأدخله الجنة وتاب عليه فيه وهو ولد ابراهيم فيه ونجى
 النار وهدا اخيه ونجى موسى وأغرق فرعون عدوه فيه وأنزل عليه التوراة فيه وولد عيسى ورفع الى السماء
 فيه ورفع ادريس كما قال عليه واستوت سفينة نوح الى الجودي فيه وأخرج يوسف من السجن فيه وتيب على
 قوم يونس فيه وأعطى سليمان الملك فيه وأخرج يونس من بطن الحوت فيه ورى بصير يعقوب فيه وكشف ضر
 أيوب فيه وهنر لنبيه داود فيه وأول معار نزل من السماء فيه وقتل الحسين بن علي رضى الله عنهم فيه وفيه
 تنكس الكعبة كل سنة وكان صلى الله عليه وسلم يدعوهم لضعوم واضع ابنته فاطمة رضى الله تعالى
 عنها في يوم عاشوراء فينفث في أفواههم ويقول لمن يرضيهم لاتسقينهم شيئا الى الليل وورد ان الطير
 والوحش تصوم يوم عاشوراء وأول طير صامه الصر فوحكى عن فتح الاسمر انه قال كنت أقت خبر النمل كل يوم
 فلما كان يوم عاشوراء لم يأكله الا بعد الغروب يستحب فيه التوسعة على العيال والافارب والتصدق على الفقراء
 والمساكين من غير تكلف فان لم يجد شيئا فليوسع خلقه ويكف عن ظلمه لبعضهم

(سن صوم) يوم (عرفة)
 وهو تسع ذى الحجة بقيد
 زده بقولى (لغير مسافر
 وحاج) بخلاف المسافر
 فانه يسن له فطره وبخلاف
 الحاج فانه ان عرف انه يصل
 عرفة ليلا وكان مقيما
 صومه والاسن فطره وان لم
 يضعفه الصوم عن الدعاء
 وأعمال الحج والاحوط صوم
 الثامن مع عرفة (و) يوم
 (عاشوراء) وهو عاشر
 المحرم

في يوم عاشوراء عشر يتصل * بها اثنتان فلها فضل نقل
صم صل زرع الماء دوا كحل * رأس اليتيم امسح تصدق واغتسل
وسع على العيال قلم ظفرا * وسورة الانخلاص قل ألفا تصل
وقال الحافظ ابن حجر في يوم عاشوراء سبع تترس * أرز وير ثم ماش وعسد
* وحصل ولويسا والقول * هذا هو الصحيح والمنقول

ونقل عن بعض الصوفية ان من قرأ هذا الدعاء في يوم عاشوراء لم يمت في سنته ومن قرع أجهله لم يلهمه الله تعالى
قراءته وهو من المجربان التي لاشك فيها وهو بسم الله الرحمن الرحيم سبحان الله ملا الميزان ومنتهى العلم ومبلغ
الرضا وعدد النعم وزنة العرش والحمد لله ملا الميزان ومنتهى العلم ومبلغ الرضا وعدد النعم وزنة العرش لا اله
الا الله ملا الميزان ومنتهى العلم ومبلغ الرضا وعدد النعم وزنة العرش الله أكبر ملا الميزان ومنتهى العلم ومبلغ
الرضا وعدد النعم وزنة العرش لا حول ولا قوة الا بالله ملا الميزان ومنتهى العلم ومبلغ الرضا وعدد النعم وزنة
العرش لا اله الا الله سبحان الله عدد الشفع والوزر وعدد كلمات الله التامات الحمد لله عدد
الشفع والوزر وعدد كلمات الله التامات لا اله الا الله عدد الشفع والوزر وعدد كلمات الله التامات الله أكبر عدد
الشفع والوزر وعدد كلمات الله التامات لا حول ولا قوة الا بالله عدد الشفع والوزر وعدد كلمات الله التامات حسبنا
الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا اه برماوى
(قوله وناسوعاء) بالمد كعاشوراء وحكى قصره وهو شاذ قال الجوهرى وأظنه مولدا وقال الصغاني انه مولد اه
برماوى والحكمة في صومه مع عاشوراء الاحتياط له لاحتمال الغلط في أول الشهر والخالفه اليهود فاتهم
بصومون العاشر وحده والاحتراز من افراذه يكفى يوم الجمعة ولذلك يسن ان يصوم معه الحادى عشر ان لم يصم
التاسع بل في الام وغيرها انه يسد بصوم الثلاثة لخطول الاحتياط به وان صام التاسع اذ الغلط قد يكون
بالتقديم وبالتأخير وانما لم يسن هنا صوم الثامن احتياطاً لخطوله بالتاسع ولكون التاسع كالوسيلة للعاشر فلم
يتأكد أمره حتى يطلب له احتياط بخصوصه نعم يسن صوم الثمانية قبله تطهيراً في الحجته كره الغزالي وظاهر
ما ذكره من تشبيهه بيوم الجمعة انه يكره افراذه لكن في الام لا بأس بافراذه اه شرح مر (قوله صيام يوم عرفة
احتسب على الله الخ) انما كان عرفة بستين وعاشوراء بسنة لان الاول يوم مجدى والثاني يوم موسى ونيينا
صلى الله عليه وسلم أفضل الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين فكان يومه بستين اه شرح مر وفي
الشورى ان ناسوعاء يكفر سنة أيضاً كعاشوراء اه ويوم عرفة أفضل الايام لان صومه كفارة بستين كما مر
بخلاف غيره ولان الدعاء فيه أفضل من غيره ولغير مسلم لمن يوم أكثر من ان يعق الله فيه من النار من يوم عرفة
وأما خبر خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فمحمول على غير يوم عرفة بقريته ما ذكره أئمة الفقه والبرجاء الله تعالى
بان عشر رمضان الاخير أفضل من عشر ذي الحجة لان رمضان سيد الشهور اه شرح مر وورد في بعض الاحاديث
ان الوحوش في البادية تصومه حتى ان بعضهم أخذ لما ذهب الى البادية ورواه نحو الوحوش فأقبلت عليه ولم
تأكله وصارت تنظر الى الشمس وتنظر الى اللحم حتى غربت الشمس أقبلت اليه من كل ناحية اه بهامش صحيح اه
عش عليه واعلم ان أفضل الشهور للصوم بعد رمضان الاشهر الحرم وأفضلها الحرم ثم رجب خروجه من خلاف
من فضله على الاشهر الحرم ثم باقها وظاهر الاستواء ثم شعبان لخبر كل من صلى الله عليه وسلم بصوم شعبان كله
كان بصوم شعبان الا قليلا قال العلماء القضا الثاني مفسر الاول فالمراد بكلمة غايه وقيل كان بصومه تارقم من أوله
وتارقم من وسطه وتارقم من آخره ولا يترك منه شيئاً بلا صيام لكن في أكثر من سنة وانما أكثر صلى الله عليه وسلم
من صيام شعبان مع كون الحرم أفضل منه لانها كانت تعرض له فيه اعذار تمنع من كثرة الصوم فيه أو لعله لم يعلم
فضل الحرم الا في آخر حياته قبل التمكن من صومه وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما رأيت رسول

(وناسوعاء) وهو تاسع قال
صلى الله عليه وسلم صيام يوم
عرفة أحسن على الله

الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الارضين قال العلماء وانما يستكمل ذلك ثلاثين وجوبه اه
 شرح مر (قوله احتسب على الله) عبارة المصباح احتسب الاجر على الله ادخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا اه
 ع ش والناسب لما تقدم من ان الذخر بالمعجزة لما في الاخر وقوله بالمعجزة لما في الدنيا ان تكون العبارة اذخر
 بالمعجزة هذا ويمكن ايضا ان يكون احتسب بمعنى أرجو وعلى بمعنى من اه شيخنا (قوله ان يكفر السنة التي قبله
 الخ) المراد بالسنة التي قبل يوم عرفة السنة التي تتم بفرغ شهره وبالسنة التي بعده السنة التي اولها المحرم الذي
 يلي الشهر المذكور اذا الخطاب الشرعي محمول على عرف الشرع وعرفه فيها ما ذكرناه ولكون السنة التي قبله
 لم تتم اذ بعضها مستقبل كالسنة التي بعده اتمى مع المضارع بان المصدرية التي تخلصه للاستقبال والا فلو تمت الاولى
 كان المناسب التعبير فيها بلفظ الماضي بان يقول احتسبت قال الامام والمكفر الصغائر دون الكاثر قال
 صاحب الذخائر وهـ ذامنه تحكم يحتاج الى دليل والحديث عام وفضل الله واسع لا يجزى قال ابن المنذر في قوله
 صلى الله عليه وسلم من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه هذا قول عام يرجي به أن يغفر له جميع
 ذنوبه صغيرها وكبيرها قال الماوردي والتكفير تأويلان أحدهما الفقران والثاني العهدة حتى لا يعصي
 فيحمل الاول على السنة الماضية والثاني على السنة المستقبلية ثم ما ذكر من التكفير فيمن له صغائر ولا يزيد في
 حسنة اه شرح مر وقوله ولكون السنة التي قبله لم تتم الخ يعارض هذا انه صلى الله عليه وسلم عبر بمثل
 هذا التعبير في خبر يوم عاشوراء مع ان السنة فيه قد مضى جميعها بل وزيدوا لوجه ان حكمة التعبير بذلك فيها
 كون التكفير مطلقا مستقبلا بالنسبة لوقت ترغيبه صلى الله عليه وسلم لم في صومهما لانه مرتب على الصوم الذي
 سيفعل بترغيبه صلى الله عليه وسلم على ان الماضي هنا غير صحيح كما لا يخفى فاضارع هو المتعين لاداء المعنى المراد
 فتأمل اه رشدي (فائدة) قال النووي قد يقال اذا كفر الوضوء الذنوب فاذا تكفر الصلاة والجماعات
 ورمضان وصوم ترقه وعاشوراء ومواقفة تأمين الملائكة قد ورد في كل انه يكفر قال والجواب ما أجابه
 العلماء ان كل واحد من المذكورات صالح للتكفير فان وجد ما يكفره من الصغائر كفره وان لم يصادف صغيرة
 ولا كبيرة كتب به حسنات ورفعت به درجات وان صادف كبيرة أو كثر رجونا ان يحتسب منها اه من حاشية
 العلقمي على الجامع اه ع ش ثم رأيت بهامش القسطلاني على البخاري بخط أبي العز الجعفي مانعه
 التحقيق في الجواب ان الناس أقسام من لا صغائر له ولا كثر فترفع درجاته ومن له صغائر فقط من غير اصرار
 فتكفيرها الاعمال الصالحة كالصلاة والصوم ومن له كثر مع صغائر فالتكفير عنه بالاعمال الصغائر فقط ومن
 له كثر فقط فيكفر منها على قدر ما كان يكفر من الصغائر فله السبوطى عن البلقيني انتهى (قوله الى قابل)
 هو مصروف ووقع لبعضهم خلافة فاحذره فانه سبق قلم اه ع ش على مر (قوله لا صوم من التاسع)
 استشكل على حديث انه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة توجده اليهود صائمين يوم عاشوراء ويقولون ان سبب
 ذلك ظهرو موسى وغرق فرعون قتال نحن أحق بموسى منكم فصامه وأمر الناس بصيامه وكان دخوله في
 ربيع وعاشوراء في المحرم وأجيب بان المراد بوجدتهم بعد استمراره الى وقته أو انه أخبر بذلك أو انه قدم المدينة
 من سفره كان سافرا بعد الهجرة وكان دخوله قبل الزوال ولم يتعاط مغطرا والنفل تجوز نيته من الشرطين
 كما تقدم قال السبكي والاصح انه لم يجب اه برماوى (قوله واثنين) مجرور بالياء للاحاقه في الاعراب بالثني
 فليس مثونا اه شيخنا يسمى الاثنين لانه ثانی أيام ايجاد الخلق في غير الارض والخمس خامسها وما قبل لانه ثانی
 الاسبوع مبني على ان اوله الاحد وهو مرجوح والراجح ان اوله السبت كما في باب النذر وهو أفضل من الخميس لان
 أطواره صلى الله عليه وسلم كلها كانت فيه وأفضل أيام الاسبوع الجمعة ثم الاثنين ثم الخميس ثم بقية الايام ويسن
 صوم يوم الاربعاء مطلقا شكر الله تعالى على عدم هلاك هذه الامة كما هلك فيمن قبلها ويسن أيضا صوم يوم
 المربع ويوم لا يجدي فيها كاه اه برماوى (قوله تعرض الاعمال) أى تعرض على الله تعالى وكذا تعرض في

ان يكفر السنة التي قبله
 والسنة التي بعده وصيام يوم
 عاشوراء احتسب على الله
 ان يكفر السنة التي قبله
 وقال لئن بقيت الى قابل
 لا صوم من التاسع فأتقبله
 رواهما مسلم ويسن مع
 صومهما صوم الحادى عشر
 كانص عليه (واثنين وخميس)
 لانه صلى الله عليه وسلم كان
 يهجرى صومهما وقال
 تعرض الاعمال

ليلة نصف شعبان وفي ليلة القدر فالاول عرض اجمالى باعتبار الاسبوع والثاني باعتبار السنة وكذا الثالث
 وفائدة تكرير ذلك اظهار شرف العاملين بين الملائكة وأما عرضها تفصيلا فهو برفع الملائكة لها بالليل مرة
 وبالنهار مرة اه شرح حج وعبارة شرح مر والمراد عرضها على الله وأما رفع الملائكة لها فهو بالليل مرة
 وبالنهار مرة وورفعها في شعبان الثابت بخبر أحمد انه صلى الله عليه وسلم سئل عن كثرة الصوم في شعبان فقال انه
 شهر ترفع فيه الاعمال فأحب ان يرفع على وأما صائم محمول على رفع الاعمال جلة انتهت (قوله أيضا تعرض
 الاعمال) أى لاظهار العدل وإقامة الحجة اذ لا يخفى على الله شئ اه قل على الحلي (قوله يوم الاثنين
 والخميس) أى في النهار لا بعد الغروب وهو الراجح خلافا لمن قال العرض انما هو بعد الغروب وأول قوله وأما صائم
 أى على أثر الصوم اه شيخنا (قوله وأيام بيض) أى لان صومها بصوم شهر لان الحسنة بعشرة أمثالها اه
 حل وبيض صفة لموصوف محذوف كما قدره الشارح اه شيخنا والحاصل كما أفاده السبكي وغيره انه يسن
 صوم ثلاثة من كل شهر وان تكون أيام البيض فان صامها أتى بالسنتين فمافى شرح مسلم من ان هذه اثلاثة
 هي المأمور بصيامها من كل شهر فيه نظروا وتبعه الاسنوي والوجه انه يصوم من الحجة السادس عشر لان صوم
 الثالث عشر من ذلك حرام والاحوط ان يصوم مع الثلاثة الثاني عشر والخروج من خلاف من قال انه أول
 الثلاثة اه شرح مر وفي قل على الجلال قوله وهى الثالثة عشر الخ أى في غير ذى الحجة لانه من أيام
 التشريق فيبدل بالسادس عشر اه (قوله لانها تبيض بطالع القمر الخ) أى فحكمة ومهاشكر الله تعالى على
 هذا النور العظيم وقيل سميت بذلك لان آدم عليه الصلاة والسلام لما أهبط من الجنة الى الارض اسود جسده
 من حر الشمس فجاء جبريل وأمره بصومها فابيض في اليوم الاول ثلث بدنه وفي الثاني ثلثه وفي الثالث جميعه
 اه برماوى (قوله أيام السود) سميت بذلك لانها تسود بالظلمة من عدم القمر من أول الليل الى آخره فحكمة
 صومها طلب كشف تلك الظلمة المستمرة وتزويد الشهر الذى عزم على الرحيل بعد كونه كان ضيفا وقيل لطلب
 كشف سواد القلب اه برماوى (قوله وهى الثامن والعشرون الخ) عبارة حج وهى السابع أو الثامن
 والعشرون وتالياه فان بدأ بالثامن ونقص الشهر صام أول تالياه لاستغراق الظلمة ليلته أيضا وحيث تضيع صومه
 عن كونه أول الشهر أيضا فانه يسن صوم ثلاثة أول كل شهر انتهت (قوله وستة من شوال) بآيات التامع
 حذف المعلوم ولغة الافصح حذفها كجوردي الحديث اه شرح مر وسئل عن قول المعبري بعد قول النووي
 وستة من شوال يبقى الغار في من أفطر جميع رمضان أو بعض وقضاه هل يتأني له تدارك ذلك أم لا وما المنة
 فاجيب بأنه يستحب له بعد قضاء ما فاته من رمضان ان يصوم ستة أيام لانه يستحب قضاء الصوم الراتب له
 رملى كبير وفي حج أيضا التصريح بان الصوم الراتب يسن قضاؤه اه شوبرى (قوله لخبر من صام رمضان
 الخ) ظاهر الخبر ان الثواب المذكور خاص بمن صام رمضان ولا يقتضى عدم استحباب صومها لمن لم يصم
 رمضان بعذر وليس كذلك بل هو مستحب فان لم يصمه تعدى حرم عليه صومها عن غير رمضان لوجوب القضاء
 عليه فوراً اه حل وعبارة شرح مر قضية كلام التتبيه وكثير من ان من لم يصم رمضان لعذر أو سفر
 أو مباح أو جنون أو كفر لا يسن له صوم ستة من شوال قال أبو ذر عنه وليس كذلك أى بل يحصل أصل سنن الصوم
 وان لم يحصل الثواب المذكور لترتب في الخبر على صيام رمضان وان أفطر رمضان تعدى حرم عليه صومها
 وقضية قول المحاملى تبع الشبهة الجرجاني يكره لمن عليه قضاء رمضان ان يتطوع بالصوم كراهة صومها لمن
 أفطره بعذر ينافي ملهى الا أن يجمع بانه ذروا وجهين أو يحمل ذلك على من لا قضاء عليه كصبي بلغ وكافر أسلم
 وهذا على من عليه قضاء واذا تركها في شوال لذلك أو غير من قضاؤها ما بسده وتحصل السنة بصومها متفرقة
 ولو صام في شوال أو في نحو عشرين قضاء أو نذرا أو غيرهما حصل له ثواب قضاؤها كما نفي به والدرجته الله
 تعالى تبع البارزى والاسنوي والتامري والفقهاء على بن صالح الحضرمي وغيرهم لكن لا يحصل له الثواب

يوم الاثنين والخميس فاجب
 أن يعرض على وأما صائم
 رواهما الترمذى وغيره
 (وأيام) ليل (بيض) وهى
 الثالث عشر وتالياه لانه
 صلى الله عليه وسلم أمر
 بصيامها رواه ابن حبان
 وغيره والاحوط صوم
 الثاني عشر معها ووصفت
 الليالى بالبيض لانها تبيض
 بطالع القمر من أولها الى
 آخرها وسن صوم أيام السود
 وهى الثامن والعشرون
 وتالياه وقياس ما مر صوم
 السابع والعشرين معها
 (وستة من شوال) لخبر
 مسلم من صام رمضان

الكامل المرتب على المطالب لا سيما من فاته رمضان وصام عنه شوالا لأنه لم يصدق عليه المعنى المتقدم وما أتى به
 الوالد رحمه الله تعالى أيضا من أنه يستحب لمن فاته رمضان وصام عنه شوالا أن يصوم ستا من ذي القعدة لأنه
 يستحب قضاء الصوم الراتب محمول على من قصدها بعد صوم شوال فيكون صار فاعن حصولها عن السنة
 فيسقط القول بأنه لا يتأتى إلا على القول بأن صومها لا يحصل بغيرها أما إذا قلنا بحصوله وهو الظاهر فلا يستحب
 قضاؤها ويسن صوم آخر كل شهر كما روي في صوم أيام السودة فإن صامها أتى بالسنتين ولا يرد على ذلك صوم يوم
 السبت فإنه آخر شهر لتقدم الكلام عليه انتهت (قوله ثم اتبعه) أي حقيقة أن صامه وحكما أن أفطره لأن قضاءه
 يقع عنه فكأنه مقدم ومن هنا يعلم أن من عجز عن صوم رمضان وأطعم عنه ثم شفي يوم العيد مثلا ثم صام ستة أيام
 من شوال حصل له الثواب المذكور في الحديث ولا مانع من ذلك وتطير ما قاله العزيز بن عبد السلام فيمن فطر سنا
 وثلاثين شخصا كان كن صام الدهر اه برماوي (قوله وخبر النسائي الخ) أتى به لأنه مبين للذلول اه شيخنا
 (قوله أي كصيامها فرضا) عبارة حج والمراد ثواب الفرض والالم يكن لخصوصية ستة شوال معنى إذ من صام
 مع رمضان ستة غير ما يحصل له ثواب الدهر لما تقرر فلا تغيير تلك الإبدالك انتهت (قوله والا فلا يختص ذلك)
 أي الفضل المذكور بما ذكر أي بصيام رمضان وست من شوال لأن كل ست وثلاثين يوما بسنة بواسطة ما قاله
 الشارح تأمل (قوله لشموله) أي التعبير بالاتصال (قوله وسن صوم دهر) المراد به هذا الدهر بخلافه في الحديث
 في قوله كان كصيام الدهر فإن المراد به السنة اه شيخنا وفي ع ش ان المراد به العمر أيضا حيث قال قوله من
 صام رمضان أي في كل سنة واتبع ستا من شوال كذلك أمالو صام ستا من شوال في بعض السنين دون بعض
 فالسنة التي صام الست فيها يكون صومها كسنة والتي لم يصم فيها يكون كعشرة أشهر اه ومع نفيه فصوم يوم
 وفطر يوم أفضل منه كما صرح به المتولي وغيره واختاره السبكي والأذري وغيرهما خلافا لابن عبد السلام
 كالغزالي لخبر الصحيحين أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما اه شرح مر وقوله فصوم يوم
 وفطر يوم أفضل وظاهر كلامهم أن من فعله فوافق فطره يوم أسن صومه كالثنتين والنجس والبيض يكون فطره
 فيه أفضل ليم له صوم يوم وفطر يوم لكن بحث بعضهم أن صومه اه جوقضية إطلاق الشارح موافقة
 الأول اه ع ش عليه ولو نذر صوم الدهر انعم الله النذر ما لم يكن الصوم مكروها كما قاله السبكي اه شرح
 مر وحيث انعم الله نذر لو طرأ عليه ما يشق معه الصوم أو ترتب عليه خوف فوت حق أو نحوه مما يمنع اعتقاد
 النذر هل يؤثر أو لا فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه نظروا الأقرب الأول لجزمه عن فعل ما التزمه وليس له وقت
 يمكن قضاؤه فيه كما صرح به قول الشارح السابق بعد قول المصنف والظاهر وجوب المدعى من أفطر لكبير
 ومن ثم لو نذر صوما لم يصح نذره ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاؤه اه ع ش عليه وفي القسط لاني
 على البخاري بعد قوله عليه الصلاة والسلام أفضل الصيام صيام داود ما نصه وهذا يقتضي ثبوت الأفضلية
 معاملة فهو أفضل من صوم الدهر كما قاله المتولي وغيره ويرجح من حيث المعنى بأن صوم الدهر قديح فبعض
 الحقوق بان من اعتاده فانه لا يكاد يشق عليه بل تضعف شهوته عن الأكل وتقل حاجته إلى الطعام والشراب هارا
 وبألف تناوله في الليل بحيث يتجدد له طبع زائد بخلاف من يصوم يوما ويفطر يوما فإنه ينتقل من فطر إلى صوم
 ومن صوم إلى فطر وقد نقل الترمذي عن بعض أهل العلم أنه أشق الصوم ويأمن مع ذلك من تعزيت الحقوق
 وعن سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن مسعود أنه قيل له انك لتقل الصيام فقال اني أخاف ان يضعفني عن
 القراءة والقراءة أحب إلى من الصيام لكن في قتلاوي ابن عبد السلام أن صوم الدهر أفضل لأنه أكثر عملا
 فيكون أكثر أجرا وما كان أكثر أجرا كان أكثر ثوابا وبذلك جزم الغزالي أولا وقيد بشرط أن لا يصوم الأيام
 المنهي عنها وان لا يرغب عن السنة بان يجعل الصوم حرجا على نفسه فإذا آمن من ذلك فالصوم أفضل من الأعمال
 فالاستكثار منهز يات في الفضل وقوله في الحديث لا أفضل من ذلك أي لا شوالا لئلا علم من حاله ومنتهى قوته

ثم أتبع ستا من شوال كان
 كصيام الدهر وخبر النسائي
 صيام شهر رمضان بهشرة
 أشهر وصيام ستة أيام أي
 من شوال بشهرين فذلك
 صيام السنة أي كصيامها
 فرضا والا فلا يختص ذلك
 بما ذكر لان السنة بعشر
 أمثالها (واتصالها) بيوم
 العيد (أفضل) مبادرة
 للعبادة وتعبيري باتصالها
 أولى من تعبيري بتتابعها
 لشهره الاتين بهامتتابعة
 وعقب العيد (و) من صوم
 (دهر) غير عيد وتشرى أن
 لم يخف به ضررا

وانما هو أكثر من ذلك يضعفه عن الفرائض ويتعطل به عن الحقوق والمصالح والمحوبة من في معناه لكن
 تعقبه ابن دقيق العيد بان الافعال متعارضة المصالح والمفاسد وليس كل ذلك معلوما لنا ولا مستحضرا واذا
 تعارضت المصالح والمفاسد فقد ارتأى كل واحد منهما في الحشو والمنع غير محقق لنا فالطريق حينئذ ان نفوض
 الامر الى صاحب الشرع ونجري على ما دل عليه ظاهر الشرع مع قوة الظاهر ههنا وماز يادة العمل واقتضاء
 العادة لزيادة الاجر بسببه فيعارضه اقتضاء العادة والجليلة للتصير في حقوق يعارضها الصوم الفاتت ومقادير
 ذلك الفاتت مع ان مقادير الحاصل من الصوم غير معلوم لنا اه (قوله أو فوف حق) قال مر في شرحه كج
 ولو مندوباوه مقتضاء الكراهة مع فوات الحق الواجب والذي يتجه في هذه حرمة تقديم الواجب على المندوب
 الا أن يحمل على مجرد الخوف وأما عند العلم أو الظن فيجزم راجعه انتهى قلوبى على الجلال وفي القسط لاني
 على البخارى مانصه قال السبكر ويتجه ان يقال انه ان علم انه يفوت حقا واجبا حرم وان علم انه يفوت حقا مندوبا
 أولى من الصيام كرهه وان كان يقوم مقامه فلا اه (قوله وعقد تسعين) وهو ان يرفع الاجهام ويجعل
 السبابة داخلة تحته مطبوعة جدا اه حل وعش والتسعين كناية عن الثلاثة أصابع المبسوطة لان كل
 أصبع فيه ثلاث عقد وكل عقدة بعشرة فتضرب في تسعة تسعين وهذا اصطلاح للمساب اه شيخنا ح ف وقيل
 ان التسعين كناية عن عقد السبابة لان كل عقدة بثلاثين وهو ظاهر قوله وعقد تأمل (قوله والابان خاف ذلك
 كره) ظاهره ولو كان الضرر ممكنا للتميم وفيه نظر لانه يحرم صوم رمضان مع ذلك كما سرفعل المراد بالضرر ههنا
 ما دون ذلك فراجع اه قل على الجلال (قوله كافراد جعة الخ) خرج نفس الصوم فانه مندوب اه برماوى
 ولا فرق في كراهة افراده بين من يريد اعتكافه وغيره كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى ولا يراعى خلاف من منع
 الاعتكاف مع الفطار لان شرط رعاية الخلاف ان لا يقع في مخالفة سنة صحيحة وليتقوى بفطاره على الوظائف
 المطلوبة فيه ومن هنا خصه جمع متقدمون نقلا عن المذهب بمن يضعف به عن الوظائف لكن يرد ما مر من
 ندب فطر عرفه قولهم يضعف به ويوجب من شأن الصوم الضعف ويؤخذ من ذلك أيضا ان كراهة صومه
 ليست ذاتية بل لامر عارض ويؤيده انعقاد نذره كما يعلم بما يأتى في النذرو يقاس به اليومان الآخران اذا تخلص
 كراهة الافراد بالجمعة اه شرح مر وفي الشورى مانصه وعبرة الشهاب الرملى في حواشى شرح
 الروض في باب النذرو يؤخذ منه صحة نذر صوم يوم الجمعة منفردا وهو كذلك لانه انما يكره افراده بصوم النفل
 دون الفرض اه قال شيخنا ممن صرح بان الكراهة خاصة بالنفل دون الفرض ابن قاضي شهبة في باب صوم
 التطوع وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه انتهى (قوله الا فيما افترض عليكم) أى من قضاء أو نذر أو كفارة
 فلا يكره الافراد فيها اه قل (قوله وخبر لا تصوموا يوم السبت الخ) هذار بما يقتضى انه لا يتخلص من
 الكراهة بضم صوم اليه اه حل (قوله ولان اليهود الخ) هذا العطف يشعر بان هذا ليس علة اه وحينئذ
 يتوقف في قياس يوم الاحد على السبت مع عدم ورود نهي عنه اه حل (قوله فلو جمعها الخ) هذه العبارة
 تصدق بما اذا جمع بين الجمعة والاحد لانه جمع بين اثنين منها بالصوم وقد يمنع كونه جمعا اه حل وبقي ما لو عزم
 على صوم الجمعة والسبت معا أو السبت والاحد معان صام الاول وعن له ترك اليوم الثاني فهل تنبى الكراهة
 أولا فيه نظرو الاقرب الثاني لانه لا يشترط لكراهة الافراد قصد قبل الصوم وانما المعنى انه اذا صام السبت
 كرهه الاقتصار عليه سواء قصد اولاه اه عش على مر (قوله لان المجموع لم يعظمه أحد) يرد على
 ما زعمه الاسنوى من انه لا وجه لانتفاء الكراهة اذا غلب الجمع انه ضم مكروه لمكروه اه حل قيل ولا تطير لهذا
 في انه اذا ضم مكروه لمكروه آخر تزول الكراهة اه ج (قوله أما اذا صام بسبب الخ) عبارة شرح مر
 وحل ما تقررا اذا لم يوافق افراد كل يوم من الثلاثة عادة والابان كل يوم يوم او يفطار يوما أو يصوم عرفة أو
 عاشوراء فوافق يوم صومه فلا كراهة كما في صوم يوم السبت لانه في المجموع وهو ظاهر وان أفتى ابن عبيد

أو فوف حق) لا تفصل
 الله عليه وسلم قال من
 صام الدهر ضيقت عليه
 جهنم هكذا وعقد
 تسعين رواه البيهقي ومعنى
 ضيقت عليه أى عنه فلم
 يدخلها أولا يكون له فيها
 موضع (والا) بان خاف
 به ذلك (كره) وعلمه جل
 خبر مسلم لا صام من صام الا بد
 (كافراد) صوم يوم (جعة أو
 سبت أو أحد) بالصوم فانه
 يكره (بلا سبب) لخبر الشيخين
 لا يصم أحدكم يوم الجمعة الا
 ان يصوم يوما قبله أو يوما
 بعده موخبر لا تصوموا يوم
 السبت الا فيما افترض
 عليكم رواه الترمذى وحسنه
 والحاكم وصححه على شرط
 الشيخين ولان اليهود تعظم
 يوم السبت والنصارى يوم
 الاحد فلو جمعها أو اثنين منها
 لم يكره لان المجموع لم يعظمه
 أحد أما اذا صامه بسبب
 كان اعتاد صوم يوم وفطر
 يوم فوافق صومه يوما منها فلا
 كراهة كما في صوم يوم الشك
 وخبر مسلم لا تحضوا يوم
 الجمعة بصيام من بين الأيام
 الا أن يكون في صوم يومه
 أحدكم وقبيل بالجمعة الباقي
 وقول أو أحد بلا سبب من
 زيادنى (وكقطع نفل غير
 نسل) ج أو عرفة (بلا عذر)

فانه يكره لقوله تعالى ولا تطلوا أعمالكم أما بعد ذكر مساعدة ضعيف في الاكل اذا عز عليه امتناع (٢٥٢) مضيف منه أو عكسه فلا يكره من غير

الصائم المتطوع أمير نفسه
ان شاء صام وان شاء أفطر
رواه الحاكم وقال صحيح
الاستاذ وقيس بالصوم غيره
من النفل أما نفل التسلط
فغيره قطعه كما يأتي في باب
لخالفته غيره في لزوم الانعام
والكفارة بافساده بجماع
(ولا يجب قضاؤه) ان قطعه
لان أم هانئ كانت صائمة
صوم تطوع فخيرها النبي
صلى الله عليه وسلم بين ان
تفطر بلا قضاء وبين أن تتم
صومها رواه أبو داود
وقيس بالصوم غيره وذكر
كرهه القطع مع قول غير
نسك بلا عذر من زيادني
والاصل اقتصر على جواز
قطع الصوم والصلاة
(وحرم قطع فرض عيني)
ولو غير فوري كأن لم يتعد
تركه لتلبسه بفرض
وتخرج بالعيني فرض
الكفاية فالاصح وفاما
لغيره أو غيره أنه لا يحرم
قطعه الا الجهاد وصلاة
الجنائز والحج والعمر وقيل
يحرم كالعيني وانما يحرم
قطع تعلم العلم على من أنس
التجربة فيمن نفسه لان كل
مسئلة مطلوبة برأسها
منقطعة عن غيرها ولا قطع
صلاة الجماعة على قولنا انها
فرض كفاية لانه وقع في
صفة الأصل والصفة تغفر

السلام بخلافه ويؤخذ من التشبيه انه لا يكره افرادها بنذر وقضاء وكفارة انتهت (قوله فانه يكره) أي ما لم
ينذر انما هو والا فيحرم قطعه اهـ شرح مر (قوله أمير نفسه) هو بالراء وري بالنون أيضا اهـ ع ش على مر
(قوله وان شاء أفطر) واذا أفطر لم يشب على ما مضى ان أفطر بغير عذر ولا أثيب وعلى ذلك يحمل قول المتولي
انه لا يثاب على عبادة لم تتم وقول الشافعي انه يثاب اهـ شرح مر (قوله اما نفل التسلط فيحرم قطعه) فيه ان
الشروع فيه شروع في فرض الكفاية الآن يقال يتصور الشروع في نفل التسلط بما اذا كان الفاعل صيا
أو عبدا اذ له وليه أو سيدا راجع باب الاحصار اهـ حل (قوله وقيس بالصوم غيره) كاعتكاف ووضوء
وطواف وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة أو يومها والتسبيحات عقب الصلوات اهـ شرح مر والقطع
ظاهر في الصوم والصلاة لا ارتباط بعض اجزائهما ببعض وأما قراءة سورة الكهف والتسبيحات ونحوهما
فهل المراد بالخروج منه الاعراض عنه والاستغفار بغيره وترك انما هو والمراد بما يشمل قطعه بكلامه وان لم يطل
ثم العود اليه فيه نظر والا قرب الثاني ما لم يكن الكلام مطالوبا كذا السلام واجابة المؤذن اهـ ع ش عليه
(قوله ولا يجب قضاؤه) أي بخلافه الثلاثة رضى الله عنهم لكنه يستحب خروج من الخلاف واقبي العلامة
الرملي بندين قضاء الوقت منها كما اهـ برماوى (قوله أم هانئ) بكسر النون وبالهمزة آخره ويسهل واسمها
فاختنوقيل فاطمة توقيل عائكة وقيل هند بنت عمه صلى الله عليه وسلم أبي طالب شقيقة على رضى الله تعالى عنه
أسلمت يوم الفتح وكانت تحت هبيرة بن عمرو وخطبها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتزوج بها لانهم قالوا انها خطبها
الى امرأته فقصية أي ذات صبية واعتذرت فعذرهاروى لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة وأربعون
حديثا اهـ برماوى (قوله وحرم قطع فرض عيني) وهو من الكبار كذا كره أئمة الاصول اهـ برماوى (قوله ولو
غير فوري) عبارة أصله مع شرح مر ومن تلبس بقضاء صوم فأتى عن واجب حرم عليه قطعه جزما ان كان
قضاؤه على الفور وهو صوم من تعدى بشرطه مدار كالماتركه من الاثم ولان التخفيف بجواز التأخير لا يليق
بحال المتعدى وشمل ذلك قضاء يوم الشك لوجوب قضاؤه فور اذ هو منسوب بعدم البحث عن الهلال الى تقصير
في الجملة ويستغفله وجوب القضاء على من نسي النية لئلا على الفور والمصرح به في شرح المهذب انه على
التراخي بخلافه وكذا ان لم يكن على الفور يحرم قطعه في الاصح بان لم يكن تعدى بالفطر لتلبسه بالفرض
ولا عذر له في الخروج فلهذا انما هو كالمشروع في الصلاة في أول الوقت والثاني لا يحرم لانه متبرع بالشروع
فيه فاشبهه المسافر بشرع في الصوم ثم يبريد الخروج منه ولا تنقيد الفور به بما ذكره اذ منه ما لو ضل وقت فلم يبق
من شعبان الا ما سيع القضاء فقط وان فات بعذر وباني انقسام القضاء الى ما يكون بالتعدى والى غيره أيضا في
الصلاة وفي الاعتكاف المنذور في زمن معين والحج والعمرة انتهت بقول الشارح كأن لم يتعد بتركه المراد منه
هو ما ذكره مر بقوله بان لم يكن تعدى بالفطر الخ (قوله وصلاة الجنائز) قال في الامداد لما في الاعراض عنها
من ذلك حرمة الميت ويؤخذ من ذلك ان غير الصلاة مما يتعلق به كحمله ودفعه يجب بالشروع وهو ظاهر فممتنع
الاعراض عن ذلك بعد الشروع نعم يتجه ان محل المنع من الاعراض اذا كان لغیر عذر بخلاف ما اذا تعبد
الحامل فترك الحمل لغيره أو الحافر فترك الحفر لغيره أو ترك الحامل الحمل لمن قصد التبرك بحمله أو اكرامه بالحمل
أو نحو ذلك من المقاصد المخرجة للترك عن ان يكون فيه هتك الحرمة اهـ شوبرى (قوله وانما يحرم قطع
الحج) وارد على القيل وكذا قوله ولا قطع صلاة الجماعة وقوله لان كل مسئلة الحاصل الجواب انه لا قطع فيه لان
القطع انما يكون في شيء متصل ببعضه ببعض اهـ شيخنا ^ص كن اراد الاول بالنظر لتعلم الكفائي وبالنظر
العيني منه يرد على المتن فالاجس جعل الاراد متعلقا بالقيل وبالتن تأمل (قوله على من أنس) بل لا أي علم قال
تعالى فان أنستم منهم رشدا أي علمتم اهـ شيخنا (قوله بهذا القول) أي القائل بحرمة قطع فرض الكفاية

فيها ما لا يغفر في الأصل ولا يخفى بعد هذا القول وان صححه

اه حل (قوله التاج السبكي) هو أبو نصر تاج الدين عبد الوهاب ابن الشيخ تقي الدين السبكي ولد بمصر سنة تسع وعشرين وسبعمائة وثلاثة عشر على أيدي غيره وبرع في العلوم وهو شاب وصنف كتاب التوشيح وغيره المتوفى يوم الثلاثاء سابع ذي الحجة سنة إحدى وسبعين وسبعمائة اه برماوى (قوله بحث الامام) هذا البحث هو الصحيح اذ يلزم على القول المذكور تعين الحرف والصنائع بالشروع فيها ولا وجه له اه حل (قوله أولى من تعبيره قضاء) عبارة أصله ومن تلبس بقضاء الخ لانه يؤهم ان الاداء لا يحرم قطعه (قوله تطوعا) أى مما يتكرر كصوم الاثنين والخميس أما لا يتكرر كعرق وعاشوراء فلها صومها الا ان منعها وكالتطوع القضاء الموسع اه برماوى وخرج بالتطوع الفرض فلا يحرم وليس للزوج قطعه وظاهره ولو ثبت لم يطلق لم ياذن فيه اه ع ش على مر (قوله وزوجها حاضر) أى ولو جرت عادته بان يغيب عنها من أول النهار الى آخره لاحتمال أن يطرأ له قضاء وطرفه في بعض الاوقات على خلاف عادته اه ع ش على مر (قوله الاباذنه) فلو صامت بغير اذنه صح وان كان حراما كالصلاة في دار مغصوبة وعلمها برضاه كاذنه وسيأتى في النفقات عدم حرمة صوم نحو عاشوراء عليها بغير اذنه أما صومها في غيبة زوجها عن بلدها فجاز تقطعا وانما لم يحرم صومها بغير اذنه مع حضوره نظر الجواز افساده عليها لان الصوم بها بارادة فممنعه التمتع بها ولا يلحق بالصوم صلاة التطوع كما يحثه الشيخ لقصر زمنها والامامة المباحة للسيد كالزوجة وغير المباحة كالختم والعبدان تضررا بصوم التطوع لضعف أو غيره لم يحرم الاباذن السيد والاجاز ذكره المجموع وغيره اه شرح مر وقوله والامامة المباحة للسيد أى التي أعدها التمتع بان تسرى بها أمأمة الخلد التي لم يسبق للسيد تمتعها ولم يغلب على ظنها ارادته منها فلا يفتى منعها من الصوم اه ع ش عليه

* (كتاب الاعتكاف) *

(قوله هو لغة الخ) عبارة شرح مر هو لغة الحبس واللازمة على الشيء ولو شرايخا لاعتكف وعكف يعكف بضم الكاف وكسرها عكفا وعكفا وعكفة أعكف بكسر الهمزة وكاف عكفا لا غير يستعمل لازما ومتعديا كرجع ورجعته ونقص ونقصته وشرع الحبس في مسجد بقصد القرينة من مسلم مميز عاقل طاهر من الجنابة والحبض والنقص صاح كلف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكرو العلم بالتحريم انتهت وفي المختار عكفه حبسه ووقفه بانه ضرب بونصر ومنه قوله تعالى والهدى معكوفان يبلغ محله ومنها الاعتكاف في المسجد وهو الاحتباس وعكف على الشيء أقبل عليه واطبأ وباه دخل وجلس قال الله تعالى يعكفون على أصنام لهم اه وعبارة البرماوى قوله هو لغة الحبس واللازمة على الشيء ولو شرايخا لاعتكف على قوم يعكفون على أصنام لهم ويسمى جوارا ومنه حديث عائشة رضي الله تعالى عنها وهو يجاور في المسجد أى معتكف فيه وهو مجمع عليه ويجب بالندور وروحه عكوف القلب على الله تعالى وجميعته عليه والفكر في تحصيل مرضاته وما يشرب اليه حتى لا يصير انسه الا بالله تعالى يشاهد آثار ذلك الانس العظيم في مضائق الدنيا والآخرة سيما في القبر والخروج منه الى المحشر وعند العقبات التي تقاسمها الناس في ذلك اليوم قاله في الاتخاف انتهت (قوله من شخص مخصوص) وهو المتصف بالصفات المذكورة في عبارة مر كما علمت (قوله آية ولا تبشروهن) هذه الآية وما بعدها لا يدلان الا على جواز الاعتكاف لا على نفيه (قوله أيضا آية ولا تبشروهن الخ) دليل على اشتراط المسجدية للاعتكاف لانه لا جاز أن يكون شرطا في منع مباشرة المعتكف لانها ممنوعة عليه خارجة لقضاء الحاجة كلسيأتى وغير المعتكف ممنوع من المباشرة فيه فليس ذكرها للاشتراط صحة الاعتكاف وهو من الشرائع القديمة ويدل لذلك قوله تعالى وعهدنا الخ وظاهر كلامه ان هذا دليل لجواز الاعتكاف وهو انما يأتي على القول بان شرع من قبلنا شرع لنا اذا ورد في شرعنا ما يقرره فقد اعتكف صلى الله عليه وسلم العشر الاوّل من رمضان ثم الاوسط ثم الاخير ولازمه حتى توفاه الله تعالى ثم اعتكف

التاج السبكي تبعا لما
معهم ابن الرفعة في المطالب
في باب الوديعة وأشار
فيه في باب القبط الى أن
عدم حرمة بحث الامام
جوز عليه الغزالي والحاوي
ومن تبعهما وبما قرر علم
ان تعبيرى بفرض عيني
أولى من تعبيره بقضاء
(فرع) * لانصوم المرأة
تطوعا وزوجها حاضر الا
بإذنه لخبر الصحيحين لا يحل
للرأة أن تصوم وزوجها
شاهد الاباذنه

* (كتاب الاعتكاف) *

هو لغة الحبس وشرع الحبس
بمسجد من شخص مخصوص
بنية والامل فيه قبل الاجماع
آية ولا تبشروهن وأنتم
عاكفون في المساجد وقوله
تعالى وعهدنا الى ابراهيم
واسماعيل أن طهرا بيتي
للطائفين والعاكفين
والاتباع رواه الشيخان

أزواجه من بعده واعتكف صلى الله عليه وسلم عشر من شوال وهي العشر الأولى كما في بعض الروايات اه
 حل (قوله أيضا ولا تبشروهن) أي نساءكم وأنتم عاكفون مقيمون بنسبة الاعتكاف في المساجد متعلق
 بما كفون ثم هي لمن كان يخرج وهو معتكف في جامع أمر أنه ويعود اه حلال وعبارة شرح مر وهو من
 الشرائع القديمة لقوله تعالى وعهدنا الخ انتهت وفي البرماوي ما نصه قوله للطائفتين والعاكفين قالوا وهو من
 الشرائع القديمة لهذه الآية أقول ولعل ذلك باعتبار معناه الغوى بدليل قوله تعالى لن نبرح عليه أي على عبادة
 العجل عاكفين حتى يرجع اليناموسي وأما باعتبار الهيئة المخصوصة من الأركان والشروط فهو من خصائص
 هذه الأمة اه (قوله سن كل وقت) أي على سبيل التاكيد اه شرح مر وقوله كل وقت أي حتى أوقات
 الكراهة وان شحراها اه ع ش على مر (قوله كل وقت) أي ولو بلا صوم أو الليل وحده خلافاً للإمام
 مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما لما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الأولى من شوال وفيه يوم العيد
 قطعاً وهو لا يقبل الصوم اتفاقاً اه برماوي (قوله وفي عشر رمضان الأخير الخ) ليس هذا مكرراً مع ما مر
 في الباب السابق أي في قوله لاسمياً العشر الأخير إذ ذلك في استجابته في رمضان وما هنا في الحكم عليه بكونه
 أفضل فيمن غيره اه شرح مر مع زيادة (قوله كما مر في خبر الشيخين) أي قبيل قول المصنف فصل
 شرط وجوبه اسلام اه ع ش وعبارته هناك للاتباع في ذلك رواء الشيخان وانظر لم أحال المحشى على
 عبارته هناك ولم يحل على ما مر هنا قريبيان قول الشارح في مقام الاستدلال والاتباع رواء الشيخان مع أن
 العبارة في كل من المقامين كالأخرى وعلى كل يقال على الشارح ليس في كل من المقامين ذكر المواظبة
 المدعاة هنا تامل (قوله وقالوا في حكمته الخ) وجه التبري أنه يقتضي أنه إذا رآها في أول ليلة من العشر
 لا يسن له قيام بقيته وليس كذلك بل يسن قيام الليالي المذكورة مطلقاً وإن رآها أول ليلة شكر الله تعالى
 اه عبدي به ووجه التبري أن هذه الحكمة انما تنأت على مختار الإمام أن ليلة القدر منحصرة في العشر الأواخر
 وهو قول من جملة ثلاثين قولاً للعلماء كما في شرح مر وعبارة البرماوي قوله وقالوا أي الأصحاب فليس مراده
 التبري أو يقال هو مراده لعدم تعيين هذه الحكمة لأنه يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم انما واظب على ذلك
 لأجل مزية الوقت على غيره ويحتمل أنه انما واظب عليه لأنه أفضل ولطلب ليلة القدر وهذا أولى انتهت (قوله
 ليلة القدر) سميت بذلك لانه ليلة الحكم وليلة الفضل وقيل لعظم قدرها اه شرح مر أي وأما ما يقع
 ليلة نصف شعبان ان صح فعمول على ان ابتداء الكتابة فيها وتتمام الكتاب بتوسليم الصحف لاربابها انما
 هو في ليلة القدر اه ع ش عليه وفي البرماوي ما نصه قوله ليلة القدر وهي من خصائص هذه الأمة سميت
 بذلك لشرفها وعلو قدرها أو لتقدير الأمور فيها لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم وقيل لأن الأرض تضيق
 باللائكة فيها وذهب عكرمة إلى أن التي يفرق فيها كل أمر حكيم هي ليلة النصف من شعبان والجمهور على أنها
 ليلة القدر وهي أفضل ليالي السنة وباقيته إلى يوم القيامة وتري حقيقة ويسن لمن رآها كتبها لأن رزقها
 كرامة والكرامة يسن اخفاؤها وقد رأيناها مر فواحقه المجد ويندب احياؤها بالصلاة والقراءة وكثرة
 الدعاء كما في العبدويتا كدفعها اللهم انك عفو كريم تحب العفو فاعف عنا يحصل فضلها لمن أحياها وان لم
 يشعر بها ونفسه محمول على نفي الكمال كما حصل رفعها على رفع عينها ومن صلى العشاء في جماعة فقد
 أخذ حظها منها ومن علاماتها عدم الحر والبرد فيها ويندب صوم يومها وكثرة العبادة فيها انتهت وعبارة
 شرح مر وهي من خصائص هذه الأمة والتي فيها يفرق كل أمر حكيم وباقيته إلى يوم القيامة اجاعا وتري
 حقيقة فينا كد طلبها والاجتهاد في ادراكها كل عام واحياؤها ليلاً كاسبها بالعبادة والدعاء والمراد برفعها في
 خير فرقت وعسى أن يكون خير لكم رفع علم عينها والالم يأمر فيه بالتماسها ومعنى عسى أن يكون
 خير لكم أي لترغبوا في طلبها والاجتهاد في كل البالي وليكثر فيها في يومها من العبادة بالاحسان وضعة
 يقين ومن قوله اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عنا ويسن لمن رآها أن يكتبها وما نقل في شرح مسلم

(سن الاعتكاف) كل
 وقت لا مطلق الأدلة (ولي
 عشر رمضان الأخير أفضل)
 منه في غيره لمواظبة على الله
 عليه وسلم على الاعتكاف
 فيه كما مر في خبر الشيخين
 وقالوا في حكمته (ليلة) أي
 لطلب ليلة (القدر)

من انه لا ينال فضلها الا من اطعم عليها فمن قامها ولم يشعر بها لم ينل فضلها رده جمع بتصريح المتولي بخلافه بان
 في مسلم من قام ليلة القدر فوافقها وتفسير الموافقة بالعلم غير مساعد عليه من اللغة وفيه عن ابن مسعود من يقوم
 الحول يصيبها ويقل أجمعاً بناسن التعبد في كل ليالي العشر ليحوز الفضيلة ييقن نعم يحمل قول من قال
 لم ينل فضلها على الكامل فلا ينافيه ما ذكرته وتقل في المواهب القسطانية عن بعضهم ان ليلة مولد
 صلى الله عليه وسلم أفضل من ليلة القدر وأيد ذلك بأمر فلجبر اه شورى (قوله التي هي كما قال تعالى الخ)
 الظاهر ان غرضه الاستدلال على علية قوله ليلة القدر اذ ربما يقال انها مساوية لغيرها فلا تتج هذه العلة أفضلية
 الاعتكاف في العشر الاخير وقوله قال صلى الله عليه وسلم الخ كان الانسب العطف لانه مسوق لما سبقته
 الآية اه (قوله أي العمل فيها خراج) وهل العمل في يومها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها يوم قدر
 قياساً على الليل ظاهر التشبيه انه كذلك الا انه يتوقف على نقل صريح فليراجع اه ع ش على مر (قوله
 في ألف شهر) وهي ثلاث وثمانون سنة وثلاث ابرماوى وقوله ليس فيها ليلة القدر أى والا لزم تفضيل
 الشيء على نفسه بمراتب قال القليوبي ظاهر كلامهم ان الالف شهر كاملة وانه تبدل ليلة القدر ليلة غيرها
 ويحتمل نقصانها ولعل المراد بالاشهر العربية لانها المنصرف اليها الاسم شرعاً اه (قوله من قام ليلة
 القدر الخ) فان قلت لفظ قام ليلة القدر هل يقتضى قيام تمام الليلة أو يكفي أقل ما ينطلق عليه اسم القيام فيها
 قلت يكفي الأقل وعليه بعض الأئمة حتى قيل بكفاية اداء فرض العشاء في جماعة عن القيام فيها لكن الظاهر منه
 عرفانه لا يقال قام الليلة الا اذا قام كلها أو أكثرها فان قلت ما معنى القيام فيها اذا ظهره غير مراد قطعاً قلت
 القيام الطاعة فانه معهود من قوله تعالى وقوموا لله قانتين وهو حقيقة شرعية فيه اه كرماني على البخاري في كتاب
 الايمان اه شورى (قوله ايحانا) أى تصديقه بالتم احق وطاعته واحتساباً أى طلب الرضى الله وثوابه لاربابه
 وبمعنونهما على المفعول أو التمييز أو الحال بتأويل المصدر باسم الفاعل وعليه فهم احالان مستد اخلان
 أو مراد فان والنكتة في وقوع الجزاء ماضياً مع انه في المستقبل انه متيقن الوقوع فضلاً عن الله سبحانه وتعالى
 على عباده اه زى اه ع ش على مر فان قلت كل من القطين يقضى عن الآخر لان المؤمن لا يكون
 الا محتسباً والمحتسب لا يكون الامو منافيل فيه فائدة غير التأكيد أم لا قلت المصدق بالشئ بما لا يفعله مخلصاً
 بل لرباه ونحوه والمخلص في الفعل بما لا يكون صدقاً بشوابه ولكنه يفعله طاعة مأموراً به سبباً للمغفرة ونحوه
 أو الفائدة هي التأكيد ونم الفائدة اه كرماني على البخاري اه شورى (قوله ما تقدم من ذنبه) أى من
 صفات ذنبه كافي نظائر من غفران الذنوب بقريضة التقيد في بعض الاحاديث بما اجتنب الكفار اه
 برماوى (قوله ومبيل الشافعي الخ) مبتدأ وقوله الى انها ليلة حاد الخ خبر موحاهل انها قولان للامام أى نقل
 عنه انه قال انها ليلة حاد ونقل عنه انه قال انها ليلة ثالث وهذا ما في مختصر المازنى والا كثرون على انه ليلة الى انها
 ليلة حاد وعشرين لا غير اه برماوى وشرح مر ثم يحتمل انها تكون عند كل قوم بحسب ليلهم فاذا كانت
 ليلة القدر عندنا تهاز غيرنا فآخرت الاجابة والثواب الى ان يدخل الليل عندهم ويحتمل لزومها الوقت وان كان
 هم ارباب النسبة لقوم وليلاً بالنسبة لا غيرين والظاهر الاول لينطبق عليه معنى الليل عند كل منهم اخذاً بما قيل
 في ساعة الاجابة في يوم الجمعة انها تختلف باختلاف اوقات الخطباء اه ع ش على مر (قوله فكل ليلة منه)
 أى من العشر فهي محصورة عند الشافعي في العشر لا تكون في غير موقوله انها تلزم ليلة بعينها معناه انها اذا
 كانت في الواقع ليلة حاد وعشرين مثلاً تكون كل عام كذلك لا تتقل عن هذه الليلة وقوله انها تتقل كل سنة أى
 في ليال العشر بمعنى انها ليلة حاد وعشرين وثلاثة غيرها من بقية العشر فهي محصورة في العشر على هذا
 القول أيضاً وانما المخالفة بينه وبين الاول في لزوم وعدمه اه شيئاً (قوله فذهب الخ) لا وجه لهذا التفرع
 فكان الاولى ان يقول ومذهب الخ (قوله انها تتقل كل سنة) لوزنك هذا التقيد لكان أولى بدخول توافق سنتين

التي هي كما قال تعالى خير
 من ألف شهر أى العمل
 فيها خير من العمل في
 ألف شهر ليس فيها ليلة
 القدر وقال صلى الله عليه
 وسلم من قام ليلة القدر ائنا
 واحسبنا غفر له ما تقدم
 من ذنبه واما الشيخان
 وهى في العشر المذكور
 (ومبيل الشافعي رحمه الله
 الى انها ليلة حاد أو ثالث
 وعشرين) منه دل الاول
 خبراً للشيخين والثاني خير
 مسلم فكل ليلة منه عند
 الشافعي يحتمل لها لكن
 أربابها ليالى الوتر وأربابها
 من ليالى الوتر ما نقلناه عنه
 فذهبوا الى انها تلزم ليلة بعينها
 وقال للزنى وابن خزيمة
 وغيرهما انها تتقل كل سنة
 الى ليلة جمع بين الاخبار قال
 في الروضة وهو قسوى
 واختاره في المجموع والفتاوى
 وكلام الشافعي في الجمع
 بين الاحاديث يقتضيه

أولاً كثر في ليلة واحدة مع ان التوافق فيها محقق لكثرة الاعوام اما مع التوالي أو التفريق وقوله الى ليلة أي من
ليلة العشر المذكورة مطلقاً أو من أوله كما اختاره الغزالي وغيره وقالوا انها تعلم فيها باليوم الأول من الشهر فان
كان أوله يوم الاحد أو الاربعاء فهي ليلة تسع وعشرين أو يوم الاثنين فهي ليلة احدى وعشرين أو يوم
الثلاثاء أو الجمعة فهي ليلة سبع وعشرين أو يوم الخميس فهي ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت فهي ليلة
ثلاث وعشرين قال الشيخ أبو الحسن البكري ومنذ بلغت سن الرجال ما فاتني ليلة القدر من هذه القاعدة
المذكورة وقد نظمها شيخنا بقوله

ياسائل عن ليلة القدر التي * في عشر رمضان الاخير حلت
فانها في مئردات العشر * تعرف من يوم ابتداء الشهر
في الاحد والاربعاء والتاسعة * وجعة مع الثلاث السابعة
وان بدا الخميس فالتاسعة * وان بدا السبت فالثالثة
وان بدا الاثنين فهي الحادي * هذا عن الصوفية الزهاد

اه برماوي (قوله وعلامتها طلوع الشمس صيحتها بيضاء) أي ويستمر ذلك الى ان ترتفع كرمح في رأي العين
ذ كرم المناوي في شرحه الصغير على الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم صيحة ليلة القدر تطلع الشمس
لا شعاع لها كأنها طست حتى ترتفع اه وقوله كأنها طست أي من نحاس أبيض اه ع ش على
مر وحكمة كون ذلك علامة لها كثرة اختلاف الملائكة وتزولها وعودها فاستمرت باجتهادها وأجسامها
الطيفة ضوء الشمس وشعاعها وفائدة معرفة صحتها بعد فوات طلوع الفجر انه يسر اجتهاده في يومها
كاجتهاده فيها وليجتهد في مثلها من قابل بناء على عدم انتقالها اه شرح مر وقوله وتزولها وعودها فيها
لا يقال الليلة تنقضي بطلوع الفجر فكيف تستمر بعودها وتزولها في الليل ضوء الشمس لا نقول يجوز ان ذلك
لا ينتهي بطلوع الفجر بل كما يكون في ليلتها يكون في يومها ويتقدير انه ينتهي تزولها بطلوع الفجر فيجوز
ان الصعود متأخراً بتقدير كونه ليلاً فيجوز انها اذا صعدت تكون محلها الشمس وقت مرورها في مقابلتها
نهاراً اه ع ش عليه (قوله وتجب نية فرضية في نذره) ولا يشترط تعيين سبب وجوبه وهو النذر بخلاف
الصوم والصلاة لان وجوبه لا يكون الا بالنذر بخلافهما والاشبه كما قاله الزركشي الاكتفاء بذكر النذر عن
ذكر الفرض لان الوفاء به واجب فكأنه نوى الاعتكاف الواجب عليه ولا يجب تعيين الاداء والقضاء ولو نوى
الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه لم يطل كالصوم اه شرح مر (قوله وان أطلق الخ) هذا
شامل للفرض والنفل فقوله كفته نيته أي عن تجديدها كل يوم مثلاً فلا يجب وهذا دليل قوله لكن لو خرج الخ
فلا ينافي انه يجب التعرض للفرضية في المنذور زيادة على أصل النية اه شيخنا (قوله بلا عزم عود) أي
للاعتكاف فان عزم على العود لا اعتكاف فلا يحتاج عند دخوله الى تجديد نية وان جامع بعد خروجه لان ذلك
غير مناف للنية وان كان منافياً للاعتكاف وهو في زمن الخروج غير معتكف مطلقاً أي لا حقيقة ولا حكماً اه
حل (قوله جدد الزوما) أي سواء كان من ذوراً أو لا والمراد بالزوم الزوم لاجل الصحة ان أراد اعتكافاً
فانياً لانه ان تركها ياتم فهو على حد قولهم يجب النية في صلاة الصبي مثلاً اه شيخنا (قوله فان عزم على العود)
أي لا اعتكاف بخلاف ما اذا عزم عليه من غير ملاحظة الاعتكاف كما يقع للمعاورين يخرجون من غير
ملاحظة الاعتكاف فيكون هذا من قبيل قول المتن بلا عزم عود اه شيخنا وهذا التقيد صريح به مر في
شرحه وفي البرماوي ما منه قوله فان عزم على العود أي لاجل الاعتكاف واذا جامع بعد خروجه لم يجب تجديده
النية اذا عاد لانه غير مناف للنية قياساً على الصائم اذا نوى ليلاً ثم جامع ليلاً فانه لا يجب عليه تجديد النية بخلاف
من خرج ليعمل لا يتطوع المتابع فانه اذا جامع خارج المسجد بطل اعتكافه لانه معتكف حقيقة بخلاف من

وعلامتها طلوع الشمس
صيحتها بيضاء ليس فيها
كثير شعاع (وإن كلفه) أربعة
أحدها (نية) كغير من
العبادات (وتجب نية فرضية
في نذره) لتمييز عن النفل
والتصريح بوجوبها من
زيادتي (وإن أطلقه) أي
الاعتكاف بأن لم يقدره
مدة (كفته نيته) وإن طال
مكثه (لكن لو خرج) من
المسجد بقصد رده بقولي
(بلا عزم عود ولا جدد) ما
لزوم سواء أخرج لتبهرق
أم لغيره لان ما مضى عبادة
تامة فان عزم على العود

خرج عازما على العود فان زمن الخروج لا اعتكاف فيه أصلا اه (قوله كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية) أي لانه يصير كنية المدين أي المدة التي قبل الخروج والمدة التي بعد العود كفي زيادة عدد ركعات النافلة وبه يعلم الجواب عن تنظير الرخصة وأصلها فيه بان اقتران النية بأول العبادة شرط فكيف يكتفى بعزيمة سابقة ولا تظر لكون الصلاة لم يتخلل فيها بين الزيد والمزيد ما ينافيها وهما تتخلل الخروج المنافي لمطلق الاعتكاف لان تتخلل المنافي هنا مغتفر حيث استثنى زمنه في النية ونية العود فيما نحن فيه صيرت ما بعد الخروج جمع ما قبله كاعتكاف استثنى زمن المنافي فيه وهو الخروج اه شرح مر (قوله ولو قيد بعبارة الخ) هذا مقابل الإطلاق وهو شامل للفرض والنفل والمتابع وغيره فالصور أربع أخرجه منها واحدة بقوله الا ان نذر مدة الخ وقوله لغير تبرز التبرز هو قضاء الحاجة من البول والغائط والحاصل ان التفصيل في هذه باعتبار التبرز وغيره ولا تظر للعزم على العود وعدمه عكس التي قبلها اه شيخنا (قوله أيضا ولو قيد بعبارة الخ) صورة المسئلة ان المدة ليست معينة كما يعلم من الاسنوي وغيره وما وقع في عبارة المحلى في تعليل الضعيف من لفظ التعيين يحمل على التعيين بالمقدار وعبارة الارشاد وشرحه لشخص لا خروج خلاه قضى فيه الحاجة فلا يقطع الاعتكاف ان قدر اعتكاف في نيته بعبارة مطلقة كيوم وشهر ولا فرق في ذلك بين الاعتكاف المتطوع به والواجب كما اذا نذر أياما غير معينة ولم يشترط تتابها اه وعبارة الرض وشرحه ولو خرج من نوى اعتكاف مدة مطلقا كيوم وشهر الخ ثم قال اما خروج من نوى اعتكاف مدة متوالية فسيأتي حكمه آخر الباب اه وكان مراده بالمدة المتوالية ما يشمل المعينة كهذه العشرة الايام والشروط تتابها كنيوت عشرة أيام متوالية فهو كانه يشير بمجاسياتي آخر الباب الى قول الرض وشرحه بعد ذكر ما يقطع المتابع وما لا يقطع وما يقضى زمنه وما لا يقضى زمنه مانعه ولا يلزمه أي من خرج كذا كر تجديد النية بعد عوده ان خرج لما لا بد منه وان طال زمنه كقضاء الحاجة والغسل الواجب والاذان اذا جورتا الخروج له وكذا لو خرج لما لا يقطع المتابع وكان عنه بدو الحق به الخروج لفرض استثنى ولو عين مدته ولم يتعرض للمتابع لجمع أو خرج بلا عذر ثم عاد ليتم الباقي جدد النية وقوله ولم يتعرض للمتابع يفهم ان ما قبله تعرض فيه للمتابع والظاهر ان مراده بالعذر كلما يسوغ الخروج اه سم (قوله جدد النية) أي ولو عزم على العود وهذا الإطلاق منقول من ر ج وع ش وان قيد بان عدا الحق بما اذا لم يعزم على العود فان عزم لا يجب في هذه بالاولى مما قبلها لكن قد علمت ان المنقول الإطلاق اه شيخنا وفي قول على الجلال قوله لزمه الاستئناف أي ما لم يعزم على العود كالتى قبلها بالاولى اذ هنا قول بعدم الاحتياج مطلقا وشيخنا لم يوافق على ذلك في هذا وفي كلام العلامة ابن عبد الحق ما يوافقنا اذ اعاد الى مسجد غير الاول وهو أكثر مسافقته ومحل ذلك اذا عاد قبل فراغ المدة التي عينها والافترج عن الاعتكاف مطلقا فلا بد من تجديد نية اه (قوله بخلاف خروجه للتبرز الخ) بقي ما لو شرب مع التبرز غيره هل يلزمه الاستئناف أولا فيه تظروا الاقرب الثاني قياسا على ما لو قصد الجانب بالقراءة المذكور والاعلام اه ع ش على مر (قوله فهو كالمتنبي) أي لفظا والافهم مستثنى شرعا (قوله لعذر لا يقطع المتابع) كالتبرز والمرض والحيض وحديثه يقال لنا معتكف في غير مسجد بخلاف ما لو خرج لما يقطع المتابع كعبادة المرضى وصلاة الجمعة فيجب تجديد النية اه حل (قوله فلا يلزمه تجديد) أي ويلزمه مبادرة العود عند زوال عذره فان أخر عدا عالما انقطع المتابع وتعد البناء اه شرح مر (قوله لشمول النية جميع المدة) ومن ثم لو جامع حال خروجه بطل اعتكافه لانه معتكف حقيقة اه حل (قوله أيضا لشمول النية جميع المدة) أي مع كونه معتكفا حكما فلا بد من هذه الزيادة لتخالف الصورة التي قبلها اذا خرج لغير تبرز كمن نذر اعتكاف عشرة أيام ولم يقيد بتتابع فان النية تشمل الكل لكنه في خروجه غير معتكف حكما ما لو خرج للتبرز فهو معتكف حكما والضابط انه متى بقيت النية ولم يجب تجديد ما كان معتكفا حكما في خروجه وذلك في ثلاث صور في الإطلاق اذا عزم على العود وفي التقيد بالمدة

كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية (ولو قيد بعبارة) كيوم أو شهر (وخرج لغير تبرز وعاد جدد) النية أيضا وان لم يطل الزمن لقطعه الاعتكاف بخلاف خروجه لتبرز فانه لا يجب تجديدها وان طال الزمن لانه لا بد منه فهو كالمتنبي عند النية (لان قدر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع المتابع وعاد) فلا يلزمه تجديد سواء أخرجه لتبرز أم لغيره لشمول النية جميع المدة

من غير تتراتب اذ اخرج لتبرز وفي التقييد بها متتابعة اذ اخرج لما لا يطاع التتابع وانه اذ لم يبق النية بان وجب تجديد هالايكون معتكفا حكما وذلك في ثلاث دور الاطلاق بلا عزم العود والتقييد وقد خرج لغير تبرز والتقييد مع التتابع وقد خرج لعذرية طمع التتابع اه شيخنا (قوله ولا يجوز اعتكاف المرأة الخ) استشكل ذكرهما ههنا لان الكلام في النية والانسب ذكرهما في الركن الرابع وهو المعتكف وقد عجب بان ذكرهما ههنا لبيان ان صحة النية لا تتوقف على كونه طاعة بل يصح ولو عصى به كالمراة بغير الاذن والرقيق كذلك فله تعلق بالنية وبانه تخصيص لاستحبابه في كل وقت فكانه قال تسحب نيتي في كل وقت الا المراة والعبد فبعد الاذن لهما قائل اه شورى وعبارة الروض وشرحه (ويصح من المميز والعبد والمراة) كصياهم (لكن يكره لذوات الهيئة) كفي خروجهن للجماعة (ويحرم) اعتكاف العبد والمراة (بغير اذن السيد والزوج) لان منفعة العبد مستحقة لسيدته والتمتع مستحق للزوج ولان حقهما على الفور بخلاف الاعتكاف نعم ان لم يفونا عليهما منفعة كان حضر المسجد باذنهما ما قنوا بالاعتكاف فلا ريب في جوازه كما نبه عليه الزركشي ولو نذر العبد اعتكاف زمن معين باذن سيده ثم انتقل عنه الى غيره يبيع او وصية او ارث فله الاعتكاف بغير اذن المنتقل اليه لانه صار مستحقا قبل تملكه ومثله الزوج اذا اعتكف فلها ان يخرجها من التماوع وان اعتكف باذنهما المامر ولانه لا يلزم بالشروع (وكذا) لهما ان يخرجهما (من النذر الا ان اذنا فيه وفي الشروع) فيه وان لم يكن زمن الاعتكاف معين ولا متتابع (او في أحدهما وهو) أي زمن الاعتكاف (معين وكذا) ان اذنا في الشروع فيه (فقط وهو متتابع) وان لم يكن زمنه معين فلا يجوز لهما ان يخرجهما في الجميع لاذنهما في الشروع مباشرة او بواسطة لان الاذن في النذر المعين اذن في الشروع فيه والمعين لا يجوز تأخيرها والمتتابع لا يجوز الخروج منه لما فيه من ابطال العبادة الواجبة بلا عذر (ولو اعتكف المكاتب بلا اذن جاز) اذ لا حق لسيدته في منفعته كما روي عنه القاضي عن النص قال ومثله امرأته بما لا يخل بكسبه لقلة زمنه أولا مكان كسبه في المسجد كالحياطة (ومن بعض حركات ان لم تكن مهاباة) والافه في نوبته كالحر وفي نوبته سيده كالقن انتهت (قوله ومسجد) أي سواء سطحه وجداره وروشنه وان كان كاه في هواء الشارع ورجلته القذبة وما ينسب اليه عرفان نحو سباط ويصح على غصن شجرة خارج عنه وأصلها فيه كعكسه وليس منه ما أرضه مملوكة أو محتكرة خلافة الزركشي اذ المسجد ما فيها من البناء دونها ثم ان بني فيها نحو دكة أو مسطبة ووقفها مسجدا صح فيها القول لهم يصح وقف السفلى دون العلوي وعكسه وهذا من وكذا منقول أثبتته ووقفه مسجدا ثم زرعه ولوشك في المسجدية اجتهد اه برماوي وقوله نحو دكة أو مسطبة أي أو سمر فيها دكة أو نحو سجادة اه مر اه سم على ج ومثله ما لو فعل ذلك في ملكه ومن هنا يعلم صحة وقف العلوي ومنه الحلاوي والبيوت التي توجد في بعض المساجد وهي مشروطة للامام ونحوه ويسكنون فيها بزوجاتهم فان علم أن الواقف وقف ما عدا ما عدا المسجد اجزا المكث فيها مع الحبض والجنابة والجماع فيها والاحرم لان الاصل المسجدية اه ع ش على مر (قوله أيضا ومسجد) افهم كلامه عدم صحته فيما وقف جزؤه شاعرا مسجدا أو في مسجد أرضه مستأجرة وهو كذلك اه شرح مر ولعل الفرق بين الاعتكاف ونحية المسجد حيث صحت فيما وقف جزؤه شاعرا ان الغرض منها التعظيم وهو حاصل بذلك وأيضا صحة الصلاة لا تتوقف على المسجدية بخلافه قال ابن عبد السلام لو اعتكف فيما طنه مسجدا فان كان كذلك في الباطن فله أن يقرضه واعتكافه والا فأنقرضه فقط اه شرح مر (قوله ولو هي للصلاة) الغاية للرد على القول القديم القائل ان المراة ان تعتكف في المحل الذي هيأته في بيتها للصلاة بخلاف الرجل والختي لان المراة عورة بخلافهما اه شيخنا وعبارة أصله مع شرح مر والجديده انه لا يصح اعتكاف المراة في مسجد بيتها وهو المنزل المهيأ للصلاة لا تنفاه المسجدية بل يسل جواز تغييره ومكت الجنب فيه ولان قضاءه صلى الله

ولا يجوز اعتكاف المرأة
والرقيق الا باذن الزوج
والسيد (و) ثانيها (مسجد)
لا يتابع واه الشيخان فلا
يصح في غيره ولو هي للصلاة

عليه وسلم كن يعتكف في المسجد ولو كفي بيوتهم لكانت استرلهن والتدبير يصح لانه مكان صلاتها كما ان المسجد مكان صلاة الرجل وأجاب الاول بأن الصلاة غير مختصة بمحل بخلاف الاعتكاف والختي كالرجل وعلى القول بصحة اعتكافها في بيتها يكون المسجد لها أفضل خروج من الخلاف انتهت (قوله والجامع) أي والمسجد الجامع الذي تقام فيه الجمعة أولى أي ولو كان غيره أكثر جماعة منه أو كان زمن الاعتكاف دون أسبوع أو كان المعتكف ممن لا تلزمه الجمعة وهو ذاهو المعتمد ويستثنى من أولوية الجامع ما لو عين غيره فالعين أولى ان لم يخرج خروجه للجمعة اهـ شرح مر (قوله ولثلاث يحتاج الى الخروج للجمعة) واذا خرج اليها من غير الجامع فينبغي ان يغتفر له بعد فعلها ما ورد الحث على طلبه من الغائتحتوا الاخلاص والموثقتين دون ما زاد على ذلك كالسنة البعدية والتسبيحات وصلاة الظهر وما زاد على ذلك فانه يقطع التتابع وينبغي أن يكون خروجه من محل اعتكافه للجمعة في الوقت الذي يمكن ادراك الجمعة فيه دون ما زاد عليه وان فوت التذكير لان في الاعتكاف جبراه اهـ ع ش على مر (قوله مسجد مكة) المراد بمسجد مكة الكعبة والمسجد حولها كما جزمه في المجموع في استقبال القبلة وهو المعتمد فعليه لا يتعين جزع من المسجد بالتعيين وان كان أفضل من بقية الاجزاء فلا تدر اعتكافا في الكعبة أجزأه في أطراف المسجد قياسا على ما لو تدر صلاة فيها قول الاسنوي الظاهر تعيينها ضعيف اهـ شرح مر وقال الزركشي في أحكام المساجد يقتض في المراد بالمسجد الحرام الذي تضاعف فيه الصلاة سبعة أقوال الاول انه المكان الذي يحرم على الجنب الاقامة فيه الثاني انه مكة الثالث انه الحرم كله الرابع انه الكعبة الخامس انه الكعبة وما في الحرم من البيت السادس انه الكعبة والمسجد حولها السابع انه جميع الحرم وعرفة اهـ شوبري (قوله أو المدينة) المراد بمسجد المدينة ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فالتفضيل والتضعيف مختص به دون القدر الذي زيد كإراء المصنف للإشارة اليه بقوله مسجدى هذا ورأى جماعة عدم الاختصاص وانه لو وسعهما وسع فهو مسجد كما في مسجد مكة اذا وسع فذلك التفضيل ثابتة اهـ شرح مر وقوله المراد بمسجد المدينة ما كان الخ هو المعتمد بقى هل محل تعيين مسجد صلى الله عليه وسلم ما اذا عينه كأن قال الله على أن اعتكف في مسجد صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمنه أو أراد بمسجد المدينة ذلك بخلاف ما لو أطلق مسجد المدينة لفظا ونية فلا يتعين لصدة بالزيادة التي حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيها فيه نظر اهـ سم على حج والاقرب حله على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه هو الذي يترتب عليه الفضل المذكور فيعمل عليه لفظ النادر اذا ظاهر من تخصيصه مسجد المدينة بالذكرا ثم هو لا رادق زيادة الثواب اهـ ع ش عليه (قوله فلا يقوم غيرها مقامها) بل ينتظر ان كان الذهاب اليها في أمكنة فعله ثم ان لم يكن عين في نذره زمانا فظاهر وان كان عين ولم يمكنه الاعتكاف فيه صار قضاء ويجب فعله متى أمكن اهـ ع ش على مر (قوله لا تشد الرحال) أي لا يجوز كذا قال القفال ونقل أيضا عن الجويني وقال العلامة حج المراد بالتهنى في الحديث الكراهة فقط ونقله عن العباب في باب الجنائز وصرح به العلامة مر في باب النذر ونقل عن العلامة حل عدم الكراهة وعبارة بعضهم لا تشد الرحال أي للصلاة فيها فلا ينافي تشد الرحال لغيرها وقال البهني هو خبر بمعنى التهنى وقبل لمجرد الاخبار لانتهى قال النووي ومعناه لا فضيلة في تشد الرحال الى مسجد غير هذه الثلاثة ونقله عن جمهور العلماء وقال العراقي من أحسن محامل الحديث ان المراد منه حكم المساجد فقط فانه لا تشد الرحال الى مسجد من المساجد غير هذه الثلاثة وما قصد غير المساجد من الرحلة لطلب العلم وزيارة الصالحين والاخوان والتجارة والتسعة ونحو ذلك فليس داخل في ذلك صرح به في رواية الامام أحمد رضي الله عنه وابن أبي شيبة بسند حسن عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مر قوعا لا ينبغي للمصلي أن يشد رحاله الى مسجد يتنفي فيها الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الاقصى ومسجدى هذا وفي رواية لا ينبغي للمصلي أن تشد رحاله الخ قال السبكي وليس في الارض بقعة فيها فضل لذاتها حتى تشد الرحال اليها لذلك الفضل غير البلاد

(والجامع أولى) من بقية المساجد لكثرة الجماعة فيه ولثلاث يحتاج الى الخروج للجمعة وخروج من خلاف من أوجبه بل لو تدر مدة متتابعة فيها يوم جمعة وكن ممن تلزمه الجمعة ولم يشترط الخروج لها وجب الجامع لان خروجه لها يظل تتابعه (ولو عين) النادر (في نذره) مسجد مكة أو المدينة أو الاقصى (تعيين) فلا يقوم غيرها مقامها الزيد فضائلها قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الاقصى رواه الشيخان (ويقوم الاول) وهو مسجد مكة (مكرر) مقام (الاخيرين)

الثلاثة قال ومراوى بالفضل ما شهد الشرع باعتباره ورتب عليه حكماً شرعياً وما غيرهما من البلاد فلا تشد اليها لذلها بل لزبارة أو علم أو نحو ذلك من المنسوبات أو المباحات وقد التبس ذلك على بعضهم فزعم أن تشد الرجال إلى الزبارة لمن في غير الثلاثة كسيدي أحد البدوي ونحوه داخل في المنع وهو خطأ لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه فمعنى الحديث لا تشد الرجال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأماكن لأجل ذلك المكان إلا إلى الثلاثة المذكورة وشد الرجال لزبارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل لمن في المكان فليفهم اه
برماوى (قوله لمزيد فضله عليهما) عبارة صح لزبارة فضله والمضاعفة فيه إذا الصلاة فيه بمائة ألف ألف ثلاثاً فيمساوى المسجدين الاتيين كما أخذته من الأحاديث وبسطته في حاشية الإيضاح وسأتى الإشارة إليه انتهت وظاهره اختصاص المضاعفة بالصلاة فقط وبذلك صرح شيخنا حل في سيرته وفي كلام غيره عدم اختصاص المضاعفة بما بل تشمل جميع الطاعات فليراجع اه ع ش على مر وعبارة البرماوى والذى دلت عليه الأحاديث المذكورة أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجد المدينة ومن مائتين في المسجد الأقصى ومن مائة ألف في غيرهما وانما في مسجد المدينة أفضل من صلاتين في مسجد الأقصى ومن ألف صلاة في غيرهما وانما في المسجد الأقصى أفضل من خمسمائة في غيرها وذكر العلامة صح ما يخالف ذلك أخذاً من الأحاديث غير المذكورة اه برماوى (قوله إلا المسجد الحرام) أى والا الأقصى أيضاً لأن الصلاة فيه بخمسمائة فيمساوى غير المسجد الحرام ومسجد المدينة اه حابى (فائدة) قال البغوى في تفسيره قوله تعالى فيه آيات بينات قرأ ابن عباس رضى الله عنهما آية بينة على الوجدان وأراد مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام وحده وقرأ الآخرون آيات بينات بالجمع فذكر منها مقام إبراهيم وهو الحجر الذى قام عليه عند بناء الكعبة وكان أثر قدميه فيه فأندرس من كثرة المسح عليه بالأيدي ومن تلك الآيات الحجر الأسود والحطيم وزمزم والمشاعر كلها وقيل مقام إبراهيم جميع الحرم ومن الآيات في البيت أن الطائر يطير ولا يعاوقه وإن الجارحة تهصد صيدا فإذا دخل الحرم كفت عنه وإنه بلد صدر إليه الأنبياء والمرسلون والأولياء والصالحون وإن الصدقة والطاعة تضاعف فيه بمائة ألف اه فظهر أن المضاعفة بالعدد المذكور لا تختص بالصلاة اه برماوى وقوله فأندرس من كثرة المسح عليه بالأيدي هذا خلاف الواقع المشاهد فقد رأى عياناً وغوص القدمين فيه بقدر رضى أربعة أصابع وبين القدمين نحو نصف شبر وله الشجر لم يره وانما جمع ما قاله من بعض الناس فقلده اه (قوله وأنه لو عين مسجداً غير الثلاثة) أى ولو مسجد بقاء على المعتمد وهذا علم من ذكر الثلاثة وإن كان مفهوم لقب وقوله ولو عين زمن الاعتكاف الخ هذا مفهوم المكان المشار إليه بقوله ولو عين مسجداً مكة الخ اه شيخنا (قوله لم يتعين) والخالف البغوى بمسجد المدينة فسأمر مساجده صلى الله عليه وسلم مروديان الخبر وكلام غيره بآيانه وبه يعلم رد الخاف بعضهم مسجد بقاء بالثلاثة وإن صح خبر صلاة فيه كعمرة ولو خص نذره بواحد من المساجد التى ألحقت بمسجد المدينة على القول به فالوجه قيام غيره منها مقامه لتساويها في فضيلة نسبتها صلى الله عليه وسلم اه شرح مر (قوله ولو عين زمن الاعتكاف في نذره تعين) فلو قدمه لم يصح أو أخره قضاء وانما يتعمده اه شرح مر ولو فاته بعد لا يأتى ثم وجب القضاء اه ع ش عليه (قوله وليت قدر الخ) في المختار ليت أى مكث وبه فهم وليبائنا أيضاً بالفتح فهو لايت وليت أيضاً بكسر الباء اه وفي المصباح ليت بالمكان لبثان باب تعب وجاء في المصدر السكون التخفيف والبشة بالفتح المرة بالكسر الهيئة والنوع والاسم الليث بالضم واللبث بالفتح وتلبثت بمنام ويتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال البتة وتلبثت اه (قوله أيضاً وليت قدر يسمى عكوفاً) وعليه فلو دخل المسجد فاصداً الجالس في محل منه اشترط لصحة الاعتكاف تأخير النية إلى موضع جلوسه أو مكثه عقب دخوله قدر يسمى عكوفاً لتكون النية مقارنة للاعتكاف بخلاف ما لو نوى حال دخوله وهو سائر أعدم مقارنة النية للاعتكاف كذا بحث قد يراجع أقول وينبغي الصحة مطلقاً التحريمهم ذلك على الجنب حيث جعلوا مكثاً

لمزيد فضله عليهما
وتعلق التسليبه (و) يقوم
(الثاني) وهو مسجد
المدينة (مقام الثالث) لمزيد
فضله عليه قال صلى الله عليه
وسلم صلاة في مسجدى هذا
أفضل من ألف صلاة فيما
سواه إلا المسجد الحرام
وصلاة في المسجد الحرام
أفضل من مائة صلاة في
مسجدي رواه الامام أحمد
وصححه ابن ماجه فعلم انه
لا يقوم الاخيران مقام
الاول ولا الثالث مقام الثاني
وانه لو عين مسجداً غير
الثلاثة لم يتعين ولو عين زمن
الاعتكاف في نذره تعين
(و) ثالثها (ليت قدر يسمى
عكوفاً) أى إقامة ولو بلا
سكون بحيث يكون زمنها
فوق زمن الطمأنينة في
الركوع ونحوه

أو بمنزلة وتعطف النية على ما مضى فيشأب عليه من أوله اه ع ش على مر (قوله فيكفي التردد) أي
وتصح النية حيث فلا يشترط وقوعها حال المكث وهذا التقريع يقتضي أن التردد من أفراد المكث وليس
كذلك لأن البت هو الاستقرار فكان الأول عطفه كما صنع المحل فقال لبت وأتردد لكن المصنف أراد بالبت
ما يشمل التردد حيث قال ولو بلا سكون اه شيخنا (قوله لا المرور بل بالبت) أي خلافا للضعيف القائل بأنه
يكفي المرور بل بالبت كالوقوف بعسرة اه شرح مر (قوله كفاه لحظة) أي وما زاد عليها يقع واجبا اه
حل وقاعدة أن ما يمكن تجزئته يقع بعضه واجبا وبعضه مندوب بخصوصة بما بين الفقهاء له أقل وأكمل كالأكل كالأكل كالأكل
بخلاف ما لم يبينوا له ذلك كما هنا اه شيخنا (قوله أيضا كفاه لحظة) ويندب يوم لأنه لم يرد أنه صلى الله عليه
وسلم ولا أحد من أصحابه اعتكف دونه اه برماوى (قوله ومن لا عقل له) كالجنون والمغنى عليه والسكران
ومحل عدم الصحة في المغنى عليه في الابتداء فان طرأ على الاعتكاف لم يبطل ويحسب زمنه من الاعتكاف
كما سيأتى في كلامه اه شرح مر (قوله وحرمه مكث الخ) قضيته أنه لو جاز له المكث لضرورة اقتضت أنه
يصح الاعتكاف ولو قيل بعدم الصحة لم يكن بعيدا لعدم أهليته لذلك اه ع ش ويمكن حل كلام الشارح
على أن شأنه والغالب فيه ذلك تأمل اه شيخنا وعبارة شرح مر وقضية ما تقر بعدم صحته اعتكاف كل
من حرم عليه المكث في المسجد كذي جرح وقر وروح واستحاضة ونحوها حيث لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو
كذلك وإن قال الأذرى أنه موضع نظر نعم لو اعتكف في مسجد وقف على غيره مدونه صح اعتكافه فيه وإن حرم
عليه لبت فيه كلو يتم بتراب مقصوب ويقاس عليه ما يشبهه ولا يرد ذلك على من قيد بالحل لأن مكثه إنما حرم
لأمر خارج أعني استيفاء حق الغير وهو حرام ولو بغير مكث فالمكث في هذا المبحر لذاته انتهت (قوله وينقطع
الاعتكاف الخ) معنى كون هذه الأمور قاطعة للاعتكاف أن زمنها لا يحسب من المدة فلو تراعى اعتكاف
عشرة أيام ولم يقيد بتتابع فاعتكف يومين ثم ارتد يوما ثم أسلم فإنه يني على اليومين وقوله كتابه ويلزم منه
قطع أصل الاعتكاف كولو كانت العشرة في المثال متتابعة فإنه يستأنف العشرة بعد أسلامه فيلزم من قطع
التتابع قطع الاعتكاف ولا عكس اه شيخنا لكن تفسير القطع بما ترى فيه ضرورة إذا لا يشمل المطلق فالأولى
تفسير القطع بقطع استمرار سواء كان مقيدا أو مطلقا تأمل (قوله وسكر) أي بتعدونه الجنون بتعدا ما كل
منهما بلا تعد فلا يقطع اه شيخنا وعبارة شرح مر وسكر بتعدا ما غير المتعدى به فيشبهه كما قال الأذرى أنه كالمغنى
عليه انتهت وانتظار هل يأتي هذا التفصيل في الانعفاء أو يقال أنه لا يقطع مطلقا وما الفرق تأمل وفي قل على الجلال
ما يقتضى جريان التفصيل المذكور فيه (قوله بخلاف ما لا تخلوعه) الظاهر أن هذه الصورة تضم لقول المتن
لا غير مفطرة الخ في أن كلا يقطع الاعتكاف دون التابع تامل وضبط جمع المدة التي لا تخلوعه غالبا أكثر من
خمس عشرة يوما وتبعهم المصنف ونظر فيه آخر ون بان العشرين والثلاثة والعشرين تخلوعه غالبا ذهى غالب
الطاهر فكان ينبغي أن يقطعها وما دونها الحيض ولا يقطع ما فوقها ويحجب عنه بان المراد بالغالب هنا أن لا يسع
زمن أقل الطاهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم مما مر في باب الحيض ونحوه بأنه متى زاد زمن الاعتكاف على
أقل الطاهر كانت معرضة لطروق الحيض فعذرت لأجل ذلك وإن كانت تحيض وتظهر غالب الحيض والطاهر
لأن ذلك الغالب قد يفرم الأثرى أن من تحيض أقل الحيض لا يقطع اعتكافها إذا زاد مدة اعتكافها
على أربعة وعشرين يوما مع أنه يمكن إيقاعه في زمن طهرها فكذلك هذا لا يلزمها إيقاعه في زمن طهرها وإن
وسعه ولا نظر للفرق بينهما بان طهر تلك على خلاف الغالب بخلاف هذه لأنهم توسعوا هنا في الاعتذار بما
يقتضى أن مجرد إمكان طروق الحيض عذري عدم الاقطاع فتبنى على ما سبق إذا طهرت لأنه بغير اختيارها اه
شرح مر (قوله وجنابة مفطرة الخ) عبارة أمه مع شرح مر ويبطل الاعتكاف بالجماع من علمه عالم
بغيره واضح مختار وسواء جامع في المسجد أم لا لما فيه له وللاية السابقة ويحرم ذلك في الاعتكاف الواجب

فيكفي التردد فيه
لا المرور بل بالبت ولو نذر
اعتكافا مطلقا كفاه لحظة
(و) رابعها (معتكف
وشروطه اسلام وعقل وخلو
عن حدث أكبر) فلا يصح
اعتكاف من انصف بضد
شي من عدم صحة نية الكافر
ومن لا عقل له وحرم مكث
من به حدث أكبر بالمسجد
وتعبري بخلو عن حدث
أكبر أعظم من قوله والنقاء
من الحيض والجنابة
(وينقطع) الاعتكاف
(كتابته مودة وسكر ونحو
حيض تخلوعه اعتكاف
عنه غالبا) بخلاف ما لا تخلو
عنه غالبا كشر (وجنابة)
مفطرة الصائم أو غير (مفطرة)

مطلقا في المستحب في المسجد كما يحرم فيه على غيره لا خارجة لجواز قطعه كإنبه عليه الاسنوي أما الماضي فيبطل حكمه إن كان متتابعاً ويستأنف والا فلا سواء كان فرضاً أم نقلاً ولا يبطل اعتكافه بغيبة أو شتم أو كل حرام نعم يبطل ثوابه كافي الأنوار ولو أوج في دبر خشي بطل اعتكافه أو أوج في قبله أو أوج الخنثى في رجل أو امرأة أو خنثى في بطلان اعتكافه الخلاف المذكور في قوله وأظهر الأقوال أن المباشرة بشهوة قبيحة دون الفرج كلس وقبلة تبطله أي الاعتكاف إن أنزل والأفلا تبطله لما مر في الصوم والثاني تبطله مطلقاً والثالث لا مطلقاً وعلى كل قول هي حرام في المسجد واحترز بالمباشرة عما إذا تفكر أو تظاهر فأنزل فإنه لا يبطل وبالشهوة عما إذا قبل بقصد الإكرام ونحوه أو بدلا قصد فلا يبطل إذا أنزل حرماً والاستثناء كالمباشرة وقد علم من التفصيل استثنائه الخنثى من بطلان الاعتكاف بالجماع ولكن يشترط الانزال من فرجيه انتهت وقوله نعم يبطل ثوابه ظاهره بطلان ثواب الجميع لأن ثواب زمن الغيبة خاصة وهو ظاهر وقضية إطلاقه أنه يتقضى أصل الثواب بذلك لا كإله وعبرة سم على ج يتأمل ما في الأنوار فإنه قد يعتكف شهرامته واليا مثلاً ثم يقع في شيء مما ذكره في آخر يوم مثلاً فهل يبطل ثواب جميع المدة أو آخر يوم أو الوقت الذي وقع فيه ذلك أقول ينبغي أن يبطل ثواب ما وقع فيه ذلك قياساً على ما لو تفرق في الأفعال في صلاة الجماعة ويحتمل أن المراد في كمال الثواب ولا ينافيه قوله يبطل ثوابه لا مكان إن الأصل كمال ثوابه الكامل ويكون حينئذ كالصلاة في الحمام أو الدار المغصوبة على ما اعتمدته الشارح من أن الغائبة فيها كمال الثواب لأصله وقوله هي حرام في المسجد أما خارجة فإن كان في اعتكاف واجب أو مندوب قصد المحافظة على الاعتكاف فكذلك والأفلا يحرم لجواز قطع النفل اه ع ش عليه (قوله لم يبادر بطهره) محترز قوله لا أن يبادر وقد مر إشارة إلى أنه سم قديم كرون ما يعلم من القبول الآتية ولا يعتذر كه في المتن خلا اه ع ش (قوله لمنافاة كل منها العبادة البدنية) علة لتكون المذكورات تقطع موفيه ان هذه العلة موجودة في الثلاثة التي لا تقطع فالعلة ناقصة والمراد لمنافاة كل منها العبادة أي من غير عذر كما أشار إلى ذلك في تعليل الثلاثة بقوله للعذر اه شيخنا (قوله لا غير مفطرة) كالاختلاف فهذا والجنون لا يحسب منهن من المدة فيكون قاطعاً لانكم فسرتم القاطع بعدم الحسبان والجواب أن المراد أنهما لا يقطعان مجموع الاعتكاف والتتابع وإن كانا يقطعان الاعتكاف على حدته فلا ينفذ عشرة أيام متتابعة فاعتكف يومين ثم جن بلا تعد ثم افاق فر من الجنون لا يحسب وهذا معنى قطع الاعتكاف ويكمل على اليومين فالتتابع لم ينقطع اه شيخنا (قوله ولا جنون) أي لم يتعد بسببه فلا يقطع الاعتكاف ولا يتابعه أي مجموع ذلك فلا ينافي أنه يقع الاعتكاف المعلوم ذلك من قول المتن ويحسب زمن انغماء فقط اه حل (قوله والأفلا يجب خروجه) كان غطس بركه قيسه وهو ماش أو عائم أو عجز عن الخروج اه زيادي وفي المصباح غطس في الماء غطسا من باب ضرب ويشتد بالتشديد (قوله كيلا يبطل تتابع اعتكافه) هذه العلة خاصة بما إذا كان الحدث الأكبر المذكور لا يقطع التتابع أما الحدث الذي يقطعه فلا خفاء في وجوب المبادرة فيه أيضاً ولكن للتخلص من المكث المحرم اه عيرة اه سم (قوله وإن لم يقطع الاعتكاف) الواو للحال لأن الغرض أن ما عدا الانغماء من الثلاثة يقطع لكن في الكلام مضاف أي وإن لم يقطع تتابع الاعتكاف والاقتصد علمت أنه يقطع الاعتكاف نفسه وقوله كجنون بقي للكاف بقية أنواع الحدث الأكبر ولا يقال هي داخله في نحو الحيض لأننا نقول مراده بنحو الحيض النفاس اه شيخنا (قوله ولا يضرب من الخ) لما كان في الاعتكاف كف للنفس عن الشهوات كالصوم كإنبائه فربما يتوهم أنه يضرب الترفه فدفعه بقوله ولا يضرب من الخ اه شيخنا وعبارة شرح مر ولا يضرب في الاعتكاف التطيب والترين باغتسال الوضوء نحو شارب وتسريح شعروا ليس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجماع لعدم ورود ذكره عنه صلى الله عليه وسلم ولا الأمر به والأصل بقاء الاحتقار الزوج والتزويج بخلاف المحرم ولا يكره المعتكف المصنعة في المسجد كحياطة إلا أن كثر قولهم تكن كتابة علم ولو لم يكرهه الأمر

ولم يبادر بطهره وإن طرأ شيء من ذلك خارج المسجد لتبرز أو نحوها لمنافاة كل منها العبادة البدنية (لا) بجنابة (غير مفطرة إن يبادر بطهره) بخلاف ما إذا لم يبادر (ولا جنون وانغماء) للعذر وقولي لا غير مفطرة أعم من قوله ولو جامع تلبساً فكمجامع الصائم وقولي نحو مع إن يبادر من زيادتي (ويجب خروج من به حدث أكبر من مسجد) لأن مكثه به معصية إن (تعذر طهره فيه بلامكث) والأفلا يجب خروجه بل يجوز ويلزمه أن يبادر به كيلا يبطل تتابع اعتكافه وتعبيري بما ذكر أعم من تعبيره بالحيض والجنابة والنفل وقولي بلامكث من زيادتي (ويحسب) من الاعتكاف (زمن انغماء) كالنوم (فقط) أي دون غيره مما مر وإن لم يقطع الاعتكاف كجنون ونحوه حيض لا تخلو المدة عنه غالباً لمنافاته (ولا يضرب من) بطيب وليس ثياب

بإصلاح معاشه وتهذيب ضياعه والا كل والشرب وغسل البدن الأولى الا كل في نحو سفره والغسل في اناء حيث
يعد عن نظار الناس ومحل ذلك حيث لم يرزبه ذلك والاحرم كالخرفه فيه حيث تذكروا المعالضة فيه بلا حجة
وان قلت ويحرم نضجه بماء مستعمل بخلاف الوضوء فيه واسقاط مائه في أرضه فقد فرق الزركشي وغيره بين
التوضي وغسل اليد يحتاج اليهما من ثم نقل ابن المنذر الاجماع على جواز الوضوء فيه بخلاف النضج فانه يفعل
قصد من غير حاجة والتي يغتفر فيه ضمنيا لا يغتفر قصد او بان ماء الوضوء بمضغه غير مستعمل وماء غسل اليد
غير مستعمل بخلاف ماء النضج وما تقر في النضج من الحرمة هو ما جرى عليه بغوى واختار في المجموع الجواز
وجزم به ابن المقرئ وأفتى به والدرجته الله تعالى ويمكن حمل الاول على ما لو أدى الى استنذاره بذلك والثاني
على خلافه ويجوز ان يحتج به أو يقتصد فيه في اناء مع الكراهة كما في المجموع وفي الروضة انه خلاف الاول وملحق
به ما سائر الماء الخارجة من الآدمي كالاستحاضة للحاجة فان لوثة أو بال أو تقوط ولو في اناء حرم ولو على نحو
سلس لان البول أخف من الدم اذا يغني عن شئ منه بحال ويحرم أيضا دخال نجاسة فيه من غير حاجة فان
كانت فلا بدليل جواز ادخال النعل المتجسدة فيمع أمن النايث والاولى بالاعتكاف الاشتغال بالعبادة كعلم
وبجاسة أهله وقراءة وسماع نحو الاحاديث والرقائق أي حكايات الصالحين والمغازي التي هي غير موضوعة
ويحتملها افهام العامة ما قصص الانبياء وحكاياتهم الموضوعة وقروح الشام ونحوها المنسوب لا وادى
فتحرم قراءتها والاستماع لها وان لم تكن في المسجد انتهت وقوله حيث يعد عن نظار الناس قضيته ان هذا قيد
لما قبله ويصرح به عبارة الروض وشرح حيث قال والاولى ان يأكل في سفره أو نحوها وان يغسل يده في
طست ونحوه ليكون اتفاف المسجد وأصرون قال الماوردي وان يغسلها حيث يعد عن نظار الناس وقوله بلا
حاجة وان قلت وليس منها ما جرت به العادة من ان من بينهم تشاجر أو معاملة ويريدون الحساب فيه دخول
المسجد لفصل الامر فيه فان ذلك مكروه ومحل ذلك اذا لم يترتب عليه تشويش على من في المسجد ككونه وقت
ملاوة ولا فيحرم وقوله فان كانت فلا بدليل الخ ومنها قرب الطريق لمن يتهيجوار المسجد فلا يحرم عليه دخوله
حاملًا للنجس بقصد المرور من المسجد حيث أمن التلويث وكذا الواحاج لا دخال الجرة المتخذة من النجاسة عند
الاحتياج اليه اه ع ش عليه (قوله وترجيل شعر) أي تسريحه وحيث قد قيل يجوز طرح الشعر في المسجد
كما يجوز ادخال الميت فيه ولا تردد فيه الزركشي والذي يتجه به حيث كان فيه تقديره حرم والا فلا لكن ينبغي
كراهته مخروجا من الخلاف في نجاسته وسيأتي عن ابن كج انه لو كان برأسه ومخروجا فادخله فخرج الى
منزله وان بعدلانه نهي عن حلق الرأس في المسجد وله محمول على ما اذا فعله بغير حائل اه ايعاب اه شوبري
(قوله هو فيه صائم) بان قال ان اعتكف يوما وأتاه فيه صائم أو أتاه فيه صائم بلا واه ج ثم فرق بين الحال
اذا كانت جلة وبينها اذا كانت مفردة بكلام حسن وعبارته * (تنبيه) * ما ذكر في أو أن صائم هو ما جرى عليه
غير واحد ولا يشكل عليه ما مر في صائما وان كان الحال فاداه واحد مفردة أو جلة لما بينته في شرح الارشاد
ان المفردة غير مستقلة فدللت على التزام انشاء صوم بخلاف الجلة وأيضا ذلك قيد للاعتكاف فدللت على انشاء
صوم بقيد هذه وهذه قيد اليوم الظرف لا الاعتكاف المظروف فيموت قبيد اليوم يصدق بايقاع اعتكاف فيموت هو
مصوم عن رمضان اه بحروقه اه ع ش على مر (قوله لزمه الاعتكاف يوم صومه) أي دون الصوم
بدليل صحة الاعتكاف اذا كان الصوم عن رمضان (قوله أم غيره) أي ولو فلا لكن يشترط ان ينوي قبل
الفجر أو معه اه حطبي وعبارة السهر ماوى ويلزمه اعتكاف يوم كامل وهو صائم من أوله فلا واعتكف من أوله
ونوى الصوم في اثنا لم يكف انتهت (قوله وليس له افراد أحدهما) المراد بالاحد الاعتكاف فقط فكان الاول
أن يقول وليس له افراد الاعتكاف عن الصوم وعبارة الرشيدى قوله وليس له افراد أحدهما الانسب وليس له
افراد أي الاعتكاف عن الصوم لانه هو الملتزم انتهت (قوله أو أن يصوم معتكفا) أي أو باعتكاف اه

وترجيل شعر (وفطر)
بلد هم اعتكاف الليل
وحده بناء على انه لا يشترط
فيه الصوم وهو مانص عليه
الشافعي في الجديد لخبر ليس
على المعتكف صيام الا ان
يجمعه على نفسه رواه
الحاكم وقال صحيح على
شرط مسلم (ولو نذر اعتكاف
يوم هو فيه صائم لزمه)
الاعتكاف يوم صومه سواء
أكل صائما عن رمضان
أم غيره وليس له افراد
أحدهما عن الآخر (أو أن
يعتكف صائما أو عكسه)
أي أو أن يصوم معتكفا
(لزمه)

برماوى (قوله أى الاعتكاف والصوم) أى إذا كان الصوم نقلا ولا يكتفى عنه الواجب وبهذا فارقته هذه بقسميها
 التى قبلها اه ع ش وعبارة شرح مر وبحث الاسنوى الا كفاء باعتكاف لحظ من اليوم فيما ذكر
 ونحوه ولا يجب استيعابه وهو كما قال وان كان كلامهم قد يوهم خلافه لان اللفظ يصدق على القليل والكثير
 نعم سن استيعابه نحر وجان خلاف من جعل الصوم شرطا للصحة الاعتكاف انتهت (قوله لان الحال الخ) أى
 مع ان الصوم من نوع المأمور به اه حل وهذا التعليل لا ينتج لزومه وانما ينتج وجوب جمعهما كما لا يخفى
 فلذلك قال الرشيدى الاولى تأخير هذا عن قوله وجمعهما ولا يغنى قوله وجمعهما عن قوله لزماه لانه لا يقيد
 لزومه اه شيخنا (قوله أيضا لان الحال قيد في علمها الخ) غرضه الفرق بين الصورة الاولى وهى قوله ولونذر
 الخ كان يقول لله على اعتكاف يوم أضافه صائم وبين الصورة الثانية وهى قوله أو ان يعتكف الخ كان يقول
 لله على اعتكاف يوم صائم حيث انه فى الاولى يلزمه الاعتكاف فى يوم هو فيه صائم دون الصوم فلا يلزمه
 وفى الثانية يلزمه ما عدا ذلك من غير فرق الشارح بينهما بقوله لان الحال قيد في علمها أى فى الصورة الثانية وقوله بخلاف
 الصفة الخ أى فى الصورة الاولى ولو كانت الصفة مقترنة بحرف العطف على قول بعض النحاة ولكن تأمل
 قوله ومبيته لهيئة صاحبها فان الصفة كذلك مبينة لهيئة موصوفها اه شيخنا الا ان يقال العلة تجمع
 الامر بين أو القصد منها التخصيص والضابط انه اذا نذر عبادة وجعل عبادة أخرى وصفها فان كان بينهما مناسبة
 كالا اعتكاف والصوم فان كلامهما ككف وجب جمعهما والا كالا اعتكاف والصلاة فان الصلاة فعل
 والاعتكاف كف فلا يجب جمعهما اه شورى (قوله ان يعتكف مصليا) أى أو بصلاة أخذنا مما رفقوا لهم
 أو حرمانه مثل ما لو نذر ان يصوم مصليا أو عكسه ولو نذر اعتكاف أيام مصليا لزمه لكل يوم ركعتان سلاكا
 بالنذر مطلقا واجب الشرع اذا الصلاة لا تستوعب الايام اه برماوى (قوله أو عكسه) أى حيث لا يلزم
 جمعهما أى وان كان يلزم كل واحد على حدته اه شيخنا وينبغي الاكتفاء هنا باعتكاف لحظ على قياس
 ما سبق اه سم (قوله ولونذر القرآن الخ) لما كان الحج والعمرة متناسلين وقد قلنا ان المتناسلين اذا نذر
 القرآن بينهما واجب كان يتوهم وجوب القرآن هنا فدفعه بقوله ولونذر القرآن الخ اه شيخنا وعبارة ع ش
 قوله ولونذر القرآن الخ ذكره اذا فعل ما يتوهم من وجوب الجمع بين الاعتكاف والصوم انه يجب الجمع بين
 الحج والعمرة اذا نذر القرآن بينهما لا شتر كما فى ان كلامهما انسك انتهت (قوله فله تفرقهما) أى ولا
 يلزمه دم اه ع ش

* (فصل فى الاعتكاف المنذور) * (قوله وقضاء فى المعينة) انما قيد به لان غيرهما يستحيل تصوره قضاءه اه
 شورى وعبارة أصله مع شرح مر والاصح انه لو عين مدة كاسبوع عينه كهذا الاسبوع أو هذه السنة
 وتعرض للتابع فيها القضا فانتقل منه التابع فى القضاء لا لزامه اياه والثانى لا يلزم طوقه التابع ضرورة
 فلا أثر لصريحه فان لم يعين الاسبوع لم يتصور فيه فوات لانه على التراخي فان لم يتعرض له أى التابع لم يلزمه
 فى القضاء قطع الوقوع التابع فيه غير مقصود وانما هو من ضرورة تعيين الوقت فاشبهه التابع فى شهر رمضان
 انتهت (قوله الا فى اداء المعينة) كقوله لله على ان اعتكف شهر رجب ولم يتعرض للتابع ومقتضى قولهم انه
 يلزمه التابع حيث انه لو خرج بلا عذر يومانه مثلا لزمه استئناف شهر آخر وانظار هل الحكم كذلك أم لا حرراه
 شيخنا (قوله وان نواه لا يلزمه الخ) هذا محذور التقيد بقوله لفظا الذى ذكره فى التعليل هذا ولو ذكره فى المدعى
 لكان أولى بان يقول بشرط تنابعها لفظا كما صنع مر فى شرحه (قوله أيضا وان نواه لا يلزمه) أى لان مطلق
 الزمن كاسبوع أو عشرة أيام صادق بالمتفرق أيضا وانما عين التوالى فى الأكل شهر الا ان القصد من اليمين
 الهجر ولا يفتقرون بدون التابع اه ج (قوله أيضا وان نواه لا يلزمه) وفارق ما لو نذر اعتكاف أيام كسلاثة
 مثلا حيث تدخل الليالى ان نواه وكذا العكس بان نذر اعتكاف ثلاث ليال مثلا حيث تدخل الايام ان نواه بان

أى الاعتكاف والصوم
 لانه التزمهما لان الحال
 قيد فى علمها ومبينة لهيئة
 صاحبها بخلاف الصفة
 فانها مخصصة لموصوفها
 (و) لزمه (جمعهما) لانه
 قربة فلزم بالنذر كل واحد
 أن يصلى كذا بسورة كذا
 وفارق ما لو نذر أن يعتكف
 مصليا أو عكسه حيث
 لا يلزم جمعهما بان الصوم
 يناسب الاعتكاف
 لا شتر كما فى الكف
 والصلاة أفعال مباشرة
 لا تناسب الاعتكاف ولو
 نذر القرآن بين حج وعمرة فله
 تفرقهما وهو أفضل
 * (فصل) * فى الاعتكاف
 المنذور لو (نذر مدة) ولو
 غير معينة (وشرط تنابعها)
 كقوله على اعتكاف شهر
 أو شهر كذا متتابع (لزمه)
 تنابعها (أداء) مطلقا (وقضاء)
 فى المعينة لا لزامه اياه لفظا
 فان لم يشترطه لم يلزمه الا فى
 أداء المعينة وان نواه لا يلزمه
 كما لو نذر أصل الاعتكاف
 بقلبه ولو بشرط التفرق

المزوى من جنس المنذور بخلاف ما نحن فيه فان التتابع ليس من جنس المدة اه شيخنا ح ف وزى
 (قوله خرج عن العهدة بالتتابع لانه افضل) وفارق ما لو نذر صوما متفرقا حيث لا يخرج عن العهدة بالتوالي
 كعكسه بان الشارح اعتبر في الصوم التزريق مرة والتتابع أخرى بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التزريق
 أصلا اه شرح مر وعبارة البرماوى وفارق عدم اجزاء التتابع فيما لو نذر صوم عشرة أيام متفرقة فصامها متواليه
 حيث يحسب له منها خمسة فقط لوجوب وجود الفطار في خلالها بخلافه هنا وفارق أيضا عدم اجزاء المتواليه في
 العشرة أيام لامتتمتع في الحج بالنص على تفريقها وبات في ادائها تخطاها فطر وجو باقى أيام التزريق أيضا انتهت
 (قوله أو يوم لم يجز تفريقه) أى بل يلزمه الدخول قبل الفجر بحيث تقارن النية أول الفجر ويخرج منه بعد
 الغروب أى عقبه وقوله لان المفهوم من لفظ اليوم المتصل فقد قال الخليل ان اليوم اسم لما بين طلوع الفجر
 وغروب الشمس اه شرح مر وقوله نعم لو دخل الح أى دخل في الاعتكاف بالنية بأن نوى وقت الزوال
 مثلا وصنعه يقتضى التعويل على وقت النية والظاهر ان التعويل على وقت النذر فكان عليه ان يقول ولو نذر
 اعتكاف يوم في اثناء النهار الح وقوله واستمر الح ظاهره انه لو مكث للغروب ثم خرج الليل ثم عاد وقت الفجر وكل
 من اليوم الثاني ما فاته من الاول لم يجزه وهو كذلك وصرح به ج حيث قال ولم يخرج ليلا اه وقوله فعن
 الاكثرين الاجزاء اه ذاهو المعتمد وعبارة شرح مر ولو دخل المسجد في اثنائه ومكث الى مثله من الغد مع
 الليلة المتخللة أجزاء عند الاكثرين لحصول التتابع بالبيتوته في المسجد واهو المعتمد وان ذهب أبو اسحاق
 الى عدم اجزائه وقال الشيخان انه الوجه لانه لم يأت يوم متواصل الساعات والليالي يستثنى من اليوم ولو نذر
 يوما أولا من الزوال مثلا امتنع عليه الخروج ليلا باتفاق الاصحاب انتهت (قوله لانه المفهوم الح) يشعر بأن
 الكلام حيث أطاق أمالوا راد قدر اليوم فانه يكفيه قدره ولو من أيام لان غايته انه استعمل اليوم في ساعات
 متساوية مجازا أو قدر مضافا في الكلام وكلاهما لا مانع منه اه ع ش على مر ملخصا (قوله واستمر الى
 مثله) أى فلا بد من اعتكاف الليل وقوله فعن الاكثرين الاجزاء معتمد وجوب اعتكاف الليل للضرورة
 وينبغي ان يثبت على ذلك ثواب اليوم اه حل (قوله وعن أبي اسحاق) أى المروزي لا الشيرازى وهو أبو
 اسحاق ابراهيم بن أحمد المروزي الامام الجليل أخذ عن ابن سيرين وغيره المتوفى بمصر لتسع خلون من رجب
 سنة أربعين وثلاثمائة ودفن قريبا من الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه اه برماوى (قوله ولو شرط مع
 تتابع خروج الح) الظاهر ان شرط الخروج بالنية من غير لفظ يخرج على نية التتابع من غير لفظ اه سم
 وقدم انه لا تؤثر (قوله خروج الح) ارض) خرج ما لو شرط قطع الاعتكاف للعارض فانه وان صح لا يجب عليه
 العود عند زوال العارض بخلاف ما لو شرط الخروج للعارض فيجب عوده اه شرح مر (قوله للعارض)
 أى دينى أو دنيوى ولو نذر نحو صلاة أو صوم أو حج وشرط الخروج للعارض فكأنه قرأه بعض مشايخنا اه
 برماوى وفي ع ش على مر مائه ولو نذر نحو صلاة أو صوم أو حج وشرط الخروج للعارض فكأنه قرأه بعض مشايخنا اه
 بهامش وعليه فلو نوى الصلاة بعد النذر جاز ان يقول في نيته وأخرج منها ان عرض لي كذا لانه وان لم يصرح
 به نيته محمولة عليه فتى عرض له ما استثناء جاز له الخروج وان كان في تشهد الصلاة جاز له الخروج من الصوم
 وان كان قريبا للغروب فابرجع اه وفي قل على الجلال * (تنبيه) * يصح شرط هذا العارض في
 الصلوات والصوم والصدقة ونحوها نحو لله على صوم كذا الا ان حصل شغل كذا أو عطش أو جوع ومنه نذر
 الصدقة بماله الا ان احتاج اليه في عمره واذا مات لم الوارث التصديق بجميعه على المعتمد (قوله مباح) أى جاز
 ولو عبر به كان أولى اذ لا يصح التمثيل للمباح بالعبادة لانه ضد المنسوب والواجب المراد من هنا بخلاف الجائز
 فانه جنس لهما كما هو مقرر في محله ويظهر ان شرط الخروج للمكروه صحيح لانهم لم يحتزوا الا عن الحرم
 وعلموه بان شرطه يخالف مقتضاه فافهم ان المكروه ليس مثله اه ايعاب اه شوبرى (قوله كقاء سلطان)

تخرج عن العهدة بالتتابع
 لانه افضل (أو) نذر
 (يوم لم يجز تفريقه) لان
 المفهوم من لفظ اليوم
 المتصل نعم لو دخل في اثناء
 يوم واستمر الى مثله من
 اليوم الثاني فعن الاكثرين
 الاجزاء وعن أبي اسحاق
 بخلافه قال الشيخان وهو
 الوجه فعليه الاستثناء (ولو
 شرط مع تتابع خروج
 للعارض) فيؤذونهم بقول
 (مباح) كقاء سلطان
 (مقصود غير منافع)
 للاعتكاف (صح) الشرط
 لان الاعتكاف انما يلزم
 بالانزاع

أي الحاجة اقتضت خروجه للقائد لا مجرد التفرج عليه اه ع ش وعبرة قل على الجلال لا نحو تفرج عليه بل نحو سلام أو منصب اه (قوله فيجب بحسب ما التزم) فلو عين نوعا من العارض أو فردا كعبادة المرحى أو زيد خرج له دون غيره فلو أطلق العارض أو الشغل خرج لكل مهم ديني كالجمعة أو ديني مباح كلقاء الأمير اه شرح مر (قوله كثره) بوجه بأنه لا يسمى غرضه مقصودا عرفيا في مثل ذلك فلا ينافي ما مر في السفر أنه غرض مقصود اه شرح ج أي غرض العدول عن أقصر الطرق يقين إلى أطولها اه شيخنا قال الجوهرى التنزيل لغة التباعد عن نحو المياه كالإسباخ والادناس قال ابن السكيت ثم غلب في عرف العامة على الذهاب إلى ما يحصل للنفس منه انبساط كالذهاب إلى الرياض للتفرج على البساتين ونحوها اه برماوى (قوله بل لا ينبغي نذره) أي في الصور الأربع وهذا ما اعتمد مر في شرحه فلا يقول على ما نقله الشورى عنه في بعض الصور وعبارته قوله بل لا ينبغي نذره يجب حمله على الأخير وربما يلحق به الأول كما يؤخذ من شرح السبكي وأخرج منه مر بحثا من غير المقصود فينقذ اه سم ثم رأيت في الروض وشرحه التصريح بعدم الانعقاد في الجماع والسرقة ونحو شرب الخمر والغسل وأنه ينبغي في الأولى وفي شرح الخطيب نحوه فليجوز ذلك مع النقل اه وقرر شيخنا ح ف عدم الانعقاد في الجميع (قوله نعم ان كان المنافي الخ) استدراك على قوله فإنه لا يصح الشرط من حيث رجوعه للمنافي (قوله وتكون فائدة الشرط الخ) جواب عما يقال أنه يلزم بالتدارك حينئذ فيكون الشرط لا غيا ويحصل الجواب أنه لولا الشرط لوجب عليه الاستئناف ومع الشرط لا يجب (قوله فان لم يعينها الخ) الفرق بينهما ان التابع لما كان من ضروريات التعيين لم يجوز صرف الاستثناء إلى افادته فيما يصرف إلى اخراج زمن المستثنى الملتزم ان لم يعين الزمن لم يكن التابع من ضروراته فيحصل الاستثناء على افادة تقي قطع التابع دون نقص الزمن اه عمرة اه سم (قوله فان عين زمانا وفاته كفى) أي ان كان ما أتى به قدره أو أزيد أو افلا اه زى وهذا ان كان ما أتى به من غير الجنس كليلة عن يوم وعكسه فان كان من الجنس كيوم عن يوم أو ليلة عن ليلة كفى مطلقا كالصوم اه زياى وعبرة حل قوله كفى أي ان كان ما أتى به قدره أو أزيد والافلا بخلاف النهار فإنه يجزئه القصير عن الطويل انتهت وعبرة شرح مر ولونذر اعتكاف يوم معين ففاته فقضاء ليل أو جزءا بخلاف اليوم المطلق لم تكن من الوفاء بنذره على صفة الملتزم ولا كذلك المعين كنظيره في الصلاة في القسمين حكاه في المجموع عن المتولى وأقرمو يؤخذ من تعليقه فبسه ان محل ذلك اذا ساوت الليلة اليوم والام يكفه انتهت وقوله والام يكفه أي بأن كانت الليلة أقصر أي فيكمل عليها من النهار كما في حاشية الشيخ وانظار لو كانت أطول هل يكفي بمقدار اليوم منها أو لا بد من استيعابها اه رشدي ولونذر اعتكاف يوم قدوم زيد ففاته عدم ليل لم يلزم لعدم وجود الصفة ويس كفى نظيره من الصوم قضاء اعتكاف يوم شكرا كما أفاده الشيخ فان قدم نهارا أجزأ ما بقي منه ولا يلزم قضاء ما مضى منه اذا الواجب انما ثبت من وقت قدومه وفارق الصوم بصفة تبعيض ما هنا بخلاف ما ذكره بن قضاء يوم كامل كما جزم به ابن المقرئ تبعيا للمجموع عن المازني في موضع وهو المعتمد وان صح في موضع آخر منه لزوم قضائه وهو مقتضى كلام أصل الروضة في باب النذر ومحل ما ذكر ان قدم حيا مختارا فلو قدم به ميتا أو مكره لم يلزم شي كما قاله الصميرى لانه علق الحكم على القدوم وفعل المكروه غير معتبر هنا شرعا ولونذر اعتكاف العشر الأخير دخلت ليلته حتى أول ليلة منه ويجزئه وان نقص الشهر لوقوع الاسم على ما بعد العشرين إلى انتهاء الشهر بخلاف ما لونذر عشرة أيام من آخره كان ناقصا لا يجزئه لتجزئ بقصده لها فعليه اعتكاف يوم بعده ويس له في هذه اعتكاف يوم قبل العشر لاحتمال نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم داخل في نذره اذ هو أول العشرة من آخره فلو فعل ذلك ثم بان النقص أجزأه عن قضاء يوم كما قطع به البغوى وقال في المجموع يحتمل ان يكون فيه الخلاف فيمن يتيقن طهر أو شك في مذهبه فتوضأ بمحطأ فبان محذرا أي فلا يجزئه اه شرح مر (قوله وينقطع التابع الخ)

فيجب بحسب ما التزم بخلاف غير العارض كأن قال الآن يدولي وبخلاف العارض المحرم كسرقة وغير المقصود كتنزول المنافي للاعتكاف بجماع فإنه لا يصح الشرط بل لا ينبغي نذره نعم ان كان المنافي لا يقطع التابع كبيض لا تخلو عنه مدة الاعتكاف غالباً يصح شرط الخروج له (ولا يجب تدارك زمنه) أي العارض المذكور (ان عين مدة) كهذا الشهر لان النذر في الحقيقة قتل أعداء فان لم يعينها كسهر وجب تداركه لتمام المدة ويكون فائدة شرطه تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التابع لا ينقطع به قال في المجموع ولونذر اعتكاف يوم فاعتكاف ليلة أو بالعكس فان عين زمانا وفاته كفى لانه قضاء والافلا (وينقطع التابع)

ويلزم من قطعه قطع الاعتكاف المشروط هو فيه وأما الخالي عن شرطه فيه فقد ائتمنى بخروجه اه شيخنا
والاولى ان يقال يجب فيه ما تقدم من التفصيل بين المطلق والمقيد بعدة وبين عزم العود وعدمه (قوله زيادة
على مامر) أى في قوله وينقطع الاعتكاف كتابه برودة الخ اه برماوى (قوله بخروجه من المسجد) أى حيث
كان عامدا عالما بالتحریم مختارا اه برماوى (قوله لم يعتمد عليها) أى فقط فان اعتمد عليها ضرر وان اعتمد عليها
لم يضر لعدم صدق الخروج عليه وقياسا على ما لو حلف لا يدخل هذه الدار فادخل احدى رجله واعتمد عليها
من انه لا يحتسب وكذا لو دخل المسجد باحدى رجليه واعتمد عليها ونوى الاعتكاف لم يجز عملا بالاصل فيهما
اه شرح مر (قوله لا تبرز) أى قضاء حاجة ولا يشترط شدنها اه ج ومثل التبرز الريح فيما يظهر اذا
لا بد منه وان كثر خروج وجهه الى الارض نظر الى جنسه ولا يشترط ان يصل الى حد الضرورة اه شرح
مر اه شورى وهذا أى قوله لا تبرز بيان لمفهوم النقي فكأنه قال أما بعد فلو لا ينقطع كبرز الخ تأمل (قوله
ولو بدار له) أى سواء كان بدار له أم غيرها كسقاية المسجد وقضاء (قوله كسقاية المسجد) أى المكان المعد
لقضاء الحاجة اه شورى (قوله ودار صديقه) يحتمل ان يكون مثلها دار اصوله وفروعه وزوجته وعقباته
ويحتمل خلافه ويحتمل التفصيل اه برماوى (قوله للمشقة في الاول) المشقة من حيث عدم اليقظة الذى هو
فرض المسئلة كإنبه عليه المتن بقوله ولم يجد بطريقه لا تقا (قوله أيضا للمشقة في الاول) أى وختم المروءة
ويؤخذ منه ان كل من لا تختل مروءته بالسقاية ولا يشق عليه يكافها ان كانت أقرب من داره وبه صرح القاضى
والمثول اه شرح مر (قوله لا غنتائه بالأقرب) بالغين المججمة اه شورى أى استغناؤه (قوله على
سجته المهودة) فان تقي أكثر من ذلك بطل تتابعه كما في زيادة الروضة اه شرح مر (قوله انه ان يتوضأ)
أى ولو مندو بالانه يقع تابعا اه شرح مر اه شورى (قوله بخلاف ما لو خرج له) أى الوضوء (قوله
مع امكانه في المسجد) فان لم يمكن فيه فله الخروج قطعاً والكلام في الوضوء الواجب وأما المندوب فلا يجوز
له الخروج قطعاً وان لم يتمكن منه في المسجد وفي شرح الروض جواز الخروج لوضوء غسل نحو الاحتلام
اه برماوى (قوله بأن يذهب أكثر الوقت) أى أزيد من نصفه وهذا الضابط هو المعتمد اه شيخنا والمراد
الوقت المنذور لكن مع اعتبار كل يوم على حدته اه حل أى يعتبر أكثر كل يوم بيومه كان بعضى ثلثا وهو الذى
قاله ج وعش وزى واج واعتمده شيخنا ح ف ان المعبر أكثر الوقت المنذور من غير نظر لكل
يوم بيومه وذلك لا يعرف إلا بمعنى المدة بنسبها فاذا كانت المدة المنذورة شهرا وكان يخرج كل يوم للتبرز في
داره فلما مضت المدة وجعت الأربعة التي كان يخرج فيها كل يوم للتبرز فوجدت ستة عشر فأكثر كان هذا
فأحشاوان كانت خمسة عشر فأقل كان هذا غير فاحش فلا يضر اه شيخنا ح ف (قوله أو عادم ريشا)
عطف على مدخول الغاية في قوله ولو بدار له أى ولو عادم ريشا فقرر شيخنا عن مشايخه اه شورى ويشير به
قول الشارح بطريقه للتبرز وصنيعه يقتضى ان الخروج ابتداء له لزيادة المريض يقطع التتابع ومثله
الخروج لصلاة الجنائز قاله ابن شرف على التحرير ولو صلى في طريقه على جنازة فان لم ينتظرها ولم يعدل عن
طريقه جاز ولا فلا اه شرح مر وهل تكرير هذه كالعبادة على موصى موفى أو مرضى مريض في طريقه
بالشرطين المذكورين أخذ من جعلهم قدر صلاة الجنائز معفو عنه لكل غرض فمن خرج لقضاء الحاجة
أولا قبل الواحد لانهم عللوا فعله لخوصلة الجنائز بانه يسير ووقع تابعا لاداءه وداكل محتمل وكذا يقال في
الجمع بين نحو العبادة وصلاة الجنائز قوز يارة القادى والذى يجب ان له ذلك ومعنى التعليل المذكور ان كلا على
حدته تابع وزمنه يسير فلا تقار لضمه الى غيره لطول الزمن اه شرح ج بالحرف وقرر شيخنا ح ف (قوله
أيضا أو عادم ريشا) وهل عبادة المريض له أفضل أو تركها أو ما سواه وجوه أربعها أولها اه شرح مر
(قوله ولم يطل وقوفه) بان لم يقف أصلا أو وقف يسيرا كان اقصر على السلام والسؤال اه شرح مر

من المسجد (بلا عذر) من
الا عذار الا تبة بخلاف
خروج بعضه كراوس ويد
ورجل لم يعتمد عليها وبين
ورجلين لم يعتمد عليهما
كان كان قاعدا (لا)
بخروجه (لتبرز ولو بدار له
لم يفسح بعدها) من المسجد
(ولاه) دار (أخرى أقرب)
منها (أو فحش) بعدها
(ولم يجد بطريقه) مكانا
(لا تقا) فلا ينقطع
التتابع به فلا يجب تبرزه في
غير داره كسقاية المسجد
ودار صديقه المجاورة له
للمشقة في الاول والمنفى
الثاني اما اذا كان له أخرى
أقرب منها أو فحش بعدها
ووجد بطريقه مكانا لا تقا
فينقطع التتابع بذلك
لا غنتائه بالأقرب في الاول
واحتمال ان ياتيه البول
فدرجوعه في الثانية فيبقى
طول يومه في الذهاب
والرجوع ولا يكلف في
خروجه لذلك الامراع بل
يعنى على سجته المهودة
واذا فرغ منه واستحبى فله
أن يتوضأ خارج المسجد
لانه يقع تابعا لذلك بخلاف
ما لو خرج له مع امكانه في
المسجد فلا يجوز وضبط
البغوى الفحش بأن يذهب
أكثر الوقت في التردد الى
الدار وقول ولاله أخرى
أقرب مع ولم يجد بطريقه لا تقا

(قوله فان طال) أى وقوفه بان زاد على أقل مجزئ صلاة الجنائز لان أقل مجزئ فيها يحمل لجميع الاغراض اه
 حل (قوله أو عدل) بان يدخل من طائفة غير نافذ لا يجنبه الى العود منه الى طريقه فان كان نافذ لم يضرب اه
 برماوى (قوله ولا مرض) معطوف على قوله لا تبرزو وكذا ما بعده فاصل الامثلة التى ذكرها العذر أربعة ثم اجل
 اعذارا أخر فقال أول نحوها (قوله ولو جنونا) فيه تصريح بأن الجنون من المرض وليتطرح قولهم يجوز الانعلاء
 على الانبياء لانه من المرض بخلاف الجنون (قوله كسهال) فى كلام شيخنا انه لا يصح اعتكاف من به اسهال
 أو ادراج بول وعليه فبتعين ان تكون الكاف للتنظير اه حل لكن كلامه أى مر فى الشرح كالشارح
 حر فاجرب (قوله وادراج بول) أى تتابعه (قوله أو لنسيان لا اعتكافه) وكذا تتابعه اه برماوى (قوله أو
 لا اذان راتب) العلية المفهومة من اللام قيد القيد خمسة ومفهومها لا يكون الخروج فيها عذرا الا مفهوم الرابع
 فيكون عذرا بالاولى كما يأتى فى كلامه تأمل وبعبارة أخرى الشيود خمسة الاول اللام والثانى قوله راتب والثالث
 قوله للمجد والرابع قوله منفعة والخامس قوله قريبة فذكر مفهوم الثالث بقوله بخلاف خروج غير الراتب
 ومفهوم الاول بقوله وخروج الراتب لغيره ومفهوم الثالث بقوله أوله لكن الخ ومفهوم الخامس بقوله أوله لكن
 بعيدة عنه ومفهوم الرابع بقوله أما المتصلة به الخ هذا هو الاثنى بصنيع الشارح تأمل (قوله أيضا ولا اذان
 مؤذن) أى ولا يخرج به أى المعتكف لا اذان مؤذن مع ان المعتكف هو المؤذن فلامعنى لخروج المعتكف
 الذى هو المؤذن أى الذى يريد الاذان لا اذان المؤذن فلعلى الاول ان يقول ولا اذانه راتب تأمل وبعبارة المنهاج
 ولا يخرج المؤذن الراتب الى منارة الخ انتهت فكلام الشارح يقتضى ان يقرأ المتن بالاضافة وقد علمت ما فيه
 فكان الاول للشارح ان لا يقدر ذلك ويقرأ المتن بالتثنية اه (قوله أيضا ولا اذان راتب) أى ولو كان
 الراتب متبعا بالاذان ويحذف بالاذان ما اعتيد الا من التسيح أو اخر اليل ومن طالع الاول والثانية
 يوم الجمعة لانه لما اعتيد ذلك خصوصا مع الفهم صوتة نزل منزلة الاذان ومثل الراتب نائب الاذان ولو اخرج عذر
 خلافا لم اذا نائب كالأصل فيما طلب منه اه ع ش (قوله الى منارة) فى المختار المنارة التى يؤذن عليها
 والمنارة أيضا موضع فوقها السراج وهى منفصلة من الاستنارة بفتح الميم والجمع المناور بالواو لانه من التور ومن
 قال منائر بالهمزة فقد شبهه الاصل بالزائد كما قالوا مصائب وأصله مصابوب اه وقوله للمجد اضافة المنارة
 للمجد للاختصاص وان لم تبين له كان خرب بمجد وبقيت منارته بخدمة مسجد قريب منها واعتيد الاذان
 عليها فحكمها حكم المنبئة فى صورها بكونها جارى على الغالب فلامفهوم اه شرح مر فيكون قول
 الشارح فى التعليل لانها منبئة جارى على الغالب تأمل (قوله منفصلة عنه) ليس بقيد فى الحكم بدليل قول
 الشارح أما المتصلة الخ اه شيخنا وضابط المتصلة ان لا يكون بابها فيه ولا فى رجبته المتصلة به اه شرح
 مر (قوله وقد ألف) الواو للعمال وهو ذا بيان لحاله فى الواقع بحسب الشأن والغالب فليس للاحتراز حتى لولم
 يأنفص عودها أو لم يؤلف صوته كان الخروج عذرا اه شيخنا (قوله أوله لكن بعيدة عنه) والمراد
 بالبعيدة والقريبة عرفا كجارى عليه شيخنا مر فى شرحه اه شورى (قوله بأن يكون بابها فيه)
 قال ج وبما تقرر فى المنارة فارتفت الخ لولا الخارجة عن المسجد التى بابها فيه فيقطع بدخولها قطعاً اه
 اه ع ش على مر (قوله أو نحوها) أى نحو الاربعة المذكورة (قوله كآكل) أى لانه يستغنى منه فى المسجد
 وان أمكنه الاكل فيه بخلاف الشرب كما مر اذا وجد الماء فيه يؤخذ من العلة كما تراه الاذرى ان الكلام
 فى مسجد ماروق بخلاف المختص والمهجور الذى يتدر طوقه فلو خرج الشرب مع تمكنه منه فيه انقطع تتابعه
 اه شرح مر (قوله وشهادة تعينت) أى تحملا واداء وبعبارة الروض وشرحه ولو خرج لاداء شهادة تعين
 تحملا وأدائها لم ينقطع لا اضطراره الى الخروج والى سببه بخلاف ما اذا لم يتعين عليه أحدهما أو تعين أحدهما
 دون الآخر لانه اذا لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج والاقتصام لها انما يكون الاداء فهو

فان طال أو عدل انقطع
 بذلك تتابعه (ولا) بخروجه
 (المرض) ولو جنونا أو انعماء
 (يخرج لخروج) بأن يشق
 معه المقام فى المسجد كحاجة
 فرش وخدام وزردد طبيب
 أو بأن يخاف منه تلويث
 المسجد كاسهال أو ادراج بول
 بخلاف مرض لا يخرج الى
 الخروج كصداع وحى
 خفيفة فيقطع التتابع
 بالخروج وفى معنى المرض
 الخوف من لص أو حريق
 (أو) بخروجه (لنسيان)
 لا اعتكافه وان طال زمنه
 (أو اذان) مؤذن (راتب)
 الى منارة للمجد منفصلة
 عنه (قريبة) منه لانها منبئة
 له معدودة من توابه وقد
 ألف صعودها الاذان وألف
 الناس صوته بخلاف خروج
 غير الراتب وخروج الراتب
 لغيره أوله لكن الى منارة
 ليست للمجد أوله لكن
 بعيدة عنه أما المتصلة به بأن
 يكون بابها فيه فلا يضرب
 صعوده فيها ولو لغير الاذان
 لانه لا يسمى خراجا سواء
 أخرجت عن سمت المسجد أم لا
 فهى وان خرجت عن سمت
 فى حكمه وقول للمجد مع
 قريبة من ذائقى (أو)
 نحوها من الاذكار كآكل
 وشهادة تعينت

بإختياره وظاهر أن محل هذا إذا تحمل بعد الشروع في الاعتكاف والا فلا ينقطع التتابع كل وقت وصوم
الدهر فنونه لصوم كفارة لزمته قبل النذر لا يلزمه القضاء انتهت ومثلها عبارة شرح مر (قوله واكره
بغير حق) ومثل ذلك الجاهل الذي يخفى عليه ما ذكره شرح مر وظاهره أنه لا فرق فيه بين كونه
قريب عهداً بالاسلام أم لا نشأ بادية بعيدة عن العلماء أم لا وهو ظاهر اه ع ش عليه وكالا كراما لو جل
وأخرج بغير أمره وان أمكنه التخلص على ما اقتضاه إطلاقهم ويحتمل تقييده بما إذا لم يمكنه ذلك ولعله
الأقرب لأن أخرج مكرهاً يحق كالزوجة والعبد يعتكفان بلا إذن أو أخرجه الحاكم لحول لزمه وأخرج خوف
غيره وهو غنى مما طل أو معسره بينة أي وثم حاكم يقابلها كهلون ظاهر انقطع تتابعه لتقصيره اه
شرح مر (قوله أو حدثت بينة) فإن ثبت باقراره انقطع التتابع وحمل ما تقر إذا أتى بموجب الحد
قبل الاعتكاف فإن أتى به حال الاعتكاف كإلحاقه ينقطع التتابع ولا يقطع مخرج امرأة
لاجل قضاء عدة حياة أو وفاة وإن كانت مختارة للنكاح لأنه لا يقصد للعدة بخلاف التحمل كما مر لم يكن
بسيها كن طاعت نفسها بتفويض ذلك لها أو علق الطلاق بعشيتها فشاءت وهي معتكفة فانه ينقطع
لاختيارها الخروج فإن أذن لها الزوج في الاعتكاف مدة متتابعة ثم طلقها فيها أو مات قبل انقضائها
فينقطع التتابع بخروجها قبل مضي المدة التي قدرها لها زوجها إذا يجب عليها الخروج قبل انقضائها
في هذه الصورة وكذا لو اعتكفت بغير إذنه ثم طلقها وأذن لها في انتمام اعتكافها فينقطع التتابع بخروجها
اه شرح مر (قوله وهو) أي قوله أولئها من زيادتي واعتمد مقتضاها العلامة مر ومما يقطع
التتابع الخروج لمباشرة وطبيعة أو صلاة جعة وإن وجب وظاهر كلامهم عدم كراهة أفراد نحو جعة
واختصاص ليلتها اه برماوى (قوله بشرطها السابق) وهو المبادرة بالطهر اه ع ش (قوله وغسل
جنباً) انظر مع قوله فيما قبله وجنباً فليأمل اه شورى والظاهر أن بينهما ما فرقا ذلك في زمن الجنابة
قبل اشتغاله بالغسل وهذا في زمن الاشتغال به ووفق بينهما (قوله ولأنه معتكف فيه) أي حكايته يعني أنه يضربه
ما يضرب في الاعتكاف أي يطله ما يطله الاعتكاف والافه ولا ثواب له اه حل (قوله وتقدم ان الزمن المصروف
الح) مراده ان هذا يضم الى المستثنى في عدم وجوب القضاء

(كتاب الحج)

أي بيان أحكامه وهو فتح الحامو كسرهما القتان قرئ بهما في السبع والمشهور الأول وكذا اللجة لكن السبع
فيها الكسر والقياس الفتح وهما مصدران وقيل الأول مصدر والثاني اسم وفي شرح مسـ لم أنه بالفتح المصدر
وبالفتح والكسر الاسم منه قال بعضهم وفي كونه بالفتح اسم مصدر قطره قال ابن العماد في كشف الاسرار
وحكمة تركه من الحامو الجيم الإشارة الى ان الحاء من الحليم والجيم من الجرم فكان العبد يقول يا رب جئتك
بجريمة أي ذنبي لتغفره بحملك وهو من الشرائع القديمة الإبهمة الكيفية فهو من خصائص هذه الأمة بل ورد
ان ما من نبي الا وبعث اليه حتى عيسى فقد أخرج ابن عساكر عن أنس قال كنت أطوف مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم أذ رأيت مصافحاً شاباً ولازاه فقلت له يا رسول الله رأيتك صافحاً شاباً ولازاه فقال ذلك أخى عيسى بن
مريم انتظرته حتى فرغ من طوافه فسلمت عليه واستثنى بعضهم هو داود الصالح لا اشتغالهما بما مر قومهما وورد بها
جاء في أحاديث كثيرة ان جميع الانبياء والرسل حجوا البيت وروى الحسن البصري أنه صلى الله عليه وسلم قال
ان قبر نوح وهو دوشعيب وصالح فهما بين الركن والمقام وزمزم وقال بعضهم قبره تسعة وتسعون نبياً منهم
اسماعيل لكن أخذ بعضهم من ذلك كراهة الصلاة بين الركن والمقام وزمزم لأنه مقبرة وروى ابن مقبرة
الانبياء لا تكبر الصلاة فيها لانهم أحياء في قبورهم يصرون ويتعبدون فإن قلت الكراهة أو الحرم لا تترتب
جهة أخرى وهي ان المصلي ثم يستعمل قبري قلت شرط الحرم أو الكراهة تحقق ذلك وهذا غير محقق هنا

واكره بغير حق وحد ثبت
بينه وهذان زيادتي
(ويجب) في اعتكاف مندور
متتابع (قضاء من خروج)
من المسجد (لغيره) لا يقطع
التتابع كزمن حيض
ونفاس وجنباً غير مفطرة
بشرطها السابق لأنه غير
معتكف فيه (الزمن نحو
تبرز) مما يطلب الخروج
له ولم يطل زمنه عادة كالأكل
وغسل جنباً وأذان مؤذن
راتب فلا يجب قضاؤه لأنه
مستثنى إذا لم يسهل ولاه
معتكف فيه بخلاف ما يطول
زمنه كعرضة وحبيض
ونفاس وتقدم ان الزمن
المصروف الى ما شرط من
عارض في مدة معينة لا يجب
تداركه ونحو من زيادتي
(كتاب الحج)

وروى ان آدم عليه الصلاة والسلام حج أربع سنين من الهند ماشيا وان جبريل قال له ان الملائكة كانوا يطوفون بهذا البيت قبلك سبعة آلاف سنة ولما ترغ ابراهيم عليه الصلاة والسلام من بنائه البيت أوحى الله تعالى اليه ان أذن في الناس بالحج فقال يارب وما يبلغ صوتي فقال اذن وعلى البلاغ فتأدى ابراهيم على المقام باء على صوته يا أيها الناس ان الله كتب عليكم الحج فحجوا فسمعهم في السماء ومن في الأرض حتى من في الاصلاب والارحام فمن أجاب مرة حج مرة ومن أجاب مرتين حج مرتين ومن أجاب ثلاثا حج ثلاثا ومن أجاب أكثر من ذلك حج بعدده وفرض في السنة السادسة من الهجرة على الراجح وقيل في السنة الخامسة وجمع بينهما بأن الفرض وقع في السنة الخامسة والطلب انما توجه في السادسة وقيل فرض في السنة الثامنة وقيل التسعة وقيل قبل الهجرة وبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضي الله عنه أميرا على الحج سنة تسع فحج بالناس وتأخر معه مياسير الصحابة كعثمان وعبد الرحمن بن عوف من غير شغل بحرب ولا عدو حتى حجوا معه صلى الله عليه وسلم سنة عشر وهي حجة الوداع وحجوا مع صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدا قبل الهجرة فحجوا وعرا لا يعرف عددها لكن صح انه حج قبل الهجرة بحسين وهو معلوم من الدين بالضرورة وقيل يكفر حاحده الا ان يكون قريب عهد بالاسلام أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء وهو أفضل القيادات لاشتماله على المال والبدن الا الصلاة فهي أفضل منه خلافا للقاضي حسين واعلم ان الحج الصحيح أي المبرور الذي لم يخالطه ذنب من حين احرامه الى تحلله يكفر الصغائر اثقا والكبائر على الراجح حتى التبعات لكن اذا مات في اثنتائه أو بعده وقبل التمكن من أدائها ويكفر الرفث والفسوق أما اذا عاش بعد ذلك فلا تسقط عنه فيجب عليه قضاء الصلوات وأداء الدين الذي عليه ونحو ذلك اه برماوى وفي حج مانصو حج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدا وقبل الهجرة فحج لا يدري عددها وتسميته هذه حججا انما هو باعتبار الصورة اذ لم تكن على قوانين الحج الشرعي باعتبار ما كانوا يفعلونه من النسي وغيره بل قيل في حجة أبي بكر في التاسعة ذلك لكن الوجه خلافه لانه صلى الله عليه وسلم لا يأمر الا بحج شرعي وكذا يقال في الثامنة التي أمر فيها عتاب بن أسيد أمير مكة وبعدا حجة الوداع لا غير اه وكتب عليه سم قوله وحج صلى الله عليه وسلم الحج قضية ضعيه ان حجه عليه الصلاة والسلام بعد النبوة وقبل الهجرة لم يكن حجا شرعيا وهو مشكل جدا اه أقول وقد يقال لا اشكال فيه لان فعله صلى الله عليه وسلم بعد النبوة قبل فرضه لم يكن شرعيا بل هذا الوجه الذي استقر عليه الامر فيجعل قول حج اذ لم يكن على قوانين الشرع الحج على انه لم يكن على قوانين الشرع بهذه الكيفية وأما فعله قبل المبعث فلا اشكال فيه لانه لم يكن بوحى بل بالهام من الله تعالى فلم يكن شرعيا بهذا المعنى لعدم وجود شرع اذ ذلك ولكنه كان مصونا كسائر أفعاله عن أفعال الجاهلية الباطلة وقوله في السنة السادسة بشكل عليه أيضا ان مكة انما فتح في السنة الثامنة فبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر ليحج بالناس في التاسعة وحج عليه الصلاة والسلام في العاشرة وقبل فتح مكة لم يكن المسلمون ممكنين من الحج الا ان يجاب عنه بما أجابه الشارح عن كلام الراغبى من أن الفريضة قد تنزل ويتأخر الايجاب لكن في كلام زى ما يخالف هذا الجواب حيث قال جمع بين الأقوال بان الفرض وقع سنة خمس والطلب انما توجه سنة ست وبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر سنة تسع فحج بالناس اه ويمكن الجواب أيضا عن كلام زى بأنه يشترط لوجوب المباشرة الاستطاعة كإيأتي وهي لم تحصل قبل فتح مكة فعدم فعالهم لعدم استطاعتهم لا لعدم الطلب اه ع ش على مر (قوله هو لغة القصد) وقيل أكثره الى ما يعظم مأخوذ من قولك حجته اذا آتيت مرة بعد أخرى لكن الأشهر الاول اه برماوى (قوله أيضا هو لغة القصد) أى والزيارة وقوله هو لغة الزيارة أى والقصد فكل منهما لغة القصد والزيارة اه قل على التحرير وفي المختار في باب الجيم الحج في الأصل القصد وفي العرف قد مكنه لتسلكه وبالله رد فهو حاج وجمعه حج بالضم كذا وبذلوا الحج بالكسر الاسم والحجة أيضا بالكسر المرة الواحدة وهي من الشواذ لان القيلس الفتح والحجة أيضا السنة والجمع الحج بوزن الغنم وفوا الحجمة بالكسر ثم راجع الحج وجمعه ذوات

هو لغة القصد وشرعا قصد
الكعبة لتسلك الاتى بياته
(والعمرة) هي لغة الزيارة

الحج فلو ادور الحجة على واحد والحج الحاج جمع حاج مثل غار وغزاقوعاد وعاد من العدو بالقدم وامرأة
ساجدة ونسوة حواج بيت الله بالاضافة ان كن قد حججن فان لم يكن حججن قلت حواج بيت الله بنصب البيت لانك
تريد التنوين في حواج الا انه لا ينصرف كما تقول هذا ضارب زيد آمن وضارب زيد اعتد اقبل بحذف التنوين
من ضارب على انه قد ضرب وبإثباته على انه لم يضرب والحجة البرهان وحاجه فحججه من باب رد أي عليه بالحجة وفي
المثل الحج فحج فهو رجل محجاج بالكسر أي جدل والتجاج التخاصم والحجة بتحتين جادة الطريق اه وفيه أيضا
في باب الراعي اعتمر زار واعتمر في الحج اه (قوله وشرع قصد الكعبة) أي مع فعل أعمال الحج اه ع ش
فاندفع ما يقال ان كلامه يقتضي ان الحج الشرعي قصد الكعبة للنسك الا في وان لم يأت القاصد بالنسك أي
بالاركان فاذا قصد أي الكعبة للنسك يقال حج وان كان ما كان في بيته مع انه ليس كذلك وفي شرح م
وهذا التعريف ذكره في المجموع واعترضه ابن الرفعة بأنه نفس الافعال لا يتقوا استدلال بحج الحج عرفتم معلوم
ان الموافق للغالب الاول من ان المعنى الشرعي يكون مشتملا على المعنى اللغوي بزيادة دلالة في الخبر لان معناه
معظم المقصود منه عرفة لكن يؤيده قولهم اركان الحج خمسة أو مستوي يجب بان هذه اركان المقصود لا قصد
الذي هو الحج فتسميتها اركان الحج على سبيل الجواز اه (فرع) * وقع السؤال عما يقع كثيرا في مخاطبات
الناس بعضهم مع بعض من قولهم لمن لم يحج حاج فلان تعظيما له هل هو حرام أولا والجواب عنه ان
الظاهر الحرمه لانه كذب لان معنى حاج فلان ما من أي بالنسك على الوجه المخصوص نعم ان أراد بياحاج فلان
المعنى اللغوي وقصده معنى محججا كان أراد بياحاج بأقاصد التوجه الى كذا كالجماعة أو غيرها فلا حرمه اه
ع ش عليه (قوله أيضا وشرع قصد الكعبة الحج) أقول الموافق لغيره من العبادات كالصلاة ولقولهم اركان الحج
وسن الحج ونحو ذلك أن يكون الحج شرعا عبارة عن الاعمال المخصوصة ثم رأيت ابن الرفعة قال انه نفس الاعمال
مخالفا لقول الاسنوي انه القصد المذكور فليتأمل ثم رأيت شيخنا في شرح الارشاد أجاب عن قولهم اركان
الحج بان المراد اركان المقصود منه ولا يخفى انه تكاف بعبارة اه ثم (قوله للنسك الا في بيانه) قيد مخرج العمرة
لانه غير الا في فيها ما وجد بآياته في كل قيد مخرج فلا تخوفه ط ما يتوهم من اتحادهما اه شوي (قوله
والعمرة) بضم العين المهملة وسكون الهم وحكى ضمها وفتح فسكون سميت بذلك لانها فعل في العمر كله واعتمر
صلى الله عليه وسلم ثلاث عمر وقيل أربع بعامة الحديبية وعمره القضاء من العام المقبل وعمره غزوة حنين حين قسم
الغنائم وعمره حجة وميقات الجميع الجعرانة اه برماوى وقوله وميقات الجميع الجعرانة الظاهر انه لا يصح
لما ثبت ان عمره الحديبية كان قد أحرم بها من ذي الحليفة وكذلك عمره القضاء لانها ميقات أهل المدينة وقوا ما عمرة
الحج فتوقف بيان ميقاتها على انه صلى الله عليه وسلم حج قارنا أو مفردا فان كان قارنا فيكون قد أحرم بها
مع الحج من ذي الحليفة وبسط ذلك يعلم مما سيأتى في المواقيت واركنا الحج نعم كلامه مسلم في عمرة الجعرانة
وكانت في سابع عشر ذي الحجة حين رجوعه من غزوة الطائف وحين تأمل ثم رأيت في اركان الحج في شرح
م رماطة والصواب الذي نعتقه أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمره مخصص بجوارزه في تلك
السنة لما احتوى بذلك أنه صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في تلك السنة عمر مفردة اه ونقل هذه العبارة عن المجموع
فيقتضى هذا ان تكون عمره صلى الله عليه وسلم ثلاثا تأمل (قوله هي لغير الزبارة) وقيل القصد الى مكان عامر اه
برماوى (قوله يجب كل منهما) أي لانها أصلان فلا يغني الحج عن العمرة وان اشتمل عليها وانما أغنى الغسل
عن الوضوء لان الوضوء بدل عنه لان الغسل كان واجبا لكل صلاة قسما بالنسبة للحدث الا بغير تحقيقا نصار
الوضوء لكل صلاة بدلا منه ثم جعل التيمم بدلا من الوضوء عند تعذره ثم سقط الوضوء لتلك الصلاة فبقى التيمم لكل
صلاة على الأصل اه ح ل (قوله من استطاع اليه سبيلا) فسر النبي صلى الله عليه وسلم بالزاد والراحلة وأخذ
بعضهم من ذلك ان الحج يجب على الجن لان لفظ الناس هل هو من الناس أو من الانس فليتأمل اه برماوى

وشرع قصد الكعبة للنسك
الا في بيانه وذكرها في
الترجمن زياتي (يجب
كل) منهما لقوله تعالى وقوله
على الناس حج البيت من
استطاع اليه سبيلا وقوله
تعالى وآتوا الحج والعمر لله

(قوله أي اتواهم ما تامين) انما قال ذلك ليتيمها الاستدلال فان ظاهرها وجوب الاتمام اذا شرع وذلك لا يستلزم وجوب الشروع فان المعنى يصير عليه ان شرعتم فاتوا اه ع ش على مر (قوله مرة واحدة) بامل الشرع وقد يجب أكثر من ذلك لمعارض كذا وقضاء اه شيخنا (قوله خطبنا) أي خطب لنا وعداه بنفسه لانه من معني وعظ اه شيخنا (قوله فقال رجل) هو الاقرع بن حابس التميمي كذا رأيت به امش صحيح ثم رأيت في المواهب اللدنية في النوع السادس في حجه عليه السلام اذ يقتضي انه كان عالما بالحكم تامل (قوله حتى قالها) أي هذه المقالة اه سم على البهجة اه ع ش على مر (قوله فسكت النبي) ووجهه واسكوت به بأنه كان ينتظر الوحي أو كان مشتغلا بأمرهم لكن الاول لا يحسن مع قوله لو قلت نعم الخ أي فهو صلى الله عليه وسلم كان مفوضا له الفرض كل عام وعدمه فهو مخير فيه أي ان الله خبره في ذلك واتطهر هل كان ذلك التخير عند السؤال أو قبله حر اه وفي ع ش وفي مر مائه قوله لو قلت نعم لو جبت أي الخصلة أو الفريضة ثم قوله لو قلت نعم لو جبت يجوز ان يكون الوجوب به علقا على قوله ذلك فلا يقال هو صلى الله عليه وسلم مشرع لا موجب ثم رأيت سم على شرح البهجة قال مائه قوله لو قلت نعم لو جبت أي هذه الكلمة أي متضاها وهو الوجوب على كل عام ولعل الوجوب على كل عام كان علقا على قوله نعم اه بالحرف (قوله ولما استطعتم) فيه ان عدم الاستطاعة يسقط الوجوب من أصله الآن يقال المراد بعدم الاستطاعة المشقة أي ولشق عليكم واتطروا وجه ترتب قوله ولما استطعتم على الشرط أعني قوله لو قلت نعم اه شيخنا (قوله بل لا بد) فيه إشارة إلى وجوبها اذ لو كانت مندوبة لم تكن للابد لتمام مطلوبة كل عام من المستطيعين كإدلال على ذلك الأدلة الشرعية فيها اه برماوى (قوله بترأخ) اما حال من كل على ان الباء للملابسة وحيث قد لا مر ظاهرا واما متعلق يجب وحيث قد يحتاج لتقدير أي يجب بترأخ في متعلقه أي الوجوب والمتعلق هو كل من ما وأما الوجوب فلا تراخي فيه بل هو حال تأمل وانما كان الحج على التراخي لانه فرض مستعمل بحج صلى الله عليه وسلم السنة عشر ومعه ميسر لا عذر لهم وقيس به العمرة ثم التمسك اما فرض عين على من لم يحج بشرطه أو كفاية للأحياء أو تطوع ويتصور في الارقاء والصبيان اذ فرض الكفاية لا يتوجه اليهم نعم لو تطوع منهم من تحصل به الكفاية احتمل ان يسقط بفعلهم المخرج عن المكففين كفي صلاة الجنازة اه شرح مر (قوله أيضا بترأخ) فلن لزمه بنفسه أو فاقبه ان يؤخرهما بعد سنة الامكان وقال المزني من أئمتنا كالامام مالك وأحمد رضي الله تعالى عنهم انهما على الفور وليس لابي حنيفة رضي الله تعالى عنه نص في المسئلة لكن اختلف صاحباه فقال محمد كقولنا وقال أبو يوسف انهما على الفور اه برماوى وفي الايضاح مائه (فرع) اذا وجدت شرائط وجوب الحج وجب على التراخي فله التأخير ما لم يخش العيب فان خشيه حرم عليه التأخير على الاصح هذا مذهبننا وقال مالك وأبو حنيفة واحد والمزني يجب على الفور ثم عندنا اذا أخرفات تينانه مات عاصيا على الاصح لتقر بطله من فوات نموته عاصيانه لو شهد بشهادته لم يحكم بها حتى مات لم يحكم بها كإلوان فسقه ويحكم بعصيانه من السنة الاخير فمن سنى الامكان اه (قوله على الفعل بعد) أي الآن ان علق يعزم أو بعد الزمان الذي هو فيه ان علق بالفعل اه شيخنا والحاصل ان الاستطاعة هنا بمنزلة دخول الوقت للصلاة في استطاع وجب عليه اما المباشرة بالفعل واما العزم على الفعل وان كان بينهما فرق من حيث ان المؤخر للصلاة اذا مات قبل فعلها في الوقت مع ظن السلامة لا يصح وان المؤخر مع ظنها يصح لانه تين أنه أخرجه عن وقته وهو العمر تامل (قوله وان لا يتضيّق بتذر) كأن كان عليه حجة الاسلام ثم تذر الحج في سنة معينة فصح ويحمل منه على التحجيل فقد ضيقه على نفسه بتعين السنة للذكورة في تذره أما اذا لم يعين سنة فيجب عليه ان يحج عن التذر بعد حجة الاسلام اه ع ش وعبرة الايضاح (فرع) من وجب عليه حجة الاسلام لا يصح منه غيرها قبلها ولو اجتمع عليه حجة الاسلام وقضاء أو تذر قدمت حجة الاسلام ثم القضاء ثم التذر ولو أحرم بغيرها وقع عنها الا عن ما قوى ومن عليه قضاء أو تذر لا يحج عن غيره فلا أحرم عن غيره

أي اتواهم ما تامين في العبر
(مرة) واحدة بامل
الشرع لخبر مسلم عن أبي
هريرة خطبنا النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يا أيها الناس
قد فرض الله عليكم الحج
فجروا فقال رجل يا نبي الله
أكل عام فسكت حتى قالها
ثلاثا فقال النبي صلى الله
عليه وسلم لو قلت نعم لو جبت
ولما استطعتم ولخبر البخاري
بإسناد صحيح عن مراققت
يارسول الله عسر تها هذه
لعامنا هذا أم لا بد فقال
لا بل لا بد (بترأخ بشرطه)
وهو ان يعزم على الفعل بعد
وان لا يتضيّق بتذر

وقع عن نفسه ما عليه انتهت بولن حج حجة الاسلام ولم يهتد ان يقدم حجة التطوع على العمرة ولم ياعتبر
 حجة الاسلام ولم يحج ان يقدم عمرة التطوع على الحج اه شرح الروض (قوله أو خوف غضب) أي بقول
 عدلين كما صرح به في العباب نقلاً عن المجموع في نظيره من حقوق المشقة على الراكب أو معرفة نفسه وقرئ
 بينه وبين التيمم حيث يكفي عدل واحد بعظم أمر الحج بخلاف التيمم اه برماوى (قوله أو قضاء نسك) كان
 حج حجة الاسلام وأفسدها اه حل ولو أفسد الحج في السفر لزمه القضاء فإذا بلغ وتعلق به حجة الاسلام كان
 فوراً بالان قضاء فوري وهو لا يتقدم عليها اه برماوى (قوله وشرط) بضم الشين المججمة وكسر الراء اه
 برماوى (قوله اسلام فقط لصفة) اعترض بأنه يشترط أيضاً الوقت والنية والعلم بالكيفية حتى لو جرت أفعال
 النسك منه اتفاقاً لم يعتد بها الكثر يرد ذكر النية بالهناك ويزد ذكر الوقت بأنه معلوم من صريح كلامه إلا أن
 في المواقيت ذكر العلم بأنه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الأفعال كفى فليس شرطاً لانعتقاد الاحرام الذي
 الكلام فيه بل يكفي لانعتقاده تصوره بوجه اه حج (قوله أيضاً وشرط اسلام) أي فيمن يقع له كل منهما سواء
 كان هو المباشر بنفسه أو يباشره غيره فلا يقع كل منهما صحيحاً للشخص إلا إذا كان مسلماً اه شرح مر
 (قوله لصفة مطلقة) أي عن التقييد بكونها صحيحة مباشرة وبالوقوع عن فرض الاسلام (قوله فلا يصح من
 كافر أصلي) أي ولا من غيره عنه فإن اعتقد صبي الكفر فإن قارن اعتقاده الاحرام لم يصح لان اعتقاده الكفر
 ينافي النية وإن طرأ اعتقاده بعد الاحرام لم يؤثر لان اعتقاده الكفر لا يوجب كفره وأما لو نوى عنه ولم يصح
 اعتقاده الصبي الكفر فلا يؤثر لان نيته لا تعتبر مع احرام الولي عنه اه برماوى (قوله ولا يشترط فيه) أي في
 صحة كل منهما وانما ذكر الضمير لان صحة اكتساب التذكير باضافة الى كل اه زى بالمعنى كما في قوله
 تعالى ان درجة الله قريب من الحسين ويصح عوده للمسلم المعلوم من الاسلام أولئك فتأمل اه
 شوبرى (قوله فالولي مال) أي يجوز له ذلك بل هو مندوب لان فيه معونة على حصول الثواب للصبي وما كان
 كذلك فهو مندوب ومعلوم ان احرامه عنه انما يكون بعد تجريد من الثياب اه ع ش على مر ويكتب
 للصبي ثواب ما عمله من الطاعات ولا يكتب عليه معصية اجاباً اه شرح مر وقوله ثواب ما عمله أي أو عمله
 عنه وليه اه حج اه ع ش على مر وولي المال هو الاب فالجد فالوصى فالحاكم أو قيمه كما سيأتي في
 كلامه في الحجر واحترزه عن ولي النكاح اذ ذلك يشمل الحواشي وفي شرح مر وافهم كلامه عدم صحة
 احرام غير الولي كالجد مع وجود الاب الذي لم يسم به مانع وهو كذلك وأما ما أوهمه ظاهر الخبر المار من جواز
 احرام الام عنه فأجابوا عنه باحتمال كونها وصية أو ان الاجر الحاصل لها باعتبار اجراء الحل والنفقة لعدم
 التصريح في الخبر بأنها أحرمت عنه أو ان الولي أذن لها في الاحرام عن الصبي كما علم مما مر وصرح به في الروضة
 واذا صار غير المكاف محرماً غير مولى بدونه زيادة نفقة احتاج اليها بسبب النسك في السفر وغيره على نفقة الحضر
 اذ هو الموقع له في ذلك كما يفرم ما يجب بسببه كدم قران أو تمتع أو فوات وكفدية تثنى من محظوراته كفدية تجاعه
 وحلقه وقلة ولبسه وتطيبه سواء أفعله بنفسه أم فعله به الولي ولو لحاجة الصبي لما مر مع استغنائه عنه بخلاف
 ما لو قيل له نكاحاً حيث كانت مؤنته في مال الصبي دون الولي لان المنكوحة قد تفوت والنسك يمكن تأخيرها الى
 البلوغ وما يقرر من لزوم جميع ذلك للولي اذا كان مميزاً هو المعتمد كما صرح به كغيرهما خلافاً لما في الاسعاد تبعاً
 للاسنوى وما في المجموع من ان فدية الخلق والقلم على المميز لعله فرعه على مرجوح وهو صحة احرامه بغير إذن
 وليه ليوافق كلامهم ولا ينافي ما قررناه قولهم بضم الصبي المميز الصبدان محل في غير محرم بان أنفقه في الحرم
 بغير تعصير من الولي والحاصل انه متى فعل محظوراً وهو غير مميز فلا فدية على أحد أو مميز بان تطيب أو لبس
 فكذلك ومثله الجاهل المعذور كالأجنبي وان تعود أو حلق أو قلم أو قتل مبيداً ولو سهواً فالفدية في مال الولي
 وفارق الوجوب هنا في مال الولي أجرة تعليمه ما ليس بواجب حيث وجبت في مال الصبي بان مصلحة التعليم

أو خوف غضب أو قضاء
 نسك وقولي مرة الى آخره
 من زبادي (شرط اسلام)
 فقط (صفة مطلقة أي
 صحة كل منهما فلا
 يصح من كافر أصلي أو
 مرتد لعدم أهليته للعبادة
 ولا يشترط فيه تكليف
 (فالولي مال) ولو جازونه
 وان لم يؤد نسكه أو أحرم به
 (احرام)

كالضرورة وإذا لم يفعلها الولي في المخرج احتاج إلى استدراكها بعد البلوغ بخلاف الحرج ولو فعل به أجنبي ولو
 لحاجة لزمته القدية كالولي ويفسد حج الصبي بجماعه الذي يفسد به حج الكهنة انتهى وقوله وإذا صار غير
 المكلف محرماً لم يله الخ هذا يجري في المميز الذي أحرم بإذن وليه ولو افسد التعليل الذي ذكره اذ لا اذنه
 ما صح إجماعه اهـ سم على حج وفيه أيضاً ما نصه وفي الروضة فرغ لو جامع الصبي ناسياً أو عامداً وقتلناه عنه
 خطأ ففي فساد حج قولان كالبايع إذا جامع ناسياً أظهرهما لا يفسد وان قلنا عمده عند فساد حج واذنا قد فهل
 عليه القضاء قولان أظهرهما نعم لأنه إجماع صحيح فوجب بإفساده القضاء كحج التطوع فعلى هذا هل يجزئ به
 القضاء في حال الصبا قولان أظهرهما نعم اعتباراً بالاداء إلى أن قال وإذا جوزنا القضاء في حال الصبا
 فشرع فيه وبلغ قبل الوقوف انصرف إلى حجة الاسلام وعليه القضاء اهـ وفي الروض وشرحه وإذا جامع
 الصبي في حجه فسد وقضى ولو في الصبا فان بلغ في القضاء قبل فوات الوقوف أجزاء قضاءه عن حجة الاسلام أو بعده
 انصرف القضاء إليها أيضاً بقي القضاء في هذه نعم لو أفسده في حال كماله وقعت الحجة الواحدة عن فرضه وقضائه
 ونذر ان كان اهـ وقوله أو بعده انصرف القضاء إليها أيضاً قد يشكك بما تقدم من الروضة أنه لو بلغ بعد
 الوقوف ولم يعلم يجزئ عن حجة الاسلام لأن يفرق بأنه وقف هنا بنية الفرض بخلافه فيما تقدم اهـ بالحرف
 (قوله عن صغير ومجنون) وليس للسيد أن يحرم عن عبده البالغ العاقل وقضيته أنه يحرم عن الصغير والمجنون
 وهو الوجه وولي الصبي يأذن لقنه أي الصبي أو يحرم عنه حيث جاز إجماعه اهـ شرح مـر وقوله وليس
 للسيد أن يحرم عن عبده الخ وعليه فلو أحرم البالغ العاقل بلا إذن من السيد هل يصح إجماعه وللسيد تعليله أم لا
 لكونه ممنوعاً من الفعل بلا إذن جزم بالصحة في شرح الغاية حيث قال يصح مباشرة العبد وان لم يأذن له سيده
 وسببنا في ذلك في باب الإحصار في كلام المصنف ويتردد النظر في البعض الصغير فيحتمل أنه نظير ما يأتي في
 النكاح وحينئذ فيحرم عنه وليه وسيده معاً أحدهما وان كانت مهايأة فلا تدخل لها في الاكتساب وما يتبعه
 كزكاة الفطر لا تطهرها من تلزمه النفقة ويحتمل صحة إجماع أحدهما عنه وللسيد إذا كان المحرم الولي تعليله
 والاول أقرب اهـ حج وكتب عليه سم قوله والاول أقرب قد يشكك الاول بأن كلامهما لا يتأتى إجماعه
 عنه لأنه لا جاز أن يراد به جعل إجماعه محرماً اذ ليس له ذلك اذ لا يتسبب على بعض الجملة لا على كلها ولا جعل بعضه
 محرماً إذا حرم بعض الشخص دون بعضه الآخر غير متصور فينبغي أن يتعين إذن أحدهما لا الآخر في الإجماع
 عنه ليكون إجماعه عنه بولايته وولاية موكله اهـ أقول أو يتفق على أن يتقارن في العبيقة بان يوقعها معاً اهـ
 وقوله حيث جاز إجماعه أي بان لم يقوت مصلحة على الصبي والالزام عليه غرم زيادة على نفقة الحضر اهـ عـش
 عليه (قوله ولو مجزاً) أقول يراجع وجه ذلك اذ قضية قولهم ما أمكنه أن يأتي به لا يقوم به غيره عنه ولو الولي
 أنه هنا لا يتوى عنه اذ هو قادر على ذلك فتأمل اهـ شـوري لكن الحكم مسلم كافي شرح مـر (قوله وان
 قيد الأصل بغيره) يجب عنه بانه انما قيد بغيره دفعاً لما عساه أن يتوهم من عدم صحة الإجماع عنه فانه حاله
 العبادات اهـ شرح مـر وعبارة حج وخرج بالذي لا يميز فلا يجوز له الإجماع عنه على ما نقله
 الأقرب عن النص والجمهور واعتمده لكن الصحيح في أصل الروضة الجواز فان شاء أحرم عنه وان شاء أذن له
 أن يحرم عن نفسه انتهى (قوله بالروحاء) فتح الحاء المهملة والمد اسم واد مشهور على نحو أربعين ميلاً من
 المدينة وقيل خمس وثلاثين وقيل ست وثلاثين اهـ برماوى ومـر به صلى الله عليه وسلم وقال هذا من أودية
 الجنة وصلى فيه سبعون نبياً ومـر به موسى بن عمران حاجاً ومعتزاً اهـ قسطلاني على البخاري (قوله
 ففرغت) بكسر الزاي المججمة أي أسرعت وقوله أمر أم لم أقف على اسمها في شيء من كتب الحديث وقوله بعض
 صبي أي ذكر لأنه الواقع ولا يتقيد الحكم به اذ مثله الصبية وقوله من محبتها بكسر الميم وفتح الحاء المهملة مركب
 من مراكب النساء كالهودج لأنها لا تقب كالتعب الهودج اهـ برماوى (قوله ولك أجر) أي في الإجماع عنه

عن صغير ولو مجزاً وان قيد
 الأصل بغيره لم يبر مسلم عن
 ابن عباس أن النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يترك بالروحاء
 ففرغت امرأة فاحتج
 بعض صبي صغير فخرجته
 من محبتها فقالت يا رسول
 الله هل لهذا حج قال نعم
 ولك أجر (و) عن (مجنون)
 قياساً على الصغير وخرج
 زياد بن مالك غير ولي المال
 كالأخ والعلم فلا يحرم عن
 ذكر وصفه إجماعه عنه

لكونه موضعية أو ماذونة من الولي فدل على أن الولي الاحرام عن الصغير وأما الجواب بان المراد ذلك أحرف
 الترتيب فلا يناسب سبب الشرح اذ لا يدل على أن الولي الاحرام اه (قوله أن ينوي جعله محرما) بان يقول
 فريت الاحرام عن هذا أو فلان أو جعلته محرما بكذا أو أحرمته عنه كذلك ولا يصير الولي محرما بذلك اه
 برماوى (قوله من أحرم عنه) بضم الهمزة وكسر الراء أى الذى هو المولى عليه اه برماوى فن عبارة عن
 الصغير والمجنون وعنه نائب فاعل على هذا الاعراب وان قرئ بالبناء للفاعل يكون فى أحرم ضمير عائذ للولي
 لكن على هذا كان عليه الأبرار يلزمها على غير من هى له وتخرج عن أحرم عنه نفس الولي فلا يصير محرما بهذه
 النية عالم بنوا حراما لنفسه فلا يجب عليه التجرد ويجب عليه أن يجرد من أحرم عنه اه شيخنا (قوله محرما
 بذلك) أى المذكور من نية الجعل المذكور (قوله ولا يشترط حضوره) أى ولو بعدت المسافة ثم بعد ذلك على
 وليه احضاره لأعمال الحج فان لم يحضره ترتب عليه ما يترتب على من فاته الحج أو منع من الوصول اه ع ش
 على م ر وفيه أيضا قوله ولا يشترط حضوره أى ما ذكره من الصغير والمجنون لكن يكره الاحرام عنهما فى
 غيرهما لا احتمال أن يرتكبا شيئا من محظورات الاحرام لعدم علمهما وتمكن الولي من منعهما اه سم فى شرح
 الغاية اه (قوله ومواجهته) أى واجهة الولي للصبي حال النية اه شيخنا ح ف (قوله ويطوف الولي
 بغير المميز) أى بشرط طهارتهما أى الولي والصبي وهل يشترط فيهما شروط الطواف كجعل البيت عن يسار
 الصبي قلت الظاهر نعم اه حلى وهل يشترط فى الطواف نية الولي لانه غير محرم حتى يقال نية النسك شملت
 الطواف فلا حاجة لنية أولاد الان احرامه عنه شمل ما يقع به فيه نظر والثاني غير بعيد والظاهر أن المميز لو أحرم
 عنه وليه لا يحتاج فى طوافه عن نفسه الى نية لان دخوله فى التسليط ولو باحرام الولي شمل أعماله كالطواف فعلم
 انه لو بلغ ثم طاف أو أعاد الطواف لم يحتج فيه لنية فليتأمل اه سم على ح (قوله أيضا ويطوف الولي
 بغير المميز الخ) عبارة شرح م ر ويشترط للطواف طهارته من الخبث وستر عورته أيضا وكذا وضوءه وان
 لم يكن ممسرا كما اعتمدوا الدرجه والله تعالى ويغتفر صحة وضوءه هنا للضرورة كما اغتفر صحة طهره بجنونه انقطع
 حبسها التحل لحليلها ويؤخذ من التشبيه ان الولي ينوي عنه وهو الاوجه ولا بد من طهارة الولي وستر عورته أيضا
 اه وقوله وكذا وضوءه الخ واذا وضأه الولي والحالة ما ذكر ثم بلغ على خلاف العادة وهو بطهارة الولي أو كان
 بجنونا فاق ولم يحصل منهما ناقض للوضوء هل يجوز لهما أن يصليا بها لهما طهارتهما أو لا يصح أن يصليا
 بهما تردد فيه سم على ح ثم قال يحتمل الاول ويحتمل الثاني وهو غير بعيد اه أقول والاقرب الاول لان
 الشارع نزل فعله وليه منزلة فعله فاعتد به فصار كأنه فعله بنفسه فتصح صلاته به وقوله ولا بد من طهارة الولي الخ
 انظر ما الحكمة فى اشتراط طهارة الولي مع انه آله الطواف بغيره فهو كالإدابة وقد يقال يحتمل انه لما اشترطت
 مصاحبته له نزلت منزلة المباشرة اه ع ش عليه (قوله أيضا ويطوف الولي بغير المميز) أى يطوف به
 بنفسه ويصح أن يعطيه لغيره ليطوف به ويسائر بنية الاعمال اه شرح م ر (قوله ويصلى عن ركعتي
 الطواف) أى والاحرام اه شورى (قوله ويسعى به) أى ان كان سعى عن نفسه وكذا الطواف لا بد أن
 يكون كذلك اه حل وعبارة شرح م ر وانما يفعلها به بعد فعلها عن نفسه تطير ما يأتى فى الرى
 انتهت (قوله ويحضره المواقف) أى وجوبه فى الواجب ونسبته فى التسدوب اه حل وهو مفهومه انه اذا
 أحضره الاجنبى لا يعتد به وبه صرح ح اه ع ش على م ر (قوله ولا يكتفى بحضوره) أى الولي بدونه
 أى الصبي والمجنون اه ع ش على م ر (قوله ويناوله) أى غير المميز الاجبار فيرميها وظاهر كلامهم
 انه لا يشترط فى مناوله الولي الاجبار أن يكون رمى عن نفسه بحيث ح انه لا بد أن يكون رمى عن نفسه لان
 مناوله الاجبار من مقدمان الرى فتعلى حكمه وظاهره انه لا بد من المناولة وانه لا يجوز أخذه الاجبار من
 الارض اه حل واعتمده شيخنا ح ف واعتمده أيضا ما بحثه ح تأمل (قوله فيرميها ان قدر) أى ويكون
 هذا مستثنى من ان شرط صحة المباشرة التميز اه ا ط ف (قوله من لارى عليه) أى ولي أو ماذون له لارى عليه

أن ينوي جعله محرما فيصير
 من أحرم عنه محرما بذلك ولا
 يشترط حضوره ومواجهته
 ويطوف الولي بغير المميز
 ويصلى عن ركعتي الطواف
 ويسعى به ويحضره المواقف
 ولا يكتفى بحضوره بدونه
 ويناوله الاجبار فيرميها ان
 قدر والارى عنه من لارى
 عليه

ويقال مثل هذا القيد في الطواف والسعي وكان عليه التقييد فيهما كما فعل ج اه شيخنا (قوله والمميز بطواف) أي بنفسه وجوبه أو بشرط فيه شروط الطواف لا في الولي اه برماوى (قوله أيضا والمميز) أي الذي أحرم عنه وليه وقوله بنفسه راجع للأفعال الخمسة قبله (قوله وبرؤه مرجو) يؤخذ منه أنه لو أيس من أفاقته أو زادت على ثلاثة أيام كان كالمجنون فيحرم الولي عنه وهو كذلك على المعتقد اه شيخنا وعبارة ع ش ينبغي تخصيصه بما إذا جاز زواله عن قرب والأصح إحرامه عنه كالمجنون على ما يفيد التعليل بأنه ليس لاحد التصرف في ماله فان محله حيث جاز زواله عن قرب اه (قوله ومع تمييز لمباشرة) الظاهر أن المراد بالاستقلال بها والافتقار تقدم ان السعي والمجنون فيما إذا أحرم عنهما الولي بمباشرة ان سكن مع الولي لاستقلاله حتى في صورة الرمي إذا لم يمتد من مناولته لهما إلا جاز تأمل (قوله أيضا ومع تمييز لمباشرة) لم يقل ومع إذن لأن الإذن شرط في الأحرام فقط لا مطلقا اه شورى (قوله أيضا ومع تمييز لمباشرة) أي لا تصح مباشرة كل منهما إلا من المسلم المميز سواء كان يباشر لنفسه أو غيره (قوله فلم يميز أحرام باذن وليه) شمل كلام الشيخين ما لو أذن له أن يحرم عن الغير بتطوع يجوز فعله عنه وعليه فهل ينقد باجزة المثل على الولي لأنه ليس أهلا للتبرع كما لو أذن له في عمل شيء له يقابل بأجرة أو بلا أجرة كل محتمل والأقرب الأول ويجرى ذلك فيما لو أحرم عن الولي بتطوع فيما يظهر حيث جاز ذلك ويظهر أيضا أن الولي أن يؤجره لحج التطوع لا الفرض لأنه ليس من أهله وينبغي كمال الزر كشي فساد ذاته إذا كان مخالفا للعبادة وكذا إذا كان لا يقدر على السفر أو يلحقه مشقة عظيمة اه اصاب اه شورى (قوله أحرام باذن وليه) إنما احتاج إلى إذنه في هذا الاحتياج إلى المال فليس عبادة بدنية محضة بل فيها شائبة مال بخلاف الصلوة وغيره فلا تتوقف على الإذن لكونه لمبدئية محضة اه شيخنا (قوله باذن وليه) إضافته للعهد والمعهد دولي المال كما بينه الشارح اه شيخنا (قوله وشرط اسلام وتمييز مع بلوغ وحرية الخ) أي شرطت هذه الأمور الأربعة في المباشرة عن نفسه وعن معضوب أو عن ميت لو وقع ما يباشره عن فرضه أو عن فرض من ناب عنه فإذا كان المستنيب عليه فرض الإسلام لا ينبغي فيه الأمن انصف به هذه الشروط الأربعة اه من شرح هر وج (قوله فيجزي من فقير) ولو تكلف الفقير الحج وأفسده ثم قضاه كفاه عن حجة الإسلام ولو تكلف وأحرم بنقل وقع عن فرضه أيضا لو أفسده ثم قضاه كان الحكم كذلك اه شرح هر أي يقع قضاءه عن فرض الإسلام (قوله فان كالأقبل الوقوف الخ) عبارة شرح هر فان كالأقبل خروج وقت الوقوف بالبلوغ والعتق وهما في الموقف وأدر كآزنا يعتد به في الوقوف أو بعده ثم عاد له قبل خروج وقته أجزأه الخبر الحج عرفه لأنه أدرك معظم الحج فصار كالو أدرك الركوع بخلاف ما إذا لم يدرك الوقوف ويعبد من ذكر السعي إن كان قد سعى بعد القدم ولو وقع في حالة النقصان وبخالف الأحرام فانه مستدام بعد الكمال ويؤخذ من ذلك أجزأه عن فرضه أيضا إذا تقدم الطواف أو الحلق على الكمال واعد به بعد إعادة الوقوف وظاهر أنه يجب إعادته لتبني وقوعه في غير محله فالولم بعد استقر حجة الإسلام في ذمته لتفويتها مع إمكان الفعل ولو كمل من ذكر في أثناء الطواف أي في العمرة فكأن كمل قبله كافي المجموع أي وبعد ما مضى قبل كماله بل لو كمل بعده ثم أعاده كفي فيما يظهر كالأعاد الوقوف بعد الكمال كما يؤخذ من قول الروض والطواف في العمرة كالوقوف في الحج اه ووقوع الكمال في أثناء العمرة على التفصيل المار والطواف فيها كالوقوف في الحج ولا دم عليه بآتيانه بالأحرام في حال النقص وإن لم يعد إلى الميقات كما لا لانه آتى بما في وسعه ولا إساءة وفارق الكافر الآتى إذا لم يعد إلى الميقات بأنه كان قادرا على إزالة نقصه حين مر به وحيث أجزأه ما آتى به عن فرض الإسلام وقع أحرامه أو لا تطوعا وانقلب عتب الكمال فرضا على الأصح في المجموع وفيه عن الدارمي لو فات السعي الحج فان بلغ قبل الغرأ فعليه حجة واحدة تجزيه عن حجة الإسلام والقضاء أو بعده لزمه حجتان حجة للإسلام وأخرى للفوات ويبدأ بحجة الإسلام ولو أفسد الحار البالغ قبل الوقوف حجه ثم فاته أجزأه واحدة عن

والمميز بطواف وبسعي
ويحضر المواقف ويرى
الأحرام بنفسه ويخرج عن
ذكر المنى عليه فلا يحرم عنه
غيره لأنه ليس برأى العقل
وبرؤه مرجو على التعريب
(و) شرط اسلام (مع تمييز)
ولو من صغير أو رقيق
(لمباشرة) كما في سائر
العبادات (فلم يميز أحرام
باذن وليه) من أب ثم جد ثم
وصى ثم كرم أو قبله كافر
ولا غير مميز ولا مميز لم يأذن له
وليّه والتقييد باذن الولي
من زيادتي (و) شرط اسلام
وتمييز (مع بلوغ وحرية
لو وقع عن فرض اسلام)
من حج أو عمر أو غير مستطيع
وتعبري بفرض اسلام أعم
من تعبيره بحجة الاسلام
(فيجزي) ذلك (من فقير)
لكمال حاله فهو كالو تكلف
مريض المستقو حضر الجمعة
(لا) من (صغير ورقيق) إن
كلا بعده لخبر أبي بصير ج ثم
بلغ فطيه حجة أخرى وأما
عبد ج ثم متق فطيه حجة
أخرى رواه البيهقي بإسناد
جيد كافي المجموع ولتقصده
حاله فان كالأقبل الوقوف
وأطواف العمرة

بجتماع الاسلام والقضاء وما يقد به الفساد وأخرى للفوات وما اقتضاه كلام جمع من الاصحاب من عدم وجوب
دم على الرقيق فيه الزكشي بحجابه اذا لم يكن قضاء عن واجب نذر أو قضاء أفسد ما لا يجب قال بل ينبغي
وجوبه اذا قدر على الحرية لقد رتبته على الصفة المعلقة على عيها تنزىلا للمتوقع منزلة الواقع واستظهر الشيخ بحجته
الثاني دون الاول وقد يستبعد الثاني أيضا لادلائل على هذا التنزيل نعم يؤيده الفرق المتقدم بين الكافر وغيره
الآن يفرق بين بعض الكفر ومناقاة للعبادة بذاته فلا يقاس غيره به قال وسكت الرافعي عن افاقة المجنون بعد
الاحرام عنه وقال ابن أبي الدم ينبغي أن يكون كالفسي في حكمه أي تفصيله السابق اه وهو كما قال ولا ينافيه
قولهم لو خرج به وليه بعد استقرار الفرض عليه فان أفاقه وأحرم وأتى بالاركان مفقدا أجزأه عن حجة الاسلام
وسقط عن الولد زيادة النفع لانه أدى ما عليه والالم يحجز عنها ولا يسقط عن الولي ذلك قال في المجموع عن المتولي
اذ ليس له السفر به لان اشتراط الافاقعة عند الاحرام في الشق الاول لسقوط الزيادة عن الولي لا للوقوع عن حجة
الاسلام كظهير في الصبي وفي المجموع عن الاصحاب ان كانت مدة إقامة من يجن ويفقد يتمكن فيها من الحج
ووجدت فيها الشروط الباقية لمما الحج والا فلا هذا والذي في الشرح والروضة انه لا بد من كونه مفقودا وقت
الاحرام والطواف والوقوف والسعي ولو أحرم كافر من الميقات احراما باطلا أو جاوز مريد النسك ثم أسلم وأحرم
بعد ذلك في صورتين لزمه دم ان حج من ستموا الافلا ومثله فيما ذكر الصبي والعبد كاتل عن النص أي اذا جاوزا
مع الارادة باذن الولي فلا ينافي ما مر لانه فيما اذا كان بدون اذنه انتهت مع بعض تشييدات من حواشيه (قوله أوفى
أثنائه) أي المذكور من الوقوف والطواف وقوله أجزأهما لكن يجب اعلانه من الطواف وأما الوقوف
فيكفي فيه لحظة وقوله وأعدا السعي أي ان كان فعل بعد طواف القدوم وهذا لا يكون الا في الحاج فهذا الجملة
راجعة للحاج تامل (قوله أجزأهما) أي ويعدان ما مضى قبيل الكمال اه مر وظاهر عبارة الشارح عدم
الاعادة فيه صرح في شرح الارشاد على ما نقله عنه اه ع ش (قوله باستطاعته في الردة) فيلزمه فعله اذا أسلم
ويضحي من تركه ان مات بعد اسلامه والا فلا يضحى اه برماوى (قوله لان منافعه مستحقة الحج) هذا لا يأتي في
المبعض اذا كانت نية تسع الحج اه حل وأقول يأتي فيه أيضا لان السيدان يفتح المهايأ فيستحق
منافعه لان عقد المهايأ جاز لا واجب كما قاله ع ش على مر وعبارته أو رده عليه انه يدخل فيه البعض وقد
يكون بينه وبين سيد مهايأة ونوبة البعض فيها تسع الحج فلا يتم قوله لان منافعه مستحقة الحج لان السيد لا يستحق
منافعه في نوبة الحرية كذا بهامش عن شيخنا حل أقول وقد يجب بان المهايأة لا تلزم بل لاحد المتأخرين الرجوع
ولو بعد استيفاء الاخر ويغرم له حصة ما استوفاه من المنفعة وعليه فمرد المهايأة لا يفوت استحقاق المنفعة بل
يجوز رجوع السيد بعد استيفاء حصة متويع المبعوض من استقالة له بالكسب في حصة انتهت (قوله فالمراتب
المذكورة أربع) زاد في الروضة بقائمة وهي صحة النذر وشرطها الاسلام والبلوغ والعقل فيلزم ذمة
الرقيق اه حل (قوله استطاعة بنفسه) أي استطاعة مباشرة الحج أو العمرة بنفسه اه شرح مر (قوله
وشرطها) أي الامور التي تحقق استطاعتها في العبادة مسامحة تقتضي ان الاستطاعة تتحقق بل توجد
خارجا بدون السبعة لان الشروط يتحقق ويحقق بدون الشروط والاستطاعة لا تتحقق الا بهذه الامور تامل
وظاهر كلامه بل صرح به كسائر كلامهم انه لا عبرة بقدرته على الوصول الى مكة وعرفته في لحظة كرامة وانما
العبرة بالامر الظاهر العادي فلا يخاطب بالوجوب الا ان يشتر كالعادة ثم رأيت ما صرح بذلك وهو ملأ ذكره
أو انحرال من انه لا بد في قبضه من الامكان العادي نص عليه قال القاضي أبو الطيب وهذا يدل على انه لا يحكم بما
يمكن من كرامات الاولياء اه ج وجبارة اه ع على المنهج قوله ولا يفرض على غير المستطيع لو كان هذا
من أرباب الشاؤون فاختار شيخنا الطبري وسبب الحج عليه اه والا فربما قاله ج اه ع ش على
مر وبقى شرط ثامن صرح به الباقي في وان يوجد المعتبر في الإيجاب في الوقت أي وقت خروج أهل بلده نلو

أوفى أثنائه أجزأهما وأعدا
السعي (و) شرطنا المذكورات
(مع استطاعة لوجوب) فلا
يجب ذلك على كافر أصلي
وجوب مطالبة في الدنيا
فان أسلم وهو معسر بعد
استطاعته في الكفر فلا أثر
لها بخلاف المرتد فان النسك
يستقر في ذمته باستطاعته في
الردة ولا على غير ميمز كسائر
العبادات ولا على ميمز
لعدم بلوغه ولا على من فيه
وقلان منافعه مستحقة ليد
فليس مستطاعا ولا فرض
على غير المستطيع لفهوم
الآية فالمراتب المذكورة
أربع الصحة المطلقة وصحة
المباشرة بالوقوع عن فرض
الاسلام والوجوب (وهي)
أي الاستطاعة (نوعان)
أحدهما استطاعة بنفسه
وشرطها سبعة أحدها

استطاع في رمضان ثم افتقر قبل شوال فلا استطاع فكذا الوقت بعد حجبهم وقبل الرجوع لمن اعتبر في حقه
الذهاب والاياب كليا في اه شرح الروض وكتب على قوله ثم افتقر قبل شوال أي فيمن ابتداء سفرهم فيه كما
هو ظاهر اه شوبري قال في الاحياء من استطاع الحج ولم يحج حتى أقبل فعليه ان يرجع الى الحج وان عجز
للا فلا من فعله ان يكتب تدر الزاد فان عجز فعليه ان يسأل الزكاة والصدقة ويحج فان لم يفعل ومات مات علميا
اه ومعلوم ان النسك باق على أصله اذ لا يتضيّق الا بوجود مسوغ ذلك فإداهم بما ذكر استقرار الوجوب أخذا
بما يأتي وحيدته فلا وفق بكلامهم في الدين عدم وجوب سؤال الصدقة ونحوها وعدم وجوب الكسب عليه
لاجله ما لم يتضيّق أي بخوف العصب أو الموت اه شرح هر (قوله وجوده مؤنة) أي ولو كان من أهل
الحرم اه برماوى (قوله وأوعيته) ومنه السفرة اذ المحتاج اليها اه برماوى (قوله واجرة خفارة) قال في
المصباح خفرت الرجل حبيته وأجرته من طالبه فأنا خفير والاسم الخفارة بضم الخاء وكسرها والخفارة مثلثة الخاء
يجعل الخفير اه بخروقه اه عش (قوله ذهابا وايابا) أي واقامة ولو بمكة اه برماوى (قوله وان لم يكن
له يبلده أهل وعشيرة) الغاية للرد عبارة أصله مع شرح هر وقيل ان لم يكن له يبلده أهل أي من تزم مؤنتهم
كزوجته قريب وعشيرة أي أثار بولون من جهة الام أي لم يكن له واحد منهم لم يشترط في حقه نفقة الاياب
المذكورة من الزاد غيره اذ المحال في حتمه سواء والاصح الاول لما في الغربة من الوحشة والوجهان جاريان أيضا في
الراحلة للرجوع انتهت ومحل اشتراط مؤنة الاياب عند عدم الاهل والعشيرة على المعتمد اذا كان له وطن ونوى
الرجوع اليه ولم ينوشه أي لا وطن له وله بالجزا ما يقية لا يتغير في حقه مؤنة الاياب قطعا لاستواء سائر البلاد اليه
وكذا من نوى الاستيطان بمكة أو غيرها اه من شرح ج ولم يتعرضوا لاهل وارف والاصدقاء لئلا يسر استدالهم
قوله الرافعي اه شرح هر (قوله الان قصر سفره) أي بان كان بمكة أو على دون مرحلتين اه شرح هر
(قوله وكان يكسب) أي بحسب عادته أو طنبه اذ برماوى (قوله أيضا وكان يكسب في يوم) المراد به أول أيام الحج
أي يوم السابع أي كان يقدر في اليوم السابع على كسب تفي أجرته بمؤنة أيام الحج كلها ولا بد مع قدرته على
الكسب المذكور ان يتيسر له في اليوم المذكور بالفعل فلا كان يقدر عليه لكن لم يتيسر له لم يلزمه النسك
وهذا بخلاف ما لو كان يقدر في بعض أيام الحضر أي الايام التي قبل يوم السابع على كسب تفي أجرته بمؤنة
أيام الحج ولا يقدر عليه في السفر فانه لا يلزمه وان تيسر له الكسب بالفعل لان هذا فيه تحصيل سبب الوجوب
وهو لا يجب فلا يكف الكسب في الحضر مطلقا ويفرق بينه وبين من يقدر على الكسب في أول أيام السفر بان
ذلك بعدم استطاعه في السفر قبل الشروع فيه ولو قبل تحصيل الكسب وهذا لا بعد استطاعه الا بعد حصول
الكسب لان الفرض انه لا يقدر على الكسب في السفر بل يقدر عليه في الحضر فقط كما علمت اه من شرح
هر بنوع تصرف والمراد الكسب اللائق به لان في تعاطيه غير اللائق به طارا أو دلا شديدا أخذا بما قالوه في
النفقات من انه لو كان يكتب بغير لائق به كان لزوجه الفسخ اه عش عليه (قوله بخلاف ما اذا طال
سفره) قال العلامة سم لو كان يقدر على الاجرة الى حد يصبره فربما من مكة ثم يقدر على المشي بعد ذلك فالوجه
الوجوب وقال العلامة ج لا يجب لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب قال شيخنا عش وقد يمنع ذلك اه
برماوى (قوله وقدر في المجموع الخ) وجه اعتبار ما بعد زوال السابع انه حيث بدأ خفي أسباب توجهم من الغد
الى منى والثالث عشر انه قد يريد الافضل وهو اقامته بمنى ويعتبر في العمرة القدرة على مؤنة ما سعيها غاليلوهو
ثلاث يوم وقيل نصف مع مؤنة سفره اه برماوى (قوله ما بين زوال السابع ذى الحجة وثالث عشره) أي فتكون
سنة كاملة وقيل المجموع انهم سبعة مع تحديدها بما ذكره اه اعتبار الطرفين أي اعتبار كل يوم من الطرفين
يوما يقسمه أي اعتبار جبر المنكسر وقوله وهذا في حق من لم ينظر الخ أي يتنقل من منى الى مكة فالنظر هو
الاتقال اما من نقره في حقه حجة كاملة أو ستة باعتبار جبر المنكسر في الطرفين اه من شرح هر

(وجوده وتتمسقا) كيزاد
وأوعيته وأجرة خفارة ذهابا
وايابا وان لم يكن له يبلده أهل
وعشيرة (الا ان قصر سفره
وكان يكسب في يوم كغاية
أيام) فلا يشترط وجود
ذلك بل يلزمه النسك لظنة
المشقة حيث بخلاف ما اذا
طال سفره أو قصره وكن
يكسب في اليوم ما لا يفي بايام
الحج لانه قد ينقطع فيه ما عين
كسبه لعرض ويتعذر ان
لا ينقطع في الاول فالجمع
بين تعب السفر والكسب
تعظم فيه المشقة وقد روي
المجموع أيام الحج بمابين
زوال سابع ذى الحجة
وزوال ثالث عشره وهو في
حق من لم ينظر النظر الاول

(قوله) وجود من يشعرون مكة (الح) بشراء أو استجار بثن أو أجرة مثل لا زيادة وان قلت وقدر عليها أو ركوب موقوف عليه ان قبله أو لم يقبله وصحناه أو موسى بمنعته الى الجبل الى مكة والوجه الوجوب على من حله الامام من بيت المال كادل وطائف الركب من القضاة وغيرهم اه شرح مر وقوله أو ركوب موقوف عليه ان قبله وهل يجب القبول فيما تتركه أولا لما في قبول الوقف من المنع كذا يقال فيما لو أوصى له بمال ومات الموصي هل يجب قبول الوصية أولا لما تقدم فيه نظرا ولا يهدف فيها عدم الوجوب لما ذكره ويحتمل الفرق بين الوقف والوصية لان الوقف يصير ملكا لله تعالى وينقل عن الموقوف عليه بموته واختلال شرط فيعول لا يجوز له التصرف فيه يبيع ولا غيره مما في عنده فتضعف المنفعة بخلاف الوصية فانه يملك الموصي به ملكا مطلقا فاشبه الهبة وقوله الوجوب على من حله الامام وكما يجب عليه ذلك اذا حله الامام ينبغي وجوب السؤال اذا ظن الاجابة اه ع ش عليه (قوله من يشعرون بين مكة) أي نفسها لا الحرم وفارق اعتبارها في حاضري الحرم منه نظرا للتخفيف فيها اه برماوى (قوله بان يجر عنه) في المختار العجز الضعف وبابه ضرب ومجرى بفتح الجيم وكسرها وعجزت المرأة صارت عجوزا وبابه دخل وكذا عجزت نجيها وعجزت من باب طرب وعجزا بوزن قتل عظمت عجيزتها وامرأة عجزة بوزن جرء عظيمة العجز وأعجزه الشيء فانه وعجزه نجيها ببطه أو سبه الى العجز والعجز واحدة معجزات الانبياء والعجوز المرأة الكبيرة ولا تقل عجوزة العامة تقول والجمع عجوز وعجز اه وفي المصباح عجز عن الشيء عجزا من باب ضرب وعجز عجزا من باب تعب لغة لبعض قيس غيلان ذكره ابن أبي زيد وهذه اللغة غير معروفة اه (قوله مشقة شديدة) أي لا تتحمل عادة عند العلامة ج وقال العلامة مر تبيع التيم اه برماوى (قوله راحلة) هي في الاصل الناقرة المراد منها مطلق الركوب فينتدهي مسارية لامركوب في المعنى فالعوم الذي ادعاه فيما يأتي ممنوع هذا والراحلة من جملة الموتى كما سيأتي في عبارته فلعله انما أفرد هذا لاجل هذا التفصيل فيها الذي لا يجري في بقية الموتى تامل وعبارة شرح مر أصل الراحلة الناقرة الصالحة للعمل وتطلق على ما ركب من الابل ذكرنا كان أو أنثى وهو مرادهم هنا والحق الطبرى بها كل دابة اعتيد الجمل عليها من نحو بغل أو حمار انتهت وقوله من نحو بغل أو حمار أي وان لم يلق به اه زى أقول وقد يتوقف فيه الا ان يقال الحج لا يبلل بخلاف الجموع يفرق بين ذلك وبين المعادل الا أنى حيث اشترطت فيه الباقية بانه يترتب عليه الضرر بمخالسته بخلاف الدابة اه ع ش عليه (قوله مع شق محمل) الشق بالكسر نصف الشيء اه مختار (قوله في حق رجل) اشتد ضرره بالراحلة) بان حصل له مشقة تبيع التيم اه شرح مر (قوله اشتد ضرره بالراحلة) أي بركوبها من غير محمل وكذا يقال في قوله لا في رجل لم يشتد ضرره بها تامل (قوله وان لم يتضرر بها) كسواء الاعراب والا كرادوا لترك كل عند شينا كنج اه حل (قوله ومع عدل يجلس الخ) حتى اذا لم يرض الا باجرة لزمته واعتبرت القدرة عليها اه شينوا يشترط في العدل ان لا يكون فاسقا ولا مشهورا بنحو مجنون أو خلاعة ولا شديد المداولة أخذ مما سيأتي في الوليمة بل أولى لان المشقة هنا أعظم بطول مصاحبته ومن ثم اشترط أيضا أن لا يكون به نحو برص أو جذام وان وافقه على الركوب بين المحملين اذا نزل لقضاء حاجة اه برماوى فان لم يجده فلا وجوب وان وجد مؤنة المحمل ثمة اه اذ قدر الرائد خسران لا مقابل له كما قاله في الوسيط اه شرح مر (قوله واستطاع ذلك) أي بحيث لم يخش ميلا ورأى من يحسكه للمال عند نزوله لنحو قضاء حاجة اه شرح مر (قوله في ركوب المحمل) هو خشب ونحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه اه شرح مر كالسطح والشدف (قوله الكنيسة) مأخوذة من الكس وهو السرفن عجزة الحففة فان عجز فسرير يحمله الرجال على الاوجه فيهما اه برماوى وفي المختار الكانس الظلي يدخل في كانه وهو موضع من الثعبر يكس فيعويسترو قد كس الظلي من باب جلس وتكس مثله اه وفيه أيضا والمحقمر كب من مراكب النساء كالهودج الا انهم لا تشب كما تشب الهودج اه (قوله علم لستر) بكسر السين المهملة اسم للشيء الذي يستتر به

(و) ثانيا (وجود من بينه وبين مكة مر حلق أو) دونهما (وضع عن مشي) بان يجر عنه أو يناله به مشقة شديدة (راحلة مع شق محمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وقيل عكسه في حق رجل اشتد ضرره بالراحلة وفي حق امرأة ونخس وان لم يتضرر راحها لانه أستر وأحوط (لا في) حق (رجل لم يشتد ضرره بها) فلا يشترط وجود الشق والمطلق اشتراطه في المرأة وانحلت أولى من تشيده له بالمشقة (و) مع (عدل يجلس) في الشق الآخر لتعذر ركوب شق لا يعادله شيء فان لم يجده لم يلزمه النسك قال جماعة الا ان تكون العادمية في مثله بالمعالة بالاتقال واستطاع ذلك فلا يلزمه ولو لحقه مشقة شديدة في ركوب المحمل اعتبر في حقه الكنيسة وهي أعواد مرتفعة من جوانب المحمل عليها ستر يدفع الحر والبرد

وتسمى الآن بالحجارة اه برماوى وتسمى في عرف العلامة بالجفتة اه (قوله اما من قصر سفره الحج) قضية كلامه كغيره انه لو كان بينه وبين مكة دون مسافة القصر وبينه وبين عرفات أكثر لزمه المشي اذا قدر عليه وقد وجه بان المشقة في ذلك بسيرة اذ ما بين مكة وعرفة سهل مشقة محتملة ولا يخشى من الانقطاع فيه ما يخشى من الانقطاع في غير ما لباه اه شورى (قوله وقوى على المشي) أشعر تعبيرة بالمشي انه لا يلزمه الحبو ولا الزحف وان أطاقيهما وهو كذلك اه شرح مر (قوله وما يتعلق بها) أى من الشق والعديل (قوله واما القادر عليه) أى المشي في سفر القصر أى السفر الطويل فيسن له ذلك أى المشي ولا فرق في استحباب المشي بين الرجل والمرأى كقول ابن قدر عليه أفضل من المشي للاتباع والأفضل أيضا لمن قدر ان يركب على القتب والرجل فعل ذلك اه شرح مر وعبارة الايضاح ويستحب أن يحصل مر كوياقويا وطيا والركوب في الحج أفضل من المشي على المذهب الصحيح وقد ثبت في الاحاديث الصحيحة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجرا وكان رحلتهم زائلة ويستحب الحج على الرجل والقتب دون المحامل والهواذج لما ذكرنا من فعل النبي ولانه أشبه بالتواضع ولا يليق بالحاج غير التواضع في جميع هيئاته وأحواله في جميع سفره وسواء فيما ذكرنا للركوب والذي يستتر به أو يستأجره وينبغي اذا كثرت ان يظهر للعمال جميع ما يريد حمله من قليل وكثير ويسترضيه عليه وان كان يشق عليه ركوب الرجل والقتب لرأسته أو ارتفاع منزله بنسبه أو علمه أو شرفه أو جاهه أو ثروته أو مروءته أو نحو ذلك من مقاصد أهل الدنيا لم يكن عذرا في تركه السنة في اختيار الرجل والقتب فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخير من هذا الجاهل مقدار نفسه والله أعلم انتهت وقوله أفضل من المشي ومع كون المشي مفضولا للونذره ينقد نذره لان فيه كسر النفس وهو مطاوب ويلزمه المشي من حين الاحرام اذا لم ينذره من ديرة أهله والا يلزمه منها وانتهت بالتحلل الثاني ونظام العمرة وله الركوب في خلال التسك لتجارة أو غيرها فان أقدمه وجب المشي في فضائه لاني مضيه في القاسد ولا في تحلل من فاته الحج بفعل عمرة فاذا خالف مقتضى النذر وركب فان كان بعذولم يأثم وعليه دم وان كان لغير عذرا ثم وعليه دم والدم في الصورتين كدام التمتع الا في بيته وكان المشي يلزم بالنذر كذلك الركوب يلزم بالنذر وهو ظاهر لانه أفضل من المشي فانعقد نذره لاشبهه فيه واذا أخلف نذره فمشي فيه التفصيل السابق في اخلاف نذر المشي اه من شرح ابن الجلال المكي على نظام ابن المقرئ للماء الحج (قوله فيسن له ذلك) أى خروج من الخلاف اه برماوى (قوله من مؤنة وغيرها) أى غير المؤنة وهو الرحلة وما يتعلق بها تامل (قوله فاضلا عن مؤنة عياله) عبر بمؤنة دون نفقة التي عبر بها غيره ليشمل أيضا اعفاف الاب وأجرة الطبيب وغنى الادوية لحاجة مؤنه من نفسه وقرينه ومملوكه ولحاجة غيره اذا تعين الصرف اليه اه ايعاب اه شورى (قوله أيضا عن مؤنة عياله) أى وكسوتهم قال في الصحاح المؤنة الكفاية تقول مأنته ما أنه كسالتة اسأله ومننت أمون كقلت أقول ويدخل فيها اعفاف الاب وأجرة الطبيب وغنى الادوية ونحو ذلك ان احتج البهائي بضعوا فقد قال صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء اثما ان يضع من يعول ويحرم الحج على من لا يقدر على ذلك اه برماوى (قوله أيضا عن مؤنة عياله) فان لم يجد الفاضل عنها لا يجوز له السفر بل يحرم عليه وعبارة شرح مر وما أوهمه كلامهما من جواز الحج عند نقلة مؤنة من عليه نفقته لجهلها ذلك شرطا للوجوب ليس بمراد كما قاله الاسنوى اذا تجاوزته حتى يترك لهم نفقة الذهاب واليابس الا فيكون مضيعا لهم كما في الاستدكار وغيره انتهت وقوله حتى يترك لهم الحج هذا يخالف ما ذكره في الجهاد من ان المتجه انه اذا ترك لهم نفقة يوم الخروج جاز سفره وعبارته ثم بعد قول المصنف وكذا كفاية في الاصح مانعه ولو لم يمت كفاية أصله احتاج الى اذنه ان لم ينب من مؤنة من مال حاضر وأخذ منه البقي ان الفرع لو لم يمت أصله مؤنته امتنع سفره الا باذن فرعان لم ينب كما مر ثم بحث انه لو أدى نفقة يوم حله السفر فيه كالدين المؤجل وهو متجه وان نظرت فيه بعضهم اه وفي كلام الزبدي ان

أما من قصر سفره وهو على المشي فلا يعتبر في حقه الرحلة وما يتعلق بها وأما القادر عليه في سفر القصر فيسن له ذلك وان لم يلزمه (وشرط كونه) أى ما ذكر من مؤنة وغيرها (فاضلا عن مؤنة عياله) ذهليه وإيابه (وغيرها مما) ذكر (في الفطرة)

عدم الجواز فيما بينه وبين الله تعالى أما في ظاهر الشرع فلا يكف بدفعها لانها تحجب يومها يوم أو فصلا بفصل
وعليه فما هنا محمول على عدم الجواز باطنا وما في السير عن البلقيني محمول على الجواز ظاهرا اه ع ش عليه (قوله
من دين) أي ولو مؤجلا أو أمهل به ربه سواء كان لا كشي أم لله تعالى كذا وكذا قوله ولو كان له مال في ذمة غيره
وأمكن تحصيله في الحال فكذا الحال عنده والاف كالمعدوم اه شرح مر وقوله ولو مؤجلا قال المحامي لانه
إذا صرف ماله في الحج فقد يحل الاجل ولا يجدر ما يقضى به الدين وقد تخبره المنية فتبقى ذمتهم رهونة اه
أقول يؤخذ من قوله لانه إذا صرف الحج أنه لو كان له جهة يرجو الوفاء منها عند حلوله وجب عليه الحج وهو ظاهر
اه ع ش عليه (قوله من ملبس ومسكن الحج) عبارة أصله مع شرح مر والاصح اشتراط كونه أي
جميع ما مر فاضلا عن مسكنه الملائق به المستغرق لحاجته وعن عبد يلق به ويحتاج اليه لخدمته لمنصب أو عجز
كإيقان في الكفارة والثاني لا يشترط بل يباعان قياسا على الدين قال الاذري ويأتي هنا ما إذا تضيق عليه الحج
لخوف غضب أو قضاء على الفور هل يبقين كالحج المترخي أولا كلا من ولم أر في ذلك شيئا ومحل الخلاف إذا
كانت الدار مستغرة لحاجته وكانت مسكن مثله والعبد يلق به ولو كانا نفسين لا يلقان به لزمه ابد الهم باللائق
ان في الزائد بموتة نسكه ومثلها الثوب النفيس وشمل كلامهم المألوفين وفارق نظيره في الكفارة بان لها بدلا في
الجملة فلا يتنقض بالمرتبة الاخيرة بخلاف الحج ولو أمكن بيع بعض الدار بان كان الباقي منها يكفيه ولو غير نفيسة
وفي ثمة بموتة نسكه لزمه أيضا والحق الاسوي بحنا الامة النفيسة التي للخدمة بالعبد فان لم تكن للخدمة بان
كانت للاستمتاع فكالمعبد أيضا كما قاله ابن العمد خلافا لما بحثه الاسوي لان العلقه فيها كالعلقة فيه وأيده
الشيخ بما يأتي في حاجة النكاح انتهت (قوله أيضا من ملبس) الى قوله وسلاحه والاحتياج الى ثمن شيء مما ذكر
كالاحتياج اليه فله صرفه فيه ولا يجب عليه النكاح حيث اه شرح مر (قوله يحتاجها) أي الثلاثة وقوله
لزماته ومنصبه راجع الى الخادم فقط كفي شرح مر فعبارة الشارح فيها اجمال ربحا أو خسران بالافهم (قوله
أيضا يحتاجها) أي في الحال خرج ماله ولو كان غير محتاج اليها في الحال كأمراه لها مسكن أو خادم وهي مكفية
باسكان الزوج وخدمته وكالمساكن بالمدارس والربط اذا كان له مسكن يملكه في كاف بيع المسكن والخادم
لنسكه لانه غير محتاج اليه في الحال وهذا هو المعتمد اه من شرح مر (قوله والنسك على التراخي) أي
اصالة فلا يتغير الحكم لو تضيق فيما يظهر من كلامهم وقول الاذري يحتمل تغييره كاجتماع الدين والزكاة
والحج في التركة يجب عنه بان التركة صارت رهونة العين بالموت فقدم منها الاقوى تعلقا وهذا لا يأتي فيما
نحن فيه اه ايعاب اه شوري (قوله المحتاج اليهما) وآلة الحرفة للتعريف وبها ثم الزرع ومجراته
كذلك اه برماوي ويمكن الفرق بينهما ما يأتي في مال التجارة بان المحترف يحتاج الى الآلة حالا ومال
التجارة ليس محتاجا اليه في الحال اه من ع ش على مر (قوله وما زدت ثم) أي من الامور الحسية المذكورة في عبارته
هناك ونصها وقولي ما يلق بهم مامع ذكر الملبس والتقييد بالحاجة في المسكن وذكر الابداع والدين من زيادتي
انتهت فانت تراها قد اشتملت على خمسة أمور مزيدة من جللتها الدين لكن الاصل ذكره هنا فهو وان كان مزيدا
في باب الفطرة ليس مزيدا هنا فلذلك أخرجه بقوله غير الدين أي حاله كون الذي زدت ثم غير الدين والغدير
أربعة أمور كما علمت فهي مزيدة على الاصل هنا كما أنهم مزيدة عليه في باب الفطرة وانما اختلاف الحال في الدين
فهو مزيد على الاصل في باب الفطرة أيضا لانه تامل واشترط الفضل عنه هنا لان خلاف فيه وفي الفطرة فيه خلاف
وتقدم ان الراجح عدم الاشتراط وفي ميم على حج ما نصه ظاهر كلامهم هنا اعتبار الفضل عن الدين وان
لم يعتبر الفضل عنه بالنسبة للفطرة لانهم أطلقوا اعتبار الفضل هنا ولم يحكوا فيه من جلاهم حكايتهم بخلاف
هناك والفرق يمكن بجارة الفطرة غالبيا بالنسبة للدين فسوخ بوجوبها مع الدين على أحد الرأيين بخلاف
مؤن الحج فليتأمل اه (قوله لامن مال تجاره) تنبيه قياس ما أفنتي به شيخنا الشهاب مر من انه يجب

من دين وما يلق به من
ملبس ومسكن وخادم
يحتاجها لزماته ومنصبه لان
ذلك تلزم والنسك على
التراخي وعن كتب الفقه
الآن يكون له من تصنيف
واحد نسكتان فيبيع
احدهما وعن خليل
الجندی وسلاحه المحتاج
اليهما وهذان يجريان في
الفطرة وما زدت ثم غير الدين
من زيادتي هنا (لا عن مال
تجارته

على المدعى النزول عن وظائفه بعوض اذا أمكنه ذلك وان لم يكن له الا هو وجوب الحج على من يسهده وظائف
 أمكنه النزول عنها بما يكفيه الحج وان لم يكن له الا هو وفي فتاوى الجلال السيوطي رجل لا مال له وله وظائف فهل
 يلزمه النزول عنها بحج الجواب لا يلزمه ذلك وليس هو مثل بيع الضبعة المدة النصفة لان ذلك معاوضة مالية
 والنزول عن الوظائف ان يحتمل التبرع اه سم على حج والا قرب ما قاله مر ومثل الوظائف
 الجوامك والحلات الموقوفة عليه اذا انحصر الوقف فيه وكان له ولاية الايجار في كل ما يجاره مدة تبقى بموت الحج
 حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنع من صحة الاجار وظاهره في النزول عن الوظائف ولو نعت طالت الشعائر بنزوله
 عنها وهو ظاهر لانه لا يلزمه تصحيح عبادة غيره اه ع ش على مر (قوله بل يلزمه صرفه الحج) أي وان لم
 يكن له كسب وان قال الاسنوي فيه بعد اه شرح مر (قوله وهو انما يتخذ ذخيرة) الذخيرة بالمعجمة واحدة
 الذخائر وفعله ذخري ذخرا بالفتح فيه ما ذخرا بالضم اه مختار اه ع ش على مر (قوله أيضا وهو انما
 يتخذ ذخيرة للمستقبل) أي والحج لا ينظر فيه للمستقبلات وبه يرد على من نظرها فقال لا يلزمه صرفه لهما اذا لم
 يكن له كسب بحال لاسيما والحج على التراخي اه شرح حج (قوله تقديم النكاح) فلو قدمه ولم يحج ومات
 استقر الحج عليه فيبقى من تركه مولا اثم عليه خلافا للحج اه حل وقوله تقديم النكاح عليه لومات قبله
 كن عاصيا اه برماوى (قوله بحسب ما يليق به) أي بالسفر اه حل وعبرة الامداد ومع أمن لا تنق
 بالسفر ومثله في النصفة اه رشيدى (قوله وما لا ولو يسيرا) نعم ينبغي كما قاله الاذرى بحثا في سنده بما لا بد
 منه للنصفة والمؤمن فلو اراد استحباب مال خطير للتجارة وكان الخوف لاجله لم يكن عذرا وهو ظاهر ان أمن عليه
 لو تركه في بلده اه شرح مر وهل مثل ذلك ما لو خاف على بضعة حليته في البلد لو سافر والظاهر انه لا يمنع
 الوجوب بخلاف المال ويفرق بلم استغيت فستغنى بخلاف المال اه حل (قوله فلو خاف الحج) لا فرق
 بين الخوف العام والخاص بخلافه بل يقيني اه برماوى (قوله وهو من يرصد الحج) في المختار الرصد الشئ
 الرقيب له وبابه نصر ورصد أيضا بفتحين والترصد الترقب والرصد أيضا بفتحين القوم يرصدون كالحرص
 يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر بما قاله الرصد والمرصد بوزن المذهب موضع الرصد وأرصد له كذا
 أعده اه (قوله ولا طريق له غيره) أما اذا كان له طريق آخر من فيلزمه سلوكه ولو أبعد من الاول
 اه شرح مر (قوله لم يلزمه نسك) حتى لو اندفع الرصدى بمال طلبه لم يجب النسك وان ذل المال الذى
 يطلبه نعم ان كان الباذل له الامام أو نائبه وجب وكذا اذا كان أحد الرعية كما قاله بعض المتأخرين واعتمده
 مر لضعف المنية بسنده عن الجميع ولان المنية انما تكون باخذ المال وهو متصف نعم ان دفعه عن هذا
 الشخص بخصوصه لم يجب قاله مر هذا واعتمده شيخنا في شرح الارشاد عدم الوجوب اذا كان الباذل أحد
 الرعية مطلقا اه سم (قوله ويكره بئذ المال لهم) أي قبل الاحرام اذا لا حاجة لارتكاب الذل حيث بخلافه
 بعده لا يكره لانه أسهل من قتال المسلمين أو التحال فلم ان اطلاق الرافعى والمصنف الكراهة هنا لا ينافى
 تخصيصهما بالها بالكا فى باب الاحصار لان ذلك محله بعد الاحرام وهذا قبله كما تقرر اه شرح مر (قوله
 لكن ان كانوا كفارا أو أطلاق الخائفون الحج) اعلم أن هذا الحكم انما هو فيما اذا لم يعبروا بلادنا أما اذا عبروها
 فتجب حقتلهم مطلقا كلساني في محله لاجرم على حج بقوله لان الغالب في الحاج عدم اجتماع كلهم وضعف
 جانبهم فلو كفوا الوقوف لهم كانوا طعمة لهم وذلك بعد وجوبه اه رشيدى على مر (قوله من لهم
 ان يخرجوا للنسك) أي والحال ان الغرض تام بغيرهم أو المستمن حيث الجميع بين النسك والجهاد كما أشار
 اليه الشارح اه شورى (قوله ويلزمه ركوب بحر) بسكون الحاء ويجوز فتحها أي يلزم الرجل ولو جبانا
 والمرأقان وجعلت لها محلا تنزل فيه عن الرجال يخرج بالبحر أي الملح اذ هو المراد عند الاطلاق الانهار
 العظيمة كسبحون وحيون والجملة فيجبر كونهما مطلقا لان المقام فيها لا يطول وخطرها لا يعظم ولا فرق

بل يلزمه صرفه في مؤنة
 نسكه كما يلزمه) صرفه في دينه
 وفارق المسكن والخدم
 لانهم يحتاج اليهما في الحال
 وهو انما يتخذ ذخيرة
 للمستقبل وبما تقرر علم
 ان الحاجة للنكاح لا تمنع
 الوجوب لكن الافضل
 لحائض الغنى تقديم النكاح
 ولغيره تقديم النسك (و)
 ثالثها (أمن طريق) ولو ظنا
 بحسب ما يليق به (فما وضعا)
 والنصر يحج به من زيادى
 (ومالا) ولو يسيرا فلو خاف
 سبعا أو عدوا أو رصدا وهو
 من يرصد أي يرقب من يمر
 ليأخذ منه شيئا ولا طريق
 غيره لم يلزمه نسك ويكره
 بذل المال لهم لانه يحرضهم
 على التعرض للناس سواء
 كانوا مسلمين أم كفارا لكن
 ان كانوا كفارا أو أطلاق
 الخائفون مقاومتهم من لهم
 ان يخرجوا للنسك
 ويقاسوهم لينالوا ثواب
 النسك والجهاد (ويلزم
 ركوب بحر

بين قطعها طولاً أو عرضاً ولأن جانبها قريب يمكن الخروج اليه سريعاً بخلافه في البحر نعم يظهر الحاقها بالبحر
 فمن زيارتها وشدة هيجانها وغلبة الهلاك فيها إذا ركبها طولاً اه شرح مر (قوله تعين طريقاً) أي ولو
 لخروج جدي البر وعطشه خلافاً لقول الجوهري يقتضيه والبر قال العلامة من وهو من التعيين
 ما لو كانت النفقة التي معه توفي بسفر البحر دون البر لا يبعد نعم ثم رأيت ذلك منقولاً عن العلامة الرملي اه
 برماوى (قوله وغلبة سلامة) فان غاب الهلاك لخصوص ذلك البحر أو لهيجان الأمواج في بعض الاحوال أو
 استويا حرم الركوب للبحر وغيره إلا أن يكون للغزو على أحد وجهين بشرط عدم عظم الخطر فيه بحيث تنذر
 النجا أو الاحرام حتى للغزو فان ركب للبحر في غير الحالة الأخيرة فيما يظهر وما بين يديه أكثر مما قطعه فله الرجوع
 أو أقل أو استويا ووجد بعد الحج طريقاً آخر في البر فيما إذا كان له وطن يريد الرجوع اليه لزمه التماضى
 لقربه من مقصده في الاول واستواء الجهتين في نفسه في الثاني قال الأذرى وما ذكره من الكثرة والتساوى
 المتبادر منه النفاذ الى المسافة وهو صحيح عند الاستواء في الخوف في جميع المسافة أما لو اختلف فينبغي ان ينظر
 الى الموضع المخوف وغيره حتى لو كان امامه أقل مسافة ولكنه أخوف أو هو المخوف لا يلزمه التماضى وان كان
 أطول مسافة ولكن ساهم وخلف المخوف وراءه لمصلحة لزمه ذلك اه وهو ظاهر لا يقال الخروج من المصلحة
 واجب لا نأقول عارضه ما هو أهم منه وهو قصد التسليم تضييقه كما يأتي على ما نمنع دوام المصلحة اذ هي في
 ابتداء الركوب فقط بدليل قولهم في الاول الرجوع وفارقها هنا جواز تحلل محصر احاط به العدو مطلقاً بان
 المحصر محبوس وعليه في مصاراة الاحرام مشقة بخلاف ركب البحر ولو محرماً فلا يكون كالمحصر خلافاً لبعض
 المتأخرين حيث قال نعم ان كان محرماً كان كالمحصر وانما منع من الرجوع مع ان الحج على التراخي لان
 الفرض حين خشى العصب أو أحرم بالحج وضاق وقته أو نذر أن يحج في ذلك العام أو ان مراده بما ذكر استقرار
 الوجوب نعم لو ندرت السلامة منه فالواجب الرجوع في حالة جوارحه في غيرها اه شرح مر (قوله ووجود
 ماء وزاد الحج) ويجب حمل الماء والزاد على الوجه المعتاد لحمل الزاد من الكوفة الى مكة وحمل الماء من حلتين أو
 ثلاثاً قال الأذرى وغيره وكان هذا عادة أهل العراق والافعادة الشام حمله غالباً بمغارة ببولك وهي ضعف ذلك اه
 والضابط في مثل ذلك العرف ويختلف باختلاف النواحي فيما يظهر والاقتدر حجت عادة كثير من أهل مصر
 بحمله الى العقبة وبحج في المجموع اعتبار العادة في العلف أيضاً كاللحم وسبقه اليه سليم وغيره واعتمده السبكي
 وغيره وهو ظاهر فان عدم شياً مما ذكر في أثناء الطريق جزؤه الرجوع ولو جهل مانع الوجوب من نحو
 وجود عدو أو عدمه إذا استعصب الأصل وعمل به ان وجد ولا واجب الخروج اذا اصل عدم المانع وتبين وجوب
 الخروج بتبين عدم المانع فلا يؤمنه فترك الخروج من أجله ثم بان عدمه لزمه النسك اه شرح مر (قوله
 يعتاد حمله منها) وذلك لان القدرة عليهما معتبرة في الوجوب ولم يرد عن الشارع بيان كيفية القدرة فيرجع في
 ذلك الى العرف كالحوز والقبض اه برماوى (قوله وهو القدر اللائق به) أي بما ذكر من الماء والزاد (قوله
 فان كان لا يوجد الحج) انظر هذا مع قوله فيما سبق وجوده وتيسره اه حل أي مع أن ما تقدم ثم يفتى عنه
 الآن يقال ما تقدم بوجه انه متى وجد الموتى لزمه وان عدمت في الحال التي يعتاد حمله منها فهذا كالتفصيل
 لما تقدم حرره اه شيخنا ح ف (قوله بأكثر من ثمن المثل) ظاهره ولو يسيراً وبعبارة مر هنا نعم تغفر
 الزيادة البسيرة الخ وقدم في الرحلة عدم اعتقار الزيادة وان قلت قلت ولعل الفرق بينهما ان الماء والزاد لكونهما
 لا تقوم البنية بدونهم ولا يستغنى عنهم مسافراً ولا حضراً لم تعد الزيادة البسيرة خيراً باختلاف الرحلة اه ع
 (قوله لعظم تحمل الموتى) عبارة حج لانه ان لم يحمل ذلك معناه خاف على نفسه وان حمله عظمت الموتى انتهت
 (قوله وعلق دابة) بفتح العين المهمة واللام وقوله كل مرحلة مرجوح وقوله اعتبار العادة هو المستند حتى
 لو جرت العادة بان يحمل من أماكن مخصوصة كفى وجوده فيها في كل مرحلة والالم يلزم افاقيا ج أصلاً اه

تعين طريقاً (وغلبت
 سلامة) فذكر كونه كسلاً
 طريق البر عند غلبة
 السلامة وقول تعين من
 زيارتها (و) رايها (و) وجود
 ماء وزاد بمحال يعتاد حملهما
 منها ثمن مثل) وهو الشتر
 اللائق به (زماناً ومكاناً)
 فان كان لا يوجد انهم أو
 يوجدان بأكثر من ثمن المثل
 لم يجب التسليم لعظم تحمل
 الموتى (و) وجود (علق
 دابة كل مرحلة) لان الموتى
 تعظم بحملها لكثرة وفي
 المجموع ينبغي اعتبار العادة
 فيه كالبقاء (و) حملها
 (خروج)

برماوى (قوله نحو زوج امرأة) أى ولو فاسقاً لأنه مع نفسه يغار عليها من مواقع الربوبية يعلم أن من علم منفاته لا غيره لا يكتفى به اهـ شرح ج ومثلها الخ لئلا أى المراقاة والامرء الجليل كالرأه اهـ برماوى ولو امتنع محرمها من الخروج بالاجرة لم يجبر كما قاله الرافعى في باب حد الزنا ومثله الزوج في ذلك نعم لو كان قد أفسد جهازاً وجب عليه الاجتاج به الزم ذلك من غير اجرة كما قاله الرافعى اهـ شرح مر (قوله كحرمها) أى بنسب أو رضاع وقوله وعندها أى الثقة ان كانت ثقة أيضاً لأنه انما يحل له نظره والخلوقة حاجتها كإياها في النكاح ومثله في ذلك الممسوح اهـ شرح مر (قوله أيضاً كحرمها) أى ولو مراعاة بشرط كونه بصيراً إذا لاعى كالمعدوم قال العلامة مر الا اذا كان فطناً ما ذكراً فينبغى الاكتفاء به لكن اشتراطهم مصاحبة نحو المحرم بها يمنع عنها أعين الناظرين إليها في ذلك ولا يشترط كونه ثقة كالزوج اهـ برماوى وعبارة شرح مر ولو كان أحدهم مراعاة أو أعمى له وجاهة وظنة بحيث تأمن على نفسه ما معه كفى فيما يظهر واشتراط العبادى البصر فيه محمول على من لا ظنة معه والافكثير من العميان أعرف بالامور وأدفع لثبهم والرييس من كثير من البصراء انتهت ولومات المحرم أو نحو بعد احرامها الزمها الاتمام ان أمنت على نفسها وحرم عليها التحلل حيثنذ والاجاز أو قبل احرامها الزمها الرجوع ان أمنت اهـ برماوى (قوله أو نسوة) بضم النون وكسر هاء جمع امرأتين غير لفظها اهـ برماوى ويعكر على هذا قول الشارح ثنتين فأكثر اذا لجمع عند الفقهاء والاصولين مدلوله ثلاثة فأكثر تأمل (قوله ثقات) أى ولو أماء أو غير بالغات حيث كن لهن حذق اهـ برماوى (قوله أيضاً ثقات) أى في غير المحارم اما فیهن فلا يشترط قياساً على الذكور نعم ان غلب على الظن حملهن لهما على ما هن عليه اعتبر فیهن الثقة اهـ شرح مر (قوله ولو بلا محرم لاحداهن) الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر والاصح أنه لا يشترط وجود محرم أو نحو لاحداهن لاقطاع الاطماع باجتماعهن والثاني يشترط لانه قد ينوبهن امر فيستعين به انتهت (قوله معها) يتبغى ان المراد بالمعية كونه بحيث يحصل أمنها على نفسها بسببه وان لم يكن مخالطاً لها اهـ برماوى وعبارة شرح مر والاوجه اشتراط مصاحبة من يخرج معها لهما بحيث يمنع قطع الفجرة لهما وان بعد عنها قليلاً في بعض الاحيان انتهت (قوله وفي رواية لهما الخ) انما ذكرها بعد الاولى لينبه على ان الاولى ليست متفقا عليها وأخرها لقلتها وعدم تحولها للزوج اهـ ع ش وقوله انما ذكرها بعد الاولى الخ يتأمل هذا الكلام مع كلام الشارح الصريح في ان كلام الروايتين في الصحيتين تأمل (قوله الامع ذى محرم) أى محرمية أى قرابة (قوله ويكفى في الجواز لفرضها الخ) اما لفظها فلا يكتفى امرأه واحدة ولا اكثر من واحدة بل لابد من خروج زوج أو محرم معها يخرج بالجواز الوجوب وتقدم انه يكتفى ثنتين اما بدون خروجها معها فلا يجوز وان أذن لهما في الخروج ولو في نسوة كثرن اهـ شيخنا وعبارة حل اما لغير فرضها فلا يجوز مع محض النساء وان كثرن وقوله لانه من أهبة نسكها أى فالكلام في النسك الواجب ولو نذر أو قضاء اما النفل فلا يجوز لها الخروج مع النسوة وان كثرن حتى يحرم على المكينة التطوع بالعسرة من التنعيم مع النساء انتهت وعبارة شرح مر ثم اعتبار العدد بالنسبة للوجوب الذى كلاً منافيه اما بالنسبة للجواز خروجها فلها ذلك مع واحدة لفرض الحج كما في شرح المذهب ومثله العمرة وكذا اذا أمنت وعليه حمل مدلل من الاخبار على جواز سفرها وحدها اما سفرها وان قصر لغير فرض فحرام مع النسوة مطلقاً وعليه حمل الشافعى الخبر السابق وفارق الواجب غيره بأن مصلحة تحصيلة اقتضت الاكتفاء بادنى مراتب مظنة الامن بخلاف ما ليس بواجب فاحتيط معه في تحصيل الامن انتهت (قوله اذا أمنت) المراد بالامن هنا أمنها من الخديعة والاستمالة الى الفواحش اهـ ايعاب اهـ شوبرى (قوله ولو بأجرة) أى فاضلة عما يستبرئ في الفطرة على ما مر في قوله وشرط كونه فاضلاً عن مؤنة عياله وغيرها ما ذكر في الفطرة اهـ ع ش وفائدة الوجوب تعجيل دفع الاجرة في الحياة ان تضيق بنفرا أو خوف مضب أو الاستعراة ان قدوت عليها حتى يجمع عنها

نحو زوج امرأة كحرمها
وعندها ومسوح (أو نسوة
ثقات) ثنتين فأكثر ولو
بلا محرم لاحداهن (معها)
لتأمن على نفسها وتلج
الصحيتين لانسافر المرأة
بوسين الا ومعها زوجها أو
محرم في رواية فهما
لانسافر المرأة الامع ذى
محرم ويكفى في الجواز
لفرضها امرأة واحدة
وسفرها وحدها ان أمنت
ونحو من زادت (ولو) كان
خروج من ذكر (بأجرة)
فانه يشترط في لزوم النسك
لها قدرتها على اجرة فيلزمها
اجرة اذا لم يخرج الابها
لانها من أهبة سفرها
وتعبرى بما ذكر أهم من
قوله ويلزمها أجرة المحرم

من تركها اه برماوى (قوله كفائد اعجى) أى ولو كان الاعجى مكافأ أحسن المشى بالعصى ولا يأتى فيه ماسر
 في الجمعة عن القاضي حسين بعد المسافة عن مكان الجمعة غالباً اه شرح مر (قوله بضر شديد) أى لا يحتمل
 في العادة اه شرح مر (قوله لا يلزمه نسك بنفسه) نعم يغتفر مشقة تتحمل عادة اه برماوى (قوله
 أعم من تعبيره بالراحلة) ليس المراد بهما هنا خصوص الناقلة بل كل ما يركب عليه بالنسبة لطريقه الذي يسلكه
 ولو نحو بغل وحمار وبقر بناء على ما صرحوا به من حل ركوبه قال العلامة ججوان لم يلحق به ركوبه لانه وطبيعة
 العمر وبه طارفا الجمعة وقال العلامة مر لا بد ان يلحق به ركوبه ويؤيده بل يكاد يصرح به اشتراطهم في العديل
 الذي يجلس معه ان يكون تليق به بحالته لا يظهر بينهما فرق اه برماوى (قوله وزمن يسع سيراً معهوداً)
 عباد شرح مر ويشترط لوجوب النسك أيضاً كقوله الرافعى عن الامتصاص هو المصنف وهو المعتبر بمكانه من
 السير اليه على الوجه المعتاد بأن يبقى من الزمن عند وجود الزاد ونحوه مقدار يفي بذلك فلا يحتاج الى قطع أكثر
 من مرحلة في يوم أو في بعض الايام لم يلزمه ذلك فلو مات لم يقض من تركه مذهب ابن الصلاح الى انه يشترط
 لاستقراره في خدمته لا لوجوبه بل متى وجدت استطاعته ومن أهل وجوبه لزمه في الحال كالمصلا فتجب بأول
 الوقت قبل مضي زمن يسعها وتستقر في الذمة بمضى زمن يمكن فعلها فيه وأجاب الاول بأنه كان تتمها بعده بخلاف
 الحج ولا بمن وجود رقة تخرج معه ذلك الوقت المعتاد فان تقدموا بحيث زادت أيام السفر وأخروا بحيث
 احتاج ان يقطع معهم في يوم أكثر من مرحلة فلا وجوب لزيادة المونة في الاول وتضرره في الثاني ومحمل اعتبار
 الرقة عند خوف الطريق فان كانت آمنة بحيث لا يخاف فيها لواحد لزمه وان استوحش وتعتبر الاستطاعة
 المارة في الوقت فلا استطاع في رمضان ثم اقتصر في شوال فلا استطاعة وكذا الوقت قرب بدجهم وقبل الرجوع لمن
 يعتبر في حقه الاياب انتهت (قوله وان اعترضه ابن الصلاح الحج) فطبعه بوصف بالاجاب ويجوز الاستحجار عنه بعد
 موته قطعاً وعلى الاول لا يوصف بالاجاب ويجوز الاستحجار عنه على الاصح لانه نقل اه حل يعني انه لم يدرك زماناً
 يسع السير لنسك بعد وجود الاستطاعة بان لم يستطع الا بعد خروج الحاج من بلده فابن الصلاح يقول في هذه
 الحالة انه وجب عليه لكن لم يستقر أى لم يستقر وجوبه عليه بمعنى انه اذا مات في هذه السنة لا يجب قضاؤه من
 تركه وان كان يوصف بالاجاب ويجوز الاستحجار عنه قطعاً وعلى كلام غير ابن الصلاح في هذه الحالة لم يجب الحج
 من أصله اه شيخنا وفي سم مائه قوله وان اعترضه ابن الصلاح الحج قال البلقيني وقائدة الخلاف انه يوصف
 على الثاني بالوجوب فيصم الاستحجار عنه بعد موته اتفاقاً بخلافه على الاول يعني فانه يجري في صحة الاستحجار عنه
 بعد موته الخلاف في صحة الاستحجار عن مات ولم يجب عليه لعدم الاستطاعة وقد قال في الروضة وأصلها ولو لم يكن
 الميت حج ولا وجب عليه لعدم استطاعته ففي جواز الاحتجاج عنه طريقان أحدهما طرد القولين لانه لا ضرورة
 اليه والثاني القطع بالجواز لو قوعه عن حجة الاسلام اه وقوله طرد القولين إشارة الى القولين في قوله قبل ذلك
 ان في استنباط الوارث عن الميت قولين اظهرهما الجواز اه (قوله ودال السبكي ان نص الشافعي أيضاً يشهد له)
 زاد السبكي والعجب من ابن الصلاح في منازعته في ذلك وقرق النووي بان الصلاة انما وجبت أول الوقت لا مكان
 تتمها بخلاف الحج غير محتاج اليه فان الحكم فيهما واحد اذا مات في أثناء وقت الصلاة قبل امكان فعلها بيننا
 عدم الوجوب صرح بذلك القاضي أبو الطيب ولا ينافي الوجوب بأول الوقت لانه باعتبار الظاهر وهكذا الحج اذا
 استطاع والوقت تسع حكماً بالوجوب ظاهر اذا مات قبل الامكان تبين عدم الوجوب وليست الصلاة والحج
 كالزكاة التي تجب بنهاية الحول والتمكن شرط للداء فاذا تلف المال سقط الوجوب قال ثم ان ظاهر اراد ابن
 الصلاح في غاية الاشكال لانه يومه انه اذا استطاع قبل حرقه في يوم وبينه وبينها شهر فمات في تلك السنة ان الحج
 وجب عليه وسقط وهذا لا يقوله أحد ولا يظن بان الصلاح وانما أراد اذا بقيت مدة تسع ومات في أثناءها وقد
 بينا ان الحكم فيها ان يتبين عدم الوجوب وان كان حكمه تأييد الوجوب ظاهراً اه * (تبيينه) * نقل عن أبي على

(كفائد اعجى) فانه يشترط
 خروجهم معه ولو باجرة
 (و) صلحها (ثبوت على
 مركوب) ولو في حمل (بلا
 ضرر شديد) فمن لم يثبت
 عليه أصلاً أو ثبت بضرر
 شديد لرض أو غيره لا يلزمه
 نسك بنفسه وتعبرى بمركوب
 أعم من تعبيره بالراحلة
 (و) سابعها وهو من زيادتي
 (زمن يسع سيراً معهوداً
 النسك) كقوله الرافعى عن
 الاتمة وان اعترضه ابن
 الصلاح بأنه يشترط
 لاستقراره

السبحي انه لو استطاع الوقت ضيق ثمات في تلك السنة فيقضي من تركته وخالفه الاصحاب ونقل العراقي عن
البلغيني في النكت ما يشبه مذهب أبي علي ولكن عبارته توهم انه شرح لكلام ابن الصلاح فليحذر اه
(قوله لا لوجوبه) فيه ان المصنف لم يجعله شرطا لوجوبه بل جعله شرطا للاستطاعة وأجيب بأن الاستطاعة
شرط للوجوب وشرط الشرط شرط اه شيخنا (قوله ولا يدفع مال المحجور بسفه) عبارة أصله مع شرح مر
والمحجور عليه بسفه كغيره في وجوب النسك عليه ولو بخوفه قبل الحج وان أحرم به بعده أو نقل شرع فيه قبل
الحج لان زيادة النفقة حيث سبب السفر تكون في ماله لانه مكلف فيصح احرامه وينفق عليه من ماله لكن
لا يدفع المال اليه لتلافيه بل يخرج معه الولي بنفسه ان شاء لينفق عليه بالمعروف أو ينصب شخصه ثقة
ينوب عن الولي ولو باجرة مثله ان لم يجد متبرعا كافيًا لينفق عليه في الطريق بالمعروف والاوجه ان أجرته كاجرة
من يخرج مع المرافقة لذل ما لو قصرت مدة السفر ولا يرد على ذلك قولهم للولي ان يسلم نفقة اسبوع فاسبوع
اذا كان لا يتلفها لان الولي في الحضر راقبه فان تلفها انفق عليه بخلاف السفر فربما تلفها ولا يحكم ما ينفق
عليه فيضيع ويحل ذلك كما قاله الاذري اذا انفق عليه من مال نفسه فان تبرع الولي بالاتفاق عليه وأعطاه السفينة
من غير تمليك فلا يمنع منه انتهت وقوله والمحجور عليه بسفه الخ مفهومه ان المحجور عليه بفسل ليس كذلك فيمنع
منه لتعلق حق الغرماء بامواله وظاهره ولو كان الحج فور يابأن أقصد الحج قبل الحج عليه بالفلس فليراجع اه
عش عليه (قوله واستطاعة بغيره) ولا يشترط فيه حج عن غير مساواته للعجم جوع عنه في الذكورة والانوثة
فيكفي حج المرأة عن الرجل كعكسه أخذ من الحديث اه عش على مر (قوله فتجب اياه) أي فور أي
تجب على الوصي فان لم يكن فالوارث فان لم يكن فالخام ان لم يرد كل منهم فعل ذلك بنفسه اه حج وسيأتي هذا
الكلام مفروضا فيمن مات بعد الاستطاعة كما هو ظاهر أمام من مات قبلها كغالب الناس فكل من الوارث
والاجنبي الحج والاجاج عنه وعبارة حج ولكل الحج والاجاج عن ميت لم يستطع في حياته على المعتمد
نظرا الى وقوع حجة الاسلام عنه وان لم يكن مخاطبا بها في حياته انتهت ولو تمكن من النسك سنين ولم يفعله حتى
مات أو غضب عصى من آخر سنى الامكان فيبتين بعد موته أو غضبه فسفه في الاخيرة بل وفيما بعد هاتي المعصوب
الى أن يفعل عنه فلا يحكم بشهادته بعد ذلك وينقض ما شهد به في الاخيرة بل وفيما بعد هاتي المعصوب الى
ما ذكر كافي نقض الحكم بشهود بان فسفه وعلى كل من الوارث والمعصوب الاستنابة فورا للتصديق نعم لو بلغ
معصوبا بجازله الاستنابة كافي الروضة اه شرح مر (قوله عن ميت) بان مات بعد انتصاف ليلة الفريضة ومضى
امكان الرمي والطواف والسعي ان دخل الحاج مكة بعد الوقوف ويأثم في هذه الحالة بالتأخير الى هذا الوقت
ولو كان شابا وان لم يرجع القافلة اه شرح مر وعبارة حج أما اذا لم يتمكن بعد الوجوب بان آخر فمات
أو جن قبل تمام حج الناس أي قبل مضي زمن بعد نصف ليلة النحر تسع بالنسبة لعادة حج بلده فيما يظهر
مالم يمكنهم فيه تقديمه على نصف الليل من الاركان ورمى جرة العقبة أو تلف ماله أو غضب قبل ايلام لم يقض
من تركته انتهت (قوله غير مرتد) أما المرتد فلا تصح الالباب عنه وهو معلوم من تعبيره بتركته اذا المرتد لا تركته
لتبزيروا لملكه بالردة لانه عبادة بدنية يلزم من صحتها وقوعها المستناب عنه وهو مستحيل وبه فارق اخراج الزكاة
من تركته اه شرح مر (قوله عليه نسك) أي حج أو عمرق سواء كان فرض الاسلام أو قضاء أو نفرا ومعنى
كونه عليه انه لزم ذمته واستقر في الحياة بان تمكن بعد قدرته على فعله بنفسه أو غيره اه شرح مر وخارج
نسك النفل كأن مات بعد فعل حجة الاسلام فلا يجوز للوارث ولا لغيره ان يفعله عنه الا ان أوصى به اه برماوى
وحج قال في شرح العباب ولا تصح النيابة أيضا في تطوع عن حي غير معصوب ولا عن ميت لم يوص به الا عن ميت
أوصى به والامن معصوب أتاب من حج عنه مرة أو أكثر اه باختصار فتحصل جواز ائابة المعصوب في الفرض
والنفل بل يجب في الفرض وجواز الحج عن الميت في الفرض بطلان في النفل ان أوصى به ويحتج ائابة القادر

لا لوجوبه فتصوب بالنوى
ما قاله الراضى وقال السبكي
ان نص الشافعي أيضا يشهد
له (ولا يدفع مال المحجور)
عليه (بسفه) لتبذره (بل
يصحبولى) بنفسه أو نائبه
لينفق عليه بالمعروف
والظاهر ان أجرته كاجرة
من يخرج مع المرأة (و)
النوع الثاني (استطاعة
بغيره فتجب اياه عن ميت)
غير مرتد (عليه نسك من
تركته) كما قضى منه لادونه
فلولم تكن له تركه

مطلقا اه سم على ج (قوله سن لوارثه أن يفعله عنه) أي بنفسه أو نائبه اه شرح مر وانظر ما حكم
 القريب غير الوارث وقد تقدم في الصوم انه كالوارث اه حل ج (فرع) * لوا كثر من حج عن أبيه مثلا
 فقال الاجير حجبت قبل قوله بلاعين ولا يقته لان جميع ذلك بالينة لا يمكن فرجع الى قوله كقولها المراتب بعد ان
 طلقها زوجها لا تارز وحت زوج ودخل في وطقة واعتمدت منه فله الشارح في آداب النساء اه برماوى
 (قوله فلو فعله أجنبي جاز) أي ويرأه الميت وعبرة ج وخرج بتركه ما اذا لم يحلف تركه فلا يلزم أحدا
 الحج ولا الاجحاج عنه لكنه يسن للوارث والأجنبي وان لم يأذن له الوارث ويفرق بينهما وبين توقف الصوم
 على اذن القريب بان هذا الشبه بالادون فأعطى حكمها بخلاف الصوم انتهت (قوله وعن معضوب) أي
 وتجب امانة عن معضوب أي يجب عليه ان يقيم عن نفسه اذا كان عليه نسك فلو أخر قوله السابق عليه نسك
 الى هنا يعود لكل من الميت والمعضوب لكان أولى وعبرة ج والمعضوب يلزمه الاجحاج عن نفسه فورا
 ان عضب بعد الوجوب والتمسك وعلى التراخي ان عضب قبل الوجوب أو معه أو بعده ولم يمكنه الاداء وذلك
 لانه مستطيع اذا استطاعة بالمال كهي بالنفس انتهت وقوله فورا ان عضب بعد الوجوب الحج بهذا
 التفصيل في الفورية مع اطلاقها في قوله الا في ويجب الاذن فورا الحج يعلم الفرق بين المسئلتين أي مسئلتى
 الاستحجار والاستنابة في الفورية وانها تجب مطلقا في الامانة وفي الاستحجار على هذا التفصيل اه سم
 عليه ويجوز للمعضوب الاستنابة في ج التطوع وعبرة شرح مر وتجوز للمعضوب النيابة في نسك التطوع
 كما في النيابة عن الميت اذا أوصى به ولو كان النائب فيه أي في نسك التطوع صياحرا أو عبد الاتم من أهل
 التطوع بالنسك لانفسهم بخلاف الفرض فلا ينوبان فيه لانهم مالىسان أهل لانفسهم ما انتهت فلو شق
 المعضوب بعد فعل الاجير للنسك تبين انه لم يقع للمعضوب بل يقع للاجير ولا أجر له في هذه الحالة وأما اذا لم يشف
 المعضوب بل تحمل المشقة وفعل النسك مقارنا لفعل الاجير فان نسك الاجير يقع له أي الاجير أيضا لكن له الاجرة
 في هذه اه من شرح مر وج والفرق بين الصورتين ان المعضوب في الاولى لا تقصر منه اذا الشغل عاين
 باختياره وفي الثانية مقصر بحضوره مباشرة للنسك بعد ان ورط الاجير اه سم على ج (قوله بضاد
 معجمة) من العضب هو القطع كانه قطع عن كل الحركة ويقال بضاد معجمة كانه قطع عصبه اه شرح مر
 (قوله أي عاجز عن النسك بنفسه) أي حالوما لا اه شرح مر وهذا في الكبر ظاهر وفي المرض بان
 لا يرجى برؤه كذا كره ج وهل يكفي في العجز عنه من نفسه بذلك أو يتوقف ذلك على اخبار طبيب صل فيه
 نظرو قياس تطاير من التيم ونحوه الثاني وقد يقال بل الاول أقرب ويفرق بينهما بانه انما احتج لاخبار الطبيب
 ثم لا يترتب عليه من ترك ما وجب عليه فعله كالوضوء بخلاف ما هنا فانه عمل بمقتضى الوجوب أو حوطب به عند
 وجود شرطه وقد وجد في التضييق لم يترتب عليه ترك واجب بل ولا مطلوب وانما يترتب عليه تعجيل ما طلب
 منه اه ع ش على مر (قوله بينهما وبين مكتمر حلتان) فان كان بينهما أقل منهما لم تجزه الامانة مطلقا بل
 تكفبه بنفسه فان عجز ج عنه بعد موته من تركه هذا ما اقتضاه اطلاقهم وله وجه وجه نظر الى ان عجز
 القريب بكل وجه فاحذر ج اقل يعتبر وان اعتبره جمع متأخرون فحوزوا له الامانة أخذ من التعجيل بخفة المشقة
 وتبعهم في شرح الارشاد اه ج وعبرة شرح مر نعم لو كان بينهما مائة أقل من مسافة الفصر أو كان
 بمكتمر ما الحج بنفسه لانه المشقة عليه كانه في المجموع عن التولي وأقره فان انتهى حاله لشدة الضناء أي حاله
 لا يحتمل معها الحركة بحال فيبقى ان تجوز له الاستنابة في ذلك كما يحتمل السبكر وهو ظاهر انتهت وعلى هذا يكون
 في مفهوم قيد المتن تفصيل (قوله باجر مثل) متعلق بامانة من حيث رجوعها لكل من الميت والمعضوب لكن
 قوله فضلت عما را انما يظهر بالنسبة للمعضوب ولا يصح رجوعه لميت كما لا يخفى تأمل (قوله أيضا باجرة
 مثل) أي مثل الاجير الذي يباشر فادونها حتى لو وجد المعضوب دون الاجرة ورضى الاجير به لزمه الاستحجار
 لاستطاعته في هذه الحالة والمثلهما من الاجير دون الميت في التطوع بالمال اه شرح مر بالمعنى ولا يكلف

سن لوارثه ان يفعله عنه
 فلو فعله عنه أجنبي جاز
 ولو بلا اذن كما يقضى دونه
 بلا اذن ذكر ذلك في المجموع
 (و) عن (معضوب) بضاد
 معجمة أي عاجز عن النسك
 بنفسه كبر أو غيره كشقة
 شديدة (بينه وبين مكتمر
 مرحلتان) فأكثرا ما (باجرة
 مثل

الزيادة على أجرة المثل وان قلت فبما على أجرة الراحة اه ع ش عليه وفي سم على ج في باب المواقيت
 الا تيمانه * (تبيينه) * قال في المجموع لا يشترط في صحة الاستحجار ذكر الميقات ويحمل على ميقات
 تلك البلدة في العادة الغالبة اه قال الشارح في شرح العباب وكأنه فصل بهذا طريقه ضعيفة حكاهما بعد
 وهي ان كان للباد طريقان مختلفا للميقات أو طريق تقضي الى ميقاتين كالعقيق وذات عرق لاهل العراق
 وكالحفة والحليمة لاهل الشام فانهم ثلاثة يمرون بهذا وتارة يمرون بهذا الشرط بيانه والا فلا اه والراجح لا يشترط
 مطلقا ويحمل على ميقات بلد المجموع عنه في العادة الغالبة اه ويبقى الكلام في حال الاستواء ويحتمل ان
 يتخير وان يعتبر ماسلكه بالفعل ومن هنا يعلم حكم أجبر اهل الروم الذين يمرون تارة على مصر وتارة على الشام
 اه (قوله فضلت عمار في النوع الاول) أي عن الحاجات المذكورة فحين يحج بنفسه كالمسكن والملبس
 والخدام وخيل الجندي وسلاحه وكتب الفقيه في شرط هنا فضل الاجرة عن هذه الامور كما اشترط فيما سبق
 وقوله غير مونة عياله سفر أي وغير مؤنته هو أيضا سفر فلا يشترط الفضل عنها أيضا وقوله يخرج بسفر مونة
 يوم الاستحجار أي مونة عياله يوم الاستحجار وكذا مؤنته هو أيضا يومه فيعتبر فضل الاجرة عنها أيضا هكذا استفاد
 من صنيع مر وج (قوله يمكنه تحصيل مؤنتهم) أي باقتراض أو صدقة فاندفع قول السبكي في الزام من
 لا كسبه ويصير كالا على الناس اذا أخرج ما في يده بعد على انه لا تظرفنا للمستقبلات كما مر اه ج (قوله
 فلا امتنع من الانابة) أي الاتية في قوله أو يطيع نفسك اه حل وقوله أو الاستحجار أي المذكور هنا بقوله
 بالجرة مثل الخ اذا علمت هذا علمت انه كان الاولى للشارح تأخير هذه العبارة عن قوله أو يطيع نفسك كما يشير له
 له صنيع ج (قوله لم يجبره الحاكم عليه) معتمدا على ما أجبره على الامر أكرهه اه مختار اه ع ش
 (قوله فيعتبر كونها) أي مونة يوم الاستحجار فاضلة عمار أي من أجرة الاجير والظاهر ان العبارة مقبولة وحتمها
 هكذا فيعتبر كون الاجرة فاضلة عنها وعبارة مخرج مر نعم يشترط كون الاجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنتهم يوم
 الاستحجار اه (قوله أي ولو أجرة ماش) عبارة شرح مر ولولم يجد المعضوب سوى أجرة ماش والسفر طويل
 لزمه استحجاره وان لم يكن مكلفا بالمشي لو فعله بنفسه ما دلا مشقة عليه في مشي غيره ما لم يكن أصلا أو فرعا فلا يلزمه
 كما يؤخذ مما يأتي في المطيع انتهت (قوله أو يطيع نفسك) معطوف على بالجرة مثل والظاهر ان الباء هنا بمعنى
 اللام أي يجب الانابة للمطيع بالنسك أي المتطوع به وتجب انابته فوراً من غير تفصيل وعبارة ج ويجب
 الاذن هنا فوراً وان لزمه الحج على التراخي أي لثلاث جمع البازل اذا لواز ع يحمله على الاستمرار على الطاعة
 والرجوع جازله قبل الاحرام وبه يبين عدم الوجوب على المعصوب اذا كان قبل امكان الحج عنه والاستقرار
 عليه لا على المطيع وان أوهمه المجموع وقد يؤخذ من قولهم والرجوع جازله انه لو لم يجزله بان نذر طاعته
 نذرا منعقد لزمه الفور ويحتمل الانحذاب لاقولهم نظر الاصل وبما ذكرنا فارق هذا عدم وجوب المباشرة على
 المستطيع فوراً لان له وازعاجه على الفعل وهو وجوبه عليه انتهت (قوله أيضا أو يطيع نفسك) ومن اجابه
 المعصوب وأذن له لم يرجع وكذا المطيع ان أحرم ولو مات المطيع أو الماطع أو رجع المطيع فان كان بعد
 امكان الحج سواء أذن له الماطع أم لا كما أفاده كلام المجموع خلافا لما يوهمه كلام الروضة استقرار الوجوب في ذمة
 الماطع والا فلا وجوب قبول المطيع خاص بالمعصوب خلافا لما يوهمه كلام الحارثي فلو تطوع آخر عن ميت
 بفعل حجة الاسلام لم يجب على الوارث قبوله لانه الاستقلال بذلك من غير اذن كما مر ولو كان له مال ولم يعلم به أو
 من يطيعه ولم يعلم بطاعته وجب عليه الحج اعتبارا بما في نفس الامر وما استشكله الشيخان من انه معلق
 بالاستطاعة عقولا استطاعة مع عدم العلم بالمال والطاعة يمكن الجواب عنه بان الاستطاعة اما استطاعة بالنسبة
 المباشرة وهذه متقدمة مع الجهل واما بالنسبة للاستقرار وهي غير متقدمة ومع ذلك فلا اثم عليه لعدم اه شرح
 مر وقوله لم يرجع أي لم يجزله الرجوع حتى لو رجع وترتب على رجوعه امتناع المطيع من الفعل يبين

فضلت عمار في النوع
 الاول (غير مونة عياله
 سفر) لانه اذا لم يفرقهم
 يمكنه تحصيل مؤنتهم ولو
 امتنع من الانابة والاستحجار
 لم يجبره الحاكم عليه ولا
 ينب ولا يستاجر عنه لان
 مبنى النسك على التراخي
 ولانه لاحق فيه لغير بخلاف
 الزكاة يخرج بسفر مونة
 يوم الاستحجار فيعتبر كونها
 فاضلة عمار وقولي بالجرة
 مثل أي ولو أجرة ماش فيلزمه
 ذلك بقدرته عليها اذا مشقة
 عليه في مشي الاجير بخلاف
 مشي نفسه (أو) بوجود
 (مطيع نفسك) بعضا كان
 من أصل أو فرع أو أجنبيا

عصيان واستقرار الحج في ذمته اه ع ش عليه (قوله بدأ بذلك) أي بدأ المتطوع المعضوب بذلك أي بان
يؤدي عنه النسك أم لا وقوله فيجب عليه مسأله تغريغ على قوله أم لا وإذا كان المسؤول الولد لا يجب عليه الإجابة
وعبار شرح مر ولا يلزم الولد طاعته بخلاف اعفائه لعدم الضرر على والدهنا بامتناع ولده من الحج عنه
أذ هو حق الشرع فإذا عجز عنه لم يأنم ولم يكاف به بخلافه ثم فانه الحق الولد وضرره عليه فاشيه النفقة فانه في
المجموع انتهت (قوله إذا توسم) أي ظن أو توهم وفي الحديث لا تقوم الساعة حتى يكون الحج للمالوك تنزهها
ولا اغنياء متجرا والفقراء مسئلة اه برماوى (قوله بشرطه) الظاهر رجوعه لكل من مسئلة الاجارة والمطيع
فان من تأمل أحكام الباب علم ان الشروط المندرجة تحت هذه العبارة لا تختص بالمطيع ولم أر من الخواشي
من نبه على هذا تأمل (قوله موثوقا به) بان يكون عدلا والالم تصح الاستنابة ولومع المشاهدة لان نية لا يطلع عليها
وهذا يعلم ان هذا شرط في كل من حج عن غيره باجارة أو جملة كذا في حاشية الايضاح للشارح اه سم على
ج (قوله أيضا موثوقا به) أي عدلا وانظر هل المراد في نفس الامر حتى لو ج بالاستنابة وتبين انه عدل تبين
الصحة الظاهر نعم لكن عموم قوله فلا استناب غير موثوق به لا يصح يقتضي عدم الصحة مطلقا لان قول بظاهرا
وانظر عكسه أيضا بان استناب مستورا فبان فاسقا اه شورى (قوله أدى فرضه) أي ولو نذرا اه شورى
(قوله وكون بعضه غير ماش) بشرط هذا الشرط أيضا في المطيع اذا كان امرأة كما صرح به ج فقال نعم
لا يلزمه الاذن لفرع أو أصل أو امرأته ماش اه وقوله ولا معولا على الكسب أو السؤال هذان الشرطان
يجريان في الاجنبي أيضا خلافا لصنيع الشارح وعبارة ج ولا يلزمه الاذن لقريب أو اجنبي معول على
كسب أو سؤال انتهت وفي سم مائه قوله ولا معولا على الكسب أو السؤال خصه ببعض كما هو قضية
صنيعه لكن قال شيخ الاسلام الشارح ان المتجسس هو ظاهر كلام الروضة ان الاجنبي كذلك واعتمده مر
(قوله غير ماش) وكذا موليته وان لم تكن بعضا كما اقتضاه نص الام على ان المرأة القادرة على المشي لو أرادت
الحج ماشية كان لوليها منعها من المشي فيما لا يلزمها وافهم كلامه ان البعض اذا كان ماشيا وان لم يكن معولا على
الكسب أو السؤال أو كان معولا على الكسب أو السؤال وان لم يكن ماشيا لا يجب قبوله لكن الشيخان انما
ذكراه في انضمام المشي اليه وهو ليس للتقييد بل الواو في معنى أو اه برماوى وقوله وكذا موليته عبارة ج
نعم لا يلزم الاذن لأصل أو فرع أو امرأة ماش الى أن قال مع ان لولي المرأة منعها من المشي فلم يعتد بطاعتها انتهت
وفي سم مائه (فرع) لو أراد شخص الحج عن غيره ماشيا فلا يبيعه منعها من قرب المسافة كما يؤخذ مما مر
أول الباب وقول ابن العماد وابن المقرئ ليس له المنع ينبغي حمله على ما اذا كان أجيرا لولي المرأة وزوجها منعها
من الحج ماشية وان قدرت كما مر فلا يجب القبول ببذلها الطاعة ولوليها أو زوجها كذا في حاشية الايضاح لشيخنا
وفي شرح الارشاد له ويستثنى أيضا موليته وان لم تكن بعضا كما اقتضاه نص الام على ان المرأة القادرة على المشي
لو أرادت الحج ماشية كان لوليها منعها فيما لا يلزمها اه انتهت (قوله ولا معولا على الكسب أو السؤال) عبارة
شرح مر ومتى كان الأصل وان علا أو الفرع وان سفل ماشيا أو معولا على الكسب أو السؤال ولورا كما أو
كان كل منهما من الاجنبي مفررا بنفسه بان يركب مفارقه لا كسب بها ولا سؤال لم يلزمه قبول في ذلك المشقة
مشي من ذكر بخلافه شي الاجنبي والكسب قد ينقطع والسائل قد يمنع والتغري برب نفسه حرام انتهت (قوله
الا ان يكسب في يوم الحج) راجع لقوله ولا معولا على الكسب فكان عليه ذكره بحجبه كما صنع ج (قوله لا بوجود
مطيع بمال) عبارة أصله مع شرح ج ولو بذل لولده أي فرعه وان سفل ذكره كان أو أنثى أو والد أو والدان علا
كذلك أو اجنبي ماله لا جرح لمن حج عنه لم يجب قبوله في الاصل لما في قبوله المأل من المنة ومن ثم لو أراد الأصل
أو الفرع العائز أو القادر استجار من حج عنه أو قال له أحدهما استأجر أو أأدفع عنك لزمه الاذن في الاولى
والاستجار في الثانية كما يشتهى في الحاشية لانه ليس عليه مع كون البذل من أصله أو فرعه كبر منة فيه بخلاف

أي بذلك أم لا فيجب مسأله
إذا توسم فيه الطاعة
(بشرطه) من كونه غير
معضوب موثوقا به أدى
فرضه وكون بعضه غير ماش
ولا معولا على الكسب أو
السؤال الا ان يكسب في
يوم كفاية أيام وسفره دون
مرحلتين (لا) بوجود
(مطيع بمال) الاجرة فلا
يجب الابانة به لعظم المنة
بخلاف المنة في بذل الطاعة
بنسك بدليل ان الانسان
يستغنى عن الاستعانة
بمال غيره ولا يستغنى
عن الاستعانة ببذنه في
الاشغال وقولي يدينه بين
مكة ومرحلتان مع قولي
بشرطه من زيادة وتعبير
بما ذكر أعظم من تعبيره
بملا ذكر

بذله له يستأجره هو به عن نفسه أخذ من قولهم ان الإنسان يستكشف الاستعانة بحال الغير وان قل دون بدنه
 ولا شك ان أجيره كبذنه انتهت وقوله ومن ثم لو أراد الاصل الخنجر مالوا أراد الاجنبي ان يستأجر من يحج عنه أو
 قال له استأجر وأنا أدفع عنك فلا تلزمه اجابته في الصورتين لان في ضمنه تقليده منة المال اهـ من شرح م
 والرشيدى عليه والله أعلم وفي المصباح نكفت من الشيء نكفا من باب تعب ومن باب قتل اغتواست نكفت ذا
 امتنعت أفقه واستجارا * (خاتمة) * فيها مسائل كثيرة تنفع في هذا المبحث قال في الروض وشرحهما نصح فصل
 يجوز ان يحج عنه بالنفقة وهي قدر الكفاية كما يجوز بالاجارة والجمالة وذلك بان يقول حج عني وأعطيك النفقة أو
 وأنا أنفق عليك واغتفر فيها جهاتها لانه ليس اجارة ولا جمالة وانما هو أرزاق على ذلك كما يرزق الامام وغيره على
 الاذان ونحوه من القرب فهو تبرع من الجانبين ذلك بالعمل وهذا بالرزق بخلاف الاجارة والجمالة فان استأجره
 بالنفقة كان قال استأجرتك للحج بنفقة أو حج عني بهالم يصح لجمالة العوض والاستجار فيما ذكره ضريان
 استجار عني واستجار ذمة فالاول كاستأجرتك للحج عني أو عن مبيتي هذه السنة ولو قال لحج بنفسك كان تأكيذا
 فان عين غير السنة الاولى لم يصح العقد كاستجار الدار للشهر القابل وان أطلق العقد عن تعيينه بالسنة الاولى
 صح وحل على السنة الحاضرة فهي المعتبرة للمعين والحل اذا كان يصل الى مكة فيها فان كان لا يصل مكة الا
 لسنتين فأكثر فالاولى من سني امكان الوصول هي المعتبرة لذلك ويشترط لصحة قدرة الاجير على الشروع في
 العمل فلا يصح استجاره من لم يمكنه الخروج أو خوف أو نحوه مما لا يجوز عن المنفعة ويشترط للصحة أيضا
 اتساع المدة للعمل فلا يصح الاستجار اذا بقي من المدة ما لا يسع ادراك الحج لذلك ولو انتظر وأخرج القافلة
 التي يخرجون معها من بلد الاجارة بعد الاستجار حال الخروج المعتاد لم يضر ضرورة السفر معها والمكي ونحوه
 ممن يمكنه ادراك الحج في سنة اذا أحرم في أشهره يستأجر في أشهر الحج ولو في أول شوال لم يمكنه من الاحرام في
 الحال بخلافه قبلها اذا حاجته به الى ذلك فيكون في معنى شرط تأخير التسليم والثاني كقوله ألزمت ذمتك تحصيل
 حجة ويجوز الاستجار في الذمة على المستقبل من الاعوام كسائر اجارات الذمة فلو عجله عن السنة المعينة زاد خيرا
 بتجمله براءة ذمة المحجوج عنه وان أطلق الاستجار حل على السنة الحاضرة كما مر في اجارة العين فيبطل ان ضاق
 الوقت ولا تشترط قدرته على السفر فلا يقدح عجزه لمرض أو خوف لا مكان الاستئابة في اجارة الذمة وان قال
 ألزمت ذمتك للحج بنفسك ففي صحة الاجارة تردد المعتمد ما في الاصل هنا عن البغوي وغيره انها تصح وان
 لا يستنيب فتكون اجارة عين وقال الامام بطلانها وتبعه الاصل في باب الاجارة لان الدينية مع الربط بعين
 ينفذ اذ كان كمن أسلم في غرة بستان بعينه وأجيب بأن الحج قربة واغراض الناس في عين من يحصلها متفاوتة لانه
 قد يستأجر فاسقا ويخرج به عن العهدة شرعوا السلم اذا أطلق حل على الجيد وفي الجواب نظر * (فرع) * يشترط
 معرفة الماقدن اعمال الحج فلو جهلها أحدهما لم يصح العقد كسائر الاجارات واعماله أركانها وواجباته وسننه
 فيشترط معرفة الجميع لانه معقود عليه حتى يخط التفاوت من المعنى لما فوته من السنن كما صرح به الماوردي
 وغيره ولا يجب في العقد ذكر الميقات الذي يحرم منه الاجير فيحمل عند الاطلاق على الميقات الشرعي للمجموع
 عنه لان الاجارة تقع على حج شرعي والحج الشرعي له ميقات معهود شرعوا عرفا فانصرف الاطلاق اليه فلم انه
 لا يشترط تعيين الميقات وان كان في الطريق ميقاتان وبه صرح الاصل وسيأتي انه اذا عدل عن الميقات المتعين
 الى غيره جاز ان كان مثله أو أطول منه وليبين وجوبه في الاجارة للنسك انه اقراد أو تمتع أو قران لاختلاف
 الغرض بها * (فرع) * لو قال المنوب من حج عني أو أول من حج عني فله مائة درهم فمن حج عنه ممن سمعه أو سمع
 من أخبره عنه استحقها لانه اجارة والجمالة تجوز على العمل المجهول فعلى المعلوم أولى فان أحرم عنه اثنان
 مرتبا استحق الاول المائة فان أحرم مائة أو جهل السابق منهما مع جهل سبعة أو بدونه وقع حجها عنهما ولا شيء
 لهما على القائل اذ ليس أحدهما بأولى من الآخر فصار كمن عقد نكاح أختين بعتق واحد وسكنوا معاً لم يسبق

أحدهما ثم نسي قال الزركشي فيجتمعل الوقف حتى يتذكره يحتمل ان تكون كالتين قبلها انتهت بقياس قطارته
 ترجيح الاول ولو كان العرض مجهولا كلف قال من حج عنى فله عبد أو ثوب أو دراهم وقع الحج عنه بأجرة المثل
 * (فرع) * يشترط في اجارة العين ان توجد حال الخروج لان عليه الاشتغال بعمل الحج عتب العقد والاشتغال
 بشراء الزاد ونحوه يتزل منزلة الخروج فان لم يشرع الاجير في الحج من علمه لعذر أو غيره انفسخت الاجارة لقوات
 المقصود فلو حج عنه في العام الثاني قال القاضي مرة لا يقع عنه وقال أخرى يقع عنه لانه امره ان يحج عنه وقد حج
 عنه أي ولكنه أساء وذكروا الثاني الشيخ أبو حامد الدارمي ومثي آخر أجبر ذمة الشروع في الحج عن العام
 الذي تعينه ان لم لا تركابه محرما وثبت الخيار في الفسخ على التراخي للمعصوب وللملتقط ع بالاستتجار عن الميت
 لتأخر المقصود فان شاء فسخنا الاجارة وان شاء أخر الحج الاجير في العام الثاني أو غيره اما من استؤجر بمال
 الميت فأنخر الاجير الحج عن العام فيعمل في الفسخ وعدمه بالصلحة فان كانت الصلحة في الفسخ لخوف افلاس
 الاجير أو هربه فلم يفعل ضمن ولو استأجر المعصوب من يحج عنه ومات أو أوصى الميت باستتجار رجل واستؤجر
 عنه الرجل في النعمة فأنخر الاجير فيهما الحج عن عامه لم يفسخ عقد الاجارة اذ لا ميراث للوارث في الاجرة في الاولى
 وبه فارق ثبوت الرد بالعيب ونحوه والوصية مستحقة الصرف الى الاجير في الثانية وقد تقدم انه اذا أخر أجير
 النعمة يأثم وهو المعتمد وهو قول الجمهور كما أفاده كلام الاصل وصرح به غيره * (فرع) * اذا انتهى الاجير
 للحج الى الميقات المعين وأحرم عن نفسه بعمرته وأثما ثم أحرم للمستأجر بالحج ولم يعد الى الميقات مع حجه عنه
 للاذن ولزمه دم لاساءته بترك الاحرام به من الميقات ولا يجبر الحط لما فوته بالدم بل عليه ان يحط بتفاوت
 ما بين حجتين أنشتان من بلد الاجارة أحرم باحدهما من الميقات والاخرى من مكة لان الدم حق الله تعالى فلا
 يجبر به الحط الذي هو حق الادى كافي التعرض للصيد المأ كول فلو كانت أجرة الحج الأولى مائة والثانية
 تسعين يحط عشر المسمى لان التفاوت بالعشر وما ذكر في ذلك من وقوع الحج عن المستأجر فيه اشكال ساذ كره
 مع جوابه بما فيه في * (فرع) * وان استأجر للافراد فترن ومثي عاد الى الميقات محرما أو حلالا وأحرم منه لم
 يحط من الاجرة شئ اذ لا يلزمه دم لقطع المسافة من الميقات محرما وادائه المناسك بعده * (فرع) * لو جاوز
 الاجير الميقات المتعين غير محرم ثم أحرم للمستأجر ولم يعد اليه لزمه دم ويحط التفاوت كما سبق في الفرع قبله وان
 عاد اليه لم يلزمه دم ولم يحط شئ كما سبق أيضا ويعتبر في قدر التفاوت مع الفرائض واعمال النسك المعلومين مما
 يأتي بمما في قوله انشتان من بلد الاجارة تفاوت الفرائض في الجزوة أي الحشونة والسهولة لتفاوت السير
 بهما فالاجرة في مقابلة الجميع ولا يمنع اعتبار الفرائض مع صرف العمل فيهما لفرسه كان جاوز الميقات بعمرته كما مر
 لانه يريد تحصيل نسك المستأجر الا اذا أراد رجوعه في اثنا سفره ولو عدل عن الميقات المتعين الى ميقات مثله
 في المسافة أو أبعد منه فيها كما فهم بالاولى جاز فلا يلزمه دم ولا يحط بخلاف ما اذا كان أقرب منه كما أفهمه كلامه
 كامله وصرح به البيهقي والغزالي لكن في المذهب والتممة والشامل والبيان وغيرها لانه طمع بالجواز وعدم
 لزوم شئ لان الشرع أقام بعض المواقيت مقام بعض قال في المهمات وما ذكره هو لا يمناف للتعين الذي نحن
 نفرع عليه ثم فرع على ذلك كلاما نقله عن الطبري شارح التنبيه وان استأجر شخص الا فاق منسوب الى الا فاق
 وهي النواحي ويقال له الا فاق بضم الهمزة وفتحها وهو من مسكنه فوق الميقات الشرعي أو فيه ليحرم من مكة
 أو من مكان أقرب اليه من الميقات الشرعي لم يصح العقد لحرمة مجاوزة الميقات بلا احرام على مر يد النسك لكن
 لو أحرم عنه من ذلك مع باجرة المثل وتخصيصه الاجير بالا فاق من تصرفه وقضيته انه لا يجزى في المسكن وليس
 كذلك بناء على ما مر ان العبرة بميقات المستأجر ولهذا لو استأجر آفاقا مكيا لمتنع لزمه دم ولا تنظر الى كون الا فاق
 به مكيا نقله في المهمات عن المحب الطبري واستأجره ليجرم من ديرة أهله امن شوال أو ماشيا فاحرم من الميقات
 في الاولى أو في ذى الحجة في الثانية أو أحرمه كافي الثالثة واستأجره لميثاني عنه بنسك فاق به لكن ترك ما مورا

بوجوبه كترك الرمي أو المبيت أو طواف الوداع لم يمتدح وخطا تفاوت لتركه ما أمر به وما ذكره كصله
 في مسئلة المشي صحيح في المجموع خلافه وهو المعتد ولو ترك ما ورد الا بوجوبه كترك طواف القدوم خطا
 بقسطه من الاجرة نقله الماوردي عن أصحابنا ولا يحط الاجير تفاوتان ارتكب محظورا كلبس وقلم لانه لم ينقص
 شيئا من العمل قال الدارمي فلو قال له حج عني وقطيب والبس ففعل فالدم على الاجير وان شرطه على المستأجر
 ولا تنسده الاجارة وقياس ما مر انه ان شرط ذلك فيها قسدت ويحتمل خلافه * (فرع) لو استأجره للقران
 فامثل فالدم الواجب به على المستأجر كالأجر بنفسه لانه الذي شرط القران فلو شرطه على الاجير بطلت
 الاجارة لانه جمع بين اجارة وبيع مجهول لان الدم مجهول الصفة ولو كان المستأجر للقران معسرا فالصوم
 الذي هو بدل الدم على الاجير لان بعضه هو الايام الثلاثة في الحج والذي في الحج منها هو الاجير قال في الاصل
 كذا في التهذيب وفي التمهيد وكالعجز عن الصوم والهدي فيبقى الواجب في ذمته ولا يحط شيء من الاجرة
 لانه لم ينقص شيئا من عمله فان خالف من استأجره للقران فأفردوهى اجارة عين انفسخت في العمرة اذا جاوز
 تأخير ما لعمل فيها عن الوقت المعين فيحط ما ينقص العمرة من الاجرة أو وهى اجارة ذمة فلا تنقص في شيء ولا شيء
 عليه لانه زاد خيرا ولا على مستأجره لانه لم يقرن لكن ان لم يعد للعمرة الى الميقات لم يمتدح والخطا كالمسبوق وان تمتع
 بدل القران وهى اجارة عين انفسخ العقد في الحج لو وقع في غير الوقت المعين فيحط ما ينقصه من الاجرة ولو كانت في
 الذمة ولم يعد للحج الى الميقات فالدم الواجب بترك الاحرام بالحج من الميقات والخطا كالمسبوق فيعيان عليه وأما دم
 التمتع فعلى المستأجر لتضمن أمره بالقران للدم نقله الاصل عن أصحاب الشيخ أبي حامد ثم قال واستبعده ابن
 الصباغ وغيره اهـ ويجب عن الاستبعاد بان سبب وجوب الدم الثاني غير سبب وجوب الدم الاول كما عرف أما اذا
 عاد فلا يجب شيء من ذلك وما ذكره في اجارة العين من انفساخها في الحج هو ما نقله الاصل عن اشارة المتولي وقال
 انه قياس ما تقدم ومنع الزركشي القياس وفرق بانه ثم لما افردا تنقض وقت العمرة بخلاف ما اذا تمتع فان وقت
 الحج يلو وان مضى بعضه وسبقه الى نحو ذلك الاذرى ونقل عن ابن كج والماوردي والرويانى عدم الانفساخ
 وانه زاد خيرا لانه ائرد العملين لكن عليه دم المجاوزة وعلى المستأجر دم التمتع بدل دم القران كالأجر قال
 وهذا هو الوجه * (فرع) لو استأجره للتمتع فامثل فالدم الواجب بالتمتع على المستأجر لما مر في استأجره
 للقران ويأتي فيه ما مر ثم وان افرد بدل التمتع والاجارة اجارة عين انفسخت في العمرة لقوات وقتها المعين
 أو وهى اجارة ذمة فكالمسبوق أى فلا تنفسخ الاجارة لكن ان لم يعد للعمرة الى الميقات لزمه الدم والخطا وان قرن
 وعدد افعال النسكين فقد زاد خيرا لانه أحرم بالنسكين من الميقات وكان مأمورا بان يحرم بالحج من مكة فلا شيء
 عليه ولو اقتصر على افعال الحج خطا تفاوت وعليه دم نقصان الافعال وقيل لا خطا ولا دم عليه وظاهر كلام
 المصنف كاصله ان المراد بتعدد الافعال ان يأتي بطوافين وسعين وهو ما نص عليه الشافعي وغيره كما قاله
 الاذرى وغيره فمأزعه الاسنوي من ان ذلك ليس مراد ابل المراد تجديد العود الى الميقات لانه لا يسقط الدم عن
 القارن على الصحيح مردود لذلك ولان في سقوط الدم بعود القارن خلافا والمذهب سقوطه عنه وما هنا لا خلاف
 في سقوطه عن الاجير فالوجه ما تقدم لكن ان لم يعد الى الميقات لزم المستأجر دم لان ما شرطه يقتضيه * (فرع)
 وان استأجره للأفراد فقرن وهى اجارة عين وقعا أى الحج والعمرة للاجير وانفسخت فيهما ما هما لانهما
 لا يقرنان لاتحاد الاحرام ولا يمكن صرف ما لم يأمر به المستأجر اليه قال في المجموع ومحل وقوعهما الاجير ما اذا
 كان المجموع عنه حياتان كل ميتا وقع له بلا خلاف نص عليه الشافعي والاصحاب قالوا لانه يجوز ان يحج عنه
 الاجنبي ويعتمر من غير وصية تولا اذن وارث بلا خلاف كما في دينه ولو كانت الاجارة في الذمة فقعان
 للمستأجر لبقاء الاجارة والدم والخطا كالمسبوق فيعيان على الاجير الا أن يعدد الافعال فلا يجب عليه شيء منهما
 وان تمتع بدل الأفراد في اجارة العين وقد أمر بتأخير العمرة انفسخت الاجارة في العمرة لوقوعها في غير وقتها

فيحط ما يخصها من الاحقة نعم ان أتى بها عنه بعد فراغ الحج فلا انفساخ فليحمل الانفساخ فيها على الانفساخ
 ظاهر او على الانفساخ في العمرة التي قدمها وما قاله قيده في المجموع بما قد به مسئلة القران السابقة من
 كون المجموع عنه حيا للحزوان أمر بتقدمها أو كانت الاجارة في الذمة لم تنفسخ ولكن ان لم يعد الى الميقات
 فالدم والخط كما سبق فيجيبان عليه وتسمعوا في قولهم وأمر بتقدمها لان تقدمها لا يأتي في الافراد وقد نبه عليه
 الزركشي ثم قال فليؤول أمره بتقدمها تقدمها على أشهر الحج ليكون ذلك اقرا على وجهه وتكون صورتها
 ان يأتي بها الاجير في أشهر الحج ليتصور لزوم الدم وبما تقررهنا وفيما مر علم ان العدول عن الجهة المأمور
 بها الى غيرها لا يقدح في وقوع النسيك عن المستأجر على ما مر وأورد أنه يجوز أن يقال اذا خالف لم يقع المأثم به
 عن المستأجر لعدم تناول الاذن له كافي مخالفة الوكيل موكله وأجاب الامام بان مخالفة المستأجر في ذلك
 كخالفه الشرع فيما لا يفسد بها لانه لا يحصل النسيك لنفسه بل لله تعالى قال الراقي ولأن أن تقول لا تسلم
 أنه لا يحصل لنفسه بل يحصل لغيره عن نفسه عن عهدة الواجب والفعل المخرج كقياسات مخصوصة بعضها أفضل
 من بعض فليراع غرضه فيه ثم الفرق ان مخالفة الشرع فيما لا يفسد بها يستحيل وقوعه معها ان غير
 المباشر وقد أتى به لنفسه بخلاف مخالفة المستأجر اذا ضرورة فيها الى وقوعه عنه مما بل يمكن صرفه للمباشر
 على المعهود في نظائره واجيب بان تحصله لغرض ان يخرج نفسه عن العهدة انما يعد من الانتفاعات الاخرى
 وان كان فيه امتثال أمر الشارع عاجلا بدليل أن الله تعالى جعل مثل هذه الانتفاعات قسمة للانتفاعات
 العاجلة في حق قوله ان هؤلاء يحبون العاجلة وبان الراقي نفسه قدم انه لو عين الكوفة لأحرام الاجير
 فأوردها غير محرم لزمه دم الحاقا للميقات الشرطي بالشري (فرع) * جماع الاجير قبل التحلل الاول
 مفسد للحج وتنفسخ به اجارة العين لا اجارة النعمة لانها لا تختص بزمان بخلاف اجارة العين كما مر لكن
 ينقلب الحج فيها للاجير لان الحج المطلوب لا يحصل بالحج الفاسد فانقلب له كالأمر به شراء شيء بصفة
 فاشترى بغيرها يقع للمأمور بخلاف من ارتكب محظورا غير مفسد كطبيع المعصوب اذا جامع فسد حجه وانقلب
 له وكذا قضاءه أي الحج الذي أقسده يلزمه ويوقع له كحجه الفاسد وعليه ان يضي في فاسده وعليه الكفارة وعليه في
 اجارة النعمة ان يأتي بعد القضاء عن نفسه بجم آخر للمستأجر في عام آخر أو يستنيب من يحج عنه في ذلك العام
 أو غيره لتبرأ ذمته عن حج المستأجر وللمستأجر فيها الخيار في الفسخ على التراخي لتأخر المقصود وهذا اذا كانت
 الاجارة من معصوب أو متطوع بالاستئجار عن ميت فان كانت من مستأجر عن ميت من ماله روعيت المصلحة
 في الفسخ وعدمه كما سبق نظيره (فرع) * اذا صرف الاجير بعد الاحرام عن المستأجر الحج الى نفسه ووطنه انه
 انصرف اليه ينصرف لان الاحرام من العقود اللازمة فاذا انقضى على وجهه لا يجوز صرفه الى غيره ويستحق
 المسمى ببقاء العقد واذا مات الحاج عن نفسه أو غيره أو تحلل لاحصار في اثناء الاركان فبطل ثوابه اذا
 لا تقصير منه بخلاف ما لو أقسده بجماع لكن لا يني عليه كالصوم والصلاة بل يجب الاجتناب من مال المجموع عنه
 ان كان قد استقر في ذمته فان كان الحاج عن غيره أجير عيب انقضت الاجارة أو أجير ذمة فلا تنفسخ بل لورثة
 الاجير الميت وللأجير المحصور ان يستأجر وامن يستأنف الحج من علمهم عن المستأجر له ان أمكن في ذلك العام
 ابقاء الوقت والاثبت الخيار للمستأجر كما مر ومتى انقضت الاجارة بموته أو احصاره فان كان ذلك بعد الاحرام
 لا قبله استحق الفسخ من المسمى من ابتداء السير لانه عمل بعض ما استؤجر عليه مع تحصيله بعض المقصود بخلاف
 ما قبل الاحرام لانه لم يحصل شي من المقصود فاشبهه ما قرب الاجير على البناء الا لا تمن موضع البناء ولم يبين
 ووقع ما أتى به الاجير للمستأجر اذا لا تقصير منه وان مات بعد الفراغ من الاركان وقبل تمام الاعمال لم تبطل
 الاجارة بل يحط الاجير فقط بقيمة الاعمال كالأحصر به تمام الاركان وقبل تمام الاعمال وتقدر عليه الاتيان
 به كما علم ذلك مما مر ونجبر البقية بدم على الاجير كما نقله الاصل عن التمهيد الذي قاله بغوى انه على المستأجر
 ونقله عنه الزركشي وهو المعتمد والموافق لما ذكره المصنف كله في قوله ودم التحلل من الاحصار الواقع

قبل تمام الاركان على المستاجر لوقوع النسل له مع عدم اساءة الاجير وان حصل القوان للجمع مع الاحصار
 أو بلا احصار كان تأخر عن القافلة انقلب الحج للاجير كما في الافساد بجامع أنه مقصر ولا شيء له على المستاجر
 لأنه لم ينتفع بما فعله * (فرع) * يصح استئجار من لم يحج في النية فيحج عن نفسه ثم عن المستاجر في سنة أخرى
 لافي اجارة العين لانهم اتبعوا السنة الاولى فن عليه فرض الحج لا يجوز أن يحج عن غيره كما صرح به الاصل والعمرة
 كالْحج فيما ذكر وان استؤجر للحج من عليه عمرة أو بالعكس أي استؤجر للعمرة من عليه حَجٌّ جازاً لا مانع
 فان قرن هذا الاجير في الصورتين للمستاجر وقع للاجير لان نسكى القران لا يفترقان لاتحاد الاحرام ولا يمكن
 صرف ما لم يامر به المستاجر اليه وقيد في النجوع بما قيد به ما مر فيما لو استاجر للافراد فقرن أو تمتع فان قرن
 للمستاجر ونفسه بان احرم بما استؤجر له للمستاجر وبالاخر لنفسه أو احرم بما استؤجر له عن المستاجر
 وعن نفسه وقعا أي ما أتى به في الاولى وما أتى به في الثانية جميعاً عن نفسه لما مر آتاه لان الاحرام لا ينعقد عن
 اثنين وهو أولى من غيره فانعقد لنفسه ولا اجرة له على المستاجر لأنه لم ينتفع بما فعله وكذا من احرم بالتسكين أو
 بأحدهما عن اثنين استأجره لذلك أو امره به يقع له ذلك ولا اجرة له ولو استأجره اثنان في النية ليحج عنهما
 أو امره به بلا اجرة أو حرم عن أحدهما مباحراً فله من شاء منهما قبل التلبس بشئ من أفعال الحج ذكر ذلك في
 المجموع ولو استاجر المعضوب لفرضه أداء أو قضاء ونذره رجلين بان استأجرهما بالجماعة في سنة واحدة أحدهما
 حجة الاسلام أو حجة القضاء والاخر حجة نذر أو أحدهما حجة اسلام والاخر حجة قضاء جازاً لما قيل من تعجيل الحج
 ولان غير حجة الاسلام لم تقدمها وحجة النذر لم تقدم حجة القضاء * (فرع) * لو أحرم شخص بحج تطوع أو أحرم
 الاجير عن المستاجر بحج فرض أو تطوع ثم نذر حقا قبل الوقوف لا بعده انصرف الحج الى النذر لتقدم الفرض
 على النفل وفرض الشخص على غيره بخلاف نذره له بعد الوقوف لا ينافيه بمعظم اركان ما فواه نعم ان أمكنه العود
 اليه أي الوقوف وعاد فإظهار انصرافه الى النذر كما ينصرف الى الفرض فيما لو كل المحرم بعد الوقوف والوقت
 باق فعاد اليه ولو أحرم عن نفسه اجير العين أو اجير النية بتطوع لم ينصرف الى المستاجر لانا انما تقدم واجب
 الحج على نفيه لوجوبه وأما استحقاقه على الاجير فليس لوجوبه * (فرع) * قال في المجموع قال الماوردي لو
 استأجره لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم لم يصح وأما الجعالة عليها فان كانت على مجرد الوقوف عند قبره
 ومشاهدته لم تصح لأنه لم تدخله النيابة أو على الدعاء عنده صحت لان الدعاء تدخله النيابة ولا تضر الجهالة به
 انتهت عبارة الروض وشرحه بالحرف وفي التحفة للحج ما نصه وسبب أن في الاجارة انها لا تصح على زيارته صلى
 الله عليه وسلم سواء أريد بها الوقوف عند القبر المكرم أو الدعاء ثم لعدم انضباطه وقضيته انه لو انضبط كان كتبه
 له بورقة صحت وهو متجه وأما الجعالة فلا تصح على الاول لأنه لا يقبل النيابة بل على الثاني وعليه لو جاعله جماعة على
 الدعاء ثم صح فإدعى لكل منهم استحقاق جعل الجميع لتعدد الجماع عليه وان اتخذ السير اليه كما لو استجمل
 على رداً بدين لئلا من موضع واحد ويشهد لذلك نص الشافعي رضي الله تعالى عنه على ان من مر بمقتاضين فقال
 لذي التوبة ان أصبت بهذا السهم قلت دينار فاصاب استحققه وحسبته الاصابة وما كُنْ له عليها مع اتحاد عمل
 ولا ينافيهما لو كان ميتين بشير فاستجمله على ان يقرأ على كل خمسة لزمه ختمتان لان لفظ القرآن مقصود فلا شرط
 تعدده وجب بخلاف لفظ الدعاء ولتفاوت ثواب القراء وتوقعها للميت بتفاوت الخشوع والتدبر فلم يمكن
 التداخل فيها قائله هـ بالحرف والله أعلم بالصواب

* (باب المواقيت) *

جميع ميقات وهو لغة الحد وشرعاً هنا من العبادة ومكانها ما طلقه عليه تحقيق الاصل من يخص التوقيت بالحد
 بالوقت فتوسع هـ في المختار الوقت معروف والميقات الوقت المضروب للفعل والميقات أيضاً الموضع يقال
 هـ اذ ميقات أهل الشام للموضع الذي يحرمون منه وتقول وقته بالتخفيف من باب وعد فهو موقوف اذا بين له

* (باب المواقيت) *

النسك

وقتا انتهى ومنه يعلم ان اطلاق الميعات على الزمان والمكان انمى أيضا (قوله زمانا ومكانا) منصوبان على التمييز لكن كون الاول غير المواقف حقيقة واما الثاني فجازا وحقيقة عرفية تامل (قوله أى الاحرام به) الاول بقاء المتن على ظاهره لان الاصل عبر فقال وقت احرام الحج شوال المح فاعترضه ج فقال فان قلت اذا كان غير الاحرام من بقية الاعمال مثله في التوقيت بذلك بالنسبة لمنع تقدمه فلم اقتصر عليه قلت لانه المختلف فيه كما علمت بخلاف غيره ولانه يفهم من منع تقدم الاحرام منع تقدم غيره بالاولى لانه تبع له وبهذا يظهر اندفاع الاعتراض عليه بان الاقتصار على الاحرام موهوم اه لكن سيأتي ان الطواف والسعي والخطا لا آخروا لوقتها فيثبت تأويل الشارح متعين لان الذي يوقت بالوقت المذكور انما هو الاحرام واما الاعمال فثبت تفصيل وهذا بالنسبة للتأخير عن الوقت المذكور واما بالنسبة لتقديم عليه فلا حرام وسائر الاعمال على حد سواء كما هو ملحظ ج تامل (قوله من اول شوال) أى من غروب شمس أول ليلة منه ولا ينقلب لوسافر الى بلد مطلعه بخلاف لم ير الهلال فيه على الوجه الوجهي يسمى شوالا لان قبائل العرب فيه كانت تشول فيه أى تبرح عن مواضعها وقبل لان السباع كانت تشول فيه اه برماوى (قوله في غيره) اما اذا أحرم به فيه فينعتد حجا وان لم يتمكن من ايقاع بعض الاعمال في الوقت كان أحرم به ليلة النحر وهو بمصر فانه ينعتد حجا وبطالوع الفجر يفوته وحيث يفتتح العمل به رة وهذا على معتمد مر الا ترى في باب الاحرام بخلاف ماله هناك انه ينعتد عرفة في هذه الحالة اه شيخنا ح ف وج هنا جرى على ما جرى عليه مر فيما سيأتي فقال ويصح الاحرام بالحج ليلة النحر وان علم انه لا يدرك عرفة قبل الفجر فاذا فاته تحلل بما ياتي اه أى بعمل عرفة (قوله لان الاحرام شديد التعلق والزوم) جواب عما يقال كان القياس البطلان لان العبادة لا تنعتد في غير وقتها (قوله شديد التعلق والزوم) بدليل ان الحرم لا يقدر على الخروج منه حتى لو أفسده لا يخرج منه بالفساد بخلاف بقية العبادات اذا أفسدها الشخص خرج منها فلم تكن شديدة التعلق فلذلك لو نواها في غير وقتها لم تنفقد أصلا اه شيخنا وبدليل انعقاده مع الجماع المفسد أى على وجه ضعيف والصحيح عدم انعقاده كما سيأتي في باب الاحرام اه حل (قوله وهو العمرة) تفسير لما فالصلة جارية على غير من هي له لان القابل هو الوقت والقبول هو العمرة فكان عليه الابرار والمعنى انصرف الى نسك يقبله الوقت وذلك النسك هو العمرة (قوله وسواء العالم بالحال والجاهل به) ويظهر انه لاحرمته على العالم في ذلك لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة بوجه ثم رأيت في المسئلة قولين لحرمة الكراهة وقد علمت ان الثاني هو الرابع اه ج وقوله لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة قد يقال تعمد قصد عبادة لا تحصل لا يتجه الا ان يكون متمتعا لانه ان لم يكن تلاعبا بالعبادة كان شيئا به اه سم عليه وفيه نظر اه شوبرى (قوله محرم بعمره في غيره) اما لو كان محرما بالعمره فيه أى في وقت الحج ثم أحرم بالحج فان كان بعد الشروع في أعمال العمرة لم ينعتد الاحرام الثاني وان كان قبله انعقد الحج فيكون هذا من صور القرآن كما سيأتي في فصل الاركان (قوله ولها الابد) قيل انه أولى من قول أصله وجب السنت وقت الاحرام بالعمره لان تقسيمه بالسنة هو امتناع ايقاع أعمالها أو بعضها في سنة غير سنة احرامها قال شيخنا الزبادى يوما أفهمه الاصل هو المعتمد عند الشيخين والرأى عند مشايخنا ان يمتنع على من أحرم بالعمره في سنة ثمان ايقاع شيء من أعمالها في سنة تسع مثلا وان خرج وأجزأ عن عمره الاسلام فالو يكون بعدمضى سنة احرامها كن فانه الوقوف فتحلل بما ياتي عليه من أعمالها اه ما قرره وفي ان هذا هو كلام الاصل نظر لانه انما خص السنة بالاحرام لا بايقاع الاعمال فليحذر اه شوبرى وبعبارة البرماوى قوله وزمانها الابد قضية هذه العبارة انه لو أحرمها في عام ثم أخر أعمالها الى عام آخر جاز وهي طريقة الشارح والمعتمدان يمتنع عليه اذا أحرمها في عام ان يؤخر أعمالها الى عام الذي بعد فانه انتهت (قوله لو روده في أوقات مختلفة) عبارة تشرح مر لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث مرات متفرقات في ذي القعدة أى في ثلاثة اعوام وانه اعتمر عرفة

زمانا ومكانا (زمانها الحج)
أى الاحرام به (من) أول
(شوال الى فجر) عيد (نحر)
فلو أحرم به أو مطلقا
(حلال في غيره انعقد) أى
احرامه بذلك (عمره) لان
الاحرام شديد التعلق
والزوم فاذا لم يقبل الوقت
مأحرم به انصرف الى
ما قبله وهو العمرة ويسقط
بعملها عمره الاسلام وسواء
العالم بالحال والجاهل به
وخرج زبادى حلال ماله
أحرم بذلك محرم بعمره في
غيره فان احرامه بلغوا
لا ينعتد حجا في غير أشهره
ولا عمره لان العمرة لا تدخل
على العمرة (و) زمانها
(لها) أى العمرة أى
للأحرام بها (الابد) لو روده
في أوقات مختلفة في الصحيحين

في رجب كلوا ابن عمرو ان أنكرته عليه عائشة وانه قال عمرة في رمضان تعدل حجة وفي رواية لهما اجتماع
وروى انه اعتمر في رمضان وفي شوال فدللت السنة على عدم التأنيث اهـ وهذه العبارة كعبارة حج تقتضي
انه اعتمر مستحرات والصحيح انه اعتمر أربعين يوماً في ربيع الأول والرابعة وهي عمرة الحديبية انما عدوها في الاربعين باعتبار
احرامها والا فقد تحلل منها ولم يفعل شيئاً من أعمالها وفي سبب مانعه (فائدة) روى مسلم انه صلى الله عليه
وسلم اعتمر أربعين يوماً في ذي القعدة الا التي في حجة قال في الكفاية عمرة الحديبية وعمرة من العام المقبل وعمرة
من الجعرانة حين قسم غنائم حنين ورجع الى مكة وعرّض حجه اهـ انتهى وهذا مبنى على ان حجه كان
افراداً أو تمتعوا بالراجح خلافه انه كان قرأنا بان أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة خصوصية في ذلك العام فعلى
هذا تكون عمرة التي اعتمرها بالفعل مستقلة ثلاثة فقط بل ثنتين بالسقوط الحديبية على ما مر (قوله الحاج قبل
نفر) ويجوز بعد النفر الاول اذا تحلل التحلل لان ميّت الليلة الثالثة ورمى يومها بسقطه اهـ حل وعبرة
الايضاح وأما الحاج فلا يصح احرامه بالعمرة فمادام محرماً بالحج وكذا لا يصح احرامه بها بعد التحلل مادام مقبلاً
بني لرمي فاذا نفر من النفر الثاني أو الاول جاز ان يعتمر فيما بقي من أيام التشريق لكن الافضل ان لا يعتمر حتى
تنقضي أيام التشريق انتهت (قوله قبل نفر) أي ولو بعد التحلل وفي المختار نفر الحاج من منى من باب ضرب
اهـ أي سار منها متوجهاً الى مكة (قوله لان بقاء حكم الاحرام الخ) يؤخذ منه عدم الفرق بين من وجب عليه
الرمي والميّم ومن سقط عنه أي ولو بنفر فتعبير كثير يعني انما هو باعتبار الاصل والغالب وانه يمتنع جتان في
عام واحد وهو ما في الامم وجزم به الاصحاب وحكى فيه الاجماع وتصوير الزركشي وقوعهما في عام واحد مردود
أما احرامها بعد نفر الاول والثاني فصحيح مطلقاً كما في المجموع وان بقي وقت الرمي في الاول لان به يخرج الحج
وصار كالومضي وقت الرمي ولا يكره تكريره بل يسن الا كثار منها لانه صلى الله عليه وسلم اعتمر في عام مرتين
وكذلك عائشة وابن عمر يتأكد في رمضان وفي أشهر الحج وهي في يوم عرفته والعيد وأيام التشريق ليست
كفضلها في غيرها لان الافضل فعل الحج فيها وشغل الزمان بالاعتمار افضل من صرف قدره في الطواف على
الاصح اهـ شرح مر وقوله وتصوير الزركشي الخ أي بان يأتي مكة نصف الليل ويطوف ويسعى بعد
الوقوف ثم يرجع الى منى لحصول التحلل بما فعله ووجه رده بقاء أثر الاحرام المانع من حجة الثانية من
المبيت يعني ورمى أيام التشريق اهـ عس عليه وقوله ثم يرجع الى منى كأن في العبارة سقطا وحدها ان
يقول ثم يرجع الى عرفة فيحرم حج آخر قبل طلوع الفجر ثم يأتي مكة للطواف والسعي ثم يعود الى منى الخ (قوله
أيضاً لان بقاء حكم الاحرام) أي ان كان بعد التحلل والمراد بحكمه أثر من الرمي والمبيت وقوله ولعجزه الخ هذه
العلة ينبغي ضمها لليلة الاولى لانه ليس علة مستقلة بل هو من تمام الاولى فهو في المعنى تعليل لها كما انه قال وانما كان
بقاء أثر الاحرام كبقائه للعجز الشرعي عن التشاغل بعملها تامل (قوله أيضاً لان بقاء أثر الاحرام الخ) يؤخذ
منه انه لو لم يحصل رمي جرة العقبة يوم التروقات أيام التشريق امتنع الاحرام بالعمرة قبل الاتيان ببذله بناء على
ما يأتي من توقف التحلل الثاني على الاتيان بالبدل ولو صوماً وذلك لبقاء نفس الاحرام حينئذ اهـ سم على حج
(قوله ان كان قبل تحله) أي ولو الثاني تامل (قوله لمن يحرم) أي سواء كان مكياً أو غيره وسواء كان بمكة أو غيرها
من بقاع الحرم اهـ حج (قوله فيخرج اليه) أي يقينا أو ظناً بان يجتهدو بعمل بما يغلب على ظنه بالنسبة لالم
يتعرضوا للتجديداً الحرم فيه وكذا في سائر الاحكام كما يستفاد في الحاشية فان لم يظهر له شيء أو لم يجد علامة للاجتهاد
نعين عليه الاحتياط بان يصل الى أبعد حد عن يمينه أو يساره ويكتفي في الخروج للعلّ نقل القدم من الحرم الى
ملاصقه من الحل ووضح من تظاهر ذلك انه اذا أخرج رجلاً فقط الى الحل اشترط اعتماده عليها وحدها اهـ
حج (قوله أرسل عائشة) أي مع أخيها عبد الرحمن رضي الله عنهما اهـ حج (قوله بعد قضاء الحج) أي بدفعه
وأدائه اهـ شيخنا (قوله أي الحل) بيان لمرجع الضمير وقوله أي بقاءه بيان لصحة إضافة أفضل التفضل

(لالحاج قبل نفر) لان بقاء
حكم الاحرام كبقائه
ولامتناع ادخال العمرة على
الحج ان كان قبل تحله
ولعجزه عن التشاغل بعملها
ان كان بعد موافق
زيادتي (ومكانها) أي
المواقيت (لها) أي للعمرة
(لمن يحرم حل) أي طرفة
فيخرج اليه من أي جهة
شاء ويحرم بها الخبير
الصحيح ان صلى الله عليه
وسلم أرسل عائشة بعد قضاء
الحج الى التنعيم فاعتمرت
منه والتنعيم أقرب أطراف
الحل الى مكة فلو لم يكن
الخروج واجباً لما أمرها
به لضيق الوقت برحيل
الحاج (وأفضله) أي الحل
أي بقاءه للاحرام بالعمرة
(الجعرانة) باسكان العين
وتخفيف الراء

اذلا يضاف الا الى متعدد اه شيخنا (قوله على الافصح) وحتى كسر العين وتثقيب الراء وعليه أكثر المحدثين سميت باسم امرأة كانت تسكنها ونصفها من الحبل ونصفها من الحرم وحتى عن يوسف بن مالك انه اعتمر منها ثلاثمائة نبي اه برماوى وقوله ونصفها من الحبل الخ غير صحيح بل كلاهما من الحبل بل بينهما وبين الحرم نحو تسعة أميال (قوله لا تباع) عبارة حج لانه صلى الله عليه وسلم اعتمر منها ليلان ثم أصبح بكات بمكة وذلك في رجوعه من غزوة حنين سنة ثمان بعد الفتح انتهت بتصرف لكن قد يقال ان الكلام في بيان مبعثات من هو بالحرم وهو صلى الله عليه وسلم حين اعتمر من الجعرانة كان آتيا من حنين وهي خارج الحرم فليتنامل ولم أر من نبه على هذا ويقال مثله في استدلاله على الحديثية تأمل (قوله على ستة فرائض من مكة) وسياق في حدود الحرم انها على تسعة أميال وانما أمر صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله تعالى عنها بالاعتماد من التنعيم مع ان الجعرانة أفضل منه لضيق الوقت برحيل الحاج كما قال الشارح أول بيان الجواز اه برماوى وقوله وسياق في حدود الحرم الخ الذي سياق هو الصحيح بالنسبة لحد الحرم من تلك الجهة والذي قاله الشارح صحيح بالنسبة لمسافة الجعرانة الى مكة فالخاصل ان بين الجعرانة ومكة ستة فرائض كلها والمشاهد واحد الحرم من تلك الجهة تسعة أميال وعبارة الايضاح في حدود الحرم نصها لحد الحرم من طريق المدينة الى ان قال ومن طريق الجعرانة شعب آل عبد الله بن خالد على تسعة أميال من مكة اه (قوله لمساجد عائشة) أى زوجته صلى الله عليه وسلم ونسب اليها احرامها منه بالعمره بأمره صلى الله عليه وسلم كما قاله الشارح اه برماوى (قوله بينه وبين مكة فرسخ) وهو خارج الحرم وسياق ان مسافته ثلاثة أميال سمي بذلك لان عن يمينه جبلا يقال له ناعم وعن يساره جبل يقال له نعيم وهو في وادى يقال له نعمان اه برماوى والمعتبر في حقه الطريق المعتاد لا على الجبال اه حج (قوله على الافصح) ويجوز تشديدها اه برماوى (قوله بتربين طريق الخ) أى مكان مشتمل على ترعى المكان بها وهى المعروفة بعين شمس وقيل سميت باسم شجرة حذباء كانت ببيعة الرضوان تحتها صفرت اه برماوى (قوله حدة) بكسر الحاء المهملة وقيل بالجيم المضمومة اه برماوى وكل صحيح لان حدة بالحاء المهملة في طريق جدة بالجيم وعبارة حج قريب حدة بالحاء المهملة اه (قوله على ستة فرائض) في شرح العلامة الرملى انها على ثلاثة فرائض وهو المعروف بالمشاهد اه برماوى (قوله لانه صلى الله عليه وسلم بعد احرامه الخ عبارة حج لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد الدخول لعمرته منها انتهت (قوله عام الحديثية) هو عام خمس من الهجرة وفيه أيضا بنو قريظة اه شورى وهذا ما هو او على مرجوح والاقالمتشهور ان الحديثية كانت سنة ست وفيها خير وأما سنة خمس فكان فيها الاحزاب وبنو قريظة تأمل وقوله وفيها خير فيه تسمع لان خير كانت في الحرم أول السابعة (قوله هم بالدخول الى مكة الخ) لك أن تقول بحد ذلك لا يدل على طلب الاحرام ولا تخصيصها بذلك فان الدخول منها ليس فيه الا المروور عليها والامكنة التي قبلها قدم عليها أيضا والامكنة التي بعدها قدم بالمرور عليها فتأمل اللهم الا ان يقال قد نزل بها نزولا خاصا على وجه الاستعداد للدخول والتي له مع امكان ذلك بغيرها فدل على مزيتها لها ومزية خاصة بالنسك فليتنامل اه سم أقول قوله اللهم الخ لا يخلص اذلا يلزم مما ذكره من المزية الخاصة ان ذلك للاحرام به بل قد يكون ذلك لخصوص الاحرام اذ لو كان كذلك لآخر الاحرام اليها ففضلها على غيرها لا يقتضى جعلها ميثاقا فليتنامل وحده ذلك اه شورى (قوله قدم الشافعى الخ) فليس التفضيل لبعدها المسافة فان الجعرانة والحديثية مسافتهم الى مكة واحدة اه برماوى وهذا على ما سلكه الشارح والافق قد قدم ان الحديثية على ثلاثة فرائض فتأمل فان قلت بنا فى ذلك قاعدة الشافعى في الاصول في تعارض القول والفعل وعلم السارح ان السابق منسوخ الا لدليل وتقدم ما هم به وهو التنكيس في الاستثناء قلت أمره بالاعتماد من التنعيم وان كان متاخرا من فعله الا انه يصور بضيق الوقت فلم يكن معارضا لفعله حتى يقال انه ناخلة وهو بالتشكيس لم يعارضه فعل سابق حتى

على الافصح لا تباع رواه الشيخان وهى في طريق الطائف على ستة فرائض من مكة (فالتنعيم) لانه صلى الله عليه وسلم عائشة بالاعتماد منه وهو المكان الذى عند المساجد المعروفة بمساجد عائشة بينه وبين مكة فرسخ (فالحديثية) بتخفيف الباء على الافصح بتربين طريق حدة والمدينة في منعطف بين جبلين على ستة فرائض من مكة وذلك لانه صلى الله عليه وسلم بعد احرامه بالعمره بنى الحليفة عام الحديثية ثم بالدخول الى مكة من الحديثية فقدم الشافعى ما فعله ثم ما أمر به ثم ما هم به فقول الغزالي انه هم بالاحرام من الحديثية مردود (فان لم يخرج) الى الجبل (واتى بها) أى بالعمره

يقدم عليه بخلافهنا اه شوبري (قوله أجزاءه عن عمره) عبارة حج أجزاءه عن عمره الاسلام وغيرها انتهت (قوله وعليه دم) أي مرتب مقدم كإسباني اه شوبري (قوله وعليه الاثم أيضا) اتفاقا كما قاله حج في التحفة وأشار له قول الشارح لاساءته (قوله فان خرج اليه) أي الحل أي ولو لغرض آخر كما احتل طلب أو لا لغرض أصلا قياسا على الوقوف حيث لا يضرب فيه الصارف اذ التصديق المسافة محرما وهذا بالنسبة لسقوط الدم واما بالنسبة لسقوط الاثم فلا بد من ان يقصد بالعود التدارل لاجل الواجب بخلاف ما لو فاء لغرض آخر كشغل أو تنزه فلا يسقط الاثم اه من شرح ابن الجلال المكي على نظم ابن المقرئ للماء الحج (قوله فلا دم عليه) أي وأما الاثم فالوجه انه ان أحرم بها قبل الخروج عازما على الخروج بعد الاحرام فلا اثم والا اثم وظني أن النقل كذلك اه سم اه ع ش وفيه على مر مائه قوله سقط الدم على المذهب قضيته وان لم ينو الخروج الى الحل حالة الاحرام وعليه فيمكن الفرق بين هذا وما ياتي من اشتراط ذلك انه هنا بنفس الاحرام لم يتحقق الاساءة حتى يحتاج لمسقط الاثم بها وفيما سباني يقال مجاوزته للميقات بلا احرام ممنوعة فاحتاج لنية العود لمنع من ترتب الاثم عليها اه أي على المجاوزة (قوله لا يهاجم انه وجب ثم سقط) أي وليس كذلك ويفرق بينه وبين ما ياتي فيمن جاوز الميقات بلا احرام ثم عاد اليه حيث سقط الدم بعد وجوبه بان ذلك انتهى الى الميقات على قصد النسك ثم جاوزته فكان مسيئا حقيقته وهذا المعنى غير موجود هنا بل ما هنا شبيه بمن أحرم قبل الميقات اه شرح مر (قوله ولو بقران) أي تغليب الحج اه حج أي فلا ينظر لجانب العمرة حتى يكون مقتضاه الاحرام من الحل والغاية للرد وعبارة الايضاح وسواء أراد المقيم بمكة الاحرام بالحج مفردا أم أراد القران وقيل ان أراد القران لزمه انشاء الاحرام من أدنى الحل كالأمر بالعمرة وحدها والصحيح ما قدمناه انتهت (قوله لم يمكنه) أي فلا أحرم خارج بنياتها أي في محل يجوز قصر الصلاة فيه لمن سافر منها ولم يعد اليها قبل الوقوف أساء ولزمه دم اه حج وكتب عليه سم مائه قول أساء ولزمه دم قال في الروض وشرحه فان فارق بنياتها وأحرم خارجها ولم يعد اليها قبل الوقوف أساء ولزمه دم كجاءه سائر المواقيت نعم ان أحرم من محاذاتها فظاهر انه لا اساءة ولا دم كالأحرام من محاذات سائر المواقيت ثم رأيت المحب الطبري يذهب عليه بحجنا اه وحجى عليه مر في شرحه ولقائل ان يقول قياس الاكتفاء بمحاذاتها كسائر المواقيت في عدم الاساءة وعدم الدم الاكتفاء بمحاذاتها عينا أو شمالا وان باغ مسافة القصر في بعده عنها لوجود المحاذاة الكافية في سائر المواقيت مع ذلك وبلا احرام خارجها من جهة طريق المدينة قبل الوصول اليها أو الى محاذاتها لانه مع ذلك يجرمها أو يعمادها وذلك كاف في سائر المواقيت اه ثم قال حج بخلاف ما اذا عاد لكن قبل وصوله لمسافة القصر والاتعين الوصول الى ميقات الا فاق كذا قالوه وهو صريح في انه لا يكفيه مسافة القصر وظاهر ان محله ما اذا كان ميقات الجهة التي خرج اليها أبعد من مرحلتين فيتعين هنا الوصول للميقات أو محاذاته اه وكتب عليه سم قوله والاتعين الوصول الى ميقات الا فاق أي تعين في السقوط بمعنى انه لا يسقط الدم الا اذا وصل الميقات الا فاق وفي عدم الاساءة كما في شرح الروض قال البلقيني وحمل الاساءة فيما ذكر أي من مفارقة بنياتها بغير احرام اذ الم يصل الى ميقات والا فلا اساءة مصرح به القاضي أبو الطيب كما في شرح المذهب الخ اه ما في شرح الروض ولعل محل عدم الاساءة بوصول ميقات ان قصد ابتداء الوصول اليها أو العود اليها الاحرام منها أو محرما بخلاف ما اذا فارقها بقصد الاحرام خارجها من غير قصد الوصول لميقات ولا قصد العود اليها فينبغي تحريمه وان وصل بعد ذلك لميقات أو عاد اليها قبله شامل وقد يقال ينبغي عدم التحريم عند الاطلاق لاجتماع حالة الجواز واعلم ان المتجة ان قولهم تعين الوصول الى ميقات الا فاق لم يردوا فيه اعتبار الوصول لعين الميقات بل يكفي الوصول لمحاذاته عينا أو شمالا وان بعد عنه كما يصرح بذلك قول الشارح الا فاق فيتعين الوصول للميقات أو محاذاته اه ثم قال حج وانما سقط دم التمتع بالمرحلتين مطلقا لان هذا فيه اساءة بترك الاحرام من مكة فشد عليه أكثر ولانه يبعده عنهما مرحلتين انما طعت نسبتها اليها فصار كلا فاق فيتعين ميقات

(أجزاءه) عن عمر ذاته
لامانع (وعليه دم) لاساءته
ترك الاحرام من الميقات
(فان خرج اليه بعد
احرامه فقط) أي من غير
شروعه في شيء من أعمالها
(فلا دم) عليه لانه قطع
المسافة من الميقات محرما
وأدى الناسك كلها بعده
فكان كالأحرام بها منه
وتعبر بذلك أولي من قوله
سقط الدم لايها مائه موجب
ثم سقط وهو وجهه مرجوح
وقول فقط من زيادتي
(و) مكانها (الحج) ولو بقران

جهته أو محاذيه * (تنبيه) * علم مما تقرر ان الاتفاقي المتمتع لو دخل مكة وفرغ من أعمال عمرته ثم خرج الى محل بينه وبينها مرحلتان لزمه الاحرام بالحج من ميقان جهته على ما تقرر أو دون مرحلتين ثم أراد الاحرام بالحج جازله تأخيرها الى أن يدخلها بل لو أحرم من محله لزمه دخولها قبل الوقوف أو الوصول الى الميقات أو مثله وفي الرخصة ان كان ميقات الاتفاقي المتمتع مكة فأحرم خارجها لزمه دم الاساءة أيضا ما لم يعد مكة أو الميقات أو مثل مساقته وهو صريح فيما ذكرته اهـ وكتب عليه سم قوله فأحرم خارجها لعل محل هذا اذا كان بينه وبينها دون مرحلتين اذ لو كان بينه وبينها مرحلتان لم يثبت التحجير الذي ذكره في قوله ما لم يعد مكة أو للميقات الخ بل تعين الاحرام من ميقانه كذا كرهية وله لزمه الاحرام بالحج من ميقانه على ما تقرر فليتأمل اهـ وعبارة الروض وشرحه والمتمتع الاتفاقي ان أحرم بالحج خارج مكة ولم يعد الى الميقات أو الى مثله مسافة أو الى مكة لزمه دم الاساءة ودم المتمتع وخرج بالاتفاقي المسكي فلا يلزمه الدم الاساءة انتهت (قوله لمن يمكنه) اهـ وله ان يحرم من جميع بقاع مكة وفي الافضل قولان للشافعي الصحيح منهما انه يحرم من باب داره والثاني من المسجد قريبا من البيت اهـ ايضا وعبارة الروض وشرحه واحرام المسكي من باب داره أفضل ممن غيره لعموم قوله في الخبر الاتفاقي من كان دون ذلك فن حيث انشاء فدخل المسجد الحرام غير محرم واحرامه من بابه يكون بعد مجيئه من صلاة ركعتي الاحرام في المسجد الحرام اذا الاحرام لا يسبق عقب الصلاة بل عند الخروج الى عرفات ثم يأتي المسجد محرما بالطواف الوداع للصلاة فاندفع ما قيل انه اذا استحب له فعل الركعتين في المسجد أشكل ذلك بتصحح انه يحرم من باب داره ثم يأتي المسجد الحرام لان الركعتين قبل الاحرام قيل وقياس ما يأتي من ان المستحب لمن ميقانه قريته أو وطنه ان يحرم من الطرف الا بعد من مكة ليقطع الباقي محرمان المسكي يحرم من طرفها الا بعد من مقصده وأجيب بان ذلك قاصد لمكان أشرف مما هو فيه وهذا بعكسه انتهت (قوله لتوجه من المدينة الخ) عبر بالتوجه ليوافق الخبر الاتفاقي وهو قوله هن لهن الخ اهـ ج (قوله ذوالخليفة) قال ج تصغير الخليفة بفتح أوله واحدة الخلف نبات معروف اهـ وقال في المختار كقصبة وطرفة وقال الاصمعي حلقة بكسر اللام اهـ ع ش على مر (قوله على نحو عشر مراحل من مكة) هذا غير مسلم كما شهد له العيان فان من رابغ الى مكة ستة مراحل وزيادة كلسيد كرهه من رابغ الى بدر قريبتك المسافة وكذلك من بدر الى المدينة وأيضاً الحاج يقطع هذا في سيره في عشرة دور وهي مقدرة عند العارفين بربع الطريق الى مصر وتقدم ان جملة المسافق من مصر الى مكة ثمان وسبعون مرحلة وان كان الحاج يقطعها في خمسة وثلاثين دلافاً كان كل دار من دور الحج مرحلتان طويلة على قصيرة فهذا المسافة من مكة الى المدينة ربما كانت نحو ثمانية عشر مرحلة قلعل الشارح اراد بالرحلة الدار من دور الحج تأمل وقوله وستة أميال من المدينة عبارة شرح مر وهي على نحو ثلاثة أميال من المدينة وتصحح المجموع وغيره انها على ستة أميال لعله باعتبار اقصى عمران المدينة وحدائقها من جهة تبوك أو خيبر والرافعي انها على ميل لعله باعتبار عمرانها الذي كان من جهة الخليفة وهي ابعد المواقيت من مكة انتهت قال في الايضاح وأعيان هذه المواقيت الخمسة لا تشترط بل مثلها ما يحاذيها اهـ (قوله ببايار على) أي لزعم العامة انه قاتل الجن فيها اهـ برماوى (قوله ومن الشام) أي باعتبار ما كان في الزمن السابق واما الان فيقاتهم ذوالخليفة لانهم يسلكون طريق تبوك وهو بالهمز وتركه والمد مع قح الشين ضعيف وأوله نابلس مدينة مشهورة بين الرقة وحبو آخره العريش والمشهور ان حده طولاً من العريش الى الفرات وعرضاً من جبل طى من نحو القبلة الى بحر الروم وما حاصته من البلدان وهو مذكر على المشهور سمي بذلك لانه على مشاعة القبلة أي لان قوم ابن كنعان شاموا اليه أي تياسروا أو بشام ابن فوح فانه بالشين المججمة باللغة السريانية لانه الذي انشاء أولان أرضه ذات شلمان بيض وحر وسود ولذلك فضله العلامة ابن حجر على مصر والراجح عكسه اهـ برماوى (قوله ومصر) هي المدينة المعروفة فذلك تذكر

(لمن يمكنه) من أهلها
وغيرهم (هي) أي مكة
(وليسكن) من حج أو عمرة
(لتوجه من المدينة ذو
الخليفة) مكان على نحو
عشر مراحل من مكة وستة
أميال من المدينة وهو
المعروف الآن ببايار على
(ومن الشام ومصر والمغرب
الخليفة) قرية كبيرة بين مكة
والمدينة قبل على نحو ثلاث
مراحل من مكة والمعروف
المشاهد ما قاله الرافعي انها
على تحسين فرسخ منها وهي
الآن خراب

وتوثت وتصرف ولا تصرف وحداقليمها طولاً من برقة التي في جنوب البحر الرومي إلى إيلة التي على ساحل بحر القلزم ومسافة ذلك قرية من نحو أربعين يوماً وعرضه من مدينة أسوان بضم أوله ومسامتها من الصعيد الأعلى إلى مدينة رشيد وماحذاهن من مساقط النيل في البحر الرومي ومسافة ذلك قرية من نحو ثلاثين يوماً سميت بذلك لتحصنها وقيل باسم أول من سكنها وهو مصر بن بصر بن سام ابن نوح وقيل لأنها حديق المشرق والمغرب والمصر لغة الحد ولها ولكة والمدينة فضل كفضل المشرق على المغرب ويكتفها في العرض جبلان جبل المقطم من شرقها وجبل الوفاء من غربها وقال العارف بالله تعالى البسطامي شأنها عجيب ومصرها غريب خلقها أكثر من رزقها وعيشها أغزر من خلقها من خرج منها لم يشبع وقال بعض الحكماء نيلها عجيب وزايلها ذهب ونساؤها العيب وصياتها طرب وأمرؤها طرب وهي لمن غلب والد داخل فيها مفقود والخارج منها مود قال تعالى أصلها ثابت وفرعها في السماء وحكى ابن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أرسل إلى عمرو بن العاص وهو خليفة بمصر عرفني عن مصر وأحوالها وما تشتمل عليه وأجرتني في العبارة فأرسل إليه مشعرا

وما مصر مصر ولا مكناها * جنسة فردوس لمن كان يبصر

فأولادها الولدان والخور غيدها * وروضتها الفردوس والنهر كوثر

وقال غيره ان مصر أحسن الأرض طرا * ليس في حسانها الملمج التباس

كل من قاسها بأرض سواها * كان يئسني وبينه المقياس

وفي الحديث مصر يساق إليها قصر الناس أعماراً فاتخذوا خيرها ولا تتخذوها داراً وروى عن الخطيب البغدادي أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب إلى كعب الأحبار أن اختبر لي المنازل كلها فأخبره بأنه قد بلغنا أن الأشياء كلها اجتمعت فقال السقاء أريد اليمن فقال له حسن الخلق وأنامك وقال الجفاء أريد الخجاز فقال له الفقروانامك وقال البأس أريد الشام فقال له السيف وأنامك وقال العلم أريد العراق فقال له العقل وأنامك وقال الغنى أريد مصر فقال له الذل وأنامك فأخبرته نفسك ما شئت وأخرج الطبراني مرفوعاً عن ابن عمر رضي الله عنهما أن إبليس دخل العراق فقضى حاجته منها ثم دخل الشام فطرد منها حتى بلغ تلسان ثم دخل مصر فباض فيها وفرخ وبسط عبقرية فيها وقد اشتهر على اللسان في قوله تعالى سار يكمد دار الفاسقين أنهم مصر قال ابن الصلاح وهو غلط فاحش نشأ عن تعجيف وانما قال بعض المفسرين دار الفاسقين أي مدينتهم فصحف بمصر * (فائدة) ضبط بعضهم ما بين مصر وكه فوجدت مسافة مائة وأربعين يوماً وضبط مقدار الدرجة من نحو قولهم عرض البلد الفلانية كذا درجة وطولها كذا درجة فوجد مقدار الدرجة مائة وستة وأربعين ميلاً اه برماوى (قوله والمغرب) سمي بذلك لكونه عند مغرب الشمس وأعظمه إقليم الأندلس ودوره نحو ثلاثة أشهر وأقصاه جزائر الخلدان الستة وسيرها نحو مائتي فرسخ اه برماوى (قوله الخفة) بضم الخيم ويقال لها مهيعة على وزن علقمة ويقال فيها مهيعة بكسر الهاء على وزن لطيفة سميت بذلك لأن السيل نزل عليها فاجتفها أي أزالها وأذهبها وكانت قرية كبيرة كما قال الشارح اه برماوى فإن قلت كيف جعلت مهيعة لمع نقل حي المدينة إليها وأتلى الهجرة لكونها مسكن اليهود بدعائه صلى الله عليه وسلم حتى لو مر بها طأرحم قلت قد علم من قواعد الشرع أنه صلى الله عليه وسلم لا يامر بما فيه ضرر يوجب مثل ذلك على أنها انتقلت إليها مدقمقام اليهود بها ثم زالت بزوالهم من الخجاز أو قبله حين التوقيت اه شرح التحفة الحج (قوله على خمسين فرسخاً) فتكون ستة مراحل وربع مرحلة لأن كل مرحلة ثمانية فراسخ اه برماوى (قوله والآن خراب) وقد أبدلت برايع لأنها قبلها يسير والأحرام الذي اعتيد من رابع ليس مفصولاً لكونه قبل الميقات لأنه لضرورة أنهما الميقات على أكثر الحاج ولعدم ما بها وهي أوسط المواقيت اه برماوى وفي شرح مبر ما نصه قول البارزى أحرام الحاج المصري من رابع الحماذية إلى حجة مشكل وكان ينبغي أحرامهم من بدولتهم يرون عليه وهو ميقات

لا هله كان الشامي يحرم من الخليفة ولا يصير الخليفة مردودا لخالفه النص ولان أهل الشام عروون على ميقات
منصوص عليه بخلاف أهل مصر ولا أثر للمخالفات مع تعيين ميقات لهم على ان يبدوا ليس بميقات لاهله بل ميقاتهم
الخفية كباقي النواحي والعبرة في هذه المواقيت بالبقعة لا بما بين ولو قرى بها منها بقعة وان سمي باسمها اه (قوله
ومن نهامة اليمن) بكسر التاء وهو اقليم معروف ومسافته طولاً فيمابين المشرق والمغرب نحو عشرة آلاف ميل
وعرضه فيمابين الجنوب والشمال أربع مائة ميل ومنه الصين والهند اه برماوى (قوله ويقال له ألام) بالصرف
وعده هو أصله قلبت الهمزة ياء ويقال له أرمرم ويرمرم بران بدل الالامين ويقال له ألام واليرمرم اه
برماوى (قوله على ليلتين من مكة) المراد مرحلتين اه برماوى (قوله ومن نجد اليمن والحجاز) نجد في الأصل
اسم للمكان المرتفع ونهامة اسم للمكان المنخفض ويقال له الغور بالعين المججمة والحجاز واليمن مشتملان على نجد
ونهامة وحيث أطلق نجد فالمراد به نجد الحجاز وسمى بالحجاز لانه خارج بين اليمن والشام قال شيخنا وفيه نظر أو بين
نهامة ونجد أو لاختجازه بالجبال والصخور وهو من اليمن كما في الحديث وقيل المدينه بنجد وقيل نهامة وقيل تصفها
نجد ونصفها نهامة وهو يقابل أرض الحبشة من غربيها وبينهما عرض البحر فقط ومسيرته نحو شهر وأوله مدينة
أيلة المعروفة الآن بالعقبة من منازل الحاج المصري ومنتهاه من شامة مدينه تشنوم من قرى قوم لوط ومن غربيها
جبل السراة وهو قطعة من جزيرة العرب التي هي طولاً من أقصى عدن الى ريف العراق وعرضاً من جدة على
ساحل البحر الى أطراف الشام وسميت بجزيرة لانها أحاط بها أربعة أبحر دجلة والفرات وبحر الحبشة وبحر
فارس اه برماوى (قوله قرن) ويقال لها قرن المنازل وقرن الثعالب وهو في الأصل الجبل الصغير المنقطع
عن الجبل الكبير اه برماوى (قوله باسكان الراء) وهم الجوهري في تحريكها في قوله ان أوسا القرني
منسوب اليه وانما هو منسوب الى قرن بن رومان قبيلة من مراد أحد أجداده اه برماوى (قوله العراق)
بكسر العين المهملة سمي بذلك لسهولة أرضه واستوائها بعدم الجبال والاعجار وهو مذكور على المشهور وطوله
ما تفرسخ وعرضه مائة وخمس وعشرون فرسخاً اه برماوى (قوله ذات عرق) بكسر العين المهملة وسكون
الراء قريبة في جهة المشرق مشرفة على وادي العقيق وهي الآن خراب وأشد بعثهم

عرق العراق يلم اليمن * وبذي الخليفة يحرم المديني
والشام بخفة ان مررت بها * ولاهل نجد قرن فاستبين

اه برماوى (قوله أيضاً ذات عرق) وفوقها وادي يقال له العقيق والاولى لهؤلاء الاحرام منه الاحتياط ولما حسنه
الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المشرق العقيق لكنه رد في المجموع ففيه ضعف اه شرح مر
(قوله وقت رسول الله) أي جعلها مواقيت وذلك في حجة الوداع كما قال الامام أحمد رضي الله عنه اه برماوى
وكان في السنة العاشرة اه ع ش على مر (قوله وقال هن) أي هذه المواقيت لهن أي لهذه النواحي
يعني لاهلهن على تقدير حذف المضاف المدلول عليه بقوله وقت لاهل المدينة اه برماوى وهلا قال هن لهم
ولم أعاد الضمير على النواحي دون الاهل اه شورى وأجاب عنه السيوطي في شرح البخاري بان المسوغ
لذلك مزاجه الضمير الاول أي مشاكلته مع ظهور المعنى وهوانه على تقدير المضاف أي لاهلهن اه من
هامش شرح الروض (قوله ميقات حنينة) أي أو مكان آخر مثله مسافة ومحل اعتبار ميقات النبي ان كان
أبعد من ميقات النائب فاذا خالف النائب في هذه الحالة فاحرم من ميقات أقرب من ميقات النبي كولو كان
النائب مدينا والنائب مصر يا فاحرم من رابع فوجهان أحدهما عليه دم الاساءة والخط من الاجرة بالقسط
ورجعه بالغرور وآخرون والثاني لا شيء عليه وعليه كثيرون وقيل عن النص وانه عليه بان الشرع سوى بين
المواقيت وجه الادعى لكن المعتمد هو الاول وينبغي عليه ما قرع المحب الطبري وهو ممكن استوجره عن
أما في الحج أو عرفة فاحرم من مكة وترك ميقات المستاجر فعليه دم الاساءة والخط على الرابع اه ج بنوع

(ومن نهامة اليمن يلم)
ويقال له ألام جبل من
جبال نهامة على ليلتين
من مكة (ومن نجد اليمن
والحجاز قرن) باسكان الراء
مكان بينه وبين مكة
مرحلتان (ومن المشرق)
العراق وغيره (ذات عرق)
على مرحلتين من مكة أيضاً
وذلك لخبر الصحيحين عن ابن
عباس قال وقت رسول الله
صلى الله عليه وسلم لاهل
المدينة ذا الخليفة ولاهل الشام
الخفة ولاهل نجد قرن ولاهل
اليمن يلم وقال هن لهن ولن
أتى عليهن من غير أهلهن
ممن أراد الحج والعبرة من
كان دون ذلك فن حيث أنشأ
حتى أهل مكمن مكثوروى
الشام في الام عن عائشة
رضي الله عنها أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقت لاهل
المدينة ذا الخليفة ولاهل
الشام ومصر والمغرب الخفة
وروى أبو داود وغيره
بإسناد صحيح كافي المجموع عن
عائشة أن النبي صلى الله عليه
وسلم وقت لاهل العراق
ذات عرق هذا ان لم ينب
من ذكر عن غيره والا فبقائه
ميقات حنينة

تصرف ومفهوم قوله ان كان أبعد من ميقات النائب الخاته أي ميقات النائب لو كان أقرب من ميقات
النائب لا يعتبر بل يعتبر ميقات النائب فعلى هذا لو كان النائب بمصر أو النائب مدني فانه يجب على النائب
المسكن في الاحرام من ذي الخليفة ولا يجوز له تجاوزتها ليجزى من رابع ميقات النائب اذا تجاوزته انتهاك حرمه
الميقات الشرعي بالمرور عليه من غير احرام ليجزى من غيره مراعاة لجانب النائب والقرض ان المذني مر من
طريق المدينة على ذي الخليفة أما لو مر من طريق مصر كان جاء منها وسلك طريقها فيجزى من رابع من غير
شبهة لانها كما هي ميقات النائب هي ميقات النائب أيضا في هذه الحالة لانه من قبيل قوله في الحديث ولن أتى
عليهم من غير أهلين ومن صور المفهوم أيضا ما لو استؤجر مصري بمصر عن مكي مائة بكعة أو غضب بها وهو
مقيم بها فمتنع على المصري النائب بمجاورة الخفة ليجزى من مكة التي هي ميقات المجموع عنه لمسبق اه
ملخصا من ستم عليه نقلا عن حاشية الايضاح له أي لابن حجر (قوله أو ما قبله من أبعد) واذا جاوز هذا الابدلا
احرام فهل يلزم دم بمجاورته أم لا فيه نظروا الاقرب عدم الازوم لكن يحط قسطا من المسمى باعتبار اجرة المثل فان
كانت أجرة مثل المدة بتماها من ذلك الابدال عشرة ومن الموضع الذي أحرم منه تسعة حط من المسمى
عشرة اه ع ش على مر وقوله والاقرب عدم الازوم الخ أي اذا أحرم من ميقات النائب الشرعي كما هو
ظاهر وبقي ما لو قيله بأقرب من الميقات وحكمه ان الاجارة تفسد وعجالة الروض وشرحه وان استاجر شخص
آخر ليجزى من مكة أو من مكان أقرب اليها من الميقات الشرعي لم يصح العقد لمرة بمجاورة الميقات بلا احرام على
مريد النسك لكن لو أحرم عنه من الذي قبله صرح بالجره المثل انتهت (قوله والافضل لمن فوق ميقات احرام منه)
وقيل الافضل من دورية أهله لانه أكثر عملا وقد فعله جماعة من الصحابة والتابعين والاطهار الاول فانه صلى الله
عليه وسلم أخر احرامه من المدينة الى الخليفة اجاعا في حجة الوداع وكذا في عمرة الخديجة رواه البخاري ولانه أقل
تغريبا للعبادة لما في المحافظة على واجبات الاحرام من المشقة وقد يجب قبل الميقات كان نذر من دورية أهله
كما يجب المشي بالنذر وان كان مفضولا وكما في أجبر ميقات المجموع عنه أبعد من ميقاته وقد يسكن كالأول
خشيت طر وحيف أو نفاس عند الميقات وكلوا قد صدق من المسجد الأقصى للخبز الضعيف من أهل حج أو عمرة من
المسجد الأقصى الى المسجد الحرام غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو وجبت له الجنة شك الراوي اه ج
في التحفة (قوله احرام منه) قال ابن الرفعة قد علمت مما ذكره ان قد سيم الاحرام على الميقات المكاني سائغ ولا
كذلك الزماني والفرق ان المكاني مبني على الاختلاف في حق الناس ولا كذلك الزماني قال العلامة البرلسي
ولان تعاقب العبادة بالزمان أشد من تعاقبها بالمكان بدليل بطلان الصلاة في الاوقات المكروهة قدون
الاماكن المكروهة اه برماوي (قوله فالافضل كما قال السبكي الخ) قال الشارح في الحاشية وكأنته أي
السبكي اعتمد في احرامه منه أي المسجد المذكور رواية ابن عباس الآتية في آداب الاحرام وسيأتي عنه
نفسه ان الأحاديث الكثيرة الشهيرة تدل على انه انما أحرم عند انبعث راحلته أي ومنها حديث أنس
في البخاري ثم ركب صلى الله عليه وسلم حتى استوت به راحلته على البيداء ثم جد الله عز وجل وسبح ثم أهل
بالحج والعمرة على ان رواية ابن عباس ضعيفة كما أتى وحيث نفي استثناء ذي الخليفة نظرا بل الاقرب
عدم الاستثناء نعم ينبغي استثناءها من وجه آخر وهو ان الاحرام من البيداء أفضل من بقية ما وان فرض انه
ليس الابدال من مكة اتباعا له صلى الله عليه وسلم ثم قال ويلحقه بناء على استثناءه كل مسجد بميقات غيره بناء على
المرجوح انه يسكن الاحرام محض ركعتيه وهو جالس اما على الصحيح وهو نبيه اذا توجه فلاولى ان يصلي ركعتيه
بالمسجد ثم ان قرب طرف الميقات الابدال من مكة توجه اليه وأحرم منه وان بعد بحيث يطول الفصل بين الاحرام
وركعتيه حتى لم ينسب اليه فاق توجه الى مادونه وأحرم اه سيم على ج وقوله على البيداء في المختار البيداء
بوزن البيضاء المماثلة والجمع يبدوزن يضر وبادهلث بابه باع وجلس وأباده الله أهلكه ويبد كغيره وتلومعني

أو ما قبله من أبعد كما
يعلم من كتاب الوصية
(والافضل لمن فوق ميقات
احرام منه) لامن دورية
أهله (ومن أوله) وهو
الطرف الابدال لامن وسطه
أو آخره ليقطع الباقي محرما
نعم يستثنى منه ذو الخليفة
فالافضل كما قال السبكي ان
يجزى من المسجد

الذي أحرم منه النبي صلى الله عليه وسلم والتصرح بالقييد بمن فوق من زيادتي (و) مكانها لنفسك (لن) لا ميقان بطريقه ان حاذاه) بذال معجمة أى سلمته بينهما أو يساره (محاذاته) في بر كان أو يحسر فان أشكل عليه ذلك تحرى (أو) حاذى (ميتان) كأن كان طريقه بينهما (محاذاة أقربهما إليه) وان كان الآخر أبعد الى مكة اذ لو كان أمامه ميقان فانه ميقانه وان حاذى ميقانا أبعد فكذا ما هو بقربه فان استويا في القرب اليه أحرم من محاذاة أبعدهما من مكة وان حاذى الأقرب اليها أولا وتعبيرى بأقربهما اليه أولى من تعبيره بأبعدهما أى الى مكة لا احتياجه الى التقييد بما اذا استوت مسافتها اليه لانها اذا تفاوتت أحرم من محاذاة أقربهما اليه وان كان أقرب الى مكة في الاصح (والا) أى وان لم يحاذي ميقانا (ف) مكانها لنفسك (مرحلتان من مكة) اذا لميقان أقل مسافة من هذا القدر (و) مكانها لنفسك (لن) دون ميقان لم يجاوزه) حالة كونه (مريد نفسك) بان لم يجاوزه وهو من مسكنه بين مكة والميقان أو جاوزه غير مريد نفسك (ثم اراد محله)

يقال هو كثير المال يبدانه بخيل اه (قوله الذي أحرم منه النبي صلى الله عليه وسلم) قال الاذرعى وهو حق ان علم ان ذلك المعجده والموجود آثاره اليوم والظاهر انه هو ولا يختص ذلك بذى الحليفة بل كل ميقان فيه مسجد الا فضل ان يحرم منه وان كان آخر الميقات اه برماوى (قوله بيمينه أو يساره) أى لا يظهره ولا بوجهه لان الاول وراءه والثاني أمامه اه شرح مر (قوله في بر كان أو في بحر) فعلى هذا ميقان المصرى الذى سافر في البحر الحقة لانه يحاذيها (قوله فان أشكل عليه ذلك تحرى) عبارة شرح مر فان أشكل عليه الميقات أو موضع محاذاته تحرى ان لم يجد من يخبره عن علم ولا يقلد غيره في التحرى الا ان يعجز عنه كالأعمى ويسن له ان يستظهر حتى يتيقن انه حاذاه أو انه فوقه نعم بحث الاذرعى انه ان تحبى في اجتهاده لزمه الاستظهار ان خاف فوت الحج أو كان قد تضيق عليه انتهت (قوله أو حاذى ميقانين) أى على الترتيب ليظهر للقييد بالقرب معنى فالمراد انه حاذاهما بحسب المسالك فسقط ما هنا من الاشكال اه شيخنا (قوله محاذاة أقربهما اليه) أى وان لاقى الآخر أولا اه برماوى (قوله أقربهما اليه) أى بان كان بين طريقه وبينه ميل وبينه وبين الآخر ميلان اه ج (قوله فان استويا في القرب اليه) بان كان اذا مر على كل تكون المسافة منه اليه واحدة اه ج (قوله وان حاذى الاقرب اليها أولا) كأن كان منحرفا أو ويرا فلو جاوزهما مريدا للنسك ولم يعرف موضع المحاذاة ثم رجع الى الأبعد أو الى مثل مسافته سقط الدم أو الى الآخر لم يسقط اه شرح مر وقوله فلو جاوزهما مريدا للنسك الخ هذا هو ثمة كونه يحرم من أبعدهما من مكة والا فالصورة ان المحل الذى يحرم منه فيه محاذاة الميقاتين معا فلا وجه لنسبة الاحرام لاحدهما دون الآخر عبارة الروض فان قيل فان استويا في القرب فكلاهما مية أنه قلنا لا بل ميقانه الأبعد الى مكة وتظهر فائدة فيما لو جاوزهما مريدا للنسك ولم يعرف موضع المحاذاة الخ انتهت اه رشيدى عليه وفي الشورى ما نصه قوله وان حاذى الاقرب اليها أولا هذا كلام لم أر له وجه اذ كيف يحاذى ميقانا أولا فيسوغ له ترك الاحرام من محاذاته حتى يصل الى ميقان آخر لا جل بعده من مكة هذا شئ لا يسمع به أحد من الأصحاب فيما أطن على ان فيه اشكالا وذلك ان المقسم محاذاة الميقاتين فكيف يكون من أقسامه محاذاة أحدهما أولا لكن يعذر عن هذا الانحراف ان المراد محاذاتهما ولو فيما يؤول اليه الحال واما الاعتذار بأنه يحاذى بصدده فلا يجوز لان المراد هنا بمنه ويسره كما صرح به هو فيهما رواه الله أعلم اه سم وانظر هل يمكن جل قوله وان حاذى الاقرب اليها أولا على ما اذا جاوز ذلك غير مريد للنسك اه (قوله وان لم يحاذ ميقانا الخ) لا يقال المواقيت مستغرقة لجهان مكة فكيف يتصور عدم محاذاته لميقاتين فينبغي ان المراد عدم المحاذاة في ظنهم دون نفس الامر لا نأقول يتصور بالجائز من سواككن الى جدة من غير ان يمر برابغ ولا يلزم لانها حيثما مامه فيصل جدة قبل محاذاتهما هو على مرحلتين من مكة فتكون هي ميقانه اه ج في التحفة وقوله لانها حيثما مامه أى وقد تقدم ان كون الميقات امامه لا يعتبر وانما الاعتبار كونه على يمينه أو يساره (قوله اذا لميقان أقل مسافة من هذا القدر) بهذا يندفع ما قيل قياس ما يأتي في حاضرى الحرم ان المسافة منه لامن مكة ان تكون هنا كذلك ووجه اندفاعه ان الاحرام من المرحلتين هنا بدل عن أقرب ميقان الى مكة وأقرب ميقان اليها على مرحلتين منها لامن الحرم فاعتبرت المسافة من مكة لذلك اه ج في التحفة (قوله ثم اراده) عطف على التقي بالنظر لاحدى صورتيه وهى الثانية في كلام الشارح وكأنه قال لو لم يكن دون ميقان جاوزه غير مريد للنسك ثم اراده وقوله محله أى محل سكنه في الصورة الاولى ومحل ارادته في الثانية ومحرر القيد وهو قوله لم يجاوزه مريد نفسك ما اذا جاوزه مريد للنسك أى فيبقائه هو الذى جاوزه في حالة الارادة وبعلم تفصيل حكمه من قوله ومن جاوز ميقانه الخ فهو في المعنى بيان لمحرر القيد الذى قبله تأمل (قوله محله) أى ان لم يكن بينه وبين مكيميقان آخر والا كاهل بدر والمصرء فانهم بعد ذى الحليفة فقبل الحقة فيقاتهم الثاني وهو الحقة اه برماوى وهذا ما انحط عليه كلام ج في التحفة وجرى عليه مر في شرحه (قوله أيضا محله) فلو جاوزه الى جهة

مكة بان أحرم من محل تقصير فيه الصلاة أساء ولم يدم تقاير ما مروا أن كان على دون مرحلتين من مكة أو الحرم لأن
 هذا دم أساء فلا يستطعن حاضر ولا غيره بخلاف دم التمتع أو القران اهـ حج في التحفة (قوله ومن جاوز ميقاته
 الحج) جواب الشرط وهو قوله لزمه عود ناقص وكان عليه أن يقول انهم لزمه عود لكنه اتكل في فهم هذا المحذوف
 على ما سيأتي لعله منه خيفة فذوق الشارح لزمه مع الاثم الجواز في قوله بل يأنم في الصورة الاولى هو عدم
 العود لجهتين للجماع و زة وعدم العود بل وفي الثانية كذلك لأن قوله لزمه عود مراده به العود قبل الشروع
 في النسك فإذا عاد بعده لم يأنم بالعود الواجب على ما سيأتي تأمل وعجالة أصله مع شرح حج وان بلغه مريدا
 للنسك وان أراد إقامة طويلة ببلد قبل مكة لم تجز مجاوزته الى جهة الحرم غيرنا والعود اليه أو الى مثله بغير احرام
 اما اذا جاوز مريدا للعود اليه أو الى مثل مسافته قبل التلبس بنسك في تلك السنة فإنه لا يأنم بالمجاوزة ان عاد لان
 حكم الاساءة ارتفع بعوده وتوبته بخلاف ما اذا لم يعد وجم هذا جمع الاذرى بين قول جمع لا تحرم المجاوزة بنية
 العود واطلاق الاصحاب حرمتها أى فيحمل الاول على ما اذا عاد بالفعل بعد ان جاوز بنية العود ويحمل الثاني على
 ما اذا لم يعد وان جاوزنا وبالعود ونخرج بقولنا الى جهة الحرم ما لو جاوزه بمنة أو يسرة فله ان يؤخر احرامه لكن
 بشرط ان يحرم من محل مسافته الى مكة مثل مسافة ذلك الميقات سواء كان ميقاتا أو لا وبه يعلم ان الجاني من
 اليمن في البحر له ان يؤخر احرامه من محاذة يلم الى جسد لان مسافته الى مكة كمسافة يلم كما صرح حوايه بخلاف
 الجاني فيه أى البحر من مصر ليس له ان يؤخر احرامه عن محاذة الجفلة لان كل محل من البحر بعد الجفلة أقرب الى
 مكة منها فله لذلك فانه مهم انتهت بنوع تصرف وقوله وان أراد إقامة طويلة الحج يوضح هذا ما ذكره ابن الجلال
 في شرح نظم ابن المقرئ للدماء حيث قال مانعه ثم رأيت في فتاوى الشهاب مـ مانعه سئل عن رجل خرج
 من بلده مريدا للنسك مع نية الإقامة بيندرجدة مثلاً شهر أو نحوه للبيع والشراء فهل يباح له بمجاوزة الميقات من
 غير احرام أم لا يباح له المجاوزة فأجاب بلى من بلغ ميقاتا مريدا للنسك لم تجز مجاوزته بغير احرام وان قصد الإقامة
 بيندر بعد الميقات شهر مثلاً للبيع ونحوه الا ان قصد الإقامة بالبندر المذكور قبل الاحرام اهـ اهـ ما نقله ابن
 الجلال وقوله الا ان يقصد الإقامة الحج مراده بالاقامة الاستيطان أى الا ان قصد قبل الميقات قبل ان يستوطن
 بالبندر المذكور فيكون قد غير نية حيث كان أولاً عازماً على النسك فترك هذا العزم ونوى الاستيطان بجدة مثلاً
 فهذه النية قبل وصوله الى الميقات تقطع ارادة النسك تأمل (قوله أيضاً ومن جاوز ميقاته الحج) أى فلم تجز له المجاوزة
 للميقات بغير احرام بالنسك الذى اراده على الوجه الذى اراده كذا قال حج وغيره ويبيان هذه العبارة انه اذا
 اراد قرناً فاحرم من الميقات بالعمره ثم بعده بالحج ترتب الدم لتأدى نسكه باحرام ناقص لانه لم يأنم بما اراده على
 الوجه المراد بخلاف ما اذا اراد الحج في العام القابل أو في هذا العام لكن في غير أشهره فاحرم بالعمرة من الميقات
 لعدم امكانه ولو اراد أحدهما فاحرم بالثاني فهل يلزمه الدم أو لا جرى في التحفة على لزوم وتليذه العلامة عبد
 الرؤف في شرح المختصر على خلافه قال لقيام المأثى به مقام النوى على خلاف المذكور في شرح المنهاج وهو
 الاوجه اذا المحذور بمجاوزة حرم الحرم وهو الميقات بغير احرام ولم يوجد اهـ ابن الجلال (قوله سواء كان ممن
 دون ميقات أو من غيره) الغير هو من فوق الميقات والى دون يشمل من هو ساكن في الحرم ومن هو خارج هو دون
 الميقات ومعلوم مما مر ان ميقات كل من هذين محله فاذا جاوز مريدا للنسك بلا احرام لزمه الدم وانما لزم الدم
 من كان ساكناً في الحرم أو خارجه ودون مرحلتين منه مع انه من حاضري الحرم ولم يلزمه دم التمتع لان الاول دم
 اساءة ومخالفة وقد وجدت بخلاف نحو دم التمتع فإنه لا يرجح الميقات اهـ من ابن الجلال المسكى (قوله مريدا
 نسك) سيأتي محترزه قبل فصل واجبات الطواف وقوله ومن قصد الحرم للنسك من احرام به (قوله لزمه عود)
 ولو قدر على العود ما شيا بلا مشقة أو بها لكنها تحتل غلظة لزمه ولو فوق مرحلتين على الاوجه فلو طاف ما مر بتعديه
 هنا اهـ حج وعجالة شرح مـ والاوجه كما قاله الاذرى تحريم عود لو علم انه لو عاد لقان الحج ولو كان ما شيا

لقوله في الخبر السابق ومن
 كان دون ذلك فنسج حيث
 أنشأ وظاهر مما مر ان
 محل ذلك في مريد العمرة
 اذا لم يكن بالحرم (ومن جاوز
 ميقاته) سواء كان ممن دون
 ميقات أم من غيره فهو أعم
 من قوله وان بلغه (مريدا
 نسك بلا احرام لزمه عود)
 اليه

ولم يتضرر بالشيء فهل يلزمه العود أو لا تضيية كلامهم لزوم وتطر فيه الاسنوى وقال المتجه انه ان كان على دون مسافة العصر لزمه والا فلا كما قلناه في الحج ماشيا اه قال ابن العماد بل المتجه لزوم العود مطلقا لانه قضاء لما تعدى فيه فاشبه وجوب قضاء الحج الفاسد وان بعدت المسافة اه وهو ظاهر ان كان قد تعدى بمجاورة الميقات أخذ من تعليله والا فالمتجه ما قاله الاسنوى انتهت (قوله أو الى ميقات مثله مسافة) قال حج أي أو الى محل آخر غير ميقات مثل الميقات الذي جاوز مسافة فيجزى العود الى مثل مسافة الميقات وان لم يكن ميقاتا لكن عبر جمع متقدمون بمثل مسافتهم من ميقات آخر وأخذ بمقتضى ما غير واحد والذي يتجه هو ما تقدم بدليل تعبير بعض الاصحاب بقوله من محل آخر ولم يعبر بميقات اه بنوع تصرف بخلاف ما لو عاد الى ميقات دون مسافة فلا يسقط به الدم عنه قال في شرح الروض على ما هو ظاهر كلامهم وان سقط به دم التمتع لانه قضاء لما قوته بإساءته لانه دم اسلعة بخلاف دم التمتع قاله في شرح الروض أيضا اه شوبري (قوله أو خوف طريق) بان خاف على نفسه أو ماله ودخل في المال ما لو كان القدر الذي يخاف عليه في رجوعه بقدر قيمة الدم الذي يلزمه حيث لم يعد أو دونها وقياس ما في التيمم من انه لو خاف على مال يساوي ثمن ماء الطهارة لا يعتبر انه هنا كذلك فيجب العود وان خاف وقد يفرق بان ما هنا السقاط لما ارتكبه وما في التيمم طريق للطهارة التي هي شرط للصلاة وهي أصح مما هنا فلا يجب العود ولا ثم بعده اه ع ش على مر (قوله أو انقطاع عن رقة) والاصح ان مجرد الوحشة هنا لا يعتبر اه حج (قوله أو مرض شاق) أي لا يحتل عادة وان لم يبع التيمم اه ع ش على مر (قوله أعم من قوله الحج) أي أعم من جهات ثلاثة فقوله ليجرم منه ليس قيدا بل مثله العود محرم ما وقوله منه ليس قيدا بل مثله العود الى ميقات آخر مثله مسافة وقوله الا اذا ضاق الوقت الحج ليس قيدا أيضا بل مثله ما المرض الشاق وخوف الانقطاع عن الرقة (قوله وقد أحرم بعمره مطلقا الحج) علم منه انه اذا لم يحرم بما ذكر لادم عليه وان أتم بالمجاورة لان لزوم الدم انما هو لنقص النسك كما أشار اليه الشارح بقوله ولتاذى النسك الحج وبه يتضح ان المجاورة وحدها غير موجبة للدم وانما الموجبة للنقص اه شوبري (قوله أيضا وقد أحرم بعمره مطلقا) أي في تلك السنة أو في سنة أخرى بعد ذلك ان لم يحرم أصلا فلا دم اذ لزمه لنقصان النسك ولم يفعل وقوله أو حج في تلك السنة اما لو أحرم بحج في سنة أخرى غير سنة المجاورة فلا يلزمه الدم أيضا اذ احرام سنة لا يصلح لاحرام غيرها اه شرح مر بتصرف وحج على عدم التفصيل في الحج فجعله كالعمره حيث قال لزمه دم ان اعتمر مطلقا أو حج في تلك السنة أو في القابلة اه وقال ابن الجليل ما قصه ولو أحرم بالعمره بعد ان حج في غير سنة المجاورة فهل يلزمه الدم لانه صدق عليه انه أحرم بعمره بعد مجاوزته او لا لان دم المجاورة انحل باحرامه بالحج لم أر فيه شيئا والاول أقرب وأوجه لان الحج المفعول حيث لا تشبه له ارادته السابقة علم المجاورة فلا يحصل به انحلال قاله العلامة عبد الرؤف أيضا في حاشيته على التشرح اه (قوله لزم مع الاثم دم) اقتضى كلامه مساواة الكافر للمسلم فيما جاوزه مريدا للنسك ثم أسلم وأحرم به دونه ولم يعد وهو كذلك اه شرح مر وعبارة حج في التحفة ولو جاوزه كافر مريدا للنسك ثم أسلم وأحرم ولم يعد لزمه دم لانه مكلف بالفروع أو قن كذلك ثم عتق وأحرم لادم عليه لانه عند المجاورة غير أهل للارادة لانه محبور عليه لحق غيره ومجاورة الولي بموليه مريدا للنسك به فيها الدم على الوجه بالتفصيل المذكور انتهت وقوله أو قن كذلك أي بغير اذن سيده والافعليه الدم وهذا التفصيل يجري في الصبي فيفضل فيه بين من أذن له الولي وغيره على هذا التفصيل يحمل الكلام المختلف في المسئلة اه مر وفي حاشية الايضاح للسيد السميودي عند قول الايضاح فان جاوزه غير محرم عصي الخ ما نصه قلت وقياسه ان تكون الزوجة كذلك فلا تجوز للميقات مريدا للنسك بغير اذن الزوج فلا دم عليها وان طلقت قبل الوقوف بناء على انه لا يجوز لها ان تحرم بغير اذن الزوج ولو نوى الولي ان ينعى الاحرام للصبي فجاءوا بالميقات ولم يعقله ثم عقده فني الدم وجهان أحدهما

أو الى ميقات مثله مسافة محرم أو ليجرم منه (الاعذر) كضيق وقت عن العود اليه أو خوف طريق أو انقطاع عن رقة أو مرض شاق فلا يلزمه العود وتعبيري بذلك أعم من قوله لزمه العود ليجرم منه الا اذا ضاق الوقت أو كان الطريق مخوفا (فان لم يعد) الى ذلك لعذر أو غيره وقد أحرم بعمره مطلقا أو بحج في تلك السنة (أو عدا) اليه (بعد تلبسه بعمل نسك) وكذا ككن كالوقوف أو سنة كطواف القدوم (لزمه)

يلزمه ويكون في مال الولي والثاني لا يجب على واحد منهما اهـ وذكر الشارح في حاشيته نحو مورد ج الاول من هذين الوجهين وهذا الكلام كالصريح في تصوير عدم وجوب الدم فيما اذا جاوز الصبي مریدا النسك ثم أحرم وان بلغ قبل الوقوف أو العبد كذلك وان عتق قبل الوقوف بما اذا لم يأذن الولي أو السيد قضية هذا التصوير وجوب الدم اذا أذن السيد اهـ سم عليه (قوله مع الاثم للمجاورة) أي ولو في صور العذر لان العذر انما يسقط وجوب العود لا اثم المجاورة كما أشار له الشارح بقوله للمجاورة (قوله لاساءته في الاولى الخ) أي ولتأدي النسك باحرام ناقص وقوله ولتأدي النسك الخ أي ولا ساءته فيه احتباك وقال العلامة عبد الرؤوف في الحاشية ويؤخذ من قولهم لتأدي النسك باحرام ناقص انه لو تكررت منه المجاورة المحرمة لم يحرم الا من آخرها لم يلزمه الا دم واحد وان أثم في كل مرة لان نسكه الذي تأدى باحرام ناقص وهو الموجب للدم لم يتكرر اهـ ابن الجلال المكي (قوله ولا تفرق في لزوم الدم الخ) أي لان المأمور به يستوي في وجوب تداركه المعذور وغيره اهـ ج (قوله وكونه ناسيا) استشكل ما ذكر في الناسي لاحرام بانه يستحيل ان يكون حيثئذ مریدا للنسك وأجيب بانه يستمر قصده الى حين المجاورة فيم هو حيثئذ وفيه نظر لان العبرة في لزوم الدم وعدمه بحاله عند آخر جز عن الميقات وحيثئذ فاسهوا اذا طرأ عند ذلك الجزء فلا دم أو بعده فالدم اهـ ج وبقي ما لو جاوز مغمى عليه ويتجه انه لا دم عليه لخروجه بالانغماء عن أهلية العبادة فسقط أثر الارادة السابقة رأسا اهـ سم عليه (قوله فلا دم عليه) عبارة أصله سقط الدم قال ج قضيته ان الدم وجب ثم سقط بالعود وهو وجه والذي صححه الشيخ أبو علي والبندجي انه موقوف فان عاد بان انه لم يجب عليه والابان انه وجب عليه والمأوردى انه لا يجب أصلا وتظهر فائدة الخلاف فيما لو دفع الدم للفقيه وشرط الرجوع ان لم يجب عليه اهـ وهل يشترط في سقوط دم المجاورة بالعود ان لا يصرفه لفرض آخر أو لا يصرف المصارف فيكفي العود اليه أي محل المجاورة ولو لفرض آخر أو لا يفرض أفتى الشهاب ج رحمه الله بعدم الضرر كلوقوف اهـ ابن الجلال المكي (قوله مطلقا) أي نوى العود أو لا وقوله ان نوى العود أي نوى عند المجاورة العود الى الميقات لتداركه الواجب الذي هو العود للميقات بخلاف ما لو نوى العود للتمتع مثلا أو أطلق وهو ظاهر اهـ ابن الجلال

(باب الاحرام)

(قوله أي الدخول في النسك بنيته) ومعنى الدخول التلبس بالنسك سمي هذا المعنى احراما لانه يتعلق به دخول الحرم وهذا المعنى يتعلق به الفساد بالجماع والبطلان بالردة فاذا افسد او بطل الاحرام كان مرادهم هذا المعنى وله اطلاق ثان وهو النية وهو بهذا المعنى من أركان الحج كما يأتي في قول المصنف أركان الحج احرام أي نية فله اطلاقان انتهى شيخنا وعبارة شرح الرملي الاحرام وهو نية الدخول في النسك وهو كما يطلق شرعا على هذه النية يطلق أيضا على الدخول في حج أو عمرة أو فيها صلح لهما أو لاحدهما وهو المطلق والاول هو المراد بقولهم الاحرام ذكرنا والمراد هنا الثاني وهو المعنى بقولهم ينقض الاحرام بالنية سمي بذلك اما لاقتضائه دخول الحرم أخذا من قولهم أحرم اذا دخل الحرم كما تجد اذا دخل نجدا أو لاقتضائه تحريم الانواع الا نية انتهت (قوله ولو بلا تلبية) رد على من اشترط التلبية في انعقاد الاحرام وعبارة أصله مع شرحي م ر وجوان نوى ولم يلب انعقد احرامه على الصحيح كما ان نحو الطهارة والصوم لا يشترط فيه افطام مع النية والثاني لا يعتقد بدونها لا طبق الامة عليها عند الاحرام كالصلاة لا تعتقد الا بالنية والتكبير ورد بدين وجوب التكبير مع النية للنص عليهما في الحديث انتهت (قوله الافضل تعيين) أي فلا يجب التعيين في نية الحج كما لا يجب فيها التعرض للفرضية اتفاقا اهـ شرح م ر بخلاف الصلاة حيث يجب التعرض فيها للفرضية ولعل الفرقان الحج لا يقع من البالغ الحر الا فرضا بخلاف الصلاة اهـ ع ش عليه وفيه في فصل أركان الحج تقلا عن سم على ج مانعه (فرع) هل يأتي في من لم يغير الفروض من السنن ما قرر في نحو الصلاة حتى لو اعتقد بفرض معين نفلا لم يصح أو يفرق بان النسك

مع الاثم للمجاورة (دم)
لا ساءته في الاولى بترك
الاحرام من الميقات ولتأدي
النسك في الثانية باحرام
ناقص ولا فرق في لزوم الدم
للمجاورة بين كونه علما
بالحكم ذاكرا له وكونه
ناسيا أو جاهلا ولا اثم على
الناسي والجاهل أما اذا عاد
اليه قبل تلبسه بما ذكر فلا
دم عليه مطلقا ولا اثم للمجاورة
ان نوى العود

(باب الاحرام)

أي الدخول في النسك بنيته
ولو بلا تلبية (الافضل تعيين)
النسك

شديد التعلق ولهذا الوفوى به النفل وقع عن نسك الاسلام قد يتجه الفرق فيصح مطلقا وان لم يميز ولا اعتقد
 بضرر معين نفلا فليتأمل اه اقول الاقرب بعدم الفرق ويؤيده قول حج أول الحج بعد قول المصنف بشرط
 صحته الاسلام الحج على انه اعترض بانه يشترط أيضا الوقت والنية والعلم بالكيفية حتى لو جرت منه أفعال النسك
 اتفاه لم يعتد به لكن يرد ذكر النية بانها ركن ويرد ذكر الوقت بانه معلوم من صريح كلامه الا ان في المواقيت
 وذكر العلم بانه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفى فليس شرطا لان اعتقاد الاحرام الذي الكلام فيه
 بل يكفي لان اعتقاده تصوره بوجه انتهى ووجه التأييد ان قوله بانه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفى
 صريح في انه ان لم يحصل له العلم بالكيفية لا قبل الاحرام ولا بعده لم يكف وعليه فيكون المعتبر فيه عين ما يعتبر
 في الصلاة لا فرق غلبه الامر انه يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج لا يعتبر ذلك اه بالحرف (قوله ليعرف
 ما يدخل عليه) قال الاسنوي رحمه الله ولان الاحاديث دللت على ان النبي صلى الله عليه وسلم أحرم مفردا
 واعلم انه جاز عدم التعيين هنا بخلاف الصلاة لانه ينصرف هنا الى الفرض وان قصد التطوع أو التذرع بخلاف
 الصلاة انتهى اه سم (قوله بان ينوي حجا للحج) أي ينوي من لم يكن مجامعا ولو لهجة ولو معذورا بان كان
 ناسيا أو جاهلا معذورا والالم يتعد نسكه لان ما أفسد في الدوام يمنع الاعتقاد وانما كان المعذور هنا كغيره بخلافه
 في الاثناء لضعف الابتداء اه حل (قوله أو كليهما) صوره بعضهم بان يقدم العمرة في نيته على الحج اذ لو عكس
 لكان مدخلا للعمرة على الحج وذلك لا يجوز وينبغي ان يشال أو ينويهما دفعة واحدة والظاهر انه لا فرق ويعتبر
 مثل هذا لان قصدهما على التعاقب بمنزلة قصدهما معا ويعتدل ان يشترط في الجواز ان يقصد قبل فراغ نية
 الحج ان يأتي بقصد العمرة عقبه وهذا قريب جدا قاله الطبري اه سم (قوله فلو أحرم بحجتين الحج) في
 هذا التفريع تفرع لان هذا لا يتفرع على المتن اه شيخنا وقد ذكره مر لا على صورة التفريع فقال ولو نوى
 حجتين أو نصف حجة اعتد حجة أو عمرتين أو نصف عمرة اعتد عمرة قياسا على الطلاق في مسئلتى النصف والغاء
 للاضافة الى التثنية في مسئلتى الحجتين والعمرتين لتعذر الجمع بينهما باحرام واحد فصيح في واحدة كلوثيم
 لفرضين لا يبيع الا واحدا كالمهر اه (قوله اعتدت واحدة) أي اعتدله واحدة الحج فهو بالرفع اه ع ش
 وبعبارة الايضاح لو نوى حجتين أو عمرتين اعتدت احداهما ولا تلزمه الاخرى انتهت (قوله أيضا اعتدت
 واحدة) هل محله اذا جمعهما كما هو ظاهر هذه العبارة كنوت حجتين واما لو عطف احداهما على الاخرى
 كنوت حجة وحجة أخرى فيعتقد قوله وحجة أخرى عمرة كذا قال نويت الحج والعمرة فانه يصير قارنا كما هو
 ظاهر كلامهم لان قوله وحجة أخرى كقوله والعمر من حيث انه منع من اعتقاده جوامع وهو تقديم نية الحج
 فهو كنية الحج في غير وقته فيه نظر فليتأمل فان الاعتقاد عمرة مستبعد ثم رأيت قول الشرح وانما لم تنعقد الثانية
 الخ وهو يدل على عدم الاعتقاد اه سم على حج (قوله فعلم انه يتعد مطلقا) أي فلو أفسده قبل التعيين
 فأيها عينه كان فاسدا اه شرح مر أي فيقبضه دون الاستحويج المضي في فاسده اه ع ش عليه
 (قوله يتعد مطلقا) بخلاف الصلاة فانه لا يجوز ان يحرم بها مطلقا ويرق بان التعيين ليس شرطا في اعتقاد
 النسك ولهذا الواحرم نسك النفل وعليه نسك فرض انصرف الى الفرض ولو قيد الاحرام بزمان كيوم أو أكثر
 اعتد مطلقا كالطلاق وهذا هو المعتمد وان بحث في المجموع في هذا وفي مسئلتى النصف عدم الاعتقاد لانه من
 باب العبادات والنية الجارمة شرط فيها بخلاف الطلاق فانه مبني على الغلبة والسراية ويقبل الخطأ ويدخله
 التطبيق اه شرح مر (قوله بان لا يزيد في النية على الاحرام) فان زاد كونه تطوعا أو تذكرا أو قيدا بزمان كيوم
 أو غير ذلك لفي وانصرف الى ما عليه ولا يحتاج لنية فرض أيضا اه برماوى (قوله خرجنا) أي في حجة الوداع
 اه برماوى (قوله ان يهل بحج) أي يحرم وهذا تفسير مرادوا لافساقى ان الاهلال لرفع الصوت بالتلبية ثم
 ان هذا الدليل يدل على التعيين بصوره الثلاثة والثاني على الاطلاق واما ان التعيين أفضل فلا يؤخذ من الدليلين

ليعرف ما يدخل عليه (بان
 ينوي حجا أو عمرة أو كليهما)
 فلو أحرم بحجتين أو عمرتين
 اعتدت واحدة فعلم انه
 يتعد مطلقا بان لا يزيد في
 النية على الاحرام روى مسلم
 عن عائشة قالت خرجنا مع
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال من أراد منكم
 ان يهل بحج وعمرة فليفعل
 ومن أراد ان يهل بحج
 فليفعل ومن أراد ان يهل
 بعمرة فليفعل وروى الشافعي
 انه صلى الله عليه وسلم خرج
 هو وأصحابه مهلين يتظفرون
 القضاء أي نزول الوحي

اه شيخنا (قوله فامر من لا هدى معه الحج) هذا يدل على ان احرامهم كان مطلقا ثم ان تخصيص الاول بالعمرة والثاني بالحج من اعطاء الاكل للكل والافيجوز العكس بان يصرفه من معه هدى للعمرة ومن لا الحج اه شيخنا وعبارة تشرح مر ومناسبت ذلك ظاهر فهو ان الحج اكل النسكين ومن ساق الهدى تقربا اكل حلالا ممن لم يبقه فناسب ان يكون له اكل النسكين واما كون ظاهر الخبر ان الاهداء يمنع الاعتمار فغير مراد شرعا انتهت (قوله ايضا فامر من لا هدى معه الحج) هذا يقتضي انهم احرؤا مطلقين لكن سبقت في اركان الحج انه صلى الله عليه وسلم امر من لا هدى معه وان كان محرم بالحج ان يجعل حجه عمره فذكر ان ذلك من خصائص اصحابه صلى الله عليه وسلم اه ع ش على مر وسبقت في كلام الشارح ان الهدى ما يسوقه الحاج أو المعتمر تشر باختلاف دم الخبر ان فاته ما يجبر الخلل الواقع من المحرم وعبارة البرماوى في فصل الميت بمزدلفة الهدى بفتح الهاء وكسر هاء سكون الدال وكسر هاء مع تخفيف الياء في الاولى وتشديد هاء في الثانية قال الرويانى وهو اسم لما يهدى لمكة وحرمة تقرر بالى الله تعالى من نعم وغيره من الاموال لكنه عند الاطلاق اسم للابل والبقر والغنم * (قائدة) * قال جابر رضى الله عنه نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم مائة بدنة ذبح بيده منها ثلاثا وستين وعلى رضى الله تعالى عنه باقية قال بعضهم وفي ذلك اشارة الى مدة عمره الشريف انتهت (قوله صرفه بنية لما شاء) أى وجوبه بمعنى انه لا يجوز له ابطال الاحرام اه حل وهل له بعد الصرف الى أحدهما وقبل التباس بشئ من أعماله الرجوع عنه الى الآخر اول قلت قال الشهاب حج في باب النذر فيما لو خير بين ما التزمه وكفارة اليمين ان له الرجوع بعد اختيار أحدهما الى الآخر اخذا مما لو ر أى شيئا وزددين كونه منيا أو مذبا وقد نظرنا في أخذ هذه المذكور فليراجع اه شورى (قوله فلا يجزى العمل قبل النية) أى نية الصرف لكن لو طاف ثم صرفه للحج وقع طوافه عن القدوم وان كان من سنن الحج ولو سعى بعده فلا وجه عدم الاجزاء لانه ركن فيحتاج له وان وقع تبعا اه شرح مر وقوله فيحتاج له أى فلا يعتد به الا اذا وقع بعد طواف علم انه من أعمال الحج فرضا أو سنة اه ع ش عليه (قوله فان لم يصلح الوقت لهما) أى حين الصرف والفرض انه نوى في أشهر الحج وقوله قال في المهمات الحج غرض منه التعميم في قول المتن فان اطلق في أشهر الحج أى سواء كان الوقت واسعا أو ضيقا (قوله صرفه للعمرة) أى وجوبه بالقلب عمرة بنفسه ولا يجوز صرفه للحج خلافا للقاضى وان تبعه حج وعلى الجواز لو صرفه للحج تحلل بفعل عمرة ولا يجزى به عن عمرة الاسلام اه حل (قوله كن احرما بالحج حيثئذ) أى فى انه يعتد ويقوت بطاوع الفجر فيتحلل بفعل عمرة ويضيه من قابل اه ع ش (قوله فينقذ عمرة كاهن) أى على الصحيح والثاني ينقذ منها فله صرفه الى عمرة وبعد دخول اشهر الحج الى النسكين أو أحدهما فان صرفه الى الحج قبل أشهره كان كاحرامه قبلها فينقذ عمرة على الصحيح اه شرح مر (قوله وله) أى لم يرد الاحرام ان يحرم اه ع ش (قوله وله ان يحرم كاحرام زيد الحج) هو شبه التعليق لكن بشئ حاصل لا بشئ مستقبل والمراد انه كما يصح مطلقا يصح هذا التعليق أيضا ولو قال ان كان زيد محرما فانما يحرم تبعه في الاحرام وعدمه فان كان حلالا فهو حلال أما لو قال ان احرما زيدا فانما يحرم فان ذلك لا يصح لانه تعليق بمستقبل خلافا لاشكال الرافعى الذى حاول به الجواز هذا حاصل ما فى شرح الارشاد للكمال المقدسى نقلا عن ابن المقرئ اه عمرة اه سم وقال في الروض وان احرما كاحرام زيد وعمرو صار مثلهما ان اتفقا والاصار فارنا قال فى شرحه نعم ان كان احرامهما فاسدا انقذ احرامه مطلقا كما علم مما مر أو احرام أحدهما فقط فالقياس ان احرامه ينقذ صحيحا في الصحيح ومطلقا في الفاسد اه ويؤخذ من قوله ومطلقا في الفاسد ان له صرفه الى ما شاء فان صرفه لحج وكان احرام الآخر الصحيح حجا وعمرة وكان احرام الآخر الصحيح عمرة صار كلاهما احرما ابتداء بحجبتين او عمرتين فعليه حجة وعمرة واحدة وان صرفه لاحدهما وكان احرام الآخر الصحيح بالآخر صار قارنا ومن ذلك ان يكون احرام الآخر الصحيح حج فيصرف هذا المطلق للعمرة ولا يقال يلزم ادخال العمرة على الحج كما توهمه

فامر من لا هدى معه ان
يجعل احرامه عمرة ومن معه
هدى ان يجعله حجا فان
أطلق احرامه (في أشهر حج
صرفه بنية لما شاء) من حج
وعمره وكليهما ان صلح الوقت
لهما (ثم) بعد النية (أنى
بعمله) أى ما شاء فلا يجزى
العمل قبل النية فان لم يصلح
الوقت لهما بان فان وقت
الحج صرفه للعمرة فله
الرويانى قال في المهمات ولو
ضاق فالحج به وهو مقتضى
كلام الرافعى ان له صرفه
لما شاء ويكون كن احرما
بالحج حيثئذ أما اذا أطلق
في غير أشهر الحج فينقذ
عمرة كاهن فلا يصرفه الى حج
في أشهره (وله ان يحرم
كاحرام زيد) روى الشيخان
عن أبي موسى

بعض الطلبة لان الصرف ليس ابتداء احرام فان الاحرام ينقضي من اول الامر والصرف تفسير له وهل يجزئ به العمل قبل الصرف نظرا للاحرام الاخر المعين فيه نظرا والوجه عدم الاجزاء لانه احرام واحد ولم يتعين بتمامه اه سم على ج (قوله انه صلى الله عليه وسلم قال له الخ) ووقع اعلى كوقع لابي موسى وهو ايضا في الصحيحين اه شرح مر (قوله طاف بالبيت) هذا ظاهر بناء على انه صلى الله عليه وسلم احرم مطلقا لان احرام ابي موسى كاحرامه ينقضي مطلقا فيصرف لما شاء فيجوز ان صلى الله عليه وسلم رأى ان الانسب لابي موسى العمرة فأمره بها وأما على ما ياتي للشارح عن المجموع في أن كل الحج بعد قول المصنف وفي قول التمتع أفضل من ان الصواب انه صلى الله عليه وسلم احرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة وخص بجوازه في تلك السنة فشكل لانه حيث أحرم كاحرامه انعقد احرامه بحال الان يجب بان احرامه وان انعقد حجا لكن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خصوا بجواز فسخ الحج الى العمرة كما قاله الشارح ثم عليه فأمره له بالعمرة أمر بفسخ الحج اليها وهو جائز لأصحابه خصوصية اه ع ش على مر وعبارة شرح مر هناك والمصنف في مجموع كلام في حجه عليه السلام وج أصحابه لم يسبق اليه لفاسده ولا اعتبار بالنارعة فيه حيث قال الصواب الذي نعتقده انه صلى الله عليه وسلم احرم بالحج ثم أدخل عليه العدة وخص بجوازه في تلك السنة للحاجة وبهذا يسهل الجمع بين الروايات فعدة رواة لافراد وهم الاكثر اول الاحرام ورواة القرآن آخره ومن روى التمتع أراد التمتع القوي وهو الانتفاع وقد انتفع بالا كفاء بعمل واحد ويؤيد ذلك انه صلى الله عليه وسلم لم يعتد في تلك السنة بعمرة مفردة ولو جعلت حجة مفردة لمكان غير معتد في تلك السنة ولم يقل أحدان الحج وحده أفضل من القرآن فانتقلت الروايات في حجة في نفسه وأما الصحابة رضي الله عنهم وكانوا ثلاثة أقسام قسم احرموا بحج وعمرة أو بحج ومعهم هدى وقسم بعمرة وفرغوا منها ثم احرموا بحج وقسم بحج من غير هدى معهم وأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقبلوه عمرة وهو معنى فسخ الحج الى العمرة وهو خاص بالصحابة أمرهم به صلى الله عليه وسلم اي ان مخالفة ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج واعتقادهم ان ايقاعها فيه من أفعال الفجور كما انه صلى الله عليه وسلم لم أدخل الحج على العمرة لذلك ودليل التخصيص خبر أبي داود عن الحارث بن بلال عن أبيه قلت يا رسول الله أرايت فسخ الحج الى العمرة لنا خاصة أم لانا من عامة فقال بل لكم خاصة فانتقلت في احرامهم أيضا فمن روى انهم كانوا قارنين أو متعنتين أو مفردين أراد به بعضهم وهم الذين علم منهم ذلك ووطن ان البقية منهم وكره جمع تسمية بحج صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ورده المصنف بأنه غلط فاحش منابذ للاخبار الصحيحة في تسميتها بذلك وقد يجب عنه بنحو ما مر في تسمية الطواف شوطا انتهت بقوله بان لم يكن محرما الخ) عبارة شرح مر بان لم يكن زيد محرما أصلا أو أتى بصورة احرام فاسد لكفره أو جاءه انتهت فانت تراهم صور الاحرام الفاسد بما ذكره من كونه صورة احرام وهذا أنسب بالمقام والسياق من تصوير بعض المشايخ له بما اذا أحرم بالعمرة صحى ثم أفسدها ثم أدخل عليها الحج حيث ينقضي فاسدا وهذا وان كان صحيحا في نفسه بل يتعين في تصوير انعقاد الاحرام الفاسد لانه لا يناسب السياق كما لا يخفى لان أصل احرام زيد في هذه الصورة صحيح فاذا أشبهه غيره احرامه به في الابتداء انعقد احرام الغير عمرة كاحرام زيد في الابتداء تامل (قوله وان علم عدم احرامه) غاية في قوله فينقضي وهي الرد على من قال لا ينقضي في هذه الحالة ونحوه بالقياس على ما لو علق فقال ان كان زيد محرما فقد أحرمت فقال الشارح بخلاف ما لو قال الخ شروع في ابتداء فارق في القياس الذي تسميه بالضعيف وعبارة أصله مع شرح مر وقيل ان علم عدم احرام زيد لم ينقضي احرامه كالمعلق فقال ان كان محرما فقد أحرمت فلم يكن محرما وقرئ الاول بان في المقيس عليه تعليق أصل الاحرام فليس جازما به بخلاف المقيس فانه جازم بالاحرام فيه انتهت (قوله لا ينقضي فيه الخ) أي اذا لم يكن زيد محرما في الواقع والا فيصح الاحرام المعلق وان كان هذا خلافا للمبتدئين من الشارح وهذا

انه صلى الله عليه وسلم قال له
يما أهلت فتلت ايت باهلال
كاهلال النبي صلى الله عليه
وسلم قال قد أحسنت طاف
بالبيت وبالصفا والمروة
وأحسل (فينقضي) احرامه
(مطلقا لم يصح احرام زيد)
بان لم يكن محرما أو كان
محرما احراما فاسدا ولغت
الاضافة اليه وان علم عدم
احرامه بخلاف ما لو قال ان
كان زيد محرما فقد أحرمت
لا ينقضي فيه من تعليق أصل
الاحرام (والا) بان صح
احرام زيد (ة) ينقضي احرامه
(كاحرامه)

التفصيل بالنسبة لان ما غيرهما من بقية الادوات فلا ينعقد مطلقا وان كان زيد محرما في الواقع اهـ زيادي وهذا
 كله فيمعلقا على الماضي كما يفهم من قول الشارح ان كان المعلق على مستقبل فلا ينعقد مطلقا سواء
 علوق بان أو غيرها وعبارة شرح مر ولوعاق احرامه على احرام زيد في المستقبل كذا أو متى أو ان أحرم زيد
 فانا محرم لم ينعقد احرامه مطلقا كما اذا جاعل من الشهر فانا محرم لان العبادة لا تتعلق بالانحطاط وان كان زيد محرما
 فانا محرم أو فقد أحرمت وكن زيد محرما انعقد احرامه والا فلا لان المعلق بحاضر أقل غررا لوجوده في الواقع
 فكأن قرى بما من أحرمت كاحرام زيد في الجملة بخلاف المعلق بمستقبل انتهت (قوله معينة ومطلقا) أي فينبه في
 تفصيل اتى به ابتداء لافي تفصيل أحد ثبته بعد احرامه كان أحرم مطلقا وصرفه الحج ثم أحرم كاحرامه ولا في الو
 أحرم بعمره ثم ادخل عليها الحج ثم أحرم كاحرامه فلا يلزمه في الاولى ان ينصرف لما صرف له زيد ولا في الثانية
 ادخال الحج على العمرة لان يقصد التشبيه به في الحال في صورتين فيكون في الاول حاجا وفي الثانية فارنا ولو
 أحرم كاحرامه قبل صرفه في الاولى وقبل ادخال الحج في الثانية وقصد التشبيه في حال تلبسه باحرامه الحاضر
 والاشي صح كما اقتضاه في الروضة عن البغوي ويلزمه ان يتبع زيد اذ فعله بعد وليس فيه معنى التعليق
 بمستقبل لانه جازم في الحال ولان ذلك يغتفر في الكيفية لافي الاصل ولو أحرم بعمره بنية التمتع كان هذا محرما
 بعمره ولا يلزمه التمتع كافي الروضة ومتى أخبره بديكيفية احرامه لزمه الاخذ بقوله ولو فاسقا فيما يظهر وان ظن
 خلافه اذ لا يعلم الا من جهته فان أخبره بعمره ثبانا محرما بحج كان احرام هذا بحج تبعا له وعند فوات الحج يتحمل
 بالفوات ويريق دما ولا يرجع به على زيد وان غره لان الحج له ولو أخبره بنسك ثم ذكر خلافه فان تعمده لم
 يعمل بخبره الثاني لعدم الثقة بقوله أي مع سبق ما يناقضه والا فيعمل به كما قاله ابن العماد وغيره اهـ شرح
 مر (قوله فان تعذر معرفة احرامه الحج) محل هذا اذا طارأ التعذر قبل الشروع في شيء من الاعمال والافان
 كان بعد الوتوف وقبل الطواف فان بقي وقت الوقوف فقرن أو نوى الحج ووقف ناء أو أتى ببقية أعمال الحج
 حصل له الحج فقط ولا دم لامر وان فات الوقوف أو تركه أو فعله ولم يقرن ولا أفرد لم يحصل له شيء لاحتمال
 احرامه بها أو بعد الطواف وقبل الوقوف أو بعده ففيه تفصيل ليس هذا محل بسطه اهـ حج (قوله بموت
 أو جنون أو غيره) أي غير المذكور من الامرين كغيبته زيد الغيبة الطويلة وكسبائه ما أحرم به اهـ شرح
 مر (قوله نوى قرانا) المراد انه لا يصح الاقتصار على نية العمرة فقط بدليل قول الشارح ويغني عن نية القران
 نية الحج وقوله ثم أتى بعمله المراد انه لا يأتي بعمل العمرة وحدها والا فعمل القران هو عمل الحج وقوله ليتحقق
 الحج يصح ان يكون تعليلا لمستثنين أي قوله نوى قرانا وقوله ثم أتى بعمله نامل ولا يجتهد في احرام زيد لتلبسه
 بالاحرام شيئا فلا يتخلل الايقين الاثبات بالمشروع فيه كالموشك في عدد الدار كعائ لا يتحرى وانما يتحرى في
 الاواني والقبلة كما مر لان اداء العبادة ثم لا يحصل بيقين الا بعد فعل محذور وهو صلواته لغير القبلة أو استماله
 نجسا وهذا يحصل الاداء بيقين من غير فعل محذور اهـ شرح مر (قوله ليتحقق الخروج الحج) حاصله انه اذا
 اتى بعمل العمرة لا يتحل من احرامه سواء نوى العمرة أو الحج أوهما أو أطلق ولا تحسب له العمرة مطلقا في هذه
 الاربعة ومتى أتى بأعمال الحج لا يتخلص من العمرة في الصور الاربع ويخلص من احرامه فيما عدا نية العمرة
 وهو ثلاث صور ويحسب له الحج في نية الحج والقران ولا يحسب في الاطلاق اهـ زي بالمعنى (قوله ولا يبرأ من
 العمرة) أي ويجزيه ما فعله عن الحج ولو حجة الاسلام اهـ حج وعبارة شرح مر ولا يبرأ من العمرة وتبرأ
 ذمته من الحج بعد اثباته بأعماله اذ هو ما محرم به أو مدخل له على العمرة ولا دم عليه اذا حصل له الحج وحده
 واحتمال حصول العمرة في صورة القران لا يوجب اذ لا وجوب بالشك نعم ليس لاحتمال كونه أحرم بعمره
 فيكون فارنا ذكره المتولى أما لم يقرن ولا أفرد بان اقتصر على أعمال الحج من غير نية فيحصل له التحلل لا البراءة
 من شيء منهما وان تيقن انه أتى بواحد منهما لكن لما لم يتعين الساقط منهما وجب الاثبات بهما كمن نسي صلاة

معينا ومطلقا ويتخير في
 المطلق كما يتخير زيد ولا
 يلزمه الصرف الى ما يصرفه
 اليه زيد وان عين زيد
 قبل احرامه انعقد احرامه
 مطلقا وتعبير بالصفة
 وعدمها أولى مما عبر به
 (فان تعذر معرفة احرامه)
 بموت أو جنون أو غيره
 فتعبر بذلك أعظم من قوله
 فان تعذر معرفة احرامه بموت
 (نوى قرانا) كالموشك في
 احرام نفسه هل قرن أو
 أحرم باحد النسكين (ثم أتى
 بعمله) أي القران ليتحقق
 الخروج عما شرع فيه ولا
 يبرأ من العمرة لاحتمال
 انه أحرم بالحج ويمنع ادخالها
 عليه ويغني عن نية القران
 نية الحج كافي الروضة
 كاصلها (وسن نطق بنية

من الخس لا يعلم عينها أو على عمل العسرة لم يحصل التحلل أيضا وإن نواها لاحتمال أنه أحرم يحج ولم يتم أعماله
مع أن وقتها باق اه شرح حر (قوله فتلبية) معطوف على نطق أي فسن تلبية ومعلوم أنهم من وظائف
اللسان وقوله فيقول بقلبه ولسانه هذا معنى قول غيره فيجمع في التلبية بين قلبه ولسانه وإن كانت التلبية بالقلب ركنا
وباللسان سنة وقوله نويت الحج أي أو العمرة أو كليهما أو نويت الاحرام وهي حالة الاطلاق وقوله وأحرمته
تأكيد لقوله نويت الحج لأنه لو قال أحرمت بالحج لكتفى بكتفي كلامه وقوله ليكن اللهم الحج معطوف على قوله
بقلبه ولسانه أي ويقول ليكن اللهم الحج وقوله لخبر مسلم الحج الظاهر أنه غير مناسب هنا لأنه يفيد طلب رفع الصوت
بالتلبية وهو غير مطلوب هنا أي في المرة الأولى بل المطلوب فيها السر كسبائي في كلام الشارح وقوله في غير
التلبية الأولى أي أما فيها فيسن ذكر ما أحرم به كإنبه عليه حر وهذا أي قوله فيقول بقلبه الحج بسن قبله كافي
شرح حر وإن يستعمل التلبية ويقول اللهم أحرم البشعري وبشري ولحي ودمي ثم يقول وهو مستقبل نويت
الحج الحج وعبارة الايضاح وصفة الاحرام أن ينوي بقلبه الدخول في الحج والتلبس به وإن كان معتبرا نوى الدخول
في العمرة وإن كان قارنا نوى الدخول في الحج والعمرة والواجب أن ينوي هذا بقلبه ولا يجب التلفظ به ولا التلبية
ولكن الأفضل أن يتلفظ به بلسانه وإن يابى لأن بعض العلماء قال لا يصح الاحرام حتى يلبى وبه قال بعض
أصحاب الشافعي رحمهم الله فلا احتياط أن ينوي بقلبه ويقول بلسانه وهو مستحضر نية القلب نويت الحج
وأحرمت به لله تعالى ليكن اللهم ليكن الحج التلبية وإن كان يجبه عن غيره فليقل نويت الحج عن فلان وأحرمته
عنه ليكن اللهم عن فلان الحج التلبية قال الشيخ أبو محمد الجويني ويستحب أن يسمى في هذه التلبية ما أحرم به من
حج أو عمرة فيقول ليكن اللهم بحجة ليكن إلى آخرها أو ليكن اللهم بعمرة أو بحجة وعمرة قال ولا يجهر بهذه التلبية
بل يسميها نفسه بخلاف ما بعده فإنه يجهر بها وأما ما بعده هذه التلبية فهل الأفضل أن يذكر ما أحرم به في تلبسته
أم لا فيه خلاف والاصح أنه لا يذكره وقد ورد الأمر أن في الحديث الصحيح فاحدهما محمول على الأفضل والآخر
لبيان الجواز * (فرع) * لو نوى الحج ولبي بعمرة أو نوى العمرة ولبي يحج أو نواها ما ولبي باحدهما أو عكسه
فلا اعتبار بما نواه دون ما لبي به انتهت (قوله لأن إخفاء العبادة أفضل) وهذا لا ينافي ما يأتي من سن رفع
الصوت بالتلبية في دوام احرامه لأن المراد بالعبادة النية ورفع الصوت بالتلبية في دوام الاحرام كالياتين وإن
لزم منه اظهار العبادة اه ع ش (قوله لذكره الخلاف فيه) وكان الخلاف جار فيه هو جار أيضا في السعي بعده وفي
الطواف الذي يتطوع به في أثناء احرامه وعبارة أصله مع شرح حر ولا يستحب التلبية في طواف القدوم
أو غيره كفاضة وتطوع وسعي بعده لأن فيها ذكر خاصة وانما خص طواف القدوم بالذكر لذكره الخلاف
فيه وفي القديم تستحب فيه وفي السعي بعده وفي المتطوع به في أثناء الاحرام لكن يلاجه في ذلك لا إطلاق الأدلة
وأما طواف الافاضة والوداع فلا تستحب فيها ما قطعنا انتهت (قوله وسن طهر لاحرام الحج) ويكره تركه أخذنا
بقاعدة كل مندوب صح الامر به قصدا كتركه واغتسل الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه للاحرام وهو
مريض يخاف الماء وقال ابن الصلاح ينبغي أن لا يترك الغسل في كل موطن ندب فيه فإنه تأثيرا في جلاء
القلوب وإذهاب درن الغفلة يدرك ذلك أرباب القلوب الصاحبة اه برماوى وإذا فاتت هذه الاغتسال
لا تقتضى على المتمسك لانها متعلقة بسبب وقد زال اه شرح حر وقوله لاحرام أي عند احرام بحج أو عمرة
أو بجم ما أو مطلقا ولو صبيا أو امرأة أو حائضا أو نفساء وانما لم يجب لانه غسل لمستقبل كفيل الجمعة والعيد ويكره
احرامه جنباً وغسل الولى غير المير لأن حكمه هذا الغسل التقايف ولهذا سن للحائض والنفساء وإذا اغتسلنا
فوتنا والأولى لهما تأخير الاحرام إلى طهرهما إن أمكنهما التمام بالميقان ليقع احرامهما في أكمل أحوالهما اه
شرح حر وفي التحفة للحج وتنوي الحائض والنفساء هنا وفي سائر الاغتسال الغسل المسنون كغيرهما اه
(قوله لا يتابع) وذلك أنه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع خرج من المدينة يوم السبت بين الظهور والعصر فجلس

فتلبية) فيقول بقلبه ولسانه
نويت الحج وأحرمت به لله
تعالى ليكن اللهم ليكن إلى
آخره لخبر مسلم إذا توجهتم
إلى منى فاهلوا بالحج والاهلال
رفع الصوت بالتلبية ولا يسن
ذكر ما أحرم به في غير التلبية
الأولى لأن إخفاء العبادة
أفضل وتعييرى بما ذكر
أولى من قوله المحرم ينسوي
ويلبي (لا في طواف) ولو
طواف قدوم (وسعى) بعده
أي لا يسن فيها تلبية لأن
فيها ذكر خاصة وانما
قيد الاصل بطواف القدوم
لذكره الخلاف فيه وذكر
السعي من زيادتي (و) سن
(طهر) أي غسل أو تيمم
بشرطه ولو في حيض أو نحوه
(لاحرام) لا يتابع في الغسل
رواه الترمذي وحسنه
وقيس بالغسل التيمم هنا
وفيما يأتي

بقين من ذى القعدة فنزل بنى الحليفة ف صلى بها العصر ركعتين ثم بان بها وصلى بها المغرب والعشاء والصبح والظهر وكان نساؤه كلهن معه قطاف عليهن كلهن تلك الليلة ثم اغتسل غسلا ثانيا لا حرامه غير غسل الجماع الاول اه من شرح المواهب الزرقاني (قوله وللدخول مكة) أى وللدخول البيت أيضا اه شرح مدر (قوله ولوحلالا) قال السبكي وحيث لا يكون هذا من اغتسال الحج الامن جهة انه يقع فيه أى الحج أى في زمنه اه شرح مدر وعش عليه (قوله أيضا ولوحلالا) قال الاسنوي التعرض له عزيز وقد رأيت في الام منقولاً عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح لدخولها وهو حلال انتهى سم (قوله وبني طوى) عبارة شرح مدر وهى بالقصر وثلاث الطاء والفتح أجود وادب بمكة بين الثنتين سمي بذلك لاشتغاله على بئر مطوية بالحجارة يعنى مبنية بالطي البناء ويجوز فيها الصرف وعدمه على ارادة المكان والبقعة انتهت وعبارة التحفة وبني طوى بثلاث أوله والفتح أقصم أى بماء البئر التي فيه عندها بعد المبيت وصلاة الصبح به وهو محل بين الحلين المسمين الآن بالجحون به بئر مطوية أى مبنية بالحجارة فنسب الوادى إليها وفي البخارى رواية تقتضى ان اسمه طوى وردت بان المعروف انه ذو طوى لا طوى و ثم الآن آبا ومتعددة والا قرب اتم التي الى باب شيكه أقرب انتهت وقول مدر ويجوز فيه الصرف وعدمه قال العلامة البرلسي هذا ان جعل طوى علما أما اذا جعل صفة وجعل مع المضاف وهو ذو اسم كان بالصرف لا غير اه برماوى (قوله سن طهره من مثل مساقنتها) هو المعتمد اه برماوى فلا يسن له التفرج عليها اه عش (قوله واستثنى الماوردى الحج) وظاهر ان محل ذلك حيث لم يقع تغير لريحه عند الدخول والاسن الغسل عنده اه شرح مدر (قوله فلا يسن له الغسل لقرب عهده) انظر لو اغتسل للعيد يوم الجمعة كان اغتسل له قبل الفجر والظاهر طلب الغسل لها أيضا ولا يكتفى بغسل العبد نظرا للقول بوجوبه فلا يكتفى بما تقدم ولو قوعه قبل وقته بخلاف ما هنا لا وقت له تأمل اه شورى (قوله ويظهر مثله في الحج) أى فيما لو جاوز الميقات غير مرید للنسك ثم أراد في مكان قريب أو كان مسكنه قريبا من الحرم اه حل ويستثنى أيضا من اغتسل لدخول الحرم من محل قريب من مكة أخذ ما تقدم اه رشيدى (قوله ولو قوف بعرفة) عبارة شرح مدر ويسن بعد الزوال للوقوف بعرفة والافضل كونه بكرة ويحصل أصل السنة في غيرها وقبل الزوال بعد الفجر ولهذا قال في التنبيه فاذا طالت الشمس على بئر سار الى الوقوف واغتسل للوقوف وأقام بكرة فاذا زالت الشمس خطب الامام وقول ابن الوردي في هجته والوقوف في عشى عرفة لا يخالف هذا لان قوله في عشى عرفة متعلق بقوله للوقوف ولكن تقر به من وقوفه أفضل كتقر به من ذهابه في غسل الجمعة سميت عرفة لان آدم وحواء عارفا ثم وقبل لان جبريل عرف فيها ابراهيم عليه الصلاة والسلام مناسك وقيل غير ذلك انتهت (قوله وبمزدلفة غداة تخرج) ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل كغسل العيد فينبويه به أيضا اه جج وقوله فينبويه به أيضا هذا يدل على ان كلام من غسل العيد وغسل الوقوف بمزدلفة مطلوب غاية الامر حصوله بالغسل واحد اذا نواهما لاتحاد وقتها وقد يقال اذا اقتصر على غسل واحد تأويله أحدهما فقط فهلا اكتفى به عن الآخر كما اكتفى به قبل دخول مزدلفة ورعى النحر عن غسله بل قد يقال الاكتفاء هنا أولى لاتحاد الوقت بل تقرر في الغسل انه لو نوى أحد الاغتسال المسنونة حصل باقها فلا حاجة مع غسل العيد الى نية غسله أعنى الوقوف بمزدلفة الا أن يجاب بأن المراد ان الافضل أن ينويه ايضا مع هذا الغسل وان كفى غسل واحد وحصل هو مع بدون نية قتائل اه سم عليه (قوله ورى أيام تشرى) ويدخل وقته لكل يوم بجمعه كالجمعة يحصل أصل السنة بتقدمه على الزوال خلافا لركشى والافضل تأخير ما بعده ويخرج غسل كل يوم بغروبه أو برميه اه برماوى (قوله وللقربة) عطف على قوله قطع الروائح الكريهة وعبارة شرح مدر لان الغسل يراد للقربة والنظافة فاذا تعذر أحدهما بقي الآخر ولا يثوب عن الغسل الواجب فمن المندوب أو لم يول وجدها لا يكتفى غسله وهو كاف لوضوئه وضأبه وتيمم عن الغسل كما قاله ابن القري

(وللدخول مكة) ولو
حلالا (وبني طوى)
يقع الطاء أقصم من ضمها
وكسرهما (لما رجا أفضل)
من طهره بغيرها لا اتباع
رواه الشيخان فان لم يمر بها
سن طهره من مثل مساقنتها
واستثنى الماوردى من خرج
من مكة فاحرم بعمره من
مكان قريب كالتنعيم
واغتسل للأحرام فلا يسن
له الغسل لقرب عهده
قال ابن الرفعة ويظهر مثله
في الحج وسن الطهر أيضا
لدخول المدينة والحرم
(ولو قوف بعرفة) غشية
(وبمزدلفة غداة تخرج ورى)
أيام (تشرى) لان هذه
موطن يجتمع لها الناس
فيسن الطهر لها قطع الروائح
الكريهة بالغسل المحق به
التيمم والقربة وخرج برى
التشرى روى يوم النحر

ولو كان غير كاف لوضوئه أيضا استعماله في أعضاء الوضوء ويكفيه تيمم واحد عن الغسل وبقيّة الأعضاء ان توى
 بما استعماله من الماء الغسل والابان لم ينو ذلك فيتميم عن بقيّة الأعضاء وآخر عن الغسل كما يحسنه الشيخ رحمه الله
 تعالى انتهت (قوله فلا يسن الطهر له) أي ولا له بيت بمزدلفة لقربه من غسل عرفة ولا طواف القدوم لقربه
 من غسل الدخول ولا للعاق وطواف الافاضة وطواف الوداع على الاصح عند الراغب والمصنف في أكثر كتبه
 وان حرم في مناسكه الكبرى باستحباب هذه الثلاثة اه شرح مر (قوله اكتفاء بطهر العبد) ظاهره وان حصل
 له تغير في بدنه وقياس ما مر في استحبابه للدخول مكة في حق من اغتسل لدخول الحرم من قرب مكة حيث تغير
 ريحه استحبابه هنا وقد يفرق بان غسل العبد يدخل بنصف الليل كغسل جرة العقبة فغسل العبد يحصل لغسل
 الرمي كفعله ما بعد دخول الوقت اه ع ش على مر فان لم يطهر للعبد فلا بأس بالطهر حيث شئت وتوفت هذه
 الاغسال بالاعراض أو بطول الفصل ولا تقضي اه برماوى (قوله أن يتأهب للأحرام) في المختار تأهب
 استعداد اه (قوله بخلق عانة) أي في غيرة عشر ذي الحجة ما ريد التضيعة وكذا بخلق رأس لمن يترن به والاندب
 ان يلبسه بخوصه مع دفن الحوائط والعمى ويندب السواك أيضا اه برماوى وفي شرح مر بخلق عانة وإزالة
 أوساخ وغسل رأس بصدرا ونحوه ويندب له تلبيد شعره بصمغ أو نحوه أملا يتولد فيه القمل ولا يتكشف في مدة
 احرامه اه وقوله ويندب له تلبيد شعره أي شعر رأسه ظاهره وان خشى عروضا جنابة باحتلام أو خشي
 المرأة حصول حيض وينبغي عدم استحبابه فيه - الان عروضا ما ذكر يحوج الى الغسل وايصال الماء الى
 ماتحت الشعر وإزالة نحو الصمغ وهو قد يؤدي الى إزالة بعض الشعر اه ع ش عليه (قوله وينبغي تقديمها
 على الطهر) أي ما لم يكن جنبا والاسن تأخيرهما عنه اه حل (قوله كافي الميت) على القول به وهو الجديد
 والقديم الكراهة كما تقدم في الجنائز اه زى وعبرة المتن في الجنائز وكره أخذ شعر غير محرم وطفرة
 انتهت وعبرة الشورى قوله كافي الميت أي على القول به وهو المرجوح ويجوز ان يكون المراد ان المريض
 يتعهد نفسه بما ذكر ليكون طهره على الوجه الاكمل فلا يكون على المرجوح انتهت فعلى هـ ذافيه مجاز الأول
 لان المراد بالميت المريض مرض الموت اه شيخنا (قوله وسن تطيب بدن) أي لغير صائم وغير محددة في العدة
 ويحصل باى طيب كان وأولاه المسك الخلو طيباء الورد أو نحوه قال الاذرى ويندب الجامع أيضا لان الطيب من
 دواعيه ولم يخالفوه اه برماوى (قوله أيضا وتطيب بدن) قال في حاشية الايضاح محله في غير الصائم فيما يظهر
 لانه يسن له ترك التطيب وكذا يقال في الصائم اذا أراد صلاة الجمعة الى ان قال ثم رأيت شيخنا شيخ الاسلام
 زكريا أفتى بانه يسن للصائم تركه يوم الجمعة الى ان قال ومحله أيضا في غير المحمدة لحرمة الطيب في غير البائن
 لانه يسند لها ترك التطيب اه وفي شرح الروض في باب العمد في بحث الاحد امانته وهي في تحريم
 الطيب واكله والدهن كالحرم في تحريمها عليه فيجزم عليها ما يحرم عليه لكن يلزمها إزالة الطيب الكائن معها
 حال الشروع في العدة الخ اه وهو شامل للطيب الذي فعلته الاحرام بان ارادت الاحرام قطعت ثم احرمت
 ثم لزمها العدة اه سم (قوله ولو امرأة) أي ولو شابة خالية كانت أم لا ويفارق ما مر في غسل الجمعة من عدم سن
 التطيب في ذهاب الانثى لها بان زمان الجمعة ومكانه اضيق ولا يمكنها تجنب الرجال بخلاف الاحرام اه شرح مر
 (قوله ولحله) أي تحلله الثاني لان الاول يحصل به جميع المحرمات الا النساء والمراد عقبه اه برماوى (قوله
 وحل في ثوب الخ) عبارة أصله مع شرح مر وكذا ثوبه من ازار الاحرام وردائه يسن تطيبه في الاصح كالبدن
 والثاني المنع وتبع المصنف في استحباب تطيب الثوب المحرم لكن صحح في المجموع كونه مباحا وقال لا يندب جزما
 وصحح في الروضة كاصلاحها الجواز أي الاباحة وهو المعتمد انتهت (قوله واستدامته) وينبغي كما قاله الاذرى ان
 يستثنى من جواز الاستدامة ما اذا لزمها الاحد اذ بعد الاحرام فتلزمها ازالته كما عبر عنه الشارح بقوله لزمها ازالته
 في وجه اه شرح مر (قوله لما روى الشيخان الخ) هـ ذادليل على جواز الاستدامة وانظر ما وجه دلالة

فلا يسن الطهر له اكتفاء
 بطهر العبد وسن ان يتأهب
 للأحرام بخلق عانة وتنق
 ابها وقص شارب وتقليم
 ظفر وينبغي تقديمها على
 الطهر كافي الميت وذ كر
 التيمم في غير الاحرام من
 زيادتي (و) سن (تطيب
 بدن ولو بماله حرم) ولو
 امرأة بعد الطهر (لاحرام)
 لا يتابع روى الشيخان عن
 عائشة رضي الله عنها
 قالت كنت أطيب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 لاحرامه قبل ان يحرم ولحله
 قبل ان يطوف بالبيت
 (وحل) تطيب لاحرام (في
 ثوب واستدامته) أي الطيب
 في بدن أو ثوب بعد الاحرام
 لما روى الشيخان عن
 عائشة قالت

كأنى أنظر إلى وبيص الطيب أى بر يشه في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم (٤١٥) وخرج باستدامة مما يعلم مما يأتى في

باب ما حرم بالأحرام من أنه
لو أخذ الطيب من بدنة
أو ثوبه ثم رده إليه أو تزع
ثوبه المطيب ثم لبسه لزمته
فدية فلا ولم تكن راحته
موجودة في ثوبه فإن كان
بحيث لو ألقى عليه ماء ظهرت
راحتته امتنع لبسه والأفلا
وذ كر حل تطيب الثوب
هو صحه في الروضة كأصلها
ونقل في المجموع الاتفاق
عليه ووقع في الأصل تصحيح
أنه يسن كالبدن (ومن
خضب يدي امرأة) أى
للأحرام إلى الكوعين بالخناء
لأنهما قد ينكشغان ومسح
وجهاها بشئ منه لأنها تؤمر
بكشفه فلتستتر لون البشرة
بلون الخناء أما بعد الأحرام
فبكره ذلك لها لأنه زينة
للمعمر والقصد أن يكون
أشعث أغبر فإن فعلته فلا
فدية وخرج بالمرأة الرجل
والخنثى فلا يسن لهما الخضب
بل يحرم (ويجب تجرد
رجله) أى الأحرام (عن
حيط) بضم الميم ويجاعه ملة
ليستغنى عنه لبسه في الأحرام
الذى هو محرم عليه كإسباني
والتصريح بالوجوب من
زيادته صرح الرافعي
والنورى في مجموعهما لكن
صرح في مناسكه بسنه
واستحسنه السبكي وغيره
تبعاً للمحب الطبري

على الإباحة دون التذنب الذى ادعاه فكان يمكن الإباحة في كل أو الذنب في كل تأمل (قوله كأنى أنظر) كأن
هنا التحقيق أى أتتحقق النظر وهى تأتى للتحقيق كأتانى للشك والمراد هنا الأول اه شئنا (قوله إلى وبيص
الطيب) بالبناء الموحدة بعد الواو وآخره صاد مهملة وقوله أى يرقه وهو لمعانه وقوله مفرق بفتح الميم وسكون
الفاء وفتح الراء وحكى كسرهما بين العارضين وقال في المصباح المفرق المكان الذى في وسط الرأس يفرق به بين
الشعر اه برماوى وفي المصباح الوبيص مثل البريق وزناو معنى وهو اللامع يقال وبيص وبيصا والفاعل
وابص وواصة وبه سمي اه (قوله من أنه لو أخذ الطيب الخ) ولومسه عمداً يدم لزمته الفدية ويكون مسه عملاً
للطيب ابتداءً جزم به في المجموع ولا عبرة بانتقال الطيب بإسالة العرق ولو تعطر ثوبه من بدنه لم يضر جزم اه
شرح مر وقوله ولومسه عمداً يدم لزمته الفدية وان لم يعلق يده منه شئ لكن عبارته في باب محرمات الأحرام
بعد قول المصنف في ثوبه أو بدنه الخ تصهاو علم أنه لا أثر لعنق الرجح فقط بنحو مسه وهو يابس أو جلوسه في مكان
عطار أو عند بخرة لأنه ليس تطيباً اه ع ش عليه (قوله لزمته فدية) أى إن ظهرت راحته بالفعل أو بالقوة
فقوله فلا ولم تكن الخ مقابل لهذا المحذوف اه شئنا (قوله ومن خضب يدي امرأة) أى غير محدة وقوله وخرج
بالمرأة الرجل شامل للأمر بالجليل وقوله بل يحرم أى لغير عذرو يسن الخضب لغير المحرمة إذا كانت حليمة
والأكراه ولا يسن للحليمة نقش ولا تسويد ولا تطريف ولا تحميم وحنه ويحرم ذلك عليها بغير إذن حليتها كما
يحرم على الخلية اه حل (قوله يدي امرأة) أى ولو خفية وشابة لقول ابن عمر رضى الله تعالى عنهم أن ذلك من
السنة اه شرح مر (قوله بالخناء) محل استحباب الخضب بالخناء إذا كان تعميمه دون التطريف والنقش
والتسويد اه شرح مر قال ابن الرفعة والمراد بالتطريف المحرم تطريف الأصابع بالخناء مع السواد
أما الخناء وحده فلا شك في جوازه اه كذا في شرح العباب وكذا ينبغي أن يقال في النقش اه سم على ج
(قوله فلتستتر لون البشرة الخ) وإذا فعلت ذلك لا يجوز النظر إلى يديها بخضوتين والحرمة باقية وإنما إذا خضب
نوع ستر في الجملة اه سم (قوله فان فعلته فلا فدية) أى لأنه ليس بطيب اه شرح مر (قوله بل يحرم) أى لغير عذر
كما نص عليه الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه والاحتجاب ولا يحرم في غير الدين ولو في غير الأحرام وتجوز الخناء
للصبي كالحرير انتهى برماوى وفي فتاوى السيوطى في باب اللباس خضاب الشعر من الرأس والوجه بالخناء
جائز للرجل بل سنة صرح به النووي في شرح المهذب نقلاً عن اتفاق أصحابنا قال السيوطى وأما خضاب
الدين والرجلين بالخناء فمستحب للمرأة المتزوجة وحرام على الرجل اه وقضية التقييد بالدين والرجلين
عدم حرمة خضاب غيرهما لكن ينبغي استثناء ما في معنى الدين والرجلين كالعنق والوجه فلا يرجع اه سم
على ج (قوله ويجب تجرد رجله) أى ولو صبياً ومجنوناً ولو غير ميمراً لادبال رجل ما قبل المرأة وقوله وبه صرح
النورى في مجموعهما معتمد كفى شرح مر وقوله ولا يصح بالنزع بعد الأحرام أى لأنه آت بواجب اه حل
ويسن أن يكون التجرد بعد التطيب اه شرح مر (قوله ذكرتم ما في شرح الروض الخ) عبارته هناك
بعد أن نقل عن المجموع الوجوب قال الاسنوى والمتهجد استجاباً كما اقتضاه كلام المنهاج كالمحرر لأن سبب وجوبه
وهو الأحرام لم يوجد ولذا لو قال إن وطأ تلك فانت طالق لم يمنع عليه وطأها وإنما يجب التزاع عقبه ثم إن
الشيخين ذكرا في الصيد عدم وجوب إزالته ملكه عنه قبل الأحرام مع أن اللدرك فيهما واحد وأجيب بأن
الوطء يقع في النكاح فلا يحرم وإنما يجب التزاع عقبه لأنه خروج عن المعصية ولأن موجبها ليس الوطء بسبل
الطلاق المعلق عليه فلا يصح إلحاق الأحرام بالوطء وأما الصيد فيزول ملكه عنه بالأحرام كما سيأتى بخلاف نزع
الثوب لا يحصل به فيجب قبله كما يجب السعى إلى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار نعم قد يقال بعدم وجوبه أخذ
بما لو حلف لا يلبس ثوباً وهو لا يسه فترع في الحال لم يحسن ومما لو طئ أو أكل ليل من أراد الصوم لم يلزمه

واعترضوا لأول ما سبب الوجوب وهو الأحرام لم يحصل ولا يصح بالنزع بعد الأحرام وأيد الشافعي شيخين ذكرتم ما في شرح الروض
مع الجواب عنهما وأما الاعتراض بقوايه أن التجرد في الأحرام واجب

تركها قبل طلوع الفجر ويجاب بان الاحرام عبادة طلب فيها ان يكون المحرم أشعث أغبر ولا يكون كذلك الا اذا نزع قبله بخلاف الحلف وترك المظهر بطلوع الفجر فاحتياطه ما لم يحتط لهما انتهت (قوله ولا يتم الا بالتجرد قبله) هذا الحصر لا يسلمه الخصم اذ يقول يتم بالنزع بعده أيضا فلا يلاقى هذا الجواب المدعى فقوله فوجب كالسعي للمقابل ابداء فرق لان السعي تعين طريقا والتجرد قبل لم يتعين طريقا له تأمل (قوله وسن ليسه ازار الخ) أى قبل الاحرام اه شرح مر ويمكن استفادة هذا من منيع المتن بان يجعل قوله لاحرام ارجاعا لكل من اللبس والصلاة لكن الشارح لم يفته عليه تأمل (قوله ازارا) الازار والمثزم ما يسترا العورة ويسن ان يكون صفيقا سابغا من فوق السرة الى أسفل الركبة وفوق الكعبين اه برماوى (قوله ورداء) بالمدماير ندى به وهو مذكر قال ابن الانبارى ولا يجوز تأنيده اه برماوى (قوله والا فغسولين) قال الاذرى والاحوط ان يغسل الجديد المقصور لتشر الفصارين له على الارض وقد استحب الشافعى غسل حصى الجار احتياطا وهذا أولى به وقضية تعمله ان غير المقصور كذلك أى اذا توهت نجاسته لا مطلقا لانه بدعة كفى المجموع ويكره كراهة تنزيه المصبوغ ولو بنية سواء فى ذلك كله أم بعضه وان قل فيما يظهر الا المزعفر فيحرم على الرجل كما مروا ونما كره المصبوغ هنا خلاف ما قالوه ثم لان المحرم أشعث أغبر فلا يناسبه المصبوغ مطلقا ومنه يؤخذ انه لا فرق بين المصبوغ قبل التسج وبعده خلافا لما وردى فى تقييده بما صبح بعد التسج وان تبعه الرويانى اه شرح مر (قوله ونعطين) أى حيث لم يكونا محيطين بان ظهرت منهما الاصابع بخلاف الزموزمة فانه يحرم لبسها فلا ينافى ما تقدم من وجوب التجرد عن المحيط تأمل والاوى كونها جديدين اه شورى (قوله أبو عوانة) بفتح العين المهملة واسمه الواضح بن عبد الله الشكرى الواسطى كان ثبتا صحيح الكتاب روى عن الاعمش وغيره وعنه مشبعة وغيره المتوفى سنة سبعين ومائة اه برماوى (قوله وسن صلاة ركعتين) * (فرع) * لوصلى ركعتي الاحرام وتباطا احرامه عرفا قال بعضهم فانت وانظر ما معنى فوانه حيث نذهل حصل المراد ولا تطلب اعادتها لعدم حصول ذلك ويسن اعادتها لاحرام ليقع اثر صلاة الاتباع يظهر الثانى وفاة البعض مشايخنا وقد ردت تأخير الصلاة عن اقامتها هل يطلب اعادة الاقامة والظاهر انه يسن اعادتها اذا طال وفي حقتلى انه منقول وعليه فيسن اعادة الركعتين اه شورى (قوله فى غير وقت الكراهة) أى فى غير حرم مكة والا فيجوز مطلقا وقوله لاحرام أى قبل الاتيان بالاحرام بحيث لا يطول الفصل بينهما عرفة وقوله ونافلة أخرى أى كسنة الوضوء وقوله وسن ان يقرأ أى سر او لوليل او هل هذا وان أحرم بالغريضة أم خاس بما اذا أحرم ركعتين لاحرام حرقت كلامهم يقتضى الثانى اه حل وعبرة لشورى فى غير وقت الكراهة ويسر فيها مطلقا للاتباع وانظر وجه مخالفتها انظرهما من ركعتي الطواف فانه يجهر فيها بالاولى الحق به ويسر فيها ثانيا اه شورى (قوله أيضا فى غير وقت الكراهة) أى فى غير الحرم اه ج أم لو وقت الكراهة فى الحرم فلا يحرم فيه لكن هل يستحبان حيث تأمل لان النافلة المطلقة فى وقت الكراهة فى الحرم خلاف الاولى فيه نظر لكن يتجه الاستحباب لان هذه ذات سبب وان كان متأخرا فلها مزية على النافلة المطلقة فتوقع السؤال عن تذركعتين فى وقت الكراهة فى الحرم هل ينعقد نذره أولا لان النافلة فى ذلك خلاف الاولى وأتى بعضهم بالانعقاد لان النافلة قريبة فى نفسها وكونها خلاف الاولى أمر عارض فلا يمنع الانعقاد فليتأمل اه سم على ج وتعقبه ع ش على م فقال أقول الاقرب عدم الانعقاد لان شرط صحة النذر كون المنذور قربة وخلاف الاولى منبى عنه فى حد ذاته وهو كالمكروه غائبه ان الكراهة فيه خفيفة فالتأمل بالانعقاد النذريه يلزمه القول بان انعقاد نذر الصلاة فى الحمام وأعطان الابل ونحوهما والظاهر انه لا يقول به فليتأمل ولا يرد انعقاد نذر صوم الجمعة مع كراهة لانها تقول المكروه افراده لا صومه اه (قوله لاحرام) أى قبله فلا يحرم بالصلاة فانت لانها ذات سبب وذات السبب اذا فانت لا تقتضى اه ع ش (قوله اذا توجه لطريقه) أى اذا أراد التوجه اه ع ش (قوله انه اذا توجه) أى من الميقات فاذا أتى الى

ولا يتم الا بالتجرد قبله
فوجب كالسعي الى الجمعة
قبل وقتها على بعد الدار
وقولى محيط أعظم من قولى
محيط الثياب لشمله الحلف
والبدن المنسوج (وسن لبس
ازارا ورداء ايضـين)
جـديدين والا فغسولين
(ونعطين) لخبر ليحرم أحدكم
فى ازار ورداء وتعلمين رواه أبو
عوانة فى صحيحه وخرج
بالرجل المرأة الخفى اذا نزع
علم ما فى غير الوجه (وسن
صلاة ركعتين) فى غير وقت
الكراهة كما علم من محله
(لاحرام) لكل من الرجل
وغيره للاتباع رواه الشيخان
مع خبر البسوا من ثيابكم
البياض ويغنى عن الركعتين
فريضة ونافلة أخرى ويسن
أن يقرأ فى الركعة الاولى
سورة الكافرون وفى الثانية
سورة الاخلاص وقولى
لاحرام من زيادتي والافضل
ان يحرم الشخص (اذا
توجه لطريقه) راكبا كان أو
مشيا

الميقانوه كثر فيه من الاحرام عند توجهه منه لا عند وصوله اليه ولا حال مكنته فيه فلا ينافي هذا ما تقدم ان
الافضل الاحرام من الميقان لا مما قبله اه وبجاءه ج والافضل للمكي أن يسلي ركعتي الاحرام في المسجد
الحرام ثم يأتي الى باب محله الساكن به ان كان له سكن فيحرم منه عند ابتداء سيره ثم يأتي المسجد لطواف الوداع
المسنون ومن لا مسكن له ينبغي ان الافضل له أن يحرم من المسجد الحرام فان قلت نيب احرامه عند ابتداء سيره
لجهة مقصده ينافيه اذا كان مقصده لغير القبلة كعرفة ما مر انه يسن الاستقبال عند النية قلت لا ينافيه فيمن له
عند ابتدائه في السير لجهة عرفه ان يكون ملتقيا الى القبلة انتهت (قوله للاتباع) أي لانه صلى الله عليه وسلم
أحرم لما أتبعته به راحته وقوله لما أذلان أي وكل من بعضنا مشاة وبعضنا ركنا وقوله فيه أي في الاول وهو
الراكب وقوله وفي الثاني أي وهو الماشي اه حل (قوله نعم لو خطب امام مكة الخ) عبارة شرح مر ولا
فرق في ذلك بين من يحرم من مكة أو غيرها نعم يستحب للامام الخ انتهت (قوله وسن ا كثار تلبية) أي للمحرم ولو
حائضا وجنب للاتباع ولانهم اشعار بالنسك ويسن للملي ادخال أصبعيه في أذنيه حال التلبية كافي صحيح ابن
حبان اه شرح مر (قوله ورفع رجل صوته بها) استثنى بعضهم المسجد الحرام ونحوه اذا حصل تشويش
على المصلين اه وفي حاشية الابيضاح استثنى محله اذا لم يشوش على نحو فارتى أو اذا كراومصل أو طائف أو
نائم فان شوش على أحدهم هؤلاء لا يرفع صوته أو يفوق ما يسمع نفسه حرم عليه ان كثر التشويش والا كره
وما في المجموع وغيره مما يصرح بالكراهة ينبغي حله على الشواثل الثاني اه عميرة اه سم (قوله أيضا
ورفع رجل بها صوته) أي حتى في المساجد على الأصح اه ايضاح وشرح مر (قوله بحيث لا يضر بنفسه)
بضم أوله من أضر لتعديده بالباء اه ع ش على مر (قوله وذلك) أي الاكثار عند تغير الاحوال أكد
يقال قد زيدان غير الاكثار عند التغير ليس أكد منه عند غيره لا نقول هذا علم من الافضية
من الاكثار بالاولى اه شوري (قوله وصعود وهبوط) بفتح أوله اسم مكان الفعل منهما وبضم مصدر
وكل منهما صحيح هناد كره في المجموع اه شرح مر (قوله وفراغ صلاة) أي ولو نفل أو هل يقدمها على
أذكار الصلاة المندوبة عقبها طاهر كلامهم هنا وعند فراغ الصلاة نعم وهو محتمل لما تقرر انهم اشعار بالنسك
فهى كالتكبير المفيد في أيام النحر والتشريق اه ايعاب وقضية التشبيه بتكبير العبدانه يقتصر على مرة
ثم يأتي بالاذكار فليتم امل وكتب أيضا قوله وفراغ صلاة أي عقبها وقبل الاتيان باذكارها فزاده الزيادة كج
اه شوري وبجاءه ع ش على مر وينبغي تقديم الاذكار على التلبية لا تساع وقت التلبية وعدم فواتها
ويقدم اجابة المؤذن وما يقال عقب الاذان عاينها انتهت (قوله ووقت حصر) أي وعند نوم أو وقطة وهو بوج
وزوال شمس اه شرح مر (قوله عن الجويني) هو عبد الله بن يوسف نقل النووي في الطبقات عن
الشيخ أبي سعيد عبد الواحد بن القشيري صاحب الرسالة ان المحققين من أصحابنا ينعقدون فيه من الكمال انه
لوجاز أن يبعث نبي في عصره لما كان الاوه وصف تفسيرا كبيرا مشتملا على عشرة أنواع من العلوم في كل آية
وله الفروق والسلسلة والتبصرة وغير ذلك وجوب ناحية كبيرة من نواحى نيسابور أشمل على قرى كثيرة توفي
رحمه الله بنيسابور في ذي القعدة سنة أربع مائة وثمانية وثلاثين اه من شرح منظومة ابن العماد في
النجاسات المعفوعة (قوله بان يسمعا غيرهما) أي بأن كانتا بحضرة الاجانب فان كانتا بحضرة المحرم أو
خطبتين فلا كراهة اه ع ش على مر (قوله بالاصغاء الى الاذان) أي بالامر بالاصغاء الى الاذان اه
شرح مر (قوله في مواضع النجاسة) ينبغي ان المراد بها النجاسة المحقة وان محل الكراهة حيث تلفظ بها
بلسانه فان أجزاها على قلبه لم يكره أخذها مما قاله في الخلاء انه لو عطس جداته بقلبه ولا يحرك لسانه اه
ع ش (قوله لا شريك لك) أراد بنى الشريك مخالفة المشركين فانهم يسمون لولون لا شريك لك الا شريكك كما تملكه
ومالك اه شرح مر (قوله ان الحمد) بكسر الهمزة على الاستئناف وهو كما قال المصنف أصح وأشهر

للالتباع في الاول رواه الشيخان وخبر مسلم عن جابر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أهلنا ان نحرّم اذا توجهنا فيه وفي الثاني نعم لو خطب امام مكة بها يوم السابع فالافضل له ان يخطب محرما فيتقدم احرامه سيره بيوم قاله الماوردي (وسن ا كثار تلبية ورفع رجل صوته بها) بحيث لا يضر بنفسه (في دوام احرامه) فيهما للاتباع في الاول رواه مسلم والامر به في الثاني رواه الترمذي وقال حسن صحيح (و) ذلك (عند تغاير أحوال) كركوب وتزول وهبوط واختلاط رقتة وفراغ صلاة واقبال ليل أو نهار ووقت حصر (أكسد) وخرج بدوام احرامه ابتداءه فلا يسن الرفع بل يسمع نفسه فقط ونقله في المجموع عن الجويني وأقره التقيسد بالرجل من زيادتي فلا يسن للمرأة والخنثى رفع صوتهما بان يسمعا غيرهما بل يكره لهما رفعه وخرق بينهما اذا تم ما حبت حرم فيه ذلك بالاصغاء الى الاذان واشتغال كل أحد بتلييته عن سماع تلبية غير مظاهر ان التلبية كغيرها من الاذكار تركه في مواضع الجلوس تستزجها

ويجوز فتحها على التعليل أي لأن الحمد والنعمة لك بنصب النعمة في الأشهر ويجوز رفعها على الابتداء وحينئذ
 نغبر أن محذوف ولذا قال الأيباري وإن شئت جعلت خبر أن محذوف أي أن الحمد والنعمة مستقرة لك ويسن
 أن لا يزيد على هذه الكلمات ولا ينقص عنها فان زاد لم يكره فقد كان ابن عمر رضي الله عنهما يزيد كما في مسلم
 لبيك وسعديك والخير بيدك والرغبة اليك والعمل ويسن وقفة لطيفة على والملك ثم يتدأ بالشر لك اه
 شرح م وفي البرماوى مانصه ويسن أن لا يزيد على هذه الكلمات ولا ينقص عنها فان زاد لم يكره نحو لبيك
 وسعديك والخير كله بيدك والرغبة والعمل اليك ومعنى وسعديك الاسعاد وهو الاعانة أي نطلب منك اسعادا
 بعد اسعاد ومعنى والخير كله في يدك أي في قدرتك ولم يذكر الشر لأن الأدب عدم نسبتها إليه صريحا واستحب
 في الأمر زيادة لبيك الحق بعد لا شر لك لصحتها عنه صلى الله عليه وسلم ويكره الكلام في أثناء التلبية
 والسلام عليه ويندب له رده وتأخيرها إلى فراغها أحب وقد يجب الكلام في أثناء العارض كأنقاذ نحو أعمى
 يقع في مهلك ويجوز بالعجبة قولوا للقادري العريية انتهى (قوله والملك) قال الحافظ ج هو بالنصب على
 المشهور ويجوز فيه الرفع تقديره والملك كذلك فان قلت لم قرن الحمد والنعمة وأفراد الملك قلت لأن الحمد متعلق
 النعمة ولهذا يقال الحمد لله على نعمه فجمع بينهما كأنه قال لا حمد إلا لك ولا نعمة إلا لك وأما الملك فهو معنى
 مستقل بنفسه ذكر لتحقيق أن النعمة كلها لله تعالى لأنه صاحب الملك ويسن وقفة يسيرة بعد والملك ثم لا توصل
 بالنفي بعده فيوهم اه برماوى (قوله واجبة بعد اجابة) قال الشافعي في الام سمعت بعض من أَرْضَى من أهل
 العلم يذكر أن الله سبحانه وتعالى لما أمر إبراهيم عليه الصلاة والسلام بما ضمنته الآية الشريفة وأذن في
 الناس بالحج يأثرك وقف على المقام فصاح عباد الله أجيئوا داعي الله فاستجاب له حتى من في الاصلاب والارحام
 اه وعن ابن عباس رضي الله عنهما فرغ إبراهيم من الكعبة فقبل له أذن في الناس بالحج قال يارب ما يبلغ
 صوتي قال أذن وعلى البلاغ فنادى أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق فسمع من بين السماء
 والارض أن لا ترى الناس يجيئون من أقطار الارض يلبون اه ابن قاسم (قوله وهو مثنى) أي ملحق بالمثنى
 لأنه ليس له مفرد من لفظه اه شيخنا ح ف وفي المختار في باب المقصور لبس بالحج تلبية وربما قالوا لبس بالحج
 بالهمز وأصله غير مهموز وقد سبق في لبس وحكى أبو زيد عن الخليل أن أصل التلبية الاقامة بالمكان
 عليك واليك وقال الخليل هو مثنى وقد سبق في لبس وحكى أبو زيد عن الخليل أن أصل التلبية الاقامة بالمكان
 يقال لبس بالمكان ولبيبه إذا أقام به قال ثم قلبوا الباء الثانية إلى الياء استعقالا كما قالوا تقطن وأصله تقطن قلت
 وهذا التخريج عن الخليل يخالف التخريج المنقول في لبس فان أمكن الجمع بينهما فلا منافاة اه وقال في باب
 الهمز ولبي بالحج تلبية وأصله غير مهموز قال الفراء بما خرجت بهم فصاحتهم إلى همز ما ليس بهمهموز قالوا لبس
 بالحج وحلا السويق ورونا الميت اه وقال في باب الباء ألبي بالمكان الباء أقام به ولزمه مولى لغة فيه قال الفراء ومنه
 قولهم لبيك أي أقامهم على طاعتك ونصب على المصدر كقولك حمد الله وشكره أو كان حقه أن يقال لبالك وثنى
 على معنى التاكيد أي الباء بالك بعد الباب واقامة بعد اقامة قال الخليل هو من قولهم دار فلان تلب دارى بوزن
 زد أى تحاذيها أى أقاموا جهك بما تحب اجابة لك والياء للتثنية وفيها دليل على النصب للمصدر انتهى (قوله
 وسقطت نونه للاضافة) أي واللام للتخفيف وهو منصوب بفعل مضمر وجوبا وأصله ألبي لبيك أي أجبت
 اجابتين لك حيث دعوتنا للحج على حمد قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين فقد ذفت النون من المثنى للاضافة
 واللام للتخفيف والفعل مضمر وجوبا اه برماوى (قوله ولبن رأى ما يعجبه الخ) ينبغي أناطة هذا الحكم بمطلق
 العلم وأن حصل بغير الرؤية وأنه لا فرق فيما يعجبه بين الأمور المحسوسة والمعقولة اه سم على ج (قوله
 ورأى جمع المسلمين) وكانوا ثمانين ألفا وورد في خبر أن الله تعالى بوعد هذا البيت بأن يحججه كل سنة ستمائة
 ألف من الانس فان تقصوا كلهم الله تعالى من الملائكة وأن الكعبة تحشر كالغروس المزفونة فكل من حجها

والملك لا شر لك لا اتباع
 رواه الشيخان وسن تكريرها
 ثلاثا ومعنى لبيك أقامهم
 على طاعتك وزاد الأزهرى
 أقامة بعد أقامة واجابة بعد
 اجابة وهو مثنى أر يديه
 التكسير وسقطت نونه
 للاضافة (و) سن (لمن رأى
 ما يعجبه أو يكرهه) ان يقول
 (لبيك ان العيش عيش
 الآخرة) قاله صلى الله
 عليه وسلم حين وقف بعرفات
 ورأى جمع المسلمين رواه
 الشافعي وغيره

تعلق باستارها ويسعون خلفها حتى تدخل الجنة فيدخلون معها اه ح ف نقلا عن الاجهوري وقوله
 وكانوا ثمانين ألفا فيه قصور والذي في المواهب اللدنية ان الذين خرجوا معه من المدينة في حجة الوداع كانوا مائة
 ألف وأربعمائة ألفا وقيل أكثر من ذلك وقال شارحه وهذا غير من اجتماع عليه في عرفة من أهل مكة وقبائل
 العرب وفود أهل اليمن وغيرهم فهذا عدد كثير تأمل (قوله عن مجاهد) هو أن الحاج مجاهد بن خبيرة المخزومي
 التابعي سمع ابن عمر وغيره يروون عنه طائوس وغيره المتوفى سنة مائة أو إحدى وأربعين أو ثلاث ومائة وهو ابن
 ثلاث وثمانين سنة اه برماوى (قوله في حفر الخندق) ظاهره انه قال لبنيك ان العيش الخ وعبارة زى قوله
 لبنيك الخ ويظهر تقييد الاتيان لبنيك بالحرم واما غيره فيقول اللهم ان العيش الخ كجاء عنه صلى الله عليه وسلم
 في الخندق اه ج انتهت اه ع ش على مر وعبارة أصله مع شرح مر كعبارته هنا متناوשה
 وعبارة البرماوى قوله لبنيك أى ان كن حرما والاقال اللهم ان العيش الخ كجاء عنه صلى الله عليه وسلم يوم
 الخندق كما يأتي في الشارح ولا يقول لبنيك فان قالها هل يكره أو لا حرره ولا بأس بالجواب لبنيك بل هو مندوب
 وقد ضمن بعضهم معنى ذلك لغير المحرم في قوله

لا ترغبين الى الثياب الفاخرة * واذا كرم عظامك حين تمسى ناخرة

واذا رأيت زخارف الدنيا قل * اللهم ان العيش عيش الآخرة

انتهت (قوله ثم صلى) عطف على المصدر قبله فهو على حد قوله * ولبس عباءة موشى عيني * فيفيد من
 المذكور ان اه شيخنا * (تنبيه) * ظاهر المتن ان المراد بتليته التي أرادها فلأرادها مرات كثيرة لم تسن
 الصلاة ثم الدعاء الابد فراغ الكل وهو ظاهر بالنسبة لاصل السنة وأما كمالها فينبغي ان لا يحصل الا بأن يصلى
 ثم يدعو عقب كل ثلاث مرات فيأتى بالتلبية ثلاثا ثم الدعاء ثم الصلاة ثلاثا وهكذا ثم رأيت عبارة ايضا المصنف
 وغيره ظاهرة فيما ذكرناه اه ج اه ع ش على مر (قوله على النبي) أى وآله وصحبه كذلك ويكررها
 ثلاثا وتحصل باى صيغة كانت لكن الإبراهيمية أفضل اه برماوى (قوله ويسأل الله الجنة) بان يقول اللهم
 انى أسألك للرضاك والجنة وأعوذ بك من سخطك والنار ويسن ان يدعو بما شاء ديناً ودنيا ومنه اللهم اجعاني
 من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بكتوبك ووثقوا بوعدك ووفوا بعهديك واتبعوا أمرك اللهم اجعلنى من
 وفدك الذين رضيت وارتضيت اللهم يسرلى اداء ما توفيت وتقبل منى ما أدت يا كريم اه برماوى (قوله
 ويستعين من النار) أى بان يقول اللهم انى أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من النار اه ع ش على مر ثم
 يدعو بما أحب لنفسه ومن أحبه اه ايضا (قوله وضعفه الجمهور) أى من حيث دليله والافالحكم متفق
 عليه اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله وضعفه أى هذا الحديث الذي فيه السؤال ليس التضعيف واجعا
 للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خلافا لما يرويه كلام الشارح انتهت
 * (باب صفة التسك) *

أى الكيفية المطلوبة فيسمن حين الاحرام به اه برماوى أى الى حين التحال بل وبعد التحال ليدخل
 الكلام على طواف الوداع وهذا الباب ينتهى الى باب حرمان الاحرام وقد ذكر فيه خمسة فصول فصل
 واجبات الطواف فصل سن للامام ان يخطب بمكة فصل في المبيت بمكة فصل في المبيت بمكة فصل في أركان الحج
 تأمل (قوله الافضل للحرم الخ) التقييده محتاج اليه بالنسبة للسنة الاولى وهى قوله قبل وقوف اذا الوقوف
 لا يكون الا للحرم بالحج وحده أو قرانا وغير محتاج اليه بل لا ينبغي بالنظر للسنة الثانية وهى قوله ومن ثنية
 كذا وقوله وان يقول الخ وقوله ويدخل المسجد الخ وقوله ويدأ بطواف قدوم الخ فهذه السنن الاربع لا تقيده
 بالحرم فضلا عن كونه بحج كما علم من صنيع الشارح فيما يأتى (قوله الافضل دخول مكة) بالميم ويقال بمكة بالياء
 الموحدة بدل الميم لغتان مشهورتان وهما اسمان للبلد وقيل مكة اسم للحرم وبكة اسم للمسجد وقيل مكة للبلد

عن مجاهد مرسله وقاله
 صلى الله عليه وسلم لم فى أشد
 أحواله فى حفر الخندق
 رواه الشافعى أيضا ومعناه
 ان الحياة المطلوبة الهنيئة
 الدائمة هى حياة الدار
 الآخرة وقولى أو يكرهه
 من زيادنى (ثم) بعد
 فراغه من تليته (يصلى)
 ويسلم (على النبي صلى الله
 عليه وسلم ويسأل الله)
 تعالى (الجنة ورضوانه
 ويستعين به) (من النار)
 لا تتبع رواه الشافعى وغيره
 قال فى المجموع وضعفه
 الجمهور ويكون صوته بذلك
 أخفض من صوت التلبية
 بحيث يسميان
 * (باب صفة التسك) *
 (الافضل) للحرم بحج ولو فارنا

وبكة البيت والمطاف وقيل كالأخير بإسقاط المطاف سميت مكة من المك وهو المص يقال امتك الفصيل ضرع
 أمه إذا امتصه لقلته مائه وبكة من البلع وهو الإخراج والتدافع لاجتماع الجبابرة منها وتدافع الناس بعضهم
 بمضاق المطاف لكثرة الزحام ولها أسماء كثيرة نحو الثلاثين اسما وكثرة الأسماء تدل على شرف المسمى غالبا
 ولذلك قال النوراني لأعلم بلدا أكثر اسماء من مكة والمدينة لكونهما أفضل الأرض ومكة أفضل من المدينة
 خلافا للإمام مالك رضي الله عنه وجعل ابن حزم ذلك التفضيل ثابتا للحرم وعرفاته وإن كانت من الحل وأفضل
 بقاها الكعبة ثم المسجد الحرام ثم بيت خديجة المشهور الآن بزقاق الحجر المستفيض بين أهل مكة حفاظا عن
 سلف أن ذلك الحجر البارز فيه هو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم أني لأعرف حجرا كان يسلم على بكعة نعم التربة التي
 ضمت أعضائه صلى الله عليه وسلم أفضل حتى من العرش والكرسي قال الحافظ ابن حجر ومن خواص اسم مكة
 أنه إذا كتب على جبين المروع بدم رعاها مكة وسط البلاد والله رؤف بالعباد انقطع دمه وأول من بنى البيت
 الملائكة قبل خالق آدم عليه الصلاة والسلام بالقي علم بأمر الله تعالى لهم وطافوا به ثم آدم ثم ولد شيث ثم
 إبراهيم وهذه الأربعة ثابتة بالنص ثم العمالة ثم جرحهم ثم قصي وهذه الثلاثة ليس فيها نص ثم قرش ثم عبد الله
 ابن الزبير على قواعد إبراهيم ثم الحجاج لجهة الحجر فقط بعد أن هدمها بأمر عبد الملك بن مروان وآخر ج من بناء
 عبد الله بن الزبير ستة أذرع وشبرا في الحجر وأبقاه على الارتفاع الذي صنعه عبد الله بن الزبير وهو سبعة
 وعشرون ذراعا وكانت في بناء قرش ثمانية عشر ذراعا ثم انتهت جهة الحجر من السيل ستة وثلاثين ألف
 في زمن السلطان مراد فامر بينائها فبذبت ومن أراد كيفية ذلك وأصله وما ورد فيه فليراجع من محله ومنه
 ما ألفه شيخنا في مائة آق بالحرمين وتندب المجاورة بمكة الانحطاط رتبة أو محذور من نحو معصية اه
 برماوى فتخلص من كلامه أن البيت بنى عشر مرات وقد نقله بعضهم فقال

بنى بيت رب العرش عشر فذهم * ملائكة الله الكرام وآدم

وشيث وإبراهيم ثم عموالقي * قصي قرش قبل هذين جرحهم

وعبد الله بن الزبير بنى كذا * بناء الحجاج وهذا منهم

اه شيخنا مدابني في قراءته البخاري وفي الإيضاح مائه قال أبو الوليد الأزرقي لما بنى إبراهيم الكعبة جعل
 طولها في الأرض ثلاثين ذراعا وعرضها في الأرض اثنين وعشرين ذراعا وأما الظاهر منها على وجه الأرض
 فجعل طولها في السماء تسعة أذرع وأما عرضها في ركن الحجر والركن العراقي المقابل للمذبح خمس وعشرون
 ذراعا وبين العراقي والشامي وهو الذي جهة باب العمرة أحد وعشرون ذراعا وبين الشامي واليماني خمس
 وعشرون ذراعا وبين اليمانيين عشرون ذراعا وكانت غير مسطرة فبنتها قرش في الجاهلية فزادت في طولها في
 السماء تسعة أذرع فصار طولها ثمانية عشر ذراعا ونقصوا من طولها في الأرض ستة أذرع وشبرا تر كوها في
 الحجر فلم تزل على ذلك حتى كان زمان عبد الله بن الزبير فهدمها وبنها على قواعد إبراهيم وزاد في طولها في السماء
 تسعة أذرع أخرى فصار طولها في السماء سبعا وعشرين ثم بناها الحجاج فلم يغير طولها في السماء قال العلماء
 وكانت الكعبة بعد إبراهيم مع العمالة وجرحهم إلى أن انقرضوا وخطهم فيها قرش بعد استيلائهم على الحرم
 لكثرةهم بعد القلة وعزهم بعد الذلة فكان أول من جدد بناءها بعد إبراهيم قصي بن كلاب وسقفها بخشب
 النوم وجر يد النخل وكان بابها لا مقابلا أرض ثم بنتها قرش بعد رسول الله ابن خمس وعشرين سنة فقال لهم
 أبو حذيفة بن المقيرة يا قوم ارفعوا باب الكعبة حتى لا تدخل الأيسل فانه لا يدخلها حيث تد إلا من أردتم فأن جاء
 أحد من تكرهونه ربه يته به فسقط وصار نكالا لمن رآه فطقت قرش ما قال انتهى (قوله دخول مكة الحج)
 ويستحب أن يقول عند دخوله ما رواه جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول
 عند دخوله اللهم البلد بلدك والبيت بيتك جئت أطلب رحمتك وأؤم طاعتك متبعًا لأمرك راضيا بقدرك

(دخوله مكة قبل وقوف)
 بعرفة اقتداه صلى الله
 عليه وسلم بأصحابه

مسلما لامرك أسألك مسئلة المضطر اليك المشفق من عذابك ان تستقبلني بعفوك وان تجاوز عني برحمتك وان
 تدخلني جنتك قال الزعفراني يقول آيرون ثابتون ربنا حمدون الحمد لله الذي أقدم فيها سالما معافا
 فالحمد لله رب العالمين كثيرا على تيسير مو حسن بلاغه اللهم هـ ذاحمك وأمنك فخرم لحمي ودمي وشعري
 وبشري على النار وأمنني من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلني من أوليائك وأحبائك وأهل طاعتك اللهم أنت
 ربي وأنا عبدك والبلد بلدك والحرم حرمك والامن أمنك جنت هاربا عن الذنوب مقلعا لفضلك راجيا
 ولرحمتك طالبا لفراتك مؤديا لرضائك مبتغيا لعفوك سائلا فلا تردني خائبا وادخلني في رحمتك الواسعة
 وأعذني من الشيطان وجنده وشر أوليائه وخزيه وصلي الله على سيدنا محمد وآله اه شرح الروضوني
 الايضاح مانصه قال الماوردي لم تكن مكة ذات منازل لو كانت قريش بعد حرمهم والعمالة ينتجعون جبالها
 وأوديتها ولا يخرجون من حرمها انتسابا للكعبة لاستيلائهم عليها وتخصصا بالحرم لآلهم فيمورون انهم سيكون
 لهم بذلك شأن وكلما كثر فيهم العدد ونشأت فيهم الرياسة قوى أملهم وعلموا انهم سيقدمون على العرب وكانت
 فضلاؤهم يتخيرون ان ذلك رياسة في الدين وتأسيس لنبو قستكون فيهم فأول من ألهم ذلك منهم كعب بن لؤي
 ابن غالب وكانت قريش تجتمع اليه في كل جمعة وكان يخطب لهم فيمويذ كر لهم أمر نبينا محمد صلى الله عليه
 وسلم ثم انتقلت الرياسة الى قصي بن كلاب فبنى بمكة دار الندوة ليحكم فيها بين قريش ثم صارت لتشاورهم
 وعقد الوية حروبهم قال الكلبي وكانت أول دار بنيت بمكة ثم تتابع الناس فينوا الدور وكلما قربوا من
 الاسلام ازدادوا قوة وكثرة عدد حتى دانت لهم العرب الى أن قال السادسة والثلاثون أي من المسائل في كسوة
 الكعبة قال الأزرق قال ابن خريج كان تبع أول من كسى البيت كسوة كاملة أرى في المنام ان يكسوها
 فكساها الانطاع ثم أرى ان يكسوها الوصائل وهي ثياب حبرة من عصب اليمن ثم كساها الناس بعده في
 الجاهلية ثم روى الأزرق في روايات متفرقة ما صلها ان النبي صلى الله عليه وسلم كسى الكعبة ثم كسى أبو بكر
 وعمر وعثمان ومعاوية وابن الزبير ومن بعدهم وان عمر رضي الله تعالى عنه كان يكسوها من بيت المال
 فكساها القباطي وكساها ابن الزبير ومعاوية الديباج وكانت تكسى يوم عاشوراء ثم صار معاوية يكسوها
 مرتين ثم كان المأمون يكسوها ثلاث مرات فيكسوها الديباج الاخر يوم التروية والقباطي يوم هلال رجب
 والديباج الابيض يوم سبع وعشرين من رمضان وهذا الابيض ابتدأه المأمون سنتين ومائتين حين قالوا
 له الديباج الاخر يثخر قبل الكسوة الثانية فسأل عن أحسن ما تكون فيه الكعبة فضيل الديباج الابيض
 فضله السابعة والثلاثون في ترتيب الكعبة بالذهب وكيف كان ابتداءه نقل الأزرق ان عبد الله بن الزبير حين
 أراد هدم الكعبة وبناءها استشار الناس في ذلك فآشار جابر بن عبد الله وعبيد بن عمير وآخرون يهدنها وبنائها
 لانها كانت قد انهدمت وأشار ابن عباس وآخرين بتركها بجمعها فاعزم ابن الزبير على هدمها فخرج أهل مكة
 الى منى فقاموا بها ثلاثة أيام خوفا من ان ينزل عليهم عذاب لهدمها فامر ابن الزبير بدمها فاجترأ على ذلك أحد
 فلما رأى ذلك علاها بنفسه وأخذ المعول وجعل يهدمها ويرمي أحجارها فلما رأى انه لا يصيب شيئا احترق وأقصعوا
 وهدموا فلما فرغ ابن الزبير من بناء الكعبة خلقها من داخلها وخارجها من أعلاها الى أسفلها وكساها القباطي
 وقال من كانت له طاعة فليخرج فليغفر من التعميم ومن قدر ان يضر بدنة فليفعل ومن لم يقدر فليذبح شاة
 ومن لم يقدر عليها فليصدق بوسعه وخرج ابن الزبير ماشيا والناس معه مشاة حتى انهم رآوا من التعميم شكر الله تعالى
 ولم يروا أكثر عتقا وبدنة مضروقة شيئا همد بوحته وصدقتم ذلك اليوم ونعم ابن الزبير مائة بدنة وأما تذهب
 الكعبة فان الوليد بن عبد الملك بعث الى واليه على مكة خالد بن عبد الله السري بستة وثلاثين ألف دينار فضرب
 منها على باب الكعبة صفائح الذهب وعلى ميزاب الكعبة وعلى الاساطين التي في بطنها وعلى الاركان في جوفها وكل
 ما على الاركان والميزاب من الذهب فهو من عمل الوليد وهو أول من ذهب البيت في الاسلام فاما ما كان على الباب

من الذهب من عمل الوليد فرق فرغ ذلك الى أمير المؤمنين محمد بن الرشيد في خلافته فإرسل الى سالم بن الجراح عامله على ضواحي مكة ثمانية عشر ألف دينار ليضرب بها صفايح الذهب على باب الكعبة فقلع ما كان على الباب من الصفايح وزاد عليها ثمانية عشر ألف دينار فضرب عليه الصفايح التي هي عليه اليوم والمسامير وحلقتي الباب والعتبة التي على الباب من الذهب ثلاثة وثلاثون ألف مثقال وعمل الوليد بن عبد الملك الرخام الأحمر والأخضر والأبيض في بطنها موزر به جدرانها وفرشها بالرخام بجميع ما في الكعبة من الرخام هو من عمل الوليد ابن عبد الملك وهو أول من فرشها بالرخام وأزر به جدرانها وهو أول من زحف المساجد الثمانية والثلاثون في تطيب الكعبة روى الأزرق أن عبد الله بن الزبير كان يجمر الكعبة كل يوم برطل ويوم الجمعة يجمرها برطلين وأن ابن الزبير خلق جوف الكعبة كله وعن عائشة قالت طيبوا البيت فان ذلك من تطهيره تعني قوله تعالى وطهر بيوتنا وعائشة قالت طيب الكعبة أحب الى من أن أهدى لها ذهباً أو فضة وإن معاوية رضي الله تعالى عنه أجرى للكعبة الطيب لكل صلاة قال ابن جريج كان معاوية أول من طيب الكعبة بالخلوق والمجر وأجرى الزيت لقناديل المسجد في بيت المال انتهى وفي المصباح الخلق مثل رسول ما يتخلق به من الطيب قال بعض الفقهاء وهو مانع فيه صفة والخلاق مثل كتاب مثله وخلقت المرأة بالخلق تخلية فاختلقت هي به اه (قوله) ولكن ما يحصل له الخ) وأما ما يفعله حجج العراق في هذا الزمان من عدولهم الى عرفات قبل دخول مكة لضيق وقتهم ففيه تفويت سن كثيرة منها دخول مكه وطواف القدوم وتجييل السجى وزياره البيت وكثرة الصلاة بالمسجد الحرام وحضور خطبة الامام يوم السابع بمكة والبيت بنى ليلة عرفة والصلاة بهم واحضروا تلك المشاهد وغير ذلك اه ايضاح (قوله من ثنية كذا) والافضل ان يكون الدخول نهرا او بعد الفجر ويندب ان يكون ماشيا وحافيا الالعسفر وان يكون داعيا متضرعا شاعرا منذ لا يخضوع قلب وجوارح ظاهرا وباطنا منذ كرا جلالة الحرم ومزينة على غيره متجنبيا للمزاحمة والايذاء متطافا بمن يراجه اه برماوى وفارق المشى هنا المشى في بقية الطريق بقائه هنا أشبه بالتواضع والادب وليس فيه فوات مهمهم ولان الراكب يتعرض في الدخول بالايذاء بدابته في الزحمة والافضل للمرأة ومثلها الخشي دخولها في هودجها ونحوه اه شرح مر (قوله وان لم تكن بطريقه) وفارق ما مر في الغسل بذي طوى بأن حكمة الدخول من كذا غير حاصلة بل لوك غيرها وحكمة الغسل النظافة وهي حاصلة في كل موضع اه شرح مر (قوله بالفق والمدا) وداله مهمة خلافا لما أجمعه الاتفاق أهل اللغة على الاهمال ويجوز فيها وفي كدى الصرف وعدمه باعتبار ارادة المكان بمعنى الجبل والبقعة وبمكة موضع ثالث يقال له كدى بشديد الباء على طريق الهمز اه برماوى (قوله أيضا بالفق والمدا) عبارة حج بفتح الكاف والمد والتتوين وعدمه وتسمى على تراخيه الحجون الثاني المشرف على المقبرة المسماة بالمعلاة وزعم ان دخوله من العليا اتفاقا لانها بطريقه تزداد المشاهدة القاضية بانه ترك طريقه الواصلة الى الشبيكة وخرج عنها الى تلك التي ليست بطريقه قصد دمع صوابها وسهولة تلك ولا ينافي طلب التعريج اليها السابق انه لم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم عند مجيئه من الجعرانة محرابا بالعمرة ولا من منى عند فطره لانه لا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع فهو مشكوك فيه وتعرجه اليها قصد اول معلوم تقدم وما قيس به انتهت (قوله قيعقان) بضم القاف الاولى وفتح العين وكسر القاف الثانية كما أشار اليه بالتضيب اه حل وهو على يسار الداخل من باب شبيكة (قوله واختصت العليا الخ) عبارة شرح مر والمعنى فيعود في الدخول مما مر الذهاب من طريق الخروج من أخرى كما في العيد وغيره واختصت العليا بالدخول لشدة الدخول مكانا على المقدار والخارج عكسه ولان العليا محل دعاء ابراهيم عليه الصلاة والسلام بقوله اجعل أقدمة من الناس تهوى اليهم كروى عن ابن عباس فكان الدخول منها أبلغ في تحقيق استجابة دعاء ابراهيم ولان الداخل منها يكون مواجها للباب الكعبة وجهته أفضل الجهات انتهت (قوله والسفلى بالخروج) عبارة حج ويخرج

ولكنه ما يحصل له من السنن الاثنية (و) الافضل دخولها (من ثنية كذا) وان لم تكن بطريقه خلافا لما نقله الرافعي عن الاصحاب واقتضاه كلام الاصل للتابع رواه مسلم ولعله كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من السفلى والعليا تسمى ثنية كذا بالفتح والمد والتتوين والسفلى ثنية كدى بالضم والفصر والتتوين وهي عند جبل قيعقان والثنية الطريق الضيق بين الجبلين واختصت العليا بالدخول والسفلى بالخروج لان الداخل قصد مكانا على المقدار والخارج عكسه

ان لم يكن على طريقه ولو الى عرفات على ما فيه من ثنية كدى بالضم والقصر والتنوين وعدمه وهو المشهور الا ان
باب الشبيكة انتهت (قوله وقضيته التسوية في ذلك الخ) وهو كذلك كفى شرح مر (قوله وان يقول عند
لقاء الكعبة الخ) أي ولو حلالا اه ج وهل المقيم عكة كذلك حتى يستحب له ذلك القول كلما أبصر البيت
لا يبعد انه كذلك اه مر اه سم على ج قال في الايضاح الرابعة من المسائل يستحب لمن جالس في
المسجد الحرام ان يكون وجهه الى الكعبة ويقر بغيرها ينظر اليها بما نالوا احتسابا فان النظر اليها عبادة وقد
جاءت آثار كثيرة في فضل النظر اليها الخامسة يستحب دخول البيت حافيا وان صلى فيه والافضل ان يقصده صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا دخل من الباب حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من
ثلاثة أذرع فيصلي ثبت ذلك في صحيح البخاري ويدعو في جوانبه بحيث لا يؤذي أحدا ولا يتأذى هو فان نادى
أو آذى لم يدخل وهذا مما يغلط فيه كثير من الناس فيتراجون رجعة شديدة بحيث يؤذي بعضهم بعضا وربما
انكشف عورة بعضهم أو كثير منهم وربما زاحم الرجل المرأة وهي مكشوفة الوجه واليد وهذا كله خطأ
يفعله جهلة الناس ويعتبر بعضهم ببعض وكيف ينبغي لعقل ان يرتكب الاذى المحرم لتحصيل أمر لو سلم من
الاذى لكان سنة وأمامع الاذى فليس بسنة بل حرام والله المستعان السادسة اذا دخل البيت فليكن شأنه
الدعاء والتضرع بحضور قلب وخشوع وليكثر من الدعوات المهمة ولا يعتمد الاشتغال بالنظر لما يلهيه بل يلزم
الادب وليعلم انه في أفضل الارض وقد روي نافع عائشة رضي الله عنها قالت عجا لمرء المسلم اذا دخل الكعبة
كيف يرفع بصره قبل السقف ليدع ذلك اجلالا لله تعالى واعظا ما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة
ما خف بصره موضع سجوده حتى خرج منها الى أن قال الثامنة يستحب صلاة النافلة في البيت وأما الغريضة فان
كان يرجو جماعة كثيرة فهي خارج البيت أفضل وان كان لا يرجو هذا فدخل البيت أفضل الى أن قال
التاسعة يستحب الاكثر من دخول الحجر فانه من البيت ودخوله سهل وقد سبق ان الدعاء فيه تحت الميراب
مستجاب الى أن قال الثانية عشر يستحب لمن دخل مكة حاجا أو معتمرا ان يحتم القرآن فيها قبل رجوعه
واختلف العلماء هل الافضل في المسجد الحرام الاشتغال بالطواف أو الصلاة فان عباس وابن جبير وعطاء
ومجاهد ذهبوا الى أن الاشتغال بالصلاة لاهل مكة أفضل وان الغرباء الافضل لهم الاشتغال بالطواف الى أن قال
الرابعة عشر يستحب زيارة المواضع المشهورة بالفضل في مكة والحرم وقد قيل انها ثمانية عشر موضعها البيت
الذي ولد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اليوم في مسجد في رفاق يقال له رفاق المولد ذكر الازرق انه
لا خلاف فيه ومنها بيت خديجة التي كان يسكنه صلى الله عليه وسلم وخديجة رضي الله تعالى عنها فيه ولدت
أولاده من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه توفيت خديجة رضي الله عنها ولم يرزل رسول الله صلى الله عليه
وسلم مقبها به حتى هاجر قاله الازرق قال ثم اشتراه معاوية وهو خليفة من عقيل بن أبي طالب فجعله معجدا ومنها
مسجد في دار الارقم وهي التي يقال لها دار الخيزران كان النبي صلى الله عليه وسلم مستترا بتعبده في أول
الاسلام قال الازرق هو عند الصفا قال وفيه أسلم عمر بن الخطاب ومنها الغار الذي يجبل حرا كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يتعبد فيه والغار الذي يجبل نور وهو المذكور في القرآن قال الله عز وجل اذهما في
الغار الآية الى أن قال الحادية والعشرون لا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة للتبرك ولا لغيره ممن أخذ شيئا
من ذلك لزمه رده اليها فان أراد التبرك أتى بطيب من عنده فمسحها به ثم أخذ ما لثانية والعشرون قال الامام أبو
الفضل بن عبدان من أصحابنا لا يجوز قطع شيء من سترة الكعبة ولا نقله ولا بيعه ولا شرائه ولا وضعه بين أوراق
المحفوف من جل من ذلك شيئا لزمه رده خلاف ما ينوهمه العامة يشترونه من بني شيبه هذا كلام ابن عبدان
وحكام الامام أبو القاسم الرازي ولم يترض عليه فكانه واقعه عليه وكذا قال الامام أبو عبد الله الحلبي لا ينبغي
ان يؤخذ من كسوة الكعبة شيء وقال أبو العباس ابن القاضي من أصحابنا لا يجوز بيع كسوة الكعبة قال الشيخ

وقضيته التسوية في ذلك بين
المحرم وغيره (وان يقول عند
لقاء الكعبة راقعا يديه
واقفا اللهم زد هذا البيت
أي الكعبة

أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله الأمر فيها للإمام بصرفها في بعض مصارف بيت المال يباع وعطاء واحتج بعمار واه
الازرق في كتابه مكة أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يزرع كل سنة كسوة البيت فيقسمها على الحاج
وهذا الذي قاله الشيخ حسن وقدرى الازرق عن ابن عباس وعائشة رضي عنهما أنهما ما فاتا بيع كسوتها
ويجعل منها في سبيل الله والمساكين وابن السبيل قال ابن عباس وعائشة وأم سلمة ولا بأس أن يلبس كسوتها
من صارت إليه من حائض وجنب وغيرهما إلى أن قال السادسة والعشرون مذهبناه بحوز بيع دور مكة
وشراؤها وإيجارها كما يجوز ذلك في غيرها ودلائل المسئلة في كتب القضاة والخلاف مشهور إلى أن قال الثانية
والثلاثون يكره حمل السلاح بمكة من غير حاجة ثبت في صحيح مسلم عن جابر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال لا يحمل السلاح بمكة اه (قوله تشرىفا) أي ترفعوا علوا وقوله وتعليما أي تجميلوا وقوله
وتكرما أي تفضيلا وقوله ومهابة أي توقيرا واحلالا اه شرح مر وكان حكمة تقديم التعظيم على
التكريم في البيت وعكس في قاصده أن المقصود بالذات في البيت اظهار عظمتهم في النفوس حتى تخضع لشرفه
وتقوم بحقوقه ثم كرامته باكرام زائريه باعطائهم ما طلبوه وانجازهم ما أملوه في زائريه وجود كرامته عند
الله تعالى بالسبب في رضاه عليه وعفوه عما جناه واقترعه ثم عظمته بين أبناء جنسه بظهور تقواهم وهدايتهم ويرشد
إلى هذا ختم دعاء البيت بالمهابة الناشئة عن تلك العظمة اذهي التوقير والاحلال ودعاء الزائر بالبر للناسي عن
ذلك التكريم اذهو الاتساع في الاحسان فتأمل اه ج اه ع ش عليه (قوله ومنك السلام) أي
ابتداءه منك ومن أكرمه بالسلام فقد سلم اه شرح مر (قوله فينار بنا بالسلام) ويسن أن يدعو
بعد ذلك بما أحب من المهمات وأهمها المغفرة اه برماوى (قوله ومعنى السلام الاول الخ) عبارة ج أنت
السلام أي السلام من كل ما يليق بجلال الربوبية وكل الألوهية أو المسلم لعبدك من الآفات انتهت (قوله
فبدخل المسجد) بالنصب عطف على دخول فيغيدستين فورية الدخول وكونه من باب بني شيبه والغورية
شرح بها ج وفي الايضاح مانعه العائشة أي من المسائل يستحب أن لا يخرج أول دخوله على استجار منزل
وحط قماش وتغيير ثياب ولا شيء آخر غير الطواف ويشف بعض الرقعة عند متاعهم وروا حلقهم حتى يطوفوا
ثم يرجعوا إلى دواخلهم ومتاعهم ويستأجرون المنزل بل اذا فرغ من الدعاء عند رأس الردم قصد المسجد
ودخله من باب بني شيبه والدخول من باب بني شيبه مستحب لكل قادم من أي جهة كان بلا خلاف اه (قوله
ايضا فبدخل المسجد الخ) ويقدم رجله اليمنى في الدخول ويقول أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وبسلطانه
القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والحمد لله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح
لي أبواب رحمتك واذا خرج قدم رجله اليسرى وقال هذا الا أنه يقول وافتح لي أبواب فضلك وهذا الذي ذكر
والدعاء مستحب في كل مسجد وقد وردت فيه أحاديث في الصحيح وغيره يلق منها ما ذكرته وقد أوضحت في كتاب
الاذكر الذي لا يستغنى طالب الآخرة عن مثله إلى أن قال الثلاثون في أمور تتعلق بالمسجد الحرام قال
أبو الوليد الازرق والإمام أقضى القضاة أبو الحسن الماوردي البصري في كتابه الاحكام السلطانية وغيرهما
من الأئمة المعتبرين وفي كلام بعضهم زيادة على بعض أما المسجد الحرام فكان فناء حول الكعبة وقضاء
الطائفين ولم يكن له على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه جدار يحيط به وكانت الدور
محاذية وبين الدور أبواب تدخله الناس من كل ناحية فلما استخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكثر
الناس وسع المسجد واشتري الدور وهدمها وزادها فيه واتخذ للمسجد دارا قصيرا دون القامصة وكانت
المصايح توضع عليه وكان عمر رضي الله عنه أول من اتخذ الجدار للمسجد الحرام فلما استخلف عثمان ابتاع
منزل ووسعهم أيضا وهي المسجد والاروقة فكان عثمان أول من اتخذ للمسجد الاروقة ثم ابن الزبير زاد في
المسجد زيادة كثيرة واشتري دورا من جملتها بعض دار الازرق اشترى ذلك البعض ببضعة عشر ألف دينار ثم

(تشرىفا إلى آخره) أي
وتعليما وتكرما
ومهابة وزمن شرفه
وكرمه ممن يحبه أو اعظمه
تشرىفا وتكرما وتعليما
وبر الاتباع رواء المشافعي
والبيهقي وقال أنه منقطع
(اللهم أنت السلام إلى آخره)
أي ومنك السلام فينار بنا
بالسلام قاله عمر رضي الله
عنه رواء عنه البيهقي قال في
المجموع واسناده ليس بقوي
ومعنى السلام الاول ذو
السلامة من النقائص
والثاني والثالث السلامة
من الآفات وقولي عند لقاء
أعم من قوله اذا أبصر وقولي
رافعيديه واقفا من زيادتي
(فبدخل) هو أول من قوله
ثم بدخل (المسجد) الحرام

عمره عبد الملك بن مروان ولم يزد فيه لكن رفع جداره وسقفه بالساج وعمره عمارة حسنة ثم ان الوليد بن عبد الملك وسع المسجد وحمل اليه أعمدة الجارية والرخام ثم ان المنصور زاد في المسجد وبناه وجعل فيه عمدة الرخام وزاد فيه المهدي بعده مرتين احدهما بعد سنة ستين ومائة والثانية بعد سنة سبع وستين ومائة الى سنة تسع وستين وفيها توفي المهدي واستقر على ذلك بناؤه الى وقتنا والله أعلم وقد قدمنا انه يجوز الطواف في جميع أوقاته ولو وسع جاز الطواف في جميعه والله أعلم انتهى (قوله من باب بني شيبه) وهو بفتح فسكون ابن عثمان بن طلحة الطخفي سادن الكعبة أي خادمها ولم يزل مفتاحها في يده الى الآن والبيوت توثق من أبوابها وهو المسمى الآن بباب السلام وهو ثلاث طافات اه برماوى (قوله للاتباع) عبارة ج لما صح انه صلى الله عليه وسلم دخل منه في عمرة القضاء والظاهر انه لم يكن على طريقه وانما الذي كان عليها باب ابراهيم كذا قاله الرافعي واعترض بأنه عرج للدخول من الثنية العليا فيلزم انه على طريقه ويرد بان كان الجمع بان التعريض انما كان في حجة الوداع فلا يتناقض في عمرة القضاء ولان الدوران اليه لا يشق ومن ثم لم يجز هنا خلاف بخلاف نظيره في التعريض للثنية العليا ولانه جهة باب الكعبة والبيوت توثق من أبوابها ومن ثم كانت جهة باب الكعبة أشرف جهاتها الأربع وصح الحجاز الاسودعين الله في الارض أي بمنه وبركته أو من باب الاستعارة التمثيلية اذ من قصد ملكا أم بابه وقبل يمينه ليعلم معرفته ويزول روعه وخوفه انتهت (قوله وان يخرج من باب بني سهم) محله اذا لم يتيسر له الخروج من باب الحزرة والا فيقدم الخروج منه على الخروج من باب العمرة وباب الحزرة هو المعروف الآن بباب الوداع اه ج وسهم بفتح فسكون ابن عمرو بن صهيب بن كعب بن لؤي اه برماوى (قوله بباب العمرة) وهو طاف واحدة اه برماوى (قوله وان يبدأ بطواف قدوم) وهو سنة وقيل واجب ومن ثم كره تركه اه ج قال في العباب ولا يبدأ بتحية المسجد اذ تحصل بركته قال في شرحه غالباً قال وقضيته ان من لم يصل ركعتي الطواف لا تحصل له التحية وهو كذلك بالنسبة لتحية المسجد اما تحية البيت فهي الطواف ثم قال في عبارة عن بعضهم وتقوم ركعتا الطواف مقامها أي التحية صرح به القاضي أبو الطيب وابن الرفعة قال في المهمات ومقتضاه انه لو أخرهما فقد فوت هذه التحية ولو اشتغل قبل الطواف بصلاة لنحو خوف فوت لم يخاطب بتحية المسجد لاندراجها فيه اه سم على ج (قوله تحية المسجد) قال المحلى أي البقرة واعترض عليه فتنبه له قال ج في حاشية الايضاح أي الكعبة كما صرحوا به واما تحية المسجد فتندرج في ركعتيه بمعنى انه اذا نوى بمجمع الطواف التحية أثبت عليها والاسقط عنه الطلب بفعلها فان تركهما ونجح أو جلس لم يسقط طلب التحية أو بدأ بالصلاة لنحو ضيق وقت اندرجت التحية فيها اه ثم ذكر ما يتعين استفادته فليراجع اه سم اه شوري ومنه يؤخذ ان محل طلب الطواف من الداخل اذا أراد ان لم يردده فالمطلوب منه صلاة ركعتين كسائر المساجد وقد أشار لهذا في التحفة بقوله ولو منعه الناس صلى التحية كما لو دخل ولم يردده اه (قوله كأامة جماعة) أي ولو في جنازة أو نافلة تسن فيها الجماعة على الظاهر في شرح العباب اه سم على ج (قوله أيضا كأامة جماعة) أي وككون الداخل امرأة ذات جلال أو شرف وهي التي لا تبرز للرجال فيسن لها ان تؤخره الى الليل وهو مفيد كما بحثه بعضهم بما اذا أمنت حبضاً بطول زمنه اه شرح مر (قوله وتذكر فائتة) أي يجب قضاؤها فور الكن في كلام شيخنا ج موافقة ظاهر كلام الشرح في تقديم الفائتة وان فاتت بعذر اه حل (قوله فيقدم على الطواف) أي ثم يطوف اه ايضاح (قوله لانه) أي المذكور من الاعذار لكن هذا التعليل لا يظهر في الفائتة لانها لا تقوت بتقديم الطواف اه شيخنا (قوله ولا يقوت بالجلوس) ولو جلس عمداً بعد الطواف ثم صلى ركعتيه فاتت تحية المسجد لانها تقوت بالجلوس عمداً وان قصر وقباس ذلك انه لو تعمداً عند دخوله المسجد تأخير الطواف حتى طال الفصل وان لم يجلس فاتت تحية المسجد لانها تقوت بطول الفصل ولومع القيام غير انه اغتفر اشتغاله عنها بالطواف فاذا آخر الاشتغال به حتى

(من باب بني شيبه) وان لم يكن بطريقه للاتباع رواه البيهقي بسند صحيح ولان باب بني شيبه من جهة باب الكعبة والحجاز الاسود وان يخرج من باب بني سهم اذا خرج الى بلد ويسمى اليوم بباب العمرة (و) ان يبدأ بطواف قدوم للاتباع رواه الشيخان والمعنى فيه ان الطواف تحية المسجد فيسن أن يبدأ به بقيد زده بقول (الاعذر) كأامة جماعة وضيق وقت الصلاة فتدكر فاتتة فيقدم على الطواف ولو كان في اثنا انه يقوت والطواف لا يقوت ولا يقوت بالجلوس ولا بالتأخير نعم يقوت بالوقوف بعرفة كما يعلم ما يأتي وكما يسمى طواف القدوم يسمى طواف القادم وطواف الورد وطواف الوارد

طال الفصل فانت اه مر وكذا تفوت تحية المسجد فلا يثاب عليها اذا صرف ركعتي الطواف عنها بان نوى بهما ركعتي الطواف دون التحية بخلاف ما اذا نواها ايضاً وأطلق فظاهر اطلاقهم هنا حصول ثواب التحية بركعتي الطواف اذا اطلقوا وان قلنا بخلاف ذلك اذا اطلق فصلي فرضاً او نفلاً آخراً غير ذلك اه مر اه سم على ج (قوله وطواف التحية) ويسمى ايضاً طواف الصدر وطواف الصدر اه برماوي وفي المصباح صدر القول صدر رامن باب تعدد صدرته بالانقواء أصله الانصراف يقال صدر القوم وأصدرناهم اذا صرفتهم وصدرت عن الموضع صدر رامن باب قتل رجعت الصدر بفتحين اه فيدور على معنيين الانصراف والرجوع وطواف الركن انصرف من غرفة ومعنى الى مكة للطواف هو رجوع اليه (قوله فلا يطلب من الداخل بعده) أي لا يطلب مستقلاً فلا ينافي كونه يحصل بطواف الركن اه شوبري وعبارة ج وبطواف الفرض يثاب على طواف القدوم ان قصده كتحية المسجد انتهت وقوله ان قصده ظاهره وان لم يقصد طواف الفرض فانه لا يشترط قصده لشمول نية التسليم ولا يضرب الاقتصار على قصد طواف القدوم في حصول طواف الفرض بل قالوا لو كان عليه طواف افاضة مثلاً فصرقه لغيره لم ينصرف ويقع عن الافاضة الا ان ما نحن فيه يزيد بحصول ما قصده ايضاً لانه مطلوب في ضمن ذلك الفرض فليست امله ثم رأيت في شرح العباب أطل هنا بما منه ما نصه ويؤيده قول القمولي اذا نوى بطواف العمرة طواف القدوم وقع عن التحية أي تحية الكعبة حتى يثاب عليها فهو على التفصيل السابق في تحية المسجد من ان معنى حصولها بغيرها انها ان نويت مع حصول ثوابها والاستسقط طلبها ولا يتوهم من كلام القمولي خلافاً لمن ظنه ان الطواف انصرف بهذه النية عن طواف العمرة لان هذا معلوم مما يأتي ان طواف الفرض لا ينصرف بطواف غيره وحيث نذر فغنى كلامه انه وقع عن التحية مع وقوعه عن الفرض ايضاً وعبارته ظاهرة في ذلك فليست امله وهذا كما يدل على ان للعمرة طواف قدوم الا انه مندرج في طوافها وقياس التشبيه بتحية المسجد انه يثاب عليه وان لم يقصد منه عند من يقول بذلك في تحية المسجد اذا صلى فرضاً او نفلاً كما هو ظاهر البهجة واعتمد الرمل وولده اه سم عليهم (قوله الدخول وقت الطواف المفروض عليهما) ومن ثم لو دخل بعد الوقوف وقبل انتصاف الليل سن له طواف القدوم أي للدخول الثاني لانه لم يدخل وقت طوافه الاول لانه يفوت بالوقوف وقول بعضهم والذي ينبغي ان يكون له من الاول لا يفوت الا ان دخل وقت طواف الفرض ولا يدخل الانصاف اليه نظراً اه حل (قوله قياساً على أصل التسك) قد يفرق بان التطوع في أصل التسك يفوت الواجب بالكعبة بخلافه هنا لا يحصل به الفوات تأمل اه شوبري (قوله ومن قصد الحرم) أي ولو ميكاً أو عبداً أو أمتي لم يأذن لهما سيد أو زوج في دخول الحرم اذا حرمة من جهة لاتنافي التدين من جهة أخرى اه شرح مر قال في الايضاح المسئلة الثانية اذا بلغ الحرم فقد استحب بغض أصحابنا ان يقول اللهم هذا حرمك وأمنك فخرني على النار وآمني من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلني من أوليائك وأهل طاعتك ويستحضر في نفسه من الخضوع والخشوع في قلبه وجسده ما أمكنه اه (قوله من احرامه) هل يستحب للولي ان يحرم عن الصبي الذي دخل به اه سم على ج (قوله ويكره تركه) أي الخلاف في وجوبه قال في الايضاح الثامن من المسائل ينبغي لمن يأتي من غير الحرم أن لا يدخل مكة الا حراماً بجميع أو غير قول يلزمه ذلك او هو مستحب فيه خلاف منتشر بجمعه ثلاثة أقوال احكامها انه مستحب والثاني انه واجب والثالث ان كان ممن يكره دخوله كالخطاين والسقايين والصيادين ونحوهم لم يجب وان كان ممن لا يكره كالساجدين والزائر والرسول والمكي اذا رجع من سفره وجب فان قلنا يجب فله شروطاً احدى ان يكون حراً وان كان عبد لم يجب بخلافه ولو أذن له سيد في الدخول محرم لم يلزمه والثاني ان يحج عن خارج الحرم أما أهل الحرم فلا احرام عليهم بخلاف الثالث ان يكون آمناً في دخوله وأن لا يدخل لقتال فاما ان دخلها حائطاً من ظالم أو غيرهم بحبس فهو محرم أو نحوهما ولا يمكنه الظهور لاداء التسك أو دخلها لقتال باع أو قاطع طريق فلا

وطواف التحية (ويختص به) أي بطواف القدوم (حلال) هو من زيادتي (وحاج دخول مكة قبل وقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من المعتمر لدخول وقت الطواف المفروض عليهما فلا يصح قبل أدائه ان يتطوعاً بطوافه قياساً على أصل التسك (ومن قصد الحرم) هو أعم من قوله مكة (لا التسك) بل لغرض زيارة أو تجارة (سن) له (احرامه) أي بنسك كتحية المسجد لادخاله سواء أتكرر دخوله كطاب أم لا كرسول قال في المجموع ويكره تركه

يلزمه الاحرام بخلاف واذا قلنا يجب الدخول محرما فدخل غير محرم عصي ولا قضاء عليه لفواته كإلّا يفتي
تجبة المسجد اذا جلس قبل ان يصلها ولا فدية عليه والاصح ان حكم دخول الحرم حكم دخول مكة فيما ذكرناه
لاشتراكهما في الحرم اه

* (فصل فيما يطلب في الطواف من واجبات وسنن) * أي وفيما يذكر منه من قوله ولو حل شخص محرما الى آخر
الفصل اه شيخنا (قوله واجبات الطواف) أي الامور التي تتوقف صحة الطواف عليها هذه العبارة على
القاعدة من ان الواجب والفرض بمعنى وقولهم في تخصيصها الا في الحج مرادهم بقولهم الا في الحج خصوص
اضافة لواجبات الحج كالوقوف والواجبات الحج كذا فيكون الواجب فيها ما يجبر بالدم ولا تتوقف الصحة عليه وعلى
هذا المراد تعبير مر وج هنا بقولهم والالفاظ الاول للطواف واجبات لا يصح الابهاسواء كانت أركاناً أم
شروطاً اه لكن لم يبيناهما ولا حواشيهما البعض من هذه الواجبات الذي هو ركن والذي هو شرط تأمل
قال ابن عبد السلام الطواف أفضل أركان الحج حتى الوقوف اه وهو المغمى وان نظرقه الزركشي بان
أفضلها الوقوف لخبر الحج عرفة ولهذا لا يفوت الحج الا بفواته ولم يرد غفران في شيء ما ورد في الوقوف فالصواب
القطع بانه أفضل الاركان وقد يقال ان الطواف أفضل من حيث ذاته لانه مشبه بالصلاة قرينة مستقلة والوقوف
أفضل من حيث كونه ركناً لفواته به وتوقف صحته عليه واختصاصه به ويجعل كلام ابن عبد السلام على
الاول والزركشي على الثاني اه شرح مر في مبحث السعي (قوله بأنواعه) أي الستة من قدوم وركن
ووداع وما يتعلق به في الفوات وطواف نذرو وتطوع اه شرح مر (قوله أيضاً بأنواعه) يشمل طواف
التطوع وقضيته مع قوله الا في كونه سبعا انه لا تطوع فيه بشروط أو أكثر أي أقل من السبع وهو الذي
يظهره نقل عن الخادم ان له التطوع بذلك فليجرحه رأي في الابعاب وفي حديث غريب من طاف بالبيت
خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه والمراد بالمرة الاسبوع والا لا يقتضي جواز التطوع بطوفة واحدة
والصحيح خلافه الى آخر ما أطال به وقال الزركشي انه ضعيف اه شوبري (قوله أحدها وثانيها الحج) جمعها
لان دليلهما واحد ولا حل التفريع بقوله فلوزا لا الخ ولا يشترطان في شيء من أعمال الحج الا في الطواف اه
شيخنا (قوله كافي الصلاة) راجع للستر والطهر وعند الامام أبي حنيفة رضي الله عنه يصح طواف المحدث
ويجيب مع الجنابة والحيض بدنة ومع الحدث شاة اه برماوى (قوله فلوزا لا فيه الحج) هذا لا يصلح تفريعا على
ما قبله وانما هو في جواب شرط مقدرا أي اذا علمت ان من واجبات الطواف الستر والطهر فاذا زال احكمه
التجديد اه برماوى وانظر لو تعمدا والهاهل يحرم عليه ان قلنا ينبغي ألا يحرم عليه لم يكن من البناء وبه
يفارق غير من العبادات التي تبطل بعروض المانع كل محتمل ولعل الوجه هو الثاني فليجرح اه شوبري
(قوله بان عري) يقال عري من ثيابه بالكسر عري بالضم فهو عار وعريان والمرأة عريانة اه مختار اه عري
(قوله أيضاً بان عري) أي انكشف شيء من عورته كان بدائش من شعر رأس الحرة أو ظفر من يدها أو رجلها
اه شرح مر * (مسئلة) * قال الشيخ منصور الطبلاوى سئل شيخنا سم عن امرأة شافعية المذهب طافت
للافاضة بغير ستر معتبرة جاهلة بذلك أو ناسية ثم توجهت الى بلاد اليمن فتكلمت شخصاً ثم تبين لها فساد الطواف
فأرادت أن تقلد أبا حنيفة في صحته لتصير به حلالاً وتبين صحة النكاح وحينئذ فهل يصح ذلك وتضمن صحة
التقليد بعد العمل فأفتى بالصحة وانه لا محذور في ذلك ولما سمعت عنه ذلك اجتمعت به فاني كنت أحفظ عنه
خلافه في العام قبله فقال هذا هو الذي اعتقده من الصحة وأفتى به بعض الافاضل أيضاً بعاله وهي مسألة مهمة
كثيرة الوقوع وأسبابها كثيرة ومن ادعى بأسبابها كل ما كان مخالفاً للمذهب الشافعي مثلاً وهو صحيح على بعض
المذاهب المعتمدة فاذا فعله على وجه فاسد عند الشافعي وصحيح عند غيره ثم علم بالحال جازله ان يقلد القائل بصحته
فيما مضى وفيما يأتي فيرتب عليه أحكامه فتنبه له فانه مهم جداً وينبغي ان اتم الاقدام بان حيث فعله علماً اه

* (فصل) * فيما يطلب في
الطواف من واجبات وسنن
(واجبات الطواف) بأنواعه
ثمانية أحدها وثانيها (ستر)
لعورة (وطهر) عن حدث
أصغر أو أكبر وعن نجس
كافي الصلاة وخبر الطواف
بالبيت صلاة (فلوزا لا) بان
عري أو أحدث أو نجس
نوبه أو بدنه

عش على مر فيما يأتي في مجت طواف الوداع ولو انكشف عورته بنحو يجر فسترها في الحال لكنه قطع
جزأ من الطواف حال انكشافها فهل يحسب له لان ذلك معتبر بدليل انه لا يبطل الصلاة فيه نظر ونجته انه
كذلك اه سم على حج (قوله أو مطافه) قال في المجموع وغلبتها مما عمت به البلوى في المطاف وقد اختار
جما عمن أصحابنا المتأخرين المحققين العفوعنها وينبغي ان يقال يعني عما يشق الاحتراز عن ذلك أي
بشرط ان لا تكون رطوبة لا يتعمد المشي عليها كما مر وقد عدا ابن عبد السلام من البدع غسل بعض الناس
المطاف اه شرح مر وعبار مشرح التحفة للحج نعم في أيام الموسم وغيرها عما يشق الاحتراز عنه في
المطاف من نجاسة الطيور وغيرها ان لم يتعمد المشي عليها ولم تكن رطوبة فيها أو في مماسها كما مر قبيل صفة
الصلاة ومن ثم عدا ابن عبد السلام غسل المطاف من البدع * (تنبيه) لا ينافي ما ذكر من التسوية بين
ذوق الطيور وغيرها قول جمع متأخرين الغرض غلبة النجاسة بذوق الطيرة طلقا وبغيره في أيام الموسم اه
لان هذا الغرض مجرد تصوير لا غير وانما المدار على النظر لما أصابه فان غلب عني عنه مطلقا والا فلا مطلقا
انتهت (قوله جدد وبنى) محل البناء في زوال الطهر اذا زال بغير الانعفاء والجنون والسكر فان زال بواحد منها
فانه يستأنف سواء تعدى أو لا وسواء طال الفصل أو قصر بخروج الثلاثة عن أهلية العبادة بالسكينة وبقي
مالو ارتد هل ينقطع طوافه أم لا فيه نظرون قضية كلامه عدم بطلان ماضى منه سواء طال أو قصر لان الولاية فيه
ليس بشرط وهو باق على تكليفه وان لم يكن أهلا للعبادة في زمن الردة فاذا أسلم بني على ما قبله قبل الردة بنية
جديدة لبطلان النية الأولى بالردة لكن سيأتي في كلام الشارح في محرمات الاحرام بعد قول المصنف وكذا
يفسد الحج قبل التحال الاول الحج ان الحج يبطل بالردة كغيره من العبادات وقرئ ثم يني وبين مالو ارتد في اثناء
وضوئه ثم أسلم فانه يني على ماضى بان النية في الوضوء يمكن توزيعها على أعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها
بطلان كلها بخلافها في الحج فانه لا يمكن توزيعها على أجزائه اه ومقتضاه ان الطواف يبطل بالردة لشمول
قوله كغيره لم يصح من العبادات له ولان نيته لا يمكن توزيعها على أجزائه لان الاسبوع كالكفة وهو لو نوى بعض
ركعة لم يصح فكذا الطواف فليراجع اه عش على مر (قوله وبنى) الظاهر ان البناء كاصل الطواف
فلا يشترط له نية حيث لم تشترط لاصله اه سم على حج (قوله وان تعمد ذلك) المراد بالتعمد الاختيار
وهذه الغاية للرد على قول انه يستأنف حينئذ كالصلاة فان لم يكن باختياره بان سبقه الحدث بخلاف مرتب
على التعمد أي ان قلنا في التعمد يني وهو المعتمد فهنا أولى وان قلنا لا يني وهو الضعيف فقولان أرجمهما
البناء وعبارة أصله مع شرحها للمحلي وفي قول يستأنف كافي الصلاة وقرئ الاول بان الطواف يحتمل فيه
مالا يحتمل في الصلاة كالفعل الكثير والكلام ولو سبقه الحدث فان قلنا في التعمد يني فهنا أولى والاقولان
أرجمهما البناء وسواء على البناء طال الفصل أو لا بناء على ما سيأتي من ان من سنن الطواف موالاته وفي قول انها
واجبة فيستأنف في الطواف بلا عذر على هذا وجه لا نوجب الاستئناف نستحبها انتهت (قوله بخلاف الصلاة
الح) غرض الرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر وفي قول يستأنف كافي الصلاة وقرئ الاول بانه يحتمل
فيه مالا يحتمل في الصلاة انتهت (قوله لعدم اشتراط الولاية فيه كالوضوء) أحسن منه ان صاحب الضرورة
يجب ان يوالي يوفيه نظر بل يني في نية لتوسعهم فيه اه حل (قوله لكن يسن الاستئناف الحج) راجع
لقوله وبنى ويصح رجوعه أيضا للتعمد في قوله سواء طال الفصل أم قصر بالنسبة لشقه الاول لما علمت من
عبارة المحلي ان فيه خلافا وأنه يسن فيه الاستئناف أيضا خروجا من ذلك الخلاف تأمل (قوله مع القدرة) فلو
عجز عن السطر طاف عريا ولو لركن ولا إعادة عليه أو عن الطهارة حسا أو شرعا فيه اضطراب حررته في الحاشية
وحاصل المعتمد منه انه يجوز لمن عزم على الرحيل ان يطوف ولو لركن وان اتسع وقته لم يشقه مصادرة الاحرام
بالتعمد ويحتمل به واذا جاسكت لزمه اعادته ولا يلزمه عند فعله فجرد ولا غيره فاذا مات وجب الاحتجاج منه بشرطه

أو مطافه بنجس غير معتق
عنه (فيه) أي في طوافه
(جدد) الستر والطهر
(وبنى) على طوافه وان
تعمد ذلك بخلاف الصلاة اذ
يحتمل فيه مالا يحتمل فيها
ككثير الفعل والكلام
سواء أطال الفصل أم قصر
لعدم اشتراط الولاية فيه
كالوضوء لان كلامهما عبادة
يجوز أن يتخللها ليس منها
بخلاف الصلاة لكن يسن
الاستئناف خروجا من
خلاف من أوجب محمل
اشتراط الستر والطهر مع
القدرة

ولا يجوز طواف الركن ولا غيره لفقد الطهورين بل الوجه انه يسقط عنه طواف الوداع ولو طرأ حيضها قبل طواف الركن ولم يمكنها التحلل لنحو فقد نفقة أو رفقة أو خوف على نفسها رحلت إن شاءت ثم إذا وصلت المحل يتعذر الرجوع عليها منه إلى مكة لتحلل كالحصر ويبقى الطواف في ذمتها فيما أتت فيه ما تقرر وفي هذه المسئلة من يد بسط بيته في الحاشية وإن الاحوط لها أن تقلد من يرى براءة ذمتها بطوافها قبل رجوعها اهـ ج وقوله لتحلل كالحصر قضية هذا التشبيه أنها بالتحلل تخرج من النسك ويبقى بتمامه في ذمتها لكن قوله ويبقى الطواف في ذمتها لمصرح بخلافه وإن الباقي في ذمتها بمجرد الطواف فيكون التشبيه في قوله كالحصر بالنسبة لمجرد ما تحلل به لكن الوجه هو الاول وأنه لا بد من الاحرام والاثبات بتمام النسك لأن التحلل يقطع النسك ويخرج منه اهـ سم عليه (قوله املع العجز في المهمات الخ) حاصل المعتمد في هذه المسئلة أن العاري يصح طوافه مطلقا في أنواع الطواف الستة ولا إعادة عليه في شيء منها وإن المتجسس وفقد الطهورين لا يصح طوافهما مطلقا وإن التيمم يصح طوافهما مطلقا وإنما التفصيل في وجوب الإعادة عليه أي التيمم فإن كان غير الركن لا يعيده وإن كان الركن أعاده إن غلب وجود الماء اهـ شيخنا والشيخ عبدربه حاصل آخر قال فيه هو حاصل المعتمد في هذه المسئلة أن طواف الركن يفعله بالتيمم حيث ضاق الوقت عن رجوعه سواء كان المحل يغلب فيه وجود الماء أو لا ثم إذا عاد إلى مكة يجب عليه إعادته إن كان المحل يغلب فيه وجود الماء بخلاف ما إذا غلب الفقد أو استوى الأمران فلا تجب الإعادة لكن ظاهر عبارة مر وجوبها مطلقا وإذا عاد لا يحتاج إلى تجديد الاحرام لأنه بعد انصرافه من مكة يصير حلالا بالنسبة لحرمان الاحرام ومحرمها بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته وأما غير طواف الركن فيفعله بالتيمم لكن بشرط أن يكون المحل لا يغلب فيه وجود الماء اهـ مر بالمعنى وأما ذو النجاسة فلا يطوف أصلا لأركاؤه ولا غيره وأما فقد السترة فإنه يطوف مطلقا ولا إعادة عليه اهـ وبعبارة شرح مر وببحث الاسنوي أن القياس منع التيمم والمتجسس العاجز عن الماع من طواف الركن لوجوب الإعادة فلا فائدة في فعله ولأن وقته ليس محدودا كالصلاة وقطع في طواف النفل والوداع بان له فعلهما مع ذلك وحاصل ما في المقام أن الوجه الذي يصرح به كلام الامام وغيره أن فعل طواف الركن بالتيمم لفقد الماء أو لجرح عليه جيرة في أعضاء التيمم ونحو ذلك مما يجب معه الإعادة حيث لم يرج البرء أو الماء قبل تمكنه من فعله على وجه يجز عن الإعادة لشدة المشقة في بقاءه محرم مع عوده إلى وطنه وتجب إعادته إذا تمكن بأن عاد إلى مكة ولو بعد مدة طويلة لزال الضرورة حيث دلالة وإن كان حلالا بالنسبة لا باحة المحظورات له قبل العود للضرورة إلا أنه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته ويؤخذ من ذلك أنه يعيد بعد تمكنه من الطواف فقط من غير احرام ولم أر أصرا يحاذي ذلك نوع ذلك فهو المعتمد ومآله الاسنوي في طواف النفل صحيح أما طواف الوداع فالأقرب فيه جوازه بالتيمم أيضا نعم يعتنع على فاقد الطهورين كطواف الركن كما أتت به الواو رحمه الله تعالى لوجوب الإعادة عليه مع الندرة فلا فائدة في فعله وإنما فعل الصلاة المكتوبة مع فقد الطهورين لحرمته وفتها والطواف لا آخر لو قتمت يديه أنه إذا صلى ثم قدر على التيمم بعد الوقت لا يعيد الصلاة في الحضر لعدم الفائدة مع أن حرمة الصلاة أعظم من حرمة ويسقط عنه طواف الوداع بذلك أي بقدر الطهورين وبالنجاسة التي لا يقدر على طهرها ولا دم عليه كالحائض وسباقي أيضا إن من حاض قبل طواف الركن ولم يمكنها الإقامة حتى تطهر لها أن ترحل فإذا وصلت إلى محل يتعذر عليها الرجوع منه إلى مكة جاز لها حيث كان لتحلل كالحصر وتحلل حيث نزل من إحرامها ويبقى الطواف في ذمتها إلى أن تعود والأقرب أنه أي العود على التراخي وانها تحتاج عند فعله إلى إحرام لخروجها من نسكها بالتحلل بخلاف من طاف بتيمم تجب معه الإعادة أي إعادة الطواف لعدم تحلل حقيقة وقول الرافعي ليس لها أن تسافر حتى تطوف قال غيره أنه غلط منه انتهت وقوله لبقاء الطواف في ذمته أي فإذا مات وجب الاجاج عنه بشرطه اهـ ج أي

املع العجز في المهمات
يجوز الطواف بدونهما
الاطواف الركن

وهو التمكن من العود ولم يعدوان يوجد في تركته ما بقي باجرة من يخرج عنه اه ع ش عليه (قوله بالقياس)
 أي على الصلاة الفائتة التي عليه وأراد فعلها بالتيمم بجامع عدم الوقت اه شوي وقوله منعه للمتميم فيه ان
 التيمم متطهر مع ان الفرض عدم الطهر والستر الا ان يراد الطهارة الكاملة تأمل (قوله والمتجسس) وحيث
 فيحتمل انه كالحائض فيخرج مع رفقة الى حيث يتعذر عليه العود فيتحلل كالمحصر فاذا عاد الى مكة أحرم
 وطاف اه ع ش على مر (قوله وانما فعلت الصلاة الخ) قد يؤخذ منه الجواز في طواف الوداع لحرمته
 مقارنة بمكة بدونه حر اه سم (قوله لان الطواف لا آخر لوقته) إشارة الى جامع القياس (قوله وفي جوار فعله
 الخ) مراده من هذا الاعتراض على الاسنوي حيث أطلق ما عدا الركن فتقتضي اطلاقه جوارزه لفاقد الطهورين
 والمتجسس وقد علمت انه ليس كذلك أي لا يجوز لواحد منهما شيء من أنواع الطواف فعلى الاسنوي اعتراضان
 أحدهما في المستثنى حيث قال فالقياس منه للمتميم وقد علمت انه لا يمنع له وانما التفصيل في وجوب الاعادة
 وهذا ليس في الشارح والاخر في المستثنى منه وهو ما أشار اليه الشارح بقوله فيما ذكر أي حالة العجز
 وقوله مطلقاً أي في أقسام ما عدا الركن فيكون معمولاً للجواز أي بل الحق التفصيل كما علمت والاحسن ان
 يجعل مطلقاً صفة للدون أي دوناً مطلقاً من غير تفصيل بين كونه تجسراً أو فقد طهورين أو تيمماً بل الحق
 التفصيل وهذا الوجه في تفسير الاطلاق أنسب بالتفصيل وأما الوجه السابق فلا يقابل التفصيل اذ التفصيل في
 الفاعل والاطلاق في المفعول تأمل (قوله مطلقاً) أي سواء كان طواف قدوم أو وداع أو غيرهما لما عدا طواف
 الركن لانه تقدم استثنائه هكذا ظهر ويحتمل ان معنى الاطلاق سواء كان بطهارة حدث أو خبث أو غيرهما
 وفيه نظر لان المقسم انه عاجز عن الطهر فلي تأمل اه شوي وقال حل قوله فيما ذكر أي طواف غير
 الركن اه (قوله وجعله البيت عن يساره) أي بحيث لا يستقبل شيئاً مما بعد الحجر من جهة الباب اه سم
 وقضية كلام المصنف كغيره انه متى كان البيت عن يساره صح وان لم يطف على الوجه المعهود كان جعل رأسه
 لأسفل ورجليه لأعلى أو وجهه للأرض وظهره للسماء ويبحث الاسنوي ان المتجه عدم الجواز لانه منابذ للشرع
 وقيد الجوارحى تبعاً لابن النقيب بما اذا قدر على الهيئة المشروعة ولو قيل بالجواز مطلقاً لم يبعد كما لو طاف
 زحفاً أو حبواً مع قدرته على المشي ولو جرد جعل البيت عن يساره مع وجود أصل الهيئة الواردة اه ع ش على
 مر (قوله أيضاً وجعله البيت عن يساره) شمل ذلك ما لو طاف بصغير حامل له فيجعل البيت عن يسار الطفل
 ويدور به وفي حج ان المريض اذا لم يتأت حمله الاور وجهه أو ظهره للبيت صح طوافه للضرورة ويؤخذ منه
 ان من لم يمكنه الا التقلب على جنبه يجوز طوافه كذلك سواء كان رأسه للبيت أو رجلاه كذلك للضرورة
 هنا ومحملة ان لم يجد من يحمله ويجعل يساره للبيت والالزامة ولو باجرة مثل فاضله عما مر في نحو قائد الاعمي
 كمن هو ظاهر اه ويأتي مثله في الطفل المحمول اه ع ش على مر وفي فتاوى السبوطي مسألة الطواف
 عمن أو يسار الجواب يسرى الى ذهن كثير من الناس من اشتراطنا جعل البيت عن يسار الطائف ان الطواف
 يسار وليس كذلك بل هو عمن وبين ذلك من وجهين أحدهما ان الطائف عمن البيت لان كل ما كان عن
 يسار شيء فذلك الشيء عمنه الثاني ان من استقبل شيئاً ثم أراد المشي بجهة يمينه فانه يجعل ذلك الشيء عن يساره
 فطوافه ثبت في حديث مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم أتى البيت فاستقبل الحجر ثم مشى عن يمينه اه اه
 سم على حج (قوله حتى شاذروانه وحجره) الشاذروان بفتح الذال المعجمة وهو الخارج عن عرض جدار
 البيت قدر ثلثي ذراع تركته قرش لضيق النفقة وهو كفي المناسك وغيرها عن الاصحاب ظاهر في جوانب البيت
 لكن لا يظهر عند الحجر الاسود وكأنهم تركوا رفعه لتحويل الاستلام وقد أحدث في هذه الازمان عند شاذروان
 وفي الصعيدين ان عائشة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجدار وفي رواية لمسلم عن الحجر أمن البيت هو
 قال نعم قالت فما بالهم لم يدخلوه في البيت قال ان قومك قصرت بهم النفقة قالت فما شأن بابهم من تفعالات فعل

فالقياس منه للمتميم
 والمتجسس وانما فعلت الصلاة
 كذلك لحرمه الوقت
 وهو مفقوده لان الطواف
 لا آخر لوقته انتهى وفي
 جوار فعله فيما ذكر
 يكون ما مطلقاً نظر وقول
 قلوا لا الى آخره أولى من
 قول الاصل قلوا أحدث فيه
 قوضاً وبني (و) نالها (جعله
 البيت عن يساره) بقيد
 زده بقول (ما را انما وجهه)
 فيجب كونه خارجاً بكل بدنه
 عنه حتى عن شاذروانه
 وحجره لا يتابع مع خبر مسلم
 نحن واعمى مناسككم فان
 خالف شيئاً من ذلك كان
 استقبل البيت أو استدبره
 أو جعله عن يمينه أو عن
 يساره ورجع القهقري نحو
 الركن الباقى لم يصح طوافه
 لما بذنه ما ورد الشرع به

ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا ولولا ان قومك حديث عهد في الجاهلية فإخاف أن تنكر قلوبهم ان ادخل الجدار في البيت وان الصقاية في الارض لفعلت وظاهره ان جميع الحجر من البيت قال في أصل الروضة وهو قضية كلام كثير من أصحابنا وظاهر نص المختصر لكن الصحيح ان الذي فيه من البيت قد رسته اذ عرت متصل بالبيت وقيل ستة أو سبعة ولفظ المختصر محمول على هذا ومع ذلك يجب الطواف خارجا عنه لانه صلى الله عليه وسلم انما طاف خارج الحجر اه شرح مر وقوله في جوانب البيت معتمد وظاهره أنه في جميع جوانب البيت وبذلك صرح ج وعبارته وهو من الجهة الغربية واليمانية وكذا من جهة الباب كما حررته في الحاشية ففي موازاة الآية بيان للواقع واستثناء ما عند الركن اليماني منه لانه على القواعد يرد بأن كونه كذلك لا يمنع النقص من غرضه عند ارتفاع البناء وهذا هو المراد بالسائر وان في الجميع فهو عام في كلها حتى عند الحجر الاسود وعند اليماني انتهت اه ع ش عليه (قوله أيضا حتى عن شاذروانه) هو بعض جدار البيت نقصه ابن الزبير رضي الله عنهما من عرض الاساس لما وصل أرض المطاف لمصلحة البناء ثم سُم بالرخام لان أكثر العامة كان يطوف عليه اه ج (قوله والحجر بكسر الحاء) أي لا غير وكذا حجر الثوب وأما الحجر الذي هو بمعنى المنع فثلث الحاء كيماني في باب الحجر وتقدم فيه كلام في باب النجاسة فراجع اه بر ماوى وللحجر بكسر الحاء سبع معان نظمها بعضهم فقال

ركبت حجرا وطفيت البيت خلف الحجر * وحزنت حجرا عظيما ما دخلت الحجر
لله حجر منعني من دخول الحجر * ما قلت حجرا ولو أعطيت على الحجر

فقوله ركبت حجرا أي فرسا وقوله خلف الحجر أي حجرا سمعيل وقوله وحزنت حجرا أي عقلا وقوله ما دخلت الحجر أي حجر ثود وقوله لله حجر أي منع وقوله من دخول الحجر أي حجر ثود وقوله ما قلت حجرا أي كذبا وقوله على الحجر أي حجر الثوب اه ش خ (قوله ويسمى حطيمًا) وكان زريبة لغنم اسمعيل صلى الله عليه وسلم وروى أنه دفن فيه لكن الأشهر ان الحطيم ما بين الحجر الاسود ومقام ابراهيم وهو كما يأتي في اللعان أفضل محل بالمسجد بعد الكعبة اه ج وقوله وكان زريبة لغنم اسمعيل قد يشك على ان بعض من البيت لان البيت مسجد ويمتنع انواء الدواب فيه المستلزم لتجيسه الآن يقال لعل هذا الحكم فيه ثابت في شرع اسمعيل عليه الصلاة والسلام أول لعل الانواء كان في بعضه اه سم عليه ويوجب بما هو أحسن من هذا كله وهو ان جعل اسمعيل هذا الموضع زريبة انما كان قبل بناء البيت وأما بعد بنائه فكان داخل فيه وجزا منه فلا يتصور جعله زريبة كما هو ظاهر ومعلوم انه قبل البناء كان المحل فضاء كسائر البقاع لا يعلم أنه بيت الله تأمل * (تنبيه) الظاهر في وضع الحجر الموجود الآن انه على الوضع القديم فوجب مراعاته ولا تنظر لاحتمال زيادة أو نقص نعم في كل من فتحه فخره نحو ثلاثة أرباع ذراع بالحديد خارجة عن سمت ركن البيت بشاذروانه ودخله في سمت حائط الحجر فهل تغلب الأولى فيجوز الطواف فيها أو الثانية فلا كل تخمين والاحتياط الثاني ويتدبر النظر في الرفرف الذي يحاط الحجر هل هو منه أو لا ثم رأيت ابن جماعة حرره عرض جدار الحجر بما لا يطابق الخارج الآن الا بدخول ذلك الرفرف فلا يصح طواف من جعل أصبعه عليه ولا من مس جدار الحجر الذي تحت ذلك الرفرف وقد أطلق في المجموع وغيره وجوب الخروج عن جدار الحجر وهو يؤيد ذلك ورأيت مخالف ابن جماعة والازرق وغيرهما في أمور أخرى تتعلق بالحجر لا حاجة بنا الآن الى تحريرها لانها لا ارتباط لها بصحة الطواف بعد تمهيد وجوب الخروج عن كل الحجر وحائطه اه ج (قوله وبدؤه بالحجر الاسود) وارتفاعه عن أرض المسجد في المطاف ذراعان ونصف تقريباً وهو ياقوته بيضاء من بواقيت الجنة وكان أشد بياضاً من اللبن فسودته خطايا بني آدم وروى أن آدم عليه الصلاة والسلام لما أهبط من الجنة هبط الحجر الاسود وكان أشد بياضاً من الثلج فوضعه على جبل أبي قبيس فكان يضيء بالليل كأنه القمر فثبت بلغ

والحجر بكسر الحاء ونسجى
حطيمًا المحوطة بين الركنين
الشاميين بجدار قصير بينه
وبين كل من الركنين قبة
(و) رابعها (بدؤه بالحجر
الاسود

منه كان من الحرم اه برماوى (قوله محاذياله أو لجزئه) عبارة شرح مر محاذياله أو لبعضه في مروره
 عليه ابتداء بجميع بدنه أى بجميع الشق الايسر كما قاله الامام والغزالي بأن لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من
 الحجر واكتفى بمحاذاته بعضه كما يكتفى بتوجهه بجميع بدنه لجزء من الكعبة في الصلاة وصفة المحاذاة كما في المجموع
 وغيره أن يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر من جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه
 الايمن عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم عشي مستقبل الحجر ماراً الى جهة يمينه حتى يجاوزه فاذا جاوزه انقلب وجعل
 يساره الى البيت ولو فعل هذا من الاول وترك استقبال الحجر جازلكن فائته الفضيلة قال وليس شئ من الطواف
 يجوز مع استقبال البيت الا ما ذكرناه من مروره في الابتداء وذلك سنة في الطوفة الاولى لا غير بل هو ممنوع في
 غيرها وهذا غير الاستقبال المستحب عند لقاء الحجر قبل أن يرد بألوطاف فان ذلك مستحب قطعاً وسنة مستقلة
 واذا استقبل للهودعاء فليحترز عن أن يمر منه أدنى جزء قبل عوده الى جعل البيت عن يساره ويقام بالحجر فيما
 تقرر من يستلم اليماني ولو أزيل الحجر والعبادة بالله تعالى وجب له ما وجب له قاله القاضي أبو الطيب وقال غيره
 المراد الركن بدليل صحة طواف الركب ومن في السطح ولا بد من مقارنة النية حيث وجبت لما يجب محاذاته من
 الحجر ثم ما اقتضاه كلام المجموع من اجزاء الانتقال بعد مفارقة جميع الحجر هو المعتمد الموافق لكلام أبي الطيب
 والرويان وغيرهما وان بحث الزركشي وابن الرفعة خلافه وانه لا بد منه قبل مفارقة جميعه لانهم توسعوا في ابتداء
 الطواف ما لو توسعوا في دوامه ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض أجزائه ولو حاذاه ببعض بدنه
 وبعضه تجاوز الى جانب الباب لم يعتد بطوفه كما في الروضة فهما عن العراقيين وفي المجموع في الاولى ان أمكن
 ذلك وتظاهر كما أفاده الشارح ان المراد بمحاذاة الحجر في المستلتي استقباله وان عدم الصحة في الثانية لعدم المرور
 بجميع البدن على الحجر فلا بد من استقباله المقابلة مما تقدم وهو أن لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر
 المذكور اه شرح مر وفي حج ما تصويبه في لقبل الحجر أن يقر قدميه حتى يعتدل قائماً لانه حال التعميل في
 هواء البيت بناء على الأصح ان ثم شاذروا فاقى زالت قدمه عن محلها قبل اعتداله كان قد قطع جزءاً من البيت وهو
 في هوائه فلا يحسبه وكذا يقال في مستلم اليماني اه (قوله أيضاً محاذياله) قال في شرح الروض قال في المجموع
 وصفة المحاذاة أن يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر التي الى جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر
 عن يمينه ومنكبه الايمن عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم عشي مستقبل الحجر ماراً الى جهة يمينه حتى يجاوزه فاذا
 جاوزه انقلب وجعل يساره الى البيت ولو فعل هذا من الاول وترك استقبال الحجر جازلكن فائته الفضيلة قال في
 مناسكه وليس شئ من الطواف يجوز مع استقبال البيت الا ما ذكرناه من مروره في ابتداء الطواف على الحجر
 الاسود الخ انتهت فقوله اذا جاوزه انقلب الخ يدل على ان الانتقال بعد المجاوزة وانه لا يجب عند الانتقال ان يحاذى
 يساره جزءاً من الحجر الاسود بل يكفي محاذاته حيث تدل اول ما يجاوز الحجر من جهة الباب وقد فهم ابن الرفعة ان هذا
 مراده حيث نظره بان فيه تخلف جعل البيت عن يساره في بعض الطواف انتهى وهذا هو الموافق لقوله في
 مناسكه وليس شئ من الطواف الى آخر ما تقدم في عبارة شرح الروض وأما جوابه في شرح العباب عن نظره ان
 الرفعة بان حقيقة الطواف انما توجد عند الانحراف عن محاذاة طرف الحجر وهو حيث تدل قد جازاه يساره فاندفع
 ما قاله من التخلف اه فهو لاوافق ما ذكر عن المناسل المصرح كما لا يخفى بان ما قبل الانحراف محسوب من الطواف
 والظاهر جداً ان الانتقال بعد مجاوزة الحجر نعم قد يؤيده ما تقدم من قول المجموع ولو فعل هذا من الاول الخ
 اذ لو كان المراد ان الانتقال بعد المجاوزة بحيث لا يصير اليسار محاذياً بشئ من الحجر لم يصح هذا اذ لا يصح ابتداءه
 أولاً بجعل المجاوزة للحجر فقط عن يساره الا أن يجب بأن المراد بقوله ولو فعل هذا الخ انه لو جعل البيت عن يساره
 أى بشرطه والحاصل ان مراده من ذلك انه لو ترك الاستقبال واقتصر على جعل البيت عن يساره بشرطه فليست
 الاشارة الى جميع ما في قوله فاذا جاوزه انقلب الخ ومما يصرح بان مراده ذلك تعبير ابن النقيب عنه في

محاذياله أو لجزئه في مروره

مختصر الكفاية بقوله ولو جعله عن يساره أو لا وترك الاستقبال جاز اه وبالجمله فلا يخفى على منصف متامل
ان عبارة المجموع ظاهرة جسد ان لم تكن صريحة في ان الانتقال بعد المجاوزة وان عبارة المناسل صريحة في
ان ما قبل الانتقال محسوب من الطواف على وقوفهم ابن الرفعة عنه وان قول المجموع ولو فعل هذا الخ
لا يدل دلالة معتد بها على ما يعارض ذلك لاحتماله وقرب حمله على ما ذكره فليتامل ثم لا يخفى عليك مخالفتنا في
هذا الشرح لما قرر عن شرح العباب من ان أول الطواف انما هو الانحراف دون ما قبله فان قوله هنا
ولا يجوز شيء من الطواف الخ صريح في الاعتداد بما قبل الانحراف أيضا اه سم على ج (قوله
أيضا محاذياله) أي ان كان منكبه الايسر عريضا وقوله أو لجزئه أي ان كان منكبه مريضا جازا اه شيخنا
وعبارة الزبدي قوله أو لجزئه أي بان كان نجيفا وحاذي بجميع بدنه بعض الحجر انتهت (قوله أيضا محاذياله)
أي حقيقة أو حكما فيشمل الزاحف والراكب اه قلوبني على التحرير (قوله بدنه) أي بجميع الشق
الايسر كما قاله الامام والغزالي بان لا يقدم جزءا من بدنه على جزء من الحجر اه شرح مر وخالفه ج فقال
(تنبيه) يظهر ان المراد بالشق الايسر أعلاه المحاذي للصدر وهو المنكب فلو انصرف عنه هذا وحاذاه بما
تحت من الشق الايسر لم يكف اه ع ش على مر (قوله انقتل) أي انصرف وانصرف جاء لا البيت عن
يساره اه شيخنا (قوله فاذا انتهى اليه) أي وهو مستحضر للنية حيث وجبت ج (قوله والعباد
بالله تعالى) أي من ادرك ذلك الزمن وانما قلنا ذلك لانه سيزول قطعا بحسب ما دللت عليه النصوص فيكون
واجبا فلا معنى للاستعاذه منه اه شيخنا (قوله وكونه سبعا) أي يقينا فلو شك في العدد بني على الاقل كعدد
الصلاة فاذا اعتقد انه طاف سبعا فأخبره عدل بأنه ستس له العمل بقوله كما في الانوار وجزءه السبكي
ويقابو عدد ركعات الصلاة بأن زيادة الركعات بطله بخلاف الطواف ولا بد أيضا من محاذاته شيئا من
الحجر بعد الطرفة السابقة مما حاذاه أولا اه شرح مر وقوله فلو شك أي قبل الفراغ في العدد أخذ
بالاقل عبارة العباب وشرحه ولو شك في العدد قبل تمامه أخذ بالاقل اجاعا وان ظن خلافه أو شك في ذلك
بعده أي بعد فراغه لم يؤثر ظن مامر في الشك في القاطن ان كان قبل تمامها أثر أو بعده وقبل الركوع
لم يؤثر اه وقوله سن له العمل بقوله عبارة العباب وشرحه ولو أخبره عدلان بالاتمام وعنده أنه لم يتم لم يجز ان
ينتفت الى اخبارهما بل ولا الى اخبار ما زاد علمهما وان = كثر واقظير مامر في الصلاة أو أخبره
أو عدل واحد كما هو ظاهر ثم رأيت في المجموع خرمه وتبعه بالنقص عن السبع وعنده انه أنما ندب
كما في المجموع عن انشافي والاصحاب قبوله ما يتخلف في الصلاة فانه لا يجوز الرجوع اليه ما لان الزيادة هنا
غير مبطلة فلا محذور في الاخذ بقوله ما مطلقا بخلافه في الصلاة انتهى ومنه يظهر تصوير المسئلة بالاخبار
بعد الفراغ فان كان قبله وحصل به شك دخل في قوله السابق فلو شك الخ لكن هذا لا يناسب قول الشارح
الان أورثه الخ لان الشك بعد الفراغ لا يؤثر فليتامل انتهى ابن قاسم على ابن حجر (قوله ولو في الاوقات
المنهي عن الصلاة فيها) كذا عبر مر وهذه الغاية لتعميم الشك لا موقع لها هنا فلا علاقة بينه وبين العدد
حتى يعمم به فيه كما هو ظاهر لا متأمل وابن حجر ذكر هذا الحكم مستقلا على سبيل الغاية فقال ولا يكره في
الاوقات المنهي عنها الخ لكن عليه المواخذة من حيث ذكر هذا الحكم هنا أي في مقام بيان اشتراط العدد
المذكور فتأمل وقوله بعذر أو غيره تعميم في الراكب والزاحف (قوله وفي المسجد) أل في كلامه للعهد الذي
أي المسجد الموجد الا أن أحوال الطواف لا ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فقط اه شرح مر (قوله
وان وسع) ولا بد ان يكون بالحرم ولو وسع المسجد حتى بلغ الحل وصارت حاشيته في الحل وطاف به لم يصح فلا بد
من الحرم مع المسجد اه حل وفي البر ماوى ما نصه قال شيخنا في معراجيه ولم تعلم ابتداء بناء المسجد حول
الكعبة ولا واقع ولا مسجديته الا باخباره صلى الله عليه وسلم من القرآن وغيره وكان مقداره في الجاهلية أو أول
الاسلام بقدر المطاف الآن ثم وسع وأول من وسعه النبي صلى الله عليه وسلم واتخذ له جدارا ثم أبو بكر رضي الله

(بدنه) لا اتباع ويسن كما
قال النووي ان يتوجه البيت
أول طوافه ويقف على
جانب الحجر الذي لجهة الركن
اليمنى بحيث يصير كل الحجر
عن يمينه ومنكبه الايمن عند
طرف الحجر ثم يمر متوجها له
فاذا جاوزة انقل وجعل
البيت عن يساره وهذا
مستثنى من وجوب جعل
البيت عن يساره (فلو بدأ
بغيره) كأن بدأ بالباب (لم
يجب) ما طافه فاذا انتهى
اليه ابتداء منه ولو أزيل
الحجر والعباد بالله تعالى وجب
محاذاة محله ويسن حيث
استلام محله وتقبيله والسجود
عليه وقول أو لجزئه من
زيادتي (و) خامسها (كونه
سبعا) ولو في الاوقات المنهي
عن الصلاة فيها ما شيا
أورا كما أوراه بقدر أو غيره
فلو ترك من السبع شيئا وان
قل لم يجزه (و) سادسها
كونه (في المسجد) وان وسع

عنه ثم عشرين سنة سبع عشرة اشترى دورا وزادها فيه واتخذ له جدارا قصيرا دون القامة ثم عشرين سنة ست وعشرين
واتخذ له الاروقة ثم عبد الله بن الزبير ثم عبد الملك بن مروان ثم الوليد بن عبد الملك ثم المنصور سنة ست وثلاثين
ومائة ثم المهدي سنة ثمان وخمسين ومائة ولم يمتهمه بعد مولده الهادي وزاد في بعض جهاته بحيث جعله
مربعين جداره وجدار الكعبة تسعون ذراعا من كل جانب ثم زاد فيه المأمون سنة اثنين ومائتين بعد المهدي
بائتين وأربعين سنة وأتقن بنيانه واستقر الامر على ذلك الى الآن وبناء السلاطين بعده اما تجديد من غير
زيادة فيه أو اصلاح وأول من أحدث فيه المنبر موسى بن عيسى عامل هارون الرشيد وأول من كسى الكعبة من
داخلها قصي جد النبي صلى الله عليه وسلم حين بناها ثم كساها عبد الله بن الزبير بالقباطي من خارجها ثم أبدلها
السلطان فرج بن برقوق في خلافة بالكسوة السوداء من خارجها واستمرت الى الآن (قوله أو كان
الطواف على السطح) عبارة شرح مر أو كان على سطح المسجد وان ارتفع عن البيت كالصلاة على جبل أبي
قيس مع ارتفاعه عن البيت وهذا هو المعتمد وان فرق بأن المقصود في الصلاة جهة بناءها فاذا علا كان مستقبل
والمقصود في الطواف نفس بنائها فاذا علا لم يكن طائفا به انتهت (قوله كالسجاية والسواري) لكن يكره
الطواف حيث تدل بكره خارج الماطف ولو بدون حائل لان بعض المذاهب يرى بطلانه وأنه لا يصح الا في الماطف
هـ ج بتصرف (قوله وسابعها نية الخ) يظهر انه لو نوى أسابع نية واحدة آخره أي في التطوع وأنه لو نوى
قدرا أو أراد الاقتصار على أقل منه أو الزيادة عليه بالنية فإنه يجوز ذلك كالنفل المطلق فليجروا وفي فتاوى الشهاب
مر مانعه هل ان يطوف أسبوعين أو أكثر نية واحدة في النفل الجواب ان مطلق النية انما يكفي لاسبوع
واحد اهـ شوبري (قوله ونية ان استقل) النية التي يفصل فيها بين الاستقلال وعدمه معناها قصد الفعل عن
الطواف اما مطلق قصد أصل الفعل فلا بد منه حتى في طواف النسك اهـ ج فتلخص من هذا ان كل طواف يشترط
فيه قصد أصل الفعل الذي هو الدوران وان الطواف الذي لم يشمله نسك يشترط فيه قصد الفعل عنه أي عن
الطواف فلا يكفي مطلق الدوران مع الغفلة عن كونه طوافا أو غيره وان كان قاصدا للفعل من أصله ولا مع
الغفلة عن أصل الفعل تأمل وكتب عليه سم فقال قوله قصد الفعل عن الطواف قضية ذلك انه لا يجب زيادة
على ذلك كالنذر أو الغرضية في النذر وكونه وداعا في الوداع وعلى هذا يفرق بين الطواف ونظائره
كلاعتكاف بأن الطواف أوسع بدليل انه قد ينوي غير ما عليه ويقع عما عليه ويحتمل خلافه فليراجع اهـ
(قوله بأن لم يشمله نسك) وهو ما عدا الركن والقدر ومن جهته الوداع فلا بد من نية كما قاله ابن الرفعة ولو قربة
بدخل ولا نه ليس من المناسك عند الشيخين بخلاف ما شمله نسك وهو طواف الركن والقدر فلا يحتاج الى
نية لشمول نية النسك اهـ شرح مر (قوله وعدم صرفه لغيره) يدخل فيه ما اذا قصد عدم الطواف وما اذا
قصد ادراك غير ما اذا قصد الطواف فحمله فان كان عليه طواف دخل وقته لم ينصرف ووقع عن نفسه
والا انصرف ووقع عن الغير فالخامس ان الدوران حول البيت ينصرف عن الطواف مطلقا فيما اذا قصد عدم
الطواف أو قصد غير الطواف مطلقا كادراك غير ما عن طواف نفسه لمحموله اذا قصد الطواف لمحموله فقط وان
كن عليه طواف دخل وقته وكذا ان أطلق ان لم يكن عليه طواف أو لم يكن دخل وقته كما يعلم مما يأتي اهـ مر
ولو قصد الطواف والغريم ينبغي العصة كالمقصود بالركوع مثلا الركوع وشيا آخر فان الذي دل عليه كلامهم
العصة كما حررتاه في كتاب الصلاة اهـ سم قوله لغيره أي فقط اهـ حل (قوله على هيئة لا تنقض الوضوء)
كان كندرا كلمة كذا أو قصد في اثنائه ونام اهـ شيخنا (قوله وسننه الخ) أي سننه ثمانية كما عبر بذلك في شرح
الروض وكذا عبر مر في شرحه وعدها فقال احداها ان عشي في كاه الثانية ان يستلم الخ والثالثة ان يقول
أول طوافه الخ والرابعة ان يرمل ذكر الخ والخامسة ان يضطبع الخ والسادسة ان يهرب من البيت الخ والسابعة
ان يوالي بين أشواطه والامنة ان يصلي ركعتين خلف المقام اهـ فجعل الادعية المذكورة هنا سنة واحدة مع انه

أو كان الطواف على السطح
ولو مرتفع عن البيت أو حال
حائل بين الطائف والبيت
كالسجاية والسواري (و)
سابعها (نية) أي الطواف
(ان استقل) بأن لم يشمله
نسك كسائر العبادات (و)
ثامنها (عدم صرفه) لغيره
كطلب غريم كافي الصلاة فان
صرفه انقطع لان نام فيه
على هيئة لا تنقض الوضوء
وهذا الذي قبله من زيادتي
(وسننه أن عشي في كاه)
ولو امرأة لا العذر كرض
للا تبايع رواه مسلم ولان
المشي أشبه بالتواضع والادب
ويكره بلا عذر الزحف
لألركوب

يمكن لكل دعاء سنة قبل وعد الاستلام سنة والتقبيل سنة والسجود سنة واستلام اليما في سنة لكن الامر في ذلك سهل تامل (قوله لكنه خلاف الاولى) في شرح هر مانصه فالركوب بلا عذر ولو على اكثاف الرجال خلاف الاولى كما في المجموع وهو المعتمد في اربعة الاسنوى فيه وغيره مردود لا مكره كقوله عن الجمهور نعم ان كان به عذر كمرض أو احتاج الى ظهوره ليستقي فلا بأس به لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال لا بأس بركبتموه كانت مريضة طوف في وراء الناس وانت راكبة وانه طاف راكبا في حجة الوداع ليظهر فيستقي ثم حمل جوارا ادخل البهيمة المسجد عند امن تلويثها والا كان حراما على المعتد وقول الامام وفي القلب من ادخال البهيمة التي لا يؤمن تلويثها المسجد شيء فان أمكن الاستيثاق فذلك أي خلاف الاولى والا فادخالها مكره محمول على كراهة التحريم لما سيأتي في الشهادات ان ادخال البهائم التي لا يؤمن تلويثها المسجد حرام وما فرقه من ان ادخال البهيمة ما عداها من الحاجة اقامة السنة كما فعله صلى الله عليه وسلم اطلاقه ممنوع لان ذلك اذا لم يخف تلويثها ولا يقاس ادخال الصبيان المحرمين المسجد مع الامن على البهائم مع ذلك لا يمكن الفرق لان ذلك ضروري وأيضا لا احتراز فيهم بالتحفظ ونحوه أكثر ولا كذلك البهيمة وهذا الواجب جعل الكراهة مع أمن التلويث على الادخال فيها بدون حاجة وعدمها على الحاجة اليه وطواف المعذور محمولا أولى منه راكبا صيانة للمعبد من الدابة وركوب الابل أسير حالا من ركوب البغال والحمير ويكره الزحف لقادر على المشي وقول الاذري ينبغي عدم الاجزاء في الفرض للاتباع وكاداء المكتوبة لان الطواف صلاة مردبان حقيقة الطواف قطع المسافة بالسير فلا يقاس بالصلاة في ذلك وقد ثبت جواز الركوب بلا حاجة فالزحف مثله ان لم يكن أولى لانه أقرب الى الفرض منه وأدخل في التعظيم ويستحب الخفاء في الطواف ما لم يتأذ به كما هو ظاهر وان يقصر في المشي لتكثير خطاه رجا كثرة الاجرة اه وفي القسطلاني على البخاري ان البعير الذي طاف عليه النبي صلى الله عليه وسلم كان مذلا لأي مروض ومعلما على عدم البول ونحوه بدون اشارة كركبة قال ولعل بعيرا مسملة كان كذلك اه (قوله وان يستلم) أي يمس من الاستسلام وهو افتعال من السلام وهي التحية اه بما روي في المختار استلم الحجر لمسه اما بالقبلة أو باليد ولا يهرز روي بعضهم به ربه اه وفي رساله ابن علان الاستسلام افتعال من السلمة بفتح فكسروها هي الحجارة موضع اليد على الحجر وقبل من السلام بفتح السين وهو التحية لان هذا الفعل سلام على الحجر وتحية له وأهل اليمن يسمون الحجر الاسود الحجا اه (قوله أيضا وان يستلم الحجر) أي بدداستقباله اه شرح هر وقوله بيد مولا يقبلها مع القدرة على تقبيل الحجر كما أفهمه كلاهما كلاصحاب لكن الذي نص عليه وصرح به ابن الصلاح وتبعه جمع لانه الذي دل عليه الاخبار انه يقبلها مطلقا فان شق فبنحو خشبة أي في اليمنى ثم اليسرى تطير ما ياتي اه ج والذي في شرح هر نقلا عن المجموع نقلا عن الاصحاب انه لا يقبل يده الا ان تعذر تقبيل الحجر اه (قوله ويصعد عليه) أي يضع جبهته عليه بلا حائل كما في سجود الصلاة أي الا كل ذلك (فرع) لو تعارض التقبيل ووضع الجبهة بل أن أحدهما دون الجمع بينهما كان خاف دلا كما يلجم بينهما دون أحدهما فهل يؤثر التقبيل لسبقه أو وضع الجبهة لانه أبلغ في الخضوع فيه نظروا ينبغي ان يكفي وضع الجبهة ولو بمحائل لكن الاكمل الوضع بلا حائل اه سم على ج اه ع ش على هر (قوله وفي الثالث البهقي) وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قبله وسجد عليه وقال رأيت عرضي الله عنه قبله ومجد عليه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل هكذا ففعلت وروي أيضا ان عرضي الله عنه لما قبله قال اني لأعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك فسمعه على بن أبي طالب رضي الله عنه فقال بلى يا أمير المؤمنين انه يضروا ينفع بكاب الله تعالى فقال وأين ذلك من كتاب الله تعالى فقال في قوله تعالى وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا ذلك انه لما خلق الله تعالى آدم مسح على ظهره وأخرج منه ذرية ففرهم باله الرب وانهم العبيد وأخذ عليهم عهدهم

لكنه خلاف الاولى كما نقله
في المجموع عن الجمهور وفي
غيره عن الاصحاب وصححه
ونصه في الام على الكراهة
يحمل على الكراهة غير
الشديدة التي عبر عنها
المتأخرون بخلاف الاولى
(و) ان (يستلم الحجر)
الاسود بيده (أول طوافه)
(و) ان (يقبله ويصعد عليه)
للا اتباع رواه في الاولين
الشيخان وفي الثالث البهقي
وانما سن الثلاثة للمرأة

ومواثيقهم وكتب ذلك في روق وقال للجبراق فتح فاك فتخذه فلقمه ذلك الرق وقال له اشهد يوم القيامة اني انا
بالوفاء وانه يأتي يوم القيامة وله لسان ذلق يشهد للمؤمنين بالوفاء وعلى الكافرين بالخود وانه يشهد لمن احسنه
أقبله بحق فقال له عمر نعم ما قلت وخاب من لم تكن جليسه يا أبا الحسن وقيل ان استخراج الذرية كان بعد نفخ
الروح فيه وعليه اختلاف في الموضع الذي أخذ فيه الميثاق على أربعة أقوال فقيل بعطف نعمان وادى بجنب عرفة
وقيل بارض الهند حين أهبط آدم فيها وقيل بين مكة والطائف وقيل في سماء الدنيا حين أخرجه من الجنة اه
برماوى وفي عرش على مر مائه قوله استخرج من صلبه ذريته طاهره ان جله الذرية تخرجت من نفس
صلب آدم وهو مخالف لظاهر قوله تعالى واذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وفي تفسير الخطيب
مائه أى بنى أخرجه بعضهم من صلب بعض نسل بعد نسل كحوايت والودن كالذر ونصب اهام دلائل على
روية وركب فيهم عقولا عرفوها كجعل للحيال عقولا حتى خوطبوا بقوله تعالى يا جبال أوبي معي والطير
وكما جعل للبعير عقله حتى سجد للنبي صلى الله عليه وسلم ثم قال نورى عن أبي هريرة رضى الله عنه انه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خلق الله آدم مع طهره فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته الى يوم
القيامة ثم جعل بين عيني كل انسان نور وعرضهم على آدم قال أى رب من هؤلاء قال ذريتك فرأى
رجلا منهم فاعجبه وبص ما بين عينيه فقال يارب من هذا قال داود قال كم جعلت عمره قال ستين سنة قال يارب
زده من عمرى أربعين سنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انقضى عمر آدم الأربعين سنة جاءه ملك الموت
فقال آدم أولم يبق من عمرى أربعون سنة قال أولم تعطها ابنك داود فجهد آدم فجهدت ذريته ونسى آدم ما كل
من الشجرة فنبئت ذريته وخطئ فخطئ ذريته أخرجه الترمذى وقال حديث حسن صحيح اه (قوله
اذ اخلا المظاف) ويظهر انه يكفى خلوهم من جهة الحجر فقط بان تأمن بحجى ونظر رجل غير محرم حاله فعلمها ذلك
اه ح (قوله فان عجز استلم بيده الخ) لبس هذا غير المأقوله حتى يجعله تقيده الالهام أشار اليه الشارح بقوله
بلا تقبيل كانه قال السنة فعل الثلاثة فان عجز عن مجموعها فعل ما أمكنه منه اه شيخنا وقوله عن الاخيرين
أخذ من قوله استلم بيده اه شيخنا ويظهر ضبط العجز هنا بما يخل بالحشوع من أصله أول غيره وان ذلك
مرادهم بقوله لا يسلم استلام ولا مابعد في مرقم من مرات الطواف ان كان بحيث يؤذى أو يتأذى وروى
الشافعى وأحمد رضى الله عنهما عن عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا عمر انك رجل قوى
لا تراحم على الحجر فتؤذى الضعيف ان وجدت خلوها ولا تفهل وكبر ومنه يؤخذ انه يندب لمن لم يتيسر له الاستلام
خصوص التهليل والتكبير وهو واضح وان لم يصرحوا به بل هذا أولى من كثير من أذكار استحبوها مع عدم
ورودها عن النبي صلى الله عليه وسلم اه ح (قوله أشار اليه بيده اليمنى) عبارة ح أشار اليه بيده اليمنى فاليسرى
فما فى اليمنى ففى اليسرى للتباع واه البخارى ثم قبل ما أشار به انتهت (قوله فبما فيها) فديقال الاشارة بما فى
اليد تستتبع الاشارة باليد فلا حاجة الى اعتبار الاشارة بما فيها قلت قد يتصور الانفكاك بينهما بما لو كان
باليد آفة تمنع رفعها نحو الحجر ولا تمنع تحريك ما فيها ورفعها نحو الحجر اه سم اه شوبرى (قوله ولا يشير
بالفم الى التقبيل) عبارة ح وخرج بيده فذكره الاشارة بالتقبيل لقصه ويظهر فى الاشارة بالرأس انه
خلاف الاولى ما لم يعجز عن الاشارة بيده وما فيها ففسن به ثم بالطرف كلاهما فى الصلاة وينبغى كراهتها
بالرجل بل صرح الزركشى بحرمه عند الرجل المصنف فديقال ان الكعبة مثله لكن الفرق أوجه انتهت (قوله
أياض ولا يشير بالفم الى التقبيل) أى ولا بالجبهة الى السجود لان الاتانى الاشارة بها بدون الرأس وقد قال ح
ان الاشارة بالرأس خلاف الاولى اه ع ش (قوله ويسن تثليث ما ذكر) بان يستلمه ثم قبله ثم سجد عليه
وهكذا ثانيا وثالثا أو يستلمه ثلاثا ثم قبله ثلاثا ثم سجد عليه ثم ثاقص السنة بكل من هذين لكن الثانى أقرب
الى كلامهم فهو أولى اه برماوى وفي جماعته ويسن تكرير كل من الثلاثة ثلاثا والافضل ان يستلم ثلاثا متواليه

اذ اخلا المظاف ليلاً أو نهاراً
وان خصه ابن الرفعة بالليل
والنحش كالمرأة (فان عجز)
عن الاخيرين أو الاخير
(استلم) بلا تقبيل فى الاولى
وبه فى الثانية (بيده) اليمنى
فان عجز فباليسرى على
الاقرب كما قاله الزركشى
(ف) ان عجز عن استلامه بيده
استلمه (بنحو عود) تكسبه
وتعبرى بذلك أولى من
اقتصاره على استلم (ثم قبل)
ما استلم به وهذا من زيادى
(ف) ان عجز عن استلامه بيده
وبغيرها (أشار) اليه (بيده)
اليمنى (فبما فيها) من زيادى
ثم قبل ما أشار به نحو
البخارى انه صلى الله عليه
وسلم طاف على بعير فكلما
أتى الركن أشار اليه بشئ
عنده وكبر ولا يشير اليهم الى
التقبيل ويسن تثليث ما ذكر
من الاستلام وما بعده فى كل
طرفة

ثم يقبل كذلك ثم يسجد كذلك اه (قوله ويسن تثليث ما ذكر) أي من الاستسلام والتقبيل والسجود والاشارة باليد وبما فيها وتقبيل المثار به وظاهر صنيعه حيث ذكره اذ قبل ما يأتي من الادعية فمن استلام اليماني وتقبيل ما استلم به والاشارة اليه وتقبيل ما أشار به انه لا يسن فيه تثليث وعبرة ج تقتضي سن جميع ما ذكر ونصها ويراعى ذلك المذكور كله مع تكريره ثلاثا وكذا ما يأتي في اليماني وكذا الدعاء الآتي اه فعلى مقتضاها كن على الشارح تأخير قوله ويسن تثليث ما ذكر الى قول المتن ويراعى ذلك كل طرفة ليعود لجميع ما تقدم (قوله وتخفيف القبلة) أي الحجج وينبغي ان مثله في ذلك ما طلب تقبيله من يد عالم وولي ووالدوا ضريحة اه ع ش على مر وفيه أيضا * (تنبيه) * قد قرر انه يسن تقبيل يدا الصالح بل ورجله فلو عجز عن ذلك فهل يأتي فيه ما يمكن من نظيره هنا حتى يستلم اليد أو الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم به وحتى يشير اليها عند العجز عن استلامها أيضا ثم يقبل ما أشار به فيه نظر اه سم على ج أقول الاقرب عدم سن ذلك والفرق ان أعمال الحج يغلب فيها الاتباع في طلب ما ورد فعله عن الشارع وان كن مخالفا لغيره من العبادات ولا كذلك يد الصالح فان تقبيلها شرع تعظيما له وتبركها فلا يتعداها الى غيرها اه قال بعضهم يتوخذ من هنا أي من سن تقبيل الحجر الاسود سن تقبيل المحف والمنبر الشريف والقبر الشريف أيضا ومثله قبور بنينا الانبياء والصالحين وأجزاء الحديث أفتى بذلك ابن أبي الصيف من الشافعية اه توشيح على الجامع الصحيح هكذا وجدته بهامش حاشية الزياي (قوله بحيث لا يظهر لها صوت) عبارة ج ويكره اظهار صوت لقبلة انتهت (قوله اليماني) نسبة الى اليمن وتخفيف يائه لكون الالف بدلا من احدى يائي النسب أكثر من تشديدها المبني على زيادة الالف برماوى (قوله أشار اليه) أي بيده فنحو عود ثم قبل ما أشار به وعبرة ج ويستلم اليماني بيده اليمنى فاليسرى فاليمنى فإلى اليسرى ثم يقبل ما استلم به فان عجز أشار اليه بما ذكر بترتيبه ثم قبل ما أشار به على الأوجه انتهت ومثله شرح مر (قوله ولا تقبيل غير الحجر من الأركان) وخص ركن الحجر بالتقبيل ونحوه لان فيه فضيلتي كون الحجر فيه وكونه على قواعد ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم واليماني ليس فيه الا الثانية أي باعتبار أسفله فلا ينافي ان عنده شاذروان كالمروأما الشاميان فليس لهما شيء من الفضيلتين لان أهم ما ليس على القواعد فلم يسن تقبيلهما ولا استلامهما اه ج (قوله بل نص الشافعي الح) أي بقوله وأي أجزاء البيت قبل فسن غير اننا نؤمر بالاتباع والمزاد بالحسن فيه المباح فلا ينافيه قوله غير اننا نؤمر بالاتباع اه شرح مر (قوله عند استلامه) أي يبتدىء القول المذكور عند استلامه أي مقارنا له بحاله ثم يحتمل وهو ماش بحيث يكون آخره عند مجازاة الباب فحينئذ يشرع في الدعاء لا نحو عيشي بحيث يكون آخره عند مجازاة المقام اه ج بتصرف وفي شرح الروض ماته وعند الانتهاء الى الركن العراقي يقول اللهم اني أعوذ بك من الشرك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في الاهل والمال والولد وعند الانتهاء الى تحت الميزاب اللهم أطلني في ذلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكا من محمد صلى الله عليه وسلم ثم اياهنيا لا أظما بعده أبدا يا ذا الجلال والاكرام وبين الركن الشامي واليماني اللهم اجعله حجامبرورا وذنبا مقفورا وسعيامشكورا وعيلا مقبولا وتجارة لن تبور أي واجعل ذنبي ذنبا مقفورا وقس به الباقي والمناسب للمعتمر ان يقول عرفة مقبورة ويحتمل استحباب التعبير بالحج مراعاة للخبر ويقصد المعنى اللغوي وهو القصد منه عليه الاسنوي في الدعاء الآتي في الرمل وحمل الدعاء بهذا اذا كان الطواف في ضمن حج أو عمرة وبين اليمانيين ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وليدع بما شاء من الخير في جميع طوافه فهو سنة ما ثورا كان أو غير مو ان كن المأثور أفضل ومن المأثور ما رواه الحارثي كروحه اسناده انه صلى الله عليه وسلم كان يقول بين الركنين اليمانيين اللهم قنني بما رزقتني وبارك لي فيه واخلف على كل غائبة لي بخير وما رواه الارزقي عن علي رضي الله تعالى عنه انه كان يقول عند الركن اليماني بسم الله والله أكبر اللهم اني أعوذ بك من الكفر والفقر والذل ومواقف الخزي في الدنيا

وتخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت (و) ان (يستلم) الركن (اليماني) ويقبل بيده بعد استلامه بها للاتباع رواه الشيخان فان عجز عن استلامه أشار اليه فعلم انه لا يسن استلام غير ما ذكر ولا تقبيل غير الحجر من الاركان فان خالف لم يكره بل نص الشافعي على ان التقبيل حسن (و) ان (يقول) عند استلامه (أول طوافه بسم الله

والأحرقر بنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اه (قوله والله أكبر) أي من كل من هو بصورة عبود من حجر أو غيره ومن ثم مناسب ما بعده وهو اللهم اعلمنا بالالحج اه حج (قوله اعلمنا بالالحج) حال من فاعل أطوف بنا أو يله باسم الفاعل أي أطوف حال كوني ومثابك اه شيخنا (قوله اتباعا للسلف والخلف) لم يقل للاتباع لانه لم يثبت عنده قول النبي صلى الله عليه وسلم لهذا الذي ذكره عبارة حج نصها وروى ذلك حديثا ورد بانه لا يعرف لكن جاء في خبر منقطع يارسل الله كيف تقول اذا استلمنا قال قولوا باسم الله والله أكبر اعلمنا بالله وتصديقنا اجابه محمد صلى الله عليه وسلم ولم يروا الشافعي في الام قال هكذا أحب أن يقول الرجل عند ابتداء الطواف وفي الروتق يسرن رفع يديه حذو منكبيه في الابتداء كالصلاة وهو ضعيف وان وافقه بحث المحب الطبري انه يجب امتناع الطواف بالتكبير كالصلاة لانه ضعيف أيضا بل شاذ وان تبعه بعضهم انتهت (قوله قبالة الباب) أي تلقاء الباب والمراد انه يتدنى هذا الدعاء من تلقاء الباب ويكمله بعده والافه ولا يقف حتى يكمله الدعاء قبالة الباب لان الوقوف في المطاف يضرب بالناس اه شيخنا ومثله حج وقبالة بضم القاف أي الجهة التي تقابلها وارتفاع الباب فوق خمسة أذرع وعرض عتبة ثلاثة أرباع ذراع اه برماوى (قوله البيت) أي الكامل الواصل لغاية الكمال اللاتق به من بين البيوت هو بيتك هذا لا غير وكذا ما بعده اه حج (قوله أيضا اللهم البيت) وفي بعض النسخ اللهم ان البيت زيادة ان اه برماوى (قوله وهذا مقام العائذ بل من النار) أي مقام ابراهيم كما قاله الجويني وقول ابن الصلاح انه غلط فاحش بل يعني به الطائف نفسه ليس في محله لان الاول أنسب وأليق اذ من استخضر ان الخليل استعاذ من النار أي بنحو ولا تخزني يوم يبعثون أو جب له ذلك من الخوف والخشوع والتضرع ما لا يوجب له الشافعي بعض معشاره على انه لو لم يرد الاول اسكان ذكره في هذا المحل بخصوصه من رابع الحكمة اه حج اه شوبري (قوله ويشير) أي بكلمة هذا بقلبه لا بيده وقوله الى مقام ابراهيم أي الحجر الذي نزل من الجنة كالحجر الاسود سمي بذلك لانه قام عليه حين نادى بالحج أولانه كان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع الحجر ثم يهبط به حتى يأخذ ما بين يديه وهكذا اه برماوى (قوله ربنا آتنا في الدنيا حسنة) هي كل خير يقصد تحصيله فيها وما أعلن عليه وقوله وفي الآخرة حسنة هي كل ما فيها من الراحة والنعيم المقيم والشهود اه شوبري (قوله للاتباع) ظاهر صنيعه كما هو عادته من الاستدلال على كل مسئلة من مسائل المتن ان هذا دليل للدعاء من قبله أي الدعاء الذي قبالة الباب والذي بين اليمانيين لكن قال حج في الذي قبالة الباب قيل لا يعرف هذا خبرا ولا اثرا اه (قوله ووقع في المنهاج الح) عبارته مع شرح حج وبين اليمانيين اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار سنده صحيح لكن بلفظ ربنا وبه عبر في المجموع وفي رواية اللهم ربنا وهي أفضل ومن ثم عبر بها الشافعي رضي الله تعالى عنه قبل ولفظ اللهم وحده كما وقع في المتن أي والروضة خلافا لمن زعم ان عبارتها كعبارة الشافعي لم يرد انتهت فغرض الشارح بقوله ووقع في المنهاج التعريض بالاعتراض على الاصل (قوله بمشاة) أي له ولغيره من كل دعاء جاز والافضل الاقتصار على الاخرى اه حج وقد جاء عن الحسن البصري انه قال ان الدعاء مستجاب هناك في خمسة عشر موضعا في المطاف وعند الملتزم وتحت الميزاب وفي البيت وعند منبره وعلى الصفا والمروة وفي المسعى وخلف المقام وفي عرفات وفي المزدلفة وفي بني وعند الجمرات الثلاث اه ابضاخ (قوله وما ثوره) أي الدعاء فيه أي الشامل لذكر لان كلاً منهما قد يطلق ويراد به ما يحل الآخرة وقوله أي من قوله أي عن النبي أو أحده من الصحابة اه حج ومنه الباقيات الصالحات اه (قوله أفضل) أي من القراءة أي الاشتغال به أفضل من الاشتغال بها ولو بنحو قل هو الله أحد على ما اقتضاه اطلاقهم خلافاً لمن فصل ووجه بلان لم تحفظ عنه صلى الله عليه وسلم فيمحافظة عنه غير ما قل على انه ليس محلها بطريق الاصل بل منعها فيه بعضهم فن ثم اكنفي في تفضيل الاشتغال بغيرها عما بها بالنسبة لهذا المحل بخصوصه بلاني مرجح كوروده عن صحابي ولو من طريق ضعيف على ما اقتضاه اطلاقهم وقوله

والله أكبر اللهم أطوف
(اعلمنا بالالحج) أي
وتصديقنا بكاتبك ووفاء
بعهدك واتباعا لسنة
نبيك محمد صلى الله عليه
وسلم اتباعا للسلف والخلف
(و) ان يقول (قبالة الباب
اللهم البيت بيتك الى آخره)
أي والحرم حولك والامن
أمنك وهذا مقام العائذ
من النار ويشير الى مقام
ابراهيم (وبين اليمانيين
ربنا آتنا في الدنيا حسنة
الآية) للاتباع رواه أبو داود
ووقع في المنهاج كالروضة اللهم
بذل ربنا (و) ان يدعو بما
شاعوا ثوره) أي الدعاء فيه
أي من قوله (أفضل فتراه)
فيه (فغير ما ثوره)

فقرأة أي هي أفضل من غير ما توره لأنها أفضل الذي كروجا بسند حسن من شغلها ذكرى عن مسلكي أعطيت
 أفضل ما أعطى الساتين وفضل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على سائر خلقه اهـ ج (قوله
 ويسن له الإسراع بذلك) أي بجميع ما تقدم من أدعية الطواف المأثورة وغيرها والقراءة فيه وعبرة ج عند
 قوله وان يقول أول طوافه بسم الله والله أكبر الخ ويسر بذلك وبما يأتي لأنه أجمع للخشوع نعم سن الجهر
 لتعليم الغير حيث لا يتأذى به أحد انتهت (قوله لكنه في الأولى آكد) عبارة جوه في الاوتار آكد وآكدها
 الأولى والاخيرة انتهت (قوله وشمول ذلك) أي لفظ ذلك وقوله وما بعده أي من قوله ويقول أول طوافه الخ وقوله
 من زيادتي أي حيث أوقع اسم الإشارة بعد جميع ما تقدم والاصل انما ذكره بعد استلام الحجر وقبيله والإشارة
 اليه تأمل (قوله وان يرمل) ذكر في المختار الرمل بفحيتين الهرولة ورمل بين الصفا والمروة يرمل رملا ورملانا بفتح
 الراء والميم منهما اهـ (قوله في الطوافات الثلاث الخ) والصحيح من القولين انه يستوعب البيت بالرمل وفي قول
 ضعيف لا يرمل بين الركنين اليمانيين اهـ ايضاح وعدل عن تعبير أصله بالاشواط الى الطوافات لان الشافعي
 رضى الله تعالى عنه نص على كراهة تسمية الطواف شوطا وأوردوا تبعه الاصحاب واختار النووي في شرح
 المذهب وغيره عدم الكراهة وشدّد النكير على من قال بالكراهة اهـ برماوى وعبارة أصله مع شرح ج
 وان يرمل في جميع الاشواط الثلاثة الأولى لا ينافيه كراهة الشافعي والاصحاب تسمية المرة شوطا لانها كراهة
 أدبية اذ الشوط الهلاك كما كره تسمية ما يذبح عن المولود عقيقة لاشعارها بالعقوق فليست شرعية لصحة ذكر
 العقيقة في الاحاديث والشوط في كلام ابن عباس وغيره وحيث لا يحتاج الى اختيار المجموع عدم الكراهة
 على انه يوهم ان المذهب الكراهة ولكنها خلاف المختار وليس كذلك لما علمت ان كراهة أدبية لا غير فان
 قلت يؤيده كراهة تسمية العشاء عتمة شرعا ظت يفرق بان ذلك فيه تغيير لفظ الشارع بخلاف هذا اهـ وانحط
 كلام هر في شرحه على الكراهة الشرعية اهـ (قوله فلو سعى بعده الخ) عبارة ج ولو أراد السعي عقب
 طواف القدوم ثم سعى ولم يرمل لم يقضه في طواف الاقضية وان لم يسع رمل فيه وان كان قد رمل في القدوم انتهت
 (قوله بان يسرع مشيه الخ) أي وبان لا يكون فيه وثب ولا عدوم مع هر كقبه اهـ ج ويكره ترك الرمل كما نقل
 عن النص والمبالغة في الاسراع كما نقله في المجموع عن المتولي وسبب مشروعيته قول المشركين لما دخل صلى الله
 عليه وسلم باصحابه معتمرا استنصب قبل فتح مكة بسنة وهتهم حتى يثرب أي فلم يبق لهم طاقة بقتالنا فامرهم صلى
 الله عليه وسلم لم به ليرى المشركين بقاء قوتهم وجلدهم فلما راهم المشركون قالوا هؤلاء الذين زعمتم ان الحمى قد
 وهنتهم هؤلاء أجلد من كذا ومن كذا فقال ابن عباس ولم يمنعهم ان يأمرهم ان يرملوا الاشواط كلها الا الشفقة
 عليهم وشرع مع زوال سببه ليتذكر به ما كان المسلمون فيه من الضعف بمكة ثم نعمة ظهور الاسلام واعزازه
 وتطهير مكمن المشركين على عمر الاعوام والسنين اهـ ج وشرح الروض (قوله مقار باخطاه) بضم الخاء
 جمع خطوة بضمها اسم لما بين القدمين وأما بالفتح فاسم لنقل القدم وجمعه خطا بكسر الخاء والمد كركوة وركاء
 اهـ شيخنا (قوله ولو ترك الرمل في الثلاث الخ) ولو تركه في بعض الثلاث أتى به في باقيها أي باقي الثلاث اهـ
 شرح هر (قوله وان يقول فيه اللهم اجعله الخ) أي يقول ذلك في الحال التي لم يرد لها ذكر مخصوص على كلام
 فيه في الحاشية اهـ ج واعترضه حل بما حاصله ان كل محل من الطواف ورد فيه ذكر مخصوص على ما تقدم
 بيانه وتقدم أيضا ان هذا الذي كرهه قوله اللهم اجعله خا مبرور الخ يطلب في كل طواف بين الركن الشامي
 واليماني وحيث لم يبق من الحظا محل ليس فيه ذكر مخصوص حتى يأتي فيه في حالة الرمل بهذا الذي كره
 ولعل هذا الاشكال هو الذي أشار له ج بقوله على كلام فيه في الحاشية وأجاب أي الحلبي على سبيل
 الاستدراج بما حمله ان الاذكار المتقدم بيانه الخ في حق من لم يرمل أما هو فيقول هذا الذي كره في
 جميع طوافه اهـ وأنت ترى جوابه مناقضا للعبارة ج المذكورة حيث قال أي في الحال التي لم يرد لها ذكر

ويسن له الاسراع بذلك لانه
 أجمع للخشوع (و) ان (يراعى
 ذلك) أي الاستلام وما بعده
 (كل طوفة) اغتنما الثواب
 لكنه في الأولى آكد وشمول
 ذلك للاستلام اليماني وما
 بعده من زيادتي (و) ان
 (يرمل ذكر في) الطوافات
 (الثلاث الأولى من طواف
 بعده سعي) بشيذذه بقولي
 (مطلوب) بان يكون بعد
 طواف قدوم أو ركن
 ولم يسع بعد الأول
 فلو سعى بعده لم يرمل في
 طواف الاقضية والرمل سعي
 خيبا (بان يسرع مشيه
 مقار باخطاه) ويحتمل في
 البقية على هيئته للاتباع
 رواه مسلم فان طاف راجعا
 أو نحو لا حرك الدابة ورمل
 به الحامل ولو ترك الرمل
 في الثلاث لا يقضيه في
 الأربع الباقية لان هيئتها
 السكينة فلا تغير (و) ان
 (يقول فيه) أي في الرمل
 (اللهم اجعله) أي ما أتاه
 من العمل

(جاء برورا) أي لم يخالطه ذنب (٤٤٠) (الآخرة) أي وذنبا مغفورا وسعيامشكورا للاتباع ويقول في الأربعة الباقية كما في

التقية وغيره رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الأعز الأكرم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قال الأسنوي والمناسب للمعتمر أن يقول عمر مبرورة ويحتمل الإطلاق مراعاة الحديث ويقصد المعنى المغوى وهو القصد (و) ان (بضطبع) أي الذي ذكر (في طواف فيه رمل) للاتباع رواه أبو داود بإسناد صحيح كما في المجموع (وفي سعي) قيل ساع على الطواف بجامع قطع مسافة أمور بتكريرها سبعا وذلك (بان يجعل وسط ردا تحت منكبه الأيمن وطرفه على) منكبه (اليسر) كدأب أهل الشطارة والاضطباع مأخوذ من الضبع يسكون الموحط وهو العضد يخرج بالطواف والسعي ركعتا الطواف فلا يسن فيهما الاضطباع بل يكره (و) ان (يقرب) الذي ذكر في طوافه (من البيت) تبركا ولأنه يسير في الاستلام والتقبيل نعم ان تأذى أو آذى غيره بنحو رجة فالبعد أولى (ولو) فان رمل يقرب (لنحو رجة) (وَأَمَّنْ لِسَ نِسَاءٍ وَلَمْ يَرْجُ فَرَجَهُ) يرمل فيها وانتظار (بعد) للرمل لأنه يتعلق

بخصوص ان هذا يقتضي ان من لم يرمل كغيره في الإذكار المخصوصة وأنه يقول هذا الذي ذكر في بعض المحال التي لم يرد لها ذكر مخصوص وفي سعي على حج ما يشعر بان المسئلة خلافية وان ما ذكره حج أحد قولين والآخرة وهو المعتمد ان من يرمل يقول هذا الذي ذكر في جميع رمله فيكون الذي استرحه الحلبي مبنيا على القول الثاني وعبارة سعي قوله اللهم اجعله الحج عبارة العباد وان يقول في رمله بعد تكبيره محاذيا للحجر الأسود اللهم اجعله الحج قال في شرحه عقب قوله محاذيا للحجر الأسود الحج ما نصه كما قاله الأسنوي وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين والمجموع انه يشدب في جميع رمله وعبارته يستحب ان يدعو في رمله بما أحب من أمر الدين والدنيا والآخرة وأكده اللهم اجعله حجاء برورا الحج المسبور قال ابن خالويه المقبول وقال غيره هو الذي لا يخالطه شيء من الأثم ورحمة النور وقال القرطبي الأقوال في تفسيره متقاربة المعنى وحاصله ان الحج الذي وفيت أحكامه ووقع موقعها لما طلب من المكلف على الوجه الأكمل اه وقال حج في الزواجر المبرور وهو الذي لا معصية فيه ولا صغيرة من حين الإحرام الى التحلل الثاني اه وعبارته في الإيعاب وهو الذي لم يخالطه معصية ولو صغيرة وان تاب منها فوراً من حين الإحرام الى التحلل كما بينته مع فوائد تتعلق به أول الحاشية انتهت اه شورى (قوله وذنبا مغفورا) أي واجعل ذنبي ذنبا مغفورا قال في شرح العباد قال العلماء تقديره اجعل ذنبي ذنبا مغفورا وسعي سعي مشكورا أي علامتا تقبلان كواصليهما وسعي الرجل أعماله واحدة مسعاة اه اه سعي على حج (قوله ويقول في الأربعة الباقية الحج) أي ويقول ذلك في المحال التي لم يرد لها ذكر مخصوص اه حج والظاهر انه يأتي فيه ما تقدم من الاشكال والجواب لكن لم أر من نبه عليه (قوله وان بضطبع الحج) ويكره ترك الاضطباع ولو تركه في بهضة أتى به في باقيه ويسن حتى في حق من لم يجرد له عذرا أو غيره فيسن له حسر ثيابه عن منكبه الأيمن فتعبره سعي يجعل وسط الرداء تحت المنكب الأيمن جرى على الغالب من كون المحرم متجردا اه من حج والشورى (قوله أي الذكر) ولو صيافيسن لأولى فعله به اه حج (قوله في طواف فيه رمل) أي في السبع طوافات لافي الثلاثة الأول فقط فهو يخالف الرمل من هذه الجهة والمراد فيه رمل مشروع وان لم يرمل فيه بالفعل كما ذكره حج اه شيخنا (قوله وسط رداه) بفتح السين على الأفصح اه شرح مر (قوله أهل الشطارة) الشا طرف اللغة والذي أعني أهله نجبا أي أتبعهم من نجسه لكن المراد هنا من عنده نشاط وفي المختار شطر يشطر بضم الطاء شطارة وشطر أيضا من باب طرف انتهى (قوله بل يكره) أي فيزيله عند ارادته ما ويعيده عند ارادة السعي اه شرح مر (قوله وان يقرب من البيت) بضم الراء من قرب من كذا وبفتحها من قرب به كعلم متعديا اه عش على مر والمناسب هنا الأول (قوله أيضا وان يقرب من البيت) لكن قال الزعفراني الأفضل أن يبعد منه ثلاث خطوات ليأمن من الطواف على الشاذروان ولعله باعتبار زمنه لما كان الشاذروان مسطحا يطوف عليه العوام وكان عرضة دون ذراع وأما الآن فلا يتأتى ذلك لان الامام المحب الطبري جزاه الله خير الاجتهاد في تسنيمه وتميمه ذراعا بقي الى الآن عملا بقول الأزرقي وصنف في ذلك جزأ حسنا رأيت به بخطه وفي آخره انه استخرج من خبر عائشة لولا قوله حديثه وعهد بكفر لهدمت البيت الحديث انه يجوز التغير فيه اصله ضرورة أو حاجية أو مستحسنة وقد ألف في ذلك كتابا فلا يجتبه المناهل العذبة في اصلاح ما وهي من الكعبة دعى اليه بخط جمع جم فيه ما وردت المراسيم بعمارة سنة تسع وخمسين لما أنشأه سدتها من خرابه اه حج (قوله وأمن لسن نساء) أي في بعده ليرمل اه شيخنا (قوله بعد الرمل) أي بحيث لا يخرج عن المطاف لما تقدم من أن بعض الأئمة يقول بطلانه اذا كان خارج المطاف اه حج فابعد الموجب للطواف من وراء زمزم والمقام مكروه فترك الرمل أولى من ارتكابه (قوله ولو خاف مع القرب أيضا)

بنفس العباد والقرب يتعلق بمكانه فان خاف لسن نساء فالقرب بلارمل أولى من البعد مع الرمل تحريزا عن ملامستهن المؤدية الى انتقاض الطهر ولو خاف مع القرب أيضا لمسه فترك الرمل أولى واذا تركه سن ان يتحرل في مشيه ويرى انه لو أمكنه لرمل وكذا في العدو معطوف

معطوف على فان خاف السابق فهو من جملة المفهوم متى خاف اللبس في البعد فاقرب أو لى آمن اللبس فيه
 أو خافه (قوله فلا يسن لهما شيء الخ) أى بل يكره لهما الرمل والاضطباع بل يحرم أن يقصد التشبه بالرجال
 على الوجه خلافه أن أطلق الحرمة لمن أطلق عدمها اهـ ج (قوله ويوالى كل طوافه) ويسن الموالاة
 بين الطواف وصلاة ركعتيه وبينهما وبين الاستلام بعدهما وبين السجى بعده اهـ ج (قوله وان يصلى
 بعده ركعتين) والافضل لمن طاف أسبوع فعل الصلاة عقب كل ويليه ما لو أخرها الى ما بعد الكل ثم صلى لكل
 ركعتين ويليه ما لو اقتصر على ركعتين لكل * (فرع) من سنن الطواف السكينة والوقار وعدم الكلام
 الا في خير كتمه لم جاهد بل يرفق ان قل وسجدة التلاوة لا الشكر على الوجه لانه صلاة وهي تحرم فيها فلا تطلب
 فيما يشبهها ورفع اليدين في الدعاء كما في الخصال ومنه مع تشبههم الطواف بالصلاة في كثير من واجباته وسننه
 الظاهر في أنه يسن ويكره فيه كل ما يتصور من سنن الصلاة ومكرها وانها تأخذ في السنة في يدي الطائف ان
 دعى رفعهما ولا يفعلها ماتحت صدره بكيفية ماثم وأفتى بعضهم بان الطواف بعد الصبح أفضل من الجلوس اذا كرا
 الى طلوع الشمس وصلاة ركعتين وفيه نظر ظاهر بل الصواب ان هذا الثاني أفضل لانه صبح في الاخبار ان
 لفاء له ثواب حجة وعرة تامتين ولم يرد في الطواف في الاحاديث الصحيحة ما يقار بذلك ولان بعض الأئمة كره
 الطواف بعد الصبح ولم يكره أحد تلك الجلوس بل أجعلوا على نديها وعظيم فضلها والاشتغال بالعمرة أفضل منه
 بالطواف على المعتمد اذا استوى زمانهما كما مر والوقوف أفضل منه على الوجه خبر الحج عرفة أى معظمه كما قاله
 ولتوقف صحة الحج عليه ولانه جاء فيه من حقائق القرب وعموم المغفرة وسعة الاحسان ما لم يرد في الطواف
 واعتقار الصارف فيه مما يدل على أفضليته لكونه لعظيم العناية بحصوله وقبالات الناس اصعوبة قضاء الحج لالكونه
 قربة مستقلة بل عدم استقلاله مما يدل لذلك أيضا لانه له رتبة لا يوجد الا مع ما للحج الذي هو من أفضل العبادات
 بل أفضلها عند جماعة فاندفع ادعاء أفضلية الطواف مطلقا أو من حيث توقفه على شروط الصلاة ومن حيث
 شروع التطوع به فتأمل اهـ ج وفي الايضاح مائة وهو يجب عليه في حال الطواف ان يصون نظاره عما يحل النظر
 اليه من امرأة وأمر دحسن الصورة فانه يحرم النظر الى الأمر والحس بكل حال الحاجة شرعية كمال المعاملة
 ونحوها مما ينظر فيها الى المرأة للحاجة فلجحد ذلك لا سيما في هذا الوطن الشريف ويصون نظاره وقلبه عن
 احتقار من يراه من ضغناء المسلمين أو غيرهم كمن في بدنه نقص أو جهل شيئا من المناسك أو غلط فيه فينبغي ان
 يعلم ذلك برفق وقد جاءت أشياء كثيرة في تعجيل عقوبة كثير من أساؤ الادب في الطواف كمن نظار امرأة في
 الطواف ونحوه وهذا الأمر مما يتأكل الاعتناء به فانه من أشد القبائح في أشرف الاماكن وبالله تعالى التوفيق
 والعصمة اهـ وفي شرح مائة ويكره البصق في الطواف بلا عذر وجعل يديه خلف ظهره مستكفيا
 ووضع يديه على فيه الا في حالة تناثر به فيستحب وتشريك أصابعه أو تفرقها وكونه حاقبا أو حائنا أو بحضرة طعام
 تنوق نفسه له وكون المرأة متشعبة ولا يستحرمه ويظهر حمله على تنقب بلا حاجة بخلافه لها كوجود من يحرم
 نظاره البها والاكل والشرب فيه وكرهه الشرب أخف وتطوعه في المسجد بالصلاة أفضل من مثل ذلك من
 الطواف اهـ وقوله ويكره البصق في الطواف واذا فعله فليكن بطرف ثوبه اما العاوة في أرض المطاف فحرام
 وقوله وجعل يديه خلف ظهره الخ وهل يكره ذلك في غيره أم لا فيه نظر والقرب الاول لان فيه منافاة لما كان
 عليه هيئة المتقدمين وقوله والاكل والشرب أى ما لم تدع اليه ضرورة اهـ ع ش عليه (قوله أيضا وان يصلى بعده
 ركعتين) ويندب قبل الصلاة ان يأتي الملتزم بفتح الزاى المجهة سمي بذلك لانه صلى الله عليه وسلم التزمه وأخبر ان
 هنالك مكانا ومن على الدعاء وهو ما بين الحجر الاسود ومحاذة الباب من أسفله وعرضه أربعة أذرع ويصق صدره
 ووجهه بجدار البيت ويضع خده الايمن عليه ويسط يده اليمنى الى الباب واليسرى الى الركن ويتعلق باستار
 الكعبة ويقول اللهم رب هذا البيت العتيق أعتق رقبتي من النار وأعذني من الشيطان الرجيم ووساوسه ويدعو

في السجى الاى بيانه وان
 ربحى الفرحة المذ كور من
 له انتظارها وخرج بالذ كر
 الاثنى والخمى فلا يسن
 لهما شيء من الثلاثة
 المذ كورة بل يسن لهما في
 الاخيرة حاشية المطاف
 بحيث لا يختلطان بالرجال
 الا عند خلو المطاف فيسن
 لهما القربوذ كر حكم
 الاثنى مع قوله ولم يرج
 فرجة من لى يادى (و) ان
 (يوالى كل) من الذ كرو غير
 (طوافه) خروجا من
 الخلاف في وجوبه (و) ان
 (يصلى بعده ركعتين)

بما شاء ثم ينصرف الى الصلاة ولا بد من النية فيها ان استقلت بخلاف الطواف لانهم ليست من أفعال الحج
ويندب اذا والى بين أكثر من طواف أن يصلي لكل طواف ركعتين والافضل ان تكون صلاة كل طواف عقبه
ولو قصد كون الركعتين عن الكل كفى بلا كراهة وقياس سجود التلاوة ان يكون الاطلاق كذلك وانظر هل
يجوز احرامه بأربع أو أكثر على انها سنة الطواف كما في التحية طاهر كلامهم الجواز اه برماوى (قوله
وخالف المقام) المراد به كون المقام بين الكعبة وبين وجهه كان من جهتها غير اه برماوى وفي حج مائنه
وخالف المقام أى الحجر الذى أنزل من الجنة ليقوم عليه ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم عند بناء الكعبة
لما أمر به وأرى محلها به صابة على قدرها فكان الحجر يقصر به الى ان يتناول الاكلة من اسماعيل صلى الله عليه
وسلم ثم يطول الى ان يضعها ثم يقي مع طول الزمن وكثرة الاعداء بجنب باب الكعبة حتى وضعه صلى الله عليه وسلم
بجعله الآن على الاصح من اضطراب في ذلك والماصل خلفه ركعتي الطواف قرأوا اتخذوا من مقام ابراهيم صلى الله
على وآله ما يتعلق بالضاوالمشعر الحرام عند الوصول اليهما علامالا مة بشرفها واحياء ذكر ابراهيم كما أحى ذكره
بك صليت على ابراهيم في كل صلاة لانه الاب الرحيم الداعي بيعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في هذه الامة
لهذا يتهم وتكميلهم والمراد بخلافه كما يصدق عليه ذلك عرفا وحدث الآن في المسقف خلفه بيعة عظيمة بذهب
 وغيره فينبغي عدم الصلاة تحتها ويأيه في الفضل داخل الكعبة فتحت الميزاب فبقية الحرم فالخطيم فوجه الكعبة
فبين اليمانيين فبقية المسجد الحرام فدار خديجة رضي الله عنها فكة فالحرم كما بينته في الحاشية وغيره فوقف
الاسنوي في داخل الكعبة ردوه بان فعلهم ما خلفه هو الثابت عنه صلى الله عليه وسلم وانه لا خلاف بين الامة في
أفضلية ذلك بل قال الثوري لا يجوز فعلهم ما لا خلفه وما لك ان أداءه ما يختص به ويرد أيضا بصرحهم بان
النافلة في البيت أفضل منها بالكعبة لا اتباع اه (قوله ولا يفوتان الابعوتة) هل المراد ما يأتي بعد الطواف
بفريضة أو نافلة أخرى بدليل قوله لا تجزى عن الركعتين الخ أو أعم فيكون قوله الاتي ويجزى عن
الركعتين الخ المراد به ان ذلك يسقط أصل الطلب فلا ينافي في خصوص ركعتي الطواف اه سم وعبارة ع ش على
مر قوله ولا يفوتان الابعوتة فان قلت كيف هذا مع انه يغني عنهما فريضة ونافلة قلت لا يضر هذا الاحتمال انه
لولا يصل به الطواف أصلا أو صلى لكنه نفي سنة الطواف انتهت (قوله أيضا ولا يفوتان الابعوتة) ويسن لمن
آخرهما ارا قد دم وان صلاهما في الحرم بعد ذلك كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها و يظهر انه كدم التمتع ويصلهما
الولى عن غير المميز والاجير عن المستأجر ولو لم يعضوا ووافق صلاة المميز لهما وان أحرم عنه وليه بأنه محرم حقيقة
بخلاف المعزوب اه شرح مر وقوله ويظهر انه كدم التمتع أى فيكون في حق القادر بشاة وفي حق غيره
بصيام عشرة أيام ثلاث في الحج وسبعة اذا رجع اه ع ش على مر (قوله الابعوتة) وتمتاز هذه الصلاة عن
غيرها بدخول النيابة فيها فان الاجير في الحج يصلها وتقع عن المستأجر اه برماوى (قوله بسورتي الكافرون
والاخلاص) ويسن أن يقول بعدهما اللهم أنا عبدك وابن عبدك أتيتك بذنوب كثيرة وأعمال سيئة هو هذا
مقام العائذ بل من النار فاعف عني انك أنت الغفور الرحيم اه من هامش الايضاح (قوله ويجزى عنهما ليلا) أى
ولو بحضرة الناس وبعد الفجر الى طلوع الشمس ولا يعارضه خلافا لمن ظنه قولهم يسن التوسط في نافلة الليل
بين الظهر والاسرار لان محله في النافلة المطلقة ولو نواها مع ما سن الاسرار فيه كراتبة العشاء احتمل ندب الظهر
مراعاة لها التميز بها بخلاف الشهير في وجوبها والسر مراعاة لراتبة لانها أفضل منها كما صرحوا به وهذا أقرب
ثم رأيت بعضهم يثبت انه يتوسط بين الاسرار والظهر مراعاة للصلاطين وفيه نظر لان التوسط بينهما يفرض
تصوره وانه واسطة بينهما ليس فيه مراعاة لواحد منهما على انهم لم يقولوا به الا في النافلة المطلقة كما تقرر اه
ج (قوله ليلا) بخلاف ركعتي الاحرام فان السنة فيهما الاسرار ولو لا خلافا لمن زعم الظهر ليلا وكان الفرق
الاتباع لان الباب باب اتباع اه برماوى (قوله ويجزى عن الركعتين الخ) أى يجزى في سقوط الطلب مطلقا

(و) فعلهما (خلف المقام أولى)
لا اتباع رواه الشيخان
وذكر الاولوية من زيادتي
وكذا قوله (و) ان لم يفعلهما
خلف المقام فعلهما (في الحجر
ففي المسجد ففي الحرم فحيث
شاء) متى شاء ولا يفوتان الا
بموتة ويقرأ فيهما (سورتي
الكافرون والاخلاص)
لا اتباع رواه مسلم ولم ينفى
قراءتهما من الاخلاص
المناسب لهما لان المشركين
كانوا يعبدون الاصنام ثم
(و) ان (يجهر) بهما (ليلا)
مع ما ألحق به من الفجر الى
طلوع الشمس ويسر فيها
عدا ذلك كالكسوف
ويجزى عن الركعتين فريضة
ونافلة أخرى

وفي حصول الثواب ان ينوي سنة الطواف وعبرة حج ثم ان نويت أثيب عليهما والاسقط الطلب فقط نظير ما مر
 في تحية المسجد ونحوها انتهت (قوله ولو حمل شخص الحج) كل الاول ذكر هذا المبحث في الكلام على النية كما
 صنع في الروض وقد أشار مر في شرحه الى ربطه بما قبله بقوله ولا يتعين على المحرم ان يطوف بنفسه ولهذا
 لو حمل شخص محرما الحج اه ومع هذا صنيع الروض أحسن كما لا يخفى (قوله أيضا ولو حمل شخص محرما الحج)
 أي سواء كان المحمول به عذرا من صغر أو مرض ولا وسواء في الصغير أو الجاهل وليه الذي أحرم عنه أم غيره لكن
 ينبغي كما أفاده الشيخ في حمل غير الولي ان يكون باذن الولي لان الصغير اذا طاف را كلابد ان يكون وليه أو نائبه
 سائقا به أو قائدا اه شرح مر (قوله أو لم يطف) أي سواء دخل وقت طوافه أو لم يدخل وفي نسخة لكن لم يدخل
 وقت طوافه ثم ضرب عليها وقوله ودخل وقت طوافه أي المحمول وقوله بقيد زدته في الاولين بقولي الحج وهما
 قوله حلال أو محرم طاف عن نفسه أي وأما الثالثة فهذا القيد مذكور فيها في الاصل وقوله بان نواه للمحمول
 في نسخة فقط وقوله وانما لم يقع الحج هذار بما يعين الضرب على تلك النسخة وقوله فان طاف المحمول عن
 نفسه الحج هذا محترز قوله لم يطف عن نفسه وقوله لم يقع له أي للمحمول أي لانه تطوع ولا بدله من النية وقوله ان
 لم ينوه أي المحمول لنفسه ولو مع الحمل بان أطلق النية وقوله والابان نواه لنفسه ولو مع الحمل فكالم لم يطف
 الحج أي فانه يقع له وقوله وان نواه الحمل الحج محترز قوله ولم ينوه لنفسه أولهما اه حل وحاصل صور هذه
 المسئلة بالاختصار ستة عشر لان أحوال الحمل أربعة أشار اليها بقوله حلال أو محرم الحج وأحوال نيته أربعة
 أشار اليها بقوله ولم ينوه لنفسه أو لهما تضرب في الاربعه السابقة بستة عشر فيقع الطواف للمحمول في ثمانية
 أشار اليها بقوله بان نواه للمحمول أو أطلق هاتان صورتان في أحوال الحمل الاربع أخرجهما واحدة بقوله
 الان أطلق الحج تضم الى الثمانية التي أشار اليها بقوله وان نواه الحمل لنفسه أو لهما هاتان صورتان في أحوال
 الحمل الاربع ثمانية فالحاصل انه يقع للمحمول في سبعة والحمل في تسعة هذا وان اعتبر للمحمول أحوالا
 أربعة كالحمل بلغت أربعين وان اعتبر في أحوال النية الاربع في المحمول بلغت مائتين وستين وخمسين
 اه شيخنا وقرره شيخنا الحنفى على وجه آخر فقال الحاصل ان الحمل والمحمول اما ان يكونا حلالين أو محرمين
 أو الاول حلال والثاني محرم أو بالعكس فهذه أربعة وعلى كل اما ان يكون الحمل طاف عن نفسه أو لم يطف
 دخل وقت طوافه أو لا ومثله المحمول والحاصل من ضرب أربعة الحمل في أربعة المحمول ستة عشر تضرب في
 الاربعه الاولى باربعه وستين وعلى كل اما ان ينوي الحمل الطواف عن نفسه فقط أو عن المحمول أو عنهما
 أو يطلق ومثلهما في المحمول فتضرب أربعة في أربعة ستة عشر وهي صور النية تضرب في الاربعه الستين تبلغ
 الفا وأربع مائة وعشرين صورة اه ويجرى هذا التفصيل في السعي بناء على المعتمدا انه يشترط فيه قصد الصارف
 كالطواف وقوله محرما أي ولو صغيرا لم يحسب لكن ان كان حاملا الولي أو مأذونه لتوقف صحة طوافه على مباشرة
 الولي أو مأذونه وخارج بقوله حمل ما هو عليه كحبهة أو سفينة فانه لا تعلق لكل بطواف الا تحرك لكن
 بحث جريان تلك الاحكام هنا أيضا وله وجه نعم ان قصد الجاذب المسمى لاجل الجذب بطل طوافه لانه صرفه
 وخارج أيضا حامل محدث أو نحوه كالبهيمة فلا أثر لنيته اه حج (قوله وقع للمحمول) استشكل وقوع
 الطواف عن المحمول بشرطه بقولهم فيمالو كان عليه طواف فاضة أو منذور معين الوقت أو لا فنوى غيره عن
 نفسه أو عن غيره وقع للافاضة أو المنذور في وقت لا عن غيره وأجاب ابن القري فقال لعل الشرط في الصرف
 ان يصرفه عن نفسه أو الى غير طواف اما اذا صرفه الى طواف آخر فلا ينصرف سواء قصد به نفسه أم غيره
 قال شيخ الاسلام وتحقق ان الحمل جعل نفسه آلة للمحمول فأنصرف فعله عن الطواف والواقع للمحمول طوافه
 لا طواف الحمل ككفى راكب الدابة بخلاف النوى في تلك المسائل فانه أي بطواف لكنه صرفه لطواف آخر
 فلم ينصرف وحاصل الجواب ان الاول خاص بالمحمول والثاني بغيره مع الفرق بينهما وقوله والواقع لمحمله طوافه

(ولو حمل شخص حلال أو
 محرم) طاف عن نفسه أو لم
 يطف (محرما) بقيد زدته
 بقول (لم يطف عن نفسه
 ودخل وقت طوافه
 وطاف به) بقيد زدته في
 الاولين بقول (لم ينوه
 لنفسه أو لهما) بان نواه
 للمحمول أو أطلق (وقع)
 الطواف (للمحمول)

أي بنية الحامل اذ لا فعل الا بالنية ولم يصدر منه ما ينافي الا كية فلا ينافي ما بحثناه فيما سياتي من انه اذا قصد الحامل
غير الطواف ينبغي أن لا يحصل للمعمول وان نوى لان قصد غير الطواف ينبغي أن لا يحصل للمعمول وان نوى
لان قصد غير الطواف ينافي آية قوله للمعمول فليتأمل وليراجع اه سم (قوله لانه كرا كبدابة) بهذا يدفع
الاشكال المذكور هنا وعبارة سم على حج قوله وقع للمعمول قد يشكك على استنباط العاخر عن الرمي من لم يرم عن
نفسه حين يقع رمي النائب عن نفسه وان قصد به المستتيب ويمكن ان يجاب بان الرمي محض فعل النائب فلم ينصرف
عنه مع كونه عليه بخلاف مسألة الطواف لان الواقع للمعمول طواف والحامل كاللابة كما قررناه انتهت
(قوله فان طاف المحمول عن نفسه) محترز قوله لم يطف وقوله أولم يدخل محترز قوله ودخل فالمراد أولم يدخل
أي لم يطف ولم يدخل وقوله لم يقع له انظر هل يقع للمحمل أو لا ومقتضى قول بعضهم ان الغرض ان الحامل نواه
للمعمول أو أطلق انه لم يقع له فيكون غير واقع لهما وقوله والاف كما الخ أي فيقع للمعمول فتكون نية المحمول
في الطواف لنفسه فاعلم ان دخول وقت طوافه اه شيخنا لم يخص (قوله ان لم ينو لنفسه الخ) قد اعتبر
الشرح في المحمول أحوال النية وقد علمت انها أربعة وأشار المتن الى اعتبار أحواله الأربعة الأخرى بشو له محرما
لم يطف الخ فيجب ان يعتبر أحوال المحمول الستة عشر كما اعتبر أحوال الحامل كذلك ومن اقتصر على
أحوال الحامل لم يوف بكلام المتن مع الشرح اذ على اعتبار أحوال الحامل الستة عشر والسكوت عن أحوال
المحمول يكون القائل بذلك ساكنا عن قول الشرح فان طاف المحمول عن نفسه الى قوله وان نواه الحامل الخ مع
ان هذا يجري فيه صور كثيرة لم يعلم حكمها تأمل (قوله والا) أي وان نواه لنفسه فكالم لم يطف الخ أي فانه يقع
للمحمول أي وفرض المسئلة ان الحامل نوى المحمول أو أطلق تأمل (قوله وان نواه محموله لنفسه) أي سواء
نواه أو لا فعل انه لا أثر لنية المحمول اذا نواه الحامل لنفسه أو لهما ويبقى ما اذا قصد الحامل عدم الطواف أو
ادراك غير نوى المحمول الطواف لنفسه فهل يحصل لطواف للمعمول أو لا لان الحامل هو الدائر وقد صرف
الدوران عن الطواف فلا أثر لنية المحمول مع ذلك اذ لو أثر لآثر فيما اذا نواه الحامل لنفسه بجماع صرفه
عن المحمول ووضحه أن الطواف فعل ولم يحصل من المحمول فعل الا بواسطة فعل الحامل فاذا صرفه عن الطواف
لم يمكن ان يحصل الطواف للمعمول اذ لا فعل منه بنفسه ولعل الثاني أقرب ويغفر حينئذ اللابة بان فعلها غير
مصرف فامكن كونها آلة ولا يمكن الا كية هناعم الصرف عن الطواف فليتأمل اه سم (قوله ولانه الطائف
الخ) تعليل خاص بهذه الصورة بعد دخولها في ضمن التعليل العام وانظر لم أفرد به بالتعليل تأمل (قوله ان يستلم
الحجر) اقتضاه على استلام الحجر يقتضي أنه لا يسن التقبيل ولا السجود وعبارة الروض وشرحه فصل ثم يعود ندبا
بعد فراغ ركعتي الطواف فيستلم الحجر الاسود للاتباع رواه مسلم وليكون آخر عهد ما ابتدأ به ومنه يؤخذ أنه
لا يسن حينئذ تقبيل الحجر ولا السجود عليه قال الاسنوي فان كان كذلك فعمل سببه المبادرة للسعي اه والظاهر
من ذلك قال الزركشي وعبارة الشافعي تشير اليه مرواه الحاكم في صحيحه من فعله صلى الله عليه وسلم وصرح به
القاضي أبو الطيب في التقبيل قال في المجموع وما قاله الماوردي من انه يأتي الملتزم والميراب بعد استلامه ويدعو
شاذ انتهت (قوله بشرطه في الاتي والخني) الشرط خلو المطاف اه رشيدى (قوله ثم يخرج) أي عقب
ذلك من غير أن يأتي الميراب والملازم بمبادرة للسعي اه برماوى فما تقدم من سن اتيان الملتزم عقب الطواف
وقبل الصلاة انما هو في طواف لم يكن بعد سعي اه حل وعبارة حج وافهم كلامه انه لا يأتي الملتزم ولا
الميراب قبل صلاة الركعتين ولا بعده ما هو كذلك بمبادرة للسعي لعدم ورود موخافعة الماوردي وغيره في ذلك
شاذ كفى المجموع قال الخالفه للاحاديث الصحيحة ثم صوب ما هو المذهب انه لا يشتغل عقب الركعتين
لا بالاستلام ثم الخروج الى الصفا انتهت (قوله الذي بين الركنين اليمانيين) أي المحاذي ليمانيين الركنين
اليمانيين والمراد به الطواف الاوسط من الطافات الخمس التي تحاذي ما بين الركنين اليمانيين وهو معروف عند

لانه كرا كبدابة وعملانية
الحامل وانما يقع للمحمل
المحرم اذا دخل وقت طوافه
ونوى المحمول لانه صرفه
عن نفسه (الا ان أطلق
وكان كالمحمول) في كونه
محرم لم يطف عن نفسه
ودخل وقت طوافه (في يقع
له) لانه الطائف ولم يصرفه
عن نفسه فان طاف المحمول
عن نفسه أولم يدخل وقت
طوافه لم يقع له ان لم ينو
لنفسه والا فكالم لم يطف
ودخل وقت طوافه وان نواه
الحامل لنفسه أو لهما وقع له
وان نواه محموله لنفسه أولم
يطف عنها عملانية في الجميع
ولانه الطائف ولم يصرفه
عن نفسه فيما اذا لم يطف
ودخل وقت طوافه واغادة
حكم الاطلاق في من لم يطف
من زيادى (وسن) لكل
بشرطه في الاتي والخني
(ان يستلم الحجر بعد طوافه
وصلاته ثم يخرج من باب
الصفا) وهو الباب الذي بين
الركنين اليمانيين (السعي)
بين الصفا والمروة للاتباع
رواه مسلم

أهل مكة مشهور اه تأمل (قوله وشرطه) أي شرط وقوعه عن الركن اه ج (قوله ان يبدأ بالصفا) أي في الأولى وما بعده من الأوتار و يبدأ بالمروة في الثانية وما بعده من الأشفاع اه ج فالأولى لا تحسب أولى إلا إذا كانت مبدوءة من الصفا وكذا الثالثة والخامسة والسابعة وكذا الثانية لا تحسب ثانية إلا إذا كانت مبدوءة من المروة وكذا الرابعة والسادسة فلذلك فرع ج على ما تقدم فقال فلوترك خامسة مثلاً جعل السابعة خامسة وأتى بسادسة وسابعة اه وكتب عليه سم مانصه قوله فلوترك خامسة الخ أقول صورة ذلك ان يذهب بعد الرابعة التي انتهوا بالصفا من غير المسعى إلى المروة ثم يعود من المروة في المسعى إلى الصفا ثم يعود في المسعى من الصفا إلى المروة فتدترك الخامسة لأنه بعد الرابعة لم يذهب في المسعى إلى المروة بل ذهب في غيرها فلا يحسب ذلك خامسة ويلزم من عدم حسيته خامسة الغاء السادسة التي هي عوده بعد هذا الذهاب من المروة إلى الصفا لأنها مشروطة بتقدم الخامسة عاينها ولم يوجد وأما السابعة التي هي ذهابه بعد هذه السادسة من الصفا إلى المروة فتدور تحت خامسة اذ لم يتقدمها بما يعتد به الأربع لان الخامسة متروكة والسادسة لغو كما تقر فصار السابعة خامسة واحتاج بعدها إلى سادسة وسابعة اه (قوله بالقصر) وأصله الحجارة الملس واحدة صفاة كحصاة أو الحجر الملس فهو يستعمل في الجمع والمفرد فاذا استعمل في الجمع فهو الحجارة أو في المفرد فالجحر اه برماوى (قوله جبل أبي قبيس) في كتاب محاضرات الأبرار لابن عربي ما لفظه طت أذكر الجبل الأمين هو أبو قبيس وكان اسمه أولاً الأمين فانه أودعه الله الحجر الأسود إلى زمن إبراهيم عليه السلام لما بنى البيت فنداه الجبل لك عندي وديعة خبوءة من زمن الطوفان فأعطاه الحجر الأسود واتما حدث له اسم أبي قبيس برجل بنى فيه داراً يسمى أباقبيس وكان اسمه الأمين فغلب عليه اسم أبي قبيس اه من رسالة ابن علان (قوله ويحتم بالمروة) بفتح الميم وسكون الراء وفتح الواو وهي طرف جبل قينقاع اه برماوى والآن عليها عقد واسع علامة على أولها اه ج وقد رما المسافعين الصفا والمروة بذراع الآدى سبع مائة وسبعة وسبعون ذراعاً وكان عرض المسعى خمسة وثلاثين ذراعاً فدخلوا بعضه في المسجد اه برماوى (قوله أيضاً ويحتم بالمروة) وهي أفضل من الصفا كما قاله ابن عبد السلام لان في الوصول إليها مرور الساعى في سعيه أربع مرات والصفا مروره فيه ثلاثاً فانه أول ما يبدأ باستقبال المروة ثم يحتم به وما أمر الله بمباشرة في القرية أكثر فهو أفضل وبدأته بالصفا وسيلة إلى استقبال المروة والبداة بالصفا لبيان الترتيب وضروته فلا إشعار في تقديمها بافضليتها والبداة بالشئ لا تستلزم أفضلية المبدأ على الآخر كصوم رمضان آخره أفضل من أوله اه شرح مر (قوله ابداً) بلفظ المضارع وضيمه عائداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم لانه جواب لقولهم يا رسول الله بماذا تبدأ إذا طفت وقوله فابدؤا بلفظ الأمر وضيمه عائداً للجماعة لانه جواب لقولهم بماذا تبدأ إذا طفتنا قال شيخنا ولعل السؤال تعدد اه برماوى (قوله أو قدوم) وهو أى السعى بعد القدوم أفضل منه بعد الركن كما صرح به ج فقال وإذا أراد السعى بعد طواف القدوم كما هو الأفضل لانه الذى صح عنه صلى الله عليه وسلم لم يلزمه الموالاة بينهما الخ اه وبعبارة مناسك النووي الوسطى والأفضل تقديم السعى بعد طواف القدوم انتهت وأشار له الشارح بقوله للاتباع وهو تعليل للنفي وفي شرح مر مانصه ولو دخل حلال مكة فطاف بالقدوم ثم أحرم بالحج فهل له السعى حيثنذ كما اقتضاه إطلاقهم أولاً ويحمل كلامهم على ما إذا صدر طواف القدوم حال الأحرام لشمول نية الحج لهما حيثنذ فكانت التبعية صحيحة لوجود المجانسة بخلافه في تلك المجانسة متغية بينهما كل محتمل وظاهر كلامه الآتى في طواف الوداع يؤيد الثانى وهو الظاهر ولو طاف بالقدوم فهل له ان يسعى بعده بعض السعى ويكمل به بعد الوقوف وطواف الركن فيه نظر أيضاً والاقرب لكلامهم المنع اه (قوله فيمتنع ان يسعى الخ) هذه الجملة في المعنى تعليل لقوله امتنع السعى الخ وبعبارة ج فلا يجوز بعد طواف نفل كن أحرم من بمكة بجمع منها ثم تنفل بطواف وأراد السعى بعده كما في المجموع وقول جمع يجوز

(وشرطه أن يبدأ بالصفا)
بالقصر طرف جبل أبي
قبيس (ويحتم بالمروة)
والتصريح به من زيادنى
فلوعكس لم تحسب المرة
الأولى (و) أن (يسعى سبعا
ذهابه من كل) منهما (لا آخر
في المسعى مرة) للاتباع
وقال صلى الله عليه وسلم
أبدأ بما بدأ الله به ورواه
مسلم ورواه النسائي بلفظ
فابدؤا بما بدأ الله به (و) ان
يسعى (بعد طواف ركن أو
قدوم) ان (لا يتخللها)
أى السعى وطواف القدوم
(الوقوف) بعرفته بان يسعى
قبله للاتباع مع خبر خذوا
عنى مناسككم فان تخللها
الوقوف امتنع السعى الابعده
طواف الفرض فيمتنع ان
يسعى

حيث ضعف كقول الأذري في توسطه الذي تبين لي بعد التوقف ان الراجح مذهبنا صحته بعد كل طواف صحيح
 بأي وصف كان ولا يجوز أيضا بعد طواف وداع بل لا يتصور وقوعه بعده كما قاله لأنه لا يسمى طواف وداع إلا ان
 كان بعد الاتيان بجميع المناسك ومن ثم لو بقي عليه شيء منها جاز له الخروج من مكة بلا وداع لعدم تصوره في
 حقه حيث تدور تصوره فمن أحرم بحج من مكة ثم أراد خروجا قبل الوقوف فإنه يسن له طواف الوداع لا نظر
 إليه لأن كلامهما كما قاله الأذري في طواف الوداع المشروع بعد فراغ المناسك لافي كل وداع وقول
 جع في هذه الصورة ان له السعي بعده اذا عارضه كافي المجموع * (تنبيه) * أحرم بالحج من مكة ثم خرج
 ثم عاد لها قبل الوقوف فهل يسن له طواف القدوم تقار الدخوله أو لا نظر لعدم انقطاع نسبه عنها أو يفرق
 بين ان ينوي العود اليها قبل الوقوف أولا كل محتمل ولو قيل بالثالث لم يبعد الا ان اطلاقهم تنبيه للعلل
 الشامل لما اذا فارق عازما على العود ثم عاد يتردد الاول ثم رأيت في كلام الطبري ما يصرح بالاول ويفرق
 بينهما وبين عدم وجوب طواف الوداع على الخارج المذكور بان طواف الوداع انما يكون بعد فراغ المناسك
 كلها ولا كذلك طواف القدوم وعليه فيجزي السعي حيث تدور بان السعي متى أخر عن الوقوف وجب وقوعه بعد
 نصف الليل فإنه يسن له القدوم ولا يجزيه السعي حيث تدور بان السعي متى أخر عن الوقوف وجب وقوعه بعد
 طواف الاذنة انتهت وكتب عليه م م قوله ثم أراد خروجا قبل الوقوف أي ولو إلى منى يوم الثامن للمبيت بها
 ليلة التاسع ثم الذهاب للوقوف وظاهره انه لا فرق في الخروج لغير منى بين الخروج لمسافة القصر وما دونها
 فليراجع وقوله تنبيه أحرم بالحج من مكة الخ الذي في شرح العباب مانصه وقد يدخل في قولهم أو قدومهم أو أحرم
 المكي مثلا بالحج من مكة ثم خرج لحاجة ثم عاد قبل الوقوف فإنه لا يسن له طواف القدوم فينبغي اجزاء
 السعي بعده كما شمله كلامهم اه فجزم بسن طواف القدوم واقتصر على انه ينبغي اجزاء السعي بعده اه (قوله
 أيضا فيمنع ان يسعي بعد طواف نفل) وذلك فيما لو دخل مكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل فتتفل بطواف
 فليس له ان يسعي بعد ذلك الطواف بل عليه ان يؤخره حتى يوقعه بعد طواف الركن الذي يدخل وقته بنصف
 الليل هـ اذا مراده فتأمل (قوله ولا تسن اعادته سعي) بل تنكره فان اعادته لم يحرم ويستثنى القارن فيسن له
 ان يطوف طوافين ويسعي سبعين خلافا للامام أبي حنيفة مريض الله عنه ولو سعى صبي أو عبد بعد طواف قدوم
 ثم بلغ أو عتق برفة أو قبل الوقوف ثم عاد لعرفة في الوقت وجب عليه اعادته السعي على الصحيح اه برماوى
 (قوله أولى مما ذكره) أي حيث قال ومن سعى بعد طواف قدوم لم يعبده اه فبعد عدم الاعادة بكونه سعى بعد
 طواف القدوم مع ان المقصود ان السعي لا تسن اعادته مطلقا أي سواء فعل بعد طواف القدوم أو الركن
 وبعبارة الروض وشرحه واذا سعى ولو بعد طواف القدوم لم يعبده ولو بعد طواف الاذنة لانه اذ انتهت والمراد
 ان الاعادة مكروهة كما صرح به م ر و ج (قوله ان يرقى) يشال يرقى بكسر القاف يرقى بفتحها اه برماوى
 والرقى الآن بالمرءة منهذر لكن بان آخر ذلك فينبغي رقيها عملا بالوارد ما أمكن اه ج وفي المصباح
 و رقيت في السلم وغيره أرقى من باب تعريقا على قول ورقيت بفتح فسأله أيضا وارتقيت وترقيت مثله
 و رقيت السطح والجبل علوته يتعدى بنفسه والمرقى والمرقى موضع الرقى والمرقا مثله ويجوز فيها فتح الميم على
 انه موضع الارتقاء ويجوز الكسر تشبيها باسم الآلة ورقية أرقية من باب رقياء وذه بالله والاسم الرقياء على
 فعلى والمرقية والجمع رقى مثل مدي ودي اه وبقي معنى ثالث وهو الرقى في المعاني أي التنقل في صفات
 الكمال ويقال فيه رقى بالفتح يرقى فالقارن بينهما وبين الرقى في السلم فتح القاف في الاولى وكسرها في الثانية
 ومضارعهما واحد وهو يرقى كبره في تأمل (قوله الا ان خلى المحل الخ) خالفه ج فقال أما المرأة والحنث فلا
 يسن لهما رقى ولو في خلوة على الوجه الذي اقتضاه اطلاقهم خلافا للاسنوي ومن تبعه اللهم الا اذا كانا يقعا
 في شئ لولا الرقى فيسن لهما حيث تدور على الوجه احتياطا اه لكن الذي في شرح م كالشارح حرفا بحرف
 فتأمل (قوله والواجب على من لم يرق الخ) عبارة ج ويجب استيعاب المسافة في كل بان يلقى عقبه أو عتب

بعد طواف نفل مع
 امكانه بعد طواف فرض
 (ولا تسن اعادته سعي) لأنه
 لم يردو تعبير بذلك أولى مما
 ذكره (وسن للذكر ان يرقى
 على الصفا والمرءة قامة) أي
 قدرها لأنه صلى الله عليه وسلم
 رقى على كل منهما حتى رأى
 البيت رواه مسلم وخرج
 بزيادة الذكر الاثنى
 والحنث فلا يسن لهما الرقى
 الا ان خلا المحل عن الرجال
 غير المحارم فيما يظهر كإنبه
 عليه وعلى الحنث الاسنوي
 والواجب على من لم يرق

ان يلصق عقبه بأصل

ما يذهب منه ورؤس أصابع

رجليه بما يذهب اليه من

الصفاء والمروءة (و) ان

(يقول كل) من الذكر

والراق وغيرهما (الله أكبر

ثلاثا والله الحمد الى آخره)

أي الله أكبر على ما هداانا

والحمد لله على ما أولانا لا اله

الا الله وحده لا شريك له

الملك وله الحمد يحيي ويميت

بيده الخير وهو على كل شيء

قدير (ثم يدعو بمشاة) ديننا

ودنيا (و) ان (ثلاثا) الذكر

والدعاء (للتباعد في ذلك

رواه مسلم بزيادة بعض

ألفاظ وتقص بعضها

وتعيرى بكل الى آخره أهم

من قوله فاذا رقي الى آخره

(و) ان (يمشي) على هيبته

(أول السعي وآخره) ان

(بعد الذكر) أي يسعي

سما شديدا (في الوسط)

للتباعد رواه مسلم

(ومحلهما) أي المشي والعدو

(مع روف) ثم فيمشي حتى

يبقى بينه وبين الميل الأخضر

المعلق بركن المسجد على يساره

قد رسته أذرع فيعدو حتى

يتوسط بين الميلى الأخضرين

الذين أحدهما في ركن

المسجد والاخر متصل

بجدار العباس رضي الله

عنه فيمشي حتى ينتهي الى

المروءة فاذا علم انها الى الصفاء

مشي في محل مشيه وسعي في

محل سعيه أولا وخرج بز يداي

حافر م كويه بأصل ما يذهب منه ورأس أصبع رجليه أو رجل أو حافر م كويه بما يذهب اليه من بعض درج
الصفاء يحدث فليحتط فيه بالرقى حتى يتيقن وصوله للدرج القديم كذا قاله المصنف أي النورى وغيره ويحمل
على ان هذا باعتبار زمنهم وأما الآن فليس فيه شيء يحدث لعل الارض حتى غطت درجات كثيرة انتهت وقوله
ويحمل على ان هذا باعتبار زمنهم وأما الآن الخ عبارة شرح العباب وما ذكره فهم باعتبار ما كان وأما
الآن فن أصلهم ما درج مدفون فيكنى الصاق العقب والأصابع بالخر درجهم وأما المروءة فهم متفقون
على ان من دخل تحت العقد المشرف ثم يكون قد وصلها وقد بينت ذلك كله بادل في الحاشية اه سم عليه
(قوله ان يلصق عقبه) بضم الياء اه شرح الروض (قوله وان يقول كل) أي حالة كونه واقفا على كل من
الصفاء والمروءة مستقبل الكعبة اه ج (قوله الله أكبر) أي أثنى عليه تعالى لهدايته ايانا فالتكبير هنا كالحمد
فلا وقفة اه شورى (قوله أيضا الله أكبر) أي من كل شيء والله الحمد أي على كل حال لا غيره كما يشعر به
تقديم الظرف وقوله على ما هداانا أي على هدايتنا فهو مصدر والمراد دلنا على طاعته وأوصلنا بالاسلام
وغيره وقوله على ما أولانا أي من نعمه التي لا تحصى ولا تحصر وقوله الملك أي ملك السموات والارض لا غيره
وقوله بيده أي قدرته وقوته وقوله الخير زاد في رواية واليه المصير وقوله وهو على كل شيء قدير أي ممكن
ويسن ان يقول لا اله الا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا تعبد الاياه
مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اه برماوى (قوله بمشاة) ومنه كما قال الاصحاب اللهم انك قلت
ادعوني أستجب لكم وأنت لا تتخلف الميعاد واني أسألك كما هديتني الى الاسلام أن لا تنزع مني حتى تتوفاني وأنا
مسلم اه برماوى (قوله وان يمشي على هيبته أول السعي الخ) عبارة ج ويسن ان يكون ماشيا وحافيا ان من
تجس رجليه وسهل عليه ومتطهر او مستورا والاولى تحرى خلو السعي الان فأت الموالاة بينه وبين الطواف
كما هو ظاهر الخلاف في وجوبه او قياسه نذب تحرى خلو المظان حيث لم يؤمر بالمبادرة به ولا يكره الركوب
اتقا على ما في المجموع لكن روى الترمذى عن الشافعى كراهته الاعتذر وبؤيده ان جمعا يجتهدون فائولون
بامتناعه لغير عذر الان يجاب بانهم خالفوا ما صح انه صلى الله عليه وسلم لم ركب فيه وان نوالى بين مرأته بل يكره
الوقوف فيه لحديث وغيره وبينه وبين الطواف ومراة يضصره كالتطواف لكن لا يشترط له كيفية مثله
لان القصده هنا قطع المسافة وان يمشي أول السعي وآخره انتهت قال في العباب ويجب أن يسعى في بطن
الوادى ولولا التوى فيه سير الم يضر اه قال في شرحه بخلافه كثيرا بحيث يخرج عنه وضبط ذلك في الحاشية بان
يخرج عن سمت العقد المشرف على المروءة اذ هو مقارن لعرض السعي مما بين الميلى الذي ذكر الفارسى انه
عرضه ثم ما ذكر هو ما في المجموع حيث قال قال الشافعى والاصحاب لا يجوز السعي في غير موضع السعي فلو مر
وراء موضعه في رفاق العطارين أو غيره لم يصح سعيه لان السعي يختص به فلا يجوز فعله في غيره كالتطواف الى ان
قال وكذا قال الدارمى ان التوى في سعيه يسير اجاز وان دخل المسجد أو رفاق العطارين فلا اه وبه تعلم ان
قول العباب ولولا التوى فيه يسير المراد بالسعي في ما لا يخرج به عنه فتأمل اه سم عليه (قوله وان يعدو الذكر
الخ) ويلاحظ بقلبه عند ذلك اقامة السنة والحذر ان يفعل على عادة العوام من المسابقة فيه فيصير لعبا والعباد
بأنه تعالى اه سم (قوله في الوسط) المراد بالوسط هنا الامر التقريبي اذ حصل العدو أقرب الى الصفاء منه الى
المروءة بكثير اه ج (قوله قد رسته أذرع) أي لان هذا الموضع كان محل ذلك الميل فلما رماه السبل الصقوه
بجدار المسجد فتقدم عن محاذة محله بذلك القدر اه برماوى (قوله الذين أحدهما في ركن المسجد) هذا التعبير
فيه ما حجة لان الذي يسعى لا يمر الا على ركن واحد من أركان المسجد قبل ان يصل باب السلام كما يعرف ذلك من
رأه وهو الذي ذكره أولا بقوله المعلق بركن المسجد وأما الثاني المقابل لرباط العباس فليس في ركن المسجد
ولذلك عبر ج فقال أحدهما بجدار المسجد وكذلك عبر الشارح في شرح الروض (قوله بجدار العباس)

المشهور الآن برباطه وعلى كل منهما قديلا معاق اه برماوى (قوله انك انت الاعز الاكرم) ثم يقول بعده
 اللهم اجعله حجابا وراوذا مغفورا وسعيامشكورا وتجاراة لن تبور باعزير يا غفور اه برماوى ولو قرأ
 القرآن كان أفضل اه ايضاح (قوله ولاستر) بل يندب فيه كل ما طلب في الطواف من شرط أو مندوب اه
 برماوى (قوله ويجوز فعله راكبا) أى لكنه خلاف الاولى لما تقدم ان الاولى المشي فيه اه ع ش على مر (قوله
 ويكره للساعي الخ) ويكره له أيضا ان يصلي بعده ركعتين اه شرح مر وفي الايضاح مائة السابعة أى
 من سنن السعي قال الشيخ أبو محمد الجويني رحمه الله تعالى رأيت الناس اذا فرغوا من السعي صلوا ركعتين على
 المروة وذلك حسن وزيادة طاعة لكن لم يثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشيخ أبو عمرو بن
 الصلاح ينبغي ان يكره ذلك لانه ابتداء شعار وقد قال الشافعي رحمه الله ليس في السعي صلاة اه والله أعلم
 * (خاتمة) في مسائل تتعلق بالجر الاسود ذكرها الامام الفاضل محمد بن علان الصديقي البكري صبط الحسن
 خادم الحديث النبوي والتفسير بالحرم الشريف المكي في رسالة ألفها في الجرا الاسود وما جاء فيه من الفضائل
 والانباء وما ناله من حوادث الزمان وذكر فيها انه انفردهم في التأليف ولم ير أحدا قبله سبقه الى التأليف في
 الجرا الاسود فقال رحمه الله تعالى روينا بالسند عن الجد الشيخ محمد علان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
 انزل الركن أى الجرا الاسود والمقام أى الجرا الذى قام عليه ابراهيم عند بناء البيت مع آدم عليه السلام ليلة نزل
 فلما أصبح رأى الركن والمقام فعرفهما فضمهما اليه وأنس بهما وعنه أى ابن عباس قال نزل آدم عليه السلام
 من الجنة مع الجرا الاسود متأبطا وهو ياقوته من يواقيت الجنة لولان طمس الله نور ما استطاع أحد ان ينظر
 اليه ونزل بفصل العجوة وبالات الصناعة وروى عن ابن عباس قال كان البيت الذى بوأه الله لا آدم يوم أنزل الى
 الارض ياقوته من يواقيت الجنة حراء تلهب لها بابان أحدهما شرقى والاخر غربى وكان فيها قناديل من نور
 الجنة أساسها من ذهب وهو منظوم بنجوم من ياقوت أبيض والجرا نجم من نجوم يومئذ عن عائشة رضي الله
 عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثروا من استلام هذا الجرا فانكم توشك ان تفقدوه بينما
 الناس ذات ليلة يطوفون به اذا أصبحوا وقد فقدوه ان الله لا يترك شيئا من الجنة في الارض الا أعاده اليها قبل
 يوم القيامة وروى الازرقى ان الجرا سيعود الى ما كان عليه يوم القيامة مثل جبل أبي قبيس في العظم له عيان
 ولسان وشفتان يشهدان استلمه بحق ويشهد على من استلمه بغير حق وفي مشير شوق الانام قبل لما انتهى
 بنيان الكعبة الى موضع الركن الاسود قال ابراهيم لاسماعيل ابغى حجر افرجع وقد جاء جبريل بالجرا
 الاسود وكان الله استودع الركن أبا قبيس حين غرقت الارض زمن نوح عليه السلام وقد قال الله تعالى لا ي
 قبيس اذا رأيت خليلى بنى بيتى فاخرجه له قال اسماعيل يا أبتى من أين لك هذا قال جاء به من لم يكن الى حجر
 جاء به جبريل وفي كتابهم حجة الانوار ان الجرا الاسود كان في الابتداء ملكا صالحا لما خلق الله تعالى آدم
 وأسكنه الجنة وأباح له الجنة كلها الا الشجرة التى نهاها وشرط ذلك منه وأشهد على ذلك ملكا وذلك قوله تعالى
 ولقد عهدنا الى آدم من قبل قمى ولم نجعله عازما ثم جعل ذلك الملك موكلا على آدم حتى لا ينسى عهد به
 كلما خطر بباله ان يأكل من الشجرة تنهاها الملك فلما قدر الله أن يأكل منها آدم غلب هذا الملك فأكل منها
 فطار عنه الخلل فخرج من الجنة فلما رجع الملك وجده قد نقض عهده به فنظر الله الى ذلك الملك بالهيبة
 فصار جوهرا وذلك ان الله لم يرض عن الملك غيبه وقال له أنت هتكت سر آدم وعزنى وجلالى لا جعلتك للبشر
 ألا ترى انه جاء في الحديث ان الجرا الاسود يأتى يوم القيامة وله بدولسان وأذن وعين لانه كان في الابتداء ملكا
 صالحا اه وفي مشير شوق الانام عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجرا عين الله في أرضه فمن مسحه
 قد بايع الله ورواه الديلمي ورواه الازرقى عن عكرمة مرفوعا لفظا ان الجرا عين الله في الارض فمن لم يدرك بيعه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فمخ الركن فقد بايع الله ورسوله وبهذا اللفظ رواه أبو طاهر المخلص في فوائده

الذكر الاتى والخشى فلا
 يعدوان ويسن ان يقول
 كل منهم في سعيه ب اغفر
 وارحم وتجاوز عما تعلم انك
 أنت الاعز الاكرم وان نوالى
 بين مرات السعى وبينه
 وبين الطواف ولا يشترط
 فيه طهر ولا ستر ويجوز فعله
 راكبا ويكره للساعي ان
 يتقف في سعيه لحديث أو غيره

وأخرجه الحسن البصري في رسالته بلفظ الحجر الأسود عين الله في الأرض يصافحهم بعبادته كما يصافح أحدكم أخاه ومن لم يدرك بيعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أدرك الحجر ومسحه فقد بايع الله ورواه ابن جرير الطبري في تهذيب الأمان بلفظ الحجر يدته في أرضه فمن مسه فأنما يبايع الله وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجر عين الله فمن مسح به على الحجر فقد بايع الله أن لا يعصيه ورواه الديلمي وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجر عين الله في الأرض يصافحهم بعبادته ورواه الخطيب في التاريخ وابن عساكر قال الخطيب معنى أنه عين الله في الأرض أن من صافحه في الأرض كان له عند الله عهد وجرت العادة بأن العقد يعقده الملك بالمصافحة لمن يريد موالاته والاختصاص به فحاط بهم بما يعهدونه قال الطبري معناه أن كل ملك إذا قدم عليه الوافد قبل عيونه فلما كان الحاج أول ما يقدم بسن له تقبيله نزل منزلة عين الملك والله المثل الأعلى وقال ابن حجر الهيتمي في الإيعاب قوله صلى الله عليه وسلم الحجر الأسود عين الله في أرضه هو من مجاز التمثيل المقرر في علم البيان شبه انعامه على عبادته عند امتثالهم أمره باستلامهم ما أمرهم باستلامه تبركاً به وخضوعاً لأمره باتعام ملك أقبل على رعيته ومد لهم يده ليقبلوها ليعلمهم معرفته ففعلوا فمعهم ذلك هـ قال السيد الأيحي في منسكه الكبير تسمية الحجر الأسود بعين الله تعالى إنما هو من باب التمثيل ترغيباً للناس وتقريراً بما أذهنهم والله المثل الأعلى وبيان ذلك أنها تشييه لحال من يستلم الحجر الأسود بحال من يبايع ملكاً مطاعاً على السمع والطاعة والاستسلام والانتقاد بحسب الاستطاعة فإن العادة جارية في مثل هذه المبايعات بالمصافحة باليمين ولما كان الملك الحق جل جلاله منزهاً عن اليد الجارحة واليمين المعهودة نزل الحجر الأسود منزلة عين الملك المبايع وأضافها إلى ذاته لا تسرف تشريفه وتعرفها بالجلالة منزلة له به سبحانه ونزل المستسلم منزلة المصافح للملك في مبايعته ليعلم بذلك تأكيد هذه المبايعات وتشديد هذه المعاهدات من كل من استلمه إيماناً واحتساباً كان له عند الله سبحانه عهد بحسن القبول وحصول المأمول وإحراز الثواب بأنواع الفضائل في المآب قال الإمام جمال الدين الطبري في كتاب التشويق ليلحظ في الحجر عند تقبيله معاني الأول ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الحجر الأسود عين الله في الأرض يصافحهم بعبادته كما يصافح أحدكم أخاه ثم نقل في معناه ما تقدم في كلام الحافظ ابن حجر عن الطبري وقال بعد تمامه فليستظار العبد كيف يقبله وعلى أي حال يكون عند استلامه الثاني كونه ياقوتة من ياقوت الجنة على ما قطعت به شواهد صحيح السنة فليقم مستلمه بما يجب له من حق التعظيم والاحترام ويقابل نعمة الله بهذا الانعام بشكر أدب التقبيل والوفاء بحق الاستلام الثالث مقبله ومستلمه يضع شقيقه على موضع وضع عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره من الأنبياء والرسل والملائكة المقر بين شفاههم ويباشرون محلاً بأشروهم بالكفهم وهذا أمر قطعي لا شك فيه ور بما كان أضاف في حاله ذلك محالاً لزم من الملائكة الذين لا تكاد تخلو من ور ودهم تلك البشعة ولا تفقد من تردد هم تلك الحضرة فيتصور لاستحضار ذلك هيئتهم وأحوالهم ويجمع في الاقتداء بهم في التقبيل بين الصورة والمعنى ويظهر ذلك المحل المقدس من أن يقبله من غير اخلاص وحضور قلب حذر من مقت الله وملائكته وخوف أن يحرم مشو به ذلك ويقوته عيم ركته الرابع روى أن الله تعالى لما أخذ من بني آدم حين استخرجهم من ظهر آدم كتب في رقعه القمه هذا الحجر من أجل ذلك يقول العبد عندما فاته إيماناً برك ووفاء بعهده فليطابق قوله هذا معناه وليستحضر بمحض الإيمان في ذهنه ذلك المشهد حتى كأنه يشاهده ويراه ليعلم أن من رجع عن الإقرار ونكث بعد العهد فقد استحق الموت على ذلك بالصد والطرد الخامس روى عن ابن عباس أنه قال من لم يدرك بيعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمع الحجر فقد بايع الله ورسوله فليعلم عند استلامه أنه مبايع لله على طاعته فيصمم على الوفاء بمبايعته السادس ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضاً من اللبن فسودته خطايا بني آدم ومصافحة أهل الشرك وفي هذا من العبرة والعظة ما لا يخفى ولذلك أبقاه الله تعالى على صفة السواد أبداً ولا أقدمه بعد ذلك من أيدي الأنبياء والمرسلين

والملائكة المقرين ما يوجب تبيينه لكن أراد الله تعالى ان يجعل ذلك عبرة لاولي الابصار ووعظا لكل من واقاه
من ذوى الافكار وازادة للتنبيه على ان الخطايا اذا كانت تؤثر في الحجر هذا الاثر فاطمنكم بتأثيرها في القلب
فيكون ذلك سببا باعتماد على مباينة الرلات ومجانبة الذنوب فلا يغفل مستله عن الفكرة في هذا المعنى ولا يهمل
حظهم من الانتفاع بهذه الموعظة العظمى السابع ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الحجر ووضع شفتيه عليه
طويلا يكي ثم التفت فاذا عمر خلفه فقال يا عمر هنا تسكب العبرات ليعتق الله هـ ذا الحجر يوم القيامة له عينان
يبصر بهما اولسان يتفارق به يشهد لمن استله بحق فليجتهد مستله في الاخلاص وليخلص في الطاعة ويجتهد في
ان يثبت له هذا الوصف بحسب الاستطاعة اهـ كلامه وفي كتاب الديار بكرى وفي الخبر الركن والمقام ما قوتان
من بواقيت الجنة اترلا فوضعا على الصفا فاضاء نورهما لاهل الارض جانبي المشرق والمغرب كماضي المصباح في
الليل المظلم يؤمن الروعة ويستأنس به ويعتق يوم القيامة وهما في العظم مثل أبي قيس يشهدان لمن
واقاهما بالوفاء ورفع النور عنهما وغير وصفهما وحسنهما حيث هما فيه اهـ قال ابن الجوزي بعد ذكر حديث
ابن عباس المرفوع نزل الحجر الاسود من الجنة أشد بياضا من اللبن فسودته خطايا بني آدم ما لفظه قد اعترض
المحدثون على هذا الحديث فقالوا ما سودته خطايا المشركين فينبغي ان يبيضا توحيد المؤمنين والذي أراهم
الجواب ان بقاء أثر الخطايا فيه وهو السواد أبلغ في باب العبرة والعظم من تغير ذلك ليعلم ان الخطايا اذا أثرت
في الحجر فتأثيرها في القلوب أعظم فوجب لذلك ان تحتجب اهـ والحكمة في ان الذنوب سودته دون غيره من
أحجار البيت ان فيه صل العهد الذي هو بالفطرة التي فطر الناس عليها من توحيد الله فكل مولود يولد على
الفطرة فلولان أبو به يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه حتى يسود قلبه بالشرك لما حال عن العهد فصار قلب
المؤمن محلا لذلك العهد والميثاق وصار الحجر محلا لما كتب فيه من العهد والميثاق فتناسبا فاسود القلب من خطايا
بني آدم بعدما كان ولد عليه من ذلك العهد واسود الحجر الاسود بعد ابيضاضه وكانت الخطايا سببا في ذلك حكمة
من الله تعالى فاه السهلي قال ابن جماعة رأيت الحجر سنة ثمان وسبع مائة وبه نقطة بيضاء ظاهرة لكل أحد
ثم رأيت البياض بعد ذلك نقص فقاصينا بحيث لم نرها الا بعد جهر اهـ وقال الامام أبو الريح سلمي بن
خليل المكي الشافعي شيخ الشيخ محب الدين الطبري في مناسكه الكبرى ولقد أدركت في الحجر ثلاث مواضع
بيضاء تفتت في ناحية باب الكعبة أكبرهن في قدر حبة الذرة الكبيرة والثانية دونها والثالثة الى جنب الثانية
وهي أصغر من الثانية قدر حبة الدخن قال ثم اني أتلم تلك النقطة فاذا هي في كل وقت في نقص اهـ وذكر
التقي القاسمي انه ذاكر بهذا الامر بعض مشايخه بعد نحو خمسة عشر سنة فذكر له ان في الحجر الاسود
نقطة بيضاء خفية جدا اهـ ولم يذكر له موضعها من الحجر قال ولعلها النقطة الموجودة فيه الآن فان في جانبه
مما يلي باب الكعبة من أعلاه نقطة بيضاء قدر حبة سمسم على ما أخبرني به ثلاثة نفر يعتمد عليهم من
أصحابنا المكيين في يوم الجمعة خامس عشر جمادى الاولى سنة ثمان وعشرين وثمانمائة اهـ قال المحب ابن فهد
وشاهدت بخط والذي العزم مما نقله من خط جده التقي قال أنا رأيت هذه النقطة بعد الستين وثمانمائة بسنين
ثم انطمت من نحو سنة سبعين وثمانمائة اهـ ثم نقل المحب عن أشياخه انه رأى في حدود السبعين ولا يتفطن
لها الا احاد النظر مع الاشارة اليها وانه قدر آها باشارة التقي بن فهد ومعههم محمد بن الحسين الشافعي العامري
صاحب كتاب جملة الحافل وانهم لم يروها بعد اهـ ملخصا وقوله في الحديث الشريف ان الحجر القم الصل الذي
كتب فيه اقرار بني آدم بالتوحيد وأسماءهم قال الشيخ عبد الوهاب الشعرا في القواعد الكشفية الموضحة
لمعاني الصفات الالهية فان قال قائل هذا غير متصور في العقل فالجواب ان كل ما عسر على العقل تصوره يكفينا
فيه الايمان به ورد معناه الى الله تعالى وقد ذكر الشيخ محيي الدين في أول الباب الخامس عشر من الثلاثمائة
ما يؤيد الايمان بمثل ذلك وهو ما رواه الترمذي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوما على أصحابه وفي

يده كتابان مطويان وهو قابض يده على كتاب فقال لأصحابه أتدرون ما هذان الكتابان فأخبرهم أن في الكتاب
 الذي في يده اليمنى أسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وقبائلهم وعشائرهم إلى يوم القيامة وأن الذي في يده اليسرى
 فيه أسماء أهل النار وأسماء آبائهم وقبائلهم وعشائرهم إلى يوم القيامة اهـ فلوان الإنسان أراد أن يكتب
 هذه الأسماء على ما هي عليه في هذين الكتابين لما قام بذلك ورق الدنيا ومن هنا تفرق كتابة الله من كتابة
 الخلق قال الشيخ محيي الدين وهذا علم غريب عجيب وقد ذكرناه وشاهدناه وحكى أن فقيرا كان طائفا بالبيت
 فقال له إنسان هل ترات لك ورقة من السماء بعثتك من النار فقال لا وهل ينزل للناس أوراق فقال الحاضرون
 نعم وهم عزحون معه فلما زال الطوف وبسأل الله أن ينزل به راع من النار فنزلت عليه ورقة فمن ناحية المنبر
 الشريف مكتوب فيها عتقه من النار ففرح بها وأطلع الناس عليها وكان من شأن ذلك الكتاب أن يقرأ من
 كل ناحية على السواء لا يتغير كلما قلبت الورقة فانقلب الكتاب بانقلابها فعلم الناس أن ذلك من عند الله بلا شك
 قال الشيخ محيي الدين واتفق في زماننا أن أمراء أت في المنام كأن القيامة قد قامت فأعطاهم الله ورقة من شجرة
 مكتوب فيها عتقها من النار فسكنها في يدها ثم استيقظت والورقة قد انقبضت عليها يدها فلم تقدر وأعلى فتح يدها
 بحيلة فأرسلوها إلى فالهمنى الله عز وجل أن قلت لها انور بقا لمنع الله أنك تبلى الورقة إذا فتح فكفك ففريت
 يدها إلى فها ونوت ذلك فابتاعها وذلك لأن الله تعالى أراد منها أن لا يطلع عليها أحد فاعلم ذلك يا أخي وأمن بأن الله
 على كل شيء قدير والحمد لله رب العالمين اهـ ومن آيات الجبر وخواصه حفظ الله له من الضياع منذ أهبط إلى
 آدم وقد وقع له أمور تقتضي ذهابه كالطوفان ودفن أبي إيلاد وذكر ابن جماعة أن الجرارز يل من موضعه
 غير مرة ثم رده الله إليه قال وقع ذلك من جرهم وإيلاد والسم والقها والقرامطة قال النسقي الفاسي وما ذكره عن
 العماليق لم أره لغيره اهـ وفي سنة بضع وثلاثين وألف سقط من البيت الحرام الجدار الشامي وبعض من
 الشرق والغرب وبقى الجدار البشاني صحيحا فاقضى رأى المعلم بالبلد على بن شمس الدين هدم ذلك كله فتمت من
 هدم الجدار البشاني وألف في مائة ألفا سميت به أيضا تخليص بديع المعاني في بيان منع هدم جدار الكعبة
 البشاني وأعانه عليه قوم آخرون فشرعوا في بناء البيت وكان الناظر على العمار من قبل مولانا السلطان
 مراد خان نصره الله وقد كان الجبر الذي فوق الجبر الأسود قد اختل وبرز إلى خارج فاخرجوه وأخذ المهندس بزييل
 ما على الجبر الأسود من الجبس والقضة فبينما هو كذلك اذ قرص بالعلول من غير تأن فاذا بالجبر الأسود قد تشطأ منه
 أربع شطبات من وجهه وكذا أن تسقط عنه الاتهاب فيث في مكانه فاعظم هذا الأمر على المسلمين ونزع
 بعض الحاضرين يقول لا يتم إصلاح الجبر الأسود إلا أن رفع من مكانه ليصلح الذي تحته فلم يسلم له الحاضرون
 هذا الرأي وأبقوه بمحل ثم شرعوا في طبع آلات يلصق بها ما كان تشطأ منه ففعلوا بالصقود ما أتم أحكامها ثم
 أعادوا الجبر الذي كان فوقه فوضعه ومكانه وأحكموا اللصق بينهما بالجبس والقضة المذابة وقد رأيت الجبر يومئذ
 وطوله نصف ذراع بذراع العمل وعرضه من جهة الباب إلى جهة البشاني ثمان قرار يطو سميكة أربع قرار يطا
 وذكر المورخون أن أباطاهر القرمطي نسبة إلى قريظ إحدى قرى واسط وهو كافر كافى شرح المشكاة للحج
 جاءه سابع ذي الحجة سنة ثلاثمائة وسبع عشرة فسفل الدماء بمكة حتى ملا المسجد الحرام وبتر زمر من
 القتلى وطمع الجبر الأسود وذهب به إلى بلاد هجر وعلقه في مسجد الكوفة على الأسطوانة السابعة ثم رماه القاسد
 أن الحج ينقل إليه وبقى موضعه خاليا يضح الناس فيه أيديهم ثم التبرك إلى حين رده إلى موضعه وذلك عام تسعة
 وثلاثين وثلاثمائة فقامته عند القرامطة اثنتان وعشرون سنة فاقبدها أي اشتراها منهم الخليفة العباسي
 بثلاثين ألف دينار وأرسل إليهم عبد الله بن عكيم بالعين المهمل فالكاف بوزن عليم المحدث ومعه جماعة
 ليتعرفوا بآتي به فذهب هو ومن معه إلى القرامطة فأحضروا لهم حجر فقال عبد الله لنا في حجرنا علامتان
 لا يسخن بالنار ولا يغوص في الماء فأحضروا نارا وماء فألقى في الماء فغاص ثم في النار فحرق وكاد يتشقق فقال

عبد الله ليس هذا بحجر فأتى بحجر مضمغ بالطيب فقبل به عبد الله كذلك فجري له ما جرى لذلك فأحضر اليهم
الحجر الاسود فوضع في الماء فطوى ولم يغص وفي النار فلم يحترق فحجب أبو طاهر رساله عن معرفة ذلك فأستند عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الحجر الاسود بين الله في أرضه خلقه الله من درة بيضاء من الجنة وانما اسود من
ذنوب الناس يحترق يوم القيامة وله عينان يبصر بهما ولسان يتكلم به يشهد لكل من استلمه وقبله بالآيمان وانه
حجر يطفو على الماء ولا يسخن بالنار اذا أوقدت عليه قال أبو طاهر هذا من مضبوط بالنقل ومن آياته ان تشفع
تحتهم وهم ذاهبون به قبل أربعين جلا وقيل ثلاثمائة وقيل خمسمائة قولاً أعيد لك أعيد على جل أعف هزل
فمن والله أعلم واعلم ان الاحكام الفقهية المتعلقة به من التقبيل وغيره في مذهبنا معلومة وأما عند الحنفية فيسن
ان يستقبل الحجر بوجهه رافعا يديه الى منكبيه ثم يرسلهما ثم يستلمه فيضع كفيه على الحجر الاسود وقبله ويسجد
عليه ان أمكن من غير ايداء وان لم يمكن وضع يديه عليه قبلهما فان لم يستطع وضع عليه نحو عصي فان لم
ينمكن رفع يديه الى منكبيه وجعل باطنهما نحو الحجر مشير اليه كأنه واضع يديه عليه وظاهرهما نحو وجهه
ويقبلهما وجرم جماعة منهم ان التقبيل مستنون في أول الطواف وآخره فيما بينهما أدب وعند المالكية من سنن
الطواف استلام الحجر بالغم تقبيل أول كل طوفة فان زوحم ليس بيده أو يعود ثم وضعه على فيمن غير تقبيل
فان لم يصل اليه كبر اذا حاذاه وضى ولا يشير بيده وقال ابن وضاع يكون تقبيل الحجر غير صوت قال مالك
وراحم على الحجر لم يؤذ أحدا وأنكر مالك وضع الخدين والجهة عليه وقال انه بدعة قال ابن المنذر ولا تعلم
أحدا أنكر ذلك غير مالك وعند الحنابلة يستلم الحجر فيمسحه بيده ويقبله ان أمكن كل طوفة والاستلم وقبل يده
فان عجز استلمه بشئ معه وقبله فان عجز عن ذلك أشار اليه بيده كما قاله أحمد ولم يقل يقبل بيده وحسن السجود
عليه في ابتداء الطواف وكذا يقبل عندهم الركن اليماني ولا يستحب رفع اليدين عندنية الطواف قبل
استقبال الحجر عند الاربعة ولا عند استقباله الا على مذهب الامام أبي حنيفة قال العز ابن جماعة وانما انتهت
على هذا لان كثير من العوام يرفعون أيديهم عندنية الطواف والحجر عن يمينهم بكثير اه حاصل وملخص
ما ذكره الشيخ الفاضل ابن علان في رسالته المذكورة ثقلة مع طوله لما فيه من الفوائد المستغربة التي لم
تذكر الا في هذه الرسالة والله أعلم بالصواب

• (فصل في الوقوف بعرفة
مع ما يذكر معه) سن للامام
ان يخطب (ولو بنائبه) بمكة
سابع (ذي الحجة) بكسر
الحاء أفصح من فتحها المسمى
يوم الزينة لتزيينهم فيه
هو ادجهم (بعد) صلاة
(ظهر أو جعة) ان كان
يومها (خطبة) فردة
(يا مصر) هم (فيها بالغدق)
يوم الثامن المسمى يوم
التوبة

• (فصل في الوقوف بعرفة الح) جعل الوقوف متصدا بالترجعة لكونه ركنا وآخره في الذكر لتقديم غيره عليه
في الفعل اه ع ش (قوله ان يخطب بمكة الح) وكون الخطبة عند الكعبة أو ببابها حيث لا منبر أفضل
اه ج ولو توجهوا للوقوف قبل دخول مكة استحب لامامهم ان يفعل كما يفعل امام مكة قاله المحب الطبري قال
الاذري ولم أره لغيره اه شرح مر (قوله لتزيينهم فيه هو ادجهم) أي للسيرة في غد اه برماوى وبعبارة
ج لانهم كانوا يزينون فيه هو ادجهم انتهت وظاهره ان هذا الامر قد انقطع وهو كذلك فانه غير موجود الآن
(قوله أو جعة) ولا يكتفى عنها خطبة الجمعة تعرض لها فيها الا لم يدخل وقتها اه برماوى لان وقتها بعد صلاة
الجمعة (قوله خطبة فردة) انظر هل يجب عليه ان يتعرض لاركان خطبتي الجمعة أو لا توقف شيخنا في ذلك ومال الى
انه لا يجب التعرض لكل الاركان بل يكتفى أركان الخطبة الاولى فليحذر ثم استظهر بعد ذلك انه يأتي بالاركان
المشتركة لا غير وهي حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله والوصية بالتقوى وأما قراءة الآية والدعاء للمؤمنين
فلا يشترط اه بخط الشيخ حضر الشوبري وبعبارة البرماوى قوله فردة ويفتحها المحرم بالتلبية والحلال بالتكبير
ويستحب له ان كان قضاها ان يقول هل من سائل ويحجب ان يأتي فيها بالاركان الخمسة وهذه أول خطبة الحج
الاربع وثانيها يوم غرة مسجد ابراهيم وثالثها يوم العيد والرابعة ثاني أيام التشريق وكلها فرادى وبعد الصلاة
الاثنائية فتنتان وقبل صلاة الظهر وكلها بعد الزوال انتهت (قوله يا مصرهم فيها بالغدق) أي السير قبل الزوال
لان العرب تقول غد يومه أي ذهب قبل الزوال وراح اذا ذهب بعده اه برماوى • (تنبيه) • مر وجوب

صوم الاستسقاء بامر الامام أو منصوبه وقياسه وجوبه بامره أحد ما يجامع انه مسنون أمر به فيها وقد
يفرق بان في الصوم ثم عود مصلحة عامة على المسلمين لانه قد يكون السبب في الغيث بخلافه فانهم من ثم ما يعلم منه
ان ما فيه مصلحة عامة يصير بامره واجبا باطنا أيضا بخلاف ما ليس فيه تلك المصلحة لا يجب الاطاهر انقطا فكذا
يقال هنا لا يجب الاطاهر او امر ثم أيضا ما يعلم منه ان ولاية القضاء تشمل ذلك وحيث قد قيل الخطيب الذي ولاه
الامام الخطابة لا غير كذلك أو يفرق بان من شأن القضاء النظر في المصالح العامة بخلاف الخطابة اه ابن حجر
وقوله وقيل هو وجوبه بامره أحد ما يجامع ان مرادهم بالامر في هذا المقام الاخبار بانهم مأمورون بذلك
من جهة الشرع فان فرض انه أمر فيتحقق انه ان كان لمصلحة عامة وجب الامتثال كافي الاستسقاء والا فلا يلتزم
اه سم عليه (قوله لانهم يتروون فيه الماء) أي يحملونه معهم من مكة ليستعملوه في عرفات وغير هاتر با
وغيره لقلته اذ ذلك بترك الاماكن وقيل لرؤيا ابراهيم عليه الصلوة والسلام ذبح ولده في ليلته وقيل لانه تروى أي
تفكر في رؤياه التي رآها وقيل غير ذلك اه برماوى (قوله الى منى) بكسر الميم وتخفيف النون على الافصح
ويجوز تشديد ها وضم الميم خطأ لانه جمع منبئة أي ما يتخى وهي بالقصور وتذكيرها أغلب وقد توثق بجوز
فيها الصرف وعلمه على ارادة المكان أو البقعة سميت بذلك لكثر ما يتخى أي يراق فيها من الدعاء وهي ما بين
وادي محسر وأسفل جرة العقبة لان الجرة ليست منها وذلك بسبعة آلاف ذراع وما تنازع ذراع اليد وبينها
وبين مكة فرسخ وكذا منها الى مزدلفة ومن مزدلفة الى عرفات كذلك اه برماوى (قائدة) في منى أربع
آيات ما يقبل من أحجارها ورفع ومالم يقبل ترك ولولا ذلك لستما بين الجبلين وان الحدأة تحوم بمعنى حول اللحم ولا
تأخذ منه شيئا وان الذباب لا يرى فيها في أيام التشريق وانها تتسع بأهلها كاتساع بطن المرأة الحامل وكل ذلك
مشاهد اه من هو امش بعض نسخ شرح مر (قوله ويسمى التاسع يوم عرفة) قال صلى الله عليه وسلم
أفضل الأيام يوم عرفة واذا وافق يوم جمعة فهو أفضل من سبعين حجة في غير يوم جمعة أخرجه زر بن وعن النبي صلى
الله عليه وسلم اذا كان يوم جمعة غفر الله لجميع أهل الموقف قال الشيخ عز الدين بن جماعة قتل والذي عن وقفة
الجمعة هل لها منزلة على غيرها فأجاب بان لها منزلة على غيرها من خمسة أوجه الاول والثاني ما ذكرناه من
الحديثين والثالث العمل بشرف الازمة كما يشرف بشرف الامكنة ويوم الجمعة أفضل أيام الاسبوع
فوجب أن يكون العمل فيه أفضل الرابع في يوم الجمعة تسعة لاوافقه ما عدا مسلم يسأل الله شيئا الا أعطاه اياه
ولست في غير يوم الجمعة الخامس موافقة النبي صلى الله عليه وسلم فان وقفته في حجة الوداع كانت يوم الجمعة وانما
يختار له الافضل قال والذي امل من حيث اسقاط الفرض فلا منزلة لها على غيرها لو سأل بعض الطلبة فقال قد
جاء ان الله تعالى يغفر لجميع أهل الموقف فما وجه تخصيص ذلك بيوم الجمعة في الحديث يعني المتقدم فأجاب بأنه
يتمتع ان الله تعالى يغفر في يوم الجمعة بغير واسطة وفي غير يوم الجمعة بقبول القوم اه زى (قوله الى الخطبة
الآتية) هذا بيان لاصل السنة والاكل والافضل أن يعلم في كل خطبة جميع ما امامهم من المناسك الى آخرها
لانه أرشد في أدعائهم وورعهم يحضر بعضهم بعض الخطب فيستفيد المناسك كلها بما حضره اه شيخنا (قوله
المتنعين) بخلاف المفرد والقارن الاقربين لا يؤمران بطواف وداع لانهم مالم يتخللا من مناسكهما وليست
مكة محل اقامتهما اه مر وعبرة ج يأمر فيها المتنعين والمكيين بطواف الوداع بعد احرامهم وقبل
خروجهم لانه مندوب لهم لتوجههم لابتداء النسك دون المفردين والقارنين لتوجههم لانحلالهم انتهت (قوله
أي صلاته) والاولى عند الضمى كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم اه برماوى (قوله يخرجهم قبل الفجر) أي
ندبا اه شرح مر فان لم يفعل هذا المنذور وتخلف الى ما بعد الفجر وجب عليه المكث الى صلاة الجمعة ان لم
تأت له بعد خروجه فلا منافاة بين نذر الخروج قبل الفجر وبين حرمة السفر بعده كما لا يخفى اه رشيدى
(قوله أيضا يخرجهم قبل الفجر) أي مالم تعطل الجمعة بمكة اه ج وقوله مالم تعطل الجمعة بمكة فيه أمران
الاول ان التعطيل انما يكون بذهاب من تعذبه بخلاف ذهاب من تازمه ولا تعذبه كالقيم غير المستوطن

لأنهم يتروون في الماء الى
منى) ويسمى التاسع يوم
عرفة والعاشر يوم النحر
والحادى عشر يوم المقر
لاستقراهم فيه بمنى والثاني
عشرون يوم النحر الاول
والثالث عشرون يوم النحر
الثاني (وبعلمهم) فيها
(المناسك) الى الخطبة الآتية
في مسجد ابراهيم ويأمر
فيها أيضا المتنعين والمكيين
بطواف الوداع قبل خروجهم
وبعد احرامهم وهذا
الطواف مسنون وقولى أو
جمعة من زيادتي (و) ان
(يخرج بهم من غد) قيد
زدته بقولى (بعد صبح) أي
صلاته نعم ان كان يوم جمعة
خرج بهم قبل الفجر

ف قوله ما لم تعطل بمكة أي بان كان تمام من تنعقده أو جيع من تنعقده به الثاني انه قدم في باب الجمعة قوله بل يحرم عليهم أي أهل القرية تعطيل محلهم من اقامتها والذهاب اليها في بلد آخر ثم قوله وقيد أي جواز سفر من لزمته اذا أمكنته في طريقه أو ممة صدم صاحب التعجير بخلافها اذا لم تبطل الجمعة بلده بان كان تمام الاربعين وكأنه أخذ مما أمر آتيا من حرمة تعطيل بلادهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء معطاون لغير حاجة بخلاف المسافر فان فرض ان سفره لغير حاجة اتجه بما قاله وان تمكن منها في طريقه اه وقضية فرقته انهم لو عطلوا الحاجة جاز وحيث قد حصل جواز كل من التعطيل والسفر الحاجة اذا تضرر بخلافه عن الرفقة فيما يظهر أو أمكنته في محل آخر وان خرج بعد الفجر وقياس ذلك جواز التعطيل فيما نحن فيه اذا أمكنتهم في منى مثلا وان خرجوا بعد الفجر لانه خروج للحاجة بل قد يتجه هنا لو هنا جواز الخروج قبل الفجر وان لزم التعطيل وعدم ادراكها في محل لعدم التكليف حيث قد قلنا مل بخلافه بعد الفجر فن لزم من خروجه التعطيل امتنع وان أدركها في محل آخر ومن لا فان لزمته امتنع أيضا الا ان أدركها بآخر وعبارة شرح العباب عقب قوله فان كان الثامن الجمعة خرج من تلزمه قبل الفجر فان خرجوا بعد الفجر وامكن قطعها بغير جاز وظاهره انه لا فرق بين ان يتخلف بمكة من يقيم الجمعة وان لا وليس مراد ابل الظاهر كما قاله الاذري والزر كشي في الحالة الثانية المنع لانهم مسبون بتعطيل الجمعة بمكة اه ولا يخفى ان المتبادر منه تعلق بحث الاذري والزر كشي بالخروج بعد الفجر لا قبله كما هنا ولم يذ كر في حاشية الايضاح بحث الاذري والزر كشي الا في قول الايضاح قال الشافعي فان بنى بها أي قرية واستوطنها أربعون من أهل الكمال أقاموا الجمعة معهم والناس معهم اه ولم يتعرض له في قول الايضاح قبل ما ذكرنا من ان كان اليوم الثامن يوم الجمعة خرجوا قبل طلوع الفجر اه اه سم عليه (قوله ان لزمته الجمعة) أي كالمكيين والمقيمين اقامتهم فانه لم يقيموا كذلك فلهم الخروج بعد الفجر اه برماوى (قوله ولم يمكنهم اقامتها) فان أمكنهم بأن أحدث ثم قرية واستوطنها أربعون كاملون جاز خروجه بعد الفجر لصلى معهم وان حرم البناء ثم اه شرح مر وقوله وان حرم البناء ثم يؤخذ من هذا صحة صلاة الجمعة في السنية الكاثنة بيولا في وان كانت بحسب البحر لانه لا تلازم بين الحرمة وصحة صلاة الجمعة وهو ظاهر اه ع ش عليه (قوله وان يبيتوا بها) عطف على يخطب وكذا يقال فيما سياتى لكن يكون حيث في العبارة فلا فائدة لان المعطوف عليه مقيد بالامام أو نائبه فيصير التقدير بسن للامام ان يخطب وان يبيتوا ويصدوا ويشيخوا الخ ما سياتى وتر كيب أصله تركيبه فلذلك قال حج مانصه فيسئل في تركيبه نظر اذ قد يرد يستحب للامام ان يبيتوا الخ فلو قطع هذا وما بعده عن العطف فقال ويسن ان يبيتوا الخ لكان أولى ويحجب بانه خص الامام بما يختص به من نحو يخطب ويخرج بهم ثم عمه وغيره بما لا يختص به بنحو يبيتوا الخ مراعاة للمعنى اه بنوع تصرف (قوله أيضا وان يبيتوا بها) أي للاستراحة لاجل المسير من الغد الى عرفات من غير تعب ومن البدع المنكرة ما اعتاده الناس من ايقاد الشموع وغيرها في تلك الليلة وهو مشتمل على منكرات قال الزعفراني بسن المشي من مكة الى المناسك كلها الى انقضاء الحج لمن قدر عليه وان يصد مسجد الخيف فيصلي فيه ركعتين ويكبر التلبية قبلهما وبعدهما ويصلي فيه مكتوبان يومه موضع غده اه مر وعبارة حج ويستحب للمحتاج كلام حتى من كان مقيما بمكة ومن لم يكن بمكة ان يبيتوا بها وان يصلا يوم العصر بن والعشاء بن والصبح للاتباع رواه مسلم والاولى صلاتها بمسجد الخيف والنزول بمنزلة صلى الله عليه وسلم أو قريب منه وهو بين منزهة وقبله مسجد الخيف وهو اليها أقرب انتهت (قوله وان يصدوا عرفة) أي مكث في سبيلهم التلبية والدعاء ومنه اللهم البك توجهت الى وجهك الكريم أردت فاجعل ذنبي مغفورا وحجى مبرورا وارحمني ولا تخينني انك على كل شيء قدير وسمى الموقف عرفة لانه نعت لآبراهيم فلما رآه عرفه وقيل لان جبريل عرفه المناسك فيه وقيل لانه كان يدور في المشاعر فلما رآه قال عرفت وقيل لان آدم وحواء علمتا ان لهما من الجنة مغفرتين آدم بالهند بجبل مرديب وحواء

ان لزمته الجمعة لم يمكنهم اقامتها بمكة كما عرف في بابها (المنى) فيصلون بها الظاهر وما بعدها للاتباع رواه مسلم (و) ان (يبيتوا بها) ان (يصدوا عرفة اذا أشرفت)

بجدة التقايفه فتعارفا وقيل لان الناس يتعارفون فيه وقيل غير ذلك وعلامتهما من جهة تمكدة العلمان
 اشتهوران وما رزعهما العوام فيهما من نزول حواء عليهما من فضيلة الدخول بينهما من خرافاتهم ومساقتهم
 من باب السلام ثلاثمائة ألف ذراع وأربعون ألف ذراع واثنان وثمانون ذراعا بذراع اليد اه برماوى
 (قوله هو أول من قوله اذا طلعت) وجه الاولوية ان الاشراق هو الاضاءة وهو لا يحصل بمجرد الطلوع اه
 ع ش (قوله جبل كبير بمزدلفة) كذا عبر مر في شرحه وكله سبق قلم لان تبيير بمعنى كما هو ضرورى عند
 أهل الجاز وعبارة ج وهو المثل على مسجد الخيف قاله للصنف وغيره وان اعترضه المحب الطبرى بوقال بل
 هو مقابله الذى على يسار الذاهب لعرفه فوجع بأن كلا يسمى بذلك ومع تسليمه فالمراد الاول أيضا انتهت
 (قوله بطريق ضب) بضاد مجتموه وهو جبل مثل على مزدلفة ويسن ان يعودوا من طريق المأزمين وهما
 جبلان بين عرفة ومزدلفة بينهما طريق ضيق وهى المأزم اه برماوى وفى المختار المأزم الطريق
 الضيق بين الجبلين اه قال ج فى حاشية الايضاح واطلاقه على الجبل نفسه مجاز علاقته المجاورة فسمى
 الجبل باسم الطريق الذى يجوارى فقول المحشى ويسن ان يعود من طريق المأزمين من قبيل المجاز اذ مراده
 بالمأزمين الجبلان المكتشفان للمأزم الذى هو الطريق الضيق بينهما اه (قوله أيضا بطريق ضب) وكأنه
 الذى يتعطف على اليمن قرب المشعر الحرام وما حدث الا من مبيت أكثر الناس هذا المسيلة بعرفة بدعة
 قبيحة اللهم الامن خاف زجسة أو على محترم لوبات بمعنى أو وقع شك فى الهلال يقتضى فوات الحج بفرض المبيت
 فلا بدعة فى حقه ومن أطلق ندب المبيت بها عند الشك فقد تساهل اذ كيف يترك السنة وجهه مجزئ بنقد
 الغلط اجاعا الوجه التقييد بما ذكرته اه ج (قوله قربها) الضمير فيه راجع لعرفة اه برماوى
 (قوله بثمره) فتح النون وكسر الميم ويجوز اسكان الميم مع فتح النون وكسرهما موضع يندب فيه الغسل للوقوف
 كما مر اه برماوى (قوله الى مسجد ابراهيم) أى الخليل بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وعبارة ج بعد قوله
 خلا فالى نازع فى هذه النسبة وزعم انه منسوب لابراهيم أحد أمراء بني العباس المنسوب اليه باب ابراهيم
 بالمسجد الحرام انتهت (قوله ومدره من عرفة) قال البغوى ومدره محل الخطبة والصلاة اه شرح مر
 وهو المحل الذى سقف الآن بالعقد وهو أربع بوائك وشبه المسجد فضاء يدور به حائط مرتفع نحو ثلاث
 فامات وكذلك وضع مسجد الخيف بمعنى اه (قوله من عرفة) بضم العين المهملة وفتح الراء وليست غرة
 ولا مرتفع من عرفات ولا من الحرم اه برماوى وبين الحرم وعرفة نحو ألف ذراع اه ج وقوله وآخر من
 عرفة عبارة الايضاح واعلم انه ليس من عرفات وادى عرفة ولا غرة ولا المسجد الذى يصلى فيه الامام المسمى
 مسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم ويقال له أيضا مسجد عرفة بل هذه المواضع خارج عرفات على طرفها الغربى
 مما يلى مزدلفة ومعنى ومكة وهذا الذى ذكرنا من كون المسجد ليس من عرفات هو نص الشافعى رحمه الله تعالى
 وقال الشيخ أبو محمد الجوينى مقدم هذا المسجد فى طرف وادى عرفة لافى عرفات وآخر فى عرفات فمن وقف فى
 مقدم المسجد لم يصح وقوفه ومن وقف فى آخره صح وبهذا جزم الامام أبو القاسم الرافعى مع شدة تحقيه
 واطلاعه فلهذا يدفعه بعد الشافعى من أرض عرفات هذا المقدار المذكور فى آخره انتهت (قوله ويميز بينهما)
 أى بين صدره وآخره وقوله فرشت هناك أى فى المسجد اه من الايضاح لكنها ليست ظاهرة الآن بل أخفاها
 التراب لما حدث فى المسجد من العمارات المتكررة (قوله ما ملهم من المناسك) ككيفية الوقوف وشروطه
 والدفع الى مزدلفة والمبيت بها والدفع الى منى والرمي بجميع ما يتعلق بذلك اه شرح مر واقسم قوله
 ما ملهم انه لا يتعرض لما قبل الخطبة التى هو فيها ولو قيل ينبغي التعرض له أيضا لعرفه أو يتذكره من أهل به
 لم يعد اه ج (قوله الى خطبة يوم النحر) قد عرفت ما فيه (قوله ويأخذ المؤذن فى الاذان) أى حنيفة
 لا الامامة فعليه يؤخذ الاذان عن الزوال الى الفراغ من الخطبة الاولى اه حل وعبارة ج فاذا قام الى

هو أول من قوله طلعت
 (الشمس) بقيد زده بقول
 (على تبيير) وهو جبل كبير
 بمزدلفة على عين الذاهب الى
 عرفة مارين بطريق ضب وهو
 من مزدلفة (و) ان (يقيموا
 بقربها بثمره الى الزوال)
 وقول (ثم يذهب بهم الى
 مسجد ابراهيم) صلى الله
 عليه وسلم من زيادته
 وصدره من عرفة وآخر من
 عرفة ويميز بينهما حضرات
 كبار فرشت هناك (في خطب)
 بهم فيه (خطبتين) بين
 لهم فى أولهما ما ملهم
 من المناسك الى خطبة يوم
 النحر ويحرضهم على أكثر
 الدعاء والتلليل فى المواقف
 ويخففها ويحلس بعد
 فراغها بقتل سورة الانحلاص
 ثم يقوم الى الثانية ويأخذ
 المؤذن فى الاذان ويخففها
 بحيث يفرغ منها مع فراغ
 المؤذن

الخطبة الثانية أخذ المؤمن في الاذان لا الاقامة على المعتد ويخففها بحيث يفرغ منها مع فراغ الاذان ثم يقيم ويصلي بهم اسم انتهت عبارة الايضاح ويكون جمعها باذان واقامتين انتهت ولما كان القصد من الثانية انما هو مجرد الذكر والدعاء والتعليم انما هو في الاولى شرع مع الاذان وان منع سماعها قصد العبادة بالصلاة اه شرح مر (قوله من الاذان) أي اذان الظهر اه ع ش (قوله العصرين) أي الظهر والعصر ويسر فيهما خلافاً للإمام أبي حنيفة اه برماوى (قوله والجمع للسفر لا للنسك) عبارة شرح مر والجمع والعصر هنا وثمما يأتي بالمزدلفة للسفر لا للنسك فيختصان بسفر القصر فالمكيون ومن سفره قصر يقول لله الامام بعد سلامه اتوا ولا تجمعوا معناتاً تقوم سفرو في المجموع عن الشافعي والاصحاب ان الحاج اذا دخلوا مكة ونوا ان يقيموا بها اربعاً لم يجمعوا الاقامة فاذا خرجوا يوم التروية الى منى ونوا الذهاب الى اوطانهم عند فراغ نسكهم كلن لهم القصر من حين خروج الانهم انشأوا سفرات قصر فيه الصلاة اه وظاهر ان محل ذلك فيما كان معهم في الزمن القديم من سفرهم من بعد سفرهم من منى بيوم ونحوه واما الان فاطردت عادة أكثرهم باقامة أميرهم بعد التفريق اربع كواهل فلا يجوز لاحد ممن يزم على السفر منهم قصر ولا جمع لانهم لم ينشئوا حيث سفرات قصر فيه الصلاة انتهت وقوله وظاهر ان محل ذلك فيما كان معهم الخ وظاهر انهم في هذه الايام يمشرون ويجمعون في مكة اذا دخلوها وبعد خروجهم منها الى عرفات حتى يرجعوا اليها بعد أيام منى لان دخولهم الى مكة قبل الوقوف لا ينقطع سفرهم لانهم لم ينووا الاقامتها في هذا الدخول اربعة أيام صحاح لان دخولهم اليها الآن في الغالب اما في الخامس أو الرابع أو نحو ذلك ثم يخرجوا الى عرفات في الثامن اه رشيدى وعبارة البرماوى (فرع) يقع لكثير من الحاج انهم يدخلون مكة قبل الوقوف بنحو يومين فلين الاقامة بمكة بعد رجوعهم من منى اربعة أيام فاكثروا فيل ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم مكة نظر النية الاقامة بها ولو في الاثناء أو يستمر سفرهم الى عودهم اليها من منى لانهم امن جملة مقصدهم فلم تؤثر نيتهم الاقامة القصيرة قبله ولا الطويلة الا عند الشروع فيها وهي انما تكون بعد رجوعهم من منى للنظر في ذلك بحال وكلامهم نجمل والثاني اقرب انتهت (قوله لا للنسك) أي خلافاً لما صححه النووي في مناسكه من كونه للنسك اه برماوى (قوله وان يقفوا بعرفة) الظاهر ان أصل الوقوف واجب مع انه بالنسب في كلامه لعطفه على يخطب المقتضى لاستحبابه وهو صحيح من حيث طلب استمراره الى الغروب اذ هو مستحب حيث شذ اه شرح مر فذلك صحيح الشارح العطف بقوله الى الغروب أخذاه من كلام المتن اذ قوله الى الغروب راجع الى المستثنين قبله وعبارة حج واذا فرغوا من الصلاة سن لهم أن يبادروا الى عرفات الخ انتهت وعبارة الايضاح واذا فرغوا من الصلاة ساروا الى الموقف وعرفات كلها موقف في أي موضع منها وقف اجزاء لكن أفضلها موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخران الكبار المفروشة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفات ويقال له الأل على وزن هلال وذكره الجوهرى في صحاحه بفتح الهمزة والمعروف كسرهما اه وقوله المفروشة الخ أي المجهزة والمخلوقة لانها مفروشة بوضع الخلق كما هو مشاهد وهي في هذا الزمان قد حوط عليها بحايط صغيرة علوه نصف قامة وفيه محراب على هيئة المساجد ثم قال في الايضاح وأما حدود عرفة فقال الشافعي رحمه الله تعالى هي ما جاوز وادى عرنة بضم العين وفتح الراء وبعد هاتون الى الجبال المقابلة تماماً الى بساتين بن عامر ونقل الازرقى عن ابن عباس قال حد عرفات من الجبل المشرق على بطن عرنة الى جبال عرفة الى وضيئى الى ملتقى وضيئى ووادى عرنة وقال بعض أصحابنا عرفات اربع حدود أحدها ينتهى الى جادة طريق المشرق والثاني الى حافات الجبل الذي وراء أرض عرفات والثالث الى البساتين التي تلي قرية عرفات والرابع ينتهى الى وادى عرنة قال امام الحرمين ويطلق بمنعرجات عرفات جبال وجوهها المقابلة من عرفات اه وفي المصباح ومنعرج الوادى اسم فاعل حيث يميل بمنعرجة اه ثم قال في الخامسة أي من

من الاذان (ثم يجمع بهم) بعد الخطبتين (العصرين تقديم) للاتباع رواه مسلم والتصريح بانه جمع تقديم من زيادته والجمع للسفر لا للنسك ويقتصر دماً أيضاً للمسافر بخلاف المكي (و) ان (يقفوا بعرفة) الى الغروب للاتباع رواه مسلم

سن الوقوف ان يحصر على الوقوف بموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سبق بيانه وأما ما اشتهر عند العوام من الاعتناء بالوقوف على جبل الرحمة الذي بوسط عرفات كما سبق بيانه حتى ربما توهم كثير من جهلتهم أنه لا يصح الوقوف الا به خطأ مخالف للسنة ولم يذكر أحد في صعود هذا الجبل فضيلة الا ابو جعفر محمد بن جرير الطبري فإنه قال يستحب الوقوف عليه ولذا قال صاحب الحاوي يستحب أن يقصد هذا الجبل الذي يقال له جبل الدعاء وهو موقف الانبياء اه وهذا الذي قاله لأصله ولم يرد فيه حديث صحيح ولا ضعيف فالصواب هو الاعتناء بموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه حديث صحيح وقد قال امام الحرمين في وسط عرفات جبل يسمى جبل الرحمة لأنسك في صعوده وان كان يعتاده الناس اذا عرفت ما ذكرنا فنحن كلنا كما قلنا لا بد من الصخرات المذكورة وليد انماها كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن كان واجلا قام على الصخرات أو عندها على حسب الامكان بحيث لا يؤذى أحد وان لم يمكنه ذلك الموقف فليقرب مما يقرب منه اه ويتجنب كل موضع يؤذى فيه أو يتأذى السادسة اذا كان يشق عليه الوقوف ماشيا أو كان يضعف به عن الدعاء أو كان مما يقتدى به ويستغنى فالسنة ان يقف راكبا وان كان لا يضعف بالمشي عن الدعاء ولا هو ممن يقتدى به ففيه أقوال الشافعي أصحاب الركب أفضل والثاني المشي أفضل والثالث هما سواء هذا في حق الرجل وأما المرأة فلا فضل أن تكون قاعدة لأنه استرلها الا أن يكون لها نحو هودج فالأولى لها الركب فيموان تكون في حاشية الموقف لا عند الصخرات والزجة السابعة الأفضل ان يكون مستقبل القبلة متطهرا مستورا العورة فالوقوف محدثا أو جنبا أو حائضا أو عليه نجاسة أو مكشوف العورة صريح وفاته الفضيلة الى أن قال التاسعة ان يكون حاضر القلب فارغ من الأمور الشاغلة عن الدعاء فيقدم قضاء اشغاله قبل الزوال ويتفرغ بظاهره وباطنه عن جميع العلائق ويتبغى أن لا يقف في طرق القوافل وغيرها فلا يزعج بهم الى أن قال الحادية عشر الأفضل للواقف أن لا يستظل بل يبرز للشمس الا عند ريان يتضرر أو ينقص دعوته أو اجتهدته الى أن قال الثالثة عشر لا يجوز كل الحذر من الخاصمة والمشاغمة والكلام القبيح بل ينبغي ان يحترز عن الكلام المباح ما أمكنه فإنه تضيق الوقت المهم فيما لا يعني وينبغي ان يحترز غلبة الاحترار عن احتقار من يرامرث الهيئة أو مقصر في شيء ويحترز عن انتهاز السائل ونحوه وان خاطب ضيفا تاطف في مخاطبته فان رأى منكرا محققا نكراهه بلطف اه (قوله قال في الروضة الح) الظاهر ان الأولى ذكر هذه العبارة عقب قوله الى مسجد ابراهيم وعله ذكرها هنا إشارة الى أن الأفضل الوقوف بموقف النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم بيانه في عبارة الايضاح تأمل (قوله أفضل الدعاء الح) واذا كان هو الأفضل فيتعين الاكثر منه فضيلة للمدعي وأما دليل الاكثر المذكور فلم يذكره وقد ذكره ج بقوله وروى المستغفري خبر من قرأ قل هو الله أحد يوم عرفة ألف مرة أعطى مائتا ألف (قوله دعاء يوم عرفة) قال الطيبي الاضافة يجوز أن تكون بمعنى اللام أي دعاء خص بذلك اليوم وقوله أفضل ما قلت الح أي أفضل ما دعوت به الخ بيان للدعاء الذي خص بذلك اليوم والدعاء هو قوله لا اله الا الله ويجوز أن تكون بمعنى في فعله هذا يعيد الدعاء بأي شيء دعي ويكون قوله أفضل ما قلت الح عطفا على قوله أفضل الدعاء الح اه شورى بنصرف (قوله وأفضل ما قلت الح) أي عشية عرفة كما في روايات اه رشيدى (قوله روى الترمذي الح) وروى المستغفري خبر من قرأ قل هو الله أحد ألف مرة يوم عرفة أعطى مائتا ألف ومن أن يقرأ سورة الحشر ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات لما صح اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج ويستغفر غ جهده فيما يمكنه من ذلك ومن الخضوع والذللة وتقرير الباطن والظاهر من كل مذموم فإنه في موقف تسكب فيه العبرات وتقال العثرات وروى البيهقي عن ابن عباس رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو بعرفة يده الى صدره كما استطاع المسكين كيف وهو أعظم مجامع الدنيا وفيه من الاولياء والخواص ما لا يحصى وصح أن الله تعالى يباهى بالواقفين الملائكة ويسنن لذلك كراما في هودج أن يقفوا كلوا متطهرا ومستقبل القبلة وبموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قريب منه وهو معروف

قال في الروضة وبين هذا
المتجدد وموقف النبي صلى
الله عليه وسلم بالصخرات
نحو ميل (و) ان (يكتر) وا
الذكر من تهليل وغيره
(والدعاء الى الغروب) روى
الترمذي خبر أفضل الدعاء
يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا
والنبيون من قبل لا اله الا
الله وحده لا شريك له الملك

وأن يكثر الصدقة وأفضلها العتق وأن يحسن ظنه بربه تعالى ومن ثم لما رأى الفضيل رضى الله عنه بكاء الناس بعرفة ضرب لهم مثلاً ليرشدهم إلى ذلك بأنهم مع أكثرهم لو ذهبوا إلى جبل فسألوه دنانير ما نحبهم فكيف بأكرم الكرماء والمغفرة عنده دون دنانير عندنا وصح خبر ما من يوم أكثر أن يفتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة ولا يحد من صعود جبل الرحمة توسط عرفة قاله بدعة خلافاً للجمع ذهبوا إلى أنه سنة وأنه موقوف بالأنبياء اهـ ج (قوله وله الجدة) زاد في رواية يحيى ويعت وهو الحى الذى لا يموت بيده الخير المح من ما نوره اللهم لك الحمد كل الذى تقول وخير مما تقول اللهم انك تسمع كلامى وترى مكافى وتعلم سرى وعلايقى ولا تخفى عليك شئ من أمرى اسأل المسئلة المسكين وايتهل اليك ابتهاج الذليل وأدعوك دعاء الخائف المضطرب دعاء من خضعت لك رقبته وفاضت عبرته وذل جسده ورغم لك انفسه اللهم لا تجعلنى بدعاً لك شقيوا كن بحمد وفارحياً يا خير المسؤولين يا خير العطين وينسب أن يكرر كل ذكر ودعاء ثلاثاً وان يفتحه ويختتمه بالتسبيح والتحميد والتعجيل والتهليل والصلوات والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يكثر من التلبية قراءعة القرآن خصوصاً سورة الحشر لا تروى فيها وأن يرفع يديه ولا يجاوز بهما رأسه وأن لا يفرط في الجهر بالدعاء وغيره وأن لا يستظل بل يبرز للشمس الالعذر وأن يكون في جملة ذلك مستقبلاً متطهراً مستورا كما طاشعاً كما كتباً كما نهكاً تسكب العبرات وتقال العثرات ويحرص في هذا اليوم وما بعده على أكل الحلال والصرف ان تيسر والاتقا لثبته ويفرغ قلبه من الشواغل قبل الزوال ودخول عرفة قبله بدعة فوان وقع شك في الهلال لان وقوف اليوم العاشر بشرطه جزئى اجاعاً وأن يحذر المشاقمة والخاصمة وانتهاز السائل واحتقار أحد وكثرة الكلام والتعريف بغير عرفة وهو جمع الناس بعد صلاة العصر للدعاء والذكر الى غروب الشمس كما يفعل أهل عرفة فيه بخلاف قال الامام أحمد رضى الله عنه لا بأس به ان خلى عن نحو اختلاط رجال ونساء وقد فعله الحسن وجماعة وكبره ما لا يرضى الله عنه وجماعة في البخارى أول من عرف بالبصرة ابن عباس رضى الله عنهما قال النورى ومن جعله بدعة لم يلحظه فاحش البدع بل خفف أمره اهـ برماوى (قوله وفي بصرى نورا) أى يقول ذلك ولو كان أعمى اهـ ع ش على مر (قوله ثم بعد الغروب الخ) ظاهر التعبير بـ ثم انه يطلب التراخي بعد الغروب وهو كذلك ونص عبارة مر والافضل بقاؤهم بعده حتى تزول الصفرة قليلاً انتهت وقوله يقصدوا من دلغة أى مارين على طريق المازمين ومن دلغة كلها من الحرم وحبدها ما بين ما زنى عرفة ووادى محرم مشتق من الازدلاف وهو التقرب لان الحاج يتقربون منها الى معنى والازدلاف التقريب وتسمى أيضاً جعاً بفتح الجيم وسكون الميم سميت بذلك لاجتماع الناس بها اهـ شرح مر (قوله ويجمعوا بها المغرب والعشاء تأخيراً) قال في المجموع والسنة أن يصلوا قبل خط رحالهم بان يخرج كل جملة ويعتله ثم يصلون لاتباع روادى الشجائن ويصلى كل منهم راتب الصلوات كما في الجملة ولا يتنفل نفلاً مطلقاً ويتنا كداحياء هذه الليلة لهم كثيرهم بالذكر والفكر والدعاء والحرص على صلاة الصبح بعد دلغة اهـ شرح مر (قوله أيضاً ويجمعوا بها المغرب والعشاء الخ) والجمع بينهما يكون على الاصح بأذان الاول وباقامتين لهما اهـ اوضح (قوله تأخيراً) فائدة التنصيص على نيب التأخير هنا مع ما مر في التصريح من انه افضل في حق السائر في وقت الاول بيان انه هنا افضل وان لم يكن سائراً في وقت الاول ولو قلنا ان عدم الجمع افضل ولو صلى كلا في وقتها أوجع في وقت الغروب أو صلى وحده أو صلى احدها مع الامام والاخرى وحده جامعاً أولاً أو صلى بعرفة أو الطريق فاته الفضيلة اهـ برماوى (قوله أسرع) أى ندباً وبعبارة الايضاح استحب أن يسرع ويحرك دابته اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم انتهت (قوله أو ما رافى طلب آبق أو نحوه) فهو لا ينصرف بالصرف الى غيره بخلاف الطواف فانه كما تقدم ينصرف بالصرف الى غيره ومثله السعى والرمى اهـ حل وكذا الحاق انتهى شجنا (قوله أى يجز منها) أى ولو على دابة قال العلامة الزبائدى أو على قطعة نقلت منها الى غيرها وقال شجنا ع ش

وله الجدي يحيى ويعت وهو على كل شئ قدير وزاد البهيقي اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصرى نورا اللهم اشرح لى صدرى ويسر لى أمرى وذكر الاكثار في الدعاء والذكر غير التهليل من زيادى (تم) بعد الغروب يقصدوا من دلغة ويجمعوا بها المغرب والعشاء تأخيراً) لاتباع روادى الشجائن نعم ان خشى قوت وقت الاختيار للعشاء جمع بهم في الطريق والجمع للسفر لا لتلك كما مر نظيره ويذهبون بسكينة ووقار فمن وجد فرجة أسرع (رواجب الوقوف) بعرفة (حضوره) أى المحرم (وهو أهل العبادة) ولو تأمنا أو ملأنا في طلب آبق أو نحوه (بعرفة) أى يجز منها

لا يجزى وأما هواها كتحويها أو غصن شجرة أصلها خارج عنها أو عكسه فلا يكفي ولو كان وليا أو مر عليها في الهواء فإن وقف على غصن في هواها أو أصله في أرضها كفي لأن الاعتبار هنا بالأرض وبذلك فارق ما في الاعتكاف من الاكتفاء بذلك كله اه برماوى (قوله بين زوال وجزى نحر) قال ابن الصباغ يحرم تأخير الوقوف إلى الليل مع التمكن منه من أواخر الأراجح خلافاً وعلى هذا هل يشترط للجواز العزم على الفعل كما في الصلاة إذا دخل وقتها لا يبعد عدم الاشتراط لأن تلبسه بالأحرام كاف أذهو شامل لجميع الأركان وبهذا فارق نحو الصلاة وأيضاً هو جزء عبادة فلي تأمل اه شورى وإنما لم يعتبر هنا مضى قدر الخطبتين والصلاة بعد الزوال للإجماع على اعتبار الزوال بل جوزه أحد قبله فالوجه القائل باشتراط ذلك كفي لا تحية شاذ ولعل الفرق التسهيل على الحاج لكثرة أعماله فوسع له الوقت ولم يضيق عليه باشتراط توقفه على شيء آخر بعد الزوال بخلاف المضحى اه شرح مر (قوله وفي خبره معرفة كلهما موقف) عبارة شرح مر لخبر وقت ههنا وعرفة كلهما موقف رواه مسلم انتهت (قوله من جاء ليلة جمع) أي من جاء عرفة كليل له أول الحديث اه (قوله هي ليلة المزدلفة) سميت بذلك لاجتماع الحاج بها أو لجمع فيها بين الصلاتين أو لاجتماع آدم وحواء بها وفي تسميتها ليلة جمع رد لما قيل إنها تسمى ليلة عرفة وإن هذا مستثنى من كون الليل يسبق النهار وكان قائله توهمه من إعطائها حكم يوم عرفة في أدراك الوقوف وهو فاسد كما هو ظاهر اه ج (قوله لكن يقع جهنم نقلاً) المعتمدان المجنون يقع جهنم بخلاف المغمى عليه والسكران فإن جهنم لا يقع نقلاً ولا فرضاً ويفرق بأن المجنون له ولي يحرم عنه ولا كذلك المغمى عليه والسكران فإنه لا ولي لهما فهما وإن أحراما عن أنفسهما قبل الانغماء والسكر ليس لهما من يأتي عنهما بعمل الحج اه زى اه ع ش واعتمد حل في السكران تفصيلاً فقال إن زال عقله فهو كالمجنون وإن لم يزل انتظرت أفاقته ويقع جهنم فرضاً وسبقه إلى ذلك الشيخ سلطان اه شيخنا وفي شرح مر ما يقتضي هذا التفصيل وعبارة البرماوى والمعتمدان المغمى عليه جميع الوقت لا يقع جهنم ولا فرضاً ولا نقلاً لعدم أهليته بخلاف المجنون والسكران إذا زال عقله فيقع جهنم نقلاً بخلاف السكران إذا لم يزل عقله فيقع جهنم فرضاً وسواء تعدى السكران والمجنون والمغمى عليه بما فعلاه أو لا انتهت وفي الرشيدى ما نصه وصورته في المجنون إن يبنى له عليه على أحرامه السابق فلا يكفي حضور المجنون بنفسه اه (قوله أيضاً لكن يقع جهنم نقلاً) هذا يوجب أن يكون المراد بقوله وهو أهل للعبادة في الفرض لا مطلقاً اه سم (قوله سن دم) أي كدم التمتع اه شرح مر وهو دم ترتيب وتقدير اه ج (قوله خروج من خلاف من أوجبه) وهو الإمام مالك رضي الله عنه اه برماوى (قوله ولو ليلاً) غاية لارد على من قال عوده في الليل لا يسقط وجوب الدم لأن النسك الوارد بالجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد فوته اه شرح مر (قوله ولو وقضوا العاشر الحج) مقتضى ذلك أنه لا يصح الوقوف ليلة الحادى عشر وهو ماشى عليه القاضي حسين وخالفه ابن المقرئ في إرشاده فصرح بصحة الوقوف ليلة الحادى عشر حيث قال بين زوال يوم أو ثانيه لغا ط الجهم وجزى غم عليه فلا يجزى قبل الزوال ويكون ادعاء لا يصح نحو رمى الأبعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح الأبعد طلوع شمس الحادى عشر ومضى قدر ركعتين خفيفتين وتعد أيام التشرى على حساب وقوفهم وهذا هو المعتمد وأعر ب بعضهم غلطاً مفعولاً له ليشمل مسألة الرافعى وهي ما لو تبين لهم الحال قبل الزوال فوقفوا علين بذلك فإنه يجزىهم إذا لو أعر ب مضراً في موضع الحال بمعنى غاطين خرجت هذه الصورة ودخل غلط الحاسب الذى يعتمد منازل القمر وتقدير سيره مع أنه لا يجزى به ويتعين حل عبارة الأصل على الحال لخرج هذه المسألة فإن فيها خلافاً كما أشار إليه الجلال المحلى إذا دخلت في عبارته لزم القطع فيها بالأجزاء مع أن فيها خلافاً اه برماوى وفي سم على ج ما نصه (فرع) الوجه أنه إذا حصل الغلط صار العاشر هو يوم عرفته شرعاً والحادى عشر هو العبد شرعاً على حق كل من كان محرماً بالحج أو أحرم به في ذلك فلا تجزى تضييعه في اليوم التاسع ولا العاشر وقضية ذلك محتمومة العاشر

(بين زوال وجزى) يوم (نحر) للاتباع رواه مسلم وفي خبره وعرفة كلهما موقف ولخبر الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيحة كفى المجموع وليلة جمع هي ليلة المزدلفة وخرج بالاهل غيره كغنى عليه وسكران ومجنون فلا يجزىهم لأنهم ليسوا أهلاً للعبادة لكن يقع جهنم نقلاً كما صرح به الشيخان في المجنون كج الصبي غير المميز ولا يناقيه قول الشافعى في المغمى عليه فإنه الحج لصحة حله على فوات الحج الواجب (ولو فارقها) أى عرفة (قبل غروب) يوم (بعد) إليها (سن) له (دم) خروجاً من خلاف من أوجبه لأن عادتها ولو ليلاً لأنه أتى بما ينسب له وهو الجمع بين الليل والنهار في الموقف (ولو وقضوا) اليوم (العاشر غلطاً ولم يفلوا) على خلاف العادة في الحج لأنهم أنه التاسع بأن غم عليهم هلال ذى الحجة فأكملوا ذاك القعدة ثلاثين ثم يلبس لهم أن الهلال أهل ليلة الثلاثين

اه ثم قال أعني سم وهل يثبت كون الحادي عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشرية في حق غير الحج أيضا بالنسبة لصلاة العيد وذبح الاضحية ونحو ذلك فيه نظر والذي يظهر لي في غيرهم ان من سلم من الغلط وثبت الرؤية في حقه كأن كان هو الرائي أو لا لم يثبت ما ذكر في حقه بل يعمل بمقتضى تلك الرؤية وما يبين ذلك ان بعض الحجيج لو انفرد بالرؤية لزمه العمل بالرؤية ولم يجز له موافقة الغالطين وان كثروا وإذا كان هذا في بعض الحجيج في غيرهم أولى وبعبارة العباب ومن رأى الهلال وحده أو مع مردود الشهادة وقف في التاسع عنده وان وقف الناس بعده اه ومن لم يسلم من الغلط بان لم يره هو ولا من يلزمه العمل برؤيته فيجوز ثبوت ما ذكر في حقه تبعاً للحجيج ويحتمل خلافه لان هذا من خصائص الحج ألا ترى انهم لو تركوا الحج ووقفوا في هذا الغلط لم يثبت في حقهم هذا الحكم كما هو ظاهر بل العبرة في حقهم بما تبين وهذا كله بالنسبة لاهل مكة ومن وافقهم في المطلق أما من خالفهم فيه فلا توقف في عدم ثبوت ما ذكر في حقهم مطلقاً كما هو ظاهر فليتأمل اه (قوله اجزأهم وقوفهم) ويكون اداء القضاء لانه لا يدخله القضاء أصلاً وقد قالوا ليس يوم الفطر أول شوال مطلقاً بل يوم يفطر الناس وكذا يوم التحريم يضحى الناس ويوم ترفة الذي يظهر لهم انه يوم عرفته سواء التاسع والعاشر لخبر الفطر يوم يفطر الناس والاضحى يوم يضحى الناس رواه الترمذي وصححه وفي رواية للشافعي وعرفته يوم يعرف الناس ومن رأى الهلال وحده أو مع غيره وشهده فردت شهادته يقف قبلهم لامعهم ويجز به اذا العبرة في دخول وقت عرفته وخروج باعته فاده وهذا كمن شهد برؤية هلال رمضان فردت شهادته وقياسه وجوب الوقوف على من أخبره بذلك ووقع في قلبه صدقه اه شرح مر وقوله لانه لا يدخله القضاء أصلاً بمعنى أنه لا يصح في غير يومه المخصوص في غير الغلط المار والافهوي يقتضي بالانقضاء كإثبات وقوله فردت شهادته ليس يقيد بالمدار على انه رأى وقوله وقياسه وجوب الوقوف على من أخبره وانظر هل يجري هنا ما مر في الصوم من العمل بالحساب اه رشيدى ولا فرق في اجزاء الوقوف غلطاً في العاشر بين وقوفهم فيه معاً أو مرتين واحداً واحداً مثلاً كما هو ظاهر وان توهم بعض الطلبة خلافه اه سم على حج (قوله ما اذا وقع ذلك بسبب حساب) اي فلا يجز بهم ووجهه نسبتهم الى التقصير في الحساب اه رشيدى (قوله وخرج بالعاشر الخ) عبارة أصله مع شرح مر وان وقفوا في اليوم الثامن غلطاً بان شهد شاهدان برؤية هلال ذي الحجة ليلة الثلاثين من ذي القعدة ثم بانا كافرين أو فاسقين وعلوا قبل فوات الوقوف وجب الوقوف في الوقت تداركاً له وان علوا بعده أى بعد فوات وقت الوقوف وجب القضاء لهذه الحجة في عام آخر في الاصح لندرة الغلط وفارق العاشر بأن تأخير العبادة عن وقتها أقرب الى الاحتساب من تقديمها عليه وبأن الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه لانه انما يقع لغلط في الحساب أو خلل في الشهود الذين شهدوا بتقديم الهلال والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم الذي لا حيلة في دفعه والثاني لا يجب القضاء عليهم قياساً على ما اذا غلطوا بالتأخير وفرق الاول بعامر ولو غلطوا بيومين فأكثر أو في المكان لم يصح جزا لندرة ذلك انتهت (قوله فلا يجز بهم) وقال الامام مالك وأحمد رضي الله عنهما باجزائه لهم ونقله صاحب البيان عن أكثر الاصحاب اه برماوى

(نصل في المبيت بمزدلفة) ويتقضى بقوله لزمه دم والذي يذكركم معه وقوله ومن ان يأخذوا منها الى قوله الى اسفار وقوله والدفع منها هو المذكور بقوله ثم سبروا فيدخلوا مني بعد طلوع شمس والذي يذكركم معه هو قوله فيرى كل الخ الفصل (قوله يجب مبيت لحظة الخ) وقيل المبيت مستقر وجهه الرافعي وقيل ركن وعليه كثيرون واختاره السبكي وعلى كل يكفى فيه لحظة من النصف الثاني اه حج (قوله أى مكث لحظة) عبارة حج ويحصل بلحظة من النصف الثاني ولو بالمرور كما صرح به جمع أخذ من الاموال الملاء وعليه يحمل تعبير الشارح وغيره بمكث لحظة انتهت وبعبارة في الحاشية بل قال السبكي يجزى المرور بكفى عرفات وعليه يدل كلام المصنف وغيره انتهت وقضية قوله كفى عرفات أنه لا ينصرف بالصرف وأنه يجزى وان قصد آتياً ولم يعلم انها مزدلفة

(أجزأهم) وقوفهم سواء أبان لهم ذلك في العاشر أم بعده فلا قضاء عليهم اذ لو كفوا به لم يأمنوا وقوع مثل ذلك فيه ولان فيه مشقة عامة بخلاف ما اذا قالوا وليس من الغلط المراد لهم ما اذا وقع ذلك بسبب حساب كما ذكره الرافعي وخرج بالعاشر ما لو وقفوا الحادي عشر أو الثامن غلطاً فلا يجز بهم لندرة الغلط فيه ما ولان تأخير العبادة عن وقتها أقرب الى الاحتساب من تقديمها عليه في الثاني (فصل) في المبيت بمزدلفة والدفع منها وفيما يذكركم معها (يجب) بعد الدفع من ترفة (مبيت) أى مكث (لحظة) ولو بسلا نوم (بمزدلفة) للاتباع المعلوم من الاخبار الصحيحة والتصريح بالوجوب وبلا كفاء بلحظة من يادى فالعبرة بالحصول فيها لحظة (من نصف ثان) من الليل

و ينبغي ان يجري ذلك في منى فيحصل المبيت بها ولن لم يعلم انهم انى وقصد غير الواجب اه مر وهل يشترط ان لا يكون معنى عليه جميع النصف الثاني كفى وقوف عرفة وعليه فلا يبقى معنى عليه جميع النصف الثاني هل يسقط الدم لان الانعاء عذرو المبيت يسقط بالعذر بخلاف وقوفه بعرفة وهل يشترط ان لا يكون مجنونا وعليه فلا يبقى مجنونا في جميع النصف الثاني فهل يسقط الدم ويجعل الجنون عذرا والمبيت يسقط بالعذر ولا يبعد ان يجعل عذرا لعدم تمكنه من ان كان له ولي أحرم عنه وجب عليه احضاره والا فعلى الولي الدم اه سم على حج وقوله أحرم عنه وليه الخ يخرج ما لو أحرم بنفسه ثم طرأ عليه الجنون أو الانعاء وقضيته انه لا دم على الولي اذا لم يحضره وعليه في فرق بين ما لو أحرم عنه ولم يحضره وبين هذه بانه اذا أحرم عنه عرض له وجب الدم فيلزمه ان قصر فيه بخلاف ما لو طرأ عليه الجنون فليراجع اه ع ش على مر وعبرة البرماوى ولو جن أو أغمى عليه جميع النصف الثاني لم يضر في حجه وليس هو كعرفة كما لا يخفى انتهت (قوله لا لكونه يسمى مبيتا) عبارة ج وقيل يشترط معظم الليل ورجحه الرافعى في موضع ثم استشكله بانهم لا يصلونها الا قريبا من ربع الليل مع جواز الدفع منها عقب نصفه وعلى الاول فارق هذا ما يأتى في مبيت منى بانه ورد ثم لفظ المبيت وهو انما ينصرف للمعظم ولم يرد هنا مع ان تعجيله صلى الله عليه وسلم للضفة بعد النصف صريح في عدم وجوب المعظم على أنهم ثم مستقرون وهدا عليهم أعمال كثيرة مشقة تخفف عليهم لاجلها انتهت (قوله اذا الامر بالمبيت) أى بلفظه لم يرد هنا حتى يعتبر مسموما وهو مكث غالب الليل اه حل (قوله كثيرة مشقة) أى ويدخل وقتها بنصف الليل هكذا زاد مر هذه الزيادة في التعليل فيما سأتى (قوله نعم ان تركه له ذراخ) عبارة شرح مر ويسقط المبيت بها فلا ثم تركه ولا دم لعذر مما يأتى في المبيت بمنى قياسا عليه ومن العذر هنا الاشتغال بالوقوف الخ انتهت وعبرة ابن الجبال في شرح نظم ابن المقرئ للدماء نهها وانما يجب هذا الدم على من ترك الحصول بمزدلفة في لحظة من النصف الثاني بغير عذر من اعدار المبيت بمنى ويريد هذا بانه يسقط عن اشتغال بتحصيل الوقوف وعن أفاض الى مكة لطواف الركن انتهت وقال في بحث المبيت بمنى اما أصحاب الاعذار فلم ترك المبيت ولا دم عليهم كراء الابل وغيره ولو غير دواب الحاج أو اجراء أو متبرعين وكامل السقاية سواء كانت السقاية قد عكة كسقاية العباس أو محمد ثقبكة أو بطرية لها ولو للبيع فيما يظهر قياسا على ما اذا كلن الرعاء اجراء وكن خاف على نحو نفس أو مال أو ضياع مريض أو غير ذلك من اعدار الجماعة مما يمكن مجيئها كما استظهره في متن مختصر الايضاح تكوف حبس غريم وعقوبة من يرجو بعينه العقوال اه بتصرف وسيأتى نقل العبارة بنهاها في المبيت بمنى فتخلص ان اعدار المبيت بمنى كلها تاتى هنا ويريد ما هنا بعذر من آخرين الذين ذكرهما الشارح بقوله أو انتهى الى عرفة الخ تأمل وعبرة شرح مر ومن العذر هنا الاشتغال بالوقوف بان انتهى الى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف به الاشتغال بالاهم وقيد الزركشى بما اذا لم يمكنه الدفع الى مزدلفة ايسلا والواجب جمع بين الواجبين وهو ظاهر ولو أفاض من عرفة الى مكة لطواف الركن بعد نصف الليل وفات المبيت لاجل ذلك لم يلزمه شئ لا اشتغاله بالطواف كاشتغاله بالوقوف ونظر فيه الامام بانه غير مضطر اليه بخلاف الوقوف ويأتى فيه ما مر عن الزركشى وان رد ذلك بان كثرة الاعمال عليه في تلك الليلة ويومها اقتضت مساحته بذلك قال الزركشى وظاهر ذلك أنه لا فرق بين ان يمر بطريقه بمزدلفة أولا أى قبل النصف والا فمرورهم بعده يحصل المبيت ويبحث ان الاعذار هنا تحصل قواب الحضور كما مر في صلاة الجماعة والذي مر ان المذهب عدم الحصول والمختار الحصول على ان الفرقان فرض الكفاية أو السنة يسامح فيما لا يسامح في فرض العين فلا قياس ومن ثم كثرت الاعذار ثم لاهنا انتهت وقوله ويأتى فيما مر الخ أى يقيد ما هنا من عدم لزوم الدم بما اذا لم يمكنه العود لمزدلفة بعد الطواف اه ع ش عليه وعبرة جج ومن العذر هنا اشتغاله بالوقوف أو بطواف الا فاضة بان وقف ثم ذهب اليه قبل النصف أو بعده ولم يمر بمزدلفة وان لم يضطر اليه ويرجع بان قصد تحصيل الركن ينفي قصيره

لا لكونه يسمى مبيتا اذ الامر بالمبيت لم يرد هنا بل لا ثم لا يصلونها حتى يخفى نحو ربع الليل ويجوز الدفع منها بعد نصفه بنية المتأمل كثيرة مشقة فسرح في التخفيف لاجلها (فن لم يكن بها فيه) أى في النصف الثاني بان لم يبيت بها (أو بان لكن) (فترقبه) أى النصف (ولم يعد) اليها (فيه) (لعدم) كما نص عليه في الامور صحة في الروضة كاملها لتركه الواجب وان اقتضى كلام الاصل عدم لزومه نعم ان تركه لعذر كان خاف أو انتهى الى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن المبيت أو أفاض من عرفة الى مكة وطاف الركن ففاته المبيت لم يلزمه شئ

(وسن ان ياخذوا منها)

(حصى رمي) يوم (نحصر)
قال الجمهور وزيلا وقال
البغوي بعد صلاة الصبح
روى البيهقي وغيره بالسناد
صحيح على شرط مسلم كافي
المجموع عن الفضل بن عباس
ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال له غداة يوم النحر
التقط لي حصى قال فالتقطت
له حصيات مثل حصى
الحذف والتصريح يس
أخذها مع التشديد رمي يوم
النحر من زيادتي فلما أخذ
سبع حصيات لاسبعون
(و) ان يقدم نساء وضعة
بعد نصف من الليل (الى
مني) ليرموا قبل الزحف لما
في الصحيحين عن عائشة أن
مسودة أقامت في النصف
الاخير من مزدلفة باذن
النبي صلى الله عليه وسلم ولم
يأمرها بالدم ولا النفر الذين
كانوا معها وفيهم ابن
عباس قال أتأمن قدم النبي
صلى الله عليه وسلم لسيلة
المزدلفة في وضعة أهله
(د) ان يبقى غيرهم حتى
يصلوا الصبح بغلس) بها
للتابع رواه الشيخان
ويتأكد مطلب التغليس
هنا على بقية الايام لحسب
الشيخين وليتسع الوقت لما
بين أيديهم من أعمال يوم
النحر (ثم قصدوا مني)
وشعارهم مع من تقدم من
النساء والضعفة التلبية قال
التغال مع التكبير

تظير ما رمي في تعدد المأموم ترك الجلوس مع الامام للتشهد الاول ثم ينبغي له أنه لو فرغ منه وأمكنه العود لمزدلفة
قبل العجز لمزدلفة انتهت (قوله وسن ان ياخذوا منها الخ) أي لانهم اجبلوا في اجارهم رخاوة ولان السنة ان
لا يخرج من مزدخوله مني على غير الرمي فامر بذلك للتلايشغل عنه اه مر وأخذها من غير المزدلفة من بقية الحرم
خلاف السنة وأخذها من المسجد حيث لم تكن من أجزائه مكروه ويكره أخذها من المرمى والحل اه حل
ويكره أخذها من محل نجس كالرحاض ما لم يغسلها وانما لم تزل كراهة الا كل في اثناء البول والرمي بحجر خشن
غسلا لبقاء استقذارها بعد غسلها ويسن غسل الحصى حيث قرب احتمال تجسسه اه ج قال في شرح
الروض قال الاسنوي ومقتضى اطلاقهم بقاء الكراهة ولو غسل المأخوذ من الموضع النجس قاله في شرح العباب
نعم المتجسس الذي لم يؤخذ من محل متجسس تزول كراهته بالغسل والالم يكن لندبه فائدة بخلاف المأخوذ من محل
نجس فانه وان زالت كراهته من حيث التجاسة لكنها تبقى من حيث الاستقذار كما يكره الا كل في اثناء البول
بعد غسله اه سم على ج (قوله حصى رمي نحر) سكت الجمهور عن موضع أخذ حصى الجمار لا يام التشريق
اذا قلنا بالاصح انها لا تؤخذ من مزدلفة فقال ابن كج تؤخذ من بطن محسروا رضاه الاندري وقال السبكي
لا يؤخذ الا يام التشريق الا من مني نص عليه في الاملاء اه والاوجه حصول السنة بالاخذ من كل منهما اه
شرح مر (قوله قال الجمهور زيلا) اعتمد مر وجوه وجهاء بأنه الذي يطرد في حق كل الناس حتى النساء
والضعفة الذين يسرون منها لئلا انتهى وبعبارة الايضاح واختار الاول للتلايشغل به عن وظائفه بعد الصبح
انتهت (قوله مثل حصى الحذف) أي لا أكبر منه ولا أصغر وهو دون أمثلة ودون حبة الباقلا وقيل نحو
النواة ويكره ان يكون أكبر من ذلك ويكره كسر الجارة له الا لعذر بل يلتقطها مصغارا وقد ورد النهي عن
كسرها هنا وهو أيضا يفرض الى الاذى اه ايضاح (قوله فلما أخذوا سبع حصيات) والاحتياط كافي المجموع
ان يزيد على السبع فرعما سقط منها شيء اه شرح مر (قوله وان يقدم نساء الخ) ويسن لهم التقدم
أيضا وان لم يؤمروا على الارج اه ج (قوله ليرموا قبل الزحمة) أي ان أرادوا تعجيل الرمي والا فالسنة لهم
تأخيرهم الى طلوع الشمس كغيرهم اه ج أي أو ان المراد قبل زحمة الناس في سيرهم من مزدلفة الى منى أو ان
المراد أنهم اذا فعلوا ذلك كانوا متكئين من الرمي عند طلوع الشمس قبل مجي غيرهم وازدحامهم معه اه ع ش
على مر (قوله ولما في الصحيحين عن عائشة الخ) عبارة شرح مر لخبر الصحيحين عن عائشة ان مسودة وأم
سلمة رضی الله عنهن افاضتا في النصف الاخير باذنه صلى الله عليه وسلم ولم يأمرهما ولا من كن معهما بدم
انتهت (قوله ان مسودة) هي أم عبد الله مسودة بنت زمعة بن قيس أسلمت قديما وبايعت وكانت تحت ابن عمها
السكران بن عمرو فلما مات تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم المتوفاة بالمدينة في شوال سنة أربع وخمسين اه
برماوى (قوله ولا نفر الذين كانوا معها) نفر ففتحتن عدة رجال من ثلاثة الى عشرة اه مختار والظاهر
ان الذين كانوا مع مسودة يزيدون على هذا فاطلاق النفر عليهم محار اه ع ش (قوله حتى يصلوا الصبح
بغلس) قيل وتأت كد صلاة الصبح بمزداهة مع الامام لجرى بان قول بتوقف حصية الحج على ذلك اه ج
(قوله بغلس) هو بالغين المججمة اسم لشدة الظلام والباء بمعنى في أي في أول الوقت وقوله بها متعلق يصلون
أي يصلون بها أي بمزداهة (قوله أيضا بغلس) بان يصلوا عقب ظهور الفجر فوراً اه ع ش على مر (قوله
مع التكبير) أي الذي يقوله الرامي من قوله الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد اه مر
وبه تعلم ان ما ببعض الهوامش عن حل قلاعن زى ان قول الشارح مع التكبير ضعيف لان
وقت التكبير من الزوال اشتباه من الكاتب لان التكبير الذي يدخل وقته بالزوال هو التكبير الذي
خلف الصلوات لا هذا التكبير اه ع ش وبعبارة البرماوى قوله مع التكبير أي تأسيباً به صلى الله
عليه وسلم ونقل العلامة مزي تضعيفه وان لا يكبر لان وقت التكبير من الزوال قال شيخنا الشيرازي وهذا

برماوى ومن وصل قبل ارتفاع الشمس هل يغلب كون الرمي تحته فيرمى أو يراعى الوقت الفاضل فيؤخر
اليه كل محتمل وقضية ما في الضعفة الثاني اهـ ج (قوله فيرمى كل الخ) السنة المستفادة من العطف
على المنصوب وانما هي من حيث الفورية المستفادة من الفاء والافالرمي في حد ذاته واجب كانه عليه الشارح
فيما يأتي (قوله الى جرة العقبة) ويجب ان يكون الرمي في بطن الوادى وان كان الرمي في غيره ولا يجوز ان يقع
في أعلى الجبل وكثير من العامة يفعلونه فيرجعون بلارمي ما لم يقلدوا القائل به ويسن ان يجعل مكة عن يساره
ومنى عن يمينه ويستقبلها حاله الرمي للاتباع ويختص هذا يوم النحر لتمييزه فيه بخلاف بقية أيام التشريق
فان السنة استقبله للقبلة فيرمى الكل * (تنبه) * هذه الجرة ليست منى بل ولا عقبتها كما قاله الشافعي
والاصحاب خلافا لجمع كما ينشئه في الحاشية اهـ ج ومثله شرح م ثم قال ولا يقف الرمي للدعاء عند هذه
الجرة ثم بعد الرمي ينصرفون فينزلون موضعين والافضل منهما منزل النبي صلى الله عليه وسلم وما قاربه قال
الازرق ومنزله عليه الصلاة والسلام معنى عن يسار صلى الامام اهـ شرح م (قوله أيضا الى جرة العقبة)
وتسمى الجرة الكبرى أيضا اهـ برماوى (قوله ويقطع التلبية) أى لانها شرعت لاجابة الداعي الى اداء
المناسك وقد شرع في الخروج منها اهـ سم (قوله مما له دخل في التحلل) أى من الطواف والرمي
والحلق فان التحلل الاول يحصل باثنين منها اهـ ع ش فاذا قدم الطواف أو الحلق على الرمي قطع التلبية
عنده اهـ برماوى (قوله ويكبر مع كل رمية) أى بعد التسمية فيقول بسم الله والله أكبر الله أكبر ثلاثا لا اله
الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأمره جنده وهزم الاجراب وحده
لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم اجعله حيا مبرورا وذنبيا مغفورا وتجارة
لن تبور يا عزيز يا غفور اهـ برماوى وما ذكره من تكرير التكبير ثلاثا تبع فيه م في شرحه وعبارة
ج وقضية الاحاديث وكلامهم انه يقتصر على تكبيرة واحدة فاه المصنف راداه نقل الماوردى عن الشافعي
تكريره ثنتين أو ثلاثا مع توالى كلمات بينها انتهت (قوله مع كل رمية) ويرمي باليمين ويرفع الرجل يده حتى يرى
بياض ابهامه كل حصة وأما المرأة ومثلها الخنثى فلا يرفعان اهـ شرح م (قوله ومع حلق وعقبه)
وعن أبي حنيفة رضى الله عنه انه قال ان خطأت في حلق رأسى في خمسة أحكام علمتها بحجامة وذلك أنى أتيت الى
حجامة بمعنى فقلت له بكم تحلق رأسى فقال اهـ راقى انت قلت نعم قال النسك لا يشترط عليه قال فقلت
منعرفا عن القبلة فقال لي حول وجهك الى القبلة فوائته وادرت ان يحاق من الجانب الايسر فقال فأدبر
اليمين فادرت به فحلق وأمسكت فقال كبر فكبرن فلما رغبت لاذهب فقال صل ركعتين ثم امض
فقلت له من أين ما أمرتني به قال رأيت عطاء بن أنجرباح يفعل اهـ شرح الروض اهـ ع ش على م
(قوله من مع هدى) أى نذرا كان أو تطوعا اهـ ج ومم وهو يفتح الهاء وكسرها وسكون الدال
وكسرها مع تخفيف الباء في الاولى وتشديدها في الثانية قال الرويانى وهو اسم لما يهدى ملكة وجرمها تقربا
الى الله تعالى من نعم وغيرها من الاموال لكنه عند الاطلاق اسم للابل والبقر والغنم * (قائده) * قال جابر
رضى الله تعالى عنه نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم مائة بدنة فذبح بيده منها ثلاثا وستين وعلى
رضى الله تعالى عنه باقيا قال بعضهم وفي ذلك اشارة الى مدة عمره الشريف اهـ برماوى وفي الايضاح
ما نصه وسوق الهدى لمن قصده مكة حاجا أو معتمرا استشفوا كدة أعرض أكثر الناس أو كلهم عنها في هذه
الازمان والافضل ان يكون هديه مع من الميقات مشعرا مقلدا ولا يجب ذلك الا بالنذر واذا ساق هديا تطوعا
أو منسذورا فان كان بدنة أو بقرة استحب ان يقلدها نعلين وليكن لهما قيمة ليتصدق بهما وان بشرها
أيضا والاشعار الاعلام والمراد به هنا ان يضرب صفحة سنامها اليمنى بحديدة فيها دم ويلطخها بالدم ليعلم من
رآها انها هدى فلا يتعرض لها وان ساق غنما استحب ان يقلدها عري القرب وآذانها ولا يقلدها ولا

فبرمى كل) منهم حيثند
(سبع حصيات الى جرة
العقبه) للاتباع رواه مسلم
(ويقطع التلبية عند ابتداء
نحرى) مما له دخل في
التحلل لاخذ في أسباب
التحلل كان المعتمر يفعل
ذلك عند ابتداء طوافه ونحو
من زيادنى (ويكبر) بدل
التلبية (مع كل رمية)
للاتباع رواه مسلم وهذا الرمي
تحقيقى فلا يبدأ فيها بغيره
ويبادر بالرمي كما أفادته الفاء
حتى ان السنة للراكب أن
لا ينزل للرمي والسنة للراعى
الى الجرة أن يستقبلها (و) مع
(حلق وعقبه) لفعل الساق
وهذا من زيادنى (ويذبح
من معه هدى) تقربا

يشعر بالانهاض عفة ويكون تقليد الجميع والاشعار وهي مستقبلة القبلة والبدنة باركة وهل الافضل ان يقدم الاشعار على التقليد فيه وجهان أحدهما يقدم الاشعار فقد ثبت ذلك في صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني وهو نص الشافعي رحمه الله يقدم التقليد وقد صح ذلك عن ابن عمر من فعله والامر في هذا قريب وإذا قلنا نعم واشعره لم تصر هديا واجبا على المذهب الصحيح المشهور كالموقف على باب داره وأعلم ان الافضل سوق الهدى من بلدته فان لم يكن من طريقه من الميقات أو غيره أو مكة أو منى وصفات الهدى المطلق كصفات الاضحية الماطقة ولا يعزى فيها جميعا الا الجذع من الضأن أو الثني من المعز أو الابل أو البقر * (فرع) * ويستحب للرجل ان يتولى ذبح هديه وأضحيته بنفسه ويستحب للمرأة ان تستنيب رجلا ليدفع عنها ويتولى عند ذبح الاضحية أو الهدى المنذور بناتها ذبيحة عن هديه المنذور أو أضحيته المنذور فإن كانت تطوعا فإلى القريب منهم ولو استناب في ذبح هديه أو أضحيته جاز ويستحب ان يحضرها صاحبها عند الذبح والافضل ان يكون النائب مسلما ذكرا فان استناب كافرا ككاتب أو امرأة مع لائمه من أهل الزكاة والمرأة الحائض والنفساء أو من الكافرو يتولى صاحب الهدى والأضحية عند الدفع إلى الوكيل أو عند ذبحه فان فوض إلى الوكيل التوبة أيضا جاز ان كان مسلما فان كان كافرا لم يصح لانه ليس من أهل النية في العبادات بل يتولى صاحبها عند دفعها إليه أو عند ذبحه * (فرع) * ولا يجوز بيع شيء من الاضحية ولا الهدى سواء كان واجبا أو تطوعا فيجوز بيع شيء من لحما وجلدها وشعرها وغير ذلك من أجزائها وان كانت تطوعا جاز لا تتفاد بجلدها والادخار من شعرها وبعض لحما لا كل والهدية * (فرع) * في وقت ذبح الاضحية والهدى المذبح عزم ما والمنذور من فدخل وقتها إذا مضى قدر صلاة العيد وخطبتين معتدلتين بعد طلوع الشمس يوم النحر سواء صلى الإمام أم لم يصل وسواء صلى المضحى أم لم يصل ويبقى إلى غروب الشمس من آخر أيام التشريق ويجوز في الليل لكن مكروه والافضل أن يذبح عشية رمي جرة العتبة قبل الخلق فان فات الوقت المذكور فان كانت الاضحية أو الهدى منذورين لم يذبحهما وان كانتا تطوعا فقد فات الهدى والأضحية في هذه السنة وأما الدعاء الواجبة في الحج بسبب التمتع والقران أو البس أو غير ذلك من فعل محظور أو ترك ما مورفوقتها من حنين وجوبها بوجوب سببها ولا يختص بيوم النحر ولا غيره لكن الافضل فيما يجب منها في الحج ان يذبح يوم النحر يعني في وقت الاضحية * (فرع) * لو صلب الهدى في الطريق فان كان تطوعا فعل به ما شاء من بيع أو كل وغيرهما وان كان واجبا لم يذبحه فان تركه فمات ضمنه وإذا ذبحه غمس النعل التي قلده في دمه وضرب به اسنانه وتركه ليعلم من مر به انه هدى فبأكل منه ولا تتوقف اباحته الاكل منه على قوله أبحته على الأصح ولا يجوز للهدى ولا لادم من رقيقته الاغنياء ولا الفقراء الا كل منه اه (قوله ويحلق أو يقصر) وإذا تعذر عليه الخلق صبرا إلى امكانه ولا يسطع عنه ولا تكفيه القدية اه برماوى (قوله أفضل للذكر) وينعقد نذرته ويكفيه عن النذر خلق ثلاث شعرات فأكثر الا ان صرح باستيعاب رأسه فيلزمه استيعابه ولا يكفي عن النذر ما لا يسمى خلقا كقص ونسف واحراق فان فعل ذلك لم يدم كذا المثل وقوله من أتى وخشي وينعقد نذرهما اه برماوى وظاهر كلامهم هنا ان الرجل لا يصح نذره التقصير وعليه فهو مشكل لان الدعاء للمعصرين يقتضي انه مطلوب منه فهو كذا المثل اه ج وقيل يجب بانه انضم لكونه مفضولا كونه شعار النساء عرفا بخلاف نحو المثل اه ج قال في الروض فان نذر موجب أي ولم يحز القص أي ونحوه مما لا يسمى خلقا قال في شرحه ما إذا استأمله بما لا يسمى خلقا هل يبقى الخلق في ذمته حتى يتعلق بالشعر المستخلف تداركاً لا التزمه أو لا لان النسك انما هو إزالة الشعر اشتغل عليه الاحرام المتجبه الثاني لكن يلزمه لغوات الوصف دم الخ اه يقي ما لو نذر نحو الاحراق أو التفتل هل ينعقد نذره لكونه مطلوباً من حيث عوموم يجوز به نحو الخلق وما لو نذر خلق بعض الرأس وقد ينجبه عدم الانعقاد لانه مكروه وموقد يقال كراهته

(ويحلق) الآية الآية
ولا تباع رواه مسلم (أو
يقصر) الآية ولانه في معنى
الخلق (والخلق أفضل
لذكر

نحوه فلا تمنع الانعقاد فليراجع اه سم عليه (قوله والتقصير لغيره) فسر في القاموس بأنه كف الشعر
والقص الأذن من الشعر بالمقص أي المقرض فعلقه عليه من عطف الاختصاص كيدا وبهذا يعلم ان التقصير
حيث أطلق في كلامهم أريد به المعنى الأول وهو الأخذ من الشعر بمقتضى أو غير الأول كون التقصير بقدر
أنملة من جميع الرأس اه برماوى (قوله من أنثى) أي ولو صغيرة واستثناء الاسنوى لها غلطه فيه الاذرى اذ
لا يشرع الخلق لانتى مطلقا الا يوم سابع ولادتها بالتصدق بوزنه والالتداد واستحقاقه من فاسق برجسوا بها
ومثلها الخنثى ويكره لهما الخلق بل بحث الاذرى الجرم بحرمته على زوجة أو أمة بغير اذن زوج أو سيد ويندب
لها ان تم الرأس بالتقصير وان يكون بقدر أنملة قاله الماوردى الا الذوائب لان قطع بعضها يشبهها اه ج وقوله
واستثناء الاسنوى لها غلطه فيه الاذرى الخ فلو منع السيد الامه منه أي من الخلق حرم وكذا لو لم يمنع ولم يأذن كما
بحث أيضا قيل وهو متجه ان لزمنه فوات تمنع أو تنقص قيمة والا فالأذن لها في النسل اذن في فعل ما يتوقف عليه
التحل وان كانه لمضولا ويرد بان الاذن المطلق ينزل على حالة تنى النوى والخلق في حشها منى عنه يحرم على الحرمة
المزوجة ان منعها الزوج وكان فيه فوات استمتاع أيضا في يظهر بل ينبغي الحرمة أيضا اذا لم يمنع وكان فيه فوات
استمتاع اه مر وبحث أيضا انه بمنع منع الوالد لها وفيه وقفة بل الوجه خلافه الا ان يقتضى نهيه مصلحتها اه سم
عليه (قوله اذا العرب تبدأ بالاهم) أي والقرآن نزل على لغتهم وبتى فيه بالخلق اه ع ش (قوله قال في الرابعة)
أي بعد قوله في الثالثة اللهم ارحم المحلقين اه ع ش على مر (قوله وروى أبو داود الخ) دليل لقوله والتقصير
أفضل لغيره اه شيخنا (قوله انما على النساء التقصير) لم يقل انما علىهن التقصير لان محل الاضمار اذا كان الضمير
ومرجعه في جملة واحدة كما صرح به بعضهم بخلاف ما هنا فان الضمير ومرجعه في جملتين اه ع ش (قوله في وقته)
نعت للشعر والضمير للاحرام أي ازالة الشعر الكائن في وقت الاحرام وعبارة ج أي ازالة الشعر المشتمل عليه
الاحرام بان وجد قبل دخول وقت التحلل انتهت وقوله بان وجد قبل دخول وقت التحلل خرج ما وجد بعد دخوله
فلا أثر له قال في الروض ولا أثر لما ثبت بعد قال في شرحه أي بعد دخول وقت الحلق فلا يؤمر بحلقه لعدم اشتمال
الاحرام عليه اه وعبارة العباب ولا يلزمه أي من لا شعر برأسه انتظار انباته بل لا يجب عليه حلق ما ثبت اذ لم يتناول
الاحرام اه وقوله بل لا يجب الخ قد يفهم الاستحباب وهو متجه اذ لا ينقص عن لا شعر برأسه حيث يستحب امرار
الموسى عليه وآله فرق بينهما بعيد جدا فليأمل اه سم عليه (قوله وهى نسل الخ) عبارة أصله مع شرح مر والخلق
نسل على المشهور في ثاب عليه اذ هو لذكرا أفضل من التقصير والتفضيل انما يقع في العبادات دون المباحات وعلى
هذا فهو ركن كإسباتى وقيل واجب والثاني هو استحبابه محظور فلا يثبت عليه لانه محرم في الاحرام فلم يكن نسكا
كإس الخيطة انتهت وينبى على الخلاف ما سياتى آخر الفصل من انه ان قلنا ان نسل كان لها دخل في التحلل
ويحصل التحلل الاول بفعل اثنين من ثلاثة وهى ربي يوم النحر وطواف الركن وازالة الشعر وان قلنا ان نسل استحبابه
محظور لم يكن لها دخل في التحلل ويحصل الواحد من اثنين وهما الرمي والطواف كذا كره المحلى هناك اه
وعبارته هو اذا قلنا الخلق ليس بنسل حصل التحلل الاول الواحد من الرمي والطواف والتحلل الثاني بالآخر
انتهت (قوله كما علم من الافضلية هنا) أي لان الافضلية لا تكون الا في العبادات لا في استحبابه محظور ان
(قوله في ثاب عليه) أي على ما ذكر من الازالة وهذا تفريع على قوله وهى نسل اه شيخنا (قوله تنبيه يستثنى
الخ) عبارة ج والحق أفضل غالبا خرج بغالب المتمع فيسن له ان يقصر في العمرة ويحلق في الحج لانه الاكمل
ومحله كافي الاملاء ان لم يسود رأسه أي لم يكن به شعر يرثى والافالخلق وكذا الوقوم الحج وآخر العمرة فان كان
لا يسود رأسه عندها قصر في الحج ليحصل له ثواب ركن التقصير فيه والخلق فيها اذ لو عكس فانه الركن فيها من
أصله وان كان يسود فيها حلق فيها لم يحلق بعض الرأس الواحد في أحدهما وباقي في الآخر لانه من القرع
المكروه انتهت (قوله ثلاث شعرات) أي ان كان برأسه ثلاث فاكثروا عبارة شرح مر والذي يظهر انه لو كان
برأسه شعرة أو شعرتان فقط كان الركن في حقه ازالة ذلك وقد صرح به بعضهم اه وأفهم كلامه انه لا يجزى

والتقصير) أفضل (لغيره)
من أنثى ونخسنى قال
تعالى محلقين رؤوسكم
ومقصرين اذا العرب تبدأ
بالاهم والافضل وروى
الشيخان خبرا اللهم ارحم
المحلقين فقالوا يا رسول الله
والمقصرين فقال اللهم
ارحم المحلقين قال في الرابعة
والمقصرين وروى أبو داود
بلسناد حسن كافي المجموع
ليس على النساء حلق انما
على النساء التقصير وفي
المجموع عن جماعة يكره
للزوجة الخلق ومثلها الخنثى
وذكر حكمه من زيادى
والمراد من الخلق والتقصير
ازالة الشعر في وقته وهى
نسل لا استحبابه محظور كما
علم من الافضلية هنا ومن
عدم كافي يأتى ويدل له
المعنى لقوله بالرحمة في الخبر
السابق في ثاب عليه
(تنبيه) يستثنى من
أفضلية الخلق ما لو اتم قبل
الحج في وقت لو حلق فيه جاء
يوم النحر ولم يسود رأسه من
الشعر فالتقصير أفضل
(وأقوله) أي كل من الخلق
والتقصير (ثلاث شعرات)

أخذ شعرة على ثلاث مران وهو كذلك فقد نقل في المجموع عن الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه والاصحاب انه لا يجزى أقل من ثلاث شعرات من شعر الرأس اه برماوى (قوله أيضا ثلاث شعرات) أى أو ثلاثة أجزاء من كل من ثلاث شعرات اه ابن حجر (قوله أى ازالها) بين به انه يحتاج الى هذا الاضمار لصحة اللفظ لان الخلق فعل وليس هو الثلاث فالمراد الازالة اه برماوى (قوله من شعر رأس) فلا يجزى شعر غيره وان وجبت فيه الفدية ايضا للورد ولفظ الخلق أو التقصير فيه واختصاص كل منهما عادة بشعر الرأس اه شرح مدر (قوله ولو مسترسلة الخ) عبارة شرح مدر وشمل ذلك المسترسل عنه وما لو أخذها متفرقة كفى بالمجموع والمتناسل وان اقتضى كلام الروضة خلافا حيث بناء على الاصح من عدم تكميل الدم بارالتها المحرمة اذ لا يلزم من البناء الاتحاد في التصحيح نعم يزول بالتفريق الفضيلة والاحوط تواليا انتهت (قوله بمعنى الجمع) أى المقدركم كذا كره بعد وتسميته جمعاً نظراً للمعنى والافهوا اصطلاحاً اسم جنس جمع يفرق بينه وبين واحد بالثناء وعبارة شرح مدر وخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يحلقوا أو يقصروا واطلاقه يقتضى الاكتفاء بحصول أقل مسمى اسم الجنس الجمعي المقدري محلين رؤسكم أى شعر رؤسكم اذهى لا تحلقوا أقل مسماء ثلاثة انتهت (قوله وسن لمن لا شعر برأسه الخ) عبارة شرح مدر ومن لا شعر برأسه لا شئ عليه نعم يستحب له امرار الخ انتهت فعلم منه ان عددهم اركان الحج فيما سياتى ستة مخصوص بمن برأسه شعر اما غيره فهي في حصة خاصة تأمل (قوله أيضا ومن لمن لا شعر برأسه) أى أو بعبه بان خلق كذلك أو كان قد خلق واعتمر من ساعته كما مثله العمرانى اه شرح مدر وعبارة حج وبحت الاسنوى انه لو كان ببعض رأسه شعر من امرار موسى على الباقي أى سواء خلق ذلك البعض أم قصره على الواجب للتشبيه المذكور أى اذهو كما يكون في الكل يكون في البعض وليس فيه جمع بين أصل وبدل خلافاً لنزعه لاختلاف محلهما على ان هذا الامر ليس بدلاً والواجب في البعض حيث لا شعر بالكلية ولا يلزمه خلافاً لنزعه أيضاً انه لو اقتصر على التقصير انه يمر موسى على بقية رأسه انتهت قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ولو أخذ من لحية أو شاربه شيئاً كان أحب الى للتحلق عن أخذ الشعر وصرح القاضي أيضاً انه يندب للمصير ما ذكره قال ابن المنذر وصرح انه صلى الله عليه وسلم لما خلق رأسه قص أطفارة أى فقسن للعالم أيضاً وانما وجب مسح الرأس في الوضوء عند تقصيره لان الغرض ثم تعلق بالرأس وهنا بشعره ويسن للعالم البداءة بشقه الايمن فيستوعبه بالخلق ثم الايسر وان يستقبل المخلوق القبلة وان يكبر بعد فراغه وان يدفن شعره لاسمى الحسن لثلاثي أخذ للوصل وان يستوعب الخلق أو التقصير وان يكون بعد كمال الرمي وغير المحرم مثله فيما ذكر غير التكبير والرمي وان يبلغ بالخلق الى العظمين من الاصداغ لانهم ما منبت شعر الرأس وان لا يشارط عليه وان يأخذ شيئاً من ظفره عند فراغه وان يقول بعد فراغه اللهم آتني بكل شعرة حسنة وانح عنى بهاسيسة وارفع لى بهم ادر جعة واغفر لى وللعالمين والمقصيرين وجميع المسلمين اه شرح مدر وقوله وان لا يشارط عليه أى ان لا يشارط عليه للعالم أجزمه ما لو متفرقة حج كذا أطلقوه وينبغي حمله على ان مرادهم انه يعطيه ابتداء ما تطيب به نفسه فان رضى والا زاد له لأنه سكت الى فراغه لان ذلك لم يجزى منه نزاع اذا لم يرض الخلاق بما يعطيه اه ع ش على مدر * (قائدة) * مع انه صلى الله عليه وسلم خلق رأسه المقدس وقسم شعره فأعطى نصفه النائم الشعرة والشعرتين وأعطى نصفه الباقي بأطلمة الانصارى وانما خصه بذلك لانه ستر النبي صلى الله عليه وسلم برأسه يوم أحسن القبل وكان يتناول بصدرة لبقية ويقول نحري دون تحرك ونفسي دون نفسك والذى خلق رأسه صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية خراش بن أمية الخزاعي والذى خلق رأسه في حجة الوداع معمر بن عبد الله العدوي وصرح انه دعى للعالمين ثلاثاً والمقصيرين مرة اه من دواش بعض نسخ مدر وينبغي استنبط امرار آله النص فيمن يستحب في حقها التقصير تشبهاً بالمقصيرين قاله الشيخ اه شورى (قوله امرار موسى عليه) موسى بالتقوين

أى ازالها (من) شعر (رأس) ولو مسترسلة عنه أو متفرقة لوجوب الفدية بزالها المحرمة واكتفاء بمعنى الجمع المأخوذ من قوله تعالى محلقين رؤسكم أى شعرها وقول من رأس من زيادنى (وسن لمن لا شعر برأسه امرار موسى عليه) تشبهاً بالعالمين (وبدخلك مكة ويطوف الركن) للتباعد رواه مسلم ويسمى طواف الركن يسمى طواف الافاضة

وطواف الزيارة وطواف (٤٦٨) الفرض وطواف الصدر بفتح الدال (قسي ان لم يكن سعي) بعد طواف القدوم كما مروى في بيان السعي ركن

وتعبرى بالفا أول من تعبر به
بلواد (فيعود الى سني) لبيت
بها (ومن ترتيب أفعال) يوم
(نحر) ببيت من روى واذبح
وحلق أو قصير وطواف
(كاذكر) ولا يجبر روى
مسلم ان رجلا جاء الى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله اني حلفت قبل
أن ارى فقال ارم ولا حرج
وأنا آخر فقال اني أقضت
الى البيت قبل ان أرى فقال
ارم ولا حرج وروى الشيخان
أنه صلى الله عليه وسلم
ما سئل عن شيء يومئذ
قدم ولا أخر الا قال أقض
ولا حرج (ويدخل وقتها
لا الذبح) الهدى قربا
(بنصف ليلة نحر) بقيد
زده بقولي (لمن وقف قبله)
روى أبو داود بإسناد صحيح
على شرط مسلم كافي المجموع
أنه صلى الله عليه وسلم أرسل
أم سلمة ليلة النحر فمرت قبل
الفجر ثم أقامت فقبض بذلك
الباق منها (ويبقى وقت
الرمي الاختياري الى آخر
يوم) أي التحرر روى البخاري
أن رجلا قال للنبي صلى الله
عليه وسلم اني ربيت بعد
ما أمسيت قال لا حرج والنساء
من بعد الزوال وخرج بزبادي
الاختياري وقت الجواز
فيمتد الى آخر أيام التشريق
كما علم مما سياتي وقد صرح
الرافعي بان وقت الفضيلة
باري يوم النحر ينتهي بالزوال

كفتي اذا كان من الحديد بخلاف العلم فانه بالالف ويمنع من الصرف اه شيخنا وفي المختار يقل أو سري رأسه
حلقه والموسى ما يخلق به قال الفراعوهي وثنته وقال الاموي هو مذ كراغير وقال أبو عبيد لم يسمع التذ كبر
فيه الامن الاموي وموسى اسم قال أبو عمرو بن العلاء وهو مفعول بدل انصرفه في النكرة وفعل لا ينصرف على
كل حال ولان مفعلا أكثر من فعلي لانه يبنى من كل أفعلت وقال الكسائي هو فعل والنسبة اليه موسى
وموسى وأوساه افعلة ضعيفة في آسائه انتهى (قوله وطواف الزيارة) أي لانهم يأتون من منى لزيارة البيت
ويرجعون حالا اه برماوى (قوله فيعود الى سني) أي وجوبا فهو بالرفع اه شيخنا والظاهر انه يصح
فيه النصب ويكون معطوفا على قوله ويحلق أو يقصر وهذا لا ينافي في كونه في ذاته واجبا كالمطوف عليه
وتكون السنية من حيث فور به العود الى سني المأخوذ من الفاعل عبارة ج ثم يعود الى سني بحيث يدرك
أول وقت الظهر حيث يصلها بها الاتباع رواه الشيخان فهي بها أفضل منها بالمسجد الحرام وان فاتت مضاعفته
على الاصح لان في فضيلة الاتباع ما يزيد على المضاعفة ورواية مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة
محمولة على ما في المجموع وفيه اشكال يستتبع في الحاشية على انه صلاها بها أول وقتها ثم تانيا ببنى امامها صلاها بها كمال
بهم في بطن نخل مرتين ورواية أبي داود والترمذي انه أخر طواف يوم النحر الى الليل محمولة على انه أخر
طواف نسائه وذهب به من انتهت (قوله ولا يجب) ذكره وان كان معلوما بما قبله توطئة للاستدلال الذي
ساقه فانه انما ينتج عدم الوجوب لا التنب الذي هو مدعى المتن اه برماوى بالمعنى (قوله ويدخل وقتها الخ)
ويمن تأخيرها الى بعد طلوع الشمس اه شرح مر (قوله بنصف ليلة نحر) أي حصة أو حكا كافي
الغلط اه برماوى (قوله لمن وقف) أي برفقة ولا عبرة بالوقوف بمزدلفته وان كان ما ذكر يتأخر عن اللحظة
التي له لانه لضرورة الزمن لانه شرط اه برماوى (قوله قبله) أي قبل النصف فلو فعل شيئا من هذه الامور
قبل الوقوف ولو بعد نصف الليل وجبت اعادته بعد ولوفات الوقوف فانت ولذلك قال الرافعي ينبغي ان يعد
الترتيب هنا ركنا كافي الوضوء والصلاة بان يقدم الاحرام على غيره ثم الوقوف ثم الطواف وازالة الشعر ثم
الطواف على السعي اه برماوى (قوله روى أبو داود بإسناد صحيح الخ) وجه الدلالة من الخبر انه صلى الله
عليه وسلم علق الرمي بمقابل الفجر وهو صالح لجميع الليل ولا ضابط لمفعول النصف ضابطا لانه أقرب الى الحقيقة
مما قبله ولانه وقت للدفع من مزدلفة ولاذان الصبح فكان وقت الرمي كما بعد الفجر اه شرح مر (قوله
فمرت قبل الفجر) أي بأمر منه صلى الله عليه وسلم اه ع ش على مر (قوله ينتهي بالزوال) وقدم ان
أوله من بعد طلوع الشمس حيث قال مر والافضل تأخيرها الى بعد طلوع الشمس وقال الشوبري وانظر
ما قبله الى نصف الليل هل هو من وقت الفضيلة أو لا حرر اه (قوله ولا آخر وقت الحلق والطواف الخ)
وحديث يبق محرم ما حتى يأتي به ولو آخر عمره فضلا عن السنة القابلة قال ابن الرفعة وهو محمول على من تحلل
التحلل الاول اما غيره فليس له تأخيرها الى السنة القابلة لانه يصير محرما بالحج في غير أشهره وروى السبكي بان
الوقوف معظم الحج وما بعده تبع له مع تمكنه منه كل وقت فكانه غير محرم بخلاف من فاته الوقوف فانه يجب
عليه مصاراة الاحرام فان معظم حجه فأت ومن ثم لو أحصر بعد الوقوف لم يلزمه التحلل ا ه ل (قوله أيضا ولا آخر
وقت الحلق والطواف المتبوع بالسعي) وحديث يبق من عليه ذلك محرم ما حتى يأتي بها كافي المجموع نعم الافضل
فصلها في يوم النحر ويكره تأخيرها عن يومه عن أيام التشريق أشد كراهة عن خروجهم من مكة أشد وهو
مزمع في جواز تأخيرها عن أيام التشريق لا يقال بقاؤه على احرامه مشكل بقوله لم يس لصاحب الفوائد
مصاراة الاحرام الى قابل اذا استدامة الاحرام كابتداءه ابتداء أو غير جائز لا نقول هو غير مستفيد في تلك ببقائه
على احرامه شيئا سوى محض تعذيب نفسه لخروج وقت الوقوف لحرم بقاؤه على احرامه وأمر بالتحلل وأما هنا
فوقت ما أخره بلق فلا يحرم بقاؤه على احرامه ولا يؤمر بالتحلل وهو بمثابة من أحرم بالصلاة في وقتها ثم سدها

فيكون له ثلثه أو فاته وقت فضيلة وقت اختيار وقت جواز (ولا آخر وقت الحلق) أو التعمير (والطواف) المتبوع بالسعي بالقرعة

ان لم يفعل لان الاصل عدم التوقيت (وسياق وقت الذبح) الهدى تقرأ وغيره في باب ما حرم بالا حرام (وحل باثنين من ربي) يوم (نحر وحلق) او تصبير (وطواف) متبوع بسعي ان لم يفعل من محرمان الاحرام (غير نكاح ووطء ومقدماته) من ليس وحلق أو تصبير وقلم وصيد وطيب ودهن وستر رأس الذكرو وجه غيره كما سياق بخلاف الثلاثة لخبر اذارميتهم الجسرة فقد حصل لكم كل شيء الا النساء وروى اذارميتهم وحلقهم ونظير الصحيحين لا ينكح المحرم ولا ينكح فتعبري بذلك أعم من قوله وحل به اللبس والحلق والقلم وكذا الصيد (و) حل (بالثالث الباقي) من المحرمات وهو الثلاثة المذكورة ومن فاته الرمي وزمسه بدله من دم أو صوم توقف التحلل على الاتيان بدله هذا في تحلل الحج واما العمرة فلهما تحلل واحد والحكمة في ذلك ان الحج يطول زمنه وتكثر أفعاله بخلاف العمرة فابعد بعض محرماته في وقت وبعضها في آخر

• (فصل) في البيت يعني ليالي أيام التشريق الثلاثة وهي التي عقب يوم العيد

بالقراءة الى خروج وقتها فان كان طواف الوداع وخرج وقع عن طواف الغرض وان لم يطف لوداع ولا غيره لم يستج النساء وان طال الزمان لبقائه محرما اه شرح مر وقوله لبقائه محرما وهل له اذا تعذر عودته الى مكة التحلل كالمحصر أو لا لتصديره بترك الطواف مع تمكنه منه فيه نظر ولا يبعد الاول قياسا على ما مر في الحائض وان كانت معذورة وتصديره بترك الطواف مع القدرة لا يمنع لقيام العذر به الا ان كن كسر رجليه عدا فجز عن القيام حيث يصلي جالسا ولا قضاء عليه لو شقي بعد ذلك اه ع ش عليه (قوله لان الاصل عدم التوقيت) أي الاصل فيما أمر الله الشارع أن يكون غير موقت فما كان موقتا فهو على خلاف الاصل أي الكبير اه شيخنا والمراد من كونه غير موقت أي بوقت محدود الطرفين والا فلهذا يدخل وقتها بنصف ليلة التحرك لكن لا آخر له تأمل (قوله وحل باثنين من الحج) وأما الذبح فانه وان كان من أعمال يوم النحر كالثلاثة المذكورة لكن لا يدخله في التحلل وانما هو سنة اه عمرة اه سم (قوله أيضا وحل باثنين من الحج) أي ان كان برأسه شعرا فان لم يكن بها شعرا فالتحلل الاول يحصل بواحد من اثنين الرمي والطواف اه ج (قوله من لبس وحلق الحج) بيان للغير وتحلل عبارته الى هكذا وحل الحلق بالحلوق وهذا نظير ما سبق له في باب الحيض من قوله واذا انتطح لم يحل قبل طهر غير صوم وطلاق وطهر وقد أشلر مر الى اصلاح العبارة بقوله وحل به اللبس والحلق ان لم يفعل اه أي لم يفعل الحلق يعني ان حل الحلق وجواز مترتب على غيره من الثلاثة يعني اذا فعل الرمي والطواف حلته انظروا ان حتى الحلق وأما لو فعل الرمي والحلق أو الطواف والحلق فلا يقال حله ما يشمل الحلق بل يقال حل له ما عدا الحلق اذا شئ لا يحل بنفسه ثم رأيت في الشوري ما نصه قوله وحلق أو تصبير أي في باقي البدن غير الرأس والاختلاف وتصديرها لا يتوقف حله على تحلل أول لانه يحل بانتصاف الليل اه (قوله الا النساء) أي أمرهن عقدا ونكحا اه سم على ج (قوله لا ينكح المحرم) بفتح الباء وكسر الكاف أي لا يتزوج فيشمل الذكرو الانثى وقوله ولا ينكح بضم الباء وكسر الكاف أي لا يزوج غيره اه حل (قوله أعم من قوله وحل به الحج) الضمير في كلام الاصل راجع للتحلل الاول وعبارته واذا قلنا الحلق نسك ففعل اثنين من الرمي لجرة العقبة والحلق والطواف حصل التحلل الاول وحل به اللبس الخ انتهت وأما لو قلنا انه استباحة فخطور فيحصل التحلل الاول بواحد من اثنين الرمي والطواف اه محلى أي ولا يدخل للحلق على هذا في التحلل (قوله وحل بالثالث الباقي) وجهه تذكير عليه الاتيان بما بقي من أعمال الحج وهو الرمي والمبيت مع انه غير محرم كما يخرج المصلي من صلواته بالتسليم الاولى ويطلب منه الثانية وان كان المطلوب هنا واجبا ثم مندوبا وليس تأخير الوطء عن باقي أيام التشريق ليزول عنه أثر الاحرام ولا يعارضه خبر أيام منى أيام أكل وشرب وبعال أي جماع لجواز ذلك فيها وانما استحب للمجايع ترك الجماع لما ذكر اه شرح مر (قوله ومن فاته الرمي الحج) عبارة شرح مر ومن فاته ربي يوم النحر بان اخوه عن أيام التشريق وزمسه بدله توقف التحلل على البدل ولو صوم والقيام مقامه ويفارق المحصر العادم الهدى حيث لم يتوقف تحلله على بدله وهو الصوم بأن المحصر ليس له الا التحلل واحد فلو توقف تحلله على البدل اشق عليه المقام على سائر محرمات الحج الى الاتيان بالبدل والذي يفوته الرمي يمكنه الشروع في التحلل الاول فاذا أتى به حل له ما عدا النكاح ومقدماته وتحشده فلامشة متعلية في الاقامة على احرامه حتى يأتي بالبدل انتهت (قوله هذا) أي قول المتن وحل باثنين من الحج أي جعله التحلل قسمين أولا وثانيا في الحج أما العمرة فليس لها التحلل واحد تأمل (قوله والحكمة في ذلك الحج) وتظهر ذلك الحيض والجنابة لما طال زمن الحيض جعل لارتفاع خطوراته محلان انتطاع الدم والاعتسال والجنابة لما قصر زمنها جعل لارتفاع خطورتها محل واحد اه شرح مر

• (فصل في البيت يعني) (قوله أيام التشريق الثلاث الحج) سميت بذلك لاشراقها بنور الشمس ولياليها بنور القمر وحكمة التسمية لا يلزم اطرافها اه ج أولان الناس يشرقون فيها لحوم الهدايا والاضحايا أي

ينشرونه في الشمس ويقدونها اه ايضاح وهذه الايام الثلاثة هي المعدادات في قوله تعالى واذا كروا الله
 في ايام معدودات واما المعلومات المذكورة في سورة الحج في قوله ويذكروا اسم الله في ايام معلومات فهي
 العشر الاول من ذي الحجة اه شرح مر فيوم النحر منها وهو آخرها وقد اختلف العلماء في يوم الحج الاكبر
 والصحيح انه هو أي يوم النحر لان معظم أعمال التمسك يقع فيه وقيل هو يوم عرفة والصواب الاول وانما قيل
 الحج الاكبر من أجل قول الناس في العدة هي الحج الاصغر اه ايضاح (قوله وفيما يذكركم) أي من
 قوله وري كل يوم بعد زوال الى آخر الفصل وعجاجة حج في المبيت بمنى وسقوط طهورها وشروط الرمي
 وقابض ذلك انتهت (قوله يجب مبيت الحج) أي على الاصح وكذا قوله معظم ليل وعجاجة الايضاح وهل المبيت
 واجب أم سنة فيه قولان للتشافي أظهرهما انه واجب والثاني انه سنة قلن تر كه جبره بدم فان قلنا المبيت
 واجب كان الدم واجبا وان قلنا سنة كان مستوفى قدر الواجب من هذا المبيت قولان أصحهما معظم الليل
 والثاني المعتبر ان يكون حاضرا مع طلوع الفجر انتهت (قوله ليالي ايام التشريق) في تقدير الايام إشارة
 الى ان الليالي لا تسمى ليالي التشريق الا توسعا وهو المناسب لما في الايضاح من ان وجه تسميتها بذلك تقدير العمل
 فيها بالشرقة أي الشمس اذ ذلك خاص بالهار كالايتخي اه شيخنا (قوله معظم ليل) هذا يتحقق بما زاد
 على النصف ولو لم يخطو محتمل ان المراد ما يسمى معظما عرفا فلا يكفي ذلك اه ع ش والاول هو المعتمد اه
 شيخنا (قوله أيضا معظم ليل) بدل بعض من كل اه شيخنا (قوله لا يبيت بمكان) أي وأطلق املوا قال لا يبيت
 الليلة فاما يبيت بجميعها لا يبيتها كما قرر شيخنا في فراجع اه شوري (قوله لما تقدم) أي من قوله
 اذا الامر بالمبيت لم يرد هنا بل لانهم لا يصلونها حتى يحض نخور ربع الليل الحج أي وقدر الامر بلفظ المبيت هنا
 فالقارن الامر بلفظه هنا وعدمه هناك تأمل (قوله والنصر يحيط الليلة الثالثة الحج) فيه نظر لان مبيت
 الليلة الثالثة مصرح به في الاصل حيث قال ان لم يفرح حتى غربت الشمس وجب مبيتها أي الثالثة ومن ثم
 أسقط هذا في بعض النسخ وقوله وبالوجوب أي في عموم ليالي التشريق لان الاصل مصرح بالوجوب
 في الثالثة اه حل (قوله وري كل يوم) الاحسن ان يقرأ رى بالتنوين ليكون فيه الاخبار بأصل
 الرمي ووقته واما على الاضافة فيعيد الاخبار بوقته ويشعر بان الرمي سبق له علم وانما الكلام في وقت مع انه
 ليس كذلك اه شيخنا (قوله بعد زوال الحج) عبارة أصله مع شرح مر ويدخل رى كل يوم من ايام
 التشريق بزوال الشمس من ذلك اليوم للاتباع ويسن كافي المجموع تقديمه على صلاة الظهر ان لم يضق الوقت
 والاقدم الصلاة ما لم يكن مسافرا فيؤخرها بنية الجمع ويخرج أي وقته الاختياري بغروبها من كل يوم اما وقت
 الجواز فيبقى الى غروب آخر ايام التشريق انتهت (قوله الى الجمرات) حقيقة الجمرات تجمع الحصى المقدر بثلاثة
 أذرع من كل جانب الاجرة العقبية فانه ليس لها الجانب واحدها أسفل الوادي فرى كثير من أعمالها
 باطل اه أجهوري على التحرير ومثله حج ويتوخى من المختار والمصباح ان جمرات بفتحين جمع
 جرة يأسكان المسم وان الجمرات التي هي المفرد تطلق على كل من الحصة ومكان الرمي وتجمع أيضا على جمل (قوله
 وان كان الرمي فيها) عبارة أصله ولا يشترط كون الرمي خارجا عن الجمرات فلو وقف في بعضها ورمى الى الجانب
 الآخر منها صح العمل من حصول اسم الرمي انتهت (قوله معجدة الخيف) نسبة الى محلها لان الخيف اسم
 لمكان ارتفع عن السيل وانحط عن غلظ الجبل وقيل غير ذلك اه برماوى (قوله وهي الكبرى) وتقدم ان
 جرة العقبية تسمى الكبرى لفظا الكبرى مشترك بين التي تلى معجدة الخيف وجرة العقبية اه ع ش على مر
 (قوله فان نفر) أي سار بعد التحميل فمع قوله ولو انفصل من متى بعد الغروب اه حل وعجاجة شرح مر
 ولو غربت الشمس وهو في شغل الارحال فله النحر لان في تكليفه حل الرجل والمتاع مشقة عليه كذا خرم به ابن
 المقرئ تبعا لاصل الرضوخة في المجموع عن الرافعي وهو غلط كما قال الاذري وغيره سيبه سقوط شيء من نسخ

وفيما يذكركم (يجب
 مبيت بمنى ليالي ايام
 التشريق) للاتباع المعلوم
 من الاخبار الصحيحة خبر
 خذوا عني مناسككم
 (معظم ليل) كل وحلف
 لا يبيت بمكان لا يبيت الا
 بمبيت معظم الليل وانما
 اكتفى بلفظه من نصفه
 الثاني: زلفة كل مر لما تقدم
 ثم والتصریح بمبيت الليلة
 الثالثة وبالوجوب مع قول
 معظم ليل من زيادتي
 (و) يجب (ري كل يوم) من
 ايام التشريق (بعد زوال
 الى الجمرات الثلاث) وان
 كان الرمي فيها الاول منها تلى
 معجدة الخيف وهي الكبرى
 والثانية الوسطى والثالثة
 جرة العقبية وليست من منى
 بل منى تسمى البها (فان
 نفر) ولو انفصل من منى بعد
 الغروب أو عاد لشغل

العزير والمصح فيه وفي الشرح الصغير ومناسك المصنف امتناع النفر عليه بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى فإنه النفر انتهت بعبارة حج وإذا نفر أي تحرك للذهاب اذ حقيقته النفر الانزعاج فيشمل من أخذ في شغل الارتحال ووافق الاصم في أصل الروضة ان غروبهم او هو في شغل الارتحال لا يلزمه المبيت وان اعترضه كثيرون انتهت (قوله أيضا فان نفي في الثاني الحج) يقال في مضارعه ينفر بكسر الفاء وضمة هاء من شرح حر وفي المختار نفي الدابة تنفر بالكسر نفازا وتنفر بالضم نفورا ونفرا الحاج من منى من باب ضرب اه وبه يعلم ما في كلام الشارح كج الا ان يقال ما ذكره طريفة أخرى فليراجع اه ع ش عليه (قوله أيضا فان نفي في الثاني الحج) اما لو نفي في الثالث قبل رميه كأن نفر ضحوة النهار فلا يجوز وتلزمه الفدية بترك رميه والحيلة في الجواز وسقوط الفدية ان يخرج في اليوم الثاني بعد رميه وقبل الغروب من منى ثم يرجع اليها فاذا فعل ذلك كان متبرعا بميت الليلة الثالثة والمتبرع به لا يلزم رمي يومها فيجوز له النفر في يومها قبل الرمي ولا فدية عليه اه من شرح حر والرشيدي عليه (قوله أيضا فان نفي في الثاني الحج) عبارة أصله واذا رمي اليوم الثاني فأراد النفر قبل غروب الشمس جاز قال حج يؤخذ من قوله أراد انه لا بد من نية النفر مقارنة له والام يعتد بخروجه فيلزمه العود لان الاصل وجوب مبيت ورمى الكل ما لم يتجمل ثم رأيت الزركشي قال لا بد من نية النفر اه وبوجه بما ذكرته اه حج ثم قال أي حج في محل آخر ما يحصله ان شرط جواز النفر ان لا يعزم على العود فان عزم عليه عند النفر لم يجز النفر ويلزمه العود ولا تنفعه نية النفر لانه مع نية العود لا يسمى نفرا اه (قوله أوعاد لشغل) عبارة شرح حر ولو نفي قبل الغروب ثم عاد الى منى لحاجة كزيادة فقربت الشمس أو غربت فعاد كما فهم بالاولى فله النفر ويسقط عنه المبيت والرمي بل لو بات هذا متبرعا سقط عنه الرمي وان بقي لازوال الحصول الرخصة بالرمي ولو عاد للمبيت والرمي فوجهان أحدهما يلزمه لا ناجعلنا عوده لذلك بمنزلة من لم يخرج من منى والثاني لا يلزمه لانا نجعله كالمستديم للفرار ونجعل عوده كعدمه فلا يجب عليه الرمي ولا المبيت انتهت وهذا الثاني هو المعتمد اه ع ش على حر ومن هذا يعلم ان قول الشارح لشغل ليس بقيد اه شيخنا (قوله بعد رميه) فان نفيه قبل رميه لم يجز وبه صرح العمراني عن الشريف العثماني قال لان هذا النفر غير جائز قال المحب الطبري وهو صحيح متجه واستظهره الزركشي وقوله وبات الليلتين قبله جلة حاله فان ترك مبيتها بلا عذر لم يجز النفر في الثاني ولا يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمي يومها اه من شرح حر وعبارة حج اما اذا لم يبيتها ولا عذر له أو نفي قبل الزوال أو بعد موافق الرمي فلا يجوز له النفر ولا يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمي يومها على المعتمد نعم نفقه في غير الاولى العود قبل الغروب فيرمي وينفر حيث يشاء ويبحث الاسنوي طرما ذكر في الاولى في الرمي فنتركه لا لعذر امتنع عليه النفر أو لعذر يمكن معه تداركه ولو بالنائب فكذلك أو لا يمكن جاز انتهت وقوله اما اذا لم يبيتها الحج صادق بما اذا بات احدهما فقط وهو ظاهر ثم رأيت السيد صرح به فقال عقب عبارة مساقها عن المصنف قلت وهو مقتضى لامتناع التجميل فحين لا عذر له اذا ترك مبيت الليلتين أو احدهما لانه حينئذ لم يبيت المعظم وهو الليلتان اه سم عليه (قوله أو ترك مبيتها لعذر) أي بخلاف ما اذا كان التارك لغير عذر فانه يجب عليه مبيت الليلة الثالثة قاله في شرح المذهب قال الاسنوي ويجه أيضا ان يكون ترك الرمي في الماضي كترك المبيت ثم قال نعم اذا كان المتعدى بتركه أحدهما فهل يجب عليه مبيت الثالثة ورميها أم يجب نظير ما تعدى به فقط أم يفصل فيقال ان كان الاختلال بترك المبيت يلزمه الرمي لان المبيت انما واجب لاجل الرمي فيكون تابعا والتابع لا يوجب التبوع وان حصل الاختلال بترك الرمي وجب المبيت في كل ذلك نظر اه أقول لو كان ان تمنع أولا لحاق ترك الرمي بترك المبيت من حيث ان المبيت واجب ووقت الرمي فيما مضى اختلارى فني تدارك ذلك اليوم الثاني قبل الغروب ساعة النفر بخلاف ترك المبيت في الماضي لا سبيل الى تداركه اه عمرة اه سم (قوله فن تجمل في يومين) أي في ثاني أيام التشرية بقدر رميه اه جلالين ويشير بهذا

(في) اليوم (الثاني بعد
رميه) وبات الليلتين قبله
أو ترك مبيتها لعذر (جاز
وسقط مبيت) الليلة
(الثالثة ورمى يومها) قال
تعالى فن تجمل في يومين
فلاثم عليه

الى ان الكلام على حذف المضاف دفعلنا بوجهه ظاهر النظم من ان النفر واقع في كل من اليومين وليس مراداه وقد صرح الآتي بنقي الحرج رداعلى الجاهلية فانهم كانوا فتن ثثة تعتقدان في التأخير انما وفقة أخرى تعتقدان في التقديم انما اه شرح المشككوفيه أيضا ولعل وجه نقي الائم عن تأخر تطيب قلب من تجمل حيث سوى بينه وبين من تأخر في نقي الائم فدل على تساويهما في موافقة فعل كل منهما السنة اه شوري على التحرير اه مر (قوله ويخطب الامام يعني الحج) حاصل ما قرره المصنف ان خطب الحج اربع الاولي يوم السابع من ذي الحجة وتقدمت في قوله سن للامام ان يخطب بمكة سابع ذي الحجة والثانية يوم التاسع بمسجد ابراهيم وتقدمت في قوله ثم يذهب بهم الى مسجد ابراهيم فيخطب خطبتين والثالثة يوم النحر يعني والرابعة في ثلثي أيام التشريق يعني وكلاهما فرادى وبعد صلاة الظهر الا التي يوم التاسع فانها تتنزل وقبل الصلاة اه زى (قوله ويودعهم) أي يعلمهم طواف الوداع اه شيخنا لكن عبارة شرح مر يعلمهم فيها جواز النفر فيه وقيل بعدم من طواف الوداع وغيره ويودعهم ويأمرهم بحتم الحج بطاعة الله تعالى اه فقد جمع فيها بين تعليمهم طواف الوداع وبين توديعهم فليست ماعنى التوديع (قوله وشرط للرعى الحج) الا وجه ان الرعى كالطواف فيقبل الصرف وان السعى كالوقوف فلا يقبل الصرف كذا في شرح مر وقرره في درسه ونزع سم شيخنا الزياي في عدم قبول السعى للصرف بقرره عن الشيخ ج انه يقبل كالطواف ولم يستثن الا الوقوف فقط اه شوري وحاصل الشروط ستة الاول منها يختص برى أيام التشريق والخمسة بعده تجزى فيه وفي يوم النحر كسب كره الشارح اه وبقي سابع وهو فسد انصارف وعبارة شرح مر وصرف الرعى بالنية لغير الحج كأن يرمى الى شخص أو دابة في الجرة كصرف الطواف بها الى غيره وان بحث في المهمات الحلق الرعى بالوقوف لانه مما يتقرب به وحده كرمى العدو فاشبه الطواف بخلاف الوقوف واما السعى فالظاهر كما أنه الشيخ أخذ من ذلك انه كالوقوف انتهت في سم على حج مانصه واعلم ان من عليه طواف دخل وقته اذا طاف ناولا بطواف آخر عن نفسه أو عن غيره موقع عن نفسه الا ان يطوف حاملا محرما وينوبه عن ذلك المحمول فيقع لذلك المحمول أو ناولا بغير الطواف كالحوق غير م انصرف عن الطواف والحاصل انه اذا صرف الطواف الى طواف آخره أو لغيره لم ينصرف الا في مسئلة المحمول فيصرف له أو الى غير طواف انصرف فالرعى كالطواف في هذا التفصيل فان صرفه الى غيره لم ينصرف كأن قصده مستنبيه أو الى غير الرعى كان قصدا صلبا للدابة في الرعى انصرف ولا يظهر في الرعى تقدير المحمول في الطواف ليلتأق استثناءه من الشق الاول فليتنامل اه (قوله ترتيب الجهرات) جمع جرة سميت بذلك للرعى الجران أي الحصيات فيها ومسافة بعد الاولى عن مسجد الخيف ألف ذراع ومائتا ذراع وأربعون خسون ذراعا وعن الوسطى مائتا ذراع وخمسة وسبعون ذراعا وعن الوسطى وجره العقبة مائتا ذراع وثمانية أذرع وبين هذه مواب السلام أحد عشر ألف ذراع ومائتا ذراع وأحد وأربعون ذراعا كل ذلك بذراع اليد اه بوماوى (قوله بأن يرى أولا الحج) أي فلا يعتد برى الثانية قبل تمام الاولى ولا الثالثة قبل تمام الاولين ولو ترك حصاة وشق في محلها من الثلاث جعلها من الاولى احتياطا ليرى بها الهوى بعد رى الجرتين الاخيرتين اذا الموالاة بين الرعى في الجران غير واجبة وانما سن فقط كما في الطواف ولو ترك حصاتين ولم يعلم محلها جعل واحدة من يوم النحر وواحدة من ثلثه وهو يوم النفر الاول من أي جرة كانت أخذ بالاسوأ وحصل رعى يوم النحر وأحد أيام التشريق اه شرح مر (قوله من المرات) أي مرات الرعى أي لا من الحصيات فلا يشترط كونها سبعا كما سيد كرهه قوله ولو رعى حصاة واحدة الحج وقوله فلورعى سبع حصيات الحج بمنز قوله من المرات اه (قوله أو حصاتين كذلك) أي مرة واحدة أي ذفتها واحدة وقوله لم يحسب الا واحدة أي وان ترتيبا لخصاتين في الوقوع اما لورماهما مترتين فيحسب له ثنتان سواء وقعتا معا أو مرتين كرمى أو الثانية قبل الاولى اه من شرح مر

ويخطب الامام يعني بعد صلاة الظهر يوم النحر تحطبة يعلمهم فيها رعى أيام التشريق وحكم البيت وغيرهما وثلثي أيام التشريق بعد صلاة الظهر خطبة يعلمهم فيها جواز النفر فيه وغير ذلك ويودعهم (وشرط للرعى) أي لحيته (ترتيب) الجهرات بأن يرى أولا الى الجرة التي تلى مسجد الخيف ثم الى الوسطى ثم الى جرة العقبة للاتباع رواه البخاري (وكونه سبعا) من المرات لذلك فلورعى سبع حصيات مرة واحدة أو حصاتين كذلك احداهما يمينه والاخرى يساره لم يحسب الا واحدة ولو رعى حصاة واحدة سبعا كفى

يكن في زمنه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم ان الظاهر ظهور انما الله عليه الصلاة والسلام والناس في زمنه
لم يكونوا يرون الى غير محله ويتركون محله ولو وقع ذلك لنقل فانه غريب اه سم على حج (قوله فلو شك في
اصابته لم يحسب) اي وان غلب على الظن اصابته لان الاصل عدم الوقوع فيه وبقاء الرمي عليه كذا في الابواب
اه شورى (قوله ومن ان يرى بقدر حصي الخذف) ويكره بأ كرو بأ صغر منه يوم بيته الخذف انتهى الصحيح
عنها الشامل للحج وغيره اه حج اه رشدي على مر وهيئة الخذف كما في شرح مر ان يضع الحصى
على بطن ابيه وامه ويرمي برأس السبابة اه وفي الايضاح ما نصه ويتعلق بأيام التشريق مسائل الى ان قال
الثانية السنة ان يأتي الجرة الاولى من أسفل ويصعد اليها ويلوحا حتى يكون ما عن يساره أقل مما عن يمينه
ويستقبل الكعبة ثم يهاب سبع حصيات واحدة واحدة يكبر عقب كل حصاة كما سبق في رمي جرة العقبة يوم
النحر ثم يتقدم عنها ويخرف قليلا ويجعلها في قفاه ويقف في موضع لا يصيبه المطر من الحصى الذي يرمى
ويستقبل القبلة ويحمد الله تعالى ويكبر ويهل ويسبح ويدعو مع حضور القلب وخشوع الجوارح ويمكث
كذلك قدر سورة البقرة ثم يأتي الجرة الثانية وهي الوسط ويصنع فيها كما صنع في الاولى ويقف للدعاء كما وقف
في الاولى الا انه لا يتقدم عن يسارها كما فعل في الاولى لانه لا يمكنه ذلك فيها بل يتركها يمين ويقف في بطن المسيل
منقطعا عن ان يصيبه الحصى ثم يأتي الجرة الثالثة وهي جرة العقبة التي رماها يوم النحر فيرميها من بطن الوادي
ولا يقف عندها للدعاء الى ان قال الثامنة الموالاة بين رمي الجرات ورميات الجرة الواحدة سنة على الاصح وقيل
واجبة الى ان قال الحادية عشر يستحب ان يرمى في اليومين الاولين من أيام التشريق ماشيا وفي اليوم الثالث
راكبا لانه ينفر في الثالث عقب رميته فيستمر على ركوبه الثانية عشر يستحب له الاكثار من الصلاة في مسجد
الخياف وان يصلي أمام المنارة عند الاجار التي امامها قد روى الازرق انه صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويستحب ان يحافظ على حضور الجماعة فيسمع الامام في الفرائض فيقدر روى الازرق في فضل مسجد الخيف
والصلاة فيه آثار الى ان قال الخامسة عشر في حكمة الرمي اعلم ان أصل العبادات الطاعة والعبادة كلها لها معان
قطاعاتان الشرع لا يأمر بالعبث ثم ان معنى العبادات فديهمه المكاف وقد لا يفهمه فالحكمة في الصلاة التواضع
والخضوع واظهار الافتقار الى الله تعالى والحكمة في الصوم كسر النفس وفي الزكوة واساة المحتاج وفي الحج
اقبال العبد أشعث أغبر من مسافة بعيدة الى بيت فضله الله تعالى وشرقه كاقبال العبد الى مولاه ذليلا ومن
العبادات التي لا تفهم معانيها السعي والرمي فكلف العبد بهما لئلا يتقاعده في هذا النوع لاحفال النفس فيه
ولا أنس العقل به فلا يحمله عليه الا مجرد امثال الامور وكال الانقياد فهذه اشارة مختصرة تعرف فيها الحكمة
في جميع العبادات والله أعلم السادسة عشر اذا نفر من منى في اليوم الثاني أو الثالث انصرف من جرة العقبة
راكبا كاهو وهو يكبر ويهل ولا يصلي الظهر يعني بل يصلها بالنزل المحصب أو غير مولاه يمتني جاز وكان
تاركا لافضل وليس على الحاج بعد نقره من منى على الوجه المذكور الاطواف الوداع السابعة عشر صح ان
النبي صلى الله عليه وسلم أتى المحصب فصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء وجميعهم ثم دخل مكة
وطاف وهذا التحصيب مستحب اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وليس هو من سنن الحج ومناسكه وهذا
معنى ما صح عن ابن عباس قال ليس التحصيب سنة انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا المحصب
بالاطح وهو ما بين الجبل الذي عنده مقابر مكة والجبل الذي يقابله مصعدا في الشق الايسر وانت ذاهب الى منى
مرتفعا عن بطن الوادي وليست المقبرة منه والله أعلم اه (قوله بالاطح) بالتشديد مع التصريح بالتخفيف
مع المد والاول أشهر اه شيخنا (قوله ومن عجز) أي ولو كان أجبر عين على الوجه وقوله اناب أي وجوب باقي
وقت الرمي وجواز قبله اه حج وسم عليه (قوله لعلة لا يبرج جزو الها الحج) عبارة حج لنحو مرض
ويجبه مضطه بما مر في اسقاطه للقيام في الغرض أو جنون أو انجاء بان أبس من القدرة عليه وقته ولو طنا ولا

فلو شك في اصابته لم يحسب
(ومن أن يرى بقدر حصي
الخذف) بمجتنبين للحرم مسلم
عليكم يحصى الخذف وهو
دون الأنملة طولا وعرضا
بقدر الباقلا (ومن عجز) عن
الرمي لعلة لا يبرج جزو الها

ينعزل النائب بطرق أسماء المنيب أو جنونه بعد أدائه لمن يرى عنه وهو عاجز آيس اه (قوله أيضا لا يرجى زوالها) أي يقينا أو ظنا فيما يظهر وليس المراد العجز الذي ينتهي إلى اليأس كما في استنابة الحج اه شرح مر (قوله قبل فوات) ظرف للزوال لا لقوله لا يرجى اه شيخنا والمراد بوقت الرمي وقت جوازه وهو أيام التشريق الثلاث اه شرح مر (قوله أناب) أي وجوبه ولو باجزة فاضلة عما يعتبر في الفطرة اه برماوى وإذا استناب عنه من رمى أو حلالا من له أن يناله الحصى ويكبر كذلك أن أمكنه أو اتناولها النائب وكبر بنفسه ولو عجز الأخير على عينه عن الرمي هل يستناب هنا للضرورة أولا كسائر الأعمال والأقرب الأول كما أفستى به والدرجته الله تعالى وإن قال بعضهم إن الأقرب الثاني ويرى قوما اه شرح مر (قوله ولا يمنع زوالها بعده الخ) أي فلا تلزمه عادته لكن تسن ويشارك نظير في الحج بان الرمي تابع ويجبر بدم اه سم على حج وعبرة شرح مر ولو برى من عذره في الوقت بعد الرمي لم تلزمه عادته لكنها تسن ويشارك نظير في الحج بان الرمي تابع ويجبر بدم اه سم على حج وعبرة انتهت (قوله ولا يصح رميه) أي النائب عنه أي المنيب إلا بعد رميه أي النائب عن نفسه بان يكون قد رمى الجرات الثلاث عن نفسه بخلاف ما لورى الجرة الأولى مثلا عن نفسه ثم أراد أن يرميها عن المستناب فانه يمنع لان أيام التشريق كالأيوم الواحد اه حل (قوله إلا بعد رميه عن نفسه) حتى لو رمى النائب الذي لم يرم عن نفسه وقصد المستناب فانه يقع له ولو كان يخالفه ما رمى في الطواف عن الغير إذا كان محرما فانه يقع عن الغير إذا نوى ويرى بان الطواف لما كان مثل الصلاة أثرت فيه نية الصرف إلى غيره بخلاف الرمي فانه ليس شيئا بالصلاة اه شرح مر (قوله أيضا إلا بعد رميه عن نفسه) أي للجمرات الثلاث ويعتبر كل يوم على حدته فإذا رمى عن نفسه الجرات الثلاث أول يوم رمى عن المستناب وأما لو كان النائب يرمى بعض الجرات وتبقى عليه البعض ولو حصاة واحدة لا يصح أن يرمى عن المنيب لذلك اليوم اه من شرح مر و حج ثم قال حج * (فرع) * لو أنابه جماعة في الرمي عنهم جاز كما هو ظاهر لكن هل يلزمه الترتيب بينهم بان لا يرمى عن الثاني مثلا إلا بعد استكمال رمي الأول أولا يلزمه ذلك فله أن يرمى إلى الأولى عن الكل ثم الوسطى كذلك ثم الأخيرة كذلك كل محتمل والأول أقرب قياسا على ما لو استناب عن آخر وعليه يرمى لا يجوز أن يرمى عن مستنابه إلا بعد كل رمية عن نفسه كما قررنا قلنا عليه لازم له فوجب الترتيب فيه بخلاف ما على الأول في مسئلتنا قلت قصده الرمي له صبره كانه لم يرم به فلزمه الترتيب رعنا لذلك اه (قوله بالنص في الرعاء) بالكسر والمد لا غير جمع راع وتجوز الشو برى الضم خطأ إذا ضم انما هو في الرعاء بالياء وإن كان كل منهما ما جعل الرعاء اه من ابن شرف و قل (قوله لما دخله التدارك) كالوقوف بعد فوته لان أعمال الحج إذا فاتت لا تدارك أي ولا يلزم باطل لان الفرض أن تداركه واجب هذا مراده ومع ذلك في الملازمة شيء اه شيخنا (قوله ويجب الترتيب بينه) أي بين المتروك أي بان لا ينوي بالرمي غير ما تقدم مما لم يفعله اه ع ش وقوله فان خالف الخ أي بان قصد أن يرمى في اليوم الثاني عنه والحال أن عليه يرمى اليوم الأول اه شيخنا (قوله والا) أي وان لم يتركه لزمه دم أي ولو بعد ذلك فالحج حيث قاسه على المبيت في أنه يسقط بالأعذار وهو تابع في ذلك للأذرى اه حل (قوله ولو في الأيام الأربعة) الغاية راجعة لقوله فأكثري بعض أفراد كترك واحدة من اليوم الثاني وما بعده أو من اليوم الأول وما بعده أهلا لا يتصور ترك عشرين رمية فاقبل في أكثر من يوم فتأمل اه برماوى (قوله أيضا ولو في الأيام الأربعة) قد يقتضى هذا أنه يمكن تصور ترك أربع رميات من الأيام الأربعة بان يترك في كل يوم واحدة فيعتله بما رماه يكون الدم في مقابلة المتروكة لكنه غير مراد لما قرر من وجوب الترتيب حتى لو ترك رمية في اليوم الأول من الأولى مثلا لم يحسب له ما بعده وتجبر بواحدة من الأولى في اليوم الثاني وهكذا فاعمل المراد أن الدم يتحقق وجوبه بترك ثلاثة وإن لزم من تركها ترك كثير من الرمي فلا تجب

قبل فوات وقت الرمي (أناب)
من يرمى عنه ولا يمنع زوالها
بعده من الاعتدابه ولا يصح
رميه عنه إلا بعد رميه عن
نفسه والواقع عنها وظاهر
أن ما ذكر من اشتراط
كونه سبعا إلى هنا يأتي في رمي
يوم النحر (ولو ترك رميا)
من رمى يوم النحر أو أيام
التشريق عمدا أو سهوا
وهذا أعم من قوله وإذا ترك
رمى يوم (تداركه في باقي
تشريق) أي أيامه ولياليه
فهو أعم من تعبيره بباقي
الأيام (أداء) بالنص في الرعاء
وأهل السقاية وبالقياس
في غيرهم وقول أداعن
زيادتي وانما وقع اداءه لانه لو
وقع قضاءه لدخله التدارك
كالوقوف بعد فوته ويجب
الترتيب بينه وبين رمي ما بعده
فان خالف في رمي الأيام وقع
عن المتروك ويجوز رمي
المتروك قبل الزوال وليلا
كما علم فقول الأصل أول الفصل
و يدخل رمي التشريق
بزوال الشمس ويخرج
بغروبها اقتصار على وقت
الاختيار (والا) أي وان لم
تداركه (لزمه دم) ترك رمي
(ثلاث رميات) فأكثروا في
الأيام الأربعة

زيادة على الدم بل يكون في جميع المتر ولا سواء ما تركه بالفعل وما فعله ولم يحسبه وذلك لانه لو ترك جميع
الرمي ليس عليه الا دم واحد اه عس (قوله لان الرمي فيها كالشيء الواحد) أي فلا يقال يجب أربعة دماء
في ترك الرمي رأسا كل دم عن رمي يوم (قوله وفي الرمية الاخيرة الخ) فيسببها لانه لا يتصور ترك غيرها لانه لو ترك
غير الاخيرة وقع رمي ما بعدها عنها وان لم يقصد له وجوب الترتيب اه قل وعبرة ابن الجال وفي ترك رمية بعد
طعام وفي اثنين مدان ويتصور ذلك بان يتركهما من جرة العقبة آخر أيام التشريق أو مما قبله ان صح فخره فيه
وذلك لعسر تبعيض الدم ويبحث العلامة عبد الرؤف اجزاء الدم الكمال عن المد والمدين اخذ من التعليل اذ هو
يقتضي أن الواجب اصاله انما هو الدم اه ومقتضاه ايضا اجزاء ثلث الدم في الواحد وثلاثه في اثنين واعلم أن
وجوب المدي في الحصة والمدين في الحصتين يشكل على قولهم ان دم ترك الرمي دم ترتيب وتقدير وما كان كذلك
لا اطعم في وجوبه يؤخذ من قول العلامة عبد الرؤف في شرح مختصر الايضاح كان القياس عدم اجزاء
المدا لقادر على ثلث الدم لكن لما عسر تبعيض الدم وكذا الصوم اذ يلزم من وجوبه تكميل المنكسر عدل الى
جنس آخر أخف منها مقصدا الى السهولة ونزل المعدول اليه منزلة أصل المعدول عنه حتى أنه ليس للقادر عليه
بدله وهو صوم ثلث العشرة بخلاف العاجز اه وتوضيحه ان يقال لا شبهة ان الواجب اصاله ثلث الدم في
الحصة وثلاثه في الحصتين فان عجز عن ذلك فقتضى القياس أن يكون واجبه صوم ثلث العشرة في الاول وثلاثها
في الثاني لكن أقيم المدا والمدين مقام ثلث الدم أو ثلثيه لعسر تبعيض الدم لانه جعل بعده في الرتبة ليخالف عدم
الترتيب والتعديل الا أن شاء الله تعالى فاذا عجز عن نحو المدا الذي هو منزل منزلة الدم فهو عاجز عن الدم
فيجب عليه الصوم حية ذولا يخرج به هذا عن كونه دم ترتيب وتقدير اذ ليس الصوم بدلا عن المدا والمدين بل عن
الدم القائم ومقامه للتخفيف وأما ما اقتضاه قوله وكذا الصوم اذ يلزم الخ من أن المدا منزل منزلة الصوم أيضا وأنه
عند العجز يرجع اليه فليس بمراد بل انما هو منزل منزلة الدم فقط كما اقتضاه كلامهم وقضيت أنه لو أخرج ثلث الدم
في الحصة أو ثلثيه في الحصتين اجزا وهو الظاهر كما تقدم وعليه فلا يقال ينبغي الصوم اذا عجز عنه ولا يشترط العجز
عن المدا والمدين لما تقدم أن المدا انما هو قائم مقامه سواء في حق مريد اخراج نحو ثلث الدم أو غيره فلا يجوز الصوم
الا بعد العجز عن المدا وأجزاء ثلث الدم لانه الواجب اصاله فتأمل اه انتهت (قوله مد طعام) فلو عجز عن المدا مثلا
لزمه الصوم الذي هو بدل عن المدا وذلك ثلاثة أيام وثلث ثم اختلف المتأخرون فقيل تكمل أربعة جبر المنكسر
ثم تفرق الاربع بنسبة الثلاثة والسبعة للعشرة فيصوم ثلاثة أعشارها ثم سبعة أعشارها وذلك مع الجبر خمسة
يوما ثم ثلاثة وذلك لان الاربعه تبسط أعشارا باربعين وثلاثة أعشارها اثني عشر عسرا فتكمل عشرين
عسرا يومين وسبعة أعشارها ثمانية وعشرون عسرا فتكمل ثلاثين عسرا ثلثة وانما جبر المنكسر بتكميله
أربعة قبل القسمة لانه لم يبعد ايجاب بعض الصوم فيلزمه أربعة عسرا لثلاث ثم قسمتها وجبر كل من الثلاثة أعشار
والسبعة فهنا جبران وقيل لا يجبر الثلث قبل القسمة بل يبسط من جنس كسره وهو ثلث فتكون عشرة بالنسبة
المذكورة مع جبر المنكسر فيصوم يوما لثلاثة أعشار العشرة ثلاثة ثلاثا ثلاثا بواحد ثم ثلاثة اذ ارجع لان سبعة
أعشارها سبعة أثلاث تجبر بثلاثين حتى تكون ثلاثة فعلى هذا القول جبر واحد في أحد الشقين وفي الذي قبله
جبران في الشقين معا اه سم على الغلبة ياوضح (قوله ان لم يفر قبل الثالثة) الضمير في يفر راجع لمن تركها
وترك الميتين قبلها وقوله والا أي بان يفر قبل مبيت الثالثة والغرض أنه ترك ما قبلها فيكون تاركها لثلاثة
فيكون هذا الشق مكررا وأيضا التقييد من أصله مستدرك وعبرة ابن الجال وفي ترك ليلة مدوليتين مدان ان
لم يفر الفخر الاول بل بان الثالث يورى يومها أو ترك مبيتها العذر لان المترك لعذر كالماتية فان فرغ مع تركها
بلا عذر في اليوم الثاني من أيام التشريق وان رمى بعد الزوال ففرغ غير صحيح فيجب عليه العود لمبيت الثالثة
حيث لا عذر ورمي يومها وكذا الحكم فممن يفر في اليوم الاول فان لم يعد في الصورتين قدم لتركه جنس المبيت

لان الرمي فيها كالشيء
الواحد وان كان رمي كل
يوم عبادة برأسها وفي الرمية
الاخيرة من اليوم الاخير
مد طعام وفي الاخيرتين
منه مدان وفي ترك مبيت
لبالي التشريق كلها دم
واحد وفي ليلة مدوليتين
مدان ان لم يفر قبل الثالثة
والا وجب دم لتركه جنس
المبيت

بلاعذار وقع في متن مختصر الايضاح وشرح الشارح وغيرهما ان في ترك مييت ليلتي التشرى بقا اذا نقر النفر الاول
دموات قد العلامة عبد الرؤف رحمه الله تعالى بانه متى فوت مييتهما بلا عذر فان فوت مييت الثالثة أيضا كذلك
لزمه الدم لكن لترك الثلاث لا تنفوي بميت ليلتين فقط وان لم يفوت مييت الثالثة فالواجب مدان لادم قال
فتلخص أنه لا يتصور وجوب الدم فيهما اه وهو واضح متجه لا غبار عليه وان صنف في رده فتأمل واعلم أن
الاشكال المار في وجوب الاطعام في ترك الرمي والرميتين مع كون هذا الدم لا يدخله الاطعام وجوابه يأتي
هنا أيضا وان لم يذكره الا هناك فان عزم صام في ترك الليلة خمسة أيام في ترك الليلتين ثمانية بتفصيلهما
السابق على ما تقدم انتهت (قوله هذا) أي قوله يجب بميت بني ليلتي تشرى في غير المعذور بن الخ اماهم فكان
الاول ذكره هناك كما صنع شرح المنهاج وعبارة الايضاح في بحث المييت نصها هذا فين لا عذر له أمل من ترك
مييت مزدلفة أو منى لعذر فلا شيء عليهم والعذر أقسام أحدها أهل سقاية العباس يجوز لهم ترك المييت بمعنى
ويسرون الى مكلا شغلهم بالسقاية وسواء تولى السقاية بنو العباس أو غيرهم ولو أحدثت سقاية للحاج
فلم يقيم بشأن ترك المييت كسقاية العباس الثاني عذر الابل يجوز لهم ترك المييت لعذر المرعى فاذا رعى الرعاء
وأدخل السقاية يوم النحر جرة العقبة فلهم الخروج الى الرعى والسقاية وترك المييت في ليلتي منى جميعها ولهم ترك
الرعى في اليوم الاول من التشرى وعليهم ان ياتوا في اليوم الثاني من أيام التشرى في غير مواعين اليوم الاول ثم
عن الثاني ثم ينفروا فيسقط عنهم رعى اليوم الثالث كما يسقط عن غيرهم ممن ينفروا متى أقام الرعاء بمنى حتى
غربت الشمس لزمهم المييت تلك الليلة ولو أقام أهل السقاية حتى غربت الشمس فلهم الذهاب الى السقاية
بعد الغروب لان شغلهم يكون ليلًا ونهارًا الثالث من له عذر بسبب آخر كمن له مال يخاف ضياعه فلو اشتغل بالميت
أو يخاف على نفسه أو مال معه أو له مريض يحتاج الى تعهده أو يطلب عبداً أبقا أو يكون به مريض يشق معه
الميت أو نحو ذلك فالصحيح أنه يجوز لهم ترك المييت ولهم ان ينفروا بعد الغروب ولا شيء عليهم انتهت وعبارة ابن
الجمالى في شرح نظم ابن القري وانما يجب هذا أي دم ترك المييت بمنى على حاج ترك المييت لغير عذر أما
أصحاب الاعذار فلهم ترك المييت ولادم عليهم كراء الابل وغيرها ولو لغير دواب الحاج وأجره ومتبرعين قبلها
على فطر المربعة المتبرعة بالارضاع في رمضان بشرطه وانما يجوز لهم ذلك ويسقط عنهم الدم ان عسر عليهم
الايان بها الى منى ليسلا وخشوا من تركها ضياعاً أو جوعاً لاصبر عليه عادة كما استظهره ج في متن مختصر
الايضاح ونحو جوا قبل الغروب لان الرعى لا يكون ليلًا بخلاف السقاية قال شيخنا ومولانا السيد رضی الله تعالى
عنه أي من شأن كل منهما ذلك فلو فرض الاحتياج ليلًا الى الرعى انعكس الحكم كما يؤخذ من كلامه يعني
الشهاب ج في الحاشية أي وصرح به العلامة عبد الرؤف في شرح مختصر الايضاح وقد يصور الاحتياج الى
الخروج ليلًا بعد الرعى اه وكأهل السقاية وان خرجوا ليلًا وخالفوا الرعاء بان عملهم في النهار فقط وفيه
نحو ما تقدم وسواء كانت السقاية قديمة أو محدثة بمكة وبطريقها كما هو قضية كلامهم ولو لبيع فيما يظهر قياساً
على ما إذا كان الرعاء أجراء وكمن خاف ولو بعد الغروب على نحو نفس أو مال أو ضياع مريض ولو أجنبياً
لا متعهده أو له متعهده مشغول بتحصيل نحو الادوية أو لم يضع لكنه يأنس به لنحو صداقة أو اشراف على موت
وان تعهده غيره أو غير ذلك ممن أعتدوا الجماعة مما يمكن مجيئها هنا كما استظهره في متن مختصر الايضاح فكيف
حبس غريم ولا يئنه تشهد باعساره أو ثم فاض لا يسمعها الا بعد الحبس وكعقوبة من يرجو بغية الغزو ومن
الاعذار غلبة النوم لمن نزل لطواف الركن وأمكنه ادراكه وادراك المعظم بمنى أفنى به الشهاب ج رحمه الله
تعالى انتهت (قوله فلهم ترك المييت) وأما الرعى فواجب عليهم لما تقدم من قوله بالنص في الرعاء وأهل السقاية
اه جل فالجاصل ان المعذورين يسقط عنهم المييت ويجب عليهم بذل الرعى تأمل اه شيخنا أي
بالطريق التي تقدمت في عبارة الايضاح (قوله ويجب على غير نحو حائض الخ) أي على الراجح وقيل انه مستفوج

هذا كله في غير المعذورين
اماهم كاهل السقاية
ورعاء الابل أو غيرهما
فلهم ترك المييت ليلتي منى
بلادم (ويجب على غير نحو
حائض)

تركه بالدم سنة أيضا اه ايضاح وانما يجب على من أتى بشك اذا فرغ من جميع أعمال نسكه فتي بقى عليه شئ
 منها وأراد الخروج من مكة لا يجب عليه طواف الوداع اه شرح مر * (فائدة) * قال مولانا شيخنا السيد
 المرحوم عررضي الله عنه وعنايه يتردد النظر في الصغير هل يلزم وليه ان يطوف به طواف الوداع أم لا والذي
 يظهر ان قلنا انه من المناسك وليس منها ولكنه خرج به اثر نسك وجب أما الاول فواضح وأما الثاني فلا انه وان
 لم يكن منها فهو من توابعها كالتسليم الثانية ويحتمل في الثانية انه لا يجب نظرا لكونه ليس منها وان لم يخرج به
 اثر نسك فلا وجوب هذا ما ظهر الآن ولم أر في ذلك نصا والله أعلم ثم رأيت الفاضل المحشي يعني سم رحمه الله تعالى
 ذكر في شرحه على الغاية مائة قال العز ابن جماعة لم نرفقه نقلا وعندي يجب ان قلنا ان طواف الوداع من
 المناسك والا فلا اه ابن الجال (قوله كنفساء) أي وكستحاضة نفرت في نوبة حيضها وذى جرح تضاح يحشى
 منه تلويث المسجد اه جج وقوله نفرت في نوبة حيضها بخلافه في نوبة طهرها قال في شرح العباب وفي الجواهر
 وغيرها كالمجموع ونص عليه في الام وجرى عليه الآية اذا نفرت المستحاضة فان كان يوم حيضها فلا طواف
 عليها أو طهرها الزمها ولو رأت امرأة ما فأنصرفت بلا وداع ثم جاوز خمسة عشر نظرا الى مردها السابق في الحيض
 فان بان أنها تركته في طهرها وجب الدم أو في حيضها فلا دم اه سم عليه (قوله طواف وداع) ولا
 يدخل تحت غيره من الاطوفة بل لا بد من طواف يخصه حتى لو أخر طواف الافاضة وقطعه بعد أيام وأراد الخروج
 عقبه لم يكف كما ذكره الراعي في أثناء تعليل اه شرح مر (قوله أيضا طواف وداع) واذا فرغ منه صلى ركعتي
 الطواف خلف المقام ثم أتى الملتزم فيلصق بطنه بصدور حائط البيت ويبسط يديه على الجدار فيجعل اليمنى على
 يلى الباب واليسرى على يلى الحجر الاسود ثم قال اللهم البيت بيتك والعبدة عبدك وابن عبدك وابن أمتك جئتني
 على ما سخرت لي من خلقك حتى سيرتني في بلادك وبلغتني بنعمتك حتى أعزتني على قضاء مناسكك فان كنت
 راضيت عني فأزددني رضى والافن الآن قبل ان تنأى عن بيتك دارى ويبعد عنه مزاري هذا وان انصرف الى ان
 أذنت لي غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راعب عنك ولا عن بيتك اللهم فأصحبني العاقبة في بدني والعصمة في ديني
 وأحسن من قلبي وارزقني طاعتك ما أبقيتني واجمع لي خير الدنيا والآخرة انك على كل شئ قدير ويأتي بأداب
 الدعاء التي سبق ذكرها في آداب عرفات ويتعلق باستار الكعبة في تضرعه فاذا فرغ من الدعاء أتى الى زمزم
 فشربه ثم امتزود ثم عاد الى الحجر الاسود فاستلمه وقبله ومضى وان كانت امرأة حائضا استحب لها ان تأتي بهذا
 الدعاء على باب المسجد وتحشى اه ايضاح وفي جج ان المكت لما ذكر بل ولا لاطالة في الدعاء بغير الوارد
 لا بوجوب إعادة الطواف اه واذا فارق البيت مودعا فقد قال أبو عبد الله الزبير وغيره من أصحابنا يخرج
 وبصره الى البيت ليكون آخر عهده بالبيت وقيل يلتفت اليه في انصرافه كالمخزن على مفارقه والمذهب الصحيح
 الذي جزم به جماعة من أئمة أصحابنا منهم أبو عبد الله الحلي وأبو الحسن الماوردي وآخرون أنه يخرج ويولي
 ظهره الى الكعبة ولا يحشى التهور كما يفعله كثير من الناس قالوا بل المشى فتهزى مكرهه فانه ليس فيه سنة
 مروية ولا أثر محكي وما لأصل له لا يرج عليه وقد جاء عن ابن عباس ومجاهد كراهة قيام الرجل على باب
 المسجد ناظرا الى الكعبة اذا أراد الانصراف الى وطنه بل يكون آخر عهده الطواف وهذا هو الصواب والله
 أعلم اه ايضاح وعبارة شرح مر واذا فرغ من طواف الوداع المتبوع بركعتيه استحب له ان يدخل البيت
 ما لم يؤذ أو يتأذ به أو غيره وان يكون حافيا وان لا يرفع بصره الى سقفه ولا ينظر الى أرضه تعظيما لله تعالى
 وحياء منه وان يصلي فيه ولو ركعتين والافضل ان يقصد مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يحشى بعد دخوله
 الباب حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع وان يدعو في جوانبه قال القاضي
 أبو الطيب قال الشافعي يسن لمن فرغ من طواف الوداع ان يأتي الملتزم الخ الى أن قال قال الاذري ولم أر
 لأصحابنا كلاما في ان المودع من أي أبواب المسجد يخرج وقال بعض العصريين يستحب ان يخرج من باب بني

كنفساء (طواف وداع)
 ويسمى بالصدر أيضا

منهم ويسن الاكثر من الاعتمار والطواف تطوعا وان يزور الاماكن المشهورة بالفضل بمكة وهي ثمانية
 عشر موضعا وان يكثر النظر الى البيت ايمانوا احتسابا لما رواه البيهقي في شعب اليمان ان الله تعالى في كل يوم
 وايلة عشر من ومائة رحمة تنزل على هذا البيت ستون للطائفين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين وحكمة
 ذلك كما فاده السراج البلقيني ظاهرة اذا الطائفون جمعوا بين ثلاث طواف وصلاة ونظر فصار لهم بذلك ستون
 والمصلون فاتهم الطواف فصار لهم أربعون والناظرون فاتهم الطواف والصلاة فصار لهم عشرون ويستحب ان
 يكثر من الصدقة وأنواع البر والقربات فان الحسنة هناك بمائة ألف حسنة وتقبل عن الحسن البصري رضي
 الله تعالى عنه انه يستجاب الدعاء في خمسة عشر موضعا بمكة في الطواف والملازمة وتحت الميزاب وفي البيت وعند
 زمزم وعلى الصفا والمروة وفي المسمى وخلف المقام وفي عرفات ومنزلة ومنى وعند الجمرات وظاهره انه لا فرق
 في ذلك بين ان يكون الداعي في نسك أو لا انتهت (قوله ويسمى بالصفا أيضا) أي كما يسمى به أي بالصفا وطواف
 الركن اه حل وذلك لانهم ينصرفون عنه الى مكفوف يرجعون الى اوطانهم (قوله بفراق مكة) أي بإرادة
 فراق مكة وبعبارة أصح واذا أراد الخروج من مكة طواف الوداع قال حج وافهم المتن انه لو خرج من عمران مكة
 لحاجة فطأ له السفر لم يلزمه دخوله لاجل طواف الوداع لانه لم يخاطب به حال خروجه وهو محتسب اه
 واذا طاف الوداع وفارقها الى محل تقصيره الصلاة ثم عاد إليها الشيء من حوائج السفر أو لغيره ثم خرج فهل
 يحتاج هذا الخروج لوداع لانه خروج جديد أو لبطان الوداع السابق بعوده الى مكة أو بفصل بين أن يكون
 عوده لما يتعلق بالسفر كالحاجة للسفر فلا يحتاج لاعادته لانه في معنى الماكث لحاجة السفر أو لغيره
 فيحتاج فيه نظرا فليراجع وأطلق مر في تقريره جواب سائل وجوب الاعادة اه سم عليه (قائمه) *
 هـ ل وجب طواف الوداع بمجرد الاحرام كما ان سائر الواجبات كالبيت والري يجب بالاحرام وان كان لكل منها
 وقت مخصوص وان قلنا انه ليس من المناسك لانه تبع فوجوبه تابع لوجوبها أو وجوبه بامتناد بفراق
 مكة لا بالاحرام أو بفصل فيقال وجب بالاحرام مع فراق مكة ان كان من المناسك وبفراقها فقط ان لم يكن
 منها جزم في مختصر الايضاح بالاول قال وقولهم بعد فراغ أعماله يتعين ان يكون قيد الصحة وقال شارحه ان
 ظاهر كلامهم الثاني قال ولا يبعد التفصيل أي القول الثالث ولا ينافي هذا ما مر ان دليل الوجوب الخبر
 لان المراد انه موجه عند الفراق سواء أسبق بالاحرام أم لا اه ومحل ما ذكر كما قال فيمن دخل مكة محرما
 أما اذا دخلها غير محرر وأراد السفر منها أو أراد مسكن فيتعين فيه الثاني لان وجوبه حينئذ غير تابع بل مبتدأ
 بفراق مكة للخبر وعظمى البيت والله أعلم اه ابن الجلال (قوله أو فارقها السفر قصير) أي سواء فارقها السفر
 طويل أو قصير لكن سيأتي في كلامه تفصيل القصير بما اذا لم ينو الرجوع منه وبعبارة حج واذا أراد
 الخروج من مكة الى مسافة القصر مطلقا أو دونها أو ووطنه أو ليتوطنه والافلاطواف عليه ولا فرق في القسمين
 أي مسافة القصر والدون بين من نوى العود وغيره خلافا لما يرويه بعض عبارات انتهت (قوله لا يتابع
 الحج) عبارة حج لثبوته عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً وليكون آخر عهده يشتر به كما أنه أول مقصوده عند
 قدومه عليه انتهت (قوله آخر عهده) بضم الراء وفتحها وقوله أي الطواف بيان لمعلق الجار وهو اما اسم كان
 أو خبرها اه برماوى (قوله بناء على انه ليس من المناسك) ومن قال انه منها أراد انه من توابعها كالسليمة الثانية
 من توابع الصلاة وليست منها ومن ثم لزم الاجير فعله واتجه أنه حيث وقع أن نسك لم تجبه نية نظر التبعية والا
 وجبت لانفتاحها ولا يلزم من طلبه في النسك عدم طلبه في غيره ألا ترى ان السؤال سنة في نحو الوضوء وهو سنة
 مطلقا اه حج (قوله والمعتد ما يثبت في شرح الروض الحج) هذا المعتد ضعيف عند مر وج ونص عبارة
 شرح الروض وليس طواف الوداع من المناسك أي مناسك الحج والعمرة بل هو عبادة مستقلة فن أراد الخروج
 من مكة الى مسافة القصر قال في المجموع أو دونها على الصحيح ودع مكا كان أو آفاً تعظيماً المحرم وتشبيهاً لاقتضاء

(بفراق مكة) ولو مكا أو غير
 حاج ومعتد أو فارقها السفر
 قصير كما في المجموع لا يتابع
 رواه البخاري ونظر مسلم
 لا ينفرد أحد حتى يكون
 آخر عهده بالبيت أي
 الطواف بالبيت كرواه أبو
 داود وما ذكره من وجوب
 طواف الوداع على غير
 الحاج والمعتد هو ما رجه
 في الروضة وأصلها بناء على
 على أنه ليس من المناسك
 والمعتد ما يثبت في شرح
 الروض أنه منها فلا يجب
 على من ذكر

خروجه الوداع باقتضاء دخوله الاحرام ولا تغايرهم على ان قاصدا لا إقامة بمكة لا يؤمر به ولو كان من المناسك لا مر به
 هذا ما صححه الشيخان ونقله عن صاحب التتميم والتهذيب وغيرهما ونقله عن الامام والغزالي انه منها ويختص بمن
 يريد الخروج من ذوى النسك وهذا هو الذى تظاهرت عليه نصوص الشافعي والاصحاب ولم أر من قال انه ليس
 منها الا المتولى فجعله تحية للبيعة مع انه يمكن تأويل كلامه بانه ليس منه لولا كما قال غيره انه ليس بركن ولا شرط
 قالوا اما استدلال الشيخين بانه لو كان منها لمر به قاصدا لا إقامة بمكة فممنوع لانه انما شرع للمغارقة ولم تحصل كما
 ان طواف القدوم لا يشرع للمحرم من مكته بلزمهما القول بانه لا يجبر بدم ولا قاتل به وذكر زيادة على ذلك
 ذكرتها في شرح البيهقي وذكر نحوه الاسنوي وغيره وهو ما جرى عليه النووي في مناسكهم في مجموعهم في
 كلامه على أعمال الحج واقتضاء كلام الاصل آخر الباب وهو المعتمد وما نقل عن التهذيب من انه ليس منها لم أر
 التصريح به فيسهل فيه انه نسك حيث قال بالفرق بينه وبين طواف القدوم حيث لا يجب ان طواف القدوم
 تحية البيت وهو يسقط بطواف العمرة وطواف الوداع نسك لا يسقط بطواف آخر واجب اه وتظهر فائدة
 الخلاف في انه يقتصر الى نية أو لا وفي انه يلزم الاجير فعله أو لا وفي انه يحيط شئ من أجرة الاجير عند تركه أو لا اه
 بحروقه قال ابن الجلال وتظهر فائدة الخلاف في انه هل يلزم الاجير فعله أو لا وانه هل يحتاج لنية أو لا لكن الذى
 استوجهه في التحفة في هذا البحث انه يلزم الاجير فعله وانه حيث وقع اثر نسك لم يحتج لنية والا وجبت لانه وان لم
 يكن منها فهو من قواعدها كالتسليم الثانية من قواعب الصلوات ليست منها وجرى عليه في الفقه وزاد انه يحيط
 عند تركه من الاجرة ما يقابلها قال مولانا رحمه الله تعالى وفي بحث الطواف من التحفة ما يقتضى اشتراط النية
 اذا وقع اثر نسك بناء على انه ليس من المناسك وجرى في الحاشية على اشتراطها وان قلنا انه من المناسك وعلاه
 بوقوعه بعد التحلل التام فحذر ان له أى الحج ثلاثة آراء اه وجزم بما فى الحاشية في متن مختصر الايضاح في
 بحث الطواف واستوجهه العلامة عبد الرؤف قال وليس كالتسليم الثانية لانه على صورة العبادة المستقلة
 وان فعل اثر المناسك فاحتاج الى نية لضعف التبعية بخلاف التسليم الثانية والظاهر ان طواف الوداع
 المسنون من طواف النفل فوجب نية ويحتمل خلافه اه اى نظر الشمول بنية الحج اه اذهم من سنته لمن سن في
 حقه كما ان سائر السنن سنت بمجرى الاحرام فكذلك هذا وهذا هو الذى ينقدح فتأمل اه بحروقه (قوله
 واعلم انه لا وداع الحج) أى لا وداع واجب والا فهو يسر لكل من خرج لسفر قصرنا وبنا وبنا العود اه شيخنا
 وفي ع ش ما نصه قوله وكان سفره قصيرا قضيته انه لا وداع على من خرج من مكة للوقوف بعرفة لانه خرج
 الى مسافة قصيرة بنية العود لكن ذكر مر في شرحه في باب المواقيت عند قول المصنف والمقاتل المكافى الحج
 ما نصه والافضل للمكي أن يهلى بالمسجد سنة الاحرام ثم يأتى الى باب داره ويحرم منه لان الاحرام غير مستحب
 عقب الصلاة بل عند الخروج الى عرفات ثم يأتى المسجد لطواف الوداع فاندفع استشكل الصلاة في المسجد
 بالاحرام من باب داره وتقدم لك التنبية على استحبابه في قوله بعد قول المتن ويعلمهم المناسك الحج وبأمر فيها أيضا
 المتمتعين والمكيين بطواف الوداع ثم قال وهذا الطواف سنة سنون ويمكن حمل قوله هنا لا وداع على من خرج
 الى عرفة الحج على عدم الوجوب فلا ينافى ما مره من استحبابه اه بحروقه والحااصل أن من فارقه مكة لمسافة
 قصر لزمه طواف الوداع مطلقا سواء قصد الإقامة أو لا بخلاف من فارقه البون مسافة القصر فان قصد الإقامة
 فيما خرج له لزمه طواف الوداع والا فلا وهذا مستفاد من كلام الشارح حيث أطلق في مسافة القصر وفصل
 فيما دونها حيث قال واعلم انه لا وداع على من خرج لغير منزله بقصد الرجوع وكان سفره قصيرا اه بماوى
 (قوله اذا أراد الانصراف من منى) أى أراد أن ينصرف الى بلد من منى ولا يرجع الى مكة فقلبه الوداع
 أى وان كان طاف الوداع عقب طواف الاقامة عند عودها اليها كما صححه في المجموع ونقله عن مقتضى
 كلام الاصحاب ومن أفتى بخلافه فقبولهم اذ لا يعتد به ولا يسمى طواف وداع الا بعد فراغ جميع المناسك

واعلم انه لا وداع على
 من خرج لغير منزله بقصد
 الرجوع وكان سفره
 قصيرا كمن خرج للعمرة
 على محرم خرج الى منى وأن
 الحاج اذا أراد الانصراف
 من منى فقلبه الوداع
 كفى بالمجموع

اه شرح ج وقوله لا بعد فراغ جميع المناسك لو فرغ من جميع المناسك لكن فانه ارى ولزمه الصوم
 بدله فصار ثلاثة أيام عقب أيام التشريق وأراد السفر الى بلدته وأن يصوم السبعة فيها ينبغي أن يلزمه طواف
 الوداع ولا يضرب بقاء السبعة التي هي من جملة البدل عليه لان محلها بلده ولو توقف لزوم الوداع عليها لزم سقوطه
 عنه وهو بعيد فلما أراد السفر قبل صوم الثلاثة وأن يصومها أيضا بلده أو في سفره فهل يصح طواف الوداع
 ويلزمه ولا يضرب بقاء الصوم لانه ليس من أعمال الحج وان كان بدلا أو لافيه نظر والاول غير بعيد فليراجع
 وهل مثل الفراغ تفويت المبيت والرمي مع مكنته بمكة أو منى حتى مضت أيام التشريق ولا يعد ان الامر كذلك
 اه سم عليه (قوله أما نحو الحائض الح) مثل الحائض المعذور لحوق ظالم أو فوته دفقة على المعتمد فلا يجب
 عليه طواف الوداع ولا يلزمه الغدية اه من شوح مر (قوله فلا طواف عليها) أي ولادم أيضا اه ع ش
 وهذا بالنسبة لطواف الوداع أما بالنسبة لطواف الركن فلو حاضت قبله فأنه تستمر محرمة حتى ترجع لمكة
 فتطوف ولو طال ذلك سنين وبحث السراج البلقيني انها اذا وصلت بلدتها وهي محرمة عادمة للنفقة ولم يمكنها
 الوصول للمبيت الحرام يكون حكمها كالمحصر فتحلل بذبح شاة وحلق ونية تحلل وأي ذلك بكلام في المجموع وهو
 المعتمد والكلام مفروض حيث لم تعلم بالحكم حتى وصلت بلدتها ولو فرض أنها وصلت محل وعجزت عن الوصول
 لمكة وهي عارفة بالحكم فتحلل الآن بذبح وتصر مع نية فيها وبحث بعضهم أيضا انها اذا كانت شافعية
 تقلد الامام أبانخيفة رضى الله عنه أو الامام أحمد رضى الله عنه على إحدى الروايتين عنه في أنها تهمج وتطوف
 بالبيت ويلزمها بدنة وتأثم بدخولها المسجد حائضا ويجزئها هذا الطواف عن الفرض لما في بقائها على الاحرام
 من المشقة اه برماوى (قوله أمر الناس) بضم الهمزة والسين هكذا ضبطه بالقلم اه شوبرى (قوله قبل
 مفارقة مكة) أي قبل مفارقة ما لا يجوز قصر الصلاة فيه اه ج (قوله ويجزئز كه بدم) وفي طوفت منه
 أو بعضها دم كامل وغاط من قال مد كترك مبيت ليلة أو حصا قوعلى الاول يفرق بأن الطواف لما أشبه الصلاة
 في أكثر أحكامه كان كالحصاة الواحدة فألحق ترك بعضها بترك كله ولا كذلك اه برماوى (قوله لترك
 نسكا واجبا) أي عبادة واجبة وهذا جار على كل من القولين أي القول بأنه من المناسك والقول بأنه ليس منها
 لان القولين متفقان على انه في ذاته نسك أي عبادة وكونه نسكا في ذاته لا ينافي القول بأنه ليس من المناسك
 أي ليس من أعمال الحج والعمرة فسد ما للحاجي هنا (قوله واستثنى منه) أي من جبرته كه بدم وعجالة ج نعم
 المتخيرة لادم عليها للشك في وجوبه عليها باحتمال كل زمن يمر عليها الحيض انتهت (قوله البلقيني) هو أبو حفص
 سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني نسبة الى بلقينة بضم الباء وسكون اللام وكسر القاف قرية من قرى مصر
 قرب المحلة الكبرى الامام المجتهد عالم عصره ولد ثانی عشر شهر رمضان سنة أربع وعشرين وسبع مائة ثقتفق على
 التقي السبكي وغيره المتوفى عاشر ذي القعدة سنة خمس وثمانمائة اه برماوى (قوله فان عاد قبل مسافة قصر الح)
 والعود واجب في هذه الحالة ان أمكنه أما اذا عاد بعد بلوغ مسافة القصر سواء عاد منها أو بعدها وان فعله أي
 الطواف فلا يسقط الدم على الصحيح لاستقراره بما ذكر والعود غير واجب في هذه الحالة اه ج وكذا ان
 عاد بعد بلوغ موطنه ولو دون مسافة القصر أو ما يريد قوطنه فيه لا يسقط الدم وفي شرح العباب ويظهر فيمن خرج
 تاركه عاد عاد لا وقد لزمه انه ان كان عازما على العود له قبل مرحلتين أي قبل وصول وطنه لم يأثم والا أثم وان
 عاد فالعود مسقط للدم لا الأثم اه اه سم على ج ويظهر أيضا انه يأتي هنا في العائد العالم ما يحثه العلامة
 عبد الرؤف في ترك الميقات من انه يجب أن يكون قصده بالعود التدارك لاجل الواجب بخلاف ما اذا عاد لشغل
 آخر أو لا يقصد شي بخلاف الناسي والجاهل اه ابن الجلال (قوله بعد فراقه بلا طواف) أي سواء كان وقت
 المفارقة عامدا أو ناسيا أو جاهلا بوجوب الطواف اه شرح مر (قوله قبل مسافة قصر) أي فيما اذا كان
 مراده السفر الطويل وقبل بلوغ نحو وطنه فيما اذا كان وطنه أو الذي يريد قوطنه دون مسافة القصر من

أما نحو الحائض فلا طواف
 عليها الخبر الشيخين عن ابن
 عباس أنه قال أمر الناس
 أن يكون آخر عهدهم
 بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة
 الحائض وقس بها النساء
 فلو طهرت قبل مفارقة مكة
 لزمها العود والطواف أو
 بعدها فلا ونحو من زيادى
 (ويجبر تركه) ممن وجب
 عليه (بدم) لتركه نسكا واجبا
 واستثنى منه البلقيني تبعا
 للروايات المتخيرة (فان عاد)
 بعد فراقه بلا طواف (قبل
 مسافة قصر

مكة وتعتبر مسافة القصر من مكة لأن آخر الحرم لأن الوداع للبيت فناسب اعتبار مكة لأنها أقرب نسبة اليه من الحرم وقيل من الحرم نظير ما يأتي ويرد ما قرر من الفرق اهـ ج (قوله وطاف) أما لو عاد للطواف فإنا قبل الطواف لم يسقط الدم عنه اهـ شرح حر (قوله لأنه في حكم المقيم) لا ينافي التعليل بكونه في حكم المقيم تسويتهم بين السفر الطويل والتقصير في وجوب الوداع إن سفره هناك لم يتم لعودته بخلافه هناك اهـ شرح حر (قوله وإن مكث بعده) أي في محل لا تنصرف فيه الصلاة اهـ برماوى (قوله ولو ناسيا) أي لو جوب بالخروج عتب الطواف وقوله أو جاهد أي بما ذكر ومثلهما المكروه على المكث وعبارة شرح حر ولو مكث مكرها بان ضبط وهدد بما يكون اكراهه فسهل الحكم كلومكث مختارا فيبطل الوداع أو نقول الاكراه يسقط أثر هذا البت فإذا اطلق وانصرف في الحال جاز ولا يلزمه الاعادة ومثله لو أتى عليه عتب الوداع أو جن من غير تعدد والوجه لزوم الاعادة في جميع ذلك إن تمكن منها والافلاته (قوله لا الصلاة أقيمت) أي صلاة جماعة كفى شرح ج وكيفية من قول المتن أقيمت (قوله أيضا الصلاة أقيمت الخ) أي لغیر صلاة أقيمت وغير شغل سفر وذلك الغير كعبادة وإن قلت وقضاء دين وصلاة جنازة على ما اقتضاه اطلاقهم لكن الوجه بل المنصوص اغتفار ما بقدر صلاة الجنازة أي أقل يمكن منها فيما يظهر من سائر الأغراض إذا لم يبرح لها أي الأغراض اهـ ج (قوله ومن شرب ماء زمزم) أي في سائر الأحوال لأن المباركة وتقوى القلب وهي اسم للبر المشهورة قسري ما من البيت وأصابها من ضرب جبريل الأرض بجنائحه حين عطشت هاجر وولدها اسمعيل لما وضعها إبراهيم عليه الصلاة والسلام هناك بأمر الله تعالى ولما فاض منها الماء على وجه الأرض قالت له هاجر زمزم أي اجتمع يا مبارك فاجتمع قسميت زمزم ويقال لها زمزم وقيل لأن الماء حين خرج منها ساح عينا وشمالا فزم أي منع بجمع التراب حوله وروى لولا أمكم هاجر حوطت عليها الملائكة أودية مكة وقيل لأنه سمع منها حيت تصوت يشبه صوت الفرس عند شربها المسمى بذلك ولها أسماء كثيرة زمزم وهزمت جبريل وسقيا الله اسمعيل و بركة وسيدق نائفة ومصونة وعونة وبشري وصاحبة وبرة وعصمة وسائلة ومهيمنة ومغذية وكافية وطاهرة وحرمية ومروية ومؤنسوة وطيبة وشباعة العيال وطعام طعم وشفاء سقم والمعنى أنه يغني عن الطعومات من حيث أنه يشبع وشفاء سقم أي شرب ما يشفي من السقام وهو من ماء الجنة وأفضل المياه بعد ما تبع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم كما قدم في أول كتاب الطهارة اهـ برماوى وعبارة ج ج ومن لكل أحد شرب ماء زمزم لما في خبر مسلم أنها مباركة وإنها طعام طعم أي فيها قوة لاغتذاء الأيام الكثيرة لكن مع الصدق كما وقع لابي ذر رضي الله تعالى عنه بل غنى له وزاد عنه زاد أبو داود والطيالسي وشفاء سقم أي حصى أو معنوى ومن ثم من لكل أحد شربه وإن يقصده نيل مطلوباته الدنيوية والأخروية لخبر ماء زمزم لما شربه له سقمه حسن بل صحيح كما قاله آفة وبه يرد على من طعن فيه بما لا يحصى ويسن عند ارادته شربه الاستقبال بالجلوس وقيامه صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز ثم اللهم أنه بلغني أن رسولك محمد صلى الله عليه وسلم قال ماء زمزم لما شربه له اللهم أني أشربه لكذا اللهم فافعل بي ذلك بفضلك ثم سمي الله تعالى ويشربه ويتنفس ثلاثا وإن يتضلع أي يعتلى ويكره تنفسه عليه لخبر ابن ماجه آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من ماء زمزم وإن ينقله إلى وطنه استشفاهم ببركاته ولغير ما انتهت وقوله لما شربه هو شامل لما شربه بغير محمله وظاهر أن ذلك خاص بالشارب نفسه فلا يتعداه إلى غيره ويحتمل تعدد ذلك إلى الغير فإذا شربه إنسان بقصد ولده وأخيه مثلا حصل له ذلك المطلوب ولا مانع منه إذا شرب بنية صادقة وقتل عن شجاعتها العلامة الشوبري ما يخالف ما ذكرناه فليراجع وعبارته في هوامش فتاوى ج الفقيه الكبري نصها قوله ماء زمزم لما شربه الخ هل ولو كان طلب التحصيل به لغير شربه بأن شرب ليحصل لولده العلم أو الشفاء أو يفرق بين من يكون له ولاية أو وكالة بأن وكل في ذلك وبين غير من ذكر وليس موافقا لما نقل عنه اهـ ع ش على حر وعبارة البرماوى ويسن أن ينوي حال

وطاف فلا دم عليه لأنه في حكم المقيم وكل جاوز الميقات وهو غير محرم ثم عاد إليه وقول وطاف من زيادة وقول فلا دم أولى من قوله سقط الدم (وإن مكث بعده) أي بعد الطواف ولو ناسيا أو جاهلا بقيد زده بقول (لا صلاة أقيمت أو شغل سفر) كسائر أركان وشروط (أعاد) الطواف بخلاف ما إذا مكث لشيء من ذلك (ومن شرب ماء زمزم) ولو لغير حاج ومغتر لا يتابع رواه الشيخان وإن يتضلع منه وإن يستقبل القبلة عند شربه

شربه ماشاء من جلب فمع أوزوال مرض وان يقول اللهم انه قد بلغني عن نبيك محمد صلى الله عليه وسلم انه قال ماء زمزم لما شربه وأثأثر به لكذا ويزكر ما ير يد من أمور الدنيا والآخرة اللهم فافعل ثم يسمي الله تعالى ويشرب ويتنفس ثلاثا كلما شرب وكان ابن عباس رضي الله عنهما اذا شربه يقول اللهم اني أسألك علما نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاعاً من كل داع وقد شربه جماعة من العلماء فقالوا مطلقاً بهم ويسن الدخول الى البئر والنظر فيها وان يتزع بالدلو الذي عليها ويشرب وان ينضح منه على رأسه ووجهه وصدره وان يتزود من مائها ويستحب منه ما أمكنه بل ينسب ذلك وما قيل انه يدل في خرافات العوام ويسن ان يشرب من نيل نسفاية العباس مالم يسكروا ويختم القرآن بمكة وان ينصرف تلقاء وجهه مستدبر البيت ويكثر الالتفات الى ان يغيب عنه كالتحزن المتأسف على فراقه يقول عند خروجه من مكة الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شيء قدير آيئون عابدون سائحون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الآخر ليوحده انتهت (قوله وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم) أي لانهم من أعظم القربان بل قال العبدري المالكي ان قصد زيارته صلى الله عليه وسلم أفضل من قصد الكعبة ومن بيت المقدس اه برماوى ويسن ان يأتي سائر المشاهد بالمدينة وهي نحو ثلاثين موضعاً يعرفها اهل المدينة ويسن زيارة البقيع وقبائع وان يأتي بئر اريس فيشربه منها ويتوضأ وكذلك بقية الآبار السبعة وقد تعلقها بعضهم فقال

اريس وغرس رومة وبضاعة كذا بوضه قل بتر جامع العهن

وينبغي المحافظة على الصلاة في مسجده الذي كان في زمنه فالصلاة فيه بالصلاة ويجزى من الطواف بقبره عليه الصلاة والسلام ومن الصلاة داخل الحجر بقصد تعظيمه ويكره الصاق الظهر والبطن بجدار القبر كراهة شديدة ومسحه باليد وتقبيله بل الادب ان يبعد عنه كلاً كان بحضرته صلى الله عليه وسلم في حياته ويسن ان يصوم بالمدينة فيما أمكنه وان يتصدق على جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم المقيمين والغريباء بما أمكنه اه شرح هر وقوله وتقبيله ظاهره وان قصد به التعظيم لكن مر في الجنائز بعد نقل كراهة تقبيل التابوت مانعه نعم ان قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك لم يكره كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فيجوز مجي ذلك هنا ويحتمل الفرق بأنهم حافظوا على التباعد عن التشبه بالنصاري هنا حيث بالغوا في تعظيم عيسى عليه السلام حتى ادعوا فيه ما ادعوا ومن ثم حذروا كل التحذير من الصلاة داخل الحجر بقصد التعظيم اه ع ش عليه (قوله وان أوهم كلام الاصل فيه) أي في غير الحاج والمعتمر وفيما قبله أي قبل الغير المذكور والذي قبله هو الحاج والمعتمر وكونه ما قبله بمقتضى الفهم من الغاية اذ تقدير الكلام للحاج والمعتمر وغيرهما الذي أوهمه كلام الاصل في الغير عدم سنهاله وفي المعتمر عدم سنهاله أيضاً وأوهم في الحاج انها لا تسن له قبل فراغ الحج لانه قد قيل وزيارته قبر النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج فيفهم منه انها لا تسن قبل فراغ الحج مع انها تسن في كل الاوقات ويفهم منه انها لا تسن للمعتمر ولا لغير الحاج والمعتمر مع انها تسن لهما أيضاً وبعبارة الاصل ومن شرب ماء زمزم وزيارته قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج انتهت وأجاب عنه حج بقوله وما أوهمته عبارة من قصر نيل الزيارة والشرب على الحاج غير مراد وانما المراد انها لا تجزى كدلان تركهم لها وقد أقوا من أقطار بعد تقربوا من المدينة فبيع جداً كما بدله خبر من حج ولم يزرنى فقد جفاني وان كان في سند مقال اه بعرفه (قوله ما بين قبري ومنبري الحج) في دلالة هذا ما بعده على المدعى نوع خفاء وقد استدلل هر بقوله صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي اه شيخنا والمراد من تسمية تلك البقعة روضة ان تلك البقعة تنقل الى الجنة فتكون من رياضها وأوانه على الجواز لكون العبادة فيه تؤول الى دخول العابد روضة الجنة وهذا فيه تطراد لا اختصاص لذلك بتلك البقعة وانما الحبر سوقاً يز يدشر فيها على غير ما قيل فيه تشبيه بحذف الاداة أي كروضة لان من يتعد فيها من الملائكة قوموا مني الانس والجن يكثرون الذكروا أنواع العبادة اه فتح الباري اه شوبري

(وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم) ولولغير حاج ومعتمر وان أوهم كلام الاصل فيه وفيما قبله خلاقه وذلك نظير ما بين قبري ومنبري ووضعت من رياض الجنة ومنبري

وعبارة البرماوى قوله من رياض الجنة أى قطعة من أرض الجنة أو العمل فيها كالعمل في رياض الجنة أو موصل
 الى رياض الجنة أو انها ستكون من رياض الجنة أو الجالس فيها يرى من الراحة ما يراه الجالس في رياض الجنة
 وعلى كل حال يحنث من جلس فيها وحلف انه جالس في الجنة انتهت وهذا المبدأ أربع أسطوانان من عند الحجرة
 الشريفة وينتهى الى المنبر فيكون قدرا سطوانة وشئ يسير فالروضة قريبة من شكل المثلث كما ذكره السيد
 السهمودى في تاريخ المدينة (قوله على حوضي) يحتمل انه عليه الآن ويحتمل انه ينقل اليه في الآخرة والمراد به
 الكوثر اه برماوى (قوله فاذا رأى حرم المدينة الخ) وحده حرم المدينة تعلموا به البخارى ومسلم في صحيحهما عن على
 ابن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المدينة حرم ما بين عير الى ثور قال أبو عبيد القاسم بن سلام وغيره
 من أهل العلم عير جبل بالمدينة وأما ثور فلا يعلم أهل المدينة بها جبالا يقال له ثور وأما ثور بمكة قال فيرى ان أصل
 الحديث ما بين عير الى أحد وقال الحافظ أبو بكر الحارثى في كتابه المؤلف في أسماء الأماكن في الحديث حرم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين عير الى أحد قال هذه الرواية الصحيحة وقيل الى ثور قال وليس له معنى وفي
 الصحيحين من حديث أبي هريرة قال قال لورأتى الطلاء بالمدينة ترزع مادعوتها قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ما بين لا يتبها حرام وكذا رواه جماعة من الصحابة في الصحيح واللابتان الحرتان اه ايضا وقال العميرى في شرح
 المنهاج وحده حرمها عرضا ما بين حرتيها السود وطولا ما بين عير وثور وهو جبل صغير من وراء أحد يعرفه أهلها
 اه بحرفه (قوله ويقتل قبل دخوله) والذي يتجه ان هذا الغسل لا يفوت بالدخول بل يندب له تداركه بعده
 اه شورى (قوله ويلبس أنظف ثيابه) وهل الاولى هنا الاعلى قيمة كالعبد أو الابيض كل محتمل والا قرب الثاني
 اذ هو أليق بالتواضع المطلوب ثم رأيت التصريح بأنه يندب البياض للذهاب الى أى مسجد كان وهو صريح
 فيما ذكرته لان هذا اللبس انما يطلب ليكون دخوله المسجد الشريف ووقوفه بين يديه صلى الله عليه وسلم على
 أكل الاحوال اه ج في الجوهر المنظم اه شورى (قوله ثم وقف الخ) أى ثم ذهب الى محل المواجهة ووقف
 الخ (قوله ويعد منه نحو أربعة أذرع) ويكره الصاق الظهر والبطن بجدران القبرة قاله الحلبي وغيره قالوا
 ويكره محبة باليد وتقبيله بل الادب ان يبعد عنه كما يبعد عنه لو حضر في حياته صلى الله عليه وسلم هذا هو الصواب
 وهو الذي قاله العلماء وأطبوا عليه وينبغي ان لا يغتر بكثير من العوام في مخالفتهم ذلك فان الاقتداء والعمل
 انما يكون بأقوال العلماء ولا يلتفت الى محدثات العوام وجهالاتهم ولقد أحسن السيد الجليل أبو علي الفضيل
 ابن عياض في قوله مامعناه اتبع طرق الهدى ولا يضرك قلة السالكين وايك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة
 الهالكين ومن خالف به انه ان المسح باليد ونحوه أبلغ في البركة فهو من جهالة وغفلة لان البركة انما هي فيما
 وافق الشرع وأقوال العلماء وكيف ينبغي الفضل في مخالفة الصواب اه ايضا (قوله ويسلم) أى عليه صلى
 الله عليه وسلم لخبر ما من أحد يسلم على الاراد الله على روحى حتى أردد عليه السلام وخبر ما من على عند قبرى
 وكل الله بى ملكا يلقى وكفى أمر دنيا ما آخرته وكنه شفيعا أو شهيدا يوم القيامة اه شرح هر وقوله
 وكل الله بى ملكا الخ قضية هذا انه لا يسمعه بلا واسطة الملك وقد قدمنا في باب صلاة الجمعة انه يسمع الصلاة عليه عند
 القبر بلا واسطة سواء في ذلك ليلة الجمعة أو غير هاف يمكن حل ما هنا على انه يبلغ ذلك مع السماع ثم رأيت في ج
 في كتابه المسمى بالجوهر المنظم في زيارة القبر المعظم مائة * (تنبيه) * يجمع بين هذه الاحاديث الظاهرة
 التعارض ببادى الرأى واحاديث أخرى وردت بمعناها أو قريب منها صلى الله عليه وسلم يبلغ الصلاة والسلام
 اذا صدر من بعد ويسمعهما اذا كانا عند قبره الشريف بلا واسطة وان ورد انه يبلغهما هنا أيضا كما مر اذا ما تعلق
 ان من عند قبره يخضع بان الملك يبلغ صلاته وسلامه مع سماعه لهما اشعارا بمنزلة خصوصيته والاعتناء بشأنه
 والاستمداد به لذات سواء في ذلك كله ليسلة الجمعة وغيرها اذ المقيد يقضى به على المطلق والجمع بين الأدلة التي
 ظاهرها التعارض واجب حيث أمكن وأفتى النووي فيمن حلف بالطلاق الثلاث ان رسول الله صلى الله عليه

على حوضي وخبر لا تشد
 الرجال الا الى ثلاثة مساجد
 المسجد الحرام والمسجد
 الاقصي ومسجدى هذا
 رواهما الشيخان وسن
 لمن قصد المدينة الشريفة
 لزيارته أن يكثر في طريقه
 من الصلاة والسلام عليه
 صلى الله عليه وسلم فاذا رأى
 حرم المدينة أو أشجارها زاد في
 ذلك وسأل الله تعالى أن ينفعه
 بهذه الزيارة و يتقبلها منه
 ويقتل قبل دخوله ويلبس
 أنظف ثيابه فاذا دخل
 المسجد قصد الروضة وهي
 بين قبره وقبره كما مر وصلى
 تحية المسجد بجانب المنبر
 وشكر الله تعالى بعد فراغها
 على هذه النعمة ثم وقف
 مستدبر القبلة مستقبل رأس
 القبر الشريف ويعلم منه
 نحو أربعة أذرع ناطرا
 لأسفل ما يستقبله فارغ القلب
 من علق الدنيا ويسلم بالرفع
 صوت

وسلم سمع الصلاة عليه هل يحنت أولابته لا يحكم عليه بالحنث للشك في ذلك والورع انه يلتزم اه وهو صريح
فيما ذكرناه اه ع ش عليه (قوله وأقله السلام عليك يا رسول الله) وأكمله السلام عليك يا رسول الله السلام
عليك يا نبي الله السلام عليك يا حبيب الله أشهد أنك رسول الله حق بلغت الرسالة وأديت الأمانة ونصحت الأمة
وكشفت الغمة وجأوت الظالمين وأجهدت في الله حق جهاد مجزأ الله عنا أفضل ما جاوزي نبي عن أمتي وعلى آلك
وأصحابك وأزواجك وأهل بيتك أجمعين ويريد على ذلك السلام عليك من فلان بن فلان ان كان قد جله
السلام عليه اه برماوى ولو قال له انسان سلم لي على رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجب عليه ان يسلم عليه
كما يجب ان يسلم على من قال له سلم لي على فلان أو يفرق والفرق أقرب بوجه بان المراد بالسلام ما بين الناس
التودد والمحبة والمراد بالسلام عليه صلى الله عليه وسلم الشفاعة ولا يجب على المريد ان يشفع له عنده اه
كذابهم من ع ج في كتبه وعبارته في كتابه المسمى بالدر المنظم في زيارة القبر المنظم نصها وأما ارسال
السلام اليه صلى الله عليه وسلم فالصدقة المستدانة منه وعود البركة على المسلم فتركه ليس فيه الا عدم اكتساب
فضيلة للغير فلم يكن لتحريره سبب يقتضيه فاتجه ان ذلك التبليغ سنة لا واجب فان قلت صرحوا بان تفويت
الفضائل على الغير حرام كإزالة دم الشهيد قلت هذا اشتباه اذ فرقوا بين عدم اكتساب الفضيلة للغير
وتفويت الفضيلة الحاصلة على الغير فمن جاز هذا التفويت لم يحرم ترك ذلك الا كسباب فافهم اه وفيما
علل به وقصة لان المأمور ليس شافعا بل مأمورا بالتبليغ لمن يشفع حيث التزم ذلك ولم يردده فالقياس وجوب
التبليغ لانه أمانة التزم اياها له صلى الله عليه وسلم اه ع ش على م ر (قوله فيسلم على أبي بكر) أى
فيقول السلام عليك يا أبا بكر جزاك الله عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم خيرا ورأسه عند منكبه صلى الله عليه
وسلم في مقابله من وراء ظهره اه برماوى (قوله على عمر) أى فيقول مثل ما تقدم ورأسه عند منكبه
أبى بكر رضى الله عنه على مثل ما ذكر اه برماوى (قوله ويستشفع به الى ربه) ومن أحسن ما يقول ما حكاه
أصحابنا عن العتي مستحسنين له قال كنت بالساعة عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فقاء اعرابي فقال السلام
عليك يا رسول الله سمعت قول الله تعالى ولواتهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول
لوجدوا الله توابا رحيما وقد جئتكم مستغفرا من ذنبي مستشفعا بك الى ربي ثم أنشأ يقول

يا خير من دفنت في القاع أعظمه * فطالب من طيهن القاع والاكم

نفسى القداء لقبر أنت ساكنه * فيه العفاف وفيه الجود والكرم

قال ثم انصرف فملتني عيناى فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال يا عتي الحق الاعرابي فبشر بان
الله تعالى قد غفر له اه ايضا (قوله ثم يستقبل القبلة) أى بحيث لا يصير مستدبرا للقبر الشريف بان يبعد عن
المقصود نحو الروضة مراعاة لادب اخذ الما قبل في الامام اذا صلى في محرابه لا يجعل يساره للمعراب لئلا يكون
مستدبرا له صلى الله عليه وسلم اه برماوى (قوله وأعاد نحو السلام الاول) أى ثم يقول اللهم لا تجعله آخر
العهد من حرم رسولك ويسر لنا العود الى الحرمين سيلا سهلا وارزقنا العفو والعافية في الدنيا والآخرة وردنا
الى أهلنا سالمين غانمين وينصرف تلقاء وجهه ولا يمشی القهقري كما يفعله العوام ولا يجوز لاحد استصحاب شيء من
الاكر المعمولة من تراب الحرمين ولا من الابواب والكبر ان المعمولة منه وأما القليل الطباشيري والذوارق فقال
شيخنا سألت عنها بمكة فقيل لي ان طينها يؤخذ من خارج الحرم ومن البسدة تقرب العوام باكل التمر الصحناني
في الروضة الشريفة اه برماوى * (خاتمة) * في الايضاح ما تراه الباب السادس في زيارة قبره صلى الله عليه
وسلم وما يتعلق بذلك اعلم ان المدينة النبي صلى الله عليه وسلم أسماء المدينة طيبة وطيبة والدار وثير قال الله
تعالى ما كن لاهل المدينة الاية وثبت في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله
تعالى سمى المدينة طيبة قيل سميت طيبة وطيبة لخلاصها عن الشرك وطهارتها منه وقيل لطيبها لساكنيها لانهم

وأقله السلام عليك
يا رسول الله صلى الله عليك
وسلم ثم يتأخر صوب عينة
قدر ذراع فيسلم على أبي
بكر ثم يتأخر قدر ذراع
فيسلم على عمر رضى الله
عنهما ثم يرجع الى موقفه
الاول قبالة وجه النبي صلى
الله عليه وسلم ويتوسل به في
حق نفسه ويستشفع به الى
ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو
بحاشاء لنفسه والمسلمين
واذا أراد السفر ودع المسجد
بركعتين وأتى القبر الشريف
وأعاد نحو السلام الاول

ودعهم وقيل اطلب العيش بها وأما سميتها الدار فلا استقرار بها لأنها وأما المدينة فقال كثيرون من أهل
 القنوقيرهم منهم قطرب وابن فارس هي من دان أي أطاع والدين الطاعة سميت بذلك لأنه بطاع الله تعالى
 فيها وقيل غير ذلك والله أعلم وفي الباب مسائل إلى أن قال الثانية يستحب الزائر أن ينوي مع زيارته صلى الله
 عليه وسلم التقرب بالمسافة إلى معجده صلى الله عليه وسلم والصلاة فيه إلى أن قال الخامسة ليستحضر في قلبه
 حيث تشرف المدينة وتواتر أفضل الدنيا بعد مكة عند بعض العلماء وعند بعضهم أفضلها على الإطلاق وإن الذي
 شرفته صلى الله عليه وسلم خير الخلائق أجمعين وليكن من أول قدومه إلى أن يرجع مستشعرًا لتعظيمه بمثل
 القلب من هيئته كأنه يراه السادسة إذا وصل باب معجده صلى الله عليه وسلم فليقل ما قدمناه في دخول المسجد
 الحرام ويقدم رجله اليمنى في الدخول واليسرى في الخروج وكذلك يفعل في جميع المساجد في قصد الرضوخة
 الكريمة وهي ما بين المنبر والقبر فيصلي تحية المعجده تحت المنبر وفي أحياها يوم الدين أنه يجعل عمود المنبر حذاء
 منكبه الأيمن ويستقبل السارية التي إلى جانبها الصندوق وتكون الدائرة التي في قبلة المعجده بين عينيه
 فكذلك موقوف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبور المعجده صلى الله عليه وسلم وفي كتاب المدينة أن ذرع
 ما بين المنبر ومقام النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان يصلي فيه حتى توفي أربعة عشر ذراعًا وشبر وإن ذرع ما بين
 المنبر والقبر ثلاثون ذراعًا وشبر وسيأتي إن شاء الله تعالى بيان سعة المسجد وكيفية حاله في آخر هذا
 الكتاب إن شاء الله تعالى والله أعلم إلى أن قال العاشرة يستحب أن يخرج كل يوم إلى البقيع خصوصًا يوم الجمعة
 ويكون ذلك بعد السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا انتهى إليه قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين
 وإن شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لأهل بقيع الفerd اللهم اغفر لنا ولكم ويرزقنا القبور الظاهرة فيه كثير
 إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان والعباس والحسن بن علي وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر
 ابن محمد وغيرهم ويحتم بقبر صغير رضي الله عنهم أجمعين رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثبت في الصحيح في فضل قبور
 البقيع وزيارتها أحاديث كثيرة وفي المختار الفرق قد مضى في المدينة الحادية عشر يستحب أن يأتي قبور الشهداء
 بأحد أو فضل يوم الخميس ويبدأ بحمزة عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكبر بعد صلاة الصبح بمسجد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حتى يعود ويدرك جماعة الظهر فيه الثانية عشر يستحب استحبابه كذا إن يأتي بمسجد
 قباء وهو في يوم السبت أو في يوم الثلاثاء أو في يوم الأربعاء والصلاة فيه الحديث الصحيح في كتاب الترمذي وغيره عن أسيد
 ابن ظهير رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاتي في مسجد قباء كعمرة وفي الصحيح عن ابن عمر
 رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي مسجد قباء راكبًا وماشيًا فيصلي فيه ركعتين وفي رواية
 صحيحة كان يأتيه كل سبت ويستحب أن يأتي بئر أبي ريس التي روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تفل فيها
 وهي عند مسجد قباء فيشرب من مائها ويتوضأ منه إلى أن قال السادسة عشر ينبغي له أن يلاحظ بقلبه في مدة
 مقامه بالمدينة جلالها وأنها البلدة التي اختارها الله سبحانه وتعالى للهجرة نبيه صلى الله عليه وسلم واستيطانه
 ومدفنه وليستحضر تردد صلى الله عليه وسلم فيها ومشيه في بقاعها السابعة عشر يستحب المجاورة بالمدينة بالشرط
 المتقدم في المجاورة بمكة فقد ثبت في صحيح مسلم من ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال من صبر على الأواء بالمدينة تقوسدتها كنفه شهيدًا أو شفيعًا يوم القيامة إلى أن قال الثانية والعشرون في أشياء
 مهمة تتعلق بمعجده رسول الله صلى الله عليه وسلم وينافي صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان
 المعجده علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بنيًا بالبن وسقته الجريدي وعنده خشب النخل فلم يزد فيه أبو بكر
 رضي الله تعالى عنه شيئًا وزاد فيه عمر رضي الله عنه وبناء علي بنيانه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبن
 والجريدي وأعاد عده خشبًا ثم غيره عثمان رضي الله تعالى عنه فزاد فيه زيادة كثير فبنى جداره بالحجارة المنقوشة
 والقصير جعل عده من حجارة منقوشة وسقته بالساج هذا اللفظ رواية البخاري وقوله القصة هي بفتح القاف

وتشديد الصاد المهمة وهي الحصوع عن خارجه بن زيد أحد فقهاء المدينة السبعة قال بن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد سبعين ذراعاً في ستين ذراعاً أو يزيد قال أهل السير جعل عثمان طول المسجد مائة وستين ذراعاً وعرضه مائة وخمسين ذراعاً وجعل أبوابه ستة كما كانت في زمن عمر ثم زاد فيه الوليد بن عبد الملك فجعل طوله مائتي ذراعاً وعرضه في مقدمه مائتين وفي مؤخره مائة وثمانين ثم زاد فيه المهدي مائة ذراعاً من جهة الشام فقط دون الجهات الثلاث فإذا عرفت حال المسجد فينبغي أن يعتنى بالمحافظة على الصلاة فيما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن الحديث الصحيح الذي سبق ذكره صلاة في مسجد ذي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سوا من المساجد إنما يتناول ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لكن إذا صلى في جماعة فليقدم إلى الصف الأول ثم ما يليه أفضل فليتخطى لما نهت عليه إلى أن قال الثالث والعشرون من العامة من يزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد ضمنت له على الله الجنة وهذا باطل ليس هو عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرف في كتاب بل وضعه بعض الفجرة وزيارته الخليل صلى الله عليه وسلم غير منكورة وإنما المنكر ما رووه ولا تعلق بزيارة الخليل بالحج بل تلك قرية مستقلة ومثل ذلك قول بعض العامة إذا حج أقدم حتى ويذهب فيزور بيت المقدس ويرى ذلك من تمام الحج وهذا باطل أيضاً وزيارته القدس مستحبة لكنها غير متعلقة بالحج والله أعلم الرابعة والعشرون لو تدرأ الذهاب إلى معجده رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إلى المسجد الأقصى ففيه القول أن أحدهما أنه يستحب له الذهاب ولا يجب والثاني يجب فعله هذا إذا تأمروا بحج عليه فعمل عبادة فيه أما إذا ما اعتكاف هذا هو الأصح وقبل تتعين الصلاة وقبل يتعين الاعتكاف والمراد اعتكاف ساعة والمراد بالصلاة ركعتان وقبل ركعة والمراد نافلة وقبل تكفي الفريضة اهـ ثم قال في الباب الثامن فصل في آداب رجوعه من سفر حجه أحدها السنة أن يقول ما ثبت في الحديث الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قتل من حج أو عمرة كبر على كل شرف ثلاث تكبيرات ثم يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آيئون ثابتون عابدون ساجدون لربنا حامدون لربنا صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ورواه البخاري ومسلم في صحيحهما وفي صحيح مسلم عن أنس قال أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان ظهر المدينة قال آيئون ثابتون عابدون لربنا حامدون فلم يزل يقول ذلك حتى قدمنا المدينة الثاني يستحب إذا فرغ من وطنه أن يبعث قدامه من يخبر أهله كيلا يقدم عليهم بغتة فهذا هو السنة الثالثة إذا شرف على بلدة فحسن أن يقول اللهم اني أسألك خيراً وخيراً أهلها وخيراً ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها واستحب بعضهم أن يقول اللهم اجعل لنا جواراً ورزقاً حسناً اللهم ارزقنا حباها وأعدنا من ويلها وحبيلها إلى أهلها ووجب صالحى أهلها لينافقوا وينافقوا في الحديث الصحيح وقد أوضحت في كتابي إذا كان الرابع إذا قدم فلا يطرق أهلها بالليل بل يدخل البلدة غدوة والافتق آخر النهار الخامس إذا وصل منزله فالسنة أن يبدأ بالمسجد فيصلي فيه ركعتين وإذا دخل منزله صلى فيه أيضاً ركعتين ودعا وشكر الله تعالى السادس يستحب لمن يسلم على القدام من الحج أن يقول قبل الله بحجك وغفر ذنبك وأخطف نفقتك روي بذلك عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر الحاج ولو لم يستغفر له الحاج قال الحاكم هو صحيح على شرط مسلم السابع يستحب أن يقول إذا دخل بيته مارو ينافق كتابي إذا كان عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رجع من سفره فدخل على أهله قال تو با تو بال بنا أو بالنا يغادرحو باقت تو با تو باسؤال التوبة أي نسألك توبة كاملة ولا يغادر حوباً أي لا يترك إنما الثامن أن يكون بعد رجوعه خيراً مما كان فهذا من علامات قبول الحج وإن يكون خيره مستمراً في ازدياد اهـ بحروفه

*(فصل في أركان الحج والصوم وقوانين أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك)

*(فصل في أركان الحج) * (قوله مع ما يتعلق بذلك) أي بيان أوجه أدائها من قوله وعلى المجتمع والقارن دم

(أركان الحج) ستة (أحرام)

به أي نية الدخول فيه لخبر
أنما الأعمال بالنيات
(ووقوف) بعرفة لخبر الحج
عرفة (وطواف) لقوله تعالى
وليطوفوا بالبيت العتيق
(وسعى) لما روى الدارقطني
وغيره بسند حسن كافي
المجموع أنه صلى الله عليه
وسلم استقبل القبلة في السعي
وقال يا أيها الناس اسعوا
فإن السعي قد كتب عليكم
(وحلق أو قصر) لتوقف
الحلق عليه مع عدم جبره
بعدم كالطواف والمراد إزالة
الشعر كما مر (وترتيب
المعظم) بأن يقدم الأحرام
على الجميع والوقوف
على طواف الركن والحلق
أو التقصير والطواف على
السعي أن لم يفعل بعد
طواف القدوم ودليله
الاتباع مع خبر خذوا عني
مناسككم وقد عده في
الروضة كاملها ركز في
المجموع شرط الأول أنسب
بما في الصلاة قول أو قصر
إلى آخر من ذي يادني (ولا
يجبر) أي الأركان أي
لادخل الجبر فيها وتقدم
ما يجبر بدم ويسمى بعضا
وغيرها يسمى هيئة (وغير
الوقوف) من الستة (أركان
للعمره) لشمول الأدلة لها
وظاهر أن الحلق أو التقصير
يجب تأخيرهما عن سعيها
فالترتيب فيها مطلق
(ويؤديان)

الح الفصل وانظر لم آخر الأركان إلى هنا مع أنه كان الأنسب تقديمها أول الباب تأمل (قوله أركان الحج ستة)
وأفضلها الطواف ثم الوقوف ثم السعي ثم الحلق وأما النية فهي وسيلة للجميع وهلا قدم الطواف على الوقوف
لأنه أفضل ويجب بانه راعى الترتيب الخارجى اه شيخنا (قوله أي نية الدخول فيه) وتقدم أنه يطلق أيضا
على الدخول في النسك بنية وليس مرادها هنا اه حل (قوله وحلق) فإن قلت لم جعل ركز وكان له دخل في
الحلق الأول قلت أما الأول فلأن في موضع زينة الله تعالى فاشبه الطواف من حيث أنه أعمال النفس في المشي
لله تعالى وأما الثاني فلأن الحلق من العبادة أما بالأعلام بغايتها كالسلام من الصلاة المعلم بحصوله أمن الاكفان
للمصلي وأما بتعاطي ضدها كتعاطي المفطر في الصوم أو دخول وقت الحلق من جهة ما فيه من الترفه ضد
الأحرام الموجب لكون المحرم أشعث أغبر فكان له دخل في تحله اه حج في محرمات الأحرام (قوله مع عدم
جبره بدم) أخرج بهذا القيد رمى جرة العقبة فإن الحلق متوقف عليه لكنه يجبر بدم فليس ركز كالعلة مركبة
اه شيخنا (قوله وترتيب المعظم) عد الترتيب ركز بمعنى أنه لا يعتد بما قدمه في غير محله وقوله بأن يقدم الحج
مقتضاه أنه لو قدم الحلق على الوقوف لا يكتفى بذلك اه حل أقول لي هنالك شبهة وهي أن شأن ركن الشيء أن
يكون بحيث لو انعدم انعدم ذلك الشيء ولا شبهة في أنه إذا حلق قبل الوقوف ثم وقف وانى بيقية الأعمال حصل الحج
وكان الحلق ساقط لعدم إمكانه وإن ثم فعله في غير محله وتحويله فقد حصل له الحج مع انتفاء الترتيب فلي تأمل
اه سم على المنهج أقول ويمكن اندفاع هذه الشبهة بأن يقال الحلق إنما سقط لعدم شعر برأسه لا لتقدمه
على الوقوف لأن حلقه قبله لم يقع ركز والاثم إنما هو لترفعه بازالة الشعر قبل الوقوف وهذا كقولنا عتق وخلق
ثم أحرم بالحج عقبه فلم يكن برأسه شعر بعد دخول وقت الحلق فإن الحلق ساقط عنه وليس ذلك اكفاء بحلق
العبرة بل لعدم شعر بزيه اه ع ش على مر (قوله بأن يقدم الأحرام الحج) استفيد من كلامه أن
الحلق لا ترتيب بينه وبين السعي ولا بينه وبين الطواف وهذا هو الذي خرج بالمعظم فالمراد بالمعظم ما عدا الحلق
بل وما عدا السعي مع الطواف كما يعلم من كلامه اه شيخنا (قوله أي لادخل الجبر فيها) أي لانعدام الماهية
بانعدامها اه حج أي ولو جبر بدم مع عدم فعلها لزم عليه وجود الماهية بتبدون أجزائها وأركن ما هو
محال تأمل (قوله وتقدم ما يجبر بدم) وهو ترك الأحرام من الميقات وترك المبيت بمنى وتركه بمرحلة وترك رمى
الجمار وترك طواف الوداع اه حل وبعبارة شرح مر وأما واجباته فخمسة أيضا الأحرام من الميقات
والرمي في يوم النحر وأيام التشريق والمبيت بمنى والمبيت ليلى إلى منى واجتناب محرمات الأحرام وأما طواف
الوداع فقد مر أنه ليس من المناسك فعلى هذا لا يعدم من الواجبات فهذه تجبر بدم وتسمى بعضا وغيرها يسمى
هيئة انتهت (قوله وغيرها يسمى هيئة) عبارة لإيضاح وأما السنن فجميع ما سبق مما يؤمر به الحاج والمعتمر
سوى الأركان والواجبات وذلك كطواف القدوم والاذكار والادعية واستلام الحجر والرمل والاضطباع
وسائر ما ندب إليه من الهيئات السابقة وقد تقدم إيضاح هذا كله انتهت (قوله لشمول الأدلة) أي الدالة على
وجوب النية والطواف والسعي والحلق وقوله لها أي للعمرة أي لوجوبها فيها اه شيخنا (قوله فالترتيب فيها)
أي في العمرة مطلق أي في جميع أركانها لا في معظمها كالحج بأن يقدم الأحرام ثم الطواف ثم السعي ثم الحلق
وبعبارة شرح مر نعم الترتيب معتبر في جميع أركانها انتهت (قوله ويؤديان الحج) أحترز بالثنية عن أداء
أحدهما فقط وله صورتان فقط لأنه إما حج أو عمرة هكذا أشار إليه حج واحترز بالثنية أيضا عن أداء النسك
من حيث هو أي الأعم من التنية والافراد فأداه على خصة أو وجه وبعبارة شرح مر وعلم من هذا أنه لو أتى
بنسك على حدته لم يكن شيئا من هذه الأوجه كما يشير إليه قوله النسك بالثنية أما أداء النسك من حيث هو فعلى
خمس أوجه الثلاثة المذكورة وان يحرم بحج فقط أو عمرة فقط انتهت وقوله وعلم من هذا أنه لو أتى بنسك على
حدته لم يكن شيئا الحج أي حقيقة والافراد مجازي كالمصرح به الشهاب حج كغيره وسيعلم من قول الشارح

أما غير الأفضل الحج وقوله وإن يحرم حج فقط أو عمره فقط أي ولا يأتي بالآخر من علمه اهـ رشدي عليه (قوله لانه اما أن يحرم بهما مع الحج) فان قلت يرد على الحصر ما لو أحرم مطلقا قلت هو غير خارج عن الامور الثلاثة لانه لا بد لصرفه لو احدها فالاحرام مطلقا مع الصرف الى واحد منها في معنى الاحرام ابتداء بذلك الواحد وكذا في ال فيما لو أحرم بالحج في غير أشهر رجب ينعتد عمره من غير حاجة الى صرف فليتامل اهـ سم (قوله قالت عائشة الخ) استدلال على الوجه الثلاثة التي ذكرها في الحصر وكان المناسب تأخير هذا الدليل عن كلام المتن على عادته تأمل (قوله بافراد) الباء للملابسة أي حال كونهما ملاسين لواحد من الوجوه الثلاثة أو بمعنى مع اهـ شيخنا وعبارة أصله مع شرح مر أحدها الافراد الافضل ويحصل بان يحج أي يحرم بالحج من ميقاته ويفرغ منه ثم يحرم بالعمرة من علمه كاحرام المكي بأن يخرج الى أدنى الحل فيحرم بها ويأتي بعملها ما غير الافضل فله صورتان احدهما ان يأتي بالحج وحده في سنة الثانية ان يعتمر قبل أشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما يأتي ثم قال عند قوله وأفضلها افراد شمل كلامه ما لو اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج من عامه فيسمى افرادا أيضا وهو ما صرح به ابن الرفعة والسبكي وكان مرادهما بأنه يسمى بذلك انه أفضل من التمتع الموجب للدم والافطار التمتع يشمل ذلك كما يصرح به كلام الشيخين بل صرح الرافعي بأن ذلك يسمى تمتعا انتهت وعبارة حج وقد يطلق الافراد على الايمان بالحج وحده وعلى ما اذا اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج فحصره فيما في المتن باعتبار الاشهر أو الاصل وواضح ان تسمية الاول افراد المراد به مجرد التسمية المجازية لا تدخل له في الافضية وأما الثاني فتسميته افراد حقيقة شرعية فهو من صور الافراد الافضل قال جمع متقدمون بخلاف وأقرهم بحقيقة المتأخرين ولا ينافيه تقييد المجموع وغيره أفضل منه بأن يحج ثم يعتمر لان ذلك انما هو لبيان انه الافضل على الاطلاق ولا ينافي ذلك أيضا ما يأتي ان الشروط الاتية انما هي شروط لوجوب الدم لا تسميته تمتعا ومن ثم أطلق غير واحد كالشيخين على ذلك انه تمتع لان المراد انه يسمى تمتعا قويا أو شرعا لكن مجازا لا حقيقة لا استحالة اجتماع الافراد الحقيقي والتمتع الحقيقي على شيء واحد فتأمل ومع ذلك لا ينبغي لمن عكز يريد الافراد الافضل على الاطلاق ترك الاعتمار في رمضان مثلا لافوته لان الفضل الحاضر لا يترك لمرقب وتظير ما يأتي انه ليس مرادهم بنسب تحريم مكان أو زمان فاضل للصدقة تأخيرها اليه لانه لا يدري أي ذكره أو لا بل الاكثر منها اذا أدركه انتهت (قوله ام من ميقات أقرب منه) أي أقرب الى مكة منه أي من الميقات الذي أحرم بالعمرة منه والتقييد بالاقربية ليس بشرط في حقيقة التمتع الذي الكلام فيه الآن ولا في وجوب الدم عليه الا في ذكره فانه اذا أحرم بالحج من الميقات الاقرب الى مكة من ميقات عمرته لا يجب عليه الدم كما سيأتي في قوله ولم يعد لاحرام الحج الى الميقات ولو أقرب لمكة من ميقات عمرته فكان عليه ترك التقييد بالاقربية تامل (قوله اشتراط كونه) أي الاحرام بالحج من مكة ايهام هذا ظاهرا وما قوله أو من ميقات عمرته فإيهام عبارة الاصل له غير ظاهر بل ليس فيها تعرض له أصلا ونصها بان يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويفرغ منها ثم ينشئ حجام من مكة انتهت فانت ترى عبارة الاصل فيها تقييد احرام الحج بكونه من مكة وليس فيها تعرض لكونه من ميقات عمرته فإيهام المذكور فليتامل ولعل الشيخ وقع له نسخ من نسخ المنهاج نصها ثم ينشئ حجام من مكة أو من ميقات عمرته لكن التي شرح عليها مر والمجلى بل وجه النسخة التي سمعناها في حاشية الشوبري ما نصه فان قلت كيف يؤم كلام الاصل هذا مع قوله ثم ينشئ حجام من مكة فانه صريح في الاحرام من مكة لا يحتمل الاحرام من ميقات العمرة بوجه قلت قوله في شروط الدم وان لا يعود لاحرام الحج الى الميقات يفيد ان المسئلة أعظم من كون الاحرام من مكة أو من الميقات فاهم ان أحد الامرين شرط فليتامل اهـ سم (قوله بمحظورات الاحرام) فيه ان هذا موجود في الافراد لكن علة التسمية لا تقتضي التسمية اهـ سم على حج وقوله أو لانه بسقوط العود الخ هذا لا ينافي وجوب الدم عليه اهـ شيخنا وفي سم ما نصه قال الطبري الصحيح ان علة وجوب الدم على التمتع كونه رجب ميقاتا وهذا اذا عاد

أي الحج والعمرة على ثلاثة أوجه لانه اما أن يحرم بهما معا أو يبدأ بحج أو بعمرة قالت عائشة رضي الله عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم علم حجة الوداع فنامن أهل الحج ونامن أهل بعمرة ونامن أهل الحج وعمر قرواء الشيخان أحدها أن يؤديا (بافراد بان يحج ثم يعتمر) بان يحرم بعد فراغه من الحج بالعمرة ويأتي بعملها (و) ثانيها (بتمتع بان يعكس) بان يعتمر ولو من غير ميقات بلده ثم يحج سواء أحرم بالحج من مكة أم من ميقات أحرم بالعمرة منه أم من مثل مساقته أم من ميقات أقرب منه وان أوهم كلام الاصل اشتراط كونه من مكة أو من ميقات عمرته وكون العمرة من ميقات بلده ويعني الا في ذلك متمتعا لتمتعه بمحظورات الاحرام بين النسكين أو لتمتعه بسقوط العود للميقات عنه

الى الميقات يسقط الدم لانتعنه بين الحج والعمرة اه (قوله وبقران) ويجوز القران للمكي بان يحرم بهما
 من مكة تغليب الحكم بالحج لا للعمرة فلا يلزم الخروج لادنى الحل اه ج وهر (قوله أو بعمرة ثم يحج) قد شمل
 المني ما لو أفسد العمرة ثم أدخل عليها الحج فينقذ احرامه به فاسدا ويلزمه المضي وقضاء النسكين اه ج
 وقال العلامة عبد الرزاق وينبغي حرمة ادخاله عليها حيثما لجعله فاسدا مع تبسرجه صححا ولا يلزم من تساوي
 فاسد الحج وصحيحة في كثير من الاحكام جواز جعله فاسدا ويكفي في منعه انه لا يجوز التلبس بعبادة فاسدة اه
 ابن الجال (قوله قبل شروع في طواف) أي ولو احتملا وعبارة شرح هر ونقل الماوردي عن الاصحاب انه
 لو شك هل أحرم بالحج قبل شروع فيه أو بعده صح احرامه لان الاصل جواز ادخال الحج على العمرة حتى
 يتيقن المنع فصار كمن أحرم وتزوج ولم يدرأ كان احرامه قبل تزوجه أو بعده فانه يصح تزوجه انتهت (قوله
 فيحصلان) أي ويدخل عمل العمرة في عمل الحج فيكفيه طواف واحد وسعي واحد اه شرح هر وهل
 هما أي الطواف والسعي للحج والعمرة معاً والحج فقط والعمرة لاحكم لهما أي لانتمارها أي في الحج لم يصرح
 الاصحاب بذلك لكن الاقرب كما قال بعضهم الثاني اه سم اه زى اه ع ش على هر وفي العباب ينسب
 للقران أن يطوف طوافين ويسعى سعيين خروجاً من خلاف أبي حنيفة وقد تقدم اه حل (قوله أيضاً
 فيحصلان) أي ويكفيانه عن حجة الاسلام وعمرة اه برماوى (قوله ما شأنك) أي أي شئ شأنك فهو مبتدأ
 وخبر اه ع ش (قوله ولم أحل) بضم اللام الاولى وحكى كسر هالان الفعل ثلاثي اه برماوى (قوله
 ولم أطف بالبيت) عطف على ما قبل وهذا أحسن من جعله عطف تفسير (قوله وعمرتك) أي التي أحرمت
 بها أولاً لصيرورتها فارتفع عليه فالعمرة التي أتت بها بعد من التمتع تطوع اه ع ش والذي تلخص من
 البخاري وشرحه ان احرامها كان أولاً يحج ثم قمحته الى العمرة بامر صلى الله عليه وسلم لانه كان يحجهم على
 العمرة في ذلك الوقت لارد على المشركين الذين كانوا يعتدون امتناع العمرة في أشهر الحج ويرون ان فعلها
 فيها من أجر الفجور ثم لما استمر عليها الحبط ولم يتمكن من أعمال العمرة الى ليلة عرفة أمرها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بان تحرم بالحج ادخاله على العمرة لتكون قارئة أو باطلا للعمرة وخروجها من غير الاتيان
 بأعمالها ليكون حجها افراداً فلما تمت الحج أمرها بعبدة بالعمرة فاعتبرت من التمتع وقالت هذا مكان عمرتي
 التي اعتبرت قبل ويحمل قولها هذا على أن هذا الموضع موضع فسخ احرام الحج الى العمرة والا فاحرامها
 الاول كان قبل التمتع فعلى هذا عمرتها الثانية تنفل على الاحتمال الاول من كون احرامها الاخير بالحج كان
 قراناً أو على كونه افراداً وأنما خرجت من العمرة التي فسخت الحج اليها من غير أعمال فتكون عمرتها
 الاخير فواجبة فذا ما تحرر هناك وفيه خصوصيات لعائشة من جهات تأمل (قوله ماذا شرع في الطواف)
 أي ولو بنحو خطاوة ولا يؤثر نحو استلامه الحجر بنية الطواف لانه مقدمته وليس منه ذكر في المجموع اه ج
 (قوله لاتصال احرام العمرة الحج) أي ولانه أخذ في التحلل المقتضى لتقصان الاحرام فلا يليق به ادخال الاحرام
 المقتضى لقونه اه شرح هر وقوله وهو أعظم افعالها العمل المراد بالأعظم الافضل اه (قوله اقتصار على الافضل)
 أي من صور القران أي فالصورتان اللتان ذكرهما الاصل للقران افضل من اللتين لم يذكرهما وهما احرامه
 بهما من دون الميقات واحرامه بالعمرة قبل أشهر الحج ثم بالحج في أشهره والصورة الاولى من الصورتين المفضولتين
 فيها دم اترك الميقات غير دم القران هذا ظاهر عبارته والذي يفهم من شروع المنهاج ان الافضلية انما هي في
 احدي الصورتين وان الصورة الاخرى فيها خلاف وعبارة شرح هر وغير الا كل يحرم بهما من دون الميقات
 وان لم يدم فتقيد به بالمقات لكونه الاكمل لا لكون الثاني لا يسمى قراناً انتهت وعبارة الحل ولو أحرم بالعمرة
 قبل أشهر الحج ثم ادخله عليها في أشهره فقبل لا يصح هذا الادخال لانه يؤدي الى صحة الاحرام بالحد قبل أشهره
 وقبل يصح لانه انما يصير محرماً بالحج وقت ادخاله قال في الروضة الثانية أصح أي فيكون قارناً انتهت (قوله ولو في

(و) قالها (بقران بان يحرم
 بهما معاً) في أشهر حج
 (أو بعمرة) ولو قبل أشهره
 (ثم يحج) في أشهره (قبل
 شروع في طواف ثم يعمل
 عمله) أي الحج فيهما
 فيحصلان أما الاول فظفر
 عائشة السابق وأما الثاني
 فلما روى مسلم أن عائشة
 أحرمت بعمرة فدخل عليها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فوجدتها تبكي فقال ما شأنك
 قالت خضت وقد حل الناس
 ولم أحل ولم أطف بالبيت
 فقال لها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أهلي بالحج ففعلت
 ووقفت المواقف حتى اذا
 طهرت طافت بالبيت وبالصفا
 والمروة فقال لها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قد حلت
 من حجك وعمرتك جنباً
 وخرج بزبادى قبل شروع
 ما اذا شرع في الطواف فلا
 يصح احرامه بالحج لاتصال
 احرام العمرة بمقصوده وهو
 أعظم أفعالها فيقع عنها
 ولا ينصرف بعد ذلك الى
 غيرها وتبيد الاصل الاحرام
 بهما بكونه من الميقات
 والاحرام بالعمرة بكونه في
 أشهر الحج اقتصار على الافضل
 (ويجتمع عكسه) بان يحرم
 يحج ولو في

أشهره) كان الأولى إسقاط الغاية لأن الأحرام بالحج في غير أشهره ينفع دعة كما تقدم اه حل وجوابه
 أن الواو لعمال كذا كره البرماوى لا لغاية كما فهم اه شيخنا (قوله لأنه لا يستفيد به شيئاً) غرضه بهذا الرد
 على القديم القائل بجواز العكس و يكون قرأنا وعبارة أصله مع شرح الحلى ولا يجوز عكسه في الجديد وهو أن
 يحرم بالحج في أشهره ثم بعمره قبل الطواف للقدم وجوز القديم قياساً على العكس فيكون قارئاً أيضاً و فرق
 الأول بان ادخال الحج على العمرة يفيد زيادة على أعمالها بالوقوف والرى والمبيت بخلاف العكس انتهت
 (قوله وأفضلها افراد) وبحسب الاسنوى تبعاً للبارزى ان القارئ الذي اعتمر قبل قرأته او بعده يكون قرأته
 أفضل من الافراد لاشتماله على مقصوده مع زيادة عمرة اخرى كمن يبرج جوامع آخر الوقت صلى بالنهم اوله
 ثم بالوضوء آخره ورد بانه لا يلاقي مانعاً فيه اذ الكلام في المفاضلة بين كبريات اداء التمكن المسقط لطلبهما
 لا بين اداء التمكن فقط او اداها مع زيادة تسلك متطوع به ويرد أيضاً بان لو سلمنا انه كلام فيما نحن فيه نقول
 الافراد أفضل حتى من القران مع العمرة المذكورة لان في فضيلة الاتباع ما يربو على زيادة العمل كما لا يخفى
 من فروغ ذكرها وبما تقرره لم أن من استناب واحد الحج وآخر للعمرة لا تحصل له كيفية الافراد
 الفاضل لان كيفية الافراد لم تحصل له اه شرح مر (قوله ان اعتمر عامه) أى وهو آخر ذى الحجة اه
 حل وهو العشرون يوماً الباقية منه فلو اعتمر في الحرم كان مقضولاً اه شيخنا ثم رأيت في شرح مر
 مانصه والمراد بالعام ما بقى من الحجة الذى هو شهر رجب كما يفيد كلام السبكي اه ولو حج ثم أحرم بالعمرة في
 آخر رجب من ذى الحجة وأتى ببغية أعمالها في الحرم فانه يكون آتياً بالافراد الافضل صرح به العلامة سم
 ومعلوم ان ثوابه دون ثواب من آتى بها كاملة في ذى الحجة اه ابن الجال (قوله كان الافراد مفضولاً) أى
 عن التمتع والقران فهما الافضل منه في هذه الحالة لتعليل الذى ذكره المحلى بقوله لان تأخير العمرة عن
 سنة الحج مكروه اه وقد ذكره الشارح أيضاً بقوله لان تأخيرها عنه مكروه (قوله على خلاف الح) متعلق
 بقوله وأفضلها افراد ثم تمتع فقوله ما ذكر أى من الافراد والتمتع يعنى ان أفضلها الافراد على الإطلاق فيها خلاف
 والاصح ما ذكره وأفضلية التمتع على القران فيها خلاف والاصح ما ذكره وبقى خلاف آخر لم يذكره
 وهو افضلية القران على الافراد والتمتع وعبارة أصله مع شرح ج وأفضلها الافراد وبعده التمتع وفي قول
 التمتع أفضل وهو مذهب الحنابلة واطلوا في الانتصار له وفي قول القران أفضل وهو مذهب الحنفية واختاره
 جمع من أكابر الصحابة انتهت (قوله روى الشيخان الح) أتى بدليلين الاول يفيد افضلية الافراد والثاني يفيد
 افضلية التمتع ولم يذكر دليلاً للقول الثالث الذى علمته من عبارة ج وقد ذكره المحلى بقوله روى الشيخان
 عن أنس أنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لبيك عمرة وحج اه (قوله وروى بأنه احرم متمتعاً) وعن
 انس رضى الله عنه أنه قرن ويمكن الجمع بينهما وان كان الافراد هو الارجح بان يقال انه صلى الله عليه وسلم أحرم
 أولاً مطلقاً ثم صرفه للعمرة ثم أدخل عليها الحج فمن قال انه مطلق نظر الى أول احرامه ومن قال انه متمتع نظر الى
 أول صرفه ومن قال انه قارئ نظر الى ما بعد ادخال الحج ومن قال انه مفرد نظر الى أنه أتى بأعمال الحج وما ذكره
 في المجموع في الجمع غير متجه اه برماوى (قوله بان رواه) بفتح التاء لان الفقه أصلياً لا نقلاً بها عن أصل كقضاء اه
 شيخنا (قوله بضبط المناسك) أى من لدن خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة الى أن تحلل اه برماوى
 (قوله اختاره) أى الافراد أولاً أى احرم بالحج أولاً ثم أدخل عليه العمرة وهذا وان لم يجز لغيره لكنه فعله
 خصوصية له للحاجة الى بيان جوازه في هذا المجمع العظيم وان سبق بيانها من قبل متعديدا اه ج وانما
 احتاج الى بيان جوازه في هذا المجمع العظيم لان الجاهلية كانوا يرون انها لا تجوز في أشهر الحج فلا يراحمون
 بها الحج في وقت امكانه اه من عيش على مر (قوله كما بينته مع فوائد في شرح الروض) عبارة هناك
 قال في المجموع والصواب الذى نعتقده أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة فخص بجوازه في

أشهره ثم بعمره قبل
 طواف لانه لا يستفيد به
 شيئاً بخلاف ادخال الحج على
 العمرة فانه يستفيد به
 الوقوف والرى والمبيت
 (وأفضلها) أى هذه الاوجه
 (افراد) يفيد رده بقولى
 (ان اعتمر عامه) فلو أخرت
 عنه العمرة كان الافراد
 مفضولاً لان تأخيرها عنه
 مكروه (ثم تمتع) أفضل من
 القران على خلاف في افضلية
 ما ذكره منشأ الخلاف
 اختلاف الرواة في احرامه
 صلى الله عليه وسلم روى
 الشيخان أنه صلى الله عليه
 وسلم أفرد الحج وروى أيضاً أنه
 احرم متمتعاً ورجح الاول بان
 رواه أكثره وان جازاً
 منهم اقدم صحة وأشد عناية
 بضبط المناسك وبأنه صلى
 الله عليه وسلم اختاره أولاً كما
 يبين مع فوائد في شرح
 الروض

تلك السنة للحاج أو أمر في قوله عمره بيل وجاوب هذا سهل الجمع بين الروايات فعمد رواية الأفراد وهم إلا أكثر
 أول الاحرام وعمد رواية القرآن آخره ومن روى التمتع أراد التمتع القوي وهو الانتفاع وقد انتفع بالاكتفاء
 بفعل واحد وثبوته بذلك أنه صلى الله عليه وسلم لم يعتد في تلك السنة عمرة مفردة ولو جلت حجة مفردة لكان غير
 معتد في تلك السنة ولم يقل أحد أن الحج وحده أفضل من القرآن فانتظمت الروايات في حجة في نفسه وأما
 الصحابة فكانوا ثلاثة أقسام قسم أحرم بحج وعمرة ومعهم هدى وقسم بعمره ففرغوا منها ثم أحرموا بحج وقسم
 بحج ولا هدى معهم فامرهم صلى الله عليه وسلم أن يقبلوه عرفة وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة وهو خاص
 بالصحابة أمرهم به صلى الله عليه وسلم لبيان مخالفة ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج
 واعتقادهم أن إيقاعها فيه من الجبر الفجور كما أنه صلى الله عليه وسلم أدخل العمرة على الحج لذلك دليل
 التخصيص خبر أبي داود عن الحارث بن بلال عن أبيه قال قلت يا رسول الله أ رأيت فسخ الحج إلى العمرة لنا خاصة
 أم للناس عامة فقال بل لكم خاصة فانتظمت الروايات في أحرامهم أيضا فنرى أنهم كانوا قارين أو متمتعين
 أو مفردين أراد بعضهم وهم الذين علم ذلك منهم وظن أن البقية مثلهم وأما تفضيل التمتع على القرآن فإنه
 أكثر مما انتهت (قوله وأما ترجيح التمتع الحج) لعله مقابل لمخوف تقديره ما تقدم في ترجيح أحدهما أي
 الأفراد والتمتع على الآخر وأما ترجيح الحج (قوله اكمل منها في القرآن) أي لأن التمتع يأتي بعملين كاملين غير
 أنه لا ينشئ لهاميتان وأما القارن فإنه يأتي بعمل واحد من ميقات واحد اهـ شرح مر (قوله
 وعلى كل من التمتع الحج) المعنى في إيجاب الدم على التمتع كونه ربح ميقاتا اذ لو كان أحرم أو لا بالحج من ميقات
 بلده لكان يحتاج بعد فراغه من الحج إلى خروجه لادنى الحل ليحرم بالعمرة وإذا تمتع استغنى عن الخروج
 لكونه يحرم بالحج من جوف مكة اهـ شرح مر ومثله حج ثم قال حج وبهذا يعلم أن الوجه فيه تكرار
 العمرة في أشهر الحج أنه لا يتكرر عليه وإن أخرج الدم قبل التكرار لأن ربحه الميقات بالمعنى الذي قرر لم
 يتكرر ولو تمتع ثم قرن من عامه لم يزد ما على القول المعتمد خلافا لجمع لاختلاف موجبي الدم فلم يمكن
 التداخل اهـ وأما وجوبه على القارن فلو وجوبه على التمتع بالنص وفعل التمتع أكثر من فعل القارن فإذا
 لزمه الدم فالقارن أولى ويلزم الدم آفاقا تمتع نأ بالاسيطان بمكة ولو بعد العمرة لأن الاسيطان لا يحصل
 بمجرد النية وعلة في الذخائر بأنه التزم بمجاوزه الميقات أما العود إلى الدم في أحرام سنته فلا يسقط بنية الإقامة
 اهـ شرح مر (قوله أيضا وعلى التمتع والقارن دم الحج) وهذا الدم دم ترتيب وتقدير كسبائي وسيأتي في المتن
 مانعه ودم ترك مأمور كدم تمتع وكذا دم قوات اهـ ومعلوم أن الأمور رأى الواجب في الحج خمسة الاحرام من
 الميقات وطواف الوداع والرمي والمبيت بمزدلفة والمبيت بمنى ومثلها المشي المنذور إذا أخطفه فهذه ستة تضاف
 للقوات تكون سبعة تضاف للتمتع والقران تكون تسعة وقد نظمتها ابن القري في قوله

تمتع قوت وحج قرنا * وترك رمي والمبيت بمنى
 وترك الميقات والمزدلفة * أو لم يودع أو كشى أخطفه

ناذره تأمل (قوله في تمتع) أي بمحظورات الاحرام بالعمرة أي بسبب العمرة أي بسبب الفراغ منها فالباء سببية
 وفي الكلام حذف كما علمت وقوله إلى الحج أي واستمر تمتعه بالمحظورات إلى الحج وقوله فاستيسر السنين رائدة
 أي فاستيسر وما اسم موصول مبتدأ واستيسر ملته والخبر محذوف تقديره عليه أي فالذي يسر كائن عليه وقوله
 من الهدى بيان لما اهـ من الجلائل بتصرف (قوله أن لم يكونا من حاضري الحرم) أفهم كلامه أنه لا يشترط
 لوجوب الدم نية التمتع ولا وقوع النسيك عن شخص واحد ولا بقاؤه حيا وهو كذلك ولو استأجر اثنين آخران
 أحدهما الحج والآخر لعمرة فتمتع عنهما أو اعتمر أحدهما عن نفسه ثم حج عن المستأجر فان كل من تمتع بالآخر
 من المستأجرين أو أحدهما في الأولى أو من المستأجرين في الثانية فعلى كل واحد من الاثنين أو الاثنين والآخر

وأما ترجيح التمتع على
 القرآن فلأن أفعال
 النسيك فيه أكمل منها في
 القرآن (وعلى) كل من
 (التمتع والقارن دم) لقوله
 تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى
 الحج فاستيسر من الهدى
 وروى الشيخان عن عائشة
 رضي الله عنها أنه صلى الله
 عليه وسلم ذبح عن نسائه
 البقر يوم النحر قالت وكن
 قارنات (أن لم يكونا من
 حاضري الحرم) لقوله تعالى
 في التمتع

نصف الدم ان يسروا أو أعسروا أو أحدهما فمما يظهر فالصوم على الاجبر أو تمتع بلاذن ممن ذكر لزمنه دم ان دم
 للتمتع ودم لاجل الاساءة لمجاوزته الميقات اه شرح مر وقد يجب الدم على غير محرم كاستأجر امرأه
 بتمتع كلولي بسبب تمتع موليه أو قرانه أو احصاره أو تكاب المير المحرم محظورا بخلافه اذا كان غير مميز فلا ذنبه
 على واحد منهما وان كان اتلافا بخلاف اتلافا مال الا دمي كالاجني اذا طيب غير مميز بخلاف ما اذا كان مميزا
 ففيه تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى اه ابن الجلال (قوله ذلك) أي الهدي والصوم لمن لم يكن أي على من لم يكن
 اه برماوى (قوله وهم من مساكنهم الخ) عبارة حج وحاضروه من استوطنوا بالفعل لا بالنية حالة الاحرام
 بالعمرة محلادون مرحلتين الى ان قال ومن له مسكن قريب من الحرم وبعد منه اعتبر بمقامه به أكثر ثم
 ما به أهله وماله دائما ثم أكثر ثم ما به أهله كذلك ثم ما به ماله كذلك ثم ما قصد الرجوع اليه ثم ما خرج منه ثم
 ما أحرم منه وأهله حليلته ومحلبير مدون نحو أب وأخ انتهت وقوله ما مقامه به أكثر فان كان مقامه بالقرب
 أكثر فلا دم عليه أي وان أحرم من البعيد كما هو صريح هذا الكلام ووافق مر على ان جميع ما ذكرته قضية
 عبارة منهم فانه أخر اعتبار رتبة الاحرام عن هذه الرتبة وما بعدها كما صرح به العبارة وبالأول لادم اذا كان له
 مسكن واحد قريب وأحرم من مكان بعيد ذهب اليه لاجل قوله هذا فملكى اذا ذهب الى المدينة فالحاجة ثم أحرم
 بالعمرة من ذي الحليفة لا يلزمه دم التمتع فسقوط الدم عن الحاضر يكفي فيه استيطانه مكانا حاضرا ولا يشترط فيه
 خروجه عن الحضور والاحرام من مكان بعيد فلي تأمل اه سم عليه ومن لوطنه طريقان أحدهما على دون
 مرحلتين من الحرم والاخرى على مرحلتين منه فهو حاضر كما استوجبه بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قال فعليه
 أهل السلافة من الحاضرين اه وكلامهم يقتضيه لكن في التحفة في باب صلاة المسافر ما هو صريح في ان من
 كان بينه وبين الحرم أو مكة على خلاف المرح مرجح مرحلتان ولو من احدى الطرق لا يعد من الحاضرين جوابا عن
 عدم المناقاة بين قولهم في نحو قرن المنازل انه على مرحلتين من مكه مع ان لها طريقين طويلين وقصيرين وبين
 ما قالوه فيها له طريقان طويل وقصير تعتبر المسلوكة فلي تأمل فان الاوجه هو الاول اذا كان براءة النعم من الدم
 ولا نظر لكونه يصدق عليه ان منزله على أكثر من ذلك باعتبار ذلك الطريق لما علمت ان الاصل يرجح الاول ثم
 رأيت عن بعضهم تخصيصه لاوه وان اعتبر ما يكون سلوكه به أكثر أخذائهما اذا كان له مسكن وكانت اقامته
 بأحدهما أكثر اه وهذا هو الذي أخذ من اعتبارهم فبين له مسكن في الحاشية ثم قال ويحتمل انه حاضر
 مطلقا لان منزله يصدق عليه انه على دون مرحلتين ولا نظر لكونه يصدق عليه انه أكثر من ذلك لان الاصل براءة
 الذمة من الدم اه وهو الذي ذكرته أولا ثم رأيت عبارة التحفة في باب صلاة المسافر وهي ان ابن عباس وابن
 عمر رضي الله تعالى عنهم نصا على ان كلام من جدد والطائف وعسفان على مرحلتين من مكة ثم قال نعم قد
 يعارض ذكر الطائف قولهم في قرن المنازل انه على مرحلتين أيضا مع كونه أقرب الى مكة بنحو ثلاثة أميال
 أو أربعة وقد يجب بان المراد بالطائف هو وما قرب اليه في شمل قرنا اه واذا تأملت أنتج لك ان أهل السلافة من
 الحاضرين قطعانص كلام ابن عباس وابن عمر ولومع النظر لقولهم ان قرنا على مرحلتين اذ حد الحرم من أي
 طريق كان السلامة على أكثر من أربعة أميال وحيث نذكر البحث فبين عد المذكورين من أهل الطائف
 وجدوه عسفان والله أعلم اه ابن الجلال (قوله قريهم منه) تعليل لكونه من دون المرحلتين من الحرم سمي
 حاضرا (قوله واستلهم عن القرية) وهي ايلة التي عند عقبة الحاج المصري لان بينها وبين البحر دون مرحلتين
 اه برماوى (قوله لم يرجعوا ميقانا) أي لم يستفيدوا ترك ميقان أي لم يسقط عنهم ميقان عام كان يلزمهم الاحرام
 منه بخلاف الآفاق فانه يرجع ميقانا أي اكتسب راحة بسقوط الاحرام من الميقات واكتفى منه بالاحرام من
 مكة فترجع الميقات بمرحاة بترك الاحرام منه والاكتفاء بالاحرام من مكة اه عزيزي (قوله كما
 أوضحته في شرح الروض) عبارته هنا والمعنى في ذلك انهم لم يرجعوا ميقانا أي عاملا له ولمن مر به فلا يشك

ذلك لمن لم يكن أهله
 حاضري المسجد الحرام
 وقيس به القارن فلا دم على
 حاضريه (وهم من)
 مساكنهم (دون مرحلتين
 منه) أي من الحرم لقريهم
 منه والقريب من الشيء
 يقال انه حاضره قال تعالى
 واستلهم عن القرية التي
 كانت حاضرة البحر أي
 قريتهم والمعنى في ذلك
 انهم لم يرجعوا ميقانا كما
 أوضحته في شرح الروض

عن بينه وبين مكة والحرم دون مسافة القصر اذا عني له النسك ثم فاته وان رجع ميقانا بتمتعه لكن ليس ميقانا عاما ولا يشكل أيضا بانهم جعلوا ما دون مسافة القصر كالوضع الواحد في هذا ولم يجعلوه في مسئلة الاساءة وهو اذا كان مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وجارزه وأحرم كالوضع الواحد حتى لا يلزمه الدم كالمسكن اذا أحرم من سائر بقاع مكة بل الزموا الدم وجعلوه مسيا كالأفاق لان ما خرج عن مكة مما ذكر تابع لها والتابع لا يعطى حكم المتبوع من كل وجه ولا يتم علواً بمقتضى الدليل في الموضعين فهنا لا يلزمه دم لعدم اساءته بعدم عوده لانه من الحاضرين بمقتضى الآية وهناك يلزمه دم لاساءته بمجاورته ما عني له بقوله في الخبر ومن كان دون ذلك فن حيث انشأ حتى أهل مكتمن مكة على ان المسكن المذكور كالثريه بمنزلة مكة في جواز الاحرام من سائر بقاعه وعدم جواز مجاوزته بلا احرام لم يرد النسك انتهت وذكر سم الاشكال بعبارة أوضح من هذه العبارة فقال قال النووي رحمه الله تعالى في نكت التنبيه جعلوا مكة وما جاورها من الامكنة معدودة من حاضري المسجد الحرام كالشيء الواحد حتى لا يجب على المتمتع الدم عند عدم عوده الى الميقات ولم يجعلوا ذلك كالشيء الواحد فيما اذا جاوزه المريد للنسك غير محرم بل أوجبوا عليه الدم اذا لم يعد ولو جعلوه شيئاً واحداً لكان يحرم من ايها شاء كما يحرم من أي بقاع مكة شاء مع ان الدم وجب في كل من المستثنين بسبب ترك الاحرام من الميقات اه كلام النووي وأجاب عن هذا الاشكال في شرح الروض اه بحروقه (قوله فن جاوز الميقات الخ) تفريع على التقي في قوله ان لم يكونا من حاضري الحرم الذي هو متطوق الشرط اه شجنا (قوله لزمه دم التمتع) أي ويلزمه دم المجاوزة أيضا اذا جاوزه مريد للنسك اه حل (قوله وقول الروضة الخ) وارد على الصورة المطوية في الغاية التي ذكرها بقوله ولو غير مريد للنسك الخ أي سواء كان مريد للنسك أو غير مريد له وقوله ولا يضر التقييد بالمريد الخ أي لا يضر في كلام الروضة التقييد بالمريد مع انه فيمن استوطن في دون المرحلتين وهو لا فرق فيه عند مجاوزة الميقات قبل الاستيطان بين ان يكون مريد للنسك أو لا يكون وحاصل دفع هذا الضرر ان غير المريد منهم مما فيها بالاولى وذلك لانه اذا انتفى الوجوب عن مريد النسك عند المجاوزة فعن غيره أولى تأمل (قوله كاصلها) وهو العزيز شرح الوجيز للامام الرافي اه من الروض وشرحه (قوله في دون مرحلتين) أي في شأن من دون مرحلتين أي في شأن من أحرم من دون المرحلتين بعد مجاوزة الميقات تأمل (قوله محمول على من استوطن) أي بعد مجاوزته وقبل احرامه كما يعلم من عبارة التحفة به يعلم بالالفهام في الحاشية اه شوبرى وعبارته في الحاشية قوله محمول على من استوطن هذا الجمل فاسد لانه ان أراد الجمل على آفاق دخل مكة على قصد الاستيطان فقد صرح الرافي في صورة التمتع الاصلية بانه لا عبرة بهذا القصد ويلزمه دم التمتع وان أراد من كان مستوطنا بها فعن الرافي وغيره ما يخالفه حيث فرض هذه المسئلة التي حكم فيها بعدم الزوم في الآفاق وعبارته رحمه الله تعالى تبعا للفرز الى الثالث وهو ان يحرم بالعمرة من ميقات بلده الخ ثم قال وانما يجب الدم بشرط الاول ان لا يكون من حاضري المسجد وساق الباقي الى ان تكلم على الشرط السابع فذكر مسئلة من جاوز مريد للنسك وحكم فيها بعدم وجوب دم التمتع بقوله وهو ان يحرم بالعمرة من ميقات بلده تعلم منه قطعاً انه غير مستوطن بمكة قبل الآن وذلك شروطنا الى ان ذكر المسئلة في الشرط السابع فكيف يقول الشارح انهم محمول على من استوطن بمعنى كن مستوطنا بها على ان من كان مستوطنا بمكة وأحرم بالعمرة من ميقات بلده قدم منها ثم أحرم بالحج من مكة لادم عليه لانها وطنه فلا يصح الجمل من هذا الوجه أيضا قال السبكي لو خرج المكي الى بعض الآفاق لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج في عامه لم يلزمه دم قال النووي بلا خلاف انتهت اه ع ش (قوله بالواقعة) أي بفهم الاول (قوله ومن اطلاق المسجد الحرام الخ) وكذا جميع ما في القرآن من ذكر المسجد الحرام المراد به جميع الحرم الا قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام فالمراد به الكعبة فقط كذا اطلقوه والوجه انه يستثنى منه أيضا آية ليلة الاسراء لان المراد به حقيقة

فمن جاوز الميقات من الآفاقين ولو غير مريد نسكاً ثم بداه فاحرم بالعمرة قبل دخوله مكة أو عقب دخوله لزمه دم التمتع لانه ليس من الحاضرين لعدم الاستيطان وقول الروضة كاصلها في دون المرحلتين من جاوز الميقات مريداً للنسك ثم أحرم بعمرة لا يلزمه دم التمتع محمول على من استوطن ولا يضر التقييد بالاريد لان غير مفهوم بالواقعة ومن اطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم كما هنا قوله تعالى فلا يقرؤا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وعبر في الحرر بدل الحرم بمكة

المسجد فقط اه برماوى (قوله في دون المرحلتين) أى في شأن من دون المرحلتين أى والمتبادر من صبارتهم انه من الآفاقين حتى يناقض ما قبله وقول الشارح على من استوطن أى اتخذله وطناً في دون المرحلتين فيكون من الحاضرين والمراد التوطن أى بعد المجاوزة وقبل الاحرام بالعمرة كما تقدم فسقط ما لحواشي هنا اه شيخنا (قوله قال الاسنوى والفتوى على ما قبله) ضعيف اه حل (قوله يؤدي الى ادخال البعيد عن مكة) أى ادخاله في حاضرى الحرم والمراد البعيد عن مكة القريب من الحرم كأن كان بينه وبين الحرم ستة وأربعون ميلاً وبين طرف الحرم الذى يليه وبين مكة عشرة أميال فهذا من حاضرى الحرم مع ان بينه وبين مكة ستة وخمسون ميلاً وقوله واخراج الأريب أى من مكة أى اخراجه عن كونه من حاضرى الحرم كأن يكون بينه وبين الحرم ثمانية وأربعون ميلاً وبين طرف الحرم الذى يليه وبين مكة ثلاثة أميال فجعله ما بينه وبين مكة واحد وخمسون ميلاً فهو قريب من مكة بالنسبة للذى بينه وبينها ستة وخمسون ميلاً كما علمت اه سلطان وقوله لاختلاف المواقيت كان عليه ان يقول لاختلاف جهات الحرم اذ لا علاقة بخصوص المواقيت ولذلك قال فى شرح الروض لاختلاف حدود الحرم اه (قوله أيضاً يؤدي الى ادخال البعيد الخ) زاد فى شرح الروض ويؤدي أيضاً الى ان من بذات عرق من الحاضرين لانها على دون مسافة القصر من الحرم ولم يستثنها أحسن حكم المواقيت اه سم (قوله وعطفت على مدخول ان) أى لا على مدخول لم وهو المنقضى لعدم صحة المعنى عليه (قوله فى أشهر حج عامه) لان الجاهلية كانوا يعدونها فيها من أجزء الفجور فرخص الشارع وقوعها فيها دفعا للمشقة عن نحو غريب قدم قبل عرفة بزمن طويل بعدم استدامته احرامه بل يتحل بعمل عمرة مع الدم ومن ثم لو نوى الاحرام بالعمرة مع آخر جزء من رمضان وأتى بأعمالها كلها فى شوال لم يلزمه دم مع انه متمتع كن أتى بها كلها قبل أشهر الحج على المشهور كما قاله الرافعى اه حج (قوله فلو وقعت العمرة الخ) هذا محترز قوله فى أشهر حج وقوله أو فيها الخ محترز الاضافة فى قوله حج عامه وأما قوله وكذا الواحرام الخ فيبعد كونه محترزاً للمتن ولذا والله أعلم فصله بكذا ويمكن ان يكون محترزاً لجعل المراد بقوله واعتمر الخ ان المراد منه أحرم ما أتى بأعمالها فى أشهر حج عامه فخرج ما لو أحرم بها قبل أشهره وأتى بأعمالها فى أشهره تأمل (قوله ولم يعد لأحرام الحج الخ) هذا الشرط جارئ فى كل من المتمتع والقارن كما صرح به مر فى شرحه وصرح به الشارح فى شرح التحرير وقد مر فيه على الشرط الذى قبله فكان الاولى هنا تقديمه أيضاً وقوله لأحرام الحج فيه قصور اذ لا يتأتى العود لأحرامه الا للمتمتع والقارن الذى أحرم بالعمرة ثم بالحج وأما القارن الذى أحرم به ما معاقلاً يتأتى عوده بالأحرام بالحج لانه محرم به من قبل مع انه لو عاد الى الميقات قبل الاشتغال بالأعمال لم يجب عليه الدم كما ذكره بقوله بعد وأدخلها القارن الخ فيعلم من كلامه فى الشارح حيث قال أو أحرم به من مكة أو دخلها القارن ان قوله لأحرام الحج ليس بقيد بل المدار فى عدم وجوب الدم على العود الى الميقات سواء كان محرماً بالحج أو لم يحرم به منه فقوله فلو عاد اليه أى المتمتع والقارن الذى أحرم بها أولاً وأراد ان يدخل عليها الحج وكذا فى قوله أو أحرم به من مكة أى المتمتع والقارن المذكور فقوله أو دخلها القارن الخ أى الذى أحرم به ما معاقلاً بقوله قبل الوقوف ليكون العود للميقات قبل الشروع فى الأعمال حتى لا يجب الدم تأمل ثم رأيت فى حواشى التحرير للعلو بما نصه قوله لأحرام الحج من الميقات الاولى اسقاط هذا وقول ولم يعد الى ميقات لبشمل من أحرم به ما معاقلاً ثم عاد من أحرم بالحج بعد العمرة ثم عاداً وأدخله عليه ثم عاد اه والشيخ عبد البر أيضاً ما نصه قوله ولم يعد الخ وصورته فى القارن ان يحرم أولاً بالعمرة ثم يدخل عليها الحج فهذا هو الذى الكلام فيه وأما الواحرام به ما معاقلاً يتصور فى حق العود لكن له ان يعود وان لم يحرم بشئ لسقوط الدم عنه فقوله هنا لأحرام الحج ليس بقيد بل المدار على قطع المسافة فقط انتهى وبعبارة الباب الرابع ان لا يعود للحج الى ميقات عمرته أو مثل مسافته أو الى ميقات على دونها كن ميقاته الخفة فعاد لاذ ان عرق أو الى مرحلتين قال

قال الاسنوى والفتوى على ما قبله فقد نقله صاحب التقريب عن نص الاملاء ثم قال وأيده الشافعى بان اعتبار ذلك من الحرم يؤدي الى ادخال البعيد عن مكة واخراج القريب لاختلاف المواقيت وعطفت على مدخول ان قولى (واعتمر المتمتع فى أشهر حج عامه) فلو وقعت العمرة قبل أشهره أو فيها والحج فى عام قابل فلا دم وكذا الواحرام به فى غير أشهره وأتى بجميع أفعالها فى أشهره ثم حج (ولم يعد لأحرام الحج الى ميقات)

في شرح من مكة وزعم ان هذا انما يأتي على الضعيف السابق ليس في محله لان الملاحظ هنا غيره وهو عدم ربح
 ميقات ومن عاد لثل مسافة أدنى المواقيت لم يربح ميقاتا الخ اه سم على حج (قوله ولو أقرب الى مكمن
 ميقات عمرته) أي الذي اعتمر منه وفيه انه متمتع الآن بما زاد على ذلك في المسافة الا أن يقال هو الا أن لم يربح
 ميقاتا وقوله ثم عاد كل منهما الى ميقات أي من مواقيت الحج كيالم اه حل قال في شرح الروض واكتفى
 هنا بالملاقات الاقرب بخلافه فيما مر في عوده الى الميقات بعد تجاوزته على ما هو ظاهر كلامهم ثم لانه هناك قضاء
 لما فوته بسأته لانه دم اساءة بخلافه هنا اه سم (قوله فلو عاد اليه) أي المذكور من قوله الى الميقات
 وقوله أو الى مثل مسافة ميقاتها (قوله ثم عاد كل منهما الى ميقات) أي قبل تلبسه بنسك فخرج ما اذا عاد بعد تلبسه
 به فانه لا ينفعه العود سواء كان ذلك النسك وقفا وهو ظاهر او طواف قدوم كأن خرج المتمتع الى محل دون
 مسافة القصر من مكنته يحرم منه بالحج ثم يدخلها ويطوف للقدوم أو كان طواف وداع مسنوبا بان يحرم منها
 بالحج ثم يطوف للوداع عند خروجه لعرفة واعلم انه عبر في التحفة بدل التعبير بنسك بقبل الوقوف فكذب عليه
 مولانا سيدنا وشيخنا محقق عصره السيد عمر رضي الله عنه مقتضاه نفع العود قبله أي الوقوف ولو بعد طواف
 القدوم فيما لو أحرم بالحج خارج مكة أو بعد طواف الوداع المسنون عند الذهاب الى عرفة وقد جزم في فتح
 الجواد بان العود حيث لا ينفع المتمتع ولا القارن وهو مقتضى ما في شرح الروض ونخص في الحاشية تهميم
 النسك الذي يمنع التلبس به فتح العود بالمتمتع وأما القارن فيجوز به العود قبل الوقوف وان سبقت نحو طواف
 قدوم وفرق بينهما بما لا يخلو عن تكلف وهو مقتضى متن الروض فانه عبر في المتمتع بقبل النسك وفي القارن
 بقبل الوقوف لكن زاد شارحه في هذا المحل قوله أو نسك آخر كما أشرت اليه آنفا وأما صاحب المغني والنهاية فلم
 يتعرض لهذا القيد في المتمتع وقيدا في القارن بقبل الوقوف تبعا لمتن الروض اه وحاصل الفرق الذي ذكره
 في الحاشية ان المتمتع فرغ من تحلل بعض النسكين فأثر فعله لشبهه ما يشع به التحلل وهو الطوافان المذكوران
 وأما القارن فلا يأخذ في أسباب التحلل الا بالوقوف قال شيخنا شيخنا العلامة عبد الرؤف في شرح المختصر وقد
 يقال مثل الطوافين المذكورين بالنسبة للمتمتع المبيت بعمى ليلة التاسع فلا ينفعه العود بعده حيث لا أن يقال
 ليس المبيت المذكور على صورة ركن بل على صورة واجب ولا دخل له في التحلل فينفعه العود حيث لا وهو الظاهر
 كما بينته في حاشيتي على شرح أبيات الدعاء اه ابن الجلال (قوله عليه) أي المتمتع انظر ما وقت وجوبه على
 القارن بصورتيه فاني لم أرفقه نصا تامل (قوله احرامه بالحج) أي فلا يستقر قبله فلو مات قبل الاحرام بالحج فلا دم
 عليه ع ش على مر (قوله لا يتابع ونحو جالح) ولولا هذا ان كان القياس ان لا يجوز تأخير عن وقت
 الوجوب والامكان كالزكاة اه شرح مر (قوله من أوجب فيه) وهم الائمة الثلاثة رضي الله عنهم اه
 برما ويرجعه الله تعالى (قوله فان عجز الخ) معطوف على قوله وعلى كل من المتمتع والقارن دم الخ تأمل اه شيخنا
 (قوله أيضا فان عجز بحرم الخ) أي وقت الاداء لا وقت الوجوب اه حج فالحسنة في مكان العجز بالحرم وفي
 زمانه وقت الاداء أي الوقت الذي يبدأ أداء الدم فيه تأمل (قوله أيضا فان عجز بحرم الخ) أي سواء قدر عليه
 ببلده أو بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين لان الهدى يختص ذبحه بالحرم دون الكفارة فلو عدم الهدى في الحال
 وعلم وجوده قبل فراغ الصوم فله الصوم في الاظهر مع انه لم يعجز في موضعه ولورجوه جوده جازله الصوم وفي
 استحباب انتظاره ما مر في التيمم ولو وجد المتمتع الفاقد للهدى الهدى بين الاحرام بالحج والصوم لزمه الهدى
 لان وجده بعد شروعه في الصوم فلا يلزمه وانما يستحب خروجه من الخلاف اه شرح مر وقوله لان
 وجده بعد شروعه في الصوم واذا فعله بعد شروعه في الصوم فهل تسقط بقبته لفعله ما هو الاصل ويقع ما فعله
 نفلا مطلقا أم لا فيه نظار والاقرب الاول قياسا على ما لو عجز عن الاعتاق في كفارة الوفاة والظهار وشرع في
 الصوم ثم قدر على الاعتاق ففعله فانما صامه يقع نفلا مطلقا اه ع ش عليه (قوله حسا) بان لم يجده

ولو أقرب الى مكمن
 ميقات عمرته أو الى مثل
 مسافة ميقاتها فلو عاد اليه
 وأحرم بالحج فلا دم عليه لا تنفاه
 تمتعه وترقه هو كذا الواحرم به
 من مكة أو دخلها القارن
 قبل يوم عرفة ثم عاد كل منهما
 الى ميقات (ووقت وجوب
 الدم عليه) أي على المتمتع
 (احرامه بالحج) لانه حيث لا
 يصير متمتعاً بالعدرة الى الحج
 ووقت جوازه بعد الفراغ
 من العمرة وقبل الاحرام
 بالحج ولا يتأقن ذبحه كسائر
 دماء الجسبر فان بوقت
 (و) لكن (الافضل ذبحه
 يوم نحر) لا يتابع ونحو ج
 من خلاف من أوجب فيه
 (فان عجز عنه) حسا أو
 شرعا (يحرم

أو شرعاً بأن وجد به أكثر من ثمن المثل ولو بما يتغابن به أو ثمن المثل لكن احتاج اليميلون سفره الجائر أو لادينه ولو
 مؤجلاً كما استظهره في الامداد في الأولى وخزمه فيها في متن المختصر وقياساً على أصل النسخ في الثانية أو غلب ماله
 قال العلامة عبد الرؤف ولو دون مسافة العصر لأن المدار على انعقد حال الاداء بخلاف نظيره في قسم الصدقات
 حيث كان فقيراً بغيبته مرحاً بين وغنياً بدونه ماله لا يصدق عليه اسم الغنى والفقير عرفاً لا كذلك اه
 واستوجب ذلك في حاشيته على الشرح لكن قال ينبغي تفصيلاً ما دونهما بما اذا كان في احضار مشقة لا تحتل عادة
 انتهى أو ومحتاج الى ثمنه واستظهر في التحفة انه يأتي هنالما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنة
 أو اعم الغالب أي وهو المبرج عند عامة المتأخرين ومنقول الجمهور به خزم البغوى في فتاويه ومن اعتبار
 وقت الاداء لا الوجوب قال وقياس ما تقرر ان من على دون مرحلتين من محل يسمى حاضر اقبته وما يأتي في
 الديان انه يجب نقلها من دون مسافة العصر ان يلحق بموضعه هنا كل ما كان على دون مرحلتين منه ولم أر من
 تعرض له ولو أمكنه الاقتراض قبل حضور ماله الغائب يأتي هنا ما يأتي في قسم الصدقات فيما يظهر قاله في التحفة
 قال مولانا رحمه الله تعالى وهذا يقتضي وجوب الاقتراض لكن في فتح الجواد أي واصله وان وجد من يقرضه فيما
 يظهر كالتميم اه ويظهر ان هذا الوجه مما في التحفة ويؤيده تصريحهم هنا بأنه يقدم الدين ولو مؤجلاً على
 الدم اه وبه خزم العلامة عبد الرؤف في حاشيته على شرح الشارح رحمه الله تعالى اه ابن الجبال
 (قوله صام بدله وجوباً قبل يوم نحر) هذان كل الصوم متعلقاً بالحج كما هو سباق الكلام فان تعاقب بالعمرة
 كان جاوز ميةاتها بالاحرام فان الثلاثة تكون أداء قبل التحال منها وتقبه ويفرق بينها وبين السبعة بيوم ان
 كان مكاً وبعده البيران كن آفاقاً اه ابن الجبال (قوله أيضاً صام بدله وجوباً قبل يوم نحر) هذا لا يتأتى الا في
 الصوم الذي سببه متقدم على يوم النحر وذلك خمسة أسباب للتمتع والقران وترك الاحرام من الميقات وترك
 المشى المنذور وفوات الحج لان وقت الصوم فيه من حين الاحرام بالقضاء فيوقع الثلاثة قبل يوم النحر واما في
 الصوم الذي سببه متأخر فلا يتأتى فيه صوم الثلاثة قبل يوم النحر وانما وقت أدائها عقب أيام التشريق هكذا
 أشار ج لهذا التفصيل وبعبارة ابن الجبال بعد قول النظم يصوم ان حاداً أي يصوم بعد الاحرام
 بالنسبة للتمتع والقران والقوات ومجاورة الميقات في الحج والمشى والركوب المنذورين وعقب أيام التشريق
 بالنسبة للرعى والمبيتين وبعد استقرار الدم عليه في طواف الوداع اما بوضو له لمسافة العصر أو لخروجه كالمسافر
 وبعد الاحرام بالعمرة بالنسبة لمجاورة الميقات فيها والمشى والركوب المنذورين فيها انتهت ومحل وجوب
 الصوم ان قدر عليه وان علم انه يقدر على الهدى قبل فراغ الصوم فان عجز عنه بما فيه ما في صوم رمضان
 من وجوب المدعى كل يوم فان عجز عن الامداد بقى الواجب في ذمته فاذا قدر على أى واحد فعله ولا ينافى
 هذا قولهم ان هذا الدم مرتب مقدراً لان الاطعام انما هو بدل عن الصوم الذي عجز عنه فالترتيب واقع بين
 الدم وبدله الذي هو الصوم ولو مات المتمتع قبل فراغ أعمال الحج أى أركانه لم يسقط عنه الدم ويخرج من
 تركته قاله العلامة عبد الرؤف فان قلت كيف لم يسقط عنه الدم مع انه لم يحصل له حج قلت لانه بالشروع
 فيه التزم جميع ما يترتب عليه مع انه أثبت على ما فعله فاحتاج لغيره اه أو بعد فراغه قطعاً أو قبل
 التمكن من الصوم سقط بخلافه بعده فصام عنه أو يطعم من تركته لكل يوم مد ولا يتعين صرفه الى مساكين
 الحرم لان ذلك بدل الصوم وهو لا يجب ايقاعه في الحرم بخلاف طعام نحو الصيد نعم يستحب صرفه فيه قال
 الشارح رحمه الله تعالى قلت والظاهر جريان ذلك في بقية الدماء المحقة بدم التمتع اه واذا أطمع عنه الولي عن
 كل يوم مداته من كل مسكين مد لان كل مد بدل عن يوم قال في التحفة وحيث يتعين عن التمتع مما يتعين في
 طعامه المد لكل مسكين اه ابن الجبال (فرع) وجد الهدى بين الاحرام بالحج والصوم لزمه لا بعد
 الشروع في الصوم بل يستحب واذا مات المتمتع قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط أى بل يخرج من تركته

صام بدله وجوباً قبل يوم
 نحر من ذيلاني

أو صوم سقط ان لم يتمكن والا فكم رمضان فيصام عنه أو يطعم اه روض اه سم على ج (قوله ثلاثة أيام تسن الخ) ويجب في هذا الصوم تبييت النية قبل يجب تعيين الصوم كل ينوي صوم التمتع ان تمتع أو القرآن ان قرن صرح المتولي وغيره بالاول وجري عليه الشارح قال العلامة عبد الرؤوف لكن يناقشه عدم وجوب التعيين في الكفارات بل تكفيه نية الواجب بلا تعيين فقياسه هنا كذلك وبه صرح القفال واستظهار شيخنا الاول محمول على الاولوية اه ابن الجلال (قوله تسن قبل عرفة) أي فالاولى أن يحرم قبل سادس الحجة ويصومه وتاليه وإذا أحرم في زمن يسع الثلاثة وجب عليه تقديمها قبل يوم النحر فان لم يسع الا بعضها وجب فان آخرها أو بعضها عن أيام التشريق عصي وصارت قضاء وان أخر الطواف والخلق وصعد على أنه في الحج لان تأخيرهما عن أيام التشريق نادر فلا يكون مراد من الا يتولى بلزومه القضاء فوراً كما هو قياس نظائره لتعديده بالتأخير وليس السفر عذراً في تأخير صومها لان صومها يتعين ايقاعه في الحج بالنص وان كان مسافراً فلا يكون السفر عذراً بخلاف رمضان ولا يجب عليه تقديم الاحرام بزمن يتمكن من صوم الثلاثة فيه قبل يوم النحر اذا يجب تحصيل سبب الوجوب ويجوز أن لا يجب في هذا العام وليس له وسر الاحرام بالحج يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة للتباعد اه شرح مر و ج و عبارة ابن الجلال * (فائدة) * لا فرق في وجوب صوم الثلاثة أداء بين السفر وغيره بخلاف قضاء رمضان و فرق في الجمع بين ادائها واداء رمضان الذي هو عذريته بأن صوم الثلاثة تعين ايقاعه في الحج بالنص قال العلامة عبد الرؤوف أقول وكان حكمة النص على ايقاعها في الحج ان السفر شرط أو شرط الحج التمتع بل مطلق السفر لا بد منه في مطلق الحج كما هو واضح بخلاف رمضان فالسفر فيه غير غالب فكان عذراً فيه تحقيقاً مع ان النص ورد بانه عذريته وهو قوله انه الى أو على سفر فعدة من أيام أخر اه انتهت (قوله لانها عبادة بدنية) أي بخلاف الدم فيجوز تقديمه على الاحرام بالحج بعد الفراغ من العدة لانه حق مالي وهو يجوز تقديمه على ثانی سببه لكن لو بان في هذه الحالة انه ممن لا يلزمه الدم فهل يجري فيه تفصيل الزكاة المججلة فيقال ان شرط أو قال هذا دعي المجل أو علم المستحق القابض بالتجمل له الرجوع والا فلا أو يختص ما ذكره بالزكاة قال في التحفة في فصل تجل الزكاة كل محتسب وفرضهم ذلك في الزكاة كقولهم تعرضوا لغيرها عجل للثاني والمدرک عجل الاول فتأمل اه و فرق قبل بأن الزكاة واسطة فرقتهم بخرجها بتوسيع طرف الرجوع له بخلاف نحو الدم والكفارة فانه في أماله بدل جناية قضيت عليه بعدم رجوعه في تجليله مطلقاً اه أما قبل فراغ العدة فلا يصح التقديم ولا يجوز الامتناع بتقديم العبادة المالية على سببها اه ابن الجلال (قوله وسبعة في وطنه) أي أو ما يريد وطنه ولو لمكان لم يكن له وطن أو أعرض عن وطنه ومحل الاعتداد بصومها في وطنه اذا لم يكن عليه طواف افاضة أو سعى أو حلق لانه الى الآن لم يفرغ من الحج نعم لو وصل لوطنه قبل الحلق ثم حلق فيه جاز له كما هو ظاهر صومها عقب الحلق ولم يخرج لاستئناف مدة الرجوع اه ج ولا أثر لترك الواجبات والفرقان الركن لتوقف صحة الحج عليه كدونها اه ابن الجلال والوجه كما هو ظاهر انه يكفي طريق واحد للماء متعددة كلوا لزم عدم تمتع ودم اساعة فصام مستمتعاً بالية في الحج وأربعة عشر متواليه اذا رجع الى وطنه فيجزيه ولو لم يصم شيئاً حتى رجع مثلاً قضى ستاً متواليه ثم بعد مضي أربعة أيام وقدر مدة السير صام أربعة عشر أجزاء أيضاً والظاهر انه يصح صوم السبعة بوضو له ووطنه وان أعرض عن استيطانه قبل صومها وأراد استيطان محل آخر وترك الاستيطان مطلقاً ولو أراد استيطان محل آخر فهل يصح صومها بمجرد وضو له وان أعرض عن استيطانه قبل صومها فيه نظر ولا يبعد الصحة اه سم على ج (قوله أيضاً وسبعة في وطنه) قال في العبابه في شأنه فلا تفوت قال في شرحه وقول الماوردي ينبغي ان يفعلها قبل دخوله فان أخرها أساء واجزأ ينبغي حمل أساء فيه على الكراهة اه وفي حاشية الايضاح اما السبعة فوقتها موسع الى آخر العمر فلا نصير قضاء بالتأخير ولا يأثم بتركها خلافاً لما وردى له اه سم على ج (قوله أيضاً وسبعة في وطنه) قضيته انه لا يكفي الاقامة

(ثلاثة أيام تسن قبل يوم عرفة) لانه يسن له حاج فطره ولا يجوز صوم شيء منها في يوم النحر ولا في أيام التشريق كما مر ذلك في باب ولا يجوز تقديمها على الاحرام بالحج لانه عبادة بدنية فلا تقدم على وقتها (وسبعة في وطنه) قال تعالى فمن لم يجد

وفي شرح العباب فالولم يتوطن محلا لم يلزمه صومها بمحل أقام في مدة كما أفتى به القفال وظاهر كلامهم أنه لا يجوز له أيضا فيصير إلى أن يتوطن محلا فان مات قبل ذلك احتمل أن يعلم أو يصام عنه لانه كان من محكمات التوطن والصوم واحتمل أن لا يلزم ذلك وان خالف تركه لانه لم يتمكن حقيقة قوله بل الأول هو الوجه اه
 لكن قضية شرح الروض الاكتفاء بالأقامة لانه لما قال الروض فان توطن مكة صام بها قال قوله توطن أي أقام اه وليس بمسلم اه سم على حج (قوله فصيام ثلاثة أيام في الحج) أي بعد الاحرام به اه
 شرح مدر (قوله فان توطن مكة) خرج ما إذا لم يتوطنها وان أقام بها اه سم (قوله ولو بعد فراغه الحج) أي من الحج كما في بعض النسخ فهو منصوب بترجع الخافض (قوله صام بها) أي صام السبعة بمكة ويجوز له الشروع فيها عقب أيام التشريق حيث صام الثلاثة قبل يوم النحر والاصام الثلاثة ثم السبعة وافرقت بينهما باربعة أيام اه ع ش على مدر (قوله أيضا صام بها) ويلزمه التفريق إذا لم يصم الثلاثة في الحج باربعة أيام ووقع في التحفة بخمسة وكتب عليه مولانا سيدنا المرحوم السيد عمر رحمه الله تعالى وهو محل تأمل والموجود في سائر كتبه بأربعة وهو واضح وعلم مما ذكر ان المكي في مجاوزة الميقات يصوم ثلاثة في الحج بتفصيله المار في غيره والسبعة بمكة وانه لو فاتت الثلاثة لا يشترط ان يفرق بينهما وبين السبعة بالقضاء الا بأربعة أيام فقط اذا سير حتى تعتبر مدته وانه أعنى المكي التارك للوداع يصوم الثلاثة عند استقرار الدم يلو غسار والسبعة متى أراد ويفرق بين الصومين بيوم على ما أفتى به البلقيني ومدة السير كالاتفاق كما حرم به بعضهم وهو واضح والفرق بينه أعنى طواف الوداع بالنسبة للمكي حيث اعتبر فيه مدة السير وبين غيره من نحو مجاوزة الميقات حيث اعتبر فيه يوم فقط ضرورة التفريق ولا يمكن بأقل من يوم بخلاف طواف الوداع فان فيه مدة سير فاما كان التفريق حاصل باعتبارها وظاهره أعنى قولهم حاصل باعتبارها اعتبار جميعها لكن في حاشية الايضاح للعلامة حج ما هو ظاهر في انه انما تعتبر مدة السير من محل تقرر الدم وهو مسافة القصر الى مكة فقط دون ما زاد حتى لو خرج المكي بلا وداع الى مصر مثلا فالاعتبار في حقه اذا رجع الى مكة التفريق بمدة السفر من عسقلان لانه على مسافة القصر قال العلامة سم وذلك محمل نظر فلجبر اه والقياس يقتضي الاول وأفتى البلقيني أيضا بلن الاتفاق التارك لطواف الوداع وغيره مما لا يمكن فيه وقوع الثلاثة في الحج توصف ثلاثه بالاداء اذا فعلت على تطهير ما تقدم في المكي التارك له وبان حكم غيره أي طواف الوداع من البيت والرمي كذلك أي حكم طوافه في ان وقته المقدر يدخل بما يتقرر به الدم الا ما تقدم في تقرر الدم أي فاته ما سخطا فان لما يتقرر به الوداع غير ما يتقرر به نحو الرمي قال العلامة عبد الرؤف هكذا افهم ولا عيب لمن عبارة الموهمة اه فاذا جاء وطنه ولم يصمها فرق بين الثلاثة والسبعة بقدر مدة السير الى وطنه كذا قالوه قال مولانا شيخنا السيد رحمه الله تعالى وقد يقال لم لا يستثنى منها ثلاثة أيام لانه لا يتعين عليه فعل الثلاثة عقب أيام التشريق بمكة قبل سفره بل لانه ان فعلها أول سفره كما هو ظاهر والقضاء لا يزيد على الاداء فلجبر اه قلت وقد نبه على ما قاله رحمه الله تعالى العلامة سم في حاشيته على حاشية الايضاح فقال اعلم ان ما تقدم عن البارزي والبلقيني في ترك البيت والرمي ونحوهما يغيبان وقت اداء الثلاثة عقب أيام التشريق وتقدم انه لا يجوز تأخيرها عن وقت ادائها ولو مع السفر وليس عذرا في تأخيرها والمفهوم من الكلام انه يجب التفريق في القضاء بقدر سيره الى وطنه بعد ادائها وقد يتبادر من ذلك انه لو سافر عقب أيام التشريق وصام الثلاثة في أول سفره جاز له صوم السبعة بمجرد وصوله لوطنه ولا يجب التأخير بقدر الثلاثة التي صامها من أول سفره وقضية ذلك انه لو أخر الثلاثة الى وطنه كفي التفريق بينهما وبين السبعة بقدر مدة السير الا ثلاثة أيام على خلاف اطلاق قوله بقدر مدة السير اه وقوله وقضية ذلك الحج غير ما بحثه مولانا رحمه الله تعالى فلو وقع صوم الثلاثة في آخر سفره بحيث وافق آخرها آخر سفره فرقت مدة السير بعد وصوله لوطنه على مقتضى كلامهم ووجه الا ثلاثة أيام على ما بحثه مولانا وابن قاسم رحمه الله تعالى والمكي

فصيام ثلاثة أيام في
 الحج وسبعة اذا رجعتم
 وأمر صلى الله عليه وسلم
 بذلك كما رواه الشيخان فلا
 يجوز صومها في الطريق
 فان توطن مكة مثلا ولو بعد
 فراغه الحج صام بها كما
 شهله كلامي دون كلامه (ولو
 فاته الثلاثة) في الحج

التارك للمبيت والرمي يدخل صوم ثلاثه باقضاء أيام التشريق موسعا ويفرق بينها وبين السبعة بيوم اه
 ابن الجمال (قوله لزمه ان يفرق في قضائها الحج) قال في الروض فلو صام عشرة ولا حصلت الثلاثة أي ولا يعتد
 بالبقية لعدم التفريق اه فلو توطن مكث صام العشرة ولا يفني في نحو المتمتع أن تحصل الثلاثة وتلغو أربعة
 بعدها لزم أقدم مدة التفريق اللازم له وتحسب له الثلاثة الباقية من العشرة من السبعة لو وقعها بعد مدة
 التفريق فيكمل عليها سبعة وفي نحو ترك الرمي ان تحصل الثلاثة وتلغو يوم لانه الواجب في التفريق هنا
 وتحسب له السنة الباقية فيبقى عليه يوم فليتأمل اه سم على ج (قوله ان يفرق في قضائها) أي ولا يحتاج
 لنية التفريق ونية العلامة عند الرؤف رحمه الله على انه لا يجب تعاطي المفطر أول أيام التفريق بل له أن
 يصوم واستظهر ان المراد بقولهم ان لا يصوم أي عن السبعة أم لو صام عن ثقل مثلا فانه يحسب ذلك الزمن من
 مدة التفريق اه ابن الجمال (قوله في قضائها) قال في حاشية الايضاح أي على الفور ان فاتت بغير عذر والا فلا
 يكسبه الزكشي وكلامهم في باب الصيام مخرج به وظاهر ان السفر عذر في التأخير وان وجب عليه الفور
 كرمضان بل أول ما يدل عليه قول الشيخين يجب صوم الثلاثة في الحج وان كان مسافرا على من أحرم أي مع
 بقائه من يسعها تعين ايقاعه في الحج بالنص وان كان مسافرا فلا يكون السفر عذرا فيه بخلاف رمضان اه
 فانهم ان سبب كون السفر ليس عذرا هنا تعين ايقاعه في الحج بالنص وذلك منتف في القضاء فكان السفر عذرا
 اه وقد قرر في باب صوم التطوع اختلاف ترجيح في القضاء الفوري هل يجب في السفر أولا فراجع من محله اه
 سم على ج (قوله قد رتق في الاداء) فاذ صام الثلاثة بمكة بعد أيام التشريق فان مكث بعد الصوم
 أربعة أيام ثم سافر فله صوم السبعة عقب وصوله والاصامها أو ما بقي منها عقب مضي أربعة أيام من وصوله فان
 صام الثلاثة في الطريق صبر أربعة أيام بعد وصوله وقد ما بقي من أيام الطريق كذا وقع في شرح مختصر
 الايضاح للعلامة عبد الرؤف ولعل المراد به وقد ما صامه من أيام الطريق اذ ما بقي من أيام الطريق حصل به
 التفريق بالفعل وبقى قدر أيام الصوم مع أربعة أيام النحر والتشريق فتأمل فلو صامها آخر سفره بحيث وافق
 آخرها آخر يوم من سفره فرق بأربعة أيام ومدة السير اذ ما مضى من زمن السير ليس بين صومين فلم يحصل به
 تفريق لتقدمه على صوم الثلاثة وصومه اذ ما قضى آخر السفر فاحتاج الى التفريق بالبلدة المذكورة اه
 ابن الجمال (قوله وعلى العادة الغالبة) فيسدد اعتبارا فامة مكث وأثناء الطريق مما حوت به العادة وهو كذلك
 اه برماوى (قوله ان يرجع اليه) فلو لم يرجع اليه فرق بأربعة أيام فقط اه ع ش (قوله وذلك لانه
 تفريق واجب) قال في النخبة وانما يلزمه التفريق في قضاء الصلوات لان تفريقها مجرد الوقت وقد فات
 وهذا يتعلق بفعل هو الحج والرجوع فلم يفوت فوجب حكايتها في القضاء اه ويؤخذ من كلامه قاعدة
 حسنة وهي ان كل عبادة تعلقت بوقت فان لا يجب في قضائها ان يحكى أدائها كالصلوات الفاتية فانه يجوز
 قضاؤها متفرقا كادائها ومتواليا كالصوم الفاتية بعذر ونحوهما وان كل عبادة تعلقت بفعل ولم يفت ذلك
 الفعل يجب في قضائها ان يحكى أدائها كالثلاثة الفاتية هنا مع السبعة فانها تعلقت بفعل هو الحج والرجوع
 وقد فعل فوجب حكايتها في القضاء وقرأة السورة في الاخيرين اذ لم يدركها فانه يسن قراءتها في الاخيرين
 لئلا تخلو صلواته عن السورة فيجب في قضائها في الاخيرين ان يحكى الاداء بأن فعل دقب الفاتية لانها تعلقت
 بفعل هو قرأة الفاتية فوجب حكايتها في القضاء وان كل عبادة تعلقت بفعل وزمان كالرواتب البعدية والوتر
 والارواح فانها متعلقة بفعل هو المكتوبة لدخولها بفعلها وزمان هو الوقت لخروجها بخروجها والمغلب فيها
 الوقت فلا يجب في قضائها ان يحكى ادائها فتأمل اه ابن الجمال (قوله وسن يتابع كل) نعم لو أحرم بالحج من
 سادس الحظر لزمه ان يتابع في الثلاثة لضيق الوقت لا للتتابع نفسه اه شرح مه (قوله اداء وقضاء) هذا
 بالنسبة للمجموع اذ لا يتصور قضاء السبعة لان وقتها العمر وقد يتصور فيها القضاء بان يموت قبل قطها فتخرج

(لزمه أن يفرق في قضائها بين
 وبين السبعة) بقدر زده
 بقول (قد رتق في الاداء)
 وهو أربعة أيام مع مدة مكان
 سيره الى وطنه على العادة
 الغالبة ان يرجع اليه وذلك
 لانه تفريق واجب في الاداء
 يتعلق بالفعل وهو النسك
 والرجوع فلا يسقط بالقوت
 كترتيب أفعال الصلاة
 (وسن يتابع كل) من
 الثلاثة السبعة اداء وقضاء

وقتها فاذا اراد الولي فعلها عنه على القديم نديق حقه التابع اه برماوى (قوله مبادرة للعبادة) اى
وخروج من خلاف من اوجبه اه شرح مر

(باب ما حرم بالاحرام)

اى ما حرم بسببه ولو مطلقا والمراد بالاحرام هنا نية الدخول في النسك ونفس الدخول فيه بالنية كما مر
وحكمة تحريم الامور الا سنية على الحرم ان فيها ترفها وهو اشعث اغبر كفاي الحديث فلم يناسبه الترفه وايضا
فالتصديق كبره بذهابه الى الموقف متجردا متشعنا ليقبل على الله بكليته ولا يشتغل بغيره والاصل ان القصد من
الحج تجرد الظاهر ليتوصل به لتجرد الباطن ومن الصوم العكس كما هو واضح فتأمل اه ابن حجر وقد عند
بعضهم المحرمات على الحرم خمسة وبعضهم سبعة وبعضهم ثمانية وبعضهم عشرة وبعضهم عشرة بنوهو
اختلاف لفظي اه برماوى وعبارة شرح مر وقد عند في الروتق والباب المحرمات عشرة بنو شيئا وحري
على ذلك البلقي في تدريسه وقال في الكفاية انها عشرة اى والباقي تمتد اخذه قال الاذرى واعلم ان المصنف بالغ
في اختصار احكام الحج لاصحها هذا الباب واتى فيه بصيغة تدل على الحصر فيما ذكره والمحرمات من ذلك فانه
قال حرم في الاحرام امور منها كذا وكذا انتهت في سم على حج مانعه *(فائدة)* حصل ما في حاشية
الايضاح للشارح ان كلام من اتلف الحيوان المحترم ومن الجماع في الحج كبيرة وان بقية المحرمات صفات اه
وقوله ومن الجماع في الحج ظاهره ولو بين التحليل ولعله غير مراد وقوله في الحج قد تخرج العمة ولعله غير مراد
ايضا اه عمن على مر (قوله عما يلبس المحرم) في المختار ليس الثوب بالكسر يلبسه بالفتح ليس بالضم
وليس عليه الامر خلطه وبابه ضرب ومنه قوله تعالى واللبسنا عليهم ما يلبسون اه (قوله فقال لا يلبس المحرم
الحج) وانما وقع الجواب عما لا يلبس لانه محصور بخلاف ما يلبس وان كان هو المسؤول عنه اذا اصل الاباحة
وتبها على انه كن ينبغي السؤال عما لا يلبس وان المتعبر في الجواب ما يحصل المقصود وان لم يطابق السؤال
صريحا اه شرح مر (قوله القمص) بضم الميم جمع قميص اه برماوى (قوله ولا السراويلات)
السراويل بالسراويل الممهلة والشين المعجمة اه شورى (قوله ولا البرانس) هو مفرد على صيغة الجمع اه
برماوى والظاهر ان هذا منه سبق قلم وانما هو جمع برنس كقنادل جمع قنادل وفي المختار البرنس قنصوة طويلة
وكان النسك يلبسونها في صدر الاسلام اه (قوله فليلبس الخفين وليقطعهما) لا يقتضي ان القطع متأخر
عن اللبس لان الواو لا تفيد ترتيبا وظاهرا في متوفيلك ورافلك الى اذا الرقع قتل التوفى فمن ثم وجب تقديم القطع
على اللبس اه ايعاب اه شورى (قوله او ورس) نبت اصفر يصغ به باليمن اه شيخنا وفي المصباح
الورس نبت اصفر يززع باليمن ويصغ به قيل هو منقمن الكر كم وقيل يشبهه (قوله الا أحد لا يجذ نخلين
الحج) بخلاف ما اذا وجد هاتاه لايمن قطع ما تحصل به الاطقة حتى ما على الاصابع اه شيخنا (قوله ولا
تتقب المرأة) اى لا تغطي وجهها بالنقاب وهو اسم لما يستر به الوجه اه شيخنا (قوله وتكبر البيهقي الحج) اى
به بعد الاول بل يادته عليه بلا قية وللتبعية على ان الجمع في القمص ليس بقيد قال في المجموع هناك جنسية
ولذا كرر النهي عنه والاصل في النهي التحريم اه شيخنا (قوله على رجل) ذكر الرجل من المحرمات شيئين
وللمرأة شيئين ولهما ستة اوسبعة تأتى اه شيخنا والمراد بالرجل الذكر ولو صبياء يخرج الخنثى لانه كالمرأة
اه برماوى ومحمل الحرمة على الرجل والمرأة اذا كن كل منهما مغيرة عامدا علما بالتحريم والاحرام فختارا
فخرج بالمميز غيره الا السكران المتعدي وبالعمد الناسي وهل هو مقيد بغير المقصر بنسبته ام هو فجب عليه
الفدية كما يجب عليه قضاء الصلوات فوراً في هذه الحالة أولا ويفرق بالعالم المذكور الجاهل المصدور بجهله
وهو من قرب عهده بالاسلام او من نشأ بادية بعيدة عن العلماء قال مولانا سيدنا محقق العصر السيد عمر رضى
الله عنه والاسبب ضبطه بمسافة العصر او بمحل يكتر صدأه لمحل على ذلك اه وكانت المسئلة من الفروع

مبادرة للعبادة

(باب ما حرم بالاحرام)
الاصل فيه مع ما يأتى اخبار
تكبر الصبي عن ابن عمر
أن رجلا سأل النبي صلى الله
عليه وسلم ما يلبس المحرم من
الثياب فقال لا يلبس القمص
ولا العمامة ولا السراويلات
ولا البرانس ولا الخفاف الا
أحد لا يجذ نخلين فليلبس
الخفين وليقطعهما أسفل
من الكعبين ولا يلبس من
الشيل شيئا مسرعا فران
أو ورس زاد البخارى ولا
تتقب المرأة ولا تلبس
القفازين وتكبر البيهقي
باسناد صحيح نهى النبي صلى
الله عليه وسلم عن لبس
القميص والاقيسة
والسراويلات والخفين
الا أن لا يجذ النعلين (حرم
به) اى بالاحرام (على رجله)

الظاهرة التي لا يخفى مثلها غالباً بالاختيار المكروه وهو يشمل من أكره على استدامة اللبس بأن أحرم لابساً
 لضرورة ثم عندئذ والهاأ كره على استدامته أو بان ألبسه المكروه وأكرهه على استدامته أو على ابتدائه فقط
 لاستمراره فيجب عليه عندئذ وال كراهه التزعم وهل تجب الفدية على المكروه في الأولى والثانية إذا تزعم المكروه
 فيها عيب إلا كراهه أولاً لا يجب عليه شيء ويفرق بينهما وبين ألا كراهه على نحو الخلق بأن الثاني أتلاف وهو لا يفترق
 الحال فيه بين السهو والعمد فيه نظراً ما إذا استدام اللبس بعدئذ وال ألا كراهه الفدية عليه اه ابن الجبال
 وسيد كرا الشارح هذه الشروط بقوله ويعتبر مع ما ذكره غسل الخ قهراً راجع للملبوس أيضاً كما سيأتي
 تقريره هناك (قوله ستر بعض رأسه) أي وإن قل كيباض خلف أذنه فيجب كشف جميعه مع كشف جزء مما
 يحاذيه من الجوانب إذا لم يلبس الواجب إليه فهو واجب وليست الأذن من الرأس خلافاً لمن وهم فيها اه
 شرح مر قال ابن الجبال والمراد باليباض المذكور هنا أعلى الجمجمة المحاذية لأعلى الأذن لا اليباض وراءها
 النازل عن الجمجمة المصل بالآخر المحاذي للجمجمة الأذن اه واستفد منه جواز ستر وجهه وهو كذلك للوروده
 عن عثمان رضي الله تعالى عنه ومنه ما لك وأبو حنيفة مستدلان بما ورد في مسلم في قصة المحرم الموقوص ولا تخمروا
 رأسه ولا وجهه قال البيهقي ذكر الوجه غير يبوه وهو وهم من بعض الرواة اه وأجيب أيضاً بأن ذكره احتياطاً
 للرأس اه وقوله جواز ستر وجهه أي بغير حجب اما بالحيط فحضية قولهم يحرم لبس المحيط في باقي بدنه
 تحريمه لأنه من الباقي وهو محتمل وإن كان ظاهراً لاطلاقهم على ما قال الجوهري جوازه فليتأمل اه سم (قوله
 بعض رأسه) أي بشر أو شعر في حده بخلاف ما استرسل منه اه يرموى وبعبارة ج ويظهر في شعر
 خرج عن حد الرأس أنه لا يحرم ستر الخارج منه كالأجزاء مجزى معصية في الرضوخ بجامع أن البشرية في كل هي المقصودة
 بالحكم وإنما أجزأت قصيره لأنه منوط بالشعر لا البشرة فلم يشبه ما نحن فيه انتهت قال ابن الجبال وقيد السيد عمر
 بما إذا كان ستره لأعلى وجهه الا حاطة والا فهو حثيث ككبس اللحية اه (فرع) إذا لبس المحرم ثوباً فوق آخره مع
 اختلاف الزمان فإن ستره الثاني مالم يسره الأول تعددت الفدية والا فلا وكذا لو ستر رأسه ستر فوق ستره فإن ستر
 الثاني مالم يسره الأول تعددت الفدية والا فلا هذا هو المعتمد فيهما خلافاً لمن فرق بينهما اه مر اه سم
 وفي الايضاح ما نصه فصل فيما إذا فعل المحرم محظوراً من أو أكثر هل يتداخل هذا الباب واسع لكن تختصره ان
 الجواهر قسمان استهلاك كالخلق واستمتاع كالطيب فإن اختلف النوع كالخلق واللبس تعددت الفدية وكذا
 اتلاف الصبوة تعددت الفدية به وكذا الصبيد مع الخلق أو اللبس لكن لو لبس ثوباً مطيباً تعددت الفدية على
 الاصح ولو حاق جميع رأسه وشعر بدنه متواصلاً فعليه فدية واحدة على الصحيح وقيل فديتان ولو حاق رأسه في
 مكانين أو في مكان في زمانين متفرقين فعليه فديتان ولو تطيب بأنواع الطيب أو لبس أنواعاً كالقميص
 والعمامة والسراريل والخف أو ثوباً واحداً مرة بعد أخرى فإن كان ذلك في مكان واحد على التوالي فعليه فدية
 واحدة وإن كان في مكانين أو في مكان وتخلل زمن فعليه فديتان سواء تخلل بينهما تكبير عن الأول أم لا اه هذا هو
 الاصح وفي قول إذا لم يتخلل بينهما تكبير كفاه فدية واحدة اه وفي شرح ابن الجبال ما نصه * (قائمة) *
 تتكرر الفدية بتكرار اللبس والستر مع اختلاف الزمان والمكان عرفاً كما استظهر ضبطه في الامداد فلو ستر
 رأسه لضرورة واحتاج لكشفه عند غسله من الجنابة أو بعضه عند معصية في الموضوع الظاهر أنه لا تعدل ان
 الاصل في مباشرة الجنابة عدم الضمان ولان إيجاب الكشف لتحصيل الواجب المتوقف عليه صحة عبادته صيره
 مكرهاً عليه شرعاً لا كراهه الشرعي كالأكرام الحسنى وهذا لا تعدد فيه فكذا الشرعي وانما وجب الدم لاصل
 اللبس لضرورة لان فيه ترفها وحطاً لنفس بخلاف هذا فهو لتحصيل الواجب كذا كراهه السلامة ج في
 حاشية الايضاح اه ملخصاً وقال الشارح بعد نقله عن قضية قولهم تتكرر الخ تكريرها تعلقاً عن السيد
 السهمودي رحمه الله تعالى وما أطن السلف مع عدم خلوص ما منهم عن مثل هذه الصورة فوجبون ذلك ولم أر من نبه

ستر بعض رأسه

عليه والمشفة تجلب التيسير اه وتظار العلامة عبد الرؤف في كلام شيخه في الحاشية بان الاكرام الشرعي
كالحمى الختان اللبس الثاني والثالث وما بعدهما أيضا لترفعو حظ النفس لان الواجب انما هو الكشف لنحو
الغسل فهو المكروه عليه شرعا لا اللبس بعده بل الذي اقتضاه هو دوام الضرورة وهو كابتدائها وذلك لحظها الا غير
فهو قياس ما لو كرر ازاله شعره لدوام الايذاء بجماع الترفه في كل منهما وان كان في الازالة اتلاف وأما عدم اللبس في
لبس السراويل عند فقد الازار فتخرج عن القياس يشبه التعبد فلا يقاس عليه وأما عدمه في ازاله الشعر من
العين فلانه كالمصايل المهترئة لا صبر عليه فدوامه كابتدائه وهو لا يشي فيه هكذا ظهر للذهن السقيم وفوق كل ذي
علم عليم اه وقد يحجب عنه وان كان المكروه عليه شرعا هو الكشف والذي اقتضى اللبس بعده هو دوام
الضرورة بان الكشف المكروه عليه شرعا هو اللبس بعده كاستدامة اللبس الاول فهو وان كان لبساتنا بصورة
مستدام حكما والاستدامة ليس فيها شيء فكذا ما هو في حكمها والفرق بينهما وبين ما لو كرر ازاله شعره لدوام
الايذاء انه يمكن زوال الايذاء بغير نحو الخلق كالغسل والتغلي بخلاف ما نحن فيه سيما في حق من يكثر منه
الاحتلام مع النظارة فاعلم ان المشقة تجلب التيسير والامر اذا ضاق اتسع فتأمل ونارعه هو أعني العلامة عبد
الرؤف السيد السهمودي في قوله المار بأنه يمكن ادخال يده أعني في المصح أو أصبه من تحت ساتره فان احتاج
اليه يعني الكشف فهو نادر وانما تجلب المشقة التيسير حيث لا مندوحة كوطء جرادعم الطريق انتهى
وهو واضح بالنسبة للمصح كما فرضه لا في الغسل بقى ما لو أراد الاتيان بسنة مع جميع الرأس فهل يكشفه ويأتي
بها ولا تتكرر الفدية اذا سترها بعد او يجب الاقتصار على كشف مقدار الواجب منه اذا لم يمكنه ادخال نحو
يده لمحه ويكمل بالمصح على العمامة تحصيل السنة الظاهر الثاني لانه لا ضرورة الى التزعج حيث اه
وقال في محبت الجماع غير المقدساته وتكرر الفدية بتكرار الجماع وان اتخذ المكان أول يكفر قبل الثاني
بخلاف سائر الاستمتاع فيشترط اتحاد الزمان والمكان وعدم تحلل التكفير كما مر والفرق ان الجماع اغلظ اه
(قوله بما بعد ساترا) أي عرفه وان لم يمنع ادراك لون البشرة كلز حاج ومهلل التمسح اه برماوى (قوله كقلنسوة)
وهي شئ يلبسه أهل اليمن على شكل العرقية غير انهم يجعلون من جهة الخلف مستطيلة بحيث تغطي الاذنين
والرقبة فهي من الاذن الى الاذن من جهة الخلف تارة عن خد الرأس ومن الاذن الى الاذن من جهة الامام
بقدر خد الرأس والغالب عليهم حشوها بطن لانهم يتخذونها للبرد غالبا (قوله كاستظلاله بمحمل الخ)
وكتوسده وسادة أو عمامة وكستره بمالا يلقبه كأن يرفعه بنحو عود بيده أو يدعيه وان قصد الستر فيما
يظهر اه شرح مر وقال مالك وأحمد لا يجوز الاستظلال بالمحمل الا اذا كان يسيرا وكذا لا يجوز الاستظلال
بيده عندهما بخلاف الخيمة ونحوها النامرون أم الحصين انها رأت اسامة وبلاوا أحدهما آخذ بخطام ناقه
رسول الله صلى الله عليه وسلم والاخر رافع ثوبه يشبه الشمس وهو يرى جرة العقبة صلى الله عليه وسلم
اه عميرة اه سم (قوله وان مسه) اي وان قصد الستر به وفارق بنحو الفتنة بان تلك قصد الستر بها عرفا
بخلاف هذا اه شرح مر (قوله وحلة قبة أو عدلا) لكن الحمل مكروه اه ايضا (قوله أو عدلا)
بكسر العين المهمة واسكان الدال وهو القرارة أو الحمل اه شيخنا وفي المختار العدل بالكسر المثل قول عندي
عدل غلامك وعدل شاتك اذا كان غلاما بعدل غلاما أو شاة بعدل شاة أو العدل بالكسر أيضا واحد الاعمال
اه والمراد هنا أحد شقي الحمل لانه بعدل الآخر (قوله وانغمسه في ماء) أي ولو كثر وانما عند نحو الماء
الكدر ساترا في الصلاة لان المدار ثم على ما يمنع ادراك لون البشرة وهنا على الساتر العرفي وان لم يمنع ادراكها
ومن ثم كان الستر بالزجاج هنا كغيره فاندفع ما توهم بعضهم من اتحاد البابين وما بناء عليه من ان الساتر الرقيق
الذي يحكي لون البشرة لا يضر هنا فقد صرح الامام هنا بأنه يضر ولا اعتبار بما في نكت النساء مما يقتضي
ضعفه اه شرح مر (قوله بكفه أو كف غيره) أي ما لم يقصد بها الستر فحجب الفدية ان قصد عند العلامة

بما بعد ساترا) من مخيط وضيره
كقلنسوة وخرق قنوصاية
وطين ثخين بخلاف ملا
بعد ساترا كاستظلاله بمحمل
وان مسه وحلة قبة أو عدلا
وانغمسه في ماء وتغطيته
رأسه بكفه أو بكف غيره

ج وعند غيره يحرم ولا فدية وقال الامام مالك وأحمد رضي الله عنهما لا يجوز الاستظلال بالسيد اه برماوى
(قوله نعم ان قصد الى قوله حرم) أى ولزمته الفدية قال مر في شرحه بعد مثل ما ذكر ومعلوم ان نحو الفقة
لو استرخى على رأسه بحيث صار كالقنطرة ولم يكن فيه شئ يحمل حرم ووجبت الفدية وان لم يقصد الست فان لم
يكن فيها شئ يحمل أولم تسترخ على رأسه فلا حرمة اه شرح مر أى ولا فدية اه ابن الجلال (قوله
ونحوها) أى كعدل مثلاً فعمل مساط عليه فيفيد أن الاستظلال بالمحمل لا يحرم وان قصد به الست قال العلامة مر
ولعل الفرق ان الفقة ونحوها بعد ستر اتي الحلة ولا كذلك المحمل اه برماوى (قوله أيضاً ونحوها كالعديل)
بخلاف الاستظلال بالمحمل ووضع يده أو غيره على رأسه وان قصد الست بذلك وفارق نحو الفقة بان تلك يقصد
الستر بها عرفاً بخلاف هذه ونحوها كما قاله مر في شرحه والذي في شرح ج ان وضع اليد كعمل الفقة فتي
قصد الست بوضعها حرم مع الفدية واستوجبه ع ش اه شيخنا ح ف وبشارة الحلى قوله ونحوها كالعديل
بما يحمل وليس المراد بنحوها كل ما ذكر معهما من الاستظلال بالمحمل وتغطية رأسه بكفه أو كف غير موافقاً لما
في الماء الكدر والطين ونحوه غير السخن انتهت (قوله كما اقتضاه كلام الفوراني) أى حيث صرح بوجوب
الفدية حيث ذكروا قضية وجوبها التحريم اه برماوى (قوله وليس يحيط) يستثنى منه تقليد السيف وشدة المنطقة
والهميان قال الشهاب ج رحمه الله تعالى في حاشية الايضاح والمراد بشدهما أى المنطقة والهميان ما يشتمل
العقد وغيره سواء كان فوق ثوب الاحرام أو تحتها ويؤخذ منه انه لا يضر الاحتباء بحبوة أو غير هابل أولى ولا ينافيه
انه ان ياف على وسطه عمامة ولا يقدحها كما هو ظاهر اه وانظر لو كانت الحبوة عريضة جداً كما اذا أخذت ربع
الظهر مثلاً وظهر كلامهم ان له ذلك وان أحاطت بذلك أو بأكثر حيث كانت تسمى حبوة عرفاً وظهر
كلامهم جواز تقليد الحبوة ثم رأيت العلامة عبدالرؤف صرح به اه ابن الجلال (قوله أى لبسه على ما يعتاد
فيه) أى المعتبر في اللبس العادة في كل ملبوس اذ به يحصل الترفه فلا وردي بالقميص أو القباء أو الخف بما
أوتزر بالسراويل فلا فدية كما لو تزرى بازاراً فمن رفاع أو ادخل رجليه في ساق الخف ويلحق به لبس
السراويل في إحدى رجليه أو التي قباء أو فرجة عليه وهو مضطجع وكان بحيث لو قام أو قعد لم يستمسك عليه
الا يزيد أمره ولو زار الأزاراً وحاطه حرم اه شرح مر (قوله بخياطة أو نسج أو عقد) أى أو ضم اه ج وفي
المصباح الصغيرة من الشعر الحصلة والجحج ضفائر وضمير يفتن وضميرت الشعر ضمير من باب ضرب جعلته
ضفائر كل صغيرة على حدة ثلاث طامات فافوقها والضميرة الذؤابة اه (قوله ونحوه) أى نحو بدنه ومثله
قوله كلبته ما ذهى لبست من بدنه اه شيخنا والظاهر أن الكاف استعاضة (قوله بخلاف غير المحيط المذكور)
أى الذى سبب إحاطته أحد الثلاثة المذكورة وقوله كزار وردداء الاول ما يستر أسفل البدن والثاني
ما يستر أعلاه اه شيخنا (قوله ويجوز ان يعقد أزاره) أى ولو كان عريضاً وعقدته على ثديه أو على عنقه كما
في حاشية الايضاح الحج واستظهر في شئ طويل كالحرير جعل بعضه للعودة وعقد باقية ثم على الكتفين ان الاول
حكم الأزار والثاني حكم الرداء اه ابن الجلال (قوله ان يعقد أزاره) أى خلافاً للامام مالك وأحمد رضي
الله عنهما اه برماوى (قوله وان يجعله مثل الحجرة) وهذا الجمل مكروه وقوله وان يغرز طرف ردائه الخ وهذا
الغرز مكروه أيضاً اه شرح مر ووجه الكراهة في الثانية قول الامام مالك وأحمد بالحرمة حيث ذكروا
في حاشية البرماوى وأما وجه الكراهة في المسئلة الاولى فلم يعلم (قوله مثل الحجرة) بان شئ طرفه يخطه بحيث
يعبر كما كية لباس وهذه الخياطة لا تضر لانه ليس يحيط بسببها بالبدن بل هى في نفس الأزار والأزار باق بحاله
على عدم الإحاطة اه شيخنا وفي المختار وحجزة الأزار معقدة بوزن حجرة وحجزة السراويل أيضاً التي فيها
التكة اه (قوله لا تضر ردائه) ختم الخلاء المحجمة بنحو مسلة بكسر الميم وفتح السين المهملة بعدها لام مشددة
خلافاً للامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه اه برماوى أى بان يجعل المسلة جامعة لطرفيه بان يحيط بينهما

فم ان قصد بحمل الفقة
ونحوها الست حرم عليه كما
اقتضاه كلام الفوراني وغيره
(وليس يحيط) بضم الميم
ويعمله أى لبسه على ما يعتاد
فيه ولو بعضه (بخياطة)
كقميص (أو نسج) كزرد
(أو عقد) بكية لبس (في
بأى بدنه ونحوه) كلبته بان
جعلها في خريطة لئلا
يخلاف غير المحيط المذكور
كزار وردداء ويجوز ان
يعقد أزاره ويشد خيطه
عليه ليثبت وان يجعله مثل
الحجرة ويدخل فيها التكة
احكاماً وان يغرز طرف
ردائه في طرف أزاره لا تضر
ردائه بنحو مسلة

فلا يجوز لانه جيتذ شبيه المحيط من حيث استمساكه بنفسه اه شرح م ر (قوله ولا ربط طرف بآخر)
 أي من الرداء أمام من الأزارق قد دم في كلامه انه يجوز في سم على ج مانصه قال في طائفة الإيضاح وأنهم
 اطلاق حرمة عقده انه لا فرق بين ان يعقد في طرفه الاخر أو في طرف ازارق وقضية ما مر عن المتولي من قوله بكرة
 عقده أي الأزارق وشدة طرفه بطرف الرداء اه جواز الثاني وجزم الاستاذ في الكثر بجواز الثاني لان الرداء
 لا فرق فيه بين الشد والعقد وقد جوز شد بطرف الأزارق قياسه جواز عقده اه مافي الحاشية وقد فرق بين
 الشد والعقد وكان المراد بشد طرف أحدهما بطرف الآخر جمع الطرفين وربطهما بخيط وجزم
 الاستاذ في كثره بجواز عقد طرف ردائه بطرف ازاره اه (قوله ولا ربط شرح بعري) عبارة الروض
 وشرحه الا ان عقده أي الأزارق بشرح أي ازارق عري أو شقة نصفين واف كل نصف على حاق وعقده أو عقد
 طرفي ردائه بخيط أو بدونه أو خلهما بخلاف كسالة فليس له شيء منها شبه الكافي بالسراويل وما عداه بالمحيط من
 حيث انه يستمسك بنفسه وقيد الغزال والقاضي محل الاول بما اذا تقرر بت الشرح بحيث اشبهت الخياطة
 والافلاقية قال الاسنوي ولا يتقيد الرداء بذلك لان الشرح المتباعد يشبه العقد وهو فيه ممتنع لعدم
 احتياجه اليه بخلاف الأزارق اه سم (قوله شرح) بفتح الشين والراء كما ضبطه ج ونقله في شرح الروض
 والعري هي العيون التي توضع فيها الأزارق اه شيخنا وفي المصباح الشرح بفتحين عري العيبة والجمع اشراج
 مثل سبب وأسباب وأثر ختها بالالف داخلة بين أشراجها اه (قوله بعري) أي في الرداء مطلقا وفي الأزارق ان
 تقرر بت أي العري وفارق الأزارق الرداء فيما ذكر بان الأزارق المتباعدة تشبه العقد وهو فيه ممتنع لعدم احتياجه
 اليه غالب بخلاف الأزارق فان العقد يجوز فيه لا احتياجه اليه في ستر العورة اه شرح م ر (قوله وعلى امرأته ستر
 بعض وجهها) وحكمة ذلك ان امرأته غالباً فامرت بكشفه ففصل العادة لتذكر نظير ما مر في تجرد الرجل اه
 ج (قوله وعلى الحرة ان تستر) أي في الصلاة بخلاف الامتلاء لرأسها ليس بعورة في الصلاة فقوله ما لا يتأتى
 ستر جميع رأسها الابه أي اذا وجب عليها ستر ذلك وذلك في الصلاة اه حل (قوله ما لا يتأتى ستر رأسها الا
 به) قد يتوهم ان محل هذا في غير الخلوة أمافي يجب كشف جميع الوجه وليس كذلك بل ستر القدر الذي
 لا يتأتى ستر جميع الرأس الابه جائز بل مندوب في الخلوة لان ستر العورة الصغرى مطلوب حتى في الخلوة وان لم
 يكن على وجه الوجه بخلاف الكبرى فان سترها واجب في الخلوة أيضا الحاجة كما تقرر في محله اه م ر
 اه سم على ج (قوله لا تقول السراويل من الكشف) عبارة شرح م ر والمحافظة على ستر الرأس بكلمة
 اكونه عورة أولى من المحافظة على كشف ذلك القدر من الوجه انتهت (قوله وليس قفاز) منه تعلم ان لها ان
 تسدل كلها على يديها وغير ذلك من أنواع الستر بغير القفاز كما أشار اليه الشارح اه برماوى (قوله وهو
 ما يعمل للبدن) أي للكف والإصابع اه حل وانظر لو لبست شيئا بقدر أصابع يديها أو بعضها اه سم على
 ج (قوله ويحشى بطن) هذا بيان لحقيقته في الأصل والمراد هنا ما لبس في اليدين مطلقا اه شيخنا وعبرة
 شرح م ر اذ هو شيء يعمل لليدين يحشى بطن ويكون له ما يزر به على الساعدين من البرد وتلبسه المرأة
 في يديها ومراد الفقهاء ما يشمل المحشور والمزور وغيره ما يكونه ما يوس من عضو غير عورت في الصلاة فارق خفيها
 وألحقت الامتصاص احتياطا وخرج به ستر يد المرأة بغيره ككم وعرقه لفتها عليها بشد أو غيره كما صحه فيجوز
 لها جميع ذلك وان لم تنجح الخضب ونحوه ولان علته تحريم القفاز عليها ما مر وهي غير موجودة هنا والرجل مثلاً
 في جرد الف الخرقه انتهت وفي ج انه يسر للمرأة كشف كفيها اه (قوله وان تسدل) في المختار تسدل ثوبه
 أرغاموا به نصر اه (قوله فان وقت الخ) انظر لو أوقعها الغير هل يفصل بين المكف وغيره بحر اه شوبرى
 (قوله فلا قدي) قال سيدي أبو الحسن البكري رضي الله تعالى عنه ووضح انها لو قصرت في رفع الخشبة بان لم
 تحكم وضعها بحيث يمكن معها ان تسقط الثوب على وجهها ان سقطت كانت مقصورة فتأثم وتغدي وان رفعت

ولا ربط طرفها بآخر
 خيط ولا ربط شرح بعري
 وقولي ونحوه من زباني
 (و) حرم به (على امرأة)
 حرة أو غيرها (ستر بعض
 وجهها) بما بعد سترها
 وعلى الحرة أن تستر منه
 ما لا يتأتى ستر جميع رأسها
 الابه لا يقال لم لا عكس ذلك
 بان تكشف من رأسها ما لا
 يتأتى كشف وجهها الابه
 لا نقول السراويل أحوط من
 الكشف (وليس قفاز) وهو
 ما يعمل لليدين يحشى بطن
 ويرز على الساعدين ليقيها
 البرد فلها لبس المحيط في
 الرأس وغيره وان تسدل
 على وجهها ثوباً احتياطاً عنه
 بخشبة أو نحوها فان وقعت
 فاصاب الثوب وجهها
 بغير اختيارها ورفعت مالا
 فلا قدي أو عمداً أو استدامته
 وجبت

حالا كما يؤخذ من نظيره في الجماعة اه اه ابن الجلال (قوله وليس للختى الخ) يحصل هذا مع قوله الا تقي ولا
كشفهما انه يجب عليه ستر رأسه وكشف وجهه ومشي عليه مر ووجهه ان فيه معاملته معاملة الانثى في الستر
لانه احوط وفي كشف الوجه فبجمع بين واجبين ولو عومل معاملة الذكرك لجاز كشفهما فيه اخلال بأحد
الواجبين وهو ستر الرأس ولم يحرم عليه المحيط للثقل في سببه لاحتمال انوثته اه سم وحاصل ما حرر في
مسئلة الختى انه بالنسبة للإحرام لا يجب عليه الا كشف وجهه وان استحب له مع ذلك ترك لبس المحيط فلو ستر
وجهه لم يمتنع الفدية ان ستر معه الرأس والا فلا وان لبس المحيط وبالنسبة للأجانب يجب عليه ستر رأسه وستر بدنه
ولو غميط ومن ثم لم يكن هناك اجنبى جازله كشفه في الخلوة اه ابن عبد الحق على المحلى (قوله ولا كشفهما)
أى ان كان حرا وأراد الصلاة فهذا لا تعلق له بالإحرام اه سئل أى ويجوز له ستر الرأس وكشف الوجه
فأصوب أن يمتنع عليه الثلاثة التي في الشارح ويجوز له هذه وهذا كله بالنسبة للحرمه أما بالنسبة للفدية
فلا تلزم الا في سترهما فقط وقول الشارح لان ستر الوجه أو كشفهما أى ولا ان كشف الوجه وستر الرأس التي
هى الخصلة الجائرة فاقصاره على هذين لاجل قوله وان أتم فيهما اه شيخنا (قوله أيضا ولا كشفهما) أى في
الصلاة أو بحضرة الأجانب لان فيه تركا للواجب وكشف الوجه وقياسه لبسه المحيط وفي بعض النسخ
وللختى ستر الوجه والرأس لسترهما ولا كشفهما اه برماوى (قوله فلو ستره لم يمتنع الفدية) عبارة
الامداد والمراد بسترهما معان يحصل في إحرام واحد أو أهما بحيث بعضهم من أنه لو ستر واحد في إحرام والاخر
في إحرام لم يمتنع الفدية لتحقق سببها وان جهل عينه ففيه نظر كما بينته في الحاشية انتهت اه ابن الجلال (قوله
وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض) عبارته مع المتن وللختى المشكل ستر أحدهما أى الوجه
والرأس ولا فدية لانه لا توجد شيئا بالشك فقط أى لسترهما فلو سترهما لم يمتنع الفدية لثبوت سترها ليس له ستره
قال في المجموع ويستحب ان لا يستر بالمحيط لجواز كونه رجلا ويمكنه ستره بغيره هكذا ذكره جمهور الأصحاب
وقال القاضى أبو الطيب لا خلاف اننا نأمره بالستر وليس المحيط كتمان امره أن يستتر في صلته كالمرأة اه وقال
السبكي عقب ذلك قلت اما ستر رأسه فواجب احتياطاً ولا يستر وجهه لانه ان كان انثى فكشفه واجب أو رجلاً
لم يلزمه ستره واما ستر بدنه فيجب لانه ان كان أنثى فواضح أن رجلاً جازلاً والستر مع التردد واجب وبهذا أمرت
سودان تحجب من ابن وليدة زمعة وأمر الختى بالاحتجاب قال وتجوز القاضى لبس المحيط فيه نظر وعندى
انه لا يجوز لانه ان كان ذكر احرم عليه أو أنثى جاز قد تردد بين الخطر والاباحة والخطر أولى ومقصود الستر
يحصل بغير المحيط فلامعنى لتجوير المحيط مع جواز الخطر وعدم الحاجة وانما أو جبن ستر الرأس وان تردد بين
الخطر والاباحة لان ستر رأس المرأة واجب أصلى لحق الله تعالى وتحريم ستر الرأس في حق المحرم عارض لحرمه
العبادة وقد قدمنا ان المذهب في حق الختى حكم الانوثة اه ونقله عنه الاذرى واستحسنه وأنت خير بان حاصل
كلام القاضى وجوب ستر رأسه وستر بدنه ولو بغير محيط بشرية تنظيره المذكور فلا ينافى كلام السبكي الا فى
لبس المحيط فالقاضى يجوز له وهو يحرمه ثم كلام الجمهور انما هو بالنسبة للإحرام وكلامهم بالنسبة له
ولو جوب الستر عن الأجانب فلا منافاة الا فى لبس المحيط فالجمهور والقاضى يجوزونه والسبكي يحرمه فتظهر في
كلام القاضى لا يخصه بل يأتى على كلام الجمهور أيضاً وبما تقرر علم ان الختى ليس له ستر وجهه مع كشف
رأسه بخلاف ما اقتضاه كلام المصنف وينبغي انه لو أحرم الختى بغير حضرة الأجانب جازله كشف رأسه كما لو لم يكن
محرم ما انتهت (قوله ودلى الولي منع الصبي الخ) محله اذا كان الصبي عيماً أو أم غيره فلا فدية عليه مطلقاً اه شوبرى
فيكون تعييده بالدين بالنسبة لوجوب الفدية فقط وأما المنع فهو عام للمميز وغيره كما قرر شيخنا خ ف وقوله
نعم ان طيبه أجنبى الخ أى أو ألبسه أو دهنه أو غير ذلك وعبرة جج والصبي كالبالغ في جميع ما ذكره ويأتى
لكن الاثم على الولي والفدية فيماله أى الولي لانه المورط له نعم ان فعل به ذلك أجنبى كان طيبه فالفدية على

وليس للختى ستر الوجه
مع الرأس أو بدنه ولا
كشفهما فلو سترهما لم يمتنع
الفدية لسترهما ليس له ستره
لان ستر الوجه أو كشفهما
وان أتم فيهما وقد بسطت
الكلام على ذلك في شرح
الروض وعلى الولي منع
الصبي

الاجنبى فقط انتهت (قوله من محرمان الاحرام) أى التى هى اللبس والطيب وازالة الشعر والظفر والوطء ومقدماته والتعرض للصيد والشجر اه حل (قوله فهى على الولي) أى فاذا وطئ الصبي المميز فسد وجهه ووجبت الفدية على الولي بقياسه انه يلزمه القضاء من مال نفسه لانه الذى يورطه فى الاحرام اه ع ش (قوله الحاجة) ومن الحاجة ما لو تعين ستر وجه المرأة طريقا فى دفع النظر المحرم اليها فيجوز حينئذ وتجب الفدية اه شرح مر ومن الحاجة أيضا شذوذة على نحو الرأس نحو جرح قال الشهاب حج رحمه الله تعالى والمراد بالشذوذة الفلا العقد المراد فى شد الهيمان والمحيط على الازار اه قال تليذه العلامة عبد الرؤوف رحمه الله تعالى فلو كانت الخرق لا تستمسك الا بالعقد كان مراد من لفظ الشذوذة كما هو واضح اه ابن الجبال (قوله على من ذكر) وهو الرجل والمرأة فلا يحرم على الرجل ستر رأسه ولا لبس المحيط ولا على المرأة ستر وجهها ولا لبس الغفازين اه شيخنا (قوله لعدم وجدان غيره الخ) عبارة حج الا اذا لم يجد غيره أى المحيط حسا بان لم يملكه ولا قدر على تحصيله ولو بنحو استعارة بخلاف الهبة اعظم المنفعة وأشرا كان وجوده بأكثر من ثمن أو أجرة مثله وان قل فله حينئذ ستر العورة بالمحيط بلا فدية ولبسه فى بقية بدنه الحاجة نحو حراو برد فدية انتهت (قوله أولداواة الخ) وهل يجوز ستر رأسه أو لبس بقية البدن قبل وجود الضرر اذا ظن وجوده ان لم يستر أو يلبس أو لا يجوز ذلك الابد وجود الضرر مثل السيوطى عن ذلك نظما وأجاب كذلك ومن لفظ السؤال

ما قولكم فى محرم يابى

فهله اللبس قبل العذر * بغالب الظن بدون الوزر
أم بعد ان يحصل عذر ظاهر * يجوز لبس وغطاء ساتر
ولو طرأ عذر وزال عنه * هل يجب التز ع برة منه
ومحرم قبل طرأ العذر * أجزله اللبس بغير وزر
بغالب الظن ولا توقف * على حصوله فهذا الارأف
تظير من ظن من غسل بما * حصوله سقم جوز والتبهما
ومن نزل اعذاره فليقطع * مبادرا وبعض ان لم ينزع

ومن لفظ الجواب

اه اه سم على حج (قوله نعم لا تجب فيما اذا لبس الخ) واستدانة لبسه بعد قدرته على الفعل والازار موجبة للدم ونخرج عن لم يجد الواجد فيحرم عليه لبس ذلك للخبر المار ولا فرق بين ان يتأذى من السراويل ازارا ولا لاطلاق الخبر واضاعة المال يجعله ازارا فى بعض صورته ولتأتى المنفعة المتصودة من النعل بعد قطعه من غير عمل بخلاف الخلف ولورود الامر بقطعه وجوبه بالعادة بسهولة أمره والمساومة فيه بخلاف السراويل فسقط القول باشكاله وبحث بعضهم عدم جواز قطعه اذا وجد المكعب لانه اضاعة مال وهو متجه ولو قدر على ان يستبدل به ازارا مثله قيمة وجب ان لم يحضر من تبدليه عورته والا فلا كفى المجموع ولو بيع منه ازارا ونعل نسيتة أو وهب له ولو من أصل أو نزع لم يلزم مقبولة أو أعير له لزمه وبحث الاذرعى انه يحجى عن الشراء نسيتة وفى فرض الثمن ما مرقى التيمم وظاهر كلامهم انه يجوز له لبس الخلف المقطوع وان لم يحجج اليه وهو بعيد بل الاوجه عدمه الحاجة تكسية تجس رجله أو نحو برد أو حراو كون الخلف غير لائق به اه شرح مر وقوله وفى فرض الثمن ما مرقى التيمم أى فيجب حيث كان لاجل مع زيادة تليق بالاجل ولكن موسرا وقت حلوله اه ع ش عليه (قوله أيضا نعم لا تجب الخ) عبارة قاصرة على نفى وجوب الفدية فى خصوص لبس السراويل والخفين عند عدم وجدان غير المحيط وقد علمت من عبارة حج انه متى فقد المحيط ولبس غيره لافدية سواء كن الغير سراويل أو خفين أو غيره ما تأمل ثم ظهر عند قراءة شرح مر ان تعبير جمعترض وان الحق ما اقتضته عبارة المنهج من ان الفدية انما يتقضى وجوبها عند لبس المحيط لغتد غيره الا اذا كان المحيط سراويل أو خفاف قطع أو مكعبا وما عدا هذه

من محرمان الاحرام واذا
وجبت فدية فهى على
الولي نعم ان طيبه أجنبى
فعله (الحاجة) فلا يحرم
على من ذكر ستر أو لبس
ما منع منه لعدم وجدان
غيره أولداواة أو حراو برد
أو نحوها نعم لا يلبس
القميمص لفقد الرداء
بل يرتدى به وتجب بما
ذكر الفدية كما تجب به
بلا حاجة نعم لا تجب فيما اذا
لبس الرجل من المحيط لعدم
وجدان غيره كسراويل
لا يتأتى الاتزار به

الثلاثة ان تصورستر العورقة على وجه الاحاطة المعتادة تجب فيه الفدية كما هو نص عبارة شرح الروض تأمل
(قوله أو خفين قطعاً من أسفل الكعبين) أي فله لبسهما من غير فدية لغند النعل والمراد بالنعل الذي يجوز فدية
لبس الخفين المقطوعين ما يجوز لبسه للمحرم مما لا احاطة فيه لكل القدم أو الاصابع كالداس المعروف اليوم
وهو ما يكون استعماله بسيور على الاصابع وكالتاسومة والقباب بشرط ان لا يستر جميع اصابع الرجل
والاحرام كما علم بالاولى مما مر من تحريمهم كلبس الاصابع بخلاف نحو السرموزة فانها محيط بالرجل جميعها
والزر بول المصري وان لم يكن له كعب والجمافي لا احاطتها بالاصابع فامتنع لبسهما أي السرموزة والزر بول مع
وجود ما لا احاطة فيه ومن ثم قال الشارح وحكم الداس وهو السرموزة حكم الخف المقطوع ولا يجوز لبسهما
مع وجود النعلين على الصحيح المنصوص اهـ جج والسر موزة هي السرموزة والزر بول الوطاوالبابو ج الذي
لا كعب له وقوله بشرط ان لا يستر جميع اصابع الرجل يفيد الحل اذا ستر بعض الاصابع فقط وهل يشكل
تحريم كلبس الاصابع ويترك بان كلبس الاصابع مختص به بخلاف ما هنا فانه محيط بالجميع فلا يبعد سترها
الستر الممتنع الا ان ستر جميعها والظاهر ان المراد بستر جميعها ان لا يزيد شي من الاصابع على ستر القيقاب أو
التاسومة فلا يضر امكان رؤيته رؤس الاصابع من قدام فليتأمل اهـ سم عليه (قوله قطعاً من أسفل الكعبين) أي
وان نقصت به قيمته لا مضر بقطعه كذلك في حديث الشيخين وبه فارق عدم وجوب قطع ما زاد من السراويل على
العورة فالوالمافيه من اضاعة المال وكان وجه ذلك تعاضد نقص الخف غالباً بخلاف غيره اهـ جج (قوله أيضاً قطعاً
من أسفل الكعبين) وظاهر اطلاق الاكتفاء بقطعه الخف أسفل من الكعبين انه لا يحرم وان بقي منه ما يحيط
بالعقب والاصابع وظاهر القدمين وعليه فلا ينافي تحريمهم السرموزة لانه مع وجود غيره ما مع ذلك لو قيل انه
لا يمتنع قطع ما يحيط بالعقبين والاصابع ولا يضر استتار ظهر القدمين لان الاستمسك يتوقف على الاحاطة
بذلك دون الاخرين لكان متجهاً ثم رأيت المصنف كالاصحاب صرحوا بانه لا يلزمه قطع شيء مما يستر ظهر القدمين
وعلاوة بله الحاجة الاستمسك فهو كاستتاره بشرائط النعل ورأيت ابن العماد قال لا يجوز لبس الزر بول المقهور
الذي لا يحيط بعقب الرجل الا عند قد النعلين لانه ستر لظاهر القدم ومحيط بهما من الجوانب بخلاف القيقاب
لان سيره كستر النعل اهـ وصرح بوجوب قطع ما يستر القيقاب بالاولى ويترك بين ما يستر ظهر القدمين
وما يستر القيقاب بتوقف الاستمسك في الخلف غالباً على الاول دون الثاني كما علم مما مر وبما تقرّر يعلم ما في قول
الزركشي كابن العماد والمراد بقطعه أسفل من الكعب ان يصير كالنعلين لا التقدير بان يصير كالزر بول من
الايهام بل والمخالفة لصرح بقول الروضة وغيره ولو وجد لبس الخف المقطوع نعلين لزمه نزعهما فوراً والالزমে
الدم اذ لو كان المقطوع كالنعل لم يصح هذا لزوم بخلاف ما لو كان يستر عقبه أو أصابعه فان فيه سترأ أكثر مما في
النعلين فوجب نزعهما عند وجودهما فالجامل انما يظهر منه القيقاب ورؤس الاصابع يحل مطلقاً لانه كالنعلين
سواء وما يستر الاصابع فقط أو القيقاب فقط لا يحل الامع ضد الاولين اهـ جج (قوله وحرم على كل) أي من
الرجل والمرأة ولو عند طهرهما من الحيض فليس لها استعمال قسط أو اظفار لازالة الريح الكريهية على المعتمد
وان بحث الاسنوي ان لها ذلك لانه لازالة الريح لا تطيب اهـ شرح هر (قوله من الرجل وغيره) أي
وان كان كل منهما أخشم اهـ شرح هر (قوله تطيب لبدنه) واستعمال الطيب الموثر هنا هو ان ياصقه
ببدنه أو نحو ثوبه على الوجه المعتاد فيه وان يحوي على بخر أو يقرّب منها ويعلق ببذنه أو ثوبه عن الخور لا أثره
لان التبخر الاصل بعين الطيب اذ بخار ودخانه عين اجزائه وانما لم يؤثر في الماء كما مر لانه لا بعد ثم عيناً مغيرة
وانما الحاصل منه ترويح محض لا حل نحو مسك في نحو خوخة مشدودة بخلاف حل فارتسك مشقوقاً لرأس
أو فارتسك مشقوقاً للرأس ويترك بان الشد صارف عن قصد التطيب به والفتح مع الحل يصير بمنزلة الملقق
ببدنه ولا أثر لبقود ج من غير عين وفارق عامر في كل ما ظهر ريحاً فقط بان ذلك فيه استعمال عين الطيب ولو

أو خفين قطعاً من أسفل
الكعبين وقولي الاحاطة
أعم من قوله الا اذا لم يجد
غيره في لبس غير القفلز
ومن يداني في لبسه (و)
حرمه (على كل) من الرجل
وغيره (تطيب) منه

خفيت رائحته كالكاذي والغاية وهي نور الحناء فان كان بحيث لو اصابته الماء فاحت حرم والا فلا وشرط ابن
 كج في الرياحين ان يأخذها بيده ويضعها أو يضع أنفه عليها للشم اهـ ج (قوله لبذنه أو ملبوسه) أي أو فراشه
 اهـ شرح هـ وخرجهم هذه الثلاثة ما لو أو طأ دابته طيبا وان علوبها سواء كان ماسكا للجماعها أو لا خلافا
 للزركشي حيث أجرى فيها تفصيل الصلوات وجه وجوب الفدية في النعل انه من ملبوسه ومن ثم لو كان به نجاسة
 لم تصح صلاته فيه وأخذ منه في الحاشية ان المراد بملبوسه ما لا يصح السجود عليه اهـ ابن الجبال (قوله بما
 تقتصر رائحته الخ) عبارة الايضاح والطيب الذي يحرم على المحرم ما يظهر فيه قصد التطيب وان كان فيه مقصود
 آخر وذلك كالمسك والكافور والعود والعنبر والصندل والزعفران والورد والياسمين والنبات والورد
 والبنغم والرجس والخيري والريحان والتسرين والمرزنجوش والريحان الفارسي وهو الصبران وما أشبهها
 ولا يحرم ما لا يظهر فيه قصد الرائحة وان كان له رائحة طيبة كالقواكه الطيبة الرائحة كالسفرجل والتفاح
 والارجح والنارج لان المقصود الاصل منها الاكل وكذا الادوية كالدارصيني والقرنفل والسنبل وسائر الابرار
 الطيبة لان المقصود منها غالباً التسداوي وكذا الشج والقيصوم والشقائق وسائر أزهار البراري الطيبة التي
 لا تستنبت قصد أو كذا نور التفاح والكثير وغيرهما وكذا العصفرو الحناء لان مقصودها اللون فلا يحرم شيء
 من هذا ولا فدية فيه يحرم استعمال الكحل الذي فيه طيب ودواء العرف الذي فيه طيب ويحرم كل طعام
 فيه طيب ظاهر الطعم أو الرائحة وان لم يدرك الطرف الطيب فان كان مستهلكا فلا بأس وان بقي اللون دون
 الرائحة والطعم لم يحرم على الاصح ولو انغمر طيب في غيره كماء ورد قليل أمتح في ماء لم يحرم استعماله على الاصح وان
 بقي طعمه أو ريحه حرم وان بقي اللون لم يحرم على الاصح واعلم ان استعمال المحرم للطيب هو ان يلمص الطيب
 ببذنه أو ثوبه على الوجه المعتاد في ذلك الطيب فلا يطيب جزأ من بدنه بقالية أو مسك مسحوق ونحوهما لزمه
 الفدية سواء الصقه بظاهر البدن أو باطنه بان أكله أو احتقن به أو استعطه ولو ربط مسكا أو كافورا أو عنبراً في
 طرف ازار طممه الفدية ولو ربط العود فلا بأس لانه لا يعد تطيباً ولا يحرم ان يجلس في حانوت عطار أو في موضع
 يتجراً وعند الكعبة وهي تجزأ في بيت يتجرساً كنمو اذا أعقب به الرائحة في هذا دون العين لم يحرم ولا فدية
 ثم ان لم يقصد الموضع لاشتمام الرائحة لم يكره وان قصد لاشتمامها كره على الاصح وفي قول لا يكره ولو احتوى
 على بحرة تجزأ بالعود ببذنه أو ثوبه عصى ولزمه الفدية ولو استروح الى الرائحة طيب موضع بين يديه كرم لا يحرم
 لانه لا يعد تطيباً ولو لمس طيباً فلم يعلق به شيء من عينه لكن عبقته الرائحة فلا فدية على الاصح وفي قول يحرم
 وتجيبه الفدية ولو شتم الورد مع اتصاله بأنفه فقد تطيب ولو شتم ماء الورد فليس متطيباً وانما استعماله ان
 يصبه على بدنه أو ثوبه ولو حمل مسكا أو طيب غيره في كيس أو خرقة مشدودة أو قارورة مصمتة الرأس أو حمل الورد
 في ظرف فلاثم عليه ولا فدية وان كان يجدر رائحته ولو حمل مسكا في قارة غير مشدودة الرأس فلا فدية على الاصح
 فان كانت مشدودة الرأس لزمه الفدية ولو جلس على فراش مطيب وأرض مطيبة أو نام عليها مفضياً ببذنه أو
 ملبوسه اليها ثم ولزمه الفدية فلو فرش فوقه ثوباً لم يجلس عليه أو نام عليه فلا فدية لكن ان كان الثوب رقيقاً كره
 ولو داس بنعله طيباً لزمه الفدية بشرط ان يعاق بالنعل شيء (فرع) انما يحرم الطيب وتجيب فيه الفدية اذا
 كان استعماله عن قصد فان تطيب بالنسب الاحرامه أو جاهلاً بتحريم الطيب أو مكرهاً عليه فلاثم ولا فدية ولو علم
 تحريم الطيب وجهل وجوب الفدية لزمه الفدية ولو علم تحريم الطيب وجهل كون المستعمل طيباً فلاثم
 ولا فدية على الصحيح ولو لمس طيباً يظنه باسلاً يعلق منه شيء فكان رطبا في وجوب الفدية قولان الشافعي رحمه
 الله ورجحت كل طائفة من أصحابه قولاً والظاهر ترجيح عدم الوجوب متى لم يلمس الطيب ببذنه أو ثوبه على وجه
 يقتضي التحريم عصى ولزمته الفدية ووجبت عليه المبادرة الى ازالته فان أخر عصى بالتأخير عصى آخراً
 ولا تسكر الفدية متى لم يلمس على وجه لا يحرم ولا يوجب الفدية بان كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً أو

(لبذنه) ولو باطناً بنحو كل
 (أو ملبوسه) ولو نعلًا وهو
 أعسم من قوله وثوبه (بما
 تقتصر رائحته) الطيب ولو لمع
 غيرها كمسك وعود وكافور

ألقى إليه الریح علی لزمه المبادرة إلى إزالته فإن أخر مع الامكان عصی ولزمته الفدية وإزالته تكون بنفسه إن كان
 بإساقان كان رطباً فيغسله أو يعالجه بما يقطع ریحہ والاولی ان يأمر غيره بإزالته فإن باسرازالته بنفسه لم يضر
 فإن كان أقطع أو زماً لا يقدّر على الإزالة فلا تتم ولا فدية سکن أكره على التطيب فإنه معذور انتهت (قوله أيضاً
 بما تصدر رائحته) ولو خفيت رائحة الطيب نحو غبار فان كان بحيث لو أصابه ماء فاحت حرم استعماله والا فلا
 وإنما في عن رائحة النجاسة بعد غسلها لأن القصد إزالته العين وقد حصلت والقصد من الطيب الرائحة وهي
 موجود وقوبه يعلم ان ما لا يدركه الطرف من الطيب كغيره اذا ظهر له ریح والا فلا هـ شرح مر * (قائدة) * هل
 يأتي في جل الطيب في أمتعة التفصيل في جل المصحف معها أو يفرق بان الحفائض غيرهن من الاناطة بالرف
 كل محتمل والثاني أقرب فله في فتح الجواذاه ابن الجلال (قوله للمرأول الباب) أي من قوله صلى الله عليه وسلم ولا
 يلبس من الثياب شيئاً مسه زعفران أو ورص اه حل (قوله وخرج بتطيبه) أي الذي أشار إليه بقوله منه وال
 فكلامه في المتن لا يخرج ذلك اه حل (قوله وقدرته على دفعه) معطوف على قوله أذنه أي وبغير قدرته كما يعلم
 ذلك من قوله الآتي لكن تلزمه المبادرة عند زوال عذره ابرماوى (قوله ولا شتم ماء الورد) أي لان التطيب به انما
 يكون بصبه على بدنه أو ثوبه وقوله ولا جل الطيب في كيس مربوط أي ولا جل الورد في نحو المنديل ولا جل المسك
 في فارة لم تشق عنه وان شتم الریح من ذلك كله أو قصد التطيب اذ لا يعد بذلك متطيباً فان فتحت الخرقه واشقت
 الفارة وجبت كما قالوه وهو المعتمد اه شرح مر (قوله كترنفل) أي فان المقصود منه غالباً الدواء اه
 شرح البهجة (قوله لكن تلزمه المبادرة) انظر هل المراد أنه يجب على الفور مع التمكن أو يغتفر هنا التأخير بما
 ذكر في نحو الشفعة طاهر كلامهم الاول ويجرى عليه شيخنا زى اه شورى (قوله ويعتبر مع ما ذكر الخ)
 هذا راجع للبس أيضاً كما تقدم عن ابن الجلال والذي ذكر في اللبس هو اشتراط عدم الحاجة وفي التطيب هو
 كونه من المحرم نفسه وكون الطيب مما تصدر رائحته اه شيخنا (قوله الا السكران) أي فلا يعتبر فيه العقل بل
 تجب عليه الفدية وظاهره انه لا فرق بين المتعدي وغيره لكن قيده حجج بالتعدي واقتضاه كالرمل على استثناء
 السكران يقتضي ان المجنون والمغمى عليه لا تجب عليهما الفدية وسيأتي للشارح التصريح به في الإزالة وظاهر
 أنه لا فرق في كل منهما بين المتعدي وغيره حرر (قوله كما تعتبر الثلاثة الخ) لا يقال هذا رد عليه الحلق والعلم
 والصيد والنبات لا نقول كلامه في التحريم لافي الفدية اه ع ش على مر (قوله أيضاً كما تعتبر الثلاثة)
 أي بالنسبة للأنثى وأما بالنسبة لوجوب الفدية فتجب فيها كان من باب الاتلاف كقتل الصيد ولو مع انتفاء
 الثلاثة والحاصل أن ما كان من باب الاتلاف من هذه المحرمات كقتل الصيد أو أخذ طرفاً من الاتلاف وطرفاً
 من الترفه كإزالة الشعر والظفر فإنه يضمن مطلقاً لا فرق فيه بين الناسي والجاهل وغيرهما ما كان من باب الترفه
 المحض كالتطيب فإنه يعتبر في ضمانه العقل والاختيار والعلم كفي شرح الروض اه شيخنا ح ف (قوله
 في سائر محرمات الاحرام) اعتبار العلم من هذه الثلاثة في الإزالة التي هي من سائر المحرمات غير ظاهري مر في
 بحيث الإزالة مانعه وسواء في ذلك الناسي للاحرام والجاهل بالحكمة لعموم الآية لسائر الاتلافات هذا بخلاف
 الناسي والجاهل في التمتع باللبس والطيب والدهن والجماع ومقدماته لا اعتبار العلم والقصد منه وهو متفق فيهما
 نعم لو أزالها مجنون أو مغمى عليه أو صبي غير مميز لم تلزمه الفدية والفرق بين هؤلاء وبين الجاهل والناسي انهم ما
 يعقلان فعلهما فقتلوا إلى تصير بخلاف هؤلاء على أن الجارية على قاعدة الاتلاف وجوبها عليهم أيضاً ومثلهم
 في ذلك النائم قال القاضي أبو الطيب ولو ادعى في زمننا الجهل بتحريم الطيب واللبس ففي قبوله وجهان اه
 والوجه عدمه ان كان مخالط العلماء بحيث لا يخفى عليه ذلك عاقلاً لا قبل اه شرح مر (قوله العلم بأن
 المسوس الخ) وان جهل الفدية في كل من أنواعه أو جهل الحرمة في بعضها اه شرح مر (قوله بعاق)
 ماضيه علق بكسر اللام في المختار وعلق به بالكسر علوقاً أي تعاق اه وفي المصباح وعلق الشوك بالثوب علوقاً

للمرأول الباب نفسه
 الفدية وقولي بما الخ من
 زيادتي وخرج بتطيبه
 تطيب غيره له بغير إذنه
 وقدرته على دفعه ومالو
 ألفت عليه الریح طيباً وشم
 ماء الورد وجل الطيب في
 كيس مربوط وبما بعده
 ما لا تصدر رائحته وان كانت
 طيبة كترنفل وارج وشج
 وعصفر فلا يحرم عليه شيء
 من ذلك فلا فدية فيه لكن
 تلزمه المبادرة إلى إزالته في
 صورتي تطيب غيره والقاء
 الریح عند زوال عذره فان
 أخر وجبت الفدية ويعتبر
 مع ما ذكر عقل السكران
 واختيار وعلم بالتحريم
 والاحرام كما تعتبر الثلاثة في
 سائر محرمات الاحرام ويعتبر
 مع العلم بالتحريم والاحرام
 هنا العلم بان المسوس طيب
 يعلق

من باب تعب وتعلق به اذا نشب به واستمسك وعلفت المرأة بالولد وكل انثى تعلق من باب تعب ايضا جلست والمصدر
العلق اه (قوله ولا يكره غسله الخ) الانسب في المقابلة ولا يحرم فذلك اصلحه الشارح بقوله فلا يحرم فالمقابلة
في كلامه بحسب اللازم قال في الروض وله خضب لحيته بالحناء اه وقوله لحيته قال في شرحه مواعظ غير هامن
الشعور اه وعبارة العباب خضب شعره بخو الحناء اه وقوله لاشعرة قال في شرحه اه أي المحرم الذكر
والانثى اه سم على ج (قوله ايضا ولا يكره غسله) قال في الروض وشرحه وله خضب لحيته وغير هامن الشعور
بالحناء ونحوه لانه لا يبنى الشعر وليس طبيعته ان كان الحناء شحنا والمحل يحرم ستره حرم لا الخضب بل لستر
ما يحرم ستره كما علم مما مر اه باختصار وبه يعلم انه لا يحرم الحناء على الرجل الا في غير الشعر فلجوز اه سم
(قوله بنحو خطمي) في المختار الخطمي بالكسر الذي يغسل به الرأس قلت ذكر في الدوان أن في الخطمي
لغتين فتح الحناء وكسرها اه (قوله أيضا وانما ينس تركه) أي فهو خلاف الاولى كما في شرح مر (قوله
ودهن شعراسه) ولو شعرة أو بعضها وعبارة ج وظاهر قوله شعرا أنه لابد من ثلاثة ويحتمل أن كفاء بدونها
ان كان مما يقصد به التزين لان هذا ومناط التحريم كما يعلم مما تقرراته والحاصل أن تحريم الدهن يجري
في الشعرة وبعضها وكذلك الازالة وانما التفصيل في الفدية في الازالة لا تجب الا في ثلاثة وفي الدهن تجب في
دهن واحدة أو بعضها اه شحنا وعبارة الشوبري قوله ودهن شعرا رأسه المراد به الجنس فالشعرة الواحدة اذا
حصل بدهنها التزين كذلك على المعتد وظاهره وجوب الدم فيما دون الثلاث حيث حرم ووجهه ما تقدم وبه
فارق الازالة ثم رأيت ج بعد قول العباب الثالث الا دهان في شعر الرأس قال بل أوفى شعرة واحدة كما قاله
المحب الطبري وغيره وكان المصنف تبسع ابن عجيل في اشتراط دهن ثلاث شعرات كإكمال دم الخلق الإجماع في
الاول يجب بدهن الشعرة أو بعضها الفدية الكاملة ويفرق بينه وبين ما يأتي في نحو الخلق بان علم الترفه هنا
يحصل بذلك لان بريق الدهن يرى ولو في نحو شعرة واحدة بخلافه ويلزم ابن عجيل ان في دهن الشعرة مدا
والشعرتين مدين لانه قضية قياس ما هنا بالازالة ولا فاقل بذلك فيما علمت اه بحروفه انتهت والدهن بفتح
الدال المهملة مصدر بمعنى التدهيز وبضمها اسم للمدهن به اه برماوى والمراد هنا الاول (قوله أو لحيته) شمل
لحية المرأة لانها وان كانت مثله في حشها الا أنهم اتزين بدهنها اه مر اه سم على ج (قوله كزيت) أي
ولو حارا اه برماوى (قوله وزبد) بخلاف اللبن وان كان يستخرج منه السمن اه شرح مر (قوله
ودهن لوز) وكذا شحم وشمع ذائبين اه برماوى (قوله في بقية شعور الوجه) أي الا شعر الخد والجهة اذا يقصد
تقليمها بحال وحيث قلنا ينسب لما يغفل عنه كثيرا وهو تلويث الشارب والعنفقة بالدهن عند كل اللحم فانه مع
العلم والتعمد حرام فيه الفدية كما علم مما تقررت فليحترز عن ذلك ما أمكن اه ج وقضية محرمة أي كل دهن
يعلم منه تلويث شار به مثلا وصرح به في حاشية الايضاح مقبدا له بما اذا لم تستد حاجته اليه قال والاجاز ووجبت
الفدية اه ابن الجلال (قوله وأصلح) ولو كان بعض الرأس أصلا جاز دهنه هو فقط دون الباقي اه شرح
مر (قوله وذقن أمرد) أي سواء حرم النظر اليه أولا اه ج في حاشية الايضاح اه ابن الجلال (قوله أيضا وذقن
أمرد) ينبغي الا في أو ان نباتها انتهى تذكرا رأس الخلق اه سم على ج (قوله فلا يحرم دهنها الخ) وانما
حرم تطيب الانخس ولزمته الفدية كما مر لان المعنى هنا متلف بالكيفية بخلافه ثم قلنا المعنى فيه الترفه
بالطيب وان كان المتطيب أخشم على ان لطيفة الشم قد تبقى منها بقية وان قلت لانهم لم تزل وانما عرض ما منع في
طريقها فصل الانتفاع بالشم في الجملة وان قل اه شرح مر (قوله وازالة شعره أو ظفره) أي استغلا لا أما
لو كشط جلده فزال الشعر تبعا وقطع انما تزال الظفر تبعا فالفدية اه شحنا حرف وعبارة شرح مر
وحرم ازالة شعر أي الا ان أزاله مع جلده وان حرم ازالة الجلد من حاشية أخرى لانه تابع نعم تسن الفدية
ومثله في ذلك الظفر انتهت وقياس ما ذكر عدم التحلل به فليراجع اه ع ش عليه وعبارة الايضاح فتحرم ازالة

(ولا يكره غسله) أي
كل من بدنه أو ملبوسه
(بنحو خطمي) كسدر فلا
يحرم وانما ينس تركه لانه
لازاله الاوساخ لا التزين
والتميم ونحوه من زيادتي
(و) حرمه على كل (دهن
شعر رأسه أو لحيته) بدهن
ولو غير مطيب كزيت وسمن
وزبد ودهن لوز لما فيه من
التزين المنافي لحرم المحرم
أشعث أغبر أي شأنه المأمور
به ذلك ففي ذلك الفدية
والظاهر كما قال المحب الطبري
التحريم في بقية شعور الوجه
كما يجب وشارب وعنفقة
وخرج عما ذكر سائر البدن
ورأس اقترع وأصلح وذقن
أمرد فلا يحرم دهنها بما
لا يطيب فيه لانه لا يقصد به
تزينها بخلاف الرأس
المحلق يحرم دهنه بذلك
لأنه في تحسين شعره
الذي ينبت بعد (و) حرمه
على كل (ازالة شعره) من رأسه
وغیره (أو ظفره) من يده أو
رجل قال تعالى ولا تحلقوا
رؤسكم حتى يبلغ الهدي
محلّه وقيل بماتى الآية
الباقى

الشعر يخلق أو تقصير أو تنف أو احراق أو غير ذلك سواء فيه شعر الرأس والابط والعانة والشارب وغيره من
سائر شعور البدن حتى يحرم بعض شعرة واحدة من أي موضع كان من بدنه وإزالة الظفر كالإزالة الشعر فيحرم قلبه
وكسره وقطاع جزء منه فإن فعل شيئا من ذلك عصي ولزمه الفدية ويحرم عليه مشط لحيته ورأسه أن أدى ذلك إلى
تنف شيء من الشعر فإن لم يؤد إليه لم يحرم لكن يكره فإن مشط فانتف لزمه الفدية فإن سقط شعر فشكل هل
انتف بالمشط أم كان متسلا فلا فدية عليه على الأصح ولو كسحط جلد رأسه أو قطع به أو بعض أصابعه وعليه
شعر وظفر فلا فدية عليه لأنهما تابعان غير مقصودين ويجوز للمعمر حلق شعر الحلال ويحرم على الحلال حلق
شعر المحرم فإن حلق حلال أو محرم شعر محرم آخر ثم كان حلق يادنه فالفدية على المحلوق وإن حلق بغير إذنه
بان كان نائما أو مكرها أو غمى عليه أو سكت فالاصح أن الفدية على الخالق وقبل على المحلوق فعلى الأصح
لو امتنع الخالق من إخراجها فلم يلحق بمطالبة إخراجها على الأصح ولو أخرجهما المحلوق عن الخالق بإذنه جاز
أو بغير إذنه لا يجوز على الأصح ولو أمر حلال حلالا بحلق شعر محرم نائم فالفدية على الأمر إن لم يعرف الخالق
الحال فإن عرف فعليه على الأصح * (فرع) * هذا الذي ذكرناه في الحلق والقلم بغير عذر فاما إذا كان بعذر فلا
إثم وأما الفدية ففيها صور منها النامى والجاهل فعليهما الفدية على الأصح لأن هـ ذا اتلاف فلا يستط ضمان
بالعذر كاتلاف المال ومنها لو كثر القمل في رأسه أو كان به جراحة أحوجه إذاهما إلى الحلق أو تأذى بالحلق
لكثر شعره فلا الحلق وعليه الفدية ومنها لو نبتت شعرة أو شعرات داخل جفنه وتأذى بها فالفدية وكذا لو
طال شعر حاجبه أو رأسه وغطى عينيه قطع المقطى ولا فدية وكذا لو انكسر بعض ظفره وتأذى به قطع
المنكسر ولا يقطع معه من الصحيح شيئا انتهت (قوله بجامع الترفه) بشكل تعليلهم وجوب الفدية في الحلق
بالترفه بأنهم جعلوه من أنواع التعزير وجعلوا في إزالة الشعر غير بغير إذنه التعزير وذلك مستلزم لكونه مزرعا
ومناف لكونه ترفها وهو الملام للنفس ويلزم من ملائحته لها عدم إزالته له وقد يجاب بمنع إطلاق كونه
ترفها بل فيه ترفه من حيث أنه يوفر كلفة الشعر وتعبه وجناية من حيث أن الشعر جلال وزينة في عرف العرب
المقدم على غيره ولكونه جناية ساوى نحو النامى غيره مكره بقاءه جلالا لم يخلق صلى الله عليه وسلم إلا في نسك
فإن قلت لم جعل ركنا وكان له دخل في التحلل الأول قلت أما الأول فلأن فيه وضع زينة لله تعالى فأشبه الطواف
من حيث أنه أعمال النفس في المشي لله تعالى وأما الثاني فلأن التحلل من العبادة مابا لإعلام بغايتها كالسلام
من الصلاة المعلوم بحصوله أمن الآفات المصلى وأما بتعاطي ضدّها كتعاطي الفطر في الصوم أو دخول وقته
والحلق من حيث ما فيه من الترفه ضد الاحرام الموجب لكون المحرم أشعث أغبر فكان له دخل في تحلله
هـ ج (قوله والمراد من ذلك) أي من الشعر الكائن في المتن أو في الآية من حيث تقديره هـ شيخنا (قوله
كل تأذى بشعر الخ) أي ولو أدى تأذى فيما يظهر هـ ج وعش على مـ والفرق بينه وبين اللبس
لحاجة غير خفي فمن شأن هذا عدم الصبر عليه بخلاف اللبس هـ ابن الجلال (قوله ثبت بعينه) ومما جوب
لإزالته دهنه بعد تنقه بالزباد أو بدم الضفدع هـ برماوى ومن خواص البر بوع كما قاله الهميرى أنه إذا تنف
الشعر الذي ينبت في العين ودهن مكانه بدم البر بوع فإنه لا ينبت بعد ذلك والبر بوع حيوان صغير يشبه
الفأر أبيض البطن أغبر الظهر هـ من شيخنا الحنفى في قراءة الشنشورى (قوله فلا تحرم الإزالة) قال في
شرح مختصر الإيضاح وظاهره أنه لو قطع منه أى من الشعر المؤذى أو الظفر ما لا يتأذى قطع المنكسر الآية جازله
ذلك لاحتياجه اليه لأنه لو أبقى شيئا من المؤذى لضره والموقوف على حده قد يتعدى ويتعسر هـ فهو نص
في الجواز كما يحتمل أولاهم يتعرض للدم والظاهر وجوبه كما استقر به وتفهيمه عبارة النهاية هـ ابن
الجلال (قوله بل ولا تلزمه الفدية في التأذى بما ذكر) بخلافه فيما قبله والحاصل أن ما كان ضرورة لفدية
فيهما كان لحاجة فقيه الفدية وإن جاز الفعل فيهما هـ حل وعبارة شرح مـ قال الاسنوى وكذا

بجامع الترفه والمراد من
ذلك الجنس الصالح
بالواحدة فأكثر ويبيضا
(للعذر) بكثرة قل أو
بند أو لجراحة أو بتأذى
كان تأذى بشعر نبت
بعينه أو غطاها أو بكسر
ظفره فلا تحرم الإزالة بل ولا
تلزمه الفدية في التأذى بما
ذكر

تأزمه القدية في كل محرم أبيع الحاجة اللبس السراويل والخفين المقطوعين كما مر لأن شتر العورة ووقاية الرجل عن النجاسة أمور بهما فقف فيهما والحصر فيما قاله كما أفاده الشيخ ممنوع فقد استثنى صوراً لاقدية فيها كزالة شعر نبت في باطن عين وتضرره وكقتل صيد صائل وحيداً من مود وكقطع ما انكسر من ظفره وتأذي به ففقط المؤذي منه فقط وانما ألزمت في خلق الشعر لكثرة العمل لأن الأذى حصل من غير المزال بخلافه هنا ومن ثم لو طال شعر حاجبه أو رأسه وغطى عينيه جاز له قطع المغطى فقط ولا قدية انتهت (قوله أيضاً بل ولا تأزمه القدية) فيه أن هذا يناقض ما أتى قريبا من قوله وفي ثلاثة ولا ولو بعد قديته بخالف أيضاً قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففقدية ويمكن دفع التناقض والمخالفة بأن يحصل الأذى في الآية على النبي ليس لضرورة كالتأذي بكثرة العمل لأن الآية ترتب فيه كروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة أيؤذيكم هو أم رأس الخ وكالتداوى وكذا العذر لا أتى بحمل على ما ذكرنا وأما حالة الضرورة كالتأذي بالشعر المذكور وبكسر الظفر فلا قدية فيه لأنه غير محمول الآية كما يؤخذ جميع ذلك من صريح عبارة هر ومن ثم قال ح والحاصل أن ما كان لضرورة فلا قدية فيه وما كان لحاجة فيه القدية وإن جاز الفعل فيهما اه أفاده شيخنا (قوله كالتأزم المقمى عليه الخ) وذلك لأن إخراجهم ناقص فلا يردان هذا من خطاب الوضع ولا فرق فيه بين المميز وغيره وأيضاً لتعميم بالنسبة حتى لا يمتد إلى ما أتى حق الله تعالى فيختص خطاب الوضع بالمميز وما هنالك من هذا القليل هذا ولا يشكل عدم لزوم له ولا يميز بينهما الجاهل والناسي كليهما أي إذا الفرق أنهم ما يستلزم فعلهما فينسب إليهما إلى نوع تقصير بخلاف هؤلاء اه شيخنا (قوله في إزالة شعرة أو ظفر الخ) أي على الظاهر من أقوال ثلاثة وعجالة أمه مع شرح المحلى والظاهر أن في الشعر عند طعام وفي الشعرين مدين والثاني في الشعرة درهم وفي الشعرين درهمين والثالث تلتدوم وثلاثان على قياس وجوب الدم في الثلاث عند اختياره والاولان لا تبغض الدم غير قعدل الاول منهما إلى الطعام لأن الشرع عدل الحيوان به في جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة والمداقل ما وجب في الكفارة فتوابعه وعدل الثاني إلى القيمة وكانت قيمة الشاة في عهد مصلي الله عليه وسلم ثلاث دراهم تقريباً فاعتبرت عند الحاجة إلى التوزيع وتجري الأقوال في الظفر والظفرين انتهت ولو أزال ما ذكر من محرم مبتم يدخل وقت تحله فتقتضي كلام الشارع رحمه الله تعالى أنه ليس عليه القدية وبه جزم العلامة عبد الرؤوف في حاشيته عليه وجزم شيخنا الشهاب ح رحمه الله تعالى في متن مختصر الإيضاح بلزومها وعمله خارج المذكور بأنه بمنزلة المحلى النائم ويؤيد ما فيه عموم قولهم لو كان الملوغ غير مكاف للقدية على الخالق فليأمل ولوليد هذا المحرم المذكور شعرة في حياته ولم يمكن غسله إلا بخلعة موحبوه هل تجب القدية حيث شذ أو لا استوحه الأستاذ أبو الحسن البكري رضي الله عنه عدم الوجوب قال لأن الميت لا تقصير منه وغيره معذور واستظهره الشهاب ح في متن مختصر الإيضاح قال كما يثبت في الحاشية اه وقرر فيه ابن عدم وجوبها في تركه وبين وجوبها في مال المغمى عليه إذا طيبه الولي أو طقه لحاجة بأن المنفعة تعود عليه بوجه بخلافها في الميت فأنها تعود على المسلمين إذ لا يقطع الفرض عنهم إلا بغسل الرأس ولا نظر لكون التلبيد حصل بفعله لأنه محسن به لكونه سنة اه قال العلامة عبد الرؤوف وحاصله أنه لا يجب على المباشر لأن المصلحة عامة بسقوط الواجب عن المسلمين ولا في تركه لأنه محسن بما ذكر وقد منع الثاني بأنه وإن كان محسناً فإن إحسانه لا يمنع تأثير سيئته فيها هو اتلاف إذا النسيان لا يؤثر فيه مع رفع القلم عنه وأيضاً لو ديع إذا نصب في الحرم شيكته مودعة لمصلحة مالكها في نصبها والاتلف ثم بعد موته تعلق بها صيد وتلف فأظاهر أنه ضمن مع أنه محسن بنصبها فكذلك لما هنا إلا أن يفرق بأن نصب الشبكة أقرب إلى تلف الصيد ونحوه إلى علة بخلاف التلبيد فإنه لا يجر إلى خلق الشرعة اه ويؤخذ من تعاميل قوله أنه يجب في مال المغمى عليه إذا طيبه الولي أن من لبس رأسه وجب عليه الغسل من نحو

كما لا تأزم المقمى عليه
والجنون والصبي غير
المميز (وفي إزالة شعرة)
واحدة (أو ظفر) واحد
أو بعض شئ منهما (مد) من
طعام (و) في (اثنين) من
كل منهما (مدان) لعسر
تبغض الدم فعدل إلى
الطعام لأن الشرع

الجنابة ولم يمكنه اتصال الماء إلى بشرته إلا بخلقه ما به يجب عليه ذلك منع لزوم الفدية وهو ظاهر ثم رأيت مخرج الله تعالى استقر به في الحاشية بعد أن أبدى احتمالاً بأنه يشبه قال لأن العذر الشرعي وهو حرمة الخلق كالخمس وهو مرض الرأس ثم قال بعد ذلك لكن في لزوم الفدية تظاهر ظاهر إلا أنه ظاهر كلامهم أو صريحه ألا ترى أنه لو تحقق الضرر ببقاء شعر رأسه لم يمتنع من الفدية إلا أن يفرق بما يأتي فيمحو الاحتياج إلى التزج لأجل الوضوء اهـ وقد علمت من توجيه الأول أنه الظاهر ويؤيد ما قاله العلامة عبد الرؤوف رحمه الله تعالى من الاعتراض على فرق الحاشية المذكورة بأنه وإن كان محسناً الخ بل هذا أولى بوجوب الفدية مما إذا البد المحرم رأسه ثم مات أذ لم يقع منه الأسباب الخ بخلاف هذا فقد وقع منه ميمعوان كان مكرها عليه شرعا إذا لا كراه ليس له مدخل في رفع الفدية فتأمل (تنبيه) * ثم قولهم لم يتخلل ما لو خلق المحرم رأسه في وقته ثم أزال شيئا من بقية شعوره البدن لكن قال البلقيني يحل خلق البدن بعد خلق الركن أو بعد سقوطه من لا شعر برأسه قال وعلى هذا الجمع ثلاث تحالات ولم يتعرضوا للتوقيف في قياسه خوارزمية أذهب يشبه اهـ ومال إليه الشهاب ج في حاشية الإيضاح وأيده مولانا رضي الله تعالى عنه ورحمهما عدا القياس بأن إطلاقهم أنه يسن له أن يأخذ من شارب به بعد الخلق مع قولهم أنه تقديم الخلق على بقية الأسباب صادق بما قاله فتأمل اهـ وهو واضح وتظهر هو أعني البلقيني في القياس وجهه أن الظفر ليس من جنس الرأس بل هو مغاير له واعتراض الزركشي كلامه بيان إباحة خلق غير الرأس ليست مستفادة من حقه وانما هي لدخول وقت خلقه مع خلق الرأس بجهة واحدة كبحر بالاحرام كذلك ورد ما للشهاب ج بأنه يلزم عليه إباحة خلقه قبل خلق الرأس لدخول وقته وليس كذلك اهـ قال تليذه العلامة عبد الرؤوف رحمه الله تعالى وأقول صرح الزركشي في اعتراضه على البلقيني بما شرر ومن عبارته أذ لم يقل أحدهما لا يجوز خلق شعر البدن قبل خلق الرأس اهـ فهو صريح في جواز خلق البدن قبل خلق الرأس فقوله يعني الشهاب ج لأنه يلزم عليه الخ منبني على أنه إنما اطلع على كلام الزركشي الذي ذكره عنه لأعلى هذا الصريح مع أنهم ملوقعا في سياق واحد وحاصل رده بقوله وليس كذلك المنع ومن عبارة الزركشي في الاعتراض قال الأصحاب في الكلام على تحریم الخلق أن خلق الشعر قبل أو أن التحلل محظور وانه لا فرق بين خلق الرأس والبدن واقصر في شرح العباب على نقل هذا عنه في الاعتراض وقال بعده وهو صريح كثر في حرمة إزالة شعر البدن بعد الخلق لأنه إلى الآن لم يتخلل الخ ما قاله مما حصله عدم ارتضاء كلام البلقيني وإن بقية الشعور كغيرها لا تحل إلا بفعل اثنين من ثلاثة بعكس ما قاله هنا بما ارتضاء أيدى كلام الزركشي أوسع منه والحق أن كلام الأصحاب المذكور أنفليس صريحا بل ولا ظاهرا في حرمة إزالة شعر البدن بعد الخلق التي ردها قوله هنا يعني في متن المختصر ولا معنى لحل أحدهما دون الآخر بل مفهوم كلامهم ما قاله الزركشي من أن خلق الرأس والبدن يدخل وقتها بجهة واحدة قال في حاشيته أعني الزركشي بعد كلامه السابق وبدل على أنهم في حكم الشيء الواحد أنه لو خلق رأسه وشعره بجهة واحدة والوجه عندئذ ما قاله الزركشي وفوق كل ذي علم عليم وحيتد فليس الجمع الاتحلال كما قاله الأصحاب أحد الثلاثة يعني التي يحصل بها التحلل أن إزالة الشعر من رأسه ويدخل وقت إزالة شعر غيره بدخول وقته فتجوز إزالة الشعر قبل الرأس وبعدده اهـ وهو وجه جدهم بعد عام رأيت سيدي المرحوم السيد عمر رضي الله تعالى عنه استوجهه أيضا اهـ ابن الجلال (قوله عدل الحيوان به) أي بالطعام أي جعله عدله بكسر العين أي مثله في سقوط الطلب بكل منهما كما قال تعالى ومن قله منكم متعمد إلى أن قال أو كفارة طعام مساكين وقوله وغيره وهو النابت الخ وهو بعضهم فسر قول الشارح عدل الحيوان به فقال أي قوم الحيوان بالطعام تأمل (قوله إن اختار دما) أي بفرض أنه أزال الثلاثة بأن قال أزالوا زلت الثلاثة كنت أكفر بدم فلن قال كنت أكفر بالطعام أو الصوم فبما قاله الشارح وذلك لأن هذا دم تخير هذا والمعمداته يلزمه المد أو المدان سواء اختار الدم أو غيره فتعيده ضعيف

عدل الحيوان به في جزاء الصيد وغيره والشعر الواحد بل بعضها هي النهاية في القلة والحد أقل ما وجب في الكفارات فتقبلت به وذكر حكم الظفر في هذه وفي العذر من زيادته هذا (إن اختار دما) فإن اختار الطعام ففي واحد منهما صاع وفي اثنين صاعان أو الصوم ففي واحد صوم يوم وفي اثنين صوم يومين والتعبد بهذا من زيادته

اه شيخنا فلو عجز عن المد أو المدين استقر ذلك في ذمته كالسكافرة ولا يصوم عن ذلك اه حل ومثله شرح
 مر وفي المداين على التحرير ما قصه وتوضيح ما قاله الشارح انه اذا اختار الطعام وهو ثلاثة أصع في كمال
 الفدية وجب شيء من جنسه في الأقل منه وهو صاع في الواحد وصاعان في الاثني واذا اختار الصوم أي صوم
 ثلاثة أيام وجب شيء من جنسه وهو الايام واذا اختار الدم فليس له شيء من جنسه يرجع اليه فيتعين رجوعه
 الى الامداد لانها قد عهدها التقدير بها في الاحرام وهذه مقالة ضعيفة تبس فيها جماعة هنا وفي شرح المنهج
 والمعمد كما جرى عليه الرمي تبعاً لافتقار الله الى ما يجب ذلك مطلقاً سواء اختار مدماً أو لا فلا يجزى غير مدى الواحدة
 ومدين في اثنين مطلقاً فان خالف وفعل على هذه الطريقة لم يكف الصوم وأما الصاع بدل المد والصاعان بدل
 المدين فيجزى بالاول بل يشع المد والمدين فرضاً والباقي تطوعاً اه وفي حاشية عبد البر عليه ما قصه قوله ان
 اختار الدم اه اذا ضعف هكذا قرر صاحب البيان وهو يؤول الى التخيير بين الصوم والصاع والمد فان قيل
 كيف يتخير بين الشيء وبعضه فان المد بعض الصاع فالجواب ان ذلك معهود كالتخيير بين القصر والانعام
 وبين الجمعة والظهر أي في حق من لا تلزمه الجمعة وانما قال ان اختار الدم لانه اذا زال ثلاث شعرات أو ثلاثة
 أظفار خبير بين ذبح شاة أو تصدق بثلاثة أصع أو صوم ثلاثة أيام فان اختار الدم وجب مد أو مدين لعسر
 تبعض الدم والمعمد ان التخيير انما يصح كون في الدم الكامل وهو ما لو زال ثلاث شعرات وأما الشعرة
 والشعرتان فالواجب فيهما ما قدره الفقهاء بخلاف العمراني اه (قوله وفي ازالة ثلاثة الخ) ولو زال شعرة واحدة
 في ثلاث دفعات فان اختلف الزمان أو المكان وجب ثلاثة أمداً وان اتحد فمد واحد لادم لانه يعلق بثلاث
 شعرات ولم يوجد هكذا يظهر في المسائلين ثم رأيت مر قرر ما وافقه قاله سم في حواشيه اه شويحي اه
 ع ش (قوله بان يتحد الزمان والمكان) فان اختلف محل ازالة أو زمانها فوجب في كل شعرة أو بعضها أو
 ظفر أو بعضه مد والمراد باتحاد الزمان وقوع الفعل على التوالي المعتاد والالاتحاد الحقيقي مع التعدد في الفعل
 كما لا يتصور اه حل وقوله والمكان أي مكان ازالة أي المكان الذي أزال فيه وليس المراد به محل ازالة
 كالعضو اه شيخنا هذا والمعمد لا يشال يلزم من تعدد المكان تعدد الزمان فهلا كتنى به لا نقول التعدد
 هنا عرفي وقد يتعدد المكان عرفاً ولا يتعدد الزمان عرفاً اه عزيزي أي لعدم طول الفصل فالمراد باتحاد
 الزمان عدم طول الفصل عرفاً وباتحاد المكان ان لا يتعدد المكان الذي أزال فيه تأمل (قوله أي فالحق الخ) لعل
 تقدر خصوص الخلق توقيفي اه حل وعبارة البرماوى قوله أي فالحق لا يتعين ما سلكه الشارح بل مثله ما لو
 أزال وانما عبر بالخلق جرياً على الغالب انتهت (قوله والشعر يصدق) أي في الآية بالثلاث أي لا يكونها وهذا
 بحسب ما قام عند المجتهد حيث حل الشعر في جانب التحريم على الجنس الصادق بالواحدة وفي جانب الفدية على
 الجمع الغير الصادق بالواحدة اه شيخنا (قوله أيضاً الشعر يصدق بثلاث) اعترض بانه في الآية مضاف فيهم
 وأجيب بان الاجماع مدع عن الاستيعاب اه حل وقد أسأله الشارح بقوله ولا يعتبر جمعه بالاجماع (قوله
 ولو حلق) من باب ضرب اه مختار اه ع ش على مر (قوله والفدية على المحلوق) عيلر قترح مر ولو
 حلق محرم أو حلال رأس محرم بغير اختياره قبل دخول وقته فالدم على الخالق كلف فعل ذلك بتأم أو مجنون أو غير
 مميز أو مغمى عليه اذ هو المحصر ولان الشعر في بد المحرم كالوديع لا العارية وضمان الاولى مختص بالتلف والجهل
 المطالبة به وان قلنا ان المودع لا يتخاصم لان نسكه يتم بأدائه ولو جوبه بسببه وانما لم يجز لزوجه مطالبته بزوجه
 باخراج فطرته لان الفدية في مقابلة اتلاف جزء منه فساغ له المطالبة بخلاف الفطرة الى أن قال ولو طلوت
 نزل الى شعرة فأحرقتموها طلق الدفع لزمته الفدية ولو أزال المحرم ذلك من الخليل لم تجب فدية على المحرم
 ولو بغير اذنه اذ لا حرمه له شعرة من حيث الاحرام واستثنى من اطلاق وجوب الفدية على الخالق ما لو أمر جلال
 حلالاً بحرق محرم فأنه أو نحوه فالفدية على الأمر ان جهل الخالق أو أكره أو كان أعجمياً يعتقد وجوب طباخة

(و) في ازالة (ثلاثة)
 فأكثر من كل منهما ولو
 بقدر (ولاه) من زيادتي
 بأن يتحدد الزمان والمكان
 عرفاً (فدية) اما في الخلق
 بقدر فلا يمينه فن كل منكم
 مريضاً أو به أذى من رأسه
 أي فلق شعر رأسه فدية وما
 غيره قبل الاولى وقبس بالخلق
 غيره وسيأتي ان هذه الفدية
 بخبره والشعر يصدق بالثلاث
 وقبس بها الاطوار ولا يعتبر
 جميعه بالاجماع ولو حلق
 شعر رأسه ولو مع شعرات
 بدنه ولا يلزم فدية واحدة
 لانه بعد فعل واحد والفدية
 على المحلوق ولو بلا اذن منه
 ان أطلق الامتناع منه

أمره والأفعلى الخالق ومثله لو أمر محرم محرماً أو حلال محرماً أو عكسه كأنه عليه الأذى وصرح ما تقرز انهما
لو كانا معذورين فالقدية على الخالق وقياسه انهما لو كانا غير معذورين ان تكون على الخالق أيضاً وهو ظاهر
انتهت وانظر هل يجري هذا التخصيص في التطيبين واللحون فيم لو طيب أو دهن محرم أو حلال محرماً أو هو خاص
بلازالة محرر (قوله لتعريطه فيما عليه حفظه) عبارة بيج لان الشعر في يد المحرم كالودعة فيازمه دفع متلفاته
انتهت (قوله بدليل الحنثية) أي بالذكور من الأذن في الحلق والسكون عليه هذا والمعتمد انه لا يحنث بهما
كما قاله في الأيمان فصل لا يفعل كذا حنث بطله لا بفعل وكيله اه بحرؤه (قوله قصاباً) أي جزازاً
(قوله لم يضمنها الا الغاصب) أي لا يستقر الضمان الا عليه والا فالتصار طريق في الضمان فطالب سواء كان
عالمًا أو جاهلاً وفي صورة العلم يكون قرار الضمان عليه فقوله الا الغاصب أي ان كان جاهلاً فان كان عالمًا فالقرار
عليه وان كان طالباً مطلقاً اه شيخنا (قوله وحرم به وطء) أي في قبل أو دبر ذكر أو أنثى زوجة أو مملوكة أو
أجنبية على جهة الزنا أو الواط أو كان الجماع في بهيمة أو في ميتة ولو مع امرأة خرقه على ذكره اه برملوى وسواء
كان بذكر متصل أو منفصل أو بمخلوع ولومن بهيمة أو من قبل الحشفة من فاقدها اه شرح مدر وقوله أو
مخلوع أي بالنسبة للمراقبان استدخلت ذكره امقطوعا فحرم عليها ويقتضي حنثاً وان كانت لا تحب عليها
القدية كما يأتي اه وشيخي عليه (قوله أيضاً وطء) ومقدماته بشهوة محل حرمتهما قبل التحليل أو بينهما
كاهوسبق الكلام اما بعد التحليل فلا حرمته ولا قد يتوان بقى الرمي والميت * (قائدة) * قال في شرح الروض
يستحب تأخير الوطء عن رمي أيام التشريق ليزول عنه أثر الاحرام كذا حرم به الشيخان ونقله ابن الرفعة عن
الجمهور قال الحب الطبري ولا معنى له وبشكل عليه خبراً يوم من أيام أكل وشرب وبغال وخبراته صلى الله عليه
وسلم بعث ثم سلمه رضى الله عنها لتطوف قبل الفجر وكان يومها فأجاب أن توافيه ليواقعها فيه وعليه بتوبه سعيد
ابن منصور في حنثه باب الرجل يزور البيت ثم يواقع أهله قبل أن يرجع إلى معنى وذكره اه قال الشارح رحمه
الله تعالى يؤيده استحباب الطيب بين التحليل لفعله صلى الله عليه وسلم اه أي لان الطيب من ذوا عيم وأجاب
العلامة الشريفي في المغني والجمال الرمي في النهاية والشهاب بن حجر في حاشية الايضاح والعلامة عبد الرؤف في
شرح مختصر الايضاح بأنه لبيان الجواز زاد الاخرون الناس من شأنهم ذلك اه قال سيدنا ومولانا السيد عمر
رضي الله تعالى عنه وأنت خير بعد هذا التأويل جداً مع ذكر الأكل والشرب معه فذكرهم معه فترى متواضعة
على ان المراد مشروعية كهما لا امتناع الصوم فيها اه وعن قوله في الحديث الثاني فأجاب أن توافيه الخ قال
الشهاب بن حجر في الحاشية وتبعه تليد العلامة عبد الرؤف بأنه تعبير من الراوى بحسب ما فهمه قال وبسليم انه
ليس كذلك فهو لبيان الجواز لانه مما يخفى ويحتاج الى ظهوره في هذا الجمع العظيم بدلالة الفعل التي هي أقوى
من دلالة القول اه زاد الاخير رد التأييد الشرح المذكور وندب الطيبين التحليل لا يقتضي ندب الجماع
بعدهما والامتناع لانه يؤدي الى الجماع بينهما أيضاً وهو محرم وسبب ندب الطيب بعد التحليل الاول ان يخالف
خالفه كالا كل يوم عيد الفطر فان كلاً منهما سنة وقبل ذلك حرام اه وفي حاشية الايضاح والمناسبات التعبير
بلايسن بدل قولهم يسن ان لا يطأ الخ انه يعني اثبات سنة في الوطء عن أيام التشريق يحتاج لدليل اه بخلاف
التعبير بلايسن فانه يقتضي ان الوطء في أيام التشريق مباح بخلاف تعبيرهم بلايسن فيقتضي ان الوطء فيها
خلاف السنن وان عدم سنة فيحتاج الى دليل وهذا الاعتراض يتوجه على عبارته في من مختصر الايضاح قاله
شارحه العلامة عبد الرؤف اه ابن الجلال (قوله التي أشرف اليها فيمنام) وهي العفل والاختيار والعلم
بالتحريم والاحرام اه ع ش (قوله فلا ريث الاية) قال بعضهم حكمت ذكر الله تعالى هذه اللفاظ الثلاثة
لا آري ولا أقص انه تعالى أثبت في السلام العقلية ان الانسان أربع قوى قوي شهوانية يهيئ قوتها فضية
سعيه وقوى وهمية شيطانية وقوى عقلية ملكية والمقصود من جميع العبادات قهر القوى الثلاث أعني

لتعريطه فيما عليه حفظه
ولا إضافة الفعل اليه فيما اذا
أذن للخالق أو سكت بدليل
الحنثية ولا تمها وان اشتركا
في الحرمة في هذه فقد انفرد
المخلوق بالتركه ولا يشكل
هذا بقولهم المباشر مقدم
على الأمر لان ذلك محله اذا
لم يندفعه في الأمر بخلاف
ما اذا عاد كالأخصب سنة
وأمر قصاباً بها لم يضمنها
الا الغاصب (و) حرم به على
كل (وطء) بشرطه التي
أشرف اليها فيمنام قال
تعالى فلا ريث ولا فسوق ولا
جدال في الخ أي

الشهوانية والغضبية والوهمية فقوله تعالى فلا ترقبوا ولا تفسقوا إشارة إلى قهر القوى الشهوانية وقوله ولا تفسقوا إشارة إلى قهر القوى الغضبية التي توجب المعصية والتمرد وقوله ولا تجدال في الحج إشارة إلى قهر القوى الوهمية التي تحمل الإنسان على الجدال في ذات الله تعالى وصفاته وأحكامه وأسمائه وهي الباعثة على منازعة الناس ومماراتهم والمخاصمة معهم قلنا كان سبب الشرح محصوراً في هذه الأمور الثلاثة لا جرم قال فلا ترقبوا ولا تفسقوا ولا تجدال في الحج اه برماوى (قوله فلا ترقبوا ولا تفسقوا) أى فهو حبيب بمعنى النهى ولو كان خبراً على بابه لاستحال تخلفه لأن خبر الله تعالى لا يتخلف اه برماوى (قوله مفسر بالجماع) أى والغسوق بالغامى والجدال بالمخاصمة اه أجهورى (قوله ومقدماته) كقبلة ونظر ولمس ومعاينة وقوله بشهوة أى ولو لمع عدم أنزال أو مع حائل ولا دم في النظر بشهوة والقبلة بمحائل وان أنزل بل وان تعدد علم الأنزال بذلك بخلاف ما سوى ذلك من المقدمات فإن فيها الدم وان لم ينزل بان يشرع بمداب شهوة وفي الأنوار انما يتجلب في تشييل الغلام بشهوة وكأنه أخذه من تصوير المصنف فيمن قبل زوجه ولو ادع أنه ان قبل بمقدار كرام أو أطلق فلا فدية أو الشهوة انهم قدى اه شرح مر وعجالة العباد وأما المقدمات بشهوة حتى النظر فحرم ولو بين التحليل ولا تفسد أى المقدمات النسك وان أنزل ويجب شتمها بالدم وان لم ينزل وكذا بالاستمناة أى اذا أنزل لا بالنظر بشهوة والقبلة بمحائل وان أنزل اه وفي شرحه انما تصوفه أى وفي المجموع ان الاصح القطع بالوجوب في مباشرة الغلام كالمراة فقديمه وضع بالحسن فقول الماوردى وغيره لا فدية في قبيله ولا مباشرة بشهوة وان أنزل كلف فكر فأنزل ضعيف أو يحمل على غير الحسن بناء على انه قد وقفه نظره وان تشدته به حرمة نظره كما يأتي في النكاح لوضوح الفرق اه وفي شرحه انما تصوفه ولو كرر نحو القبلة فالذى يظهر انه ان اتخذ المكان والزمان لم تجب الاشاق والاعتداف ثم رأيت المجموع صرح بذلك وسأذكره عنه قبيل آخر الباب اه سم على حج ويحرم على المرأة تمكين الزوج من المباشرة لان فيه اعانة على معصية كما يحرم على الزوج الحلال مباشرة محرمة بمنع عليه تحليلها اه ابن الجلال (قوله بشهوة) لكن لو نظر بشهوة أو قبل بمحائل فلا فدية وان أنزل وكذا يحرم عقد النكاح ولا فدية اه برماوى (قوله وعليه دم) أى ولو كانت المباشرة بين التحليلين اه ايضاح وهذا المدم تخيير وتقدير كما قال الناظم

وقدرن ونخيرن في الرابع * ان شئت فاذبح او فدا بآص * للشخص نصفاً ونصف ثلثاً

الى ان قال الوضيل ووطء ثنى أو بين تحلى ذوى احرام بخلاف دم الجماع المفسد فانه دم ترتيب وتعديل كما قال الناظم

والثان ترتيب وتعديل ورد * في محصور ووطء حج ان فسد

(قوله ان سامع عقبه) ليس بشيد بل مثله التراخي عنه عبارة حج نعم ان جامع بعده لو ان طال الفصل دخلت في واجبات الجماع انتهت ومثله في مر وقد حل بحيث يعدم مقدمة للوطء ولو أتى بالمقدمات بعد الفراغ من الوطء فلا ثنى عليه اه حل بحروفه فواجب المقدمات يندرج في واجبات الجماع مطلقاً سواء كانت قبله أو بعده اه شيخنا وعجالة الشورى قوله ان جامع عقبه ليس بشيد بل المراد ان يكون الجماع ناشئاً عن تلك المقدمات وان طال الزمن ولا فرق في المقدمات بين القبلية والبعدية انتهت ومثله في ع ش على مر والصغير في قول الشارح عقيب راجع للمقدمات في المتن ولعل التشديد كبير باعتبار كونها مفصلاً أو نحو ذلك اه (قوله لنحوه في فدية الجماع) عبارة شرح مر ويندرج دم المباشرة في بدنة الجماع الواقع بعدها أو بدلهما وكذا في شأنه كالأواقع بعد الجماع المفسد أو بين التحليلين فيما يظهر سواء أطل الفصل بين المقدمات والجماع أم قصر انتهت (قوله استمناؤه) ظاهره ولو محائل اه حل وتقدم في الصوم ان الاستمناة طلب خروج المني أى قصد اخراجه وانما يقتضيه الصوم سواء كان بمحائل أو لا بخلاف ما اذا لم يكن عن قصد اخراجه فيصلى بين كونه بلا حائل فيفسد الصوم أو به فلا يفسد ما نظر هل يأتي نظيره هذا هنا بان يقال في منورة التصدياً ثم وتلزمه البعدية

فلا ترقبوا ولا تفسقوا والرفق
مفسر بالجماع (ومقدماته
بشهوة) كفى الاضكاف
وهذا من زيادتي وعليه دم
لكنه يسقط عنه ان جامع
عقبه لنحوه في فدية
الجماع وكالمقدمات
استمناؤه بمعنى كيد
لكن انما يلزم به المدم ان
أنزل

مطلقة في صورة عدمه يفصل بين الحائل وعدمه لم أر من نبه على هذا وقوله بعضو كيدا نظره لعضو قيد
فيخرج به من الوحد ذكره في حائط مثلا فلا حرمته ولا قديته أو فاحر متدون القديته لم أر من نبه عليه (قوله ويفسد
به الخ) أفهم قوله يفسد أنه لا ينعقد إحرامه بجماعه وهو كذلك ولو أحرم حال تزعمه انعقد صحبا على أوجه الأوجه
لان التزعم ليس بجماع أي حيث قصد بالتزعم الترك اه شرح مر (قوله أي بالوطء المذكور) أي
المعتبرة فيه الشروط المذكورة وهي العقل والاختيار والعلم وعجالة شرح مر وأما الناسي والمجنون والمعنى
عليه والناتجة والمكره والجاهل لقرب هذه بالاسلام أو نشأته ببادية بعيدة عن العلماء فلا يفسد بجماعهم
ولو جامع بعد الانسداد لم يشأته (قوله ويفسد به ج) أي ولو من صبي مميز دون غير المميز كالمجنون فإنه
كالمساهي والجاهل حلي (قوله أيضا ويفسد به ج الخ) أي سواء الفاعل والمفعول وانما التفصيل في القديته
اه شيخنا (قوله من غير الخ) عبارة ج ويفسد به ج وهما أي الواطئ والموطوء وانحان انتهت (قوله
قبل التحليل) أي ولا ترابله على ما قبله وانما وجب عليه المضي فيه تغليظا عليه اه ع ش (قوله أيضا قبل
التحليل) سواء كان قبل الوقوف وهو اجماع أم بعده خلافا لابي حنيفة سواء أفاته الخ أم لا كما في الام ولو
كان المجمع في النسك رقيقا أو صيبا ميمرا أو ذمدا الصبي عدو الرقيق مكلف وسواء كان النسك متطوعا عليه أم
مفروضا بنذر أو غيره لنفسه أو غيره كالاجير اه شرح مر (قوله لا بينهما كسائر المحرمات) أي فإنها
لا تفسده وإذا تكرر الجماع حيث شذو ج فيماعد الاول في كل جماع شاة اه حل (قوله وعمر مفردة)
أي ما دام عليه شيء من أعمالها ولو شعر من الثلاث التي يتحل بها منها اه ج (قوله تابعة للجماع صحته وفسادا)
أي وميقاتا بالتبعية في الصحة كل وقت القارن بعرفة ثم رمى يوم النحر ثم طاف للفاضة ثم سعى ثم وطئ فيصح ج
لوقوع وطئه بعد التحال الاول وكذا العمرة تبعا لو انقردت فسدت لوطئه قبل الخلق الذي هو من أركانها وكذا
لو وقف القارن ثم رمى ثم حلق ثم جامع فلا تفسد عمرته وان بقي منها الطواف والسعي بل تكون صحيحة تبعا للجماع
في الصحة والتبعية في الفساد كل طواف القارن طواف القدوم ثم سعى ثم حلق ثم وطئ قبل التحال الاول فيفسد
جعه بلوطء وكذا العمرة تبعا لو انقردت لم تفسد لوقوع الوطء بعد تمام أعمالها والتبعية في الميقات كالأحرم
بهما من خوف مكة فإنه لولا القارن لما كان ميقاته خوف مكة اه مدايني على التحرير (قوله وتجب به بدنة)
أي على الفور ككل فدية تعدى بسببها اه ج (قوله أيضا وتجب به بدنة لمن عجز بقرة الخ) هذا محترز
التقيد بغير المفسد في قوله الاتي وفي فدية ما يحرم غيره فسد وميدونا بتدريج الخ كما ينبيه الشارح عليه
هناك ففي هذا الصنيع بيان المفهوم قبل ذكر المتطوع بمسافة طويلة كما لا يخفى (قوله أي بالوطء المفسد)
خرج بالمفسد الوطء بين التحالين والجماع الثاني بعد الجماع المفسد فيجب بكل منهما شاة لانه تمنع غيره مفسد
فكان كالليس ومنه يؤخذ ان الأوجه تكرر هابتكررا أحدهذين كما تكرر بتكرار اللبس ونحوه اه ج
ولو انعقد نسكه فسادا بان أحرم بالجماع بعد فساد العمرة بالجماع ثم جامع فهل يحكم بفساد آخر بالجماع حتى تجب
القديته أم لا لانه لا معنى للحكم بفساد الفاسد فتجب شاة كما لو جامع بعد افساد الصبي بالجماع فيه نظر ولا يبعد
الثاني لا يقال فائدة الحكم بالفساد وجوب القضاء لما تقدم في شرح قول المصنف ولو أحرم بعمره في أشهر
الجم الخ من وجوب القضاء بالافساد الاول اه سم عليه (قوله وان كان نسكه نقلا) كافي ج بالصبي والرقيق
وان كانت البدنة في الصبي على وليه اه شيخنا (قوله أيضا وان كان نسكه نقلا) وكذا قوله الاتي وان كان
نسكه نقلا كل من الغايتين للتبعية كما يعلم من عبارة أصله وشرائحها (قوله والبدنة المرادة الخ) أي لا الاتي وفي
كلام بعضهم لا ما يشمل البقرة اه حل وعجالة شرح مر واعلم ان البدنة تحبب أطلق في كتب
الحديث والفقه فالمراد بها كما قاله المصنف البعير ذكر اكان أو أثنى وشرطها من يحز في الاضحية وقال كثير
من أئمة اللغة طلق على البعير والبقرة والمراد ههنا ما من ظن البقرة لا تحز في الاضحية عند العجز عن البدنة فان عجز عن

(ويفسد به) أي بلوطء
المذكور من غير الخ
(ج) انتهى عنه في الآية
والاصل في النهي اقتضاء
الفساد (قبل التحليل)
لا بينهما كسائر المحرمات
(و) تفسد به (عمره) قيد
زدته بقوله (مفردة) كالجماع
وغير المفردة تابعة للجماع صحته
وفسادا (ويجب به) أي
بلوطء المفسد (بدنة) بصفة
الاضحية وان كان النسك
نقلا (على الرجل) روى
ذلك في الموطأ عن جمع
من الصحابة ولا يخالف لهم
والبدنة المرادة الواحش من
الابل ذكر اكان أو أثنى
فان عجز بقرة فان عجز
فبيع شياء

البقرة أيضا قسب سبع شياه الخ انتهت (قوله ثم يقوم البدنة) وتعتبر قيمتها بسعر مكة في غالب الاحوال اه شرح
 حر ولم يعتبر بقيمة الحرم لانها ليست محل سكنى فانتفت الزنابات اه ابن الجلال (قوله أيضا ثم يقوم البدنة)
 أي ثم ان يحجز يقوم الخ وهلا قال فان يحجز يقوم الخ فان يحجز صام الخ تأمل والا فرب في قيمة الطعام الذي يصوم به
 اعتبارا بسعر مكة في غالب الاحوال كما اعتبر في قيمة البدنة اه ع ش وهو ما في شرح حر وقال جح المعتبر
 حال الاداء قياسا على الكفارة قال وللهذا لو أعتق العبد بعد الاقصاد كفر بالبدنة أو بدلها بال الصوم اه ابن
 الجلال (قوله ويتصدق بقيمتها طعاما) أي على مساكين الحرم وفقرائه الموجودين في محل الاعطاء ثلاثة
 فأكثر ان قدر عليهم والا كفى اثنان وواحد قاله العلامة عبد الرؤف نقلا عن البلقيني وهو مفهوم قول
 صاحب البحر اقل ما يجزى ان يدفع الواجب الى ثلاثة من مساكين الحرم ان قدر متساويا أو متغلوتا فاذا دفع
 لاثنتين مع قدرته على الثالث ضمن له أقل ما يصدق عليه الاسم ولو غرباء والمتوطن أول عالم يكن الغريب
 أخرج ويجوز الدفع لصغير ومجنون وسفيه ويقبضه أولياؤهم لهم اه ابن الجلال (قوله أيضا ويتصدق
 بقيمتها طعاما) قال الشارح أي النشيلي فان قدر على بعضه أخرج موصاهم عباقي اه وانظر هل يأتي ذلك في
 الدم فيقال ان قدر على بعضه كان قدر على شاة مثلا من السبع في دم الفساد أخرج موصاهم ستة أسباع البدنة
 وأخرج بقيمتها طعاما ويأتي فيه مأمرو يقاس على ذلك شاة الاحصار أيضا ويفرق قضية تعبيرهم بالعجز
 الاول لانه لا يكون عاجزا الا اذا عجز عن الجميع اما اذا قدر على شيء منه فلا يعد عاجزا الا عن بعضه يؤيد ما قاله
 العلامة عبد الرؤف رحمه الله تعالى من الفرق بين من قدر على بعض الطعام حيث يخرج هو يصوم عن الباقي
 وبين عدم اجزاء طعام خسنة وكسوة خسنة في كفارة اليمين ان التخيير بين أشياء معينة يمنع الاكتفاء ببعض
 كل منها بخلافه لظاهر النص وأما المرتبة فقضية الترتيب فيها ان لا يعدل عن واحد الا بعد العجز عنه ومن قدر
 على بعضه فليس بعاجز عنه فلا يجوز له العدول الى غيره اذا لم يسور لا يسقط بالمسور اه بل هو نص فيه
 فيؤخذ به ما لم يوجد قتل واضح بخلافه والله أعلم اه ابن الجلال (قوله ثم يصوم عن كل مد يوما) أي ثم يكمل
 المنكسر اه جح (قوله وخرج بزادني على الرجل الخ) عبارة شرح حر والوجوب في الجميع على الرجل
 دونها وان قسد نسكها بان كانت محرمة بميرة مختارة علمدة عالمها التحريم كافي كفارة الصوم فهي عنه فقط سواء
 أ كان الواطئ زوجا أم سيدا أم واطئا بشبهة أم زانيا وما ذكره في المجموع من حكاية الاتفاق على لزوم البدنة لها
 طريقه بقرينة وجوبه والمعول عليه مأمرو ولو خرجت المرأة لقضاء نسكها الذي أفسدته الزوج بالوطء لم يلزم الزوج
 زيادة نفقة السفر من زادو راحلة فها باو اياها لانها غرامة تتعلق بالجماع فلزمته كالكفارة ولو عضبت لزم زوجها
 الانابة عنها من ماله وموتة الموطوءة برأ أو شبهة عليها وأما نفقة الحصر فلا تلزم الزوج الا أن يكون مسافرا معها
 ويسن اقترانها من حين الاحرام الى أن يفرغ التحللان واقترانها في مكان الجماع أكد الاختلاف في
 وجوبه اه شرح حر وقوله لانها غرامة تتعلق الخ يؤخذ من هذا جواب ما توقف فيه ثم فيما تقدم مما
 حاصله ان كان كانت مختارة فهي مقصورة فلا شيء على الزوج وان كانت مكرهة لم يقصد جها وحصل الجواب
 ان المختار الاول ونقول هذه الغرامة لما نشأت من الجماع الذي هو فعله لزمته وهذا قريب من لزوم الزوج
 ماء غسلها من الجنابة حيث حصلت بفعلها اه ع ش عليه (قوله المرأة فلا شيء عليها) أي ولو محرمة وهو حلال
 على المعتمد اه شوي برى أي على معتمد حر خلا فالج حيث قال بوجوبها عليها في هذه الحالة (قوله ويجب
 به مضى) أي على الرجل والمرأة في فاسدهما أي لافي باطلها ويطلقان بالردة فهذا مما يفرق فيه بين الفاسد
 والباطل فان الردة اذا وجدت أثناء العمرة أو الحج ولو بعد التحلل الاول تبطله وان قصر زمنها لم تطله كغيره
 من العبادات اه شيخنا ولا يشك هذا بما مر من انه لو ارتقى أثناء وضوئه لم يبطل ما مضى بدليل انه لو أسلم
 كل شئ جديدة غير الاولى مع انه لا يكمل هنا لان النية في الوضوء يمكن توزيعها على أعضائه فلا يلزم من بطلان

ثم يقوم البدنة ويتصدق
 بقيمتها طعاما ثم يصوم عن
 كل مد يوما وخرج بزادني
 على الرجل المرأة فلا شيء
 عليها غير الاثم (و) يجب
 به (مضى)

بعضها بطلان كلها بخلافها في الحج فانه لا يمكن توزيعها على اجزائه فكان المنافي لها مبطلا لها من أصلها فاناسب
فساده بها مطلقا اه شرح مر (قوله أيضا ويجب مضي في فاسدهما) فظاهره ان وجوب المضي بسبب
الوطء مع انه ليس كذلك بل هو من حيث الاحرام بالنسك وعبارة ابن الجبال ويجب المضي في فاسد النسك لا قضاء
جمع من العمارة رضي الله تعالى عنهم بذلك لا يعرف لهم مخالف فعمل ما كان يعمل قبل الفساد ويجتنب
ما كان يجتنب قبله ومنه الجماع ثانيا فلوقعت فيه حظور او جبت القديه قال العلامة عبيد الرؤف وفي قولهم
فعمل الحج اشارة الى أن المضي يجب بالشروع في النسك لانه طرأ وجوبه بسبب الفساد بخلاف القضاء
والكفارة اه انتهت (قوله لقوله تعالى وآتوا الحج الحج) عبارة شرح مر لعدم قوله تعالى وآتوا الحج
والعمرة لله اذ هو يشمل الفساد أيضا انتهت (قوله وغير النسك من العبادات الحج) استثنى الصوم فانه يجب فيه
الامساك وقد يجب بان ذلك خرج من الصوم لانه ليس في صوم بخلاف النسك اه حل (قوله ويجب عليه
اعادته فوراً) أى من فسد جسمه من رجل أو امرأة ولو أفسد الزوج جميعها كان عليه القيام بذلك ولو ماتت وجب
عليه ان يحج عنها بنفسه أو نائبه ذكره في شرح المذهب قال بعضهم وقياس ذلك ان الصبي اذا أحرم باذن وليه
وأفسد نسكه بالجماع وقتل أو جوب الاعادة عليه كان على الولي القيام بذلك حتى اذا مات كان عليه ان يحج عنه
بنفسه أو نائبه فليجرر اه حل (قوله وان كان نسكه نفلاً) عبارة شرح مر ولو كان نسكه تطوعاً من صبي
أو قن لان احرام الصبي صحيح وتطوعه كطوع البالغ يجب بالشروع قال ابن الصلاح واجبا به أى القضاء عليه
أى الصبي ليس ايجاب تكليف بل معناه ترتبه في ذمته كفرامة ما اتلفه انتهت (قوله أيضا وان كان نسكه نفلاً)
وفي هذه الحالة يقع القضاء نفلاً وعبارته في شرح الروض ويقع القضاء مثل الفساد فان كان فرضاً وقع القضاء
فرضا أو تطوعاً وقع القضاء تطوعاً انتهت وهذا امر يجب في ان القضاء يقع تطوعاً اذا كان الاداء كذلك لكن
كيف هذا مع ان القضاء واجب مطلقاً حتى فيما لو كان الاصل تطوعاً فمقتضى ما تقدم ان القضاء يكون واجباً
ومع ذلك يقع تطوعاً ولا أعرف لهذا نظيراً الا ان قلتأمل (قوله لانه وان كان وقتاً موسعاً) غرضه بهذا الرد على
الضعيف القائل بان الاعادة على التراخي كالاداء اه من شروح الاصل (قوله فان كان الفساد عمرة الحج)
عبارة شرح مر والاصح انه على الفور كان يأتي بالعمرة عقب التحلل وتوابعه وبالحج في سنته ان أمكنه بان
يحصره العلواً انتهت (قوله بان يحصر بعد الجماع الحج) ويتصور أيضاً بان يشترط في احرامه التحلل بالمرض
ثم يجامع ثم عرض فيتحلل ثم يشق والوقت باق ويتصور أيضاً بان يقلد ابن حنبل ويصحح الحج الى العمرة أى
ينوي بقلبه عمرة فينقذ عمرة فاسدة ثم يتحلل بأعمالها ثم يحرم بحج القضاء في سنته ويقع من الحجة التي كان نواها
أولاً كما هو شأن القضاء هكذا أخبر في بعض الثقات بان مذهب ابن حنبل كذا كرويان بعض المكين العارفين
أفتى بعض الحاج الذي وقع له الجماع ففسده وحصل له ضيق لغرضه وعدم قدرته على العودة السنة القابلة فافتاه
بتقليد ابن حنبل كذا كر اه (قوله فيتحلل) أى يذبح في مكان حصر فخلق بنية التحلل كما يأتي (قوله والوقت باق)
بان كان يمكنه ادراك الوقوف بعرفة فيحرم ثانياً ويأتي بالأعمال اه شيخنا (قوله وهو محمول على معناه القوي)
وهو فعل العبادة ثانياً ولو في وقتها وهو يرجع اليان معناه القلة الاداء يقال قضيت الدين أى أدبته اه شيخنا
(قوله ويقع الاعادة على الفاسد) حتى لو أفسد عشر مرات وجبت اعادته واحدة وعشرين ذات اه شيخنا (قوله
ويتأدى بها الحج) منه يؤخذ ان الصبي لو أفسد حجاً بجماع وأعاد مولوداً بعد بلوغه وقع الاعادة نفلاً فلا تجزئه عن حجة
الاسلام ويلزمه ان يؤخر الاعادة بعد بلوغه عن حجة الاسلام وان قدمها وقعت عن حجة الاسلام وهو مصرح به
في غير هذا الكتاب اه شوري وعبارة ابن الجبال ولو جامع مبرأ وقت اجراء القضاء في الصباح والرقا اعتباراً
بالاداء لا يلزم السيد الاذن في الاداء اذ في القضاء لانه لم يأذن في افساد الاداء ولو أحرم أحد ههما بالقضاء
فبلغ أو عتق في الوقوف في الحج أو في وقته وأدركه أو في طواف العمرة انصرف احرام القضاء الى حجة الاسلام أو
عمرة ولزمه القضاء من قابل ومثل قضاء النسك في الفورية كل كفارة وجبت بعد انتهت (قوله أيضاً وتأدى بها

في فاسدهما أى الحج
والعمرة لقوله تعالى
وآتوا الحج والعمرة لله وغير
النسك من العبادات لا يتم
فاسده الخروج منه بالفساد
(و) يجب عليه (اعادة
فورا) وان كان نسكه نفلاً
لانه وان كان وقتاً موسعاً
تضييق عليه بالشروع فيه
والفعل من ذلك يصير
بالشروع فيه فرضاً أى
واجب الاتمام كالفرض
بخلاف غير من الفعل فان
كان الفساد عمرة فاعادتها
فورا طاهر أو حاقبته صوري
سنة الفساد بان يحصر بعد
الجماع أو قبله ويتعذر
المضي فيتحلل ثم يزول الحصر
والوقت باق فان لم يحصر
أعاده من قابل وهو الاصل
وغيره متناوفاً يأتي بالقضاء
وهو محمول على معناه القوي
لان موقع في وقته كالصلاة
اذا فسدت واجبت في وقتها
وقع الاعادة عن الفاسد
ويتأدى بها

ما كان يتأدى الخ) وهذا في غير حج الاجير اماه فاذا افسده فانه ينقلب له ويكفر ويقضى عن نفسه وتنسخ العينة لا التهمة فيجوز مثلاً بعد سنة القضاء أو يستأجر من يحج اه ابن الجمال (قوله ولو افسدها) أي حجة الاعادة أو عمرته أو قوله لا اعادة عنها أي عن الاعادة بل عن الاصل أي فلا يلزمه الاعادة واحدة ولو قلنا انه تلزمه الاعادة عن الاعادة لكان يلزمه جتان اعادة الاصل واعادة الاعادة اه شيخنا (قوله يلزمه بدنة أيضاً) أي كما يلزمه البدنة بافساد الاداء فتعدد الكفارة بتعدد الافساد دون القضاء فلا يتعدى وانما يجب مرة واحدة والفرق بين وجوب الفدية في افساد قضاء النسك وعدم وجوبها في افساد قضاء رمضان ان قضاء رمضان لا يتصور وقوعه وقت ادائه بخلاف قضاء الحج لا يكون الا في وقته فساوى قضاؤه اداء رمضان في حرمة الوقت فوجب الكفارة وهذا سر تكرار هادون القضاء اه ابن الجمال (قوله ويلزمه ان يحرم في الاعادة الخ) ولو افسد مفرد نسكه فتمنع في القضاء أو قرن جاز وكذا عكسه ولو افسد القارن نسكه لم يلزمه بدنة واحدة لان تغمار العمرة في الحج ولزمه دم القران الذي افسده لانه لم يلزم بالشروع فلا يسقط بالافساد ولزمه دم آخر للقران الذي التزمه بالافساد في القضاء ولو افرده لانه متبرع بالافراد ولو فات القارن الحج لغوات الوقوف فانت العدة تبعاله ولزمه دمان دم لغوات ودم لاجل القران وفي القضاء دم ثالث اه شرح مر (قوله أو قبله) انظر لولم يحرم من قبل بل آخر الاحرام الى الميقات هل يحرم عليه مع الدم أو بدونه لم أر من نبه عليه ثم رأيت في شرح الروض ما يقتضي انه يحرم عليه ويلزمه دم وعبارته مع المتن وليكن الاحرام بالقضاء من مكان الاحرام بالاداء من قبل الميقات أو من الميقات لانه التزمه باحرامه بالاداء ولو احرّم بدونه لم يدم انتهت (قوله ولو غير مرید للنسك) الغاية للرّد في الرّوضة ما نصه ولو جاوز غير مسمى فاحرم ثم افسد فوجهاً أصح ما ربه قطع صاحب التهذيب وغيره ان عليه ان يحرم في القضاء من الميقات الشرعي والثاني أنه يحرم من ذلك الموضع اه ابن الجمال (قوله نعم ان سلك فيها الخ) الحاصل انه متى جاوز الميقات في الاحرام الاول لا يحرم في الثاني من مكان الاول ولا من قدر مسافته وان احرّم في الاول من الميقات أو قبله وجب ان يحرم في الثاني من مكان الاول أو من قدر مسافته اه شيخنا (قوله والا حرم من قدر مسافة الميقات) أي ما لم يكن أمامه ميقات والاحرام منه وان كان أبعد من الاول اه حل أي الذي جاوزة ولا يلا احرام بكلو كان أولاً سلك طريق مصر ثم جاوز الحفظة من غير احرام ثم احرّم من بعده ما وفي الاعادة سلك طريق المدينة فيجب عليه ان يحرم من ذي الحليفة ولا يصبر حتى يحاذي الحفظة تامل (قوله ولا يلزمه ان يحرم في مثل الزمن الخ) عبارة جولا يلزمه رعاية الزمن الاداء قبل وكان الفرق بينه وبين قول القاضي يلزم الاجير رعاية الزمن الاداء ان هذا حق آدمي ورد بان هذا مبني على وقوع القضاء للميت والمعتمد انه لا يجبر لا تنسخ العينة بالافساد وبقاء التهمة في الذمة واذا كان القضاء عن نفسه لم يلزمه رعاية الزمن الاداء كافي الرّوضة خلافاً للجمع لكن في المجموع مما وافقهم انتهت (قوله في مثل الزمن الذي احرّم فيه الخ) حتى لو احرّم في الاداء في شوال جاز في القضاء تقديمه على شوال وتأخير عنه و الفرق الراجح بين الزمان والمكان بان اعتناء الشارع بالميقات المكاني أكثر بدليل تعيين مكان الاحرام بالنذر دون زمانه ثم قال ولا يتخلو من نزاع وتجب منه الاسنوى فانه صحيح في النذر تعين الزمان كالمكان بالنذر وحلول الاسنوى الفرق بان المكان هنا ينضبط بخلاف الزمان اه برماوى (قوله لكل صيداً كول الخ) أي طبراً كان أو غيره بكفر وحش وجراد وكذا أول لكن قال الماوردي وبالبطل الذي لا يطير من الاور ولا جزاء فيه لانه ليس بصيد اه شرح مر وعبارة التحرير تناوشرها وصيد البر أنواع أربعة أحدها يحل له أي للمعمر قتله ويضمنه وهو ما إذا قتله لضرورة جوع الثاني يحل قتله بلا ضمان وهو ذئب وحيد أو غراب وكلاب لا تنفع فيه وكل سبع عادي صيد ضائل أو مانع من الطريق ويسن للمعمر وغيره قتل المؤذيات لئلا يثقل قتله ولا يضمن به وهو ما لا يؤكل ولا هو مما امر الاماؤل من مأ كول وحشى وغيره كول يصح قتله ويضمن احتياطاً الرابع لا يحل قتله وهو مأ كول وحشى أو في أصله وحشى فيضمن أي يضمنه فانه محرماً وفي الحرم الخ (قوله وحشى)

ما كان يتأدى بالاداء لولا
الافساد من فرض الاسلام أو
غيره ولو افسدها بوطء لزمه
بدنة أيضاً لا اعادة عنها
بل عن الاصل ويلزمه ان
يحرم في الاعادة مما احرّم
منه في الاداء من ميقات أو
قبله فان كان جاوز الميقات
ولو غير مرید للنسك لزمه في
الاعادة الاحرام منه نعم ان
سلك فيها غير طريق الاداء
أحرّم من قدر مسافة الاحرام
في الاداء ان لم يكن جاوز فيه
الميقات غير محرم والا احرّم
من قدر مسافة الميقات ولا
يلزمه ان يحرم في مثل الزمن
الذي احرّم فيه بالاداء
(و) حرّمه (تعريض) ولو
وضع يد بشره أو وديعة
أو غيره مما (ل) كل صيد
(مأ كول برى وحشى) قال
ته الى وحرم عليكم صيد البر
مادتم حرماً

وهو المتوحش بطبعه الذي لا يمكن أخذه إلا بحيلة اه برماوى (قوله أى أخذه) دفعه لما قيل ان الاستدلال انما يتم اذا أريد بالصيد فى الآية المصدر والذي يقتضيه السياق انه المصادف يكون المراد تحريم أكله اذا لم يكن اضمماراً و اضمماراً أكله واخذ معاً يمنع لان مثل هذا العموم له قعين البعض وهو الا كل والاضمار يلزم منه تحريم الاصطياد اه برماوى وعبارة حج أى التعرض له ولجميع اجزائه انتهت (قوله بخلاف غير المأ كول) أى بخلاف ما شك فى توحشه أو أكله أو فى توحش أو كل أحد أصوله نعم يندب غذاؤه اه شرح هر أى بمثله ان كان لمثل والافقيمته على ما يأتى اه ع ش عليه (قوله وان كان بريلوحشياً) وحرم أبو حنيفة التعرض للوحشى غير المأ كول اه برماوى (قوله بل منه ما فيه اذى الخ) عبارة شرح هر وغير المأ كول منه ما هو وذو طبع يندب قتله كالغواص الحس فقد صح أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس فواسق فى الحسل والحرم الغراب الذى لا يؤكل والحداق والقرب والفاروق والكاب العقور وألحق بها الاسد والثور والذئب واللب والنسر والعقاب والبرغوث والبق والزبور وكل مؤذ ومنه القمل فيندب قتله ولا يكره تحية قتل على بدن محرم أو ثيابه بل يبحث بعضهم عن قتله كالبرغوث نعم قتل رأسه أو لحية يكره التعرض له لئلا ينتف الشعرفان قتله فدى الواحدة ولو بقلعة تدبها وقولهم لا يكره تحيته ضرب مج فى جواز رميه حياً ان لم يكن فى مسجد وهو كذلك والقمل الصيان وهو يعض ومنه ما ينفع ويضر كضرب بار فلا يسن قتله ولا يكره ومنه ما لا يظهر فيه قمع ولا ضرر كتنافس وجعلان وسرطان ورخة فيكره قتله ويحرم قتل النمل السلماني والنحل والخطاف المسمى بعصفور الجنة والصفدع والقرود والهدأ ما غير السلماني وهو الصغير المسمى بالثرفيجوز قتله بغير الاحراق كفى المهمات عن البغوى والخطابى وكذا بالاحراق ان تعين طريقاً لدفعه انتهت وقوله فيكره قتله قضيت بجواز قتل الكاب الذى لا تنفع فيه ولا ضرر والعمد عند الشارح حرمة قتله وعبارته فى باب التيميم نصها خرج بالمحترم الحربى والمرند والزاني المحسن وتارك الصلاة والكاب العقور وأما غير العقور فمحترم لا يجوز قتله على المعتد ومثل غير العقور الهرة فيحرم قتلها اه ع ش عليه (قوله كثر) فى المختار التبريزون الكتف سبع وجمع غور بالضم وجاتى الشعر غمر فتمتتين وهو شاذ والانثى غمرة والغمرة أى يضارب ذن من صوف يلحم الاعراب اه وقوله ونسرفى المختار بفتح النون طائر وجمع القطة انسر والكثرة نسور ويقال النسر لاختابه وانما له ظفر كظفر الدجاجة والغراب اه (قوله وضرر) فى المختار الضرر بالفتح ضد النفع وبابه رد اه ثم قال والضرر بالضم الهزال وسوء الحال اه ومعلوم ان المناسب هنا هو الاول لان الشارح قابله بالنفع (قوله فلا يسن قتله) أى فيكون مباحاً اه ع ش على هر وقوله لنفعه على النقي السن وقوله لضرره مقتضى ما قبله ان يكون تعليلاً للنقي الكراهة لكنه لا يصح كاهو ظاهر فالاولى ان يكون تعليلاً للمتنى ويكون النقي خالياً عن التعليل هذا هو الذى يصح وان كان خلاف ظاهر العبارة تأمل (قوله وهو ما لا يعيش الا فى البحر) وكالبحر الغدير والبر والعين اذا المراد به الماء اه شرح هر (قوله وما يعيش فيه هو فى البر كالبرى) ينبغى ان المراد ما يعيش فيهما مما هو مأ كول أو فى أصله مأ كول وذلك لانه ان لم ينقص عن البرى المحض الذى لا يعيش الا فى محض البر ما زاد عليه مع أن شرط حرمة التعرض له ان يكون مأ كولا أو فى أصله مأ كول فعلم أن ما يعيش فيهما قد يكون مأ كولا وقد لا وقد يوصف أيضاً بالتوحش وغيره فيحتاج لتقييده بالوحش أو لا يكون الا وحشياً فلا حاجة لتقييده فيه نظر (تنبيه) (قوله وما يعيش فيه هو فى البر كالبرى) يفيد أن ما يعيش فيهما قد يكون مأ كولا والا فلا يحرم التعرض له وقد يشكل ذلك على قوله فى الاطعمة وما يعيش فى بر و بحر كصفدع و حية وسرطان حرام الا أن يجعل تخيله المذكور لتقييده بما لا يؤكل مثله فى البر وياتى حل ما يؤكل مثله فى البر بما يعيش فيهما وفيه نظر ومخالفة كلامهم ثم رأيت السيد السهمودى فى حاشية الايضاح حرم بالاشكال وبسطه ولم يجب عنه وتبعه الشارح فى حاشيته لكن حاول التخلص مع التزام كونه غير ما كول بما هو فى غاية النصف

أى أخذه مستأنساً
كان أولاً مملوكاً كان
أولاً بخلاف غير المأ كول
وان كان برى وحشياً فلا
يحرم التعرض له بل منه
ما فيه أذى كثر ونسرفين
قتله ومنه ما فيه قمع وضرر
كفهدومقر فلا يسن قتله
لنفعه ولا يكره قتله اضره ومنه
ما لا يظهر فيه قمع ولا ضرر
كسرطان ورخة فيكره قتله
وبخلاف البحرى وان كان
البحرى فى الحرم وهو
ما لا يعيش الا فى البحر
وما يعيش فيه هو فى البر كالبرى

اه سم على ج (قوله وبخلاف الانسي) ومنه الجواميس ومنه أيضا الدجاج المعروف وهو انسي
 بخلاف دجاج الحبش فإنه وحشي اه ع ش (قوله ومتولمعه) أي بأن يكون هو أحد أصوله وان بعد كما
 هو ظاهر كلامهم اه شرح مر (قوله احتياطاً) عبارة شرح مر تغليباً للمأ كول هنول وغيره في حكم
 الاكل لانه الاحتياط ومن ثم غلب حكم البرقيما لو كان يعيش فيه وفي البحر كما تقدم وانما لم تجب الزكاة في
 المتولدين الزكوى وغيره لانهم من باب المواصلة انتهت أي وما هنا من باب ضمان المتلفات اه ع ش عليه
 (قوله عقلاً) قيد به لان بعض الصور المذكورة لا وجود له في الخارج كالضبع مع الضفدع أو مع الخوت
 وذكر خمسة أمثلة راجعة لقوله من بحري الخ على الف والنشر المرتب اه برماوى بزيادة (قوله كقولك من
 ضبع) هذا تمثيل للمأ كول البرى الوحشى المذكور في قوله كقولك من ضبع مع الضفدع الخ الصور الخمسة تمثيل
 للغير المذكور بقوله ومن غيره اه شيخنا (فرع) قالوا وأرسل سهماً من الحل إلى الحل فقتل صيده به
 لكنه مرقى الحرم ضمن فاشتبه به بعض الفضلاء بما لو بصق في المسجد فقطع البصاق هواء المسجد إلى
 خارجه فإنه لا يحرم في الفرق وأقول لا اشكال بوجه والفرق ظاهر لان وجه حرمة التعرض للصيد بالحرم
 أن فيه انتهاكاً لحرمة الحرم المختصية لا من به ونحوه ووجه حرمة البصاق في المسجد أن فيه انتهاكاً كاله بتقديره
 ولا شك أنه اذا ترتب على الفعل الصادر في الحرم كمرور السهم فيه قتل الصيد كان فيه انتهاكاً كالحيث كان طرفاً
 للفعل القاتل بخلاف ما اذا ترتب على الفعل الصادر في المسجد كمرور البصاق فيه وقوعه خارجه فإنه
 لا انتهاك فيه لتعظيمه لان حاصله أنه وقع فيه فعل ترتب عليه ابعاد المستقدر عنه فتأمل فإنه حسن جداً اه
 سم (قوله كحلل بحرم) ويضمن الحلال فرخاً حبس أمه حتى تلف والفرخ في الحرم دون أمه لان حبسها
 جناية عليه ولا يضمنها لانه أخذها من الحل أو وهى في الحرم دونها ضمنها أما هو فكأن لو رماه من الحرم إلى الحل
 وأما هي فلكونها في الحرم والفرخ مثال اذ كل صيد يرويه كذلك اذا كان يتلف باقطاع متعهده ومخرج
 بالحلال الحرم فيضمن مطلقاً اه شرح مر أي سواء أخذها من الحل أو الحرم وسواء كانت أمه في الحرم
 أم لا اه ع ش على مر (قوله ولو كافراً) أي ملتزماً بالأحكام اه شرح الروض اه سم على ج
 (قوله وهما) أي الحلال والصيد المشار إليه بقوله لذلك وقوله كلاً أو بعضاً تعميم في الآلة وصورته أن يكون
 الصيد الصادر بغير الحرم غير الآلة أو بعضه في سبيلها بالحرم اه شيخنا والظاهر أنه أجمع في الثلاثة أي الصائد
 والصيد والآلة فيشمل ما لو كان بعض الصائد في الحرم وبعضه في الحل أو كان الصيد كذلك وعبرة شرح
 مر ولو فتر محرم صيداً ولو في الحل أو فتره حلال في الحرم فهلك بسبب التنفير بنحو صدمة أو أخذ ضبع أو قتل
 حلال له في الحل ضمنه ويستمر في ضمانه حتى يسكن ولو تأخر به في فتره صيداً آخر ضمنه أيضاً ويضمن حلال
 أيضاً بارساله وهو في الحل إلى صيد في الحل أيضاً سهماً مرقى في الحرم فاصابه وقتله أو بارساله ودماء في الحل أيضاً
 كلباً معلماً تعين الحرم عند ارساله لطريقه وان لم تكن هي الطريق المألوفة لانه الجأء إلى الدخول بخلاف ما اذا
 لم يتعين لانه اختياراً ولا كذلك السهم ولو دخل صيداً إلى الحرم فاصابه أو إلى غيره وهو في الحل الحرم فقتله السهم
 فيه ضمنه وكذا لو أصاب صيداً فيه كان موجوداً فيه قبل رمية إلى صيد في الحل ولا يضمن مرسلاً الكلب
 بذلك الا ان عدم الصيد لجأ غير الحرم عنده به ونقل الاذرعى أنه لو أرسل كلباً أو سهماً من الحل إلى
 صيد فيه فوصل إليه في الحل وتجاهل الصيد بنفسه أو بنقل الكلب إلى الحرم فمات فيه لم يضمن ولم يحل
 أكله احتياطاً لحصول قتله في الحرم ولو رمى في الحل صيداً كله أو قوائمه في الحرم واعتد عليه أو عكسه
 ضمنه تغليباً للحرمة وانما لم يضمن من سعى من الحرم إلى الحل أو من الحل إلى الحرم لكن سلك في أثناء سعيه
 الحرم فقتل الصيد من الحل لان ابتداء الصيد من حين الرمي أو نحوه لا من حين السعي فان أخرج يده
 منه ونصب شبكته لم يضمن ما يتعلل بها وقياسه أنه لو أخرج يده من الحرم ورمى الصيد فقتله لم يضمنه ولا أثر
 لكون غير قوائمه في الحرم كراسه ان أصاب ما في الحل والاضمنه كما ذكره الاذرعى والزر كشي هذا في القائم

وبخلاف الانسي وان فوحش
 لان الأصل حله ولا معارض
 (و) لكل (متولمعه) أي
 من الماء كقول المذكور (ومن
 غيره) احتياطاً ويصدق
 غيره عقلاً بغير الماء كقول من
 بحري أو برى وحشى
 أو انسي وبالماء كقول من
 بحري أو انسي كقول من
 ضبع وضفدع أو ذئب
 أو حمار انسي وكقول من
 ضبع وحنوت أو شاة بخلاف
 المتولمعه من حمار وفرس
 أهليين ومن ذئب وشاة ونحو
 ذلك لا يحرم التعرض له
 (كحلل) ولو كافراً تعرض
 لذلك وحملاً وأحدهما
 أو الآلة كلاً

وغيره العبرة فيه بمسقطه ولو كان نصفه في الحل ونصفه في الحرم حرم كما حرم به بعضهم تغليبا لحرمه الحرم انتهت
(قوله أو بعضا) والعبرة بالقوائم ولو واحدة دون الرأس نعم ان لم يعتمد على قائمته التي في الحرم فقياس
تطائره ان لا ضمان ولو اعتمد عليها فهل يضمن أولا محل نظار والمعتد الضمان تغليبا للحرم وعلى هذا اعتبار
الرأس ونحوه شرطه ان يصيب الرأى الجزء الذي من الصيد في الحل فلا وأصاب رأسه مثلاً في الحرم ضمنه
وان كانت قوائم كلها في الحل وهذا متعين قال الأذري وكلام القاضي يقتضيه وتبعه الزركشي اه
برماوى (قوله بحرمه الله تعالى) أى بحكمه القديم الأزلي المتعلق بذلك الحكم بما يوم خلق السموات والارض
وهذا التعلق مراد من عبر بغير بغير ما يؤيد به يجاب عن اشكال شيخنا فراجع في الورقة الثانية
اه شوبرى وعبارته هناك تنبيه قديش كل هذا المقام لان الاحكام كالحرمة اما ان تكون عبارة عن مجرد
الخطاب أى الكلام النفسى أو مع قيد التعلق التحيزى فان كان الاول لزم ان تكون كل من حرمة مكة
والمدينة يوم خلق السموات والارض بل قبل ذلك لان الخطاب المذكور قديم وان كان الثانى لزم ان لا يتحقق
واحدة منهما الا عند وجود المكلفين بشروط التكليف اذ التعلق التحيزى لا يتحقق الا حيث لا يتأمل ثم
قلت ليس المراد واحد منهما فقد أجابوا عن الحديث بان معناه ان الله كتب في اللوح المحفوظ أو غيره يوم
خلق السموات والارض ان ابراهيم يحرم مكة بأمر الله تعالى انتهت (قوله لا يضره) أى لا يقطع ولا ينفر
صيده قيمة الحديث ولا يتخلل خلاصه كان ينبغي له أن يذكر الحديث بتمامه كما فعل غيره اه برماوى وفى المختار
عضد الشجر من باب ضرب قطع وعضده من باب نصر أعانه اه وفيه أيضاً والخلاصة قصور الرطب من الحشيش
الواحدة خلالة وخطيت الخلاطعته وبابه رعى واختلته أيضاً اه (قوله نعم لا يحرم عليه) أى الخلال فيه أى
الحرم التعرض لصيد مملوك بان صاده حلال فى الحل فاشتراه منه حلال آخر فى الحرم فلا يحرم شراؤه ولا غيره من
سائر التملك كن ويجوز له ذبحه واكله تأمل (قوله الشامل التعرض لجزئه الخ) عبارة شرح مدر فبحرم
التعرض لشي من أجزائه من لبن وبيض وشعر ويضمها بالقيمة وانما يجب فى ورق شجر الحرم جزاء لانه
لا يضر الشجر وجز الشعر يضر الحيوان فى الحر والبرد ولو حصل مع تعرضه لنحو اللبن نقص الصيد ضمنه أيضاً
فقد سئل الامام الشافعى عن حلب عزام الطباع وهو محرم فقال تقوم العز بلبن وبالباب وينظر نقص ما بينهما
فيتصدق به وهذا النص لا يقتضى اختصاص الضمان بحالة النقص كما فهمه الاسنوى بل هو لبيان كيفية
التقويم ومعرفة المغروم انتهت وقوله ويضمها بالقيمة هذا واضح فبما له قيمة فاولم يكن له قيمة هل تسقط أولاً
الظاهر الاول وينبغى ان المراد قيمته من محل الاتلاف وزمانه وقوله ومعرفة المغروم أى فاولم تنقص الام قوم اللبن
مستقلاً وغرم قيمته اه عش عليه (قوله كشره) أى أو برة أو ريشه أو صوفه وكذا البسه ولو قطع ريشه
فثبت مكانها غير ما فظاهر كلامهم الزوم لكن بشكل عليه من المنثور فراجع اه برماوى * (قائدة) *
فقد مولانا شيخنا المرحوم السيد عمر رضى الله عنه الجزء المتصل بأخدان المتقى للنسائى ويهضمه تغليبا له
بوقايته من الحر والبرد وفرقهم بينهما وبين ورق الشجر لحرمته وانظر هل يجزى هذا التقيد فى اللبن فلا يحرم
التعرض الا المتصل بان كان فى الضرر دون المنفصل والظاهر نعم ثم رأيتهم حكوا القطع بالضمان فيما اذا حطب
هو وحكوا الخلاف فيه اذا حطب هو وصحروا الضمان به بتقديم ذكره فى المنفصل لكن ينبغى تشييده بما اذا
حطب به بأمرة ثم رأيتهم صرحوا به وأما البيض فلا يكون الا منفصلاً فبحرم التعرض له اذ يتأذى به الصيد
فيكون مستثنى من أجزاء الصيد المنفصلة وينبغى أن تكون فارة المسلم به كالأشياء أيضاً فيجوز فيها التفصيل
بين المتصل وغيره اه ابن الجبال (قوله ولو باعته غيره عليه) أى بدلالة أو إشارة أو عارة آله أو غير ذلك اه
برماوى (قوله أما المنذر) أى الذى قد بحيث لا يفرخ اه شيخنا (قوله الا أن يكون بيض نعلم) راجع الحكمين
قبله أى فان كان بيض نعلم حرم التعرض له وضمنه اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله الا أن يكون بيض نعلم

أو بعضا (محرم) فانه يحرم
لغير الصيغين قال الرسول
الله صلى الله عليه وسلم يوم قم
مكة فان هذا البلد حرام
بحرمه الله تعالى لا يضره
شجره ولا ينفر صيده وقيس
بمكة باقى الحرم نعم لا يحرم
عليه فيه التعرض لصيد
مملوك لانه صيد حل
وتعبرى بالتعرض له
الشامل التعرض لجزئه
كشعره وبيضه أى غير المنذر
ولو باعته غيره أعم من
تعبيره بامطباذه أما المنذر
فلا يحرم التعرض له ولا
يضمن الا أن يكون بيض نعلم

قال العلامة سم ينبغي ان يرجع للحكمين قبله أعني عدم حرمة التعرض وعدم الضمان اذ قياس ضمانه حرمة
التعرض له وجواز التعرض له مع وجوب الضمان بعيد قليلا راجع اه انتهت (قوله فان تلف ضمنه) عبارة
شرح مر ثم ضمان الصيد هنا ما يباشرة أو سبب والمراد به ما يشمل الشرط أو وضع يذو الاول كالقتل ونحوه
والثاني هو ما أتى في التلف ولم يحصل فيه ضمن ما تلف من الصيد بنحو صياحه أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه أي
الصيد أو وقوعه بشبكة نصبها في الحرم أو هو محرر من ان نصبها عليه أو وقع الصيد فيها بعد موته أو بعد التحلل كما
أفتى به البغوي قال لتعديده حال نصبها وأخذ منه الاذرى انه لو نصبها في الحرم وهو حلال لم يضمن ما تلف بها وان
أحرم ولو أرسل محرر كلبا معلما أو حل رباطه والصيد حاضر ثم أو غائب ثم ظهر فقتله ضمن كالحال فعل ذلك في الحرم
وكذا يضمن لو انحل رباطه بتقصير في الربط فقتل صيدا حاضر أو غائب ثم ظهر وفارق ما ذكر عدم الضمان بأرسال
الكلب لقتل آدمي بان الكلب معلم للاصطياد فاصطياده بأرساله كاصطياده بنفسه وليس معلم القتل الا أدى فلم
يكن القتل منسوب الى المرسل بل الى اختيار الكلب ولهذا لو أرسل كلبا غير معلم على صيد فقتله لم يضمنه كالجزم به
المأوردى والجرجاني والقاضي أبو الطيب وعزاه الى نصه في الاملاء وحكماء في المجموع عن المأوردى فقط ثم قال
وفيه نظرو وينبغي أن يضمنه لانه سبب اه قال في الخادم قضية اطلاق غيره من التسوية بين المعلم وغيره وظاهر
ان محل كلامه هو اذا لم يكن الكلب ضاريا وقضية الفرق السابق انه لو كان الكلب معلم القتل الا أدى فأرسله
عليه فقتله ضمن كالضاري وهو ظاهر ولو استرسل كلب بنفسه فزاد عدوه باغراء محرم لم يضمنه لان حكم
الاسترسال لا ينقطع بالاغراء ويضمن ما تلف منه بحضره أو غرضه وهو محرم بالحل أو بالحرم وهو متعد بالحفر كان
حفر في ملك غيره غير اذنه أو وهو حلال في الحرم وان لم يكن متعد يابه كان حفرها عليه أو موات لان حرمة
الحرم لا تختلف فصار كصبي شبكة فيه في ملكه بخلاف حرمة الحرم فلا يضمن ما تلف من ذلك بما حفره خارج
الحرم بغير عدوان كالتلف به بهيمة أو آدمي ولودل الحرم آخر على صيد ليس في يده فقتله أو أعلنه باله أو نحوها
أثم ولا ضمان أي على الدال والمعين فان كان محررا ضمن والافلا أو هو بيده أي الحرم والقاتل حلال ضمن الحرم
لان حفظه واجب عليه ولا يرجع على القاتل ولو رماه قبل احرامه فأصابه بهداه أو عكس ضمن تغليبا لحالتي
الاحرام فيهما وانما حدد مسلم رماه فارتد لتقصيره ولو رمى صيدا فقتله منه الى صيد آخر ضمنهما والثالث التعدي
بوضع اليد عليه فيضمن الحرم صيدا وضع يده عليه بتلف حصل له وهو في يده ولو بنحو ودبغة كالغاصب أو بما في
يده كأن تلف بنحو رفس مراكبه ككله ذلك به آدمي أو بهيمتولو كان مع الراكب سائقا فاندالا وجه اختصاص
الضمان بالاول لان اليد له ولا يضمن ما تلف بالتلف غير موان فرط أخذنا في المجموع عن المأوردى وأقره انه
لو حل ما يصابه فانفلت بنفسه وقتل لم يضمن وان فرط وفارق انحلال رباط الكلب بتقصيره بان الغرض من
الربط غالب دفع الاذى فاذا انحل بتقصيره فان الغرض بخلاف حمله ولو رماه بهيم فخطأه أو أرسل عليه كلبا فلم
يقتله اثم ولا جزاء ولو كان المتلف لما في يد الحرم محررا ضمن وكان ذوا اليد طريقا على الاصح بخلاف ما لو كان
حلالا فان الضامن هو ذوا اليد ولا رجوع له على المتلف بشي لانه ليس من أهل ضمان الصيد ولو أكره محرم على
قتله ضمنه ويرجع بما غرمه على مكرهه انتهت ثم قال ومذبح الحرم من الصيد ميتة فلا يحل له وان تحلل ولا
لغيره وان كان حلالا كصيد حرمي ذبحه حلال فيكون ميتة لان كلاهما ممنوع من الذبح لمعنى فيه كالمجوس
فان كان المذبح مملوكا لم يملكه أيضا القيمة لما لا يملكه ولا يبيع ولا يهدى ولا يهب ولا يقرض ولا يقرض ولا
أو صيده ولو بغير أمر مواعيله محرم عليه الا كل منه وأثم بالدلالة وبالاكل وانما حرمت دلالة الحلال عليه مع
انما دلالة على مباح الحلال لانها تعرض منه للصيد واذا ذاب وجنابة عليه قد خلت في عموم التعرض التي من
تحريره بسائر أنواعه لكن لاجزاء عليه بدلالته ولا باعائته ولا بأكله فيما صيده ولو أمسكه محرم حتى قتله حلال
لزمه الجزاء ولا رجوع له به على القاتل أو محرر يرجع كالمأوردى وقوله فلا يحل له ظاهره وان اضطرر بعبارة

(فان تلف ما تعرض له من
ذلك (ضمنه) بما يأتي قال
تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم
حرم ومن قتله منكم
متعمدا فجزاؤه مثل ما قتل من
النعم وقبس بالحرم الحلال
المذكور بجامع حرمة التعرض
وتعديري بالتلف أعم من
تعييره بالتلف فيضمن كل
من الحرم والحلال

ج ومذبح الحرم ومن بالحرم اصيد لم يضطر أحدهما لئلا يصحبه ثم قال ومفهوم لم يضطر المذبح كورانه لو ذبحه
للاضطرار حصل له ولغيره اه اه ع ش عليه (قوله أيضا فان تلف ضمنه) أى كلاً أو بعضاً فيفدى نقص
ماله مثل بجزء من مثله بحسب القيمة فان قتله قبل برئه فعليه جزاء كامل أو بعده فعليه مثل ناقص كلو قتله غيره
مطلقاً ولم يبق فيه نقص بعد البرء فرض القاضي أرساباً جرحاً كافي الحكومة اه برماوى قال في الروض
فلو أزم من صيد الزم جزاؤه قال في شرحه كاملاً كلاً أو أزم من عبد الزم كل قيمته لان الزمان كالإتلاف اه ثم
قال في الروض فان قتله محرم آخر أى مطلقاً أو هو بعد الاندخال فعليه جزاؤه زمناً اه اه سم على ج
(قوله أيضاً فان تلف ضمنه) فان كان الصيد مملوكاً لزمه مع الضمان لحق الله تعالى الضمان لا كدعى وان أخذه
منه برضا كعارية لكن المغرور لحق الله تعالى ما أتى من المثل ثم القيمة مطلقاً وقد الغر ابن الوردي بذلك فقال

عندى سؤال حسن مستطرف * فرغ على أصلين قد تفرعا

فأبض شئ برضا مالكة * ويضمن القيمة والمثل معا

اه شرح مر والاصلان ضمان المتقوم بقيمته والمثل بمثله والفرع الذى تفرع عليهما هو الصيد المملوك
اذا أتلفه المحرم اه شيخنا (قوله في غير ما استثنى فيه) أى في كل من المحرم والحلال بالحرم والاستثناء يأتى
قريباً بقوله ثم لوصال عليه الخ أى على كل منهما اه شيخنا ومن الاستثناء في الحلال ما ذكره الشارح سابقاً
بقوله ثم لا يحرم عليه فيه التعرض الخ (قوله ولو أحرمت من فى ملكه صيد الخ) عبارة جج فى التحفة واذا أحرمت
وبملكه صيد أى أو نحو بيضة فيما يظهر إعطاء للتابع حكم المتبوع لم يتعلق به حق لازم زال ملكه عنه ولزمه
إرساله ولو بعد التحلل اذ لا يعود به الملك انتهت واستوجه فى الامداد وقع الجواد ان الراهن للصيد ولو أحرمت زال
ملكه عنه ان أبسر ولزمه قيمته رهناً مكانه والام بزل رعاية لحق المرتن اه ابن الجبال وعبارة شرح مر
ويزول ملك المحرم عن صيد أحرمت وهو فى ملكه باحرامه فيلزمه إرساله وان تحلل حتى لو قتله بعد التحلل ضمنه
ويصير مباحاً أى يستمر على إباحته فلا غرم له اذا قتل أو أرسل ومن أخذه ولو قبل إرساله وليس محرم ملكه
لانه لا يراد للدوام فحرم استدامته كالباقي بخلاف النكاح ولو مات فى يده ضمنه وان لم يتمكن من إرساله اذا
كان يمكنه إرساله قبل الإحرام ولو أحرمت أحد مالكيه تعذر إرساله فيلزمه رفع يده عنه قال الامام ولم يوجبوا عليه
السعى فى ملكه نصيب شريكه بان يملكه منه ليطلقه كله لكن ترددوا فى انه لو تاف هل يضمن نصيبه اه وتردد
الزركشى فيما لو كان يملك الصبي صيداً هل يلزم الولى إرساله ويغرم قيمته كانه غرم قيمة النفقة الزائدة بالسفر
والاوجه أخذ الامام من انه يلزمه كفارة بخطورات احرامه انه يلزمه إرساله ويغرم قيمته وان لم يرسله لانه
المورط له فى ذلك ومن مات وهو حلال عن صيد وله قريب محرم ورثه كما يملكه بالرد بالعيب ولا يزول ملكه عنه
الا بإرساله كفى المجموع ويجب إرساله كلاً أو أحرمت وهو فى ملكه ولو باعه صح وضمن الجزاء ما لم يرسل حتى لو مات فى
يد المشتري لزم البائع الجزاء وفرق ابن القري بين ما كان فى ملكه قبل الإحرام حيث لم يتوقف زوال ملكه
على إرساله وبين ما لو دخل فى ملكه وهو محرم حيث يتوقف على الإرسال بانه دخل فى ملكه قهراً بالأرض فلا
يزول قهراً ودخوله فى الاحرام رضا بزوال ملكه وما اعترض به الجرحى من كون المملوك بالأرض قبل الإحرام
قهراً مع انه دخل فى ملكه قهراً فكونه فى الاحرام لا تأثير له ومن اندخله فى الاحرام رضا زال ملكه عما فى
ملكه وما سمي ملكه وهو محرم يرد بمنع ما ذكر اذا ابتداء أقوى من الدوام فكان طرّاً ابتداء الاحرام على
المملوك ولو بالأرض من يملكه لانه أقوى منه بخلاف ما تجد دمال الاحرام بنحو الأرض فان الاحرام ضعف عن
منع دخوله فى الملك فليضعف عن إزالة الملك بعد وجوده بالاولى وقوله ومن ان دخوله فى الاحرام الخ ممنوع
أي اذا سمي ملكه غير محقق ولا مظهر غالباً فلا أثر لهذا الرضا ان سلم وجوده انتهت وقوله فحرم استدامته
أى باحرام مالكة فلا غرم بإرسال غيره أو قتله وقوله فيلزمه رفع يده عنه أى وعليه فالقياس ان الشريك غير

فى غير ما استثنى فيه ما تلف فى
يعمل ولو دية كالفاسد المحرم
امساكه ولو أحرمت من فى ملكه
صيد زال ملكه عنه ولزمه
إرساله

الحرم له الاستيلاء عليه بنهامة فملكه ويتصرف فيه بما أراد أخذاً من قوله قبل ومن أخذه ولو قبل إرساله
 وليس محرماً ملكه وأما الاستيلاء عليه غير الشريك نصيبه مشتر كأيده وبين الشريك القديم وقوله هل
 يضمن نصيبه الظاهر عدم الضمان لعدم استيلائه على حصته شريكه لكن قال سم على جماعته قال في العباب
 فان تألف قبله أي قبل دفع يده عنه ففي ضمان نصيبه تردد قال الشارح في شرحه والذي يتجه ترجيح منه أخذاً
 مما قرره آتقائه يضمن نصيبه لانه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الاحرام وتغيير الامام بلزوم الرفع
 يقتضي ذلك اذ الاصل في مباشر ما لا يجوز القديته ولا نظر لما ذكر من عدم تأني اطلاق حصته على ما ينبغي لانه
 كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الاحرام ولو بخوفه فلا يقال قد لا يجد من يهبه أو يرضى بشرائه مثلاً
 اه ع ش عليه وفي فتح الجواد (تنبيه) من الملك القهري كما هو ظاهر ما لو قبل قهراً أو وصية نحو صيدله
 انصر يحكم بقبوله ذلك وان نهاه عنه السيد وكذا الواطد قد نص صيداً فملكه سيده المحرم قهر عليه أيضاً
 ولا نظر الى احرامه لان الممتنع تملكه الاختيارى ويظهر حله بذي القن له ولا يقال يده كيد سيده لان مجرد اليد
 هنالاً أثرها وانما المؤثر الوصف القائم بالسيد والقن خلى عنه اه ابن الجلال (قوله وان تحلل) أي فيمتنع
 عليه ان يمنع غيره من أخذه فان اختار تملكه ملكه من حيث اه حل (قوله وما أخذ من الصيد الح) عبارة
 شرح مر وكما يمنع الاحرام دوام الملك يمنع ابتداء اختياراً كسراء وهبة وقبول وصية وحيث قد تضمنه قبض
 بنحو شراء أو عارية أو ودعة لا نحو هبة ثم ان أرسله ضمن قيمته للمالك وسقط الجزاء بخلافه في الهبة لا ضمان لان
 العقد الفاسد كالصحيح في الضمان والهبة غير مضمونة ان رد مال الكسفة طفت القيمة تضمنه بالجزاء حتى يرسله
 فيسقط ضمان الجزاء ولو باع ثم أحرم ثم أفسس المشتري لم يكن له الرجوع فيه لكن يبقى حقه حتى يتحلل فيقتض
 يرجع فيه كما قلناه الزركشي عن الماوردي فيكون تعذر الرجوع في الحال عذراً في التأخير وعليه لو وجد المحرم
 بثن الصيد الذي باعه قبل عيبا كان له الرد بعد تحلله انتهت (قوله في عدم ملكه ما يصيده) أي فهو كالحرم في
 احدي الصور للثلاث وليس كهو في الاخرين فبدخوله الحرم لا يزول ملكه عن الصيد المملوك ولا يفقد
 شراؤه للصيد اه شيخنا (قوله ثم لا فرق في الضمان بين العمد الح) أي ولا بين المختار والمكره وان كان المكره
 يرجع على مكره اه شرح مر (قوله والجاهل) أي وان عذر بقرب اسلام أو نحوه وقوله والناسي الاحرام
 أي أول كونه في الحرم اه شرح مر (قوله نعم لو مال عليه صيد الح) عبارة شرح مر ولا يضمن أيضاً باتلافه
 لما مال عليه أو على غيره لاجل دفعه عن نفس محترمة أو عضو كذلك أو مال بل أو اختصاص فيما يظهر له أو
 لغيره لان الصيال ألحق بالموذيات ولو قتله لدفع رأكبه الصائل عليه ضمنه وان كان لا يملك دفع رأكبه الصائل الا
 بقتله لان الاذى ليس منه كافي إيجاب القدية بحلق شعر رأسه لا بذي القمل نعم يرجع بما غرمه على الراكب
 انتهت ويلحق بالصيال وفاقاً للطلابي ومهر ما لو عشت الطير بسقف بيته بمكتملاً وتأذى بفرقه على فراشه
 وثيابه فله دفعه دفع الصائل فينفره وهل يلحق بذلك أيضاً الواسطون المسجد الحرام وصار يلوث المسجد بروثه
 فيجوز تنفيره عن المسجد صوته عن روثه وان عفى عنه بشرطه أو لاقبه تظار اه سم على المنهج وأقول
 الاقرب انه كذلك ولو مع العقول لانه قد لا توجد شروط تقذر المسجد منه صيال عليه فيمتنع منه اه ع ش على مر
 (قوله قتله دفعا) وكذا لو كان يأكل طعامه أو يجلس متاعه بما ينقص قيمته لم ينفره لان هذا نوع من الصيال
 وقد صرحوا بجواز قتله بصياله عليه اذ لم يتدفع الابه ولا يضمنه اه جج قوله بما ينقص قيمته لا يبعد ان يمكن
 بان يشق عليه تعيسه لنحو مشقة تطهيره وان لم تنقص قيمته اه سم عليه (قوله أيضاً قتله دفعا للصياله) وفي هذه
 الحالة لو كان الحيوان الصائل مأكولاً وأما بدمجه ان دفعه باله فطعت حلقوم ومريته فهل يكون ميتة
 أو لاقبه تظار والاقرب الاول ثم رأيت سم على جج تردد في ذلك وكب عليه هو ميتة اه ع ش على مر
 (قوله أو جن قتل صيداً) فان قيل هذا اتلاف والمجنون فيه كالعامل أجيب بانه وان كان اتلافاً فهو حق الله

أو جن قتل صيداً
 وان تحلل ولا يملك المحرم
 صيده ويلزمه إرساله وما
 أخذ من الصيد بشراء
 لا يملكه لعدم صحته شراره
 ويلزمه رد مال الكه وقاض
 بالمحرم الحلال المذكور في
 عدم ملكه ما يصيده ثم لا فرق
 في الضمان بين العمد
 والخطي والجاهل والناسي
 للاحرام والتعمد في الآية
 خرج مخرج الغالب فلا
 مفهوم له نعم لو مال عليه صيد
 قتله دفعا

تعالى في فرق فيه بين من هو من أهل التمييز وغيره مقدمة مثل ذلك في حلق الرأس ويأتي أيضا تقدم هنا
 اه شوبري وعبرة شرح هر وشرط الضمان وان كان على خلاف القاعدة في خطاب الوضع كون الصائد مميذا
 ليخرج المجنون والمغمى عليه والنائم والطفل الذي لا يميز ومن انقلب على فرخ وضعه الصيد في فراشه جادلا به
 وأتلفه والسبب في خروج ذلك عن القاعدة المذكورة انه حق الله تعالى في فرق فيه بين من هو من أهل التمييز
 وغيره معنى كونه حق الله تعالى أي اصاله وفي بعض حالاته اذ منه الصيام فلا تظن ان يكون الفدية تصرف
 للفقراء انتهت وقوله وفي بعض حالاته جواب عما يقال كيف كان الصيد حق الله تعالى مع ان بدله بصرف للفقراء
 وبما يصل الجواب انه وجب اصاله لله تعالى وقد جعل له الشارع للفقراء وكأنه تعالى أمر بدفع ماله ملكه للفقراء
 ومن ثم لا يسقط باستقاطهم كالوكيل في القبض اذا أسقط الدين عن المدين وهذا الجواب يعارض في كل ما وجب لله
 تعالى من الحقوق المالية كالكافة والكفارات وغيرها اه عيش عليه (قوله أيضا وجن فقتل صيدا)
 أي سواء كان محرما أو حلالا بالحرم ومثل المجنون في الصورتين المعنى عليه والصبي غير المميز فلا يضمنان اه
 ثم يتصرف (قوله أوعم الجراد الطريق الخ) عبارة ابن الجلال ولوعم الجراد الطريق أي التي احتاج
 لسواكها قال في الفتح بحيث يناله مشقة بدمه بخلاف التزده فيما يظهر فقولهم لانه ملجأ امرأه سم به ما يسمى
 حاجة دنا عر فالاضرورة الحاجة ثم رأيت الزركشي قال لو أمكنه الانحراف عن طريقه بمشقة احتمال التضمن
 والاترب خلاف المشقة انتهى وهو يؤيد ما ذكرته لان نظره الى المشقة يقتضي انه لا بد من احتياجه لسلوكه
 عين هذا الطريق وان التزده ليس بحاجة لانه لا مشقة في تركه ويترك بينه وبين ما امر في القصر بانه رخصت وما
 هنا اتلاف وهو يحتاج له أكثر ومرفى الاعتكاف ان التزده لا بد من شغل امره وهو صريح في انه لا بعد حاجته هنا كما
 قرر اه فاذا وطئته وتلف به لم يضمنه أو باض أو فرخ نحو فرسه ولا يمكنه دفعه الا بتجنيته وعنه ففسدها أو كسر
 بيضة وفيها فرخ قطار وسلم لم يضمنه قال العلامة سم رحمه الله وقضية قولهم ولم يمكنه دفعه الا بتجنيته انه لو
 أمكنه بدون تجنية امتنع مع ان فيه شغلا ملكه وقد يحتاج لاستعمال محله لكن المنجى حيث توقف استعماله على
 تجنيته جوازها اه قال مولانا وشيخنا السيد عمر رحمه الله تعالى وينبغي أن يلحق به اذا كان يتأذى به لكثرة
 حركته عند طيرانه وهديره المشغل له عما هو بصدده بل لو قيل بجواز تنفيره من ملكه مطلقا لكان وجهه لان
 حرمة لا تزيد على حرمة المسلم وله منعه من ملكه اه انتهت (قوله أيضا أوعم الجراد الطريق الخ) وكالجراد مالو
 باض الصيد بفراشه ولم يمكنه دفعه الا بالتعرض لبيضة فاذا انحاه وفسد لم يضمنه ومنه يؤخذ جواز تنفيره اذا اضر
 باكله متاعه مثلا أو يبوله اه شرح هر (قوله أو كسر بيضة فيها فرخ) عبارة شرح هر ولو كسره عن فرخ
 فمات وجب مثله من النعم أو طار وسلم لم يجب شيء ولو نفره عن بيضة أو أحضن بيضة دجاجة وفسد بيض الصيد
 ضمنه حتى لو فرخ كان من ضمانه حتى يمتنع أي يستقل بنفسه انتهت (قوله أو خلع صيدا من فم سبع الخ)
 عبارة شرح هر وانما يضمن ما تلف في يده ان كان أخذه لغیر مصلحة الصيد لان أخذه لمصلحة كدوائه
 أو تخليه من نحو سبع أو هرة اختطفته فمات في يده قال الراجعي لانه قصد المصلحة فبعث يده يدوية كالأخذ
 المنصوب من الغاصب ليرده الى مالكه قتل في يده وكان الغاصب حرييا أو رقيقا للمالك ولا ينافي هذا قولهما
 ان الوديع يضمن كما مر اذ معنى هذا ان قصد مصلحة الصيد اخرج اليد عن وضعها الاصل في هذا الباب وألحقها
 بيد الوديع المبحوث عنها في باب الوديع فليس معنى قول الراجعي في جعل يده يدوية ان يده صارت كاليد
 المستودعة صيدا بل كالمستودعة غيره في عدم الضمان للمعنى المذكور انتهت (قوله وأخذه ليدأويه) الاولى
 التعبير بأوكافي الروضة اه برماوى (قوله ثم الصيد ضربان الخ) عبارة حج ثم الصيد مال مثله من النعم
 ضرورة وخلفه على التثريب بأن حكم بذلك النبي صلى الله عليه وسلم أو عدلان بعده أو امثله وفيه نقل واما
 لا مثله ولا تقل فيه فالاول بقية يضمن بمثله أو بما قل فيه في النعمة بدنة الى أن قال والثاني يضمن بيده

أو هم الجراد الطريق ولم يجد
 بدا من وطئته فوطئته فمات أو
 كسر بيضة فيها فرخ له روح
 قطار وسلم أو خلع صيدا
 من فم سبع مثلا وأخذه
 ليدأويه أو يتعهده فمات
 في يده فلا ضمان ثم الصيد
 ضربان ماله مثل في الصورة
 تقريرا

كما قال وفيما لا مثل له القيمة انتهت (قوله فيضمن به) فيغدي الكبير والصغير والصحيح والمريض والسليم
والهزيل والمعيب بتشمله رعاية المائلة التي اقتضتها الآية وأيضا كما اعتبرت المماثلة الصورية عند اختلاف
الاختصاص فكذلك تعتبر عند اختلاف الاسنان والصفات ولو اورد عيني يسار ولا يؤثر اختلاف محل العيب
حيث اتحد نوعه فان اختلف كالعور والجرب فلا ويجزى الذكركر عن الاتي وعكسه والله كرافضل وفي الحامل
حامل ولا تذبج بل تقوم بمكة محل ذبحها او تصدق بقيمتها طعما أو يصوم عن كل مد يوما فان ألقت جنينا ميتا
وماتت ~~فكقتل~~ الحامل فضمن بحامل مثلها لكن لا تذبج وان عاشت ضمن نقصها أوجيا وماتا ضمنهما
أومات دونها ضمنه ضمن قصصها اه شرح مر (قوله كما يشتر في شرح الروض) عبارة فيه بعد ان ذكر
مثل ما ذكره هنا بقوله فقي نعمته بدنة الى قوله وحام شاة والاصل في ذلك ما رواه الترمذي وقال سألت الشافعي
عنه فقال صحيح انه صلى الله عليه وسلم حكم في الضبع بكبش ومارواه الشافعي باسناد صحيح ان عمر رضي الله عنه
قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الارنب بعناق وفي البربوع بجحر موروى البيهقي عن عمرو بن علي وابن
عباس ومعاوية أنهم قضوا في النعامة ببدة وعن ابن عباس وأبي عبيدة وعروة بن الزبير أنهم قضوا في حمار
الوحش وقرة بقر وعن عمر وعبد الرحمن بن عوف أنهم ما حكموا في الظبي بشاة وعن ابن عوف وسعد أنهم ما
حكموا في الظبي بتيس أعفرو عن ابن عباس في حمار الوحش بقر وعن الأبل بقر وعن عطاء في الثعلب شاة وفي الوبر
شاة وعن عثمان أنه قضى في أم حنين بحلان من القم وهو بضم الحاء المهملة وتشديد اللام الخروف قاله في
الجموع ثم قال وقال الأزهري هو الجدي وعبارة الأصل وأما الحلان ويقال الحلان قليل هو الجدي وقليل
هو الخروف انتهت (قوله فقي نعمته بدنة الخ) ولو ألتف محرمان قارنان صيداوجب عليهما جزاء واحد لا اتحاد
المتلف بفتح اللام وان تعددت أسباب الجزاء بتعدد الجماعة المتلفين وكونهم قارنين وكونه في الحرم كما يتحد
تغليظ الدية وان تعددت أسبابه بخلاف كفارة الأذى فانها تعددت بتعدد القاتلين لانها لا تجزأ ولو قتله
حلل وحرم لزم المحرم نصف الجزاء فقط اذ شر يك الحلال يلزمه بقطعه بحسب الرأس ولا تثنى على الحلال
وظاهر كلامهم أن التوزيع هنا على الرأس في الجراحات والضربات ولا ينافي ما يأتي في الجنائيات في الضربات
لانها ثم يظهر تأثيرها فأمكن التوزيع عليها بخلافهنا اذ الصبي لا يظهر له سطح بدن تظهر فيه الضربات
لاستتارها بالريش ونحوه فاستوى فيه الجراح والضارب أو ألتف محرمان قارنان أحدا متناعي نعمتهما العدر
والطيران وجب ما نقص من قيمتها عليها بل بعض الامتناع كذلك فيجب النقص لاجزاء كامل ولو جرح ظيبا
واندمل جرحه بلا زمان فنقص عشر قيمته فعليه عشر شاة لا عشر قيمتها فان برى ولا نقص فيه فالارض بالنسبة
اليه كالحكومة بالنسبة للأدنى فيقدر فيه الحالك شيئا باجتهاده مراعى في الاجتهاد مقدار ما أصابه من
الوجع وعليه في غير المثل أرسه ولو أزم من صيد الزم جزاؤه كاملا فان قتله محرم آخر فضل القاتل جزاؤه من منا
أو قتله المزم قبل الاندمال فعليه جزاء واحد أو بعده فعليه جزاؤه من منا ولو جرح صيدا فغاب فوجد ميتا
وشك أمان بجرحه أم يحدث لم يجب عليه غير الارش لان الأصل براعذمة عما زاداه شرح مر (قوله لا بقره)
أي لان جزأ الصيد تراعى فيه المماثلة وقوله ولا شياء أي سبع فأكثر اه شرح مر (قوله معز صغير) أي
بشرط ان يجاوز أربعة أشهر وقبل من حين ولد حتى يرى اه حل (قوله ما لم تبلغ سنة) أي وقد بلغت فوق
أربعة أشهر اه عناني (قوله وسيأتي تفسيره الخ) عبارة هناك وبربوع وهو حيوان قصير الدين جدا
طويل الرجلين لونه كالون الغزال انتهت وقوله وتفسير الارنب الخ عبارة هناك وارنب هو حيوان يشبه
العناق قصير الدين طويل الرجلين عكس الزرافة يطأ الارض على مؤخر قدميه انتهت وقوله عكس الزرافة هي
حيوان يشبه الأبل برقبته والبقر برأسه وقرونيه والنمر بلون جلده وتكبر الى أن تصير علوا نخلة قرره شيخنا المدائني
في فرائده الجارية (قوله أي عظما) أي اتساعا اه مختار (قوله لكن يجب كما قال الشيخان الخ) عبارة شرح

فيضمن به وما لا مثل له فيضمن
بالقيمة ان لم يكن فيه مثل
ومن الاول ما فيه مثل
بعضه عن النبي صلى الله عليه
وسلم وبعضه عن السلف كما
يشتر في شرح الروض فيتبع
(فقي نعمته) ذكر أو ألتى
(بدنة) كذلك لا بقر ولا شاة
(و) في واحد من (متر
وحش وحمار بقره) في
(ظبي تيس) هذا من زيادتي
(و) في (ظبي عنز) وهي
ألتى المعز التي تم لها سنة
(و) في (غزال معز صغير)
فقي الذكركر جدي وفي الاتي
عناق وقولي وظيفية الى آخره
أولى من قوله وفي الغزال عنز
لان الغزال ولدا الظبي الى
طالع قرنيه ثم هو بعد ذلك
ظبي أو ظبية (و) في (أرنب)
ذكر أو ألتى (عناق) وهي
ألتى المعز اذا قويت معالم تبلغ
سنة ذكره النووي في تحريره
وغیره (و) في (بربوع)
وسيأتي تفسيره وتفسير
الارنب في الاطعمة (و) بر
بلسكان الباء أي في كل منهما
(جفرة) وهي ألتى المعز اذا
بلغت أربعة أشهر وفصلت
عن أمها والله كرا طرسي
به لانه جفر جنباه أي عظما
لكن يجب كما قال الشيخان
ان يكون المراد بالجفرة هنا

مر قال أي الشيطان بعد تفسير العناق والجفرة بما ذكره من أنهما لغة لكن يجب أن يكون المراد بالجفرة هنا
 مادون العناق إذا لم ينسب من البر بوع اه وقضيته أن الواجب في البر بوع غير جفرة لأنها تقتضي التفسير
 المذكور وإنما تكون بعد سن العناق وأدعى أن ذلك مخالف للمعقول والدليل قال الوالد رحمه الله تعالى الجفرة
 محمولة على مادون العناق إذا المعقول عليه في تفسيرهما في المجموع والتحرير وغيرهما انتهت وبعبارة ج قال
 في الروضة كاصلها والعناق أنثى المعز من حين تولد إلى أن ترى والجفرة أنثى المعز إلى أن تعظم وتفضل عن أمها
 فتأخذ في الرعي وذلك بعد أربعة أشهر والذي ذكر جفر لانه جفر جنباء أي عظماء هذا معناهما لغة لكن يجب
 أن يكون المراد بالجفرة هنا مادون العناق فإن الارب خبير من البر بوع اه وخالف في عدم كنهه فنقل عن
 أهل اللغة أن العناق يطلق على ما مر ما لم يبلغ سنة وعليه لا يحتاج لقولها ما لكن يجب الخ لانه مبني على ما نقله
 أولاً من اتحاد العناق والجفرة فإذا ثبت أن العناق أكبر من الجفرة اتضح ما قاله من إيجابها في الارب الذي هو
 خبير من البر بوع انتهت (قوله مادون العناق) أي المراد بالعناق المجزئة ما فوق الجفرة وكتب أيضاً بأن لم تبلغ أربعة
 أشهر اه حل (قوله وهو جمع وبرة) أي اسم جنس جمع لانه يفرق بينه وبين واحد بالتاء كتمر وتمر اه
 شيخنا (قوله وفي حمام شاة) والحق الجرح في الهدد بالحمام هنا مبني على حل أكله والأصح تحريمه وعلى بانه
 نهي عن قتله اه ج (قوله وهو ما عاب) أي شرب الماء بلامص من باب رد يد وقوله وهو رأى صوت من
 باب ضرب يضرب اه شيخنا (قوله شاة) أي من ضأن أو معز وظاهر إطلاقه أنه يعتبر فيها الجزاؤها في الأصحية
 أقول وقياس قولهم فيما مثل في الصيدان في الكبير كبريرة وفي الصغير صغيرة أنه يجب هنا في الجملة الكبيرة شاة
 مجزئة في الأصحية وفي الجملة الصغيرة شاة صغيرة غير مجزئة في الأصحية اه ع ش على مر (قوله لحكم
 الصعبة) منيع شرح مر يقتضي أن هذا تعابيل لقوله وحمام شاة وإنما علم به إذا دون ما قبله حيث ترك
 تعليقه رأسلان الماتلة الصورة بوجهية فيه فإيجاب للمثل على القاعدة بخلاف إيجاب الشاة في الحمام فهو خارج
 عن القاعدة لأن الماتلة بينهما في الصورة فكان قياسه إيجاب القيمة فيه وبعبارة شرح مر وأما الماتلة مما
 فيه نقل وهو الحمام والمراد ما عاب وهو كالفراخت والحمام والتعري وكل ذي طوق سواء اتفقوا كورة
 أم أنوثة أم اختلاف شاة من ضأن أو معز يحكم الصعبة ومستند توقيف بلغهم والافالقياس إيجاب القيمة انتهت
 (قوله وما لا تقل فيه) أي عن النبي أو الصحابة أو عدلين من السلف اه شورى (قوله من الصيد) كالجراد
 وبقية الطيور غير الحمام سواء كان أكبر جثث من الحمام أم أصغر أم مثله اه شرح مر (قوله عدلان) أي
 ولو ظاهراً ولو بلا استبراء سنة فيما يظهر أو كالماتلة خطأ أو لا مضطر أو لا تعدياً ومقتضى قول الماوردي أن
 ذلك حكم فلا يجوز بقول من لا يجوز حكمه اشتراط ذكر نهما وحرتهما وكذلك إذا ما قتله عدواناً مع العلم
 بالتحريم فلا يمكن فيه لفظة هما إلا أن تأبوا أصلها وهذا صريح في كون ذلك كبيرة ووجهه أنه اتلاف حيوان
 محترم من غير ضرورة ولا فائدة فقول القنوي الظاهر أنه ليس بفسق غير صحيح ولو حكم عدلان بالمثل وآخران
 بالقيمة أو بمثل آخر قدم من حكم المثل في الأولى لانه معهما زيادة علم بمعرفة دقيق الشبه ويخبر في الثانية كما في
 اختلاف المفتين وعلم أنه لو حكم صحابي وسكت الباقر عمل به كما في الكفاية عن الأصحاب لانه أولى من حكم
 عدلين وفي معناه قول كل مجتهد غير صحابي مع سكوت الباقر اه شرح مر وقوله أو لا مضطر أو لا تعدياً قضيته
 أن الحرم المضطر إذا ذبح صيد الاضطراره وجبت عليه قيمته كما يجب على المضطر بدماء كاه من طعام غيره
 وبه صرح في البهجة وشرحها وتقدم أن هذا هو الأصل لا يكون ميتة بل يحل له ولغيره وقوله إلا أن تأبوا أصلها
 أي فيمكن به حالاً ولا يتوقف ذلك على استبراء كاه اه ع ش عليه (قوله لكن الفقه محمول الخ) عبارة ج
 ويجب كونها ما قلنا في فقهين بما لا يمتنع في الشبه ويتبدل زيادة فقههما بغيره حتى يزيدا لهما الحكم انتهت
 (قوله ويجزى فداء المذكور الخ) هذا راجع لجميع ما تقدم كما يقتضيه صريح مر وج وفي الشورى ما نصه

مادون العناق إذا لم ينسب
 من البر بوع وذكر الوبر
 من بلادتي وهو جمع وبرة
 وهي دويبة أصغر من
 السنور كالألوان لا ذنب
 لها ذكره الجوهرى (و) في
 (حمام) وهو ما عاب وهو
 كحمام (شاة) يحكم الصعبة
 وهذا من زيادتي (وما لا تقل
 فيه) من الصيد (يحكم بمثله)
 من النعم (عدلان) قال
 تعالى يحكم به ذوا عدل
 منكم ويعتبر كل في الروضة
 كاملها كونها فقهين
 فطينين واعتبار ذلك على سبيل
 الوجوب لكن الفقه محمول
 على الفقه الخاص بما يحكم
 به هنا وما في المجموع من أن
 الفقه مستحب محمول على
 زيادته ويجزى فداء المذكور
 بالاتي وعكسه والمعيب
 بالمعيب

شرح في شرح البهجة بان ذلك جار فيما فيه نقل أيضا وكذا الاذرى والسيكى اه شوى وعبارة حج وافهم قوله في النعامة بدنة ان العبرة في المماثلة بالخلقة والصورة تقريرا لتحقيقا بل حكم الصحابة في الحمام ونحوه من كل ما عذب وهدر بالشاة لتوقيف بلغهم وقيل لان بينهما مشابها ذ كل يالف البيوت ويأنس بالناس وانه لا نظر للشيعة نعم تجبر رعاية الاوصاف الا الذكورة والانثوية فيجزى أحدهما عن الآخر كالحرم والالتصص فيجزى الاعلى عن الأدنى وهو أفضل ولا عكس ولا يجزى معيب عن معيب كاعور عن أعرج بخلاف ما اذا اتحد عيبا وان اختلف عمله كاعور عمن يسار قال في المجموع وسواء عور العين في الصيد أو المثل ثم ذكر في فداء الذكر بالانثى وعكس من الاوجه ما يصرح بان المعتمد انه لا فرق بين الاستواء في القيمة أو السن وعدمه ولا بين كون الانثى ولدت أولا ولا تنظر لكون قيمة الانثى أكثر ولحم الذكرا أطيب ثم نقل عن الامام الخلاف فيما ذكر اذا لم ينقص اللحم في القيمة والطيب فان كان واحدا من هذين التقصين لم يجزى بخلاف ثم عقبه بقوله هذا كلامه فهو متبرئ منه لانه ينافي ما قدمه أولا من حيث الخلاف ومن حيث الحكم ووجهه بان النظر هنا لاهل الصورة وهي موجود مع ذلك فلذا أعرضوا عن تلك الوجة التي نظرت الى التفاوت في المعنى فتأمل ذلك فانه مهم انتهت (قوله ان اتحد جنس العيب) أي كالعور ولو كان أحدهما أعور عينا والآخر يسارا فان اختلف كالعور والجرب فلا تغدي الحامل بمثلها ولكنها لا تدبج فيخرج حينئذ بقدر قيمتها طعاما للفقراء أو يصوم عنه اه برماوى (قوله فانه يحكم بها عدلان) والمتمم فيها محل الاتلاف أو التلف اه حج (قوله ولو على حلال) لعل هذا نكتة اعادة المصنف العامل حيث قال وحرم الخ ولم يقل ونعرض كسابقة فاعادة العامل لابلها من نكتة وهي هنا كون هذا أعم مما قبله اذ هو مفروض في الحرم اه شيخنا (قوله بما لا يستنبت) أي من غير الشجر لصحة عطف قوله ومن شجر ولاجل المحترز الا ترى وكلا المتعاطفين بيان للنابت والمراد بالنابت الرطب كالمسياني اه شيخنا (قوله أي لا يستنبته الناس) أي شأنه ذلك فلا يستنبت ما ينبت بنفسه غالبا أو عكسه فالعبرة بالاصل اه زى فالعبرة بما من شأنه ذلك (قوله ومن شجر) اقتضى كلامه كغيره انه لا يجوز للانسان ان يقطع جريده من نخلة الحرم ولو كانت ملكا له الا أن يكون أصلها قد أخذ من الحل وغرس في الحرم وأما السعف فيجوز للحاج ملته وورقها اه سم نعم يجوز ما جرت به العادة من التقليم المعروف ولا فدية لان تركه يؤذى الشجر اه عزيزى (قوله ولا يتختل خلاه) كان الاظهر ان يزيد هذا في الحديث فيما مر لاجل صحة الاحالة هنا اه شيخنا (قوله وهو بالقصر الحشيش الرطب) قال في المجموع واطلاق الحشيش على الرطب مجاز فانه حقيقة في اليابس وانما يقال للرطب كلاً وعشب اه شرح مر وعبارة البرماوى قوله الحشيش الرطب لو قال العشب أو الخسلا أو الكلاً الرطب لكان أولى بل صوابا لما تقدم في باب ذكر الماشية من ان الحشيش والهشيم اسم لليابس والعشب والخسلا اسم للرطب والكلاً تبعهما انتهت (قوله ونخرج بالنابت) أي بوصف النابت وهو الرطب ولعله لم يذكره لان النابت اذا أطلق انما ينصرف لما قبله من الماء واليابس مجزئ حكما فليس بنابت اه عش (قوله اليابس) أي الميت اه شوى وينافيه ما يأتي من الاستدراك لعل الحامل للشورى على ذلك انه لا يخرج بالنابت الا الميت بخلاف اليابس فان أصله نابت فكيف يكون خارجا بالنابت مع انه نابت أيضا والظاهر ان المراد بالنابت في قوله لنابت حرمى الرطب ويكون اليابس خرج به ويكون المراد به غير الميت ليوافق كلامه الا ترى اه شيخنا (قوله فيجوز التعرض له) أي خلافا للامام مالك رضى الله تعالى عنه قطعاً مطلقاً قطعاً ان كان شجراً ويجوز تقليم شجر الحرم للاصلاح اه برماوى (قوله أيضا فيجوز التعرض له) لكن هل يحرم نقله الى غير الحرم كترابه أم لا فيه نظر والاقرب الاول اه عش على مر (قوله ان لم يمت) فان مات جاز قطعه وقطعه وسكت عن مثل هذا التفصيل في الشجر اليابس ومقتضى سكوته انه يجوز كل من قطعه وقطعه سواء مات أم لا ثم رأيت في مر بعد ما ذكر مثل هذا التفصيل في الحشيش اليابس ما نصه وانما لم يأت قطعه هذا التفصيل في الشجر اليابس لانه أي

ان اتحد جنس العيب
(كقيمة الماثل له منه) أي
مما لا نقل فيه كجراد وعصافير
فانه يحكم به عدلان عملا
بالاصل في المتقومات وقد
حكمت الصحابة بها في الجراد
وكلام الاصل لا يبيد هذا
الابتناء فيخرج بزيادة منه
ما لا مثل له مما قبله نقل كالحمام
فتتبع فيه النقل كالحرم
(وحرم) ولو على حلال
(تعرض) بقطع أو قلع
(لنابت حرمى بما لا يستنبت)
بالبناء للمفعول أي لا يستنبته
الناس بأن ينبت بنفسه
(ومن شجر) وان استنبت
لقوله في الخبر السابق
لا يعضد شجرة أي لا يقطع
ولا يتختل خلاه وهو بالقصر
الحشيش الرطب أي لا يترع
بقطع ولا قطع وقيل يذكر
في الخبر غيره مما ذكره وخرج
بالنابت اليابس فيجوز
التعرض له نعم الحشيش منه
يحرم قطعه ان لم يمت لا قطعه
وبالحرم نابت الحل فيجوز
التعرض له ولو بعد غرسه
في الحرم بخلاف عكسه

الحشيش يستخلف مع القطع ولا كذلك الشجر اه (قوله عملا بالاصل فيهما) فلو غرس شجرة حرمية في الحل
أو عكسه لم تنتقل الحرمة عنها في الاولى ولا اليها في الثانية بخلاف صيد دخل الحرم اذ الشجر أصل ثابت فاعتبر
منه بخلاف الصيد فاعتبر مكانه ولا يضمن شجرة حرمية نقلها من الحرم اليه ان ثبت وكذا ان نقلها الى الحل
لكن يجب في هذه ردّها الى الحرم محافظة على حرمتها فان لم يردّها ضمنها أي ضمن ما بين قيمتها محترمة وغير محترمة
ومن قطع هذه من الحل ضمنها ولو غرس نواة شجرة حرمية ثبت لها حكم الاصل اه شرح مرزوقه ثبت لها حكم
الاصل وقياسه انه لو غرس في الحرم نواة من شجرة حليلة لم تثبت الحرمة لها ويؤيد ما سياتي من انه لو نقل تراب
الحل الى الحرم لم تثبت له الحرمة باعتبار ابا أصله وقد يشمل ذلك قول ابن حجر اما استثبت في الحرم مما أصله من
الحل فلا شيء فيه اه ع ش عليه فلو كان الاصل في الحرم والاغصان في الحل حرم قطعها نظر الاصل لا ربي
صيد عليها لو كان الامر بالعكس بان كان الاصل في الحل والاغصان في الحرم حل قطعها نظر الاصل لا ربي صيد
عليها اه زى (قوله أولى من قوله والمستثبت كغيره) وجه الاولوية ان قوله والمستثبت ظاهره العموم بحيث
يشمل المستثبت من الشجر وغيره فكأنه قال والمستثبت من الشجر وغيره كغير المستثبت في حرمة التعرض وفي
الضمان مع ان المستثبت من غير الشجر لا حرمة فيه ولا ضمان وقد قيد شرح الاصل المستثبت فيه بكونه من
الشجر فلا عموم في عبارته والشرح في اعتراضه عليه نظر اظاهر العبارة ونصها مع شرح مر قت والمستثبت
بفتح الموحدة وهو ما استنبته الاكميون من الشجر كغيره في الحرمة والضمان على المذهب وهو القول الاظهر
لعموم الحديث والثاني المنع تشبيهه بالزروع أي كالخطة والشعر والبقول والخضراوات فانه يجوز قطعه مولا
ضمان فيه بخلاف قال في المجموع وكالزروع ما ثبت بنفسه انتهت (قوله لا أخذه لعلف بهائم) عبارة أصله مع
شرح مر والاصح حل أخذ نباته من حشيش أو نحوه لعلف بهائم بسكون اللام كما يجوز تسريحها فيه والدواء
بالدواء أعلم كتنظير وسننوت قد كرجله وقوله للحاجة اليه لان ذلك في معنى الزروع ولا يقطع لذلك الا بقدر
الحاجة ومن ثم لم يجوز قطعه للبيع ممن يعلقه بكفى المجموع لانه كطعام أبيح أكله فلا يجوز بيعه ويؤخذ منه كما
قال الزركشي وغيره ما يجب جوزه تأخذ السواك لا يجوز بيعه وهو المعتمد وظاهر كلام المصنف ان جواز أخذه
للدواء أو العلف لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز أخذه ليستعمله عند وجوده قال الاسنوي وتبعه جماعة
وهو المتجه وانتي به والدرجة الله تعالى فهو المعتمد وان خالف فيه بعضهم ومقابل الاصح منع ذلك وقروا مع ظاهر
الخبر انتهت بعبارة ج والاصح حل أخذ نباته أي نباته الحشيش لا الشجر قطعا أو قلع العلف بسكون اللام
البهائم التي عند مولد المستقبل الا ان كان يتيسر أخذه كلما أراد فبما يظهر وذلك كما يحصل تسريحها في شجرة
وحشيشه والدواء بعد وجود المرض ولو لم يستقبل على الاوجه لاقبله ولو بنية الاعداد على المعتمد والله أعلم
انتهت (قوله أيضا لا أخذه لبهائم) بل يجوز رعيه بالبهائم سواء كان حشيشا أو شجرا كما نص عليه في الام لان
الهدايا كانت تساق في عصره صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم وما كانت تسد أنفواها في الحرم اه
شرح مر واقصار المصنف على النابت يفهم عدم التعدي لغيره وهو كذلك فيحرم نقل تراب الحرم وشجره الى الحل
ويجب رده اليه فان لم يفعل فلا ضمان لانه ليس بنام فأشبه الكلا اليابس ونقل تراب الحل وأجباره الى الحرم
خلاف الاولى كفى المجموع وهو الاوجه لئلا يحدث له حرمة لم تكن ولا يقال مكر ولعدم ثبوت النهي فيه
وظاهر ان محل ذلك اذا لم يكن لحاجة بناء ونحوه وان ذهب في الروضة الى الكراهة ويحرم أخذ طيب الكعبة
وسترتها ويجب رد ما أخذ منه ما ان أراد التبرك بها أتى بطيب فجعلها ثم أخذه وفي الروضة عن ابن الصلاح
الامر في سترتها الى الامام يصرفها في بعض مصارف بيت المال يعاود عطاء لان عمر رضي الله عنه كان يسميها على
الحاج وهو حسن متعين لئلا يتلف بالبلاء ثم نقل عن جمع من الصحابة انهم جوزوا ذلك ويجوز لبسها ولو نحو
حائض وكذا استحسنه في المجموع لكنه نبه في المهمات على ان هذا يخالف لما وافق عليه الرافي آخر الوقف انها

عملا بالاصل فيهما واما
لاستثبت من غير الشجر
ما استثبت منه كبر وشعر
فلما لكة التعرض له وقول
ومن شجر أولى من قوله
والمستثبت كغيره (لا أخذه)
أي النابت المذكور قطعا
أو قلعاً (ل) لطف (بهائم)

تباع اذا لم يبق فيها جبال ويصرف ثمنها في مصالح المسجد وحله على ما اذا وقفت الكسوة وكلام ابن الصلاح على ما اذا وقفها الامام من بيت المال فان وقفت تعين صرفها في مصالح الكعبة فجزما واما اذا ملكها مال الكعبة فلكعبة فلقبها ما يراه من تعليقها عليها أو بيعها وصرف ثمنها للمصالح فان وقف شي على ان يؤخذ من ريعه وشرط الواقف شيئا من بيع أو اعطاء أو نحو ذلك اتبع والا فان لم يقفها الناظر فله بيعها وصرف ثمنها في كسوة أخرى فان وقفها فأتى فيه ما من من الخلاف في البيع قال دويقي قسم آخر وهو الواقع اليوم وهو ان الواقف لم يشترط شيئا وشرط تجديدها كل سنتين عليه بأن بني شعبة كانوا يأخذونها كل سنتين كانت الكسوة من بيت المال ويرجى في هذا ان لهم أخذها الآن وقال العلائي لا ترد في جواز بيعها في هذه الحالة وهو المعتمد اه شرح مر وقوله فان وقفت تعين صرفها الخ هذا هو المعتمد وليس من وقفها ما اعتيد في زمنا من أخذها ما وقف عليها ثم يشتري به فلا مرفه للامام اه ع ش عليه وحدود الجرم معروفة تقطع بعضهم مساقنتها بالاميال في قوله

وللعزم التحديد من أرض طيبة * ثلاثة أميال اذا رمت اتقائه

وسبعة أميال عراق وطائف * وجدة عشر ثم تسع جحرانه

بتقديم السين في الاولى بخلاف الثانية وزاد بعضهم

ومن عن سبع بتقديم سينه * وقد كلفت فاشكر لربك احسانه

اه شرح مر * (فائدة) * أخبرني غير واحد من المكيين المعبرين ان الحل الذي يؤخذ منه طين فخار مكة الا ان من الحل كالحرم جماعة من العلماء اه ح (قوله ولا لواء) كالخنظل والسنا المكي اه برماوى (قوله كالأذخر الا في بيانه) أي قياسا على الاذخر الذي استثناء السار ع فبقاس عليه أخذ غيره للعطف والذخر بجامع الحاجة وهذا القياس هو المعتمد وقيل لا يجوز الاخذ لهما ثم ولا للدواء وانما الجائر أخذ الاذخر فقط وقفا مع النص فهذا القول لا يقيس غير الاذخر عليه اه من شراح أصله (قوله وبقله) هي الخبيرة فيكون عطفا مغايرا وهي خضراوات الارض فيكون عطف عام على خاص اه شيخنا لكن المراد الخضراوات التي يتغذى بها ولا تستنبت اذ الكلام انما هو في هذا وفي المختار البقل معروف الواحدة بقله والبقله أيضا الرحلة وهي البقله الجماء والمبقة موضع البقل اه (قوله ويمنع أخذه لبيعه الخ) فلرباعه لم يصح البيع خلافا لحج اه ع ش على مر (قوله ولولن يعلقه) أي أو يتداوى به أو يتغذى به اه ابن الجبال (قوله ولا أخذ اذخر) قال في التحفة ولولن يعلقه البيع لاستثناء السار ع صلى الله عليه وسلم له في الخبر الصحيح ونقل في المعنى ان شيخنا الشهاب الرملى أفتى به لكن ذكر في النهاية ما يفهم منه ان الذي استقر عليه رأي والده في الاقتناء المنع اه ابن الجبال (قوله بذال مجمعة) هو نبات معروف الواحدة اذخر وهو حافاء الحرم اه برماوى (قوله لما مر في الخبر السابق) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ان هذا البلد حرام يحرمة الله تعالى لا يعضد شجره ولا ينفر صيده ولا يتخلى خلاله اه فلما قال النبي ولا يتخلى خلاله قال العباس يارسول الله الا الاذخر والظاهر ان المعنى على الاستثناء أي هل يستثنى الاذخر فأجاب بالاستثناء فتقول السار ح قال العباس الخ يدل من ما في قوله لما مر في الخبر فكأنه قال لقول العباس في الخبر المار يارسول الله الخ وفي الشورى ما نصه قال النورى وهذا أي استثناء وصلى الله عليه وسلم الاذخر محمول على انه أوحى اليه في الحال بالاستثناء الاذخر وتخصيصه من العموم أو أوحى اليه قبل ذلك بانه ان طلب أحد استثناء شي فاستثنى أو انه اجتهد اه وقال الشافى الاذخر بكسر الهمزة وانحاء المجمة بينهم ما ذال مجمعة نبت طيب الريح اه ع ش على المواهب بورايت بمكة كذا لئو هو غير طوبى بل نحو النواع وفيه لين ونعومة وأهل مكة يضبطونه للمدرو يدقون ما يفسلون بدقايقها لا يدق كذا فاق المشهور بصرتأمل (قوله يستغفونها) يفتح المشاء التحية وضم القاف من باب نصر اه برماوى (قوله

(ولا لواء) فلا يحرم الحاجة اليه كالأذخر الا في بيانه وفي معنى المواصا يقتضى به كرجله وبقله ويمنع أخذه لبيعه ولولن يعلقه دوابه (ولا أخذ اذخر) بذال مجمعة لاني الخبر السابق قال العباس يارسول الله الا الاذخر فانه لقينهم ويؤمنهم فقال صلى الله عليه وسلم الا الاذخر ومعنى كونه لبيوهم انهم يستغفونها به فوق الخشب والقين الحداد

ولا تأخذ مؤذ) بالهمز وزر كه اه شيخنا ولم يستدل الشارح على هذا الحكم مع انه محتمل خلاف فالقائل بالجواز قاسه على الصيد المؤذى والقائل بالمنع لم يقس وانما انظار لاطلاق الحديث حيث لم يستثن الا الاذخر فوقف مع ظاهر النص كما اشار له المحلى وعبارة أصله مع شرح مر وكذا شجر الشوك يحل عند الجمهور كالصيد المؤذى وقيل يحرم ويجب الضمان بقطع موطنه المصنف في شرح مسلم وفرق بينه وبين الصيد المؤذى بأنها تقصد الاذى بخلاف الشجر انتهت ويدخل في المؤذى النابت بين الزرع مما يضر ايشاؤه بالزرع لانه مؤذله باتلاف ماله أو نصيبه اه ابن الجلال (قوله كشجر ذي شوك) عبارة شرح مر كالنشر من الاغصان المضر في طريق الناس انتهت ومفهومه ان الاغصان المضر بالشجر نفسه ككثرة جريد الخلل مثلا لا يجوز قطعه وينبغي الجواز في هذه الحالة لما فيه من الاصلاح اه ع ش عليه (قوله أيضا كشجر ذي شوك) أى خلافا للامام أبي حنيفة رضي الله عنه اه برماوى (قوله ويجوز اخذ ورق الشجر) أى ولو لتخريبه اه برماوى (قوله بلا خبط) أى بلا خبط يضر بالشجرة اه ج اخبطها حرام كفى المجموع نقلا عن الاصحاب انتهى شرح مر ويضر بضم الياء وكسر الضاد من أضر اه ع ش عليه (قوله وعود سواك) ظاهره ولو للبيع لكن نقل عن الزركشى امتناع ذلك أى البيع للسواك ومثله الورق والثمرة اه حل (قوله أيضا وعود سواك) أى بشرط ان يخلف مثله في سنته فان لم يخلف أصلا أو أخلف لامثله أو مثله لافى سنة حرم أخذه اه شيخنا وفي شرح مر ولو أخذ غصنا من شجرة حرمية فأخلف مثله في سنة بأن كان لطيفا كالسواك فلا ضمان فيه فان لم يخلف أو أخلف لامثله أو مثله لافى سنة فعليه الضمان فان أخلف مثله بعد وجوب ضمانه لم يسقط الضمان كما لو قطع سن مثغور فنبئت انتهت وظاهر قولهم مثله انه لا بد في العائد قبل السنة ان يكون في محل القطوع لافى محل آخر من الشجرة وانه لا بد ان يساوى العائد الزائل غلطا وطولا وفي كل منهما وقت ولو قيل يكفى العود ولو من محل آخر قريب منه بحيث يعد عرقا لله خلفه ويكتفى في المثلية بالعرف المبني على تفاوت الشبه دون تحديد لم يعد اه ج (قوله ففى شجرة كبيرة بقرة) الى قوله ثم ان شاء ج ذبح الخ هذا محتمل التقيد بغير النابت الا فى قوله وفي قديه ما يحرم غير مفسد وصيدونابت ذبح الخ كما سيذكره عليه الشارح هناك ففى هذا الصنيع مثل ما تقدم فى الكلام على دم الجامع المفسد تأمل (قوله بقرة) الظاهر ان ضابط وجوب البقرة ان يحدث فى الشجرة ما يهلكها وان لم يقطعها اه شوبرى ولم يتعرض المصنف كالرافعى لسن البقرة أو الشاة والوجه اشتراط اجزائهما فى الاضحية بخلاف البعض وان جرى الاسنوى على الفرق بين لبن الشاة والبقرة اه شرح مر (قوله وما تاربت سبعها) وكذا التى زادت على السبع فيها شاة أعظم من شاة التى تاربت السبع وأما التى صغرت جدا فليس فيها القيمة والحاصل ان الصور أربعة كبيرة وبين الكبيرة والسبع وما تاربت السبع والصغيرة جدا اه شيخنا ففرض المصنف من هذه العبارة الاحتراز عما صغرت جدا بحيث لا تقارب سبع الكبيرة فان فيها القيمة لا شاة وليس غرضه الاحتراز عما ساوت السبع أو زادت عليه فان فى هاتين أيضا شاة لكن شاة التى ساوت السبع أكبر من شاة التى تاربت شاة التى زادت عليه أكبر من شاة التى ساوت وفى ج ما تصه ويبحث الزر كفى فيما جاوزت لسبع الكبيرة ولم تنه الى حد الكبرانه يجب فيها شاة أعظم من الواجبة فى سبع الكبيرة وفيه نظر ظاهر على انه لم يبين ما ضابط ذلك العظم هل هو من حيث السن أو السمن وفى كل منهما بعد لا يخفى فالوجهما اقتضاها ملا ففهم من اجزاء الشاة فى كل ما لم يسم كبيرة وان ساوت ستة أسباع كبيرة مثلا وضبطهم للصغيرة بما مر انما هو لبيان انتفاء الشاة فيما دون السبع لا تعددها فيما فوقه بخلاف ما لن زعمه وليس ما هنا كالصيد لان المماثلة معتبرة ثم لا هنا اه وفي ع ش على مر ما تصه وينبغي ان يراعى فى العظم النسبة بين الصغير فوما زادت عليها ولم تنه الى حد الكبيرة فاذا كانت قيمة الجزية فى الصغيرة درهم وقيمة الزائدة عليها فى المقدار بلغت نصف الشجرة اعتبر فى الشاة الجزية فيها ان تساوى ثلاثة دراهم ونصف درهم لان

(و) لا تأخذ مؤذ) كشجر
ذى شوك ويجوز اخذ ورق
الشجر بلا خبط وأخذ ثمره
وعود سواك ونحوه وتعبى
بالمؤذى أولى من تعبى
بالشوك (ويضمن) أى
النابت المذكور (به) أى
بالعرض له قبل سامن
الصيد بجامع المنع من
الاتلاف لحرمه الحرام (ففى
شجرة كبيرة) عرقا (بقرة
و) فى (ما تاربت سبعها
شاة) رواء الشافعى عن ابن
الزبير ومثله لا يقال الا
بتوقيف

الصغيرة بسبع من الكبيرة تقريرا وهذه مقدار النصف والتفاوت بينهما سبعان ونصف سبع وتظهر هذا ما مر
في الزكاة أنه يشترط في الفصيل أو ابن البون زيادة قيمته على المأخوذ في خمس وعشرين بما بينهما من التفاوت
اه (قوله ولأن الشاة الخ) معطوف في المعنى على قوله رواه البخاري وقوله من البقرة خبر مبتدأ محذوف
تقديره نسبتها من البقرة سبعها ولو وجه هذه النسبة ما ذكره في الأصحبة من أجزاء البقرة عن سبعة والشاة عن
واحد اه شيخنا (قوله سواء أخلفت الشجرة أم لا) وعليه فيفرق بين الشجر والغصن بان الغصن
اللطيف من شأنه الاختلاف ولا كذلك الشجرة ثم رأيت في ج ما نصه هو كان الفرق بينه أي الحشيش وبين
غصن الشجرة حيث فصلوا فيه بين الشجر إذا أخذ من أصله يضمن وإن أخلف في سنته كما اقتضاه إطلاقهم
أيضاً أن الشجر يحتاط له أكثر إذا لفرق فيه بين المستنبت وغيره ويضمن بالحيوان بخلاف الحشيش فيهما
اه ع ش على مر (قوله والبدنة في معنى البقرة) بل هي أفضل من البقرة اه ع ش على مر (قوله
لو صغرت جدا) في المختار الصغر ضد الكبر وقد صغر بالضم فهو صغير وصغار بالضم اه وفي المصباح
صغرا الشيء بالضم صغرا وزان عنب فهو صغير والجمع صغار (قوله كما في الحشيش الرطب) أي فواجبه
القيمة لأنه القياس ولم يرد نص يدفعه اه شرح مر بخلاف الشجر فعُدل فيه عن القياس لورود
النص برجوب البقرة والشاة (قوله إن لم يختلف) أي فإذا اختلف ولو بعد سنين لم يضمن كما اقتضاه إطلاقهم
اه ج (قوله غير المتغور) أي الصغير اه برماوى (قوله وأدب الطائف) أي بصراته اه حل وسبب الحرمة
أنه صلى الله عليه وسلم ذهب إلى الطائف فحصل له غاية الأذى من الكفار حتى دُميت رجلاه فجلس في هذا المكان
فاكرم فيه غاية الأكرام فأكرم المكان بتخريم قطع شجره وقتل صيده اه تقرير بشي (قوله في حرمة
التعرض لصيدهما) ولو ذبحهما الحلال لا يصير ميتة وتقل عن شيخنا مر أنه ميتة كذبوح الحرم انتهى وفي سم
على ج ما نصه وقع السؤال هل مذبح الحلال ميتة والذي ظهر لي أنه ميتة لأنه الأصل فيما حرم وهو قياس
صيد الحرم وحرم مكة بجامع الحرمة في الكل وعدم الضمان هنا لا ينافي ذلك ثم رأيت تعبير العباب بقوله
* (قرع) * صيد الحرم المكي كما سكنى في الحرمة ورأيت الشارح قال في قوله في الحرمة ما نصه فجميع ما مر
يأتي هنا بالنسبة للحرم موصوفاً بمذبح ميتة وغيرهما ما عدا القدية اه (قوله إن إبراهيم) أي الخليل
صلى الله عليه وسلم وهو أبو إسماعيل إبراهيم بن آزر ولد بغوط دمشق وهاجر من العراق إلى الشام وبلغ من العمر
مائة وخمسة وسبعين سنة وقيل مائتي سنة ودفن بالخليل وقبره هناك مشهور وهو أول من يكسى يوم القيامة وكان
آخر قوله حين ألقى في النار حسبى الله ونعم الوكيل المتوفى فخا وهو تخفيف على المؤمنين اه برماوى (قوله حرم
مكة) أي أظهر تحررها الذي حرام بحكم الله القديم وقوله وإن حرمت المدينة أي أنشأت تحررها وقوله ما بين
لا يثبت بدل الشمال من المدينة أو هو بدل كل من بعض على القول به اه شيخنا (قوله لا يثبتها) بالهمز وزكه اه
برماوى (قوله وعضاها) بكسر العين كافي ع ش ويضمنها كافي حل ففيه الوجهان والمراد به الشجر اه
شيخنا وفي المختار الهضاه كل شجر يعظم له شوك واحد وعضاها وعضاها وعضاها تحذف الهاء الأصلية اه وفي
المصباح العضاه وزان كلب كل شجر له شوك كالطلع والفرج والهاء أصلية وعضاها بعينها فهو عضم
باب تعب رعى العضاه اه (قوله ما بينهما عرضا) والتعب بالنون وقيل بالباء ليس بحرم ولكن جملة النبي
صلى الله عليه وسلم لنعم الصدقة ونعم الجزية فلا يثبت شيء من نيانه ولا يحرم صيده ولا يضمن ويضمن ما أتاه
من نيانه لأنه ممنوع منه فيضمنه بشيئة قال الشيخان ومصر فيها مصرف نعم الجزية والصدقة ويبحث المصنف أنها
ليست المال اه شرح مر (قوله دير) بفتح العين المهملة وسكون الياء وهو في الأصل يقال للمعمار المذموم
أخلاقا اه برماوى (قوله وثور) هو جيل صغير وراء أحدها اه شرح مر وتقدم اعتراضه بأن ثور
انما يعرف بمكة وهو الذي فيه غار الحجر تواب العبارة أن يقول ما بين غير واحد فراجع ما تقدم وعجابه
زى قوله غير وثور اعتراضه بأن ذكر ثور هنا وهو بمكة من غلط الرواقوان الرواية الصحيحة أحد دفعه بأن وراء

ولأن الشاة من البقرة سبعها
سواء أخلفت الشجرة أم لا
بخلاف تطير في الحشيش
كما يأتي قال في الروضة
كأصلها والبدنة في معنى
البقرة ثم إن شاء جع ذلك
وتصدق به على مساكين
الحرم أو أعطاهم بشيئة
طعاما أو صام لكل مديونا
وقولي وما تاربت سبعها
أول من قوله والصغيرة شاة
فإنه لو صغرت جدا لما وجب
القيمة كما في الحشيش الرطب
إن لم يختلف والا فلا ضمان
كما في غير المتغور (وحرم
المدينه قروج) بالرفع وهو من
زيادتي وادب الطائف (حرم
مكة) في حرمة التعرض
لصيدهما واتباعهما روى
الشيخان خبران إبراهيم حرم
مكة وإن حرمت المدينة
ما بين لا يثبتها لا يقطع شجرها
زاد مسلم ولا يصاد صيدها
وفي خبر أبي داود وبأسناد صحيح
لا يفتل خيلا ولا ينفر
صيدها وروى أبو داود
والترمذي خبرا أن صيد
وج وعضاها حرام محرر
والاثنين الحرمان تنبؤا لآية
وهي أرض ذات حمار صود
وهما شرق المدينة وغربها
فجرهما ما بينهما عرضا وما
بين جبلها غير وثور طولاً
(قط)

أحد جبل صغير يقال له نور وهو غير نور الذي بمكة انتهت (قوله أي دون ضمانهما) هذا على الجديد والقديم أنه يضمن سلب الصائد والقاطع لشجره واختاره المصنف في المجموع وتصحيح التبيين لثبوت ذلك عنه صلى الله عليه وسلم كما أخرجه مسلم في الشجر وأبو داود في الصيد وعلى هذا قيل أنه كسلب القتل الكافر وقيل ثبانه فقط وقيل وصححه في المجموع أنه يترك للمسلوب ما يستر به عورته والاصح ان السلب للسالب وقيل لغيره المدينة وقيل لبيت المال اه شرح حر (قوله وفي مثل الخ) هذا شروع في بيان أنواع دماء الخ الواجبة فيه اه برامى وهي أربعة أقسام ترجع لعشرين نوعا أو أكثر قوله وفي مثل الخ إشارة إلى القسم الثالث في نظم ابن المقرئ وذكر منه نوعا أو ثلث وهو الواجب في قطع النبات وذكره المشرح فيما سبق قوله ثم ان شاء ذبح ذلك الخ وفيما يأتي بقوله وان دم الصيد والنبات الخ وقد جمعهما ابن المقرئ في قوله

والثالث التخيير والتعديل في * صيدوا شجرا بلا تكلف

ان شئت فاذبح أو فعل مثل ما * عدلت في قيمتهما تقديما

(قوله بان يفرق لهما ما يتبعه) أي كالجلد والكروش والشعر ولا يجوز له أكل شيء منه اه شرح حر (قوله أو يملكهم جلته مذبوحة) أي ولو قبل سلخه كما هو ظاهر أخذ من كلامهم في تفرقة الزكاة متساويا أو متفاوتا اه ج فيفيد جواز تملكهم جلته متفاوتا اه سم على ج كان يقول لثلاثتهم لكتكم هذه الشاة على ان واحد منكم نصفها وآخر ثلثها وآخر سدسها (قوله أو اعطاهم بيمينه طعاما) وحيث وجب صرف الطعام اليهم في عدم التخيير والتقدير لا يتعين لكل أحد منهم مد بل يجوز دونه وفوقه فان قلت هل يتصور جريان ذلك في عدم التمتع قلت نعم بان يموت وعليه صوم فيطعم الولي عنه فان قلت الذي يتجه في هذه اجزاء الطعام بغير الحرم لانه بدل الصوم الذي لا يتقيد به قلت نعم وحيث يتعين عدم التمتع مما يتعين في الطعام المد لكل مسكين لان كل مد بدل عن يوم وهو لا يتصور فيه نقص ولا زيادة بعض مدا آخر بخلاف زيادة مدا آخر وفارق التمتع ودم التخيير والتقدير ما عداهما بان المد فيهما عداهما أصل لا بدل بخلاف نقصه وزيادة مطلقا اه ج وفي الرشدي ما نصه والحاصل ان دم التعديل يجوز النقص فيه عن المد والزيادة عليه سواء كان مرتباً أم متخييراً وان دم التقدير ان كان متخييراً فالزيادة على المد ثابتة بالنقص لانه يعطى لكل مسكين نصف صاع وان كان مرتباً فلا طعام فيه على الاصح اه (قوله بيمينه) الضمير راجع للمثل الذي يذبح والكلام على حذف المضاف كما قدره الشارح بقوله أي بقدر قيمته اه قوله مثله تفسير للضمير لا تقدير مضاف آخر كما توهم تأمل (قوله أعم من قوله يقوم المثل الخ) هذان الفعلان في عبارة الاصل منصوبان ونصه ارباب بين أي ويختار بين ان يقوم المثل دراهم ويشتري بها طعاما اه ودفع شارحها حر القصور فيها فقال أو يخرج مقدارها من طعامه اذا اشترى مثال ونبه على ان دراهم في كلام الاصل منصوب بترع الخافض شذوذا اه (قوله هديا) حال من جزاء في قوله فجزاءه مثل ما قل من النعم أي حال كون الجزاء هديا وقوله بالغ الكعبة تعني لهديا وان أضيف لان اضافته لا تفيده تعريفا والمراد بالكعبة جميع الحرم من اطلاق اسم الجزء على الكل ومعنى بالغ الحرم انه يبلغ به الى الحرم ويذبح فيه ولا يذبح خارجه اه جلال بايضا (قوله تصدق بيمينه طعاما) طعاما تميزاً وان تصدق بمعنى اعطى فعداه بنفسه كما يدل عليه التعبير بالايعاء في محل آخر اه شيخنا (قوله كالثلثي) أي قياسا عليه في هاتين الخصلتين فالثلث منصوص عليه فيهما وغيره مقيس عليه فيهما (قوله فظاهر انه كالثلثي) أي في انه يتخير فيه بين الخصال الثلاث وقوله كغير الثلثي أي في انه يتخير فيه بين خصلتين فقط الا طعام والصوم (قوله سعره بمحل الاتلاف الخ) ظاهره جريان الاحتمالين في كل من بدل المثل وغيره قال ع ش وهذا بيان للمكان وأما الزمان الذي تعتبر فيه قيمة الطعام فلم يبينه وقد قدم حر في بنية الجاع اعتبارا بسعر مكة في غالب الاحوال وعن السبكي اعتبار وقت الوجوب فينبغي ان يأتي مثله هنا اه وتقدم ان معتمد حر هو الاحتمال الاول وان معتمد ج

قوله وصيد المدينة حرام ولا يضمن (وفي) جزاء صيد (مثلة) ذبح مثله وتصدقه على مساكين الحرم) السامكين لغيره لان كلا منهما يشمل الاخر عند الافراد وذلك بان يفرق لهما وما يتبعه عليهم أو يملكهم جلته مذبوحة (أو اعطاهم بيمينه) أي بقدر قيمة مثله (طعاما يجزى) في الفطرة وهذا أعم من قوله يقوم المثل دراهم ويشتري بها طعاما لهم (أو صوم) حيث كان (لكل مد يوما) قال تعالى هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو بدل ذلك صياما ولم يعتبروا في الصوم كونه في الحرم لانه لا غرض للمساكين فيه لكن في الحرم أولى لشرفه (و) في جزاء صيد (غير مثلي) مما لا يقل فيه (تصدق) عليهم (بيمينه) أي بقدرها (طعاما أو صوم) لكل مد يوما كالثلثي أماما فيه تقل فظاهر انه كالثلثي كان المثل قد يكون كغير المثل كالخامل فانها ضمن بحامل ولا يذبح بل تقوم (فان انكسر مد) في القسمين (صام يوما) لان الصوم لا يتبع وهذا من زيادتي والعبرة في قيمة غير المثل بحمل الاتلاف وزمانه قياسا على كل متلف متقوم وفي قيمة مثل المثل يمكن من ارادة تعويبه لانه لا يحل ذبحه لو اراد قال في الروضة كما صلاها وهل يعتبر في العدول الى الطعام سعره بحمل الاتلاف احتمال

أو بمكة احتمالان للامام
والظاهر منهما الثاني
(و) في (فدية) ارتكاب
(ما يحرم ويضمن) أي ما من
شأنه ذلك (غير مفسد
وصيد وثابت) كخلق وقلم
وتطبيب وجاع ثان أو بين
التحليل (ذبح) لما يجزئ
أخصية ويفعل فيه ما من
واطلا في الذبح أولى من
تقييده بشاة (أو تصدق
بثلاثة أصع) بالمذبح
صاع (لستمساكين)
لكل مسكين نصف صاع
وأصل أصع أصوع أبيل
من واوه هزة مضمومة
وقدمت على صاده ونقلت
ضمنها اليها وقلبست
هي الفاء (أو صوم ثلاثة
أيام) قال تعالى فمن كان
منكم مريضاً أو به أذى
من رأسه أي خلق فدية
من صيام أو صدقة أو نسل
وروي الشيخان أنه صلى
الله عليه وسلم قال لكعب
ابن عجرة أيؤذيك هوام
رأسك قال نعم قال أسك
شاة أو صم ثلاثة أيام أو
أطعم فرقام الطعام على
ستمساكين والفرق بين
الفاء والراء ثلاثة أصع
وقيس بالخلق وبالمعدود
غيرهما وتعبيري بما يحرم
أعم من تعبيري بالخلق
وخرج بزيادتي غير مفسد
وصيد وثابت التسبلة
وتقدم حكمها والحاصل أن دم المفسد كدم الأكل

احتمال ثالث وهو اعتبار وقت الاداء تام (قوله بمكة) ويظهر أن المراد بها جميع الحرم وأنهما اختلفت باختلاف بقاع مجازله اعتباراً لأنها لو ذبح بذلك الحبل أجزأه اهـ (قوله وفي فدية ما يحرم الخ) في الظرفية شيء لأن الذبح وما بعده نفس الفدية لأن يقال إنهم من طرفية العام الخاص تأمل اهـ شتجنا وهذا شروع في بيان القسم الرابع في نظام ابن المقرئ وهو ثمانية أنواع ذكر الشارح منها خمسة بقوله كخلق الخ وبقى للكاف ثلاثة وهي الدهن واللبس ومقدمات الجامع وقد ذكر الكل ابن المقرئ بقوله

وخيرن وقد رن في الرابع * انشتت فاذبح أو فذبح أصع
للشخص نصف أو قسم ثلاثاً * تحت ما أحتشنته احتشائاً
في الخلق والقلم ولبس دهن * طيب وتقبيل ووطء ثني
أوبين تحليلي ذوى احرام * هذى دماء الحج بالنهام

تأمل (قوله أي ما من شأنه ذلك) أي المذكور من الحرم والضمنان فيدخل فيه ما انتفى عنه الحرم مع ثبوت الضمان كالخلق نسبائاً أو أكرها أو جهلاً ولا يدخل فيه ما انتفى عنه الأمران معاً كإزالة الشعر النابت في العين لأنه لا يصح ادخال هذا في قول المتن وفي فدية ما يحرم الخ لأن ذلك لا شيء فيموجب الجلمة فكان الأولى للشارح إسقاط قوله ويضمن لأن قول المتن وفي فدية ما يحرم الخ يعني عنه كما لا يخفى وليس لنا فدية في شيء يحرم ولا يضمن حتى يحترز عنه بهذا القيد الذي زاده على المتن تأمل (قوله أولى من تقييده بشاة) قال مـ ر ويقوم مقامها بدنة أو بقرة أو سبع أحدهما اهـ ثم قال واعلم أنه حيث أطلق الدم في المناسك فالمراد به ما يجزئ أخصية فتجزئ البدنة أو البقرة عن سبعة دماء وان اختلفت أسبابها فلو ذبحها عن دم واجب فالقرض سبعها فله إخراج عنه وأكل الباقي إلا في جزاء الصيد المثل فلا يشترط كونه كالأخصية لما من أن الواجب في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي العيب معيب بل لا تجزئ البدنة عن شأنه اهـ (قوله لكل مسكين نصف صاع) وليس في الكفارات ما يراد بالمسكين فيه على مدسوى هذه اهـ شرح مـ ر (قوله أبذل من واوه الخ) أي فدية أربع تصرفات الأولى قلب الواوه مرة الثانية تقديمها على الصاد الثالث نقل حركاتها إلى الصاد الرابع قلبها ألفاً قبل التقديم كنوزته أفعل فالصادف الكسرة والواو عينها والعين لامها والآن صار وزته أعقل بتقديم العين على الفاء تأمل (قوله أو صوم ثلاثة أيام) أي ولو بمفترقة اهـ برماوى (قوله أي خلق) فدره أخذ من صدر الآية ولدفع توهم أن المرض بمجرده يوجب الفدية وليس مراداً اهـ عـ ش على مـ ر (قوله لكعب بن عجرة) هو أبو محمد وقيل أبو عبد الله وقيل أبو إسحق كعب بن عجرة الصحابي شهيد ببيعة الرضوان وغيره روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة وأربعون حديثاً وروى عنه عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره المتوفى بالمدينة سنة إحدى أو اثنين أو ثلاث وخمسين وله من العمر خمس أو سبع وسبعون سنة اهـ برماوى (قوله أنسك شاة) بضم الهمزة أي اذبح شاة اهـ برماوى وفي المصباح نسلك الله ينسك من باب قتل تطوع بقرية والنسك يضمين اسم منه وفي التزليل أن صلاتي ونسكك والنسك بفتح السين وكسرهما يكون مصدرًا وزماناً واسم المكان الذي تذبح فيه النسكة وهي الذبيحة وزناؤه معنى وفي التزليل ولكل أم تبجلنا منسكاً بالفتح والكسر ومناسك الحج عباداته وقيل واضعها ومن فعل كذا فعله نسك أي دم يريعه ونسك تزهده وتعبده فهو نسك والجمع نسك مثـ ل عابد وعباد اهـ (قوله وتقدم حكمها) أما حكم الأول فقد تقدم في قوله وتجب به بدنة على الرجل إلى أن قال الشارح فان عجز بقرة الخ وأما حكم الثاني فقد مر تر يافى قوله وفي مثلي ذبح مثله الخ وأما حكم الثالث فقد مر في قوله ففي شجرة كبيرة بقرة إلى أن قال الشارح ثم إن شاء ذبح ذلك الخ وقد تقدم التنبيه على أن في صتيه بيان حكم المفهوم قبل ذكر المنطوق بمسألة طويـ له تأمل (قوله والحاصل) أي حصل ما تقدم في كلام المتن والذي تقدم فيه ثلاثة أقسام وإن كان القسم الأول في كلام الشارح لم يتقدم منه في المتن الأنواع

دم ترتب وتعديل بمعنى ان
الشارع أمر فيه بالتقويم
والعدول فيه الى غيره بحسب
القيمة وان دم الصيد
والنابت دم تخيير وتعديل
وان دم مانحن فيه دم تخيير
وتعديل بمعنى ان الشارع
قدر ما يعدل اليه لما لا يزيد
ولا ينقص (ودم ترك مأمور)
كاحرام من الميقات ومبيت
بجزء ليلة النحر (كدم
تمتع) في انه ان عجز عنه صام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة
اذا رجع لا شراك موجبهما
في ترك مأمور اذا الموجب
للمتنع ترك الاحرام
من الميقات كما هو وهذا
هو الاصح في الرخصة كاصلاها
وغيره تبعاً لذلك كثير من فهو
دم ترتب وتعديل وما في
الاصل من انه اذا عجز تصدق
بقية الشاة طعاماً فان عجز
صام لكل مد يوماً ضعيف
والدم عليه دم ترتب وتعديل
(وكذا) أي وكدم التمتع
(دم فوات) للحج وسبباً في
في الباب الا في وجوبه مع
الاعادة (ويذهب في حجة
الاعادة) لافي عام الفوات
كما أمر بذلك عمر رضي الله
عنه وواصلت وسبباً في
طوله في الباب الا في
(ودم الجبران لا يختص)
فبعض (بمن) لان الاصل
عدم التخصيص ولم يرد
ما يخالفه لكنه يسأله
التخصيص

واحد وهو دم الافساد وذلك قال الشارع والحاصل ان دم المفسد كدم الاحصار ولم يقل ان دم المفسد ودم
الاحصار وبقى من أقسام الدماء واحد وسيد كره المتن بقوله ودم ترك مأمور الخ ولو أخر الشارع هذا الحاصل
بعد مود كذا الاقسام الاربعه لكان أولى كما لا يخفى تأمل (قوله دم ترتب) وهو الذي لا يجوز العدول الى غيره
الا بعد العجز عنه اهـ ابن الجبال وقول الشارع بمعنى ان الشارع الخ تفسير لقوله وتعديل وقوله دم تخيير
وهو ما يجوز العدول عنه الى غير مع القدرة عليه فهو مقابل الترتيب اهـ ابن الجبال (قوله مانحن فيه) وهو
الواجب بل تركه محرم أو فعل منهى عنه وقوله قدر ما يعدل اليه الخ عبارة حج أي قدر الشارع بدله صوماً
لا يزيد ولا ينقص انتهت فالصوم بالنسبة للتخيير المقدّر الذي كلام الشارع فيه الا ان هو ثلاثة أيام وبالنسبة
للمرتب المقدّر الذي سيد كره المتن بقوله ودم ترك مأمور الخ هو عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجع ويصح
ان يراد بالذي قدره الشارع في كلام الشارع كل ما يؤل اليه حتى يشمل الطعام في دم التخيير والتقدير لان
الطعام فيه أيضاً مقدار ثلاثة أصع لا يزيد ولا ينقص وكلام حج فيه قصور تأمل (قوله ودم ترك مأمور الخ)
شروع في بيان القسم الاول في نظام ابن المقرئ وهو تسعة أنواع ذكر المان منها سبعة على سبيل الاجمال بقوله
ودم ترك مأمور لان هذا يشمل ترك الاحرام من الميقات وترك الرمي وترك المبيت بجزء ليلة وترك المبيت في
ترك طواف الوداع وترك المشي المنذور بل ويشمل التمتع والقران لان موجب الدم فيها في الحقيقة ترك
الاحرام من الميقات لكنه ذكر التمتع استتلالاً لكونه تقدم في كلامه فلذلك قاس عليه دم ترك المأمور وقاس
عليه أيضاً دم الفوات الا في باب الاحصار وانما قاسه عليه من حيث انه كهو في الترتيب والتقدير وقد جمع
الكل ابن المقرئ بقوله

أربعه مماء حج تحصر * فالاول المرتب المقدّر تمتع فـ وتزوج قرناً * وترك رمي المبيت في
وتركه الميقات والزلفة * أولم يودع أو كشى أخافه فآخرو بصوم ان دما فقد * ثلاثة فيه وسبعا في البلد
وترك المصنف في هذا المقام التنبيه على القسم الثاني في نظام ابن المقرئ وهو نوعان دم الفساد ودم الاحصار
وقد ذكره الشارع في الحاصل الذي ذكره وكان ذكر المصنف في تركه ان أحد نوعيه هو الواجب في الجماع
قد ذكره اجنالا فيما سبق بقوله وتجب به بدنة على الرجل وان النوع الثاني سبباً في كلامه في باب الاحصار
تأمل (قوله ترك مأمور) أي أمر واجب أو مذنب كما سبباً اهـ شيخنا (قوله كدم تمتع) أي وقد تقدم في كلامه
في قوله فان عجز بحرم صام ثلاثة أيام تن قبل عرفة وسبعة في وطنه فقوله كدم تمتع ليس مثالا بل هو مقبس عليه
اهـ شيخنا (قوله لا شراك موجبهما) بكسر الجيم أي السبب الذي أوجبهما في ترك مأمور أي في هذا المفهوم
الكلّي الشامل لترك الميقات وترك المبيت وترك الرمي وكذا هو فتح الجيم ويكون المراد به الذي يوجب
فيه ما هو الدم لكن هذا فيه نوع صادره كما لا يخفى (قوله وكذا دم فوات) أي لان دم التمتع لترك الاحرام من
الميقات والوقوف المثلوك في الفوات أعظم منه اهـ شرح مر (قوله ويذهب في حجة الاعادة) عبارة شرح
مر وقت الوجوب منوط بالتحريم بالقضاء كما ان دم التمتع منوط بالتحريم بالحج وعليه لو كفر بالصوم لا يقدّم
صوم الثلاثة في القضاء على الاحرام به ويصوم السبعة اذا رجع منه ولو أخرج دم الفوات بين تحله والاحرام
بالحج بعد دخول وقت الاحرام بالقضاء أجزاءه كما اقتضاه كلام أصل الرخصة وكلام العراقيين ونبه عليه الاذرع
انتهت وبعبارة حج ويذهب في أحد وقتي جواره ووجوبه لا قبلها ما لا اول يدخل بدخول وقت الاحرام بالقضاء
من قابل والثاني يدخل بالدخول في حجة القضاء له ويؤمر رضي الله تعالى عنه بذلك ولا يجب دم التمتع بالاحرام
بالحج ويجوز تدبيره قبله وبعد فراغ العدة لدخول وقته حيث لا يجوز تقديم صوم الثلاثة على الاحرام بالقضاء
انتهت (قوله ودم الجبران) أي الدم الذي يجب برائ الخلل الواقع واهـ كان فعل منهى أو ترك مأمور فيشمل سائر
أنواع الدماء لانها كلها لا تخرج عن هذين القسمين وبعبارة حج والدم الواجب بفعل حرام باختيار أصله

وان لم يكن حال الفعل حراما كالحاق أو ليس يعذر أو ترك واجب أو يتمتع أو قران ومثله الدم المندوب لترك سنة متنا كدة كصلاة ركعتي الطواف وترك الجمع بين الليل والنهار بعرفة لا يختص بجواز ذبحه واجزأؤه بزمان الخ انتهت (قوله وينبغي كما قال السبكي الخ) - زائمتة الاستدراك على ما قبله وعبارة حج نعم ان عصي بسببه لزومه الفورية كما علم من كلامهم في باب الكفارات بمبادرة الخروج من العصية انتهت (قوله اذا حرم السبب) كترك الاحرام من الميقات عدوا كالدهن عدا فان لم يحرم كهماسه واو ترك الجمع بين الليل والنهار بعرفة لم تجب المبادرة هذا وقوله كافي الكفارة المعتمد فيها انها على التراخي وان عصي بسببها فكلامه مسلم في القيس دون القيس عليه اه شيخنا (قوله على ما قرروه في الكفارات) أي من انه ان عصي بالسبب وجب الفور والافلا اه ع ش على مر (قوله وترك الجمع بين الليل والنهار الخ) المعتمد انه يندب ان يجمع بين الليل والنهار اه ع ش فكلامه على القول باستحبابه فاذا تركه ندب جبره بدم فيكون داخل في دم الجبران فيدخل في كلام المصنف واما على القول بوجوبه فيكون كلام الاصل شاملا له فلا يكون ورادا عليه اهن الزيادة (قوله حيث لا حصر) اما المحصر فيذبح دم الجبران في محل احصاره كما يذبح فيه دم التحلل وعبارة شرح مر في الباب الا تى وكذا يذبح هناك ما لزمه من دماء المحظورات قبل الاحصار وما معه من هدى التطوع انتهت ثم رأيت قول الشارح هناك وما لزم المذبح رأى المحصر ونحو المريض من الدماء أو ساق من الهدايا يذبحه حيث عذر أيضا انتهت (قوله فلو ذبح خارج لم يعتبه) أي وان نقله وفرقه فيه قبل تغيره لان المقصود هو اللحم فاذا وقعت تفرقه على مساكين الحرم حصل الغرض اه شرح مر (قوله وصرفه كبده لمساكينه) وعبارة العباب ويجب تفرق لحوم وجلود هذه الدماء وبدلها من الطعام على المساكين في الحرم قال الشارح في شرحه وقضيته أنه لا يجوز اعطاؤهم خارجا والاوجه خلافه كما مر لكن يؤيده تعليل الكفاية وغيره ذلك بان النصد من الذبح هو اعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه لا تلويثه بالدم والفرث اذ هو مكروه اه ويحجب بان المراد بتفرقه فيه صرفه لاهله اه وخالف مر فسمم على أنه لا يجوز صرفه خارجا ولو لم يوفيه بل خرج هو وهم عنه ثم فرقه عامهم خارجا ثم دخلوا اه سم على حج وقال في شرح الغاية بعد أن ذكر ان قضية قولهم لكن القاطنون أفضل ما لم تشتد حاجة الغرباء اشتراط التفرق فيه أيضا وهو محل نظر في القاطنين اذ يجرد مفارقة الحرم لا تمنع من كونهم مساكينه بخلاف غيرهم اذ ليس اضافتهم الى الحرم الا بمجرد وجودهم فيه فهم كغيرهم ممن لم يدخل فلا يجزى التفرق عليهم اه وحاصله التفصيل بين أهله القاطنين وغيرهم فيعطى الاولون دون الآخرين وقوله اذ يجرد مفارقة الحرم الخ يؤخذ منه ان محله اذالم ينووا الاستيطان بغير مولودون مساقاة القصر منه لا انقطاع نسبتهم حيث شذظ ظاهر كلامه انه يجوز النقل اليهم وان كانوا بمساقاة القصر أو فوقها اذالم ينووا الاستيطان ووجه بلهم يسمون مساكينه وان وصلوا الى تلك المساقاة لا يقال يحتمل أن يقيد بما اذالم يصلوا المساقاة القصر لا انقطاع النسبة حيث شذظ نظير ما قالوه فيمن احرم خارج مكة ينوى العود اليها حيث لا ينفعه العود اذ وصل لتلك المساقاة بل يتعين وصوله لميقات الا فاقى على ما مر وعالوه بانقطاع نسبتهم عنها لا فانقول الملحظ هنا كونهم يسمون مساكين الحرم وهو موجود وان كانوا بأقصى الغرب مثلا وهناك عدم نسبة المرتطين لمكة فانقطاع النسبة انما هو بالنسبة الى المحل الذي وصل اليه لا الشخص وان أضيف الى الحرم فيتحصل ذلك المحل وجب الوصول لميقات الا فاقى أو غيره على ما مر وما نحن فيه ليس كذلك فتأمل اه ابن الجلال (قوله والصرف الى القاطنين أفضل) أي ما لم يكن غيرهم أحوج اليه اه برماوى (قوله أعم من قوله وصرف لحمه) أي لانه لا يشمل الجلد وبقيته اجزائه من شعر وغيره فاقصره على اللحم لانه الاصل فيما يقصد شرح مر ويجب صرف لحمه وبقية اجزائه من شعر وغيره فاقصره على اللحم لانه الاصل فيما يقصد منه فهو مثال لا قيد الى مساكينه أي الحرم وفقرائه القاطنين به والغرباء والصرف الى الاول أولى الا أن تشتد

وينبغي كما قال السبكي وغيره وجوب المبادرة اليه اذا حرم السبب كافي الكفارة فيجعل ما أطلقوه هنا على الاجزاء اما الجواز فاحالوه على ما قرروه في الكفارات وتعبيرى بما ذكر أعم من قوله والدم الواجب بفعل حرام أو ترك واجب لشموله دم التمتع والقران وغيرهما كالخلق بعذر وترك الجمع بين الليل والنهار في الموقف (ويختص ذبحه بالحرم) حيث لا حصر قال تعالى هديا بالغ الكعبة فلو ذبح خارج لم يعتبه (و) يختص (صرفه كبده) من طعام (بمساكينه) أي الحرم القاطنين والطارئين والصرف الى القاطنين أفضل وقولى وصرف لحمه وقولى كبده من زيادتي

ساحه الثاني فيكون أولى وعلم من كلامه عدم جواز اكتمال شيئا منه به صرح الراقعي في كتاب الاضحية وانه
لا فرق بين أن يفرق المذبح عليهم أو يهط بهم جلته به صرح الراقعي أيضا في الكلام على تحريم الصيد
ويكتفى بالاتصال على ثلاثة من فقراته أو مساكينه وان انحصر والآن الثلاثة أقل الجمع فلو دفع الى اثنين مع
قدرته على ثالث ضمن له أقل مما يتول كمنظيره من الزكاة وانما يجب استيعابهم عند الانحصار كافي الزكاة لان
المقصود هنا حرمة البلد ثم سد الخلة ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق أو غصب منه قبل التفرقة لم يجزه نعم
هو مخير بين ذبح آخر وهو أولى أو شراء بده لحا والتصدق به لان الذبح قد وجد وانما يشيد ذلك بما لو قصر في
التفرقة والا فلا يضمن كالموسر في المال المتعلق به الزكاة لان الدم متعلق بالنية والزكاة بعين المال ولو عدم
المساكين في الحرم آخر الواجب المثل حتى يجدهم وامتنع النقل بخلاف الزكاة حيث جاز النقل فيها لانه
ليس فيها نص صريح بتخصيص البلاد بها بخلاف هذا انتهت وقوله ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق أو غصب
أي ولو كان السارق أو الغاصب من فقراء الحرم أخذ من اطلاقه به صرح في شرح الروض وعبارته كمن غلبه
سم على النهج عنه ولو سرقه مساكين الحرم ففي شرح الروض بحثانه لا يجزى سواء وجدت نية الدفع أم لا
قال لان له ولاية الدفع اليهم وهم انما يملكونه به اه ع ش عليه (قوله وتجب النية عند الصرف) أي
أو الذبح أو الزل فتكتفى عند واحد من هذه الثلاث اه حل وفي ع ش على هر قوله وتجب النية عند
التفرقة الخ قال ج وظاهر كلامهم هنا أن الذبح لا تجب النية عنده وهو مشكل بالاضحية ونحوها الآن
يفرق بان القصد هنا اعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه كمن فوجبا قترانهم بالقصود دون وسيلته وثمر اراقه الدم
لكونها فداء عن النفس ولا تكون كذلك الآن فارت نية القرية فتأمل اه اه (قوله وأفضل بقعة) قال هر
في شرحه والاحسن في بقعة فتح القاف وكسر العين على لفظ الجمع المضاف لضمير الحرم فاه بعض الشراح اه
مع أن عبارته في حل المتن كعبارة النهج حيث قال وأفضل بقعة من الحرم ولذلك كتب عليه الرشيدى مائنه
قوله والاحسن في بقعة الخ أي على خلاف ما سلكه هو في الحل اه (قوله بان كان مفردا) أي بان اعتمر بعد الحج
فيذبح ما يتعلق بالعمرة في المروة وقوله أو مر يدتبع بان اعتمر قبل الحج فيذبح ما يتعلق بالعمرة في المروة وكل منهما
يذبح ما يتعلق بحجه في منى كذا كره بعد ثم ان قصر الشارح للمتن على هاتين الصورتين فيه قصورا فلا يشمل
العمرة التي لا ج معهما أصلا لا قبلها ولا بعدها وقوله بان كل مر يد افراد أي بان قدم الحج ومراده الاعتماد
بعده تأمل (قوله أيضا بان كان مفردا) أي بان قدم الحج على العمرة ثم أحرم بالعمرة فهو معتمر الآن لانه اسم فاعل
وهو حقيقة في الحال وقوله أو مر يدتبع أي بان أحرم بالعمرة أولا وقصده ان يأتي بالحج بعد فراغه من العمرة
فهو معتمر الآن حقيقة وقوله مر يد افراد أي بان أحرم بالحج أولا وقصده ان يأتي بالعمرة بعد ذلك وقوله أو قارنا
أي بان أحرم بهما معا وقوله أو متمعا أي بان أحرم بالحج بعد فراغه من العمرة اه برماوى (قوله أو مر يدتبع)
أي في ذبح الدم الذي لزمه في عمرته بالمروة وأما دم التمتع نفسه فلا فضل ذبحه عنى كما سيأتى اه وقال في المجموع
عن الاصحاب ويكون ذلك بعد السعي وقبل الحلق كأنه في الحج يكون مستحب قبل الحلق اه اه سم (قوله
الذي ساقه المعتمر) يستحب سوق الهدى معهم بدم ولو اشتراه من منى مثلا حصل أصل السنة اه واقتضت
عبارته كغيره انه لا يذبح الا في وقت الاضحية وان ساقه في العمرة قال في المهمات وهذا مشكل لا يمكن القول
به وظاهر قصة الحديبية ياياه فان الهدى الذي ساقه عليه الصلاة والسلام يبعد كل البعد أنه كان يريد
تأخيرها بمكة الى أيام الاضحية ولنا قال الا فرعى الظاهر أن من قصده مكة غير محرم وساق هديا أنه لا يختص بزمان
وان اعتمر بعد أيام منى أوفى أول العام وساق الهدى لا يكلف تأخير ذبحه الى أيام منى والعلم عند الله تعالى
اه اه سم (قوله تقريبا) أي بان لا يكون بسبب فعل منهى أو ترك مأمور والتعريب بهذا المعنى لا ينافي

وتجب النية عند الصرف
ذكر في الروضة عن
الرويانى (وأفضل بقعة)
من الحرم (لذبح معتمر) في
زدته بقول (غير قارن) بأن
كان مفردا أو مر يد تمتع
(المروى) (لذبح) (حاج) بان
كان مر يد افراد أو قارنا أو
متمعا ولو عن دم تمتعه (منى)
لانهما محل تحللها (وكذا
الهدى) أي حكم الهدى
الذي ساقه المعتمر المذکور
والحاج تقريبا (مكانا)

أنه قد يكون واجبا بالنذر فصيح ما ذكره بعد قوله فان كان واجبا الخ (قوله في الاختصاص) أي بالحرم حيث لا حصر لما علمت من عبارة هر فيما سبق أن المحصر يذبح هدى التقرب في مكان حصره تأمل (قوله ووقته وقت أضحية) أي فيحرم تأخير ذبحه عن أيامها وعليه فلو قدمت الفقراء في أيامها أو امتنعوا من الانخذل ككرة اللحم ثم فهل يعذر بذلك في تأخيره عن أيام التضحية أو يجب ذبحه فيها ويذبحه قديدا إلى أن يوجد من يأخذه من الفقراء فيه تبار ومقتضى اطلاقهم وجوب الذبح في أيام التضحية الثاني هو ظاهر وبقي ما لو كان ادخاره يتلفه فهل يبيعه ويحفظ ثمنه إذا أشرف على التلف أو لا فيه تبار والاقرب الأول هذا وقضية تخصيص ذبح الهدى بوقت الأضحية أنه لو أحرم بعسرة وساق هديا وساق الهدى إلى مكة بلا حرام وجوب تأخير ذبحه إلى وقت الأضحية كأن ساقه في رجب مثلا وهو قريب ظاهر ثم رأيت قوله وظاهر كلام المصنف الخ وهو صريح في وجوب التأخير اه ع شر على هر (قوله قياسا عليها) وهذا على الصحيح وقيل لا يختص بمن كدم الجبرانات اه شرح هر (قوله ومعلوم) أي من خارج أن الواجب أي الهدى الواجب بالنذر اه (قوله من صرفه اليهم) وله الا كل منه كالأضحية التطوع ومن لقاصدة مكة ينسك أن يهدي لها شيئا من النعم ولا يجب الا بالنذر فان كان يدانسان اشعارها بجرح صفة تسامها النبي أو ما يقرب من ذلك في البئر بحديد قوهى مستقبلة القبلة ويلطخها بدمها علامة على انها هدى لتجنب وأن يقلدها ناعين وان يكون لهما قيمة ليتصدق بهما ويقلد الغنم عرى القرب ولا يشعرها لضعفها ولا يلزم بذلك ذبحها اه برماوى (قوله أما هدى الجبران الخ) هذا مقابل قوله أى ذبح هذا الهدى فهو تارة الإشارة اه شيخنا واستفيد من صنيع الشارح أن الهدى كما يطلق على ما ساقه الحاج أو المعتمر تارة يطلق على ما وجب عليه بسبب ترك ما موراد فعل منهى وبعبارة شرح هر والهدى كما يطلق على ما يسوقه الحرم يطلق أيضا على ما يلزمه من دم الجبرانات انتهت (قوله وكذا اذا عين الخ) عبارة ج أما اذا عين في نذره غير وقت الأضحية فيتعين انتهت وعلمنا تظهر المقابلة بين التقييد السابق بقوله ما لم يعين غيره محترزه وهو هذا أى قوله وكذا اذا عين الخ وفي سم عليه مانته قوله حيث لم يعين في نذره وقتا فالق شرح الروض ومحل وجوب ذبحه في وقت الأضحية اذا عينه أو أطلق فان عينه يوما آخر لم يتعين له وقت لانه ليس في تعيين اليوم قرينة تقرر الاسنوى عن المتولى وأقره اه وأفتى به شيخنا الشهاب الرملى وظاهره انه لا يتقيد بتعيين يوم آخر بالنذر بل يجري في التطوع بان يسوق مع تعيين يوم آخر لذبحه وعلم ان قول شرح الروض لم يتعين له وقت الخ يقتضى انه لا يتعين ما عينه فيخالف قول الشارح الا ترى فتعين اه وقوله فيخالف قول الشارح الا ترى الخ ومع المخالفة المذكورة لا يعقل ادظهاره انه اذا عين وقتا غير وقت الأضحية لا يتعين ذلك الوقت ولا وقت الأضحية وتعليقه بقوله لانه ليس في تعيين اليوم الخ يقتضى ان التعيين الذى به طل انما هو الذى عينه بالنذر وأما الوقت الاصلى وهو وقت الأضحية فحقه ان لا يطل تعينه الشرعى لان بطلان تعيين غيره لا يقتضى بطلان تعيينه هو فكان الاولى ان يقول لم يتعين الوقت الذى عينه هذا هو الذى يظهر لكن هذا لا يصح مع تقييدهم المذكور بقوله ما لم يعين غيره اذ مقتضاه انه اذا عين غيره لا يكون وقته وقت الأضحية وقد علمت ما فيه تأمل

(باب في الاحصار والفوات)

الاحصار لغة المنع والتضييق وشرعا المنع من اتمام النسك ابتداء أو دواما كالأو بعضا والفوات لغة عدم ادراك الشيء وشرعا هنا عدم ادراك الوقوف بعرفة اه برماوى وموانع اتمام التسلسل ستة الاول والثاني الحصر العام والخاص وقد ذكرهما بقوله لمحصر تحال والعام هو الذى يقع لكل الحاج والخاص هو الذى يقع لبعضهم ولو واحد والثالث والرابع الرق والزوجة وقد ذكرهما بقوله ولو أحرم رقيق أو زوجة بلا ذن الخ والخامس الايقوت ويستحب استئذان أبويه في النسك فرضا أو تطوعا لكل منهما وان علا ولو مع وجود الاثر في

في الاختصاص والافضلية
(وقته) أى ذبح هذا الهدى
(وقت أضحية) ما لم يعين
غيره قياسا عليها فلو أخر
ذبحه عن أيام التشريق فان
كان واجبا ذبحه قضاء والا فقد
فان ذبحه كانت شاة لحم
ومعلوم أن الواجب يجب
صرفه إلى مساكين الحرم
وأنه لا بد في وقوع النفل
موقعه من صرفه اليهم أما
هدى الجبران فلا يختص
بمن كما مر وكذا اذا عين
لهدى التقرب غير وقت
الأضحية
(باب الاحصار)

الاصح ذكر ان كان أو انشئ منه من نسل التطوع لانه أولى باعتبار الاذن من فرض الكفاية المعتبر فيه ذلك
بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في خبر الصحيحين لرجل استأذنه في الجهاد قال أبو ان قال نعم قال استأذنتهما
قال لا قال ففهما فجاهد ووجهه اذا كانا مسلمين ولهما ما تحلبه من نسل التطوع اذا أحرم بغير اذنهما الخبر
السابق وتحلبه ما له كتحليل السيد رقيه ويزم التحلل بامرهما ومجمله في الآفاق الذي لم يكن مصاحباً لهما في
السفر والوجه ان الاب الرقيق كالحرف في ان له المنع وليس لهما منعه من نسل الفرض لا ابتداء ولا اتصافاً
كالصوم والصلاة فيارق الجهاد بانه فرض عين وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد مع ان في تأخير خطر
القوات وقضية كلامهم انه لو أذن الزوج لزوجه كان لا يوجبها منه لهما من نسل التطوع وهو ظاهر لان رضی
الزوج لا يسطع حق الاصل الا ان يسافر معها الزوج وقد علم انه أي الاصل لو منعه أي الفرع من حجة
الاسلام لم يلتفت الى منعه وان لم يجب عليه المانع السادس الذي قلنا صاحب منعه المدون من السفر ليستوفيه
الا ان كان معسراً أو الدين مؤجلاً أو استتاب من يقضيه من مال حاضر وليس له تحليله اذ لا ضرر عليه في احرامه
اه شرح مرر ومقتضاه ان الرق ونحوه ليس من الحصر بضميمه وان تقول ما المانع من جعله من الخاص
لاتحاد الحكم وانطبق التعريف عليه اه رشيد ومقتضى ضيق مرر ان المرض ليس من موانع اتمام
النسك وقد جعله البرماوى مناهضة الحصر مطلقاً ونوعاً ثانياً وعبارة ابن الجلال الخامس الابوة
فلا صل ولو أنشئ وان علا من جهة الاموم مع وجود الاقرب وكافراً وانما لم يراع في الجهاد لانه منهم بالمنع حجة
لديهم منع فرع من نسل تطوع لم يقصد به نحو تجارة من اجارة كالجاليين والعكامين ان زاد الربح أو الاجرة على
مؤن سفره ومثله ان تكون مؤنة الحضر من ماله ومؤنة السفر من مال غيره ممن طلب علم ولو نفلا وله تحليله اذ الم
يأذن فيه هو وان يأمره بالذبح مع النية ثم الحلق معها ويزم التحلل بامرهم ولو نحو مكي خلافاً للذري والمصنف
في الارشاد وعلم من منعه له وجوب استأذنه في السفر امام من قصد نسل التطوع نحو تجارة مما ذكره السفر
بغير اذنه بشرط أمن الطريق انما معهود وان لا يركب بحراً والفرق بين جواز سفر التجارة بهيد موطى العلم
بغير اذن الاصل وبين سفر حج التطوع الذي لم يقصد به نحو التجارة حيث توقف على الاذن ان النفس مجبولة
على حب المال والاستكثار منه فلو توقف السفر له على رضا الاصل لشي ذلك عليها بخلاف العبادة المتطوع
بها فان توقف سفرها على ما هو كد منها لا مشقة فيه وان طلب العلم نفعه متعدي فسوخ فيه ما لم يساخ
في الحج قاله العلامة عبد الرؤف في شرح المختصر انتهت (قوله يقال حصره الحج) في المختار حصره ضيق عليه
وأحاط به وبابه نصر والحصر العي وهو أيضاً ضيق الصدر يقال حصر صدره أي ضاق وبابه ما طرب وكل من
امتنع من شيء لم يقدر عليه فقد حصر عنه ولهذا قيل حصر في القراءات حصر عن أهله والحضور الذي لا يأتي
النساء والحصر بالضم اعتقال البطن قال ابن السكيت أحصره المرض أي منعه من السفر أو من حاجة يريد بها
وحصره العدو ويحصره أي ضيقوا عليه وأحاطوا به وبابه نصر وحصره أيضاً حصره وحصاره وقال الاخفش
حصر الرجل فهو محصور أي حبسته وأحصره بوله أو مرضه أي جعله يحصر نفسه وقال أبو عمرو وحصره الشيء
وأحصره حبسه اه (قوله أيضاً يقال حصره) أي حبسه وضيق عليه وقوله وأحصره أي منعه من غرضه
ومقصوده ووقع الثاني في القرآن لا يخرج من الفصاحة اه برماوى (قوله الحج) متعلق بالقوات ويتصور
قوات العمرة تبعاً للحج في حق القارن اه برماوى (قوله وما يذ كرمهما) أي من قوله ولو أحرم رقيق أو زوجة
بلاذن فلما لك أمره تحليله اه ع ش ومن قوله كتحومريض شرطه فهذا أيضاً زائد على ترجمة المتن (قوله
عن اتمام أركان حج أو عمرة) خرج بالاركان الواجبان كرمي الجمار والمبيت فلا يلزمهم فيها تحلل الحصر لانهم
متمكنون من التحلل بالطواف والحلق ويقع حجهم بمجرد ايمان حجة الاسلام ويجوز الرمي والمبيت بالهم اه شرح
مرر وعبارة حج نال منعه من الرمي أو المبيت لم يحجزه التحلل أي تحلل الحصر المخرج من النسل لانه متمكن منه

يقال حصره وأحصره لكن
الاشهر الاول في حصر العدو
والثاني في حصر المريض
ونحوه (والقوات) الحج وما
يذكر معهما وقوات الحج
بقوات وقوف عرفة (الحصر)
عن اتمام أركان الحج أو العمرة
بأن منعه عنه عد ومنه
أو كافر من جميع الطرق
(تحلل) بما يأتي قال تعالى
فان أحصرتم أي وأردتم
التحلل فاستيسر من
الهدى وفي الصحيحين انه
صلى الله عليه وسلم تحلل

بالطواف والخلق ويقع حجه مجزىة عن حجة الاسلام ويجبر كل من الرمي والمبيت بدم وتزاع ابن الرفعة فيه بما مر
 ان المبيت بسقط يادى عن ذريديان الدم هنا وقع تابعاً ومشابه الوجوه في أصل الاحتصار فلم ينظر والى
 كونه ترك المبيت لعذر كما ينظر والى ذلك في أصل دم الاحتصار فان قلت من الاعذار المستقلة للمبيت ثم الخوف
 على المال والاحتصار يحصل بالمنع الا يبذل مال وان قل فيما الفرق قلت الفرق ان ذات المبيت ثم لم يتعرض له
 الخوف منه يمنع لان الفرض انه أحصرهم عن الحج لا غير بخلافه هنا أعني في منعه من المبيت فان العدو متعرض
 للمنع منه مثلاً لا يبذل مال وهذا هو الذي توجد فيه المشابهة للاحتصار دون الاول اذ لا تعرض للخوف منه لمنع
 نحو المبيت أصلاً فتأمل اهـ انتهت وقوله لانه متمكن من الطواف والخلق أى بالنسبة للتحلل الاول وأما الثاني
 فيحصل بدم ترك الرمي فليراجع اهـ سم (قوله أيضاً عن اتجام أركان حج أو عمرة) شمل كلامه الحصر عن
 الوقوف دون البيت وعكسه لكن يلزمه في الاول أن يدخل مكة ويحلل بعمل عمرة وفي الثاني أن يقف ثم يتحلل
 أى بالم يقف على ظنه انكشف العدو قبل ثلاثة أيام فيما يظهر أخذاً مما تقرر في العمرة ولا قضاء فهما على
 تفصيل فيه وفي لزوم دم الاحتصار ذكرته في شرح العباب عن المجموع وغيره اهـ حج وقوله ثم يتحلل الظاهر
 انه يتحلل بالرمي والخلق والذبح وانه لا يشترط الترتيب بينها وأما الثانية عند الرمي والخلق والذبح فيجعل اعتبارها
 نظر الى انه يريد الخروج من التملك ويحتمل اعتبارها في غير الرمي والخلق ولو فعل اثنين من الثلاثة حصل
 التحلل الاول فيما يظهر ولو فاته الرمي اتجه توقف التحلل على الذبح عنه فان لم يجد صام عشرة أيام وتوقف التحلل
 عليها أيضاً أخذاً من قولهم بمثل ذلك فيما لو فاته الرمي عند التحلل من الحج الخالي عن الحصر ثم رأيت في الروض
 مانصه فان أحصر بعد الوقوف ولم يتحلل حتى فاته الرمي والمبيت فعليه الدم أى ترك الرمي يحصل به والخلق
 التحلل الاول ثم يطوف متى أمكن وقد تم حجه وعليه دم ثان للمبيت اهـ كذا بخط شيخنا البرلسي بهامش شرح
 البهجة وما بحثه من تعدد التحلل خالفه الشارح في شرح الارشاد وقرئ بما بينا ما فيه في محل آخر وبهامشه
 ويؤيد بحث شيخنا ما حكاه عن الروضة وبذلك يخص الفرق الاثني في شرح قول المصنف وله التحلل في الحال في
 الاطهر ان كان في كلامهم والا أمكن منعه فليأمل وفي الروض متصلاً بقوله وعليه دم ثان للمبيت مانصه ولا
 قضاء باحصار بعد الوقوف وان صد عن عرفات فقط تحلل بأفعال العمرة ولا قضاء عليه اهـ واعلم ان ما حكاه
 شيخنا عن الروض فيه نوع تصرف في اقطعه كما يعلم من مراجعته وان مفهوم قول الروض ولم يتحلل حتى فاته الرمي الخ
 ان له التحلل قبل فواته اهـ سم عليه واستنبط البلقيني من الاحتصار عن الطواف ان من طاف وحلت أو نكس قبل
 الطواف ولم يكن لها الاقامة للطهر انما تسافر فاذا وصلت لمحل يشعرو وصولها منه ملكة لعدم نفقة أو نحو خوف
 تحلت بالنية والذبح والخلق وأيده بقول المجموع عن كثيرين من صد عن طريق ووجد طريقاً أطول ولم تكن
 معه نفقة تكفيه فخار له التحلل وسبقه البارزى الى نحوه كما بسطت ذلك في الحاشية وقد ينظر في قوله لعدم نفقة بما
 يأتي ان نحو نفقة النفقة لا يجوز التحلل من غير شرط وما في المجموع لا يؤيده لان الذي فيه محصر لانه صد عن
 طريقه وتعد عليه سلوك الطريق الاخرى فخار له التحلل لبقاء احصائه فتأمل اهـ حج (قوله أيضاً عن تمام
 أركان الحج الخ) عبارة البهجة وشرحها عن وقوفه بعرفة وعن كعبة الله أى الطواف بها سواء أحصر عن
 الرجوع أيضاً أم لا ثم قال في شرحها وخرج بالوقوف والطواف المتبوع بالسعي ما لو أحصر عن الوقوف وحده
 أو عن الطواف وحده فاته في الاول يدخل مكة ويحلل بعمل عمرة كما ذكر في أصل الروضة في آخر البلبوني
 الثانية يقف ثم يتحلل كما نقله في المجموع عن الماوردي وأقره وخرج بذلك أيضاً ما لو أحصر عن غير الاركان
 كالرمي والمبيت فلا يجوز التحلل كافي المجموع عن الروياني وغيره لتمكنه من التحلل بالطواف والخلق
 ويجزىه عن نسكه والرمي والمبيت يجبران بالدم اهـ وفي شرح العباب لشيخنا حج وفهم من كلامه انه يتمتع
 التحلل على من أحصر عن غير الاركان وبه صرح عن المجموع فقال عن الروياني وغيره لو أحصر بعد الوقوف

بغير فائده منع ماسوى الطواف والسعي وتمكن منه - ما لم يحزله التحلل بالاحصار لم يكن منه بالاطواف والخلق
 ويلزم عدم ترك البيت وسبأى ما فيه اه سم (قوله بالحديبية) أى حين هم بالدخول منها الى مكة سنة
 ست وتحلل معه أصحابه اه برماوى وقوله عنها أى عن مكة فالمرجع معلوم من السياق (قوله وكان محرما) أى
 هو وأصحابه بالعمر من ذى الحليفة ميعات المدينة وفيه رد على الامام مالك رضى الله عنه حيث قال بعدم التحلل
 في العمرة لسعوقها وقوله ثم أحاقوا قال السهيلي ان الصحابة لما حلقوا رؤسهم بالحديبية جاءتهم رج حلت
 شعورهم وألقوا في الحرم فاستبشروا بقبول عمرتهم اه برماوى (قوله وقال لأصحابه الخ) وكانوا ألفا وأربعمائة
 اه شرح مر وكان معهم سبع مائة بدنة فان كانت يشك على قضية الحديبية ان عثمان رضى الله تعالى عنهما
 جلة أهل الحديبية وقد مكنته قريش من البيت حين أرسله اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فامتنع من
 الطواف لكرامة ذلك مع منعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو مشهور مبسوط في السير فكيف جاز لسيدنا
 عثمان رضى الله عنه التحلل مع التمكن من اتيانه بعمرته وقد اطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك وأقره
 قلت يحتمل انه انما ترك الايمان بها حين دخل مكة ومكنوه من البيت لان العمل لا يجب فوراً مع تجويزه انه
 يتمكن منه بعد رجوعه الى النبي صلى الله عليه وسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم بان يزول المانع العام او وحده
 باذنه صلى الله عليه وسلم لبقاء تمكينه وحده من البيت فانفق بعد ذلك المنع العام لعثمان وغيره كما يحتمل انه ترك
 العمل ابتداء لاداء اجتهاده الى امتناع ذلك عليه مع كونه صلى الله عليه وسلم ممنوعاً عنه ثم منع هو منه أيضاً بعد
 رجوعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فليتامل اه سم على حج (قوله وسواء أحصر الكل أم البعض)
 أى وسواء كان المنع يقطع طريقاً أم بغيره وسواء حصل احياء الكعبة في ذلك العام أم لا وسواء كان العدو فرقا
 أم فرقة واحدة اه سم (قوله أيضاً وسواء أحصر الكل أم البعض) هذا التعميم للرد على الخلاف وعبارة أصله
 منع شرح مر وقيل لا تحلل الشرفة القابلة لاختصاصها بالاحصار كالأخطاء الطريق أو مرضت والصحيح
 الجواز كما في الحصر العام لما مر تأمل (قوله أيضاً وسواء أحصر الكل أم البعض) الاول هو العام والثاني هو
 الخاص ومنه أى الخاص بالوجس ظاهراً أو بدين وهو معسريه وعاجز عن اثبات اعساره به لان مشقة كل
 أحد لا تختلف بين أن يحمله غيره مثلها وأن لا يحمله وفارق جواز التحلل بالحبس عدمه بالمرض بانه لا يمنع
 الاتمام بخلاف الحبس اه شرح مر وعبارة ابن الجلال الثاني من الموانع ما لو حبس ظملاً ولو بدين لم يعص
 باستدائه وهو معسرة التحلل حينئذ - فخرج بظلمه ما اذا حبس بحق كل حبس بدين هو موسر به فليس له
 التحلل ولا يصح منه بل يجب عليه أن يؤدي دينه فاذا أداه فان شاء أتم نسكه محلاً وان شاء أتم ما لا يخرج بل
 يعص باستدائه ما لو عصى بها فان تاب فالقيام كما قاله شيخ مشايخنا العلامة عبيد الرؤف جواز التحلل كما
 في نظيره من قسم الصدقات حيث يعطى اه فان كان الحج لم يحلل الا بفعل عمرة انتهت (قوله ثم ان كان الوقت
 الحج) شروع في تفصيل الجواز المدلول عليه باللام في قوله للحصر الحج وقوله ان كان الوقت واسعا هذا يتأتى في
 الحج والعمرة وقوله والأي والابان ضاق الوقت ولا يكون الا في الحج فكان عليه ان يقول والا ولا يكون الا في الحج
 اذ تميز به يومهم ان صورة الحج يكون الوقت فيها ضيقاً دائماً وأبداً وليس كذلك بل تارة وتارة وقوله في مدة يمكن
 الحج متعلق بزوال سواء كانت هذه المدة ثلاثة أيام أو أكثر فمن علم ان الحصر يزول ويمكنه اداء الحج بعده امتنع
 عليه التحلل سواء كانت المدة التي رجح الزوال فيها ثلاثة أيام أو أكثر وقوله في مدة ثلاثة أيام متعلق بزوال
 أيضاً أى يتقن انه يزول في مدة ثلاثة أيام من الحصر فان علم انه لا يزول الا بعد زيادة على ثلاثة أيام فلا يمتنع عليه
 التحلل بل هو جائز له وفي شرح ابن الجلال ما نصه وفرق بين الحج والعمرة بانه لو فرض عدم الحصر فيه فلا يمكن
 تقديم التحلل منه أى الحج قبل فواته فليس في شأنه على الاحرام الى القوان الزام ما لا يلزم بخلاف العمرة فان
 الخروج منها بفعل أركانها موكول الى خبرته وليس لها زمن مخصوص فنظر فيها الى ثلاثة أيام لانه زمن قريب

بالحديبية لما صد المشركون
 وكان محرماً بالعمرة فتحرم
 حلق وقال لأصحابه قوموا
 فاحرقوا ثم احلقوا وسواء
 أحصر الكل أم البعض
 منع من الرجوع أيضاً أم لا
 ثم ان كان الوقت واسعا
 فلا فضل تأخير التحلل
 والابان كان في حج فلا فضل
 تحيله

قاله العلامة عبد الرؤوف في الحاشية اه (قوله نعم قال الماوردي المح) استدراك على قوله فالأفضل تأخير التحلل
 اه حل (قوله ولو تمكن من المضي بقتال المح) أما إذا تمكن بغير قتال وبذل مال كأن كان لهم طريق آخر
 يمكن سلكه ووجدت شروط الاستطاعة فيلزمهم سلكه سواء طال الزمان أو قصر وان يتقنوا الفوات فلا
 فاتهم الوقوف بطول الطريق المسلول أو نحوه تحلوا بفعل عمرة ولا قضاء عليهم في الاظهر اه شرح مر
 (قوله لم يلزمهم ذلك) أي المذكور من الجهاد وبذل المال بل يكره بذل المال للكفار لما فيهم من الصغار بلا
 ضرورة ولا يحرم كالاتحرم الهدية لهم أما المسلمون فلا يكره بذهلهم والاولى قتال الكفار عند القدرة عليه
 ليجمعوا لهم بين الجهاد ونصرة الاسلام واتمام النسك فان عجزوا عن قتالهم أو كان المانعون مسلمين فالاولى
 لهم أن يتحللوا ويتحوزوا عن القتال تحرزوا عن سفك دماء المسلمين ويجوز لهم ان أرادوا القتال لبس الدرع
 ونحوه من آله الحرب وتجب عليهم الفدية كلوا بلس الحرم المحيط لدفع حواجرهم اه شرح مر (قوله وان
 قل) أي بالنسبة لما ينقذه في أداء النسك اه حل أي فلا عبرة بخودهم أو درهمين اه برماوي وفي
 ع ش على مر ما نصه قوله أو بذل مال ظاهره ان قل وعليه فيمكن الفرق بينه وبين ما لو امتنع مالك الراحلة أو
 الزاد الا بزيادة فاقه حيث يجب شراؤها بالزيادة لتفاهتها بان المبدول هنا ظلم محض بخلافه فيما مر فانه يتغابن
 بينهما في البيع والشراء (قوله كحومريض شرطه) قضية اطلاقهم الا كفاء بوجوه مطلق المرض وان خفي في
 تحلل من شرط ذلك بالمرض ويحتمل تشييده بجميع التيمم والوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تتحمل عادة في اتمام
 النسك اه شرح مر ومحل هذا اذا اطلعه فلو عينه فالتجته انه لا بد ان يكون بحيث يصح التحلل به عند
 الاطلاق فلا أثر لشرط التحلل بغيره اه سم على ج ويجوز اشتراط التحلل أو صيرورته حلالا بنحو المرض
 كذلك يجوز اشتراط قلبه قال البلقيني او انقلاب وجهه مرة بما ذكر أيضا فله في الاولى اذا وجد العذر ان يقبل
 وجهه مرة بالنية وينقلب في الثانية كذلك من غيرنية وتجزئه في المسئلتين عن عمرة الاسلام بخلاف عمرة التحلل
 بالاحضار مثلا لا تجزئه عن عمرة الاسلام لانها في الحقيقة ليست عمرة بل أفعال عمرة اه ابن عبد الحق اه ع ش
 على مر وفي شرح مر وان شرط قلب وجهه مرة بالمرض أو نحوه جاز كالأشراط التحلل به بل أولى فله في ذلك ان
 يقبل وجهه مرة اذا وجد العذر وتجزئه عن عمرة الاسلام والوجه انه لا يلزمه في هذه الحالة الخروج الى أدنى الحل
 ولو سير اذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولو شرط ان ينقلب وجهه مرة عند العذر فوجد العذر انقلب وجهه
 مرة وأجزأته عن عمرة الاسلام بخلاف عمرة التحلل بالاحضار عند الفوات لا تجزئه عن عمرة الاسلام لانها في
 الحقيقة ليست عمرة وانما هي أفعال عمرة وحكم التحلل بالمرض ونحوه حكم التحلل بالاحضار اه وقوله
 وتجزئه عن عمرة الاسلام قال في شرح العباب بعد بيان مسألتين شرط القلب والانقلاب مرة مع الاجزاء عن عمرة
 الاسلام عن البلقيني بخلاف عمرة التحلل بالاحضار أي عند الفوات فلا تجزئه عن عمرة الاسلام لانها في الحقيقة
 ليست عمرة وانما هي أعمال عمرة اذ جعل لا ينقلب اليها تلك القلب اليها ومن ثم لو مرض الشارط في مكة احتاج
 الى الخروج الى أدنى الحل بخلاف من فاته الحج وقد أحرم به من مكة لا يلزمه الخروج الى أدنى الحل لانه ليس بمحتمر
 أي حقيقة وقياس هذا ان من أحرم بالحج وشرط انه اذا صد عن الوقوف انقلب وجهه مرة فاذا صد عنه انقلب عمرة
 تجزئه عن عمرة الاسلام وخرج الى أدنى الحل اذا لم يكن أحرامه بالحج في الحل ثم تلازمه في لزوم الخروج الى أدنى
 الحل بان انقلاب الحج اليها بالشرط صيرها مقصودة بالفعل حينئذ ومبنيته على أحرامه السابق فلا ينبغي ان يلزمه
 الخروج الى أدنى الحل لان هذا ليس أحراما مبتدأ بها اه سم على ج (قوله أي التحلل بالعذر) فلا يجوز
 شرطه بلا عذر أو حيث أراد ونحوه نظير ما مر وأما الاعتكاف اه ج (قوله ان شرطه في أحرامه) عبارة
 ج ان شرطه في التحلل بالمرض وقد فارقته نية شرطه الذي تاقط به عقب نية الاحرام بان وجدت قبل تمامها
 فيما يظهر نظير ما يأتي في الاستثناء في نحو الطلاق اه (قوله فله التحلل بسببه) أي كما ان من نذر صوما وشرط

نعم قال الماوردي ان يتقن
 زوال الحصر في الحج في مدة
 يمكن ادراكه بعدها وفي
 العمرة في مدة ثلاثة أيام امتنع
 التحلل ولو تمكن من المضي
 بقتال أو بذل مال لم يلزمه
 ذلك وان قل اذ لا يجب
 احتمال الظلم في أداء النسك
 (كحومريض) من فاقده
 نفقه فوضال طريق ونحوهما
 ان (شرطه) أي التحلل
 بالعد في أحرامه أي انه
 يحلل اذا مرض مثلاً فله
 التحلل بسببه لما روى
 الشيخان عن عائشة قالت
 دخل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم

ان يخرج بعذر فان له ان يخرج منه عند وجود العذر اه شرح مر (قوله على ضباعة) هي أم حكيم ضباعة
 بضم الضاد المعجمة وبالباء الموحدة قوبعد الالف عين مهملة ثم هاء القرشية الهاشمية تروى عنها ابن عباس وجابر
 وغيرهما بنت الزبير هو أبو الحارث الزبير بضم الزاي مصغرا أحد أعمامه صلى الله عليه وسلم لانه ابن عبد المطلب
 هالك قبل النبوة وله ولديقاله عبد الله قتله الحجاج وهو أخو ضباعة من أبيها وأمه عمه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولها أخ شقيق اسمه عبد الله أيضا ثبت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين ٧ وقتل في أحد وهو ربحا يشبه
 عند الحديث بعبد الله بن الزبير بن العوام وهو غفلة فان عبد الله بن الزبير بن العوام توفي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو ابن عشرين اه برماوى (قوله الاوجه) أى متوقعة لحصول وجع مستقبل بدليل ما بعده
 اه برماوى (قوله جى واشترطى) أى انوى الحج واشترطى التحلل بالمرض اذا حصل اه برماوى (قوله وقول
 الخ) عطف تفسير لا شرطى ومحل كون قولها هذا شرط اذا فوته بالاشترط هذا وهل اذا وجد مرضها بعد هذا
 القول تمير حلالا بمجرد المرض أو محتاج الى تحلل انظره اه شيخنا وجوابه يعلم من قول الشارح ولو قال الخ أى
 فاذا قصد انه بالمرض يكون حلالا فلا فلاح ولا يحتاج الى تحلل بما يأتى بعبارة البرماوى قوله وقول الخ عطف
 تفسير لا شرطى ومحل بكسر الحاء المهملة بمعنى التحلل لا بمعنى اصير حلالا وان احتملته العبارة لما يأتى وقيل بفتح
 الحاء أى موضع أحل فيه وضهير حبستنى فتح السين المهملة وتاء التانيث الساكنة عائد لليلة والشكاية وهذا
 اه والرواية يجوز اسكان السين وفتح التاء وهل يصير الشخص بذلك حلالا أولا بل من التحلل فيه نظر والا قرب
 انه ان نوى به الشرط صار حلالا والا فلا انتهت (قوله اللهم محلى) أى موضع أحل فيه وقوله حبستنى بفتح السين
 أى العلة أو الشكاية كذا قال صاحب الوافى من الخادم للزركشى وقال فى الكفاية فى قوله محلى بفتح الحاء كذا
 قاله شيخ الاسلام حج العسقلانى فى تخرىج أحاديث الرافعى اه زى وفى المختار ما وافق كلام الوافى حين قال
 وحل بالمكان من باب ردحلا ولا محلا أيضا بفتح الحاء والمحل أيضا المكان الذى تحله اه ع ش على مر (قوله
 ولو قال اذا مرضت) أى مثلا اه برماوى وهذا محترز الضمير فى قوله شرطه فكان عليه تأخير ع ما بعده كما فعل
 حج فان ما بعده محترز نفس الاشتراط وهذا محترز الضمير وهو بعد التعبير بالاشترط وعبارة حج وخرج بشرطه
 أى التحلل شرط صيرورته حلالا بنفس المرض الخ انتهت (قوله لانه لا يفيد زوال العذر) الضمير راجع للتحلل
 وعبارة شرح الروض لان التحلل لا يفيد زوال المرض ونحوه انتهت وقوله بخلاف التحلل بالاحصار أى فانه
 يفيد زوال العذر الذى هو المنع من مكة لاستغنائه عن دخولها اذا تحلل (قوله ولم يمكنه عمل عمرة) فان أمكنه ذلك
 بان منع من الوقوف فقط دون مكة تحلل بعمل عمرة من غير ذبح ومن غير حلق غير حلق العمرة ولا قضاء عليه اه
 شيخنا وهذا تقدم عن حج فى قوله وشمل كلامه الحصر عن الوقوف الخ (قوله بذبح لما يجزى أضحية) أى من شاة
 أو بئنة أو بقرة أو سبع احدها اه شرح مر ويفرق المذبح على مساكين محل الحصر فان فقدت المساكين
 منه فرقه على مساكين أقرب محل اليه اه حج قال سم عليه مخالف مر فنع نقله الى أقرب محل وأوجب
 حفظه الى ان يوجدوا حيثئذ فان خيف تلفه قبل وجودهم بيع وحفظ ثمنه بل لو فقدوا قبل الذبح امتنع الذبح
 الى ان يوجدوا اذا فائدة فيه حيثئذ والمجته أنهم اذا فقدوا قبل الذبح أو بعده تحلل فى الحال ولم يتوقف التحلل
 على وجودهم على ان لنا ان نقول ان التحلل مع وجودهم لا يتوقف على صرف اليهم بل يكفى فيه الذبح فان
 فقدوا بعد الذبح فلا اشكال فى حصول التحلل قبل الصرف وعلم مما تقرر ان قدومهم مع القدرة على الهدى قبل
 الذبح أو بعده لا يسوغ الانتقال الى بلد الهدى كقوله بعض الطلبة اه بحروفه (قوله أيضا بذبح حيث
 عذر) ظاهره عدم توقف التحلل على تفرقة اللحم وان وجبت اه ولا بأس بالاختصاص ما لم يوجد نقل بخلافه
 اه سم على حج (قوله حيث عذر) أى من حل أو حرم ويفرق لجه على مساكين ذلك الموضع ويقاس بهم
 فقراؤه ولا يلزمه اذا حصر فى الحل ان يبعث به الى الحرم فانه صلى الله عليه وسلم ذبح هو وأصحابه بالحدسية وهى

لا يتأمل فى هذا فان أحدا
 قبل حنين اه معجمه

على ضباعة بنت الزبير
 فقال لها أردت الحج
 فقالت والله ما أجدي فى الا
 وجعة فقال جى واشترطى
 وقول اللهم محلى حيث
 حبستنى وقيس بالحج العمرة
 ولو قال اذا مرضت فاما حلال
 صار حلالا بنفس المرض
 فمن غير تحلل فان لم يشرطه
 فليس له تحلل بسبب ذلك
 لانه لا يفيد زوال العذر
 بخلاف التحلل بالاحصار
 بل يصبر حتى يزول عذره فان
 كان محرما بعمرة أتمها أو حج
 وفاته تحلل بعمل عمرة
 ونحو من زيادى ويحصل
 التحلل لمن ذكر ولم يمكنه عمل
 عمرة (بذبح) لما يجزى أضحية
 (حيث عذر) بالاحصار أو
 نحو مرض

من الحل وقضية اطلاق المصنف جواز الذبح في موضعه اذا أحصر في الحل ولو تمكن من بعض الحرم وهو الاصح في أصل الروضة وليس في نص الشافعي ما يخالفه وان زعم بعض المتأخرين وأفهم قوله حيث عذرانه لو أحصر في موضع من الحل وأراد أن يذبح بموضع آخر منه لم يجز وهو كذلك لان موضع الاحصار قد صار في حقه كنفس الحرم وهو نظير منع المتنفل الى غير القبلة من التحول الى جهة أخرى وانتقوا على جواز ايصاله الى الحرم لكنه لا يتحل حتى يعلم بخبره ثم يخبر من يقع في قلبه صدقه لا يجرد طول الزمن وأفهم أيضا انه لو أحصر في موضع من الحرم لم يجز نقله الى موضع آخر من الحرم والمنقول كما قاله الاذرعى ان جميع الحرم كالبعثة الواحدة اه من شرح م (قوله فلق) أى ان جعلناه نسكا وهو المشهور لانه ركن من أركان الحج قدر على الاتيان به فلا يسقط اه شرح م (قوله مع آية ولا تتلقوا رؤسكم) الشاهد في قوله حتى يبلغ الهدى محله والمراد بجعله المكان الذي يحل ذبحه فيه وهو مكان الاحصار عند الشافعي وبلوغه محله كناية عن ذبحه في مكان الاحصار اه من الجلالين بتصرف وعبارة شرح م وبلوغه محله نحره انتهت (قوله لا حنما لهما لغير التحلل) أى فاحتاجا لما يخصهما بالتحلل وهو النية وهذا بخلاف نية الخروج من الصلاة حيث لا تجب وذلك لان الخروج من الصلاة وقع في محله فهو نظير التحلل يوم النحر في عدم الاحتياج الى النية لوقوعه في محله بخلافه هنا فانه وقع في غير محله فكان محتملا للتحلل وغيره فوجب النية لتخصيصه بالتحلل اه ج (قوله وبشرط ذبح) معطوف على قوله بنية أى يحصل التحلل بذبح فلق مع نية التحلل ومع شرط ذبح من نحو مريض أى زيادة على النية أى لا يلزمه الذبح الا اذا شرطه اه شيخنا (قوله من نحو مريض) اما المحصر فلا بد في تحلله من الذبح سواء شرطه أو لا بل ولو شرط عدمه أى الدم وعبارة الرض وشروطه فصل من تحلل الاحصار ولو مع الشرط أى شرط ان يتحلل اذا أحصر ولو شرطه بلا هدى فيما يظهر لزوم عدمه وانما لم يشرطه التحلل بالاحصار في اسقاط الدم كما أترفيه شرطه التحلل بمريض أو نحوه لان التحلل بالاحصار جائز بلا شرط فشرطه لا غنى انتهت (قوله فاذا لم بشرط الخ) أى سواء شرط عدمه أو أطلق اه شرح م (قوله فان أمكنه) أى نحو المريض أو المعذور من حيث هو والشامل للمعصر وهذا قيد لقوله بذبح فلق أى محله ان لم يمكنه الوقوف فان أمكنه أى بالوقوف وبالتحلل المذكور اه شيخنا (قوله أتى به قبل التحلل الخ) أى ولا حكم لهذا الوقوف فليس له البناء عليه حتى يقع عن نحو حجة الاسلام في وقت آخر اه (رسيدى) (قوله وذكر الترتيب الخ) فان قلت لم اشترط الترتيب هنا بخلافه في تحلل الحج قلت لان الحج بطول لزمه فوسع فيه بان جعل له تحللا وبعدم اشتراط الترتيب بخلاف ما هنا فانه لما لم يكن الا بواحد اشترط فيه الترتيب لعدم المشقة فيه ونظير ذلك العمرة فانها لما كانت كذلك اشترط الترتيب في تحللها اه ج بقى انه لم يشترط الترتيب على هذا الوجه بان يقدم الذبح وهلا اشترط تقديم الحلق اه سم عليه (قوله مع قرن النية بهما) فان قلت لم اشترط نية الحلق مقارنة له مع ان نية النسك تشملها ولذا اشترطه في غير تحلل المحصر نية قلنا انما تشملها نية النسك من حيث وقوعه عن النسك وهو هنا ليس واقعا عن النسك بل واقع تحلا فلا بد من النية عن الاصل في العمل فان قلت هلا اكتفى بالنية مع الذبح كما اكتفى بالنية في أول أفعال الوضوء ولم تجب عند كل فعل منه قلت يفرق بأن أفعال الوضوء معينة مضبوطة فكفت النية في أولها بخلاف التحلل فانه يختلف فتارة يكون بالذبح والحلق كنهنا وتارة يكون بغير ذلك كاعمال العمرة فيما سياتى فلما لم يتعين وينضبط لم تكن النية عند الفعل الاول شاملة لما بعده من الأفعال وقضية هذا الفرق وجوب النية عند كل من أعمال العمرة فيما سياتى فليتأمل اه سم على ج (قوله أولى من تقييده بشاة) أى لا يهمله ان غيرها لا يجزى ولا يقال يفهم اجزاء غير الشاة بالاولى لا ما قول قدم في جزاء الصيد ان البلد لا تجزى عن الشاة وان كانت أكل منها اه ع ش (قوله بقيمة الدم) أى بالنقد الغالب ثم فان لم يكن به ذلك فاقرب البلاد اليه اه ج (قوله وجب صوم حيث شاء) ولا يجب عليه الفورية لعدم تعديه اه ع ش على م (قوله

(خلق) لما مر مع آية ولا تتلقوا رؤسكم (بنية) أى التحلل (فهما) لا حنما لهما لغير التحلل (وبشرط ذبح من نحو مريض) فان لم يشترط تحلل بالنية والحلق فقط فان أمكنه الوقوف أتى به قبل التحلل بذلك وذكر الترتيب بين الذبح والحلق مع قرن النية بهما وذكر ما يتحلل به نحو المريض ومحل تحلله من زيادة واطلاق الذبح أولى من تقييده بشاة وما لزم المعذور من الدماء أو ساقه من الهدايا بذبحة حيث عذر أيضا (فان عجز) عن الدم (فطعام) يجب حيث عذر (قيمة) للدم مع الحلق والنية (فان عجز وجب (صوم) حيث شاء (اكل مد يوما) مع ذينك كما في الدم الواجب بالافساد (وله) اذا انتقل الى الصوم (تحلل حالا) بحلق نية التحلل فيه

فلا يتوقف التحلل الخ) بخلاف من ترك الرمي الذي هو أحد أسباب التحلل فإنه يتوقف تحلله الثاني على الاتيان
 بيده من صوم العشرة أيام اه برماوى (قوله فتعظم المشقة في الصبر على الاحرام) وبه فارق توقف تحلل تارك
 الرمي على بيده ولو صوم الان هذا تحللان فلا كبير مشقة عليه لو صبر بخلاف المحصر اه ج (قوله ولو أحرم
 رقيق الخ) هذا شروع في المحصر الخاص وهو حصر السيد عبده والزوجة زوجته اه برماوى (قوله أو زوجته)
 أى ولو أمة اذن لها سيدها اه سم على ج (قوله بلاذن) ويصدق السيد بيمينته في عدم الاذن وفي
 تصديقه في تقدم رجوعه على الاحرام تردد والوجه منه تصديق العبد لان الاصل عدم ما يدعيه السيد ويأتى
 فيه ما ذكر في اختلاف الزوج والزوجة في الرجعة ولو اذن له في احرام مطلق ففعل وأراد صرفه لنفسك
 والسيد لغيره ففي المجاب وجهان أحدهما اجابة السيد حيث طلب الاقل وشمل كلام المصنف ما لو اذن له
 في الاحرام ثم رجع قبل احرامه فأحرم غير علم برجوعه وما لو اذن له في الاحرام في وقت فأحرم قبله في وقت فان له
 تحليله ما لم يدخل ذلك الوقت ومثله ما لو اذن له في الاحرام من مكان فأحرم من أبعد منه وما لو اذن له في الاحرام
 بالعمرة فأحرم بالحج لانه فوقها وما لو اذن له في التمتع ورجع بينهما وما لو أحرم باذن ثم أفسده بجماع ثم أحرم
 بالقضاء بلاذن اه شرح مر (قوله فلما لك أمره الخ) نعم لو سافرت معه وأحرمت بحيث لم تفوت عليه
 استمتاعا بأن كان محرما ولم تطل مدة احرامها على مدة احرامه فليس له تحليلها على الارحمة وكذا لو أحرمت بنذر
 معين قبل النكاح مطلقا أو بعده باذنه أو بقضاء فوري ولو لم يزوج أو سيد المنع مطلقا ولو كانت الزوجة حرة فقيقة
 فلهما المنع وكذا المشتري من السيدة ان امتنع عليه تحليله لا اذن باذنه فيه ثبت الخيار ان جهل اه برماوى
 (قوله أيضا فلما لك أمره تحليله) محله اذ لم تكن الزوجة مستحقة لحبس نفسها بقبض المهر أو بعضه الحال ولم
 تكن في نذر معين قبل النكاح أو بعده باذنه أو مسافرة معه بحيث لم تفوت عليه استمتاعا بأن كان محرما الخ
 اه ابن الجلال (قوله من سيد أو زوج) قال في الروض وشرحه والامة المروجة اذا أرادت الاحرام تستأذن
 وجوب الزوج والسيد لان لكل منهما حقا فاذا أذن أحدهما فلا أثر للمنع فان أحرمت بغير اذنه ما فلكل
 منهما تحليلها ذكره في المجموع اه (قوله أيضا من سيد) أى ما لم يكن الرقيق مؤجرا ولا موصى بمنفعة فان كان
 ذلك فالاعتبار من مالك المنفعة دون الرقبة اه شرح مر وهذا اعتبار من مالك الرقبة أيضا لكونه العين مع احتمال
 حصول ضرره بأعمال الحج الا ان يقال لما كان الاصل السلامة وقد نقل حتم من المنفعة المستأجر وذلك يستدعى
 ان يتصرف فيها المستأجر بما أراد مما جرت به العادة وان احتمل معه الضرر للعبد لم يلتفت الى السيد اه
 ع ش عليه (قوله أو زوج) يشمل السفينة ويشمل صغيرا يتأذى وطوره فيعتد بأمره لها بالتحلل كالبالغ ولا مدخل
 للولى في ذلك اه مر قال في شرح الروض وقضية كلامهم انه لو اذن الزوج لزوجته كان لا يوجبها منعها وهو
 ظاهر الا ان يسافر معها الزوج اه ومثل ذلك أو هو داخل فيهما لو سافر الزوج الحج فخرجت معه
 ولم يصدر منه اذن لها ولا منع فليس للابوين المنع في هذه الحالة أيضا فيما يظهر لانها مسافرة معه سفر اجازة
 ولهذا وجبت نفقة متها في هذه الحالة وصدق انه مسافر معها أى صاحب لها في السفر وقال في الروض هنا
 * (فرع) * له حبس المعتدة أى منعها من الخروج اذا أحرمت وهى معتدة وان خشت الفوات أو أحرمت
 باذنه ولا يحللها الا ان راجعها اه وقال في باب العدد * (فرع) * اذن في الاحرام ثم طلقها أى أو مات قبله بطل
 الاذن ولا تحرم فان أحرمت لم تخرج من قبل انقضاء العدة وان فارقا الحج وان أحرمت باذن أو غيره ثم طلقها
 أى أو مات وجب الخروج ان خافت الفوات والاجاز اه وقال في شرح الروض هنا أيضا ولا يخالف هذا ما يأتى
 من ان الامة المروجة بمنع عليها الاحرام بغير اذن زوجها وسيد هالان الحج لازم له مرة فتعارض في حقها واجبان
 الحج وطاعة الزوج فجاز لها الاحرام ونسب لها الاستئذان بخلاف الامة لا يجب عليها الحج ويؤيد ذلك ما يأتى
 في النفقات من ان الزوجة تحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير اذن الزوج بخلاف الفرض ذكر ذلك

فلا يتوقف التحلل على
 الصوم كما يتوقف على الاطعام
 لطول زمنه فتعظم المشقة
 في الصبر على الاحرام الى
 فراغه (ولو أحرم رقيق) ولو
 مكاتب (أو زوجة بلاذن)
 فيما أحرم به (فلما لك أمره)
 من سيد أو زوج (تحليله)

الزركشي وقياسه انه يحرم على الزوجة الحرة احرامها بالنفل اه وفيه تصريح بجواز الاحرام بغير اذنه كما هو
 قضيتن الاستدذان دون وجوبه أي في الفرض وقوله لازم للحرمة أي من شأنه ذلك ولو فقيرة فيما يظهر اه مر
 اه سم على ج (قوله بان يأمره بالتحلل) فان لم يأمر به جاز للرقيق التحلل وامتنع على الزوجة ولعل الفرق بين
 الزوجة والقن حيث جاز له التحلل قبل أمر السيد ان الزوجة كانت من أهل الوجوب وهي مخاطبة بالحج في
 الجملة كان أمرها آكد من الرقيق فان جهة تقدير تمامه يقع نقلاً بخلاف الزوجة فان جهة اذنه وقع فرضاً
 مطلقاً وخرجت به عن عهدة الواجب بل الظاهر من حال الزوج ان يستمر على عدم طلب التحلل بل الحياء قد
 يحمله على الاذن لها في بقاء الاحرام اه ع ش على مر وعبارة تشرح مر والمراد بتحليل سببه انه يأمره
 به لانه يتعاطى الاسباب بنفسه اذ غايته انه يستخدمه وينعه المضى ويأمره بفعل المخطورات أو يظلمها به ولا
 يرتفع الاحرام الا بذلك انتهت أي لا يزول الا بأمر من الخلق مع النية ومن ثم قال الامام قولهم له تحلل به مجاز عن
 المنع في المضى فان قلت قياس ما مر في الممتعة عن الغسل من نحو الحيض من انه يغسلها مع النية أو عدمها
 على ما مر انه هنا اذا امتنع بخلق رأسه مع النية أو علمها فلا يجوز له فعل المخطورة قبل ذلك قلت يفرق بأن
 الخلق هنا صورة محرم فلم يؤمر بمباشرة بخلاف الغسل ثم * (تنبيه) * قضية كلامهم في تفسيرهم التحلل بما
 ذكرناه ليس له وطء الامتولا الزوجة قبل الامر بالتحلل في الفرض والنفل ويوجهه بأن له قدرة على اخراجها من
 أصل الاحرام بالامر بالتحلل فلم يجز له الوطء قبله حتى تمتنع ومع ذلك لو قبل بجوازه حيث حرم الاحرام بغير اذنه
 لم يبعد لانها عاصية ابتداء ودواما فليس فعلها محترماً وان انعقد صحيحاً حتى يمنع من حقه الثابت له قبل ذلك اه
 ج (قوله فلهما التحلل حيث ذ) أي وجوباً في حق الرقيق والزوجة اه برماوى (قوله فيخلق الرقيق الخ) أي
 فتحلله بالخلق والنسبة فقط وليس عليه ذبح ولا اطعام لعدم ملكه وعليه الصوم ولا يتوقف تحلله عليه وعبارة
 الروض وشرحه فتى نوى العيد التحلل وخلق تحلل ولا يتوقف تحلله على الصوم لان منافعه لسببه وقد يستعمله
 في مخطورات الاحرام انتهت وعبارة تشرح مر وما لزم الرقيق من دم بفعل مخطور كاللبس أو بالقنوات لا يلزم
 سببه ولو أحرماً باذنه بل لا يجزى به اذا ذبح عنه اذا ذبح عليه لكونه لا يملك شيئاً وان ملكه سببه وواجبه الصوم
 وله منع منه ان كان يضعف عن الخدمة أو يناله به ضرر ولو أذن في الاحرام لانه لم يأذنه في وجبه فان وجب
 بتمتع أو قران اذنه فيه لم يمنع منه لاذنه في وجبه وان ذبح عنه السيد بعدموته جاز لانه حصل الياس من
 تكفير مو التملك بعد الموت ليس بشرط ولهذا تصدق عن ميت جاز وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم
 سعدان يتصدق عن أمه بعدموتها فان عتق الرقيق وقدر على الدم لزمه اعتبار ابحاله الاداء والمكاتب يكفر باذن
 سيده كالحرة لانه يملكه عليه فيجزى به ان يذبح عنه ولو في حياته ولو أحرماً البعض في نوبته وار تكب المخطور في
 نوبة سيده أو عكسه اعتبر وقت ارتكاب المخطور انتهت أي فان كان في نوبته لزم الدم أو في نوبة السيد كفر
 بالصوم كما يعلم من قوله فيما تقدم وما لزم الرقيق الخ اه ع ش عليه (قوله فعلم ان احرامها بغير اذنه صحيح)
 ينبغى ان يكون ذلك في البالغ أخذاً بما تقدم ان الحر الصبي لا بد من اذنه وليه وكذا العبد لا بد من اذنه سيده اه
 حل وقوله صحيح أي وجاز في الزوجة ما لم يمنعها كما أفاده الشيخ الطبري بخلاف الرقيق فانه حرام عليه ويجوز
 له التحلل من غير أمر سيده وكان القياس وجوبه عليه لكن شبهة التلبس بالنسب مع لزمه اه شوبرى
 وعبارة ج وكان القياس وجوبه عليه لما فيه من الخروج عن المعصية لكن لما كان شبهة التلبس بالنسب
 مع شدة لزومه واحتمال ان السيد يأذنه في تمامه أيجز له البقاء الى ان يأمر به السيد وجوبه حيث انتهت
 (قوله فان لم يتحلل الخ) حتى لو أمر الزوج الزوجة بالتحلل فسكت ولم تشرع في التحلل بعدمضى امكان الشروع
 فله حيث ذ وطؤها ويفسد به نسكها حيث لم تكن مكروهه اه مر اه سم على ج (قوله فله استيفاء
 منفعته منهما) حتى لو أمره بالذبح كان مذبوحة حلالاً بالنسبة لغير القن واستظهره الشيخ ابن حجر واعتمد

بأن يأمره بالتحلل لان
 تقر بهما على احرامهما
 يعطل عليه منافعهما التي
 يستحقها فلهما التحلل حيث ذ
 فيخلق الرقيق وينوى التحلل
 وتحلل الزوجة الحرة بما
 يحلل به المحصر فعلم ان
 احرامها بغير اذنه صحيح فان
 لم يتحلل فله استيفاء منفعته
 منهما والا ثم عليهما

شيخنا كوالله انه مبتدئ مطلقا اه شوبري وبعبارة شرح هر ويؤخذ من قولهم مذبح المحرم من الصدمية
 ان القن لو ذبح صيدا ولو بامر سيد لم يحل وبه أفتى الوالد رحمه الله تعالى وان خالف في ذلك بعض أهل العصر
 انتهت (قوله أيضا فله استيفاء منفعته منهما) فيطوّر الزوج والزوجة والاثم عليها ويترك بين هذا وطء
 المرتبة بأن حرمة وطء المرتبة أقوى لان الرتبة ترتل العصمة فتؤثر بها الى الفراق ولا كذلك الاحرام فاندفع
 ما للرافعي كالامام هنا اه ج (قوله وان أحرم ما بذنه الخ) ولورجع السيد عن اذنه قبل احرام الرقيق فله تحليله
 كشره منه وان لم يعلم القن برجوعه كما لا ينبغي تصرف الوكيل بعد الغزل وقبل علمه والاولى ان يأذن له في
 انما قال العلامة عبد الرؤف وقضية القياس تصديق القن في عدم تقدم الرجوع على الاحرام كتظهير من
 تصديق الوكيل في عدم تقدم الغزل على التصرف اه واستوحجه في النهاية وعلمه بان الاصل عدم ما يدعيه
 السيد وجري عليه في التحفة واستظهر في المغني تصديق السيد اه ابن الجمال (قوله فليس له تحليلهما) فلا
 يحل السيد الرقيق وان أفسد نسكه لانه عقدا لازم عقدا بذن سيده فلم يملك اخراجه منه كالنكاح ولا المشتري به
 ذلك ولكن له فسخ البيع ان جهل احرامه وكذا لو أحرم بغير اذنه ثم أذن له في انما اه أو أذن له في الحج فاحرم
 بالعمرة أو أذن له في التمتع أو في الحج أو الأفراد فترن اذلو جاز له تحليله لزم ان يحلله فيما اذن له فيه اه شرح
 هر ثم قال ولو لو حجت خلية فافسده ثم نكحت أو مزوجة بآذنه فافسده ثم أحرم بالقضاء لم يملك منعها ولا
 تحليلها منه ولو نذرته في سنة معينة ثم نكحت أو في النكاح بآذن الزوج ثم أحرمت به في وقته لم يملك تحليلها ومثله
 ما لو نذر حقا لاسلام في هذا العام ثم نكحت فيه ولو خرج مكي يوم عرفة اليها فاحرمت معه لم يكن له تحليلها ولو
 سافر معه وأحرمت بحيث لم تقوت عليه استمتاعا بان كان محرما لم يكن له تحليلها ولو كانت الزوجة صغيرة
 لا تطبق الوطء فاحرم عنها ولو لها الكونتها غير عمرة أو أذن لها فيه لكونها عمرة لم يحلله وتحليلها ويستحب للزوج
 ان يحج بامرأته لا مربي في الصحيحين ويستحب لها ان لا تحرم نسكها الا بآذنه ولا يخالف هذا ما في الامة المروجة
 انه يمتنع عليها الاحرام بغير اذنه سيدها وزوجها لان الحج لازم للعمرة أي من شأنه ذلك ولو صغيرة فيما يظهر ويحتمل
 خلافه فتعارض في حقها واجبان الحج وطاعة الزوج فخار لها الاحرام ونسب الاستئذان بخلاف الامة لا يجب
 عليها الحج ويؤيد ذلك ما يأتي في النفقات من ان الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير اذن الزوج
 بخلاف الفرض ذكره الزركشي وقياسه انه يحرم على الزوجة الحرمة احرامها بالنفل بغير اذن اه وقوله
 ويستحب للزوج ان يحج بامرأته ولعل وجهه ان فيه اعادة لها على النسك وصون لها من الاحتياج اليه من
 يقوم بامرأته في غيبته وان فيه تسببا في عفته في الطريق لانه ربما يطول سفره ويحتاج للمواظبة اه ع ش
 عليه (قوله ولو أذن لهما في العمرة الخ) ولو أذن له السيد في تمتع فله الرجوع بين النسكين فان قرن لم
 يحلله ووجهه ان الاذن في التمتع اذن في النسكين غاية الامر انه قدم الاحرام بالحج على وقته المأذون فيه قال
 العلامة عبد الرؤف ووجهه بان أجبر التمتع لو قرن بده مع انه قدم الحج على وقته المأذون فيه فلم يعدوا
 ذلك مخالفة فلا يعد هتافون القن مخالفة أيضا اه فليتأمل فانه في هذه الصورة قدم الاحرام على وقته
 المأذون فيه وقد نصوا على ان تقديمه على الوقت المأذون فيه يجوز السيد تحليله ما لم يدخل الوقت وأيضا قد يرد
 السيد منه بين النسكين ما يمتنع على المحرم كاصطباذوا صلاح طبيب وقر بان الامتوا الفرق بينهما وبين قران
 الاجبر المأمور بالتمتع واضح اذ لا غرض المستأجر في تمتع الاجبر بالمخطورات بين النسكين بل ولو كان له
 غرض في ذلك لا يعتبر لعدم ولايته عليه بخلاف السيد هنا فليتأمل اه ابن الجمال (قوله فحاله تحليلهما)
 أي ولو لم يسبق من الاعمال الاعمال العمرة قط بل أو أقل ولا يشكل بما لو أحرم قبل الوقت أو المكان
 المأذون فيه حيث لا يحلله بعد وصوله اليه لان أصل الاحرام هناك مأذون فيه بخلافه هنا اه سم على ج
 (قوله بل له حبسهما للعدة) قال في الروض وشرحه (فرع) له حبس المعتدة عن الخروج اذا أحرمت وهي

وان أحرم ما بذنه فليس له
 تحليلهما وسواء في ذلك الحج
 والعمرة وان فرضه الاصل
 في الحج في احرام الزوج ولو
 أذن لهما في العمرة فحاله
 فله تحليلهما بخلاف عكسه
 وليس له تحليل زوجيته ولا
 بآذن بل له حبسهما للعدة
 والبعض كل رقيق الآن
 تكون مهايأة

معنة وان خشيت الفوات أو أحرمت باذنه لسبق وجوب العدة ولا يحلها الا ان راجعها فله تحليلها ان أحرمت
 بغير اذنه فان انقضت عدتها ولم يراجعها مضت في الحج فان أدركته فذاك والا فله احكام من فاته الحج قال في
 المجموع ولو أحرمت ثم طلقها لم يحل لها التحلل فان انقضت عدتها فذكرت الحج فذاك وان فاتها قال ابن المزيبي
 ان كل سبب وجوب العدة بخيار ونحوه فهي المفوتة والافق القضاء وجهان بناء على القولين في المحصر اذا
 سلك طريقة انقائه اهـ وقضيته ترجع المنع وسيأتي في العدة ما له تعلق بالمسئلة ونقل الروايات فيما لو أحرمت
 بحج تطوع ثم طلق ثم اعتدت ففاتها الحج قولين أحدهما يجب القضاء كالخطأ في العدة والثاني لا لعدم
 تقصيرها قال في المجموع وهذا موافق لما ذكره ابن المزيبي ان اهـ بحروفه (قوله ويقع نسكه في نوبته) بان
 تكون نوبته تسع جميع نسكه اهـ شرح مدر (قوله جرى على الغالب) أي الغالب انه لا مهايأة اهـ شيخنا
 (قوله ولا إعادة على محصر) أي سواء كان المحصر عاماً أو خاصاً كالمرض والزوجة والشرزمة القليلة اهـ برماوى
 ومثله ج وفي سم عليه مانعه قوله بمحصر خاص أو عام قال الشارح في حاشية الايضاح في الكلام على
 شروط وجوب الحج مانعه والمعتد انه حيث حصل الامن للواحد من غير رفقة لم يشترط وجودهم ولا نظر
 للوحشة لان الحج لا يبدل له وانما يمنع الخوف على شيء مما ذكره الوجوب ان كان علماً فلو حج أول ما تمكن
 فاحصر مع القوم ثم تحلل وما قبل قبل تمكنه لم يستقر في ذمته لعدم الخوف هنا فغير مثله في خوف العدو وامالو
 اختص الخوف أو المنع بشخص فانه لا يمنع الوجوب فيقضى من تركه على ما صوبه البلقيني وحزم به ابن
 الرفعة وكذا السبكي فقال من حبسه سلطان أو عدو وعجز دون غيره لزمه الحج فيقضى عنه ويستتيب ان أيسر
 وانما يمنع الخوف الوجوب ان عم فاته قبل تمكن أحد من أهل بلده نص عليه ثم استتبط في موضع آخر من
 ذلك ومما في الاحصار من ان الزوجة لا تحرم الاباذن الزوج انما ألحقته لئلا ينفك من تركها ولا تصح الا ان
 تمكنت قبل النكاح وعبر الاذرعى بنظير ذلك وقال صرح به الشافعي والاصحاب ونقله في الخادم في موضع
 واعتمدهم بحث في موضع آخر انهم لو لم تستطع الابد النكاح اشترط في الوجوب بدعى الزوج لكن اعترض
 غير واحد ما ذكره بقول المجموع بقول الروايات لو حبس أهل بلد عن الحج أول ما وجب عليهم لم يستقر وجوبه
 عليهم أو واحد منهم فهل يستقر عليه قولان أحدهما لا اهـ وبقولهم في محصر لم يستقر عليه الفرض تعتبر
 استطاعته بعد زوال الحصر وهو يشمل الحصر الخاص وغيره وقد يجاب من جانب أولئك بان ما في المجموع مقالة
 ولا يلزم من سكوتها عليها اعتمادها لما علمت من النص واتفاق الاصحاب على ما يصرح بخلافها وكلامهم الا ترى
 مجول على ما هنا فلن اعتمد ما في المجموع ان يرد ذلك بان غاية ما في الباب ان للشافعي فيها قولين وان الروايات
 رجح أو نقل ترجح أحدهما أو قرأ النووي فهو المعتمد لظهور مدركه وعليه فلا استقرار على الزوجة اذا منعها
 زوجها ولم تكن تمكنت قبل النكاح الى آخر ما أطلابه مما ينبغي الوقوف عليه وأما في حاشية الشريفة
 السميودي اهـ (قوله أيضاً ولا إعادة على محصر) ان قلت هلا وجب القضاء قياساً على الفوات قلت لان المحصر
 أذن له الشرع في الخروج من العبادات بالمسلم فكان حجه غير واجب الاتمام فلا يجب تداركه بخلاف الفوات اهـ
 شوبري (قوله لعدم ورود الحج) ولانه صلى الله عليه وسلم قد أحصر معه في الحديبية ألف وأربع مائة ولم يعتمر
 منهم في عمرة القضية في العام القابل لبعضهم أكثر ما قيل انهم سبع مائة ولم ينقل انه أمر من تخلف بالقضاء فعلم
 ان تلك العمرة لم تكن قضاء ومعنى القضية المقاضات أي الصلح الذي وقع في الحديبية اهـ ج (قوله نعم ان سلك
 طريقاً) عباره ج ولا يرد عليه ان المحصر يلزمه القضاء في صور بان آخر التحلل من الحج مع امكانه من غير
 رجاء آمن حتى فاته الحج أو فاته ثم أحصر أو زال الحصر والوقت باق ولم يحل ومضى في النسك ففاته أو سلك
 طريقاً آخر مساوياً للاول ففاته الوقوف وذلك لان القضاء في هذه كلها الفوات لا المحصر انتهت (قوله أيضاً
 نعم ان سلك طريقاً) هذا الاستدلال صوري في الصورة الاولى اذ تقدم أن الاحصار هو المنع من جميع الطرق

ويقع نسكه في نوبته
 فليس للسبب تحليله فاطلاقهم
 انه كالرفق جرى على الغالب
 (ولا إعادة على محصر) تحلل
 لعدم وروده ولان الفوات
 نشأ عن الاحصار الذي لا يمنع
 له فيمنع ان سلك طريقاً آخر

وعليه وجوب الاعادة في الاولى انه في الحقيقة لم يحصر وعلمته في الثانية انه ينسب الى تقصير هذا وحصر قوله مساوياً وقوله غير متوقع سيأتي في قوله فان نشأ عنه الح تكان الاظهر جمعها في محل واحد اهـ شيخنا (قوله مساوياً بالاول) وبالاولى ما اذا كان أقرب بخلاف الابد كما قال في الروض فان فاته الحج لطوله أو معوبته تحال بافعال العمرة ولا قضاء عليه اهـ سم على ج (قوله فان كن نسكه) أي الذي أحصر عن اتمامه حصر اعلماً أو خاصاً كما أطلقوه اهـ ج (قوله من سنى الامكان) بياضاً كنه تخففة والنون مخدوفة للاضافة اهـ شيخنا (قوله والنذر) أي حيث استقر في ذمته بان نذره في سنة معينة وفوته فيها مع الامكان أو أطلق ومضى زمن يمكن فيه النسك والا فلا شيء عليه اهـ ع ش على م ر (قوله كحجة الاسلام في السنة الاولى) أي وكذا غير معين اهـ سم على ج (قوله اعتبرت استطاعته بعد) نعم الاولى انه ان بقي من الوقت ما يسع الحج ان يحرم ولا يجب وان استقر الوجوب بحضه لكن بحث الاذرعى في بعيد الدار اذا غلب على ظنه انه لو أخر عجز عن الحج فيها بعد ان يلزمه الاحرام به في هذا العام اهـ ج (قوله أي بعد زوال الحصر) أي الزمن الذي تعتبر فيه الاستطاعة فيها مر قال شيخنا وهذا يفيد ان الاستطاعة في زمن الاحصار ولو خاصاً غير معتبرة فراجع اهـ بر ماوى (قوله وابتداءه) أي من هذا المحرم أو ابتداءه جـ اهـ سلطان وحيث قد قوله لا يجوز أي لما فيه من ادخال ج على ج أو لما فيه من التلاعب فاندفع بكلام سلطان الاعتراض على قول الشارح لا يجوز بأنه تقدم أنه يجوز الاحرام بالحج في غير أشهره وينعقد عمرة وحاصل الجواب ان المعنى ان ابتداءه حيث لا يجوز لهذا المحرم أو ابتداءه حجا فلا ينافي انه يجوز لشخص آخر أن يحرم بالحج في هذا الوقت وينعقد عمرة اهـ شيخنا (قوله تحلل بفعل عمرة) ولا يحتاج لنية العمرة لكن لابد من نية التحلل بها قال سم على ج ينبغي عند كل منها أي من أعمالها اذ ليست عمرة حتى يكفى لها نية في أولها اهـ سلطان وعبارة ج ومن فاته الوقوف بعنبر أو غيره تحال فوراً وجوباً بالثلاث يصير محرماً بالحج في غير أشهره مع كونه لم يتحصل منه على المقصود اذا الحج عرفة كما مر فلا يستمر على اتمه بقاء احرامه الى العام القابل لم يجزه لان احرام سنة لا يصلح لاحرام سنة أخرى قال الاذرعى لانعلم أحداً قال بالجواز الا رواية عن مالك رضي الله عنه انتهت بعبارة الروض وشرحه فصل من فاته الوقوف لزمه التحلل بافعال عمرة متلفعة بمصاهرة الاحرام كذا علمه الرافعي وهو كما قال السبكي يوهى عدم لزوم تحلله وليس كذلك فالمنقول في المجموع وغيره لزومه كإرادته المصنف وأنه يحرم عليه استدامة احرامه الى قابل لزوال وقته كالابتداء ولو استدامه حتى ج به من قابل لم يجزه كما نقله ابن المنذر عن الشافعي لخروجه من الحج بقوات وقته كما اقتضاه كازم الشافعي قال السبكي وليس مراده انه يخرج منه بالكيفية ولكنه شبه القوات بالفساد وهذا بخلاف ما لو وقف فاته يجوز له ان يصار الاحرام للطواف والسعي لبقاء وقتها مع تبعيتها للوقوف فانه الركن الاعظم ولا يتقلب بحج الذي تحلل منه عمرة ولا بعيد السعي ان كان قد سعى للقدوم ولا يجزه عن عمرة الاسلام لان احرامه انقضى لنسك فلا ينصرف الا آخر كعكسه ولا يجب الرمي والمبيت بمكة وان بقي وقتها انتهت (قوله بان بطواف ويسعى الى الحج) وله تحللان يحصل أولهما ما لو احده من اثنين وهما الحلق والطواف المتبوع بالسعي أو غير المتبوع به فان حلق فقط حصل له التحلل الاول وان بقي عليه الطواف وحده أو مع السعي اما اذا طاف وسعى أولم يسع لكونه قد سعى بطواف القدوم حصل له الثاني وكذا اذا طاف وسعى أولم يسع لاسمائه فانه يحصل له التحلل الاول فاذا حاق حصل له الثاني اهـ من شرحى م ر وشرح الروض بنوع تصرف فان عبارتهم في هذا المعنى فيها تحقار وعبارة ج في شرح الارشاد الصغير أوضح من عبارته في شرح المنهاج ومن عبارة شرح م ر وشرح الروض ونصها وتخلله الثاني فراجع من عمل العمرة والاول فراجع من يهملها وهو الحلق أو الطواف المتبوع بسعى بقى اهـ سم على ج والذى ينبغي على الاول والثاني ما تقدم من حل المحظورات بعضها بالاول وبعضها بالثاني (قوله ان لم يكن سعى بعد طواف قدوم) فان كان سعى لم يعد اهـ شرح م ر (قوله

مساوياً بالاول أو صابر احرامه غير متوقع زوال الاحصار ففاته الوقوف فعليه الاعادة (فان كان) نسكه (فرضاً ففى ذمته ان استقر) عليه كحجة الاسلام بعد السنة الاولى من سنى الامكان وكلا عدا والنذر كلوا شرع في صلاة فرض ولم يتما تبق في ذمته (والا) أي وان لم يستقر كحجة الاسلام في السنة الاولى من سنى الامكان (اعتبرت استطاعته بعد) أي بعد زوال الحصران وجدف وجب والا فلا (وعلى من فاته وقوف) بعرفة (تحلل) لان استدامة الاحرام كابتداءه وابتداءه حيث لا يجوز ود كروجوب التحلل من زيادته يحصل (بفعل عمرة) بأن يطوف ويسعى ان لم يكن سعى بعد طواف قدوم ويحلق فان لم يمكنه عمل عمرة تحلل بما مر في الحصر

وعليه (م) أي ان كان حراماً كان رقية فواجبه الصوم اه سم على ج أي صوم العشرة (قوله أيضا
وعليه (م) و يدخل وقت وجوبه بالدخول في حيز القضاء وجواز مدخول وقت الاحرام بها من قابل وان لم يحرم
على المعتد وان منى الماتن رحمه الله تعالى على انه لا يخبر به ذبحه الا بعد الاحرام بالقضاء بخلاف الصوم عند
الجز عنه فلا يدخل وقته الا بالاحرام بالقضاء اتفاقا وكلام النووي في الايضاح ظاهر فيه اه ابن الجلال (قوله
واعادة قورا) لم يقل هو ولا غيره هنا مثل ما تقدم في الاقسام من قولهم وقع الاعادة عن الفاسد ويتأدى بها
ما كان يتأدى بالاداء لولا الفساد من فرض الاسلام أو غيره والظاهر ان يأتي مثله هنا فقال ويتأدى بالاعادة
ما كان يتأدى بالفائت من فرض الاسلام أو غيره حرة تأمل (تبيه) هل يلزمه الاحرام بالقضاء من مكان
الاحرام بالاداء على التفصيل السابق في قضاء الفاسد أو يفرق بأن التقصير في الافساد أظهر منه في الفوات
أو يفرق بين التفويت فيكون كالافساد تساوياً بما في تمام التعدي وبين الفوات فلا يلزمه الا من ميقات
طريقه ولا يراعى الفائت كل محتمل والاتى الى كلامهم الاول باطلا فنه ثم رأيت المجموع قال عن الاصحاب
وعلى القارن القضاء قاروا يلزمه ثلاثه ما دم الفوات ودم القران الفائت ودم ثالث القران الماتى به في القضاء
ولا يسقط سدا عنه بالافراد في القضاء لانه توجه عليه القران بدمه فلا يسقط بترعه بالافراد اه فافهم
ذلك انه يتعين مراعاة ما كان عليه احرامه في الاداء فلو احرم من ذى الحليفة قضات ثم أتى في القضاء على قرن لزمه
أن يحرم من مثل مسافة الحليفة ويؤيده توجههم رعايه ذلك في الافساد بان الاصل في القضاء ان يحكى الاداء
وهذا بعينه موجود في صورة الفوات ولا نظر لفرق السابق غير ان التعدي بالافساد يلزم ان الفوات لا يخلو من
تصير اه ج (قوله تطوعا كن أو فرضا) تعميم في الفورية وفي شرح ج تخصيص الفورية بما اذا كان
الذي فأت تطوعا وفي شرح ابن الجلال ما نصه وهل يخص الفورية بالنقل أو نعم الفرض صرح شرح المنهج
وظاهر الفرر الثاني وكلام الامام النووي في الايضاح ظاهر فيه وتخصيصها في التحق والامداد ومختصره ومختصر
الايضاح بالنقل ثم قال اما الفرض فهو باق كما كان من توسيع وتضييق كفي الروضة وأصلها وان فزع فيه اه
وفرق بلبذه العلامة عبد الرؤف في حاشيته على الشارح وفي شرح المختصر بما هو ملخص في حاشية الايضاح
وهو انه في التطوع ألزم نفسه تبرعا من غير الزام فسد عليه لانه يعني الفوات لا يخلو عن تقصير بخلاف
الفرض فانه ملزم به ابتداء فبقى كما كان اه وليست فيه فانه لا يخلو عن وقته اذ الزامه نفسه به غاية ما فيه
انه صيره كالغرض ابتداء فاذا صار كذلك وظلم بغيره الفورية في قضائه أعني الفرض وانه يبقى كما كان فليكن
النقل كذلك وينتفى فتوى عمر رضي الله عنه بوجوب القضاء من قابل ولم يقل به أحد بل فتوى عمر رضي الله عنه
مع عدم انكار الصحابة رضي الله عنهم للعدود اجماعا سكتوا بذلك يؤيد ما في شرح المنهج من عدم التفصيل
اذ يبعد ان هبارا ومن معرضي الله عنهم كانوا كلهم متفقين فلي تأمل ذلك اه بحرقه (قوله ان هبار) هو
ابو عبد الله هبار بطح الهاء وتشديد الباء الموحدة قوا خروا ابن الاسود القرشي الصحابي أسلم بعد الفتح وكتب
النبي صلى الله عليه وسلم اه برماوى (قوله خطأنا العبد) بفتح العين المهملة وتشديد الدال أي العبد في أيام
الشهر وضيم المتكلم اما الهبار بتعظيم نفسه أوله ولا صحابه وهو أظهر اه برماوى (قوله واسعوا) لعل غير
رضي الله عنه علم انهم لم يكونوا اسعوا بعد طواف القدوم وانهم ممن لم يطلب منهم طواف القدوم لكونهم
من أهل مكة مثلا اه برماوى (قوله فحجوا) فيه اعادة الفورية في القضاء حيث عبر بالقاع في فحجوا ويتعبد
العام بالقابل اه برماوى (قوله وأهدوا) بقطع الهمزة يقال أهدى له واليه اه مختار اه ع ش على
مر (قوله فصيام ثلاثة أيام في الحج) أي ج القضاء أي بعد الاحرام اه ج فلا يصح تقديم صومها عليه اه
سم عليه (قوله ولم ينكروه) أي فكان اجماعا اه ج أي سكتوا (قوله بان حصر فسلك الحج) هذا مفهوم
الاستدراك الذي ذكره أولا بقوله نعم ان سلك طريقا آخر مساويا للحج وعليه فكان الاولى ان يعقبه فعلم من

(و) عليه (دم) وتقدم انه
كدم المنع (واعادة) قورا
الحج الذي فاته بفوات
الوقوف تطوعا كان أو
فرضا كفي الافساد والاصل
في ذلك ما رواه مالك في موطنه
باب ما صحح ان هبارا من
الاسود جاء يوم الخروج
ابن الخطاب بنجره عليه
فقال يا أمير المؤمنين خطانا
العقوكا نطقن ان هذا اليوم
يوم عرفة فقال له عرا ذهب
الى مكة فطف بالبيت أنت
ومن معك واسعوا بين الصفا
والمروقا نحر واهدوا بان
كان معكم ثم احلفوا أو
قصر وان ارجعوا فاذا كان
علم قابل فحجوا وأهدوا فمن
لم يجد فصيام ثلاثة أيام في
الحج وسبعة اذار جتم
واشهر ذلك في الصحابة ولم
ينكروه وانما تجب الاعادة
في فوات لم يشاء من حصر
فان تشاء عنه بان حصر
فسلك طريقا آخر

الاستدراك المتقدم وما ذكره هنا من الفوائد انشا من حصر فيه تفصيل نارة تحبب معه الاعادة وأشار اليه بالاستدراك المتقدم ونارة لا تحبب معه وهو ما أشار اليه هنا قائل اه ع ش (قوله أطول أو أصعب) أي وقد أجماعوا على أن العدو إلى ملوكه اه خ (قوله كمن حصر مطلقا) أي سواء صابر الاحرام أو لا وقيل في تفسير الاطلاق أي من جميع الطرق اه شجنا (خاتمة) من علق السفر ولو قصيرا احتساب دخل المسافر لاهله هدية الخبر الوارد في ذلك ورسن عند قريه ومانه ارسل من يعلمهم قدومه الا ان يكون في قافله اشهر عند أهل البلد وقت دخوله او يكره ان يطرقهم ليلا ويستحب ان يتلقى المسافر وان يشاله ان كان حيا قبل الله وحك وغفر ذنبك وأخلف نفقتك فان كان غار يا قبل له الحمد لله الذي نصرك وأكرمك وأعزك والسنة ان يبدأ عند قدومه بأقرب مسجد إلى منزله فيصلي فيه ركعتين بنية صلاة القنوم وتسبب التلبية وهي طعام يطعم لقدم المسافر كما سيأتي بيانه في الوليمة ان شاء الله تعالى انتهى شرح م ر أي فيسن المسافر بعد قدومه ان يفعلها اه ع ش عليه في البر ماوى انه يسأل لاهله وأمدقائه فعلها اه وفيه أيضا ما نصه ويندب للحاج الدعاء لغيره بالخير ثم وان لم يسأله ولم يغيره وسأله الدعاء بها وفي الحديث اذا قيلت الحاج فسلم عليه وصافحه ومروء ان يدعو لك فانه مغفوره قال العلامة المناوي ظاهره ان طلب الاستغفار منه مؤقت بما قبل الدخول فان دخل فان لكن ذكر بعضهم انه يعتذر بعين يوم من مقدمه وفي الاحياء عن عمر رضى الله عنه ان ذلك عند قبلة الحج والمحرمة وصفر وعشرين يوما من ربيع الاول وعليه فيقول الحديث على الاولوية فالاولى طلب ذلك منه حال دخوله فله ان يتخطا أو يلهو انتهى والله أعلم بالصواب

أطول أو أصعب من الاول
أوصابر الاحرام متوقفا زال
الحصر فانه وتحلل بعمل
عمرة فلا عاة عليه كافي
الروضة كاصها لانه بذل ما
في وسعه كمن أحصر مطلقا
واته أعلم

تم الجزء الثاني من حاشية شرح المنهج لشيخ الاسلام زكريا الانصاري بحمد الله وعونه
وحسن توفيقه ويتلوه بعون الله الكلام على ربيع العائلات فأول الجزء الثالث
كتاب البيع نسأل الله أن يعيننا عليه وعلى ما بعده من قبلة الكتاب بعون كرمه
قال مؤلفه وكان الفراغ من تحريره هذا الجزء المبارك يوم الاحد
نصف شهر ربيع الاول سنة ١١٧٩ من الهجرة النبوية
على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام
وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا
آمين آمين
آمين

تم الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ سليمان الجليل على شرح المنهج لشيخ
الاسلام زكريا الانصاري ببلده الجزء الثالث أوله كتاب البيع *

* (فهرست الجزء الثاني من حاشية الجليل على شرح المنهج لشيخ الاسلام زكريا الانصاري) *

صفحة	صفحة
باب صلاة الجمعة ٢٩٦	باب صلاة الجمعة ٢
باب تعجيل الزكاة وتأخير كرمه ٣٠٢	فصل في الاغسال المستنوية في الجمعة وغيرها ٣٧
كتاب الصوم ٣١٠	فصل في بيان ما تترك به الجمعة وما لا تترك به ٥٤
فصل في أركان الصوم ٣٣١	الحج
فصل في شروط وجوب صوم رمضان والحج ٣٣٦	باب صلاة الخوف ٦٦
فصل في فدية فوت الصوم الواجب ٣٤٦	فصل في لباس ٧٨
باب صوم التطوع ٣٥٤	باب في صلاة العيدين ٩٢
كتاب الاعتكاف ٣٦٥	باب في صلاة كسوف الشمس والقمر ١٠٥
فصل في الاعتكاف المنذور ٣٧٠	باب في الاستسقاء ١١٤
كتاب الحج ٣٩٥	باب في حكم ترك الصلاة ١٢٨
باب المواقيت ٤٠٧	كتاب الجنائز ١٣٢
باب الاحرام ٤١٩	فصل في تكفين الميت ووجهه ١٥٦
باب صفة النسل ٤٢٧	فصل في صلاة الميت ١٦٧
فصل فيما يطلب في الطواف من واجبات وستن ٤٥٢	فصل في دفن الميت ١٩٥
فصل في الوقوف بعرفة والحج ٤٦٠	كتاب الزكاة ٢١٧
فصل في البيت بمزدلفة ٤٦٩	باب زكاة الثابت ٢٣٨
فصل في البيت بمنى ٤٨٧	باب زكاة النقد ٢٥١
فصل في أركان الحج ٥٠٢	باب زكاة المعدن والركاز والتجارة ٢٥٩
باب ما حرم بالاحرام ٥٤١	باب زكاة الفطر ٢٧١
باب في الاحصار والفوان ٥٤١	باب من تلزمه زكاة المال وما تحب فيه ٢٨٤
	باب اداء زكاة المال ٢٩١

* (تمت) *

